



(الجزء الثاني)

من الفتاوى العالمية المعروفة بالفتاوى الهندية
في مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان
صاحب القدر الانعم نفعنا الله ببركته
ومنحنا اتباع طريقته
امين

وبهامشه فتاوى قاضيان * وهوللا امام فخر الدين حسن بن منصور الازجندى
الفرغانى الحنفى المتوفى سنة ٢٩٥ هـ وهي مشهورة ببوله ممول بهامش دولة بين العلماء
والفقهاء وهي نصب عين من تصدر للحكم والافتاء وذكر في هذا الكتاب جملة من
المسائل التي يغلب وقوعها وتيسر الحاجة اليها وتدور عليها واقعا لامة وترتبه على
ترتيب الكتب المعروفة بين العلماء فرعا واصلا وما كثر فيه الاقوال من المتأخرين
اقتصر منه على قول أو قولين وقدم ما هو لاطهر كما قال في خطبته ووضع له فهرستا
اه من كشف الظنون

(الطبعة الثانية)

بالمطبعة الكبرى الاميرية بيولا ق مصر المحمية

سنة ١٣١٠

هجريه

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الايمان

اليمين على نوعين عين بالله تعالى ويمين بغيره أما اليمين بالله تعالى فهو ذكراسم الله تعالى بحرف القسم مقرونا بالظهير واليمين بغيره ذكر شرط صالح وجراء صالح يخلف به وحكم اليمين بالله تعالى عند الحنث وجوب الكفارة وحكم اليمين بغيره عند الحنث لزوم المحلوف به وكلاهما قد يكون بالعربية وقد يكون بالفارسية وغيرهما من اللسان أما الأول فبجمل قال واقت والرحمن والرحيم لأفعل كذا ففعل في الروايات الظاهرة تلزمه ثلاث كفارات وتعدد اليمين بتعدد الاسم اذا لم يجعل الاسم الثاني نعتا للأول وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان عليه كفارة واحدا حتى أخذ مشايخهم قسدا لان الواو بين الاسم الاول والثاني وبين الثاني والثالث واو القسم لا واو العطف فلم يتصل الثاني بالاول ولا الثالث بالثاني فاذا ذكر الخبر عقب الثالث اقتصر الخبر على الثالث فكان يميننا واحدة وأكثر المشايخ على ظاهر الرواية ولو قال واقت والرحمن لأفعل كذا

(بسم الله الرحمن الرحيم)

كتاب العتاق وفيه سبعة أبواب

(الباب الأول في تفسيره شرعا وركنه وحكمه وأنواعه وشرطه وسببه وأفاضله وفي العتق بالملك وغيره)

(أما تفسيره شرعا) فهو أنه قوة حكيمية تحدث في المحل من المالكية وأهلية الولايات والشهادات هكذا في محيط السرخسي حتى يصير به قادرا على التصرف في الاغيار وعلى دفع تصرف الاغيار في نفسه هكذا في التبيين (وأما ركنه) فاللفظ الذي جعل دلالة على العتق في الجملة أو ما يقوم مقامه كذا في البدائع (وأما حكمه) فهو زوال الملك والارق عن الرقيق في الدنيا ونيل المثوبة في الآخرة لما اعتق لوجه الله تعالى كذا في محيط السرخسي (وأما أنواعه) فأنواعه واجب ومنسوب ومباح ومختلور أما الواجب فلا عتاق في كفارة القتل والظهار واليمين والافطار إلا أنه في باب القتل والظهار والافطار واجب مع التعيين عند القدرة عليه وفي باب اليمين واجب مع التضييع وأما المندوب فلا عتاق لوجه الله تعالى من غير إيجاب (وأما المباح فهو الاعتاق من غربة وأما المختلور فهو الاعتاق لوجه الشيطان كذا في البصر الرائق فمن اعتق عبده للشيطان أو للصنم عتق إلا أنه يكفر هكذا في السراج الوهاج (وأما شرطه) فهو أن يكون المعتق حرا بالغا قلاما كاملا اليمين هكذا في النهاية * الصبي والمجنون ليسا من الأهل ولهذا وأضافه إلى تلك الحالة بأن قال اعتقه وأما صبي أو مجنون وجنونه معهود لم يعتق وكذا إذا قال في حال عباده أو جنونه إذا بلغت أو أفتت فهو حر لم يعتق كذا في التبيين * الأصل أنه إذا أضاف الاعتاق إلى حال معلوم الكون وهو ليس من أهل الاعتاق فيه لا يصدق ولو قال اعتقه وأما مجنون ولم يعلم جنونه لا يصدق كذا في البدائع * والذي يمين ويضيق فهو في حال إفاقته عاقل وفي حال جنونه مجنون كذا في البصر الرائق * وعتق المكروه والسكران واقع كذا في الهداية * ومن شرط

ففعل يلزمه كفارتان في قولهم * ولو قال واقت والله لأفعل كذا بتعدد اليمين في ظاهر الرواية وروى ابن سماعة عن محمد المعتق

وجه الله تعالى ان في الاسم الواحد لا بتعدد اليمين ويحمل الثاني على التأكيد والتكرار * ولو قال واقت لا أدخل هذه الدار ثم قال واقت لا أدخل هذه الدار فدخلها مرة يلزمه كفارتان وكذا لو قال لا امرأته والله لا أقربك ثم قال في مجلسه واقت لا أقربك ففقرها مرة يلزمه

كفار تان * وحكي عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أنه قال اذا قال الرجل والله لأفعل كذا فلانا ثم قال مرة أخرى والله لأفعل كذا فلانا فكم مرة ينوي به المباغة أو لم ينو شيئا يلزمه كفارتان * رجل قال والله لا أفعل كذا فهو يمين واحدة لانه جعل الاسم الثاني نعالا لاول فكأن يميننا واحدة كما لو قال والله العزيز لا أفعل كذا * ولو قال بالله لا أفعل كذا وسكن الهاء أو نصبها أو رفعها يكون يميننا لأنه ذكر اسم الله تعالى بحرف القسم والخطأ

في الاعراب لا ينعى صحة اليمين * ولو قال الله لا أفعل كذا وسكن الهاء أو نصبها لا يكون يميننا لانعدام حرف القسم الآن يعربها بالكسر فيكون يميننا لان الكسر يقتضي سبق حرف النافض وهو حرف القسم وقيل يكون يميننا بدون الكسر ولو قال بالله لا أفعل كذا قالوا لا يكون يميننا لانهم يذكرون اسم الله تعالى الا اذا أعربها بالكسر وقصد اليمين * ولو قال والرحمن لا أفعل كذا أو أراد به سورة الرحمن روى بشر رحمه الله تعالى لا يكون يميننا * ولو قال والحق لا أفعل كذا أو قال بالحق لا أفعل كذا يكون يميننا لان الحق من أفعاله الله تعالى * ولو قال حقا لا أفعل كذا اختلوا فيه قال بعضهم لا يكون يميننا والصحيح أنه ان أراد به اسم الله تعالى يكون يميننا * ولو قال بسم الله لا أفعل كذا يكون يميننا ولو قال بصفة الله لا أفعل كذا لا يكون يميننا لان من صفاته ما يذكر في غيره فلا يكون ذكر الصفة كذا لا اسم ولو قال بحق الله لا أفعل كذا لا يكون يميننا

المعتق أن لا يكون معتوها ولا مدهوشا ولا مبرسما ولا مغنى عليه ولا ناعما حتى لا يصح الاعتاق من هؤلاء * ولو قال رجل أعنت عبدى وأنا نائم كان القول قوله * ولو قال أعنته قبل ان أخلق أو قبل أن يخلق لا يعتق وأما كونه طائعا فليس بشرط عندنا وكونه جادا ليس بشرط بالاجماع حتى يصح اعتاق الهازل وكذا كونه عامدا حتى يصح اعتاق الخاطى وكذا الخلق بشرط الخيار ليس بشرط في الاعتاق بعوض وبغير عوض اذا كان الخيار للمولى حتى يقع العتق ويطل الشرط وان كان الخيار للعبد فخلوه عن خياره بشرط لعنته حتى لو رد العبد العتق في هذه الحالة ينفسخ العقد وكذا اسلام المعتق ليس بشرط فيصح الاعتاق من الكافر الا أن اعتاق المرتد لا ينافي في الحال في قول أبي حنيفة رحمه الله بل هو موقوف وعندنا نافذ واعتاق المرتد نافذ بلا خلاف وكذا صحة المعتق فيصح اعتاق المريض مرض الموت الا أن الاعتاق من المريض يعتبر من الثالث وكذا التكلم باللسان ليس بشرط فيصح الاعتاق بالكتابة المستبينة والاشارة المفهمة هكنا في البدائع * ولو قال العبد لمولاه وهو مريض آخر أنا غرك رأسه أى نعم لا يعتق كذا في السراج الوهاج * رجل له عبد في يده قيل له أعنت هذا العبد فأمر رأسه نعم لا يعتق لانه قادر على العبارة كذا في فتاوى قاضيان * ولا بشرط أن يكون عالما بأنه مملوك حتى لو قال الغاصب للمالك أعنت هذا العبد فأعتقه وهو لا يعلم انه عبده عتق ولا يرجع على الغاصب بشئ * وكذا لو قال البائع للمشتري أعنت هذا وأشار الى المبيع فأعتقه المشتري ولم يعلم انه عبده صح اعتاقه ويجعل قبضا يلزمه الثمن كما في الكشف الكبير كذا في البحر الرائق * قال أبو بكر لو قال رجل قل كل عبيدى أحرار فقال وهو لا يحسن العربية عتق عبيده قال الفقيه وعندي انهم لا يعتقون ولو قال له قل أنت حر وهو لا يعلم بأن هذا عتق عتق في القضاء ولا يعتق فيما بينه وبين الله تعالى كذا في النبايع * ومن شرطه النية في أحد نوعي الاعتاق وهو الكناية دون الصريح كذا في البدائع (وأما سببه) المثبت له فقد يكون دعوى النسب وقد يكون نفس المالك في القريب وقد يكون الاقرار بحرية انسان حتى لو ملكه عتق وقد يكون بالدخول في دار الحرب بان كان الحربى اشترى عبدا مسلما فدخل به الى دار الحرب ولم يشعربه عتق عند أبي حنيفة رحمه الله وكذا زال يده عنه بان هرب من مولاه الحربى الى دار الاسلام كذا في فتح القدير * وان أسلم عبد الحربى ولم يخرج اليه لا يعتق فان أسلم مولاه ثم ظهر المسلمون على دارهم فعبده يكون عبدا له ولو أسلم عبد الحربى فباعه مولاه من مسلم في دار الحرب عتق العبد قبل أن يقبضه المشتري في قول أبي حنيفة رحمه الله خلافا لصاحبه وكذا لو باعه من ذمى ولو عاد الحربى الى دار الحرب وخلف أم ولده أو مديرا دبره في دار الاسلام حكم به عتقه ما كذا في فتاوى قاضيان (وأما ألفاظه فثلاثة أنواع) صريح وملحق به وكناية (فالصريح) كالقوله الحرية والعتق والولا وما اشتق منها وان لا يفتقر الى النية وصغفه به أو أخبر أو نادى كقوله لعهده أو أمته أنت حر أو عتق أو محررا وقد حررتك أو عتقتك أو باحر أو باعتق أو بامولى أو هذا مولاى ولو نوى هذه الالفاظ غير العتق لا يصدق قضاء كذا في الحاوى القدسى ولو نوى انه كان حرا ان كان مسلما يصدق ديانته لا قضاء وان كان مولدا لا يصدق أصلا ولو قال أنت حر من هذا العمل أو قال أنت حر اليوم من هذا العمل عتق العبد في القضاء كذا في محيط السرخسى * رجل قال لعهده أنت حر البتة فمات العبد قبل أن يقول البتة فإنه يموت عبدا كذا في فتاوى قاضيان * رجل أشهد أن اسم عبده حر ثم دعاه حرا لا يعتق كذا في الفتاوى الكبرى * فان أراد به الانشاء يعتق هكنا في الاختيار

لان الناس يخلفون به ولو قال وحق الله لا أفعل كذا لا يكون يميننا في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف في رواية يكون يميننا وهو قول الشافعى رحمه الله تعالى ولو قال وعز الله لا أفعل كذا لا يكون يميننا وكذا لو قال وجلال الله أو عظمت وكبريائه أو قال وملاكوته وقدرته ونوى اليمين أولم ينو يكون يميننا ولو قال وعلم الله لا أفعل كذا عندنا لا يكون يميننا وتدل اذا نوى اليمين يكون يميننا ولو قال ورحمة الله لا أفعل كذا لا يكون يميننا في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو

قال وعذاب الله أو سخطه أو غضبه أو قال ورضاه الله وثوابه أو قال وعبادة الله لا يكون عينا ولو قال وأمانة الله يكون عينا وذكر الطحاوي رحمه الله تعالى أنه لا يكون عينا ورواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو قال وعهد الله أو قال ونية الله يكون عينا ولو قال وسلطان الله لا يفعل كذا لا يكون عينا ونوى به القدرة يكون عينا ولو قال عليه لعنة الله ان فعل كذا أو قال عليه عذاب الله أو قال أمانة الله ان فعل كذا لا يكون عينا ولو قال أشهد أن لا أفعل كذا أو أشهد بالله أو قال أحلف أو حلفت بالله أو أقسم أو أقسم بالله

ع

أو أعزم أو أعزم بالله أو قال عليه عهد الله أن لا يفعل كذا أو قال عليه نية الله أن لا يفعل كذا يكون عينا وكذا لو قال عليه بين أو عين الله أو عليه أيم الله أو عين الله أو قال لعن الله أو قال عليه نذر الله أن لا يفعل كذا يكون عينا ولو قال هو يـ هـ و يـ هـ و يـ نصراني أو مجوسي أو بربري من الاسلام أو بربري من الله ان فعل كذا عندنا يكون عينا واذا فعل ذلك الفعل هل يصير كافرا فهو على وجهين ان حلف به هذه الالفاظ وعلق الكفر بأمر ماض وقال هو يهودي ان كان فعل كذا وقد كان فعل وهو عالم وقت المين أنه كاذب اختلفوا فيه قال بعضهم يصير كافرا لان التعليق بالماضي تبيخير فيصير كأنه قال هو يـ هـ و يـ ونصراني وقال بعضهم لا يكفر ولا يلزمه الكفارة لانها غموس وان حلف بهذه الالفاظ على أمر في المستقبل ثم فعل ذلك قال بعضهم لا يكفر ولا يلزمه الكفارة والصحيح ما قاله بعض المشايخ أنه يتظران

شرح المختار * ولو دعاه بالفارسية ١ يا أزد يعتي ولو سماه آزاد غمعا ما زاد لم يعتي ولو دعاه بالعربية يا حر يعتي كذا في الفتاوى الكبرى * رجل بعث غلامه الى بلدة وقال له اذا استقبلك أحد فقل أنا حر فاستقبله رجل فقال العبد أنا حر ان كان المولى قال له حين بعته سميتك حرا فإذا استقبلك أحد فقل أنا حر لا يعتي وان لم يكن المولى قال له سميتك حرا وانما قال له اذا استقبلك أحد فقل أنا حر فقال العبد لمن استقبله أنا حر يعتي قضاء ومالم يقل العبد أنا حر لا يعتي كمال لو قال العبد قل أنا حر لا يعتي مالم يقل أنا حر ولو قال لغيره قل لعلامي أنك حر أو قال انه حر عتي للعال ولو قال للمور قل لعلامي أنت حر لا يعتي مالم يقل المور له ذلك هكذا في فتاوى قاضيان * ولو دعاه بدمه سالما فقال يا سالم فأجابه مرزوق فقال أنت حر ولا نية له عتي الذي أجابه ولو قال غنيت سالما عتقا في القضاء وأما بينه وبين الله تعالى فاعتبا بعتي الذي عناه خاصة ولو قال يا سالم أنت حر فاذا هو عبد آخر له أو لغيره عتي سالم كذا في البدائع * رجل قال لغيره ألبس هذا حرا وأشار الى عبد نفسه عتي في القضاء كذا في الظهيرية * في فتاوى أبي الليث اذا قال لعبد أنت حر أو ألامته أنت حر عتي كذا في المحيط والفتاوى الكبرى * ولو قال لعبد عتي عليك يعتي كذا في الفتاوى الكبرى ولو قال عتيك على واجب لا يعتي كذا في فتاوى قاضيان * قال لعبد عتيك واجب لا يعتي كذا في الفتاوى الكبرى * ولو قال أنت عتي يعتي وان لم ينو كذا في محيط السرخسي * ان قال لعبد أنت حر أو لا لا يعتي اجماعا كذا في السراج الوهاج واذا قال لعبد أنت عتي من فلان يعني به عبدا آخر وعني به أنت أقدم في ملكي دين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يدين في القضاء ويعتي ولو قال أنت عتي من هذا في ملكي أو قال في السن لم يعتي أصلا وكذا اذا قال أنت عتي السن كذا في المحيط * ولو قال أنت حر يعني في الحسن لا يدين في القضاء ولو قال أنت عتي وقال غنيت به في الملك لا يدين في القضاء * رجل قال لعبد أعنتك الله عتي وان لم ينو هو المختار كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال أنت حر السن أو حر الحسن أو حر الوجه جالا وحسنا لم يعتي ولو قال أنت حر النفس يعني في أخلاقك لم يعتي كذا في محيط السرخسي * قال في الاجناس لو قال يا حر النفس عتي في القضاء كذا في غاية البيان * في المتنق رجل له عبد قد حل دمه بالقصاص فقال له قد أعنتك ثم قال غنيت العتي عن الدم فانه في القضاء على الرق ويلزمه العتوب باقراره لانه عنه ولو لم يقل غنيت العتي عن القتل لم يلزمه العفو ولو قال أعنته لوجه الله عن القصاص بالدم كان كما قال كذا في المحيط * رجل قال لعبد نسبك حر أو قال أصلك حر ان علم أنه سبي لا يعتي وان لم يعلم أنه سبي فهو حر ولو قال أبوك حر ان لا يعتي لاحتمال أنه ما عتق بعد ما ولد * رجل له عبد ولعبد ابن فقال المولى لعبد ٢ ابنك ابن حر عتي الابن ولا يعتي الاب ولو قال ابنك ابن حر عتي الاب ولا يعتي الابن كذا في فتاوى قاضيان * ولو أضاف العتي الى جزية بعبه عن جميع البدن كقوله رأسك أو وقبتك أو لسانك حر عتي ولو أضافه الى جزية من لا يعتي بعبه عن جميع البدن لم يعتي كذا في محيط السرخسي ولو قال فربك حر قال للعبد أو لامة عتي بخلاف الذي في ظاهر الرواية ولو قال لامة فربك حر من الجماع عن أبي يوسف رحمه الله انما عتي في القضاء كذا في فتاوى قاضيان * والاصح في الدبر والاست أنه يعتي كذا في النهر الفائق وقيل لا يعتي وهو الاصح ولو قال عنتك حر قيل يعتي كذا في الرقة وقيل لا يعتي فانه لم يستعمل ذكر العتي عبارة عن البدن كما في الدبر كذا في

١ قوله ما أراد بفتح الهمزة مع المدمع ما حار

٢ قوله ابنك ابن حرا الخ بقنوين لفظ ابن في الاول وعدمه في الثاني اه بحر اوى

محيط كلن في اعتقاد الحالف أنه لو حلف بذلك على أمر في الماضي يصير كافرا في الحال فيصير كافرا وان حلف على أمر في المستقبل وفي اعتقاده أنه لو فعل ذلك يصير كافرا فافاد فعل ذلك يصير كافرا وان لم يكن في اعتقاده ذلك لا يكفر سواء كانت المين على أمر في المستقبل أو في الماضي ولو قال الله يعلم أني ما فعلت كذا هو يعلم أنه كاذب قال بعضهم يصير كافرا وقال بعضهم لا يصير كافرا وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لانه قصد به ترويج الكذب دون الكفر ولو قال عصيت الله ان فعلت كذا أو قال عصيت الله في كل ما اقترض

على لا يكون عينا ولو قال بحق الرسول أو بحق الإيمان أو بحق القرآن أو بحق المساجد أو بحق الصوم أو الصلاة لا يكون عينا وكذا لو قال
 ودين الله أو طاعة الله أو حدوده أو شرايعه أو بالقرآن أو بالمصنف أو بسورة من القرآن أو بالكعبة أو ببلاتكته أو بأبنائه أو بالصيام أو
 بالصلاة لا يكون عينا ولو قال لا اله الا الله لا فعل كذا أو قال سبحان الله أفعل كذا لا يكون عينا الاذنوى ولو قال واسم الله لا فعل كذا
 يكون عينا ولو قال الله على أن لا أفعل كذا عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها ٥ لاتكون عينا الاذنوى ولو قال ان

دخلت الدار والله لا يكون
 عينا ولو قال لا أدخل الدار
 والله لا يكون عينا وهو بمنزلة
 ما لو قال والله لا أدخل الدار
 ولو قال ان كنت فعلت كذا
 فهو برى من القرآن وهو
 يعلم أنه كاذب ذكر في النوازل
 أنه يخاف عليه الردة والاعتقاد
 في جنس هذه المسائل على
 ما ذكرناه بنى الحكم على
 اعتقاده * رجل قال والله
 ان الامر كذا وهو كاذب
 فهي غموس لا كفارة فيها
 وفي المين بالطلاق والعناق
 والنذر وما أشبه ذلك اذا
 كان كاذبا يلزمه المحلوف
 عليه * رجل قال ان فعلت
 كذا فهو برى من الله أو
 قال برى من رسوله وحنث
 كان عليه الكفارة ولو قال
 ان فعلت كذا فهو برى من
 الله ورسوله وحنث فهو
 عين واحدة يلزمه كفارة
 واحدة ولو قال ان فعلت
 كذا فهو برى من الله
 وبرى من رسوله فهما
 عینان ان حنث يلزمه
 كفارتان ولو قال ان فعلت
 كذا فهو برى من الله
 وبرى من رسوله والله ورسوله
 برتان منه ففعل يلزمه أربع
 كفارات وعن محمد رحمه الله

محيط السرخسي * لو قال رأسك رأس حر أو وجهك وجه حر أو يدك يد حر بالاضافة لا يعتق وكذا اذا قال
 له مثل رأس حر أو مثل وجه حر أو مثل يد حر بالاضافة لا يعتق وان قال رأسك رأس حر أو وجهك وجه حر
 أو يدك يد حر بالتعنين عتق وكذا اذا قال فريح حر بالتعنين عتقت كذا في السراج الوهاج * ولو
 قال أنت مثل الحر لم يعتق بلانية كذا في الجمع وهكذا في الكافي * رجل قال عبيد أهل بلخ أحرار أو قال عبيد
 أهل بغداد أحرار ولم ينو عبيده وهو من أهل بغداد أو قال كل عبد أهل بلخ حر أو قال كل عبد أهل بغداد حر أو
 قال كل عبد في الأرض أو قال كل عبد في الدنيا قال أبو يوسف رحمه الله لا يعتق عبده وقال محمد رحمه الله
 يعتق والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله ولو قال كل عبد في هذه السكة حر وعبيده فيها أو قال كل عبد في
 المسجد الجامع حر فهو على هذا الخلاف ولو قال كل عبد في هذه الدار حر وعبيده فيها عتق عبيده في قولهم
 ولو قال ولد آدم كلهم أحرار لا يعتق عبيده في قولهم كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لعبد ما أنت الا حر عتق
 كذا في الهداية * ولو قال لامرأة حرة أنت حرة مثل هذه وأراد بقوله هذه أمته فان أمته تعتق ولو قال لم أرد
 العتاق لم يصدق في القضاء * قال لامته أنت حرة مثل هذه لامة الغير تعتق كذا في التمار خاتبة نافع لادن
 جامع الجوامع * رجل قال لامته أنت مثل هذه لامة حرة لا تعتق أمته الا أن ينوي العتق وكذا لو قال
 لحررة أنت مثل هذه لامة لا تعتق أمته الا أن ينوي العتق كذا في فتاوى قاضيان * قال أبو يوسف رحمه
 الله رجل قال لثوب خاطه مملوكه هذه خطاطة حر أو قال لداية مملوكه هذه دابة حر أو قال لمشي عبده هذه
 مشية حر أو لكلامه هذا كلام حر لم يعتق الا بالنية كذا في محيط السرخسي * رجل قال حر فقبل له ما
 عنيت فقال عبدى عتق عبده كذا في فتاوى قاضيان (المحقق بالصريح) كقوله وهبت لك نفسك
 أو وهبت نفسك منك أو بعت نفسك منك عتق به قبل العبد أو لا نوى أو لم ينو كذا في الحاوى القدسي
 وكذلك اذا قال وهبت لك رقبتك فقال لا أريد عتق كذا في المحيط وهو الاصح هكذا في شرح أي المكارم
 للفتابة * واذا قال بعت نفسك بكذا فانه يتوقف على القبول كذا في فتح القدير * ولو قال تصدقت عليك
 بنفسك عتق نوى العتق أو لم ينو قبل العبد أو لم يقبل ولو قال وهبت لك عتقك وقال عنيت به الاعراض عن
 العتق في احدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يعتق ولو قال أنت مولى فلان أو قال أنت عتبق
 فلان عتق قضاء ولو قال أعنتك فلان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يعتق كذا في فتاوى قاضيان
 (وأما كتابات العتق) فكقوله لا مملوك لي عليك ولا سبيل لي عليك أو قد خرجت عن ملكي أو خلت سبيلك ان
 نوى به الحرية عتق وان لم ينو لم يعتق كذا في الحاوى القدسي * واذا قال لا سبيل لي عليك لا سبيل الولاة
 يعتق في القضاء ولا يصدق أنه أراد به غير العتق ولو قال لا سبيل الموالاة دين في القضاء كذا في البدائع * رجل
 قال لعبد لا رقي عليك ان نوى العتق عتق والا فلا هكذا في فتاوى قاضيان * قال لغلامه أنت لله لا يعتق
 في قول الامام وان نوى هو المختار كذا في جواهر الاخلاطى * ولو قال جعلتك لله خالصا روى عن أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى لا يعتق وان نوى وعنه ما انه يعتق كذا في فتح القدير * رجل قال لعبد في مرضه أنت
 لوجه الله تعالى فهو باطل ولو قال جعلتك لله تعالى في صحته أو في مرضه أو في وصيته وقال لم أنو العتق أو لم
 يقل شيأ حتى مات فانه يباع وان نوى العتق فهو حر كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال أنت عبد الله لا يعتق
 بلا خلاف كذا في الغياثية * ولو قال لعبد أو أمته أنا عبدك يعتق اذنوى كذا في الوحي للكردي * روى
 عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال اذا قال لامته اطلقتك يريد به العتق تعتق ولو قال اطلقتك يريد العتق

تعالى لو قال هو يهودى ان فعل كذا فهو يمينان ولو قال هو يهودى هو نصراني ان فعل كذا ففعل فهو يمين
 واحدة ولو قال ان فعلت كذا فهو برى من الكتب الاربعة ففعل فعليه كفارة واحدة لانها يمين واحدة وكذا لو قال هو برى من القرآن
 ولو قال ان فعلت كذا فهو برى من التوراة وبرى من الانجيل وبرى من الزبور وبرى من القرآن ففعل يلزمه أربع كفارات ولو قال انا
 برى من المصنف فهو يمين واحدة وكذا لو قال هو برى من كل آية في المصنف فهو يمين واحدة ولورفع كتاب الفقه أو دفتر الحساب فيه

مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم وقال أنابريء عافيه أن فعلت كذا ففعل كان عليه الكفارة كما لو قال أنابريء من بسم الله الرحمن الرحيم ولو قال أن فعلت كذا فأنابريء من القبله أو برىء من الصلاة أو من صوم رمضان ففعل كان عليه الكفارة كما لو قال الكافر بالشرط وعن بعض المشايخ البراءة من القبلة لا تكون عينا ولو قال أنابريء من المؤمنين قالوا يكون عينا لأن البراءة من المؤمنين تكون لا تنكاد الايمان ولو قال أن فعلت كذا فأنابريء ٦ برىء من الحجلة التي حجبت أو قال من الصلاة التي صليت ففعل لا يلزمه شيء ولو قال أنا

برىء من القرآن الذي تعلمته يكون عينا لأنه تبرأ من القرآن والتبرؤ عن القرآن يكون كدسرا ولو قال أن فعلت كذا فأنابريء من هذه الثلاثين يومين شهر رمضان قالوا أن أراد به البراءة عن فرضيتها يكون عينا وإن أراد البراءة عن الأجر والثواب لا يكون عينا وإن لم يكن له نية لا يكون عينا بالشك والاحتياط أن يكفر ولو قال لا أفعل كذا بحياته رأس فلان لا يكون عينا ولو قال ما قال الله تعالى كذب أن فعلت كذا يكون عينا لأنه علق تكذيب الله بالفعل وذلك بمنزلة تعليق الكفر بالشرط ولو قال أن فعلت كذا فاشهدوا على بالنصرة تكون عينا بمنزلة ما لو قال أن فعلت كذا فهو نصراني ولو قال ما فعلت من صوم أو صلاة لم يكن حقا أن فعلت كذا يكون عينا ولو قال اللهم أنا عبدك أشهدك وأشهد أنه لا إله إلا الله كذا ففعل لا يلزمه الكفارة لأنها ليست بينين ولو قال أن فعلت كذا فلا اله في السماء يكون عينا ولو قال

لا أعتق عندنا كذا في البدائع * ولو قال لها فربك على حرام ونوى العتق لا تعتق ولو قال لعبد له بالهجرة أنت حر أن نوى العتق والافلا ولو قال لعبد له لا سلطان لي عليك أو قال اذهب حيث شئت أو قال توجه أين شئت لا يعتق وإن نوى ولو قال لامته أنت طالق أو أنت بائن أو بنت مني أو حرمتك أو أنت خلية أو برية أو اختاري فاخترت أو قال اخرجي أو استبرئي ففعلت ذلك لا تعتق عندنا وإن نوى العتق وكذا لو قال لست بأمة لي أو قال لاحق لي عليك لا تعتق وإن نوى كذا في فتاوى قاضيان * ولا يعتق بصريح الطلاق وكما ياتيه وإن نواه كذا في محيط السرخسي * ولو قال له أمر بك يدك أو قال له اختر وقف على النية ولو قال له أمر عتقك بك أو جعلت عتقك بك أو قال له اختر العتق أو خيرتك في عتقك أو في العتق لا يحتاج في ذلك كله إلى النية لأنه صريح لكن لا بد من اختيار العبد العتق ويقف على المجلس كذا في البدائع * رجل عاتبه امرأته في جارية له فقال لامرأته أمرها بك فأعتقت المرأة فان نوى المولى العتق عتقت والافلا فان هذا يكون على البيع ولو قال لها أمر بك فيها جارية فذا على العتق وغيره كذا في فتاوى قاضيان * أن قال لامته أعتق نفسك فقالت قد اخترت نفسي كان باطلا كذا في المبسوط * رجل قال لعبد له افعل في نفسك ما شئت فان أعتق نفسه قبل أن يقوم عن مجلسه عتق ولو قام قبل أن يعتق نفسه لم يكن له أن يعتق نفسه بعد قيامه عن المجلس وله أن يهب نفسه وأن يبيع نفسه وأن يتصدق بنفسه على من يشاء كذا في فتاوى قاضيان * رجل قال لعبد له أنت غير مملوك فهذا لا يكون عتقا منه ولكن ليس له أن يدعيه وإن مات لا يرثه بالولاة وان قال المملوك بعد ذلك اني مملوك له فصدقه كان مملوكا له رواه ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط * رجل قال لعبد له هذا ابني أو قال لجاريته هذه ابنتي ان كان المملوك يصلى ولدا له وهو مجهول النسب ثبت النسب ويعتق العبد سواء كان العبد أعجميا جليسيا أو ولد أو ان كان العبد يصلى ولدا له لكنه معروف النسب يعتق العبد في قولهم ولا يثبت النسب وان كان العبد لا يصلى ولدا له لا يثبت النسب ويعتق العبد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان وهو الصحيح كذا في الزاد * ولو قال لعبد له هذا ابني أو قال لجاريته هذه أمتي ومثلها ما يلزمه عتق وإن لم يكن له أبوان معروفان وصدقه ثبت النسب منهم ما ولا فلا قال بعض مشايخنا في دعوى النسب أيضا لا يثبت النسب إلا بتصدق الغلام والصحيح أنه لا يشترط تصدقه كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لعبد له هذا ابني ومثله لا يلزمه عتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يعتق كذا في الجوهرية النيرة * ولو قال أصغر هذا جدي قيل هو على هذا الخلاف وقيل لا يعتق بالإجماع كذا في الهداية * ولو قال هذا عمي ذكر في بعض الروايات أنه يعتق والصحيح أنه لا يعتق كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال هذا عمي أو خالي يعتق وهو المختار كذا في الغيابة * ولو قال لغلامه هذه ابنتي أو قال لجاريته هذا ابني فإنه لا يعتق ومن مشايخنا من قال هذه المسئلة على الخلاف أيضا ومنهم من قال لا بل تلك المسئلة على الاتفاق وهو الاظهر كذا في المحيط * وان قال هذا أخي أو أختي لا يعتق في ظاهر الرواية وهي رواية الاصل الابالية كذا في غاية السروحي * ولو قال هذا أخي لأبي أو قال لأمي يعتق عليه كذا في المحيط * ولو قال لعبد غير هذا ابني من الزنا ثم اشتراه عتق عليه ولا يثبت نسبه كذا في السراج الوهاج * ولو قال لامته هذه خاتمي أو عمتي من زنا عتقت وكذا لو قال هذا ابني أو أختي أو أختي من زنا كذا في محيط السرخسي * ولو قال يا ابني أو يا أختي لم يعتق وهو الصحيح كذا في الكافي وهو الظاهر الآن ينوى

الطالب الغالب أن فعلت كذا ففعل كان عليه الكفارة لا بدعينا عرفا خصوصا عند أهل بغداد فانهم يحلفون به ولو ذكره قال هو بيا كل الميتة أو يستحل الدم أو الخمران فعل كذا لا يكون عينا ولو قال لله على صوم أو صلاة أو حجة أو عمرة أو ما أشبه ذلك مما هو طاعة أن فعل كذا ففعل في ظاهر الرواية يلزمه الوفاء بما سمي ولا يخرج عن العهد بالكفارة وقال الشافعي رحمه الله تعالى هو بالخيار ان شاء كفر وان شاء وفى * عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يرجع في آخر حياته وقال هو بالخيار ان شاء فعل ما سمي وان شاء كفر عينا

وبه أخذ مشايخ بلو بعض مشايخ بخارا منهم الشيخ الامام اسماعيل الزاهد ومن الائمة السرخسي رحمه الله تعالى هذا اذا كان شرطا لا يريد كونه فان كان شرطا يريد كونه لطلب منفعته أو دفع مضرة كإخراج من الشدة وقدوم الغائب وشفاء المريض يلزمه عن ماسي * رجل له على الآخرين وعنده أنه لو حلقه بالله يحلف ولو حلقه بطلاق أو عتاق بقر ولا يحلف لم يكن له أن يحلفه إلا بالله فان قال المدعي سوكتك بجداي فخواهم لا يكون كفرا * المين بالله تعالى مما يحتمل التعليق فهو أن يقول ٧ اذا جاء غدفو الله لأدخل هذه النار

ويحتمل التوقيت أيضا كلامين بغير الله فهو أن يقول والله لأدخل هذه النار في سنة بنتي المين بعضي السنة * رجل قال لغيره والله لا أكلمك يوما وبما فهو كقوله والله لا أكلمك يومين ينتهي المين بعضي اليومين ولو قال والله لا أكلمك يوما وبما وبومين فهو كقوله والله لا أكلمك ثلاثة أيام ولو قال لا أكلمك يوما ولا يومين ينتهي المين بعضي اليومين ولو قال والله لا أكلم فلانا اليوم ولا غد ولا بعد غد كان له أن يكلمه في الليالي لأنها أيمان ثلاثة ولو قال والله لا أكلم فلانا اليوم وغدا وبعد غد لا يكلمه في الليل لأنها عين واحدة بمنزلة قوله لا أكلمه ثلاثة أيام فدخل فيه الليالي ولو قال والله لا أكلمك كل يوم من أيام هذه الجمعة وكلمه في الجمعة مرة خلت ولو قال والله لا أكلمك في كل يوم من أيام هذه الجمعة وكلمه في كل يوم وترك كلامه في يوم من أيام الجمعة لا بحث وأن كلمه في كل يوم لا يلزمه الا كفارة واحدة

فصل في ألفاظ المين

بالفارسية رجل قال سوكتك خورم كه اين كار كنم قال بعضهم لا يكون يمينا وقال بعضهم يكون يمينا ولو قال سوكتك مخورم كه اين كار كنم يكون يمينا لان هذا الكلام يذكّر التحقيق دون الوعد كقول الرجل كواهي مندهم ولو قال سوكتك خورده أم فهو اخباران كان صادقا وفعل يلزمه الكفارة والافلا ولو قال سوكتك خورم بطلاق كه اين كار كنم لا يكون يمينا لانه وعد وتخويف بخلاف المين بالله تعالى عند البعض فانه يكون تحقيقا ولو قال سوكتك خورم يكون يمينا بمنزلة قوله سوكتك مخورم ولو قال بر من سوكتك است كه اين

ذكره في القصة كذا في غاية السروجي * ولو قال لعبد ماني أو قال لامته مانيه لا يعنى وان نوى كالأول قال يابن أو قال يابنة ولم يضاف الى نفسه فانه لا يعنى وان نوى كذا في فتاوى قاضخان * في نوادر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى لو قال يابني يا جدي يا خالي يا عمي أو قال لجارية يا عمي يا خالتي يا أختي لا يعنى في جميع ذلك زاد في قصة الفقههاء الألبانية كذا في النهر الفائق * حكى عن أبي القاسم الصفار أنه سئل عن رجل جاء جاريته بسراج فوقفت بين يديه فقال لها المولى ما صنع بالسراج ووجهك أضوأ من السراج يامن أنا عبدك قال هذا كله لطف لا تعنى هذا اذا لم ينو العتق فان نوى عن محمد رحمه الله تعالى فيه روايتان كذا في فتاوى قاضخان * اذا قال لعبد ماسيدا أو قال ياسيدا أو قال لامته ياسيدة أو قال لها ياسيدي فان نوى العتق في هذه المسائل ثبت العتق بخلاف وان لم ينو العتق اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه واختار الفقيه أبو الليث أنه لا يعنى كذا في الذخيرة * اذا قال (١) يا آزاد مر دأ أو قال لها ٢ يا آزاد زن أو قال لها ٣ يا كدبانوى من ٤ أو يا كدبانو فان نوى العتق في هذه المسائل ثبت العتق بخلاف وان لم ينو العتق اختلف المشايخ فيه واختار الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى أنه لا يعنى ولو قال لغلame يا زادمريدون الاف لا يعنى وان نوى العتق هكذا حكى عن الفقيه أبي بكر كذا في المحيط * قال لجارية مامولى زاده لا يعنى كذا في الفتاوى الكبرى * رجل قال لعبد مانيه ٦ يا زادمريدون هذا هو هذا بمنزلة ما قال لعبد نصفك حر * رجل قال لعبد مانيه ٧ تانوبنده بودى به مذاب تانوبنده بودى اكنون كه نيسى بعد تانوبنده قالوا هذا اقرار منه بتعقيقه عتق في القضاء * رجل قال لعبد مانيه ٨ آزاد تراز منى ان نوى العتق عتق والافلا * عبد قال لمولاه آزادى من ييدا كن فقال المولى ٩ آزادى تو ييدا كردم ولم ينو العتق لا يعنى كذا في فتاوى قاضخان * ولو قال له يا مالى لا يعنى بلانية كذا في الكافي * رجل له عبد واحد فقال أعنت عبدى يعنى كذا في محيط السرخسي * رجل قال لآخر أنا مولى أهلك أعنتك أبوك أبي وأتى لم يكن القائل عبدا للمقر له وكذا لو قال أنا مولى أهلك لم يقل أعنتك أبوك فانه يكون حر ولو قال أنا مولى أهلك أعنتك فهو مملوك اذا جحد الوارث اعناق الأب إلا أن يأبى المقر بيته * رجل أعنتك عبده وله مال فماله لمولاه الا أن يوارى العبد أى توب شاهه المولى كذا في فتاوى قاضخان * قال لثلاثة أعبده أنهم أحرار الا فلانا فلانا وقلنا عتقوا جميعا كذا في الفتاوى الكبرى * رجل له خمسة أعبده فقال عشرة من مملوكي الا واحدا أحرار عتقوا جميعا ولو قال مملوكي العشرة أحرار الا واحدا عتق أربعة كذا في فتاوى قاضخان * ويستحب أن يعنى الرجل العبد والمراد بالامة ليتحقق مقابلة الاعضاء بالاعضاء كذا في الظهيرية ويستحب للرجل اذا استخدم عبده سبع سنين أن يعتقه أو يبيعه من غيره لعله يعتقه كذا في التلخيصية ناقلا عن المجلة ويستحب للعق أن يكتب للعبد كتابا يشهد عليه ثم ودان وثقا وصيانة عن التجاهد والسنار ع فيه كذا في محيط السرخسي والله أعلم بالصواب

فصل في العتق بالملك وغيره من ملك ذارحم محرم منه عتق عليه صغيرا كان المالك أو كبيرا صحح العقل ١ أيها الرجل المعتوق ٢ أيها المرأة المعتوقة ٣ ياسيدة بيتي ٤ أو ياسيدة البيت ٥ يا بنت المولى ٦ يا نصف حر ٧ لما كنت عبدا كنت في عذابك والآن مع كونك لست عبدا أنا في عذابك ٨ أنت أعنت ماني ٩ أظهر عتقي ١٠ أظهرت عتقك

كانت كنتم فهو اخبار ان تقتصر على هذا فهو اقرار باليمين بالله تعالى وان زاد على هذا فقال بر من سو كند است بطلاق يلزمه ذلك فان قال قلت ذلك كذباً فمما تعرض الجلساء عن ذلك لا يصدق قضاء ولو قال مر اسو كند خانه است كه اين كار كنتم فهو اقرار باليمين بالطلاق ولو قال بالله العظيم كه بزرگوار بالله العظيم نيست كه اين كار كنتم يكون عينا كما لو قال بالله العظيم الاعظم وهذه الزيادة تكون للتأكيد فلا تصرف اصلاً ولو قال معصفاً خدای مبدست ۸ وی سوخته اكر اين كار كند لا يكون عينا ولو قال ار خدای بزرگوارت واز

أو مجنوناً كذا في غاية البيان * وصفة نكاح المحرم أن يكون قريبا محرماً نكاحه أبداً فالرحم عبارة عن القرابة والمحرم عبارة عن حرمة النكاح فالحرم بالرحم نحو أن يملك زوجة ابنه أو أخته أو بنت عمه وهي أخته رضاعاً لا يعتق وكذا الرحم بلا محرم كبنى الاعمام والاخوال لا يعتق كذا في الكافي * ولو ملك محرماً له رضاعاً أو مصاهرة لم يعتق عليه ولو ملك أحد الزوجين صاحبه لم يعتق عليه كذا في المبسوط * ولا فرق بين ما إذا كان المالك مسلماً أو كافراً في دار الاسلام وكذا لا فرق إذا كان المملوك مسلماً أو كافراً كذا في غاية البيان فإذا ملك الحربى دار محرم منه في دار الحرب لم يعتق كذا في الجوهر النيرة * ولو ملك الحربى قريبا ودخل اليها بأمان عتق عليه كذا في فتاوى قاضى خان * ولو اشترى المملوك ولده لا يعتق كذا في الجوهر النيرة * واشترى العبد المأذون دار محرم من سببه وليس عليه دين محبط عتق وان كان دين محبط لم يعتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ولو اشترى المكاتب ابن مولاه لم يعتق في قولهم جميعاً كذا في التتارخانية ناقلاً عن الحجة * ولو اشترى المكاتب من لا يملك بيعهم كالوالدين والمولودين وغيرهم فاعتقهم مولاهم عتقوا كذا في المضمرات * الوكيل بشراء العبد لو اشترى قربه لا يعتق كذا في السيراجية * رجل أقر في مرضه لابنه بألف درهم وليس له وارث سواه ولم يدع مالا الا يملكو كاهو أخوال ابن لأمه وقيمة المملوك مثل الدين قال محمد رحمه الله تعالى يعتق المملوك لأن الاقرار في المرض وصية فإذا ملك أخاه عتق عليه ولو كان الاقرار في الصحة لا يعتق لأنه لم يملك المملوك لأحاطة الدين بالترك * وهذا ين أن دين الوارث في التركة يمنع ملك الوارث في التركة كذا في الظهيرية * ولو اشترى أمة وهي حبلى من أبيه والأمة لغیر الاب جاز الشراء وعتق ما في بطنها ولا تعتق الأمة ولا يجوز بيعها قبل أن تضع وله أن يبيعها إذا وضعت كذا في البدائع * ان أعتق حاملاً عتق جملها ولو أعتق الحمل خاصة عتق دونها ولو أعتق الحمل على مال صح ولا يجب المال وانما يعرف قيام الحمل وقت العتق إذا جاءت به لاقول من ستة أشهر منه كذا في الهداية * فلو جاءت به لسته أشهر فصاعداً من وقت العتق لا يعتق إلا أن يكون حملها توأمين جاءت بأولهما لاقول من ستة أشهر ثم جاءت بالثاني لسته أشهر أو أكثر أو تكون هذه الأمة معتقة عن طلاق أو وفاة فولدت لاقول من سنتين من وقت الفراق وان كان لا أكثر من ستة أشهر من وقت الاعتاق حينئذ يعتق كذا في فتح القدير * ولد الأمة من مولاه حر وولدها من زوجها مملوك لسيدها بخلاف ولد المغرور وولد الحر حر على كل حال لان جانبها راجع في تبعها في وصف الحرية كما يتبعها في الملوكية والمرقوبة والتدبير وأموية الولد والكاتب كذا في الهداية * إذا قال لامته الحامل أنت حره وقد خرج منها بعض الولدان كان الخارج أقل يعتق وان كان الخارج أكثر لا يعتق وذكر هشام والمعلّى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فممن قال لامته الحامل وقد خرج منها نصف بدن الولد أنت حره قال ان كان الخارج النصف سوى الرأس فهو مملوك وان كان الخارج النصف من جانب الرأس ومعناه أن يكون الخارج من البدن مع الرأس نصفاً فالولد حر كذا في المحيط * في المنتقى لو قال لامته أكبر ولدك بطنك نهو حر فولدت ولدان في بطن فأولهما حر وجأ أكبرهما وهو حر ولو قال لامته العلقمة والمضغة التي في بطنك حر يعتق ما في بطنها كذا في محيط السرخسى * رجل أعتق جارية أنسان فأجاز المولى اعتاقه بعد ما ولدت لا يعتق الولد ولو قال لامته كل مملوك لى غيرك حر لا يعتق جملها * رجل قال لامته الحامل فى صحتها أنت حره أو ما فى بطنك فولدت من الغد غلاماً ميتاً استبان خلقه عتقت الجارية فى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو لم تلد

لا اله الا الله بزار واز أشهد أن لا اله الا الله بزار است اكر اين كار كند فهمى ايمان ثلاثة ولو قال هراميد بكنه مخدای دارم نوميدم اكر اين كار كنتم يكون عينا لان الياس من الله كفسر وتعلق الكفر بالشروط عين ولو قال مسلماني نكرده أم خدائرا اكر اين كار بكنتم ففعل قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان أراد بذلك ان الذى فصل من العبادة لم يكن حقا بكون عينا والا فلا ولو قال هرجه مسلماني كرده أم بكافران دادم اكر اين كار كنتم ففعل لا يصير كافرا ولا يلزمه الكفارة ولو قال هرجه خدای گفت دروغ است اكر اين كار بكنتم قيل هذا لا يكتون عينا وهو الصحيح وقد ذكرناه هذا بالعربية فكذلك بالفارسية * رجل قال والله كه بافلا نخصن نكويم يك روزد وروز ينتهى اليمين بمضى ثلاثة أيام ولو قال والله كه بافلا نخصن نكويم فى يك روز فى دوروز فهمى عيين واحدة ينتهى بمضى اليسومين * رجل قال بدرقم خدای

كه فلان كار كنتم يكون عينا كما لو قال نذرت أن لا أفعل كذا ولو قال خدائري يغامر بذا بذرقتم كه اين كار كنتم لا يكون حتى عينا لان قوله يغامر بذا بذرقتم يكون عينا فاذا انحلت بين ذكر الله تعالى وبين الشرط ما لا يكون عينا يصير قاصلاً فلا يكون عينا * فصل فى عقد اليمين على فعل الغير * رجل قال لا تحرقه لتفعلن كذا وكذا ولم ينو استطلاق الخطاب ولا مباشرة اليمين على نفسه فلا شئ على واحد منهما اذا لم يفعل الخطاب بذلك وان قوى القاتل الخطب بذلك يكون حائفاً وكذا لو قال بالله لتفعلن كذا

وكذا ولو قال والله لتفعلن كذا وكذا ولم ينوشأفهو الحالف وان أراد الاستحلاف فهو استحلاف ولا شيء على واحد منهما ولو قال والله لتفعلن كذا وكذا غدا فقال الآخر نعم فهو على خمسة أوجه أحدها أن ينوي المبتدئ الحلف على نفسه والجيب بقوله نعم يريد الحلف على نفسه وفي هذا الوجه كل واحد منهما ما يكون حالنا إذا لم يفعل المخاطب ذلك حنثا جاعيا أما المبتدئ فظاهر وأما الآخر فقوله نعم يتضمن إعادة ما قبله فيصير كأنه قال والله لا أفعلن كذا فان لم يفعل حنثا جاعيا والوجه الثاني أن يريد المبتدئ ٩ استحلاف الجيب والجيب بقوله نعم يريد اليمين على نفسه وفي هذا

الوجه يكون الحالف هو الجيب لا غير حتى لو فات الشرط يحنث الجيب لا غير والوجه الثالث أن يريد المبتدئ استحلاف الجيب والجيب بقوله نعم يريد الوعد في ذلك دون اليمين وفي هذا الوجه لا يكون أحدهما حالفًا والوجه الرابع أن لا يكون لأحدهما اليمين وفي هذا الوجه يكون المبتدئ هو الحالف ان لم يفعل المخاطب ذلك حنث المبتدئ لا غير والوجه الخامس أن يريد المبتدئ استحلاف الجيب والجيب بقوله نعم يريد الحلف وفي هذا الوجه لا يكون الجيب حالفًا لا غير ولو قال بالله لتفعلن كذا أو قال والله لتفعلن كذا فقال الآخر نعم وليس لأحدهما اليمين كان الحالف هو الجيب وقوله بالله مثل قوله والله في جميع ذلك وقوله بالله مثل قوله الله ولو قال الرجل لغيره أقسمت بالله أن أفعلن كذا أو قال أقسمت بالله أن أفعلن كذا أو قال أقسمت بالله أن أفعلن كذا وقال في جميع ذلك

حتى ضرب انسان بطنها فأعتق من الغد جنيها ميتا استبان خلقه فهو بالخيار ان أعتق الام يعتق الجنين بعتقها وان لم تكن حاملا عتقت الحاربة كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لامته الحامل أنت حرة أو ماني بطنك فإن المولى قبل البيان فضرب انسان بطنها فألقت جنينا ميتا قد استبان خلقه قال في الجنين غرة حرة ويعتق نصف الامة وتسمى في نصف قيمتها ولا سعاية على الجنين كذا في محيط السرخسي * ولو أعتق الحرى عبده المسلم في دار الحرب لا ينفذ اعترافه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لصاحبه ولو أعتق عبده المسلم في دار الحرب صح اعترافه في قولهم جميعا ويكون الولاء للعربي * اذا مات الحرى أو قتل أو أسر لا يعتق مكانه ويكون بدل الكتابة لورثته اذا مات المولى * رجل دخل دار الهند ثم خرج الى دار الاسلام ومعه هندي يقول أنا عبده ثم أسلم الهندي قالوا ان خرج الهندي من دار الحرب مع المسلم غير مكره يكون حرا وقول الهندي أنا عبده لا يكون باطلا وان أخرجه مكرها كان عبدا كذا في فتاوى قاضيان * الحرى لو عرض عبده المسلم على البيع يعتق وان لم يبعه قال بعض شايخنا هذا هو الصحيح كذا في شرح الجمع والله أعلم بالصواب

الباب الثاني في العبد الذي يعتق بعضه

من أعتق بعض عبده سواء كان ذلك البعض معيناً كربع حر أو لا كعصفك أو جزء منك أو شقص غير رأه يومر بالبيان لم يعتق كله عند الامام وقال لا يعتق كله ويسعى فيما بقي من قيمته لمولاه عنده كذا في النهر الفائق والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المضمرات * وأما سهمك حر فالسندس عنده وكذا الشيء كذا في العنايصة * ومعتق البعض كالمكاتب في توقف عتق كله على أداء البدل وكونه أحق بمكاسبه ولا يدولوا استخدام وكون الرق كاملا كذا في النهر الفائق * ولا يرث ولا يورث ولا يتجوز شهادته ولا يترجح الاثنتين كذا في التنازعية * ولا يجوز له التزويج الا باذن المولى ولا يهب ولا يتصدق الا الشيء اليسير ولا يتكفل ولا يقرض الا أنه اذا عجز لا يراد الى الرق كذا في غاية البيان * ويجب ازالة الملك عن الباقي بالاستسعاء أو الاعتاق واذا زال كل ملكه يعتق حينئذ كله كذا في الكافي * واذا كان العبد بين شريكين فاعتق أحدهما نصيبه عتق فان كان موسرا فشرى به بالخيار ان شاء أعتق وان شاء ضمن شريكه وان شاء استسعى العبد كذا في الهداية * واذا أعتق أحد الشريكين نصيبه من العبد لم يكن للاخر أن يبيع نصيبه ولا يهبه ولا يعمره لانه صار بمنزلة المكاتب كذا في المبسوط للامام السرخسي * وفي التحفة للشريكين فيه خمس خيارات ان كان المعتق موسرا ان شاء أعتق نصيبه وان شاء دبره وان شاء كاتبه وان شاء استساعه وان شاء ضمن شريكه المعتق غير رأه اذا دبره يصير نصيبه مديرا ويجب عليه السعاية للعالم فيعتق ولا يجوز له أن يؤخر عتقه الى ما بعد الموت كذا في غاية السروجي * وان كان معسرا فكذلك الا أنه لا يضمن كذا في خزنة المفتين * وليس للشريك السالك خيار الترك على حاله كذا في البدائع * واختياره أن يقول اخبرت ان أضمنك أو يقول أعطني حتى أماذا اختاره بالقلب فذلك ليس بشيء كذا في النهاية * والولاء بينهما في الاعتاق والكتابة والتدبير والسعاية من شريكه وفي التضمين الولاء كله للمعتق كذا في محيط السرخسي * ولا يرجع المستسعى على المعتق عما أدى بالاجاع كذا في الجوهرية النيرة * واذا ضمن الذي أعتق فالمعتق بالخيار ان شاء أعتق ما بقي وان شاء دبره وان شاء كاتبه وان شاء استسعى كذا في البدائع * وان أبرأه الشريك عن الضمان فله أن يرجع

(٣ - الفتاوى ثانيا) أقسمت عليك أو أشهد عليك أو لم يقل عليك فالخالف في هذه الفصول الثلاثة هو المبتدئ ولا يمين على

الجيب وان نوي جميعا أن يكون الجيب هو الحالف الآن يكون المبتدئ أراد الاستسقاء بقوله أحلف ونحو ذلك فان أراد ذلك فلا يمين على المبتدئ أيضا رجل قال لاخر عليك عهد الله ان فعلت كذا فقال الآخر نعم فلا شيء على القائل وان نوى به اليمين ويكون هذا على استحلاف الجيب * رجل قال لاهر أنه انك فعلت كذا وكذا فقلت انك فعلت فقال ان كنت فعلت فانت طالق ثلاثا فقلت المرأة ان كنت فعلت فاما

طالق قالوا ان أراد به بين المرأة لا تطلق المرأة * جماعة من الفساق اجتمعوا وكان يصفغ بعضهم بعضا فقال واحد منهم من صفغ بعد هذا صاحبه فامر أنه طالق ثلاثا فقال واحد منهم بالفارسية بعد ذلك هلاقم صفعه رجل بعد قوله هلاقم صفعه هو صاحبه قالوا لا تطلق امرأة القائل هلاقم هذا كلام فاسد ليس بين رجل أخذه السلطان وأراد أن يحمله فقال له قل بايزد فقال الرجل بايزد ثم قال السلطان له برز زادينيه بياني فقال الرجل له برز زادينيه ٥١

على العبد والولاء للمعتق وبطل استعلاء الساكت على العبد كذا في العناية * ولو باع الساكت نصيبه من المعتق أو وهب على عوض فالقياس أنه يجوز كالتضمين وفي الاستحسان لا كذا في النهاية * وإذا اختار الساكت ضمان المعتق إذا كان المعتق موسرا ثم أراد أن يرجع عن ذلك ويستسعى العبد فله ذلك ما لم يقبل المعتق الضمان أو يحكم به الحاكم وهذه رواية ابن سماعة عن محمد بن جهم الله تعالى * وذكر في الأصل إذا اختار التضمين لم يكن له اختيار السعاية من غير تفصيل * ولو اختار استعلاء العبد لم يكن له اختيار التضمين بعد ذلك رضى العبد بالسعاية أو لم يرض باتفاق الروايات كذا في المحيط إذا مات العبد كذا في العناية * واختار في هذا عند السلطان وغيره سواء كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي * ولو أن المعتق يرجع على العبد بما لم يرضه من الضمان ثم أحال الساكت عليه ووكله بقبض السعاية منه اقتضاء من حقه كان جائزا والولاء كله للمعتق وإن لم يختشر شيئا حتى جرحه كان الأرض عليه للعبد ولا تكون جنايته اختيارا منه للسعاية وكذلك لو اغتصب منه مالا فيه وفاء بنصف قيمته أو أقرضه العبد أو بايعه كان ذلك عليه للعبد كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي * المعتق في اليسار كونه مالكا مقدرا قيمة نصيب شريكه عند الشيئاني وهو الصحيح كذا في جواهر الأخطا * وذكر في العيون والمختار أن الموسر في زمان العتق من يملك ما يساوي نصف المعتق سوى المنزل والخادم ومتاع البيت وثياب الجسد كذا في الكافي * ولو كان بين اثنين عبدان قيمة أحدهما ألف وقيمة الآخر ألفان أعققت أحدهما نصيبه وعند المعتق ألف درهم فهو معسر رواه ابن رستم عن محمد بن جهم الله تعالى * ولو كان عنده أقل من ألف ضمن أقلهما قيمة ولو كان بين اثنين غلام قيمته ألف وبنه وبين الآخر غلام قيمته خمسمائة أعققتهم ما وله خمسمائة فهو معسر ولو كان له أقل من خمسمائة فهو موسر لصاحب خمس المائة كذا في الظهيرية * ويعتبر قيمة العبد في الضمان والسعاية يوم الاعتاق حتى لو علمت قيمته يوم أعتقه ثم ازدادت أو انقصت أو كانت أمة فولدت لم ياتفت إلى ذلك كذا في البدائع * ولو كان في يوم الاعتاق صحيحا ثم عي يجب نصف قيمته صحيحا ولو كان أعمى يوم العتق فأنجلي يياض عينه يجب نصف قيمته أعمى كذا في فتح القدير * وكذلك يعتبر يسار المعتق وأعساره يوم الاعتاق حتى لو أعتق وهو موسر ثم أعسر لا يطل حق التضمين ولو أعتق وهو معسر ثم أيسر لا يثبت لشريكه حق التضمين ولو اختلفا في قيمة العبد يوم العتق فإن كان العبد قائما يقوم العبد للعمال وإن كان العبد هالكا فالقول قول المعتق وإن اختلفا على أن الاعتاق سابق على الاختلاف فالقول قول المعتق سواء كان العبد قائما أو هالكا وإن اختلفا في الوقت والقيمة فقال المعتق أعقته يوم كذا وقيمته مائة وقال الساكت أعقته للعمال وقيمته مائتان يحكم بالمعتق للعمال وكذلك على هذا التفصيل لو اختلف الساكت والعبد في قيمته كذا في محيط السرخسي والجواب فيما إذا وقع الاختلاف بين ورثة الساكت والمعتق في قيمة العبد نظير الجواب فيما إذا وقع الاختلاف بين الساكت والمعتق في قيمة العبد كذا في المحيط * ولو اختلفا في اليسار والاعسار فإن كان اختلافهما في حال الاعتاق فالقول قول المعتق والقيمة خمسة الآخر كذا في البدائع * وإن اختلفا في يسار المعتق وأعساره والمعتق مقدم على الخصومة إن كانت مدة يختلف فيها اليسار والاعسار فالقول قول المعتق وإن كانت لا يختلف يعتبر للعمال فإن علم يسار المعتق للعمال فلا معنى للاختلاف وإن لم يعلم فالقول للمعتق كذا في محيط السرخسي * معتق البعض إذا كوتب فإن كاتبه على الدراهم أو الدنانير فإن كانت

صار فاصلا فلا يصير بيننا بعد ذلك رجل قال على المشي إلى بيت الله وكل مملوك لي حر وكل امرأة لي طالق إن دخلت هذه الدار فقال رجل آخر على مثل ما جعلت على نفسك إن دخلت هذه الدار فدخل الثاني الدار يلزمه المشي إلى بيت الله ولا يقع الطلاق والعتاق لأن إيجاب المشي على نفسه إلى بيت الله صحيح ولا كذلك إيجاب الطلاق والعتاق وقد ذكرنا ذلك في كتاب الطلاق

فصل في عطف الشرط على البين

رجل قال لجاره ان امرأتى كانت عند البارحة فقال الجاران كانت امرأتك عندى البارحة فامرأتى طالق وسكت ساعة ثم قال بعد ذلك ولا غيرها ثم ظهر أنه كان عند الحالف امرأة أخرى قال نصير بن يحيى رحمه الله تعالى تطلق امرأة الحالف وقال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى لا تطلق وإنما اختلافا لاختلاف أبي يوسف ومحمد وجمهما الله تعالى في الحاق الشرط بالبين المعتق بعد السكوت

قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يصح وبه أخذ نصير بن يحيى وهذا القول أقرب إلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن المكاتب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يصح الحاق الشرط بالفاسد بالبيع التام وقال محمد بن جهم الله تعالى لا يصح الحاق الشرط بالبين بعد السكوت وبه أخذ محمد بن سلمة وعليه الفتوى لأن السكوت يمنع تعليق الجزاء بالشرط فيمنع الحاق الشرط هذا إذا كان الشرط على الحالف وإن كان الشرط للحالف بأن كان في مقتضيف على نفسه لا يصح الحاق الشرط بالبين بعد السكوت في قولهم جميعا رجل قال لامرأته ان غسلت ثيابي

فعبدي حرفاً مرت امرأته امرأه أخرى أن تغسل وقال الرجل وإن غسلت هي أيضاً ثم غسلت المرأة لانه لم يصح العطف والحق الشرط وان كان فيه تشديداً عليه رجل قال لامرأته ان دخلت هذه الدار فأنت طالق وسكت سكتة ثم قال وهذه لامرأه أخرى يعني وان دخلت الثانية فأنت طالق قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يصح الشرط وأبتم ما دخلت وقع الطلاق على الاولى لانه شدد على نفسه وكذا لو قال الاولى أنت طالق ان دخلت هذه الدار وسكت ثم قال وان دخلت ١١ هذه الدار لدار أخرى فدخلت المرأة

الدار الاولى أو الثانية طلقت وكذا لو قال أنت طالق ان دخلت هذه الدار وسكت ثم قال وهذه لامرأه أخرى فدخلت الاولى طلقت الاولى والثانية وكذا العتق ولو قال أنت طالق ان دخلت هذه الدار وسكت ثم قال وهذه لدار أخرى فدخلت الدار الاولى طلقت فلا يصح عطف الثانية على الاولى لانه تخفيف

فصل في تخفيف الظلمة وفيما ينوي الخالف غير ما ينوي المستخفاف

رجل حلف رجلاً لا خلف ونوى غير ما يريد المستخفاف ان كانت اليمين بالطلاق والعتاق وشخص ذلك يعتبر نية الخالف اذا لم ينو الخالف خلاف الظاهر طالما كان الخالف أو مطلقاً وان كانت اليمين بالله فان كان الخالف مطلقاً كانت النية نية الخالف وان كان الخالف ظالم لا يريد بيمينه ابطال حق الغير يعتبر نية المستخفاف وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى * رجل أخذ الصوص فأخذوا أمواله وحلفوا أن لا يخبر أحداً

المكاتبه على قدر قيمته جازت وان كاتبه على أقل من قيمته تجوز أيضاً وان كان كاتبه على أكثر من قيمته فان كانت الزيادة بما يتغابن الناس في مثلها جازت أيضاً وان كانت بما لا يتغابن الناس في مثلها بطرح عنه الفضل وان كانت المكاتبه على العروض جازت بالقليل والكثير وان كانت على الحيوان جازت كذا في البدائع * وان كاتبه على عرض وعجز عن الكتابة سقط عنه ما التزم من العروض ويجبر على السعاية في نصف القيمة كما كان قبل الكتابة ولا يكون له ان يضمن الشريك شيئاً كذا في المبسوط * ولو كان شريك المعتق في العبد صبياً أو مجنوناً له أب أو جد أو وصي أو وصية بالخيار ان شاء ضمن المعتق وان شاء استسعى العبد وان شاء كاتبه وليس له ان يعتق أو يدبر وكذلك لو كان الشريك مكاتباً أو مائماً أو ناعليه دين فانه يتخير بين الضمان والسعاية والمكاتبه الا أنهم لا يملكان الاعتاق وان لم يكن على العبد دين فالخيار للمولى فان اختار الشريك السعاية ففي الصبي والمجنون الولاء لهما وفي المكاتب والمأذون الولاء للمولى كذا في البدائع * وان لم يكن للصبي أب ولا وصي الأب وله وصي الام وكان العبد مائماً أو ناعليه دين عن الام لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب وقد حكى عن الحاكم أبي محمد رحمه الله أنه قال سألت أستاذاً الفقيه أبا بكر البلخي رحمه الله عن ذلك فقال اذا كان له وصي أم وليس له وصية غيره فله ان يضمن المعتق وله استسعاء العبد أيضاً وان كان الاستسعاء في معنى الكتابة وليس لوصي الام أن يكتب كذا في المحيط * وان لم يكن للصبي غيره والمجنون ولي ولا وصي فان كان هنالك حكم نصب الحاكم من يختار لهما أصل الأمور من التضمن والاستسعاء والمكاتبه وان لم يكن هنالك حاكم وقف الأمر حتى يبلغ الصبي وبقي المجنون فيستوفيان حقوقهما من الخيارات الخمس كذا في البدائع * واذا مات العبد قبل ان يختار الساكت شيئاً والمعتق موسراً فارد تضمين المعتق فله ذلك في المشهور وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر شيخ الاسلام في شرحه اذا مات العبد وترك كسباً اكتسبه بعد العتق فلا ساكت تضمين المعتق بالخلاف وهل له ان يأخذ السعاية من كسب العبد اختلف المشايخ فيه منهم من قال له ذلك واليه مال الحاكم أبو نصر رحمه الله تعالى وعامة المشايخ على أنه ليس له ذلك واليه اشار محمد رحمه الله في الأصل هذا اذا مات العبد قبل ان يختار الساكت شيئاً والمعتق موسراً ما اذا كان المعتق معسراً وبقي المسئلة بخلافه فلا ساكت ان يأخذ السعاية من كسب العبد ان ترك العبد كسباً اكتسبه بعد العتق بالخلاف وان لم يترك العبد كسباً اكتسبه بعد العتق بقيت السعاية ديناً على العبد الى أن يظهر له مال أو تبرع منه متبرعاً بآدماعليه أو يبرئه الساكت كذا في المحيط * واذا ضمن المعتق يرجع على المعتق بما ضمنه في تركه العبد ان كان له تركه وان لم تكن له فهو دين عليه كذا في البدائع * وان كان العبد ترك ما لا قد اكتسب بعضه قبل العتق وبعضه بعد العتق فما اكتسب قبل العتق بين المولين نصفين وما اكتسب بعد العتق فهو تركه العبد فيرجع فيه الساكت والمعتق اذا ضمن وما بقي فهو ميراث للمعتق وان اختلفا فيه فقال أحدهما هذا ما اكتسبه قبل العتق وهو بيننا وقال الآخر اكتسبه بعده فهو بمنزلة مالواكتسبه بعده ومن ادعى فيه تاريخاً سابقاً لا يصدق الا بحجة كذا في المبسوط * واذا مات الساكت فلورثته أن يختاروا الاعتاق أو الضمان أو السعاية كذا في محيط السرخسي * فان ضمنوا المعتق فالولاء كله للمعتق وان اختاروا الاعتاق أو الاستسعاء فالولاء في هذا النصيب للذكور من أولاد الميت دون الاناث وان اختار بعضهم السعاية وبعضهم الضمان فلكل واحد

بخبرهم خلف فاستقبله غير فقال للغير على الطريق ذباب ففهم الغير كلامه وانصرفوا قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان نوى بالذباب نفس الصوص حنت في عينه وان لم يتوذلك وانما نوى الكذب ليرجع الغير لا يحنث في عينه لانه ما أخبر عن حالهم سلطان أخذ من رجل ما لا ظلم ولا حلفه أن لا يخبره في المال الذي أخذ منه قالوا الحيلة في ذلك أن يخادع منه غيره بغير أمره وصاحب المال يذهب معهما حتى يصل الى القاضي ويقول الظالم للقاضي قد حلفني بكذا وكذا حتى يفهم القاضي أن غير ما ذاب يخادع وهو لا يخبر نفسه في أمر

القاضي برد المال عليه * رجل حلفه أعوان السلطان أن لا يعمل غدا علاماً لم يأت فلانوا يأخذ بيده فأصبح الحالف ولبس خفيه فدخل على ميت وحول رأس الميت من مكانه قبل أن يذهب قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى أرجو أن لا يكون حاشاً وعينه يكون على غير هذا العمل * رجل حلفه السلطان أن لا يشتري الطعام للبيع فاشترى الحالف طعاماً ففقه ثم بدله فباعه لا يحنث في عينه لانه ما اشترى للبيع * رجل خرج مع الأمير في سفر فخلفه الأمير أن ١٣ لا يرجع الا باذنه فسقط ثوبه أو كيسه فرجع لذلك لا يحنث في عينه لان عينه

لم يقع على هذا الرجوع
* رجل ساع بضرب الناس
بالسعايات وفي الخنثيات
خلف وقال اكربش كسي
رازياده ازده درم زيان كنم
فاصرأته طالق زن خویش
رازيان كرد زياده ازده درم
* ذكر الشيخ الامام نجيب الدين
النسفي رحمه الله تعالى
لا تطلق امرأته قال لان
عينه وقعت على النكرة لان
قوله اكر كسي را نكرة
والمرأة صارت معرفة باضافة
الطلاق اليها فلا تدخل
تحت النكرة وهذا نظير
ما ذكر في الجامع * رجل
قال ان دخل داري هذه
أحد فعبدى حرف دخل هو
بنفسه لا يحنث في عينه لانه
معرفة فلا يدخل تحت
النكرة وقال مولانا رضى
الله عنه وفي هذا الجواب
نظر لان المرأة صارت معرفة
في الجزاء وكونها معرفة في
الجزاء لا يمنع دخوله في
النكرة التي هي في موضع
الشرط ألا يرى أن الرجل
اذا قال لامرأته ان دخل
داري هذه أحد فانت طالق
فدخلت هي طلقت وان
صارت معرفة في الجزاء وكذا
لو قال لامرأتين له ان

حلفت بطلاق واحدة منكم فهذه طالق لاحدهما بعينها ثم حلف بطلاقها حنث في عينه اما المعرفة في الشرط
الاوله
فلا تدخل تحت النكرة في الجزاء وفيما اذا قال ان دخل داري هذه أحد صار هو معرفة في الشرط والمعرفة في الشرط لا تدخل تحت النكرة
في الجزاء هذا اذا قال الحالف اكر يش كسي رازيان كنم فان قال اكر يش هيج كس رازيان كنم وزن خویش رازيان كرد ثم قال عنيت
غيره اصدق فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق في القضاء لان قوله هيج كس را عام فاذا نوى التخصيص لا يصدق قضاء في ظاهر الرواية وعلى

قول الخصاص نية التخصيص صحيح وجنس هذه المسائل يأتي بعدهذا ان شاء الله تعالى * السلطان اذا قال لرجل مال فلان أمير زيدك
تواست فأنكر خلف بالطلاق ليس عندك مال فلان خلف وكان عند الخالف أموال بعثت امرأه فلان أمير اليه والذي جاء بالمال زعم أن
المال كان مال امرأه فلان ويجوز أن يكون مثل تلك الأموال لتلك المرأة ثم زعمت امرأه الامير أن المال كان مال زوجها لا تطلق امرأه
الخالف حتى يقر الخالف بذلك أو يقضى القاضي بذلك بالبينة بعد دعوى صحيحة ١٣ فيصير الخالف حائثا * رجل جاب

عشرين شاة من بلداني بلد
وأدخل جملة الغنم في بلده
غير أنه أظهر عشرة في حانوته
فخلفه أمير الحظيرة أنه ما جاب
الا بعشرة وما ترك خارج البلاد
شيء خلف ونوى ما جاب الا
بعشرة أي في السوق وما
ترك شيئا في الخارج أي
خارج السوق فالوا لا يحسن
في عينه لانه نوى ما يحمله
لفظه لكن لا يصدق قضاء
* رجل أراد أن يحلف غيره
ليس له أن يحلفه بالطلاق
والعتاق والايان المغلظة
من المشايخ من رخص
ذلك وبه أفتى بعض مشايخ
سمرقند صيانة لاموال الناس
وحقوقهم ومشايخنا رجعهم
الله تعالى لم يجوزوا فان ألح
المستفتى ينبغي لأفتى أن
يفرغ الامر الى رأى
القاضى * رجل أكره امرأته
على أن تهب مهرها منه
فوهبت ثم أنكرت الهبة
وأراد الزوج أن يحلفها قال
بعضهم لها أن تحلف فلان
الزوج يدعى عليها هبة جائزة
وهى تنكر ذلك فتحلف
والخيار للزوج ما قال
الفقيه أبو الليث رحمه الله
تعالى ان المرأة تقول لفلان
سأله يدعى على الهبة عن

الولا المدبر والثلث للمعتق وان اختار سعاية العبد كان الولا بينهم أثلاثا كذا في غاية البيان * والادبر أيضا
أن يضمن الذي أعتق ثلث قيمته مدبرا وليس له أن يضمن المعتق ما أدى الى الساكت من قيمة نصيبه ويكون
الولا بين المدبر والمعتق اثلاثا لثلاث المدبر وثلثه للمعتق كذا في المبسوط للشمس الأئمة السرخسي * وان شاء
المدبر أعتق نصيبه الذي يدره وان شاء استسعى العبد فان اختار الضمان كان للمعتق ان يستسعى العبد كذا
في البدائع * أما اذا كان المعتق معسرا فالمدبر استسعاء العبد دون التضمن كذا في غاية البيان * ولو ضمن
الساكت المدبر نصيبه ثم أعتقه كان للادبر ان يضمن المعتق ثلثي قيمته ثلثه مدبرا وثلثه قنا كذا في النهاية ناقل
عن الترمذى * وقيمة المدبر ثلثا قيمته لو كان قنا وقبل نصفها لو كان قنا واليه مال الصدر الشهيد وعليه
الفتوى كذا في الكافي * اذا كان العبد بين ثلاثة رهط فاعتق أحدهم نصيبه ودبر الآخر وكاتب الآخر ولا
يعلم أيهم أول فنقول على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عتق المعتق في نصيبه نافذ ولا ضمان على أحد
وتدبر المدبر في نصيبه أيضا نافذ وهو بخير ان شاء استسعى العبد في ثلث قيمته مدبرا أو يرجع على المعتق
بسدس قيمته ويستسعى العبد في سدس قيمته استسعاء فاما المكاتب فان مضى العبد على كتابته يؤدى
اليعمال الكتابة والولا بينهم اثلاثا وان عجز كان للمكاتب أن يضمن المعتق والمدبر قيمة نصيبه نصفيين اذا كانا
موسرين ويرجعان على العبد بما ضمنوا ويكون ولاؤه بينهما نصفيين كذا في المبسوط * وان شاءا عتقه وان
شاءا استسعا كذا في النبايع * وان كان العبد بين خمسة رهط فاعتق أحدهم ودبر الآخر وكاتب الثالث
نصيبه وباع الرابع نصيبه وقبض الثمن وتزوج الخامس على نصيبه ولم يعلم أيهم أول فنقول على قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى حكم العتق والتدبير على ما بينا في الفصل الأول الا أن التضمن والاستسعاء هنالك
في الثلث وهنالك الخمس فأما في البيع فان تصادقا انه كان بعد العتق والتدبير أو قال البدائع كان قبل العتق
والعبد في يده وقال المشتري كان بعده فالبيع باطل وان تصادقا انه كان قبل العتق والتدبير فالمشتري بالخيار
ان شاء نقض البيع وان شاء أمضاه وأعتق نصيبه أو استسعا فيكون ولاؤه وان شاء ضمن المعتق والمدبر
قيمة نصيبه ان كانا موسرين ويرجعان به على العبد وأما المرأة فان تصادقا أن التزوج كان بعد العتق أو التدبير
فالنكاح صحيح ولها خمس قيمته على الزوج وان تصادقا أن التزوج كان قبل العتق والتدبير فلها الخيار ان
شامت تركت المسمى وضمت الزوج خمس قيمته وان شامت أجازت وأعتقت أو استسعت العبد في خمس
قيمته وولاة خمسة لها وان شامت ضمت المعتق والمدبر خمس قيمته نصفيين ثم لا تصدق هي بالزيادة ان كانت
بخلاف المشتري فأما نصيب المكاتب فهو على ما ذكرنا ان أدى البذل اليه عتق من قبله وان عجز كان له أن
يضمن المعتق والمدبر قيمة نصيبه نصفيين اذا كانا موسرين ولو كان في العبد شرك سادس وحب نصيبه لابن له
صغير لا يعلم قبل العتق كان أو بعده فالقول فيه قول الاب فان قال الهبة بعد العتق فهو باطل وان قال الهبة
قبل العتق فالهبة جائزة ثم يقوم الاب في نصيب الابن مالم الابن أن لو كان بالغاً في التضمن أو الاستسعاء
وليس له حق الاعتاق فان كان للمعتق والمدبر موسرين ضمنهم ما سدس قيمته لابن بينهما نصفيين وان شاء
استسعى العبد في سدس قيمته لابن كذا في المبسوط للشمس الأئمة السرخسي * هشام عن محمد رحمه الله
تعالى اذا كان المملوك بين ثلاثة لآحد منهم نصفه وللآخر ثلثه وللآخر سدس فاعتق صاحب النصف والثلث
ضمنا نصيب صاحب السدس نصفيين ولصاحب النصف نصف الولا نصيبه ونصف سدس الولا بما ضمن

اكره أو اختيار فان ادعى الزوج الهبة عن اختيار حينئذ يحلف المرافقه ما وهبت بغير اكره وتكون سادقة في عينها والى هذا أشار في
الحيل ومن هذا الجواب يعرف الجواب في جنس هذه المسائل اذا ادعى على انسان ما لا يبرهن عند صاحب المال فأراد صاحب المال أن
ياخذ المال منه بغير رهن ولو ادعى المطلوب الرهن ويقر بالمال رعا لا يمكنه اثبات الرهن فيؤخذ بالمال فيقول المطلوب للقاضى سأل يدعى على
ما لا يبرهن أو ليس برهن فان قال ليس به رهن حينئذ يحلف * السلطان اذا كان يطلب رجلا لياخذ يتهمة فأخذ رجلا آخر وأراد أن

يحلف بالله ما تعلم أحدًا من غرمائه ولا من أقربائه ليأخذ منهم شيئاً وهو يعلم لا يسعه أن يحلف لأن العين الكاذبة لا باح عند الضرورة لكن ينبغي له أن يحلف ويذكر اسم ذلك الرجل الذي يطلبه السلطان وينوي غيره * وجل مات وعليه دين ووارثه يعلم بذلك فشهد عدلان عند الوارث أن أباه قد قضى دينه لا ينبغي لهذا الابن أن يحلف عند القاضي أن لا يعلم بأن له ديناً على أبيه لأن شهادتهم ما عنده لا تثبت قضاء الدين * رجل مات وخلف وارثاً وديناً على ١٤ رجل فخاصم الوارث الغريم في الدين فخلف الغريم أنه ليس للدعي عليه شيء قالوا ان

ولصاحب الثلث ثلث الولاء نصيبه ونصف سدس الولاء بما ضمن كذا في محيط السرخسي * ولو ملك رجل ابنه مع رجل آخر بالشراء أو الهبة أو الصدقة أو الوصية أو الامهار أو الارث عتق نصيب الاب ولا فرق في ذلك بين أن يعلم الآخر أنه ابن شريكه أو لم يعلم ولم يضمن الاب نصيب شريكه كذا في العيني شرح الكنز موسراً كان الاب أو معسراً كذا في التتارخانية ناقلاً عن الينابيع * ولشريكه ان يعتق نصيبه ان شاء أو يستسعى العبد في قيمة نصيبه وليس له غير ذلك هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يضمن الاب في غير الارث ان كان موسراً وان كان معسراً استسعى الابن في نصيبه كذا في العيني شرح الكنز * وأبو جعفر على أنه لو ورثناه لا يضمن وكذا في كل قريب يعتق كذا في فتح القدير * وان بدأ الاجنبي فاشترى نصفه ثم اشترى الاب نصفه الآخر هو موسر فالاجنبي بالخيار ان شاء ضمن الاب وان شاء استسعى الابن في نصف قيمته وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية * وان شاء اعتقه كذا في غاية البيان * ولو باع رجل نصف عبده أو وهبه من قريبه لم يضمن من عتق عليه لشريكه علم شريكه بذلك أو يعلم وسعى العبد في نصيبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * أجمع أصحابنا على أن أحد الشريكين لو باع نصيبه من قريب العبد كان لشريكه أن يضمن المشتري اذا كان معسراً وليس له تضمين البائع كذا في غاية السروجي * وسعى العبد ان كان معسراً بالاجماع كذا في الينابيع * أخوان ورثا عبداً من أبيهما فقال أحدهما هو أخي لابي ووجد الآخر لم يضمن المقر ويسعى العبد في نصيبه وان قال هو أخي لامي وليس أخوه معروفاً لامي ضمن نصيبه كذا في محيط السرخسي * واذا أعتق أمة بينه وبين آخر ثم ولدت فلشريك أن يضمن المعتق قيمة نصيبه يوم أعتق ولا يضمنه شيئاً من قيمة الولد كذا في المبسوط * ولو أعتق أحد شريكي الامة ما في بطنها فولدت توأماً ميتاً لاضمان عليه ولو ولدت توأماً حياً يضمن كذا في الصرار اثنى * واذا أعتق أحد الشريكين الحارية وهي حامل ثم أعتق الآخر ما في بطنها ثم أراد أن يضمن شريكه نصف قيمة الام لم يضمن له ذلك وهو اختيار من له السعاية ولو أعتقا جميعاً ما في بطنها ثم أعتق أحدهما لامي وهو موسر كان لصاحبه ان يضمنه نصف قيمته ان شاء والحبل نقصان في نبات آدم فانما يضمنه نصف قيمته حاملاً كذا في المبسوط * ولو علق أحد الشريكين عتق العبد المشترك بينهما بفعل فلان غداً بان قال ان دخل زيد الدار غداً فانت حر وعكس الآخر بان قال ان لم يدخل زيد الدار فانت حر ومضى الغد ولم يدخل زيد الدار أم لا عتق نصف العبد ويسعى العبد في نصف قيمته للشريكين وهذا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى سواء كانا موسرين أو معسرين أو أحدهما موسراً والآخر معسراً وكذا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كانا معسرين كذا في العيني شرح الكنز * قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في عتق بين رجلين قال أحدهما لا أحد العبدان أنت حر ان لم يدخل فلان هذه الدار اليوم وقال الآخر للعبد الآخر ان دخل فلان هذه الدار اليوم فانت حر فضى اليوم وتصادقاً بينهما لا يعلمان دخل أو لم يدخل فان هذين العبدان يعتق من كل واحد منهما ربعه ويسعى في ثلثه أربع قيمته بين المولين نصفين وقال محمد رحمه الله تعالى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يسعى كل واحد في جميع قيمته بينهما نصفين كذا في البدائع * اذا قال أحد الشريكين للعبدان دخلت الدار اليوم فانت حر وقال الآخر ان لم تدخل فانت حر فضى اليوم ولا يدري أدخل أم لا عتق نصفه ويسعى في النصف بينهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى موسرين كانا أو معسرين كذا في محيط السرخسي * ولو أن عبداً بين رجلين

كان لا يعلم الغريم عتوت المورث نرجس وأن لا يكون حائناً وان علم عتوت المورث الصحيح أنه يبحث في عينه لانه اذا علم يريد أن يحلفه ليس عليه شيء لا بطريق الاصلالة ولا بطريق الوراثه وهو كاذب في ذلك * رجل قال لغريمه كم أكلت من ثمرى فقال أكلت خمسة وحاف وقد كان أكل من ثمره عشرة لا يكون حائناً وكاذباً ولو كانت عينه بطلاق أو عتاق لا يقع شيء وكذا الوكيل لرجل بكم اشترى هذا العبد فقال بجائته وقد كان اشتراه بمائتين لا يكون كاذباً ولو حلف على ذلك بطلاق أو عتاق لا يلزمه شيء وهو تظهير ما قال في الجامع اذا حلف أن لا يشتري هذا الثوب بعشرة فاشتراه بمائتي عشرة حنت في عينه لانه اشتراه بعشرة وزيادة * رجل هرب في دار رجل خلف صاحب الدار بأنه لا يدري أين هو وأراد بأنه لا يدري في أي مكان هو من داره لا يبحث في عينه لانه صادق فيما قال رجل كان على سطح مع جماعة فأراد أن ينهب فنعوه فوضع رجله على ناحية من السطح وقال

لنبت اللبلة وأكلت ههنا فامر أنه طالق وأراد به موضع رجله فنام وأكل في غير ذلك الموضع من السطح لا تطلق امر أنه ديانته وتطلق قضاء السلطان اذا حلف رجلاً أنه لا يعلم بأمر كذا فخلف ثم تذكر أنه كان عالماً بذلك إلا أنه نسي وقت العين قالوا زحوا أن لا يكون حائناً لانه ما كان عالماً وقت العين * رجل حلف بطلاق امرأته أنه ليس في منزله ليلة مرققة وقد كان في منزله مرققة قالوا ان كانت المرققة قليلة بحيث لو علم بذلك لا يقول عندنا مرققة لا يبحث في عينه وان كانت كثيرة إلا أنها فاسدة بحيث لا يتناولها أحد لا يبحث في عينه

أضالانه لا يراد باليمين هذه المرقعة وان كانت بحلها كلها البعض دون البعض حثت في عينه * رجل قال لانه ان سرق من داري شيئا فأملك طالق فسرقت من داره آجرة وأبنته أو نحو ذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان الاب يحل بذلك المقدار عن ابنه حثت في يمينه والا فلا وأجاب محمد رحمه الله تعالى أولا أنه يحث في عينه فلما بلغه جواب أبي يوسف رحمه الله تعالى استحسّن قوله * رجل قال ان كان في يمينه نار فأمر أنه طالق فإذا في يمينه سراج قالوا ينظر ان كان حلف لاجل أن ١٥ بعض جيرانه طلبوا منه النار للاصطلاح

أو الحبل لا يحث في عينه لان يمينه عند ذلك لا يقع على السراج وان كان حلف لاجل أنهم طلبوا منه النار ليستوقدوا به حثت في عينه وان لم يكن ليمينه سبب ولم ينوشها لا يحث لان السراج لا يسمى نارا مطلقا * رجل زرع أرضه لامرأته فطنا ثم قال حلال بروي حرام كرا زغله ابن زمين نجاة رى در ايد ثمن امرأته رفعت من ذلك القطن على رأسها لتذهب الى الخلاج ودخلت البيت والقطن على رأسها ثم خرجت حثت الحالف

حلف أحدهما بعتقه أنه قد دخل الدار وحلف الآخر أنه لم يدخل فقد عتق نصف العبد وسعى العبد في نصف قيمته بينهما وسرين كانوا ومعه سرين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الايضاح * عبد بين رجلين قال أحدهما لصاحبه ان كنت اشتريت منك نصيبك أمس فهو حر وقال الآخر ان لم أكن بعتك نصيبي أمس فهو حر فان العبد يعتق لان كل واحد يزعم أن صاحبه حاث فيقال للمدعي البيع أقم البيعة فان أقام قضى بالبيع والتمن وعتق العبد على المشتري بغير سعاية وان لم يكن له بيعة وأراد أن يحلف المشتري فله ذلك فان نكل المشتري فكذلك وان حلف لا يترك رقيقا ثم عتق أبي حنيفة رحمه الله تعالى يسعى العبد في نصف قيمته للسكس سواء كانا موسرين أو معسرين أو كان المدعي للبيع موسرا أو معسرا وعندهما ان كانا معسرين أو كان مدعي البيع معسرا فكذلك وان كانا موسرين أو كان مدعي البيع موسرا لا يسعى وأما مدعي البيع فقد ذكر في رواية أبي حفص أن العبد لا يسعى له سواء كانا موسرين أو معسرين أو أحدهما موسرا والاخر معسرا عندهم وهو الصحيح ثم اذا حلف منكر الشراء كان له أن يحلف البائع اذا كان موسرا فان نكل لم يزمه وان حلف كان الجواب كالسعاية على ما ذكرنا وليس للقاضي أن يحلفه الا يطلب منكر الشراء واذا قال البائع ان كنت بعتك نصيبك من هذا العبد فهو حر وقال المشتري ان لم تكن بعتني نصيبك فهو حر يؤم مدعي الشراء باقامة البيعة فان أقام فالعبد رقيق وان لم يكن له بيعة حكى عن الفقيه أبي اسحق أنه لا يجبر على الحلف لكن لو حلف لا ينعىه واذا حلف المدعي عليه لم يثبت البيع فيسمى العبد في كل القيمة بينهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى موسرين كانوا ومعه سرين وعندهما ان كانا معسرين يسعى لهما وان كانا موسرين أو مدعي الشراء موسرا يسعى في نصف قيمته لمدعي الشراء وان قال أحدهما اشتريت نصيبك ان لم أكن اشتريته فهو حر والاخر ما بعت نصيبك وانما اشتريت منك نصيبك ان كنت بعتته فهو حر بأمرهما القاضي بالبيعة فان أقام البيعة فله ان كل واحد منهما باق في يمينه بقي العبد رقيقا بينهما وان أقام أحدهما البيعة فالعبد كله رقيق له وان لم يقيم البيعة لا يحلفهما القاضي لكن لو حلف جاز فان نكلا بقي العبد رقيقا بينهما كالوا فاما البيعة وأيهما نكل لم يزم مدعي صاحبه فيقضى بالعبد للذي حلف وان حلفا جميعا يخرج العبد عن السعاية بالعتق كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري وفي الجامع الكبير ان أحد الشريرين اذا قال لصاحبه ان ضربت العبد الذي بيننا فهو حر فضر به حتى عتق على الحالف نصيبه ضمن الحالف ان كان موسرا نصيب الضارب كذا في غاية البيان * عبد بينهما قال أحدهما لصاحبه ان ضربته فهو حر وقال الآخر ان لم أضربه اليوم فهو حر فضر به فان الحالف الاول ضمن نصيب الضارب كذا في الترتاشي * واذا قال كل لعمرك أملكه فيما استقبل فهو حر فلكم ما كان مع غيره لا يعتق فان اشترى نصيب شريكه عتق وان باع نصيبه أو لا ثم اشترى نصيب شريكه لم يعتق ولو قال للمالك بعتك بعتك اذا ملكك فانت حر فاشترى نصفه ثم باع ثم اشترى النصف الباقي عتق كذا في المبسوط * ذكر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في عبد بين رجلين زعم أحدهما ان صاحبه أعتقه منذ سنة وانه هو أعتقه اليوم وقال شريكه لم أعتقه وقد أعتقت أنت اليوم فاضمن لي نصف القيمة بعتك فلا ضمان على الذي زعم أن صاحبه أعتقه منذ سنة وكذا لو قال أنا أعتقته أمس وأعتقه صاحبي منذ سنة وان لم يقر باعتاق نفسه لكن قامت عليه بيعة انه أعتقه أمس فهو ضامن لشريكه كذا في البدائع ولو قال أعتقه شريكى منذ شهر وأما من يمين لم يضمن

فصل في اليمين بالصوم والصدقة ونحو ذلك

رجل قال ان فعلت كذا فألف درهم من مالي صدقة ثم فعل وليس له الامانة درهم تكلموا فيه قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لا يلزمه الصدقة الا بما كان عنده وهكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى وان كان عنده عروض أو خادم يساوى مائة فانه يبيع ويتصدق وان كان يساوى عشرة يتصدق بعشرة وان

لم يكن عنده شيء فلا شيء عليه كن أو جب على نفسه ألف حجة يلزمه بقدر ما عاش في كل سنة حجة * رجل قال هزار درهم ان مال من يدور بشان داه وهو يريد ان يقول ان فعلت كذا فأملك انسان فله ان يتصدق احتسالا وان كان ذلك طلاقا أو عتقا لا يقع شيء * رجل قال ان كفلت كفالة لعملي أو نفس فقه على أن أتصدق بفلس ثم كفل لعملي أو نفس يلزمه التصديق بفلس واذا اراد الرجل أن يكفل لاحد ينبغي أن يقول ان كفلت فقه على أن أتصدق بفلس فإذا طلبوا منه الكفالة فيقول اني حلفت أن لا أكفل ولو اضطر الى كفالة يكفل ويتصدق

به اس * رجل قال مالي صدقة على فقرا مكة ان فعلت كذا الخ وثبت صدق على فقراء بلخ أو بلدة أخرى جاز ويخرج عن التذكار وجوب عليه صوم أو صلاة بمكة فقط بلخ جاز * رجل قال ان نجوت من هذا الغم الذي أنا فيه فعلت أن أتصدق بعشرة دراهم خيرا فتصدق بغير الخبز أو بتمن الخبز يجزئ به * رجل قال ان زوجتي ابنتي فأنت درهم من مالي صدقة لكل مسكين درهم فزوج ابنته ودفع ألف جلة إلى مسكين واحد جاز * رجل قال ان برأت من ١٦ مرضي هذا بحت شاه فبرأ لا يلزمه شيء إلا ان يقول ان برأت من كذا فله على أن

أذبح شاه * رجل قال ان اتجسرت برأس مالي وهي ألف درهم فزرقتني الله تعالى فيها ربما أخرج حاجا لله تعالى فاتجسرت بفضل له كثير شيء قالوا به هذا النذر لا يلزمه شيء * رجل قال ان فعلت كذا فله على صوم شهر كصوم رمضان وحنث قال بعضهم يلزمه صوم شهر متتابع وقال بعضهم لا يلزمه المتتابع إلا ان ينوي المتتابع * رجل قال ان فعلت كذا فله على أن أضيف جماعة قسري فحنث لا يلزمه شيء ولو قال لله على أن أطمع كذا وكذا يلزمه ذلك * رجل قال مالي هبة في المساكين لا يصح ذلك إلا ان ينوي الصدقة * ولو قال ان فعلت كذا فله على حج أو قال لله على صوم سنة فحنث اختلف فيها فقهاء البلدة قال بعضهم يخرج عن العهدة بكفارة البين وقال بعضهم لا يخرج فانه يأخذ بقول من هو أفقه الناس عنده والمستحب هو الوفا بالندرج حتى يخرج عن العهدة في قولهم * رجل قال ان فعلت كذا فله على صوم سنة الا الايام التي

لانه لم يقر على نفسه بالضعمان كذا في الظهيرية * أمة بين اثنين زعم أحدهما أنها أم ولد لصاحبه وأنكر ذلك صاحبه فهي موقوفة يوم ما وتخدم المنكر يوم ما ولا سعاية عليها المنكر ولا سبيل للمقر عليها كذا في الكافي * ونصف ولائها ونصف كسها للمنكر ونصفه موقوف ونفقة تاف كسها فان لم يكن فذصفه على المنكر ولا يضمن للمقر ولومات المنكر عتقت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لزعم المقر وتسعى في نصيب المنكر لورثته ولو أقر كل واحد على صاحبه بالاستيلاد وصاحبه ينكر فانه موقوف ولا سبيل لواحد منهما على صاحبه ولا على الأمة فان مات أحدهما عتقت ولولاهما موقوف كذا في التمر تاني * ولو قال أعتقت هذا العبد أنا وأنت أو عكسه أو قال أعتقتان صدقة عتق منهما وان كذبه في الأول كذا في التمار خانية ناقلا عن جامع الجوامع * وإذا شهد أحدهما الشريك على الآخر باعتاق بأن كان العبد بين رجلين فشهد أحدهما على صاحبه يجوز اقراره على نفسه ولم يجز على صاحبه ولا يعتق نصيب الشاهد ولا يضمن لصاحبه ويسعى العبد في قيمته بينهما موسرين كانا أو معسرين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان أعتق كل واحد منهما بعد ذلك نصيبه قبل الاستسعاء جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان نصيب المنكر على ملكه وكذلك نصيب الشاهد عنده لان الاعتاق بخبر فإذا أعتقا فقد جاز عتقهما والولاء بينهما ما وكذلك ان استسعى وأدى السعاية فالولاء لهما كذا في البدائع * وإذا وجبت السعاية لهما ولو شهد أحدهما على صاحبه أنه استوفى السعاية من العبد لا تقبل شهادته وكذلك اذا استوفى أحدهما نصيبه من السعاية ثم شهد على صاحبه باستيفاء نصيبه لا تقبل كذا في المحيط * ولو شهد أحدهما الشريك مع الآخر على شيء بركة باستيفاء السعاية لم تجز شهادته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك لو شهد له عليه بنصف أو جراحه أو شيء يجب له عليه مال فشهادته مردودة كذا في المبسوط * وان شهد كل واحد منهما على صاحبه وأنكر الآخر بخلاف كل واحد منهما على دعوى صاحبه وإذا احتال القاضي العبد لكل واحد منهما في نصف قيمته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا فرق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بين حال اليسار والاعسار كذا في البدائع * وهو الصحيح كذا في المضمرات * والولاء لهما كذا في الهداية * ولو اعترفان معا وعلى التعاقب وجب أن لا يضمن كل لا آخر ان كانا موسرين ولا يستسعى العبد ولو اعترف أحدهما وأنكر الآخر فان المنكر يجب أن يحلف كذا في فتح القدير * وإذا كان العبد بين ثلاثة نفر شهد اثنان منهم على صاحبه أنه أعتق نصيبه وأنكر المشهود عليه فالعبد يسعى بينهم أثلاثا وانما استوفى أحدهم شيئا من السعاية كان لا آخر ان يأخذ منه ثلثي ما أخذ كذا في المحيط * ولو كان الشريك ثلاثة نفر شهد كل اثنين أنه أعتق لم يقبل كذا في فتح القدير * وإذا شهد أحدهما الشريك على أحدهما بركته أنه أعتق نصيبه وشهد الشريك الآخر على الشاهد الأول أنه أعتق نصيبه فالقاضي لا يقضى على واحد منهما بالعق كذا في المحيط * وان شهد اثنان منهم على الآخر أنه استوفى منه حصته لم تجز شهادتهما وكذلك ان شهد أنه استوفى المال كله بركة منه مال تجز شهادتهما عليه وبرى العبد من حصتهما ويستوفى المشهود عليه حصته من العبد ولا يشرك في ذلك الشاهدان كذا في المبسوط * أمة بين رجلين شهد رجلان على أحدهما بركته أنه أعتقها وكذبه الأمة وادعت على الآخر العتق ومجد الآخر وحلف عند القاضي أنه ما أعتقها فانه تعلق بشهادة الشهود وان لم يوجد منها الدعوى كذا في الذخيرة * وإذا كانت أمة بين رجلين فشهدا بركته أحدهما على الشريك أنه أعتقها

أمرض فيها وكان به علة وقال غيب به هذه العلة صدق في ذلك وليس عليه قضاء الايام التي مرض فيها * رجل قال قسم ادتهما لله على المشي الى بيت الله أو الى الكعبة أو الى مكة ان فعلت كذا وحنث في القياس لا يلزمه شيء وفي الاستحسان يلزمه حجة أو عمره وهو بالخيار في رواية الاصل ان شامرك وأهرق دما وان شامس * ولو قال على المشي الى مدينة النبي صلى الله عليه وسلم أو الى المسجد الأقصى لا يلزمه شيء * ولو قال على المشي الى الحرم أو الى المسجد الحرام لا يلزمه شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباهما رحمه الله تعالى

يلزمه حجة أو عمره على هذا الخلاف إذا قال على المشي إلى الحجر الأسود وإلى الحجر ولو قال على المشي إلى بيت الله تعالى ينوي بيت المقدس أو ينوي مسجد بيت المقدس أو مسجد آخر لا يلزمه شيء ولو قال على إحرام ان فعلت كذا خنت يلزمه حجة أو عمره في قولهم ولو قال أنا أحرّم أو أنا محرّم أو أهدى أو أمشى إلى بيت الله ان فعلت كذا فهو على وجوه ثلاثة ان نوى الإيجاب أو لم ينو شيئاً يلزمه ما ذكر وان نوى العدة لا يلزمه شيء ولو قال على الطواف بالبيت أو السعي بين الصفا والمروة أو على أن ١٧ أقرأ القرآن ان فعلت كذا لا يلزمه شيء

ولو قال على المشي إلى الغزو وان فعلت كذا يلزمه ذلك في قول محمد رحمه الله تعالى ولو قال على عشر حجج في هذه السنة قال محمد رحمه الله تعالى يلزمه عشر حجج في عشر سنين والله أعلم بالصواب

فصل في الكفارة

كفارة اليمين مانص الله تعالى في كتابه * من عابه كفارة اليمين إذا أعطى ثوباً خلعاً عن كفارة اليمين قالوا لا يجزيه عن القيمة لكن ينظر ان كان بحال يمكن الانتفاع به في نصف مدة الحدي لا يجوز وان علم أنه ينفع بالحديد ستة أشهر وهذا الثوب أربعة أشهر أكثر مدة الحديد يجوز ولا يعتبر القيمة لأنه منصوص عليه كذا ذكره الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى * إذا أعتق عبداً مريضاً جريحاً ويخاف عليه جازاً وان كان لا يرجح لا يجوز لانه ميت حكاه * رجل مات وعليه صلاة شهر أو نحو ذلك ولم يترك ما لا يستقرض ورثته فقير خبطة ونصدقه على المسكين ثم المسكين تصدق بذلك على بعض ورثته ثم

فشهدا تم ما باطله ولو شهدا على أيهما الله أعتقها جاز ذلك فان كان الابن موسراً ماتت الخادمة وتركت ما لا وقد ولدت بعد العتق ولدا فأراد الشريك أن يستدعي الولد فليس له ذلك كافي حياة الام لم يكن له سبيل على استعصاء الولد فكذلك بعد موتها اذا خلقت ما لا ولكن له أن يضمن الشريك كما كان يضمنه في حياتها ثم يرجع الشريك بما يضمن في تركها كما كان يرجع عليه الو كانت حبة فبقي فهو ميراث للابن وان لم تدع ما لا يرجع بذلك على الابن واذا لم تمت فاختر الشريك أن يستدعيها فهي بمنزلة المكاتب في تلك السعاية كذا في المبسوط * واذا كان العبد بين رجلين شهد شاهدان على أحدهما أنه أقر أنه أعتق وهو موسر فالقاضي يقضي بعتقه وكان الشريك أن يضمنه كذا في المحيط * ويرجع به على الغلام والولادة وان كان جاحداً للعتق كذا في المبسوط * ولو شهدوا عليه أنه أقر أنه حر الاصل فالقاضي يقضي بحريته ولا ولا له عليه وليس للشريك أن يضمنه ولو شهدوا على اقراره أن الذي باعه قد كان أعتقه قبل أن يبيعه عتق من مال المشهود عليه كذا في المحيط * ولاؤه وقوف لان كل واحد منهم ما يقيمه عن نفسه فان البائع يقول أنا ما أعتقته وانما عتق باقرار المشتري فله ولاؤه والمشتري يقول بل أعتقه البائع فالولاء له فلذلك توقف ولاؤه على أن يرجع أحدهما إلى تصديق صاحبه فيكون الولاء له وان شهدوا على اقراره بأن البائع كان دبره أو كانت أمة وأقر أن البائع كان استولاه قبل البيع فانه يخرج كل واحد منهما من ملكه ولا يرجع على البائع بالثمن ولا يعتقان حتى يموت البائع فاذا مات عتقا اذا كان المدبر يخرج من ثلث مال البائع والجناية عليهم ما كالجناية على مملوكين قبل موت البائع وتوقف جنايتهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط * اذا أقر أحد الشريكين ان صاحبه أقر عليه بعتق نافذ فانه يحرم عليه استرقاق العبد كذا في محيط السرخسي * اذا كان العبد بين ثلاثة غاب أحدهم فشهد الحاضران على الغائب أنه أعتق حصته من هذا العبد فانه يحال بين العبد وبين الحاضرين واذا حضر الغائب يقال للعبد أعد البيعة واذا أعد البيعة عليه يقضي بعتق نصيبه كذا في المحيط * واذا شهد شاهدان على أحد الشريكين أن شريكه الغائب أعتق نصيبه من هذا العبد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تقبل هذه الشهادة كذا في الظهيرية * ولكن يحال بينه وبين هذا الحاضر أن يسترقه ويوقف حتى يقدم الغائب استحسنوا واذا حضر الغائب فلا بد من إعادة البيعة عليه للحكم بعتقه فان كانا غائبين فقامت البيعة على أحدهما ما بعينه أنه أعتق العبد لم تقبل هذه الشهادة لا بخصوصه تقع من قبل قذف أو جناية أو وجه من الوجه فحينئذ تقبل البيعة اذا قامت على أن المولين أعتقاه أو أن أحدهما أعتقه واستثنى في الآخر السعاية منه كذا في المبسوط * اذا كان العبد بين ثلاثة نفر ادعى أحدهم أنه أعتق نصيبه على كذا وقال العبد أعتقني بغير شيء وشهد الشريك ان كان أنه أعتقه على كذا فشهدا تم ما جازته وكذلك ان شهدا بوالشريكين أو ابناهما بذلك واذا أعتق بعض الشركاء العبد وفي يد العبد أموال اكتسبها ولا يدرى متى اكتسبها واختلف فيه الشركاء والعبد قال الشركاء اكتسبها قبل العتق وقال العبد اكتسبها بعد العتق فالقول قوله كذا في المحيط والله أعلم بالصواب

* (الباب الثالث في عتق أحد العبدین) *

العتق اذا أضيف إلى المجهول صح ونبت للمولى اختيار التعيين سواء قال أحد كاحراً أو قال هذا حر أو هذا

(٣ - الفتاوى ثانی) دفع الوارث إلى المسكين عن صلاة الميت فلم يزل يفعل ذلك حتى تم لكل يوم فقير خبطة جاز ولا يعتبر عدد المسكين في هذا وانما يعتبر ذلك في كفارة اليمين لا غير وهذا صدقة الفطر سواء * رجل مات وعليه صلوات فانه يعطى لكل صلاة نصف صاع من الخطة وفي الصوم يعطى لكل يوم نصف صاع لان صوم اليوم عبادة واحدة بمنزلة صلاة واحدة ولو أدى عن ست صلوات أحد عشر مثلاً إلى مسكين ومثالي مسكين آخر أو أدى اثني عشر مثلاً إلى أربعة وعشرين مسكيناً اختلفوا فيه قال بعضهم يجوز كافي صدقة الفطر اذا أدى

الى مسكين منا ومننا الى مسكين يجوز وبعضهم فرقوا بين الصلاة وصدقة الفطر فقالوا في الصلاة اذا أعطى الى مسكين أقل من نصف صاع لا يجوز ما لم يؤد الى كل مسكين نصف صاع كافي كفارة اليمين وفي كفارة الصلاة اذا أدى الكل الى مسكين واحد يجوز كما يجوز في صدقة الفطر ولا يعتبر عدد المساكين وفي كفارة اليمين يعتبر العدد الآن في كفارة الصلاة يعتبر القدر حتى لو أدى الى مسكين واحد أقل من نصف صاع لا يجوز بخلاف صدقة الفطر ١٨ وبعضهم جوزوا التفريق في الصلاة أيضا كافي صدقة الفطر والصحيح هو الاول ولا

أوسمي فقال سالم حر أو برغ ~~كذافي الايضاح~~ * ولو قال هذا حر والا فهذا كقوله أحد كاجر كذا في خزانة المفتين * واذا خاصم العبدان الى الحاكم أجبره على البيان كذا في محيط السرخسي * وان لم يخصاهما واختار ايقاع العتق على أحد كما وقع عليه حين اختاروهما قبل ذلك بمنزلة العبدین مادام خيار المولى باقيا وهذا على أصل أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله هكذا في السراج الوهاج * وللولي أن يستخدمهما ما قبل الاختيار وله أن يستغلهما ويستكسبهما وتكون الغلة والكسب للمولى ولو جنى عليه ما قبل الاختيار فان كانت الجنابة من المولى فان كانت على مادون النفس بأن قطع يدي العبدین فلا شيء عليه سواء قطعهما معا أو على التعاقب وان كانت جنابة على النفس فان قتلها معا على التعاقب فالاول عبد والثاني حر فاذا قتله قتل حرا فعليه الدية وتكون لورثته ولا يكون للمولى من ذلك شيء وان قتلها معا بضربة واحدة فعليه نصف دية كل واحد منهما ما لورثته وان كانت الجنابة من الاجنبي فان كانت فيمادون النفس بأن قطع انسان يدي العبدین فعليه أرش العبد وذلك نصف قيمة كل واحد منهما لكن يكون أرشهما للمولى سواء قطعهما معا أو على التعاقب وان كانت في النفس فالقاتل لا يخلو اما أن يكون واحدا واما أن يكون اثنين فان كان واحدا فان قتلها معا فعلى القاتل نصف قيمة كل واحد منهما وتكون للمولى وعليه نصف دية كل واحد منهما وتكون لورثتهما وان قتلها معا على التعاقب يجب على القاتل قيمة الاول للمولى ودية الثاني لورثته وان كان القاتل اثنين فقتل كل واحد منهما رجلا فان وقع قتل كل واحد منهما معا على التعاقب فعلى واحد من القاتلين القيمة نصفها للورثة ونصفها للمولى وان وقع قتل كل واحد منهما معا على التعاقب فعلى قاتل الاول القيمة للمولى وعلى قاتل الثاني الدية للورثة كذا في البدائع * ولو قال لامتيه احدا كاجر فوُلدت كل واحدة منهما ولدا أو ولدت احدا - ما فانه يعتق ولدا التي اختار المولى ايقاع العتق عليهما ولو ماتت الامتان معا وقتلتا معا خير المولى في أن يوقع العتق على أي الولدين شاء ولا يرث الابن المعتق شيأ يرثه أب الابن الذي عينه المعتق بعد قتل الامتين معا لا يرث من بدل الام شيأ كذا في الظهيرية * فان مات احد الولدين حال حياة الامتين لم يلفتهن الى ذلك بخلاف ما اذا مات احد الولدين بعد موت الامتين كذا في المحيط * ولو وطئت الامتان بشبهة قبل اختيار المولى يجب عقر أمتين ويكون للمولى كذا في البدائع * ولو جنت احدهما جنابة قبل أن يختار المولى ثم اختار ايقاع العتق عليهما بعد علمه بالجنابة كان مختارا للجنابة وان مات المولى قبل البيان عتق من كل واحدة منهما نصفها وسعت كل واحدة منهما في نصف قيمته بالورثة المولى * وكان على المولى قيمة التي جنت في ماله كالأعتق بالجنابة قبل أن يعلم بالجنابة كذا في المبسوط * ولو باعهما مصفة واحدة بطل البيع فيهما كذا في الايضاح * ولو باعهما من رجل صفقة واحدة وسلمهما اليه فاعتقهما المشتري أجبر البائع على البيان فاذا عين البائع العتق في أحدهما عين الملك الفاسد في الآخر وعتق الآخر على المشتري بالقيمة فاذا مات البائع قبل البيان يقال للورثة ينووا فاذا ينووا عتق الآخر على المشتري بالقيمة ولا يشيع العتق فيهما كذا في المحيط * فان لم يعتق المشتري حتى مات البائع لم ينقذهم العتق فيهما حتى يفسخ القاضي البيع فاذا فسخته انتسب وعتق من كل واحد منهما نصفه ولو وهبهما قبل الاختيار أو تصدق بهما أو تزوج عليهما يجبر فيختار العتق في أيهما شاء ويجوز الهبة والصدقة والامهارة في الآخر وان مات المولى قبل أن يعين العتق في أحدهما بطلت الهبة والصدقة فيهما وبطل امهارة كذا في

يعطى كفارة اليمين أباه وان هلا ولا ولده وان سفل وكذا الصدقة المنذورة * ولو أعطى في كفارة اليمين لكل مسكين ثلاثة أذرع من الكبراس لم يجز وذلك ما لم يكن مقدار السراويل ولا يجوز السراويل عند البعض وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز السراويل لأنه يجوز فيه الصلاة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى المعتبر في السكوة ما يستر أكثر البدن فان أعطى السراويل للمرأة لا يجوز عندهما * وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يجوز الا زار في كفارة اليمين في قولي وقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو حلق لا يلبس ثوبا من غزل فضلا فلبس من غزلها سراويل يثبت في عيئه * اذا أعطى في كفارة اليمين عشرة مساكين كل مسكين مدا مدام استغنوا ثم اقتروا ثم أعاد عليهم مدام أعان أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز ذلك لانهم لما استغنوا ما رادوا به لا يجوز صرف الكفارة اليهم فيبطل ما أدى كالأدنى

الى مكاتب مدام رد في الرق ثم كوتب ثانيا ثم أعطاهم مد لا يجوز ذلك * رجل أعطى كفارة يمينه امرأة وهي أمة لغيره البدائع ومولاها فقير لا يجوز ذلك لان الصدقة تتم قبولها لا بقبول المولى وهي ليست بعمل لاداء كفارته فلا يجوز كالأدنى أباه وأمه وهما مملوكان لفقر لا يجوز ذلك * كل من لا يجوز صرف الزكاة اليه لا يجوز صرف الكفارة اليه * ومن دار وخادم لا يجوز صرف الكفارة اليه كالجوز صرف الزكاة اليه * اذا خنت الرجل وهو مسر ثم أبصر لا يجوز له الصوم وان خنت وهو مسر ثم أعسر أجزأه الصوم * يعتبر في الكفارة

حاله عند الاداء اذا صام المعسر يومين ثم يسر لا يجوز له الصوم. الحائض اذا اختار التكفير بالاغتسال يجوز فيه من الرقاب ما يجوز في كفارة الظهار. وان اختار الكسوة فقد بينا. وان اختار الاطعام فهو على نوعين طعام تغليك وطعام اباحية قطع عام التملك ان يعطى عشرة مساكين كل مسكين نصف صاع من حنطة أو دقيق أو سويق أو صاعا من شعير كافي صدقة الفطر فان أعطى عشرة مساكين كل مسكين مدا مدان أعاد عليهم مداما جازوا لم يعد يستقبل الطعام لانه لا بد من مراعاة عدد ١٩ المساكين ومقدار الوظيفة ووظيفة كل مسكين نصف صاع.

وكذا الرجل اذا وصى أن يطعم عنه عشرة مساكين كفارة ليمينه فغدى الوصى عشرة مساكين فان المساكين قبل أن يعشيهم يلزمه الاستقبال ولا يضمن الوصى رجل أعطى كفارة عنه مسكينا واحدا خمسة أموع لم يجز لانه أدخل بعدد المساكين الا اذا أعطى مسكينا واحدا في عشرة أيام فبقوم عدد الايام مقام عدد المساكين فان أعطى مسكينا حنطة ومسكينا شعيرا جاز في ظاهر الرواية. ولو أطعم خمسة مساكين وكسى خمسة مساكين فان كان الطعام طعام تغليك جاز ويكون الاعلى منهما بدلا من الارخص أيهما كان أغلى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز ذلك الا أن ينوى أن يكون الاعلى بدلا عن الارخص. وان كان الطعام طعام اباحية كان الطعام أرخصا جازوا كل أغلى لا يجز ولا في الكسوة تغليكا وليس في الاباحية تغليكا فان كان الطعام أرخصا جاز أن يجعّل الكسوة بدلا عن

البدائع. ولو أسرهما أهل الحرب كان للمولى أن يقع العتق على أحدهما ويكون الآخر لاهل الحرب فان لم يعين المولى حتى مات بطل ملك أهل الحرب فيه ما لان الحرية قد شاعت فيهما ولو اشتراهما رجل من أهل الحرب فلامولى أن يقع العتق على أيهما شاء وبأخذ الآخر بحصته من الثمن فان اشترى رجل أحدهما من أهل الحرب فأختار المولى عتقه وبطل الشراء فان أخذه بالثمن الذي اشتراه به عتق الآخر ولو أسرهما أهل الحرب أحدهما لم يعتق كذا في الظهيرية. وان اشترى المولى أحدهما من الكافر فلا تخر كذا في خزانة المفتين. رجل قال في صحته أحد كافر ثم مرض مرض الموت فصرف ذلك إلى أحدهما عتق ذلك من جميع المال وان كانت قيمته أكثر من الثلث كذا في شرح الطحاوى. (البيان أنواع ثلاثة نص ودلالة وضروية). (أما النص) فهو أن يقول المولى لأحدهما عينا بالعتق أو نوبت أو أردت بذلك اللفظ الذي ذكرت أو اخترت أو تكون حر باللفظ الذي قلت أو بذلك اللفظ الذي قلت أو بذلك الاعتاق أو أعتقتك بالعتق السابق وغير ذلك من الالفاظ فلو قال أنت حر أو أعتقتك ولم يقل بذلك اللفظ أو بالعتق السابق فان أراد به عتقا مستأنفا عتقا جاعلا بالاعتاق المستأنف وذلك باللفظ السابق وان قال عتبت به الذي زمني بقولي أحد كافر يصدق في القضاء ويحمل قوله أعتقتك على اختيار العتق أي اخترت عتقتك. (وأما الدلالة) فهو أن يخرج المولى أحدهما من ملكه بالبيع أو يهرن أحدهما أو يؤجر أو يكتاب أو يدبر أو يستولب بأن كانت أمة كذا في البدائع. واذا باع أحدهما أو باع بشرط الخيار لنفسه أو لاشترى أو باع يعافا سدا ولم يسل أو سلم أو ساد أو وصى به أو زوجه أحدهما أو حلف على أحدهما بالحرية ان فعل شيئا فهذا كله اختيار للعتق في الآخر كذا في المحيط. لو قال لامتيه احدا كاحر ثم جامع احدهما لم تعلق لم تعتق الاخرى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما لو عتقت عتقت الاخرى اتفاقا كذا في فتح القدير وحل وطوهما على مذهبه الا انه لا يفتي به هكذا في الهداية. ولو قال لامتيه احدا كاحر فاستخدم احدهما لم يكن اختيارا في قولهم جميعا كذا في الظهيرية. (وأما الضرورية) فهو أن يموت أحد العبدین قبل الاختيار فيعتق الآخر وكذا اذا قتل أحدهما سوا عتقه المولى أو أجنبي غير أن القتل ان كان من المولى فلا شيء عليه وان كان من الاجنبي فعليه قيمة العبد المقتول للمولى واذا اختار المولى عتق المقتول لا يرتفع العتق عن المحي ولكن قيمة المقتول تكون لورثته فان قطعت يدا أحدهما لا يعتق الآخر سواء كان القطع من المولى أو من أجنبي فان قطع أجنبي يدا أحدهما ثم بين المولى العتق فان بينه في غير الجني عليه فالأرض للمولى بلا شبهة وان بينه في الجني عليه ذكر القدر في شرخه أن الأرض للمولى أيضا ولا شيء للمجني عليه من الأرض وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوى أن الأرض يكون للمجني عليه وهكذا ذكر القاضي فيما اذا قطع المولى ثم بين العتق أنه ان بينه في الجني عليه يجب أرض الآخر ويكون له بدوان بينه في غير الجني عليه فلا شيء على المولى كذا في البدائع. روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى فممن قال أحدهما ذين ابني أو احدي هاتين أم ولى فأت أحدهما لم يعين القائم للعربة والاستيلاد كذا في الايضاح. ولو قال عبدي حر وليس له الا عبد واحد عتق فان قال لي عبد آخر أو اياه عتيت لم يصدق في القضاء الا بينة تقوم على أن له عبدا آخر ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى كذا في البدائع. ولو قال أحدهما عبدي حر أو أحدهما عبدي حر وليس له الا عبد واحد عتق ذلك العبد كذا في المبسوط. ولو قال لعبدي أحد كاحر فقتل له أيهما نوبت فقال لم أعن

الطعام بخلاف ما اذا كان على العكس. وان اختار التكفير بطعام الاباحية يجوز عندنا وطعام الاباحية كل ثمان مشبعان غدا أو عشاء أو غدا أن أو عشاء أو وسجورا والمستحب أن يكون غدا وعشاء بخير وادام وان أعطاهم غدا وعشاء خير انغدا م جاز عندنا بغيره الاشباع دون مقدار الطعام. ولو قدم ثلاثة أرغفة بين يدي عشرة مساكين فأكلوا وشبعوا جاز يروى ذلك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان كان واحدا من العشرة غير شعبان اختلفوا فيه. قال بعضهم ان كل من ذلك مقدار ما كل غيره جاز وقال بعضهم لا يجوز لان الواجب

اشباع العشرة وان غداهم وعشاهم وفيهم من طهر لم يجز وعليه ان يطعم مسكينا آخر مكانه ولا يجوز التكفير بالصوم الا لمن عجز عاوى الصوم فلا يجوز لمن ملك ما هو منصوص عليه في الكفارة أو عكاه فله فوق الكفاف والكفاف منزل يسكنه ونوب يلبسه ويستعز به وقوت يومه ومن الناس من قال قوت شهر وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كان له فضل عن المسكن والكسوة لا يجوز له التكفير بالصوم ولكن بشرط أن يكون الفضل ٣٠ قدر ما يصير به غنيا وان كان له عيب وهو يحتاج الى الخدمة لا يجوز له التكفير

بالصوم لانه قادر على الاعتاق
* من ملك ما لا وعليه دين
مثل ذلك ووجب عليه
التكفير ففرضي دينه بذلك
المال جازله التكفير بالصوم
* وان صام قبل قضاء الدين
اختلفوا فيه قال بعضهم
يجوز له الصوم وقال بعضهم
لا يجوز وفي الكتاب اشارة
الى القولين * وان كان له
مال غائب أو دين على رجل
وليس في يده ما يكفر عن
يمينه جازله الصوم قالوا
هذا اذ لم يكن المال الغائب
عبدا فان كان عبدا يجوز في
الكفارة لا يجوز له التكفير
بالصوم لانه قادر على
الاعتاق * رجل مات
وعليه كفارة بين أو قبل
تسقط عنه أما كفارة
الظهار قال بعضهم تسقط
أيضا وقال بعضهم لا تسقط
لانها حق المرأة * رجل حلف
أن لا يفعل كذا فأنسى أنه
كيف حلف بالله أو بالطلاق
أو بالصوم قالوا لا شيء عليه الا
أن يتذكر والله أعلم

فصل في عين الفضولي
اليمين مما يتوقف كالطلاق
والعتاق وغير ذلك

رجل قال لامرأة الغيران

هذا عتق الآخر فان قال بعد ذلك لم أعن هذا عتق الاول أيضا كذا في الاختيار شرح المختار * ولو كان لرجل
ثلاثة أعبد فقال هذا حر أو هذا وهذا عتق الثالث ويؤمر بالبيان في الاولين * ولو قال هذا حر وهذا
أو هذا عتق الاول ويؤمر بالبيان في الآخرين * ولو اختلف حرب بعد كرجل له عبد فاختلط بجزء من كل واحد
منهم ما يقول انا حر والمولى يقول أحدكم عبدي كان لكل واحد منهما أن يحلفه بالله تعالى ما يعلم انه حر
فان حلف لاحدهما ونكل للآخر فالذي نكل له حر دون الآخر وان نكل لهما فهما حران وان حلف
لهما فقد اختلط الامر فالقاضي يقضي بالاحتياط ويعتق من كل واحد منهما نصفه بغير شيء ونصفه بنصف
القيمة وكذلك لو كانوا ثلاثة يعتق من كل واحد منهم ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته وكذلك لو كانوا عشرة فهو
على هذا الاعتبار كذا في البدائع * واذا جع بين عبده وبين ما يقع عليه العتق كالبيعة والحائط وقال
عبدي حر وهذا أو قال أحدكم حر عتق عبده عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * نوى أو لم ينو
كذا في البدائع * ولو قال لعبده وعبد غيره أحدكم حر لم يعتق عبدهما جاعا الا بالنية وكذا اذا جع بين أمة
حرة وأمة ممتنة فقال أنت حرة أو هذه أو احدا كحرة لم تعتق أمته * ولو جع بين عبده وحر فقال أحدكم حر
لا يعتق عبده الا بالنية كذا في السراج الوهاج * في فتاوى أهل سمرقند رحمه الله اذا قال أمة وعبدي من رقيق
حران ولم يبين حتى مات وله عبدان وأمة عتقت الامه ومن كل واحد من العبدین نصفه ويسعى كل واحد في
نصفه ولو كان له ثلاثة أعبد وأمة عتقت الامه ومن كل واحد من العبدین ثلثه ويسعى كل واحد منهم في
ثلثه ولو كان له ثلاثة أعبد وثلاث امهات عتقت من كل واحد من العبدین والامهات الثلث ويسعون في الباقي ولو
كان له ثلاثة أعبد وأمة عتقت من كل أمة نصفها وسعت في النصف وعتق من كل عبد ثلثه وسعى في الثلثين
وعلى هذا القياس يخرج جنس هذه المسائل كذا في المحيط * واذا قال لعبديه أحدكم حر لا ينوي أحدهما
بعينه ثم مات قبل البيان يعتق من كل واحد نصفه ويسعى كل واحد منهم ما في نصف قيمته كذا في البدائع
* ولا يقوم الوارث مقامه في البيان كذا في محيط السرخسي * رجل له ثلاثة أعبد دخل عليه اثنان فقال
أحدكم حر ثم خرج أحدهما ودخل عليه الثالث فقال أحدكم حر فادام حيا يؤمر بالبيان فان عني بالكلام
الاول الثابت عتق الثابت وبطل الكلام الثاني وان عني بالكلام الاول الخارج عتق الخارج بالكلام
الاول ويؤمر ببيان الكلام الثاني هذا اذا بدأ بالكلام الاول فان بدأ بالكلام الثاني وقال عتبت به الثابت
عتق الخارج بالكلام الاول ولا يطل الايجاب الاول وان قال عتبت بالكلام الثاني الداخل عتق الداخل
ويؤمر ببيان الكلام الاول وان لم يبين المولى شيئا ومات أحدهم فالمرء بيان أيضا فان مات الخارج يعتق
الثابت بالايجاب الاول وبطل الايجاب الثاني وان مات الثابت يعتق الخارج بالايجاب الاول والداخل
بالايجاب الثاني وان مات الداخل خفي بالايجاب الاول فان عني به الخارج يعتق الثابت بالايجاب الثاني
وان عني به الثابت بطل الايجاب الثاني وان لم يمت واحد منهم ولكن مات المولى قبل البيان شاع العتق بينهم
على اعتبار الاحوال فيعتق من الخارج نصفه ومن الداخل نصفه ومن الثابت ثلاثة أرباعه وان كان
القول منه في المرض فان كان له مال يخرج قدر العتق من الثالث وذلك رقبه وثلاثة أرباع رقبه عند
أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى أولم يخرج ولكن أجازت الورثة فالحواب كذا وان لم يكن له
مال سوى العبيد لم يجز الورثة قسم الثلث بينهم كما وصفنا وبيانه أن يقال حق الخارج في النصف وحق

الثابت

دخلت الدار فانت طالق فأجاز الزوج ثم دخلت الدار طلقت لان اليمين تقصر في ملك الزوج مباشرة فيستوقف من
الفضولي على اجازته * ولو دخلت قبل الاجازة لا تطلق عند الاجازة فان عادت ودخلت بعد الاجازة طلقت كذا ذكر في الجامع * وفي المنتقى اذا
دخلت قبل الاجازة فقال الزوج أجزت الطلاق على فهو جائز * ولو قال أجزت هذه اليمين على لزمته اليمين ولا يقع الطلاق حتى تدخل بعد
لا جازة * امرأة قالت جعلت أمري بيدى واخبرت نفسي والزوج حاضر فأجاز أو كلن غابا قبله فأجاز صارا لأمري يدها في مجلس عليها

بالاجازة ولا يصح اختيارها فان اختارت نفسها بعد الاجازة يقع الطلاق بهذا الاختيار لا بالاختيار السابق لان اختيارها انفسها بما لا يتوقف
فلا ينفذ بالاجازة ولو قالت جعلت امرى بيدى وطلقت نفسي فقال الزوج اجرت بيع المال واحدة رجعية ويصير الامر بيدها حتى
لو طلقت نفسها في مجلس عليها يقع عليها تطليقة أخرى وهي بآئنة بحكم التقويض ولو أن فضوليا قال لامرأة العير جعلت امرئك بيدك
فاختارت نفسها فبلغ الزوج فأجاز الزوج جميع ذلك لا يقع الطلاق ويصير الامر بيدها ٣١ * وفي المتنق لوقال لامرأة

الغراختارى يعني الطلاق
فاختارت نفسها أو قال لها
أمرئك بيدك فاختارت
نفسها أو قال لها أنت طالق
ان شئت فقالت شئت فقال
الزوج قد أجرت ذلك فهي
طالق لان قوله أجرت
اجازة للامرئ من جميعا ولو
قال الزوج أجرت قول
الفضولي أمرئك بيدك وقوله
اختارى لا يلزمه الطلاق الا
أن تختار نفسها بعد الاجازة
* رجل قال ان دخل محمد بن
عبد الله هذه الدار فامرأة
محمد بن عبد الله الذي يدخل
الدار طالق فقال محمد بن
عبد الله اشهدوا على بذلك ثم
دخل الدار يلزمه الطلاق *
رجل حلف مملوكه بالطلاق
وعتق كل مملوك يملكه الى
كذا وبصدقة كل مال يملكه
الى كذا سنة ان هو سأل
البيع أو شكاه وكتب ذلك
في كتاب والمملوك حاضر
يسمع ويفهم ما يقول المولى
فلما فرغ المولى عن ذلك قال
المملوك لمن حضر اشهدوا
على بذلك ثم سأل البيع
أو شكى حنث ويلزمه كل
ذلك * رجل حلف رجلا
على طلاق وعتاق وهدي
وصدقة ومشي الى بيت الله

الثابت في ثلاثة الارباع وحق الداخل في النصف أيضا فيحتاج الى مخرج له نصف وربع وأقله أربعة حق
الخارج في سهمين وحق الثابت في ثلاثة وحق الداخل في سهمين فبلغت سهام العتق سبعة فيجعل ثلث
المال سبعة واذا صار ثلث المال سبعة صار ثلث المال أربعة وعشروهي سهام السعاية وصار جميع المال أحدا
وعشرين وماله ثلاثة أعبد فيصير كل عبد سبعة فيعتق من الخارج سهمان ويسعى في خمسة ويعتق من
الداخل سهمان ويسعى في خمسة ويعتق من الثابت ثلاثة ويسعى في أربعة فبلغت سهام الوصايا سبعة
وسهام السعاية أربعة عشر فاستقام الثلث والثلثان كذا في الكافي رجل له ثلاثة أعبد سالم وزينغ ومبارك
فقال في صحته سالم أو سالم وزينغ حران أو سالم وزينغ ومبارك آخر خبر فان أوقع على سالم عتق وحده
وان أوقع على زينغ عتق سالم معه وان أوقع على مبارك عتق أو كذا الوفاة اختارت الكلام الاول أو الثاني
أو الثالث وان لم يبين حتى مات لا يخسر الوارث فنقول عتق كل سالم ونصف زينغ وثلث مبارك لان أحوال
الاصابة حالة واحدة وأحوال الحرمان أحوال وان كان القول في المرض ان كان له مال غيرهم حتى يخرج
رقبة وخسة أسداس رتبة من ثلثه فكذلك الجواب وان لم يكن له مال غيرهم وأجازت الورثة فكذلك وان لم
يجزوا ضرر أو بقدر حقوقهم في الثلث وطريقه أن يجعل ثلث مال الميت على ستة لحاجتنا الى النصف
والثلث فيضرب سالم في كاه ستة وزينغ في نصفه ثلاثة ومبارك في ثلثه اثنان فيصير أحد عشر فيجعل ثلث
المال أحد عشر وثلثا المال ضعف ذلك اثنان وعشرون فيصير جميع المال ثلاثة وثلاثين ومالنا ثلاثة
أعبد فصار كل عبد أحد عشر يعتق من سالم ستة ويسعى في خمسة ومن زينغ ثلاثة ويسعى في سعاية
ومن مبارك سهمان ويسعى في تسعة فبلغ سهام الوصايا أحد عشر وسهام السعاية ضعف ذلك اثنان وعشرون
فاستقام الثلث والثلثان ولو قال سالم حر أو زينغ وسالم حران أو مبارك وسالم حران يخير وقيل له أوقع على
أبيهم شئت فعلى أبيهم أوقع عتق من تناوله ذلك الايجاب وان مات قبل البيان عتق كل سالم وثلث كل واحد
من الاخرين وان كان القول في المرض ويخرج رتبة وثلثا رتبة من ثلث ماله أو لم يخرج وأجازت الورثة
فكذلك وان لم يجزوا ضرر أو بقدر حقوقهم في الثلث ففي سالم في كل الرتبة وحق زينغ في ثلثه وكذا حق مبارك
وأقل حساب له ثلث ثلاثة فصار حق سالم في ثلاثة وحق كل واحد منهم في سهم فبلغت سهام العتق خمسة
فهو ثلث المال والمال كله خمسة عشر كل رتبة خمسة يعتق من سالم ثلاثة ويسعى في سهمين ومن زينغ
سهم ويسعى في أربعة وكذا مبارك فبلغت سهام العتق خمسة وسهام السعاية عشرة فكذا في شرح الجامع
الكبير للعصري * ولو قال سالم حر أو زينغ وسالم أو مبارك وسالم قد اراد غير ما عدا اسم أو هو زينغ
ومبارك وكانت ايجابات مختلفة وكله أو في الايجابات المختلفة فوجب التحير فسا لم يعتق على كل حال وكل
واحد من زينغ ومبارك يعتق في حال ولا يعتق في حالين فيعتق سالم وثلث الاخرين وقيل سالم ثانيا مبتدأ
وأخره عطف عليه فيعتق هو به والاخران بالتعين لكن جواز العتق قبل العطف يمنع العتق به ولو
قال سالم حر أو سالم وزينغ أو سالم ومبارك عتقوا لان أولفت لاتحاد الاسم والتحير لكنه كالمسكوت لا يمنع
العطف ومنهم من قال ان المذكور هنا قولهم ما عنده فلا يعتق زينغ ومبارك والاصح الاول ولو قال
لصالم وزينغ أحد كآخر أو سالم عتق ثلاثة أرباع سالم وربع زينغ ولو قال سالم حر أو زينغ أو سالم عتق نصفهما لان
الثالث عين الاول فلغا كذا في شرح تخيص الجامع الكبير * رجل له أربعة عبيد سالم وزينغ وفرقد ومبارك

وقال الخائف لرجل آخر عليه هذه الايمان فقال نعم يلزمه المشي والصدقة ولا يلزمه الطلاق والعتاق لانه في الطلاق والعتاق بمنزلة
من قال لله على أن أعنتي عبدي أو أطلق امرأتي فلا يجبر على الطلاق والعتاق ولكن ينبغي له أن يعتق * وان قال الخائف لرجل آخر هذه
الايمان لازمة لك فقال نعم يلزمه الطلاق والعتاق أيضا رجل قال لا تخرهل دخلت دار فلان أمس فقال نعم ولم يكن دخل فقال له
السائل بالله لقد دخلتها فقال نعم قال فهذا حالف * ولو قال لا دخلت دار فلان أمس فقال لا وقد دخلها فقال بالله ما دخلتها فقال لا قال فهو

لا يشرب مادام بخارا وطلاله فان نوى ذلك ثم فارق بخارا ثم عاد وشرب حنثا لبقا موطنه بها * رجل قال لا بويه ان تزوجت امرأة مادامت
حيين فهي طالق فتزوج امرأة في حياتهم ساطقت فان تزوج أخرى في حياتهم مالا تطلق لان كلمة ان لا توجب التكرار * ولو قال كل امرأة
أتزوج مادمتا حين أو قال بالغارسة هرزني كه نجوا هم تالان يشان زنده اند تطلق كل امرأة تزوجها في حياتهم مالا ان كلمة كل توجب تعميم النساء
* وان مات أحد أبويه فتزوج امرأة تكلموا فيه * وعن محمد رحمه الله تعالى أنها لا تطلق وتسقط البين بموت أحدهما وبه أخذ الفقيه أبو
الليث رحمه الله تعالى لان شرط الحنث التزوج في حياتهم ما لم يوجد ولو قال لامرأته والله لا أكلك ٣٣ مادام أبواك حين فكلمها بهما

مات أحدهما لا يحنث لما قلنا
* ولو قال كل امرأة أتزوجها
حتى يموتنا فتزوج امرأة بعد
مامات أحدهما طلقت لان
شرط الحنث ههنا التزوج
قبل موتهما * رجل حلف
أن لا يصطاد مادام فلان في
هذه البلدة وفلان أمر هذه
البلدة بخرج الامير الى بلدة
أخرى لا أمرهم اصطاد
الحالف قبل عود الامير الى
تلك البلدة أو بعد عودهم
لا يحنث لانتهاء البين
بمخرج الامير * رجل قال
لامرأته ان وطئتني مادمت
في هذه الحجرة فأنث حرة
فكفوا من تلك الحجرة ووطئها
في خيرة أخرى أو فحولا عن
تلك الحجرة ولم يطأها حتى عاد
الى تلك الحجرة ووطئها فيها
لا يعتق لان البين انتهى
بالتحول عن تلك الحجرة
* رجل حلف أن لا يدخل
هــ دار مادام فلان في
تلك الدار فخرج فلان بأهله
ثم عاد ودخل الحالف
لا يحنث وكذا لو قال لامرأته
ان دخلت دار فلان مادام
فلان فيها فأنث طالق ففصول
فلان من تلك الدار زمانا ثم
عاد ودخلت تلك الدار
لا يحنث * وفي التنازل
رجل قال لغيبه والله

كل واحد الربع بالايجاب البات ثلاثة الثلث بالتدبير أربعة ويسعى كل واحد في خمسة فبلغت سهام
الوصايا ثمانية وسهام السعاية ستة عشر فاستقام التفرج فان جمع بين سالم وزينغ فقال اخترت ان يكون
أحدكما عبدا ثم جمع بين زينغ ومبارك فقال اخترت ان يكون أحدكما عبدا ومات بطل اختياره الاول فكان
العتق دائرا بين سالم وأحدهما فاصاب سالم النصف والنصف الاخر بينهما ما كذا في شرح الزيارات العناني
* وان قال لأربعة أحدكم حر ثم قال سالم وزينغ أحدكما عبدا ثم قال لزينغ وفرقدا أحدكما عبدا ثم قال
لفرقد ومبارك أحدكما عبدا ومات قبل البيان فالاختيار الاخير ناسخ لما قبله وخرج من فرقده ومبارك
أحدهما من البين ودار العتق بين سالم وزينغ وأحد الاخرين فعتق ثلث سالم وثلث زينغ وسدس فرقدا
وسدس مبارك وصار كل عبدا مستمرا ولو قال في صحته لامرأته وعنده أنت طالق أو هو حر وهي غير مدخول
بها ومات بلا بيان عتق نصف العبد وسعى في نصف قيمته ولها كل المهر والارث وهذا عند أبي حنيفة رحمه
الله تعالى كذا في الكافي * ولو قال لسالم وزينغ أحدكما حر أو سالم حر يقال له وقع فان اختار بالايجاب الاول
يؤمر بالبيان ثانيا فان مات قبل البيان عتق ثلاثة ارباع سالم وزينغ وان مات قبل البيان ولا مال
له غيرهما ضربا بمقتضى الثلث وحق أحدهما في ثلاثة ارباع وحق الاخر في الربع فاجعل كل ربع
سهم ما فصار حق أحدهما في ثلاثة وحق الاخر في سهم فيصير أربعة فهو ثلث المال وجميع المال اثنا عشر
كل رقبته ستة فعتق من سالم ثلثه ويسعى في ثلثيه ومن زينغ سهم ويسعى في خمسة كذا في شرح الجامع
الكبير للعصري * وان أضاف صبغة الاعتاق الى أحدهما بعينه ثم نسبته فلا خلاف في أن أحدهما حر قبل
البيان * (والاحكام المتعلقة به ضربان) * ضرب يتعلق به في حال حياة المولى وضرب يتعلق به بعد موته * اما
الاول فنقول اذا عتق احدى جاريته بعينها ثم نسبها أو عتق احدى جواريه العشر بعينها ثم نسب العتقة
فانه يمنع من وطئهن واستخدامهن ولا يجوز أن يطأ واحدة منهن بالتحري والحيلة في أن يساح له وطئهن أن
يقدر عليهن عقد النكاح ففصل له الحرة منهن بالنكاح والرقبة بملك المين ولو خاصم العبدان المولى الى
القاضي وطلب منه البيان أمره القاضي بالبيان ولو امتنع حسمه لبيس كذا ذكر الكرخي * ولو ادعى كل
واحد منهما أنه هو الحر ولا يئنه له وبجد المولى وطلب اعينه استخلفه القاضي لكل واحد منهما بالله عز وجل
ما اعتقته ثم ان زكلاهما سعتقا وان حلف لهما يؤمر بالبيان * وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي أن
المولى لا يجبر على البيان في الجهالة الطارئة اذ لم يذكر في البيان في هذه الجهالة نوعان نص ودلالة أو ضرورة
أما النص فهو أن يقول المولى لأحدكما عبدا هذا الذي كنت أعتقته ونسيت وأما الدلالة أو الضرورة
فهو أن يفعل أو يقول ما يدل على البيان فتحو أن يتصرف في أحدهما ما نصرفه لا صحة له بدون الملك من البيع
والهبة والصدقة والوصية والاعتاق والاجارة والرهن والكتابة والتدبير والاستيلاء اذا كانتا جاريتين
وان كن عسرا فوطئ احداهن تعينت الموطأ للرق وتعينت الباقيات لتكون المعتقة فيهن دلالة أو ضرورة
فتعين بالبيان نصا أو دلالة وكذا لو وطئ النسيبة والثالثة الى التاسعة فتعين الباقي وهي العاشرة للعتق
والاحسن أن لا يطأ واحدة منهن فلأنه وطئ فحكمه ما ذكرنا ولو مات واحدة منهن قبل البيان فالاحسن
أن لا يطأ الباقيات قبل البيان فلأنه وطئ قبل البيان جاز ولو كانتا اثنتين فمات واحدة منهما مالا تتعين
الباقية للعتق وتوقف تعينها للعتق على البيان نصا أو دلالة ولو قال المولى هذا مملوكي وأشار الى أحداهما فمات

لا أكلك مادمت في هذه الدار فالبين على الكلام مادام ساكنا فيها ولا يطل البين الا باتا قال يطل بها السكنى لان معنى قوله مادمت في هذه
الدار ما سكنت في هذه الدار وما بين في الدار من قصب أو وتديكون ساكنا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول صاحبه لا يكون ساكنا
بذلك والغصوى على قولهما والمسئلة تأتي بعد هذا في موضعها ان شاء الله تعالى هذا اذا كان فلان ممن ينسب اليه الدار بالسكنى وان لم يكن
بان كان فلان في عيال غيره أو كان ابنا كبيرا يسكن مع أبيه أو كانت امرأة تسكن في بيت زوجها فخرجت بنفسها وبقيت أقسنتها في تلك

الدار لا تبقى ساكنة وهذا اذا كان اليمين بالعربية * وان كانت بالفارسية فخرج بنفسه على عزم أن لا يعود لا يبقى ساكنة الا تمتع على كل حال * رجل حلف أن لا يأكل من هذا الطعام مادام في ملك فلان فباع فلان بعضه ثم أكل الخالف ما بقي لا يحنث لان شرط الحنث الا كل حال بقاء الكل في ملك فلان ولم يوجد * رجل حلف أن لا ينাম على القراش مادام في الغربة فتزوج امرأة في بلد ونام على القراش قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى ان ٣٤ تزوج على عزم أن يطلقها أو يذهب بها فهو في الغربة وان لم يكن من عزمه ذلك فليس

الآخر للعتق دلالة أو ضرورة ولو كانوا عشرة فباعهم صفقة واحدة يفسخ البيع في الكل ولو باعهم على الانفراد جاز البيع في التسعة وتعين العاشر للعتق * عشرة نفر اكل واحد منهم جارية فاعتق واحد منهم جاريته ولا يعرف العين فلكل واحد منهم أن يطأ جاريته وأن يتصرف فيها تصرف الملاك ولو دخل الكل في ملك أحدهم صار كأن الكل كن في ملكه فاعتق واحدة منهم ثم جعلها وأما الثاني فهو أن المولى اذا مات قبل البيان يعتق من كل واحد منهم ما نصفه مجانباً بغير شيء ونصفه بالقيمة ويسمى كل واحد منهم ما نصف قيمته للورثة لما ذكرنا في الجهالة الأصلية كذا في البدائع * رجل أعتق العبد الذي هو قديم العتقة تكاموا فيه والمختار أن تكون محبته سنة كذا في التبيين والمزني باب التدبير * ولو قال أنت حرة أو حملت فلت المولى بعد الولادة فالولد حر وعتق نصف الام كذا في خزانة المفتين * رجل قال لامته ان كان أول ولد تلدينه غلاماً فأنت حرة فولدت غلاماً وجارية ولم يدراهم ما أول مع تصادق حابه عتق نصف الام ونصف الجارية والغلام عبيد وان ادعت الام أن الغلام أول والبنت صغيرة فأنكر المولى ذلك وقال البنت هي الاولى فالقول للمولى مع عينه ويحلف على علمه فان حلف لم تعتق واحدة منهما الا أن تقيم الام البيعة بعد ذلك على أنها ولدت الغلام أولاً وان نكل عتقت الام والبنت وان وجد التصديق بأولية الغلام نعتق الام والبنت ويرق الغلام وان وجد التصديق بأولية البنت لم يعتق أحد وان ادعت الام بأولية الغلام ولم تدع البنت شيئاً وهي كبيرة يحلف المولى فان حلف لم يثبت شيء وان نكل عتقت الام دون البنت وان ادعت البنت وهي كبيرة وأولية الغلام دون الام نعتق البنت دون الام هكذا في الكافي * ولو قال لها ان كان أول ولد تلدينه غلاماً فهو حر ولو كانت جارية فأنت حرة فولدت غلامين وجاريتين فان علم أن الغلام أول ما ولدت فهو حر والباقيون أرقاء وان علم ان الجارية أول ما ولدت فهي مملوكة والباقيون مع الام احرار وان لم يعلم أيهم أول يعتق من الام نصفها ويعتق ثلاثة أرباع كل واحد من الغلامين ويسمى في ربع قيمته ويعتق من كل واحد من الجاريتين ربعها وتسعى كل واحدة في ثلاثة أرباع القيمة وان صادق الام والمولى على أن هذا الغلام أول عتق ما تصادق عليه والباقيون أرقاء وان اختلفا فيه فالقول قول المولى مع عينه وانما يستحلف على العلم بالله ما يعلم أنها ولدت الجارية أولاً * واذا قال لها ان كان غلاماً فأنت حرة فان كان جارية فهي حرة فكان حملها غلاماً ما جارية لم يعتق أحد وكذلك قوله ان كان ما في بطنك ولو قال في الكلامين ان كان في بطنك عتق الجارية والغلام واذا قال ان كان أول ولد تلدينه غلاماً فأنت حرة وان كان جارية فهي حرة فولدتها جميعاً عتقها فان علم أن الغلام أول عتقت هي مع ابنتها والغلام رقيق وان علم ان الجارية ولدت أولاً عتقت الجارية والام مع الغلام رقيقان وان لم يعلم أيهما أول واقفا على أنها لا يعلم ذلك فالجارية رقيقة وأما الغلام والام فانه يعتق من كل واحد منهما نصفه ويسمى في نصف قيمته وان اختلفا فالقول قول المولى مع عينه على علمه هذا اذا ولدت غلاماً وجارية فأما اذا ولدت غلامين وجاريتين والمسئلة بمجالها فان ولدت غلامين ثم جاريتين عتقت الام وعتقت

بغير * رجل حلف أن لا يعمل عملاً ما لم يأت فلان فاليمين على العمل الذي كان يعمل في سائر الايام لا على مطلق العمل من صلاة أو طهارة أو كل أو نحو ذلك * رجل قال ان كنت من نخبز الذي مالم أتزوج فاطمة فكل امرأة أتزوجها فهي طالق فأكل من خبر والده شيئاً قبل أن يتزوج فاطمة ثم تزوج فاطمة طلق لانه علق بالاكل قبل نكاح فاطمة طلاق كل امرأة يتزوج فانما كل يصير قائلاً كل امرأة أتزوجها فهي طالق يدخل في اليمين فاطمة وغيرها * ولو قال كل جارية اشتريها مالم أشتري فلانة سمى جارية فهي حرة ثم غابت المحلوف عليها أو ماتت فاشتري جارية أخرى في الغيبة تعتق لوجود الشرط حال بقاء اليمين * وفي الموت لا تعتق في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لأن عندهما فوات المحلوف عليه يطل اليمين * مدبون قال له احب دينه والله لا قضين دينك الى يوم الخميس فلم يقض حتى طلع الفجر من يوم الخميس حنث في عينه

لانه جعل يوم الخميس غاية والغاية لا تدخل تحت المضروب له الغاية اذا لم تكن غاية اخراج * ولو قال لا قضين دينك الى الجارية خمسة أيام لا يحنث ما لم تغرب الشمس من اليوم الخامس لانه وقت اليمين بخمسة أيام وبدون اليوم الخامس لا تكون خمسة أيام فصار كأنه قال لا قضين دينك قبل مضي خمسة أيام * وكذا لو حلف أن لا يكلم فلان الى عشرة أيام كان اليوم العاشر خلافاً لليمين وكذا لو قال لغيره لا جئتنك الى عشرة أيام يدخل فيه اليوم العاشر * وكذا لو قال ان تزوجت امرأة الى خمس سنين فهي طالق فتزوج امرأة في السنة الخامسة

فاشترى عبدا قبل السنة
عتق من ساعته لانه ذكر
السنة قبل العتق فكانت
السنة غايه اليمن * رجل
قال ان رزقي الله تعالى
امرأة موافقة قبل وقوع
النبل فعلى أن أصوم كل
خميس ان أراد به وقت
وقوع النبل لانفس الوقوع
فهو على وقت وقوع النبل
وكذا اذالم يكن له نية
وقوع النبل هو أول
الشهر الذي يقال بالفارسية
أدر * وان أراد به حقيقة
الوقوع فهو على حقيقة
الوقوع وذلك بأن يقع على
الأرض من النبل ما يحتاج
الناس الى كسبه وان طارفي
الهواء ولم يستبن على
الأرض أو استبان على
شمس أو على رأس الجدران
فذلك لا يعتبر والمرأة
الموافقة هي العفيفة
الراضية بما ينفق عليها
زوجها بأذنه نفسها اذا أراد
الزواج المتع بها فان تزوج
من قبل هذه قبل وقوع النبل
أو قبل وقت الوقوع يلزمه
لوفاء بما استزم * ولو قال
فالفارسية بافلان مضم
سكوي تاريف برزمين نياد
توى الوقوع حقيقة لا وقت

(٤ - فتاوى ثانی) الوقوع ونوع التلج في بلد آخر فتكلم الخائف يبحث لأن مراد الناس من هذا وقوع التلج في البلد الذي فيه الخائف حتى لو كان في بلد لا يقع فيه التلج يتأيد العين، ولو حلف لا يكلم فلا نال إلى الصيف أو إلى الشتاء وألحرف أو الربيع إن كان الخائف من بلد لهم حساب يعرفون الصيف والشتا بحساب ينصرف العين إلى ذلك وإن لم يكن لهم حساب اختلاف الناس في معرفة هذه الاوقات قال محمد رحمه الله تعالى الصيف ما يشتد فيه الحر على الدوام والشتا ما يشتد فيه البرد على الدوام والربيع ما يتكسر فيه البرد على الدوام

والخريف ما يذكر فيه الحر على الدوام وقال بعضهم الصيف ما يكون على الاشجار ثمار وأوراق والخريف ما لا يبقى فيه الثمار ويبقى الاوراق والرياح ما يخرج فيه الاوراق ولا يخرج الثمار وهذا أقرب الاقوال الى الضبط والاحاطة وقال يختلف باختلاف البلدان الا أنه يتقدم في بعض ويتأخر في بعض ولوحلف لا يدخل فلانا الى النوروز فهو على نبروز المسلمين لا على نبروز الجوس ولوحلف لا يفعل ٣٦ كذا الى قدوم الحاج أو الى الحصاد والدياس ولم ينوشه ما فهو على أول الحصاد

في الجامع اذا قال الرجل لعبد ين له اذا جاء غدا فاحد كما حر ثم مات أحدهما اليوم أو اعتقه أو باعه أو وهبه وقبضه الموهوب له ثم جاء الغد يعق الثاني فان قال المولى قبل مجي الغد اختبرت أن يقع العتق اذا جاء غدا على هذا العبد بعينه كان باطلا وفي الجامع أيضا اذا قال الرجل لعبد ين له اذا جاء غدا فاحد كما حر ثم باع أحدهما ثم اشتراه قبل مجي الغد ثم جاء الغد عتق أحدهما والبيان البيه ولو باع أحدهما ثم اشتراه قبل مجي الغد ثم باع الآخر ولم يشره حتى جاء الغد عتق الذي في ملكه عند مجي الغد ولا يبطل البيه بالبيع ولو باع نصف أحدهما ثم جاء الغد عتق الكامل ولو باع نصف كل واحد منهما ثم جاء الغد عتق أحدهما والبيان اليه كذا في المحيط رجل له أربعة أعبدة أسودان وأبيضان فقال هذان الايضان حران أو هذان الاسودان وكذا لو أضافه الى الوقت بان قال هذان الايضان حران أو هذان الاسودان اذا جاء غدا فاحد لا يبيضان أو باعه ثم جاء غدا عتق الاسودان ولا خيار له ولو مات أحد الايضان وأحد الاسودين ثبت له الخيار ولو لمات الايضان عتق الاسودان كذا في شرح الجامع الكبير للعصري ولوقال هذا حر وهذا عتق ولو قال هذا حر عتق الثاني ولو قال هذا حر هذا ان دخل الدار عتق الأول في الخلال والثاني عند الشرط كذا في الظهيرية ولوقال أحد كما حر اذا جاء غدا فاحد كما حر فاحد عتق ولو مات أحدهما أو باعه ثم جاء غدا عتق الباقي وكذا لو باع بعض أحدهما كذا في خزنة المفتين ولو جمع بين عبد ين وحر فقال اثنان منك حران يصرف أحدهما الى الحر والآخر الى العبد فيعتق أحد العبد ين لا غير كأنه يقول أحد العبد ين حري ثم بالبيان فان مات قبل البيان عتق من كل واحد منهما نصفه كذا في شرح الطحاوي

الباب الرابع في الحلف بالعتق

رجل قال اذا دخلت الدار فكل مملوك لي يومئذ فهو حر وليس له مملوك فاشترى مملوكا ثم دخل عتق ولو كان في ملكه يوم حلف عبد فبقي على ما كان حتى دخل عتق سواء دخله بالمال أو نهارا ولو لم يقل يومئذ لا يعتق الذي ملكه بعد البيه كذا في الكافي ولوقال لعبد ان دخلت الدار فانت حر فباعه قبل دخول الدار يبطل البيه ولو لم يدخل حتى اشتراه ثانيا فدخل الدار عتق لان البيه لا يبطل بزوال الملك كذا في البدائع روى خالد بن صبيح عن أبي يوسف رحمه الله في رجل قال كلما دخلت هذه الدار فبعدي حر وله عبيد قد دخلها أربع مرات وجب عليه لكل دخله عتق بوقوعه على أيهم شاء واحد بعد واحد كذا في المحيط ولوقال لامته ان دخلت الدار فانت حرة فاعتقها ثم ارتدت ولحق بدار الحرب فسييت وملكها ودخلت الدار لم تعتق عندنا كذا في البناء عتق قال لعبد ان دخلت الدار اليوم فانت حر فقال بعد مضي اليوم دخلت فأنكر المولى فالقول قول المولى واذا قال ادخل الدار فانت حر فهو بمنزلة قوله اذا دخلت الدار فانت حر كذا في السراجية ولوقال لعبد ان دخلت هاتين الدارين فانت حر فباعه قبل دخول الدارين فدخل إحدى الدارين ثم اشتراه فدخل الدار الاخرى عتق عندنا ولوقال لعبد ان دخلت الدار فانت حران فبعت فلانا بعتر قيام الملك عند دخول الاصل اذا قال أول عبد يدخل علي فهو حر فدخل عليه عبد ميت ثم عتق اخي ولم يذكر فيه خلافا منهم من قال هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومنهم من قال هذا قولهم وهو الصحيح كذا في شرح الجامع الكبير للعصري في باب الحلف بعتق ما في البطن وان أدخل عليه عبدان حيان جميعا مع الميعتق واحد منهما فان أدخل بعدهما عبد آخر لم يعتق

والدياس وعلى أول حاج يقدم اذا وجد ينتهي به اليه لان البيه ينتهي بأول جزء من الغاية ولو حلف ليعتق دين فلان اذا صلى الاولى ولم ينوشه يأوله وقت الظهر الى آخره لان صلاة الاولى صلاة الظهر فصارت كأنه قال اذا صلى الظهر ولو قال ذلك كان له وقت الظهر الى آخره ولو قال الى ليلة القدر فان كان الحالف عاميا لا يعصرف اختلاف العلماء فيه فحينه ينصرف الى ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان يكون بعد البيه لان ليلة القدر عند العامة هي ليلة السابع والعشرين من رمضان وان كان الحالف فقيها فعند أي حنفية رحمه الله تعالى ان كانت عينه في النصف من رمضان لا يفعل شرط الحنف مالم يحض كل رمضان من السنة الثانية لان عنده ليلة القدر تتقدم وتتأخر فعسى يكون ليلة القدر في السنة الاولى في النصف الاول من رمضان وفي السنة الثانية تكون في النصف الآخر من رمضان فلا ينتهي البيه

يقين حتى يمضي كل رمضان من السنة الثانية وهو المختار للفتوى رجل قال لغيره لا أخرج من البلد حتى أريك نفسي كذا فأراه نفسه في مكان بعيد فان عرفه فلان لا يحض الحالف وكذا لو أراه من فوق حائط وقال أنا فلان لا يحض وان كان لا يصل اليه فلان لانه قد أراه رجل قال لأمراه ان وضعت جنبك الليلة حتى أضربك فانت طالق فلم يقدر على ضربها في تلك الليلة ونامت جالسة ولم تضع جنبها لا يحض الحالف لانهم لم تضع جنبها رجل حلف لا ينام حتى يقرأ كذا وكذا فانام جالسا من غير قصد لا يحض لان هذا مما لا يمكن

الاحترار عنه فيكون مستثنى عن اليمين * رجل قال لا آثر ان مت فلم أضرب بك فكل مملوك لى فهو حر فبات الخائف ولم يضرب لم يعتق مملوكه
لانه حنث بعد الموت * رجل حلف لا يدخل هذه الدار حتى يدخلها فلان قد خلاها مع الميحث الخائف وكذا الوحلف لا يشترى أمة حتى
يشترى عبدا فاشترى عبدا وأمة في عقد واحد لا يحنث * وكذا لو قال لأ كلك حتى تكلمنى فوقع كلامهما * وكذا الوحلف لا يصلح حتى
يصلح فلان فافتتحا في المصلاة معه معا وركعا وسجدا لم يحنث في قول أبي يوسف ٢٧ رحمه الله تعالى وكذلك جميع الاعمال

وقال محمد رحمه الله تعالى
يحنث في جميع ذلك * ولو
قال ان كلكم الآن تكلمنى
فكذلك ولو قال ان ابتدأتك
بكلام فعبدى خرفا لتقيا
وسلم كل واحد منهما على
صاحبه معا لا يحنث
عندهما * وكذا لو قال ان
كلمتك قبل أن تكلمنى فوقع
كلامهما معا لا يحنث في
قولهما * رجل قال ان
خرجت من هذه الدار حتى
أكلم الذى هو فيها فامرأته
طالق وليس في الدار رجل
فخرج لا يحنث في قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى * رجل
قال لا آثر وان الله لأعطينك
مالك حتى يقضى على قاض
فوكل وكيسلا فخاصمه الى
القاضى فقضى على وكيل
الخائف فهو قرضه على
الخائف ولا يحنث بعد ذلك
* رجل قال لغريمه والله
لا أفارقك حتى أستوفى منك
حتى ثم انه اشترى من مدونه
عبدا بذلك الدين قبل أن
يفارقه ولم يقبض دينه حتى
فارقه قال محمد رحمه الله
تعالى على قول من لا يجعله
حائنا اذا وهب الدين منه
قبل المفارقة وقبل المدون
ثم فارقه لا يحنث وهو قول

كذا في المبسوط * ولو قال لعبده أنت حر ان دخلت الدار لابل فلان لعبده آخر لا يعتق الثاني الا بعد دخول
الدار كذا في شرح الجامع الكبير للحصيرى في باب الحنث الذى يقع به الطلاق على الاولى ثم الاخرى * ولو
قال كل امرأته تذل هذه الدار فهى طالق وعبد من عبدي حر فدخلت امرأتان طلقا ولا يعتق الا
عبد واحد واليه خيار التعيين ولو قال كلما دخلت امرأتى الدار فهى طالق وعبد من عبدي حر فدخلت
امرأتان أو واحدة مرتين طلقا وعق عبدان * رجل له جوار ولهن أولاده لعبد فقال كل جارية لى
تدخل هذه الدار فهى حرة وابنها وعبد من عبدي حر فدخلن عتقن وأولادهن وعبد واحد ثم لا يعتق لكل
جارية الا ولد واحد ولو كان العبد أزواجالا لماء فقال كل جارية لى تدخل هذه الدار فهى حرة وزوجها
وولدها فدخلن عتقن وأزواجهن وأولادهن ولو قال كلما دخلت جارية لى هذه الدار فهى وزوجها وولدها
وعبد من عبدي حر فدخلن عتقن وأزواجهن وأولادهن وعق بعد كل جارية عبد * وفي شرح الكرخي
لو قال كلما دخلت هذه الدار وكلت فلانا أو كملت مع فلان فعبد من عبدي حر فدخل الدار دخلات
وكلم مرة لا يعتق الا واحد كذا في شرح الجامع الكبير للحصيرى في باب الحنث في اليمين ما يقع على مرة أو
مرتين * وان قال لعبده أنت حر ان دخلت هذه الدار أو هذا الدار فام ما دخل عتق ولو قال هذه الدار وهذه
الدار لم يعتق حتى يدخلهما جميعا وان قال أنت حر اليوم ان دخلت هذه الدار لا يعتق حتى يدخل الدار
كذا في الحاوى القدسي * ولو قال كل مملوك اشترته اذا دخلت الدار فهو حر فهذا على ما يشترى بعد الدخول
كذا في الايضاح * رجل قال ان دخلت هذه الدار فعبدى حر وان كلمت فلانا فامرأتى طالق فان دخل الدار
أو لا عتق عبده ولم ينتظر كلام فلان وان كلم فلانا أو لا طلق امرأته ولم ينتظر الدخول فاذا نزل أحدهما
بطل الآخر ولو وجد الشيطان معانزل أحدهما والتعيين اليه كذا في شرح الجامع الكبير للحصيرى * رجل
له جارتان فقال ان دخلت واحدة منكما هذه الدار فهى حرة فباع واحدة منهما فدخلت الدار ثم دخلت التى
بقيت عنده لم تعتق وان دخلت التى عنده قبل المبيعة عتقت كذا في الظهيرية * رجل قال ان دخلت الدار
فامرأته طالق وعبد حر ان كلمت فلانا فهما عتقان أيهما وجد شرطه نزل جرائه ولو ذكر في آخره ان شاء الله
فالاستثناء عليهما وكذا اذا علق بمشقة فلان ينصرف الى اليمينين أيضا فان قال فلان لا أشاء بطلت اليمينان
وكذا ان لم يشأ أحداهما وان شافى المجلس صح اليمينان فبعد ذلك ان دخل الدار طلق المرأة وان كلم عتق
العبد * رجل قال ان دخلت الدار فامرأتى طالق وعبدى حر لم يقع شيء الا بدخول الدار فاذا دخل وقعا
وكذا لو قدم الجزء بان قال امرأته طالق وعبد حر ان دخلت الدار أو وسط الشرط بأن قال امرأته طالق
ان دخلت الدار وعبد حر ولو قال ان دخلت الدار فامرأته طالق وعليه المشى الى بيت الله وعبد حر ان
كلمت فلانا ولا يشاء له فالمشى والطلاق على الدخول والعناق على كلام فلان * ولو قال امرأته طالق ان دخلت
الدار وعبد حر ان شاء الله كان عتقا واحدة والاستثناء عليهما وكذا لو قال ان شاء فلان * رجل قال ان دخلت
الدار ان كلمت فلانا أو اذا كلمت أومتى كلمت فلانا أو اذا قدم فلان فعبدى حر ولا يشاء له فاليمين على دخول
الدار بعد كلام فلان وبعد قدوم فلان فان دخل ثم كلم لا يعتق وان كلم ثم دخل يعتق ولو قدم الجزء على
الشرطين فقال عبدي حر ان دخلت الدار ان كلمت فلانا يشترط ان يكون الدخول بعد الكلام هكذا في
شرح الجامع الكبير للحصيرى في باب الحنث في اليمين التى يكون فيها الوقت بعد الوقت * ولو نوى في قوله

أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه فارقه وليس عليه شيء ففهما ينبغي أن لا يحنث لان المدون حين باع العبد منه بدنه ملك ما في ذمته فلا يحنث
الخالف وعلى قول من يجعله حائنا في الهبة وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون حائنا هنا اذا فارقه قبل أن يقبض المبيع وان لم يفارقه
حتى مات العبد عند البائع ثم فارقه حنث ولو باع المدون عبد الغنير بذلك الدين ثم فارقه الخالف بعد ما قبض العبد ثم ان المولى استحقه ولم
يجز المبيع لا يحنث الخالف لان المدون ملك ما في ذمته بهذا البيع لان غنم المستحق مملوك ملكا فادافلا يحنث الخالف * فلو باع المدون

عبد على انه بالخيار فيه وقبضه الخالف لو فارقه حنث * ولو كان الدين على امرأت خلف لا يفارقها حتى يستوفي حقه منها فتزوجها الخالف على ما كان له من الدين عليها فهو استيفاء لما عليها من الدين * ولو باع المدينون بما عليه عبدا أو أمة فإذا هو مديرا ومكاتب أو أم ولد أو كان المديروا أم الولد لغير المدينين لو فارقه الطالب بعد ما قبضه لا يحنث الخالف * ولو وهب الطالب الألف من الغريم فقبلها منه أو أحال الطالب وجلا له عليه مال جماله على مديونه ٣٨ أو أحال المطلوب الطالب على رجل وأبرأ الطالب المطلوب الأول لا يحنث الخالف في هذا كله * مدينون

ان دخلت الدار ان كلفت فلا نفأنت حر أن يكون الدخول مقدما ويكون هو شرط الانعقاد والكلام مؤخر
صحته نية وكذا في صورة تقديم الجزاء نوى ان يكون الكلام آخر اصححت نيته الا اذا كان فيما نوى نفع
له بأن يكون فيه تخفيف له فقد نيتته قضاء للثمة * واذا قال في دارين ان دخلت هذه الدار ان دخلت
هذه الدار الاخرى فأنث حر يكون شرط الحنث دخول الاخرى أو لا يولد دخل الاولى قبل الاخرى لم يحنث
ولو دخلها بعد دخول الاخرى حنث ولو قال في دار واحدة ان دخلت هذه الدار ان دخلت هذه الدار
ودخلها مرة حنث سواء كان الجزاء مقدما أو مؤخر كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير للعصيري * وأما
اذا وسط الجزاء بان قال ان دخلت الدار فعبدي حر ان كلف فلا نفأنا وقال ان كلف فلا نأفعبدي حر اذا
قدم فلان فاليمين على أن يفعل الفعل الاول ثم يكون الفعل الثاني كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري
* ولو قال كل مملوك لي ذكرك فهو حر وله جارية حامل فولدت ذكرا لم يعتق وان ولدته لاقول من ستة أشهر من
وقت اليمين كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * رجل قال كل مملوك أملكه فيما استقبل فهو حر
الأوسط هم فاشترى عبدا اعتق ساعة ملكه فان اشترى آخر لا يعتق فان لم يشتر حتى مات اعتق فان اشترى
ثالثا لا يعتق واحدهنهما كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * فاذا ملك عبدا ربا يعتق العبد الثاني
وكذا يعتق الرابع حين يملك ثامنا وهم جاعل هذا القياس كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير * والحاصل
انه اذا اشترى من العبيد عددا هوز زوج فكل من وقع في النصف الاول يعتق في الحال لانه لا يتصور أن
يصير أوسط وكل من وقع في النصف الثاني فحكمهم موقوف حتى لو اشترى ستة أعبدا واحدا بعد واحد اعتق
الثلاثة الاول وحكم الباقين موقوف فان اشترى آخر لا يعتق الرابع لان ما تأخر منه مثل ما تقدم فيكون
مستثنى فان مات وقد ملك من العبيد ستة عتقوا ولو ملك وتراعتقوا الا الاوسط ولم يذكروا أنهم يعتقون
من وقت الشراء وقبل الموت وكان الفقيه أبو جعفر يذكر عن الشيخ أبي بكر بن أبي سعيد رحمه الله تعالى
أن على قياس قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يعتق قبيل الموت بلا فصل وعند أبي حنيفة رحمه الله
تعالى يعتق من وقت الشراء وقال بعضهم الاصح أن هناك يعتق مقصورا عندهم لان شرط خروجه من
الاستثناء اتفاقه في الوساطة وانما يعدم ذلك بشرامه بعده فيقتصر الحكم عليه ولو ملك عبدا ثم عبدا ثم
عبدا من معا عتقوا ولو قال كل عبدا اشتريه فهو حر الا أولهم فاشترى عبدا لا يعتق وما سواه يعتق كيفما اشترى
ولو اشترى أولا عبدين معا عتقوا ولو قال الا آخرهم فاشترى عبدا عتق ولو اشترى عبدا آخر لا يعتق ولو اشترى
آخر عتق الثاني على هذا القياس ولو اشترى عبدا ثم عبدين عتقوا كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * ولو
قال كل مملوك أملكه فهو حر وله مملوك فاشترى مملوكا عتق من كان في ملكه ولا يعتق من يملكه بعد اليمين الا
اذا عني فيعتق كلاهما ولا يصدق في صرف العتق عما كان في ملكه وقت اليمين كذا في شرح الجامع الصغير
لقاضي خان * ولو قال كل مملوك أملكه الساعة فهو على ما كان في ملكه ولا يعتق ما استأدم من ساعته فان
عني به الساعة الزمانية التي ذكرها النجومون يصدق في ادخال ما يستفاد منه بعد الكلام ولا يصدق في صرف
العتق عما كان في ملكه كذا في فتاوى قاضي خان * وان قال كل مملوك أملكه رأس الشهر فهو حر فكل مملوك
جاءه رأس الشهر وهو يملكه في ليلة رأس الشهر ويومها فهو حر في قول محمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف
رحمه الله تعالى هو على ما يستفاد من تلك الليلة ويومها كذا في المحيط * ولو قال كل مملوك أملكه غد افهو

قال لرب الدين والله لا قضين
مالك اليوم فأعطاه ولم يقبل
ان وضعه بحيث لو أراد أن
يلتزمه تناله يده لا يحنث
* والمقصوب عنه اذا حلف
أن لا يقبض المصوب من
الغاصب فحايبه الغاصب
وقال سلمة اليسك فقال
المقصوب منه لا يقبل
لا يحنث ويبرأ الغاصب من
ضمان الرد كما لو حلف
الرجل أن لا يؤذي زكاته
في رعي عاشر فأخذ العاشر
زكاته لا يحنث الخالف
وتسقط الزكاة * مدينون قال
لرب الدين ان لم أقضك مالك
غد فعبدي حر فغاب رب
الدين قالوا يدفع الدين الى
القاضي فإذا دفع لا يحنث
ويبرأ عن الدين لان القاضي
نصب ناظر المسلمين فيقبله
القاضي نظرا للخالف
وذكرنا طي رحمه الله
تعالى أن القاضي ينصب
وكيله عن الغائب ويدفع
المال الى الوكيل * وقال
بعضهم اذا غاب الطالب
لا يحنث الخالف وان لم يدفع
الى القاضي ولا الى الوكيل
وفي بعض الروايات يحنث
الخالف والدفع الى القاضي
ليس بشئ وانتهت به الاول
فان كان في موضع لم يكن

هناك قاض حنث الخالف * رجل حلف أن لا يأخذ ما له من غريمه اليوم وقد كان وكل وكيله بقبضه فقبض الوكيل بعد
اليمين ذكرك في المستحق أنه لا يحنث في عينه قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يحنث في عينه كالوكل وكيله بالسكاح ثم حلف أن لا يتزوج
فتزوج الوكيل حنث الخالف ولو لم يقبضه وكيله ولكن أحال رب الدين عليه رجلا له على المحيل دين قبل اليمين فأخذ المحتال له من الغريم
لا يحنث الخالف ولو أخذ الخالف من مديونه رهن بالدين فهلك الرهن في يده لا يحنث * رجل حلف أن يرخص فلان له عليه شهر فاسكت

عن التفاضل حتى مضى شهر لا يحنت وهو كالو حلف الشفيع أن لا يسلم الشفعة فلم يحاصم حتى بطلت شفעתه لا يحنت * وكذا الواجدة
كل شهر ثم حلف أن لا يؤجر هذا الدار فتركهما عند المستأجر شهر ولا يحنت وإن كان يتقاضى أجر كل شهر بأجرة ماضى وإن ساله أجر شهر لم
يسكنه المستأجر فأعطاه المستأجر حنت لانه اذا طلب الاجر وأعطاه يصير أجراً * وكذا لو أخذ الرجل ثوب امرأته وذهب به الى الصباغ وأمره
أن يصبغ فاتهمته امرأته في ذلك فقال الرجل ان صبغته فأنت طالق ثم صبغه ٢٩ الصباغ لا يحنت لانه لم يأمر الصباغ بعد

العين بأن يصبغ * رجل
حلف أن لا يقبض دينه من
غريمه اليوم فقبض من
وكيله حنت وان قبض من
متبرع لا يحنت وكذا لو
قبض من وكيله حنت اذا
كانت الكفالة بأمره وكذا
لو أحاله الغريم على رجل
فأخذ الطالب من المحتال
عليه حنت * وكذا لو أحال
الطالب على العين رجلاً
ليس له على المحيل دين
فقبض المحتال له حنت
الحالف لان المحتال له وكيل
ولو اشترى الطالب من
الغريم شيئاً في يومه وقبض
المبيع اليوم حنت وان
قبض المبيع غدا لا يحنت
ولو حط الطالب بعض حقه
وقبض البعض اليوم لا يحنت
لانه لم يقبض جميع ما عليه
في اليوم ولو اشترى شيئاً
منه بعد العين في يومه شراء
فاسد او قبضه فان كانت
قيمه مثل الدين أو أكثر
حنت * وان كانت قيمته أقل
من الدين لا يحنت لانه لم
يقبض جميع حقه وكلمة
ما للتميم * وان استهلك شيئاً
من ماله اليوم فان كان
المستهلك شيئاً مثلياً لا يحنت
الحالف لانه يجب عليه مثله

حرم لم يوشياً قال محمد رحمه الله تعالى يعتق من كان في ملكه للعالم ومن ما ملكه الى الغد وغدا وقال أبو يوسف
رحمه الله تعالى يعتق ما يستفيد في الغد لا غير ولو قال كل مملوك أملكه يوم الجمعة فهو حر يعتق من ملكه يوم
الجمعة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو قال كل مملوك لي فهو حر يوم الجمعة يدخل فيه من كان في ملكه
للعالم ويعتق يوم الجمعة ولو قال كل مملوك أملكه فهو حر اذا جاء غدا فهو على ما كان في ملكه للعالم في قولهم
ولو قال كل مملوك أملكه الى ثلاثين سنة فهو حر يدخل فيه ما يستفيد في الثلاثين من حين حلف ولا يدخل
فيه من كان في ملكه وقت الحلف وعلى هذا اذا قال الى سنة أو أبداً أو الى أن أموت يدخل ما يستفيد في
تلك المدة دون ما كان في ملكه ولو قال أردت بقولي سنة من يتي في ملكي سنة لا يدين في القضاء ويدين فيما
بينه وبين الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال كل مملوك أملكه حر بعد غدا وقال كل مملوك لي فهو
حر بعد غدا وله مملوك فملك آخر ثم جاء بعد غدا عتق من كان في ملكه منذ حلف لامن ملكه بعد الحلف كذا
في الكافي * ولو قال كل مملوك أملكه أقال كل مملوك لي فهو حر بعد موتى وله مملوك فاشترى آخر فالذي كان
عنده وقت العين مدبر والآخر ليس بمدبر فان مات عتق من الثلث كذا في الهداية * هذا اذا لم يكن له نية
وأما اذا نوى فقتل الكل لانه نوى التشديد على نفسه فيصدق كذا في التبيين * رجل قال كل عبد اشتريته
فهو حر الى سنة فاشترى عبد الا يعتق حتى يأتي عليه سنة من وقت الشراء كذا في فتاوى قاضيان * وان
قال لعبد أنت حر اليوم أو غدا لا يعتق ما لم يجي الغد الا اذا نوى مولا العتق عليه اليوم بقوله أنت حر
اليوم أو غدا يعتق اليوم ولو قال أنت حر اليوم غدا يعتق اليوم ولو قال أنت حر غدا اليوم يعتق غدا كذا
في التارخانية * ولو قال أصبح غداً حر أو أصبح غداً تشرب الماء مرا يعتق غدا وان لم يشرب وكذا تقوم
حر أو تنقذ حر يعتق العبد ولو قال أنت حر أمس وانما ملكه اليوم عتق وكذا قوله أنت حر قبل أن تشتريك
عتق ولو قال لك ماضى يوم فأحد كحرقضى يومان عتقا كذا في العناية * ولو قال لعبد حر ان لم يكن
فلان دخل هذه الدار أمس وامرأته طالق ان كان دخل ولا يدرى أنه دخل أم لا وقع العتق والطلاق لانه في
العين الاولى أقرب دخوله الدار أو كدما العين فيكون اقراراً منه بالطلاق في الثانية أنكر الدخول وأكده
بها فيكون اقراراً بالعتق كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب العين تنقض صاحبها * ولو قال لعبد
أنت حر قبل موت فلان وفلان بشهر فأت أحدهما التلم شهر من وقت هذه المقالة عتق العبد كذا في المحيط
* رجل قال لعبد أنت حر قبل الفطر والا نحرى شهر يعتق في أول رمضان كذا في فتاوى قاضيان *
في الجامع اذا قال العبد المأذون أو المكاتب كل مملوك أملكه فيما يستقبل فهو حر فلك مملوك كالعبد ما عتق
لا يعتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يعتق وعلى هذا الخلاف اذا قال كل مملوك أشتريه فهو حر
فاشترى مملوك كالعبد ما عتق وأجمعوا على أنه اذا قال اذا عتق فكل مملوك أملكه فهو حر أو قال اذا عتقت فكل
مملوك أشتريه فهو حر فلك مملوك كالعبد العتق أو اشترى مملوك كالعبد العتق يعتق وأجمعوا على أنه اذا قال كل مملوك
لي فهو حر أو قال كل مملوك أملكه فهو حر فلك مملوك كالعبد العتق لا يعتق كذا في المحيط * واذا قال الحر في كل
مملوك أملكه فيما يستقبل فهو حر فخرج البينا وأسلم واشترى عبد لم يعتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وعندهما يعتق ولو قال أن اسلمت فكل مملوك أملكه فهو حر ثم أسلم واشترى مملوك كعتق بالاجماع كذا في شرح
الجامع الكبير للعصيري في باب الحنت في ملك العبد والمكاتب * ولو قال رجل لحر فاذا ملكتك فأنت حر

لا قيمته فلا يصير قصاصاً بدينه وان لم يكن مثلاً فان كانت قيمته مثل الدين أو أكثر حنت لانه صار قابضاً بطريق المقاصة لكن بشرط أن
يقبض أولاً ثم يستهلكه فان استهلكه ولم يقبضه بأن أحرقه أو ما أشبه ذلك لا يحنت الحالف لان شرط الحنت القبض فاذا غصب أولاً وجد
القبض الموجب للضمن فيصير قابضاً بدينه بذلك أما اذا استهلكه من غير غصب لم يوجد القبض حقيقة فلا يصير قابضاً بدينه كرجلين لهما على
رجل دين مشترك فغصب أحدهما من المدين ثوباً واستهلكه كل واحد منهما أن يرجع عليه بحصته من الدين * وان أحرقه من غير غصب

لا يرجع عليه شريكه بشئ * رجل له على رجل ثمن مبيع فقال ان أخذت ثمن ذلك الشئ فأمر أنه طالق فأخذ مكان ذلك حنطه وقع الطلاق لانه أخذ عوض الثمن وأخذ العوض كالأخذ الموعود ولهذا لو كان له شريك في ذلك كان لشريكه أن يرجع عليه بمصته * مديون حلف ليجهدن في قضاء ما عليه لفلان فانه يبيع من مئاعه ما كان القاضي يبيع عليه اذ ارفع الامر الى القاضي * رجل حلف أن لا يفارق شريكه فقارقه شريكه لا يحنث * رجل حلف ٣٠ أن لا يفارق غريمه حتى يستوفي ماله عليه فقهه بحيث يراه ويحفظه فهو غير مفارق

فارتدت ولحقت ثم سببت فاشترها لانه عتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان قال اذا ارتدت وسببت فاشترتها بثلث فأنث حره فكان ذلك عتق اجماعا كذا في السراج الوهاج * ولو قال أنت حر ان شئت تعلق بعشيتي في المجلس وان قال ان شاء فلان تعلق بعشيتي في المجلس ان كان حاضرا وبجلس عليه ان كان غائبا كذا في البنايع * ولو قال أنت حر ان لم يشأ فلان فان قال فلان شئت في مجلس علمه لا يعتق وان قال لا اشاء يعتق لكنه لا يقول لا اشاء لان له أن يشاء في المجلس بل يطلان المجلس باعراضه واشغاله بشئ آخر كذا في البدائع * ولو علق بعشيتي نفسه فقال أنت حر ان شئت فان لم يشأ في عمره لا يعتق ولا يقتصر على المجلس ولو قال أن لم أشأ فان قال شئت لا يقع وان قال لا اشاء لا يقع أيضا لان له أن يشاء بعد ذلك حتى يموت كذا في السراج الوهاج * فاذا مات تحقق العدم فاعتق قبل موته بلا فصل ويعتبر من ثلث المال كذا في البدائع * ولو قال لامة من امائه أنت حره وفلان ان شئت فقالت قد شئت عتق قضى لانه عتق قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع اذا قال الرجل لغريم من شئت عتقه من عبيدي فأعتقه فشاء المخاطب عتقهم جميعا مع اعتقوا جميعا الا واحدا منهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والخيار الى المولى وعندهما يعتقون جميعا هكذا كرام المسئلة في رواية أبي سليمان وذكر في رواية أبي حفص فأعتقهم المأمور جميعا مع اعتقوا الا واحدا منهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح رواية أبي حفص رحمه الله تعالى لان المعلق بعشيتي المأمور الاعتاق دون العتق وعلى هذا الاختلاف اذا قال من شئت عتقه من عبيدي فهو حر فشاء عتقهم جميعا عتقوا وعندهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتق الكل الا واحدا منهم وأجمعوا على انه لو قال من شئت عتقه من عبيدي فأعتقه فأعتقهم جميعا عتقوا جميعا ولو قال لا متين له أنفاس حران ان شئت فاشامت احداهما فهو باطل ولو قال لهما أيتكما شئت العتق فهي حره فشاءت جميعا عتقوا ولو شامت احداهما عتقت التي شامت ولو شاءت فاقطع المولى أردت احداهما صدق ديانه لا قضاء كذا في المحيط * رجل قال لغريم جعلت عتق عبيدي اليك فليس له أن ينهيه وهو اليه في مجلسه وكذلك اذا قال أعتق أي عبيدي هذين شئت قال وكذلك العتاق يجعل ولو قال لرجل في صحة أو مرض اذا مت فاعتق عبيدي هذا ان شئت أو قال اذا مت فأمر عبيدي هذا في العتق بيدي أو قال جعلت عتق عبيدي هذا بيدك بعد موتي فلم يقبل الذي جعل اليه ذلك في مجلسه حتى قام منه كان له أن يعتقه بعد ذلك من ثلثه وكذلك لو قال عبيدي هذا حر بعد موتي ان شئت كان حرا بعد موته ان شاء ذلك الذي جعل اليه بعد الموت فان قام من مجلسه بعد موت المولى قبل أن يقول شيئا ثم قال بعد ذلك قد شئت وجبت الوصية ولا يعتق العبد حتى يعقته الورثة أو الوصي أو القاضي ولو نهاه عنه قبل موته جاز نهيها كذا في الذخيرة * ولو قال اذا جاء غد فأنت حر ان شئت كانت المشيئة اليه بعد طلوع الفجر من الغد كذا في فتاوى قاضيخان * فان شاء في الحال لا يعتق ما لم يشأ في الغد ولو قال أنت حر ان شئت غدا فالمشيئة اليه في الحال فاذا شاء في الحال عتق غدا كذا في البدائع * في الاصل اذا قال لعبيده أنت حر متى ما شئت أو اذا شئت أو كلما شئت فقال العبد لا اشاء ثم باعه ثم اشتراه ثم شاء العتق فهو حر ولو قال له أنت حر حيث شئت فقام من ذلك المجلس بطل العتق ولو قال له أنت حر كيف شئت فعلى قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى يعتق من غير مشيئة وعلى قولهما لا يعتق من غير مشيئة كذا في المحيط والله أعلم بالصواب

وكذا لو حال بينهما ماستر أو أسطوانة من أساطين المسجد لا يكون مفارقا وكذا لو قعد أحدهما داخل المسجد والآخر خارج المسجد الباب بينهما مفتوح بحيث يراه وان لو أرى عنه بجائط المسجد والآخر خارج المسجد فقد فارقه وكذا لو كان بينهما باب مغلق الا أن يكون المفتاح بيد الحالف اذا أدخله يتناول غلق عليه وقعد على الباب فهذا لم يفارقه * وان كان المحبوس هو الحالف والمحبوف عليه هو الذي أغلق الباب وأخذ المفتاح فقد حنث الحالف اذا كان الحالف هو الذي يفارقه * مديون قال لرب الدين ان لم أدفع اليك حقتك قبل الجمعة فعبدي حر فحلت الذي له الدين قبل الجمعة لا يحنث الحالف في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان دفع الى ورثته أو وصيه بر وان لم يدفع حتى مضى يوم الجمعة حنث * رجل لزم مديونه خلف المزمع لياثمه غدا في فاتاه في الموضع الذي لزمه فيه لا يبرح حتى يأتي منزله فان كان لزمه في منزله خلف لياثمه غدا فحقول الطالب الى المنزل آخر فأتى الحالف المنزل الذي كان فيه الطالب فلم يجده لا يبرح حتى يأتي منزله الذي تحوّل اليه * فلو قال لغريمه والله لا أفارقك حتى تعطيني حتى اليوم ونوى أن لا يترك لزمه حتى يعطي حقه فغضى اليوم ولم يفارقه ولم يعط حقه لا يحنث فان فارقه بعد ما مضى اليوم حنث ولو قال والله لا أفارقك اليوم حتى تعطيني حتى اليوم وهو نوى أن لا يترك لزمه فغضى اليوم ثم فارقه لا يحنث ولو قال لغريمه والله لا أفارقك

الباب

فيه لا يبرح حتى يأتي منزله فان كان لزمه في منزله خلف لياثمه غدا فحقول الطالب الى المنزل

آخر فأتى الحالف المنزل الذي كان فيه الطالب فلم يجده لا يبرح حتى يأتي منزله الذي تحوّل اليه * فلو قال لغريمه والله لا أفارقك حتى تعطيني حتى اليوم ونوى أن لا يترك لزمه حتى يعطي حقه فغضى اليوم ولم يفارقه ولم يعط حقه لا يحنث فان فارقه بعد ما مضى اليوم حنث ولو قال والله لا أفارقك اليوم حتى تعطيني حتى اليوم وهو نوى أن لا يترك لزمه فغضى اليوم ثم فارقه لا يحنث ولو قال لغريمه والله لا أفارقك

حتى أخذ مالي عليك ففر منه الغريم لا يحنث * ولو كان قال لا تفارقني حنث ولو قال والله لا أخدم مالي عليك الاضربة وله عليه عشرة دراهم
 فجعل يزن درهما درهما ويعطيه بعد أن يكون في وزنه لا يحنث * وان أخذني في عمل آخر في ذلك المجلس فهو حانث ولو قال ان قبضت مالي
 على فلان شيأ دون شي فهو في المساكين يعني ماله على فلان فقبض منه تسعة فهو بهال رجل فأقبض الدراهم الباقية فانه لما قبض التسعة
 حنث ووجب عليه التصديق بها فاذا اوهبها بضمن مثلها ويلزمه التصديق بالدراهم الباقية أيضا اذا قبض * ولو قال والله

٣١

لا أزال أخرج من هذه الدار
 فطلب اليه فقال قد تركت
 ثم أبى أن يخرج فانه يحنث
 اذا قال تركت ولو قال
 لغريمه ان لم ألامسك حتى
 تقضى حقى فأمر أنه طالق
 فامتنع عن الملازمة قبل
 قضاء الدين حنث * وكذا
 لو قال ان لم أضربك حتى
 يدخل الليل أو يسفح لي
 فلان أو حتى تسكني أو حتى
 تصح فامتنع عن الضرب
 قبل ذلك كان حانثا * وكذا
 لو قال حتى تبول أو حتى تنفوط
 أو حتى تستغيث ولو قال
 ان لم أضربك بالسياط حتى
 توتب أو لم يقل بالسياط فهو
 على المباحة في الضرب
 ولو قال ان لم أضربك بالسيف
 ضربة حتى توت أو حتى
 أقتلك فهو على القتل ولو
 قال ان لم أخبر فلانا بما
 صنعت حتى يضربك
 فأمر أنه طالق فأخبره برقى
 عينه وان لم يضربه وكذا لو
 قال ان لم أضربك حتى
 تضربني أو ان لم تأتني حتى
 أغديك * اذا ذكر فعلن
 كلاهما من واحد أو لهما
 لا يمتد يتعلق البر بوجودهما
 جميعا * ولو قال ان لم تأتني اليوم

باب الخامس في العتق على جعل

حر ربه على مال فقبل عتق مثل أن يقول أنت حر على ألف درهم أو بألف درهم أو على أن تعطيني ألفا
 أو على أن تؤدى إلى ألفا أو على أن تحيطني بألف أو على أن لي عليك ألفا أو على أن تؤدى إليها أو قال بعث
 نفسك منك على كذا أو وهبت لك نفسك على أن تعوضني كذا وما شرط دين عليه حتى تصح الكفالة له به
 وكما تصح به الكفالة جاز أن يستقبل به ما شامدا بيد ولا خريفه نسيئة ولا بد من القبول فان كان حاضرا
 اعتبر مجلس الايجاب وان كان غائبا اعتبر مجلس علمه ولا بد أن يقبل في الكل * فلو قال لعبد أنت حر بألف
 فقال قبلت في النصف فانه لا يجوز عند أي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز ويعتق كله بجميع المال
 كذا في البحر الرائق * ولولا أنه يكون للمولى كذا في البدائع * ويلزمه الوسط في تسمية الحيوان والنوب بعد بيان
 جنسهما من الفرس والحمار والنوب الهروي فلو أناه بالقيمة أجبر المولى على القبول كافي المشهور * ولو
 لم يسم الجنس بأن قال على ثوب أو حيوان أو دابة فقبل عتق ولزمه قيمة نفسه ولو أدى إليه العبد العرض
 فاستحق ان كان بغير عينه في العقد فعلى العبد مثله وان كان معينا بأن قال أعتقتك على هذا العبد أو النوب
 أو بعثت نفسك به لما جارية فقبل وعتق وسلمه فاستحق رجوع عبي العبد بقيمة نفسه عند أي حنيفة أو أي
 يوسف رحمه الله تعالى ولو اختلفا في المال جنسه أو مقداره بأن قال المولى أعتقتك على عبد وقال العبد
 على كرخطة أو على ألف وقال العبد على مائة قال القول للعبد مع عينه وكذا لو أنكر أصل المال كان القول له
 والبينة بينة المولى كذا في فتح القدير * ولو قال المولى أعتقتك أمس بألف درهم فلم تقبل فقال العبد قبلت
 قال القول قول المولى مع عينه كذا في البدائع * ولو قال للمولاه أعتقتني على ألف فاعتق نصفه بعتق نصفه بغير شيء
 ولو قال أعتقتني بألف فاعتق نصفه بعتق نصفه بخمس مائة عند أي حنيفة رحمه الله تعالى * عبد بين رجلين
 قال أحدهما أنت حر بألف فقبل عتق نصفه بخمس مائة الا اذا أجاز لا آخر فيجب ألف بينهما عند أي
 حنيفة رحمه الله تعالى * ولو قال أعتقت نصيبى بألف فقبل العبد لزمه الألف للعتق لا بشاركة الساكت
 ولو قال أحدهما اذا أدبت إلى ألفا فانت حر فأكتب وأدى عتق نصيبه وللآخر أن يشاركه فيه لانه اكتسب
 في حاله تركه ثم لا يرجع المعتق على العبد لانه سلم لشرطه ولو قال اذا أدبت إلى ألفا فنصيبى حر يرجع المعتق
 على العبد بما أخذ منه الشريك كذا في محيط السرخسي * ولو قال لعبد أنت حر على ألف درهم فقبل أن
 يقبل قال أنت حر بمائة دينار فقال قبلت بالمائة عتق ويلزمه المالا ان جميعا هذا اذا قال قبلت بالمائة
 أو قال قبلت على الاجهات ولو قال قبلت أحدهما بالمائة الدراهم أو الدنانير لا يعتق كذا في شرح الطحاوى
 ولو قال لعبد أنت حر أو أدلى ألف درهم فالعبد حر من غير شيء كذا في الظهيرية * واذا قال لعبد أدلى ألف
 درهم وأنت حر ذكركه بالوفاة لا يعتق ما لم يؤد الألف ولو قال أدلى ألف درهم فانت حر ذكركه بالقاء فانه
 يعتق في الحال كذا في الذخيرة * ولو قال أدلى ألفا فانت حر يعتق الحال أدى أو لم يؤد كذا في البدائع * ولو
 قال أنت حر وعليك ألف درهم عتق في الحال ولم يلزمه الألف قبل أو لم يقبل عند أي حنيفة رحمه الله تعالى
 وقالان قبل عتق ولزمه الألف وان لم يقبل لم يعتق كذا في البنايع * ولو قال لعبد أعتق عني عبد أو أنت
 حر أو لم يقل عني أو قال اذا أعتقت عني عبدا فانت حر صريح فينصرف إلى الوسط وصار العبد مأذونا في التجارة
 فلو أعتق عبدا رديثا أو مرفعا لا يجوز ان أعتق عبدا أو استطاعا بلا سعاية ان قاله في صحته وان قاله في

حتى أتغدى عندك فأتاه ولم يتغدى عنده ثم تغدى عنده في يوم آخر من غير أن أتاه برقى عينه
 رجل قال لغريمه ان فعلت كذا فم أفعل كذا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا لم يفعل ما قال على اثر الفعل المحلوف عليه حنث في
 عينه ولو قال ان فعلت كذا فم أفعل كذا فهو على الأبد * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو على الفور أيضا * رجل قال لعبد
 ان تقم لم أضربك فشرط البر الضرب قبل القيل ان قام قبل أن يضربه حنث ولو قال ان تقم فان لم أضربك فقام ولم يضربه

لا يحنث حتى يموت أحدهما ولو قال ان قت فلم أضربك فهذا على قورا القيام * امرأة قالت لزوجها ان لم تحرم جارية منك على نفسك
فأمكنك من نفسي خالي صدقة فكنت قبل التحريم قال محمد رحمه الله تعالى لا يحنث حتى يموت الرجل أو الجارية قبل التحريم فهو على الابد
* رجل قال ان رأيت فلا فاقم أضرب به فرأه من قدر ميل أو أكثر قال محمد رحمه الله تعالى لا يحنث لانه لم يره * رجل قال لغيره ان اقيمتك فلم أسلم
ساعة يلقاه فان لم يفعل حنث * وكذا لو قال ان استعرتك دابتك فلم تعرتني ينبغي أن يكون

مع الفعل فان نوى غير ذلك
لا يدين في القضاء * وكذا لو
قال ان دخلت هذه الدار
فلم أفعل كذا ينبغي أن يفعل
مع الدخول وعن أبي يوسف
رحمه الله تعالى اذا قال
لجاريته ان لم تجيئي بي الليلة
حتى أجامعك مرتين فأنت
بيرة فجاءته من ساعتها
فجامعها مرتين في موضعين
لا تعنتي وقال محمد رحمه
الله تعالى اذا قال لجاريته
ان لم تأتيني الليلة حتى أعشاك
فأنت حرة فأنت في تلك
الليلة فلم يغنمها لا يحنث
وكذا في الضرب وغيره
وهو نظير ما ذكر في الزيادات
اذا ذكر فعلن أحدهما منه
والآخر من غيره بينهما كلمة
حتى وآخرهما لا يصلح غايه
للاول ويصلح جزاءه لا يشترط
للبوجود الثاني * رجل
قال لغيره ان بعثت إليك فلم
تأتني فعبدى حر فبعث إليه
فأنه ثم بعث إليه فأتى فلم
يأته حنث ولا يبطل الممين
بالبر حتى يحنث مرة فحينئذ
يبطل الممين * وكذا لو قال
ان بعثت الي فلم آتتك ولو
قال ان آتيتني فلم آتتك أو قال
ان زرني فلم أزرك فهو على
الابد * رجل قال لامرأته

مرضه ولا مال له غيرهما قسم الثلث بينهما على قدر سهامهما فان كانت قيمة المأمور ستين ديناراً وقيمة الوسط
أربعين ديناراً عتق ثلثا المأمور بلا سعاية لانه بعوض فلا يكون وصية وبقي ثلثه بلا عوض وكان مال الميت
جميع البذل وثلث المأمور بغير ثلثه ستون ديناراً فثلثه وهو عشرين ديناراً يقسم بينهما على قدر حقهما ثلثه
للمأمور وذلك ستة وثلثان فيعتق بلا سعاية ويسعى في ثلاثة عشر وثلث وعتق من البذل ثلاثة عشر وثلث
ويسعى في الباقي وهو ستة وعشرون وثلثان فبغلت سهام الوصية عشرين وسهام السعاية أربعين فاستقام
الثلث والثلثان ولو كانت قيمة البذل مثل قيمة سهام المأمور أو أكثر عتق كل المأمور بلا سعاية والبذل يعتق
من الثلث وان قال أعتق عني عبدا بعد موتى وأنت حر فهذا او مات قدم سواء الا انه اذا عتق عبدا وسطا هنا
لا يعتق المأمور الا باعتاق الوارث أو الوصي أو القاضي وفيما تقدم يعتق المأمور من غير اعتاق اذا عتق عنه
عبدا وسطا فان قالت الورثة لا بعد المأمور بعد الموت أعتق عبدا والابن عاك لم يكن لهم ذلك لكن القاضي
يؤجله ثلاثة أيام أو أكثر بحسب رأيه كذا في الكافي * فان أعتق المأمور عبدا وسطا في المدة التي أمهله
القاضي أعتقه والارده الى الورثة وأمرهم ببيعهم وقضى بإبطال وصيته ولو كان المولى قال لورثته اذا عتق
عني عبدا بعد موتى فأعتقه فهذا او ماله قال لغيره أعتق عني عبدا بعد موتى وأنت حر سواء كذا في المحيط
* ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى لو قال لغيره أعتق عني عبدا بعد موتى وأنت حر سواء كذا في المحيط
هو حر وبأخذ المولى ما في يده العبد وليس عليه شيء آخر وكذلك لو قال له عبده بعتني نفسي وهذه الالف بعتك
درهم أخذ المولى جميع الالف وعتق العبد بغير شيء ولو قال لغيره بعتك نفسك وهذه المائة الدينار بألف
درهم فقبله العبد وقيمة العبد ثلث المائة الدينار سواء خسمائة منها بالعبد وخسمائة بالدينار (١) فان نقد
العبد الالف قبل أن يفترا كانت الدنانير للعبد وعتق وان افترا فقبل أن يقبضها بطل من الالف بحصة
الدينار فكانت الدنانير للمولى والخسمائة التي عتق بها دين على العبد * هشام عن محمد رحمه الله تعالى لو قال
العبد لولا بعتني نفسي وقال قد نعلت عتق وسعي في قيمته كذا في محيط السرخسي * ولو أعتق عبده بمال
على أجنبي وقبل الأجنبي ذلك لا يلزمه المال كذا في المبسوط في باب عتق ما في البطن * واذا قال الرجل لغيره
أعتق عبدا عن نفسك بألف على فأعتق فانه لا يلزم الأمر المال واذا أدى كان له استرداده كذا في الأخيرة
* ذمي أعتق عبدا على خير أو خبز يريعت بالقبول ويلزمه قيمة المسمى فان أسلم أحدهما قبل قبض الآخر
فغندهما على العبد قيمته وعند محمد رحمه الله تعالى قيمة الآخر كذا في محيط السرخسي * ولو قال اذا أدبت
الى ألفا فأت حرأ واذا ما أدبت أومتى أدبت فهو صحيح ولا يقتصر على المجلس ولو قال ان أدبت الى ألفا فأنت
حرة يقتصر على المجلس ويصير العبد مآذونا في هذه الوجوه كلها واذا أدى المال عتق ثم ينظر ان كان ذلك
من مال اكنسبه قبل هذا الكلام فهو حر والمال كله لولا ما عليه ألف أخرى في ذمته وان كان من مال
اكنسبه بعد ذلك عتق والكسب كله الى حين ما عتق لمولاه وليس عليه شيء من الالف كذا في النبايع
وللمولى بيعه قبل الاداء ولو أدى البعض يجبر المولى على القبول الا أنه لا يعتق ما لم يؤد الكسب فان أبرأه
المولى عن البعض أو عن الكل لا يبرأ ولا يعتق كذا في السراج الوهاج * العبد اذا أحضر المال بحيث
يمكن المولى من قبضه وخلى بينه وبين المال أجبره المالك ومنزله قابض لذلك وحكم بعتق العبد قبض أولا

(١) قوله بالدينار الاول بالدنانير وكذا يقال فيما بعده ١٥ بجراوى

ان لم تطلق نفسك فعبدى حر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو على المجلس وهو انزلها في الطلاق اذا طلقت نفسها في
المجلس طلقت * وكذا لو قال لغيره ان لم تسع عبدى هذا فعبدى الاخر هذا حر فهو اذن له في البيع وهو على الابد ولو قال لغيره ان دخلت
دارك فلم أجلس فهو على الفور ولو قال ان دخلت الكوفة ولم أتزوج فعبدى حر فهو على أن يتزوج قبل الدخول * وان قال فلم أتزوج
فهذا على أن يتزوج حين يدخل ولو قال ثم لم أتزوج فهو على الابد بعد الدخول * رجل قيل له تزوج فلانة فقال ان تزوجت أبدا فعبدى حر

فتزوج غير فلانة حدث * رجل قال ان تركت أن أمس السماء فعبدي حرا لا يحنت أبدا * رجل قال عبدي حرا لم أمس السماء حدث من ساعته ولو قال ان لم أمس السماء غدا فامر أنه طالق طلقت غدا في قيام قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى تطلق الساعة * رجل أفطر يوما ثم قال والله لا صوم من هذا اليوم لا يحنت في قول أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى ويحنت في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل حلف ليأتين فلانا في أول شهر رمضان فأنا له تمام ٣٣ خمسة عشر يوما لا يحنت فان كان الشهر

تسعا وعشرين يوما قال محمد رحمه الله تعالى ان أتاه قبل الزوال من اليوم الخامس عشر ينفي أن لا يحنت وان أتاه بعد الزوال من هذا اليوم حنت * رجل حلف ليزور فلانا غدا أو ليعودنه فأتى بابه فلم يأذن له فرجع ولم يصل اليه لا يحنت وان أتى بابه ولم يستأذن حنت فيمينه حتى يصنع في ذلك اليوم ما يصنع الزائر والعائد من الاستئذان * رجل حلف لا يذهب الى فلان فذهب يريد ثم تذكر فيمينه فرجع فهو حانت والذهب والخروج سواء ولو حلف لا يأتي فلانا فهذا على أن يأتي منزله أو حانوته لقيه أو لم يلقه ولو حلف لا يلقاه فأتى منزله لا يحنت حتى يلقاه * رجل قال لا تحر ان رأيت فلانا فلم أعلمك فعبدي حر فراه أول ماراه الى جنب الرجل الذي قال لا يحنت في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولا يعتق عبده لانه ليس هذا موضع الاعلام وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يحنت ولو قال ان رأيت فلانا فلم أت به

كذا في التبيين * ولو قال لاجنبي اذا أدبت الى ألفا فعبدي هذا حر فاء الاجنبي بالالف ووضعها بين يديه لا يجبر المولى على القبول ولا يعتق العبد ولو حلف المولى انه لم يقبض من فلان ألفا لا يحنت كذا في فتاوى قاضخان * واذا قال لعبده ان أدبت الى ألفا فأنت حر فقال العبد للمولى خذ مني مكانه مائة دينار فأخذها المولى لا يعتق الا أن يقول للعبد عند طلبه ذلك ان أدبت الى هذا فأنت حر فينتد بعق البين الثانية كما لو قال له ان أدبت الى ألف درهم فأنت حر ثم قال له ان أدبت الى خمسمائة فأنت حر فأدى اليه خمسمائة يعتق البين الثانية كذا في المحيط ولو مات المولى فهو رقيق يورث عنه مع أكسابه أو العبد فتركه لمولاه ولا يؤدى منه عنه كذا في النهر الفائق * ولو قال ان أدبت الى ألفا فأنت حر ثم باعه ثم اشتراه أورد عليه بعبأ أو خيار روية أو شرط ثم أتى بألف لا يجبر المولى على القبول ولو قبل يعتق كذا في شرح الزيادات للعتابي * واذا قال لعبده اذا أدبت الى ألفا فأنت حر فاستقرض العبد من رجل ألفا ودفعها الى مولاه عتق العبد ورجع غريم العبد على المولى فيأخذ منه ألفا كذا في الذخيرة * ولو قال لعبده اذا أدبت الى كذا من العروض فأنت حر فأداها اليه عتق الا أنه ان كان ذلك شيأ يصلح أن يكون عوضا في الكتابة يجبر المولى على قبوله بمنزلة ألف وان كان لا يصلح عوضا في الكتابة لا يجبر على قبوله ولكن أن قبله يعتق كذا في المبسوط * ولو قال ان أدبت الى ثوبان فأنت حر أو قال ان أدبت الى دواهم فأنت حر فأتى بثوب أو بثلاثة دراهم أو أكثر لا يجبر على القبول ولو قبل المؤدى عتق لوجود الشرط كذا في الكافي * ولو قال اذا قدم فلان فأدبت الى ألفا فأنت حر فقدم فلان فأدى اليه ألفا يجبر على القبول ثم ينظر ان كان المؤدى من مال اكسبه قبل القدوم عتق العبد ولكن يرجع المولى عليه بألف آخر كذا في شرح الزيادات للعتابي * واذا قال له اذا أدبت الى عبدا فأنت حر ولم يصف العبد الى قيمته ولا الى جنس فهو جائز واذا وجد القبول ثبت العبد دينيا في الذمة فان أتى العبد بعد ذلك بعبد وسط يجبر المولى على القبول وكذلك ان أتى العبد بما هو أرفع يجبر على القبول وان أتى بعبد دري لا يجبر على القبول ولكن قبل يعتق ولو جاء العبد بعبد وسط لا يجبر المولى على القبول واذا رضى بها وقبلها لا يعتق ولو قال له اذا أدبت الى عبدا وسطا وقال اذا أدبت كرت حنطة وسطا فأنت حر فجاء بعبد ثم رفع أو بكثر ثم رفع لا يجبر المولى على القبول واذا قبل لا يعتق كذا في المحيط * ولو قال اذا أدبت الى ألفا في كيس أبيض فأنت حر فأدى اليه في غير كيس أبيض لم يعتق كذا في السراجية * ولو قال لأمته اذا أدبت الى ألفا فكل شهر مائة فأنت حر فقبلت ذلك فليس هذا بكتابة وله أن يبيعها ما لم تؤد وان كسرت شهر الم تؤد اليه ثم أدت له في غير ذلك الشهر لم تعتق كذا في رواية أبي حفص والدليل على أن الصحيح هذه الرواية اذا قال لها اذا أدبت الى ألفا في هذا الشهر فأنت حر فلم تؤدها في ذلك الشهر وأدتها في غيره لم تعتق كذا في البدائع * واذا قال أعتقتك على ما في هذا الصندوق من الدراهم فقبل العبد عتق وعليه القيمة كذا في السراجية * ولو قال اخذ مني وولدي سنة ثم أتت حر أو اذا خدمتني واياها سنة فأنت حر فمات المولى قبل مضي السنة لم يعتق به وكذلك ان مات الولد فدفعت شرط العتق بموته فلا يعتق بعد ذلك كذا في المبسوط * وان قال لعبده أنت حر على أن تخدمني أربع سنين فقبل عتق وعليه أن يخدمه أربع سنين فان مات المولى قبل الخدمة بطلت الخدمة وعلى العبد قيمة نفسه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وان كان قد خدمه سنة ثم مات فعندهما عليه ثلاثة أرباع قيمة نفسه وكذا لو مات

(٥ - فتاوى ثانيا) فعبدي حر والمسئلة بحالها لا يعتق لانه أتى جنبيه قبل أن يراه وعن محمد رحمه الله تعالى في بعض الروايات أنه يحنت * رجل قال ان لم أدخل الليلة المدينة ولم ألق فلانا فامر أنه طالق فدخل المدينة ولم يصادف فلانا في منزله ولم يلقه الى أن أصبح قالوا ان كان عالما وقت البين أنه غائب عن منزله حنت والا فلا وهو كالموت قال ان لم أكل هذا الرغيف اليوم فأكله غيره قبل غروب الشمس لا يحنت في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى (باب من الايمان) أكثر مسائل الايمان في هذا الباب والمسائل على نوعين أحدهما

والقضاء والاقتضاء فتذكر
كل جنس في فصل على حدة
ان شاء الله تعالى

(فصل في التزويج)

رجل حلف أن لا يتزوج
 بغير فزوجته أبوه لا يحث
 ولو لم يكن ولكن وكل وكيل
 بالسكاح ففعل الوكيل
 حث الحالف لان السكاح
 عقديته علق حقوقه بمن وقع
 له العقد فكان العاقد صغيرا
 محضا لا يستغنى عن إضافة
 العقد الى موكله فكان فعله
 كفعل الحالف اذا كان
 الحالف من أهل المباشرة
 والمجنون ليس من أهل
 المباشرة فلا يكون فعل الاب
 كفعل الحالف بخلاف
 الوكيل وكذا لو كان
 التوكيل قبل اليمين وزوجه
 الوكيل بعد اليمين حث
 الحالف لان الوكالة غير
 لازمة فكان للدوام حكم
 الابتداء ولو زوج الحالف
 فضولى فان كان عقدا
 الفضولى قبل اليمين فأجاز
 الحالف بعد اليمين بالقول أو
 الفـ هل لا يحث الحالف
 لان عند الاجازة يستند
 النفاذ الى حالة العقد فيصير
 الحالف متزوجا قبل اليمين
 فلا يحث وان كان عقد

العبد وترك ماله بقية نفسه لمولاه عندهما كذا في السراج الوهاج * ولو قال ان خدمتي سنة فانت حر فخدمه أقل من سنة أو أعطاه مالا عوض خدمته لم يعتق ولو قال ان خدمتي وأولادي سنة فانت حر فخدمه أو أولاده لم يعتق كذا في غاية السروجي * وإذا قال لامته عند وصيته اذا خدمت ابني وابنتي حتى استغنيا فانت حر فان كانا صغيرين فخدمهما حتى يدركا أو أدرك أحدهما دون الآخر فخدمهما جميعا فان كانا كبيرين فخدم البنت حتى تزوج والابن حتى يحصل للابن ثمن جارية وإذا زوجت الابنة وبني الابن فخدمهما جميعا وان مات أحدهما وماله كبيران أو صغيران بطلت الوصية كذا في المحيط * وإذا قال لامته اذا أدبت الى ألفا فانت حر فقلت ولدا ثم أدبت لم يعتق ولدها معه وان أدبت الالف من مال مولاه اعتقت لوجود الشرط وللولد أن يرجع عليها بمناله ولو كان المولى مريضا حين قال لها اذا أدبت الى ألفا فانت حر فاكسبت وأدت ثمنها المولى من مرضه فانها اعتقت من ثلثه في القياس وفي الاستحسان تعتق من جميع ماله وإذا قال متى أدبت الى ألفا فانت حر فانتعتق قبل الاداء بطل هذا القول كذا في المبسوط * رجل قال لا تحر أعنتي أمك هذه على ألف درهم على أن تزوجني فأعتقها فأبى أن تزوجه فالتق واقع من المالك ولا شيء على الآخر ولو قال أعنتي أمك عني على ألف درهم والمستله بمحايها قسم الالف على قيمتها ومهر مثلها فأصاب قيمتها على الآخر وما أصاب مهر المثل بطل عنه فلو زوجت نفسها منه فأصاب قيمتها اسقط في الوجه الاول وهي للولي في الوجه الثاني وما أصاب مهر المثل كان مهر الها في الوجهين كذا في الكافي * ولو أعنتي أم ولده على أن تزوج نفسها منه فقبلت عتقت فان أبى أن تزوج نفسها منه لاسعابة عليها ولو أعنتي أمته على أن تزوج نفسها منه فبطلت عتقت فان أبى أن تزوج نفسها منه لاسعابة عليها ولو أعنتي أمته على أن تزوج نفسها منه فبطلت عتقت فان أبى أن تزوج نفسها منه لاسعابة عليها فاضحان * امرأة قالت لعبد ها أعنتك على ألف على أن تزوجني على عشرة فقبل ذلك ثم أبى أن يتزوجها فعليه الالف فان كانت قيمته أكثر من الالف سعى في تمام القيمة وان قالت أعنتك على أن تزوجني وتهرني ألفا فقبل ثم أبى ذلك عتق وعليه أن يسعي في قيمته ولو تزوجها على مائة ورضيت بذلك فلا سعابة عليه ولودعاها العبد على أن يتزوجها على ألف فأبى المرأة فلا سعابة عليه كذا في محيط السرخسي * وإذا قال لعبد ير له اذا أدت مالي ألف درهم فانتما حران يعتبر أداهما ولو أداهما من عند نفسه بأن قال خمسمائة عني وخمسمائة أتبرع به ساعن صاحبي لا يعتق الا أن يقول خمسمائة من عندى وخمسمائة بعث بها صاحبي فينتد بعثتان ولو أداهما أجنبي لم يعتق الا أن يقول أو أدى الالف بعثتهما أو قال على أنهما حران فاذا قبل عتقا وكان للوذي أن يأخذ المال من المولى كذا في المحيط * من قال لعبدية أحد كاحر ألف درهم لا يعتق واحد منهما حتى يقبلا في المجلس فلن يقبلا حتى قاما عن المجلس بطل وان قبل أحدهما ولم ينبل الآخر لا يعتق فان قبلا وقال كل واحد منهما قبلت بخمسمائة درهم لا يعتق واحد منهما وان قال كل واحد منهما قبلت بالالف أو قال أحدهما قبلت بالالف درهم يقال للولي بين فاذا وقع العتق على أحدهما عتق ولزمه الالف وان مات قبل البيان انقضت تلك الرقبة بينهما نصفين فاعتق من كل واحد نصفه بخمسمائة ويسعي في نصف قيمته كذا في شرح الطحاوي * رجل قال لعبدية أحد كاحر بالف فقال قبلنا ثم قال أحد كاحر بخمسمائة فقبلا صح الايجاب الاول وبطل الثاني وإذا صح الكلام الاول فغادام حيا يرجع في بيانه اليه فان مات قبل البيان شاع العتق فيه ما وشاع المالك تعالى الشروع

الفضولي بعد المين لا يحنث ما لم يجز فان أجاز بالقول حنث هو المختار وعند البعض لا يحنث وهو رواية عن محمد رحمه الله تعالى وعنه أنه لا يحنث بنكاح الوكيل أيضا وان أجاز بالفعل كدوق مهر أو ما أشبه ذلك روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يحنث وعليه أكثر المشايخ فمنهم الشيخ الامام الاجل شمس الاعنسة السرخسي رحمه الله تعالى والشيخ الامام اسمعيل الزاهد البخاري رحمه الله تعالى وقال بعضهم يحنث والقوي على قول الاكثر ولو زوجه الفضولي نكاحا فاسدا بعد المين فأجاز الحالف بالقول أو بالفعل لا يحنث

ولا ينص العيين حتى لو تزوج بعد ذلك نكاحا جازيا يحنث في عيانه لان الحالف لو تزوج امرأة نكاحا فاسدا لا يحنث فلا يحنث شيئا لاجازة بطريق الاولى * وكذا لو وكل الحالف رجلا بالنكاح فزوج الوكيل امرأة نكاحا فاسدا لا يحنث الموكل * رجل قال لامرأة لا يحنث له نكاحها ان تزوجت فعبدي حر فتزوجها حنث في عيانه لان عيانه تنصرف الى ما يتصور فيها وهو النكاح الفاسد * وكذا لو حلف على امرأة الغير ومدخولته لمتزوجن هذه المرأة اليوم فتزوجها في ذلك اليوم بر في عيانه لان عيانه تنصرف الى صورة العقد * عبد حلف أن لا يتزوج فزوجه مولا امرأة وهو كاره لذلك لا يحنث لان

٣٥

لفظ النكاح وجب من المولى لامن العبد والعبد لم يرض بحكمه فلا يحنث في عيانه * ولو حلف الرجل أن لا يتزوج امرأة فأكره على

النكاح فزوجه حنث في عيانه لان الحالف أتى بلفظ النكاح الا أنه لم يرض بحكمه

والزنا ليس بشرط لصحة النكاح فيحنث في عيانه * ولو حلف الرجل أن لا يزوج عبده فزوجه غيره فأجاز

المولى بالقول حنث ولو حلف أن لا يزوج ابنته

الصغيرة أو أمته عن محمد رحمه الله تعالى في احدي

الروايتين لا يحنث بالتوكيل ولا بالاجازة وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى

يحنث بهما * وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله

تعالى أنه لا يحنث بالتوكيل في الصغيرة خاصة ولو حلف

أن لا يزوج ابنته الكبيرة أو ابنه الكبير لا يحنث الاب

الآن بياض العقد بنفسه ولو حلف أن لا يزوج ابنة

أخيه أو ابنة عمه فوكت المرأة وكيلا بالنكاح

فزوجها الوكيل ثم قبض

الولي الحالف مهرها أو طالب الزوج بذلك صح النكاح ولا يحنث الحالف وان حلفت امرأة أن لا تزوج فوكت وكيلا بالنكاح ففعل الوكيل

حنث والمرأة بمنزلة الرجل في جميع ما ذكرنا * رجل حلف أن لا يتزوج من أهل هذه الدار وليس للدار أهل ثم سكنها قوم فزوجه منهم أو قال

لا أتزوج من بنات فلان وليس لفلان بنت ثم ولد له بنت فزوجه الحالف لا يحنث في عيانه * اذا حلف أن لا يتزوج من أهل الكوفة فزوجه امرأة من أهل الكوفة لم تكن ولدت قبل العيين حنث الحالف في عيانه * واذا حلف أن لا يتزوج بالكوفة ثم أراد أن يتزوج ذكر انحصاف وجه

العق فيعتق نصف كل واحد بمائة مائة وسعي كل واحد في نصف قيمته وان قال أحد كاحر بألف درهم فلم يقبل احنث حتى قال أحد كاحر بمائة دينار ثم قبل اصح الايجابان واذا صحا فاذ اقبلا انصرف قبولهما الى الكلامين وخبر المولى ان شاء أوقع العتق عليهم بالمالين وان شاء أوقع العتق على أحدهما بالمالين وان مات قبل البيان عتق ثلاثة أرباع كل واحد بنصف المالين وسعي كل واحد منهم ما في ربع قيمته كذا في الكافي * ولو قال لعبد له بعينه أنت حر على ألف درهم فقبل أن يقبل جمع بين عبده له آخر وبينه فقال أحد كاحر بمائة دينار فقال قبلنا بخير المولى فان شاء صرف الالفين الى المعين وعتق بالمالين جميعا وان شاء صرف أحد الالفين الى الآخر وعتق المعين بألف درهم وغير المعين بمائة دينار فان مات قبل البيان عتق المعين كله وأما غير المعين فانه يعتق نصفه بنصف المائة هذا اذا عرف المدين من غير المعين فان لم يعرف وقال كل واحد منهم أنا المعين يعتق من كل واحد منهم مائة ثلاثة أرباعه بنصف المالين وهو نصف الالف ونصف المائة دينار وسعي في ربع قيمته ولو قال لعبد له أحد كاحر على ألف والآخر على خمسة مائة فان قال قبلنا جميعا وقال كل واحد منهم ما قبلت أنا بالمالين أو قال كل واحد منهم ما قبلت أكثر المالين عتقا جميعا فيلزم كل واحد منهم ما خمسة مائة ولو قبل أحدهما بأقل المالين والآخر بأكثر المالين عتق الذي قبل العتق بأكثر المالين فيلزمه خمسة مائة كذا في البدائع * ولو قبل كل واحد بأقل المالين لا يعتقان كذا في شرح الطحاوي * ان قال أحد كاحر بألف درهم والآخر بألفين فقال أحدهما قبلت مطلقا وقال قبلت بألفين عتق وان قال قبلت بالالف لا يعتق وان كان المالان مختلفين جنسا بأن قال أحد كاحر بألف درهم والآخر بمائة فقال أحدهما قبلت العتق بألف درهم لا يعتق وان قال قبلت مطلقا أو قال قبلت بالايجابين عتق ويخبر العبد في التزام أيهما شاء كذا في شرح الزيارات للعتابي * ولو قال أحد كاحر بألف والآخر بغير شيء فان قبلنا جميعا عتقا ولا شيء عليهم ما وان قبل أحدهما بألف ولم يقبل الآخر يقال للمولى اصرف الالف الذي هو عتاق بغير بدل الى أحدهما فان صرفه الى غير القابل عتق غير القابل بغير شيء وعتق القابل بألف وان صرفه الى القابل عتق القابل بغير شيء ويعتق الآخر بالايجاب الذي هو بيدل اذا قبل في المجلس وكذا لو لم يقبل واحد منهم ما حتى صرف الايجاب الذي هو بغير بدل الى أحدهما يعتق وهو يعتق الآخر ان قبل البدل في المجلس والافلاوان مات المولى قبل البيان عتق القابل كله وعليه خمسة مائة وعتق نصف الذي لم يقبل وسعي في نصف قيمته كذا في البدائع * ولو قال أحد كاحر بألف والآخر بمائة دينار فقبلنا عتقا ولا شيء عليهم ما وان قال أحد كاحر بغير شيء أحد كاحر بألف فقبلنا عتقا أو أحدهما مجانا أو خيار التعيين اليه وبطل الايجاب الثاني وكذا لو قال أحد كاحر بألف فقبلنا ثم قال أحد كاحر بغير شيء صح الاول وخير فيه وبطل الثاني وان قال أحد كاحر بألف أحد كاحر بغير شيء فقبلنا عتقا ولا شيء عليهم ما لان من عليه البطل مجهول كذا في الكافي * ولو قال لعبد له يا ميمون أنت حر يا مبارك على ألف فالمال على الاخير ولو قال يا مبارك قد كاتبك على ألف يا ميمون كان على الاول لانه تم الكلام قبل أن يدعوا بالآخر * رجل له ثلاثة عبيد فقال أحد حر على مائة درهم والآخر على مائتين والآخر على ثلثمائة فقبلوا ذلك في المائة ومات قبل البيان وكان ذلك في الصحة عتقوا وسعي كل واحد منهم في ثلثي قيمته وفي ثلث المائة ولو قبلوا ذلك في المائتين سعي كل واحد منهم في ثلثي قيمته وثلث المائتين ولو قبلوا في ثلثمائة لا غير عتق من كل واحد ثلثه وسعي في ثلثي قيمته وفي مائة درهم ولو قال

الولي الحالف مهرها أو طالب الزوج بذلك صح النكاح ولا يحنث الحالف وان حلفت امرأة أن لا تزوج فوكت وكيلا بالنكاح ففعل الوكيل حنث والمرأة بمنزلة الرجل في جميع ما ذكرنا * رجل حلف أن لا يتزوج من أهل هذه الدار وليس للدار أهل ثم سكنها قوم فزوجه منهم أو قال لا أتزوج من بنات فلان وليس لفلان بنت ثم ولد له بنت فزوجه الحالف لا يحنث في عيانه * اذا حلف أن لا يتزوج من أهل الكوفة فزوجه امرأة من أهل الكوفة لم تكن ولدت قبل العيين حنث الحالف في عيانه * واذا حلف أن لا يتزوج بالكوفة ثم أراد أن يتزوج ذكر انحصاف وجه

الله تعالى في الحبل وقال بول الرجل وكلا والمرأة وكلا ثم يخرج الوكيلان من الكوفة ويهدان السكاخ خارج الكوفة فلا يحنث الحالف لان المعتبر مكان القدم ومكان العقد مكان العاقد * رجل حلف أن لا يتزوج امرأة على أربعة دراهم فتزوج امرأة على أربعة وأكمل القاضي عشرة لا يحنث الحالف وكذا لو زاد الزوج بعد المدة على مهرها لا يحنث * رجل حلف أن لا يتزوج من نساء أهل البصرة فتزوج امرأة كانت ولدت

٣٦

وطنت بالكوفة لان عنده المعتبر في هذا الولادة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحنث وهو على الوطن * رجل حلف أن لا يتزوج امرأة كان لها زوج قبله فطلق امرأته تطليقة بآنة ثم تزوجها قال محمد رحمه الله تعالى لا يحنث في يمينه لان يمينه ينصرف الى غيرها * ولو حلف أن لا يتزوج امرأة بالكوفة فتزوج امرأة بالكوفة هي في البصرة وزوجها منه فضولي بغير أمرها فأجازت هي في البصرة حنث الحالف ويعتبر في هذا مكان العقد وزمانه لا مكان الاجازة وزمانها ولو حلف أن لا يتزوج امرأة فتزوج صغيرة حنث في يمينه وعن محمد رحمه الله تعالى في رواية لا يحنث والمرأة في النكاح لا تتناول الصغيرة * رجل حلف أن لا يتزوج امرأة على وجه الارض ونوى امرأة بعينها يدين فيما بينه وبين الله تعالى لا في القضاء وانوى كوفة أو بصرة لا يدين أصلاً * وكذا لو نوى امرأة عوراء أو امرأة كان أبوها يعمل كذا ولو نوى هربية أو حبشية دين فيما

لاحد العبدین أنت حر على حصتك من الالف اذا قسمت عليك وعلى قيمة الآخر فقبل بعق وعلمه جميع قيمته عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجاوز الالف كذا في محيط السرخسي * ولو قال أنت حر بعد موتي بألف فالقبول بعدموته واذا قبل بعدموت المولى لم يعتق في الاصح الا باعتاق الوصي أو الوارث أو القاذي عند امتناع الوارث والولاء لليت ولو أعتقه الوارث عن كفارة الميت لا يصح عن الكفارة بل عن الميت كذا في النهر الفائق * ثم الوصي يملك عنقه تحقيقاً لاتعليفه حتى انه لو قال أنت حر اذا دخلت الدار فإنه لا يعتق والوارث يملك عنقه تحقيقاً لاتعليفه حتى انه لو علقه بدخول الدار اعتق بدخولها كذا في غاية البيان * ولو قال اذا مت فأنت حر على ألف وكذا اذا أدبت الى ألفا بعد موتي فأنت حر فادى الى وارثه استحق الاعتاق كذا في التمرناشي * ولو قال لعبد حج عني حجة بعد موتي وأنت حر ولا مال له سواه يحج عنه حجة وسطاً ثم يعتقه الورثة ويسعى في ثلثي قيمته فان أوصى الميت مع هذا الرجل بثلث ماله قسم الثلث بين العبد والموصي له على أربعة ثلاثة أرباعه منه للعبد ويسعى للموصي له في ثلث ربع رقبته وللورثة في ثلثي رقبته كذا في محيط السرخسي * وان قال لعبد ادفع الى وصي بعدموت قيمته حجة يحج بها عني وأنت حر انصرف الى قيمة الحجة الوسط واذا أدى قيمة الحجة الوسط وجب اعاقفه ولا يتوقف تنفيذ العتق على أداء الحج واذا عتق ينظر ان كان قيمة الوسط مثل قيمته أو أكثر فلا سعاب عليه ثم الوصي يحج عن الميت بثلث المؤدى من حيث يبلغ وان كان أوصى لرجل بثلث ماله مع ذلك فذلك ثلثا قيمة الحجة للورثة والثلث يقسم بين الموصي له بالثلث وبين الحجة أرباعاً فثلاثة أرباعه للعبد وربع الثلث للموصي له فان كان قيمة الحجة الوسط مثل ثلثي قيمة العبد صار ثلث العبد وصية للعبد أيضاً فيقسم الثلث بين العبد وبين الموصي له بالثلث والحجة أرباعاً ساهم للعبد وسهم للموصي له وسهم من الحجة يحج بذلك من حيث يبلغ كذا في شرح الزيادات للعتابي * ان قال لعبد ادفع الى وصي قيمة حج فاذا دفعها اليه وحج بها عني فأنت حر فهذا لا ينفذ العتق الا بعد الحج ولو أتى بقيمة حج وسط لا يجبر الوصي على القبول فاذا أدى وحج وجب تنفيذ العتق واذا أعتق سعى في ثلثي قيمته للورثة فقلت قيمة الحج أو كثرت ولا يأخذ الورثة شيئاً مما أداه العبد الى الوصي ولا يستنعون العبد قبل الحج وان أوصى مع ذلك لرجل بثلث ماله يحج الوصي بكل ما أدى العبد ثم يعتق العبد ويسعى للورثة في ثلثي قيمته ويسعى للموصي له في ربع الثلث كذا في الكافي * ولو قال لعبد حج عني بعد موتي حجة وأنت حر فأت المولى في شوال فأراد العبد أن يخرج الى الحج فللورثة أن يمنعه في هذه السنة بل يؤخر الحج الى السنة القابلة فيوفي حقهم في ثلثي الخدمة ثم يحج بثلثه حتى لو مات المولى قبل وقت الذهاب للحج بأربعة أشهر ومساقة الحج في الذهاب والرجوع شهران يخدم الورثة أربعة أشهر ويصرف الى نفسه شهرين للحج ليستقيم الثلث والثلثان فاذا مات المولى في شوال فقات الورثة للعبد اخراج والابن لا يملك بطل وصيته الا برضاه وان قال المولى حج عني في هذه السنة وأنت حر فأت المولى في شوال فللورثة أن يمنعه في هذه السنة ثم يفي في ثلثي الخدمة فاذا أتمه وبطلت وصيته لقوات شرط العتق وهو أداء الحج في هذه السنة ولو قال لعبد حج عني بعد موتي بخمس سنين وأنت حر فانه يخدم الورثة الى أن تجي تلك السنة فاذا جاءت تلك السنة يخرج ويحج فاذا حج يجب اعتاقه ويسعى للورثة في ثلثي قيمته وان قال أدلى ألفاً حج بها فأنت حر يتعلق العتق بأداء الالف دون الحج بخلاف قوله اذا أدبت الى ألفاً حج بها فأنت حر لا يعتق مال يحج كذا في شرح الزيادات للعتابي

بينه وبين الله تعالى لانه نوى جنساً دون جنس والطلاق بمنزلة النكاح في جميع ما ذكرناه * اذا حلف لا يطلق فوكل بذلك فطلق الوكيل * مثل حنث * وكذا لو طلقها فصولاً حنث * وكذا لو قال لها أنت طالق ان شئت فسانت أو قال لها اختاري فاختارت أو قال لها ان دخلت الدار فأنت طالق فدخلت أو الى منها فغضت مدة الايلاء عندنا يحنث في يمينه وقال زفر رحمه الله تعالى لا يحنث ولو كان الحالف عني فافرق القاضي بينهما بعد الاجل على قول زفر رحمه الله تعالى لا يحنث في يمينه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان ولو حن الحالف

فطلق امرأته لا يحنث ولو قال لها طلق نفسك ان شئت أو قال اذ شئت أو قال لعبدك أو عتق نفسك ان شئت ثم حلف أن لا يطلق ولا يعتق فطلقت نفسها أو عتق العبد نفسه حنث الحالف وعن محمد رحمه الله تعالى لا يحنث ثم رجع * ولو قال لها أنت طالق ان شئت أو قال لعبدك أنت حر ان شئت ثم حلف أن لا يطلق ولا يعتق فشاءت المرأة طلاقها وشاء العبد عتقه وقع الطلاق والعتاق ولا يحنث في عينته وهو كالوطأ لها ان دخلت الدار فأنت طالق ثم حلف أن لا يطلق فدخلت الدار يقع الطلاق ٣٧ ولا يحنث الحالف * رجل حلف لطلقن

فلانة اليوم وفلانة أجنبية أو مطلقة ثلاثاً أو من لا يحل نكاحها فالبر في ذلك أن يطلقها بالسانه وان كان لا يقع وفي النكاح الفاسد يقع على المشاركة وجعله المسائل التي يحنث الحالف فيها بالباشرة والتوكيد ثمانية عشر النكاح والطلاق والعتاق بمال أو بغير مال والكتابة والإيداع والاستيداع والاستعارة والاستعارة والهبة والصدقة والاقرض والاستقرض والضرب في العبد والخيط والذبح والبناء والقضاء والاقتضاء * رجل حلف أن لا يصلح فلاناً من حق يده فوكل الحالف رجلاً فصالح الوكيل يحنث عند محمد رحمه الله تعالى لانه لا عهد في الصلح وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه رواية أن وفي الصلح من دم العبد يحنث الحالف بصلح الوكيل * ولو حلف أن لا يتخاضم فلاناً فوكل بخصومته وكيلاً لا يحنث * ولو حلف لا يقضي فلاناً دينه فأمر غيره فقضاء حنث * وكذا لو حلف لا يقضي من فلان شيئاً فوكل

* سئل الفقيه أبو جعفر عن الرجل قال لعبدك صم عني يوماً وانت حر أو قال صل عني ركعتين وأنت حر قال عتق العبد صاماً أو لم يصم صلى أو لم يصل كذا في الذخيرة * ولو قال لورثته إذا أدى اليكم عبدى فلان بعد موتى كثر بر فهو حر أو قال فأعتقه فأدى بالردى وقيل الوارث لا يعتق ولو أدى الوسط لا يعتق إلا باعتاق الورثة أو الوصى أو القاضي كذا في الكافي والله أعلم بالصواب

الكتاب السادس في التدبير

التدبير على نوعين مطلق ومقيد (فالطلق) ما علق عتقه بعبثه من غير انضمام شيء آخر إليه كذا في النبايع * (وله ألفاظ) قد يكون بصريح اللفظ مثل أن يقول أنت مدبر أو دبرك وقد يكون بلفظ التحرير والاعتاق نحو أن يقول أنت حر بعد موتى أو حررتك بعد موتى أو أنت معتق أو عتقك بعد وفي قد يكون بلفظ المين بأن يقول ان مت فأنت حر أو يقول اذ ماتت أومتى مت أومتى ماتت أو ان حدثت لي حدثت أومتى حدثت لي وكذا إذا ذكر في هذه الألفاظ مكان الموت الوفاة أو الهلاك وقد يكون بلفظ الوصية وهو أن يوصي لعبد نفسه أو برقبته أو بعتقه أو بوصية يستحق من جملته رقبته أو بعضها نحو أن يقول أوصيتك نفسك أو رقبتك أو بعتقك أو كل ما يعبر به عن جميع البدن وكذا الوفاة أوصيت لك بثلث مالي كذا في البدائع * ولو أوصى لعبدك بغيرهم من ماله عتق عبثه ولو أوصى له بجزء من ماله لم يعتق كذا في السراج الوهاج * ولو قال لعبدك أنت مدبر بعد موتى يصير مدبر الحال وكذلك لو قال أعتقك فأنت حر بعد موتى أو عن دبر موتى أو أنت حر في موتى أو مع موتى كذا في محيط السرخسي * وحكم المطلق إذا كان حياً لا يجوز بيعه ولا هبته ولا تزوجه عليه ولا تصدقه ولا رهنه وله اعتاقه وكتابته كذا في السراج الوهاج * فان باعه وقضى القاضي بجوازيه نفذ ضاؤه ويكون فسحاً للتدبير حتى لو عاد إليه يوم ما من الدهر بوجه من الوجوه ثم مات لا يعتق كذا في الظهيرية * للمولى أن يستخذه ويؤجره وان كانت أمه وطئها وله أن يزوجه كذا في الكافي * وأكسبه ومهر المدبرة وأرشها للمولى كذا في النبايع * فان مات المولى عتق المدبر من ثلث ماله حتى لو لم يكن له مال غيره سعى في ثلثيه كذا في الكافي وإذا كان على المولى دين مستغرق لرقبة المدبر سعى في جميع قيمته لغرماء المولى كذا في غاية البيان * ولا المدبر لمدبره ولا ينتقل عنه وان عتق من جهة غيره صورته المدبرة إذا كانت بين اثنين جات بولد فأدعاه أحدهما بثلثه ونسبه وغرم شريكه والولد بينهما وكذا المدبر بين شريكين أعتقه أحدهما وهو موسر فعتق ولم يتغير الولاء كذا في الإيضاح (أما المقيد) فهو أن يعلق عتق عبده بعبثه موصوفاً بصفة أو بعبثه بشرط آخر نحو أن يقول ان مت من مرضى هذا أو من سفري هذا فأنت حر ونحو ذلك مما يحتمل أن يكون موته على تلك الصفة ويحتمل أن لا يكون وكذا إذا ذكر مع موته شرطاً آخر يحتمل الوجود والعدم فهو مدبر مقيد كذا في البدائع * وحكمه إذا مات على تلك الصفة كما في المطلق وفي الحياة للمولى أن يتصرف فيه بجميع التصرفات من البيع والتبليغ وغيرهما كذا في السراج الوهاج * روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا قال ان مت ودقنت أو غسلت أو كفت فأنت حر فليس عبد بروا مات وهو في ملكه كما استحبه أن يعتق من الثلث كذا في النبايع * ومن المقيد أن يقول ان مت الى سنة أو الى عشر سنين كذا في الهداية * ولو وقته بوقت لا يعيش مثله إليه بأن قال ان مت الى مائة سنة فأنت حر ومثله لا يعيش الى مائة سنة فهو مدبر مطلق عند الحسن بن زياد وهو المختار هكذا في التبيين * وإذا قال لعبدك أنت

ففعّل الوكيل حنث * ولو حلف لا يهب فلاناً هبة فهو هب ولم يقبل أو قبل ولم يقبض حنث عندنا خلافاً لغيره رحمه الله تعالى * وكذا لو هب هبة غير مقسومة حنث عندنا * وكذا لو عمره أو فحلها أو بعث بها إليه مع رسوله أو أمر غيره حتى وهب حنث الحالف ولا يحنث بالصدقة في عين الهبة عندنا ولو حلف لا يهب فأعار لا يحنث ولو حلف أن لا يتصدق أو لا يقرض فلاناً فصدق أو أقرض ولم يقبل فلان حنث في عينته وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في القرض لا يحنث إذا لم يقبل * وقال في القرض إذا قال أقرضني فلان فلم أقبل أو قال ولم أقبل صدق وفي الهبة

لا يصدق وعلى قول محمد رحمه الله تعالى كما لا يصدق في الهبة لا يصدق في القرض ولو حلف لا يستقرض فاستقرض ولم يقرضه حنث في عينه
ولو حلف أن لا يهب عبده اقلان فهو هبة غيره بغير أمره فأجاز الحالف حنث في عينه كما يحنث اذا وكل غيره بالهبة ولو حلف لا يهب لفلان
فوهبه على عوض حنث في عينه * رجل قال ان وهب لي فلان هذا العبد فهو حر فقال فلان وهبته لك فقال الحالف قبلت وقبضه قال أبو
يوسف رحمه الله تعالى لا يعتق العبد ٣٨ لان الهبة قبل القبول * رجل حلف أن لا يكتب عبده فكتبه غيره بغير أمره

فأجاز الحالف حنث في عينه كما يحنث بالتوكيل * رجل حلف أن لا يعتق عبده فأدى العبد مكانته يعتق فان كانت الكتابة بعد اليمين حنث الحالف وان كان قبل اليمين لا يحنث ولو حلف لا يسلم الشفعة فسكت ولم يخصم حتى بطلت شفعتها لا يحنث في عينه * وان وكل وكيله بالتسليم حنث في عينه * وكذلك حلف أن لا ياذن لبعده في التجارة فراه يبيع ويشترى فسكت لا يحنث * وكذلك البكر اذا حلفت أن لا تاذن في تزويجها فسكت عند الاستئثار لا تحنث * رجل حلف ليضربن عبده فأمره غيره فضربه برأى الحالف * ولو حلف على حر ليضربنه فأمره غيره فضربه لا يبرأ الا اذا كان الحالف سلطانا أو قاضيا لان في العبد صح الامر حتى سقط الضمان عن الضارب * وفي الحر لا يصح لانه لا يحل له ضربه فلا يملك التدبير الى غيره * رجل حلف لا يخطن هذا الثوب أولا يئتين هذه الدار فأمره غيره بذلك ففعل حنث الحالف سواء كان

حر يوم أموت ولم ينو انهما كان مديرا مطلقا وان نوى انهما دون الليل كان مديرا مقيدا كذا في الظهيرية * وان قال أنت حر قبل موتى بشهر فمضى شهر فمات يعتق بالاجماع لكن من الثلث عند أبي بكر الاسكاف وقال أبو القاسم من جميع المال وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال أبو الليث وهو الصحيح كذا في الغياثية * وان مات قبل مضي الشهر لا يعتق كذا في شرح الطحاوي * ولو قال أنت حر بعد موتى يوم لا يكون مديرا وله أن يبيعه ولومات المولى وهو في ملكه يعتق من الثلث اذا مضى يوم بعد موته ولا يعتق الا باعناق الوارث كذا في فتاوى قاضخان * وبؤمر الورثة باعناقه استحسانا هكذا في التمهيد * ولو قال أنت حر بعد موتى وموت فلان أو قال بعد موت فلان وموتى فهذا لا يكون مديرا مطلقا في الحال فان مات فلان أولا والغلام في ملك المولى الا أن يصير مديرا مطلقا وان مات المولى قبل موت فلان لا يصير مديرا وكان للورثة أن يبيعه كذا في المحيط * ولو قال أنت حر الساعة بعد موتى يعتق بعد الموت كذا في الظهيرية * رجل قال لعبده لا يسبل لاحد عليك بعد موتى قالوا يصير مديرا كذا في فتاوى قاضخان * روى الحسن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو قال أنت مدير عن فلان فهو مدير عن نفسه كذا في محيط السرخسي * ولو قال أو صبت برقيبتك لك فقال لا أقبل فهو مدير وليس رده بشئ كذا في خزائن المفتين * رجل قال لعبدين له أحدكما حر بعد موتى وله وصية مائة ثم مات عتقه وأولهما وصية مائة درهم بينهما ولو قال لكل واحدكم مائة درهم بطلت احدي المائتين لان أحدهما عبد فلا يصح الوصية له كذا في الظهيرية * ولو قال ان ملكتك فأنت مدير فلان بعضه لم يصير مديرا كذا في الغياثية * ولو قال لامة لا يملكها اذا اشتريتك فأنت حر بعد موتى أو قال ان اشتريتك وموت فأنت حر فاشترها تصير مديرة فان أعتقها ثم ارتدت ولحقت بدار الحرب ثم سميت فاشترها لم تكن مديرة حتى لومات لا تعتق كذا في شرح الجامع الكبير للعصري * ولو قال لامة ان ملكتك فأنت حر بعد موتى فولدت ثم اشترها تصير الام مديرة دون الولد ولو قال المولى ولدت قبل التدبير وقالت بل بعده فالقول للمولى مع عينه على علمه والبينة لها ولو قال لامتين ان ملكتك كما فانتا حران بعد موتى بشهر من فلان احدهما وولدت عنده ثم ملك الاخرى عتقنا عن دبره وولد الاول رقيقا كذا في محيط السرخسي * ولو قال أنت حر بعد كلامك فلانا بعد موتى فكلم فلانا كان مديرا وكذلك قوله اذا كلمت فلانا فأنت حر بعد موتى فكلمه صار مديرا كذا في البدائع * رجل قال لعبده أنت حر بعد موتى ان لم تشرب الخمر فاقام شهر رابع موت المولى ولم يشرب الخمر ثم شرب الخمر قبل أن يعتق بطل عتقه فان رفع الامر الى القاضي بعد موت المولى قبل أن يشرب الخمر فمضى فيه العتق ثم شرب الخمر بعد ذلك لم ير دالى الرق كذا في الظهيرية * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا قال أنت حر بعد موتى ان شئت الساعة فشاء العبد من ساعته فهو حر من الثلث بعد موت المولى فان نوى بالمشيئة بعد الموت فليس للعبد مشيئة حتى يموت المولى فان مات فشاء عند موته عتق من الثلث بغير تدبير كذا في النبايع * وكان الشيخ أبو بكر الرازي يقول الصحيح أنه لا يعتق الا باعناق من الورثة أو الوصي وبه جزم الحاكم في مختصره كذا في النهر الفائق * ثم في ظاهر الجواب تعتبر المشيئة بعد موت المولى في المجلس كذا في غاية السرخسي * ولو قال لعبده أنت حر ان شئت بعد موتى فمات المولى وقام العبد من مجلسه الذي علم فيه بموت المولى أو أخذ في عمل آخر فان ذلك لا يبطل شيئا مما جعله اليه كذا في البدائع * واذا قال لغيره دبر عبدى فاعتقه المأمور لا يصح واذا جعل الرجل أمره

الحالف يحسن ذلك أو لا يحسن فان نوى أن لا يلب ذلك بنفسه دين في القضاء * وفيما اذا حلف أن لا يطلق فأمر عبده غيره وقال نويت أن لا أطلق بنفسى لا يدين في القضاء وهو الصحيح * ولو حلف الاب أن لا يضرب ولده لم يضرب غيره فضربه بنه أن يحنث الحالف لان الاب يملك ضرب ولده الصغير فيملك التدبير الى غيره ويكون بمنزلة القاضى والسلطان ذكر في الجامع الصغير أنه لا يحنث ولم يفصل بين الصغير والكبير * ولو حلف أن لا يجرد لامة ثوبا فأمره غيره فاشترى بعمال المولى حنث * رجل حلف أن لا يبيع ثوبه

من فلان فبعث فلان الى الحالف وكسلا واستعاره فأعاده الحالف خنت لان الوكيل بالاستعارة سفير محض يحتاج الى الاضافة الى الموكل فكان بمنزلة الوكيل بالاستعارة * رجل حلف أن لا يستعير من فلان دابته فأردفه فلان على دابته لا يحنث لانه لم يستعير ولا اعارة لانتم الا بالتسليم ولم يوجد * رجل حلف أن لا يأتمن فلان على شيء فأرى فلانا درهمهما وقال انظر اليه ولم يفارقه لا يحنث لانه لم يأتمنه ولو دفع اليه دابته وقال أمسكها حتى أصلي يحنث في العين لانه ائتمنه * رجل قال لاخيه وهو شريكه ٣٩ ان شاركك في فلان الله على

حرام من المال والمرأة ثم بداهم أن يشتركا قالوا ان كان الحالف ابن كبير ينبغي أن يدفع المال الى ابنه مضاربه ويجعل لابنه شيئا يسيرا من الربح فأتوا لابن أن يعمل فسه برأيه ثم ان الابن يشارك عمه فاذا عمل الابن مع العم كان لابن ما اشترطه الاب من الربح والفاضل على ذلك الى النصف يكرهون للاب ولا يحنث الاب لانه لم يشاركه الخلوفا عليه * فان كان المضارب حلف لا يشارك الخلوفا عليه والمسئلة بحالها يحنث المضارب ولو كان مكان الابن اجنبي فالجواب كذلك * رجل حلف أن لا يشارك فلانا ثم ان الحالف دفع الى رجل ما لا بضاعة وأمره أن يعمل فيه برأيه فشارك المدفوع اليه المال الرجل الذي حلف رب المال أن لا يشارك يحنث الحالف لانه صار شريكا للخلوف عليه لان المضاع لاحق له في الربح وكان العامل شريكا لرب المال أما المضارب فله حق في الربح وكان الخلوفا عليه شريكا للمضارب فان

عبد له الى صبي فقال دبره ان شئت فدبره فهو جائز سواء كان الصبي يعقل أو لا يعقل كذا في المحيط * قال لرجلين دبر اعبدى فدبره أحدهما جاز ولو جعل أمره في التدبير اليه ما بان قال جعلت أمره اليك في التدبير فدبره أحدهما لا يجوز كذا في فتح القدير * رجل قال في مرضه أعتقوا عني فلانا بعد موتي ان شاء الله تعالى أو قال هو حر بعد موتي ان شاء الله تعالى في الاستحسان يصح الاستثناء في قوله هو حر ان شاء الله ولا يصح في الامر بالا عتق كذا في فتاوى قاضيان * ذكر في الزوائد ومن دبر عبده على ألف فتقبل فهو مدبر ولا شيء عليه كذا في محيط السرخسي * عبد بين رجلين دبرا أحدهما فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقتصر التدبير على نصيب المدبر ولا شريك الساكت في نصيبه خيارا ثلثة ان كان المدبر موسرا ان شاء دبر نصيبه كمدبر وكان مدبرا بينهما فادامات أحدهما عتق نصيبه من الثلث ويسعى في نصف قيمته للثاني الا اذا مات الآخر قبل أخذ السعاية بطلت السعاية وان شاء عتق فاذا عتق صح عتقه والمدبر أن يرجع على المعتق بنصف القيمة مدبرا والاولا بينهما والمعتق أن يرجع على العبد بما ضمن وان شاء المدبر أن عتق وان شاء استسعى العبد وان شاء استسعى فاعتق اذا أدى ذلك النصير والمدبر أن يرجع على العبد فيستسعيه فاذا أدى عتق كله وان مات المدبر قبل أن يأخذ السعاية بطلت السعاية وعتق ذلك النصف من ثلث ماله وان شاء تركه كذلك فاذا مات يكون نصيبه موروثة عنه للورثة فيكون الخيار للورثة في العتق والسعاية ونحوه وان مات المدبر عتق ذلك النصف من الثلث وغير المدبر أن يستسعى العبد في نصف قيمته والاولا بينهما وان شاء ضمن المدبر قيمة نصيبه اذا كان موسرا فالاولا كله للمدبر والمدبر أن يرجع بما ضمن على العبد وان لم يرجع حتى مات عتق نصيبه من ثلث المال وسعى للنصف الآخر كما للورثة وخيارات أربعة ان كان المدبر معسرا وليس له حق تضمين المدبر كذا في التتارخانية * عبد بين شريكين دبرا معه افعال كل واحد قد دبر نك أو قال كل واحد نصيب منك مدبرا أو قال كل واحد اذ اذامت فأتت حر أو قال كل واحد اذامت فأتت حر بعد موتي أو قال كل واحد أتت حر بعد موتي وخرج الكلام منهما معاصر مدبرا لهما كذا في شرح الطحاوي * فاذا مات أحدهما عتق نصيبه من الثلث والآخر بالخيار ان شاء عتق وان شاء كاتب وان شاء استسعى وليس له أن يتركه على حاله فاذا مات الباقي منهم اقبل أخذ السعاية بطلت السعاية وعتق ان كان يخرج من الثلث وان قال اذامتنا فأتت حر أو أتت حر بعد موتنا وخرج كلامهما معا لا يصير مدبرا الا اذامات أحدهما يصير نصيب الباقي منهما مدبرا او صار نصيب الميت ميراثا لورثته ولهم الخيارات ان شاؤا أو عتقوا وان شاؤا دبرا وان شاؤا كاتبوا وان شاؤا استسعوا وان شاؤا اضعفوا الشريك ان كان موسرا واذا مات الآخر عتق نصيبه من الثلث * مدبرة بين رجلين جاءت بولد ولم يدعه أحدهما فهو مدبر بينهما كما هو فان ادعاه أحدهما ففي الاستحسان ثبت نسبه وصار نصف الحارية أم ولده ونصفها مدبرا على حالها لا شريك ولا يغرم المدعي نصف العقر لشريكه ونصف قيمة الولد مدبرا ولا يضمن نصف قيمة الأم فان مات المدعي أو لا عتق نصيبه بغير شيء ولا يضمن للساكت شيئا وتسعى في نصيب الآخر في قولهم جميعا فان مات الآخر قبل أن يأخذ السعاية عتق كلها ان خرجت من ثلث ماله وبطلت السعاية عنها في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان مات الذي لم يدع أو لا عتق نصيبه من الثلث ولا تسعى في نصيب الآخر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البدائع * ولو لم يمت واحد منهما حتى ولدت ولدا آخر فادعاه الثاني ثبت النسب

كان المضاع حلف أن لا يشارك أحد فادفع المال شركة لا يحنث في عينه * رجل حلف أن لا يعمل مع فلان شيئا في قصر توخوها فعمل مع شريك فلان حنث ولو عمل مع عبده المأذون لا يحنث لان كل واحد من الشريكين يرجع بالعهد على صاحبه فيصير الحالف عاملا مع الخلوفا عليه حكم كذا في حنث * وأما العبد المأذون لا يرجع بالعهد على المولى فلا يصير الحالف شريكا للمولاه ولو حلف الرجل أن لا يشارك فلانا في هذا البلدة ووقع عقد آخر جاعن البلدة ووقع عقد الشركة ثم دخل البلدة وعلا فان كان الحالف نوي في عينه أن لا يعقد عقد الشركة

في البلدة لا يحنث * وان غوى أن لا يعمل بشركة فلان حنث * وان دفع أحدهما إلى صاحبه مضاربة فهذا أو الأول سواء لان المضاربة شركة في عرفنا * ولو حلف أن لا يشارك فلانا فآخر جالدرهم واشترى كاحنث في عيـنه قبل خلط المال * رجل حلف أن لا يشارك فلانا فشاركه بـمال ابنه الصغير لا يحنث في عيـنه لانه ليس بشريك للمعروف عليه انما الشريك هو الابن * رجل حلف رجلا أن يطيعه في كل ما أمره وبنيها عنه ثم نهى عن جـماع المرأة فجامع لا يحنث ٤٠ لانه لا يراد بهذه اليمين ذلك * رجل حلف أن لا يخدم فلانا فخلط لفلان قيصا بأجر

استحسانا ولا يضمن لشريكه شيئا من الولد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه ولد للشريك وولد أم الولد لا قيمة له عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا له ما يضمن نصف العقروان ادعى الاول الثاني أيضا يضمن نصف قيمته مدبرا وعليه نصف العقر بالوطء الثاني كذا في محيط السر حسي * المدبرة بين رجلين ان جاءت بولد ادعياه جميعا معا ثبت نسبهما جميعا ووصارت الجارية أم ولدها جميعا ويطلب التدبير كذا في البدائع * رجل كتب في كتاب الوصية أن عبده فلانا حر بعد موته ولم يسمع منه أحد ثم مات ووجدت الورثة لما وجد في كتاب الوصية فهو مملوك لانهم أنكروا اعتاقه وان ادعى العبد علم الورثة فالقول قول الورثة مع أيمانهم على علمهم كذا في الفتاوى الكبرى * اذا دبر الرجل مافي بطن جاريته فهو جازن فان ولدت بعد ذلك لاقل من ستة أشهر فهو مدبر وان ولدت لاكثر من ذلك لا يكون مدبرا كذا في الظهيرية * دبر مافي بطن أمته لا يبيعها ولا يهبها ولا يعمرها حتى تضع حملها كذا في محيط السر حسي * ولو ولدت ولدين أحدهما لاقل من ستة أشهر والثاني لاكثر منها يوم فمهما مدبر ان كذا في الينابيع * ولو دبر مافي بطن أمته ثم كاتب الامة بجوز فان وضعت بعده هذا القول ولدا لاقل من ستة أشهر فهو مدبر مقصود بالتدبير من جهة المولى ومكاتب نساء اللام فان أدت الامة بدل الكتابة الى المولى عقبا بالكتابة وان لم تؤد حتى مات المولى عتق الولد بالتدبير وتبقى الامة مكاتبة على حالها وان لم يمت المولى لكن ماتت الامة سعى الولد فيما على الامة على نجوم الامة فان مات المولى بعد ذلك فان كان الولد يخرج من ثلث ماله يعق بحكم التدبير وتبقى الامة مكاتبة على حالها وان لم يمت المولى لكن ماتت الامة سعى الولد فيما على الامة على نجوم الامة فان مات المولى بعد ذلك فان كان الولد يخرج من ثلث ماله يعق بحكم التدبير ويبرأ عن بدل الكتابة وان كان لا يخرج من ثلث ماله يعق بقدر ما يخرج من ثلث ماله بغير سعاية بجهة التدبير ويلزم السعاية في الباقي من رقبته بجهة التدبير وبعد هذا يجيز ان شامضى في الكتابة وان شامضى في السعاية بجهة التدبير وان كان بدل الكتابة أكثر وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واذا كانت الامة بين اثنين دبر أحدهما مافي بطنها فهو جازن فان ولدت بعد هذا لاقل من ستة أشهر صار نصيبه مدبرا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويكون للساكت في نصيبه خياران خمسة ان كان المدبر موصرا ان جاءت بالولد لاكثر من ستة أشهر لا يصير نصيبه مدبرا واذا كانت الامة بين اثنين قال أحدهما مافي بطنك حر بعد موتى وقال الآخر لامة أنت حر بعد موتى فولدت بعد هذه المقالة لاقل من ستة أشهر فالولد كله يصير مدبرا بينهما ولا ضمان لواحد منهما على صاحبه في الولد وأما في الامة فللذى لم يدبر الامة في نصيبه خياران خمسة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كان المدبر موصرا وان ولدت لاكثر من ستة أشهر من وقت هذه المقالة فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يصير نصف الجارية مدبرا الذى دبرها ويصير نصف الولد مدبرا نساء للجارية فان اختار الساكت بعد ذلك تضمين المدبر قيمة نصيبه من الجارية فلا ضمان له على المدبر بسبب الولد وان اختار الساكت استمراء الجارية في نصف قيمته ليس له أن يستعصى الولد بعد ذلك وان صار نصف الولد مدبرا لانه صار مدبرا تعاوانا كان تعافى التدبير يكون تعافى السعاية أيضا كذا في المحيط * ولو أن جارية بين رجلين وهى حامل فدبر أحدهما مافي بطنها واعتق الآخر الامة فالذى دبر له أن يضمن المعق نصف قيمة الامة وليس للمدبر تضمين الحمل كذا في الينابيع * تدبير الصبي عبده لا يصح ويستوى فيه التحيز والتعليق بيلوغه حتى اذا قال الصبي لعبده اذا أدركت فأنت حر بعد موتى لا يصح وكذلك المجنون والمعتوه الغالب لا يصح

لا يكون حائنا لان الخطيئة بأجر لا تعد خدمة * وان خاطبه بغير أجر قالوا يخاف أن يكون حائنا * قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن لا يحنث لان خطيئة الثوب عند الناس لا تعد خدمة * رجل حلف أن لا يعمل يوم الجمعة وعنده كرباس يريد أن يجعه له قيصا فخلطه الى الخطيطة يوم الجمعة وأمره أن يخط له ثوبا لا يكون حائنا لان عيـنه هذا يقع على ما كان يعمل في سائر الايام * رجل قال ان عموت في هذا البيت عمارة فامرأته طالق فخرط حائط بينه وبين جاره في هذا البيت فبني الحائط وقصد عمارة بيت الجار كان حائنا في عيـنه لان شرط الحنث العمارة في هذا البيت وقد وجد * رجل حلف أن لا يستعير من فلان شيئا فاستعار منه حائطا ابيض عليه جدوعا كان حائنا وان استسقى من بئر أو دخل عليه فأضافه لا يكون حائنا * رجل حلف أن لا يعمل فلانا في شيء فدفع اليه مالا مضاربة لا يكون حائنا لان المعاملة على مباشرة ذلك الفصل

بنفسه * رجل قال والله لا أشارك فلانا ثم انه ماورئادارا أو عبدا لا يكون حائنا لانه لم يشاركه واعتل منه ذلك بغير تدبيرهما اختباره * رجلان ورثا مالا أو قرية افتقال أحدهما والله ما بيني وبين فلان شركة في شيء كان حائنا * ولو قال والله ما بيني وبين فلان شركة ولم يقل في شيء لا يكون حائنا * رجل حلف أن لا يكسوفلانا فأعطى فلانا دراهم يشتري بها كسوة لا يكون حائنا * ولو حلف أن لا يكسوفلانا فأرسل اليه قلنسوة أو خفين أو نعلين يكون حائنا الا أن ينوى أن لا يطيعه بيده * رجل حلف أن لا يستدين دينالا يحنث بالكفاح ويحنث بالقرض

والسلم ولو حلف أن لا يكون من أكرهه أو حلف أن لا يكون مزارعاً فلا ن وأرضه في يده بالمزارعة وفلان غائب لا يمكنه
نقض ما بينهما من ساعته بصير حائناً في عينه لوجود شرط الحنف وهو كونه من أكرهه فلا ن ولو خرج في فوره يمينه إلى رب الأرض ونقضه لا يكون
حائناً لأن ذلك القدر مستثنى عن اليمين عادة وإن كان رب الأرض خارج المصرف فقام الخروج إليه فإدام مشتغلاً بالخروج من طلب الدابة
ونحو ذلك لا يكون حائناً واشتغل بعمل آخر بصير حائناً وهو كالحلف لا يسكن ٤١ هذه الدار فقام للخروج فإدام في طلب

المفتاح لا يكون حائناً وإن
اشتغل بعمل آخر حنث ولو
منعه إنسان عن الخروج
إلى رب الأرض لا يحنث في
عينه * وكذا لو كان صاحب
الأرض في المصرفة معه
إنسان عمن طلب صاحب
الأرض لا يحنث ولو أن هذا
المزارع حلف وقال إن لم
أترك المزارعة يني وبين
فلان فمعه إنسان عن
الخروج إلى رب الأرض
حنث في يمينه لأن شرط
الحنث في هذا عدم ترك
المزارعة والعدم يحصل
بدون الاختيار وهو كالأمر
قال إن لم أخرج من هذه
الدار اليوم فامرأته طالق
فقيده ومنع عن الخروج
حنث * وكذا لو قال الرجل
لامرأته وهي في منزل
والدها إن لم تحضري الليلة
منزلي فأنت طالق فمعه
الوالد عن الحضور قال الشيخ
الإمام أبو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله تعالى يحنث في
يمينه وقال الفقيه أبو الليث
رحمه الله تعالى لا يحنث كما
لو حلف أن لا يسكن هذه
الدار فقام للخروج فإذا
الباب مغلق فلم يقدر على
الخروج أو قيده ولم يقدر على

تدبيرهما ويصح تدبير السكران وكذلك المكره على التدبير إذا دبر بصرح تدبيره والمكاتب إذا دبر مملوكاً لمن
كسبه لا يصح * وكذا العبد المأذون له في التجارة إذا دبر لا يصح تدبيره كذا في المحيط * رجل دبر عبده ثم ذهب
عقله فالتدبير على حاله بخلاف ما إذا وصى برقبته لإنسان ثم حن ثم مات حيث تبطل الوصية كذا في خزائن
المفتين * دبر الذمي عبده ثم أسلم يعق بالسعاية فإن مات المولى قبل الفراغ من السعاية عتق وبطلت السعاية
فلو صالحه المولى من غير حكم على أكثر من قيمته وعجز بقية القضاء في حق الفضل ويسعى في مقدار قيمته
* حرى دخل داراً بأمان فدبر عبده ثم أسر الحرى يعق المدبر ولو دبر عبده في دار الحرب وخرج إليها فاسلم
العبد يجبر على بيعه * ارتد العبد المدبر ولحق به دار الحرب أو أسره أهل الحرب ثم أخذته المسلمون فاسلم رد
على مولاه وبكون مدبراً كذا في محيط السرخسي * من قال لعبده أنت حر أو مدبر فانه يؤمر بالبيان فإن
قال عنت به الحرية يعق وإن قال عنت التدبير صار مدبراً وإن مات قبل البيان والقول في الصحة فانه
يعتق نصفه بمجاناً من جميع المال ونصفه بالتدبير إن خرج عتق وإن لم يكن له مال غيره عتق النصف بمجاناً
ويسعى في ثلثي النصف وهو ثلث المال ولو كان عبيدين فقال أحدهما مدبراً وحرى ومات قبل البيان ولا مال له
غيرهما والقول في الصحة عتق ربع كل واحد منهما بمجاناً من جميع المال وربع كل واحد بالتدبير من الثلث
ويسعى كل واحد في نصف قيمته على كل حال ولو قال أنت ساحر أو مدبر إن والمثله بها عتق نصف كل
واحد بالعتق البات ونصف كل واحد بالتدبير هذا إذا كان القول في الصحة وإن كان القول في المرض بعته
ذلك من الثلث كذا في شرح الطحاوي * ولو قال في صحته له بده ومدبره أحد كما مدبره والاخر حر ولا مال
له غيرهما ومات قبل البيان عتق القن من كل المال والمدبر من الثلث ولو عكس فقال أحدهما حر والاخر
مدبر فكذلك عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لأنه أخبار تقدم وتأخر وعند محمد رحمه الله تعالى يعق نصف
كل واحد من كل المال والنصف بالتدبير من الثلث وكذا لو قال أحدهما حر والاخر مدبر يعق القن والمدبر
مدبر بحاله وهذا قولهم كذا في الكافي * ولو قال للمدبرين له أحد كما حر فخرج من عنده فرد من هذين المدبرين
ودخل عليه عبده فقال للمدبر الثابت وللعبد الداخل أحد كما مدبر عتق المدبر الذي خرج بعد قوله أحد كما حر
والعبد الداخل على حاله لا يعق شيء منه وبقي المدبر الثابت مدبراً وإن قال للمدبرين ولقن له في صحته أحدكم
مدبراً وأحد الباقيين حر ومات قبل البيان كان للقن نصف العتق البات فيعتق من العبد نصفه ويسعى في
النصف الباقي ونصف العتق بين المدبرين فيعتق من كل واحد منهما أربعة من جميع المال بالعتق البات
وثلاثة الأرباع من الثلث بالتدبير وكذا لو عكس المسئلة بأن قدم الحرية وقال أحدكم حر وأحد الآخر
مدبر يكون نصف العتق البات للقن ونصفه للمدبر لكل واحد الربع وهي رواية الزيادات وذكر الإمام
فاضلنا الصحيح ما ذكره في الزيادات كذا في شرح التلخيص الجامع الكبير * ولو قال أحدكم مدبر والباقيان
حران عتق القن ونصف كل مدبر بالاعتاق ولو قدم العتق فقال أحدكم حر والباقيان مدبران عتق ثلث كل
واحد بالاعتاق ولو قال للمدبرين أحدهما مدبر والباقيان حران عتق القنان من كل المال والاول خبر ولو
قال أحدكم حر والباقيان مدبران عتق ثلث كل واحد بالاعتاق وثلثا كل واحد منهم من الثلث بالتدبير
وكذا لو كانوا عبيداً فقال أحدكم حر والباقيان مدبران عتق ثلث كل واحد من كل المال والباقي بالتدبير ولو
عكس فقال أحدكم مدبر والباقيان حران عتق من كل واحد ثلثا من كل المال وما بقي من الثلث كذا في

(٦ - الفتاوى ثانياً) الخروج ثم تكلموا فيه قال بعضهم يحنث في الباب المغلق ولا يحنث في القيد والصحيح أنه لا يحنث فيها
والفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى سوى بين ما إذا حلف أن لا يسكن هذه الدار وبين ما إذا حلف أن لم أخرج من هذه الدار وقال إذا منعه مانع
لا يحنث في المستثنى والشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى فرق وقال في قوله إن لم أخرج إذا منعه مانع حنث وفي قوله
لا أسكن إذا منعه مانع عن الخروج لا يحنث والفتاوى على قوله لأن في قوله لا أسكن شرط الحنف السكنى والفعل لا يتحقق بدون الاختيار وفي

قوله ان لم يخرج شرط الحنف عدم الخروج والعلم يتحقق بدون الاختيار * رجل قال لامرأته ان تكفلي بحال فان طالق فقلت ما همدا
اني كفلت لفلان بحاله على زوجي قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى الضمان باطل واليمين باقية وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى
الكفالة جائزة واليمين منتبهة لان عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى شرط صحة الضمان اجازة المكفول له في المجلس فاذا لم يوجده لم يصح
الضمان فيسبق اليمين وعلى قول أبي ٤٣ يوسف رحمه الله تعالى ذال ليس بشرط فلا يبق اليمين * رجل قال ان كفلت لرجل

الكافي * ولو قال لثلاثة أعبد أحدهم مدبر اثنان منكم حران أو مدبران ومات قبل البيان وكان القول منه في
حالة الصحة عتق من كل واحد ثلثه بالايجاب البات وبقى ثلثا المدبر مدبرا كما كان وصار ربع كل واحد من
العبدین مدبرا أيضا بالتدبير فان كان له مال يخرج رقبة وسدس من الثلث عتق المدبر المعروف كله وعتق
من كل واحد من العبدین ثلاثة أسداس ونصف سدس الثلث بالعتق البات والرابع بالتدبير وان لم يكن له
مال قسم الثلث على قدر سهامهم وحق المدبر المعروف في الثلثين وحق العبدین في النصف وأقل حساب له
ثلث ونصف ستة وحق المدبر المعروف في أربعة وحق العبدین في ثلاثة فبلغ سهام الوصية سبعة وهو ثلث
المال والكل أحد وعشرون وصار ثلثا لكل عبد سبعة لان الباقي بعد العتق البات من كل عبد ثلثاه واذا صار
ثلثا العبد سبعة فكان العبد التام عشرة ونصفا فان كسر فضعفناه فصار كل عبد أحد وعشرين فنقول عتق
من المدبر المعروف بالايجاب البات الثلث سبعة وعتق منه بالتدبير بعد التضعيف ثمانية ويسمى في ستة وهو
قدر سبعة وعتق من كل واحد من العبدین بالعتق البات الثلث سبعة وبالتدبير بعد التضعيف من كل
واحد ثلاثة ويسمى كل واحد في أحد عشر وهو قدر ثلاثة أسباعه وثلثي سبعة فبلغ سهام الوصايا أربعة عشر
وسهام السعاية ثمانية وعشرين فاستقام التخرج فان مات المولى قبل البيان ثم مات واحد من العبدین
ينظر ان مات المدبر المعروف صار مستوفيا وصيته ثمانية ونوى ما عليه من السعاية ستة فيكون التوى على
الورثة وعلى الموصى لهم على الشركة وانما يكون هكذا ان لو قسم الباقي على السهام التي كانت قبل التوى
فنقول حق الورثة في ثمانية وعشرين وحق العبدین في ستة فجعلته أربعة وثلاثون فصار ثلثا كل رقبة من
العبدین الباقيين سبعة عشر عتق من كل واحد بالتدبير ثلاثة ويسمى كل واحد في أربعة عشر وقد صار المدبر
المعروف مستوفيا وصيته ثمانية فبلغ سهام الوصايا أربعة عشر وسهام السعاية ثمانية وعشرين فاستقام
الثلث والثلثان فان لم يمت المدبر ولكن مات أحد العبدین صار مستوفيا وصيته ثلاثة ونوى ما عليه من
السعاية فيكون التوى على الكل وذلك بان يقسم الباقي على قدر حق الورثة ثمانية وعشرين وعلى قدر حق
المدبر ثمانية وعلى قدر حق العبد الباقي ثلاثة فيكون حصة السهام تسعة وثلثان فصار ثلثا كل رقبة من المدبر
والعبد الباقي تسعة عشر ونصفا عتق من المدبر ثمانية ويسمى في أحد عشر ونصف وعتق من العبد الباقي
ثلاثة ويسمى في ستة عشر ونصف والعبد صار مستوفيا وصيته ثلاثة فبلغ سهام الوصايا أربعة عشر وسهام
السعاية ثمانية وعشرين فاستقام التخرج فان مات العبدان وبقى المدبر صار مستوفيا وصيته مائة وستة
ونوى ما عليه من السعاية فيكون التوى على الكل وذلك بان يقسم الباقي على قدر سهام الورثة ثمانية
وعشرين وعلى قدر حق المدبر ثمانية فتكون الحصة ستة وثلثان فصار ثلثا رقبة المدبر ستة وثلثان عتق منه
ثمانية ويسمى في ثمانية وعشرين والعبدان الميتان صار مستوفيين وصيته مائة وستة فبلغ سهام الوصايا أربعة
عشر وسهام السعاية ثمانية وعشرين فاستقام التخرج فان لم يمت المولى حتى مات أحد العبدین ثم مات المولى
بعده فنقول اذا مات المدبر قبل موت المولى زالت مزا حصة في العتق البات وبقى العتق بين العبدین
فاذا مات المولى شاع فيهما وعتق من كل واحد نصفه بالايجاب البات وصار ربع كل واحد مدبرا بالتدبير
فان كان له مال يخرج نصف الرقبة من الثلث عتق من كل واحد ثلاثة أرباعه النصف بالعتق البات والرابع
بالتدبير ويسمى كل واحد في ربع قيمته وان لم يكن له مال قسم الثلث بينهم مائتين وماله عند الموت رقبة

بعديلة أو بنصف عدلية
فامرأته طالق ثم كفل
بعشرة دواهم غطرية
لا يحنث في يمينه لان في
الايمن يعتبر اللفظ فلا
يحنث كالحلف أن لا يهب
لفلان درهما فوجه دينار
لا يكون حائشا * رجل حلف
أن لا يعمل لفلان وهو خراز
فاشترى من صاحب الدكان
آلات الخرز وخرز ثم باعه
من الخراف عليه لا يحنث
في يمينه * رجل له مستغلات
في أيدي الناس بالغلة فقال
زن أزوي بسه طلاقا كر
يش وي أن غله خانه رابعه
دهدا فخذت المرأة الغلات
من الناس وأتقت بعضا
وأعطت بعضها الزوج
لا يحنث في يمينه لانه حلف
على العقد ولم يعقد فكذا
لو تركها في أيديهم واستوفى
غله كل مدة عند انقضائها
* رجل قال اكره يشوي
وكيلي فلان كنديا كد
خداني فلان كند فامرأته
كذا اما اكره كاري فربما دش
تكند فينصب الموكل وكلا
آخر وجعل غيره كد خداني
ثم أمر الخائف أن يعمل له
عملا ففعل حنث الخائف
لانه عقد اليمين على أن

لا يكون وكيلاً ومن عمل غيره بأمره يكون وكيلاً فيكون حائشا الا ان حلف أن لا يكون وكيلاً في الاشياء التي كان واحدة
وكيلاً فيها قبل ذلك مسائل اليمين على الترك * رجل أجرد اده سنة ثم قال للستاجر والله لا تركك في داري ثم قال له اخرج
من داري بصبر باراه رجل حلف أن لا يدع فلانا يدخل هذه الدار فان كانت الدار الحالف فذعه بالقول ولم يمنعه بالفعل حتى دخل حنث في يمينه
فيكون شرط بره المنع بالقول والفعل به درهما يطبق وان لم تكن الدار الحالف فذعه بالقول دون الفعل حتى لا يدخل لا يكون حائشا * رجل حلف

بطلاق امر أنه أن لا يدع فلا يجر على هذه القنطرة فتمنع بالقول يكون بارا لأنه لا يملك المنع بالفعل * رجل قال لا يفنه ان تركك نعل مع فلان فامر أنه كذا فان كان الابن بالغ لا يقدر على منعه بالفعل فتمنع بالقول يكون بارا وان كان الابن صغيرا كان شرط بره المنع بالقول والفعل جميعا * رجل عاتبه امر أنه في شرب الشراب فقال الزوج ان تركت شربها أبدا فأنت طالق وفي عزمه أن لا يترك شربها أبدا لا يكون حائنا وان كان لا يشرب في بعض الاوقات لان العادة فيما بينهم التمر في بعض الاوقات ٤٣ لأن يشرب على الدوام فلا يراد باليمين ذلك وانما يراد باليمين التمر من حيث العزم * رجل ادعى أرضا في يد صهره وقال ان تركت هذه الدعوى حتى آخذها فامر أنه كذا قالوا ان خاصمه في كل شهر مرتولم يترك الخصومة شهرا كاملا لا يكون حائنا وجعلوا هذه المسئلة فرع المسئلة معروفة * رجل حلف ليقتضين حق فلان عاجلا فقتضاه فيما دون الشهر ربر في يمينه * رجل لازم غريمه وقال والله لا أدعك تذهب حتى تعطيني حتى ثم نام فذهب الغريم لا يبحث اذا انتبه ونهعه حتى أعطاه حقه وان انتبه ولم يتبعه وتركه الآن يصير حائنا * رجل قال لغريمه والله لا أدع مالي عليك اليوم فقدمه الى القاضي وحلفه فحلف بر في يمينه * وكذا لو أقر فحبسه بر في يمينه وان لم يحبسه لا يلزمه الى الليل وان كان الدين مؤجلا لم يحل بقوله أعطني مالي فاذا قال ذلك يصير بارا ولو قال والله لا أدعني يخرج من الكوفة فخرج وهو لا يعلم ذلك لا يبحث وان رأيته يخرج

واحدة فثلاثة ثلث الرقبة بينهما عتق من كل واحد ثلثا والنصف بالعتق البات والسدس بالتدبير ويسعى كل واحد في ثلث قيمته وان لم يمت المدبر ولكن مات أحد العبدین ثم مات المولى زالت ميراثته وصار العتق البات بين العبد الباقي وبين المدبر عتق من كل واحد نصفه بالعتق البات وصار نصف كل واحد منهم مأمورا وان كان له مال يخرج رقبة واحدة من الثلث عتقا وان لم يكن قسم الثلث بينهما نصفين عتق من كل واحد ثلثاه ويسعى كل واحد في ثلث قيمته على مامر وان قال اثنان منكم حران أو مدبران وكان القول في المرض فهما يعتبر كلاهما من الثلث وقسم الثلث على قدر سهامهم فحق المدبر المعروف في جميع الرقبة وذلك ستة وحق العبدین بحكم التدبير في النصف ثلاثة وبحكم العتق البات في الثلثين أربعة فبلغ سهام وصية العبدین سبعة وسهام وصية المدبر ستة فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر فهو ثلث المال والكل تسعة وثلاثون وصار كل عبد ثلاثة عشر فنقول عتق من المدبر ستة ويسعى في سبعة وعتق من العبدین سبعة من كل واحد ثلاثة ونصف ويسعى في كل واحد في تسعة ونصف فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التخرج وان مات المدبر بعد موت المولى توى ما عليه من السعاية فيكون التوى على الكل وذلك بأن يقسم الباقي على قدر سهام العبدین سبعة وعلى قدر سهام الورثة ستة وعشرين فتكون الجلة ثلاثة وثلاثين وصار كل عبد ستة عشر ونصف فاعتق من كل واحد ثلاثة ونصف ويسعى في كل واحد في ثلاثة عشر وقد صار المدبر مستوفيا وصيته ستة فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التخرج فان مات أحد العبدین توى ما عليه من السعاية والتوى على الكل وذلك بأن يقسم الباقي على قدر حق الورثة ستة وعشرين وعلى حق العبد الباقي ثلاثة ونصف وحق المدبر ستة فتكون الجلة خمسة وثلاثين ونصف فصار كل عبد سبعة عشر وثلاثة أرباع سهم عتق من المدبر ستة ويسعى في أحد عشر وثلاثة أرباع سهم وعتق من العبد الباقي ثلاثة ونصف ويسعى في أربعة عشر وربع سهم وقد صار العبد الميت مستوفيا وصيته ثلاثة ونصف فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التخرج وان مات العبدان وبقي المدبر توى ما عليه من السعاية فيقسم الباقي على قدر سهام الورثة ستة وعشرين وعلى سهام المدبر ستة فتكون الجلة اثنين وثلاثين عتق من المدبر ستة ويسعى في ستة وعشرين والعبدان الميتان صارا مستوفيين وصيتهما سبعة فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التخرج فان مات المدبر مع أحد العبدین توى ما عليه من السعاية فيقسم الباقي على قدر حق الورثة ستة وعشرين وعلى قدر حق العبد الباقي ثلاثة ونصف فتكون الجلة تسعة وعشرين ونصف فاعتق منه ثلاثة ونصف ويسعى في ستة وعشرين والمدبر والعبد الميت استوفيا وصيتهما تسعة ونصف فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التخرج فان مات المدبر قبل موت المولى زالت ميراثته وصار عتق رقبة ونصف بين العبدین فان كان له مال يخرج رقبة ونصف عتق من كل واحد ثلاثة أرباع ويسعى في ربه وان لم يكن له مال آخر صار ثلث المال وهو ثلثا رقبة بينهما ما يعتق من كل واحد ثلثه ويسعى كل واحد في ثلثه فان مات أحد العبدین قبل موت المولى زالت ميراثته وبقي الايجاب البات بين العبد الباقي وبين المدبر لكل واحد النصف وصار نصف العبد الباقي مدبرا أيضا فان كان له مال يخرج جان من الثلث عتقا بغير شيء وان لم يكن له مال كان ثلث المال وهو ثلثا رقبة

فترك حنث وان لازمه فلم يقدر عليه حتى ذهب لا يبحث ولو قال ان تركت فلا تدخل بيتي فامر أنه كذا فدخل فلان ولم يعلم به الحالف لا يبحث وان علم ولم يمنعه حنث ولو قال ان أدخلت فلانا بيتي فامر أنه كذا فشرط الحنث أن يدخل فلان بأمره * رجل قال لا امر أنه ان تركت هذا الصبي يخرج من باب الدار فأنت طالق فخرج الصبي لا يبحث في يمينه * رجل قال لغريمه والله لا أرافقك فان كان معي في عمل أو كان كرميها أو قطارها أو أحدا فمرفاق وان كان كرميها مختلفا فليس بمرفاق في مسائل في السرقة والاخذ

دراهم مصر ورة ولم يعلم به
 الخائف لا يبحث كما في
 الدقيق وان علم الخائف
 بذلك يبحث في هذه المسائل
 لانه لما علم فقد قصد اخذه
 ولو حلف أن لا يأخذ من
 فلان درهمه لا يبحث
 في جميع ذلك علم بالدرهم
 ولم يعلم لان شرط الحلف
 لاخذ بجهته الهبة والدافع
 لم يهب منه الدرهم فلا
 يبحث ولو حلف أن لا يأخذ
 منه درهما وديعة فأخذ
 درهما فبطلناه فهو بمنزلة
 الهبة وكذا الصدقة ولو
 حلف أن لا يشرب ماء فلان
 والماء كان يحبس في حانوت
 المحلوف عليه فاشترى كوزا
 ووضع فيه ذلك الحانوت
 فاستقى أجيرا محلوف عليه
 بذلك الكوز ماء من التمر
 فوضعه في الحانوت ليل
 فلما أصبح الحالف دعا بالكوز
 فشرب الماء قالوا ان كان
 الحالف اشترى الكوز
 فوضعه في الحانوت ليستقي
 له الاجير بذلك الكوز ماء
 يرجى أن لا يكون حائلا له
 صار شارب ماء نفسه رجل
 أخذ من مال والده شيئا
 فغضب الابو وقال ان كنت
 ترث من مالي غير ما أخذت

فعلى كذا ثم مات الاب فورث منه الابن لايجنث الحالف لانه لو كان حائنا يكون حائنا بعد الموت * رجل قال لوالديه والله الزيادات
لا آكل من مالكم افا نفورث الحالف منهم ما مالا لايجنث لانه كل من مال نفسه ولو قال من مالكم بعد موتكم كان حائنا وكان يمينه على
أكل ماله ما يطريق الارث * امرأة قالت لوالديها في صحتها كنتما كل شئ بل يدبرهم فقيل لهما ماتت المرأة خلف الاب أن ابنته لم تنزل مالا
قال أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى يعطى لهما كل شئ بل يدبرهم فقيل لهما ماتت المرأة خلف الاب أن ابنته لم تنزل مالا
قال أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى يعطى لهما كل شئ بل يدبرهم فقيل لهما ماتت المرأة خلف الاب أن ابنته لم تنزل مالا

* رجل دفن ماله في منزله ثم طلبه فلم يجده خلف أنه ذهب ماله ثم وجده بعد ذلك قال محمد رحمه الله تعالى ان لم يكن أخذ انسان ذلك المالم ثم أعاده أخاف أن يكون حائلاً الآن ينوي بذلك أنه طلبه فلم يجده * قصار ذهب من حاتونه ثوب فقال لا جبره تو مر ازيان كرده فقال الاجيرا كرتا زيان كرده أم فعلی كذا فتبين أن الاجير رفعه قال الفقيه أبو القاسم رحمه الله تعالى أخاف أن يكون حائلاً الآن يمينه يقع على ما في يد القصار دون ملكه * رجل حلف أنه لم يسرق من فلان شيأ ولم يره وقد كان الحالف رآه قبل ٤٥ ذلك عند صاحب السرقة قال محمد ابن سلمة رحمه الله تعالى لا

الزيادات للعتابي والله أعلم بالصواب

الباب السابع في الاستيلاء

إذا ولدت الامة من مولاها فقد صارت أم ولده سواء كان الولد حياً أو ميتاً أو سقطاً قد استبان خلقه أو بعض خلقه إذا أقر به فهو بمنزلة الولد الحى الكامل الخلق في كون الامة أم ولده وأما إذا لم يستبين شيء من خلقه بأن أُلقت مضغة أو علة أو قطعة فادعاء المولى فانها لا تكون أم ولده كذا في السراج الوهاج * ولا يجوز بيع أم الولد وكذلك كل تصرف يوجب بطلان حق الحرية الثابت بالاستيلاء لا يجوز كالهبة والصدقة والوصية والرهن وما لا يوجب بطلان هذا الحق فهو جائز كالإجارة والاستخدام والاستكباب والاستغلال والاستمتاع والوطء والاجرة والكسب والغلة والعقر والمهر للمولى كذا في البدائع * ولو قضى القاضي بجواز بيعها لا ينفذ قضاءه بل يتوقف على قضاء قاض آخر أمضاء وإبطال كذا في النخبة * وللمولى أن يزوجهها ولا ينبغي أن يزوجهها حتى يستبرأها بحضة كذا في البدائع * وإن زوجهها قبل الاستبراء فولدت لأقل من ستة أشهر فهو من المولى والنكاح فاسد وإن ولد لا كثر من ستة أشهر فالنسب ثابت من الزوج فان ادعاء المولى عتق باقراره ونسبه ثابت من الزوج كذا في المبسوط * وإن زوجهها غفلة بولده فهو في حكم أمه لا يجوز للسيد بيعه ولا هبته ولا رهنه ولا يسمي لاحد ويعتق بموته من كل المال وله استخدامه واجارته إلا أنه إذا كان جارية لا يستمتع بها وهذه جماعية فان كان النكاح فاسداً فإنه يلحق بالعصم في حق الاحكام كذا في فتح القدير * زوج أمته من عبده فولدت فادعى المولى لا يثبت النسب الا من العبد ويعتق باقراره بالجارية وتصبح الجارية أم ولد وإذا مات مولى أم الولد عتقت سواء زوجها مولاها من رجل أو لم يزوها لكن عتقها يعتبر من جميع المال سواء خريحت من الثلث أو لم تخرج ولم تلزم السعاية عليها للغريم وللوارث كذا في غاية البيان * ويستوى فيه الموت الحقيقي والحكمي بالرتة والحق بدار الحرب وكذا الحربى المستأمن إذا اشترى جارية في دار الاسلام واستولدها ثم رجع الى دار الحرب فاسترق الحربى عتقت الجارية كذا في البدائع * وإذا عتقت بموته يكون ما في يدها من المال للمولى إذا أوصى لها به كذا في البحر الرائق ناقلاً عن فتاوى قاضيان * عتق أم الولد يكره بتكرار الملك كعتق المحارم وتفصيله أم الولد إذا أعتقها مولاها وارتدت ولحق بدار الحرب ثم سببت واشترى المولى فانها تعود أم ولد وكذا المولودات ذوات رحم محرم وعتقت عليه ثم ارتدت ولحق بدار الحرب ثم سببت فاشترىها عتقت وكذلك ثانياً وثالثاً وكذلك أم الولد كذا في فتاوى قاضيان * وإذا أسلمت أم ولد النصراني فعرض الاسلام على مولاها فأنى فانها يخرجها القاضي عن ولايته بأن يقدر قيمتها فينجمها عليها وتصبح مكاتبه إلا أنها لا ترد الى الرق ولو عجزت نفسها فان أسلم عندا لعرض فهي على حالها بالاتفاق بخلاف ما لو أسلم بعدها وإذا مات مولاها النصراني عتقت وسقطت عنها السعاية كذا في فتح القدير * وإذا قضى القاضي عليها بالقيمة ثم مات ولها ولولده في السعاية سعى الولد فيما عليها كذا في محيط السرخسي * الجارية إذا ولدت ولداً من غير المولى نكاح أو وطء شبهة ثم ملكها يثبت نسب ولدها منه وتصبح أم ولده كذا في فتاوى قاضيان * ثم عندنا نصير أم ولده من وقت ملكها الا من وقت العلق كذا في النهر الفائق * ولو استولدها بملك اليمين فاستعتقت ثم ملكها نصير أم ولده عندنا كذا في الكافي * وإذا استولدها بالزنا ثم ملكها في الاستحسان لا نصير أم ولده وهو قول علمائنا الثلاثة كذا في النخبة ويعتق

يخفى في يمينه لان يمينه يقع على النظر وقت السرقة * أكارأو وكيل حلف أن لا يسرق وهو يحمل الغنم والقواكه المشتركة بينه وبين صاحب الكرم الى بيته قالوا ما يحمل الا كارأو وكيل للادلك لا يكون سرقة فأما كامان من الحبوب اذا أخذ شيئاً لينفرد به لا للعطف فهو سرقة وغيره الا كارأو وكيل اذا أخذ شيئاً على وجه الخفية فهو سرقة وأما الا كارأو وكيل اذا أخذ شيئاً لوراء صاحبه لا يظن بذلك * قال لولده ان سرقت من مالى شيئاً فأملك طالق فسرقت من داره آجرة روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه سئل عن هذا فلم يجد شيئاً فسنل أبو يوسف رحمه الله تعالى بعد ذلك فقال ان كان الحالف يحنل بذلك القدير يحنل فأخبر محمد رحمه الله تعالى بذلك الجواب فقال ومن يحنل مثل هذا الجواب الا أبو يوسف رحمه الله تعالى * رجل غاب فرسه عن خان فقال اكسر اين اسب من برده باسند فواقه لا أسكن هنا والواير جمع الى

الحالف ان نوى بقوله انصبا باسم الجرة أو الختان أو البلدة فهو على ما نوى وان لم ينو شيئاً ينصرف يمينه الى الختان * امرأة لها ابن يسكن مع أجنى فقال لها زوجها ان لم يأتنا بذلك لان يتناو بسكن معاننى أعطيت شيئاً قليلاً من مالى فانت كذا الجفاء الابن فمكن معها مسنة ثم غاب فقالت المرأة انى كنت أعطيت ابني شيئاً من مالى وحننت في عينك ان كنسب الزوج كان القول قوله وان صدقها الزوج فان كانت أعطته

قبل أن يجي الابن يسكن معهما طلفت سكران محافلات لاهما به كان في جيبى خمسة وأربعون درهما فأخذتوها منى فأنكرها وخلف وقال كرامو وزد جيب من جهل ويخدرهم بنواست جهل غطرينى ويخدرنى فامرأته كذا وقد كان في جيبه في ذلك اليوم أربعون عدلية وخمس غطارفة فأصاب في الاجال وأخطأ في التفسير قالوا ان وصل التفسير حنت لان الكل كلام واحد فإذا كان كذا في عينه كان حائنا وان فصل التفسير لا يحنت لان

٤٦

الولد ويجوز له بيع الام هكذا في الاختيار نرح المختار * ولو قال تزوجت به هذه الجارية وولدت منى ولا يعلم ذلك الا بقوله وأنكر ذلك المولى الذى هي له فإذا ملكها الذى أقر بها فانها تصير أم ولده عند علماء الثلاثة وإذا أقر في صحته أن أمته قد ولدت منه فانها تصير أم ولده عند علماء الثلاثة ويكون عتقها من جميع المال سواء كان معها ولد أو لم يكن كذا في الذخيرة * ولو قال لامته في مرضه ولدت منى فان كان هناك ولداً أو حبل تعتق من جميع المال والا ففى الثلث كذا في محيط السرخسى * جارية حبلى أقر مولها فان حملها منه فانها تكون أم ولده وكذلك اذا قال ان كانت حبلى فهو منى فولدت ولداً أو أسقطت سقطا استبان خلقه أو بعض خلقه وأقر بها فانها تصير أم ولده اذا جاءت به لاقل من ستة أشهر فإذا أنكر المولى الولادة فشهدت عليها امرأه جاز ذلك وثبت النسب وتصير الجارية أم ولده كذا في الظهيرية * فان جاءت به لسته أشهر فصاعدا لم يلزمه ولم تصير الجارية أم ولده كذا في البدائع * ولو قال حمل هذه الجارية منى أو قال مافى بطنها من ولد فهو منى ثم قال بعد ذلك كان ربحاً ولم يكن ولداً فصدقته الامه في ذلك أو كذته كانت أم ولده * ولو قال مافى بطنها منى ولم يقل من حمل أو ولد ثم قال كان ربحاً فصدقته الامه لم تكن أم ولده كذا في فتاوى قاضخان * وان كذبه وادعت انه كان حلاً وقد أسقط سقطاً مستبين الخلق فالقول قولها وهي أم ولده كذا في محيط السرخسى * رجل أقر أن أمته حبلى منه ثم جاءت بولداً أكثر من سنتين وشهدت امرأته على الولادة وقالت الامه هذا الولد ذلك الحبل ووجد المولى ان يكون هذا ذلك الحبل فالامه أم ولده ولا يثبت نسبته منه وان أقر المولى أنه ذلك الحبل وأنه منه وقد جاءت به بعد ذلك بعشرين سنين فهو ابنه وقوله من ذلك الحبل باطل ولوشهد عليه شاهدان في أمته فشهد أحدهما أنه قال قد ولدت منى وشهد الآخر أنه قال هي حبلى منى فهي أم ولده فقد أجمع عليه وكذلك لو شهد أحدهما أنه أقر أن ولد غلاماً وشهد الآخر أنها ولدت جارية كذا في المحيط * رجل قال لجاريته ان كان فى بطنك غلام فهو منى وان كان جارية فليس منى ثبت نسب الولد منه غلاماً كان أو جارية ولو قال ان كان فى بطنك ولد فهو منى الى سنتين فولدت لاقل من ستة أشهر ثبت نسب الولد منه وان ولدت لا أكثر من ستة أشهر لا يثبت والتوقيت باطل كذا في فتاوى قاضخان * وإذا اشترى أمة لها ثلاثة أولاد فادعى أحدهم فان كانوا ولداً وبطن واحد ثبت نسبهم جميعاً وان كانوا فى بطون مختلفة لم يثبت النسب الذى ادعاه والباقيان رقيقان ويدهما ان شاء * ولو ولدوا فى ملكه بأن ولدت أمة رجل ثلاثة أولاد فى بطون مختلفة فان ادعى الاصغر فانه يثبت نسب الاصغر منه وله أن يبيع الآخرين بالاتفاق وان ادعى الأكبر يثبت نسب الأكبر منه والوسط والاصغر عزلة الام ليس له أن يبيعهم ولا يثبت نسبهم حاشا كذا فى المبسوط * رجل له جارية وطها وبغزل عنها فغابت زماناً ثم عادت وولدت لسته أشهر منذ غابت قالوا ان ذهبت الى من كان معها ما هو كان أكبر رأيه أنها فحرت فهو فى سعة من نقي الولدان لم يظهر منها فخوراً كبر رأيه أنها عفيفة لا ينبغي له أن ينسب هذا الولد وينبغي أن يشهد أنها أم ولده كيلا يسترز ولده بعد موته كذا فى فتاوى قاضخان * وإذا وطئ أمته ولم يعزل عنها وحصلت لها فاحتمل بولده لم يحل له فيما بينه وبين الله تعالى أن يبيعه ويجب أن يعترف به وان عزل عنها ولم يحصلها جاز له أن ينفيه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا فى السراج الوهاج * وان صارت أم الولد محرمة على المولى على التأسيديان وطها ابن المولى أو ابنة أو وطئ المولى أمها أو ابنتها فاحتمل بولده لا أكثر من ستة أشهر لم يثبت نسب الولد الذى أتت به بعد التعريم من غير

وعدليات لو ضمت قيمة العدليات الى الغطارفة تصير أربعين غطرينى فبما جتمع وقال كرامو جيب من جهل غطرينى وسوده است چندين غطرينى وچندين عدلى قصدق فى المبلغ وأخطأ فى التفسير قالوا ان عفى عين الغطارفة كان حائناً أصاب فى التفسير أو أخطأ أو لم أوفصل لأنه قال أربعون غطرينى ولم يكن كذلك فصار حائناً * رجل حلف أن لا يغيص فلاناً شيأ ثم دخل الحائلف على المخوف عليه ليلا فسرق متاعه ولم يعلم المخوف عليه أوجه الحائلف فى سحر أو سرق رده من تحت رأسه ولم يعلم المخوف عليه أو صرصة دراهم فى كه أو دخل عليه ليلا فكأبره وضربه وأخرج متاعه وذهب به فانه لا يكون غاصباً بل يكون سارقاً يقطع به * ولو قطع عليه الطريق فأخذ متاعه كرها يكون حائناً بين الغصب ولو كان حلف أيضاً أن لا يقطع عليه الطريق يكون حائناً بين الغصب أيضاً لان قاطع الطريق قاطع وغاصب

* رجل قال ان وهبى فلان عبداً فامرأته طالق فوهب فلان فلم يقبل الحائلف حنت الحائلف أن دعوة لا يدفع الى فلان ماله أو لا يقضى لياه دينه أو لا يقدره اياه ثم أمر رجلاً حتى ضمن عنه ونقده الضامن بضمانه حنت الحائلف لان الضمان اذا كان بأمره كان له أن يرجع عليه فكان فعله كفعل الآخر * وكذا لو أقال الحائلف صاحب دينه على رجل فأعطاه المحتال عليه حنت وان كانت السكفالة والحوالة بغير أمر الحائلف لا يحنت الحائلف كالموتيرع رجل بالاداء * وأما العقود التى يتعلق حقوقها بالعاقدة خمسة البيع والشراء

والاجارة والاستجار والصلح عن المال رجل حلف أن لا يشتري من فلان شيئا أسلم الحالف اليه في ثوب كان حائثا لان السلم بيع وكان الاسلام شرا. رجل حلف أن لا يشتري عبد فلان فأجر داره من فلان بعبد لا يبحث لان الاجارة ليست ببيع مطلق. ولهذا الواجب داره مدار لا يستحق الشفعة في الدار رجل حلفه السلطان أن لا يشتري طعاما للبيع فاشتري طعاما اليته ثم بدله فباعه لا يبحث لانه ما اشترى للبيع. هذا كالحلف المرأة أن لا تخرج الى بيت والدها فخرجت للمجلس ثم ذهبت الى بيت ٤٧ والدها لا تبحث. رجل قال ان

اشتريت بهذه الدراهم شيئا فهذه الدراهم صدقة فاشتري بها شيئا لزمه التصديق لانه اشترى بها وبعد الشراء بقيت على ملكه لانها لا تنع من البيع وكان له أن يدفع غيرها مكانها. رجل حلف أن لا يشتري لامته ثوبا جديدا فالجديدي العرف ما لا يكون غسلا. رجل حلف أن لا يشتري امرأة فاشتري جارية صغيرة لا يكون حائثا بخلاف ما لو حلف أن لا يتزوج امرأة فتزوج صغيرة كان حائثا لان النكاح لا يكون الا في المرأة فلا يفيد ذكر المرأة وكان ذكرها وعدم ذكرها سواء ولا كذلك الشراء لانه لا يختص بالمرأة فاعتبر ذكر المرأة. ولو حلف أن لا يشتري جارية فاشتري رغبة أو عجوزة كان حائثا. رجل حلف أن لا يشتري بقلا فاشتري أرضا بما فيها من الزرع والزرع بقل كان حائثا لان الزرع لا يدخل في بيع الارض من غير ذكر فيصير مبيعا موصدا بالذكر فيكون حائثا كالحلف أن لا يشتري رطبا فاشتري نخلا عليها رطب برطبه كان

دعونه وان ادعى ثبت النسب لان الحرمة لا تزيل الملك كذا في البدائع. ولو أن أمة غزت رجلا من نفسها فزعمت أنها حرة فتزوجها وولدت له ولدا ثم استحقها رجل فانه يقضى له بها بقيمة الولد والعقر على الواطئ ثم اذا عتقت رجعت عليها الاب بقيمة الولد فان اشترى أبو الولد نصفها من مولاهما صارت أم ولد له ويضمن نصف قيمتها للمولاه كذا في المبسوط. رجل اشترى أمة هي أم ولد الغير من رجل أجنبي ولا علم له بها فاولدت منه ولدا ثم استحقها مولاه وقضى له بها فعلى أبي الولد وهو المشرى قيمة الولد لمولى أم الولد بسبب الغرور كذا في الطهيرية. ان قال له لأم له لا يولد مثله لمثل هذا ابني عتق عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهل يصير أمه أم ولدا لاصح أنه اقرار بأموية الولد كذا في السراج الوهاج. استولد مولودا لاب ببت نسبه منه كذا في القنية. واذا وطئ الاب جارية ابنه فحلفت بولد فادعاء ببت نسبه منه وصارت أم ولد له سواء صدقه الابن أو كذبه ادعى الاب بشبهة أو لم يدع كذا في السراج الوهاج. وعليه قيمتها لعقرها ولا قيمة ولدها كذا في الكافي. وشروط صحة هذا الاستلذان تكون الجارية في ملك الابن من وقت العلق الى وقت الدعوة وأن يكون الاب صاحب ولاية من ذلك الوقت الى الدعوة أيضا فلو باع الابن الجارية ثم عادت اليه بشراء (١) أو ردت وولدت لاقل من ستة أشهر مذبا عنها فادعاء الاب لم تصح دعونه إلا أن يصدق الابن كما اذا ادعى الاجنبي ذلك وصدقه وكذا لو كان الاب كافرا ثم أسلم وعبد افهتق أو مجنوناً فافاق فحلفت بولد لاقل من ستة أشهر من الاسلام والعتق والافاقه الى الدعوة فادعاء لا يصح لعدم الولاية إلا أن يصدق كذا في فتح القدير. فان صدقه الابن ثبت نسبه منه ولا علق الجارية ويعتق الولد على الابن بزعمه ما نهى ملك أخاه كذا في التبيين. وأما المعلوم لو ادعاء عند افاقته وقد جاءت به لاقل من ستة أشهر من افاقته ففي القياس لا يصح لعدم ولايته عند العلق وفي الاستحسان يصح لان العتق لا يسلط الحق والولاية بل يجوز عن العمل كذا في فتح القدير. ولو أن الابن زوجها من الاب فولدت منه لم تصير أم ولد ولا قيمة عليه وعليه المهر وولدها حر كذا في الاختيار شرح المختار. ولو كانت الجارية مدبرة أو أم ولد لابن بحيث لا تنتقل الى الاب بالقيمة فدعونه باطله كذا في الكفاية. أبو الاب اذا وطئ جارية ابنه فادعى ولدها لا يثبت النسب انا كان الاب حيا لان ولاية الجدة منقطعة مع وجود الاب فاذا مات الاب فادعى بعد ذلك ثبت النسب وكذا انا كان الاب حيا ولا ولاية له مثل أن يكون عبدا أو كافرا أو مجنوناً فالولاية للجد تصح دعونه فان عادت ولاية الاب بأن أسلم أو أعتق أو أفاق قبل الدعوة لم تقبل دعوه الجدة كذلك. ولو كان الاب مردا فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى دعونه موقوفة فان أسلم الاب لم تصح دعوه الجدة وان مات على الرتبة وطئ وقضى بلحاقه تصح ولو باع المولى الجارية وهي حامل ثم عادت اليه بشراء أو بالرد تعيب أو بخيار شرط أو فساد في البيع وولدت لاقل من ستة أشهر مذبا عنها لم تصح دعوه الجدة ولا دعوه الاب الا اذا صدقه الابن حينئذ يثبت النسب وصارت الجارية أم ولد له بالقيمة ويعتق الولد مجانا هكذا في غاية البيان. ولو وطئ جارية امرأة أو جارية والدها أو جده فولدت وادعاء لا يثبت النسب ويندرئ عنه الحد فان قال أحدها المولى لا يثبت النسب إلا أن يصدق المولى في الاحلال وفي أن الولد منه فان صدقه في الامر ين جميعا يثبت النسب والا فلا وان كذبه المولى ثم ملك الجارية فهو من والده. روي ثبت النسب كذا في فتاوى قاضيخان. واذا وطئ المولى جارية مكاتبه فحلفت بولد فادعاء فان صدقه المكاتب يثبت

(١) قوله أو ردت أي بسبب عيب أو خيار شرط مثلا اه بحرأوى

حائثا. رجل حلف أن لا يبيع داره فتزوج امرأة على داره لا يبحث. وان تزوجها بالدراهم ثم جعل الدار عوضا عن الدراهم كان حائثا. رجل حلف أن لا يبيع عبده أو ثوبه فامر غيره فباعه المأمور لا يبحث الامر لان حقوق البيع تتعلق بالعقد وحكم العقد واقع للامر فلم يكن الحالف بائعا من كل وجه فلا يبحث فان كان الحالف من الاشراف لا يبيع بنفسه حث لان عين مثله ينصرف الى الامر بالبيع وان كان الحالف من يباشر العقد بنفسه موقوف بغيره الى غيره أخرى تعتبر الغلبة. رجل حلف أن لا يأكل لحما يشتره فلان فاشتري فلان معلقة

وذهبها فأكلها الخائف لا يحنت * رجل قال ان آجرت دارى هذه فهى صدقة فى المساكين ثم احتاج الى الاجارة قالوا بيعها الخائف من غيره ثم يوكل المشتري الخائف فيؤجرها بعد القبض ثم يشتريها فيخرج عن يمينه بالاجارة على ملك المشتري * رجل حلف أن لا يشتري طعاما فاشتري حنطة ذ كرفى الكتاب أنه يكون حائنا * قال الفقيه أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى فى عرفنا الحنطة لا تسمى طعاما انما الطعام هو المطبوخ فلا يحنت بشرها الحنطة ٤٨ * رجل حلف أن لا يدخل دارا اشتراها زيد فاشتري زيد دارا ثم ان الخائف اشتراها من

نفس الولاد منه وعليه عقرها وقيمة ولدها ولا تصير الجارية أم ولده وان كذبه المكاتب فى النسب لم يثبت كذا فى الهداية * ولو ملك المولى يوما ولد جارية المكاتب الذى ادعاه وكان لم يثبت نسبته عند الدعوة بسبب تكذيب المكاتب يثبت نسبته عند ملكه اياه وذكر فى المبسوط واذا ملك المولى الجارية فى صورة التصديق يوما من الدهر صارت أم ولده كذا فى النهاية * واذا كاتب الرجل أمة فجات بولد ليس له نسب دعروف فادعاه المولى يثبت نسبته منه صدقته أم كذبه وسواجات بولد لسته أشهر أم لا كثر أم لا قل فان نسب الولد يثبت على كل حال اذا ادعاه وعق الولد ولا ضمان عليه فيه ثم ان جات بالولد لا كثر من ستة أشهر فعليه العقر والمكاتب بالخيار ان شامت مضت على كتابتها وان شامت عجزت كذا فى البدائع * وذكر فى المأذون أن العبد المأذون اذا اشتري جارية فولدت فادعى الولد يثبت نسبته ولو كان محجورا لم يصح إلا أن يدعى شبهة كذا فى العتابة * ولو اشتري جارية قد ولدت منه مع ابنة اهلها من غيره نصير الجارية أم ولده وليس له أن يبيعها وله أن يبيع البنت فان زوج الجارية رجلا فولدت بنتا من الزوج ليس له أن يبيع هذه البنت فان أعققتهم ثم اشتراها بعد السبي والارتداد عدن كما كن فى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحرم عليه بيع الام والبنت الثانية ولا يحرم بيع البنت الاولى وقال محمد رحمه الله تعالى يحرم بيع الام ولا يحرم بيع البنتين كذا فى الظهيرية * ولو أن الجارية بين اثنين علفت فى ملكهما فجات بولد فادعاه أحدهما ثبت نسبته منه وصارت الجارية كلها أولاد له بالضمان وهو نصف قيمة الجارية ويستوى فى هذا الضمان اليسار والاعسار وبغير نصف العقر لشره بكمه ولا يضمن من قيمة الولد شيئا وان ادعياه جميعا فهو ابنتهما والجارية أم ولدهما نخدم لهما يوما ولدا لثبوتها ولا يضمن واحد منهما من قيمة الام لصاحبها شيئا ويضمن كل واحد منهما نصف العقر فيكون قصاصا كذا فى البدائع * ويرث الابن من كل واحد منهما ميراث ابن كامل ويرثان منه ميراث أب واحد كذا فى الهداية * وان أعقبتها أحدهما ومات عنها عتق كلاهما وقوله ولا سعاية عليها ولا ضمان على المعتق فى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا فى فتاوى قاضى خان * أمة بين اثنين لاحدهما عشرها ولا تسعة أعشارها جات بولد فادعياه معا فانه ابنتهما ابن هذا كله وابن ذلك كله فان مات ورثاه نصفين وان جنى عقل عواقلهما نصفين وان جنت الامة فعلى صاحب العشر عشر موجب الجناية وعلى الآخر تسعة أعشار موجبها وكذا ولاؤها لهما كذا فى الظهيرية * ولو كانت الجارية بين ثلاثة أو أربعة أو خمسة فادعوه جميعا يثبت نسبته منهم ونصير الجارية أم ولدهم فى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كانت الانصباة مختلفة بأن كان لاحدهم السدس والآخر الربع والآخر الثالث وما بقى لا يثبت نسبته منهم ويصير نصيب كل واحد منهم من الجارية أم ولده ولا يتعدى الى نصيب صاحبته حتى تكون الخدمة والكسب والغلة على قدر انصباهم كذا فى البدائع * أمة بين رجلين جات بولدين فى بطن واحد فادعى أحدهما الاكبر والآخر الاصغر فهما ولدا مدعى الاكبر وان كانا من بطنين فالاكبر لمدعىه وصارت الجارية أم ولده ويضمن نصف قيمته ونصف عقرها لشره بكمه ولا يضمن من قيمة الولد شيئا لانه علق حرا وبنت نسب الولد الاصغر ان يدعى استحقاقا ويضمن جميع قيمة الولد الاول كذا فى العتابة * واذا كانت الامة بين رجلين فقال أحدهما ان كان ماقى بطنها غلاما فهو منى وان كان جارية فليست منى وقال الآخر ان كان ماقى بطنها جارية فهو منى وان كان غلاما فليس منى فهو ذاعلى وجهين الاول أن يخرج

زيد فسدخلها لا يحنت ولو وهبها منه زيد فسدخلها كان حائنا لان حكم الشراء يبقى بعد الهبة ولا يبقى بعد البيع * رجل قال ان لم أبيع هذه الجارية اليوم فهى حرة فباعها على أنه بالخيار ثم فسح البيع ومضى اليوم لا تعتق لانه خرج عن يمينه بالبيع بشرط الخيار * رجل قال كل عبد اشتريته فهو حر فاشتري عبد اشتره فاسدا ولم يقبضه ثم اشتراه شراء جائزا لا يعتق لانه صار حائنا بالشراء الفاسد فانحلت العين لالى جزاء لعدم الملك فلا يحنت بالشراء الثانى مرة أخرى * رجل قال لجاريته ان لم أبعك الى شهر فانت حرة ثم ظهر بها منه حبلى فى الشهر حل له أن يطأها فى الشهر ثم يطل العين فى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى اذا جات بالولد لاقى من ستة أشهر ويحل له وطؤها بعد ذلك وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحنت ولا يحل له وطؤها لانها صارت حرة * ولو قال لامته ان لم أبعك فانت حرة فدبرها أو ولدت منه قال أبو حنيفة

رحمه الله تعالى تعتق * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تعتق ثم رجع الى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل قال الكلامان والله لا يبعن أم ولد فلان أو قال والله لا يبعن هذا الرجل الحر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو على البيع الفاسدان باعه يباع فاسدا برضى يمينه * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى فى الرجل كذلك أما فى المرأة الحرة أم الولد فالباع جائز متصور بعد الرق والسبي فلا يخرج عن العين بالبيع الفاسد * رجل باع عبدا من رجل واصله الى المشتري ثم حلف البائع أن لا يشتريه من فلان ثم ان المشتري أقال البيع وقبل البائع لا يحنت

ولو كان الثمن ألف درهم فأقاله المشتري بمائة دينار حنث * وكذا الوأقاله بأكثر من الثمن الاول أو بأقل حنث هكذا ذكر في المتن قال مولانا رحمه الله تعالى وينبغي أن يكون هذا الجواب قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالأقاله تكون بالثمن الاول على كل حال ويطلق ذكر الثمن الثاني * رجل قال لامته ان بعث منك شيئا فأنت حرة فباع منه ثمان من زوجها الذي ولدت منه أو باع نصفها من أبيها لا يقع عتق المولى عليها بحكم العين لان الولادة من الزوج والنسب ٤٩ من الاب مقدم فلا يقع عتق المولى

* وكذا لو قال ان اشترت شيئا من هذه الجارية فهي مدبرة ثم اشتراها هو وزوجها الذي ولدت منه فهي أم ولد وزوجها لا يقع عليها تدبير المشتري كرجلين بينهما مدبره أحدهما وأعتقه الآخر كان العتق أولى * وكذا لو حلف أحد الرجلين بتدبيره ان اشتراه وحلف الآخر بعتقه ان اشتراه ثم اشتراه فالتق أولى * رجل حلف أن لا يشتري اليوم شيئا فاشتري عبدًا بخمر أو خنزير وقبض أو لم يقبض حنث في يمينه لوجود البيع والشراء وهو تملك المال بالمال فان اشترى بيمينه أو يد لم يحنث ولو اشترى عبدًا من فضولي يحنث في يمينه ولو اشترى مكاتبًا أو مدبرًا أو أم ولد لا يحنث في يمينه * وكذا لو حلف أن لا يبيع اليوم فباع المدبر أو أم الولد أو المكاتب لا يحنث في يمينه ولو قضى القاضي بجواز بيع المدبر نفذ قضاؤه وبكون ذلك فصلا للتدبير ولو باع على أنه بالخيار كان حنثًا في يمينه في قول محمد رحمه الله تعالى ولا يكون حنثًا في قول أبي

الكلامان منهم معا وفي هذا الوجه ما ولدت من ولد في ذلك البطن فهو لها جميعا سواء ولدت جارية أو غلاما فان سبق أحدهما بمقالته ثم ولدت غلاما أو جارية لأقل من ستة أشهر من وقت المقاتلين جميعا فهو ولد للذي سبق بهذه المقالة غلاما كان أو جارية وان جاءت بالولد ستة أشهر من وقت المقالة الاولى ولأقل من ستة أشهر من وقت المقالة الثانية فهو ولد الثاني وان جاءت به لستة أشهر من وقت المقاتلين لم ينبت نسب به من واحد منهما الا أن يجد الدعوى كذا في المحيط * ولدت جارية مشتركة بين الشريكين لستة أشهر مملوكا لها فادعى أحد الشريكين الام وادعى الشريك الآخر الولد ويولد لكل واحد مثل الذي ادعاه وخرج الكلامان معا فدعوة الولد أولى لانها أسبق على دعوة الام تقدير الانه لدعوة استيلاء ودعوة الام دعوة تحسر ودعوة الاستيلاء تستند ودعوة التحسر يرتقصر وعلى مدعى الولد نصف قيمة الام ونصف عقرها ولا يبرأ مدعى الولد عن ضمان نصيب الشريك برزعه حيث كان في رزعه أنها ابنته وان ولدت لأقل من ستة أشهر مملوكا لها صححت دعوة كل من الشريكين لعدم المرجح لان دعوة كل منهما دعوة تحسر فلم يكن لاحداهما سبق على الاخرى وثبت نسب الولد من مدعى الولد وثبت نسب الجارية من مدعيها ثم مدعى الولد لا يقرم لشريكه شيئا في الولد بالاتفاق ولا غرم على مدعى الجارية في أم الولد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه بدعوة الجارية صار كأنه أعتق أم ولد الشريك ورق أم الولد غير متقوم عنده ولا عقر على مدعى الولد ولو ولد لستة أشهر مملوكا لها بنتا وولدت بنتا أخرى فادعى كل واحد من الشريكين بنتا صححت الدعوات وعلى مدعى الاولى نصف قيمة الجارية المشتركة وهي أم الاولى وجدة الثانية الا اذا قبلت الجدة قبل الدعوة وأخذ القيمة من المقاتل فان مدعى الاولى لا يضمن حينئذ لشريكه شيئا من قيمة الجدة ولا يجب عليه قيمة الاولى التي ادعاهما أيضا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وللأولى العقر على مدعى الثانية بتمامه وان ولدت لأقل من ستة أشهر مملوكا لها بنتا ثم ولدت هذه البنت بنتا أخرى والمسئلة تجاها فالدعوة دعوى بالبنت الثانية ولا تصح دعوة البنت لانها أسبق للاستناد لان دعوة الثانية دعوة استيلاء ودعوة الاولى دعوة تحسر يران علاوقها لم يكن في ملكها ويغرم مدعى الثانية على مدعى الاولى نصف قيمة الاولى ونصف عقرها ولا غرم على مدعى الاولى في الجدة ان كانت مينة للشريك كما يغرم في المسئلة الاولى كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب دعوى أحد الشريكين * أمة بين رجلين ولدت من آخر فقال المستولد زوجتاني وصدقه أحدهما وقال الآخر بعنا كهنا فنصفها أم ولد موقوف فلا نخدم لاحد ونصفها رقيق للمقر بالتزويج ولا يحل للمستولد وطؤها لان المقر بالنكاح والمستولد قد تصادقا على النكاح في النصف وذلك لا يفيد الحلل ويعتق نصف الولد حصه المقر بالبيع ويسعى الولد في نصفه الا تحروليس للمقر بالنكاح تضمين المستولد ولا تضمين المقر بالبيع وعلى الواطئ العقر له ما فإخذ المقر بالبيع نصفه غنا وبأخذ المقر بالنكاح نصفه مهر او يقال للمقر بالبيع خذ من الوجه الذي تدعيه فان مات المستولد سعت الجارية في نصف قيمتها للمقر بالنكاح ولو قال المولى ان بعنا كهنا فالمستولد لا يضمن قيمتها ويضمن العقر له ما ولو كانت الجارية بحرية ولا يعرف مولاه فقال المستولد زوجتاني وقال بعنا كهنا فهي أم ولد وانها حر ويلزمه القيمة ولا يضمن قيمة الولد وهل يضمن العقر له ما لم يذكر في الكتاب واختلف المشايخ فيه قيل يضمن وقيل لا يضمن فان ادعى الواطئ الهبة وهما ادعى البيع وهي مجهولة أو قال اغصبتها فقال صدقتما فهي أم ولد وعليه قيمتها لهما جميعا وان صدقتهم الامه صدقت في

(٧ - فتاوى ثانيا) يوسف رحمه الله تعالى ولو قضى القاضي بجواز بيع أم الولد لا ينفذ قضاؤه في أظهر الروايات والمكاتب اذا أجاز بيعه لا ينفذ في الصحيح من الرواية وعليه عامة المشايخ وان بيع المكاتب برضاه يازه ويكفون ذلك فسخا للكتابة * رجل حلف أن لا يشتري لامرأته ثوبا فاشتري ثوبا فأعطى النصف جاريته والنصف امرأته لا يكون حنثا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انما في عرفنا لا يسمى ثوبا ولو حلف بالفارسية وقال اكرمن زن را جامه خرم فعلى كذا فاشتري لها خمارا قال القاضي الامام أبو

على النفسى رحمه الله تعالى لا يكون حائثا * رجل قال لأمري أنه ان اشترت شيئا فانت طالق فاشترت المله قالوا ان اشترت قربة أو آنية طلقت وان دفعت الحرة الى السقا وخبر حتى يحمل لها الماء لا يقع الطلاق * رجل قال والله لا يبيع لفلان ثوبا بخلاف ثوب الله محلو ف عليه ليجيز صاحب الثوب حنث الخالف أجاز المحلو ف عليه أو لم يجز * ولو باعه الخالف وهو لا يريد بذلك أن يكون البيع للمحلو ف عليه وانما يريد بعه لنفسه لا يكون حائثا ٥٠ * رجل قال لغيره ان بعث لك ثوبا فعبدى حرف هذا على أن يبيع ثوبا بأمر المحلو ف عليه كان

الثوب للمحلو ف عليه أولم يكن * ولو قال ان بعث ثوبا لك فهو على أن يبيع ثوبا محلو كالله محلو ف عليه * رجل قال ان اشترت اليوم شيئا فهو صدقة فاشترى غلاما بجارية لزمه التصديق * رجل قال والله لا اشتري لفلان شيئا فاشترى لابنه الصغير أو لعبده بأمره لا يحنث * رجل قال ان بعث غلامي أحدا من الناس فعليه كذا فباعه من رجلين حنث * ولو قال ان بعث غلامي واحدا من الناس فباعه من رجلين لا يحنث * رجل قال والله لا اشتري بـ هذه الدراهم إلا لحا فاشترى ببعضها لحا وبعضها غير لحا لا يكون حائثا حتى يشتري بكلها غير لحم * ولو قال والله لا اشتري بهذه الدراهم غير لحم فاشترى ببعضها لحا وبعضها غير لحم في القياس لا يكون حائثا وفي الاستحسان يكون حائثا * رجل حلف أن لا يأكل من رمان اشتراه فلان فاشترى فلان مع غيره رمانا وأكل الخالف حنث ولو قال والله لا آكل من رمانة اشترها فلان والمستله

حقها حتى ردت رقيقة لهما ولو ادعى المستولد الشراء والمولى التزويج ثبت النسب ولا يعتق الولد وهذا اذا علم انهما القتر وان لم يعلم يعتق الولد كذا في محيط السرخسي * أمة بين رجلين فجاءت بولدين في بطن واحد أحدهما حى والآخري ميت فادعى أحدهما الميت ونفى الحى لزمه الحى ولا يمكن نفية بعد ذلك وكذا لو ادعى كل واحد منهما الميت أو ادعى كل واحد منهما ما الولدين ثبت النسب منهما جميعا كذا في المبسوط * وان كانت الجارية بين رجل وابنه وجدته فجاءت بولد ادعوه كلهم فالجد أولى كذا في الظهيرية * ولو كانت الجارية مشتركة بين الاب والابن فادعياهما فالاب أولى استحسانا ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها ويضمن الابن نصف عقرها فيلتصقان قصاصا كذا في السراج الوهاج * واذا كان أحد الشريكين مسلما والآخر ذميا فادعياهما فاسلم أولى هذا اذا لم يسلم الذي قبيل الدعوة أما اذا أسلم الذي ثم ولدت الأمة فادعياهما معا يثبت نسبه منهما الاستواء حالهما ولو كانت الدعوى بين ذى ومرد فالولد للمرد وغرم كل واحد لصاحبه نصف العقر كذا في غاية البيان * ولو كانت بين كذاي ومجوسى فالكثابي أولى ولو كانت بين عبد ومكاتب فالمكاتب أولى ولو كانت بين عبد مسلم وبين حر كافر فالحر أولى ولو سبق أحدهما في الدعوة فالسابق أولى كائنا من كان كذا في السراج الوهاج * عن محمد رحمه الله تعالى في رجلين اشترى بزوجتهما أحدهما فجاءت بولدين بعد شهر رثبت النسب من الزوج ولا يضمن قيمة الولد ولو اشترى اخوان أمة حامل فجاءت بولد فادعاه أحدهما فعليه نصف قيمة الولد ولا يعتق على الم بالقرابة لان الدعوة قد تقدمت فيضاف الحكم الى الدعوة دون القرابة كذا في الظهيرية * واذا ولدت الامه من الرجل ثم اشترى اها هو وأخرفهى أم ولده ويضمن لصاحبه نصف قيمتها وموسرا كان أو معسرا وكذلك ان ورثها فان ورثها معها الولد وكان الشريك ذارحم محرم من الولد عتق عليه ما جميعا وان كان الشريك أجنبيا عتق نصيب الاب وسعى للشريك في نصيبه وكذلك ان اشترى أو وهب لهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى عرف الاجنبى أن شريكه أبوه أو لم يعرف * أمة بين رجلين قد ولدت من زوج فاشترى الزوج حصه أحدهما من الام والولد هو وموسر فهو ضامن لنصيب شريكه من الام وشريكه في الولد بالخيار ان شاء ضمنه وان شاء استساعاه وان شاء أعنته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط * أمة بين رجلين قال في صحته ما هي أم ولدا أحدهما ثم مات أحدهما ما يؤمر الحى بالبيان دون الورثة فان قال هي أم ولدى فهي أم ولده ويضمن نصف قيمتها ولم يغرم من العقر شيئا لانه ما أقر بوطئها بعد ملكها فعليه استولدها بنكاح قبل ملكها وان قال هي أم ولدا لم يضمن نصف قيمتها ولا ولا سعاية للحي وكذا الورثة وان كان ذلك في المرض وقالت الورثة عنك لم تسمع فان قالوا عني أبونا نفسه ولنا كذا انصدقه فللعى نصف قيمته في التركة وهي عتق من الثلث كذا في الكافي * وان ولدت الجارية في ملكهما وأقر كل واحد منهما أنه ولد أحدهما ثم مات أحدهما فالولد حر والبيان الى الحى فان قال هو ولدى يثبت النسب وتصبح الجارية أم ولده ويضمن نصف قيمة الام ونصف العقر للشريك وسواء في هذا الصحة والمرض فان قال في الصحة هو ولد شريكى لم يثبت نسب الولد من واحد منهما وعتق الولد بلائى وكذلك عتقت الام بلائى وان كان القول منهما في مرض الشريك الميت فان قالت الورثة هي أم ولدا الحى عتقا ولا سعاية ولا ضمان وان قالوا أقر أبونا انه ولده ولكن نحن لانصدقه فالجارية والولد حران وعلى الورثة نصف قيمتها ونصف عقرها للحي في التركة ولا سعاية عليها لاحد ويثبت نسب الولد من الميت استحسانا كذا في محيط السرخسي

بهاها لا يكون حائثا * رجل حلف أن لا يشتري الذهب والفضة يدخل فيه التبر والمصوغ والدراهم والدنانير في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يدخل فيه الدراهم والدنانير وأبو يوسف رحمه الله تعالى يعتبر الحقيقة في جنس هذه المسائل ومحمد رحمه الله تعالى يعتبر فيه الشائع * ولو اشترى حاتم فضة حنث وكذا لو اشترى سيفا على بفضة ولا يشبه الذهب والفضة ما سواهما اذا كان الذهب والفضة في سيف أو منطقة وقداشترى مع السيف ان كان الثمن ذهباً أو فضة * وان كان الثمن حنطة أو غنم يرد ذلك

لا يكون حائنا * رجل حلف أن لا يشتري حديد يدخل فيه الممول وغير الممول والسلاح في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * وقال محمد رحمه الله تعالى يدخل فيه ما يسمى بأثمه حدا أو لا يدخل فيه السلاح كالسيف والسكين والبيض والدرع ولا تدخل فيه الابرة والمسالة قالوا في عرف ديارنا لا يحنث في المسامير والاقفال والصفر والشبه بمنزلة الحديد * إذا حلف لا يشتري صفر يدخل فيه الممول وغيره والفلوس وغيرها في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال محمد رحمه الله تعالى لا يدخل فيه الفلوس ٥١ * ولو حلف أن لا يشتري حديد فاشتري بابا

بجديد أقل مما فيه ذكر في النواذر أنه لا يجوز أن يشتري بابا أكثر مما فيه جاز البيع ويكون حائنا في بيعه * رجل حلف أن لا يشتري فصا فاشتري خاتما فيه فص كان حائنا وان كان ثمنه أقل من ثمن الحلقة * رجل حلف أن لا يشتري ياقوتة فاشتري خاتما فيه ياقوتة كان حائنا * ولو حلف أن لا يشتري زجاجا فاشتري خاتما فيه من زجاج كان الفصل لا يزيد على ثمن الحلقة لا يكون حائنا وان كان يزيد عليه كان حائنا * ولو حلف أن لا يشتري طينا فاشتري دارا مبنية بذلك لا يكون حائنا ولو حلف أن لا يشتري حائطا فاشتري دارا مبنية كان حائنا استحسانا فاشتري الدار يكون مشتريا للعائط ولا يكون مشتريا للبص والطين * رجل حلف أن لا يشتري نخلا فاشتري حائطا فيه نخل حنث * وكذا لو حلف أن لا يشتري شجرة فاشتري أرضا فيها شجرة كان حائنا لان الشجرة هكذا يشتري * ولو حلف أن لا يشتري صوفا فاشتري شاة

كتاب الايمان وفيه اثنا عشر بابا
(الباب الاول في تفسيرها شرعا وركنها وشرطها وحكمها)

(أما تفسيرها شرعا) فاليمين في الشريعة عبارة عن عقد قوي به عزم الحالف على الفعل أو الترك كذا في الكفاية * وهي نوعان عين بالله تعالى أو صفته وعين بغيره وهي تعليق الجزاء بالشرط كذا في الكافي * (أما اليمين بغير الله فنوعان) أحدهما اليمين بالآباء والأبناء والملائكة والصوم والصلاة وسائر الشرائع والكعبة والحرم وزمزم ونحو ذلك ولا يجوز الحلف بشئ من ذلك * والثاني الشرط والجزاء وهذا النوع ينقسم إلى قسمين عين بالقرب وعين بغير القرب أما اليمين بالقرب فهو أن يقول ان فعلت كذا فعلى صوم أو صلاة أو حجة أو عمرة أو بدنة أو هدي أو عتق رقبة أو صدقة أو نحو ذلك * وأما اليمين بغير القرب فهي الحلف بالطلاق والعقاق هكذا في البدائع * (وأما ركن اليمين بالله) فذكر اسم الله أو صفته وأما ركن اليمين بغيره فذكر شرط صالح وجزاء صالح كذا في الكافي * والشرط الصالح ما يكون معدوما على خطر الوجود والجزاء الصالح ما يكون متيقنا الوجود وأغلب الوجود عند وجود الشرط وذلك بأن يكون مضافا إلى الملك أو إلى سببه وان يكون الجزاء مما يحلف به حتى لو لم يكن كذلك لا يكون يمينا كالو كالة والاذن في التجارة فإنه اذا قال ان فعلت كذا فعدو وكلتكم أو ذنت لك في التجارة لا يكون يمينا كذا ذكره الامام خواهر زاده هكذا في شرح تلخيص الجامع الكبير * (وأما شرطها في اليمين بالله تعالى) ففي الحالف أن يكون عاقلا بالغافلا يصح عين المجنون والصبي وان كان عاقلا ومنها أن يكون مسلما فلا يصح عين الكافر حتى لو حلف الكافر على عين ثم أسلم حنث لا كفارة عليه عندنا كذا في البدائع * ويطلب اليمين بالردة فلو أسلم بعدها لا يلزمه حكمه كذا في الاختيار شرح المختار * وأما الجزاء فليست بشرط فتصح عين المملوك لأنه لا يجب عليه العمل بالكفارة بالمال لأنه لا مال له وإنما يجب عليه التكفير بالصوم ولو لم يأت به من الصوم وكذا كل صوم وجب لمباشرة سبب الوجوب من العبد كالصوم المنذوبه ولو اعتق قبل أن يصوم يجب عليه التكفير بالمال وكذا الطوعية ليست بشرط عندنا فتصح من المكره وكذا الجناح والعبد فتصح من الخاطي والهازل عندنا * وأما الذي يرجع إلى المحلوف عليه فهو أن يكون متصورا لوجود حقيقة عند الحلف وهو شرط انعقاد اليمين فلا تنعقد على ما هو مستحيل الوجود حقيقة ولا تبقى اذا صار بحال يستحيل وجوده وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وأما كونه متصورا لوجود عادة بعد أن كان لا يستحيل وجوده حقيقة فقد قال أصحابنا الثلاثة ليس بشرط حتى تنعقد على ما يستحيل وجوده عادة بعد أن كان لا يستحيل وجوده حقيقة * وأما في نفس الركن فلو عمن الاستثناء فهو أن يقول ان شاء الله أو الا أن يشاء الله أو ما شاء الله أو الا أن يسدولي غير هذا أو الا أن أرى أو الا أن أحب غير هذا أو قال ان أعاني الله أو يسر الله أو قال بعمونة الله أو تيسيره ونحو ذلك فان قال شيأ من ذلك موصولا لم يتعقد اليمين وان كان مقصولا انعقدت * وأما في اليمين بغير الله ففي الحالف كل ما هو شرط جواز الطلاق والعقاق فهو شرط انه قدا اليمين به ما ولا فلا * وفي المحلوف عليه أن يكون أمرا في المستقبل فلا يكون التعليق بأمر كائن يمينا بل تبصيرا حتى لو قال لا مرأه أنت طالق ان كانت السماء فوقنا يقع الطلاق في الحال وفي المحلوف بطلاقه وعقاقه قيام الملك أو الاضغطة إلى الملك أو سبب الملك وفي نفس الركن ما ذكر في اليمين بالله تعالى ولو قال أن أعاني الله أو بعمونة الله وأردبه الاستثناء يكون مستثنا فيما

على ظهرها صوف لا يكون حائنا وكذا لو اشتراها بصوف مجزوز في ظاهر الرواية * وكذا لو حلف أن لا يشتري لبنا فاشتري شاة في ضرعها بن لا يكون حائنا وكذا لو اشتراها بلبن من جنسه في ظاهر الرواية * هنا * ويبيع الشاة للعم سواء في قول أبي حنيفة أو في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز على كل حال ولا يكون حائنا في عين أن لا يشتري لبنا * ولو حلف أن لا يشتري قصباً أو خوصاً فهو على غير الممول حتى لا يحنث بشراء البوارى والزنبيل ولو حلف أن لا يشتري لحما فاشتري شاة حية لا يحنث في عينه وكذا لو حلف أن لا يشتري جديا فاشتري شاة حاملا لا يحنث

لا يكون حائنا * ولو حلف أن لا يشتري صوفا أو شعرافه أو على غير المعمول ولا يحنث بشراء المسح والجوارب * رجل حلف أن لا يشتري كنانه أو في عرفنا على ثوب الكنان * ولو حلف أن لا يشتري ألبه فاشترى شاة مذبوحة كان حائنا * وكذا لو حلف أن لا يشتري رأسا ولو حلف أن لا يشتري شعرا فاشترى حنطة فيها حبات شعيرة لا يحنث * ولو حلف أن لا يشتري بنفسجا أو خطمياد كرفي الكتاب أنه على الدهن دون الورق قالوا في عرفنا لا يحنث بشراءه من النصفج ٥٣ * ولو حلف أن لا يشتري صوفا فاشترى اهابا حنث في عينه ولو أشار إلى شاة وقال

بينه وبين الله تعالى ولا يصدق في القضاء * ومنها أن لا يدخل بين الشرط والجزاء حائل فإذا دخل لم يكن عينا وتعليقاً بل تنجيزاً هكذا في البدائع * (اليمين بالله ثلاثة أنواع) غموس وهو الحلف على اثبات شيء أو نفيه في الماضي أو الحال * نعمد الكذب فيه فهذه اليمين يأثم فيها صاحبها وعليه فيها الاستغفار والتوبة دون الكفارة * ولغو وهو أن يحلف على أمر في الماضي أو في الحال وهو يظن أنه كما قال والامر بخلافه بأن يقول والله قد فعلت كذا وهو ما فعل وهو يظن أنه فعل أو ما فعلت كذا وقد فعل وهو يظن أنه ما فعل أو رأى شخصاً من بعيد فقال والله أنه لزيد وطنه زيد أو هو عمرو أو طائر فقال والله أنه لغراب وطنه غراب أو هو حدة فهذه اليمين تزجوا أن لا يؤاخذ بها صاحبها واليمين في الماضي إذا كان لا عن قصد لا حكمه في الدنيا والآخرة عندنا * ومنعقدة وهو أن يحلف على أمر في المستقبل أن يفعله أو لا يفعله وحكمها لزوم الكفارة عند الحنث كذا في الكافي * (والمنعقدة في وجوب الحفظ أربعة أنواع) نوع منها يجب اتمام البر فيها وهو أن يعقد على فعل طاعة أمر به أو امتناع عن معصية وذلك فرض عليه قبل اليمين وباليمين يزداد وكادة ونوع لا يجوز حفظها وهو أن يحلف على ترك طاعة أو فعل معصية ونوع يتغير فيه بين البر والحنث والحنث خير من البر فيندب فيه إلى الحنث ونوع يستوي فيه البر والحنث في الإباحة فيتحجر بينهما وحفظ اليمين أولى كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي * وأما الحلف بالطلاق والعناق وما أشبه ذلك فلا يكون على أمر في المستقبل فهو كاليمين المعقودة وما يكون على أمر في الماضي فلا يتحقق اللغو والغموس ولكن إذا كان يعلم خلاف ذلك أو لا يعلم فالطلاق واقع وكذلك الحلف بنذر لأن هذا تخفيق وتنجيز كذا في الإيضاح * ولو قال إن لم يكن هذا فلانا فعلي حجة لم يكن وكان لا يشك أنه فلان لزمه ذلك كذا في الخلاصة * ومن فعل المحلوف عليه عامداً أو ناسياً أو مكرهاً فهو سواء وكذا من فعله وهو معنى عليه أو مجنون كذا في السراج الوهاج * ولا يصح عين النائم كذا في الاختيار شرح المختار * اليمين بالله تعالى لا تنكره ولكن تقليله أولى من تنكيره واليمين بغير الله مكروهة عند البعض وعند عامة العلماء لا تنكره لأنه يحصل به الوثيقة في العهد خصوصاً في زماننا كذا في الكافي

لا يبيع هذا الصوف فباعها بدراهم حنث في عينه * ولو حلف أن لا يشتري بزرا قالوا في عرفنا إذا اشتري دهن البرز لا يحنث وانما يحنث بشراء البرز وجواب الكتاب على العكس بناء على عرفهم * رجل حلف أن لا يتوضأ بكونه فلان ولم يتوضأ فب كوزه فلان عليه الماسن كوزه فتوضأ حنث في عينه * رجل أراد أن يشتري ثوبا فقال البائع والله لا أبيعك بعشرة ثم باعه بتسعة لا يكون حائنا ولو قال المشتري والله لا أشتريه بعشرة فاشتراه بأحد عشر كان حائنا ولو قال البائع والله لا أبيعك إلا بعشرة فباعه بتسعة كان حائنا وكذا لو باعه بدينار وخمسة دراهم ولو باعه بدينار وعشرة دراهم لا يكون حائنا ولو قال والله لا أبيعك بعشرة حتى تزيد فباعه بتسعة لا يكون حائنا قياسا ويحنث استحسانا * رجل حلف أن لا يشتري الخبز فاشترى القطائف لا يكون حائنا * رجل قال إن اشتريت هذا الثوب شيئا فهذا الثوب صدقة لا يلزمه شيء لأنه صار حائنا بعد خروج الثوب عن ملكه * رجل حلف أن لا يشتري يضافه على يضر الدجاج في الشراوى الأكل على يضر الطير والرأس اليمين في الأكل

الباب الثاني فيما يكون عينا وما لا يكون عينا وفيه فصلان (الفصل الأول في تحليف الظلة وفيما ينوي الخائف غير ما ينوي المسخلف)

اليمين بالله تعالى أو بآدم آخر من أسماء الله كالرحمن والرحيم وجب على أسامى الله تعالى في ذلك سواء تعارف الناس الحلف به أو لم يتعارفوا هو الظاهر من مذهب أصحابنا وهو الصحيح أو بصفة من صفاته التي يحلف بها عرفا كعزة الله وجلاله وكبريائه وهو اختيار مشايخ ما وراء النهر كذا في الكافي * والأصح أن الاعتبار في ذكر الصفات هو العرف كذا في شرح النقاية للبرجندی * ولو قال وربِّي أو ورب العرش أو ورب العالمين كان حائنا كذا في البدائع * لا خلاف أنه لو قال والحق لأفعل كذا أنه عين كذا في المبسوط * ولو قال بالحق لأفعل كذا يكون عينا ولو قال حقا لأفعل كذا فالصحيح أنه إن أراد به اسم الله تعالى يكون عينا ولو قال بحق الله لأفعل كذا يكون عينا كذا في فتاوى فاضلن * ولو قال وحق الله لا يكون عينا عند أبي حنيفة ومحمد ورجههما الله تعالى وهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح * وحرمة الله قال شمس الأئمة الحلو في هذا بمنزلة قوله وحق الله كذا في الخلاصة * ولو قال وعظمة الله أو قال وملكه أو قد ربه ونوحي

الثوب عن ملكه * رجل حلف أن لا يشتري يضافه على يضر الدجاج في الشراوى الأكل على يضر الطير والرأس اليمين في الأكل والشراء على ما يباع في الأسواق عادة * ولو حلف أن لا يشتري قيصا فاشترى قيصا مقطوعا غير مخيط لا يكون حائنا * رجل حلف أن لا يأكل من هذا اللبن فشربه لا يحنث وانما يحنث إذا أترد فيه أو كل ولو حلف أن لا يشرب خاترد فيه أو كله لا يكون حائنا فعل هذا كل السويق وغير ذلك مما يؤكل ويشرب قالوا هذا إذا كانت اليمين بالبرية يتفان كانت بالفارسية

فأكل أو شرب كان حائشاً وعليه الفتوى • ولو حلف أن لا يذوق اللبن فأكل أو شرب كان حائشاً في يمينه • وجعل حلف أن لا يأكل طعاماً فهو على كل كل مطعم وم وهذا يخالف التوكيل بشرء الطعام • رجل حلف أن لا يأكل خبزاً فأكل خبزاً حائشاً وإن أكل خبز الذرة والارز كان الحالف في بلد خبزهم من الذرة والارز كان حائشاً والأفلا • ولوأكل قمر أو هو الذي يقال بالفارسية كعجه أو جوزنجا أو مبصر أو هو الذي يقال له بالفارسية نواله قال محمد بن مسلمة رحمه الله تعالى لا

٥٣

اليمين أو لم ينو يكون يميناً كذا في فتاوى قاضيان • ولو قال وجبروت الله فهو يمين كذا في السراج الوهاج • ولو قال وقوة الله وإرادته ومشيئته ومحبتة وكلامه يكون حالفاً كذا في البدائع • ولو قال وأمانة الله يكون يميناً أو ذكر الطحاوي أنه لا يكون يميناً وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى • ولو قال وعهد الله أو قال وذمة الله يكون يميناً • ولو قال أشهد أن لا أفعل كذا أو أشهد بالله أو قال أحلف أو أحلف بالله أو أقسم أو أقسم بالله أو أعزم أو أعزم بالله أو قال عليه عهد أو عليه عهد الله أن لا يفعل كذا أو قال عليه ذمة الله أن لا يفعل كذا يكون يميناً وكذا لو قال عليه عهد أو عهد الله أو قال لعمر الله أو قال عليه نذر أو قال عليه نذر الله أن لا يفعل كذا يكون يميناً كذا في فتاوى قاضيان • بسم الله لأفعل كذا في المختار أنه لا يكون يميناً إلا إذا نوى كذا في الفتاوى العتبية • ولو قال وبسم الله يكون يميناً كذا في الخلاصة • ولو قال وإيم الله لأفعل كذا يكون يميناً وكذا إيم الله وإيم الله بكسر الهمزة ومن الله ومن الله ومن الله وبسم واحد في الاعراب الثلاث كذا في الظهيرية • ولو قال وميثاقه يكون يميناً كذا في الكافي • وكذلك إذا قال على يمين الله وكذلك إذا قال على ميثاقه كذا في الإيضاح • ولو قال الطالب (١) والغالب لأفعل كذا فهو يمين وهو متعارف أهل بغداد كذا في المحيط • ولو قال بالله لأفعل كذا أو سكن الهاء أو نصبتها أو رفعها يكون يميناً ولو قال الله لأفعلن كذا أو سكن الهاء أو نصبتها لا يكون يميناً لانعدام حرف القسم الآن يعرفها بالكسر فيكون يميناً لان الكسر يقتضي سبق حرف الخافض وهو حرف القسم • ولو قال بالله لأفعل كذا قالوا لا يكون يميناً لأنه لم يذ كر اسم الله إلا إذا أعربها بالكسر وقصد اليمين كذا في فتاوى قاضيان • وقوله الله الله يمين كذا في العتبية • ولو قال الله يكون يميناً • في الاجناس إذا قال والله أن دخلت الدار كان يميناً كذا في المحيط • ولو قال أنا شرم من الجوس أن فعلت كذا فهو يمين وكذا لو قال أنا شريك اليهود أو شريك الكفار أن فعلت كذا كذا في الخلاصة • روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه إذا قال (٢) إذا آليت كذا وعزمت لأفعل كذا فهو يمين كذا في الإيضاح • في التجريد قال محمد رحمه الله تعالى حلف لا يحلف فقوله أن فت أو وعدت فأنت طالق يمين كذا في الخلاصة • من حلف بغير الله لم يكن حالفاً كالنبي عليه السلام والكعبة كذا في الهداية • والبراءة عنه يمين كذا في الاختيار شرح المختار • قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل لو قال والقرآن لا يكون يميناً ذكره مطلقاً والمعنى فيه وهو أن الحلف به ليس بمتعارف فصار كقوله وعلم الله وقد قيل هذا في زمانهم أما في زماننا فيكون يميناً به ناخذوناً من روعته وتقدم • وقال محمد بن مقاتل الرازي لو حلف بالقرآن قال يكون يميناً وبه أخذهم ورميهم بخلافهم الله تعالى كذا في المصنعات • ولو قال أنا بري من النبي والقرآن فانه يكون يميناً كذا في الكافي • سئل عبد الكريم بن محمد عن قال أنا بري من الشفاعة أن فعلت كذا قال يكون يميناً وقال غيره لا يكون يميناً وهو الصحيح كذا في الظهيرية • ولو قال أن فعلت كذا أنا بري من القرآن أو القبله أو الصلاة أو صوم ربه ضامن فالكل يمين هو المختار • وكذا البراءة عن الكذب الأربعة وكذا كل ما يكون البراءة عنه كفراً كذا في الخلاصة • ولو قال أنا بري من المحفف لا يكون يميناً • ولو قال أنا بري مما في

(١) قوله والغالب كذا في جميع النسخ ومثله في البحر والذي في الذخيرة والوالبية وغيرهما عدم ذكر العاطف قاله ابن عابدين تأمل اه بمرأوى
(٢) قوله انه اذا قال اذا الخ كذا بالأصل وتأمل وجهه كذا في الثانية اه معصمه

والمسئلة بجماها كان حائشاً • رجل حلف أن لا يأكل لحم شاة فأكل لحم غنم كان حائشاً في جواب الجامع لان الشاة من الجنس وفي الفتاوى لا يكون حائشاً سواء كان الحالف مصرياً أو قروياً وعليه الفتوى لان جميع الناس يفرقون بين ما • رجل حلف أن لا يأكل هذا اللحم فأكله غير مطبوخ اختل فيه قال أبو بكر الاسكافي لا يحنث في يمينه لان اليمين ينصرف الى الأكل المعتاد فلا يحنث كالحلف أن لا يأكل هذا اللحم فكل ما يحنث في يمينه فانه لا يكون حائشاً • وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى يحنث بأكل اللحم وإن لم يكن مطبوخاً لان اللحم قد يؤكل

بدون الطبخ إلا أنه غير معناد والعادة لا تعتبر في المعين أما الدقيق لا يؤول كل كذلك فأنصرف اليمين إلى الخبر المتخذ منه رجل اغترف من القدر بالمغرفة شيئاً ثم قال والله لا أكمل من هذه القدر ثم أكمل ما كان في المغرفة لا يكون حاشاً لأن يمينه وقع على ما في القدر رجل حلف أن لا يأكل مع فلان طعاماً فأكل هذا من أناه وهذا من أناه آخر لا يكون حاشاً ما لم يأكل من أناه واحد ولوحلف أن لا يشرب مع فلان فالشرط أن يضمهما مجلس واحد وان ٥٤

المصحف يكون يميناً كذا في الكافي ولورفع كتاب الفقه أو دفتر الحساب فيه مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم وقال أنابري عفا فيه ان فعلت كذا ففعل كان عليه الكفارة كما لو قال أنابري من بسم الله الرحمن الرحيم كذا في فتاوى قاضيان ولوقال أنابري من المغلظة أو مما في المغلظة ليس بين الا اذا عرف ان فيه بسم الله الرحمن الرحيم وعني به البراءة عنها كذا في الخلاصة ولوقال أنابري من المؤمنين قالوا يكون يميناً كذا في فتاوى قاضيان ولوقال أنابري من هذه الثلاثين يوماً يعني شهر رمضان ان فعلت كذا ان نوى البراءة عن فرضيتها لا يكون يميناً كما لو قال أنابري من الايمان ان فعلت كذا وان نوى البراءة عن أجره لا يكون يميناً لانه غيب وان لم تكن له نية لا يكون يميناً في الحكم لكان الشك وفي الاحتياط يكفرون قال ان فعلت كذا أنابري من حجتى التي حجبت فهدا لا يكون يميناً بخلاف ما اذا قال ان فعلت كذا فانا باري من القرآن الذي فعلت حيث يكون يميناً ولوقال أنابري عن الحجة وعن الصلاة كان يميناً كذا في المحيط ولوقال أنابري من صومى وصلاى أو مما صليت وصمت لا يكون يميناً كذا في العتابة ولوقال ان فعل كذا فهو يهودى أو نصرانى أو مجوسى أو بى من الاسلام أو كافر أو يعبى من دون الله أو عبداً الصليب أو نحو ذلك مما يكون اعتقاده كفراً فهو يميناً استحسننا كذا في البدائع حتى لو فعل ذلك الفعل يلزمه الكفارة وهل يصير كافراً اختلف المشايخ فيه قال شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى واختار للفتوى أنه ان كان عنده أنه يكفر متى أتى بهذا الشرط ومع هذا أتى بصير كافراً الرضا بالكفر وكفارة أن يقول لا اله الا الله محمد رسول الله وان كان عنده أنه اذا أتى بهذا الشرط لا يصير كافراً لا يكفر وهذا اذا حلف به هذه اللفاظ على أمر في المستقبل أما اذا حلف بهذه اللفاظ على أمر في الماضي بأن قال هو يهودى أو نصرانى أو مجوسى ان كان فعل كذا أمس وهو يعلم أنه قد كان فعل لا شك أنه لا يلزمه الكفارة عندنا لانه بين غموس وهل يصير كافراً اختلف المشايخ فيه قال شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى واختار للفتوى أنه ان كان عنده أن هذا يمين ولا يكفر متى حلف به لا يكفرون كان عنده أنه يكفر متى حلف به يكفر الرضا بالكفر وأما اذا قال يعلم الله أنه قد فعل كذا وهو يعلم أنه لم يفعل أو قال يعلم الله أنه لم يفعل كذا وقد علم أنه فعل اختلف المشايخ فيه عاتتهم على أنه يصير كافراً كذا في النخبة ولوقال بصفة الله لأفعل كذا لا يكون يميناً ولوقال وعلم الله لأفعل كذا عندنا لا يكون يميناً ولوقال ورحمة الله لأفعل كذا لا يكون يميناً في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولوقال وعذاب الله أو سخطه أو غضبه أو قال ورضا الله وثوابه أو قال وعبادة الله لا يكون يميناً كذا في فتاوى قاضيان ولوقال شهد الله أنه لا اله الا هو لا يكون يميناً كذا في الخلاصة فان قال ووجه الله على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يكون يميناً قال ابن شجاع في حكاية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو من أيمان السقلة يعنى الجهلة الذين يذكرونه بمعنى الجارحة (١) وهذا دليل على أنه لم يجعله يميناً كذا في المبسوط ولوقال عليه لعنة الله ان فعل كذا أو قال عليه عذاب الله أو قال أمانة الله ان فعل كذا لا يكون يميناً كذا في فتاوى قاضيان وان قال ان فعلت كذا فعلى غضب الله أو سخط الله فليس بحالف كذا في الهداية وإذا قال وسلطان الله لأفعل كذا فالصحيح من الجواب في هذا الفصل أنه اذا أراد بالسلطان القدرة فهو يمين كقوله وقدرة الله كذا في المبسوط ولوقال ودين الله لا يكون يميناً (١) قوله وهذا دليل الخ محله اذا لم يقصد بالوجه الذات والا كان يميناً باجماع اه بحرارى

الشبع في وقت خاص وهو ما بعد طلوع الفجر الى زوال الشمس بما يتعدى به عادة وغداً كل باءه ما تعارفه أهل تلك البلدة رجل حلف أن لا يأكل طعاماً فأكل دواء ليس له طعم أو كان مراً لا يكون حاشاً لانه لا يسمى طعاماً وان أكل دواء له حلاوة مثل الخبز حنت في يمينه لانه طعاماً وبصل عذاه رجل حلف أن لا يأكل من طعام فلان فأكل من خله بطعام نفسه أو زيته أو ملحه كان حاشاً لانه كل من طعامه رجل حلف أن لا يأكل ملحاً فأكل طعاماً ان لم يكن ملحاً لا يكون حاشاً وان كان ملحاً كان حاشاً كما لو حلف أن لا يأكل الفلفل فأكل طعاماً فيه فلفل ان وجد طعامه حنت والاقلا وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لا يحسن ما لم يأكل عين الملح مع الخبر أو مع شيء آخر لان عينه ما كحل بخلاف الفلفل وعليه الفتوى فان كان في عينه ما يدل على أنه أراد به الطعام المالح فهو على ذلك حلف أن لا يأكل

خلافاً كل سكباجة لا يكون حاشاً لانه لا يسمى خلا حلف أن لا يأكل الحلو فأكل البطيخ لا يكون حاشاً رجل حلف وكذا أن لا يأكل عنباً فأكلمه ورمى بقشره ووجهه وابتلع ما به لا يكون حاشاً وان روى بقشره وابتلع ما به ووجهه كان حاشاً لانه كل الا كثر منه ولوحلف أن لا يأكل كل شيء فاكل بصلاً لا يكون حاشاً الا اذا نواه رجل حلف في رمضان أن لا يتعشى الليل فأكلم بعد مضي نصف الليل لا يكون حاشاً لانه لم يتعش بل تسعر فلا

يكون حائثا كما لو حلف أن لا يتعدى اليوم فأكل بعد انقضاء النهار لا يكون حائثا. رجل قال لا امرأته أن لا تتعشى الليلة فبعدى حرفه
 تاكل اللقمة واحدة كان حائثا لأن اللقمة الواحدة لا تكون عشاء * رجل حلف أن لا يأكل حراما فأكل لحما وخبزا اغتصبه حنث فيمينه
 فان باع الغصب بشئ أو كل ذلك الشئ لا يحنث لأن الثاني ليس بمجرام مطلقا وإن غصب حنطة قطعها أن أعطاه مثلها قبل أن يأكل لا يحنث
 فيمينه لأنه ملكها بإداء الضمان وإن أكلها قبل أداء الضمان وقبل قضاء القاضي ٥٥ عليه حنث فيمينه لأن الحرمة باقية
 ما لم يرد الضمان وقالوا فمين غصب طعاما فكله وقد

كان حلف أن لا يأكل
 لا يحنث في قول أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى لأنه استهلك
 بالمضغ فصلا كلاما لنفسه
 ولا اعتماد على هذا لأن
 بالاستهلاك لا يعلق المصوب
 خصوصاً على أصل أي
 حنيفة رحمه الله تعالى فإن
 عنده المصوب بعد الهلاك
 باق على ملك المالك حتى لو
 صالح على أضعاف قيمته
 جاز ويكفي ذلك صلحا عن
 الغصب لأن القيمة اذ لو
 كان صلحا عن القيمة لا يجوز
 كالمصالح بعد قضاء القاضي
 على أكثر من قيمته ولأنه
 لو صار ملكا بالمضغ لا يتصور
 أكل مال الغير وقد قال
 الله تعالى إن الذين يأكلون
 أموال اليتامى ظلما إنما
 يأكلون في بطونهم نارا
 وقال عليه السلام كل لحم
 ثبت من الحرام فالنار أولى
 به * رجل معه دراهم خلف
 أن لا يأكلها فاشترى بها
 دنائرا وفلسا ثم اشترى
 بالدينارين أو بالفلس طعاما
 فأكله قال محمد رحمه الله
 تعالى يكون حائثا فيمينه
 وإن حلف أن لا يأكل هذه

وكذا إذا قال وطاعته وشريعته أو حلف بعشره وحدوده لم يكن حالفا وكذا إذا قال وبيت الله أو بالحجر الأسود
 أو بالمشر الحرام أو بالصفا أو بالمروة أو بالنبأ أو بالقبر أو بالروضة أو بالصلاة أو بالصيام أو بالحج لم يكن حالفا
 في جميع ذلك وكذا إذا قال وحمدا لله وعبادة الله فليس يمين وكذا لو حلف بالسماوات والأرض والشمس
 والقمر والنجوم لم يكن حالفا وكذا في السراج الوهاج * ولو قال بحق الرسول أو بحق الإيمان أو بحق القرآن
 أو بحق المساجد أو بحق الصوم أو بحق الصلاة لا يكون يميننا كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال بحق محمد
 عليه السلام لا يكون يميننا لكن حقه عظيم كذا في الخلاصة * ولو قال عذبه بالنار أو حرم عليه الجنة أن فعل
 كذا فشيء من هذا لا يكون يميننا كذا في المبسوط * ولو قال لا اله الا الله لا أعلن كذا فليس يمين إلا أن ينوي
 يميننا وكذلك سبحانه الله وأنت كبر لفظا ن كذا كذا في السراج الوهاج * ولو قال عصيت الله أن فعلت كذا
 أو عصيته في كل ما فترض على فليس يمين كذا في الإيضاح * ولو قال أن فعلت كذا فانا زان أو سارق أو
 شارب خمر أو أكل ربا فليس بحالف هكذا في الكافي * عن ابن سلام أنه قال لو قال أن فعلت كذا فهو يمين
 الزنار على نفسه كإيقاع الزنار أنه يكون يميننا كذا في الظهيرية * ولو قال عبده حر أن حلف بطلاق
 امرأته ثم قال لا امرأته أنت طالق أن شئت لم يعتق عبده وليس هذا يمين وكذا إذا قال إذا حضت حبيبة
 لم يعتق عبده كذا في المبسوط * ولو قال أن فعلت كذا فلا اله في السماء هو يمين ولا يكفر كذا في العناية
 * ولو قال ما قال الله كذب أن فعلت كذا يكون يميننا ولو قال الله تعالى كذب أن فعلت كذا يكون يميننا ولو قال
 أن فعلت كذا فاشهدوا على بالنصرانية يكون يميننا ولو قال ما فعلت من صوم وصلاة لم يكن حقا أن فعلت
 كذا يكون يميننا كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال اللهم أنا عبدك أشهدك وأشهد ملائكتك أن لا أفعل
 كذا ثم فعل لا كفارة ويستغفر الله كذا في الخلاصة * رجل قال لا تحروا الله لأبجي إلى ضيافتك فقال رجل
 للعالم ولا تجي إلى ضيافتي أيضا قال نعم يصير حالفا في حق الثاني بقوله نعم حتى لو ذهب إلى ضيافة الأول
 أو إلى ضيافة الثاني حنث في يمينه كذا في المحيط * تحريم الحلال يمين كذا في الخلاصة * فمن حرم على نفسه
 شيئا مما لم يصير محرما ثم أذاع لم يحرمه قليلا أو كثيرا حنث ووجب الكفارة كذا في الهداية * إن
 كان في يده دراهم فقال هذه الدراهم حرام على يتظر أن اشترى بها شيئا يحنث في يمينه وإن وهبها أو تصدق بها
 لا يحنث في يمينه * وفي الباقي لو حرم طعاما ونحوه فهو يمين على ما تناوله المعتاد كذا في المأكل ولبس
 في الملبوس الآن يعني غيره قال وكذلك سائر التصرفات في الأشياء قال ولا يعتبر استيعاب الطعام بالأك
 ولو قال لا يحصل لي أن أفعل كذا فان نوى تحريمه عليه فهو يمين ولو قال هذا الثوب على حرام أن لبسته
 فلبسه ولم ينزع حنث في يمينه * امرأة قالت لزوجه أنت على حرام أو قالت حرمتك على نفسي فهذه يمين
 حتى لو طاعته في الجماع كان عليها الكفارة وكذلك لو أكرهها على الجماع يلزمها الكفارة ولو قال
 هو يأكل الميتة أن فعل كذا لا يكون يميننا وكذلك إذا قال هو يستحل الميتة أو يستحل الخمر
 والخنزير لا يكون يميننا وكان يجب أن يكون يميننا لأن استحلال الحرام كفر والحاصل أن كل شيء هو
 حرام حرمة مؤبدة بحيث لا تسقط حرمة به حال من الأحوال كالكفر وأشباه ذلك فاستحلاله معلقا
 بالشروط يكون يميننا وكل شيء هو حرام بحيث تسقط حرمة به حال كاللبن والخمر وأشباه ذلك فاستحلاله
 معلق بالشروط لا يكون يميننا كذا في المحيط * ولو قال كل حل على حرام فهو على الطعام والشراب الآن ينوي

الدراهم أو الدينارين فاشترى بها عرضا ثم باع العرض بطعام فأكله لا يكون حائثا وكذا لو اشترى بالدراهم شعيرا ثم اشترى بالثمن طعاما فأكله
 لا يكون حائثا * قال إذا حلف على ما لا يؤكل أن لا يأكله فاشترى به شيئا ما يؤكل وأكله حنث وإن حلف على ما يؤكل أن لا يأكله فاشترى ما لا
 يؤكل فأكله لا يكون حائثا * رجل حلف أن لا يأكل من مال فلان ثم تناهأنا كل الحائث لا يحنث في يمينه لأنه بعد آكل مال نفسه عرفا
 * رجل حلف أن لا يأكل من هذا الطعام مادام في ملكه فباع بعضه ثم أكل ما بقي ذكر نصير عن الحسن بن زياد رحمه الله تعالى لا يحنث في يمينه

* قال المصنف رحمه الله تعالى وهذا انما يصح اذا حلف أن لا يأكل هذا الطعام أو اذا حلف أن لا يأكل من هذا الطعام ينبغي أن يحث
 * رجل حلف أن لا يأكل من مال فلان تحت المحلوف عليه فوزه الحالف وأكل قال نصبر رحمه الله تعالى حث في عيینه وقال غيره لا يكون
 حائثا اذا لم يكن له وارث سواء أوقسموا الميراث لانه كل مال نفسه * رجل حلف أن لا يأكل من مال ابنه وبينهما حب من خل قال عصام رحمه
 الله تعالى ان كان الابن كبيرا يقاسمه ٥٦ ثم يأكل كل نصيب نفسه وان كان صغيرا يبيع نصيبه من غيره ثم يقاسمه ويشترى

نصيب الابن فبأكل كل قال
 المصنف رحمه الله تعالى
 وينبغي أن لا يحتاج الى
 هذا التكليف وله أن يأكل
 قدر نصيب نفسه ويكون
 ذلك بمنزلة القسمة وأحد
 الشريكين في المكمل
 والموزون منفرد بالقسمة
 اذا كان أجنبيا فالأب أولى
 * رجل حلف أن لا يأكل
 هذا الشيء فأكل بعضه قال
 أبو بكر الاسكاف رحمه الله
 تعالى ان كان الشيء يمكنه
 أن يأكله كله في مرة لا يحث
 بأكل بعضه وقال بعضهم
 اذا أكل بعض ما لا يمكن
 أكله كله في مجلسه يحث
 في عيینه وهو الصحيح *
 حلف أن لا يأكل كل اللبن
 فطبخه أرفأ فأكله قال أبو
 بكر البخاري رحمه الله تعالى
 لا يحث في عيینه وان لم يجعل
 فيه ما هو ان كان يرى عيینه
 كالحلف أن لا يأكل كل هذا
 الخلف فاختذ به سكباجة
 وأكلها لا يحث في عيینه
 * رجل حلف أن لا يأكل
 هذا اللبن فجعله جبنًا وأكله
 لا يحث في عيینه الا أن
 ينوي أكل ما يتخذه منه وهو
 كالحلف أن لا يأكل كل من
 هذه الحنطة فأكل خبزها

غير ذلك والقياس أن يحث كافرغ ولا يتناول المرأة الابانية واذا نواها كان ابلا ولا يخرج عن اليمين
 الطعام والشراب وهذا كله جواب ظاهر الرواية والقوى على أنه يقع به الطلاق بلانية لغلبة الاستعمال
 في ارادة الطلاق وكذا في قوله ١ حلال بروى حرام أو حلال الله أو حلال المسلمين وان قال لم أؤو الطلاق لم
 يصدق قضاء وفي قوله ٢ هرجه بدست راست كبرم بروى حرام قيل يجعل طلاقا بلانية وهو اختيار مشايخ
 سمرقند وقال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى لم يتضح لي عرف الناس في هذا فالصحيح أن نقيس هذا الجواب
 ونقول ان نوى الطلاق يكون طلاقا وأما من غير دلالة فلا احتياط أن يتوقف المردية ولا يخالف المتقدمين
 ولو قال ٣ هرجه بدست جب كبرم بروى حرام لا يكون طلاقا الابانية ولو قال ٤ هرجه بدست كبرم قيل
 لا يكون طلاقا الابانية وقيل لا يشترط النية * ولو قال حلال الله على حرام وله امرأتان يقع الطلاق على
 واحدة واليه البيان في الاظهر كذا في الكافي * سئل أبو بكر عن قال هذه المرأة على حرام ثم شرها قال في
 هذا خلاف بين أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى قال أحدهما ما يحث وقال الآخر لا يحث
 والمختار للقوى أنه ان أراد به التحريم تجب الكفارة وان أراد الاخبار ولم تكن له نية لا تجب الكفارة كذا
 اختاره الصدر الشهيد كذا في الطهريه * اليمين بالله مما يحتمل التعليق نحو أن يقول اذا جاء غد فوالله لا أدخل
 هذه الدار ويحتمل التأقيت أيضا كاليمين بغير الله نحو أن يقول والله لا أدخل هذه الدار الى سنة ينتمى اليه
 بعضى السنة * رجل قال لغيره لا أكلك يوم ما هو ما فهو كقوله والله لا أكلك يومين ينتمى اليه بعضى يومين
 كذا في فتاوى قاضيان * ويدخل فيه ما لليلة المتخللة كذا في المحيط ولو قال والله لا أكلك يوم ما يومين
 فهو كقوله لا أكلك ثلاثة أيام ولو قال والله لا أكل فلانا اليوم ولا غد ولا بعد غد كان له أن يكلمه في
 الليالي لانها أيامان ثلاث ولو قال والله لا أكل فلانا اليوم وغدا وبعد غد لا يكلمه في الليل لانها عين واحدة
 بمنزلة قوله لا أكلك ثلاثة أيام فيدخل فيه الليالي كذا في المبسوط * اذا قال الرجل والله الرحمن لا أفعل
 كان عينين حتى اذا حث بأن فعل ذلك الفعل كان عليه كفارتان في ظاهر الرواية * والاصل في جنس هذه
 المسائل أن الحالف بالله اذا ذكر اسمين وبنى عليهما الحلف فان كان الاسم الثاني نعتا للاسم الاول ولم يذكر
 بينهما حرف العطف كانا عينا واحدة باتفاق الروايات كلها كما في قوله والله الرحمن لا أفعل كذا وان كان الاسم
 الثاني يصلح نعتا للاسم الاول وذكر بينهما حرف العطف كانا عينين في ظاهر الرواية بيانه في قوله والله
 والرحمن لا أفعل كذا كذا في المحيط * وأما كثر المشايخ على ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيان * وادان كان
 الاسم الثاني لا يصلح نعتا للاول فان ذكر بينهما حرف العطف كما في قوله والله والله لا أفعل كذا كانا عينين
 في ظاهر الرواية وهو الصحيح وان لم يذكر بينهما حرف العطف كانا عينا واحدة باتفاق الروايات هكذا ذكر
 شيخ الاسلام كذا في المحيط * وان نوى به عينين يكون عينين ويصير قوله الله ابتداء عينين بحذف حرف القسم
 وانه قسم صحيح هكذا في البدائع * ولو قال والله والرحمن لا أفعل كذا ففعل فعلية الكفارتان في قوله كذا
 في فتاوى قاضيان * اذا حلف الرجل على أمر لا يفعله أبدا ثم حلف في ذلك المجلس أو مجلس آخر لا يفعله أبدا
 ثم فعله كانت عليه كفارة عينين وهذا اذا نوى عينا أخرى أو نوى التغليب أو لم يكن له نية واذا نوى بالكلام
 ١ الحلال عليه حرام ٢ كل ما أمسكه يدي اليمين عليه حرام ٣ كل ما أمسكه يدي اليسرى عليه حرام
 ٤ كل ما أمسكه يدي

أو سويها لا يحث في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وانما يحث بأكل الخبز في قول صاحبيه رحمه الله تعالى لان
 عين الحنطة لا يترك عادة فانصرف اليمين الى خبزها * رجل حلف أن لا يأكل كل السمن فأكل سويقا ملتوتا بالسمن ذكر في الاصل ان كان
 السمن مستينا بحيث يجد طعمه كان حائثا في عيینه لانه ليس بمثل وذو الحالك في المختصر ان كان السمن مستينا بحيث لو عصر يسيل
 من السمن حث وان لم يكن كذلك لا يحث وان وجد طعمه قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يكون الجواب في مسئلة الارز على هذا

التفصيل * ولوحلف أن لا يتناول هذا اللبن فخطبه بالساء أو بالجران كان المحلوف عليه عالما بالبحث في عيونه وان كان مغلوبا لا يبحث لان المغلوب في مقابلة الغالب كالسهم لان وان استويا بحث استخسانا ثم ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل ما يدل على أنه يعتبر الغلبة من حيث الاجزاء لا من حيث اللون والطعم جميعا وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى يعتبر الغلبة من حيث اللون والطعم جميعا غاليا ومغلوبا وقيام أحدهما لا يكتفي ولا يعتبر الغلبة من حيث الاجزاء * ولوحلف أن لا يشترى لبن هذه البقرة ٥٧ وخطبه بابن بقره أخرى فسد أبي يوسف رحمه الله تعالى هذا وما

لوحطه بالماء سواء * وعند محمد رحمه الله تعالى الجنس لا يغلب الجنس فيحلف على كل حال * رجل حلف أن لا يأكل اللحم فأكلم حراما كان أو حلالا لا يأكل أو مطبوخا ومشويا بحث في عيونه لا السمك وعن محمد رحمه الله تعالى كل ما يسكن الماء لا يبحث بأكله والكبد والطحال وجب ما كان في البطن كالكرش وقصوه لحم قيل هذا في بلد يباع ذلك مع اللحم وان كان في بلد لا يباع مع اللحم كالكرش والامعاء ونحو ذلك لا يكون لحما والرأس والا كراع لحم في عين الاكل وليس بالحرف في عيّن الشراء وشحم البطن ليس بالحرف والالبنة ليست بالحرف ولا شحم الظهر لحم اذا حلف أن لا يأكل شيئا فاكل شحم الظهر وهو اللحم السمين لا يبحث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ويحلف عندهما * رجل حلف أن لا يشرب من دار فلان فاكل منها شيئا قال محمد بن سلة رحمه الله تعالى يبحث في عيونه لان المقصود

الثاني اليمين الاولى عليه كفارة واحدة وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال هذا اذا كانت عيونه بحجة أو عورة أو صوم أو صدقة فأما اذا كانت عيونه بالله فلا يصح نيته وعليه كفارتان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذا أحسن من ماسمعتها منه واذا كان إحدى اليمينين بحجة والاخرى بالله فعليه كفارة وحجة كذا في المبسوط * في النوازل رجل قال لا تأخر والله لا أكلمه يوما والله لا أكلمه شهرا والله لا أكلمه سنة ان كلمه بعد ساعة فعليه ثلاثة أعيان وان كلمه بعد الغد فعليه عيّن ان كلمه بعد الشهر فعليه عيّن واحدة وان كلمه بعد سنة فلا شيء عليه كذا في الخلاصة * ولو قال أنا بري من الله تعالى ان كنت فعلت أمس وقد كان فعل وهو يعلم به اختلف المشايخ فيه واختار للفتوى أنه ان كان في زعمه أنه كفر بكفر ولو قال ان كنت فعلت أمس فانه بري من القرآن وقد كان فعل وعلم به فالجواب المختار فيه كالجواب فيما اذا قال فهو بري من الله هكذا في المحيط * ولو قال ان فعلت كذا فهو بري من الله ورسوله وحديث فهو عيّن واحدة يلزمه كفارة واحدة ولو قال ان فعلت كذا فهو بري من الله تعالى وبري من رسوله والله ورسوله بريان منه فعليه يلزمه أربع كفارات وعن محمد رحمه الله تعالى لو قال هو يهودي ان فعل كذا فهو نصراني ان فعل كذا فهو عيّن ولو قال هو يهودي هو نصراني ان فعل كذا فهو عيّن واحدة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال ان فعلت كذا فانا بري من القرآن والزيور والتوراة والانجيل فحلف يلزمه كفارة واحدة لان عيّن واحدة ولو قال أنا بري من القرآن وبري من الزبور وبري من التوراة وبري من الانجيل فهو أربعة أعيان اذا حلف يلزمه أربع كفارات كذا في المحيط * ولو قال أنا بري من المصحف فهو عيّن واحدة وكذا لو قال هو بري من كل آية في المصحف فهو عيّن واحدة كذا في فتاوى قاضيخان * سئل شمس الاسلام عن قال والله اكرابن كاركتم قال اختيار استاذي أنه لا يكون عيّن ثم رجع وقال يكون عيّن كذا في الخلاصة * رجل قال ٢ سوكتد خورم كه اينكار كنكم قال بعضهم لا يكون عيّن وقال بعضهم يكون عيّن ولو قال ٣ سوكتد ميخورم كه اينكار كنكم يكون عيّن لان هذا الكلام يذكر لتحقيق دون الوعد نقول الرجل ٤ كواهي ميدهم ولو قال ٥ سوكتد خورم بطلاق كه اين كار كنكم لا يكون عيّن لانه وعد ونحوه ولو قال ٦ سوكتد خوري يكون عيّن بغيره قوله لا سوكتد ميخورم كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال ٨ مرا سوكتد بطلاق آست كه شراب ميخورم فشراب طلقت امرأته وان لم يكن حلف ولكن قال قلت ذلك لدفع تعرضهم لا يصدق قضاء كذا في الكافي * وان قال ٩ سوكتد خورده ام ان كان صادقا كان عيّن وان كان كاذبا فلا شيء عليه كذا في المحيط * ولو قال ١٠ بر من سوكتد است كه اينكار كنكم فهو اخبار ان اقتصر على هذا فهو اقرار باليمين وان زاد على هذا فقال ١١ بر من سوكتد است بطلاق يلزمه ذلك فان قال قلت ذلك كذا بغير التعرض الجلسا موغير ذلك لا يصدق قضاء ولو قال ١٢ بالله العظيم كه بزكرت از بالله العظيم نيست كه اينكار كنكم يكون عيّن كما لو قال بالله العظيم الاعظم ان فعلت كذا ٣ سألني لا أفعل كذا ٤ أشهد ٥ سأحلف بالطلاق أي لا أفعل كذا ٦ أحلف ٧ أحلف ٨ لي عيّن بالطلاق على أي لا أشرب الشراب ٩ حلفت عيّن ١٠ على عيّن أي لا أفعل كذا ١١ على عيّن بالطلاق ١٢ بالله العظيم وليس شيء أعظم من بالله العظيم أي لا أفعل كذا

(٨ - فتاوى ثاني) من هذه اليمين الاتماع عن جميع المأكولات والمشروبات وقال غيره لا يبحث في عيونه إلا أن ينوي جميع المأكولات والمشروبات قال المصنف رحمه الله هذا اذا كانت اليمين بالعربية فان قال بالفارسية ازخان فلان هي جيز ميخورم يتناول المأكول والمشروب * رجل وضع لفة في فم فقال رجل ان أكلتها فامرأته طالق فقال له آخر ان أخرجه فاعدى حر قالوا بلاني بعضها ويا كل بعضها ولا يحلف أحدهما * رجل حلف أن لا يأكل هذه البيضة لا يبحث ما لم يأكلها * ولو حلف أن لا يأكل الخبز الذي في هذا الخابية فاكل بعضها

حسب لانه لا يمكن أن كل كاهن مجلسه رجل حلف أن لا يأكل من لبن هذه البقرة فأكل من مخيضها حنث وان كل مرقعة انحسرت من مخيضها لا يحنث * رجل حلف أن لا يأكل أو حلف أن لا يشرب فذاق شيئاً بلسانه ولم يدخله جوفه لا يحنث في يمينه * رجل حلف أن لا يأكل طابخاً نوى جميع المطبوخات فهو على ما نوى وان لم ينوشها فهو على اللعوم المطبوخ استحساناً قالوا هذا اذا طبخ اللعوم بالماء أما القلية اليابسة فلا تسمى طابخاً وان طبخ اللعوم بالماء ٥٨ فأكل المرقعة مع الخبز ولم يأكل اللعوم كان حائثاً * رجل حلف أن لا يأكل من طهه

وهذه الزيادات تكون للثأ كيد فلا يصرف أصلاً كذا في فتاوى قاضيان * في الفتاوى لو قال ١٣ سوكتك مخرجوم بطلاق ليس بتطليق لأن الناس لم يمارفوه عينا بالطلاق وفي التجريد ولو قال ١٤ مراسوكتك خاتنه استطلق امرأته ولم يشترط فيه نية المرأة فهو الأصح * في الفتاوى ولو قال ١٥ بالله كه بزر كتر ازین نامی نیست أو بزرگتر ازین سوكتك نیست أو بزرگتر من نامی نیست كه أفعلاً أو لا أفعلاً عين وقوله بزرگتر ازین لا يجعل فاصلاً * وفي مجموع النوازل مثل شيخ الاسلام عن يقول ما حلفت أن لا أفعلاً بل حلفت أن هذا أعظم الايمان وأنه لا أعظم من هذه اليمين على قال لا يصدق لانه وصل به نفي الفعل وما ذكر من الاختصار على الكلام الأول خلاف الظاهر كذا في الخلاصة * ولو قال ١٦ معصفتك خد ابست وى سوخته اكر ايسكار كند لا يكون عينا ولو قال ١٧ هرا میدی كه بخدا دارم نامیدم اكر ايسكار كنتم يكون عينا ولو قال ١٨ مسلمانی نكرده ام خدای را اكر ايسكار كنتم فضل قال الفقيه أبو الليث ان اراد بذلك أن الذي فعل من العبادات لم يكن حقيقاً يكون عينا والافلا ولو قال ١٩ هر چه مسلمانی کرده ام بكافران دادم اكر ايسكار كنتم ففعل لا يصير كافراً ولا يلزمه الكفارة * ولو قال ٢٠ والله كه فلان سخن نگویم نه بكر و زونه دور و زفه و عین واحدة تنتهي بمعنى اليومين كذا في فتاوى قاضيان ولو قال ٢١ حرام است با تو سخن گفتن يكون عينا كذا في الظهيرية * مثل الشيخ القاضي الامام علي بن حسين السعدي عن قال ٢٢ پذیرفتم كه چنین كنتم ولم ينوشها قال يكون عينا كذا في الخلاصة * رجل قال ٢٣ پذیرفتم خدای را كه فلان كار كنتم يكون عينا كذا لو قال نذرت أن لا أفعلاً كذا ولو قال ٢٤ خدای را بویه مبررا پذیرفتم كه فلان كار كنتم لا يكون عينا لان قوله بویه مبررا پذیرفتم لا يكون عينا فاذا انحلت بين ذكرا لله تعالى وبين الشرط مالا يكون عينا يصير فاصلاً فلا يكون عينا كذا في فتاوى قاضيان * مثل نجم الدين عن قال ٢٥ اكر فلان كار كند از مغ بدتر است فقال هو عین موجهة للكفارة اذا حنث فيها ولو قال ٢٦ از سبب و شست آیه قرآن بیزار است اكر ايسكار كنتم فهو عین واحدة ولو قال اكر وى اين كار كند و براغ خوانيد و جهود خوانيد و سنكسار كنيد ثم فعل لا يلزمه شيء ولو قال ٢٨ هر چه مغان منی كرده اند و جهودان جهودی كرده اند در كردن وى كه ايسكار نكرده است وقد فعل ذلك لا يلزمه شيء ولو قال ٢٩ اكر وى اين كار كند كافر بروى شرف دارد لا يكون عينا كذا في الظهيرية * ولو قال ٣٠ از هزار مرغ و تر سابد تر مان فعلت كذا فهو عین كذا في

١٣ أحلف بالطلاق ١٤ على عين بالبيت ١٥ بالله الذى ليس اسم أعظم منه أو هو أعظم اسم انى أفعلاً أو لا أفعلاً كذا ١٦ كتاب الله محروق يده ان كان يفعل كذا ١٧ كل أولى فى الله أن كون آيسامنه ان فعلت كذا ١٨ لم أفعله فعل الاسلام ان فعلت كذا ١٩ كل ما فعلته من أفعال الاسلام أعطيت للكفار ان فعلت كذا ٢٠ والله لا أقول الكلام الفلانى لا يوم ولا يومين ٢١ الكلام معك حرام ٢٢ قبلت أن لا أفعلاً كذا ٢٣ قبلت أنى لأفعل كذا ٢٤ قبلت أنى لأفعل الشيء الفلانى لله تعالى والرسول ٢٥ ان فعل كذا فهو أقبح من الجحوس ٢٦ هو برى من ثلثمائة وستين آية قرآنية أنه لم يفعل كذا ٢٧ ان فعل كذا فادعوه كافراً وادعوه يهودياً وادعوه بالجماعة ٢٨ كل ما فعلته الجحوس من الجحوسة وفعله اليهود من اليهودية فهو في عنقهم لم يفعل كذا ٢٩ ان فعل كذا يكون لكافراً شرف عليه ٣٠ أنا أقبح من ألف مجوسى ونصرانى

الخطبة ان نوى بأكلها حبا فهو على ما نوى وان لم ينوش شيئاً فأكل من خبزها لا يحنث عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحبيه رحمه الله تعالى يحنث وان أكل كل عين الخطبة هل يحنث عندهما فالصحيح أنه يحنث واليه أشار في الجامع الصغير وان كل من سبقها لا يحنث عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وهو الظاهر من قول محمد رحمه الله تعالى وان حلف أن لا يأكل من هذا الدقيق فأكل من خبزه حنث عندهم وان أكل عين الدقيق اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يحنث ولو حلف أن لا يأكل كل طعاماً فأكل خبراً أو فاكهة أو غير ذلك مما يؤكل على وجهه التطمع كان حائثاً وان أكل ماله طمعاً لكن لا يؤكل على وجهه التطمع كالسهم ونشا وهو ذلك لا يحنث في يمينه * ولو حلف لبأكل هذا الطعام ان لم يؤت منه بوقت فهذا ذلك الطعام أو كله غيره أو مات الحالف حنث في يمينه وان وقته بوقت فقال لبأكل هذا الطعام اليوم فانا الحالف قبل مضى اليوم لا يحنث بالاجاع وان هلك ذلك الطعام قبل مضى اليوم لا يحنث قبل مضى اليوم بالاجاع حتى لا يلزمه الكفارة ولو عملها لا يجوز اذا مضى اليوم اختلفوا فيه قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يلزمه الكفارة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يلزمه الكفارة وعلى هذا الخلاف اذا قال والله لا أفين دين فلان غدا فقضاه اليوم أو و به سنة أو أبرأه عندهما لا يحنث وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يحنث ولو مات المطلب لا يحنث بالاجاع وعلى هذا الخلاف لو كانت اليمين بطلاق

المحيط

اليوم فانا الحالف قبل مضى اليوم لا يحنث قبل مضى اليوم لا يحنث قبل مضى اليوم بالاجاع حتى لا يلزمه الكفارة ولو عملها لا يجوز اذا مضى اليوم اختلفوا فيه قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يلزمه الكفارة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يلزمه الكفارة وعلى هذا الخلاف اذا قال والله لا أفين دين فلان غدا فقضاه اليوم أو و به سنة أو أبرأه عندهما لا يحنث وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يحنث ولو مات المطلب لا يحنث بالاجاع وعلى هذا الخلاف لو كانت اليمين بطلاق

أوعتاق رجل حلف أن لا يأكل الشواء فهو على اللحم إلا أن ينوي كل مشوي فإن أكل بيضة مشوية كان حائشاً رجل حلف أن لا يأكل من طعام فلان ولا يشترى الخائف منه الطعام أو وهبه فلان من غيره فاشترى الخائف من ذلك وأكل لا يحنث في يمينه ولو حلف أن يأكل من خبز فلان الخبز فأكل من خبزه بعدما اشترى كان حائشاً في يمينه رجل حلف أن لا يأكل من كسب فلان فاشترى شاة من فلان أو وهبه له فلان فأكل لا يحنث في يمينه ولو ورثه الخائف من الخوف عليه فأكل كان حائشاً في يمينه ولو ٥٩ حلف أن لا يأكل من مال أبيه فأت

الاب فورثه الخائف وأكل لا يحنث الخائف وهو الصحيح قد ذكرنا ولو حلف أن لا يأكل من ثمن غزل فلانة فاشترى غزل فلانة أو وهبته له فباعه وأكل ثمنه لا يكون حائشاً ولو باعته فلانة غزلاً أو دفعت إليه الثمن فأكل الخائف حنث في يمينه رجل حلف أن لا يأكل شاة من أشياء والده فتناول في بيت والده كسرة خبز ملقاة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يحنث في يمينه وقال القاضي الامام أبو علي النسبي رحمه الله تعالى يكون حائشاً في يمينه وقال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى ان كانت الكسرة بحال يعطى مثلها للفقير كان حائشاً لا فلا رجل حلف أن لا يأكل من كسب فلان فشرب من ماء الجدة الذي وضعه على الطريق قال أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى أخاف أن يكون حائشاً رجل حلف أن لا يأكل من جده فلان فتناول من ماء جده قالوا لا يكون حائشاً في يمينه قيل هذا في الشتاء أما في الصيف يحنث

المحيط * امرأة قالت لزوجها ترك اللعب بالشرط فخرج فقال نعم فقالت انامك طالق ان كنت تابع بالشرط فخرج فقال الزوج ان كنت ألعب بالشرط فخرج فقالت ايش هذا فقال الزوج ٣١ هـ ان كه تو ميكيوي ثم لعب بعد ذلك لا يقع الطلاق كذا في الخلاصة * سئل نجم الدين عمر النسبي عن قال ٣٢ هـ رحمه بدست راست گرفت بروی حرام كه فلان كار نکند وكره لا يحنث لان العرف في قوله ٣٣ هـ رحمه بدست راست كيرد ولا عرف في قوله ٣٤ هـ رحمه بدست راست گرفت كذا في الظهيرية * واذا قال يريد فتم باخدا كه از خریده تو كه يار ي خورم فقد قيل انه يكون يميناً ان نوى اليمين والاصح انه يمين بدون النية كذا في الذخيرة فصل في تحليف الظلمة وفيما ينوي الخائف غير ما ينوي المستحلف ذكر في فتاوى أهل سمرقند سلطان أخذ رجلاً خلفه ٣٥ هـ بايزد فقال الرجل مثل ذلك ثم قال ٣٦ هـ كه روز آئينه يابي فقال الرجل مثل ذلك فلم يأت هذا الرجل يوم الجمعة لا يلزمه شيء لانه لما قال بايزد وسكت ولم يقل قل بايزدان لم أفعل كذا لم يتعقد اليمين * ذكر عن ابراهيم النخعي أنه قال اليمين على نية الخائف اذا كان مظلوماً وان كان ظالماً فعلى نية المستحلف وبه أخذ أصحابنا مثال الاول اذا أكره الرجل على بيع عين في يده خلف المكره بالله أنه دفع هذا الشيء الى فلان يعني به بآئعه حتى يقع عند المكره أن مافي يده ملك غيره فلا يكرهه على بيعه يكون كإنوى ولا يكون ما حلف عين غموس لا حقيقة ولا معنى ومثال الثاني اذا ادعى عينا في يدي رجل اني اشتريت منك هذا العين بكذا وأنكر الذي في يديه الشراء وأراد المدعي أن يحلف المدعي عليه بالله ما واجب عليك تسليم هذا العين الى هذا المدعي خلف المدعي عليه على هذا الوجه ويعني التسليم في هذا المدعي بالهبة والصدقة لا بالبيع فهذا وان كان صادقا فمما حلف ولم يكن ما حلف عين غموس حقيقة لانه نوى ما يحتمله لفظه فهو عين غموس معنى لانه قطع هذه اليمين حتى امرى مسلم فلا تعتبر نية * قال الشيخ الامام الزاهد شيخ الاسلام المعروف بجواهر زاده وهذا الذي ذكرنا في اليمين بالله فأما اذا استحلف بالطلاق أو العتاق وهو ظالم أو مظلوم فنوى خلاف الظاهر بأن نوى الطلاق عن الوفاق أو نوى العتاق عن عمل كذا أو نوى الاخبار فيه كذا باهانه يصدق فيما بينه وبين الله تعالى حتى لا يقع الطلاق ولا العتاق فيما بينه وبين الله تعالى الا أنه ان كان مظلوماً لا يأثم اثم الغموس واذا كان ظالماً يأثم اثم الغموس وان كان ما نوى صادقا حقيقة قال القدوري في كتابه ما نقل عن ابراهيم أن اليمين على نية المستحلف ان كان الخائف ظالماً فهو صحيح في الاستحلف على الماضي لان الواجب باليمين كافر بالاثم ومضى كان ظالماً فهو آثم في يمينه وان نوى ما يحتمله لفظه لا يوصل به اليمين الى ظلم غيره وهذا المعنى لا يتأتى في اليمين على أمر في المستقبل فيعتبر نية الخائف على كل حال كذا في المحيط * في الفتاوى رجل مر على رجل فأراد أن يرحل أن يقوم فقال المار ٣٧ هـ والله كه تخزي فقام لا يلزم المارشي * في نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال اخبرته دخلت دار فلان أمس فقال نعم فقال له السائل والله لقد دخلتها فقال نعم فهذا حالف وكذا وقال والله ما دخلت فقال نعم * روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال لا تخران قلت فلا نافع بذلك فقال لا تخران الا بانك فهو صحيح ان كلمه غير انه يحنث كذا في الخلاصة ٣١ هـ ما تقوليه ٣٢ كل ما أمسكه يمينه عليه حرام ان لم يفعل كذا فوعله ٣٣ كل ما أمسكه يمينه يميني ٣٤ قبلت بالله اني لا أكل مما تشتره وتأتي به ٣٥ بالله ٣٦ انك تأتي يوم الجمعة (٢٧) واقه لا تقم

رجل حلف أن لا يأكل شاة مما حلف فلان يعني أو رده فلان فأكل من جده فلان قالوا لا يكون حائشاً رجل حلف طائعا أو مكرها أن لا يأكل كذا ولا يشرب كذا ثم أكره في كاه حنث وكذا لو أكله بعدما أغشى عليه أو جرح أو صب في حلقه مكرها لا يحنث في يمين الشرب رجل قال والله لا أدوق طعاما ولا شرا بافذاق احدهما كان حائشاً ولو قال والله لا أدوق طعاما وشرا بافذاق احدهما لا يحنث وقال أبو القاسم الصغار رحمه الله تعالى يحنث في يمينه لان المراد من مثل هذا الكلام في العرف نفي كل واحد منهما وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن

الفضل رحمه الله تعالى يتو في ذلك فان لم ينوشيا لا يحنت باحدهما وعليه الفتوى رجل حلف أن لا يأكل لحم البقرة فأكل لحم الجاموس أو حلف أن لا يأكل لحم الجاموس فأكل لحم البقرة فبعضهم يقول حلف أن لا يأكل لحم البقرة فأكل لحم الجاموس حنت وإن حلف أن لا يأكل لحم الجاموس فأكل لحم البقرة لا يحنت وهذا أصح من الأول قال المصنف رحمه الله تعالى ينبغي أن لا يحنت في الفصلين جميعا لأن الناس يفرقون بينهما وهو كما لو حلف أن لا يأكل لحم الشاة فأكل لحم المعز رجل قال كلاً كلاً كات اللحم فله على أن أتصدق

بدرهم عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن عليه في كل لقمة درهم أو كذا لو قال كلاً شربت الماء فلي درهم يلزمه بكل نفس درهم رجل حلف أن لا يذوق الخمر فأكل خبزا عجن بجمر قال شدة اد رحمه الله تعالى لا يحنت في عينه كالأكل حلف أن لا يذوق الزيت فأكل خبزا عجن بزيت لا يحنت رجل قال إن أكلت من خبز والدي ما لم أتزوج فاطمة فكل امرأة أتزوجها فهي طالق ثم تزوج امرأة يقال لها فاطمة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى طلق التي تزوجها لأنها لم تنصر معرفة فانه لم يقل فاطمة من مولد ينسبها إلى الأب والجد وبدون ذلك لا يحصل التعريف فيثبت نكحة إلا إذا كان قبل ذلك ما يدل على التعريف رجل حلف أن لا يأكل خبزا فأكل خبزا لا يحنت في عينه لأنه لا يسمى خبزا مطلقا وكذا لو أكل لا كشة لا يحنت في عينه رجل حلف أن لا يأكل مرققا فأكل سموس أب وأولطه لا يكون حاشا رجل حلف أن لا يأكل من شيء فلان فجعل فلفل فلان في قدر طجنت امرأته وأكل الحالف قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن

رجل قال لا خير والله لتفعلن كذا وكذا ولم ينوشا ولا مباشرة البين على نفسه فلا شيء على واحد منهما إذا لم يفعل الخطاب ذلك وإن نوى القائل الحلف بذلك يكون حاشا وكذا لو قال بالله لتفعلن كذا وكذا ولو قال والله لتفعلن كذا وكذا ولم ينوشا فهو استحلاف وهو استحلاف ولا شيء على واحد منهما كذا في فتاوى قاضيان رجل قال لا خير والله لتفعلن كذا وكذا فقال الآخر نعم إن أراد المبتدئ الحلف وأراد المجيب الحلف يكون كل واحد منهما حاشا فلان نوى المبتدئ الاستحلاف ونوى المجيب الحلف فالجيب حلف وإن لم ينوكل واحد شيا في قوله الله الحالف هو المجيب وفي قوله والله مع الوأوال الحالف هو المبتدئ وإن أراد المبتدئ أن يكون مستحلفا أو أراد المجيب أن لا يكون عليه عين ويكون قوله نعم على ميعاد من غير عين فهو كما نوى ولا عين على واحد منهما كذا في الخلاصة وهكذا في الوجبة المذكورة ويحيط السرخسي ولو قال الرجل لغريمه أقسمت لتفعلن كذا أو قال أقسمت بالله أو قال أشهد بالله أو قال أحلف بالله لتفعلن كذا أو قال في جميع ذلك أقسمت عليك أو أشهد عليك أو لم يقل عليك فالخالف في هذه الفصول الثلاثة هو المبتدئ ولا عين على المجيب وإن نوى باجتماع يكون المجيب هو الحالف إلا أن يكون المبتدئ أراد الاستفهام بقوله أحلف ونحو ذلك فإن أراد ذلك فلا يكون عينا على المبتدئ رجل قال لا خير عليك عهد الله أن فعلت كذا فقال الآخر نعم فلا شيء على القائل وإن نوى به البين ويكون هذا على استحلاف المجيب رجل قال لا أمرأته أنك فعلت كذا وكذا فقالت لم أفعل فقال إن كنت فعلت أنت فأنت طالق فقالت المرأة إن كنت فعلت فأناطا طالق قالوا إن أراد به عين المرأة لا تطلق المرأة جماعة من الفساق اجتمعوا وكان يصفع بعضهم بعضا فقال واحد منهم من صفع بعد هذا صاحبه فأمر أنه طالق ثلاثا فقال واحد منهم بالفارسية بعد ذلك هلا فصفعه رجل بعد قوله هلا ثم صفع هو صاحبه قالوا لا تطلق امرأة القائل هلا لأن هذا كلام فاسد ليس بعين رجل قال على المشي إلى بيت الله تعالى وكل مملوك لي حر وكل امرأة لي طالق إن دخلت هذه الدار فقال رجل آخر وعلى مثل ما جعلت على نفسك إن دخلت هذه الدار فدخل الثاني الدار يلزمه المشي إلى بيت الله ولا يقع الطلاق والعناق كذا في فتاوى قاضيان رجل حلفه أعوان السلطان أن لا يعمل غدا عملا ما لم يأت فلان فأصبح الحالف ولبس خفيه فدخل على ميت وحول رأسه عن مكانه قبل أن يأتى فلان قال محمد بن سلمة أرجو أن لا يحنت في عينه تكون على غير هذا العمل رجل خرج مع الأمير في السفر فخلفه الأمير أن لا يرجع إلا بذنه فسقط ثوبه أو كبسه فرجع لذلك لا يحنت لأن عينه لم تقع على هذا الرجوع رجل ساع يضرب الناس بالسعايات والجبايات فخلف وقال إن سعت أحد في الزيادة على عشرة دراهم فأمر أنه طالق فسمي امرأته في الزيادة على العشرة ذكر الشيخ الإمام نجم الدين التتبي رحمه الله تعالى أنه لا تطلق امرأته كذا في الظهيرة السلطان إذا قال لرجل مال فلان أمير (١) بنزديك نست فأنكر فخلفه بالطلاق ليس عندك مال فلان فخلف وكان عند الحالف أموال بعثتها امرأة فلان الأمير إليه والذي جاء بالمال زعم أن المال مال امرأة فلان ويجوز أن يكون مثل تلك الأموال لتلك المرأة ثم زعمت امرأة الأمير أن المال كان مال زوجها لا تطلق امرأة الحالف حتى يقتر الحالف بذلك أو يقضى القاضي بالبينه بعد دعوى صحيحة فيصير الحالف حاشا رجل جلب عشرين شاة

(١) مال الأمير فلان عندك

الفضل رحمه الله تعالى حنت في عينه لأن الغفل هكذا يؤكل فيحنت إلا إذا كان بينهما سبب يدل على غير هذا رجل حلف من أن لا يأكل البطيخ فأكل من حذبه قالوا لا يحنت في عينه منهم الشيخ الإمام أبو بكر بن الفضل رحمه الله تعالى وهذا إذا كان بحال لا يسمى بطيخا رجل حلف أن لا يأكل من كرم فلان شاة هذه السنة قالوا يقع عينه على اثني عشر شهرا قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يكون على بقية السنة التي هو فيها كالأكل حلف أن لا يكلم فلانا هذه السنة أو قال قتل على أن أموم هذه السنة إلا أن ينوي اثني عشر شهرا رجل حلف أن

لا يأكل ربافاً كل عصبه فاجعل فيه الرب قالوا لا يكون حائشاً في عيونه لانه مغلوب مستمك الآن يكون الرب قائماً بعينه على العصبه * رجل حلف أن لا يأكل من هذا الدقيق فاحتمد منه خبيصاً قالوا لا يحلف أن يكون حائشاً وخبر القطارف كذلك * رجل قال أن أكلت هذا الرغيف اليوم فامر أنه طالق وإن لم يأكله اليوم فأمته حرة فأكل نصفه اليوم لا يحلف في الطلاق ولا في العتاق لأن الرغيف مما يؤكل في مجلس واحد فكان شرط الحنث أكل الكل أو تركه الكل ولم يوجد * رجل قال هذا الرغيف على حرام فأكل بعضه ٦١ ذكر في المجرى عن أبي حنيفة رحمه

الله تعالى أن عليه كفارة اليمين قال مشايخنا رحمهم الله تعالى الصحيح أنه لا يكون حائشاً لأن قوله هذا الرغيف على حرام بمنزلة قوله والله لا أكل هذا الرغيف ولو قال هكذا لا يحلف بأكل البعض * رجل حلف أن لا يأكل من كسب فلان فأوصى انسان لفلان بشئ فأكل الحالف منه حنث لأن الموصى له يملك الوصية بالقبول فكانت الوصية كسبائه وإن ورث فلان مالا فأكل الحالف منه لا يحلف لانه ملكه بغير صنعه فلا يكون كسباً ولو وهب الحالف عليه الحالف طعاماً فقبض وقبض ثم أكل لا يحلف لأن الحالف أكل كسب نفسه * وكذلك أوصى له الحالف عليه لا يحلف ما قلنا وإن ورث الحالف من الحالف عليه وأكله حنث لأن كسب الحالف عليه أنه قل إلى الحالف لا يصنع فبقي كسباً للحالف عليه * حلف أن لا يأكل مما زرع فلان فباع فلان زرعه فأكل الحالف حنث * رجل حلف أن لا يأكل مما يجي به فلان يعني من الطعام وغيره

من بلد إلى بلد وأدخل جله الغنم في بلده غير أنه أظهر عشرة في حافوته خلفه أمير الحاضرة أنه ما جاء إلا بعشرة ومات ترك خارج البلد شياً خلف وفوى ما جاء إلا بعشرة أي في السوق ومات ترك شياً في الخارج أي خارج السوق قالوا لا يحلف في عيونه لانه نوى ما يحتمل لفظه لكن لا يصدق قضاء * رجل مات وخلف وارثاً ودينياً على رجل نخاصم الوارث الغريم في الدين خلف الغريم أنه ليس للذمي عليه شئ قالوا إن كان لا يعلم الغريم يموت المورث ترجو أن لا يكون حائشاً وإن علم يموت المورث فالصحيح أنه يحلف في عيونه * رجل قال لغيره كم أكلت من تمرى فقال أكلت خمسة وحلف وقد كان أكل من تمره عشرة لا يكون حائشاً وكذا باولو كانت عيونه بطلاق أو عتاق لا يقع شئ وكذلك قال رجل بكتم اشترى هذا العبد فقال بمائة وقد كان اشتراه بمائتين لا يكون كذا باولو حلف على ذلك بطلاق أو عتاق لا يلزمه شئ وهو نظير ما قال في الجامع إذا حلف أن لا يشتري هذا الثوب بعشرة فاشترى ما بئني عشر حنث في عيونه * رجل هرب في دار رجل خلف صاحب الدار أنه لا يدري أين هو وأراد بأنه لا يدري في أي مكان هو من داره لا يحلف في عيونه * السلطان إذا حلف رجلاً أنه لا يعلم بأمر كذا خلف ثم تذكر أنه كان علم بذلك إلا أنه نسي وقت اليمين قالوا ترجو أن لا يكون حائشاً لانه ما كان عالماً وقت اليمين * رجل حلف بطلاق امرأته أنه ليس في منزله الليلة مرققة وقد كان في منزله مرققة قالوا إن كانت المرققة قليلة بحيث لو علم بذلك لا يقول عندنا مرققة لا يحلف في عيونه وإن كانت كثيرة إلا أنها فاسدة بحيث لا يتناولها أحد لا يحلف أيضاً في عيونه لانه لا يراد باليمين هذه المرققة وإن كانت بحال يأكلها البعض دون البعض حنث في عيونه * رجل زرع أرضاً امرأته قطناً ثم قال حلال (١) بروى حرام كراذلة أين زرع بختانه ويؤثر أنه نسي أن امرأته رفعت من ذلك القطن على رأسها التذهب إلى الحلاج ودخلت البيت والقطن على رأسها ثم خرجت حنث الحالف كذا في فتاوى قاضيان * رجل طلبه السلطان ليأخذه بتهمة فأخذ رجلاً وأراد استحلافه بأنك لا تعلم من غرمانه وأقر بأنه لا يخدعهم شياً بغير حق وفيه ضرر كثير بالمسلمين لا يصح أن يحلف وهو يعلم ولكن الحيلة أن يذكرا اسم الرجل الذي يطلبه السلطان وينوي غيره وهذا صحيح عند الخصاص وإن لم يصح في ظاهر الروايات فإن كان الحالف مظلوماً بقي بقول الخصاص * وفي طلاق الفتاوى رجل ادعى على انسان مالا لا خلفه القاضي ماله عليك كذا بعد ما أنكرك خلف وأشار بأصبعه في كفه إلى رجل آخر أنه ليس له عليه شئ صدق ديانة لأقضاء كذا في الخلاصة في الفصل الخامس والعشرين من كتاب الإيمان

الفصل الثاني في الكفارة وهي أحد ثلاثة أشياء إن قدر عتق رقبة يجزئ فيها ما يجزئ في الظهار أو كسوة عشرة ميسر كين لكل واحد ثوب فاذا زاد وأدناه ما يجزئ فيه الصلاة وإطعامهم والأطعام فيها كالإطعام في كفارة الظهار هكذا في الحامى للقدس * وعن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى أن أدنى الكسوة ما يستر عامة بدنه حتى لا يجوز السراويل وهو الصحيح كذا في الهداية * فإن لم يقدر على أحد هذه الأشياء الثلاثة صام ثلاثة أيام متتابعات وهذه كفارة للعسر والأولى كفارة للموسر وحد السارق كفارة اليمين أن يكون له فضل على كفاهه مقدار ما يكفر عن عيونه وهذا إذا لم يكن في ملكه عين المنصوص عليه أما إذا كان في ملكه عين المنصوص عليه وهو أن يكون في ملكه عبداً أو كسوة أو طعام عشرة لا يجوز أن يصوم

(١) الحلال عليه حرام أن كان يجي إلى بيته من غلة هذه الأرض

فدفع الحالف إلى الحالف عليه لهما يطبخه فالتقام الحالف عليه في قدر وألقى فيه قطعة من كرش فطبخ القدر فأكل الحالف من المرققة قال محمد رحمه الله تعالى لا أراه حائشاً إذا ألقى فيه الحالف عليه مالا يطبخ وحده وإن كان مشله يطبخ وحده ويكون له مرققة فأكل الحالف يكون حائشاً * رجل حلف أن لا يأكل لحم هذا الجمل فأكل بعد ما صار كسباً حنث في الظاهر وذكر في المنتقى ما يدل على أنه لا يحلف * ولو حلف أن لا يأكل كل هذه الحديقة فأكلها بهدماً تطخت اختلغوا فيه والصحيح أنه لا يكون حائشاً * وكذلك لو حلف أن لا يأكل كل هذا الغنم فأكله بهدماً صار زيباً أو

حلف أن لا يأكل هذا الرطب أو البسر فأكله بعد ما صار تمر لا يحنت في عينه * وكذا لو حلف أن لا يأكل هذا الخبز فأكله بعد ما نفتت لا يحنت لانه لا يسمى خبزاً * حلف أن لا يأكل من هذا الكرم فأكل من عصيره أو خله أو ربه أو فلاتجه أو ما أشبه ذلك لا يكون حاشا ولو أكل من غنبيه أو زيبه أو خوخه أو كثرأب أو غير يابس كان حاشا لأن عين هذه الأشياء تخرج من الكرم من غير أن يتعلق حصوله بصنع للعبد فاما القسم الأول لا يخرج من ٦٣ الكرم من غير صنع * حلف أن لا يأكل من هذه البطيخة فأكل منها حبة أو بطيخة

سواء كان عليه دين أو لم يكن وأما إذا لم يكن في ملكه عين المنصوص عليه فحينئذ يعتبر اليسار والاعسار كذا في السراج الوهاج * ثم اعتبار الفقر والغنى عندنا عند ارادة التكفير فلو كان موسراً عند الحنث ثم أعسر عند التكفير أجزأه الصوم عندنا وبعبكسه لا يجزئه كذا في فتح القدير * والكفاف منزل يسكنه وثياب يلبسها ويستعرونه وقوت يومه كذا في فتاوى قاضخان * وإن كان له مال غائب أو له دين على الناس ولا يجدهما يتق ولا ما يكسو ولا ما يطعم أجزأه الصوم هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى * قالوا تأويله في مسألة الدين إذا كان الدين على معسر لا يقدر على الاداء أما إذا كان على مليء يقدر على الاداء من تقاضاه قدر عليه لم يجزئه الصوم كذا روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى وكذلك قالوا في المرأة إذا الرزق الكفارة ولا مال لها ولا مهر الزوج المهر وزوجها قادر على الاداء إذا أخذته بذلك لم يجزئها الصوم ولو كان له مال وعليه دين كثيرة مثل ماله أو أكثر جاز الصوم بعد ما يقضى دينه من ذلك المال هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل وهو ظاهر فأما قبل قضاء الدين فهل يجزئه الصوم اختلف المشايخ فيه كذا في المحيط * والاصح أنه يجزئه التكفير بالصوم كذا في المبسوط * انما أعطى كل مسكين نصف ثوب أو أعطى ثوباً عشرة مساكين عن كفارة عينية لم يجزئه عن الكسوة فالذي يجزئه عن الكسوة هل يجزئ عن الطعام إذا كانت تبلغ قيمته قيمة طعام عشرة مساكين كذا في كرشح الاسلام المعروف بخواهر زاده أن في ظاهر رواية أصحابنا يجزئ ثوباً أن يكون بدلاً عن الطعام أو لم ينوكذا في الظهيرية * القلتسوة والخف عن الكسوة لا يجوز ويجوز عن الطعام وفي الثوب يعتبر حال القابض ان كان يصلح للقابض يجوز ولا فلا وقال بعض مشايخنا ان كان يصلح لا وسطا الناس يجوز قال شمس الأئمة السرخسي وهذا أشبه بالصواب كذا في الخلاصة * ان أعطى كل واحد منهم عمامة فإذا كانت تبلغ قيمة أو رداء أجزأته والام تجزئ عن الكسوة ولكن تجزئه عن الطعام إذا كانت قيمتها تساوي قيمة الطعام كذا في المبسوط * ولو أعطى عشرة مساكين ثوباً واحداً بينهم كثير القيمة يصيب كل مسكين منهم أكثر من قيمة ثوب لم يجزئه عن الكسوة وأجزأه عن الطعام إذا الكسوة منصوص عليها فلا تكون بدلاً عن نفسها ويصلح بدلاً عن غيرها كالأطعمة أعطى كل مسكين ربع صاع من حنطة وذلك يساوي صاعاً من تمر لا يجوز عن الطعام وإن كان من حنطة تساوي ثوباً يجزئ عن الكسوة كذا في البدائع * من عليه كفارة اليمين إذا أعطى ثوباً خلاقاً عن كفارة اليمين قالوا لا يجزئه عن القيمة لكن ينظر ان كان بحال يمكن الانتفاع به في نصف مدة الجدي لا يجوز وإن علم انه ينتفع بالجدي ستة أشهر ورم هذا الذوب أربعة أشهر أكثر مدة الجدي يجوز ولا تعتبر القيمة كذا في فتاوى قاضخان * ولو أعطى مسكناً واحداً عشرة أبواب في مرة واحدة لم يجزئه كافي الطعام وإن أعطاه في كل يوم ثوباً حتى استكمل عشرة أبواب في عشرة أيام أجزأه كافي الطعام وإن أعطى مساكين عبداً أو دابة قيمته تبلغ عشرة أبواب وبلغت قيمة الطعام أجزأه عن الكسوة باعتبار القيمة كالأدوية الدراهم وإن لم تبلغ قيمته عشرة أبواب وبلغت قيمة الطعام أجزأه عن الطعام ولو أقام رجل اليمين عليه انه ملكه وأخذ فعليه استقبال التكفير ولو كساع رجل بأمره عشرة مساكين أجزأ عنه وإن لم يعط عنه ثوباً ولو كساعهم بغير أمره ورضى به لم يجزئ عنه ولو أعطى عن كفارة أيمانه في أكلان الموقى أو في بناء مسجد أو في قضاء دين ميت أو في عتق رقبة لم يجزئ عنه وإن أعطى عنها ابن السبيل منقطعا به أجزأه * ولو كان عليه عيinan فكسا عشرة مساكين كل مسكين ثوبين عنهما أجزأه من عيinan واحد في قول

كان حاشا كما لو حلف أن لا يأكل من هذه الشجرة فأكل مما يخرج منها * حلف أن لا يأكل من طعام اشتراه فلان فأكل من طعام اشتراه فلان مع غيره كان حاشا * ولو حلف أن لا يلبس ثوباً اشتراه فلان أو لا يدخل داراً اشتراها فلان أو لا يسكن داراً اشتراها فلان فاشترى فلان مع غيره داراً أو ثوباً فلبس الخالف أو دخل أو سكن لا يكون حاشا لأن نصف الثوب لا يسمى ثوباً ونصف الدار كذلك بخلاف بعض الطعام * رجل قال ليا كلن هذه الرمانة فأكلها الأجابة أو نحوها كان باراً وإن ترك ثلاث حبات كان حاشا * وكذا لو حلف ليا كان هذا الرغيف فأكله الأكرسة كان باراً إلا أن ينوى أن لا يترك شيئاً من الرمانة ولا شيئاً من الرغيف * رجل قال لا امرأتين له أتيكأ أكلت هذه الرمانة فهي طالق فأكلتها جميعاً لم تطلق واحدة منهما لأن شرط الحنث أن تأكل الواحدة جميع الرمانة * رجل حلف أن لا يأكل من خبز فلان فأكل من خبز عييره حنث ولو قال من رغيف فلان لا يحنت * رجل حلف أن لا يأكل من الرطب واليابس كان حاشا * وكذا لو حلف أن لا يأكل من خبيصا يحنت بأكل اليابس والرطب ولو حلف أن لا يأكل من خبيصا لا يكون حاشا لأن القصب هو اليابس من البسر ولو حلف أن لا يأكل من خبيصا كان حاشا لأن الحديس تمر يجعل في اللبن حتى ينتفع فيؤكل * وكذا لو أكل عصيدة تمر كان حاشا لبقاء اسم التمر ولو حلف أن لا يأكل من هذا السمسم فأكل من دهنه لا يكون حاشا * وكذا لو حلف أن لا يأكل من

وبين غيره حنث ولو قال من رغيف فلان لا يحنت * رجل حلف أن لا يأكل من جوز أو لوز أو فستقاً فأكل منه الرطب واليابس كان حاشا * وكذا لو حلف أن لا يأكل من خبيصا يحنت بأكل اليابس والرطب ولو حلف أن لا يأكل من خبيصا لا يكون حاشا لأن القصب هو اليابس من البسر ولو حلف أن لا يأكل من خبيصا كان حاشا لأن الحديس تمر يجعل في اللبن حتى ينتفع فيؤكل * وكذا لو أكل عصيدة تمر كان حاشا لبقاء اسم التمر ولو حلف أن لا يأكل من هذا السمسم فأكل من دهنه لا يكون حاشا * وكذا لو حلف أن لا يأكل من

هذا الدين فأكل من أقطه أو مصله لا يكون حائثا * وكذا الوحلف أن لا يأكل من هذه الدجاجة فأكل يضرها أو فرخها لا يكون حائثا وكذا لو
حلف أن لا يأكل من هذه البضة فأكل من فرخها لا يكون حائثا * ولو حلف أن لا يأكل غله أرضه فأكل من غن الغلة كان حائثا فان نوى أن
لا يأكل عين ما يخرج من الأرض كان مدينا في القضاء * رجل حلف أن لا يأكل الحنطة فأكل شعيراتها حبات حنطة حبة حبة كان حائثا
وان أكلها حنطة حنطة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ٦٣ لا يكون حائثا الا أن يكون الغلبة للحنطة

* رجل حلف أن لا يأكل
من بطبخ فسلانة فسخت
له قدر أطحنها غيره هافا كل
الحلف لا يكون حائثا * حلف
أن لا يأكل فاكهة فأكل
من غدار الاشجار كالفتحاح
والاجاص والنوخ والمشمش
ونحوها كان حائثا * وكذا
التوت والبطيخ وأما العنب
والرمان والرطب فليست
من الفواكه في قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى وقال
صاحباه فاكهة والزبيب
والتمر وحرب الرمان اذا ليس
لا يكون فاكهة وقيل
الزبيب والتمر من الفواكه
اليابسة وعن أبي يوسف
رحمه الله تعالى اللوز
والعنب فاكهة وكذا
الجوز وعن محمد رحمه الله
تعالى اليابس من الجوز
لا يكون فاكهة والقشاة
والخيار والجوز ونحو ذلك
ليست بفاكهة وان حلف
أن لا يأكل فاكهة يابسة
فأكل اللوز أو الجوز ذكر
في الاصل أنه يكون حائثا
قالوا هذاني عرفهم أماني
عرفنا لا يكون حائثا * وعن
محمد اذا حلف أن لا يأكل
من فاكهة العام فان كان
في أيام الفاكهة الرطبة فهو

أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى واذا كسا مسكينا عن كفارة يمينه ثم مات المسكين فورثه هذا
منه أو اشتراه في حياته أو وهبه له لم يفسد ذلك عليه كذا في الميسر * وان اختار الطعام فهو على نوعين طعام
تخليك وطعام اباحة * طعام التخليك أن يعطى عشرة مساكين كل مسكين نصف صاع من حنطة أو دقيق
أو سويق أو صاع من شعير كافي صدقة الفطر فان أعطى عشرة مساكين كل مسكين مداما ان أعاد عليهم
مداما جاز وان لم يعد استقبل الطعام وكذا الرجل اذا وصى أن يطعم عشرة مساكين كفارة ليمينه فغدى
الوصى عشرة مساكين فمات المساكين قبل أن يعشيم يلزمه الاستقبال ولا يضمن الوصى * رجل أعطى
كفارة يمينه مسكينا واحدا خمسة أصوع لم يجز الا اذا أعطى مسكينا واحدا في عشرة أيام فيقوم عدد الأيام
مقام عدد المساكين وان أعطى مسكينا حنطة ومسكينا شعير اجاز في ظاهر الرواية * ولو أطعم خمسة
مساكين وكسا خمسة مساكين فان كان الطعام طعام تخليك جاز ويكون الاغلى منهم مبدلا عن الارخص
أيهما كان أغلى وان كان الطعام طعام اباحة ان كان الطعام أرخص جاز وان كان أغلى لا يجوز لان في
الكسوة تخليكا وليس في الاباحة تخليك فاذا كان الطعام أرخص جاز أن يجعل الكسوة بدلا عن الطعام
بجواز ما اذا كان على العكس وان اختار التكفير بطعام الاباحة يجوز عندنا * وطعام الاباحة أكلتان
مشبعتان غداء وعشاء أو غداء أو عشاء أو عشاء وسجور والمستحب أن يكون غداء وعشاء ويجوز ادم
ويعتبر الاشباع دون مقدار الطعام ولو قدم ثلاثة أرغفة بين يدي عشرة مساكين فأكلوا وشبعوا جاز وروى
ذلك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان كان واحدا من العشرة شبعان اختل فوافيه قال بعضهم ان أكل
من ذلك مقدار ما أكل غيره جاز وقال بعضهم لا يجوز لان الواجب اشباع العشرة وان غداهم وعشاهم
وفهم صبي فطيم لم يجز وعليه أن يطعم مسكينا آخر مكانه كذا في فتاوى قاضيان * فان أطعمهم بغير ادمان
كان من خبز الحنطة أجزاء وان كان من غيره فلا بد من ادمان فان أطعمهم خبزا وتمر أو سويقا وتمر أو سويقا
لا غير أجزاء اذا كان ذلك من طعام أهله وان أطعم مسكينا واحدا عشرة أيام غدا وعشاء أجزاء وان لم يأكل
الا رغيفا واحدا في كل يوم أكلة ولو غدى عشرة وعشى عشرة غيرهم لم يجز * وكذا اذا غدى مسكينا
وعشى آخر عشرة أيام لم يجز ولو فرق حصص المسكين على مسكينين لا يجوز ولو غدى مسكينا وأعطاه قيمة
العشاء فلو ساء أو دراهم أجزاء وكذا اذا فعل ذلك في عشرة مساكين فغداهم وأعطاهم قيمة عشاءهم فلو ساء أو
دراهم فانه يجوز ولو غدى عشرة في يوم ثم أعطاهم مداما من حنطة أجزاء قال هشام عن محمد رحمه الله
تعالى لو غدى مسكينا عشرين يوما وعشاء في رمضان عشرين ليلة أجزاء ولو صام عن كفارة يمينه وفي ملكه
طعام أو عبد قد نسيه ثم تذكر بعد ذلك لم يجز في الصوم بالاجماع كذا في السراج الوهاج * ولو أطعم خمسة
مساكين ثم افتقر كان عليه أن يستقبل الصيام كذا في الميسر * اذا أعطى كفارة اليمين عشرة مساكين كل
مسكين مداما ثم استغنوا ثم افتقروا ثم أعاد عليهم مداما عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز ذلك كالأمو
أدى الى مكاتب مداما ثم رقى الرق ثم كوتب ثانيا ثم أعطاهم مداما لا يجوز ذلك كذا في فتاوى قاضيان * ولو
أعطى الرجل عشرة مساكين كل مسكين أقم من الحنطة عن كفارة اليمين لا يجوز الا عن كفارة
واحدة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة * من عليه كفارة اليمين اذا وضع
خسة أصوع من طعام بين يدي عشرة مساكين فاستلبوها وانتهبوها أجزاء عن مسكين واحد الا غير كذا في

على الرطب ولا يحنث بأكل اليابس وان كانت اليمين في غير وقت الرطب فهو على اليابس استحسانا وبه أخذ الشيخ الامام أبو بكر محمد بن
الفضل رحمه الله تعالى ولو حلف أن لا يأكل ادماء لم ينوشها فأكل الخل واللبن والزبيب أو التريد وما أشبه ذلك مما يلتزق بالخبز وبطبخ
به يحنث عند الكل وأما اللبن والبيض والسمك واللحم المطبوخ وأشياء ذلك ليس بادام في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال
محمد رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الامالي هي ادماء أخذت فقيه أبو الليث رحمه الله تعالى واختلف المتأخرون

في الطبخ والغيب قال بعضهم هو على الاختلاف أيضا وقال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى هو ليس بادام عند الكل هو الصحيح * رجل حلف أن لا يأكل اليوم الا رغيفا فافأ كل رغيف مع الخبز أو الزبيب أو الفلاخج الرطب أو اللبن لا يكون حائلا لان الاستثناء يقتضي المجانسة في المعنى المطلوب وهذه الاشياء لا تجانس الرغيف في المعنى المطلوب وهو الاكل * رجل حلف أن لا يأكل من طعام فلان فأكل من خله أو ملحه أو كاخحه أو بصله ٦٤ أوزبته مع طعام نفسه كان حائلا في قول محمد رحمه الله تعالى * وكذلك في قول

الظاهرية * لا يجوز صرف الكفارة الى من لا يجوز دفع الزكاة اليه كالوالدين والمولودين وغيرهم الا أنه يجوز صرفها الى فقراء أهل الذمة بخلاف الزكاة هذا عند أبي حنيفة ومحمد - درجهم الله تعالى ولا يجوز صرفها الى فقراء أهل الحرب بالاجماع كذا في السراج الوهاج * لا يجزئ الصوم في هذا في أيام التشريق كذا في المبسوط * الحائض في عيها اذا كان معسرا فصام يومين ومرض في اليوم الثالث فافطر لزمه الاستئناف وكذلك المرأة اذا حاضت في الايام الثلاثة كذا في الظهيرية * ان وجبت عليه كفارات ايمان متفرقة فاعتق رقبا بعددهن ولم ينول كل عيين رقبة بعينها أو نوى في كل رقبة عنهن أجزاء استحسانا وكذلك لو اعتق عن احدهن وأطعم عن الاخرى وكساعن الثلاثة لان كل نوع من هذه الانواع تأتي به الكفارة مطلقا فيكون الحكم في كلها سواء * كفارة المأول بالصوم ما لم يعتق ولا يجزئ أن يعتق عنه مولا أو يطعم أو يكسو كذا في المبسوط * ولو كفر بالمال باذن السيد لم يجزئ كذا في السراجية * والمكاتب والمدروراء والولد في عدا بمنزلة الفتن والمستسقي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذلك لانه بمنزلة المكاتب * اذا صام المكفر يومين ثم وجد في اليوم الثالث ما يطعم أو يكسو لم يجزئ الصوم وعليه الكفارة بالا طعام أو الكسوة وان صام المعسر يومين ثم وجد في اليوم الثالث ما يعتق فعليه التكفير بالمال والاولى أن يتم صوم يومه وان أفطر فلا قضاء كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي * المرأة اذا كانت معسرة فزوجهما من الصوم كذا في الجوهرية النيرة * ان صام العبد عن كفارة عيها فعلى قبل أن يفرغ منه وأصاب ما لا لم يجزئه الصوم ولو صام رجل ستة أيام عن عيها أجزاء أو ان لم ينول ثلاثة أيام لكل واحد وان كان عنده طعام احدي الكفارين فصام لاحدهما ثم أطم للاخرى لم يجزئه الصوم وعليه أن يعيد الصوم بعد التكفير بالطعام ولا يجوز صوم أحد عن أحدي أو ميت في كفارة أو غيرها كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي * ولو أن رجلا وجب عليه كفارة عيها فلم يجد ما يعتق ولا ما يكسو ولا ما يطعم عشرة مساكين وهو شيخ كبير لا يقدر على الصوم ولا مطعم له فيه فأرادوا أن يطعموا عنه عن صوم كل يوم مسكينا ومات فأوصى أن يقضى ذلك عنه لم يجز أن يطعموا عنه ولا يجزئه الا أن يطعم عشرة مساكين وان لم يوص وأحبوا أن يكفروا عنه لم يجزئهم أقل من اطعام عشرة مساكين أو كسوتهم ولا يجوز لهم أن يعتقوا عنه كذا في السراج الوهاج * رجل أعتق رقبة عن كفارة عيها ينوي ذلك بقلبه ولم يتكلم بلسانه وقد تكلم بالعتق أجزاء كذا في المبسوط * رجل حلف أن لا يفعل كذا فنسي أنه كيف حلف بالله أو بالطلاق أو بالصوم قالوا لا شيء عليه الا أن يتذكر كذا في فتاوى فاضل بن سنان * مثل محمد بن شعاع عن رجل يقول كنت حلفت بالطلاق ولا أدري أ كنت مدركا حالة اليمين أو غير مدرك قال لا حنت عليه ما لم يعلم أنه مدرك اذذاك * رجل قذف امرأته فحل الزوج هي طالق ثلاثا لم يتبين زناها اليوم فضى اليوم ولم يتبين لم يقع الطلاق والتبين انما يكون بأربعة شهود أو بأقرارها * رجل أخذ ثوب امرأته وذهب به الى الصباغ ليصبغه فقالت امرأته انما ذهبت به لتبيعه فغضب الزوج وقال ان صبغته فأنت طالق ثم صبغ الصباغ بعد ذلك لا يحنت كذا في الظهيرية في القطعات * ومن مات أو قتل وعليه كفارة عيها لا تسقط وكفارة الظهار كذلك حكى عن الفقيه أبي بكر البلخي رحمه الله تعالى هكذا وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى كفارة الظهار تسقط بخلاف كفارة اليمين كذا في المحيط * ان قدم الكفارة على الحنت لم يجزئه ثم لا يستتر من المسكين لوقوعه صدقة كذا في الهداية

ابي يوسف رحمه الله تعالى * رجل قال ان أكلت من مال ختي شيئا فامرأته طالق فدفع اليه من عيها ختنه فجعله في عيها آخر وخبره وأكله لا يكون حائلا * رجل حلف أن لا يأكل من ملح فلان أو حلف أن لا يشرب من شرابه فأخذ ماء وملحا للمحلاف عليه وجعلها في عيها وأكل من ذلك الخبز لا يحنت لانه صار مستهلكا * رجل حلف أن لا يأكل من ابن هاتين الشاتين فأكل من احدهما أو قال لا أكل من لبن هذا الغنم فأكل من لبن شاة واحدة كان حائلا * وكذلك قال والله لا أشرب من ماء هذه الانهار فشرب من ماء نهر واحد كان حائلا ولو حلف أن لا يأكل كل هاتين البيضتين لا يحنت حتى يأكلهما * وكذلك لو حلف أن لا يأكل هذه البيضة لا يحنت حتى يأكلها قال محمد رحمه الله تعالى كل شيء يأكله الرجل في مجلس واحد أو يشربه شربة واحدة فالخلف على جميعها لا يحنت بأكل البعض وكل شيء اذا حلف على الواحدة منه يحنت في قليله فاذا جع بين اثنين أو أكثر فانه يحنت في قليله * رجل قال لا امرأتين له أن أكلتهما ذين الرغيفين فعبده حرفا كل واحد منهما رغيفا أو (ومما أكلت احدهما الرغيفين الاشياء أو أكلت الاخرى الباقي عتق عبده * رجل حلف أن لا يأكل أرزا فحسم من الارز حسموا لا يكون حائلا لان لا ليس بأكل * قال اذا حلف على أكل ما يؤكل لا يحنت بالشرب وكذلك كانت اليمين على العكس هذا اذا كان بالعربية وان كان بالفارسية كان حائلا قلنا * رجل حلف ليغذي امرأته اليوم بألف درهم فاشترى رغيفا بألف درهم وغداها كان بارا * رجل قال لغيره والله لا أكل من

اثنتين أو أكثر فانه يحنت في قليله * رجل قال لا امرأتين له أن أكلتهما ذين الرغيفين فعبده حرفا كل واحد منهما رغيفا أو (ومما أكلت احدهما الرغيفين الاشياء أو أكلت الاخرى الباقي عتق عبده * رجل حلف أن لا يأكل أرزا فحسم من الارز حسموا لا يكون حائلا لان لا ليس بأكل * قال اذا حلف على أكل ما يؤكل لا يحنت بالشرب وكذلك كانت اليمين على العكس هذا اذا كان بالعربية وان كان بالفارسية كان حائلا قلنا * رجل حلف ليغذي امرأته اليوم بألف درهم فاشترى رغيفا بألف درهم وغداها كان بارا * رجل قال لغيره والله لا أكل من

طعامك شيئاً فان أكلت منه شيئاً فهو على حرام فأكل من طعامه لقمة حنت في البين الأولى فان عادوا كل حنت في قوله فهو على حرام ويلزمه كفارتان * رجل أكل شيئاً سراً فقال له رجل آخر تغديت فقال عبده حران كان تغدي قالوا لا يكون حاشا حتى يأكل أكثر من نصف الشبع * حلف أن لا يدوق في منزل فلان طعاما ولا شرابا فذاق فيه شيئاً أدخله في فيه ولم يصل الى جوفه كان حاشا وهو على الذوق وان كان قال له رجل تغدي عندي اليوم فخاف أن لا يدوق في منزله طعاما ولا شرابا فان هذا يكون على الاكل ٦٥ لاعلى الذوق * ورجل قال الحمر على

حرام والخنزير على حرام
اختلفوا فيه والصحيح أنه
يكون عينا وذرا الناطق في
أنه اذا أكل من الخنزير لقمة
وشرب من الخمر شربة يلزمه
الكفارتان * رجل حلف
أن لا يأكل حراما فاشترى
بدرهم الغصب طعاما وأكل
لا يكون حاشا قال الفقيه
أبو الليث رحمه الله تعالى
الحرام المطلق في البين ما هو
حرام عند الكل بدليل
لا شبهة فيه

فصل في البين على
الشرب

رجل حلف أن لا يشرب
نبيذ ذريب فشرب نبيذ
المشمس كان حاشا لانه
ذريب * رجل حلف أن
لا يشرب هذا الماء فانجمد
فأكسه لا يكون حاشا فان
ذاب وعاد ماء فشرب كان
حاشا * رجل حلف أن
لا يشرب من قدح فلان
فصب من قدح فلان على
يديه وشرب لا يكون حاشا
لان الشرب من القدح أن
يضع فيه على القدح * رجل
حلف لا يشرب من وسط
الدجلة فشرب من موضع
لا يقع عليه اسم الشط وذلك

(وَمَا يَتَصَلُّ بِذَلِكَ مَسَائِلُ النَّذْرِ) من نذر نذر مطلقا فعليه الوفا به كذا في الهداية * ولو جعل عليه حجة أو
عمرة أو صوما أو صلاة أو صدقة أو ما أشبه ذلك مما هو طاعة ان فعل كذا ففعل لزمه ذلك الذي جعله على
نفسه ولم تجب كفارة البين فيه في ظاهر الرواية عندنا * وقد روى عن محمد رحمه الله تعالى قال ان علق النذر
بشرط يريد كونه كقوله أن شفي الله مريضى أو ردت غائبى لا يخرج عنه بالكفارة كذا في المبسوط * ويلزمه
عين ما هي كذا في فتاوى قاضيان * وان علق بشرط لا يريد كونه كدخول الدار أو نحوه يتخير بين الكفارة
وبين عين ما التزمه وروى أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى رجح الى التخيير أيضا وهذا كان يفتى اسمعيل
الزاهد قال رضى الله عنه وهو اختياري أيضا كذا في المبسوط * وهذا التفصيل هو الصحيح كذا في الهداية
* واذا قال الله على أن أصلي لزمه ركعتان وكذا ان قال أصلي صلاة أو قال نصف ركعة فان قال ثلاث
ركعات لزمه أربع كذا في الحاوى للقدسى * نذر صلاة بغرض أو لا يلزمه شيء ولو نذر أن يصلي بغرض أو
عريانا يلزمه الصلاة ولو نذر أن يصلي الظهر نذر ركعتان أو قال ان رزقني الله مائتي درهم فعلى زكاته عشرة لم
يلزمه الا الظهر والاحسنة درهم كذا في محيط السرخسى * اختلف أصحابنا رحمه الله تعالى فيمن نذر صوما
أو صلاة في موضع بعينه قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى له أن يصوم ويصلي في أى موضع شاء كذا في
السراج الوهاج * ومن أوجب على نفسه صلاة في غده صلى اليوم أجزأه عند أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله تعالى وان أوجب أن يتصدق غدا بدارهم فتصدق بهم اليوم أجزأه في قولهم كذا في الحاوى
للقدسى * التزم بالنذرية أكثر مما عاكلك لزمه ما عاكلك في المختار كن قال ان فعلت كذا فعليه ألف صدقة وليس له
الامانة كذا في الوجيز للكردي * وان كان عنده عروض أو خادم يساوى مائة فانه يبيع ويصدق وان
كان يساوى عشرة يتصدق بعشرة وان لم يكن عنده شيء فلا شيء عليه كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال الله
على أن أهدي هذه الشاة وهي مملوكة الغير لا يصح النذر ولا يلزمه شيء وان عني البين تنقدي عينا ويلزمه
الكفارة بالحنث ولو قال والله لا هدين هذه الشاة وهي مملوكة الغير لا يصح النذر ولا يلزمه شيء وان عني
البين تنقدي عينا ويلزمه الكفارة بالحنث ولو قال والله لا هدين هذه الشاة تنقدي عيني هكذا في المحيط
* وكذا لو قال لا هدين هذه الشاة والمسئلة بحالها يلزمه هكذا في الوجيز للكردي * وان نذر بما هو معصية
لا يصح فان فعله يلزمه الكفارة ولو نذر بجمع ولده يلزمه الشاة استعسانا ولو نذر بلفظ القتل لا يصح ولو نذر
ذبح العبد عند محمد رحمه الله تعالى يصح وعنده ما لا يجمع وفي ذبح الواو والوالدة عن أبي حنيفة رحمه الله
تعالى روايتان والاصح انه لا يصح النذر كذا في محيط السرخسى * وان نذر بجمع ابن ابنة ففيه روايتان عن
أبي حنيفة رحمه الله تعالى في احدى الروايتين لا يلزمه شيء وهو الاظهر * واذا حلف بالنذر فان نوى شيئا من
سج أو عمرة فعليه ما نوى وان لم يكن له نية فعليه كفارة عین وان حلف على معصية بالنذر فعليه كفارة عین اذا
حلف بالنذر وهو نوى صياما ولم ينو عدا فعليه صيام ثلاثة أيام اذا حنت وكذلك اذا نوى صدقة ولم ينو عدا
فعليه اطعام عشرة مساكين لكل مسكين نصف صاع من الخنطة كذا في المبسوط * رجل قال (١) هزار درهم
ازمال من يدروشان داده وهو يريد أن يقول ان فعلت كذا فامسك انسان فقه قالوا لا تصدق احتياطا وان
كان ذلك طلاقا أو عتقا لا يقع شيء * رجل قال ان كفلت كفالة بجمال أو نفس فقله على أن تصدق بفلس
ثم كفل بجمال أو نفس يلزمه التصديق بفلس * رجل قال مالى صدقة على فقرا مائة ان فعلت كذا فحنث

(١) أعطيت للفقراء ألف درهم من مالى ٥١

(٩ - فتاوى ثانی) مقدار الثلث أو الربع كان باراً * رجل حلف أن لا يشرب في ضيافة فلان أكثر من مرة فشرب في داره
مرة وفي بستانه مرة قالوا ان كانت الضيافة واحدة كان حاشا * رجل حلف أن لا يشرب ماء فشرب ماء القلية لا يكون حاشا لانه ليس بماء
مطلق بمنزلة ماء القضاء * رجل حلف أن لا يشرب الخمر في هذه القرية فشرب في كرومها أو في ضياعها قالوا ان شرب في عمران القرية أو في
كروم متصل بالقرية كان حاشا وان شرب فيما لا يكون متصلا بالمران لا يكون حاشا * رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يشرب المسكر فصب

في حلقه ودخل جوفه قالوا ان دخل جوفه بغير فعله لا يكون حائنا فان شرب بعد ذلك كان حائنا ولو شرب في فيه فامسكه ثم شربه بعد ذلك حث * رجل عاتبه امرأته في شرب المسكر فقال ان تركت شربه فعلى كذا اذا دام يعزم أن لا يترك شربه إلا أنه لم يشرب لا يكون حائنا * ورجل حلف أن لا يشرب بشر أبدا يسكر منه فصب شرابا مكرافا في شراب لا يسكر فشرب منه ان كان المختلط بمحال لو شرب منه يسكر كان حائنا * رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يشرب الخمر مادام بخارا ان خرج الى قصر الجحوس ثم عاد وشرب قال الشيخ الامام أبو بكر

محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أن نؤي بقوله ما دام بخارا اقامة السككى وكان سكناه بخارا كان حائنا وان نؤي اقامته يدينه فاذا خرج الى قصر الجوس لا يبقى اليمين وان لم يكن له نية فخرج بنفسه كفاه ورجل حلفا كرمين نبيذ خورم قال الشيخ الامام هذا رحمه الله تعالى هو على النى لان شارب الخمر عند الفسقة يسمى نبيذ خوار * ولو قال اكرهى خورم قال رحمه الله تعالى هذا يقع على كل مسكر نيا كان اولم يكن وقال القاضى الامام ابو على النسفى رحمه الله تعالى فى عرفنا اسم النبيذ يقع على كل مسكر من ماء العنب نيا كان أو مطبوخا واسم فى يقع على الخمر خاصة وسيكى يقع على كل مسكر من العنب أيضا وعليه الفتوى * رجل حلف أن لا يشرب خمرًا ولا مثلثا ولا كذا وكذا من الاشربة فشرى واحدا منها كان حائنا كما لو قال والله لا أكل خبزا ولا لحما فأكل أحدهما كان حائنا * ولو عطف ولم يعد حرف النفي كما لو قال لا أشرب خمرًا ومثلثا

وكذا فذلك الجواب * رجل حلف أن لا يأكل من اللحم الذي يجي به فلان فإعلان بلم فشيء ووضع تحتة خبرا مافي
أوجله جودا وأو كل الحالف من الجوزاب الذي أصابه دسم اللحم كان حائنا * وكذا لو حلف أن لا يأكل مما يجي به فلان فإعلان بجمه ص
فقطضه وأ كل الحالف من تلك المرققة وفيه طعم الحص كان حائنا * رجل خاصته امرأته من جهة شرب الخمر حلف أن لا يشرب حراما من
هذا الجنس ثم قاما كل قبته لا يكون حائنا * رجل قال بالفارسية كركسي راينيدهم فامرأته كنها فالبين على ما نوى ان نوى السقي لا يبعث

بالاهدا وان نوى الاهداء لا يحث بالسقي وان لم ينو شيئا فان دفع وسقى كان حائثا في عينه * رجل قال لعبداه ان سقيت الحمار فانت حر فذهب
العبد بالحمار الى الماء فلم يشرب عتق العبد لانه سقاه وان لم يشرب * حلف أن لا يشرب من هـ هذا الماء العذب فصب في ماء ملح فغلب الماء
فشربه لا يحث * وكذا لو حلف على الماء المالح فصبه على العذب * ولو حلف أن لا يشرب لبن المعز وأخذ لبن المعز وخلطه بلبن الضأن ولبن
الضأن غالب فشربه لا يحث * ولو حلف على معز بعينها أن لا يشرب لبنها خلط ٦٧ لبنها بلبن ضأن ولبن الضأن غالب ثم

شربه كان حائثا بخلاف غير
المعين * ولو حلف أن
لا يشرب اللبن فخلط لبن
النعم بالماء ان ظهر لون اللبن
وطعمه كان حائثا * ولو حلف
أن لا يشرب من هذا الحب
فأخذ الماء من الحب بانه
وشربه لا يحث في قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى ما لم
يضع فاه على الحب قبل هذا
اذا كان الحب ملائنا فان
لم يكن فاغترف منه وشرب
يحث في قولهم * وكذا لو
حلف أن لا يشرب من هذه
البيتر أو الجرة فان كانت
ملائنة فغترف أبي حنيفة
رحمه الله تعالى لا يكون حائثا
ما لم يضع فيه عليا * وكذا لو
حلف أن لا يشرب ماء زمزم
فشرب ماء زمزم بأي وجهه
شرب كان حائثا وان صب
ماء زمزم في ماء آخر يعتبر
فيه الغالب * ولو حلف أن
لا يشرب ماء السماء فاجتمع
المطر في مكان فشرب كان
حائثا بأي وجهه شرب ولو
حلف أن لا يشرب من
الفرات فشرب منه كرا كرا
كان حائثا في قولهم وان أخذ
الماء بآنية أو اغترف أو
سقاه غيره لا يحث في قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى

ما في يدي من الدراهم الا ثلاثة فجميع ما في يدي صدقة في المساكين فاذا في يده خمسة دراهم أو أربعة دراهم
(١) لا يلزمه التصديق بشيء ولو قال ان كان في يدي أكثر من ثلاثة دراهم فهي في المساكين صدقة فاذا في
يده خمسة دراهم أو أربعة لزمه التصديق بجميع ما في يده كذا في المحيط * ولو قال كل بذرا بذره أو رميته في
البحر فهو صدقة فان كان الذي بذره ملكه يوم حلف صح النذر ويصدق بمثله أو بقيته بخلاف كل ثوب
أحرقه لان بالأحراق لا يتيقن ولو قال ان آجرت عبدى هذا فأجره صدقة فاكل الاجر يتصدق بمثله والحيلة
أن يبيعه ثم يؤجره بأمر المشتري فيجوز للمشتري ثم يشتريه ويؤجره لا يلزمه شيء وكذا لو قالت ان لبست هذا
الثوب أو هذا الخلي في بيتك أو مادمت عندك فهو هدي فالحيلة أن تهبه ثم تلبسه فيجوز للمشتري ثم يرجع في
الهبة كذا في العتائية * قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال ان بعثت عبدى هذا فقيمته صدقة في
المساكين فباعه ووجد المشتري بالعبد عيبا وكان ذلك قبل أن يتقاضا فرتة فليس على البائع أن يتصدق
به ولو كانا تقاضا ثم رد العبد بذلك والتمن دراهم أو دينار كان عليه أن يتصدق بمثله وان كان الثمن عرضا
فان كان الرد يحكم لم يتصدق بشيء وان كان بغير حكم تصدق بقيمته ولو كان المشتري قد قبض العبد الا أنه
لم يلم الثمن حتى رد العبد بالعيب بقضاء فليس على البائع أن يتصدق بشيء من أي جنس كان الثمن وان كان
رده بغير قضاء تصدق بمثله ولو كان البائع قبض الثمن والتمن عرض ولم يسلم العبد الى المشتري حتى هلك
العبد في يده رد الثمن على المشتري ولم يتصدق بشيء وان كان الثمن دراهم أو دينار تصدق بمثله ولو استحق
العبد قبل القبض أو بعده رد الثمن بعينه من أي جنس كان وليس عليه أن يتصدق بشيء منها ولو نذر عتق
هذا العبد عن كفارة فكفر بالطعام بطل النذر وكذلك لو نذر أن يهدي هذه البدنة عن جزاء الصيد الذي
عليه ثم صام أو أطعم أو نذر أن يكسوه بهذه الاثواب عن كفارته فاطمهم بطل النذر وان كان الطعام لا يبلغ
قيمتهم اتصدق بالفضل كذا في المحيط * ولو قال ان بعثت بهذه الدراهم وبهذا الكثر فهم اصدقة فباعهم ما
تصدق بالكرا اذا قبض ولا يتصدق بالدراهم لان البيع ليس سبب ملك هذه الدراهم الا اذا كانت الدراهم في
يد البائع عند كمالها بلفظ البيع فيلزمه التصديق ولو قال ان اشتريت بهذه الدراهم أو وهبتك هذه الدراهم
فاشترى بها أو وهبها وهي في يده يلزمه التصديق بها أو غنمها ان سلمها لانها كانت في ملكه وقت الحث حتى لو
كانت في يد البائع وقت الشراء أو في يده فهو هبة وقت الهبة لا يلزمه شيء كذا في العتائية * ولو عتق عينه
على الشراء بأن قال ان اشتريت هذا العبد بهذا الكثر وبهذه الالف فهم اصدقة في المساكين فاشترى بها ما
لزمه التصديق بالالف ولم يلزمه التصديق بالكثر وفي المتن اذا أراد الرجل أن يشتري عبدا من رجل بالالف
درهم فدفع ألف درهم الى صاحب العبد ثم حلف وقال ان اشتريت هذا العبد بهذه الالف الدرهم وأشار
الى الالف المدفوعة فهذه الالف في المساكين صدقة وقال صاحب العبد ان بعثت هذا العبد بهذه الالف
فهي في المساكين صدقة وأشار الى تلك الالف ثم ان صاحب العبد باع العبد بتلك الالف فعلى البائع أن
يتصدق بهادون المشتري كذا في المحيط والله أعلم بالصواب

(١) قوله لا يلزمه التصديق بشيء كذا بالاصل ولا فرق بين هذا الصرع والذي قبله فانظر لم اختلف الحكم

اه محمده

ولو شرب من نهر يأخذ الماء من الفرات لا يحث في قولهم ولو حلف أن لا يشرب من ماء الفرات فشرب من ماء الفرات بآنية أو بالاغتراف
أو كرا أو شرب من نهر يأخذ الماء من الفرات كان حائثا وان شرب من نهر لا يأخذ الماء من الفرات وانما يأخذ من واد آخر كالجلجلة
ونحوها لا يكون حائثا * ولو حلف أن لا يشرب ماء فرات أو من ماء فرات فشرب ماء عذبا من دجلة أو نحوها كان حائثا * رجل حلف أن
لا يشرب عصيرا فصر حبة عنب أو عنقودا في حلقه لا يكون حائثا ولو عصره في كفه ثم حساه كان حائثا ولو قال لا يدخل العصور في حلقى

كان حائثا في الوجهين قال رضى الله تعالى عنه هذا في عرفهم أما في عرفنا ينبغي أن لا يكون حائثا لان ماء الغب لا يسمى عصرا في أول ما يعصر * رجل حلف أن لا يشرب الشراب ولم ينوشأ كان اليمين على الخمر قال رضى الله تعالى عنه في عرفنا يقع اليمين على كل مسكر * رجل قال لا امرأته وفي يدها قدح من ماء ان شربت هذا الماء أو وضعت أو صببته أو أعطته انما فانت طالق قالوا رسل فيه نوباً وقطنا حتى تنشف الماء قال رضى الله تعالى عنه وهذا اذا قال في يمينه أو شيأ منه فان لم يقل أو شيأ منه فشراب البعض وصب

٦٨

الباب الثالث في اليمين على الدخول والسكنى وغيرهما

الاصل أن الاكناط المستحيلة في الايمان مبينة على العرف عندنا كذا في الكافي * ولو حلف لا يدخل بيتا فدخل مسجد أو بعة أو كنيسة أو بيت نارا ودخل الكعبة أو حماما أو دهليزا أو ظلة باب دار لا يحث وقيل الجواب المذكور في مسألة الدهليز في دهليز يكون خارج باب الدار فان كان داخل البيت ويمكن فيه البيوتنة يحث والصحيح ما أطلق في الكتاب لان الدهليز لا يات فيه عادة سواء كان خارج الباب أو داخله كذا في البدائع * وان دخل صفة يحث وقيل هذا اذا كانت الصفقات حواط أربعة وهكذا كانت صفقاتهم وقيل الجواب يجري على إطلاقه وهو الصحيح كذا في الهداية * ولو حلف لا يدخل هذا المسجد فانهم فبنى دارا ثم انهم فبنى مسجدا فدخل لم يحث بخلاف ما لو حلف لا يدخل هذا المسجد فدخل بعدما انهدم أو بعد ما بنى مسجدا آخر حث كذا في شرح الجامع الكبير العصري * ولو حلف لا يدخل دار جاره هذه فزيد في الدار المحلوف عليها من دار أخرى فدخل الزيادة حث وقيل لا يحث ولو كان قال دار احث بالاجاع ولو حلف لا يدخل مسجد فزيد فيه فدخل تلك الزيادة حث ولو قال مسجد بنى فلان أو أشار الى مسجد فزيد بعد الحلف لا يحث كذا في العتبية * رجل حلف لا يدخل هذا المسجد فزيد فيه طائفة من دار يحث المسجد فدخل الزيادة لا يحث ولو حلف لا يدخل مسجد بنى فلان والمسألة بحالها يحث وكذا لو حلف لا يدخل هذه الدار فزيد فيها فدخل الزيادة لا يحث وان قال لا يدخل دار فلان فدخل الزيادة حث كذا في فتاوى قاضيان والظهيرية * حلف لا يدخل مسجد افقام على سطحه المختار أن لا يحث بالقيام عليه اذا كان الحالف بمحميا وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطى * ولو حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها بعدما انهدمت وصارت محرا حث ولو حلف لا يدخل هذه الدار خربت ثم بنيت أخرى فدخلها يحث وان جعلت مسجدا أو حماما أو بيتا أو بنى بيتا فدخله لم يحث وكذا اذا دخلها بعدما انهدم الحمام وأشباهه كذا في الهداية * ولو حلف لا يدخل دارا فدخل بعدما انهدم لا يحث وان جعلت مسجدا أو حماما أو بيتا فدخله لم يحث وكذلك لو كانت دارا صغيرة فجعلها بيتا واحدا وأشرع بابا الى الطريق أو الى دار أخرى أو جعلت دارا أخرى بعدما جعلها بيتا أو صارت محرا أو نهر لا يحث كذا في محيط السرخسى * ولو حلف لا يدخل هذا البيت أو بيتا فدخله ولا بناء فيه لا يحث ولو بنى بيتا آخر فدخله لا يحث أيضا في المعين وفي غير المعين يحث ولو انهدم السقف وحيطانه فادخله يحث في المعين ولا يحث في المنكر كذا في البدائع * رجل حلف أن لا يدخل هذه الدار فدخلها ركبا أو ماشيا أو محمولا بامر حث كذا في الظهيرية * وان كانت الدابة قد انفلتت وهو راكبها لا يستطيع امساكها فدخلت الدار فادخله لا يحث في يمينه هكذا في المحيط * وان احتمله غيره فادخله بغير أمره لم يحث سواء كان راضيا بذلك بقلبه أو ساخطا وسواء كان قادرا على الامتناع أو لم يكن قادرا عليه عند عامة مشايخنا رحمهم الله تعالى وهو الصحيح وسواء أدخلها من بابها أو من غيره كذا في البدائع * ولو حلف لا يدخل هذه الدار فقام على حائط من حيطانها حث في يمينه وكذا لو قام على سطح الدار وقيل هذا في عرفهم أما في عرفنا فالصواب ودعى السطح والحائط لا يسمى دخولا لا يحث فيه والصحيح جواب الكتاب كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان * ولو حلف أن لا يدخل

البعض لا يكون حائثا * رجل عوتب على شرب الخمر فحلف أن لا يشرب مما يخرج من هذا الكرم فهو على شرب الخمر اعتبار المعاني كلام الناس

فصل في اللبس والكسوة والخطابة

* رجل حلف أن لا يلبس ثوبا من غزل فلانة فلبس ثوبا من غزلها ان نوى عين الغزل لا يكون حائثا لانه نوى حقيقة كلامه فصحت نيته كما لو حلف أن لا يشرب الماء ونوى جميع الماء تصح نيته وان نوى ما لا يمكن * ولو حلف أن لا يلبس ثوبا من غزلها فلبس ثوبا من غزلها وغزل غيرها لا يكون حائثا وان كان غزل غير جزءا من مائة جزء سواء كان غزلها مختلطا أو كان غزل كل واحد منهما في طرف وهذا كالأحلف أن لا يلبس ثوب فلان فلبس ثوبا بين فلان وبين غيره لا يكون حائثا ولو حلف أن لا يلبس من نسج فلان فلبس ثوبا نسجه فلان مع غيره كان لا يفسد نسجه واحد حائثا ولو قال ثوبا من نسج فلان فلبس ثوبا نسجه فلان مع غيره ان كان ينسجه واحد ففسده اثنان لا يكون حائثا وان كان ثوبا لا ينسجه الا

اثنان فلبس كان حائثا ولو حلف أن لا يلبس ثوبا من غزل فلانة فلبس ثوبا من غزل فلانة وغزل غيرها كان حائثا وان كان غزل فلانة هذه خيطا واحدا ولو حلف أن لا يلبس من نسج فلان فلبس ثوبا نسجه فلان ان كان فلان ينسج نفسه لا يكون حائثا وان كان لا ينسج نفسه يكون حائثا ولو حلف أن لا يلبس من غزل فلانة فلبس ثوبا خيط بغزل فلانة لا يكون حائثا * وكذا لو لبس ثوبا فيه سلكة من غزلها ولو لبس ثوبا من غزلها حث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يحث في قول محمد رحمه الله تعالى والفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى ويكره لبس

التسكة من الحرير في قولها جميعا لانه مستعمل الحرير وان لم يكن لابساً ولو كانت العروة أو الزر من غزلها لا يكون حائشاً في عين اللبس ولا يكره
 * وكذا لو كانت اللبنة من غزلها لا يكون حائشاً * وكذا الزبق عند البعض والرقعة التي يقال لها بالفارسية سبان اذا كان من غزلها روى عن
 محمد رحمه الله تعالى أنه يكون حائشاً واذا كان حائشاً في الرقعة كان حائشاً في اللبنة والزبق أيضاً لانه لا يسمى لابساً * وكذا الرقعة التي تكون على
 الحبيب ولو أخذ الحالف خرقة من غزلها قد شرب من ووضع على عورته لا يكون حائشاً لانه لا يسمى ٦٩ لابساً ولو لبس من غزلها فلسوة

أو شبكة يقال لها كلوته كان حائشاً * وكذا الجورب ولو حلف أن لا يلبس ثوباً من غزل فلانه فلبس من غزلها عمامة لا يكون حائشاً لانها ليست بثوب حتى لا تجوز في الكفارة وان لم يقل ثوباً فتم بغزلها كان حائشاً وقال بعض الناس اذا رفع قبضه بخرقة من غزلها لا يكون حائشاً سواء قال لا يلبس من غزلها أو قال لا ألبس ثوباً من غزلها ولو حلف أن لا يلبس ثوباً من غزلها لم يبلغ الثوب السرة ولم يدخل يديه في كمور جلده بعد تحت اللعاف كان حائشاً لانه لا يلبس ولو حلف لا يلبس السراويل أو الخفين فأدخل إحدى رجله في السراويل أو لبس إحدى خفيه لا يكون حائشاً ولو حلف أن لا يلبس هذا الثوب فأتى عليه وهو نائم ثم رفع عنه وهو نائم قال البخاري رحمه الله تعالى لا يكون حائشاً وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وعن عيسى بن أبان ومحمد رحمه الله تعالى أنه يكون حائشاً قال الفقيه القياس ما قاله البخاري وبه نأخذ وان أتى عليه وهو نائم فلما

هذه الدار فنزل من سطحها أو صعد شجرة أو غصانها في الدار فقام على غصن لو سقط لسقط في الدار حنت وكذا لو قام على حائط منها قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان الحائط مشته كائنه وبين جاره لا يكون حائشاً وهذا اذا كانت اليمين بالعربية وان كانت بالفارسية فارتقي شجرة أو غصانها في الدار أو قام على حائط منها أو صعد السطح لا يحنت في يمينه وهو المختار لان هذا لا يعد دخلاً في العجم كذا في فتاوى قاضيخان * والمعاذ لم يكن طريقه في سفله وانما كان في دار أخرى تحت سفله فهو من الدار التي طريقه فيها كذا في المحيط * وان وقف في طاق الباب بحيث اذا أغلق الباب بقي خارجاً لم يحنت كذا في الكافي * ولو قام على كنيف أو على شارع أو ظلة أو سارية كان مفجع الكنيف أو الظلة في الدار كان حائشاً وان قام على أسكفة بابها حنت الطاق ان كانت الأسكفة بحيث لو أغلق الباب كانت الأسكفة خارجة لا يكون حائشاً وان كانت داخله كان حائشاً ولو أدخل إحدى رجله لا يكون حائشاً في هذا اذا كان الداخل والخارج متساويين فان كان داخل الدار منه بطا فادخل إحدى رجله كان حائشاً ان كثر يصير داخلًا وقال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي الصحيح أنه لا يكون حائشاً كذا في فتاوى قاضيخان * هذا اذا كان يدخل قائماً ما اذا كان مستلقياً على ظهره أو بطنه أو جنبه قد خرج حتى صار بعض بدنه داخل الدار ان صار الاكثر داخل الدار يصير داخلًا وان كان ساقيهما خارج الدار كذا روى عن محمد رحمه الله تعالى ولو أدخل رأسه ولم يدخل قدميه لا يحنت وكذلك لو تناول شيئاً بيده كذا في المحيط * ولو أدخل رأسه وإحدى قدميه حنت ولو جاء الى بابها وهو يستدف في المشي أي يعدد الخطوات وان راق وقوعه في الدار اختلفوا فيه الصحيح أنه لا يحنت وان دفعته الريح وأوقعته في الدار اختلفوا فيه الصحيح أنه لا يحنت ان كان لا يستطيع الامتناع وان أدخله انسان مكرهاً فخرج منها ثم دخل بعد ذلك مختاراً اختلفوا فيه والفتوى على أنه يحنت كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يدخل هذه الدار لا يجتاز قال ابن سماعة روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه ان دخل وهو لا يريد الجلوس فانه لا يحنت وان دخل يعود مريضاً ومن شأنه الجلوس عنده حنت فان دخل لا يريد الجلوس ثم بدله بعد ما دخل جلس لا يحنت وذكر في الاصل لا يدخل هذه الدار الا عابراً سبيلاً فدخلها ليقعد فيها أو ليعود مريضاً فيها أو ليطعم فيها ولم يكن له نية حين حلف فانه يحنت ولكن ان دخلها مجتازاً ثم بدله فقعدها لم يحنت لان عابراً السبيل هو المجتاز فاذا دخلها بغير اجتناب حنت قال الأبنوي لا يدخلها يريد النزول فيها ان نوى ذلك فانه يسعه كذا في البدائع * اذا حلف لا يدخل من باب هذه الدار فدخل من غير الباب لم يحنت وان ثقب باباً آخر فدخله حنت ولو عين ذلك الباب في اليمين لم يحنت في غيره وهذا ظاهر ولو لم يعينه ولكن نوى ذلك لا يدين في القضاء كذا في المحيط * ولو حلف لا يدخل هذه الدار أو دار فلان وحفر سريراً تحت تلك الدار فدخله أو دخل القنطرة لا يحنت ولو كانت القنطرة موضوعة مكمشوفة في الدار ان كان الانكشاف كثيراً بحيث يستسقي أهل الدار منها فاذا بلغ ذلك الموضع يحنت وان كان يسيراً لا ينتفع به أهل الدار انما هو لوضوء القنطرة لا يحنت كذا في الخلاصة * ولو قال الرجل عبده حان دخل هذه الدار الا أن ينسى فكذا فدخلها ناسياً ثم دخلها ناسياً لم يحنت ولو قال ان دخل هذه الدار الا ناسياً فكذا ثم دخلها اذا كرا يحنت كذا في البدائع * ولو حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها فكث فيها أياماً لم يحنت حتى يخرج ثم يدخل استعساناً كذا في الكافي * قال ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل قال عبدي حان دخلت هذه

انتبه ألقاه من نفسه لا يكون حائشاً وان تركه حتى استقر عليه كان حائشاً * ولو أتى عليه وهو متنبه حنت على ذلك أو لم يعلم كذا قاله أبو نصر رحمه الله تعالى * ولو حلف أن لا يلبس ثوباً من غزلها فلبس كساً من غزلها كان حائشاً لانه ثوب * ولو قال اكرشته ثوبين من اندر آيد فأتى طالق فوضع يده على غزلها أو خاط به قميصاً لا يكون حائشاً حتى عن أي مطيع رحمه الله تعالى أنه سئل عن هذا في آخر عمره فاشار برأسه أنه لا يقع الطلاق قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا دليل على ان الفتى اذا سئل عن مسئلة تخلف رأسه بالجابب بلا أو يعم بؤخذ بذلك بخلاف

الوصية فانه لا يؤخذ فيها بالاشارة وكذلك في الشهادة لان ذلك امر يتعلق باللفظ * رجل حلف أن لا يلبس ثوباً من غزل فلانه فلبس ثوباً من غزلها وعلمه من غزل غيرها كان حائثاً لان العلم تبع محض لا يعتبر * وكذا لو حلف أن لا يلبس من غزل فلانة فلبس ثوباً بعلمه من غزل فلانة لا يكون حائثاً وان كان في الثوب شيء يسير غير العلم من غزلها كان حائثاً * وكذا لو لبس ثوباً بعلمه من الحرير لا يكره * ذكر في النوادر ولم يقدّر العلم شيء وعلم فقال لان العلم تسع ٧٠ محض * وكذا ذكر شمس الأئمة السر حسي رحمه الله تعالى في شرح السير لانه لا بأس

الدار دخله الآن يأمرني فلان فأمره فلان مرة واحدة فانه لا يحسن ان دخل هذه الدخلة ولا بعد ها وقد سقطت العين ولو قال ان دخلت هذه الدار دخله الآن يأمرني بها فلان فأمره فدخل ثم دخل بعد ذلك بغير اذنه فانه يحسن ولا بد ههنا من الامر في كل مرة كذا في البدائع في شرح السكري روى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال لا تحروا الله لا يدخل دارك هذه أحد اليوم فهذا على غير رب الدار ان دخل رب الدار لا يحسن وان دخلها الخالف حسن أيضا كذا في شرح الجامع الكبير للعصري في باب الحنث في العين ما يكون على الخالف وما يكون على غيره * ولو حلف لا يطأ هذه الدار بقدمه فدخلها را كبا يحسن ولو حلف لا يضع قدمه في هذه الدار فدخلها را كبا حسن فان كان نوى أن لا يضع قدمه ماشيا فهو على مانوى حقيقة وكذلك اذا دخلها ماشيا وعليه حذاء أو لآخذاه عليه كذا في البدائع * اذا قال ان وضعت قدمي في دار فلان فكذا فوضع إحدى رجله في دار فلان لا يحسن على ما هو ظاهر الرواية كذا في المحيط * رجل حلف ان لا يدخل محلة كذا فدخل دارا لها بابان أحدهما مفتوح في تلك المحلة والاخر مفتوح في محلة أخرى حنث في عينه * رجل حلف ان لا يدخل بلع فهو على المصدر دون القرى ولو حلف لا يدخل مدينة بلع فالعين على المدينة ورضاه لان الرض يعدم من المدينة وان أراد الخالف المدينة خاصة فهو على مانوى ولو حلف لا يدخل قرية كذا فدخل أراضي القرية لا يحسن ويكون العين على عمرانها وكذا لو حلف لا أدخل بلدة كذا يكون العين على العمران لان اللباس لم يلهو داخل الرض ولو حلف أن لا يدخل بغداد في أي الجانبين دخل حنث ولو حلف أن لا يدخل مدينة السلام لا يحسن ما لم يدخل من ناحية الكوفة لان اسم بغداد يتناول الجانبين ومدينة السلام لا ولو حلف لا يدخل الري ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح الاجارات أن الري في ظاهر الرواية يتناول المدينة والنواحي قال محمد رحمه الله تعالى أما سمرقند أو زوجند فاسم للدينة خاصة والسغد وفرغانة وفارس اسم للأصاغر والقرى * رجل حلف ان لا يدخل الفرات فركب سفينة في الفرات أو كان على الفرات جسر فر على الجسر لا يحسن ما لم يدخل الماء كذا في فتاوى قاضيان * ولو حلف لا يدخل البصرة فدخل شبأ من قراها يحسن * ان حلف لا يدخل بغداد فركب في سفينة قال محمد رحمه الله تعالى يحسن وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحسن وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي * ولو حلف لا يدخل كورة كذا أو رستاق كذا فدخل في أرضها حنث وقد قيل بأن الكورة اسم للعمران أيضا وهو الاظهر واختلف المشايخ في حرمهم الله تعالى في بخاري والفتوى على أنها اسم للعمران وأما شام فاسم للولاية وكذا خراسان وكذلك الارمينية حتى لو حلف على واحدة من هذه المواضع لا يدخلها فدخل قرية من قراها يحسن وكذلك تركستان فهو اسم للولاية كذا في المحيط اذا حلف لا يدخل في هذه السكة فدخل دارا في تلك السكة من طريق السطح ولم يخرج الى السكة قال الفقيه أبو بكر الاسكاف هذا الى عدم الحنث أقرب وقال الفقيه أبو الليث هذا الى الحنث أقرب وفي اللؤلؤية وعليه الفتوى وفي الظهيرية والعصج أنه لا يحسن اذا لم يخرج الى السكة كذا في التتارخانية * ولو حلف لا يدخل سكة فلان فدخل مسجد في تلك السكة ولم يدخل السكة لا يحسن وهو المختار كذا في الخلاصة * ولو حلف لا يدخل دار فلان ولم ينوشها فدخل دارا يسكنها باجارة أو باعاره ذكر الناطقي أنه يحسن في عينه وان دخل دارا لملكه فلان وفلان لا يسكنها حنث أيضا وكذا لو حلف لا يدخل بيتا فلان فدخل

في الكفارة. حلف الرجل أن لا يدخل غزاه في سودزياته فباع الخائف ثوباً من امرأته واشترى بهن الثوب كسوة بيتا
لولد الصغرى قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان اشترى بهن الثوب لولد ما له غير ثوب يقضى بمثل ذلك الثوب حق الولد عليه كان حائناً سواء
اشترى ثوب الولد باذنها أو بغيرها لانه قضى بهن الثوب حقاً على نفسه وصار كأنه اشترى الثوب لنفسه فصنعت وان اشترى لولد أفضل
 مما يستحق عليه فان اشترى ما فيها لا يكون حائناً لانه لما اشترى باذنها صار مشترياً لها فان اشترى بغيرها فان كان حائناً لانه صار مشترياً لنفسه

• ولو قال لامرأته اكر ريسمان تو مرا بكار آيد باسو و دوزيان من در آيد فكذا فباعته غزلها فاشترت بثمنه نقاعا و سقن زوجهما لا يكون حاشا في يمنه لانه لم يدخل عين الغزل ولا غنمه في سودوزيانه لان الدخول في سودوزيانه عبارة عن الدخول في ملكه ولم يوجد • ولو قال اكر ارزشته تو يا كار كرده تو بسودوزيان من در آيد فكذا فغزلت وألبست نفسها وصبيانها لا يحنث الزوج لانه لم يدخل في ملكه شيء • وكذا لو قصت دينا على زوجها بغير اذنه أو عملت في البيت من الخبز والطبخ ونحو ذلك • رجل حلف ٧١ أن لا يأكل عن غزلها ووهبت الثمن

لأنها ثم وهب الابن للعالم فاشترى الحالف به شيئا وأكل لا يحنث في يمنه وان اشترت هي قبل أن تم فأكل الحالف حنث لان في هذا الوجه أكل عوض ملكها فكان آكلا ثمن غزلها أما إذا وهبت لابنها ثم وهب الابن للعالم فقد اختلف الملك واختلف الملك كاختلاف العين فلا يحنث • امرأه حلفت أن لا تلبس هذه المقنعة فالتخذ منها علم للغزاة ثم نقض ورده عليها فتقنعت حنثت في يمنها لانها عادت مقنعة لا بصنعة حادثة فتحنث • كمالو حلف الرجل أن لا يجلس على هذا البساط فخط جائبه وجعل خرجه ثم نقض وعاد بساطا فجلس عليه كان حاشا • رجل قال لامرأته انمت على ثوبك فأنت طالق فأكأ على وسادتها وجلس عليها لا يكسبون حاشا وان اضطجع على فراشها أو وضع جنبه أو أكأ كثر بنيه على ثوب من ثيابها كان حاشا • ولو قال لها اكر من ترايوشا ثم از كار كرده خویش فأنت طالق ثم ان المرأة دفعت الى زوجها

بيتا و فلان فيمسا كن باعارة أو باجارة كان حاشا كذا في فتاوى قاضخان • اذا حلف لا يدخل دار فلان فدخل داره قد أجره فلان من له حانوت يسكنه فانه لا يحنث بدخول هذا الحانوت وان كان المحلوف عليه لا يعرف بسكنى حانوت يحنث لانه لم أنه أراد اضافة الملك لا اضافة السكنى وان حلف لا يدخل دار فلان فدخل دار ابن فلان وبين آخر فان كان فلان فيها سا كذا لا يحنث كذا في البدائع • ولو حلف لا يدخل بيت فلان ولا نية له فدخل يحنث حتى يدخل البيت قالوا هذا على عرف ديارهم فاما في عرف ديارنا فالدار والبيت واحد فاذا دخل يحنث الدار يحنث وعليه الفتوى • رجل جالس في بيت من المنازل حلف أن لا يدخل هذا اليبس فاليمين على ذلك البيت الذي كان جالسا فيه لان ما وراء ذلك يسمى منزلا ودارا • هذا اذا كانت اليمين بالعربية أما اذا كانت بالفارسية فاليمين على ذلك المنزل وتلك الدار فان قال غنيت ذلك البيت الذي كنت جالسا فيه صدق ديانة لا قضاء لان في الفارسية خانة اسم لكل وليت اسم خاص كقوله ١ تاجخانه ٢ وكاشانه ٣ وزمستانى هذا اذا لم يشر الى بيت بعينه فان أشار الى بيت فالعبرة بالإشارة • رجل حلف لا يدخل دار ابنته فاشترى فلان دارا وباعها من الحالف فدخل الحالف لا يحنث ولو اشترى فلان دارا فوهبها من الحالف فدخل الحالف يحنث لان حكم الشراء الاول مرتفع بالشراء الثاني ولا يرتفع بالهبة كذا في فتاوى قاضخان • حلف لا يدخل دار فلان وله دار يسكنها ودار غلة فدخل دار الغلة لا يحنث اذا لم يدل الدليل على دار الغلة وغيرها كذا في محيط السرخسى • لو حلف لا يدخل دار فلان هذه قباع فلان الدار فدخل الحالف لا يحنث عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة • امرأه حلفت أن لا يدخل زوجها دارها فباعته دارها فدخل الزوج ان كانت فوت أن لا يدخل دار تسكنها المرأة لا يبطل اليمين بالبيع وان لم يكن لها نية فاليمين على دار ملوكها لها فان باعت لا يبقى اليمين في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى • ولو حلف لا يدخل دار فلان فباع فلان نصف الدار وهو فيها فدخل الحالف كان حاشا وان تحول فلان عن الدار لا يحنث في قوله ما وكذا لو خلف أن لا يدخل دار فلان فباع فلان داره وتحول عنها فدخل الحالف لا يحنث في قوله ما وكذا لو حلف أن لا يدخل دار امرأته فباعته هي دارها من رجل فاستأجرها الحالف من المشتري ان كانت اليمين لمعنى من المرأة لا يحنث وان كانت الكراهة لاجل الدار حنث رجل حلف لا يدخل دار فلان • الاجبزي شكفت بود فنزلت بهم بليمة من قتل أو هدم أو حرف أو موت فدخل الحالف لا يحنث كذا في فتاوى قاضخان • اذا حلف لا يدخل دار فلان فاستعار المحلوف عليه دارا لاتخاذ الوليمة فيها فدخلها الحالف لا يحنث الا أن ينتقل المعبر من تلك الدار ويسلمها الى المستعير والمستعير نقل متاعه اليها فاذا دخلها الحالف حينئذ يحنث في يمنه كذا في المحيط • قال ابن رستم قال محمد رحمه الله تعالى في رجل حلف لا يدخل دار رجل بعينه مثل دار عمرو بن حريث وغيرها من الدور المشهورة بآبائها فدخل الرجل وقد كان باعها عمرو بن حريث أو غيره عن نسبت قبل ليمين اليه ثم دخلها الحالف بعد ذلك حنث وان كانت اليمين على دار من هذه الدور التي ليست لها نسبة تعرف (١) هو البيت الذي يوقد فيه النار للتدفؤ (٢) البيت الصغير (٣) هو البيت الشستوى (٤) الآن يقع أمر غريب

كراسا ليدسجها بأجر فأخذ الجار ونسج فلبست لا يحنث لان هذا مكسوب المرأة لا مكسوب الزوج وان كان القطن من الزوج فكذلك لان شرط لحنث الالباس ولم يوجد وكذا لو كان الثوب للرجل فلبست بغير أمره لا يكون حاشا لعدم الالباس • رجل سأل محمد رحمه الله تعالى فقال اني حلفت بالطلاق أن لا ألبس من غزل امرأتى وكنت نائما على مسلاة فخاف المرأة وألقت على قميصها ووهبت غزلهما وبسطت القميص على قال محمد رحمه الله تعالى أخاف أن تكون حاشا قالوا والعجيب أنه لا يكون حاشا لانه لم يلبس • رجل قال اكر رزشته فلانة

للعمل لا يكون حائثا لانه ليس بلباس بل هو حامل * ولو حلف أن لا يلبس هذه العمامة فطرحها على عاتقه حث ولو قال عمامة لا يحث
 * رجل حلف أن لا يلبس حزام فلبس ثوبا خالصا من خز أو كان سدا من القطن أو الأبريسم ولحمته من الخبز كان حائثا وكذا لو حلف أن
 لا يلبس كنانا فلبس ثوبا خالصا من كتان أو من قطن وكان كان حائثا سواء كان الكتان سدا أو لحمته * ولو حلف أن لا يلبس حريرا أو ابريسما
 فلبس ثوبا سدا حريرا أو ابريسما لا يكون حائثا وإن كان لحمته حريرا كان حائثا ٧٣ لان السدى إذا كان من الأبريسم أو

الحرير والعمامة من الخبز أو القطن يصير السدى مستهكبا بالعمامة لا يرى فلا يعتبر بخلاف القطن والكتان فإن السدى في القطن والكتان لا يصير مستهكبا بالعمامة لان كل واحد منهما رقيق فيصير مستورا بالعمامة لا يرى ولو حلف أن لا يلبس ثوب كان فلبس ثوبا من قطن وكتان لا يحث كانت العمامة من الكتان أو القطن * ولو حلف لا يلبس ثوبا ابريسم فلبس ثوبا من ابريسم وقطن ان كانت العمامة من ابريسم حث والافلا * ولو حلف أن لا يلبس ثوب خز من غزها فلبس ثوبا سدا ابريسم ولحمته خز من غزها كان حائثا * ولو حلف أن لا يلبس طيلسان صوف فلبس طيلسانا لحمته صوف وسدا ابريسم أو قطن لا يحث ولا يرشبه الطيلسان غيره * حلف لا يلبس قطنيا ولم يذكر ثوبا فلبس ثوبا من قطن وكتان حث * ولو حلف أن لا يلبس ثوبا فلبس سمحا أو طنفسة أو وسادة لا يحث ويحث في عين الشراء * ولو حلف أن

للبدن في القول الثاني إذا استبدل البدن والعيدان على حالها فدخله يحث ولو كان على العكس لا يحث وعلى القول الثالث إذا استبدل البدن والعيدان على حالها لا يحث ولو كان على العكس يحث والاول أصح كذا في المحيط * ولو حلف أن لا يدخل على فلان بيتا فدخل بيتا وفلان فيه ولم ينو الدخول عليه لا يحث * رجلان حلف كل واحد منهما أن لا يدخل على صاحبه فدخل في المنزل معا لا يحثان كذا في فتاوى قاضيهان * إذا حلف لا يدخل على فلان فقد ذكر شيخ الإسلام في شرحه أن الدخول على فلان متى أطلق يراد به في العرف الدخول على فلان لأجل الزيارة والتعظيم له في مكان ينزل فيه يعني مكانا يجلس فيه لدخول الزائرين عليه وإلى هذا أشار القندوري في كتابه فانه قال لو دخل عليه في مسجد أو طلة أو دهلج لم يحث وكذلك لو دخل عليه في فسطاط أو خيمة إلا أن يكون من أهل البادية والمعتبر في ذلك العادة فأما في عرفنا إذا دخل عليه في المسجد يحث في عينه ولو دخل عليه ولم يقصد بالدخول أو لم يعلم أنه فيه لم يحث وفي القندوري إذا دخل على قوم وهو فيهم ولم يقصد به لم يحث فيما بينه وبين الله تعالى إلا أنه لا يصدق في القضاء وفيه أيضا الدخول عليه أن يقصد به بالدخول سواء كان بيته أو بيت غيره ولو حلف لا يدخل على فلان في هذه الدار فدخل الدار وفلان في بيت منها لا يحث وإن كان في صحن الدار حث لانه لا يكون داخل عليه إلا إذا شاهدوه وكذلك إذا حلف لا يدخل على فلان في هذه القرية لم يحث إلا إذا دخل بيته كذا في المحيط * رجل حلف لا يدخل على فلان فدخل عليه بعد الموت لم يحث كذا في السراجية * رجل قال كلما دخلت واحدة من هاتين الدارين فوالله لأضربك فدخلها - عام ضربها لم يحث المرأة ولو قال فعلى عين إن ضربت بك فدخلها أو واحدة من هاتين ثم ضرب يلزمه بكل دخلة كفارة * رجل قال لامرأته كلما دخلت هذه الدار فوالله لأضربك فدخلها فهو مول فان جامعها بعد الدخول حث وبطلت البين حتى لو دخل الدار ثانيا لا يكون مولى حتى لو جامعها ثانيا لا يلزمه كفارة أخرى * ولو مضت أربعة أشهر من الدخلة الثانية لاثبت فان لم يجامعها حتى دخلها ثانيا فهو مول فاذا مضت أربعة أشهر من الدخلة الاولى باثت واذا مضت أربعة أشهر من الدخلة الثانية وهي في العدة باثت بواحدة أخرى ولو قال فعلى عين إن قربت بك فدخلها دخلت في مول إلا أن قال فان جامعها بعد كل دخلة فعليه كفارتان وإن تركها حتى مضت أربعة أشهر من الدخلة الاولى باثت فاذا مضت أربعة أشهر من الدخلة الثانية وهي في العدة باثت بأخرى ولو قال كلما دخلت هذه الدار فانت طالق ثلاثا إن قربت بك فدخلها دخلت في مول بكل دخلة في حق البر فان قربها في المدة طلقت ثلاثا وإن لم يقربها حتى مضت أربعة أشهر باثت بتطليقة واذا مضت أربعة أشهر من الدخلة الثانية باثت بأخرى لكن لا يلزمه أكثر من ثلاث وكذلك لو قال كلما دخلت هذه الدار فقله على عتق هذا العبدان قربت بك أو قال فهذا العبد حر إن قربت بك فدخلها دخلت في مول بكل دخلة وإن قربها حث في عين واحدة وكذلك لو قال لامرأته أنت طالق ثلاثا إن قربت بك ثم قال لها بعد ذلك يوم أنت طالق ثلاثا إن قربت بك فلهما إيلان في حق البر وإن قربها حث في عين واحدة فيقع الثلاث ولو قال كلما دخلت هذه الدار فانت قربت بك فعلى حجة أو فعلى عين أو على ندوة فدخلها دخلت في مول بكل دخلة فعليه عيinan أو حثان وكذا لو أنقربان عن الحجة ولو قال كلما دخلت هذه الدار فانت قربت بك فعلى حجة فدخل ثم قرب ثم دخل ثم قرب لزمه حثان ولو دخل الدار مرة أو قرب بها مرة لم يلزمه إلا إيلام واحد ولو قال

(١٠ - الفتاوى ثانی) لا يلبس حليا فلبس صيفا على أو منطقة مقضضة لا يكون حائثا وهو على حلي النساء * رجل قال لامرأته والله لألبس من غزها ثوبا فلبس من غزها سراويل حث ولو كان عليه ثياب فلبس السراويل فوق الثياب لا يحث في عينه * ولو حلف لا يلبس قميصين فلبسهما متفرقين لا يحث حتى يلبسهما معا وكذا لو حلف أن لا ينام على فراشين لا يحث حتى ينام عليهما معا ولو عينهما بالاشارة فلبسهما مجتمعين لا يحث ولو حلف لا يلبس هذا الثوب واتخذ منه قلنسوة فوضعه على رأسه لا يكون حائثا * رجل

vξ

كلما دخلت هذه الدار لم أقربك والله فهذا وقوله لا أقربك سواء لا يحث المرأة واحدة ولو قال والله لا أقربك كلما دخلت هذه الدار فهذا وقوله كلما دخلت هذه الدار فوالله لا أقربك سواء ولو قال ان قربتك فأت طالق كلما دخلت هذه الدار فليس بمول وكلما دخلت الدار بعد ما قربها طلقته نطقه هكذا في شرح الجامع الكبير * ولو جعل كلمة أو بين نصيين بأن قال والله لا أدخل هذه الدار أو لا أدخل هذه الدار الاخرى فدخل احدى الدارين حث وان لم يدخلها ما حثي مات لم يحث ولو جعل كلمة أو بين اثباتين بأن قال والله لا أدخل هذه الدار أو لا أدخل هذه الدار الاخرى فدخل هذه الدار أو لا أدخل هذه الدار الاخرى فدخل احدى الدارين حث وان لم يدخلها ما حثي مات حث ولو أدخل أو بين نفي واثبات بأن قال والله لا أدخل هذه الدار أبداً ولا أدخل هذه الدار الاخرى اليوم ان دخل الدار الثانية برقي بين الاثبات وسقط عين النفي وان فاته دخول الدارين جميعا حث في عين الاثبات وسقط عين النفي وان دخل الدار الاولى حث في عين النفي وسقط عين الاثبات ونحل المين في هذه المسائل بحجته مرة واحدة حتى ولو بشر شرط الحث تأنيلاً لم يتكرره عليه الحث وكذا الجواب في الحلف الذي بدأ فيه بالاثبات بان قال لا أدخل هذه الدار أو لا أدخل هذه اليوم أو لا أدخل هذه الاثبات بدخول الاولى اليوم ويحث في عين النفي بدخول الثانية هكذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب المين فيها التحير * ولو قال والله لا أدخل هذه الدار أو أدخل هذه الدار الاخرى فان دخل الاولى قبل أن يدخل الاخرى حث وان دخل الاخرى أو لا سقط المين فان عني التحير ذكر في الاصل أنه على ما نوى فكانت المين منعقدة في احدهما ما في الاولى فبالنفي وأما في الثانية فبالاثبات هذا قول عامة المشايخ رحمهم الله تعالى واليه ذهب أبو عبد الله الزعفراني وهو الاصح * ولو قال والله لا أدخل هذه الدار أو أدخل احدى الدارين الاخرين ولا نية له فان دخل احدى الدارين الاخرين أو لا برقي عينه وسقط المين وان دخل الاولى قبل أن يدخل احدى الاخرين حث كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري في باب المين من الايمان التي يقع فيها التحير والتي لا يقع * ولو قال لآترك دخول هذه اليوم أو لا أدخل هذه غدا فترك دخول الاولى اليوم برزبطت الاخرى ولو حلف لا أدخل هذه فان لم أدخل هذه يعني الاولى دخلت هذه الاخرى فالاستثناء باطل هكذا في العتابة * حلف لا يدخل الدار مادام فلان فيها فخرج فلان بأهله ثم عاد فدخل الحالف لم يحث وكذلك لو قال مادام على هذا الثوب أو ما كان على هذا الثوب أو لا أدخل هذه الدار وأنت ساكنها فخرج منها ثم عاد اليها أو زرع الثوب ثم لبسه ثم دخل حث كذا في محيط السرخسي ❦ اذا حلف لا يسكن هذه الدار فان لم يكن فيها ساكناً فالسكنى فيها أن يسكنها بنفسه وينقل اليها من متاعه ما تأتت به ويستعمله في منزله فإذا فعل ذلك فهو ساكن وحاث في عينه كذا في البدائع * رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه وترك أهله ومتاعه فيها ان كان الحالف في عمال غيره كالابن الكبير يسكن في دار الاب والامراة تسكن في دار زوجها ونحوهما لا يحث في عينه وان لم يكن الحالف في عمال غيره لا يبر إلا أن يدخل في النقلة من ساعته لان النوم على السكنى سكنى ثم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يشترط للبرئ ان يترك الاهل وكل المتاع حتى لو بقي فيها وتداومكنسة كان حاثاً وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا نقل الاهل وأكثر المتاع برقي عينه والفتوى على قوله وعلى قول محمد رحمه الله تعالى اذا نقل الاهل وما يقوم به الكنفاءية صابراً كذا في نتاوي قاضيان * قالوا هذا أحسن وبالناس أرفق وعليه الفتوى كذا في النهر الفائق * انفقوا

علی

حلف ليقطعن من هـ- هذا القمصيص قباوسراويل على الترتيب كلنا حاتالان اسم القمصيص يزول بجعله قباوسراويل حلف أن لا يلبس هذا الثوب فقط عيسراويلين وليس ما على التعاقب لا يبحث لان اسم الثوب مطلقا لا يتناول السراويل فلا يبحث كالأخذ حوارب أو قلنسوة وليس فانه لا يكون حاتالو أو أخذ منه قيصا وليس حشو كذا أو أخذ منه قيصا وفضل منه عقد اربنة كلنا حاتالان هذا القدر يسر فلا يعتبر

كل وحلف أن لا يأكل هذه الرمانة فأكلها الاحبة أو حبتين كان حائثا
 هذه الجبة ففتقت ثم خيطت وجعل فيها حشو آخر فليسما كان حائثا لانها عين الاولى * ولوحلف أن لا يلبس هذا القميص فنقضه ثم
 استأنف خياطته وابسده ذكر القدر ورجه الله تعالى أنه يحث في عينه وهكذا اذ كرفى النوادر وكذا القباء والجبة لان اسم القميص
 والقباء والجبة لا يزول بنقض الخياطة يقال قميص مفتوق * وكذا وحلف أن ٧٥ لا يركب هذه السفينة فنقضت وصارت
 خشبا ثم أعيدت سفينة
 فركبها ذكر في النوادر أنه
 يكون حائثا وذكر في الجامع
 أنه لا يحث لانه لا يفسد
 قيصا ولا قباء ولا سفينة الا
 بصنعة حادثة * ولوحلف
 أن لا يلبس هذه الجبة قهوى
 محشوة فززع حشوها وجعل
 لها حشوا آخر وليس كان
 حائثا وكذا لو كانت الجبة
 مبطنة فززع بطانتها وجعل
 لها بطانة أخرى وليس كان
 حائثا لان اسم الجبة لا يزول
 عنها بنزع الحشو والبطانة
 بخلاف ما اذا نقضت
 خياطتها * رجل حلف أن
 لا ينام على هذا الفراش
 فأخرج منه الحشو ونام
 عليه قالوا لا يكون حائثا لان
 الفراش الذي ينام عليه
 لا يكون بدون الحشو ولو
 أخرج ما فيه من الصوف
 أو القطن ونام على ذلك
 الصوف أو المحلج لا يحث
 في عينه لان مجرد الحشو
 لا يسمى فراشا وانما يقال له
 بالفارسية جبعث * رجل
 حلف على فسطاط مضروب
 أن لا يدخل في هذا
 الفسطاط فقلع من ذلك
 الموضع وضرب في موضع
 آخر ودخله كان حائثا * رجل

على أن نقل الادل والخدم شرط للبر فان نقل الكل الى السكة أو الى المسجد ولم يسلم الدار الى غيره اختلفوا
 فيه الصحيح أنه يكون حائثا ما لم يتخذ مسكنا آخر وان سلم الدار الى غيره بان أجر داره المملوكة أو كان ساكنا
 في الدار باجارة أو عارة فردها على مالها ولم يتخذ منزلا آخر لا يكون حائثا * رجل حلف أن لا يسكن هذه
 الدار فأراد نقل الادل والمتاع فأبى المرأة أن تخرج كان عليه أن يجتهد في إخراجها فإذا صارت غالبية وعجز
 عن إخراجها أخرج الحالف وسكن دارا أخرى لا يحث في عينه كذا في فتاوى قاضيان * حلف لا يسكن
 هذه الدار فأراد الخروج فوجد الباب مغلقا بحيث لا يمكنه الفتح أو قيد ومنع عن الخروج منهم من قال
 يحث في الوجه الاول وفي الثاني لا واختار أنه لا يحث فيه ما كذا في الغيائية * وإذا قدر على الخروج
 بطرح بعض الحائط لا يحث وليس عليه ذلك كذا في فتاوى قاضيان * وإذا قال (١) أكر من ابن شب
 بدين شهر بانيه فكذا فأصابه حتى وصار يحال لا يمكنه الخروج حتى يصح يحث لانه يمكنه أن يستأجر من
 ينقله عن البلد والمقيد لا يمكنه ذلك لان الذي قيد منه حتى لو لم يمنعه كان المقيد كالمريض وهو الصحيح كذا
 في المحيط * عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال لا مرأته ان سكنت هذه الدار فأنت كذا وكان باب الدار مغلقا
 ولدار حائط فهي معذورة حتى يفتح باب الدار وليس لها (٢) أن تنه والدار قال الفقيه رحمه الله تعالى وبه
 نأخذ كذا في الغيائية * ان كان في طلب مسكن آخر فترك أمتعته فيها لا يحث في الصحيح لان طلب المنزل
 من عمل النقل وصار مذهب الطلب مستثنى بحكم العرف اذ لم يفرط في الطلب كذا في شرح مجمع البحرين
 * رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه واشتغل بطلب دار أخرى لنقل إليها الادل والمتاع فلم
 يجد دارا أخرى أيا ما يمكنه ان يضع المتاع خارج الدار لا يكون حائثا وكذا لو خرج واشتغل بطلب دابة
 لنقل عليها المتاع فلم يجد أو كانت اليمين في خوف الليل ولم يمكنه الخروج حتى يصبح أو كانت الامتعة
 كثيرة فخرج وهو ينقل الامتعة بنفسه ويمكنه أن يستكرى الدواب فلم يستكر لا يحث في جميع ذلك هذا
 اذا نقل الامتعة بنفسه كما ينقل الناس فان نقل لا كما ينقل الناس يكون حائثا قالوا هذا اذا كانت اليمين
 بالعربية فان حلف بالفارسية وقال (٣) من يدين خانه اندر بانيه فخرج بنفسه على قصد أن لا يعود لا يحث
 في عينه وان خرج على قصد أن يعود يكون حائثا كذا في فتاوى قاضيان * اذا قال لا مرأته ان سكنت
 هذه الدار فأنت طالتي وكانت اليمين بالليل فانها معذورة ولو قال ذلك في حق نفسه لم يكن معذورا لانه
 لا يخاف بالليل حتى لو تحقق الخوف في حقه أيضا من جهة اللصوص أو ما أشبه ذلك كان معذورا كذا في
 الأخيرة * اذا حلف لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها فاشق عليه نقل المتاع فانه يبيع المتاع عن شقه ويخرج
 بنفسه وأهله ثم يشتري المتاع منه في وقت ينسبر عليه الخويل كذا في السراجية في كتاب الحيل * وإذا كان
 رجل ساكنا مع رجل في دار فحلف أحدهما لا يسكن صاحبه فان أخفى النقلة وهي ممكنة في الحال والا
 حث فان وهب الحالف متاعه للصالح عليه أو أودعه إياه أو عاره إياه ثم خرج في طلب منزل فلم يجد منزلا
 أيا ما ولم يأت الدار التي فيها صاحبه قال محمد رحمه الله تعالى ان كان تدو بهب المتاع وقبضه منه أو أودعه إياه
 أو عاره وخرج من ساعته لا يريد العود اليه فليس بما كن له كذا في السراج الوهاج * حلف أن لا يسكن
 (١) ان ائت اللله في هذه البلدة فكذا (٢) قوله ان تنور الدار التنوير بالشاء المثلثة الوئب وفي نسخ
 بالسين وكل صحيح كافي القاموس اه بحرأوى (٣) لاقيم في هذه الدار

حلف أن لا يأخذ شعر فلان فلق فلان رأسه ثم نبت فأخذ شعره كان حائثا * وكذا وحلف أن لا يكسر سنة فسقط سنة ثم نبت فكسر
 الثاني حث في عينه لان المقصد منع نفسه عن الحاق الضرر لصاحب السن والشعر فلا يتقيد بالسن القائم والشعر القائم وقت اليمين * رجل
 حلف أن لا يطعن فلانا بنصل هذا السكين أو بزج هذا الرمح ثم نزع ذلك النصل أو ذلك الزج وجعل له نصلا آخر وزجا آخر فطعنه بالثاني
 لا يحث في عينه لانه لم يطعنه بذلك النصل والزج * رجل حلف أن لا يكتب بهذا القلم فكسره ثم براه فكسبه لا يحث في عينه لانه لا يبقى

فلما بعد الكسر وانما صار قلابا صنعت حادثة فكان الثاني غيرا الاول * رجل حلف أن لا يلبس هذا النعل قطعت شرا كه وشركه بشره آخر
وليس حنث في عينه لانه يبيع نعل لابدون الشره * حلف أن لا يطعن على هذا الماء وعلى هذا الماء طاحونة فقول الماء من ذلك النهر الى نهر
آخر وعلى النهر الثاني طاحونة أخرى فطعن به ان كان الماء الذي حلف عليه أقل من الماء الذي في النهر الثاني لا يحنث في عينه لان العبرة
للقالب * حلف أن لا يأكل من هذا ٧٦ الدقيق فأتخذه منه خبيصا أو قطائف فأكل منه يكون حائلا لان عين الدقيق

هذا المصر فخرج بنفسه وترك أهله ومتاعه فيه لا يحنث وان كانت اليمين على سكنى القرية فيفهي بمنزلة المصر
وهو الصحيح والسكة والمحلة بمنزلة الدار ولوحلف وقال (١) أن أدري دهباشم فخرج بأهله ومتاعه ثم عاد
وسكن كان حائلا وكذلك كل فعل يعتد لا يبطل اليمين فيه بالركن كذا في خزائن المفتين * قالوا هذا اذا عاد للسكنى
والقرار وأما اذا عاد للزيارة أو ليسكن أياما لينقل متاعه لا للسكنى والقرار لا يحنث في عينه واذا عاد للسكنى
والقرار يكتفى بسكنى ساعة للحنث ولا يشترط الدوام عليه كذا في المحيط * ولو قال (٢) أن أكر من امسال أدري
ديه باشم فامر أنه كذا فسكنها الا يوما من بقية السنة أو حلف أن لا يسكن هذه الدار شهر افسكن ساعة
لا يحنث ما لم يسكن كل الشهر كذا في خزائن المفتين * حلف أن لا يسكن فلانا فقل الحالف وهو مسافر منزل
فلان فسكنها يوما أو يومين لا يحنث ولا يكون مسا كذا فلا ناحتي يقيم معه في منزله خمسة عشر يوما كذا
في فتاوى قاضيان * حلف أن لا يسكن الكوفة فمر بها مسافرا ونوى الإقامة بها أربعة عشر يوما لا يحنث
وان نوى خمسة عشر يوما كان حائلا ولو حلف لا يسكن فلانا فدخل فلان دار الحالف غصبا فأقام الحالف
معه حنث علم بذلك الحالف أو لم يعلم وان خرج الحالف بأهله وأخذ في النقلة حين نزل الغاصب لم يحنث كذا
في خزائن المفتين * ولو سافر الحالف فسكن فلان مع أهل الحالف قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يحنث وقال
أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحنث وعليه الفتوى * وفي المتن في لو خرج المحلوف عليه على مسيرة ثلاث أو
أكثر وسكن الحالف مع أهل المحلوف عليه لا يحنث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وان كان أقل من ذلك
حنث كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يسكن فلانا بالكوفة فهو على المساكنة في دار بالكوفة حتى لو سكن
الحالف في دار والمحلوف عليه في دار أخرى لا يحنث الا اذا نوى أن لا يسكن هو والمحلوف عليه بالكوفة
حينئذ على ما نوى وكذلك اذا حلف لا يسكن فلانا في هذه القرية فهو على أن لا يسكنه في تلك القرية
في دار واحدة وكذلك اذا حلف لا يسكنه بخراسان وكذلك اذا حلف لا يسكنه في الدنيا ولو حلف
لا يسكنه فساكنه في سفينة مع كل واحد أهله ومتاعه واتخذها منزلا لا يحنث في عينه وهذا ما سكته في
حق الملاحين وكذلك أهل البادية انا جمعهم خيمة واحدة فان تفرقت الخيام لا يحنث وان تقاربت كذا في
النخبة * واذا حلف أن لا يسكن فلانا فساكنه في عرصة دار أو بيت أو غرفة حنث كذا في البدائع
* واذا حلف أن لا يسكن فلانا ولم ينو شيئا فساكنه في دار كل واحد منهم في مقصورة على حدة لا يحنث
وانما تحقق المساكنة اذا سكن بيتا واحدا أو في دار كل واحد منهم في بيت منها بمتاعه وأهله وثقله ان كان له
أهل وأما اذا كان في الدار مقاصير فكل مقصورة مسكن على حدة فلا يحنث وان نوى بالمساكنة أن لا يسكن
هذا في مقصورة حنث وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى هذا اذا كانت الدار كبيرة فحودار الوليد بالكوفة ودار
نوح بخاري لان هذه الدار بمنزلة المحلة فأما اذا لم تكن بهذه الصفة يحنث من غيرية سواء كانت الدار مشتملة
على البيوت أو على المقاصير ولو حلف لا يسكن فلانا فساكنه في مقصورة واحدة أو في بيت واحد من غير
أهل ومتاع لا يحنث عندنا ولو حلف لا يسكن فلانا في دار أو في دارين فاقسمها أو ضربا بينهم ما حاطا
وفتح كل واحد منهم لنفسه بابا ثم سكن الحالف في طائفة والاخرى طائفة حنث الحالف (٣) ولو حلف أن

(١) لا أسكن هذه القرية (٢) ان أقت هذه السنة في هذه القرية (٣) قوله وثقله النقل محركة المتاع اه
ثم أله وخرزذه فيه فقرا حنث في عينه * حلف أن لا يدخل هذه الدار فهدمت وجعلت بيتا أو حماما أو مسجدا أو كانت لا يسكن
صخرة فجعل بيتا أو جعل بابا الى الطريق الاعظم ودخل لا يكون حائلا وال اسم الدار والله أعلم بالصواب فصل في الدخول
حلف أن لا يدخل هذه الدار فدخلها راكبا أو ماشيا أو محمولا بامر حنث في عينه وكذا لو نزل من سطحها أو صعد شجرة أغصانها في الدار فقام
على ظهره أو وسطه في الدار حنث وكذا لو قام على حائط منها أو قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كادت الحائط

لا يؤكل فكانت اليمين على
ما يتخذ منه وقد مر قبل هذا
* رجل حلف أن لا يجلس
الى هذه الاستوانة وهى من
آجرة أو من حصص أو حجارة
ففتقت ثم بنيت ثانيا
بجوارهم اجلس اليها لا يحنث
وكذا الحائط * رجل حلف
ان لا يأكل من هذه الكفري
فصار بسرا أو من هذا البسر
فصار رطبيا أو من هذا
الرطب فصار تمرا أو من هذا
التمر فجعل جنبافا كله
لا يكون حائلا * ولو حلف
أن لا يكلم هذا الشاب فكلمه
بعدها شاخ كان حائلا * ولو
حلف أن لا يأكل عريفا كل
قسما أو بسرا مطبوخا أو
رطبيا لا يكون حائلا الا أن
ينوى ما يكون من ذلك * ولو
حلف أن لا يأكل رطبيا فاكل
بسر امه ذبا أو حلف أن
لا يأكل بسرا فاكل رطبيا فيه
بسر كان حائلا في قول أبي
حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى
* امرأه حلفت أن لا تلبس
هذه الخليفة فخط جانبها
فصار ردعاً لم تستل تكون
حائسة ولو فتقت فعادت
ملحفة ولم تستل حنث * حلف
أن لا يقرأ في هذا المصحف
فقرأ في الاوراق وخلع التأليف

مشتركا بينه وبين جاره لا يكون حائنا هذا اذا كانت البيوت العربية فان كانت بالفارسية فارتق شجرة اغصانها في الدار وقام على حائطها أو
صعد السطح لا يبحث في عيونه وهو المختار لان هذا لا يعتد دخوله في العجم ولو قام على كنيف شارعة أو غلة شارعان كان مفتح الكنيف
أو انظله في الدار كان حائنا وان قام على أسكفة بابها تحت الطاقان كانت الاسكفة بحيث لو أغلق الباب كانت الاسكفة خارجة لا يكون
حائنا وان كانت داخله كان حائنا * ولو أدخل احدى رجله لا يكون حائنا قيل هذا اذا كان الداخل ٧٧ والخارج متساويين فان كان

داخل الدار مهبطه فادخل
احدى رجله كان حائنا
لان أكثره يكون داخلا
وقال الشيخ الامام شمس
الاعنة السرخسي رحمه الله
تعالى الصحيح أنه لا يكون
حائنا * ولو حلف أن لا
يخرج من هذه الدار فارتق
غصن شجرة ولو سقط بسقط
في الطريق لا يبحث اذا
كانت الشجرة في الدار ولو
حلف أن لا يدخل فأدخل
رأسه ولم يدخل قدميه
لا يكون حائنا * وكذا لو
أدخل يده في الدار وأخذ
من متاع الدار * ولو أدخل
رأسه واحدى قدميه كان
حائنا وان احتمه له انسان
وأدخله فيها فان كان الحالف
لا يقدر على الامتناع
لا يبحث في قولهم وان كان
يقدر ولم يمتنع وهو راض
بقبله اختلفوا فيه والصحيح
أنه لا يبحث مروي ذلك
عن أبي حنيفة رحمه الله
تعالى * ولو حلف أن لا يدخل
هذه الدار بها على بابها وهو
يشتد في المشي فتعثر رجله
أو رزق رجله فوقع في الدار
اختلفوا فيه والصحيح أنه
لا يبحث وان رفعه الرجح
وأوقعه في الدار اختلفوا

لا يساكن فلا في دار ولم يسكن دارا بعينها ولم ينو فساكنه في دار قد قسمت وضرب بينهما حائط لا يبحث كذا
في فتاوى قاضخان * حلف لا يساكنه ولم يسكن دارا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى فان ساكنه في حائوت
في السوق يعلم لان فيه عملا أو يبيعان تجارة فانه لا يبحث وانما الميزان على المنازل التي اليها المأوى وفيها الاهل
والعمال الآن ينو بها أو يكون بينهما كلام قبل الميزان يدل عليهما فيكون الميزان على ما تقدم من كلامهما
ومعانيهما فان جعل السوق مأوى وقيل انه يسكن السوق فان كان هناك دلالة تدل على أنه أراد بالميزان ترك
المساكنة في السوق جعلت الميزان على ذلك وان لم يكن هناك دلالة فقال نويت المساكنة في السوق أيضا
فقد شد على نفسه هكذا في البدائع * ولو حلف أن لا يسكن دارا بعينها فهدمت وبنت بناء آخر فسكنها
يبحث هو * هذا بخلاف ما لو حلف لا يسكن بيتا بعينه فهدم حتى ترك صحرا ثم بنى بيتا آخر في ذلك الموضع
فسكنه لم يبحث ولو حلف لا يدخل هذه الدار بعينها فجعلت بيتا فادخل لم يبحث واذا حلف لا يسكن دارا
فلان أو دارا فلان ولم يسكن دارا بعينها ولم ينوها فسكن دارا له قديما أو بعد عيونه لم يبحث وأما اذا سكن دارا
كانت مملوكة فلان من وقت الميزان الى وقت السكنى فهو حائنا بالاتفاق وان سكن دارا اشتراها فلان بعد
عيونه بحث في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وان حلف لا يسكن دارا فلان فسكن دارا بينه وبين
آخر لم يبحث قل نصيب الآخر أو كثر كذا في المبسوط * ولو حلف لا يسكن دارا فلان هذه قديما أو بعد عيونه فلان
فسكنها الحالفان كان نوى بالميزان عين الدار فانه يبحث وان كان نوى بالميزان الاضافة لا يبحث وان لم يكن له
نية قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى لا يبحث كذا في الذخيرة * واذا حلف الرجل لا يسكن دارا
اشترها فلان فاشترى فلان دارا غيره فسكن الحالف فيها يبحث فان كان قال نويت دارا اشتراها فلان
لنفسه فان كانت الميزان بالله تعالى فهو مصدق وان كانت الميزان بطلاق أو عتاق لا يصدق في القضاء كذا في
المحيط * ان حلف لا يسكن بيتا ولا نية له فسكن بيتا من شعرا أو فسطاطا أو خيمة لم يبحث اذا كان من أهل
الامصار وبحث اذا كان من أهل البادية كذا في المبسوط * واذا حلف لا يسكن مع فلان أو لا يسكن في مكان
كذا فالبسطة بالليل حتى يكون فيه أكثر من نصف الليل وان كان أقل لم يبحث وسواء نام في الموضع أو لم ينم
كذا في البدائع * ولو حلف لا يسكن الليلة في هذا المنزل خرج بنفسه وبات خارج المنزل وأهله ومتاعه في
المنزل لا يبحث وهذه البيوت تكون على نفسه لا على المتاع ولو حلف لا يسكن الليلة على سطح البيت وعلى
البيت غرفة فأرض الغرفة سطح البيت يبحث ان بات عليه ولو حلف لا يسكن على سطح فبات على هذا
لا يبحث ولو قال والله لا أبيت في منزل فلان غدا فهو باطل الآن نوى الليلة الجارية ولو قال لا أكون
غدا في منزل فلان فهو على ساعته من الغد كذا في الظهيرية * اذا حلف لا يابى مع فلان أو لا يابى في مكان
أو دار أو بيت فالأوبة الكون ما كثر في المكان أو مع فلان في مكان قليلا كان المكث أو كثره انبلا كان أو
نهارا وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وقول محمد رحمه الله تعالى الآن يكون نوى أكثر من ذلك
يوما أو أكثر فيكون على ما نوى وروى ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى في رجل قال ان آفاني وآيال
بيت أبدا أنه على طريقة عين في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وقولنا الآن يكون نوى أكثر من ذلك
يوما أو أكثر وقال ابن سميعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا حلف لا يورى فلانا وقد كان المحلوف
عليه في عيال الحالف ومنزله لا يبحث الآن بعيد المحلوف عليه مثل ما كان عليه وان لم يكن المحلوف عليه

فيه والصحيح أنه لا يبحث اذا كان لا يقدر على الامتناع ولو كان على دابة فأدخلته في الدار ان كان يقدر على منعها ومساكنها بحث والافلاون
أدخله انسان مكرها فخرج منها ثم دخل بعد ذلك مختارا اختلفوا فيه والصحيح أنه يبحث * ولو حلف أن لا يدخل من باب هذه الدار ولم ينو شيئا
فقبل الدار باب ودخل حنث وان نوى الباب الذي كان صدق ديانة لا قضاء * ولو حلف أن لا يدخل من هذا الباب لا يبحث في الوجه كلها اذا لم
يدخل من ذلك الباب * ولو حلف أن لا يدخل دار فلان فغفر سر دابة فادخل دار فلان أو غفر سر با أو طرقتا لا يبحث * وكذا لو حفر تحت الدار

ثلاثة فان كان القضاة موضع مكشوف في الدار ان كان كبير يستقي منه اهل تلك الدار حنت اذ يبلغ الحالف الموضع المكشوف لان اهل الدار اذا
كان فتقع به كانت القنات من الدار وان كان الانكشاف يسيرا لا يتفجع به اهل تلك الدار فانما كان لوضو القضاة لا يحنت في عينه * رجل حلف ان
لا يدخل دار فلان ورجل آخر في داره حلف ان لا يخرج منها انما على سطح هذه الدار لا يحنت احد منهما اما الذي حلف ان لا يخرج فظاهر
واما الذي حلف ان لا يدخل فلان العجم لا يعدونه دخولا هذا كالحلف احدهما ان لا يدخل وحلف الآخر

٧٨

في عيال الحام ومنزله فهذا على نية الحالف ان نوى ان لا يعوله فهو كما نوى وكذا اذا نوى ان لا يدخل عليه
بيته فاذا دخل المحلوف عليه بغراذنه فراه فسكت لم يحنت كذا في البدائع * رجل خرج في سفر ومعه آخر
وهو يريد موضعا قد سماه حلف ان لا يصحب هذا في غير هذا السفر فلما سارا بعض الطريق بدا لهما فعاذ الى
مكان آخر سوى السفر الذي اراده قال ابو يوسف رحمه الله تعالى لا يحنت في عينه لانه على السفر الاول
* رجل حلف ان لا يمسي اليوم الا مبالا فخرج من منزله ومشى ميلا ثم انصرف الى منزله قال محمد رحمه الله
تعالى حنت في عينه لانه منى مبلين * رجل قال والله لا اصاحب فلانا فان كان الحالف يسير في قطار
والمحلوف عليه في قطار قال محمد رحمه الله تعالى لا يكون مصاحبا وان كانا في قطار واحد فهو مصاحب
وان كان احدهما في اوله والاخر في آخره وكذلك اذا كانا في سفينة هذا في باب وهذا في باب ولكل واحد
منهما طعام على حدة لان دخولهما وخرجهما واحد ولو قال والله لا ارافق فلانا قال ابو يوسف رحمه الله
تعالى ان كان طعامهما واحدا في مكان وهم يسرون في جماعة فكانت مرافقة وان كانا في سفينة
وطعامهما ليس بجمع لا ياكلان على خوان واحد لم تكن مرافقة وقال محمد رحمه الله تعالى اذا حلف
ان لا يرافقه فخرج في سفر فان كانا في محل أو كان كرمهما واحدا أو قطارهما واحدا فهو مرافق وان كان
كريمهما مختلفا لم يكن مرافقا وان كان سيرا واحدا كذا في فتاوى قاضيان

الباب الرابع في اليمين على الخروج والاتيان والركوب وغير ذلك

من حلف لا يخرج من المسجد أو الدار أو البيت أو غير ذلك فأمر انسا ناخمله فأخرجه حنت كالحرك دابة
فخرجت به فانه يحنت كذا في فتح القدير * حلف لا يخرج فحمل مكرها وأخرج لم يحنت وكذا هذا في عين
الدخول كذا في التمرثي * واذا أخرج مكرها لم تحل اليمين حتى لو خرج بعد ذلك بنفسه لا يحنت
اختلاف فيه والصحيح أنه لا تنحل فيحنت بالخروج بعد ذلك وان حمله غيره بغير أمره فأخرجه وهو قادر على
الامتناع ولم يتنع ورضى بقلبه اختلاف فيه والصحيح أنه لا يحنت كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان
* ولو أكره على أن يخرج أو يدخل برجله ففعل حنت كذا في التمرثي * ولو حلف لا يخرج لا يحنت الا
بالخروج الى السكة كذا في الخلاصة * رجل حلف أن لا يخرج من داره فخرج من باب داره ثم رجع
حنت وان كان منزله في دار فخرج من منزله ثم رجع قبل أن يخرج من باب الدار لا يحنت كذا في فتاوى
قاضيان * ولو حلف لا يخرج من داره الا الى جنازة فخرج منها يريد الجنازة ثم أتى حاجة أخرى لم يحنت
كذا في الكافي * ولو حلف لا يخرج من الرى الى الكوفة فخرج من الرى يريد مكة وطريقه على الكوفة
قال محمد رحمه الله تعالى ان كان نوى حين خرج من الرى أن يترك الكوفة فهو حانت وان كان نوى أن لا يمر بها
ثم بدله بعد ما خرج وصار الى الموضع الذي يقصر فيه الصلاة فترك الكوفة لا يحنت وان كانت بيته حين حلف
أن لا يخرج الى الكوفة خاصة ثم بدله في الحج فخرج من الرى ونوى أن يمر بالكوفة لم يحنت فيما بينه وبين
الله تعالى ولو حلف لا يخرج من الدار الى المسجد فخرج يريد المسجد ثم بدله بعد ذلك الى غير المسجد
لا يحنت كذا في المحيط * قال القدوري الخروج من الدار المسكونة أن يخرج بنفسه ومساغره وعياله
والخروج من البلدة والقرية أن يخرج بيده خاصة (١) زاد في المتن اذا خرج بيده فقد يزاد سقرا أو لم
(١) قوله زاد في المتن الخ راجع لمسئلة الخروج من البلدة والقرية فلا يدل على أنه يكفي أن يخرج بيده في
مسئلة الدار أيضا اهـ بجزاوى

أن لا يخرج فوضع الذي
حلف أن لا يدخل احدى
قدميه في الدار والاخر
احدى قدميه خارج الدار
لا يحنت احدهما في عينه
* رجل حلف أن لا يضع
قدمه في دار فلان فوضع
احدى قدميه فيها لا يحنت
في عينه لان هذا الكلام
صار مجازا عن الدخول
فصار كالحلف أن لا يدخل
فوضع احدى قدميه
* رجل حلف ان لا يدخل
في هذه السكة فدخل دارا
من تلك السكة لا من
السكة بل من السطح أو
غيره اختلفوا فيه والصحيح
أنه لا يحنت اذا لم يخرج الى
السكة * ولو حلف أن لا
يدخل سكة فلان فدخل
مسجدا في تلك السكة ولم
يدخل السكة لا يحنت لان
هذا لا يعد دخولا في السكة
* رجل حلف أن لا يدخل
هذا البيت فدخل فيه وهو
نائم لا يكون حائشا * ولو حلف
لا يدخل دار فلان ولم ينوشا
فدخل دارا يسكنها فلان
باجارة أو اعارة ذكر الناطني
رحمه الله تعالى أنه يحنت في
عينه فان دخل دارا مملوكة
لفلان وفلان لا يسكنها حنت
أيضا وكذا لو حلف لا يدخل

بيتا فلان فدخل بيتا فلان فيه ساكن باجارة أو اعارة كان حائشا * ولو حلف أن لا يزرع أرض فلان فزرع أرضا بين فلان وغيره ملك فلان
يسكنها حنت وان لم يكن فلان يسكنها لا يحنت * ولو حلف أن لا يزرع أرض فلان فزرع أرضا بين فلان وغيره كان حائشا * رجل حلف أن
لا يدخل دارا أخته فباعته أخته الدار منه فدخل الحالف لا يحنت * رجل حلف أن لا يدخل دار زيد ثم حلف أن لا يدخل دار عمرو وبيع زيد
داره من عمرو وسلمها اليه فدخل الحالف حنت في اليمين الثانية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده المسكن بعد اليمين يدخل في

اليمين ولا يحنث في اليمين الاولى لئلا يزل الاضافة الى زيد رجل حلف أن لا يدخل دار فلان فأجر فلان داره فدخلها الحالف هل يكون حاثا فيه روايتان قالوا ما ذكرناه لا يحنث ذلك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى لان عندهما كما تبطل الاضافة بالبسع تبطل بالاجارة والتسليم وملك البدل الغير أصل المسئلة اذا حلف أن لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى لا يحنث في يمينه الا أن ينوي دابة العبد لان ملك السيد والتصرف للعبد وملك ٧٩ الرقية للولي وملك البدل لعبد يحصل بالاضافة الى المولى فلا يحنث في يمينه من غيرية سواء كان على العبد دين أو لم يكن الا ان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان على العبد دين يحيط برقبته لا يحنث وان نوى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحنث اذا نوى وهذا بناء على ذلك * رجل حلف أن لا يدخل هذا البيت فانهم سقوه وبقي حيطانه ودخل حنث * وان انهم سقوه وحيطانه فدخل العرصة لم يحنث * وكذا لو بقي يتا بعد ذلك فدخله لا يحنث * ولو حلف أن لا يدخل يتا فدخل يتا انهم سقوه وبقي حيطانه لا يحنث * ولو حلف لا يدخل مسجدا فدخل مسجدا انهم سقوه وحيطانه حنث وكذا لو بقي مسجدا آخر بعد الانهدام فدخل حنث لان الثاني عين الاول بخلاف البيت * رجل جالس في بيت من منزل فحلف أن لا يدخل هذا البيت فاليمين على ذلك البيت الذي كان جالسا فيه لان ما وراء ذلك يسمى منزلا ودارا هذا اذا كانت اليمين بالعريسة

يرده كذا في الذخيرة * ولو قال والله لا أخرج وهو في بيت من الدار فخرج الى صحن الدار لم يحنث الا أن ينوي فان نوى الخروج الى مكة أو اخر وجامن البلد لم يصدق قضاء ولا ديانة كذا في البحر الرائق * ولو حلف لا يخرج من بيته بمعنى هذا البيت الذي هو فيه فخرج الى صحن الدار حنث قال المتأخرون من مشايخنا هذا الجواب بناء على عرفهم فأما في عرفنا فصحن الدار يسمى يتا فلا يحنث ما لم يخرج الى السكة وعليه الفتوى واذا حلف لا يخرج عن هذه الدار فخرج احدى رجله من الدار لا يحنث في يمينه هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى المسئلة في الأصل وبعض مشايخنا قالوا اذا كان خارج الدار أسفل يحنث في يمينه وبعضهم قالوا اذا كان الاعتماد على الرجل الخارجة يحنث وان لم يكن خارج الدار أسفل الا أن في ظاهر الرواية عن أصحابنا لا يحنث على كل حال وبه أخذ شمس الأئمة السرخسي وشمس الأئمة الحلواني هذا اذا كان يخرج فأما بالقدم وأما اذا كان فاعدا فخرج قدميه وبدنه في البيت لا يحنث في يمينه الا اذا قام على قدميه فحنث يحنث وأما اذا كان مستلقيا على ظهره أو على بطنه أو على جنبه فقد خرج حتى صار بعض بدنه خارج الدار ان صار الاكثر خارج الدار يصير خارجا وان كان سا قافي الدار * اذا حلف لا يخرج من هذه الدار وفي الدار شجرة أغصانها خارج الدار فارتقى تلك الشجرة حتى توسط الطريق وصار بحال لو سقط سقط في الطريق لا يحنث سواء كان الحالف من بلاد العرب أو كان من بلاد العجم كذا في المحيط * واذا حلف لا يخرج امرأته من هذه الدار فخرجت من أي موضع خرجت امامن باب الدار واممن فوق الحائط واممن نقب نقبه يحنث في يمينه وأما اذا حلف لا يخرج من باب هذه الدار فخرج من أي باب خرج حنث سواء خرج من باب قديم أو من باب حديث أحدثه بعد ذلك وان خرج من فوق الحائط أو من نقب نقبه لا يحنث في يمينه هكذا ذكر بعض مشايخنا في شرح أيمان الأصل * وذكر في الحبل اذا حلف لا يخرج من باب هذه الدار فخرج من السطح الى دار بعض الحيران أو فتح بابا آخر له من الدار وخرج من ذلك الباب لا يحنث في يمينه قال أبو نصر الدبوسي الصحيح أنه يحنث لان الكل باب هذه الدار * واذا حلف لا يخرج من هذه الدار من هذا الباب فخرج من باب آخر غير الباب الذي عينه ذكر في أيمان الأصل أنه لا يحنث وفي فتاوى أهل سمرقند اذا حلف لا يخرج من باب هذه الدار وهو ينوي باب الخشب فوقع الباب ثم خرج من ذلك الموضع لا يحنث ولو لم يرد باب الخشب يحنث كذا في الذخيرة * ولو حلف عليها لا يخرج من المنزل الا في كذا خرجت كذلك مرة فيه ثم خرجت في غيره حنث فان كان غنى لا يخرج هذه المرة الا في كذا خرجت فيه ثم خرجت في غيره لم يحنث * وان حلف عليها ان لا يخرج مع فلان من المنزل فخرجت مع غيره أو خرجت وحدها ثم خضعه فافلان لم يحنث وان حلف عليها أن لا يخرج من الدار فدخلت بيتا أو كنية في اعلاها شارعا الى الطريق الاعظم لم يكن هذا اخر وجامن الدار كذا في المبسوط * ولو حلف لا يخرج الى مكة أو لا يذهب الى مكة فخرج يريداهم رجع حنث ويشترط لعنت أن يجاوز عرانات مصره على نية الخروج الى مكة حتى لو رجع قبل أن يجاوز عرانات مصره لا يحنث وان كان على هذه النية كذا في الكافي * ولو حلف لا يخرج الى مكة ماشيا فخرج من عمران مصره ماشيا ثم ركب حنث ولو خرج راكبا ثم نزل ومشى لا يحنث كذا في الخلاصة * ولو حلف لياثين مكة ولم يأتهم احتق مات حنث في آخر جزء من أجزاء حياته * حلف لياثين غدا ان استطاع فلم يمنع عنه مانع من مرض أو سلطان أو عارض آخر فلم يأتهم حنث كذا في الكافي * ولو حلف لا يأتي بغدا ماشيا فركب حتى

وان كانت بالفارسية فاليمين على الدخول في ذلك المنزل وتلك الدار فان قال عنت دخول ذلك البيت الذي كنت جالسا فيه صدق ديانة لا قضاء لان في الفارسية خانما اسم للكل والبيت اسم خاص كقوله تاجنا وكاشانه وزمستانى هذا اذا لم يشر الى بيت بعينه فان أشار الى بيت بعينه فالعبرة بالاشارة * امرأه حلفت أن لا يدخل زوجها دارها فباع دارها فدخل الزوج ان كانت نوت أن يدخل دارا تسمى ككنها المرأة لا يبطل اليمين بالبسع وان لم تكن لهائسة فاليمين على دار عمالوكه اما اذا باعت لا يبقى اليمين في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى

وقال بعضهم ينظر الى سبب اليمين ان كانت اليمين لغتظمن صاحب الدار يطل اليمين بالبيع وان لم يكن لغتظمن صاحب الدار وانما كانت لغتظمن الجيران ونحو ذلك لا يطل اليمين في مثل ذلك بالبيع * رجل حلف أن لا يدخل دار فلان وفلان يسكن في دار امرأته قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان لم يكن لفلان دار مملوكة تنسب اليه سوى هذه الدار يحنث * رجل حلف أن لا يدخل دار فلانة ودخل دارها وزوجها ساكن فيها ولم ٨٠ ينو تلك الدار لا يحنث لان السكنى تنضاف الى الزوج لا الى المرأة * ولو حلف

دنا منها فدخلها ما شيا يحنث كذا في الخلاصة * في المستقي اذا حلف الرجل أن لا تأتي امرأته عرس فلان فذهبت قبل العرس وكانت ثمة حتى مضى العرس لا يحنث * ولو حلف لا يأتي فلانة فدخلها عدا على أن يأتي منزله أو حاقوته لقيه أو لم يلقه وان أتى مسجده لم يحنث * وفي المستقي رجل لزم رجلا وحلف الملتزم ليا تبينه غدا فأتاه في الموضع الذي لزمه فيه لا يبر حتى يأتي منزله فان كان لزمه في منزله حلف ليا تبينه غدا وتحوّل الطالب من منزله الى منزل آخر فأتى الحالف المنزل الذي كان فيه الطالب فلم يجده لا يبر حتى يأتي المنزل الذي تحوّل اليه ولو قال ان لم أتك غدا في موضع كذا فعبدى حرفا فأتاه فلم يجده فقد بتر بخلاف ما لو قال ان لم أوافك غدا في موضع كذا فعبدى حرفا فأتى الحالف في ذلك الموضع فلم يجده حيث يحنث وفيه أيضا اذا حلف ليعودن فلانا أولي زورنه فأتى بابه فلم يؤذن له فرجع ولم يصل اليه لا يحنث في يمينه وان أتى بابه ولم يستأذن قال يحنث في يمينه ما لم يصنع من ذلك ما يصنع العائد والرائد كذا في المحيط * ولو حلف أن لا يزوره حيا ولا ميتا ان شيع جنازته (١) حنث وان أتى قبره لا يحنث الا أن ينوي * ولو حلف لا أذهب الى الليلة من ههنا حتى ألقاه فتواري عنه فبات عند بابه لم يحنث وكذا لو حلف ان لم أحل هذا اليه فعمل اليه ولم يجده كذا في العتائية * واذا حلف لا يركب دابة فركب فرسا أو جارا أو بغلا يحنث في يمينه ولو ركب بعيرا لا يحنث في يمينه استخصا فان نوى جميع ذلك فهو على ما عني وان عني نوعا من الأنواع بان نوى الخيل وحده أو الحمير وحده دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء لانه نوى التخصيص من اللفظ العام ولو قال لا أركب في يمينه على ما يركبه الناس من الفرس والبغل ولو ركب ظهر انسان بهد اليمين لا يحنث وفي فتاوى أبي الليث لو قال لا أركب ونوى الخيل أو الحمير لا يدين فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المحيط * ولو حلف لا يركب فرسا فركب برذونا لا يحنث وكذا لو حلف أن لا يركب برذونا فركب فرسا لان الفرس اسم للعربي والبرذون للأعجمي وهذا اذا كانت اليمين بالعربية فان حلف بالفارسية (٢) اسب برتشيند حنث على كل حال كذا في فتاوى قاضيان * ان حلف لا يركب الخيل فركب برذونا أو فرسا حنث كذا في البدائع * ان حلف أن لا يركب دابة فعمل عليها مكرها لم يحنث كذا في غايه البيان * ولو حلف لا يركب دابة فركب دابة بسرج أو كاف أو ركب عربا لا يحنث كذا في المحيط * حلف لا يركب مراكبا فركب سفينة في الفتاوى حنث رواه هشام وقال الحسن في المجز لا يحنث (٣) وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الغيائية * ولفظ (٤) ستور لا يتناول الابل الا اذا كان في موضع يركب الابل أيضا كذا في الوجيز للكردي * ولو حلف لا يركب هذا السراج فزاد شيئا أو نقص فركب حنث ولو بدل الحناء لا يحنث والمعتبر في السراج هو الحناء كذا في الخلاصة * اذا حلف ليركب هذه الدابة اليوم فواتق وجلس ولم يقدر على ركوبها اليوم حنث كذا في فتاوى قاضيان * حلف لا يركب هذه الدابة وهو راكبها فقدم عليها حنث حلف لا يركب دابة فلان هذه فباع فلان دابته ثلاث فركبها لم يحنث حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة بين فلان وغيره لا يحنث حلف لا يركب دواب فلان فركب

(١) قوله ان شيع جنازته حنث الخ الذي في الوقعات الحسامية اذا شيع جنازته لا يحنث وان زار قبره حنث لان زيارة الميت زيارة قبره عرفا اه بحر اوى (٢) لا يركب فرسا (٣) قوله وعليه الفتوى قال ط الذي في عرف مصر أن المراكب خصوص السفينة ولا يكاد يطلق على غيرها فينبغي اعتبار عرفهم عندهم اه (٤) دابة

ثلاثا شكفت بوديراد به هذه الاشياء * رجل حلف أن لا يدخل محلة كذا فدخل دارا له ابان أحدهما مفتوح في تلك المحلة والآخر مفتوح في محلة أخرى حنث في يمينه لان الدار ينسب الى كل واحد من المثلتين * وفي النوادر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا حلف أن لا يدخل دار فلان فدخل حاقوتا شرعا من دار فلان الى الطريق الاعظم وليس للمعاونة باب من الدار حنث في يمينه لان الدار اسم لما أدير عليه الحائط وهذا الحاقوت من محلة ما أحاطت به حدود الدار ودأرتة لان هذا يشكل عامر من مسئلة الفتاة اذا حلف الحالف

أن لا يدخل دار فلان وباع فلان نصف الدار وهو فيها فدخل الحالف كان حاقوتا وان تحوّل فلان عن الدار لا يحنث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ويحنث في قول محمد رحمه الله تعالى وكذا لو حلف أن لا يدخل دار فلان فباع فلان داره وتحوّل عنها لا يحنث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل حلف أن لا يدخل دارا امرأته فباعت هي دارها من رجل فاستأجرها الحالف من المشتري ان كانت اليمين لمعنى من المرأة لا يحنث وان كانت للكرهة لاجل الدار حنث وذكر الناطقي رحمه الله تعالى في الوقعات * رجل حلف أن لا يدخل دار فلان وفلان يسكن دارا لا يملكها فدخل الحالف حنث * ولو دخل دارا مملوكة لفلان وسكنها غيره حنث أيضا * رجل حلف لا يدخل دار فلان الاجيرى شكفت بوديراد به بلية من قتل أو هدم أو حرق أو موت فدخل الحالف لا يحنث لان قوله حسي

شكفت بوديراد به هذه الاشياء * رجل حلف أن لا يدخل محلة كذا فدخل دارا له ابان أحدهما مفتوح في تلك المحلة والآخر مفتوح في محلة أخرى حنث في يمينه لان الدار ينسب الى كل واحد من المثلتين * وفي النوادر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا حلف أن لا يدخل دار فلان فدخل حاقوتا شرعا من دار فلان الى الطريق الاعظم وليس للمعاونة باب من الدار حنث في يمينه لان الدار اسم لما أدير عليه الحائط وهذا الحاقوت من محلة ما أحاطت به حدود الدار ودأرتة لان هذا يشكل عامر من مسئلة الفتاة اذا حلف الحالف

قناة تحت الدار قال ان لم يكن للقناة موضع مكشوف في الدار قال لا يحنث الحالف * رجل حلف أن لا يدخل الحمام ازهر سر شستن فدخل الحمام لا لاجل ذلك بل ليسلم على الجاهلي ثم غسل رأسه في الحمام لا يحنث لان دخوله ما كان للغسل وعن بعض المشايخ رحمهم الله تعالى اذا حلف الرجل أن لا يدخل الحمام فدخل بيت المسطح لا يحنث لانه لا يراد بدخول الحمام ذلك * رجل حلف وقال لامرأة طالق ان دخلت دار فلان فبات صاحب الدار فدخل ان لم يكن على الميت دين مستغرق لا يحنث لانها ٨١ انتقلت الى الورثة وان كان عليه دين

مستغرق قال محمد بن مسلمة رحمه الله تعالى يحنث في عيته لانه باقية على حكم ملك الميت وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لا يحنث في عيته وعليه الفتوى لان التركة لا يملكها الورثة لقيام الدين فلا تنبى على ملك الميت حقيقة لان الميت ليس من أهل الملك وانما بقيت على حتمك الميت فلم تكن مملوكة للميت من كل وجه * رجل حلف أن لا يدخل دارا اشتراها فلان فاشتري فلان دارا وباعها من الحالف فدخل الحالف لا يحنث ولو اشترى فلان دارا فوهبها من الحالف فدخل الحالف حنث لان حكم شراء الاول يرتفع بالشراء الثاني ولا يرتفع بالهبة * رجل حلف أن لا يدخل بطنه وعلى المصر دون القصر وكذا لو استأجر دابة الى بطن كانت الاجارة الى المصر وهذا استحسان في الاجارة ولو حلف لا يدخل مدينة بطن فاليمين على المدينة وربضها لان الربض يعد من المدينة وان أراد الحالف مدينة خاصة فهو على ما نوى * ولو

ثلاثا منها حنث كذا في السراجية * من حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عبدا مؤذنا لم يدين أو غير مدين لم يحنث عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا أنه اذا كان عليه دين مستغرق لا يحنث وان نوى وان كان الدين غير مستغرق أو لم يكن عليه دين لا يحنث ما لم ينو كذا في الهداية * حلف لا يركب سفينة الى بغداد فركبها حتى سافر فخرج ثم خرج لم يحنث كذا في الحاوي * في مجموع التوازل رجل قال لكل ركبت دابة فقلت على أن اتصدق بها فركب دابة يلزمه التصديق بها فان تصدق بها ثم اشترىها فركب مرة أخرى لم يحنث التصديق بها مرة أخرى ثم وثم كذا في الخلاصة * ولو قال ان ذهبت الى قرية كذا فربضها على ما يحنث كذا في العناية * ولو قال له رجل اجلس فتعدت عندي فقال ان تعدت فعبدت حنث فخرج الى منزله فتعدى لم يحنث بخلاف ما اذا قال ان تعدت اليوم كذا في الهداية * ولو حلف لا يمشي على الارض فمشى عليها نعل أو خف يحنث ولو مشى على بساط لم يحنث ولو مشى على ظهر جارية (١) حافيا أو متعلا يحنث كذا في الخلاصة

باب الخامس في اليمين على الاكل والشرب وغيرهما

الاكل هو اصال ما يحتمل المضغ بفيه الى جوفه هضمه أو لم يهضمه مضغه أو لم يعضه كالخبز واللحم والفاكهة ونحوها * والشرب اصال ما لا يحتمل المضغ من المائعات الى الجوف كلما والنيذ واللبن والعسل (٢) الخوض والسويق الخوض وغير ذلك فان وجد ذلك يحنث والا فلا اذا كان يسمى ذلك كالأوشرب في العرف والعادة فيحنث كذا في البدائع * والمذوق معرفة الشيء بفيه من غير ادخال عينه في حلقه كذا في الكافي * ولو حلف لا يأكل هذه الجوزة أو هذه البيضة فابتلعها حنث كذا في السراج الوهاج * ولو حلف على أن كل شيء لا يأتي فيه المضغ نفسه فأكل مع غيره فان كان مما يؤكل كذلك حنث في عيته فحلف أن لا يأكل اللبن فأكله بخبز أو تمر أو حلف لا يأكل هذا العسل فأكله كذلك يحنث في عيته وان صب على ذلك ماء فشرب لم يحنث كذا في المحيط * رجل حلف أن لا يأكل هذا اللبن فشربه لا يحنث ولو حلف أن لا يشرب فازدفعه أو كاه لا يكون حائشا وعلى هذا كل السويق وغير ذلك مما يؤكل ويشرب فالواحد اذا كانت اليمين بالعربية فان كانت بالفارسية فأكل أو شرب كان حائشا وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيان * ولو حلف لا يأكل هذا الخبز فحرقه ودقعه وصب فيه الماء ثم شربه لم يحنث ولو أكله مبلولا حنث كذا في الخلاصة * ولو حلف لا يأكل لبنا فطبخ به أرزافا كاه قال أبو بكر البخاري لا يحنث وان لم يجعل فيه ماء وان كان يرى عينه كذا في الحاوي * ولو حلف لا يأكل سمنا فأكل سويقا قذلت بسمن ولأنه لذي كرم محمد رحمه الله تعالى في الاصل أن أجزاء السم اذا كانت تستبين ويوجد طعمه يحنث وان كان لا يوجد طعمه ولا يرى مكانه لم يحنث كذا في البدائع * رجل حلف أن لا يأكل ربا فأكل عصيدة جعل فيها الرب قالوا لا يكون حائشا في عيته الا أن يكون الرب قائما بعينه على العصيدة كذا في فتاوى قاضيان * ولو حلف لا يأكل زعفرانا فأكل كعكا على وجهه زعفران يحنث كذا في فتح القدير * ولو حلف لا يأكل سكرافا فخذ سكرافا في القم ومصه حتى ذاب فابتلعه لم يحنث كذا في الخلاصة * حلف أن لا يأكل خلافا كل سكباجة لا يكون حائشا لانه لا يسمى خلافا كذا في فتاوى

(١) قوله اجار بكسر الهمزة وتشديد الجيم السطح كما في القاموس ٥٥ (٢) قوله الخوض يعني غير الجاهل تأمل

(١١ - فتاوى ثانيا) حلف لا يدخل قرية كذا فدخل اراضي القرية لا يحنث ويكون اليمين على عمرانها وكذا لو حلف أن لا يشرب الخمر في قرية كذا فشرب في كرومها وضيعها لا يحنث الا أن يكون الكروم والضباع في العمران وكذا لو حلف لا يدخل بلدة كذا يكون اليمين على العمران لان البلدة اسم لما هو داخل الرض * ولو حلف لا أدخل كورة كذا أو رستاق كذا فدخل الاراضي حنث * ولو حلف أن لا يدخل بغداد فن أي الجاهلين دخل حنث ولو حلف لا يدخل مدينة السلام لا يحنث ما لم يدخل من ناحية الكوفة لان اسم بغداد

يتناول الجانبين ومدينة السلام * ولوحظ لا يدخل الري ذكر خمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح الاجازات ان الري في ظاهر الرواية يتناول المدينة والنواحي * وروى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه اسم مدينة خاصة حتى لو استأجر دابة الى الري ولم يبين المدينة ولا رستا فابعد في ظاهر الرواية بفساد اجارته وفي رواية هشام رحمه الله تعالى لا يفسد اجارته قال رضى الله تعالى عنه أما سمرقند وأوزجند واسم للمدينة خاصة وسغد وفرغانة وفارس ٨٢ اسم للامصار والقرى وبخارا اسم للبلدة بنواحيها أول حدود بخارا كرمينة وآخرها

قزوین * رجل حلف أن لا يدخل بغداد فخرج في سفينة روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه يحنت في عيینه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحنت ما لم يخرج الى الجسد والعين ينصرف الى الجسد وهذا بخلاف الصلاة فان البغدادى اذا جاء من الموصل في السفينة فدخل بغداد وأدركته الصلاة وهو في السفينة يلزمه صلاة الإقامة * رجل حلف أن لا يدخل القرات فركب سفينة في القرات أو كان على القرات جسر فمر على الجسر لا يحنت ما لم يدخل الماء لانه لا يسمى داخل في القرات ما لم يدخل الماء * رجل حلف أن لا يدخل هذا المسجد فزديفه طائفة من دار بجنب المسجد فدخل الزيادة لا يحنت ولو حلف أن لا يدخل مسجد بنى فلان والمسئلة بمجالها يحنت * وكذا لو حلف أن لا يدخل هذه الدار فزديفها فدخل الزيادة لا يحنت ولو قال دار فلان فدخل الزيادة حنت * رجل حلف أن لا يدخل على فلان ولم يسم

قاضيان * واذا عقد عينه على ما هو مأكول بعينه نصرف الى أكل عينه وانما عقد على ما ليس بما كول بعينه أو على ما يؤكل بعينه الا أنه لا يؤكل كذلك عادة ينصرف الى كل المتخذ منه كذا في الوجيز للكردرى * حلف لا يأكل من هذه التخله أو الكرم فأكل من رطبها أو تمرها أو حارها أو طلعها أو بسرها أو دبسها يخرج من تمرها وعينه أو عصيره حنت لكن الشرطان لا يتغير بصنعة حادثة حتى لا يحنت بالنبذ والناطف والخل والديس المطبوخ كذا في الكافي * ولو أكل من عين التخله لا يحنت هو الصحيح كذا في النهر الفائق * ولو حلف لا يأكل من هذه القدر شيئا فهو على ما يطبخ فيها كذا في محيط السرخسي * ولو حلف لا يأكل من هذه القدر وقد اعترف منها قبل عينه قصعة فأكلم في القصعة لا يحنت كذا في الخلاصة * رجل حلف لا يأكل البطيخ فأكلم (٣) حذجة قالوا لا يحنت في عينه منهم الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وهذا اذا كان بحال لا يسمى بطيخا * ولو حلف لا يأكل هذه الحذجة فأكلمها بعد ما تبطخت اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يكون حائنا * حلف أن لا يأكل من هذه المبطخة فأكلم منها حذجة أو بطيخا كان حائنا كالمحلف أن لا يأكل من هذه الشجرة فأكل مما يخرج منها كذا في فتاوى قاضيان * ولو لم يكن للشجرة ثمرة تنصرف اليمين الى ثمنها كذا في التين * ولو حلف لا يأكل من هذه الشجرة فأخذ غصنا من أغصانها أو وصله بشجرة أخرى فادرك ذلك الغصن وأثمر فأكل من ذلك الثمر اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يحنت وقال بعضهم لا يحنت والمسئلة في السبر الكبير * ولو حلف لا يأكل من هذه الشجرة فوصل بها غصن شجرة أخرى بأن حلف على شجرة التفاح فوصل بها غصن شجرة الكثرى ينظر ان سمي الشجرة باسم غرهما مع الاشارة اليها في اليمين بان قال لا آكل من هذه الشجرة التفاح لا يحنت وان اقتصر على الاشارة وتسمية الشجرة ولم يتعرض لغيرها بان قال لا آكل من هذه الشجرة وباقي المسئلة بمجالها يحنت وعلى قياس ما تقدم يجب أن يكون فيه اختلاف المشايخ كذا في الظهيرية * حلف لا يأكل هذا الطلع فصار بسر أو البسر فصار رطباً أو الرطب فصار قرراً أو العنب فصار زيباً أو عصراً أو اللبن فصار شرباً أو زبياً أو سمناً أو قطاً أو مراً فأكلمه لم يحنت كذا في التمر تاشي * اذا حلف لا يأكل لحم هذا الحمل فصار كبشاً فأكلمه حنت كذا في الجوهرية النيرة * رجل حلف أن لا يأكل كل هذا اللبن فجعله جبناً أو أكلمه لا يحنت في عينه الا أن ينوى أكل ما يتخذ منه كذا في فتاوى قاضيان * والاصل في جنس هذه المسائل أنه اذا عقد اليمين على عين موصوفة بصفة فان كانت الصفة داعية الى اليمين بتقيد اليمين ببقائها والافلا كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان * حلف لا يأكل من زهر هذه الشجرة فأكل بعد ما صار لوزاً أو مشمشاً لم يحنت كذا في محيط السرخسي * ولو حلف لا يأكل جوزاً فأكل منه رطباً أو يابساً حنت وكذلك اللوز والفستق والتين وأشياء ذلك وان حلف لا يأكل خبيصاً فأكل منه يابساً أو رطباً حنت كذا في المبسوط * ولو حلف لا يأكل رطباً ولا بسرأولاً يأكل رطباً أو بسرأولاً فأكل من رطباً حنت في عينه وهذه المسئلة على أربعة أوجه اذا حلف لا يأكل بسرأولاً فأكل بسرأولاً هو الذي عامته بسر وفيه شيء من الرطب حنت في عينه في قولهم وكذلك اذا حلف لا يأكل رطباً فأكل رطباً من الذي عامته رطب وفيه شيء من البسر حنت في قولهم ولو حلف لا يأكل بسرأولاً فأكل رطباً فيه شيء من البسر يحنت في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولا يحنت في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى والرابعة اذا حلف لا يأكل رطباً فأكل بسرأولاً فيه شيء من

(٣) قوله حذجة في القاموس الحذج محركة جعل البطيخ مادام رطباً اه

يتناول وينوشياً فدخل عليه في بيت رجل آخر حنت * ولو حلف أن لا يدخل بيتاً فدخل بيتاً وفلان فيه فدخل المسجد وفلان في المسجد لا يحنت وكذا لو دخل الكعبة * ولو حلف أن لا يدخل على فلان بيتاً فدخل بيتاً وفلان فيه ولم ينو الدخول عليه لا يحنت * ولو حلف أن لا يدخل على فلان فدخل منزله وهو ينوي بالدخول الدخول على رجل آخر يكون مع المخلاف عليه أو دخل يريد أخذ الائمة التي تكون في المنزل لا يحنت لانه لم يدخل عليه * رجلان حلف كل واحد منهما أن لا يدخل على صاحبه فدخل في المنزل معاً لا يحنتان لانه لم يدخل أحدهما

على صاحبه * رجل قال لا تمنع فلان من دخول دارى فنعته مرة في عيته فان رآه مرة ثانية ولم يمنعه لاثني عليه * رجل حلف ان لا يدخل دار فلان فدخل دار فلان ساكن فيها مع امرأته والدار للرأه حنت * وكذا الوقال لا أدخل دار فلانة وهى في دار زوجها تسكن معه كان حانتا * رجل حلف ان لا يدخل على فلان فدخل عليه في حمام أو مسجد أو ظلة أو دهليز دار لا يحنت وكذا القسطا وبيت الشعر الا أن يكون المحلوف عليه من أهل البادية وعن محمد رحمه الله تعالى في القسطا يحنت ٨٣ والظاهر هو الاول قبل في زماننا يحنت

اذا دخل عليه في المسجد لان الناس يتزاورون في المسجد * ولو دخل على قوم والمحلوف عليه فيهم ولم يعلم الخائف به فعن محمد رحمه الله تعالى أنه يحنت والظاهر يعتبر العلم فان علم ونواهم بالدخول دونه دين فيما ينه وبين الله تعالى * ولو قال لا أدخل عليه هذه القسرية لا يحنت بدخول القرية * رجل حلف بطلاق امرأته أنه لم يدخل هذه الدار اليوم ثم قال أو همت وحلف بطلاق امرأته الاخرى أنه قد دخلها اليوم يلزمه طلاق الاولى ولا يلزم طلاق الثانية لانه يقول البيهقي الاولى كذب والثانية صدق فلا يحنت في الثانية * رجل حلف بعق عبده أنه دخل هذه الدار اليوم ثم قال أدخل وحلف بعق عبدا آخر أنه لم يدخلها اليوم ثم رجع وقال قد دخلتها اليوم وحلف بعق عبدا آخر عتق العبد الثلاثة جميعا لان الاول عتق بالكلام الثاني والاوسط عتق بالكلام الثالث وعتق الثالث بالكلام الاول لان الخالف زعم أنه

الرطب حنت عندهما والحاصل أن الغلبة اذا كانت للمعقود عليه حنت عند الكل وان كانت الغلبة لغير المعقود عليه يحنت عندهما هكذا في شرح الجامع الصغير لاضيفان * ولو أكل البسر المذنب أو الرطب المذنب جزأ جزأ منفردا بأن ميز الرطب المذنب أجزاء فأكل كل جزء منهم ما منعوا يحنت بالانتفاء كذا في التتارخانية * ولو حلف لا يأكل عسلا فأكل كل شيء حلف لا يأكل عسلا لا يحنت كذا في المحيط * ولو حلف على البقل فهو على الرطب كله من الخضراوات وان أكل يابس من ذلك لا يحنت ولو أكل بصل لا يحنت الا أن ينويه كذا في التتارخانية ناقلا عن الحجة * سئل شيخ الاسلام أبو بكر محمد بن الفضل عن حلف لا يأكل عنباً فأكل - ثم اهل يحنت أم لا قال يحنت وان حلف لا يأكل حنفاً كل عنبالم يحنت والحنف الحصرم هكذا في الظهيرية * ولو حلف لا يأكل من هذه الشاة ينصرف الى اللحم دون ما يخرج منها وكذا في كل مأكول كذا في الخلاصة * ولو قال ما يخرج من هذه الشاة أو من نزلها حنت في اللبن والنخيض والزبد دون السمن والشيراز كذا في العناية * وكذا الوقال لا يأكل من نزل هذه البقرة فأكل من مخيضها الذي يقال له بالفارسية دوع زده يحنت لانه من نزلها ولو أكل من مرقه تتخذ من مخيضها يقال له بالفارسية دوع آبه لا يحنت لانه صار شيئا آخر كذا في الخلاصة * ولو حلف لا يأكل دهننا يحنت بأكل كل دهن الكراع * ولو حلف لا يأكل من حلوهذا الكرم وحامضه فأكل من بسره وعنبه يحنت * ولو حلف لا يأكل من هذا المسلوخ فاذا بيت آية هذا المسلوخ حتى صارت دهنفاً كل لا يحنت كذا في الخلاصة * ولو حلف لا يأكل من السمسم فأكل من دهنه لا يكون حانتا وكذا لو حلف لا يأكل من هذه الدجاجة فأكل من بيضها أو فرخها لا يكون حانتا وكذا لو حلف لا يأكل من هذه البيضة فأكل من فرخها لا يكون حانتا كذا في فتاوى قاضيان * وان حلف لا يأكل لحما فأكل لحم كل من جميع الحيوانات غير السمك حنت سواء أكله طيخاً أو مشواً أو قديداً أو سواء كان حلالاً أو حراماً كالسمك وسمك السمكة وذبيحة المجموس وصيد الحرم فأما السمك وما يعيش في الماء فلا يحنت وان نوى السمك يحنت هكذا في الاختيار شرح المختار * قالوا لو كان الخائف خوارزمية فأكل السمك يحنت لانهم يسمونه لحماً كذا في محيط السرخسى * وان أكل لحم خنزير أو لحم انسان يحنت والصحيح أنه لا يحنت بل لحم الخنزير والآدمي لان أكله ليس بمعترف ومبني الايمان على العرف وذكر الزاهد المعتنى أنه لا يحنت وعليه الفتوى كذا في الكفاية * ولا يحنت بأكل النوى قال أبو بكر الاسكافي وهو الاظهر وعليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي * ولو أكل ما يكون في الحشوم من الكرش والكبد والطحال يحنت في عيته وهذا بناء على عرف أهل الكوفة فان هذه الاشياء عرفهم كانت تباع مع اللحم وتستعمل استعمال اللحم فأما في عرفنا فلا يحنت في عيته كذا في المحيط * وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاط * ولو أكل الرأس والاكراع يحنت ولا يحنت بأكل الشحم والالية الا اذا نوى في اللحم بخلاف نهم الظاهر حنت به بلانية كذا في فتح القدير * ولو أكل الحرة التي في وسط الالية حنت كذا في الخلاصة * حلف لا يأكل لحم شاة فأكل لحم غنم يحنت وقال الفقيه أبو الليث لا يحنت مصرياً كان الخالف أو قروياً وعليه الفتوى كذا في فتح القدير * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع اذا حلف الرجل لا يأكل لحم دجاج فأكل لحم الديك يحنت في عيته * الاصل في جنس هذه المسائل أن البيهقي متى اضيفت الى اسم جنس يدخل تحت البيهقي المذكور والاثني من ذلك الجنس ومتى اضيفت الى اسم ذكر على الخصوص لا يدخل تحت البيهقي

كاذب في الكل فيلزمه عتق الكل * رجل له دار في بستان حلف أن لا يدخل هذه الدار فدخل بستانه أو باب البستان الى بيوت هذه الدار وليس للبستان باب آخر وعلى الدار والبستان حائطاً واحداً محيط بهما قال محمد رحمه الله تعالى لا يحنت الخالف بدخول البستان سواء كان البستان أصغر من الدار أو أكبر منها وان كان البستان وسط الدار وحول البستان بيوت الدار حنت الخالف بدخول البستان وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية كما قال محمد رحمه الله تعالى لا يحنت الا أن يكون البستان في وسط الدار وفي رواية

يحنت وان لم يكن البستان في وسط الدار ثم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو باع الدار ولم يسم البستان يدخل البستان في البيع في هذه الرواية وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو كان للبستان بابان أحدهما في الدار والآخر خارج الدار فإن البستان يكون من الدار أيضاً * رجل حلف أن لا يدخل هذه الدار فاشترى صاحبها محجب الدار بيتاً وفتح باب البيت إلى هذه الدار وجعل طريقه فيها فسد الباب الذي كان للبيت قبل ذلك فدخل الحالف هذا البيت من غير أن يدخل هذه الدار قال محمد رحمه الله تعالى يكون حائلاً لأن البيت

٨٤

صار من الدار * رجل

الأنثى وكذلك إذا أضيفت إلى اسم الأنثى على الخصوص لا يدخل تحت البين الذكروكون الاسم خاصاً للأنثى لا يعرف بعلمة الهاء لا محالة لأن ذلك مشترك لأنه قد يكون للأنثى وقد يكون للأفراد وإن اعتبر فيه الوضع وأنه يتلقى من قبل النقل فلو حلف لا يأكل لحم دجاجة فأكل لحم الديك لا يحنت وكذلك إذا حلف لا يأكل لحم ديك فأكل لحم دجاجة لا يحنت قال وإذا حلف لا يأكل لحم جمل أو حلف لا يأكل لحم بعير أو حلف لا يأكل لحم أبل أو حلف لا يأكل لحم جزور دخل تحت البين الذكروالأنثى وكذلك يدخل تحت البين البختي والعراقي ولو حلف لا يأكل لحم بختي فأكل لحم عراقي أو حلف لا يأكل لحم عراقي فأكل لحم بختي لا يحنت في عينيه ولو حلف لا يأكل لحم ناقة فأكل لحم الذكرومن العرب أو البخت لا يحنت ولو حلف لا يأكل لحم بقرة فأكل لحم الأنثى منه أو لحم الذكرويحنت في عينيه وكذلك إذا حلف لا يأكل لحم بقرة فأكل لحم ثور يحنت لأن البقرة اسم جنس والتأنيب الأفراد ولو حلف لا يأكل لحم ثور فأكل لحم أنثى لا يحنت ولو حلف لا يأكل لحم بقرة فأكل لحم جاموس لا يحنت وهكذا إذا كرر محمد رحمه الله تعالى في الجامع * وفي الحالوي أنه يحنت بخلاف ما لو حلف لا يأكل لحم جاموس فأكل لحم البقر حيث لا يحنت والجاموس اسم نوع والصحيح ما ذكر في الجامع كذا في المحيط * قال رضي الله عنه وينبغي أن لا يحنت في الفصلين لأن الناس يفرقون بينهما كذا في فتاوى قاضيان * ولو حلف لا يأكل من هذا اللحم شيئاً فكل من مرقة لا يحنت أن لم يكن له نية المرقعة كذا في الخلاصة * رجل حلف أن لا يأكل من اللحم الذي يجي به فلان فجاء فلان بالحم فتناوه ووضع تحتته خبزاً وجعله جوداً فأكل الحالف من الجوداب الذي أصابه دسم اللحم كان حاشاً كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال كلاً أكلت لحم أفعلم من عبدي حرفاً كل لحمه بكل لقمة عتق عبد كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يأكل لحم البطن حنت وإن أكل لحم الظهروهو الذي خالطه لحم لم يحنت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في الكافي * ولو عزل لحم الظهروأكله لا روية في هذا عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإقائل أن يقول عنده لا يحنت * وفي الخلاصة الخافية هذا إذا حلف بالعريسة وإن حلف بالفارسية فأكل لحم الظهروقالوا لا يحنت لأن اسم يسهل لا يتناول لحم الظهركذا في التتارخانية * ولو حلف لا يأكل لحم ما فأكل لحم البقر لا يحنت لأن الالية غير اللحم والشحم اسماً ومعنى وعرفاً هكذا في الكافي * ولو حلف لا يأكل طعاماً فأن ذلك يقع على ما يؤكل على سبيل الإدام مع الخبر ولا يقع على الهليلج والسقونيا كذا في البدائع * ولو حلف لا يأكل هذا الطعام لم يوقت بوقت فهل ذلك الطعام أو أكله غيره أو مات الحالف حنت في عينيه وإن وقته بوقت فقال لا يأكل هذا الطعام اليوم فأت الحالف قبل مضي اليوم لا يحنت بالاجماع وإن ملك ذلك الطعام قبل مضي اليوم لا يحنت قبل مضي اليوم بالاجماع حتى لا تلزمه الكفارة ولو عملها لا يجوز وإذا مضى اليوم اختلفوا فيه قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا تلزمه الكفارة كذا في فتاوى قاضيان * ولو حلف لا يأكل طعاماً بنوى طعاماً بعينه أو حلف لا يأكل لحم ما بنوى لحمه بعينه فأكل غير ذلك لم يحنت كذا في المبسوط * روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن حلف لا يأكل طعاماً فاضطر إلى ميتة فأكل منه لم يحنت وقال الكرخي وهو عندي قول محمد رحمه الله تعالى وروى ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى أنه يحنت كذا في البدائع * ولو حلف لا يأكل الطعام فأكل منه شيئاً يسيراً حنت وكذلك لو حلف لا يشرب الماء فأمنى الماء كله أو الطعام لم يحنت بهذا كذا في المبسوط *

قال لغيره أن دخل محمد بن عبد الله هذه الدار فامرأة محمد بن عبد الله الذي يدخل في الدار طالق فقال محمد بن عبد الله أشهدوا على بذلك فدخل الدار قالوا يلزمه الطلاق * رجل قال والله لأدخل هذه الدار وهذه الحجرة ثم خرج من الدار ثم دخل الدار ولم يدخل الحجرة فأنه لا يحنت حتى يدخل الحجرة ويكون البين عليهم ما جميعاً * رجل حلف أن لا يدخل داراً بنته وابنته تسكن في بيت زوجها أو حلف لا يدخل داراً وأمه تسكن في دار زوجها فدخل الحالف حنت وهو نظير ما ذكرنا * رجل حلف أن لا يدخل دار فلان فدخل داراً يسكنها فلان بأجرة أو أعاره حنت عندنا ولو دخل داراً أجرة فلان وهي مملوكة لا تحنت أيضاً قبل هذا قول محمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لا يحنت وقد مررت المسئلة قبل هذا * رجل قال لغيره دخلت دار فلان أمس فقال لا فقال بالله ما دخلتها قال

الأصل

لاذ كفي الكتاب أنه يكون حائلاً وهذا جواب السائل وكذلك قال رجل دخلت دار فلان

أمس فقال المحاطب لا فقال السائل فبعدك حران كنت دخلتها فقال لا قال يعنى عبده وان لم يكن له نية وان كان نوى بقوله لا أي ليس عبدي حر إلا يعنى عبده * رجل حلف أن لا يسكن حائلاً فسلم فلان فسكن حائلاً أجرة فلان أن كان فلان ممن يسكن الحائلات لا يحنت الحالف في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ويحنت في قول محمد رحمه الله تعالى * وان كان فلان

من لا يسكن حافوا ناحت عند الكل * رجل قال ان دخلت الكوفة ولم أتزوج فعبدي حر فان دخل قبل التزوج حنت ولو قال فلم أتزوج فهذا على أن يكون التزوج بعد الدخول حين يدخل ولو قال لم أتزوج فهو على أن يتزوج بعد الدخول على الابد * رجل قال والله لا أقعد في هذه الدار ولم ينوشياً قال ان كان ساكناً فيها فهو على السكنى وان لم يكن ساكناً فيها فهو على القعود * رجل قال لغيره ادخل هذه الدار اليوم فقال ان دخلت هذا اليوم فعبدي حر فهو على تلك الدار في ذلك اليوم * رجل حلف أن لا يدخل دار فلان فباع فلان لا يدخل داره فدخل الحالف داره فدخل الحالف

٨٥

لا يحنت في قولهم وكذا العبد والداية وكل شيء يكون مضافاً بحكم الملك * ولو قال لا أدخل دار فلان هذه فباع فلان داره فدخل الحالف لا يحنت في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعنه دأى أبو يوسف رحمه الله تعالى في رواية يحنت في قوله دار فلان هذه * وقال محمد رحمه الله تعالى يحنت كما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في رواية وروى هشام رحمه الله تعالى أنه رجع الى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وان لم يكن لفلان دار يوم البين ففك دارا بعد البين فدخل الحالف يحنت في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولا يحنت في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى والله اعلم

فصل في الخروج

* رجل قال لا امرأته ان خرجت من هذه الدار الا لا امرأته ففك دارا بعد البين فدخل الحالف يحنت في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولا يحنت في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى والله اعلم

الاصل أن كل شيء يأكله الرجل في مجلس أو يشربه في شربة فالحلف على جميعه ولا يحنت بأكل بعضه لان المقصود الامتناع عن كله وكل شيء لا يطاق أكله في مجلس ولا شربه في شربة يحنت بأكل بعضه لان المراد باليمين الامتناع عن أصله لا عن جميعه لان ما يتنع فعله في الغالب لا يقصد باليمين * حلف لا يأكل غر هذا البستان أو غرها تين النخلتين أو من هذين الرغيفين أو من لبن هاتين الشاتين أو من هذا الغنم فأكل بعضه يحنت ولو حلف لا يأكل من هذه الحامية فأكل بعضه حنت ولو حلف لا يأكل هذه البيضة لا يحنت حتى يأكل كلها وكذلك لو حلف لا يأكل هذا الطعام فان كان يقدر على أكله دفعة واحدة لا يحنت حتى يأكل كله وان لم يقدر حنت بأكل بعضه وفي رواية ان كان الشيء يملكه أن يأكله في جميع عمره لا يحنت ما لم يأكل كله والاول أصح وهو المختار لما نحننا وعن محمد رحمه الله تعالى لو حلف لا يأكل لحم هذا الخنزير فهو على بعضه لانه لا يمكنه استيعابه دفعة كذا في محيط السرخسي * اذا حلف لا يأكل هذه الرمانة فأكلها الاحبة أو حببتين حنت استحسانا وان ترك أكثر من ذلك ما لم يجز العرف أن يتركه الا كل لا يحنت وكذلك لو حلف لا يأكل هذا الشعير فأكله الاحبة أو حببتين يتركهما فانه يحنت في يمينه كذا في المحيط * حلف لا يأكل هذا الرغيف فأكل الاقل لانه يحنت الا اذا نوى الكل وهل يصدق قضاء فيه روايتان كذا في الوجيز للكردي * ولو قال ان أكلت هذا الرغيف فامرأته طالق ثم قال ان لم آكله فعبدته خرافة في ذلك حتى لا يعتق عبده ولا تطلق امرأته أن يأكل النصف ويترك النصف كذا في المحيط * ولو حلف لا يأكل هذا الرغيف فأكله الا كسرة كان بارداً الآن ينوى أن لا يترك شيئا من الرغيف كذا في فتاوى فاضيلان * والعصم في قوله هذا الرغيف عليه حرام أن لا يحنت بأكل البعض * قال غيره والله لا أكل من طعامك فان أكلت منه فهو على حرام فأكل لقسمه حنت في البين الاولي فان عاد فأكل حنت في البين الثانية أيضا يلزمه كفارتان كذا في الوجيز للكردي * ولو قال لعبديه أياكم أكل هذا الرغيف اليوم فهو حراً كلامه لم يعتقوا ولو كان بحال لا يطبق أحدهما كلامه فكله عتقاً بدلالة الحلال كذا في شرح الجامع الكبير للصيرى في باب البين التي تقع على الواحد أو على الجماعة * ولو قال لا امرأته ان أكلت هذين الرغيفين فعبدي حر فأكلت كل واحدة منهما ما رغبتا عتق العبد وكذلك لو أكلت احدهما الرغيفين الاشياء أو أكلت الباقي الاخرى يحنت كذا في محيط السرخسي * ذكر في الاصل اذا قال لنسائه أيتكن أكلت من هذا الطعام فهي طالق فكلن جميعا طلقن ولو قال أيتكن أكلت هذا الطعام ولم يقل من الطعام فأكلن ينظر ان كان الطعام كثيراً بحيث لا يقدر الواحد على أكله طلقن وان كان الطعام قليلاً بحيث يقدر الواحد على أكله لا يقع الطلاق عليهن اذا كن كذا في المحيط في الفصل السابع * ان حلف طائعا أو مكرها أن لا يأكل شيئا ساء ما كره حتى أكله حنت وكذلك ان أكله وهو ممنوع عليه أو مجنون وان أوجر أو صب في حلقه مكرها وقد حلف لا يشربه لا يحنت ولكن لو شرب منه بعد هذا حنت كذا في المبسوط * حلف أن لا يأكل ملحاً فأكل طعاماً لم يكن ملحاً لا يكون حاتوا وهو المختار وان كان ملحاً كان حاتوا كما لو حلف أن لا يأكل الفلفل فأكل طعاماً فيه فلفل ان كان يوجد طعمه كان حاتوا والا فلا وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لا يحنت ما لم يأكل عين الملح مع الخبز أو مع شيء آخر وعليه الفتوى فان كان في يمينه ما يدل على أنه أراد به الطعام المالح فهو على ذلك كذا في فتاوى فاضيلان * مثل شيخ الاسلام الزاهد رحمه الله تعالى عن حلف لا يأكل لحماً لو حلف الاخر لا يأكل بصلاً

على أن توكل بذلك فخرجت حنت الحالف وان لم يقدر على أن توكل فخرجت لا يحنت * رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يخرج امرأته الا بعلمه فخرجت وهو يراها فنعها لم يحنت ولو أذن لها بالخروج فخرجت بغير علمه لا يحنت وان لم يأذن لها فخرجت وهو يراها لا يحنت أيضا * ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار فغدا في فأت طالق فأذن لها بالعريسة وهي لا تعرف العريسة فخرجت حنت كما لو أذن لها وهي نائمة أو غائبة لم تسمع فخرجت حنت ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار فغدا في فأت كذا فاستأذنت للخروج الى بعض أهلها فأتت

لها ولم يخرج في ذلك لكنها كانت تنكس البيت فخرجت الى باب الدار فنكس الباب حنت لانها خرجت بغير اذنه وان اذن لها بالخروج الى بعض أهلها ولم يخرج ثم خرجت في وقت آخر الى بعض أهلها قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى أخاف أن يكون حائشاً * رجل اتهم امرأته بجواره فقال ان خرجت من المنزل بغير اذني فأنت كذا ثم قال لها أذنت لك فيما يريد * وذلك الأبا مباطل فخرجت ودخلت منزله الجار الذي اتهمه ان لم تكن نوت عند ٨٦ الخروج دخول ذلك المنزل ولا أمر اباعلا سواء لا يحنت وان وجد منه بعد

الخروج أمر بباطل وان كانت نوت عند الخروج دخول ذلك المنزل فان كان دخول ذلك المنزل عند الزوج من الامر الباطل حنت لانها خرجت لامر باطل عند الزوج * رجل حلف أن لا يخرج امرأته الا باذنه فقال لها أذنت لك بالخروج كلما أردت فخرجت مرة بعد أخرى لا يحنت فان نهاها عن الخروج بعد ذلك الاذن العام صح فيه في قول محمد رحمه الله تعالى وبه أخذ الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى حتى لو خرجت بعد ذلك حنت * ولو اذن لها بالخروج ثم قال لها كلما نيتك فقد أذنت لك فنهاها لا يصح فيه * ولو قال لها لا تخرجي الا باذني تحتاج الى الاذن في كل خروج فان قال غيب الاذن مرة واحدة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى انه لا يدين في القضاء وعليه الفتوى * ولو قال لها الا أن أذن لك أو حتى أذن لك تحتاج الى الاذن مرة واحدة * ولو شياً فقال لامرأته ادفعي هذا الكسرة الى السائل فان كان السائل يبحث لا تقدر المرأة على أن تدفع الكسرة

وأخيراً كل فلفلا فالتخذ محشوا جعل فيه هذه الاشياء كلها فأكلها الحالفون كلهم لم يحنت أحد الا صاحب الفلفل لان الفلفل لا يؤكل الا هكذا فان صرفت عينه اليه ولو حلف لا يأكل من طعام امرأته فادخلت عليه الطعام فقالت له دار بخور فأكل لا يحنت لانه صار ملكاً له ولم تقل دار بخور وبقي المسئلة بها لا يحنت * رجل له فاليز امرأته رجلان يحفظ هذا الفاليز فأباح له أن يأكل منه ما يشاء مخففاً هذا الحافظ بطلاق امرأته أن لا يأكل من فاليز أي فاليز نفسه وليس له فاليز ملك ولا مستعار فأكل من هذا الفاليز الذي أمر بحفظه لا تطلق امرأته الا اذا كان يضاف اليه الفاليز عرفاً فاما بدون ذلك فلا يحنت كذا في الظهيرية * اذا حلف لا يأكل تمرأى نوع من التمرأه كانه يحنت ولو أكل حيساً يحنت لان الحيس اسم تمر يلقى في السبن حتى ينتفخ فيؤكل وكذلك اذا أكل عصيدة اتخذت من التمر يحنت كذا في الذخيرة * ولو حلف لا يأكل هذه التمرة فاختلطت بتمر فأكل ذلك التمر كانه حنت كذا في الميسرة * ولو حلف لا يأكل تمرأى ولا نيسة له فأكل قسباً لا يحنت وكذا اذا أكل بسر مطبوخاً أو رطباً لان ذلك لا يسمى تمرأى العرف الا أن ينوي ذلك كذا في البدائع * حلف لا يأكل من هذا الدقيق فأكل من خبزه أو اتخذ خبصاً أو خبز القطايف يحنت كذا في جواهر الاخلاط * وان أكل من الدقيق أو عجينه لم يذكر في الكتاب والصحيح أنه لا يحنت كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان * وان عني أكل الدقيق بعينه لم يحنت بأكل الخبز كذا في الكافي * واذا حلف لا يأكل من هذه الخنطة وهو ينوي أن لا يأكل جميعاً صحت نيته حتى لو أكل من خبزه لا يحنت وان نوى أن لا يأكل مما يتخذ منها صحت نيته أيضاً حتى لا يحنت بأكل عجينه وان لم يكن له نية فأكل من خبزها لم يحنت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يحنت ولو أكل من عنها حنت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * وان أكل من سويقها لا يحنت عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الظاهر من قول محمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * ولو حلف لا يأكل من هذه الخنطة فزرعها أو أكل من غلتها لم يحنت كذا في الجوهرية النيرة * واذا حلف لا يأكل خبزاً ولا نيسة له فهذا على خبر الخنطة والشعر وعمل ما يتعارف الناس في ذلك البلد اتخذوا الخبز منه حتى لو تصور موضع لا يأكل أهله خبزاً شعر لا يحنت بأكل خبز الشعر أيضاً ولو أكل خبز الارز فان كان من أهل بلد خبزهم ذلك تنصرف عينه اليه وما لا فلا كذا في المحيط * حلف لا يأكل خبزاً فأكل قرصاً يقال بالفارسية كاجبة أو جوز يضاً أو ميسر فارسيته نواله قال محمد بن سلمة لا يحنت في الوجوه الثلاثة واختار ما قاله الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان في الجوزينج لا يحنت لانه لا يسمى خبزاً مطلقاً وصار كما يقال بالفارسية نان زردالو أما في القرص والميسر يحنت لان القرص خبز مطلق والميسر خبز زيادة كذا في الفتاوى الكبرى * وان أكل خبز القطايف لا يحنت الا اذا نواه كذا في الهداية اذا حلف لا يأكل خبزاً فلا نية فالتجارة هي التي تضرب الخبز في التنور دون التي نجسه وتميؤ للضرب فان أكل من خبز التي ضربته حنت والافلا كذا في الظهيرية * رجل حلف أن لا يأكل خبزاً فأكل ثريداً لا يحنت في عيونه وكذا لو أكل لا كشة لا يحنت في عيونه * رجل حلف أن لا يأكل مرققة فأكل سبوساً أباً أو طه لا يكون حائشاً * لو حلف ان لا يأكل هذا الخبز فأكله بعد ما تفت لا يحنت كذا في فتاوى قاضيان * ولو أكل العصيدة أو التماج لا يحنت ولو حلف لا يأكل خبزاً فأكل سبوساً يقال بالفارسية سنبوسه قال محمد رحمه الله تعالى ينبغي أن يحنت كذا في الخلاصة * مثل

الخنجة

اليه الا بالخروج فخرجت لا يحنت وان كانت تقدر فخرجت يحنت وان كان السائل حين قال لها ادفعي اليه الكسرة بحيث تقدر المرأة على دفع الكسرة بغير خروج ثم ذهب السائل الى الطريق فخرجت المرأة اليه حنت * ولو حلف أن لا تخرج امرأته في غير حق فخرجت في جنازة الوالد بن أو عيادتهما أو ذى رحم محرماً أو عرس لا يحنت * ولو حلف أن لا تخرج وهي في بيت من الدار فخرجت الى الدار لا يحنت

* ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار بغير اذني فانت طالق فقالت المرأة تريد ان اخرج حتى اصير مطلقة فقال الزوج نعم فخرجت طلقت لان كلام الزوج هذا يكون للتمديد لا للاذن وان قامت على اسكفة الباب وبعض قدمها خارج من الباب بحيث لو أغلق الباب يكون ذلك البعض خارجا فان كان اعتمادا على البعض الخارج حنت والا فلا * ولو قال ان خرجت من البيت فانت طالق وهو قاعد فخرج قدميه وبدنه في البيت لا يحنت لان الخروج من البيت لا يكون الا بالقيام على القدمين خارج ٨٧ البيت فان قام على قدميه حنت

لانه خرج من البيت هذا اذا حلف وهو قاعد فان كان مستلقيا على ظهره أو على بطنه أو جنبه فأخرج الا كثر من جسده حنت لان المستلق والمضطجع بعد خارجا من الدار بخروج أكثر الاعضاء * ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار الا بذني فانت طالق ثلاثا فطلقها بانها خرجت بغير اذنه لا يحنت لان عينه تقيدت بحال قيام ولاية المنع عن الخروج وولاية المنع تزول بالطلاق البائن وهو كالسلطان اذا حلف رجلا أن لا يخرج من البلدة الا باذنه أو الكفيل بالنفس اذا حلف الاصيل أن لا يخرج من البلدة الا باذنه فعزل السلطان وقضى الاصيل دين الطالب ثم خرج الحالف بعد ذلك لا يحنت ولو أن الحالف تزوج المرأة بعدما بانها فخرجت بغير اذنه لا تطلق لان اليمين بطلت بالايانة فلا تعود بعد ذلك وذكر في السير أهل الحرب اذا حلفوا الاسير أن لا يخرج الا باذن ملكهم فعزل الملك ثم عاد ملكا فخرج الاسير بغير اذنه

ألتجدي رحمه الله تعالى عن حنت لا يأتى كل خبرا وتقرأ كل أحدهما فقال لا يحنت ما لم يأت كلهما كذا في النعمة * ولو حلف لا يأتى كل الشواء ولا نية له يقع على اللحم خاصة دون الباذنجان والجزر المشوى الا أن ينوى كل ما يشوى من بيض وغيره فتعمل نية كذا في الكافي * ان حلف أن لا يأتى كل رأسا فان نوى الرأس كلهما من السمك والغنم وغيرهما فأدى ذلك كل حنت وان لم يكن له نية فهو على الغنم والبق خاصة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اليمين اليوم على رؤس الغنم خاصة كذا في البدائع * وهذا اختلاف عصر وزمان لان العرف في زمنه ما نوى في زمنه ما في الغنم خاصة وفي زماننا يفتى على حسب العادة كذا في الهداية ولا يدخل في اليمين رؤس الجراد والسمك والعصافير بالاجماع وكذا رؤس الابل لا تدخل بالاجماع ولو حلف لا يأتى كل بيضا ولا نية له فهو على بيض الطير كاله الاوز والدجاج وغيره ولا يحنت في بيض السمك الا أن ينويه كذا في السراج الوهاج * حلف أن لا يأتى كل طيخا ان نوى جميع المطبوخات فهو على ما نوى وان لم ينوشها فهو على اللحم المطبوخ استحسانا قالوا هذا اذا طبخ اللحم بالماء أما القليبة اليابسة فلا تسمى طيخا وان طبخ اللحم بالماء فأكل المرقعة مع الخبز ولم يأت كل اللحم كان حاشا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو حلف لا يأتى كل من طيخ فلا نية فسخت له قدر اطيخها غير هالم يحنت واذا قال اكرزديك كرم كدته بخورم فكذا فسخت قدر اطيخها غير هالم يحنت لان قوله كرم كدته بخورم يراه عرفا بجنة تو كذا في المحيط * ولو حلف لا يأتى كل الحلو فالاصل في هذا أن الحلواء عندهم كل حلوا ليس من جنسه حامض وما كان من جنسه حامض فليس يحلو والمرجع فيه الى العرف فحنت بكل الخبيص والعسل والسكر والناطف والرب والتمر وأشباه ذلك وكذا روى المعلى عن محمد رحمه الله تعالى اذا أكل تينار طيبا أو بابس لا نية له من جنسها حامض فيخلص معنى الحلاوة فيه ولو أكل غنبا حلو أو بطيخا حلو أو رمانا حلو أو أجاجا حلو لم يحنت لان من جنسه ما ليس يحلو فلم يخلص معنى الحلاوة فيه وكذا الزبيب ليس من حلو لان من جنسه ما هو حامض وكذا لو حلف لا يأتى كل حلاوة فهو مثل الحلواء ولو حلف لا يأتى كل حلاوة حب أكل من سمس أو غيره مما يأتى كله الناس عادة يحنت فان عنى شيئا من ذلك بعينه أو سماء حنت فيه ولم يحنت في غيره ولا يحنت اذا ابتلع لؤلؤة كذا في البدائع * في الفتاوى رجل حلف لا يأتى كل حراما فاشترى بدرهم غصبه طما ما فأكله لا يحنت وهو آثم ولو أكل خبزا أو لجاما غصبه يحنت ولو باع الخبز أو اللحم بريت فأكله لم يحنت ولو أكل لحم كلب أو قرد أو وحدة قال أسد بن عمرو رحمه الله تعالى لا يحنت وقال نصيرويه نأخذ وقال الحسن كاه حرام وقال الفقيه أبو الليث ما كان فيه اختلاف العلماء لا يكون حراما مطلقا قال صاحب الكتاب ما أحسن ما قال أبو الليث ولو اضطر فأكل الحرام أو الميتة اختلف المشايخ فيه والخبر أنه يحنت لان الحرمة باقية الا أن الامم موضوع وفي فوائدهم الاثمة الحلو انى لو أكل من الكرم الذي دفع معاملة وهو قد حلف لا يأتى كل حراما لم يحنت كذا في الخلاصة * ان غصب خنطة فطبخها ان أعطاها مثلها قبل أن يأكل لا يحنت في عينه وان أكلها قبل أداء الضمان وقبل قضاء القاضى عليه حنت في عينه كذا في فتاوى قاضيخان * ولو حلف لا يأتى كل هذا العنب أو هذه الرمانة فجعل يصغره ويرمى بثقله ويبتلع ماءه لم يحنت لان هذا لا يسمى أكلا وانما يسمى مصا ولو عصر ماء العنب أو ماء الرمانة ولم يشربه وأكل قشره وحصرمه حنت

(١) ان أكلت من القدر الذي سخت (٢) لانه يراد بالتسخين الطبخ

لا يحنت * وكذا لو قال الرجل لعبد له ان خرجت بغير اذني فانت حرقبائه ثم اشترا من فخرج بغير اذنه لا يعق * رجل خرج مع الوالى خاف أن لا يرجع الا باذن الوالى فسقط عن الحالف شي فرجع لأجله لا يحنت لان هذا الرجوع مستثنى عن اليمين عادة * امرأة قالت لزوجهما ائذنى بالخروج الى منزل أخى فقال الزوج ان أذنت فعبدي حر ثم قال لها أذنت لك بالخروج لا يحنت الرجل * ولو استأذنه عبده في نكاح أمة لرجل فقال له المولى ان أذنت لك بتزوجها فانت حر فقال أذنت لك في تزوج النساء أو قال أذنت لك في التزوج حنت المولى أمافي قوله أذنت

لأن في تزوج النساء فلا بد أن لا ينكح جميع النساء فدخل فيه نكاح تلك الامة وأما في قوله أدنت لك في الزوج فلا بد أن لا ينكح مطلقاً والنكاح لا يكون إلا بالمرأة فكان إطلاق النكاح إطلاقاً للنساء بخلاف المسئلة الأولى رجل قال لامرأته أن يخرجت بغير إذني فأنت طالق فخرجت بغير إذنه مرة خنت ثم لا يحنث بعد ذلك * ولو حلف أن لا يخرج امرأته من هذه الدار فارتقت في الدار شجرة أغصانها خارج الدار فصارت بحال لو سقطت ٨٨ تسقط على الطريق لا يحنث كما لو دخلت كنيها مشرعة من الدار وبها في الدار

في يمينه ولو مضغه وابتلعه كذلك يصير أكلاً يبتلاع القشر والحصرم لا يبتلاع الماء * وفي العيون قال إذا حلف لا يأكل هذا الغنبل ولا كره ورمى بقشره وحصرمه وابتلع ماءه لم يحنث ولو رمى بقشره وابتلع ماءه وجهه خنت وعلل الصدر والشهيد في واقعاته فقال لأن الغنبل اسم لهذه الاشياء الثلاثة ففي الوجه الاول أكل الاقل فلا يكون أكلاً للغنبل وفي الوجه الثاني أكل الاكثر ولا أكثر حكم الكل كذا في المحيط * ولو حلف لا يأكل كل كهوة فأك كل غنبا أو رماناً أو رطباً لم يحنث عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يحنث هكذا في الهداية قال الفقيه أبو الليث بقولهما نأخذ من الفتوى لأنه أظهر ثم الخلاف إذا لم ينوشياً * وأما إذا نواها يحنث بالاتفاق كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * والتين والمنتمش والتفاح والخوخ والفسق والاجاص والغناب والكمثرى والسرجه فأك كهوة أجماعاً رطبها وبابسها ونيتها ونضجها لا الخبار والقنار والجزبالاجاع * والتوت فأك كهوة وعدة الامام القدوري البطيخ من الفواكه ولم يعده الامام الحلو في منها قال الامام السمسّم والباقلا ليسا من الثمار والحاصل أن كل ما بعد فأك كهوة عرفاً ويؤكل تفكهافه فأك كهوة وما لا فلا كذا في الوجيز للكردي والوزن والجوز فأك كهوة في الاصل من جملة الفواكه اليابسة قالوا هذا في عرفهم فأما في عرفنا فلا يعد ذلك من جملة الفواكه اليابسة وقال محمد رحمه الله تعالى يسر السكر والبسر الاخر فأك كهوة كذا في محيط السرخسي * والزبيب والتمر وحب الرمان إذا ليس لا يكون فأك كهوة كذا في فتاوى قاضيان * وهذا بالاجماع هكذا في البدائع * وعن محمد رحمه الله تعالى إذا حلف لا يأكل من فأك كهوة العام فإن كان في أيام الفاكهة الرطبة فهو على الرطب ولا يحنث بأكل اليابس وإن كانت التين في غير وقت الرطب فهو على اليابس استحساناً وبه أخذ الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * من حلف لا يأكل من فأك كهوة فأك كهوة وهو ادم كالخل والزيت والعسل واللبن والزبد والسمن والمرق والمخ ومالم يصبغ الخبز بماء الحرام بجرم الخبز وهو بحيث يؤكل وحده ليس بادام كاللحم والبيض والتمر والزبيب وهذا التفصيل عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى فاقب كل مع الخبز غائباً فهو ادام وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير * وبقول محمد رحمه الله تعالى أخذ الفقيه أبو الليث قال في الاختيار وهو المختار عملاً بالعرف وفي المحيط وهو الاظهر قال القلانسي في تهذيبه وعليه الفتوى كذا في النهر الفائق * والحاصل ان ما يصبغ به كالخل وما ذكرنا ادام بالاجماع وما يؤكل وحده غالباً كالبطيخ والعب والتمر والزبيب وأمثالها ليس اداماً بالاجماع على ما هو الصحيح في البطيخ والغنبل أما البقول فليست بادام بالاتفاق كذا في فتح القدير * وهذا الخلاف فيما إذا لم يكن له نية فان نوى فعلى ما نوى اجماعاً كذا في التبيين * والفاكهة ليست بادام اجماعاً كذا في السراج الوهاج * وإذا حلف لا يأكل من كسب فلان فورث المخلف عليه شيئاً أو كلة الخالف لا يحنث ولو اشتري شيئاً أو وهب له شيئاً أو تبرع عليه بشيء وقبل فأكله الخالف خنت في يمينه ولو حلف لا يأكل من كسب فلان فاشتري شيئاً الخالف من المخلف عليه مما كسبه المخلف عليه أو وهب المخلف عليه ذلك من الخالف وأكله لا يحنث ولو حلف لا يأكل من كسب فلان فأك كسب الخالف عليه ما لا روات وورثه رجل فأكله الخالف خنت في يمينه وكذلك لو ورثه الخالف فأكل يحنث بخلاف ما لو انتقل الى غيره بغير الميراث بشراء أو وصية لا يحنث كذا في الذخيرة * ولو حلف لا يأكل من ميراث فلان شيئاً فأتى فلان

لا يحنث * وكذا لو صعدت السطح لا يحنث سواء كانت البين بالعربية أو بالفارسية * رجل قال والله لا أخرج من بلد كذا فهو على أن يخرج يمينه * ولو قال لا أخرج من هذه الدار فهو على النقلة منها بأهلها إن كان ساكناً فيها الا إذا دل الدليل على أنه أراد به الخروج يمينه * رجل حلف وهو في منزله أن لا يخرج الى بغداد اليوم فخرج من باب منزله اليوم وهو يريد بغداد ثم بدله فرجع لا يحنث الا أن يجاوز أيات المصر على نية الخروج الى بغداد * رجل حلف أن لا يخرج من داره فخرج من باب داره ثم رجع خنت وإن كان منزله في داره فخرج من منزله ثم رجع قبل أن يخرج من باب الدار لا يحنث * حلف أن لا يخرج الى مكة ماشياً فخرج من أيات المصر ماشياً يريد مكة ثم ركب خنت * ولو خرج راكباً ثم نزل فشي لا يحنث * حلف أن لا يركب سفينة الى بغداد فركب السفينة حتى صار الى فرسخ ثم خرج منها لا يحنث * ولو

حلف أن لا يركب الى مكة فشي بعض الطريق ثم ركب لا يحنث ولو حلف أن لا يأتي بغداد ماشياً فركب حتى دنا فأكل منها فدخلها ماشياً خنت لأنه أياها ماشياً * ولو حلف لا يمشي الى بغداد فشي بعض الطريق وركب البعض لا يحنث ولو حلف أن لا يخرج من الري الى الكوفة فخرج الى مكة فركب الكوفة قال محمد رحمه الله تعالى ان كان نوى حين خرج من الري أن لا يمر بالكوفة ثم بدله بعد ما خرج فركب الكوفة لا يحنث * حلف أن لا يخرج من باب داره وهو يتولى باب الخشب فدفع الباب ثم خرج لا يحنث * وإن لم ينو باب الخشب

نخرج من موضع الباب حنث * ثلاثة حلقوا رجلا ان لا يخرج من بخارا الا باذنهم فحن أحدهم فخرج الحالف باذن الاخرين حنث وان مات أحدهم فخرج لا يحنث لان الميثم تقيدت باذنهم وقد فأت اذنهم يموت أحدهم فلا يبقى الميثم وفي الوجه الاول لم يقع اليأس عن اذنهم * رجل قال لامرأته ان خرجت الى بيت أهلك فأنت كذا فخرجت ناسية ثم تذكرت فرجعت فهذه ثلاث مسائل الخروج والاتبان والذهاب قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى في الاتيان لا يحنث اذا لم تصل الى دار أبيها وفي ٨٩ الخروج يحنث واختلاف في الذهاب والصحيح أن الذهاب كالاتبان

قال رضي الله تعالى عنه وبني أن يتوي في ذلك ان نوى بالذهاب الوصول فهو على ما نوى وان نوى به الخروج فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا يحمل على الاتيان لان الناس يريدون به الاتيان والوصول * ولو قال لها ان خرجت الى منزل أهلك فأنت كذا أو قال ان ذهبت فهو على الخروج عن قصد ولو قال ان أتت فهو على الوصول قصدت الخروج الى منزله أو لم تقصد وعن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لو قال لها بالفارسية اكرتو خانه بدرروى فخرجت ثم دمت في الطريق فعدت يحنث الزوج * رجل قال لامرأته ان خرجت من باب هذه الدار فأنت طالق فصعدت السطح ونزلت في دار الجار ذكر في الكتاب أنه لا يحنث وقبل بأنه يحنث لان الناس يريدون به الخروج عن الدار لا التقيد بالباب ولان باب السطح من أبواب الدار وان عين الباب وقال ان خرجت من هذا الباب يتقيد بذلك الباب * امرأة كانت تخرج من دارها الى سطح دار جارها فغضب الزوج وقال لها ان خرجت من هذه الدار الى سطح

فأكل من ميراثه حنث فان مات وارثه فأورث ذلك الميراث فأكل منه الحالف لا يحنث كذا في البدائع * ولو حلف لا يأكل من كسب فلان فأوصى له انسان فأكل الحالف يحنث ولو وهب المحلوف عليه طعاما للحالف وقبضه ثم أكل لم يحنث وكذا لو أوصى له والمهر من كسب المرأة وكذا أرض الجراحات كذا في الخلاصة * رجل معه دراهم خلف أن لا يأكلها فاشترى بها دنائرا أو فلوسا ثم اشترى بعد ذلك بالدينار أو الفلوس طعاما فأكله قال محمد رحمه الله تعالى يكون حاشا في عينه وان حلف لا يأكل هذه الدراهم أو الدينار فاشترى بها عرضا ثم باع العرض بطعام فأكله لا يكون حاشا وكذا لو اشترى بالدراهم شعرا ثم اشترى بالشعير طعاما فأكله لا يكون حاشا قال اذا حلف على ما لا يؤكل أن لا يأكله فاشترى بها شيئا مما يؤكل وأكله حنث وان حلف على ما يؤكل أن لا يأكله فاشترى بها ما يؤكل فأكله لا يكون حاشا كذا في فتاوى قاضيخان * حلف أن لا يطعم فلانا من ميراث والده فورث طعاما فطعمه أو دراهم فاشترى بها طعاما وأطعمه يحنث وان بدل الطعام بطعام آخر وأطعمه لا * حلف لا يأكل من ميراث والده شيئا فأت والده وورث ماله فاشترى به طعاما فأكله لا يحنث في القياس ويحنث في الاستحسان لان الميراث هكذا أتو كل في العادة وان اشترى بالميراث شيئا ثم اشترى بذلك الشيء طعاما أو كل لا يحنث * حلف لا يأكل من زروع فلان فاكل منه ما هو عند المزارع أو عند المشتري منه يحنث وان اشترى منه آخر وبذره فاكل من ذلك الخارج لا يحنث كذا في الوجيز للكردي * اذا حلف لا يأكل من ملك فلان أو مما يملكه فلان فخرج شيء من ملكه الى ملك غيره وأكله الحالف لا يحنث كذا في المحيط * اذا حلف لا يأكل مما اشترى فلان أو مما اشترى فاشترى المحلوف عليه لنفسه أو لغيره فأكله حاشا الحالف حنث فان باعه المحلوف عليه من غيره باء المشتري له ثم أكل منه الحالف لم يحنث كذا في البدائع * واذا حلف الرجل لا يأكل لما اشتراه فلان فاشترى فلان سحله وذبحها فاكل الحالف لا يحنث كذا في المحيط * رجل حلف لا يأكل طعام فلان هذا فباع فلان المحلوف عليه ثم أكل الحالف لم يحنث عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى يحنث هكذا في شرح الزيادات للعتابي * واذا حلف لا يأكل من طعام يصنعه فلان أو من خبز يخبزه فلان ثم صنعه وباعه أو أكل منه يحنث ولو حلف لا يأكل من طعام فلان وفلان بائع الطعام فاشترى منه أو أكل يحنث ولو قال لا يأكل طعامك هذا فأكله فأكله لم يحنث في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى واذا حلف لا يأكل من غله أرضه فاكل من ثمن الغلة حنث واذا نوى أكل نفس ما يخرج منها دين في القضاء وقيما بينه وبين الله تعالى كذا في الذخيرة * رجل حلف أن لا يأكل من طعام فلان ولانية له فاشترى الحالف منه الطعام أو وهبه فلان من غيره فاشترى الحالف من ذلك وأكل لا يحنث في عينه كذا في فتاوى قاضيخان * في الاصل لو حلف لا يأكل من طعام اشتراه فلان فاكل من طعام اشترى له فلان مع غيره حنث الا اذا نوى شراءه وحده كذا في الخلاصة * ولو حلف لا يأكل من طعام فلان فاكل من طعام مشترك بينه وبين غيره يحنث وكذلك لو حلف لا يأكل من خبز فلان فاكل من خبز مشترك بينه وبين غيره بخلاف ما لو حلف لا يأكل من رغيف فلان فاكل من رغيف بينه وبين آخر لا يحنث لان بعض الرغيف لا يسمى رغيفا وبعض الخبز يسمى خبزا اذا حلف لا يأكل من مال ابنه وكان بينه وبين الاب الحالف حب من خيل فاكل منه يحنث لانه أكل من مال الابن كذا في المحيط * ولو حلف لا يأكل طعام فلان فاكل من طعام مشترك بين فلان وبين الحالف لا يحنث كذا في الظهيرية * رجل حلف أن لا يأكل شيئا من أشياء مولده فتناول في بيت ولده

(١٢ - فتاوى ثانی) الجار والى الباب فأنت طالق فخرجت الى سطح الجار الاخر لا يحنث في عينه لان عينه تقيد بذلك الجار ولا لانه لم يكن هنالك مقدمة حنث لعموم اللفظ * امرأته حلف أن لا تخرج الى أهلها فخرجت الى ذي رحم محرم منها قالوا ان كان لها الابوان لا يحنث اذا خرجت الى غيرهما وان لم يكن لها ابوان فأهلها المحارم من ذوي أرواسها وان كان لها اب وأم لكل واحد منهما منزل على حدة وزوج امها

(١) المعنى اذا رحت بيت أهلك فأنت كذا

غير أميها فالأهل منزل الأب رجل حلف وهو في منزل من داره أن لا يخرج إلى الحنزة فخرج من المنزل إلى الدار الحنزة ثم رجع لا يحنث وان
خرج من الدار ثم رجع حنث * رجل قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار فانت كذا فخرجت إلى البستان فان كان البستان في وسط الدار
على الوجه الذي ذكرنا في فصل الدخول لا يحنث وان لم يكن كذلك فان كان البستان من الدار يحنث لو ذكر الدار يفهم البستان بذلك الدار
ولو خرجت المرأة إلى البستان لا يكره ٩٠ الزوج لا يحنث وذكر في النوادر أنه قال اذا قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار فانت

طالق قد حلت كرماني الدار
ان كان الكرم بعد من الدار
بان كان يفهم الكرم بذلك
الدار لا يحنث وان كان
لا يفهم ولا يعد يحنث وانما
يعد من الدار ويفهم بذلك
الدار اذا لم يكن كبيراً ولم يكن
مقتحماً إلى غير الدار * رجل
قال لامرأته أنت طالق مالم
أخرج إلى الكوفة فحسب في
وجهه إلى المكاري فكث
ساعة عما كس المكاري
فتكاري وذهب لا تطلق
امرأته لان اليمين كانت
على الفور وبهذا القدر
لا ينقطع الفور وان اشتغل
بالوضوء لصلاة مكتوبة أو
بصلاة مكتوبة لا يقطع
الفور ويكون ذلك مستثنى
عن اليمين عادة وان اشتغل
بصلاة التطوع أو بالوضوء
للتطوع أو بالاكل أو
بالشرب أو مكث ساعه في
غير طلب الكرام انقطع
الفور وتطلق امرأته
* رجل خرج من بخارا إلى
سمرقند وطلب من امرأته
أن تخرج معه إلى سمرقند
فأبت فقال لها بالفارسية
اكرسيس من بيرون نياني
يا فلانة فامرأته طالق فلم
تخرج معه حتى رجع

كسرة خبز ملقاة قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يحنث في يمينه وقال القاضي الامام
أبو علي النسفي يكون حاشا في يمينه وقال الفقيه أبو بكر البخاري ان كانت الكسرة بحال يتمدق على الفسقية
بمثلها كان حاشا ولا فلا كذا في فتاوى قاضيان * حلف لا يأكل طعام فلان فانه يقع على الطعام الموجود
والذي سيحدث كذا في السراجية * ولو حلف لا يأكل من رمان اشتراه فلان فاشترى فلان مع غيره
فاكل حنث ولو قال من رمانه اشتراه فلان لم يحنث ولو حلف لا يأكل من ثمن غزل فلانة فاشترى غزل فلانة
أو وهبه له فباعه أو كل ثمنه لا يحنث ولو باع بثمنها فدفعت الثمن إليه فأكل منه حنث ولو وهبت
الثمن لابنها أو لأجنبي ثم وهبه لزوجها فاشترى به شيئاً لا يحنث كذا في محيط السرخسي * ولو حلف لا يأكل
من طيب فلان فطيب هو وآخر فأكل الحالف منه حنث لان كل جزء منه يسمى طيباً وكذلك من خبز فلان
فخبز هو وآخر ولو قال من قدر طبخها فلان فأكل ما طبخها لم يحنث لان كل جزء من القدر لا يسمى قدراً كذا
في الاختيار شرح المختار * حلف بالفارسية لا يأكل من (١) خبز فلان فتناول من ماء جده المحلوف عليه
لا يحنث لان أوهم الناس لا تسبق إلى هذا ألا يرى أنه لو أكل من قشر بطيخه أو من كسرة خبزه بالفارسية
(٢) نان ريزه وجد على باب داره لم يحنث كذا في الفتاوى الكبرى * حلف أن لا يأكل شيئاً مما حمل فلان يعني
(٣) أوردته فلان فأكل من جده فلان قالوا يكون حاشا كذا في فتاوى قاضيان * ولو حلف لا يأكل من مال
خنته شيئاً فدفع إليه عجيناً من عجين خنته فجعل في عجين آخر فخبزه أو كل لا يحنث وكذا لو حلف لا يشرب من
شربه أو لا يأكل من ملح فأخذ ماء ولحم وجعله في العجين لا يحنث كذا في الخلاصة * لا يأكل من
خبز خنته فساقر الخنث وحلف لامرأته النفقة فأكل منه ان كان الخنث أقرز لها النفقة لا يحنث وان لم يقرز
فقال كلي من طعامي ما يكفيك فأكل منه يحنث كذا في الوجيز للكردي * ولو حلف لا يأكل من مال أبيه
فبات الأب فورثه الحالف أو كل لا يحنث الحالف وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان * ولو زاد بعد موته
يحنث كذا في الوجيز للكردي * اذا حلفت المرأة أن لا تأكل من أطعمة ابنها وقد كان الابن بعث اليها من
الأطعمة قبل اليمين فأكل ذلك لا يلزمها الحنث قبل هذا اذا لم يكن لها ثمة فاذا فوت ذلك الطعام الذي بعثه قبل
اليمين يحنث بأكله لانها فوت الاضافة باعتبار ما قد كان كذا في المحيط * رجل حلف أن لا يأكل مع فلان
طعاماً فأكل هذا من انا وهذا من انا آخر لا يكون حاشا مالم يأكل من انا واحد كذا في فتاوى قاضيان
* اذا حلف لا يأكل من مال فلان فتناهدا وفارسيته (٤) سيم برا فكتندو وچيزي خريدندو وخوريدندو لا يحنث
في يمينه لانه في العرف يسمى آكل مال نفسه هكذا ذكر في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى كذا في الكافي
* رجل حلف أن لا يأكل من شيء فلان فجعل فلان في قدر طبخت امرأته وأكل الحالف قال الشيخ
الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى حنث في يمينه الا أن يكون بينهما سبب يدل على غير هذا * حلف
أن لا يأكل من كرم فلان شيئاً هذه السنة قالوا تقع يمينه على اثني عشر شهراً قال مولا راضي الله عنه وينبغي
أن تكون على بقية السنة التي هو فيها كذا في فتاوى قاضيان * رجل قال والله لا أكل ما يجبي عبي فلان يعني
ما يجبي عبي من طعام أو لحم أو غير ذلك مما يؤكل فدفع الحالف إلى المحلوف عليه لحم البطيخة فطبخه وألقى فيه
١ تفسيرها بالعامة (حاجته) ٢ (فتات الخبزة) ٣ (ما يأتي به فلان) ٤ دفع كل قدر من الدراهم
واشترى أشياء أو أكله

الزوج من سمرقند إلى بخارا ثم خرج الزوج إلى سمرقند مرة أخرى قالوا ان لم تكن فلانة خرجت إلى سمرقند لا يحنث
الحالف وبطلت يمينه ولا يحنث أبداً لانه جعل شرط حنثه أن لا يخرج مع فلانة كأنه قال لها اذا خرجت فلانة ولم تخرجي معها فانت طالق
فأذا لم تخرج فلانة لم يوجد شرط الحنث فلا يحنث وبطلت اليمين لقوات شرط الحنث وهو عدم خروجها مع فلانة في ذلك الخروج لاني خروج
آخر فان كانت فلانة خرجت إلى سمرقند قبل رجوع الزوج من سمرقند ولم تخرج معها امرأته حنث ويقع الطلاق لوجود شرط الحنث هذا

والرجل يقول نوبت الفور
قال بعضهم لا يصدق وقال
بعضهم يصدق وهو الصحيح
* رجل قال لامرأته ان
صعدت هذا السطح فأنت
كذافار تقيم بعض السلم
لا يثبت وهو الصحيح ولو
قال لها ان ارتقيت هذا
السلم أو قال ان وضعت
رجلك على هذا السلم فأنت
كذافوضعت احدى
رجليها ثم رجعت كان حائنا
في الوضع وفي الارتقاء كذلك
قال مولانا رضى الله تعالى
عنه وينبغي أن لا يثبت في
الارتقاء بوضع احدى
القدمين لان ذلك لا يعد
ارتقاء ولو قال ان وضعت
قدمي في دار فلان فوضع
احدى قدميه لا يثبت لان
هذا الكلام صار مجازا عن
الدخول ولو قال لها ان
خرجت من هذه الدار
ووضعت رجلك في السكة
فأنت طالتي فوضعت
احدى قدمي في السكة
ثبت في يمينه لانه لما قصد
المباغاة صار حائنا بوضع
القدم * رجل قال لامرأته
ان خرجت الابرصى أو
بهم - وى أو بارادنى فهو
كقوله الامانى تحتاج الى

الاذن في كل مرة ولو قال لها الآن أَرْضِي أو أَرْضِيْهِمْ وَكَوَلَهُ الآنَ أَذْنًا إِذَا أَذِنَ مَرَّةً وَاحِدَةً تَطْلُبُ الْعَيْنُ وَلَوْ قَالَ الْبَاسْمَاءُ لَا يَدْعُو
الْأَمْرُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَلَوْ قَالَ الْآنَ أَمْرُهُمْ عَلَى الْأَمْرِ مَرَّةً وَاحِدَةً وَلَوْ قَالَ إِنْ خَرَجْتَ بَعْدَ رِضَايَ أَوْ لَا بَرِّضَايَ فَإِذَا نَزَلْتُ لَهَا بِالْخُرُوجِ فَلَمْ تَسْمَعْ
أَوْ سَمِعْتَ فَلَمْ تَفْهَمْ بَانَ كَانِ الْإِذْنَ بِلِسَانٍ لَا تَعْرِفُهُ الْمَرْأَةُ لَا يَخْتَفِ فِي قَوْلِهِمْ إِذَا خَرَجْتَ لِأَنَّ الرِّضَا يَتَحَقَّقُ بِدُونِ عِلْمِ الْمَرْأَةِ وَلَوْ قَالَ لَهَا الْإِذْنُ
فَإِذَا نَزَلْتُ لَهَا هِيَ نَاعَةٌ أَوَّلُ تَسْمَعُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ إِذَا نَاقَالَ بَعْضُهُمْ هَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدُ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى أَمَّا عَلَى قَوْلِ أَبِي يُونُسَ وَزَوْجِهِمَا اللَّهُ

تعالى يكون اذا نزلوا قال بعضهم الاذن يصح بدون العلم والسمع في قولهم وانما الخلاف بينهم في الامر على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يثبت الامر بدون العلم والسمع والعجيب ان على قولهما الاذن لا يكون الا بالسمع واجمعوا على أن اذن العبد في التجارة لا يكون اذا نزلوا قال بعضهم وكذلك التوكيل رجل قال لعبد ان خرجت الاذني فأنت حر ثم قال لغيره اذن له بالخروج فأذن له المأمور بالخروج فخرج العبد حنث المولى وكذا لو قال المأمور ٩٣ للعبد ان مولاك قد أذن لك ولو قال المولى أذن له بالخروج فأخبره انسان بذلك فخرج

لا يحنث المولى قبل هذا اذا كان المخبر مأمورا بالتبليغ فان لم يكن لا يعتبر ذلك ولو قال لعبد ان خرجت بغير اذني فأنت حر ثم قال له ان فعلت كذا فقد أذنت لك لم يكن ذلك اذنا لان الاذن لا يصح تعليقه بالخطر ولو قال المولى لهذا العبد اطع فلانا في جميع ما أمرتك به ثم أذن له فلان بالخروج فخرج حنث المولى * وكذا لو قال المولى لعبد بعد المين ما أمرتك به فلان فقد أمرتك به فأذن له فلان بالخروج فخرج حنث المولى * حلف أن لا يخرج امرأته من بينه يعني من هذا البيت فخرجت الى الدار حنث قالوا هذا في عرفهم لان الدار لا يسمى بيتا في عرفهم اما في عرفنا يسمى الكل بيتا فلا يحنث وعليه الفتوى وكذا لو حلف أن لا يدخل فلان بيته فدخل فلان داره لا يحنث في عرفهم وفي عرفنا يحنث وعليه الفتوى * حلف أن لا يخرج امرأته الا في كذا فخرجت في ذلك مرة ثم خرجت في غير ذلك يحنث الا ان يعين عينه بالمرءة الاولى فيسدى بين عيائنه وبين الله

حتى لو قال لامته ان لم تتعشى الليلة فعبدى حرفا كلف اقامة أو لقمتين فليس هذا بعشاء ولا يبرح حتى تأكل أكثر من نصف شعبها كذا في السراج الوهاج * حلف في رمضان أن لا يتعشى الليلة فأكل بعد انتصاف الليلة لا يحنث كذا في الوجيز للكردي * لو حلف أن لا يتعشى فحنث بالاكل من نصف الليل الى الفجر كذا في شرح مجمع البحرين * المسامسة أن أحدهما ما بعد الزوال والاخر ما بعد غروب الشمس فإيهما نوى صحت نيته وعلى هذا لو حلف بعد الزوال لا يفعل كذا حتى يمسي ولا يفته ففعل على غيبة الشمس لانه لا يمكن حل المين على المساء الاول فيحمل على المساء الثاني وهو ما بعد الغروب كذا في فتح القدير * ذكر المغلي عن محمد رحمه الله تعالى قوله لا يتنهض فمعه من وقت طلوع الشمس من الساعة التي تحل فيها الصلاة الى نصف النهار كذا في محيط السرخسي * قال محمد رحمه الله تعالى ولو حلف لا يصح فالتصريح عندي ما بين طلوع الشمس وبين ارتفاع الضحى الا كبر فاذا ارتفع الضحى الا كبر ذهب وقت التصريح كذا في البدائع * ليغدينه اليوم بألف أو ان لم أعتق عبداً شريته بألف أو ان لم تغزلي اليوم قط بألف فاشترى ما يساوي درهمين بألف فغداً أو أعتقه أو غزله بتر كذا في الوجيز للكردي * ولو قال ان تغديت برغيفين فعبدى حر فتغدي اليوم برغيف والغد برغيف القياس ان يحنث عملاً باطلاق اللفظ كما في المعين بان قال ان تغديت بهذين الرغيفين وهنالك اذا تغدي اليوم بأحد الرغيفين والغد بالآخر يحنث في عينه وفي الاستحسان لا يحنث في عينه وان نوى التفرق في هذا كان كما نوى ولو قال ان أكلت رغيفين أو ان أكلت هذين الرغيفين فعبدى حرفاً كلاهما معاً أو متفرقاً حنث في عينه قياساً واستحساناً كذا في المحيط في باب المين ما يقع على البعض وما يقع على الجماعة * ولو عقد المين على الغداء واستثنى منه الخبز فأيوكل بغير الخبز ولا يؤكل مقصوداً كالخل والزيت والملح يصير مستثنى باستثنائه وان كان يؤكل مقصوداً ولا يؤكل بغيره عادة كالخبز والارز يحنث ولا يصير مستثنى وان كان يؤكل مقصوداً ولا يؤكل بغيره عادة كالسمك واللحم واللبن قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يصير مستثنى بغير الخبز ولا يحنث وقال محمد رحمه الله تعالى لا يصير مستثنى ويحنث اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال الرجل ان أكل اليوم الارغيفين فعبدى حر فأكل رغيفاً ثم أكل بعده فأكهة أو تمر أو خبيصاً أو أرزاً يحنث فان قال غنيت الاستثناء من الخبز مستثنى ديانة لا قضاء ثم يحنث بأكل الفاكهة والتمر سواء أكلها بعد الرغيف أو معه وكذا لو قال ان تغديت الارغيف فتغدي برغيف ثم أكل فأكهة أو تمر احنث وكذا ان أكل خبيصاً قال مشايخنا انما يحنث بأكل هذه الاشياء بعد الرغيف اذا أكل هذه الاشياء في فوراً كل الرغيف أما اذا أكلها وحدها بعد انما تقطع فور الرغيف لا يحنث لانه لا يسمى متغلباً ولا يتعارف أكلها تغدياً فان نوى الخبز خاصة صدق ديانة لا قضاء كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الحنث في المين التي تكون من ذلك الصنف ومن غيره * فان كان قبل ذلك كلام يستدل به على عينه بأن قيل له انك تأكل اليوم رغيفين فقال عبده حر ان أكل اليوم الارغيف فهو على الرغيف خاصة حتى لو أكل الرغيف وياً كل بعده تمر الا يحنث في عينه وبقيد عينه بالارغفة ولو قال ان أكلت اليوم أكثر من رغيف فعبدى حر فهذا على الخبز حتى لو أكل بعد الرغيف تمر أو فاكهة لا يحنث وصار تقدير عينه ان أكل اليوم من جنس الرغيف أكثر من رغيف فعبدى حر ولو قال هكذا كان عينه على الخبز خاصة فهنا كذلك والذي ذكرنا في قوله الارغيف فكذا في قوله غير رغيف وسوى رغيف

تعالى * حلف أن لا يخرج امرأته مع فلان فخرجت مع غيره ثم لحقها فلان لا يحنث لانها لم تخرج مع فلان * حلف أن لا يخرج امرأته كذا الابانة وقال غنيت الاذن مرة واحدة ذكر الناطقي رحمه الله تعالى أنه يدين في القضاء * حلف أن لا يخرج امرأته الابانة ثم قال لها أذنت لك شهراً أو في كل مرة مع ذلك وكذا لو قالت اذن لي اليوم في الخروج فقال أذنت فخرجت مرة في ذلك اليوم لا يحنث وكذا لو قال لها اخرجي كلما شئت كان ذلك اذناً في كل مرة ولو قال ان خرجت الاذني أو قول الا أن أذن لك ثم قال لها اخرجي أما والله ان فعلت كذا يعزبك الله

نعمالي ونحو ذلك قال محمد رحمه الله تعالى لا يكون اذنا وكذا لو غضبت المرأة وتبهايات الخروج فقال الزوج دعوها تخرج لم يكن اذنا الا ان ينوي الاذن وكذا لو قال الزوج في غضب اخرجني ينوي التهديد يعني اخرجني حتى تطلق لم يكن ذلك اذنا. ورجل قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار فانت طالق فخرجت قبل ان يقول الزوج انت طالق لم يحنث حتى تخرج مرة أخرى بعد ذلك الا ان يكون اشداء ليمين المنازعة كانت بينهما على الخروج فاذا كان كذلك لا يحنث وان خرجت بعد ذلك لان ٩٣ العين كانت على الخروج الاول

وقد خرجت قبل ان يتم عيونه. رجل قال لامرأته والله لا أكلمك حتى أخرج من بغداد قال الخروج من الامصار يكون بيده فاذا خرج بنفسه بروا لم يخرج بعينه. رجل قال لا يخرج مع فلان العام الى مكة اذا خرج معه وجاوز البيوت ووجب عليه قصر الصلاة فقد بروا بدله ان يرجع رجوع. ولو قال والله لا أخرج من بغداد فخرج مع جنازة والمقابر خارج من بغداد فهو حاث. رجل قال لجاريته ان خرجت الابانني فانت حرة وهي تشترى لمولاهما حوائجه من السوق فقال لها المولى اشترى بهذه الدراهم لحما فهو اذن لها بالخروج ولا يحنث. رجل قال لامرأته ان خرجت الابانني فانت طالق فاستأذنت بالخروج الى أبيها فاذن لها فخرجت الى بيت أختها قال محمد رحمه الله تعالى لا تطلق من قبل أنه أذن لها بالخروج فلا يابى أذهب الى الذي أمرها به أو لم تذهب ولو قال لها ان خرجت الى أحد الا

كذا في المحيط في باب الاستثناء. رجل قال ان لبست أو أكلت أو شربت فامرأتى طالق وقال غنيت طعاما دون طعام لم يصدق في القضاء ولا في غيره وهو الصحيح وظاهر الرواية. ولو قال ان لبست ثوبا أو أكلت طعاما وقال غنيت به طعاما دون طعام أو نوبادون ثوب دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق في القضاء هكذا في شرح الجامع الصغير افاضنا. اذا حلف لا يشرب من دار فلان فأكل منها شيئا قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في واقعاته المختار عندي أنه لا يحنث الا ان ينوي جميع الماء كولات والمشروبات كذا في المحيط. قال القارسية (١) ان حانة فلان هي جيز مخورم يتناول الماء كولات والمشروبات كذا في فتاوى قاضيان. ان حلف لا يشرب مع فلان شرابا فشرى في مجلس واحد من شراب واحد حنث وان كان الاناء الذي يشربان فيه مختلفا وكذا لو شرب الحالف من شراب وشرب الآخر من شراب غيره وقد ضمهما مجلس واحد فان نوى شرابا واحدا او من اناء واحد يصدق قضاء كذا في البدائع. رجل حلف أن لا يشرب في ضيافة فلان أكثر من مرة فشرب في داره مرة وفي بستانه مرة قالوا ان كانت الضيافة واحدة كان حاثا. رجل حلف أن لا يشرب ما فشرى ما القلية لا يكون حاثا كذا في فتاوى قاضيان. رجل حلف أن لا يشرب لبن بقره فلان فماتت بقرته ولها بحولة فكبرت فشرب من لبنها لا يحنث كذا في الخلاصة. حلف لا يشرب الماء ولا يهيه له يحنث بأي قدر شرب وان نوى الكل صح ولا يحنث أبدا كذا في المحيط. اذا حلف لا يشرب شرابا ولا يهيه له فأى شراب شربه من ماء أو غيره يحنث هكذا كذا في أيمان الاصل وفي حيل الاصل اذا حلف لا يشرب الشراب ولا يهيه له فهو على الخمر قال شمس الأئمة الحلواني فاذا في المسئلة نوايتان كذا في الذخيرة. قال الشيخ الامام السرخسي هذا بالعربية فاما بالفارسية فيقع على الخمر قال رضي الله تعالى عنه المختار للفتوى ما قاله في الحيل كذا في الخلاصة. ولو قال لا أشرب اليوم يحنث بكل شئ يشربه حتى الخمر والخل والسمن كذا في الوجيز للكردي. ولو حلف لا يشرب لبنا فصب المالح في اللبن فالامل في هذه المسئلة وأجنامها ان الحالف اذا عسد عيونه على مائع فحلف ذلك المائع مما منع آخر من خلاف جنسه ان كانت الغلبة للمعروف عليه يحنث وان كانت الغلبة لغير المعروف عليه لا يحنث وان كان سواها فالقياس ان يحنث وفي الاستحسان لا يحنث وفسر أبو يوسف رحمه الله تعالى الغلبة فقال ان يستبين لون المعروف عليه ويوجد طعمه وقال محمد رحمه الله تعالى تعتبر الغلبة من حيث الاجزاء هذا اذا اختلط الجنس بغير الجنس أما اذا اختلط الجنس بالجنس كاللبن يحنث بلبن آخر فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى هذا الاول سواء يعني يعتبر الغالب غير أن الغلبة من حيث اللون والطعم لم يكن اعتبارا ههنا فيعتبر بالقدر وعند محمد رحمه الله تعالى يحنث ههنا بكل حال قالوا هذا الاختلاف فيما يمتزج ويختلط أما ما لا يمتزج ولا يختلط كالدهن وكان الحلف بالدهن فيحنث بالاتفاق وفي الفتاوى اذا حلف على قدر من ماء زمزم لا يشرب منه شيئا فصب في ماء آخر حتى صار مغلوبا وشرب منه يحنث عند محمد رحمه الله تعالى ونوصيه في بئر أو حوض فشرب منه لا يحنث كذا في الظهيرية. ولو حلف أن لا يشرب من هذا الماء العذب فصعب في ماء مالح فقلب المالح فشربه لا يحنث وكذا لو حلف على المالح فصعبه على العذب كذا في فتاوى قاضيان. رجل حلف لا يشرب خرا فزجها بغير جنسها كالبيكني (٢) والاختصة وشرب يعتبر ذلك بالغالب كذا في الخلاصة. حلف

١ لا أكلمك حتى أخرج من بغداد ٢ الاخمسة هي البوزة المختصة من الحبوب

باني فانت طالق فاستأذنت للخروج الى أبيها فاذن لها فخرجت الى أختها طلقت. رجل قال لغيره ان كلمت فلانا فعبك حرق فقال المخاطب الابانني قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذا جواب اذا كلمه بغير اذنه حنث. رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يخرج من بغداد الا بانئذهم انهم خرج فقال لم أذن لك وقال الزوج قد أذن لي كان القول قوله. ولو قال لامرأته ان كنت تعرفين فلانا وتعلمين من نزل فلان فانت طالق فقالت أنا أعلم وأعرف لا تصدق في شئ من ذلك لان هذا امر ظاهر يقف عليه غيرهما بخلاف الحب والبغض والله أعلم بالصواب

فصل في المساكنة والسكنى والكون * رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه وزك أهله ومتاعه فيها أن كان الحالف في عيال غيره كالابن الكبير يسكن في دار الأب والمرأة تسكن في أرزوجه أو نحوهما لا يحنت في عيने وان لم يكن الحالف في عيال غيره لا يبرأ إلا أن يدخل في القفلة من ساعته لأن الدوام على السكنى سكنى ثم أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يشترط للبرئ نقل الأهل وكل المتاع حتى لو بقي فيها أو تدأ ومكنسة كان حائثا وعلى ٩٤ قول أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا نقل الأهل وأكثرت المتاع بر في عيने والفتوى على قوله

وعلى قول محمد رحمه الله تعالى إذا نقل الأهل وما يقوم به الكد خدائية صار بارا واتفقوا على أن نقل الأهل والخدما شرط للبر فان نقل الكل إلى السكنة أو إلى المسجد ولم يسلم الدار إلى غيره اختلفوا فيه والصحيح أنه يكون حائثا ما لم يتخذ مسكنا آخر وان سلم الدار إلى غيره بأن أجرداره المعسولة أو كان ساكن في الدار بالاجارة أو بالاعارة فرتها على مالكها ولم يتخذ منزلا آخر لا يكون حائثا * رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فأراد نقل الأهل والمتاع فأبى المراء أن يخرج كان عليه أن يحتج في إخراجها فإذا صارت غالبية وعجز عن إخراجها فخرج الحالف وسكن دارا أخرى لا يحنت في عيने * ولو وجد الحالف الباب مغلقا لم يقدر على فتحه لا يحنت الحالف وكذا إذا قيد ومنع عن الخروج وكذا لو قدر على الخروج بطرح بعض الحائث لا يحنت وليس عليه ذلك انما يعتبر القدرة على الخروج من الوجه المهود عند الناس * ولو قال أن لا يخرج من هذه الدار اليوم فأمر أنه طالق فقيده ومنع من الخروج أي ما قال الشيخ الامام أبو بكر ثلاثة محمد بن الفضل رحمه الله لا يحنت الحالف وهو الصحيح وهذا بخلاف ما لو حلف أن لا يسكن هذه الدار فقد ومنع من الخروج فإنه لا يحنت والفرق ما ذكرنا قبل هذا أن في قوله أن لا يخرج شرط الحنث عدم الخروج وقد تحقق أما في مسألة السكنى شرط الحنث السكنى وأنه فعل والفعل إذا كن مكرها في الفعل لا يضاف الفعل إليه فلا يحنت في عيने * رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه

لا يشرب النبيذ فالحثارة يقع على المسكر من ماء العنب نيا كان أو مطبوخا كذا في الوجيز للكردري * إذا حلف (١) سيكي تخورم فالصحيح أن اسم سيكي يقع على المسكر من ماء العنب لا غير نيا كان أو مطبوخا كذا في المحيط * وفي الثانية وعليه الفتوى كذا في التارخانية * ولو قال (٢) سي تخورم وبديست نكريم وحلف عليه فأخذ بيده ونقل إلى مكان آخر أن لم ينوع عند البين الشرب يحنت في الصحيح كذا في الوجيز للكردري * أما اسم الخمر وفارسية سي الصحيح أن هذا على النفي من ماء العنب لا غير (٣) وإذا قال مستكره تخورم فقد قيل أن عيने لا تقع على المتخذ من الحبوب والصحيح أنه يعتبر فيه العرف أن كان في العرف يسمى الشراب المتخذ من هذه الأشياء مستكره يحنت في عيने وما لا فلا * إذا حلف لا يشرب نبيذ زبيب فشراب نبيذ (٤) كشمش يحنت في عيने * إذا حلف لا يشرب شرابا يسكر منه فصب شرابا يسكر منه في شراب لا يسكر منه فشراب منه ذكر في فتاوى أهل سمرقند أن هذا الخلو أن كان مجال لو شرب منه الكثير يسكر منه يحنت وإذا قد عيने على شرب ما لا يشرب ويخرج منه ما يشرب في عيने على شرب ما يخرج منه بيانه فيماد كفي المتقى إذا حلف لا يشرب من هذا التمر فشراب من نبيذه يحنت في عيने وهذا هو الأصل في تخرج جنس هذه المسائل كذا في المحيط * رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يشرب المسكر فصب في حلقه ودخل في جوفه قالوا أن دخل جوفه بغير فعله لا يكون حائثا فان شرب بعد ذلك كان حائثا ولو صب في فيه فامسكه ثم شربه بعد ذلك حنت كذا في فتاوى قاضيخان * حلف لا يشرب من قدح فلان فصب الماء الحالف من قدح فلان على يده وشرب لم يحنت كذا في الذخيرة * حلف لا يشرب من ماء فلان وكان الحالف يجلس في حائث الحلو ف عليه فاشترى الحالف كوزا ووضع في حائث الحلو ف عليه ليلا فاستقى أجبر الحلو ف عليه الماء من النهر في ذلك الكوز ووضع في حائث الحلو ف عليه ليلا فلما أصبح الحالف دعا بالكوز وشرب الماء فان كان الحالف اشترى الكوز لهذا احتيالا منه كيلا يحنت أو جوا أن لا يحنت لأنه حيثئذ يصير الاجبر عاملا للحالف فيصير شاربا ماء نفسه كذا في الخلاصة * رجل حلف أن لا يشرب الخمر في هذه القرية فشراب الخمر في كرمها أو ضياعها قالوا أن شرب في عران القرية أو كروم متصلة بالقرية به حنت والافلا كذا في الظهيرية * قال أن شربت أو قمارت فعبدي كذا يحنت بأحدهما وينبغي البين وفي قوله والله أكر شراب تخورم وقار بكنم يحنت بفعل أحدهما ولو قال تأكل سرخه نبيذ شراب تخورم ينصرف إلى وقت الورد الاجرا إذا لم ينو حقيقة الرؤية حلف لا يشرب دواء فشراب لبنا أو عسلا لم يحنت حلف لا يشرب من هاتين الشاتين فشراب من أحدهما حنت كذا في السراجية * رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يشرب الخمر مادام بخاري فخرج إلى قصر الجحوس ثم عاد وشرب قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أن نوى بقوله مادام بخاري إقامة السكنى وكانت السكنى بخاري كان حائثا وان نوى إقامته بيمده فاذا خرج إلى قصر الجحوس لا يني البين وان لم تكن له نية فخرج بنفسه كفاء كذا في فتاوى قاضيخان * رجل قال أن شربت المسكر تصير امرأته مطلقة وبصير عدي حراف شراب المسكر بعد ذلك طلقت امرأته وعق عبداه ولا يصدق أنه لم يرد به الطلاق والعقاق وانما أراد دفع أصحابه عن نفسه حلف أن لا يشرب المسكر ١ لا أشرب خرا ٢ لا أشرب خرا ولا أمسكها يدي ٣ لا أشرب مستكرها ٤ قوله كشمس هو بالكسر عنب صغار لا يحتمل له ألين من العنب وأقل قبضا وأسهل خروجا كما في القاموس اه صححه بحرأوى

وعلى قول محمد رحمه الله تعالى إذا نقل الأهل وما يقوم به الكد خدائية صار بارا واتفقوا على أن نقل الأهل والخدما شرط للبر فان نقل الكل إلى السكنة أو إلى المسجد ولم يسلم الدار إلى غيره اختلفوا فيه والصحيح أنه يكون حائثا ما لم يتخذ مسكنا آخر وان سلم الدار إلى غيره بأن أجرداره المعسولة أو كان ساكن في الدار بالاجارة أو بالاعارة فرتها على مالكها ولم يتخذ منزلا آخر لا يكون حائثا * رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فأراد نقل الأهل والمتاع فأبى المراء أن يخرج كان عليه أن يحتج في إخراجها فإذا صارت غالبية وعجز عن إخراجها فخرج الحالف وسكن دارا أخرى لا يحنت في عيने * ولو وجد الحالف الباب مغلقا لم يقدر على فتحه لا يحنت الحالف وكذا إذا قيد ومنع عن الخروج وكذا لو قدر على الخروج بطرح بعض الحائث لا يحنت وليس عليه ذلك انما يعتبر القدرة على الخروج من الوجه المهود عند الناس

* ولو قال أن لا يخرج من هذه الدار اليوم فأمر أنه طالق فقيده ومنع من الخروج أي ما قال الشيخ الامام أبو بكر ثلاثة محمد بن الفضل رحمه الله لا يحنت الحالف وهو الصحيح وهذا بخلاف ما لو حلف أن لا يسكن هذه الدار فقد ومنع من الخروج فإنه لا يحنت والفرق ما ذكرنا قبل هذا أن في قوله أن لا يخرج شرط الحنث عدم الخروج وقد تحقق أما في مسألة السكنى شرط الحنث السكنى وأنه فعل والفعل إذا كن مكرها في الفعل لا يضاف الفعل إليه فلا يحنت في عيने * رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه

واشتغل بطلب دار أخرى لينقل اليها الـاهل والمئاع فلم يجد دارا أخرى فأما ويمكنه أن يضع المئاع خارج الدار لا يكون حائشا وكذا الخروج واشتغل بطلب دابة لينقل عليها المئعة ولم يجد وأكانت اليمين في جوف الليل فلم يمكنه أن يخرج حتى أصبح أو كانت المئعة كثيرة فخرج وهو ينقل المئعة بنفسه ويمكنه أن يستكري دواب فلم يستكر لا يحنت في جميع ذلك وهذا اذا نقل المئعة بنفسه كما ينقل الناس فان نقل لا كما ينقل الناس يكون حائشا قالوا هذا اذا كانت اليمين بالعربية فان حلف بالفارسية وقال ٩٥ من يدين خانه اندر بناشم فخرج

بنفسه على قصد أن لا يعود لا يحنت في يمينه وان خرج على قصد أن يعود يكون حائشا اذا قال لامرأته ان سكنت هذه الدار فانت طالق وكانت اليمين في الليل فهي معذورة الى أن تصبح لانها تخلف الخروج في الليل فاعتبرت عابرة * رجل حلف ان لا يسكن هذا المصرف فخرج بنفسه وترك أهله ومئاعه فيه لا يحنت وان كانت اليمين على سكنى القرية اختلفوا فيه قال بعضهم هي بمنزلة الدار وقال بعضهم هي بمنزلة المصروف والصحيح ذكره الكرخي في مختصره والسكوة والمنزلة بمنزلة الدار * رجل حلف أن لا يسكن فلانا في هذه القرية فهو على أن يسكنه في دار منها * رجل حلف وقال درين ديه بناشم فخرج بأهله ومئاعه ثم عاد وسكن كان حائشا وكذلك كل فعل يتعد لا يطل اليمين فيه بالبر * حلف أن لا يسكن درين ديه بناشم فامرأته كذا فسكن الا يوما من بقية السنة او حلف أن لا يسكن هذه الدار شهرا

ثلاثة أشهر فقالت له امرأته أربعة أشهر فقال الزوج أربعة أشهر كبر فقد قيل تصير المدة أربعة أشهر وقيل لا تصير المدة أربعة أشهر وهذا بناء على أن الحالف اذا عطف على يمينه بعد سكوته ما يشتد على نفسه أنه يلتحق بيمينه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى واذا عطف على يمينه بعد سكوته ما يوسع على نفسه لا يلتحق بيمينه ثم اختلف المشايخ زجهم الله تعالى في هذه الصورة أن في ذكر المدة الثانية تشديدا عليه أو توسعة عليه فقيل تشديد من حيث انه يقع الطلاق بالشرب في الشهر الرابع وهو الاصح كذا في المحيط والذخيرة * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الكبير اذا حلف لا يشرب من القرات أبدا فشرب منه اغترانا أو من اناء لا يحنت في يمينه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى يكرع من القرات كرعا وعنده ما يحنت وعندهما اذا شرب كرعا هل يحنت لم يذكروا هذه المسئلة في الكتاب وقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا لا يحنت وبعضهم قالوا لا يحنت في يمينه وهذا اذا لم تكن له نية وان نوى الكرع صحت نيته على قولهما في القضاء وفيما بينهما وبين الله تعالى وان نوى الاعتراف صحت نيته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيما بينه وبين ربه تعالى لكن لا يصدقه القاضي هذا اذا شرب من القرات كرعا أو اغترافا ما اذا شرب من نهر آخر يأخذ من القرات كرعا أو اغترافا فلا يحنت في يمينه عندهم جميعا في ظاهر الرواية كذا في الذخيرة * ولو حلف لا يشرب من ماء القرات فشرب من نهر يأخذ من القرات كرعا أو اغترافا (١) يحنت عندهم كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * ولو حلف لا يشرب ماء من دجلة ولا نية له فشرب منها بآباء لم يحنت حتى يضع فاه في الدجلة * ولو حلف لا يشرب من ماء المطر فسال ماء المطر في الدجلة لم يحنت بشربه فان شرب من ماء وادخال من المطر لم يكن فيه ماء مثل ذلك أو شرب من ماء مطر مستقنع في فاع حنت كذا في السراج الوهاج * ولو حلف لا يشرب من نهر يجري ذلك النهر الى دجلة فأخذ من دجلة من ذلك الماء فشربه لم يحنت كذا في البحر الرائق * ولو حلف لا يشرب ماء فترانا أو من ماء فتران فشرب ماء عن دمن دجلة أو من نحوها كان حائشا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال أيكم شرب ماء هذا النهر فهو حر فشر به وعقوا ولو قال أيكم يشرب ماء هذا الكوز وكان الماء بمجال يمكن شربه لواحد دفعة أو دفعتين فشر بواجب عالم بعقوا كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * ولو حلف لا يشرب من هذا الكوز فصب الماء الذي فيه في كوز آخر فشرب منه لا يحنت بالاجماع ولو قال من ماء هذا الكوز فصب في كوز آخر فشرب حنت بالاجماع وكذا لو قال من هذا الحب أو من ماء هذا الحب فنقل الى حب آخر ولو قال لا يشرب من ماء هذا الحب فشرب منه بآباء حنت اجماعا كذا في فتح القدير * ولو حلف لا يشرب من هذا الاناء فهو على الشرب بعينه كذا في الاختيار شرح المختار * من قال ان لم أشرب الماء الذي في هذا الكوز اليوم فامرأته طالق ولا يشرب في الكوز ماء لم يحنت فان كان فيه ماء فاهر بقى قبل الليل لم يحنت وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى سواء علم وقت الحلف أن فيه ماء أو لم يعلم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى حنت في ذلك كله اذا مضى اليوم وعلى هذا الخلاف اذا كان اليمين بالله تعالى كذا في فتح القدير ولا فرق في الوقت بين أن يكون اليوم أو الشهر أو الجمعة كذا في البحر الرائق * ولو كانت اليمين معلقة في الوجه الاول لا يحنت عندهما رحمه الله تعالى وعند أبي

(١) قوله يحنت عندهم كذا في شرح الجامع الخ كذا بالاصل وانظر مع الحكم قبله بعدم الحنت والمسئلة واحدة وحرره اه معجمه
فسكن ساعة اختلفوا فيه قال بعضهم لا يحنت ما لم يسكن كل الشهر وقال بعضهم يحنت ذكره في الجامع الكبير وذكر في المتنق أنه اذا حلف أن لا يسكن الرقة شهر افسكن ساعة كان حائشا ولو قال لأقرب بارة شهر لا يحنت ما لم يقيم جميع الشهر * ولو قال ان لم أخرج من هذه الدار أو قال ان لم أذهب ونوي عن الذهاب وعن الخروج ولم يرد السكنى فسكن في ما لا يحنت اذا لم يرد الفور وان نوى بذلك السكنى يعني لا أسكن فسكن بهذا اليمين حنت وكذا لو نوى بالخروج والخروج على الفور أو بطل الدليل على الفور ولم يخرج على الفور حنت في يمينه وكذا

لوقال بالفارسية اكر ازين خانه نرم فسكن بعد المين حث اذا نوى الفور ولو قال ان سكنت هذه الدار مكرآئنه وورنده فعلي حجه وهو على الاتيان للضيافة والزيارة فاذا انتقل باهله ومتاعه من ساعته ثم جاء زائراً وضيقاً لا يبحث لانه استثناء عن المين * رجل حلف أن لا يساكن فلاناً فزول فلان وهو مسافر فزول فلان منزله فسكنوا يوماً أو يومين لا يبحث ولا يكون مساكن فلان حتى يقيم معه في منزله خمسة عشر يوماً وهو كالحلف أن لا يسكن الكوفة ٩٦ فربها مسافر أو نوى الإقامة بها أربعة عشر يوماً لا يبحث * وان نوى خمسة عشر يوماً كان

حائثاً ولو سكنها جميعاً في حائث في السوق يبيعان لا يبحث ويكون المين على المنازل التي اليها المأوى وفيه الأهل والعبال لان السكنى عادة تكون في المأوى * ولو حلف أن لا يساكن فلاناً فدخل فلان دار الحالف غصباً فأقام الحالف معه حث علم الحالف بذلك أول يعلم وان خرج الحالف بأهله وأخذه في النقلة حين نزل الغاصب لم يبحث ولو سافر الحالف فكن فلان مع أهل الحالف قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يكون حائثاً وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يبحث وعليه الفتوى وذكر في المنتقى لو خرج الحالف عليه مسيرة ثلاثة أيام أو أكثر وسكن الحالف مع أهل الحالف عليه لا يبحث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وان كان أقل من ذلك حث * رجل قال اكر من امشب درين شهر باشم فامرأته كذا فأصاها له حتى أصبح قالوا لا يبحث في يمينه لانه يمكنه أن يستأجر من ينقله من البلد * رجل

يوسف رحمه الله تعالى يبحث في الحال وفي الوجه الثاني يبحث في قولهم جميعاً كذا في الهداية * اذا قال ان لم أشرب مافي هذا الكوز أو مافي هذا الكوز لا آخر من الماء اليوم فامرأتي طالق فاهربق أحدهما بقى المين على الآخر في قولهم واذا بقى المين عندهم فان شرب الماء الذي في الكوز الباقي قبل الليل بتر عندهم وان لم يشرب قبل الليل حث عندهم ولو كان أحد الكوزين لا ماء فيه فيمينه في قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى على الكوز الذي فيه الماء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يمينه عليه ما يريد به على أحدهما فان شرب الماء بتر يمينه ولو لم يشرب حث عندهم كذا في شرح الجامع الكبير للحصري في باب الإيلاء * في الغاية ان حلف أن لا يشرب من هذا الحب فان كان مملواً فهذا يقع على الكرع لا غير عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما على الكرع والاعتراف جميعاً وان كان غير مملو فعلي الاعتراف بالإجماع ولو حلف لا يشرب من هذه البئر أو من ماء هذه البئر فهو على الاعتراف حتى لو استسقى منها فشرب حث كذا في السراج الوهاج * وان تكلف في هذه الضرورة كرم من أسفل البئر أو من أسفل الحب فالصحيح أنه لا يبحث * رجل حلف لا يشرب من وسط الدجلة فشرب من موضع لا يقع عليه اسم الشط وذلك مقدار الثلث أو الربع كان باراً * سئل عن حلف لا يشرب خراً ولا مثلاً ولا كذا من الأشربة فشرب واحداً منها قال يبحث كذا في التتارخانية * ولو حلف لا يشرب من هذا الماء فأنجمه فأكاه لا يبحث وان ذاب فشرب حث كذا في الخلاصة * حلف لا يشرب بغير إذن فلان فاعطاه فلان يده وناوله ولم يأذن له باللسان وشرب ينبغي أن يبحث لانه ليس بإذن ولو قال الرجل ان لم أذهب بك الليلة الى منزل فلان ولم أسقك خراً فامرأته كذا فذهب به الى منزل فلان ولم يسقه الخمر حث وسئل الشيخ الامام نجم الدين رحمه الله تعالى عن قال أنا اتخذت عنب هذا الكرم خراً في هذا الخريف وأشربهم مع أصحابي ولا أذهب بهم الى منزلي وان ذهبت بهم الى منزلي فامرأته كذا فأتخذت العنب كلها خراً وشرب بعضهم مع أصحابه هناك وحمل غيره بغير أمره بقيتها الى بيته قال ان كان مراده أن لا يحمل كلها الى بيته بنفسه لا يبحث بحمل البعض بنفسه ولا بحمل غيره بغير أمره وان كان مراده أن يشرب الكل هناك ولا يترك شيئاً للحمل الى بيته يبحث وان لم يكن له نية فكذلك يبحث رجل عوتب على شرب الخمر فحلف أن لا يشرب مما يخرج من هذا الكرم فهو على شرب الخمر اعتبار المعاني كلام الناس كذا في الظهيرية * رجل حلف أن لا يشرب عصير افعصر حبة عنب وعنقودا في حلقه لا يكون حائثاً ولو عصره في كفه ثم حساه كان حائثاً ولو قال لا يدخل العصير في حلقى كان حائثاً في الوجهين قال مولانا رضى الله عنه وهذا في عرفهم أمافي عرفنا فينبغي أن لا يكون حائثاً لان ماء العنب لا يسمى عصيراً في أول ما يعصر * رجل قال لا امرأته وفي يدها قدح من ماء ان شرب هذا الماء أر وضعته أو صبيته أو أعطيته انسا فانت طالق قالوا ترسل فيه ثوباً وقطناً حتى ينشف الماء قال مولانا رضى الله عنه وهذا اذا قال في يمينه أو شيأ منه وان لم يقل أو شيأ منه فشرب البعض وصبت البعض لا يكون حائثاً كذا في فتاوى قاضخان * اذا عذبت يمينه على شرب مشروب بعينه وهو بقدر على شربه بدفعة واحدة لم يبحث بشرب بعضه وان كان لا يقدر على شربه بدفعة واحدة فيمينه على شرب بعضه كذا في المحيط * حلف لا يشرب دواءً فشرب لبناً أو عسلاً لم يبحث كذا في السراجية * قال في المنتقى والحاصل أنه يتظر في هذا الى تسمية الناس فكل شئ يسميه الناس دواءً اذا نظر واليه فيمينه تقع عليه وما لا يسميه الناس دواءً لا تقع عليه

حلف أن لا يكون من أكرهه أو حلف أن لا يكون مزارعاً فلان وأرض فلان في يده وفلان وان غائب لا يمكنه أن يتقضى ما بينهم مامن المزارعة حث لان شرط الحث كونه من أكرهه فلان وقد وجد وان كان ترب الارض غائباً فخرج الى رب الارض من ساعته وناقضه لا يبحث لان هذا القدر مستثنى عن المين وهو كالحلف أن لا يسكن هذه الدار فقام الى طلب المفتاح فلام مشتغلاً بذلك لا يبحث وان طال ذلك كذلك ههنا وان اشتغل بعمل آخر غير طلب صاحب الارض حث لانه غير معذور ولو منع انسان عن

الخروج الى رب الارض لا يحنت لان شرط الحنت أن يكون حذر ان القفلان وذلك لا يوجد مع المنع حتى لو قال ان لم أترك مزارعة فلان
فمنه انسان عن الخروج الى رب الارض كان حائثا عند بعض المشايخ رحمه الله تعالى * رجل هو ساكن مع غيره في دار خلف أن
لا يسكن معه في الدار فذهب المتاع من غيره أو أودعه أو أعاده وخرج نفسه وليس من رأيه العود لا يحنت في بيته ولو خرج من ساعته وقال
نويت الخروج بنفسى لا يحنت في بيته وان مكث في الدار بعد العدين ساعة ثم ٩٧ قال أردت الخروج بنفسى لا يصدق

قضاء لانه لما مكث بعد العدين
صار حائثا فلا يصدق في
ابطال الحنت * رجل حلف
أن لا يبيت الليلة في هذا
المنزل فخرج بنفسه وبات
خارج المنزل وأهله ومناعه
في المنزل لا يحنت في بيته
وهذه اليمين تكون على
نفسه لا على المتاع * حلف
أن لا يبيت على سطح هذا
البيت وعلى هذا البيت
الذي حلف عليه غرفة
وأرض الغرفة سطح البيت
يحث انبات عليه ولو
حلف أن لا يبيت على سطح
فبات على هذا لا يحنت في
يمينه * ولو حلف أن
لا يسكن فلانا والحالف
في دار مع عباله وأهله وله
دار أخرى يجنب هذه الدار
فيها غلمانه ودوابه ومطبخه
وبعض حراسه فسكنها
المحلف عليه وعلى الدارين
باب لكل واحد منهما باب
الى طريق لا يحنت الحالف
* حلف أن لا يسكن فلانا
فما المحلف عليه وزل في
داره غصباً فأقام الحالف
معه حنت وان خرج بأهله
وأخذ في النقلة حين نزل
القاصب لم يحنت وان سكن
معه حنت علم أولم يعلم

وان تدأوى به الحالف كذا في المحيط في فصل الاكل * حلف بالله لا مسن السماء ولا طير في الهواء أو
لا حولان هذا الحجر ذهباً فما فرغ حنت وهو آثم أيضاً لانه حلف بما لا يقدر على فعله غالباً فكان معترضاً
الاسم للتمت كذا في التمرناي * أما اذا وقت اليمين فقال لا صعدن السماء غداً لم يحنت حتى يمضي ذلك
الوقت حتى لو مات قبله لا كفارة عليه اذا حنت كذا في فتح القدير

الباب السادس في اليمين على الكلام

لو حلف لا يكلم فلانا فهو على المستقبل مفصولا عن يمينه حتى لو قال ان كلمتك فعبده حر فذهب من عندي
موصولاً أو قال باذنه لا موصولاً لم يحنت كذا في العتاية * قال ان كلمتك فانت طالق فاذهي أو فقوى
لا يحنت بقوله فاذهي أو فقوى لانه متصل باليمين وهذا لان قوله لا يكلمه أو ان كلمتك يقع على الكلام
المقصود باليمين وهو ما يستأنف بعد تمام الكلام الاول وقوله فاذهي أو فقوى وان كان كلاماً حقيقة فليس
بمقصود باليمين فلا يحنت به وكذا اذا قال واذهي فان اراد به كلاماً مستأنفاً يصدق وان اراد بقوله فاذهي
الطلاق فانها تطلق بقوله فاذهي ويقع عليها تطبيقه أخرى باليمين لانه لما نوى به الطلاق فقد صار كلاماً
مبتدأً فيحنت كذا في البدائع * ولو قال ان ذهب حنت ولو قال عقيب اليمين وانت طالق حنت ولا يحنت
بالكتابة والرسله والاشارة وكذا اذا سلم عن الصلاة وفلان على جنبه كذا في العتاية * ولو حلف لا يكلم الا
بأذنه فأذنه لم يعلم بالاذن حتى كله حنت كذا في الكافي * ولو حلف لا يتكلم ولا يبيت له فصل وقرأ فيها أو سجد
أو وهل لم يحنت استحساناً أو ما اذا قرأ خارج الصلاة وسجد وهل فيحنت في يمينه عند علمنا رحمه الله تعالى
كذا في المحيط * قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان عقد يمينه بالفارسية لا يحنت بالقراءة والتسليم
خارج الصلاة أيضاً للعرف فانه يسمى قارئاً ومسجداً متكلماً وعليه الفتوى كذا في الكافي * ولو حلف أن لا
يتكلم وكبر في الصلاة أو دعا لا يحنت وان كبر أو دعا خارج الصلاة حنت ان كانت اليمين بالعربية وان كانت
بالفارسية لا يحنت في الصلاة ولا في غيرها كذا في فتاوى قاضيان * اذا حلف لا يكلم فلانا فافتدى الحالف
بالمحلف عليه فسمها المحلف عليه فسمجه الحالف لم يحنت كذا في المحيط * ولو أتم الحالف قوماً فيهم المحلف
عليه فسلم في آخر الصلاة لا يحنت بالتسليم الاولى ولا بالثانية هو المختار هذا اذا كان الحالف اماماً فان كان
الحالف مؤمناً قالوا لا يحنت في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولو كان المحلف عليه اماماً
والحالف مقفياً به ففتح على الامام لا يحنت في يمينه * ولو علمه القرآن في غير الصلاة حنت في عرفهم كذا في
فتاوى قاضيان * حلف لا يكلم فلانا فقرأ عليه كتاباً فكتبه قال ان قصد الاملاء عليه فأنى أخاف عليه
الحنت كذا في الحاوي * ولو حلف لا يكلم فلانا فناداه الحالف من بعيد فان كان بحيث لا يسمع صوته لا يحنت
وان كان البعد بحيث يسمع صوته يحنت وكذا لو كان المحلف عليه نائماً ناداه الحالف فان أيقظه حنت وان
لم يوقظه ذكر الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح أنه لا يحنت هكذا في شرح الجامع
الصغير لقاضيان * وهو الذي عليه مشايخنا رحمه الله تعالى وهو المختار كذا في النهر الفائق * ولو دنا الحالف
على جماعة فيهم المحلف عليه فسلم الحالف عليهم حنت وان لم يسمع المحلف عليه كذا في فتاوى قاضيان
* فان نوى القوم ودونه لم يحنت فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء كذا في البدائع * ولو سلم على قوم

(١٣ - فتاوى ثانی) * رجل كان ساكناً مع رجل خلف أن لا يسكنه شهر كذا فساكنه ساعة في ذلك الشهر حنت لان
المساكنة مما لا يعتد * رجل حلف أن لا يسكن فلانا ولم ينو شيئاً فساكنه في دار كل واحد منهما في مقصورة على حدة لا يحنت وانما تحقق
المساكنة اذا سكنها واحد أو في دار كل واحد منهما في بيت من اجتماعه وأهله ووثقه ان كان له أهل فاما اذا كان في الدار مقاصب وكل
مقصورة مسكن على حدة فلا يحنت وأهل البادية اذا جتمعهم خيمة فاخيمة كدار واحدة وان تفرقت الخيام لا يحنت وان تقاربت وان نوى

بالساكنة أن يسكن هذا في مقصورة وهذا في مقصورة حنت لانه نوى بالسساكنة الساكنة الناقصة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى هذا اذا كانت الدار كبيرة فحودار الوليد بالكوفة ودارنوح بخضار لان هذه الدار بمنزلة الحلة فاما اذا لم تكن بهذه الصفة بحثت من غيرية سواء كانت مشتملة على البيوت أو على المقاصير * ولو حلف أن لا يساكن فلانافسا كنه في مقصورة واحدة أو بيت واحد من غير أهل ومنازع لا يبحث عندنا * ولو حلف أن لا يساكن فلانافي ٩٨ داروسمي دار بعينها فاقسم لها وضربا بينهما ما حاطا وفتح كل واحد منهما

لنفسه بابا ثم سكن الحالف في طائفة والاخر في طائفة حنت الحالف لان قبيل البناء لو سكن كل واحد منهما في طائفة كان حائنا فكذلك بعد البناء * ولو حلف أن لا يساكن فلانا في دار ولم يسم دار بعينها ولم يتوفس كنه في دار قد قسمت وضرب بينهما حائط لا يبحث لان البين اذا عقدت على دار بعينها بحث بعد زوال البناء فبعد التغيير بالقسمه أولى وأما في غير المعين لا يبحث بدخول دار لانه فيها كذلك بعد القسمه * رجل قال ان لم أسافر سفرا طويلا فقلانة طالق فان نوى ثلاثة أيام أو أكثر فهو على ما نوى وان لم ينوشأ قال محمد رحمه الله تعالى هو على سفر شهر * رجل قال والله لا أكون في منزل فلان غدا فهو على ساعة من الغد ولو قال والله لا أبيت في منزل فلان غدا فهو باطل الا أن ينوي الليلة الحاتية وكذا لو قال بعد ما مضى أكثر الليلة لا أبيت الليلة في هذه الدار فهو باطل * رجل خرج في سفر ومعه آخر وهو يريد

فلان فيهم حنت وان لم يعلم ولو استثناء بان قال السلام عليكم الا على فلان لم يبحث ولو قال الا على واحد وعنه صدق كذا في العناية * حلف لا يكلم فلانا ففرع فلان الباب فقال الحالف (١) كسيت أو قال (٢) كسيت اين أو قال (٣) كسيت أن قال بعضهم لا يبحث الا أن يقول (٤) كئي نو هو المختار كذا في فتاوى قاضيان * اذا حلف لا يكلم فلانا ثم ان المحلوف عليه ناداه فقال لبيك أو قال ابي يبحث في عينه كذا في المحيط * في التجريد لو قال من هذا بعد ما دق الباب يبحث ولو قال له (٥) ماته شدي فقال خوب آست أو نعم أو آرى يبحث هكذا في الخلاصة * في الفتاوى حلف لا يكلم فلانا فتنادى فلان رجلا آخر فقال الحالف لبيك لا يبحث وكذا لو قال بالفارسية ابي بغير كاف كما هو عرف العامة كذا في الغيائية * في مجموع النوازل اذا حلف لا يكلم بجاهته امرأته وهو باكل الطعام فقال لهاها حنت في عينه كذا في المحيط * حلف لا يكلم امرأته فدخل الدار وليس فيها غير هافة قال من وضع هذا أو أين هذا حنت وان كان غير هافها لا ولو قال ليت شعري من فعل كذا لم يبحث وان لم يكن في الدار غيرها كذا في الخلاصة * من حلف لا يكلم فلانا وكلم بعبارة لم يعرفه فلان يلزمه الحنت كذا في المحيط * شتم المحلوف عليه انسا فافاد الحالف أن ينعه فلما قال الحالف مك (٦) تذكر عينه فسكت لا يبحث لان هذا القدر غير مفهوم فلا يكون كلاما * شتم المحلوف عليه أبا الحالف فقال الحالف لا بل أنت حنت كذا في فتاوى قاضيان * قالوا فمين * حلف لا يكلم فلانا فأكلم غيره وهو يقصد أن يسمه لم يبحث كذا في خزنة المفتين * حلف لا يكلم فلانا فأكلم مع الجدار وقال يا حائط كذا وكذا لا يبحث وان كان غرضه اسماع فلان وبه يقتضى كذا في الفتاوى الصغرى * قال محمد رحمه الله تعالى رجل قال امرأته طالق ان تزوجت النساء واشترت العبيد أو وكلت الرجال أو الناس فتزوج امرأته أو وكل رجل أو اشترى عبيدا يبحث ولو قال لأكلم المساكين أو الفقراء فكلم واحد منهم يبحث ولو نوى جميع الرجال أو النساء يصدق ولا يبحث أبدا ولو قال ان تزوجت نساء أو اشترت عبيدا أو وكلت رجالا لا يبحث الا بشراء ثلاثة أعبد ونحوه ولو نوى جنس العبيد والنساء يصدق ويبحث بشراء عبيد واحد كذا في شرح الجامع الكبير للصبري * وله نية ما زاد على الثلاث ولا يكون له نية المثني كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب الحنت ببعض والجملة * ولو حلف لا يكلم بنى آدم فكلم واحد منهم بحث وان عني به الكل لا يبحث أبدا ويكون مصدقا فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء أيضا كذا في البدائع * قال لأكلم عبد فلان هذا فباع فلان عبده فكلم الحالف لا يبحث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان * لو حلف لا يكلم عبد فلان فان نوى عبد بعينه فهذا وقوله عبد فلان هذا سواء وان لم يكن له نية فان تكلم مع عبد فلان وكان موجودا وقت اليمين ووقت الحنت حنت بالاجماع وان كلم مع عبد فلان وكان موجودا وقت اليمين دون الحنت لا يبحث في قوله سمعنا وان كان موجودا وقت الحنت دون وقت اليمين حنت في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي * قال أبو بكر حلف أن لا يكلم عبد فلان فكلم عبدا مضارب فيه ربح أو لا لا يبحث اجاعا هكذا في الحاوي * رجل حلف أن لا يكلم صديق فلان أو زوجة فلان أو ابن فلان أو نحوهم عن يضاف لاجتكم الملك فتزوج فلان بعد اليمين

١ من ٢ من هذا ٣ من ذلك ٤ من أنت ٥ صرت واقفا ٦ أصل هذه الكلمة مكن أي لا تفعل ولم ينطق بها الحالف بتمامها وترك الحرف الاخير لئلا يكره اليمين

موضعاً قد ساء حلف أن لا يصحب هذا في غير هذا السفر فلما سار بعض الطريق بد له فعاد الى مكان آخر سوى السفر أو الذي اراده قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يبحث في عينه لانه على السفر الاول * رجل حلف أن لا يعنى اليوم الا ميلا يخرج من منزله ومشي ميلا ثم انصرف الى منزله قال محمد رحمه الله تعالى حنت في عينه لانه مشى ميلين * رجل قال والله لا أصاحب فلانا فان كان الحالف يسير في قطار والمحلوف عليه في قطار آخر قال محمد رحمه الله تعالى لا يكون مصاحبا وان كان في قطار واحد فهو مصاحب وان كان أحدهما في أوله

والأخر في آخره * وكذا إذا كان في سنة هذا في باب وهذا في باب ولكل واحد منهما ما طعام على حدة لأن دخولهما وخرجهما واحد ولو قال والله لا أرافق فلانا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن كان طعامهما واحد في مكان وهم يسرون في جماعة كانت مرافقة وإن كان في سفينة وطعامهما ليس بمجتمع لا يابا كان على خوان واحد لم تكن مرافقة وقال محمد رحمه الله تعالى إذا حلف أن لا يرافقه فخر جاني سفر فإن كان في محل أو كان كريمهما واحد أو قطارهما واحد فهو مرافق وإن كان كريمهما ٩٩ مختلف لم يكن مرافقا وإن كان مسيرهما واحد والله أعلم

❦ فصل في الركب

* رجل حلف أن لا يركب دابة ولم ينو شيئا فركب حارا أو فرسا أو برذونا أو بغلا كان حاشا فإن ركب غيرها نحو البعير وغيره لم يحنث استحسننا الآن ينوي فإن نوى الخيل وحده لا يدين في القضاء إذا كانت البين بطلاق أو عتاق وإن حلف أن لا يركب ولم يقل دابة ونوى الخيل وحده لا يدين أصلا * ولو حلف لا يركب فرسا فركب برذونا لا يحنث * وكذلك الحلف أن لا يركب برذونا فركب فرسا لان الفرس اسم للعري والبرذون للجمي وهذا أنا كانت البين بالعريه وإن حلف بالفارسية اسب ترشيد حنث على كل حال * ولو حلف أن لا يركب دابة فحمل على الدابة مكرها لا يحنث في عينه * ولو حلف لا يركب أولا يركب من كبر فركب سفينة أو محملا أو دابة كان حاشا لان المركب اسم لما يركب عادة والسفينة يركب عليها في البعرة أو يركب آدميا

أو ولد له ولد بعد البين فكلهما الحالف لا يحنث كذا في فتاوى قاضيان * وذكر في الجامع الصغير من حلف لا يركب امرأة فلان وليس لفلان امرأة ثم تزوج امرأة فكلهما الحالف حنث عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى وفي الحجة الفتوى على قولهما كذا في التتارخانية * وإن كان امرأة أبانها فلان بعد عينه أو كان رجلا عاداه فلان بعد عينه لا يحنث الحالف في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وإن كان الحالف قال في عينه زوجة فلان هذه أو صديق فلان هذا فكلهما بعد زوال الزوجية والصدقة حنث في قولهم * حلف لا يركب عبدا فلان فهو على الثلاثة فمما ذكره في ظاهر الرواية إذا كان ثلثة من عبده العشرة حنث وإن كان اثنين منهم لا يحنث ولا بد من الجمع كذا في فتاوى قاضيان * ولو نوى الجمع صدق هو الصحيح كذا في العتائية في فصل الماء كحل والمثروب * ولو حلف لا يركب زوجات فلان أو لا يركب أصدقاء فلان لا يحنث في عينه ما لم يركب الكل بمن سمي كذا في المحيط * ولو حلف لا يركب أخوة فلان أو بني فلان لا يحنث ما لم يركب الكل كذا في فتاوى قاضيان قال لا أركب أخوة فلان والآخر واحد فإن كان يعلم يحنث إذا كان ذلك الواحد وإن كان لا يعلم لا يحنث كذا في الفتاوى الكبرى * رجل حلف لا يركب صاحب هذا الطيلسان فكلهما بعد ما باع الطيلسان حنث بالإجماع وإن كان يشتري الطيلسان لا يحنث كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان * ولو قال إن كنت فلانا فملى من الأيمان ماشاء فلان فكلهم فلا نواشاء الرجل أن يلزمه من الأيمان ثلاثة أو أقل أو أكثر لم يلزمه ذلك كذا في المحيط * لو حلف لا يركب حرم فلان بالفارسية بكر دوى نكر دوى هذا بمنزلة قوله لا أركب فلانا كذا في الخلاصة * روى عن محمد رحمه الله تعالى لو قال إن كنت فلانا فهو حرا وهذا فكلهما قال هو مخبر في إيقاعه على أي ما شاء ولو قال إن كنت فلانا فكل عبد أم ملكة أو أم ملكة آخر فكلهما قال هو عليه ما يعتق كل عبد ملكة وكل أمة يملكها ولو قال إن كنت فلانا فملى حجة أو عمة فهو مخبر كذا في المحيط * رجل حلف أن لا يركب صهرته فدخل على امرأته وشاجرها وقالت له الصهره مالك لا تفعل هكذا قال الزوج ١ خورشى آرم ونوشى آرم ثم قال لم أرد به جواب الصهره وانما عذبت امرأتى قال هو يصدق والصحيح أنه لا يصدق قضاء كذا في الظهيرية * ولو قال إن كنت أبي فجميع ما أمملك صدقة فالحيلة أن يبيع جميع أملاكه بمن يثق به بثوب ملغوف بخزقة ثم يركب أباه لا يلزمه شيء ثم يرد البيع بخيار الرؤية كذا في الخلاصة * روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لا تحزن فلانا فملى حرق قال الآخر لا يذن فبهذا يحنث إن كان بغير إذنه كذا في التتارخانية * ولو حلف لا يركب فلانا فالحال يطوف بالحجم فقال الحالف بالحجم يحنث ولو عطس فلان فقال الحالف له يركب الله يحنث كذا في الخلاصة * ولو مر الحالف في السوق فقال ٣ كوشة والمخولف عليه هناك لا يحنث كذا في الوجيز للكردي * ولو قال كلما كلمت واحدا من هذين الرجلين فواحدة من نسائي طالق فكلهما بكلام واحد وقعت الطلقتان ونوعهما عليهما أو على واحدة كذا في الكافي * رجل قال لامرأته إن تكلمت بطلاق فعبدى حر ثم قال لها إن شئت فانت طالق فقالت لا أشاء قال بعضهم يعتق عبده كذا في فتاوى قاضيان * وكذا لو قال إن تكلمت بالشرك ثم قال إن الشرك لظلم عظيم وقال الحسن يتوى في جميع ذلك وله مانوى فإن قال لم أنوشه أفلا أراه حاشا قال

(١) أنا حاضر لا كل والشرب (٢) بمعنى لحم

ينبغي أن لا يكون حاشا لانه لا يركب عادة * ولو حلف لا يركب بهذا المبرج فزاد فيه أو نقصه وركب حنث لانه عقد البين على المعين فلا يطل البين بتبديل الصنة وذكر في المنتقى إذا حلف ليركب هذه الدابة اليوم فأتى وجلس ولم يقدر على ركوبها حتى مضى اليوم حنث قال وليس هذا كقوله والله لا أسكن هذه الدار والله أعلم بالصواب ❦ فصل في الكلام والقراءة * رجل قال لامرأته إن كنت فلانا فملى طالق فكلما طالق كذا لو قال إن دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق لم تطلق ما لم تدخل الدارين فإن

نوى أنه انطلق بكلام أحدهما صححت نيته لأنه نوى ما يمكن صححه باضماع حرف الشرط وتقديم الجزاء على الشرطين وإن كان ذلك في موضع يريدون به تعلق الجزاء بكلام كل واحد على الأفراد تطابق بكلام أحدهما قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى في عرفنا يبحث بكلام أحدهما ولو قال والله لأكرم فلانا وفلانا أو قال لأكرم هذا وهذا أو كرم أحدهما لا يبحث وإن نوى أن يبحث بكلام أحدهما فهو على ما نوى ولو قال والله لأكرم ١٠٠ هذين الرجلين أو قال ما أكرمه ما ابن دوتن معن تكوم لا يبحث بكلام

أحدهما وان نوى أن
يحنت بكلام أحدهما قالوا
لا تصح نيته قال مولانا
رضي الله تعالى عنه وينبغي
أن تصح نيته لان المثنى يذكر
ويراد به الواحد فاذ نوى
ذلك وفيه تغليظ على نفسه
فيصح ولو قال كلام فلان
وفلان على حرام فكلهم
أحدهما روى الحسن عن
أبي حنيفة رحمه الله تعالى
أنه يحنت وهذه الرواية
توافق من يتسول اذا قال
والله لا أكلم فلانا وفلانا
فكلهم أحدهما يحنت لان
قوله كلام فلان وفلان على
حرام بمنزلة قوله والله لا أكلم
فلانا وفلانا واختار للفتوى
أنه لا يحنت ثمة الا أن ينوى
ذلك ولو قال والله لا أكلم
الفقراء والمساكين أو قال
لا أكلم الرجال فكلهم أحدهم
حنت لان الجمع المعرف
ينصرف الى الجنس ولو
قال رجالا أو نساء لا يحنت
مالم يكلم ثلثا لان الجمع
المتكسر ينصرف الى الثلاث
ولو قال كلام هؤلاء
القوم أو كلام أهل بغداد
على حرام فكلهم أحدهم
حنت * ولو قال والله
لا أكلم هؤلاء فلان وفلان

أخ واحد فكلما هان كان الخائف يعلم بذلك حش لانه ذكر الجمع وأراد به الواحد وان لم يعلم لا يحش لانه المحط
لم يرد الواحد وهو كالخائف أن لا يأكل من هذه الخبز ثلاثة أرغفة وليس فيه الارغيف واحد وهو لا يعلم به * ولو قال والله لأأكل فلانا
يوم أو يومافهوكقوله يومين ينهى اليمين عن يومين فهو كقوله والله لأأكله ثلاثة أيام وفارسيته سخن
نكوم بافلان بكر وز ودوروز * ولو قال والله لأأكل فلانا أو لا يومين تنقض اليمين عن يومين وفارسيته سخن نكوم

بأنه لا يكلم في يوم من أيام هذه الجمعة فكلمته في تلك الجمعة ليلة واحدة حنت ولوقال والله لا يكلم في كل يوم من أيام هذه الجمعة لا يحنت حتى يكلم في كل يوم * ولوترك كلامه يوماً واحداً ١٠١ لا يحنت وان كلف في كل يوم لا يحنت
الامرأة واحدة وله أن يكلمه في الليالي وهو كالوقال أنت على كظهر أي كل يوم لا يقربها إلا سلاخاً حتى يكفر وإذا كفر بطل الظهار * ولوقال أنت على كظهر أي في كل يوم كان له أن يقربها في الليالي فيكون مظاهراً في كل يوم يظهر جديد * رجل حلف أن لا يكلم فلاناً فكلّمه الحائط وقال يا حائط اصنع كذا ولا تصنع كذا أو قال قد كان كذا كذا فانه لا يحنت وان كان قصده مباح فلان كذا كره الناطقي رحمه الله تعالى في الوقائع * روى عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه بعد ما حلف أن لا يكلم عثمان رضي الله عنه كان يفعل كذلك * رجل حلف أن لا يكلم صديق فلان أو زوجته فلان أو ابن فلان أو نحوهم ممن يضاف إليكم الملك فتزوج فلان امرأة بعد المين أو ولد له ولد بعد المين فكلمه الحائط لا يحنت وان كلف امرأته بأنها فلان بعد ميسه أو كلف رجلاً عاداه فلان بعد ميسه لا يحنت الحائط في قول أبي حنيفة

الحيط * وجل رأى امرأته تكلم أجنبياً فغاطه ذلك فقال لها إن كنت بعد هذا رجلاً أجنبياً فأنت طالق فكلمت بعد هذا تليد الزوجها ليس من محارمها أو رجلاً يسكن في دارها بينهم معرفة إلا أنه لا محرمية بينهم ما وكلت رجلاً من ذوى أرحامها وليس من محارمها تطلق كذا في الظهيرة * إذا حلف لا يكلم رجلاً وكلم رجلاً وقال عنيت غيره لا يحنت بخلاف ما إذا حلف لا يكلم الرجل كذا في الخيط * إذا حلف لا يكلم هذا الشاب فكلمه بعد ما صار شيخاً يحنت كذا في الحصى * إذا حلف الرجل لا يكلم صديقاً فكلم شيخاً لا يحنت في عينه كذا في الخيط * ولو حلف لا يكلم رجلاً فكلم صديقاً يحنت كذا في الظهيرة * ان كلف امرأه فبعده حرم صبية لم يحنت ولوقال ان تزوجت امرأة فتزوج صبية حنت لان الصبا مانع من هجران الكلام فلا تزداد الصبية في المين المعقودة على الكلام عادة ولا كذلك الزوج كذا في الجرار التي إذا حلف الرجل لا يكلم صديقاً أو لا يكلم غلاماً أو لا يكلم شاباً أو لا يكلم كهلاً فنقول في الشرع الغلام اسم لمن لم يبلغ فاذا بلغ صار شاباً وقتي وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الشاب من خمسة عشر إلى ثلاثين ما لم يغلب عليه الشطو والكهول من ثلاثين إلى خمسين والشيخ ما زاد على خمسين فأما ما دون خمسة عشر ليس بشاب وما دون ثلاثين ليس بكهل وما دون خمسين ليس بشيخ وفيما بين ذلك يعتبر الشط في الشعر * وفي القدوري عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان الشاب من خمسة عشر إلى خمسين إلا أن يغلب عليه الشط قبل ذلك والكهول من ثلاثين إلى آخر عمره والشيخ ما زاد على خمسين فعلى هذه الرواية جعل أبو يوسف رحمه الله تعالى الكهل والشيخ سواء فيما زاد على الخمسين وفي وصايا النوازل قال أبو يوسف رحمه الله تعالى من كان ابن ثلاثين فهو كهل وعنه من كان ابن ثلاث وثلاثين فصاعداً فهو كهل فاذا بلغ خمسين فهو شيخ وفي نوادر ابن ماعة الكهل من ثلاثين إلى أربعين والشيخ من زاد على الخمسين وان لم يشب وان زاد على الأربعين وشبهه أكثر فهو شيخ فان كان السواد أكثر فليس بشيخ وعن محمد رحمه الله تعالى الغلام من كان له أقل من خمس عشرة سنة والشاب والفتى من بلغ خمس عشرة سنة وفوق ذلك والكهول إذا بلغ أربعين وزاد عليه إلى ستين إلا أن يكون الشيب قد غلب عليه فيكون شيخاً وان لم يبلغ الخمسين إلا أنه لا يكون كهلاً حتى يبلغ أربعين ولا شيخاً حتى يجاوز الأربعين * وإذا حلف لا يكلم يتامى من بني فلان أو حلف لا يكلم أم فلان أو حلف لا يكلم ثيب بني فلان أو حلف لا يكلم أباي بني فلان فنقول اليتيم اسم لمن مات أبوه وهو صغير لم يبلغ بعد فأما بعد البلوغ فلا يسمى ثيباً هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب وقوله حجة في اللغات وأما المرأة فهي اسم لامرأة بالغة فقيرة محتاجة فارقه زوجها دخل بها زوجها ولم يدخل فهذا الاسم لا ينطلق إلا على المرأة ولا ينطلق إلا على البالغة التي فارقه زوجها ولا ينطلق إلا على الفقيرة المحتاجة هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب وقوله في اللغات حجة والاسم لكل امرأة جمعت بشكاح جائراً وفاسداً وفجوراً وقد فارق زوجها غنية كانت أو فقيرة صغيرة كانت أو كبيرة هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب والثيب اسم لكل امرأة جمعت بجلال أو حرام لها زوج أو ليس لها زوج صغيرة كانت أو بالغة غنية كانت أو فقيرة هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة في الفصل السابع والعشرين في معرفة صفات الانسان * ولوقال ان كلمتك إلا ان تكلمني أو ألى أن تكلمني أو حتى تكلمني فسلم لمعا حنت الحائط في قول محمد رحمه الله تعالى ولا يحنت في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * ولو خرج إلى مكة حلف لا يتكلم معه

وأبي يوسف رحمه الله تعالى وان كان الحائط قال في عينه زوجة فلان هذه أو صديق فلان هذا فكلم بعد زوال الزوجية والصدقة حنت في قولهم جميعاً * حلف أن لا يكلم عبداً فلان أو لا يركب دواب فلان أو لا يلبس ثياب فلان فهو على الثلاثة لما ذكر في ظاهر الرواية إذا كلف ثلاثين عبداً عشرة حنت وكذا الدواب والثياب وان كلف اثنين منهم لا يحنت فلا بد من الجمع * ولو حلف أن لا يكلم أخوة فلان أو بني فلان لا يحنت ما لم يكلم الكل وكذا بني فلان * حلف أن لا يكلم فلاناً فخرج فلان الباب فقال الحائط كيست أو قال كيست أن

أو كسبت ابن قال بعضهم يحث في الوجوه كلها وقال بعضهم لا يحث الآن يقول كفى هو المختار لأنه خاطبه بخلاف ما تقدم * ولودعاء الحالف وهو نائم أو يقظه حث وان لم يستيقظ بدعائه فيه روايتان ذكرتهما الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه لا يحث وقال غيره يحث وان لم يستيقظ وقيل هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده النائم كالمتب * ولو مر الحالف على قوم فيهم المحلوف عليه فسلم الخالق عليهم حث وان لم يسمع المحلوف عليه ١٠٣ عليه الآن يقصد السلام على غير المحلوف عليه * ولو قرأ الحالف كتابا على المحلوف

عليه والمحلوف عليه حتى يرجع من مكة فرجع هامن الطريق فكلمه حث * هو على الرجوع بعد اتیان الآن يكون بينهما ما رافعة أو شيء كذا في العتابة * ولو قال رجل لصاحبه عبده حر ان ابتداء بكلام أو ينزوح فالتقياس لم كل واحد على صاحبه معا أو تزوجا معا لم يحث كذا في الكافي * وسقط اليمين عن الحالف بهذا الكلام حتى لا يحث أبدا بحكم هذه اليمين لوقوع اليأس عن كلامه بصفة البداءة لان كل كلام يوجد من الحالف بعد هذا فانما يوجد بعد كلام المحلوف عليه * اذا قال لامرأته ان ابتداء بكلام فانت طالق وقالت المرأة له ان ابتداء بكلام بخارجي حرته ثم ان الزوج كلها بعد ذلك لا يحث في يمينه ولا تحث في يمينها لانها ما ابتداءت بالكلام وان كانت اليمين منها ما عاينبغي أن يكلم كل واحد منهم ما صاحب معه ولا يحث واحد منهم ما وكذلك اذا قال لغيره ان كلمتك قبل أن تكلمني فعبدي حر والتقياس لم كل واحد منهم ما على صاحبه وخرج الكلامان معا لا يحث في يمينه كذا في المحيط * جماعة كانوا يتحدثون في مجلس فقال رجل منهم من تكلم بعد هذا فامر أنه طالق ثم تكلم الحالف طلق امرأته كذا في فتاوى قاضيهان * في الخزانة ولو قال من كلم غلام عبدا لله فكنا واسم الحالف عبدا لله والغلام غلامه فكلمه حث كذا في الخلاصة * رجل قال والله لأكلم فلانا أستغفر الله ان شاء الله قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون مستثنا ولا يحث ديانة كذا في فتاوى قاضيهان * قال محمد رحمه الله تعالى رجل قال والله لأكلم أحدا الا فلانا أو فلانا فله أن يكلمهما أو أحدهما كذا في شرح الجامع الكبير الحصري في باب اليمين التي يكون الاستثناء فيها على جميع ما استثنى أو على بعضه * ولو قال لأكلم أحدا الا رجلا بصريا أو رجلا كوفيا أو رجلا بصريا أو رجلا كوفيا لا يحث في يمينه * وكذلك لو قال رجل الكوفة أو رجلا البصرة أو جميع رجال الكوفة والبصرة لا يحث في يمينه وكذلك لو قال والله لأكلم أحدا من الناس الا أحد هذين الرجلين فاستثنى أحدهما فان كلم أحدهما لا يحث وان كلمهما لا يحث وكذلك اذا قال لأكلم أحدا من الناس الا واحدا من هذين الرجلين ولو قال لأكلم أحدا أبدا الا أحد الرجلين كوفيا أو بصريا أو قال لأكلم أحدا أبدا الا واحدا من هذين الرجلين كوفيا أو بصريا فكلهم أحدهما أو كلاهما جعلا لا يحث في يمينه كذا في المحيط في الفصل التاسع عشر في اليمين التي تكون بالاستثناء * ولو قال والله لأكلم أحدا الا رجلا واحدا من أهل الكوفة فكلهم رجلين من أهل الكوفة لا يحث ولو قال الا رجلا من أهل الكوفة فكلهم رجلين من أهل الكوفة لا يحث في باب اليمين التي يكون الاستثناء فيها على جميع ما استثنى أو على بعضه * زيد وعمر وادعيان سب والدجارية بينهما موقضى القاضى لهما بالنسب فقال رجل ان كلمت ابن زيد فامرأته طالق وقال رجل آخر ان كلمت ابن عمر فعبده حرفك ما هذا الابن حثنا جميعا كذا في فتاوى قاضيهان * سئل نجم الدين عن قال ان كلمت فلانا فهو شريك الكفار فيما قالوا على الله مما لا يليق به فكلمه ماذا يجب عليه قال كفارة اليمين كذا في الظهيرية في فصل ما يكون يميننا بالعربية * ولو حلف لا يكلم فلانا فاحببه المحلوف عليه بخبر يسره فقال الحمد لله أو بخبر يسره فقال ان الله لا يحث هكذا في التتارخانية ناقلا عن الملقط * ولو قال أجازنا الله ويايلا لا يحث كذا في الخلاصة * ولو قال ان كلمتك فدخل الدار على حرام وكلام فلان ثم دخل وكلام الآخر حث بيمين ولو قال وكلام فلان حرام حث بيمين كذا في التتارخانية ناقلا عن جمع الجوامع * ولو قال لامرأته ان كلمت فلانة فانت طالق ثم ان المرأة المحلوف بطلاقها غسلت يومئذها فقالت لها فلانة ان شكوت مني الى أخيك

فانت طالق فجاء أخوها وعندها صبي لا يعقل فقالت امرأته يا صبي ان زوجي فعل كذا حتى سمع أخوها لا تطلق مائة لانها مخاطبة بالصبي دون الاخ وهذا مسئلة الحائط سواء * ولو قال ان شكوت بين يدي أخيك والمسئلة بها قالوا هذا أشد من الاول يعي أخاف عليه الخنث والظاهر أنه لا يحث لان المراد من الشكاية بين يديه في العرف الشكاية اليه * رجل قال لامرأته وقد كملت في انك ان أعدت ذكرا فلان فانت طالق فقالت لا أعيد عليك ذكرا فلان أو قالت لما نيتني عن ذكرا فلان لا أذكرا فلانا لا تطلق لان هذا القدر

مستثنى عن اليمين * ولو قالت لم نهيتني عن ذكرك فلان طلقت لانها ممنوعة عن هذا القدر عادة * رجل - لم أن لا يكذب فسأله رجل عن شيء فحرك رأسه بالكذب لا يبحث ما لم يتكلم به وقد ذكرنا قبل هذا ان جواب السائل قد يكون بتحريك الرأس والاشارة ووجه الفرق بين هذا وبين ما تقدم أن فيما تقدم وضع المسئلة في السؤال عن المسئلة والاعلام كما يكون باللسان يكون بالاشارة أما الاشارة فلا تكون كلاما * رجل حلف أن لا يكلم فلانا فناداه من مكان بعيد ١٠٣ ان كان بحيث لو أصغى اليه أذنه

لا يسمع لا يبحث وان كان بحيث لو أصغى اليه أذنه يسمع الا انه لم يسمع لانه كان أصم أو كان مشغولا بعمل حنت * وان كتب اليه أو أرسل اليه رسولا لا يبحث ولو قال لا أقول لفلان كذا وكذا فكتب اليه بذلك وأرسل به اليه رسولا حنت * ولو قال لا أقول فلانا بما لا يبحث بالكاتب والرسالة * رجل قال لا أقول فلانا قريبا أو سريعا أو عاجلا فذلك على أقل من شهر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال لا أقول شيء فهو على أكثر من شهر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ولو قال لا أقول ملها أو طويلا أو نوي شيئا فهو على ما نوي وان لم ينو شيئا فهو على شهر ويوم * ولو حلف أن لا أقول فلانا أياما هذه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو على ثلاثة أيام ولو قال لا أقول أيامه فهو على العمر ولو قال لا أقول أياما فهو على عشرة أيام في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أصحابه رحمه الله تعالى

١ مائه شدي وهي تعلم أنها فلانة أو لم تعلم فقالت ٢ خوب است أو قالت ٣ آرى فهذا كله كلام فتطلق كذا في الظهيرة * الاصل أن الكلام والحديث والخطاب على المشافهة كذا في العتابة * قال في الجامع اذا قال الرجل لغيره ان أخبرني أن فلانا قدم فامرأتى طالق أو قال نعمدني فحرفه بذلك كذا بحيث في يمينه وعق العبد وهذا بخلاف ما لو قال ان أخبرني بقدم فلان فحرفه بذلك كذا بحيث لا يعتق عبده ولو قال لغيره ان أخبرني ان امرأتى في الدار فكذا فحرفه بذلك كذا بحيث ولو قال ان أخبرني بمكان امرأتى في الدار لا يبحث في يمينه ولو قال ان بشرتني أن فلانا قد قدم أو قال ان بشرتني بقدم فلان فكذا فحرفه بذلك كذا بحيث في يمينه ولو قال ان أعلمتني أن فلانا قد قدم أو قال ان أعلمتني بقدم فلان فكذا فحرفه بذلك كذا بحيث وان أخبره بذلك صادق أو كذب بعد ما علم الحالف به لا يبحث أيضا بخلاف ما لو قال ان أخبرتني فحرفه به بعد ما علم الحالف فانه يبحث في يمينه وان عني بقوله أعلمتني أخبرتني حنت الحالف وان كان الاخبار بعد ما حصل العلم للحالف بما أخبر به وينبغي أن تصح نيته ديانة وقضاء ولو قال له ان كتبت الى أن فلانا قد قدم فكذا فكتب اليه بذلك كذا بحيث وصل الكتاب اليه أو لم يصل ولو قال ان كتبت الى بقدم فلان فكذا فكتب اليه كذا لا يبحث ولو كتب اليه في هذه الصورة ان فلانا قد قدم وقد كان فلان قد قدم قبل الكتابة الآن الكاتب لم يعلم بذلك حنت الحالف في يمينه قال في الزيادات اذا حلف الرجل لا يظهر سر فلان لفلان أبدا فحرفه بكتاب كتيبه اليه أو بكلام أو سأل فلان أن كان سر فلان كذا فأشار برأسه أي نعم حنت في يمينه * وكذلك لو حلف لا يفشي سر فلان الى فلان أو حلف لا يعلم فلانا بسر فلان أو يمكن فلان أو حلف ليكن سره أو يخفيه أو وليستره أو حلف لا يدل على فلان ففعل شيئا من ذلك حنت في يمينه وان عني في هذه الوجوه كلها الاخبار بالكلام والكتابة والرسالة دون الاشارة ذكر في الكتاب أنه يدين ولم يزد على هذا ولا شك أنه يدين فيما بينه وبين الله تعالى وهل يصدق في القضاء وعامة المشايخ على أنه لا يصدق ثم اذا حلف بهذه الاشياء وطلب الحيلة والمخرج عن ذلك فالحيلة أن يقال ان كان كذا ما كن وأشياء من السر مما ليس بمكان فلان ولا يسره فقل لا فاذا تكلمنا بسر أو ما كانه فاسكت فاذا فعل ذلك واستدلوا على سره ومكانه لا يبحث في يمينه واذا حلف لا يستخدم فلانة فأومأ اليها بخدمة فقد استخدمها والاستخدام بالاشارة متعارف خصوصا من الملوك والاعوان ويستوى ان خدمته فلانة أو لم تخدمه واذا حلف لا يخبر فلانا بسر فلان أو بمكانه ففعل ذلك بكتاب أو رسالة حنت في يمينه وكذلك لو حلف لا يبشر فلانا بكذا ففعل ذلك بكتاب أو رسالة لا يبحث في يمينه ولو قيل له أن كان الامر كذا فلان في موضع كذا فأومأ برأسه أي نعم فهذا ليس باخبار ولا بشارة فلا يبحث في يمينه وان عني بالاخبار أو بالبشارة الاشارة بالرأس وغير ذلك صدق ديانة وقضاء واذا حلف لا يقر لفلان بمال فقل له أفلان عليك كذا وكذا فأشار برأسه أي نعم لا يبحث في يمينه واذا حلف أن لا يتكلم بسر فلان لا يبحث بكتاب ورسالة والاشارة ولو قيل له أن كان سر فلان كذا أو قيل له أفلان بمكان كذا فقال نعم يبحث في يمينه والجواب في قوله لا يبحث بسر فلان نظير الجواب في قوله لا يتكلم بسر فلان ولو حلف على هذه الايمان كلها ثم خرس الحالف فصا بحيث لا يقدر على التكلم كانت يمينه على الاشارة والكتابة الا في

١ طيب ٢ أو ٣ نعم

هو على سبعة أيام ولو قال أياما فهو على ثلاثة أيام عند الكل في ظاهر الرواية * ولو قال لا أقول يوما بعد الايام عن محمد رحمه الله تعالى ان كلفه في سبعة أيام لا يبحث وبعد السبعة يبحث * ولو قال شهر ابعده شهر فهو على شهرين * ولو قال شهر ابعده هذا الشهر قال محمد رحمه الله تعالى له أن يكلمه في هذا الشهر واليمين على الشهر الذي يكون بعد هذا الشهر * ولو قال لا أقول جمعة ولا ثمانية فهو على أيام الجمعة * ولو قال جمعتين فهو على أيام الجمعة وان قال ثلاث جمع فعليه أن يستكمل أحدها وعشرين يوما من يوم حلف وان نوى الجمع خاصة لا يدين في القضاء * ولو

حلف لأكله بضعة عشر يوماً فهو على ثلاثة عشر إلى تسعة عشر * ولوحلف لا يكلم فلاناً إلى كذا أن نوى شيأ من الأوقات من الواحد إلى العشرة من الساعات أو من الأيام أو من الشهور أو من السنين فهو على ما نوى لأن كذا اسم عدد مجهول من الواحد إلى العشرة وان لم ينو شيئاً ينصرف إلى يوم واحد لأنه الأقل ساعات الآن ما دون اليوم لا يمكن ضبطها فانصرف إلى اليوم * ولو قال لأكله إلى كذا أن نوى شيئاً من الساعات أو من الشهور ١٠٤ فهو على أحد عشر مما نوى وان لم ينو شيئاً ينصرف إلى يوم واحد * ولو قال لأكله إلى

خصه واحدة أنه إذا حلف لا يتكلم بغير فلان أو حلف لا يتحدث بغير فلان لم يحث بالاشارة والكتابة وان كانت الاشارة والكتابة بعد الحرم وكل ما ذكرناه أنه يحث بالاشارة إذا قال أشرت وأنا لا أريد الذي حلفت عليه فان كان جواباً للشيء سئل عنه لم يصدق في القضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى وان قال لا أقول لفلان كذا لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الجامع ولا في الزوائد وروى عنه في النوادر أنه مثل الخبر والاشارة حتى يحث بالكتابة والرسالة * ولوحلف لا يدع فلاناً فدعاء بكتابة أو رسالة حث في ظاهر الرواية وروى عن محمد رحمه الله تعالى في النوادر أن التبليغ بمنزلة الاخبار يحصل بالكتاب والرسول وكذلك الذكر يحصل بالكتاب والرسول * ولو قال أي عبيدي بشرني بكذا فهو حث فبشره ومعاذ الله ولو بشره واحد بعد واحد عتق الأول خاصة ولو أرسل اليه أحدهم رسولاً فان أضاف الرسول إلى المرسل عتق ولو أخبره الرسول ولم يضيف إلى العبد لم يعتق هكذا في المحيط * * ولو قال ان أخبرتني أن هذا الحرف ذهب أو هذا الرجل امرأة فأخبره حث لوجود الشرط * ولو قال ان أعلمتني أو بشرتني لا يحث كذا في التنزيلات * * ولو حلف لا يكتب إلى فلان فأمر غيره فكتب فقد روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال سألتني هرون الرشيد عن هذا فقالت ان كان ساطناً فأمر بالكتاب ولا يكاد هو يكتب فانه يحث كذا في البدائع * حلف لا يقرأ سورة من القرآن فنظر فيها حتى أتى إلى آخرها لا يحث بالاتفاق كذا في الفتاوى الكبرى * * ولو حلف لا يقرأ كتاب فلان فنظر في كتابه وفهم ما فيه لا يحث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اعدم القراءة وعليه الفتوى ولو حلف أن لا يقرأ كتاب فلان فقرأ أسطر من كتاب فلان حث وفي نصف السطر لا يحث كذا في فتاوى قاضيان * * ولو حلف لا يقرأ سورة فقرأ منها حرفاً حث ولو ترك آية طوله لم يحث كذا في البدائع * وإذا حلف لا يتمل بشعر فتمل نصف البيت لا يحث وان كان نصف البيت يتما من شعر آخر لا يحث وعن محمد رحمه الله تعالى في رجل فarsi حلف لا يقرأ سورة الحمد بالعربية فقرأها بلحن لا يحث ولو كان رجلاً فصيحاً حث وفي المتن إذا حلف لا يقرأ كتاباً فهذا على كتاب بين في بياض أو غير ذلك وان نوى كتاب الناس في القرطاس دين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يدن في القضاء كذا في المحيط * * رجل حلف أن لا يقرأ القرآن اليوم فقرأ في الصلاة أو في غيرها حث وكذا لو حلف أن لا يركع ولا يسجد ففعل في الصلاة أو في غيرها الصلاة حث وان قرأ الحالف بسم الله الرحمن الرحيم ان نوى ما في سورة النمل حث وان لم ينو ما في سورة النمل أو نوى غيرها لا يحث لان الناس يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم للتبرك لا للقراءة وقراءته الأعلى وجه القراءة جائزة كذا في فتاوى قاضيان * وإذا حلف على هذا الوجه فاحلله أن يصلي الفرائض بالجماعة ولا يحث في عيئه فان فاتته ركعة وقضاها يحث والمرأة إذا حلفت على ذلك تقتدي بزوجه أو غيره من محارمها كذا في المحيط * * وان أراد الوتر في غير رمضان ينبغي أن يقتدي بمن يوتر كيلا يحث كذا في فتاوى قاضيان * * ولو حلف لا يقرأ القرآن فقرأ الفاتحة على قصد الشاء والدعاء لا يحث كذا في الظهيرية * * ولو قال ان قرأت كل سورة من القرآن فعلى أن أتصدق بدينهم قال محمد رحمه الله تعالى هذا على جميع القرآن كذا في فتاوى قاضيان * * ولو قال على عيبي ان شئت فقال شئت ربه هذا مثل قوله على عيبي ان كلفت فلاناً كذا في المحيط * * سئل نجم الدين عن حلفه أقرباء امرأته بطلاقها (١) كبروى جرم نهى وويرا يجبري تهتم نكحي

١ ان لا تنسها إلى ذنب ولا تنتمها بشئ

كذا وكذا ان نوى شيئاً ما ذكرنا ينصرف إلى أحد وعشرين من ذلك وان لم ينو شيئاً ينصرف إلى يوم وليلة * رجل قال لا امرأته كلمت كلاماً حسناً فأنت طالق ثم قال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر طلقت واحدة وان لم يقل كلاماً حسناً طلقت ثلاثاً * ولو قال سبحان الله الحمد لله لا اله الا الله الله أكبر طلقت ثلاثاً في الوجهين * رجل قال والله لا أكلمك في اليوم الذي يقدم فيه فلان وكلمه أول اليوم ثم قدم فلان في آخره حث وان لم يكلمه حتى قدم فلان ثم كلمه في ذلك اليوم اختلوا فيه والصحيح أنه لا يحث * رجل قال لغيره ان تركت كلامك شهر افعتدي حرفاً بين على ترك كلامه شهر من حين حلف ان كلمه في شهر لا يحث * رجل قال لا امرأته ان كلمت اللبلة قبل أن تكلمني فأنت طالق ثم قالت المرأة ان كلمتك قبل أن تكلمني فعبدى حر ثم قال لها الزوج أعطى السائل شيئاً لا يعتق العبد ولا تطلق المرأة * رجل قال لغيره ان ابتدأت بك كلام أبداً

فعبدى حر أو قال ان كلمتك قبل أن تكلمني فسلمت معاً لا يحث لان البداءة والسبق يحالف القرآن * * ولو قال ان كلمتك الآن تكلمني أو الى أن تكلمني أو حتى تكلمني فسلمت معاً حث الحالف في قول محمد رحمه الله تعالى ولا يحث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * زيد وعمر وادعيان سب ولد جارية بينهما وقضى القاضي لهما بالنسب فقال رجل ان كلمت ابن زيد فأمر أنه طالق وقال رجل آخر ان كلمت ابن عمر فعبده حرفك ما هذا الابن حثا جميعاً * رجل حلف أن لا يتكلم فقرأ القرآن في الصلاة أو كبر أو همل أو سجع ان كان اليمين

بالعربية لا يبحث وان قرأ خارج الصلاة لا تأو كبر او هال أو سبح أو دعا خذت وان كان اليمين بالفارسية لا يبحث في الصلاة ولا في غير الصلاة
 * رجل قال والله لأأكلم فلانا يوم ما ثم قال والله لأأكلم فلانا سنة فكلما بعد ساعة خنت في الايمان الثلاث
 وان كلمه غدا خنت في اليمين وان كلمه بعد شهر خنت في عين واحدة وان كلمه بعد سنة لا يبحث ولا في شيء عليه * رجل قال والله لأأكلم فلانا
 أستغفر الله ان شاء الله قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون مستثنى ولا يبحث ديانة ١٠٥ * رجل قال والله لأأكلم ما دمت

في هذه الدار فهو وعلى ما دام
 سا تكافئها الى أن يتنقل
 والخلاف في الانتقال الذي
 يبطل اليمين ما قلنا ولو قال
 والله لأأكلم ما دمت
 يغدا يخرج بنفسه لا يفي
 اليمين ولو قال لأأكلم
 تاريف برز من يتأبد فوقع
 الثلج في بلدة أخرى فاليمين
 باقية الى أن يقع الثلج في
 البلدة التي حلف فيها وان
 كان اليمين يغدا وهذا اذا
 عني الحالف عين الثلج
 لا وقت وقوع الثلج * حلف
 أن لا يكلم فلانا عانا هذا
 فاليمين من حين حلف الى
 غرة محرم لا على سنة كاملة
 من حين حلف * رجل
 حلف أن لا يكلم صهرته
 فدخل على امرأته وشاجر
 معها فقلت له الصهرة مالك
 هكذا فقال الزوج خوش
 می ارم و نوش می ارم ثم قال
 لم أربيه جواب الصهرة
 وانما عنت امرأتي قالوا
 هو مصدق لانه ليس في
 كلامه ما يجعله جـوابا قال
 لا يرضى الله عنه وينبغي
 أن لا يصدق قضاء لان هذا
 الكلام يذكر على وجه
 الجواب عرفاء حلف أن
 لا يكلم امرأته فدخل داره

نخلف على ذلك ثم قال لها (١) خذاداند تا تو چه کرده هل تطلق هذا امرأته فقال لا هكذا في الظهريه
 * رجل قال لامرأته (٢) اگر بخانه فلان رومی و باوی سخن گویم فانت كذا فلم يذهب الى بيته ولكن
 كلمه في موضع آخر لا يبحث في عينه ولو قال (٣) اگر بخانه فلان روم و باوی سخن نگویم فانت طالق
 وباقي المسئلة بحالها خنت في عينه وطلعت امرأته هكذا حتى فتوى شمس الأئمة الحلواني وفتوى
 ركن الاسلام على السغدي رحمه الله تعالى كذا في المحيط * رجل حلف فقال لا آمر أخى أمرا (٤)
 واكرهيرا كاري فرمايم فكذا فبعث عينا الى أخيه على يد رجل فقال قل لاني حتى يبيعها يتظر ان قال
 الرجل لا لاخ قال أخوك بعهاء وأيا امرأته أخوك لا يبحث * رجل قال لامرأته (٥) اگر مرا و زنك و ی که فلان
 با تو چه کرده آست فانت طالق فكلمت على وجه لا يسمع لا تطلق ولو قال (٦) اگر نکوی با من امر و ز
 تطلق كذا في الخلاصة * ولو حلف ان رجل يطلق امرأته (٧) که من عیب تو یا کسی نکفته أم وقد كان قال
 مع امرأته قد كان فلان يشرب الخمر و يبيعها ويفعل أفعالا لا طائل تحسها الا أنه الآن تاب وأتاب تطلق
 امرأته كذا في الظهريه * ولو حلف لا يكلم شهر ايقع على ثلاثين يوما بليلها ولو حلف لا يكلم الشهر يقع على
 بقية الشهر كذا في السراج الوهاج * ولو حلف لا يكلمه السنة يقع على بقية السنة كذا في البدائع * حلف
 لا يكلمه شهرا فهو من حين حلف وكذا لو قال ان تركت كلامه شهرا فانه يتناول شهرا من حين حلف كذا في
 الكافي * ولو قال لأأكلم أشهر ايقع على ثلاثة أشهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي
 * ولو حلف لا يكلمه الشهر فهو على عشرة أشهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا الجواب عنده في الجمع
 والسنين كذا في الهداية * ولو قال لأأكلم سنين فهو على ثلاث سنين في قولهم جميعا كذا في البدائع * من
 حلف لا يكلمه حينه أو زمانا أو الحين أو الزمان فهو على ستة أشهر في النفي وكذا في الاثبات فحولاصوم
 حيناً أو الحين أو الزمان أو زماناً كل هذا اذا لم يقدر امة من الزمان فان نوى مقدارا صدق وكذلك
 الدهر عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يعني المنكر ينصرف الى ستة أشهر اذا لم تكن له نية في مقدار
 من الزمان فان كانت عمل بها اتفقا وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الدهر لا أدرى ماهو وهذا الاختلاف
 في المنكر هو الصحيح كذا في فتح القدير * وأما المعترف بالالف واللام في رده الابد لا جاع كذا في التبيين *
 ولو حلف لا يكلم الأحيين أو الأزمنة فهو على عشر مرات ستة أشهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذلك
 ستون شهرا كذا في السراج الوهاج * ولو قال دهو ايقع على ثلاث مرات ستة أشهر على قول أبي يوسف
 ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في شرح الطحاوي * ولو حلف لا يكلمه العمر يقع على جميع عمره عند عدم النية
 ولو قال عمر افعد أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية على ستة أشهر كالحين وهو الاظهر ولو حلف لا يكلمه
 حتى يابقع على ثمانين سنة كذا في السراج الوهاج * في الاصل أول الشهر قبل أن يمضي نصفه وعن أبي يوسف
 رحمه الله تعالى أنه قال لو قال لأأكلم فلانا آخر يوم من أول الشهر وأول يوم من آخر الشهر يتناول الخامس
 عشر والسادس عشر كذا في الخلاصة * وعن ابن مقائل فيمن حلف لا يكلم أمة ثلاث سنين والحلف

١ الله يعلم ماذا صنعت ٢ ان ذهبت الى بيت فلان وتكلمت معه ٣ ان لم أذهب الى بيت فلان ولم أتكلم
 معه ٤ وان أمرته بأمر ٥ ان لم تقولي اليوم ماذا فعل معك فلان ٦ ان لم تقولي لي اليوم ٧ لم أنفوه
 بعبك لاحد

(١٤ - فتاوى ثانی) وليس فيها غير ما قلنا من وضع هذا خنت لانه حين استفهم وايس معها غير ما فقد كلها ولو كان معها
 غيرها لا يبحث ولو قال ليت شعري من وضع هذا لا يبحث لانه استفهم نفسه * جماعة كانوا يتحدثون في مجلس فقال رجل منهم من تكلم بعد
 هذا فامرأته طالق ثم تكلم الحالف طلعت امرأته لان كلمته من التعميم والحالف لم يخرج نفسه عن اليمين فيحسب كولو قال ان دخل هذه الدار
 واحد فامرأته طالق ثم دخل الحالف خنت لان أحد انكرة والحالف لم يصرم معرفة فبقى داخلها بخلاف ما لو قال ان دخل دارى أحد

فأمر أن يطلق قد دخل الحالف لا يحنت لانه صار معرفة باضافة الدار الى نفسه فلا يدخل تحت النكرة * رجل حلف أن لا يكلم فلانا فترى يقوم
فيهم الحلف عليه فقال السلام عليكم الا واحد اوقال غدت به المحلوف عليه دين في القضاء * رجل قال في بعض الشهر والله لا أكلم فلانا
شهر فهو على عدد الايام الى مثل تلك الساعة التي حلف فيها فدخل فيه الليل والنهار * وكذلك لو قال في بعض النهار لا يكلمه ثلاثين يوما وان
كانت اليمين في الليل يترك كلامه من ١٠٦ تلك الساعة الى أن تغرب الشمس من يوم ثلاثين ولو قال في بعض النهار لا يكلمه

بأطلاق قال ينبغي أن يرسل اليها ويطلب منها أن ترضى عنه وتجعله في حل كذا في الحاوي * في فتاوى
النسفي لو قال ان كنت فلانا (١) خدائي رابر من يكسأه روزه مع الهاء لا يلزمه شيء ان كلفه ولو قال يكسأ
بدون الهاء يلزمه كذا في الخلاصة * في التجريد عن محمد رحمه الله تعالى فيمن قال لأكلم اليوم سنة أو شهرا
فعليه أن يدع الكلام في ذلك اليوم كلما دار في الشهر أو السنة كذا في التارخانية * رجل حلف أن لا يكلم
فلانا عاصيا هذا فاليمين من حين حلف الى غرة محرم لا على سنة كاملة من حين حلف كذا في فتاوى قاضيخان
* في مجموع النوازل اذا قال لا امرأته ان كنت الى سنة فانت طالق اذهب يا عدو الله طلقت كذا في المحيط * في
المنتقى لو قال والله لا أكلمك شهر ابعده شهر فهو بمنزلة قوله شهرين وكذلك اذا قال والله لا أكلمك سنة بعد سنة
فهو بمنزلة قوله سنتين ولو قال والله لا أكلمك شهر ابعده هذا الشهر فانه أن يكلمه في هذا الشهر كذا في الذخيرة
* في الجامع اذا قال والله لا أكلم في اليوم الذي يقدم فيه فلان وكلمه في أوله وقدم فلان في آخر ذلك اليوم
حنث في عينه ولو قدم فلان في أول اليوم وكلمه في آخر ذلك اليوم فعمامة المشايخ على أنه لا يحنت كذا في المحيط
* وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال لأكلم فلانا في الشهر الذي قبل قدم فلان فكلمه في أول
الشهر وقدم فلان تمام الشهر حنث في عينه * ولو قال والله لا أكلمك شهرا قبل قدم فلان وكلمه بعد اليمين ثم
قدم فلان بعد خمسة أيام لا يحنت في عينه كذا في المحيط * ولو قال والله لا أكلمك شهرا الا يوما أو غير يوم فانه
على ما نوى وان لم تكن له نية فله أن يتحرى أي يوم شاء لانه استثنى يوما منكرا * ولو قال الانقصان يوم فهذا
على تسعة وعشرين يوما لان نقصان الشيء لا يكون الا من آخره كذا في شرح الجامع الكبير للحصري في باب
لا تتنا من اليمين الذي يقع على الواحد وعلى الجماعة * في آخر أيمان القدروري اذا حلف لا يكلم فلانا
وفلانا هذه السنة الا يوما فان جمع كلامهما في يوم لم يحنت ولو كلم أحدهما في يوم والاخر في يوم حنث
ولو كلم أحدهما في يوم لم يحنت ولو كلم في يوم ما عرف فافكلم أحدهما فيه والاخر في الغد لم يحنت ولو
حلف لا يكلمهما شهرا الا يوما فان نوى يوما بعينه فهو على ما نوى وان لم تكن له نية فهو على أي يوم شاء كذا في
المحيط * ولو قال يوم أكلم فلانا فانت طالق فهو على الليل والنهار حتى لو كلمه ليلة أو نهارا حنث فان نوى
البار خاصة بصدق قضاء كذا في السكافي * وان قال ليلة أكلم فلانا أو ليلة يقدم فلان فانت طالق فكلمه
نهارا أو قدم نهارا لا تطاق لان الليلة في اللغة اسم لسواد الليل ولا عرف هنا بصرف اللفظ عن مقتضاها لغة
حتى لو ذكر الالي الى حلت على الوقت المطلق لانهم تعارفوا السنة الهاء في الوقت المطابق كذا في البدائع * ولو قال
ان كنت فلانا فانت طالق الآن يقدم فلان أو حتى يقدم فلان أو الآن يأذن فلان فكلمه قبل القدم
تقبل الاذن حنث ولو كلمه بعد القدم أو الاذن لا يحنت وكذا لو قال أنت طالق ان كنت فلانا الآن
يقدم فلان وان مات فلان سقط اليمين عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في السكافي * ولو حلف
لا يكلم رجلا يوما بعينه كانت عينه على ذلك اليوم لا ليلة معه كذا في شرح الطحاوي * ان حلف لا يكلمه
الايام فهو على عشرة أيام عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية * ولو حلف لا يكلمه أياما ذكر في
الجامع أنه على ثلاثة أيام ولم يذكر فيه الخلاف وهو الصحيح * ولو حلف لا يكلمه أياما كثيرة فهو على عشرة أيام
في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البدائع * ولو قال كل يوم أكلمك فعلى كذا وكلمه في

يوما فانه يترك الكلام الى
مثل تلك الساعة التي حلف
فيها من الغد * وكذا اذا
حلف في خلال الليل لا يكلمه
ليلة فهو على هذا ولو قال
في بعض اليوم والله لا أكلمه
اليوم فهو على ما بدى في من
اليوم * ولو حلف ليلة أن
لا يكلم في هذا اليوم فانه
يحنت بالكلام في تلك الليلة
الى أن تغيب الشمس من
الغد وعن محمد رحمه الله
تعالى أنا باطل * رجل قال
والله لا أكلمك شهرا الا يوما
أو شهرا غير يوم ولا ليلة في
اليوم فله أن يتحرى أي يوم
شاع من شهر ولو قال شهرا
الانقصان يوم فهو على
تسعة وعشرين يوما وهو
مخالف للأول * رجل قال
لرجل والله لا أبغك شيئا أو
قال لا أذكرك شيئا فكتب
اليه حنث ولو قال
لا أذكرك شيئا قال محمد
رحمه الله تعالى هذا عندى
على المواجهة * رجل حلف
أن لا يكلم فلانا الى الموسم
قال محمد رحمه الله تعالى
يكلمه اذا أصبح يوم النحر
وقال أبو يوسف رحمه الله
تعالى يكلمه اذا زالت
الشمس من يوم عرفة والله

(١) فله على صوم سنة

أعلم بالصواب (مسائل في القراءة والصلاة) * رجل حلف أن لا يقرأ القرآن اليوم فقرأ في الصلاة أو في غيرها
حنث * وكذلك لو حلف أن لا يركع أو لا يسجد ففعل في الصلاة أو في غيرها حنث وان قرأ الحالف بسم الله الرحمن الرحيم ان نوى ما في سورة
التمل حنث وان لم ينو ما في سورة التمل أو نوى غيرها لا يحنت لان الناس يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم للتبرك لا للقراءة وقرأتها لا على وجه
قراءة القرآن جائزة وكذلك قراءة الفاتحة على وجه التثناء والدعاء ومشايخ عراق من أصحابنا رحمهم الله تعالى اختاروا في صلاة الجمعة قراءة

الفاحة بعد التكملة الاولى على وجه الشاؤم والدعاء ولوا هذا الحالف أن يصلي بصل خلف الامام بمجموعة حتى لا يحنت وان سبق بركة فضاها حنت وان أراد الوتر في غير رمضان ينبغي أن يقتدي بنوتر كيلا يحنت * ولوحلف أن لا يقرأ سور من القرآن فنظري المصحف حتى أتى الى آخره لا يحنت في قواهم * ولوحلف أن لا يقرأ كتاب فلان فنظري كتابه في مافيه حنت في قول محمد رحمه الله تعالى لحصول المقصود من القراءة وهو العلم بحال الكتاب ولا يحنت في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لعدم ١٠٧ القراءة وتوعليه الفتوى * ولوحلف

أن لا يقرأ كتاب فلان فقرأ سطر من كتاب فلان حنت ولوقرأ نصف السطر لا يحنت لان ما هو المقصود لا يحصل بقراءة نصف السطر * ولو قال ان قرأت كل سور من القرآن فعل أن أنصديق بدرهم قال محمد رحمه الله تعالى هذا على جميع القرآن والله أعلم

فصل في مسائل الصلاة

* رجل قال لعبدته ان صليت ركعة فأنت حر فصلي ركعة ثم تكلم لا يعتق ولو صلي ركعتين ثم تكلم عتق بالاولى * رجل قال لامرأته ان لم تصل الساعة ركعتين فأنت طالق فقامت وشرعت في الصلاة ثم حاضت حنت في عيئه * وكذا لو قال لها ان لم تصومي غدا فأنت طالق فشرعت في الصوم غدا وحاضت حنت لوجود شرط الحنت وهو عدم الصوم والصلاة وهذا كالأوقات لله على أن أصوم غدا وغدا يوم حيضها صحت نذرها ولو قالت لله على أن أصوم يوم حيضى لا يصح * رجل حلف أن لا يؤم غدا

يومين حنت في يومين ولو قال كل يومين حنت مرة كذا في التواريخ * ولوحلف لا يكلم فلاناً أيامه هذه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو على ثلاثة أيام ولو قال لا أكلمه أيامه فهو على العمر كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال لا أكلم اليوم عشرة أيام وهو في يوم السبت فهو ذاعلى سبتين لانه لا يدور في عشرة أيام أكثر من سبت واحد وكذا لو قال لا أكلمك يوم السبت يومين كان على سبتين لان السبت لا يكون يومين ولا يدور سبتان في يومين فعلم أن المراد به مران وكذلك لو قال لا أكلمك يوم السبت ثلاثة أيام كان كلها يوم السبت لما بينا كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الحنت في اليمين ما يقع على الابد وما يقع على الساعة * ولو قال لا أكلمه يوماً سنة أو سنة يوماً فان نوى يوماً بعينه فعلى ذلك اليوم في جميع السنة وان نوى شيئاً فعلى يوم في كل جمعة حتى لو كلمه جمعة حنت كذا في العتابة * ولو قال لا أكلمك يوماً أولاً أكلمك يوم السبت يوماً فله أن يجعله أي يوم شاء كذا في البدائع * ولوحلف لا يكلم فلاناً في عشرة أيام كان اليوم العاشر داخلاً في اليمين كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال لا أكلمه اليوم أو غدا فكلمه اليوم أو غدا حنت ولو قال لا تتركن كلامه اليوم أو غدا فترك كلامه اليوم وبطلت اليمين في الغد كذا في العتابة * ولو قال والله لا أكلمه اليوم ولا غدا فاليمين على بقية اليوم وعلى غد ولا تدخل الليلة التي بينهما في اليمين كذا في البدائع * لا يكلمه اليوم وغدا وبعد غد فهذا على كلام واحد لئلا كان أو نهراً ولو قال في اليوم وفي غد وفي بعد غد لا يحنت حتى يكلمه كل يوم سماء ولو كلمه ليلاً لا يحنت في عيئه كذا في الوجيز للكردي * عن محمد رحمه الله تعالى فيمن قال لا أكلم فلاناً يوماً يومين ولا نية له فهذا بمنزلة قوله والله لا أكلمه يوماً كذا في المحيط * ولو قال في الليل لا أكلمه يوماً من ذلك الوقت الى أن تغيب الشمس كذا في العتابة * ولو كلمه بعد الغروب قبل طلوع الفجر فالصحيح أنه يحنت كذا في المحيط * ولو قال في النهار لا أكلمه ليلة فن حين حلف الى أن يطلع الفجر كذا في العتابة * ولو حلف في بعض النهار لا يكلمه يوماً فاليمين على بقية اليوم واللييلة المستقبلة الى مثل تلك الساعة التي حلف فيها من الغد وكذا اذا حلف ليلاً لا يكلمه ليلة فاليمين من تلك الساعة الى أن يجي ومثلها من الليلة المقبلة فيدخل النهار الذي بينهما في ذلك كذا في البدائع * ولو قال والله لا أكلمك يوماً يوماً فهذا وما لو قال لا أكلمك يومين سواء تدخل فيه ما لليلة المتخللة ولو قال لا أكلمك يوماً يوماً من تنقضي اليمين بمضي اليوم الثالث ولو قال لا أكلمك يوماً يوماً فهذا على يومين ان كلمه في اليوم الثالث لم يحنت * وفي المتنقي اذا قال في نصف الليل أو يومه والله لا أكلمك ليلتين يترك كلامه الى تلك الساعة من بعد الغد واذا حلف لا يكلم فلاناً ثلاثين يوماً وكان الحلف لا يترك كلامه من تلك الساعة الى أن تغيب الشمس من اليوم الثلاثين كذا في المحيط * ولو قال في بعض اليوم والله لا أكلمه اليوم فهو على باقي اليوم * ولوحلف ليلاً لأن لا يكلمه هذا اليوم فانه يحنت بالكلام في تلك الليلة الى أن تغيب الشمس من الغد كذا في فتاوى قاضيخان * ولوحلف نهاراً لا يكلم هذه الليلة لم يدخل ما بقى من اليوم في عيئه انما الحلف على الليل خاصة * ذكر في المتنقي اذا قال في أول الليل لا أكلم اليوم ولا نية له فهذا باطل ولو قال ذلك في آخر الليل فهو على اليوم المستقبل * اذا حلف وقال والله لا أكلم فلاناً أحد يوم أو قال لا أخرج أحد يوم أو أحد يومين أو أحد أيامي فهذا على أقل من عشرة أيام يدخل في ذلك الليل والنهار حتى لو كلمه أو خرج قبل مضي العشرة ليلاً ونهاراً بر في عيئه وان لم يكلمه أو لم يخرج حتى مضت العشرة يحنت في عيئه ولو قال أحد يومين هذين فهذا على يومه ذلك وعلى

فشرع في الصلاة ونوى أن لا يؤم أحد الجاهل قوم واقتدوا به حنت قضاء لاه أمهم وقصده أن لا يؤم أحد أمر بينه وبين الله تعالى فإذا نوى ذلك لا يحنت ديانة وان أشهد الحالف قبل الشروع في الصلاة أنه يصلي صلاة نفسه ولا يؤم أحد الا يحنت قضاء ولا ديانة وكذا الوصل هذا الحالف بالناس الجمعة ونوى أن لا يؤم أحد افاقتدي به الناس جازت الجمعة استحسنوا ولا يحنت ديانة ولو أم الناس في صلاة الجنازة أو في صلاة التلاوة لا يحنت لان عيئه تنصرف الى الصلاة المطلقة وهي المكتوبة أو النافلة وصلاة الجنازة ليست بصلاة مطلقة وذكر الناطقي

رحمه الله تعالى اذا حلف أن لا يؤم أحدًا فصلى ونوى أن لا يؤم أحدًا فصلى خلفه رجلان جازت صلاتهما ولا يبحثان شرط الحنف أن يقصد الإمامة ولم يوجد * ولو حلف أن لا يؤم فلان رجل بعينه فصلى ونوى أن يؤم الناس فصلى ذلك الرجل مع الناس خلفه حث الحالف وإن لم يلم به لأنه لما نوى أن يؤم الناس فصلى دخل فيه هذا الواحد * رجل قال والله لأصلي خلف فلان فافتدى بفلان وقام عن يمينه حث وإن كانت نيته أن يكون خلفه ١٠٨ حقيقة لا يبحث في القضاء * رجل قال لغيره والله لأصلي معك فصلى حلف

امام حث الحالف وإن كانت نيته أن يصلي معه ليس معهما غيرهما لا يبحث في يمينه * رجل حلف أن لا يصلي الظهر مع فلان أو قال خلف فلان فكبر معه ثم أحدث فذهب وتوضأ ثم عاد بعد ما خرج الإمام من الصلاة فأتهم صلاته لا يبحث * ولو حلف أن لا يصلي الظهر مع فلان أو قال خلف فلان فكبر مع فلان ونام في الركعة الأولى حتى فرغ الإمام من تلك الركعة ثم أتته وصلى تمام صلاته معه حث * ولو حلف أن لا يصلي الجمعة مع فلان ثم أحدث الإمام فقدم الحالف صلى بهم الجمعة لا يبحث * ولو حلف أن لا يصلي الظهر بصلاة فلان فدخل معه في الظهر فأحدث الإمام في أول الصلاة أو بعد ما صلى ثلاث ركعات فقدم الحالف صلى الحالف ما بقي فسلم فقد صلى الظهر بصلاة فلان وهو خائف * وكذا لو أدركه معه من ركعة وصلى ما بقي فقد صلى بصلاته فيكون حائثا * رجل حلف أن لا يصلي صلاة فصلي ركعة ثم قطعها لا يبحث * ولو حلف أن لا يصلي فصلي ركعة

الغد كذا في المحيط * ولو حلف لا كلمة ثلاثة أيام الا هذا اليوم وما خلا هذا اليوم فهو على يومين بعده ولو غير هذا اليوم أو سوء فهو على ثلاثة بعده كذا في العناية * في العيون اذا حلف لا يكلم فلان مادام في هذه الدار فخرج بمناعبه وأثامه ثم عاد وكلم لا يبحث كذا في المحيط في الفصل الرابع في العيون اذا جعل لها غاية * وكذا لو قال ما كان فيها فلا ت كذا في الايضاح * ولو قال لأكلك مادمت يبغدان فخرج بنفسه لا يتقرب اليه كذا في فتاوى قاضيان * في القدوري اذا قال والله لأكلم فلان مادام عليه هذا الثوب أو ما كان عليه فترعه ثم لبسه وكلم لا يبحث ولو قال لأكلم فلان مادام عليه هذا الثوب فترعه ثم لبسه وكلم لا يبحث في الفصل الرابع في العيون اذا جعل لها غاية * ولو قال لا امرأته والله لأكلمك مادام أبوالك حين فكلما بها بعد ما مات أحدهما لا يبحث كذا في فتاوى قاضيان * عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن قال لرجل قائم والله لأكلم هذا الرجل ينوي مادام قائما ولم يتكلم بالقيام كانت نيته باطلا * ولو حلف لا يكلم هذا القائم يعني مادام قائما لا ينوي فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المحيط في الفصل السادس في الرجل يحلف وينوي التخصيص * اذا حلف لا يكلمه الا بد فهو على أن لا يتنعم من كلامه اذا التقيا ولو حلف لا يكلمه الا بد فان كلمه حث وإن عني به أن لا يكلمه كلام الابد لم يدين في القضاء كذا في الايضاح * في فتاوى أبي الليث اذا حلف الرجل لا يكلم فلان الى قدوم الحاج فقدم واحد منهم انتهت اليمين وكذلك لو حلف لا يكلم فلان الى الحصاد فقدم واحد من أهل بلده انتهت اليمين واذا حلف لا يكلم فلانا (١) تبارف نيته فان نوى حقيقة وقوع الثلج لا يكلمه ما لم يقع الثلج حقيقة على الأرض ويشترط الوقوع في البلد الذي الحالف فيه لافي بلد آخر حتى لو كان الحالف في بلد لا يقع الثلج هناك كانت اليمين باقية أبدا وحقيقة وقوع الثلج أن يحتاج الى كنسه ولا يعتبر ما طار في الهواء وما لا يستبين على الأرض الاعلى رأس حائط أو حشيش وإن نوى وقت وقوع الثلج لا يكلمه ما لم يدخل وقته وهو أول الشهر الذي يقال له بالفارسية آذار وإن لم تكن له نية لم يذكر هذا الوجه في هذه المسئلة وإنما ذكره في مسئلة أخرى وقال يمينه على وقت الوقوع واذا حلف لا يكلم فلانا الى الموسم قال محمد رحمه الله تعالى يكلمه اذا أصبح يوم النحر وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكلمه اذا زالت الشمس يوم عرفة كذا في المحيط في الفصل الرابع في العيون اذا جعل لها غاية * ذكر في أيمان الواقات لا يكلم فلانا الى الصيف أو الى الشتاء تكلمه وفي معرفة الصيف والشتاء المختار أنه ان كان الحالف في بلد لهم حساب يعرفون الصيف والشتاء بحساب مستمر ينصرف اليه والافا والشتاء ما يحتاج الناس الى لبس الحشو والفرور وآخر ذلك ما يستغنى الناس فيه عنهما والفاصل بين الشتاء والصيف اذا استتقلت ثياب الشتاء واستخفت ثياب الصيف فاذا ربيع من آخر الشتاء الى أول الصيف والخريف من آخر الصيف الى أول الشتاء لان معرفة هذا يسر للناس ولو ذكرنا روزبال فارسية فهو على نفي المسلمين كذا في الفتاوى الكبرى في ليلة القدر تنفع على السابع والعشرين من رمضان ان عاميا وان عارفا لا اختلافهم فعند الامام تقدم وتأخر وعندهما لاوغرة الخلاف فيمن حلف لا يكلمه حتى تمضي ليلة القدر وقدم مضي يوم من رمضان لا يكلمه حتى يمضي كل رمضان الثاني وعندهما يكلمه اذا مضى يوم من رمضان الثاني وإن حلف قبل رمضان يكلمه بعد انقضاء رمضان والفتوى على قول الامام كذا في الوجيز للكردي * ان كلمت فلانا

١ ما لم يقع الثلج

ثم قطع حث * رجل حلف أن لا يصلي الجمعة مع الإمام فسبق بركعة فصلي الركعة الثانية مع الإمام ثم قام بعد فراغ الإمام فكل وصلى ما سبقه لا يبحث وإن أدرك الركعة الأولى حث وكذا لو افتتح الجمعة مع الإمام ثم نام وأحدث فذهب وتوضأ ثم عاد بعد فراغ الإمام وأتم صلاته حث * ولو قال عبده حران أدرك الظهر مع الإمام فأدرك الإمام في التشهد ودخل في صلاته حث * رجل قال لغيره ان لم أصل الظهر معك اليوم فأمرأتنا طالق فسبق بركعة وصلى معه ثلاث ركعات حث ويلزمه الطلاق ولو قال ان صليت الظهر اليوم الامعك والمسئلة

بما لا يحنث وانما يحنث اذا صلى الكل واحدة والله أعلم ﴿فصل في المعرفة والرؤية﴾ رجل حلف أن لا يعرف هذا الرجل وهو يعرفه بوجهه دون اسمه لا يحنث لان معرفة الرجل لا تكون بدون معرفة الاسم * روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل هل تعرف فلانا قال نعم هل تدري اسمه قال لا قال فانك لا تعرفه فان نوى معرفة الوجه فهو على ما نوى * وان لم يكن لفلان اسم بان ولد الولد فرأى الجار الولد قبل أن يسمى خلف الجار أنه لا يعرف الولد فهو حاث لانه يعرف بوجهه ويعرف بنسبه ١٠٩ وليس له اسم فلا يشترط معرفة

الاسم * حلف أن لا ينظر

وجهه فلانه فنظر اليها في

النقاب أو رأى عينها من

النقاب قال محمد رحمه الله

تعالى لا يحنث ما لم يكن

الاكثر من الوجه مكشوفاً

* حلف أن لا ينظر الى فلان

فراهم خلفه تراهم جاح

يستبين وجهه من خلفه

حنث * ولو نظر في امرأة أو ماء

فراى وجهه لا يحنث وقد

مر هذا في النكاح في حرمة

المصاهرة * رجل قال لعبد

ان لقيت كذا فلم أضربك

فامرأته كذا فرأى العبد

من قدر ميل أو على ظهر

بيت لا يصل اليه لا يحنث

لان عينه مقبلة بموضع

الضرب كأنه قال ان لقيت

في موضع يمكنني ضربك فلم

أضربك * وهذا كالحال

ان رأيت فلانا فلم أعلم به

فعبدى حلف مع هذا

الرجل لا يحنث لان عينه

مقبلة بموضع الاعلام فاذا

رأه لم يكن ذلك موضع

الاعلام قال محمد رحمه الله

تعالى اذا كان بينه وبين

فلان قدر ميل أو أكثر فلم

يلمه * رجل قال ان رأيت

فلانا فامرأته كذا فرأه

ميتاً مكفناً فغطى وجهه

فكل مملوك أملاكه يوم الجمعة أو يوم الخميس حر فهو على ما يملكه في اليومين جميعاً كذا في المحيط في الفصل الخامس في الايمان التي يقع فيها التخيير والتي لا يقع فيها التخيير * ولو قال لا يكلمه جمعة ولا نية له فهو على أيام الجمعة ولو قال جعتين فهو على أيام الجمعتين ولو قال ثلاث جمع فعليه ان يستكمل أحداً وعشرين يوماً من يوم حلف وان نوى الجمع خاصة لا يدين في القضاء كذا في فتاوى قاضيان * اذا قال والله لا أكلك الجمع فله أن يكلمه في غير يوم الجمعة كالحال لا أكلك الا خمسة أو الا حاداً والاثنين هذا اذا لم تكن له نية وان نوى أيام الجمعة يعني الأسبوع فهو على ما نوى كذا في المحيط في الفصل العشرين في الاوقات * ذكر في الجامع اذا قال والله لا أكلك الجمعة فله أن يكلمه في غير يوم الجمعة لان يوم الجمعة اسم ليوم مخصوص فصار كالحال لا أكلك يوم الجمعة وكذا لو قال جمعاً فله أن يكلمه في غير يوم الجمعة ثم اذا قال والله لا أكلك جمعاً فهو على ثلاث جمع كذا في البدائع * ولو حلف لا يكلم فلاناً الى كذا نوى شيئاً من الاوقات من الواحد الى العشرة من الساعات أو من الايام أو من الشهر أو من السنين فهو على ما نوى وان لم ينو شيئاً ينصرف الى يوم واحد ولو قال لا أكلم الى كذا كذا نوى شيئاً من الساعات أو من الشهر أو من السنين فهو على أحد عشر يوماً وان لم ينو شيئاً ينصرف الى يوم وليلة ولو قال لا أكلم الى كذا او كذا نوى شيئاً مذكراً ينصرف الى أحد وعشرين من ذلك وان لم ينو شيئاً ينصرف الى يوم وليلة كذا في فتاوى قاضيان في الفصل التاسع عشر في الايمان التي تكون مع الاستثناء * اذا حلف لا يكلم فلاناً أبداً ولم يقل أبداً فهو على الابد في أي وقت كالمه حنث وان نوى شيئاً دون شيء بان نوى يوماً أو يومين أو ثلاثة أو نوى بلداً أو منزلاً وما أشبه ذلك لم يدين في القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى كذا في الذخيرة * اذا حلف لا يكلم فلاناً أبداً وكلمه بعد مامات لا يحنث في عينه كذا في المحيط في الفصل الثاني والعشرين * ولو قال لا أكلم فلاناً أبداً ولو طويلاً أو نوى شيئاً فهو على ما نوى وان لم ينو شيئاً فهو على شهر ويوم كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لا أكلم قرياً فهو على أقل من شهر يوم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولم يحلف عن غيره بخلافه وان نوى أكثر من شهر ذكر في أيمان الاصل عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يدين في القضاء ولو قال الى بعيد فهو على أكثر من شهر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في النواذر المنسوب الى المعلى اذا قال سر بعافه هو على شهر غير يوم اذا لم تكن له نية وان كانت له نية فهو على ما نواه ولو قال عاجلاً فهو على أقل من شهر ولو قال آجلاً فهو على شهر فصاعداً ولو قال بضعة عشر يوماً فهو على ثلاثة عشر وفي جامع الجوامع وان نوى أكثر الى تسعة عشر صدق كذا في التناظرية * ان قال لا أكلم مولداً ولهم وليان أعلى وأسفل ولا نية له حنثاً بهما كالم وكذلك لو قال لا أكلم جدك ولجداً من قبل أبيه وأمه كذا في المبسوط * في المنتقى لو قال لا آخراً لا أكلم قرياً من سنة لا يكلمه ستة أشهر ويوما كذا في الخلاصة * رجل قال لا آخراً فلان والله لا أكلم عشرة أيام والله لا أكلم عشرة أيام والله لا أكلم تسعة أيام والله لا أكلم ثمانية أيام فقد حنث مرتين وعلمه اليمين الثالثة ان كله في الثمانية الايام حنثاً أيضاً وان قال والله لا أكلم ثمانية أيام والله لا أكلم تسعة أيام والله لا أكلم عشرة أيام فقد حنث مرتين وعلمه اليمين الثالثة ان كله في العشرة الايام حنثاً أيضاً كذا في المبسوط * قال محمد رحمه الله تعالى رجل قال كلما كنت فلانا يوماً فله على أن أتصدق بدينار كلما كنت فلانا يومين فله على أن أتصدق بدينارين كلما كنت فلانا ثلاثة أيام فله على أن أتصدق بثلاثة دراهم كلما كنت فلانا أربعة أيام فله على أن أتصدق بأربعة دراهم كلما كنت فلانا خمسة

حنث والرؤية بعد الموت والرؤية في الحياة سواء * ولو حلف أن لا ينظر الى فلان فنظر الى رأسه أو يده أو وجهه قال محمد رحمه الله تعالى ان نظر الى يده أو وجهه فلم يره وانما الرؤية على الرأس والوجه أو البدن وان نظرا الى أعلى رأسه فلم يره وان رآه هو لا يعرفه فقد رآه * ولو قال ان رأيت فلانا فامرأته كذا فرأه مسجياً بثوب يستبين منه الرأس والجسد حتى يصفه الثوب حنث وان نظرا الى ظهره أو أكثر بدنه حنث * وكذا لو نظر الى مقدمه فرأى الصدر والبطن فقد نظر * وكذا لو رأى أكثر صدره ووطنه فقد رآه لان ذلك أكثر البدن * وان كان رأى شيئاً قليلاً منه

يكون أقل من النصف فلم يره * ولو كانت الميم على رؤية امرأه أفراها متقنعة أو متنقبة حنت إلا أن يعنى رؤية وجهها فيدين فيما بينه وبين الله تعالى * رجل قال إن لم أكن رأيت فلانا على حرام فأمر أنه كذا أفرا قد خلا بأجنبية قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون حائشا لأن ذلك ليس بحرام بل هو مكروه وكذا لو حلف أن لا يتظر إلى حرام فنظر إلى وجه أجنبية لا يحنث * رجل قال لا أنظر إلى وجهي اليوم أو إلى رأسي فنظر في المرأة أو في الماء قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون حائشا فإن كانت نيتة غير ذلك يدين فيما بينه وبين الله ١١٠

﴿فصل في المين على الشتم
والقذف﴾

زوج حنت لانها شمت زوجهها
* رجل قال لامرأته ان
تمت أمي أود كرتها بسوء فانت
طالق ثم قال لها كانت أمك
سلام عليك قالت لا بل أمك
قالوا ان كانت الممين في
موضع يسمون الأسافل
سلام عليك حنت لانه صار
كانها قالت أمك متكذبة
وان كان ذلك في موضع لا
يعرفون هذا اللفظ شتما
ولاذكر اسوء لا يحنث وفي
ديارنا لا يعتدون ذلك شتما
* رجل جرت المشاجرة
بينه وبين امرأته بسبب
أخته فقال لها ان سببت
أختي بين يدي فانت طالق
فدخل الزوج علم ما فوحد

أيام فله على أن تصدق بخمسة دراهم ثم كل في اليوم الرابع والخامس يلزمه التصديق بثلاثين درهما ولو كله
 في اليوم الأول أو غيره من الأيام مرتين يلزمه ثلاثون درهما ولو قال في كل يوم أ كلف فيه فلا نافله على أن
 تصدق بدرهم كل يومين أ كلف فيه فلا نافله على أن تصدق بدرهمين حتى قال ذلك إلى خمسة أيام ثم كله
 في اليوم الرابع والخامس فعليه اثنان وعشرون درهما لأنه عقد خمسة أيمان وجعل جزاء اليمين الأولى
 التصديق بدرهم وجزاء اليمين الثانية التصديق بدرهمين وضرب لكل عين مقدرة ومدة الفقهاء كل مدة دورا
 فدة اليمين الأولى يوم يدور ويتجدد في كل يوم ودور اليمين الثانية يومان فيتجدد في كل يومين ودور اليمين الثالثة
 ثلاثة أيام ودور اليمين الرابعة أربعة أيام ودور اليمين الخامسة خمسة أيام ولا يحث في كل دور المرأة
 واحدة لأنه عقد بكلمة كل وأنها لا توجب التكرار إذا التكرار قضية عموم الفعل لا قضية عموم الوقت
 فكل يوم وجد بعد اليمين فهو جميع مدة اليمين الأولى وبعض مدة سائر الأيمان فإذا اكلمه في اليوم الرابع
 فالיום الدور الرابع من اليمين الأولى وهو بعينه تمتة الدور الثاني من اليمين الثاني وهو بعينه اليوم الأول من
 الدور الثاني لليمين الثالثة وهو بعينه تمتة الدور الأول من اليمين الرابعة وهو بعينه اليوم الرابع من الدور
 الأول لليمين الخامسة ولم يحث في هذه الأدوار أصلها والشرط الواحد يصلح شرطا للأيمان فيحث في
 الأيمان كلها فيلزمه باليمين الأولى درهم وبالثانية درهمان وبالثالثة ثلاثة وبالرابعة أربعة وبالخامسة
 خمسة وجملته خمسة عشر فإذا اكلمه في اليوم الخامس يحث في اليمين الأولى والثانية والرابعة ولا يحث في
 الثالثة والخامسة لأن اليوم الخامس الدور الخامس لليمين الأولى ولم يحث في هذا الدور فيحث في اليوم
 الأول من الدور الثالث لليمين الثانية ولم يحث فيه واليوم الأول من الدور الثاني لليمين الرابعة ولم يحث
 فيه فيحث فتلزمه سبعة أخرى فيصير اثنين وعشرين ولا يحث في الثالثة والخامسة لأنه اليوم الثاني من
 الدور الثاني لليمين الثالثة وقد حث فيه و تمتة الدور الأول لليمين الخامسة وقد حث فيه فلا يحث نأيا
 فالخامس أن يتجدد الدور وعدمه لأثره في الكلام في المرة الأولى حتى لو كله بعد هذه الأيمان في أي يوم كله
 في عمره يلزمه خمسة عشر درهما وإنما آثره في الكلام في المرة الثانية حتى لو كله في اليوم الأول والثاني
 يلزمه بالكلام الأول خمسة عشر درهما وبالثاني درهم لا غير لأنه لم يتجدد الدور اليمين الأولى ولو كله في اليوم
 الأول والثالث ولم يكلمه في اليوم الثاني أو كله في اليوم الثاني والثالث يلزمه بالأول خمسة عشر ولم يلزمه
 بالثاني الاثلاثة دراهم لأنه لم يتجدد الدور اليمين الأولى والثانية هذا إذا لم يخاطبه أما إذا خاطبه بأن قال
 كلما كلمتك يومافله على أن تصدق بدرهم كلما كلمتك يومين فله على أن تصدق بدرهمين إلى خمسة يلزمه
 عشرون درهما لأن الجزاء في اليمين الأولى التصديق بدرهم وشرطه الكلام معه وباليمين الثانية كلم معه
 فيلزمه جزاؤه وهو درهم وبقيت اليمين منعقدة بحالها لأنها عقدت بكلمة كلما وانعقدت اليمين الثانية فإذا
 خاطبه باليمين الثالثة وجد شرط التحلل اليمينين فيلزمه بالأولى درهم وبالثانية درهمان وبقيت اليمينان
 منعقدتين وانعقدت الثالثة فلما خاطبه باليمين الرابعة وجد شرط التحلل الأيمان فأنحلت الأيمان كلها
 فيلزمه بالأولى درهم وبالثانية درهمان وبالثالثة ثلاثة وبقيت الأيمان منعقدة بحالها وانعقدت الرابعة فلما
 خاطبه باليمين الخامسة انحلت الأيمان كلها فيلزمه بالأولى درهم وبالثانية درهمان وبالثالثة ثلاثة وبالرابعة
 أربعة وجملته عشرون ولا يحث في اليمين الخامسة لعدم الشرط وهو الكلام حتى لو كله بعد اليمين الخامسة

فكان أحدهما غير الآخر في زعمه ولو قال لا مرأته ان شمتني فانت طالق فلعنته قالوا طلقت * رجل قال لا مرأته ان لم أصفك عند أخيك
غدا بكل قببح في الدنيا فانت كذا قالوا اذا ذكر ثلاثة من أنواع القبيح والفواحش عند أخيه ابر لا يراد به جميع الافعال القبيحة لان ذلك
لا يصح ورواها يجمع على أقل الجمع وذلك ثلاثة فان ذكر ثلاثة منهم ابر وكان عليه التوبة والاستغفار ان كان كذا فيما قال وان لم يذكر شيئا حث
* رجل شاجر مع أخيه وأخته فقال لهما بالفارسية اكرمن شمارا يكون خرا ندر كنكم ١١١ تكلموا فيه والصحيح انه يراد بهذا

القهر والغلبة فلا يحث
حتى يموتا أو يموتا الخائف
وقدم مر هذا في الطلاق
والله أعلم

فصل في الضرب
والقتل ونحو ذلك

* رجل حلف أن لا يضرب
عبده فأمر غيره فضربه
المأمور حث * وكذا لو
حلف ليضرب عبده فأمر
غيره فضربه المأمور
الحالف * فان نوى الحالف
أن لا يلبى ذلك بنفسه دين
في القضاء ولا يحث وان
حلف على حر لا يضربه
فأمر غيره فضربه المأمور
لا يحث الآن * يكون
الحالف قاضيا أو سلطانا
لان القاضي يملك ضرب
الاحرار حذا ونعزيرا فصح
أمره وصار فعل المأمور
كفعله والاب في حق الولد
ينبغي أن يكون بمنزلة
القاضي لانه يملك ضرب
الولد ناديا * رجل حلف
أن لا يضرب امرأته فقرصها
أو عضها أو خفها أو مبد
شعرها حث في عينه قالوا
هذا ان لم يكن في الملاعبة
فان كان في الملاعبة لا
لا يحث وهو الصحيح * وكذا

يحث في الايمان كاهنا يلزمه خمسة وثلاثون درهما ولو قال كل يوم أكلت فيه فله على أن أتصدق بدرهم
هكذا الى خمسة أيام وسكت فعليه عشرة دراهم فلو كلفه في اليوم الثاني يلزمه ستة أخرى ولو كلفه في الثالث لزمه
ثلاثة دراهم ولو كلفه في اليوم الرابع يلزمه أربعة دراهم ولو كلفه في اليوم الخامس وجب عليه سبعة دراهم ولو
كلفه في اليوم الاول بعد الايمان يلزمه خمسة دراهم باليمين الخامسة لا غير كذا في شرح الجامع الكبير للحصري
في باب من الايمان التي يوجب بها الرجل على نفسه الصدقة والله تعالى أعلم بالصواب

الباب السابع في اليمين في الطلاق والعتاق

ولو قال أول عبد أشتريه فهو حر فالاول الواحد المنفرد الذي ليس قبله غيره فاذا اشترى بعد يمينه عبدا عتق ولو
اشترى عبدا ونصف عبد عتق العبد الكال ولو اشترى عبيدين لم يعتق واحدهم ولو ما يشترى بعدهما
لا يعتق أيضا ولو قال آخر عبد أشتريه فهو حر فالآخر اسم للفرد المتخلف عن غيره في الزمان وانما ثبت هذا
الاسم عتق الحالف فاذا اشترى عبدا ثم مات الحالف عتق الآخر واختلفوا في وقت العتق قال أبو حنيفة
رحمه الله تعالى ثبت العتق مستندا الى حين الشراء حتى انه يعتبر من جميع المال اذا كان الشراء في الصحة
ولو قال أوسط عبد أشتريه فهو حر فالأوسط اسم للفرد المتخلف بين العبدتين المتساويين وهذا انما يعرف
أيضا بعت الحالف فنقول اذا مات الحالف فان كان الذين اشتراهم مفعالم يكن فيهم الاوسط وان كانوا خسا
أوسعا أو ما أشبه ذلك كان الاوسط الفرد المتخلف بين الشفعين وكل من حصل منهم في النصف الاول خرج
من أن يكون أوسط كذا في الايضاح * ولو قال أول عبد أملكه أو قال أول عبد أشتريه وحده فهو حر فذلك
عبدان ثم عبد اعتق الثالث ولو قال أول عبد أملكه واحدا لا يعتق الثالث الا اذا عني وحده كذا في الكافي
* ولو قال أول عبد أشتريه بالدينار فهو حر فاشترى عبدا بالدرهم أو بالعرض ثم اشترى عبدا بالدينار
فانه يعتق وكذلك لو قال أول عبد أشتريه أسود فهو حر فاشترى عبدا أسود فانه يعتق * كذا
في البحر الرائق * ولو قال كل عبد يبشرني بولادة فلانة فهو حر فبشرته ثلاثة متفرقين عتق الاول بخلاف
ما اذا بشره معا حث يعتق الجميع قال الخاتم الشهيد وان قال عتيت واحدا لم يدين في القضاء وأما يمينه
وبين الله عز وجل فيسعه أن يختار منهم واحدا فمضى عتقه ويمسك البقية كذا في غاية البيان * ولو قال ان
دخلت الدار فأمرأته طالق أو لا يعلق ثم حلف أن لا يطلق أو لا يعتق ثم دخل الدار لا يحث في اليمين الثانية
وطلقت وعتق * ولو حلف لا يطلق أو لا يعتق ثم قال ان دخلت الدار فأمرأته طالق وعبدته حر ودخل
حنث في اليمينين ولو قال لا يطلق نفسي أو قال لعبد أعتق نفسي أو لكل رجل بذلك ثم حلف أن
لا يطلق أو لا يعتق ثم فعل العبد والمرأة أو الوكيل حث ولو قال أنت طالق ان شئت أو أنت حر ان شئت ثم
حلف أن لا يطلق أو لا يعتق فشاعت المرأة والعبد لا يحث كذا في الكافي في المتفرقات * من حلف لا يتزوج
أو لا يطلق أو لا يعتق فوكل بذلك حث ولو قال عتيت أن لا أتكلم به لم يدين في القضاء خاصة كذا في الهداية
* ولو قال عبده حر ان دخلت هذه الدار فقال الآخر على مثل ذلك ان دخلت هذه الدار فدخل الثاني
لم يعتق عبده ولو قال الاول لله على عتق نسمة ان دخلت فقال الثاني فعل على مثل ذلك ان دخلت لزم الاول
والثاني كذا في الايضاح * ولو قال عبده حر ان كان في البيت الارجل فاذا في البيت رجل وصبي أو رجل

لأصاب رأسه رأسا في الملاعبة فادماها لا يحث * قيل هذا اذا كانت اليمين بالعربية فان كانت بالفارسية لا يحث في جميع ذلك والصحيح
أنه يكون حائنا اذا كان على وجه الغضب فان تنف شعرا تنكلموا فيه والصحيح أنه يكون حائنا اذا كان في الغضب وان تعد غيرها فاصابها
لا يحث * وكذا لو نفض الثوب فأصاب وجهها فادماها لا يحث * وان رماها بحجر أو نشابا أو نحوها ذكر في النوادر أنه لا يحث لان ذلك
رمى وليس بضرب وان دفعها ولم يوجهها لا يحث * رجل قال لا مرأته ان لم أضربك حتى أتركك لاجبة ولا ميتة قال أبو يوسف رحمه الله

تعالى هذا اذا كان بضربها مضربا موحدا فاعل ذلك برى عينه * رجل حلف ليضربن عبدا بالسياط حتى يموت أو حتى يفتله فهو على المبالغة في الضرب * ولو قال حتى يول أو يغشي عليه أو حتى يبيكي أو حتى يستغيث فهو على الأمرين * ولو قال ان لم أضربك بالسيف حتى تموت فهو على أن يضربه بالسيف ويموت ولو حلف ليضربن فلانا بالسيف ولم ينوشأ فضره بعرضه برى عينه وان نوى الضرب بمجده لا يبرم لم يضربه بمجده وان ١١٣ لم يكن له نية فضره بالسيف في غمده لا يبر كلو حلف ليضربن فلانا بالسوط

فلف السوط في ثوب وضربه فانه لا يكسرون ضربا بالسوط * ولو حلف ليضربن فلانا بالسيف فضره بالسيف في غمده فقطع السيف غمده وخرج حذاه وجرح المضروب برى عينه * ولو قال ان ضربت فلانا فعبدي حر فضره بعد الموت لا يحنث * رجل قال لعبد ان لم أضربك مائة سوط فانت حر فانت العبد قبل الضرب مات حرا * رجل ضرب رجلا بمقبض فأس على رأسه ثم حلف أنه لم يضربه بالفأس لا يحنث * ولو حلف أن لا يضرب فلانا بنصل هذا السهم أو السكين أو زنج هذا الرمح فترع ذلك النصل وبديل غيره وضربه لا يحنث * رجل قال لامرأته ان لم أضرب ولدك اليوم على الارض حتى ينشق بنصفين فانت طالق فضره على الارض ولم ينشق فضى اليوم طلقت امرأته وجعل هذا بمنزلة ما لو قال ان لم أضربك حتى تبول فانه يكون على الأمرين * رجل قال لغيره ان مت فلان لم أضربك فكل مملوك لي حر فانت ولم يضربه لم يعقوا * ولو قال ان لم أضربك فانت قبل الضرب حنث الحالف في آخره من أجزائه حياته * ولو قال لعبد ان لم أضربك حتى أموت أو فميا بيني وبين أن أموت فانت حر فم يضربه حتى مات لا يعق العبد * رجل أراد أن يضرب ولده خلف أن لا يذمعه أحد ممن ضربه فغتمه انسان بعد ما ضربه خشبة أو خشبتين وهو يريد أن يضربه أكثر من ذلك قالوا حنث في عينه لان مراده أن لا يذمعه أحد حتى يضربه الى أن يطيب قلبه فاذا منع عن ذلك حنث في عينه * رجل قال لامرأته ان وضعت يدي على جاريتي فهي حرة فضرها قبل ان

وامرأة حنث * ولو كان رجل ودابة أو متاع لم يحنث * ولو قال ان كان في البيت الاشاة فاذا فيه دابة غير الشاة حنث * ولو قال ان كان في البيت الاثوب حنث بانسان ودابة وانية كذا في الكافي في المنقرات * من قال كل مملوك لي حر يعق أمهات أولاده ومديره وعبيده ويدخل الاما والذ كور ولو نوى الذكور فقط صدق ديانة لا قضاء ولو نوى السود دون غيرهم لا يصدق قضاء ولا ديانة ولو نوى النساء وحدهن لا يصدق ديانة ولا قضاء * ولو قال لم أنوال مدبرين في رواية يصدق ديانة لا قضاء وفي رواية لا يصدق قضاء ولا ديانة كذا في فتح القدير * ويدخل تحت عبد الرحمن والوديعة والاتب والمغصوب والمسلم والكافر ولا يدخل فيه المكاتب الا أن يعينه وان عني المكاتب عتقوا وكذا لا يدخل فيه العبد الذي أعتق بعضه ويدخل عبده المأذون سواء كان عليه دين أو لم يكن وأما عبيد عبده المأذون اذا لم يكن عليه دين فهل يدخلون قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى ان نواهم عتقوا ولا يدخل فيه مملوك بينه وبين أجنبي كذا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لان بعض المملوك لا يسمى مملوكا حقيقة وان نواهم عتقوا استحسننا * وهل يدخل فيه الحمل ان كانت أمه في ملكه يدخل ويعتق بعتة لها وان كان في ملكه الحمل دون الامة بأن كان موصى له بالحمل لم يعتق كذا في البدائع في كتاب العتاق * رجل حلف أن لا يكاتب عبده فكاتبه غيره بغير أمره فأجاز الحالف حنث في عينه كما يحنث بالتوكيل * رجل حلف أن لا يعق عبده فأدى العبد مكاتبته فعتق فان كانت الكتابة بعد اليمين حنث الحالف وان كانت قبل اليمين لا يحنث كذا في فتاوى قاضيان في فصل اليمين على التزويج * من قال ان تسريت جارية فهي حرة فتسري جارية كانت في ملكه عتقت وان اشترى جارية فتسراها لم تعتق كذا في الهداية * ولو قال ان تسريت أمة فانت طالق أو عبدي حر فتسري من في ملكه أو من اشتراها بعتا التمليق فانها تطلق ويعتق العبد ولو قال لامة ان تسريت بك فعبدي حر فاشترها فتسري بها عتق عبده الذي كان في ملكه وقت الحلف ولا يعتق من اشترى بعده كذا في البحر الرائق * واذا قال لامة اذا باعك فلان فانت حرة فباعها من فلان ثم اشترها منه لم تعتق لان الشرط بيع فلان اياها ويبيع فلان من الحالف سبب لزوال ملكه فأما وقوع الملك للحالف فبشرائه لا يبيع فلان وان قال ان وهبك فلان لي فانت حرة فهوها وهو قابض لها عتقت وكذلك قوله اذا باعك فلان مني فانت حرة كذا في المبسوط * رجل قال لغيره ان بعثت اليك فلم تأتني فعبدي حر فبعث اليه فأتاه ثم بعث اليه ثانيا فلم يأت فحنث ولا تطلق اليمين بالسبح حتى يحنث مرة فحنث تطلق اليمين وكذا لو قال ان بعثت الي فلم آتك ولو قال ان آتيتني فلم آتك أو قال ان زرتني فلم أزلك فهو على الابد * رجل قال لامرأته ان لم تطلق نفسك فعبدي حر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو على المجلس وهو اذن لها في الطلاق اذا طلقت نفسها في المجلس طلقت وكذا لو قال لغيره ان لم تسع عبدي هذا فعبدي الاخر هذا حر فهو اذن له في البيع وهو على الابد ولو قال ان دخلت الكوفة ولم أتزوج فعبدي حر فهو على أن يتزوج قبل الدخول وان قال فلم أتزوج فهو على أن يتزوج حين يدخل ولو قال فلم أتزوج فهو على الابد بعد الدخول * رجل قيل له تزوج فلانة فقال ان تزوجت أبدا فعبدي حر فتزوج غير فلانة حنث * رجل قال ان تركت أن أمس السماء فعبدي حر لا يحنث * رجل قال عبدي حر ان لم أمس السماء حنث من ساعته كذا في فتاوى قاضيان في فصل فيما يكون اليمين على الفور وعلى الابد والله أعلم بالصواب

(الباب لم يعقوا * ولو قال ان لم أضربك فانت قبل الضرب حنث الحالف في آخره من أجزائه حياته * ولو قال لعبد ان لم أضربك حتى أموت أو فميا بيني وبين أن أموت فانت حر فم يضربه حتى مات لا يعق العبد * رجل أراد أن يضرب ولده خلف أن لا يذمعه أحد ممن ضربه فغتمه انسان بعد ما ضربه خشبة أو خشبتين وهو يريد أن يضربه أكثر من ذلك قالوا حنث في عينه لان مراده أن لا يذمعه أحد حتى يضربه الى أن يطيب قلبه فاذا منع عن ذلك حنث في عينه * رجل قال لامرأته ان وضعت يدي على جاريتي فهي حرة فضرها قبل ان

كانت العينة لأجل غير المرأة لا يحنث لأن مراده من وضع اليد على الجارية في هذه الحالة وضع اليد على وجهه تضر به المرأة ويغنيها وهي لا تضر بضر الجارية * رجل قال لغريمه ان تضر بتي ولم أضربك فهذا على أن يضرب الخالف قبل الخلو فإليه فان نوى بعده فهو على القور * رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً أو والله لا ضربن هذا الخادم في اليوم فضر ب الخادم في اليوم بر في عينه وبطل الطلاق * رجل قال ان كنت ضربت فلان فهاهذين السوطين الا في دار فلان فعبدى حر فضربه ١١٣ أحد السوطين في دار فلان والا تحرف

غير دار فلان لا يحنث ولو قال ان لم أكن ضربه هذين السوطين في دار فلان فعبدى حر والمسئلة بحالها حنث * رجل حلف ليضرب امرأته حتى يقتلها أو حتى ترفع مية فهو على أشد الضرب * رجل حلف ليضرب غلامه في كل حق وباطل ولم ينشأ فهو على أن يضربه كلما شكي بحق أو باطل ولا يكون عينه على فصول الشكاية ما لم ينو ذلك * رجل حلف ليضرب فلان ألف مرة فهو على أن يضربه مرارا كثيرة * ولو حلف ليقتل فلان ألف مرة فهو أشد القتل * رجل قال لامرأته ان لم أضربك اليوم أنت طالق وأراد أن يضربها فقاتل المرأة ان مس عضولك عضوي فعبدى حر قال الحيلة في ذلك أن يبيع المرأة عبدها ممن ينق به ثم يضربها الزوج ضربا خفيفا في اليوم فبهر الزوج وينحل عمن المرأة الى جزاء ثم تستري عبدها فلا يعتق العبد ولو ضربها الزوج بخشبة من غير أن يضع يده عليها ولم تنع المرأة العبد لا يعتق العبد لانه لم

باب الثامن في اليمين في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك

لو حلف لا يشتري أو لا يبيع أو لا يزوج فوكل من فعل ذلك لم يحنث إلا أن ينوي أن لا يأمر غيره فحينئذ شدد الامر على نفسه بنيته أو يكون الخالف من لا يباشر هذه العقود بنفسه فحينئذ يحنث بالتفويض فان كان يباشر تارة ويفتوض أخرى يعتبر الغالب كذا في الكافي * ولو حلف لا يبيع ولا يشتري يحنث بالغالب لا قبل القبض وبالنزى فيه الخيار للبائع أو المشتري وبالباع بطريق الفضول وباللهبة بشرط العوض عند التقابض ولا يحنث بالبيع الباطل وبيع المدبر وأم الولد والمكاتب وكذا بالاقالة بعد البيع أو ما لو باع بلفظ الاقالة ابتداء فيحنث ولا يحنث بالرد بالعيب بالتراضي ولا يحنث بدون قبول المشتري كذا في العناية * من حلف لا يبيع فباع الفضولي ماله فأجاز لا يحنث إلا أن يكون ممن لا يتولى البيع بنفسه كذا في الفتاوى الصغرى * ولو حلف لا يشتري فاشترى شيئا من الفضولي أو أجاز يحنث كذا في شرح تلميح الجامع الكبير * سئل أبو بكر عن حلف أن يبيع عبده فسرقة منه قال لا يحنث ما لم يستيقن بموته كذا في الخلاصة * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير اذا قال ان لم أبع هذا العبد فكذا فعاق العبد أو دبره حنث في عينه ولو كانت هذه المقالة للجارية وباقي المسئلة بحالها فالصحيح أنه يحنث كذا في التارخانية * قال لامته ان لم أبعك فأنت حرة فاستولدها عتقت في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة * حلف لا يبيع هذا العبد ولا يهبه قال نصير يهب نصفه ويبيع نصفه فلا يحنث * سئل الشيخ الامام الرازي رحمه الله تعالى عن حلف لبييعن جاريته ولا يوقت حتى ولدت منه فقال لا يحنث المولى استحسانا * وسئل أبو نصر الدبوسي عن قال لجاريته ان لم أبعك الى شهر فأنت حرة ثم ظهر بها حمل منه قال يحل له أن يطأها بعد الشهر اذا جاءت بالولد لاقل من ستة أشهر وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى حنث ولا يحل له أن يطأها بعد الشهر واذا جاءت به لا كثر من ستة أشهر لا يحل له أن يطأها بعد الشهر اجماعا كذا في الحاوي * رجل قال والله لا يبعن أم ولد فلان أو قال والله لا يبعن هذا الرجل الحر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو على البيع الفاسدان باعهما يباعا فاسدا بر في عينه كذا في فتاوى قاضيان * لو أن رجلا قال ان بعت هذا المملوك من زيد فهو حر فقال زيد قد أجزت ذلك أو رضيت ثم اشترى لم يعتق ولو قال ان اشترى زيد مني هذا العبد فهو حر قال زيد نعم ثم اشتراه عتق عليه العبد كذا في الايضاح * روى هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال والله لا أبيعك هذا الثوب بعشرة حتى تزيد في فباعه بتسعة لا يحنث في القياس وفي الاستحسان يحنث وبالقياص أخذ كذا في البدائع * ولو حلف لا يبيع بعشرة إلا بأكثر أو زيادة فباعه بأحد عشر لا يحنث ولو باعه بعشرة يحنث وكذا لو باعه بتسعة ودينار في القياس يحنث وفي الاستحسان لا يحنث ولو قال المشتري عبده حر ان اشتراه بعشرة حتى ينقصه ان اشتراه بعشرة يحنث وان اشتراه بأحد عشر يحنث أيضا وان اشتراه بتسعة لم يحنث وان اشتراه بتسعة ودينار لم يحنث قبل هذا جواب القياس أما على جواب الاستحسان فيحنث * ولو قال عبده حر ان اشتراه بعشرة إلا بالاقال أو بالنقص فاشتراه بعشرة أو بأكثر يحنث وان اشتراه بتسعة ودينار أو بتسعة وثوب فالحق اس أن لا يحنث وفي الاستحسان يحنث ولو قال البائع لا أبيعك بعشرة حتى تزيد في فباعه بتسعة ودينار فقيمة خمسة لا يحنث كذا في شرح الجامع الكبير للعاصري في باب الحنث في اليمين في التساوم في الزيادة والنقصان * رجل حلف أن لا يبيع داره فاعطاها امرأته في صداقها حنث قال

(١٥ - فتاوى ثانی) عیس عضوه عضوها وانما تحتاج المرأة الى هذه الحيلة اذا قالت المرأة ان ضرت بتي فعبدى حر * رجل قال لامرأته كلما ضربتك فأنت طالق فضر بها بكفه فوقعت الاصابع متفرقة طلقت واحدة لان الضرب حصل بالكف فلم تسكر را الضرب وان ضربها بيده جميعا طلقت ثنتين وقد مررت المسئلة في كتاب الطلاق * رجل حلف بالله أن يضرب بته عشرين سوطا ليس له أن يكفر عينه ولا يضرب إلا أن يعجز عن الضرب بموته أو بوجوتهم ولكنه يضربها بشمراخ وان حلف أن يضرب عبده عددا من السياط فضر به بسوط

له شعبتان جازا إذا وقعت متفرقة وإن كان فوق الثياب وخفف إذا أولم * رجل حلف ليضرب فلانا اليوم وفلان ميت إن علم بموته لا يحنث وإن لم يعلم فكذلك ولو كان حيًا وقت الحلف ثم مات لا يحنث في قول أبي حنيفة * ومحمد رحمه الله تعالى ويحنث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل حلف أن لا يقتل فلانا بالكوفة فضر به بالسواد ومات بالكوفة حنث ويعتبر فيه مكان الموت وزمانه لا مكان الجرح وزمانه * رجل ضرب إنسانا ضربا وجيعا فقال ١١٤ المصروب اكر من سزاي وى نكنم فامرأته كذا فغضى زمان ولم يجازره قالوا

هذا لا يقع على المجازة الشرعية من القصاص أو الارش أو التعزير أو نحوه وانما يقع على الاساءة بأى وجه يكون فإن نوى القور فهو على الفور وإن لم ينو ذلك يكون مطلقا * رجل أساء إليه رجل فقال اكر يدش مراباوى نرود فامرأته كذا قالوا هذا اللفظ يقع على المخالطة والمرافقة بعد اليمين * رجل حلف أن لا يعذب فلانا فخبسه لا يحنث الآن ينوى ذلك ولو قال إن لم أجس فلانا جانا فامرأته كذا فخبسه فاشبعه غيره في السجن لا يحنث * رجل قال لامرأته إن تركتني أدخل دارك فلم أشتري لك حلقات طالق فتركته حتى دخل دارها ذكرنا طلق رحمه الله تعالى إن اشتري لها الحل على القور لا يحنث والايحنث قال مولانا رضى الله عنه هذا قول محمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يعتبر الفور وانما جعل هذه المسئلة على الاختلاف قياسا على المسئلتين ذكرهما في النوادر أحدهما إذا قال

الصدر الشهيد هذا إذا تزوجها بالدرهم ثم أعطاها الدار عوضا عن تلك الدراهم أما إذا تزوجها على الدار لم يحنث كذا في الخلاصة * حلف لا يبيع هذا الفرس فأخذ رجل ذلك الفرس وأعطاه بده ورضى صاحب الفرس بذلك لا يحنث وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاط * اشترى بالتعاطى ثم حلف أنه ما اشترى أجاب الامام علم الهدى الماتريدى أنه لا يحنث واختاره طهير الدين * وكذا لو باع بالتعاطى ثم حلف أنه لم يبع لا يحنث وكذا روى عن الامام الثاني وقال الامام الفضلي لا يحل لمن علم أنه كان بالتعاطى أن يشهد على البيع بل يشهد على التعاطى كذا في الوجيز للكردي * الاصل أن من عقد بيعه على فعل في محمل وذكر اللام يظن أن ذكر اللام مقرون بفعل الفعل فيمينه على فعل ما حلف عليه في ملك المحلوف عليه حتى إذا فعل الخالف ذلك الفعل في ملك المحلوف عليه حنث سواء فعل بأمره أو بغير أمره سواء كان الفعل مما تجرى فيه الوكالة أو لا تجرى * وإن ذكر اللام مقرونا بالفعل إن كان فعلا تجرى فيه الوكالة وله حقوق يرجع الوكيل فيه بعده ما لحقه من الحقوق على الموكل كالبيع ونحوه فيمينه على الوكالة والامر حتى إذا فعل ذلك الفعل في محله بأمر المحلوف عليه يحنث سواء كان محل الفعل ملكا للمحلوف عليه أو ملك غيره وإن كان فعلا لا تجرى فيه الوكالة أصلا كالاكل والشرب أو تجرى فيه الوكالة ألا أنه ليس فيه حقوق يرجع الوكيل بها على الموكل كالضرب ونحوه فيمينه على فعل ما حلف عليه في ملك المحلوف عليه حتى لو فعل ذلك الفعل في ملك المحلوف عليه يحنث في يمينه فعل بأمره أو بغير أمره ولو فعل ذلك الفعل في ملك غير المحلوف عليه لا يحنث وإن فعل ذلك الفعل بأمر المحلوف عليه قال محمد رحمه الله تعالى إذا قال الرجل لغيره إن بعث لك ثوبا فعبدى حر ولانية له فدفع المحلوف عليه ثوبا إلى رجل وأمره أن يدفعه إلى الخالف ليبيعه بخاف المتوسط بالنوب إلى الخالف وقال بيع هذا النوب فلان يعنى المحلوف عليه أو قال بيع هذا النوب ولم يقل فلان الآن الخالف يعلم أنه رسول المحلوف عليه فباع يحنث في يمينه ولو قال المتوسط هذا النوب لي أو قال بعه ولم يعلم الخالف أنه رسول المحلوف عليه فباع لا يحنث وأما إذا قال إن بعث ثوباك وباقى المسئلة بمجالها يحنث على كل حال سواء قال له المتوسط بعه فلان أو قال بعه لي أو قال بعه ولم يزد عليه إذا كان النوب مملوكا للمحلوف عليه فإن نوى في الفصل الاول أن يبيع ثوبا فهو ملك المحلوف عليه ونوى في الفصل الثاني أن يبيع بأمر المحلوف عليه فهو على ما نوى فيما بينه وبين الله تعالى الآن في الفصل الاول يصدقه القاضي وفي الفصل الثاني لا يصدقه كذا في الذخيرة في الفصل التاسع عشر * في المنتقى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى حلف لا يبيع فلان ثوبا ثم باع الخالف ثوبا للمحلوف عليه فاجاز المحلوف عليه البيع يحنث ولو باعه الخالف لنفسه لا للمحلوف عليه لا يحنث كذا في شرح الجامع الكبير للحصري في باب الحنث فيما يفعله الرجل لصاحبه أو لغيره * ولو حلف لا يبيع لك شيئا من متاعك فباع وساده فيها صوف المحلوف عليه لم يحنث كذا في العناية * إذا ساءم الزجل رجلا بعد فأراد البائع ألفا وسأله المشتري بخمسمائة فقال البائع هو حر إن حططت عنك من ألف شيئا ثم قال بعد ذلك بعثك بخمسمائة فقبل المشتري البيع أو لم يقبل حنث البائع وعق العبد ولو كان البائع قال عند المساومة إن حططت من ثمنه شيئا فهو حر وباقى المسئلة بمجالها لا يعتق العبد ولو حط من ثمنه شيئا بعد ذلك انحلت اليمين ولكن لا يعتق العبد لأنه زائل عن ملكه حتى لو كان المعلق طلاق امرأته أو عتق عبدا آخر تطلق المرأة يعتق العبد وكذلك لو وهب له بعض الثمن في هذه الصور قبل قبض الثمن أو

لغيره إن ركبته دابته فلم أعطك دابتي فعبدى حر روى ابن سماعة رحمه الله تعالى عن محمد رحمه الله تعالى أنه إن ركب دابته ينبغي أن يعطى دابة نفسه ساعتئذ ولا يعتق عبده لأن حرق الفداء للتعقيب بلا فصل والثانية رجل قال لامته إذا استبان حملك فلم أعقلك فامرأتى طالق روى هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الاستبانة تكون بالولادة ثم اليمين في العتق إلى الموت فلا يكون على الفور قال مولانا رضى الله عنه انما ذكرنا هذا الخلاف ليعرف الجواب عن جنس هذه المسائل وإن لم تكن هذه المسئلة من جنس ما تقدم

واقه أعلم بالصواب ﴿كتاب البيوع﴾ البيوع أنواع يبيع الدين وهو السلم والاستصناع وبيع العين وبيع المنفعة وبيع الثمن بالثمن وهو الصرف ﴿باب السلم﴾ هذا الباب يشتمل على فصلين أحدهما في بيان ما ينعقد به السلم وفيه بعض شرائط السلم والثاني ما يجوز فيه السلم وما لا يجوز أما الأول السلم ينعقد بلفظ البيع والشراء عند استتباع شرائط السلم ولهذا لو باع عبدا بثوب موصوف في الذمة إلى أجل جازو يكون ذلك يباع حتى العبد حتى ١١٥ لا يشترط قبضه في المجلس بخلاف ما لو

أسلم الدراهم في ثوب فانه يشترط قبض الدراهم في المجلس وانما يظهر أحكام السلم في الثوب حتى يشترط فيه الاجل ولا يجوز بيع الثوب قبل قبضه والاجل شرط لجواز السلم عندنا وأدائه شهر هو المختار ولا يبطل الاجل بموت رب السلم ويبطل بموت المسلم اليه حتى يؤخذ السلم من تركه حالا ومن شرائط السلم أن يكون موجودا من وقت العقد الى وقت محل الاجل بلا انقطاع في البين والانتقطاع أن لا يوجد في السوق الذي يباع فيه في ذلك المصير ولا يعتبر الوجود في البيوت ولو استصنع فيما فيه تعامل كالحطب ونحوه وضرب لذلك أجل يصير سلماني قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى يشترط فيه شرائط السلم من بيان مكان الايفاء ونحوه وان استصنع فيما لا تعامل فيه كالشباب وضرب لذلك أجلا قال بعضهم هو على الخلاف أيضا وقال بعضهم ينقلب سلبا جازا عند الكل إذا استتبع شرائط السلم وهذا دليل على ان انعقاد السلم لا يتخص بلفظ السلم

بعد حنث في عينه ولو حط عنه جميع الثمن أو وهب منه جميع الثمن لا يحنث ولو أبرأه عن بعض الثمن ان كان قبل قبض الثمن حنث في عينه وان كان بعد قبض الثمن لا يحنث في عينه كذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى رجل ساوم رجلا ثوبا بأبي البائع أن ينقصه من اثني عشر فقال المشتري عبده حران اشتراه بأثني عشر فاشتراه بثلاثة عشر أو بأثني عشر ودينار أو بأثني عشر ونوب حنث في عينه ولو اشتراه بأحد عشر ودينار أو بأحد عشر ونوب لم يحنث ولو قال البائع عبدة حران باعه بعشرة فباعه بأحد عشر أو بعشرة ودينار أو بعشرة ودينار لا يحنث كذا في شرح الجامع الكبير للحصري في باب الحنث في البين في المساومة في الزيادة والنقصان * باع شيأ بدراهم ثم حلف انه لا يأخذ منه فأخذها حنطة حنث كذا في الوجيز لا كدرى في الشراء * ولو حلف لا يبيع هذا من أحد فباعه من اثنين حنث كذا في العناية * حلف لا يشتري ثوبا ولا نية له فاشتري كساء من أوطيسا نأ أو فروا أو قباء يحنث * ولو اشتري مسحا أو ساطا أو قلنسوة أو طنفسة لا يحنث وكذا لو اشتري خرقا لا تساوي نصف ثوب ولو بلغ النصف أو أكثر منه يحنث ولو اشتري قدرا ما تجوز به الصلاة يحنث هكذا في الوجيز لا كدرى * حلف لا يشتري لها ثوبا فاشتري لها الحمار لا يحنث كذا في جواهر الاخلاط * ولو حلف لا يشتري كنانا فهو عرفنا ثوب الكنان كذا في فتاوى قاضيان * رجل حلف أن لا يشتري من فلان شيأ فأسلم الحالف اليه في ثوب حنث كذا في الظهيرية * رجل حلف أن لا يشتري لامته ثوبا جديدا فالجديد في العرف ما لا يكون غسيلة كذا في فتاوى قاضيان * ولو حلف لا يشتري طعاما فاشتري حنطة حنث في قول علماء نازحهم الله تعالى كذا في الحاوي * ولو حلف لا يشتري بهذا الدراهم خبزا لا يحنث ما لم يدفع هذه الدراهم الى الخباز أو لا ثم يقول ادفع بهذا الدراهم خبزا ولو قال قبل الدفع الى الخباز لا يحنث وفي الجامع يحنث اذا أضاف العقد الى الدراهم قبل الدفع أو بعده كذا في الوجيز لا كدرى * ولو حلف أن لا يشتري شعيرا فاشتري حنطة فيها حبات شعير لا يحنث كذا في فتاوى قاضيان * ولو حلف لا يشتري آجرا أو خشا أو قصبافا فاشتري دارا لم يحنث * ولو حلف لا يشتري عرثا فاشتري أرضا فيه ساغل وفي النخل عرة وشرط المشتري العرة يحنث وكذا لو حلف لا يشتري بقلا فاشتري أرضا فيه باقل واشترط المشتري البقل يحنث لدخول البقل في البيع مقصود الاتبعاء * ولو حلف لا يشتري لحما فاشتري شاة حية لا يحنث وكذا لو حلف لا يشتري زيتا فاشتري زيتا وناو على هذا قالوا فمن حلف لا يشتري قصبافا لا خوصافا فاشتري بوريا أو زبيلان من خوص لم يحنث وكذا لو حلف لا يشتري حبليا فاشتري شاة حاملا يجدي أو حلف لا يشتري ماعوا كصغيرا فاشتري أمة حاملا كذا في البدائع * ولو حلف لا يشتري شجرا فاشتري أرضا فيها شجر لا يحنث كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يشتري حائطا فاشتري دارا مبنية كان حائطا استحسانا * رجل حلف أن لا يشتري نخلا فاشتري حائطا فيه نخل حنث * ولو حلف لا يشتري موصافا فاشتري شاة على ظهرها صوف لا يكون حائطا وكذا لو اشتراها بصوف مجزوز في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيان * وفي الصوف لا يحنث بشراءه اب عليه صوف وعن محمد رحمه الله تعالى يحنث بالاهاب كذا في العناية * ولو حلف لا يشتري لبنا فاشتري شاة في ضرعها لبن لا يكون حائطا وكذا لو اشتراه لبن من جنسه في ظاهر الرواية * هذا وبيع الشاة بالعم سوا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز على كل حال ولا يكون حائطا في عين أن لا يشتري لبنا * ولو حلف لا يشتري ألبنة فاشتري شاة مذبوحة كان حائطا كذا في فتاوى قاضيان * والأصل أن الحلو في عليه اذا دخل في الشراء تبعاء

وان أسلم في غير المنقطع ثم انقطع بعد حلول الاجل يخرب السلم ان شاء ففسخ السلم وأخذ رأس المال وان شاء انتظر حتى يجيء أو أنه وان أسلم في حنطة وقال في بيان وصفها بالفارسية كنديميك أو قال كنديميكو أو قال كنديم سره جاز هو الصحيح لان هذه الالفاظ قريب بعضها من بعض ومعنى الكل الجسد ﴿فصل في ما يجوز فيه السلم وما لا يجوز﴾ يجوز السلم في المكيلات والموزونات والعديدات المتقاربة ولا يجوز فيما لا مثل له كالميوونات والعديدات المتفاوتة الا لثياب خاصة والمكيل ما يدخل تحت الكيل

وأذا نصف ضاع والماع أربعة أمناه حتى لو باع حقة من الحنطة بمحفتين منها جاز عندنا ولو باع عشرة أمناه من الحنطة بعشرة أمناه منها لا يجوز * وكذا لو باع الزنق بمحسة مكايه لا يجوز إلا في رواية شاذة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو باع الحنطة بالدرهم موازنة جاز ولو باع مدام الحنطة بمدين منها لا يجوز لوجود الجنس والقدر في أحد العوضين ولو أسلم في الحنطة وزنا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ١١٦ أنه لا يجوز زور بوى الطحاوى عن أصحابنا رحمه الله تعالى أنه يجوز وعليه الفتوى

لتعامل الناس * ذكر الشيخ الامام أبو بكر محمد ابن الفضل رحمه الله تعالى إذا أسلم في الحنطة وقال في نفخة كذا منا لا يجوز ولو قال كذا منا من الحنطة جاز ولو أسلم في الفلوس عددا جاز في ظاهر الرواية ويجوز السلم في الخبر وزنا هو المختار ولا يجوز سلم الحنطة في الخبر والدقيق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز السلم في الكاغد عددا وكذلك فرضه لانه عددى متقارب ويجوز السلم في الالية والشحم عند الكل ولو أسلم قطناه وياي ثوب هروى جاز لان الثوب لا يجانس القطن * ولو أسلم شعرا في مسبح من الشعرا كان المسبح بحيث لو نقص لا يعود شعرا جاز وان كان يعود لا يجوز ولو أسلم فلوسا في مسفر أو سيفا في حديد أو قصباف بوارى لا يجوز بخلاف القطن مع الثوب ويجوز السلم في الباذنجان عددا لانه عددى متقارب وكذا الكمثرى والمشمش ذكره الزندوبسى رحمه الله تعالى ويجوز في البيض وفي الجوز عددا وكلا * رجل دفع

لغير المحلوف عليه لا يقع به الحنث وان دخل مقصودا يقع كذا في الذخيرة * ولو حلف لا يشتري لحما فاشترى رأسا لا يحنث كذا في الخلاصة * ولو حلف لا يشتري رأسا فاشترى رأس البقر والغنم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما على رأس الغنم وهذا اختلاف عصر وزمان * وإذا حلف لا يشتري شحما فاشترى شحم البطن يحنث ولو اشترى شحم الظهر وهو الشحم الذي يخالط اللحم لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الاصل وذكر شمس الأئمة السرخسى أنه لا يحنث كذا في المحيط * رجل قال والله لا يشتري بهذه الدراهم الا لحما فاشترى ببعضها لحما وبعضها غير لحم لا يكون حاثا حتى يشتري بكلها غير لحم ولو قال والله لا اشتري بهذه الدراهم غير لحم فاشترى بعضا غير لحم في القياس لا يكون حاثا وفي الاستحسان يكون حاثا ولو حلف لا يشتري صوفاً وشعرافه هو على غير المعمول ولا يحنث بشراء المسح والجوالت كذا في فتاوى قاضيجان * ان حلف لا يشتري دهنافه هو على دهن حرت عادة الناس أن يدهنوا به فان كان مما ليس في العادة أن يدهنوا به مثل الزيت والبرود ودهن الخروع ودهن الكارح لم يحنث ولو اشترى زيتا مطبوخا ولا يدهن به حنث يحنث كذا في البدائع * ولو حلف أن لا يشتري بنفسجاً وخطمياد كفي الكتاب أنه على الدهن دون الورق قالوا في عرفنا لا يحنث بشراءه من البنفسج كذا في فتاوى قاضيجان * ولو حلف لا يشتري لفلان فاشترى لابنه الصغير أو لعمده المأذون بأمره لم يحنث كذا في العناية * حلف لا يشتري له هذا الشيء فاشتراه له ثم أنه دفع ذلك الشيء إلى البائع بغيره كذا في الوجيز للكردرى * إذا قال الرجل ان اشتريت فلانا فهو حتر فاشترى لغيره هل تحل عينه لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في شئ من الكتب وحكى عن الفقيه أبي بكر البلخي أنه قال لقائل أن يقول لا تحل عينه وهو الاشبه كذا في الذخيرة * ولو حلف لا يشتري عبد فلان فآجر داره من فلان بعده لا يحنث كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يشتري هذا العبد ولا يأمر أحدا يشتري له هذا العبد فان الحالف يشتري عبدا آخر فآذن له في التجارة فيشتري المأذون العبد المحلوف عليه ثم يجر عليه فيصير العبد له ولا يحنث لعدم شرط الحنث كذا في الخلاصة * ولو حلف لا يشتري امرأة فاشترى جارية مغيرة لا يحنث كذا في الظهيرية * رجل نظر إلى عشر حواري وقال ان اشتريت جارية من هذه الحواري فهي حرة فاشترى جارية لغيره ممن ثم اشترى لنفسه لا تعق ولو اشترى جارتين صفقة واحدة أحدهما لنفسه والاخرى لغيره لم تعق واحدة منهما كذا في الظهيرية في فصل التعليقات من كتاب العتاق * في المنتقى حلف لا يشتري جارية فاشترى مجوزاً أو رضية حنث ولو حلف لا يشتري غلاما من السند فهو على ذلك الجنس ولو قال من خراسان فاشترى خراسانياً غير خراسان لا يحنث حتى يشتريه من خراسان كذا في الخلاصة * اشترى ثلاث دواب بمائة وخمسة دراهم ثم حلف أنه اشترى واحداً بمخسة وثلاثين يحنث * عثمان شاة بينهما حلف أحدهما أنه لا يملك أربعين يحنث وتلزمه الزكاة ولو اشترى عبداً حلف أنه لا يملك أربعين لا يحنث ولا تلزمه الزكاة كذا في الوجيز للكردرى * في المنتقى إذا أراد الرجل أن يشتري عبداً من رجل بألف درهم فدفع ألف درهم إلى صاحب العبد ثم حلف فقال ان اشتريت هذا العبد بهذه الألف درهم وأشار إلى ألف مدفوعة فلهذا الألف في المسكين صدقة فقال صاحب العبد ان بعث هذا العبد بهذه الألف فهي في المسكين صدقة وأشار إلى تلك الألف أيضاً ثم ان صاحب العبد باع العبد بتلك الألف فعلى البائع أن يتصدق به بدون المشتري كذا في التتارخانية * ولو قال ان ملكت عبداً فهو حرة فاشترى نصف

الدراهم إلى خباز لا يأخذ منه الخبر ينبغي له أن يقول كلاً أخذنا هذا على ما طاعتك عليه ولو دفع الدراهم إلى خباز وقال اشترت بهذه الدراهم مائة من الخبر وجعل يأخذ منه كل يوم خمسة أمناه فابيع فاسدوماً كل فهو مكره لانه كل بعقد فاسدوماً أعطاه دراهم وجعل يأخذ منه كل يوم خمسة أمناه بدرهم ولم يقل في الابتداء اشتريت منك جازوه حلال وان كانت نيته وقت الدفع الشر الان عجزد النية لا ينقد البيع وانما ينقد عند الأخذ وعند الأخذ المبيع معلوم ونعمته معلوم وإذا أسلم في الماء وزنا روين

المشارع جاز وإذا جازى الماء جازى الجدة أيضا ويجوز السلم في اللبن والآجر إذا ذكر عدد معلوم أو معلوما معلوما * وكذا السلم في الثياب بعد بيان الطول والعرض بالذرعان المعلومة كرباسا كان أو حريرا ولا يشترط ذكر الوزن في الكرباس واختلاف في الحرير والصحيح أنه يشترط ولو أسلم في ثوب الخنزير بين الطول والعرض والرقعة ولم يذكر الوزن ولم يذكر الطول والعرض والرقعة لا يجوز وروى أنه إذا بين الطول والعرض والرقعة ولم يذكر الوزن لا يجوز أيضا لأنه يباع وزنا * ولو باع

١١٧

عبد ثم باعه ثم اشترى النصف الباقي لم يمتنع هذا النصف عليه ولو قال ان اشتريت عبد او المستله بهاها عتق النصف وهذا في غير المعين وأما في المعين لو قال ان ملكك هذا العبد فهو كالشراء عتق عليه هذا النصف وكذا في الدراهم لو قال ان ملكك مائة درهم فقلته على أن أتصدق بمائة درهم ثم ملك مائة أخرى لم يجب التصديق في المعين يجب وفي مسئلة الشراء لو قال عتيت به الجمل لم يصدق قضاء وصدق دينية كذا في الخلاصة * قال رجلين ان اشترى تمنا أو ملكتمنا عبد فبعد من عبيدي جرفلكا عبدان بينهما واشترى أحدهما وبيع من الآخر يحنث * ان كنت ملكك الاثنين درهمين ولا يملك الا عشرة دراهم لم يحنث وان ملكك خمسين درهمين وعشرة نانير أو سائمة أو شيئا للتجارة حنث وان ملكك مع الخمسين عرضا للتجارة أو رقيقا أو دارا لم يحنث لأن مراده في العرف أنه لا يملك من المال الا خمسين ومطلق اسم المال ينصرف الى مال الزكاة كذا في الوجيز **ردري** * رجل حلف أن لا يشتري الذهب أو الفضة يدخل فيه التبر والمصوغ والدراهم والدنانير في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا تدخل فيه الدراهم والدنانير ولو اشترى خاتم فضة حنث وكذا لو اشترى سيفا محلي بفضة ولا يشبه الذهب والفضة ما سواهما اذا كان الذهب والفضة في سيف أو منطقة فقد اشترى مع السيف ان كان الثمن ذهبا أو فضة وان كان الثمن حنطة أو غير ذلك لا يكون حاشا * رجل حلف أن لا يشتري حديد يدخل فيه المعمول وغير المعمول والسلاح في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يدخل فيه ما يسمى بآئعه حدا ولا يدخل فيه السلاح كالسيف والسكين والبيض والدرع ولا يدخل فيه الابرو والمسال قالوا في عرف دينار لا يحنث في المسامير والاقفال * والصفرو والنسب بمنزلة الحديد * اذا حلف لا يشتري صفرا يدخل فيه المعمول وغيره والفلوس في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا تدخل فيه الفلوس ولو حلف أن لا يشتري حديد فاشترى بابا بحديد أو قل بمافيته ذكر في النوادر أنه لا يجوز وان اشترى بآ كثر مافيته جاز البيع ويكون حاشا في يمينه * رجل حلف أن لا يشتري فصا فاشترى خاتما فافيه فص كان حاشا وان كان غنمه أقل من ثمن الحلقة * رجل حلف أن لا يشتري ياقوتة فاشترى خاتما فافيه ياقوتة كان حاشا ولو حلف أن لا يشتري زجاجا فاشترى خاتما فافيه من زجاج ان كان الفص لا يزيد على ثمن الحلقة لا يكون حاشا وان كان يزيد عليه كان حاشا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو حلف لا يشتري بابا من الساج فاشترى دله الهاباب من الساج حنث كذا في الخلاصة (فصل) * ولو حلف أن لا يتزوج هذه المرأة فترجها نكاحا فاسدا ما بغير شهود أو في عدة غيره أو نحو ذلك فإنه لا يحنث كذا في السراج الوهاج * قال عبد الله بن حبان كان تزوج امرأة وقد فعل ذلك على وجه الجواز أو الفساد حنث وهذا استحسان فان نوى نكاحا صحيحا في الماضي صدق دينه وقضاء وان كان فيه تخفيف وان نوى الفاسد في المستقبل صدق قضاء وان نوى المحال لان فيه تغليظا ويحنث بالجواز أيضا هكذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * ولو تزوج الحالف فزوى فان كان عقد الفزوى قبل البين فاجاز الحالف بعد البين بالقول أو الفعل لا يحنث وان كان عقد الفزوى بعد البين لم يحنث ما لم يحز فاذا أجاز ان أجاز بالقول حنث هو المختار وان أجاز بالفعل كسوق مهر أو ما أشبه ذلك روى ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه يحنث وعليه أكثر المشايخ رحمه الله تعالى وعليه الفتوى ولو تزوج الفزوى نكاحا فاسدا بعد البين فاجاز الحالف بالقول أو الفعل لا يحنث ولا يحنث البين حتى لو تزوج بعد ذلك نكاحا جازا يحنث في يمينه

عبد ثم باعه ثم اشترى النصف الباقي لم يمتنع هذا النصف عليه ولو قال ان اشتريت عبد او المستله بهاها عتق النصف وهذا في غير المعين وأما في المعين لو قال ان ملكك هذا العبد فهو كالشراء عتق عليه هذا النصف وكذا في الدراهم لو قال ان ملكك مائة درهم فقلته على أن أتصدق بمائة درهم ثم ملك مائة أخرى لم يجب التصديق في المعين يجب وفي مسئلة الشراء لو قال عتيت به الجمل لم يصدق قضاء وصدق دينية كذا في الخلاصة * قال رجلين ان اشترى تمنا أو ملكتمنا عبد فبعد من عبيدي جرفلكا عبدان بينهما واشترى أحدهما وبيع من الآخر يحنث * ان كنت ملكك الاثنين درهمين ولا يملك الا عشرة دراهم لم يحنث وان ملكك خمسين درهمين وعشرة نانير أو سائمة أو شيئا للتجارة حنث وان ملكك مع الخمسين عرضا للتجارة أو رقيقا أو دارا لم يحنث لأن مراده في العرف أنه لا يملك من المال الا خمسين ومطلق اسم المال ينصرف الى مال الزكاة كذا في الوجيز **ردري** * رجل حلف أن لا يشتري الذهب أو الفضة يدخل فيه التبر والمصوغ والدراهم والدنانير في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا تدخل فيه الدراهم والدنانير ولو اشترى خاتم فضة حنث وكذا لو اشترى سيفا محلي بفضة ولا يشبه الذهب والفضة ما سواهما اذا كان الذهب والفضة في سيف أو منطقة فقد اشترى مع السيف ان كان الثمن ذهبا أو فضة وان كان الثمن حنطة أو غير ذلك لا يكون حاشا * رجل حلف أن لا يشتري حديد يدخل فيه المعمول وغير المعمول والسلاح في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يدخل فيه ما يسمى بآئعه حدا ولا يدخل فيه السلاح كالسيف والسكين والبيض والدرع ولا يدخل فيه الابرو والمسال قالوا في عرف دينار لا يحنث في المسامير والاقفال * والصفرو والنسب بمنزلة الحديد * اذا حلف لا يشتري صفرا يدخل فيه المعمول وغيره والفلوس في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا تدخل فيه الفلوس ولو حلف أن لا يشتري حديد فاشترى بابا بحديد أو قل بمافيته ذكر في النوادر أنه لا يجوز وان اشترى بآ كثر مافيته جاز البيع ويكون حاشا في يمينه * رجل حلف أن لا يشتري فصا فاشترى خاتما فافيه فص كان حاشا وان كان غنمه أقل من ثمن الحلقة * رجل حلف أن لا يشتري ياقوتة فاشترى خاتما فافيه ياقوتة كان حاشا ولو حلف أن لا يشتري زجاجا فاشترى خاتما فافيه من زجاج ان كان الفص لا يزيد على ثمن الحلقة لا يكون حاشا وان كان يزيد عليه كان حاشا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو حلف لا يشتري بابا من الساج فاشترى دله الهاباب من الساج حنث كذا في الخلاصة (فصل) * ولو حلف أن لا يتزوج هذه المرأة فترجها نكاحا فاسدا ما بغير شهود أو في عدة غيره أو نحو ذلك فإنه لا يحنث كذا في السراج الوهاج * قال عبد الله بن حبان كان تزوج امرأة وقد فعل ذلك على وجه الجواز أو الفساد حنث وهذا استحسان فان نوى نكاحا صحيحا في الماضي صدق دينه وقضاء وان كان فيه تخفيف وان نوى الفاسد في المستقبل صدق قضاء وان نوى المحال لان فيه تغليظا ويحنث بالجواز أيضا هكذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * ولو تزوج الحالف فزوى فان كان عقد الفزوى قبل البين فاجاز الحالف بعد البين بالقول أو الفعل لا يحنث وان كان عقد الفزوى بعد البين لم يحنث ما لم يحز فاذا أجاز ان أجاز بالقول حنث هو المختار وان أجاز بالفعل كسوق مهر أو ما أشبه ذلك روى ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه يحنث وعليه أكثر المشايخ رحمه الله تعالى وعليه الفتوى ولو تزوج الفزوى نكاحا فاسدا بعد البين فاجاز الحالف بالقول أو الفعل لا يحنث ولا يحنث البين حتى لو تزوج بعد ذلك نكاحا جازا يحنث في يمينه

في قولهم * رب السلم اذا وهب المسلم فيه من المسلم اليه كانت اقاله للسلم ويلزمه رد رأس المال وكذا لو أبرأ المسلم اليه عن نصف السلم وقبل المسلم اليه تكلموا فيه قال أبو نصر رحمه الله تعالى بطل السلم في النصف وبقي في النصف كالأشترى شيئا فوهب نصفه من البائع قبل القبض وقبل البائع كان ذلك اقاله في النصف بنصف الثمن * رجل أسلم في شيء وقبض المسلم فيه فوجده عيبا كان عند المسلم اليه وحديث به عيب عند رب السلم ياقعة مما يوبة أو يفعل أجني قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى خير المسلم اليه ان شاء قبله معيبا بالعيب الخائن ويعود السلم وان

شاهم يقبل ولا شيء عليه لامن رأس المال ولا من نقصان العيب * ويجوز السلم في الدقيق كيلاووزناو كذلك فرضه ذكره الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي رحمه الله تعالى * أما بيع الدقيق بالدقيق كـ سلاذ كرفي النوادر أنه يجوز اذا تساوى او قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انما يجوز اذا كانا مكبوسين * ويجوز اسلام الخبث في الحنطة والدقيق في قولهم وأما اقراض الخبز ولا يجوز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعلمه ١١٨ الفتوى أما اقراض اللعم عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يجوز كما يجوز السلم

عندهما وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان وذكر في المنتقى أنه يجوز قرض اللعم ولم يذكر فيه خلافاً وإذا أئلف لحم انسان بضم ف فيمنه هو الصحيح وإذا اشتري شيئاً بلعم في الذمة ذكر في الاجارات أنه إذا استأجر شيئاً بلعم في الذمة جاز وما يصلح أجرة في الاجارات يصلح غساق في البياعات * ولا يجوز السلم في الرأس والاكراع كالأ يجوز في اللعم وكذلك في الاواني المتخذة من الزجاج لانها عديدة متفاوتة * ويجوز في الطابق اذا بن نوعاً معلوماً وفي الاواني المتخذة من الخزف ان يبن نوعاً يصير معلوماً عند الناس يجوز ولا يجوز في البطيخ والرمان والسفرجل لانه عددي متفاوت * ولا يجوز في جلود الحيوان ويجوز في المسوح والبسط والاكسية والجلوالت والاقبية وما كان من جنس اشياب ولا يجوز في الدراهم والدينار ولا يجوز اسلام الحنطة في الدراهم المؤجلة عندنا * وإذا لم يصح سلماً قال عيسى رحمه

وكذا لو وكل الحالف رجلاً بالنكاح فزوج الوكيل امرأة تسكاً فاسد لا يحنث الموكل * لو حلف أن لا يتزوج امرأة فأكرم على النكاح فزوج حنث في عيने هكذا في فتاوى قاضيان * في نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى فيمن حلف بطلاق امرأته ثلاثاً أن لا يتزوج بنتاً له صغيرة فزوجها رجل والاب حاضر ساكت وقبل الزوج ثم أجاز الاب لا يحنث وكذا لو حلف على أمته * وفي التجريد عن محمد رحمه الله تعالى فيمن تزوج امرأة بغير إذنها ثم حلف لا يتزوجها فريض لم يحنث والمرأة اذا حلفت أن لا تزوج نفسها فزوجها رجل بامرأها أو بغير أمرها فجازت أو كانت بكر فزوجها الولي فسكتت فهي حائنة وهذه الرواية مخالفة للرواية المتقدمة كذا في الخلاصة * ولو حلفت البكر أن لا تأذن أحد حتى يزوجه فزوجها رجل وبلغها الخبر فسكتت فلا رواية في هذا الفصل عن محمد رحمه الله تعالى وانما الرواية في الرجل لو حلف لا يأنث لعبدته في التجارة فراء يبيع ويشترى فسكت فهو حائث وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يحنث في المستلثين كذا في المحيط * وفي مجموع النوازل لو حلفت لا تأذن في تزويجها وهي بكر فزوجها أبوها فسكتت ثم النكاح ولا يحنث كذا في الخلاصة * ولو قال لا خنث من الرضاة أو لأمراً لا يحل له نكاحها أبداً وقد علم بذلك أن تزويجك فعبدى حرقة فزوجها حنث كذا في الجامع الكبير * ولو حلف لا يتزوج بغير وجه أبوه لا يحنث * وفي التجريد عن محمد رحمه الله تعالى لو حلف لا يتزوج فصار معتقها فزوجها أبوه يحنث كذا في الخلاصة * حلف لا يتزوج النساء فزوج امرأته يحنث كذا في محيط السرخسي * ولو حلف أن لا يتزوج امرأة كان لها زوج وطلق امرأته تطلقه بانه ثم تزوجهما قال محمد رحمه الله تعالى لا يحنث في عيने لأن عيने تنصرف الى غيرها كذا في الظهيرية * حلف لا يتزوج الا على أربعة دراهم فزوجها علمها فأكمل القاضي عشرة لا يحنث وكذا لو زاد بعد العقد في مهرها كذا في الوحي للكردي * ولو حلف لا يتزوج بالزيادة على دينار فزوجها بفضة أكثر من حيث القيمة بأن يتزوج بمائة فقرة لا يحنث كذا في الخلاصة * حلف لا يتزوج بنت فلان فولدت له بنت أخرى فزوجها لم يحنث ولو حلف لا يتزوج بنات فلان أو بنتا فلان فانه يحنث في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي في باب الحالف على ما يضيفه الى ملك فلان * في الفتاوى رجل قال والله لا أتزوج من أهل هذه الدار أو من بنات فلان وليس في الدار أهل ثم سكنها قوم ثم تزوج منها أولاد فلان بنت فزوجها لم يحنث لكن هذا قول محمد رحمه الله تعالى والمختار أنه يحنث وهو قولهما * ولو حلف لا يتزوج من أهل الكوفة فزوج امرأته لم تكن ولدت يوم حلف يحنث عند الكل ولو حلف لا يتزوج (١) من زناد فلان فزوج بنت بنته حنث ولو قال من أهل بيت فلان لا يحنث الا اذا تزوج بنتاً بانه كذا في الخلاصة * ولو حلف لا يتزوج من نساء أهل الكوفة أو بالبصرة فزوج امرأته كانت ولدت بالبصرة ونشأت بالكوفة وتوطنت به لا يحنث في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه كان يقول هذا على المولود وهو المختار لان المعبر في ذلك الولادة كذا في محيط السرخسي * من حلف أن لا يتزوج امرأة بالكوفة فزوج امرأته بالكوفة بغير رضاها فبلغها الخبر وهي بالبصرة فجازت نكاحها حنث في عيने وان كان تمام النكاح بالاجازة والاجازة وجدت في البصرة كذا في المحيط * ولو حلف لا يتزوج امرأة على وجه الارض ونوى امرأته بعينه ادين فيما بينه وبين الله عز وجل لا في القضاء وانوى كوفية أو

أى أصله

الله تعالى يطل العدة أصلاً وقال أبو بكر الاعمش يتقلب بيع الحنطة بالدراهم المؤجلة حتى لا يشترط قبض الحنطة بصرية في المجلس ويطل العدة هلاك الحنطة واستحقاقها قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح ما قال عيسى لان العقد المضاف الى محل لا يصح في محل آخر والمبيع في السلم هو المسلم فيه وفي بيع العين المبيع هو العين فلا يصح قال رحمه الله تعالى فعلى هذا اذا أضاف الزوج الخلع الى نفسه لا يصح وما ذكر في النوادر فذلك قول أبي بكر رحمه الله تعالى يطل السلم باستحقاق المقبوض بعقد السلم ويرجع على

المسلم اليه بمثله * وكذا الوقبض السلم فوجده عيبا فرتد لا يطل العقد ولا رد بخيار الرؤية وان استحق رأس المال بعد الافتراق ولم يجز المستحق بطل السلم وان أجاز لا يطل السلم * ولا يجوز السلم اذا افترقا ولهما أولا حدهما خيار شرط ولو أخذ المسلم اليه برأس المال رهنا فهلك في المجلس بقي العقد على الصحة وان افترقا والرهن قائم يطل السلم * ولو أخذ المسلم فيه رهنا فهلك الرهن يصير مستوفيا السلم * ولو أبرأ المسلم اليه رب السلم عن رأس المال وقبل البراءة يطل السلم وان رد البراءة لا يطل ١١٩ * ولا يجوز الاستبدال بالمسلم فيه ولا عن رأس المال ولو أعطاه السلم

جيدا م كان الردي * يجبر رب السلم على القبول عند تناوان أعطاه رد بإمكان الجيد لا يجبر * ولو كان السلم نوبا جديا فجاء بشوب ردي * وقال خذهذا وأرد عليك درهمها فهذه ثمان مسائل أربعة في المذروعات وأربعة في المكيلات والموزونات أما المذروعات اذا كان السلم نوبا فجاءه المسلم اليه بأزيد وصفا أو ذرعا وقال خذهذا وزدني درهمما جازو يكون زيادة الدرهم بمقابله الجودة والذرع الزائد * ولو جاء بشوب ردي أو بمأهو أنقص ذرعا فقال خذهذا وأرد عليك درهمها فعمل لا يجوز لأنه أقال في الصفة والاقالة لا تصح فيماله حصه من رأس المال ورأس المال لا يقابل الصفة والذرع في المذروعات صفة * ولو أعطاه الردي * وقال خذهذا ولم يقل وأرد عليك درهمها فقبل جاز ويكون ذلك ابراء عن الصفة ولو أبرأه عن السلم فيه جاز ولا يكون اقالة فكذا اذا أبرأه عن الصفة

بصرية لا يدين أصلا وكذا النوى امرأه عوراء أو عمية ولونوى عريية أو حبشية دين فيما بينه وبين الله عز وجل كذا في الظهيرية * عبد حلف أن لا يتزوج امرأة فزوجه المولى كرهامنه لا يحنث ولو أكره المولى عليه وتزوج بنفسه يحنث وهو ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاطى * حلف الرجل أن لا يتزوج عبده فزوجه غيره فأجاز المولى بالقول حنث كذا في فتاوى قاضيخان * رجل حلف ليتزوجن سرافا أن شهد شاهدين فهو سرون شهد ثلاثة فهو علانية كذا في محيط السرخسى * لو حلف لا يتزوج هذه الدار وقد أجزا قبل الحلف وتركه أو تقاضى أجزها كل شهر لا يحنث ولو سأله أجز شهر لم يسكنه أبعد يحنث اذا أعطاه الآخر ولو كانت معدة للغلة فتركه ما عليها لا يحنث * سئل نجم الدين رحمه الله تعالى عن حلف لا يتجرع فلان فجاءه فلان بعد اليه واستأجره ليعلمه حرفه كذا قال لا يحنث كذا في الخلاصة * رجل حلف أن لا يصلح فلان من حق يدعيه فوكل الخالف رجلا فصالح الوكيل يحنث عند محمد رحمه الله تعالى لأنه لا عهد في الصلح وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان وفي الصلح عن دم العدي يحنث الخالف بصلح الوكيل ولو حلف لا يتخاضم فلان فوكل بخصومته وكيلا لا يحنث كذا في فتاوى قاضيخان * سئل شمس الاسلام الأوزجندى عن وهب من آخر شيا في حالة السكر وحلف أن لا يرجع في هذه الهبة ولا يأخذ منه ثم ان الموهوب له وهب ذلك الشيء من آخر فأخذ الموهوب الخالف منه قال لا يحنث في عيینه كذا في المحيط * ولو حلف لا يهب لفلان هبة فلو وهب ولم يقبل أو قبل ولم يقبض حنث عندنا وكذا لو وهب هبة غير مقسومة حنث عندنا وكذا لو أقرض ولم يقبل أو قبل ولم يقبل فلان حنث في عيینه ولو حلف لا يستقرض واستقرض ولم يقرضه حنث في عيینه ولو حلف أن لا يهب عبده لفلان فوهبه غيره بغير أمره فأجاز الخالف حنث في عيینه كما يحنث اذا وكل غيره بالهبة ولو حلف لا يهب لفلان فوهبه على عوض حنث في عيینه * رجل حلف أن لا يكتاتب عبده فكتابه غيره بغير أمره فأجاز الخالف حنث في عيینه كما يحنث بالتوكيل كذا في فتاوى قاضيخان * الفتاوى اذا حلف لا يستعير من فلان شيئا فاردفه على دابته لا يحنث كذا في محيط السرخسى في فصل حلف لا يهب عبده * ولو حلف لا يعمل مع فلان في قصارة فعمل مع شريك فلان حنث ولو عمل مع عبده المأذون لا يحنث ولو حلف لا يشارك فلان في هذه البلدة ثم خرجا منها وعقدا عقد شركة ثم دخلا وعلا فيها ان كان الخالف نوى في عيینه ان لا يعقد عقد الشركة في البلدة لا يحنث وان نوى أن لا يعمل بشركة فلان حنث وان دفع أحدهما الى صاحبه مالا مضاربة فهذا الاول سواء ولو حلف أن لا يشارك فلانا فشاركه بماله الصغر لا يحنث ولو حلف لا يشارك فلانا ثم ان الخالف دفع الى رجل مالا مضاربة وأمره أن يعمل فيه برأيه فشارك المدفوع اليه المال الرجل الذي حلف رب المال أن لا يشاركه يحنث الخالف * رجل قال لا خيه ان شاركك فلان الله على حرام ثم بدا لهما أن يشتركا قالوا ان كان الخالف ابن كبير فبغى أن يدفع الخالف ماله الى ابنه مضاربة ويجعل لابنه شيئا يسيرا من الربح ويأذن لابنه أن يعمل فيه برأيه ثم ان الابن يشارك عمه فاذا فعل الابن ذلك كان الابن ماضيا له الاب والقاضل على ذلك الى النصف يكون للاب ولا يحنث ولو كان مكان الابن أجنبي فالجواب كذلك كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يأخذ من فلان نوبا هربا

وان كان المسلم فيه من المكيلات أو الموزونات ان أسلم عشرة دراهم في عشرة أقفزة من الخنطة فأنى بخنطة جيدة وقال خذهذا وزدني درهمها لا يجوز لأنه جعل الدرهم بمقابله الجودة والجودة في الاموال الربوية عند المقابلة يحنثها لاقية لها * ولو جاء بأحد عشر فقيرا وقال خذهذا وزدني درهمها وجاء بتسعة أقفزة وقال خذهذا وأرد عليك درهمها فقبل جاز ويكون ذلك اقالة السلم في فقير واحد واقالة السلم كما تجوز في الكل تجوز في البعض * ولو جاء بعشرة أقفزة رديئة وقال خذهذا وأرد عليك درهمها لا يجوز لانه اقالة في الصفة * وعن أبي يوسف

رجه الله تعالى أنه يجوز في القصول كلها* ولو أسلم إلى رجل ديناه عليه واقترا قبل التقدي لا يجوز أن نقد قبل الافتراق جاز وأن أسلم ديناه على ثالث لا يجوز أن نقد قبل الافتراق وأن صالح عن السلم على رأس المال يكون آتاه السلم وأن جاء المسلم إليه إلى رب السلم وخلي بينه وبين المسلم به يصير قابضاً بالتخليه كما في دين آخر* ولو قال رب السلم كل مالي عليك في غائرك أو قال كله واغزله في بيتك ففعل لا يصير رب السلم قابضاً ولو دفع إليه غائره وقال ١٣٠ كل مالي عليك في غائري ففعل ورب السلم غائب لا يصير قابضاً ولو اشترى طعاماً

فأخذ منه جراباً هروياً فيه ذهب و هو لا يعلم حنث قضاء وكذا لو حلف لا يأخذ منه درهما فأعطاه فلوساً في كيس و دس فيها درهما فقبضها الخالف ولا يعلم حنث كذا في الخلاصة في الفصل التاسع عشر * ولو قبض الخالف منه قفيز دقيق فيه درهم ولم يعلم به لا يحنث وكذا لو أخذ ذو فاهيه دراهم مصرورة ولم يعلم به الخالف لا يحنث ولو حلف لا يأخذ من فلان درهما به لا يحنث في جميع ذلك علم بالمرهم أو لم يعلم ولو حلف أن لا يأخذ منه درهما ودعيه وأخذ درهماً فمألفناهو بمنزلة الهبة وكذا الصدقة كذا في فتاوى قاضيتان * وإذا حلف لا يكفل بكفالة فكفل بنفس حر أو عبداً وبشوب أو دابة أو بدرك في بيع فهو حاث كذا في المبسوط لشمس الأعمدة السرخسي * ولو حلف لا يكفل عن إنسان بشي فكفل بنفس رجل لا يحنث لأن صلة عن الاستعمال لا في الكفالة بالمال كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يكفل له فكفل غيره والدراهم أصلها لم يحنث وكذلك لو كفل لعبده وإن كفل لفلان وأصل الدراهم غيره حنث وإن حلف لا يكفل عنه فضمن عنه حنث وإن كان عني باسم الكفالة أن لا يكفل ولكن يضمن دين فيما بينه وبين الله تعالى لأنه نوى حقيقة لفظه ولكنه نوى الفصل بين الضمان والكفالة وهذا خلاف الظاهر فلا يصدق في القضاء ولو حلف لا يكفل عن فلان وأحال فلان عليه بحال له عليه لم يحنث إذا لم يكن للمحتمل له دين على المحيل ولو كان للمحتمل له دين على المحيل فإنه بقبول الكفالة صار كفيلاً فيحنث وكذلك إن ضمنه ولو كان للمحتمل له على المحيل مال ولم يكن للمحتمل مال على المحتمل عليه حنث كذا في المبسوط * ولو حلف لا يضمن لفلان شيئاً فضمن له بنفس أو مال فهو حاث وكذلك لو كفل له أو قبل الحوالة ولو اشترى شيئاً بأمره فهذا ليس بضمن ولو ضمن لعبده أو لوكيله أو لمضاربه أو لشريك له مفاوض أو عتق لم يحنث ولو ضمن لرجل فبات المضمون له فوراً الخلوفاً عليه لم يحنث ولو حلف لا يضمن لأحد شيئاً فضمن لإنسان ما أدركه من درك في دار اشتراها أو عبداً اشتراه حنث ولو ضمن لرجل غائب لم يحاطبه عنه أحد لم يحنث عندهما خلافاً لابي يوسف رحمه الله تعالى ولو خاطبه عنه مخاطب حنث في قولهم جميعاً وكذلك العبد المحجور عليه يحلف أن لا يضمن فضمن شيئاً لئان مولاه فهو حاث كذا في الظهيرية والله أعلم بالصواب

الباب التاسع في اليمين في الحج والصلاة والصوم

إذا حلف لا يبيع فهو على الصحيح دون الفاسد وإذا حلف لا يبيع أو لا يبيع حجة فاحرم بالبيع لم يحنث حتى ينف
يعرفه رواد ابن مبيعة عن محمد رجه الله تعالى وروى بشر عن أبي يوسف رجهما الله تعالى أنه لا يحنث حتى
يطوف أكثر طواف الزيارة ولو حلف لا يعتمر أو لا يعتمر عمرة لم يحنث حتى يحرم بالعمرة ويطوف أربعة
أشواط رواد بشر عن أبي يوسف رجهما الله تعالى كذا في المحيط المنتقى ابن سماعة عن محمد رجهما الله تعالى
رجل قال والله لا أجمع حتى أعمروا حرم بعرة وجمعة ثم مضى فيها حتى قضاهما فانه لا يحنث لانه قد اعتمر قبل
الجمع فتحقق شرط البر كذا في محيط السرخسي * ولو قال لعبد ان لم أجمع في هذه السنة فانت حر ثم حجبت
وشهد شاهدان على أنه ضحى العام بالكوفة لم تقبل الشهادة ولا يعتق كذا في التبيين * ولو قال على المشى الى
مدينة النبي عليه الصلاة والسلام أو الى المسجد الأقصى لا يلزمه شيء * ولو قال على المشى الى بيت الله بنوى
مسجد بيت المقدس أو مسجد آخر لا يلزمه شيء * ولو قال على إحرام ان فعلت كذا فحنث تلزمه حجة أو عمرة في

لا يجوز له أن يتصرف فيه حتى يملكه * رجل استقرض من رجل عبدا أو حيوانا آخر ليقضي به دينه فقبضه وقضى به قولهم دينه كان عليه قيمته لأن قرض الحيوان فاسد والقرض الفاسد مضمون بالقيمة كالبيع يعا فاد أو لا يجوز السلم في الطيور والاف لحومها وان كان شيئا لا يتفاوت كاله صفور * رجل أسلم في طعام قرية تبعتها أو مضر بعينه كان فاسدا وان أسلم في طعام ولاية نحو خر اسنان وما ورام النهر كان جائزا * واذا أسلم في شيء وأخذ بالسلم كقبول صالح الكفيل رب السلم على رأس المال يتوقف ذلك على اإجازة المسلم اليه

يعينه على أنه كرو دفع الغرائر
إلى البائع وقال كله فيها
يصير قابضاً * ولودفع رب
السلم غرائره إلى المسلم إليه
وفيهما طعامه وقال كل مالى
عليك فى الغرائر ففعل ورب
السلم غائب اختلف المشايخ
فيه والصحيح أنه يصير قابضاً
* ولو أمر رب السلم المسلم
إليه ليطعن له الحنطة
ففعل كان الدقيق للسلم
إليه * ولو أمر رب السلم
غلام المسلم إليه أو ابنه
بقبض السلم ففعل كان
جائزاً * رجل استقرض من
رجل كرامن طعام وقبضه ثم
أن المقرض باع من
المستقرض ما عليه والقرض
قائم فى يده جازى ظاهر
الرواية وعن أبى يوسف
رحمه الله تعالى أنه لا يجوز
* ولو باع المستقرض
السكر المقبوض جاز
بالإجماع * ولو كان القرض
شياً لا يتعين كالدرهم
والدنانير فباع المقرض من
المستقرض ما فى ذمته جاز
* ولو استقرض من إنسان
كرام قضاء المقرض كراغير
كيل جاز للمقرض أن
يتصرف فيه قبل الكيل
* ولو اشترى كرا وقبضه

لا يجوز له أن يتصرف فيه حتى
دينه كان عليه قيمته لان قرض
وان كل شي لا يباين كالمص
وراء النهر كان جائزا * واذنا

كانت الكفالة بأمره أو بفرض أمره أن أجاز الصلح جاز الصلح على رأس المال وان لم يجز صلح يتيق السلم على حاله في قول أبي حنيفة ومحمد هما
الله تعالى * وكذا لو صلح أجنبي رب السلم على ذلك هذا إذا كان رأس المال من النقود فإن كان عينا كالعبد والنوب ونحوهما يتوقف
الصلح على إجازة المسلم إليه في قولهم وإن أقال الكفيل وقبل رب السلم اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم هي والصلح سواء وقال بعضهم يتوقف
في قولهم * رجلان أسلما إلى رجل في طعام فصالحه أحدهما على رأس ١٢١ المال أي على حصته من رأس المال

يتوقف الصلح على إجازة
الشريك في قول أبي حنيفة
ومحمد رحمهما الله تعالى أن
أجاز جاز عليهما ويكون
المقبوض من رأس المال
وما بقي من السلم بينهما وإن
رد الشريك بطل الصلح
ويبقى السلم * رجل وكل
رجل بأن يسلم له عشرة
دراهم في كرحنطة فأسلم
الوكيل ودفع الدراهم من
مال نفسه جاز ويرجع
بالدراهم على الموكل كالوارث
إذا قضى دين الميت من مال
نفسه كان له أن يرجع في
التركة ولهذا الوكيل أن
يقبض السلم وإذا قبض كان
له أن يجبسه عن الأمر
حتى يستوفي الدراهم فإن
هلك المقبوض في يده ان
هلك قبل أن يجبسه من
الموكل بهلك أمانته وإن هلك
بعد الحبس قال أبو يوسف
رحمه الله تعالى بهلك هلاك
الرهن وقال محمد رحمه الله
تعالى يسقط الدين قلت قيمة
الرهن أو كثرت كما يسقط
الثمن هلاك المبيع قبل
القبض وذكر خمس الأئمة
السرخسي رحمه الله تعالى
أن هذا قول أبي حنيفة
رحمهما الله تعالى * رجل وكل

قولهم ولو قال أنا حرم أو أنا محرم أو أهدى أو أمشي إلى بيت الله أن فعلت كذا فهو على ثلاثة وجوه أن نوى
الإيجاب أو لم ينو شيئا يلزمه ما ذكرنا نوى العدة لا يلزمه شيء كذا في فتاوى قاضيان * إذا حلف لا يصلي
فصلى صلاة فاسدة بأن صلى بغير طهارة مثلا لا يحنث في عيینه استحسانا ولو نوى الفاسدة صدق دينه وقضاء
ولو كان عقدي عينه على الماضي بأن قال إن كنت صليت فهذا على الجائر والفاقد جعلا ونوى الجائر في
الماضي خاصة صححت نيته فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء كذا في الذخيرة * ولو حلف لا يصلي فقام وقرأ
وركع لم يحنث وإن سجد مع ذلك ثم قطع حنث كذا في الهداية * ثم إن محمد رحمه الله تعالى لم يذكر أنه متى
يحنث واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم يحنث برفع الرأس منها كذا في التبيين * ولو حلف
لا يصلي صلاة لا يحنث حتى يصلي ركعتين كذا في البدائع * ولو حلف لا يصلي صلاة فصلي ركعتين ولم يقعد
قدر التشهدان عقدي عينه على النفل لا يحنث في عينه وإن عقدي عينه على الفرض وهي من ذوات المثني
فكذلك وإن عقدي عينه على الفرض وهي من ذوات الأربع يحنث في عينه وهو الظاهر والأشبه * ولو حلف
لا يصلي فقام وركع وسجد ولم يقرأ فعد قيل لا يحنث وقد قيل يحنث * ولو حلف لا يصلي الظهر لم يحنث
حتى يتشهد بعد الأربع وكذلك إن حلف لا يصلي الفجر لم يحنث حتى يتشهد بعد الركعتين وكذلك إذا حلف
لا يصلي المغرب لم يحنث حتى يتشهد بعد الثلاث كذا في المحيط * ولو قال عبد الله حران أدرك الظهر مع
الامام فادركه في التشهد ودخل معه حنث * ولو حلف لا يصلي الجمعة مع الامام فادرك معه ركعة فصلاها
معه ثم سلم الامام وأتم هو الثانية لا يحنث ولو افتتح الصلاة مع الامام ثم نام أو أحدث فذهب يتوضأ فغاب
وقد سلم الامام فأتبعه في الصلاة حنث وإن لم يوجد أدام الصلاة مقارنا لأن كلمة مع ههنا لا يراد بها حقيقة
القرآن بل كونه تابعاً له مقتدياً * ولو نوى حقيقة المقارنة صدق فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء كذا في
البدائع * ولا يصدق قضاء فيما ذكرنا نوى المتابعة لا على سبيل المقارنة هكذا في المحيط * في النوازل لو حلف
أن لا يسجد أو حلف أن لا يركع ففعل ذلك في الصلاة أو في غير الصلاة فإنه يحنث وفي فتاوى (أهو) حلف
لا يصلي اليوم الجمعة فاقتدى بواحد أو بواحد يحنث وإن كان المأموم صيباً كذا في التتارخانية * رجل
حلف أن لا يؤتم أحد افتتح الصلاة لنفسه ونوى أن لا يؤتم أحد افتتح قوم واقتدوا به حنث قضاء لا ديانة إذا
ركع وسجد وكذا الوصل هذا الحالف بالناس يوم الجمعة ونوى أن يصلي الجمعة بنفسه جازت الجمعة ولهم
استحساناً وحسن قضاء لا ديانة * ولو أشهد في غير الجمعة قبل أن يدخل في الصلاة أنه يصلي لنفسه والمسئلة
بها لم يحنث ديانة وقضاء * ولو افتتح الصلاة ثم أحدث فقدم رجلاً حنث كذا في الخلاصة * ولو ألام الناس
في صلاة الجنازة وسجدة التلاوة لا يحنث لأن عينه تنصرف إلى الصلاة المطلقة وهي المكتوبة أو النافلة
وصلاة الجنازة ليست بصلاة مطلقة * ولو حلف أن لا يؤتم فلان لرجل بعينه فصلي ونوى أن يؤتم الناس فصلي
ذلك الرجل مع الناس خلفه حنث الحالف وإن لم يعلم به كذا في فتاوى قاضيان * لا يصلي خلف فلان
فقام بجنبه وصلي يحنث وإن نوى حقيقة الحلف لا يصدق قضاء * والله لا أصلي معك فصلي خلف امام
يحنث إلا إذا نوى أن يصلي معه بحيث لا يكون معهما ثالث كذا في الوجيز للكردي * حلف ليصلين هذا
اليوم الصلوات الخمس بالجماعة ويجمع امرأته ولا يغتسل فيه فصلي الفجر والظهر والعصر بجماعة ثم جامع
امرأته ثم اغتسل بعد غروب الشمس فصلي المغرب والعشاء بجماعة لا يحنث لأن غسله وقع ليلاً لا نهاراً

(١٦٦ - فتاوى ثاني) وكذا بأن يأخذ له عشرة دراهم في كرحنطة ففعل كان المقدر للوكيل دون الأمر * الوكيل بالسلم إذا
قبض المسلم فيه أدون من المشروط جاز ويكون ضامناً للوكيل مثل المشروط كما إذا أبرأ عن السلم في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى
* وكذا لو وهب الوكيل من المسلم إليه السلم قبل القبض أو أقال السلم أو احتال بالسلم على رجل وأبرأ المسلم إليه جاز ويكون ضامناً للوكيل
مثل السلم في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تصح هذا التصرفات من الوكيل وعلى هذا الخلاف

الوكيل بالبيع اذا فعل ذلك في الثمن وأجمعوا على أن رب السلم اذا قبض السلم أو الموكل بالبيع اذا قبض الثمن أو أبرأ المشتري عن الثمن أو اشترى بذلك الثمن شيأ من المشتري أو صالح من الثمن على شيء جاز وأجمعوا على أن الثمن لو كان عينا فهو به الوكيل من المشتري قبل القبض لا يصح هبته وعلى أن الثمن لو كان عينا من النقود فقبضه ثم وهبه من المشتري لا يصح وما ذكرنا في الثمن فذلك في السلم أيضا ولو كان للمشتري دين مثل الثمن على الموكل بصير الثمن ١٢٣ قصاصا يدين الموكل في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويضمن الوكيل للموكل مثل ذلك وإن كان دين المشتري على الوكيل والموكل جميعا بصير الثمن قصاصا يدين الموكل حتى لا يضمن الوكيل شيأ ولو أحال الوكيل الثمن على رجل عندهما تصح الحوالة كان المختار عليه مليثا من المشتري أو دونه * والاب والوصي اذا أجلا أو أبرأ ما هو واجب للصبي بعقد هما يكون على الخلاف وإن لم يكن واجبا بعدهما لا يصح بالاجماع وكذا اذا قبل الحوالة على شخص دون المحيل في الملاءة ان وجب بعقد هما فهو على هذا الخلاف وإن لم يكن واجبا بعدهما لا يصح في قولهم والوكيل بالشراء اذا قال البيع لا تصح اقالته في قولهم * رجل وكل رجلاين أن يسلم له عشرة دراهم في كرخطة فأسلم أحدهما لا يجوز أن أسلم جميعا ثم تارك أحدهما لا يجوز في قولهم واذا وكل رجلا بأن يسلم له عشرة دراهم من الدين الذي له عليه في كرخطة فأسلم لا يكون السلم للآخر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * الوكيل

كذا في الفتاوى الكبرى * في مجموع النوازل حلف لا يصلي باهل هذا المسجد ما دام فلان حيا يصلي فيه فخرض فلان ثلاثة أيام ولم يصل فيه أو كان محصيا ولم يصل فيه ثلاثة أيام فانه لم يحث الحالف اذا صلى بهم كذا في الخلاصة * حلف لا يصلي في هذا المسجد فز يد فيه فصلى في موضع الزيادة لا يحث ولو حلف لا يصلي في مسجد بني فلان فز يد فيه فصلى في موضع الزيادة لا يحث كذا في النخبة * ما أخرت صلاة عن وقتها وقد كان نام حتى خرج وقت الصلاة ثم قضاهما فالصحيح أنه ان كان نام قبل دخول الوقت وانتهى بعد خروجه لا يحث وإن كان نام بعد دخول الوقت يحث كذا في الوجيز للكردي * حلف لا ينام حتى يصلي كذا كذا ركعة فنام جالس لم يحث كذا في السراجية * ولو قال لعبد ان صليت فانت حرة قال صليت وأكر المولى لا يعتق كذا في محيط السرخسي * اذا حلف أن لا يتوضأ من الرعا فرغ فثم بال ثم توضأ أو بال ثم عرف وتوضأ فالوضوء منهما جميعا ويحث في عينه كذا في المحيط * المنتقى ولو حلف والله لا اغتسل من امرأته هذ من جنبه وأصاب هذه ثم امرأته أخرى أو على العكس حث لان اليه بين وقعت على الجماع ولو نوى حقيقة الاغتسال فكذلك الجواب لان الاغتسال وقع عنها كذا في الفتاوى الكبرى * المرأة اذا حلفت أن لا تغتسل من جنبه أو من حيض فأصابها زوجهما وحاضت فاغتسلت فهو اغتسال منها ويحث في عينها كذا في الظهيرية في الفصل الثالث في مسائل الوضوء والغسل * ولو حلف لا يغسل فلانا أو حلف لا يغسل رأس فلان فغسله بعد الموت يحث كذا في المحيط * ولو حلف لا يغتسل من الحرام فهذا على الجماع حتى لو جامعها ولم يغتسل أو نيم يحث ولو عانقها فأثرل فاغسل لا يحث كذا في الخلاصة * حلف لا يقرب امرأته فاستلقي على قفاه فحاضت وقضت حاجتها منه ذكر في حدود النوازل أنه يحث حتى لو كانا أجنيين يجب عليهما الحد وعليه الفتوى فان كانا نكاحا لا يحث كذا في محيط السرخسي في باب الحلف على الوطئ * حلف لا يجمع فلانة أو لا يقبلها فهذا على الحياة دون الممات كذا في السراجية * ولو قال ان جامعتك أو باضعفتك فهو على الجماع في الفرج ولو قال ان أتيتك فكذا ينوي فان نوى الجماع أو الزيادة فهو على ما نوى فان نوى به الزيادة فوطئها حث بخلاف ما اذا نوى الجماع فزارها فانه لم يحث وإن لم تكن له نية حكى عن الحاكم بن نصير بن مهوريه أنه قال ان أناه الزيادة ولم يجامعها لا يحث وإن جامعها مع ذلك يحث * انا قال ان أصبتك فكذا لا يقع على الجماع الابالية وإن لم تكن له نية فهو على قياس ما حكى عن الحاكم كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير * ولو حلف لا يصوم اليوم أو يوم ما أو صوما فصام صائما أفطر لم يحث ولو حلف لا يصوم ثم فعل ما وصفنا حث كذا في الجامع الكبير * قال محمد رحمه الله تعالى رجل قال لله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم فلان في يوم قدأ كل فيه الحالف أو قدم بعد الزوال فلا شيء عليه ولو قال والله لا أصوم من اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم فلان قبل الزوال والا كل فان صام فيه لا تلزمه الكفارة وإن لم يصم تلزمه الكفارة وإن قدم بعد الزوال أو قبله بعد الاكل تلزمه الكفارة أيضا للعال كذا في شرح الجامع الكبير للعصري في باب الحنث في الوقت الذي يكون فيه الفعل الذي يحلف عليه * ولو قال بعدما كل أو بعدما زالت الشمس والله لا صوم من هذا اليوم يكون بارا بالامساك ببقية اليوم وكذا الوأضاف المين بالصوم الى الليل وقال والله لا صوم من هذه الليلة يكون بارا بعجز الامساك كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب الحنث في وقت قبل الفعل المحلوف عليه * واذا حلف الرجل بصوم من

بالسليم اذا أسلم وتحمل الغبن الفاحش لا يجوز لانه وكيل بالشراء فلا يتحمل منه الا ما يتغاب فيه الناس * الوكيل بالسلم حينما اذا أسلم الى نفسه أو مفاوضه أو عبده لا يجوز أن أسلم الى شريك له شركة عتانا جازاذا لم يكن ذلك من تجارتها وإن أسلم الى ولده أو زوجته أو أحد أبويه لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لصاحبيه رحمه الله تعالى * رجل وكله رجلا كل واحد منهما أن يسلم له عشرة دراهم في طعام لكل واحد منهما على حدة فأسلم لهما في عقد جاز وإن خط الدراهم ثم أسلم كان السلم له ويكرن ضامنا لهما بالخطة * رجل

دفع الى رجل دراهم فأمره أن يسلم له في حنطة فأسلم الوكيل ان تصادق الوكيل والموكل أنه نوى السلم للموكل كان السلم للموكل وان تصادقائه نوى السلم لنفسه كان السلم للوكيل ويضمن الدراهم للموكل وله تكاذب الوكيل والموكل في نيته يحكم النقد وان تصادقائه لم تحضره النية قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يحكم النقد وقال محمد رحمه الله تعالى يكون القول للراكيل وان وكل رجلا بشراعتي ثم تصادقائه لم تحضره النية اختلف المشايخ فيه قال بعضهم هو على الخلاف وقال بعضهم يكون القول ١٢٣ للموكل عند الكل والوكيل بشراعتي بعينه اذا اشترى ثم قال

اشترى ذلك لنفسه
وصدقه الموكل كان مشتريا
للموكل * رجل دفع الى رجل
عشر دراهم ليشترى لها
ثوبا قد سماه فأنفق الوكيل
على نفسه دراهم الموكل
واشترى ثوبا لاداهم دراهم
نفسه كان الثوب للمشتري
لاداهم لان الوكالة
تقيدت بتلك الدراهم فتبطل
الوكالة بهلاكها * ولو
اشترى ثوبا لاداهم وقصد
الثمن من مال نفسه
وأمسك دراهم الآدمر كان
الثوب لاداهم وبطبيعته
دراهم الموكل استحسانا
كالوارث أو الوصي اذا قضى
دين الميت من مال نفسه
* ولو دفع رجل الى رجل دراهم
وأمره بأن ينفقها على
عمال الآدمر فأنفق المأمور
دراهم نفسه وأمسك
دراهم الموكل فكذلك
الجواب ولو أنفق الوكيل
دراهم الآدمر في حاجته صار
ضامنا فان أنفق من دراهم
نفسه على عمال الآدمر بعد
ذلك كفي النوادر أن على
قول أبي يوسف رحمه الله
تعالى يخرج عن الضمان
وعلى قول محمد رحمه الله

حينما كان نوى شيئا فهو على ما نوى وان لم تكن له نية فهو على ستة أشهر وصار تقدير المسئلة ليصوم من ستة أشهر وكذلك اذا ذكر الحين مع اللام وكذلك اذا قال صمت حينما أو ان صمت الحين ولا نية له فهو على ستة أشهر ولا يحث الصوم ستة أشهر كما لو قال ان صمت ستة أشهر ولا يتعين الوقت الذي يليه ولو قال ان صمت زمانا أو الزمان فان نوى شيئا فهو كما نوى هكذا ذكر في الجامع الصغير وسوى بين الحين والزمان وذكر في الجامع الكبير أنه ان نوى شهرين فصاعدا الى ستة أشهر فهو على ما نوى والصحيح ما ذكر في الجامع الكبير فقد أجمع أهل اللغة أن الزمان من شهرين الى ستة أشهر وان لم تكن له نية فهو على ستة أشهر واذا قال عمرا فهو مثل الحين والزمان ذكره القدرى كذا في المحيط في الفصل العشرين في الاوقات * ولو قال لله على صوم العمر ولا نية له يقع على الابد كذا في غايه البيان * ولو قال ان صمت الابد أو ان صمت الدهر فكذا فحتمه يكون بصوم جميع عمره بأن لا يفطر يوما قال أفطروا ما بقر في يمينه فان لم يفطر حتى مات حنث في آخر عمره من أجزائه حياته فلو كان الجزء العتق يعتبر من الثلث ولو قال ان صمت أبا بدون اللام فالحنث بصوم ساعة كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب اليمين على الابد والساعة * ولو قال ان صمت دهر فعبدى حر فان نوى شيئا فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا قال أبو حنيفة لا أدري ما الدهر وعندهما اذا صام ستة أشهر في عمره مجتمعا أو متفرقا حنث في يمينه وان لم يصم ستة أشهر حتى مات لم يحث ولو قال ان صمت أرملة أو دهورا أو أحيانا فهو على ثلاثة منها وهي ثمانية عشر شهرا الآن في الصوم بشرط الامتيعاب كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الحنث في اليمين ما يقع على الابد وما يقع على الساعة * وانا قال ان صمت الشهر لا يحث ما لم يصم جميع الشهر كذا في المحيط * ولو قال ان لم أصم شهر فعبدى حر فاليمين على صوم شهر متفرقا أو متتابع ولا يتعين الشهر الذي يليه فان مات قبل أن يصوم شهر احنث ولو قال ان تركت الصوم شهر انصرف الى الشهر الذي يليه فان صام يوما أو ساعة قبل مضي الشهر لم يحث ما لم يترك الصوم في جميع ذلك الشهر كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الحنث في اليمين ما يقع على الابد وما يقع على الساعة * ولو قال ان تركت صوم شهر أو قال ان صمت شهر انصرف الى جميع العمر كذا في البحر الرائق * رجل قال لعبد صم عني يوما وأنت حر أو قال صم عني ركعتين وأنت حر عتق العبد صام أول يوم صم صلي أول يوم صم ولو قال صم عني حجة وأنت حر لا يعتق حتى يحج والفرق بينهما ما أن النيات تجري في الحج وهي لا تجري في الصوم والصلاة كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يصوم شهر رمضان بالكوفة خلفه يقع على صوم شهر رمضان كاملا بالكوفة حتى لو صام يوما فيها وخرج منها أو كان بالكوفة مريضا لم يصم لم يحث ولو حلف لا يفطر بالكوفة خلفه يقع على كونه بالكوفة يوم عيد الفطر فيحث به وان لم يأكل شيئا من المطعومات ولم يشرب كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب الحنث في الصيام * ولم يذكر في الكتاب اذا نوى من الليل أن يصوم يوما الفطر ولم يأكل هل يحث واختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه والصحيح أنه يحث لانه لما كان المراد من الافطار الدخول في يوم الفطر وقد وجد فيجب أن يحث كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الحنث في المساكنة والصيام والفطر ورؤية الهلال والاضحى والنكاح والطلاق * ولو حلف لا يفطر عند فلان خلفه يقع على حقيقة الافطار عنه حتى لو شرب الخالف في بيته ثم أكل العشاء عند فلان لم يحث ولو حلف لا يرى هلال رمضان بالكوفة خلفه يقع على كونه في الكوفة وقت

تعالى لا يخرج * الوكيل بالشرا اذا أخذ السلعة على سوم الشراء فاداهم الموكل فلم يرض وردها على الوكيل فهلكت عند الوكيل قبل أن يردّها على البائع ضمن الوكيل قيمة السلعة للبائع ولا يرجع به على الموكل اذا لم يكن الموكل أمرا بالاختذ على سوم الشراء والامر بالشراء لا يكون أمرا بالاختذ على سوم الشراء فان كان الأمرا بالاختذ على سوم الشراء فهلكت عند الوكيل كان لاوكيل أن يرجع به على الموكل * رجل أمر تليذه أن يبيع الامتعة ويدفع الثمن الى فلان فباع وأمسك الثمن حتى هلك لا يضمن بتأخير الاداء * رجل دفع الى رجل عشر درهما

ليشترى بهما أنضبة فاشترى بخمسة وعشرين لا يلزم الأمر وإن اشترى بتسعة عشر ما يساوي عشرين من لزوم الأمر وإن كانت لانساي لا يلزم * رجل قال لا أشتري هذا الثوب بعشرة دراهم فاشترى له بأحد عشر وأخذ الأمر بذلك فقال له الأمر خذ درهما آخر وادفع إليه الدرهم وأخذ الثوب فافترا كان الثوب للأمر وينعقد البيع بينهما بالتعاطي * رجل في بدو ثوب فقال وكان في بيعه وأن لا تنقص من عشرة دراهم فطلب منه انسان بتسعة ١٣٤ واشتره فان وقع في قلب المشتري أن الوكيل إنما قال ذلك ليروجه بعشر توسع المشتري

رؤية الهلال حتى يحث به وان لم ير الهلال بالبصر الا أن يطلق اللفظ في مسئلتى الافطار ورؤية الهلال بأن
حلف لا يفطر أو لا يرى هلال رمضان من غير الاضافة فان حلفه حينئذ يقع على حقيقة الافطار وحقيقة
الرؤية بالبصر أو الاأن ينوى الحقيقة في المسئلتين بأن ينوى بقوله لا يفطر بالكوفة حقيقة الخروج من
الصوم بشئ من المفطرات وبقوله لا يرى الهلال بالكوفة رؤيته بالبصر فيصدق فيه ما الا أن الفرق أنه لو نوى
الحقيقة في رؤية الهلال يصدق قضاؤه وديانة بخلاف الفطر فانه اذا نوى الحقيقة يصدق فيما بينه وبين الله
تعالى ولا يصدق القاضي كذا في شرح التلخيص الجامع الكبير في باب الحنث في الصيام * ولو كان بالكوفة حين
أهل الهلال لكن لا يعلم به هل يحث قال بعضهم يحث وقال بعضهم لا يحث ولو قال عبده حران ضحى
العام بالكوفة وكان فيها يوم الاضحى ولم يضع لم يحث ولو نوى الكيفية بالكوفة في ذلك الوقت فهو على
ما نوى كذا في شرح الجامع الكبير للعصيرى في باب الحنث في المساكنة والصيام والفطر والاضحى والنكاح
والطلاق * اتهمته بالغلان خلف لا يأتى حراما لا يحث بالقبلة والمس شهوة ويحث بالجامع فيمادون الفرج
وان لا يطأ بها فالفتوى على أنه يحث * حلف لا يزنى فلا يحث كذا في الوجيز للكردرى * في أيمان
القدورى اذا حلف لا يطأ امرأته وطأ حراما فوطئ امرأته الحائض أو وطئها وهو مظاهرهم نال يحث الا أن
ينوى ذلك ولو حلفت المرأة بهذه العبارة (١) كره الله كره حرام نكردستم وعنت أنها لم تحرم الزنى انما الله
عز وجل هو الذى حرم الزنى وقد كانت فعلت ذلك لم تحث وان كان الحالف رجلا وحلف بالله عز وجل
فكذلك الجواب وان كان حالف بالطلاق والعناق صدق ديانة لا قضاء ولو حلف لا يرتكب حراما فهدا على
الزنى فان كان الحالف خصيا أو مجبو با فهو على القبلة الحرام وما أشبهها كذا في الظهيرية فى الفصل الثامن
فى الوقاع والافعال المحترمة

الباب العاشر في اليمين في لبس الثياب والحلي وغير ذلك

من قال لامرأته ان لبست من غزلك فهو هدى فغزلت من قطن مملو له وقت الحلف فلبسه فهو هدى اتفاقا
فاذا لم يكن في ملكه قطن أو كان فلم تغزل منه بل غزلت من قطن اشتراه بعد الحلف فلبسه فهي مسئلة
الكتاب فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو هدى كذا في فتح القدير * ومعنى الهدى التصديق به بمكة
كذا في الهداية * واذا حلف لا يلبس من غزل فلانة ولا يلبس له فلبس ثوبا نسج من غزل فلانة يبحث في عينه
فان كان ثوب عين الغزل لا يبحث بلبس الثوب ولو لبس عين الغزل لا يبحث الا أن يعينه كذا في المحيط
* ولو حلف أن لا يلبس ثوبا من غزلهما فلبس ثوبا من غزلهما ومن غزل غيرهما لا يكون حاشا وان كان غزل غيرها
جزءا من مائة جزء وسواء كان غزلهما مختلطاً أو كان غزل كل واحد منهما في طرف وهذا كالجواهر * حلف أن
لا يلبس ثوب فلان فلبس ثوبا بين فلان وبين غيره لا يكون حاشا ولو حلف أن لا يلبس من نسج فلان فلبس
ثوبا نسجه فلان مع غيره كان حاشا ولو قال ثوبا من نسج فلان فلبس ثوبا نسجه فلان مع غيره ان كان ثوبا
بنسجه واحد فنسجه اثنان لا يكون حاشا ولو كان ثوبا لا ينسجه الا اثنان فلبسه كان حاشا ولو حلف أن
لا يلبس من غزل فلانة فلبس ثوبا من غزل فلانة وغزل غيرها كان حاشا وان كان غزل فلانة مشلا خيطا

لم أفعل حراما

ووجد رَأْسَ الْمَالِ سَتُوقَةً أَوْ رِصَاصًا إِنْ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ الْاِئْتِرَاقِ وَاسْتَبْدِلَ مَكَانَهَا جَازٍ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْاِئْتِرَاقِ فَسَدَ وَاحِدًا
السَّلْمِ وَإِنْ اسْتَقَرَّ رَأْسُ الْمَالِ فَأُجَازَ الْمُسْتَقَرُّ قَبْلَ الْاِئْتِرَاقِ أَوْ بَعْدَ جَازٍ وَإِنْ لَمْ يَجْزَ أَخَذَ ذَرَاهِمَهُ إِنْ كَانَ قَبْلَ الْاِئْتِرَاقِ وَأَسْتَبْدِلَ جَازًا إِنْ كَانَ
بَعْدَ الْاِئْتِرَاقِ لَمْ يَجْزِ وَإِنْ وَجَدَهَا زَيْفًا وَتَجَوَّزَهَا جَازًا قَبْلَ الْاِئْتِرَاقِ وَبَعْدَهُ وَإِنْ رَدَّهَا وَأَسْتَبْدِلَ مَكَانَهَا إِنْ كَانَ قَبْلَ الْاِئْتِرَاقِ جَازٍ وَإِنْ أَسْتَبْدِلَ
بَعْدَ الْاِئْتِرَاقِ فَكَذَلِكَ فِي قَوْلِ أَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى قُلُوبُ الرِّدْوَانِ أَكْثَرُ وَقَالَ زَيْدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَطْلُ السَّلْمُ قَدْرَ الرِّدْوَةِ قُلُوبًا أَكْثَرُ

أن يشتريه بتسعة لأن الوكيل
فعل ما هو معتاد عند الناس
فأذلو وقع في قلبه ذلك وسعه
أن يشتري وأن لم يقع
لايسعه * رجل وكل رجلا
بأن يشتري له عبد فلان
بألف درهم فقطع يد العبد
ثم اشتراه لايجوز * ولو وكله
بشراء عبد بغير عينة فاشترى
عبد أقد قطع يده جاز على
الأمر لأن في الوجه الأول
لما أشار إلى عبد سليم تقيدت
الوكالة بصفة السلامة وفي
الوجه الثاني الوكالة مطابقة
لجاز شراؤه على الأمر إذا
اشتراه بمثل قيمته * رجل باع
عبد ثم أمر أناسا بأن
يشترى له عبدا فاشترى
الوكيل ذلك العبد لايجوز
على الأمر * رجل أمر غيره
ببيع أرض فيها أشجار أو
بإفباع المأمور الأرض
بينهما وأشجارها ثم اختلفا
فقال الموكل كنت خيمته عند
التوكيل عن بيع الأشجار
والبناء وأنكر الوكيل كان
القول قوله لأنه أنكر التوكيل
بيع الأشجار وبأخذ المشتري
الأرض بحصته من الثمن إن
شاملا يفسد البيع ومسائل
الوكالة تأتي في كتابها إن شاء
الله تعالى * المسلم له إذا

وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان كان المردود قليلا لا يسطل وان كان كثيرا يسطل بقدر المردود وما دون النصف قليل وما فوقه كثير وعنه في النصف روايتان وان جاء المسلم اليه بزيوف وانكر رب السلم ان يكون الزنيوف من دراهمه فالقول قول المسلم اليه مع يمينه الا ان يكون قبض واقرأه قبض رأس ماله واقرأه قبض حقه واقرأه استوفى رأس المال حينئذ لا يقبل قول المسلم اليه * ولو اقر قبض الدراهم ثم ادعى أنه وجدها زيوفا قبل قوله وان ادعى أنها استوفى لا يقبل وان قبض ١٢٥ ولم يقرب بشئ ثم ادعى أنها استوفى

قبل قوله * ولو وجد بعض القبوض ستوفة فقال رب السلم هي دراهمي لكنها هي ثلث رأس المال ولي عليك ناث السلم وقال المسلم اليه هي نصف رأس المال وعلى نصف السلم كان القول قول المسلم اليه وان وجد بعض رأس المال زيوفا بعد الافتراق فردها ثم اختلفا في قدر المردود على هذا الوجه كان القول قول رب السلم كالأشترى حنطة بعينها بدراهم وقبضها ثم وجد بالحنطة عيبا وأراد استرداد الثمن واختلفا في قدر المردود كان القول قول بائع الحنطة * رجل أسلم في حنطة جيدة فجاء المسلم اليه بحنطة وقال هي جيدة وقال رب السلم هي رديئة فان القاضي يريها رجلين يعرفان ذلك فان قالاهي جيدة يعمل بقوله ما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل دفع اليه رجل درهمين وآخر درهما وديعة فاختلفت الدراهم ثم وجد من الدرهم مازنا فاكل واحد منهما ينكر أن يكون الزائف درهمه قال أبو حنيفة

واحدا كذا في فتاوى قاضيان * ولو حلف لا يلبس ثوبا من نسج فلان فنسجه علمانه فان كان فلان يعمل بيده لم يحث وان كان لا يعمل حث كذا في الايضاح * حلف لا يلبس ثوبا من غزل فلان فلبس ثوبا من غزل وقطن كان في ملكه وقت المين يحث وكذلك ان لم يكن في ملكه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * ولو حلف أن لا يلبس من غزل فلان فلبس ثوبا خيط بغزل فلا تة لا يكون حائنا وكذا لو لبس ثوبا فيه سلكة من غزله ولو لبس ثوبا من غزله حث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يحث في قول محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى ولو كانت العروة والزرقة من غزله لا يكون حائنا في عين اللبس ولو كانت اللبنة من غزله لا يكون حائنا وكذا الزريق عند البعض والرقعة التي يقال لها بالفارسية سبان اذا كان من غزله ورؤى عن محمد رحمه الله تعالى أنه يكون حائنا واذا كان حائنا في الرقعة كان حائنا في اللبنة والزريق أيضا وكذا الرقعة التي تكون على الجيب ولو أخذ الحالف خرقة من غزله اقدر شبرين ووضع على عورته لا يكون حائنا ولو لبس من غزله اقل نسوة أو شبكة يقال لها بالفارسية كلوة كان حائنا وكذا الجوب كذا في فتاوى قاضيان * اذا حلف لا يلبس ثوبا من غزل فلا تة فقطع بعضه فلبسه فان بلغ ما قطع ازارا أو رداء حث والا فلا وان قطعه سراويل فلبسه حث وكذا المرأة اذا حلفت لا تلبس ثوبا فلبست خمارا أو مقمعة لم تحث اذا كان لم يبلغ مقدار الازار وان كان يبلغ ذلك حث وان لم يستر به العورة وكذلك ان لبس الحالف عمامة لم يحث الا ان يلف فيكون قد ازارا أو رداء أو يقطع من مثلها ما يخص أو سراويل فيحسد يحث كذا في الايضاح * وان لم يقل ثوبا فثمنه بغزله كان حائنا ولو حلف أن لا يلبس ثوبا من غزله فلما بلغ الثوب السر تولى يدخل يديه في كفيه ورجلاه بعد تحت اللغاف كان حائنا ولو حلف أن لا يلبس السراويل أو الخفين فأدخل احدي رجله في السراويل أو لبس احدي خفيه لا يكون حائنا ولو حلف أن لا يلبس هذا الثوب فالتى عليه وهونائم ثم رفع وهونائم قال البلخي رحمه الله تعالى لا يكون حائنا قال الفقيه أبو الليث هو القياس وبه نأخذ وان أتى عليه وهونائم فلما انتبه ألقياه من نفسه لا يكون حائنا وان تركه حتى استقر عليه كان حائنا ولو أتى عليه وهو متنبه حث علم بذلك أو لم يعلم كذا قال أبو نصر كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لا لبس ثوبا من غزل فلا تة فنسج ثوب من غزله أو غزل غيرها الا أن غزل غيرها في آخر الثوب أو في أوله فقطع غزله من ذلك ولبس القطعة التي من غزل الخوف عليها فان كانت تبلغ ازارا أو رداء حث وان كانت لا تبلغ ذلك لا يحث وان قطعه سراويل ولبسه يحث وان لبس ذلك الثوب قبل أن يقطع منه ما نسج من غزل غيرها لا يحث كذا في المحيط * واذا حلف لا يلبس ثوبا من غزله فلبس كساء من غزله حث وان كان من الصوف كذا في محيط السرخسي * واذا حلف لا يلبس ثوبا فيمينه على كل ملبوس يستر العورة وتجوز الصلاة فيه حتى لو لبس مسحا أو بساطا أو طنفسة لا يحث ولو لبس كساء أو طيلسا لا يحث لانه مما يلبس وكذا لو لبس فروا يحث ولو لبس قلنسوة لا يحث وكذا في المحيط * وكذا الجلود والحصير والخف والجوب وكذا في التارخانية * ولو سمى ثوبا بعينه ولبس منه طائفة أكثر من نصفه حث كذا في البسوط * حلف لا يلبس سراويل فلبس ثياب رجل طويل وهو عليه سراويل وهو على تقطيع سراويل الا أنه لا يحث وكذلك لو حلف لا يلبس ثيابا فلبس سراويل رجل قصير وهو عليه ثياب فلبسه حث كذا في محيط السرخسي * في الخلاصة ما لا يصلح لستر العورة لا يسمى ثوبا كذا في التارخانية * اذا حلف لا يلبس قبضا

رحمه الله تعالى يقسم الدرهم الزائف بينهما أثلاثا وثالثا والباقى بينهما أثلاثا * رجل عليه عشرة دراهم فأوفاه اثني عشر غلطا قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى تكون الزيادة أمانة عند القاضي ان هلكت لا يجب عليه شئ وما بقى يكون بينهما خمسة أسداسها للقاض وسدسها للدافع * رب السلم والمسلم اليه اذا اختلفا في قدر رأس المال أو جنسه أو وصفه أو اختلفا في جنس المسلم فيه أو قدره أو وصفه أو ذرعان ثوب السلم فانهما يتصافان وان اختلفا في مكان الايقاع قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى القول قول المسلم اليه ولا تصافان وقال

صاحبهم رحمهم الله تعالى بهما فان قيل الخلاف على العكس والاول اصح * ولواختلفا في أصل الاجل فادعى أحدهما شرط الاجل
والآخر ينكر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أيهما ادعى الاجل فالقول قوله والعقد صحيح وقال صاحباه رحمه الله تعالى ان كان المسلم اليه
يدعى الاجل ورب المسلم ينكر كان القول قول رب المسلم والآخر فاسد وان اتفقا على شرط الاجل واختلغا في قدره كان القول قول رب المسلم
مع عيئه والبينة بينة المسلم اليه وان ١٢٦ اتفقا على قدر الاجل واختلغا في مضيه كان القول قول المسلم اليه والبينة بينته
أيضا * اذا شرط الايفاء في

المسلم في مصر كذا جاز
ويكون للمسلم اليه أن يوفي
في أي محله شاء * وان اختلفا
فقال رب المسلم شرطت
عليك الايفاء في محله كذا
وقال المسلم اليه بلى لكن
أدفع اليك في محله كذا يجبر
رب المسلم على القبول
* وكذلك لو شرط الايفاء في
منزل رب المسلم جاز للمسلم
واذا أسلم المسلم اليه في محله
أخرى يجبر رب المسلم على
القبول * ولو اشترى وقر
حطب كان على البائع أن
يأتي به الى منزل المشتري
عرفا حتى لو هلك في الطريق
يهلك على البائع كالأستاجر
دابة الى مصر كذا فدخل
المصر كان له أن يبلغ عليها
الى منزله استحسانا ولو
اشترى وقر حطب على أن
يوفيه في منزله جاز استحسانا
وهو قول أبي حنيفة وأبي
يوسف رحمه الله تعالى
* ولو اشترى وقر حطب على
أن يحمل البائع الى منزل
المشتري يفسد البيع * رجل
اشترى شاة على أن يوفيه
التمن في بلد كذا ان كان
التمن مؤجلا جاز اذا حل
الاجل ان كان التمن شاة

فليس قيصا ليس له كان ولم تكن له نية حين حلف فانه يحنث كذا في المحيط * في الملتقط اذا حلف لا يلبس
فليس مكرها لا يحنث فان قدر على نزع فلم ينزعه فهو لا يلبس كذا في التتارخانية * ولو حلف لا يلبس قيصا
فعلى ما يلبس القميص عادة ويعتبر الاكثر بعد أن خرج رأسه من الجيب كذا في العناية * اذا حلف
لا يلبس سراويل أو قميصا أو رداء أو قفازا أو سراويل أو القميص أو الرداء لم يحنث * وكذا اذا اعتم بشئ من ذلك
ولو حلف أن لا يلبس هذا القميص أو هذا الرداء أو هذا السراويل فعلى أي حال لبس ذلك حنث وان اتزر
بازدراء أو ارتدى بالقميص أو اغتسل فلف القميص على رأسه وكذا لو حلف لا يلبس هذه العمامة فالتقاها
على عاتقه * حلف لا يلبس قميصين فلبس قيصا ثم نزع ثم لبس آخر لا يحنث حتى يلبسهما معا ولو قال والله لا
ألبس هذين القميصين فلبس أحدهما ثم نزع ولبس الآخر حنث لان البين ههنا وقعت على عين فاعتبر
فيه الاسم دون اللبس المعتاد كذا في البدائع * حلف لا يكسوا فلان فاعاره كسوة أو كفته بعد موته لم يحنث
الا اذا أراد به السترون التملك * حلف لا يلبس هذا الثوب حتى يأتذنه فلان فأتذنه فلان سقطت البين
ولو قال الآن يأتذنه فلان فأتذنه لم يحنث لان البين كذا في السراجية * رجل حلف أن لا يلبس من غزل
امرأته فلبس قدامها غزلا فلبس من غزلها وبطانتها من غزل غيرها كان حنثا كذا في فتاوى قاضيخان * وان
حلف لا يكسوه ثوبا فاعطاه دراهم فاشترى بها ثوبا لم يحنث فلو أرسل اليه بثوب كسوة حنث فان نوى أن
يعطيه من يده الى يده لم يحنث كذا في المبسوط * عن أبي يوسف رحمه الله تعالى حلف لا يلبس السواد فهذا
على الثياب ولو لبس قطنسوة أو خفين أو نعلين أو سودين أو فروة سوداء لا يحنث كذا في محيط السرخسي
* ولو قال لا ألبس شيء من السواد فانه يحنث في القطنسوة والخفين الاسودين والفرو الاسود وغيرها كذا
في خزائن المفتين * ولو حلف لا يلبس حريرا فلبس مضمنا فالعبرة بالجملة دون السدى ولو حلف لا يلبس قطننا
فليس ثوب قطن حنث ولو لبس قباء ليس يقطن وحشوه قطن لم يحنث الا أن ينوي كذا في الايضاح * واذا
حلف لا يلبس ابريسما فلبس ثوبا لمحنه خر سدا ابريسم لا يحنث في عيئه * ولو حلف لا يلبس ثوب كان
فليس ثوبا من قطن وكان لا يحنث في عيئه سواء كان الكتان سدى أو لحمة * واذا حلف لا يلبس ثوبا ابريسم
فليس ثوبا من ابريسم وقطن يحنث في عيئه اذا كانت لمحنه ابريسما كذا في المحيط * رجل حلف أن لا
يلبس خرأ فلبس ثوبا خالصا من خرأ وكان سدا من القطن أو الابريسم ولمحنه من الخبز كان حنثا ولو حلف
لا يلبس ثوبا خرم من غزلها فلبس ثوبا سدا ابريسم ولمحنه من غزلها كان حنثا ولو حلف لا يلبس طيلسان
صوف فلبس طيلسانا لمحنه صوف وسدا ابريسم أو قطن لا يحنث في عيئه ولا يشبه الطيلسان غيره كذا
في فتاوى قاضيخان * المنتقى هشام عن محمد رحمه الله تعالى لو حلف ليقطعن هذا الثوب قميصين فقطع منه
قيصا واحدا وخطه ثم فتنقه ثم خطه مرة أخرى قال يحنث * ولو حلف ليخيطن منه قميصين لم يحنث ولو
قال لا قطعن منه قميصين فقطع منه قيصا فخطه ثم فتنقه ثم قطعه قيصا آخر غير ذلك التقطيع قال لا يحنث
كذا في محيط السرخسي * ولو حلف على قيص ليقطعن منه قباء وسراويل فلبسه أو لم يلبسه ثم قطع من
القباء سراويل فانه قد حنث في عيئه حين قطع القميص وفي الزيادات عبدة حران لم يجعل من هذا الثوب
قباء وسراويل ولا نية له ففعله كله قيام وخطه ثم نقض القباء وخطه سراويل لا يحنث الا أن يكون عني
أن يجعل من بعضه هذا ومن بعضه هذا وهو على الحالة الاولى كذا في البدائع * ولو حلف أن لا يلبس

حمل ومؤنة كان عليه الايفاء في المكان المشروط وفيما الاجل له ولا مؤنة لصاحب الدين أن يطالبه في أي مكان شاء هذا
وان لم يكن التمن مؤجلا أو كان الاجل مجهولا يصح البيع كان له حمل ومؤنة أو لم يكن * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا لم يكن له حمل
ومؤنة جاز استحسانا وله أن يطالب حيث شاء * كتاب البيع * البيعة لا ينقذ الابلفظين يثبتان عن التملك والتلاك على صيغة
الماضي أو الحال نحو أن يقول البائع بعث منك هذا بكذا ويقول أبيعك هذا بكذا ويقول المشتري اشتريت أو قبلت أو رضيت أو أجزت

* ولا ينعقد بلفظة الامر بأن قال المشتري يعني هذا الثوب بكذا فيقول بعث أو يقول البائع اشترمني هذا العبد بكذا فيقول اشتريت وكلاهما ينعقد بلفظة الامر لا ينعقد بلفظة الاستقبال نحو أن يقول البائع سأعيلك هذا العبد بكذا فيقول المشتري اشتريت وقد يكون البيع بالأخذ والعطاء من غير لفظ البيع ويسمى هذا البيع بيع التعاطي واختلف الشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم هذا البيع يختص بالاشياء الخسيسة كالقبل واللحم والخبز والخطب وقال بعضهم ينعقد في الكل واليه أشار في الجامع الصغير ١٣٧ في الوكالة وقال القاضي الامام أبو الحسن علي السغدري

أبو الحسن علي السغدري رحمه الله تعالى هذا البيع لا يكون الا قبض البدلين جميعا * وقال بعضهم قبض أحدهما يكفي وينعقد البيع بالهبة بشرط العوض عند قبضهما ويبنى عليها أحكام البيع من ثبوت حق الشفعة ونحوها * ولو قال بعثك هذا العبد بألف درهم فقبضه المشتري ولم يقل شيئا كان بيعا * ولو قال بعث منك هذا العبد بألف درهم ثم قال بعث منك هذا العبد بمائة دينار فقال المشتري قبلت كان البيع بالثمن الثاني * ولو قال بعث منك هذا العبد بألف درهم فقبض المشتري ثم قال بعث منك هذا العبد بمائة دينار في ذلك المجلس أو غيره وقال المشتري اشتريت ينعقد البيع الثاني وينسخ البيع الاول * ولو قال البائع بعث منك هذا العبد بألف درهم فقال المشتري اشتريت بمئتي دينار في درهم ذكر في النوادر أنه ينعقد البيع بالثمن والاف الاخرى زيادة في الثمن ان قبلها البائع صح وكذلك لو ابتدأ

هذا القميص ونقصه ثم استأنف خياطته ولبسه ذكر القدوري رحمه الله تعالى أنه يحنث في عينه وهكذا ذكر في النوادر * وكذا القباء والجبة لان اسم القميص والقباء والجبة لا يزول بنقص الخياطة يقال قميص مقنوق وكذا الوحلف أن لا يركب هذه السفينة فنقصت وصارت خشبا ثم أعيدت سفينة فركبها ذكر في النوادر أنه يكون حائثا وذكر في الجامع أنه لا يحنث لانه لا يعود قيصا ولا قياما ولا سفينة الا بصنعة حادثة ولو حلف أن لا يلبس هذه الجبة وهي محشوة فنزع حشوها وجعل لها حشوا آخر وليس كان حائثا وكذا لو كانت الجبة مبطنه فنزع بطانتها وجعل لها بطانة أخرى وليس كان حائثا لان اسم الجبة لا يزول عنها بنزع الحشو والبطانة * رجل حلف أن لا ينام على هذا الفراش فأخرج منه الحشو ونام عليه قالوا لا يكون حائثا لان الفراش الذي ينام عليه لا يكون بدون الحشو ولو أخرج ما فيه من الصوف أو القطن ونام على ذلك الصوف أو الملوحة لا يحنث في عينه لان مجرد الحشو لا يسمى فراشا كذا في فتاوى قاضيان * امرأة حلفت أن لا تلبس هذه المقنعة فاتخذت منها علم الغزاة ثم نقص ورد عليها فتنقعت نحت كذا في خزائن المفتين * قال في الجامع وإذا حلفت المرأة لا تلبس هذه المحفة فخط جانبها وجعلت درعا وجعلت لها حشوا وبكت فلبستها لا يحنث في عينها ولو قطعت الخياطة وزرع عنها الكتان والجيب حتى عادت المحفة فلبستها حنثت في عينها لانه عاد الاسم لا بسبب جديد قائم بالعين وهذا بخلاف ما لو قطعت المحفة وخطبت قيصا ثم نقصت الخياطة والتركيب وخيط بعضهم ببعض حتى عادت المحفة ولبستها لا يحنث في عينها * في القدوري حلف على شقة خزيعتها لا يلبسها فنقصت وغزلت وجعلت شقة أخرى فلبسها لم يحنث * إذا حلف لا يجلس على هذا البساط فخط جانباه وجعل خراجا فجلس عليه لا يحنث في عينه فان فتقت الخياطة حتى عاد بساطا فجلس عليه حنث في عينه ولو كان قطع البساط وجعل خرجين ثم فتقهما وخط القطع وجعلهما بساطا ثانيا ثم جلس لم يحنث وان عاد الاسم * قال مشايخنا رحمهم الله تعالى هذا اذا كان الخرجان بحيث لو فتق كل واحد منهما لا يسمى بساطا على الافراد ما اذا كان كل واحد منهما يسمى بساطا فاذا فتقتهما وخط أحدهما بالآخر وجلس عليه يحنث في عينه كذا في المحيط * ولو حلف لا يجلس على الارض لا يحنث الا أن يجلس عليها وليس بينه وبينها غير ثيابه فان كان بينه وبين الارض حصير أو بوري أو بساط أو كرسي لم يحنث ولو حلف لا يجلس على هذا الفراش أو هذا الحصر أو هذا البساط فجعل عليه من ثم جلس عليه لم يحنث كذا في البدائع * حلف لا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه فراشا آخر فنام عليه لا يحنث كذا في البحر الرائق * وأجمعوا على أنه لو حلف لا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه قراما أو محبسا حنث * ولو حلف لا يجلس على هذا السرير أو على هذا الدكان أو لا ينام على هذا السطح فجعل فوقه مصلى أو فراشا أو بساطا ثم جلس فيه حنث فلو جعل فوق السرير سرير أو بنى فوق الدكان أو فوق السطح سطحا آخر لم يحنث كذا في البدائع * من حلف لا يلبس حليا فلبس خاتم ذهب يحنث ولو لبس عقد لؤلؤ غير مرصع يحنث عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحنث ومتى كان فيه ترصيع يحنث اتفاقا وعلى الخلاف اذا لبس عقد زرج أو زمر زغير مرصع وقولهما أقرب الى عرف ديارنا فيقتى بقوله ما لان التحلي به على الافراد معتاد ولو لبس خلتا أو دملوجا أو سوارا يحنث سواء كان من ذهب أو فضة كذا في الكافي * ولو حلفت المرأة أن لا تلبس حليا فلبست خاتم فضة لا يحنث وهذا هو ظاهر الرواية وقالوا هذا اذا كان مصوغا على هيئة

المشتري فقال اشتريت منك هذا العبد بألف درهم فقال البائع بعته بألف درهم كان ذلك خطأ احدا الا لغيره * ولو قال بعث منك هذا العبد بألف درهم فقال المشتري اشتريت به بغير شيء لا يصح * ولو تباعا وهما عيشان قال بعضهم لا ينعقد البيع لتفرق المجلس بالخطوات قبل القبول كالو قال بعث فقام المشتري ثم قبض * وقال بعضهم ينعقد اذا أجاب المخاطب موصولا بالمخاطب فانه ذكر في الطلاق اذا قال لها اختاري وهما عيشان فقالت اخترت موصولا بالمخاطب يقع الطلاق * ولو قال أقبلت هذا العبد بألف درهم فقال لاخر قبلت اخلفوا فيه وقال أبو بكر

الاسكاف يعتقد البيع بينهما بلفظة الاتالة وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا يعتقد به أخذ الفقيه أبو الليث وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإنه قال في المتبايعين إذا تقابلا البيع بأكثر من الثمن الأول أو بأقل أو يجنس آخر في ظاهر الرواية عنه يكون ذلك فسحا بالثمن الأول في حقهما * وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاتالة بيع بعد القبض فسخ قبله وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الاتالة بيع إلا إذا تعذر جعلها يباعا ١٢٨ بأن كان المبيع منقولاً وتقابلا قبل القبض فيجعل فسحا وقال محمد رحمه الله تعالى

أن تقابلا بأكثر من الثمن الأول أو يجنس آخر يكون يباعا وقال زفر رحمه الله تعالى الاتالة فسخ في حق الكل حتى لا يتعلق بها الشفعة * رجل قال لآخر اذهب بهذه السلعة وانظر اليها اليوم فإن رضى بها فهي لك بألف درهم فذهب بها جاز * وكذا لو قال إن رضى بها اليوم فهي لك بألف درهم جاز وهو بمنزلة قوله بعك هذا العبد بألف درهم على أنك بالخيار اليوم * ولو باع عبدين فقال بعكك هذين العبدين بألف درهم فقبل المشتري أحدهما أو قال للرجلين بعكك هذا العبد فقبل أحدهما لا يجوز إلا أن يرضى به البائع في المجلس وحده من الثمن معاومة فيجوز ويكون ذلك عقدا جديدا في الباقي * ولو قال بعكك هذين العبدين هذا جماعة فقبل المشتري البيع في أحدهما ذكر في بعض المواضع أنه يجوز * وذكر في الجامع أنه لا يجوز إلا أن يقول بعكك هذين العبدين بعكك هذا جماعة وبعتك هذا جماعة فقبل المشتري في

أحدهما جاز أما إذا كان مصوغا على هيئة خاتم النساء مما له فص فحنث وهو الأصح كذا في المحيط * وتاج الملك ليس بجلى وتاج النساء حلى والقلب والقلادة حلى كذا في التمر تاشي * حلفت المرأة لا تلبس المكعب فلبست اللؤلؤ فقد قيل إن سمي اللؤلؤ في العرف والعادة مكعبا يلزمها الحنث والأفلا كذا في المحيط * رجل حلف أن لا يلبس حليا فلبس سيفاً محلى أو منطقة مفضضة لا يكون حائثا وهو على حلى النساء كذا في فتاوى قاضيان * ولو حلف لا يلبس درعا ولا ثيابا فلبس درعاً حديداً وأدرك امرأته حنث فان نوى أحدهما لا يحنث بالآخر كذا في محيط السرخسي * إذا حلف لا يلبس سلاحاً فلبس سيفاً أو تنكب قوساً أو ترساً لم يحنث قالوا إذا كانت اليمين بالفارسية بأن قال (١) سلاح نبوشم يحنث في هذا لا في الأشياء فلو لبس درعاً من حديد يحنث كذا في المحيط * الأصل في اللباس أن اسم الثوب لا يتناول ما دون الأزار والسلاح المدرع والسيف والقوس دون السكن وحديد غير مصنوع كذا في العناية والله أعلم بالصواب

باب الحادى عشر في اليمين في الضرب والقتل وغيره
لو حلف أن لا يضرب رجلاً فضر به بعد ما مات لا يحنث كذا في شرح الطحاوى * رجل حلف أن لا يضرب عبداً فأمر غيره فضر به المأمور وحنث وإن نوى الحالف أن لا يلبس ذلك بنفسه دين في القضاء ولا يحنث * ولو حلف على حر لا يضرب به فأمر غيره فضر به المأمور لا يحنث إلا أن يكون الحالف قاضياً أو سلطاناً كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يضرب ولده فأمر غيره حتى يضرب لم يحنث إلا بكذا في المحيط * وإذا حلف الرجل ليعضن عبداً مائة سوط ولا يثبته فضر به مائة سوط تخفف فإنه يبرئ يمينه قالوا هذا إذا ضرب به ضرباً ياتى به أما إذا ضرب به بحيث لا يأتى به لا يبرئ * ولو ضرب به بسوط واحد له شعبتان خسمين مرة كل مرة تقع الشعبتان على بدنه برئ يمينه وإن جمع الاسواط جمعاً أو ضرب به بأضربه أو ضرب به بثنين بعرض الاسواط لا يبرئ وإن ضرب به برأس الاسواط يقطران كان قد سوى رؤس الاسواط قبل الضرب حتى إذا ضرب به ضرباً أصابه رأس كل سوط برئ يمينه وأما إذا اندس بعض الاسواط في البعض فأتى بقطع البر بقدر ما أصابه وما اندس من الاسواط لا يقع به البر وعليه عامة المشايخ رحمه الله تعالى وعليه الفتوى هكذا في الذخيرة * رجل حلف بالله أن يضرب ابنته الصغيرة عشرين سوطاً فإنه يضرب بها عشرين ثمراً أو السعف وهو ما صغر من أغصان النخل كذا في الظهيرية * رجل قال والله لو أخذت فلاناً لأضربه مائة سوط فأخذه وضربه سوطاً واحداً وسوطين قال هذا على الإبد لا يحنث في يمينه في الحال كذا في الذخيرة * رجل حلف أن لا يضرب امرأته فقصرها أو عضها أو أخذ شعرها أو وجهها حنث في يمينه قالوا هذا إذا لم يكن في الملاعبة وإن كان في الملاعبة لا يحنث وهو الصحيح وكذا لو أصاب رأسه رأسها في الملاعبة فادماها لا يحنث وقبل هذا إذا كانت اليمين بالعربية فإن كانت بالفارسية لا يحنث في جميع ذلك والصحيح أنه يكون حائثاً إذا كان على وجه الغضب وإن تنف شعراتها تكلموا فيه والصحيح أنه يكون حائثاً إذا كان في الغضب وإن دفعها ولم يوجهها لا يحنث كذا في فتاوى قاضيان * ولو حلف العربي بالفارسية بذلك ينبغي أن يستل العربي فإن أراد به ما يريد بالضرب العربي ووضع (٢) زدن موضع لفظ الضرب فهو كالو حلف بالعربية وإن أراد به ما يريد بالعربية فهو كالو

١ لا ألبس سلاحاً ٢ معناه اضرب

أحدهما جاز أما إذا لم يعد لفظه البيع وإن سمي لكل واحد منهما كانت الصفقة واحدة فلا يصح قبول أحدهما * رجل حلف قال لغيره بعكك عبدى هذا بألف درهم فقال قد أخذته بألف درهم وعشرة نايير فهو جائز وله الألف والزيادة * رجل قال لغيره بعكك عبدى هذا بألف درهم فقال الرجل هو حر لم يكن ذلك جواباً ولا يكون حر في قول محمد وأحدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ولو قال فهو حر كان جواباً وعق العبد ويصير قابضاً للعبد * ولو قال لرجل بعنى غلامك هذا بألف درهم فقال قد بعكك بألف درهم فقال المشتري هو

رحال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في رواية هو حو بصير قابضاً وقال محمد رحمه الله تعالى لا يعتق فلا يصير قابضاً * رجل عليه دين ألف درهم
لرجل فقال المدين لصاحب الدين أعطيك بدنيك دنانير فساومه بالدنانير ولم يبيع وفارقه ثم جاء بالدنانير وودفها اليه يريد الذي كان ساومه عليه
ثم فارقه ولم يستأنف بيعاً قال محمد رحمه الله تعالى هو جائز الساعة وكذا الرجل إذا أراد أن يشتري شيئاً فساومه ولم يكن معه وعاء يأخذه فيه
وفارقه ثم جاء بالوعاء وأعطاه الدرهم قال هو جائز * رجل ساوم رجلاً بثوب ١٢٩ فقال البائع أبيعك بخمسة عشر وقال
المشتري لا أخذه الا بعشرة

حلف بالفارسي وان لم يعلم حينئذ تعتبر اللغة التي حلف بها وكذلك لو حلف فارسي بالعربية كذا في الذخيرة
* وإذا قال ان ضربت بك فانت طالق فضرب أمته فأصابها كذا في مجموع النوازل أنه يحنث هكذا كان يفتي
الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى وقيل بأنه لا يحنث هكذا ذكر الباقى رحمه الله تعالى في
فتاواه وهو الاظهر والاشبه * وإذا حلف لا يضربها فنقض ثوبه فأصاب وجهها أو فوجها كذا في فتاوى
أبي الليث رحمه الله تعالى أنه لا يحنث كذا في المحيط * رجل قال لامرأته ان لم أضربك حتى أتركا لاجبة
ولامة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذا على أن يضربها مضرباً موحشاً فلو فعل ذلك بر في عينه
* رجل حلف لا يضرب بن عبده بالسياط حتى يموت أو حتى يقتل فهو على المبالغة في الضرب كذا في فتاوى
فاضل خان * ولو حلف لا يضرب به حتى يغشى عليه أو يبول أو حتى يسكب أو حتى يستغيث فلم يوجد حقيقة
هذه الاشياء لا يبر كذا في محيط السرخسي * ولو قال لا يضرب به بالسيف حتى يموت لا يبر حتى يموت كذا في
الخلاصة * وإذا قال والله لا يضربك بالسيف ولا بيمينه فضر به عرض السيف بر في عينه وان كانت نيته
على الحد فهو على الضرب بالحد وان ضربه في غمده ولا يبر في عينه وان قطع السيف غمده وخرج
الحد وجرح الحولف عليه بر في عينه وإذا حلف لا يضرب فلاناً بالقأس فضر به بقبض القأس فاستدسته
تبر لا يحنث كذا في الذخيرة * ولو قال لا أضربك بالسوط أو بالسيف فضر به بسوط أو بسيف وقال نويت
سيفاً أو سوطاً غير هذا يدين في القضاء لانه نوى ما يحتمل كلامه والامر بينهما وبين ربه كذا في محيط السرخسي
* في المتن عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال لفلان ان لم أضربك مائة سوطاً فانت حر فقات الغلام قبل أن
يضربه بذلك مات حر او عنه اذا قال والله لا اضربك فلاناً خسين اليوم وهو يعنى سوطاً بعينه فضر به بغيره
ومضى الوقت قال بأى شئ ضربه فقد خرج عن اليمين ونيتيه باطله كذا في المحيط * ولو حلف على الضرب
بالسوط فضر به وقد لفه في ثوب لا يبر * لا يضربه بصل هذه الشفرة أو بزع هذا الرمح فترع النصل والزج
وجعل آخر وضربه به لا يحنث * لأمس شعره فخلق ثم نبت آخر فسه أو لأمس سنه فنبت آخر حنث
كذا في الوجيز للكردي * ولو قال ان ضربت بك الابد أو ابداً أو الدهر ففعل ذلك ساعة يحنث * ولو قال
ان لم أضربك شهراً فعبدي حر فهذا على ترك هذا الفعل بوصف الامتداد من حين حلف الى أن يمضي
الشهر فان فعل ساعة من الشهر لم يحنث وان تركه شهر من حين حلف حنث هكذا في شرح الجامع الكبير
للحصري * ولو قال لامرأته ان لم أضربك اليوم فانت طالق وأراد أن يضربها فحنث ان مس عضوه
عضو فعبدي حر فضر به الرجل يحنث من غير أن يضع يده عليها يحنث * ولو قالت ان ضربتني
فعبدي حر فالجيلة في ذلك أن تبسع المرأة عبدها من تنقب به ثم يضربها الزوج ضرباً خفيفاً في اليوم فيبر
الزوج وتخل عين المرأة الى جزء كذا في الظهيرية * وان قال ان لم أضرب ولك اليوم على الارض حتى
ينشق نصفين وبالع في ضربه فالاصح أنه لا يحنث كذا في النبايع * رجل قال لغيره ان مت فلم أضربك
فكل عملوك الى حر فقات ولم يضربه لم يعتقوا ولو قال ان لم أضربك فقات قبل الضرب حنث في آخر جزء من
اجزاء حياته * ولو قال لعبده ان لم أضربك حتى أموت أو فيما بيني وبين أن أموت فلم يضربه حتى
مات لا يعتق العبد * رجل أراد أن يضرب ولده فحلف أن لا يمنعه أحد عن ضربه فغعه انسان بعدما مضربه
خشبة أو خشبتين وهو يريد أن يضربه أكثر من ذلك قالوا حنث في عينه لان مراده أن لا يمنعه

(١٧ - فتاوى ثانی) على ما أخذه عليه أول مرة وان قال المشتري للبائع هاته حتى أنظر اليه فدفعه اليه البائع وقال لا أنقص
من خمسة عشر وقال المشتري قد أخذته بعشرة فسكت البائع وذهب به المشتري على ذلك فهو بخمسة عشر * رجل قال لصاحب عبده
أبعثني عبداً هذا بألف درهم أو قال أبيع عبداً هذا بألف درهم على وجه الاستفهام فقال نعم فقال المشتري قد أخذته قال أبو يوسف
رحمه الله تعالى هو بيع لازم وان اشترى ثوباً فاسدنا ثم لقيه غداً فقال ليس قد بعثني ثوباً هذا بألف درهم فقال بلى فقال قد أخذته

فهو باطل وهذا على ما كان قبله من البيع الفاسد فان كانا تاركا للبيع الفاسد فهو جائز اليوم * رجل باع من رجل عبدًا بألف درهم وقال ان لم يجتني بالثمن اليوم فلا يسع بيني وبينك وقبل المشتري ولم يأت به بالثمن اليوم فليعه غدا فقال المشتري قد بعثني عبدك هذا بألف درهم فقال نعم فقال قد أخذته فهو شره الساعة لان ذلك الشراء قد انتقص ولا يشبه هذا البيع الفاسد * رجل كان يبيع رجلا ويشترى منه الثياب فقال المشتري كل ثوب آخذ منك فلان ١٣٠ فيه ربح درهم وكان يأخذ منه الثياب والبائع يجيزه بالشراء حتى اجتمع عند

المشتري ثمن عشرة أثواب أو أكثر فحاسبه وأعطاه لكل ثوب الثمن ووربح درهم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان أربحه والثياب عنده على حالها فالربح جائز وان لم تكن الثياب عنده على حالها فالبيع باطل ولا يجوز بالربح * رجل قال لرجل يبيع الخنطة بكم تبيع فقال كل قفيز بدرهم فقال كلني خمسة أفقره فبكاله وذهب بها فهو يبيع وعليه خمسة دراهم * رجل قال لغيره هذا الثوب لك بعشرة دراهم فقال هات حتى أنظر اليه وحتى أريه غيري فأخذه على هذا فضاع قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لاشئ عليه وان قال هاته فان رضىته أخذته فضاع فعليه الثمن ولو قال ان رضىته اشتريته فهو باطل وبه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أيضا * رجل ساوم رجلا بثوب فقال البائع هو لك بعشرين وقال المشتري لابل عشرة فذهب به المشتري على ذلك ولم يرض البائع بعشرة فليس هذا ببيع الا ان المشتري انما سئل

أحد حتى يضربه الى أن يطيب قلبه فاذا منعه عن ذلك حنت في عينه كذا في فتاوى قاضيان * والاصل ان حنت في الغاية فحمل عليه اما ما يمكن بان يكون ما قبلها قابلا لا امتداد ويكون مدخولها مقصودا وموثرافي انهما المحلوف عليه فان تعذر تحمل على لام السبب ان أمكن بان يكون العقد على فعلين أحدهما من جهته والاخر من جهة غيره ليصلح أحدهما جزاء لا آخر فان تعذر تحمل على العطف ومن حكم الغاية أن يشترط وجودها للبر فان أقطع عن الفعل قبل الغاية يحنت * ومن حكم لام السبب أن يشترط وجودها ليصلح سببا لوجود المسبب * ومن حكم العطف أن يشترط وجودهما للبر هكذا في المحيط * ولو قال رجل لا آخر ان لم أخبر فلا نأبى اصنعت حتى يضربك فعبدى حر فأخبره ولم يضربه بر وكذا لو قال ان لم آت حتى تغذي أو ان لم أضربك حتى تضربني فأتاه ولم يغذيه أو ضربه فلم يضربه بر * وان قال ان لم أأزمه حتى يقضي حتى أو ان لم أضربه حتى يدخل الليل أو حتى يصبح أو حتى يشفع زيدا أو حتى ينهاني أو حتى يشتكي يدي فنشرط البر الملازمة والضرب الى وقت وجود الغاية فاذا لم توجد بان ترك الملازمة قبل القضاء أو ترك الضرب قبل وجود هذه الاشياء حنت لان حتى ههنا لغاية لان الملازمة مما يعتدو كذا الضرب بطريق التكرار ولو نوى الجزاء صدق ديانته لاقضاء لانه نوى الجواز ولو كان الفعلان من واحد بان قال ان لم آت اليوم حتى أغذي عندك أو حتى أضربك أو قال ان لم تأتني اليوم حتى تنعدي عندى فعبدى حر فنشرط البر وجودهما حتى اذا أتاه فلم تغد ثم تعدي من بعد بل تراخ فقد بر وان لم تغد أصلا حنت لتعذر الحمل على الغاية كذا في الكافي * ولو قال لامرأته كلما ضربتك فأتني طالق فضر بها بكفه فوقعت الاصابع متفرقة لا تطلق الا واحدة وان ضربها بيديه جميعا طالقت ثنتين كذا في محيط السرخسي * رجل قال لعبدته ان اقيمتك فلم أضربك فامرأتى طالق فرأتى العبد من قد رميل أو على ظهر بيت لا يصل اليه لا يحنت كذا في الفتاوى الكبرى * ان رأيت فلانا لا يضربني فالرؤية على القرب والبعد والضرب في أى وقت شاء الا اذا عني به الفور كذا في المحيط في مسائل الرؤية * ولو قال ان رأيتك فلم أضربك فراءه والخالف مريض لا يقد على الضرب حنت كذا في الظهيرية * ولو شاجرت امرأته لاجل الجارية فقال ان وضعت يدي على رأسها فاضرب يده على رأسها في الغضب لم يحنت كذا في العتبية * اذا حلف ليضرب غلامه في كل حق وباطل ولا يهله فعني هذا ان يضرب كلما شكى اليه فحقي أو باطل ولا يحمل الضرب في هذا على حال وجود الشكاية ولو نوى الحال فهو على ما نوى ولو شكى اليه فضر به ثم شكى اليه في ذلك الشيء مرة أخرى فليس عليه أن يضرب به للشكاية الثانية كذا في المحيط * رجل حلف ليضرب فلانا ألف مرة فهذا على أن يضرب به مرارا كثيرة * ولو حلف ليقتل فلانا ألف مرة فهو على شدة القتل كذا في فتاوى قاضيان * حلف ليضرب فلانا أو ليكلمن فلانا أو فلانا ميت فان كان لا يعلم بموته فلا يحنت عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وان كان يعلم بموته تنعقد عينه ويحنت من ساعته بالاجماع كذا في المحيط * رجل قال لغيره ان ضربتني ولم أضربك فهذا على أن يضرب الخالف قبل المحلوف عليه فان نوى بعده فهو على الفور كذا في فتاوى قاضيان * اذا قال الرجل لغيره أى عبيدى ضربته يا فلان فهو حر فضر به جميعا لا يعتق الا واحد منهم ولو قال أى عبيدى ضرب بك يا فلان فهو حر فضر به جميعا اعتقوا ثم في المسألة الاولى اذا كان يعتق واحد من العبيد يتظر ان كان الضرب بصفة التعاقب يعتق الاول وان كان بدفعه واحدة عتق واحد منهم وكان اختيار التعيين للولى * اذا قال كل عبيدى

الثوب يلزمه عشرون درهما وله أن يردهما ثم يستهلكه قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى القياس أن يكون عليه ضربته قيمته ولكن تركا القياس بالعرف ويلزمه عشرون * رجل قال لغيره عبيدى لا هذا بألف درهم ان أعجبك فقال قد أعجبني قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يلزمه البيع وكذا لو قال ان وافقك فقال قد وافقني أو قال ان هويت فقال هويت فهذا كله يبيع وجواب * رجل قال لغيره أعطيتك هذا بكذا فلم يقل المشتري شيئا حتى كلم البائع انسانا في حاجة له بطل البيع ولو قال البائع بعد الايجاب رجعت فقال المشتري

الثوب يلزمه عشرون درهما وله أن يردهما ثم يستهلكه قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى القياس أن يكون عليه ضربته قيمته ولكن تركا القياس بالعرف ويلزمه عشرون * رجل قال لغيره عبيدى لا هذا بألف درهم ان أعجبك فقال قد أعجبني قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يلزمه البيع وكذا لو قال ان وافقك فقال قد وافقني أو قال ان هويت فقال هويت فهذا كله يبيع وجواب * رجل قال لغيره أعطيتك هذا بكذا فلم يقل المشتري شيئا حتى كلم البائع انسانا في حاجة له بطل البيع ولو قال البائع بعد الايجاب رجعت فقال المشتري

معا قبلت كان الرجوع أولى * ولو أوصى ببيع داره من رجل فقال اداري ببيع منه بألف درهم ومات فقبل الموصى له بعد موته جاز كذا ذكر أبو يوسف رحمه الله تعالى في النوادر * رجل استهلك طعام رجل ثم اشتراه منه بثلثين وبقده الثمن فوجد البائع في الثمن زيو فابعد الافتراق روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه إلى النصف يرد الزيو ويستبدل وان زاد على النصف فردته ينتقض البيع في المردود وقدم في السلم أنه اذا وجد رأس المال زيو فابعد الافتراق واستبدل مكانه ان كان المردود ١٣١ قليلا لا ينتقض السلم في المردود وان كان كثيرا ينتقض

وعلى هذه الرواية جعل النصف قليلا * رجل قال لغيره بعثك هذا بألف درهم فقال أنا أخذه لم يجز ولو قال أنا أخذه جاز * رجل قال لغيره بعثك هذا بألف درهم فقال لا أقبل بل أعطيته بخمسمائة ثم قال قد أخذه بألف درهم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان دفعه اليه فهو رضاء والا فلا * رجل قال لغيره اشترت منك هذا بكذا فتصدق به على هؤلاء ففعل البائع ذلك قبل أن يتفرقا جاز وكذا لو قال اشترت منك هذا الثوب فاقطعه لي قمصا ففعل البائع قبل أن يتفرقا * رجل اشترى ثوبا فقال البائع أقلدك فيه فاقطعه قمصا ففعل كانت آفالة * اذا أخذ ثوبا على وجه المساومة بعد بيان الثمن فهل في يده كان عليه قيمته وكذا لو استهلكه وارث المشتري بعمول المشتري * الوكيل بالشراء اذا أخذ الثوب على سوم الشراء فأراد الموكل فلم يرض به الموكل ورد عليه فهل عند الوكيل قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ضمن الوكيل قيمته ولا يرجع بها على الموكل الا أن يأمره الموكل بالأخذ على سوم الشراء فيقتل اذا ضمن الوكيل الموكل * رجل قال لغيره بعثك هذا بألف درهم ثم قال لا تحربك نصفه بخمسمائة فقبل الثاني قال أبو يوسف رحمه الله تعالى صح قبول الثاني ولا يصح قبول الاول بعد رجوع البائع عن النصف وكذا لو قطعت يد الجارية بعد الايجاب وأخذ البائع أرضها أو ولدت الجارية أو تخمر العصور ثم صار خلا لا يصح قبول المشتري * رجل قال لغيره بعثك عبدي هذا بألف درهم فسكت ثم قال قد بعثك أمي هذه

ضربته فهو حر فضرب الكل عتق الكل ولو ضرب البعض عتق البعض كذا في المحيط في الفصل السابع والعشرين في المتفرقات * ولو قال من ضربته من عبيدي فهو حر فضربهم جميعا عتقوا جميعا عندهما والا واحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في شرح تخيص الجامع الكبير في فصل اليمين تقع على الواحد * لو قال ان ضرب هذا العبد أحد فامره أنه طالق فاليمين على الخالف وغيره ولو قال ان ضرب رأسي هذا أحد فاليمين على غير الخالف * رجل أراد ضرب انسان فقال رجل ان ضربته فعبيدي حر فركضه ثم ضرب به بعد ذلك لم يحنث وانما يقع هذا على الفور كذا في السراجية * قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال الرجل لعبد يان ضربتك الا يوما واحدا والا في يوم واحد والا يوما واحدا أو بضرب بك فيه أو الا يوما أو الا في يوم فله أن يضربهم ما في أي يوم شاء مجتمعا أو متفرقا فان ضرب أحداهما يوم الخميس والاخر يوم الجمعة لم يحنث حتى تغرب الشمس من يوم الجمعة لانه ضربهم ما في يوم الاستثناء لان يوم الاستثناء يوم يجتمع ضربهم ما فيه فان لم تغرب الشمس حتى عاد فضرب الاول لم يحنث فان ضربهم ما بعد ذلك في يوم واحد أو في يومين أو ضرب الذي ضرب به يوم الجمعة نحت ساعة ضرب به لانه ضربهم ما في غير يوم الاستثناء حيث ضرب الاول يوم الخميس والثاني يوم السبت فوجد ضربهم ما في غير يوم الاستثناء وأما اذا ضربهم ما في يوم واحد فلان المستثنى يوم واحد يضربهم ما فيه وقد ضربهم ما في يوم واحد فغضى المستثنى فمضى ما وراءه غير المستثنى ولو لم يضرب بعد ذلك الا الذي ضرب به يوم الخميس لا يحنث لانه فكر ان نصف الشرط ولو لم يضرب بعد ذلك الا الذي ضرب به يوم الخميس وحده لا يحنث * ولو قال ان ضربت بك في يوم أو بضرب بك فيه أو الا يوما أو بضرب بك فيه أو الا يوم أو بضرب بك فيه فكل يوم يجتمع فيه ضربهم ما في ذلك اليوم مستثنى ولا يحنث فان ضربهم ما في يومين متفرقين يحنث حين تغيب الشمس من اليوم الثاني فان عاد وضرب الاول في اليوم الثاني لم يحنث لانه صار يوم الاستثناء وان ضرب الذي ضرب به أخيرا يحنث حين تغرب الشمس كذا في الجامع الكبير للعصيري * ولو قال ان لم أقتل فلانا فامره أنه طالق وفلان ميت وهو عالم به تنعدي عينه لتصور البر ثم يحنث للحال للعجز عادة كسئلته صعوبا لسمه وان لم يكن عالما بموته لا يحنث عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كما في مسئلة الكوز الا أنه لا فرق في تلك المسئلة بين أن يعلم أن الكوز لا ماء فيه أو لا يعلم في الصحيح كذا في الكافي * حلف ليقتل فلانا عند اوقات اليوم لم يحنث هكذا في التبيين * ولو قال ان قتلت فلانا أو مسسته فعمد غيره فأصابه حنث كذا في محيط السرخسي * ولو قال لغيره ان قتلتك يوم الجمعة فعبيدي حر فضرب به بعد اليمين يوم الخميس ومات يوم الجمعة يحنث في يمينه ولو ضرب به يوم الجمعة ومات يوم السبت لا يحنث ولو كان ضرب به قبل اليمين بأن كان ضرب به يوم الاربعاء ثم حلف يوم الخميس وقال ان قتلتك يوم الجمعة فعبيدي حر فمات المضرب يوم الجمعة لا يحنث في يمينه كذا في المحيط * رجل حلف أن لا يقتل فلانا بالكوفة فضرب به بالسواد ومات بالكوفة حنث ويعتبر فيه مكان الموت وزمانه لا مكان الجرح وزمانه كذا في فتاوى قاضيان * اذا قال لغيره ان شئتكم في المسجد فعبيدي حر فشتمه والخالف في المسجد والمستنوم خارج المسجد يحنث ولو كان على العكس لا يحنث كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الحنث في الشتم * اذا قال لغيره ان قتلتك في المسجد أو ان تصعبتك في المسجد أو ان ضربت بك في المسجد فعبيدي حر فقتله أو شججه أو ضربه والمقاتل والضارب والشاج في المسجد والمقتول والمضروب والمشجوع خارج المسجد لا يحنث في يمينه ولو كان على العكس يحنث في

الفضل رحمه الله تعالى ضمن الوكيل قيمته ولا يرجع بها على الموكل الا أن يأمره الموكل بالأخذ على سوم الشراء فيقتل اذا ضمن الوكيل الموكل * رجل قال لغيره بعثك هذا بألف درهم ثم قال لا تحربك نصفه بخمسمائة فقبل الثاني قال أبو يوسف رحمه الله تعالى صح قبول الثاني ولا يصح قبول الاول بعد رجوع البائع عن النصف وكذا لو قطعت يد الجارية بعد الايجاب وأخذ البائع أرضها أو ولدت الجارية أو تخمر العصور ثم صار خلا لا يصح قبول المشتري * رجل قال لغيره بعثك عبدي هذا بألف درهم فسكت ثم قال قد بعثك أمي هذه

بأنفدرهم فقال المشتري قلت أو قال أجزت فهو على البيع الثاني ولو قال بعثك هذا بأنفدرهم وبعتك هذه بأنفدرهم فقال قلت كان قبولهما جميعا إذا وصل بين الكلامين بحرف العطف وهو الواو فقبول المشتري يكون قبولا لهما جميعا * رجل طلب من رجل ثوبا يشتري فأعطاهما البائع ثلاثة أثواب فقال هذا بعشرة وهذا بعشرين وهذا بثلاثين فأجل الثياب إلى منزلك فأى ثوب ترضى بعته منك فحمل الثياب فاحترفت الثياب عند المشتري قال ١٣٣ الشيخ الاجل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان هلك الكل جملة أو على

عينه وإذا قال لغيره ان مت من هذه الشجة فكذا فخلت منها ومن غيره ما يحسنت في عينه كذا في المحيط * ولو حلف لا يرى حجرا فرمى إلى غيره ففقر عنه فأصابه لم يحسنت ولو رمى إليه ولم يصبه حنت الا اذا نوى الاصابة كذا في العتائية * وإذا قال لغيره ان رميت اليك في المسجد فعبدي حر يعتبر المكان في حق الحالف ولو قال ان رميتك في المسجد فعبدي حر يعتبر المكان في حق الحالف عليه كذا في الذخيرة * وإذا قال ان لم أحبس فلانا غدا عرياننا جاعا فامر أنه طالق فحبسه عرياننا جاعا في الغد فآخروا طعمه حنت كذا في الفتاوى الكبرى وهكذا في الخلاصة * وإذا حلف لا يعذب فلانا فحبسه لم يحسنت الا ان ينوى ذلك هكذا ذكر في الفتاوى * وهذا لان الحبس تعذيب قاصر فلا يدخل تحت البين * وفي الفتاوى أيضا اذا دعا امرأته إلى الفراش فأبت فقالت انك تعذبني فقال ان عذبتك فانت طالق ثم جاءت إلى الفراش فجامعها ان جامعها على كره منها فقد عذبتا فطلق وان كانت طائعة لا تطلق كذا في الذخيرة * رجل قال لامرأته ان لم أضربك أو قال ان لم أسوك فانت طالق ثلاثا فغاب عنها أشهر لم ينفق عليها وتزوج عليها فقال لها أهلها قد أسأك زوجك وأضربك فقالت ما أسأك ما أضربني فالتقول قول المرأة ولا حنت عليه * ولو قال ان أضربك أو قال ان أسأت اليك فانت طالق ففعل ذلك فأصدا اضرارها حنت كذا في محيط السرخسي في فصل رجل حلف لا يقذف * (١) اكرمه اسر زنتي كنى فكذا يحسنت بالامانة مشافهة (٢) اكرمه اسر زني ينصرف إلى المنة اذا احتملت القرينة والافعل الضرب على الرأس * لا يؤذى امرأته فأصابته النجاسة ثوبه فقال اغسله ليه فأبت فقال (٣) زهر مدران بشوى قيل لا يحسنت وقال القاضي يحسنت وبه بقي كذا في الوجيز للكردي * وفي القدوري عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لامرأته أنت طالق أو والله لا ضربن الخادم اليوم فضربه في يومه فقد بر في عينه ولم يقع الطلاق فان مضى اليوم قبل الضرب حنت فيختار بين ان يوقع الطلاق أو يلزم نفسه البين ولو قال في ذلك اليوم اخترت أن أوقع الطلاق لزمه وبطلت البين ولو قال في ذلك اخترت التزام البين وبطل الطلاق فان الطلاق لا ييطل ولو مات الخادم قبل الضرب فهو مخير بين الطلاق والكفارة ولو كان الرجل هو الملب فقد وقع الحنت أو الطلاق وقدمات قبل ان يبين فلا يقع الطلاق ولها الميراث قال وهذا التحخير من حيث التدبير يعني فيما اذا مات الخادم ولا يجبره القاضي على ذلك لانه لما كان مخيرا بين الكفارة والطلاق وأحدهما لا يدخل في الحكم يلزمه القاضي ذلك حتى لو كان مكان الكفارة طلاق امرأته أخرى يجبره القاضي حتى يبين لان الواقع طلاق لا محالة وانه يدخل في الحكم كذا في المحيط في الفصل الخامس * رجل قال لغيره ان شتمتك فعبده ثم قال له لا بارك الله فيه * لا يعتق ولو قال ولا أنت ولا أهلك ولا مالك يعتق وهذا شتم كذا في الظهيرية * رجل حلف لا يتم امرأته بشي ثم قال لها (٤) خدائدك توحه كرده لا يحسنت كذا في الخلاصة * رجل حلف أن لا يقذف فلانا فقال له يا ابن الزانية حنت في عينه هو المختار للفتوى لان في زماننا وديارنا بعد هذا قد قاله وان حلف أن لا يقذف أو لا يشتم أحدا فقد فشا أو شتم ميتا حنت كذا في فتاوى قاضيان * ولو حلف اني خير منه والحالف لص أو شريب وذلك من أهل الصلاح والعلم عند الناس حنت في القضاء كذا في العتائية * رجل دفن ماله في منزله ثم طلبه فلم يجده فحلف أنه ذهب ماله ثم وجده بعد ذلك ان لم يكن أخذ انسان ذلك المال ثم أعاده يكون حائسا الا ان ينوي بذلك أنه طلبه فلم يجده كذا ان تلقى ٢ ان ضربتني على رأسي أو معناه ان تمعن على ٣ اغسله رغم اعنك ٤ الله يعلم ماذا فعلت

التعاقب ولا يدرى الذي هلك أو لا والذي بعده ضمن المشتري عن كل ثوب وان صرف الاول لزمه عن ذلك الثوب والثوبان امانة عنده وان هلك الثوبان وبقي الثالث فانه يرد الثالث لانه امانة وأما الثوبان فيلزمه نصف عن كل واحد منهما الا اذا كان لا يعلم أيهما هلك أو لا وان هلك واحد وبقي ثوبان يلزمه عن الهالك ويرد الثوبين وان احترق الثوبان وبعض الثالث ثلثه أو ربعه ولا يعلم أيهما احترق أو لا يرتد باقي من الثالث ولا يضمن نقصان المحرق بقدره ويلزمه نصف عن كل واحد من الثوبين * رجل ساوم رجلا بقدح فقال لصاحب القدح أدنى قدحك هذا فدفعه اليه فنظر اليه الرجل فوقع منه على أقذاح صاحب الزجاج فانكسر القدح والاقذاح قال محمد رحمه الله تعالى لا يضمن القدح لانه امانة ويضمن سائر الاقداح لانه ألتقه بغير ادنه * رجل قال لقصاب زني من هذا اللحم بكنا درهم فافعل ذكري التوادري عن أبي يوسف ومحمد

رحمه الله تعالى ان ذلك لا يكون يباعا وكل لا مر أن يتسرع عن أخذ اللحم ولو قال زني من موضع كذا من هذا اللحم بكنا درهمه في فوزته من ذلك الموضع لا يكون له أن لا يأخذ وكذا لو دفع إلى قصاب درهمه وقال أعطني به هذا الدرهم وزنه وضعه في هذا الزنيل حتى أجي بعد ساعة ففعل القصاب ذلك فأكل الهرة قال هلك على القصاب لان الوكالة لم تصح لانه لم يبين موضع اللحم فان بين موضع اللحم فقال من الذراع أو من الجانب فحينئذ يكون الهلاك على المشتري وهو كالمشتري - خطبة جدينا ودفع غرائره إلى البائع وقال كلها فيه فذل يصير المشتري

فابضوا لو كانت الخطة بغير عينا بان كان مسلماً أو ثمن السلعة فدفع رب السلم غير أن ما إلى المسلم إليه وأمره بأن يكيل السلم فيه ففعل لا يصير قابضاً إلا إذا كان بمحضرة رب السلم قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وكذا الجواب في شراء الكرياس إذا اشترى ذراعاً من هذا اللت لا يجوز أن قال من هذا الجانب جاز * ولو اشترى ذراعاً من ثوب ولم يبين الجانب فقطع البائع كان للمشتري أن يرد ولو عين الذراع من هذا الجانب فقطع البائع ولم يرض به المشتري كان لازماً على المشتري ١٣٣ وكما ينقد البيع بالخطاب من

الحاضر يتعقد بالكتاب إلى الغائب إذا كتب الرجل إلى رجل غائب وكتب فيه بعت عبدي فلا نامنك بكذا فبلغه الكتاب وقرأ وقال قبلت تم البيع بينهما * والبيع أنواع باطل وفاسد وموقوف ولازم ومكروه

فصل في البيع الباطل

* بيع الخمر والميتة والدم وذبيحة المجوس والمحرم والمرء ومثوله التسمية عمداً وبيع الصبي الذي لا يعقل ولا الجنون وهو أم الأرض وما يسكن في الماء كالضفدع والسرطان إلا السمك باطل ركذا لوباع ما لا متقوم ما هذه الأشياء كان باطلاً إلا الخمر والخنزير * وبيع ربيع الأدمى باطل إلا إذا غلب عليه التراب وعن محمد رحمه الله تعالى أنه جائز * وبيع السرقة والبعير جائز * ولو جعل الخمر والخنزير متجافاً لم يمتدحهم كان فاسداً ولو باع الخمر والخنزير كان باطلاً باعهم من مسلم أو لمسلم * والبيع الباطل لا يفيد الملك وإن اتصل به القبض

في فتاوى قاضيان في مسائل الأخذ والسرقة * ولو حلف أنه لم يسرق شيئاً سبها ولم يره وقد كان رأى ذلك الشيء قبل ذلك فاختار أنه لا يحنث كذا في الفتاوى الكبرى * أكارأ ووكيل حلف أن لا يسرق وهو يحمل العنب واقفوا كه المشتري بئنه وبين صاحب الكرم إلى بيته قالوا ان كان ما يحمل الاكارو والوكيل للكل لا يكون سرقة وأما ما يكون من الجيوب إذا أخذ شيئاً ليتقربه لا ليحفظ فهو سرقة * وأما غيب الاكارو والوكيل إذا أخذ شيئاً على وجه الحقيقة فهو سرقة وأما الاكارو والوكيل إذا أخذ شيئاً لوراهما صاحبه لا يضمنه بل يرضى به فالجواب كذلك وان لم يكن ينبغي أن يحنث كذا في الظهيرية رجل غاب فرسه عن خان فقال (١) أكرابن اسب من برده ما شئت فوالله لا أسكن ههنا قالوا يرجع إلى الخالفان نوى بقوله (٢) انجانباشم الحجر أو الخان أو البلدة فهو على ما نوى وان لم ينو شيئاً تنصرف يمينه إلى الخان * امرأه الهان يسكن مع أجنبي فقال لها زوجها ان لم يأت ابنك فلان يتنا ويسكن معافتي أعطيت شيئاً قليلاً من مالي فانت كذا فجاء فسكن معها مسنة ثم غاب فقالت المرأة اني كنت أعطيت ابني شيئاً من مالي وحنثت في يمينك ان كذبها الزوج كان القول قوله وان صدقها الزوج فان كانت أعطته قبل ان يجيء الابن ويسكن معها ما طلقت كذا في فتاوى قاضيان * رجل ادعى على آخر أنه سرق ثوبه فأخذ المدعى عليه ثوب المدعى وقال امرأته طالق (٣) كممن جامه توبد رداشته أم فقد قيل لا تطلق امرأته ان لم يكن سرق ثوبه وقد قيل تطلق قضاء اعتباراً للصورة والاول أظهر * رجل سرق من رجل ثوباً ثم ان السارق دفع دراهم إلى المسروق منه فجده المسروق منه وحلف قال الفقيه أبو القاسم الصفار ان كان الثوب قد ذهب من يد السارق فلا شك أن المسروق منه لا يحنث وان كان قائماً فلا أقول بأنه حاث * قالوا اذا كان الثوب قائماً فلا شك أنه حاث وان كان قد ذهب من يد السارق فقيماً كمن الجواب نوع اشكال * رجل حلف وقال سرق فلان ثيابي أو قال خرق فلان ثيابي وفلان ما سرق الا ثوباً واحداً وما خرق الا ثوباً واحداً قال لا يحنث في يمينه وقبل يحنث والاول أظهر كذا في المحيط * سكران صحاف قال لا صحابه كان في جيب خمسة وأربعين درهماً فأخذ ثوباً مني فانكروا وخلف وقال (٤) اكرامر وزد رجيب من جهل ونج درهم نبوده است جهل غطريني ونيج عدلى فامرأته كذا وقد كان في جيبه في ذلك اليوم أربعين عدلية وخمسة غطرافه فأصاب في الاجال وأخطأ في التفصيل قالوا ان وصل التفسير حث وان فصل التفسير لا يحنث وان كان في جيبه غطرافه وعدليات لو ضمت قيمة العدليات إلى الغطرافه تصير أربعين غطرافاً فجمع وقال (٥) اكرد رجيب من جهل غطريني نبوده است جندين غطريني وجندين عدلى فصدق في المبلغ وأخطأ في التفصيل قالوا ان عني عين الغطرافه كان حاثاً فأصاب التفسير وأخطأ وصل أو فصل كذا في فتاوى قاضيان * ولو حلف أن لا يغصب فلان شيئاً ثم دخل الخالوف على الخالوف عليه لئلا يسرق متاعه ولم يعلم الخالوف عليه أو جاء الخالف في الصراء وسرق رداءه من تحت رأسه ولم يعلم الخالوف عليه أو طرصر قدراهم في كه أو دخل عليه لئلا يفكر به وضربه وأخرج متاعه وذهب به فانه لا يكون غاصباً بل يكون سارقاً قطع فيه كذا في خزائن المفتين * وإذا حلف ١ ان سرقوا فرسى هذه ٢ لا أسكن ههنا ٣ ما رفعت ثوبك ٤ ان لم يكن في جيب اليوم خمسة وأربعين درهماً أربعين غطرافاً وخمس عدليات ٥ ان لم يكن في جيب أربعين غطرافاً كذا غطريني وكذا عدليات

حتى لو كان المبيع عبداً فاعتقه لا ينفذ اعتاقه والقاسد عندنا يفيد الملك اذا اتصل به القبض * وبيع شعر الأدمى باطل وكذا بيع شعر الخنزير وبيع الكلب الملعن عندنا جائز وكذلك بيع السنور وسباع الوحش * طير جائز عندنا معلماً كان أو لم يكن * وبيع الفيل جائز وفي القرية روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبيع جلود الميتات باطل اذا لم تكن مذبوحة أو مذبوحة ويجوز بيع عظامها وعصبها ومرفها ولو ظفها وشعرها وقرنها * وبيع النحل باطل ولا يضمن متاعها الا اذا كان في كوارتها غسل فباع الكوارات بما فيها من النحل وبيع

دود القز باطل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك بيع بذر * ولو باع شيئا فقال بعتك بغير عن أو قال بعتك على أن لا تبيع له كان البيع باطلا ولو باع وسكت عن ذكر الثمن كان فاسدا * وبيع العلق جائز عند محمد رحمه الله تعالى * ولو باع أم والود وسلها لا يملكها المشتري وكذلك معتق البعض وكذلك المدبر عندنا * ولو باع مالا متقوقا بعتك كاتب أو مدبر أو أم ولد وقبض المال ملكه ملكا فاسدا * ويجوز بيع أم الولد من نفسها وكذلك بيع المدبر ١٣٤ من نفسه ويضمن المكاتب والمدبر بالغصب والبيع الفاسد وأم الولد لا تضمن بالغصب والبيع الفاسد

لا يسرق منه وكابره حنت ولو حلف لا يغصب منه أو لا يسرق منه فقطع الطريق عليه حنت في الغصب دون السرقة كذا في المحيط * قال لاخر (١) من در مال تو خيانت نكرده أم وقد كان خات امراته باجازه ورضاه لا يحنت * قال ساعا كريس ازين كس رازيان ازده درم زياده كنم فامر أنه طالق زن خود رازيان زياده كرد فالصحيح أنها تطلق كذا في الوجيز للكردي * والله أعلم بالصواب

الباب الثاني عشر في اليمين في تقاضي الدراهم

إذا حلف ليأخذن من فلان حقه أو قال ليقبض فأخذ بنفسه أو أخذ وكيله فقد بر في يمينه وإن عني أن يباشر ذلك بنفسه صدق ديانته وقضاء وكذلك لو أخذها من وكيل المطالب فقد بر في يمينه وكذلك لو أخذها من رجل كفل بالمال بأمر المدبوع أو من رجل أحاله المدبوع عليه فقد بر في يمينه كذا في الذخيرة * ولو قبض من رجل بغير أمر المطالب أو كانت الكفالة والحوالة بغير أمره حنت في يمينه قالوا إذا اشترى يدينه عبدا يباع فاسدا أو قبضه فإن كان في قيمته وفاء بالحق فهو قابض لدينه ولا يحنت وإن لم يكن فيه وفاء حنت ولو غصب الخالف مالا بئيل دينه بروكذا لو استملك له دنائرا أو عروضا كذا في البدائع * ولو حلف الطالب ليقبض ولم يوقت فأبرأ من المال أو وهبه حنت في يمينه ولو وقت في ذلك وقتا فأبرأه قبل الوقت سقطت اليمين ولم يحنت إذا جاء ذلك الوقت في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو قبض الدين فوجده زبوا فأنه بر حقه فهو قبض ويبرئ يمينه سواء وقع الحلف على القبض أو على الدفع فاما إذا كان ستوقه فليس هذا بقبض لحقه ولو أخذ ثوبا مكان حقه ثم وجد به عيبا فرتده أو استحق كان قد بر في يمينه كذا في الايضاح * فإذا حلف الرجل لا يقبض ماله على غيره فاحال الطالب رجلا ليس له على الطالب شيء على غيره وقبض ذلك الرجل حنت في يمينه لأنه وكيل الطالب في القبض وإن كانت الحوالة قبل اليمين فقبض المحتال عليه بعد اليمين لا يحنت وعلى هذا إذا وكل رجلا لا يقبض الدين من المدبوع ثم حلف أن لا يقبض ماله عليه فقبض الوكيل بعد اليمين لا يحنت في يمينه وقد قيل ينبغي أن يحنت في يمينه كذا في المحيط * قال في الاصل إذا حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي ماله عليه فلزمه ثم إن الغريم فترمه لا يحنت ولو كان حلف أن لا يفارق غريمه وباقي المسئلة بمجالها يحنت وإذا حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي ماله عليه فقدم مقعدا عليه حيث يراه حتى لا يفوته ويحفظه فليس عساق له وإن حال بينه ماسترة أو عود من أعمدة المسجد فليس بخالفه وكذلك إذا جلس أحدهما خارج المسجد والآخر داخل المسجد والباب مفتوح بحيث يراه فليس بخالفه وإذا وارى عنه بمحاطة المسجد والآخر داخل فهو مفارق وكذلك إذا كان بينهما باب مغلق والمضاح بيد الخالف والخالف خارج الباب فاعده على هذا الباب هنا جملته من المنتقى * وفي الحيل إذا نام الطالب أو غفل عن المطالب أو شغله إنسان بالكلام فهرب المطالب لا يحنت في يمينه * ولو لم يتم ولم يفضل عنه فذهب ولم يذهب معه الطالب ولم يمينه مع إمكان يحنت في يمينه وفيه أيضا لو منعه من الملازمة حتى يقر المطالب لا يحنت في يمينه * وإذا حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي منه فأخذ به رهنا أو كفيلًا حنت إذا هلك الرهن قبل الاقتراق وقيمة مثل الدين أو أكثر غنيمته لا يحنت كذا في الذخيرة * رجل جاء إلى باب مدبونه

١ أنا لم أخن في ماله

ليس بمملوك * وكذا بيع الماه في الخوض أو في البئر * وبيع آلات اللهو كالبرط والطبل والمزمار والدف جائز في حلف قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقاله أصحابه رحمه الله تعالى لا يجوز * وكذلك بيع آلات اللعب كالترو والسطرنج وإن أتلفها الإنسان فإن كانت الأتلاف بأمر القاضى لا يضمن وإن لم يكن يضمن وكذلك في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى رجل أسلم خراجهما أو خنزيرا به يمينه في حنطة وقبض الحنطة بعد حلول الأجل ملكه ملكا فاسدا لأنه اشترى الحنطة بالخر والخنزير فملك المبيع وعليه مثلها إن هلك

عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمشتري بالميتة والدم لا يملك وإن قبض فإن هلك عند المشتري في رواية لا يضمن وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه يضمن هو الصحيح * ولو باع شيئا معينا وسماه باسم آخر بأن قال بعتك هذا الثوب على أنه هروى فإذا هروى لا يجوز البيع لأن الهروى مع المروى جنسان مختلفان لاختلاف الصنعة ثم اختلفوا أنه باطل أو فاسد قال بعضهم هو باطل لا يملك بالقبض وذكر الكرخي رحمه الله تعالى أنه فاسد * ولو باع فصاعلي أنه ياقوت فإذا هوز جاح أو أشار إلى مملوك فقال بعتك هذا الغلام فإذا هوز جارية كان البيع باطلا لأنها جنسان مختلفان فيكون هذا بيع المعلوم وكذلك اشترى من رجل شيئا يدين له عليه وهما يعلمان أنه لا دين عليه كان باطلا كالو اشترى شيئا على أن لا تبيع الكلا الذي نبت في أرضه بغير إنباته باطل لأنه

في يده كما هو الحكم في البيع الفاسد * رجل اشترى بذرا بطيخ فظهر أنه كان بذرا القنابر المشتري مثله ويرجع بالثمن لان الحنس مختلف فيسطل البيع وان اختلف النوع لا يرجع بالثمن * رجل قال لغيره بعث منك هذا العبد بألف درهم فقال فعلت ثم البيع بينهما ولو قال نعم اختلفوا فيه قال بعضهم يتم البيع بينهما أيضا وقال بعضهم لا يتم وجعلوا هذا بمنزلة ما لو قال لا امرأته اختاري نفسك فقالت فعلت كان اختاروا ولو قالت نعم لا يكون اختيارا * رجل قال لغيره بعث منك هذا العبد بهذه

١٣٥

الشاة الذكوة فاشترى وقبض

العبد فأعتقه فإذا هي ميتة بطل اعتاقه * رجل قال لبائع الحطب بكم تبيع هذا الورق من الحطب فقال بدرهم فقال سق الجمار اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون بيعا ما لم يسلم الحطب وينقد الثمن وقال بعضهم يكون بيعا لانهم ما تراضيا على التملك والتملك

باب البيع الفاسد

المفسد للبيع أنواع وهذا الباب يشتمل على فصول الفصل الاول في فساد البيع بجهالة أحد الباعين وفيه الجمع بين الموجود والمعدوم والجمع بين المال وغير المال * رجل قال لغيره بعث منك جميع مالي في هذه الدار من الرقيق والدواب والانبيا والمشتري لا يعلم بما فيها كان فاسدا لان المبيع مجهول ولو جاز هذا الجاز اذا باع مافي هذه المدينة أو مافي هذه القرية ولو جاز ذلك لجاز اذا باع مافي الدنيا * ولو قال قال بعث منك جميع مالي في هذا البيت بكسنا جاز وان لم يعلم به المشتري لان الجهالة في البيت يسيرة وفيما

وحلف ان لا يذهب من هذا الموضع حتى يأخذ حقه من هذا الجاء المديون ونجاء عن ذلك الموضع ثم ذهب بنفسه قبل أن يأخذ حقه فقد قيل يحنث وقد قيل ان نجاء بحيث وقع في مكان آخر من غير أن يكون منه خطا بالاقدام ثم ذهب بنفسه لا يحنث كذا في الظهيرية في المقطعات * ولو حلف المديون ليعطين فلانا حقه فأمر غيره بالاداء أو أحاله وقبض برفي عينه وان قضى عنه متبرع لا يبروان عني أن يكون ذلك بنفسه صدق ديانته وقضاء * ولو حلف المطلب أن لا يعطيه فأعطاه على أحد هذه الوجوه حنث وان عني أن لا يعطيه بنفسه لم يدين في القضاء كذا في الذخيرة * رجل قال لا تحروا الله لأعطيكم مائة حتى يقضى علي قاض فوكل وكلا خاصمه الى القاضي فقضى على وكيل الحالف فهو قضاء على الحالف ولا يحنث بعد ذلك * رجل قال لغيره والله لا أفارقك حتى استوفى منك حتى ثم انه اشترى من مديونه عبد ابذل الدين قبل أن يفارقه ولم يقبض الدين حتى فارقه قال محمد رحمه الله تعالى على قول من لا يجعله حائذا ذاهب الدين منه قبل المفارقة وقبل المديون ثم فارقه لا يحنث وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول من يجعله حائذا في الهبة وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون حائذا هذا اذا فارقه قبل أن يقبض المبيع وان لم يفارقه حتى مات العبد عند البائع ثم فارقه حنث * ولو باعه المديون عبدا لغيره بذلك الدين ثم فارقه الحالف بعد ما قبض العبد ثم ان مولى العبد استحققه ولم يجز البيع لا يحنث الحالف * ولو باعه المديون عبدا على أنه بالخيار فيه وقبضه الحالف ثم فارقه حنث * ولو كان الدين على امرأته خلف لا يفارقه حتى يستوفى حقه منها فتزوجها الحالف على ما كان له من الدين عليها فهو استيفاء بما عليها من الدين ولو باع المديون بما عليه عبدا أو أمة فاذا هو مديرا ومكاتب أو أم ولد له أو كان المديون أم الولد لغير المديون ثم فارقه الطالب بعد ما قبضه لا يحنث الحالف ولو وهب الطالب الالف من الغريم قبلها منه أو أحال الطالب رجلا له عليه مال بعهده على مديونه أو أحال المطلب الطالب على رجل وأبرأ الطالب المطلب الاول لا يحنث الحالف في هذا كله كذا في فتاوى قاضيان * اذا حلف لا يجبس من حقه شيئا ولا نية له ينبغي له أن يعطيه ساعة حلف يريد به أن يشتغل بالاعطاء حتى لو لم يشتغل به كافرغ من المين حنث في عينه طلب منه أو لم يطلب وان نوى الحبس بعد الطلب أو غير من المدة كان كإنوى وان حاسبه وأعطاه كل شيء كان له لديه وأقر بذلك الطالب ثم لقيه بعد أيام وقال قد بقي لي عندك كذا وكذا من قبل كذا وكذا فقد كرم المطلب وقد كان باجتماعه انسياء لم يحنث ان أعطاه ساعتئذ كذا في الظهيرية * لو حلف أن لا يجبس اذا حل الاجل فانه لا يؤخر اذا حل فان نوى عمره فكذا في كذا في العتامة * حلف ليعطين في أول الشهر فآدى في النصف الاول بر والا حنث * ولو حلف ليعطين دينه رأس الشهر أو اذا أهل الهلال فله ليلته الهلال ونومه كله * ولو حلف ليعطين حقه في أول الشهر وآخره يقضى في اليوم الخامس عشر والسادس عشر * حلف ليعطين حقه صلا للظهر فالمعتبر وقت الظهر كله * حلف ليعطين حقه اذا صلى الظهر فله وقت الظهر كله * حلف ليعطينه رأس الشهر فأعطاه قبله أو أبرأه أو مات الطالب سقطت المين عنه أي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فان مات المطلب لا يحنث بالاجماع وكذلك اذا قال ليعطين فلانا ماله وفلان مات قبله ولا يعلم لا يحنث وان كان يعلم يحنث وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يحنث علم أو لم يعلم كذا في محيط السرخسي * ولو حلف ليعطين دين فلان اذا صلى الاولى فله وقت الظهر الى آخره كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال عند طلوع الشمس أو حين تطلع الشمس فله من حين

تقدم من الدار وغيرها كثيرة * اذا جاز في البيت يجوز في الصندوق والحوالي * رجل قال بعث منك نصيب من هذه الدار بكذا جاز اذا علم المشتري بنصيبه من الدار وان لم يعلم به البائع لكن يشترط تصديق البائع فيما يقول وان لم يعلم المشتري بنصيبه لا يجوز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى علم البائع بذلك أو لم يعلم * رجل اشترى موزا ونافى وعاء على أن يزن الطرف ويحط حصة وزن الطرف من الثمن جاز * ولو باع دارا ولم يبين حدودها جاز اذا كان المشتري يعرف حدودها ولا يشترط معرفة جيرانها * رجل باع رقبه الطريق على أن يكون للبائع

فما حق للزوج وكنالوباع صاحب الدار السفل على أن يكون البايع حق قرار العلوية كذا ذكره شيخ الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في القصة * ولوباع نخلة في أرض صحراء بطريقها من الأرض ولم يبين مواضع الطريق قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز له أن يذهب إلى النخلة من أي ناحية شاء * رجل باع الجعدة اختف المشايخ فيه الأصح أنه يجوز سلم أو لا ثم باع أو باع ثم سلم وهو اختيار الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى والاحوط أنه يسلم ١٣٦

تطلع إلى أن تبيض ولو قال وقت الضحوة فمن حين تبيض إلى أن تزول كذا في المحيط * حلف غريمه أن لا يذهب من البلد حتى يقضى دينه أو ماله فذهب قبل قضاء الدين كله بحث كالحلف أن لا يقضى دينه أو ماله فقضاء الأقل لا يحنث كذا في الرحيق للكردي * ولو قال والله لا أقبض مالي عليك اليوم فزوج الخالف أمة المطلوب على ذلك المال في اليوم ودخل بها لم يحنث وكذا لو شفع المطلوب شجة موضوعة فيها قصاص وصالحه على خمسمائة كانت قصاصا ولا يحنث كذا في محيط السرخسي * قال محمد رحمه الله تعالى إذا قال الرجل لغريمه وله عليه مائة درهم إن أخذت منك اليوم درهم ما دون درهم فعبدى حر فأخذ منه خمسين ولم يأخذ الباقي حتى غابت الشمس لم يحنث وكذا لو قبض المائة دفعة واحدة فإن أخذ منه في أول النهار خمسين وفي آخره خمسين يحنث فإن وجد في الدراهم المقبوضة زيفاً أو نهرجة فالحنث على حاله لا يرفع سواء رد واستبدل أو لم يرد ولم يستبدل أو رد ولم يستبدل وكذا لو وجدها مستحقة ولو كانت ستوفة أو درصا ورد واستبدل في اليوم يحنث حين استبدل وإن لم يستبدل لم يحنث * ولو قال عبده حر إن أخذت منها اليوم درهم ما دون درهم فأخذ في ذلك اليوم خمسين حنث حين أخذها وهذا استحسان فإن لم يأخذ شيئاً في ذلك اليوم لم يحنث * ولو لم يوقت بأن قال عبده حر إن قبضت منها درهم ما دون درهم فقبض خمسين حنث حين قبضها ولو قال إن قبضت منها درهم ما دون درهم فوزن له خمسين فدفعها إليه ثم وزن له خمسين في ذلك المجلس ففي الاستحسان وهو قول علماءنا الثلاثة رحمه الله تعالى لا يحنث مادام في عمل الوزن فإن اشتغل بعمل آخر قبل أن يزن الباقي يحنث ولو قال والله لا أخذت مالي عليك الاضربة أو دفعة فوزن له درهم ما درهمين ويعطيه بعد أن يفرق في وزنهم لم يحنث وإن أخذ بعمل غير الوزن في ذلك المجلس حنث كذا في شرح الجامع الكبير للمصيري * ولو قال إن قبضت مالي على فلان شيأ دون شيء فهو في المساكين صدقة يعني ماله على فلان فقبض منه تسعة فوهبها لرجل ثم قبض الدرهم الباقي يلزمه التصديق بالدرهم الباقي وكذا إذا قال إن لم أقبض مالي عليك ولو قال إن لم أقبض الدراهم التي لي عليك فقبض بها دنائراً أو عرضاً لم يحنث ويضمن مثل ما وهب ويتصدق بالضمان كذا في الظهيرية * ولو قال إن لم أقبض منك دراهم قضاء بمالي عليك فكذا فقبض بها عرضاً أو دنائراً حنث في يمينه هكذا في المحيط * ولو قال إن لم أترن مالي عليك فقبض شيئاً من خلاف جنس حنث مما يوزن أو مما لا يوزن لا يكون باراً لأنه إذا قيده بالوزن سقط اعتبار عموم اللفظ فينصرف إلى الخاص الخصوص وهو قبض عين الحق وكذا لو قال إن لم أقبض مالي عليك في كس فقبضه مكان الدراهم دنائراً أو عرضاً كان حاشماً لكزناً لأنه لما بطل عموم اللفظ ينصرف إلى قبض عين الحق فإن نوى بالوزن لاستيفاء دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق قضاء كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * إذا قال إن لم أقبض منك دراهم قضاء بمالي عليك فكذا ثم إن المطلوب استقرض من الطالب درهمين أو قرضه ثم استقرض منه ثانياً وقضاه ثم وثم حتى صار مستوفياً منه دراهم كلها بالدرهم الواحد حنث ولو استقرض منه ثلاثة دراهم فقضاه إياها ثم استقرضها مرة أخرى ثم وثم حتى أوفى ماله كله بثلاثة دراهم فتدبر في يمينه ولو حلف ليترن ماله فآطاه إياه غيره موزون حنث ولو أترن وكيل الطالب بر في يمينه وكذا لو حلف المطلوب ليترن ماله عليه فآترن وكيله بر في يمينه وكذلك لو حلف الطالب والمطلوب على ما قلنا ثم وكل كل واحد منهما ما بداخل تحت اليمين كان فعل وكيل كل واحد منهما كفعله بنفسه وكذلك لو كان التوكيل

الثلاثة لا يجوز لأنها تذب في كل ساعة الآن نقصان اليسر غير معتبر والكثير معتبر وقبل الأيام الثلاثة يقل النقصان وبعد الأيام الثلاثة يكثر ويكون له قسط من الثمن ولا قسط للقليل من الثمن وقيل ذلك يختلف في الصيف والشتاء والغلام الرخص فينظر إلى ما عليه الناس إن عده الناس كثيراً كان كثيراً ذكر المجدة وأراد به الجدة لا موضع الجدة لأن موضع الجدة بمنزلة بيت فيه متاع البائع فيجوز بيعه على كل حال * ولوباع الجدة أو القصب أو الحطب أو قاراً أو أجمالاً أو حرماً لا يجوز ولو جمل الجدة أو الحطب على الدابة ثم باع الوقرجاز باع من آخر كرا من الحنطة إن لم تكن الحنطة في ملكه بطل البيع وإن كان في ملكه أقل مما سمي بطل البيع في المعلوم وفسد في الموجود وإن كان في ملكه الحنطة في موضعين أو من نوعين مختلفين لا يجوز البيع وإن كان من نوع واحد في موضع واحد إلا أنه لم يصف البيع إلى تلك الحنطة لكن قال بعت

منك كرا من الحنطة جاز البيع وإذا علم المشتري مكانها كان له الخيار إن شاء أخذها من ذلك المكان بذلك الثمن وإن شاتركه ولو قال بعتك عبداً أو جارية بكذا في المتن في موضع رجل قال لغريمه جارية يضاف فبعتها منك بكذا فقال المشتري قبلت لم يكن ذلك بيعاً إلا أن يبين الموضع أو غيره فيقول أبيعك جارية في هذا البيت أو يقول جارية اشتريتها من فلان فحينئذ يبيع وقد كفي موضع إذا قال بعتك جارية جازاً لم يكن حنثاً لا جارية وإن كان حنثاً جازاً كان فسد البيع وقد كرمس

الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى إذا أضاف الجارية إلى نفسه معال بعتك جاريته جاز البيع وإن لم يصف إلى نفسه لا يجوز * رجل قال لغيره بعتك مائة ذراع من داري وأرضي ولم يبين ذراعاً أو موضعها لا يجوز في قول أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يجوز ويصير المشتري شريكاً للبائع بما تارة ذراع من الدار * رجل أشار إلى بيض وقال بعتك من هذا البيض عشرة بكنا روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجوز في القياس مثل ١٣٧ الرمان وأشباهه وجاز في الاستحسان وهو

مثل الطعام ونحوه * رجل اشترى من السقاء كذا كذا قربة من ماء الفرات قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إنه إن كانت القربة بعينها جاز لكان التعامل وكذا الرواية والجيرة وهذا استحسان وفي القياس لا يجوز إذا كان لا يعرف قدرها وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال بعتك هذا الطعام كل كر بمائة درهم كان البيع على كر واحد فإن كان الطعام كثيراً وكالبايع كله وعلم المشتري بذلك فله الخيار إن شاء أخذ كله ولو قال بعتك هذا الجراب أو هذه الرزمة كل قوب بخمسين درهما فالبيع فاسد فإن عدّها البائع وعلم المشتري بعددها في المجلس فقال رضى بذلك جاز البيع ولم يكن للبائع أن يئمه ولو اشترى مائة جرة من جوز كثير فباعها بالبائع له قال لأرضي ليس لذلك ولو اشترى من قصاب لحاء درهم فقطع القصاب اللحم ووزنه وهو ساكن ثم قال لأرضي فله ذلك حتى يقول بعد الوزن قدر رضى

من كل واحد منهما قبل الميّن ثم فعل الوكيلان وذلك بعد الميّن فقد خرج كل واحد منهما عن عيّن لانه التوكيل من كل واحد فعل مستدام فاستدامت من كل واحد منهما بعد الميّن بمنزلة انشاءه بعد الميّن * هذه الجملة في آخر الجامع * وهذه المسئلة تؤيد قول من يقول فيما إذا وكل الطالب رجلاً ليقبض دينه ثم حلف أن لا يقبضه فقبضه الوكيل بعد الميّن ينبغي أن يبحث الخالف في عيّن كذا في المحيط * مديون قال لصاحب دينه والله لأقضي دينك إلى يوم الخميس فلم يقض حتى طلع الفجر من يوم الخميس حث في عيّن لانه جعل يوم الخميس غاية والغاية لا تدخل تحت المضروب له الغاية إذا لم تكن غاية الخراج * ولو قال لأقضي دينك إلى خمسة أيام لا يحث ما لم تغرب الشمس من اليوم الخامس كذا في فتاوى قاضيخان * ولو حلف لا يقبض دينه من غريمه اليوم فاشترى الطالب من الغريم شيئاً في يومه وقبل قبض المبيع اليوم حث وإن قبض المبيع غداً لا يحث ولو اشترى منه شيئاً بعد الميّن في يومه شراء فاسداً وقبل قبضه فإن كانت قيمته مثل الدين أو أكثر حث وإن كانت قيمته أقل من الدين لا يحث وإن استهلك شيئاً من ماله اليوم فإن كان المستهلك من ذوات الامثال لا يحث وإن كان من ذوات القيم فإن كانت قيمته مثل الدين أو أكثر حث لكن يشترط أن يغصب أولاً ثم يستهلك فإن استهلكه ولم يغصبه بأن أخرقه لا يحث كذا في الظهيرية * مديون قال لرب الدين إن لم أقضك مائة غداً فاعبدني حرفاً برب الدين قالوا هذا يدفع الدين إلى القاضي فإذا دفع لا يحث وبيرأمن الدين وهو المختار وإن كان في موضع لم يكن هناك حث كذا في فتاوى قاضيخان * ولو كان رب الدين حاضراً السكن لم يقبل أن وضعه بين يديه بحيث لو أراد أن يقبض تصل يده إليه لا يحث ويرى وكذلك لو حلف لا يقبض المصوب ففعل الغاصب هكذا يرى ولا يحث كذا في الخلاصة * في المنتقى ابن سماعة قال سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى يقول في رجل قال لغريمه والله لأفارقك حتى تعطيني حتى اليوم ونيته أن لا يترك لزومه حتى يعطيه حقه فمضى اليوم ولم يفارقه ولم يعطه حقه لا يحث وإن فارق بعد مضي اليوم يحث وكذلك إذا قال لأفارقك حتى أقدمك إلى السلطان اليوم أو حتى يخلصك السلطان مني فمضى اليوم ولم يفارقه ولم يقدمه إلى السلطان ولم يخلصه السلطان فهو سواء لا يحث إلا بتركه * ولو قدم اليوم فقال لا أفارقك اليوم حتى تعطيني حتى ومضى اليوم ولم يفارقه ولم يعطه حقه لم يحث وإن فارق بعد مضي اليوم لا يحث كذا في المحيط الفصل الرابع * إذا حلف لا يتقاضى فلا نافذ له ولم يتقاضاه لا يحث كذا في الظهيرية * لو حلف رب الدين فقال إن لم آخذ مالي عليك غداً فامرأتي طالق وحلف المديون أيضاً أن لا يعطى غداً فأخذ منه جبراً فلا يحثان فإن لم يمكنه يجزأ إلى باب القاضي فإذا أخصمه بر في عيّن * رجل حلف المديون ليوافق حقه يوم كذا وأبى أخذ من يده ولا ينصرف بغير إذنه فجاء الخالف وقضى الدين في ذلك اليوم إلا أنه لم يأخذ يده وانصرف بغير إذنه لم يحث المديون ولو قال لأدع مالي عليك وحلف عليه وقدمه إلى القاضي فحبسه أو حلفه بر في عيّن كذا في الخلاصة * وكذلك لو لم يقدمه إلى القاضي ولازمه إلى الليل بر كذا في محيط السرخسي * إن حلف ليعطيه مع حل المال أو عند حله أو حين يحل المال أو حين يحل ولا يله فهذه على أن يعطيه ساعة يحل فإن أخرها أكثر من ذلك حث كذا في المبسوط * حلف ليقضه يوم كذا فإذا قبل اليوم أو وحبسه أو أبرأه عنه وجاء الوقت وليس عليه شيء لم يحث عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو مات الدائن وقضاه إلى ورثته أو وصيه بر في عيّن والافه وحاث كذا في الوجيز للكردي * رجل حلف بطلاق

(١٨ - فتاوى ثانی) بخلاف الجوز لان الجوز شئ واحد قلما يفاوت رجل باع ثوباً بركة ثم إن البائع باع من آخر قبل أن يبين الثمن جازيعه من الثاني ولو أن البائع أخبر الاول بالثمن فلم يجز حتى باعه البائع من آخر لم يجز يعه من الثاني لان البائع لما بين الثمن توقف البيع على اجازة المشتري الاول الا ترى أن المشتري لو استهلك بعد العلم بالثمن كان عليه الثمن ولو استهلكه قبل العلم بالثمن كان عليه قيمته * رجل قال لبلديونة الذي عليه عشر دراهم يعني هذا الثوب الاخر عاني من العشرة فقال نعم قد بعتك فهو جاز وإن قال بعني هذا بعض

العشرة بعني هذا الاخر بعض العشرة فقال نعم قد بعته كان فاسدا لانه بقي من العشرة ثني وعشرون مجعول بخلاف الاول فان ثمة لم يبق من العشرة ثني * رجل عنده حنطة أو مكيل آخر أو موزون ظن أنها أربعة آلاف من فباعها من أربعة نفر لكل واحد منهم ألف من ثمن معلوم ثم وجده ناقصا قال بعضهم لهم الخيارات شأوا أخذوا من الموجود بحصته من الثمن وان شأوا تركوا والصحيح ما قال بعضهم أن الجواب فيه على التفصيل ان يباع منهم جملة فكذلك وان ١٣٨ باع منهم على التعاقب فالثمة صان على الاخر دون الاولين وهو بالخيار ان شاء أخذها وان شاء ترك

* رجل باع حنطة مجموعة في بيت أو مخفورة في أرض والمشتري لا يعلم مبالغها ولا منتهى المخفورة قالوا كان له الخيار اذا علم ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء ترك وان كان لا يعلم منتهى المخفورة الا أنه يعلم مبلغ الحنطة جاز البيع ولا خيار له الا أن يخرج تحته دكان أو مثل ذلك * رجل اشترى عشرة أفقزة فاستحق بعضها قبل انقبض خيرا المشتري لتفرق الصفقة وان استحق بعد القبض لا يخير * وكذا اذا اشترى مكيلا أو موزونا على أنه كرفه جده ناقصا جاز البيع في الباقي وهل يخير المشتري ان لم يكن قبض المبيع أو كان قبض البعض يخيران شاء أخذ وان شاء ترك وان كان قبض الكل لا خيار له وهو بمنزلة الاستحقاق * رجل اشترى أمة تبعه وتقابضا فهلاك أحد البدين ثم زاد أحدهما في البيع شيئا معلوما صحت الزيادة لان ما لوقتيا لا العقد بعدهلاك أحد البدين صحت الاقالة فكذا الزيادة ولو اشترى عبدتين وزاد المشتري في ثمن أحدهما

امرأته أن يعطيها كل يوم درهم ما فر عايدفع اليها عند الغروب ورجعا يدفع اليها عند العشاء قال اذا لم يحل يوم وليلة عن دفع درهم برقي يمينه كذا في البحر الرائق * حلف لا يؤخر عن فلان الحق الذي عليه شهر فاسكتت عن تقاضيه حتى مضى الشهر لا يبحث لانه لم يؤخر كذا في الفتاوى الكبرى في فتاوى التسيق لو حلف مديونه (١) كه ازمن رويوشى ولم يوقت وقتا اذا طلبه وهو عالم بالطلب ولم ينظر له حنث * ولو دخل السوق محتفيا لا يبحث ولو طلب وهو لم يعلم فلم ينظر لا يبحث ولو كان رب الدين اثنين حلفاه هكذا وقضى دين أحدهما لم يبق للبين في حقه كذا في الخلاصة * سئل الاورجندى عن قال لصاحب الدين ان لم أقض حقلك يوم العيد فكذا في يوم العيد الا أن قاضي هذه البلدة لي يجعله عبدا ولم يصل فيه صلاة العيد لبليل عنده وقاضي بلدة أخرى جعله عبدا وصلى فيه قال اذا حكم قاضي بلدة بكونه عبدا يلزم ذلك أهل بلدة أخرى اذا لم تختلف المطالع كما في الحكم بالر مضائية كذا في المحيط * وان حلف ليعطيه كل شهر درهم او لانية له وقد حلف في أول الشهر فهذا الشهر يدخل في يمينه وينبغي أن يعطيه فيه درهم ما قبل أن يخرج وكذلك لو حلف في آخر الشهر وكذلك لو قال في كل شهر وكذلك لو كان المال عليه نحو ما عندنا سلاخ كل شهر حلف ليعطيه النجوم في كل شهر كان له ذلك الشهر الذي حلت فيه النجوم ففى أعطاه في آخر ذلك الشهر فقد برقي يمينه كذا في المبسوط * رجل حلف ليجهنم في قضاء ما عليه لفلان فانه يبيع ما كان القاضى يبيع عليه اذا رفع الامر اليه كذا في الظهيرية * مسائل متفرقة * من حلف فقال عبده حر ان كان يملك الامانة درهم فكان يملك دونها لا يبحث وكذا اذا كان يملك مائة درهم لا يغير لا يبحث أيضا ولم يعنى عبده وان كان يملك زيادة على المائة من الدراهم حنث وان لم يكن له مائة درهم وكان له دنانير حنث وكذلك لو كان له عبد للتجارة أو عرض للتجارة أو سواهم من جنس ما تجب فيه الزكاة يبحث في يمينه سواء كان نصابا كاملا أو لم يكن ولو ملك عبدا للخدمة أو ماله من جنس الزكاة كالدرور والعقار والعروض لغير التجارة لا يبحث كذا في السراج الوهاج * رجل مات وخلف وارثا وليت دين على رجل فجاء وارث الميت فخلص الغريم فحلف الغريم أن ليس له على شيء ان لم يعلم عوت المورث أرجو أن لا يبحث وان علم يبحث هو المختار كذا في الخلاصة * في الاصل اذا حلف أن لا مال له وله دين على رجل مقلس أو ملى لم يبحث وكذلك لو غصب ماله رجل واستهلكه وأقر به أو جحده وهو قائم بيمينه ولو كان الغاصب مقرا والمغضوب قائم بيمينه فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه ولو كان له ودية عند انسان والمودع مقربا حنث ولو كان عنده ذهب أو فضة قليل أو كثير حنث وكذلك اذا كان عنده مال التجارة ومال السائغة وان كان له عرض وحيوان غير السائغة لم يبحث استفسانا كذا في المحيط * لو حلف لا يبيع ولا يخلع ولا يبيع فكل رجل فصاله لم يبحث وكذلك لو حلف لا يخلصه فكل من يخلصه لم يبحث ولو قال والله لا أبيع فلا أبيع غيره فصالحه حنث في القضاء فان الصلح لا عهد فيه كذا في محيط السرخسى في باب الحلف على الفعل لغيره بأمره أو بغير أمره * لا ينقضي هذا الالف فقطضى به دينه لا يبحث لانه ليس باتفاق عرفا وقبل يبحث وان نواه حنث وفا لا ناه عليه لكن لا يصدق في العرف كذا في الوحي لا كدرى * حلف لا يستدين فتزوج امرأته لا يبحث وان أخذ الدرهم في سلم يبحث كذا في الخلاصة في الفصل الثامن * اذا حلف لا يفعل كذا تركه أبدا كذا في الهداية * وان حلف ليفعلن كذا يبر

انه لا يبحث عنه

وليسم العبد الذي زاد فيه صحت الزيادة وللمشتري أن يجعل الزيادة مع أيهما شاء * وكذا لو زاد البائع ثوبا أو ما شبه ذلك بالفعل صحت الزيادة قوله أن يجعل الزيادة مع أيهما شاء * رجل جاء الى خباز وأصاب فقال أعطني بدرهم خبزا أو قال أعطني بدرهم لهما وسعر اللحم والخبز مشهور في البلد ومتفق عليه فأعطاه الخباز أقل من ذلك قال الفقيه أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى شراؤه الى ما هو اصطلاح الناس وسعر البلد يرجع المشتري بحصة النقصان من الدرهم وان كان المشتري غريبا للشراء على ما سلم عليه ولا يرجع بغيره وهذا في اللحم فاما في

الخبر فالشراء على ما هو سعر البلد لان سعر الخبز في البلد قليل يختلف * رجل أنى قصابا كل يوم يدرهم وكان القصاب يقطع اللحم ويرشه بسجدة
والمشتري ينظر اليه وبنظر أنه من كاهو سعر البلد فوزنه وما فاذا هو ثلثون استارا قالوا يبيعها يكون على من واحد يحكم سعر البلد فاذا انتقص
عن ذلك أنه أن يرجع بحصة النقصان من الثمن لامن اللحم لان بيع اللحم لا ينعته قبل اعطاء اللحم * رجل قال لا تحرب منك من هذه الخنطة
قد رمى بها هذا القفيرة وهذا الطست جاز * رجل له زرع قد استخصد فباع خنطها ١٣٩ جاز لانا باع موجودا بة مدر على

تسليمه ولو باع تبنا لا يجوز
لان التبنا لا يكون الا بعد
الدوس والتذرية فكان
هذا بيع المعلوم ولو باع
ساق الخنطة دون الخنطة
جاز ولو اشترى خنطة في
سبيلها وشرط التذرية
والدوس على البائع جاز
لانه باع الخنطة فكانت
التذرية عليه * رجل
اشترى بالعدلى شيئا فكسده
قبل القبض فسد البيع في
قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى وكذا اذا اشترى
بالفلوس فكسدت يعني
لأخروج رواج الاثمان وان
غسلا ورخص لا يفسد
البيع ولا خيار لاحدهما
وان استقرض عدليا أو
فلوسا فكسده عند أي
حنيفة رحمه الله تعالى
عليه مثلها كاسدة ولا يضمن
قيمتها وقال أبو يوسف رحمه
الله تعالى عليه قيمتها من
الذهب والفضة يوم قبضها
وقال محمد رحمه الله تعالى
عليه قيمتها من الذهب
والفضة في آخر يوم كانت
رائجة فكسدت * رجل قال
لغيره لك في يدي أرض خربة
لاتساوى شيئا فبعتها بمبنى
بسته دراهم فقال بعث

بالفعل مرة واحدة سواء كان مكرها فيه أو ناسيا أصيلا أو وكيلًا عن غيره فاذا لم يفعل لا يحكم بوقوع الخنث
حتى يقع اليأس عن الفعل وذلك بموت الخائف قبل الفعل فيجب عليه أن يوصي بالكفارة أو بفوت محل
الفعل كالحلف ليضرب زيدًا أو لياكلن هذا الرغيف فلت زيد أو أكل الرغيف قبل أن كما يحث هذا اذا
كانت اليقين مطلقة ولو كانت مقيدة مثل لا آكله في هذا اليوم سقطت لفوات محل الفعل قبل مضي الوقت
عنده ما خلا فالأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير * حلف لا يفعل حراما لم يحث بالنكاح
الفساد وكذا بوطء البهيمة الا اذا دلالة بان كان الخائف من جهال الراسخين ممن عيشي خلف الدواب
والبهيمة كذا في السراجية * حلف لا يوصي بوصية فهو هب في مرض الموت لا يحث وكذا الوشاء تروى أباه في
مرضه فعتق عليه ولو حلف ليهب اليوم مائة درهم فهو هب مائة له على آخر وأمره بقبضها برولومات
الواهب قبل قبض الموهوب له لا يتمكن من قبضه لانها صارت ملكا للورثة كذا في فتح القدير * حلف أن
يطيعه فيما أمر به وينهاه عنه فنهاه بعد ذلك عن جماع امرأته فجاءه لم يحث ان لم يكن هناك سبب يدل
عليه حلف لا يخدم فلانا لحاظ له قيصا باجر لم يحث وان خاطبه بلاجر يحث الخنث كذا في الفتاوى
الكبرى * ولو قال كل مال لي هدى فقال آخر وعلى مثل ذلك لزم الثاني أن يهدي جميع ماله سواء كان أقل
من مال الاول أو مثله أو أكثر الا أن يعنى به مثل قدره فيلزمه ذلك القدر ولو قال كل مال أملكه الى سنة فهو
هدى فقال الآخر مثل ذلك لم يلزمه شيء كذا في الايضاح * اذا حلف الرجل لا يعرف هذا الرجل وهو يعرفه
بوجهه دون اسمه لم يحث هكذا كرام المسئلة في الاصل قال الا اذا نوى معرفة وجهه فان عني ذلك فقد شد
الامر على نفسه واللفظ يحتمله وهذا اذا كان للمعاوف عليه اسم فان لم يكن له اسم بأن ولد من رجل فرأى
الولد جاره ولكن لم يسم بعد خلف الجار أنه لا يعرف هذا الولد فهو حائن لانه يعرف وجهه وليس له اسم خاص
ليشترط معرفته كذا في المحيط والظهيرية * لو حلف لا يفعل مادام فلان في هذه البلدة فخرج ففعل ثم رجع
فلان ففعله ناسيا لا يحث كذا في فتح القدير * حلف لا يعمل يوم الجمعة وكان عنده كرباس وأراد به القميص
فعله الى خياط وأمره أن يخطيه لا يحث كذا في الفتاوى الكبرى في الفصل الثاني عشر * في مجموع
النوازل رجل أهدى الى رجل شيئا فقال المهدي اليه ان لم أعطك هذا القبا بمهنة الهدية فكذا ومضى
زمان ثم أعطاه عشرة دراهم فصالحا عن ذلك يحث وقال القاضي الامام لا يحث مادام القبا باقيا
والخالف حيالوا أعطى القبا بعد ذلك بر في عينة كذا في الخلاصة * ان حلف لا يكتب بهذا القلم فكسره ثم براه
مرة أخرى فكسبه لم يحث وكذا ان حلف لا يقطع بهذا السكين فكسره ثم أعاده كذا في الحاوي * حلف
لا ينظر الى وجه فلانة فنظر اليها في النقاب قال محمد رحمه الله تعالى لا يحث ما لم يكن الاكثر من الوجه
مكشوفًا حلف لا ينظر الى فلان فرأى من خلف سترا وزجاجة يستبين وجهه من خلفها حث بخلاف مالمو
نظري مرة أخرى وجهه حيث لا يحث كذا في الفتاوى الكبرى في الفصل الثاني عشر * رجل قال ان
رأيت فلانا فلم أضربه فقرأه من قدر ميل أو أكثر قال محمد رحمه الله تعالى لا يحث لانه لم يره * رجل قال لغيره
ان لقتك فلم أسلم عليك ينبغي أن يكون السلام ساعة بقاء فان لم يفعل حث وكذا لو قال ان استعرت
دابتك فلم تعرفني ينبغي أن يكون مع الفعل فان نوى غير ذلك لا يدين في القضاء كذا في فتاوى قاضيخان في
فصل البين على الفور في المنتقى اذا حلف لا ينظر الى فلان فنظر الى يده أو رجله أو رأسه قال محمد رحمه الله

والبائع لا يعرفها جاز وان كانت قيمتها أكثر من ذلك * رجل اشترى خنطة فطحنها البائع قبل التسليم ينسخ البيع ولو باعها البائع من غيره
فطحنها الثاني لا ينسخ البيع ويحذر المشتري الاول ان شاء فسخ البيع الاول وان شاء ضمن المشتري مثلها * رجل اشترى شيئا بقيمته أو بحككه
أو بغيره أو بغيره لا يجوز وكذا لو باع بالف درهم الادينار أو بعمائة دينار الادرهما أو باع بثوب أو كخنطة أو باع برأس ماله أو بما اشتراه
فلان أو بمثل ما اشترى فلان أو بمثل ما يبيع الناس لا يجوز البيع الا أن يكون شيئا لا يتفاوت عنه كالخبر والعم فان علم المشتري بالثمن في المجلس

أخذ بكل الثمن ان شاموا ان شاموا على أنه عشرة أذرع كل ذراع درهم فان كانت الزيادة نصف ذراع أو النقصان يذكره نصف ذراع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا وجد عشرة ونصف أخذ باحد عشر درهما وان وجد تسعة ونصف أخذ عليه عشرة دراهم وله الخيار وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في تسعة ونصف يلزمه تسعة دراهم ونصف درهم وفي عشرة ونصف عشرة دراهم ونصف درهم وقال محمد رحمه الله تعالى في تسعة ونصف يلزمه تسعة دراهم وفي عشرة ونصف عشرة دراهم * ولو اشترى ذراعاً ثوباً من طرف معين لا يجوز

أخذه بكل الثمن إن شاء وإن شاء
نصف ذراع عند أبي حنيفة
الخيار وقال أبو يوسف رحمه الله
محمد رحمه الله تعالى في تسعة وثلث

وقيل ان كان ثوباً لا ينتقص بالتقطيع جاز* ولو أشار الى حنطة وشعير فقال أبيعك هاتين الصبرتين كل فقير درهم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجوز البيع في فقير واحد منها وقال صاحباه يجوز في الصبرتين* رجل اشترى عبد بن بألف درهم ولم يسم لكل واحد منهما ما إذا كان أحدهما حراً فسد البيع عندهم جميعاً وان سمي لكل واحد منهما فكذلك في قول أبي حنيفة وقال صاحباه رحمه الله تعالى يجوز في القن وان كان أحدهما مدبراً أو مكاتباً أو أم ولد أو أجل الثمن جاز في القن عندنا ويجزى ١٤١ المشتري* وفي الشاتين اذا ظهرت

احداهما مائة أو ذبيحة
مجوسى أو محرم أو متروك
التسمية عمداً وفي دنى الخل
اذا كان أحدهما خراً عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى
هذا وما لوجه بين حرو عبد
سواء* رجل قال أبيعك
هذا الثوب من هذا الطرف
الى هذا الطرف وهو ثلاثة
عشر ذراعاً فإذا هو خمسة
عشر فقال البائع غلطت
لا يلتفت اليه ويكون
الثوب للمشتري بالثمن المسمى
قضاء وفي الدبابة لا تسلم له
الزيادة* رجل باع جوزاً أو
بطيخاً أو قثاً فوجده فاسداً
لا ينتفع به ان كان قليلاً
يسترد كل الثمن وان كان
كثيراً بأن كان البطيخ أو
القثاً وقرامشلاً يرجع
بالنقصان ولا يسترد كل
الثمن لان الكثير يصلح علفاً
للدواب وله قيمة عند الناس
فلا يسترد كل الثمن* وكذلك
الجوز اذا كان كثيراً يصلح
حطباً هذا اذا وجد جميع
ما اشترى فاسداً فان وجد
البعض فاسداً فالقياس
أن يسطل ببيع الفاسد
ويفسد العقد في الباقي في
قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى وفي الاستحسان اذا

يذكره كذا في التارخانية* ولو حلف الرجل على خادم كان يخدمه أن لا يستخدمه فهذه المسئلة على وجهين
(الاول) أن يكون الخادم عملاً كالخالف وأنه مشتمل على فصول أربعة أحدها أن يطلب منه الخدمة بعد
اليمين ناصراً صريحاً بأن قال اخذمني في هذا الوجه يحنت وانه ظاهر* والفصل الثاني أن يخدمه بعد اليمين
بغير أمره وتركه حتى خدمه وقد كان يخدمه قبل اليمين بأمره وفي هذا الوجه يحنت أيضاً* والفصل الثالث
أن يخدمه بغير أمره وقد كان يخدمه بغير أمره وفي هذا الوجه يحنت أيضاً* والفصل الرابع أن يخدمه بعد
اليمين بغير أمره وكان لا يخدمه قبل اليمين أصلاً وفي هذا الوجه يحنت أيضاً (الوجه الثاني) اذا كان الخادم
عملاً كالغريمه وانه يشتمل على فصول أربعة أيضاً على نحو ما بينا يحنت في الفصول الاولى ولا يحنت في
الفصلين الآخرين* ولو حلف لا يستخدم خادماً لفلان فساداً أو ضواً أو شراً أو مابذل اليها ولم تكن له نية
حين حلف حنت ان فعل خادم فلان ذلك أو لم يفعل فان كان نوى في يمينه أن يستخدمه فيخدمه دين فيما
بينه وبين الله تعالى دون القضاء ولو حلف لا يخدمه خادم فلان فساداً أو ضواً أو شراً أو مابذل اليها ولم تكن له نية
وذلك الخادم يقوم عليهم في طعامهم وشرابهم حنت والخدمة على كل شيء من أعمال داخل البيت وأما كل
شيء من أعمال خارج البيت كالبيع والشراء فذلك يعد تجارة ولا يخدمه قواسم الخادم يطلق على الغلام
والجارية والصغير الذي يقدر على الخدمة والكبير كذا في الظهيرية* حلف أن لا يكون من أكره فلان وهو
من أكرهه أو قال لا يكون من أكره فلان وأرضه في يده وفلان غائب لا يمكن نقض ما بينهم ما من ساعته حنت
لان شرط الحنت كونه من أكره فلان وقد وجد وليس بمعدوم فيه ولو خرج الى رب الارض مناقضة لا يحنت
وان كان رب الارض خارج المصر لان هذا القدر مستثنى عن اليمين فصار بمنزلة ما لو حلف لا يسكن هذه الدار
فلم يجد المفتاح ليخرج الا بعد ساعة لا يحنت مادام في طلب المفتاح كذا هنا وان اشتغل بعمل آخر غير طلب
صاحب الارض ليرد الارض عليه حنت* وفي المسئلة التي تقدمت غير طلب المفتاح يحنت لان هذا العمل
غير مستثنى عن اليمين* ولو منع انسان عن الخروج الى صاحب الأرض أو كان في المصر فنه عن طلبه
انسان لا يحنت لان شرط الحنت كونه من أكره فلان وذلك لا يتحقق مع المنع على ما مر حتى لو قال ان لم
أترك من أكره فلان يجب أن تكون المسئلة على القوانين كما مر في مسئلة السكنى كذا في الفتاوى
الكبرى* سئل نجم الدين عن محترف حلف على آلات حرفته أن لا يعمل بها فقال (١) اكرست برأيها منهم
فكذا قسم الالعمل هل يحنت قال لا كذا في الخلاصة* رجل قال بالفارسية (٢) اكرمن هرگز كشت كنم في
هذه القرية فامر أنه طالق فان زرع بزرا البطيخ أو القطن يحنت وان سقى زرعاً زرع غيره أو كرس أو حصده
لا يحنت ولو دفع الى غيره من أكره أو استأجر اجيراً فزرع أجيره لا يحنت اذا كان ذلك الرجل من بلى ذلك
بنفسه لانه غير من أكره فان نوى أن لا يأمر غيره حنت لانه نوى ما يحتمل لفظه وفيه تغليب فان زرع غلامه أو
أجيره له وقد كان يأمره قبل ذلك يحنت الا أن يعنى نفسه كذا في الفتاوى الكبرى* ولو قال رب الارض
والمزارع (٣) اكرين كشت مرا بكارايد فامر أنه طالق فباع نصيبه أو أقرض أو وهب يحنت ولو استلمه
رجل فضمنه المال وأخذ منه فانفق في حاجته لا يحنت كذا في الخلاصة* ولو قال ان كفات لفلان بعدلية
أو نصف عدلية فامر أنه كذا ثم قتل بعشر قدراهم غطريقية لا يحنت* ولو حلف أن لا يعمل لفلان وهو

١ ان وضعت يدي على هذه ٢ ان زرت ٣ ان نفعتي هذا الزرع

كان الفاسد قليلاً يجعل عفو ولا يسترد شيئاً من الثمن قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى الواحد في المائة قليل يجعل
عفو* وأما البيض اذا وجد منه ذر الكثرة لا يبلغ نصف المبيع قال بعضهم له أن يرد الفاسد ويمسك الباقي بحصته من الثمن وان كان الفاسد
نصف ما اشترى جاز البيع فيما ليس بفاسد بحصته من الثمن كافي الجوز وقال بعضهم يفسد العقد في الكل وان كان الفاسد أكثر من
النصف لا يجوز العقد أصلاً عند الكل وقال عامة المشايخ رحمه الله تعالى فسد البيع في الباقي وان كانت الفاسد واحدة من الألف لان

الفاصل بينهما وليس بمال فيفسد العقد في الكل كالأشترى ألف جلد فوجدوا أحدا منها جلد ميتة وألف شاة فوجدوا أحدا منها ميتة لا يجوز البيع أصلا * رجل جاء إلى قصاب وأراه الدراهم وقال أعطني بها الجافأعطاه اللحم فوجد الدراهم زيوفاً ونهر جثة فأنه يردّها ويرجع الجليد لأن الإشارة إلى الدراهم بمنزلة التنصيص على الدراهم والدراهم في البياعات تنصرف إلى الجليد ولو وجد المقبوض ستوقفة أو رصاصا فسد البيع وكان عليه ١٤٣ قيمة اللحم * رجل أراد أن يشتري جارية فجاء بصرة فقال اشترت هذا الجارية بهذه

خفاف فاشترى من صاحب الدكان آلات الخف وخزّ ثم باعها من المخولف عليه لا يحنث كذا في خزّانة المفتين * سئل شيخ الإسلام عن رجل له مستغلات حلف بطلاق امرأته (١) كه ابن مستغلاها رباغله ندها فآجرت امرأته المستغلات وقبضت الاجرة وأنفقت وأعطت زوجها لا يحنث * فان كان الزوج قال للمستأجرين اقعّدوا في هذه المنازل فهذا الفصل لم ينقل عن شيخ الإسلام وقيل ينبغي أن يكون هذا اجارة ويحنث في يمينه وكذا إذا تقاضى منهم أجره شره لم يسكنوا فيها فهذا منه اجارة ويحنث في يمينه * وان تقاضى أجره شره قد سكنوا فيها فهذا ليس باجارة ولا يحنث في يمينه كذا في المحيط * ولو حلف لا يمس الذهب والفضة فس المضر وب حنث كذا في محيط الدر خسي * ولو حلف لا يمس خشباً فس ساق الشجرة لا يحنث بخلاف قوله لا يمس جذعاً أو عوداً * ولو حلف لا يمس شعراً فس مسحاً لا يحنث لا يمس صوفاً فس لبدا لا يحنث كذا في خزّانة المفتين * ولو حلف لا يمس وتدا فس حبلاً لا يحنث كذا في المبسوط * اذا حلف لا يمشي على الأرض فمشى على الأرض بحتف أو نعل يحنث ولو مشى على بساط بسط على الأرض لم يحنث كذا في الظهيرية في الفصل السادس في الجلوس * ان حلف على نعل لا يلبسه فاقطع شرا كهواشر كهباغيره ثم لبسها حنث هكذا في خزّانة المفتين * لو قال ان مس رأسي هذا حد أو لا يضيف إلى نفسه فقال ان مس هذا الرأس أحد فكدنا نفسه الحالف لا يحنث قال محمد رحمه الله تعالى في الرقيات لو حلف لا يمس اليوم شعراً فس رأسه لا يحنث * ولو مس رأس غيره يحنث كذا في الخلاصة قبيل الفصل الخامس من كتاب الإيمان * ولو حلف لا يقامر دست عاربت داد يحنث واكر مجاهري غود لا يحنث على المختار كذا في خزّانة المفتين * ولو حلف لا يمس الشعرة فسكت ولم يخاصم حتى بطلت شفاعة لا يحنث وان وكل وكيلاً بالتسليم حنث كذا في الظهيرية في فصل اليمين على العقود التي ليست لها حقوق * رجل يستأجر أجراً يعملون له فحلف اجبر أن لا يعمل معه ثم بدله أن يعمل قال يشتري ذلك الشيء الذي يعمل فيه ثم يبيعه ماذا فرغ من العمل وكذا لو قال التناج (٢) اكر كرماس كسي بكرم ويوافم إلى سنة وحلف عليه فلا يشتري الغزل ثم نسج ثم وهب منه لا يحنث ولو نسج الخمار من غير أن يشتري الغزل لا يحنث لأنه اختص باسم على حدة وفي فتاوى النسفي رجل حلف من (٣) يش كد خداني فلان نكنم ووكيائي وي نكنم ليكن اكر كاري فرمايد بكنم فحلف عليه فنصب الموكل غيره على ما عين الحالف ثم أمره الموكل بأن يعمل له ففعل يحنث كذا في الخلاصة في الفصل الثالث والعشرين * لو قال ان عمرت في هذا البيت عمارة فامرأته طالق فخرّب حائماً بينه وبين جار في هذا البيت فبني الحائط وقصده عمارة بيت الجار كان حائفاً في يمينه كذا في خزّانة المفتين في العقود التي ليس لها حقوق * سئل شيخ الإسلام الاوزجندی عن قال ان لم أخرب بيت فلان غدا فعبدي حر فقيد ومنع حتى لم يخرب بيت فلان غدا قال فيه اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى والمختار لا فتوى بالحنث كذا في النخبة

الصرة أو قال بما في هذه الصرة ووجد البائع ما فيها خلاف نقد البلد فله أن يردّها ويرجع نقد البلد لأن مطلق الدراهم في البيع ينصرف إلى نقد البلد وان وجدها نقد البلد جاز ولا خيار للبائع بخلاف ما إذا قال اشترت هذه الجارية بما في هذه الخاية ثم رأى الدراهم التي كانت فيها كان له الخيار لأن في الصرة يعرف مقدار ما فيها من الخارج وفي الخاية لا يعرف مقدار ما فيها من الخارج فكان له الخيار ويسمى هذا خيار الكيسة لا خيار الرؤية لأن خيار الرؤية لا يثبت في النقود * رجل باع ألف من من القطن ثم أدّى البائع ألفها من القطن ولم يكن في ملكه يوم البيع قطن أو قال أنفتت القطن الذي كان في ملكي يوم البيع وعند البائع عند الخصومة ألف من من القطن يقول أصبته بعد البيع ذك في المشتري أنه يقبل قول البائع مع يمينه أنه لم يبع منه هذا القطن * رجل باع جارية ثم أدعت الجارية أنها حرة

كتاب الحدود وفيه ستة أبواب

الباب الأول في تفسيره شرعاً وركه وشرطه وحكمه

والحد في الشريعة العقوبة المقدرة حقاً لله تعالى حتى لا يسمى القصاص حداً لما أنه حق العبد ولا التعزير ١ أنه لا يعطى هذه المستغلات للغة ٢ ان أخذت كرماس أحد ونسجته ٣ انا ما بقيت أو كل لقلان لكن ان أمرني بشغل أفعله

قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان باعها وسلمها إلى المشتري وهي ساكنة ولم تقل شيئاً لا يقبل قولها لعدم الا يمينه * وعنه رجل باع نصيبه من المبطخة المشتركة قال ان كان القلع يضره لم يجز البيع ونصيب البائع يكون للمشتري ما لم يتقض البيع قبله لو أن الشر يك الذي لم يبع أجاز البيع للشر يك هل له أن لا يرضى بعد الاجازة قال له ذلك لأن في قلعه ضرراً والانسان لا يجبر على تحمل الضرر * وعنه رحمه الله تعالى رجل باع قطناً فأراد المشتري أن يذهب الورام ولا يعطى الورام فقال بناء الامر في هذا على ما هو رسم

البلدي مثله فان كان في درهمهم للقطن ورام يحط عن المشتري من الثمن بقدر ذلك * وعنه رجل استباع ثوبا فقال له البائع مد القوس فته
فانكسر قال يضمن قيمته وان مده باذن البائع ولو قال له البائع مد القوس فان انكسر فلا ضمان عليك فته فان انكسر قال يضمن أيضا
قال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى هذا اذا اتفقا على الثمن فان الرجل لو أخذ شيئا على سوم الشراء ثم قال له البائع ان هلك فلا
ضمان عليك بعد ما اتفقا على الثمن فهلاك يضمن كذلك ههنا * الاب أو الوصي اذا باع ١٤٣ عقار للصبي فرأى القاضي نقض

البيع أصل للصبي غير قال
الشيخ الامام هذا رحمه الله
تعالى له أن ينقض ذكر في
المأذون * وعن الشيخ
الامام هذا رجل اشترى
من بعض السدنة ستر
الكعبة قال لا يجوز ففعل
له لو أن المشتري نقله إلى
بلدة أخرى قال يتصدق به
على الفقراء * وعنه رحمه
الله تعالى رجل باع شيئا
بما جاز وأخر الثمن إلى
الخصم والدباس قال يفسد
البيع في قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى وعن محمد
رحمه الله تعالى أنه لا يفسد
البيع ويصح التأخير لان
التأخير بعد البيع تبرع
فيقبل التأجيل إلى الوقت
المجهول كالموكل يعمل إلى
الخصم والدباس وقال
القاضي الامام أبو علي
النسفي رحمه الله تعالى هذا
يشكل بما اذا أقرض
رجلا وشروط في القرض أن
يكون مؤجلا لا يصح
التأجيل ولو أقرض ثم أخر
لا يصح أيضا وكان الصحيح
من الجواب ما قال الشيخ
الامام أنه يفسد البيع
أجله إلى هذه الاوقات في
البيع أو بعده * وعن الشيخ

لعدم التقدير كذا في الهداية * وركه إقامة الامام أو نائبه في الإقامة وشروطه كون من يقام عليه صحيح
العقل سليم البدن وكونه من أهل الاعتبار والاعتذار حتى لا يقام على المجنون والسكران والمريض وضعيف
الخلقة لا بعد الصحة والافاقة كذا في محيط السرخسي * وحكه الأصل في الانزجار عاتية ضرره العباد
ومسانة دار الاسلام عن الفساد والظاهر من الذنب ليست بحكم أصل في إقامة الحد لانها تحصل بالتوبة
لا بإقامة الحد ولهذا يقام الحد على الكافر ولا طهره كذا في التبيين

الباب الثاني في الزنا

وهو قضاء الرجل شهوته محرما في قبل المرأة الخالي عن الملكين وشبهتهما وشبهة الاشتباه أو عتيق المرافعة
هذا الفعل هكذا في النهاية * حتى ان وطء المجنون والصبي العاقل لا يكون زنا لان فعلهما لا يوصف بالحرمه
كذا في محيط السرخسي * وكذا اذا وطئ الرجل جارية ابنه أو جارية مكاتبه أو جارية عبده المأذون المدبون
أو الجارية من المغنم بعد الاحراز في دار الاسلام في حق الغازی لا يكون زنا لشبهة ملك اليمين * وكذا اذا
وطئ امرأة تزوجها بغير شهود أو أمة تزوجها بغير اذن مولاه أو وطئ عبدا امرأة تزوجها بغير اذن مولاه
أو وطئ الرجل أمة تزوجها على حرة لشبهة ملك النكاح وكذا اذا وطئ الابن جارية أبيه على أنه ساجد له
لشبهة الاشتباه هكذا في النهاية * وركه التقاء الختان ومواراة الحشفة لان بذلك يتحقق الايلاج والوطء
* وشروطه العلم بالتحريم حتى لو لم يعلم بالحرمه لم يجب الحد للشبهة كذا في محيط السرخسي * وبث الزنا عند
الحاكم كما ظهر ابشهاد أربعة يشهدون عليه بلفظ الزنا بلفظ الوطء والجماع كذا في التبيين * اذا شهد
أربعة على رجل بالزنا في مجلس واحد فالقاضي يسألهم عن الزنا ما هو وأين زنى فاذا بينوا ما هو زنا حقيقة
وقالوا أو آيناه أدخل كلليل في المكحلة الآن يسألهم عن كيفية الزنا ثم اذا بينوا كيفية الزنا يسألهم عن الوقت
ثم اذا بينوا وقتا لا يصير العهد به متعاضدا يسألهم عن المزني ثم يسألهم عن المكان ثم اذا بينوا المكان
والقاضي يعرفهم بالعدالة يسأل المشهود عليه عن احصائه فان قال أنا محصن أو يشهد الشهود على احصائه
ان أنكر سأل الحاكم عن الاحصان فاذا وصفه على الوجه رحمه وان لم يصفه وقد ثبت احصائه بالبينه سأل
المشهود عن الاحصان فاذا وصفوه على الوجه يجب برجه وان قال أنا غير محصن ولم يشهد الشهود على
احصائه جلد وان لم يعرفهم القاضي بالعدالة حبس المشهود عليه ما لم يظهر عدالتهم كذا في المحيط
* الاربعة اذا شهدوا عليه بالزنا فستلوا عن كفيته وما هيته وقالوا لا نرى ذلك على هذا لم تقبل شهادتهم ولكن
لا حد عليهم انكامل عددهم فان تكامل عددا للشهود ما منع من وجوب الحد كالشهادة عليه أربعة من النساء
وكذلك ان وصف بعضهم دون بعض فلا يقام عليه الحد ولا على الشهود أيضا كذا في المبسوط * وبث
الزنا باقراره كذا في البحر الرائق * ولا يعتبر اقراره عند غير القاضي ممن لا ولاية له في إقامة الحدود ولو كان
أربع مرات حتى لا تقبل الشهادة عليه بذلك كذا في التبيين * ولا بد أن يكون الاقرار صريحا ولا يظهر كذبه
فلا يجحد الاخرس لو أقر بكتابة أو إشارة وكذا لا تقبل الشهادة عليه لاحتمال أن يدعى شبهة كذا في النهر الفائق
* ولو أقر أنه زنى بغير ساء أو هي أقرت بأخرس لاحد على كل واحد منهما كذا في فتح القدير * وكذا لو أقر فظهر
محبوباً أو أقرت فظهرت رتقاء بأن تخبر النساء بأنهن ارتقاء قبل الحد ولا بد أيضاً أن لا يكذب الاخر حتى لو أقر
بالزنا فكذبته أو هي فكذبها فلا حد عليهما عند الامام كذا في النهر الفائق * ولا بد أن يكون الاقرار في حالة

الامام هذا الاراضي الخارجية اذا مات أربابها وعجز أهل القرية عن أداءخراجها فأرادوا تسليمها إلى السلطان قال السبيل فيها اجازتها
واستيفاء ما يخرج من الاجرة فان تعذرت الاجارة جاز للسلطان بيعها فان أراد أن يشتريها لنفسه فلاحوطه أن يبيعها من غيره ثم اشتراها
من المشتري * وعنه رحمه الله تعالى ان وقعت قطرة من الدم أو البول في خل أو زيت لا يجوز بيعه * وعنه رحمه الله تعالى رجل قال لغيره
بعث منك قفيرا من الحنطة التي في هذا الحنف من هذا الكدر ثم أعطاه الحنطة من موضع آخر لا يجوز لان ما سوى النقود يتبع

بالتعيين * وعنه رجل أو قد نارا في حطبه ثبأه قال ان صار خمسا جاز لان الفهم عين البحر الا أنه يريد فيصير خمسا فكان ناعما عنده فيجوز
وان صار رمادا لا يجوز لانه باع ما لم يكن عنده * وعنه رجل له أرض فيها قطن قد أدرك بعضه فقال لغيره بعث منك مائة من من قطن هذه
الأرض بكذا درهما فقال ينظر ان كان أكثرهما دركة جاز والا فلا مثلا لو كان قطن الأرض ألف من قبايع مائة من ان كان المدرك مقدار
ستائة من أو أكثر جاز البيع والا فلا ١٤٤ * رجل اشترى ثوبا على أنه أبيض فوجده مصبوغا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد

ابن الفضل رحمه الله تعالى
ان بيع فاسد لانه لا يمكن
تسليمه بدون الصبغ وكذا
لو اشترى دارا على أنه لا بناء
فيها فاذا فيها بناء أو أرض
على أنها بيضاء لا تخل فيها
فاذا فيها تخل أو باع دارا على
أن بناءها من أجزائها
من اللبن كان فاسدا ولو باع
دارا على أن فيها بناء ولا بناء
فيها أو قال بعلوها وسئلها
ولا علوها جاز البيع ويحبر
المشتري ان شاء أخذها
بجميع الثمن وان شاء ترك
* وكذا لو باعها بأجزاءها أو
بأبوابها ولا جذع فيها جاز
البيع ويحبر المشتري فان
كان فيه جذع جاز البيع
ولا يحبر المشتري ولو قال
بعثتها بما فيها من الاجزاء
والابواب وليس فيها شيء جاز
البيع ولا خيار للمشتري
ولو باع أثبارا على أن الكل
متمم فوجدوا واحدة منها غير
متممة قال الشيخ الامام أبو
بكر محمد بن الفضل رحمه الله
تعالى فسد البيع لان المنة
وغير المنة جنسان فاذا لم
يدخل غير المنة في العقد
والثمن حله فسد العقد كما
لو باع مائة شاة الا واحدة ولم
يبين عن كل واحدة فسد

الصحيح لو أقر في حالة السكر لا يحده كذا في البحر الرائق * والا كراه ينفع صحفة الاقرار ويوجب شبهة في حق
المرأة كذا في خزانة المفتين * والاقرار أن يقر البالغ العاقل على نفسه بالزنا أربع مرات في أربعة مجالس
المقر كذا في الهداية * وقال بعضهم يعتبر مجالس القاضى والاول أصح كذا في السراج الوهاج * وهو
الصحيح كذا في شرح الطحاوى * واختلاف مجالس المقر بالزنا شرط عندنا كذا في الشمني * فان أقر أربع
مرات في مجلس واحد فهو بمنزلة اقرار واحد كذا في الجوهرة النيرة * ولو أقر كل يوم مرة أو كل شهر مرة فانه
يحد كذا في الظهيرية * والاختلاف بأن يرد القاضى كلما أقر فيذهب حتى يغيب عن بصر القاضى ثم يجيء
فيقر كذا في الكافي * وينبغي للامام أن يزجر المقر عن الاقرار ويظهر الكراهة أو يأمر بتكثيره كذا في المحيط
* فاذا أقر أربع مرات نظري حاله فان عرف أنه صحيح العقل وأنه ممن يجوز اقراره يسئل عن الزنا بما هو وكيف
هو وعن زنى واين زنى لاحتمال الشبهة في ذلك كذا في محيط السرخسى * قيل لا يسأله عن الزمان لان تقدم
العهد يمنع الشهادة دون الاقرار والاصح أنه يسئل لاحتمال أنه زنى في صباه فاذا بين ذلك وظهر زناه سأله عن
الاحصان فاذا قال أنه محصن سأله عن الاحصان ما هو فان وصفه بشرائطه حكم برجعه كذا في التبيين * وان
قال المقر لست بمحصن وشهد عليه الشهود بالا حصان برجعه الامام كذا في المحيط * ونظير تناقذه لعلك قبات
أو لمست أو وطمئت بشبهة وقال في الاصل لعلك تزوجتها أو وطمئت بشبهة والمقصود أن يلقنه ما يكون دارنا
كأنما كان كذا في البحر الرائق * وان شهد أربعة على رجل بالزنا فآقر مرة واحدة بمرجعه الله تعالى
وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يحده وهو الاصح كذا في الكافي * هذا اذا كان الاقرار بعد القضاء أما اذا
كان قبل القضاء فيسقط الحد اتفاقا هكذا في فتح القدير * أربعة شهدوا على رجل بالزنا فآقر الرجل بعد
شهادتهم ثم أنكر ولم يقر أربع مرات لاحد عليه كذا في فتاوى قاضيان * اذا شهد عليه أربعة بالزنا وقضى
بذلك عليه ثم أقر أربعاً أقيم عليه الحد كذا في الحاوى القدسي * ولو رجع بصر رجوعه وبه أخذ الطحاوى
كذا في الغيبة * ولو أقر بالزنا بعد الشهادة لا يحده ولا الشهود وان كانوا أقل من أربع كذا في العناية
* وان رجع المقر عن اقراره قبل اقامة الحد أو في وسطه قبل رجوعه وخلى سبيله كذا في الهداية * والمرأة
والرجل في قبول الرجوع سواء كذا في السراج الوهاج * وكذا في ظهور الزنا عند القاضى بالبينه والاقرار
كذا في فتح القدير * ولو هرب رجل ولم يرجع لم يتعرض له ولو ثبت على الزنا ورجع عن الاحصان قبل منه
ولم يرجع وجلد كذا في الايضاح * واذا ثبت حد الزنا على رجل بشهادة الشهود وهو محصن أو غير محصن فكما
أقيم عليه بعضه هرب فطلبه الشرط فأخذه في فوره أقيم عليه بقية الحد كذا في المبسوط * وان كان بعد أيام
سقط كذا في العناية * والذي والعبد في الاقرار بالزنا كالحرة المملو ما دونها كان أو محجورا كذا في المبسوط
* ولا تشترط حضرة المولى في الاقرار وتشترط في الشهادة لان له طعن الشهود كذا في خزانة المفتين * وان
أقر الخصم بالزنا أو شهد عليه الشهود حدد وكذا العنين كذا في فتاوى قاضيان * الاعمى اذا أقر
بالزنا حدد ولو أقر أنه زنى بمجنونة أو صبيته بجماع مثلها فاعليه الحد * ولو أقرت أنها زنت بمجنون أو صبي
فلا حد عليها كذا في الايضاح * واذا أقر أنه زنى بامرأة لا يعرفها حدد وكذا اذا أقر أنه زنى بفلانة وهي غائبة
يحد استقصانا كذا في فتح القدير * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير رجل أقر أربع مرات أنه زنى
بفلانة وفلانة تقول تزوجني أو أقرت المرأة بالزنا بفلان أربع مرات وفلان يقول تزوجتم فافلا حد على

البيع وان بين عن كل شجرة وعن كل شاة جاز البيع ويحبر المشتري * رجل اشترى ورتب في طرفه على أن يزن الطرف واحد
فما طهر وزنه يسقط حصته من الثمن جاز البيع فلان المشتري باع السلعة قبل أن يزن الطرف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجوز بيع
المشتري وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز بيع رجل له جملة تسمى أو تفاح فباع منها بعضها غير موزن قال الفقيه أبو حفص رحمه الله تعالى
الشمس والتفاح والخوارزى اذا كان من شجرة واحدة فهو من المسمى المتقارب فاذا باع بعضها غير موزن وظاهره غير ممتنع جاز البيع

وان كان ذلك من شجر ينفع منها بعضا غير مما لا يجوز * ولو اشترى عددا من بطيخ أو خيار أو رمان فيه الصغير والكبير بكذا وهو ملو بالجملة أكثر مما باع لا يجوز * فان أفرز عددا وعزل ذلك من الجملة وتراعيا جاز البيع ويقع البيع على المعزول عند التراضي وهكذا روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل باع متروكة التسمية عمدا وقضى القاضي يجوز البيع لا يجوز كالموقوف ببيع أم الولد * رجل اشترى دهنًا ودفع القارورة إلى الدهان وقال للدهان ابعت القارورة إلى منزلي على يد ١٤٥ غلامك فانكسرت القارورة في الطريق

قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يهلك الدهن من مال البائع وان قال للدهان ابعت القارورة على يد غلامي والمسئلة بحالها يهلك على المشتري * رجل باع جارية الغيرة بغير إذن المولى وزوجها رجل آخر بغير إذن المولى واعتقها فضولي فأخبر المولى وقال أجرت جميع ذلك قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى نفذ العتق وبطل ما سواه * رجل اشترى منامن القانيد فوجد المشتري واحدا أسود وردة على البقال فأعطاه فانذا أخبر بغير وزن جاز * وكذا لو وجد أخرى فردتها فأعطاه مكانها بغير وزن وان رد ثلثا فأعطاه البقال ثلثا بغير وزن لا يجوز لان هذا مما يدخل تحت الوزن فلا يجوز الا أن يوزن * قال وفي الخبر اذا وجد واحدا محترقا فردته على الخبز فأعطاه خبزا آخر لا يجوز لان هذا مما يدخل تحت الوزن فان ثلثة أساتير وعشرة أساتير وزنا وجزا فلا يجوز فيه

واحد منهم ما وعليه المهر كذا في المحيط * وعلم القاضي ليس بمحجة في الحد وبإجماع الصحابة وان كان القياس يقتضي اعتباره كذا في الكافي

باب الثالث في كيفية الحد واقامته

اذا وجب الحد وكان الزاني محصنا رجه بالحجارة حتى يموت ويخرج به إلى أرض فضله كذا في الهداية * واحصان الرجم أن يكون حرا قلابا بالغامس لا قد تزوج امرأة حرة تنكحها ويدخل بها وهو ما على صفة الاحصان كذا في الكافي * فلا يكون محصنا بالخلوة للموجة للهرة والعدة ولا يكون محصنا بالجماع في النكاح الفاسد ولا بالجماع في النكاح الصحيح اذا كان لها ان تزوجك فانت طالق لانها تطلق بنفس العقد فجماعها اياها بعد ذلك يكون زنا الا أنه لا يجب به الحد لشبهة اختلاف العلماء كذا ان تزوج المسلم مسلمة بغير شهود فدخل بها كذا في المبسوط * والمعتبر في الدخول الايلاج في القبل على وجهه بوجوب الغسل * وشروط صفة الاحصان فيه ما عند الدخول حتى ان المملوكين اذا كان بينهما وطء بنكاح صحيح في حالة الرق ثم عتق لم يكونا محصنين وكذا الكافران وكذا الحر اذا تزوج أمة أو صغيرة أو مجنونة ووطئها وكذا المسلم اذا تزوج كاذبة ووطئها وكذا لو كان الزوج موصوفا بأحدى هذه الصفات وهي حرة عاقلة بالغة مسلمة بأن أسلمت قبل أن يطأها الزوج ثم ووطئها الزوج الكافر قبل أن يفارق بينهما فالتكليف محصنة بهذا الدخول كذا في الكافي * ولو دخل بها بعد الاسلام والعتق والافاقية نصير محصنا ولا تشتط العفة عن الزاني هذا الاحصان كذا في المبسوط للامام السرخسي * ولو كانت تحت حرة مسلمة وهما محصنان فارتد معا والعياذ بالله بطل احصانهما فاذا أسلما لا يعود احصانهما حتى يدخل بها بعد الاسلام كذا في فتح القدير * واذا ارتد بعد وجوب الحد ثم أسلم لم يجلد ولا يرجم وكذا لا يجلد اذا كان الواجب هو الحد كذا في العتائية * ولو زال الاحصان بعد ثبوتها بالجنون والعتق يعود محصنا اذا أفاق وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يعود حتى يدخل بها مرة بعد الافاقية كذا في البحر الرائق * ويثبت الاحصان بالاقرار أو بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين كذا في خزائن المفتين * وان أنكر الدخول بعد وجود سائر الشرائط فاذا جاءت امرأته بولادة في مدة يتصور أن يكون منه جعل واطنا شرا عاكذا في التبيين * الشهادة على الاحصان كالشهادة على المال يثبت بالشهادة على الشهادة كذا في الابيضاح * الزاني لو كان عبدا مسلما الذي فشهد ذميان أنه اعتقه قبل الزنا وقد استجمع سائر شرائط الاحصان لا تقبل شهادته * فما كذا في الكافي * امرأة الرجل اذا أقرت أنها أمة هذا الرجل فزني الرجل بمرجم وان أقرت بالرق قبل أن يدخل بها ثم زني الرجل بها لا يرجم استحصانا * رجل تزوج امرأة بغير ولي قد دخل بها قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يكونان بذلك محصنين لان هذا النكاح غير صحيح قطعا لاختلاف العلماء والاختلاف فيه كذا في محيط السرخسي * وينبغي للقاضي أن يسأل الشهود عن الاحصان ما هو فان قالوا فيملا وصفه وتزوج امرأة حرة ودخل بها فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يكتفي بقولهم دخل بها خلافا لمحمد رحمه الله تعالى وأجمعوا على أنه لا يكتفي بقولهم مسها أو لمسها وأجمعوا على أنه يكتفي بقولهم جامعها وباضعها وفي البقال أنه يكتفي بقوله سمعنا غنسل منها كذا في المحيط * ولو قال أنها أوقر بها لا يكتفي بذلك كذا في المبسوط * وفي المنتقى ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى لو خلا رجل بامرأته ثم طلقها فقال الزوج وطئتها وقالت المرأة لم يطأني فان الزوج يكون محصنا باقراره والمرأة لا تكون محصنة الانكارها وكذلك لو دخل بها وطلقها وقال هي حرة مسلمة وقالت المرأة كنت نصرانية كذا في المحيط * وان

(١٩ - فتاوى ثانی) المجازفة * أرض فيها زرع قباع الارض بدون الزرع أو الزرع بدون الارض جاز * وكذا لو باع نصف الارض بدون الزرع وان باع نصف الزرع بدون الارض لا يجوز لان يكون الزرع بينه وبين الكافر فيبيع الا كافر يبيع من صاحب الارض جاز وان باع صاحب الارض نصيب من الاكار لا يجوز هذا اذا كان البذر من قبل صاحب الارض فان كان من قبل الاكار ينبغي أن يجوز * ولو باع نصف الارض مع نصف الزرع جاز ورجلان بينهما دار فباع أحدهما نصفها شائعا من بيت معين من تلك الدار ذكر في المنتقى أنه لا يجوز

في قول أي حنيفة رحمه الله تعالى لأن بشره يضر بذلك عند القسمة * وكذا لو باع متاعا من تلك الدار لا يجوز * رجلان بينهما عشرة أعشار أو عشرة أثواب هروية فباع أحدهما نصف ثوب معين من الجملة * ذكر في المتن أنه يجوز قال وهذا لا يشبه الدار ولو كان بينهما أرض وتخل فباع أحدهما نصف شجر من رجل لا يجوز كالأول كانت الدارين رجلين فباع أحدهما قطعة بعينها من رجل قبل القسمة لا يجوز في نصيب واحد منهما * وكذا لو كانت الدار ١٤٦ لرجل فباع نصف بناءها من غير أرض من رجل لا يجوز * ولو باع من الشاة

المسلخة الأيدي أو الأرجل
اختلف المشايخ فيه قال
أبو القاسم الصفار رحمه الله
تعالى لا يجوز لأنهما
مختلفان في القطع وقال
محمد بن سلام رحمه الله تعالى
يجوز والصحيح هو الأول * بيع
ورق القرصاد قال الشيخ
الإمام أبو بكر محمد بن
الفضل رحمه الله تعالى
لا يجوز مادام في الزيادة
ويجوز بعد التناهي * ولو
اشترى رطبة من البقول
أو قناه على الساق قال
الشيخ الإمام هذا لا يجوز
لأنه يتمون أسفله ساعة
فساعة كالصوف والوبر
والشعر فيحتلط المبيع بغير
المبيع فلا يجوز واختلف
المتأخرون في قوائم الخلاف
والعريس قال بعضهم
لا يجوز لأنه يزاد ساعة
فساعة وقال بعضهم يجوز
لأن موضع القطع مع معلوم
عرفا والقوائم يتمون أعلا
لأن أسفل * رجل باع
الجنين فولدت قبل الافتراق
وسلمه إلى المشتري قال الشيخ
الإمام المعروف بخواهر زاده
رحمه الله تعالى لا يجوز
* وكذا لو باع الأبق وسلم
قبل الافتراق * رجل اشترى

أي امرأة في ذبحها لا يكون محصنا كذا في المضمرات * ويستحب للإمام أن يأمر جماعة المسلمين أن يحضروا
لأقامة الرجم كذا في الشئ * وينبغي للناس أن يصفوا عند الرجم كصفوف الصلاة وكلما رجم قوم تأخروا
وتقدم غيرهم فرجوا هكذا في البحر الرائق والسراج الوهاج * ولا بأس لكل من يرمى أن يتمد بقله إذا
كان ذارحم محرمة فانه لا يستحب له أن يتمد بقله كذا في فتاوى قاضيان * إذا وجب الرجم بالشهادة
يجب البداء من الشهود ثم من الإمام ثم من الناس حتى لو امتنع الشهود عن الابتداء سقط الحد عن
المشهود عليه ولا يجحدون لأن امتناعهم ليس صريحا في رجوعهم كذا في فتح القدير * وكذا إذا امتنع واحد
منهم كذا في التبيين * وموت اليهود وأحداهم مسقط وكذا إذا غاب أو غاب أحدهم في ظاهر الرواية *
وكذا يسقط الحد باعتراض ما يخرج عن أهلية الشهادة كالأولاد أحدهم أو عمة أو خرس أو فسق أو قذف
لحد ولا فرق في ذلك بين كونه قبل القضاء أو بعده قبل إقامة الحد ولو كان بعضهم مقطوع الأيدي أو مريضا
لا يستطيع الرمي وحضر ويري القاضي * ولو قطعت بعد الشهادة امتنعت الإقامة كذا في فتح القدير *
وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى آخر موتهم وغيبتهم لا يبطل الحد وبه أخذ كذا في الحاوي القدسي
* إذا كان المشهود عليه غير محصن فقد قال الحاكم الشهيد في الكافي أقيم عليه الحد في الموت والغيبة
ويبطل فيما سواهما كذا في غاية البيان * وأجمعوا على أن في سائر الحدود سوى الرجم لا تجب البداء
لأن الشهود ولا من الإمام كذا في الذخيرة * القاضي إذا أمر الناس برجم الزاني وسعهم أن يرجوه وأن لم
يعانوا أداء الشهادة * وروى ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال هذا إذا كان القاضي فقيها عدلا
أما إذا كان فقيها غير عدل أو كان عدلا غير فقيه لا يسعهم أن يرجوه حتى يعانوا أداء الشهادة كذا في
الظهيرية * وإن كان مقررا ابتدأ الإمام ثم الناس ويغسل ويكفن ويصلى عليه * وإن كان غير محصن
لحد مائة جلدة إن كان حرًا وإن كان عبدا جلده خمسين بأمر الإمام يضربه بسوط لاعتقده عليه ضربا
متوسطا بين الجرح المبرح وغير المؤلم ولا يجوز التعتي عن حد قدره الشرع كذا في الكافي * وينبغي أن
يقيم الحد من عقل وينظر كذا في الإيضاح * الرجل والمرأة في ذلك سواء فإن كان كل منهما محصنا رجم أولا
فعل كل الجلد أو أحدهما محصنا فعلى المحصن الرجم وعلى الآخر الجلد وكذلك في ظهور الزنا عند القاضي
بالبينة أو الأقرار كذا في فتح القدير * ويجزى الرجل في الحد والتعزير ويضرب في أزار واحد وكذا في حد
الشرب في ظاهر الرواية ولا يجزى في حد القذف ولكن ينزع عنه الحشو والفرو كذا في فتاوى قاضيان *
ولا تجزى المرأة إلا عن الذر والحد والحشو كذا في الاختيار شرح المختار * فإن لم يكن عليها غير ذلك لا ينزع كذا في
العناية * وتضرب جالسة وإن حفر لها في الرجم جاز وإن تركه لا يضرب كذا في الاختيار شرح المختار * لكن
الحفر أحسن ويحفر إلى الصدر ولا يحفر للرجل وهذا هو ظاهر الرواية كذا في غاية البيان * ويضرب الرجل
قائما في جميع الحدود كذا في الاختيار شرح المختار * ولا يعتد بشيء من الحد ودو لا يسكن ولا يربط ولكنه
يترك قائما إلا أن يجهزهم فيشد كذا في محيط السرخسي * قد قيل المدة التي يلقى على الأرض ويمد كما يفعل في
زماننا وقيل أن يمد السوط فيرفع الضارب فوق رأسه وقيل أن يمد بعد الضرب وذلك كله لا يفعل لأنه زيادة
عن المستحق كذا في الهداية * ويضرب متفردا على جميع أعضائه ما خلا الفرج والوجه والرأس كذا
في العناية * ولا يجمع بين جلد ورجم في المحصن ولا بين جلد ونفي في البكر وإن رأى الإمام في ذلك مصلحة
غزب بقدر ما يرى وذلك تعزير وسياسة لأحد ولا يختص بالرني بل يجوز في كل جنابة والرأي فيه إلى الإمام كذا

عشرة أفقره خدمة بعينها فاستحق منها خمسة قبل القبض بخبر المشتري لتفرق الصنفه قبل التمام * مريض باع عينا
من أعيان ماله من وارث بمثل القيمة لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو باع الصحيح من مورثه الصحيح * رجل اشترى دار مع بناتها
بألف درهم فاستحق البناء قبل القبض قالوا بخبر المشتري إن شاء أخذ الأرض بمحضته من الثمن وإن شاء ترك وإن استحق بعد القبض كان له
أن يأخذ الأرض بمحضته من الأرض ولا خيار له * وكذا إذا اشترى أرضا مع أشجارها فاستحققت الأشجار قبل القبض خيرا ما اشترى على الوجه

الذي ذكرنا وان استحق بعد القبض باخذها بحصتها من الثمن فليس له أن يرتدّها وان احترقت الاشجار أو قلعها طام قبل القبض خیر المشتري ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء ترك وليس له أن يأخذ بحصتها من الثمن وبعد القبض يكون الهلاك على المشتري * رجل اشترى شجرة بشرط أن يقلعها اختلف المشايخ في جواز هذا البيع والصحيح هو الجواز وان اشترى بشرط القطع جاز قيل هذا اذا بين موضع القطع فان لم يبين لا يجوز وفي ظاهر الجواب يجوز وان لم يبين واذا جاز كان له أن يقلعها من الاصل عند البعض وعند بعضهم

١٤٧

يقطعها من وجه الارض ولا يقطع وان اشترى اهما مطلقا فهي بمنزلة ما لو اشترى شجرة بشرط القطع كان له أن يقلعها باصلها وهل يدخل في البيع ما تحت الشجرة من الارض فيه روايتان والصحيح أنه يدخل كما لو أقر انسان بشجرة يدخل في الاقرار ما تحتها من الارض وكذلك في القسمة واذا دخل ما تحتها من الارض في البيع يدخل مقدار غلط الشجرة وقت البيع ووقت الاقرار ووقت القسمة حتى لو زاد غلطها بعد ذلك كان لصاحب الارض أن يأمره بنحت الزيادة ولا يدخل من الارض ما يتناهي اليه العروق والاغصان وان اشترى شجرة للتركة لاجل الثمر جاز وهل يدخل في البيع ما تحت الشجرة من الارض فهو على الروايتين على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يدخل وقال محمد رحمه الله تعالى يدخل ويعرفها التي تستقر عليها الشجرة لا مقدار طول العروق وان اشترى أرضا دخل في البيع الاشجار المنشرة بغير ذكر

في الكافي * وفسر التعريب في النهاية بالحبس وهو أحسن وأسكن للفتنة من نفيه الى اقليم آخر كذا في البحر الرائق * وهكذا في التبيين * والمريض اذا وجب عليه الحدان كان الحد رجاء يقام عليه للحال وان كان جلد لا يقيم عليه حتى يتأمل أي يبرأ ويصح الا اذا كان مريضا وقع اليأس من برئه فحينئذ يقام عليه كذا في الظهيرية * ولو كان المريض لا يرجو زواله كالشلل أو كان (١) خذاجا ضعيفا الخلقة فعندنا يضرب بعفكال فيه مائة شمشراح فيضربه دفعة واحدة ولا بد من وصول كل شمشراح الى بدنه ولذا قيل لا بد حينئذ أن تكون مبسوطة كذا في فتح القدير * والنفساء في قامة الحد عليها بمنزلة المريضة والخائض بمنزلة الصحيحة حتى لا ينظر خروجها من الحيض كذا في الظهيرية * الحامل اذا زنت لا تحدها حالة الحمل سواء كان حدها جلدًا أو رجلا لكن تجبس الحامل ان كان ثبت زناها بالبينة الى أن تلد ثم اذا ولدت ينظر ان كانت محصنة ترجم حين تضع ولدها وهذا ظاهر الرواية وان كانت غير محصنة تركت حتى تخرج من نفاسها ثم يقام عليها الحد كذا في غاية البيان * وان ثبت الحد بالاقرار لا تجبس لكن يقال لها اذا وضعت فارجعي فاذا وضعت ورجعت فانها يقام الرجم عليها اذا كان للولد من يقوم بارضاعه وان لم يكن ينظر الى ان ينقطع ولدها كذا في الظهيرية ولو أطالت في التأخير وتقول لم أضع بعد أو شهدوا على امرأته بالزنا فقاتلها حتى ترى النساء ولا يقبل قولها فان قلن هي حامل أجملها حولين فان لم تلد رجمها كذا في فتح القدير * اذا شهدوا عليها بالزنا فادعت أنها عذراء أو رتقاء فنظرت اليها النساء فقلن هي كذلك يدركن الحد ولا حد على الشهود أيضا وكذلك المجهوب ويقبل على العذراء والرتقاء والاشياء التي يعمل فيها بقول النساء قول امرأته واحدة قال في الفتاوى الولوالجية والمذنب أحوط كذا في غاية البيان * ولا يقيم المولى الحد على عبده الا باذن الامام كذا في الهداية * ولا يقام الحد في الحر الشديد والبرد الشديد كذا في التتارخانية * وكذا لا يقام القطع عند شدة الحر والبرد كذا في السراج الوهاج * رجل أتى بفاحشة ثم تاب وأتاب الى الله تعالى فانه لا يعلم القاضي بفاحشته كذا في الظهيرية

الباب الرابع في الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجب

الوطء الموجب للحد والزنا كذا في الكافي * فان تحض حراما يوجب الحد وان تمكنت فيه الشبهة لا يجب الحد كذا في فتاوى قاضيخان * والشبهة ما يشبه الثابت وليس بثابت وهي أنواع * (شبهة في الفعل) وتسمى شبهة اشتباه وهي أن يظن غير دليل الحد دليلًا وهو يتحقق في حق من اشتبه عليه دون من لم يشبهه عليه ولا بد من الظن ليتحقق الاشتباه فان ادعى أنه ظن أنها حلال لم يجد وان لم يدع حراما (وشبهة في المحل) وتسمى شبهة حكيمة وذلك ان يامد دليل الحد في المحل وامتنع عما له مانع فتعبر بشبهة في حق الكل ولا يتوقف ثبوتها على ظن الجاني ودعواه المحل فالحد يسقط بالنوعين والنسب يثبت في الثاني ان ادعى الولد ولا يثبت في الاول وان ادعاه ويجب مهر المثل في النوع الاول (وشبهة في العقد) فان العقد اذا وجد حلالا كان أو حراما متفقًا على تحريره أو مختلفًا فيه علم الواطئ أنه محرم أو لم يعلم لا يحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهم اذا نكح نكاحا مجعًا على تحريره فليس ذلك بشبهة ويحد ان علم بالتحرير والا لا كذا في الكافي

١. الخداج النقصان رجل مخدج اليد ناقصها اه قاموس

واختلفوا في غير الثمرة والصحيح أنها تدخل صغرا كان أو كبيرا أو ما قوائم الخلاف هل تدخل في البيع تبعًا لاصولها اختلفوا فيه قال بعضهم تدخل تبعًا لاصولها والصحيح أنم الا تدخل لانها بمنزلة الثمر ولا يدخل في بيع الارض ما على الاشجار من القطن من غير شرط واختلفوا في شجرة لقطن والصحيح أنه لا تدخل وأما الكرات وما كان مثله فما كان على ظاهر الارض لا يدخل في بيع الارض وأما ما كان مغيبا من الارض من اصوله اختلفوا فيه والصحيح أنه يدخل وأما قوائم البذر نجح قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى تدخل في

بيع الارض وقال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده يجب أن يكون على الاختلاف الذي ذكرنا في قوائم القطن * رجل باع أرضا فيها زرع
بينه وبين الآخر فباعها بنصيبه من الزرع ذكر في المتن أن المشتري أن طلب تسليم المبيع يفسد البيع وان قال أنا سكت حتى أستحصل
الزرع فهو جائز ولا يتصدق المشتري بشئ من الزرع لأنه زاد في أرضه * وكذا لو باع دارا أجرها من غيره فقال المشتري أنا سكت حتى تتم
الاجارة فهو جائز وان طلب التسليم في ١٤٨ الحال فسد العقد * رجل باع أرضا قد أجرها من غيره قال الشيخ الامام محمد

ابن الفضل رحمه الله تعالى
روى في بعض الروايات عن
أبي يوسف رحمه الله تعالى
أن المشتري إذا كان عالما
بذلك جاز البيع ولا خيار
له وهكذا قال الشيخ الامام
علي بن محمد البردوي وجعل
هذا بمنزلة العيب والجارية
التي باعها مولاها وهي في
نكاح الغيب فعلم المشتري
بذلك جاز البيع ولا خيار له
وقال الشيخ الامام أبو بكر
محمد بن الفضل رحمه الله تعالى
هذا خلاف ظاهر الرواية
وهكذا قال القاضي الامام
أبو علي النسفي رحمه الله
تعالى اختلفت الروايات في
بيع المرهون والمستأجر
* رجل دفع أرضه مزارعة
ثم باع الأرض بزرعها والزرع
يشل ذكر في المتن أن المزارع
أن أجاز فهو جائز وان أجاز
المزارع على أن يكون نصيبه
في الأرض على المزارعة فهو
فاسد وأشار في الأصل إلى أنه
إذا باع الأرض مع نصف
الزرع لا يجوز * رجل باع
أرضا فاستحق منها طائفة
معلومة بطريق العامة أو
للقبلة لا يفسد البيع في
الباقى لان الوقت والطريق
حال متقوم فلا يفسد البيع

* قال الامام الاسيحي في الأصل أنه متى ادعى شبهة وأقام البينة عليها سقط الحد في مجرد الدعوى بسقط أيضا
الآن الأكرام لا يسقط الحد حتى يقيم البينة على الأكرام كذا في البحر الرائق * والشبهة في الفعل في وطء
المطلقة ثلاثا في العدة ولو طلقها ثلاثا ثم راجعها ثم وطئها بعد مضي المدة يحد بحد الجناح أو أم الولد إذا اعتقها
سيدها والمختلعة والمطلقة على مال في العدة بمنزلة المطلقة ثلاثا في العدة لثبوت الحرمة الجناح أو وطء أمة
أبيه وأمه كذا في الكافي * وكذا وطء جارية جده وجدته وان عليها كذا في فتح القدير * وفي وطء أمة
زوجته وسيدته وفي وطء المرهونة في حق المرتهن في رواية كتاب الحدود كذا في الكافي * وهو المختار كذا في
التبيين * والمستعير للرهن في هذا بمنزلة المرتهن كذا في فتح القدير * وان ادعى أحدهما النقص ولم يدع الآخر
ذلك لم يحد حتى يقرأ أنهما علما بالحرمة كذا في الكافي * ولو كان أحدهما غائبا فقال الحاضر علمت أنها
على حرام حد الحاضر كذا في فتاوى قاضيخان * وان وطئ أمة أخيه أو عمه وقال ظننت أنها تحل لي حد
وكذا في سائر المحارم سوى الولد كذا في الكافي * وكذا إذا وطئ جارية ذات محرم من امرأته كذا في السراج
الوهاب * ولو وطئ الجارية المستأجرة للخدمة وجارية الوديعه هكذا في السراج الوهاب * وكذا الرجل إذا زنى بأمرأة
الاب أو الجارية يحد وان قال ظننت أنها تحل لي كذا في فتاوى قاضيخان * والمرأة لو مكنت من عبدها تحد
وكذا رب الدين وطئ جارية المديون من التركة كذا في العتايه * والشبهة في المحل في وطء أمة ولده وولد
ولده كذا في الكافي * سواء كان ولده حيا أو ميتا هكذا في العتايه * ثم ان جيلت وولدت يثبت النسب من
الاب ولا يجب العقروان لم تحبل فعلى الاب العقروان لا يثبت الملاكه فيها والحد كالاب لكن لا يثبت نسبه عند
قيام الاب * وفي وطء المعتدة بالسكنيات ووطء الامه المبيعه في حق البائع قبل التسليم كذا في الكافي * وكذا
في وطء جارية مكاتبه أو عبده المأذون له وعليه دين يحيط بماله ورقبه ووطء الجارية الممورة قبل التسليم في
حق الزوج ووطء الجارية المشتركة بينهما نصيبه من غيره هكذا في التبيين * اذا اعتق أحد الشريكين الجارية فان
ضمن لشريكه ثم وطئها لا يحد وان وطئها الشريك يحد وان سعت فان وطئها المعتق يحد وان وطئها الشريك
الاخر لا يحد كذا في خزائن المفتين * وكذلك الجواب فيما اذا كان جميع الامه له وقد اعتق نصفها ثم وطئ بعد
ذلك لا حد عليه في قولهم جميعا كذا في المحيط * واذا اعتق أمته وهو يطؤها ثم تزوج وعاد في ذلك المجلس لا يحد
كذا في خزائن المفتين * ولو ارتدت المرأة العياذ بالله وحرمت عليه أو حرمت بجماع أمها أو ابنتها أو بوطء
ابن الزوج ثم جامعها وقال علمت أنها على حرام لا حد عليه وكذا لو تزوج خنساء في عقدة أو تزوج الخامسة في
نكاح الأربع أو تزوج باخت امرأته أو بأماها فجامعها وقال علمت أنها على حرام أو تزوجها متعة لا يجب الحد
في هذه الوجوه وان قال علمت أنها على حرام كذا في فتاوى قاضيخان * ولو وطئ رجل من الغائبين جارية من
المغنم قبل القسمة بعد أن خرجت اغتنام إلى دار الاسلام فلا حد عليه وان قال علمت أنها على حرام وكذلك
ان كان في دار الحرب أيضا كذا في السراج الوهاب * والشبهة في العقد في وطء محرم تزوجها فانه لا حد عليه
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكن يوجع عقوبة ان علم بذلك وعندهما يحدان علم بالحرمة وان لم يعلم فلا
حد عليه كذا في الكافي * وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في المضمرات * قال
الاسيحي في الصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في النهر الفائق * ومنكوحه الغير ومعنة ومطلقة

فما ضم إليه كالأجمع بين قن ومدير وباعها مضافة واحدة جازا لبيع في القن وان ظهر أن بعض الأرض كان مسجدا
ذكر في المتن أن المسجد ان كان مسجدا جماعة ففسد البيع في الباقي وان كان مسجدا خاص لا يفسد قال ومسجدا لجماعة مسجدا جماعات
المسلمين * وكذا لو كان المسجد في دار لو أغلق باب الدار يكون للمسجد أهل في الدار يصلون فيها بجماعة ولا يمنع من الناس عن الدخول والصلاة
معهن فهو مسجد جماعة ولا يكون محلا للبيع خرابا كان أو عامرا ولو كان لو أغلق باب الدار لا يبقى المسجد أهل في الدار فليس لهذا حكم

المسجد منعوا الناس عن الدخول أولم يمنعوا وكذا الباع قرية فيها مسجد قديم ولم يستن المسجد فهو فاسد * وفي الفتاوى رجل باع كرم
وفيه مسجد قديم ولم يستن المسجد قالوا ان كان المسجد عامرا فسد البيع وان كان خرابا لا يفسد لان العلماء اختلفوا في المسجد الذي خرب
ما حوله واستغنى الناس عن الصلاة فيه قال بعضهم يبق مسجد * وقال بعضهم يعود الى ملك الباني أو الى ملائكة وارثه ولا يبقى مسجد او كان
هذا المسجد بمنزلة المدبر * وعن غيرهم باع قرية ولم يستن المقبرة والمسجد فسد البيع ١٤٩ من غير تفصيل * رجل باع أرضا
فأقر المشتري بعد ذلك أنها

مسجد أو مقبرة أو أقر أنها
طريق لعامة المسلمين
فأنقذ القاضي عليه إقراره
بمحض من خاصه فيه
للعامة وسلم الى الذي خاصه
ثم أراد المشتري أن يرجع
بالبئن على بآئعه فأقام بينة
على ذلك ولم يحضر الذي
خاصه فيه للعامة ذكر في
المتقى أن فيه قياسا
واسخسا في القياس
يقبل البينة كالأولاشري
عبد الله أقر أنه حرف أنقذ
القاضي عليه إقراره ثم
خاصم البائع وأقام البينة
أنه حر الأصل والعبد
يجعد الحرية فانه يقبل
بينة المشتري ويرجع بالبئن
على بآئعه فكذلك هنا
وفي الاستحسان فرق بين
هذا وبين الأرض قال في
الأرض اذا أقر المشتري
أنها مقبرة أو طريق أو
مسجد وأنقذ القاضي
إقراره ثم أقام البينة على
ذلك بمحض من البائع
ليرجع عليه بالبئن لا يقبل
بينته إلا بمحض من خاصه
فيه للعامة فتكون البينة
بينته من خاصه فيه للعامة
* رجل باع دارا وأرضان

الثلاث بعد التزوج كالحرم وان كان النكاح مختلفا فيه كالنكاح بلا شهود أو بلا ولي فلا حد عليه اتفاقا لم تكن
الشبهة عند الكل وكذا اذا تزوج أمة على حرة أو تزوج مجوسية أو أمة بلا إذن سيدها أو تزوج العبد بلا إذن
سيده فلا حد عليه اتفاقا كذا في الكافي * اذا كان الوطء على النكاح أو على علقين والحرمة بعرض أمر
فذلك لا يوجب الحد نحو الحائض والنفساء والصائغة والحرمة والوطء شبهة والتي ظاهر منها أو الى
منها وكذلك الأمة المملوكة اذا كانت محرمة عليه بسبب الرضاع أو الصهرية أو باعتبار ان ذات محرم منها
في نكاحه أو هي مجوسية أو مرتدة فلا حد عليه وان علم بالحرمة كذا في المحيط * استأجر امرأة ليزني بها
أو ليطأها أو قال خذي هذه الدراهم لاطأك أو قال مكيني بكذا ففعلت لم يحد وزاد في النظم ولو أنه مهر مثله
ويوجعان عقوبة ويحبسان حتى يتوبا أو قال يحدان كالأول عطاها ما لا يغير شرط بخلاف ما اذا قال خذي هذه
الدراهم لا تمتع بك لان المتعة كانت سبب الإباحة في الابتداء فبقيت شبهة كذا في التمر تاني * ولو قال
أمهرتك كذا لآزني بك لم يجب الحد كذا في الكافي * جارية الرجل اذا جنت جناة عمدا ثم زنى بها ولي الجناية
لا حد عليه عند الكل وان كانت الجناية خطأ فزنى بها ولي الجناية قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى عليه الحد
اختارمولاها الدفع أو الفداء وقال أصحابه ان اختار الدفع لا حد عليه وان اختار الفداء عليه الحد * اذا
قبل الرجل أجنبية عن شهوة أو نظرا لفرجها بشهوة ثم تزوج بآئها أو ابنتها فدخل بها لا حد عليه وان
قال علمت أنها على حرام في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يطل احصائها بهذا الوطء حتى يحد فآذنه كذا
في فتاوى قاضيان * اذا قبل الرجل أم امرأته أو ابنتها أو قبلت المرأة ابن زوجها أو أباها حتى حرمت عليه ثم
ان زوجها ووطئها لا حد عليه وان قال علمت أنها على حرام كذا في التارخية في الأصل لا يؤخذ الاخرس
يحد الزنا ولا يشي من الحد ودون أقر به بإشارة أو كتابة أو شهدت به الشهود وعليه والذي يجب ويفيق اذا
زنى في حال إفاقته أخذ بالحد فان قال زنت في حال جنوني لا يحد كالبالغ اذا قال زنت وأنا صبي كذا في
المحيط * من زنى في دار الحرب أو في دار البغي ثم خرج اليها لابقام عليه الحد كذا في الهداية * لو دخلت سرية
دار الحرب فزنى رجل منهم لم يحد وكذا أمير العسكر لا يقيم الحدود والقصاص كذا في الكافي * وان كان
الخليفة قد غزا بنفسه أو أمير مصر كان يقيم الحد على أهله غزا بجند يقيم الحدود والقصاص في دار الحرب
وهذا اذا زنى بالعسكر فاما اذا لحق بأهل الحرب وفعل ذلك لا يقام عليه الحد * قالوا وانما يقيم هذا الأمير
الحد في عسكره اذا كان يأمن على الذي يقيم عليه الحد أن لا يرتد ولا يلحق بالكفار وأما اذا كان يخاف عليه
الارتداد والحق فانه لا يقيم عليه الحد حتى يتفصل عن دار الحرب ويصير في دار الاسلام كذا في الظهيرية
* الذي اذا زنى بحورية مستأمنة يجب الحد على الذي بالأجاء كذا في الغيبة وهكذا الوزني بهاء لم يحد
كذا في فتاوى قاضيان * لا حد على المستأمن والمستأمنة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى الا حد
القدف ولو مكنت مسلمة أو ذمية من مستأمن فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تحد المسلمة والذمية وعند
محمد رحمه الله تعالى لا حد على واحد وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى حدوا جميعا كذا في الغيبة * الذي اذا
زنى ثم أسلم ان ثبت ذلك عليه بإقراره أو بشهادة المسلمين لا بد أن يعتقه الحد وان ثبت بشهادة أهل الذمة فأسلم
لا يقام عليه الحد كذا في البحر الرائق * ان زنى صحيح بمجنونة أو صغيرة يجامع مثلها حد الرجل خاصة وهذا
بالأجاء كذا في الهداية * وكذا اذا زنى بنائمة يجب عليه الحد هكذا في محيط السرحسى * اذا زنى صبي

ادعى أنه باع ما هو وقف اختلف المشايخ فيهم الله تعالى فيه قال بعضهم لا تسمع دعواه كالأول باع شيئا ثم ادعى أنه لغیره وباعه بغير أمر صاحبه
فانه لا تسمع دعواه وما ذكر في المتقى اذا أقر أن ما اشتراه مقبرة أو مسجد أو طريق المسلمين وأنقذ القاضي إقراره عليه ثم أقام البينة على ذلك
ليرجع بالبئن على بآئعه قال لا يقبل إلا بمحض من خاصه فيه للعامة إشارة الى هذا القول * رجل قال لغیره بعتك هذا البيت وما أعلق عليه بابه
لم يكن لأشترى شي من المتاع الذي كان في البيت وانما يقع هذا على حقوق البيت وكذا قال بعتك هذا بعتك من شيء فهذا القول سواء

وان قال بعثك هذا الميت على ما فيه من المتاع فهو جازر ويدخل فيه ما في البيت من المتاع * رجل اشترى دجاجة بيضة ولم يقبض الدجاجة حتى باضت خمس بيضات قال ان كان اشترىها بيضة بغير عينا فانه يقسم البيضة التي هي ثمن على قيمة الدجاجة وعلى قيمة خمس بيضات معها فما اصاب الدجاجة من الثمن يأخذ الدجاجة بحصته او ما اصاب البيض يأخذ حصته ما يصيب البيض يعني يسلم له ذلك ويتصدق بقيمة البيض وان كان اشترى الدجاجة بيضة

١٥٠

او يجنون بامر أمه عاقله وهي مطاوعة فلا حد على الصبي والمجنون بلا خلاف وهل تحد المرأة فعلى قول علمائنا رحمهم الله تعالى لا تحد واذا زنى بصبي فلاحده عليه ما وعليه المهر ولو أقر الصبي بذلك لا يلزمه شيء باقراره ولو زنى صبي بامر أمه بالغه فأذهب عذرتها وهي مكرهه فانه يضمن المهر بخلاف ما اذا كانت مطاوعة وأما الصبية اذا دعت صبيها الى نفسها فأذهب عذرتها فاعليه المهر والامة اذا دعت صبيها فزنى به يضمن المهر كذا في الذخيرة * ولو مكنت نفسها من النائم لا يجب عليه ما الحد كذا في محيط السرخسي * من أكرهه السلطان حتى زنى فلا حد عليه وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى أو لا يقول يحد ثم يرجع فقال لا يحد وان أكرهه غير السلطان قال أبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى لا يحد كذا في فتح القدير * وعليه الفتوى كذا في السراجية * المرأة لو أكرهت فمكنت لم تحد بالاجماع ومعنى المكرهه ان تكون مكرهه الى وقت الايلاج أمالوا أكرهت حتى اضطجعت ثم مكنت قبل الايلاج كانت مطاوعة كذا في خزانة الفتاوى * لو زنى مكرهه بمطاوعة تحد المطاوعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير * ثم الاصل أن الحد متى سقط عن أحد الزانيين للشبهة سقط عن الآخر للشركة كما اذا ادعى أحدهما النكاح والاخر ينكر ومتى سقط لقصور الفعل فان كان القصور من جهته سقط الحد عنها ولم يسقط عن الرجل كما اذا كانت صغيرة يجامع مثلها أو مجنونة أو مكرهه أو نائمة وان كان القصور من جهته سقط عنها جميعا كذا في السراج الوهاج * اذا وطئ الزجل أم ولدانه فقال علمت أنها على حرام لاحد عليه * ولو تزوج الرجل بامرأة آية بعد موت الاب فولدت منه قال النسيه أبو بكر البخاري ان أقر بالوطء أربع مرات في جماس مختلفه حدا جميعا ولا يثبت نسب الولد وقال الفقيه أبو الليث هذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى وبه نأخذ * رجل زنى بامرأة مقيمة اختلفوا فيه قال أهل المدينة حد وقال أهل البصرة يعزروا ولا يحد * وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وبه نأخذ * رجل زنى بجارية مملوكة وقتلها بالجماع ذكر في الاصل أن عليه قيمتها ولم يذكرفيه خلافا وذكر أبو يوسف رحمه الله تعالى في الامالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن عليه القيمة والحد أيضا وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه القيمة ولا حد عليه وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان * ولو زنى بالحرة فقتلها به يجب الحد مع الدية بالاجماع كذا في التبيين * ولو زنى رجل بحرة ثم قتلها خطأ حتى وجبت الدية يجب الحد لانها ما وجب بسبب من مختلفين كذا في الظهيرية * ان وطئ أجنبية فمادون الفرج لا يحد لعدم الزنا ويعزر * ولو وطئ امرأة في دبرها ولا ط بعلام لم يحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويعزر ويودع في السجن حتى يتوب وعندهما يحد حد الزنا فيجلدان لم يكن محصنا ويرجم ان كان محصنا ولو فعل هذا بعبدته أو أمته أو برجسته بنكاح صحيح أو فاسد لا يحد اجماعا كذا في الكافي * ولو اعتاد اللواط قتلته الامام محصنا كان أو غير محصن كذا في فتح القدير * لاحد على وطئ البهيمة عندنا كذا في الكافي * ومن زفت اليه غير امرأته وقالت النساء انها زوجت فوطئها الاحد عليه وعليه المهر لان الانسان لا يميز بين امرأته وبين غيرها في أول الوهلة الا بالاخبار وخبر الواحد لا يكتفى في أمور الدين وفي المعاملات ولهذا اذا جاءت جارية وقالت بعثني مولاي اليك هدية يحل وطؤها اعتادا على قولها ويثبت نسب الولدان جاءت به المزفوفة وتجب عليها العدة ولا يحد قاذفه كذا في غاية البيان * رجل وجد على فراشه في ليلة مظلمة امرأة أوله امرأته قديمة فجامع التي وجدها في فراشه وقال ظننت أنها

عينة ولم يقبض النخل حتى حلت رطبها فان الثمن يقسم على قيمة النخل والرطب الحادث يسلم له من الرطب الحادث قدر ما يصيبه من الثمن ويتصدق بالزيادة * وان كان اشترى النخل برطب بعينه فهو جازر ولا يتصدق بشيء * اذا كان الشجر بين اثنين فباع أحدهما نصيبه من أجنبي لا يجوز * وان باع من الشريك جازر ولو كان بين ثلاثة فباع أحدهم نصيبه من أحد شركيه لا يجوز وان باع منهم ما جازر ولا يجوز بيع اقاضي مال اليتيم من نفسه ولا يبيع ماله من اليتيم لان بيع القاضي قضاء وان لا يصلح قاضي في حق نفسه ولهذا لو زوج اليتيم من نفسه لا يجوز * ولو كان القاضي اشترى مال اليتيم من الوصي أو باع ماله من اليتيم وقبل الوصي جازر وان كان الوصي وصيا من جهة القاضي ولا يجوز البيع والقسمه على الذي يحسن ويفيق وعلى المبرسم والمفني عليه الا اذا كان العاقد وكيله في افاقته لان هذه العوارض بمنزلة النوم في حق الحكم * رجل باع مائة من حليج هذا القطن لا يجوز * ولو كانت الخنطة في منبها فباعها جازر ولا يصح امرأتى بيع النواة في التمر * ولو باع حب قطن بعينه جازر كذا اختاره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى * ولو اشترى البذر الذي في جوف البطيخ لا يجوز وان رضى صاحب البطيخ بأن يقطع البطيخ * ولو ذبح شاة فباع كرها قبل السلق جازر وكان على البائع اخراجه وتسليمه الى المشتري والمشتري خيار الزوئية * دجاجة باعته أولوه فباعها حية مع الأولوه التي ابتاعت فسد البيع وان كان المشتري رأى الأولوه حين ابتاعت ولو كانت

في حق الحكم * رجل باع مائة من حليج هذا القطن لا يجوز * ولو كانت الخنطة في منبها فباعها جازر ولا يصح امرأتى بيع النواة في التمر * ولو باع حب قطن بعينه جازر كذا اختاره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى * ولو اشترى البذر الذي في جوف البطيخ لا يجوز وان رضى صاحب البطيخ بأن يقطع البطيخ * ولو ذبح شاة فباع كرها قبل السلق جازر وكان على البائع اخراجه وتسليمه الى المشتري والمشتري خيار الزوئية * دجاجة باعته أولوه فباعها حية مع الأولوه التي ابتاعت فسد البيع وان كان المشتري رأى الأولوه حين ابتاعت ولو كانت

الدجاجة مبيعة فباع اللؤلؤة التي في بطنها جاز ولا خيار للشترى ان كان رآها الا اذا تغيرت وان لم يكن المشتري رأى اللؤلؤة فله الخيار اذا رآها * ولو اشترى لؤلؤة في صدف قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز البيع وله الخيار اذا رأى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز وعليه الفتوى * ولو اشترى سمكة فوجد في بطنها لؤلؤة ان كانت اللؤلؤة في الصدف كانت للشترى لان الصدف يكون غذاء السمكة وكل ما كان غذاء الحيوان يكون للمشتري وان لم تكن اللؤلؤة في الصدف فانما تكون للبائع ١٥١ وتكون في يده بمنزلة اللقطة ولو اشترى

دجاجة فوجد في بطنها لؤلؤة كانت للبائع وترد عليه * رجل باع دارا على أن للبائع فيها طهر يقامن هذا الموضع الى باب الدار يكون فاسدا وكذا لو شرط الطريق لاجنبي وبين موضعه وطوله وعرضه كان فاسدا * ولو قال أبيعك هذه الدار الا طر يقامن من هذا الموضع الى باب الدار ووصف الطول والعرض جاز البيع شرط الطريق لنفسه أو لغيره لان الاستثناء تكلم بالباقي بعد الثمن فيكون جميع الثمن مقابلة الغير المستثنى فلا يفسد البيع أما في الاول جعل الثمن مقابلا لجميع الدار فاذا شرط منها طريقا لنفسه أو لاجنبي تسقط حصه الطريق من الثمن وانه مجهول فيصير الباقي مجهولا ألا ترى أنه لو قال لغيره بعتك عبدي هذا بألف درهم على أن لي ربعه كان للشترى ثلاثة أرباع العبد بثلاثة أرباع الثمن ولو قال بعتك هذا العبد بألف درهم الاربعه كان للشترى ثلاثة أرباع العبد بجميع الثمن وكذا لو قال أبيعك دارى

امرأتى قالوا لا يقبل قوله وعليه الحد كذا في فتاوى قاضيان * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لو أن رجلا وجد في بيته امرأة فوطئها وقال ظننتها امرأتى فعليه الحد ولو كان أعشى كذا في السراج الوهاج * ولو أن الأعشى دعا امرأته فأجابته امرأة غيرها فجامعها قال محمد رحمه الله تعالى عليه الحد ولو أجابته فقالت أنا فلانة تعنى امرأته فجامعها لا يحد ولو كان بصيرا لا يصدق على ذلك كذا في فتاوى قاضيان * رجل أحل جاريته لغيره فوطئها ذلك الغير لاحد عليه كذا في محيط السرخسي * السكران اذا زنى بعد اذا صحا هكذا في السراجية * اذا كان البائع فاسدا فوطئها المشتري قبل القبض أو بعده لاحد عليه ولو باع جارية على أنه بالخيار ووطئها المشتري او كان الخيار للشترى فوطئها البائع فانه لا يحد علم بالحرمة أو لم يعلم كذا في فتاوى قاضيان * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا غصب جارية وزنى بها ثم ضمن قيمتها فلا حد عليه عندهم جميعا ولو زنى بها ثم غصبها او ضمن قيمتها فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يسقط الحد كذا في المحيط * رجل استلق على قفاه فقامت امرأة فعدت عليه حتى قضت حاجتها وجب عليه ما الحد كذا في الظهيرية * اذا زنى بامة ثم اشتراها ذكر في ظاهر الرواية أنه يحد عندهم جميعا وكذلك اذا زنى بجمرة ثم تزوجها هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب الحدود * واذا زنى بامرأة ثم قال اشتريتها لاحد عليه سواء كانت حرة أو أمة واذا زنى بامة ثم قال اشتريتها واصحابها فيها بالخيار وقال مولاها كذب لم أبعها قال لاحد عليه وكذلك لو قال اشتريتها بوصف الى أجل كذا في المحيط * والحرة اذا زنت بعد ثم اشتريتها فانما يحد ان جميعا كذا في فتاوى قاضيان * زنى بامة ثم ادعى أنه اشتراها شرعا فاسدا أو وهبها له وكذب صاحبها أو شهد الشهود أنه أقر بالزنا ثم ادعى عند القاضي هبة أو يعادى عنه الحد كذا في محيط السرخسي * ولو زنى بكبيرة فأفصاها فان كانت مطاوعة له من غير دعوى شبهة فعليه الحد ولا شئ عليه في الافضاء لرضاها به ولا مهر لها ولو جوب الحد * وان كانت مع دعوى شبهة فلا حد عليه ولا شئ عليه في الافضاء ويجب العقر وان كانت مكروهة من غير دعوى شبهة فعليه الحد ومنه ولا مهر لها ثم ينظر في الافضاء فان لم تستمسك بولها فعليه دية لمرأة كاملة وان كانت تستمسك بولها احد وضمن ثلث الدية وان كان مع دعوى شبهة فلا حد عليه ما ثم ان كان البول يستمسك فعليه ثلث الدية ويجب المهر في ظاهر الرواية وان لم يستمسك فعليه الدية كاملة ولا يجب المهر عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وان كانت صغيرة يجمع مثلها فهي كالكبيرة فيما ذكرنا الا في حق سقوط الارش برضاها وان كانت صغيرة لا يجمع مثلها فان كانت تستمسك بولها الزمة ثلث الدية والمهر كاملا ولا حد عليه وان كانت لا تستمسك من الدية ولا يضمن المهر عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في التبيين * لو ذهب بصر امرأة بالوطء لا يجب الحد بلا خلاف ولو كسر فخذه بالوطء لا يجب الحد ونهف القيمة وان كانت حرة يجب الحد والدية بلا خلاف هكذا في العتبية * كل شئ صنعه الامام الذي ليس فوقه امام مما يجب به الحد كالزنا والسرقه والنسب والقذف لا يؤخذ به الا القصاص والمال فانه اذا قبل انسان أو تألف مال انسان يؤخذ به وان احتاج الى المنعة فالمسلمون منعة فيقدر على استيفائها فأذا وجوب كذا في الكافي

باب الخامس في الشهادة على الزنا والرجوع عنها

ولا تقبل الشهادة على الزنا الا شهادة أربعة أحرار مسلمين كذا في شرح الطحاوى * ان شهد على الزنا أقل

هذه بعشرة آلاف درهم على أن لي هذا البيت بعينه لا يصح ولو قال الا هذا البيت جاز البيع بجميع الثمن فيما سوى البيت * ولو قال أبيعك هذه الجارية بجمائة دينار على أن لي عشرها كان للشترى تسعة أعشارها بتسعة أعشار الثمن ولو قال الا عشرها كان للشترى تسعة أعشارها بجميع الثمن ولو قال بعتك دارى هذه الخارجة على أن تجعل لي طريقا الى دارى هذه الداخلة لا يجوز ولو قال بعتك دارى هذه الخارجة الا طريقا الى دارى هذه الداخلة جاز وطريقه مقداره عرض باب الخارجة ولو قال بعت منك هذه الدار الانبساط لا يدخل البناء

في البيع لا ترجع عن الايجاب قبل قبول المشتري فصع رجوعه ولو باع أرضاً لا هذه الشجرة بعينها بقرارها جازا البيع وللمشتري أن يمنع البائع عن تملك أغصان الشجرة في ملكه لان المستثنى مقدار غلط الشجرة دون الزيادة * اشترى أمقوفى بطنها ولد للبائع بالبيع بالوصية فأجاز صاحب الولد بيع الجارية جاز ولا يكون لصاحب الجنين شيء من الثمن وان لم يجز صاحب الجنين بيع الجارية لا يجوز بيعه لان الولد مادام مجتنباً يكون بمنزلة أجزائه الجارية فيصير ١٥٢ كانه باع الجارية واستثنى منها جزءاً معيناً ولو أجاز صاحب الولد بيع الجارية

من أربعة بأن شهدوا واحد أو اثنان أو ثلاثة لا تقبل الشهادة ويحدا الشاهد حد القذف عند علمائنا رحمه الله تعالى وإذا حضر أربع مجلس القاضي يشهدوا على رجل بالزنا فشهدوا واحد أو اثنان أو ثلاثة وامتنع الباقي فان الذي شهد حد القذف عند علمائنا رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ولو شهد ثلاثة منهم على الزنا والرابع قال رأيتهم في لحاف واحد فانه لا يحسد المشهود عليه ويحد الشهود الثلاثة حد القذف والشاهد الرابع لا حد عليه الا اذا كان قال في الابتداء أشهد أنه قد زنى بها ثم فسر الزنا على ما ذكرنا حينئذ يحد كذا في شرح الطحاوى * واتحاد المجلس شرط لصحة الشهادة عندنا حتى لو شهدوا متفرقين لا تقبل شهادتهم ويحدون حد القذف كذا في الكافي * وعن محمد رحمه الله تعالى اذا كانوا قعوداً في موضع الشهود فقام واحد بعد واحد وشهدوا بالشهادة جائرة وان كانوا خارجين من المسجد فدخل واحد وشهدوا وخرج ثم دخل آخر وشهدوا فدخل واحد بعد واحد وشهدوا لا تقبل شهادتهم كذا في فتاوى قاضيان * اذا شهدوا شاهدان على رجل بالزنى وشهد آخران على اقرار الرجل بالزنى لا حد على المشهود عليه ولا على الشهود وان شهد ثلاثة بالزنى وشهد الرابع على الاقرار بالزنى فعلى الثلاثة الحد كذا في الظهيرية * وان شهدوا أنه زنى بامرأة لا يعرفونها لم يحد كذا في الهداية * فلو قال المشهود عليه المرأة التي رأيتوها معي ليست زوجتي ولا متى لم يحد أيضاً لان الشهادة وقعت غير موجهة للحد وهذا اللفظ منه ليس اقراراً كذا في فسخ القدير * أربعة شهدوا على رجل أنه زنى بامرأة لا يعرفها ثم قالوا بقلانته لا يحد الرجل ولا الشهود * أربعة شهدوا على رجل أنه زنى بهذه المرأة فشهد اثنان منهم أنه زنى بها بالبصرة وشهد اثنان منهم أنه زنى بها بالكوفة لا حد على الرجل ولا على المرأة في قولهم ولا يحد الشهود عندنا استحساناً * ولو شهد أربعة على رجل أنه زنى بهذه المرأة فشهد اثنان منهم أنه زنى بهذه المرأة في هذا البيت من الدار وشهد آخران منهم أنه زنى بها في هذا البيت الآخر من الدار لا تقبل شهادتهم * ولو شهد أربعة على رجل بالزنا فشهد اثنان منهم أنه زنى بها يوم الجمعة وشهد آخران منهم أنه زنى بها يوم السبت أو شهد اثنان منهم أنه زنى بها في علو هذه الدار وشهد آخران أنه زنى بها في سفلى هذه الدار أو شهد اثنان منهم أنه زنى بها في دار فلان هذا وشهد آخران أنه زنى بها في دار هذا الرجل الآخر فانه لا حد على المشهود عليه في هذه المسائل ولا على الشهود عندنا كذا في فتاوى قاضيان * اذا شهد أربعة أنه زنى بها بالبصرة وقت طلوع الشمس في اليوم القلاني من الشهر القلاني من السنة القلانية وأربعة على أنه زنى بها بالكوفة في الوقت المذكور بعينه فلا حد عليهما كذا في النهر الفائق * ولو شهد اثنان أنه زنى بها في زاوية هذا البيت وشهد آخران أنه زنى بها في زاوية أخرى منه حد الرجل والمرأة استحساناً وهذا لا يمتثل أن يكون ابتداء الزنى في زاوية وانتهى في أخرى وهذا اذا كان البيت صغيراً بحيث يمتثل ما قلنا أما اذا كان كبيراً فلا * فان شهد أربعة على رجل بالزنى فشهد كل واحد منهم أنه زنى بقلانته تقبل شهادتهم وتحمل شهادة كل واحد منهم على الزنى الذي شهد به صاحبه كذا في الكافي * ولو شهد شاهدان أنه زنى بها في ساعة من النهار وشهد آخران أنه زنى بها في ساعة أخرى فانه لا تقبل هذه الشهادة قالوا وهذا اذا شهدوا بالزنا في ساعة من النهار أخرى لا يمكن التوفيق بينهما بأن شهد اثنان أنه زنى بها في ساعة من يوم الخميس وشهد آخران أنه زنى بها في ساعة من يوم الجمعة أو شهد الآخران على ساعة أخرى من يوم الخميس بحيث لا يمتد الزنى الى تلك الساعة أما اذا ذكر الآخران ساعة يمتد الزنى الى تلك الساعة فتقبل الشهادة * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل أربعة شهدوا

بعد ما ولدت الجارية ان ولدت عند المشتري لا يكون للولد قسط من الثمن لانه ولد المبيع بعد القبض وان ولدت عند البائع أخذ الولد قسطاً من الثمن * رجلان اشتريا سيفاً محلياً وبواضعا على أن يكون لاحدهما حليته وللآخر نصله كان السيف المحلى بينهما والخاتم مع الفص كذلك ولو اشتريا داراً على أن لاحدهما الارض وللآخر البناء جاز كذلك ولو اشتريا بعيراً وبواضعا على أن لاحدهما رأسه وجلده وقوائمه وللآخر بدنه بواضعا في ذلك ولم يذكر للبائع شيئاً فلكل صاحب البدن لان البدن أصل وغير بمنزلة التبعية ولو بواضعا على أن لاحدهما رأسه وجلده وقوائمه وللآخر لحمه فهو بينهما نصفان لان كل واحد من ذلك لا يحتمل الافراد بالبيع وأحدهما ليس بأصل فكان الكل بينهما * اذا باع الرجل شيئاً وامتنع من الاشهاد على البيع اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى له ذلك ولا يجبر على

الاشهاد وقال محمد بن الازهر يشهد اثنان على شهادتهما وان رفع الامر الى القاضي ورأى أن يشهدوا بامرءه بالاشهاد لذلك ولو امتنع البائع عن كتمه الصلح لا يجبر عليه وان كتب المشتري صكاً وجاء بالعدول الى البائع وكافه أن يقر بالبيع ليس للبائع أن يمتنع فان أبي أن يقرأ حضره مجلس القضاء فان أقر بالبيع عند القاضي كتب القاضي له سجلاً ويشهد عليه * رجل اصطاد سمكة ثم ألقاها في حظيرة وباعها ان أمكن أخذها من غير صيد جازا البيع والا فلا وان باع طيراً له يطير في الهواء ان كان ذاجحاً يعود الى بيته ويقدّر

على أخذ من غير تكلف جاز يبعه والافلا * باع المصوب من غير الغاصب كان الغاصب جاحدا يدعى أنه له ولم يكن للغصوب عنه قيمة لا يجوز بيعه وان كان له قيمة جاز يبعه ولا يجوز بيعه * لا يبيع الا اذا باعه من في يده واختلفت الروايات في بيع المهر ونحوه والمستاجر والصحيح أنه موقوف وليس للبائع أن يفسخ * رجل باع ذراعاً من تراب هذه الارض ليصفرها المشتري جاز وهي مسائل يبيع الكردار * رجل أمر رجلاً ليحمل تراباً من منزله ويرمي به خلفه المأمور وباعه جاز البيع للامر ويكون الثمن ١٥٣ لانه لما رضى برميته كان

أرضى ببيعته وكذلك قشور

الرمال والبطيخ * جبل فيه كبريت أو ملح فحمل رجل من ذلك شيئاً أو حمل شيئاً من أحجاره وباع ان كان الجبل مباحاً جاز يبعه وكذلك الفستق والخطب لانه ملكه بالأحرار فيملك يبعه * رجل اشترى تراب الصوانين بعرض ان وجد في التراب ذهباً أو فضة جاز يبعه لانه باع ما لا متقوما وان لم يجد فيه شيئاً من ذلك لا يجوز لان التراب غير مقصود وانما المقصود ما فيه من الذهب والفضة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا ينبغي للصانع أن يأكل من التراب الذي باعه لان ما فيه مال الناس الا أن يكون المصانع قد زاد للناس في متاعهم بقدر ما سقط منه في التراب وكذا الدهان اذا باع الدهن وبقي من الدهن شيء في الاوعية * باع طينا يأكله الناس ان كان ينتفع به في غير الاكل جاز يبعه وان كان لا ينتفع به سوى الاكل يكره عند البعض * ولا يجوز بيع لحم المالبوك لحم ولا يبيع جلده ان كانت ميتة وان كانت مذبوحة

شهدوا على رجل بالزنا فشهد اثنان أنه استكرهها وشهد اثنان أنها طأ طأ وعنه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أدرا عنهم الحد جميعاً يعني الرجل والمرأة والشهود * ولو شهد أربعة على رجل أنه زنى بهذه المرأة شهد ثلاثة أنهم طأ طأ وعنه وشهد الرابع أنه استكرهها على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقيم الحد على أحدهم هكذا في المحيط * ولو شهد ثلاثة على الاستكره أو واحد على المطاوعة فلا حد على واحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * اذا شهد أربعة على رجل بالزنا واختلفوا في المرأة المزني بها أو في المكان أو في الوقت بطلت شهادتهم ولكن لا حد على الشهود عندنا كذا في المبسوط * وان اختلفوا في الثوب الذي كان عليه أو على أحدهم الزنى أو في لونه أو في طول المزني بها أو قصرها أو في سمنها أو هزلها لم يضر لانهم اختلفوا في ما لا يحتاجون إلى ذكره وكذا لو شهد اثنان أنه زنى ببيضاء وآخر ان أنه زنى بسمراء لأن اللونين يتشابهان فلم يكن اختلاف في الشهادة بخلاف البيضاء والسوداء * شهد اثنان أنه زنى بحشيشة وآخر ان بخراسانية أو اثنان بكوفية وآخر ان بصيرية أو اثنان بجمرة وآخر ان بأمة أو اثنان ببالغة وآخر ان بالتي لم تبلغ لم تقبل كذا في التمراشي * واذا شهد أربعة أنه زنى يوم النحر عكة بفلاة وشهد أربعة أنه قتل يوم النحر بالكوفة فلا نال يقبل واحد من الشاهدين ولا حد على شهود الزنى فان حضراً أحد الفريقين وشهدوا وحكم الحاكم بشهادتهم ثم شهد الآخرون فشهاده الآخرون باطله ولا يقيم الحد على شهود الزنى وان كانوا هم الفريق الثاني كذا في المبسوط * ان شهدوا على رجل أنه زنى بفلاة وهي غائبة فانه يحد كذا في فتح القدير * ان شهد أربعة على امرأة بالزنا فنظر اليها النساء فقلن هي بكر لا حد عليها ما ولا على الشهود كذا في السكافي * وكذا اذا قلن هي رتقاء أو قرناء كذا في فتح القدير * واذا شهدوا على رجل بالزنا وهو محبوب فانه لا يحد ولا يحد الشهود أيضاً كذا في التبيين * أربعة شهدوا على رجل بالزنا فوجدوه محبوباً بعد الرجم فالدية على الشهود ولا حد وان كانت امرأة فنظر اليها النساء بعد الرجم فقلن عذراء أو رتقاء فلا ضمان على الشهود ولا حد عليهم * أربعة شهدوا برزى رجل فشهد أربعة على الشهود أنهم هم الذين زنا بها لا تقبل شهادة أحدهم ولا يقيم الحد على أحد لشبهة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يحد الشهود الا قولون لثبوت زناهم بحجة وهي شهادة أربعة عدول فصاروا فسخة ولو قال الفريق الثاني انهم زنا بها وسكتوا يجب عليهم الحد لانهم شهدوا برزى آخر بالزنا الذي شهد به الفريق الأول كذا في محيط السرخسي * ولو شهد أربعة على رجل وامرأة بالزنا وشهد أربعة آخرون على الشهود بأنهم هم الذين زنا بها وشهد أيضاً أربعة آخرون على الفريق الثاني من الشهود بأنهم هم الذين زنا بها لا حد على الكل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يحد الرجل والمرأة والفريق الاوسط من الشهود حد الزنا كذا في التبيين * ولو لم يشهد الشهود بعضهم على بعض بالزنا ولكن شهد بعضهم على بعض بأنهم محدودون في قذف والمساءلة بما هما يحد الرجل والمرأة بالشهادة الاولى كذا في محيط السرخسي * ولو شهدوا على الزنا والشهود عبيد أو كفار أو محدودون في القذف أو عيان فانه لا يجب على المشهود عليه الحد ويجب على الشهود حد القذف كذا في شرح الطحاوي * وان شهد أربعة على رجل بالزنا وأحدهم عبد أو محدود في قذف فانه يحدون ولا يحد المشهود عليه هكذا في الهداية * ولو أعتق العبد فاعادوا حدوا ثانياً وكذا العبيد اذا شهدوا وحدوا ثم أعتقوا واعادوا حدوا ثانياً بخلاف الكفار اذا شهدوا على مسلم ثم أعادوا وعن محمد رحمه الله تعالى لو ضرب

(٣٠ - فتاوى ثانی) فباع لحمه أو جلده جاز لانه يظهر بالذكاة حتى لو وقع في الماء القليل لا يفسده وتجوز الصلاة معه وهو المختار ويباح الانتفاع به بأن يأكل سنوراً وما أشبه ذلك الاختزير فانه لا يجوز بيع لحمه ولا يبيع شعره ولا الانتفاع بلحمه وان كان مذبوحاً وفي بعض الروايات أنه لا يجوز بيع لحم السباع والكلب وذلك محمول على أنه اذا لم يكن مذبوحاً أو ذكاً قول بعض المشايخ * ولا بأس ببيع عظم الفيل وعظم كل شيء الا عظم الادمي والخنزير فانه لا يجوز بيعه * رجل اشترى من رجل دجاجة تساوي عشر بيضات بخمس بيضات بعينها فلم يقبض

الدجاجة حتى باضت عند البائع خمس بيضات فان المشتري يدفع الثمن ويأخذ الدجاجة فيلحقه البيضات الحادثة ولا يتصدق بشئ لانه لو اشترى دجاجة وخمس بيضات بهيها جاز البيع كالبوايع بيضة بدينارين وان كان المشتري اشترى الدجاجة بخمس بيضات بغير عينا فان المشتري يتصدق بالفضل على ما قلنا وان كان البائع استهلك البيضات الحادثة فان المشتري يأخذ الدجاجة بثلاث بيضات وثلاث بيضة لانه لما باضت خمس بيضات واستهلك البائع البيضات

١٥٤

بعض الحد فوجد أحدهم عبدا فشهد أربعة أخرى لا يحد لان ذلك الحد قد بطل كذا في العتائية * ولو كان أحد الشهود الاربعة مكاتبا أو صميا أو أعمى حد واجبا سوى الصبي فان علم ذلك بعد أن أقيم الرجم على المشهود وعليه لم يحدوا والدية في بيت المال وان كان الحد جلد اضربوا الحدان طلب المشهود وعليه وأما أرض الضرب فهو حد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في الايضاح * معتق البعض كالمكاتب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا شهادة للمكاتب كذا في المبسوط * ان شهدوا وهم فساق أو ظهر أنهم فساق لم يحدوا كذا في الكافي * ولو ادعى المشهود عليه أن أحد الشهود عديم فاقول له حتى ثبت أنه حر كذا في التتارخانية * رجل قذف رجلا بالزنا ثم شهد القاذف مع ثلاثة نفر أنه زان ينظر ان كان المقدوف قد قدمه الى القاضي ثم شهد لم تقبل وان كان لم يقدمه قبلت شهادته كذا في محيط السرخسي * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير أربعة شهدوا على رجل بالزنا وهو غير محصن وضربه الامام ثم ظهر أن الشهود كانوا عبيدا أو كفارا أو مجنونين في قذف وقد مات من الجلد أو جرحته السياط قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا ضمان على القاضي ولا في بيت المال كذا في المحيط * اذا شهد بشهادة مشهود جلد فخرجه الحد أو مات منه لعدم احتمال اياه ثم ظهر أن بعض الشهود عديم أو محدود في قذف أو كافر فأنهم يحدون بالاتفاق قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا شيء عليهم ولا على بيت المال كذا في فتح القدير * أربعة شهدوا على الرجل بالزنا وهو محصن أو شهدوا عليه بالزنا أو الاحصان فرجحه الامام ثم وجد أحد الشهود عديدا أو مكاتبا أو محدودا في قذف فدينه على القاضي ويرجع القاضي بذلك في مال بيت المال بالاجماع * ولو ظهر أن الشهود فساق فلا ضمان على القاضي * أربعة شهدوا على رجل بالزنا فزكاهم نفر وقالوا أنهم أحرار مسلمون عدول ثم ظهر أنهم عبيد أو كفارا أو محدودون في القذف ان بقي المزكون على تركيتهم ولم يرجعوا عنها ولكن قالوا أخطأنا فلا ضمان عليهم عندهم جميعا ويجب الضمان في بيت المال عندهم جميعا فأما اذا رجعوا عن التزكية وقالوا كنا عرفناهم عبيدا أو كفارا أو محدودين في القذف الا أننا عدنا التزكية مع هذا الاختلاف فيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجب الضمان على المزكين ولا يجب في بيت المال وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا ضمان على المزكين ويجب في بيت المال وهذا اذا ظهر أن الشهود عبيد أو كفارا أو محدودون في القذف فأما اذا ظهر أنهم فسقة ورجعوا عن التعديل وقالوا عرفناهم فسقة الا أننا عدنا التعديل فانهم يضمنون وهذا اذا قال المزكون هم أحرار مسلمون عدول فأما اذا قالوا عدول لا غير ثم ظهر أن الشهود عبيد لا ضمان عليهم كذا في المحيط * ولا فرق في هذا بين ما اذا شهدوا بلفظ الشهادة فقالوا انهم أحرار أو أخبروا بان قالوا هم أحرار كذا في النهاية * لا ضمان على الشهود ولا يحدون خذ القذف كذا في الكافي * أربعة شهدوا على رجل بالزنا ثم ادعوا عند القاضي أنهم شهدوا بالبطل فعليه الحد فان لم يحددهم القاضي حتى شهد أربعة غيرهم على ذلك الرجل بالزنا جازت شهادتهم وأقيم الحد على المشهود عليه بشهادتهم ويدرأ عن الفريق الاول حد القذف كذا في المبسوط * اذا رجع الشهود بعد الجرح بالجلد أو الموت بالجلد لا يضمنون عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أصلا لا ضمان الارض ولا ضمان النفس وعندهما يضمنون أرض الجراحة ان لم يمت المحدود والدية ان مات كذا في غاية البيان * أربعة شهدوا على غير محصن لجلد القاضي فخرجه الحد ثم رجع أحدهم لا يضمن الراجع أرض الجراحة وكذا ان مات من الجلد لا ضمان على أحد عند أبي

بيضات يقسم الثمن على الدجاجة والبيضات المستهلكة أثلاثا فيكون ثلثا في الثمن وذلك ثلاث بيضات وثلاث بيضة ثمن الدجاجة والباقي ثمن البيضات فتسقط حصصة البيضات من الثمن ولا فرق في هذا بين ما اذا كان ثمن الدجاجة خمس بيضات بعينها أو بغير عينا * رجل اشترى طعاما ما يراه لا يعرف قدره قالوا لا يجوز بيعه لانه ليس بمكايلة ولا بمجازفة * ولا يجوز بيع مسيل المال وهبته ولا يبيع الطريق بدون الارض وكذلك يبيع الشربوق قال مشايخ بلخ رحمه الله تعالى يبيع الشربوق جائز * ولا يجوز بيع الدهن في السمسم ولا يبيع العصير في العنب

وقد فصل في الشروط المفسدة

* رجل باع عبدا على أن لا يبيعه المشتري أو لا يبيعه أولا يتصدق به كان فاسدا وقال ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى جاز البيع ونقص الشروط وقال ابن شبرمة رحمه الله تعالى يجوز البيع والشروط

* ولو باع عبدا بشرط ان يعتقه لا يجوز عندنا فان اشترى على هذا الشرط وأعتقه يتقلب البيع جائزا وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه غنم * ولو باع ثوبا على أن لا يزره عن ملكه يبيع أو هبة أو نحو جاز البيع ويبطل الشرط * ولو باع عبدا على أن يبيعه من فلان كان فاسدا * وان اشترى جارية على أن يطأها أو لا يطأها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يفسد البيع فيما وقال محمد رحمه الله تعالى جاز البيع وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان باع بشرط الوطء جاز وان باع بشرط تزني الوطء لا يجوز * وان باع عبدا

على أن يطعمه المشتري جازوا نباع على أن يطعمه خبيصا ولما كان فاسدا ولوباع جارية على أن يستولدها المشتري أو باع عبد على أن يدبره كان فاسدا وكذا الوباع شيئا على أن يهب له المشتري أو يتصدق عليه أو يبيع منه شيئا أو يقرضه كان فاسدا ولوباع على أن يقرض فلانا لاجنبي كان جائزا ولوباع على أن يعطيه المشتري بالثمن وهما فان كان الرهن مجهولا كان فاسدا وان كان معلوما أعطاه الرهن في المجلس جازا استحسانا ولوباع على أن يعطيه بالثمن كفيلا فان كان التكفيل غائبا عن المجلس ١٥٥ المجلس وكفل حين علم أولم يكفل كان فاسدا وان كان التكفيل

حاضرا في المجلس أو كان غائبا عن المجلس وحضر قبل الافتراق وكفل جاز استحسانا ولوباع على أن يجعل البائع أحدا بالثمن على المشتري فسد البيع قياسا واستحسانا ولوباع على أن يجعل المشتري البائع على غيره بالثمن فسد قياسا جاز استحسانا رجل باع ثلثة على أنها ثمن متقلا فوجدها أكثر سللت للمشتري لان الوزن فيما يضره التبعض وصف وهو بمنزلة الذرعان في الثوب فسلم الزيادة للمشتري كالباع ثوبا على أنه عشرة أدرع فوجدها أكثر ولوباع شاة على أنها حامل فسد البيع لان الولد زيادة مرغوبة وانما موهومة لا يدري وجودها فلا يجوز رجل باع عبدا على أنه خباز أو كاتب جاز البيع لانه شرط وصف مرغوبا يعرف وجوده ولوباع جارية على أنه برى من الحمل جاز ولوباع على أنها حامل نكحها وفيه قال الفقيه أبو جعفر ان كان الشرط من قبل البائع جاز لانه برائة عن العيب وان كان الشرط من قبل المشتري لا يجوز لان الشرط اذا كان من قبل

حنيفة رحمه الله تعالى لا على الرابع ولا على بيت المال وعندهم اضمن الرابع كذا في السراج الوهاج * ولو كان حده الجلد فجلد بشم اذتهم ثم رجع واحد منهم حد الرابع وحده بالاجماع كذا في التبيين * اذا ضرب وبقى سوط فرجع واحد من الشهود وضربوا جميعا حد القذف ويدبر عن المشهود عليه ما بق من الحد ولورجعه الناس والشهود فلم يمت حتى رجع بعضهم حد الشهود وحد القذف كذا في فتاوى قاضيان * ان شهد أربعة على شهادة أربعة على رجل بالزنا لم يحد فان جاء الاصول وشهدوا على ذلك الزنا بعينه لم يحد أيضا ولا يحد الفروع والاصول كذا في الكافي * وكذا لا تقبل شهادة غيرهم كذا في خزائن المفتين * ان شهد أربعة على رجل بالزنا بفلانة وأربعة أخرى شهدوا على زناه بامرأة أخرى فرجم فرجع الفريقان ضمنوا دية اجماعا وحدوا القذف عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي * لو شهد أربعة بالزنا والاحصان ثم رجع واحد ان رجع قبل القضاء حد الرابع رجع في قولهم حد القذف ويحد الباقيون عندنا وان رجع بعد القضاء قبل الامضاء حد الرابع رجع في قولهم وحد الباقيون عند أبي حنيفة وأبي يوسف الآخر وان رجع بعد القضاء والامضاء حد الرابع ولا حد على الباقيين في قولهم وعلى الرابع ربع الدية في ماله في سنة واحدة في قولهم كذا في فتاوى قاضيان * وكذا كل رجع واحد وحد وغرم ربع الدية كذا في الكافي * ولورجعهوا جميعا بعد القضاء والامضاء حدوا جميعا عندنا والدية في أموالهم كذا في فتاوى قاضيان * ولو قذف رجل هذا المرحوم لا يحد القاذف لما ذكرنا أن رجوع الشاهد بعد القضاء لا يعمل في حق غيره كذا في المحيط * شهدوا بالعق والزنا فرجم ثم رجعوا ضمنوا القيمة للزنا والدية للزنا وحدها كذا في التتارخانية * ولورجعهوا عن العق لم يضمنوا شيئا لان شهود الاحصان لا يضمنون بالرجوع كذا في خزائن المفتين * ان كان الشهود خمسة ثم رجع واحد مضى الحد على المشهود عليه بشهادة من بقي كذا في الايضاح * ان شهد خمسة على رجل بالزنا والاحصان فرجم ثم رجع واحد فلا شيء عليه فان رجع آخر غرم ربع الدية ويحدان جميعا كذا في الميسر * وكل رجع واحد بعد غرم ربع الدية وان رجع الخمسة معا غرموا أختاسا كذا في الحاوي القدسي * في المتن خمسة شهدوا على رجل بالزنا وهو غير محصن فجلده اقتصا الحد ثم وجد أحد الخمسة محمدا في القذف أو عبد ثم رجع الشهود الأربعة يحد هؤلاء الشهود ولا يحد الذي وجد عبدا أو محمدا في القذف لانه قاذف وقد شهد على المقذوف أربعة بالزنا وحده * وفيه أيضا شهد أربعة رجال وأربع نسوة على رجل بالزنا وهو غير محصن وضرب الحد ثم رجعوا جميعا ضرب الرجال ولم تضرب النساء فلورجعهوا قبل أن يضرب الحد حد الرجال والنساء جميعا كذا في المحيط * ولورجم شهادة ستة فرجع اثنان فلا شيء عليهم فالورجع ثالث غرموا ربع الدية ويحد الرابعون في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى فلا شيء لورجعهوا على رقا أحد الباقيين يجب ربع آخر من الدية في بيت المال فان رجع اثنان من الستة وشهدا على رقا اثنين من الباقيين جاز ربع الدية على الرابعين وربع في بيت المال ولو شهدا على رقا ثلاثة لم يجز ولورجم شهادة ثمانية نفر بالزنا وحده أو كل أربعة برزنا على حدة ثم رجع أربعة منهم فلا ضمان ولا حد فان رجع الخامس غرموا ربع الدية بينهم ويحدون في قولهم كذا في خزائن المفتين والعناية * ولورجعه القاضي بثلاثة أو برجل وامرأتين فان قال ظننت أنه يجوز فعلى بيت المال وان قال علمت أنه لا يجوز فعليه ولورجعه بالافرامرة لا يضمن بكل

المشتري كانت الزيادة مقصودة وانما هي موهومة ففسد البيع كالوشرط الحبل في البهايم وهكذا روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال البيع جائز الا أن يظهر للمشتري أنه يحتاج الى القطر وهذا الاشارة الى ما قال أبو جعفر رحمه الله تعالى وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه اذا اشتري جارية على أنها حامل فاذا هي ليست بحامل كان البيع لازما وليس للمشتري أن يرتدها وجهه ما قلنا ان الحبل في الجوارى عيب عند الناس فكان شرط الحبل بمنزلة البرائة عن العيب فيعوز البيع في الصحيح من الجواب حتى لو كان في بلد يرغبون في

شر المحاروي لاجل الاولاد كان فاسدا * ولو اشترى جارية على أن أم غنية جاز البيع لان ما شرط غيب في الجوارى * روى أن رجلا جاء الى محمد رحمه الله تعالى بجمارية وقال اني اشتريتها على أنها تغني كذا كذا فوالها فاذهي لا تغني شيئا قال محمد رحمه الله تعالى قم فان البيع قد رنك انما أخبرك عن عيبهم اولهذ الواسر لك على رجل جارية مغنية بضمن قيمتها مغنية * ولو باع جارية على أنها ذات لبن قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يجوز ١٥٦ البيع * وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يجوز البيع لانه شرط

الصناعة فيجوز كما لو اشترى عبد اعلى أنه خباز أو كاتب أو كثر المشايخ على هذا * ولو اشترى جارية للظورة على أنها حاصل لم يجوز البيع لما قلنا * رجل باع دارا على أن يسكنها البائع شهر أو دابة على أن يركبها البائع يوما كان فاسدا * ولو اشترى شاة أو بقرة على أنها تحلب كذا فسد البيع وان اشترها على أنها حلوب روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه جائز وهكذا ذكر الطحاوي وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يجوز البيع وهكذا ذكر الكرخي واليه مال الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله تعالى * ولو اشترى فرسا على أنه هملاج جاز البيع لان الهملاج لا يصير غير هملاج فيجوز كما لو اشترى عبد اعلى أنه خباز أو كاتب * باع حبونا واستثنى ما في بطنها فسد البيع لان الجنين لا يجوز افراده بالعقد فلا يصح استثنائه * ولو اشترى جارية تنيا على أن البائع يكن وطنها فاذا كان البائع وطنا لزم البيع ولا يكون للمشتري أن يريتها * ولو باع جارية على أنها ما ولدت فظهر أنها كانت ولدت كان له أن يريتها * باع عبد اعلى أن يسلمه بكل البائع الى المشتري قبل نقد الثمن كان فاسدا * واختلفوا في إله قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لان العقد لا يوجب تسليم المبيع قبل نقد الثمن اذ لم يكن الثمن مؤثلا فاذا شرط ما لا يقتضيه البيع فسد البيع * وقال محمد رحمه الله تعالى انما لا يجوز البيع لانه تضمن أحد المجهولين حتى سعى الوقت الذي يسلم فيه المبيع جاز رجل باع شيئا وقال بعث منك بكذا على أن أحط من غنه كذا جاز البيع ولو قال على أن أهب لك من غنه

حال كذا في العتابة * ان قال الشهود للرجل والمرأة في غير مجلس القاضي شهدا أنكما زنايان وقد موهما الى القاضي وشهدوا به عليهما وقالانهم قد قالوا انما هذه المقالة قبل أن يرفعونا اليك ولنا بذلك بينة لم تقبل شهادتهم ما على ذلك ولم تسقط شهادتهم به * والرجل والمرأة كذا في المبسوط * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير رجل شهد عليه أربع عمن بنيه أو أخوته أو بنى عمه بالزنا هو محض والشهود عدول فقضى القاضي عليه بالرجم فانه يأمر الشهود اذا أراد رجمه أن يبدؤا بالرى فان رجم هؤلاء الاولاد أباهم فلم يصيروا مقتله ورجم الناس بعد ذلك وأصابوا مقتله ثم رجع واحد من الشهود عن شهادته غرم الرابع ربيع الدية ويكون ذلك في ماله ويكون ذلك في ثلاث سنين ويكون ذلك بين ورثة المرحوم وبين هذا الرابع فرقع عنه قدر حصته ويغرم الباقي ان كان نصيبه لا يني ربع الدية قالوا انما يغرم الرابع ربيع الدية اذا قال له الذين لم يرجعوا ان أبانا نرى كما شهد ناراً ينادك ولم تره فشهدت يبطل وكان الضمان واجبا في هذه الحالة باتفاق الكل وأما اذا قال له الباقون رأيت معازنا الأب وكذبت في الرجوع لا يغرم الرابع ربيع الدية ويجب حد القذف على هذا الرابع عند علمائنا الثلاثة الا أن الذين شهروا معه ينكرون وجوب حد القذف على ابنه الرابع فلا يكون لهم أن يخصموه في ذلك فبعد ذلك ينظر ان كان للرحوم والد أو ولد آخر غير الشهود كان له أن يخصم الرابع في الحد وان لم يكن للرحوم ولد آخر ولا والد ولا جد وكان لبعض الشهود ولد ينظر ان كان ذلك ولد الرابع لم يكن له أن يخصم أباه في الحد وان كان الولد ولد واحد من الذين لم يرجعوا كان له حق استيفاء الحد من الرابع هذا الذي ذكرنا اذا كان الشهود ورجعوا المشهود وعليه ولم يقتلوه فأما اذا رجعوه وقتلوه ثم رجعوا واخذ منهم عن شهادته ولا وارث للبيت غير هؤلاء المشهود فالمسئلة على ثلاثة أوجه أما ان قال الباقون للرابع كذبت في رجوعك وصدقت في شهادتك أو قالوا كان الاب زانيا ولكنك لم تر زناه أو لا ندري أنك رأيت زناه أم لا وقد شهدت بالبطل أو قالوا لم يزن الاب وقد كذبت في قولك انه زان ففي الوجه الاول لم يغرم الرابع شيئا من دية الاب ولا يحرم عن الميراث وفي الوجه الثاني غرم الرابع ربيع الدية ويحرم عن الميراث ولا حد عليه وان أقر على نفسه بعد القذف الا أن الباقي صدقوه عن القذف والحق لهم لم يعدوهم حتى لو كلن سواهم عن ذكرنا قبل هذا الاستوفى الحد منه ولا يغرم الباقي شيئا من الدية ولا يحد الثلاثة الباقيون على الشهادة وفي الوجه الثالث يغرمون جميعا ويحرمون عن الميراث وتكون الدية لاقرب الناس من المقتول بعدهم ويحدون حد القذف * رجل له امرأتان وله من احدهما خمس بنين فشهد أربع منهم على أخيهم أنه زنى باهراة أبيهم فهذا لا يخلو اما ان كان دخل بها أبوهم ولم يدخل وامان كانت أم هؤلاء الشهود حية أو كانت ميتة وامان صدقهم الاب أو كذبهم وامان شهدوا أنها زنى أو شهدوا أنها كانت مكرهة من قبل الاخ المشهود عليه بالزنا فاما اذا شهدوا أن أخاهم زنى بها وهي مطاوعة له وكان ذلك قبل الدخول بها فان كانت أم الشهود حية لا تقبل هذه الشهادة صدقهم الاب في ذلك أو كذبهم بحدت الام أم ادعت فان كانت الام ميتة ان كان الاب يدعي ذلك لا تقبل الشهادة وان كان الاب يجحد ذلك تقبل وان كان قد دخل بها أبوهم فان كانت مطاوعة وكانت أمهم حية فشهادتهم لا تقبل ادعى الاب ذلك أم بحدت الام أم بحدت فان كانت أمهم قد ماتت فان ادعى الاب لا تقبل هذه الشهادة وان بحدت قبل وهذا كله اذا شهدوا أن أخاهم زنى بها وهي طائعة فأما اذا شهدوا أنها كانت مكرهة فان كانت أمهم ميتة قبلت الشهادة

المشتري أن يريتها * ولو باع جارية على أنها ما ولدت فظهر أنها كانت ولدت كان له أن يريتها * باع عبد اعلى أن يسلمه بكل البائع الى المشتري قبل نقد الثمن كان فاسدا * واختلفوا في إله قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لان العقد لا يوجب تسليم المبيع قبل نقد الثمن اذ لم يكن الثمن مؤثلا فاذا شرط ما لا يقتضيه البيع فسد البيع * وقال محمد رحمه الله تعالى انما لا يجوز البيع لانه تضمن أحد المجهولين حتى سعى الوقت الذي يسلم فيه المبيع جاز رجل باع شيئا وقال بعث منك بكذا على أن أحط من غنه كذا جاز البيع ولو قال على أن أهب لك من غنه

كذا يجوز لان الخط يلحق بأصل العقد فيبقى العقد علواً ولا كذلك الهبة ولو قال بعثت منك بكذا على أن حططت عنك كذا أو على أن وهبت لك كذا جاز البيع لان الهبة قبل الوجوب حط وفي الوجه الأول شرط الهبة بعد الوجوب * باع عبداً على أن يؤتى اليه الثمن في بلد آخر فسد البيع لانه شرط أجل لا محجوه ولا هذا اذا كان الثمن حالاً فان باع بألف في شهر على أن يؤتى الثمن في بلد آخر جاز البيع بألف الى شهر ويطل شرط الايقاف في بلد آخر لا باع بألف الى أجل معلوم وانما ١٥٧

الايقاف وتعين مكان الايقاف
لما اجل له ولا مؤنة لا يصح
وان كان شياً له حل ومؤنة
يصح تعيين مكان الايقاف
ويجوز البيع أيضاً * رجل
اشترى شياً على أن يحمله
البائع الى منزل المشتري
قالوا ان قال ذلك بالعريفة
لا يجوز البيع وان قال
بالفارسية جاز لان في
العريفة يفرق بين الحمل
والايقاف وفي الفارسية
لا يفرق ويكون شرط الحمل
بغزلة شرط الايقاف * اشترى
حطبان في قرية شراء محصيا
وقال موصولاً بالبيع واجله
الى منزلي جاز البيع لان هذه
مشورة وليس بشرط ان شاء
حمل وان شاء لم يحمل * باع
خفاً خرق على أن يخزئه
البائع جاز كما لو اشترى نعلاً
على أن يحذوه البائع كذا
لو اشترى من خلتان ثوباً
وبه خرق على أن يخطيه
البائع ويجوز عليه الرقعة
جاز ولو اشترى كراً باساعلى
أن يقطعه البائع قبصاً
ويخطيه لا يجوز لانه لا يعرف
فيه بخلاف ما تقدم * رجل
باع أرضاً على أن المشتري
ان أحدث فيها حداثاً ثم
استحقها انسان كان البائع

بكل حال ادعى الاب ذلك أم محمد دخل بها الاب أم لم يدخل بها فان كانت أمهم حية فان ادعى الاب قبلت
شهادتهم وان بعد لا تقبل بحدت الام ذلك أم ادعت وفي كل موضع تقبل شهادتهم بتمام حد الزنا على الاخ
المشهد وعليه وعلى المرأة اذا كانت مطاوعة كذا في المحيط * اذا شهد أربعة نصارى على نصرائين بالزنا
فقضى القاضي بشهادتهم ثم أسلم الرجل أو المرأة قال يطل الحد عنهما جميعاً فان أسلم الشهود بعد ذلك لم
ينفع أعادوا الشهادة أو لم يعيدوها وان كانوا شهدوا على رجلين وامرأتين فلما حكم الحاكم بذلك أسلم أحد
الرجلين أو إحدى المرأتين درى الحق عن الذي أسلم وعن صاحبه ولا يدرأ عن الآخرين كذا في المبسوط
* قال محمد رحمه الله تعالى اذا جاء المشهود عليه بالزنا شاهدين يشهدان على شاهدين الذين شهدوا عليه
بالزنا أنه محدود في القذف فالقاضي يسأل الشاهدين من حده وذلك لان إقامة حد القذف ان حصلت من
السلطان أو نائبه تطل شهادته وان حصلت من واحد من الرعايا غير ذلك الامام فانه لا يطل شهادته فلا
يضمن السؤال عن الذي حده وان قال احده قاضي كورة كذا أو سمع فقال المشهود عليه بحد القذف أنا
أقيم البيعة على اقرار ذلك القاضي انه لم يحدثي ولم توفت واحدة من البيعتين وقتا فان القاضي يقضى بكونه
محدود في القذف ولا يمنع القاضي من القضاء بكونه محدود في قذف بسبب بيعة الاقرار فان
كان الشهود قد وقتوا في ضربه وقتاً بان شهدوا بان قاضي بلد كذا حده حد القذف سنة سبع وخمسين
وأربع مائة مثلاً فقام المشهود عليه البيعة أن ذلك القاضي قد مات سنة خمس وخمسين وأربع مائة أو أقام
البيعة انه قد كان غائباً في أرض كذا سنة سبع وخمسين وأربع مائة فان القاضي يقضى بكونه محدود في
القذف ولا يلتفت الى بيئته الا أن يكون أمراً مشهوراً من ذلك فحينئذ لا يقضى بكونه محدود في قذف
بأن كان موت القاضي قبل الوقت الذي شهد الشهود بإقامة الحد فيه مستفيضاً ظاهراً فيما بين الناس علمه كل
صغير وكبير وكل عالم وجاهل وكان كون القاضي في أرض كذا في الوقت الذي شهد الشهود بإقامة الحد فيه
ظاهراً مستفيضاً عرفه كل صغير وكبير وكل عالم وجاهل فحينئذ لا يقضى بكون الشاهد محدود في قذف
ويقضى على المشهود عليه بحد الزنا كذا في المحيط * اذا ادعى المشهود عليه بالزنا أن هذا الشاهد محدود في
القذف وان عنده بيعة بذلك أمهله ما يبين أن يقوم عن مجلسه من غير أن يخلى عنه فان جاء البيعة والا
أقام عليه الحد فان أقر أن شهوده ليسوا بمحضور في المصر وسأله أن يؤجله أياماً لم يؤجله وان لم يدع المشهود
عليه شيئاً ولكن أقام رجل البيعة على بعض الشهود أنه قد فاته يحبس ويُسأل عن شهود القذف فاذا
زكوا وزكى شهود الزنا بدأ بحد القذف ودرا عنه حد الزنا وكذلك لو قذف رجل من شهود الزنا رجلاً من
المسلمين بين يدي القاضي فان حضر المقذوف وطالبه بحده أقيم عليه حد القذف وسقط عنه حد الزنا وان لم
يأت المقذوف ليطلب بحده بحد الزنا أو اذا أقيم حد الزنا ثم جاء المقذوف وطلب بحده بحد القذف أيضاً وكذلك
لو كان مكان الرامي سارقاً وكانت الشهادة بشي آخر من حقوق العباد كذا في المبسوط * وان شهد أربعة
على رجل بالزنا فقتله رجل عمداً أو خطأ بعد الشهادة قبل التعديل يجب القود في العمد والدية في الخطأ على
عاقلته وكذا اذا قتله بعد التزكية قبل القضاء بالرجم كذا في الكافي * ولا يجب ضمان نفسه في هذين الفصلين
يجب ضمان أطرافه حتى لو قطع انسان يده أو فقا عينه ضمنه كذا في المحيط * وان قضى بوجهه فقتله رجل عمداً
أو خطأ لا شيء عليه كذا في الكافي * ولا يجب ضمان نفسه في هذا الفصل لا يجب ضمان أطرافه ولو رجع

ضامناً ما أحدثه المشتري كان البيع فاسداً لان المشتري انما يرجع على البائع عند الاستحقاق بما أحدثه المشتري اذا كان الحد زيادة
كالبناء والغرس والزرع ونحو ذلك أما اذا كان نقصاناً كالحفر ونحوه لا يرجع به على البائع فاذا شرط الرجوع مطاقاً كان فاسداً * رجل
اشترى من رجل سكنى كان للبائع في حانوت رجل آخر م كذا يمكنه نزاع من غير ضرر وقد أخبره البائع ان جرة الحانوت ستة دراهم ثم ظهر
أن الاجرة كانت عشرة دراهم لزم البيع ولصاحب الحانوت أن يكلف المشتري برفع السكنى من الحانوت لانه شاغل ملكه وان كان المشتري

يتضرر بذلك * رجل باع دارا وشرط الفناء في بيع الدار فسد البيع لان البائع لا يملك الفناء فلا يملك المشتري * باع أرضا على أن فيها كذا كذا نخلة فوجدها المشتري ناقصة جازا البيع ويخبر المشتري أن شئ أخذها بجميع الثمن وإن شاء ترك لأن الشجر يدخل في بيع الأرض تبعاً فلا يكون له قسط من الثمن وكذلك لو باع دارا على أن فيها كذا كذا يتأفجدها المشتري ناقصة جازا البيع ويخبر المشتري على هذا الوجه ولو باع أرضا على أن فيها كذا كذا نخلة ١٥٨ عليه آثارها فباع الكل بثمانها وكان فيها نخلة غير مثمرة فسد البيع لان الثمرة قسط

من الثمن فإن كانت الواحدة غير مثمرة لم يدخل المعلوم في البيع وصارت حصة الباقي مجهولة فيكون هذا ابتداء العقد في الباقي يثنى مجهول فيفسد البيع كالمو باع شاة مذبوحة فإذا رجاها من الفخذ قطع حصة فسد البيع لان الفخذ له قسط من الثمن فإذا لم تجب حصة الفخذ من الثمن صار ثمن الباقي مجهولا فيفسد البيع * باع ثوبا على أنه مصبوغ فأذهوه فذهب الأبيض جازا البيع ويخبر المشتري كالمو باع دارا على أن فيها بناء فإذا ألبس فيها جازا البيع ويخبر المشتري بخلاف ما لو اشترى ثوبا على أنه أبيض فأذهوه صبوغ بالعصفر كان فاسدا لان الصبغ لم يدخل في البيع فلا يسلمه البائع مع الصبغ فيقعان في المنازعة فيفسد البيع كالمو باع دارا على أن ألبس فيها فإذا ألبس فيها يفسد البيع لانه يفضى الى المنازعة مما قلنا وكذلك لو باع ثوبا على أنه مصبوغ بالعصفر فأذهوه صبوغ بالزعفران فسد البيع * إذا اشترى كراسا على أن سده ألف فإذا هو ألف ومائة سلم

الشهود عن شهادتهم بعد ما قتل في هذه الصورة فلا شيء على القاتل كذا في المحيط * وإن قتل عمدا بعد القضاء ثم وجد الشهود عبيدا أو قمارا أو محدودين في القذف فالقياس أن يجب القصاص وفي الاستحسان تجب الدية في ماله في ثلاث سنين فإن كان هذا الرجل قتل رجلا ثم وجدوا عبيدا فالدية في بيت المال لانه فعل ما فعل بأمر الامام بخلاف ما إذا قتل بالسيف لانه لم يقتل بأمر الامام كذا في الكافي * ان شهد الشهود على رجل فقالوا لشهد أنه وطئ هذه المرأة أو لم يقولوا زني بها فشهداتهم باطلة وكذلك لو شهدوا أنه جامعها أو باضعها ولا حد على الشهود كذا في المبسوط * إذا شهدوا على رجل بالزنا وقالوا نعمدنا لا ننظر قبلت شهادتهم كذا في الهداية * ولو قالوا نعمدنا النظر لا نتقبل إجماعا كذا في فتح القدير * أربعة شهداء على رجل بالزنا فإذا أراد الامام أن يحد فافتري رجل من الشهود على بعضهم تخاف الموقوف ان طلب حقه في القذف أن تبطل شهادته فلم يطالب قال تجوز شهادتهم على الزنا ويحد المشهود عليه كذا في المبسوط * أربعة شهداء على رجل بالزنا وشهد رجلان عليه بالاحصان فقضى القاضي بالرجم ورجم ثم وجد شاهدا واحدا من عشرين أو رجعا من شهادتهما وقد جرت الحجة الا أنه لم يمت بعد فالقياس أن يقام عليه مائة جلدة وهو قول أبي حنيفة ومحمد ورجحه الله تعالى وفي الاستحسان يدرأ عنه الجلد وما بقي من الرجم ولا يضمن الشاهدان شيئا من جراحته ولا يكون في بيت المال أيضا * أربعة شهداء على رجل بالزنا ولم يشهد عليه بالاحصان أحد فأمر القاضي بجلده ثم شهد شاهدان عليه بالاحصان بعدا كمال الجلفة فالقياس على الاول في هذا أن يرجم وفي الاستحسان أن لا يرجم وعلما أن أخذوا بالاستحسان في هذه المسئلة وبالقياص في الاولى وهذا الذي ذكرنا إذا كمل الجلفة أما إذا لم يكمل حتى شهد شاهدان عليه بالاحصان لا يمنع من إقامة الرجم كذا في المحيط * ولو شهد أربعة على رجل بالزنا فدعى الشبهة بان قال ظننتها امرأتى أو جاريتى لا يسقط عنه الحد وان قال هي امرأتى أو جاريتى فلا حد عليه ولا على الشهود كذا في السراج الوهاج * ولو شهدوا أنه زنى بامرأة فقال كنت اشتريتها من فاسدا أو بشرط الخيار للبائع أو ادعى هبة أو صدقة أو قال تزوجتها وقال الشهود أقروا أنه لا ملك له فيها درى عنه الحد لا شبهة وكذا روى في الحرة إذا قال اشتريتها درى الحد وكذا لو قال الشهود أعتقها وزنى بها وهو ينكر العتق كذا في العتبية * إذا شهد الشهود على رجل وامرأة فادعت المرأة أنه أكرهها ولم تشهد الشهود بذلك ولكن شهدوا أنها طلوعته فعليا كذا في المبسوط * شهدوا بحمد متقدم سوى حد القذف لم يحد كذا في الكنز * وإن شهدوا برزنا متقدما مختلفوا فيه قال بعضهم حد الشهود حد القذف وقال بعضهم لا يحدون كذا في فتاوى فاضلخان * ولا بد أن يكون التقدم بغير عذر فإن كان به كرض أو بهد مسافة أو خوف طريق قبلت وحد كذا في النهر الفائق * ثم التقدم كما يمنع قبول الشهادة في الابتداء يمنع الإقامة بعد القضاء عندنا حتى لو هرب بعد ما ضرب بعض الحد ثم أخذ بعد ما تقدم الزمان لا يقام عليه الحد * اختلفوا في حد التقدم عن محمد أنه قدره بشهر وهو رواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف ورجحه الله تعالى وهو الاصح كذا في الهداية * واتقدم مقتدر بشهر بالاتفاق في غير شرب الخمر أما فيه فكذلك عند محمد ورجحه الله تعالى وعندهما يقتدر بزوال الرائحة هكذا في فتح القدير * وإن أقرب الحد المتقدم حد الا في الشرب كذا في شرح الوفاة * ومن أقرب بالزنا بامرأة بعينها أو بغير عينها أربع مرات ثم حضرت المرأة فلا يخلو ما ان تحضر قبل إقامة الحد على الرجل أو بعد الإقامة فإن كان بعد الإقامة

الثوب للمشتري لان هذا زيادة وصف بمنزلة زيادة الثمن ولو اشترى على أنه سداسي فأذهوه خماسي خيرا للمشتري ان وأقرت شاة أخذ بجميع الثمن وإن شاء ترك لان هذا اختلاف نوع لا اختلاف جنس فلا يفسد البيع وانما يخبر لانه وجد دون ما شرط ولو اشترى ثوبا على أنه ودرى فأذهوه زنديجي بطل البيع لان الجنس مختلف فيبطل البيع كالمو اشترى ثوبا على أنه هروي فأذهوه مروى ولو باع ثوبا على أنه خرف فأذهوه خرسودا قطن جازا البيع لان السدى تباع اللحمه ولو اشترى جرابا على أن فيه عشرين ثوبا كل ثوب كذا فوجدته أكثر

لا يسلم الزيادة للمشتري فان غاب البائع فالوايعزل المشتري من ذلك ثوبا ويستعمل الباقي وهذا استحصان أخذه محمد رحمه الله تعالى نظر المشتري
 * اشترى سويقا على أن البائع له بطن من السم وتقباضوا المشتري ينظر اليه فظهر أنه له بطن من السم فجاز البيع ولا خيار للمشتري لان هذا ما
 يعرف بالعيان فاذا عاينه اتقى الغرر وهو كالمواشترى صابونا على أنه متخذ من كذا جرقة من الدهن ثم ظهر أنه اتخذ من أقل من ذلك والمشتري
 كان ينظر الى الصابون وقت الشراء وكذا الواشترى قبضا على أنه اتخذ من عشرة أذرع وهو ينظر اليه فاذا هو من

١٥٩

تسعة جاز البيع ولا خيار
 للمشتري لما قلنا ولوباع من
 آخر بربسمافوزنه البائع
 على المشتري فذهب به
 المشتري ثم جاء بعد مدة
 وقال وجهه ناقصان
 كان يعلم أنه انتقص من
 الهوا لاشترى على البائع
 وكذلك لو كان النقصان بما
 يجري بين الوزنين وان لم
 يكن النقصان من الهوا
 ولا يجري بين الوزنين فان لم
 يكن المشتري أقر أنه قبض
 كذا منافله أن يمنع حصه
 النقصان من الثمن ان كان لم
 ينقده الثمن وان كان نقده
 رجع عليه بذلك القدر وان
 كان المشتري أقر أنه قبض
 كذا منا ثم قال وجدته أقل
 من ذلك فليس له أن يمنع
 من البائع شيئا من الثمن ولا
 يسترده رجل باع حبا من
 طهام ثم ظهر النقصان
 فانه يأخذ بنصف الثمن لان
 الحب مما يقدر به الخنطة
 فكان بائعا خنطة مقدرة
 فاذ لم يجد البعض رجع
 بحصته من الثمن وهذا
 بخلاف ما لو اشترى ثيابا من
 خنطة على أنه عشرة أذرع
 فوجده أقل بخير المشتري
 ان شاء أخذ بجميع الثمن

وأقرب بمثل ما أقر الرجل تحد أيضا وان أنكرت وادعت على الرجل حد القذف لا يحذر الرجل لاحاطة علمنا
 أنه لا يجب عليه حدان وقد أفتا عليه أحدهما فلا يقام عليه الا شروان كان قبل إقامة الحد فان أنكرت
 المرأة الزنا وادعت النكاح يسقط الحد عنهم ما ويجب العقرب على الرجل وان لم تدع النكاح وأنكرت
 وادعت على الرجل حد القذف يسقط الحد عن الرجل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك لو كانت
 المرأة هي المقررة والرجل غائب فحكم الرجل بحكم المرأة كذا في شرح الطحاوي * وان جاءت المرأة بعد ما حد
 الرجل فادعت النكاح وطلبت المرأة المهر لم يكن له المهر كذا في المبسوط * في المتن في رجل أقر بالزنا وهو
 محصن فأمر القاضي بوجهه فذهبوا به ليرجوه فرجع عما أقر به فقتله رجل لاشترى عليه ما لم يطل القاضي عنه
 الرجم فان أبطل عنه الرجم ثم قتل رجل قتل به كذا في محيط السرخسي * ذكر في الاصل عن أبي حنيفة رحمه
 الله تعالى فيمن أقر بالزنا وادعت المرأة الاستكراه قال يحذر الرجل ولا تحد المرأة كذا في الايضاح * الذي أسلم
 في دار الحرب اذا أقر أنه كان زني في دار الحرب قبل أن يسلم فلا حد عليه كذا في المحيط * واذا دخل المسلم دار
 الحرب بأمان وزنى هنالك بمسلمة أو ذميمة ثم خرج الى دار الاسلام فأقر به لم يحد وهذا عندنا كذا في المبسوط
 * اذا قال العبد بعد ما عتق زنت وأنا عبد لرمه حد العبد ويقام الحد على العبد اذا أقر بالزنا أو غيره مما
 يوجب الحد وان كان مولاه غائبا وكذلك القطع والقصاص كذا في المحيط * ولو أقر بالزنا مرتين وشهد بالزنا
 شاهدان لا يحذر كذا في التمرناشي *

الباب السادس في حد الشرب

من شرب الخمر فأخذوا ويحبها وجودا وجاؤه سكران فشهد الشهود وعليه بذلك فعليه الحد وكذلك اذا أقر
 ورحبها وجودا مع شرب من الخمر قليلا كان أو كثيرا وان أقر بعد ذهاب ربحها لم يحد هذا عند أبي حنيفة
 وأبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا اذا شهدوا عليه بعد ما ذهب ربحها والسكر لم يحد عندهما ما ايضا فان
 أخذه الشهود ورحبها وجودا مع أو سكران فذهبوا من مصر الى مصرفيه الامام فاقطع ذلك قبل أن
 ينتهوا به حادجا ما كذا في السراج الوهاج * لا يحذر السكران باقراره على نفسه كذا في الهداية * اختلفوا
 في معرفة السكران قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى من لا يعرف الارض من السماء ولا الرجل من المرأة وقال
 صاحباه اذا اختلف كلامه فصار غاب كلامه الهذيان فهو سكران والفتوى على قولهما * واذا شهد
 الشهود عند القاضي بشرب الخمر على رجل بسألهم القاضي عن الخمر ما هي ثم يسألهم كيف شرب لاحتمال
 أنه كان مكرها ثم يسألهم متى شرب لاحتمال التقادم ثم يسألهم أنه أين شرب لاحتمال أنه شرب في دار الحرب
 كذا في فتاوى قاضيان * فاذا بينوا ذلك حبسه القاضي حتى يسأل عن العدة ولا يقضى بظاهر العدة
 * والشهود عليه بشربها لا بد أن يكون عاقلا بالغام لما ناطقا فلا حد على صبي ولا مجنون ولا كافرو في
 الخانية ولا يحذر الاخر من سواء شهد الشهود عليه أو أشار بأشارة معهودة يكون ذلك اقرا منه في المعاملات
 ويحد الاعمي كذا في البحر الرائق * ولو شرب في دار الاسلام وقال ما علمت أنها حرام حد كذا في السراجية
 * ولو قال المشهود عليه بشرب الخمر ظننتها البنا أو قال لا أعلم أنها آخر لا يقبل ذلك وان قال ظننتها يذا قبل
 منه كذا في البحر الرائق * يثبت الشرب بشهادة شاهدين به وبالاقرار مرة واحدة ولا تقبل فيه شهادة النساء
 مع الرجال كذا في الهداية * ولو شهد الشهود على السكران لا يقام عليه الحد حتى يصحوا فاذا أفاق يقام عليه

وان شامرك وكذا الواشترى خنطة مجموعة في بيت فوجد تحتها كذا نافاته يخبر كما يخبر في البئر ان البيت والبئر لا يقدربا الخنطة فكان
 الداخل في البيع ما كان موجودا وانما يخبر بحد القدر * اشترى سمكة على أنها عشرة أرطال فوزنها البائع على المشتري ثم وجد المشتري في
 بطنها حجارين ثلاثة أرطال قالوا بخير المشتري ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء ترك ويكون نقصان الوزن فيه بمنزلة العيب فيخبر كلو
 اشترى ثوبا على أنه عشرة أذرع فاذا هو تسعة خير المشتري ان شاء أخذ بجميع الثمن وان شاء ترك فان كان المشتري شواها قبل أن يعلم بذلك

تقوم السمكة عشرة أرطال وتقوم سبعة أرطال فيرجع بحصة نقصان من الثمن * ولو اشترى قرة على أنها زخم دار خالصة فقبضها وكسرها فلم يكن كذلك كان له أن يرتدها لأن فوات الشرط بمنزلة العيب ولو اشترى كتابا على أنه كتاب النكاح من تأليف محمد رحمه الله تعالى فإذا هو كتاب الطلاق أو كتاب الطب أو كتاب النكاح لا من تأليف محمد رحمه الله تعالى بل من تأليف مالك أو الحسن بن زياد قالوا يجوز البيع لأن الكتاب هو السواد على البياض وذلك جنس ١٦٠ واحد وانما يختلف أنواعه واختلاف النوع لا يمنع الجواز * ولو اشترى شاة

على أنها نجيحة فإذا هي معز جاز البيع ويجوز المشتري لأنهما جنس واحد ولهذا يكمل نصاب أحدهما بالآخر في الزكوة * ولو اشترى بعيرا على أنه خراسي فلم يجده خراسيا كان له أن يرتده كما لو اشترى عبدا على أنه خباز أو كاتب فوجده غير خباز * ولو اشترى بذرا الفليق على أنه مروزي والمشتري لا يعرف ذلك فلم يخرج البودظهر أنه غير مروزي وبين المروزي وغير المروزي تفاوت فاحش كان على البائع رد الثمن إن كان قبض من المشتري وعلى المشتري رد مثل ما قبض وهو كالمشتري بذرا البطيخ فزرعه فوجده بذرا القثاء كان على البائع رد الثمن وعلى المشتري رد مثل ما قبض * ولو اشترى

أرض خراج على أن خراجها على البائع أبدا ان شرط جميع الخراج على البائع فسد البيع كالموابع شيأ على أن يقضى المشتري دين البائع وإن شرط بعض الخراج على البائع فإن كان مباشر على البائع شيأ من خراج هذه الأرض فكذلك الجواب وإن كان الذي شرط

الحدسوا ذهبت رائحة الخمر عنه أو لم تذهب * المسلم إذا تقيأ الخمر فانه لا يجحد لجواز أنه شرب مكرها ولا يجحد المسلم لو جود ربح الخمر منه حتى يشهد الشهود عليه بشرها أو يقر ولو شهد أحدهما أنه شربها والآخر أنه قاهها لا يجحد وكذلك لو شهد على الشرب والربح يوجد عنه لكنهما مختلفا في الوقت وكذلك لو شهد أحدهما أنه شربها وشهد الآخر باقراره بشرها وكذلك لو شهد أحدهما أنه سكر من الخمر وشهد الآخر أنه سكر من السكر كذا في الظهيرية * إذا سكر من البسج اختلق في وجوب الحد عليه والصحيح أنه لا يجحد والسكران مما سوى الخمر من الأشربة المتخذة من التمر والعنب والزبيب يجحد * التي من ماء العنب إذا غلا واشتد ولم يقذف بالزبد فشربه إنسان وسكر لا يجحد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وحكمه حكم العصير عنده وأما المتخذ من الحبوب والفواكه كالحنطة والشعير والذرة واللاجس ونحوها ما دام حلا يحل شربه كذا في فتاوى قاضيان * من سكر من التبيذ يجحد * ولا يجحد السكران حتى يعلم أنه سكر من التبيذ وشربه طوعا كذا في الهداية * من شرب دردى الخمر لم يجحد حتى يسكر ومن شرب المنصف أو المثلث وسكره ولو سكر من تبيذ العسل أو المنزرا أو الجع أو لبن الرمال لم يجحد كذا في السراجية * فان خلط الخمر بشي من المائعات مثل الماء واللبن والدهن وغير ذلك وشرب ان كانت الخمر غالبية وشرب منها قطرة حد وان كانت مغلوبة لا يحل شرها ولا يجحد ما لم يسكر كذا في فتاوى قاضيان * وحد السكر والخمر ولو شرب قطرة ثمانون سوطا كذا في الكنز * ويفرق على بدنه كافي الزنا ويحجب فيه الوجه والرأس كافي الزنا ويجحد في المشهور * وان كان عبدا جده أربعون سوطا ومن أقر بشرب الخمر والسكر ثم رجع لم يجحد كذا في السراج الوهاج * لاحد على الذي في شيء من الأشربة وإذا أقر الإمام برجل شرب خمر أو شهد به عليه شاهدان فقال انما أكرهت عليها أقيم عليه الحد ولا يلتفت الى ما قال فرق بين هذا وبين ما إذا ادعى المشهود عليه بالزنا أنه نسكها فإنه لا يجحد لأن هناك يسكر ما هو السبب الموجب للحد لان الفعل يخرج من أن يكون زنى بالنكاح وهنا بعدد الزنا لا يندم السبب وهو حقيقة شرب الخمر انما هذا عذر مسقط فلا يثبت الإيمنة يقيمها على ذلك كذا في الظهيرية

(الباب السابع في حد القذف والتعزير)

القذف في الشرع الرمي بالزنى إذا قذف الرجل رجلا محصنا أو امرأة محصنة بصريح الزنى بأن قال زنت أو يازاني وطالب القذوف بالحد حده الحاكم ثمانين سوطا كان القاذف حرا وان كان عبدا حده أربعين سوطا كذا في فتح القدير * ولا ينزع عنه الثياب غير القرو والحشو ويفرق على بدنه كافي الزنى كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * ويشترط باقراره مرة واحدة وبشهادة رجلين كافي سائر الحقوق كذا في الاختيار شرح المختار * ولا يثبت بشهادة النساء مع الرجال ولا بالشهادة على الشهادة ولا بكتاب القاضي الى القاضي كذا في فتاوى قاضيان * وان أقر بالقذف ثم رجع لم يقبل رجوعه كذا في الكافي * انما يجب الحد على القاذف بشرط أن يكون القذوف محصنا وشرائطه خمسة وهي أن يكون حرا بالغاعاقلا مسلما عاقلا لم يكن قوله أو المنزهر هو بالكسر ضرب من الأشربة يتخذ من الذرة كافي المختار وقوله أو الجع وزن المنع صنف من القر أو النخل يخرج من النوى لا يعرف اسمه كافي القاموس اه معصمه بحر اوى

على البائع زيادة على الأصل جاز البيع كالموابع وشرط على المشتري أن يصعل الظلم * ولو اشترى أرضا على أن خراجها ثلاث دراهم فظهر أن خراجها أربعة دراهم فهو على وجهين أحدهما أن تظهر الزيادة على ما شرط والثاني أن باع على أن خراجها أربعة فظانها ثلاثة تكلموا في ذلك قال بعضهم يفسد العقد في الوجهين جميعا سواء ظهر خراجها أقل مما شرط أو أكثر من غير تفصيل وقال بعضهم إن ظهر أقل مما شرط لا يفسد به العقد وإن ظهر أكثر مما شرط يفسد به العقد إذ لم يكن لتلك الأرض طاقة لذلك الخراج

وقال بعضهم ان كان خراجها أكثر مما شرط فان كان المشتري يعلم بذلك ففسد البيع كالوشرط أن يكون بعض الخراج على البائع وذلك مفسد للبيع وان لم يكن المشتري عالماً بذلك جاز البيع والمشتري الخبير ان شاء أمسكها بخراجها وان شاء وردها لانه اذا لم يعلم بذلك ظن أن خراجها أقل ولا يكون في هذا شرط بعض الخراج على البائع وأما اذا باعها على أن خراجها أربعة وخراجها ثلاثة دراهم والمشتري يعلم أن خراجها ثلاثة دراهم ففسد البيع لانه شرط أن يكون على المشتري خراج أرض ١٦١ أخرى للبائع من حيث المعنى فيفسد

البيع وان لم يكن المشتري عالماً بذلك جاز البيع ولا يخبر المشتري * ولو باع أرضاً ولم يذكر الخراج ولم يجعله شرطاً في البيع جاز البيع ثم ينظر ان كان خراجها أكثر مثل ما بعد ذلك عيباً في الناس يخبر المشتري بسبب العيب وان لم يكن كذلك فلا خيار له * رجل باع أرضاً على أنها غير خراجية وهي خراجية ففسد البيع على قياس ما تقدم ينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان علم المشتري أنها أرض خراج ففسد البيع وان لم يكن عالماً بذلك جاز البيع ويخبر * باع جالوتاً على أن غلته عشرون درهما فاذا هي خمسة عشر ان اراد بذلك أن غلته اقل ما مضى كانت عشرون جازاً لبيع لان ما مضى لا يعتبر وان اراد بذلك أن غلته اقل ما يستقبل عشرون ففسد البيع لان الشرط موهوم فيفسد كالمو باع جالوتاً على أنها كل يوم تحلب كذا وان لم يبين مراده ففسد البيع لان الناس يريدون بهذه الغلة فيما يستقبل * اشترى أرضاً على أن البائع يتحمل

وطي امرأة بالزنى أو بالشبهة أو بشكاح فاسد في عمره كذا في شرح الطحاوي * فيبطل احصائه بكل وطء حرام في غير الملك صغيرة كانت الموطوءة أو كبيرة أو أمة استحققت أو معتدة عن ثلاث أو بان أو وطئ أمة ثم ادعى شراها أو نكاحها أو وطئ أمة مشتركة أو امرأة مكرهة أو من فوفية أو زنى في كفره أو في دار الحرب أو في جنونه أو وطئ أمة المحرمة على التأيد برضاع هكذا في خزانة المفتين * وهو الصحيح هكذا في التبيين * ولو اشترى أمة موطئاً أبوه أو وطئ هو أمها ووطئها فقد فاسد انسان فلا حد على القاذف بالاجماع ولو اشترى أمة لمس أمها أو بنتها بشهوة أو نظر الى فرج أمها أو بنتها بشهوة أو نظر أبوه أو ابنه الى فرجها بشهوة ووطئها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرزول احصائه وحد قاذفه وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يرزول احصائه ولا يحد قاذفه وكذلك على هذا الخلاف اذا تزوج امرأته بمهالصة ووطئها كذا في الظهيرية * ولو قذف رجلاً في أمة وهي مجوسية أو من وجهة أو مشتركة فاسد أو امرأته وهي حائض أو مظهرة منها أو صائمة صوم فرض وهو عالم بصومها ومكاتبته فعليه الحد كذا في فتح القدير * في المتقي تزوج خمسة بعد الأربع ووطئها فلا حد على قاذفها ولو وطئ المسلم جارية المردة حد قاذفه وفيه أيضاً ولو وطئ أمة في عدة من زوج لها فاني أحد قاذفه كذا في المحيط * اذا تزوج أمة على حرة أو تزوج أختين أو امرأته وعتمتا في عقد فالوطء بمحكم هذه العقود الفاسدة يسقط الاحصان وكذلك اذا تزوج امرأته فوطئها ثم علم أنها كانت محرمة بالمصاهرة وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في المبسوط * رجل وطئ جارية ابنه فأجلها أو لم يجلبها فانه يحد قاذفه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى كل من درأت الحد عنه وجعلت عليه المهر وأثبت نسب الولد منه فاني أحد قاذفه وكذلك لو تزوج أمة رجل بغير اذنه ودخل بها فاني أحد قاذفه كذا في الظهيرية * ان تزوج امرأته بغير شهود أو امرأته وهو يعلم أن لها زوجاً وفي عدة من زوج أو ذات رحم محرم منه وهو يعلم فوطئها فلا حد على قاذفه وان أتى شيئاً من ذلك بغير علم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يحد قاذفه كذا في الجوهرية النيرة * الذي اذا تزوج امرأته مستحيلة في دينه كشكاح ذات رحم محرم منه ثم أسلم فقد فسد ان كان قد دخل بها بعد الاسلام فلا حد على قاذفه وان كان الدخول حصل في حالة الكفر فكذلك على قولهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب الحد على قاذفه كذا في شرح الطحاوي * ان ملكاً أختين فوطئهما أحد قاذفه كذا في المبسوط * اذا قذف امرأته وقد حدثت عن الزنى فلا حد على قاذفها أو يكون معها علامة الزنى وهو ان يكون القاضى لا عين بينه وأقطع النسب من الاب والحق النسب بها أو من امرأته ومعها ولد لا يعرف له أب فلا حد على قاذفها فان قذف الولد يجب الحد على قاذفه ولو كان لا عين بغير الولد أو كان مع الولد إلا أنه لم يقطع النسب وأقطع نسبه إلا أن الزوج عاود وأكذب نفسه وألحق النسب بالاب فقد قذف رجل المرأة فانه يجب الحد على قاذفها كذا في شرح الطحاوي * اذا قال لامرأته يا زانية فقالت لا بل أنت حدثت المرأة ولا لعان بينهما ولو قال لا جنسية يا زانية فقالت زنت بك لا يحد الرجل وتحد المرأة ولو قال لامرأته يا زانية فقالت المرأة زنت بك فلا حد ولا لعان وكذلك لا حد على المرأة ولو قالت المرأة لزوجها ابتداء زنت بك ثم قذفها الزوج بعد ذلك لم يكن على واحد منهما حد كذا في المحيط * ولو قال زنى بك زوجك قبل أن يتزوجك فهو قاذف ولو قال زنى بك بأصبعه لم يكن عليه حد كذا في التتارخانية * ولو قال أشهد أنك زان وقال الآخر أنا شاهد أيضاً لا حد على الثاني الا أن يقول أنا أشهد بما

(٣١ - فتاوى ثانی) خراجها فقبضها المشتري فأخذها الشفيع بالشفعة على ظن أن البائع بهذا الشرط جاز ثم ظهر أنه كان فاسداً قال القاضي الامام أبو علي النسبي رحمه الله تعالى البيع بهذا الشرط فاسد وفي البيع الفاسد لا يثبت للشفيع حق الشفعة ما لم يبطل حق البائع في الاسترداد فان كان الشفيع أخذها بغير ارضهما كان ذلك بيعاً مبتدأ وان شرط في الأخذ بالشفعة أن يعمل البائع خراجها كان للشفيع أن يردّها الا فلا * اشترى قلنسوة على أن حشوها قطن ففقدتها المشتري فوجد الحشوة صوفاً اختلصوا فيه قال بعضهم بفسد البيع

فبعتها المشتري ويرتفعه انقصان الفتق وقال بعضهم يجوز البيع ويرجع بالنقصان لان الحشوت بيع وغير التبع لا يفسد البيع وهذا أصح
 * اشترى جوزا على أنه فاسد لا يجوز البيع الآن يكون كثيرا يشترى مثله للحطب باع زربا وهو يفسد على أن يرسل المشتري فيها دوا به جاز
 استحسانا وعليه الفتوى وفي القياس يفسد به أخذ بعض المشايخ باع عبد على أن يبيعه من فلان كان فاسدا وان باع على أن يبيعه جاز
 * اشترى أرضا ثم امتنع عن إيفاء الثمن ١٦٣ وقال اشترى على أنها جارية فاذهاهي أنقص وقال البائع بعكس كما هي وما

شرطت لأشياء كان القول
 قول البائع في انكار الشرط
 مع عينه باع حمارا وقال بان
 شرطى ففروشم كه غارقى
 است كان للشترى أن يرد
 وكذا لو قال أبيعك على
 أن لا ترجع على بالثمن عند
 الاستحقاق كان البيع
 فاسدا لانه شرط ما يخالف
 مقتضى العقد وهو سلامة
 المبيع للشترى وسلامة
 الثمن للبائع * رجل باع
 جارية وقال أبيعك هذه
 الجارية على أنك ان بعتمها
 بربح كان الربح بينهما
 نصفين كان البيع فاسدا
 * اشترى ديكافوجده يصح
 في غير الوقت كان له أن يرد
 لان ذلك بعد عيبا عند
 الناس * اشترى بعير على
 أنه لا يصح فوجده يصح
 كان له أن يرد وهذا الجواب
 ظاهر فيما اذا كان يصح
 زيادة على المعتاد بحيث
 يعتد ذلك عيبا عند الناس
 * ذى اشترى أرضا من مسلم
 على أن يتخذها مائة جاز
 البيع ويطل الشرط ويكره
 للمسلم أن يبيعه بهذا الشرط
 وكذلك بيع العصير على
 أن يتخذ خرا الان هذا شرط
 لا يخرجها عن ملك المشتري

شهدت به كذا في العتابة * قال رجلين أحد كازان فقيل له هذا للاحدهما بعينه فقال لا لاحده عليه ولو
 قال رجل يازانى فقال له غيره صدقت حد المبتدئ دون المصدق ولو قال صدقت هو كذا قلت فهو قاذف أيضا
 كذا في فتاوى قاضخان * وكذا لو قال هو كذا قلت حد الثانى أيضا كذا في محيط السرخسى * ولو قال يابن
 القعبة يا خليله فلان يادى يابن الدعية لاحد ولو قال جامعك فلان حراما أو فخر بك فلان أو قال فلان
 يقول لك زان أو أنت تزنى أو مارأت زانبا خيرا منك أو أنت أزنى الناس أو أنت أزنى منى أو أنت أزنى
 من الزناة أو زنت فمادون الفرج أو زنى فخذك أو رجلك أو بالوطى أو علمت عمل قوم لوط أو لطت أو زنت
 وأنت مكرهة أو فائمه أو مجنونة لاحد وكذا لا يجب بالتعريض وبفسد الآخر والرتقاء وفى دار
 الحرب وعسكر أهل البغى ولا يجب الحد بفسد الصبي والمجنون جنونا مطبعا فان كان يحسن ويفيق يجب
 وكذا لا يجب بفسد المحبوب أو ما يقتضيه الخصم والعين فيجب كذا في خزائن المفتين * ولو قال يا ولد الزنى
 أو قال يابن الزنى وأمه محصنة حد لانه قد فها بالزنى كذا في التمر تاشى * اذا قذف غلاما مراها قاذف
 الغلام البلوغ بالنسب أو الاحتمال لم يحد القاذف بقوله كذا في المحيط * ولو قال لرجل يازانية فانه لا يجب
 الحد عليه وهذا قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله تعالى كذا في شرح الطحاوى * وهو الاستحسان
 هكذا في المحيط * ولو قال لامرأة يازانى بغير الهاء فانه يجب الحد على القاذف بالاجماع ولو قال لرجل زناة يجب
 الحد على القاذف كذا في شرح الطحاوى * من قال لغيره زناة فى الجبل وقال غيب صعدوا الجبل والحالة
 حالة الغضب لا يصدق ويحد عند أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله تعالى كذا في فتح القدير * ولو لم يكن
 به الصعود يجب الحد اجماعا كذا فى التبيين * ولو قال زناة على الجبل لم يحد بالاجماع كذا فى المضمرات
 * ولو قال زناة على الجبل فى حالة الغضب قيل لا يحد وقيل يحد وهو الوجه كذا فى فتح القدير * ولو قال زنت
 فى الجبل لم يحد بالاتفاق كذا فى شرح الطحاوى * ولو قال يازانى بالهمزة نذ كفى الاصل أنه اذا قال غيب
 الصعود على شئ لا يصدق ويحد من غير ذلك خلاف كذا فى المحيط * ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى رجل
 دعا بجارية فاجابته امرأته حره وهو لا يراها فقال يازانية ثم قال ظننتها أمى قال فاحده ولا تصدقه كذا فى محيط
 السرخسى * ولو قال لغيره زنت وفلان معك يكون قاذفا لهما ولو قال غيب وفلان معك شاهد لا يصدق
 كذا فى فتاوى قاضخان * ولو قال يابن الزانية وهذا معها فهو قاذف للثانى وكذلك اذا قال للثانى وانك
 معها كذا فى المحيط * ولو قال وفلان معك لم يكن قاذفا ولو قال زنت وهذا معك ولم يقل معك فهو قاذف
 اهما كذا فى خزائن المفتين * ابن ماعة عن أبى يوسف رحمهما الله تعالى اذا قال لآخر يابن الزانية وهذا
 معك فاز ذلك بكلام واحد فهو ليس بقاذف للثانى ولو قال لرجل يازانى وهذا معك كان قاذفا لهما وروى
 عن أبى يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لآخر يابن الزانية وهذا ولم يقل معك فهو قاذف للثانى كذا فى المحيط
 * من قذف الزانى بالزنا فلا حد عليه سواء قذفه بذلك الزنى بعينه أو بغيره كذا فى المبسوط * ولو قال
 زنت باحدى هاتين أو هاتين يحد كذا فى العتابة * رجل قال لغيره قل فلان يازانى فان قال الرسول
 للرسول اليه ان فلانا يقول لا يازانى لاحد على أحد لا على الرسول ولا على المرسل ولو أن الرسول لم يخبره عن
 المرسل ولكن قال للرسول اليه يازانى حد الرسول كذا فى فتاوى قاضخان * ولو قال لرجل يابن ماء السماء
 لا يحد ولو قال لعربي يابن طى أولست بعربي لا يحد كذا فى الكافى * رجل قال لغيره لست أنت من بنى فلان

وليس ههنا أحد يطالب بتحصين الشرط فيجوز البيع كما لو قال أبيعك أرضا على أن تتخذها منزلا أو باع طعما على أن
 يأكله المشتري ولو باع دارا على أن يتخذها مسجدا للمسلمين ففسد البيع وكذا لو باع على أن يتصدق به على الفقراء لان المسجد يخرج
 عن ملكه الى الله تعالى * وكذا لو باع بشرط أن يجعلها مساقية أو مقبرة للمسلمين ففسد البيع ولو باع بشرط أن لا يمد بها أو بشرط أن يمد بها
 جازا البيع * رجل قال لغيره بعتك من فلان على أن أجعل لك مائة درهم جعل على ذلك فباعه من ذلك الرجل بألف درهم ولم يذكر

عبدك هذا زيادة جاز ويكون ذلك زيادة في الثمن * اشترى بازيا على أنه سيؤدأ وكلها على أنه معلوم. ودلا يجوز بيع لانه عسى أن لا يصيدوان كان سيؤدأ * قال له بعثك هذا العبد على أن تبعه وتعطيني غنمه كان فاسدا * ولو قال أبعثك هذا بثلمائة درهم وعلى أن يخدمني سنة أو قال بثلمائة درهم على أن يخدمني سنة أو قال أبعثك عبدي هذا بثلمائة درهم ويخدمك سنة كان فاسدا لان هذا بيع شرط فيه الاجارة وكذا لو قال أبعثك عبدي هذا يخدمك سنة * رجل قال أبعثك عبدي هذا بألف درهم وتبعني عبدا هذا بمائة دينار أو قال أبعثك عبدي هذا بألف درهم وتهب لي عبدا هذا كان فاسدا * رجل باع شيئا على أن يشتريه بنفسه لا يجوز البيع * ولو قال بعث منك هذا بمائة درهم محتار وشوة جاز يبيع * اذا باع شيئا بألف درهم على أن يقرضه فلانا الاجنبى لا يفسد البيع لان الشرط جرى بين أحد العاقدن وبين الاجنبى

ومثل هذا لا يفسد البيع ولا خيار البائع ان لم يقرضه الاجنبي * رجل قال لغيره بيع عبدك من فلان بألف درهم على أن يكون الثمن على العبد فلان المشتري في ظاهر الرواية لا يجوز هذا البيع وقال السكري رحمه الله تعالى يجوز البيع * ولو قال بيع عبدك من فلان بألف درهم على أن يضمن لك بخمسة مائة درهم من الثمن جاز * ولو قال لغيره بعتك هذا العبد بألف درهم وعلى أن تقرضني عشرة دراهم جاز البيع ولا يكون ذلك شرطاً في البيع * اذا اشتري شيئاً بشرط أن يكفل فلان بالدرك للشترى فهو غنوة مالو ما بشرط أن يعطيه بالثمن رهناً أو كسبلاً

نفسه ان كان التكفيل حاضرا في المجلس وكفيل جاز وكذا لو كان الرهن معلوما ولو باع بشرط أن يعطيه ماله بن الرهن ولو لم يذ كر الرهن كان فاسدا فان اتفاقا على تعيين الرهن في المجلس أو أعطاه المشتري الثمن حالا جاز * ولو شرط أن يعطيه ماله بن الرهن كرحطة جيدة رهنا ولو لم يعين المشتري جاز * ولو شرط رهنا مينا ثم امتنع المشتري عن تسليم الرهن عندنا لا يجبر على تسليم الرهن لكن يقال للمشتري اما أن تدفع الرهن أو قيمته أو تفسخ العقد * راجل اشترى عبدا ١٦٤ بألف درهم على أنه ان لم يتقده الثمن الى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما فاعقده المشتري في الايام

الثلاثة قبل أن يتقد الثمن
نفذ اعثاقه لان هذا البيع
بمغزلة البيع بشرط الخيار
للمشتري ولومضت الايام
الثلاثة ولم يتقد الثمن أشار
في المدأون الى أنه يفسخ
البيع والصحيح أنه يفسد
ولا يفسخ حتى لو أعتقه بعد
الايام الثلاثة نفذ اعثاقه ان
كان في يد المشتري وعليه
قيمه وان كان في يد البائع
لا ينفذ اعثاق المشتري ولو
اشترى عبدا ونقد الثمن على
ان البائع اثاره الثمن الى
ثلاثة أيام فلا بيع بينهما
جاز استحسا نا وهو مغزلة مالو
باع على أن البائع بالخيار
ثلاثة أيام ان أعتقه البائع
صح اعثاقه وان أعتقه
المشتري لا يصح * ولو اشترى
عبدا وقبضه ثم وكل المشتري
رجلا على أنه ان لم يتقد الثمن
الى خمسة عشر يوما فان
الوكيل يفسخ العقد بينهما
جاز البيع لان الشرط لا يكن
في البيع فيجوز البيع ويصح
الشرط حتى لو لم يتقد الثمن
الى خمسة عشر يوما كان
للكيل أن يفسخ ولو اشترى
حاربة على أنه ان لم يتقد

كله لا يكون قذفا ولو قال انه فعل كلفه فهو قذف كذا في الوجيز للكردي * في الاثمار عن أبي حنيفة
رحمه الله تعالى اذا قال لغريمي انفل فعليه الحد لانه بلغه عمن يازاني وفي مختصر الجصاص عن ابراهيم
النخعي انه قال اذا قال لامرأته اى دوسي يجب الحد وعلى هذا اذا قال لها اى سباهه أو قال اى غراؤ
قال اى جلب أو ماشا كل ذلك يجب الحد لان هذه العبارات كلها منبئة عن كونها زانية عرفا فكذا ذكر في
الاصل كذا في الذخيرة * ولو قذف رجلا فقال يا ابن الزانية ثم ادعى القاذف أن أم المقدوف أمة أو
نصرانية والمقدوف يقول هي حرة مسلمة فالقول قول القاذف وعلى المقدوف البيينة وكذلك لو قذف في
نفسه ثم ادعى القاذف أن المقدوف عبد فالقول قول القاذف ولا يكتفى بحرية الأصل وكذلك لو قال
القاذف أنا عبد وعلى هذا العبد وقال المقدوف أنت حر فالقول قول القاذف كذا في الايضاح * ان
وطي جارية أنه أو أحد أبويه أو أخته ثم ادعى أن مولاه باعها بمائة ولم تكن له بيينة فلاحد على قاذفه
وكذلك ان أقام شاهدا واحدا على الشراء كذا في اللبسوط * ولو قذف رجلا ولم يكن للمقدوف بيينة على أنه
قذفه وأراد استخلافه بالله ما قذفه فان الحاكم لا يستخلفه عندنا كذا في الجوهرية النيرة * اذا ادعى على
انسان قذفا فان كان ذلك باقرار القاذف أو بيينة قامت عليه يقال له أقم البيينة على صحة قذفك والأقيم عليه
الحد قال واذا ضرب بعض الخدم أقام القاذف البيينة على صدقه سمعت بيئته واذا سمعت البيينة سقط بعض
الجلدات ولا تبطل شهادته ولا يلزمه حمة الفسق كذا في الايضاح * قال محمد رحمه الله تعالى اذا ادعى رجل
على رجل أنه قذفه وجاء به شاهدين يشهدان هذا قذف هذا القاضى يسأل من الشاهدين عن القذف ما هو
وكيف هو فان قالوا يشهد أنه قال له يازاني قبلت شهادتهما ويحد القاذف ان كانا عدلين وان كان القاضى
لا يعرف الشهود بالعدالة حبس القاذف حتى يتعرف عن عدالة الشاهدين والعدالة هي الاتزان عن
تعاطي ما يعتقده الانسان من حظور دينه فان شهد أحدهما أنه قال يازاني يوم الجمعة وشهد الآخر أنه قال
يا زاني يوم الخميس قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تقبل هذه الشهادة ويحد القاذف وقال لا تقبل كذا في
الظهيرية * وما قاله أبو حنيفة رحمه الله تعالى أولى كذا في المحيط * ولو شهد رجلان على رجل بالقذف
واختلفا في المكان الذي قذف فيه وجب الحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد
رحمهما الله تعالى لا يجب ولو شهد أحدهما أنه قذفه يوم الخميس وشهد الآخر أنه قذفه يوم الخميس
فلا حد عليه في قولهم كذا في فتاوى الكرخي * ولو اختلفوا في اللغة التي وقع القذف بها في العربية
والفارسية وغيرهما بطلت شهادتهم كذا في فتح القدير * ولو أن جماعة قالوا رأينا فلانا يازني بثلاثة فيمادون
الفرج لاحد على أحدهما على المقدوف ولا على الجماعة ولو أن الجماعة قالوا رأينا فلانا يازني بثلاثة وقطعوا
الكلام ثم قالوا فيمادون الفرج كان عليهم حد القذف كذا في فتاوى قاضيان * ولو ادعى قذفا على
أحد أو أقام على ذلك شاهدا واحدا فالقاضى لا يحد القاذف وهل يحبس به ينظر ان كان الشاهد فاسقا
لا يحبس به وان كان عدلا وقال لى شاهد آخر في المصر القياس أن لا يحبس به وفي الاسنة ان يحبس به يومين
أو ثلاثة أيام وانا ادعى ان له شاهدا آخر خارج المصر فكذلك لا يحبس به وهذا اذا كان المكان الذي فيه
الشاهد بعيدا من المصر بحيث لا يمكنه الاحضار في مدة ثلاثة أيام واذا كان قريبا بحيث يمكنه الاحضار في
مدة ثلاثة أيام فانه يحبس به كذا في الظهيرية * في تجنيس الناصري اذا ادعى القاذف أن المقدوف زان

الثلث إلى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما وقبض المشتري قباع ولم ينقد الثمن حتى مضت الأيام الثلاثة فجاز
بيع المشتري وللبائع الأول على المشتري الأول الثمن كالأول بغير طء الخبار للمشتري لزوم البيع ولو كان المشتري وطئا وهي بكر أو ثيب أو جنى عليها
أو حدث بها عيب لا يفعل أحد ثم مضت الأيام الثلاثة فقبل أن ينقد الثمن خبر البائع أن شاء أخذها مع النقصان ولا تنهى لمن الثمن وإن شاء
تولا وأخذتها واختلفوا في البيع الذي يسميه الناس بيع الوفاء أو بيع المأزول أو أكثر المشايخ منهم السيد الامام أبو شعيب وأفاض الامام

أبو الحسن علي السعدي حكمه حكم الرهن لا يملكه المشتري ويضمنه المشتري بالكل من غرم ولا يباح له الانتفاع ولا الاكل الا بالجملة المالك
ويسقط الدين به لانه اذا كان به وفاء بالدين ولا يضمن الزيادة اذ اهلك لا يصنعه والباقي ان يسترد انما قضى الدين والصحيح ان العقد الذي جرى
بينهم ان كان بلفظ البيع لا يكون رهنا ثم ينظر ان ذكر الشرط الفسخ في البيع فسد البيع وان لم يذكر كذلك في البيع وتلفظا بلفظة البيع بشرط
الوفاء وتلفظا بالبيع الجائز وعند هذا البيع عبارة عن عقد غير لازم فكذلك وان ذكر ١٦٥ البيع من غير شرط ثم ذكر الشرط على

وجه المواعيد جاز البيع
ويانزه الوفاء بالوعد لان
المواعدة قد تكون لازمة
فتحصل لازمة لحاجة
الناس * رجل باع سـ قل
داره على أن يكون له حق
قرار العلو عليه جاز ذكره
شمس الأئمة السرخسي
رحمه الله تعالى في القسمة
* وكذا لو باع رجل رقبته
الطريق على أن يكون
للبائع حق المرور فیه جاز
* واكر باع خريداً بشرط
كه فروشده ديوار باع رند
فسد البيع * ولو قال له
البائع اشتر حتى أبني
الحوائط جاز البيع ولا يجبر
على البناء لكن يخير
المشتري ان لم يبن ان شاء
أسك وان شامرد * رجل
اشترى خنطة بعينها على
أنها عشرة أفقزة فوجدها
كذلك جاز * ولو اشترىها على
أنها أكثر من عشرة
فوجدها أكثر جاز وان
وجدها عشرة أو أقل من
عشرة لا يجوز * ولو باعها
على أنها أقل من عشرة
فوجدها أقل جاز وان
وجدها عشرة أو أكثر
لا يجوز * وعن أبي يوسف
رحمه الله تعالى أنه يجوز

وأوله البيعة أجل لا إقامة البيعة فان أقام والا حد فان لم يجد أحدا يعش إلى الشهر ودبعتهم مع شرط
يحفظونه فان لم يجد الشهود حد وان أقام بعد ذلك قبلت شهادتهم كذا في التتارخية * ولو قذف
رجلاً فجاء بأربعة فسقة أنه كما قال يدرك الحد عن القاذف وعن المقذوف وعن الشهود كذا في الظهيرية في
المقطعات * اذا كان المقذوف حياً فلا خصومة لاحد سواء حضر أو غاب ولو مات المقذوف قبل أن
يطالب أو بعد ما طالب أو أقيم عليه بعض الحد بطل الحد وبطل ما بقي منه وان كان سوطاً واحداً كذا في
فتاوى الكرخي * وان رجح الغائب فقدمه إلى الحاكم وضرب القاذف بعض الحد ثم غاب لم يتم الا وهو
حاضر لان المطالبة شرط في كذا في غاية البيان * قذف ميتاً محصناً فالوالمولودين علواً أو
سفلواً أن يخاصه واسواء فيه الوارث وغيره كالكاكرو والقائل والرقيق والاقرب والابعد وان ترك بعضهم
فللباقين ان يخاصوا كذا في التمر تاشي * ولا يطالب بجحد القذف لليت الأنا يقع القذف في نسبه بقذفه
كذا في الهداية * وولد الابن وولد البنت سواء في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيان * ولا يثبت لابی الام
وللام الام كذا في المحيط * أما الاخوة والاخوات والاعمام والعمات والاخوال والحالات فليس لهم حق
الخصومة كذا في شرح الطحاوي * وليس للولد أن يطالب بجحد القذف اذا كان القاذف أباه وجده وان علا
ولامه ولا جده كذا في الايضاح * وان قذف أباه أو أمه أو أخاه أو عمه فعليه الحد * رجل قال لابن عمه
الزانية وأمه ميتة ولها ابن من غير محض بطالب الحد يضرب القاذف الحد وكذلك ان كان لليت المقذوف
ابنان فصديق أحدهما كان لا لاخر أن يأخذ بالحد وان لم يكن للمقذوف الابن واحد فصديق المقذوف ثم
أراد أن يأخذ بالحد ليس له ذلك كذا في المسوط * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير رجل له عبد
وله أم حرة مسلمة وقدمت فقذف المولى أم العبد فليس للعبد أن يأخذ المولى بجدها كذا في المحيط * ولو
أن رجلاً استبأ فقال أحدهما أما أنا فلست بران ولا أي برانية قال لا حتى هذا ولو قال من قال كذا وكذا
فهو ابن الزانية فقال رجل أنا قلت فلا حد على المبتدئ كذا في فتاوى الكرخي * ولو قال لعبد يا زني فقال
لا بل أنت يجحد العبد دون الحر ولو كانا حريين يجحدان جميعاً كذا في خزنة المفتين * ولو قذف أجنبي أجنبية
محصنة وأقيم عليه الحد ثم قذفها غيره بقاء عليه الحد أيضاً كذا في المحيط * ابن سماعة عن محمد رحمه الله
تعالى في الرقيات أربعة ثم دوا على رجل أنه زنى بفلانة بنت فلان الفلانية امرأته معروفة سموا ووصفوا
الزنا وأثبتوه والمرأة غائبة فرجم الرجل ثم ان رجلاً قذف تلك المرأة الغائبة فخاصمته إلى القاضي الذي
قضى على الرجل بالرجم قال القياس أن يجحد قاذفها الكفى استحس أن لا أحد قاذفها كذا في الظهيرية وفي
جمع الجوامع وان خاصمت إلى قاض آخر يجحد الا ان أقام الشاهد بيعة على قضاء الاول كذا في التتارخية
* من قذف غيره مرة أو زنى غيره مرة أو شرب غير مرة فقدمه فهو نكاح كذا في الكافي * ولو قذف جماعة
بكلمة واحدة أو قذف كل واحد منهم بكلام على حدة أو في أيام متفرقة فخاصموا ضرب لهم حد واحد كذا
اذا خاصم بعضهم دون بعض فحد قاطن يكون لهم جميعاً وكذا اذا حضر واحد منهم فامتنع على القاذف حد
واحد لا غير فان حضر بعد ذلك من لم يخاصم في قذفه بطل الحد في حقه ولم يجحد مرة أخرى * لو حد القاذف
وفرغ من حده ثم قذف رجلاً آخر فانه يجحد للثاني حد آخر وانما يسقط حد القذف ما قبله ولا يسقط ما بعده
كذا في السراج الوهاج * لو ضرب للزنا وللشرب بعض الحد فهرب ثم زنى أو شرب ثانياً حد استأنفاً

ذكر المسائل في المأذون الكبير * ولو اشترى داراً على أنها عشرة أدرع جاز في الوجه كلها * رجل اشترى نصف مائتي درهم من العنبر على
الزواجين على أن يكون خسمائة من فوجدها كذلك جاز وان اشترى مكيلاً موزوناً على أنه كذا فوجد أقل جاز البيع فيما وجد وهل
يجز المشتري ان كان لم يقبض المبيع أو قبض البعض له أن يرد وان كان قبض الكل لا يجز * اشترى عبداً على أنه خصي فاذا هو غل قال
أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرد وان اشترى على أنه غل فاذا هو خصي كنه أن يرد * ولو اشترى عبداً فوجد عتياً قال أبو يوسف رحمه

الله تعالى له أن يرد وهي من مسائل العيب رجل اشترى دارا على أمان رضى جيرانه أخذها اختلفوا فيه قال أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى لا يجوز البيع وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان سمي الجيران فقال ان رضى فلان وفلان الى ثلاثة أيام أخذها جازوا الا فلا يجوز * اشترى عبدا على أن تكون سرقة على البائع أبد او جوفته عليه أن يستعمل الهلال فجئ قبل أن يستعمل الهلال فرده على البائع فلم يقبضه البائع فهل عند المشتري ١٦٦ قالوا البيع بهذا الشرط فاسد فاذا رده على البائع بحيث تناله يده فقد برئ منه

ولو كان ذلك في القذف ينظر فان حضر الاول الى القاضي يتم الاول ولا شيء للثاني وان حضر الثاني وحده يجلد جلد امستأ نفلا للثاني وبطل الاول وان اجمعت على واحد أجناس مختلفة بأن قذف وزني وسرق وشرب ويقام عليه الكل ولا يواى بينهما خيفة الهلاك بل ينظر حتى يبرأ من الاول فيسبأ بمجد القذف أو لا لان فيه حق العبد ثم الامام بالخيار ان شاءه أبجد الزنا وان شاءه القطع ويؤخر حد الشرب ولو كان مع هذا جراحة لوجب القصاص بدأ بالقصاص ثم حد القذف ثم الاقوى فالاقوى كذا في التبيين * لو قال كلكم زان الا واحدا حدلان أصل القذف كان موجبا فكان لكل واحد منهم ان يدعى ما لم يعين المستثنى كذا في الفتاوى الكبرى * عبد قذف حرافة عتق فقتل آخر فاجتمع ضرب ثمانين ولو جاء الاول فضرب أربعين ثم جاء به الآخر فتم له الثمانين ولو قذف آخر قبل أن يأتي به الثاني فالثمانون تكون لهما ولا يضرب الثمانين مسأة ان قالان ما بيني تمامه حد الاخر ارجازان يدخل فيه الا حرافة كذا في فتح القدير * اذا حد المسلم في قذف سقطت شهادته على التأنيد عندنا وان تاب لا تقبل الا في العبادات كذا في شرح الطحاوي * اذا حد الكافر في قذف لم تجز شهادته على أهل الذمة فان أسلم قبلت شهادته عليهم وعلى المسلمين وان ضرب بسوطا في قذف ثم أسلم ثم ضرب ما بيني جازت شهادته وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه ترد شهادته والاقل تابع للاداء كثره الاول أصح كذا في الهداية * ان قذف في حالة الكفر فحد في حالة الاسلام بطلت شهادته على التأنيد ولو حد العبد حد القذف ثم عتق وتاب لا تقبل شهادته على التأنيد ولو قذف في حالة الرق ثم عتق فانه يقام عليه حد العبد كذا في شرح الطحاوي * ولو ضرب المسلم بعض الحد ثم هرب قبل تمامه ففي ظاهر الرواية تقبل شهادته ما لم يضرب جميعه كذا في السراج الوهاج * في المبسوط الصحيح من المذهب عندنا أنه اذا أقام أربعة من الشهود على صدقه بعد الحد تقبل شهادته كذا في فتح القدير * اذا زنى المذنب قبل أن يقام الحد على القاذف أو وطئ وطأ حراما غير علانية فقد سقط الحد عن القاذف وكذلك اذا ارتد المذنب وان أسلم بعد ذلك فلا حد على القاذف وكذلك ان كان معنوها ذهاب العقل كذا في المبسوط * ويسقط الحد عن القاذف بتسديق المذنب أو بان يقيم أربعة على زنا المذنب وسواء أقامها قبل الحد أو في خلاله على احدى الروايات كذا في السراج الوهاج * ولا يقبل منه أقل من أربعة شهود فان جاءهم فشهدوا على المذنب برئانه متفادهم درأت عنه الحد استحسانا وان جاء بثلاثة فشهدوا عليه وقال القاذف انار ابعهم لم يلفت الى كلامه ويقام عليه وعلى الثلاثة الحد وان شهد رجلان أو رجل واحد على اقرار المذنب بالزنا يدرا الحد عن القاذف وعن الثلاثة كذا في المبسوط * اذا مات المكاتب وترك وفاء وادب مكاتبة وحكم بعقبة في آخر جزء من اجزاء حياته وقسم الباقي بين ورثته الا حرافة فذنه رجل لا يحد كذا في المحيط * من دخل السبا بامان من أهل الحرب فقتل رجلا مسلما يجب الحد عليه وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الآخر وهو قولهما كذا في شرح الطحاوي * حد القذف يفارق حد الزنا فان حد القذف لا يسقط بالتقدم وحد الزنا لا يشرب يسقط ولا يقام حد القذف الا بطلب المذنب * ولا تقبل البيعة عليه الا بعد الدعوى * ولا يسقط هذا الحد بعد العفو والابراء بعد ثبوته وكذا اذا عني قبل الرفع الى القاضي وكذا لو صالح عن القذف على مال يكون باطلا ليرد المال عليه وله أن يطالبه بالحد بعد ذلك عندنا كذا في فتاوى قاضيان * ويقبضه القاضي بعلمه اذا علم في أيام قضائه وكذا لو قذفه بمحضرة القاضي حده وان علمه القاضي قبل أن يستقضى ثم ولي القضاء ليس له أن يقبضه

ولا نأى للبائع عليه * رجل اشترى شيئا شراء فاسدا وقبضه ثم رده على البائع ففساد البيع فلم يقبل فأعاده المشتري الى منزله فهل عندنا لا يلزمه الثمن ولا القيمة وكذا الغاصب اذا رد المصوب الى المصوب منه فلم يقبل فحملة الغاصب الى منزله فضاع عنده لا يضمن ولا يجحد الغصب بالجلل الى منزله اذا لم يضعه عند المالك فان وضعه بحيث تناله يده ثم حله مرة أخرى الى منزله فضاع كان ضامنا أما اذا كان في يده ولم يضعه عند المالك فقال للمالك خذنه فلم يقبله يصير أمانة في يده وقال أبو نصر ابن سلام ان كان فساد البيع متفقا عليه غير مختلف فيه فرده على البائع برئ المشتري عن الضمان ان لم يقبل البائع وان كان فساد البيع مختلفا فيه لا يبرأ المشتري الا بقبول البائع أو بقضاء القاضي وقال أبو بكر الاسكافي يبرأ في الوجهين وما قال أبو نصر أشبه لان أحد العاقلين فيما كان مختلفا فيه لا يملك الفسخ الا

يقضاء أو رضاه كافي خيار البلوغ وفسخ الاجارة للعدو ونحو ذلك * فصل في أحكام البيع الفاسد * رجل باع حتى جارية يعافس ففسد فقال البائع يده ما قبضها المشتري هي حرة لا تعتق لان اعتناق البائع صادف ملك المشتري فان قال مرة أخرى هي حرة عتقت لان الكلام الاول كان فسخا اذا كان بمحضرة المشتري فان قال بعد ذلك هي حرة فالكلام الثاني صادفها به دما عادت الى ملكه فعتقت وان لم يكن الكلام الاول بمحضرة المشتري لا يصح الكلام الثاني لانه لا يملك الفسخ بغير محضر من صاحبه اذا كان بعد القبض

وان كان قبل القبض فكل واحد منهما ينقذ بالفسخ بمحض من صاحبه أما بعد القبض ان كان الفاسد لعني في صلب العقد ولا ينقلب جائزا كالبيع بالجر والخزير ونحو ذلك فكذلك وان كان الفساد لشرط فاسدا ولاجل فاسد فكذلك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى ان كان الفسخ بمن له منفعة في الشرط فنحو الاجل الى القطاف والخيار المطلق يصح فسخه بمحض من صاحبه وان لم يقبل الاخر وان كان الفسخ بمن ليس له منفعة في الشرط لا يصح ١٦٧ الفسخ لا يقبل الاخر وبالقضاء وكان

الجواب في المسئلة الاولى على هذا التفصيل * رجل باع جارية يعافسها فولدت عند المشتري من غيره ثم ماتت الجارية فان المشتري يردها ويولد ايضا لانها لو كانت فائمة يردها ويردها فصلا اذا هلك وردها لان القيمة قامت مقام الام وكذا لو اكتسب كسبا عند المشتري يردها مع الكسب * رجل باع غلاما يساوي خمسمائة بخمسمائة يباع فاسدا وقبضه للمشتري فازدادت قيمته فصار يساوي ألفا ثم باعه بنفيذيه وبغرم قيمته يوم قبضه خمسمائة * ولو غصب عبدا قيمته ألف فازدادت قيمته من السر الى ألفي درهم ثم ان الغاصب اشتراه من المالك ثم اشترى من المالك فاسدا ثم مات العبد فان كان وصل الى الغاصب بعدما اشتراه كان عليه ألفان وان لم يصل اليه كان عليه ألفان لان الزيادة قبل الشراء كانت أمانة لانها زيادة الغصب فلو صارت مضمونة بالشراء تصير مضمونة بالقبض فلا بد من القبض بعد الشراء

حتى يشهد به عنده كذا في فتح القدير * ولو ترك المذنب المطالبة فذلك حسن وكذلك يستحسن من الحاكم اذا رفعه اليه ان يقول للذمي قبل ان يثبت أعرض عن هذا كذا في الايضاح * ويجوز التوكيل بآيات الحدود من الغائب في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى والاجماع على أنه لا يصح باستثناء الحد كذا في فتح القدير

فصل في التعزير * وهو تأديب دون الحد ويجب في جنابة ليست موجهة للعد كذا في النهاية * وينقسم الى ما هو حق الله وحق العبد * والاو يجب على الامام ولا يحل له تركه الا فيما اذا علم انه انزجر الفاعل قبل ذلك ويتفرع عليه أنه يجوز اثباته بحد شهادته فيكون مدعيها شاهدا اذا كان معه آخر كذا في النهر الفائق * قالوا لكل مسلم اقامة التعزير حال مباشرة المعصية وأما بعد المباشرة فليس ذلك لغير الحاكم قال في القنية رأى غيره على فاحشة موجهة للتعزير فعززه بغير احتساب فله منسوب أن يعز المبرزان عززه بعد الفراغ منها كذا في البحر الرائق * سئل الهندوا في رحمه الله تعالى عن رجل وجد مع امرأته رجلا لا يحل له قتله قال ان كان يعلم أنه ينزجر عن الزنا بالصباح والضرب بما دون السلاح لا يحل وان علم أنه لا ينزجر الا بالقتل حل له القتل وان طأوعته المرأة حل له قتلهما أيضا كذا في النهاية * المكابر بالظلم وقطاع الطريق وصاحب المكس وجميع الظلمة والاعوان والسعاة يباح قتل الكل ويثاب قتلهم كذا في النهر الفائق * وهكذا في التمرناشي والمجنبي * وللولي أن يعز عبده وأمنه عند اساءة الادب والحاجة اليه كذا في محيط السرخسي * والتعزير الذي يجب حق العبد بالحدف ونحوه فانه لتوقفه على الدعوى لا يقيم الا الحاكم الا أن يحكم فيه كذا في فتح القدير * يجري فيه الابراء والعفو والشهادة على الشهادتين كسائر حقوقه هكذا في فتاوى قاضيان * ويثبت التعزير بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين لانه من جنس حقوق العباد كذا في التبيين * وهكذا في الكافي والمحيطين * رجل ادعى قبل انسان شتمه فاحشة أو ادعى أنه ضرب به وقال لي بينة حاضرة في المصر وطلب منه كفلا بنفسه فأنه يؤخذ منه كفيل بنفسه الى ثلاثة أيام وان أقام على ذلك شاهدان أو رجلا وامرأتين أو شاهدين على شهادة رجلين يؤخذ منه كفيل بنفسه حتى يسأل عن الشهود فاذا عدل الشهود يضرب كذا في فتاوى قاضيان * التعزير قد يكون بالحبس وقد يكون بالرفع وتغريك الاذن وقد يكون بالكلام العنيف وقد يكون بالضرب وقد يكون بنظر القاضي اليه بظن عيوس كذا في النهاية * وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز التعزير للسلطان بأخذ المال وعندهما وباقي الأئمة الثلاثة لا يجوز كذا في فتح القدير * ومعنى التعزير بأخذ المال على القول به أمسك شيء من ماله عنده مدة لينزجر ثم يعيده الحاكم اليه لأن يأخذه الحاكم لنفسه أو لبيت المال كما توهمه الظلمة اذ لا يجوز لاحد من المسلمين أخذ مال أحد بغير سبب شرعي كذا في البحر الرائق * في الشافي التعزير على مراتب تعزير أشرف الاشراف وهم العلماء والعلماء والعلماء بالاعلام وهو أن يقول له القاضي بلغني أنك تفعل كذا فينزجر به وتعزير الاشراف وهم الامراء والداوقين بالاعلام والجر الى باب القاضي والخصومة في ذلك وتعزير الاوساط وهم السوقية بالاعلام والجر والحبس وتعزير الاخسة بهذا كله وبالضرب كذا في النهاية * وأكثره تسعة وثلاثون سوطا وأقله ثلاث جلدات وذكروا مشايخنا أن أدناه على ما يراه الامام بقدر ما يعلم أنه ينزجر به كذا في الهداية * وينبغي أن ينظر القاضي في سببه فان كان من جنس ما يجب به الحد ولم يجب بعرض يبلغ التعزير أقصى غايته

* رجل اشترى أمة شرافا فلم يقبضها حتى أعتمها فأجاز البائع اعتاقه عتقت على البائع ولا شيء على المشتري لانها قبل القبض مملوكة البائع فيسوقها اعتاق المشتري على اجازة البائع * ولو اشترى عبدا فاسدا فقال للبائع قبل القبض أعتمه عني فأعتقه البائع عنه كان العتق عن البائع دون المشتري وكذا لو اشترى خنطة شرافا فاسدا فأمر البائع أن يطنها فاططنها كان الدقيق للبائع وكذا لو كانت شاة فأمر البائع بذبحها فذبحها * ولو اشترى خنطة شرافا فاسدا فأمر البائع قبل القبض أن يخلطها بطعام المشتري ففعل ذلك كان ذلك

قضاء المشتري وعليه مثلها البائع هكذا كالمسائل في التتقي * رجل باع عبداً فاعاد ثم تناقضا البيع بعد القبض ثم أبرأه البائع من القيمة ثم مات الغلام عند المشتري كان على المشتري قيمة الغلام ولو قال أبرأتك عن الغلام ثم هلك الغلام عند المشتري كان المشتري برأياً عن الغلام لا بماذا أبرأه عن الغلام فقد أخرج الغلام من أن يكون مضموناً وصاراً مائة فلا يضمن عند الهلاك * أماني الوجه الأول أبرأه البائع عن القيمة وليس عليه قيمة ١٦٨ قبل الهلاك فبطل الإبراء * رجل اشترى عبداً ثم أوقفه ثم تقايلا البيع

ثم ان البائع أبرأ المشتري
عن الثمن فهلك الغلام
عند المشتري لاشئ على
المشتري لان في البيع الجائز
الغلام بعد الاقالة مضمون
على المشتري بالثمن فاذا
أبرأه عن الثمن صح ابرأؤه
أما في البيع الفاسد حق
البائع بيعا فاسدا في البيع
لاني القيمة وانما ينقل
حقه الى القيمة عند الهلاك
فاذا أبرأه عن القيمة قبل
الهلاك فقد أبرأه قبل
الوجوب فلا يصح حتى لو
قال أبرأتك عن الغلام
كان بريالا لانه أبرأه عن
الغلام صار ودية فلا يضمن
قيمته عند الهلاك نظيره
ما لو قال بعتك هذا الشيء
بعشرة دراهم ووهبت لك
العشرة ثم قبل المشتري
البيع جاز البيع ولا يبرأ
المشتري عن الثمن لان الثمن
لا يجب الا بعد قبول البيع
فاذا أبرأه عن الثمن قبل
القبول كان ابراء قبل
السبب فلا يصح رجل
اشترى ثوبا شراء فاسدا
وقبضه وقطعه مقيصا ولم
يخطئه حتى اودعه عند
البائع فهلك ضمن المشتري
نقصان القطع فلا يضمن قيمة

ومثاله اذا قال لامنة لغير أو لام ولد الغير يا زانية يجب عليه أقصى غايات التعزير لان الحد لا يجب ههنا لعدم احصان المقدوف وهذا من جنس ما يجب به الحد وان كان من جنس ما لا يجب به الحد نحو ان يقول لغيره يا خبيث حتى وجب التعزير فالتعزير مقفوض الى الامام كذا في المحيط * وصح جسسه بعد الضرب اذا كان فيه مصلحة كذا في العيني شرح الكنز * وتقدير مدة الحبس راجع الى الحاكم كذا في البحر الرائق * اشد الضرب التعزير ثم حد الزنا ثم حد الشرب ثم حد القذف ومن حد أو عزز فبات بسبب ذلك قدمه هدر بخلاف الزوج اذا عزز وجهه لترك الزينة أو الاجابة اذا دعاها الى فراشه أو لاجل ترك الصلاة أو الخروج عن البيت فبات ضمن كذا في النهر الفائق * ويضرب في التعزير قائما عليه ثيابه وينزع منه الحشوا والغرو ولا يحد في التعزير ويضرب في الضرب على الاعضاء الا الرأس والفرج في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * هكذا ذكر في حدود الاصل وذكر في أشربة الاصل يضرب التعزير في موضع واحد وليس في المسئلة اختلاف رواية وانما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع فموضوع الاول اذا بلغ التعزير أقصاه وموضوع الثاني اذا لم يبلغ كذا في التبيين * الاصل في وجوب التعزير أن كل من ارتكب منكرا أو أذى مسلما بغير حق بقوله أو بفعله يجب التعزير الا اذا كان الكذب ظاهرا في قوله كما اذا قال يا كلب أو يا خنزير أو نحوه فإنه لا يجب التعزير كذا في شرح الطحاوي * وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيان * وقيل ان كان المسبوب من الاشراف كالفقهاء والعلماء يعزرون كان من العامة لا يعزرو وهذا حسن كذا في الهداية * من قذف مسلما يافاسق وهو ليس بفاسق أو يابن فاسق ياكفر يابهودي يانصراني يابن النصراني يا خبيث ياسارق وهو ليس بسارق يافاجر يامنافق بالوطي يامن يعمل عمل قوم لوط يامن يلعب بالنصيبان ياكل الزبا ياشارب الخمر يادوث يا مخنث يا خائن يابن خبيثة يازنديقي ياقرطبان ياماوى الزواني ياماوى اللصوص عزز * ولو قال ياتيس يا حسيه ياذن يا مجام يانغام ياماوى اجرا ياولد الحرام ياعيار يانا كس يامنكوس يا سخرة ياكشكان يا ضحكة ياموسوس يابن الموسوس وأبو ليس كذلك يارسدناقي وهو ليس كذلك ثامة عدل يعزز كذا في الكافي * ولو قال يابن الفاجرة يابن الفاسقة فعليه التعزير لانه ألحق نوع الشين به كذا في غاية البيان * ولو قال لفاسق يافاسق أو لشارب ياشارب أو لظالم ياطالم لا يجب فيه شيء كذا في العتبية * ولو قال لرجل صالح ذي مروة يا نص يا مشرك ياكفر عزز كذا في غاية البيان * ان قال يابليد عزز كذا في الواقعات * وان قال يابسقله عزز كذا في الجوهر النيرة * ولو قال لآخر (٢) يابي غدا يعززه كذا في السراجية * ولو قال اصالح ياسبه عزز كذا في التمرثاني * رجل قال لاصالح يامعفوج يابن قرطبان ذكر الناطقي أنه عليه التعزير ولو قال ياقربا قوا دياما مرفني هذا كله لا يجب التعزير كذا في فتاوى قاضيان * قال الصدر الشهيد يجب التعزير في قوله يامقامر كذا في الخلاصة * ولو قال يامعفوج فانه يعزز ولا يجب الحد في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى حتى يضيف الى السبيل وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يكون قاذفا بحال وعليه التعزير لانه ألحق به الشين والمعفوج المضروب في الدبر كذا في الظهيرية * ولو قال يا بله أو قال يا لشيء أو قال يا ستورا لشيء عليه ولو قال ياقذر يجب فيه التعزير كذا في الفتاوى الكبرى * اذا أخذ رجل في حادثة فتوى العلماء وجاء الى خصمه فقال الخصم أنا لا أعلم به أو قال ليس كما أفتوا وهو جاهل ان ذكر أهل

٢ مَاتَارُكُ الصَّلَاةِ

الثوب لأنه لما أودعه البائع فقد رد على البائع الا قدر نقصان القطع لان الرد يهدم الفساد مستحق فاذا وصل الى العلم
البائع نأى وجهه وصل يقع عن المستحق * رجل اشترى دارا ثم افساد وقبضها فخرت عندهم خرافا حاشا ثم خصمه البائع الى القاضي
فقضى القاضي للبائع بقيمة الدار يوم قبض المشتري كان الشفع ان يأخذ من المشتري تلك القيمة * رجل اشترى عبدا ثم افسادا
وقبضه ثم اعتقه وقتله وقيمت يوم القتل والاعتاق اكثر من قيمته يوم القبض كان عليه قيمته يوم القبض بخلاف الغصب * رجل اشترى

أمة شراء فاسدا وقبضها فاولدت عنده من غيره ولدا فاعتقهما كان على المشتري قيمة الام يوم القبض وقيمة الولد يوم الاعناق لان الولد كان أمانة فيضمن قيمته يوم الاعناق ولو قتلها مارجل ونوى ما عليه ضمن المشتري قيمة الام ولا يضمن قيمة الولد ثم يتبع البائع القاتل بقيمة الولد * رجل اشترى أمة شراء فاسدا وقبضها وزوجها رجلا ودخل بها الزوج ثم ان البائع خاصم المشتري لفاسد السبع فان القاضي بقض السبع ويرد الجارية على البائع ويغرم المشتري نقصان التزويج ومهر من لها والنكاح جائز على ١٦٩ حاله والمهر المسمى يكون للمشتري

على الزوج * اذا اشترى طعاما شراء فاسدا وقبضه يملكه ولا يحل له أكله * وكذا لو اشترى جارية شراء فاسدا وقبضها يملكها ولا يحل له وطؤها ولا يثبت الملك بالقبض الفاسد الا باتصال القبض به فان قبض في المجلس صح قبضه مالم يمه البائع وان قبض بعد المجلس ان قبض باذن البائع صح قبضه والا فلا يصير قابضا بالتخلية كما في البيع الجائر وللبيع ان يسترد المبيع مالم يوجد ما يبطل حق الفسخ ولا يبطل حق الفسخ بالاجارة ولا يمتد المشتري لان الملك الفاسد ينتقل الى وارث المشتري ويقوم الوارث مقام المشتري أما مجرد الحق فلا يورث * ولو باع ثوبا بعا فاسدا فصبغه المشتري أحر بطل حق الفسخ وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يبطل للبائع أن يعطى ما زاد الصبغ فيه وبأخذ الثوب * ولو باع أرضا بعا فاسدا فباعها المشتري مسجدا لا يبطل حق الفسخ مالم ين في ظاهر الرواية فان بناء بطل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وغرس

العلم بالتحقق يوجب عليه التعزير وإذا قذف بالتعريض وجب التعزير كذا في الحاوي القدسي * الاولى للانسبان فيما اذا قيل له ما يوجب الحد والتعزير أن لا يجيبه قالوا ولو قال يا خبيث الاحسن أن يكف عنه ولورفع الى القاضي ليؤديه يجوز ولو اجاب مع هذا فقال بل أنت لا بأس كذا في البحر الرائق * عن أصحابنا رحمهم الله تعالى فيمن اعتاد الفسق بأنواع الفساد يهدم عليه بيته كذا في السراجية * قال غير الاسلام ان اعتاد سرقة أبواب المساجد يجب أن يعزروا بالغ فيه ويحبس حتى يتوب كذا في البحر الرائق * من موجبات التعزير كتابة الصكوك والخطوط بالتزوير ومنها الممازحة في أحكام الشريعة ومما يوجب التعزير ما ذكر ابن رستم فيمن قطع ذنب بردون أو حلق شعر جاريته ومنها لو أكره السلطان رجلا على قتل مسلم بغير حق وأوعده بقتله ان لم يقتله فقتله فالحصاص على السلطان والتعزير على القاتل عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ومنها اذا أكره الرجل غيره فزنى يجب على الذي أكرهه التعزير ومن موجبات التعزير الزهد البارد كذا في التارخانية * اذا أتى بهيمة أو وطي بشبهة أو لطم مسلما أو رفع من دله في السوق عن رأسه عززه كذا في السراجية * اذا وجد شهود التعزير بعيدا أو كفارا بعد ما عزز فبات أو جرحته السياط أو رجع الشهود لا ضمان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لما كذا في محيط السرخسي * في القنية قال له يا فاسق ثم أراد أن يثبت بالبينة فسقه ليدفع التعزير عن نفسه لا تسع بيته ولو أراد اثبات فسقه ضمنا لا تصح فيه الخصومة بجرح الشهود اذا قال رشوته بكذا فعليه رده تقبل البينة كذا هذا وهذا انما شهدوا على فسقه ولم يبينوا أو اماذا ينفوه بما يتضمن اثبات حق الله تعالى والعبد فانما تقبل كما اذا قال له يا فاسق فلما رفع الى القاضي ادعى أنه رآه يقبل أجنبية أو عانقها أو خلاها أو نحو ذلك ثم أقام رجلين شهدا أنهم مارا ياه فعل ذلك فلا شك في قبولها وسقوط التعزير عن القاتل كذا في البحر الرائق * اذا ادعى شخص على شخص بدعوى توجب التكفير وعجز المدعى عن اثبات ما ادعاه لا يجب عليه شيء أصلا اذا صدر الكلام على وجه الدعوى عند حكم الشرع أما اذا صدر عنه على وجه السب أو الاتعاص فانه يعزروا على ما يليق به كذا في النهر الفائق ناقلا عن السراجية * حنفى (١) ارتحل الى مذهب الشافعي رحمه الله تعالى يعزروا كذا في جواهر الاخلاط * ضرب غيره بغير حق وضربه المضروب أيضا يعزروا ويبدأ بأقامة التعزير بالبدائي منهما كذا في البحر الرائق * يعزروا من شهد شرب الشاربين والمجتمعون على شبه الشرب وان لم يشربوا ومن معه ركة خير يعزروا ويحبس والمسلم يبيع الخمر أو يأكل الربا يعزروا ويحبس وكذا المغني والخنف والنائمة يعزرون ويحبسون حتى يحدوا أو يوبة كذا في النهر الفائق * في الخاتمة المقيم اذا أفطر في رمضان متعمدا يعزروا ويحبس بعد ذلك اذا كان يخاف منه عوده الى الافطار ثانيا كذا في التارخانية * رجل قبل حره أجنبية أو أمة أو عانقها أو مسها بشهوة يعزروا وكذا لو جامعها فيما دون الفرج فانه يعزروا كذا في فتاوى قاضيان * ولو مكنت المرأة قردا من نفسها كان حكمها كاتيان الرجل البهيمة كذا في الجوهر النيرة في باب حد الزنا * من يتهم بالقتل والسرقة وضرب الناس ويحبس ويخطف في السجن الى أن تظهر التوبة كذا في فتاوى قاضيان * سئل على بن أحمد عن كان له دعوى على رجل

(١) قوله ارتحل الى مذهب الشافعي يعزروا اذا كان ارتحاله لا لغرض محمود شرعا كما أقام في التارخانية اهـ مصححه بجراوى

(٢٣ - فتاوى ثانيا) الاشجار بمنزلة البنا وكذا الووهم لا يبطل حق الفسخ مالم يبين ولو أوصى به المشتري ومات بطل حق الفسخ ونقصان الولادة في البيع الفاسد يكون بمنزلة نقصان الولادة في الفسخ فيجب بالولد * ولو خرج المبيع عن ملك المشتري ثم عاد اليه الملك الاول يصير كأنه لم يخرج ان لم يكن القاضي قضى على المشتري بالقيمة للبائع ولو ادعى المشتري شراء فاسدا أنه باعه من فلان الغائب وأقام البينة على ذلك لم تقبل بيته وللبيع ان يسترد وان صدقه البائع في ذلك بطل حق الفسخ ويقضى بالقيمة للبائع فان رده من المشتري شراء

فأحد أو سلم إلى المرتب: بطل حق الفسخ فأننا فتل الرهن ولم يكن القاضي قضى عليه بالقيمة عادحق الفسخ وكذا لو وهب ثم رجع في الهبة بقضاء أو بغير قضاء كان على هذا التفصيل * وإن اشترى شيئاً بمائة أو بدم وقبض لا ينفذ تصرف المشتري فيما اشترى وإن اشترى بخمراً أو خنزيراً أو ما أشبه ذلك ينفذ تصرف المشتري فيما اشترى من بيع أو هبة إلا أنه لا يحل أكله إن كان طعاماً ولا الوطء إن كان جارية * ولو اشترى جارية شراءً فاسداً واستولدها بطل حق

١٧٠

الفسخ كالأعتقة ولو بع رمة قيمته للبائع واختلفوا في وجوب العقر للبائع قال أبو فلم يجده فوقع أهل عشرته في أيدي الظلمة بغير حق وبغير كفالة فقيدوهم وحبسوهم في السجن وضرروهم ضرباً شديداً وغصبوا منهم أعياناً كثيرة بغير حق فلما أنهم صحوا هذه الأمور عند القاضي هل يجب التعزير على هذا الموقع فقال نعم يعزّر كذا في التتارخانية نافعاً لعلن اليتيمة * رجل خدع امرأة رجل أو ابنته وهي صغيرة وأخرجهما وزوجهما من رجل قال محمد رحمه الله تعالى أحبسهما بهذا أبدأ حتى يرتداه أو يموت كذا في الفتاوى الكبرى * رجل سقى ابناً صغيراً خرايع زر كذا في التتارخانية * الاستئناء حرام وفيه التعزير ولو ممكن امرأته أو أمته من العتق بذكره فأئزل (١) فإنه مكروه ولا شيء عليه كذا في السراج الوهاج * قال أبو نصر الدبوسي فبين قطع يد عبده أو قتله إن عليه التعزير كذا في الحاوي في الفصل الثالث في الجنائيات * عبد يطلب البيع من مولاه وهو مقر أنه يحسن صحبته يعزّر لانه ستعنت كذا في الفتاوى الكبرى

كتاب السرقة

وفيه أربعة أبواب

الباب الأول في بيان السرقة وما نظيره

وهي في الشرع أخذ العاقل البالغ نصاباً محرراً أو ما قيمته نصاب ملكاً للغير لا شبهة فيه على وجه الخفية كذا في الاختيار شرح المختار * ثم إن كانت السرقة نهاراً اعتبرت الخفية ابتداءً وانتهاءً وإن كانت ليلاً اعتبرت ابتداءً فقط كذا في النهر النائق * حتى لو نقب البيت على سبيل الخفية والاستتار ليلاً ثم أخذ المال على سبيل المغالبة والمكابرة جهاً من المالك بأن استيقظ المالك ودخل عليه بالسلاح وقا تل معه لما منعه من أخذ المال فإنه يقطع كذا في محيط السرخسي * أقل النصاب في السرقة عشرة دراهم مضروبة المال مكابرة ومغالبة لا يقطع كذا في البحر الرائق * ولو سرق عشرة دراهم مضروبة بوزن سبعة جيا د كذا في العناية * فإذا سرق تبرا وزنه عشرة دراهم أو ثوبا قيمته عشرة دراهم غير مضروبة فإنه لا يقطع فيه على الصحيح * ولو سرق نصف دينار قيمته النصاب قطع عندنا * ولو سرق ديناراً قيمته أقل من النصاب لا يقطع كذا في البحر الرائق * ولو سرق عشرة مغشوشة والفضة غالبية لا يقطع في ظاهر الرواية وهو الأصح كذا في العناية * ولو سرق زيوفاً أو نهرجة أو ستوفة فلا قطع إلا أن تكون كثيرة تبلغ قيمتها نصاباً من الجيا د كذا في البحر الرائق * وإذا وجب تقويم المسروق بعشرة دراهم يقوم بأعز النقود أم ينقد البلد الذي يروج بين الناس في الغالب روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله أنه إلى أنه يقوم بعشرة دراهم ينقد البلد الذي يروج بين الناس في الغالب وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يقوم بعشرة دراهم أعز النقود حتى لا يجب القطع بالشك كذا في المحيط وهو المختار عند البعض كذا في خزائن المفتين * ولا يقطع بتقويم الواحد ولا عند اختلاف المقومين كذا في المحيط * وثبت القيمة بقول رجلين عدلين لهما معرفة بالقيم كذا في التبيين * وإنما يعتبر كمال النصاب في حق (١) فإنه مكروه لعل المراد كراهة التنزيه فلا ينافي قول المعراج ويجوز أن يستثنى بد زوجته وخادمته اهـ

مصححه

حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى أنه إذا غرم القيمة لا يجب العقر وقال محمد رحمه الله تعالى يجب العقر مع القيمة ويدخل الأقل في الأكثر وإن وطئها ولم يستولدها رتداه على البائع ويغرم العقر للبائع عند الكل باتفاق الروايات والغاصب إذا وطئ المغصوبة بشبهة كان للمالك أن يأخذها وعقرها وإن غرم الغاصب قيمتها لا يغرم عقرها ويثبت خيار الشرط في البيع الفاسد كما ثبت في البيع الجائر حتى لو باع عبداً بألف درهم ورطل من خمر على أنه بالخيار ثلاثة أيام وقبض المشتري العبد وأعتقه في الأيام الثلاثة لا ينفذ اعتاقه ولو لا خيار الشرط للبائع نفذ اعتاق المشتري بعد القبض * غاصب العبد إذا اشترى من المغصوب عنه شراءً فاسداً وأعتقه نفذ اعتاقه لانه أعتقه بعد القبض * إذا اشترى شيئاً شراءً فاسداً وقبض المبيع ثم تناقضا البيع الفاسد بعد نقد الثمن كان للمشتري أن يحبس المبيع لاستيفاء الثمن كافي البيع الجائر * ولو

اشترى من مدونه شراءً فاسداً وقبض المبيع ثم تناقضا البيع الفاسد لا يكون للمشتري أن يحبس المبيع لاستيفاء السارق ما كان له على البائع وكذا لو أجر المديون من رب الدين اجارة فاسدة * ولو كان البيع جائراً أو الاجارة جائزة ثم انفسخ البيع بينهما بوجه كان للمشتري أن يحبس المبيع حتى يستوفي الدين الذي كان له على البائع * رجل اشترى عبداً فاسداً بألف وقبضه ثم باعه من البائع بمائة ديناران قبضه البائع كان ذلك فسخاً للبيع الفاسد ولم يقبضه لانفسخه إذا اختلف المتبايعان أحدهما يدعي الصحة والآخر الفسادان

كان مدعى الفساد يدعى الفساد بشرط فاسد أو أجل فاسد كان القول قول مدعى الصحة والبيئة ختم مدعى الفساد ثمانية ألبان وكان
مدعى الفساد يدعى الفساد لدعى في صلب العقد بأن ادعى أنه اشتراه بألف درهم ورطل من خمر والآخري يدعى البيع بألف درهم فيه روايتان
عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية القول قول من يدعى الصحة أيضا. والبيئة بينة الآخر كما في الوجه الاول وفي رواية القول قول
من يدعى الفساد ولو ادعى عبد في يد رجل أنه اشتراه بألف درهم وقال ١٧١ البائع بعثك بألف درهم وشرطت أن

لا تباع ولا تهب أو ادعى
المشتري ذلك وأنكر البائع
كان القول قول من يشكر
الشرط الفاسد والبيئة بينة
الآخر وكذلك لو كان
مكان الشرط الفاسد شرط
الخمر والخنزير أو الشيء الذي
لا يحصل مع ألف وان
اختلفا في أصل الثمن فقال
البائع بعثك بمدعى هذا
بعيد هذا وقال المشتري
اشترته بألف درهم ورطل
من خمر فقالوا تراد إذا كان
قامت لها بينة يؤخذ بينة
البائع والاصل في هذا أنه
إذا اختلف الثمن واتفقت
بينه البائع والمشتري على
ثمن واحد وزادت إحدى
البيتين على الأخرى ما يفسد
البيع فالقول قول من ينكر
الفساد والبيئة بينة الفساد
* وان كان الثمنان من
صنفين مختلفين وأحدهما
يفسد البيع فالبيئة بينة
البائع وإن ادعى أحدهما
بيع الوفاء والآخر يعاظنا
كان القول قول من يدعى
بيع البت والبيئة بينة
الوفاء لأن بيع الوفاء ما أن
يعتبر هنا كما قال البعض
أو يفسد فاسدا كما قال بعضهم
فإن اعتبر بهما فاسدا كان

السارق ولذلك إذا سرق عشرة دراهم من عشرة أنفس من كل نفس درهم من بيت واحد يقطع كذا في
المحيط * ويشترط أن يكون الحرز واحدا فلو سرق نصابا من منزلين مختلفين فلا قطع والبيوت من دار واحدة
بمنزلة بيت واحد حتى لو سرق من عشرة أنفس في دار كل واحد في بيت على حدة من كل واحد منهم درهم أقطع
بخلاف ما إذا كانت الدار عظيمة وفيها حجر كذا في الحجر الرائق * ولا بد أن يخرج حصة مرتوة واحدة فلا يخرج بعضه
ثم يخل وأخرج باقيه لا يقطع كذا في النهر الفائق * ولا بد أن يخرج حصة ظاهر حتى لو ابتلع دينار في الحرز وخرج
لا يقطع ولا ينتظر أن يتغوطه بل يضمن مثله كذا في البحر الرائق في السرقه * يقطع الردء والمباشر في ظاهر
الرواية كذا في الظهيرية * ولو كانوا جميعا والدارق بعضهم قطعوا أن أصاب كلا منهم نصاب وهذا
استحسنه سوا من جوامعهم من الحرز أو بعده في فوره أو خرج هو بعدهم في فورهم ولو كان فيهم صغير أو
مجنون أو معتوه أو ذورحم محرم من المسروق منه لم يقطع أحد كذا في النهر الفائق * ولو سرق رجل من
رجل عشرة دراهم ثم مات المسروق منه فورته عشرة نفر كان لهم أن يقطعوا السارق في سرقته فان غاب
بعضهم لم يقطع السارق حتى يحضروا جميعا ولو وكل رجلا بطالب كل حقه فأخذ سارقا فاقتر بسرقه عشرة
دراهم من موكله إن بطا البعيا أقر به من المال ولا أقطعه ولو حضر الموكل بعد القضاء ولو كبل عليه
بالعشرة لم أقطعه كذا في محيط السرخسي * العبد والحر سوا في القطع كذا في الهداية في السرقه إنما تظهر
بأحد الأمرين إما بالبيئة أو بالقرار فان كان ظاهره بالقرار فالقاضي يسأله عن ملهية السرقه فان بين
ذلك فالقاضي يسأله عن المسروق فان المسروق إذا لم يكن مالا لا يجب القطع بسرقته فان بين جنس المال
يسأله عن مقدار المال وهذا إذا كان المسروق غائبا عن مجلس القضاء فان كان حاضرا في مجلس القضاء
ويدعيه المسروق منه فاقتر السارق فالقاضي لا يحتاج إلى السؤال عن المسروق وعن مقداره ولكن ينظر
إلى المسروق فان أمكن إيجاب القطع بسرقته أو وجهه وما لا فلا * ثم يسأله كيف سرق ثم يسأله عن المكان
ولا يسأله عن الوقت وإن احتمل تقادم العهد ثم يسأله عن المسروق منه فإذا بين ذلك إلا أن يقضي القاضي
عليه بالقطع ويكتفي بالقرار مرة واحدة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ويستحب
للامام أن يلقن حتى لا يقرب بالسرقه كذا في الظهيرية * وينبغي أن يلقن المقر الرجوع احتيالا للدرم وإذا
رجع عن الإقرار صرح في القطع ولا يصح في المال كذا في الاختيار شرح المختار * ولو أقر فقال سرق من
هذا مائة درهم ثم قال وهمت أن أسرق من الآخر لا يقطع لو أحدهم ما ورد المال إلى الأول ويضمن
منه للثاني كذا في محيط السرخسي * ولو أقر بسرقه ثم رجع ثم أقر ببعض المال فلا يقطع كذا
في الغنيمة * في القدوري إذا أقر بسرقه فقتل سرقته هذه الدراهم ولا أدري لمن هي أو قال لا أعرف
صاحبها لم يقطع كذا في الذخيرة * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير رجلا أن أقر بسرقه مائة درهم
ثم قال أحدهما هو مالي لا يقطع واحد منهما ويستوى أن قال أحدهما هذه المقالة قبل القضاء بالقطع
أو بعد القضاء قبل الاستيفاء نص عليه محمد رحمه الله تعالى في الاصل وهذا لا للاستيفاء في باب الحدود
شبهاب القضاء * ولو أقر أحدهما فقتل سرقته أنا وفلان من فلان هذا الثوب الذي في أيديهما ذكر محمد
رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الاصل وجعلها على وجهين * إما أن صدقه الآخر وفي هذا الوجه يقطعان
بالاجماع * أو أن كذبه الآخر فهو على وجهين الأول أن يقول لم أسرق أنا والثوب ثوبنا وفي هذا الوجه

القول قول من يدعى الصحة وإن اعتبر هنا كانت البيئة بينة البائع لأن في الرهن والبيع إذا ادعى أحدهما البيع والآخر الرهن كان القول
قول من يشكر البيوع * وان اختلف العاقدان فادعى البائع أن البيع كان بشرط الخيار للبائع والآخري يدعى أن البيع كان بغيره في ظاهر
الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى القول قول من يشكر الخيار وعنه في رواية أن كان البائع يدعى البيع بشرط الخيار لنفسه كان القول
قوله وعند محمد رحمه الله تعالى القول قول من يدعى الخيار والبيئة بينة الآخر وإن كان المشتري يدعى الخيار لنفسه والبائع يدعى البتات

كان القول قول البائع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على الروايتين جميعاً * وإن ادعى أحدهما البيع عن طوع ولا خسر عن إكراه
اختلفوا فيه والعصم أن القول قول من يدعي الطوع وكذا لو اختلفا على هذا الوجه في الصلح والافترار كان القول قول
مدعي الطوع والبنية بينة الآخر في العصم من الجواب وقال بعضهم بينة الطوع أولى وإن اختلفا فادعى أحدهما أن البيع كان تلجئة
والآخر يكره التلجئة لا يقبل قول مدعي ١٧٢ التلجئة لا يمينه ويستحلف الآخر * ومورد التلجئة في البيع أن يقول

لا قطع على واحد منهما ما بالاجماع * وأما أن يقول لم أسرق ولا أعرف الثوب وفي هذا الوجه اختلفوا قال
أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يقطع المقر والمنكر لا يقطع اجماعاً كذا في المحيط * ولو صدقه فلان
ثم رجع سقط بالاتفاق القطع عن المقر كذا في العتائية * ولو قال أحدهما سرقنا هذا الثوب من فلان
فقال الآخر كذبت لم نسرقه ولكنه افلان قطع المقر ولم يقطع المنكر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو
ادعى رجل على رجل سرقته فأنكره يستحلف فإن أنى أن يحلف لم يقطع ويضمن الممال ولو أقر بذلك أقر اثم
رجع عن اقراره وأنكره لم يقطع ويضمن الممال كذا في السراج الوهاج * ولو أقر بالسرقه فقال الآخر
بل سرقته أنا أدونه يقطع من صدقه المسروق منه فإن صدق الأول ثم الثاني فلا قطع ولا ضمان لأن تصديق
الثاني هذا تكذيب لذلك كذا في العتائية * فإن قال المسروق منه بعد ما صدق الأول لم يسرقها الأول
وسرقها الثاني لا يقطع واحد منهما ما ولا يقضي بالمال على الأول ويقضي به على الثاني كذا في محيط
السرخسي * ولو صدق الأول ثم أقر الثاني فصدقه ضمن الثاني ولو أقر بالسرقه فادعى المالك الغصب
وعلى العكس فلا قطع وضمن كذا في العتائية * ولو قال لا وسكت ثم قال بل غصبته منى لا يقضي بالمال وإذا
أقر أنه سرق مع هذا الصبي أو مع الآخر لا يقطع كذا في محيط السرخسي * ولو أقر أربعة بسرقة
فرجع اثنان فلا قطع وكذا لو أقر اثنان فرجع أحدهما كذا في العتائية * من أقر أنه سرق هذا الثوب
من فلان فأقر المسروق منه نصف ذلك الثوب للسارق فقال نصف الثوب لك وأنكر السارق ذلك لم يقطع
كذا في المحيط * وإذا قال السارق سرقته من فلان وأدعته إلى هذا الذي في يده أو وهبته منه أو غصب
منى وكذبه ذواليد قطع ولم يصدق عليه كذا في العتائية * ولو أقر أنه سرق هو وفلان من فلان ألف درهم
قطع المقر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الآخر وهو قوله ما ولا ينتظر حضوره يشريكه كذا في الظهيرية *
في نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال سرق تسعة دراهم لأبل عشرة لا قطع عليه في قياس
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط في المتفرقات * المتني رجل قال سرق من مال فلان مائة
درهم لأبل العشرة الدنانير يقطع في العشرة الدنانير ويضمن مائة درهم يريده إذا ادعى المقر له المالكين فهذا
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن قال سرق مائة لأبل مائتين قطع ولا يضمن يريده إذا ادعى المقر له
المائتين كذا في محيط السرخسي * ولو قال سرق مائتين بل مائة لم يقطع ويضمن المائتين لأنه أقر بسرقة
مائتين ورجع عنها فوجب الضمان ولم يجب القطع ولم يصح الاقرار بالمائة إذا كان لا يدعيها المسروق منه
ولو أنه صدقه في الرجوع إلى المائة لا ضمان كذا في فتح القدير * إذا قال سرق من هذا عشرة دراهم
لأبل سرق من هذا عشرة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أضمنه للأول عشرة وأقطعه للثاني وقال أبو يوسف
رحمه الله تعالى لا يقطع حتى يقر للثاني مرة أخرى ثم رجع إلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط
السرخسي * في المتني ولو قال سرق من هذا عشرة دراهم لأبل سرقها من هذا قال أضمنه لكل واحد
منها عشرة ولا يقطع كذا في الظهيرية * ولو قال سرق هذا الثوب منه وهو يساوي مائة ثم قال لا ولكن
سرق هذا الآخر لم يقطع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الأول ويقطع في الثاني كذا في محيط
السرخسي * لا يصح اقرار الصبي والصبيبة بالسرقه فإن احتمل أو أجبل أو كانت امرأة غلبت أو حاضت ثم
أقرت صح الاقرار كذا في المحيط إذا أقر بالسرقه طائفاً قال المتاع مناعى أو قال استودعته أو قال أخذته

الرجل لغيره أني أبيع داري
منك بكذا وليس ذلك ببيع
في الحقيقة بل هو تلجئة
ويشهد على ذلك ثم يبيع في
الظاهر من غير شرط فهذا
البيع يكون باطلاً بمنزلة بيع
الهازل وعن محمد رحمه الله
تعالى في التلجئة إذا قبض
المشتري العبد فأعتقه
لا ينقذ اعتاقه ولا يشبهه
المشتري المكره لأنه بمنزلة
البيع بشرط الخيار لهـ ما
* رجل باع عبداً من رجل
وتصادقا أنه كان أبقاً فقال
البائع بعث في ياقه وقال
المشتري بعثني بعدما
أخذته كان القول قول
مدعي الصحة أيهما يدعي
الصحة وكذا لو اشترى خلا
ثم ادعى أنه اشتراه بعدما صار
خلا وقال البائع لأبل بعته
حين كان خيراً كان القول
قول مدعي الصحة وإن أقام
البينة كانت الزهادة على
بيع العبد بعد الأخذ وعلى
بيع الخمر بعدما صار خلا
أولى

فصل في البيع الموقوف

إذا باع الرجل مال الغير
عندنا يتوقف البيع على
إجازة المالك ويشترط لصحة

الإجازة قيام العاقدين وقيام المعقود عليه ولا يشترط قيام الثمن إن كان الثمن من النقود فإن كان من العروض يشترط
قيامه أيضاً * وإذا مات المالك لا ينقذ إجازة الوارث وعند إجازة المالك يملكه المشتري مع الزيادة التي حدثت بعد البيع قبل الإجازة ولو
غصب جارية فباعها فقطعت يدها ثم أجاز المصوب منه البيع صح الإجازة * ولو قتل أو مات ثم أجاز لانصح الإجازة * وحقوق العقد
من قبض الثمن وغيره عند إجازة ترجع إلى العاقد وأيهما فسخ العقد قبل الإجازة صح فسخه وإذا هلك المبيع عند المشتري كان للمالك

الخيار ان شاء ضمن البائع قيمته وان شاء ضمن المشتري وعند اختياره تضمن أحدهما برئ الآخر وان ضمن المشتري قيمته بطل البيع وكان للمشتري أن يسترد الثمن من البائع ان كان نقده وان كان ضمن البائع قيمته يتفديع البائع ان كان المبيع في ضمان البائع عند التسليم وان لم يكن المبيع في ضمان البائع قبل التسليم وسلم بعد البيع ثم اختار المالك تضمين البائع لا يتفد * بيع الفضولي وشراء الفضولي لا يتوقف ويكون مشتريا لنفسه وهو على وجه أربعة * أحدها أن

١٧٣

بأنف درهم ويقول الفضولي اشترت فلان أو يقول قبلت فلان أو قال قبلت ولم يقل فلان فهذا العقد يتوقف على اجازة الغائب ان أجاز يكون الشراء لفلان وان لم يجز بطل العقد * والثاني أن يقول المالك بعث هذا منك بكذا فقال الفضولي قبلت أو اشترت ونوى الشراء لفلان فان الشراء يتفد عليه ولا يتوقف ولو قال الفضولي اشترت هذا لفلان بكذا وقال البائع بعث منك قبل فيه روايتان والصحيح أنه باطل لا يتوقف * والثالث لو قال البائع بعث من فلان بكذا وقال الفضولي اشترت لاجله أو قال قبلت لاجله أو ابتدأ المشتري فقال اشترت هذا فلان فقال البائع بعث لاجله أو لم يقل لاجله فله يتوقف على اجازة الغائب * والرابع أن يقول المالك بعث منك هذا بكذا لاجل فلان وقال المشتري اشترت أو قبلت أو قال المشتري أولا اشترت هذا لاجل فلان فقال البائع بعث فانه يتفد

وهنا يدين لي عليه دري عنه القطع كالوثبت السرقة عليه بالبينة وإذا قضى القاضي على السارق بالقطع بينة أو باقرار ثم قال المسرورق منه هذا متاعه لم يسرق مني انما كنت استودعته أو قال شهد شهودي بزور أو أقر هو بالبطل أو ما أشبه ذلك سقط عنه القطع كذا في المحيط * إذا أقر بالسرقه مكرها فإقراره باطل ومن المتأخرين من أفتى بصحته كذا في الظهيرية * المدعى عليه بالسرقه إذا أنكر السرقة حكى عن الفقيه أبي بكر الأعمش ان الامام يعمل فيه بأكثر رأيه فان كان أكبر رأيه أنه سارق وان المال عنده عنده ويجوز له ذلك وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى على أن لا امام أن يعززه كالوراء الامام يعيش مع السارق كذا في الذخيرة * ادعى على آخر سرقة كان على المدعى البينة وعلى المدعى عليه اليمين والضرب خلاف الشرع ولا يفتى به لان فتوى المفتي يجب أن تطابق الشرع * ادعى على آخر سرقة فقدّمه الى السلطان وطلب من السلطان أن يضربه حتى يقتل بالسرقه فضرب مرة أو مرتين ثم أعيد الى السجن من غير أن يعذب خاف المحبوس فصعد خوفا من التعذيب فسقط فبات وقد لحقه من هذا الحبس غرامة والسرقه ظهرت على يد غيره كان لورثته أن يأخذوا صاحب السرقة بدية أيهم وبالغرامة التي أدى الى السلطان لان الكل حصل بتسبيبه وهو متعلق بهذا التسبب كذا في الفتاوى الكبرى * إذا أقر بالسرقه ثم هرب لا يتبع وان كان في فوره بخلاف ما إذا شهد عليه الشهود بالسرقه ثم هرب فانه يتبع في فوره ويقطع كذا في المحيط * اذا قال الرجل أنا سارق هذا الثوب فتون القاف ونصب الباء لا يقطع ولو قال أنا سارق هذا الثوب بالإضافة يقطع كذا في الظهيرية * قال محمد رحمه الله تعالى عبد رجل جل في يديه عشرة دراهم أقر أنه سرقها من هذا الرجل فان كان العبد ما دونه في التجارة أو مكنابا وأقر بسرقة مستلمة أو بسرقة فائمه يصح اقراره في حق القطع والمال فيقطع يد العبد ويرد المسرورق على المسرورق منه ان كان المسرورق قائما وان كان العبد محجورا عليه فان أقر بسرقة مستلمة صح اقراره في حق القطع وان أقر بسرقة مال قائم بعينه في يده فان صدقه المولى يقطع ويرد المال على المسرورق منه وان كذبه المولى في المال وقال المال مالي فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يصح في حق القطع والمال جميعا فيقطع العبد ويرد المال على المسرورق منه كذا في الذخيرة * وإذا كان ظهور السرقة بالشهادة فانه يشترط شهادة رجلين عدلين ولا يكتفى بشهادة النساء بانفرادهن لافي حق القطع ولا في حق المال وأما شهادة النساء مع الرجال فهي مقبولة في حق المال عندنا غير مقبولة في حق القطع وكذا الشهادة على الشهادة تقبل على المال ولا تقبل على القطع وإذا شهد رجلان عدلان بذلك فالقاضي يقبل الشهادة على المال والقطع جميعا ويسأل الشاهد عن ماهية السرقة ثم يسأله ما عن المسرورق عن جنسه وعن مقداره اذا لم يكن حاضرا في المجلس فأما اذا كان حاضرا في المجلس فلا يسألهما عن المسرورق جنسا وقدره ولكن ينظر الى السرقة على نحو ما قلنا في فصل الاقرار ثم يسألهما كيف سرق ويسألهما عن المكان والوقت والمسرورق منه أيضا فاذا بناجله ذلك وعرف القاضي الشهود بالعدالة قضى عليه بالقطع وان لم يعرف الشهود بالعدالة فانه لا يقضى بالقطع ما لم يتعرف عن حال الشهود وبالسؤال من المزرقي ويحبس السارق الى أن تظهر عدالة الشهود فان عدلت الشهود بعد ما حبس الشهود عليه ان كان المسرورق منه حاضرا يقضى القاضي بالقطع وان كان غائبا لا يقضى بالقطع فان كان حاضرا فقضى عليه بالقطع ثم غاب قبل استيفاء القطع لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى

على المشتري ولا يتوقف * ولو قال الفضولي اشترت هذا فلان بكذا على أن فلا نأخذ بالخيار ثلاثة أيام فانه يتفد ولا يتوقف وانما يتوقف شراء الفضولي اذا اشترى بغير خيار * رجل اشترى عبدا أو شهد أنه يشترى فلان فقال البائع اشترت منك هذا العبد لفلان وقال البائع بعث وقال فلان قدر ضيقت ذكرنا لاطفي رحمه الله تعالى أن المشتري أن يبيع العبد من فلان لان الشراء موجود نفاذا على العاقد فينفذ عليه فان سلم المشتري الى فلان كانت الهبة للبائع على المشتري وهو العاقد ويكون تسليم المشتري الى فلان بمنزلة بيع مستقل جرى بين المشتري

وبين فلان رجل باع ثوبه بغيره بغير امره من ابن صغير ما دون نفسه أو من عبداً دون له في التجارة وعليه دين أولادين عليه ثم أخبر برب الثوب أنه باع ثوبه بكس أول بين ممن باعه فأجاز المالك قال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز ذلك لأن في عبده الذي عليه دين لأن الفضولي لو كان وكلاً بالبيع لا يجوز بيعه من أحد من هؤلاء ما خلا عبده الذي كان عليه دين * امرأته جاءت إلى رجل بألف درهم وقالت اشتري به هذه الدراهم هذه الدار لابي الصغير هذا ١٧٤ وأبو الصغير حتى فاشترى الرجل الدار فأجاز والد الصغير ذلك قال محمد رحمه الله

تعالى الدار للشترى وإجازة أبي الصغير باطلة ذكرها في المنتقى * رجل باع عبد غيره بغير إذن المولى بعرض بعينه أو بشئ بعينه سوى الدراهم والدان سريتم فأجاز المولى بيعه جازيعة * والمشتري بالعبد يكون للمشتري وعليه قيمة العبد لمولاه لأن شراء ذلك الشئ لا يتوقف فكان مشترياً لنفسه قاضياً عنه بالعبد باذن المولى فيكون المشتري بالعبد * رجل باع أمة غيره فولدت عند المشتري ثم أجاز المولى البيع كان الولد مع الام للمشتري * رجل قال لغيره اشترى عبدك هذا من نفسي بألف درهم ومولى العبد حاضر فقال المولى قد أجزت وسلمت قال محمد رحمه الله تعالى يجعل كلام المولى ببيع الساعة * رجل باع عبد الغير بغير إذنه فقال المولى قد أحسنت أو أصبت أو وفقت لم يكن كلامه إجازة للبيع وله أن يرد لانه يذكر على وجه الاستعزام أو ان قبض الثمن يكون إجازة وكذا لو قال كفتني مؤنة البيع وأحسنت فجزأ الله خيراً

فيه بعضهم قالوا يجب أن يكون لابي حنيفة رحمه الله تعالى في قولان على قوله الأول لا يستوفى القطع وعلى قوله الآخر يتوفى ومنهم من قال غيبة المسروق منه تمنع الاستيفاء على قوله الأول ولا آخر جميعاً وإذا شهد شاهدان على سرقة ثم غابا بعد ما ظهرت عدالتهما أو ماتا قبل القضاء أو بعد القضاء قبل الامضاء ففي الوجهين جميعاً القاضي لا يقضي ولا يعرض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الأول وفي قوله الآخر يقضي ويعرض وأما إذا فسقا أو عيماً أو ارتداً أو ذهب عقولهما فإن كان ذلك قبل القضاء منع القضاء وإن حدثت هذه العوارض بعد القضاء وقبل الامضاء فإنه منع الامضاء وإذا شهد شاهدان على رجلين أنهم ماسرقة من فلان وبين السرقة وأحد المشهود عليهما غائب لم يوجد ولم يقدر عليه فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الآخر وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يقطع الحاضر فإن جاء الغائب فقد قدمه رب المال إلى القاضي فالقاضي يأمره بإعادة البينة هكذا في المحيط * ولو أمر الامام بقطع سارق فعفا المسروق منه كان عفوهم باطلاً كذا في الإيضاح * وإذا شهد كافر أو مسلم بسرقة لا يقطع الكافر كما لا يقطع المسلم وإذا شهد شاهدان على رجل أنه سرق بقره واختلفا في لو نها فقال أحدهما ما يضاء وقال الآخر سوداء قبلت الشهادة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما قال الكرخي هذا الاختلاف في لو نين يتشابهان كالحرة والصفيرة وأما ما لا يتشابهان كالسواد والباض فلا تقبل الشهادة اجتماعاً والصحيح أن الكل على الخلاف ولو شهد أحدهما أنه سرق ثوراً وشهد الآخر أنه سرق بقره لا تقبل الشهادة اجتماعاً ولو شهدا أنه سرق ثوباً وقال أحدهما انه هروى وقال الآخر انه هروى ذكر في نسخ أبي سليمان أنه على الخلاف وذكر في نسخ أبي حفص أنه لا تقبل الشهادة اجتماعاً وإذا قال المشهود عليه بالسرقه هذا ما نعتي كنت أستودعته فحمدني أو اشتريته منه أو أقر لي بهذا دري الحد عن في جميع ذلك كذا في المحيط * وإذا شهد اثنان أنه سرق هذا المال هذا الرجل وشهد آخر أن سرق هذا هذا الآخر والمسروق منه يدعى السرقة على الأول فإنه لا يقطع الأول كذا في محيط السرخسي * وإذا شهد المشهود على عبداً دون له بسرقة عشرة دراهم أو أكثر والعبد يجعد فإن كان مولاه حاضر أقطع عندهم جميعاً وهل يضمن إن كان استهلكها لا يضمن وإن كانت قائمة ردها على المسروق منه وإن كان المولى غائباً لا يقطع العبد عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويضمن السرقة وإن كان الشهود يشهدوا بسرقة أقل من عشرة دراهم قضى القاضي بالمال ولا يقضي بالقطع سواء كان المولى حاضراً أو غائباً وإن كان الشهود يشهدوا على إقرار المأذون بسرقة عشرة دراهم فالقاضي يقضي بالمال ولا يقضي بالقطع في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولو شهدوا على عبد مجبور عليه بسرقة عشرة أو أكثر فإن كان غائباً فالقاضي لا يقضي عليه بشئ لا بالقطع ولا بالمال عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وإن كان الشهود يشهدوا على إقرار العبد المجبور بالسرقه فالقاضي لا يقبل هذه البينة أصلاً سواء كان المولى حاضراً أو غائباً حتى لا يقطع العبد ولا يؤخذ المولى بيده لاجل المال ولكن يؤخذ العبد به بعد العتق كذا في الأخيرة في فصل المتفرقات * الأص إذا دخل دار رجل وأخذ المئاع وأخرجته فله أن يقتله وفي نوادر ابن سماعة قال محمد رحمه الله تعالى الأص إذا كان يتقب البيت فرأى صاحب البيت صاحبه فإن ذهب والأفلة قتله وقال محمد رحمه الله تعالى في نوادر ابن رستم إذا رآه يتقب بيته فقتله بغير مديته وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يسعه قتله ولا يقرم دية * ذكر في المجرد وفي نوادر

لم يكن ذلك إجازة للبيع إلا أن محمد رحمه الله تعالى قال قوله أحسنت أو أصبت أو أصبت يكون إجازة استحساناً * دار بين ابن رجلين باع فضولي نصفها فأجاز أحد الشريكين يبعه قال محمد رحمه الله تعالى يجوز البيع في ربع الدار فرق محمد رحمه الله تعالى بين هذا وبين ما إذا باع أحد الشريكين نصفها فإن عتق يجوز البيع في نصف الدار لأن بيع المالك انصرف إلى النصف الذي كان له أما بيع الفضولي انصرف إلى النصف الشائع فإذا أجاز أحدهما صح إجازته في ربع الدار * رجل غصب عبداً وباعه من رجل فأجاز المصوب منه يبع

الغائب ولا يعلم ما حال الغيب قال محمد رحمه الله تعالى يجوز البيع حتى يعلم أنه هالك وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول يرجع
وقال البيهقي قاسد حتى يعلم أن العبد قائم فإن قال المشتري كان العبد ميتاً ولم الأجازة وقال البائع كان حيلاً وقت الأجازة كان القول قول
البائع * رجلان بينهما مصرية من طعام فباع أحدهما فقضوا من المصرية وكاله للمشتري بعد البيع فأجاز الشريك بيعه أو لم يجز أجاز البيهقي
ويكون جميع الثمن للبائع وإن باع أحدهما فقضوا فأجاز الشريك ثم كاله ١٧٥ للمشتري وضاع ما بقي كان للشريك على

البائع نصف فقض ولا سبيل
له على المشتري ولو لم يكن
الشريك أجاز البيهقي حتى
ضاع ما بقي من الطعام أخذ
الشريك من المشتري نصف
الطعام الذي باع * ولو عزل
أحدهما فقض من المصرية
المشتركة وباع ذلك القفيز
فأجاز ذلك الشريك بيعه
كان الثمن بينهما نصفين ولو لم
يجز الشريك بيعه وأخذ
من المشتري نصف ما باع
فأراد المشتري أن يرجع على
البائع يتم القفيز ليس له
ذلك ولكنه بالخيار إن شاء
رجع بنصف الثمن على
البائع وإن شاء ترك البيع
* رجل باع ثوباً من رجل ولم
يقبضه المشتري حتى باعه
البائع من رجل آخر بفضل
عشرة دراهم ثم أجاز المشتري
بيعه البائع لا تصح إجازته
لأنه يبيع ما لم يقبض * رجل
باع أمة وفي بطنها ولد قد
أوصى بدار رجل آخر فأجاز
الموصي له بالولد البيهقي قال
أبو يوسف رحمه الله تعالى
نصح إجازته ولا يكون له شيء
من الثمن إذا ولد له بعد قبض
المشتري وإن ولدت قبل
القبض فأجاز صاحب الولد
البيع جاز ويكون له حصة
من الثمن والمشتري بالخيار

ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى في اللص إذا دخل دار رجل فعلم به صاحب الدار وعلم أنه لا يقدر أن
يأخذه بيده قتلته سواء دخل عليه مكاره أو غير مكاره وهو يريد أن يسرق ماله فقتله فلا قود عليه ولا دية
كذا في المحيط السرخسي * في فتاوى أهل سمرقند سارق جف جدار رجل ولم يتهذ الحفرة حتى علم صاحب
البيت فالتقى عليه جحر افقتله فعلى عاقلة الدية وعليه الكفارة كذا في الذخيرة * وفي فتاوى أبي الليث
رجل اطلع على حائط رجل وعلى الحائط ملاءة فخاف صاحب الحائط أنه إن صاح به يأخذ الملاءة ويذهب
هل يحل له أن يرميه قال يسهه ذلك إذا كانت الملاءة تساوي عشرة دراهم فصاعداً قال الفقيه أبو الليث
أصح ما لم يقدر وا هذا التقدير بل أطلقوا أن له أن يرميه * وفي جنابات الجامع الصغير رجل دخل على
رجل ليلا فسرقه ثم أخرج السرقة من الدار فاتبعه الرجل وقتله فلا شيء عليه قالوا أراد به إذا كان
لا يقدر على استرداد السرقة لا بالقتل إذا كانت الحالة هذه يباح القتل ولا ضمان على القاتل وفي المتن إذا
كان مع رجل رغيف فأراد رجل أن يأخذه منه وسعه أن يقاتل بالسيف إذا كان يخاف على نفسه المجموع
وكذلك الماء للشربة كذا في المحيط * لص معروف بالسرقة وجده رجل يذهب في حوائجه غير مشغول
بالسرقة لا يجوز له أن يقتله ولكنه يأخذه ويأق به إلى الإمام حتى يستتبه بالحبس كذا في الظهيرية * السارق
إذا صاح به رب المال فهرب لا يحل لصاحب المال أن يتبعه ويضربه إلا إذا ذهب عماله حينئذ يحل له أن
يتبعه ويضربه بالسلاح حتى يلقى ماله كذا في المحيط * يستحب للمدعي أن يدعي بلفظ الأخذ دون السرقة
وكذا يستحب للشهود أن يشهدوا بلفظ الأخذ دون السرقة أو يقولوا هذا المال للفلان بالحد * ادعى
أنه سرق منه كذا فقال (١) كفته أم ضمن المال ولا يقطع ولو أقر بعد ذلك بالسرقة أيضاً كذا في السراجية
* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى فيمن ادعى على آخر سرقة وأنكر المدعي عليه يستحلف وأنكر يقضي
عليه بالمال دون القطع كذا في الظهيرية * وكذا لو رجع عن الإقرار وكذا في الشهادة بعد حين لا يقطع وضمن
كذا في العتائية * شهدا فقطع ثم قال بل آخر لا يقطع وضمننا الدية للأول ولو شهدا آخران على رجوعهما
لا تقبل شهادتهما ولا يقطع * شهدا على إقراره وهو ساكت أو منكرا لا يقطع * شهدا أربعة فرجع اثنين وشهدا
على آخر لا يقطعه إن ويقضي بالمال على الأول كذا في التتارخانية

باب الثاني فيما يقطع فيه وما لا يقطع فيه وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول في القطع * لا قطع فيما يوجد تافهاً ما باع في دار الإسلام كالخشب والحشيش والقصب
والسمك والزرنيخ والمغرة والنورة ويدخل في السمك (٢) المالح والطري كذا في الهداية * وهكذا في الكافي
والاختيار * ويقطع بالساج والقنا والآنوس والصندل والفصوص والخضر والياقوت والزر جرد كذا
في الكافي * ويقطع في الجواهر كلها كذا في الغيائية * فأما الذهب والفضة واللؤلؤ والفيروز فقد
روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه إذا سرقها على الصورة التي توجد مباحة وهو المختلط بالحجر والتراب
لا يجب القطع وفي ظاهر الرواية يجب القطع على كل حال وإن جعل من الخشب الذي لا قطع فيه باباً أو كرسيًا
أو سريرًا يجب القطع بسرقة وفي الحشيش والقصب والبوري كالم يوجب القطع قبل العمل لم يوجب بعد

(١) أخذت (٢) قوله المالح الأصح المملوح اهـ معجمه

إن شاء نقض البيع وإن شاء أجاز * دار رجل وبنواؤها لا تحربها أحدهما بآذن الآخر بن واحد ثم احترق بعض البناء قبل القبض خبر
المشتري إن شاء أخذ الدار بجميع الثمن ويقسم الثمن على قيمة البناء ويحجوا على قيمة الأرض فأصاب البناء يكون لصاحب البناء وما
أصاب الأرض يكون لصاحب الأرض وإن أنهدم كل البناء أو غرق أو احترق خبر المشتري إن شاء أخذ الأرض بمحضها من الثمن ولا شيء
لصاحب البناء قال وهذا بمنزلة مالو جار رجل واستحق البناء ومعة تطرح حصة البنائين من الثمن وكذلك هنا والشجر في هذا بمنزلة البناء * رجل

أوصى لرجل بشاة ولا ترصوفها ومات الموصى فباع صاحب الشاة كان الثمن كله لصاحب الشاة ولا شيء لصاحب الصوف قال لان
الصوف على ظهر الشاة لا يباع فلو جعل للصوف قسط من الثمن فسد البيع * وكذا الشاة وما في بطنها بخلاف البناء والشجر * رجل باع عبد
رجل بغير اذنه فبلغ المولى بيعه فقال للبائع وهبت لك الثمن أو قال تصدقت به عليك فهو اجازة للبيع ان كان العبد قائماً * جارية بين رجلين
باعها أحدهما بغير اذن الشريك وقبضها ١٧٦ المشتري فأعتهما ثم أجازا لشريك البيع لايحوز البيع في حصته * رجل

باع عبد رجل بغير اذنه بمائة درهم فجاء المشتري الى مولاه وأخبره أن فلان باع عبده بكذا فقال المولى ان كان باعك بمائة درهم فقد أجزت قال محمد رحمه الله تعالى ان كان فلان باعه بمائة درهم أو أكثر فهو جائز وان كان باعه بأقل من مائة لا يحوز وكذا لو باعه بمائة دينار لا يحوز البيع واجازته تكون على الوصف الذي ذكر وكذا لو قال ان كان باعك بمائة درهم فهو جائز فهو على ما وصفتنا ولو كان المولى قال ان كان باعك بمائة درهم أجزت ذلك لم يحوز ولا يكون ذلك اجازة بل يكون عدة فان باعه بعدها فان شاء أجاز وان شاء لم يحوز وهذا لا يكون اجازة لما مضى * رجل غصب عبداً وباعه ودفعه الى المشتري ثم ان الغاصب صالح المولى من العبد على شيء قال محمد رحمه الله تعالى ان صالح على الدراهم والدنانير كان ذلك بمنزلة أخذ القبضة من الغاصب فينفذ بيع الغاصب وان صالحه على شيء من العروض كان هذا بمنزلة

العمل حتى لو اتخذ منهم ما حصر وسرق لا يقطع كذا في المحيط * واذا غلبت الصنعة على الاصل في الحصر كافي الحصر البغدادية والجرجانية قالوا يقطع أيضاً كذا في الكافي * وانما يقطع في الابواب اذا كانت في الخرز وكانت خفيفة لا ينقل حملها على الواحد لانه لا يرغب في سرقة الثقيل من الابواب وان كانت من كبة على الباب لا يقطع فيها كذا في التبيين * ولا يقطع فيما يتسارع اليه الفساد كاللبن واللحم والفواكه الرطبة كذا في الهداية * أما الفاكهة اليابسة التي تبقى في أيدي الناس كالخزوف واللوز فانه يقطع فيها اذا كانت محرزة ولا قطع في الفاكهة على الشجر والزرع الذي لم يصد واذ اقطعت الفاكهة بعد استحكامها وحصدت الحنطة وجعلت في حظيرة وعليها باب مغلق قطع فيها كذا في السراج الوهاج * ولا فرق في عدم القطع باللحم بين كونه مملوفاً قديداً أو غيره كذا في فتح القدير * اذا سرق من آخر طعاما والسنة سنة فخط لا يجب القطع بسرقة سواء كان طعاما يتسارع اليه الفساد أو لا يتسارع وسواء كان محرزاً أو لم يكن وان كانت السنة سنة خصب ان كان طعاما يتسارع اليه الفساد فكذلك الجواب وان كان طعاما لا يتسارع اليه الفساد وهو محرز قطع قال مشايخنا رحمهم الله تعالى والجواب في الثمار على هذا التفصيل أيضاً اذا كانت السنة سنة فخط لا يجب القطع في سرقة الثمار سواء كان ثمر يتسارع اليه الفساد أو لا يتسارع وسواء كان الثمر على رأس الشجر أو كان محرزاً وان كانت السنة سنة خصب ان كان ثمر يتسارع اليه الفساد لا يجب القطع سواء كان محرزاً أو لم يكن وان كان ثمر لا يتسارع اليه الفساد وهو محرز فنهى القطع كذا في الذخيرة * ويقطع في الحبوب كلها والادهان والطيب والعود والمسك وكذا اذا سرق قطناً أو كناناً أو صوفاً قطع وكذا اذا سرق حنطة أو شعيراً أو دقيقاً أو سويقاً أو سمناً أو تمر أو زبيباً أو زيتاً فانه يقطع وكذا يقطع في الامتعة المدبوسة والمفروشة وجميع الاواني من الحديد والصنوبر والرصاص والخشب والادم والقراطيس والسكاكين والمقاريض والموازين والارسان ولا قطع في الحجارة كذا في السراج الوهاج * ولا يقطع في الرخام ولا في القدر ومن الحجارة والمخ كذا في التبيين * وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا قطع في القرون مفعولة كانت أو غير مفعولة ولو سرق نخلة بأصلها أو شجرة بأصلها من البستان وهي تساوي عشرة لا قطع فيها كذا في السراج الوهاج * وفي الخيل والعسل يقطع اتفاقاً كذا في شرح مجمع البحرين * سرق باع من تاجر أهل العدل بينهم لا يقطع كذا في التارخانية * ويقطع في السكر اجماعاً كذا في الهداية * روى عن محمد رحمه الله تعالى انه لا يقطع في العاج ما لم يعمل منه شيء وقال أصحابنا رحمهم الله تعالى يجب أن لا يقطع في معمول العاج وغير معمول لانه لا يتلف في كونه مالا فلو اوجب أن يكون هذا الجواب في العاج الذي هو من عظام الجمال ولا يتلف في غير معمول لانه يوجد مباحاً ويقطع في معموله لان الصنعة تغلب عليه فصار كالخشب اذا عمل كذا في الايضاح * وظاهر الرواية في الزجاج أنه لا يقطع كذا في فتح القدير * ولا قطع في سرقة الصيد وحشياً كان أو غير وحشياً سواء كان صيد البر أو صيد البحر كذا في التارخانية في فصل شرائط القطع * ولا قطع في الحنطة ولا في البقول والربحان الرطب ولا قطع في التين والملح والنوى ولا في جلود السباع المدبوحة الا أن يجعل بساطاً أو صلى ولا في الاناء وقدر فيه طعام كذا في العناية * ولا قطع في سرقة الخمر والخزير من الذي ولا قطع في البازي والصقور وسائر الطيور ولا في الوشوش ولا في الكلب والفهد ولا في الدجاج والبط والحمام كذا في التمرثاشي * والاشربة على ثلاث مراتب * - لال كالقنقاع ونحوه فنهى القطع * وشراب نقيع التمر والزبيب والعصج أن فيه

البيع من الغاصب فيبطل بيع الغاصب * رجل باع عبداً بغير أمره ثم اشترى العبد من مولاه ثم أقام البائع القطع اليه أنه اشترى العبد من مولاه بغيره أو ورثه بهد البيع قال محمد رحمه الله تعالى تقبل بينته ويبطل البيع الأول ومن البيع الموقوف بيع الصبي المحجور الذي تعقل البيع والشراء يتوقف به وشرأؤه على اجازة والده أو وصيه أو جده أو القاضي * وكذا المعتوه والصبي المحجور اذا بلغ سفهاً يتوقف به وشرأؤه على اجازة الوصي أو القاضي والعبد المحجور اذا باع شيئاً من مال المولى أو ماله عليه أو اشترى شيئاً يتوقف

ذلك على اجازة المولى * والرجل اذا باع عبدا ما اذن المدون بغير اذن الغرماء يتوقف على اجازة الغرماء وقال بعض المشايخ رحمهم الله تعالى
 بيعه بغير اذن الغرماء فاسد لان محمد ارجه الله تعالى قال في الكتاب بيعه باطل والعصم انه موقوف ومعنى قوله باطل أى سيبطل * واذا باع
 المولى العبد المأذون من غير اذن الغرماء وقبض الثمن فهلك عنده ثم اجاز الغرماء بيعه صححت اجازتهم وبطل الثمن على الغرماء وان اجاز
 بعضهم البيع ونقض بعضهم بحضرة العبد والمسترى لا تصح الاجازة ويبطل ١٧٧ البيع ومن البيع الموقوف اذا باع المربض في

مرض الموت من وارثه
 عيتمان أعيان مالان صح
 جازيعة وان مات من ذلك
 المرض ولم يجز الورثة يبطل
 البيع ومنه المرتد اذا باع أو
 اشترى يتوقف ذلك ان قتل
 على ردة أو مات أو لحق بدار
 الحرب بطل تصرفه وان أسلم
 جاز ونفذ بيعه * ومنه
 الراهن اذا باع الرهن أو
 الأجر اذا باع المستأجر
 يتوقف ذلك على اجازة
 المرتهن والمستأجر في أصح
 الروايات الآن المرتهن يملك
 نقض البيع وملك اجازته
 والمستأجر يملك الاجازة
 ولا يملك النقض فان لم يجز
 المستأجر حتى انقضت
 الاجارة بينهما نفذ البيع
 السابق وكذا المرتهن اذا
 لم يفسخ البيع حتى فك
 الرهن نفذ البيع * ولو
 كانت الاجارة طويلة فباع
 ثم جاء أيام الفسخ نفذ بيعه
 عندا كثر المشايخ وكان
 للمستأجر ان يحبس المستأجر
 لاستيفاء الاجارة المججلة فان
 كان المستأجر مما لا يحتفل
 الهلاك فهلك عند المستأجر
 بعد الحبس لا يسقط الدين
 بخلاف الرهن * وكذا
 الرجل اذا دفع أرضه مزارعة

لا تقطع * والخمر لا يجب فيها القطع ويقطع في الدبس ولا قطع في الطنبور والذف والمزمار وكل شيء للملاهي كذا
 في السراج الوهاج * لا قطع في الطبل والبربط هذا اذا كان طبل له أو ما اذا كان طبل الغزاة فقد اختلف
 المشايخ رحمهم الله تعالى في وجوب القطع بسرقة اذا كان يساوي عشرة واختار الصدر الشهيد رحمه الله
 تعالى انه لا يجب القطع كذا في المحيط * وهو الأصح وفي الولوالجية وهو المختار كذا في النهر الفائق * ولا قطع
 في الثريد والخبز كذا في السراج الوهاج * في نوادر أبي يوسف رحمه الله تعالى لا قطع في الرب والجلاب كذا في
 العيني شرح الكنز * ولو سرق ذى من ذى خرم لم يقطع كذا في الايضاح * ولا في سرقة الشطرنج وان كان
 من ذهب والترد كذلك كذا في المحيط * ولا قطع في سرقة المحصف وان كان عليه حلية تساوي ألف درهم
 وكذا لا قطع في كتب الفقه والنحو واللغة والشعر كذا في السراج الوهاج * ولو سرق الجلد والاوراق قبل
 الكتابة يقطع كذا في محيط السرخسي * ويقطع في سرقة دفاتر الحساب كذا في المحيط * المراد بذلك دفاتر قد
 مضى حسابها أو ما اذا لم يمض لم يقطع أما دفاتر التجار ففيها القطع لان المقصود الورق كذا في السراج الوهاج
 * ولا قطع في قصب الشباب ولو اتخذته شباباً ثم سرقه قطع كذا في الذخيرة * لا قطع في صليب الذهب والفضة
 وكذا الصنم من الذهب والفضة وأما الدراهم التي عليها التماثيل فانه يقطع فيها لانها ليست معدة للعبادة كذا
 في الجوهرة النيرة * ويقطع في الزعفران والورس والعنبر والوسمة والكتم كذا في العتبية * ولا يقطع بعبد
 كبير رأى هجر يعبر عن نفسه ولو ناعماً أو مجنوناً أو أعجمياً لانه ليس سرقة بل اماعضب أو خداع كذا في النهر
 الفائق * ويقطع في سرقة العبد الصغير الذي ليس بعمير ولا معبر عن نفسه بالاجاع كذا في فتح القدير * في
 المتقي اذا سرق عبداً صغيراً قيمته خمسة دراهم وفي انه لو لؤة تساوي خمسة دراهم قطعت كذا في المحيط
 * من كان له على غيره عشرة دراهم فسرق من بينه مثله ان كان دينه حلالاً لم يقطع وان كان مؤجلاً
 فالقياس أن يقطع وفي الاستحسان لا يقطع ولا فرق بين أن يكون الذي أخذته بقدر ماله أو أكثر أو أقل
 وان سرق منه عروضا تساوي عشرة قطع وأما اذا قال أخذته رهناً بحق أو قضاء بحق وصرح بذلك درى عنه
 الحد بالاجاع وان أخذ نصفان الدراهم أجود من حقه وأردأ لم يقطع كذا في السراج الوهاج * وان سرق
 من خلاف جنس حقه نقد لا يقطع في الصحيح هكذا في التبيين * وان سرق حلياً من فضة وعليه دراهم أو
 حلياً من ذهب وعليه دينار فانه يقطع وان كان المتاع أو الحلى قد استهلك السارق فوجب عليه قيمته وهو
 مثل الذي عليه من الدين فانه يقطع أيضاً كذا في السراج الوهاج * ولو سرق المكاتب أو العبد من غريم المولى
 قطع الا أن يكون المولى وكلهما بالقبض حينئذ لا يجب القطع ولو سرق من غريم أبيه أو غريم ولده الكبير أو
 غريم مكاتبه قطع ولو سرق من غريم ابنه الصغير لا يقطع كذا في غاية البيان * ولو سرق من غريم عبداً المأذون الذي
 عليه دين قطع وان لم يكن على العبد دين فالملك فيه له فلا يقطع فيه اذا كان من جنس حقه كذا في الايضاح
 * اذا وقعت السرقة على شئين أحدهما ما يجب القطع فيه والاخر ما لا يجب فيه الاصل أن ما هو المقصود
 بالسرقة اذا كان مما يجب فيه القصاص ويبلغ نصاباً يقطع بالاجاع وان كان ما هو المقصود بالسرقة مما لا قطع
 فيه لا يقطع وان كان معه غيره مما يقطع فيه ويبلغ نصاباً وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى كذا في
 المحيط * ولو سرق ناقة فقيمة مائة وفيه نبيذ أو طعام لا يبقى أولن لا يقطع وانما يقطر الى ما في الاناء ولا قطع
 على سارق الصبي الحر وان كان عليه حلية وهذا قولهم ارجه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى

(٣٣ - فتاوى ثانی) مدة معلومة على أن يكون البذر من قبل العامل وزرعها العامل أولم يزرع فباع صاحب الأرض أرضه
 يتوقف البيع على اجازة المزارع * الراهن اذا باع الرهن ثم باع من آخر فاجاز المرتهن يبيع الاول والثاني نفذ ما اجاز * والاجر اذا باع
 المستأجر ثم باعه ثانياً من رجل آخر فاجاز المستأجر البيع الاول والثاني نفذ البيع الاول وبطل الثاني * ولو باع الراهن الرهن ثم رهن عند آخر
 أو آخر أو وهب وسلم فاجاز المرتهن الاول الرهن الثاني أو الاجارة أو الهبة نفذ البيع وبطل ما سواه * ومن البيوع الموقوفة البيع بشرط

باب الخيار

الخيار أنواع منها خيار اجازة عقد القرض وقد ذكرناه ومنها خيار الشرط وخيار الرؤية وخيار العيب ومنها خيار تفسر العقود عليه به لئلا يعض قبل القبض والاستحقاق * أما خيار الشرط يصح البيع بشرط الخيار لأحد المتعاقدين أوله ما جمعا عندنا وكذلك خيار الشرط للأجنبي جائز عندنا وهو مؤقت بثلاثة أيام أو أقل * وإن شرط الخيار أكثر من ثلاثة أيام فسد البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما ١٧٨

* وإن شرط الخيار إلى الأجل أو إلى وقت الظاهر أو إلى ثلاثة أيام كان له الخيار في جميع الليل ووقت الظاهر وثلاثة أيام ولا ينتهي الخيار ما لم تضي الغاية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أصحابه لا تدخل الغاية في الخيار * ولو شرط الخيار لهما جميعاً لا يثبت حكم العقد أصلاً وإن كان الخيار لأحدهما لا يثبت حكم العقد في حق من له الخيار حتى لو كان الخيار للبائع لا يخرج المبيع عن ملكه عندنا ويخرج الثمن عن ملك المشتري ولا يدخل في ملك البائع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبيه يدخل * ولو كان الخيار للمشتري لا يخرج الثمن عن ملكه في قوله - ويخرج المبيع عن ملك البائع ولا يدخل في ملك المشتري في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يدخل * بيان ذلك في مسائل منها إذا باع عبداً بجمارية على أن يباع العبد بالخيار ثلاثة أيام فأعتق البائع العبد في الأيام الثلاثة نفذ اعتاقه في قولهم وبطل البيع

يقطع إذا كان عليه حلية وهو نصاب والخلاف في الصبي الذي لا يمشي ولا يتكلم كيلا يكون في بدنه نفسه أما إذا كان يتكلم ويمشي فلا قطع على سارق به بالإجماع وإن كان عليه حلية كثيرة كذا في السراج الوهاج * في المنتقى إذا سرق كلباً في عنقه طوق قيمته مائة درهم لم أقطعه وإن سرق جارية قيمته تسعة وعشرين عليه كاف قيمته درهم قطع وإن سرق كوزاً فيه عسل قيمة الكوز تسعة دراهم وقيمة العسل درهم قطع وفي الأصل إذا سرق خاتم من خروا الطرف يساوي عشرة فلا قطع قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرحه إذا شرب الخمر في الحرز ثم أخرج الطرف والطرف مما يقطع في سرقته قطع كذا في الذخيرة * سرق قمعة وفيها ماء يساوي عشرة لا يقطع ولو شرب الماء الذي في الأنا في الدار ثم أخرجه فارغاً قطع كذا في الغنيمة * قال القدوري إذا سرق منديلاً فيه صرة درهم فعليه القطع يرد به المنديل الذي يشتريه الدراهم عادة كذا في المحيط * ولو سرق ثوباً باليساوي عشرة دراهم ووجد في جيبه عشرة دراهم مضروبة ولم يعلم به لم أقطعه وإن كان يعلم به فاعليه القطع ولو سرق جراباً فيه مال أو جوارقاً فيها مال أو كيساً فيه مال قطع كذا في المبسوط * ولو سرق سوطاً كان منصوباً لا يقطع وإن كان ملفوفاً يقطع كذا في السراج الوهاج * لا قطع على خائن ولا خائنة ولا منتهب ولا محتاس ولا قطع على النباش هذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الهداية * ولو سرق من القبر دراهم أو ديناراً أو شيئاً غير الكفن لم يقطع بالإجماع كذا في السراج الوهاج * اختلف مشايخنا رحمه الله تعالى فيما إذا كان القبر في بيت مقفل والأصح أنه لا يقطع سواء نبش الكفن أو سرق مالا آخر من ذلك البيت وكذا إذا سرق الكفن من تابوت في القفالة لا يقطع في الأصح كذا في الكافي * ولو سرق ما شتراه من يد البائع في مدة الخيار فلا قطع عليه ولو أوصى له بشيء شترته قبل موت الموصي قطع وإن سرقه بعد موت الموصي وقبل القبول لم يقطع كذا في السراج الوهاج * ولا قطع على من سرق من الغنائم ولا على من سرق من بيت مال المسلمين حراً أو عبداً كذا في النهاية * ولا يقطع في مال السارق فيه شركة كذا في التبيين * وإذا قطعت يد السارق ورد المانع على صاحبه ثم سرق مرة أخرى لم يقطع عندنا استحسننا كذا في المبسوط * وكذا لو سرق منه سارق آخر لم يكن له ولرب المال أن يقطع السارق الثاني كذا في محيط السرخسي * الأصل أنه إذا لم يتبدل العين وكان بحاله لا يقطع ثانياً عندنا وإن تبدلت عينه قطع كلاً لو كان قطناً فصارعزلاً أو كان غزلاً فصار ثوباً فإنه يقطع بالإجماع كذا في شرح الطحاوي * ولو سرق مائة فقطعت يده فيها وردت إلى مالكها ثم سرق ثانياً لم يقطع وإن سرق مائة أخرى قطع رجله سواء كانت مخلوطتين أو متميزتين كذا في الظهيرية * إذا سرق ذهباً أو فضة فقطع فيها ورد العين على صاحبها فجعل السرقة منه آنية أو كانت آنية فضر بها دراهم ثم عاد فسرقها لا يقطع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال يقطع كذا في شرح الطحاوي * في كفاية البيهقي سرق ثوباً بخاطمه ثم رده فقتض فسرق المنقوض لا يقطع كذا في النهر الفائق * ولو سرق بقرة وقطع فيها ثم ردها على المالك فولدت في يد المالك ولداً ثم سرق الولد قطع ولو قطع في عين ورد العين على المالك وباعه المالك من إنسان ثم اشتراه فعاد السارق وسرقه ثانياً لم يقطع رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الكتب وقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيها فالعراقيون من مشايخنا يقولون لا يقطع ومشايخ ما وراء النهر يقولون يقطع كذا في الظهيرية * وكذا إذا باعه من السارق ثم اشتراه منه هكذا في النهر الفائق * أفرز كذا ما له ليؤدى إلى الفقراء فسرقها غني أو فقير

لأنه أعتق ملك نفسه وإن أعتق الجارية جاز ويكون اسقاط الخيار ويتم البيع وإن أعتقه ما في كلام واحد فنقد قطع عتقه مع ما ينزعم قيمة الجارية بآنيته ولا ينفذ اعتاق المشتري لافي العبد ولا في الجارية أما الجارية لأنها خرجت عن ملكه عندهم وأما العبد لأنه لم يخرج عن ملك بائعه ولو كان الخيار للمشتري كانت الأحكام على عكس هذا * ولو كانت الجارية بآنيته البائع العبد والخيار للبائع العبد لا تنقضي الجارية ولو كانت زوجته لا يفسد النكاح بينهما لأنهم لم تدخل في ملك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكنه لو أعتقها نفذ

اعتاقه فيها ويكون ذلك اسقاطا للخيار * ولو قال لعبدان اشترى منك فانت حر ثم اشترا على أنه بالخيار ثلاثة أيام عتق عليه في قولهم جميعا وسقط خياره والمسئلة بفروعهما معروفة ولو كان البيع بشرط الخيار له ما غاب أحد هما لزم البيع في جاتيه والاخر على خياره وخيار الشرط لا يورث عندنا * رجل باع عبدا بثلثي النسيئة على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم وهب الثمن من المشتري في مدة الخيار وأبرأه عن الثمن أو اشترى من المشتري شيئا بذلك الثمن يصح شراؤه وأبرأؤه وحبته ويبيطل خياره لأن الثمن في الذمة ١٧٩ بمنزلة القرض * ولو اشترى من غير

المشتري شيئا بذلك الثمن يبطل خياره ولا يجوز شراؤه ولو كان الثمن ديناً أو فاه المشتري فقبض وتصرف فيه لا يبطل خياره وكذا لو كان الخيار للبائع فدفع المبيع الى المشتري لا يبطل خياره وكذلك لو كان الخيار للمشتري فأبرأه عن الثمن لا يصح أبرأؤه في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى

وقال محمد رحمه الله تعالى اذا تم البيع بينهما مبيعاً مدة الخيار أو باسقاط الخيار في المدة ينقذ أبرأه البائع * ولو كان الخيار للبائع أو المشتري فقال من له الخيار ان لم أفعل كذا اليوم فقد أبطلت خيارى كان ذلك باطلاً ولا يبطل خياره * وكذلك لو قال في خيار العيب ان لم أردته اليوم فقد أبطلت خيارى ولم يرتد اليوم لا يبطل خياره ولو لم يقل كذلك ولكنه قال أبطلت خيارى غداً أو قال أبطلت خيارى اذا جاء غداً غداً ذكر في المشتري أنه يبطل خياره قال وليس هذا كالأول لأن هذا وقت يحسب له المحالة بخلاف الاول * رجل باع جارية على أنه بالخيار ثلاثة

قطع لبقائه على ملكه هو المختار كذا في الغيائية * ولا يقطع السارق من مال الحربى المستأمن عندنا استحساناً * رجل من أهل العدل أغار في عسكر أهل البغي ليدلهم على أى وجه يقصدون على ذلك ويمسكوه الى أن يتوبوا أو يموتوا فيرد على ورثتهم فتمكنت الشبهة في أخذهم بهذا الطريق وكذلك لو أغار رجل من أهل البغي في عسكر أهل العدل لم يقطع أيضاً لأن أهل البغي يستحلون أموال أهل العدل وتأولهم وان كان فاسداً فاذا انضم اليه المنعة كان بمنزلة تأويل صحيح ولو أن رجلاً من أهل دار العدل سرق مالا من آخر وهو ممن يشهد عليه بالكفر ويستحل ماله ودمه قطعت له التأويل ههنا تجزئ عن المنعة ولا معتبر بالتأويل بدون المنعة ولهذا لا ينقطع الضمان به فكذلك القطع وهذا لأنه تحت حكم أهل العدل فيتمكن امام أهل العدل من استيفاء القطع عنه بخلاف الذى هو في عسكر أهل البغي فان يد الامام العدل لاتصل اليه كذا في المسوط

الفصل الثانى في الحرز والاختصاص الحرز على ضربين (حرز على فيه) كالبيوت والدور ويسمى هذا حرزاً بالمكان وكذلك الفساطيط والحوائط والخيم كل هذه الاشياء تكون حرزاً وان لم يكن فيها حافظ سواء سرق من ذلك وهو ممتنع الباب أو لآب له لأن البناء يقصده الاحراز لأنه لا يجب القطع إلا بالاخراج بخلاف الحرز بالحفاظ حيث يجب القطع فيه بمجرد الاخذ (وحرز بالحفاظ) كمن جلس في الطريق أو في الصحراء أو في المسجد وعنده متاعه فهو محرز به هذا اذا كان الحافظ قرياً منه وأما اذا بعد فليس يحافظ وحده القرب أن يكون بحيث يراه ويحفظه ولا فرق بين أن يكون الحافظ مستيقظاً أو نائملاً والمتاع تحته أو عنده هو الصحيح كذا في السراج الوهاج * لو جمع متاعه في صحراء ولم يتم على متاعه وانما نام عنده فسرق منه بقطع اذا نام حيث يراه ويحفظه كذا في محيط السرخسى * قال مشايخنا رحمه الله تعالى كل شئ معتبر بحرزه مثله كما اذا سرق الدابة من الاصطبل أو الشاة من الحظيرة فانه يقطع واذا سرق الدراهم أو الخلى من هذه المواضع لا يقطع وفي الكرخى ما كان حرزاً النوع فهو حرز لكل نوع حتى جعلوا شريطة البقال وقواصر التمر حرزاً للدراهم والدنانير والؤلؤ وقال وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج * قال شمس الأئمة هذا هو المذهب عندنا كذا في الظهيرية * وفي الحرز بالمكان لا يعتبر الاحراز بالحفاظ هو الصحيح كذا في الهدية * اذا سرق من الحمام ليلا قطع وبالنهار لا وأما ما اعتاده الناس من دخول الحمام بعض الليل فهو كالنهار كذا في الاختيار شرح المختار * وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان سرق ثوباً من تحت رجل في الحمام يقطع كما لو سرق من المسجد متاعاً وصاحبه عنده وعنده ما لا يقطع وهو ظاهر المذهب وعليه الفتوى كذا في الكافى * ما كان محرزاً بالابنية فاذن له في دخوله فسرق هذا المأذون في الدخول شيئاً لم يقطع ولم يكن حرزاً في حقه وان كان غنماً حافظاً أو كان صاحب المنزل نائم عليه وما كان من هذه الابنية يدخل بلا اذن متى شامولاً يمنع فهذا والقنا في البرية واحديص محرزاً بحفاظ وذلك كلساجد والطرق كذا في الايضاح * ان شق الحبل فسرق منه أو أدخل يده في صندوق فأخذ المال قطع كذا في التبيين * ولو سرق الابل من الطريق مع حملها لا يقطع سواء كان صاحبها عليها أو لا لأن هذا مال ظاهر غير محرز كذا لو سرق الجوالق بعينها لم يقطع ولو شق الجوالق فأخرج ما فيها ان كان صاحبها هناك قطع والا فلا فان كانت

أيام ثم اعتقها أو دبرها أو كتبها أو وهبها وسلم أو رهن وسلم أو آجر كان ذلك نقضاً للبيع وكذا اذا فعل بالمبيع ما يدل على استبقاء الملك بأن بائرها أو وطئها أو قبلها بشهوة أو نظر إلى فرجها بشهوة كان ذلك نقضاً للبيع علم الاخر بذلك أو لم يعلم * ولو كان الخيار للمشتري ففعل شيئاً من ذلك كان ذلك امضاء للبيع وكذا في خيار الرؤية والعيب * ولو قال المشتري قبلتم باعير شهوة كان القول قوله ولا يبطل خياره والنظر الى الفرج من غير شهوة لا يكون ابطلاً للبيع ولا اسقاطاً للخيار * ولو قبلته الامة بشهوة بطل خياره في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا ان

القر المشرى أنها قبلته بشهوة وقال محمد رحمه الله تعالى بفعل الأمة لا يطل الخيار إلا إذا قبلته فتر کہا ولم يمنعها وان ادخلت فرحه في فرحها وهو كراهه ومطاع بطل خياره عند الكل * من له الخيار إذا أجاز البيع وأسقط الخيار جاز على كل حال كان صاحبه حاضراً أو غائباً وأما إذا فسخ البيع ان كان صاحبه حاضراً جاز وان كان غائباً يتوقف فسخه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ان علم صاحبه بذلك في مدة الخيار جاز وقال أبو يوسف والشافعي ١٨٠

الجوالت موضوعه على الارض فسرق الجوالت مع المتاع ان كان صاحبه هناك بحيث يكون حافظاً له قطع سواء كان نائماً ويقظان كذا في السراج الوهاج * اذا سرق من القطار بعيراً لا يقطع ويستوى أن يكون معه سائق أو قائد يسوقه أو يقوده أو لم يكن فلم يجعل القطار محرزاً بالسائق والقائد وان كانا حافظين له لان المال انما يصير محرزاً بالحفاظ اذا كان قصده الحفظ وأما اذا كان قصده شيئاً آخر والحفظ يحصل بطريق التبعية فلا حتى لو كان مع القطار من يتبعه الحفظ يقطع كذا في الذخيرة * ولو أخذ السارق في الحرز قبل أن يخرج به وقد حمله ولم يحمله فلا قطع عليه ولوروى الى صاحب له خارج الحرز فأخذ المرمى اليه فلا قطع على واحد منهما قال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقطع الداخل ولا يقطع الخارج اذا كان الخارج لم يدخل يده الى الحرز ولو كان الخارج أدخل يده في الحرز فأخذ من الداخل فلا قطع على واحد منهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أقطعهما كذا في فتاوى الكرخي * ولو وضع الداخل المال عند النقب ثم خرج وأخذ لم يذكره محمد رحمه الله تعالى والصحيح أنه لا يقطع ولو كان في الدار نهر جار فرمى المتاع في النهر ثم خرج وأخذ من خارج الماء بقتوة جريه الاصح أنه يلزمه القطع كذا ذكره الامام القسري * وان ألقاه في الطريق ثم خرج فأخذه فهذا على وجهين * ان رى به في الطريق بحيث يراه ثم خرج فأخذه قطع وان رى به بحيث لا يراه فلا قطع عليه وان خرج وأخذه اذا حمله على حمار وساقه فأخذه يقطع بذلك كذا في السراج الوهاج * من سرق سرقة فلم يخرجها من الدار لم يقطع وهذا اذا كانت الدار صغيرة بحيث لا يستغنى أهل البيوت عن الانتفاع ببعض الدار وان كانت كبيرة وفيها مقاصير أي حجر ومنازل وفي كل مقصورة سكان ويستغنى أهل المنازل عن الانتفاع ببعض الدار وانما ينتفعون به انتفاع السكة فسرق رجل من مقصورة وأخرجها الى بعض الدار قطع ولوروى بعض أهل المقاصير من مقصورة شيئاً يقطع كذا في الكافي * ولونقب البيت ثم خرج ولم يأخذ شيئاً ثم جافى ليه أخرى فدخل وأخذ شيئاً كان صاحب البيت قد علم بالنقب ولم يستدأه أو كان النقب ظاهراً اما الطارقون وبني كذا فلا قطع عليه والاقطع كذا في السراج الوهاج * سارق دخل مع حمار منزلاً لجمع النساب وجعلهم يخرج من المنزل وذهب الى منزله فخرج الحمار بعد ذلك وجاء الى منزله لم يقطع وكذا لو غلق على طائر شيئاً وتركه في المنزل فطار الى منزله بعد ذلك فأخذ منه كذا في الفتاوى السراجية * ولوروى ما لا من حرز فدخل آخر الحرز وجعل السارق والمال معه قطع المحمول خاصة ولو أخرج نصاباً من حرز فدخل فصار عددان فدخل بينهما اطلاع المالك فاصح النقب أو غلق الباب فالخراج الثاني سرقة أخرى ولا يجب القطع اذا كان المخرج في كل دفعة دون النصاب وان لم يقظ ذلك قطع كذا في السراج الوهاج * ولوروى من السطح ما يواى نصاباً يقطع * رجل نقب حائطاً بغير إذن المالك ثم غاب فدخل سارق البيت وسرق شيئاً مختاراً أنه لا يضمن الناقب ما سرقه السارق كذا في الخلاصة * ولوروى ثوباً بسط في السكة لا يقطع وكذا الورق ثوباً بسط على خص الى السكة وان بسط على الحائط الى الدار وعلى النخس الى السطح قطع كذا في الظهيرية * وان نقب البيت وأدخل يده فيه فأخذ شيئاً لم يقطع وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ومن أصحابنا من قال في هذه المسألة

الفسخ بالقول فان كان بالفعل جاز كما قال أبو يوسف والشافعي رحمه الله تعالى * وفي الاجارة الطويلة اذا فسخ أحدهما في أيام الخيار عند غيبة الآخر فالوا يجوز وأخذوا في ذلك بقول أبي يوسف والشافعي رحمه الله تعالى * ولو كان الخيار للمشتريين ففسخ أحدهما بغير محضر من صاحبه لا يجوز فسخه * رجل اشترى شيئاً على أنه بالخيار ثلاثة أيام وقبض المبيع باذن البائع ثم أودعه البائع فهل عند البائع في مدة الخيار بطل البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أصحابه رحمه الله تعالى نعم الله تعالى يتم البيع ويتقرر الثمن على المشتري * ولو كان الخيار للبائع وسلم المبيع الى المشتري ثم ان المشتري أودعه البائع فهل عند البائع في مدة الخيار بطل البيع عند الكل * ولو كان البيع بائناً فقبض المشتري المبيع باذن البائع أو بغيره فإنه والتمن حال أو مؤجل وللمشتري خيار رؤية أو عيب فأودعه البائع فهل عند البائع تم البيع

ولزمه الثمن عند الكل * رجل باع شيئاً على أنه بالخيار ثلاثة أيام وسلمه الى المشتري ثم غصبه من المشتري لم يكن ذلك هذا فسخا البيع ولا بطلا للخيار * رجل باع عبداً على أنه بالخيار ثلاثة أيام على أن يستغله ويستخذه جاز وان فعل ذلك لا يطل خياره * ولو باع كسراً على أنه بالخيار ثلاثة أيام على أن يأكل من ثمره لا يجوز البيع لان الغلة والمنفعة لا يقابها الثمن فلم يكن متلفاً جزاً من المبيع بخلاف الثمر * رجل اشترى شيئاً وقبضه ثم قال له البائع بعد أيام أدت بالخيار له الخيار مادام في المجلس ويكون هذا

بمنزلة قوله لك اقالة هذا السبع * ولو قال أنت بالخيار ثلاثة أيام فله الخيار ثلاثة أيام كما قال هو الصحيح * رجل اشترى شياً وشرط الخيار لنفسه ولم يوقت كأنه أن يسخن البيع ولم يكن ذلك للبائع * وان شرط الخيار أكثر من ثلاثة أيام ففسد البيع في قول أبي حنيفة وزفر والشافعي رحمهم الله تعالى فان أسقط الخيار في الأيام الثلاثة أو اعتق العبد أو مات العبد أو المشتري أو حدث به ما وجب لزوم البيع يتقلب البيع جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويلزمه الثمن وان حدث به عند المشتري ١٨١ في الأيام الثلاثة عيب ان كان عيباً

يحتمل زواله في مدة الخيار كمرض لا يطل خياره الا أنه لا يملك الرد قبل زوال العيب وان حدث به مالا يحتمل الزوال لزمه البيع * رجل اشترى شيئاً في رمضان على أنه بالخيار ثلاثة أيام بعد شهر رمضان ففسد العقد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن عنده ما قبل الشهر يكون داخلًا في الخيار فيصير بمنزلة شرط الخيار أربعة أيام فيفسد العقد عنده وقال محمد رحمه الله تعالى له الخيار في رمضان وثلاثة أيام بعد رمضان ويجوز البيع * وكذا لو كان الخيار للبائع على هذا الوجه ولو شرط المشتري على البائع فقال لا خيار لك في رمضان ولك الخيار ثلاثة أيام بعد رمضان أو قال البائع للمشتري لا خيار لك في رمضان ولك الخيار ثلاثة أيام بعد مضي رمضان فسد البيع عند الكل لانه لا وجه لتعصيص هذا العقد * رجل اشترى عبداً على أنه بالخيار ثلاثة أيام لا يكون للبائع أن يطالبه بالثمن قبل سقوط الخيار * رجل اشترى

هذا محمول على البيت الكبير الذي يمكن الدخول فيه من النقب أما إذا كان صغيراً لا يمكن دخوله من النقب فادخل يده فيه وأخذ المال قطع أجماعاً وان ادخل يده في صندوق الصيرفي أو في كتم غيره فأخذ المال قطع كذا في السراج الوهاج * جماعة تزلوا خاتماً ويترافق سرق بعضهم من بعض متاعاً وصاحب المتاع يحفظه أو هو تحت رأسه لم يقطع كذا في السراجية * وإذا طرصرة خارجة من الكتم وأخذ الدراهم لم يقطع وان ادخل يده في الكتم فطررها قطع ولو حل الرباط يقطع في الوجه الاول وفي الوجه الثاني لا يقطع كذا في الكافي في المتن الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال في الفشاش وهو الذي يهيئ لخلق البيت ما يفضيه به اذا فشا نهاراً وليس في البيت ولا في الدار أحد وأخذ المتاع لا يقطع وان كان فيه أحد من أهلها فأخذ المتاع وهو لا يعلم قطع وكذلك اذا فشا باب في السوق لم يقطع والقفاف لا يقطع وهو الذي يعطى الدراهم لينظر اليها فبأخذ ذمتها وصاحبه لا يعلم في الخاوي اذا كان باب الدار مردوداً غيره غلق فدخلها السارق خفية وأخذ المتاع خفية قطع ولو كان باب الدار مفتوحاً فدخل نهاراً وسرق لا يقطع ولو دخل ليلا من باب الدار وكان الباب مفتوحاً مردوداً بعد ما صلى الناس العتمة وسرق خفية أو مكابرة ومعها سلاح أو لا وصاحب الدار يعلم به أو لا قطع ولو دخل اللص دار انسان ما بين العشاء والعتمة والناس يذهبون ويحيون فهو بمنزلة النهار وإذا كان صاحب الدار يعلم بدخول اللص واللص لا يعلم أن فيها صاحب الدار أو يعلم به اللص وصاحب الدار لا يعلم قطع ولو علم لا يقطع ولو لم يعلم قطع ولو كابر انساناً بالاحتمال سرق متاعه قطع ولو كابر نهاراً فنقب بيته سرراً وأخذ متاعه مغالبه لا يقطع والقياس أن لا يقطع في الفصلين لكنا تصنفنا في الفصل الاول وقلنا بوجوب القطع كذا في المحيط * ولو أخرج شاة من الحرة فتبعها أخرى ولم تكن الاولى نصاباً فلا قطع عليه كذا في السراج الوهاج * وإذا سرق شاة أو بقرة أو فرسان المرعى لا يقطع هكذا كرم محمد رحمه الله تعالى في الاصل قال شيخ الاسلام لا أن يكون عليها راع يحفظها وفي البقال أنه لا قطع في الموائى في المرعى وان كان معها الراعي لان الراعي ينصب لاجل الرعى لا لاجل الحفظ فلا تصير حرة بالراعي فان كان معها سوى الراعي من يحفظها يجب القطع وعليه الفتوى وان كانت الغنم تأوى الى بيت بالليل قد بنى لها عليه باب مغلق فكسره ودخل فسرق منه شاة قطع وفي البقال وقيل لا يعتبر الغلق اذا كان الباب مردوداً الآن ان يكون منفرداً في الصحراء كذا في الذخيرة * وأوى بالليل الى حائط قد بنى لها عليه باب وهو الثمن يحفظها وكسر الباب ليلا وسرق بقرة فقادها أو ساقها أو ركبها حتى أخرجهما قطع * اتخذ حظيرة من حجر أو شوك وجمع فيها الاغنام وهو نائم عندها يقطع سارقها قال محمد رحمه الله تعالى اذا جمع الغنم في حظيرة أو في غير حظيرة وعليها حافظ أو ليس عليها حافظ بعد أن جمعها في موضع قطع سارقها كذا في الخاوي وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى على أنه اذا جمعها في مكان أعده لحفظها فسرق رجل منها فعليه القطع سواء كان معها حافظ أو لم يكن كذا في المحيط * وهو الصحيح هكذا في الذخيرة * من سرق من أبويه وان علموا وولده وان سفل أو ذى رحم محرمة كالاخ والاخت والم والخال والعممة والخاله لا يقطع ولو سرق من بيت ذى الرحم المحرم متاع غيره لا يقطع ولو سرق مال ذى الرحم المحرم من بيت غيره يقطع كذا في فتح القدير * ولو سرق من أمه وأخته رضاعاً يقطع كذا في الكافي * وإذا سرق أحد الزوجين من الآخر لم يقطع وكذلك اذا سرق أحد الزوجين من حرم خاص لا يقطع ولا يسكنان فيه كذا في غاية البيان * ولو سرق المرأة من زوجها أو سرق هو منها ثم طلقها لم يدخل بها فبانت بغير عدة لا يقطع واحتمل

شاة أو بقرة على أنه بالخيار ثلاثة أيام فطلب لنهار روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمهم الله تعالى أنه يبطل خياره وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يبطل خياره حتى يشرب اللبن أو يستهلك * ولو اشترى جارية على أن بالخيار ثلاثة أيام وقبضها فادعها الى فراشه قبل مضي المدة لا يبطل خياره * وكذا لو كان الخيار للبائع فدعها الى فراشه لا يبطل خياره ولو باع رعى على أنه بالخيار ثلاثة أيام فطعن البائع فيها كان فسخها للبيوع ولو كان الخيار للمشتري فطعن فيها يعرف مقدار العيب لا يبطل خياره ولو كان زاد على ذلك عند قلة الماء أو كثرة بطل خياره

* وذكر الفقيه أبو جعفر أن ما زاد على يوم وليلة كثير يطل خياره وما دون ذلك قليل لا يطل خياره * ولو اشترى ثوبا على أنه بالخيار أو خادما فلبس الثوب واستخدم الخادم مرة لا يطل خيارا الشرط وإن استخدم مرتين أو لبس الثوب مرتين أو كانت دابة فركبها مرتين يطل خيار الشرط * ولو ركب الدابة استقيم أو لم يدها على البائع في القياس يطل خياره وفي الاستحسان لا يطل * ولو باع عبد بن علي أنه بالخيار فيها وقبضها المشتري ثم مات أحدهما ١٨٣ أو استحوذ لا يجوز البيع في الباقي وإن تراضيا على إجازة البيع لأن البيع بشرط

منهما لو سرق من امرأته المستوتة أو المختلعة إن كانت في العدة لم يقطع سواء كان طليقة أو طلاقين أو ثلاثا وكذا إذا سرقته هي من بيت زوجها وهي في العدة فلا يقطع عليها كذا في السراج الوهاج * ولو أبانها بعد السرقة وانقضت عدتها ثم رفع الأمر إلى القاضي لا يقطع كذا في التبيين * إذا سرق من أجنبية أو سرق من أجنبي ثم تزوجها قبل المرافعة إلى الإمام ثم رفع الأمر إلى الإمام وأقر السارق فالقاضي لا يقطع كذا في النخبة * وإن تزوجها بعد القضاء لم يقطع عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في السراج الوهاج * إذا سرق من امرأة قد حرمت عليه بتقبيلا أمها أو ابنتها قطع كذا في المحيط * ولو سرق من بيت الأصهار أو الأخوان لم يقطع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يقطع والخلاف فيما إذا كان البيت للعتن أما إذا كان للبت فلا يقطع اتفاقا وكذا في مسألة الصهر إذا كان البيت للزوجة لا يقطع إجماعا كذا في الجوهر النيرة * الختن زوج كل ذي رحم محرم منه كزوج البنت والاخت وكل ذي محرم من الختن * والصهر من حرم عليه بالمصاهر كالمراة وابنتها وكامرأة الأب وكل ذي رحم محرم من أولادها كذا في المحيط * ولو سرق العبد من مولاه لا يقطع وكذلك لو سرق من أبي مولاه أو أمه أو ذوى رحم محرم منه أو من امرأة مولاه وكل ما لا يقطع المولى بالسرقه منه فعبدته بمنزلة كذا في محيط السرخسي * ولا فرق بين أن يكون العبد مدبرا أو مكاتباً أو أدوناً أو أم ولد لسرقته من مولاه كذا في السراج الوهاج * وكذلك المولى إذا سرق من مال مكانه أو عبده الماذون ويقطع بالسرقه من العبد لانه بمنزلة المودع فيما في يده ويقطع السارق من المودع كذا في محيط السرخسي * ولا يقطع على الضيف إذا سرق عن إضافه كذا في الهداية * ولا يقطع على خادم القوم إذا سرق متاعهم ولا على أجير سرق من موضع اذنه في دخوله وإذا أجرداه من رجل فسرق المؤجر من المستأجر أو المستأجر من المؤجر وكل واحد منهما في منزل على حدة قطع السارق منهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما إذا سرق المؤجر من المستأجر فلا يقطع وإن سرق المستأجر من المؤجر قطع

بالاجماع إذا كان في بيت مفرد كذا في السراج الوهاج
الفصل الثالث في كيفية القطع وإثباته * يقطع عين السارق من الزند وتحسم وغن الزيت وكفها لحسم على السارق عندنا كذا في البحر الرائق * فإن سرق ثانيا قطع رجله اليسرى وإن سرق ثالثا قطع يده وخط في السجج حتى يتوب هذا استحسان ويعزأ بضاد كره المشايخ رحمهم الله تعالى كذا في الهداية * ولا إمام أن يقتله سياسة لسيعة في الأرض بالفساد كذا في السراجية * وإن كان السارق أشل اليد اليسرى أو أقطع أو مقطوع الزجل اليمنى لم يقطع وكذا إذا كانت رجله اليمنى شلاء وكذلك إن كانت إبهامه اليسرى مقطوعة أو شلاء أو الأصبعان نهاسوى الإبهام وإن كانت أصبع واحدة سوى الإبهام مقطوعة أو شلاء قطع كذا في الهداية * ولو كانت يده اليمنى شلاء أو ناقصة الأصابع يقطع في ظاهر الرواية كذا في التبيين * وإذا كان للسارق كفان في معصم واحد قال بعضهم تقطعان جميعا وقال بعضهم إن تميزت الأصابع وأمكن الاقتصار على قطعها لم تقطع الزائدة وإن لم يمكن قطعها جميعا وهذا المختار فإن كان يبطش باحداها ما قطع الباطشة كذا في الجوهر النيرة * وإن كانت رجله اليمنى مقطوعة الأصابع فإن كان يستطيع القيام والمشي عليه ما قطع يده وإن كان لا يستطيع أن المشي عليه لم يقطع كذا في المبسوط * ومن وجب عليه القطع في السرقة فلم يقطع حتى قطع فاطم عنه فإن كان قبل الخصومة فعلى قاطعه القصاص في العمد والارش في الخطأ وتقطع رجله

الخيار غير منقعد في حق الحكم فإذا هلك أحدهما كانت الإجازة في الباقي بمنزلة ابتداء العقد بالخصه فلا يجوز * ولو قال البائع في حياة العبد نقض البيع في هذا بعينه أو نقض البيع في أحدهما كان نقضه باطلا كأنه لم يتكلم بالنقض ويبقى الخيار فيها * وكذا لو باع عبدا واحدا على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم قال نقض البيع في نصفه كان باطلا كأنه لم يتكلم به * رجل له دار فيها رجل يسكنها بأجر فباعها من رجل على أن المشتري بالخيار ثلاثة أيام ورضي به به الساكن فطلب المشتري الأجر من الساكن في مدة الخيار كان ذلك اهضاء للبيع * ولو اشترى دارا وهو ساكن فيها على أنه بالخيار ثلاثة أيام فدام على السكنى لا يطل خياره ولو ابتدأ السكنى بطل خياره * رجل اشترى جارية على أنه بالخيار ثلاثة أيام وقبضها ثم جاء بجارية وقال هي التي قبضتها وأنكر البائع كان القول للمشتري وللبيع أن ينكح الجارية بوطأها لأن المشتري حين ردها على البائع قد ملك الجارية منه فللبائع أن يرضى بهذا التملك وكذا القصار إذا رد ثوب نفسه على صاحب الثوب اليسرى وقال هذا ثوبك وكذا الاسكاف * رجل باع بيضا وكنترى على أنه بالخيار ثلاثة أيام فخرج الفرج من البيض أو صار الكنترى تمر في مدة الخيار بطل البيع لانه لو بقي من غير خيار يتضرر به البائع ولو بقي الخيار كان له أن يلزم المشتري بعد التغير ولو كان الخيار لا يشتري والمثلية بجها لابق خياره لأن المشتري لا يتضرر ببقا الخيار * ولو اشترى قصيلا شرا بابتا فصار جاقا قبل القبض بطل البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله

حين ردها على البائع قد ملك الجارية منه فللبائع أن يرضى بهذا التملك وكذا القصار إذا رد ثوب نفسه على صاحب الثوب اليسرى وقال هذا ثوبك وكذا الاسكاف * رجل باع بيضا وكنترى على أنه بالخيار ثلاثة أيام فخرج الفرج من البيض أو صار الكنترى تمر في مدة الخيار بطل البيع لانه لو بقي من غير خيار يتضرر به البائع ولو بقي الخيار كان له أن يلزم المشتري بعد التغير ولو كان الخيار لا يشتري والمثلية بجها لابق خياره لأن المشتري لا يتضرر ببقا الخيار * ولو اشترى قصيلا شرا بابتا فصار جاقا قبل القبض بطل البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله

تعالى ولا يطل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل اشترى عبدا فباعه بالبيع بينهما مال البائع للمشتري قد جعلت بالخيار ثلاثة أيام بعد شهر قال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ثبتت الخيار من ساعته شهر أو ثلاثة أيام وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يتحقق الخيار كما قال أبو يوسف العقد * ولو ألقها بالعقد الصحيح مكان الخيار شرط فاسد بطل الشرط ولا يفسد العقد في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يتحقق الشرط الفاسد ويفسد البيع ١٨٣ ولو ألقها بالعقد الصحيح شرط جائزا أو خيارا

جائزا يتحقق في قولهم * رجل باع أرضا على أنه بالخيار ثلاثة أيام وتقابضا ثم إن البائع تقض البيع في الأيام الثلاثة تبقى الأرض مضمونة بالقيمة على المشتري وكان للمشتري أن يحبسها لاستيفاء الثمن الذي دفعه إلى البائع فان أذن البائع بعد ذلك للمشتري في زراعة هذه الأرض سنة فزرعها تصير الأرض أمانة عند المشتري وكان للبائع أن يأخذها من المشتري متى شاء قبل أن يؤدى ما عليه من الثمن ولا يكون للمشتري أن يحبسها لاستيفاء الثمن الذي كان على البائع لأن المشتري لما زرعتها باذن البائع صار كانه سلمها إلى البائع * رجل اشترى جارية على أنه بالخيار ثلاثة أيام فولدت عند المشتري بطل خياره وإن كان الولد ميتا ولم تنقصها الولادة لا يطل خياره * ولو حدثت الزيادة عند المشتري في ذات المبيع كالسمن ونحو ذلك بطل خياره في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل اشترى عبدا على أنه بالخيار ثلاثة أيام فرض

اليسرى في السرقة وإن كان بعد الخصومة قبل القضاء فكذا الجواب إلا أنه لا تقطع رجلاه اليسرى وإن كان بعد القضاء فلا ضمان على القاطع وناب قطعه عن السرقة حتى لا يجيب الضمان على السارق فيما استهلك من مال السرقة كذا في شرح الطحاوي * وإن لم تقطع يده اليمنى ولكن قطعت يده اليسرى لا تقطع يده اليمنى بسبب السرقة كيلا يؤدى إلى تفويت جنس منفعة البطش ولو لم تقطع يده اليسرى ولكن قطعت رجلاه اليمنى سقط عنه القاطع بسبب السرقة فإن لم تقطع رجلاه اليمنى ولكن قطعت رجلاه اليسرى قطعت يده اليمنى كذا في المحيط * إذا قال الحاكم للجلاد اقطع عين هذا السارق في سرقة سرقة فاقطع يساره عدلا فلا شيء عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكن يؤتب كذا في فتح القدير * والخلاف فيما إذا قطع يساره عدلا ولو قطعه خطأ لا يضمن أجماعا سواء أخطأ في الاجتهاد بأن اجتهد وقال اليد مطلق في النص فقطع اليسرى أو في معرفة اليمين واليسار هو الصحيح كذا في المصنف * ولو قال له اقطع يده هذا فقطع اليسار لا يضمن بالاتفاق ولو أن السارق أخرج يساره وقال هذه يميني فقطعها لا يضمن وإن كان عالما بأنها يساره بالاتفاق كذا في فتح القدير * ولو قطع غير الجلاد يساره لا يضمن أيضا هو الصحيح هكذا في الهداية * وإن حكم عليه بالقطع فقطع رجلاه اليمنى من غير إذن الامام فلا شيء عليه لكن الامام يؤتبه على ذلك كذا في المبسوط * وإن قطع الجلاد رجلاه اليمنى ضمن الجلاد ديتها وضمن السارق السرقة وإن قطع رجلاه اليسرى ضمن الجلاد ديتها وقطعت من السارق يده اليمنى وإن قطع يديه جميعا صارت اليمنى بالسرقة وضمن الجلاد للسارق يده اليسرى كذا في المحيط * ولو قطع يده ورجليه ضمن اليسرى والرجلين ولو كانت عين السارق معدومة قطعت رجلاه اليسرى كذا في العناية * وإذا حكم عليه بالقطع بشهود في السرقة ثم انتقلت أولم يكن حكم عليه حتى انتقلت فأخذ بعد زمان لم يقطع وإن اتبعه الشرط فأخذوه من ساعته قطعت يده كذا في المبسوط * ولو سرق من رجلين لم يقطع بغيبة أحدهما كذا في العناية * رجل سرق من جوارب ثياب فرقع إلى قاضي بلخ فله أن يقطعه فإن غاب رجل على جوارب ثياب من أهل البغي من غير تقليد من جهة والى خراسان لم يكن لقاضي بلخ أن يقيم وهو نظير ما لو سرق في خوارزم فرقع إلى قاضي بخارى كذا في المحيط * وإذا ثبتت السرقة في البرد الشديد والحر الشديد الذي يتخوف عليه الموت إن قطع حبس حتى ينكشف الحر والبرد وإذا كان لا يتخوف عليه الموت إن قطع لم يؤخر وإن حبس إلى فتور الحر والبرد فبات في السجن فضمن المسرور دين في تركه كذا في المبسوط * ولا يقطع السارق إلا أن يحضر المسرور ومنه فيطالب بالسرقة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أقطعه والصحيح ظاهر الرواية كذا في زاد النقصاء * ولا فرق بين الشهادة والإقرار عندنا وكذا إن غاب عند القطع عندنا كذا في الهداية * والمستودع والغاصب وصاحب الربا والمستعير والمستاجر والمضارب والمستبضع والقباض على سوم الشراء والمرتهن وكل من له يد حافظة سوى المالك كالأب والوصى أن يقطعوا السارق منهم ويقطع بخصومة المالك في السرقة من هؤلاء إلا أن الراهن انما يقطع بخصومه حال قيام الرهن بفسد قضاء الدين كذا في الكافي * إن قطع سارق بسرقة فسرق منه لم يكن له ولا لرب السرقة أن يقطع السارق الثاني وللأول ولأنة الخصومة في الاسترداد في رواية ولو سرق الثاني قبل أن يقطع الأول أو بعد ما درى الحد شبهة يقطع بخصومة الأول كذا في الهداية * في نوادر هشام قال سألت محمد رحمه الله تعالى عن رجل سرق من رجل ألف درهم ثم إن رجلا آخر له هذا المسرور ومنه ألف درهم غصب

العبد عند المشتري ثم إن المشتري أتى البائع وقال للبائع نقضت البيع ورددت عليك العبد فلم يقبل البائع ولم يقبض فانقضت الأيام الثلاثة والعبد مريض لزم المشتري وإن صح العبد في الأيام الثلاثة تممضت الأيام الثلاثة كان للمشتري أن يرده العبد على البائع بذلك الرد الذي كان منه * رجل اشترى دابة على أنه بالخيار ثلاثة أيام فقطص حوافرها أو أخذ شئ من عرفها لا يطل خياره ولو زرعها بطل خياره * رجل اشترى شيا على أنه بالخيار ثلاثة أيام فجعلها لمشتري في الأيام الثلاثة إلى باب البائع ليرد المبيع فأخفى البائع منه وطلب المشتري من القاضي

أن ينصب خصما عن البائع لردّه عليه اختلافوا فيه قال بعضهم ينصب خصما لطلب المشتري وقال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى لا يجيبه القاضي إلى ذلك ولا ينصب خصما لأن المشتري لما اشترى ولم يأخذ منه وكلامه احتمال الغيبة فقد ترك النظر لنفسه فلا تنظره فإن لم ينصب القاضي خصما وطلب المشتري من القاضي الاعلان عن محمد رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية يجيبه القاضي إلى ذلك فيبعت مناديا ينادى على باب البائع أن القاضي ١٨٤ يقول ان خصمك فلا تاريد أن يرد المبيع عليك فان حضرت والا نقضت

الاف المسروق من السارق قال أدرك القطع عن السارق الاول كذا في المحيط * من سرق سرقة وردت على المالك قبل الارتفاع إلى الحاكم لم يقطع فان ردها بعد سماع اليانة والقضاء يقطع وقيل القضاء يقطع استقصا أو لورده على ولده أو ذي رحمه ان لم يكن في عيال المسروق منه يقطع وان كان في عياله لا يقطع وكذا لو رد على امرأته أو عبده أو أجنبي مشاهرة أو مسانحة ولو دفع إلى والده أو جده أو والدته أو جدته وليسوا في عياله لا يقطع ولو دفع إلى عياله هؤلاء يقطع ولو دفع إلى مكاتبه لا يقطع لانه عبده ولو سرق من مكاتب ورده إلى سيده لا يقطع ولو سرق من العيال ورد إلى من يؤولهم لا يقطع كذا في الكافي * اذا قضى على رجل بالقطع في سرقة فوهمها المالك وسلمها اليه أو باعها منه لا يقطع كذا في فتح القدير * ولو غصب منه رجل وضمن الغاصب سقط القطع كذا في العتبية * ويعتبر أن تكون قيمته يوم السرقة عشرة دراهم وكذلك يوم القطع ولو كانت قيمته يوم السرقة عشرة دراهم وانقص بعد ذلك ان كان نقصان القيمة لنقصان العين يقطع وان كان نقصان القيمة لنقصان السعر لا يقطع في ظاهر الرواية كذا في المحيط * اذا أقر العبد بسرقة عشرة دراهم ان كان ما ذنبا فانه يصح اقراره ونقطع يده والمال يرد إلى المسروق منه ان كان قائما وان كان هالكا لا ضمان عليه سواء صدقه مولا أو كذبه كذا في السراج الوهاج * وان كان محجورا والمال قائم ان صدقه مولا يقطع ويرد المال إلى المسروق منه وان كذبه مولا فقال الدراهم مالي فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى القطع والرد إلى المسروق منه وان كان المال هالكا صح اقراره بالحد في قول أصحابنا جميعا ولا ضمان عليه سواء صدقه مولا أو كذبه وهذا اذا كان العبد كبيرا وقت الاقرار أما اذا كان صغيرا فلا قطع عليه أصلا لكنه اذا كان ما ذنبا يرد المال إلى المسروق منه ان كان قائما وان كان هالكا لا ضمان عليه وان كان محجورا فان صدقه المولى يرد المال إلى المسروق منه ان كان قائما أما اذا كان هالكا فلا ضمان عليه لافي الحال ولا بعد العتق كذا في غاية البيان * ولو أقر العبد بسرقة مائة وعشرين يقطع ثم ينظر ان كان ما ذنبا صح اقراره ويرد المال إلى المسروق منه وان كان هالكا يضمن صغيرا كان أو كبيرا وان كان محجورا ان صدقه مولا فكذلك وان كذبه فالمال للمولى ويضمن العبد بعد العتق ان كان كبيرا وقت الاقرار وان كان صغيرا لا ضمان عليه كذا في السراج الوهاج * اذا قطع السارق والعين قائمة في يده ردت على صاحبها بالقيمة على ملكه كذا في الهداية * وان كانت هالكة لم يضمنها وكذا أيضا اذا كانت مستهلكة في المشهور لانه لا يجمع بين الضمان والقطع عندنا كذا في السراج الوهاج * وهذا اذا كان بعد القطع وان كان الهلاك والاستهلاك قبل قطع يده ان قال المالك أنا ضمنه لا يقطع عندنا وان قال أنا اختار القطع يقطع ولا ضمان عندنا هكذا في المحيط * ولو قطعت عين السارق ثم استهلكه غيره كان للمسروق منه ان يضمن المستهلك قيمته ولو أودعه السارق عند غيره فهلك في يده لا يضمن المودع كذا في السراج الوهاج * واذا ملك السارق المسروق من رجل يبيع او هبة أو ما أشبه ذلك وكل ذلك قبل القطع أو بعده فملكه باطل ويرد المسروق على المسروق منه ويرجع المشتري على السارق بالثمن الذي دفعه اليه وان كان هلك في يد المشتري أو في يد الموهوب له فلا ضمان على المشتري ولا على السارق هكذا روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وان كان المشتري أو الموهوب له استهلكه فلله المالك أن يضمنه ثم يرجع المشتري على السارق بالثمن الذي دفعه ولا يرجع عليه بالقيمة كذا في المحيط * ولو غصب انسان من السارق فهلك في يد الغاصب بعد القطع فلا ضمان للسارق

البيع فلا ينقض القاضي البيع من غير اعلان وفي رواية لا يجيبه القاضي إلى الاعلان أيضا قيل لمحمد رحمه الله تعالى كيف يضمن المشتري قال ينبغي للمشتري أن يستوثق فيأخذ منه كفيل ثقة اذا خاف الغيبة حتى اذا غاب البائع ردت على الكفيل وان اشترى شيئا يتسارع اليه الفساد على أنه بالخيار ثلاثة أيام في القياس لا يجبر المشتري على شيء وفي الاستحسان يقال للمشتري اما أن تفسخ البيع واما أن تأخذ المبيع ولا شيء عليك من الثمن حتى تجوز البيع أو يفسد المبيع عندك دفعا للضرر من الجانبين وهو نظير ما لو ادعى في يد رجل شراء شيء يتسارع اليه الفساد كالسمكة الطرية ونحوها وجه المدعى عليه وأقام المدعى بينة على ما ادعى ويضاق فسادها في مدة التزكية فان القاضي بأمر مدعى الشراء أن ينفذ الثمن ويأخذ السمكة ثم القاضي يبيعها من آخر ويأخذ ثمنها ويضع الثمن الاول والثاني على يدي عدل فان عدلت البينة يقضى

المدعى الشراء بالثمن الثاني ويدفع الثمن الاول إلى البائع وان ضاع الثمنان عند العدل يضيع الثمن الثاني من مال مدعى ولا الشراء لان بيع القاضي كبيع وان لم تفصل بينة مدعى الشراء فانه يضمن قيمة السمكة للمدعى عليه لان البيع لم ينبت فبقى أخذ المال الغير بجهة البيع فيكون مضمونا عليه القيمة وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * ولو باع شيئا يتسارع اليه الفساد لم يملكه بقبضه المشتري ولم ينفذ الثمن حتى غلب كان للبائع أن يبيعه من آخر ويحل للمشتري الثاني أن يشتري وان كان يعلم بذلك لان المشتري الاول رضى بهذا البيع

والصحيح دلالة فيحصل للبائع أن يبيع وإذا حل للبائع أن يبيع حل للمشتري الثاني أن يشتري رجل باع عبدا على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم أنه عرض العبد على البيع لم يطل خياره لأنه لا يملك فسخ البيع عند غيبة صاحبه رجل باع شيا بئس مؤجلا على أنه بالخيار ثلاثة أيام يعتبر الاجل من وقت سقوط الخيار لا من وقت العقد وكذلك لو كان الخيار للمشتري ولو باع دارا على أن المشتري بالخيار ثلاثة أيام ولا دار شفع فان الشفع يطلب الشفعة وقت العقد اذا علم بالبيع لا وقت سقوط الخيار وفي بيع الفضولي يطلب ١٨٥ الشفعة وقت الاجازة وفي البيع الفاسد عند انقطاع حق الاسترداد

وفي الهبة بشرط العوض رويان في رواية يطلب عند القبض وفي رواية عند العقد وهو الصحيح والمسائل تأتي في كتاب الشفعة

• رجل باع دارا على أنه بالخيار ثلاثة أيام فصالحه المشتري على دراهم مائة أو على عرض بعينه على أن يسقط الخيار ويغنى البيع جاز ذلك ويكون زيادة في الثمن وكذا لو كان الخيار للمشتري فصالحه البائع على أن يسقط الخيار فيعط عنه من الثمن كذا أو يزيد هذا العرض بعينه في البيع جاز ذلك • الوكيل بالبيع اذا باع على أنه بالخيار ثلاثة أيام أو الوصي باع على أنه بالخيار ثلاثة أيام أو الرجل باع بنفسه وبشرط الخيار لغيره فبات الوكيل أو الوصي في الايام الثلاثة أو مات الموكل أو الصغير أو مات الذي باع بنفسه أو الذي بشرط الخيار له في الايام الثلاثة قال محمد رحمه الله تعالى بتم البيع في جميع ذلك لان لكل واحد منهم حق في الخيار والخسوس في هذا بمنزلة الموت ولو باع الاب أو الوصي مال اليتيم

ولا ضمان للمالك أيضا كذا في الايضاح • قال محمد رحمه الله تعالى في رجل سرق غير مرة فخذ حدا واحدا فهو ولذلك كله لان الحدود الخالصة لله تعالى متى اجتمعت تدخلت اذا كان الجنس واحدا لان المقصود من اقامة الحد الزجر عن مباشرة سببه بخلاف ما لو اقيم الحد مرة ثم سرق ثانيا لا ياتيقتان الزجر لم يحصل بالاول وأجمعوا على أنه لو حضر أرباب السرقات وخصموها أو ثبتوا عليه السرقات لا يضمن لهم شي من السرقات اذا هلكت الاموال في يده أو استهلكها وأما اذا حضر واحد منهم أو اثنان وخصم والباقيون غيب فقطع القاضي السارق بخصومة الذي حضر ثم حضر الباقيون فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن لهم شي اذا هلكت الاموال عنده أو استهلكها وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يضمن قيمة سرقات الغائبين ولا يضمن لمن كان حاضرا وقت الخصومة قيمة سرقاته باجتماعهم كانت السرقات فائقة ردها الامام على أربابها القطع لا يمنع رد السرقة كذا في المحيط • واذا سرق النصب من واحد مرارا فحوصم في بعض النصب فقطع لا يضمن باقي النصب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما كذا في غايه البيان • ولو أقر بالسرقه والمسروق منه غائب فاجتهد الحاكم وقطع يده فيها لا يضمن للمسروق منه شيئا وإن حضر فصدقه كذا في المبسوط

باب الثالث فيما يحدث السارق في السرقة

اذا سرق ثوبا فاشقه في الدار فحين ثم أخرجه فان كان لا يساوي عشر قدره لم يقطع بالانفاق بخلاف ما لو شقه بعد الاخراج فانتقصت قيمته من النصب بذلك واذا سرق في الحرز ثم أخرجه وهو يساوي عشرة فان كان هذا التعيب يمكن نقصا ليسر عليه القطع بالاتفاق وأما اذا كان النقصان فاحشا فان اختار ورب الثوب أخذ الثوب وتضمن النقصان فعليه القطع وان اختار أن يضمنه قيمة الثوب وسلم له الثوب فلا قطع عليه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يقطع في الوجهين جميعا كذا في المبسوط • واختلفوا في الفرق بين الفاحش واليسير والصحيح أن الفاحش ما يغوت به بعض العين وبعض المنفعة واليسير ما لا يغوت به شيء من المنفعة بل تعيب به فقط كذا في البحر الرائق • واذا كان الشق اتلافا له تضمن جميع القيمة من غير خيار ويملك السارق الثوب ولا يقطع وحدا الاتلاف أن يتقص أكثر من نصف القيمة كذا في التبيين • ان سرق شاة فذبحها ثم أخرجه لم يقطع ولو ساوت نصا بعد الذبح لكنه يضمن قيمتها للمسروق منه كذا في فتح القدير • وان سرق ذهباً وفضة يجب فيه القطع فضته مدراهم أو دينار قطع فيه ويرد الدراهم والدينار إلى المسروق منه هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا سبيل للمسروق منه عليها كذا في الهداية • وعلى هذا الخلاف اذا اتخذ حلياً أو آنية كذا في التبيين • ولو سرق حديداً أو نحاساً أو صفراً أو ما أشبه ذلك فجعله أو أوى ان كان بعد الصناعة يباع وزنا فعلى الاختلاف وان كان يباع عدداً يكون للسارق بالأجماع ولو سرق ثوباً فقطعه وخلطه يكون له بعد القطع ولا ضمان بالاجماع كذا في الغنيّة • ولكن لا يجل له ان ينقم به بوجه ما يضمن فيما بينه وبين الله تعالى كذا في التمراتشي • اذا قطع يد السارق وقد قطع الثوب قبضه لم يحط به رد على المسروق منه كذا في المبسوط • من سرق ثوباً فصغره أحرق فقطع يده لم يؤخذ منه الثوب ولم يضمن قيمة الثوب وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في الكافي • ولو صبغه

(٣٤ - فتاوى ثانی) على أنه بالخيار ثلاثة أيام فبلغ اليتيم في مدة الخيار قال أبو يوسف رحمه الله تعالى بتم البيع ويطل الخيار وعن محمد رحمه الله تعالى فيه ثلاث روايات في رواية يكون الخيار لليتيم ان شاع نقض البيع وان شاء أجاز في مدة الخيار وبعد انقضائها يكون هذا خيار الاجازة لا خيار الشرط • وفي رواية ينتقل خيار الشرط الى اليتيم مؤقتا بالايام الثلاثة كما كان في رواية يبق الخيار للاب ان شاء نقض البيع في المتأخر وأجاز وان لم يصنع شيأ حتى مضت المدة تم البيع • والمكاتب اذا باع على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم هجر والعبد الماذون اذا

باع على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم جرح عليه المولى بتم البيع ويطل الخيار . رجل باع عبدا على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم قال البائع للعبدان دخلت الدار فانت حر لم يكن ذلك نقضا للبيع ولا باطلا للخيار وكذا لو قال لهذا العبد أنت حر أو هذا العبد آخره * وكذا لو كان الخيار للمشتري خلف بذلك * رجل اشترى عبدا على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم قال المشتري قد أبرت شراءه أو شئت أخذه أو رضيت أخذه بطل خياره ولو قال هويت أخذه أو أحببت ١٨٦ أو أردت أو قال قد أعجبني أو قال قدوافقني لا يطل خياره * رجل اشترى كتابا على

بعد القطع رده كذا في البحر الرائق * وهكذا في الاختيار شرح المختار * وإن صبغه السارق أسود ثم قطع أو قطع ثم صبغه أسود يؤخذ منه عند أبي حنيفة ومحمد ورجه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى هذا والاول سواء كذا في فتح القدير * وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى إذا قطع السارق وقصبغ الثوب حتى لم يكن لصاحب الثوب أن يأخذ الثوب أو خاطه قيصا أفق السارق أن يبيع الثوب ويأخذ من ثمنه ما زاد الصبغ فيه ويتصدق بالفضل وكذلك يبيع القميص ويأخذ منه قيمة خيطه ويتصدق بالفضل وكذلك الحنطة يأخذ منها مقدار نفقته عليها كذا في المحيط * فإن كان المسروق دراهم فسيبكه أو صاغها فلما كان للمسروق منه أن يأخذها فإن كانت السرقة صفرا جعله تقمة أو حديد جعله درعاً لم يأخذه وكذلك كل شيء من العروض وغيرها إذا كان قد غيّر عن حاله فإن كان التغيير بالنقصان فالمرسوق منه أن يأخذه وإن كانت السرقة شاة فولدت أخذها جميعا المرسوق منه كذا في المبسوط * ولو سرق حنطة فطعنها تكون للسارق بعد القطع ولو سرق سويقاً فلن يضمن أو يعمل فهو مثل الاختلاف في الصبغ كذا في شرح الطحاوي * إذا اجتمع في يده قطع في السرقة والقصاص يدى بالقصاص وضمن السرقة فإن قضى بالقصاص فعفا عنه صاحبه أو صالحه قطعت يده في السرقة وإن لم يصلح له حتى مضى زمان وهما يتراضيان فيه على الصلح ثم صالحه درأت القطع في السرقة لقادم العهد وإن كان القصاص في الرجل اليسرى يدى بالقصاص ثم حبس حتى يبرأ ثم تقطع يده في السرقة وكذلك إن كان القصاص في شعبة في رأسه كذا في المبسوط

باب الرابع في قطاع الطريق

اعلم أن لقطاع الطريق الذين لهم أحكام مخصوصة شرائط (أحداها) أن يكون لهم شوكة ومنعة بحيث لم يكن للارادة المقاومة معهم وقطعوا عليهم الطريق سواء كان بالسلاح أو بالعصا الكبير أو الحجر أو غيرها (والثانية) أن يكون خارج الأمصار بعيدا عنها وفي النبايع لا يكون بين القرية وبين ولاين المصريين ولا بين المدينتين ويكون بينهم وبين المصر مسيرة ثلاثة أيام ولياليها هكذا في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا كان بينهم وبين المصر أقل من مسيرة سفر أو قطعوا الطريق في المصر لا أجر عليهم حكم قطاع الطريق وعليه الفتوى (والثالثة) أن يكون ذلك في دار الاسلام (والرابعة) أن يوجد جميع ما شرط في السرقة الصغرى ويشترط أن يكون القطاع كلهم أجنب في حق أصحاب الاموال من أهل وجوب القطع (والخامسة) أن يظفروهم الامام قبل التوبة ورد الاموال الى أربابها كذا في التارخانية * إذا خرج جماعة ممنعين أو واحد يقدر على الامتناع فقصده واطع الطريق فأخذوا قبل أن يأخذوا مالا لوقية تلوا نفسا حبسهم الامام حتى يتوبوا بعد ما يعززون وإن أخذوا مالا معصوما بأن يكون مال مسلم أو ذمى والمأخوذ إذا قسم على جماعة أصاب كل واحد منهم عشرة قدراهم فصاعدا أو ما يبلغ قيمته ذلك قطع الامام أيديهم وأرجلهم من خلاف ولو قطعوا الطريق على المستأمنين لم يحدوا فاقنوا ولم يأخذوا مالا قتلهم حدا حتى لو عفا الاول أو اياه عنهم لم يلتفت الى عفوهم وإن قتلوا أو أخذوا المال إن شاء الامام قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ثم قتلهم وصلبهم وإن شاء قتلهم من غير قطع وإن شاء وصلبهم وإذا أراد الصلب ففي ظاهر الرواية يصب حيوا بيع بطنه

أنه بالخيار ثلاثة أيام فانتسخ منه لنفسه لا يطل خياره لأن الكتاب لا يشتري لأجل النسخ منه وإنما يشتري لأجل الدرس والحفظ فلا يطل خياره كالنسخ إذا اشترى ديباجا على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم تقطر في نقوش الديباج لا يطل خياره ولهذا لو انتسخ من كتاب الغير ولم يرفعه ولم يحوله لا يصير غاصبا وإن انتسخ لغيره لا يطل خياره قالوا ولو قيل بالانتساخ يطل خياره وبالدرس لا يطل خياره فله وجه يجوز الأخذ به لأن في الكتابة استعمالا أما الدرس يكون للنظر والامتحان أنه هل هو صحيح أم لا فيكون بمنزلة الاستخدام مرة واحدة وذلك لا يطل الخيار * من له خيار الشرط إذا قال أبطلت خيارى بطل خياره ومن له خيار الرؤية إذا قال أبطلت الخيار لا يطل خياره * رجل اشترى ثوبا على أنه بالخيار يوما وقبضه ثم جاء رده بالخيار وفيه عيب فقال البائع ليس هذا ثوبي وقال المشتري لا بل هو ثوبك قال أبو حنيفة وأبو يوسف

رجعهما الله تعالى القول قول المشتري والبينة للبائع وكذا إذا لم يكن في البيع خيار شرط وأراد أن يرد بالخيار الرؤية وإن كان يريد الرتبة الباع فالحقول فيه قول البائع * ولو باع جارية على أنه بالخيار ثلاثة أيام فأكسبت أ كسابا عند البائع أو عند المشتري أو ولدت أو لا فإن الكل يدور مع الاصل إن تم البيع بينهما يكون للمشتري وإن انتسخ الباع بينهما يكون للبائع * ولو كان الخيار للمشتري فأكسبت أ كسابا أو ولدت أو لا عند البائع فكذلك الجواب وإن أكسبت - عند المشتري ذكر في الكتاب

أن الكسب يكون للشترى تم البيع بينهما أو انتقض * قيل هذا قولهما لأن عندهما خيار الشرط للشترى لا يمنع دخول المبيع في ملكه بغيره
خيار الرؤية والعيب عند الكل أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يدور الكسب مع الأصل لأن عنده خيار الشرط للشترى يمنع دخول
المبيع في ملك المشتري * ولو اشترى عبد على أنه بالخيار ثلاثة أيام فقطع البائع - عند المشتري بطل خيار المشتري في قول أبي حنيفة رحمه
الله تعالى ولا يبطل في قول محمد رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فمعه ١٨٧ روايتان • ولو قطع البائع يده

قبل التسليم الى المشتري
لا يبطّل خيار المشتري عند
الكل * ولو قطع أجنبي عند
المشتري بطل خيار المشتري
عند الكل * رجل اشترى
عبدا من رجلين صفقة
واحدة على أن البائعين
بالميلار فرضي أحدهما
بالبيع ولم يرض الآخر
لزمهما البيع في قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى
* رجل اشترى ابنه على أن
البائع بالخيار ثم مات المشتري
فأجاز البائع البيع عتق
الابن ولا يرث أمه

برج لموت وعن الطحاوي رحمه الله تعالى لا يصاب حيا بل يقتل ثم يصلب والاول أصح وبه قال الكرخي والصحيح أنه يترك مصلوبا ثلاثة أيام ثم يحل بينه وبين أهله لتزويجه ويدفنه كذا في الكافي * وإذا قتل قاطع الطريق أو قطع فليس عليه ضمان المال كذا في المحيط * وكذا لا يضمن ما قتل وما جرح كذا في التبيين * ان باشر القتل واحد منهم أجرى الحد على الكل كذا في الاختيار شرح المختار * ان لم يقتل القاطع ولم يأخذ مالا أو قد جرح اقتصر منه بمغفية القصاص وأخذ الارش بمغفية الارش وذلك الى الاولياء كذا في الهداية * وان أخذوا المال وجرحوا قطعوا من خلاف ويصل حكم الجراحات سواء كان عمدا أو خطأ كذا في السراج الوهاج * وان أخذ به دما تاب وقد قتل عمدا فان شاء الاولياء قتله وان شاء عفو عنه ويجب الضمان اذا هلك في يده أو استهلكه كذا في الهداية * ان أخذوا قبل التوبة وقد قتلوا أو جرحوا عمدا ولكن ما أخذوه من الاموال شيئا فله ولا يصيب كل واحد منهم نصاب فالامر في القصاص بين النفس وغيره الى الاولياء ان شاؤوا استوفوا وان شاؤوا عفو كذا في النهاية * وإذا أخذ المال ولم يضع شيئا غيره فان جاء نائب قبل أن يؤخذ فقلبه أن يرتد ما أخذ وضمانه ان هلك كذا في السراجية * وإذا قطع الطريق وأخذ المال ثم ترك ذلك وأقام في أهله زمانا لم يقم الامام عليه الحد استحسانا كذا في المبسوط * وان كان من القطاع صبي أو مجنون أو ذورحم محرّم من المقتوع عليه سقط الحد عن الباقي كذا في الكافي * وكذا اذا كان فيهم آخرس هكذا في المحيط * وإذا قطعوا الطريق على قافلة عظيمة فيها مسلمون ومسيحون أقيم عليهم الحد الا أن يكون القتل وأخذ المال وقع على أهل الحرب خاصة فينبذ لا يجب الحد كلول يمكن معهم غيرهم كذا في النهاية * وإذا قطع بعض القافلة الطريق على البعض لم يجب الحد هكذا في الهداية * روى ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى في قوم قطعوا الطريق وقتلوا ثم ولوا وذهبوا ولم يتبعوهم قال ان كان فيهم ولي القتل فاتبعهم فلهم أن يتبعوهم وما لا فلا وان أخذوا ما تالار جل فلهم أن يتبعوهم وان لم يتبعهم صاحب المتاع وان كان المتاع مستمكالا ليس لهم ان يتبعوهم لانه صادر بنا عليهم كذا في المحيط * فان كان فيهم عبد فالحكم فيه كالحكم في الرجال الاحرار والمرأة كذلك في ظاهر الرواية هكذا في المبسوط * ولو اشترك النساء والرجال في قطع الطريق لا قطع عليهم في ظاهر الرواية كذا في خزائن المفتين * ولو كان منهم امرأة فقتلت وأخذت المال دون الرجال لم تقتل المرأة وقتل الرجال هو المختار * عشر نسوة قطعن الطريق وقتلن وأخذن المال قتلن وضمن المال كذا في السراجية * ثبت قطع الطريق بالاقرار مرة واحدة ويقتل رجوع القاطع كما في السرقة الصغرى فيسقط الحد ويؤخذ بالمال ان كان أقرب به معه وبالينة بشهادة اثنين على معينة القطع والاقرار ولو شهدوا بحد واحد ما بالعينة والاخر على اقرارهم به لا تقبل ولا تقبل الشهادة بالقطع على أي الشاهد وان علاوا بنه وان سفلا ولو قالوا قطعوا عليهم او على أصحابنا أو أخذوا مائلا لا يقبل ولو شهدوا أنهم قطعوا على رجل من عرض الناس وله ولي يعرف أو لا يعرف لا يقيم الحد عليهم الا بحضور من انقضوا ولو قطعوا في دار الحرب على تجارهم ستامين أو في دار الاسلام في موضع غلب عليه أهل البني ثم أتى بهم الى الامام لا يعصى عليهم الحد ولو دفعوا الى قاض يرى تضمينهم المال فضمنهم وسلمهم الى اولياء القود فصار حوهم على الديار ثم دفعوا بعد زمان الى قاض آخر لم يقم عليهم الحد وإذا قضى القاضي عليهم بالقتل وجبهم لذلك فذهب أجنبي فقتلهم لاشيئ عليه وكذا لو قطعهم أيديهم كذا في فتح القدر * وإذا قتل رجل في حبس الامام قبل أن

فلنبيع هذا القبض قبل الرؤية ثم رد عليه بقبض فاض أو بعلو فسخ من كل وجه أو فلك الرهن أو انتقضت الاجارة لا يعود خيار
للا رؤية هو الصحيح * ولو باع بعد الرؤية على أنه بالخيار ثلاثة أيام أو عرضه على بيع أو وهب ولم يسلم بطل خياره وإن فعل شيئا من ذلك قبل
الرؤية لا يسلم خياره وإن هلك بعض المبيع عند المشتري بطل خياره لأن خيار الرؤية يمنع تمام الصفقة فإذا تعذر ذلك البعض بالهلاك أو بالعيب
بطل خياره * ولو عرض على البيع بعض المبيع بعد الرؤية بطل خياره عند محمد رحمه الله تعالى ولا يسلم في قول أبي

ينبت عليه شيء ثم قامت البيعة بما صنع فعلى قاتله القودا لأن يكون القاتل هوولى المقتول الذى قتله هذا فى قطع الطريق فحينئذ لا يلزمه شيء كذا فى المبسوط * لو أن لصوصاً أخذوا متاع قوم فاستغاثوا بقوم وخرجوا فى طلبهم - إن كان أرباب المتاع معهم حل قتالهم وكذا إذا غابوا والخارجون يعرفون مكانهم ويقدرّون على رد المتاع عليهم - وإن كانوا لا يعرفون مكانهم ولا يقدرّون على الرد عليهم لا يجوز لأهلهم أن يقتلواهم ولو أقتلوا مع قاطع فقتلوه لا شيء عليهم لأنهم قتلوه لأجل مالهم فإن فرّ منهم إلى موضع لوزّ كوه لا يقدرّ على قطع الطريق عليهم فقتلوه كان عليهم الدية لأنهم قتلوه لأجل مالهم ولو فرّ رجل من القطاع فلم يقوه وقد ألقي نفسه إلى مكان لا يقدرّ معه على قطع الطريق فقتلوه كان عليهم الدية لأن قتلهم إياه لأجل الخوف على الأموال ويجوز للرجل أن يقتل دون ماله وإن لم يبلغ نصاباً يقتل من يقتله عليه كذا فى فتح القدير * من خنق رجلاً حتى قتله فالدية على عاقلته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن خنق فى المصر غير مصر قتل سياسة كذا فى الكالى

﴿ كتاب السير ﴾

الباب الاول في تفسيره شرعا وشرطه وحكمه

(أما تفسيره) فاجتهاد هو الدعاء إلى الدين الحق والقتال مع من امتنع وتخذل عن قبول ما بالإنفس أو بالمال (وأما شرط اباحتها) فبأن أحدهما امتناع العدو عن قبول ما دعى اليه من الدين الحق وعدم الأمان والعهد بينهما وبينهم والثاني أن يرجوا القوة لاهل الاسلام باجتهاده أو باجتهاد من يعتقد في اجتهاده ورأيه وان كان لا يرجو القوة والشوكة للمسلمين في القتال فإنه لا يحصل له القتال لمخفيه من القاتل نفسه في التهلكة (وأما حكمه) فيسقط الواجب عن ذمته في الدنيا ونيل المثوبة والسعادة في الآخرة ككفى العبادات كذا في محيط السرخسي * قال بعضهم الجهاد قبل النفي ونطوع وبعد النفي يصير فرض عين وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى قالوا الجهاد فرض على كل حال غير أنه قبل النفي فرض كفاية وبعد النفي فرض عين وهو الصريح * ومعنى النفي أن يخرج أهل مدينة أن العدو قد جاء يريد أن تفكسكم وذرا بكم وأموالكم فإذا أخبروا على هذا الوجه افترض على كل من قدر على الجهاد من أهل تلك البلدة أن يخرج الجهاد وقبل هذا الخبر كانوا سعمتم أن لا يخرجوا ثم بعد مجي النفي العام لا يفترض الجهاد على جميع أهل الاسلام شرقا وغربا فرض عين وان بلغهم النفي وانما يفرض فرض عين على من كان يقرب من العدو وهم يقدرون على الجهاد وأما على من وراءهم من بعد من العدو فإنه يفترض فرض كفاية لا فرض عين حتى يسعهم تركه فلذا احتج اليهم بأن عجز من كان يقرب من العدو عن المقاومة مع العدو أو تركها ساولا لم يجاهدوا فإنه يفترض على من يليهم فرض عين ثم وثم إلى أن يفرض على جميع أهل الارض شرقا وغربا على هذا الترتيب ثم يستوى أن يكون المستنفر عدلا أو فاسقا قبل خبره في ذلك وكذا امتدادى السلطان يقبل خبره عدلا كان أو فاسقا قال أبو الحسن الكرخي في مختصره ولا ينبغي أن يحثي نفر من نفور المسلمين عن يقاوم العدو في قتالهم وان ضعف أهل نفر من الثغور عن المقاومة مع العدو وخيف عليهم فعلى من وراءهم من المسلمين أن ينفروا اليهم

لا يطل ما لم يروجهه ومؤخره وان كان المبيع شاة اللحم لا بد من الجس مع الرؤية حتى يطل خياره بعد ذلك لان المقصود هو العلم بذلك لا بعرف الاباحس وان كانت شاة قنية لا بد من النظر الى ضرعهما مع الرؤية الى جسدها وان كان المبيع منقول ليس بجسم وان كان شئ منه مقصودا كالوجه في المغافر واشباه ذلك لا يطل خياره ما لم يروجهه وان لم يكن شئ منه مقصودا كالكر باس اذا رأى البعض ورضي به بطل خياره اذا وجد غير المرقى مثل المرقى في الصفة ولو كان يوباً تختلف قيمته ١٨٩ باختلاف العلم بتعبير رؤية العلم أيضاً لا بطل خيار الرؤية وان كان الثوب مطوياف رأى موضع الطي ورضي به بطل خياره وان كان أثواباً ما لم ير كل ثوب لا يطل خياره لان الثوب من العدييات المتفاوتة وفي العدييات المتفاوتة يعتبر رؤية الكل وان كان المبيع عقاراً ذكر في عامة الروايات أنه اذا رأى خارج الدار ورضي به لا يبقى خياره قالوا هذا اذا لم يكن في الداخل بناء فان كان فيها بناء لا بد من رؤية الداخل أو ما هو المقصود منها وعليه الفتوى لان داخل الدار بمنزلة الوجه في بني آدم وان كان كرماً ذكر في الكتاب أنه اذا رأى رأس الاشجار من خارج ورأى رأس كل شجرة ورضي به لا يبقى له خيار الرؤية وهذا اذا كان المبيع شيئاً واحداً فان كان أشياء فهو على وجهين اما ان كان من العدييات المتفاوتة كالبطيخ والمان والسفرجل أو من العدييات المتقاربة كالجوز واللوز والبعض والتفاح والاباص والمكيل والموزون فان كان كيلياً أو وزناً في وعاء واحد

الا قرب فالاقرب وان يتدوهم بالكرخ والسلاح ليكون الجهاد أبداً قائماً كذا في المحيط * قتال الكفار الذين لم يسلموا وهم من مشركي العرب ولم يسلموا ولم يعطوا الجزية من غيرهم واجب وان لم يدونا كذا في فتح القدير * ويجب على كل رجل عاقل صحيح حر قادر هكذا في الاختيار شرح المختار * ولا يجب على مبي ولا عبد ولا امرأة ولا أعشى ولا مقعد ولا أقطع كذا في الهداية * واذا أراد الرجل أن يخرج للجهاد له أب أو أم فلا ينبغي له أن يخرج الا بانه الامن النفر العام وان كان له أبوان وأذن له أحدهما في الخروج ولم يأذن له الآخر فليس له أن يخرج لحق الآخر فأذا ذكره الوالدان أو أحدهما الخروج لا يباح له الخروج سواء كان يخاف عليهما الضيعة بأن كانا مسيرين وكانت نفقة ما عليه ولا يخاف عليهما الضيعة وهذا الذي ذكرنا اذا كان أبواه مسلمين فإذا كان أبواه كافرين أو أحدهما وكرها خروجه الى الجهاد أو كره الكافر فعله أن يتحرى في ذلك فان وقع تحريره على أنهما انما كرهنا خروجه بما لهما من التقييع والمنفعة لاجل ما يخافان عليه من القتل لا يخرج وان وقع تحريره على أنهما كرهنا خروجه كراهة أن يقاتل مع أهل ملته وأهل دينه فله أن يخرج من غير رضاهما الا أن يخاف الضيعة عليهما حينئذ لا يخرج ولم يذكر في الكتاب ما اذا تحرى ولم يقع تحريره على شئ بل شك في ذلك ولم يترجأ أحد الطرفين على الآخر قالوا لا ينبغي أن لا يخرج وان كرهنا خروجه لكرهه قتاله مع أهل دينه ولا لاجل الخوف والمنفعة عليه أيضاً لا يخرج ولو كان له أبوان فأذن له في الخروج وله جدران أو جدران فكرها خروجه فليخرج ولا يلتفت الى كراهة الجد والجدة وان كان له أبوان متبينين وله أبوالاب وأم الام لا يخرج الا بانهما وان كان له أبوالاب وأم الام فالأذن الى أبي الأب وأم الام هذا اذا أراد الخروج للجهاد وان أراد الخروج للتجارة الى أرض العدو بامن فكرها خروجه فان كان أميراً لا يخاف عليه منه وكلوا قوم ما يوفون بالعهد يعرفون بذلك وله في ذلك منفعة فلا بأس بان يعصمها وان كان يخرج في تجار أرض العدو مع عسكر من عساكر المسلمين فذكر ذلك أبواه أو أحدهما فان كان ذلك العسكر عظيماً لا يخاف عليهم من العدو بامن كبير الرأي فلا بأس بان يخرج وان كان يخاف على أهل العسكر من العدو بغالب الرأي لا يخرج وكذلك ان كانت سرية أو جريد مخيل لا يخرج الا بانهما لان الغالب هو الهلاك هذا الذي ذكرنا في الوالدان والاجداد والجدات * وأما من سواهم من ذوى الرحم المحرم كبناته وبنيه وأخوته وعياله وأخواله وخالاته وكل ذى رحم محرم منهم اذا كرهنا خروجه للجهاد وكان يشق ذلك عليهم فان كان يخاف عليهم الضيعة بان كانت نفقتهم عليه بان لم يكن لهم مال وكانوا صغاراً أو صغاراً أو كبراً إلا أنه لا أزواج لهم أو كانوا كباراً منى لا حرفة لهم فانه لا يخرج بغير أذنهم وان كان لا يخاف عليهم الضيعة بان لم تكن نفقتهم عليه بان كان لهم مال أو لم يكن لهم مال إلا أنهم كباراً أصحله أو كباراً إلا أنهم أزواجاً كان له أن يخرج بغير أذنهم * وأما امرأته فان كان يخاف عليها الضيعة فانه لا يخرج الا بانهما وان كان لا يخاف عليها الضيعة فيخرج من غير أذنهم وان كان يشق عليها ذلك كذا في الذخيرة * المرأة اذا منعت ابنها من الجهاد فان كان قلبها لا يحتمل ضرر الفراق ويتضرر بالاطلاق كان لها أن تنعم من الجهاد ولا تأثم عليها كذا في فتاوى قاضيان * قال محمد رحمه الله تعالى لا يجهن أن تقا تل النساء المسلمات مع الرجال الآن أيضاً طر المسلمون الى ذلك فان اضطرو المسلمون الى ذلك بأن جاء النفر وكان في خروجهن حاجة وضرة فلا بأس بخروجهن للقتال ولهن أن يخرجن في هذه الحالة من غير أذن ابائهن

أولم يكن في وعاء واحد بل هو موضوع على الأرض فهو كشيء واحد اذا رأى منه حفنة أو أكثر ورضي به كان رؤية اذا كان غير المرقى مثل المرقى وان كانت الحنطة أو الشعير في جوارقين أو الزعفران في سلتين أو الفهم في زقين اختلف فيه المشايخ قال مشايخ بلخ ما كان في وعاءين فهو بمنزلة شئتين مختلفين وقال مشايخ العراقيهما كشيء واحد وهكذا ذكر في عامة الروايات وهو الصحيح أن رؤية أحدهما تكون كرويةيهما جميعاً وانفقوا على أنهما كشيء واحد في حكم العيب حتى لو وجد عا في أحد الوعاءين عيبان كان قبل القبض يحسبهما أو

يرتفعان وان كان بعد القبض رد المبيع خاصة كالوجود بأحد الثوبين عبا بعد القبض لان خيار الرؤية يمنع تمام الصفقة وكان الحال فيه بعد القبض كالحال قبله أما خيار العيب فلا يمنع تمام الصفقة هذا كله اذا كان غير المرئى على صفة المرئى فان لم يكن يبقى خيار الرؤية فان قال المشتري لم أجد الباقي على تلك الصفة وقال البائع لابل هو على تلك الصفة كان القول قول البائع والبيعة لا تشتري وان كان المبيع من الهدايا المتفاوتة كالأمان وغير ذلك ما لم ير ١٩٠ الكل لا يبطل خياره ولو اشترى وقر بطنخ مالم ير الكل لا يبطل خياره اذا

وأزواجهن وليس لهم منعهن عن الخروج ويأتون بالمنع عن الخروج وكذا اذا لم يضطر المسلمون الى خروجهن ولكن أمكنهن القتال من بعيد من حيث الرمي فلا بأس بذلك ولا تخرج الشواب لمداداة الجرحى وسقى المامو والطبخ والخبر لاجل الغزاة وأما العجائز اللاتي دخلن في السن فلا بأس أن يخرجن (١) في الصوائف ونحوهما من الجنود العظام ويذاوين المرضى والجرحى ويسقين الماء ويخبرن ويطنخن ولكن لا يقتلن والجواب في الصبي المراهق انذى لم يبلغ اذا أطلق القتال كالجواب في البالغ قبل مجيئه التفسير لا يخرج بغير اذنه ما ولا يأثم الأب بآذنه وان كان يعلم أنه ربما يقتل في ذلك كالبائع كذا في المحيط * واذا أراد المديون أن يغزوا وصاحب الدين غائب فان كان عنده وفاء بما عليه من الدين فلا بأس بأن يغزوا ويوصى الى رجل ليقضى دينه من تركته ان حدث به حدث وان لم يكن عنده وفاء بالدين فلاولى أن يقيم فيتمتع بقضاء دينه فان غزاه مع ذلك بغير اذن رب الدين فذلك مكروه فان أذن له صاحب الدين في الغزو ولم يسرأ من المال فالمستحب أيضا له أن يتجمل بقضاء الدين وان غزاه في هذه الحالة لم يكن به بأس وكذلك لو كان الدين مؤجلا وهو يعلم بطريق الظاهر أنه يرجع قبل أن يحل الاجل كذا في الذخيرة * وان كان أحال غريمه على رجل آخر فان كان للمحيل على المحتال عليه مثل ذلك المال فلا بأس بأن يغزو وان لم يكن للمحيل على المحتال عليه مثل ذلك فالمستحب أن لا يخرج فان أذن له في الخروج المحتال عليه ولم يأذن له المحتال فلا بأس بأن يخرج وان كان لم يحل غريمه ولكن ضمن عنه لغريمه رجل المال بغيره أمره على أن أبرأ غريمه المديون فلا بأس بأن يغزو ولا يستأمر واحدا منهم ما ولو كان كفل عنه بالدين فكفل بأمره وليس يشترط براءته فليس له أن يخرج حتى يستأمر الاصيل والكفيل وان كانت الكفالة بغير أمره فعليه أن يستأمر الطالب وليس له أن يستأمر الكفيل وكذلك الكفالة بالنفس ان كان كفل بنفسه بأمره فليس ينبغي له أن يغزو والا باصر الكفيل وان كفل بغير أمره فلا بأس بأن يخرج ولا يستأمر الكفيل وان كان المديون مفلسا وهو لا يقدر أن يتجمل لدينه الا بالخروج في التجارة مع الغزاة في دار الحرب فلا بأس بأن يخرج ولا يستأمر صاحبه فان قال أخرج للقتال لعلى أصيب ما أقضى به ديني من النفل أو السهام لم يجزى أن يخرج الا باذن صاحب الدين وهذا كله اذا لم يكن النفي عاما أما اذا كان النفي عاما فلا بأس للمدبون بأن يخرج سواء كان عنده وفاء أو لم يكن أذن له صاحب الدين في ذلك أو منعه عنه فاذا انتهى الى الموضع الذي استقر اليه المسلمون فان كان أمر ايتخاف على المسلمين منه فليقاتل وان كان أمر ايتخاف على المسلمين منه فلا ينبغي له أن يقاتل الا باذن غريمه كذا في المحيط * عالم ليس في البلدة أحد أفقه منه ليس له أن يغزو ولما يدخل عليهم من الضياعة كذا في السراجية * وان كان عند الرجل ودائع أربابها غيب فان أوصى الى رجل أن يدفع الودائع الى أربابها ما كان له أن يخرج الى الجهاد كذا في فتاوى قاضيتان * ولا ينبغي للعبد أن يخرج بغير اذن مولاه ما لم يكن النفي عاما كذا في محيط السرخسى * اذا وقع النفي من قبل أهل الروم فعلى كل من يقدر على القتال أن يخرج للغزو اذا ملك الزاد والراحلة ولا يجوز التخلف الا بعد رين كذا في فتاوى قاضيتان * اذا دخل المشركون أرض المسلمين فأخذوا الاموال وسبوا الذراري والنساء فعلى المسلمون بذلك وكانت لهم عليهم قوة كان عليهم أن يتبعوهم (١) قوله في الصوائف أى معهم وسموا بذلك لانهم يخرجون زمن الصيف للامن من البرد والثلج كما أفاده في القاموس ٨١

كان البطيخ في غرارة * وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد ابن الفضل رحمه الله تعالى اذا كان البطيخ نوعا واحدا فرأى البعض ورضى به بطل خياره وان كان البطيخ في شريحتين ان كانت الشريحة بحال يرى ما في داخلها يبطل خياره * وان اشترى شيئا مغيبا في الارض كالجزر والبصل والثوم والشحم والفجل ذكر الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي رحمه الله تعالى قال اذا قلع البائع بعضها أو قلع المشتري باذن البائع فسرأه ورضى به عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية بطل خياره فيما رآه وله اختيار فيما لم ير وعنه في رواية ما لم ير الكل بعد القلع لا يبطل خياره وعامة المشايخ قالوا لم يذكروا هذه المسئلة في ظاهر الرواية وانما ذكرها في الامالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال ان كان الغيب في الارض مما يكال أو يوزن بعد القلع كالثوم والبصل والجزر فقلع المشتري شيئا باذن البائع أو قلع البائع ان كان المقلوع مما يدخل

تحت الكيل أو الوزن اذا رأى المقلوع ورضى به لم يبيع في الكل ويكون رؤية البعض رؤية الكل اذا وجد الباقي حتى كذلك وان كان المقلوع شيئا يسيرا لا يدخل تحت الوزن لا يبطل خياره وعن محمد رحمه الله تعالى أنه قال ما لم ير الكل بعد القلع لا يبطل خياره هذا اذا قلع البائع أو قلع المشتري باذن البائع فان قلع المشتري منه شيئا بغير اذن البائع ان كان المقلوع شيئا له عن لزمه البيع في الكل رضى به أو لم يرض لان القلوع بالقلع يتعيب فانه قبل القلع كان يتمو ساعة فساعة وبعد القلع لا يتمو وان كان المقلوع قليلا لا يضمن له لا يبطل خياره

والفتوى في هذه المسائل على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي القبل ان اقلع البعض فرأه ورضى به لا يطل خياره لانه عددي متفاوت هذا اذا كان المغيب معلوما وجوده في الارض فان باع به قبل النبات أو بعد ما نبت في الارض الا أنه لا يدري أهو نابت في الارض أو ليس نبات لا يجوز بيعه * ولو باع ما هو موجود في الارض مثل البصل ونحوه وقلع البائع شيئا من موضع وقال أبيعك على أن في كل مكان مثل هذا في الكثرة لا يجوز بيعه * ولو اشترى كروحين من الجزر فقلع أحدهما ١٩١ فوجد أحدا كروحين جيدا وقلع الآخر فوجده معيبا لا يرث شيئا منه

لانه تعيب بالقلع ولكنه يرجع بنقصان العيب * ولو اشترى جزرا في جوالق فوجد في أعلاه جزرا طويلا وفي أسفله قصيرا صغيرا فان كان القصير لا يشتري بما يشتري به الطويل كان عيبا فيرجع بالنقصان * ولو اشترى كراثا أو رطبة كالقث وفجود ذلك ان اشترى ما على ظاهر الارض وقطع من ساعته جاز وان اشترى ما في الارض ان اشتراه بأصله جاز وان لم يشتري بأصله لا يجوز لانه ينمو كل ساعة فيمتلظ المبيع بغير المبيع ولو باع شيئا مغيبا في الارض ثم اختلف البائع والمشتري في القلع فقال البائع أخاف ان قلعته لا ترضى به وقال المشتري أخاف ان قلعته لا يصلح لي فمن تبرع منهما بالقلع جاز وان تشاح في ذلك فسخ القاضى العقد بينهما * وان اشترى الثمار على رؤس الاشجار فرأى من كل ثمرة بعضها كان رؤية البعض كروية الكل حتى لو رضى به لزمه ولو اشترى دهنافر آمن خارج القارورة

حتى يستنقذوا ذلك من أيديهم ماداموا في دار الاسلام واذا دخلوا أرض الحرب فكذلك في حق النساء والذراري ما لم يبلغوا بذلك حصونهم وحرزهم ولو كان المأخوذ هو المال وسعهم أن لا يتبعوهم بعد ما دخلوا دار الحرب واذا بلغوا حرزهم ومأمنهم من دار الحرب فأناتهم المسلمون لبقائهم لذلك فذلك فضل أخذوا به وان تركوا ولم يتبعوهم رجوت أن يكونوا في سعة من ذلك وذراى أهل الذمة وأموالهم في ذلك بمنزلة ذراى المسلمين وأموالهم ثم انما يفترض على كل من قدر من المسلمين اتباعهم اذا طمعوا ادرا كههم قبل أن يبلغوا حصونهم ومأمنهم وأما اذا كان أكبر رأيهم أنهم لا يدركونهم كانوا في سعة من أن يقوموا فلا يتبعونهم كذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تكره الجعائل مادام للمسلمين قوة فاذا لم تكن فلا بأس بأن يقوى بعضهم بعضا فاذا وقعت الحاجة الى تجهيز الجيش فان كان للمسلمين قوة القتال بأن كان في بيت المال مال فلا ينبغي للامام أن يحكم على أرباب الاموال في أخذ شيئا من مالهم من غير طيب أنفسهم فاما اذا أراد أرباب الاموال اعطاء الجعل بطيب أنفسهم فذلك لا يكره مكرها بل يكون حسنا مرغوبا فيه سواء كان في بيت المال مال أم لم يكن وان لم تكن لهم قوة القتال بأن لم يكن في بيت المال مال فلا بأس بأن يحكم الامام على أرباب الاموال بقدر ما يقوى به الذين يخرجون للجهاد ثم من كان قادرا على الجهاد بنفسه وماله فعليه أن يجاهد بنفسه وماله ومن عجز عن الخروج بنفسه وله مال ينبغي أن يبعث غيره عن نفسه به ماله فيصير أحدهما مجاهدا بنفسه والاخر بماله ومن قدر على الخروج بنفسه الا أنه لا مال له فان كان في بيت المال مال فالامام يعطى كفاية من بيت المال فاذا أعطاه الامام قدر كفايته لا ينبغي له أن يأخذ من غيره جملا وان لم يكن في بيت المال مال أو كان الا أنه لا يعطيه الامام فله أن يأخذ الجعل من غيره كذا في الذخيرة * واذا دفع الرجل الى غيره جملا للغزو عنه فان قال له صاحب الجعل حين دفع الجعل اليه اغزبه هذا المال عني فلا يكون له أن يصرفه في غير الغزو حتى لا يقضى به دين نفسه ولا يترك نفقة لاهله وان قال له حين دفع اليه هذا لك اغزبه كان للدفع اليه أن يصرفه الى غير الغزو وكما كان له أن يصرفه الى الغزو ذكره الشيخ الاسلام في شرح السير الكبير وشمس الأئمة السير خشي في شرح السير الصغير * وذكر شيخ الاسلام في شرح السير الصغير ان للدفع اليه أن يترك بعض الجعل لنفقة عياله على كل حال لانه لا يتهيأ له الخروج للجهاد الا هذا كان من أعمال الجهاد معني واذا دفع الرجل الى غيره جملا للغزو عنه ثم عرض للدفع اليه عارض من مرض أو غيره ولم يخرج بنفسه فاراد أن يدفع الى غيره أقل مما أخذ لغزوه فان كان مراده أن لا يمكك الفضل لنفسه بل يرد على بيت المال فلا بأس به وان كان مراده أن يمكك الفضل لنفسه فان كان صاحب الجعل قال للدفع اليه اغزبه هذا المال عني فليس له أن يمكك الفضل لنفسه وان كان قال له هذا المال لك اغزبه كان له أن يمكك الفضل لا يرى أن له أن يمكك جميع المال لنفسه في هذا الوجه ولا يغزوه واذا شرط مسلم لمسلم جملا ليقول كافر احربا فقتله فلا بأس بذلك قال محمد رحمه الله تعالى واجب للشارط أن يفي بما شرط ولكن لا يجبر عليه ومن مشاخيخنا رحمه الله تعالى من قال ما ذكر في الكتاب قول محمد رحمه الله تعالى خاصة وأما على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى فلا يجوز هذا الشرط ومنهم من قال هذا يجوز باجماع كذا في المحيط * ولو استأجر أمير العسكر أجيرا أكثر من أجرة المثل بما لا يتغابن الناس فيه فعمل الاجير وانقضت المدة فالزيادة

عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان ذلك يكون رؤية وهكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى وعن محمد رحمه الله تعالى في رواية أخرى لا يكون ذلك رؤية * ولو نظر الى المبيع من وراء سترة رقيق كان رؤية ولو اشترى رحيباً لانه لم يرب بعض آ لانه كان له خيار الرؤية وكذا لو اشترى سر جاباً لانه وليده فلم يرب بعض آ لانه رجلان اشترى بشيا لم يراه لا يكون لاحدهما الرجوع في الرؤية وقد ذكرنا الخلاف في خيار الشرط فكذلك في خيار الرؤية * اذا اشترى شيئا لم يره فقال للبائع بعه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يطل البيع لان من

فخيار الرؤية يفرض الفسخ * رجل اشترى من الشاة المذبوحة كرشها قبل السخ جاز بخلاف ما اذا باع من البطيخ بذره قبل القطع فانه لا يجوز
وان رضى البائع بالقطع اذا جاز بيع الكرش قبل السخ كان على البائع ارجحه وللمشتري خيار الرؤية * فجاءه بثلث لؤلؤة فباعها
مع اللؤلؤة لا يجوز البيع وان كان المشتري رأى اللؤلؤة قبل الاتلاع وان باع اللؤلؤة بعد ما مات الباجه جاز البيع وللمشتري خيار الرؤية
في اللؤلؤة وان لم يكن رآها قبل ذلك * ولو ١٩٣
اشترى لؤلؤة في صدف جاز البيع في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وللمشتري

خيار الرؤية وعلى قول محمد
رحمه الله تعالى لا يجوز البيع
والفتوى على قوله فانما
اشترى نالته مسك فأخرج
المسك منها لم يكن له أن يرد
بجيار الرؤية ولا بجيار العيب
لانه يتعيب بالاخراج حتى لو
لم يخرج المسك كان له أن يرد
بجيار الرؤية والعيب * رجل
اشترى لبنا على أن يحمله
البائع الى منزل المشتري ان
كان البيع بلفظ الفارسية
جاز البيع واذا جاز البيع
فان لم يكن المشتري رأى
اللبن فراء بعد ما حمله البائع
الى منزله قال الفقيه أبو
اللبث رحمه الله تعالى لم يكن
له أن يرد بجيار الرؤية لانه
لورده يحتاج الى الحل فيصير
ذلك بمنزلة عيب حادث عند
المشتري * رجل اشترى جبة
مبطنة ورأى بطانتها كان
له خيار الرؤية اذا رأى
ظهارتها لان المقصود هو
الظاهرة فكان له الخيار فان
كانت البطانة مقصودة بأن
كل عليها فرو فان لم تكن
الظاهرة مقصودة لظهارتها
والبطانة مقصودة اذا رأى
البطانة لا يسبق له خيار
الرؤية ولو كانت الظاهرة
مقصودة فرأى الظاهرة

باطله ولو قال أمير العسكر أو القاضي اني استأجرته وأنا أعلم أنه لا ينبغي فالاجر كاه في ماله ولو قال أمير العسكر
لمسلم أو دعي ان قتلت ذلك الفارس فلنك مائة درهم فقتله لا شيء له ولو كانوا قسلي فقال الامير من قطع رؤسهم
فله اجر عشرة دراهم جاز وحل رؤس الكفار الى دار الاسلام مكره كذا في المضمرات * على الامام أن يحسن
تغور المسلمين ويعين جيوشا على باب الثغور لينعوا الكفار عن الوقوف في بلاد المسلمين ويقهرهم كذا في
خرافة المفتين * واذا بعث جيشا ينبغي أن يؤمر عليهم أميراً وانما يؤمر عليهم من يكون صالحاً لذلك بان
يكون حسن التدبير في أمر الحرب ورعاً متفهماً عليهم شخصاً شجاعاً واذا أمر عليهم بهذه الصفة فينبغي أن
يوصيه بهم كذا في الميسوط * وبعد ما اجتمع شرائط الامارة في انسان فلا لام أن يؤمره قريشاً كان أو عربياً
أو بطنياً من الموال كذا في المحيط * ويجوز أن يولي الامام الفاسق اذا كان له تدبير في أمر الحرب كذا في
العتابية * قال محمد رحمه الله تعالى واذا أمر الامير العسكر بشي كان على العسكر أن يطيعوه في ذلك الا أن
يكون المأمور به معصية ييقن * (ثم هذه المسألة على ثلاثة أوجه) ان علم أهل العسكر أنهم ينتفعون بما
أمرهم به ييقن بأن أمرهم أن لا يقاتلوا في الحال مثلاً وعلوا أنهم ينتفعون بترك القتال في الحال بأن علوا
ييقن أنهم لا يطبقون أهل الحرب وعلوا أن لهم مديداً يلحقهم في الثاني متى كانت الحالة هذه كان ترك القتال
في هذه الحالة مستغفبه في حق أهل العسكر ييقن فيطيعونه فيه وان علوا أنهم يتضررون بترك القتال في
الحال ييقن بأن علوا أن أهل الحرب لا يطبقونهم في الحال وعسى أن يلحقهم مديتة تقرون به على قتال
المسلمين لا يطيعونه فيه وان شكروا في ذلك لا يعلون أنهم ينتفعون به أو يتضررون به واستوى الطرفان فعليهم
أن يطيعوه وكذلك اذا أمرهم بالقتال مع العدو ان علوا أنهم ينتفعون به ييقن أو شكوا فيه واستوى
الطرفان أطاعوه في ذلك وان علوا أنهم لا ينتفعون به ييقن بل يتضررون لا يطيعونه في ذلك وان كان الناس
مختلفين منهم من يقول فيه الهلكة ومنهم من يقول فيه النجاة شكوا في ذلك ولم يترج أحد الظنن على
الاخر كان عليهم اطاعته واذا أمر الامير أهل العسكر بشي فقصي في ذلك واحد من أهل العسكر فالامير
لا يؤدبه في أول الوهلة ولكن ينصحه حتى لا يعود الى مثل ذلك ابلاء للعذر فان عصاه بعد ذلك أدبه الا أن يبين
في ذلك عذراً خفيئاً ينجي سبيله ولكن يحلف بالله تعالى لقد فعلت هذا بعذر لانه يدعي ما يمنع وجوب التعزير
عليه ولا يعرف ذلك الا بقوله فلا يصدق الا بين واذا جعل الامام الساقة على قوم معينين والمينة كذلك
والميسرة كذلك فشد الهمة وعلى الساقة فلا بأس لاهل المينة والميسرة أن يعينوه اذا خافوا عليهم وهذا اذا
كان ذلك لا يخل بمرأهم فاما اذا كان يخل ذلك بمرأهم فلا ينبغي لهم أن يعينوا أهل الساقة وان أمرهم
الامير أن لا يبرحوا عن مرأهم ونهى أن يعين بعضهم بعضاً فلا ينبغي لهم أن يعينوا أهل الساقة وان
أمنوا من ناحيتهم وخافوا على أهل الساقة واذا نهى الامام أهل العسكر عن الخروج للعلاقة لا ينبغي لهم
أن يخرجوا أهل المنعة وغيرهم في ذلك على السوا لا أنه ينبغي للامام اذا نهىهم عن الخروج أن يبعث قوماً
من الجيش للعلاقة ويؤمر عليهم أميراً يعتاقون للجيش فلو أن الامام لم يبعث أحداً أو أصاب الجيش ضرورة
من العلف وخافوا على أنفسهم أو على ظاهورهم ولم يجدوا ما يشترون فلا بأس بأن يخرجوا وان كان فيه
عصيان الامير واذا قال الامير لا يخرج من أحد الى العلف الا تحت لواء فلان فينبغي لهم أن يراعوا شرطه ولا
يخرجون الا تحت لوائه وكذلك لو قال الامير من أراد الخروج لللف فليخرج تحت لواء فلان فلا ينبغي لهم

لا يسبق له خيار الرؤية الا اذا كانت البطانة مقصودة أيضاً فلا يكتفي برؤية أحدهما * رجل اشترى أرضاً لم يرضها وكان لها
أكارف ترك المشتري الأرض في يد الأكارف فزرها الأكارف ثم أراد المشتري أن يردّها بجيار الرؤية لم يكن له ذلك لان فعل الأكارف منتقل
اليه فصان كأنه زرعها بنفسه * ولو اشترى داراً لم يرضها فباعها فاحتلها بالشفعة لا يطل خيار الرؤية في ظاهر الرواية بخلاف خيار
الشرط لان الاحتال بالشفعة دليل الرضا وخيار الرؤية لا يطل بصرح الرضا فلا يطل بدليل الرضا وخيار الشرط يطل بصرح الرضا فيبطل

بديله وكذا لوعرض المشتري المبيع على بيع بطل خيار الشرط ولا يطل خيار الرؤية وخيار الرؤية بطل بالقبض مع الرؤية وكذا بقصد الثمن مع الرؤية * رجل اشترى ثوباً بمثل فاقده كان رآه قبل ذلك فاشترى وهو لا يعلم أنه ذلك الثوب كان له خيار الرؤية * رجل رأى شيئاً ثم اشتراه بعد زمان فقال وجدته متغيراً قال بعضهم لا يصح - صدق وقال شمس الأئمة السرخسي ان كان الشراء بعد زمان لا يتغير في ذلك الزمان غالباً لا يصدق ويكون القول قول البائع وان اشتراه بعد زمان يتغير مثل ذلك الشيء ١٩٣ في ذلك الزمان غالباً كان القول قول

المشتري كالمورأى جارية ثم اشتراها بعد عشر سنين أو عشرين سنة وقال تغيرت كان القول قوله وعليه الفتوى * رجل اشترى داراً هي في بلدة أخرى فقال البائع للمشتري سلمها إليك ثم امتنع المشتري عن أداء الثمن لعدم الرؤية وعدم القبض حقيقة كان له أن يردها بخيار الرؤية فان لم يردها يؤمر البائع بأن يخرج مع المشتري إلى تلك البلدة أو يبعث وكيله إلى تلك البلدة فيقبض الوكيل الثمن ويسلم الدار إليه * رجل اشترى مكعباً مربوطاً وجوهها فأنظر إلى ظهورها فعنى إلى صرمها كان له خيار الرؤية * رجل اشترى وزناً من تراب المعدن بعينه فله خيار الرؤية إذا خرج مافيه * ولو اشترى خفين أو مصراعين أو نعلين فرأى أحدهما كان له خيار الرؤية إذا رأى الثاني * رجل اشترى خفلاً يره فجاءه البائع بالخلف وألبسه المشتري وهو نائم ثم قام المشتري ومشى فيها كان له أن يردها بخيار الرؤية ان لم يقصدها ذلك * رجل

أن يخرجوا الاتحت لواء فلان كذا في المحيط * يجوز القتال في الأشهر الحرم والنهي عن القتال فيما منسوخ وان كان عدد المسلمين نصف عدد المشركين لا يحل لهم الفرار وهذا اذا كان معهم أسلحة وأما من لا سلاح له فلا بأس بأن يفر من معه السلاح وكذا لا بأس بأن يفر من يرى إذا لم تكن معه آلة الرمي وعلى هذا لا بأس بأن يفر الواحد من الثلاثة كذا في محيط السرخسي * وإذا كان عددهم اثني عشر ألفاً أو أكثر لا يحل لهم الفرار ان كان عدداً الكفار أضعاف عددهم وهذا اذا كانت كلمتهم واحدة فإذا تفرقت كلمتهم يعتبر الواحد بالاثنتين وفي زماناته تعتبر الطاقة ومن فر من موضع يقصده أهل الحصن بالمجنبي وأشباهه ومن موضع يرى بالسهم والجحارة فلا بأس به كذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى ولا بأس للإمام أن يبعث الرجل الواحد أو الاثنين أو الثلاثة سرية إذا كان يطيق ذلك كذا في الذخيرة * ومن تابع الجهاد الرباط وهو الإقامة في مكان يتوقع هجوم العدو فيه لقصد دفعه واختلف في محله فإنه لا يتحقق في كل مكان والمختار أن يكون في موضع لا يكون وراءه اسلام وجزم به في التجنيس كذا في البصر الرائق

الباب الثاني في كيفية القتال

ينبغي للإمام إذا أراد الدخول في دار الحرب أن يعرض العسكر ليعرف عددهم فارسهم ورجالهم فيكتب أساميهم كذا في شرح الطحاوي * وإذا دخل المسلمون دار الحرب فحاصروا مدينة أو حصناً دعوهم إلى الاسلام فان أجابوا كفوا عن قتالهم وان امتنعوا دعوهم إلى أداء الجزية كذا في الهداية * فان قبلوا فلهم ما لنا وعليهم ما علينا كذا في الكنز * وهذا في حق من تقبل منه الجزية وأما من لا تقبل منه فلا ندعوه إلى أداء الجزية كذا في التبيين * الكفار أصناف صنف لا يجوز أخذ الجزية منهم ولا إعطاء الذمة لهم وهم المشركون من العرب ممن لا كتاب لهم فإذا ظهرنا عليهم لا تقبل من رجالهم الا السيف والاسلام ونساؤهم وصبيانهم في * وصنف يجوز أخذ الجزية منهم بالاجماع وهم أهل الكتاب من اليهود والنصارى من العرب وغيرهم وكذلك يجوز أخذ الجزية من المجوس بالاجماع عريسا كان أو غير عربي وصنف اختلفوا في جواز أخذ الجزية منهم وهم قوم من المشركين غير العرب وغير أهل الكتاب والمجوس يجوز أخذ الجزية منهم عندنا هكذا في المحيط * ولا يجوز أن يقاتل من لا يبلغه الدعوة إلى الاسلام إلا أن يدعو كذا في الهداية * ولو قاتلهم بغيرة دعوة كانوا آثمين في ذلك لكنهم لا يضمنون شيئاً مما تلفوا من الدماء والاموال كافي النساء والولدان منهم كذا في المبسوط * ويستحب أن يدعو من بلغته الدعوة ببالغة في الانذار ولا يجب ذلك كذا في الهداية * وانما يستحب الدعوة مرة أخرى للثأر كيد بشرطين أحدهما أن لا يكون في تقديم الدعوة ضرر على المسلمين أما اذا كان في تقديم الدعوة ضرر على المسلمين بأن علموا أنهم لو قدموا الدعوة يستعدون للقتال أو يمتثلون بجميلة أو يتحصنون فلا يستحب تقديم الدعوة والشرط الثاني أن يطمع فيهم ما يدعون اليه أما اذا كان لا يطمع فيهم ما يدعون اليه فلا يستحب بالدعوة كذا في المحيط * ولا بأس أن يغيروا عليهم ليلاً أو نهاراً بغيرة دعوة وهذا في أرض بلقنم الدعوة كذا في محيط السرخسي * فان أبوا عن الاسلام والجزية استعانوا بالله تعالى عليهم وحاربهم كذا في الاختيار شرح المختار * ونصبوا عليهم المجانيق وحرقوهم وأرسلوا عليهم الماء وقطعوا أشجارهم وأفسدوا زرعهم كذا في الهداية * ولا بأس بأن يخرجوا

(٣٥ - فتاوى ثانی) اشترى جارية بعدد ألف درهم وتقابض ثم رد العبد بخيار الرؤية لا ينتقض البيع في حصة الانفس من الجارية * رجل اشترى راوية بعينها من ماء وقد شرط أنه من ماء مدحله وهو منها كان له خيار الرؤية قال لان ماء بعض المواضع أطيب من بعض * الاعمى اذا اشترى شيئاً جازشراً أو وقال الشافعي رحمه الله تعالى ان كان بصيراً فعمى جاز وان كان أعمى لا يجوز واذا جازشراً أو عندنا كان له خيار الرؤية ثم تكلموا فيما يكون بمنزلة الرؤية قالوا ان كان شيئاً ما يقبض ويحس فاذا قلب وحس كان ذلك بمنزلة الرؤية وان كان مما

لا يقبل ولا يجس. أن كان عقارا أو غار على رؤس الانهار قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الاشبه في هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يוכל بصيرا بالقبض فإذا قبض الوكيل وهو ينظر اليه بطل خيار الموكل وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يوصف المبيع عند الاعمى بأبلغ ما يكون فإذا قال الاعمى بعد ذلك رضيت بطل خياره. وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان في رواية بقاذا الاعمى الى موضع المبيع فإذا صار بحيث ١٩٤ لو كان بصيرا راه ووصفه فقال رضيت بطل خياره وفي رواية يجس الحيطان

والاشجار ثم يقول رضيت يطل خياره وفي الادهان والرياحين يكون الشئ منزلة النظر * حكى أن أعمى اشترى كل واحد منهم ما أرضاه فدخل أحدهما أرضه وجعل يجس الارض بيده فلم يجد فيها الشئ والكلا فسردها فقال انها لم تطعم نفسها فكيف تطعمني وأخر دخل أرضه فجعل يجس حشيشها ويتعرف غلظ سوق الحشيش وطولها فوجدته متفاديا غلظا فرفض بها وقال ان الارض اذا طابت تربتها استغلظ حشيشها واذا لم تطيب وكانت خبيثة نزلت يخرج نباتها لا تنكدا رقيقا ضعيفا * اذا اختلف العاقدان في الرؤية فقال البائع بعثك ما رأيت وقال المشتري لم أراه كان القول قول المشتري مع عينه * وكذلك لو اختلفا في المبيع فقال البائع ليس هذا ما بعثك وقال المشتري هو هذا كان القول قول المشتري بخلاف خيار العيب * اذا أراد المشتري أن يرد المبيع بعيب يحدث مثله عند المشتري وأنكر البائع أن يكون العيب عنده كان القول قول البائع

حصولهم ويغرقون أو يخربون البنيان وكان الحسن بن زياد يقول هذا اذا علم أنه ليس في ذلك الحصن أسير مسلم وأما اذا لم يعلم ذلك فلا يحل التحريق والتغريق ولكن انقول لومنعناهم عن ذلك يتعذر عليهم قتال المشركين والظهور عليهم والحصون قلائد عن أسير ولكنهم يقصدون المشركين بذلك كذا في المبسوط * ولا بأس برميهم وإن كان فيهم مسلم أسيرا أو ناجرا وإن تترسوا بصبيان المسلمين أو بالاسلارى لم يكفوا عن رميهم ويقصدون بالرمي الكناز وما أصابوه منهم لادية عليهم ولا كفارة ولا بأس باخراج النساء والصالحات مع المسلمين اذا كان العسكر عظيمًا يؤمن عليهم ويكره اخراج ذلك في سرية لا يؤمن عليها ولو دخل مسلم عليهم بأمان لا بأس بأن يحمل معه المحصف اذا كانوا قواما يؤمنون بالعهد كذا في الهداية * وإن كان العسكر عظيمًا فلا بأس باخراج المحصنين للخدمة وأما الشواب منهم فقرارهن في البيت أسلم والاولى أن لا تخرج النساء أصلا خوفا من الفتن وإن لم يكن لهم بد من الاخراج للباضة فالامام دون الحرائر كذا في التبيين * قوم من الصالحين يريدون الغزو ومعهم قوم من أهل الفساد يخرجون الى الغزو ومعهم من امير فان أمكن للصالحين الخروج بدونهم لا يخرجون معهم وإن لم يمكن الخروج الا معهم يخرجون معهم كذا في فتاوى قاضيان * وينبغي للمسلمين أن لا يغدروا ولا يغاروا ولا يتلوا كذا في الهداية * ولا يقتلوا امرأة ولا صبيا ولا مجنونا ولا شيخا قانيا ولا أعمى ولا مقعدا الا أن يكون أحدهم ولا يرى في الحرب أو تكون المرأة أمهامة. وكذلك اذا كان ملكهم صديا صغيرا أو حضروهم في الواقعة وكان في قتلته تغريق معهم فلا بأس بقتله كذا في الجوهر النيرة * واذا كانت المرأة ذات مال تحت الناس على القتال بما لها تقتل هكذا في المحيط * وكذا يقتل من قاتل من هؤلاء غير أن الصبي والمجنون يقتلان ماداما يقاتلان وغيرهما لا بأس بقتله بعد الاسر وإن كان يجن ويضيق فهو في حال افاقته كالصحيح كذا في الهداية * ولا يقتل مقطوع اليد والرجل من خلاف ولا مقطوع اليد اليمنى خاصة اذا كانوا الا يقاتلون بمال ولا رأى هكذا في المحيط * ولا يقتل يابس الشئ فان قاتل لا بأس بقتله وكذا الاعمى والمقعود والشيخ الفاني اذا حضروا وحرضوا على القتال ومن قتل واحدا من هؤلاء فليس عليه شيء هكذا في فتاوى قاضيان * أما أقطع اليد اليسرى أو أقطع إحدى الرجلين فهو بمن يقاتل فيقتل وكذا الاخرس والاصم هكذا في المحيط * وأما الصبي والمعتوه ماداما يجتران فلا بأس بقتله أو بعد ما صار في أيدي المسلمين لا ينبغي أن يقتلوهما وإن كانا قلة لا غير واحد كذا في فتاوى قاضيان * لا بأس بأن يقتل الرجل من المسلمين كل ذي رحم محرم من المشركين يتعدى به الا والوالد والولدة والاجداد من قبل الرجال أو النساء والجدات وهذا اذا لم يضطره الوالد الى ذلك فاما اذا اضطره الى ذلك فلا بأس بقتله اذا لم يمكنه الهرب منه واذا ظفر الابن بابه في الصف لا ينبغي أن يقتله بالقتل ولا ينبغي أن يمكنه من الرجوع حتى لا يعود حرا على المسلمين ولكنه يلجئه الى موضع ويستمسك به حتى يجي غيرة فيقتله كذا في المحيط * ولا يقتل الراهب في صومعته الا أن يخاطب الناس كذا في فتاوى قاضيان * فان كان بالمسلمين قوة على حمل من لا يقتل واخراجهم الى دار الاسلام لا ينبغي لهم أن يتركوا في دار الحرب امرأه ولا صبيا ولا معتوها ولا أعمى ولا مقعدا ولا مقطوع اليد والرجل من خلاف ولا مقطوع اليد اليمنى لانهم يولد لهم ففي تركهم عون على المسلمين وأما الشيخ الفاني الذي لا يلقه فان شاء أخرجه وان شاء تركه وكذلك الرهبان وأصحاب الصوامع اذا كانوا ممن لا يصيبون النساء وكذلك المجوزات لا يربى ولدها كذا في

فصل في العيوب كل ما ينقص القيمة عند التجار فهو عيب وذلك البحر أنواع * منها ما يكون ظاهرا معينا كالغور والشلل والصمم والخرس والعرج والسن الساقطة والسودا والشاغية والاصبع الزائدة والامراض والقروح * وفي غير الحيوان كالثمن في الالوان والخرق والعقون في الثياب والنز والسبخ في الاراضي اذا لم يدهلم به المشتري فعلم كنهه أن يرد الا أن ثبت البراءة عن العيب * ومنها ما يكون باطنا في الحيوان والحواري والعلبان فالسيل في ذلك الرجوع الى أهل البصر

ان أخبر بذلك واحد ثبت الغيب في حق الخصومة والدعوى وان شهد بذلك عدلان وشهد آتاه قديم كان عند البائع برده على البائع وما كان باطناني الجوارى يعرفها النساء لا ينظر اليها الرجال كالقرن والرتق اذا أخبرت امرأته واحدة بذلك ثبت الغيب في حق الخصومة لا في حق الرد في ظاهر الرواية * ومنهم اما يكون عيبا في الجوارى لا في الغلمان كالخرفاته يكون عيبا في الجوارى ولا يكون عيبا في الغلمان الا أن يكون فاحشا لا يكون مثله في عامة الناس فيكون عيبا * وكذلك الزنا عيب في الجوارى وليس ١٩٥ بعيب في الغلمان الا أن يكون مديعا

على ذلك وولد الزنا عيب في الجوارى وليس بعيب في الغلمان ومنهم اما يكون عيبا في بعض الاحوال دون البعض كالبول في الفراش فانه لا يكون عيبا في الصغير الذي لا يأكل وحده ولا يلبس وحده وهو عيب في الذي يأكل وحده ويلبس وحده وكذا السرقة مروي ذلك عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى اشترى عبدا كان أبق أوسرق أو بال في الفراش عند البائع في كبره ولم يبل عند المشتري قال أبو بكر بن سعيد البطنجي رحمه الله تعالى له أن يرد وقال أبو بكر الاسكافي لا يرد ما لم بعد عند المشتري وهو الصحيح والعنة عيب وكذا الخشاء * ولو اشترى عبدا على أنه خصي فوجده فلا يرد * ولو اشترى على أنه غفل فذا هو خصي كان له أن يرد والادرة عيب في الفلام لانه لا يسرع المشي ولا يقدر على القتال راكبا * والفضل في النساء غيب وهو ورم في الفرج يمنع الجماع وقيل هي التي يكون مسكها واحدا * وعدم الختان في الغلام والحيف في الجارية

البحر الرائق ناقل عن البدائع * قال القندوري في كتابه الكفارة على نوعين منهم من يجعد الباري عز وجل ومنهم من يقربه الا أنه ينكر وحدانيته كعبدة الاوثان فمن أنكره اذا أقر به يحكم باسلامه ومن أقر بوجد وحدانيته اذا أقر بوجدانيته بان قال لا اله الا الله يحكم باسلامه ومن أقر بوجدانية الله تعالى ووجد رسالة محمد صلى الله عليه وسلم فاذا أقر برسالة صلى الله عليه وسلم يحكم باسلامه كذا في المحيط * الوثني أو الذي لا يقرب بوجدانية الله تعالى لو قال الله لا يصير مسلما ولو قال أنا مسلم يصير مسلما فان أردت به أني على الحق لم يكن مسلما واليهودي أو النصراني اذا قال لا اله الا الله لا يصير مسلما ما قبل محمد رسول الله قالوا واليهود والنصارى اليوم بين ظهراني المسلمين اذا قال واحد منهم أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله لا يحكم باسلامه حتى يبرأ عن دينه ان كان نصرانيا يقول أنا باري من النصرانية وان كان يهوديا يقول أنا باري من اليهودية ومع ذلك يقول دخلت في دين الاسلام ولو قال اليهودي أو النصراني أنا مسلم أو قال أسلمت لا يحكم باسلامه لانهم يقولون المسلم من كان منقادا للحق مستسلما ونحن على الحق فاذا قال أنا مسلم يسأل عنه ان قال أردت به أني مستسلم أو أني مستسلم في دين الاسلام في دين الحق لم يكن مسلما فان لم يسأل عنه حتى صلى بجماعة مع المسلمين يقتل فان قال أردت به أني مستسلم أو أني مستسلم في دين الاسلام في دين الحق لم يكن مسلما فان لم يسأل عنه حتى صلى بجماعة مع المسلمين كان مسلما وان مات قبل أن يسأل وقبل أن يصلي بجماعة فليس مسلم ولو قال اليهودي أو النصراني لا اله الا الله محمد رسول الله تبرأت عن اليهودية ولم يقبل مع ذلك دخلت في الاسلام لا يحكم باسلامه حتى لومات لا يصلي عليه فان قال مع ذلك دخلت في الاسلام فحينئذ يحكم باسلامه هكذا في فتاوى قاضيخان * قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا كانت شهادة الكتابي برسالة محمد صلى الله عليه وسلم جوابا كان دخولا في الاسلام وعن بعض مشايخنا رحمه الله تعالى اذا قيل للنصراني أو محمد رسول الله بحق قال نعم انه لا يصير مسلما وهو الصحيح وكذلك اذا قيل له أو محمد رسول الله بحق الى العرب والعجم فقال نعم لا يصير مسلما وقعت في زماننا أنه قيل لنصراني أدين الاسلام حق فقال نعم فقيل له أدين النصرانية باطل فقال نعم فأنى بعض المفتين بانه لا يصير مسلما وأفتى بعضهم انه يصير مسلما وكذلك اذا قال النصراني أو اليهودي أنا على دين الحنيفية لا يصير مسلما هكذا في المحيط * عن بعض المشايخ رحمه الله تعالى اذا قال اليهودي دخلت في الاسلام يحكم باسلامه وان لم يقل تبرأت عن اليهودية وأما الجوسي اذا قال أسلمت أو قال أنا مسلم فيحكم باسلامه لانهم لا يدعون لانفسهم وصف الاسلام بل يعترفون شتمه كذا في فتاوى قاضيخان * اذا صلى الكتابي أو واحد من أهل الشرك في جماعة حكم باسلامه عندنا وان صلى وحده فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحكم باسلامه وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يحكم باسلامه في مشايخنا رحمه الله تعالى من قال لا خلاف في الحقيقة فان ما ذكره أبو حنيفة رحمه الله تعالى تأويله اذا صلى وحده بغير اذان واقامة وعند ذلك لا يحكم باسلامه وتأويل ما قاله اذا صلى وحده بان اقامه وعند ذلك يحكم باسلامه بلا خلاف * وفي الاجناس اذا شهدوا أنا رأينا يصلي سنة ولم يقولوا بجماعة فقال صليت صلاحي لا يكون اسلاما حتى يقولوا صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا كذا في المحيط وان شهدوا أنه كن يؤذن ويقيم كان مسلما كان الاذان في السفر أو في الحضر وان قالوا سمعناه يؤذن في المسجد فليس بشئ حتى يقولوا هو مؤذن فاذا قالوا ذلك فهو مسلم لانهم اذا قالوا انه مؤذن كان ذلك عادة فيكون مسلما كذا في البحر الرائق ناقل عن البرازية * وان صام أو أوج أو أدى الزكاة

اذا كانا جليسين لا يكون عيبا وان كانا مولدين صغيرين فكذلك وان كانا كبيرين فهو عيب وهذا عندهم أماعند نافعه في الجوارى لا يكون عيبا * ولو اشترى جارية على أنها بكر ثم قال هي ثيب فان القاتني يريها النساء ان قلن هي بكر كان القول قول البائع ولا يمين عليه وان قلن هي ثيب كان القول قول البائع مع عيبه * وان وطئها المشتري فعلم بالوطء فان زابها كما علم أنهم ليست ببكر بلابث والازمته الجارية هكذا ذكر الشيخ أبو القاسم رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يرد هاتبة النساء * والذكاح عيب في

العدو والحاربة وكذا لو كانت الحاربة في العدة عن طلاق رجعي وان كانت عن طلاق مائت فليس بعيب والأحرام ليس بعيب في الحاربة وكذا لو كانت الحاربة محرومة الوطء على المشتري برضاع أو صهرية لا يكون عيباً * ولو اشترى جارية وقبضها ثم ادعى أن لها زوجاً وأراد أن يردّها فقال البائع كان له ازوج عندي أبانها أو مات عنها قبل البيع كان القول قول البائع ولا يرد عليه * ولو أقام المشتري البينة على قيام النكاح للعالم لا تقبل بينته ولو أقام البينة ١٩٦ على إقرار البائع بذلك قبلت بينته * ولو قال البائع كان زوجها عندي فلان

أبانها قبل البيع والمشتري ينكر الطلاق كان القول قول البائع فان حضر المقر له بالنكاح وأنكر الطلاق كان للمشتري أن يردّها * ولو قال البائع كان له ازوج عندي يوم البيع فأبانها أو مات عنها قبل القبض أو بعده والمشتري ينكر الطلاق كان للمشتري أن يردّها الحاربة * ولو كان لها زوج عند المشتري فقال البائع كان زوجها عندي غير هذا الرجل أبانها أو مات عنها قبل البيع كان القول قول البائع * رجل اشترى نخطة فوجدها ودية لا يردّها لان الرداء قليلت بعيب وان وجدها مسوسة أو عفتة كان له أن يردّها * وكذا لو اشترى اناء مفضة فوجدها رديئة فمن غير غش لا يردّه * ولو اشترى جارية فوجدها قبيحة أو سوداء الوجه لا يردّها ولو وجدها محترقة الوجه لا يستبينها قيم ولا مجال كان له أن يردّها * ولو اشترى جارية قد كانت ولدت عند البائع أو عند غيره ولم يعلم به المشتري ثم علم كان له أن يردّها في أحدي الروايتين وعليه الفتوى وفي رواية أخرى لا يجعل نفس الولادة عيباً فلا يردّها

لا يحكم بإسلامه في ظاهر الرواية وروى داود ابن رشيد عن محمد رحمه الله تعالى أن حج البيت على الوجه الذي يفعله المسلمون بأن رأوه تهيأ للأحرام ولبي وشهد المناسك مع المسلمين يكون مسلماً وان لم يشهد المناسك أو شهد المناسك ولم يحج لم يكن مسلماً * ولو شهد واحد فقال رأيتته يصلي في المسجد الأعظم في جماعة وشهد آخر رأيتته يصلي في مسجد كذا قبل شهادتهما ويجبر على الإسلام كذا في فتاوى قاضيان * ولم يقتل كذا في المحيط * عن الحسن بن زياد إذا قال الرجل لذي أسلم فقال أسلمت كان إسلاماً كذا في فتاوى قاضيان * قال محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير إذا حمل مسلم على مشرك ليقتله فلما رقه قال أشهد أن لا إله الا الله فان كان الكافر من قوم لا يقولون هذا فعلى المسلم أن يكف عنه وان أخذه وجاء به الى الامام فهو حر مسلم ان كان تكلم بكلمة التوحيد قبل ان يقهره المسلم وان قال بهد ما قهره المسلم فهو في عواكف لا يقتل فان قال ما أردت الإسلام بما قلت بل انما أردت الدخول في اليهودية أو أردت التعوذ لئلا يقتلني لم يلتفت الى قوله ولو كان حين قال لا إله الا الله كف عنه فانفلت وعلق بالمشر كين ثم عاد يقاتل فحمل عليه الرجل فلما رقه قال لا إله الا الله فان كان له فئة يلجأ اليها فلا بأس بان يقتله وان تفرقت للفئة فليس له أن يقتله ولكنه يؤتبه على ما منع وان كان هذا الرجل ممن يقول لا إله الا الله ولكن لا يقرب رسالة محمد صلى الله عليه وسلم وباقي المسألة بما لها فلا بأس بان يقتله وان تكلم بهذه الكلمة وان قال أشهد أن لا إله الا الله وأن محمداً عبده ورسوله فعليه أن يكف عنه فإذا أكره على الإسلام فاسلم صح الإسلام استحساناً وفي نوادر ابن رستم ان اسلام السكران اسلام كذا في المحيط * وإذا قال الوثني أشهد أن محمداً رسول الله يكون مسلماً وكذا لو قال أنا على دين محمد صلى الله عليه وسلم أو أنا على الحنفية أو على الإسلام يحكم بإسلامه ولو مات يصلي عليه * كافر لقن كافراً آخر الإسلام لم يكن مسلماً وكذا اذا علمه القرآن وكذا اذا قرأ القرآن كذا في فتاوى قاضيان

باب الثالث في المواعدة والامان ومن يجوز أمانه

إذا رأى الامام أن يصلح أهل الحرب أو فريقتهم * م وكان ذلك مصلحة للمسلمين فلا بأس به وان رأى الامام مواعدة أهل الحرب وأن يأخذ على ذلك ما لا فلا بأس به لكن هذا اذا كان بالمسلمين حاجة أما اذا لم تكن فلا يجوز والمأخوذ من المال يصرف مصارف الجزية اذا لم ينزلوا باسحتهم بل أرسلوا رسولا أما اذا حاط الجيش بهم ثم أخذوا المال فهو وغنمه يخمسها ويقسم الباقي بينهم كذا في الهداية * ولو وادعهم فريق من المسلمين بغیر اذن الامام فالمواعدة جائزة على جماعة المسلمين لانها أمان وأمان الواحد كآمان الجماعة كذا في السراج الوهاج * ولو أن مسلماً وادع أهل الحرب سنة على ألف دينار جازت مواعده فان لم يعلم الامام ذلك حتى مضت مواعده أخذ المال وجعله في بيت المال وان علم بمواعده قبل مضى السنة فانه ينظر ان كانت المصلحة في امضائها أمضاها وأخذ المال فان رأى المصلحة في ابطالها رد المال اليهم ثم نبذ اليهم وقتلهم فان مضى نصف السنة برد كله استحساناً كذا في محيط السرخسي * ولو قال المسلم وادعكم بألف دينار ثم نبذ الامام اليهم بعد مضى من السنة بعضهم اوتى البعض كان للامير المال بحسب ما مضى من السنة ورد بحسب ما بقي هكذا في المحيط * فان كان وادعهم ثلاث سنين كل سنة بألف درهم وقبض المال كله ثم أراد الامام نقض المواعدة بعد مضى السنة فانه يرد عليهم الثلث لانه فرق العقود بتفريق التسمية بخلاف الاول لان هناك العقد واحد في السنة والمال مذکور بحرف على وهو حرف الشرط كذا في محيط السرخسي *

توجب الولادة نقصاناً ظاهر فيها * ولو اشترى جارية وقبضها ثم قال انها لا تحيض قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل وتجب رجحه الله تعالى لا تسمع دعوى المشتري الا أن يدعى ارتفاع الحيض بالحبل أو بسبب الداء فان ادعى بسبب الحبل يسمع دعواه ويرى القاضي النساء ان قلن هي حبل يحلف البائع أن ذلك لم يكن عنده وان قلن ليست بحبل فلا عين على البائع وهو نظير ما ذكرنا في الشبهة وفي دعوى الحبل يرجع الى التمسك في معرفتها بما لها يرجع الى الاطباء ثم في الدامير بشهادة رجلين اذا شهد أنه قديم * وفيما لا ينظر اليه الرجال

كافرون والرفق ونحو ما اختلفت فيه الروايات وآخر ما روى عن محمد رحمه الله تعالى انه ان كان ذلك قبل القبض وهو عيب لا يحدث برتبتهان النساء وهو قول أبي يوسف الآخر والمرأى الواحدة والمرأى ان فيه سواء والمرأى ان أوثق. وأما الحبل فيثبت بقول النسائي حق الخصومة ولا يرتبتهما دتهن. رجل اشترى خفين فانا أحدهما لا يدخل في رجله ان كان لا يدخل له له في رجله لا يرتد وان كان لا يدخل لالعله في رجله بل لصيق الخلف كان له أن يرتد وان كان الخلفان ضيقين لا تدخل في رجله فيهما ١٩٧ لم يكن له أن يرتد. رجل اشترى عبدا فأنق

من يده وقد كان أبقى عند البائع لا يكون له أن يرجع بنقصان العيب مادام العبد حيا أبقا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو اشترى دابة فسرق منه ثم علم بعيب لا يرجع بنقصان العيب. رجل اشترى مصحفا على أنه جامع فإذا فيه آيات أو آية ساقطة كان له أن يرتد. رجل اشترى عبدا فسرق عنه أقل من عشرة وقد كان سرق عند البائع مثل ذلك كان له أن يرتد وكذا لو أبقى عنده إلى مادون السفر كان له أن يرتد لانه يسمى أبقا وسارفا وكذا لو كان العبد نقب البيت ولم يخرج شيئا كان له أن يرتد. رجل اشترى غلاما وبركته. وردهم فقال البائع انه ورده حديث أصابه ضرب فأورمه فاشتراه على ذلك ثم ظهر أنه كان قديما لا يرتد قال المصنف وهذا اذا لم يبين السبب فاما اذا بين السبب ثم ظهر أنه كان بسبب آخر غير الذي بين كان له أن يرتد كما لو اشترى عبدا هو محجوم فقال البائع هو حى غب فانا هو غير ذلك كان له أن يرتد لان الغب

وتجوز الموادة أكثر من عشر سنين على ما يراه الامام من المصلحة كذا في الاختيار شرح المختار. ولو حاصر العدو والمسلمين وطلبوا الموادة على مال يدفعه المسلمون اليهم لا يفعل الامام الا اذا خاف الهلاك كذا في الهداية. * واذا طالبوا من الامام الموادة سنين مملوطة على أن يؤدوا الى المسلمين كل سنة شيئا معلوما على أن لا يجري عليهم أحكام الاسلام في بلادهم لم يفعل ذلك الا أن يكون خيرا للمسلمين فان كان ذلك خيرا للمسلمين ووقع الصلح على أن يؤدوا اليهم كل سنة مائة رأس فهدا على وجهين اما ان صالحوا على مائة رأس بغير أعيانهم أو باعيانهم فان كان الصلح على مائة رأس بغير أعيانهم فان كانت المائة المشروطة من أنفسهم وأولادهم لم يجوز ذلك وان كانت المائة المشروطة من أرفاقهم جاز وان كان الصلح على مائة رأس باعيانهم من أنفسهم وأولادهم بان قالوا أول السنة آمنوا على أن هؤلاء لكم ونصالحكم ثلاث سنين مستقبلة على أن نعطيكم مائة رأس من رقيقنا فهو جائز كذا في المحيط. * وان شرطوا في الموادة أن يرتد عليهم من جاءنا مسلما منهم بطل الشرط ولم يجب الوفاء به كذا في الكافي. * ولو صالحهم الامام ثم رأى نقض الصلح أصح نبذ اليهم وقائلهم ويكون النبذ على الوجه الذي كان الامان فان كان متشرا يجب أن يكون النبذ كذلك وان كان غير متشرا بان منهم واحد من المسلمين سرايكتي بنبذ ذلك الواحد ثم بعد النبذ لا يجوز قتالهم حتى يمضي عليهم زمان يتمكن فيه ملكهم من انفاذ الخبر الى أطراف مملكته وان كانوا خروا من حصونهم وتفرقوا في البلاد وفي عساكر المسلمين أو خروا حصونهم بسبب الامان حتى يعودوا اليهم ما منهم ويعبروا حصونهم مثل ما كانت توقيعا عن الغد وهذا اذا صالحهم مدة فرأى نقضه قبل مضي المدة وأما اذا مضت المدة فبطل الصلح بغيرها فلا نبذ اليهم كذا في التبيين. * ولا ينبغي للمسلمين أن يغيروا عليهم ولا على أطراف بلادهم مادام الصلح باقيا كذا في السراج الوهاج. * وان بدوا بخيانة قائلهم ولم نبذ اليهم اذا كان ذلك باتفاقهم كذا في الهداية. * ولو خرج من دار الموادة جماعة لا منعة لهم وقطعوا الطريق في دار الاسلام فليس هذا نقض العهد وان خرج قوم لهم منعة بغير أمر ملكهم ولا أمر أهل مملكته فالملك وأهل مملكته على موادعتهم وهؤلاء الذين قطعوا الطريق لا بأس بقتلهم واسترقاقهم وان كانوا خرجوا باذن ملكهم فهذا نقض العهد في حق الكل كذا في فتاوى الكرخي. * واذا كانت الموادة فائدة بيننا وبينهم فخرج منهم رجل الى بلد حرب آخر ليس بيننا وبينهم موادة فغز المسلمون ذلك البلد فاخذوا ذلك الرجل فهو آمن لا يسب عليه ولا على ماله وأهله ورقيقه وحيث مضى أهل البلد الذين وادعناهم وحيث رحلوا من البلاد دفعهم آمنون وان غزا المسلمون دارا غير دار الموادعين فأسروا منها رجلا من الموادعين كان أسيرا في الدار التي غزاها المسلمون كان فيئنا كذا في السراج الوهاج. * وأهل النعمة اذا نقضوا العهد كل شركين في الموادة ويجوز أخذ المال منهم لانه يجوز تركهم بالجزية هكذا في الاختيار شرح المختار. * ويصالح المرتدين الذين يغلبون وصارت دارهم دار الحرب عند الخوف لو خيرا بلا أخذ مال منهم وان أخذ المال منهم لم يرتد لان مالهم في الله. * لمين اذا ظهر واجتلاف مالوا أخذ من أهل البغي حيث يرتد عليه. * بعد وضع الحرب أوزارها لانه ليس فيئنا الا قبله لانه اعانة لهم كذا في النهر القائق. * وهكذا في فتح القدير. * عبدة الاوثان من العرب كالمرتدين في الموادة لانه لا يقبل منهم الا الاسلام أو السيف ويكره لامير الجيش أو قائم قواد المسلمين أن يقبل هدية أهل الحرب فيقتصم بها بل يجعلها قتيلا للمسلمين ويكره بيع السلاح والكرام من

يختلف باختلاف السبب. رجل اشترى عبدا كان محجوما عند البائع تأخذه المحي كل يومين أو ثلاثة أيام ولم يعلم به المشتري فاطمّن عليه عند المشتري كذا في المنتقى أن المشتري أن يرتد ولو أنه صار صاحب فراش بذلك عند المشتري فهذا عيب آخر غير المحي يرجع بالنقصان ولا يرتد. * وكذا لو كان به قرحة فاقترت أو كان جديا فاقترت كان له أن يرتد. وان كان به جرح فذهب يده من ذلك عند المشتري أو كانت موضحة فصارت آمنة عند المشتري فليس له أن يرتد. رجل اشترى عبدا وقبضه فمتم عنه وقد كان يحرم عند البائع ولم يعلم به المشتري قال الشيخ

الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى المسئلة محفوظة عن أصحابنا أنه ان حم عند المشتري في الوقت الذي كان يحم عند البائع كان له أن يرد وان حم عند المشتري في غير ذلك الوقت لا يرد فقبل له لو اشترى أرضا فترت عند المشتري وقد كانت تترع عند البائع قال له أن يرد لان سبب النزوح واحد وهو تسفل الأرض وقرب الماء فكان الثاني غير الأول لأن يبي ما غاب أو كان المشتري رفع التراب عن وجه الأرض فيعلم أنها تترت لرفع التراب أو الماء الغالب ١٩٨ الذي جاء من موضع آخر فيكون النزوح عند المشتري غير الذي كان عند البائع

أهل الحرب وتجهيزهم قبل الموقعة وبعدها وكذلك الحديد وكل ما هو أصل في آلات الحرب ولا يكره ادخال ذلك على أهل الذمة كذا في الاختيار شرح المختار * ولو جاء حربي بسيف فاشترى مكانه قوساً أو ربحا أو ترساً لم يترك أن يخرج كذا في الميسوط * وان باعه بدراهم ثم اشترى غيره بمنع مطلقاً كذا في التبيين * طلب ملك منهم الذمة على أن يترك أن يحكم في أهل مملكته ما شاء من قتل أو ظلم لا يفسح في الإسلام لا يجاب الى ذلك ولو كان له أرض فيها قوم من أهل مملكته هم عبيده يبيع منهم ما شاء فالح و صار ذمة فهم عبيده كما كانوا يبيعهم ان شاء كذا في فتح القدير * فان ظفر عليهم عدوهم ثم استنقذهم المسلمون من أيدي أوائلهم فانهم يردون الى هذا الملك بغير شيء قبل القسمة وبالقيمة بعد القسمة بمنزلة سائر أموال أهل الذمة وعلى هذا لو أسلم الملك وأهل أرضه أو أسلم أهل أرضه دونهم فهم عبيده كما كانوا كذا في الميسوط

(فصل في الامان) اذا أمن رجل حر أو امرأة حرة كافراً أو جماعة أو أهل حصن أو مدينة صح أمانهم ولم يكن لاحد من المسلمين قتالهم الا أن يكون في ذلك مفسدة فينبذ اليهم كما اذا أمن الامام بنفسه ثم رأى المصلحة في التنبذ ولو حاصر الامام حصناً أو أمن واحداً من الجيش وفيه مفسدة فينبذ الامان ويؤذبه الامان كذا في الهداية * ويطلق أمان ذى الا اذا أمره أمير العسكر أن يؤمنهم فيجوز أمانه كذا في التبيين * ويصح أمان المكاتب ولا يجوز أمان المسلم التاجر في دار الحرب ولا أمان المسلم الاسرى في أيديهم ولا أمان الذي أسلم في دار الحرب كذا في فتاوى قاضيان * العبد اذا أمن ان كان مأذوناً في القتال في جهة المولى يصح أمانه بلا خلاف وان كان مخجوراً عن القتال فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح أمانه وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يصح وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى مضطرب بعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا هذا الخلاف في العبد المحجور اذا لم يجزى النفي ما اذا جاء النفي فيصح أمانه بلا خلاف وبعضهم قالوا الكل على الخلاف هكذا في المحيط * والجواب في الامة كالجواب في العبدان كانت تقتال باذن المولى فامانها صحيح وان كانت لا تقتال فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح أمانها كذا في الذخيرة * ان أمن الصبي وهو لا يعقل لا يصح كالمجنون وان كان يعقل الاسلام وبصفه وهو محجور عن القتال لا يصح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويصح عند محمد رحمه الله تعالى وان كان مأذوناً في القتال فالاصح أنه يصح بالاتفاق بين أصحابنا هكذا في فتح القدير * ومختلط العقل الذي يعقل الاسلام وبصفه بمنزلة الصبي الذي يعقل كذا في التبيين * وان كبر الغلام وبلغ وهو لا يصف الاسلام ولا يعقله ويعقل أمر معيشته فامان لا يصح لانه بمنزلة المرتد وكذلك الجارية حرة كانت أو أمة كذا في المحيط * اذا أمن رجل من المسلمين أناس من المشركين فأغار عليهم قوم آخرون من المسلمين فقتلوا الرجال وأصابوا النساء والأموال واقسموا ذلك وولداهم منهم الاولاد ثم علموا بالامان فعلى القتالين دية من قتلوا وترد النساء والأموال الى أهلها وبغير رمون للنساء أصدقهن بما أصابوا من فروجهن والاولاد أحرار بغير قيمة مسلمون تبعاً لآبائهم لا سبيل عليهم لكن انما ترد النساء بعد مضي ثلاث حيض وفي زمان الاعتداء بوضع على يدي عدل والعدل امرأه بجورقة لا الرجل هكذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى واذا نادى المسلمون أهل الحرب بالامان فهم آمنون جميعاً اذا سمعوا صوتهم بالامان بأى لسان كانوا نادوهم ويستوى في ذلك ان عرفوا وفهموا بالامان أو لم يعرفوا ولم يفهموا منه الامان بأن نادوهم بالعربية وهم روم لا يحسنون العربية أو نادوهم بالنبطية وهم قوم لا يعرفون النبطية

أو يشتبه فلا يدري انه عين ذلك أو غيره فلا يكون له أن يرد قال القاضي الامام أبو الحسن على السغدى رحمه الله تعالى الجواب في مسئلة الحسى والنزما قال الشيخ الامام الاله بيشكى بما ذكر في الزيادات في رجل اشترى جارية بيضاء احدى العينين وهو لا يعلم بذلك فانجلى البياض عند المشتري ثم عاد ليس له أن يرد وجهه لالثاني غير الاول * ولو اشترى جارية بيضاء احدى العينين وهو يعلم بذلك فلم يقبضها حتى انجلى البياض ثم عاد يبيضاها عند البائع لا يكون للمشتري أن يردّها وجعل الثاني عين الاول الذي رضى به اذا كان الثاني عند البائع ولم يجعل الثاني عين الاول اذا عاد البياض عند المشتري وقال لا يرد قال القاضي الامام هذا كنت أشاور شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وهو يشاور معي فيما كان مشكلاً اذا اجتمعنا فشاورة في هذه المسئلة فما استفدت منه فرقاً * رجل اشترى عبداً فسرق ثياباً للمشتري وأبق وقد كان سرق عند

البائع بعد بلوغه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ليس للمشتري أن يخصم البائع مادام العبد حياً أبقاً فان عاد من الأباقي كان للمشتري أن يخصم البائع ويرد عليه بالجملة * رجل اشترى جارية بقبضه فاقبضه عند المشتري شهراً أو ربعين وما قال القاضي الامام هذا ارتفاع الحيض عيباً وأدناه شهر واحد فاذا ارتفع هذا القدر عند المشتري كان له أن يرد اذا أثبت أنه كان عند البائع كذلك * اشترى جارية وادعى أنها لا تحيض واسترد بعض الثمن ثم حاضت قالوا ان كان البائع أعطاه على وجه الصلح عن

199

وكذلك كل ما يخلو عن التراب فهو مثل الخنطة على التفصيل الذي ذكرنا * ولو اشترى مسكافو جديفه رصاصا كان له أن يميز الرصاص ويرده على البائع بخصته * جعل أبو يوسف رحمه الله تعالى الجنس هذه المسائل أصلا فقال كل ما يباع في قليله لا يميز كثيرا وكل ما لا يباع في قليله كان له أن يميز كثيرا والرصاص في المسك لا يباع في قليله فميز كثيرا وبيع في قليل التراب فلا يميز كثيرا وعمامة المشايخ أخذوا بهذه الرواية * ولو اشترى نحاس قفزة خرج منها حجر مثل ما خرج من النحاس تكن له أن رد الحجر ويمسك من النحاس بحسب ذلك إلا أن يشاء البائع

وأمنال ذلك وإن لم يسمعوا صوتهم بالامان فلا أمان لهم ويحل قتلهم وسبيهم ولونادوهم من موضع يسمعون
الآن العلم قد أحاط بانهم لم يسمعوا بأن كانوا إما مأوم مشغولين بالحرب فذلك أمان وأراد بالعلم غالب الرأي
لاحقيقة العلم وسماع الكل للامان ليس بشرط لتبوت الامان في حق الكل بل سماع الاكثر يكفي ويقوم ذلك
مقام سماع الكل وإذا قالوا الحرب لا تخف أو قالوا له أنت آمن أو قالوا له لا بأس عليك فهذا كله أمان ولو قالوا
له لك أمان الله كان أمانا وكذلك إذا قالوا لك عهد الله أولئك ذمة الله أو قالوا تعال تسمع كلام الله أو قالوا
أجرناك ولو أن الأمير قال لجماعة من أهل الحرب عنيين وهم في الحصن محصورون أخرجوا اليئارا ودكم
على الصلح وأنتم آمنون أولم يقل وأنتم آمنون فخرجوا فهم آمنون ولو قال لهم اخرجوا اليئار ولم يرد على هذا
فخرجوا فلا أمان ولو قال لهم انزلوا اليئارا كان أمانا ولو قال لهم اخرجوا اليئار فبيعونا واشتروا منا كان أمانا ولو أن
رجلا من المسلمين أشار إلى رجل من المشركين وهم في حصن أو منعة أن تعال أو أشار إلى أهل الحصن أن
افتحوا الحصن ففتحوا أو أشار إلى السماء فظن المشركون أن ذلك أمان ففعلوا ذلك الذي أمر به الرجل وقد
كان هذا الذي صنع الرجل معروفا بين المسلمين وبين أهل الحرب من أهل تلك الدارات أنهم إذا صنعوا كان أمانا
أولم يكن ذلك معروفا فهو أمان جائز وإذا أشار إلى العدو بآية يصعبه بإشارة يفهم منه الدعاء إلى نفسه والامر
بالحي إليه ويقول بلسانه مع ذلك إن جئت قتلتك فجاءه وهو آمن هذا إذا فهم الكافر الإشارة وعرفها أمانا
ولم يسمع قول المشير إن جئت قتلتك أو سمع ولكن لم يفهمه فأما إذا سمع وفهمه لم يكس ذلك أمانا وعلى هذا إذا
قال المسلم للكافر تعال حتى أقنتلك فسمع الكافر أول الكلام وفهمه ولم يسمع آخر الكلام أو سمعه إلا أنه لم
يفهمه كان أمانا ولو سمع آخر الكلام وفهمه لا يكون أمانا وعلى هذا إذا قال المسلمون له تعال إن كنت تريد
القتال تعال إن كنت رجلا فسمع أول الكلام وفهمه ولم يسمع آخر الكلام أو سمع آخر الكلام ولم يفهمه
فجاءه كان أمانا ولو سمع أول الكلام وآخره وفهمه فجاءه لا يكون أمانا وعلى هذا إذا قال له تعال حتى ترى
مأصنع بك هكذا في الذخيرة والمحيط * ولو أن جماعة من الكفار قالوا للمسلمين آمنون على درارين آفتموهم
على ذلك فهم آمنون وأولادهم وأولاد أولادهم وان سفلوا من أولاد الرجال ولا يدخل أولاد البنات كذا
ذكره في السير الكبير كذا في الظهيرية * وإذا قال آمنون على أولادي فآتمنوه على ذلك فهو آمن وأولاده
الصبية وأولاده من قبل الرجال وأما أولاد البنات فلا يدخلون ولو قال آمنون على أولاد أولادي ذكر شيخ
الاسلام والقاضي الامام ركن الاسلام علي السغدّي أن هذه المسئلة على الروايتين وذكر شمس الاعنة
السرخسي أن في هذه الصورة بنو البنات يدخلون رواية ولو قال آمنون على آبائي وله أب وأم دخل في
الامان وإن لم يكن أب وأم وإنما وجد وجدته فلا أمان لهما قال محمد رحمه الله تعالى فإن كان لسائهم
الذي يتكلمون به أن الجد والد كما أن ابن الابن ابن فالحديث عزلة ابن الابن يدخل في الامان كذا في المحيط * ولو
قالوا آمنون على أبناءنا وله أبناء وآتمنوه بنات فهم آمنون فإن لم يكن لهم ذكور وإنما لهم بنات خاصة فهو فيء
جميعا وقالوا آمنون على بناتنا وأخواتنا فهذه على الانثى دون الذكور كذا في الظهيرية * ولو قال
آمنون على اخوتي وله اخوة وأخوات دخل الكل في الامان ولو كان له أخوات لا ذكور عنهن يدخلن في
الامان كذا في المحيط * ولو قالوا آمنون على أبناءنا وله أبناء وآتمنوه أبناءنا وآتمنوه أبناءنا وآتمنوه أبناءنا
آتمنوه أبناءنا وآتمنوه أبناءنا أيضا وقالوا آمنون على آبائنا وله أم وأجداد فليس

أن يأخذها كذلك ويرد الثمن لأن في قليل الجور لا يساع في التعاص فكان له أن يبيع الجور كل رصاص في المسك * رجلان تبايعا بعبير
وتقا بضاف وجد أحدهما بالعبير الذي اشتراه عينا فحلت عنده والعبير الآخر مرض عند الذي اشتراه قال الشيخ الامام هذا رجه الله تعالى
بغير الذي وجد بالعبير الذي اشتراه عينا ان شاء رجع بحصة العيب من العبير الآخر وان شاء رجع بحصة العيب من قيمة العبير الآخر صحيحا
غير مرض وانما يتخير لمرض العبير ٣٠٠

يدخل الاجداد في ذلك وكذلك لو قالوا آمنونا على أهمائنا وليس لهم أهمات لكن لهم جدات فانهم
لا يدخلون في الامان ولو قال آمنوني على موالى وليس له الامواليات ولا ذكر فيهن فهن امنات معه استحسانا
كذا في الظهيرية * اذا قال واحد من أهل الحصن آمنوني على متاعى فأمنوه فهو آمن ومتاعه سالم ولم يدخل
في المتاع دراهم ولا دنانير ولا ذهب ولا فضة ولا حل ولا جواهر ولا كراع ولا سلاح ويدخل ما سوى ذلك من
الثياب والفرش وجميع متاع البيت في البيوت يدخل تحت اسم المتاع وهو استحسان كذا في المحيط * ان
قال آمنوني مع عشرة فالعشرة سواء والخيار في تعيين العشرة الى الامام ولو قال آمنوني في عشرة من أهل
بيتي أو في عشرة من أهل حصتي فالامان له وتسعة سواء ولو قال آمنوني في عشرة من اخواني فهو آمن
وعشرة سواء من اخوانه وكذلك لو قال في عشرة من ولدي ولو قال آمنوا عشرة من اخواني أنا فيهم أو عشرة
من ولدي أنا فيهم فالامان لعشرة سواء ولو قال عشرة من أهل بيتي أنا فيهم أو عشرة من أهل حصتي أنا فيهم
فالامان لعشرة هو أحدهم * ولو قال آمنوني في موالى وله موال اعتقوه وموال اعتقهم فالامان لا يتناول
الفرقيين وانما يتناول الامان أسدا الفرقيين ويكون الامان على ماؤا المستامن فان قال ماؤا بيت شيأ فيهم
جميعا آمنون استحسانا * وان حاصر المسلمون حصنا فاشرف عليهم رأس الحصن فقال آمنوني على عشرة من
أهل الحصن على أن أفتح لكم فقالوا لا ذلك ففتح الحصن فهو آمن وعشرة معه ثم الخيار في تعيين العشرة
الى رأس الحصن ولو قال اعقدوا الى الامان على أهل حصتي على أن تدخلوه فتصلا فيه فعدة والامان
على ذلك فليس لهم قليل ولا كثير من النفوس ولا من الاموال كذا في خزائن المفتين * اذا استامن
الرجل من أهل الحرب الى أهل الاسلام فخرج معه بامرأة وقال هذه امرأتى وخرج معه باطفال صغار
وقال هؤلاء ولادى ولم يكن ذكرهم في أمانه وانما قال آمنوني حتى أخرج اليكم أو الى دار الاسلام أو الى
عسكركم في دار الحرب فان القياس في هذا أن يكون الكل فيثا غيره ولكن هذا فيجب فتحهم أمين بامانه
وعلى هذا القياس والاستحسان اذا كان معه سبي كثير فقال هؤلاء مريسقي وصدقه في ذلك أو كانوا غدا لا
يعبرون عن أنفسهم حتى لا يحتاج في ذلك الى تصديقهم فانه يصدق في ذلك مع عينه استحسانا او القياس أن
يكون جميع ذلك فيثا وكذلك الدواب والاجزاء الذين معه على هذا القياس والاستحسان وان كان معه رجال
فقال هؤلاء ولادى وصدقه في ذلك فهم في عياساوا استحسانا وان كان معه صغار وهم يعبرون عن أنفسهم
فقال هؤلاء ولادى وصدقه في ذلك فالقياس أن يكونوا فيثا وفي الاستحسان لا يعبرون فيثا وان كذبوه فهم
في المصلين ولو كان معه نساء قد بلغن فقال هؤلاء بناتي فصدقته فالقياس أن يكن فيثا وفي الاستحسان هن
آمنات وصار الاصل في جنس هذه المسائل أن كل من يستامن لنفسه في الغالب بنفسه لا يجعل تابعا لغيره في
الامان وكل من لا يستامن لنفسه في الغالب بنفسه يجعل تابعا لغيره في الامان فعلى هذا أمه وجدته
وأخواته وعماته وخالاته وكل ذات رحم منه من النساء يدخلن في أمان المستامن تبعا للمستامن فاما أبوه
وجده وأخوه فلا يدخل في أمان المستامن قال وكل من كان آمنا بامان من المستامن فعلم أنه كما قال أودعى
ذلك وصدقه الذي خرج معه فهو سواء وهو آمن بامانه وان كذب كان فيثا وان كذبه أو لا ثم صدقه كان فيثا
وان صدقه أو لا ثم كذبه فريقة هو أولاده الصغار الذين يعبرون عن أنفسهم آمنون فاما أبوه والمرأة الكبيرة
بتصديقه أول مرة فإثر اعلی أنفسه ما بالرق فان المستامن لم يدع عليه ما الرق فبقوا أحرارا فاذا كذبوه بعد

رجحه الله تعالى ان ظهر بها
شمط كان له أن يردّها وان
ظهر بها شقرة لم يرد الا أن
يكون سواد الشعر شرطا في
البيع * والصهوبة وهي
لون بين الصفرة والحمر تعد
عيبا في التركية والهندية
لا في الرومية والصقالبة لان
عامة شعور أهل الروم
تكون كذلك * ولو اشترى
عبدا أهرد فوجده مخلوق
العيبة أو متوف اللحية
كان له أن يرد ان ظهر ذلك في
مدة بعد الشراء يعلم أنه كان
عند البائع * رجل اشترى
خبزا بدرهم فوجد خبزا
واحدا محترقا فافرده على
البائع فصدف البائع اليه
خبزا آخر جافا من غير وزن
قال الشيخ الامام هذا رجه الله
تعالى لا يجوز ذلك ما لم يوزن
لان هذا القدر مما يدخل
تحت الوزن مقدار خمسة
أساتير وعشرة أساتير له
حجر على حدة فلا يجوز
الا بالوزن وان كانت أقل من
ذلك مما ليس له حجر معلوم
على حدة فلا بأس به * رجل
اشترى ثوبا لنفسه ثم قطعه
فبصا ونوى عند القطع لانه
الصغير ثم وجد به عيبا لا يرد
ولا يرجع عليه بالنقصان

ولو نوى عند القطع لانه بالغ كل له أن يرجع بالنقصان لان الهبة لا تتم في البالغ بدون القبض * رجل اشترى
حرمة بقل فوجد في جوفها حشيشا قالوا ان كان هذا الحشيش في هذا البقل يعد عيبا عند الناس خير المشتري ان شاء أخذه بجميع الثمن
وان شاء رد وهو بمنزلة الزبي في السلم * رجل اشترى أرضا أو كرما فظهر ان شربه على ناووق بوضع على ظهر نهر او موضع آخر كان له أن يرد
لان ذلك يعد عيبا عند الناس * وذكر في المتن رجل اشترى يثما من دار بجميع حقوقه يدخل فيه طريقه وان لم يقل بجميع حقوقه ولم

يشترط الطريق فلا طريق له وله أن يرد البيع إذا قال ظننت أنه فتحها إلى الطريق وكذا لو اشترى أرضاً أو فحلاً لا يستحق الشرع يبدون الشرطان لم يكن لها شرب ولم يعلم بذلك فلما علم قال لا أرضي كان له أن يرد فقلنا إن ما بعد الناس عيباً يكون له أن يرد بذلك وعدم الشرب والطريق يعد عيباً عند الناس وإن كان لا يستحق ذلك بدون الشرط * رجل اشترى جبة مبطنه فوجد فيها فارة ميتة كان ذلك عيباً وكذا لو اشترى ثوباً بنحو ما لم يبين البائع ذلك جاز البيع ثم يتظر إن كان ثوباً ينقص قيمته ٣٠١ بالغسل يكون عيباً وإن كان لا ينقص

لا يكون عيباً وإن كان فيه دهن فهو عيب لأن الدهن قلم يزول كله فيعد عيباً * رجل اشترى جارية لا تحسن التريكة والمشتري لم يعلم بذلك ثم علم أو كان المشتري يعلم بذلك لكن لا يعلم أنه يعد عيباً عند التجار إن اتفقوا على أن يعد عيباً كان له أن يرد وإن اختلف التجار فيما بينهم قال بعضهم هو عيب وبعضهم قال ليس بعيب لم يكن له أن يرد إذا لم يكن عيباً من عند الكل وإن كان يعلم كل أحد أنه عيب كالعود والثلل وغير ذلك فإن علم بذلك وقبض لم يكن له أن يرد * رجل أراد أن يشتري جارية فرأى بها اقترحة ولم يعلم أنها عيب فاشترها ثم علم أنها عيب قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى له أن يرد هالان هذا مما يشبهه على الناس جاز أن يشتبهه عليه فلا يثبت الرضا بالعيب * رجل اشترى جارية لها لبن فأرضعت صبياله ثم وجد بها عيباً كان له أن يرد هالان هذا غرض الاستخدام والاستخدام لا يمنع الرد * رجل اشترى جارية فولدت بعد البيع عند

ذلك فقد أقر وأعلى أنفسهم بالرفى والحرى إذا أقر على نفسه بالرفى أصبح قراره بالرفى كره في مسألة المحصور إذا استأمن على أن ينزل إلى المسلمين أنه يدخل في الأمان لباسه وسلاحه الذي لبسه وعر كبه وما خرج به معه من ورق وأذنانة ينفقته في حقوقه أستحسن ذلك وما عدا ذلك في ثم انما يدخل في الأمان من سلاحه وثيابه سلاح منسله وثيابه مثله حتى لو تشكك بنفسى أو تقلد بسيف أو ظاهر بين الأقبية أو العمام حتى جعلها كالكرارة على رأسه فإن الزيادة لا تكون له كذا في المحيط * إذا أرسل أمير العسكر رسولاً إلى أمير حصن في حاجة فذهب الرسول وهو مسلم فلما بلغ الرسالة قال إنه أرسل على لسانك الأمان لك ولاهل مملكتك فافتح الباب وأتاه بكاب زور ووافقه على لسان الأمير أو قال ذلك قولاً وحضر المقالة ناس من المسلمين فلما فتح الباب ودخل المسلمون وجعلوا يسبون فقال أمير الحصن إن رسولكم أخبرنا أن أميركم آمننا وشهدنا أولئك المسلمون على مقالته فالتقم آمنون يرتد عليهم ما أخذ منهم وإن كان الذي أناهم بهذه الرسالة رجلاً ليس برسول ولكنه افتعل من تلقاء نفسه كإبافية أمانهم ودخل به إليهم أو قال ذلك لهم قولاً وقال في رسول الأمير ورسول المسلمين فهم في ولائهم أن يقبل مقاتلتهم كذا في الظهيرية * لو أن رسول الأمير حين بلغ رسالة الأمير لحاجة فقال إن فلاناً القائد قد أمكنكم وأرسلني بذلك وإن المسلمين إلى الباب الأمير آمنتمكم وإن كنت آمنتمكم قبل أن أدخل عليكم وناديتكم وشهدتكم على هذه المقالة قوم من المسلمين فهم في أمجعون إذا كان ما أخبر به كذباً ولو أرسله رجل من المسلمين في حاجة فقتضى حاجته ثم أخبرهم أن من أرسله آمنهم فهو باطل كذا في محيط السرخسى * الإمام أو واحد من المسلمين إذا أمر الذي أن يؤمنهم فإن قال له آمنهم فقال لهم الذي آمنتمكم أو قال إن فلاناً أمكنكم فهو سوا موصلوا وأمين وإن قال له قل إن فلاناً أمكنكم فقال لهم الذي إن فلاناً أمكنكم فهم آمنون وإن قال لهم قد آمنتمكم فهو باطل هكذا في الذخيرة * ولو حاصر المسلمون حصناً فقال أميرهم لأهل الحصن متى آمنتمكم فأما نى باطل أو فلا أمان لكم أو قد نبذت إليكم ثم آمنهم فإمانيه باطل ولو أمر الأمير منادياً فأنسى في العسكر من آمن منكم أهل الحصن فإمانيه باطل ثم آمنهم مسلم فإمانيه جائز ولو أمر بأن نادى أهل الحصن أو كتب أو أرسل إليهم أن آمنكم واحد من المسلمين فلا تعتمد وإمانيه باطل ثم آمنهم رجل فنزلوا على أمانيه فهم في * ولو قال لهم لأمان لكم إن آمنتمكم رجل مسلم حتى أو منكم أنا ثم آمنهم مسلم وقال في رسول الأمير إليكم فقد آمنكم فنزلوا على ذلك فهم آمنون وإن كان الرجل كاذباً في ذلك ولو قال لهم الأمير لأمان لكم إن آمنكم مسلم أو أنا ثم رسالة متى حتى أو منكم بنفسى والمسئلة بمجاله فهم في وإن كان الأمير أرسل إليهم رسولاً ليبلغهم ففعل فهم آمنون ولو قال لهم إذا آمنتمكم فأما نى باطل ثم آمنهم كان ذلك أماناً صحيحاً كذا في محيط السرخسى * إذا حاصر المسلمون حصناً أو مدينة من أهل الحرب فطلبوا من المسلمين أن ينزلواهم على حكم الله تعالى فلا ينبغي لهم أن ينزلواهم على ذلك كذا في المحيط * فإن أنزلواهم على حكم الله تعالى مع أنه ليس لهم ذلك فلا إمام أن يعرض الإسلام عليهم فإن أسلوا كانوا أحراراً يسلم لهم أموالهم ونساءهم وذرائعهم وتصير دارهم دار الإسلام ويكون في أرضهم العشر فإن أوال الإسلام جعلهم ذمة وجعل عليهم الجزية وعلى أرضهم الخراج ولا يسترقون ولا يقتلون ولا يردون إلى ما منهم ولو نزلوا على حكم واحد من المسلمين بعينه جاز فإن حكم ذلك الرجل فيهم يقتل أو سبي أو أن يصيروا ذمة جاز ذلك الحكم وإن حكم بالرد لا يجوز فإن مات فلان أو قتل قبل أن يحكم صاروا كما نزلوا على حكم الله تعالى فإن أخرج

(٣٦ - فتاوى ثانی) البائع ثم قبضها فوجد بها عيباً قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى له أن يرد هالان بمحضها من الثمن وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يرجع بقصان العيب ولا يرد ولو أنها ولدت عند البائع بعد البيع ثم علم المشتري بعيب قبل القبض فهو بالخيار إن شاء أخذها وإن شاء تركها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل اشترى داراً ثم باع بعضها ثم وجد بها عيباً قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى لا يرد ولا يرجع بشئ * رجل اشترى شيئاً فوجد بها عيباً قبل القبض فقال البائع رددته عليك ينتقص

البيع بينهما قبل البائع أو لم يقبل ولو قال ذلك عند غيبة البائع لا ينتقض البيع في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى * رجل اشترى خشبة ليتخذها مدقة شرط ذلك في البيع فقطعها في الليل وأقر أنه ليس بها عيب ثم جدد العقد عليها من غير شرط فنظر إليها بالنهار فوجدها معيبة كان له أن يردّها لأن البيع الأول انتقض بالتجديد وقوله لا عيب بها لا يعتبر إذا ظهر بها عيب قديم * رجل اشترى رذونا وكان باحدي يديه باجح انعمل ونبت عليها الشعر ٢٠٢ ولم يعلم المشتري بذلك ثم جاء المشتري بعد أيام بالمبيع يسيل منه الدم قالوا ان كان مثل هذا

العيب لا يحدث بعد البيع كان له أن يردوا لا فالقول قول البائع ان هذا العيب حدث عند المشتري * رجل اشترى بطيخة فقطعها فوجدها فاسدة قال أبو القاسم ان علم بفسادها ولم يستهلك منها شيئا حتى خاصم البائع ولها مع فسادها قيمة كان البائع بالخيار ان شاء حصه النقصان من الثمن ولا يقبل البطيخة وان شاء قبلها ويرد جميع الثمن وان كان المشتري بعد ما علم بفسادها استهلكها أو استهلك بعضها بان أطلعها أو ولادها أو عبيده لاشئ له على البائع وان لم يكن للبطيخة قيمة مع فسادها رجع المشتري على البائع بجميع الثمن على كل حال * رجل باع خلافا صبه في خاية المشتري بحضرة المشتري ظهر أنه منتن لا ينتفع به قال أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى هو أمانة عند المشتري ان هلك أو فسد لا ضمان عليه وان أهرقه المشتري لفساده ان لم يكن له قيمة وأشهد على ذلك شاهدين لاشئ على المشتري * رجل اشترى

نفسه من الحكومة يخرج فان حكم فلان بالزنى حكم بالقتل لا يصح استحسانا كذا في محيط السرخسي * ان كان الحكم رجلا مسلما الا أنه لا تجوز شهادته لفسده أو لانه محدود في ذنوبه فحكمه جائز ان حكم عليهم بقتل أو سبي أو غير ذلك كذا في المحيط * وفي التوازل ولو زلوا على حكم محدود في القذف أو أعمى لا يجوز كذا في التتارخانية * وان حكموا عبدا أو صبيما حرا فدخل لم يجز حكمه فان زلوا مع ذلك على حكمه يجعل ذمة كذا ولو زلوا على حكم الله تعالى وان حكموا ذميا فحكم بقتلهم وسبي ذرارهم أو غير ذلك جاز هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير فان أسلموا قبل أن يحكموا الذي عليهم بشئ لم يجز حكمه عليهم بذلك بقتل أو سبي أو غيره ولكن يحكمهم الامام في هذه الصورة أحرارا لا سبيل عليهم ولو حكموا امرأة جاز حكمها في جميع ما حكمت الا أن تحكم بقتل هكذا ذكر في الزيادات * ولا يصلح للحكومة سبي من المسلمين في أيديهم وكذلك تاجر من المسلمين معهم في دارهم وكذلك رجل منهم أسلم وهو في دارهم وكذلك رجل منهم هو في عسكر المسلمين وفي السير الكبير اذا شرطوا أن ينزلوا على حكم فلان على أنه ان حكم بينهم بشئ فقد مضى الحكم فان لم يحكم بينهم بشئ ردوا الى ما منهم أو شرطوا أن تنزل على حكم فلان على أنه ان حكم فينا أن تبلغونا الى ما مننا مضى ذلك فلا ينبغي للمسلمين أن ينزلوهم على هذا الشرط واذا أنزلوهم على هذا الشرط فلا ينبغي للحكم أن يحكم بردهم الى ما منهم ومع هذا لو أنزلوهم على هذا الشرط وحكم الحاكم بالرد الى ما منهم أمضينا حكمه وزددهم الى ما منهم وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أمير العسكر اذا من قوم من أهل حصن على أن يكونوا عبيدا لفلان ورضوا بذلك ونزلوا عليه فهم في ملن غنهم من المسلمين ولم يكونوا عبيدا لفلان وان سألوا الامان على أن يعرض عليهم الاسلام فعرض فأبوا فاهم اللعاق بحصنهم وايش للمسلمين قتلهم وسبي نسائهم ولو زلوا على أن يعرض عليهم الاسلام فعرض فأبوا فاهم اللعاق بحصنهم وايش للمسلمين قتلهم وسبي نسائهم وذرارهم ولو رضوا باداء الخراج لهم ولا يجاون به ذلك وان خرج بعضهم على أن يحكم فيهم فلان فافتتحت القاعة بعد انقضاء نفعها منها وقتل من في القلعة من نزل فعلى ما نزل فان كانوا شرطوا ردهم الى الحصن ان لم يرضوا وقد هدمت القلعة ردوا الى أدنى موضع بأمنون فيه فان كان أهل الحصن قد أجمعوا على نزول هؤلاء بهم هذا الصلح لم يقتل المسلمون أهل القلعة فان فعلوا فلا شئ عليهم وقد أسأوا واذا نزلوا على أن يحكم الوالي بنفسه فيهم فهو كرجل من أهل العسكر ولو زلوا على حكم الله وحكم فلان فهذا ولو زلوا على حكم الله سواء ولو زلوا على حكم فلان وفلان مات أحدهما لم يجز حكم الآخر بعد ذلك * قال في المنتقى الا أن يرضى الفريقان بحكمه قال ثمة وكذلك اذا اختلفا في الحكم وهما حيان الا أن يرضى الفريقان بحكم أحدهما ولو حكم أحدا الحكمين بقتل المقاتلة وسبي ذرارهم وحكم الآخر بسبي الكل فانهم لا يقتلون ويكونون فينا الرجال والنساء جميعا ولو حكم جميعا بقتل مقاتليهم وسبي نسائهم وذرارهم كان الامام فيهم بالخيار ان شاء قتل المقاتلة وسبي ذرارهم وان شاء جعل الكل فينا واذا نزلوا على حكم رجل ولم يسموه فذلك الى الامام يتخير أفضلهم وان أسلموا بعد التحكيم قبل امضاء الحكم فهم أحرار وان صيرهم الحكم ذمة قبل الاسلام فالارض لهم خراجية وان حكم الحاكم بقتل قواد منهم يخاف غدرهم وسبي الباقي من الرجال والنساء فهو جائز وان حكم بقتل الرجال وسبي النساء والذرارى فقطل الرجال وسبي النساء والذرارى فالارض في ما نساها الامام خمسها وقسم أربعة الاخماس بين الغانمين وان شامركها على حالها في يد الوالي ودعا

مشجرة تفوق جدي بعض أشجارها معيا قال أبو بكر هذا رحمه الله تعالى يرد الكل أو يأخذ الكل وليس له أن يرد المعب إليها خاصة وان كانت الأشجار متباينة قال المصنف رحمه الله تعالى ان كل ذلك قبل القبض فكذلك الجواب وان كان بعد القبض واشترى المشجرة بأرضها فكذلك وان اشترى الاشجار خاصة رد المعب خاصة * رجل اشترى بعير أو قبضه ثم وجده عيبا فذهب به الى البائع ليرده فعطبت في الطريق فانه يملك على المشتري ثم ان المشتري ان أثبت العيب يرجع نقصان العيب على البائع ولو اشترى بعير أو قبضه فوجده

لا يختلف ثم ظهر به ربح فوقع فأنكسر فخره فانه لا يرجع بالنقصان على البائع * رجل اشترى بعيرا فلما أدخله داره سقط فذهب به انسان فمظنوا
الى أعمائه فاذا هي فاسدة فسادا قديما كان الذابح ذبحه بغير أمر المشتري لا يرجع بالنقصان لوجوب الضمان على الذابح وان ذبحه
بأمر المشتري أو ذبح المشتري بنفسه فكذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وقال صاحبنا يرجع بالنقصان * رجل اشترى شيا وتفاضل
ثم تقابلا البيع ولم يسلم المشتري الى البائع حتى اشتراه ثاب من البائع جاز الشراء ٣٠٣ فان وجد به عيبا قديما كان له أن

يرده على البائع ولم يكن
للبيع أن يرده على بائعه
وكذلك لو اشترى شيا
وتفاضل ثم باعه من البائع
ثم اشتراه من البائع فوجد به
عيبا قديما رده على بائعه
ولم يكن لبائعه أن يرده على
بائعه وكذلك رجل اشترى
شيا وقبضه ثم ان المشتري
مع البائع جدد البيع بأكثر
من الثمن الاول ثم وجد به
عيبا قديما فرده على البائع
لم يكن للبائع أن يرده على
بائعه * رجل باع جارية
وسلمها الى المشتري ثم وجد
المشتري بها عيبا فأراد
أن يردها على البائع كان
للبيع أن لا يقبل الرد بغير
قضاء وان كان يعلم بالعيب
لانه لو قبلها بغير قضاء
لا يكون له أن يردها على
بائعه * رجل اشترى بكرة
فوجد بها عيبا فبصرها
وتعص جميع لبنها فالها هو
عبد له أن يردها على البائع
بالحقة * رجل اشترى دهن
في زق فوجد به عيبا فانه
يرده بالعيب في البلد الذي
اشتراه فيه * رجل باع سكين
له في حاوت لغيره فأخبر
المشتري أن أجرة الحانوت
كذا فظهر أن أجرة الحانوت

اليهمان بعمرها ويؤدى خراجها كما يعمل في معطل أرض أهل الذمة وان مات الحكم بعد نزولهم قبل الحكم
ردوا الى ما منهم ما خلا المسلمين فان الاحرار منهم ينزعون مجانا والعبيد بالقيمة وكذلك أهل ذمتنا عندهم
وكذلك ان أسلم منهم في أيديهم اذا استهانوا بالمسلمين * ثم في كل موضع وجب ردهم فاما يردون الى الموضع
الذي خرجوا منه اليه ولا يردون الى ما أحسن منه ولا الى جيش أكثر منهم كذا في المحيط * قال محمد رحمه الله
تعالى اذا قال المسلمون لرجل من أهل الحصن ان دلتنا على كذا وكذا فانت آمن أو قالوا أمتناك فلم يدلهم
فالا مام بالخيار ان شاء قله وان شاء سباه ولو قال له أمتناك على أن تدلنا على كذا وكذا ولم يردوا على هذا فلم
يدلهم لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب والجواب فيه أنه على أمانه لا يحل للامام قتله ولا
أسره وادخل عسكر من المسلمين دار الحرب فغروا بعض حصونهم أو مداماتهم ولم يكن للمسلمين بهم طاقة
وأرادوا أن ينفروا الى غيرهم فقال لهم أهل المدينة أعطونا على أن لا تشربوا من ماء نهرنا هذا حتى ترتحلوا
عنا على أن لا نقلتكم ولا تتبعكم اذا ارتحلتم فان كان في الاعطاء منفعة للمسلمين أعطوهم وبعد ما
أعطوهم لا ينبغي لهم أن يشربوا أو أن يسقوا دوابهم اذا كان ذلك يضر في مائهم يقيين أو كان لا يدرى أنه
يضرهم وان احتاج المسلمون الى الماء فينبغي أن يبتذوا اليهم ويعلموهم بالنبذ وان كان ذلك لا يضر في مائهم
يقيين بأن كان الماء كثيرا فله المسلمون أن يشربوا ويسقوا دوابهم من غير أن يبتذوا اليهم والجواب في الكلام
نظر الجواب في الماء وان قالوا أعطونا على أن لا تعرضوا لشي من زروعنا وأشجارنا وأثمارنا فأعطوهم على
ذلك ثم احتاج المسلمون اليه فليس ينبغي لهم أن يتعرضوا اليه بالم يبتذوا اليهم ويعلموهم بالنبذ أضر ذلك بهم
أول يضرهم وان قالوا أعطونا على أن لا تحرقوا زروعنا ولا نأفأعطيناهم على ذلك فان علمنا أن نبي به فلا تحرق
زروعهم وكلاهم ولا بأس بأن نأكل من ذلك ونعطف دوابنا وبمثله لو قال أعطونا على أن لا تأكلوا زروعنا
وكلا نأفأعطيناهم على ذلك فانه لا ينبغي لنا أن نأكل من ذلك وأن نعطف دوابنا وان تحرق ذلك * والاصل
في جنس هذه المسائل أن الامان على الشيء أمان على مثله وعلى ما فوقه ضررا ولا يكون أمانا على ما دونه ضررا
ولهذا ان قالوا أعطونا على أن لا تحرقوا زروعنا فلا ينبغي لنا أن نغرقها كذا في الذخيرة * وان قال لهم أهل
المدينة أعطونا على أن لا تمروا في هذا الطريق على أن لا تقتل منكم أحدا ولا تأسروا فان كان الاعطاء خيرا
للمسلمين فلا بأس بأن يعطوا ذلك ويأخذوا في طريق وان كان الطريق الآخر أبعد وأشق على المسلمين
وان أراد المسلمون بعد ذلك أن يمرروا في ذلك الطريق ولا يمرروا في طريق آخر ليس لهم ذلك حتى يبتذوا اليهم
ويعلموهم بالنبذ ولا يقتل المسلمون أحدا منهم ولا يأسرون ويكون الامان على المرو في الطريق الذي عينوه
أمانا على القتل والاسر وان شرطوا علمنا أن لا تخرب قراهم فلا بأس بأن نأخذ ما وجدنا في قراهم من متاع
أو غير ذلك مما ليس بيننا والامان على التخييب لا يكون أمانا على أخذ المتاع والطعام وان شرطوا أن لا تقتل
أسرارهم اذا أصبناهم فلا بأس بأن تأسرهم ولو شرطوا علمنا أن لا تأسر منهم فلا ينبغي لنا أن نقتلهم ولا أن
نأسرهم كذا في المحيط * ولو قالوا آمنوا حتى نفتح لكم الحصن فتدخلون على أن تعرضوا علمنا الاسلام فنسلم
ثم أبوا أن يسلموا فهم آمنون وعلى المسلمين أن يخرجوا من حصنهم ثم يبتذون اليهم فان شرط المسلمون عليهم
أن أيتهم الاسلام فلا أمان يبتذوا بينهم ورضوا بذلك والمستله بحاله فلا بأس باسترقاقهم وقتل مقاتليهم
ان أبوا الاسلام وان أسلم بعضهم وأبى البعض فن أسلم فهو حر ومن أبى فهو في * فان جاءه الامام فباعد

كان أكثر من ذلك قالوا ليس له أن يردها السكينة هذا السبب لان هذا ليس بعيب في الحانوت * رجل اشترى بكرة على أنها زخدا فقبضها
فاذا لم تكن زخدا ركان له أن يردها لان فوات المشروط بمنزلة العيب * رجل اشترى عبدا فوجد به عيبا فمظنوا كان له أن يردها فلو اذ كان
التخت بالعل القبيح فان كان التخت في المشي أو في القول لا يكون عيبا وان وجد كافر كان له أن يرده وان اشتراه على أنه كافر فوجد
مسلم لا يرده عندنا ولو اشترى حمارا فوجد به عيبا فمظنوا كان له أن يرده وان اشتراه على أنه كافر فوجد

او جارية فوجده بسبل الدمع من عبثه كان له أن يردده ولا يرجع بالنقصان * ولو اشترى خفي أو مصراعى باب فوجد بأحد هما عيبا وباع
الاخر فانه لا يرد له عيب ولا يرجع بالنقصان والخال على شقة الجارية وجفتها يكون عيبا * ولو اشترى عبدا أو جارية فظهر أن به وجع الضرس
بأثمة مرة بعد أخرى كان له أن يرد * رجل باع عبدا أو وهب الثمن للشترى ثم وجد المشتري بالمبيع عيبا اختلفوا في ذلك قال بعضهم ليس له
أن يردده وان علم بالعيب قبل قبض المبيع ٣٠٤ كان له أن يرد في قولهم لانه امتناع عن اتمام العقد * رجل اشترى أرضا

فوجد فيها طسقا فباعها
الناس كان له أن يرد بالحق
* ولو اشترى كرمًا فوجد فيه
سوت النمل كثيرا كان له
أن يرد * رجل اشترى شاة
فوجد بها مقطوعة الاذن
أن اشترى بالاضحية كان له
أن يرد * وكذلك كل
ما يمنع التضحية وان اشترى
لغير التضحية لا يكون له أن
يردها الا أن يكون ذلك عيبا
عند الناس وان اختلف
البائع والمشتري فقال
المشتري اشتريتها للاضحية
وأنكر البائع ذلك فان كان
ذلك في زمان التضحية كان
القول قول المشتري اذا كان
من أهل أن يخفى * رجل
اشترى جارية على أنها
صانجة جازا البائع فان لم
تكن صانجة لا يكون
للمشتري أن يرد * رجل
اشترى عبدا فوجد به عيبا
فضربه بعد ذلك ان أثر
الضرب فيه لا يرد ولا يرجع
بالنقصان وان اطمسه أو
ضربه سوطين أو ثلاثة ولم
يؤثر فيه كان له أن يرد
* اشترى عبدا فقتله رجل
عمدا عنه المشتري وقتله به
القاتل ثم علم بعيب فانه
لا يرجع بالنقصان * رجل
اشترى عبدا وقبضه ثم باعه

من البائع فوجد البائع به عيبا فادعى مال أبو يوسف رحمه الله تعالى وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى له أن يردده على المشتري لسان
الاول * رجل اشترى من رجل دنانير بدراهم وتقابضا ثم انعشترى الدنانير باع الدنانير التي اشتراها بالدراهم وسلم الدنانير وقبض الدراهم ثم
وجد المشتري الثاني في الدنانير عيبا فادعى البائع الاوسط وقيلها الاوسط بغرقضاء قال محمد رحمه الله تعالى للبائع الاوسط أن يرددها
بذلك العيب على البائع الاول قال ولا يشبهه المصنف في هذا بالهروزي لان البيع لا يقع على تلك الدنانير بعينها * وكذلك رجل له على رجل

من البائع فوجد البائع به عيبا فادعى مال أبو يوسف رحمه الله تعالى وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى له أن يردده على المشتري لسان
الاول * رجل اشترى من رجل دنانير بدراهم وتقابضا ثم انعشترى الدنانير باع الدنانير التي اشتراها بالدراهم وسلم الدنانير وقبض الدراهم ثم
وجد المشتري الثاني في الدنانير عيبا فادعى البائع الاوسط وقيلها الاوسط بغرقضاء قال محمد رحمه الله تعالى للبائع الاوسط أن يرددها
بذلك العيب على البائع الاول قال ولا يشبهه المصنف في هذا بالهروزي لان البيع لا يقع على تلك الدنانير بعينها * وكذلك رجل له على رجل

الباب الرابع في الغنائم وقسمتها * وفيه ثلاثة فصول

الفصل الاول في الغنائم

الغنية اسم لمال مأخوذ من الكفرة بالقهر والغلبة والحرب فائمة قبل الاحراز بدار الاسلام فاما ما أخذ لا على
القهر والغلبة بل بالهداة والهبة منهم أو بالسرقه أو الخلسة منهم لا يكون غنية ويكون للاخذ خاصة في
(١) قوله على طريق بأهله الى آخر هذه العبارة هي هكذا بالاصل ولعل لفظ طريق فيها محرف عن البطريرق
وحرره اه صححه

دراهم وقبضها منه وقضاها آخر فوجد فيها زوافر ذهبا عليه بغير قضاة كان له أن يردها على الأول * رجل اشترى عبدا وباعه من ابنه في صحته ثم مات فورثه الابن وليس له وارث سواه ثم وجد بالمشتري عبدا قديما كان له أن يردها لأنه يسأل القاضي حتى ينصب حهما عن الميت فرده الابن على ذلك الخصم ثم الابن يرده على بائع أبيه وان كان للميت وارث آخر يرده الابن على ذلك الوارث ثم يرده على بائع الميت ولم يفصل محمد رحمه الله تعالى في الكتاب بين ما إذا كان الميت استوفى الثمن وبين ما إذا لم يستوف ٣٠٥ واطلاق محمد رحمه الله تعالى في

الكتاب دليل على التسوية بين الوجهين * وهذه المسئلة دليل على ما قلنا ان الرجل اذا باع شيئا ثم انه وهب الثمن للمشتري ثم وجد المشتري بالمشتري عبدا كان له أن يرده * ولو اشترى رجل عبدا وقبضه ثم باعه من مورثه ثم مات المورث فورث الابن أباه ثم وجد بالعبد عبدا قديما لا يرده على أحد بخلاف الأول * عبدا مآدون مديون باع من مولاه عبدا من أكسائه بمثل القيمة جاز فان وجد المولى بالمبيع عبدا وكان ذلك قبل القبض كان له أن يرده على عبده وان كان بعد القبض والتمس من النقود لا يرده على عبده * رجل اشترى جوزا فكسر بعضه فوجده فاسدا لا ينتفع به ولا قيمة له كان له أن يرده ما بقي ويسترد كل الثمن وان كان الفاسد مما ينتفع به وله قيمة عند الناس فانه يرجع بنقصان العيب فيما كسر ولا يرده المكسور ولا الباقي الا اذا أقام البينة على أن الباقي معيب * رجل اشترى بدهم بطيخا عدا فكسر واحدة منه بعد القبض فوجدها

لسان الفقهاء ومتعارف الشرع وكذلك ما خصه الامام به من الغزاة تحرق بضاله على القتال لزيادة قوة وجرأته منهم بان قال لسرية ما أصبتم فهو لكم أو قال لواحد معين ما أصبت فهو لك كذا في محيط السرخسي * والى مما أخذ منهم من غير قتال كالخراج والجزية وفي الغنيمة خمس دون التي كذا في غاية البيان * وما يؤخذ منهم هدية أو سرقة أو خلسة أو هبة فليس بغنيمة وهو لا أخذ خاصة كذا في خزائن المفتين * قال محمد رحمه الله تعالى وإذا أسلم أهل مدينة من مدائن أهل الحرب قبل ظهور المسلمين عليهم كانوا أحرار لا يسب عليهم ولا على أولادهم ونسائهم ولا على أموالهم ويوضع على أراضيهم العشر دون الخراج وكذلك اذا صاروا ذمة قبل الظهور عليهم الآن ههنا على أراضيهم الخراج ويوضع على رؤسهم الجزية أيضا وان ظهر المسلمون عليهم ثم أسلموا فالامام فيهم بالخيار ان شاء قسم رقابهم وأموالهم بين الغنائين واذا أراد القسمة بعد ما أسلموا رفع الخمس أولا وجعله لليتامى والمساكين وأبناء السبيل وقسم أربعة أخماس بين الغنائين قسمة الغنائم ويضع على الارض العشر وان شاء من عليهم وسلم لهم رقابهم وذرائعهم وأموالهم ويضع على أراضيهم العشر وان شاء وظف الخراج وان ظهر المسلمون عليهم فلم يسلموا فالامام بالخيار ان شاء استرقهم وقسمهم وأموالهم بين الغنائين فاذا أراد القسمة أخذ الخمس من جميع ذلك فيجعله في موضع الخمس وقسم الباقي بين الغنائين ويضع على الارض العشر وان شاء قتل الرجال وقسم النساء والاموال والذرائع بين الغنائين على نحو ما قلنا وان شاء من عليهم برقابهم ونسائهم وذرائعهم وأموالهم ووضع على رؤسهم الجزية وعلى أراضيهم الخراج كذا في المحيط * ويستوى فيه الماء العشري نحو ماء السماء واليون والابار والخراجي نحو ماء الانهار التي حفرتها الاعاجم كذا في غاية البيان * وان من عليهم برقابهم وأراضيهم وقسم النساء والذرائع وسائر الاموال بين المسلمين فهو جائز ولكن مكره الا اذا ترك في أيديهم من الاموال ما يمكنهم الزراعة به وكذلك اذا من عليهم برقابهم ونسائهم وذرائعهم وأراضيهم وقسم سائر الاموال بين الغنائين فهو جائز ولكن مكره فان ترك في أيديهم ما يمكنهم الزراعة به يجوز من غير كراهة وان من عليهم برقابهم خاصة وقسم الاراضي بين المسلمين مع سائر الاموال لم يجز وكذلك اذا لم يكن لهم الاراضي فاراد أن يمن عليهم برقابهم لم يجز كذا في المحيط * وان شاء قسم الكل وترك الاراضي وجعله باعنة الوقف على المقاتلة وان شاء نقل اليها قوما آخرين من أهل الذمة وجعلها خراجية مقامة ومقاطعة فينصرف خراجها الى المقاتلة كذا في التتار حاشية ناقلا عن شرح الطحاوي * واذا نقض أهل الذمة العهد وغلبوا على دارهم أو على دار من ديار المسلمين وصارت الدار دار حرب بالاتفاق ثم ظهر عليهم المسلمون وثبت الخيل فيهم للامام فان شاء من عليهم برقابهم وأراضيهم ونسائهم وذرائعهم وأموالهم ووضع على أراضيهم الخراج وان شاء وضع العشر وهذا تسمية وفي الحقيقة خراج ولهذا يصرف هذا العشر مصرف الخراج وان شاء جعل عليها العشر مضاعفا كما فعل عمر رضي الله عنه ببني تغلب وان قتل الرجال وقسم النساء والذرائع والاموال وبقيت الاراضي بلا ملاك فنقل اليها قوما من المسلمين ليكونوا ديارا للمسلمين وجعل الاراضي لهم ليوثون الملوثة عنها جاز ولكن يفعل برضا أولئك الذين يريد الامام قتلهم اليها واذا نقل اليها قوما من المسلمين وصارت الاراضي ملوكا لهم جعل عليها العشر ان شاء وان شاء جعل عليها الخراج ولو ان قوما من المسلمين ارتدوا وغلبوا على دارهم أو على دار من ديار المسلمين وصارت دارهم دار حرب بالاتفاق ثم ظهر عليهم المسلمون فانه لا يقبل من

فاسدا لا ينتفع بها كان له أن يرجع بمصتها من الثمن ولا يردها الا أن قيم البينة على فساد ما بقي وليس البطيخ في هذا كالجوز لان الجوز شي واحد اذا كان بعض الجوز فاسدا لا ينتفع به برأى الكل وكذلك اللوز والفندق والفسق والبعض وأما في البطيخ والمان والسفرجل والخيار لا يردها الواحدة الفاسدة * رجل اشترى جارية من رجلين فوجد بها عيبا فقال أرده علي فلان فلا رد ذلك له في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل اشترى شاة بجزء من ثمنها ثم وجد بها عيبا ان لم يكن الجزء نقصا كان له أن يردها قال محمد رحمه الله

تعالى والخز عندى ليس بنقصان قبل له وان اشترى كرمافا تمر عنده فقطف ثمرته ووضعها على الارض ثم وجد بالكرم عيال لم يعلم به قال ان كان القطف لم ينقص شيئا فله ان يرده * ولو اشترى بخلافه تمر بموضع من الارض او تمره وقبض ثم جذا التمر فلم ينقصه الجذا انشيا ولم ينتقص التخل ثم وجد بأحدهما عيال لم يكن له ان يردها أحدهما دون الآخر له ان يردهما جميعا بالعيب الذى وجد بأحدهما لانه اذا قبض قبل الجذا صارا بمنزلة ثمن واحد وليس هذا كالقبض ٣٠٦ والخاتم اذا ميز أحدهما من الآخر وليس فيه ضرر لان التمر بعض التخل يخرج

رجالهم الا السيف أو الاسلام فان أبوا أن يسلموا قتلوا وقسم نساءهم وذراريهم ويجبرون على الاسلام وقسمت الاموال والاراضى بين الغائين أيضا ويوضع على الاراضى العشر وان رأى الامام أن يقتل الرجال ويقسم النساء والذراري بين الغائين دون الاراضى ورأى ذلك خيرا لله لم ين فعل ذلك فان رأى بعد ذلك أن ينقل الى الاراضى قوم ما من أهل الذمة ليؤدوا الخراج عن أنفسهم وعن الاراضى فعلى ذلك فاذا فعل ذلك صارت الاراضى مملوكة لهم يتوارثونها ويؤدوا الخراج عنها فقد ذكرهنا نقل أهل الذمة لانه لا يلحقهم العقب يقتل المرتدين ولا كذلك ما تقدم فان أسلم المرتدون بعد ما ظهر عليهم الامام كانوا أحرارا لا سبي عليهم وأمانا أو هم وذراريهم وأموالهم فالامام فيه بالخيار ان شاء قسمها بين الغائين وجعل على الاراضى العشر وان شاء من عليهم بالنساء والذراري والاموال والاراضى ووضع على أراضيتهم الخراج ان شاء وان شاء وضع عليهم العشر وان رأى الامام أن يجعل ما كان من أراضيتهم عشريا على حاله وما كان خراجيا على حاله فله ذلك واذا أراد الامام أن يجعل أهل الحرب والناقصين العهد أهل ذمة يؤدوا الخراج وقد أصاب منهم ما لا فى الحرب قبل أن يظهر عليهم فانه لا يرده عليهم ذلك ولا يفعل ذلك الا بعدد والعذر أن لا يقدر وعلى عمارة الاراضى وذرعتها الا بذلك المال فاما ما ينفى في أيديهم فان احتاجوا اليها لمصلحة الاراضى وزراعتهم لا يأخذ الامام منهم وان استغنوا عنها فان شاء أخذ منهم وقسمها بين الغائين ولكن الاولى أن يتركها في أيديهم تاليفاً لهم حتى يقفوا على محاسن الاسلام فيسلموا وكذلك ما أخذ من نساءهم وذراريهم قبل الظهور عليهم لا يرده وما بقي في أيديهم بعد الظهور عليهم لا يؤخذ منهم * واذا فتح الامام بلدة من بلاد أهل الحرب وقسمها وأهلها بين الغائين ثم أراد أن يبيع عليهم برقابهم وأراضيتهم فليس له ذلك وكذلك اذا من بها عليهم ثم أراد القسمة ليس له ذلك كذا فى المحيط * الامام بالخيار فى الاسرى ان شاء قتلهم وان شاء استرقهم الامشركى العرب والمتردين وان شاء تركهم أحراراً ذمة للمسلمين الامشركى العرب والمتردين وليس فيمن أسلم منهم الا الاسترقاق كذا فى التبيين * ولا يجوز أن يردهم الى دار الحرب ولا يجوز مفاداة أسرارهم بأسرارنا هداى حنيفة رحمه الله تعالى كذا فى الكافى * وهكذا فى المتن * والصحيح قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى كذا فى الزاد * قال محمد رحمه الله تعالى فى السرا الكبير لا بأس بأن يصادى أسرا المسلمين بأسرا الكافرين الذين فى أيدي المسلمين من الرجال والنساء هذا قول أبى يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وهو أظهر الروايتين عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى كذا فى المحيط * وبها قال العامة هكذا فى النهر الفائق * ثم فى المفاداة يشترط رضا أهل العسكر لان فيه ابطال حقهم عن العين ولو أبى أهل العسكر ذلك فباعتدال الرجال ليس للامير أن يفاديتهم وفى الرجال ان كان قبل القسمة فله أن يفاديتهم وبعد القسمة ليس له ذلك الا برضاهم واذا جاز رسول ملكهم يطلب المفاداة بالاسارى فى مكان فأخذوا على المسلمين عهداً بان يؤمنوهم على ما باتوا به من الاسارى حتى يفرغوا من أمر القداء وان لم يتفق رجوعوا عن معهم من أسرا المسلمين فانه ينبغي أن يوفوا بعددهم وان يفادوهم كما شرطوا لهم شرطوا مالا أو غير ذلك الا أنهم ان لم يتفق بينهم التراضى بالمفاداة وأرادوا الانصراف بأسرا المسلمين وللمسلمين عليهم قوة فانه لا يسعهم أن يدعواهم حتى يرثوا الاسرا على بلادهم ويحق عليهم ترك الوفاء بهذا الشرط وزرع الاسرا من أيديهم من غير أن يعرضوا لهم بشئ سوى ذلك كذا فى المحيط * أما المفاداة بمال نأخذ من أهل الحرب فلم تجزى المشهور من المذهب ولو أسلم الاسيرى أيدينا لا يفادى بعلم أسيرى

منه وأما الفص ليس من الفضة * رجل اشترى عبدا فوجده بعبدا فاستقاله فأبى أن يقبله كان له أن يرده بالعيب وليس هذا بمنزلة ما لو علم بالعيب ثم عرضه على بيعه فانه يبطل حقه فى الرد * رجل اشترى جرابا وثيابا هروية فوجد المشتري بالثياب عيبا وقد كان تألف الجراب ذكفى المشتري أن له أن يرده بالثياب بجميع الثمن * قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يكون الجواب كما فى الجارية والعبد اذا وجد بالجارية عيبا بعد ما تألف ثوبها كان له أن يردها بجميع الثمن * رجل اشترى عبدا خبازا أو كاتبا فنسى ذلك عند المشتري ثم وجد به عيبا كان له أن يرده * رجل اشترى شاة أو بقرة مع ولدها فلم يعيب ثم ارتضع منها الولد كان له أن يردها ولم يكن ذلك رضا بالعيب وان كان هو أو ولد عليها وان احتاب المشتري من لبنها شاة أو شرب أو سقاها ولده بعد ما علم بالعيب كان ذلك رضا بالعيب * رجل اشترى جارية فوجد بها

قرحة فداهاها من تلك القرحة كان ذلك رضا بالعيب وان داهاها عن عيب حدث فيها الا عن القرحة * ولو احتجيم العبد بعد ما علم بالعيب فيه روايتان * رجل اشترى عبدا وقبضه فوهبه من رجل وسلمه الى الموهوب له ثم رجع فى الهبة بغير قضاء ثم علم بعيب كان به وقت الشراء لم يكن له أن يرده فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمه الله تعالى وعن محمد رحمه الله تعالى أن له أن يرده رجل اشترى غلاما وقبضه فادعى أنه يول فى الفراش فان القاضى يضعه على يدي عدل لينظر فيه * رجل اشترى

جارية قد بلغت فادعى أنم اخنئى قال محمد رحمه الله تعالى يحلف البائع البتة ما هي كذلك لانه لا يتظر اليها الرجال ولا النساء * رجل اشترى عبدا فعلم يعيب قبل القبض فأراد أن يردّه فصالحه البائع من العيب على عبد آخر وقبض المشتري ثم استحق أحدهما فانه يرجع على البائع بحصة المستحق من الثمن كأنه اشترى عبدين بذلك الثمن ويجعل العبد الثاني زيادة في المبيع ولو كان المشتري قبض العبد الذي اشتراه ثم وجد به عيبا فصالحه من العيب على العبد ثم استحق العبد المشتري بطل الصلح في ٣٠٧ العبد الثاني وقيل بأنه لا يطل الصلح في العبد الثاني كما قبل

القبض * رجل اشترى عبدا وقبضه فما كتسب أ كسابا عند المشتري ثم ان المشتري وجد به العبد الذي اشتراه عيبا ثم أنفاه الكسب لم يكن أنلاف الكسب رضا بالعيب * رجل اشترى جارية وقبضها فباعها من آخر فوجد المشتري الثاني بها عيبا يحدث وأراد أن يردّها فقال المشتري الاول هذا العيب حدث عندك وأقام المشتري الثاني البينة أن هذا العيب كان عند البائع الاول فردّها القاضي على المشتري الاول كان للمشتري الاول أن يردّها على بائعه بذلك العيب في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقيل هو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يرد في قول محمد رحمه الله تعالى * رجل اشترى عبدا وقبضه فساومه رجل آخر فقال المشتري لا عيب به فلم يتفق البيع بينهما ثم وجد المشتري بالعبد عيبا يحدث مثله وأقام البيضة على أن هذا العيب كان عند البائع كان له أن يردّه وقول المشتري للذي ساومه ليس به عيب

أيديهم الا اذا طابت نفسه به وهو مأمون على اسلامه ولا يجوز المني على الاسارى وهو أن يطبقهم بحانا كذا في الكافي * قال محمد رحمه الله تعالى والصبيان من المشركين اذا سبوا ومعههم الا بأموالهم الاتهات فلا بأس بالمقاديرهم وأما اذا سبى الصبي وحده وأخرج الى دار الاسلام فانه لا تجوز للمقادير به بعد ذلك وكذلك ان قسمت الغنيمة في دار الحرب فوقع في سهم رجل أو بيعت الغنائم فقد صار الصبي محكوما له بالاسلام تعالى عن تعين ملكه فيه بالقسمه أو الشراء كذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى الخيل والسلاح اذا أخذنا منهم فطلبوا مفادته بالمال لم يجز أن يفعل ذلك وان طلبوا أن يعطوا نار جلا مشركا عوضا عن أسيرهم أو رجلين مشركين عوضا عنه لم يجز لذلك ويجوز أن يفادى أسارى المسلمين الذين في دار الحرب بالدرهم والدنانير وما ليس له قوة في أمر الحرب كالتياب وغيرها ولا يفادى بالسلاح ولا بالخيل كذا في السراج الوهاج * قال محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير اذا أسرا الحر من المسلمين أو من أهل الذمة فقال المسلم أودى مستأمن فمهم افتدى من أهل الحرب أو اشترى منهم ففعل ذلك وأخرجه الى دار الاسلام فهو حر لا يسيل عليه والمال الذي فداه المأمورين له على الأمر فيرجع عليه بجميع ما أتى في فداه الى مقدار الدية فان كان فداه بأكثر من الدية فأنما يرجع على الأمر بقدر الدية دون الزيادة وقيل ينبغي في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يرجع بجميع ما أتى قل أو كثر والاصح أن هذا قولهم جميعا وعلى هذا لو كان المأسور قال افتدى منهم بالف درهم فلم يتمكن المأمور من ذلك حتى زلفا فخرج عليه بالالف خاصة كذا في الذخيرة * ولو كان المأسور قال للمأمور افتدى منهم بمائة دينار أو بمائة درهم أو بمائة دينار فمات فدينه به فانه يرجع عليه بمائة دينار به قل أو كثر فان كان المأسور عبدا أو أمة فأمرو مستأمناتهم أن يشتريه أو يفديه منهم ففعل ذلك بعثل قيمته أو أقل أو أكثر فهو جازر وهو عبد لهذا المشتري ولو قال العبد اشترى لنفسى فان اشتراه ب قيمته أو بغير يسير وأخبرهم أن يشتريه لنفسه فالعبد حر لا يسيل عليه ثم للمأمور أن يرجع بالنداء على العبد كذا في المحيط * ولو أن مكاتباً أمر رجلاً أن يفديه ففداه فانه يرجع عليه بمائة دينار فان عجز المكاتب فهو دين في رقبته ولو أن المكاتب أمره بان يفديه بمائة ألف درهم و قيمته ألف درهم جازي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجوز في قولهما الا بقدر الف مالم يعتق ولو أمره المأذون أن يفديه فانه لا يجوز على مولاه وبشره اذا اعتق ولو أن أجنبياً أمر رجلاً بان يشتري أسيراً في دار الحرب فان قال له اشترى أو قال اشتر من مالي فان المأمور يرجع على الأمر فان لم يقبل من مالي ولا في فانه لا يرجع الا أن يكون خليطاً كذا في الظهيرية * وفي الفتاوى اذا وكل المأمور رجلاً بان يفديه فقال الوكيل لرجل آخر اشترى جازو كذا قال اشترى على وكان له أن يرجع على الأمر ولو قال الوكيل الاول للثاني اشتره ولم يقل لي ولا على ففعل الوكيل الثاني صار متطوعاً حتى لا يرجع الثاني على أحد ولا رجوع الاول على الأمر كذا في المحيط * قوم من المسلمين جمعوا مالاً ودفعوا الى رجل ليدخل دار الحرب ويشتري أسارى المسلمين منهم فان هذا المأمور يسأل التجار في دار الحرب فكل من أخبره أنه حر أسرى أيديهم يشتريه المأمور به ولا يجوز بيعه لحر لو كان عبداً في ذلك الموضع وانما يشتريه بقدر قيمته أو بغير يسير ولو أراد المأمور أن يشتري أسيراً فقل له لا أسير اشترى فاشتره المأمور بالمال المدفوع اليه يضمن المأمور ذلك المال ويرجع به على الأسير ولو أن هذا المأمور يشتري الأسير قال للأسير بعد ما قال له الأسير اشترى بكذا اشترى بك بالمال المدفوع الى حصة فاشتره كان مشترياً

لا يطل حقه في الرد * وقال مشايخنا ان كانت المسئلة في الثوب انما قال المشتري للذي ساومه لا عيب به ثم وجد به عيبا لا يكون له أن يردّه لان عيوب الثوب مما يوقف عليه فصع اقراره بنى العيوب أماما في العيب من العيوب ما لا يوقف عليه فيجعل اقراره بنى العيوب كذبا فلا يعتبر * ولو قال المشتري ليس له اصبع زائدة أو ما أشبه ذلك من العيوب التي لا تحدث في تلك المدة ثم وجد المشتري بالعبد ذلك العيب كان له أن يردّه لان القاضي يتحقق بكذبه في نفي ذلك العيب فبطل كلامه * رجل اشترى من رجل عبداً وقبضه وباعه من آخر ووجد المشتري

الثاني البيع وحلف وعزم المشتري الاول على ترك الخصومة وأمسك العبد ثم وجد بالعبد عيبا كان عند البائع الاول كان له أن يردّه على بائعه * ولو وجد المشتري الثاني البيع وعزم المشتري الاول على ترك الخصومة ولم يحلف المشتري الثاني ثم وجد بالعبد عيبا كان عند البائع ليس له أن يردّه على بائعه * ولو أن المشتري الثاني ادعى أن البيع الذي جرى بينهما كان تجنّة أو كان بمن إلى العطاء أو كان فيه خيار شرط أو رؤية وصدقه المشتري الاول في ذلك ثم ٣٠٨ وجد بالعبد عيبا كان له أن يردّه على بائعه بخلاف ما إذا تقابل المشتري الاول

والثاني البيع أو رده الثاني على الاول بعيب بغير قضاء * رجل اشترى عبدا فأراد أن يردّه بعيب فأقام البائع البيّنة على إقراره أنه باع العبد قبل بيّنته وليس له أن يردّه بالعيب ولو أقام البائع البيّنة أنه باعه من فلان وفلان حاضر يجحد والمشتري الاول يجحد أيضا كان محمودا بمنزلة الاقالة ولا يردّه * رجل اشترى عبدا بصفة فقتل بكل صفة نصفه ثم وجد به عيبا كان عند البائع وأراد أن يردّه أحد النصفين دون الآخر كان له ذلك

فصل فيما يرجع بنقصان العيب ولا يردّه

إذا اشترى شيئا فتعيب عند المشتري بفعل المشتري أو بفعل أجنبي أو بأفة سماوية ثم علم بعيب كان عند البائع فانه يرجع بنقصان العيب ولا يردّه * وطريق معرفة النقصان أن يقتوم جميعا لا عيب به ويقوم به العيب فان كان ذلك العيب ينقص عشر القيمة كانت حصة النقصان عشر الثمن فان رضى البائع أن يأخذ

لاصحاب الاموال كذا في التتارخانية * ولو أن رجلا أمر رجلا أن يشتري حراما من دار الحرب بعينه بمال سماه فاشتراه لم يكن له على الحر الذي اشتراه من ذلك شيء وكان للأمر أن يرجع على الذي أمره ان كان ضمن له الثمن أو قال اشترى فان كان قال له اشتره لنفسه واحتسب منه لم يرجع عليه بشيء كذا في المحيط * رجل دخل دار الحرب وعنده من المال ما يمكنه شراء أسير واحد فشرى الجاهل أفضل من شراء العالم كذا في السراجية * وإذا أراد الامام العود ومعه مواش ولم يقدر على نقلها الى دار الاسلام لا يعقرها ولا يتركها بل يذبحها ويحرقها ويحرق الاسلحة أيضا وما لا يحترق منها كالحديد يدفن في موضع لا يقف عليه الكفار كذا في الكافي * ويكسر كل شيء من أنيتهم وأنهم يحث لا ينفع به بعد الكسر ويراق جميع المائعات والادهان على وجه لا ينفعون به في فعل هذا كله مغايضة لهم وأما السبي اذ لم يقدر على نقلهم فانه يقتل الرجال منهم اذ لم يسلموا وترك النساء والصبيان والشيوخ في أرض مضيفة ليهلكوا جوعا وعطشا لان قتلهم منه عذر للنبى ولا وجه الى ابقائهم ولهذا اذا وجد المسلمون حية أو عقرا في دار الحرب فانهم يقطعون ذنب العقرب ويكسرون أنياب الحية ولا يقتلونهما قطعوا ضرر المسلمين ما داموا فيها وبقاءا لتسللها كذا في السراج الوهاج * الغنائم لا تملك قبل الاحراز بدار الاسلام كذا في محيط السرخسي * ويتنى على هذا الاصل مسائل (منها) أن واحدا من الغنائم لو وطئ أمة من السبي فولدت فادعاه لا ينبت النسب ويجب العقر وتقسّم الامّة والولد والعقر بين الغانمين (ومنها) اذا مات واحد قبل الاحراز بالدار لا يورث نصيبه (ومنها) ما لو أنف واحد من الغزاة شيئا من الغنيمة لا يضمن عندنا (ومنها) ما لو قسم الامام الغنيمة لا عن اجتهاد ولا لحاجة الغزاة لا يصح عندنا كذا في التبيين * هذا اذا كان غير متصل بدار الاسلام وان كان متصلا بدار الاسلام ففتحها وأجرى عليها حكم الاسلام فلا بأس بالقسمة كذا في شرح الطحاوى * واذا قسم في دار الحرب مجتهدا وقسم لحاجة الغانمين فصحيحة * ومن مات بعد اخراج الغنيمة الى دار الاسلام فنصيبه لورثته كذا في الهداية * واذا لحقهم مدد في دار الحرب شاركهم فيها وانما تنقطع شركتهم بالاحراز بدار الاسلام أو بالقسمة في دار الحرب أو ببيع الامام الغنيمة في ما لو فتح العسكر بلادا من دار الحرب واستظهروا عليه ثم لحقهم مدد لم يشاركهم لانه صار من بلاد الاسلام وليس للسوقية سهم الا أن يقاتلوا ويقترب حاله عند القتال فارسا أو رجلا كذا في الاختيار شرح المختار * وكذا من أسلم في دار الحرب ولحق بالعسكر والمترد اذا تاب ولحق بالعسكر والتاجر الذي دخل بامان اذا لحق بالعسكر اذا قاتلوا استحقوا الا فلا شيء لهم كذا في فتح القدير * الرد والمقاتل في العسكر سواء كذا في الهداية * ان كان الاجير مع العسكر قال محمد رحمه الله تعالى ان ترك خدمة صاحبه وقاتل استحق السهم وان لم يترك الخدمة فلا شيء له والاصل أن من دخل للقتال استحق السهم قاتل أو لم يقاتل ومن دخل غير القتال لم يستحق الا أن يقاتل وهو من أهل القتال ومن دخل مقاتلا مع العسكر فقاتل أو لم يقاتل لم يرض أو غيره فله سهمه ان كان فارسا فارسا أو رجلا فارسا ومن دخل مقاتلا ثم أسر ثم تخلف قبل اخراج الغنيمة فله سهمه كذا في السراج الوهاج * اذا احتاج الامام الى حمل الغنيمة وفي الغنيمة دواب فانه يحمل الغنيمة عليها وينقلها الى دار الاسلام وان لم يكن في الغنيمة دواب ولكن مع الامام فضل حوله من مال بيت المال فانه يحمله عليها وان لم يكن مع الامام فضل حوله الا أن مع كل واحدا من الغانمين فضل حوله ان طابت أنفسهم يحصل ذلك عليها باجر أو ما اذا لم تطب أنفسهم بذلك

معيبا بالعيب الذي حدث عند المشتري وورده كل الثمن كان له ذلك * وان زاد المبيع عند المشتري بأن اشترى ثوبا بفضة بعضه أو زعفران أو اشترى ارضا فبقي فيها بناء أو غرس شجرة ثم وجد بها عيبا كان عند البائع فانه يرجع بنقصان العيب ولا يرد فان قال البائع أنا قبلته كذلك وأرد كل الثمن لم يكن له ذلك * وان اشترى طعاما فباعه ثم علم بعيب كان عند البائع لا يرجع بنقصان العيب وان باع بعضه ثم وجد به عيبا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وبعض الروايات عن محمد رحمه الله تعالى لا يرد ما بقي ولا يرجع

بنقصان العيب لا فيما باع ولا فيما يبيع وعن محمد رحمه الله تعالى في رواية لا يرجع بنقصان ما باع ويرد الباقي بحصته من الثمن وبه أخذ الفقيه أبو جعفر والفقيه أبو الليث وعليه الفتوى * وان اشترى طعاماً فكل بعضه ثم علم بعيب كان عند البائع لا يرده الباقي ولا يرجع بشئ في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يرجع بنقصان العيب فيما كل ولا يرده الباقي وقال محمد رحمه الله تعالى برد الباقي ويرجع بنقصان العيب فيما كل ويعطى لكل بعض حكم نفسه وعليه ٣٠٩ الفتوى هذا اذا كان الطعام في وعاء

واحد ولم يكن في وعاء فان

كان في وعاءين أو في جوارقين أو في قوصرتين أو ما أشبه ذلك فأكل ما في أحدهما أو باع ثم علم بعيب كان ذلك عند البائع كان له أن يرد الباقي بحصته من الثمن في قوله لم لان المكمل أو الموزون اذا كان في وعاءين كان في حكم العيب بمنزلة شئين مختلفين وان اشترى طعاماً في وعاء فوجد به عيبا فعرض بعضه على البيع قال محمد رحمه الله تعالى يلزمه هذا البعض الذي عرضه على البيع وله أن يرد الباقي لان عنده لو باع النصف ثم وجد به عيباً كان له أن يرد النصف الباقي فكذلك اذا عرض على البيع لان عنده المكمل والموزون بمنزلة اشياء مختلفة فكان الحكم فيه ما هو الحكم في العبدن والتوبين ونحو ذلك وكذا لو اشترى دقيقاً فخبز بعضه ثم علم أنه كان مرا كان له أن يرد الباقي ويرجع بنقصان عيب ما خبز * وكذا لو اشترى سمناً ثياباً كله ثم أقر البائع أنه كان وقع فيها فارة وماتت كان له أن يرجع

فلا يكرههم على ذلك باجر هكذا في السير الصغير * وذكر في السير الكبير له أن يكرههم على ذلك باجر المثل وان لم يكن مع كل واحد منهم فضل حوله ولكن مع البعض منهم فضل حوله ان طابت نفس المالك بأن يحمل عليهم باجر جاز ذلك وان لم تطب على رواية السير الصغير لا يكرهه وعلى رواية السير الكبير يكرهه على ذلك كذا في المحيط * لانس بأن يعلف العسكر في دار الحرب ويأكلون ما وجدوه من الطعام وهذا كالخبز واللحم وما يستعمل فيه كالسمن والعسل والزيت والخل ويدهنوا بالدهن المأكول مثل السمن والزيت والخل ولا بأس أن يدهن به (٢) ويوقم به دابته وما لا يؤكل من الادهان مثل البنسج والغيرى وهو دهن الورد وما أشبههما فليس له أن يدهن وكل شئ لا يؤكل ولا يشرب فانه لا ينبغي لاحد من الجيش أن ينتفع بشئ منه قل أكثر ولو دخل التجار مع العسكر لا يريدون القتال لم يجز لهم أن يأكلوا شيئاً من الطعام ولا يعلفوا دوابهم الا بالثمن فان أكل شيئاً من ذلك أو علف فلا ضمان عليه وان كان بقي منه شئ في يده أخذه منه * أمّا العسكر فلا بأس أن يطعموا عبدهم اذا دخلوا معهم ليعينهم على سفرهم وكذلك نسائهم وصبيانهم وأما الاجير للخدمة فلا يأكل واذا دخلت النساء لداواة المرضى والجرى أكلن وعلفن وأطعن رقيقهن كذا في السراج الوهاج * ولا فرق في الطعام بين أن يكون مهياً للكل وبين أن لا يكون حتى يجوز لهم ذبح المواشى من البقر والغنم والجزور ويرتجون جلودها في الغنمة وكذا كل المحبوب والسكر والفواكه الرطبة واليابسة وكل شئ هو مأكل عادة وهذا الاطلاق في حق من له سهم في الغنمة أو يرضخ منها غنياً كان أو فقيراً ولا يطعم الاجير ولا التاجر الا أن يكون خبيراً بالحنطة أو طابخ اللحم فلا بأس به حينئذ كذا في التبيين * اذا أخذ العسكر العلف لاجل دوابهم والطعام لما كاهم والحنط للاستعمال والدهن للادهان والسلاح للقتال فلا يجوز أن يبيعوا شيئاً من ذلك ولا يجوز تقولهم وهو صيانة ذلك واتخاذه الى وقت الحاجة فان باعوا ردوا الثمن الى الغنمة كذا في غاية البيان * وان أصابوا حمة أو بصل أو بقل أو فلفلاً أو غير ذلك من الاشياء التي تؤكل عادة للتعيش فلا بأس بالتساول منه ولا يجوز أن يتناولوا شيئاً من الادوية والطيب وهذا كله اذا لم ينههم الامام عن الانتفاع بالما كقولنا والمشروب أو اما اذا نهى عنهم عن ذلك فلا يباح لهم الانتفاع به واذا احتاجوا الى الوقود اما للطبخ أو للاصطلاح لبرد اصابعهم فلا بأس بان يوقدوا ما وجدوا من خشبهم وقصبهم اذا كان معداً للوقود فان كان غير معد لذلك بل هو معد لاتخاذ القصاع والاقداح وله قيمة لا يباح استعماله ولا بأس بان يعلف الدابة الحنطة اذا كان لا يجد الشعير وان وجد في دار الحرب صابوناً أو حراً صابراً فليس له أن ينتفع به الا عند الضرورة وان كان الحرض ثابتاً في أرض العدو فأخذ من ذلك شيئاً كان لما أخذه قيمة لا يباح الانتفاع الا عند الضرورة وان لم تكن له قيمة جاز الانتفاع من غير ضرورة ولو أن رجلاً من أهل العسكر استأجر رجلاً ليعتلف له فذهب الرجل الى بعض المطامر وأتاه بالعلف ثم قال له بداني ان أعطيتك هذا ولكني أخذه لنفسى وأرد عليك أجرك وأبى المستأجر الا أن يأخذه منه فان أقر الاجير أنه جاء به على الاجارة أجبر على دفعه الى المستأجر ان كانا محتاجين اليه أو غنيين عنه وان كان الاجير محتاجاً الى ذلك والمستأجر غنياً عنه فله أن يمنع منه ولكن لا أجر له عليه ولو كان المستأجر استأجره ليحش له حشيشاً والمستهلكة بحاله فله المستأجر

(٢) قوله ويوقم به دابته والمهمة هو تصليب الحافر بالشحم المذاب كافي القاموس

(٢٧ - فتاوى ثانی) بنقصان العيب في الفتوى وهو قول أبي يوسف ومحمد - درجهما الله تعالى كمالواشترى طعاماً كله ثم علم بعيب عندهما يرجع بنقصان العيب * ولو اشترى جبة فلبسها وانتهت بصلبها باللبس ثم علم بفارة مميتة فيها فانه يرجع بنقصان العيب الا أن يأخذها البائع ويرضى بنقصان اللبس * ولو اشترى ثوباً وكفن به ميتاً ثم علم بعيب فانه لا يرده لثقل حق الميت به ولا يرجع بنقصان العيب أيضاً لاحتمال أن يفترسه سبع فيعود الى ملك المشتري من غير نقصان فيتمكن من الرد على البائع وما لم يقع اليأس عن الرد لا يرجع بنقصان

71.

العيب ومع بقاء البيع الثاني
ولم يقبضها حتى اجلي البياض
البياض عن عينها ثم عاد ساء
القبض كأنه أن يرد لها ما في

يرجع البائع الثاني على الاول * اشترى جارية وهي بيضاء احدى العينين ولم يعلم بذلك من
عن عيناها ثم عاد يبايعها فعلم به كان له أن يردّها ولو قبضها وهي بيضاء احدى العينين ولم يعلم بذلك حتى انجلى
الايكون له أن يردّها لان في الوجه الاول لما انجلى البياض ثم عاد جعل كان الاول لم يكن وايضت عيناها قبل
وجه الثاني اذا انجلى البياض في يد المشتري سلم له الحمار بصفة السلامة فلا يكون له حق الرد ويعود

البياض بعد ذلك * اذا اشترى جارتين ولم يقبض ما حتى وجد بأحدهما عيبا فقبض المعبية لزمناه جميعا لانه رضي بالمعبية والاخرى موصوفة وان قبض التي لا عيب بها كان له أن يردهما جميعا لانه لم يرض بالمعبية وهو لا يملك التفريق فيردهما جميعا وان باع السليمة بعد ما قبضها أو أعتقها قبل القبض أو بعده لم يمتنع المعيبة لانه يجوز عن رد السليمة فيستعذر رد الاخرى لانه لا يملك التفريق * ولو اشترى مصرعا على باب وقبض أحدهما بآذن البائع وهلك الآخر عند البائع فانه يملك على البائع وللشترى أن يرد ٣١١ الاخران شاء لان المقبوض تعيب بقوات الآخر فكان له أن

يرده ولا يجعل قبض أحدهما كقبضهما جميعا * ولو أن المشتري قبض أحدهما فبعيه وهلك الآخر عند البائع يملك على المشتري لان المشتري بتعيب المقبوض صار معيبا لا آخر فيصير قابضا لهما جميعا فيكون الهلاك على المشتري وكذلك اشترى خفين أو نعلين وكل ما يتعلق بالمنفعة يتقاسمها كان تعيب أحدهما تعيبا للآخر * اشترى بعيرا فلما أدخله داره سقط فذبحه انسان بأمر المشتري فظهر به عيب قديم كان للشترى أن يرجع بالنقصان على البائع في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وبه أخذ المشايخ رحمه الله تعالى كالأشترى طعما فأن كل بعضه ثم علم بعيب فان عندهما يرجع بنقصان العيب فيما كل الأنفة يرد الباقي وهما لا يرد فيرجع بنقصان العيب هذا اذا علم بالعيب بعد الذبح فان علم قبل الذبح ثم ذبحه هو أو غيره بأمره أو بغير أمره لا يرجع بشيء * اشترى برزونا

من صاحبه أعطاه صاحبه رجلا آخر محتاجا اليه لم يكن له أن يأخذه كذا في الظهيرة * ولو باعواهما غنيان أو محتاجان أو أحدهما غني والآخر محتاج فلم يتقاضا حتى بدأ أحدهما ترك ذلك فله أن يتركه ولو أقرض أحدهما صاحبه شيئا على أن يعطيه مثله فان كان كل واحد منهما غنيا عن ذلك أو محتاجا اليه فليس على المستقرض شيء اذا استهلكه فان لم يستهلكه بعد فالمقرض أحق به اذا أراد استرداده وان كان الآخر محتاجا اليه والمعطى غني عنه فليس له أن يأخذه منه وان كانا غنيين عنه حين أقرضه ثم احتاجا اليه قبل الاستهلاك فالمعطى أحق به وان احتاج اليه الآخر أولا ثم احتاج اليه المعطى أو لم يحتج اليه فلا سبيل له على الآخر وان اشترى أحدهما حنطة من صاحبه مما هو غنيمة بدرهم من مال المشتري فذبح الدراهم وقبض الحنطة فهو أحق به من غيره اذا كان اليها محتاجا فان أراد أحدهما تقبض البيع والحنطة فأعته بعينها فله ذلك فيرد المشتري الحنطة وبأخذ درهمه كانا غنيين عنها أو كان البائع محتاجا اليها والمشتري غنيا وان كان المشتري هو المحتاج اليها فعلى البائع أن يرد عليه الثمن والحنطة سالمة لا لشترى فان كان المشتري قد استهلكها فعلى البائع رد الثمن عليه وما استهلكه المشتري سالم له على كل حال فان ذهب المشتري ولم يقدر عليه البائع ليرد عليه الدراهم فهو في يده بمنزلة اللقطة الا أنه مضروبة في يده فان رفع أمرها الى صاحب المغنم والمقاسم فقال قد أجزت بيعك فهات الثمن جاز له أن يدفع الثمن الى صاحب المغنم فان جاء صاحب الدراهم بعد ذلك نظر فان كان قد استهلك الحنطة قبل أن يجيز صاحب المغنم البيع فالدراهم مردودة عليه وان كان لم يستهلكها الا بعد الاجازة فالدراهم في الغنمية فان قال المشتري قد كنت أكلت الحنطة قبل أن تجيز البيع فرد على الدراهم وحلف على ذلك لم يصدق ولم يرد عليه الدراهم حتى يقيم البيعة أنه كان استهلكها قبل اجازة البيع * ولو أن رجلا من أصحاب أحد ما حنطة والآخر ثوبا فاذا أراد أن يتبايعا فليس لهما ذلك فان فعلا واستهلك كل واحد ما أخذ من صاحبه في دار الحرب فلا ضمان على كل واحد منهما الا أن باع الثوب مسيء في البيع وكذلك المشتري وان لم يستلم كذلك حتى دخل دار الاسلام فقد وجب على كل واحد منهما مرد ما في يده وان استهلكه كان ضامنا وان كان في دار الحرب بعد ولم يستلم كذلك فعلى الذي قبض الثوب أن يرد في الغنمية كالمال الذي كان هو الذي أصابه ابتداء وأما الذي قبض الحنطة فالحكم في حقه ما هو الحكم في الفصل الاول من اعتبار حاجتهما وغنائهما وأجاجة الآخر دون المعطى أو حاجة المعطى دون الآخر وان كان المشتري للحنطة قد ذهب بها ولا يوقف على أثره أخذ صاحب المغنم الثوب ممن في يده كالمال الذي كان هو الذي أخذه ابتداء وان كان الآخر لا يملك الثوب هو الذي لم يقف عليه فان صاحب المغنم لا يتعرض لمشتري الحنطة بشيء مادام في دار الحرب بمنزلة ماله الذي أصابه ابتداء فان أخرجهما قبل أن يأكلها أخذهما منه صاحب المغنم ويجعلها في الغنمية كذا في المحيط * من ركب فرسا أو لبس ثوبا أو رفع سلاحا قبل القسمة فلا بأس به اذا احتاج اليه فاذا فرغ من الحرب رده الى الغنمية ولو تلف قبل الرد فلا ضمان عليه ولو لم تكن له حاجة ولكن ركب ليصون فرسه أو لبس الثوب ليصون ثيابه يكره ذلك ولا ضمان عليه اذا هلك كذا في شرح الطحاوي * ويكره الانتفاع بالثياب والمتاع قبل القسمة بلا حاجة لا لشترى الجماعة الا أنه يقسم الامام بينهم في دار الحرب اذا احتاجوا الى الثياب والدواب والسلاح والمتاع * فالخاسل أنه اذا احتاج واحد صاح له الانتفاع بها وان احتاج الكل يقسم وهذا بخلاف ما اذا احتاجوا الى السبي فانه لا يقسم لان الحاجة الى

وخصه ثم علم بعيب كان له أن يرد لانه ليس بتعيب فلا يمنع الرد * ولو اشترى عبدا بخرارية وتقاضا ومشتري الجارية وطئ الجارية ثم وجد مشتري العبد بالعبدة عينا فرده فخير ان شاء يرجع على مشتري الجارية بعتيم يوم قبضها وان شاء أخذ الجارية ولا يضمنه النقصان ان كانت بكرًا ولا العقران كانت ثيبا لان مشتري الجارية وطئ ملك نفسه فلا يلزمه العقر ولا النقصان * اشترى عبدا على أنه خباز أو طباح أو نحو ذلك فورده المشتري بخلاف ذلك ومات عنده قبل الرد كان له أن يرجع بفضل ما بينهما وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية لا يرجع * رجل

اشترى جارية وقبضها فوجد بها عيبا فردها على البائع ثم علم البائع بعيب حدث عند المشتري كان للبائع أن يردها على المشتري بالعيب الحادث عند المشتري مع أرش العيب الذي كان عند البائع أو يمسك الجارية ولا شيء له ولو حدث بها عيب آخر عند البائع بعد الرد فإن البائع يرجع على المشتري بنقصان ما حدث عند المشتري إلا أن يرضى به المشتري أن يقبلها من البائع * رجل اشترى جارية وقبضها فوطئها وقبلها بشهوة ثم وجد بها عيبا لا يردها ولكنه ٢١٣ يرجع بنقصان العيب إلا إذا رضى البائع أن يأخذها ولا يدفع النقصان ولو ووطئها

السبي للوطء أو الخدمة وذامن فضول الحاجة كذا في الكافي * ولو أجمعوا ووطئوا والقسمه من الامام في دار الحرب فان الامام يعطيهم واذنهم يقبلوا عطية قسها بينهم مخافة الفتنة وكذلك اذا لم يكن مع الامام حيلة يحمل الغنيمة عليها فانه يقسمها بينهم حتى يتكف كل واحد في حمل نصيبه كذا في المحيط * واذا خرج المسلمون من دار الحرب لم يجز أن يعقلوا الدواب من الغنيمة ولا يأكلوا منها * ومن فضل معه علف أو طعام رد ما في الغنيمة اذا لم تقسم وبعد القسمه تصدق به ان كان غنيا وانتفع به ان كان فقيرا وان انتفع به بعد الاحراز رد قيمته الى المغنم ان لم يقسم وان قسمت فالغني يتصدق بقيمته ولا شيء على الفقير كذا في الكافي * ومن أسلم من أهل الحرب في دار الحرب أحرز باسلامه نفسه وأولاده الصغار هذا اذا أسلم قبل أن يأخذهم المسلمون وان أسلم بعده فهو عبد وكذا لو أسلم بعدما أخذ أولاده الصغار وماله ولم يؤخذ هو حتى أسلم أحرز باسلامه نفسه غصب وكذا أحرز كل مال معه أو وديعه عند مسلم أو ذمي وولد الكبير وزوجته وحملها وعقارها وبعد المقاتل وما كان غصبيا في يد حربي أو وديعه ويكون فيا وكذلك اذا كان في يده مسلم أو ذمي غصب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان مسلما أو ذميا دخل دار الحرب بامان فأصاب مالا ثم ظهر المسلمون على الدار فحكمه حكم من أسلم في دارهم في جميع ما ذكرنا الا في حق مال في يد حربي في رواية أبي سليمان وفي رواية أبي حفص يكون فيثا وقالوا رواية أبي سليمان أصح وهذا كله اذا ظهر المسلمون على دارهم وأما اذا أغاروا عليهم ولم يظهروا فكذلك الحكم عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يصير جميع ماله فيثا لان نفسه وأولاده الصغار وحكم من أسلم في دار الحرب وخرج اليه على هذا التفصيل ذكره في المحيط * هكذا في التبيين والله أعلم بالصواب

الفصل الثاني في كيفية القسمة يقسم الامام الغنيمة فيخرج الخمس ويقسم الاربعه الاخماس بين الغنائم * ثم للفارس سهمان وللراجل سهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا للفارس ثلاثة أسهم كذا في الهداية * أمير الجند في هذا بمنزلة رجل من الجند كذا في السراجية * قال الاسيحي في شرح الطعاري ولا يسهم الفارس واحد في ظاهر الرواية * ويستوى الفارس العربي والغريب والبرذون (٢) والهجين وغيرها مما يقع عليه اسم الخيل فأما من كان له جمل أو بغل أو حمار فهو والراجل سواء كذا في غاية البيان * ومن دخل دار الحرب فارسا فنق فرسه استحق سهم فارس سواء استعاره أو استأجره لاقتال فخر به فانه يسهم له وان غصبه وحضر به استحق سهمه من وجهه مظهر فيتمتدق به وسواه في فرسه معه حتى حصلت الغنيمة أو مات الفرس حين دخل به أو أخذه العدو أو كسر أو عرج قبل حصول الغنيمة أو بعدها فانه يستحق سهم فارس وسواء كان مكتوبا في الديوان فارسا أو راجلا كذا في السراج الوهاج * ولو دخل دار الحرب راجلا ثم اشترى فرسا أو استعار أو وهب له وقاتل فارسا فله سهم راجل كذا في فتاوى قاضيان * الاصل أن المعتبر عندنا حاله المجاوزة ولو دخل فارسا ثم باع فرسه أو رهنه أو أجره أو وهبه أو أعاره ففي ظاهر الرواية يظل سهم الفرس ويأخذ سهم راجل كذا في السراج الوهاج * ولو باعه بعد الفراغ من القتال لم يسقط سهم الفرسان بالاتفاق كذا في فتح القدير * ولو باعه في حالة القتال سقط سهم الفرسان في الاصح كذا في الكافي * وان غصبه غاصب وضمنه القيمة فهو راجل كذا في فتاوى قاضيان * ولو

(٢) قوله والبرذون مفرد البراذين خيل العجم كافي الجبر وكذا في المصباح اه

حنيفة رحمه الله تعالى رجل باع نفس العبد من عبده بجارية ثم وجد بها عيبا كان للولي أن يردها جارية ويأخذ من العبد قسمة دخل نفسه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي حنيفة الاول يرجع بقيمة الجارية * الزوائد المنفصلة بعد القبض كالولد والثمر والارش تمنع الرد بالعيب ويرجع بالنقصان وأما الزوائد المنفصلة كالسمن والجمال الصحيح أنها لا تمنع الرد * رجل اشترى أرضا ليس عليها خراج فوجد بها عيبا ثم وضع عليها الخراج لا يكون له ان يردها ولو اشترى عبدا وقبضه ثم رده على البائع بخيار

المشتري ثم علم بعيب فباعها بعد العلم بالعيب أو قبله لا يرجع بنقصان العيب * ولو اشترى عبدا قتل دمه بقصاص أو برثة فقتل عند المشتري بذلك يرجع المشتري على البائع بجميع الثمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه يقوم حلال الدم ويقوم حرام الدم فيرجع على البائع بفضل ما بينهما ولو اشترى وهو حلال اليد بان كان سارقا فقطعت يده عند المشتري فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يخير المشتري ان شاء رد الباقي ورجع عليه بجميع الثمن وان شاء أمسك العبد ويرجع عليه بنصف الثمن وقالوا يقوم حلال اليد ويقوم حرام اليد فيرجع بفضل ما بينهما من الثمن أو يترك الخصومة وليس له غير ذلك * رجل اشترى جارية فولدت عند البائع ثم قبضها فوجد بها عيبا يردها بحصتها من الثمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو اشترى جارية فولدت عند البائع ثم علم بعيب بالجارية قبل القبض ان شاء أخذها وان شاء تركها في قول أبي

الشرط والرؤية أو عيب ثم ذهبت عنه عند المشتري ضمن المشتري نصف الثمن وإن ذهبت عنه بضمن النقصان ولا خيار للبائع • ولواشترى دارا فباع بعضه ثم وجد به عيبا قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى لا يرد ولا يرجع بشئ • رجل اشترى جارية كان بها جمل ولم يعلم به فولدت عند المشتري ولم تنقصهم الولادة ثم ماتت لاني على المشتري • رجل اشترى حنطة فيها غبار فذهب الغبار عنها عند المشتري وانقص كيلها ليس له أن يردّها وكذا لو كان فيها طوبى فجفت عند المشتري أو اشترى خشبة قرطبة ٣١٣ فيست عنده • رجل اشترى جارية

فوجد بها عيبا فساومه البائع فقال له هل تبعتها متى فقال نعم بطل حقّه في الردّ وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا اشترى ثوبا فوجد به عيبا فقال له البائع اذهب به وبعه فان لم يشتروا منك فردّه على تفعل بطل حقّه في الردّ • ولو وجد بالدرهم المقبوضة عيبا فقال له أنفقها فان لم ترج فردّها على لا يطل حقّه في الردّ • اشترى عبدان كاتبة ولم يؤد شيئا من البدل حتى وجد به عيبا فانه يرجع بنقصان العيب • ولواشترى جارية فأعتقها ثم وجد بها ذات زوج فانه يرجع بنقصان العيب فان طلقها الزوج بعد ذلك طلاقا ثانيا كان للبائع أن يستردّ منها ما أدى اليه من النقصان • ولو اشترى جارية وقبضها وباعها من غيره فولدت من المشتري الثاني ثم وجد بها المشتري الثاني عيبا كان عند البائع الاول ولم يعلم به المشتري الاول فان المشتري الثاني يرجع بالنقصان على المشتري الاول والمشتري الاول لا يرجع بالنقصان على بائعه في قول أبي حنيفة رحمه الله

دخل فارسا وقاتل راجلا ضيق المكان والمشيخة كان له سهم الفرسان ومن جاوز الدرب بفرس لا يستطيع القتال عليه اما لكبره أو صغره بأن كان مهر الأيركب عليه لا يستحق سهم الفرسان وان كان مريضاً بحيث لا يستطيع القتال عليه بأن أصابه رهضة أو صلح فجاوز الدرب به ثم زال المرض وبرأ وصار يحال يقاتل عليه وكان ذلك قبل اصابته الغنائم في الاستحسان يسهم له كذا في المحيط • ولو جاوز على مغصوب أو مستعارة أو مستأجر ثم استرد المالك فشهد الواقعة راجلا فقيهه روايتان كذا في فتح القدير • والفارس في السفينة في البحر يستحق سهمين وان لم يمكنه القتال على الفرس في السفينة كذا في البحر الرائق • وإذا وهب الفرس من رجل وسلمه اليه ودخل الموهب به بالفرس دار الحرب مريدا القتال عليه ودخل صاحب الفرس معهم أيضا ثم رجع في الهبة واسترد الفرس فان الموهب به يضرب بسهم الفارس فيما أصيب قبل الرجوع وبسهم الرجل فيما أصيب بعده وصاحب الفرس راجل في الغنائم كلها ولو باع فرسه في دار الاسلام بغير فاسد أو سلمه الى المشتري وأدخله في دار الحرب مع العسكر ودخل معهم بائع الفرس أيضا ثم استرد الفرس بحكم الفاسد فالبايع يكون راجلا فيما أصيب قبل الاسترداد وبعده والمشتري يكون فارسا فيما أصيب قبل الاسترداد وراجلا فيما أصيب بعده • رجل أدخل فرسه في دار الحرب ليقاتل عليه فاستحقه رجل من يده بالبينة فان المستحق راجل في الغنائم كلها والمستحق عليه فارس فيما أصيب قبل استرداد الفرس منه وراجل فيما أصيب بعد استرداد الفرس • رجلان لاحدهما فارس ولاخر بغل تباعا لبغل بالفرس ودخلهما دار الحرب ثم وجد أحدهما بغير اشتراء عيبا ورده على بائعه واسترد منه ما كان له في الاصل فاشترى البغل راجل في الغنائم كلها واشترى الفرس فارس فيما أصيب قبل أن يتراد البيع راجل فيما أصيب بعد ما تراد البيع • ولورهن فرسا في دار الاسلام من رجل بدين له عليه ثم دخل الرهن والمرتهن دار الحرب وأدخل المرتهن الفرس مع نفسه ليقاتل عليه ففقد الرهن المرتهن ماله في دار الحرب وأخذ منه الفرس فان الرهن راجل فيما أصيب من الغنائم وفيما يصاب بعد ذلك وكذلك المرتهن يكون راجلا في الغنائم كلها ولو باع فرسه في دار الحرب ثم اشترى فرسا آخر فهو فارس على حاله استحسانا • ولو قتل رجل من المسلمين فرس رجل من المسلمين وضمن صاحب الفرس القيمة وأخذها فلم يشتريها فرسا آخر يسهم له سهم الفرسان فيما أصيب من الغنائم • ومن باع فرسه في دار الحرب مكرها لا يطل سهم فرسه ما إذا باع الغازی فرسه في دار الحرب بعد ما أصيب الغنائم بدهام ثم استأجر فرسا آخر واستعار ثم أصيب غنائم آخر كان راجلا فيما أصيب بعد البيع ولا يقوم المستأجر والمستعار مقام المشتري بخلاف ما إذا اشترى فرسا آخر على جواب الاستحسان ولو باع فرسه ثم وهب له فرس آخر وسلم اليه كان فارسا لان الموهب مملوك رقبة فكان مثل المشتري وإذا كان الاول باجارة أو اجارة فاسترد من يده فاشترى آخر فالثاني يقوم مقام الاول وإذا كان الاول باجارة والثاني كذلك أو كان الاول بهارية والثاني كذلك فالثاني يقوم مقام الاول وان كان الاول باجارة والثاني عارية فالثاني لا يقوم مقام الاول وان كان الاول عارية والثاني اجارة فالثاني يقوم مقام الاول ثم المستعير في دار الحرب اذا استعار فرسا آخر بعد ما استرد الاول من يده انما يعتبر فارسا ويقوم الثاني مقام الاول في حق استحقاق سهم الفرسان فيما يصيبون من الغنائم بعد ذلك اذا كان للعير الثاني فرس آخر سوى هذا الفرس الذي أعاره فاما اذا لم يكن فرس بعد آخر فلا يستحق المستعير سهم الفرسان فيما يصيبون ذلك فالعير الثاني يستحق سهم

تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يرجع هو أيضا بالنقصان على بائعه • رجل اشترى عبدا وقبضه فباعه من غيره فعلم المشتري الثاني بالعيب الذي كان عند البائع الاول فردّه الثاني على الاول بغير قضاء قبل القبض كان للمشتري الاول أن يردّه بذلك العيب وغيره على بائعه لان الرد بالعيب قبل القبض بغير قضاء بمنزلة الرد بقضاء القاضي • رجل اشترى عبدا فوجد به عيبا فقال للبائع ان لم أردّه اليك اليوم فقد رضيت بالعيب قال محمد رحمه الله تعالى هذا القول باطل وله أن يردّه بالعيب • رجل اشترى دارا وقبضها فأدّى رجل فيها مسيل ما أو طام البيئة

قال هو عيب والمشتري بالخيار ان شاء أمسكها بجميع الثمن وان شاء رد رجل اشترى عبدا وقبضه ثم وكل رجلا يبيعه ثم وجد المولى به عيبا فباعه ولو قيل ان باعه الموكيل يحضر من الموكيل ولم يقل له الموكيل شيئا كان ذلك رضا بالعيب * رجل اشترى ذابغة فوجد بها عيبا فركبها فاقبال البائع ركبته في حوائجك فلم يبق لك حق الرد وقال المشتري لابل ركبته الاردها عليك كان القول قول المشتري * رجل اشترى عبدا قد سرق عند البائع ولم يعلم به المشتري فسرقة ٣١٤ عند المشتري سرقة أخرى فقطعت يده في السرقتين جميعا كان للمشتري أن

يرجع على البائع نصف النقصان وهو ربع الارش * رجل اشترى عشرة أفدنة حنطة وقبضها فأصابها ماء فانفقت وصارت احد عشر فقبضها او ذاك لا يعد عيبا ثم وجد المشتري بالحنطة عيبا فقال البائع أنا أقبليها فإن المشتري يردّها بزيادتها لان هذا فسخ من كل وجه * رجل اشترى عبدا وقبضه ونقصه الثمن ثم أقر المشتري أن البائع كان أعقبه قبل البيع أو دبره أو كانت جارية فأقر أن البائع كان استولدها وأنكر البائع ذلك وحلف فان العبد يعتق على المشتري باقراره ويصير مديرا وأم الولد تعتق بموت البائع وكذا لو ادعى أن العبد حر الاصل ثم وجد المشتري بعد ذلك بالعبد عيبا كان عند البائع فانه يرجع بنقصان العيب على البائع استحسانا * ولو أقر المشتري أن البائع باعه مني وهو عبد فلان وجد البائع وصدقه المقر له وأخلفه العبد أو أجاز البيع ثم وجد المشتري بالعبد عيبا فان المشتري لا يرجع على البائع بشئ وان كذبه المقر له فيما أقره المشتري بالملك ثم وجد المشتري بالعبد عيبا رده

الفرسان بهذا الفرس المستعار فلا سحق المستعير سهم الفرسان بهذا الفرس المستعار أدى أن يستحق رجلان من غنمية واحدة بسبب فرس واحد كل واحد منهم ما ساهما كاملا وانه لا يجوز ولو اشترى فرسا في دار الاسلام ولم يمتنا بضا حتى دخل دار الحرب ثم قبض المشتري الفرس ونقد الثمن فالبايع والمشتري را جلا ن ولو كان الثمن مؤجلا أو كان حالا إلا أن المشتري نقده قبل دخول دار الحرب ودخل دار الحرب وقبض المشتري الفرس فالمشتري فارس استحسانا * ولو دخل رجلان بفرس بينهما دار الحرب ليقاتل عليه هذا ناره وشريكه أخرى فهم ارا جلا ن وكذلك اذا دخل بفرسين كل فرس بينهما نصفان فهم ارا جلا ن الا اذا أجزأ أحدهما نصيبه من صاحبه قبل دخوله دار الحرب فحينئذ المستأجر فارس وان طيب كل واحد منهم ما صاحبه على أن يركب أي الفرسين شاء نظرا ان كان هذا التطيب قبل دخول دار الحرب فهم ارا جلا ن وان كان بعد دخول دار الحرب فهم ارا جلا ن ولا يجبران على التأييد على الركوب لاجل القتال وأما التأييد لاجل القتال فعلى قول محمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجبران عليه وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجبران عليه ولكن ان اصطالحا على ذلك بانفسهما أمضاء القاضى كذا في المحيط * لا يسهم لمعول ولا امرأة ولا صبي ولا ذمي ولكن يرضخ لهم على حسب ما يرى الامام * والمكاتب بمنزلة العبد ثم العبد انما يرضخ له اذا قاتل والمرأة يرضخ لها اذا كانت تداوى الجرحى وتقوم على المرضى والذي انما يرضخ له اذا قاتل أو دل على الطريق ولم يقاتل الا أنه يزداد على السهم في الدلالة اذا كانت فيها منفعة عظيمة ولا يبايع بها السهم اذا قاتل كذا في الهداية * والغلام المراهق الذي لم يبلغ والمعتوه اذا قاتل يرضخ لهم ما كذا في غاية البيان ثم الرضخ عندنا من الغنمية قبل اخراج الخمس كذا في فتح القدير * أما الخمس فيقسم على ثلاثة أسهم سهم للتأخي وسهم للسكاكين وسهم لابن السبيل يدخل فقرا وذوي القربى فيهم ويقدمون ولا يدفع الى أغنيائهم فالما ذكر الله تعالى في الخمس فانه لا تقتاح الكلام تبركا باسمه * وسهم النبي صلى الله عليه وسلم سقط بموته كما سقط الصبي والصبي في شئ كان عليه السلام يصطفيه لنفسه من الغنمية مثل درع أو سيف أو جارية كذا في الهداية * وان صرف الخمس الى صنف واحد من الاصناف الثلاثة جاز عندنا كذا في فتاوى قاضيان * اذا قسم الامام الغنائم بين المسلمين وكانت الغنائم رقيقا ومتاعا وغير ذلك فاعطى بعضهم رؤسا وبعضهم دواب وبعضهم دراهم أو دنائير وبعضهم خيلا أو سلاحا على سهام الخيل والرجال فذلك جائز فعل برضا الغنائمين أو بغير رضاهم فعل ذلك في دار الحرب أو في دار الاسلام * واذا قسم الامام الغنائم وأخذ كل ذي حق حقه فأصاب رجل من المسلمين جارية من المغنم وتفرق الجند ثم ان الجارية التي أصابها ذلك الرجل ادعت أنها جارية حرة من أهل النعمة سبهاا المشركون وأقامت على ذلك شاهدين عداين مسلمين فالامام يقضى بحريتها واذا قضى الامام بحريتها هل تنقض القسمة والقياس أن تنقض وفي الاستحسان لا تنقض اذا كان المستحق قليلا بان كان جارية أو جاريين أو ثلاثة وقد تفرق الجند الى منازلهم وأما اذا لم تفرق الجند الى منازلهم أو تفرقوا الا أن المستحق كان كثيرا بان كان زيادة على الثلاث فانه تنقض القسمة قياسا واستحسانا وعلى هذا اذا قسم الامام الغنائم بين الجند وقبض كل واحد نصيبه ففترقوا الى منازلهم ثم جاء رجل وادعى أنه كان شهد الواقعة معهم وأقام على ذلك شاهدين وقضى له بذلك فالقياس أن تنقض القسمة وفي الاستحسان لا تنقض ويعوض من بيت المال قيمة نصيبه واذا تنقضت القسمة فيما

بالعيب على بائعه هذا اذا أقر المشتري بالعبد لغرضه قبل رؤية العيب فان أقر بعد ما رأى العيب فكذلك وان صدقه المقر له فيما أقر لا يرجع المشتري بالنقصان على بائعه أجاز له المقر له البيع أو تنقض وأخذ العبد وان كذبه في الاقرار رده بالعيب * ولو اشترى عبدا وقبضه ثم قال بعته من فلان بعدهما اشترته فأعتقه فلان وصك كذبه المدعى عليه فيما قال فان العبد يعتق على المشتري باقراره فان وجد به عيبا بعد ذلك لا يرجع على البائع بشئ ولو ادعى المشتري أنه باعه من فلان ولم يذكر أن فلانا أعتقه وجد فلان ذلك وحلف ثم وجد به عيبا فانه يردّه على

البائع * رجل اشترى بعير اعلی أنه ان وجد به عيب ارجعه ثم وجد به عيبا فطع البعير في الطريق عند الرد قالوا له على المشتري وان أثبت المشتري العيب فانه يرجع بنقصان العيب * رجل اشترى عبدا وقبضه ولم يعلم بعيب حتى قتله هو وغيره ثم علم بعيب فانه لا يرجع على البائع بشئ وان قتله هو وحده ذكر في المنتقى أنه يرجع بنقصان العيب **(فصل في البراءة عن العيب)** رجل اشترى عبدا ورأى اليه البائع من كل غائلة ثم وجد به السرقة أو الأباق أو الزنا فانه لا يرده وان وجد به مرضا **٣١٥** والمراد من الغائلة في البيع السرقة

والأباق والزنا ولا يدخل فيه السكى والأثر والدمسل والثؤلول والأمراض ولو تبرأ البائع من كل عيب يدخل فيه العيوب والأدواء وان تبرأ من كل داء فهو على المرض ولا يدخل فيه السكى ولا الاصبع الزائدة ولا أثر قرح قد برئ * وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى الداء هو المرض الذي يكون في الحوف من طحال أو كبده أو نحو ذلك * رجل باع عبدا أو جارية وقال أنا برئ من كل داء ولم يقل من كل عيب فانه لا يبرأ عن كل العيوب لان الداء يدخل في العيوب أما العيب لا يدخل في الداء * ولو باع جارية وقال برئت اليك من كل عيب بعينها فاذا هي عوراء فانه لا يبرأ وكان له أن يرد وكذا لو قال برئت اليك من كل عيب بيدها فاذا هي مقطوعة الكف لا يبرأ لان البراءة عن عيب اليد والعين يكون حال قيام اليد والعين لاحتل عدمهما وان كانت مقطوعة اصبع واحدة برئ وان كانت مقطوعة اصبعين فهما عيبان ولا يبرأ اذا كانت البراءة عن عيب واحد باليد وان كانت

اذا كان المستحق كثيرا بعد هذا اختلفت الروايات ذكر في بعضها أن الامام يقول للمستحق عليه نصيبها يتبع قدرته عليه من الجسد وفي بعض الروايات الامام يتولى جمعهم بنفسه وأي الامرين اختار الامام فهو جائز وبعد هذا ينظر الى الغنمة فان كانت الغنمة عروضا أو مكيلا أو موزونا من اصناف مختلفة فان الامام يأمر المستحق عليه حتى يأخذ من يدا الذي قدر عليه ما يخصه لو قسم ما في يده بينه وبين جميع الجند كانه ليس مع ما في يده غنمة أخرى واذا كانت الغنمة كلها مكيلا أو موزونا من صنف واحد فانه يأخذ من يدا الذي قدر عليه نصف ما في يده قال محمد رحمه الله اذا أصاب المسلمون غنائم وكان فيما أصابوا مصحف فيه شئ من كتب اليهود والنصارى لا يدري أن فيه توراة أو زورا أو انجيل أو كفرا فانه لا ينبغي للامام أن يقسم ذلك في مغامر المسلمين ولا ينبغي أن يحرق بالنار واذا كره احرأه ينظر بعد هذا ان كان لورقه قيمة وينتفع به بعد الحرق والغسل بأن كان مكتوبا على جلد مدبوغ أو ما أشبه ذلك فانه يعي ويجعل الورق في الغنمة وان لم تكن لورقه قيمة ولا ينتفع به بعد الحرق بان كان مكتوبا على القرطاس يغسل وهل يدفن وهو على حاله ان كان موضعا لا يتوهم وصول يد الكفرة اليه يدفن وان كان موضعا يتوهم وصول يد الكفرة اليه لا يدفن وان أراد الامام بيعه من رجل مسلم فان كان الذي يرده شراء ممن يخاف عليه أن يبيعه من المشركين رغبة منه في المال يكره بيعه منه وان كان موثوقا به ويعلم أنه لا يبيعه من المشركين فلا بأس ببيعه منه * قال مشايخنا رحمه الله تعالى والجواب في بيع كتب الكلام على هذا التفصيل ان كان الذي يرده شراء ممن يخاف عليه الاضلال والفتنة يكره للامام أن يبيعهما منه وان كان موثوقا به لا يخاف عليه الاضلال والفتنة لا يكره بيعهما منه قال وان وجدوا في الغنمة فلا تذهب أو فضة فيها الصليب والتماثيل فانه يستحب كسرها قبل القسمة وان أراد بيعهما من رجل ان كان الذي يرده شراءهما موثوقا به لا يخاف عليه بيعهما من المشركين فانه لا بأس بالبيع منه وان كان غير موثوق به ويخاف عليه بيعهما من المشركين فانه يكره بيعهما منه وان كان الصليب والتماثيل في الدراهم المضروبة والدنانير المضروبة فاراد بيعهما من غير قبل الكسر أو اراد قسمتها قبل الكسر فلا بأس به وما أصيب محالته من نحو كلب الصيد وسائر الجوارح من البراة والصقور فانه غنمة تقسم بين الغنائمين كغيرها من الاموال وكذلك ما أصيب من صيود البر والمعادن والكنوز وما استخرج الفواصن المسلمون من بحارهم فهو في كل رفع عنه الخمس ويقسم الباقي بين الغنائمين والسهل وسائر الصيود التي تصاد مما يئول كلها للحكم فيها كالحكم في سائر المأكولات ويكره الاصطياد بصقر الغنمة وبازيها وكلابها وتجوز قسمة الهرة وان وجد المسلمون فرسا عليه مكتوب حس في سبيل الله فهذا والذي يوجد غير مكتوب عليه شئ سواء ثم جعل هذه للمسلمين أولا هل الحرب يستدل على ذلك بالمكان الذي وجد فيه فان وجد في مكان الغالب فيه المسلمون أو كان بقرب المسلمين فانه يجعل للمسلمين ويكون لقطعة فيفعل به ما يفعل بسائر الاقطار * ولو وجد في مكان الغالب فيه المشركون أو كان يقرب من المشركين فانه يجعل لاهل الحرب ويكون غنمة فيفعل به ما يفعل بسائر الغنائم ولو أخذ المسلمون من المشركين فشهد قوم من المسلمين أنه من خيل الجيش وقد قسمه الامام في الغنائم أو باعه أو لم يقسمه ولم يبيعه وحضره صاحبه الذي كان في يده أخذه صاحبه بغير شئ وحده قيل القسمة أو بعد القسمة وكان الجواب فيه كالجواب في المدبر وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط * اذا أخذ المسلمون غنمة فلم يحرقوها حتى غلب

الاصابع كلها مقطوعة مع نصف الكف فهو عيب واحد * ولو باع جارية وقال أنا برئ من كل عيب بها فهو برئ من كل عيب بها ولو قال أنا برئ منها لا يبرأ عن العيوب * رجل قال لغيره أنت برئ من كل حق لي قبلك يدخل فيه العيب * رجل اشترى ثوبا فاذا راها البائع فيه خرقا فقال المشتري قد أبرأتك عن هذا الخرق ثم جاء المشتري بعد ذلك يريد أن يقبض الثوب من البائع فرأى الخرق فقال المشتري ليس هذا مثل ما أبرأتك منه كان ذلك شبرا وهذا ذراع كان القول في ذلك قول المشتري وكذلك في زيادة يابس العين وكذلك لو أبرأ عن كل عيب بها أو

أبرأه عن عيوبها ثم قال المشتري هذا حدث بعد الأبرأ وكذلك لو قال قد أبرأتك عن هذا البرص ثم قال هذا غير ذلك حدث بعد الأبرأ ولو قال قد أبرأتك عن البرص أو عن العيوب أو قال عن كل برص أو قال عن كل عيب ولم يقل بمافهذه برصة عن كل عيب فإذا رأى المشتري بعد ذلك عيباً فقال ما كان هذا العيب يوم اشتريته أو قال البائع كان هذا العيب يوم اشتريته كان القول قول البائع إلا أن يقيم المشتري البينة على ذلك فيكون له حق الردف ٣١٦ قول محمد رحمه الله تعالى لأن عنده ما قال المشتري أبرأتك عن العيوب أو

عليهم العدو وأخذوا الغنائم من المسلمين ثم جاء عسكر آخر وأخذوا من العدو كانت الغنيمة للآخرين دون الأولين ولو كان ذلك بعد الاحراز بدار الاسلام وجب على الآخرين ردّها على الأولين الامام اذا قسم الغنائم ودفع أربعة الاخماس الى الجند وهلك الخمس في يده سلم للجند ما كان في أيديهم وكذلك ودفع الخمس الى أهله وهلك الأربعة الاخماس في يده سلم الخمس لاهله * ولو أن الامام أودع بعض الغنيمة الى بعض الجند قبل قسمة الغنائم فلم يبين ما فعل حتى مات لا يضمن شيئاً كذا في فتاوى قاضيخان * قال في السير الكبير ولو أن رجلاً أو رجلين أو ثلاثة أو من لا منعه من المسلمين أو من أهل الذمة دخلوا دار الحرب بغير إذن الامام فأصابوا غنائم فأخرجوها الى دار الاسلام كان ذلك كله لهم ولا خمس فيه فان كان الامام أذن له خمس ما أصابا وكان ما بقي على سهام الغنيمة كذا في غاية البيان * وان دخل جماعة لهم منعة فأخذوا شيئاً وخمس وان لم يأذن لهم الامام كذا في الهداية * قال أبو الحسن الكرخي اذا التقى الفريقان في دار الحرب فربق دخل يأذن الامام وفريق بغير اذنه ولا منعة لهم مجتبعين فأصاب المأذون لهم فيه الخمس والباقي بينهم ولا شيء للآخرين منه وما أصاب غير المأذون لهم فلكل واحد منهم ما أصاب لا يشاركه فيه أصحابه ولا غيرهم وما اذا اشترك المأذون لهم وغير المأذون لهم في أخذ شيء واحد فهو بينهم على عددا لا خذين فأصاب المأذون لهم خمس وكان الباقي بينهم على سهام الغنيمة فيشترون جميعاً لا خذوا غير الاخذ وما أصاب الذين لم يؤذن لهم فهو لهم على عددا لا خذين له ولا شيء لبقية منهم فيه ممن لم يأخذه ولا خمس عليهم فيه فان التقى الفريقان جميعاً المأذون لهم وغير المأذون وكانوا باجتماعهم لهم منعة فأصاب واحد من الجماعة فهو بينهم على سهام الغنيمة بعد الخمس وكذا ما أصاب احدي الطائفتين قبل الاجتماع أو بعده فذلك سواء ففيه الخمس والباقي على سهام الغنيمة ولو كان الذين دخلوا باذن الامام لهم منعة وأصابوا الغنيمة ثم لحق لصوص أو لصان لا منعة لهم بغير اذن بعد ما أصاب أهل العسكر الغنائم وأصابوا بعد ذلك غنائم وقد أصاب اللص غنيمة قبل أن يلحقهم وبعد ذلك فانهم جميعاً شراكم فيها أصابوا الخمس وما بقي فيهم على سهام الغنيمة الا ما أصاب العسكر قبل أن يلحق بهم اللص أو اللصان فان هذا اللص لا يشارك أهل العسكر فيها أصابوه قبل أن يلحقهم ولكن أهل العسكر يشاركون اللص فيها أصاب كذا في السراج الوهاج * اذا قسم الامام الغنائم وأعطى كل ذي حق حقه وبقي منها شيء يسير لا يستقيم أن ينقسم لكثرة الجند وقلة الشيء في نفسه تهذيب الامام على المساكين ولو لم يتصدق بها أو وضعها في بيت المال للنائب تقع للمساكين فله ذلك أيضاً ولو أن قوماً من الجند أو أمير الجند أو قالوا ان منازلنا بعيدة ولا تقدر على المقام فاعطنا حقنا من الغنيمة على الحزب والظن بذلك وأنت في حل فاعطاهم ومضوا ثم أعطى الباقي حصصهم به فذلك فازدادت أنصباة الباقيين على أنصباة الذين مضوا لا يتصدق به ولكن يحسب حولا ويخبر به المسلمين ولا يصير ذلك للامام بقولهم وأنت في حل فلو أن الأمير تصدق بذلك ثم جاء أصحابه كان لهم أن يضمنوا الأمير ذلك من ماله ولا يرجع في مال بيت المال ولا في الخمس بذلك وكذلك الجواب في الامام اذا تصدق بالفضل بأن غزا الامام الاعظم نفسه ثم جاء أصحاب الفضل كان لهم أن يضمنوا الامام ذلك ويكون ذلك في ماله ولا يرجع به على أحد كالوصي كان المتصدق أمير العسكر إلا أن يكون الامام رأى أن يستقر من ذلك للمساكين ويقسمه فيما بينهم لم حاجتهم الى ذلك حتى اذا جاء مستقرهم ولم يصيروا صدقة فله يعطهم مثل ذلك من أموال الفقراء والمساكين قالوا وهدانا ثلاثة نفر الامام

قال البائع أنا بريء من العيوب لا يدخل فيه العيب الذي يحدث عند البائع أما في ظاهر مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى يدخل فيه العيب الموجود وقت العقد الذي يحدث قبل التسليم ونصح البراءة عن الكل * رجل باع عبداً وقال برئت اليك من كل عيب بهذا العبد الا لابق فوجدته أبقالا يرده لانه اخبره أنه أبق * رجل اشترى عبداً فضمن رجل للمشتري بمحض ما يحدث فيه من العيب من الثمن قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز ذلك فاذا وجد به عيبا ورده على البائع كان له أن يرجع على الضامن بمحض العيب من الثمن كالجرجع على البائع وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا اشترى رجل عبداً فقال له رجل ضمنت لك عماء وكان أعشى فردّه على البائع فانه لا يرجع على الضامن بشئ من الثمن ولو قال الضامن ان كان أعشى فعلى خمسة العمد من

الثلث فردّه على البائع كأنه ان ضمنه خمسة العمد لو اشترى عبداً فوجده عيباً فقال له رجل قد ضمنت هذا العبد لا يلزمه الاكبر شئ * المشتري الثاني اذا وجد المبيع عيباً وانه يدرّده على بائعه بسبب حدث عنده فرجع على بائعه بتمامه ان العيب لم يكن لبائعه أن يرجع بالنقصان على البائع الاول في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه له أن يرجع * رجل اشترى عبداً وابعده من غيره فبكت العبد عند الثاني ثم اطعم الثاني على عيب كان عند البائع الاول فانه يرجع بنقصان العيب على بائعه وليس للمشتري الاول أن يرجع على بائعه بالنقصان في

قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لما حكي لو صالح المشتري ألا تزل مع بائعه عن النقصان على شيء لا يصح الصلح في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجلان شهدا على رجل على البراءة فمن كل عيب في هذا العبد ثم اشتراه أحد الشاهدين بغير راحة ثم وجده عيبا كان له أن يردّه وكذا لو شهدا على البراءة فمن الأباقي ثم اشتراه أحد الشاهدين فوجده أباقي كان له أن يردّه * ولو شهدا على البراءة فمن أباقي ثم اشتراه أحد الشاهدين فوجده أباقي كرمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى فقال ليس له أن يرد ٣١٧ بخلاف الوجه الأول لأن في الوجه

الأول لم يضاف الأباقي إليه فلا يكون ذلك إقرارا بعيب الأباقي فيه أمافي الوجه الثاني أضاف الأباقي إليه فكان ذلك إخبارا بأنه آبق وقدره نظره قبل هذا * رجل باع ثوبا على أنه بري من كل شيء به من الخرق وكانت فيه خروق قد خاطها أو رقعها أو رفاها فهو بري من ذلك لأن هذه خروق وان كانت مخططة أو مرفقة أو مرفوعة وكذلك لو كانت فيه خروق من خرق نارا وعفونة فهو بري منها * ولو باع عبدا وقال برئت إليك من القروح التي فيه فكانت فيه آثار قروح قد برأت قال هو بري بمبارأ ومما لم يبرأ وإن كانت فيه آثار من كي كان له أن يردّه لأن الكي غير القروح * يهودى باع يهوديا زينا قد وقعت فيه قطرات من الخمر جازا لبيع ولا يكون له أن يردّه لأن هذا ليس بعيب عندهم * ولو باع شيئا على أنه بري من كل عيب لا يكون إقرارا بالعيب * ولو شرط البراءة من عيب واحد أو عيين كان ذلك إقرارا بذلك العيب بيانه إذا

الأكبر وأما الجند وصاحب المقاسم وهو الذي فوض إليه أمر قسمة الغنيمة فصاحب المقاسم لا يملك التصديق بالفضل وأما الجند له أن يتصدق بالفضل وليس له أن يستقرض على بيت مال الفقراء والمساكين والامام الأعظم له أن يتصدق وله أن يستقرض على بيت مال المسلمين * ولو أن جندا عظيما أصابوا غنائم وأخرجوها إلى دار الاسلام فلم يتقسم حتى تفرق الناس وذهبوا إلى منازلهم ولا يعرف منازلهم وبقي البعض منهم أعطى الامام الباقر أنصباهم ويسكن حصّة الغيب فاذا مضى سنة ولم يجئ لها طالب تصديقها ولو غل رجل شيئا من المغاسم ولم يأت به إلا بعد ما قسمت الغنائم وتفرق أهلها فلا مام أن يصدقه فيما قال ويأخذه منه ويخمسّه وبصرف الخمس إلى الفقراء ويسكن الباقي حتى يجي مستحقوه فإن لم يطمع في مجي مستحقه تصدّقه وإن شاء كذبه فيما قال وأخذ منه خمس ما جاء به وترك أربعة الاخماس عليه ولو لم يأت الغالب بذلك إلى الامام ولكنه تاب يسكنه إلى أن يطمع في مجي مستحقه وإذا انقطع طمعه في ذلك تصدّقه إن شاء بشرط الضمان إذا حضر المستحق ولم يجز صدقته ولكن الاحسن أن يدفع ذلك إلى الامام كذا في المحيط

الفصل الثالث في التنفيل ويستحب التنفيل للامام وأما العسكر فان نقل الامام أو أمير العسكر وجعل له شيئا من الغنيمة التي وقعت في أيدي الغنائم لا يجوز وأنما يجوز التنفيل بما كان قبل الاصابة وإذا نقل الامام فقال من أصاب شيئا فهو له فأصاب واحد منهم شيئا في دار الحرب كان له خاصة لا يجب فيه الخمس ولا يشاركه غيره في ذلك وإن مات في دار الحرب فأصاب يكون ميراثا عنه كذا في فتاوى قاضخان * ولا ينبغي للامام أن ينقل بكل المأخوذ بأن يقول للعسكر كل ما أصبتم فهو لكم فان دخل الامام دار الحرب مع الجيش وبعث سرية ونقل لهم ما أصابوا أجازوا وبعث سرية من دار الاسلام لا ينبغي أن ينقل السرية ما أصابوا ولا ينقل بعد احراز الغنيمة بدار الاسلام الا من الخمس كذا في الكافي * ولو نقل بعد الاصابة قبل القسمة لبعض من كان له عشاء أو بلاء على وجه الاجتهاد منه بأن يحول رأيه إلى ذلك ثم رفع إلى امام لا يرى التنفيل بعد الاصابة لا يكون له أن ينقص ما صنع الاقل قال محمد رحمه الله تعالى ولا يتحققاتل سلب المقتول بنفس القتل ما لم ينقل الامام قبل القتل فيقول من قتل قتيلًا فله سلبه وهذا مذهب علماء شارحهم الله تعالى ولا يجوز التنفيل بعد رفع الخمس بأن بعث الامام سرية وقال لهم ما أصبتم فلكم الثالث بعد الخمس أو قال فلكم الربع بعد الخمس ثم أنتم شركاء الجيش فيما بقي بجوز مطلقا بأن بعث الامام سرية وقال لهم ما أصبتم من شيء فلكم الثالث أو قال فلكم الربع ثم أنتم شركاء الجيش فيما بقي وإن كان فيه ابطال حق الفقراء في الخمس وبعد هذا ينظر ان كان نفلهم ثلثا أو ربعا مطلقا أعطاهم الثلث والربع من جملة الغنيمة أولا ثم رفع الخمس عن الباقي ثم يقسم الباقي بين جميع العسكر على سهام الغنيمة السرية من جملتهم وان نفلهم الربع أو الثلث بعد الخمس رفع الخمس أولا من جملة الغنيمة ثم أعطى السرية نفلهم مما بقي ثم قسم الباقي بين جميع العسكر على سهام الغنيمة قال محمد رحمه الله تعالى إذا قال الامام لاهل العسكر جميع ما أصبتم فهو لكم نفلا بالسوية بعد الخمس فهذا باطل كذا في المحيط * اذا لم يجعل السلب للقاتل فهو من جملة الغنيمة للقاتل وغيره فيه سواء والسلب مركبة وما على القاتل من ثيابه وسلاحه وما على مركبه من السرج والآلة وما معه على الدابة من ماله في حقيقته أو على وسطه لا عبده وما معه ودايته وما عليها وما في بيته كذا في الكافي * ولو قال الامير من قتل قتيلًا فله فرسه فقتل رجلا رجلا ومع غلامه فرسه فأنتم مجتبهين بين الصنفين يكون فرسه للقاتل لأن

(٣٨ - فتاوى ثانی) باع عبدین علی أنه بری من کل عیب بهذا العبد بعینه وسلمهما إلى المشتري فاستحق أحدهما أو وجد المشتري بالآخر عيبا لم يلحق بحصته من الثمن فيقسم الثمن على العبدین وهما صحیحان لا عیب بهما فاذا عرفت حصّة المستحق من الثمن رجع المشتري على البائع بحصّة المستحق من الثمن ولو باع عبدین بثن واحد علی أنه بری من عیب واحد بهذا العبد ثم استحق أحدهما فوجد بالثني بری عن عیب واحد به عيبا فانه يقسم الثمن على ما على قيمة المستحق صحیحا وعلى قيمة الآخر به عیب واحد فاذا عرفت حصّة المستحق رجع

المشتري على البائع بحصة المستحق من الثمن وكذلك رجل اشترى عبدا وقبضه ثم عرضه على بيع وقال الذي يريد شراءه اشتريه فانه لا عيب به فلم يتفق بينهما يبيع حتى وجد المشتري به عيبا كان له أن يرده وقوله اشتريه فانه لا عيب به لا يكون اقرارا بعدم العيوب ولو قال المشتري عند عرضه على البيع اشتريه فانه ليس باق ثم وجده آتيا لا يكون له أن يخاصم بانه **فصل في الرد بالعيب ومن له حق الخصومة في ذلك** * رجل اشترى خلافا في حاية وجعله المشتري ٢١٨ في جرة وحملها الى بيته فوجد فيها فارة ميتة فقال البائع للمشتري كانت

الفارة في جرتك وقال المشتري لا بل كانت في حاييتك كان القول قول البائع لان المشتري يدعي عليه حق الرد وهو ينكر * ولو اشترى دهنًا في آنية ثم قبضها ورأس الأنية كان مشدودا ففتحها فوجد فيها فارة ميتة وأنكر البائع أن يكون ذلك عنده كان القول قوله لما قلنا * رجل اشترى عبدا وقبضه ثم جاءه وزعم أنه محلول للعبية والبائع ينكر ذلك كان القول قول البائع لانه منكر للعيب فان أقام المشتري البينة أنه محلول للعبية اليوم فان لم يكن أقر على البيع وقت يتوهم فيه خروج للعبية عند المشتري كان له أن يرده لانه أثبت العيب عند البائع * وان أقر على البيع وقت يتوهم فيه خروج للعبية عند المشتري لا يرده ما لم يقيم البينة أنه كان محلول للعبية عند البائع أو يتخلف البائع فينسل * المشتري اذا ادعى بالبائع عيبا وأنكره البائع فأقام المشتري بينة ورده عليه كان للرود

مقصودا لا امام قتل من كان متمكنا من القتال فارسا وهذا متمكن بخلاف ما اذا لم يكن بجنبه كذا في التبيين * ثم حكم التنفيل قطع حق الباقي فأما الملك فانهما ثبت بعد الاحراز اذ انا كسائر الغنائم فلو قال الامام من أصاب أمة فهي له فأصابها مسلم واستبرأها وهي في دار الحرب لم يجز له وطؤها ويبيعها عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي * ولا ينبغي للامام أن ينقل يوم الهزيمة ويوم الفتح وكذلك لا ينبغي له أن ينقل قبل الهزيمة والفتح مطلقا من غير استثناء يوم الهزيمة والفتح بأن يقول من قتل قتيلًا فله سلبه من أخذ أسير أهله ولكن يقول من قتل قتيلًا قبل الفتح والهزيمة فله سلبه ومع هذا لو أطلق التنفيل قبل الفتح والهزيمة إطلاقا يبيح التنفيل يوم الفتح والهزيمة حتى من قتل قتيلًا يوم الهزيمة ويوم الفتح كان له سلبه كذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال الامام من قتل قتيلًا فله سلبه فخرج الكافر رجل وقتله آخر فان كان الاول جرحه جرحا لا يعيش من مثله ولم يبق للمجروح قوة في قتل أو عون يبدأ ومثورة بكلام كان سلبه لا ول وان كان الاول جرحه جرحا يعيش من مثله أو يعين معه يبدأ وكلامه فالسلب للثاني ثم الامام ان نقل السلب بعد الخس بان قال من قتل قتيلًا فله سلبه بعد الخس بخمس السلب وان نقل السلب مطلقا بان قال من قتل قتيلًا فله سلبه لا يخمس السلب هذا هو المذهب لعلمائنا رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ولو قال الامير للعسكري في دار الحرب وقد لقوا العدو من قتل قتيلًا فله سلبه ثم قتل الامير فله سلبه استحسانا ولو قال من قتلته أنا فلي سلبه فانه لا يستحق السلب ولو قال من قتل منكم قتيلًا فله سلبه فقتل الامير رجلا فلا شيء له ولو قال ان قتلت قتيلًا فلي سلبه ثم لم يقتل قتيلًا حتى قال من قتل منكم قتيلًا فله سلبه ثم قتل الامير قتيلًا فله سلبه ولو قال الامير للقوم ان قتل رجل منكم قتيلًا فله سلبه فقتل رجلان قتيلًا فلهما سلبه استحسانا وكذا لو قال من قتل قتيلًا فله سلبه وان قتله الثلاثة فلا شيء لهم استحسانا ولو قال من قتل قتيلًا فله سلبه فضرب مسلم مشركا فرماه من القرم فخره الضارب الى عسكر المسلمين وأخذ سلبه فعاش أياما ثم مات قبل قسمة الغنيمة فللضارب سلبه وان مات بعد القسمة في دار الاسلام فلا شيء له ولو أخذ المشركون المجروح حين ضربه المسلم وأخذ الضارب سلبه ثم اختاف الضارب والغامون فقال الضارب مات قبل القسمة وقال الغامون مات بعد القسمة فالقول قول الغامين ولا تقبل عليهم بيعة الضارب الا بيعة مسلم ولو احتمل رجل من المسلمين رجلا من المشركين عن فرسه فجاءه الى الصف أو الى العسكر فذبحه فلا شيء له وبكره له ذلك الا اذا كان بعد ما أتى الصف يقال معه فقتلنا بأنه يستحق السلب كذا في محيط السرخسي * ان كان الامير قال ان قتل رجل منكم وحده قتيلًا فله سلبه فقتل رجلان قتيلًا لا يستحقان سلبه وفي نوادر ان سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال الامير لسلطان قتل هذا الكافر فله سلبه فقتل هو ورجل آخر من المسلمين فالسلب كله ولا شيء للآخر منه * في المتن اذا قال الامام لعشرة من المسلمين ان قتلتم هذه العشرة خاصة أو قال لعشرة من المسلمين ان أصيبت أهل قرية كذا فلكم كذا الشيء بغير عينة فشاركهم غيرهم بغير إذن الامام كانوا شركاء في الغنيمة قال ولا يشبه هذا الشيء بعينه كذا في المحيط * لو قال الامير لرجل منكم ان قتل قتيلًا فله سلبه فقتل رجلين كان له سلب الاول خاصة ولو قال لجميع أهل العسكر ان قتل رجل منكم قتيلًا فله سلبه فقتل رجل منكم عشرة استحق أسلابهم جميعا وهذا استحسان ولو قال لرجل بعينه ان قتل قتيلًا فله سلبه فقتل قتيلين معافاة سلب أحدهما واختار الى القاتل لا الى الامام كذا في الظهيرية * وكذلك لو

قال عليه أن رده على بائعه وان كان المشتري أنكر العيب أو لالان القاضي حين رده عليه قد بطل قوله في انكار العيب * رجل أراد أن يبيع شيئا فيه عيب وهو يعلم بذلك ينبغي له أن يبين العيب ولا يدلس فان باع ولم يبين قال بعضهم يصير فاسقا مردودا للشهادة والعصم أنه لا يصير مردودا للشهادة لان هذا من الصغار * رجل اشترى شيئا فلم يعيب قبل القبض فقال أبطلت البيع بطل البيع ان كان بمحض من البائع وان لم يقبل البائع وان قال ذلك في غيبة البائع لا يطل البيع وان علم بعيب بعد القبض فقال أبطلت البيع

فالحصص أنه لا يسطل الا بقضاء أو رضاه * اشترى ثوبا بخمسة دراهم وهو يساوي عشرة فوجده عيبا ينقصه خمسة دراهم فانه يرجع بنصف الثمن على البائع وهو درهمان ونصف درهم ولو اشترى ثوبا بدرهمين وهو يساوي خمسة فوجده عيبا ينقصه درهمين ونصف درهم المشتري على البائع بنصف الثمن وذلك درهم واحد * باع جارية زبيب وتمتع بعينها وبقابض الثمن باع الجارية وجد التمر فاسد فانه يقدم الجارية على قيمة الزبيب والتمر ولا عيب به ما فاضل التمر من الجارية يسترد ذلك القدر ٢١٩ من الجارية ويرد التمر لان الجارية

انقسمت على قيمة الزبيب والتمر وهما محصيان لا عيب بهما لانهما دخلا في العقد بصفة السلامة لا بصفة الفساد * رجل اشترى جارية فوجدها عيبا فأراد أن يردّها فاصطلحا على أن يدفع أحدهما شيئا من الدراهم ينظران اصطحا على أن يدفع بائع الجارية الدراهم الى المشتري حتى لا يرد المشتري الجارية جاز لانه صلح عن العيب وان اصطحا على أن يدفع المشتري الدراهم الى البائع ليقبل البائع الجارية لا يجوز لان المشتري يلتزم الزيادة لا عوضا عن شيء فيكون ربا فان قصدا تحصيل قصدهما يبيع المشتري الجارية من بائعها بأقل من الثمن الاول ان كان نقد الثمن * رجل اشترى عبدا فوجده عيبا قبل القبض فصالحه البائع من العيب على جارية كانت الجارية زيادة في المبيع فيقسم الثمن الذي اشترى به العبد على العبد والجارية على قدر قيمتهما حتى لو وجد بأحدهما عيبا رده بخصته من الثمن

قال ان أصبت أسيرا فهو لك فأصاب أسيرين على التعاقب فالاول له فان أصابهما معا فاختار اليه ولو خرج عشرة من المشركين للقتال والمبارزة فقال الامير لعشرة من المسلمين ابرزوا اليهم ان قتلتموهم فلكم أسلابهم فبرزوا اليهم فقتل كل رجل منهم رجلا كان لكل رجل سلب قبيلة استحسانا فان قتل تسعة من المشركين وهرب العاشر يستحقون أسلابهم استحسانا كذا في محيط السرخسي * ولو قال الامير من قتل قبيلة فله سلبه فقتل ذى يمن كان يقاتل مع المسلمين قبيلة يستحق سلبه وكذلك لو قتل رجل من التجار قبيلة سواء كان يقاتل قبل هذا أولا يقاتل وكذلك لو قتل امرأة مسلمة أو ذمية قبيلة وكذلك لو قتل عبد كان يقاتل مع هؤلاء أولا يقاتل حتى الآن فان هؤلاء يستحقون الاسلاب * ولو كان الامير قال من قتل قبيلة فله سلبه فسمع ذلك بعض الناس دون البعض ثم رجل قتل قبيلة فله سلبه وان لم يسمع مقالة الامام ولو أن الامام بعث سرية وقال في أهل عسكره قد جعلت لهذه السرية نصف الربح ولم يسمع ذلك أحد من أهل السرية ففى الاستحسان لهم النفل ولو قال الامير من أصاب أسيرا فهو له فأصاب رجل أسيرين أو ثلاثة فهم له * ولو قال الامير من جاء منكم بشيء فله منه طائفة فجاء رجل بنباب أو رؤس فذلك الى الامير يعطيه من ذلك قدر ما يرى ولو قال الامير من قتل قبيلة فله سلبه فقتل أجيرا من المشركين لم يكن مقاتلا معهم أو تاجر معهم أو عبدا كان مع مولاه بخدمة أو رجلا ارتد والعياذ بالله وخلق بدار الحرب أو ذميا نقض العهد وخلق بهم فله سلبهم ولو قتل امرأته كانت تقاتل فله سلبها وان كانت لا تقاتل فلا سلبه وان قتل صبيا لم يبلغ الحلم فليس له سلبه وان قتل مريضا أو جرحا منهم فلا سلبه سواء كان يستطيع القتال أولا يستطيعه وان قتل شيئا قابلا لا يتوهم منه قتال بنفسه ولا برأيه ولا يرجى له نسل لم يكن له سلبه كذا في الظهيرية * ولو قال الامير من قتل بطريقا فله سلبه فقتل رجل رجلا من غير البطارقة لا يستحق سلبه ولو قال من قتل شيئا فله سلبه فقتل شابا يستحق ولو قال من قتل شابا فقتل شيئا لا يستحق ولو قال من جاء بغيره كذا فجاء بوصيف فلا شيء له لان الاسير اسم للبالغ من الذكور والوصيف اسم للصغير فقد خالف في الجنس ولو قال من جاء بوصيف فجاء بأسيرا أو بضيع فلا شيء له لانه خالف في الجنس ولو قال من قتل صعلوكا من صعلوك المشركين فله سلبه فقتل بطريقا لا يستحق سلبه لان سلب البطريق أكثر قيمة من سلب الصعلوك ولو قال من جاء بالف درهم فجاء بالف دينار لا شيء له لانه خالف في الجنس كذا في محيط السرخسي * اذا دخل العسكر دار الحرب فقبل أن يلقوا قتالا قال الامير من قتل قبيلة فله سلبه فهذا على كل قتيل يقتل في دار الحرب في غزوتهم هذه حتى يرجعوا الى دار الاسلام فان اقتتلوا يومهم ذلك فلم يهزم بعضهم بعضا ثم غزوا من الغد فقتل رجل من المسلمين رجلا من المشركين استحق سلبه لان الحرب الاولى باقية فكان التنفيل باقيا وان انهزموا والمسلمون في طلبهم فحكم ذلك التنفيل باق وكذلك اذا دخل المهزومون حصونهم والمسلمون على أثرهم لم يرجعوا بعد فقصصوا أو قام عليهم المسلمون يقتلونهم فحكم ذلك التنفيل باق وان انهزموا فلم يتبعهم المسلمون ولم يطلبوهم حتى لحقوا بعد انهم وحصونهم ثم مر المسلمون ببعض تلك المدائن وحاصروهم فقتل رجل من المسلمين رجلا من المهزومين لا يستحق سلبه وكذلك لو كان المسلمون على أثرهم فزوا حصن آخر وفيه قوم ممنوعون سوى هؤلاء القوم الذين يقصونهم فقتل رجل من المسلمين رجلا من المشركين لم يكن له سلبه كذا في المحيط * ولو ان بطريقا قتل فقال من جاء برأس ذلك البطريق فله كذا ان كان ذلك البطريق

وان كان هذا الصلح بعد ما قبض المشتري العبد كانت الجارية بدلا عن العيب حتى لو وجد بالجارية عيبا ردها بخصه عيب العبد من الثمن * الوكيل بالشراء اذا وجب له المشتري عيبا قبل القبض فأبرأ البائع عن العيب ورضى صاحرا أو ويزلم الآخر * ولو وجد عيبا بعد القبض وأبرأ البائع عن العيب ورضى بالعيب يلزمه ولا يلزم الآخر لان العيب قبل القبض لا قسط له من الثمن وبعد القبض له قسط من الثمن فلا يلزم الآخر والرد بالعيب يكون للوكيل وعليه ما دام الوكيل حيا عاقلا من أهل لزوم العهدة فان لم يكن من أهل وجوب العهدة بان كان عبدا

محبوراً أو مبيعاً محبوراً كان الرد إلى الموكل وإن كان من أهل وجوب العهد فقلت الوكيل ولم يدع وارثاً ولا وصياً كان الرد إلى الموكل وكذا المكاتب إذا اشترى عبداً ووجبه عيياً كان حق الرد للمكاتب فإن عجز المكاتب ورد في الرق كان للمولى أن يرد إلا أن المكاتب هو الذي يلي الرق فإن بيع المكاتب أو مات كانت الحصومة في الرد إلى المولى يرد على البائع * الوكيل بالشراء إذا اشترى وسلم إلى الموكل فوجد الموكل به عيباً رده على الوكيل ثم الوكيل يرد على ٢٣٠ البائع * الوكيل بالشراء إذا وجد المشتري عيباً قبل القبض فإن رده بالعيب

صح رده وإن رضى بالعيب
 إن كان العيب يسيراً لم
 الموكل وإن كان فاحشاً لم
 الوكيل ولا يلزم الموكل * ذكر
 في كتاب الصرف في باب
 الوكالة أن ما يفتوت جنس
 المنفعة كقطع إحدى
 اليدين وفق إحدى العينين
 فهو يسير وما يفتوت جنس
 المنفعة كقطع اليدين وفق
 العينين فهو فاحش وذكر
 شمس الأئمة السرخسي
 أن ما لا يدخل تحت تقويم
 المقومين يعني لا يقومه
 أحدهم العيب بقيمة العيب
 فهو فاحش وجعل العيب
 اليسير كالعين اليسير * وذكر
 في المنتقى أن على قول أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى إذا
 كان المبيع مع العيب
 يساوي الثمن الذي اشتراه
 به فرضي به الوكيل فإنه
 يلزم الأمر وهذا قريب
 مما قاله شمس الأئمة
 السرخسي رحمه الله تعالى
 * وفي الزيادات الوكيل إذا
 رضى بالعيب إن كان قبل
 القبض لزم الأمر وإن
 رضى بعد القبض فإنه يلزم
 الوكيل ولا يلزم الموكل ولم
 يفصل بين اليسير والفاحش
 والصحيح ما ذكر في المنتقى سواء كان ذلك قبل القبض أو بعده لأنه إذا رضى بالعيب فصر كأنه اشتراه
 مع العلم بالعيب وإن كان لا يساوي بذلك الثمن لا يلزم الأمر * الوكيل بالشراء إذا علم بالعيب قبل القبض فقال له الموكل لا ترض به هذا العيب
 فرضي به لا يلزم الأمر وهو بمنزلة ما لو رضى به الوكيل بعد القبض * الموكل إذا أبرأ البائع عن العيب صح إبرأؤه ولا يبيح
 للوكيل حق الرد * الوكيل بالشراء إذا اشترى بالعين اليسير يلزم الموكل وإن اشترى بالعين الفاحش يلزمه ولا يلزم الموكل قال الشيخ الإمام

ورأسه في موضع لا يقدر عليه الابتقال وخوف فله النفل وإن كان في موضع يقدر من غير قتال أو خوف فلا
 شيء له ولو قال لقوم بآعيانهم من جاء منكم به فله كذا فهي آجارة فاسدة كذا في محيط السرخسي * إذا قال
 الأمير للمسلمين إذا اصطفوا للقتال من جاء برأس فله خمسة مائة درهم من الغنمية فهذا على رؤس الرجال دون
 السبي فن جاء برأس رجل فله خمسة مائة درهم وما لا فلا وهذا بخلاف ما لو سكن الحرب وانهمز المشركون
 وتفرقوا فقال الأمير من جاء برأس فله كذا فهذا على السبي دون رؤس الرجال وإن جاء رجل برأس رجل
 وقال أنا قتلت وأخذت رأسه وقال رجل آخر أنا قتلت وهذا أخذ رأسه فالذي جاء برأس أحق بالجسمانية
 وكان القول قوله في قتله مع اليقين وعلى الآخر البينة فإن أقام الآخر بينة من المسلمين على أنه قتله قضينا
 بالجسمانية له ولو جاء رجل برأس فقال واحد من المسلمين هذا رأس رجل من العدو وقد مات وهذا حزر رأسه
 وقال الذي جاء بالرأس قتله فالقول قول الذي جاء بالرأس ولكن يحلف هذا إذا علم أن الرأس رأس مشرك
 وإن وقع الشك فيه لم يدركه رأس مسلم أو رأس مشرك نظراً إلى السماء فإن كان عليه سيماء المشركين كان له
 النفل وإن كان شعره قصه وإن كان عليه سيماء المسلمين كان محضوب البينة فلا نفل له وإن أشكل عليهم فلم
 يدركه رأس مسلم أو رأس مشرك فلا نفل له * ولو جاء برأس يزعم أنه قتله ورجل آخر معه يزعم أنه هو الذي
 قتله وطلب الخارج يمين صاحب اليد فخلف صاحب اليد فنسلك فلا نفل لواحد منهما قياساً وفي الاستحسان
 أن النفل للخارج * ولو جاء رجلان برأس يزعمان أنهما قتلاه والرأس في أيديهما قسم النفل بينهما
 وكذلك إذا كانوا ثلاثة أو أكثر كذا في المحيط * ولو قال الأمير من دخل من باب هذه المدينة أو هذا
 الحصن أو هذه المطمورة فله ألف درهم فاقسم قوم من المسلمين فدخلوا فإذا بهم باب آخر مغلق غير ذلك الباب
 فلهم النفل ويستحق كل واحد ألفاً بخلاف قوله من دخل فله الربع من الغنمية فدخل عشرة فلهم الربع
 الواحد ولو دخل واحد ثم واحد فلهم يشتركون جميعاً في النفل حتى يلتجئ العدو ولو قال الأمير من دخل
 الباب فله بطريق المطمورة فدخل جماعة فلهم البطريق لا غير بخلاف ما لو قال فله بطريق فدخل قوم
 فلكل واحد منهم بطريق آخر غير الذي لصاحبه فإن وجد في الحصن ثلاثة بطاريق فلهم أولئك ولا شيء لهم
 سواهم بخلاف ما لو قال من دخل فله جارية يعني فله قيمة جارية فإنه يعطى لكل واحد قيمة جارية وسط
 وكذلك لو قال من دخل فله جارية من جوارهم فإذا ليس فيه إلا جارتان كان لهما ما وجد فيه لا غير ولو قال
 من دخل فله ألف درهم فدخل طائفة من ناحية الباب وطائفة يتزولون من فوق السطح أدلاهم غيرهم
 بأنهم ففقدوا المطمورة فلهم نفعلهم وهذا إذا انتهوا إلى مكان يمكنهم المقاتلة مع أهل الحصن فإن كانوا في
 موضع لا تمكنهم المقاتلة بأن كانوا متدلين من رأس الحائط ذراعاً وذراعين فلا نفل لهم ولو دلواهم حتى
 توسطوا بهم الحصن وانقطعت الحبال فوقه وفي الحصن فلهم النفل ولو قال من دخل منكم أولاً فله ثلاثة
 رؤس ومن دخل ثانياً فله رأسان ومن دخل ثالثاً فله رأس فدخل واحد ثم واحد فلكل واحد مائة
 وكذلك لو قال من دخل منكم فله ثلاثة رؤس وللثاني رأسان وللثالث ثلاثة رؤس ولو دخل ثلاثة معاً بطل
 النفل للأول والثاني ولهم جميعاً فنزل الثالث ودخل اثنان أول مرة بطل نفل الأول ونفل الثاني يكون
 بينهما ولو قال لرجل إن دخلت أو ألت أطمعك وإن دخلت ثانياً فلك رأسان فدخل أولاً فلا شيء له قياساً
 وفي الاستحسان له النفل المشروط ولو لم تتقدم منه هذه المقالة فلا شيء له ولو قال الأمير لثلاثة بأعيانهم من

دخل
 مع العلم بالعيب وإن كان لا يساوي بذلك الثمن لا يلزم الأمر * الوكيل بالشراء إذا علم بالعيب قبل القبض فقال له الموكل لا ترض به هذا العيب
 فرضي به لا يلزم الأمر وهو بمنزلة ما لو رضى به الوكيل بعد القبض * الموكل إذا أبرأ البائع عن العيب صح إبرأؤه ولا يبيح
 للوكيل حق الرد * الوكيل بالشراء إذا اشترى بالعين اليسير يلزم الموكل وإن اشترى بالعين الفاحش يلزمه ولا يلزم الموكل قال الشيخ الإمام

المعروف بغيره زاد هذا فماليس له قيمة معلومة عند أهل البلد كالصندوق الثوب ونحو ذلك لان قيمة هذه الاشياء لا تعرف الا بتقويم المقومين
وأما ماله قيمة معلومة عند أهل البلد كالخبر والجمع ونحو ذلك اذا زاد الوكيل بالشراء على ذلك لا يلزم الا امر قات الزيادة أو كثرت * الوكيل
بالشراء اذا اشترى جارية للوكيل ولم يسلمها الى الموكل حتى وجدها عابسا كان له أن يرد هاسوا كان الموكل حاضرا أو غائبا وبعد التسليم الى الموكل
لا يملك الرد الا بأمر الموكل وان ادعى البائع في الوجه الاول أن الموكل رضى بالعيب ٣٣١ والموكل غائب وطلب عين الوكيل

أو عين الموكل ليس له ذلك
عندنا فان أقام البائع بينة
على ما ادعى قبلت بينته
وان أقر الوكيل أن الموكل
رضى بالعيب صح اقراره
حتى لا يبقى له حق الخصومة
وان أقر الوكيل أنه كان
أبرأ البائع عن العيب صح
اقراره على نفسه ولا يصح
على الآخر * الوكيل بالبيع
اذا باع ثم خصمه في عيب
فقبل المبيع بغير قضا لم
الوكيل ولا يلزم الموكل
ويكون المبيع للوكيل ولا
يكون للوكيل أن يخصم
الموكل فان خصمه وأقام
البينة على أن هذا العيب
كان عند الموكل لا تقبل بينته
لان الرد بالعيب بغير قضاء
بمنزلة الاقالة فيجعل في حق
الموكل كأن الوكيل اشتراه
من المشتري هذا اذا كان
عيا يحدث مثله وان كان
قدما لا يحدث ذكر في بعض
روايات اليسوع أنه يلزم
الامر وذكر في عامة روايات
اليسوع والرهن والوكالة
والمأذون أنه يلزم الوكيل
دون الموكل وهو الصحيح *
أخذ الفقيه أبو بكر البخاري
رحمته الله تعالى لان الرد بغير
قضاء في حق الموكل بمنزلة

دخل منكم باب هذا الحصن أو لافله ثلاثة رؤس وللثاني رأسا وللثالث رأسا فدخل رجل من الثلاثة في
الحصن ومعه قوم من المسلمين فله ثلاثة رؤس لانه أضاف هذه الصيغة اليهم فقال منكم وكان مراده الاول
منهم الا ترى لو قال من دخل أو لافله من الناس فدخل رجل ومعه من البهايم أو قال من دخل من الرجال فدخل
رجل ومعه نساء فانه يستحق فكذلك هذا بعينه ولو قال من دخل منكم أيها الثلاثة هذا الحصن قبل الناس
فله كذا فدخل معه رجل من الثلاثة أو من غيرهم من المسلمين أو الكفار فلا شيء له ولو قال من دخل هذا
الحصن أو لافله من المسلمين فله ثلاثة رؤس فدخل ذمي ثم مسلم فانه يستحق النفل بخلاف قوله من دخل هذا
الحصن أو لافله من الناس فدخل ذمي ثم مسلم فلا شيء له ولو قال الامير كل من دخل منكم هذا الحصن أو لافله
رأس فدخل خمسة معا لكل واحد منهم رأس بخلاف ما اذا قال من دخل أو أي رجل دخل لان هذه كلمة
فرد ولو قال من دخل منكم خامسا فله رأس فدخل خمسة معا استحق كل واحد نفل الخامس كذا في محيط
السرخسي * ولو قال من أصاب ذهابا فهو له أو قال من أصاب فضة فهو له فاصاب رجل سيفا محلي
بذهب أو بفضة كانت الحلية له فبعد ذلك ينظر ان لم يكن في نزع الحلية ضرر فاحش تنزع الحلية من
السيف وتعطى صاحب النفل وان كان في نزعها ضرر فاحش ينظر الى قيمة الحلية والى قيمة السيف فان
كانت قيمة الحلية أكثر من قيمة صاحب النفل ان شاء أعطى قيمة السيف وأخذ السيف مع الحلية وان كان
قيمة السيف أكثر من قيمة الامام ان شاء أعطى صاحب النفل قيمة الحلية مضمونا من خلاف جنسها وجعل
السيف مع الحلية في الغنمة وان شاء ترك الحلية عليه وان لم يؤخذوا حذمتها باع السيف ويقسم الثمن
على قيمة النفل والجفن فما أصاب قيمة الحلية فهو لصاحب النفل والباقي في الغنمة ولم يذكر في الكتاب ما اذا
كانت قيمتهما على السواء قالوا وينبغي أن يكون الخيار للامام كذا في المحيط * ولو أصاب مرجا مفضضا أو
الجما أو مصفا يكتبون فيه كتابهم فله الفضة دون الاصل وكذلك لو وجد حلي ذهب أو فضة مفضضا
بفضوص أو خاتم فضة أو ذهب كان الحلي له ونزعت عنه الفضوص كلها وجعلت في الغنمة ولو أصاب أبوابا
فيها مسامير فضة أو حديد لو نزعت هذا المسامير لم يملك الابواب حتى لا تكون أبوابا فلا شيء له * وكذلك
السرج اذا نزعت عنه المسامير أو كان عليه ضبة أو ضبان لو نزعت هلك السرج فلا شيء له * ولو أصاب أسيرا
من المشركين قد ضيبت أسنانه بالذهب لم يكن له الذهب بخلاف ما لو اتخذوا نظاما من الذهب كان له الاثف ولو
قال من أصاب حليا فهو له فاصاب رجل تاج الملاك لم يكن له ذلك بخلاف ما لو كان من تيجان النساء فله ذلك
ولو أصاب لؤلؤا أو ياقوتا أو زهر داليس فيه ذهب فلا شيء له عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما له ذلك
ولو قال من أصاب حديدا فهو له ومن أصاب غير ذلك فله نصفه فله الحديد التبر والنام والاسلح وغير ذلك
وأما جفن السيف والسكين فله نصفه لانه غير الحديد * ولو قال من أصاب ذهابا أو فضة فهو له فاصاب ثوبا
منسوبا بالذهب فان كان الذهب سدى الثوب فلا شيء له كذا في محيط السرخسي * اذا قال الامير لاهل
العسكر من أصاب منكم ذهابا فله منه كذا دخل تحت التنقيل الدنانير المضروبة والحلي من الذهب والتبر
وكذلك اذا قال من أصاب فضة دخل تحت التنقيل الدراهم المضروبة والتبر من الفضة والحلي كذا في
المحيط * ولو قال من أصاب قزاقا فهو له فاصاب رجل قباءا أو جبة محشوة بقر فلا شيء له ولو قال من أصاب ثوب
قزاقا فهو له فاصاب رجلا جبة بطانتها ثوب قزاقا فهو له ثوب قزاقا وثوب قزاقا وثوب قزاقا وثوب قزاقا

الاقالة سواء كان العيب قديما أو لم يكن وان كان الرد بقضاء القاضي فان كان بالبينة لزم الموكل قديما كان العيب أو حديثا وان كان القضاء
بنكول الوكيل فكذلك عند علمائنا وقال زفر رحمه الله تعالى ان كان العيب عيا يحدث فهو بمنزلة قضاء القاضي باقراره وهو يسوي بين
الرد بالعيب وبين الاستهانة * اذا استحق المبيع على المشتري باقراره أو بالنكول لا يظهر ذلك في حق البائع وان رد على الوكيل باقراره بقضاء
القاضي ان كان عيا لا يحدث مثله كان ذلك رد على الموكل كما رد على الوكيل بالبيعة أو بالنكول وان كان عيا يحدث مثله لزم الوكيل

rrr

ولو قال من أصاب جبة حر فقهى له فاصاب جبة بطانته محرراً وظهارتها فان كانت ظهارتها محرراً كانت له
كلها وان كانت البطانة حراً فلا شيء له منها * ولو قال من أصاب جبة خرفهى له فاصاب جبة ظهارتها خرف
وبطانتها سحرراً وقز فلا شيء له منها لان الجبة تضاف الى السمرور والفنك لا الى الخرف ولو قال من أصاب ثوب
خرفهوله فاصاب جبة خربطانته سحرراً وفنك لم يكن له الا الظهارة * ولو قال من أصاب ثوب فنك فقهوله
فاصاب جبة خربطانته فنك كان له البطانة لان البطانة تسمى ثوباً ولو قال من أصاب هذه الجبة الخرفهى
له فاصابها رجل فاذا هي مبطنة بغير الخزم من الفنك كان الكل له * ولو قال من أصاب منكم قباء خرفاً وقياء
مربياً فاصاب من ذلك الصنف قباء محشواً بطانته غير خرفاً وغير مربى كانت له الظهارة خاصة * ولو قال
من جاء بجزور فقهوله فجاء بجزور وبقرة أو ثور فلا شيء له * ولو قال من جاء بجزور فقهوله فجاء ببقرة أو جمل فله
ذلك ولو قال من جاء ببقرة فقهوله فجاء بجاموس فلا شيء له * ولو قال من جاء بكبش فقهوله فخاص جمل بنجمة أو
معز فلا شيء له كذا في محيط السرخسي * ولو قال من أصاب براف هذا على ثياب القطن والكتان هكذا ذكر محمد
رحمته تعالى في السير الكبير * قالوا هذا بناء على عرف الكوفة فان في عرف أهل الكوفة اسم البزيع
على ثوب القطن والكتان وبأنه ما يسمى برزازاً وفي عرف ديار البزيع على القطن والكتان وبأنه ما
لا يسمى برزازاً وما يسمى كراسية النخيل هذا الاسم على ثياب الابرسم وبأنه ما يسمى برزازاً * واسم الثوب
يتناول الديباج والسبزبون وهو السندس والقز والكسا وما أشبه ذلك ولا يتناول البساط والسج والستر
ولا تدخل تحت هذا الاسم القلتسون والعمامة * واسم المتاع يطلق على الثياب والقمص والفرش والستور
فأى شيء من ذلك أصابه المنفل فقهوله ولو أصاب أو أوى أو أباريق أو قنطرة أو قدوراً من صفر أو نحاس فلا
شيء له من ذلك * ولو أن أميراً على عسكر المسلمين أراد أن يدخل دار الحرب ورأى دروع المسلمين قليله وهم
يحتاجون اليها في قتالهم فقال من دخل بدرع فله من النفل في الغنمة كذا أو قال فله سهم من الغنمة كسهم
في الغنمة فلا بأس بذلك وكذلك اذا قال من دخل بدرعين فله كذا فلا بأس به * ولو قال من دخل بثلاثة
دروع فله ثلثاثة ومن دخل بأربعة دروع فله أربعة اثة جاز من ذلك نفل درعين ولم يجوز ما زاد على ذلك قال
محمد رحمه الله تعالى وان أمكن لبس الثلاثة والقتال معها وكان في ذلك زيادة منفعة للمسلمين جاز النفل فيها
أيضاً ولو قال الأمير من دخل بفارس فله كذا لا يجوز هذا التنفيل بخلاف ما اذا قال من دخل بدروع فله
كذا * وفي النوارذ كراير الماح والاراس وأجاب بجواز التنفيل فيها وكذلك اذا قال الأمير لأصحاب الخيل
من دخل منكم يتجفاف على فرسه فله نفل كذا فهو جائز * ولو قال من دخل يتجفافين فله نفل كذا فاعلم
بأن هذه المسئلة ذكرت في بعض النسخ وذكر فيها ما دخل رجل يتجفافين ومعه فرسان جاز التنفيل عليهم ما
وذكر في بعض النسخ فدخل رجل يتجفافين من غير ذكر الفرسين وأجاب بجواز التنفيل فيهما أيضاً وكل
ذلك صحيح * ولو قال من دخل منكم بثلاثة تجفافين فله كذا جاز نفل تجفافين ولا يجوز أكثر من ذلك قال
شيخ الاسلام الآن يكون في ثلاثة تجفافين منفعة للنفل له والمسلمين فينشد بجواز التنفيل عليه كافي ثلاثة
دروع كذا في المحيط * ولتقرر الامر الى رجل على سور الحصن يقاتل المسلمين فقال من سعد السطح فاخذه فهو
له وخسمائة درهم فصعد رجل وأخذه كان له ما أخذه وخسمائة ولو سقط هذا الرجل من السور الى الارض
حين قال الأمير هذا خارج الحصن وأخذ من رجل من المسلمين قتله فلا شيء له من النفل ولو رامه رجل من

أنه ملكه وشهد الآخر على اقرار ذي اليد أنه ملكه لا تقبل هذه البيعة **(مسائل الافالة ومجود البيع)** المسلم
رجل باع جارية ثم أنكر البيع والمشتري يدعي الشراء لا يحل للبائع أن يباطلها فان عزم المشتري على ترك الخصومة وسماع البائع من
المشتري أنه عزم على ترك الخصومة كان البائع أن يباطلها لانهما تافها فصح البيع * رجل اشترى بيتا لا امرأته وأعطى له المبيع ثم جاء البائع
وقال للمشتري بيع عن بازده فقال المشتري دادم لم تصح هذه الافالة قالوا صورة هذه المسئلة اذا كان الزوج وكبلا لا امرأته في شراء البيت

والوكيل بالشراء ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أن الوكيل بالشراء لا يملك الأقالة في قولهم فلا تصح هذه الأقالة ولو كان الوكيل يملك الأقالة فالأقالة لا تصح بلفظة الأمر في قول أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى فإن البائع لو قال للمشتري أقتني هذا البيع فقال المشتري أقتل لا تتم الأقالة عندهما ما لم يقل البائع قبضت * رجل باع من آخر ثوباً فقال له المشتري قد أقتلتك ببيع الثوب فاقطعه قيصاً فقطع البائع قبضاً قبل أن يتقرر فأولم يتكلم بشيء كانت الأقالة تامة * رجل اشترى ٣٣٣ من رجل وقر حنطة بدرهم معلومة

وقبض الحنطة وسلم بعض الثمن ثم جاء البائع ليقبض منه بقيصة الثمن فقال المشتري انه قام على ثمن غال فرد البائع عليه ما قبض من الثمن وأخذ المشتري قالوا لم يكن ذلك أقالة لأن الأقالة بمنزلة البيع والبيع بالقول لا يكون إلا بإيجاب وقبول وإن كان بطريق التعاطي فذلك لا يكون إلا بالقبض والتسليم من الجانبين وهذا قول بعض المشايخ رحمه الله تعالى أما على قول البعض قبض أحد البديلين يكفي لانهقاد البيع وهو الصحيح وقد ذكرنا هذا في أول الكتاب * رجل اشترى حماراً وقبضه ثم جاء بالجارية بد أربعة أيام فردته على البائع فلم يقبل البائع صريحاً واستعمل الحمار أياماً ثم امتنع عن رد الثمن وقبول الأقالة كان له ذلك لأنه لم يرد كلام المشتري بطل كلامه فلا تتم الأقالة باستعماله

وفصل في الاستحقاق ودعوى الحرية

* رجل اشترى جارية وقبضها فباعها من غيره ثم

المسلمين فطرحه من السور فله نفله ولو صد إليه رجل وقد سقط من كان على السور داخل الحصن فقتله فله نفله ولو نظر إلى رجل على السور فقال من أخذه فهو له فسقط الرجل من أعلى السور إلى خارج الحصن وأخذه فانه يتظر فإن كان في موضع يتنصع من المسلمين يكون له وإن كان في موضع لا يتنصع فيه لا يكون له ولو قال الأمير من صد الحصن ونزل عليهم فله كذا فصد رجل السور ولا يقدر على النزول عليهم فلا شيء له ولو نظر الأمير إلى ثلثة فقال من دخل من هذه الثلثة فله كذا فدخل من ثلثة أخرى يتظر أن كانت الأخرى مثل هذه في الصعوبة المنبذة للمسلمين فله نفله وإن كانت دون هذه في الشدة والصعوبة فلا شيء له ولو قال الأمير من دلنا على عشرة من الرقيق فله رأس فذهب المسلمون بصفة رجل وأشارته ولم يذهب الدال معهم فوجدوا الرقيق فلا شيء للدال بخلاف ما لو قال الأمير للأسرا من أهل الحرب من دلنا منكم على عشرة من الرؤس فهو حر فدلهم واحد على عشرة ولم يذهب معهم فذهبوا على صفته ودلته فوجدوا عشرة من الرؤس فهو حر لأنه لا يترك أن يرجع إلى دار الحرب إلا أن يقول الأسير إذا دللتكم فانا حر وتدعوني إلى بلادى فانه يحل سبيله إذا وجدت منه الدلالة ولو قال الأسير أدلكم على عشرة من مقاتلة وأما حر فقال الإمام نعم فذهب فدلهم فانه لا يعتق ولو قال الإمام لهم أعطونا مائة رأس على أنيكم آمنون في حصونكم فاعطوهم تسعين فللإمام أن يقاتلهم لكن يرتما أخذهم منهم ولو أسلم الرقاب أو بعضهم بردهم قيمة الرقاب ولو قال أعطوني مائة من الأسراء الذين عندكم من المسلمين فاعطوهم تسعين يقاتلهم ولا يرد عليهم شيئاً ولو قال الأمير للأسرا من دلنا على عشرة من المقاتلة فهو حر فذهب أسير منهم ودلهم على عشرة تمتنع في حصن فلا يعتق فان دلهم على قوم غير تمتنعين إلا أنهم هر بوا من المسلمين يتظر أن هر بوا قبل أن يقر بوا منهم لم توجد الدلالة المأمونة من القهر والغلبة والظهور وإن هر بوا بعد ما قر بوا منهم يعتق * ولو قال للأسرا من دلنا على حصن كذا أو مغارة كذا أو معسكر الملك فهو حر فدلهم أحد منهم فلم يظفروا فالأسير حر ولو أصاب الأمير غنائم فأقبل إلى دار السلام فقال من دلنا على الطريق فله رأس فدلهم رجل من المسلمين بكلام وصفة ولم يذهب فلا شيء له وإن ذهب معهم فدلهم على الطريق فله أجر مثله لا يجاوز به المسمى * ولو قال من دلنا على الطريق فله أهله وولده فدلهم فهم في الأسر على حالهم ولو قال فله نفسه وأهله وولده ومائة درهم من الغنمة فدلهم فله جميع ذلك ولو قال من دلنا على طريق حصن كذا فهو حر وذلك الحصن طرق فدلهم على طريق أبعد مما يعتق إذا كانوا يسلكون ذلك وإن كانوا لا يسلكون ذلك الطريق لا يعتق ولو قال من دلنا على طريق كذا من حصن كذا فهو حر فدلهم أسير على طريق آخر يتظر أن كان المدلول مثل المنصوص في السعة والرافهة فانه يعتق وإن كان أشق من المنصوص فلا يعتق كذا في محيط السرخسي * أمير العسكر في دار الحرب إذا نفل وقال لاهل العسكر من أصاب شيئاً من كراع أو متاع أو سلاح أو ما أشبه ذلك فله من ذلك الربع فكل من له حظ في الغنمة من سهم أو رضيع دخل تحت التنفيل ومن لاحظ له في الغنمة لا يدخل تحت التنفيل * والنساء والصبيان والعبيد وأهل النعمة لهم حظ في الغنمة فيستحقون النقل كذا في المحيط * وإذا خص الإمام الأحرار البالغين المسلمين فحينئذ لا شيء له ولا له كذا في محيط السرخسي * والتجار من أهل استحقاق الغنمة فيستحقون النقل والحرى المستأمن إذا قاتل بغير إذن الإمام فلا حظ له في الغنمة فلا يستحق النقل وإن كان يقاتل بأذن الإمام فلا حظ من الغنمة حتى يرضخ له فيستحق النقل كذا في المحيط

بائعها الثاني من ثالث ثم ادعت الجارية أنها حرة فردها الثالث على بائعه بقولها وقبلها البائع الثاني منه ثم الثاني ردّها على الأول فلم يقبل الأول قالوا إن كانت الجارية ادعت العتق كان للأول أن لا يقبل لأن العتق لا يثبت بقول الجارية وإن كانت الجارية ادعت أنها حرة الأصل فإن كانت حين بيعت ووسلت انتقلت لذلك فهو عتق ودعوى العتق لأن الما اتحدت للبيع والتسليم فقد أقربت بالرق وإن لم تكن انتقلت ثم ادعت أنها حرة لم يكن للبائع الأول أن لا يقبل لأن القول في حرية الأصل قولها فإذا استحققت نفسها بما هو حرة على الكل لم يكن للبائع الأول

أن لا يقبل * وقال بعضهم اذا بيعت الجارية ثم ادعت أنها حرة الاصل لم يكن للشترى أن يرجع على البائع لان الحرية لا تثبت بقولها وكل من اشترى جارية كان لاحتياط في أن يتزوجها حتى تحل له ما بالكنكاح أو بملك اليمين والصحيح أنه اذا لم يسبق منها ما يكون اقرارا بالرق كان القول قولها في دعوى الحرية وللشترى أن يرجع على البائع بالثمن بقولها * ذكر في المنتقى رجل اشترى جارية والجارية لم تكن حاضرة عند البيع فقبضها المشتري ولم ٢٣٤ تقر بالرق ثم باعها المشتري من آخر والجارية لم تكن حاضرة عند البيع الثاني وقبضها

المشتري الثاني ثم قالت الجارية أنا حرة الاصل فان القاضي يقبل قولها ويرجع بعضهم على بعض بالثمن فان قال المشتري الاول ان الجارية اقترنت بالرق وأنكر المشتري الثاني ذلك وليس للشترى الاول ينسب على اقرارها بالرق فان المشتري الثاني يرجع بالثمن على المشتري الاول والمشتري الاول لا يرجع بالثمن على بائعه لانه ادعى اقرار الجارية بالرق * رجل اشترى عبدا وقبضه فوهبه من آخر أو تصدق به على رجل ثم جاء رجل واستحقه من يد الموهوب له أو من يد المتصدق عليه كان للشترى أن يرجع بالثمن على بائعه ولو اشترى عبدا والمشتري باعه من رجل وسلم واستحق من يد الثاني لا يرجع المشتري الاول بالثمن على بائعه قبل أن يرجع المشتري الثاني عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ولو كان المشتري الاول وهبه من رجل وسلم ثم باعه الموهوب له من رجل فاستحق من يد المشتري الثاني لا يرجع المشتري الاول على بائعه

* ولو قال من قتل منكم قتيلا فله سلبه فاسلم قوم من أهل الحرب فقتل رجل منهم مشركا وقتل رجل من أهل سوق العسكر مشركا فلا شيء له قياسا له سلبه استحسانا * ولو قيل من قتل قتيلا فله سلبه فدخل عسكر آخر من أرض الاسلام مدداهم فقتل رجل منهم قتيلا كان له سلبه اذا كان الاول أميرا على العسكرين جميعا * الاصل أن كل من كان قتله مباحا في الجملة يستحق السلب بقتله بالتنفيل وكل سلب لولا التنفيل فيه يستحق بالغنمة يصح فيه التنفيل وما لا يستحق بالغنمة لا يصح فيه التنفيل فلو قال من قتل منكم قتيلا فله سلبه فقتل أجيرا من أهل الحرب لم يقتل أو تاجر في عسكرهم والذي الذي نقض العهد وخرج اليهم أو مريض منهم لا يستطيع القتال فله سلبه لان قتله هو لا مباح * ولو قتل امرأة أو صبي فلا شيء له الا أن يكونا مقاتلين وان قتل شيئا فانيلا فلا شيء له * ولو قاتل مسلم مع الكفرة المسلمين فقتله رجل مسلم من قبل له لم يكن له سلبه لان المسلم وما في يده لا يغنم وان كان السلب مما أعاده المشركون فقتله انسان فله سلبه ولو كان السلب عارية عند المشرك لصبي أو امرأة فهو كالنبي للبالغ من أهل الحرب فان أعار المسلم أو الذي سلاحه من الحربى فقاتل المسلمون فقتله مسلم ينظر ان كان المسلم أسلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها فله السلب للقاتل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا له ما بناء على أن ماله يغنم عنده وعند ماله لا يغنم وان كان المسلم في دار الاسلام فانه لا يغنم ماله وان كان المسلم أسلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها فخذ مشرك سلاحه غصبا فقاتل به فقتله مسلم ليس له سلبه ولو دخل المسلم دار الحرب بامان فآخذ مشرك سلاحه غصبا فقاتل فقتله مسلم فله سلبه ولو رمى مسلم مشركا في صفهم فآخذ المذموم سلبه ثم انهم زمو فوجد السلب في الغنمة فانه يكون في الغنمة ولا شيء للقاتل ولو انهم زمو ولا يدري انهم هل آخذوا سلبه أم لا فانه ينظر ان وجد السلب قد نزعوه فهو في * ولو لم ينزعوا شيئا من نفس المقتول يكون للقاتل وكذلك لو جره المشركون حين قتل وسلبه عليه لم ينزع وهو رواه فله سلبه للقاتل ولو وجدوه على دابة بعد ما سار العسكر من حلة أو مرحلتين لا يدري أكان في يده أحد أم لم يكن فهو للقاتل قياسا ولا يكون له استحسانا * ولو أن المشركين أخذوا دابته فحملوا عليها القتل وعليها سلاحه فهو للقاتل ولو حملوا على الدابة القتل وسلاحه وسلاحهم وأمتعتهم فهذا يكون في الأمان يكون شيئا يسيرا كادواة ونحوها فينشد يكون للقاتل * ولو أخذت الورثة الدابة فحملوا عليها القتل وسلاحه فهذا يكون فيأ وكذلك الوصي بمنزلة الوارث * ولو قال الامير من قتل قتيلا فله فرسه فقتل رجلا مشركا على برذون فانه يستحق سلبه ولو كان على حمار أو بغل أو جمل لا يستحق السلب * ولو قال من قتل قتيلا فله برذونه فقتل رجلا على فرس لا يستحق فرسه لانه لا يستحق الا رفع بتنفيل الاوضع * ولو قال من قتل قتيلا فله دابته فقتل رجلا على حمار أو بغل أو فرس فله ذلك ولو كان على بعير لا يستحقه * ولو قال من قتل قتيلا على حمار فله فقتل رجلا على أتان كان له وكذلك البعير بخلاف ما لو قال من قتل قتيلا على أتان فقتل رجلا على حمار ذكر لا شيء له لان اسم الاتي لا يتناول الذك * وكذلك البعير والناقة بخلاف البغل والبغلة فان كل واحد منهما اسم جنس فيتناول الذك والاتي جميعا كذا في محيط السرخسي

باب الخامس في استيلاء الكفار

اذا غلب كفار الترك على كفار الروم فسبواهم وأخذوا أموالهم ملكوها * فان غلبنا على الترك حل لنا

حتى يرجع المشتري الثاني بالثمن على الموهوب له ولو كان المشتري الاول وهبه من رجل وسلم ثم وهبه الموهوب له من رجل وسلم فاستحق من يد الثاني كان للشترى الاول أن يرجع بالثمن على بائعه * رجل اشترى رقعة من أو عسل أو جزع زيت أو سلة زعفران أو جوا التي دققت أو حنطة ثم جاء رجل واستحق بعض ذلك قبل القبض أو بعده قال أبو يوسف رحمه الله تعالى بخير المشتري ان شاء أخذ الباقي بحسابه من الثمن وان شاع ترك البيع لانه شيء واحد * ولو اشترى قوص في قرأ أو جزع زيت أو غايق خيل أو كرى حنطة أو شعير في وعاءين

فاحسب أحدهما ان استحق قبل القبض خبر المشتري كإقلا في الوجه الاول وان استحق بعد القبض يلزمه الباقي بحسبه من الثمن ولا يكون له أن يرذ الباقي * رجل اشترى غلاما ثم ادعى رجل أن الغلام كان له أعتقه منذ سنة فان القاضي يسأل من المدعى البينة على الملك فان أقام البينة على الملك عتق العبد عليه باقراره وان لم يكن له بينة يستحق المشتري على دعوى الملك لان المدعى خصم للمشتري في هذه الدعوى لانه ثبت العتق والولاء لنفسه * رجل اشترى عبد او اختلأ في الثمن وحلفا فقال (٣٣٥) البائع ان بعته الاباء درهم فهو حر وقال المشتري ان اشتريته

الابن بمائة درهم فهو حر فالبيع لازم للمشتري ويجبر المشتري على الثمن الذي أقر به ولا يعتق العبد لان البائع أقر أن المشتري يحتسب في عينه وعتق عليه العبد فلا يمكن نقض البيع ولا يعتق العبد فكان على المشتري الثمن الذي أقر به لانهم ما تصادقا على ثبوت الملك للمشتري والمشتري ينكر العتق فلا يعتق العبد وانما يلزمه الثمن الذي أقر به لانه ينكر الزيادة * رجل اشترى من رجل أرضين فاستحق أحدهما ان استحق قبل القبض يخير المشتري ان شاء أخذ الباقي بحصته من الثمن وان شاء ترك وان استحق بعد القبض يلزمه غير المستحق بحصته من الثمن ولا خيار له مستأجر حانوت باع كردار حانوت في يده وسعى الكردار وقبض الثمن ثم جاء صاحب الحانوت وزعم أن الكردار له وحال بين المشتري والمبيع قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان الكردار من الآلات التي يحتاج المستأجر اليها في صناعته وتجارته كان

ما تجده مما أخذه وان كان يبتاع بين الروم موادعة ولو كان يبتاع بيننا وبين كل من الطائفتين موادعة فاقتلوا فغلبت احدهما كان لنا ان نشترى الغنوم من مال الطائفة الاخرى من الغالين وفي الخلاصة والاحراز يدار الحرب شرط أمبادارهم فلا ولو كان يبتاع بيننا وبين كل من الطائفتين موادعة واقتلوا في دارنا لا نشترى من الغالين شيئا وأما لو اقتلت طائفتان في بلدة واحدة فبوزر شراء المسلم المستأمن من الغالين نفسها أو مالا كذا في فتح القدير * ولو أسد ثوى أهل الحرب على أموالنا أو حرزوها بدرهم ملكوها عندنا فان ظهر المسلمون عليهم بعد ذلك فوجده المالك القديم قبل القسمة أخذ به غير شيء وان وجده بعد القسمة في يدهم وقع في سهمه ان كان من ذوات القيم أخذ به بقيته ان شاء وان كان من ماله لا يأخذه بعد القسمة كذا في فتاوى فاضل خان * ابن مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في المأسور اذا وقع في سهم رجل فجاءه مولاه أخذ به بقيته يوم أخذه هذا الذي وقع في سهمه لا يوم يأخذه المولى كذا في المحيط * هذا اذا غلب الكفار على أموال المسلمين وأحرزوها بدرهم أما اذا لم يحرزوها حتى غلبهم المسلمون عليها وأخذوها ثم جاء صاحبه فانه يأخذ به غير شيء لانهم لم يملكوها قبل الاحراز وكذا لو قسموها في دار الاسلام فان قسمتهم لا تجوز فاذا غلبهم المسلمون كان ذلك المال لصاحبه غير شيء واذا اشترى المسلم عبدا من دار الحرب قد أسره العدو فجاءه المولى فله أن يأخذه بالثمن أو يدع فان مات المولى قبل أن يأخذه فجاءه وارثه يطالب بأخذه فعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس له أن يأخذه وقال محمد رحمه الله تعالى له أن يأخذه كذا في السراج الوهاج * ابن جماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو باع رجل عبدا ثم أسره العدو يعني قبل التسليم ثم مات البائع ثم اشتراه مسلم وجابه فلوارث البائع أن يأخذه بالثمن ويأخذه المشتري الاول منه بالثمن جميعا ولو لاحق المشتري فيم له يكن لوارث البائع عليه سبيل كذا في المحيط * لو اشترى ما أخذه العدو منهم تاجر وأخرجه الى دار الاسلام أخذه المالك القديم ببقية الذي اشترى به التاجر من العدو وان اشتراه بعرض أخذه ببقية العرض ولو كان البيع فاسدا يأخذه ببقية نفسه وكذا لو وهبه العدو لمسلم يأخذه ببقية كذا في التبيين * وكذلك حكم المثل اذا كان موهوبا لواحد لا يأخذه المالك القديم لعدم الفائدة وكذا لا يأخذه المالك القديم ايضا اذا كان ما أخذه الكفار من أموال أسرى بدرهم مشتري بعثله قدرا ووصفا الا اذا اشترى باقل قدرا أو بأردأ منه فحينئذ يكون للمالك القديم أخذه بعينه ما اشترى لوجود الفائدة كذا في غاية البيان * مسلم قال لعبدية أحدكم حرز ولم يبين حتى أسرا ثم ظهر ناعليه ما أو حرزناهم بدارنا رد الى المولى ولو بين العتق في أحدهما بعد ما أحرزنا دار الحرب صح بيانه وملك الكفار الاخر وان أحرزنا العدو أحدهما تعين الآخر للعتق كذا في الكافي * فان أسروا عبدا فاشتراه رجل فآخذه الى دار الاسلام ففقت عينه وأخذ أسره فان المولى يأخذه بالثمن الذي أخذه به من العدو ولا يأخذ الارش ولا يحيط شيء من الثمن وان أسروا عبدا فاشتراه رجل بألف درهم فأسره ثانيا وأدخله في دار الحرب فاشتراه رجل آخر بالف درهم فليس للمولى الاول أن يأخذه من الثاني ولا للمشتري الاول أن يأخذه من الثاني بالثمن ثم يأخذه المالك القديم بالثمن ان شاء وكذا اذا كان المأسور من الثاني غائبا ليس للاول ان يأخذه اعتبارا بجهل حضرته كذا في الهداية * وان أبيع المشتري الاول لا يأخذ المالك القديم كذا في الكافي * ولو اشتراه المشتري الاول من التاجر الثاني ليس للمالك القديم أن يأخذه لان حق الاخذ ثبت للمالك القديم في ضمن عود ملك المشتري الاول ولم يعد ملكه القديم وانما ملكه بالشرع الجديد منه كذا في

(٣٩ - فتاوى ثانی) القول فيه قول البائع وهو المستأجر ولا يرجع المشتري على البائع بشئ من الثمن وان لم يكن الكردار من آلات عمل المستأجر لكنه شئ لو اختلف صاحب الحانوت مع المستأجر في ذلك كان القول قول المستأجر بان كان علوا على سفل الحانوت فكذلك الجواب لانه في يد المستأجر وان كان البناء شيئا لو اختلف صاحب الحانوت مع المستأجر في ذلك كان القول فيه قول صاحب الحانوت كالبينة المتصل بالحانوت لافي الحانوت كان للمشتري أن يرجع على البائع بالثمن لان القول فيه قول صاحب الحانوت فالتأنيب يقول من يكون القول فيه

ترك وكذلك المسيل * وان
استحق الشرب بعدما قبض
المشتري الارض وأحدث
فيها بناء أو غرساً أو زرعاً فان
المشتري يرجع بنقصان
الشرب والمسيل * جعل محمد
رحمه الله تعالى هذا أصلاً
فقال كل شيء إذا بعته وحده
لا يجوز بيعه وإذا بعته مع
غيره جاز فإذا استحق ذلك
الشيء قبل القبض كان
المشتري بالخيار ان شاء أخذ
الباقي بجميع الثمن وان
شاء ترك وكل شيء إذا بعته
وحده يجوز بيعه وإذا بعته
مع غيره لا يجوز فإذا استحق
كامله حصته من الثمن
* رجل له ضيعة اشتراها
بمائة درهم فباع الرجل
مع أخيه بعض هذه الضيعة
بضيعة أخرى ثم مات أخوه
فادعى ورثة الأخ الضيعة
المشتراة وما بقى من الضيعة
الاولى بعله أن صاحب
الضيعة الاولى اشترى الضيعة
الثانية مع مورثهم فكان
نصفها للمورثهم قالوا الضيعة
المشتراة تكون بين
الاخوين نصفين لانها
اشترى الضيعة الثانية فكانت
مشتركة بينهما جميعاً ويكون
نصيب الميت ميراثاً لورثته
ويرجع الاخ الحى الى تركه

الميت بنصف قيمة ما باع من الضبعة الاولى لان الاخ الميت اشترى نصف الضبعة المشتراة لنفسه وقضى الثمن بمال أخيه وصار الاخ الحي بمنزلة المقرض له ولا حق لورثة الميت فيما يليق من الضبعة الاولى لانهم لم يوجد من صاحب الضبعة الاولى الا اشراك أخيه في شراء الضبعة الثانية بعض الضبعة الاولى وهذا لا يكون غلما كما منه لما يليق من الضبعة ولا اقرار بملك الاخ في الضبعة الاولى * رجلا ن اشترى بعدا فاستحق نفسه ثبنا الخيار للشترى لان الشركة في العبد عيب فان قال أحددهما رضى سلم ربع العبد بربع الثمن والا تخر على خياره ان شاء رده

الربع الباقي وان شامري في قياس قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس للآخر ان يرد
أصله مسئلة الخيار * رجل ادعى على رجل أنه باعه وفلانا الغائب هذا العبد بألف درهم وأقام البينة فانه يقضى على الحاضر بنصف الثمن
فان حضر الغائب ان أعاد المستحق البينة يقضى له عليه بنصف الثمن أيضا والا فلان أحدهما ليس بخصم عن الآخر الا اذا كان كل
واحد من المشتريين كفيلا عن صاحبه (٣٢٨) بأمره فيثبت بكون القضاء على أحدهما قضاء على الآخر أيضا رجل باع عقارا

والسلام فهذا او ما لو اشتراه بأكثر من وزنه أو بأقل من وزنه سواء وان كان اشترى هذا الا بريق منهم بخمر
أو خنزير أخذه المالك القديم بقيمة من خلاف جنسه على الروايات كلها * ولو كان الذي اشتراه بالخمر والخنزير
رجلا من أهل الذمة وأخرجه الى دار الاسلام أخذه المالك القديم بقيمة الخمر والخنزير وذكر في السير
الكبير في عبد أسره المشركون اشتراه مسلم منهم بألف درهم ورطل من خمر وأخرجه الى دار الاسلام أخذه
المولى بالألف وتعلم القيمة يريده أنه يأخذ بكل قيمته اذا كانت قيمته أكثر من الألف ولو كانت قيمة العبد
أقل من الألف أو الألف أخذه بالألف في الفصيلين جميعا ان شاء لا ينقص عن الألف ولا يرد عليه بسبب ذكر
الخمر ولو اشتراه المسلم بألف درهم وميتة أو دم أخذه المالك القديم بألف درهم لاراد على الألف لكان الميتة
وان كانت قيمة العبد أكثر من الألف * واذا غصب الرجل من رجل عبدا أو أصابه المشركون من يد
الغاصب وأحرزوه بدرهم ثم ان المسلمين أصابوه ثم وجدته المغصوب منه في يد الغاصب قبل أن يقسم أخذه
بغير شيء ولا ضمن على الغاصب وان وجدته بعد القسمه في يد بعض الغاصب ذكر أن المغصوب منه بالخيار
ان شاء أخذ العبد بقيمة من الذي وقع في سهمه يوم يأخذه وان شاء لم يأخذه وضمن الغاصب قيمته يوم
غصبه فان دفع قيمته يوم الاخذ الى الذي وقع في سهمه وأخذ العبد فانه يرجع على الغاصب بالأقل من
قيمة العبد يوم الغصب ومن يوم الاخذ فاذا كانت قيمة العبد يوم الغصب ألف درهم وقيمته يوم الاخذ ألفا
درهم فأخذ العبد بألف درهم من الذي وقع في سهمه فانه يرجع على الغاصب بقيمة يوم الغصب وذلك
ألف درهم واذا كانت قيمته يوم الغصب ألف درهم ثم تراجع السعر حتى صارت قيمة العبد خمسمائة فانه
يرجع على الغاصب بخمسمائة هذا اذا اختار المغصوب منه أخذ العبد من يدهم وقع في سهمه بالقيمة وان
شاهم يأخذ العبد وضمن الغاصب قيمته يوم غصبه منه فان ضمن الغاصب فالجواب في الغاصب بعد هذا
كالجواب في حق المغصوب منه فان وجد الغاصب العبد في يد الغاصب قبل القسمه أخذه بغير شيء وان
وجدته بعد القسمه أخذه بالقيمة وكذلك لو لم يظهر عليه المسلمون ولكن رجلا من المسلمين اشتراه من أهل
الحرب وأخرجه الى دار الاسلام فان كان مولاه لم يضمن الغاصب قيمته يوم الغصب فالمغصوب منه بالخيار
ان شاء أخذ العبد بالثمن الذي اشتراه المشتري وان شاء لم يأخذ وضمن الغاصب قيمته يوم الغصب فان أخذه
بالثمن من المشتري من العبد فانه يرجع على الغاصب بالأقل من قيمته يوم الغصب وبالأقل من الثمن الذي
أخذ العبد به من المشتري وان ترك العبد ولم يأخذه من المشتري من العبد وضمن الغاصب قيمة العبد يوم
الغصب فلا سبيل له بعد ذلك على العبد ويقوم الغاصب مقام صاحب العبد ان شاء أخذ العبد من المشتري
بالثمن وان شاء ترك فاذا دفع الغاصب الثمن الى المشتري وأخذه العبد أو دفع القيمة الى الذي وقع في سهمه
وأخذه منه العبد فأراد صاحب العبد أن يرد عليه القيمة ويأخذ منه العبد هل له ذلك فهذا على وجهين ان
أخذ صاحب العبد القيمة بزمع بأن اختلفا في مقدار قيمة العبد فقال الغاصب قيمة العبد يوم الغصب
كانت ألف درهم وصاحب العبد يقول كانت قيمته ألفي درهم فأقام مولى العبد البينة على ما ادعى من
القيمة وأخذ من الغاصب ألفي درهم أو استخلف الغاصب بأن لم تكن له بيعة على ما ادعى فنكل الغاصب عن
اليمين فأخذ منه ألفي درهم أو اصطفا وترضيا على ألفي درهم كما يدعيه المغصوب منه ففي الفصول الثلاثة
لا يتخير المغصوب منه بين أن يرد القيمة على الغاصب وأخذ العبد منه وبين أن يترك العبد عليه وان كان

وامرأته أو ولده أو بعض
أقاربه حاضر يعلم بالبيع
ووقع التقابض بينهما
وتصرف المشتري في ذلك
زمانا ثم ادعى بعض من كان
حاضرا في البيع أن
العقار له ولم يكن للبائع
قال مشايخ سمرقند
رحمهم الله تعالى لا تسمع
دعوى المدعى سدا لباب
التلبيس وقال مشايخنا
رحمهم الله تعالى تسمع دعواه
فينبغي للفتي أن ينظر في
ذلك ان كان البائع والمدعى
معروفا بالتلبيس
والخصومات الباطلة ينبغي
للفتي أن يفتي بالقول الاول
وان لم يكن كذلك يفتي بصحة
الدعوى وهذا اذا لم يكن
السلطان استثنى تلك
الخصومة في نقاد القاضي
* رجل باع دارا أو عقارا
ثم ادعى أنه باعه بعدما
وقف اختلف المشايخ فيه
والاصح أنه لا تسمع دعواه
كما لو ادعى أنه باعه وهو غيره
يختلف مالو باع عبدا ثم ادعى
أنه حر أو ادعى أنه أعقبه ثم
باعه فانه تسمع دعواه
* رجل أغبر عليه دوايه
فرقع البعض في يد انسان
فذهب به الى السوق ليبيعه

لجاء رجل يريد أن يشتري ثوبا واستامه ثم أمعن النظر فيه فاذا هو ثور الذي أغبر عليه فادعى أنه يملكه
لا تسمع دعواه لان الاستيلاء اقرار منه أنه ليس له * رجل اشترى عبدا وقبضه ونقد الثمن فاستحقه رجل بالبيعة ثم حضر البائع وأقام
البينة أن المستحق كان باعه منه فكذا قبل البيع وقضى القاضي بينه بالبائع فأراد المشتري أن يأخذ العبد قال أبو حنيفة
رحمهم الله تعالى لا سبيل للمشتري على العبد * وهذا في غير ظاهر الرواية وأما في ظاهر الرواية بنفس الاستحقاق لا يفسخ البيع

بين البائع والمشتري ما لم يرجع المشتري على البائع بانتم ويقضى القاضي له او يتراضيا على ذلك * رجل عدده كزحطة باع من رجل نصفه ثم باع النصف الاخر من رجل آخر فلم يقبض أحدهما حتى استحق منه مخنوم واحد كان المستحق من البيع الاخر فان ملك نصف ما بقي بعد استحقاق المخنوم يكون الخيار للمشتري بين بأخذ ما بقي على حساب ذلك حق الاول في نصف كزحوق الثاني في نصف كزلا مخنوما واحدا فيضرب كل واحد منهما بما بقي بحصته ولو لم يستحق حتى قبض المشتري الثاني (٢٢٩) مخنوما ثم استحق مخنوم فالمشتري

الاول والثاني بالخيار فيما بقي بضرب فيه المشتري الثاني بنصف كزلا مخنومين والاول بنصف كز فيكون الباقي بينهما على حساب ذلك * رجل اشترى دارا وقبضها ثم جاء رجل واستحق نصفها ثم ان المشتري أقام البينة أنه اشتراها من المستحق ولم يؤقت لذلك وقنا قال محمد رحمه الله تعالى لا يرجع المشتري على البائع بشئ من الثمن انما هو رجل اشترى دارا فادعاه آخر فاشتراها المشتري من المدعي أيضا فانه لا يرجع على البائع بشئ * ولو أقام المشتري البينة أنه اشتراها من المدعي بعد استحقاق النصف قبلت بيته وكان له أن يرجع على البائع بنصف الثمن * رجل مات وترك ابنين ودارا فادعى أحدا لاثنين أن أباهما كان باع هذه الدار من هذا الرجل بالنق درهم وأنكر المدعي عليه وكتبه الابن الاخر فان القاضي يقضى على المدعي عليه بنصف الثمن لمدعي البيع بنصف الدار لمدعي عليه ولا خيار

أخذ القيمة بزعم الغاصب بأن لم تكن له بينة واستحلف الغاصب فحلف فأخذ منه ألف درهم كما قاله الغاصب ثم وجد العبد فانه يتخير ان شاء رد القيمة التي أخذها من الغاصب على الغاصب وأخذ عبيده وان شاء ترك العبد * ثم ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب أن صاحب العبد متى أخذ القيمة بزعم الغاصب ثم وجد العبد في يد المشتري أو في يد الذي وقع في سهمه وكانت قيمة العبد كما قاله صاحب العبد أني درهم يتخير * ولم يذكر أنه اذا وجد قيمة العبد مثل ما قاله الغاصب أو أقل هل يتخير حكمي عن الفقيه أبي جعفر الهذلي أني أنه كان يقول في رواية يتخير وفي رواية لا يتخير * ثم في الموضوع الذي ثبت له الخيار اذا قال صاحب العبد أنا مسكن القيمة وأرجع عافضل على قيمته يوم الغصب الى تمام قيمته يوم ظهر العبد لا يكون له ذلك انما له رد القيمة وأخذ العبد أو امساك القيمة كذا في المحيط * العين المحرزة لو كانت في يد مستأجر أو مستعير أو مستودع حل له الخاصة والاسترداد أولا قالوا للمستأجر أن يخاصم في المغنوم وأخذ قبل القسمة بغير شيء وكذا المستعير والمستودع فاذا أخذ المستأجر عاد العبد الى الاجارة وسقطت عنه الاجرة في مدة أسره كذا في البحر الرائق * وان محمد المسلمون أن يكون المأسور اجارة عنده احتاج الى اقامة البينة على أنه كان اجارة في يده واذا قبل الحاكم البينة ورده عليه ثم حضر الاجير فانكر الاجارة فيه وذكر أنه كان في يده ودبعة أو عارية فالقول قول صاحب العبد فاما اذا وجد بعد القسمة كان له أن يخاصم الذي وقع في سهمه أيضا فان أنكر الذي وقع في سهمه ان المأسور كان اجارة عنده وأقام المستأجر البينة على الاجارة تقبل بينة على اثبات الاجارة ويكون خصما في اثباتها ثم هو بالخيار ان شاء أخذ بالقيمة وان شاء تركه ولو كان مكان المستأجر مستعيرا أو مستودع وقد وجد بعد القسمة فانه لا ينتصب خصما للذي وقع في سهمه حتى لو أقام البينة على أن المأسور كان في يده ودبعة أو عارية فانه لا تسمع بينته ولا يكون له بعد القسمة أن يأخذ المأسور من الذي وقع في سهمه بالقيمة وكان بمنزلة الاجنبي بعد القسمة كذا في المحيط * وللاوصى أن يأخذ المأسور لليتيم بالثمن من مشتريه ولا يأخذه لنفسه قالوا وهذا اذا كان الثمن الذي اشتراه من الخري في مثل قيمته كذا في محيط السرخسي * في المتن عبد مسلم أسره العدو وأحرزوه بدراهم فدخل مسلم واشتره وأخرجه الى دار الاسلام فتزوج على رقبته امرأة ثم حضر المولى الاول أخذ من شاء بقيته ولو تزوج امرأة بغيره ثم صالحها على أن يسلم اليها هذا العبد بالمهر الذي وجب لها قبل لمولى العبدان شئت فخذ به مهر مثلها أو دعه ولو ادعى رجل دعوى قبل المشتري في دارولم بين الدعوى فصالحه عن دعواه على هذا العبد أخذ المولى بقيمة العبد فان اختلفا في مقدار الدعوى فالقول قول المصالح * عبد مسلم أسره العدو وأحرزوه بدراهم ثم أفلت منهم وأخذ مالا من أموالهم وخرج هارباً الى دار الاسلام فاخذه مسلم ثم جاء مولاهم يأخذه منه الا بالقيمة في قول محمد رحمه الله تعالى وما في يده من المال فهو لمن أخذه ولا سبيل للمولى عليه وما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان المولى يأخذ العبد بغير شيء لانه لم يدخل دار الاسلام صار قتيلا لجماعة المسلمين يأخذه الامام ويرفع نفسه ويقسم أربعة أخماس بين المسلمين رجوع محمد رحمه الله تعالى عن قوله وقال اذا أخذته فهو غنمة أخذه وأخمس اذا لم يحضر المولى وأجعل أربعة أخماس العبد والمال الذي معه للاخذ فان جاء مولاه بعد ذلك أخذ بالقيمة وان جاء مولاه قبل أن يصده من أخذه بغير شيء * عبد مسلم سباه أهل الحرب فأعتقه سيده ثم غلب عليه المسلمون أخذه مولاه بغير شيء وذلك العتق باطل ولو أعتقه بعدما أخرجه المسلمون قبل أن يقسموه جاز عتقه * حر في دخل دار

للمدعي عليه في رد الدار وان لم يسلم له الا نصف الدار وليس هذا كما لو اشترى دارا فاستحق نصفها فان المشتري يخير لان هذا البيع انما تنقض في نصف الدار بجمعه والمدعي عليه لو لا جهوده كان القاضي يقضى له بكل الدار * رجل اشترى شيئا فاستحق من يده ورجع المشتري على البائع بالثمن ثم وصل المبيع الى المشتري بوجه من الوجوه لا يؤمر بتسليمه الى البائع * ولو اشترى شيئا فادعاه ماله للبائع ثم استحق عليه ورجع على البائع بالثمن ثم وصل اليه بوجه من الوجوه فانه يؤمر بتسليمه الى البائع * رجل اشترى عبداً وقبضه فباعه من آخر واستحق من يده الثاني فان

المشتري الاول لا يرجع على البائع بالثمن قبل أن يرجع عليه المشتري الثاني في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى له أن يرجع قال ألا ترى أن المشتري الثاني لو كان أبرأ الاول عن الثمن كان للاول أن يرجع على بآئعه اذا استحق على المشتري الثاني ولو وجد العبد حراً رجع كل واحد على بآئعه بالثمن قبل أن يرجع عليه الآخر فصل في مسائل الغرور المغرور يرجع بأحد أمرين اما بقصد المفاوضة أو بقصد البيع (٣٣٠) للدافع كالوديعة والجار إذا هلك الوديعة أو العين المستأجرة ثم جاء رجل واستحق

الوديعة أو المستأجر وضمن المودع والمستأجر فان المودع والمستأجر يرجع على الدافع بماله من * وكذا كل من كان في معناه أو في الاعارة والهبة لا يرجع على الدافع بما ضمن لان قبض المستعير كان لنفسه * رجل اشترى داراً وقبضها وبني فيها ثم جاء رجل واستحقها فان المشتري يرجع على البائع بالثمن وبسالم البناء الى البائع ويرجع على البائع بالثمن بقيمة البناء مبنياً يوم تسليم البناء الى البائع فان كان المشتري بنى بالخص والآخر والساج والذهب فانه يرجع بقيمة البناء على البائع يوم يسلم الى البائع فان كان المشتري أنفق في البناء عشرة آلاف درهم وسكن فيها زماً ناحق خلق البناء وتغير وانهم بدم بعضه ثم استحق الدار لم يكن للمشتري أن يرجع على البائع الا بقيته يوم يسلم البناء الى البائع فان كان المشتري أنفق في البناء عشرة آلاف درهم ثم غلا الجص والاجر والساج ثم استحق الدار ومثل ذلك يوم الاستحقاق لا يوجد

الاسلام بامان فسرق من رجل منهم طعاماً أو متاعاً ودخل به أرض الحرب فاشتراه منه مسلم وأخرجه الى دار الاسلام أخذه صاحبه بغير شيء لان الحربى كان ضامناً له قبل أن يخرج منه من دار الاسلام فلا يكون محرزاً له بادخاله دار الحرب ولو أودع مسلم عنده هذا المستأمن ما لا وذهب به الى دار الحرب فهو محرز بها وان أسلم عليها أو صار ذمة نهى له لانه لم يكن ضامناً في دار الاسلام * حري دخل البنا بامان ومعه عبد قد كان أخذه من المسلمين وأحرزه دار الحرب فاشتراه رجل منهم لا يكون للمالك الاول أن يشتريه من هذا المشتري بالثمن بشرين الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الاملاء الامة المأسورة اذا اشتراها من أهل الحرب مسلم أو وقعت في سهمه فأخذها منه مولاها بحكم حاكم اتبعها ما كان في عتقه لمن الدين والجناية قبل السبي وردتها بعيب قديم ان وجدته على البائع الاول ورجع بنقصان عيبها عليه ان كان حدث بها عيب يمنع من الرد ولا سبيل له على المشتري من أهل الحرب ولا على الذي وقعت في سهمه وان كان حدث عيب في يد أهل الحرب أو في يد المشتري منهم أو في يد الذي وقعت في سهمه ردها عليه بذلك فان ماتت عنده أو حدث بها عيب لم يرجع بنقصان العيب وان كان أخذها منه بغير حكم اتبعها الدين ولا يتبعها الجناية ولا يردّها على بآئعها الا قبل بالعيب القديم ويردّها على الذي أخذها منه بالعيب القديم والحديث وان ماتت في يده يرجع بنقصان العيب عليه * ولو استحقها مستحق من يد الذي أخذها بالقيمة فان كان أخذها بالحكم ردها على من أخذها منه ثم أخذها هذا المستحق منه بالقيمة أو بالثمن وان كان أخذها بغير حكم أخذها المستحق بينة بما أخذها به ويرجع في الوجهين جميعاً على بآئعه في الاصل ان كان اشتراها وان كان عتقها الذي أخذها اول مرة بالثمن أو ولدت منه ولداً فان كان أخذها بقضاء القاضي فان القاضي يطل عتقه اذا استحقها هذا المستحق ويرد الولد ويقضى القياس ولا يكتفى استحقاقه أن يأخذها بالقيمة * ولو أن عبد من أسرها أهل الحرب فاشتراهما رجل بثن واحد فللمولى أن يأخذ أحدهما بالخصه ويترك الآخر * ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل أسر المشركون عبده فامر المولى رجلاً أن يشتري العبد له بالف درهم فاشتراه الرجل لنفسه فهو لآمر وكذلك لو أمره أن يستوهبه له فاستوهبه لنفسه فهو للمولى وكذلك لو أمره أن يستوهبه لمولاه فاشتراه المأمور منهم وهو مسلم بخمر فهو لمولاه وهو به منهم له كذا في المحيط * ولو أن المالك علم باخراج مملوكه من دار الحرب فلم يطلب شهر الا يسقط حقه وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يسقط وان مات المولى المأسور منه بعد اخراج المشتري كان لورثته أن يأخذوه على قول محمد رحمه الله تعالى وليس لبعض الورثة أن يأخذوه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس للورثة أن يأخذوه * لو أسر الحربى عبداً مسلماً فاحرز به دار الحرب فاعتقه أو برما أو كاتبه أو كانت جارية فاستولاهم فظهر المسلمون عليهم عتقوا جميعاً كذا في فتاوى قاضيان * ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عبد مسلم أسره العدو فاشتراه رجل منهم ثم أسره ثانياً فهو به للمشتري الذي أسره من يده فلولا أنه يأخذ من هذا بالقيمة والثن جميعاً * بشرى نوادره عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل غصب عبداً فأسره العدو فوجد الغاصب العبد في يد رجل قد اشتراه منهم فلا سبيل له عليه حتى يحضر المولى * وفي الاملاء عن محمد رحمه الله تعالى اذا أسر المشركون عبد الصغير ثم وقع في سهم رجل فسلم أبوه فكبر الصغير قال هو على حقه في العبد كذا في المحيط * لا يملك علينا أهل الحرب بالقبلة أحراراً ومذبرين أو أمهات أو أولادنا

الابغضين القأ أو أكثر فانه يرجع على البائع بقيمة البناء يوم يسلم ولا ينظر الى ما كان أنفق فيه * وان استحققت الدار ومكانتها بعد البناء والبائع غائب والمستحق أخذ المشتري بدم البناء فقال المشتري ان البائع قد غفرني وهو غائب قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يلتفت الى قول المشتري بل يؤمر بدم البناء ويدفع الدار الى المستحق فان حضر البائع بعد الهدم لا يرجع المشتري على البائع بقيمة البناء انما يرجع عليه اذا كان البناء قائماً فسلم المشتري البناء الى البائع فيه دم البائع وبأخذ النقص وأما اذا هدمه فلا شيء له على البائع وان حضر

البائع وقد هدم المشتري بعض البناء وبقي البعض كان للمشتري أن يأخذ البائع بقيمة ما بقي من البناء فأعاب وسلم إليه فهدم البائع ما بقي ويكون النقص له وإن شاء المشتري نقض كله ويكون النقص له ولا يسلم البناء وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى في ظاهر الرواية * وروى محمد عن أبي حنيفة رحمهما الله تعالى وهو قول الحسن أن القاضى يبعث من يقوم البناء ثم يقول للمشتري انقضه واحفظ النقص فإذا نظرت بالبائع فسلم النقص إليه ويقضى لك عليه بقيمة البناء * وذكر الطحاوى (٣٣١) رحمه الله تعالى أن المشتري إذا

نقض عليه البناء فسلم النقص إلى البائع فإنه يرجع على البائع بالثمن وبقيمة البناء مبنياً وإن لم يسلم النقص إلى البائع لا يرجع إلا بالثمن الأول وهذا أقرب إلى النظر * رجل اشترى داراً ثم باعها من آخر فبني المشتري الثاني فيها بناء ثم استحققت الدار دون البناء فإن المقضى عليه وهو المشتري الثاني يرجع بالثمن على بائعه وبقيمة البناء والبائع الثاني يرجع بالثمن على بائعه ولا يرجع بقيمة البناء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى هذا إذا اشترى جارية وقبضها فباعها من غيره فولدت من الثاني ثم استحققت الجارية فإن المشتري الثاني يرجع بالثمن على بائعه وبقيمة الولد والبائع الثاني لا يرجع على البائع الأول بقيمة الولد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وعلى هذا الخلاف إذا اشترى عبداً

ومكاتباً وغلظ عليهم جميع ذلك كذا في الكافي * إذا كان الماسور مديراً أو مكاتباً أو أم ولدًا لمسلم فإن المالك القديم يأخذه بغير شيء بعد القسم ويعوض الامام من وقعت في سهمه قيمته من بيت المال كذا في المبسوط * وإن اشترى رجل منهم فملاؤه أن يأخذه منه بغير شيء ولو كان الماسور حرًا فاشتراه رجل منهم وأخرجه إلى دار الناحية للمشتري على الحر إلا أن يكون الحر أمره بذلك فيكون الثمن ديناً عليه * وإذا أبقى عبداً لم يدخل اليهم فأخذوه لم يملكوه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان مكان العبد مكاتب أو مديراً أو أم ولد أو مستسحب فأنهم لا يملكونه بالإجماع وإذا لم يثبت لهم الملك في العبد إلا أبقى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يأخذه المالك القديم بغير شيء موهوباً كان أو مشتراً أو مغنوماً قبل القسم أو بعدها إلا أن بعد القسم يؤدى عوضه من بيت المال وليس له على المالك جعل إلا أبقى وقد قالوا في العبد إذا أبقى وفي يده مال للمولى أن أهل الحرب يملكون ما في يده ولا يملكونه فإن ندد اليهم بغير أخذ أو مملوكه وإن اشتراه رجل ودخل به دار الإسلام فصاحبه يأخذه بالثمن إن شاء وإن أبقى عبداً اليهم وذهب معه بفرس ومناخ فأخذوا المشركون ذلك كله واشترى رجل ذلك كله وأخرجه إلى دار الإسلام فإن المولى يأخذ العبد بغير شيء والفرس والمناخ بالثمن وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في السراج الوهاج * إذا أسلم عبد الحربي ثم خرج إلينا أو ظهر على الدار فهو حر وكذا إذا خرج عبيدهم إلى عسكر المسلمين فهم أحرار كذا في الهداية * دخل الحربي النيا بامان فاشترى عبداً مسلماً فدخل به دار الحرب فإنه يعتق عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يعتق وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى مثل قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى هذا الخلاف إذا كان العبد ذمياً وإذا أسلم عبد الحربي في دار الحرب فهو عبده على حاله في قولهم جميعاً فإن باعته الحربي من مسلم أو حربي عتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يعتق * ولو أسلم حربي في دار الحرب وله رقيق هناك فخرج إلى دارنا مسلماً ثم تبعه بعد ذلك عبده مسلماً فهو عبيد لمولاه وكذا إذا خرج كافراً كذا في السراج الوهاج * إذا أسلم أهل الحرب على مال أخذوه من أموال المسلمين أو صاروا ذمة فهو لهم ولا سبيل للمسلمين عليهم وكذلك لو خرج النيا معه ذلك المال فإنه لا يتعرض له فيه كذا في المبسوط * لو أن المسلمين أسروا أسراً من أهل الحرب فلم يقسموا ولم يخرجوهم إلى دار الإسلام حتى هربوا من أيديهم إلى ما منهم أو ظهر المشركون عليهم وردوهم إلى ما منهم ثم أنقوا آخرين من المسلمين ظهروا على أولئك السبي باعناهم فأخذوهم وأخرجوهم إلى دار الإسلام وقسموا فيما بينهم أو لم يقسموا ثم اختصم الفريقان عند القاضى فالفرق الأول أحق بالأسراء فلو أن الفريق الأول لم يخرجوهم إلى دار الإسلام ولكن اقتسموا في دار الحرب وباقى المسألة بينهما فالفرق الأول أحق بهم فإن وجدوها في يد الفريق الآخر قبل القسم أخذوها بغير شيء وإن وجدوها بعد القسم أخذوها بقيمة أن شاءوا كما في سائر أملاكهم وكذلك لو أن الفريق الأول أخرجوهم إلى دار الإسلام واقتسموا فيما بينهم ثم هربوا أو ردوا إلى دار الحرب وباقى المسألة بينهما فالفرق الأول أحق بهم فاما إذا أخرجوهم إلى دار الإسلام ولم يقسموا حتى هربوا أو ردوا إلى دار الحرب وباقى المسألة بينهما فإن حضر الفريق الأول بعد ما اقتسم الفريق الآخر أحق بهم هكذا ذكر المسئلة في الزيادات * وأما إذا حضر الفريق الأول قبل أن يقتسم الفريق الآخر ففيه روايتان في رواية الفريق الأول أحق وفي رواية الفريق الآخر أحق * ولو أن الفريق الأول أخرجوهم بدار الإسلام

كان له أن يرجع على بائعه بنقصان العيب وليس للبائع الثاني أن يرجع على البائع الأول بالنقصان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل اشترى دراقبى فيها بناء وغاب ثم ان البائع باعها من رجل آخر ونقض المشتري الثاني بناء الأول وبني فيها بناء آخر ثم جاء المشتري الأول واستحقها فإن كان المشتري الثاني بنى فيها بآلات نفسه فإن المشتري الثاني يضمن للمشتري الأول ضمان ما انتقص من بناء الدار العامرة بنقصه بناء الأول ويكون النقص للمشتري الأول إن كان قائماً وإن كان المشتري الثاني استهلك ذلك النقص يضمن له قيمة النقص أيضاً ويدفع

المشتري الثاني البناء الذي أحده وليس للاول أن يمنعه من ذلك لان البناء الحادث ملك الثاني وان كان الثاني بنى البناء الحادث بنقص الاول فان المشتري الثاني يضمن للاول ما قبله والاول أن يملك البناء الثاني وليس للثاني أن يرفعه لان البناء الثاني اذا كان بنقص الاول كان ملكا للمشتري الاول فان كان المشتري الثاني زاد في ذلك أعطاهما المشتري الاول قيمة الزيادة ولا يعطيه أبر العمل لان العمل لا يتقوم الا بتمامه ولم يوجد العقد أما الزيادة عين مال متقوم (٢٣٣) وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا اشترى دارا فبنى فيها بناء ثم استخفت الدار

فقضى المشتري البناء كان للمشتري أن يرجع على بائعه بالنقصان يقوم الدار مبنيا وغير مبنى ويرجع بالنقصان وكذلك الارض اذا غرسها المشتري ثم استخفت قطع المشتري الشجر كان له أن يرجع على بائعه بالنقصان * رجل اشترى أرضا فغرس فيها اشجارا فبنت الشجر ثم استخفت الارض يقال للمشتري اقلع الشجر فان كان قاعه يضر بالارض يقال للمستحق ان شئت تدفع اليه قيمة الشجر مقلوعا ويكون الشجر لك وان شئت فخذ حتى يقطع الشجر ويضمن لك نقصان أرضك فان أمره بقطع الشجر وقطع المشتري ثم ظفر بالبائع بعد القطع فان المشتري يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا بما ضمن من نقصان الارض وان اختار المستحق أن يدفع الى المشتري قيمة الشجر مقلوعا ويمسك الشجر وأعطاء القيمة ثم ظفر المشتري بالبائع فانه يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا يكون له مستحق أن يرجع على البائع ولا على المشتري

ولم يضمنوا ثم ظهر عليهم المشركون وأخذوهم فلم يحرزوا وهم يدار الحرب حتى ظهر عليهم قوم آخرون من المسلمين وأخذوهم من أيديهم في دار الاسلام فانهم يردون على الفريق الاول اقسام الفريق الثاني فيما بينهم أولم يقتصموا قال في الكتاب الا أن يكون الذي قسم بين الفريق الثاني اما يرى ما منعه المشركون غلصا وحرارا فخذ كان الفريق الثاني أولى بهم كذا في المحيط اعلم أن دار الحرب تصير دار الاسلام بشرط واحد وهو ان يظهر حكم الاسلام فيها قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادات انما تصير دار الاسلام دارا للحرب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بشرط ثلاثة أحدها اجراء أحكام الكفار على سبيل الاشهاد وأن لا يحكم فيها بحكم الاسلام والثاني أن تكون متصلة بدار الحرب لا يقطع بينهما بلد من بلاد الاسلام والثالث أن لا يبقى فيها مؤمن ولا ذى آثما ما ماله الاول الذي كان ثاقبا قبل استيلاء الكفار للسلامة وللمذموم بعد الزمة وصورة المسئلة على ثلاثة أوجه اما أن يظن أهل الحرب على دار من دورنا وأورد أهل مصر وغابوا وأجر وأحكام الكفر أو تقضى أهل الذمة الهدوء وتقبلوا على دارهم في كل من هذه الصور لا تصير دار حرب الا بثلاثة شروط وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بشرط واحد لا غير وهو ان يظهر أحكام الكفر وهو القياس ثم هذه الدار اذا صارت دارا للحرب باجتماع الشروط الثلاثة ولو انتقضها الامام ثم جاء أهلها قبل القسمة أخذوا بغير شئ وبعد القسمة بالقيمة ولو انتقضها الامام جادت الى الحكم الاول الخراجي يصير خراجيا والعشري يصير عشريا الا اذا كان الامام موضع عليها الخراج قبل ذلك فانه لا تعود عشرية هكذا في السراج الوهاج

الباب السادس في المستامن وفيه ثلاثة فصول

الفصل الاول في دخول المسلم دار الحرب بامان اذا دخل دار الحرب بامان لم تاجر يحرم عليه ان يتعرض لشئ من أموالهم ومائتهم الا اذا غدر به ملكهم باخذ الاموال أو الحبس أو غيره بطله ولم ينه عنه فيباح له التعرض حينئذ كالاسير والمتلصص فيجوز له أخذ أموالهم وقتل نفوسهم وليس له أن يستبيح فروجهم فان القرح لا يجعل الا بالملك ولا ملك قبل الا حراز بالدار الا اذا وجد ما صرته المأسورة أو أم ولد أو مدبرته ولم يظن أهل الحرب بغير ما بقيت على ملكه غير أن أهل الحرب ان وطئهن يكون شبهة في حقهن فحبس عليهن العتق فلا يجوز له أن يظنهن حتى تنقض عتقهن بخلاف أمته المأسورة حيث لا يجوز له أن يظن أهوا وان لم يظن أهوا الحربى لانهم ملكوها ولهذا لا يجوز له أن يتعرض لها بشئ ان دخل دارهم بامان ولم ينقض الامان ويجوز له التعرض لزوجته وأم ولده ومدبرته كذا في التبيين * فان غدر التاجر فاختصا وآخر جهه ملكه ملكا خبيثا فيؤمر بالتصدق به فان اذان هذا التاجر حرى أى باعه بالدين أو اذا ان هو حرى أو غصب أحدهما صاحبه ثم خرج اليانوا - تأمن الحربى في دارنا أو اذا حرى حرى أو غصب أحدهما صاحبه وخر جامسة تأمن الى دار الاسلام لم يقض لواحد منهما على صاحبه بشئ * ولو خرجا مسلمين قضى للدار على صاحبه بالدين * وأما الغصب فلا يتعرض له بشئ في الفصول كالا لانه يؤمر المسلم الذي دخل عليهم بامان اذا غصب شيئا من مال أحدهم ثم خرجا مسلمين أن يرد عليه دينه ولم يقض عليه * واذا دخل مسلمان دار الحرب باسان فقتل أحدهما صاحبه عدا أو خطأ فعل القاتل الذية في ماله وعليه

بنقصان الارض لانه لما اختار دفع قيمة الشجر صار كان المستحق هو الذي غرس الشجر وهذا كله قول أبي حنيفة الكفارة وأبي يوسف رحمه الله تعالى * وقال الحسن رحمه الله تعالى يبعث أمينا ليقوم بالتأدي للارض ثم يقول القاضي للمشتري اقلع الشجر واحفظه حتى ان ظفرت بالبائع فله اليه وتأخذ بقيمة ناته وان لم تستحق الارض حتى أثمر الشجر وبلغ الثمر أو لم يبلغ حتى جاء مستحق واستحق الارض وطالب المشتري بقطع الشجر كان له ذلك فان كان بائع الارض حاضرا كان للمشتري أن يرجع على البائع بقيمة الشجر

فإن باقى الارض وبسمل الشجر فأتى الى الساتع ولا يرجع على الساتع بقيمة الثمر ويجوز المشتري على قطع الثمر بلغ الثمر أو لم يبلغ ويجوز البائع على قلع الشجر وان كان المشتري زرع في الارض حنطة أو شيا من أصناف الرياحين والحبوب والبقول ثم استحققت الارض قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يؤمر المشتري حتى يقطع الزرع ان كان البائع غائبا ولا يرجع على بائعه بشئ وان كان الزرع أضرب بالارض فله استحقق أن يضمه نقصان الارض ثم لا يرجع المشتري على بائعه الا بالنقصان وان كان المشتري قد (٢٣٣) كرى في الارض نهرا أو حفرة سابقة أو قنطر على النهر قنطرة ثم استحققت

الارض فان المشتري يرجع على البائع بالثمن وبقيمة ما أحدث في الارض من بناء القنطرة ولا يرجع بما أنفق في كرى النهر وحفر الساقية ولا في مسناة جعلها من التراب وان جعل المسناة من آجر أو لبن أو قصب أو شئ له قيمة فانه يرجع على بائعه بقيمة ذلك وهو قائم في الارض ثم يؤمر البائع بقطع ذلك * رجعل ورث جارية من أبيه واستولدها ثم جاء مستحق واستحقها كان الولد حرا بالقيمة ثم يرجع المستولد بثن الجارية وبقيمة الولد على من باع من مورثه ويجوز الوارث بائع المورث في ضمان الغرور كالووجد بها عيبا كان له أن يردها على بائع المورث والموصى له بالجارية اذا استولد الجارية ثم استحققت فانه لا يرجع على بائع الموصى لا بالثمن ولا بقيمة الولد كما لا يردها بعيب وجد بها * وجعل اشترى دارا حقا رجعل واستحق العرصة وفيها بنا فقال المشتري للبائع اشترت منك العرصة

الكفارة في الخطأ وأما القود فلا يجب في ظاهر الرواية * وان كانا أسيرين فقتل أحدهما صاحبه أو قتل مسلم تاجر أسير فلا شئ على القاتل الا الكفارة في الخطأ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي * قال محمد رحمه الله تعالى لا بأس بان يحمل المسلم الى أهل الحرب ما شاء الا الكراع والسلاح والسبي وأن لا يحمل اليهم شئ * أحياى قال الشيخ الامام شمس الاعنة المرخص في شرح السير الكبير المراد من الكراع الخيل والبغال والحمير والابل والثيران التي يحمل عليها المنافع والمراد من السلاح ما يكون معدا للقتال ويستعمل في الحرب سواء يستعمل مع ذلك في غير الحرب أو لا يستعمل وأجناس السلاح ما كبر منه وما صغر حتى الابرة والمسله في كراهة الحمل اليهم على السواء وكذلك الحديد الذي يصنع منه السلاح يكره حمله اليهم وكذلك الحرير والديباغ والنقر الذي هو غير معمول فان كان خراما من ابريسم أو ثيابا بارقا فان القرفلا بأس بادخالها اليهم ولا بأس بادخال الصفر والشبه اليهم وكذلك الرصاص لان هذا لا يستعمل للسلاح في الغالب وان كانوا يجعلون أعظم سلاحهم من ذلك لم يحمل ادخال شئ من ذلك اليهم ولا يحمل ادخال النشور الحية والمذبوحه بها * جنتها اليهم لان الغالب أنه يدخل ريش القناب والتبل وكذلك العقاب اذا كان يجعل من ريشها ذلك ايضا فان كانت انما تدخل للصيد فلا بأس بادخالها والحكم في البازي والصقر كذلك * واذا أراد المسلم أن يدخل دار الحرب بامان للتجارة ومعه فرسه وسلاحه وهو لا يريد بيعه منهم لم يمنع ذلك منه ولكن هذا اذا كان يعلم أن أهل الحرب لا يتعترضون له في ذلك وكذلك سائر الدواب ولكن لو اتهم على شئ من ذلك يستخلف بالله ما يدخله للبيع ولا يبيعه حتى يخرج منه الامن ضرورة فان حادف على ذلك فقد اتفقت هذه التهمة بيمينه فيتركه ليدخله دار الحرب فان أبي أن يحلف لم يترك ليدخل شيا من ذلك دارهم * وكذلك اذا أراد حمل الامتعة اليهم في العرق السفينة * وان دخل غلام أو غلامين بخدمة لم يمنع من ذلك لحاجته اليه وانما منع من ذلك ما يريد للتجارة فانه استخلف فاما الذي اذا أراد الدخول اليهم بامان فانه يمنع أن يدخل فرسا معه أو برذونا أو سلاحا الا أن يكون معروف بقاعداتهم مأمونا على ذلك فحينئذ له حال المسلم ولا يمنع من أن يدخل يتجارته على البغال والحمير والعجول والبعر ويستخلف أيضا على ما يدخله اليهم من البغال والسفن والرقيق أنه لا يريدهم البيع ولا يبيعهم حتى يخرجهم الامن ضرورة * الحربي المستامن اذا أراد الرجوع الى دار الحرب بشئ مما ذكرنا فانه يمنع من ذلك قال الا أن يكون مكاربا سفتنا أو دواب من مسلم أو ذى لحينئذ لا يمنع منه واذا كان أهل الحرب جهال اذا دخل عليهم التاجر شئ من هذه لم يدعوه يخرج به ولكنهم يعطونه عنه فانه يمنع المسلم والذي من ادخال الخيل والسلاح والرقيق اليهم ولا يمنع من ادخال البغال والحمير والنشور والبعر وكذلك لا يمنع من ادخال سفينة واحدة يركبها ويكون فيه امتاعه فان أراد ادخال أخرى منع من ذلك وهذا كله استحسان ولا يمكن من أن يدخل اليهم خداما في هذه الحالة مسلما كان أو كافرا ولو دخل الحربي اليها بامان ومعه كراع وسلاح ورفيق لم يمنع من أن يرجع على صاحبه الى داره فان باع ذلك كله بدراهم ثم اشترى بها كراعا أو سلاحا أو رقيقا مثل ما كان له أو أفضل مما كان له أو شرا مما كان له فانه لا يترك ليدخل شيا من ذلك دار الحرب وكذلك لو اشترى ما باعه بعينه أو استقال المشتري البيع فيه فاقاله قبل القبض أو بعده أو رد المشتري عليه بخيار روية وبخيار شرط اشترطه المشتري لنفسه وان كان الحربي شرط الخيار لنفسه ثم نقض البيع بحكم خيار فله أن يعوده الى داره كذا في المحيط * ولو جاء

(٣٠ - فتاوى ثانی) ثم نيت البناء الى حق الرجوع عليك بقيمة البناء بحكم الغرور وقال البائع لا بل بعثك العرصة والبناء جميعا فليس لك أن ترجع على بقيمة البناء كان القول فيه قول البائع لانه متكرر حق الرجوع * ولو اشترط البائع في البيع ضمان ما أحدثه المشتري فسد البيع لان المشتري اذا حفر فيه بنا أو ما يشبه ذلك لا يكون له أن يرجع بذلك على البائع عند الاستحقاق وانما يرجع بالبناء والزرع والغرس فاذا شرط عليه ضمان ما أحدثه مطلقا فسد البيع وان قيد الضمان فقال أنا ضمان ما أحدثه المشتري من بناء أو غرس

أوزرع أو غنوك جازو يكون ضامنا * رجل استول جارية كانت له ثم استحققت فقال المستول واشترى بها من فلان بكذا وصدق فلان وكذب المستحق كان القول قول المستحق لان المشتري يدعي عليه حرية الولد بحكم الغرور وهو يتكبر فيكون القول قوله ولو أنكر البائع ذلك وصدق المستحق كان الولد حرا بالقيمة ولا يرجع أحدهما على البائع بشئ * رجل اشترى جارية وقضها ووهبها من رجل ثم اشترىها من الموهوب له فولدت له ولدا ثم جاء رجل (٢٣٤) واستحقها فان المشتري يرجع على البائع وهو الموهوب له بالثمن وبقيمة الولد لانه

مغرور * رجل اشترى دارا وبني فيها ثم استحق رجل نصفها وورث المشتري ما بقي على البائع كان له أن يرجع على البائع بالثمن ونصف قيمة البناء لانه مغرور في النصف ولو استحق منها نصف بعينه فان كان البناء في النصف المستحق خاصة رجع المشتري بقيمة البناء وان كان في النصف الذي لم يستحق كان له أن يرد الباقي ولا يرجع بشئ ممن قيمة البناء * رجل اشترى جارية فادعاه آخر فاشترىها منه أيضا ثم استحق الامة وقد ولدت للمشتري ولدا قال محمد رحمه الله تعالى يرجع المشتري بالثمنين على البائعين فان كانت ولدت لأكثر من ستة أشهر من وقت البيع الثاني لا يرجع بقيمة الولد على أحدهما * رجل اشترى جارية من صبي غير مأذون أو من عبد محجور واستولدها ثم جاء رجل واستحقها كان الولد ثابت النسب من المشتري ويكون رقيقا ولا يكون هذا ولد المغرور والله أعلم

باب ما يدخل في البيع من غير ذكره وما لا يدخل

الحربي بسيف فاشترى مكانه قوسا أو رمحا أو ترس لم يترك أن يخرج به وكذا لو استبدل بسيفه سيفا خيرا منه وان كان هذا السيف مثل الاول أو شر منه لم يمنع بان يدخل به كذا في المبسوط * الاصل في جنس هذا أنه متى استبدل بسلاحة من غير جنسه لم يمكن من أن يرجع به ويجبر على بيعه سواء كان خيرا مما أخرجه عن ماله أو شر منه وان كان ما استبدل به من جنس ما أدخله فان كان مثله أو شر منه لم يمنع من أن يرجع به وان كان خيرا منه منع من ذلك وان استبدل به من جنس ما أدخله فله أن يعود بمارجع اليه الى داره وان استبدل به شر منه أو خيرا منه ثم نقلا بالبيع فيه لم يكن له أن يخرج به الى داره في الوجهين وسلكم الاستبدال بالكراغ مثل حكم الاستبدال بالسلاح في جميع ما ذكرنا * وان استبدل بمحمارة أو بفرسه الذكرا فرسا أنثى منع من ادخاله دار الحرب وان كان دون ما أدخله في القيمة وان استبدل بفرسه الذكرا بفرسة أنثى مثله أو دونه لم يمنع وان استبدل بمحمارته بفرسة برذونا أو ببرذونة فرسا منع وان استبدل بفرسه الانثى فرسا أنثى دونها في الحربي ولو كنهها أثبت منها ورعى للنسل منع وأجبر على بيعه الا أن يعلم أنه مثل ما أعطى في جميع وجوه الاتفاقات أو دونه فاما الرقيق فسواء استبدلهم بجنس آخر أو بجنس ما عنده أو دونه أو أفضل منه فإنه يبيع ويجبر على بيعه * ولو أن مستأمنين من الروم دخلوا دارا بأمان ومع أحدهما رقيق ومع الآخر سلاح فتبادل الرقيق بالسلاح أو باع كل واحد منهما من صاحبه بدارهم لم يمنع كل واحد منهما أن يدخل دار الحرب ما حصله لنفسه ولو أن حريي من الروم دخلوا دارا بأمان بكراع أو سلاح أو رقيق فآراد أن يدخل ذلك أرض التركة والديلم وغيرهم من أعداء المسلمين لبيعهم منهم منع من ذلك وكذلك إذا أراد أن يدخل ذلك الى دار حربهم موادعون للمسلمين وان أراد أن يدخل ذلك أرضا أهلها امة للمسلمين لم يمنع من ذلك ولو كان أحد المستأمنين فيمن الروم والآخر من التركة ومع أحدهما رقيق ومع الآخر كراع أو سلاح فتبادل أو اشترى كل واحد منهما من صاحبه بدارهم لم يترك واحد منهما ليخرج ما اشترى الى داره وان كانا سادسا سلاحا بسلام من صنعة منه فلكل واحد منهما أن يدخل ما أخذ داره وان كان أحدهما أفضل من الآخر فللذي أخذ أخسهما أن يدخل دار الحرب وليس للذي أخذ أفضلها ذلك ولكنه يجبر على بيعه بغيره ماله كانت هذه المبادلة بين المستأمن والمسلم وكذلك في حكم الرد بخيار الرؤية وخيار الشرط والرد بالعيب بخلاف ما اذا تبادل رقيقا برقيق هما سواء أو أحدهما أفضل من الآخر فان هناك لا تجعل المبادلة بينهما بغير المبادلة بين المستأمن والمسلم أو المعاهدة عند تحقق المساواة لا يمنع كل واحد منهما من أن يدخل داره ما صار له وان كان أحدهما أفضل من الآخر لم يمنع الذي أخذ أخسهما ما ومنع الذي أخذ أفضلها من ذلك ولو كانا تبادل عبدا بامة لم يكن لكل واحد منهما أن يدخل ما أخذ داره لان اختلاف الذكورة والانوثة اختلاف جنس كذا في المحيط

الفصل الثاني في دخول الحربي في دار الاسلام اذا دخل الحربي دار الاسلام بأمان لا يمكن أن يقيم فيها سنة ويقول له الامام ان أقت سنة كاملة وضعت عليك الجزية ثم ان رجعا الى وطنه بعده قاله الامام تلك له قبل تمام السنة فلا سبيل عليه فان مكث سنة فهو ذمي وتعتبر المدقة وقت التزم اليه لامن وقت دخوله دار الاسلام وللإمام أن يقدر له أقل من ذلك اذا رأى كالشهر والشهرين فاذا أقامها بعد ذلك صار ذميا ثم اذا صار ذميا بمضى المدة المضروبة له استأنف عليه الجزية لحول بعده الا أن يكون شرط عليه أنه ان مكث

في الباب فصول خمسة * الاول في الدار الثاني في الحلم والحاوت والثالث في الكرم والخيل والرابع سنة في الارض والخامس في المنقول (أما الاول) رجل اشترى دارا يدخل فيه الطريق من غير ذكر فان لم يكن للدائر طريق فاشترىها على ظن أن لها طريقا فذكرنا قبل هذا في باب العيوب وان باع دارا وقال بحقوقها ورافقها أو قال بكل قليل وكثير فدخل فيها وأخرج عنها كان له الطريق وكذلك ان كان بدارا أو صالح على دارا أو وصى بدار ولم يذكر الطريق ولم يذكر بحقوقها ورافقها أو قال بكل قليل وكثير فدخل فيها وأخرج عنها كان له الطريق

اشترى دار فيها بستان دخل البستان في البيع صغيرا كان البستان أو كبيرا فان كان البستان خارجا من الدار لا يدخل البستان في البيع وان كان له باب في الدار كذا قال أبو سليمان * وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان كان البستان أصغر من الدار ومفتحا الى الدار يدخل في بيع الدار وان كان البستان أكبر من الدار ومثل الدار لا يدخل في بيع الدار والمسئلة قد مرّت في باب الممن في الخروج والدخول * رجل باع دارا بكل حق هولها وفيها ربح الابل فان الرعي ومتاع الرحالة تكون (٢٣٥) للبايع ولا تكون للمشتري لان الرحا

وسباع الرحائس من حقوق الدار * ولو باع ضيعة بكل حق هولها وفيها ربح ما فان الرعي تكون للمشتري لان ذلك يعد من نوابع الضيعة * رجل له دار فيها بيوت باع بعض البيوت بعينها بمرافقتها ثم أراد البايع أن يرفع باب الدار الاعظم وأبى المشتري لم يكن للبائع أن يرفع لانه باع بعض البيوت بمرافقتها وباب الدار الاعظم من مرافق البيوت وكذا لو باع بعض البيوت بمرافقتها وحقوقها ولو باع يتابعينه من منزل بمحقوقه وحدوده فأراد المشتري أن يدخل المنزل وصاحب المنزل يمنعه عن الدخول ويأمره بفتح الباب الى السكة فان كان البايع بين البيت الذي باعه طريقا معلوما في المنزل ليس له أن يمنعه عن الدخول في المنزل وان لم يكن له طريقا معلوما اختلف المشايخ فيه قال بعضهم له أن يمنعه عن الدخول وليس له أن يمنعه عن المرور في السكة وقال بعضهم ليس له أن يمنعه عن الدخول في المنزل وهو الصحيح لان عند ذكر الحقوق والمرافق يدخل الباب

سنة أخذها منه فبأخذها منه حينئذ كانت السنة كذا في التبيين * ثم لا يترك بعده أن يرجع الى دار الحرب كذا في الكفاية * فان دخل الحربى دارا بأمان واشترى أرض خراج فاذا وضع عليه الخراج صار ذميا وكذا لو اشترى عشرة فقامت عشرة ربية على قول محمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تصير خراجية فيؤخذ منه جزية سنة مستقبلة من وقت وضع الخراج وتثبت أحكام الذي في حقه من منع الخروج الى دار الحرب وجرى ان القصاص بينه وبين المسلم وضمان المسلم قيمة خيره وخزيه ما اذا أتلفه ووجوب الدية اذا قتل خطأ ووجوب كف الاذى عنه فحرم غيبته كتحريم غيبة المسلم والمراد بوضع الخراج الزامه عليه وأخذها منه عند حلول وقته ومنه مباشرة السبب وهو زراعتها أو تعطى له ما يمكن منها اذا كانت في ملكه كذا في فتح القدير * أما مجرد الشراء فلا يصير ذميا في ظاهر الرواية قال محمد رحمه الله تعالى فان باعها قبل أن يجب خراجها لم يكن بشرا له ذميا ولو استأجر أرض خراج فزرعها لم يكن ذميا فان كانت أرض خراجها المقامة فزرعها يبذل الحربى فاذا الامام خراجها ما أخرجت وحكم بذلك عليه دون صاحب الارض جعله الامام ذميا ووضع عليه خراج رأسه فان اشترى المستأمن أرض المقاسمة فأجرها من مسلم فاخذ الامام الخراج من المستأجر ورأى أن ذلك على الزرع لم يصير المستأمن ذميا ولو زرع الحربى أرضا اشتراها وهى أرض خراج فزرعها فأصاب زرعها آفة فذهبت به لم يكن في الارض خراج تلك السنة ولم يصير الحربى ذميا وان وجب في أرض المستأمن الخراج في أقل من ستة أشهر من يوم ملكها صار ذميا حين وجب في أرضه الخراج ويجب عليه خراج رأسه يؤخذ منه بعد سنة مستقبلة من يوم وجب في أرضه * واذا دخلت حرية النبا بامان فتزوجت ذميا أو مسلما صار ذميا * ولو دخل الحربى دارا بأمان فتزوج ذميا لا يصير ذميا بتزويجها كذا في السراج الوهاج * فان رجع الحربى المستأمن الى دار الحرب وترك وديعة عند مسلم أو ذمى أو دين عليه ما حل دمه بالعود الى دار الحرب وما كان في أيدي المسلمين أو الذميين من ماله فهو باق على ما كان عليه حرام التناول فان أسرا أو ظهر عليهم فقتل سقط دينه وصارت وديعته فيا * ولو كان له رهن فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يأخذ المرتن بدينه وقال محمد رحمه الله تعالى يباع ويوفى بثمن الدين والفاضل أميت المال كذا في التبيين * وان قتل ولم يظهر على الدار فالقرض والوديعة لورثته وكذلك اذا مات وما أوجب المسلمون عليه من أموال أهل الحرب بغير قتال يصرف في مصالح المسلمين كما يصرف الخراج قالوا هو مثل الاراضى التي أجلاوا أهلها عنها والجزية ولا خس في ذلك كذا في الهداية * ولومات المستأمن في دار الاسلام عن ماله وورثته في دار الحرب وقف ماله لورثته فاذا قدموا فلا بد أن يقيموا اليقينة على ذلك فيأخذوا فان أقاموا يضمن أهل الذمة قتل استعسانا قالوا لانعلم له وارثا غرهم دفع اليهم المال وأخذ منهم كقبيل الما يظن في المال من ذلك ولا يقبل كتاب ملكهم ولو ثبت أنه كتابه كذا في فتح القدير * اذا بعث الحربى عبدا تاجر له الى دار الاسلام بأمان فاسلم العبد هنا بيع وكان غنمه للعربى كذا في المبسوط * واذا دخل الحربى دارا بأمان ولها امرأة في دار الحرب وأولاد صغيرا وكبارا ومال أو دعة بعضه ذميا وبعضه حريةا وبعضه مسلما فاسلم هنا ثم ظهر على الدار فذلك كله في ذلك ما في بطنها لو كانت حاملا كذا في الهداية * ولو سبي الصبي في هذه المسئلة وصار في دار الاسلام فهو مسلم تبعا لايه ثم هو في حاله وكونه مسلما لا يتأني الرف كذا في التبيين * وان أسلم في دار الحرب ثم جاء فظهر على الدار فأولاده الصغار أحرار مسلمون باسلام أبيهم

الاعظم فيما اذا باع بعض البيوت فبها يدخل الطريق في المنزل * رجل له دار كان لها في القديم طريق فسد ذلك الطريق وجعل لها طريقا آخر ثم باعها بمحقوقها كان للمشتري الطريق الثانى دون الاول لانه ذكر الحقوق في البيع فيدخل فيه ما كان له طريق وقت البيع * رجل باع دارا أحدها وسور المدينة ولا يدري أنه كان له في الاصل أولم يكن والسور في وسط المدينة ودخلها وخارجها دور كثيرة فذكر في البيع ثلاثة حدود على الوجه الصحيح وذكر الحد الرابع دورا ليسور وبقض الثمن وسلم الدار الى المشتري

فقلت البائع وأدعى ورثته فساد البيع بحكم ادخال السور في البيع فادعى المشتري أن السورة وعند الناس هو مشهور وبور المدينة قالوا ههنا فتوى وحكم في الحكم لا يجوز هذا البيع لأن مثل هذا الحائط لا يكون من حيطان الدار وادخله في البيع يكون مفسداً للبيع وان كان مثل هذا الحائط قد يكون من حيطان الدور والقصور كان ذلك للمشتري لأنه في يده وأما الفتوى ان أضاف البيع الى هذه الدار مشاهدة أو أشار الى الدار وما قدرها جميعاً (٢٣٦) جاز البيع فيما بيننا وبين الله تعالى رجل باع دار ليس فيها بناء وفيها مخرج وبئر مطوى

بالبئر وغيره كلها متصلة بالبر يدخل الكل في البيع لأنها داخله في الحدود فكانت داخله في البيع وان باع دار فيها بئر وعليها بئر متوحد ودل فان باع الدار بمرفقها يدخل الدلو والحبل لانهم آمن المرافق وان لم يقل بمرفقها لا يدخل الدلو والحبل وتدخل البكرة في البيع على كل حال لانها مركبة بالبئر اشتري دارا واختافا في باب الدار فقال البائع هولي وقال المشتري لا بل هولي ان كان الباب مركباً متصلاً بالبناء كان القول قول المشتري سواء كانت الدار في يد البائع أو في يد المشتري لان ما كان مركباً يكون من جملة الدار وان لم يكن الباب مركباً وكان مفصولاً فان كانت الدار في يد البائع كان القول قوله وان كانت في يد المشتري كان القول قول المشتري لان الباب اذا لم يكن مركباً يكون بمنزلة المتاع الموضوع في الدار ولا يكون من جملة الدار فيكون القول فيه قول صاحب اليد رجل اشترى داراً فوجد في جندعها دراهم ان قال البائع هي لي

كانت له ويردها المشتري عليه لانها وصلت الى المشتري من يد البائع وان قال البائع ليست لي كانت بمنزلة اللقطة هدية رجل له غلام يوفى فقال لرجل بعت منك غلاماً هذا الغلام لا يكون سطح السفلى لصاحب السفلى وللشترى حق القرار عليه وكذا لو انهم هذا الغلام كان للشترى أن يبيعه عليه فلما آخره نسل الاول لان السفلى اسم لمن يمسها فكان سطح السفلى سقفاً للسفلى ويدخل في بيع الدار التربة التي تكون على السطح كانت من بحر أو خشب لانها مركبة في الدار فتدخل في بيع الدار ويدخل السلاطيم

تعاوكل مال أو دعه مسلماً أو ذمها فوله وما سوى ذلك في كذا في الكافي إذا أسلم الحربى في دار الحرب فقتله مسلم عمداً أو خطأ وله ورثة مسلمون هناك فلا تنى عليه الا الكفارة في الخطأ كذا في الهداية من قتل مسلماً خطأ الاولى له أو قتل حربياً دخل دار الاسلام بائناً فأسلم فالدية على عاقلة الامام وعليه الكفارة وان كان قتل المسلم الذي لا وارث له والمستامن الذي أسلم ولم يسلم معه وارث قضاة ولا تعانان لم يكن معه ولد مغرور دخل به اليه عمداً فان شاء الامام قتله وان شاء أخذ الدية منه بطريق الصلح لا بالخبر وأما أن يعفو وليس له ذلك ولو كان المقتول لقيطاً فقتله الملتقط أو غيره خطأ فلا اشكال في وجوب الدية لبيت المال على عاقلة القاتل والكفارة عليه ولو كان القاتل عمداً فان شاء الامام قتله وان شاء صالحه على الدية وهذا عند ابي حنيفة ومحمد ورجح ما الله تعالى كذا في فتح القدير الأصل أن الدار دليل ظاهر لكون من فيها من أهلها والسماء أقوى من المكان والبيئة أقوى من الكل إذا أسرت سرية قوماً وجأ بهم فادعوا أنهم من أهل الاسلام أو من أهل الذمة وأنهم أخذوا في دار الاسلام وقالت السرية هم من أهل الحرب أخذناهم في دار الحرب فالقول للاسارى وان قالوا أخذونا في دار الحرب ولكن نحن من أهل الاسلام أو الذمة ودخلنا دار الحرب بمنزلة أمين للصخرة أو الزبارة أو كذا أسرا في أيديهم لا يقبل قولهم ويسترقون الا اذا وجد فيهم علامات الاسلام كالختان والخصاب وقص الشارب وقراءة القرآن والفقه وادعوا اسلاماً فيندفع عنهم الاسر وكذا اذا وجدت هذه العلامات في سبي في دارهم بعد الظهور ولا تقبل شهادة بعض السرية عليهم لانها شهادة لنفسه وتقبل شهادة التجار لعدم الشركة وكذا في السير الكبيرة وتقبل واختلاف الجواب لاختلاف الوضع فالوضع غنى في جندع عظيم فكانت شركة عامة ولا تمنع القبول كشهادة الفقير لبيت المال والوضع هنا في السرية وهذه شركة خاصة فتمنع القبول ولا شهادة لاهل الذمة لهم لانهم اشهاد على المسلمين كذا في الكافي

الفصل الثالث في هدية ملأ أهل الحرب يبعثها الى أمير جيش المسلمين قال محمد رحمه الله تعالى ما يبعث ملك العدو من الهدية الى أمير جيش المسلمين أو الى الامام الا كبر وهو مع الجيش فانه لا بأس بقبولها لو بصيرها للمسلمين وكذلك اذا أهدى ملكهم الى قائد من قواد المسلمين له منعة ولو كان أهدى الى واحد من كبار المسلمين ليس له منعة يخص هو بها وفي المتن لو أن جنداً دخلوا دار الحرب فأهدى أهل الحرب رجلاً من الجنود أو قائداً من هداياهم فهو غنمة الا ان نفل كل رجل ما أهدى اليه قال محمد رحمه الله تعالى وكذلك كل عامل من عمال الخليفة اذا بعثه الخليفة على عمل فأهدى اليه شيء فينبغي للخليفة أن يأخذ ذلك من العامل ويحمله في بيت مال المسلمين ان كان المهدي أهدى اليه بطيب نفسه وان كان المهدي مكرهاً في الاهداء فينبغي أن يرذاله هدية على المهدي ان قدر عليه وان لم يقدر عليه بضعها في بيت المال ويكتب عليه قصته وكان حكمه حكم اللقطة ولو أن عسكراً من المسلمين دخلوا دار الحرب فأهدى أميرهم الى ملك العدو هدية فلا بأس به فان أهدى اليه ملك العدو بعد ذلك هدية نظر فيما أهدى ملك العدو فان كانت قيمة ما أهدى ملك العدو مثل قيمة هدية أمير الجيش أو أكثر بحيث يتقارب الناس في مثله كانت للامير خاصة وان كانت قيمة هدية ملك العدو أكثر من قيمة هدية الامير بحيث لا يتقارب الناس في مثله فالزيادة على هدية الامير تكون غنمة وكذلك لو أن أمير النغور أهدى الى ملك العدو هدية وأهدى ملك العدو اليه

كانت له ويردها المشتري عليه لانها وصلت الى المشتري من يد البائع وان قال البائع ليست لي كانت بمنزلة اللقطة هدية رجل له غلام يوفى فقال لرجل بعت منك غلاماً هذا الغلام لا يكون سطح السفلى لصاحب السفلى وللشترى حق القرار عليه وكذا لو انهم هذا الغلام كان للشترى أن يبيعه عليه فلما آخره نسل الاول لان السفلى اسم لمن يمسها فكان سطح السفلى سقفاً للسفلى ويدخل في بيع الدار التربة التي تكون على السطح كانت من بحر أو خشب لانها مركبة في الدار فتدخل في بيع الدار ويدخل السلاطيم

في بيع البيت والداران كانت مركبة لانها من جملة الدار فان لم تكن مركبة اختلفوا فيه والصحيح أنها لا تدخل ومفتاح البيت والدار يدخل في البيع استحسانا والقياس أن لا يدخل * والفقهاء يدخل قياسا واستحسانا لانه مركب وان كان باب البيت والدار مقفلا لا يدخل الفحل في البيع والتصور تدخل في بيع الدار ان كانت مركبة وان لم تكن مركبة لا تدخل * والا جازأى السطح يدخل في بيع الدار سواء كان من قصب أو من لبن لانه مركب ولا يدخل في بيع البيت كما لا يدخل فيه (٣٣٧) العلو بيت له علو وسفل فقال رجل اشترت منك هذا

البيت ولم يرد عليه لا يدخل فيه العلو وكذا لو قال بكل حق هو له الان يقول اشترت منك هذا البيت مع البيت الذي في علوه * ولو اشترى دارا يدخل فيها علوها وسفلها وان لم يقل بحقوقها ومرافقها * وان اشترى منزلا ان قال اشترت منك هذا المنزل لا يدخل فيه علوه ولو قال اشترت منك هذا المنزل بكل حق هو له يدخل فيه العلوان لم يقل بكل حق هو له لا يدخل فيه العلو قالوا هذا في عرفهم أما في عرفنا العلو يدخل في البيع من غير ذكر الحقوق في المسائل الثلاث لان في عرفنا كل مسكن يسمى خانه صغيرا أو كبيرا * ولو اشترى دارا لها ظلة يعني ساباطا أو أحد جانبيه على الدار والاخر على اسطوانة في السكة أو على دار الجار الذي يقابله ان اشترى الدار بكل حق هولها تدخل الظلة في البيع وان

هدية أضعاف ذلك يسلم للامير قدر هديته من هدية ملك العدو والفضل يوضع في بيت المال * ولو أن المسلمين حاصروا حصنا (١) من حصن اهل الحرب أو مدينة من مدائنهم فباعهم أمير الجيش متاعا أو غير ذلك فانه ينظر الى الثمن الذي أعطوه فان كان مثل قيمة ما باع أو أكثر بحيث يتغابن الناس في مثله يسلم ذلك للامير وان كان الثمن أكثر من قيمة ما باع بحيث لا يتغابن الناس في مثله فالفضل على قيمة متاعه يكون غنمة وهل تكره المباحة معهم والحالة هذه كرمحدرجه الله تعالى أنه تكره وجميع الاشياء في ذلك على السواء كذا في المحيط

الباب السابع في العشر والخراج

الاراضي (نوعان) عشرية وخراجية * فارض العرب كلها عشرية * وهي أرض تهامة وحجاز ومكة واليمن وطائف وعمان والبحرين * قال محمد رحمه الله تعالى أرض العرب من (٢) عذيب الى مكة (٣) وعدن أبين الى أقصى حجر باليمن بمهرة وسواد العراق فاسبق منها من أنهار الاعاجم خراجية وحد السواد طولا من تخوم الموصل الى أرض عبادان * وحده عرضا من منقطع الجبل من أرض حلوان الى أقصى أرض القادسية المتصل بعذيب من أرض العرب * وما سوى ذلك كل بلدة فتحت عنوة لم يسلم أهلها ومن عليهم فهي خراجية ان كان يصل اليها ماء الخراج * وكل بلدة فتحت صلحا وقبلوا الجزية فهي أرض خراج وكل بلدة فتحت عنوة وقسمها الامام بين الغاتين فهي عشرية وكل بلدة فتحت عنوة وأسلم أهلها قبل ان يحكم الامام فيهم شيء كان الامام فيها بالخيار ان شاء قسمها بين الغاتين وتكون عشرية وان شاء من عليهم وبعد المن كان الامام بالخيار ان شاء وضع العشر وان شاء وضع الخراج ان كانت تسبق ماء الخراج كذا في فتاوى قاضيخان * كل أرض أسلم عليها أهلها طوعا فانها تكون عشرية وكذلك كل أرض من أرض العرب اذا فتحت عنوة وقهر أو أهلها من عبدة الاوثان فاسلوا بعد الفتح وترك الامام الاراضي عليهم فهي عشرية وكذلك كل بلدة من بلاد العجم اذا فتحها الامام قهر أو عنوة وتردد بين أن يمن عليهم برقابهم وأراضيهم ويضع على الاراضي الخراج وبين أن يقسمها بين الغاتين ويضع على الاراضي العشر فقال جعلت الاراضي عشرية ثم بدلتها فمن عليهم برقابهم وأراضيهم فان الاراضي تبقى عشرية هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في النوادر والكرخي في كتابه * وكذلك أرض الخراج اذا انقطع عنها ماء الخراج وصارت تسقى بماء العشر فهي عشرية كذا في المحيط * من أحيا أرضا مواتا فان كانت من حيز أرض الخراج فهي خراجية وان كانت من حيز أرض العشر فهي عشرية وهذا اذا كان المحي لها مسلما أما اذا كان ذميا فعليه الخراج وان كانت من حيز أرض العشر والبصرة عندنا عشرية باجتماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم كذا في السراج الوهاج * خراج الارض نوعان (خراج مقاسمة) * وهو أن يكون الواجب شيئا من الخراج نحو الخمس والسدس وما أشبه ذلك * (خراج وظيفة) وهو أن يكون الواجب شيئا في الذمة يتعلق بالتسكن من الانتفاع بالارض كذا في فتاوى قاضي خان * وخراج المقاسمة يتعلق بالخارج لا بالتسكن من الزراعة حتى اذا عطل الارض

- (١) قوله من حصن بضمين جمع حصن بكسر فسكون اه معجحه (٢) قوله من عذيب بضم ففتح ماء لبنى تميم وهو أول ماء يلقي الانسان بالبادية اذا سار من قادية الكوفة يريد مكة كافي تقويم البلدان اه (٣) قوله وعدن أبين محررة جزيرتا اليمن أقام بهما أبين كافي القاموس اه معجحه

لم يقل بكل حق هو له لا تدخل الظلة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه تدخل الظلة في البيع ان كان مفتحة في الدار وان لم يكن مفتحة في الدار لا تدخل الظلة في بيع الدار في قولهم لا بد كرا الظلة والكنيف الشارع في الدار يدخل في بيع الدار وان لم يذكر الحقوق والمرافق * دار لها طريقان أحدهما الى الشارع والاخر خاص في دار رجل آخر فباع الدار لم يقل بكل حق هو له لا يدخل فيه الطريق الخاص وان قال بكل حق هو له لا يدخل فيه الطريق العام الطريق الظاهر لكونه الى الشارع والاخر كرا الحقوق * ولو اشترى دارا

فهي مطبوخ ومخرج ومربط وبئر ما لم يذكر الحقوق والمرافق دخل الكل في البيع وان اشترى منزلا لا يدخل فيه الربط والمخرج وبئر المله وان قال بكل حق هو له مالم يذكر هذه الاشياء وذكر المرافق في هذه المسائل كذا كالحقوق والقرية مثل الدارفان كان في القرية أو في الدار باب موضوع أو خشب أو لبن أو جص لا يدخل شيء من ذلك في البيع وان ذكر الحقوق والمرافق لان هذه الاشياء لا تعد من الحقوق والمرافق فلا تدخل في البيع كالأيدخل (٣٣٨) فيه المتاع الموضوع وكذا لو اشترى دارا وقال بكل قليل أو كثير هو فيها أو منها لا يدخل شيء مما ذكرنا في

مع التمكن لا يجب كالعشر كذا في انتارخانية ناقلا عن الظهيرية * أما خراج الوظيفة فقال محمد رحمه الله تعالى في أرض الخراج على كل جريب يصلح للزراعة قفيز ودرهم وعلى جريب الرطبة خمسة دراهم وعلى جريب الكرم عشرة دراهم كذا في المحيط * وما سوى ذلك من الاصناف كالزعفران والقطن والبستان وغيرها يوضع عليها بحسب الطاقة ونهاية الطاقة ان يبلغ الواجب نصف الخارج والبستان كل أرض يحوطها حائط وفيها نخيل منفردة أو غناب وأشجار ويكن زراعة ما بين الاشجار فان كانت الاشجار ملتفة لا يمكن زراعة أرضها فهي كرم كذا في الكافي * والجريب اسم لستين ذراعا في ستين ذراعا بذراع الملك وذراع الملك سبع قبضات يزيد على ذراع العامة بقبضة هذه الجملة لفظ كتاب العشر والخراج قال شيخ الاسلام المعروف بخوارزاده قال محمد رحمه الله تعالى الجريب اسم لستين ذراعا في ستين ذراعا حكاية عن جريهم وليس يتقدير لازم في الاراضي كلها بل جريب الاراضي يختلف باختلاف البلدان فيعتبر في كل بلدة متعارف أهلها وأراد بالقفيز الصاع فهو ثمانية أربال بالعراق وهو أربعة أمناء وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول وهذا القفيز يكون من الحنطة هكذا ذكر في موضع من كتاب العشر والخراج وذكر في موضع آخر منه وقال ويكون هذا القفيز مما يزرع في تلك الارض وهو الصحيح * وينبغي أن يقال هذا القفيز زيادة حفتين وتكلموا في تفسير قوله بزيادة حفتين قال بعضهم تفسيره أن يضع الكيل كفيه على جانبي القفيز عند الكيل من الصبرة ويمسك ما يقع في كفيه من الطعام ويصب القفيز مع ما في حفتيه في جوالق العاشر وبعضهم قالوا معناه أن يملأ الكيل القفيز ثم يمسح على القفيز حتى ينصب ما في أعلاه من الحبات ثم يصب القفيز في جوالق العاشر ثم يملأ حفتيه من الصبرة ويرمي ما في جوالق العاشر زيادة على القفيز * ثم هذا المقدار لا يجب في كل سنة الا مرة واحدة زرع المالك مرة واحدة أو مرارا بخلاف خراج المقاسمة والعشر لان هناك الواجب جريب الخراج في تكرره * ثم ما ذكرنا في مقدار الخارج فذلك اذا كانت الاراضي تطبق ذلك فاما اذا كانت الاراضي لا تطبق ذلك بان قل ربعها فانه ينقص عنه الى ما تطبق فالنقصان عن وظيفة عمر رضى الله تعالى عنه اذا كانت الاراضي لا تطبق تلك الوظيفة جائز بالإجماع * وأما الزيادة على تلك الوظيفة اذا كانت الاراضي تطبق الزيادة بانكثر ربعها هل تجوز في الاراضي التي صدر التوظيف فيها من عمر رضى الله تعالى عنه لا تجوز بالإجماع وكذلك في الاراضي التي صدر التوظيف فيها من امام عجل وظيفة عمر رضى الله تعالى عنه لا تجوز بالاجماع وان أطاقت الزيادة وكذلك لو أن هذا الامام وظف على أرض مثل وظيفة عمر رضى الله تعالى عنه ثم أراد أن يزيد على تلك الوظيفة ليس له ذلك وان كانت الاراضي تطبق الزيادة وكذلك لو أراد أن يحولها الى وظيفة أخرى بان كانت وظيفة الاول دراهم فاراد أن يحولها الى المقاسمة أو كانت مقاسمة فاراد أن يحولها الى الدراهم ليس له ذلك فان زاد عليهم على تلك الوظيفة أو حولها الى وظيفة أخرى وحكم بذلك عليهم وكان من رأيه ذلك ثم ولي بعده وال يرى خلاف ذلك فان كان الاول صنع ما صنع بطيب أنفسهم أمضى الثاني ما فعله الاول وان كان الاول صنع غير طيب أنفسهم فان كانت الاراضي فتحت عنوة فمن الامام بها عليهم أمضى الثاني ما صنع الاول وان فتح الاراضي بالصلح قبل ان يظهر الامام عليهم وباقي المسئلة بحالها فالثاني يقتض فعل الاول * وأما الاراضي التي يريد الامام توظيف الخراج عليها ابتداء اذا زاد على وظيفة عمر

لا يدخل شيء مما ذكرنا في البيع لان المراد من قوله هو فيها أو منها ما كان متصلا بها وهذه الاشياء غير متصلة بالدار ولو اشترى بيت الرحي بكل حق هو له أو بكل قليل أو كثير هو فيه ذكر محمد رحمه الله تعالى في الشروط أنه لا تجزى الاعلى والاسفل وكذا لو كان فيه قدر نخاس موصولا بالارض وقبل الجحر الاعلى لا يدخل في البيع * درب بين خمسة نقر باع أحدهم نصيبه من الطريق قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ليس لأصحاب السكة أن يبيعوها فان اجتمعوا على بيع هذه السكة وقسمتم منعوا من ذلك لان الناس حقا في هذه السكة فان الطريق الاعظم اذا كثر فيها الزحام كان للناس أن يدخلوا هذه السكة التي هي غير نافذة حتى يقل الزحام ومن العلماء من قال اذا باع واحد من أصحاب السكة نصيبه من الطريق الذي هو غير نافذ يجوز البيع وليس للشترى أن يعسر في هذا الطريق الآن يشترى دارا كانت للبائع في هذه

السكة * رجل اشترى دارا بابها في الشارع وظهر الدار الى سكة غير نافذة ولشترى في هذه السكة دار أخرى ليس للشترى أن يجعل للدراة المشتراة طريقا في هذه السكة فان رضى بذلك جميع أهل السكة الا واحدا كان لهذا الواحد أن يمنع عن ذلك وان رضى الكل كان ذلك اعمارة ويكون لهم أن يرجعوا وكذا لو رجع واحد كان لهذا الواحد أن يمنع عن ذلك * رفيقة فيها داران لرجلين لكل واحد منهما دارا أحدهما أن يغلق بابا على رأس السكة كان لا بأس أن يمنعوا لورفع أحدهما الباب القديم ثم وضعه ليس

للاخر أن يمنعه * رجل باع دارا بجميع حقوقها والدار في سكة نافذة وباب هذه الدار في القديم كان في سكة غير نافذة الا أن صاحب الدار قد سد بابها القديم فأراد المشتري أن يفتح بابها القديم ومنعه جيران السكة عن ذلك ذكر محمد رحمه الله تعالى في النوادر فقال ان أقر أهل تلك السكة ببابها القديم كان له أن يفتح بابا في هذه السكة وان شاء يفتح بابين أو أكثر وان جدد أصحاب السكة كان القول قول أصحاب السكة مع أيمانهم اذ لم يكن له بينة على ذلك وان نكلوا صاروا مقربين فيثبت له الطريق وان حلف (٢٣٩) واحد من أهل تلك السكة ليس له

أن يفتح بابا في السكة وسقط اليمين عن الباقي وان نكل واحد كان له أن يحلف الثاني فان نكل الثاني كان له أن يحلف الثالث وهكذا فان نكل الكل غير واحد منهم ليس له أن يفتح بابا الحق هذا الواحد وان كانت السكة واسعة فأقر بعضهم بحق المدعى وجميع انصباهم يجعل انصباؤهم في ناحية ويجعل لهذا المدعى طريقا في ذلك الجانب * دار لرجل فيها آليات فباع بعض الآليات بمرافقتها ثم أراد البائع أن يمنع المشتري عن الدخول من باب الدار قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ليس له ذلك لانه باع بعض الآليات بمرافقتها وباب الدار من مرافقتها وكذا لو قال بمرافقتها من حقوقه لان بقوله من حقوقها دخل الطريق في البيع فاذا دخل الطريق في البيع دخل الباب لان الباب منصوب على الطريق * ولو باع بيتا من منزل بمجوده وحقوقه وصاحب المنزل يمنعه عن الدخول وبأمره يفتح الباب

رضي الله تعالى عنه على قول محمد رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز وهو الصحيح * وأما خراج المقاسمة فالتمتع فيه مفقوض الى الامام ولكن لا يزاد على نصف الخارج * كل من ملك أرضا خراجا يؤخذ منه الخراج كافرا كان أو مسلما صغيرا كان أو كبيرا حرا كان أو مكاتباً أو عبداً ما دون ذلك كان أو امرأة كذا في المحيط * يجب العشر والخراج في أرض الوقف كذا في الوجيز لا كردري * أرض خراجها وظيفة اغتصبها غاصب فان كان الغاصب جاحدا ولا بينة للمالك ان لم يزرعها الغاصب فلا خراج على أحد وان زرعها الغاصب ولم تنقصها الزراعة فالخراج على الغاصب وان كان الغاصب مقربا بالغصب أو كانت للمالك بينة ولم تنقصها الزراعة فالخراج على رب الأرض وان نقصتها الزراعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الخراج على رب الأرض قل النقصان أو أكثر كانه أجرها من الغاصب بضمنان النقصان * وفي بيع الوفا ما اذا قبض المشتري فالمشتري بمنزلة الغاصب وان أجر أرضه الخراجية أو أعارها كان الخراج على رب الأرض كماله دفعها من الزرع الا اذا كان كرما أو رطابا أو شجرا ملتقا ولو أجر الأرض العشرية كان العشر على رب الأرض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أصحابه على المستأجر وان أعار أرضه العشرية فزرعها المستعير عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان * وان استأجر واستعار أرضا تصلح للزراعة فغرس المستأجر أو المستعير فيها كرما أو جعل فيها رطابا كان الخراج على المستأجر والمستعير في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى * وان غصب أرضا عشرية فزرعها لم تنقطع الزراعة فلا عشر على رب الأرض وان نقصتها الزراعة كان العشر على رب الأرض كانه أجرها بالنقصان كذا في فتاوى قاضيخان * رجل له أرض خراج باعها من رجل وهي فارغة فان بقي من السنة مقدار ما يقدر المشتري على زراعتها يجب الخراج على المشتري زرع أول يزرع وان لم يبق من السنة مقدار ذلك فالخراج على البائع * وتكلموا أن المعتبر في ذلك زرع الحنطة والشعير أم أي زرع كان وان المعتبر مدة يدرك الزرع فيها أم مدة يبلغ فيها الزرع مبلغا تكون قيمته ضعف الخراج وفي ذلك كله كلام والفتوى على أنه مقدار بثلاثة أشهر ان بقي وجب على المشتري والافعل على البائع كذا في الفتاوى الكبرى * ولو اشترى أرض خراج ولم يكن في يد المشتري مقدار ما يتمكن فيه من الزراعة فأخذ السلطان الخراج من المشتري لم يكن للمشتري أن يرجع على البائع كذا في فتاوى قاضيخان * واذا أخذ من الأرض في يده ولم يقدر على الامتناع يرجع على المالك وفي ظاهر الرواية لا يرجع وهو الصحيح * كذا في الوجيز لا كردري * ان كان للارض ريعان خريفي وربيعي وسلم أحدهما للبائع والآخر للمشتري أو يتمكن كل واحد منهما من تحصيل أحدهما لنفسه فالخراج عليهما هكذا كذا في كرم صدر الاسلام في شرح كتاب العشر والخراج كذا في المحيط * رجل باع أرضا خراجية فباعها المشتري من غيره بعد شهر ثم باعها الثاني من غيره كذلك حتى مضت السنة ولم تكن في ملك أحدهم ثلاثة أشهر لا خراج على أحد * قالوا الصحيح في هذا أن ينظر الى المشتري الاخران بقيت في يده ثلاثة أشهر كان الخراج عليه * رجل باع أرضا فيها زرع لم يبلغ فباعها مع الزرع كان خراجها على المشتري على كل حال وان باعها بعد ما نفع الحب وبلغ الزرع ذكر الفقيه أبو الليث أن هذا بمنزلة ما لو باع أرضا فارغة وباع معها حنطة محصودة * هذا الذي ذكرنا اذا كانوا يأخذون الخراج في آخر السنة فان

الى السكة قال الشيخ الامام هذا ان بين صاحب المنزل وطريقا معلوما لم يكن له أن يمنعه عن الدخول وان لم يكن له أن يمنعه وفتح المشتري لبيته الذي اشتراه بابا الى السكة وليس له أن يفسخ البيع وقوله بمحقوقه ينصرف الى حقوق هذا البيت في السكة * رجل وضع رأس خشبة على حائط جاره أو حفرت دابا تحت دار جاره ثم ان جاره باع تلك الدار وطلب المشتري رفع الخشب والسرداب قال بعض العلماء للمشتري أن يفعل ما كان لبائعه أن يفعل الآن يشترط في البيع تركه فليس للمشتري أن يغير شيئا من ذلك * رجل باع دارا وللاخر فيها مسبل

ما فرضي صاحب المسيل ببيع الدار قالوا ان كان له رقة المسيل كان لصاحب المسيل حصته من الثمن وان كان له حق جرى الماء فقط فلا قسط لصاحب المسيل من الثمن وبطل حقه اذ ارضى بالبيع كمن اوصى بسكنى داره لرجل فبيعت الدار ورضى الموصى له بالبيع بطلت وصيته ولو لم يبيع الدار ولكن قال صاحب المسيل ابطلت حتى في المسيل بطل حقه ان كان له حق جرى الماء فقط وان كان له الرقة لا يطل حقه لان قوله ابطلت حتى لا يزيل ملكه (٢٤٠) * حائط مشترك بين رجلين ولا حيدهما في بيته ثلاث طاقات من اللبن

ورأس الطاقات على هذا الحائط المشترك فباع صاحب الطاقات داره من رجل ثم اراد المشتري أن يرفع الطاقات ويضع مكانها سطحاً من الخشب قال أبو القاسم ان كان ثقل الثاني مثل الاول أو أقل وضرره كذلك ليس للجار ان يمنع وان كان ثقل الثاني أكثر من الاول كان له أن يمنع الآن يضع الجار على الحائط مثل ما وضع هو فيستويان في الحمل * رقيقة غير نافذة لا قوام فتفتح جاراتهم باباً من داره في سكة أخرى في هذه السكة باذن أهلها ورضاهم ثم اشترى رجل آخر داراً في تلك الرقيقة وأراد أن يمنع الجار الذي أحدث باباً في هذه الرقيقة عن فتح ذلك الباب قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى للمشتري أن يمنع الجار عن المرور في هذه الرقيقة وليس له أن يأمره برفع الباب * دار بين رجلين باع أحدهما نصفاً شائعاً من بيت معين من هذه الدار لرجل قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز البيع

كالوا ياخذون الخراج في أول السنة على سبيل التجميل فذلك محض ظلم لا يجب على البائع ولا على المشتري * رجل له قرية في أرض خراج له فيها بيوت ومنازل يستغلها أولاً يستغلها لا يجب فيها شيء وكذا الرجل اذا كان له دار خصة في مصر من أمصار المسلمين جعلها بستاناً أو غرس فيها نخلاً وأخرجها عن منزله ليس فيها شيء لان ما بقي من الأرض تبع للدار وان جعل كل الدار بستاناً فان كانت في أرض العشر ففيها العشر وان كانت في أرض الخراج ففيها الخراج كذا في فتاوى قاضيخان * رجل اشترى أرضاً خراجية وبنى فيها داراً فعليه الخراج وان لم يبق متمكناً من الزراعة كذا في المحيط * السلطان اذا جعل الخراج لصاحب الأرض فتركه عليه جازي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كان صاحب الأرض من أهل الخراج وعلى هذا التسوية للقضاة والفقهاء * السلطان اذا لم يطلب الخراج ممن عليه كان على صاحب الأرض أن يصدق به وان كان تصدق بعد الطلب لا يخرج عن العهدة كذا في فتاوى قاضيخان * العامل اذا ترك الخراج على المزارع بدون علم السلطان يحل لومصر فا كذا في الوجيز للكردي * قال محمد رحمه الله تعالى السلطان اذا جعل العشر لصاحب الأرض لا يجوز وهذا بخلاف ما ذكره شيخ الاسلام أن السلطان اذا ترك العشر على صاحب الأرض فهو على وجهين * الاول أن يترك اغفالاً منه بأن نسي في هذا الوجه كان على من عليه العشر أن يصرف قدر العشر الى الفقير * والثاني اذا تركه قصداً من علمه به وأنه على وجهين أيضاً ان كان من عليه العشر غنياً كان له ذلك جائزاً من السلطان ويضمن السلطان مثل ذلك من مال بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة وان كان من عليه العشر فقيراً محتاجاً الى العشر فترك ذلك عليه جائزاً وكان صدقة عليه فيجوز كالأخذ منه ثم صرفه اليه كذا في الذخيرة * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير رجل له أرض خراج عطلها فعليه الخراج كذا في المحيط * وهذا اذا كان الخراج موظفاً ما اذا كان خراج مقاسمة فلا يجب شيء كذا في السراج الوهاج * قالوا من انتقل الى أحسن الامرين من غير عذر فعليه خراج الاعلى كمن له أرض الزعفران فتركها وزرع الحبوب فعليه خراج الزعفران وكذا لو كان له كرم فقطع وزرع الحبوب فعليه خراج الكرم وهذا شيء يعلم ولا يفتى به كيلا يطمع الظلمة في أموال الناس كذا في الكافي * من أسلم من أهل الخراج أخذ منه الخراج على حاله ويجوز أن يشتري المسلم أرض الخراج من الذي يؤخذ منه الخراج كذا في الهداية * ولا يجمع العشر والخراج في أرض واحدة سواء كانت الأرض عشيرة أو خراجية * ولو اشترى أرضاً عشراً وأرض خراجاً للتجارة ففيها العشر والخراج دون زكاة التجارة كذا في المحيط * الذي اذا اشترى أرضاً عشيرة قال أبو حنيفة وزفر رحمه الله تعالى يؤخذ منه الخراج كذا في الزاد * ولو أن قوماً من أهل الخراج عجزوا عن عمارة الاراضي واستغلوا ولم يكن عندهم ما يؤدون به الخراج لم يكن للامام أن يأخذ الاراضي منهم ويدفعها الى غيرهم على سبيل التملك كذا في الذخيرة * قال في كتاب العشر والخراج لو أن أرضاً من الاراضي الخراجية عجز عنها صاحبها وعطلها وتركها كان للامام أن يدفعها الى من يقوم عليها ويؤتي خراجها قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رحمه الله تعالى والعصم من الجواب في هذه المسألة ان يؤاجر الامام الاراضي أولاً ويأخذ الاجر ويرفع منه قدر الخراج ويمسك الباقي لرب الارض وهكذا محمد رحمه الله تعالى في الزيادات فان كان لا يجد من يستأجرها يدفعها من اربعة بالثلث أو اربع على قدر ما يؤخذ من تلك الارض من زراعة

لان شريكه يتضرر بذلك عند القسمة وكذا لو كان بين الورثة دار مشتركة على بيوت فباع أحدهم بيتاً من تلك الدار فيما أخذ لا يجوز ولو كان بين رجلين عشرة أعنام أو عشرة أبواب هروية فباع أحدهما من ثوب معين نصفاً شائعاً من رجل جازا البيع وهذا يشبه الدار ولو كان بينهما أرض ونخل فباع أحدهما نصف شجرة بعينها لا يجوز * امرأتان باعتا أرضاً واحدة فباع كل واحدة نصفاً شائعاً من رجل جازا البيع وهذا يشبه الدار المستراح ورأسه من الحجرة الثانية فباع الحجرة التي فيها المستراح وليس رأس المستراح فيها ثم باعت بعد ذلك الحجرة الاخرى التي رأس

المستراح فيها وقد كتبت لكل واحد منهم ما كما قال ابو بكر البلخي رحمه الله تعالى ان كانت كتبت في الصلح الاول انه اشترى اها بفلها وعلوها لم تكتب فيه دون المستراح الذي رأسه في الخجرة الاخرى فالمستراح في هذه الخجرة لمشتريه اعلى حاله وان كان المكتوب في الصلح الاول دون المستراح الذي رأسه في الخجرة الاخرى فلمشتري الخجرة الاولى ان يرفع المستراح عن حجرته أو يسد مفتحه والمشتري الثاني بالخيار ان شاء أخذ حجرته بحصتها من الثمن وان شاء تركها وان كانت البائعة شرطت له المستراح في البيع * رجل باع ثلثي كرم من رجل على أن لا يكون له الطريق في الثلث الباقي وكتب في الصلح وطرقه التي هي له قال الشيخ الامام أبو بكر البلخي ان اتفق المتبايعان على أنهما شرطتا في البيع أن لا يكون له طريق في هذا الثلث كان كذلك وان أذكر البايع الطريق كان القول قول المشتري وله أن يعرفه * رجل اشترى خجرة سطحها مع سطح جاره يستويان فأخذ المشتري جاره حتى (٣٤١) يتخذ حائطاً بينهما وبين الجار قالوا ليس له ذلك لأن الانسان لا يجبر

فياخذ الخراج من نصيب صاحب الارض ويمسك الباقي على رب الارض وأن كان لا يجبر من يأخذها مزارعة يدفعها الى من يقوم عليها ويؤدى الخراج عنها وطريق الجوار أحد الشئتين اما قامتهم مقام المالك في الزراعة واعطاء الخراج أو الاجارة بقدر الخراج ويكون المأخوذ منهم خراجاً حتى الامام واجرة في حقهم قال وان لم يجبر الامام من يعمل فيها بالخراج يبيعها ويرفع الخراج عن ثمنها ويحفظ الباقي على رب الارض * قيل ما ذكر من أن الامام يبيع الارض قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي أن لا يبيعها لان في بيع مالها حجر عليه وأبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى الخرج على الخرج وقيل هذا قول الكل وهو الصحيح لان أبا حنيفة رحمه الله تعالى يرى الخرج في موضع يعود دفعه الى العامة * وذكر في بعض الكتب في هذه المسئلة أن الامام يشتري ثيراناً وأداة الزراعة ويدفعها الى انسان ليزرعها فاذا حصلت الغلة يأخذ منها قدر الخراج وما أنفق عليها ويحفظ الباقي على رب الارض وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقرض الامام صاحب الارض من مال بيت المال مقدار ما يشتري به الثيران والأداة فيأخذ ثقتة ويكتب عليه بذلك كتاباً ليزرع فاذا ظهرت الغلة أخذ منها الخراج ومقدار ما أقرض يكون ديناً على صاحب الارض قال وان لم يكن في بيت المال شيء يدفعه الى من يقوم عليها ويؤدى خراجها ثم اذا كان رب الارض عاجزاً عن الزراعة وصنع الامام بالارض ما ذكرنا ثم عادت قدرته وما كانه من العمل والزراعة يستردّها الامام عن هو فيده ويردها على صاحبها الا في البيع خاصة كذا في المحيط * واذا هرب أهل الخراج وتركوا أراضيهم ذكر الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الامام بالخيار ان شاء عمره ما من بيت المال وتكون غلتها للمسلمين وان شاء دفعها الى غيرهم مقاطعة ويكون مأخذهم من بيت المال وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا مات أهل الخراج دفع الامام أراضيهم مزارعة وان شاء أجرها ووضع أجرها في بيت المال وان هربوا أجرها وأخذ منها مقدار الخراج وحفظ ما بقي لاهلها فاذا رجعوا ردّ عليهم ولا يؤجرها ما لم تحض السنة التي هربوا فيها كذا في السراج الوهاج * نقل أهل الذمة عن أراضيهم الى أرض أخرى صح بعد ردّ ليدونه والعدوان لا يكون لهم شوكة وقوة فيخاف عليهم من أهل الحرب أو يخاف عليهم من أن يخبروهم بعورات المسلمين ولهم قيمة أراضيهم ومثلها مساحتهم أرض أخرى وعليهم خراج هذه الارض التي انتقلوا اليها وفي رواية عليهم خراج الذمة قول عنها الاول أصح وأراضيهم خراجية فلوروطنهم سلم عليه خراجها كذا في الكافي قرية فيها أرض مات أربابها أو غابوا وبجزأ أهل القرية عن خراجها فأرادوا التسليم الى السلطان فان السلطان يفعل ما قلنا فان أراد السلطان أن يأخذها لنفسه يبيعها من غيره ثم يشتري من المشتري * قوم اشتروا ضيعة فيها كروم وأراض فان اشترى أحد الكروم والاخر الارض فإرادوا قيمة الخراج قالوا ان

(٣٤١ - فتاوى ثانی) بتفريغ الضيعة عن أغصان أشجاره لان المشتري يقوم مقام البائع فيما كان البائع وكان للبائع ذلك فيثبت للمشتري وكذا لو مات صاحب الضيعة كان لوارثه أن يأخذ الجار بالزالة الضرر وتقربغ الضيعة عن الأغصان * رجل استأذن جاره في وضع جذوعه على حائط الجار أو في حفر سرباب تحت داره فأذن له بذلك ففعل ثم ان الجار باع داره وطلب المشتري رفع الجذوع والسرباب كان له ذلك الا اذا شرط في البيع ترك ذلك فحينئذ لا يكون للمشتري أن يطلب ذلك * رجل له داران في سكة غير نافذة أسكن كل واحدة منهما رجلاً في أحد السكاكين سابطاً ووضع خشبة على حائط الدار التي هو فيها وعلى حائط الدار التي يسكنها الساكن الآخر وجعل باب السابط الى الدار التي هو فيها لا غير وباب الدار يعلم ذلك ثم ان الباني طلب من رب الدار أن يبيع منه هذه الدار التي هو فيها فباعه بمحقوقها وموافقها ثم طلب الساكن الثاني من البائع أن يبيع منه الدار التي هو فيها كذلك فباع ثم اختصم المشتريان فأراد المشتري الثاني أن يرفع خشب السابط عن حائطه كان له ذلك لان الباني وان بنى السابط باذن صاحب الدار لم يصرف ذلك من حقوق الدار فلا يستحق بالبيع

• رجل أحدث بناء أو غرفة على سكة غير نافذة ورضى بها أهل السكة فجاء رجل من غير أهل السكة واشترى داراً من هذه السكة كان للشترى أن يأمر صاحب الغرفة برفع الغرفة • رجل اشترى أرضاً بمجاورها ثم اشترى ماها فأراد أن يجري الماء في ذلك الجرى إلى أرضه أن أراد أن يجري فيه الماء من نهر قرية أخرى لا يجوز في قولهم وأن أراد أن يجري من نهر هذه القرية اختلفوا فيه قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى له ذلك والختار أنه ليس له ذلك وهو قول العامة لأن هذا يزاد مقدار شرب هذه الأرض فلا يجوز • إذا طلب المشتري من البائع أن يكتب له صكاً للشراء وأبى البائع ذلك لم يجبر عليه لأنه ليس عليه أن يكتب بماله نفسه صكاً وطلب من البائع أن يخرج إلى الشهود ليشهدهم لا يجبر البائع على أن يخرج وإن جاء المشتري بشهود إلى البائع وطلب منه أن يشهدهم فامتنع البائع عن ذلك فإن المشتري يرفع الأمر إلى القاضي فإن أقر البائع (٢٤٣) عند القاضي بالبيع كتب القاضي له صكاً ويشهد الشهود على ذلك وإن طلب

المشتري من البائع الصك القديم ولم يعطه لا يجبر عليه فإن احتاط المشتري يكتب من صك البائع لنفسه مكامثل ذلك ويثبت فيه أسامي الشهود الذين نزلوا خطوطهم في الصك القديم حتى لو جاء البائع الأول بما وجد البيع أو جاء وارثه وأراد أن يأخذ المبيع من يدي المشتري يعرف المشتري شهود البيع فيستشهدهم ويدفع الخصومة فإن كان شهود الصك القديم اثنين أو ثلاثة يكتب شهادتهم وبأمرهم بالاشهاد على شهادتهم فإن الشهاد على الشهادة من غير عذر بالشهود جائز فإن أبى البائع أن يعرض الصك القديم ليكتب المشتري من ذلك مكامل يجبر البائع على ذلك اختلفوا فيه قال الفقيه أبو جعفر في مثل هذا أنه يجبر عليه • حكى أن رجلاً اشترى

كان خراج الكروم معلوماً وخراج الأراضي كذلك كان الحكم على ما كان قبل الشراء وإن لم يكن خراج الكروم معلوماً وكان خراج الضيعة جله فإن علم أن الكروم كانت كروماً في الأصل لا يعرف إلا كروماً والأراضي كذلك يتطوّر إلى خراج الكروم والأراضي فإذا عرف ذلك يقسم جله خراج الضيعة عليهم ما على قدر حصصهم • قرية خراج أرضها على التفاوت وطلب من كان خراج أرضه أكثر التسوية بينه وبين غيره قالوا إن كان لا يعلم أن الخراج في الابتداء كان على التساوي أم على التفاوت بترك على ما كان قبل ذلك كذا في فتاوى قاضيان في الفتاوى إذا جعل الرجل أرضه الخراجية مقبرة أو خاناً للغلّة أو مسكناً للفقراء سقط الخراج • خراج الأراضي إذا نزل إلى على المسلم سنين فعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يؤخذ بجميع ما مضى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يؤخذ إلا بجزء السنة التي هو فيها هكذا ذكره شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في شرح السير الصغير وذكر صدر الإسلام رحمه الله تعالى في كتاب العشر والخراج عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتين قال صدر الإسلام الصحيح أنه يؤخذ كذا في المحيط • لاخراج إن غلب على أرضه الماء أو انقطع أو منع من الزرع كذا في النثر الزائق • ذكر محمد رحمه الله تعالى في التواد إذا غرقت أرض الخراج ثم نصب الماء عنها في وقت بقدر على زراعتها ثانياً قبل دخول السنة الثانية فلم يزرعها فعليه الخراج وإن نصب الماء عنها في وقت لا يقدر على زراعتها ثانياً قبل دخول السنة الثانية لا يجبر الخراج هكذا في المحيط • إذا اصطلم الزرع آفة مما يوجب الاحتراز عنها كالغرق والحرق وشدة البرد وما أشبه ذلك فلاخراج وأما إذا كانت آفة غير مما يوجب الاحتراز عنها ككل القردة والسباع والأنعام ونحو ذلك فلا يسقط الخراج وهو الأصح وذكر شيخ الإسلام أن هلاك الخراج قبل الحصاد يسقط الخراج وهلاكه بعد الحصاد لا يسقطه هكذا في السراج الوهاج • وفي أرض العشر إذا هلك الخراج قبل الحصاد يسقط وإن هلك بعد الحصاد ما كان من نصيب رب الأرض يسقط وما كان من نصيب الكاري يبقى في ذمة رب الأرض وخراج المقام بمئة منزلة العشر لأن الواجب شيء من الخراج وإنما يفارق العشر في المصروف وهذا إذا هلك كل الخراج فإن هلك الأكثر بقي البعض ينظر إلى ما بقي إن بقي مقدار ما يبلغ قنبرين ودرهمين يجب قنبرين ودرهم ولا يسقط الخراج وإن بقي أقل من ذلك يجب نصف الخراج كذا في فتاوى قاضيان • قال مشايخنا رحمه الله تعالى والصواب في هذا أن ينظر أولاً إلى ما أنفق هذا الرجل في هذه الأرض ثم ينظر إلى الخراج فيحسب ما أنفق أولاً من الخراج فإن فضل منه شيء أخذ منه على نحو ما ينسب كذا في السراج الوهاج والمحيط • وإنما يسقط الخراج بهلاك الخراج إذا لم يبق من السنة مقداراً ما يتمكن فيه من الزراعة فإن بقي لا يسقط الخراج ويجعل كأن الأول لم يكن وكذا الكرم إذا ذهب ثماره باقاً فإن ذهب البعض وبقي

ضيعة ثم غصبها البائع ومجد البيع وكان صك البيع وديعة عند رجل أو دعه رجل غير المشتري فجاء المشتري إلى الشهود البيعة وطلب منهم الشهادة على البيع فقالوا لا نشهد حتى نرى خطوطنا وجاء المشتري إلى الذي في يده الصك وطلب منه الصك فأبى المودع أن يدفع إليه وقال أو دعه غيره فلا أدفع اليك فتغير المشتري ورجع إلى أئمة زمانه فاختلفوا في ذلك قال بعضهم يجبر المودع على دفع الصك إليه صيانة لحق المشتري وقال بعضهم لا يجبر المودع لأنه أو دعه غيره وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يؤمر المودع أن يعرض الصك على الشهود حتى يروا خطوطهم ولا يدفع إلى المشتري فأخذ العلماء بقوله لأن فيه صيانة حق المشتري من غير أن يتضرر به غيره فكذلك المشتري إذا طلب من البائع أن يعرض الصك القديم ليكتب من ذلك صكاً • وههنا مسألة أخرى الشاهد إذا امتنع عن أداء الشهادة هل يسعه ذلك قالوا إن كان صاحب الحق يجحد صوماً شاهد بن يقبل القاضي شهادتهم بالإبام الشاهد أن يمتنع عن أداء الشهادة وإن كان لا يجحد شأهذين

يقبل القاضى شهادتهم الا يجعل له أن يمنع عن أداء الشهادة وان كان المدعى يجد سوى هذا الشاهد شاهدين به بل القاضى شهادتهم الا ان
شهادة هذا الشاهد عند القاضى تكون أسرع قبولاً من شهادة غيره لا يسعه أن يمنع عن أداء الشهادة * دار لها طريق ومسبل ما إلى دار
الجرف باع صاحب الدار مطلقاً ولم يقبل بحقوقها ولا بغيرها ولا بكل قليل وكثير هولاء يدخل الطريق والمسبل الذى كان فى دار الجار
فى رواية الأصل وفى نوادر ابن سماعة يدخل مسبل الماء فى البيع ولا يدخل الطريق الذى فى سكة غير نافذة * وقال الحسن بن زياد رحمه
الله تعالى اذا باع بكل قليل وكثير هولاء لم يقبل منها يدخل فى البيع العبيد والجوارى وما كان فيه من الحيوانات ولا يدخل الاحرار
وقال زفر رحمه الله تعالى يدخل فيه الاحرار ايضا وقد البيع ولو قال منها لا يدخل وفى رواية هشام لا يدخل شئ فى ذلك * رجل اشترى
داراً ولم يقبل بحقوقها وليس لها طريق ذكرا لئلا يظن أن له الخيار ان شاء اخذ (٣٤٣) وان شاء ترك وقد مرّت المسئلة قبل هذا

فصل فيما يدخل فى بيع الحمام والحلوت

* رجل باع حانوتاً وكر
الحقوق والمرافق أولم يذكر
يدخل فيه ألواح الحانوت وان
لم يذكر * ولو باع الحانوت
بمراققه وللحانوت ظلة كما
تكون للحوانوت فى الأسواق
يدخل فيه الظلة وان لم يذكر
المرافق لا تدخل ولا يدخل
القفل فى بيع الحانوت
والدور والبيوت وان كان
الباب مقفلاً ذكر الحقوق
والمرافق أولم يذكر ويدخل
فيه مفتاح القلق استحصاناً
* ولو باع الحسداد حانوته
يدخل كور الحسداد فى البيع
وان لم يذكر المرافق وكور
الصانع لا يدخل وان ذكر
المرافق لان كور الحسداد
مركب متصل وكور الصانع
لا يكون مركباً ولا متصلاً
بالمبيع وزق الحسداد الذى
ينقع فيه لا يدخل وكذلك
قدرا القصار الذى يطبخ فيه
الثوب لا يدخل فى البيع

البعض اذا باع ما يبلغ عشرين درهماً أو أكثر يجب عليه عشرة دراهم وان كان لا يبلغ عشرين درهماً
يجب مقداره نصف ما باقى وكذا الرطاب كذا فى فتاوى قاضيان * المحمود من صنيع الا كسرة أن المزارع
اذا صظم زرعاً فى عهدهم كانوا يضمنون له البذر والنفة فمن الخزانة ويقولون المزارع شريكنا فى الزرع
فكيف لا نشاركه فى الخسران والاساطان المسلم بهذا الخلق أولى كذا فى الوجيز للكردرى * رجل غرس فى
أرض الخراج كرم ما لم يثمر الكرم كان عليه خراج أرض الزرع وكذا لو غرس الاشجار المثمرة كان عليه خراج
الزرع الى أن ثمر الاشجار واذا بلغ الكرم وأثمران كانت قيمة الثمر تبلغ عشرين درهماً أو أكثر كان عليه عشرة
دراهم وان كانت أقل من عشرين درهماً كان عليه مقداره نصف الخراج فان كان الخارج لا يبلغ قفيزاً
ودرهماً لا ينقص عن قفيزه ودرهم لانه كان ممتدكناً من زراعة الارض وان كان فى أرضه أجرة فيها صيد كثير
ليس عليه الخراج وان كان فى أرضه قصب أو طرفاء أو صنوبر أو خـلاف أو شجر لا يثمر ينظر ان أمكنه أن
يقطع ذلك ويجعلها من رعة فلم يفعل ذلك كان عليه الخراج وان كان لا يقدر على اصلاح ذلك لا يجب عليه
الخراج وان كان فى أرض الخراج أرض يخرج منها ملح كثير أو قليل فكذلك ان قدر أن يجعلها من رعة
و يصل اليها ماء الخراج كان عليه الخراج وان كان لا يصل اليها ماء الخراج أو كانت فى الجبل ولم يصل اليها الماء
لا يجب الخراج وان كان فى أرض الخراج قطعة أرض سجة لا تصلح للزراعة أو لا يصل اليها الماء ان أمكنه
اصلاحها فلم يصلح كان عليه خراجها وان كان لا يمكن فلا خراج عليه كذا فى فتاوى قاضيان * أو ان
وجوب الخراج عند أى حنيفة رحمه الله تعالى أول السنة ولكن بشرط بقاء الارض النامية فى يده سنة إما
حقيقة أو اعتباراً كذا فى الذخيرة فى كتاب العشر والخراج * وينبغى للوالى أن يولى الخراج رجلاً يرفق
بالناس ويعدل عليهم فى خراجهم وان يأخذهم بالخراج كلما خرجت غلة فأخذهم بقدر ذلك حتى يستوفى
تمام الخراج فى آخر الغلة وأراد بهذا أن يوزع الخراج على قدر الغلة حتى ان الارض اذا كان يزرع فيها غلة
الربيع وغلة الخريف فعند حصول غلة الربيع ينظر المتولى أن هذه الارض كم تغل غلة الخريف بطريق
الخزر والنظن فان وقع عنده أنه ما تغل مثل غلة الربيع فانه ينصف الخراج فيما خذ نصف الخراج من غلة
الربيع ويؤخر النصف الى غلة الخريف وكذلك يفعل فى بقول ينظر ان كان مما يجزئ خمس مرات يأخذ من
كل مرة خمس الخراج وان كان مما يجزئ أربع مرات يأخذ من كل مرة ربع الخراج وعلى هذا القياس
فافهم كذا فى المحيط * من عليه الخراج أو العشر اذا مات يؤخذ ذلك من تركته ويؤخذ الخراج عند بلوغ
الغلة على اختلاف البلدان * ولا يحل لصاحب الارضى أن يأكل الغلة حتى يؤدى الخراج كذا فى
فتاوى قاضيان * ولا يأكل من طعام العشر حتى يؤدى العشر وان أكل ضمن وللأساطان حبس

لانه ليس بمركب متصل ولا من الحقوق أيضاً لان حق الشئ ما يكون متصلاً به ومقالة السواقين التى بقى فيها السويق من الحديد أو من
النحاس لا تدخل فى البيع لانها ليست من جله المبيع * وقصاع الحمام لا تدخل فى البيع وان ذكر المرافق لانها متفصلة عن الحمام * فصل فيما
يدخل فى مبيع الكرم والاراضى وما لا يدخل * رجل باع ارضاً فيها زرع ولم يذكر الحقوق والمرافق لا يدخل الزرع فى البيع من غير
ذ ك قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى هذا اذا صار الزرع متقوماً فان لم يكن متقوماً يدخل الزرع من غير ذ ك قال وانما
يعرف قيمته أن تقوم الارض مبدورة وغير مبدورة فان كانت قيمتها مبدورة أكثر من قيمتها غير مبدورة علم أنه صار متقوماً وان كانت قيمتها
مبدورة مثل قيمتها غير مبدورة علم أنه لم يصير متقوماً فدخل فى البيع من غير ذ ك يدخل أوراق الشجر والصحيح ما ذكر فى ظاهر الرواية
وذ ك رحمه الله تعالى فى النوادر اذا باع أرضاً بمبدورة بكل حق هولاء لا يدخل الزرع فى البيع وذ ك الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى

أذا بذرا أرضه ولم يصر له قيمة لا يدخل في البيع المطلق كما قال محمد رحمه الله تعالى في النواذر وكذا قال لو باع الأرض بعد القاء البذر قبل
النبات لا يدخل الزرع في البيع ولا يدخل الشرب والطريق في بيع الأرض مطلقا ويدخل في الإجارة والقسمة والرهن والوقف * رجل
اشتري أرضا فيها أشجار ولم يذ كر شيئا يدخل الأشجار المثمرة في البيع واختلفوا في غير المثمرة والصحيح أنها تدخل * ولو باع أرضا فيها أشجار صغار
تحوّل في فصل الربيع وتباع فإن كانت تقلع من أصلها تدخل في البيع وتكون للمشتري وإن كانت تقلع من وجه الأرض لا تدخل في البيع
من غير شرط * رجل اشتري أرضا فيها رطبة أو زعفران أو خلاف يقطع في كل ثلاث سنين أو ياحير أو يقول ولم يذ كر في البيع ما فيها قال
الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ما علمنا على وجه الأرض يكون بمنزلة الثمر لا يدخل في البيع من غير شرط وما كان من
أصولها في الأرض يدخل في البيع (٢٤٤) لأن أصولها تكون للبقاء بمنزلة البناء وكذا إذا كان فيها قصب أو حشيش أو

غلة أرض الخراج حتى يأخذ الخراج كذا في الظهيرة * ذكر محمد رحمه الله تعالى في نواذره
إذا بعت خراج أرضه لسنة أو سنتين فإنه يجوز وفي المتن رجل بعت خراج أرضه ثم غرقت الأرض في تلك
السنة قال يرده عليه ما أدى من خراجها فإن زرعها في السنة الثانية حسب له وعن محمد رحمه الله تعالى
في رجل أعطى خراج أرضه سنتين ثم غلب عليه الماء وصارت دجلة قال يرده عليه إذا كان قائما بعينه وإن
كان قد دفعه فلا شيء عليه يرده إذا صرته إلى المقاتلة فلا شيء عليه كذا في المحيط

الباب الثامن في الجزية

وهي اسم لما يؤخذ من أهل الذمة كذا في النهاية * انما تجب على الحر البالغ من أهل القتال العقل
المحترف وإن لم يحسن حرفته كذا في السراجية * وهي على ضربين جزية توضع عليهم بصلح وتراض فتستقدر
بحسب ما يقع عليه الاتفاق كذا في الكافي * فلا يراد عليهم ولا ينقص منها كذا في النهر الفائق * وجزية
يبتدئ الإمام وضعها إذا غلب على الكفار وأقرهم على أملاكهم كذا في الكافي * فهذه مقدرة بقدر
معلوم شاؤا أو أبوا ورضوا أو لم يرضوا فيضع على الغني في كل سنة ثمانية وأربعين درهما بوزن سبعة يأخذ في
كل شهر أربعة دراهم وعلى وسط الحال أربعة وعشرين درهما في كل شهر درهمين وعلى الفقير المعقل اثني
عشر درهما في كل شهر درهما كذا في فتح القدير والهداية والكافي * تكلموا في معنى المعتل والصحيح من
معناؤه أنه الذي يقدر على العمل وإن لم يحسن حرفته وتكلم العلماء في معرفة الغني والفقير والوسط قال الشيخ
الإمام أبو جعفر رحمه الله تعالى يعتبر في كل بلدة عزفها من عده الناس في بلادهم فقيرا أو وسطا أو غنيا فهو
كذلك وهو الأصح كذا في المحيط * وقال الكرخي الفقير هو الذي يملك مائتي درهم أو أقل والوسط هو الذي
يملك فوق المائتين إلى عشرة آلاف درهم والمكثرون الذي يملك فوق عشرة آلاف قال رضي الله تعالى عنه
والاعتماد في هذا على قول الكرخي كذا في فتاوى قاضيان * ولا بد أن يكون المعتل صحيحا ولا يكتفي بعخته
في أكثر السنة كذا في الهداية * ذكر في الإيضاح ولو مرض الذي السنة كله فلم يقدر أن يعمل وهو موسر
لا تجب عليه الجزية وكذا إن مرض نصف السنة أو أكثر ما لو ترك العمل مع القدرة عليه كان للمعتل
كذا في النهاية * الجزية تجب عندنا في ابتداء الحول وهي على أهل الكتاب سواء كانوا من العرب أو من
الجمجم أو المجوس وعبد الأوثان من الجمجم كذا في الكافي * ثم أو أن أخذ خراج الرأس من آخر السنة قبل
أن يتحول وقدرى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه تؤخذ منه في كل شهرين بقسط وعن محمد رحمه الله
تعالى أنه تؤخذ شهرافهم أو الأصح هو الأول كذا في المبسوط * اليهود يدخل فيهم السامرة والنصارى

حطب نابت ما هو على وجه
الأرض لا يدخل في البيع
من غير ذكر ما أصولها
في الأرض يدخل واختلفوا
في قوائم الخلاف قال بعضهم
تدخل لأنها شجر - واختار
أنهم لا تدخل لأنها تعد من
التمر * وإن كان في الأرض
شجر قطن فيبعت الأرض
لا يدخل ما عليها من القطن
* واختلفوا في أصل القطن
وهو الشجر والصحيح أنه
لا يدخل في البيع وإن
كان في الأرض كرات فيبعت
الأرض مطابقة لما كان على
ظاهر الأرض لا يدخل في
البيع المطلق واختلفوا
فيما كان مغيبا منه في
الأرض والصحيح أنه يدخل
لأنه يبقى سنين فيكون بمنزلة
الشجر * وأما قوائم الباذنجان
قال الشيخ الإمام شمس
الأئمة السرخسي أنها
تدخل في البيع المطلق من
غير ذكر وقال الشيخ الإمام
المعروف بنحو ما رآه ينبغي

أن يكون على الاختلاف الذي ذكرنا في قوائم شجر القطن * ولو باع الأرض وقال بمرافقها لا يدخل الزرع والتمر في البيع يدخل
ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يدخل ولو قال بكل قليل أو كثير هو له فيها أو منها يدخل ما كان فيها من الزرع والتمر ولا يدخل
فيه الطريق والشرب وإن كان فيها زرع قد حصدت وغار قد صرمت وقال بكل قليل أو كثير هو له فيها أو منها لا يدخل ذلك في البيع ولو قال
بكل قليل أو كثير هو له فيها أو منها أو من حقوقها لا يدخل فيه الزرع والتمر * ولو اشتري أرضا فيها أشجار وعليها ثمار وقال في البيع بثمارها
فأكل البائع الثمار سقطت حصة الثمن وهل يجزئ المشتري في أخذ الباقي ذكر في البسوق أنه يجزئ أن شاء أخذ الباقي بما بقي من الثمن
وإن شاء ترك وذكر في بعض الكتب أنه لا يجزئ في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كالأشجار التي شاة بعشرة فولدت الشاة عند البائع
ولها قيمته خمسة فأكله البائع قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يلزمه الشاة بخمسة دراهم ولا خيار له والصحيح أن في مسئلة الثمار يجزئ

لأنه لما قال بشارها صار الثمر مبيعاً مقصوداً فإذا أكل البائع تفرقت عليه الصفقة فيخبر * ولو كان في الأرض زرع فباع الأرض بدون الزرع أو الزرع بدون الأرض جاز * وكذا لو باع نصف الأرض بدون الزرع وإن باع نصف الزرع من أجنبي بدون الأرض لا يجوز * وكذا لو باع رب الأرض نصف الزرع من المزارع لا يجوز * وإن باع المزارع نصيبه من رب الأرض جاز * ولو باع أحدهما نصيبه من أجنبي لا يجوز * رجل أمر غيره ببيع أرض فيها أشجار وباع الوكيل الأرض بأشجارها فقال الموكل ما أمرته ببيع الأشجار قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد ابن الفضل رحمه الله تعالى القول قول الموكل والمستري يأخذ الأرض بمصتها من الثمن إن شاء * وكذلك لو كان مكان الأشجار بناء * رجل اشترى أرضاً بشربها وللبائع في القناة التي يسقي منها الأرض ماء كثير ذكر في النوادر أنه يقضى للمستري من الماء بقدر ما يكفي هذه الأرض فيكون ذلك شراً مع الأرض * رجل اشترى أرضاً إلى جنبها أقذف وبين الأقذف والأرض (٢٤٥) مسنة عليها الأشجار وجعل حدود

الأرض في البيع الأقذف كانت المسنة وما عليها من الأشجار للمستري * رجل باع أرضاً بشربها جاز البيع وإن لم يبين مقدار الشرب لأن الشرب يسع للأرض فإذا كانت الأرض معلومة فجهاالة التبضع لا تمنع الجواز * ولو اشترى نخلة بغيرها في الأرض ولم يبين موضع الطريق وليس لها طريق معروف في ناحية معلومة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز البيع وبأخذ النخلة طريقاً من أي نواح شاء لانه لا يتفاوت فإن كان متفاوتاً لا يجوز البيع * رجل باع كرمًا مجرى مائه وبكل حق هوله ومجرى مائه في سكة غير نافذة منه وبين رجلين وعلى ضفة النهر أشجار فإن كانت رقبة المجرى ملكاً للبائع كانت الأشجار للمستري لأن رقبة المجرى دخلت في البيع فتدخل الأشجار به بالرقبة فإن لم

يدخل فيهم الفرج والأرض وإن ظهر على أهل الكتاب والمجوس وعبد الاوثان من الجحيم قبل وضع الجزية فهم ونسأؤهم وصبيانهم في كذا في فتح القدير * وأما الصابئون فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تؤخذ منهم الجزية وقال صاحباه لا تؤخذ وأما المبيضة هل تؤخذ منهم الجزية قالوا ينظر إن كانوا حديثاً فهم مرتدون لا تؤخذ منهم الجزية وهم يقاتلون وإن كانوا قديماتؤخذ منهم الجزية وأما الزنادقة فتؤخذ الجزية منهم كذا في فتاوى قاضيان * ولا توضع على عبدة الاوثان من العرب ولا المرتدين وإن ظهر عليهم فنسأؤهم وصبيانهم في يوم من لم يسلم من رجالهم قتل ولا جزية على امرأة ولا صبي ولا زمن ولا أعجمي وكذا المفلوج والشيخ الكبير ولا على فقير غير معتمل كذا في الهداية * ولا جزية على مجنون ولا مقعد كذا في الاختيار شرح المختار * ولا تؤخذ من المعتوه كذا في المحيط * لا تجب على المقطوعة أيديهم وأرجلهم هكذا في التتارخانية * ولا توضع على المملوك والمكاتب والمدر وأم الولد ولا يؤدى عنهم مواليم ولا توضع على الرهبان الذين لا يخاطبون الناس كذا في الهداية * قال الولولجى في فتاواه وبوضع على نصارى نجس إن على رؤسهم وأراضهم في كل سنة ألفاً حلة كل حلة خمسون درهما ألف في صفر وألف في رجب يقسم ذلك على رؤسهم وأراضهم فأصاب الرأس يكون جزية وما أصاب الألباضى يكون خراجاً وهذا الذى ذكره الولولجى هو الصحيح لموافقة الحديث الا قوله كل حلة خمسون درهما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في كتاب الخراج وهذه الخلل المسماة هي ألفاً حلة على أراضهم وعلى جزية رؤسهم تقسم على رؤس الرجال الذين لم يسلموا وعلى كل أرض من أراضى نجران وإن كان بعضهم قد باع أرضه أو بعضهم مسلم أو ذمى أو تغلبى والمرأة والصبي في ذلك سواء في أراضهم وأما جزية رؤسهم فليست على النساء والصبيان كذا في غاية البيان * قد بين أبو يوسف رحمه الله تعالى في كتاب الخراج الخلل فقال كل حلة أوقية يعنى قيمتها كذلك فقول الولولجى كل حلة خمسون درهما ليس بصحيح لأن الأوقية أربعون درهما كذا في النهر الفائق ناقلاً عن فتح القدير * قال مشايخنا رحمهم الله تعالى لو مات جميع رجالهم أو أسلموا لا يسقط شئ من ألقى حلة ويؤخذ الكل من أراضهم كذا في الحاوى القدسي * من أسلم منهم سقطت عنه جزية رأسه ووضع ذلك على من لم يسلم ومولى النجرانى مثل مولى أهل الذمة توضع على رأسه الجزية كذا في التتارخانية ناقلاً عن الولولجى * الخلل أزاروراء هذا هو المختار ولا تسمى حلة حتى تكون نوبين كذا في السكناية * في الحجة نصراني يكتب فلا يفضل منه لا يؤخذ منه خراج رأسه كذا في التتارخانية * وتوضع الجزية على مولى المسلم إذا كان نصرانياً كذا في الهداية * والقرشى إذا اعتق عبداً كافراً تؤخذ منه الجزية كذا في الكافي * إذا احتلم الغلام من أهل الذمة في أول السنة قبل أن توضع الجزية وهو موسر وضعت عليه الجزية * وتؤخذ منه الجزية لتلك السنة

تكن رقبة المجرى ملكاً للبائع بل كان له حق مسيل الماء فإن الأشجار تكون للبائع هذا إذا كان الغارس هو البائع أو لم يكن الغارس معلوماً فإن كان الغارس غير البائع كانت الأشجار للغارس * رجل اشترى كرمًا فيها أشجار الفرساد وشجر الورد وعلى شجر الفرساد ثوب وأوراق وعلى شجر الورد ورد وقال بكل حق هوله لا يدخل الثوب وأوراق الفرساد في البيع وكذلك الورد لانه بمنزلة الثمر * رجل اشترى شجرة بشرط أن يقلعها أو يكلمها في جوارها والصحيح أنه يجوز للصحيح أن يقلعها من أصلها وإن اشترى الشجرة بشرط القطع قال بعضهم إن بين موضع القطع أو كان موضع القطع معلوماً عند الناس جاز البيع والأقلا وقال بعضهم يجوز البيع على كل حال وهو الصحيح وله أن ينقطعها من وجه الأرض فأما غير ذلك في الأرض لا يكون إلا بالشرط وإذا جاز البيع هل يدخل في البيع ما تحتها من الأرض إن اشترى بها بشرط القطع لا تدخل وإن اشترى بها بشرط القلع أو اشترى بها مطلقاً قال أبو يوسف رحمه الله تعالى تدخل الشجرة بغير قهار لا يدخل في البيع ما تحتها من

الأرض وقال محمد رحمه الله تعالى يدخل من الأرض مقدار مائتين شجرة ولا يدخل مقدار طول العروق وأجمعوا على أن في القسمة والاقرار بالشجرة والوصية بالشجرة وهبة الشجرة يدخل من الأرض مقدار مائتين شجرة ولا يدخل مقدار ما تنتهي إليه العروق والأغصان وفي الموضع الذي يدخل الأرض أن يدخل مقدار غلط الشجرة وقت هذه التصرفات حتى إذا زاد غلط الشجرة بعدها كان لصاحب الأرض أن يأمره بنحت الزيادة * وإن اشترى شجرة لترك ولاجل الثمر ورضى به البائع جاز ولو اشترى ثلثة صغيرة وتركها باذن البائع حتى كبرت وصارت عظيمة كان للبائع أن يأمره بقلعها ويكون الكل للمشتري وإن تركها بغيره باذن البائع حتى أثمرت يصدق المشتري بالثمر * ولو اشترى أشجاراً مثمرة أو غير مثمرة بقلعها فقلعها ثم نبت من أصل عروقها أشجاراً فإن الثابت يكون للمشتري لأنه غنائه ملكه فيكون له * وإن اشترى شجرة بأصلها وقد نبت من (٢٤٦) عروقها أشجاراً كانت الأشجار بحيث لو قطعت الشجرة التي بيعت تيبس ينقطع

الشجرة كان الكل للمشتري لأنها إذا كانت تيبس ينقطع تلك الشجرة تكون نابتة من عروقها والأفلا * رجل اشترى شجرة ليقطعها فتأخر قطعها حتى جاء الصيف واشتد الحران كان قطعها لا يضر بالأرض ولا بأصل الشجرة كان له أن يقطعها وإن كان القطع يضر بالأرض أو بأصل الشجرة اختلفوا في ذلك قال بعضهم له أن يقطعها وقال الققيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يجزئ المشتري أن شاء تركها إلى وقت القطع وإن شاء لم يترك فإن لم يترك يجزئ البائع أن شاء رضى بالقطع وإن شاء يدفع إليه قيمتها فأتمه والمشايع أخذوا بقوله وقال بعضهم الصحيح أنه يجزئ أن شاء رضى بالقطع وإن شاء يفسخ البيع لأنه عجز عن تسليم المبيع من غير ضرر فكان له أن يفسخ البيع كافي نظرهما

وإن احتلم بعد ما وضعت الجزية على الرجل لا توضع عليه حتى تمضي هذه السنة * وإن أعنتق العبد وله مال فإن أعنتق قبل أن توضع الجزية توضع عليه الجزية لهذه السنة وإن أعنتق بعد ما وضعت الجزية على الرجل لا توضع عليه الجزية حتى تمضي هذه السنة والحرى إذا صار ذمياً قبل أن توضع الجزية على الرجل توضع عليه الجزية لهذه السنة وإن صار ذمياً بعد ما وضعت الجزية على الرجل لا توضع عليه الجزية حتى تمضي هذه السنة والمصاب إذا أفاق لا توضع عليه الجزية ما لم تمض هذه السنة أفاق بعد الوضع أو قبله والفقير الذي لا يجد شيئاً إذا صار غنياً أو وسط الحال إذا صار غنياً كثيراً تؤخذ منه جزية الأغنياء سواء صار غنياً بعد الوضع أو قبله * وإذا مات من عليه الجزية أو أسلم وقد بقيت عليه الجزية لم يؤخذ ذلك الباقي عندنا وكذا إذا عصى أو صار موقفاً أو زمنياً أو شيئاً كبيراً لا يستطيع أن يعمل أو صار فقيراً لا يقدر على شيء أو بقي عليه من جزية رأسه سقط ذلك الباقي كذا في فتاوى قاضيان * في الخائفة الذي إذا كان غنياً في بعض السنة فقيراً في البعض قالوا إن كان غنياً في أكثر السنة تؤخذ منه جزية الأغنياء وإن كان على العكس تؤخذ منه جزية الفقراء ولو كان غنياً في النصف فقيراً في النصف تؤخذ منه جزية وسط الحال كذا في التارخانية * ولو برأ المرء من قبل وضع الامام الجزية وضع عليه وبعد وضع الجزية لا توضع عليه * ويجوز تعجيل الجزية لسنتين وأكثر فلا يعمل لسنتين ثم أسلم رد خراج سنة واحدة ولا يرد خراج السنة الأولى إذا مات أو أسلم بعد دخولهها كذا في الاختيار شرح المختار * هذه المسئلة على قول من قال بوجوب الجزية في أول الحول وهكذا نص في الجامع الصغير وعليه الفتوى هكذا في الفتاوى الكبرى * إن نالت النسوة على الذي لم تؤخذ منه الجزية حتى أسلم لا يطالب بالجزية عند نأفان لم يسلم الذي بل استقر على الكفر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يطالب بجزية المسلمين الماضية ويجزى السنة التي هو فيها أيضاً حتى تمضي هذه السنة كذا في فتاوى قاضيان * جارية بين نجرائي ونبطي جاءت بولدة فادعاهم كبره عليه نصف خراج السبطي ونصف خراج أهل نجران كذا في السراجية * ولو حدث بين النجرائي والتغلي ولد ذكر من جارية بينهما وادعياه جميعاً معاً فمات الابن وكبر الولد كفى السيران مات التغلي أو لا تؤخذ منه جزية أهل نجران وإن مات النجرائي أولاً تؤخذ منه جزية بني تغلب وإن ماتا معا يؤخذ النصف من هذا والنصف من ذلك كذا في فتاوى قاضيان ولو بعث الجزية على يد غلامه أو نائبه لا يمكن من ذلك في أصح الروايات بل يكلف أن يحضر بها بنفسه فيعطى واقفاً والقباض منه قاعد وفي رواية يأخذ (١) بتليمه ويهرهز أو يقول له أعط الجزية يا ذمي (١) قوله بتليمه في القاموس لبسه بتليمه جمع ثيابه عند نموه في الخصومة ثم جره أي يأخذ الجزية منه حال كون الأخذ مصاحباً للتليم أي أخذ الثياب الخ اه معجمه

قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل إن كان ذلك قبل القبض كان له أن يفسخ البيع كذا لأن الحادث قبل القبض بئزلة المقارن للعقد وإن كان بعد القبض ليس له أن يفسخ كما قال بعض المشايخ * مشجرة بين رجلين باع أحدهما نصيبه من رجل بغير إذن الشرع يبدون أرضها قالوا إن كانت الأشجار بلف أو أن القطع جاز البيع وإن لم تبلغ أو أن قطعها لم يجز كالمواضع نصيبه من الزرع المشتري قبل الحصاد * رجل له مشجرة جعل على بعض أشجارها علامة فباع المشجرة إلا الأشجار التي عليها العلامة فقطع المشتري الأشجار فادعى البائع على المشتري أنه قطع بعض الأشجار التي لم تدخل في البيع وأفسد أغصان بعضها وأنكر المشتري ذلك وقال لم أقطع شيئاً من أشجارك ولم أكن متعمداً في إفساد الأغصان قال الققيه أبو جعفر رحمه الله تعالى القول قول المشتري في إنكاره قطع الأشجار التي لم تدخل في البيع وفي نقصان الأغصان ينظر إلى نقصان الشجران كان مما لا يمكن الاحتراز عن ذلك فلا ضمان عليه أيضاً ويكون ما دوننا

بذلك دلالة * شجرة أصلها واحد ولها فروعان فباع صاحبها أحد الفروعين ان بين موضع القطع وقطعها لا يضر بالآخر جاز * رجل باع شجرة عليها ثمر قد أدرك أو لم يدرك جاز البيع وعلى البائع أن يقطع الثمر من ساعته إذا انفقه الثمن لانه لمكها من المشتري فكان علمه تسليمها فارغة وكذا لو أوصى بنخلة فبات الموصى وعليها البسر يجبر الوارث على قطع البسر هو الصحيح * رجل طالب من رجل أن يبيع منه أشجاراً في أرضه للخطب فاتفق البائع والمشتري على رجال من أهل البصر يعرفون أنها كم تكون وقران الخطب فاتفقوا على أنها تكون خمسة وعشرين وقرانها شترها المشتري بمن معلوم وقطعها فكانت أكثر من خمسة وعشرين فأراد البائع أن يمنع الزيادة ليس له ذلك لان القدر في الأشجار وصف بمنزلة الذرع في المذروعات فيسلم الزيادة للمشتري * مشجرة بين قوم فباع أحدهم نصيبه مشاعاً كانت الأشجار ثنائت وبلغت أو أن القطع جاز للمشتري أن يقطع * رجلان اشتريا نخلة وبواضعا على أن يكون لاحدهما (٢٤٧) النخلة ولا تخر الرطب جاز ويقسم الثمن عليهما على قيمتهما

* وكذا لو اشترى أرضاً فيها شجرة على أن يكون لاحدهما الشجر ولا تخر الأرض جاز ولصاحب الشجر أن يقطع الشجر ان لم يكن في قلعة ضرر ظاهر والا كان الكل بينهما لانه صار بمنزلة شئين لا يمكن نزع أحدهما الا بضر فيكون الكل بينهما كالقصر مع الخاتم والسيف مع الخلية * رجلان بينهما نخلة علمتا بغير أو أرض فيها زرع فباع أحد الشريكين نصيبه من الثمر والنخل أو من الأرض والزرع قال الناطقي رحمه الله تعالى لا يملك كرها في الاصل وينبغي أن يجوز لان المشتري قام مقام البائع في جميع ذلك ولا يضر به الشريك * رجل دفع أرضه الى رجل معاملة بالنصف مدة معلومة على أن يغرس فيها فيكون الغراس بينهما فغرس ومضت المدة ثم باع

كذا في التبيين * وتكون بدالموتى أسفل ويد القابض أعلى كذا في التناخلية * للامام الخيار ان شاء جمع بين الاراضي والجماجم فجعل لهما خراجاً واحداً من الدراهم والدنانير أو الكيل أو الوزن أو الثياب وان شاء أفرد كل واحد منهما فان جمع يقسم على الجماجم والاراضي بقدر حال الجماجم وعددهم وبقدر الاراضي بالعدل والانصاف فما أصاب الجماجم فهو حصة توضع على الرؤس بترتيب مرتباً وأصاب الاراضي يكون خراجاً على الاراضي بقدر ريعها على ترتيب مرتباً فان قلت الجماجم بالاسلام أو الموت ينقص عنها وينقل ذلك الى الاراضي ان احتملت وكذا ان هلك الجماجم كلها ردت حصتها الى الاراضي ان أطاقت وان لم تطق يطرح ذلك وان كثرت الجماجم بعد ذلك ردت الى الجماجم حصتها وان قل ربيع الاراضي نقصت حصتها وحولت الى الجماجم ان أطاقت ثم ردت اذا عادت الى الكمال وان لم يحتمل سقط ثم يعود بعد الاحتمال وان هلكت الاراضي بأن غرق أو نزلت وبقيت الجماجم لا يحول حصة الاراضي الى الجماجم وان فرق كل واحد منهما فسمى للجماجم حصة معلومة والاراضي كذلك لا يحتمل أحدهما ما على الآخر بل يطرح قدر ما لا يحتمل الى أن يحتمل ولو صالح الامام على أن يأخذ كل المال من أراضيهم دون جماجمهم أو من جماجمهم دون أراضيهم لا يصح ويقسم المال على الجماجم والاراضي بترتيب مرتباً كذا في الكافي * ولو أسلم أهل هذه الدار التي صالحهم الامام على مال معلوم يؤدونه عن رؤسهم وأراضيهم سقط خراج الرؤس دون الاراضي كذا في التناخلية والله أعلم بالصواب

فصل في ان أراد أهل الذمة أحداث البيع والكنايس أو الجحوس أحداث بيت النار ان أرادوا ذلك في أمصار المسلمين وفيما كان من فناء المصر منعوا عن ذلك عند الكل ولو أرادوا أحداث ذلك في السواد والقرى اختلفت الروايات فيه ولا خلافها اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال مشايخ بلخ رحمهم الله تعالى يمنعون من ذلك الا في قرية غالب سكانها أهل الذمة وقال مشايخ بخارى منهم الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يمنعون وقال شمس الأئمة السرخسي الأصح عندي أنهم يمنعون من ذلك في السواد كذا في فتاوى قاضيخان * وفي أرض العرب يمنعون من ذلك في أمصارها قرأها كذا في الهداية * وكما لا يجوز أحداث البيعة والكنيسة لا يجوز أحداث الصومعة أيضاً ليعبدوا أحد منهم فيها على وجه الخلوة بخلاف ما اذا عين موضعاً من البيت للصلاة صلى فيه حيث لا يمنع منه كذا في غاية البيان * قال مشايخنا رحمهم الله تعالى لا تهم الكنايس والبيع القديمة في السواد والقرى وأما في الأمصار فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاجارات أنها لا تهم وذكر في كتاب العشر والخراج أنها تهم في أمصار المسلمين وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الأصح عندي رواية الاجارات كذا في فتاوى قاضيخان * قال الناطقي في

صاحب الأرض أرضه مع نصيبه من الغراس جاز وان باع المشتري من آخر قالوا لا يجوز البيع لاحد مشغولة نصيب العامل فيكون البيع قبض قبض قبل هذا قول محمد رحمه الله تعالى أما على قولهما لا يجوز البيع لان عندهما بيع العقار قبل القبض جاز * رجل اشترى شجرة بأصلها يقطعها قال بعضهم لا يجوز هذا البيع والصحيح أنه يجوز ثم اذا اشترى على هذا الوجه ثم استأجر أرضها صحت الاجارة وهذا دليل على دخول ما تحتها من الأرض في البيع * نهري في الشارع على حافته أشجار قال الفقيه أبو جعفر كانت حافته لا لشاربة كانت الأشجار لهم وان كانت للعامة كانت الأشجار لصاحب الدار التي يقابلها الأشجار الا أن يعلم شراءه بعد غرس الأشجار * وقال المصنف رحمه الله تعالى هذا اذا لم يكن الغراس معلوماً فان كان معلوماً كانت الأشجار له فصل فيما يدخل في بيع المنقول من غير ذكره * رجل باع عبداً أو جارية كل على البائع من الكسوة قدر ما يوارى عورته فان بيعت في ثياب مثلهما دخل الثياب في البيع وللبائع أن يمسك تلك الثياب ويدفع

غيره امان ثياب مثلها يستحق ذلك على البائع ولا يكون للثياب قسط من الثمن حتى لو استحق الثوب أو وجد بالثوب عيبا لا يرجع على البائع بشئ ولا يرد عليه الثوب ولو هلك الثياب عند المشتري أو تعبت ثم وجد بالحجارة عيبا ردها بجميع الثمن لانه لم يملك الثوب بالبائع فلا يكون له قسط من الثمن * باع أنا نالها بحش أو بقرة لها عجول اختلفوا في ذلك قال بعضهم العجول يدخل في البيع من غير ذكره وبحش لا يدخل الا بذكر * قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى هما سواء ولا يدخلان في البيع من غير ذكر * ولو باع حمارا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يدخل الا كاف في البيع من غير شرط ولا يستحق ذلك على البائع ولم يفصل بين ما اذا كان الحمار وكفا أو لم يكن وهو الظاهر لان الحمار اذا بيع مع الاكاف يقال باجامة محي فروشم فكان الاكاف فيه بمنزلة السرج في القرس وقال غيره ممن المشايخ يدخل الاكاف والبرذعة في (٣٤٨) البيع كان الحمار وكفا وقت البيع أو لم يكن واذا دخل الاكاف والبرذعة في البيع من

واقعته قال محمد رحمه الله تعالى ليس ينبغي أن يترك في أرض العرب كنيسة ولا بيعة ولا بيت نار كذا في غاية البيان * فان ائتممت بيعة أو كنيسة من كنائسهم القديعة فلهم أن ينووها في ذلك الموضع كما كانت وان قالوا نحن نبتلها من هذا الموضع الى موضع آخر لم يكن لهم ذلك بل ينووها في ذلك الموضع على قدر البناء الاول وينعون عن الزيادة على البناء الاول كذا في فتاوى قاضيان * المراد من القديعة ما كانت قبل فتح الامام ببلدهم ومصالحتهم على اقرارهم على بلدهم وعلى دينهم ولا يشترط أن تكون في زمن الصحابة رضی الله تعالى عنهم والتابعين لا محالة كذا في غاية البيان * اذا كانت لهم كنيسة في قرية فبني أهلها فيها أبنية كثيرة وصارت من جملة الامصار أحمر واهم - دم الكنيسة على رواية كتاب العشر وعلى عامة الروايات لا يؤمرون بذلك وهكذا اذا كانت لهم كنيسة بقرب من المصر فبنوا حولها أبنية حتى اتصل الموضع بالمصر وصار كحلته من محال المصر والصحيح ما ذكر في عامة الروايات كذا في التارخانية * ولو طلب قوم من أهل الحرب الصلح على أن يصيروا ذمة لهم على أن المسلمين ان اتخذوا مصر في أراضهم لم ينعوهم من أن يحدنوا بيعة أو كنيسة ومن أن يظهر واقبه بيع التجور والخنازير فلا ينبغي للمسلمين أن يصالحوهم على ذلك ولو صالحوهم على ذلك كان لهم أن يتقضوا الصلح كذا في الذخيرة * ولو أن قومًا من أهل الحرب صالحوهم على أن يكونوا ذمة على أنفسهم وأراضهم على أن يشترط عليهم المسلمون أن يقاسموهم في منازلهم ومدائنهم وأمصارهم وقراهم وفي الكنائس والبيوع وبيوت النيران وفيها بيع التجور والخنازير علانية وتزويج الاتمهات والبنات والاخوات علانية وبيع الميتة وذبائح الجوس علانية فاكان مصر أو مدينة فقد صار مصر للمسلمين يجمع فيه الجمع وتقام الحدود فان أهل الذمة ينعون من اظهار ذلك كله وليس لهم أن يحدنوا فيه كنيسة ولا بيعة ولا بيت نار لم يكن ولا يبيعوا في ذلك خمر ولا خنزير ولا ميتة ولا ذبيحة مجوسى علانية وليس لهم أن يظهروا نكاح الاتمهات ولا سائر ذوات المحارم علانية وليس لهم الا حصلة واحدة * الكنائس والبيوع وبيوت النيران التي كانت قبل أن يكون ذلك الموضع مصر فانها تترك على ما كانوا يصنعون قبل أن يكون مصر للمسلمين ولا يخرجون صلبانهم خارجا من كنائسهم فان ائتممت كنيسة من كنائسهم هذه أو بيت النار أعادوه كما كان أولا وان قالوا انحوله الى موضع آخر من المصر فليس لهم ذلك ولو أن اماما ظهر على قوم من أهل الحرب فرأى أن يجعلهم ذمة ويجري عليهم وعلى أراضهم الخراج ولا يقسمها بين الغائمين كما فعل عمر رضي الله تعالى عنه بأهل الديار بكوفة فذلك جائز فاذا فعل ذلك صاروا ذمة ولا ينعون من بناء كنيسة ولا بيعة ولا بيت نار ولا بيع خمر ولا خنزير ولا اظهار جميع ما وصفت لك في قولهم كذا في السراج الوهاج * واذا فتح الامام بلدة من بلاد أهل الشرك فها هو غنوة ثم صالحوهم على أن يجعلهم ذمة وكان

غيره ذكر كان الحكم فيه ما قلنا في ثوب العبد والحارية ويدخل العذارى بيع القرس من غير ذكر وكذا الزمام في بيع البعير ولا يدخل المقود في بيع الحمار من غير ذكر لان القرس لا ينقاد الا بقود والبعير كذلك بخلاف الحمار * باع عبده مالان لم يذكر المال في البيع فله مولاه الذي باعه لانه كسب عبده وان باع العبد مع ماله فقال بعتة مع ماله بكذا ولم يبين المال ففسد البيع وكذا لو سعى المال وهو دين على الناس أو بعهده دين فسد البيع وان كان المال عينا جاز البيع ان لم يكن من الاعمان وان كان من الاثمان فان كان مال العبد دراهم والثن كذلك فان كان الثمن أكثر جاز وان كان مثله أو أقل منه لا يجوز وان لم يكن الثمن من جنس مال العبد بان

كان الثمن دراهم ومال العبد نائرا وعلى العكس جاز اذا اتقا بضا في المجلس * وكذا لو قبض مال العبد وقد حصته من فيها الثمن فان اقره فقبل القبض بطل العقد في مال العبد * رجل اشترى بكة فوجد في بطنها للؤلؤ فان كانت للؤلؤ في الصدف تكون للمشتري وان لم تكن في الصدف فان كان البائع اصطادا السمكة يردّها المشتري على البائع وتكون عند البائع بمنزلة النقطة يعرفها حولا ثم يتصدق * وان اشترى دجاجة فوجد في بطنها للؤلؤ يردّها على البائع وان اشترى سمكة فوجد في بطنها سمكة تكون للمشتري فصل في بيع الزروع والثمار * رجل قال لغيره اين خبار زاربتو فروشم بدو دم وكان ذلك قبل أن يخرج الحديقة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد ابن الفضل رحمه الله تعالى يجوز البيع ويكون البيع على شجرة البطم دون ما يخرج من الحديقة قال آخر جرت الحديقة بعد ذلك كانت الحديقة للمشتري لانها تمام ملكه وان كان البيع بشرط التركة لا يجوز البيع فان كانت المبلطة مشتركة فباع أحدهما نصيبه من المبلطة

لا يجوز كالايجوز بيع النصب من الشجرة المشتري فان باع نصيبه من البطحه وسلم الى المشتري كان نصيب البائع للمشتري مالم ينقض البيع * ولو اجاز الشريك الذي لم يبيع صاحبه ورضي به كان له أن لا يرضى بعد ذلك لان الانسان لا يجبر على تحمل الضرر * رجل اشترى التمار على رؤس الاشجار ان اشترها مجازفة كان القطع على المشتري * ولو اشترى أوراق فردا بعد ما ظهرت على الشجرة ولم يقطعها حتى ذهب وقته قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان اشترى الاوراق بأغصانها وبين موضع القطع لا يكون للمشتري أن يرد البيع بحكم ذهب الوقت ويجبر على القطع الا أن يكون قطع الاغصان يضر بالشجرة فيخفى تخيير البائع ان شاء فسخ البيع وان شاء رضى بالقطع * وان اشترى الاوراق بدون الاغصان ان اشترها على أن يأخذها من ساعته جاز وان اشترها على أن يأخذها شيئا فشيئا لا يجوز لانه يزاد فيخلط المبيع بغير المبيع وكذلك لو اشترها على أن يتركها على الشجرة وان اشترها ولم يشترط (٣٤٩) شيئا فان أخذها في اليوم جاز وان لم

يأخذها حتى مضى اليوم فسد البيع لان ما يحدث بعد البيع عضى الساعات لا يمكن الاختراز عنها فجعل عفوا وان أراد المشتري أن يحتاط في ذلك ينبغي أن يشتري الشجرة بأصلها حتى لو حدثت الزيادة بعد البيع كانت الزيادة للمشتري * وان اشترى الاوراق أو التمار واستأجر الاشجار مدة معلومة تترك التمار عليها كانت الاجارة باطله وتصر اجارة فكان له أن يرجع بعد ذلك * وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يبيع أوراق الفرس لا يجوز ما دام في الزيادة وانما يجوز اذا انتهى وأمسك عن الزيادة ولا يدخل أوراق الفرس في بيع الشجرة لانه بمنزلة الثمر وقوائم الخلاف * رجل اشترى رطلية من البقول أوقناه وأشياء يئو ساعة فساعة لا يجوز كالايجوز بيع الصوف والوبر

فيها كنائس وبيع قديمة أو بيوت ناراً وكانت قرية من قراها - م كذلك ثم صار ذلك الموضع مصر من أمصار المسلمين يجمع فيه الجمع ويقام فيه الحدود فان الامام يمنعهم من الصلاة في تلك الكنائس والبيع وبأمرهم أن يجعلوها مسكنافاً يسكنونها ولا ينبغي له أن يهدمها * ولو أن قوماً من أهل الحرب صالحوا أن يصبروا ذمة على أن يحدوا في قراها وأمصارهم بعد ما صاروا ذمة كنائس وبيوت النيران ثم ان ذلك الموضع صار مصر من أمصار المسلمين لم يكن للمسلمين أن يهدموا شيئا من ذلك وهذا الجواب جواب عامة الروايات أما على رواية كتاب العشر والخراج فلمسلمين أن يهدموا ذلك وكذلك لو أن مصر من أمصارهم - م صار مصر للمسلمين يجمع فيه الجمع ويقام فيه الحدود ثم ان المسلمين انتقلوا عنه وطلوه ولم يبق فيه المسلمون الا جماعة يسيرة مثل الخمسة ونحوها فلو أحدث فيه أهل الذمة كنائس ثم بد المسلمون فرجعوا الى مصرهم فصار يقام فيه الجمع والاعباد ويقام فيه الحدود ولم يهدم عليهم ما أحدثوا من الكنائس قال ركن الاسلام على السغدي رحمه الله تعالى وكذلك الجواب لو أحدثوا الكنيسة بعد ما صار من أمصار المسلمين فلم يهدمها المسلمون حتى عطلوا المصر ثم عاد اليه المسلمون حتى صار مصر فانه لا يهدم تلك الكنائس وكل مصر مصره المسلمون وكان فيه قبل أن يعصروه كنائس وبيع فاراد المسلمون منعهم عن الصلاة فيها فقالوا نحن قوم من أهل الذمة صالحنا الامام على بلادنا فليس لكم منعنا عن الصلاة في هذه الكنائس وقال المسلمون لابل أخذنا بلادكم عنوة ثم جعلناكم ذمة فلنا منعكم عن الصلاة فيها فارتفعوا الى امامهم وقد تناول الامر ولا يدري كيف كان الامر في الابتداء فان الامام ينظر هل في ذلك أثر عند الفقهاء وأصحاب الاخبار فان أخبره الفقهاء بنجراً خذبه وعمل به وان لم يكن عند الفقهاء أثر وكانت الآثار مختلفة فان الامام يجعلها أصلاً ويجعل القول قول أهلها مع أيمانهم وان جاء أثر أنهم أهل صلح وجاء أثر أنهم أخذوا عنوة وقهر قال قول أهل الذمة ولو شهد قوم على شهادة قوم أنهم صولحوا وشهد قوم على شهادة قوم أنهم أخذوا عنوة كانت الشهادة على أنهم أخذوا عنوة أولى ولو جاء أثر عن ثقة أنهم أخذوا عنوة وجاءت شهادة على شهادة أنهم صولحوا كانت الشهادة أحق ولكن بشرط أن يكون شهود الأصل والفرع من المسلمين ولو جاء أثر أنهم صولحوا وجاءت شهادة على شهادة أنهم أخذوا عنوة أخذ بالشهادة أيضاً ويستوى أن يكون الشهود من المسلمين أو من أهل الذمة كذا في الذخيرة وينبغي أن لا يترك أحد من أهل الذمة يشبه بالمسلم لافي ملبوسه ولا امر كونه ولا زيه وهيته وينعون من ركوب الفرس الا اذا وقعت الحاجة الى ذلك كذا في المحيط * فاذا ركبوا للضرورة بان استعان بهم الامام في المحاربة والذب عن المسلمين فليزولوا في مجامع المسلمين فان لزمت الضرورة أمر بالتخاذل سروج كهيشة لا كف كذا في الكافي * ولا يمنعون عن ركوب البغل ولا

(٣٣ - فتاوى ثانی) على ظهر الغنم الا أن يجزها من ساعتها والقياس في بيع قوائم الخلاف كذلك وانما جاز لان التعامل ولانه يئو من أعلاه لا من أسفله * وبيع الكراث جاز وان كان يئو من أسفله لمكان التعامل فأما ما لا تعامل فيه وهو بنم ساعة فساعة لايجوز * اذا اشترى أنزال الكرم وهو حصرم جاز وهل للبائع أن يأمر بقطع الغنم في الحال قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان اشتراه مطلقا كان له أن يأمره وان اشترى بشرط الترك الى التضيق فسد البيع وان اشترى أنزال الكرم وبعض التزل في موال بعض قد نضج فان كان البعض من كل نوع نضجا جاز وان كان بعض الانزال نيا وبعضها نضجا كالخوخ والجوز والكثري قالوا لايجوز هذا البيع * ولو اشترى الخوخ أو الكثري قبل النضج قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لايجوز البيع الا أن يكون بعضه قد نضج فيجعل البعض تبعا للبعض فيجوز كما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى فمن باع الفيلق وبعضه فليلق وبعضه وبيع بعضه ويجوز ويجعل البعض

بعلل بعض * ولو باع اثنين فان باع بعد ما اضيق جاز البيع فان لم يقبض المشتري حتى خرج تين آخر ففسد البيع لا اختلاط البيع بغير البيع
* وعامة المشايخ لم يجوزوا بيع التمر - رقب ل أن نصير منه فقال انتهى النبي عليه الصلاة والسلام عن بيع التمار قبل أن ييد وصلاحها * وقال
الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى جاز بيعها بعد ظهورها فقل له أليس أن النبي عليه الصلاة والسلام نهى عن ذلك فقال
ذلك محمول على بيعها قبل خروجهما وظهور صلاحهما لا تتفاجع في الزمان الثاني هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع والقصد يرى
كذلك * رجل اشترى التمار على رؤس الاشجار فتركتها حتى أخرجت ثمرة أخرى قبل التخلية ولا يمكن التمييز بينهما ففسد العقد فان كان
ذلك بعد التخلية لا يفسد ويكون الثمرين البائع والمشتري والقول في الزيادة قول المشتري * رجل قال لغيره بعت منك عنب هذا الكرم
كل وقر بكذا قالوا ان كان وقر العنب معلوما (٢٥٠) عندهم والعنب جنس واحد ينبغي أن يجوز البيع في وقر واحد عند أي حنيفة

رحمه الله تعالى وعهد صاحبيه يجوز البيع في الكل وجعلوا هذه المسئلة فرعا للرجل باع صبرة خنيفة فقال بيعت منك هذه الصبرة كل قبيز بدرهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز البيع في قبيز واحد وعندهما يجوز في الكل وإن كان غيب الكرم أجاسا قالوا ينبغي أن لا يجوز البيع في شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن كان الوقر معروفا وعندهما يجوز في الكل كما لو قال بيعت منك هذا القطيع من الغنم كل شاة بكذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز البيع أصلا وعندهما يجوز البيع في الكل والفتوى على قولهما تبسيرا على الناس ولوانتهى إلى رجل يبيع وقر بطنج فقال بكم عشر بطيخات من هذا البطنج فقال البائع كذا فاشترى عشر بطيخات

عن ركوب الجمار ولكن يمنعون من أن يصنعوا سراجا كسراج المسلم وينبغي أن يكون على قبر بوس
سرجهم مثل الرمانة قال الشيخ الامام الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى أراد به أن يكون قبر بوس سرجهم
مثل مقدم الاكاف وهو مثل الرمانة وقال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى أراد به أن تكون سر وجهم
كسروج المسلم وعلى مقدمها شئ كالرمانة والاول أصح وينعون عن لبس الرداء والعمامة والدرعة التي
يلبسها علماء الدين وينبغي أن يلبسوا قلائد مضرية وكذلك يمنعون أن يكون شر الئعالهم كشر الئعالنا
وفي دارنا ليلبس الرجال الئعال وانما يلبسون المكاعب فيجب أن تكون مكاعبهم على خلاف مكاعبنا
وينبغي أن تكون خشنة فاسدة اللون ولا تكون مزينة وينبغي أن يؤخذوا حتى يتخذ كل انسان منهم مثل
الخيوط الغليظة ويعقد على وسطه وينبغي أن يكون ذلك من اللبطة أو الصوف ولا يكون من الاريس
وينبغي أن يكون غليظا ولا يكون رقيقا بحيث لا يقع البصر عليه الا وأن يدق النظر قال شيخ الاسلام
رحمه الله تعالى وينبغي أن يعقده على وسطه عقدا ولا يجعل له حلقة يشده كأيشد المسلم المنطقة ولكن
يعاقون على اليمن والشمال ولا يتركون أن يلبسوا خفافا مزينة وينبغي أن تكون خفافهم خشنة فاسدة
اللون وكذا لا يتركون أن يلبسوا أقبية مزينة وقصاص مزينة بل يلبسون أقبية خشنة من كرايس ازاراتهم
طويلة وذو يولها قصيرة وكذلك يلبسون قصاص خشنة من كرايس جيوهم على صدورهم كما يكون للنسوان
وهذا كله اذا وقع الظهو عليهم فاما اذا وقع معهم الصلح على بعض هذه الاشياء فانهم يتركون على ذلك
ثم اختلف المشايخ رحمه الله تعالى بعد هذا أن المخالفه بيننا وبينهم تشرط بعلامه واحدة أو بعلامتين أو
بالثلاث وكان الحاكم الامام أبو محمد رحمه الله تعالى يقول ان صالحهم الامام وأعطاهم الزمة بعلامه واحدة
لا يزايد عليها وأما اذا فتح بلدة قهرا وعنه كان للامام أن يازمهم العلامات وهو الصحيح كذا في المحيط * ويجب
أن تتميزنا أوهم من نساء المسلمين حال المنشئ في الطرق والحمامات فيجعل في أعناقهن طوق الحديد ويخالف
ازارهن ازار المسلمين ويكون على دورهم علامات تتميز به عن دور المسلمين لئلا يفت عليها السائل فيدعو
لهم بالغفرة فالواصل أنه يجب تميزهم على شعر بذلهم وصغارهم وقهرهم بحاية عارفه أهل كل بلدة وزمان
كذا في الاختيار شرح المختار * ذمى سأل مسلما على طريق البيعة لا ينبغي للمسلم أن يدلّه على ذلك لانه اعانة
على العصية * مسلم له أمة ذمى ليس للمسلم أن يقوده الى البيعة وله أن يقوده من البيعة الى منزله
كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يحملان السلاح ويضيق عليهم الطريق ولا يسيدهم بالسلام ويردّ عليهم بقوله
وعليكم فقط كذا في فتح القدير * وعبيد أهل النعمة لا يؤخذون بالسكنجات هو المختار كذا في الفتاوى
الكبرى * وليس للنصارى أن يضرب في منزله بالتاقوس في مصر المسلمين ولا أن يجمع فيه بهم اغلاله أن يصلي

بغير عينا ثم عزل البائع عشر بطيخات فقبلها المشتري ومضيا على ذلك القول والبطيخ متفاوت جازا لبيع استحسانا * فيه وكذا الرمان وهذا بمنزلة رجل قال لقصاب بعني من هذا الغنم بكذا فباعه منه وقطع له منا واحدا على ذلك كأنه الخيار ان شاء أخذ بعد القطع وان شاء لم يأخذه فكذلك ههنا * ولوانتهى الى مائة شاة وقال بكم عشر منها فقال بكذا فهدا باطل كأنه اعتبر العامل وفي البطيخ والرمان تعامل ولا تعامل في الغنم والريق * رجل اشترى خوخا وفيه خوخ في ولا يفسد البيع وكذلك الكثرى * وهذا على قول من لا يجوز بيع الثمر قبل أن يصير منتفعا * كرم يعز رجلين باع أحدهما نصيبه من زلفه وهو حصرم لا يجوز كالمواضع نصيبه من الزرع المشترك * رجل اشترى مبطنة فأراد الصلة وكل ما يخرج منها يكون للمشتري ينبغي أن يشتري أشجار البطيخ بأصولها لبعض الثمن ويستأجر الأرض بقيمة الثمن متعة معلومة ويقدم بيع الانشجار ويؤخر الاجارة فان قدم الاجارة لا يجوز لان الأرض تكون مسغولة بأشجار الا جرح قبل البيع فلا

نصح الاجارة وينبغي أن يشتري الانشجار بأصولها لهذا * ولو باع انشجار البطيخ وأغار الارض يجوز أيضا الآن الا لا تكون لازمة ويكون له أن يرجع بعدها * أكار له عمارة في ضبعة رجل فباع العمارة كان كالتجارة بناء أو شجر اجاز البيع اذ لم يشترط التملك في الارض وان كانت كراباً أو كرى أنهار ونحو ذلك لا يجوز لأن ذلك ليس بعين مال مستقيم * رجل في أرضه حبشيش فباعه ان كان الحبشيش نبتاً بانيه بان سقاها لاجل الحبشيش جاز البيع كالأخذ سمكة وألقاها في الماء ثم باعها وهو بقدر على أخذها من غير صيد وان كان الحبشيش نبت بنفسه لا يجوز بيعه لانه ليس بمالك بل هو مباح يجوز لغيره أن يأخذه * رجل باع زرعاً وهو بقل فان باع على أن يقطعه أو يرسل دابته فيه جاز البيع وان باعه على أن يتركه حتى يدرك لا يجوز وكذا الرطبة والبقول * رجل باع نصيبه من الزرع المشترك لا يجوز فان لم يفسخ البيع حتى أدرك الزرع جاز زال المانع كالأول في الجذع في (٢٥١) السقف ولم يفسخ البيع حتى أخرجه

من البناء جاز * قطن بين شريكين في أرض رجل فباع أحدهما نصيبه من شريكه أو من أجنبي قبل أن يدرك لا يجوز كما قلنا في الزرع * ولو كان القطن بين الاكار وصاحب الارض فهو على التفصيل ان باع الاكار نصيبه من صاحب الارض جاز ولو باع صاحب الارض نصيبه من الاكار لا يجوز ذكر في الفتاوى رجل اشترى أرضاً فيها زرع برزعهما والزرع بقل فدفعها المشتري قبل القبض من زراعته بالنصف الى البائع قال لا يجوز لان هذا بمنزلة اجارة الارض المشتراة قبل القبض وقيل هذا ليس بصحيح لان دفع الزرع بالنصف يكون معاملة وفي المعاملة صاحب الارض يكون مستأجراً للعامل ولا يكون مؤجراً

فيه ولا أن يخرجوا الصليب أو غير ذلك من كنائسهم ولورفعوا أصواتهم بقرعة الزبور والانجيل ان كان فيه اظهار الشرك ممنوع عن ذلك وان لم يقع بذلك اظهار الشرك لا يمنعون ومنعوا عن قرعة ذلك في أسواق المسلمين وكذا عن بيع الخمر والخنازير وعن اظهار الخمر والخنازير في المصر وما كان في فناء المصر ولا بأس باخراج الصليب وضرب الناقوس اذا جازوا أفنية المصر وفي كل قرية أو موضع ليس من أمصار المسلمين فانهم لا يمنعون عن ذلك وان كان فيها عدد من المسلمين يسكنون فيها كذا قال محمد رحمه الله تعالى في السير وقال كثير من أئمة بلغ انما قال محمد رحمه الله تعالى ذلك في قرأهم بالكوفة فان نعمة عامة من يسكنها أهل الذمة والرافض أماني ديارنا فيمنعون عن ذلك في القرى كما يمنعون عنه في الأمصار ومشايخنا رحمه الله تعالى قالوا لا يمنعون من اظهار ذلك واحداه في القرى على كل حال كذا في فتاوى قاضيخان * في تجنيس خواهر زاده فان أظهرها في مصر من أمصار المسلمين أو في قرية من قرى المسلمين شيأ لم يصالحوا عليه مثل الزنا والقوقش والمزامير والطبول والغناء والله والنوح واللعب بالجمام ممنوع منه كما يمنع المسلم منه وفي التجريد لا ينبغي للمسلمين أن يتزولوا عنهم في منزلهم ولا يأخذوا شيأ من دورهم وأراعيهم الإبتداع من قبلهم كذا في التتارخانية * وان اتخذ المسلمون مصر في أرض موات لا يملكها أحد فان كان يقرب ذلك قسري لأهل الذمة فعظم المصر حتى بلغ تلك القرى وجاوزها فقد صارت من جلة المصر لاحاطة المصر بجوانبها فان كان لهم في تلك القرى بيع وكنائس قديمة تركت على حالها وان أرادوا أن يحدوها في شيء من تلك القرى يعة أو كنيسة أو بيت نار بعد ما صارت مصر للمسلمين ممنوع عن ذلك قال وكل مصر من أمصار المسلمين يجمع فيه الجمع ويقام فيه الحدود وليس ينبغي للمسلم ولا كافراً أن يدخل فيه خرواً ولا خنزيراً ظاهراً فان أدخل فيه مسلم خرواً أو خنزيراً أو قال انما مرت مجتازاً وانما أريد أن أدخل الخمر أو قال ليست هذه على وانما هي أغبرى ولم يخبرني هي فانه يتظر ان كان رجلاً متديلاً بهم بذلك خلى سبيله وأمره أن يخلل الخمر وان كان رجلاً يهتم بتناول ذلك أهريقته خمره وذبحت خنازيره فأحرق بالنار وان رأى الامام أن يؤتبه بأسواطو مجبسه حتى تظهر توبته فعل وان اقتصر على أحدهما اما الضرب أو الحبس فله ذلك ولا ينبغي له أن يخرق الرق الذي فيه الخمر ولا أن يكسر الاناء الذي فيه الخمر فان خرق الرق أو كسر الاناء فهو ضامن فان كان من رأى الامام أن يفعل ذلك عقوبة على صاحبه أو أمر غيره أن يفعل فلا ضمان فان أخذ الامام الرق والدابة التي عليها الخمر وباع ذلك كله فالبيع باطل وان كان الذي أدخل الخمر مصر من أمصار المسلمين ورجل من أهل الذمة فان كان جاهلاً بالامام عليه متاعه وأخرجه من المصر وأخبره انه ان عاد آتبه ومعنى قوله ان كان جاهلاً أن لا يعلم أنه لا ينبغي له أن يفعل ذلك وإن كان عالماً فالامام لا يريق خمره

للأرض * رجل اشترى الثمر على رؤس الانشجار فرأى من كل شجرة بعضها نبت له خيار الرؤية حتى لو رضى به بيلزمه * وان باع ما هو مغيب في الارض كالخزرو والبصل وبصل الزعفران والثوم والقميل والشليم ان باع بعد ما ألتقى في الارض قبل النبت أو نبت الا أنه غير معذور لا يجوز البيع وان باع بعد ما نبت نباتاً معلوماً يعلم وجوده تحت الارض يجوز البيع ويكون مشترياً شياً لم يره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يطل خياره ما لم يرا الكل ويرضى به وعلى قول صاحبه لا يتوقف خيار الرؤية على رؤية الكل وعليه الفتوى فان كان ذلك مما يكال أو يوزن بعد القلع كالخزرو والثوم والبصل فاذا قلع البائع شيئاً من ذلك أو قلعه المشتري باذن البائع يتظر ان كان المقلع أو عيّن تحت الكيل والوزن نبت للمشتري خيار الرؤية حتى لو رضى به بيلزمه الكل وان رتب بطل البيع وان كان المشتري قلعه بغير اذن البائع فان كان المقلع أو عيّن له قيمة لزمه الكل لانه قبل القلع كان ينمو وبعد القلع لا ينمو والعيب الحادث عند المشتري يمنع الرد

بغير الرؤية وان كان المقلوع يسير القيمة لا يعتبر ذلك والقلع وعدم القلع سواء وان كان المغيب مما يباع بعد القلع عددا كالقفل
 قطع البائع بعضه أو قلع المشتري بأذن البائع لا يلزمه ما لم ير الكل لأنه من العدييات المتفاوتة بمنزلة الثياب والعبيد ونحو ذلك وان
 قلع المشتري بغير إذن البائع لزمه الكل الآن يكون ذلك شيئا يسيرا وان اختصم البائع والمشتري قبل القلع فقال المشتري أخاف ان
 قلعه لا يصلح فيلزمني وقال البائع أخاف ان قلعه لا ترضى به فترده فانظر بذلك قالوا يطوع انسان بالقلع ولا يفسخ القاضي العقد
 بينهما **باب الصرف** الدراهم التي غشها غالب بأن كان ثلثاها صافرا وثلثها فضة كالدرهم التي تروج في ديارنا يجوز
 بيع الواحد بالاثنتين منها بأعيانها لكن يشترط التقاض في المجلس كافي الصرف * وان كان نصفها صافرا ونصفها فضة لا يجوز فيه التفاضل
 * وان اشترى الفضة الخالصة بالدراهم (٢٥٢) التي غشها غالب لا يجوز الا أن تكون الفضة الخالصة أكثر من الفضة

ولا يذبح خنازيره ولكن ان رأى أن يؤتبه بالضرب أو الحبس فعل ذلك وان أتلّف مسلم فعليه الضمان
 الآن يكون اما ما يرى أن يفعل ذلك به على وجه العقوبة ففعل أو أمر انسانا به فينشد لاضمان عليه وان
 مر رجل من أهل الذمة بجمعه في سفينة في مثل دجلة أو الفرات فترى بذلك في وسط بغداد أو مدائن أو واسط
 لا يمنع من ذلك وكذلك لو أراد المرور بالبحر في طريق الامصار ولا يمتزهم غير ذلك فانهم لا يمنعون عنه وينبغي
 للامام أن يبعث معهم أمينا حتى لا يتعرض أحد من المسلمين لهم وحتى لا يدخلوا ذلك في مساكن المسلمين
 المتهمين بشرب ذلك * وكل قرية من قرى أهل الذمة أو مصر من أمصارهم أظهر وأظهر فيها شيئا من الفسق مما لم
 يصالحوا عليه نحو الزنا وغيره من الفواحش التي يجرمونها في دينهم فانهم يمنعون عن ذلك كما يمنع المسلمون
 وكذلك يمنعون عن السكر لانهم لا يستحلونه وانما يستحلون أصل الشرب وكذلك يمنعون عن اظهار بيع
 المزمار والطنبور للهو وغير ذلك كما منع منه المسلم ومن كسر شيئا من ذلك فلا ضمان عليه كالمزمار وهذا
 على قولهما فاما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيضمن الكاسر قيمته للهو كالمزمار كذا في
 الذخيرة في الفصل الثامن عشر في بيان أحكام أهل الذمة وأهل الشرك * مسلم له امرأة ذمية ليس له أن
 يمنعها عن شرب الخمر لانه حلال عندها وله أن يمنعها عن ادخال الخمر في المنزل وليس له أن يجبرها على الغسل
 من الجنابة لان ذلك ليس بواجب عليها كذا في فتاوى قاضيخان * قال في كتاب العشر والخراج ولا يترك
 واحد منهم حتى يشتري دارا أو منزلا في مصر من امصار المسلمين وكذلك لا يترك واحد منهم حتى يسكن في
 مصر من امصار المسلمين وهذه الرواية أخذها الحسن بن زياد وعلى رواية عامة الكتب يمكنون من المقام في
 دار الاسلام الآن يكون مصر من امصار العرب فنحو أرض الحجاز فانهم لا يمكنون من المقام فيها كذا في
 المحيط * وكان الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني يقول هذا اذا قلوا بحيث لا يتعطل بسبب سكنهم ولا يتقل
 بعض جماعات المسلمين وأما اذا كثروا بحيث يتعطل بسبب سكنهم أو يتقل فيمنعون من السكني فيما بين
 الناس ويؤمرون بأن يسكنوا ناحية ليس للمسلمين فيها جاعة وهو محفوظ عن أبي يوسف رحمه الله تعالى
 في الامالي وان اشترى دارا في مصر من هذه الامصار فأرادوا أن يتخذوا دارا منها كنيسة أو بيعة أو بيت
 ناري يجمعون في ذلك لصواتهم منعو عن ذلك وان استأجروا من رجل من المسلمين دارا أو بيتا لشيء من ذلك
 كره للمسلم أن يؤجرهم وان أجروهم دارا أو منزلا ليزلوا فيها فظاهر وأما ذكرنا عنهم صاحب الدار وغيره
 من ذلك ولا يفسخ عقد الاجارة كذا في الذخيرة * ومن امتنع من أداء الجزية أو قتل مسلما أو زنى بمسلمة أو
 سب النبي صلى الله عليه وسلم لم ينقض عهده ولو امتنع عن قبولها انتقض عهده ولا ينقض العهد الا أن يلحق
 بدار الحرب أو يغلبوا على موضع قرية أو حصن فيجاءون بها وإذا انتقض عهدهم فحكم المرتد معناه في

التي تكون في الدراهم
 المغشوشة والدراهم
 تتعين للرد في البيع الفاسد
 من الاصل ولا تتعين فيما
 يفسد العقد بعد الصحة
 وبفسد الصرف بالافتراق
 قبل القبض ولا يطل * واذا
 فسد الصرف بالافتراق
 قبل قبض أحد البدين هل
 يتعين المقبوض للرد فيه
 روايتان والأظهر أنه يتعين
 كما يتعين في الغصب * رجلا
 باع الفضة بالفضة كفة
 بكفة جاز وان لم يعلم مقدار
 وزنها * وان تباعا الدراهم
 بالدراهم ولا يعرفان وزنها
 أو يعرفان وزن أحدهما
 لا يجوز لوجود المساواة في
 الفصل الاول دون الثاني
 فان عرف المساواة في الفصل
 الثاني في المجلس جاز وان
 عرف بعد المجلس لا يجوز
 عندنا ويجوز بيع الدراهم
 بالذئاب مجازة * رجل له
 على رجل مائة درهم لا يقدر

الصرف والسلم ولم يدونه عليه مائة دينار قرضا أو غصبا لا تقع المقاصة بينهما ما لم يتقاصا فانما تقاضا تصير الدراهم
 قصاصا بمائة من قيمة الذئاب ويبقى لصاحب الدنانير على صاحب الدراهم تسعون دينارا وكذلك رجل له على رجل مائة دينار ولعبد المديون
 على صاحب دين المولى مائة درهم لا تقع المقاصة ما لم يتقاصا فانما تقاضا يصير من الذئاب بمائة درهم قصاصا بمائة درهم ويبقى
 تسعون دينارا * رجل له على رجل درهم فظفر بدراهم مديونه كان له أن يأخذ دراهم المديون اذ لم تكن دراهم المديون أجود أو لم يكن
 مؤجلا وان ظفر بدنانير مديونه في ظاهر الرواية ليس له أن يأخذ الدنانير وذكر في كتاب العين والدين أن له أن يأخذ الصحيح هو الاول
 * المديون اذا قضى الدين أجود مما عليه لا يجبر رب الدين على القبول كالأدفع اليه انتقص مما عليه وان قبل جاز كالأدفع خلاف الجلس
 وذكر في بعض الكتب أنه اذا أعطاه أجود مما عليه يجبر على القبول عندنا خلافه فزوجه الله تعالى والصحيح هو الاول * ولو كان الدين

مؤحلا ففضاه قبل حلول الاجل يجبر على والقبول * ان اعطاء المدون اكثر مما عليه ورتافان كانت الزيادة ريادة مجرى بين الورثين جار وما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه اوفى الدين أكثر وقال انما معاشر الانبياء هكذا نزلت محمول على ما اذا كانت الزيادة زيادة تجري بين الوزنين وأجمعوا على أن الدائق في المائة يسير يجري بين الوزنين وقدر الدرهم والدرهمين كثيرا يجوزوا يختلفوا في نصف الدرهم قال ابو نصر الدوسي نصف الدرهم في المائة كثير رد على صاحبه فان كانت الزيادة كثيرة لا تجري بين الوزنين ان لم يعلم المدون بالزيادة رد الزيادة على صاحبها وان علم المدون بالزيادة فأعطاه الزيادة اختيارا هل تحمل الزيادة للقابض ان كانت الدراهم المدفوعة مكسرة أو صحاحا لا يضره التبعض لا يجوز اذا علم الدافع والقابض وتكون هذه هبة المشاع فيما يحتمل القسمة وان كان المدفوع مما يضره التبعض وعلم الدافع والقابض جازو تكون هذه هبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة * رجل اشترى بالفلاس الرائجة والعدالي (٢٥٣) في زمانا شيئا وكسدت الفلوس

قبل القبض وصارت لا تروح رواج الاثمان في عامة البلدان في قول محمد رحمه الله تعالى تكون كاسدة وعندها اذا كانت لا تروح رواج الاثمان في بلد هما تكون كاسدة وعندها الكساد يفسد العقد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فبرة المشتري المبيع ان كان قائما وقيمته ان كان هالكا وان غلأ ورخص لا يفسد العقد ولا خيار لاحدهما في ظاهر الرواية * واذا اشترى بالدراهم الرائجة شيئا فنقد بعض الثمن ثم كسدت فسد العقد بقدر ما لم ينقد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان هذا فساد طارئ بمنزلة الهلاك فيستقدر بقدره * ولو اشترى شيئا بالدراهم الكاسدة فان كانت الدراهم بعينها جاز لانها بعد الكساد صارت سلعة فان لم تكن بعينها قالوا لا يجوز البيع * قال المصنف رحمه الله

حكمه بالحق بموته واذا تاب تقبل توبته وتعود نعمته ولا يطل أمان ذريته بقض عهده وتبين منه زوجته الذمة التي خلفها في دار الاسلام اجما عا يقسم ماله بين ورثته وكذا في حكم ما حله من ماله الى دار الحرب بعد النقص ولو ظهر على الدار تكون في العامة المسلمين ولو لحق بدار الحرب ثم عاد الى دار الاسلام وأخذ من ماله وأدخله دار الحرب ثم ظهر على الدار فالورثة أحق به قبل القسمة مجانا وبعد القسمة بالقيمة ولو أصر يسترق بخلاف المرتد اذا لحق ثم ظهر على الدار فأصر لا يسترق بل يقتل اذ لم يسلم وكذا يجوز وضع الجزية عليه اذا عاد بعد نقضه وقبلها بخلاف المرتد كذا في فتح القدير

باب التاسع في أحكام المرتدين

المرتد عرفا هو الراجع عن دين الاسلام كذا في النهر الفائق * وركن الرتبة اجزاء كلمة الكفر على اللسان بعد وجود الايمان * وشرايط صحته العقل فلا تصح رتبة المجنون ولا الصبي الذي لا يعقل وأما من جنونه ينقطع فان ارتد حال الجنون لم تصح وان ارتد حال افاقته صححت وكذا لا تصح رتبة السكران اذا هب العقل والبلوغ ليس بشرط لصحتها وكذا الذكورة ليست بشرط لصحتها ومنها الطوع فلا تصح رتبة المكره عليها كذا في البحر الرائق ناقلا عن البدائع * والصبي الذي يعقل هو الذي يعرف أن الاسلام سبب النجاة ويميز الخبيث من الطيب والحلو من المر كذا في السراج الوهاج * وقد روي فتاوى قارئ الهـ دابة عقله بأن يبلغ سبع سنين كذا في النهر الفائق * من أصابه برسام أو أطم شيئا فذهب عقله فهذه فارتد لم يكن ذلك ارتدادا وكذا لو كان معتوها أو موسوسا أو مغلوبا على عقله بوجه من الوجوه فهو على هذا كذا في السراج الوهاج * اذا ارتد المسلم عن الاسلام والبيان بالله عرض عليه الاسلام فان كانت له شبهة أبدأها كشفت الآن العرض على ما قالوا غيره واجب بل مستحب كذا في فتح القدير * ويحبس ثلاثة أيام فان أسلم والاقتل هذا اذا استمهل فاما اذا لم يستمهل قتل من ساعته ولا فرق في ذلك بين الحر والعبد كذا في السراج الوهاج * واسلامه أن يأتي بكلمة الشهادة ويتبرأ عن الاديان كلها سوى الاسلام وان تبرأ عما انتقل اليه كفى كذا في المحيط * نقل الناطقي في الاجناس عن كتاب الارتداد للحسين فان تاب المرتد وعاد الى الاسلام ثم عاد الى الكفر حتى فعل ذلك ثلاث مرات وفي كل مرة طلب من الامام التأجيل فانه يؤجله الامام بثلاثة أيام فان عاد الى الكفر رابعاً فانه لا يؤجله فان أسلم والاقتل وقال الكرخي في مختصره فان رجع أضعاف الاسلام فاني به الامام بعد ثلثة استتابه أيضا فان لم ينب قتله ولا يؤجله وان هو تاب ضربه ضربا جيعا ولا يبلغ به الحد ثم يحبس ولا يخرج منه من السجن حتى يرى عليه خشوع التوبة ويرى من حاله حال انسان قد أخلص

تعالى وينبغي أن يجوز لانها ان كانت بعد الكساد تباع ورتافقديا عموزون في الذمة وان كانت تباع عددا فديا بعد في الذمة عددا معلوما * ولو تزوج امرأة على الدراهم الكاسدة فان كانت قيمتها عشرة دراهم لم يكن لها الا ذلك وان كانت قيمتها ادون العشرة بكل لها العشرة كالتزوج امرأة على ثوب قيمته خمسة كان لها الثوب وخمسة أخرى وان تزوجها على الدراهم الرائجة فكسدت قال بعضهم عليه مهر مثلها * وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى انها قيمة الدراهم من الذهب والفضة قبل الكساد وهو الصحيح لان النكاح اذا أوجب المسمى وقت العقد لا ينقلب موجبا لمهر المثل كالتزوج امرأة على عبد او ثوب فهلك ذلك قبل القبض كان لها قيمة الثوب أو العبد ولا يصار الى مهر المثل * ولو استقرض الفلاس الرائجة أو العدالي فكسدت قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجب عليه مئالها كاسدة ولا يقرم قيمتها وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه قيمتها يوم القبض وقال محمد رحمه الله تعالى يقرم قيمتها في آخر يوم كانت رائجة وعليه التسوى وكذا لو غصب الفلاس

الرائجة فكسدت فهو على هذا الخلاف * ولو اشترى شيئا بالدرهم الرائجة وتقابضاً ثم كسدت ثم تقابلاً البيع صححت الأقالة ان كان المبيع قائماً وكان على البائع رد مثلاً تلك الدراهم كاستدرة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كافي الاستقراض * رجل أقرض دراهمه البخارية ببحاراً ثم أتى المستقرض في بلد لا يقدر على تلك الدراهم قال أبو يوسف وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عهله قدر المسافة ذاهباً وجائياً ويستوفى منه بكفيل ولا يأخذ قيمتها * وقيل هذا إذا قبضه في بلد تنفق فيه تلك الدراهم لكنهم لا يؤخذ منه بوجه قدر المسافة ذاهباً وجائياً فأما إذا كانت لا تنفق في هذا البلد فإنه يغرر بقيمتها وكذلك لو باع بالدرهم البخارية شيئاً ثم التقيا في بلدة أخرى لا يؤخذ فيها تلك الدراهم * ولو أن رجلاً استقرض الدراهم المكسرة على أن يؤدى صحاحاً كان باطلاً وكان عليه مثل ما قبض ويكره السفينة إلا أن يستقرض مطلقاً فيوفى بعد ذلك في بلد آخر من غير شرط * وتأجيل (٢٥٤) القرض باطل سواء كان التأجيل في القرض أو بعدما أقرضه * ولا يجوز القرض

الأفيماء كان مثلياً فلا يجوز قرض الخبز والدقيق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يجوز وزناً وقيل إلى الثلاث يجوز عدداً ولا تجوز الزيادة وإن أقرض الحنطة وزناً لا يجوز أن استقرضها أو كلها قبل الكيل كان على المستقرض مثلها من الكيل فإن اختلفا في مقدارها كيلاً وفيزاً كان القول قول المستقرض مع يمينه ولو استهلك على إنسان حنطة في سنبلها كان عليه قيمتها * ويجوز استقراض الكاغد لانه عددي كالجوز والبيض * واستقراض اللحم وزناً جائز في قول محمد رحمه الله تعالى وهكذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أم عند محمد رحمه الله تعالى فإنه مثلي يباع وزناً ويجوز السلم فيه عنده وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا إن القرض يكون حلاً لا غير مؤجل فلا يفضى إلى المنازعة بخلاف السلم قال محمد رحمه الله تعالى كل ما يكال أو يوزن أو يعد يجوز قرضه * رجل له على رجل جباراً فآخذ منه الإحكام زبواً ونهر جرة أو ستوقه ورضى بها جازواً أنفقها كرهه وان بين ذلك وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يكره استقراض الستوقه والمزينة والنهر جرة على المستقرض مثلها فإن كسدت كان عليه قيمتها * رجل اشترى من رجل كرسية بدينار ثم قال للبائع اقضني فقيز حنطة أو قال اقضني هذا القفيز واخط به الكرا الذي اشترى به منك ففعل وصحب الشراء على القرض أو القرض على الشراء قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يصير قابضاً لهما جميعاً وهكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى * رجل أقرض قال استقرضت من فلان ألفاً زبواً وقال ألفاً نهر جرة وأنفقها وأدعى المقرض أنها كانت جباراً قال أبو يوسف رحمه الله تعالى القول قول المستقرض في النهر جرة والزبواً ولا يصدق إذا فصل * رجل قال لغيره استقرض لي من فلان عشرة دراهم فاستقرض المأمور وقبض وقال دفعها إلى الأمر وجهداً لا أمر ذلك فإن المال يكون على المأمور

فإذا فعل ذلك خلى سبيله فإن عاد بعد ما خلى سبيله فعل به مثل ذلك أبداً مادام يرجع إلى الإسلام ولا يقتل إلا أن يأتي أن يسلم قال أبو الحسن الكرخي وهذا قول أصحابنا جميعاً إن المرتد يستتاب أبداً كذا في غاية البيان * فإن قتله قاتل قبل أن يعرض للإسلام عليه أو قطع عضواً منه كره ذلك كراهة تنزيهية هكذا في فتح القدير * فلا ضمان عليه لكنه إذا فعل بغير إذن الإمام أديب على ما صنع كذا في غاية البيان * وإذا ارتد الصبي وهو بعقل فارتداده ارتداد عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويجب على الإسلام ولا يقتل كذا في السراج الوهاج * وكذا إذا ارتد الصبي المراهق هكذا في محيط السرخسي * ولا يقتل المرتد قبل تحبس حتى تسلم وتضرب في كل ثلاثة أيام بما للغة في الحمل على الإسلام ولو قتلها قاتل لا يجب عليه شيء للشبهة والامة يجبرها ولاها ما فيه من الجمع بين الحقين بأن يجعل منزل المولى سجنها لها وبفرض التأديب اليه مع توفيقه في الاستخدام وقال في الأصل دفعته إليه إذا احتاج إليها والصحيح أنهم تدفع إليه احتاج أو لم يحتج طلب أو لم يطلب كذا في التبيين * ولم يطلها المولى والصغيرة العاقلة كالبالغة والخنثى المشكل كالمرأة هكنا في النهر الفائق * ولا تسترق الحرة المرتدة مادامت في دار الإسلام فإن لحقت بدار الحرب فحينئذ تسترق إذا سبت وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في النوادر تسترق في دار الإسلام أيضاً قيل ولو أتت بهذه الرواية لا بأس فمين كانت ذات زوج وينبغي أن يشترى الزوج من الإمام أو يهبها الإمام له إذا كان مصرفاً فيملكها وحينئذ يتولى هو حبسها وضربها على الإسلام كذا في فتح القدير * بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا جحد المرتد الردة أو أقر بالتوحيد وعرفه رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين الإسلام فهذا منه توبة كذا في المحيط * ويزول ملك المرتد عن ماله برتته زوالاً موقوفاً فإن أسلم عاد ملكه وإن مات أو قتل على ردة ورث كسب أسلامه وورثه المسلم بهد قضاء دين أسلامه وكسب ردة في بعد قضاء دين ردة وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يزول ملكه ثم اختلفت الروايات عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فمين يرث المرتد روى محمد عنه أنه يعتبر بكونه وارثاً عند موت المرتد أو قتله أو القضاء بالحاقه وهي الأصح وترثه امرأته المسلمة إذا ماتت أو قتل أو قضى عليه بالحاق وهي في العدة لانه صار كافراً بالردة إذا الردة بمنزلة المرض والمرتدة لا يرثها زوجها إلا أن تكون مريضه فيرثها ويرثها أباؤها جميعاً ما لها حتى المكسوب في ردة كذا في التبيين * وإن لحق بدار الحرب مرتداً أو حكم الحاكم بالحاقه عتق مدبره وأمهات أولاده وحلت ديونه المؤجلة ونقل ما اكتسبه في حاله الإسلام إلى ورثته المسلمين باتفاق علمائنا الثلاثة وأما ما أوصى به في حال أسلامه فالمدكور في ظاهر الرواية من المبسوط وغيره أنه أسلم مطلقاً من غير فرق بين ما هو قربة أو غير قربة ومن غير ذلك خلاف كذا في فتح القدير * المرتد مادام مرتدداً في دار الإسلام فالقاضي لا يقضي بشيء من هذه

إلى المنازعة بخلاف السلم قال محمد رحمه الله تعالى كل ما يكال أو يوزن أو يعد يجوز قرضه * رجل له على رجل جباراً فآخذ منه الإحكام زبواً ونهر جرة أو ستوقه ورضى بها جازواً أنفقها كرهه وان بين ذلك وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يكره استقراض الستوقه والمزينة والنهر جرة على المستقرض مثلها فإن كسدت كان عليه قيمتها * رجل اشترى من رجل كرسية بدينار ثم قال للبائع اقضني فقيز حنطة أو قال اقضني هذا القفيز واخط به الكرا الذي اشترى به منك ففعل وصحب الشراء على القرض أو القرض على الشراء قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يصير قابضاً لهما جميعاً وهكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى * رجل أقرض قال استقرضت من فلان ألفاً زبواً وقال ألفاً نهر جرة وأنفقها وأدعى المقرض أنها كانت جباراً قال أبو يوسف رحمه الله تعالى القول قول المستقرض في النهر جرة والزبواً ولا يصدق إذا فصل * رجل قال لغيره استقرض لي من فلان عشرة دراهم فاستقرض المأمور وقبض وقال دفعها إلى الأمر وجهداً لا أمر ذلك فإن المال يكون على المأمور

ولا يصدق المأمور على الآمر * ولو بعث رجل بكتاب مع رسول إلى رجل أن ابعث إلى كذا درهمًا فزالك على فبعث مع الذي أوصل الكتاب روى أبو سليمان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لم يكن ذلك من مال الآمر حتى يصل إليه * ولو أرسل رسولاً إلى رجل فقال ابعث إلى بعشرة دراهم فزادها قال نعم وبعث بها مع رسوله كان الآمر ضامناً لها إذا قرأ نرسوله قبضها * الوكيل بالاستقراض من رجل معين إذا استقرض أن قال الوكيل للقرض على وجه الرسالة أن فلان يقول لك اقترضني كذا كان القرض للوكيل وإن لم يقل الوكيل ذلك واستقرض كان القرض على الوكيل * رجل في يده دينار فقال اشهدوا أني اشتريت هذه الدنانير من ابني الصغير بمائة درهم وقام قبل أن يزن الدراهم كان ذلك باطلاً لأنه هو العاقد فبعت قبضه قبل الاقتراض كذا روى عن محمد رحمه الله تعالى * رجل استقرض من رجل دراهم فأناه المقرض بالدراهم فقال له المستقرض ألقها في الماء وألقها قال محمد رحمه الله تعالى لا شيء على المستقرض * رجل (٣٥٥) استقرض طعاماً بالعراق فأخذه

صاحب القرض بمكة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه قيمته بالعراق يوم أقرضه وقال محمد رحمه الله تعالى عليه قيمته بالعراق يوم اختصما وليس عليه أن يرجع معه إلى العراق فيأخذ طعامه * رجل له على رجل ألف درهم قرض فصالحه على مائة منها إلى أجل صح الحط والمائة حالة وإن كان المستقرض جاحداً للقرض فالمائة إلى الأجل * رجل استقرض من رجل طعاماً في بلد الطعام فيه رخيص فاقبضه المقرض في بلد الطعام فيه غال فأخذه الطالب بحقه فليس له أن يحبس المطلوب فيؤمر المطلوب بأن يوتي له كفيلاً حتى يعطى طعامه أياً في البلد الذي استقرض فيه * رجل استقرض طعاماً له رجل ومؤنة أو غصب فالتقي في بلدة أخرى الطعام فيها أغلى أو أرخص روى أبو يوسف

الأحكام كذا في المحيط * وتصرف المرتد في ردة على أربعة أوجه (منها) ما ينقد في قولهم نحو قبول الهبة والاستيلاء إذا جاءت جارية بولد فادعى النسب ثبت نسب الولد منه ويرث ذلك الولد مع ورثته وتصير الجارية أم ولده وينفذ منه تسليم الشفعة والحجر على عبده المأذون (ومنها) ما هو باطل بالاتفاق نحو النكاح فلا يجوز له أن يتزوج امرأة مسلمة ولا مرتدة ولا ذمية لا حرة ولا مملوكة وتحرّم ذبحته وصيده بالكلب والبازي والرمي (ومنها) ما هو موقوف عند الكل وهو المفاوضة فإنه إذا فاض مسلمًا يتوقف في قولهم أن أسلم فنذت المفاوضة وإن مات أو قتل على ردة أو لحق بدار الحرب وقضى القاضي لمحاقه بطلت المفاوضة وتصير عتقاً من الأصل عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بطل أصلها (ومنها) ما اختلفوا في توقيفه البيع والشراء والأجارة والاعتاق والتدبير والكتابة والوصية وقبض الديون عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هذه التصرفات موقوفة إن أسلم فنذت وإن مات أو قتل أو قضى لمحاقه بدار الحرب بطل ونصرف المكاتب في ردة نافذ في قولهم كذا في فتاوى قاضيان * وإذا باع الرجل عبده المرتد أو أمته المرتدة فالبيع جائز كذا في المبسوط * المرتد إذا عاد تائباً إلى دار الإسلام إن كان عوده قبل حكم القاضي بالحق بطل حكم الردة في ماله فصار كأنه لم ير مسلماً ولا يعتق عليه شيء من أتمهات أولاده والمدرّبين وإن كان بعد الحكم فكل ما وجد في يده ورثته أخذوا وأما ما زال الوارث عن ملكه سواء كان بسبب يلحقه الفسخ كالبيع والهبة أو بسبب لا يلحقه الفسخ كالاعتاق والتدبير والاستيلاء فذلك كله ماض لا سبيل للرد عليه ولا ضمان على الوارث أيضاً كذا في غاية البيان * إذا وطئ المرتد جارية نصرانية كانت له في حالة الإسلام بغات بولد لا أكثر من ستة أشهر منذ ارتد فادّعاها فهي أم ولده والولد حر وهو أنه كذا في الهداية * فإن مات أو قتل المرتد لم يرثه ولده فإن كانت الأمة مسلمة ورثته الابن مات على الردة ولحق * مرتد لحق بماله بدار الحرب ثم ظهر على ذلك المبال فهو في ولا سبيل لورثته عليه وإن كان لحق بدار الحرب ثم رجع وذهب بماله وأدخل دار الحرب ثم ظهر على ذلك المال فإنه يرد على ورثته إلا أنه بغير شيء قبل القسمة وبالقيمة بعد القسمة وإن لحق المرتد بدار الحرب وله عبد فقضى به لانه ذكاته ابنه ثم جاء المرتد مسلماً فالكتابة على حالها والمساكنة والولاء الذي جاء مسلماً كذا في الكافي * بخلاف ما إذا رجع بعد ما عتق المكاتب فإن الولاء فيه للأب كذا في النهاية * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير مرتد قتل رجلاً خطأ ولحق بدار الحرب ومات أو قتل على الردة أو هو حي في دار الإسلام فالدية في ماله عندهم فإن لم يكن له إلا كسب الإسلام أو كسب الردة تستوفى الدية منه وإن كان له كسب الإسلام وكسب الردة فعلى قولهما تستوفى الدية من الكسبين وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تستوفى من كسب الإسلام أولاً فإن فضل منها شيء

عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن كان الغصب قائماً في يده يؤمر بالتسليم إليه إن كانت قيمته في الموضوعين سواء أو كانت قيمته في هذا الموضوع أكثر وإن كانت قيمته في هذا البلد أقل إن شاء طال به بقيمته مكان الغصب وإن شاء أخذ الغصب وإن شاء ينتظر حتى يسلم إليه في مكان الغصب فإن لم يكن الغصب قائماً في يده وقيمته في البلدة التي التقيا أقل من قيمته في بلد الغصب كان للغصب منه خيرات ثلاثة إن شاء أخذ مثله ههنا إن كان مثلياً وإن شاء أخذ قيمته يوم الغصب ببلد الغصب وإن شاء ينتظراً ليأخذ ببلد الغصب وإن كانت قيمته في هذا المكان أكثر خير الغاصب إن شاء أعطى مثله وإن شاء أعطى قيمته في بلد الغصب وإن كانت قيمته في الموضوعين سواء فالغصب منه أن يطالبه بالمثل * رجل استقرض شيئاً من الفواكه كيلاً أو وزناً فلم يقبضه حتى انقطع فإنه يجبر صاحب القرض على تأخيرها إلى أن يجي الحديث إلا أن يتراضيا على القيمة ولا يشبه هذا الفلوس إذا كسدت لأن هذا مما لا يوجد بخلاف الفلوس الكاسدة * رجل عليه عشرة دراهم من قرض أو بيع أو

غصبه على صاحب العشرة مائة دينار فباعتها الدينار بالعشرة واقترعها بالبيع لان البيع وقع على ما في ذمة كل واحد منهم ما و ما في ذمة كل واحد في يده حكم فلا يطل بالافتراق الا ترى أنهم لو تقاضوا الدينار بالدرهم جاز والمقاصة بخلاف الجنس لا تكون الامبادلة وكذا لو كان عليه كحفظه لرجل ثم انه اقترض صاحب الكركر من شمر بن تيا بعا الكركر بالدرهم جاز ولا يطل العقد بالافتراق رجل اقترض رجلا كرامن حنطة ثم ان المستقرض اشترى القرض من المقرض بدرهمه جاز سواء كان القرض قائما في يد المستقرض أو لم يكن أما اذا لم يكن قائما فهو قول الكل وان كان قائما فكذلك في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز شراؤه لان عندهما ملك القرض بنفس القبض وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يملكه مادام قائما فلا يجوز شراؤه ولا يكون شراؤه فسخا للقرض بخلاف ما لو اشترى شيئا بالدينار ثم اشتراه بالدرهم فان (٢٥٦) البيع الثاني يكون فسخا لا الاول لان القرض مما لا يحتمل الفسخ لان سبب الملك

في القرض القبض وهو قائم فلا يفسخ القرض اذا قال المستقرض وجدت القرض زيوفا أو بنهر جنة وكان ذلك بعدما استهلكها لا يرجع على المقرض بشيء ولكنه يرتد مثلها اذا اقترض الجوز كيلا جاز لانه يكال مرة وبعد أخرى رجل اقترض صبيبا أو معتوها فاستهلكه الصبي أو المعتوه لا يضمن في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمن وان اقترض عبدا محجورا فاستهلكه لا يؤخذ به قبل العتق عندهما وهذا والوديعة سواء رجل عليه ألف درهم لرجل فدفع الى الطالب دينار ففقد اصرها وخذ حقه منها فاخذها فهلكت في يده قبل أن يصرفها هلكت من مال الدافع وكذا لو صرفها وقبض الدراهم فهلكت

يستوفي الفضل من كسب الردة كذا في المحيط * هذا اذا قتل أو مات قبل أن يسلم وأما اذا أسلم ثم مات أو لم يمت فيكون في الكسبين جميعا بالاتفاق كذا في التبيين * وما غصب المرتد من شيء أو أفسده فضمن ذلك في ماله عندهم جميعا هذا اذا ثبت الغصب واتلاف المال بالمعاينة أما اذا ثبت باقرار المرتد فعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يستوفي ذلك من الكسبين وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يستوفي ذلك من كسب الردة هكذا ذكر شيخ الاسلام وهذا اذا كان الجاني هو المرتد أما اذا جنى على المرتد بان قطع يده أو رجليه بعد الردة عمدا فذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل أن الجاني لا يضمن سواء مات المرتد من ذلك القطع على الردة أو مات مسلما هذا اذا قطع يده وهو مرتد فاما اذا قطع يده وهو مسلم والقاطع مسلم أيضا قطع يده عمدا أو خطأ ثم ارتد المقطوعة يده ومات على الردة من ذلك القطع فان على الجاني دية اليه خطأ كان القطع أو عمدا ولا يضمن ضمان النفس فان كان القطع عمدا تجب الدية في مال القاطع وان كان خطأ تجب الدية على عاقلة هذا اذا مات على الردة من ذلك القطع فاما اذا أسلم ومات مسلما من ذلك القطع فان كان لم يلحقه بداء الحرب أو لحق الأنة عاد مسلما قبل القضاء بلحاظه بداء الحرب ففي الاستحسان تجب دية النفس على الكال عمدا كان أو خطأ لأنه ان كان خطأ تجب على العاقلة وان كان عمدا تجب في ماله ولا يجب القصاص في المدبو به أخذاً بوحقيقة وأبو يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط * أما اذا لحق بداء الحرب وقضى به القاضي ثم عاد مسلما ومات من ذلك القطع فعلى القاطع نصف الدية كذا في غاية البيان * اذا ارتد القاطع والمقطوعة يده بقي على الاسلام وقتل القاطع بسبب الردة ثم مات المقطوعة يده ذكر في الاصل انه ان كان القاتل عمدا فلا شيء له وان كان خطأ فان برى فعلى عاقلة ضمان السيد وان مات فعلى عاقلة دية النفس * مدبرة أو أم ولد ارتدت ولحققت بداء الحرب فمات مولاه في دار الاسلام ثم أخذت أسيراً فهي في بخلاف ما لو استرقت على ملك المولى فانها ردت عليه كذا في المحيط * واذا ارتد المكاتب ولحق بداء الحرب واكتسب مالا فاخذ به المولى أو أبي أن يسلم فقتل فانه يوفى مولاه مكاتبته وما بقي فلو رثته كذا في الهداية * وان لم ينف ما تركه لمكانته فمات لمولاه كذا في الكافي * عبد ارتد مع مولاه ولحقا بداء الحرب فمات المولى هناك وأسرا العبد فهو في مو يقتل ان لم يسلم ولو ارتد العبد وأخذ مال مولاه فذهب به الى دار الحرب ثم أخذ مع ذلك المال لم يكن فيا ويرد على مولاه * قوم ارتدوا عن الاسلام وحاربوا المسلمين وغابوا على مدينة من مدائنهم في أرض الحرب ومعه من نسائهم وذرائعهم ثم ظهر المسلمون عليهم فانه تقتل رجالهم ونسائهم وذرائعهم كذا في البسوط * زوجان ارتدا ولحقا بداء الحرب فماتت المرأة بداء الحرب وولدت ولداً أو ولداً ولها مال ولقد ظهر عليهم فالولدان في يمين الوالد الاول على الاسلام ولا يجبر ولد الولد على الاسلام ولو حملت في

الدراهم في يده قبل أن يأخذ منها حقه هلكت من مال الدافع وان أخذ منها حقه ثم ضاع كان ذلك من مال المدفوع اليه دارنا ولودفع المطلوب الى الطالب دينار وقال خذها قضا لحقك فاخذ كل واحد في ضمانه ولودفع المطلوب الى الطالب دينار وقال بها يحقك فباعها بدرهم مثل حقه واخذها بصير قابضا حقه بالقبض بعد البيع * رجلا ان تصارفا الدراهم بالدينار وتقابضا ثم تقابلا واقرقا قبل القبض بطلت الاقالة ويعود الصرف لان الاقالة بمنزلة البيع فيعتبر القبض قبل الافتراق باب في قبض المبيع وما يجوز من التصرف قبل القبض وما لا يجوز * البائع اذا خلى بين المبيع وبين المشتري بحيث يتمكن المشتري من قبضه يصير المشتري قابضا للمبيع حتى لو هلك قبل أن يقبضه حقيقة يملك عليه وكذا لو خلى المشتري بين البائع والتمن ولو قبض المشتري المبيع بغير إذن البائع قبل نقد الثمن كان للبائع أن يستردته فان خلى المشتري بين المبيع وبين البائع لا يصير البائع قابضا لم يقبضه حقيقة أجمعوا على أن التخلية في البيع

الجائز تكون قبضا وفي البيع القاسد روايتان والصحيح أنه قبض وفي الهبة القاسدة كالهبة في المشاع الذي يحتمل القسمة لا تكون قبضا
 باتفاق الروايات واختلفوا في الهبة الجائزة ذكر الفقيه أبو الليث أنه لا يصير قابضا بالتخيلة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وذكر شمس
 الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى أنه يصير قابضا ولم يذكر فيه خلافا * ولو باع عرا على التخييل وخلى بينه وبين المشتري صار قابضا * ولو وهب قمارا
 على التخييل وخلى بينه وبين الموهوب لا يصير قابضا لأنه في معنى المشاع الذي يحتمل القسمة * ولو باع دارا وسلمها إلى المشتري وفيها قليل متاع
 للبائع لم يكن ذلك تسليما حتى يسلمها فأرغى وإن أودع المتاع عند المشتري وأذن للمشتري بقبض الدار والمتاع جميعا صح التسليم لأن السكك
 صار في يد المشتري * ولو باع دارا من رجل ليست بحضورهم ما قال البائع سلمت اليك وقال المشتري قبلت ذكر في ظاهر الرواية أن التخلي في
 الدور والعقار لا تكون قبضا لا بد منهما * وذكر في النوادر إذا قال البائع للمشتري سلمتها (٣٥٧) اليك وقال المشتري قبلت والدار

ليست بحضورهم ما يصير
 المشتري قابضا في قول أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى وقال
 أبو يوسف ومحمد رحمهما
 الله تعالى إن كانت الدار
 بقرب منهما بحيث يقدر
 على الدخول والأغلاق
 يصير قابضا وإلا فلا وفي
 ظاهر الرواية اعتبر القرب
 ولم يذكر فيه خلافا والصحيح
 ما ذكر في ظاهر الرواية لأنه
 إذا كان قريبا يتصور فيه
 القبض الحقيقي في الحال
 فتمام التخليه مقام القبض
 أما إذا كان بعيدا لا يتصور
 القبض الحقيقي في الحال
 فلا تمام التخليه مقام
 القبض وكذلك في الهبة
 والصدقة * ولو باع الدار
 وسلم المفتاح فقبض المفتاح
 ولم يذهب إلى الدار يكون
 قابضا قبل هذا إذا دفع إليه
 مفتاح هذا الغلق أما إذا لم
 يكن ذلك لم يكن تسليما لأنه
 لا يقدر على الدخول بهذا
 المفتاح فلا يكون قبض

دارنا فالجواب كذلك كذا في السكافي * في النوادر أنهم ما إذا ارتدوا ولحقوا بولد صغير لهم أدارا الحرب فولد
 لذلك الولد ولد بعد ما كبر ثم ظهر المسلمون على ولد الولد فهو يجبر على الإسلام في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما
 الله تعالى كذا في المحيط * الذي كان إسلامه تبعا لأبويه إذا بلغ من تدافعي القياس يقتل وفي الاستحسان
 لا يقتل * أسلم في صغره ثم بلغ من تدافعي القياس يقتل وفي الاستحسان لا يقتل مرتدا * والمكره على
 الإسلام إذا ارتد لا يقتل استحسانا وفي كل ذلك يجبر على الإسلام ولو قتله قاتل قبل أن يسلم لا يلزمه شيء
 واللقيط في دار الإسلام محكوم بالإسلام ولو بلغ كافرا أجبر على الإسلام ولا يقتل كذا في فتح القدير
 موجبات الكفر أنواع (منها ما يتعلق بالإيمان والإسلام) إذا قال الرجل لأدري أصحح إيماني أم لا فهذا
 خطأ عظيم إذا أراد به نفي الشك * من شك في إيمانه وقال أنا مؤمن إن شاء الله فهو كافر إذا أقر فقال
 لأدري أخرج من الدين مؤمنا فحينئذ لا يكفر ومن قال بخلق القرآن فهو كافر وكذا من قال بخلق الإيمان
 فهو كافر ومن اعتقد أن الإيمان والكفر واحد فهو كافر ومن لا يرضى بالإيمان فهو كافر كذا في الذخيرة
 * ومن يرضى بكفر نفسه فقد كفر ومن يرضى بكفر غيره فقد اختلف فيه المشايخ رحمهم الله تعالى في كتاب
 التخيير في كتاب الكفر أن يرضى بكفر غيره ليعذب على الخلود لا يكفر وإن يرضى بكفره ليقول في الله ما لا يليق
 بصفاته يكفر وعليه الفتوى كذا في التتارخانية * من قال لأدري صفة الإسلام فهو كافر وذكر شمس الأئمة
 الحلواني رحمه الله تعالى هذه المسئلة وبالغ فيها فقال هذا رجل ليس له دين ولا صلاة ولا صيام ولا طاعة
 ولا نكاح وأولاده أولاد الزنا وقال في الجامع مسلم تزوج نصرانية صغيرة ولها أبوان نصرانيان وكبرت وهي
 لاتعقل دينان من الأديان ولا تصفه وهي غير معتوثة فأنها تبين من زوجها معنى قول محمد رحمه الله تعالى
 لاتعقل دينان من الأديان لا تعرفه بلها ومعنى قوله لا تصفه لا تعبر عنه باللسان وكذلك الصغيرة المسلمة إذا
 بلغت عاقله وهي لاتعقل الإسلام ولا تصفه وهي غير معتوثة بآيات من زوجها وفي فتاوى النسفي سئل
 عن امرأة قيل لها ١ توحيد ميداني فقالت لأن أردت أن لاتحفظ التوحيد الذي يقوله الصبيان في
 المكتب لا يصبرها وإن أردت أن لاتصرف وحدانية الله تعالى فليست بمؤمنة ولا يصح نكاحها وعن
 حماد بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن من مات ولا يعرف أن له خالقا وأن الله عز وجل دار غير هذه الدار
 وأن الظلم حرام فإنه لم يؤمن كذا في المحيط * رجل يعصى ويقول ٢ مسلماني أشكارا لا يدركون * رجل
 قال للآخر ٣ مسلماني فقال له لغت بروتوبر مسلماني فكفر كذا في الخلاصة * نصراني أسلم فأت أبوه

ترجمة (١) هل تعرفي التوحيد (٢) يلزم فعل الأمور الإسلامية جهرا (٣) أنا مسلم فقال له لعنة الله
 عليك وعلى اسلامك

(٣٣٣ - فتاوى ثانی) المفتاح كقبض الدار وان دفع اليه المفتاح ولم يقل خليت يديك وبين الدار فقبضه لم يكن ذلك قبضا * رجل
 شترى وقرحطب في مصر وذهب المشتري مع البائع إلى بيت المشتري فأغضب الحطب أنسان فان ذلك يكون من مال البائع لامن مال المشتري
 لان على البائع أن يأتي به إلى منزل المشتري * رجل باع من رجل ساجدة ملقاة في طريق والمشتري قائم عليها وخلى البائع بينه وبينها فلم يحركها
 المشتري من موضعها حتى جاء رجل وأحرقها كان لا شترى أن يضعه فان استحقها رجل كان للمستحق أن يضم الحرق ولا يضم المشتري
 * رجل اشترى عبدا بألف ولم يقبضه حتى رهنه البائع بمائة دينار أو آجره أو أودعه فأت يفسخ البيع ولا يكون للمشتري أن يضم أحدا
 من هؤلاء لانه ان ضمنهم رجعا على البائع * ولو أعاره أو وهبه فأت عند المستعير أو الموهوب له أو أودعه فاستعمله المودع فأت من ذلك كان
 المشتري بالخيار ان شاء أمضى البيع وضمن المستعير والمودع والموهوب له وان شاء فسخ البيع لانه ان ضمن هو لا ليس للضامن أن يرجع على

البائع • ولو كان البائع باعه من رجل فأتى عند المشتري الثاني من عمله أو من غير عمله كان المشتري الأول بالخيار أن شاء فسخ البيع وإن شاء ضمن المشتري ثم يرجع المشتري الثاني على البائع بالثمن إن كان نقده الثمن وإن لم ينقده لا يرجع بشيء • ولو اشترى عبداً فأمر البائع رجلاً فقتله كان للمشتري أن يضمن القاتل قيمته الآن القاتل إذا ضمن لا يرجع على البائع • ولو باع شاة ثم أمر البائع رجلاً فذبحها فإن كان الذابح يعلم بالبيع فله المشتري أن يضمن الذابح ولا يرجع الذابح على الآخر • ولو أن رجلاً شاةً أمر رجلاً أن يذبحها ثم باع الشاة قبل أن يذبح ثم ذبحها المأمور كان للمشتري أن يضمن الذابح ولا يرجع الذابح بذلك على الآخر وإن لم يعلم المأمور بالبيع • قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى التخاية بين المبيع والمشتري تكون قبضاً بشرائط ثلاثة أحدها أن يقول البائع خليت بينك وبين المبيع فأقبضه ويقول المشتري قد قبضت • والثاني أن يكون المبيع بحضرة المشتري (٢٥٨) بحيث يصل إلى أخذه من غير مانع • والثالث أن يكون المبيع مفزاً غير

مشغول بحق الغير فإن كان شاغلاً حق الغير كالحنطة في جوارق البائع وما أشبه ذلك فذلك لا يمنع التخلية واختاف أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى في التخلية في دار البائع قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يكون تخلية وقال محمد رحمه الله تعالى يكون تخلية • ومن ذلك رجل باع خادماً فقال البائع خليت بينك وبين الخادم فأقبضها والخادم في منزل البائع بحضرةهما يصل إلى قبضها فقتل المشتري دعها إلى الغد وأبى أن يقبض فهاكت الخادم فأنها تموت من مال المشتري عند محمد ومن مال البائع في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى • ولو اشترى غلاماً أو جارية فقال المشتري للغلام تعال معي أو امش معي فتخطى معه فهو قبض • ولو كان البائع للمشتري بعد البيع خذ لا يكون قبضاً • ولو قال

فقال لمت أي لم أسلم إلى هذا الوقت حتى أخذت مال الأب يكفر كذا في الفصول العادية • نصراني أتى مسلماً فقال اعرض علي الإسلام حتى أسلم عندك فقال أذهب إلى فلان العالم حتى يعرض عليك الإسلام • ثم لم عنده اختلافوا فيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يصير كافراً كذا في فتاوى قاضيخان • كافراً أسلم فقال له رجل ١ تراجه بدهمه بودازدين خود يكفر كذا في الخلاصة (ومنهما ما يتعلق بذات الله تعالى وصفاته وغير ذلك) يكفر إذا وصف الله تعالى بما لا يليق به أو سخر باسم من أسماءه أو بأمر من أوامره أو أنكر وعده ووعدته أو جعل له شريكاً أو ولداً أو زوجة أو نسب إلى الجهل أو الهجر أو النقص ويكفر بقوله يجوز أن يفعل الله تعالى فعلاً لا يحكيه فيه ويكفر أن اعتقد أن الله تعالى يرضى بالكفر كذا في البحر الرائق • إذا قال لو أمرني الله بكذا لم أفعل فقد كفر كذا في الكافي • وفي التخيير ما جاء في القرآن من اليد والوجه لله تعالى وليس يجارحة هل يجوز إطلاق هذه الأشياء بالفارسية قال بعض المشايخ رحمه الله تعالى يجوز إذا لم يعتقد الجوارح وقال أكثرهم لا يصح وعليه الاعتماد كذا في التارخانية • ولو قال فلان في عيني كاليهود في عين الله تعالى يكفر وعليه جمهور المشايخ • وقبل أن عني به استقباح فعله لا يكفر كذا في الفصول العادية • ولو مات إنسان فقال الآخر ٢ خذوا رمي بآبست كفر كذا في الخلاصة • ولو قال ٣ ابن كاربست خذوا اقتاده است لا يكفروا بكلمة شنيعة كذا في خزائن المفتين • إذا قال لخصمه ٤ من يأتو يحكم خدا كلو ميكنم فقال خصمه من حكم خدا ندام أو قال انبجأحكم نرود أو قال انبجأحكم نيبست أو قال خدای طامی رائشاید أو قال انبجأدواست حكم كند فهذا كله كفر • سئل الحاكم عبد الرحمن عن قال ٥ برسم كاركتم يحكم في هل هو كفر قال إن كان مراده فساد الخلق وترك الشرع واتباع الرسم لارذا الحكم لا يكفر كذا في المحيط • رجل وضع ثيابه في موضع فقال سلمته إلى الله فقال له غيره سلمته إلى من لا يمنع السارق إذا سرق قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يصير كافراً • رجل قال ٦ اكر مادروغ ميكويم خدادروغ می كويدا يكفر • رجل قال لا مرأته في الغضب ٧ آن روسی که ترا زاد و آن بغاکه ترا کشت و آن خدای که ترا آفرید قال بعضهم يكون كافراً • وسئل أبو نوح الدبوسی رحمه الله تعالى عن هذا فتأمل في ذلك أياماً ولم يجب قال رضي الله تعالى عنه الظاهر أنه يكون كافراً كذا في فتاوى قاضيخان

ترجة (١) ما لضر الذي أصابك من دينك (٢) لازم لله (٣) هذا أمر وقع لله (٤) أنا أفعل شغلي معك يحكم الله فقال خصمه ١ نالاً عرف حكم الله أو قال في هذا المحل لا ينفذ الحكم أو قال ليس في هذا المحل حكم أو قال الاله لا يصلح للحاكمية أو قال هنا عسريت يحكم (٥) أعمل بالرسم لا بالحكم (٦) إن كنا نقول كذباً فالمولي يقول كذباً (٧) تلك القعبة التي ولدتك وذلك الخنث الذي زرعت ذلك المولى الذي خلقت

لو خذه يكون تخلية إذا كان يصل إلى أخذه • ولو اشترى شيئاً فنفقه بعض الثمن ثم قال للبائع تركته رهناً عندك يقيمة الثمن أو قال تركته وديعة عندك لا يكون ذلك قبضاً • رجل اشترى شاتين فقطعت أحدهما الأخرى قبل القبض فهلكت خير المشتري أن شاء فقبض الباقي بحضرة الثمن وإن شاء ترك • وكذا لو اشترى حماراً وشعيراً فأخذ كل الحمار الشعير قبل القبض لأن فعل الجاهل جبار فصار كأنهم أهلكت بأقعة سماوية • ولو اشترى عبيدين فقتل أحدهما الآخر قبل القبض خير المشتري أن شاء أخذ الباقي بجميع الثمن وإن شاء ترك • وكذا لو اشترى عبداً وطعاماً فكل العبد الطعام قبل القبض لا يسقط شيء من الثمن لأن فعل الأديم معتبر فصار المشتري قابضاً للهلك فعل الأول • ولو باع عبداً برغيف بعينه فلم يتقباض حتى أكل العبد الرغيف يصير البائع مستوفياً للثمن لأن جناية العبد في يد البائع مضمونة على البائع فصار البائع قابضاً للثمن بفعل العبد • ولو باع حماراً بشعير بعينه فلم يتقباض حتى أكل الحمار الشعير ينفسخ البيع ولا يكون البائع

مستوفى الثمن لان فعل الجارهدر غير مضمون فيصير الشعر هالك قبل القبض باقفة مماوبة فيفسخ البيع * ولورهن دابة وقفيشعير عند رجل فأ كات الدابة الشعر لا يصير المرتهن مستوفيا شأ من دينه لان علف الدابة الرهن لا يكون على المرتهن أما علف دابة البيع قبل القبض يكون على البائع فيصير البائع متلفا بفعل الدابة * اشترى عمدا ولم يقبضه ثم ان المشتري قال للبائع قبل القبض مره ليعمل لي كذا فأمر البائع بذلك فعمل وعطب في العمل فانه يهلك على المشتري كالأمره المشتري ليعمل له كذا فعمل * المشتري اذا أحدث في البيع عيبا قبل القبض يصير قابضا وكذا لو أمر البائع بذلك فعمله البائع * اذا اشترى حنطة وأمر البائع بطعنها فطعن فان الدقيق يكون للمشتري ويصير المشتري قابضا للمبيع * رجل اشترى خفين أو نعالين أو مصراعى باب فقبض أحدهما فلهما المقبوض عند المشتري والاخر عند البائع كان على المشتري حصه ما هلك عنده وما هلك عند البائع يهلك على البائع ولا يصير المشتري بقبض (٢٥٩) أحدهما قابضا لهما جميعا * ولو أحدث

المشتري بأحدهما عيبا قبل القبض يصير المشتري قابضا لهما جميعا ولو أحدث البائع بأحدهما عيبا بأمر المشتري يصير المشتري قابضا لهما جميعا ولو قبض المشتري أحدهما واستهلكه وأحدث به عيبا يهلك الآخر عند البائع كان المشتري قابضا لهما جميعا ويلزمه جميع الثمن ولو لم يكن ذلك يسع فاستلم لأجنبي أحدهما كان للثالث أن يسلم اليه الباقي ويأخذ قيمتهما * رجل اشترى دهنه عينا ودفع اليه الاثنية وأمر البائع أن يزن فيه فوزن فيه ثم هلك ان كان البائع وزنه بمحضرة المشتري فانه يهلك على المشتري لان المشتري صار قابضا بوزن البائع وان كان ذلك في بيت البائع أو خانوته فان كان البائع وزن الدهن في غيبة المشتري فهلك يهلك على البائع لان الواحد لا يصلح أن يكون مسلما ومسلما فإذا كان المشتري حاضرا أمكن جعله قابضا بوزن البائع بأمر المشتري فلا

* لو قال لرجل لا يعرض هذا منسى الله تعالى أو قال هذا مما نسبه فهذا كفر عند بعضهم وهو الاصح ولو قال ١ خدأى بازبان توبس نياد من چگونه بس آيم يكفر * ولو قال لامرأته أنت أحب الى من الله تعالى يكفر كذا في الخلاصة * لو قال لفلان ٢ قضاي بدريسيد فهذا خطأ عظيم كذا في المحيط * لو قال لرجل الله عز و علائم عليك فأحسن كما أحسن الله اليك فقال ٣ روبا خداجنك كن لما إذا أعطيتني لا يكفر على الاصح كذا في خزائن المفتين * رجلان بينهما خصومة فقال أحدهما لصاحبه ٤ زردبان بنه وباتمان برو وباخداى جنك كن قال أ كثرهم لا يكون كفرا كذا في فتاوى قاضيان * قال صاحب الجامع الاصح وهو الصحيح عندنا وفي الخانية وعلمه الفتوى كذا في التتارخانية * ولو قال ٥ شو وباخداى جنك كن قال بعضهم يكون كفرا أو البه مال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل وقال الشيخ الامام والاحوط تجديد الشكاح كذا في فتاوى قاضيان * يكفر بآيات المكان لله تعالى فلا قال ٦ از خداهيچ مكان خالى نيت يكفر ولو قال الله تعالى في السماء فان قصده حكاية ما جاء فيه ظاهرا لاخبار لا يكفر وان أراد به المكان يكفر وان لم تكن له نية يكفر عند الاكثر وهو الاصح وعليه الفتوى * ويكفر بقوله الله تعالى جلس للانصاف أو قام له بوصفه الله تعالى بالفوق والتحت كذا في الصررائق * ولو قال ٧ مرا بر آسمان خدای است وبر زمين فلان يكفر كذا في فتاوى قاضيان * اذا قال ٨ خدافرو مينكر داز آسمان أو قال مى بيندا أو قال از عرش فهذا كفر عند أكثرهم الآن يقول بالعربية يطلع ولو قال ٩ خدای از بر عرش بداند فهذا ليس بكفر ولو قال ١٠ از بر عرش ميداند فهذا كفر ولو قال أرى الله تعالى في الجنة فهذا كفر ولو قال من الجنة فهو ليس بكفر كذا في المحيط * قال أبو حفص رحمه الله تعالى من نسب الله تعالى الى الجوف فقد كفر كذا في الفصول العبادية * رجل قال ١١ يارب اين ستم مبسند قال بعضهم بكفر والاصح أنه لا يكفر لو قال ١٢ خدای عز وجل بر تو ستم كنادجنانك تو بر من كردى الاصح أنه لا يكفر ولو قال لو أنصف الله عز وجل يوم القيمة انتصف منك بكفرا ما لو قال اذا كان لا يكفر كذا في الظهيرية * ولو قال ان قضى الله تعالى يوم القيمة بالحق والعدل أخذت بك بحق فهذا كفر كذا في المحيط * قيل له هـ ذامكان لا اله

ترجمة (١) الله لا يكافئ اسنانك فكيف أ كافي أنا (٢) جاء القضاء القبيح (٣) اذهب وتحارب مع الله (٤) ضع سلما واعد الى السماء وتحارب مع الله (٥) وكن في السماء وتحارب مع الله (٦) لا تحمل خالى من الله (٧) لى في السماء اله وفي الارض فلان (٨) لله ينظر من السماء أو قال يرى أو قال من العرش (٩) الله يعلم من فوق العرش (١٠) يعلم من تحت العرش (١١) ياربى لا تقبل هذا الظلم (١٢) الله تعالى يظلمك مثل ما ظلمتني

بصر البائع مسلما ومتسلما اذا كان المشتري غائبا وان صح أمر المشتري بوزن الدهن في الاثنية لا يمكن جعله قابضا تقديرا فلا يصير المشتري قابضا هذا اذا اشترى دهنه بعينه * فان كان بغير عينه لا يكون المشتري قابضا سواء كان المشتري حاضرا أو غائبا لان الدهن اذا لم يكن معينا كان أمر المشتري بالوزن مصادقا لمالك البائع فلا يصح ولا يكون وزنه كوزن المشتري هذا كالأمره المستقرض من آخر حنطة ودفع اليه الجوالق وأمره بأن يكيل فيه لغانه لا يصير قابضا في الوجهين * ولو اشترى من الدهان عشرة أرطال دهن معين بدوهم ودفع القارورة اليه وأمره بأن يزن فيها الدهن فلما لوزن رطلانها انكسرت القارورة وسال الدهن وهما لا يعلمان بانكسارها فصب البائع الباقي فيها ما وزن قبل الانكسار يكون على المشتري وما وزن بعد الانكسار فلهلاكه يكون على البائع ويضمن البائع للمشتري ما وزن قبل الانكسار يصب الباقي وان بقي في القارورة شيء مما وزن قبل الانكسار كان ذلك للمشتري هذا اذا دفع اليه قارورة صحيحة فانكسرت وان كانت منكسرة وهو لا يعلم بذلك وأمر الدهان بصب

الدهن فيها فصب والبائع أيضا لا يعلم بالانكسار فذلك كله على المشتري * وان لم يدفع القارورة الى الدهان وكانت القارورة في يده وأمر البائع بصب الدهن فيها كان الهلاك في جميع ذلك على المشتري * وذ كرفي المتقي رجل اشترى سمنا ودفع الى البائع ظرفا وأمره بأن يزن فيه وفي الظرف خرق لا يعلم به المشتري والبائع يعلم به فتلف كان التلف على البائع ولا شيء على المشتري وان كان المشتري يعلم بذلك والبائع لا يعلم أو كانا يعلمان جميعا يكون المشتري قابضا للمبيع وعليه جميع الثمن * وذ كرفيه أيضا رجل اشترى كرامين صبرة وقال للبائع كله في جوالتي ودفع اليه الجوالتي ففعل كان المشتري قابضا وكذا لو قال للبائع أعزني جوالتي هذا وكله لي ففعل فليس هذا بقبض من المشتري * وذ كرفي القدوري رحمه الله تعالى ان كان المشتري حاضرا يكون قابضا ولا فلا وقال محمد رحمه الله تعالى لا يكون قابضا في الوجهين الا أن يأخذ الجوالتي (٣٦٠) ثم يدفعه الى البائع وأمره بأن يكيل فيه * ولو اشترى دهنا ودفع القارورة الى الدهان وقال

للهان ابعت القارورة الى فيه ولا رسول فقال يراد بهذا الكلام أنه مكان لا يعمل فيه بأمر الله ورسوله قيل له لو كان هذا في مكان أهله زهاد مطيعون قال ان كان يعمل فيه بأمر الله وأمر رسوله فاتكر كونه دينيا كالصلوات الخمس فانه يكفر كذا في النتيجة * لو قال حين يظلم ظلمات ابواب ١ ازوي ابن ستم مبدرا كرو بذي بري من نه بذي برم فهذا كفر كله قال ان رضيت فأنا لا أرضي كذا في الخلاصة * رجل قال ٢ يا خدائي روزي بر من فراخ كن يا بازركاني من رونده كن يا بر من جورمكن قال أبو نصر البوسري رحمه الله تعالى يصبر كافر بالله كذا في فتاوى قاضيان * رجل قال لاخر ٣ دروغ مكوف قال دروغ از بهر چیست از بهر انكه بگويند كفر في الحال ولو قيل له طلب راضا الله فقال له ٤ مرا نجي بايد أو قال اكر خدای مرا در بهشت كند غارت كنم أو قيل لا تعص الله فان الله تعالى يدخل النار فقال ٥ من آردوزخ نجي اندیشم أو قيل لأننا كل الكثر فان الله لا يحب فقال ٦ من ميخورم خواهی دوست دارد و خواهی دشمن كفر بهذا كله وكذلك لو قيل له ٧ بسیار مخند او بسیار محسب فقال چندان خورم و چندان خشم و چندان خندم كه خود خواهم بكفر * رجل قال لاخر ٨ كناه مكن چه عذاب خدای بسیار است فقال من عذاب بيكدست بردارم يكفر ولو قيل له ٩ مادر و پدرم بازار فقال ليس لهم اعلی حق لا يكفر ولكن يصبر عاصيا * رجل قال لا بليس ١٠ أي ابليس كار من بسیار نامن هر چه تو فرمائی بكنم مادر و پدرم بازارم و هر چه نفرمائی نكنم يكفر كذا في التارخانية ناقلا عن التخيير * لو قال ١١ اكر خدای دو جهان كردی حق خویش از یو بستانم يكفر كذا في الخلاصة * رجل قال قولا كذا فسمع رجل وقال ١٢ خدای من این دروغ تر است كرداند يا كوي خدای بدین دروغ تو بركت كند اذ قال بعضهم هذا قريب من الكفر * وفي مصباح الدين رجل كذب فقال غيره بارك الله في كذبك يكفر * وسئل نجم الدين عن قال ١٣ فلان باور است غير ورفقال

للهان ابعت القارورة الى منزلي فبعث فانكسرت في الطريق قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان قال الدهان ابعت على يد غلامي ففعل فانكسرت القارورة في الطريق فانها تهلك على المشتري ولو قال ابعت على يد غلامك فبعث فهلك في الطريق فالهالك يكون على البائع لان حضرة غلام المشتري تكون كحضرة المشتري وأما غلام البائع بمنزلة البائع * ومن مسائل التعلية رجل له رمال في حضرة فباع منها واحدة بعين الرجل وقبض الثمن وقال للمشتري ادخل الحضرة واقبضها فقد خليت بينك وبينها فدخل ليقبضها فعلاجهما فانه لنت وخرجت من باب الحضرة وذهبت قال محمد رحمه الله تعالى ان سلم الرملة الى المشتري في موضع يقدر على أخذها بوهق ومعه وهق والرملة لا تقدر على الخروج من ذلك المكان فهو قبض وان كانت تقدر على أن تنقل منه ولا يضبطها البائع فليس قبض وكذا لو

كان المشتري يقدر على أخذها بوهق ولا يقدر بغير وهق وليس معه وهق أو كان يقدر على أخذها ان كان معه أعوان ولا يقدر على أخذها وحده وليس معه أعوان فانقلت لا يكون ذلك قبضا وان كان المشتري يقدر على أخذها بغير رجل ولا أعوان فخلى البائع بينه وبينها فانقلت كان المشتري قابضا وان كانت الرملة في يدي البائع فامسكها بمائة فاشترها الرجل ونقد الثمن فقال له البائع هالك الرملة فوضعها في يده فانقلت من المشتري بعد ما صارت في يده فهي من مال المشتري وان كانت الرملة في يد البائع والمشتري جميعا فقال البائع خليت بينك وبينها ولسنت أمسكها منعا سدا لها وانما أمسكها حتى تضبطها فانقلت من أيديهم ما فهو قبض من المشتري وان كانت الرملة في يد البائع لم تصل الى يد المشتري فقال البائع خليت بينك وبينها فاقبضها فاني أمسكها لك فانقلت من يد البائع قبل قبض المشتري الا أن المشتري كان يقدر على

أخذها من يد البائع وضبطها فليس هذا بقبض من المشتري * ولو اشترى فرساً أو دابة أو بائعاً راكبها فقال له المشتري اجلسني معك فعمله فعميت الدابة هلكت من مال المشتري * ولو كانت الرمال كثيرة في حظيرة عليها باب مغلق لا تقدر الرمال على الخروج فباعها من رجل وخلي بينه وبين الرمال ففتح المشتري الباب فغلبت الرمال وخرجت كل الثمن لازماً على المشتري سواء كان يقدر على أخذ الرمال أو لا يقدر وإن لم يفتح المشتري الباب وانما فتحه رجل آخر أو فتحه الريح حتى خرجت الرمال ينظر إن كان المشتري لو دخل الحظيرة يقدر على أخذها يكون قابضاً أو لا فلا * وإن اشترى طيراً يطير في بيت عظيم إلا أنه لا يقدر على الخروج إلا بفتح الباب والمشتري لا يقدر على أخذه فطيرانه وخلي البائع بينه وبين البيت ففتح المشتري الباب فخرج الطير ذكر الناطق أنه يكون قابضاً للطير ولو فتح الباب غير المشتري أو فتحه الريح لا يكون المشتري قابضاً وإن كان الطير لا يقدر على الخروج إلا بفتح الباب * رجل باع خلافاً دن (٢٦١) في بيته وخلي بينه وبين المشتري فغم المشتري على الذن وتركه في

خداي تعالى نزاوي راست نزوده ل يكفر قال نعم * وفي التخيير سألت صدر الاسلام جال الدين عن رجل ١ قال خداي زردوست ميسدار دهر انداده است قال ان قصدك هذا الكلام اضافة الجمل اليه يكفر أم بمجرد قوله يجب الذهب لا يكفر كذا في التتارخانية * لوقال ٢ ان شاء الله اين كار بكني فقال من بي ان شاء الله بكنم يكفر كذا في خزائن المقتنين * قال المظالم هذا بقدر الله تعالى فقال الظالم أنا أفعل بغير تقدير الله سبحانه كفر كذا في الفصول العمادية * لوقال ٣ اي خداي رحمت خو يش از من دريغ مدار فهو من ألفاظ الكفر كذا في السراجية * اذا طالت المشاجرة بين الزوجين فقال الرجل لامرأته خافي الله تعالى واتقيه فقالت المرأة محببة له لا أخافه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان الزوج عاتبها على المعصية الظاهرة ويخوفها من الله تعالى فاجابته بهذا نصير مرتدة وتبين من زوجها وان كان الذي عاتبها فيه أمر الإيخاف فيه من الله تعالى لم تكفر الا أن تريد ذلك الاستخفاف فتبين من زوجها * رجل أراد أن يضرب غيره فقال له ذلك الرجل ألا تخاف الله تعالى فقال لا روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه سئل عن هذا فقال لا يكفر لان الله يقول التقوى فيما أفعل * وان رأى رجلاً في معصية وقال له الا تخاف الله فقال لا يكفر لان الله لا يصير كافراً لانه لا يمكن التأويل وكذا اذا قيل لرجل ألا تخشى الله تعالى فقال في حالة الغضب لا يصير كافراً كذا في فتاوى فاضيل خان * ولوقال ٤ تاما می شود بدتر خداي باما می شود بدتر تاما ميشويم نيكوتر خداي باما ميشود نيكوتر يكفر كذا في الخلاصة * وفي العناية ٥ اكر حکم خداي را يا بشر يعيت يغمر برآنه بسندم چنانكه کسی کويدش خداي چهار زن حلال کرده است کويدم اين حکم را نمی بسندم فهذا كفر كذا في التتارخانية * واذا قالت المرأة لابنهما اذا فعلت كذا فقال الابن والله ما فعلت فقالت المرأة مغضبة منه تومه والله اختلف المشايخ في كفرها كذا في المحيط * من قال ٦ خداي عز وجل باشد و هيچ چیز نباشد فانه يكفر كذا في الظهيرية * لوقال ٧ خداي بحق من همه نيکوي کرده است بدی از من است فقد كفر كذا في المحيط * قيل لرجل ٨ باری باز نبس

ترجة (١) الله يحب الذهب ولم يعطه لي (٢) ان شاء الله تفعل هذا الامر فقال أفعله بدون ان شاء الله (٣) بالله لا تبخل علي تبرجتك (٤) مادمنام مستنين فالتة مسي ومادمنام محسنين فالتة محسن (٥) اذا قال لا يعجبني حكم الله أولاً لا يعجبني شريعة النبي يكفر كما لو قال له شخص الله حلل أربع نساء فقال أنا لا يعجبني هذا الحكم (٦) يبقى الله تعالى ولا يبقى شيء (٧) فعل الله في حق كل الخيرات والشرموني (٨) ما قدرت على امرأه فقال الله لم يقدر عليهم فكيف أقدر أنا

صوفاني فراس وأي البائع أن يفقهه فان لم يكن في فقهه ضرر يجبر البائع على أن يفتق مقدار ما ينظر المشتري في الصوف فان رضي به يجبر على فتح الكل وان كان في فقهه ضرر لا يجبر البائع على الفتح لانه لا يجبر على تحمل الضرر * رجل باع حجاباً في بيت لا يمكن اخراجه الا بفتح الباب فان البائع يجبر على تسليمه خارج البيت فان كان لا يقدر على تسليمه الا بضرب ركان له أن يقض البيع * رجل اشترى بقره وقال للبائع سقهالي منزل حتى أجيء خالفك الى منزلك وأسوقها الى منزلي فماتت البقرة في بيت البائع فانما اتهم لك على البائع * فان ادعى البائع تسليم البقرة كان القول قول المشتري مع يمينه * رجل دفع الى قصاب درهمين وقال أعطني بهذا الدرهم لحملوزنه وضعه في هذا الزنيل في حافوتك حتى أجيئك بعد ساعة ففعل القصاب ذلك فأكثته الهرة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان لم يمين موضع اللحم كان الهلاك على القصاب وان بين فقال من الجنب أو من الذراع أو غير ذلك يكون الهلاك على المشتري وهو نظير ما ذكرنا عن القدوري * رجل اشترى حنطة

المشتري على الذن وتركه في بيت البائع فهلكت فانه يهلك من مال المشتري في قول محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى * ولو اشترى ثوباً وأمره البائع بقبضه فلم يقبضه حتى غصبه انسان فان كان حين أمره البائع بالقبض أمكنه أن يتديده ويقبض من غير قيام صح التسليم والا فلا * رجل باع فصافى خاتم يدينار ودفع الخاتم الى المشتري وأمره أن ينزع الفص فهل الخاتم عند المشتري ان كان المشتري يقدر على نزع من غير ضرر كان على المشتري ثمن الفص لا غير لان المشتري كان أميناً في الخاتم فاذا كان يقدر على نزع الفص من غير ضرر صح التسليم وان كان لا يقدر على نزع الفص الا بضرب ركانه على المشتري لان تسليم المبيع لم يصح وان لم يهلك الخاتم خبر المشتري ان شاء تربص حتى ينزعه البائع وان شاء نقض البيع * ولو اشترى

بعينها ودفع الغرامة الى البائع وقال ضع كلهما فيها ففعل صار المشتري قابضاً ولو كانت الحنطة بغير عينه بان كان مسلماً أو غنماً ودفع الغرامة الى المسلم اليه وأمره بكليهما في الايصير قابضاً الآن يكون رب السلم حاضراً قال مولانا رحمه الله تعالى وكذا لو اشترى ذراعاً من بوب ولم يبين الجانب فقطعهما البائع ولم يرض به المشتري * ولو بين الجانب فقال من هذا الجانب فقطعه البائع لم يشتري ولا يكون للمشتري أن رد * رجل اشترى عبداً فقتله انسان عمداً قبل القبض قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى خير ما اشترى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان اختار امضاء البيع كان القصاص له وان نقض البيع كان القصاص للبائع وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ان اختار امضاء البيع كان القصاص للمشتري وان اختار نقض البيع فلا قصاص وتكون القيمة للبائع ومحمد رحمه الله تعالى استحسنت فقال يجب القيمة في الحالين ولا يجب القصاص وهو بمنزلة (٣٦٣) ما لو كان القتل خطأ وذكر المسئلة في النوادر على هذا الوجه كما قال الشيخ الامام رحمه الله

تعالى * رجل اشترى عبداً ولم يقبضه فأمر البائع أن يهبه من فلان ففعل البائع ذلك ودفعه الى الموهوب له جازت الهبة ويصير المشتري قابضاً وكذا لو أمر البائع أن يؤجره من فلان فعين أولم يبعين ففعل جاز وصار المستأجر قابضاً للمشتري أولاً ثم يصير قابضاً لنفسه والاجر الذي يأخذه البائع من المستأجر يحسب من الثمن ان كان من جنسه وكذا لو أعار البائع العبد من رجل قبل التسليم الى المشتري أو وهب أو رهن فأجاز المشتري ذلك جاز ويصير قابضاً ولو أن المشتري أعار العبد المشتري قبل القبض أو وهبه أو تصدق به على رجل أو رهنه عند انسان وقبضه المهرتين جاز ولو باع أو أجز قبل القبض لا يجوز قال محمد كل تصرف يجوز من غير قبض اذا فعله المشتري قبل القبض لا يجوز وكل ما لا يجوز الا بالقبض كالهبة والرهن ونحوهما

نيامدى فقال خدائى بازنان بس نيامدى من جكونه بس آيم يكفر كذا في الغيبة * ولو قال ١ از خدائى مي ينم واز تويا از خدائى اميدى دارم وبتوفه ذاقبج ولو قال از خدائى مي ينم وبتوب تر اميدانم فهو حسن كذا في نزاهة المقتنين * اذا طلب عيّن خصمه فقال الخصم احلف بالله فقال الطالب لا أريد اليمين بالله وأريد اليمين بالطلاق أو العتاق فقد كفر عند بعض أصحابنا وعاتمتهم على أنه لا يكفر وفي تجنيس الناصري وهو الاصح ولو قال ٢ سو كند تو همان است وبتزهر همان فقد كفر ولو قال لغيره ٣ خدائى مى داند كه بيوسته تر بايد عاماد ميدارم فقد اختلف المشايخ في كفره ولو قال ٤ من خدائى على وجه المزاح يعنى خود آيم فقد كفر كذا في التتارخانية * رجل قال لامرأته ٥ تراحق همسا به غمى بايد فقالت لا فقال تراحق شوى غمى بايد فقالت لا فقال تراحق خدائى بايد فقالت لا فقد كفر * رجل قال في مرضه وضيق عيشه ٦ باري بدانجى كه خدائى تعالى مرا چرا آفريده است چون از لثمى اى دنيا مرا هيچ نيست فقد قيل لا يكفر ولكن هذه الكلام خطأ عظيم * رجل قال ان الله يعذبك بما يذكرك وقال ذلك الآخر ٧ خدائى را نشانده كه تا خدائى همه آن كند كه تو ميگويى يكفر كذا في المحيط * وفي التخيير ٨ خدائى چه تواند كرد چيزى ديكر تو تواند بجز دوزخ فقد كفر ومثله رجل رأى حيواناً فيحيا فقال ٩ بيش كار نمائده است خدائى كه چنين آفريده كفر * فقير قال في شدة فقره ١٠ فلان هم بنده است با چندان نعمت ومن هم بنده در چندان رنج باري اينچنين عدل باشد كفر * رجل قال لاخر ١١ از خدائى بتوس فقال خدائى كه است يكفر وكذا لو قال ١٢ بيهغمبر در كور نيست أو قال علم خدائى قديم نيست أو قال المعدوم ليس بعلم الله يكفر كذا في التتارخانية * يكفر با دخال الكاف في آخر الله عند نداء من اسمه عبد الله ان كان عالماً على الاصح وبتصغير الخالق عمداً ان كان عالماً كذا في البحر الرائق * لو قال لاخر ١٣ خدائى بردل

ترجمه ١ اراهم من الله ومنك أو أمل من الله ومنك ولو قال اراهم من الله وأعلم أنك السبب في عيّنك يشبهه ضرورة الحمار (٣) الله يعلم أى أتذكرك بالعدم دائماً (٤) (خدائى وخود آيم) هاتان اللفظتان متفقان في النطق مختلفتان في المعنى فالاولى بمعنى أنا الله والثانية بمعنى جئت من نفسى (٥) هل لا تريدن حق الجوارف قالت لا فقال هل لا تريدن حق الزوج فقالت لا فقال هل لا تريدن حق الله (٦) البنى أعلم لماذا خلقنى الله حيث لم يكن لى شى من لذات الدنيا (٧) نصب الله لاجل أن يفعل ما يقول (٨) ما الذى يقدر على فعله الله لا يقدر على شى آخر سوى جهنم (٩) لم يبق لله شغل حتى يخلق مثل هذا (١٠) فلان عبداً يضامع هذا القدر من النعم وأنا عبدي هذا القدر من العناء فهل يكون مثل هذا عدلاً (١١) خف الله فقال أين الله (١٢) الرسول ليس فى القبر أو قال علم الله ليس بقديم (ادخال الكاف) أى التى هى للتصغير (١٣) الله يرحم قلبك ولا يرحم قلبى

اذا فعله المشتري قبل القبض جاز لان المشتري بالرهن والهبة يصير مسلطاً المهرتين والموهوب له على القبض فيصير المشتري قابضاً بقبضه * رجل اشترى ثوباً ولم يقبضه ولم ينقد الثمن فقال للبائع لا تمسك عليه ادفعه الى فلان ويكون عنده حتى أدفع اليك الثمن فدفعه البائع الى فلان فهلك عندك كان الهلاك على البائع لان المدفوع اليه يسكنه بالثمن لاجل البائع فتكون يده كيد البائع * رجل اشترى جارية ولم يقبضها انقال للبائع بعها أو وطئها فباعها أو وطئها أو كان طعماً فقال كما فعل فلان ذلك يكون فسحقاً للبائع ومالم يفعل البائع ذلك لا يكون فسحقاً أما الاكل والوطء فان البائع لا يصلح ناساً عن المشتري في ذلك فيجعل مجازاً عن الفسخ حتى يكون واطئاً أو كلاماً مال نفسه * وأما البيع فهو على وجود ثلاثة ان قال بعه لنفسك فباعه يكون فسحقاً ولو قال بعه لى لا يجوز البيع ولا يكون فسحقاً ولو قال بعه أو بعه من شئت فباعه كان فسحقاً ويجوز البيع الثانى للمور فى قول محمد رحمه الله تعالى وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يكون فسحقاً وهو كقوله بعه لى

* ولواشترى ثوبا وخطة فقال للبائع بعه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان ذلك قبل قبض المشتري وقبل الرؤية يكون فسحا وان لم يقبل البائع نعم لان المشتري يتفرقا في خيار الرؤية وان قال بعه في أوكن وكلي في الفسخ فاما يقبل البائع ولم يقبل نعم لا يكون فسحا وان كان ذلك بعد القبض والرؤية لا يكون فسحا ويكون نو كيدا بالبيع سواء قال بعه أو قال بعه في * باع المبيع من البائع قبل القبض لا يجوز البيع الثاني ولا يفسخ الاول * ولو وهب من البائع لا تجوز الهبة وينفسخ البيع اذا قبل * ولواشترى عبدا وقبضه ثم تقابلا البيع ولم تقابضا حتى اشتراه من البائع جاز شراؤه * ولو باع البائع بعد الاقالة من غير المشتري لا يجوز بيعه * واشترى دارا أو عقارا فزنها قبل القبض من غير البائع يجوز عند الكل ولو باع يجوز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ولا يجوز في قول محمد رحمه الله تعالى * ولو أجزاها قبل القبض من البائع أو غيره لا يجوز عند الكل وكذا لو اشترى أرضا فزنها زرعها (٣٦٣) والزرع يقبل فدفعهما الى البائع معاملة

بالنصف قبل القبض لا يجوز لانه أجر الارض فان دفع الارض معاملة يكون استئجارا للعامل ولا يكون اجارة للارض وانما لا يجوز لانه باع نصف الزرع قبل القبض * رجل اشترى خميا في بيت البائع في جوالقه فوضع المشتري يده عليه او قال قبضت ثوبا بعه من غيره قبل الاخراج قالوا يجوز بيعه لانه باع بعد القبض وهذا قول محمد رحمه الله تعالى ونأوله اذا كان البائع خليا بينه وبين الفهم * رجل اشترى دابة مريضة في اصطبل البائع فقال المشتري تكون ههنا اللبلة فان ماتت ماتت في فهلك هلك من مال البائع لان مال المشتري * رجل باع مكبلا في بيت مكابله أو موزونا مساوينة وقال للمشتري خليت بينك وبينه ودفع اليه المفتاح ولم يكلمه ولم يزنه صار المشتري قابضاً ولو دفع المفتاح الى المشتري ولم يقبل خليت

توبخا ياد بر دل من في ان عني به الاستغناء عن الرحمة فقد كفر وان عني به ان قلبي ثابت بآيات الله تعالى غير مضطرب لا يكفر * صبي يبي ويطلب أباه وأبوه يصلي فقال لصبي رجل امه مكبري كه يدرو الله ميكند فوذا ليس بكفر لان معناه ٢ خدمت الله ميكند كذا في المحيط * رجل رأى أعمى أو مريضا فقال له ٣ خدای ترا ديد و مراديد و ترا چندان آفرید مرا چه كذا الصحيح انه لا يكفر كذا في الخلاصة * ولو قال ٤ بخداي و بخداي بآيتي كفر ولو قال ٥ بخداي و بجان و سرتو فيه اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى كذا في الذخيرة ومنها ما يتعلق بالانبياء عليهم الصلاة والسلام من لم يترى بعض الانبياء عليهم الصلاة والسلام أو لم يرض بسنة من سنن المرسلين فقد كفر وسئل ابن مقاتل عن أنكر سنة الخضر وذی الكفل فقال كل من لم تجتمع الامة على نبوته لا يضروه أن يحسد نبوته ولو قال لو كان فلان نبيا لم أومن به فقد كفر كذا في المحيط * عن جعفر فبين يقول آمنت بجميع أنبيائه ولا أعلم ان آدم نبي أم لا يكفر كذا في العنانية * سئل عن ينسب الى الانبياء الفواحش كفرهم على الزنى ونحوه الذي يقوله الحشوية في يوسف عليه السلام قال يكفر لانه شتمهم واستخفاف بهم قال أبو ذر من قال ان كل معصية كفر وقال مع ذلك ان الانبياء عليهم السلام عصوا كما قالوا لانه شاتم ولو قال لم يعصوا حال النبوة ولا قبلها كفر لانه رد المنصوص * سمعت بعضهم يقول اذا لم يعرف الرجل أن محمدا صلى الله عليه وسلم آخر الانبياء عليهم وعلى نبينا السلام فليس مسلم كذا في اليتيمة * قال أبو حفص الكبير كل من أراد بقلبه بغض نبي كفر وكذلك من قال لو كان فلان نبيا لم أرض به ولو قال ٦ اكر فلان ييغ - مبرودي من بوى نكر ويدي فان اراد به لو كان فلان رسول الله لم أومن به كفر كذا لو قال لو أمرني الله بأمر لم أفعل وفي الجامع الاصح اذا وقع بين رجل وبين صهره خلاف فقال ان بشر رسول الله لم أتم بامر ما لا يكفر ولو قال ان كان ما قاله الانبياء صدقا وعدلا لا نبونا كفر وكذلك لو قال ان رسول الله أو قال بالفارسية ٧ من ييغ - مبرم يريد به من ييغام محي برم يكفر ولو أنه حين قال هذه الماظة طالب غيره منه المجردة قيل يكفر الطالب والمتأخرون من المشايخ قالوا ان كان غرض الطالب تزيهه وافتاحه لا يكفر ولو قال لشه النبي صلى الله عليه وسلم شعير يكفر عند بعضهم وعند الآخرين لا الا اذا قال بطريق الاهانة وقيل قال لأدري أن النبي صلى الله عليه وسلم كان انسيا أو جنيا يكفر كذا في الفصول العملية * ولو قال ٨ اكر فلان ييغ - مبراست حق خویش

ترجمة (١) اسكت لانسك أبوك بفعل الله (٢) يفعل خدمة الله (٣) الله راك وراقي وخذ قك هكذا اخذني (٤) بالله وثراب رجلك (٥) بالله وعمرك ورأسك (٦) لو كان فلان نبيا ما كنت أصدق به (٧) أنا رسول يريد به أوصل الخبر (٨) آخذ حق من فلان ولو كان نبيا

بينك وبينه فاقبضه لا يكون قابضا * باع مكبلا مكابله أو موزونا موازنة أو معدودا أو مذكوعا كان أجرا الكيل والوزان والذراع والعباد على البائع لان ذلك من باب التسليم ولهذا صار المشتري قابضا بكل البائع عند حضرته * ولواشترى الثمار على رؤس الاشجار كان أجرا الخذاذ على المشتري لانه ثم يتحقق التسليم بالتخلية * ووزن الثمن يكون على المشتري وكذلك أجرا الناقد في ظاهر الرواية وقال بعض ان قال المشتري دراهمي منتقدة كان أجرا الناقد على البائع وان قال غير منتقدة فأجرة الناقد تكون على المشتري والصحيح أنها تكون على المشتري على كل حال * ولواشترى خطة أو ثوبا في جراب كان فتح الجراب على البائع واخراج الثياب على المشتري وقيل كما يجب الكيل على البائع فالصبي يوعا المشتري يكون عليه أيضا وكذا لو اشترى ما من سقا في قرية كان صب الماء على السقا والمعتبر في هذا العرف * ولواشترى خطة في سبلها جاز وكانت التذرية والكس والتخلص على البائع * ولواشترى عنبا جازا كان القطف على المشتري وكذا

واشتري شيئا مغسبا في الارض كالنوم والجزر والبصل ونحو ذلك كل ما اشتراه جوا فافاخراج ذلك يكون على المشتري * ولو اشتري كيليا مكابله أو موزونا موزنا تفكك البائع بحضرة المشتري قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى بكنهه كيل البائع ويجوز له أن يتصرف فيه قبل أن يكيله * وقوله عليه الصلاة والسلام حتى يجري فيه صاعان محمول على ما إذا كانت الحنطة سلماء أو غنما على رجل فاشتري المدون كرامن رجل آخر وأمر صاحب الدين بقبض الكرم من غريمه فان صاحب الدين يحتاج الى الكيل من تين مرة لبايعه ومرة لنفسه * ولو كان هذا في الذرعات اذا باع مذارعة فلم يذرع البائع وقبض المشتري بغير ذرع جاز له أن يتصرف فيه من غير ذرع وفي العدييات روايتان في رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو والذرعى سواء وفي رواية هو والكيل والوزن سواء * ولو اشتري حنطة على أنها كرت فقال له البائع هي كركتها الآن لفلان فلم يأخذها (٣٦٤) فخذها بعشرة فأخذها على ذلك قالوا لا يجوز له أن يتصرف فيه حتى يكيل

أزوى يستأنم لا يكون كفرا كذا في فتاوى قاضيهان * ولو قال ١ محمد درويشك بود أو قال جامعة يعغمه ربحناك بود أو قال قد كان طوبى للظفر فقد قيل يكفر مطلقا وقد قيل يكفر اذا قال على وجه الاحانة ولو قال للشي عليه الصلاة والسلام ذلك الرجل قال كذا وكذا فقد قيل انه يكفر ولو شتم رجلا اسمه محمد أو أحمد أو كنيته أبو القاسم وقال له يا ابن الزانية ٢ وهركه خذ ابرابا بن اسم أو باين كنيه ينده است فقد ذكر في بعض المواضع أنه اذا كان ذا كرا للشي صلى الله عليه وسلم يكفر كذا في المحيط * ولو قال كل معصية كبيرة الامعاصى الانبياء فانها صغائر لم يكفر ومن قال ان كل عمد كبيرة وفاعله فاسق وقال مع ذلك ان معاصى الانبياء كانت عمدا فقد كفر لانه شتم وان قال لم تكن معاصى الانبياء عمدا فليس يكفر كذا في التينة * الرافضى اذا كان يسب الشيخين ويلعنهما والى اذ بالله فهو كافر وان كان يفضل عليا كرم الله تعالى وجهه على أبي بكر رضى الله تعالى عنه لا يكون كافرا الا أنه مبتدع والمعتزلى مبتدع الا اذا قال باستحالة الرؤية فانه نذ هو كافر كذا في الخلاصة * ولو قذف عائشة رضى الله عنها بالزنى كفر بالله * ولو قذف سائر نسوة النبي صلى الله عليه وسلم لا يكفر ويستحق اللعنة * ولو قال عمرو وعثمان وعلى رضى الله عنهم لم يكونوا أصحابا لا يكفر ويستحق اللعنة كذا في خزنة الفقه * من أنكر امامة أبي بكر الصديق رضى الله عنه فهو كافر وعلى قول بعضهم هو مبتدع وليس بكافر والصحيح أنه كافر وكذلك من أنكر خلافة عمر رضى الله عنه في أصح الأقوال كذا في الظهيرية * ويجب كفارهم بكافر عثمان وعلى وطلمة وزبير وعائشة رضى الله تعالى عنهم ويجب كفار الزيدية كلهم في قولهم بائطار بنى من العجم ينسخ دين نبينا وسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم كذا في الوجيز للكردي * ويجب كفار الروافض في قولهم رجعة الاموات الى الدنيا بتناسخ الارواح و بالتقال روح الاله الى الائمة بقولهم في خروج امام باطن وتعطيلهم الامر والنهي الى أن يخرج الامام الباطن وبقولهم ان جبريل عليه السلام غلط في الوحي الى محمد صلى الله عليه وسلم دون علي بن أبي طالب رضى الله عنه وهو لاء القوم خارجون عن مله الاسلام وأحكامهم أحكام المرتدين كذا في الظهيرية * في اكراه الاصل اذا أكره الرجل على أن يشتم محمد صلى الله عليه وسلم فهذا على ثلاثة أوجه * أحدها أن يقول لم يحظر بي شيء وانما شتمت محمد الكاظمي وأما غير راض بذلك ففي هذا الوجه لا يكفر وكان كالأكره على أن يتكلم بالكفر فتكلم به وقلبه مطمئن بالايمان * الوجه الثاني أن يقول خطر بيالى رجل من النصارى اسمه محمد فأردت بالشتم ذلك النصراني وفي هذا الوجه لا يكفر أيضا * الوجه الثالث أن يقول خطر بيالى

مرة أخرى وكذلك الموزون فان لم يكله حتى باع من غيره بعد القبض أو طعنهما أو كل الخبز قالوا لا يطيب له لنهي النبي عليه الصلاة والسلام وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد ابن الفضل رحمه الله تعالى النهى محمول على ما اذا لم يكن المشتري حاضرا وقت كيل البائع فان كان حاضرا ورأى رأى العين لا يحتاج الى الكيل بعد ذلك قال وكذلك الجواب في القصاب والخباز اذا قال وزنت الآن لفلان ان لم يكن المشتري حاضرا يحتاج الى الوزن مرة أخرى وان كان حاضرا حين وزن البائع كفاه ذلك * وفي الذرعات اذا اشتري ثوبا وقال له البائع هو عشرة أذرع ذرعت له الآن وصدقه المشتري في ذلك كفاه وفي العدييات هو على الروايتين

فصل في المقبوض على

سوم الشراء * رجل ساءم رجلا بقدر وقال لصاحب القدر ارم الى قدفعه اليه فوقع من يده على أقذاح رجل فانكسرت لا يضمن القابض القدر المدفوع اليه لانه قبضه على سوم الشراء من غير بيان الثمن فلا يضمن وعليه ضمان الاقذاح التي انكسرت بفعله * رجل جاء الى زجاج فقال ادفع الى هذه القارورة فأراها فقال الزجاج ارفعهما فرفعها فوقعت وانكسرت لا يضمن الراجع لانه رفعها بذنه وان كان على سوم الشراء فالثمن غير مذكور والمقبوض على سوم الشراء لا يكون مضمونا لا بعد بيان الثمن في ظاهر الرواية فان كان القابض قال للزجاج بكم هذه القارورة فقال الزجاج بكذا فقال أخذها فأراها فقال الزجاج نعم فرفعها فوقعت من يده وانكسرت كان عليه قيمتها ولو وقعت على أقذاح أخرى فانكسرت الاقذاح كان عليه ضمان تلك الاقذاح بين الثمن أولم يبين هذا اذا أخذها باذن صاحبها فان أخذها بغير اذنه كان ضامنا بين الثمن أولم يبين * رجل اشترى خلافتي في دن الحبل فوقعت قطرة دم من أنفه

في الدين يتجسس ولا ضمان عليه ان نظربا نخللال وان نظربا نخللال وان نظربا نخللال
فوقع من يده فأنكسر لا يضمن لانه أعار منه الكوز * رجل أخذ من البرازنوا فقال أذهب به فان رضيته اشتريته فضاء من يده لا يضمن ولو
قال ان رضيته اشتريته بعشرة كان ضامنا * الوكيل بالشراء اذا أخذ السلعة على سوم الشراء بعد بيان الثمن فأرأها الموكل فلم يرض بها الموكل
فردّها على الوكيل فهذا كذا عند الوكيل كان على الوكيل قيمتها لانه أخذها على سوم الشراء وبين الثمن ثم يرجع الوكيل بما ضمن على موكله
ان كان أمره الموكل بالأخذ على سوم الشراء وان لم يكن أمره بذلك لا يرجع لان الأمر بالشراء لا يكون أمر بالأخذ على سوم الشراء * رجل
يباع ساعة فقال لغيره انظر فيها فأخذها لينظر فيها فهلكت في يده لا يضمن وان قال الناظر بعد ما نظرت بكم تدفع قالوا يكون صامنا والصحيح
أنه لا يضمن الا اذا قال صاحب الساعة بكذا * رجل قال لغيره هذا النوب لك بعشرة (٢٦٥) وقال هات حتى أنظر فيه أو قال

حتى أريه غيري فأخذه على
هذا فضاء في يده ذكر في
المتقى أنه لا يضمن في قول
أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله تعالى * ولو قال
هات فان رضيت أخذه
فضاع كان عليه الثمن
* رجل أخذ متاعا ليذهب
به الى منزله فان رضى اشتراه
وان لم يرض ردّه عليه فهلاك
في يده قال ابو الميثم الكبير
رحمه الله تعالى لا يضمن لانه
أخذه على وجه الامانة
لا على وجه المساومة * وان
اشترى متاعا على أنه بالخيار
الى أن يذهب به الى منزله
فهلاك في يده كان عليه القيمة
لانه لم يوقت للخيار وقتا
يفسد البيع الا أن كان
هالك في ثلاثة أيام كان عليه
الثمن وان هلك بعدها كان
عليه القيمة * رجل دفع
السلعة الى مناد لينادي
عليها فطوب منه بدراهم
معاومة فوضعه عند الذي
طلبه وقال ضاعت مني

رجل من النصارى اسمه محمد فلم أشتم ذلك النصراني وانما شتمت محمد صلى الله عليه وسلم وفي هذا الوجه
يكفر في القضاء وفيما بينه وبين ربه * ومن قال جن النبي صلى الله عليه وسلم يكفر ومن قال أنعمي على
النبي عليه السلام لا يكفر كذا في المحيط * ولو قال الرجل لولم يأكل آدم الخنطة لما صرنا أشقىا يكفر كذا في
الخلاصة * من أنكر المتواتر فقد كفر ومن أنكر المشهور يكفر عند البعض وقال عيسى بن أبان يضل
ولا يكفر وهو الصحيح * ومن أنكر خبر الواحد لا يكفر غير أنه يأثم بترك القبول هكذا في الظهيرية * اذا عني
الرجل لنبي من الانبياء أن لا يكون نبيا قالوا ان أراد به أنه لو لم يبعث نبيا لا يكون خارجا عن الحكمة لا يكفر
وان أراد به الاستخفاف والعداوة كان كافرا كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال اكرمنا بغير
صلى الله عليه وسلم مردك خواند فرونكذارم لا يكفر * ولو قال بازخوانم لا يكفر كذا في الظهيرية * ولو قال
رجل مع غيره كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجب كذا بان قال مثلا كان يجب الترع فقال ذلك الغير أنا
لا أحبه فهذا كفر وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أيضا وبعض المتأخرين قالوا اذا قال ذلك
على وجه الاهانة كان كفرا وبدونه لا يكون كفرا * رجل قال مع غيره ان آدم عليه السلام نسج الكرياس
٣ بس ما هم جولا هه بيجكان باشيم فهذا كفر * رجل قال لغيره كلما كان يأكل رسول الله صلى الله عليه وسلم
يلبس أصابعه الثلاث فقال ذلك الرجل ٣ اين في أدبي است فهذا كفر اذا قال ٤ جه نعر رسمى است
دهقان را كه طعام خورند و دست نشویند قال ان كان لها نأبال سنة يكفر * ولو قال ٥ اين چه مردم است
سببت بست كردن و دستار برزركلو آوردن فان قال ذلك على سبيل الطعن في سنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقد كفر كذا في المحيط * ٦ اگر در روز عاشورا یکی را کوبند که سرمه که کس سرمه کردن درین روز سنت
است او کوید کار زنان و مختنان بود کافر کرد * وفي التخيير رجل تكلم بكلام فقال له آخر ٧ دروغ میگوید
اكرهمه پیغمبر است يلزمه الكفر وكذلك لو قال ٨ سخن وی نكروم اكرهمه پیغمبر است * رجل قال
لاخر ٩ کران خوی است اكرهمه پیغمبر است أو قال ١٠ اكر مرسل است یا همه فرشته مقرب است

ترجمة (١) ان قال لي الرسول صلى الله عليه وسلم يا رجل لأسألك عما سمعته من أولاد
النساج (٣) هذا عدم أدب (٤) ما أحسن عادة الفلاحين يا كلون الطعام ولا يغسلون أيديهم (٥)
ما هذه العادة تقصير الشارب وارتداء الطمسان تحت الرقبة (٦) اذا قيل لشخص في يوم عاشوراء تكلم لان
التكلم في هذا اليوم سنة فقال هذا فعل النساء والمختنن يصير كافرا (٧) يكذب ولو كان نبيا (٨) لا أصدق
كلامه ولو كان نبيا (٩) ثقيل الطبع ولو كان نبيا (١٠) هو ثقيل ولو كان مرسل أو ملكا مقربا

(٣٤ — فتاوى ثانی) أو وقعت مني كان عليه قيمته لانه أخذ على وجه السوم بعد بيان الثمن قالوا ولا شيء على المنادى وهذا اذا كان
مأذونا بالدفع الى من يريد شراء قبل البيع فان لم يكن مأذونا بذلك كان ضامنا والله أعلم * فصل في قبض الثمن * رجل باع متاعا بالثمن
دوهم فوزنه المشتري ألفا ومائتي درهم ودفعها اليه فضاء عنده كان البائع مستوفيا حقه بالالف والزيادة أمانة في يده ولا يلزمه شيء
بها كها وان ضاع نصفها كان الباقي بين البائع والمشتري على ستة لان المال المقبوض كان مشتركا بينهما على ستة خمسة أسداسه للبائع
والسدس للمشتري فهاهنا هلاك على الشركة وما بقي بقي على الشركة ولو أن البائع عزل منها مائتي درهم ليردها فضاءت المائتان عنده وبقي
الالف كان الالف بينهما على ستة ولو جعل الالف في كفه ودفع المائتين الى غلامه ليردها فسرقت المائتان وسرق الالف من يده لا يرجع
أحدهما على صاحبه بشيء * رجل اشترى جارية بالالف درهم ودفع الى البائع كيسا على ظن أن فيه ألف درهم فذهب به البائع الى منزله فاذا

فيمد تأثيرها لهما بالبرهان إلى المشتري فهلكت في الطريق لا يضمن البائع شيئا لأنه قبض بأذن المشتري ما ليس من جنس حقه فكان أمنا ولو أن المشتري دفع إلى البائع دراهم صحاحا فكسرها البائع فوجدها بنهرجة كان له أن يردها على المشتري ولا يضمن بالكسر لأن الصحاح والكسرة فيه سواء * الدراهم أنواع جيا دوز يوف ونهرجة وستوفة واختلاف في تفسير هذا الدراهم قال بعضهم النهرجة هي التي تضرب في غير دار السلطان والزوف هي الدراهم المغشوشة والمستوفة هي صفر مموه بالفضة وقال عامة المشايخ الجيا دوز فضة خالصة تزوج في التجارات وتؤخذ في بيت المال والزوف ما يقدت المال ويأخذها التجار في التجارات ولا بأس بالشراهم بالكن بين البائع أنها زوف والنهرجة ما يهرجه التجار ولا يزوج في التجارات ولها حكم الدراهم في الشرع حتى لو تجوز به في السلم والصرف يجوز * والمستوفة فارسي معرب سة تاقه وهو أن يكون الطاق الأعلى (٢٦٦) فضة ولا سدل كذلك وبينهما صفر ليس لها حكم الدراهم في الشرع حتى

لو تجوز به في الصرف
والسلم لا يجوز وإنما يضمن
كسر النهرجة لأنه لا قيمة
لهذه الصنعة فبردها على
المشتري بغير شيء وكذا لو
دفع النهرجة إلى إنسان
لينظر فيه فكسره لا يضمن
* ولو باع شيئا بدراهم جيا دوز
وقبض الدراهم وأراها
رجلا فاتقدها فوجد فيها
قليل نهرجة واستبدل
النهرجة ثم أراد البائع
صرف الكل في حاجته فلم
يأخذها أحد وقالوا كاه
نهرجة قالوا إن كان البائع
أقر بقبض الجيا دوز أقر
بقبض حقه أو باستيفاء
الثلث لا يرتد شيئا ولا يسمع
دعواه أنها نهرجة إلا إذا
صدقه المشتري أنها نهرجة
فبردها عليه وإن لم يكن
البائع أقرب ما قلنا ثم ادعى
أنها نهرجة سمع دعواه
فكان له أن يردها ولو اشترى
شيئا بدراهم نقد البلد ولم
يقبض حتى تغيرت فان

كان جان است كفر في الحال * رجل أراد أن يضرب عبده فقال له رجل لا تضربه فقال ١ اكرم محمد مصطفى كويد من سلم أو قال اكرز آسمان بانك أيدك من هم بزم يلزمه الكفر قال رضي الله تعالى عنه سألت صدر الإسلام جلال الدين عن قرأ حديثا من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم فقال رجل ٢ هم روز خلتها خواند قال أنضاف ذلك إلى القارئ لا إلى النبي صلى الله عليه وسلم ينظر أن كان حديثا يتعلق بالدين وأحكام الشرع يكفرون كان حديثا لا يتعلق به لا يكفرون وتحمل عقالته على أن ارادته قراءة غيره أولى * رجل قال ٣ بحرمت جوانك عربي يعني النبي صلى الله عليه وسلم يكفر * رجل قال ٤ يغمبر وقتي بود كه يغمبر بود وقتي بود كه نبود وقال أنا لأدري أن النبي صلى الله عليه وسلم في القبر مؤمن أم كافر يكفر * وفي غرر المعاني سئل عن قال لزوجه ٥ خلاف مكوفات المرة يغمبر أن خلاف كندند قال كلفه كفر است نوبه كندونكاح نازه كند كذا في التتارخانية * إذا قال لغيره رؤيتي أياك كربة ملك الموت فهذا خطأ عظيم وهل يكفر هذا القائل فيه اختلاف المشايخ بعضهم قالوا يكفرون كثرهم على أنه لا يكفر كذا في المحيط * وفي الخانية وقال بعضهم إن قال ذلك لعدو ملك الموت يصير كافرا وإن قال لكرامة الموت لا يصير كافرا ولو قال ٦ روي فلان دشمن ميسدارم چون روي ملك الموت أكثر المشايخ على أنه يكفر * وفي التخيير لو قال لا أسمع نهاده فلان وإن كان جبرائيل وميكائيل يكفر * رجل عاب ملكا من الملائكة كفر * رجل قال أعطني ألف درهم حتى أبعث ملك الموت ليرفع روح فلان ليقته هل يكفر هذا القائل قال رضي الله عنه قال أبو ذر الاستخفاف بالملك كفر * رجل قال لا خير ٧ من فرشته وأمر في موضع كذا أعينك على أمرك فقد قيل أنه لا يكفر * كذا إذا قال مطلقا أنا ملك بخلاف ما إذا قال أنا نبي كذا في التتارخانية * رجل تزوج امرأته ولم يحضر الشهود قال ٨ خدایا اور رسول را كواه كردم أو قال خدایا را وفرشتگان را كواه كردم كفر ولو قال ٩ فرشته دست راست را كواه كردم وفرشته دست چپ را كواه كردم لا يكفر كذا في الفصول العمادية * ومنها ما يتعلق بالقرآن من قال بخلق القرآن فهو كافر كذا في الفصول العمادية * إذا أنكر الرجل أجل أيمن القرآن أو تسخر بآية من القرآن وفي الخزانة أو عاب بكفر

ترجة (١) إن كان محمد المصطفى يقول لي لا تضربه لا تركه أو قال إن كان يأتني صوت من السماء بان لا تضربه أنشبهه أيضا (٢) كل يوم يقرأ أو حلا (٣) بحرمة الصبي العربي (٤) للتي وقت يصير فيه نبيا ووقت لا يصير (٥) لا تقول خلاف الواقع فقالت المرأة الأنبياء قالت الخلاف قال هي كلمة كفر فيلزمها أن تنوب ويجدد النكاح (٦) الكره رؤية فلان مثل رؤيته ملك الموت (٧) أنا ملكك (٨) أشهدت الله والرسول أو قال جعلت الله والملائكة شهودا (٩) جعلت ملكا اليدايني شاهدا وجعلت ملكا اليدايسرى شاهدا كذا

كانت لا تزوج في التجارات فسد البيع وهو عتلة ما لو اشترى شيئا بالفلوس الراتجة فكسدت قبل القبض وقد مر قبل ذلك وإن كانت الدراهم بعد التغير تزوج في التجارات لأنه انتقصت قيمتها لا يفسد البيع ولم يكن له إلا ذلك وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه إن يفسخ البيع في نقصان القيمة أيضا * وإن انقطعت تلك الدراهم اليوم كان عليه قيمة تلك الدراهم قبل الانقطاع عند محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى * وكذا لو اشترى بالفلوس شيئا فكسدت فسد البيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن غلت أو رخصت لا يفسد * ولو باع عرضا بالدراهم وسلم العرض ولم يقبض الدراهم حتى صارت لا تنفق ولا تزوج في التجارات فإن كانت لا تنفق في هذه البلدة وتنفق في غيرها على قول محمد رحمه الله تعالى لا يكون ذلك كسادا لكن ثبت الخيار للبائع أن شاء أخذ تلك الدراهم وإن شاء أخذ قيمتها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن كانت لا تنفق في هذه البلدة ولا في غيرها من البلدان كان ذلك كسادا عند الكل يفسد العقد عند أبي حنيفة

رحمه الله تعالى وعندهما ثبت الخيار ولا يفسد العقد * رجل اشترى شيئا بدنانق فلس ولم يذكر العدنى القياس لا يجوز البيع ويجوز استحسانا
وعليه الفتوى * ولو اشترى بدرهم فلس في القياس لا يجوز وفي الاستحسان يجوز يؤخذ بالقياس ههنا وقيل فيه خلاف بين أبي يوسف
ومحمد رحمه الله تعالى القياس قول محمد رحمه الله تعالى والاستحسان قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وأخذوا بقول محمد رحمه الله تعالى
في درهم فلس أنه لا يجوز * ولو اشترى شيئا بدنانق أو بدنانقين ولم يذكر شيئا لا الدراهم ولا الفلوس قالوا يصرف ذلك إلى الدنانق من الفلوس
وهذا إذا كان المشتري شيئا خسياسيا يشتري بدنانق فلس وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا اشترى دارا بعشرة ولم يزد على ذلك فهو عشرة
دنانق وان اشترى ثوبا بعشرة فهي عشرة دراهم وان اشترى بطيخا بعشرة فهي عشرة أفلس المعترف في هذا عرف الناس ما يباع بالدنانق كانت
العشرة من الدنانق وما يباع بالدراهم كانت العشرة من الدراهم * رجل اشترى (٣٦٧) ألف درهم بمائة دينار ولم يسلم كل واحد

منهم مائة ألفا لكل واحد منهما
نقد الناس في البلد ان كانا
بالكوفة فهي على دنانق
الكوفة لان الدنانق تختلف
باختلاف البلاد من حيث
العار * وأهل الشروط ذكروا
في شروطهم في الدراهم وزن
سبعة وأرادوا بذلك أن
يكون وزن عشرة دراهم
سبعة مثاقيل وأصل ذلك
أن الدراهم كانت مختلفة في
عهد عمر رضي الله عنه بعضها
خفاف وزن الواحد منها عشرة
قرايط وبعضها ثقيل وزن
الواحد منها عشرين قرايطا
وبعضها بين الخفاف والثقيل
وزن الواحد منها اثني عشر
قرايطا وبسبب ذلك تقع
الخصومة بين الناس في
تجارهم فشاور عمر الصحابة
رضي الله عنهم في ذلك فانفقوا
على أن يؤخذ من كل نوع
ثلاثة فأخذوا ثلث العشرة
وثلث العشرين وثلث اثني
عشر فبلغ ذلك أربع عشرة
قرايطا فصار بواحد وزنه
أربعة عشر قرايطا ووزن

كذافي التارخية * إذا أنكر الرجل كون المعوذتين من القرآن لا يكفر وقال بعض المتأخرين يكفر
لانهما الإجماع بعد الصدر الأول على أنهما من القرآن والصحيح هو الأول لان الإجماع المتأخر لا يرفع
الاختلاف المتقدم كذا في الظهيرية * إذا قرأ القرآن على ضرب الدف والقصب فقد كفر * رجل يقرأ
القرآن فقال رجل ابن جهم بك طوفان است فهذا كفر كذا في المحيط * ولو قال قرأت القرآن كثيرا
رفعت الجنابة عنك يكفر كذا في الخلاصة * من قال لغيره ٢ قل هو الله أحد راو سباز كردى أو قال
ألم نشرح را كريان كرتة أو قال لمن يقرأ يس عند المريض ٣ يس در دهان مرده منه أو قال لغيره ٤
ای کو تاه ترا زانا أعطینک الکوتر أو قال لمن يقرأ القرآن ولا يتذكر كلمة والتفت الساق بالساق أو
ملا قد حاو جابه وقال كأسادها قأ أو قال فكانت سرايا بطريق المزاح أو قال عند الكيل والوزن وإذا
كلوهم أو وزنهم يخسرون بطريق المزاح أو قال لغيره ٥ دستارم نشرح بسنة يعني أبدت العلم أو
جمع أهل موضع وقال لجمعناهم جمعا أو قال وحشرناهم فلم تغادرهم أحد أو قال لغيره كيف تقرأ
والنسا زعات نزعنا صب العين أو برفعها وأراد به الطن أو قال لرجل أفرع أشمتك فان الله تعالى قال كلا
بل إن أودعي إلى الصلاة بالجماعة فقال أنا أصلي وحدي إن الله تعالى قال إن الصلاة تنهى أو قال لغيره
تفسيه يجوز أن النفس لي يذهب بالريح قال الله تعالى ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهبريحكم كوفي
هذه الصور كلها وإذا قال لغيره ٦ خانه جنانك كرتة كرجون والسماو الطارق قبل يكفر وقال
الامام أبو بكر بن اسحق رحمه الله تعالى إن كان القائل جاهلا لا يكفر وإن كان عالما يكفر وإذا قال ٧ قاعا
صففا شدة است فهذه مخاطرة عظيمة وإذا قال لساق القدر والباقيات الصالحات فهذه مخاطرة عظيمة
أيضا وإذا قال القرآن أعجمي كفر ولو قال في القرآن كلمة بعمية ففي كفره نظر هكذا ذكر أبو القاسم المفسر
رحمه الله تعالى كذا في الفصول العبادية * في خزائن الفقهاء قيل لم لا تقرأ القرآن فقال ٨ بيزار شدم
از قرآن يكفر وفي رسالة صدر الصدور رسالة قاضي القضاة كمال الله والدين ٩ اكر مردى سورى از
قرآن ياد دارد وآن سورة بسيارى خواند يكفر كويده اين سورة را زبون كرفته كافر كردد وفي التغيير
رجل نظم القرآن بالفارسية يقتل لانه كافر كذا في التارخية * (ومنها) ما يعلق بالصلاة والصوم والزكاة
ترجمة (١) ما هذا الصوت الذي كالطوفان (٢) قلبت جلد قل هو الله أحد أو قال تعلقت بخنقا الم نشرح
(٣) لا تضع يس في فم الميت (٤) يا أنصر من أنا أعطيتك (٥) لففت عمامة لم نشرح (٦) نظفت البيت
مثل والسماو الطارق (٧) صار قاعا صفا (٨) زعلت من القرآن (٩) إذا كان رجل يحفظ سورة
من القرآن ويقرأها كثيرا فقال له آخر اضعت هذه السورة يصير كافرا

الدينار عشرون قرايطا وكان وزن عشرة دراهم سبعة مثاقيل * رجل قال لغيره بعث منك هذا الثوب بعشرة دراهم صحاح ومكسرة جاز
ويكون النصف من هذا والنصف من ذلك * ولو باعه بعشرة دراهم بعضها من الصحاح وبعضها من المكسرة فسد البيع * باع عبد اثوب
موصوف في النعمة ان ذكر للثوب أجلا جاز وان لم يذكره أجلا لا يجوز لان الثوب لا يجب في الذمة بعقد المعاوضة الاسلام والسلم لا بد له من
الاجل فان ذكر للثوب أجلا فافترا قبل قبض العبد لا يفسد العقد وهذا العقد يعتبر به في حق العبد سأل في الثوب ويجوز أن يكون
للعقد الواحد حكم عقدين كالمهبة بشرط العوض وتعليق العتق باداء المال * رجل باع ثوبا لقيه المشتري فقال انك قد أغليت على وبعثني
بأكثر مما ساوى وقد كان باعه بعشرين فقال البائع قد بعثتك بعشرة لا بعشرين فهو جائز وهو حط وكذا قال البائع للمشتري قد أرخصت
عليك وبعثتك بنصف الثمن فقال المشتري اشتريته بعشرين جاز ويكون زيادتي الثمن * ولولقيه البائع فقال بعد ما قبل المشتري بعثتك ثمانية

بعشرة فقبل المشتري أو قال المشتري اشترت منك ثمانية بعشرين وتراضيا على ذلك ينتقض البيع الأول وينعقد الثاني ولا يشبه هذا إذا ذكر الغلام والرخص فإن ذلك زيادة وخط رجل اشترى شيئا بالف درهم فقال المشتري بعد البيع نويت في قلبي نقد كذا وقال البائع نويت نقد كذا لا يجوز من ذلك فهو باطل وله نقد البلد فان كان نقدهم مختلفا كان ذلك على الغالب وان استويا فاسد البيع ﴿فصل في الاجل﴾ رجل اشترى متاعا بالف درهم الى عشرة أشهر على أن يعطيه الثمن أي نقد كان يومئذ كان البيع فاسدا * رجل باع شيئا بالف درهم على أن يعطيه على التفاريق ان كان ذلك شرطافي البيع لا يجوز البيع وان لم يكن ذلك شرطافي البيع وانما ذكر ذلك بعد البيع كان للبائع أن يأخذه بالثمن جملة * رجل باع عبدا بالف على أن ينقده كل أسبوع بعض الثمن حتى ينقده خمسمائة عند مضى الشهر كان فاسدا * رجل اشترى من القصاب كل يوم ألف درهم وكان القصاب يقطع له (٢٦٨) اللحم ويضعه في الميزان ويرزن والمشتري يظن أنه من لان اللحم يباع في البلد منا

بدرهم فوزن المشتري اللحم يوما فوجده ثلثين استارا وصدقه القصاب في ذلك قالوا ان كان المشتري من أهل البلد يرجع على القصاب بمحصة النقصان من الثمن ولا يرجع بمحصة النقصان من اللحم لان البائع أخذ محصة النقصان من الثمن بغير عوض فيرجع عليه بذلك وان كان المشتري من غير أهل البلد أو كان القصاب ينكر أنه دفع اليه على أنه من فان المشتري لا يرجع على القصاب بشيء لان سعر البلد لا يظهر في حق الغريب * بلدة اصطلي أهلها على سعر اللحم والخبز وشاع ذلك فجاء رجل غريب الى الخبز فقال أعطني خبزا بدرهم أوجاه الى قصاب وقال أعطني لخبز بدرهم فأعطاه أقبل مما يباع في البلد والمشتري لا يعلم بذلك ثم علم قالوا يرجع في الخبز بمحصة

لوقال المريض صل فقال والله لا أصلي أبدا ولم يصل حتى مات بكفر وقول الرجل لا أصلي يحتمل أربعة أوجه أحدها لا أصلي لاني صليت والثاني لا أصلي بأمرك فقد أمرني بهامن هو خير منك والثالث لا أصلي فسقا محجاة فهذه الثلاثة ليست بكفر والرابع لا أصلي اذ ليس يجب على الصلاة ولم أمر بها بكفر ولو أطلق وقال لا أصلي لا يكفر لاحتمال هذا الوجه اذ قيل له صل فقال اقلبتان بودكه نماز كندو كابر خوشن داراز كند أو قال دیر است که میکارن کرده ام أو قال كه توانده اين كار بسر برد أو قال خردمند در كاری نباید كه بسر تو اندر د أو قال مردمان از بهر ما می کنند أو قال نماز میكنم چیزی بر سر نمی آید أو قال تو نماز كردی چه بر سر آوردی أو قال نماز كرا كنم مادر و پدر من مرده اند أو قال نماز كرده و ناكرده یکی است أو قال چندان نماز كردم كه مراد بكرفت أو قال نماز چیزی نیست كه اگر بماند كنده شود فهذا كله كفر كذا في خزنة المفتين ٢ اكر يكني را كوتبه یا تا نماز كنیم برای آن حاجت پس او كويد من بسیار نماز كردم هیچ حاجت من روا نشد و آن بوجه استخفاف و طنز كويد كافر كرد كذا في التتارخانية * ولو قال فاسق للصائين ٣ بیاید مسلمانی به بیند و بشیر الى مجلس الفسق بكفر اذ قال ٤ خوش كار است بی نمازی فهو كفر وكذا اذا قال رجل صل حتى تجد حلاوة الطاعة أو قال بالفارسية ٥ نماز كن تا حلاوت نماز كردن بیایي فقال له ذلك الرجل ٦ تو ممكن تا حلاوت بی نمازی به بینی بكفر و اذ قيل لعبد صل فقال لا أصلي فان الثواب يكون للولي بكفر و اذ قيل لرجل صل فقال ان الله نقص من مالي فانما أنقص من حقه فهو كفر * رجل يصلي في رمضان لا غير ويقول ٧ این خود بسیار است او يقول زیاده می آید لان كل صلاة في رمضان تساوي سبعين صلاة بكفر اذا صلى الى غير القبلة متعمدا فوافق ذلك اقبله قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو كافر به أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وكذا اذا صلى بغير طهارة أو صلى مع الثوب النجس ولو صلى بغير وضوء متعمدا بكفر قال الصدر الشهبان رحمه الله تعالى وبه نأخذ وفي كتاب

ترجمة (١) الذي يصلي ويطلب الشغل على نفسه بصبر معرسا أو قال الى مدة لم أدخل عن الشغل أو قال من يقدر على أن يني بهذا الامر أو قال لا يلبق بالعامل أن يكون في عمل لا يمكنه اتمامه أو قال الناس يصلون لاجلنا أو قال أصلي وما تحصل نتيجة أو قال أنت صليت فالذي نتج لك أو قال أصلي لمن أمي وأبي ماتا أو قال الصلاة وعدم الصلاة سواء أو قال صليت حتى مل قلبي أو قال ليست الصلاة شيئا اذا تركت تتفق (٢) اذ قيل لرجل تعال نصل من أجل تلك الحاجة فقال لهم أنا صليت كثيرا لم تنظم لي حاجة أبدا وقال هذا على وجه الطنز والاستخفاف بصبر كافرا (٣) تعالوا وانظروا الاسلامية (٤) عدم الصلاة شغل طيب (٥) عين ما قبلها (٦) لا تصل أنت حتى تجد حلاوة عدم الصلاة (٧) هذا كثيرا ويقول هذا زيادة

التحرى

النقصان من الثمن لان البيع وقع على الوزن الذي شاع في البلد فاذا وجدته أقل يرجع بالنقصان لان في قدر

النقصان باع خبزا غصير معين ولم يوجد التعاطي وفي اللحم لا يرجع بشيء لان سعر اللحم لا يشيع كما يشيع سعر الخبز لا يظهر في حق الغريب * رجل اشترى شيئا بثمن الى التبروز ذكر في الاصل أنه لا يجوز قالوا هذا اذا لم يعلم البائع والمشتري بما يقى الى التبروز فان علما جاز * اشترى شيئا بثمن الى سنة كان على البائع تسليم المبيع في الحال فان لم يلم حتى مضت السنة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يعتبر الاجل من وقت التسليم وكذا لو كان في البيع خذرا يعتبر الاجل من وقت سقوط الخيار عنده وأجمعوا على أنه لا يكون للبائع أن يحبس المبيع لاستيفاء الثمن بعد السنة من وقت البيع * ولو باع شيئا بثمن الى رمضان ولم يسلم حتى جاء رمضان لا يبيح الاجل ويجب الثمن على المشتري في قولهم * رجل عليه ألف درهم من ثمن بيع طالبه الطالب فقال ليس عندي شيء فقال الطالب اذهب وأعطني كل شهر عشرة لم يكن ذلك تأجيلا وكان له أن

بأخذه بجميع الثمن في الحال * رجل قال لغيره بعت منك هذا الثوب بعشرة على أن تعطيني كل يوم درهمًا وكل يومين درهمين فأنه يعطي
العشرة في ستة أيام درهمًا في اليوم الأول وثلاثة في اليوم الثاني ودرهما في اليوم الثالث وثلاثة في اليوم الرابع ودرهما في اليوم الخامس
ودرهما في اليوم السادس * أما في الأول يعطيه درهمًا فظاهر وفي الثاني يعطيه ثلاثة لأنه جعل اليوم أجلاً للدرهم الواحد بكمائة واجب
التكرار فكما جاء يوم يلزمه درهم في اليوم الثاني يعني اليوم الثاني ودرهما في بعض يومين ودرهما في اليوم الثالث بحلول نجم
آخر ولم يحل للدرهمين أجل آخر وفي اليوم الرابع يلزمه ثلاثة دراهم يعني اليوم الرابع ودرهما يعني أجل آخر للدرهمين وفي اليوم
الخامس يلزمه درهم يعني اليوم الخامس ولم يحل للدرهمين أجل آخر فيبقى من العشرة درهم واحد يعطيه في اليوم السادس * من عليه
الدين المؤجل إذا قال برئت من الأجل أو قال لا حاجة لي في الأجل لهذا الدين لم يكن (٣٦٩) ذلك أبطلًا للأجل ولو قال أبطلت

الأجل أو قال تركت الأجل
بصير الدين حالا وكذا لو
قال رحلت هذا الدين
المؤجل حالا بصير حالا على
هذا قالوا لو قال صاحب
الدين لمديونه تركت ديني
عليك أو قال بالفارسية
حق خویش نبودام يكون
إبراء * من عليه الدين المؤجل
إذا قضى الدين قبل حلول
الأجل فاستحق المقبوض
على القابض أو وجد
المقبوض زوفا ففرته كان
الدين عليه إلى أجله * ولو
اشتري صاحب الدين
المؤجل من مديونه بالدين
المؤجل شيئاً وقبضه ثم
تقايلا البيع لا يعود للأجل
* ولو وجد صاحب الدين
المؤجل بالمشتري عيبا فرده
بقضاء عاد الأجل * ولو كان
بهذا الدين المؤجل كفيل
لأتعود الكفالة في الوجهين
* صاحب الدين إذا وهب
الدين من مديونه وبالدين

التحريم إذا تحريم ووقع تحريمه على جهة فترك تلك الجهة وصلى إلى جهة أخرى روى عن أبي حنيفة
رحمه الله تعالى أنه قال أخشى عليه الكفر لأعراضه عن القبلة واختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى في
كفره قال شمس الأئمة الحلواني الظاهر أنه إذا صلى إلى غير القبلة على وجه الاستسراة والاستخفاف بصير كافرا
ولو ابتلى إنسان بذلك لضرورة بان كان يصلي مع قوم فحدث واستصحبهم أن يظهر وكنتم ذلك وصلي هكذا أو كان
يقرب من العدو فقام وصلي وهو غير طاهر قال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى لا يصير كافرا لأنه غير مستتر
ومن ابتلى بذلك لضرورة وأولياءه ينبغي أن لا يقصد بالقيام قيام الصلاة ولا يقرأ شيئا وإذا حني ظهره لا يقصد
الركوع ولا يسبح حتى لا يصير كافرا بالإجماع وإذا صلى على ثوب نجس قال بعضهم لا يصير كافرا ولو
اقتدى بصي أو مجنون أو امرأة أو جنب أو محدث وصلى الوقتية وعليه فأنه هوذا كرها لا يصير كافرا في
قولهم جميعا كذا في المحيط * قال الصلاة فريضة لكن ركوعها وسجودها لا يكفر لانه يؤول وإن أنكر
فرضية الركوع والسجود مطلقا يكفر حتى إذا أنكر فرضية السجدة الثانية يكفر أيضا لرد الإجماع والتواتر
ولو قال ١ أكرعه قبله بنودي وبيت المقدس قبله بنودي من غار بكعبه كرمي وبه بيت المقدس أنكر دمي
وفي تجنيس الملتقط ولو قال ٢ أكرفلان قبله كرمي أو نكنم أو قال أكرفلان ناحية كعبه
كرمي أو نكنم وفي التخيير رجل قال ٣ قبله دواست يعني الكعبة وبيت المقدس كفر كذا في
النيابيع * قال إبراهيم بن يوسف لو صلى رياء فلا أجزه وعليه الوزر وقال بعضهم يكفر وقال بعضهم لا أجر
له ولا وزر وهو كأن لم يصل وفي مصباح الدين سئل أبو حفص الكبير عن رجل أتى المشركين وقدرت صلاة أو
صلاته فإن كان تعظيمهم كفر وليس عليه قضاء الصلاة وإن أتى ذلك بشق لم يكفر وقضى ما ترك وفي
القيمة سئل عن أسلم وهو في دارنا ثم بعد شهر سئل عن الصلوات الخمس فقال لأعلم أنه افترضت على قال
كفر إلا أن يكون في حدنا ما أسلم كذا في التواريخ * رجل قال للوذن حين أذن كذبت يصير
كافرا كذا في فتاوى قاضيان في التخيير مؤذن أذن فقال رجل ٤ أين بآل غوغا است يكفر إن قال على
وجه الإنكار وفي الفصول ولو سمع الأذان فقال هذا صوت الجرس يكفر كذا في التواريخ إذا قيل لرجل
أدألك فقال لا أؤدي يكفر قيل مطلقا وقيل في الأموال الباطنة لا يكفر وفي الأموال الظاهرة يكفر
وينبغي أن يكون فصل الزكاة على الأقل التي مرت في الصلاة كذا في الفصول العبادية * ولو قال

ترجمة (١) أن لم تكن الكعبة قبله وكان بيت المقدس هو القبلة كنت أصلي على الكعبة ولا أصلي على بيت
المقدس (٢) أن كان فلان يصير قبله لأوجه وجهي نحو أو قال أن كان فلان يصير ناحية الكعبة
لأوجه وجهي نحو (٣) القبلة أثنان (٤) هذا صوت غوغا

كفيل فردا لمديون الهبة عاد الدين على المديون ولا تعود الكفالة * ولو أبرأ المكفول عن الدين فردا لإبراء بطل الإبراء في حق الأصيل
واختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى في براءة الكفيل التأخير ولو أبرأ الدين عن الأصيل فردا للتأخير بطل * في حق الأصيل والكفيل جميعا
ويصل بمسائل الثمن مسائل المراجعة * رجل اشترى دنانير بدراهم ثم باع الدنانير مراجعة لا يجوز لأن الدنانير لا تعين في البيع فلم يكن
المقبوض بعقد الصرف مبيعا في البيع الأول * ولو اشترى متاعا بالف درهم بخارائه بمسرق قدر ربع مائة درهم كان رأس ماله نقد
بخاري والربح نقد سرقه لأن رأس المال يصير مذكورا في عقد المراجعة فيصرف البيع إلى ذلك أما الربح مائة مطلقا فيصرف إلى نقد
البلد الذي باع فيه مراجعة وإن باعه بمسرق قدر ربع مائة كان رأس المال والربح من نقد بخارائه لأنه جعل الربح الجزاء لحادى عشر فكان
الكل من نقد واحد * ولو اشترى ثوبا بدراهم جيا ونقد الزئوف مكان الجيا ثم باعه مراجعة كان رأس ماله الجيا لأن البيع الأول كان بالجيا

* رجل غصب عبدا فأبى من يده فقصى القاضي عليه بقيمة العبد ثم عاد العبد من الأباقي كان للغاصب أن يبيعه من أجمعة على القيمة التي غرم لانه ملك العبد بملك القيمة لكن لا يقول اشتريته بكذا وانما يقول قام على بكذا وان اشترى عبد الجحيم وقبضه فأبى من يده وقضى القاضي عليه للبائع بقيمة العبد بحكم فساد البيع يكون له أن يبيعه من أجمعة على قيمته ويقول قام على بكذا * ولو اشترى دابة أو عبدا وقبضه وأجره وأخذ الأجرة ثم باعها من أجمعة على الثمن الذي اشتراها جاز وان لم يبين أنه أجره وأخذ الأجرة لان الأجرة بدل عن المنفعة لاعتنى من الذات الذي اشتراه وقبضه جميع ما اشتراه * رجل اشترى دجاجة وقبضها فباضت عنده عشرين بيضة أو أكثر وباع البيض بدينارهم ثم أراد أن يبيع الدجاجة من أجمعة على الثمن الذي اشتراها قالوا ان كان أنفق على الدجاجة بمقدار الثمن الذي باع به البيض جاز ويجعل غن البيض عوضا عما أنفق وان لم ينفق لا يجوز لان البيض من أجزاء (٣٧٠) الدجاجة بخلاف الأجر فصل في الأقاله والاستحقاق * رجل باع أمة فأنكر

المشتري الشراء لا يحصل للبائع أن يطأ الجارية مالم يصزم على ترك الخصومة لان البيع لا ينفسخ بمجرد المشتري فان عزم البائع على ترك الخصومة جاز له أن يطأها لان وجود المشتري فسخ في حقه واذا عزم البائع على ترك الخصومة ثم انفسخ براضيهما حل له الوطء وكذا لو باع جارية ثم أنكر البيع والمشتري يدي لا يحل للبائع أن يطأها فان ترك المشتري الدعوى وسمع البائع أنه ترك الخصومة حل له الوطء وهذا كما لو اشترى جارية على أنه بالخيار ثلاثة أيام وقبض الجارية ثمان المشتري رد على البائع في أيام الخيار جارية أخرى وقال هي التي اشتريتها وقبضتها كان القول قوله لانه أنكر قبض غيرها فادعى البائع بها حل للبائع أن يطأها لان المشتري لم رد غيرها فاشترى فقد

ليت صوم رمضان لم يكن فسر ضا فقد اختلف المشايخ في كفره والصواب ما نقل عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان هذا على نيته ان نوى أنه قال ذلك من أجل أن لا يمكنه أداء حقوقه لا يكفر ولو قال عند محي شهر رمضان ١ أمد أن ما كان قال جاء الضيف الثقيل يكفر اذا قال عند دخول رجب ٢ بعقابها اندر اقد اديم ان قال ذلك تها وبالشهور المفضلة يكفر وان اراد به التعب لنفسه لا يكفر وينبغي أن يكون الجواب في المسئلة الاولى على هذا الوجه * رجل قال ٣ روزه ماه رمضان زود بكرا يد فقد قيل انه يكفر وقال الحاكم عبد الرحمن لا يكفر ولو قال ٤ جندازين روزه ماه رادل بكرفت فهذا كفر ولو قال هذه الطاعات جعلها الله عذابا علينا ان تأول ذلك لا يكفر وكذا لو قال لو لم يفرض الله هذه الطاعات كان خيرا لنا لا يكفر ان تأول ذلك كذا في المحيط * ٥ اكر كويد مرا غار غني سارذ يا حلال غني سارذ يا غاراز بهرحه كنم كه زن ندارم وبچه ندارم يا كويد غاراز بر اطاق نه ادم يكفر في جميع هذه الصور كذا في خزائن المفتين * ومنها ما يتعلق بالعلم والعلماء في النصاب من أبغض عالما من غير سبب ظاهر خفيف عليه الكفر واذا قال لرجل مصلح ٦ ديداروي نزد من چنان است كه ديدار خوك يخاف عليه الكفر كذا في الخلاصة * ويخاف عليه الكفر اذا شتم عالما وفقهيا من غير سبب ويكفر بقوله لعالم ذكر الجارية في است علمك يريد علم الدين كذا في البحر الرائق * جاهل قال ٧ انها كه علمي آموزند داستانها است كه مي آموزند او قال باد است انچه ميگويند او قال تزوير است او قال من علم حيله را منكرم هذا كله كفر كذا في المحيط * رجل يجلس على مكان مرتفع ويسألون منه مسائل بطريق الاستهزاء ثم يضر بونه بالوسائد وهم يضحكون يكفرون جميعا وكذا لو لم يجلس على المكان المرتفع * رجل رجع عن مجلس العلم فقال له رجل آخر ٨ از كشت آمدی يكفر وكذا لو قال ٩ مرا با مجلس علم چكارا وقال من يقدر على اداء ما يقولون يكفر كذا في الخلاصة * ١٠ اكر كويد علم را در كاسه ودر كيسه نتوان كرد يا كويد علم اچه كنم مرا سيم بايد

ترجة (١) جاء ذلك الشهر الثقيل (٢) وقعنا في العقوبات (٣) صيام شهر رمضان بجمع سريعا (٤) كم من هذا الصيام الذي ملئت منه (٥) اذا قال لا تصنع لي الصلاة أو الحلال لا يصنع لي أو أصلي لا شيء حيث لم يكن لي امرأ ولا ولد أو قال وضعت الصلاة على الرف (٦) رؤيته عندي مثل رؤية الخنزير (٧) العاوم التي يتعلمونها هي حكايات أو قال ذلك الشيء الذي يقولونه هو أو قال تزويرا أو قال أنا منكر لعلم الحيلة (٨) جئت من الكنيسة (٩) أي شغل لي في مجلس العلم (١٠) لو قال لا يمكن وضع العلم في الاناء ولا في الكيس أو قال ما أصنع بالعلم الا اني ادره في جيب

رضى بذلك البائع الثانية بالاولى فان ارضى البائع بذلك ثم البيع بينهما بالتعاطي وكذا القصار اذا رد على صاحب الثوب ثوبا غير ثوبه ورضي به صاحب الثوب وكذا الاسكاف وغيرهما رجل باع شيئا ثم قال للمشتري أقلني البيع فقال قد أقلتك لم يكن ذلك اقاله في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية حتى يقول البائع بعد ذلك بليت وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه تم الاقاله بقول المشتري قد أقلتك بعدما قال له البائع أقلني * باع من آخر ثوبا فقال له المشتري قد أقلتك البيع في هذا الثوب فاطعه قيصا فطاع البائع قيصا قبل أن يتفرقا ولم يتكلم بشيء كانت اقاله * رجل اشترى وقر حنطة بدينارهم معلومة وقبض الحنطة وسلم بعض الثمن فجاء البائع بعد ذلك يطلب منه الباقي فقال له المشتري قام على ثمن غال فرد البائع ما قبض منه ولم يقل شيئا وأخذ المشتري قالوا لا ينتقض البيع بينهما ما لم يرتد المشتري المبيع على البائع * رجل اشترى خارا وقبضه ثم جاء بعد أيام ورده على البائع فلم يقبل البائع رده وقال لا أقبل ثم استعمله

بعد ذلك أيا ما تم أراد أن يرد على المشتري ولا يرد الثمن كان له ذلك لا لما قال لا قبل بطل رد المشتري وأما قوله فلا ينسخ البيع بينهم ما استحال
البائع بعد ذلك لأن الاستعمال وإن كان دليلاً على الرضا لأنه دون الصريح فلا يبطله صريح الرد * رجل اشترى من رجل صناباً ورطباً
وقبضه خفي عنده واتقص وزنه بالخفاف ثم إنهما تفتقعا البيع صح الفسخ ولا يجب على المشتري شيء من الثمن لأجل النقصان لأنه ما فات شيء
من أجزاء المبيع * رجل اشترى لحماً أو سمكاً أو شيئاً يتسارع إليه الفساد فذهب المشتري إلى بيته ليحضره فطالب مكنه وخاف البائع أن يفسد
كان للبائع أن يبيعه من غيره استحساناً وللمشتري الثاني أن يشتري من البائع وإن كان يعلم بذلك لأن البائع رضي بالتفاسخ البيع الأول والمشتري
الأول كذلك ظاهر إنهم ينظران كل الثمن الثاني أكثر من الثمن الأول كان عليه أن يتصدق بالزيادة وإن كان أنقص فالتقصان يكون من مال
البائع ولا يكون على المشتري الأول * رجل اشترى عبداً ثم ادعى أنه باعه من البائع بأقل (٣٧١) مما اشتراه قبل نقد الثمن وفسد البيع

وادعى البائع أنه أقاله البيع
كان القول قول المشتري في
انكاره الأقاله مع عينه * ولو
كان البائع يدعي أنه اشتراه
من المشتري بأقل مما باعه
والمشتري يدعي الأقاله
يحلف كل واحد منهما على
دعوى صاحبه * الأقاله
فسخ في حق المتعاقدين عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى
* تقابلاً بأكثر من الثمن
الأول أو بأقل أو بهجنس آخر
كانت الأقاله بالثمن الأول
ويبطل ذكر الثمن الثاني * ولا
صح الأقاله بعد الزيادة
الحادثة بعد القبض ولا تصير
الأقاله بيعاً وعلى قول أبي
يوسف رحمه الله تعالى
الأقاله بيع فان تعذر جعلها
بيعاً بأن كان المبيع منقولاً
وتقابلاً قبل القبض يصير
فسخاً وعلى قول محمد رحمه
الله تعالى الأقاله فسخ فان
تعذر جعلها فسخاً بأن
تقابلاً بعد حدوث الزيادة
عند المشتري يصير بيعاً

يجب أن يذكر هكذا في العتابة * ولو قال ١ مر اجندان مشغولان زن وفرزند هست كه بمجلس علم غی رسم
فهذا مخاطرة عظيمة أن أراد به التهاون بالعالم وفي مجموع النوازل * وإذا قال لعالم ٢ شو علم را بکاسه اندر
فكن يكفر وإذا كان الفقيه يذکر شيأ من العلم أو يروي حديثاً صحيحاً فقال آخر ٣ ابن هبیب نیست درده
أو قال ابن مثنى بجه کار آید درم باید که امروز حشمت مر دم راست علم را بکار آید فهذا كفر إذا قال
٤ فساد کردن به از دانشمندی کردن فهذا كفر * امرأة قالت ٥ لعنت بر شوی دانشمند باد تنکفر
* رجل قال ٦ فعل دانشمندان همانست وفعل کفران همان يكفر قيل هذا إذا أريد به جميع الأفعال
فيكون تسوية بين الحق والباطل وإذا خاصم فقهياً في حادثة وبين الفقيه له وجهان شرعيان فقال ذلك الخاصم
٧ ابن دانشمندی ممکن که پیش زود بخاف علیه الكفر إذا قال لفقيه ٨ أي دانشمندك أو قال أي
علويك لا يكفر إن لم يكن قصده الاستخفاف بالدين * حكى أن فقهياً وضع كتاباً في دكان رجل وذهب ثم مر على
ذلك الدكان فقال له صاحب الدكان ٩ دستره فراموش کردی فقال الفقيه مر ابداً كان نوکتاب است دستره في
فقال صاحب الدكان درود کرده دستره چوبی بردوشما بکتاب حلقی مردمان فشكى الفقيه في ذلك إلى
الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل فأمر بمقتل ذلك الرجل كذا في المحيط * سئل عبد الكريم وأبو علي
السعدي عن كان يغيظ امرأته ويدعوها إلى طاعة الله وينهاها عن معصيته فقالت ١٠ من خدای چه
دانم وعلم چه دانم خويشتن را بدوزخ نهاده أم فقال لا كفرت كذا في الفصول العمدية * رجل قيل له طالب
العلم عيشون على أجنحة الملائكة فقال ١١ ابن باری دروغ است كفر * رجل قال ١٢ قياس أي حنيفة
رحمه الله تعالى حق نیست يكفر كذا في التارخانية * رجل قال قصعة من ترديد خير من العلم كفر ولو قال
خير من الله لا يكفر كذا في الفصول العمدية * رجل قال لخصمه اذهب معي إلى الشرع أو قال بالاندلسية
١٣ بامن بشرع رو وقال خصمه ١٤ بياده بيار تاروم ي جبر زوم يكفر لانه عاند الشرع ولو قال

ترجة (١) عندي من مشغولية المرأة والولد ما يعني من الذهاب إلى مجلس العلم (٢) اذهب واطرح
علمك في آناه (٣) ليس هذا موحوداً في القرية أو قال يتبع لاي شيء هذا الكلام اللازم الدراهم التي هي
اليوم حشمة الناس والعلم يتفع من (٤) الفساد أحسن من العالمية (٥) على الزوج العالم اللعنة (٦) فعل
العلماء مثل فعل الكفار (٧) لا تتعل هذه العالمية قائم الاتفع (٨) يا عويلم أو قال يا علوي (٩)
نسبت النجبل فقال الفقيه لي في ذلك كتاب لا منجل فقال صاحب الدكان الحصاد يقطع الحشيش بالنجل
وأنتم تقطعون حلق الناس بالكتاب (١٠) من أين أعرف الله ومن أين أعرف العلم وضعت نفسي في النار
(١١) هذا كذب (١٢) قياس أي حنيفة رحمه الله تعالى ليس بحق (١٣) اذهب معي إلى الشرع
(١٤) هات لي رسول الشرع لاذهب لاذهب بلا جبر

* الوكيل بالبيع ملك الأقاله قبل قبض الثمن في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وأما الوكيل بالشراء ذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة
السرخسي والشيخ الإمام المعروف بخواهر زاد أنه لا يملك الأقاله * أما الوكيل بالاجارة إذا ناقض الاجارة مع المستأجر قبل استيفاء المنفعة
وقبل قبض الاجر صح ذلك منه ما سواه كان الاجر عناءً أو ديناً ولو وهب الوكيل الاجر من المستأجر أو أبرأه عن ذلك فان كان الاجر شيئاً بغير عينة
أو كان ديناً ولم يشترط التعجيل جازت هبته وأبرأؤه ويكون ضامناً لا أمر في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كافي الوكيل بالبيع وإن
كان الاجر شيئاً بعينه لا يصح أبرأه الوكيل وهبته بعد استيفاء المنفعة وبعد التعجيل * رجل اشترى عبداً بالف درهم ودفع الثمن ولم يقبض العبد
فقال للبائع بعد ما لقيه وهب لك العبد والثمن كان ذلك نقضاً للبيع ولا تصح هبة الثمن * رجل اشترى من رجل عبداً بأمه وتقابلاً ثم إن المشتري
العبد باع نصف العبد لمن رجل ثم أقال البيع في الأمة بعد ذلك جازت الأقاله وكان عليه لبائع العبد قيمة العبد وكذا لو لم يبع لكن قطعت

يد العبد وأخذ الأرض ثم قال البيوع في الامة مسائل الاستحقاق رجل اشترى جارية وباعها من غيره فتداولها الايدي فادعت عند المشتري
 الرابع أنها حره فردها الرابع على الثالث بقولها والثالث على الثاني وأبي البائع الاول أن يقبلها قالوا ان كانت الجارية ادعت العتق فله أن
 لا يقبل الجارية بقولها وان كانت ادعت أنها حره الاصل وقد انقادت البيوع والتسليم بأن يمت وسلمت الى المشتري وهي ساكتة فللبائع أيضا
 أن لا يقبلها الا ان اتقدها على هذا الوجه بمنزلة الاقرار بالرق * ولو أقرت بالرق ثم ادعت العتق لا يقبل قولها الا بينة وان أنكرت البيوع
 والتسليم ليس للبائع الاول أن لا يقبلها لانها اذا لم تنز بالرق فاقول قولها في الحرية وكان للمشتري أن يرجع على البائع بالثمن كالأوثنت الحرية
 بالينة * وقال بعضهم اذا ادعت الحرية لم يكن له أن يردها على البائع بقولها لكن ينبغي أن يتزوجها احتياطاً حتى يحل له وطؤها اما بملك العين
 ان كانت أمة أو بملك الشكاح ان كانت (٣٧٣) حره وكذلك من اشترى جارية ينبغي له أن يتزوجها احتياطاً * رجل اشترى عبداً

شراء صحيحاً فجاء رجل وادعى
 أنه كان له اعتقه منذ سنة
 فان القاضي يسأل المدعى
 البينة على ما يدعى من الملك
 ولا يسأله البينة على الاعتراف
 لانه اذا ثبت الملك ثبت العتق
 باقراره وان لم يكن له بينة
 على الملك كان له أن يستخلف
 المشتري على دعوى الملك
 * رجل اشترى عبداً واختلفا
 في الثمن وحلف كل واحد
 منهم بعتقه فقال البائع ان
 يفته الابالف درهم فهو حر
 وقال المشتري ان اشتريته
 الابخمسة مائة فهو حر لزم
 العبد للمشتري ويجبر المشتري
 على الثمن الذي أقربه ولا
 يعتق العبد لان البائع
 يدعى أن المشتري خنت في
 عينه وعتق عليه العبد
 فتعذر عليه فسخ البيوع ولا
 يعتق على المشتري باقرار
 البائع وكان على المشتري
 الذي أقربه لانه ينكر الزيادة
 * رجل اشترى أرضين من
 رجل فاذا احدهما مالغير

١. بامن يقاضى روي باقى المسئلة بحالها لا يكفر ولو قال ٢. بامن شريعت وابن حبلها سودندارد أو قال يبش
 زود أو قال مراد بوس هست شريعت حكتم فهذا كله كفر ولو قال ٣. أن وقت كه سيم سمدى شريعت
 وقاضى الجابوديكفر أيضاً ومن المتأخرين من قال ان عتق به قاضى البلدة لا يكفر واذا قال الرجل لغيره
 حكم الشرع في هذه الحادثة كذا فقال ذلك الغير ٤. من برسم كارميكتم نه بشرع يكفر عند بعض المشايخ
 رجهم الله تعالى وفي مجموع النوازل قال رجل لا مرأته ماتت قولين ايش حكم الشرع فقضت جشاه
 عا ليا فقال ٥. اينك شرع را فقد كفرت وبات من زوجها كذا في المحيط * رجل عرض عليه خصمه فتوى
 الاثمة فردها وقال ٦. جه بارنامه فتوى آورده قيل يكفر لانه رد حكم الشرع وكذا لو لم يقل شيالكن ألقى
 الفتوى على الارض وقال ٧. اين چه شرع است كفر * رجل استفتى عالماً في طلاق امرأته فأفتاه بالوقوف
 فقال المستفتى ٨. من طلاق ملاق جه دانه مادير بچكان بايد ككجهانته من بودأفتى القاضي الامام على
 السعدى بكفره كذا في الفصول العبادية * اذا جاء أحد الخصمين الى صاحبه بفتوى الاثمة فقال صاحبه
 ليس كما أفتوا أو قال لانعل بهذا كان عليه التعزير كذا في النخبة * ومنهما ما يتعلق بالحلال والحرام
 وكلام الفسقة والفساد وغير ذلك * من اعتقد الحرام حلالاً أو على القلب يكفر أو قال حرام هذا حلال
 لترويج السلعة أو يحكم الجهل لا يكون كفراً وفي الاعتقاد هذا اذا كان حراماً لعينه فهو يعتقه حلالاً
 حتى يكون كفراً أما اذا كان حراماً لغيره فلا وفيما اذا كان حراماً لعينه انما يكفر اذا كانت الحرمة ثابتة بدليل
 مقطوع به أما اذا كانت باخبار الآحاد فلا يكفر كذا في الخلاصة * قيل لرجل حلال واحد أحب اليك أم
 حرامان قال أيهما أسرع ووصولا يخاف عليه الكفر وكذلك اذا قال مال بايد خواه حلال خواه حرام ولو
 قال نأحرارهم يايم كرد حلال نكردم لا يكفر ولو تصدق على فقير بشئ من مال الحرام برجوا الثواب يكفر ولو
 علم الفقير بذلك فدعاه وأمن المعطى فقد كفر قيل لرجل كل من الحلال فقال ذلك الرجل الحوام أحب الى
 يكفر ولو قال مجيبه ١٠. درين جهان يك حلال خوار ييارتا وراسجه كم يكفر قال لغيره كل الحلال
 الحلال لا محذور

البائع ولم يعلم المشتري بذلك قبل البيوع فان علم قبل القبض كان له الخيار ان شاء فقبض البيوع ويرجع بجميع الثمن وان
 شاء أخذ غير المستحق بحصته من الثمن لان الصفقة تفرقت قبل التمام وان علم بذلك بعد القبض يلزم غير المستحق بحصته من الثمن ولا خيار له
 لان الارضين بمنزلة شيئين مختلفين كالثوبين والعبدان * مستأجر حانوت في يده كردار حانوت يدعى أنه له فباع الكردار من رجل وسلم الكردار
 وقبض الثمن ثم جاء صاحب الحانوت وادعى أن الكردار له ولم يكن للمستأجر وحال بين المبيع وبين المشتري قالوا ان كان الكردار من الآلات
 التي يحتاج المستأجر اليها في صناعته وتجارته لم يكن للمشتري أن يرجع على البائع بالثمن ويكون القول في ذلك قول المستأجر وان كان الكردار
 بناءً بان كان علواً على سفلى الحانوت وكان ذلك في يد المستأجر كان القول فيه أيضاً قول المستأجر ولا يرجع المشتري على البائع بالثمن لعدم
 استحقاق المبيع وان كان المبيع نامتصلاً ببناء الحانوت كان القول فيه قول صاحب الحانوت لان ما يكون متصلاً ببناء الحانوت قائماً

لا يكون حادثاً فلا يكون القول فيه قول المستاجر وإذا جعل القول في ذلك قول صاحب الحانوت صار المبيع مستحقاً يرجع المشتري به إلى
 على البائع * رجل اشترى عبد من رجل بألف درهم وقبضه ما ثم استحق نصف أحدهما فإن العبد الثاني يكون لازماً للمشتري بحضته من
 الثمن وله الخيار في العبد الذي استحق نصفه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل اشترى أمة وقبضها وانهما لثمن ثم استحقها رجل بالبينة
 فأراد المشتري أن يرجع على البائع بالثمن فقال له البائع قد علمت أنهم شهدوزو وشهدوا بالبطل وإن الأمانة في فقال المشتري أنا شهد أن الأمانة
 وأنهم شهدوا بزور ولا يطل رجوعه بالثمن على البائع بأقراره ذلك إلا أن الجارية ولو وصلت إليه يوماً من الدهر بوجه من الوجوه يؤمر بالرد على
 البائع * رجل في يديه عبد باع نصفه من رجل ولم يسلم حتى باع نصفه من آخر وسلم النصف إليه ثم جاء رجل استحق نصف العبد بالبينة كان
 المستحق من البيعين جميعاً وإن كان المشتري الأول قبض المبيع ولم يقبض الثاني (٢٧٣) ينصرف الاستحقاق إلى الثاني دون

الأول وإن قبضه جميعاً كان
 المستحق منهما جميعاً * رجل
 له ثلاثة أفقره حنطة باع منها
 قفيزاً من رجل ثم باع منها
 قفيزاً من رجل آخر ثم باع
 منها قفيزاً من ثالث ثم قال
 لهم لا أفقره الثلاثة ثم جاء
 رجل واستحق من الكل
 قفيزاً فإن المستحق يأخذ
 القفيز الثالث لأن صاحب
 البعدين باع القفيز الأول
 باع ما يملكه وباع القفيز الثاني
 وهو يملكه وباع القفيز
 الثالث وهو لا يملكه * رجل
 اشترى داراً وقبضها ثم جاء
 رجل ودعى نصفها فأقام
 المشتري البينة أنه اشتراها
 من المستحق ولم يوقت قال
 محمد رحمه الله تعالى لا يرجع
 المشتري على البائع بنصف
 الثمن وإنما هو هذا * رجل
 اشترى داراً من رجل فادعاه
 آخر واشتراها منه أيضاً فإنه
 لا يرجع على البائع بالثمن ولو
 أقام المشتري البينة أنه
 اشتراها منه بعد الاستحقاق

فقال ١ مراحرام شايد يكفر كذا في المحيط * ولد فاسق شرب الخمر فباع أقاربه ونثر الدرهم عليه كفروا ولو لم
 ينثروا لكن قالوا ٢ مبارك باد كذا وأيضاً ولو قال حرمة الخمر لم تثبت بالقرآن يكفر * رجل قال تبث ومع
 ذلك تشرب الخمر لماذا التوب قال ٣ كسى از شير ما در شكيبه لا يكفر لأن هذا استفهام وتسوية بين الخمر
 واللبن في الحب وفي كتاب الحيض للإمام السرخسي لو استحل وطء امرأته الحائض يكفر وكذا لو استحل
 اللواط من امرأته وفي النوادر عن محمد رحمه الله تعالى لا يكفر في المستلثين هو الصحيح * رجل شرب الخمر
 فقال ٤ شادى مر آراست كه بشادى ماشاداست وكم وكاست مر آرا كه بشادى ماشادانست يكون كفراً
 كذا في فتاوى قاضخان * وإذا شرب في الفساد وقال لا يصح به ما يثبت تأكيدهم بخوش برزم يكفر وكذا لو
 اشتغل بالشرب وقال ٦ مسلماني آشكارا ميكنم أو قال مسلماني آشكارا شدي يكفر قال واحد من
 القسقة ٧ أكرأين خبر ابارة بر يزجبريل عليه السلام ببرخوئش بر دادرش يكفر * قيل لفاستق انك
 تصبح كل يوم تؤذي الله وخلق الله قال ٨ خوش می آرم يكفر قال للمعاصي ٩ اين نيز راهی است ومذهبي
 يكفر كذا في المحيط * وفي تجنيس الناطق والاصح أنه لا يكفر كذا في التتارخانية * رجل ارتكب شيئاً من
 الصغائر فقيل له تب إلى الله فقال ١٠ من چه کرده ام تاو به بايد كرد يكفر كذا في المحيط * من أكل طعاماً
 حراماً وقال عند الأكل بسم الله حكى الإمام المعروف بعشتملى أنه يكفر ولو قال عند الفراغ الحمد لله قال
 بعض المتأخرين لا يكفر ١١ واتفاق استا كز قدح بكبر وبسم الله كويد ووجود كافر كردو همجنين بوقت
 مباشرت زنا بوقت قمار كعبتين بكبر وبكويد بسم الله كافر شود كذا في الفصول العبادية * ولو أن رجلين
 تشابرا فقال أحدهما لآخر ولا قوة إلا بالله فقال ١٢ لآخر بكار بنست أو قال لآخر راجحكم أو قال
 لآخر لا يغني من جوع أو قال ١٣ لآخر رابكاسه اندر زيد نتوان كرد أو قال بجای نان سودند اردكفر
 في هذه الوجوه كلها كذا في الظهيرية * وكذلك إذا قال عند التسبيح والتليل وكذلك إذا قال سبحان الله فقال
 ترجمة (١) يصلح لي الحرام (٢) مبارك له (٣) هل يصبر الإنسان عن لبن الام (٤) الفرح لمن يفرح لفرحنا
 والخسبة والنقصان لمن ليس يفرح لفرحنا (٥) نعالو النعش عيشاطيبا (٦) أظهر الاسلامية أو قال
 ظهرت الاسلامية (٧) ان وقعت قطرة من هذا الخمر فبرائيل عليه السلام يرفعها بيمينه (٨) أفعول طبيا
 (٩) هذا أيضاً طريق ومذهب (١٠) ما الذي فعلته حتى تلمنني التوبة (١١) والاتفاق على أنه ان
 أمسك القدح وقال بسم الله وشربه يصير كافراً وهكذا ان بسم وقت مباشرة الزنى أو حال لعب القمار عند
 امساك الكعبتين فإنه يصير كافراً (١٢) لا تنفع لآخر أو قال ما صنع بلاحول (١٣) لا يمكن جعل
 لآخر ثريدا في القصعة أو قال لآخر لا تنفع في محل الخبز

(٣٥ - فتاوى ثانی) فإن المشتري يرجع على البائع بنصف الثمن * رجل اشترى من رجل عبد وقبضه ثم وهبه من آخر فاستحق من
 يدالموهوب له قال أبو يوسف رحمه الله تعالى للمشتري ان يرجع على البائع بالثمن والصدقة بمنزلة الهبة ولم يذكر في الكتاب خلافاً في هذه المسئلة
 * وكذا لو اشترى عبد وقبضه ثم وهبه لرجل فوهبه الموهوب له من رجل آخر وسلمه إليه فاستحق من يدالموهوب له الثاني كان للمشتري أن يرجع
 بالثمن على بائعه * ولو أن المشتري وهبه لرجل ثم ان الموهوب له باعه من رجل فاستحق من يدالمشتري لم يكن للمشتري الأول أن يرجع بالثمن على
 بائعه حتى يرجع المشتري الثاني على الموهوب له فإذا رجع حينئذ يرجع المشتري الأول على بائعه * رجل استحق من يده شيء بشهادة شاهدين
 عدلهم الماشهود عليه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أسأل عن الشاهدين فإن عدل رجع المقضى عليه بالثمن على بائعه وإن لم يعدل فإنه يقضى
 على المشهود عليه لأنه عدلهم ولو لا يرجع هو بالثمن على بائعه وهو بمنزلة الأقراره وكذا لو وكل رجلاً بالخصومة فزكى الوكيل الشاهدين وهذا

ظاهر فيما اذا وكل بالخصومة واستثنى في التوكيل تعديل الشهود رجل اشترى غلاما وفضه فاستحقه رجل بالدين وقبضه ثم ان المستحق اجاز الشراء جازت اجازته حتى لا يرجع المشتري على البائع الثمن وكان للمستحق ان يرجع على البائع بالثمن لان البيع الماضي لا يبطل بالاستحقاق فاذا اجاز صححت اجازته وبصر البائع وكيله في البيع وهذه مسئلة اختلفت فيها الروايات قال الشيخ الامام شمس الأئمة الخوافي رحمه الله تعالى ظاهر المذهب من أصحابنا ان البيع لا يبطل بالاستحقاق بل يبقى موقوفا ما لم يرجع المقضى عليه بالثمن على بائعه * رجلان اشترى باعدا فاستحق نصفه كان لهما الخيار فان رضى أحدهما المشتريين وأسقط الخيار سلم له ربع العبد يرجع ربع الثمن وللمشتري الآخر ان يرد ربع العبد على بائعه ويرجع بنصف الثمن وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى أما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا أسقط أحدهما الخيار لم يكن للاخر ان يرد لان عند (٢٧٤) أبي حنيفة رحمه الله تعالى من له الخيار في العبد لا يرد النصف وأحد

المشتريين بشرط الخيار لا ينقرب لادعى رجل ادعى على رجل ان المدعى باع من المدعى عليه وفلا نا الغائب عبد بألف درهم بخبرة العبد وأقام البينة فان القاضي يقضى للمدعى على الحاضر بنصف الثمن ولا يقضى ببيع الكل لان الحاضر ليس بخصم عن الغائب فان حضر الغائب بعد ذلك ان أعاد المدعى البينة بخبرته يقضى للمدعى على الحاضر بنصف الثمن الا اذا كان كل واحد منهما كافلا بالثمن عن صاحبه بأمره فيكون القضاء على أحدهما قضاء على الآخر * رجل باع عقارا وسلم وأمره أنه أو وولده أو بعض أقاربه حاضر ولم يقل شيئا ثم ادعى على المشتري من كان حاضرا وقت البيع أن العقار له اختلف المشايخ فيه قال مشايخ سمرقند لا تسمع دعواه * وقال

الآخر ١ سبحان الله راو أب بردى أو قال بوسه باز كردي فهذا كفر * اذا قال لا تحرق لاله الا الله فقال لا أقول فقال بعض المشايخ هو كفر وقال بعضهم ان عني به أي لا أقول بامر لاله لا يكفر وقال بعضهم بكفره مطلقا ولو قال ٢ بكفتن اين كلمه برسر آوردی تا من كويم يكفر * رجل عطس مزار فقال له رجل بحضرتك يرحمك الله مرة بعد مرة فعطس مرة أخرى فقال له ذلك الرجل ٣ سبحان آدم من ازين يرحمك الله كفتن أو قال دلتن شد مارا أو قال ملول شديد فقد قيل لا يكفر في الجواب الصحيح كذا في المحيط * سلطان عطس فقال له آخر يرحمك الله فقال له الآخر لا نقل للسلطان هكذا يكفر هذا القائل كذا في الفصول العمادية * (ومن ما يتعلق بيوم القيمة وما فيها) * من أنكر القيمة أو الجنة أو النار أو الميزان أو الصراط أو العصاف المكتوبة فيها أعمال العباد يكفر ولو أنكر البعث فكذلك ولو أنكر بعث رجل بعينه لا يكفر كذا ذكر الشيخ الامام الزاهد أبو اسحق الكليني رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية * عن ابن سلام رحمه الله تعالى في من يقول لأعلم أن اليهود والنصارى اذا بعثوا هل يعذبون بالنار أفتي جميع مشايخنا ومناجيج بل بانه يكفر كذا في العناية * يكفر بانكار رؤية الله تعالى عز وجل بعد دخول الجنة وبانكار عذاب القبر وبانكار حشر بني آدم لا غيرهم ولا بقوله ان الثواب والمعاقب الروح فقط كذا في البحر الرائق * رجل قال لا آخر كناه ممكن جهنم ديك هست فقال ازان جهنم كه خبر داد كفر * رجل له دين على آخر فقال ٥ اكرنده قیامت را بستانم فقال قیامت بر می تابد ان قال تها ونا بیوم القيمة كفر * رجل ظلم على رجل فقال المظلوم ٦ آخر قیامت هست فقال الظالم فلان خبر قیامت اندر يكفر كذا في التتارخانية * رجل قال لمدیونه أعط دراهمی فی الدنيا فانه لا دراهم فی القيمة فقال ٧ دمد یكری بن دمو با نجهان باز خواه أو باز درهم يكفر هكذا أجاب الفضلي وكثير من أصحابنا رحمهم الله تعالى وهو الاصح ولو قال ٨ مرا با محشر چه كار أو قال لا أخاف القيمة يكفر كذا في الخلاصة * اذا قال لخصمه آخذ منك حتى في المحشر فقال خصمه ٩ تودران انبوهی مرا بکایای فقد اختلف المشايخ في كفره وذكر في فتاوى أبي الليث أنه لا يكفر كذا في المحيط * ولو قال ١٠ همه زجه (١) اذهب حسن سبحان الله أو قال قلبت جلدھا (٢) ما الذي فعلته بذکر هذه الكلمة حتى أقولھا (٣) زهقت من قول يرحمك الله هذه أو قال حصل لنا ضيق صدر أو قال مللنا (٤) لا تذهب فان هناك دارا أخرى فقال من أخبر عن تلك الدار (٥) ان لم تعطه آخذني في القيامة فقال القيامة هاهي تلعب (٦) القيامة موجودة فقال الظالم فلان الجمار في القيامة (٧) اعطني عشرة أخرى واطلبها في تلك الدنيا أو أردھا عليك (٨) مالی أنا و للمعشر (٩) من أين تجددني في تلك الجمعية (١٠) كل الطيبات تلزم في هذه الدنيا وفي تلك الدنيا كن كيف شئت

مشايخنا تسمع دعواه فينظر المفتي في ذلك ان كان في رأيه أن لا يسمع هذه الدعوى وأفتى بذلك كان حسنا ليكون سدا نيكو لياب التزوير وان لم يكن له رأي في ذلك يبقى بقول مشايخنا رحمهم الله تعالى لان القسولي اذا باع مال الغير وصاحب المال حاضر ولم يقل شيئا لم يكن سكونه اجازة وهذا اذا لم يكن السلطان استثنى في تقليد القاضي سماع هذه الدعوى * رجل باع عقارا ثم ادعى أنه باع ماهر وقت اختلاف المشايخ فيه * والصحيح أنه لا تسمع دعواه * بخلاف ما لو اشترى عبدا ثم ادعى أنه حريث تسمع دعوى المشتري لان الوقف لا يزيل الملاك ولا يخرج منه من أن يكون محلا للبيع أما الحر ليس بمحل للبيع ونحوه لا يملك فكان المشتري مدعي عياديينا على البائع * ولهذا لو جمع بين الوقف وغير الوقف وباع الكل صفقة واحدة فانه يجوز البيع في غير الوقف * ولو جمع بين حر وعبد وباعهما صفقة واحدة لا يجوز البيع في الفن * عبدا اشترى نفسه من مولاه ومعه رجل آخر بألف درهم صفقة واحدة كوفي المتفق أنه يجوز البيع في حصة العبد

وفي حصة الشريك باطل * ولا يشبه هذا الاب اذا اشترى ولده مع رجل أجنبي فانه يجوز العلقى الكل * باب في بيع مال الربا بعضه ببعض
في الباب فصلان فصل في البيع وفصل آخر في الاحتراز عن الربا والمخارج عنه * أما الأول فالأول اتباع المسببة وهي الغالب عليها
الصفير في الغطريني واحد باثنين * وقد كرمه الله تعالى في الكتاب أنه يجوز بيع الدراهم التي ثلثها صفير وثلثها فضة واحد باثنين وقال
الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى في عرفنا لا يجوز بيع المسيبة من الغطريني بالمسيبتين لانها صارت غنما لجميع الاشياء
بمنزلة الذهب والفضة ولهذا قلنا وجوب الزكاة في المائتين منها ولا يجوز بيع المحلوج من القطن بغير المحلوج الا مثلا غنل وكذا بيع الثمر
المشقوق الذي استخرج منه النوى بغير المشقوق وكذا بيع الدقيق المخول بغير المخول * وبيع الخالة بالدقيق عند أبي يوسف رحمه الله
تعالى لا يجوز الا بطريق الاعتبار وهو أن تكون الخالة الخالصة أكثر من الخالة في (٢٧٥) الدقيق وعند محمد رحمه الله تعالى اذا

تساوا وزنا يجوز * وبيع
الخبز بالحنطة والحنطة
بالخبز وبيع الدقيق بالخبز
والخبز بالدقيق قال بعض
مشايخنا رحمه الله تعالى
لا يجوز لامتساوا ياولا
متفاضلا قبل هذا قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى
كما قال في بيع الحنطة بالدقيق
هكذا ذكر الطحاوي رحمه
الله تعالى وقال بعضهم
يجوز امتساويا ومتفاضلا
وعليه الفتوى لان الحنطة
كيلى وكذا الدقيق والخبز
وزنى فيجوز بيع أحدهما
بالآخر متساويا ومتفاضلا
اذا كانا نقيدين فان كان
أحدهما نسيئة ان كان الخبز
نقد اجاز عند أصحابنا وان
كانت الحنطة أو الدقيق نقدا
والخبز نسيئة لا يجوز في
قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى لانه لا يجوز السلم في
الخبز وعند أبي يوسف
رحمه الله تعالى يجوز وهو
رواية عن أبي حنيفة رحمه

نيمكو في دين جهان بايد بيان جهان هر چه خواهی باش يكفر كذا في الفصول العبادية * قال رجل لراهد ١
بنشين تا زهم شت از ان سوني فتى قال أكثر أهل العلم انه يكفر * قيل لرجل اترك الدنيا لاجل الآخرة قال
أنا لا أترك النقد بالنسيئة قال يكفر في نسخة الخواني ٢ قال هر كه باينجهان بی خرد و دبا نجهان چون
كيسه دريده بود قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى هذا طهر و زباهر الآخرة فيوجب
كفر القاتل كذا في المحيط * لوقال ٣ بانودردوز خر روم ليكن اندر نيام كفر كذا في الخلاصة * ٤ اكر
كويده در قيامت ناجيزي بر رضوان نبري در بهشت نكشايد كافر كرد كذا في العنابية * رجل قال للامير
بالمعروف ٥ چه غوغا آمد ان قال ذلك على وجه الرد والانتكار يخاف عليه الكفر * رجل قال لآخر
٦ بخانه فلان رو و او را امر معروف كن فقال ذلك الرجل ٧ وجهه مرا أو وجهه كرهه است أو قال مرا
از وجهه از راست أو قال من عافيت كرهه ام مرا باین فضولى چه كاره فهد الا لفاظ كلها كفر كذا في الفصول
العبادية * اذا قال ٨ فلان امرصيت رسيد أو قال للعزى ٩ برك مصيبي رسيد ترا فبعض مشايخ يلج
رحمهم الله تعالى قالوا يكفر القاتل وبعض المشايخ قالوا انه ليس بكفر لكنه خطأ عظيم وبعضهم قالوا ليس
بكفر ولا خطأ واليه مال الحاكم عبد الرحمن والقاضي الامام أبو علي النسفي وعليه الفتوى * ولو قال للعزى
١٠ هر چه از جان وى بكاست بر جان تو زيادت باي بخشي القاتل الكفر أو قال زيادت كناد فهد هذا خطأ
وجهل وكذلك ١١ از جان فلان بكاست و بجان تو پيوست ولو قال وى مرد و جان بتوسيد يكفر * رجل
برى من مرضه فقال رجل آخر فلان خبر باز فرستاد فهدا كفروا ذا مرض الرجل واشتد مرضه ودام فقال
المريض ان شئت توفى مسلما وان شئت توفى كافرا يصير كافرا بالله مرتدا عن دينه وكذا الرجل اذا ابتلى
بمصيبات متنوعة فقال أخذت مالى وأخذت ولدى وأخذت كذا وكذا فاذا انفعول وماذا بقى لم تفعله وما أشبه
هذا من الالفاظ فقد ذكر كذا في المحيط * (ومنها) ما يتعلق بتلقين الكفر والامر بالارتداد وتعليمه والتشبه
بالكفار وغيره من الاقراصر يحا وكناية * اذا قلن الرجل رجلا كلمة الكفر فانه يصير كافرا وان كان على
ترجمة (١) اقعده لا تقع في الناحية الثانية من الجنة (٢) كل من كان في هذه الدنيا عديم العقل فهو في تلك
الدنيا كن مرق كيسه (٣) أذهب معك الى النار لكن لا أدخلها (٤) اذا قال ان لم ترسل في القيامة
لرضوان شيأ لا يفتح لك باب الجنة يصير كافرا (٥) ما ههذه الغوغا (٦) اذهب الى دار فلان و مره بالمعروف
(٧) ما الذى فعله معي أو قال ما الادية التى حصلت لى منه أو قال أنا اخترت العاقبة مالى ولهذا الفصول (٨)
أصاب فلان ماصية (٩) أصابتك مصيبة عظيمة (١٠) كل مانقص من عمره يكون زيادة فى أجلك أو قال
زاد بصيغته الدعاء (١١) نقص من عمر فلان واتصل باجلك مات وترك الروح لاك

الله تعالى لانه يجوز السلم في الخبز * والفتوى في بيع الحنطة والدقيق بالخبز على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يجوز بيع الحنطة بالحنطة
وزنا وان تساوا لان الحنطة كيلى فلا يجوز بيعها بنفسها الا بشرط التماثل في الكيل فان بيع وزنا وعلم أنهم ما تماثلان في الكيل قيل بأنه
يجوز * وكذا بيع الدقيق بالخبز وزنا لان الدقيق كيلى ولهذا لا يجوز بيع الحنطة بالدقيق وزنا ولو كان وزنا جاز هذا اذا باع من الحنطة
قدر ما يدخل تحت الكيل وزنا فان كانت الحنطة قليلا لا يدخل تحت الكيل جاز كالوباع الحنطة بالحفتين وأدى ما يدخل تحت الكيل
نصف صاع فان باع صاعا من الحنطة الرديئة بنصف صاع جيل من الحنطة أو باع نصف صاع من الحنطة بجمادون نصف صاع منها لا يجوز اذا
كان في أحد الجانبين مقدرا ما يدخل تحت الكيل وان باع مادون نصف صاع من الحنطة بجمادون نصف صاع وأحدهما أكثر من
الآخر جاز كالوباع الحنطة بالحفتين * ولوباع الحنطة بالشعير متفاضلا لا يجاز وان كان في الشعير حبات الحنطة قدر ما يكون في الشعير

وكذا لو بيعت الحنطة بالحنطة لا يجوز الامتساو ولو كان في كل واحد من الجانبين حبات شعير لا نال ما لا يخلو عنها الحنطة من حبات الشعير مغلوب الحنطة فكان مستمكاً * باع الخيل بالعصر متفاضلاً لا يجوز لان العصر يصير خلا في الحال الثاني فيكون بينهما شبهة المجانسة في الحال * والقرع الابريسم بمنزلة الدقيق مع الحنطة ولا بأس ببيع شاة على ظهرها صوف بصوف اذا كان الصوف المجزواً كثيراً كان على ظهر الشاة وكذا الشاة التي في ضرعها اللبن * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه في اللبن يجوز لا بطريق الاعتبار والصحيح هو الاول * وان كان اشترى شاة بلحمها فهو على وجهه ثلاثة ان اشترى بلحم الشاة مذبوحة مسلوخة واستخرج شحمها أو أمعاء ما نال تساويها وزناً جاز والافلا وان اشترى بلحم الشاة مذبوحة غير مسلوخة ان كان اللحم اقل مما في المذبوحة أو مثله أو لا يدري لا يجوز وان كان اللحم أكثر مما في المذبوحة جاز * وان اشترى باللحم شاة حية في القياس (٢٧٦) لا يجوز الا ان يعلم ان اللحم أكثر من لحم الشاة وهو قول محمد رحمه الله تعالى وفي

وجه اللعب وكذا اذا امر رجل امرأة الغيرة أن ترتدين من زوجها يصير هو كافر اهكذا روى عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن من أمر رجلاً أن يكفر كان الا امر كافر كافر المأمور أو لم يكفر قال أبو الليث اذا علم الرجل رجلاً كلمة الكفر يصير كافر اذا علمه وأمره بالارتداد وكذا في من علم المرأة كلمة الكفر انما يصير هو كافر اذا أمرها بالارتداد كذا في فتاوى فاضيلان * قال محمد رحمه الله تعالى اذا كره الرجل أن يتلفظ بالكفر بعيد تلفظ أو ما أشبه ذلك فتلفظه فهذا على وجهه * الاول أن يتكلم بالكفر وقلبه مطمئن بالإيمان ولم يخطر بباله شيء سوى ما كره عليه من انشاء الكفر وفي هذا الوجه لا يحكم بكفره لافي القضاء ولا فيما بينه وبين ربه * الوجه الثاني أن يقول خطري بالي أن أخبر عن الكفر في الماضي كاذباً فاردت ذلك وما أردت كفر مستقبلاً جواباً بالكلامهم وفي هذا الوجه يحكم بكفره قضاء حتى يقرق القاضي بينه وبين امرأته * الوجه الثالث اذا قال خطري بالي أن أخبر عن الكفر في الماضي كاذباً الا أني ما أردت ذلك يعني الاخبار عن الكفر في الماضي كاذباً وانما أردت كفر مستقبلاً جواباً بالكلامهم وفي هذا الوجه يكفر في القضاء وفيما بينه وبين ربه * واذا كره أن يصلي الى هذا الصليب فصل في ثلاثه أوجه * اما ان قال لم يخطر بباله شيء وقد صليت الى الصليب مكرهاً وفي هذا الوجه لا يكفر لافي القضاء ولا فيما بينه وبين ربه * واما ان قال خطري بالي أن أصلي لله ولم أصلي للصليب وفي هذا الوجه لا يكفر أيضاً لافي القضاء ولا فيما بينه وبين ربه * واما ان قال خطري بالي أن أصلي لله فتركت ذلك وصليت للصليب وفي هذا الوجه يكفر في القضاء وفيما بينه وبين ربه كذا في المحيط * ولو قيل لمسلم احمد للثلاث لاقتلناك فالأفضل أن لا يسجد كذا في الفصول العمادية * اذا أطلق الرجل كلمة الكفر عمد الكنه لم يعتد بالكفر قال بعض أصحابنا لا يكفر وقال بعضهم يكفر وهو الصحيح عندي كذا في البحر الرائق * ومن أتى بالفتنة الكفر وهو لم يعلم أنها كفر الا أنه أتى بها عن اختيار يكفر عن عامة العلماء خلافاً للبعض ولا يعذر بالجهل كذا في الخلاصة * الهائل أو المستهزئ اذا تكلم بكفر استخفاً أو استهزاء أو محاي يكون كفاً عند الكل وان كان اعتقاده خلاف ذلك * الخاطي اذا أجرى على لسانه كلمة الكفر خطأ بان كان يريد أن يتكلم بما ليس بكفر أجرى على لسانه كلمة الكفر خطأ لم يكن ذلك كفاً عند الكل كذا في فتاوى فاضيلان * يكفر بوضع فلسفة الجحوس على رأسه على الصحيح الاضرورة دفع الحر والبرد وبشد الزناد في وسطه الا اذا فعل ذلك خديعة في الحرب وطمية للمسلمين وبقوله الجحوس خير مما نافية يعني فعله وبقوله النصرانية خير من الجحوسية لا بقوله الجحوسية شر من النصرانية وبقوله النصرانية خير من اليهودية وبقوله لمعامله الكفر خير مما أنت تفعل عند بعضهم مطلقاً وفيه الفقيه أبو الليث بان قصد تحسين الكفر لا تنقيح معاملته * وبخروجه الى نيرور الجحوس

الاستحسان يجوز على كل حال وهو قولهما * ولو باع قفيزاً من حنطة مسلوخة بقفيز من مثلها واشترى قفيزاً من الرطبة التي خرجت من سنبلها غنلها والمبالوة باليابسة أو الرطبة باليابسة أو باع قفيزاً من التمر الذي أصابه ماء وانفتح بمثله أو الزبيب الذي أصابه ماء بمثله جاز البيع في جميع ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يعتبر التفاوت الذي يكون بينهما عند الخفاف وكذلك عند أبي يوسف رحمه الله تعالى الا في الحنطة الرطبة باليابسة فان ذلك لا يجوز عنده كما لا يجوز بيع الرطب بالتمر عنده وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز بيع الرطبة بالرطبة ولا المبالوة بالمبالوة ولا الزبيب المنتفخ أو التمر المنتفخ بغير المنتفخ ولا الرطبة باليابسة ولا المبالوة باليابسة الا ان يعلم تساويهما في التكامل بعد الخفاف

الا يبيع الرطب بالرطب قفيزاً بقفيزه لا يجوز ذلك وان كان أحدهما أكثر نقصاً من الآخر عند الخفاف ولا بأس ببيع الناطق بالتمر متفاضلاً الا ان يكون ذلك في موضع يباع التمر فيه ونزاقته لا يجوز اذا كان نسيته وان كان في موضع يباع التمر فيه كلاً جازت النسيته أيضاً * العنب جنس واحد وان اختلفت ألوانه وأصنافه وكذا الزبيب لا يجوز بيع البعض ببعض الامثلة مثل * ولا بأس ببيع طوم الطير واحد باثنين يدايد لانهم لا توزن ولا خريفه نسيته * لحم الابل والبق والغنم والابلانها أجناس مختلفة لا يجوز بيع البعض بالبعض متفاضلاً لا يدايد ولا خريفه نسيته * وكذا الالبية واللحم وشحم البان أجناس مختلفة لا يجوز بيع البعض ببعض متفاضلاً لا يدايد ولا خريفه نسيته * والسن جنس * اللحم لا يباع باللحم الامتساوياً * لحم الموز والضأن ولبنهما جنس واحد لا يجوز البيع فيه الامثلة مثل * صوف الغنم الايض والاسود جنس واحد * ولا يجوز بيع الغزل بالقطن الامتساوياً لان أصلهما واحد وكلاهما موزون وان خرجا من

الوزن أو خرج أحدهما من الوزن فلا بأس به واحداً بائنين * ويبيع الغزل بالثوب جائز على كل حال * ولا بأس بغزل القطن مع الكتان أو الصوف مع الشعر واحداً بائنين * وإن كان أحدهما نسيئة لا يجوز لمكان الوزن * وعن محمد رحمه الله تعالى أن يبيع القطن بالغزل لا يجوز متفاضلاً وعنه أنه يجوز مطلقاً * ولو باع لبداً بصوف أن كان اللبد بحال لو نقص يعود صوفاً تعتبر المساواة في الوزن وإن كان لا يعود لا تعتبر * الصوف والشعر وغزلهما جنسان مختلفان ولا بأس بالسلك واحداً بائنين لأنه لا يوزن فإن كان جنس منه يوزن فلا خيراً فيما يوزن الأمثلاً بمثل * وكل مصر لا يوزن فيه اللحم قال لا بأس بأن يباع طابق يطابقين ينظر في ذلك إلى حال أهل البلدة * ولا يجوز بيع الحليب من لبن الغنم بالسمن إلا أن يعلم أن ما في الحليب من السمن أقل من السمن وكذا اللبن مع الزبد * وكذا الواشترى التمر بالنوى لا يجوز إلا أن يعلم أن ما في التمر من النوى أقل * ولا بأس ببيع الزيت بالزيتون ودهن السمسم بالسمن والعصير بالنعيب (٢٧٧) والشاة باللبن والرطب بالدبس والمخولج بالقطن والغزل

لما وافقته معهم فيما يفعلون في ذلك اليوم * وبشرائه يوم النير ونشيا لم يكن يشتره قبل ذلك تعظيما للشرور
للالا كل والشرب وبأهدائه ذلك اليوم للشركين ولو بيضة تعظيما لذلك لاجابة دعوة مجوسى خلق رأس
ولده * وبتحسين أمر الكفار اتفاقا حتى قالوا لو قال ترك الكلام عند كل الطعام حسن من المجوس
أو ترك المضاجعة حالة الحيض منهم حسن فهو كافر كذا في البحر الرائق * رجل ذبح لوجه انسان في وقت
الخلة أو اتخذ الجوزات وما أشبه ذلك قال الشيخ الامام أبو بكر رحمه الله تعالى هو كفر والمذبح ميتة لا يؤكل
قال الشيخ الامام اسماعيل الراهد اذا ذبح البقر أو الابل في الجوزات فقد دم الحاج أو الغزاة قال جماعة من
العلماء يكون كفرا كذا في فتاوى قاضيان * امرأة شنت على وسطها حبلًا وقالت هذا زنا تركه كذا في
الخلاصة * رجل قال لغيرة بالقاسية ١ كبري به ازين كاركه تو ميكني قالوا ان أراد تعجب ذلك الفعل
لا يكفر كذا في فتاوى قاضيان * رجل قال ٢ كافري كردن به از خيات كردن أكثر العلماء على أنه
يكفر كذا في المحيط * وبه أفق أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى هكذا في الخلاصة * رجل ضرب امرأة
فقال المرأة لست بمسلم فقال الرجل هي أنى لست بمسلم قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
تعالى لا بصير كافر بذلك وقد حكى عن بعض أصحابنا أن رجلا لو قيل له ألست بمسلم فقال لا يكون ذلك
كفرا كذا في فتاوى قاضيان * قالت امرأة لزوجها ليس لك حية ولا دين الاسلام ترضى بخلاوى مع
الاجانب فقال الزوج ليس لي حية ولا دين الاسلام فقد قيل انه يكفر * رجل قال لامرأته يا كافرت يا يهودية
يا مجوسية فقالت ٣ هم جنين أو قالت هم جنين طلاقدهم را او قالت اكر هم جنين نبي با تو نباشمى أو
قالت هم جنين نبي با تو صحبت نداری أو قالت تو مرا نداری كفرت ولو قال ٤ اكر من جنين مرا مدار
لا يكفر وقد قيل يكفر أيضا والاول أصح وبه كان يفتي القاضي الامام جلال الدين رحمه الله تعالى وعلى هذا
اذا قالت المرأة لزوجها يا كافري يا يهودي يا مجوسي فقال الزوج ٥ هم جنين ازن بيرون آى أو قال اكر
هم جنين نبي ترا نداری فقد كفر ولو قال ٦ اكر جنين با من مباش فهو على الاختلاف والصحيح أنه
لا يكفر ولو قال ٧ يكرام كه جنين با من مباش فالظاهر أنه يكفر وقد قيل بخلافه أيضا ولو قال لاجنبى
ترجمه (١) المجوسية أحسن من هذا الامر الذى فعله (٢) الكفر أحسن من الخيانة (٣) أنا هكذا أو قالت
أنا هكذا أعطى الطلاق أو قالت ان لم أكن هكذا ما كنت ببيت معك أو قالت ان لم أكن هكذا ما كنت
صاحبك أو قالت لا تمسكنى (٤) ان كنت هكذا فلا تمسكنى (٥) أنا هكذا أخرجى من عندى أو قال ان لم
أكن هكذا ما كنت أمسكنك (٦) ان كنت هكذا فلا تمسكنى (٧) افرضى أنى هكذا لا تمسكنى

علم أن الحب أكثر مما في القطن يجوز أن كان لا يدري لا يجوز * وكذا بيع العنب بالزبيب في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى إن علم أن الزبيب أكثر من الزبيب الذي يحصل من العنب جاز والافلا وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز على كل حال إذا تساوا بكيلا * وكذلك بيع القصير بالعنب وبيع الثعالب بالثعالب لا يجوز * وأن العلم أن الأجر أكثر من الأيض جاز والافلا وكذلك يبيع دهن الجوز بلب الجوز وكذلك يبيع السيف الخلمي بالقضبة بقضبة خالصة * وبيع المنطقة المقضبة بالدرهم أو بالتبر لا يجوز لأن العلم أن القضة الخالصة أكثر وكذا الوباغ حليما من ذهب فيه جوهر لا يمكن إخراجها إلا بضر فباعه بذهب لا يجوز إلا أن يكون الذهب أكثر مما في الخلمي من الذهب * ولو اشترى حنطة في سبيلها بحنطة مذرة لا يجوز عندنا إلا أن يعلم أن المذرة أكثر * ولو باع بطيخا أو تينيا بطيخ غير مقطوف أو تين غير مقطوف لا يجوز على كل حال ولو هو خر وج الزاد من الشجر بعد البيع * باع كوز ماء

بكوزى ما جازى قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمه الله تعالى أن عند هـ ما الماله ليس بكبلى ولا بوزنى فيجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلا والجدان كان يباع وزنا فيبيع بالجديع بمساواة فى الوزن * باع الخبز بالخبز متفاضلا عددا أو وزنا جازى قول أبى حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى إذا بدوا بخيريه نسبة عند أبى حنيفة لأن الخبز بالخبز ليس بوزنى ولا عددى وقال محمد رحمه الله تعالى هو عددى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو وزنى الآن يكون قليلا لا يدخل تحت الوزن فيجوز بيع الواحد بالثنين وإن كان كثيرا لا يجوز * ولا يجوز بيع الحنطة المقلية بغير المقلية لا نقدا ولا نسبة وكذا لا يجوز بيع دقيق الحنطة بسوبقه عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى لا متساويا ولا متفاضلا * ولا يجوز بيع الحنطة بدقيقها أو بسوبقه فى قولهم * باع أنا من حديد مجديدان كان الأنا يباع وزنا يعتبر المساواة فى الوزن والأفلا وكذلك كان الأنا من (٣٧٨) نخاس أو صفر باعه بصفر والله أعلم فصل فيما يكون فرارا عن الربا

* رجل فى يده دراهم اغتصبها فاشتري بها شيئا قال بعضهم إن لم يصف الشراء إلى تلك الدراهم يطيب له المشتري وإن أضاف الشراء إلى تلك الدراهم ونقد منها لا يطيب له وذكر شداد عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى إذا اشترى الرجل بالدراهم المغصوبة طعاما إن أضاف الشراء إليها ونقد غيرها أو لم يصف الشراء إليها ونقد منها لا يلزمه التصديق الآن يضيف الشراء إليها ونقد منها وكذا ذكر الطحاوى رحمه الله تعالى * رجل حلف أن لا يشتري بهذه الدراهم قال لا يثبت إلا أن يدفع تلك الدراهم إلى البائع أو لا ثم يشتري بها الطعام لأن الدراهم لا تعين فى المبادلات وقال بعضهم إذا أضاف الشراء إلى الدراهم المغصوبة ونقد غيرها أو لم يصف الشراء

يا كافر يا يهودى فقال ١ هم جنين بمن صحبت مدار أو قال كره جنين نبي باؤ صحبت ندارى إلى آخر ما ذكرنا من الالفاظ فهو على ما قلنا بين الزوجين كذا فى المحيط * رجل أراد أن يفعل فعلا فقال له امرأته ٢ أن كاركنى كافر يا شىء ففعل ذلك الفعل ولم يثبت اليها لا بكفر ولو قال لامرأته يا كافرة ففعلت المرأة لا بل أنت أوفات لزوجها يا كافر فقال الزوج بل أنت لم يقع بينهما فرقة هكذا ذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى فى فتاواه * قالت لزوجها ٣ چون مغ جنت آ كندم شدة فقال الزوج پس چندين كاه با مغ باشيده ٤ أو قال با مغ چرا باشيده فهذا من الزوج كثر ولو قال لزوج لها ٥ يا مغ انجى فقالت پس چندين كاه مغ انجى راد شدة أو قالت مغ انجى چرا راد شدة هذا كفر منها ولو قال للمسلم أجنبى يا كافر أو لا حنيفة يا كافرة ولم يقل مخاطب شيئا أو قال لامرأته يا كافرة ولم يقل المرأة شيئا أو قالت المرأة لزوجها يا كافر ولم يقل الزوج شيئا كان الفقيه أبو بكر الأعمش البلخى يقول بكفر هذا القائل وقال غيرة من مشايخ بلخ رحمه الله تعالى لا يكفر والمختار للفتوى فى جنس هذه المسائل أن القائل بعث هذه المقالات إن كان أراد الشتم ولا يعتقه كافر لا يكفر وإن كان يعتقه كافر انما خطبه به ذبا على اعتقاده أنه كافر يكفر كذا فى الذخيرة * امرأة قالت لولدها ٦ أى مغ بجه أى كافر بجه أى كافر بجه قال أكثر العلماء لا يكون هذا كفرا وقال بعضهم يكون كفرا ولو قال الرجل هذه الالفاظ لولده اختلفوا فيه أيضا والاصح أنه لا يكفر إن لم يرد بها كفر نفسه كذا فى فتاوى قاضيان * ولو قال للابنة ٧ أى كافر خد اوند لا يكفر بالاتفاق وإذا قال لغيره يا كافر يا يهودى ناجوسى فقال ليس بكفر وكذلك إذا قال ٨ أرى هم جنين كبريكفر ولو قال ٩ توتى خود اوند لم يقل شيئا وسكت لا يكفر إذا قال لغيره ١٠ بيم بود كه كافر شدى أو قال خشيت أن كافر لا يكفر ولو قال ١١ چندان برنج بايدى كه كافر خواستم شدن يكفر * رجل قال ١٢ اين روز كار مسلمانى ورزيدن نيست روز كار كافرى است قيل يكفر قال صاحب المحيط وأنه ليس بصواب عندى وفى واقعات الناطقى مسلم ومجوسى فى موضع فدا رجل المجوسى فقال يا مجوسى فأجابته المسلم قال إن كانا فى عمل واحد لذلك

زوجة (١) أنا هكذا فلا تصاحبى أو قال إن لم أكن هكذا ما كنت أصاحبك (٢) إن فعلت هذا الأمر فانت كافر (٣) غدا فاك صار ملائ مثل المجوس فقال الزوج حينئذ مكنت مدة طويلة مع المجوسى (٤) أو قال لم مكنت مع المجوسى (٥) يا مجوسية فقال حيثئذ قد أمسكت المجوسية هذه المدة الطويلة أو قالت لم أمسكت المجوسية [(٦) يا ابن المجوسى أو يا ابن الكافر أو يا ابن اليهودى (٧) يا دابة الكافر (٨) نعم افرض هكذا (٩) بل أنت (١٠) خشيت أن كافر (١١) أدبى كثير حتى أردت أن أكون كافرا (١٢) هذا الزمن ليس زمن الاشتغال بالاسلامية بل زمن الكافرية

اليهود ونقد منها أو لم يصف الشراء إليها لكن كل من نيت أن يعطى الثمن من الدراهم المغصوبة ونقد منها لا يطيب له الداعى وهذا أحوط والفتوى على أنه يطيب له إلا إذا أضاف الشراء إليها ونقد منها * وذكر فى الأصل رجل غصب ألفا فاشتري بها ثيابا ورجع يلزمه التصديق بالرجع وهذا محمول على ما إذا أضاف الشراء إليها ونقد منها * السلطان إذا اشترى بالدراهم المرسلة وقضى الثمن مما يأخذ من الناس ظمنا أو يكره لغيرهم تناول أطعمتهم ليكون زجرهم عن الظلم * رجل دفع مالا مضاربة إلى جاهل وتصرف العامل فيه فربح حل لصاحب المال أن يأخذ من الربح ما لم يعلم أنه كسبه من الحرام وكذا لو صار المضارب ذميا * رجل اشترى من التاجر شأهلا يلزم السؤال أنه حلال أم حرام قالوا ينتظر أن كان فى بلد وزمان كان الغالب هو الحلال فى أسواقهم ليس على المشتري أن يسأل أنه حلال أم حرام وبينى الحكم على الظاهر وإن كان الغالب هو الحرام أو كان البائع رجلا يبيع الحلال والحرام يختلط ويسأل أنه حلال أم حرام * رجل

ما توكان كسبه من الحرام بنفي لورثته أن يعرفوا فان عرفوا انهم لم يعرفوا انصدم قوا به * رجل اشترى دارا فوجد في
 جذوعها دراهم قال بعضهم هي غزلة اللقطة وقال بعضهم ردها على البائع فان يقبل البائع فحينئذ تصدق بها وهذا أصوب * رجل له
 على رجل عشرة دراهم فأراد أن يجعلها ثلاثة عشر إلى أجل قالوا اشترى من المديون شيئا بثلث العشرة ويقبض المبيع ثم يبيع من المديون
 بثلاثة عشر إلى سنة فيقع التجوز عن الحرام ومثل هذا مروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر بذلك * رجل طلب من رجل دراهم
 ليقرضه بده دوا زده فوضع المستقرض متاعا بين يدي المقرض فيقول للقرض بعث منك هذا المتاع بمائة درهم فيشتري المقرض ويدفع
 اليه الدراهم ويأخذ المتاع ثم يقول المستقرض بعني هذا المتاع بمائة وعشرين فيبيعه ليحصل للمستقرض مائة درهم ويعود اليه متاعه
 ويجب للمقرض عليه مائة وعشرون درهما والاوتق والا حوط أن يقول (٢٧٩) المستقرض للمقرض بعد ما قررا المعاملة كل

مقالة وشرط كان بينهما نقد
 تركته ثم يبيع قدان يبيع
 المتاع وهذه المسئلة دليل
 على جواز بيع الوفاء اذ لم
 يكن الوفاء شرطاً في البيع
 هذا اذا كان المتاع للمستقرض
 فان كان المتاع للمقرض
 وليس للمستقرض شيء
 ويريد أن يقرضه عشرة
 بثلاثة عشر إلى أجل فان
 المقرض يبيع من
 المستقرض سلعة بثلاثة
 عشر ويسلم السلعة إلى
 المستقرض ثم ان المستقرض
 يبيع السلعة من أجنبي
 بعشرة ويدفع السلعة إلى
 الاجنبي ثم الاجنبي يبيع
 السلعة من المقرض بعشرة
 ويأخذ العشرة منه ويدفعها
 إلى المستقرض فيبرأ
 الاجنبي من الثمن الذي
 كان عليه للمستقرض فتصل
 السلعة إلى المقرض بعشرة
 وللمقرض على المستقرض
 ثلاثة عشر إلى أجل
 * وحيلة أخرى أن يبيع

الداعي فتوهـم المسلم أنه يدعو له لاجل ذلك العمل لم يلزمه الكفر وان لم يكونا في عمل واحد خيف عليه الكفر
 * مـ قال أنا لمجد يكفر ولو قال ما علمت أنه كفر لا يعذر به هذا * رجل تكلم بكلمة زعم القوم أنها كفر
 وليست بكفر على الحقيقة فقبل له كفرت وطلقت امرأتك فقال ١ كفر شده كبروزن طلاق شده كبر يكفر
 وتبين منه امرأته كذا في الفصول العمادية * وفي التينة سألت والدي عن رجل قال أنا فرعون أو أبلدس
 فحينئذ بكفر كذا في التواريخ ٢ * رجل وعظ فأسقاؤنبه إلى التوبة فقال له ٣ ازبس اين همه
 كلام مغان بر سر منـم يكفر * قالت امرأته لزوجها ٤ كافر بودن به تراز با تو بودن تكفر * اذا قال ٥
 هر چه مسلماني كردم همه بكافران دادم كرفلان كاركتم وفلان كاركرد لا يكفر ولا يلزمه كفارة العين
 * امرأة قالت ٥ كافر ام كرجنين كاركتم قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى
 تكفروا بتبين من زوجها الحال وقال القاضي الامام علي السغدري هذا تطبيق ومبين وليس بكفر *
 ولو قالت زوجها ان جفوتني بعد هذا أو قالت ان لم تشتر لي كذا الكفر تكفرت في الحال كذا في الفصول
 العمادية * رجل قال كنت مجوسيا الا أني أسلمت على سبيل التمثيل ولم يعتقد ذلك حكم بكفره قاله
 شمس الأئمة الحوافي رحمه الله تعالى * اذا سجد لانسان سجدة تحية لا يكفر كذا في السراجية * وفي
 الخزانة لو قال المسلم ٦ خدای عز وجل مسلمانی از تو بستاند وقال الآخرا من يكفران جميعا * رجل
 أدى رجلا فقال ٧ من مستلّم من امر نجمان فقال المؤذي خواهي مسلمان باش خواهي كافر يكفر وكذا
 لو قال ٨ اكر كافر باشي مراجه زبان يلزمه الكفر كذا في التواريخ * كافر أسلم وأعطاه الناس أشياء
 فقال مسلم ٩ كاشكي وي كافر بودي نامسلم شدی ومردمان اورا جبري دادی وتعني ذلك بقلبه
 فانه يكفر هكذا حكى عن بعض المشايخ * رجل غنى أن لم يحترم الله الخمر لا يكفر ولو غنى أن لم يحترم الله الظلم
 والزنى وقتل النفس بغير الحق فقد كفر لان هذه الأشياء لم تكن حلالا في وقت ما في الفصل الأول غنى
 ما ليس بمستحيل وفي الفصل الثاني غنى ما هو مستحيل وعلى هذا لو غنى أن لم تكن المناكحة بين الاخ والاخت
 حراما لا يكفر لانه غنى ما ليس بمستحيل فانه كان حلالا في الابتداء والحاصل ان ما كان حلالا في زمان ثم صار

زحمة (١) افرض أني صرت كافرا وأن امرأتني طلقت (٢) بعد هذا كله أضح على رأسي قلنسوة المجوس
 (٣) الكفر أحسن من معاشرتك (٤) كل ما فعلته من أمور الاسلام أعطيتك كله للكفار ان فعلت ذلك
 الامر وفعله (٥) أنا كافرة ان فعلت كذا (٦) الله تعالى يسلب منك الايمان (٧) أنا مسلم لا تؤذي
 فقال المؤذي كن مسلما ان اردت أو كافرا (٨) لو صرت كافرا الضر على (٩) ياليتك كان كافرا حتى
 يسلم فتعطيه الناس أشياء
 المقرض من المستقرض سلعة بثلاثة عشر إلى أجل معلوم ويدفع السلعة إلى المستقرض ثم يبيعها المستقرض من الاجنبي ثم ان المستقرض
 يقبل البيع مع الاجنبي قبل القبض أو بعده ثم يبيعها المستقرض من المقرض بعشرة ويأخذ العشرة فيحصل للمستقرض عشرة وعليه
 للمقرض ثلاثة عشر وتصل السلعة إلى المقرض والمقرض وان صار مستقرا بما باع بأقل مما باع قبل فقد التزم الآن ذلك جائز لتقليل البيع
 الثاني وهو البيع الذي جرى بين المستقرض والاجنبي * وحيلة أخرى أن يبيع المقرض من المستقرض سلعة بثلثين مؤجل ويدفع السلعة
 إلى المستقرض ثم ان المستقرض يبيعها من غيره بأقل مما اشترى ثم ذلك الغير يبيعها من المقرض بما اشترى تصل السلعة اليه بعينها ويأخذ
 الثمن ويدفعه إلى المستقرض فيحصل المقرض ويرجع المقرض وهذه الحيلة هي العينة التي ذكرها محمد رحمه الله تعالى
 وقال مشايخ نيل بيع العينة في زماننا من البيوع التي تجرى في أسواقنا وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال العينة جائزة ما جرت

وقال أجملكان الفراء من الحرام * رجل استقرض عشرة دراهم ثم أوفاه وزاد قالوا إن كانت الزيادة قليلة تجوز بين الوزنين كدانق في الماتة لا بأس به وإن كانت كثيرة كدرهم في المائة لا يجوز وعليه رد الزيادة واختلفوا في نصف درهم في مائة قال بعضهم هم هو كثير لا يجوز وقال بعضهم هو قليل فيجوز * ولو أن المستقرض وهب الزيادة من المقرض لا يصح لأنها هبة المشاع فيما يحتمل القسمة * رجل له عشرة دراهم صحاح فأراد أن يبيعها بأثنى عشر درهما مكسرة لا يجوز لأنه باقاً أن أراد الحيلة يستقرض من المشتري أثنى عشر درهما مكسرة ثم يقضيه عشرة جاداً ثم إن المقرض يبرئه عن درهمين فيجوز ذلك * ولو كان له على رجل عشرة دراهم مكسرة إلى أجل فلما حل الأجل جاء المديون بنسعة صحاح وقال هذه التسعة تلك العشرة لا يجوز لأنه ربا * فان أراد الحيلة يأخذ التسعة بالتسعة ويبرئه عن الدرهم الباقي فان خاف المديون أن لا يبرئه عن الدرهم الباقي (٣٨٠) يدفع إلى صاحب الدين تسعة دراهم صحاح أو فلساً أو شيئاً يسيراً عوضاً عن الدرهم

الباقي جاز ذلك ويقع الامن * رجل دفع إلى خباز دراهم وقال اشترت بهامك مائة من من الخبز وجعل كل يوم يأخذ خمسة أمنا قالوا ما بأكله فهو مكروه وان دفع الدراهم ولم يشتر منه لكن يأخذ منه كل يوم ما يريد لا بأس به وإن كانت نيته وقت الدفع الشراء فلا عبرة لتلك النسبة ما لم تلفظ ولو قال عند الأخذ هذا على ما قاطعتك كان أولى * رجل أراد أن يهب نصف داره مشاعاً فالحيلة فيه أن يبيع منه نصف الدار بثمن معلوم ثم يبرئه عن الثمن

حراماً فتمنى أن لم يكن حراماً لم يكفر * مسلم رأى نصرانية مسمينة فتحنى أن يكون هو نصرانيا حتى يتزوجها يكفر كذا في المحيط * رجل قال لغيره ١ مرا بحق ياري ده فقال ذلك الغير بحق هر كس ياري دهد من تران حق ياري ده يكفر كذا في الفصول العمادية * رجل قال لمن ينازعه أفعل كل يوم عشرة أمنا لك من الطين أول يقل من الطين فان عني به من حيث الخلقة يكفر وان عني به ضعفه لا يكفر * وقعت في زماننا من هذا الجنس واقعة أن رستاقيا قال قد خلقت هذه الشجرة فاتفق أجوبة المفتين أنه لا يكفر لأنه ربا ما خلق في هذا المقام عادة الغرم حتى لو عني حقيقة الخلق يكفر * قال رجل ٢ رهي واركار كنيم وآراد واربخوريم فقد قيل هذا خطأ من الكلام وهو كلام من يرى الرزق من كسبه إذا قال ٣ تافلان برجاست أو قال تامرا اين بازوي زرین برجاست هر روزي كم نيابد قال بعض مشايخنا يكفر وقال بعضهم يحسني عليه الكفر قال ٤ درویشی بدبختی است فهو خطأ عظيم قال لا تحرم يكسبه خذ ابرا كن ويكسبه من اقليل لا يكفر هذا القائل سئل أبو بكر القاضي عن كان يلعب بالشرط ففازت له امرأة أنه لا تلعب بالشرط ففازت سمعت العلماء قالوا من يعمل بالشرط ففاز فهو من أعداء الله فقال الزوج بالفارسية ٦ أي دون كه من دشمن خدایم نشكیم ونيارام فقال للسائل هذا أمر صعب على قول علماءنا ينبغي أن تدين امرأته ثم يجتد النكاح وقال غيره لا يكفر سئل عبد الكريم عن رجل ينازع قوماً فقال الرجل ٧ من ازده مغ مستكاره ترم أو قال من ازده مغ ترم قال لا يكفر وعليه التوبة والاستغفار * سئل عن رجل قيل له ٨ يا يكدرم بده تابهارت مسجد صرف كنم يا مسجد حاضر شو نماز فقال من نه مسجد آيم ونه درهم درهم مر يا مسجد چه كار وهو مصر على ذلك قال لا يكفر ولكن يعزركذا في المحيط * يكفر بقوله عند رؤية الدائرة التي تكون حول القمر يكون مطر مديعاً علم الغيب كذا في الحر الرائق * إذا قال فنجوي ٩ زنت يجهنم اده است ويعتقد ما قال كفر كذا في الفصول العمادية * لو صاحبت الهامة فقال يموت المريض أو قال ١٠ باركران خواهد شدن أو صاحبت العقق فرجع من السفر اختلف المشايخ في كفره كذا في الخلاصة * سئل الامام الفضلي عن قال لا تخرباً حر فقال ذلك

ترجمة (١) ساعدني بحق فقال ذلك الغير كل انسان يعاون مع الحق أنا أساعدك بدون حق (٢) نشـ سئل مثل العبدوناً كل كلاً حوار (٣) مادام فلان مسقراً أو قال مادام هذا الذراع الذهبي مستمر إلى لا ينقص رزقي (٤) الذفر سو بخت (٥) أسجد لله سجدة ولى سجدة (٦) يا دنيئة أنا عداؤ الله لأصبر ولا أرتاح (٧) أنا أظلم من عشرة من الجوس أو قال أنا أقبح من عشرة من الجوس (٨) اما أن تعطى درهمـ ما النصر فـ في عمارة المسجد واما ان تحضر بالمسجد للصلاة فقال أنا لا آتي المسجد ولا أعطي درهماً أي شغل لي بالمسجد (٩) امرأتك وضعت (١٠) سيقع جل ثقيل

فصل فيما يخرج به عن الضمان في البيع الفاسد والبيع المكروه

المشتري شراء فاسداً إذا جاء بالمبيع إلى البائع فلم يقبله البائع فأعاد المشتري إلى منزله فهلك لا يضمن وكذا الغاصب إذا رد المغيصوب

فلم يقبل المغيصوب منه فأعاد إلى منزله فهلك لا يضمن وان كان المشتري موضوعة بين يدي البائع أو المغيصوب منه فلم يقبله الرجل ثم حمله إلى منزله فهلك كان ضامناً في الغصب والبيع الفاسد وقال بعضهم ان كان قد ادا البيع قوباً غير محتلف فيه فالجواب به كذلك وان كان محتلفاً فيه فجاء به إلى البائع فلم يقبله البائع فأعاد إلى منزله وهلك لا يبرأ عن الضمان والصحيح أنه يبرأ في الوجهين الا اذا وضع بين يديه فلم يقبل وذهب به إلى منزله فهلك فإنه يكون ضامناً لأنه يصير غاصباً غصباً مبتدأ * اشتري أمه شراء فاسداً وقضها فقلت عندهم من غيره كان عليه أن يرد ما ع والولد والكسب بمنزلة الولد ولو هلك الجارية عنده وبقي ولدها رداً وقيمة الجارية أيضاً * ولو اشتري عمداً يساوي خمسمائة بخمسمائة شراء فاسداً وقضه فازدادت قيمته من حيث السعر فصار يساوي ألفاً * باعه من غيره كان عليه لباثته خمسمائة قيمته يوم القبض * ولو غصب عبداً يساوي ألفاً فازدادت قيمته إلى ألفي درهم ثم اشتراه من المالك شراء فاسداً ثم مات العبد قالوا ان وصل الغاصب إليه بعد

بعد الافالة مضمون على
المشتري بالثمن فصاح ابراه
البائع اما في البيع الفاسد
فما تجب القيمة على المشتري
عند الهلاك فلا يصح الابرأه
قبله وهو نظير ما لو قال
لغيره بعث منك هذا الشيء
بعشر قدراهم ووهبت لك
العشرة فقال المشتري قبلت
يجوز البيع ولا تصح الهبة
لانه ابرأه عن الثمن قبل
الوجوب رجل اشترى ستر
الكعبة من بعض السدنة
لا يجوز لانه اشترى ما لا يملك
البائع وان نقل الى بلده كان
عليه أن يتصدق به على
الفقراء رجل يبيع على
طريق العامقو يشتري قال
بعضهم ان كان الطريق
واسعا لا يتضرر الناس
بقعوده لا بأس بالشرا منه
وقال بعضهم لا يكره
الشرا منه على كل حال وقال
بعضهم لا يشتري منه على
كل حال لان القعود على
الطريق يضر عذر مكره

ترجمة (١) يحتاج الى الحر كتمن العبد (٢) كل ما قاله فلان افعله ولو قال كفرا (٣) ملئت من الاسلام
(٤) اذا قال الفقير صار مدبرا و عديم البخت (٥) يا الله (٦) يارب

(٣٩٦ - فتاوى ثلثي) ولهذا وعثره انسان وهالك كان ضامنا والشرع منه يكون حلاله على المعصية واعانة له على ذلك . رجل اشترى ثوبا بشاره فاسدا وقبضه فقطعه قيصا ولم يخطه حتى اودعه البائع بعد القطع فهلك عنده كان على المشتري ثمنه فان القطع دون القيمة لانه لم يمسأ اودعه البائع بعد القطع فقد رد على البائع ما بقي بعد القطع . ويكره بيع الامر من فاسق يعلم انه يعصى به لانه اعانة على المعصية . مسلم اشترى عبدا مجوسيا فقال له العبد ان يعتني من مسلم قتلت نفسي جاز له ان يبيعهم المجوسى لانه يبيع الكافر من كفره ولا بأس ببيع الزنار من النصراني والقلنسوة من المجوس لان ذلك ليس باعانة على المعصية بل فيه اذلال الكافر . ويكره ان يبيع المكعب المفض من الرجل اذا علم انه يشتري ليلبس . صبي جاء الى القاضي بفلس او بحجر أو طلب منه شيئا يتفجع به في البيت كالخم والاشنان ونحو ذلك جاز ان يبيع ذلك منه وان طلب منه جزوا أو فستقا أو نحو ذلك مما يشتري لنفسه عادة لا يبيع لانه في الوجه الاول اذن عادة وفي الفصل الثاني لا يصح بيع

ويشتري وقال أبا بالغ ثم قال بعد ذلك لست بالغ فان كان حين أخبر عن البلوغ يحتمل البلوغ بأن كان سنه اثني عشر أو أكثر لا يعتبر بحوده بعد ذلك لانه أخبر عن أمر محتمل فان أدنى الوقت الذي يبلغ فيه الصبي ويحتمل اثنا عشر فاذا صح اخباره بالبلوغ لا يصح بحوده بعد ذلك وان كان سنه دون ذلك لا يصح اخباره بالبلوغ فيصح بحوده * حصر المسجد اذا صار خلقا جاز أن يباع ويراد في ثمنه ويشتري به آخر * وجعل دخل كرم صديقه فأكل منه شيئا وكان صديقه باع السكر وهو لا يشعر به قالوا الاثم عنه موضوع وينبغي أن يستحل من المشتري أو يضمن له * رجل قيل له اما أن تشرب هذا الشراب أو تبيع كرمك فباع ولم يشرب قالوا ان كان شرابا يحل شربه لم يشرب لانه غير مكره وان كان شرابا لا يحل شربه لا يجوز البيع لانه مكره * قوم اجتمعوا ودفعوا مالا الى رجل ليدخل دار الحرب ويشتري الاسراء قالوا ينبغي أن يشتري كل أسير بقيمة لو كان عبدا في ذلك المكان أو بقدر ما يتغابن (٣٨٣) الناس فيه ولا يستأمر الاسير في ذلك فانه لو استأمر الاسير فأمره الاسير أن

المرحوم ١ اكرى بيحاي كسي بدى كندوا وكويد من اين بدى ازودا ننه از حكم خدای كافر كردد وفي رسالته أيضا ٢ در مجموع نوازل آورده است اكرى بيحاي بوقت خلوت يعني بوقت پوشیدن شه وبوقت تهنية از برای پوشیدن نشر بف و رضاء و قربانی کنند كافر شود و این قربانی مردار باشد و خوردن آن روا نبود و آنكه در زمان ماشائع شده است و يشتري از عورات مسلمانان بدان مبتلا اند است كه بوقت آنكه بلكه كود كان را بپروني آيد كه آنرا جلدی ميكوي بندينام آن ابله صورتی کرده اند و آنرا می پرستند و شفای كود كان از او میخواهند و اعتقاد ميكند آن سنك مراين كود كان را شفا ميدهاين عورات بدین فعل و بدین اعتقاد كافر ميشوند و شوهران ایشان كه بدین فعل رضامند اند نیز كافر گردند و ديكر از این جنس آنست كه بر سر آب ميروند و آن آب را می پرستند و بنی كه دارند كو سپند بر سر آب ذبح ميكند و بدین آب پرستند و كن آب و ذبح كنند كان كو سپند كافر ميشوند و كو سپند مردار گردد خوردن روا نبود و همچنین نه زرخانه صورت ميكند چنانچه معهود پرستیدن كبران است آنرا می پرستند و بوقت زادن كودك بشكرف نقش ميكند و دروغ می زنند و آن بنام بتی كه آنرا بهانی میخواهند می پرستند و مانند این هر چه ميكند بدان كافر ميشوند و از شوهران خود مباينه ميشوند * اكر كويد درين روز كار ناخيات نكنم و دروغ نگويم روز نيك گذرد و يا كويد تا درخريد و دروغ نگوئي نافي نیابي كه بخوري و يا يكي را كويد بر اخيات ميكني و يا برادر و غم ميكوي كويد از بنها چاره نيست بدین همه لفظها كافر شود * اكر مردی را كويد دروغ مكوي پس او كويد اين سخن راست تراست از كلمه لا اله الا الله محمد رسول الله كافر

يشتري و أدى ثمنه من المال الذي كان عنده كان ضامنا لاصحاب الاموال ويكون ما أدى من الثمن ديناعلى الاسير كأنه أقرضه ولا يكون الشراء لاصحاب الاموال * ولو قال له الاسير اشتريني أو فكنتي ينبغي للأمر أن يقول اشتريتك حسبة لاصحاب الاموال ثم يشتريه بعد ذلك فلا يكون ضامنا * ولو كان الاسير عبدا أو أمة فاشتراه المأمور ونقص الثمن من الاموال التي في يده يكون ضامنا لان العبيد والاماء صاروا عمالك أهل الحرب فاذا اشتراهم كان مستريا عبيدا أهل الحرب فيكون مشتريا لنفسه فيكون ضامنا * رجل اشترى الاسراء من أهل الحرب جازله أن يعطيهم الزنوف والمفشوشة والعروض أكثر من قيمته لان شراء الاحرار لا يكون شراء حقيقة وان كان الاسارى عبيدا لا يبعه

ترجمة (١) اذا فعل رجل سيئة في حق آخر فقال أنا أعلم أن هذه السيئة منك وليست من حكم الله يصير كافرا (٢) آوردن في مجموع النوازل قال اذا ذبح رجل قربانا عند خلوة السلطان أو في وقت التهنة يصير كافرا ويكون هذا القربان نجسا ولا يجوز أكله، والذي شاع في زماننا و كثير من نساء المسلمين مبتليات بذلك هو أنهن في وقت طلوع الجدرى لا لاطفال يفعلن صورة باسم ذلك الجدرى و يعبدنهم و يطلبن منهم شفاء الاولاد و يعتقدن أن ذلك الحريشني هذه الاطفال قتل الله اسم يصرن ككافرات بهذا الفعل و بهذا الاعتقاد و برضا أزواجهن بهذا الفعل يصيرون كفارا و من هذا القبيل أنهن يذهبن الى عين مامو و يعبدن ذلك الماء و يذبحن على ذلك الماء شاة القلبية التي أضمرن فيها تيك العبادات للماء و الذابحات يصرن ككافرات و تكون الشاة نجسة ولا يحل أكلها و مثل ذلك أنهن يتخذن صورة في البيوت و يعبدنهم مثل عبادة المجوس و عند وضع المولود يتقشهن بالزنجفر و يقرن عليهن الزيت و يعبدنهم باسم الصنم الذي يقال له بهاني و كلما فعلن شيئا مثل هذا يصرن ككافرات و يبينه من أزواجهن

ذلك رجل استام شيئا من رجلين المثل فزاده رجل آخر في الثمن لا يريد شرائه و انما يفعل ذلك ليرغب المشتري في بشكرف الزيادة و ذلك مكره و هو العيش المنهي وان كان الذي استام يطلب الشراء بأقل من قيمته فلا بأس لغیره أن يزد حتى يرغب المشتري في الزيادة الى تمام قيمته و هو ما جوف في ذلك * رجل باع شاة من كافر بقتله خنقا أو يضرب على الرأس حتى يموت قالوا لا بأس ببيعه و كذا يجوز بيع ذبيحة المجوس فيما بينهم و عن محمد رحمه الله تعالى لا يجوز بيع ذبيحة الخنوس فيما بينهم * رجل باع العصير عن يتخذه خرا لا بأس به و كذا لو باع الارض ممن يتخذها كنيسة أو بيت ناري و يجوز بيع بناء بيوت مكة و لا يجوز بيع الاراضي في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى * و كذا يجوز اجارة البناء لا يجوز اجارة أرضها و عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية يجوز بيع دور مكة و فيها الشفعة * و يكره اجارة هافي الموسيم * مصر عرقه الطعام ليس للامام أن يسعر فان سعى فباع الخبز بأكثر مما جاز ببيعه و قال محمد رحمه الله تعالى للامام أن يجبر المحتكر

على البيع اذا خاف الهلاك على أهل المصر ويقول له متكره ما يبيع الناس ويزياد يتعابن الناس في مثلها * وقيل على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجبره الامام على البيع لانه حجر وهو لا يرى الحجر وقال القدوري رحمه الله تعالى قد قال أصحابنا اذا خاف الامام الهلاك على أهل المصر يأخذ الطعام من المحتكر ويفرقه عليهم فإذا وجدوا ردوا مثله وليس هذا بجبر انما هو ضرورة ومن اضطر الى مال الغير وخاف الهلاك كان له أن يأخذه بغير رضاه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قدم الاعراب الكوفة وأرادوا أن يمتاروا منها كان للامام أن يمنعهم عن ذلك لانه أن يمنع أهل البلدة عن الاحتكار فهذا أولى والله أعلم فصل فيما يتضرر به الجيران ويخاصمه في ذلك رجل اشترى داراً أو يبتاع سكة وكان ذلك للديانة وأراد المشتري أن يبيع فيها قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان كان يعمل ما فيه أذى الجيران على الدوام فإنه يمنع عن ذلك قال رضي الله عنه وهذا شيء استحسنته مشايخنا في ما عتد (٢٨٣) أي حنيفة رحمه الله تعالى لا يمنع عن

ذلك * يجوز بيع الارض المحيطة بالدار الامام فان أحياها بغير إذن الامام وباعها لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحبها يجوز * رجل اشترى حجره فطعمها وسطح جاره مستويان فأخذه جاره حتى يتخذ حائطاً بينه وبين جاره ليس له ذلك لان الانسان لا يجبر على البناء في ملكه ولو أراد الجار أن يمنع من الصعود حتى يتخذ سيرة قالوا ان كان في صعدوه يقع بصره في دار جاره كان له أن يمنع من الصعود حتى يتخذ سيرة وان كان لا يقع بصره في داره ولكن يقع بصره عليهم اذا كانوا على السطح لا يمنع من الصعود لان جاره شاركه في الضرر * رجل له في داره شجرة فمراد وقد باع أغصانها واذا ارتقاها المشتري يطلع على عورات المسلمين قالوا للجيران أن يرفعوا الأمر الى

شودا اگر کسی بخشم شود دیگری کوید کافری به ایزین کار کافر کرد و اگر مردی سختی کوید که آن منهی بود و دیگر کوید چه میگوید بر تو کفر لازم میگرداند و کوید چه کنی امر را کفر لازم آید کافر شود کذا فی التنازع * من خطر بقلبه ما يوجب الكفر ان تكلم به وهو كله ذلك فذلك محض الايمان واذا عزم على الكفر ولو بعد مائة سنة يكفر في الحال كذا في الخلاصة * رجل كفر بلسانه طائعا وقلبه مطمئن بالايمان يكون كافرا ولا يكون عند الله مؤمنا كذا في فتاوى قاضيان * ما كان في كونه كفرا اختلاف فان قاله يؤمر بتجديد النكاح والتوبة والرجوع عن ذلك بطريق الاحتياط وما كان خطأ من الالفاظ ولا يوجب الكفر فقل أنه مؤمن على حله ولا يؤمر بتجديد النكاح والرجوع عن ذلك كذا في المحيط * اذا كان في المسئلة وجوه توجب الكفر ووجه واحد يمنع فعلى المفتي ان يعيّل الى ذلك الوجه كذا في الخلاصة * في البرازية الا اذا صرح بارادة توجب الكفر فلا ينفعه التأويل حينئذ كذا في البحر الرائق * ثم ان كانت قيمة القائل الوجه الذي يمنع التكفير فهو مسلم وان كانت نيته الوجه الذي يوجب التكفير لا تنفعه فتوى المفتي ويؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك وتجديد النكاح بينه وبين امرأته كذا في المحيط * وينبغي للمسلم أن يتعود ذكر هذا الدعاء صباحا ومساء فانه سبب العصمة عن هذه الورطة بوعد النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء هذا اللهم اني أعوذ بك من أن أشرك بك شيئا وأنا أعلم وأستغفر لك لما أعلم كذا في الخلاصة

باب العاشر في البغاة

أهل البغي كل فرقة لهم منعة تغلبون ويجمعون ويقا تلون أهل العدل بتأويل ويقولون الحق معنا ويتبعون الولاية * فان تغلب قوم من الاصول على مدينة وأخذوا المال فليس وبغاة كذا في خزائن المفتين * اذا خرج قوم من المسلمين عن طاعة الامام وغلبوا على بلاد دعاهم الى العود الى الجماعة وكشف عن شبهتهم ودعاهم الى التوبة كذا في الكافي * وهذه الدعوة ليست بواجبة واذا بلغه أنهم يشتركون * لو قال رجل مادمت لم أخن في هذا الزمان ولم أقل كذبا لا يمضي اليوم أو قال ان لم تقل كذبا في البيع والشراء لا تجذب خبرا تا كذا أو قال لا تخلاي شيئا تخون أو لا يثنى تكذب فقال لا بد من هؤلاء يصير كافرا بهذه اللفاظ كلها * اذا قيل لرجل لا تكذب فقال هذا اللفظ أصدق من كلمة لا اله الا الله محمد رسول الله يصير كافرا * اذا قال رجل لا تخرفي حال غضبه الكافرية أحسن من هذا الامر يصير كافرا * اذا تكلم رجل بلفظ منهي عنه فقال آخر لا تقل فإنه يلزمك الكفر فقال هو ما تصنع اذا لم يثنى الكفر يصير كافرا

القاضي حتى يمنع عن ذلك والمختار للفتوى أن المشتري يجبر الجيران وقت الارتقاء في اليوم مرة أو مرتين حتى يستتروا ليكون جمع بين الحقين ومراعاة للنصحين فان لم يفعل المشتري ذلك ولم يمنع عن الارتقاء حينئذ يرفعون الأمر الى القاضي فان رأى القاضي أن يمنعهم كان له ذلك * رجل باع ضيعة وله أشجار في ضيعة أخرى أغصانها متدلية في هذه الضيعة التي باعها فالمشتري أن يأخذ به تفريغ الضيعة المبيعة عن أغصان أشجاره * وكذا لو ورت الرجل ضيعة وفيها أغصان لو ارت آخر كان له أن يأخذ صاحب الأغصان برفع ضرر الأغصان عن ملكه * رجل وضع جذوعه على حائط جاره بادن الجار أو حفر سردابا في داره بادن جاره ثم باع الجار داره وطلب المشتري أن يرفع جذوعه وسردابه كان للمشتري ذلك الا اذا كان البائع شرط في البيع بقاء الجذوع والسرداب تحت الدار حينئذ لا يكون للمشتري أن يطالبه برفع ذلك لانه لما شرط ذلك صار كأنه شرط لنفسه ذلك والوارث في هذا بمنزلة المشتري الآن لو ارث أن يأمر برفع البناء والسرداب على كل حال * ولو أن

رجلا زرع في أرضه أرزاً ويتضرر بجار بذلك فإن كان يخرج ماؤه إلى أرض جاره ويفسد أرض جاره بذلك كان الجار أن ينفعه عن ذلك ولو أن رجلاً أراد أن يجعل ينسبه اصطبلًا ولم يكن في القديم كذلك قالوا إن كان وجود الدواب إلى حائط الجار ليس للجار أن ينفعه وإن كان حوافرها إلى حائط الجار كان للجار أن ينفعه وكذلك لو كان ينسب في بيته رحي وذلك يوهن بناء الجار كان للجار أن ينفعه وكل ما ذكرنا من الجواب في جنس هذه المسائل قول مشايخنا رحمهم الله تعالى وأنه يخالف قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن تصرف في ملكه لا ينفع عنه وإن كان يتضرر بجاره به وقال مشايخنا بطلان تصرف في ملكه ونضر بجاره بذلك ضرر رايندائما كان للجار أن ينفعه وسيأتي جنس هذه المسائل في كتاب القسمة إن شاء الله تعالى ﴿باب في بيع غدير المالك﴾ * في الباب فصول الأول في بيع الوالد على الولد (٣٨٤) الصغير * امرأة اشترت ولدها الصغير ضبيعة بماله على أن لا ترجع على الولد

بالثمن جازا استخسا نأون تكون الام مشترية لنفسها لانها لا تملك الشرع ولولدها الصغير ثم يصير هبة منها ولولدها الصغير وصلة وليس لها أن تمنع الضيعة عن ولدها * امرأة قالت لزوجهها وبينهما ولد صغير اشترت منك دار هذه لابنتنا بكذا وقال الاب بعثها جازلان الاب لما قبل البيع فقد جاز شراؤها الصغير فيجوز ولو كانت الدار مشتركة بين الاب أو أجنبي فقالت المرأة لهما اشتريت منك هذه الدار لاني بعماله فقالا لبعثنا يجوز لان الاب لا يجوز شراؤها للصغير جله الدار فقد أذن لها بشرها بعماله * امرأة باعت متاع زوجها بعد موته وذهبت أنها وصيته ولزوجهما أولاد صغار ثم قالت المرأة بعد مدة لم أكن وصيته قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا تصدق المرأة على

السلح ويتهين للقتال ينبغي أن يأخذهم ويحبسهم حتى يقلعوا عن ذلك ويحدوا أو بة دفعا لا شر بقدر الامكان كذا في الهداية * يحل للامام العدل أن يقتلهم وان لم يبدؤا بقتله وهذا مذموم واثبت أنه يحل قتل الفئة الممتعة وان لم يوجد منهم القتال حقيقة يباح قتل المدبر اليهم * ولو هم منهم امام أهل العدل فلا يحل لهم ان يتبعوا المنهزمين اذ لم يبق لهم فئة يرجعون اليها أو اذ ابقى لهم فئة يرجعون اليها كان لاهل العدل أن يتبعوا المنهزمين ومن أسر منهم فليس للامام أن يقتله اذا كان يعلم أنه لو لم يقتله لم يلحقه الى فئة ممتعة أما اذا كان يعلم أنه لو لم يقتله يلحقه الى فئة ممتعة فيقتله كذا في المحيط * وان شاء حبسه كذا في الهداية * ولا يجوز على جريحهم اذ لم يبق لهم فئة وأما اذا بقيت فيجوز عليهم ولا تسبي نساؤهم وذرائعهم ولا يملك عليهم أموالهم وما أصاب أهل العدل في عسكر أهل البغي من كراع أو سلاح أو غير ذلك فانه لا يرتد عليهم في الحال ولكن ان كان أهل العدل يحتاجون الى سلاحهم وكراعهم في قتالهم ينتفعون به فالسلاح يوضع في موضعه كسائر الاموال والكراع يباع ويحبس عنه لانه يحتاج الى النفقة ولا ينفع اليه الامام من ميت المال للمنافيين من الاحسان على الباغى ولو أنفق كان ديناً على الباغى فاذا وضعت الحرب أوزارها وزالت منعتهم يرتد عليهم وما أنفق أهل البغي من أموالنا ودمائنا حاله الحرب فانهم لا يضمنون اذا تابوا وزالت منعتهم * وكذلك ما أنفق المرتدون من أموالنا ودمائنا حاله الحرب فانهم لا يضمنون اذا أسلموا وما أنفقوا قبل القتال من أموالنا ودمائنا اذا كان لهم منعة لا يضمنون ولكن ما كان قائم على أصحابه اذا تابوا وان اعتقدوا تملكها بتأويلهم الفاسد وقد أنفل بهذا التأويل منعة وكذلك أهل العدل لا يضمنون ما أصابوا من دماءهم وأموالهم بسبب اسلامهم هكذا في الذخيرة * فاما ما أصابوا قبل ذلك فهم ضامنون لذلك كذا في النهاية * اذا أظهرت جماعة من أهل القبلة رأيا ودعت اليه وقالت عليه وصارت لهم منعة وشوكة وقوة فان كان ذلك بظلم السلطان في حقهم فينبغي أن لا يظلمهم وان كان لا يتمتع من الظلم وقالت تلك الطائفة السلطان فلا ينبغي للناس أن يعينوهم ولا أن يعينوا السلطان وان لم يكن ذلك لاجل أنه ظلمهم ولكنهم قالوا الحق معنا وادعوا الولاية للسلطان أن قاتلهم وللناس أن يعينوه كذا في السراجية * يجوز قتالهم بكل ما يجوز به قتال أهل الحرب كل ربي بالنبل والتجنيق وارسال الماوا والنار عليهم والبيات بالليل كذا في النهاية * في التجريد ولا يقتل من كان مع أهل البغي من النساء والصبيان والشيوخ والعميان ولو أسر عبد من أهل البغي وهو يقاتل مع ولا يقتل وان كان يخدمه لم يقتل ولكن يحبس حتى يزول البغي ولو قاتل النساء قتلن كذا في التتارخانية * الباغى اذا كان ذارحهم محرم من العادل فانه لا يباشر العادل قتله الا دفعا عن نفسه ويحل له أن يقتل دابته ليرجل الباغى فيقتله غيره كذا في

الشرع ويبيعها موقوف الى بلوغ الصغار فان صدقوها بعد البلوغ أنها كانت وصيته جازيها وان كذبوها بطل السراجية البيع فان كان المشتري سرقة من الارض المشتراة لا يرجع المشتري على المرأة هذا اذا ادعت المرأة بعد البيع أنها لم تكن وصيته فان ادعى صبي غير بالغ أنها باعته ولم تكن وصيته يسمع دعوى الصبي انا كان ما دوني في التجارة أو في الحصوصمة كالفاضى والوصى ونحوهما فان عجز عن استدراك الضيعة يضمن المرأة قيمة ما باعه على الرواية التي يضمن الغاصب فيها قيمة العقار بالبيع والتسليم رجل مات ولم يوص الى أحد فباع امرأته دارا من تركته وكفنته بثلث الدار بغير اثنى باقى الورثة جازا لبيع في حصتها اذ لم يكن على المستدين محيط بماله لانها باعت مال نفسه ما وهل ترجع في مال الميت ان كفنته بكفن المثل كان لها أن ترجع لان أحد الورثة اذا كفن المثل بغير اثنى باقى الورثة يرجع في التركة وان كفنته بأكثر من كفن المثل لا ترجع لان أحد الورثة لا يملك ذلك وهل لها أن ترجع في دار كفن المثل قالوا لا ترجع لان

اختيارها ذلك دليل التبرع * وكفى المثل هو ما كان مثل ثيابه لخروج العبد في حياته امرأته مال ولدها الصغير بغير امر القاضي ولم تكن وصية اختلوا في ذلك قال بعضهم للولد أن يطل ذلك البيع وقال بعضهم ليس له أن يطل قبل البلوغ * رجل باع عقارا أو بضعة لولده الصغير على القيمة أو بغير يسير قالوا ان كان الاب محمدا عند الناس أو مستورا جاز بيعه ولا يكون للولد أن يطل ذلك البيع بعد البلوغ لكنه يطلب الثمن من والده فان قال الاب ضاع الثمن أو أنفقت عليك وذلك نفقة مثله في تلك المدة يقبل قوله وان كان الاب فاسقا لا يجوز بيعه وللأبن أن ينقص بيعه اذا بلغ الآن يكون البيع خيرا للصغير لان الاب اذا كان محمدا ومستورا كان الظاهر منه مباشرة البيع على وجه التيسير بخلاف ما اذا كان فاسقا وان باع الاب غير العقار والضياغ فكذلك الجواب الآن الاب اذا كان مقسدا في جواز بيعه روايتان في رواية يجوز البيع فيؤخذ الثمن منه فيوضع على يدي عدل صيانة لمال الصغير وفي رواية (٣٨٥) لا يجوز بيعه الآن يكون خيرا للصغير وذلك بان يبيع الشيء

بضعه قيمته وعليه الفتوى * اذا باع الاب مال أحد الابنين من الآخر جاز اذا بلغا كانت العهدة عليهما وإذا بلغ الابن عاقلا ثم جن بعد ذلك فباع الاب ماله ان دام جنونه شهر اجاز تصرف الاب عليه بعد الشهر وان كان الجنون قصيرا لا يجوز تصرف الاب عليه بعد الشهر لان القصير يكون بمنزلة الاعمى وتكلموا في الفاصل بين الطويل والقصير وأبو حنيفة رحمه الله تعالى قدّر الطويل بالشهر كذا ذكر الشيخ الامام المعروف بخواجه زاده والناطقي رحمه الله تعالى وهو الصحيح لان الشهر طويل أجل ومادون الشهر قصير عاجل وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان في رواية قدّر الطويل بأكثر من يوم وليلة وفي رواية قدّره بأكثر السنة وكان محمد رحمه الله تعالى

السراجية * واستعان أهل البغي بقوم من أهل الذمة على حرمهم فقاتلوا معهم أهل العدل لا يكون ذلك نقضا لعهدهم وما أصاب أهل الذمة من قتل أو جراحة أو مال منسأ أو أصنامهم في ذلك فلا ضمان كافي حق أهل البغي وقال محمد رحمه الله تعالى أهل البغي اذا كانوا في عسكرهم يقتل رجل منهم رجلا فلا قصاص على القاتل قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير أيضا في أهل البغي اذا غلبوا على أهل المصر يقتل رجل من أهل البغي رجلا من المصر عمدًا ثم ظهر ناعلي ذلك المصر يقتض له منه ومعنى المسئلة أنهم غلبوا ولم يجر فيها حكمهم حتى أزعجهم امام أهل المصر فاما اذا جرى فيها حكم أهل البغي فقد انقطعت ولاية أهل العدل ومنعهم فلا يجب شيء يقتل الرجل من أهل المصر قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير أيضا في رجل من أهل العدل قتل باغيا والقاتل وارثه ورثته وان قتلها الباغي فقال الباغي كنت على الحق حين قتلته وأنا الآن على الحق أو رتبتمنه وان قال قتلته وأنا أعلم أني على باطل يوم قتلته لم أرتبه منه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط * من قتل من أهل البغي فانه لا يغسل ولا يصلى عليه ومن قتل من أهل العدل فانه يفعل به ما يفعل بالشهيد وحكمه حكم الشهيد كذا في شرح الطحاوي * أهل البغي اذا أخذوا العشر واخراج لا يؤخذ فائتمان كان صرف أهل البغي ما أخذوه في وجهه فلا إعادة عليهم قضاء ولكن يفتى أرباب الاموال أن يعيدوا ذلك فيما بينهم وبين الله تعالى ولكن قال مشايخنا لا إعادة عليهم في اخراج بيانة أيضا وكذلك لا إعادة عليهم أيضا في العشر اذا كان أهل البغي فقراء كذا في غاية البيان * ويكره بيع السلاح من أهل الفتن في عساكرهم ولا بأس ببيعه بالكوفة عن لم يدركه من أهل الفتن وهذا في نفس السلاح فاما ما لا يقابل به الابصنة كالحديد فلا بأس به كذا في الكافي

كتاب اللقيط

وهو في الشريعة ما سمي على مولود طرحه أهله خوفا من العيلة أو فرارا من تهمة الزنا * مضيعه آثم ومحرزه غائم * والالتقاط مندوب اليه وان غلب على ظنه ضياعه كان وجدا في الماء أو بين يدي سبع فواجب * واللقيط حر وولي له السلطان حتى ان الملقط اذا زوج امرأته أو كانت جارية فزوجها من آخر لم يجز كذا في خزنة المفتين * ولا يأخذ منه أحد ولودعه هو الى غيره ليس له أن يسترده كذا في التبيين * عقله ونفقته في بيت مال المسلمين كذا في المحيط * واذا وجد مع اللقيط مال مشدود عليه فهو له وكذا اذا كان مشدودا على دابة وهو عليها أو ما اذا كان موضوعا بقر لم يحكم له به ويكون لقطة وان وجد اللقيط على دابة فهي له كذا في الجوهر والنيرة * ونفقته في ذلك المال بامر القاضي للقط أن ينفق عليه منه وقيل ينفق بغير امره

أولا قدر الطويل بالشهر ثم يرجع وقدره سنة كاملة ويجوز تصرف الاب عليه بعد السنة * صغيره عبد ساء أهل الحرب فاشترى امرءا من أهل دار الاسلام كان للاب والوصى أن يأخذ منه المشتري بالثمن فان سلم الاب والوصى وكانت قيمته أقل من الثمن الذي اشتراه المشتري جاز تسليمهما في قولهم وان كانت قيمته مثل الثمن الذي اشتراه المشتري أو أكثر من ذلك فكذلك عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وهو التسليم نفسه سواء رجل اشترى لولده الصغير ثوبا أو خادما ونفق الثمن من مال نفسه لا يرجع بالثمن على ولده الا أن يشهد أنه اشتراه لولده لا يرجع عليه وان لم ينقد الثمن حتى مات يؤخذ الثمن من تركته لانه دين عليه ثم لا يرجع بقية الورثة بذلك على هذا اولاد ان كان الميت لم يشهد أنه اشتراه لولده وان اشترى لابنه الصغير شيئا وضع الثمن ثم نقد الثمن في القيس يرجع على الولد وفي الاستحسان لا يرجع وان قال حين نقد الثمن نقدته لا يرجع على الولد كانه أن يرجع على الولد * الاب أو الوصي

إذا باع عقار الصغير قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إذا رأى القاضى نقض البيع خير للصغير كان له نقضه * الصبي إذا باع أو اشتري ثم بلغ فأجاز ذلك جاز ولو طلق أو عتق ثم أجاز بعد البلوغ لم يجوز لانه لا يجوز للطلاق والعتاق حال وقوعه فلم يتوقف للبيع والشراء بمجرد حال وقوعه إذا كان البيع بمنزلة القيمة أو بعين يسيرة فتوقف ذلك على إجازة من له حق المباشرة وهو الأب أو الوصى أو القاضى أما إذا كان بعين فاحش فهو الطلاق والعتاق سواء * الأب إذا باع ماله من ولده الصغير لا يصير قابضاً لولده بنفس البيع حتى لو هلك المال قبل أن يصير بحال يتمكن من القبض حقيقة بذلك على الولد * ولو اشترى الأب مال الصغير لنفسه لا يبرأ عن الثمن حتى ينصب القاضى وكيلاً للصغير فيأخذ الثمن من الأب ثم يأمر الوكيل بالرد على الأب * رجل باع ماله من ولده الصغير فقال بعث عبدى هذا بألف درهم من ابنى هذا جاز ولا يحتاج بعد ذلك إلى أن يقول (٣٨٦) قبلت * وكذا لو اشترى لنفسه مال الولد فقال اشتريت لنفسى عبدولدى الصغير

هذا بألف درهم جاز ولا يحتاج بعد ذلك إلى أن يقول قبلت ولو كان وصياً لا يجوزنى الوجهين ما لم يقل قبلت مروى ذلك عن محمد رحمه الله تعالى * الأب أو الوصى إذا باع مال اليتيم من أجنبي ثم بلغ الصغير لحقوق العقد ترجع إلى الأب والوصى * ولو اشترى الأب مال ولده لنفسه فبلغ الصغير كانت العدة من قبل الولد على الولد

فصل في بيع الوصى وشراؤه

* إذا باع الوصى مال اليتيم من القاضى جاز وإن كان هذا القاضى هو الذى جعله وصياً ولو أمر الوصى رجل بأن يشتري له شيئاً من مال اليتيم فاشترى الوصى لموكله لا يجوز ولو اشترى الوصى مال اليتيم لنفسه جازى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان خير اليتيم

أيضاً وهو مصدق في نفقة مثله كذا في المحيط * ولولا ذلبيت المال حتى أنه إذا مات من غير وارث ولا مولى له فتركه لبيت المال كذا في خزائنة المفتين * إذا جاء الملتقط بالقيط إلى القاضى وطلب من القاضى أن يأخذه منه فالقاضى أن لا يصدقه في ذلك بدون البينة لانه يدعى نفقته ومؤنته في مال المسلمين ومضى أقام البينة فالقاضى يقبل ميتة من غير خصم حاضر وإذا قبل القاضى ميتة إن شاء قبض القيط وإن شاء لم يقبضه ولكنه يولييه من يولى ويقول قد التزمت حفظه فانت وما التزمت وهذا إذا لم يعلم القاضى بعجزه عن حفظه والاتفاق عليه فاما إذا علم فالأولى أن يأخذ ويضعه على يد رجل ليحفظه فإن جاء الأول وسأل القاضى أن يرد عليه فالقاضى بالخيار إن شاعره وإن شاء لم يرد به بخلاف ما لو التقط لقيطاً فجاء آخر وانترع من يده ثم أخضعه فالقاضى يدفعه إلى الأول وإن وجد العبد لقيطاً ولم يعرف ذلك الأبقوله والمولى يقول له بئس كذبت بل هو عبدى فإن كان العبد محجوراً عليه فالقول قول المولى وإن كان مأذوناً له فالقول قول العبد كذا في الظهيرية * لو أقر القيط أنه عبد فلان فإن كذبه فهو حر وإن صدقه فإن لم تجر عليه أحكام الأحرار مثل قبول الشهادة وضرب فأنفه وغير ذلك يصح إقراره والافلا كذا في السراجية * ثبت نسب من واحد إذا ادعاه ولم يدعه الملتقط وقيل يصح في حق النسب دون إبطال اليد للقط والاصح الأول وإن ادعاه ندوة الملتقط أولى وإن كان ذمياً والآخر مسلماً كذا في التبيين * فلو كان المدعى ذمياً فهو بانه وهو مسلم ولو ادعاه مسلم وذمى يقضى للسلم وإن كان مسلمين يقضى لمن أقام البينة فلو أقام يقضى له ما وولم يقبضه ولكن وصف أحدهما علامات على جسده فأصاب والآخر لم يصف يجعل إنبال الوصف كذا في السراجية * ولو لم يصف كل واحد منهما فإنه يجعل إنبه ما كذا في غاية البيان * ولو وصف أحدهما وأصاب في بعض ما وصف وأخطأ في البعض فهو بينهما ولو وصفه وأصاب أحدهما دون الآخر قضى للذى أصاب وكذا لو قال أحدهما هو غلام وقال الآخر هو جارية يقضى للذى أصاب فلو تفرق درجـل بالدعوة وقال هو غلام فإذا هو جارية أو قال هو جارية فإذا هو غلام لا يقضى له أصلاً كذا في المحيط * إذا ادعى القيط رجلاً نادى أحدهما أنه ابنه والآخر أنه ابنته فإذا هو ختنى فإن كان مشكلاً قضى به بينهما وإن لم يكن مشكلاً وحكم بكونه ابناً فهو للذى ادعى أنه ابنه كذا في التارخانية * ولو كان المدعى أكثر من اثنين فعن أبى حنيفة رحمه الله تعالى أنه جوازى الخمسة كذا في السراجية * امرأة ادعت أنها ابنها فإن صدقها زوجها أو شهد لها القابلة أو قامت البينة بحدوثها والافلا وشهادة القابلة إنما يكتفى بها فيما إذا كان لها زوج منكر للولادة أما إذا لم يكن لها زوج فلا بد من شهادة رجلين هكذا في البحر الرائق * وإن ادعت أنه ابنها من الزنا يقضى به كذا في السراجية * وإن ادعاه امرأتان فعلى قول أبى يوسف ومحمد رحمه الله تعالى

وتفسير الظهيرية في غير العقار ما قال شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى أن يبيع مال نفسه من اليتيم ما يساوى وخمسة عشر بعشرة وإن يشتري لنفسه ما يساوى عشرة بخمسة عشر وتفسير الظهيرية في العقار عند البعض أن يشتري لنفسه بضعف القيمة وأن يبيع من اليتيم بضعف القيمة * وصى باع عقار اليتيم ومصلحة اليتيم في بيعه إلا أنه يبيع لينفق عنه على نفسه فالواجب جواز البيع ويضمن الثمن لليتيم إذا أنفق الثمن على نفسه * متغلب استولى على ضياع اليتيم فاسترد الوصى من المتغلب ولم يكن للوصى ميتة على ذلك ويخاف أن يأخذه المتغلب بعد ذلك وتسلجما كان لمن اليد فأراد الوصى أن يبيع العقار خوفاً من المتغلب فالواجب جزيعه وإن لم يكن لليتيم حاجة إلى ثمنه * رجل مات وأوصى إلى رجل وترك ورثة صغاراً ذكرى الكلب أنه ينفذ تصرف الوصى على الورثة من البيع والشراء عروضا كانت التركة أوروبية أو عقاراً وإن لم يكن هنالك دين أو وصية ولا يحتاج الوارث إلى الثمن إلا أنه يؤخر بيع العقار عن بيع المنة قول قال الشيخ شمس

الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ما ذكر في الكتاب من بيع العقار ذلك جواب السلف أما على قول المتأخرين يبيع العقار من الوصي لا يجوز إلا أن يكون خيرا لليتيم وذلك بأن يرغب المشتري في الشراء بضعف القيمة أو كان خراجها وعلاقتها ومؤناتها تزيد على غلاتها أو كان على الميت دين لا يفي غير العقار بذلك الدين أو كان الميت أوصى بمال مرسل كآل أو نحوها أو كان بالصغير حاجة إلى الثمن لأجل النفقة فإن لم يكن شيء من ذلك لا يبيع العقار هذا إذا كانت الورثة صغارا فإن كانوا كبارا وهم حضور وليس في التركة دين ولا وصية فإن الوصي لا يبيع شيئا من التركة وإن كانت التركة مستغرقة بالدين أو كان الميت أوصى بوصية مرسله كان للوصي أن يبيع التركة لقضاء الدين لأنه يبيع العروض ويؤخر بيع العقار فإن مست الحاجة إلى بيع العقار يبيعه فإن قالت الورثة نحن نقضي الدين ونقتد الوصية من أموالنا ونستخلص التركة لأنفسنا كان لهم ذلك وإن كانت الورثة كبارا غيبا وليس على الميت دين ولا وصية فالوصي أن يبيع (٢٨٧) غير العقار استحسانا لأن غير العقار

يخشى عليه التوى والتلف فكان البيع حفظا وتحصينا ويملك اجارة السكك فان كان بعض الورثة حضورا وبعضهم غائبا أو واحدا منهم غائبا فان الوصي يملك بيع نصيب الغائب من العروض والمنقول والرفيق لأجل الحفظ واذا ملك يبيع نصيب الغائب يملك بيع نصيب الحاضر أيضا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحبيه رحمه الله تعالى لا يملك * وهذه أربع مسائل أحدها هذه * والثانية إذا كان على الميت دين لا يحيط بالتركة فان الوصي يملك البيع بقدر الدين عند الكل وهل يملك بيع الباقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يملك وعندهما لا يملك * والثالثة إذا كان في التركة وصية بمال مرسل فان الوصي يملك البيع بقدر ما تنفذ الوصية وهل يملك بيع ما زاد عليه عنده يملك

تعالى لا يثبت النسب من واحدة منهم أو أماً على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالنسب يثبت من المرأتين ولكن لا بد له من حجة عند التعارض والتنازع * والحجة شهادة امرأة واحدة على رواية أبي حفص وعلى رواية أبي سليمان الحجة شهادة رجلين أو رجل وامرأتين فان أقام ذلك يثبت النسب منهما وما لا فلا وفي الخاتمة وإن أقامت أحدهما رجلين والآخرى امرأتين يجعل بالنسبة التي شهد لها رجلان وفي شرح الطحاوي وإن أقامت أحدهما البينة دون الأخرى فإنه يجعل بالنسبة التي أقامت لها البينة ولو ادعت امرأتان لا يقيط وكل واحدة منهما تقيم البينة على رجل على حدة بعينه أنها ولدت منه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يصير ولدهما من الرجلين جميعا وقال لا يصير ولدهما ولا ولد الرجلين كذا في التتارخية * لو ادعاه رجل أنه ابنه من هذه المرأة الحرة وادعى آخر أنه عبده وأقاما البينة قضى للذي ادعى بنوته وإن ادعى أحدهما أنه ابنه من هذه المرأة الحرة وادعى الآخر أنه ابنه من هذه المرأة الامه قضى للذي ادعى النسب من المرأة الحرة ولو أقام كل واحد منهما بينة أنه ابنه من هذه المرأة عين كل واحد منهما امرأة أخرى قضى بالولدين ما وهل يثبت نسب الولد من المرأتين فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يثبت وعلى قولهما لا يثبت كذا في المحيط * رجلان ادعيا نسب اللقيط وأقاما البينة وأرخت بيته كل واحد منهما يقضى لمن يشهد له سن الصبي فان كان سن الصبي مشتبه بالموافق كلام التاريخين فعلى قولهما يقطع اعتبار التاريخ ويقضى به بينهما باتفاق الروايات وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فذكر خواهر زاده رحمه الله تعالى أنه يقضى به بينهما في رواية أبي حنيفة وفي رواية أبي سليمان يقضى لا قدمهما تاريخا * وفي التتارخية أنه يقضى به بينهما في عامة الروايات وهو الصحيح كذا في البحر الرائق * وهكذا في المحيط * إذا كان الصبي في يدي رجل يدعى أنه ابنه ويقوم على ذلك بيته ويقوم رجل آخر بيته أنه ابنه قضى لصاحب اليد * صبي في يدي امرأة ادعت امرأة أخرى أنها ابنها وأقامت على ذلك بيته امرأة وادعت التي في يديها الصبي أنها ابنها وأقامت على ذلك بيته يقضى للتي في يديها ولو شهدت لصاحبة اليد امرأة وشهد للخارجة رجلان قضى للخارجة * صبي في يدي رجل وحرته حرة أقام بيته أنه ابنه من امرأة هذه وأقام الذي في يديه بيته أنه ابنه لأنه لم ينسب إلى أمه فانه يقضى بالولد للذئ * ويثبت نسبه من ذئ ان ادعاه ويكون اللقيط مسلما ان لم يكن في مكان أهل الذمة وهذا استحسان كذا في التبيين * وابن الذي لا يقيط انما يكون مسلما اذا لم يرقم بيته أنه ابنه فان برهن بشهود مسلمين قضى له به وصار تبعاً في دينه وإن أقام بيته من أهل الذمة لا يكون ذميا كذا في البحر الرائق * والمعتبر هو المكان وقد اختلف المشايخ فيه فاصله أن هذه المسئلة على أربعة أوجه أحدها أن يجده مسلم في مكان المسلمين كالسجدة أو القرية أو المصر للمسلمين فيكون مسلما والثاني أن يجده

وعنده الإيلاء * والرابعة إذا كانت الورثة كبارا فيهم صغير فالوصي يملك بيع نصيب الصغير عند الكل ويملك بيع نصيب الكبار أيضا عنده وعندهما لا يملك وكل ما ذكرنا في وصي الاب فكذلك في وصي وصيه ووصي الاب ووصي وصيه ووصي القاضي ووصيه فوصي القاضي بمنزلة وصي الاب الا في خصلته وهي أن القاضي اذا جعل أحدا وصيا في نوع كان وصيا في ذلك النوع خاصة والاب اذا جعل أحدا وصيا في نوع كان وصيا في الأنواع كلها * واذا مات الرجل ولم يوص الى أحد كان لايه وهو الجديد العروض والشراء الآن وصي الاب لوباع العروض والعقار لقضاء الدين أو لتنفيذ الوصية جاز والجد اذا باع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أنه لا يجوز وصي الاب إذا كان عدلا كافيا لا ينبغي للقاضي أن يعزله وإن كان كافيا غير عدل يعزله القاضي وينصب وصيا آخر وإن كان عدلا غير كاف لا يعزله لكن يضم اليه كافيا ولو عزله يعزل وكذا لو كان عدلا كافيا فعزله ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده أنه يعزل وذكر القسطلوري

والطحاوي أنه ليس للقاضي أن يخرج الوصي من الوصاية ولا يدخل معه غيره * فان ظهرت منه خيانة أو كان فاسقا معروفا بالنشر اخرج به وينصب غيره ولو كان ثقة إلا أنه ضعيف عاجز عن التصرف أدخل معه غيره ولم يذكر أنه لو عزله ينزل وذكر الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أن الوصي اذا عجز عن تنفيذ الوصايا كان للقاضي أن يعزله * الوصي لا يملك اقراض مال اليتيم والقاضي يملك واختلفوا في الاب والصحيح أن الاب بمنزلة الوصي والاب والوصي والقاضي أن يضع مال اليتيم ويودع * ولو قضى الوصي دين نفسه بمال اليتيم لا يجوز ولو فعل الاب جاز لان الاب لوباع مال اليتيم من نفسه بمثل القيمة جاز والوصي لا يملك البيع من نفسه إلا أن يكون خيرا لليتيم وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أن الاب بمنزلة الوصي ليس له أن يقضي دين نفسه بمال اليتيم فيحتل أن يكون في المسئلة * روايتان * وذكر في المتن عن محمد رحمه الله تعالى ليس (٢٨٨) للوصي أن يستقرض مال اليتيم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما نأري

أنه لو فعل ذلك وله وفاء بالدين لا بأس به * ولو جعل الاب مال ابنه الصغير صداقا لأمه أو نفسه عنده لا يجوز أن يستقرض الاب لا يجوز ذلك فاما الاب أو الوصي اذا رهن مال اليتيم بدين نفسه في القياس لا يجوز وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * وذكر الناطقي أن للاب أن يرهن مال ولده بدين نفسه استئناسا وان رهن الاب أو الوصي مال اليتيم بدين نفسه وفيه أكثر من الدين فهلك الرهن عند المهر من ذكر في فتاوى ماوراء النهر أن الاب يضمن مقدار الدين والوصي يضمن جميع القيمة وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنها يضمنان مالية الرهن وسوى بين الاب والوصي وهكذا ذكر الحاكم في المختصر * رجل له على ميت دين وليس لصاحب الدين بينة

كافر في مكان أهل الكفر كالبيعة والكنيسة وقريه من قراهم فيكون كافرا والثالث أن يجده كافرا في مكان المسلمين والرابع أن يجده مسلم في مكان الكافرين ففي هذين الفصلين اختلفت الرواية ففي كتاب اللقيط العبرة لا يمكن هكذا في التبيين * وعليه جرى القدوري وهو ظاهر الرواية كذا في النهر الفائق * لو أدرك اللقيط كافرا ان كان الملتقط وجده في مصر من أمصار المسلمين فانه يجبس ويجبر على الاسلام وهو الصحيح كذا في خزائن المفتين * كل من حكم باسلامه تبعا اذا بلغ كافرا يجبر على الاسلام ولكن لا يقتل استئناسا كذا في المحيط * وبثبت نسبه من عبدا اذا ادعاه ويكون الولد حرا ولو قال العبد هو ولدي من زوجتي وهي أمة فصدقه مولاه ثبت نسبه ويكون حرا عند محمد رحمه الله تعالى والمسلم أحق من الذي عند التنازع اذا كان حرا وان كان عبدا فالذي أولى ولا يرق اللقيط الابينة ويشترط أن يكون النهم ومسلمين الا اذا اعتبر كافرا بوجوده في موضع أهل الذمة وكذا اذا صدقه اللقيط قبل البلوغ لا يسمع تصديقه بخلاف ما اذا كان صغيرا في يد رجل فادعى أنه عبده وصدقه الغلام فانه يكون عبدا له وان لم يدرك وان صدقه بعد الادراك ينظر فان كان بعد ما أجرى عليه شيء من أحكام الاحرار من قبول شهادته وحد قاذفه لا يصح اقراره بالرق كذا في التبيين * لو كان اللقيط امرأه فأقرت بالرق فصدقه ذلك الرجل كانت أمه له الا أنها اذا كانت تحت زوج لا يقبل قوله في ابطال النكاح بخلاف ما لو أقرت أنها بنت أبي الزوج فصدقها أبو الزوج فانه يثبت النسب ويطل النكاح فان أعتقها المقر له وهي تحت زوج لم يكن لها خيار العتق ولو كان الزوج طلقها واحدة فأقرت بالرق يصير طلاقها نتيين لا يملك الزوج عليها الا طلاق واحدة ولو كان طلقها نتيين ثم أقرت بالرق كان له ان يراجعها وكذلك في حكم العتق اذا أقرت بالرق بعد ما مضت حيضتان كان له ان يراجعها في الحيضة الثالثة * لو ادعى الملتقط أن اللقيط عبده بعد ما عرف أنه لقيط لا يقبل قوله بالجمعة واذا مات اللقيط وترك مالا ولم يترك فادعى رجل بعد موته أنه لا يصدق بالجمعة كذا في فتاوى قاضخان * وفي النخبة صبي في يد رجل لا يدعيه أمه أمينة أمه ولدته ولم تسم أباه وأقام رجل بينة أنه ابنه ولد على فراشه ولم يسم أمه فانه يجعل ابن هذا الرجل من هذه المرأة ويجعل كانه ولدته على فراشه وكذلك لو كان الصبي في يد هذا الرجل أو يده هذه المرأة وباقي المسئلة بحالها فانه يجعل ابن هذا الرجل من هذه المرأة ولا يعتبر التراجع باليد صبي في يد رجل من أهل الذمة يدعي أنه ابنه وجاء رجل من المسلمين وأقام بينة من المسلمين أو من أهل الذمة أنه ابنه وأقام الذي في يده بينة من المسلمين أنه ابنه قضى الذي ويرجى الذي على المسلم بحكم يده كذا في التتارخانية * لو أدرك اللقيط ووالى رجلا جازواؤه فان كان جنى جناية فمقله على بيت المال ثم لو والى رجلا لا يصح ولاؤه ولا يملك الملتقط على اللقيط ذكرا كان اللقيط أو أتى تصرفا من بيع أو

الآن الوصي يعلم بذلك يخاف الوصي أنه لو قضى الدين يضمنه الوارث أو يظهر غريم آخر فيضمنه قالوا الحليلة له في ذلك شراء أن يبيع الوصي شيئا من مال اليتيم بجنس الدين من صاحب الدين أو يودع عند صاحب الدين بعض التركة فيجبر بدين الدين * رجل مات وأوصى الى رجل ثلث ماله وخلف ورثة صغار وترك عقارا لا يكون للوصي أن يبيع العقار على الموصي له بالثلث * القاضي اذا باع ماله من اليتيم أو اشترى مال اليتيم لنفسه لا يجوز ذلك لان ذلك فضا منه وقضاؤه لنفسه باطل فلا يملك البيع من نفسه كالألئ ترويج التبعة من نفسه * رجل مات وعليه دين يستغرق التركة فباع الوارث شيئا من التركة لا يجوز بيعه على الغرماء ولا ينفذ الا برضاهم * أحد الوصيين اذا باع مال اليتيم من الوصي الآخر لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده أحد الوصيين اذا باع مال اليتيم من أجنبي لا يجوز فكذا اذا باع من الوصي الآخر الوارث يطالب بقضاء الدين اذا كانت التركة في يده واذا قضى الدين من مال نفسه كانه له حق الرجوع في التركة فمصر

التركة مشغولة بدينه وان لم يقل وقت القضاء في أقصى لارجع في التركة هكذا ذكر الشيخ الامام المعروف بخوارزمي في المأذون والناطقي
 أيضا الوصي اذا باع مال اليتيم بالنسيئة اذا كان التأجيل فاحشاً بأن لا يبيع هذا المال بهذا الاجل لا يجوز ان لم يكن كذلك ولكن يخاف
 عليه الخلود عند حلول الاجل أو هلاك الثمن عليه فكذلك وان كان لا يخاف عليه الخلود ولا هلاك الثمن عليه جاز به مع الوصي * رجل استباع
 مال اليتيم من الوصي بألف ورجل آخر استباعه بألف ومائة والاول أملاً من الثاني قالوا ينبغي للوصي أن يبيع من الاول وكذلك رجل استأجر
 مال اليتيم بشأية وآخر استأجره بعشرة والاول أملاً فان الوصي يؤجر من الاول وكذلك متى وقف والوصي أن يودع مال اليتيم ويضع
 فان صالح الوصي عن حق الميت على رجل فان كان المدعي عليه مقر بالمال أو على المال يئنه أو كان القاضي قضى بذلك أو كان القاضي يعلم
 بذلك لا يجوز صلح الوصي على أقل من الحق وان لم يكن كذلك جاز الصلح * ولو صالح الوصي (٢٨٩) عن حق يدعي الانسان على الميت

ان كان للمدعي بينة على
 دعواه أو علم القاضي بذلك
 أو كان القاضي قضى بذلك
 جاز صلح الوصي وان لم يكن
 كذلك لا يجوز * ولو احتال
 الوصي بمال اليتيم ان كان
 الثاني أملاً من الاول جاز
 وان كان مثله لا يجوز * ولو
 طمع السلطان في مال اليتيم
 فأعطاه الوصي شيئاً من مال
 اليتيم ان كان يقدر على دفع
 الظلم من غير اعطاء شيء
 لا يجوز له أن يعطى وان أعطى
 ضمن وان كان لا يقدر على
 دفع الظلم الا باعطاء المال
 كان له أن يعطى صيانة للباقي
 ولو أعطى لا يضمن * وقرار
 الوصي على الميت بدين أو
 عين أو وصية باطل وللوصي
 أن يعطى صدقة فطر اليتيم
 من مال اليتيم ولا يضي
 عن الصبي في ظاهر الرواية
 وكذا الاب لا يضي عن
 الصغير من مال الصغير فان
 ضحى من مال نفسه يكون
 متبرعاً

شراء أو نكاح أو غيره وانما ولاية الحفظ لا غير وليس له أن يختصه فان فعل وهلك من ذلك كان ضامناً للملتقط
 أن ينقل اللقيط حيث شاء كذا في فتاوى قاضيان * ولا يجوز أن يؤجر ذكراً في الكراهية وهو الاصح كذا
 في التتارخانية * فان وجد مع اللقيط مال وأمر القاضي الملتقط أن يتفق عليه من ذلك المال فاشترى له
 من طعام أو كسوة فذلك جائز واذا قتل اللقيط خطأ تجب الدية على عاقلة القاتل وتكون لبيت مال المسلمين
 وان قتل عدواً فالخ الامام القاتل على الدية جاز ولو عفا عن القاتل لا يجوز ولو أراد أن يقتل القاتل فله ذلك
 عند أبي حنيفة ومحمد ورجه الله تعالى واذا اتفق الملتقط على اللقيط من مال نفسه ان اتفق بغير أمر
 القاضي فهو في ذلك متطوع وان اتفق بأمر القاضي ان كان القاضي أمره بالاتفاق على أن يكون ديناً عليه
 فان ظهر له أب كان للملتقط حق الرجوع على أبيه وان لم يظهر له أب فله حق الرجوع عليه اذا كبر وان كان
 القاضي أمره بالاتفاق ولم يقل على أن يكون ديناً عليه مذ كرمش الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه لا يكون
 له حق الرجوع في ظاهر الرواية والاصح ما ذكر في ظاهر الرواية كذا في المحيط * اذا أدرك اللقيط وتزوج
 امرأة ثم أقر أنه عبد لفلان ولا مرأته عليه صداق فصدقاها عليه لازم ولا يصدق على ابطاله وكذا لو استدان
 ديناً أو بايع انساناً أو كفل كفالة أو وهب هبة أو تصدق بصدقة وسلم أو كاتب عبده أو دبره أو أعتقه ثم أقر
 أنه عبد لفلان لا يصدق في ابطال شيء من ذلك كذا في فتاوى قاضيان

كتاب اللقطة

هي مال يوجد في الطريق ولا يعرف له مالك بعينه كذا في الكافي * النقاط اللقطة على نوعين نوع من ذلك
 يفترض وهو ما اذا خاف ضياعها ونوع من ذلك لا يفترض وهو ما اذا لم يخف ضياعها ولكن يباح أخذها
 أجمع عليه العلماء واختلفوا فيما بينهم أن الترك أفضل أو الرفع ظاهر مذهب أصحابنا رحمه الله تعالى أن
 الرفع أفضل كذا في المحيط * سواء كانت اللقطة دراهم أو ديناراً أو عرضاً أو شاة أو حماراً أو بغلاً أو فرساً
 أو ابلاً وهذا اذا كان في الصحراء فان كان في القرية فترك الدابة أفضل * واذا رفع اللقطة بعرفها فيقول
 التلقط لقطة أو وجدت ضالة أو عندي شيء فمن سمعته يطلبه ولو لم يسمعته يتركه كذا في فتاوى قاضيان * ويعرف
 الملتقط اللقطة في الاسواق والشوارع مدة يظلم على ظنه أن صاحبها لا يطلبها بهم ذلك هو الصحيح كذا في مجمع
 البحرين * ولقطة الحل والحرم سواء كذا في خزانة المفتين * ثم بعد تعريف المدة المذكورة الملتقط مخير بين
 أن يحفظها حسيبة وبين أن يتصدق بها فان جاء صاحبها فأمضى الصدقة يكون له ثوابها وان لم يعضها ضمن
 الملتقط أو المالكين ان شاء ولو هلك في يده فان ضمن الملتقط لا يرجع على الفقير وان ضمن الفقير لا يرجع على

(٣٧ - فتاوى ثانی) فصل في تصرفات الوكيل رجل دفع الى غيره بعهداً أو أمره بأن يكرهه ويشتري له بكرة البعير
 شيئاً سمىه بعبه في يده فباعه وقبض الثمن وهلك الثمن في الطريق قال القاضي أبو جعفر ان باعه في موضع لم يكن هناك قاض لا يضمن
 وان كان أمكنه من افعه الامر الى القاضي ولم يفعل أو كان متمكناً من امسالك البعير والردي على صاحبه يضمن قيمته * رجل دفع الى رجل عشرة
 دراهم ليشتري له ثوباً سمىه فأنفق الوكيل العشرة ثم اشترى بعشرة من عنده ثوباً لا ثم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون المشتري للآمر
 وقال محمد رحمه الله تعالى لا يكون للآمر الا أن يكون مال الآمر قائماً وقت الشراء وهو الصحيح لان الوكالة تبطل بهلاك مال الآمر قبل
 الشراء مذ كور ذلك في البسوع والزوائد وعامة الكتب وما روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كأنه جعل الوكالة قائمة بهلاك مال الآمر الى
 بدل في دمه وهو الضمان فان المبيع يبق بعد هلاك المبيع عند البائع الى بدل يكون على الاجنبى فلا تبقى الوكالة يبقا بدله المال كان أولى

رجل غاب وأمر تلميذه بأن يبيع الامتعة ويسلم ثمنها الى فلان فباع ولم يسلم الثمن الى فلان حتى هلك عنده قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يضمن التلميذ تأخير التسليم الى فلان * رجل دفع سلعة الى رجل لينبيعها في بلد آخر فحملها الامور وباعها وقبض بعض الثمن وعاد قالوا لا يجبر الامور على العود الى المكان الذي باع فيه ولكنه يجبر على أن يوكل رب المال بشهود أو بكتاب القاضي حتى يذهب رب المال ويقبض الباقي * امرأة أمرت زوجها أن يبيع جارية أو يشتري بها أخرى ففعل ثم قال الزوج اشترى الجارية الثانية لنفسى وجعلت عن جاريته تدب على نفسى قالوا الجارية الثانية للمرأة ولا يصدق الزوج أنه اشتراها لنفسه * وكذا لو قال الزوج للمرأة بعد الشراء هذه الجارية انى أمرتني بشرائها فاشترى بها لنفسى فالجارية للمرأة ولا يقبل قول الزوج * رجل أمر غيره بأن يبيع أرضه بدون أشجارها التي فيها فباع الوكيل الارض بأشجارها قال القول (٢٩٠) قول الموكل أنه لم يأمره ببيع الاشجار وللشترى الخيار ان شاء أخذ الارض بحصتها

من الثمن وان شاء ترك
والبناء في هذا بمنزلة الشجر
* غاصب أخذ ثوباً من دار
رجل فذهب وعجز صاحب
الثوب عن الاسترداد فقال
له رجل يعنى حتى أسترد منه
فباعه بثمن مع ما لم يجه
المشتري الى الغاصب وأراد
أن يأخذ منه الثوب وقال
هو لى وكذبه الغاصب فخلف
المشتري بطلاق امرأته
ثلاثاً لأنه ثوبه قالوا لا يكون
حائلاً لان شراء المغصوب
صحح ذكره الكرخي في
مختصره غير أن البائع اذا
عجز عن التسليم كان للمشتري
حق الفسخ وهو ما لم يعلم
المشتري بالغصب وجب أن
لا يكون له حق الفسخ كمن
اشترى المروهن والمستاجر
ان كان لا يعلم بذلك كأنه
الخيار ان شاء فسخ وان شاء
تربص الى وقت ففكالك
الرهن وانقضاء مدة الاجارة
وان علم المشتري عند
الشراء بالرهن والاجارة روى

المملوق وان كانت اللقطة في يد الملتقط والمسكين فائمه أخذها منه كذا في شرح مجمع البحرين * كل لقطة يعلم
أنها كانت لذى لا ينبغي أن يتصدق ولكن يصرف الى بيت المال لتوابع المسلمين كذا في السراجية *
ثم ما يجده الرجل نوعان نوع يعلم أن صاحبه لا يطلبه كالنوى في مواضع متفرقة وقشور الرمان في مواضع
متفرقة وفي هذا الوجه له أن يأخذها وينفع بها إلا أن صاحبها اذا وجدها في يده بعد ما جعها فله أن يأخذها
ولا يصير ملكاً لالاخذ هكذا ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده وشمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى في شرح
كتاب اللقطة وهكذا ذكر القدوري في شرحه * ونوع آخر يعلم أن صاحبه يطلبه كالذهب والفضة وسائر
العروض واشباهها وفي هذا الوجه له أن يأخذها ويحفظها ويعرفها حتى يوصلها الى صاحبها * وقشور
الرمان والنوى اذا كانت مجمعة فهي من النوع الثاني * وفي غصب النوازل اذا وجد جورة ثم أخرى
حتى بلغت عشر اوصار لها قيمة فان وجدها في موضع واحد فهي من النوع الثاني بخلاف وان وجدها
في مواضع متفرقة فقد اختلف المشايخ فيه قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى واختار أنهما من الثاني * وفي
فتاوى أهل سمرقند الحطب الذي يوجد في الماء لا بأس بأخذه ولا انتفاع به وان كان له قيمة وكذلك التفاح
والكمثرى اذا وجد في نهر جار لا بأس بأخذه ولا انتفاع به وان كثر * اذا مر في أيام الصيف بثمار ساقطة تحت
الاشجار فلهذا المسئلة على وجوه ان كان ذلك في الامصار لا يسعه التساؤل منها إلا أن يعلم أن صاحبها قد أباح
ذلك اماناً أو دلالة بالمعادة وان كان في الحائط والشارع مما يبق كالجزر ونحوه لا يسعه أن يأخذ ما لم يعلم أن
صاحبها قد أباح ذلك ومنهم من قال لا بأس به ما لم يعلم النهى اما صريحاً أو دلالة وهو المختار وان كان ذلك في
الرساتيق التي يقال بالفارسية ببادسته وكان ذلك من الثمار التي تبقى لا يسعه الاخذ الا اذا علم الاذن وان كان
ذلك من الثمار التي لا تبقى يسعه الاخذ بخلاف ما لم يعلم النهى وهذا الذي ذكرنا كله اذا كانت الثمار ساقطة
تحت الاشجار فاما اذا كانت على الاشجار فالأفضل أن لا يأخذ في موضع ما لا باذن المالك الا اذا كان موضعاً
كثير الثمار يعلم أنه لا يشق عليهم ذلك فيسعه الاكل ولا يسعه الحل كذا في المحيط * وان كانت اللقطة شيئاً اذا
مضى عليه يوم أو يومان ففسد فان كان قد لا نحو حب العنب ومنه لياكلها من ساعته غنياً كان أو فقيراً
وان كان كثيراً يبيعها بأمر القاضي ويحفظ ثمنها وان كانت اللقطة مما يحتاج الى النفقة ان كان شيئاً يمكن اجارته
بواجبه بأمر القاضي وينفق عليه من الاجر كذا في فتاوى قاضيخان * وان لم تكن اها منفعة أو لم يجز من
يستأجرها وخاف أن تستغرق النفقة قيمتها بابعائها أو يحفظ ثمنها كذا في فتح القدير * واذا جاء صاحبها وطلبها
منعها اياه حتى يوفى النفقة التي أنفق عليها كذا في التبيين * وما أنفق الملتقط على اللقطة بغير اذن الحاكم
فهو تبرع كذا في الكافي * وبإذن القاضي يكون ديناً وصورة اذن القاضي أن يقول له أنفق على أن تبرع

عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يكون له حق الفسخ والمشايخ خرجهم الله تعالى أخذوا هذه الرواية وههنا علم المشتري وقت فلو
البيع بالغصب وفي ظاهر الرواية لا يجوز بيع المغصوب من غير الغاصب إلا أن يكون الغاصب بمقر بالغصب أو كان للمغصوب منه بينة
أما في المروهن والمستاجر ملك البائع ثابت عند الكل وهو سبيل من الاسترداد عند انقضاء المدة وفكالك الرهن * رجل دفع الى رجل بضاعة
ليبيعها في بلد آخر بغير أجر فحمل وباع وأخذ الدراهم وجعلها في برذعة حماره خوفاً الطريق ونزل رباطاً مع القافلة فسرق الدابة
والدراهم قالوا لا شيء ان عليه لانه بالغ في حفظ الوديعة * رجل في يده ثوب فقال للرجل وكنى صاحب الثوب يبيعه بعشرة وأنا
لأقصد من العشرة ثم باع بتسعة قالوا ان وقع في قلب المشتري أنه انما قال ذلك لوجه بعشرة وسع للمشتري أن يشتري منه بتسعة
* رجل قال لغيره اشترى جارية فلان فلم يقبل المأمور ثم ولا قال لاني ذهب واشترى قالوا ان كان قال وقت الشراء اشهدوا أني اشتريتها

لفلان يعني الأمر فهي الأمر لانه وجد منه ما يدل على قبول الوكالة وان قال اشهدوا أني اشتريتها بنفسى فهي للمشتري لانه وجد منه ما يدل على رد التوكيل وان لم يفعل شيئا فاشترى وقال بعد ذلك اشترىته للأمر فان كانت الحاربه قائمة لم يحدث بها عيب كان مصداقا فيما قال وان كانت الحاربه قد هلكت أو حدث بها عيب لا يصدق لانه منهم * رجل اشترى عبدا أو شهدا أنه يشتريه لفلان وقال للبائع اشتريت منك هذا العبد لفلان فقل البائع بع وقال فلان قد رضيت فلم يشتري أن ينعمه من فلان لان الشراء نفذ عليه فان سلمه الى فلان فالعهدة للبائع على المشتري لانه هو العاقد ويكون تسليمه الى فلان بمنزلة بيع مستقل جرى بين المشتري وبين فلان * الوكيل بالشراء اذا اشترى عبدا لموكله فاعتقه الموكل قبل قبض الوكيل نفذ عتاقه عليه لانه اعتق ملك نفسه والبائع يأخذ الوكيل بالثمن لانه هو العاقد ولا سبيل له على الموكل وكذلك في التدبير والاستيلاء ولو قله الموكل ضمن الموكل قيمته للوكيل فيدفع (٢٩١) قيمته الى الوكيل فتكون محبوسة عند

الوكيل الى أن يأخذ الثمن من الموكل * رجل دفع الى رجل عشرين درهما يشتري بها أختبة فاشترى الوكيل أختبة بخمسة وعشرين كان مشتريا لنفسه لا للوكل وان اشترى بتسعة عشر فان كانت تساوي عشرين لزم الأمر لانه خالفه الى خير وان كانت تساوي تسعة عشر لا يلزم الأمر لانه خالف الأمر من كل وجه فيكون مشتريا لنفسه * رجل اشترى في دار الحرب حرا وعبدا بالف درهم بأمر الحر وأخرجهما الى دار الاسلام قالوا يقسم الالف على قيمة العبد وعلى قيمة الحر لو كان عبدا فاصاب قيمة العبد يكون العبد له بذلك وما اصاب قيمة الحر يكون ذلك ديناله على الحر * حر أسره العدو وقال لرجل في دار الحرب اشترني بالف درهم فاشترى ما كثر من ذلك كان له على الاسير ألف درهم ويكون

فلو أمر به ولم يقبل على أن ترجع لا يكون ديناه وهو الاصح كذا في البحر الرائق * ولا يأمره بالانفاق حتى يقيم البينة أنها لقطعة عنده في الصحيح وان عجز عن إقامة البينة بأمره بالانفاق عليها مقيدا بأن يقول بين جماعة من الثقات ان هذا ادعى أن هذه لقطعة ولا أدري أهو صادق أم كاذب وطلب أن أمره بالانفاق عليها فاشهدوا أني أمرته بالانفاق عليها أن كان الأمر كما يقول وانما يأمره بالانفاق عليها لو من أول ثلاثة بقدر ما يقع عنده أنه لو كان المالك حاضرا لظهر كذا في التبيين * فاذا لم يظهر يومئذ بيعها وإذا باعها أعطى الملتقط ما أنفق في اليومين أو الثلاثة كذا في فتح القدير * ان باع القاضي اللقطه أو باع الملتقط بأمر القاضي ثم حضر صاحبها لم يكن له الا الثمن وان باعها بغير أمر القاضي ثم حضر صاحبها وهي قائمة في يد المشتري كان لصاحبها الخيار ان شاء أجاز البيع وأخذ الثمن وان شاء أبطل البيع وأخذ عين ماله وان كانت قد هلكت فالمالك بالخيار أن شاء ضمن البائع وعند ذلك ينفذ البيع من جهة البائع في ظاهر الرواية وبه أخذ عامة المشايخ كذا في المحيط * ويتصدق بمأزاد على القيمة كذا في فتح القدير * وان شاء ضمن المشتري قيمته أو رجع بالثمن على البائع كذا في المحيط * رجل أخذ شاة أو بعيرا فأمر القاضي أن ينفق عليها ثم هلكت الدابة كان له ان يرجع على صاحبها بما أنفق عليها كذا في فتاوى قاضيان * ان كان الملتقط محتاجا فله أن يصرف اللقطه الى نفسه بعد التعريف كذا في المحيط * وان كان الملتقط غنيا لا يصرفها الى نفسه بل يتصدق على أجنبي أو ابويه أو أولاده أو زوجته اذا كانوا فقراء كذا في الكافي * الا تنفعا باللقطة بعد المدة جائز للفقير باذن الامام على وجه يكون قرضا كذا في غايه البيان * من وجد لقطعة عرضا ونحوه فلم يجد صاحبها وهو محتاج اليها فباعها أو أنفق عليها على نفسه ثم أصاب ما لا يجب عليه أن يتصدق على الفقراء بمثل ما أنفق هو المختار كذا في الظهيرية * اللقطه مائة اذا شهد الملتقط أن يأخذها يحفظه اغير ذهابا على صاحبها فلو هلك بغير صنع منه لا ضمان عليه وكذا اذا صدقه المالك في قوله انه أخذها ليردها ولو أقر أنه أخذها لنفسه ضمنها بالاجماع وان لم يشهد وقال أخذتها للرد للمالك وكذب المالك بضمن عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في فتح القدير * ان لم يجد أحد يشهده عند الرفع أو خاف أنه لو شهد عند الرفع يأخذ منه ظالم فترك الشهاد لا يكون ضمانا وان وجد من يشهده فلم يشهد حتى جاوزه ضمن لانه ترك الشهاد مع القدرة عليه كذا في فتاوى قاضيان * ان شهد أنه التقط لقطه أو ضاله أو قال عندي لقطه فمن عتموه يطلب لقطه فدلوه على فلما جاء صاحبها قال قد هلك فهو مصدق ولا ضمان عليه ولو وجد لقطتين أو ثلاثة وقال من عتموه ير يد لقطه فدلوه على فهذا تعريف للكل ولا ضمان ان هلك الكل عنده * في فتاوى أهل سمرقند اذا وجد لقطه في طريق أو مغارة ولم يجد أحدا يشهده عليه عند الأخذ قال يشهد اذا ظفر بمن يشهده عليه فاذا فعل ذلك

متبرعا بالزيادة بخلاف الوكيل بالشراء اذا اشترى بأكثر مما سماه الأمر فانه يكون مخالفا ولا يستوجب شيئا على الأمر لان في غير الاسير هو ما أمر بالشراء بالف والشراء بالف غير الشراء بالف وزيادة فيكون الوكيل مخالفا فيما أمر فلا يلزم الموكل ما شراء الحر مفاداة وتخليص وليس شراء حقيقة وقد رضى الأمر بالتخليص بالف فيجب عليه الالف كالأمر بخرق ليقضى من دينه ألفا فقضى من دينه أكثر من ألف يرجع على الأمر بالف ويكون متبرعا في الزيادة * وكذا لو قال الاسير لرجل اشترني بالف درهم فاشترى بمائة دينار أو عرض جازوله أن يرجع على الاسير بالف كانه قال خلصني بما أمكنك الى ألف درهم والوكيل بالشراء بالدرهم اذا اشترى بمائة دينار أو عرض لا يلزم الموكل * رجل دفع الى رجل شيئا ليعبده ويدفع عنه الى زيد فباعه صاحب المال وطلب الثمن من زيد فله ان يدفع البائع الى الثمن وقال البائع بعث ودفع اليه الثمن قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان البائع بأمره بغير أجر كان القول قوله ولا ضمان عليه وان

كان بائعا باجر فكذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لصاحبه لان الثمن بدل المبيع والمبيع كان أمانة عند البائع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده الاجر المشترك أمين فكذلك الثمن ولا ضمان على زيد لان قول البائع لا يكون حجة عليه * رجل بعث أغناما الى بياح ليبيعه فباعها في الحظيرة من رجل ثم مات البياح وترك وارثا فطالب صاحب الغنم المشتري بالثمن فزعم أنه نقد الثمن الى البياح لم يكن لصاحب الاغنام أن يطالب وارث البياح ما لم يثبت أن البياح قبض الثمن لانه ما لم يثبت قبضه لا يصير محصلا للوديعة فلا يصير الثمن دينافى تركه وليس لصاحب الاغنام أن يطالب المشتري بالثمن الا بأمر وصى البياح لان البياح كان وكيل بالبيع والوكيل بالبيع اذا مات ينتقل حق قبض الثمن الى وصيه فان لم يكن له وصى يرفع الامر الى القاضي حتى ينصب القاضي له وصيا ولا يكون حق القبض للموكل ونظير هذا ما ذكر في الاصل أحد المتفاوضين اذا (٢٩٢) باع شيئا من المتفاوضين لم يقبض الثمن حتى مات وأوصى الى رجل كان حق قبض الثمن

الى وصيه لان وصى الانسان بعد موته بمنزلة وكيله في حياته ولو كان البائع وكل رجلا يقبض الثمن في حياته كان قبض الثمن الى وكيله لا الى موكله ولا يصدق المشتري على نقد الثمن الابينة * باع عنه ودائع الناس وبضائعهم أمر به ببيعها فباعها بثمن مسمى وسلم المبيع الى المشتري وعجل الثمن لارباب الاموال من مال نفسه لما أخذ الثمن به ذلك من المشتري ويكون له فافلس المشتري قبل أداء الثمن وتوى ما عليه كان للبياع أن يسترد من أصحاب الاموال ما عمل لهم من مال نفسه لانه انما أعطاهم بشرط أن يكون الثمن له فاذا لم يسلم له الشرط كان له أن يسترد كرجل مات وله على الناس دين وليس له وارث معلوم فأخذ السلطان دين الميت من غرمائه ثم ظهر

لا يضمن كذا في المحيط * ولا يضمن الملتقط الا بالتعدي عليها أو بالمنع عند الطلب كذا في فتاوى قاضيان * اذا قال الرجل وجدت لقطعة وضاعت في يدي وقد كنت أخذتها لارتها على المالك وأشهدت بذلك وصاحبها يقول ما كانت لقطعة وانما وضعتها بنفسى لارجع وأخذها فان كان الموضع الذي وجدها فيه ليس بقربه أحد أو كان في الطريق فالقول قول الملتقط اذا حلف أنها ضاعت عنده وان كان لا يدري ما قصتها ضمن الملتقط وان كان قال الملتقط أخذتها من الطريق وقال صاحبها أخذتها من منزلي ضمن كذا في خزائن المفتين * وان وجدها في دار قوم أو دلهيهم أو في دار فارغة ضمن اذا قال صاحبها وضعتها لارجع وأخذها وفي الاصل اذا قال المالك أخذت مالي غصبا وقال الملتقط كانت لقطعة وقد أخذتها لك فالملتقط ضامن من غير تفصيل واذا كانت اللقطعة في يد مسلم فادعاه رجل وأقام عليه البينة وأقر الملتقط بذلك أو لم يقر ولكن قال لا أردّها عليك الا عند القاضي فله ذلك وان ماتت في يده عند ذلك فلا ضمان واذا كانت اللقطعة في يدي مسلم فادعاه رجل وأقام على ذلك شاهدين كافرين لا تقبل هذه الشهادة وان كانت اللقطعة في يدي كافر وباقي المسئلة بحالها فكذلك قياسا وفي الاستحسان تقبل الشهادة وان كانت في يدي كافر ومسلم لم تجز شهادتهما على أحدهما قياسا وفي الاستحسان جازت الشهادة على الكافر وقضى بما في يد الكافر كذا في المحيط * اذا أقر بلقطعة لرجل وأقام رجل آخر البينة أنه له يقضى به المصاحب البينة كذا في فتاوى قاضيان * لو ادعى اللقطعة لرجل وأقر بالعلامات فالملتقط بالخيار ان شاء دفع اليه وأخذ كفيلا وان شاء طلب منه البينة كذا في السراجية * فلو دفعها اليه بالحلية ثم جاء آخر فأقام البينة أنها له فان كانت اللقطعة قائمة في يدي الاول يأخذها صاحبها منه اذ اقدر ولا شيء على الآخر وان كانت هالكة أو لم يقدر على أخذها فاصحابها بالخيار ان شاء ضمن الآخر وان شاء ضمن الدافع وذكر في الكتاب ان كان الملتقط دفع بقضاء قاض لا ضمان عليه وان كان الدفع بغير قضاء ضمن كذا في فتاوى قاضيان * لو أقر الملتقط باللقطة لرجل ودفعها بغير قضاء ثم أقام آخر البينة أنه له ضمن أيهما شاء وان كان الدفع بقضاء في رواية لا يضمن قبل هو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه ما اتفقوا كذا في السراجية * رجل التقط لقطعة ليعرفها ثم أعادها الى المكان الذي وجدها فيه ذكر في الكتاب أنه يبرأ عن الضمان ولم يفصل بين ما اذا تحول عن ذلك المكان ثم أعادها اليه وبين ما اذا أعادها قبل أن يتحول قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى انما يبرأ اذا أعادها قبل التحول أما اذا أعادها بعد ما تحول يكون ضامنا اليه أشار الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى في المختصر هذا اذا أخذ اللقطعة ليعرفها فان كان أخذها ليا كها لم يبرأ عن الضمان ما لم يدفع الى صاحبها وهو كالمالك كانت دابة فركبها ثم نزل عنها وتركها في مكانها على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون ضامنا

له وارث كان دين الميت على غرمائه لهذا الوارث لانه ظهر أن الغرماء لم يدفعوا المال الى صاحب الحق فلا يحصل لهم ومنها البراءة فكان عليهم الاداء ثانيا * رجل اشترى شيئا وقبضه ثم وكل رجلا على أنه ان لم ينقد الثمن الى خمسة عشر يوما فلو كبل يفسخ البيع بينهما لا يفسد البيع بذلك ويصح الشرط حتى لو لم ينقد الثمن الى خمسة عشر يوما كان للوكيل أن يفسخ البيع * رجل وكل رجلا بالبيع أو غيره ثم جحد التوكيل قبل البيع بمحض من الوكيل كان بمجوده عز لا للوكيل * الوكيل بالبيع مطلقا اذا باع بشرط ان يبيع ما وجاز يبيع ما لم يفسخ البيع بحكم الخيار بعد ذلك صح فسخه * الوكيل بالبيع اذا باع بمحض من الوكيل كانت العهدة على الوكيل * الوكيل بالشراء اذا اشترى ولم يقبض فعلم بغيره كان له أن يرتد يسيرا كان العيب أو فاحشا فان رضى بالعيب اليسير لم يملك وان كان فاحشا وهو ما يفوت جنس المنفعة كالعمى وقطع اليدين لا قطع احداهما ولا يباح احدى العينين لزم الوكيل وذ كرتشمس الاثمة السرخى رحمه الله تعالى اليسير ما يدخل

تحت تقويم المقومين والفاحش ما لا يدخل وقال الشيخ الامام المعروف بنجواهر زاده هذا التحديد صحيح فيمبليس له ثمن معلوم عند الناس كالعبد والثوب ونحو ذلك وأما ماله قيمة معلومة عند الناس كالخبر والعم ونحو ذلك إذا زاد الوكيل بالثمن على ذلك لا ينفذ على الأمر قلت الزيادة أو كثرت لأن ماله قيمة معلومة عند الناس لا يحتاج في معرفته إلى تقويم المقومين * ولو قال الموكل للوكيل بعد ما علم بالعيب لا ترض به فرضي به الوكيل لا يلزم الأمر ويكون للأمر أن يلزم الوكيل وهو بمنزلة مالو علم الوكيل بالعيب بعد القبض فرضي به أن رضى به الموكل جاز وإن لم يرض لزم الوكيل * ذكر في المنتقى رجل أمر رجلاً أن يشتري له جارية بألف درهم فاشترى لها ولم يقبضها حتى وجد بها عيباً كان بها قبل البيع أو حدث بعد البيع فرضي المشتري بالعيب وقبضها لم يكن العيب عيب استهلاكاً لزم الأمر وإن كان استهلاكاً كالعلمي ونحو ذلك كان للأمر أن يلزم الوكيل في قول أبي يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة رحمه الله (٢٩٣) تعالى هم أسوأ ويلزم الأمر إن كانت

مع ذلك العيب تساوى بألف أو كان بينهما غبن يسير * رجل دفع إلى الدلال عنده ليبيعه فعرض الدلال على صاحب الدكان فتركه العين عند صاحب الدكان فهو رب صاحب الدكان وذهب بالمتاع ضمن الدلال لأنه ليس للدلال أن يتركه العين عند غيره ولكنه يعرض ويأخذ العين إلا أن يكون الدلال تلميذ صاحب الدكان يضع أمتعة الناس في طائوته أو كان هو في عياله خيفة إذ لا يضمن الدلال * دلال باع شيئاً وأخذ الدلالة ثم استحق المبيع على المشتري أو رد به عيب بقضائه أو غيره لا يسترد الدلالة وإن انفسخ المبيع لأنه وإن انفسخ لا يظهر أن البيع لم يكن فلا يطل عمله * الوكيل بالبيع إذا باع ما يساوى درهما بألف درهم جاز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يكره ذلك * وقال محمد رحمه الله تعالى يكره

ومنها إذا كانت اللقطة ثوباً فلبسه ثم نزع وأعادها إلى مكانه فهو على هذا الخلاف وهذا إذا لبس كما لبس الثوب عادة أما إذا كان قيصافاً وضعه على عاتقه ثم أعاده إلى مكانه فلا يكون ضامناً وكذا الاختلاف في الخاتم فيما إذا لبسه في الخنصر يستوى في البني واليسرى أما إذا لبسه في أصبع أخرى ثم أعاده إلى مكانه فلا يكون ضامناً في قولهم وإن لبسه في خنصره على خاتم فإن كان الرجل معروفاً أنه يتختم بخاتمين فهو على هذا الخلاف والافلاي يكون ضامناً في قولهم إذا أعاده إلى مكانه قبل التحول ومنها إذا قلده بسيف ثم نزع وأعادها إلى مكانه فهو على هذا الخلاف وكذا إذا كان مثقلاً بسيف فقلده بهذا السيف كان ذلك استهلاكاً وإن كان مثقلاً بسيفين فقلده بهذا السيف أيضاً ثم أعاده إلى مكانه لا يكون ضامناً في قولهم كذا في فتاوى قاضيان * إذا كان في القبر حطب يجوز للرجل أن يحتطب منها وهذا إذا كان يابساً أما إذا كان رطباً فيكره وإذا سقط في الطريق في أيام يصنع القز ورق شجر التوت فليس له أن يأخذه وإن أخذ منه لأنه ملك منتفع وإن كان شجرة لا ينتفع بورقها له أن يأخذ * رجل ألقى شاة ميتة على الطريق فجاءه آخراً وأخذ صوفها كان له أن ينتفع به ولو جاءه صاحب الشاة بعد ذلك كان له أن يأخذ الصوف منه ولو سلخها وبيع جلدتها بما صاحب الشاة بعد ذلك كان له أن يأخذ جلدها ويرتد ما زاد الدباغ فيه كذا في خزائن المتيقن * مبطخة بقيت في البطاطخ فأنتم بها الناس قال الفقيه أبو بكر إذا تركها أهلها ليأخذ من شاء من ذلك فلا بأس به كذا في التتارخانية * سكران هو ذاهب العقل نام في الطريق فوقع ثوبه في الطريق فجاءه رجل وأخذ ثوبه ليحفظه لاضمان عليه لأن ذلك الثوب بمنزلة اللقطة وإن أخذ الثوب من تحت رأسه أو خاتم من يده أو كسب من وسطه أو درهما من كفه وهو يخاف الضياع فأخذه ليحفظه كان ضامناً * إذا اجتمع في الطاحونة من دقيق الطحن قال بعضهم يكون لصاحب الطاحونة وقال بعضهم ليس له ذلك وهذا أحسن ويكون ذلك لمن سبق يده إليه بالرفع * وما يجتمع عند الدهانين في أناتهم من الدهن يقطر من الاوقية فهو على وجهين إن كان الدهن يسيراً من خارج الاوقية فذلك يكون للدهان لأن ذلك ليس بمبيع وإن كان الدهن يسيراً من داخل الاوقية أو من الداخل والخارج أو لا يعلم فإن زاد الدهن لسلك مشتري شيئاً فليقطر يكون للدهان وإن لم يزد لا يطيب ويتصدق به ولا ينتفع به إلا أن يكون محتاجاً * قوم أصابوا بعيراً مذبحاً في طريق البادية أن وقع في ظنهم أن صاحبه أباحه للناس لا بأس بأخذه أو كله * رجل ذبح بعيراً له وأذن بانهائه جاز ذلك * رجل نثر سكرافوق في حجر رجل فأخذه رجل آخر منه جاز له أن يأخذ إذا لم يكن صاحب الحجر ففتح الحجر ليقع فيه السكر وإن كان فتح ليقع فيه السكر فأخذه غيره لا يكون المأخوذ للاحذ * ولو دفع إلى رجل دراهم وأمره أن يشتري عرساً أو نحوه فنثرها ليس له أن يلقط ولو دفع المأمور إلى غيره ليشتريها لم يكن للمأمور أن يدفع إلى غيره ولا أن يجبس منها

ذلك هكذا ذكر الشيخ الامام المعروف بنجواهر زاده الوكيل بالبيع إذا باع عن الثمن قدر ما يتغاب فيه الناس ذكر في رواية أنه يجوز البيع بقدر القيمة ولا يجوز المحاباة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر في البيوع أنه لا يجوز البيع أصلاً * امرأة اشترت من رجل شيئاً ثم اختلفا فقالت المرأة كنت رسول زوجي إليك وكان البيع على وجه الرسالة وليس على الثمن وقال البائع لا بل بعته منك ولي عليك الثمن كان القول في ذلك قول المرأة والبيئة للبائع * ومن جله البيوع من غير المالك بيع الفضولي وقدم في صدر الكتاب والله أعلم باب الاستبراء إذا ملك الرجل جارية ببيع أو هبة أو صدقة أو وصية أو صلح عن دم عمد أو خلع أو كفاة على جارية أو أعتق عبده على جارية أو ورث جارية يعمل له وطؤها بكرة كانت الجارية أو غيره بكر ملكها من صغير أو كبير أو امرأة أو عنين فإن كانت من ذوات الحيض لا يحمل له وطؤها حتى يستبرأ بها بحضة وإن كانت أيسة أو صغيرة يستبرأ بها بشهر واحد وإن كانت حاملاً لا يطؤها حتى تضع حملها بعد القبض فإن وضعت حملها

قبل القبض ثم قبضها كان عليه أن يستبرئها بعد ما خرجت من نفاسها وان كانت شابة قد ارتفع حيضها لمرض او غيره اختلفت الروايات فيه ذ كرى الاصل عند أبي حنيفة وأبي يوسف وجههما الله تعالى أنه لا يقربها حتى يستبين أنهما غير حامل ولم يوقت لذلك وفي رواية لا يقربها سنتين وفي رواية ثلاثة أشهر أو أربعة أشهر وعن محمد رحمه الله تعالى فيه رواية أن في رواية لا يقربها أربعة أشهر وعشرة أيام وفي رواية شهرين وخمسة أيام قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي كان محمد رحمه الله تعالى يقول أولا لا يقربها أربعة أشهر وعشرة أيام ثم رجع وقال شهرين وخمسة أيام والمشايخ رحمهم الله تعالى أخذوا بهذه الرواية * رجل أنكر وجوب الاستبراء اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يكفر لانه أنكر ما فيه اجماع المسلمين وقال عامة المشايخ لا يكفر لان ظاهر قوله تعالى أو ما لم يكت أيمانكم يقتضي اباحه الوطء مطابقا وانما عرف وجوب الاستبراء بالخبر (٣٩٤) فلا يكفر بجاهد وكذا لا يحل الوطء في مدة الاستبراء لا يحل الدواحي * ومن أراد

أن يشتري جارية ولا يلزمه الاستبراء فالجمله ما ذكر في الكتاب يزوجه البائع من وجبل بثقبه ثم يبيعهام من المشتري فيقبضها المشتري ثم يطلقها وزوجهها ويستحب للبائع أن يستبرئها قبل أن يزوجهها ويشترط أن يكون طلاق الزوج به بدقبض المشتري فان طلقها قبل القبض كان على المشتري أن يستبرئها اذا قبضها في أصح الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى لانه طلقها قبل القبض فاذا قبضها والقبض بحكم العقد عزلة العقد فيصير كأنه اشتراها في هذه الحالة وهي ليست في نكاح ولا عدة فيلزمه الاستبراء وحيله أخرى أن يبيعهام قبل التزوج ويأخذ الثمن ولا يسلم الجارية الى المشتري ثم يزوجهام المشتري من عبده أو أجنبي ثم يقبضها ثم يطلقها الزوج بعد ذلك الآن في هذا نوع

شيء لنفسه وفي السكر له أن يجلس وله أن يدفع الى غيره لينترو بعد ما تم الثاني كان للأمر أن يلتقط كذا في فتاوى قاضيان * وضع طست على سطح فاجتمع فيه ماء المطر فجاء رجل ورفع ذلك فتنازعان وضع صاحب الطست الطست لذلك فهو له لانه أحرز وان لم يضعه لذلك فهو للرافع لانه مباح غير محرز * رجل لان لكل واحد منهما من ثلثه فآخذ أحدهما من ثلثه صاحبه ثلجا وجعله في ثلثه نفسه فان كان المأخوذ منه قد اتخذ موضعاً يجتمع فيه الثلج من غير أن يحتاج الى أن يجتمع فيه فلما أخوذ منه أن يأخذ من ثلثه الاخذان لم يكن خطئه الاخذ بغيره أو يأخذ ثلثه يوم خطئه ان خطئه بغيره وان كان المأخوذ منه لم يتخذ موضعاً يجتمع فيه الثلج بل كان موضعاً يجتمع فيه الثلج فآخذ الاخذ من الثلج الذي في حد صاحبه لامن الثلثه فهو له وان أخذ من الثلثه كان غاصبا ورد على المأخوذ منه عين ثلجها لم يكن خطئه بثلثه أو قيمته ان كان خطئه كذا في الفتاوى الكبرى * رجل دخل أرض أقوام يجمع السرقين والشوك لا بأس به وكذا من دخل أرض رجل للاحتشاش أو لالتقاط السنبلة ان تركها صاحبها فصار تركه كالأباحة فقبل ان كانت الأرض لليتامى ان كان لو استأجر على ذلك أجرة يتيقن لصبي بعد موته الا جرحني ظاهر فلا يجوز تركه وان كان لا يفضل منه أو فضل شيء قليل مما لا يقصد اليه فلا بأس بتركه ولا بأس بغيره أن يلتقط ساحة يضيئه بطرح فيها أحجاب السكة التراب والسرقين والرادوشه وحتى اجتمع من ذلك كثير فان كان أحجاب السكة طرحوها على معنى الرمي لها وكان صاحب الساحة هي الساحة لذلك فهي له وان كان لم يهي الساحة لذلك فهي لمن سبق عليها بالرفع * حمام يرى دخل دار رجل ففرخ فيها فجاءه آخروا أخذوه فان كان صاحب الدار رد الباب وست السكة فهو لصاحب الدار وان لم يفعل صاحب الدار ذلك فهو لمن أخذوه ولو كان له حمام فجاءه حمام آخر ففرخ فلصاحب الاخر فرخها * يكره امساك الحمامات ان كان يضرب بالناس ومن اتخذ بروج الحمام في قرية ينبغي أن يحفظها ويحفظها ولا يتركها بغير علف حتى لا يتضرر بها الناس فان اختلط بها حمام أهلى لغيره لا ينبغي له أن يأخذوه وان أخذوه يطلب صاحبه فان لم يأخذوه وفرخ عنده فان كانت الام غريبة لا يتعرض لفرخه فانه لغيره وان كانت الام لصاحب البرج والغريب ذ كرفالفرخ له لان الفرخ والبيض لصاحب الام فان لم يعلم أن في برجه غير يبالاشي عليه كذا في خزانة المفتين * من أخذ بزايا وشبهه في سواد أو مصر وفي رجله تبروج لاجل وهو يعرف أنه أهلى فعليه أن يعرف ليرده على أهله وكذلك ان أخذ مذطبا في عنقه قلادة كذا في المحيط * رجل قاطع دارسنتين معلومة فسكنها واجتمع فيها سرقين كثير وقد جمعه المقاطع قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يكون السرقين لمن هيأ مكانه فان لم يفعل ذلك وأخذ منها فهو لمن سبق برفعه وقال القاضي الامام أبو علي السعدي وجه الله تعالى هو لمن سبق يده اليه وان لم يهي مكانا

شبهة فان عند أبي يوسف رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى كما اشتراها يجب الاستبراء الآن حتى الوحيون يتأكد عند القبض فالتزوج يقع بعد الشراء لا يسقط استبراء وجب بنفس العقد الآن فيحيض عند المشتري حيضة قبل الطلاق فيحنث لا يجب الاستبراء في قولهم وحيله أخرى أنه اذا أراد أن يشتري الجارية يتزوجها المشتري قبل الشراء اذا لم يكن في نكاحه حرة ثم يسلمها اليه المولى ثم يشتري فلا يجب عليه الاستبراء وانما شرط تسليم الجارية اليه قبل الشراء كيلا يوجب القبض بحكم الشراء بعد فساد النكاح * وقال الشيخ الامام الاجل ظهر الدين عندي يشترط أن يدخل الزوج بها بحكم النكاح قبل الشراء لان ملك النكاح يفسد عند الشراء سابقا على الشراء ضرورة ان ملك النكاح لا يجماع ملك الميكن فاذا كان فساد النكاح سابقا على الشراء لم تكن عند الشراء منكوحة ولا معتدة أما اذا دخل بها قبل الشراء فاذا فسد النكاح تصير معتدة قبل الشراء فلا يلزم الاستبراء واذا اشترى جارية وأراد أن يزوجهام الى أجنبي

قبل القبض وخاف أنه لو روجها من عبده أو أجنبي ربحا لا يملكها الزوج فالجيلة له أن يزوج على أن يكون أمرها بيده يطلقها متى شاء ويأجعو
على أن لا يطل حتى الغير لا يكره فيه استعمال الجيلة ولا تعليم الجيلة وأما فيما به ابطال حق الغير بكرة الاحتياط وفي منع وجوب الزكاة
اختلاف على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يكره وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يكره وكذا الاحتياط لمنع وجوب الاستبراء على هذا
الخلافاً والمشايخ في هذين الفصلين أخذوا بقول محمد رحمه الله تعالى وفي الاحتياط لمنع الشفعة أخذوا بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وأما
الاحتياط لبطلان حق الشفعة بعد الثبوت لا يجوز عند الكل ويجب الاستبراء ما ثبت ملك لم يكن يجب بإعادة ملك كان له * رجل باع
جارية وسلمها إلى المشتري ثم ردت عليه بعيب بقضاء أو بغير قضاء أو بخيار رؤية أو شرط أو قاله كان على البائع أن يستبرئها بحضنة ولو أنفسخ
البيع بينهما قبل القبض بهذه الأسباب لا يجب الاستبراء * ولو باع جارية (٢٩٥) وسلمها إلى المشتري ثم تقابلا البيع في

الجلس كان على البائع أن
يستبرئها وعن أبي يوسف
رحمه الله تعالى إذا تقابلا
قبل الافتراق لا يجب * ولو
وهو رجل لولده الصغير
جارية كانت له أو باع منه
ثم اشتراها لنفسه يلزمه
الاستبراء * ولو باع شقصاً من
جارية كانت له وسلم ثم
اشتراه لزمه الاستبراء لأنه لما
باع الشقص حرم عليه
وطؤها فإذا اشترى به ذلك
استحدث حل الوطء فكان
عليه الاستبراء وكذلك
اشترى أحد الشريكين
نصيب صاحبه من الجارية
المشتركة لزمه الاستبراء
* ولو باع جارية على أن
المشتري بالخيار ثلاثة أيام
وسلم إلى المشتري ثم إن
المشتري أبطل البيع ورد
الجارية يجب الاستبراء
على البائع في قول أبي يوسف
ومحمد رحمه الله تعالى ولا
يجب في قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى * ولو باع

حتى قال لو أن رجلاً ضرب حائطاً وجعل موضعاً يجمع فيه الدواب فسرقت منه من سبقته يده إليه * رجل له
دار بواجرها فجاءه ناسان بابل وأناخ في داره واجتمع من ذلك بعير كثير قالوا ان ترك صاحب الدار على وجه
الاباحة ولم يكن من رأيه أن يجمع فكل من أخذ منه فهو أولى به لأنه مباح وان كان من رأى صاحب الدار أن
يجمع السرقة والبعر فحاصل الدار أولى * امرأة وضعت ملاءتها لحاتم امرأة أخرى وضعت ملاءتها
ثم جاءت الأولى وأخذت ملاءة الثانية وذهبت لا ينبغي للثانية أن تتفجع بملاءة الأولى لأنه انتفاع علك
الغير فان أردت أن تتفجع بها قالوا ينبغي أن تصدق هي بهذه الملاءة على ابنتها ان كانت فقيرة على بقا
يكون ثواب الصدقة لصاحبها ان رضيت ثم هي ابنة الملاءة منها فيسعيها الانتفاع بها لأنها بمنزلة اللقطة
وان كانت غنية لا يحل الانتفاع بها وكذلك الجواب في المكعب ان سرق وترك له عوض * رجل التقط
لقطة فضاقت منه فوجدها في يد غيره فلا خصومة بينه وبين ذلك الرجل * رجل غريب مات في دار
رجل وليس له وارث معروف وخلف ما يساوي خمسة دراهم وصاحب الدار فقير لم يكن له أن يتصدق
بهذا المال على نفسه لأنه ليس بمنزلة اللقطة * رجل غاب وجعل داره في يد رجل ليعمرها ودفع اليه مالا
ليعمرها ثم فقد الدافع فله أن يحفظ المال وليس له أن يعمر الدار الا بانئ الحاكم كذا في فتاوى فاضلجان
* ذكر أبو الليث في العيون رجل سبب دابة فأخذها انسان فأصلحها ثم جاء صاحبها فان قال عند التسبب
جعلت ما أن أخذها فلا سبيل لصاحبها عليها وان لم يقل ذلك له أن يأخذها وكذلك فيمن أرسل صيده هكذا
ذكره بعض مشايخنا وان اختلفا فالقول قول صاحبها مع عينه كذا في محيط السرخسي

كتاب الاباق

واجب الاتق إذا قدر على الاختلاف أخذوا في أفضل كذا في السراجية * ثم له الخيار ان شاء حفظه بقتنه
ان كان يقدر عليه وان شاء دفعه إلى الامام فأنادفعه اليه لا يقبله منه الا بأمانة اليه ثم يحبس الامام تعزيراً
له ويتفق عليه من بيت المال كذا في التبيين * ان لم يأت به إلى السلطان وأمسك نفسه بما له من الخيار
في ذلك كما قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى وأنفق عليه من عنده يرجع على مالكه اذا حضر ان أنفق
عليه بامر القاضي والا فلا وهو المختار كذا في العينية * واختلفوا في الضال فقيل أخذه أفضل وقيل تركه
أفضل. ولذا ارفع إلى الامام لا يحبس وان كان له منفعة أجزه وأنفق عليه من أجرته كذا في التبيين * ولا
يبعه كذا في خزائن المفتين قال الحاكم الشافعي الكافي وإذا أتى الرجل بالعبد فأخذ السلطان نفسه
فأدعاه رجل وأقام البيعة أنه عبده قال يستخلفه ما بهتته ولا وهبته ثم يدفعه إليه ولا أحب أن يأخذ منه

جارية يباعها فأسد وسلمها إلى المشتري ثم استردها بقضاء أو رضاء كان عليه الاستبراء * وإذا اغتصب الرجل جارية وباعها من غيره وسلم إلى المشتري
ثم استردها المغصوب منه بقضاء أو رضاء ان كان المشتري علم بالغصب لا يجب الاستبراء على المالك وطئها المشتري من الغاصب أو لم يطأ وان
لم يعلم المشتري وقت الشراء أنه اغتصب ان لم يطأها المشتري لا يجب الاستبراء على المولى وان وطئها في القياس لا يجب وفي الاستحسان يجب
* ولو وهب جارية وقبضها الموهوب له ثم رجع الواهب في الهبة كان عليه الاستبراء وكذا اذا أسر العدو جارية لرجل وأحرزها دار الحرب
ثم اشتراها منه مسلم وأذن وأخرجها إلى دار الاسلام فأخذها المولى القديم بالثمن من المشتري كان عليه الاستبراء عندنا وكذا لو أسرا عدو
جارية وأحرزها دار الحرب فاغنمها الغزاة فاقسموا الغنمة فأخذها المولى من الذي وقعت الجارية في سهمه بالقيمة كان عليه الاستبراء وان
وجدوا في الغنمة قبل القسمة يأخذها بغير شيء ويلزمه الاستبراء * ولو أبت جارية للمسلم إلى دار الحرب ثم أخرجت إلى دار الاسلام بغيره أو

شراء وأخذها المولى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجب عليه الاستبراء وقال صاحباه ورحمهما الله تعالى يجب هذا الذي ذكرنا إذا أخرجت عن ملك المولى ثم عادت إليه فإن لم تخرج عن ملكه لم تكن أخرجت من يده ثم عادت إليه لا يجب الاستبراء * وصورة ذلك إذا كان أمته ثم عجزت وردت في الرق لا يلزم الاستبراء * وكذا الجارية إذا أقيمت ولم تخرج عن دار الإسلام فرجعت إليه لا يجب الاستبراء * وكذا لو غصب رجل جارية بغير رجل ثم استردها من الغاصب * وكذا إذا رهن جارية ثم فك الرهن أو باع جارية على أنه بالخيار ثلاثة أيام وسلم إلى المشتري ثم أبطل البيع في مدة الخيار لا يلزمه الاستبراء * وكذا إذا باع المدبرة أو أم الولد وسلم إلى المشتري ثم استردها من المشتري قبل الوطء لا يلزمه الاستبراء * وان استردها بعد ما وطئها المشتري يلزم الاستبراء * ولو اشترى جارية وقبضها واستبرأها ثم زوجها رجلاً ثم طلقها الزوج قبل الدخول لا يلزم الاستبراء في ظاهر الرواية * وان اشترى (٢٩٦) جارية وقبضها وزوجها قبل الاستبراء ثم طلقها الزوج قبل الدخول بها فيه

كفيل وان أخذ منه القاضي كفيلاً لم يكن مسياً كذا في غاية البيان * ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى أن القاضي هل ينصب عنه خصماً قال ثمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه بعضهم قالوا القاضي ينصب خصماً يقبل هذه البيعة وبعضهم قالوا يقبل القاضي هذه البيعة من غير أن ينصب عنه خصماً كذا في التارخانية * وان لم يكن للذمى بيعة وأقر العبد أنه عبده قال يدفعه إليه ويأخذ منه كفيلاً وان لم يجز للعبد طالب قال إذا طال ذلك باعه الامام وأمسك حتى يجزى مطالبه ويقبض البيعة بان العبد عبده قيد ففع الثمن ولا ينتقض بيع الامام ويتفق عليه الامام في مدة حبسه من بيت المال ثم يأخذ من صاحبه ان حضر ومن غمته ان باعه كذا في غاية البيان * ولا يوجب الرجوع الا بقى خوف الاباق كذا في خزائن المفتين * اذا دفع الا بقى بغير أمر القاضي باقرا العبد وبذكر العلامة ثم استحقه الاخر ضمن الدافع ورجع على المدفوع اليه كذا في التارخانية * راد الا بقى يستحق الجعل استحقا ناعداً كذا في الكافي * من رد الا بقى من مقبض فروه مسيرة ثلاثة أيام فله أربعون درهما وان كانت قيمته أقل من أربعين وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في التبيين * ان أخذ في المصر أو خارج المصر أقل من مسيرة سفر يستحق الجعل على قدر العناء والمكان والصحيح أنه يجب الرضخ كذا في الفتاوى الغياثية * ثم اذا وجب الرضخ ان اصطلح الراد والمردود عليه على شئ قلل رد ذلك وان اختصما عند القاضي فالقاضي بقدر الرضخ على قدر المكان هكذا قاله بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى وتفسيره أنه يجب للراد من مسيرة ثلاثة أيام أربعون درهما فيكون بازاء كل يوم ثلاثة عشر درهما وثلاث درهم فيقضى بذلك ان رده من مسيرة يومه واليه أشار في الكتاب * وفي النبايع وبه نأخذ وبعضهم قالوا يفرض الى رأى الامام وهذا أيسر بالاعتبار وفي الابانة وهو الصحيح وفي العتابة قوله عليه الفتوى كذا في التارخانية * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل والحكم في رد الصغير كالحكم في رد الكبير ان رده من مسيرة السفر فله أربعون درهما وان رده محمول على ما ذكر من الجواب في الصغير محمول على ما اذا كان صغيراً يعقل الاباق أما اذا كان صغيراً لا يعقل الاباق فهو ضال وراداً الفضل لا يستحق الجعل ولو رد جارية معها ولد صغير يكون تبعاً لأمه فلا يرد على الجعل شئ وان كان مهرها يجب غناؤه درهمين كذا في التبيين * ان كان الا بقى بين رجلين فاجعل عليه ما على قدر انصائهما فان كان أحد المولين حاضراً والاخر غائباً فليس للحاضر أن يأخذ حتى يعطيه جعله كله واذا أعطاه لم يكن منطوقاً وان كان الا بقى لرجل والراد رجلاً فاجعل بينهما على السواء كذا في المحيط * ولو كان السيد واحدًا والعبدان اثنين فعليه جعلان كذا في شرح الطحاوى * ان كان

روايتان واختار أنه لا يجب الاستبراء على المولى ولو اشترى من عبده المأذون جارية بعد ما حاضت عند العبد فان لم يكن العبد مدبونا لا يجب الاستبراء على المولى وان كان مدبونا في القياس لا يجب الاستبراء وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وفي الاستحسان يجب وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وان اشترى العبد المأذون جارية فباعها من المولى قبل أن تحيض عنده كان على المولى أن يستبرئها بحبضة مدبونا كان العبد أو لم يكن واذا اردت جارية الرجل ثم أسلت لا يجب الاستبراء على المولى وكذا اذا أحرمت تطوعاً بادن المولى ثم حلت من أحرامها لا يجب الاستبراء على المولى * اذا اشترى المكاتب والدة أو بنته فخاضت عنده حبضة ثم عجز المكاتب ورد في الرق كان للمولى أن يطأ البنت والوالدة

قبل الاستبراء ولو اشترى المكاتب عمة أو خالته أو بنت أخيه ثم عجز المكاتب ورد في الرق لا يجزى للمولى أن يطأهن الا بقى قبل الاستبراء حاضت عند المكاتب ولم تحض لان ههنا المولى ملكهن بعد العجز فيلزمه الاستبراء * ولو اشترى المكاتب جارية وحاضت عنده حبضة ثم أتت الكاتبة وعق سلتها الجارية ولا يلزم الاستبراء * وان عجز المكاتب ورد في الرق كانت الجارية للمولى ويلزمه الاستبراء ولو زنت جارية الرجل عندنا لا يجب الاستبراء على المولى وقال زفر رحمه الله تعالى يجب ولو اشترى النصراني جارية نصرانية لا يلزمه الاستبراء فان وطئها ثم أسلم النصراني والجارية لا يجب الاستبراء قبيلاً واستحساناً وان أسلم قبل الوطء والحيض في القياس لا يجب وفي الاستحسان يجب ولو اشترى المجوسى جارية مجوسية فخاضت حبضة ثم أسلمها لا يجب الاستبراء وان أسلم قبل الحيض فهو على القياس والاستحسان * رجل أراد أن يزوج جاريته بعد الوطء فالأفضل له أن يستبرئها بحبضة ثم يزوج * وكذا اذا أراد أن يبيع جاريته فان زوج الجارية قبل الاستبراء جاز

النكاح ويستحب للزوج أن لا يطأها حتى تحيض خيضة قال محمد رحمه الله تعالى لا يحل للزوج أن يطأها قبل الاستبراء وكذا إذا زوج المدبرة أو أم الولد ولورأى امرأة تزنى ثم زوجها ان حملت من الزنا لا يطؤها حتى تضع حملها وان لم تحبل يستحب له أن لا يطأها حتى تحيض وإليه أعلم كتاب الاجارات فصل في الالفاظ التي تتعدها الاجارة وفي تعليق انعقادها بالشروط وتعلق انفساها وتجدد انعقادها بعد انفساها وفي البراء عن الاجرة قبل وجوبها رجل قال لغيره اشتريت منك خدمة عبدك هذا شهر ابكذا كانت الاجارة فاسدة ولو قال وهبت منك منفعة هذه الدار شهر ابكذا وقال ملكك منك منفعة دارى هذه شهر ابكذا كانت الاجارة جائزة لان الاجارة تملك المنفعة المدومة بعوض وبيع المدوم باطل فلا يجوز تملكها بالقبضة البيع والشراء أما تملك المدوم بماسوى البيع والشراء جائز كلو صفة ونحو ذلك فلو لم يجز تملكها بماسوى البيع والشراء يستدباب الاجارة وذكر في كتاب الصلح رجل ادعى شقاصا من دار (٢٩٧) فأنكر المذعى عليه فصالحه على سكنى

بيت معلوم من هذه الدار عشرين سنة جاز فلان المذعى آجر هذا البيت من الذى صالحه جاز في قول أى يوسف رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول محمد رحمه الله تعالى ولو ان المذعى باع سكنى هذا البيت من رجل لا يجوز لان تملك السكنى بعوض اجارة والاجارة لا تنعقد بلفظ البيع ورجل قال لغيره بعت منك منفعة هذه الدار شهر ابكذا لا يجوز كالا يجوز بيع خدمة العبد شهر ابكذا وقد كرنا ولو قال آجرتك منك منفعة هذه الدار شهر ابكذا ذكر في الاصل في بعض الروايات أنه لا يجوز وانما تجوز الاجارة اذا أضيفت الى الدار الى المنفعة وذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده أنه اذا أضاف الاجارة الى المنفعة جاز ايضا فانه ذكر في الكتاب اذا قال وهبت منك منفعة هذه الدار شهر ابكذا

الا بقرهنا فالجعل على المرتن والرتى حياة الراهن وبعده سواء وهذا اذا كانت قيمته مثل الدين أو أقل منه فان كانت أكثر فبقدرا الدين عليه والباقي على الراهن كذا في الهداية وجعل المغضوب اذا أبق من يد الغاصب على الغاصب وان كان الا بقر خدمته لرجل ورقته لا خرقا للجعل على صاحب الخدمة فاذا انقضت مدة الخدمة يرجع صاحب الخدمة بالجعل على صاحب الرقبة أو يباع العبد فيه ولم يجر بالعبدا الا بقر أن يسكه حتى يستوفى الجعل وان هلك في يده بعد ما قضى القاضي له بالامساك بالجعل أو قبل المرافعة الى القاضي فلا ضمان ولا جعل واذا صالح الذى جاب بالا بقر مع مولا من الجعل على عشرين درهما جاز وان صالح على خمسين درهما هو لا يعلم أن الجعل أربعون جاز بقدر أربعين وبطل الفضل كذا في المحط * ان كان موهوبا فعلى الموهوب له وان رجع الواهب في هبته بعد ما رد العبد الراد الى الموهوب له كذا في الكافي * يجب الجعل في رد المدبر وأم الولد اذا كان في حياة المولى فاذا مات المولى قبل أن يصل به ما فلا شئ له ويجب الجعل في رد المأذون وان أبق المكاتب فرقه رجل على مولا فلا شئ له كذا في الجوهر النيرة * في جامع الجوامع رجلان أتياه فأقام أحدهما بيته أنه أخذ من مسيرة ثلاثة أيام والثاني أنه من مسيرة يومين فعلى المولى أن يام جعل اليوم الاول والثاني بينهما وفي النابيع وان كان العبد جانيا ينظر الى اختيار مولا ان اختار الفداء فالجعل عليه وان اختار الدفع فالجعل على ولي الجناية وان كان الا بقر ما ذواله في التجارة وهو مستغرق بالديون فالجعل على مولا فان امتنع عن ذلك بيع العبدى فالجعل فافضل يصرف الى الغرماء وفي الجامع أبق من المودع فادى الجعل كان متبرعا وفيه أبق فقتل عمدا أو لحقه دين لجأ به رجل وقتل في يده لا جعل له وفيه جنى في يده لا أخذ أو تلف ما لا جعل له ان قتل أو دفع أو بيع وفيه جنى عند الاخذ خطأ أو تلف ما لا تم المولى دفع الجعل ولم يعلم ثم دفع بالجناية يرجع بالجعل ان كانت قيمته مثل أرش الجناية وان كانت أكثر من الارش يرجع من الجعل بمحصتها أى من غنمه أو دينه أو جانيته كذا في التتارخانية * لورد عبد أبيه أو أخيه أو سائر أقربائه لا يجب له الجعل اذا كان في عيال المولى ولو لم يكن في عياله يجب له الجعل لا الا بقر اذا رد عبد أبيه أو أحد الزوجين رد عبد الا خرقا فانهما لا يجب لهما الجعل مطلقا وكذا الوصى اذا رد عبد التيم لا يستحق الجعل كذا في التبيين * السلطان اذا أخذ العبد الا بقر فرقه الى مولا من مسيرة ثلاثة أيام فلا جعل له قال الفقيه وبه نأخذ وكذا (١) راهبان وشحنه وكاروان اذا أخذوا المال من قطاع الطريق ورتقوا على المالك كذا في الغياثية * اذا جاء الوارث بالا بقر من مسيرة ثلاثة أيام فالوارث لا يخاف امانا كان ولده أو لم يكن ولكن كان في عياله أو لم يكن ولده ولم يكن في عياله ان لم يكن ولده

(١) قوله راهبان اعله الذى يهرب منه الناس ويخافونه كفى حاشية الدروكذا يقال في كاروان تأمل اه

(٣٨ - فتاوى ثانی) وانما لا يجوز اذا أضاف البيع الى منفعة الدار لان منفعة الدار لا تنعقد بلفظ البيع ولو قال أعرت منك دارى هذه شهر ابكذا جارة * ولو قال آجرت منك دارى هذه شهر ابكذا جارة فاسدة ولا يكون اعارة لان الاجارة عقد خاص لتملك المنفعة بعوض بمنزلة البيع في الاعيان ولو قال بعت منك هذه العين بغير عوض كان باطلا أو فاسدا ولا يكون هبة وكذا الاجارة أما الاعارة مأخوذة من التعاور والتداول والتعاور كما يكون بغير عوض يكون بعوض والتعاور بعوض يكون اجارة * ولو دفع داره الى رجل على أن يسكنها ويرمها ولا أجره عليه كانت اعارة فانه ذكر في الاصل أن اشتراط المزمة على المدفوع اليه بمنزلة اشتراط نفقة المستعار على المستعير وبذلك لا بطل الاعارة رجل قال لغيره آجرتك دارى هذه رأس الشهر كل شهر بكذا جاز في قولهم * ولو قال اذا جاء رأس الشهر فقد آجرتك هذه الدار كل شهر بكذا قال النقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وأبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى يجوز ذلك وقال

أبو القاسم الصفار لا يجوز لانه تعليق التملك بغرض فلا يصح كالمعلقها بشرط آخر والذي يؤيد قوله ما ذكر في الجامع الصغير رجل حلف أن لا يبيع ثم قال لا مرأته اذا جاء غدا أنت طالق كان حثافي يمينه والذي يؤيد قول الفقيه أبي الليث ما ذكر في المنتقى رجل له خيار الشرط في البيع فقال أبطلت خيارى غدا أو قال أبطلت خيارى اذا جاء غدا كان ذلك جائزا قال وليس هذا كقوله ان لم أفعل كذا فقد أبطلت خيارى فان ذلك لا يصح لان هذا وقت يبي ولا محالة * ولو أجر داره كل شهر بكذا ثم قال اذا جاء الشهر فقد أبطلت الاجارة قال الفقيه أبو بكر البجلي رحمه الله تعالى كما يصح تعليق الاجارة بمجيء الشهر يصح تعليق فسختها بمجيء الشهر وغيره من الاوقات ومسئله المنتقى تعليق ابطال الخيار تؤيد قوله * وقال شمس الأئمة السرخسي قال بعض أصحابنا رحمه الله تعالى اضافة الفسخ الى الغد وغيره من الاوقات صحيح وتعليق الفسخ بمجيء الشهر وغير ذلك لا يصح (٢٩٨) والفتوى على قوله وذكره ورجمه الله تعالى أن تعليق الخياطة بالشرط المتعارف

جائز فانه قال في شرح الجامع الصغير اذا قال للخياط ان خطته اليوم فلك درهمان وان خطته غدا قلت درهم فلوان الخياط قال لصاحب الثوب اذا جاء غدا وما خطته حططت عنك درهمافانه يجوز ذلك * رجل قال لغيره أجرتك دابتي هذه غدا بدرهم ثم أجزها اليوم من غيره الى ثلاثة أيام فجاء الغد وأراد المستأجر الاول أن يفسخ الاجارة الثانية فيه روايتان عن أصحابنا رحمه الله تعالى في رواية لا تقول أن يفسخ الاجارة الثانية وبه أخذ نصير رحمه الله تعالى وفي رواية ليس له أن يفسخ الثانية وبه أخذ الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى والفقيه أبو الليث وشمس الأئمة الخلواني رحمه الله تعالى وهو قول عيسى بن ابيان رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وذكر شمس الأئمة السرخسي

ولم يكن في عياله أجعوا أنه لو أخذ في حياة المورث وردته في حال حياة المورث يجب الجعل له وأجمعوا أنه لو أخذ به بعد وفاة المورث وردته لا جعل له وأما اذا أخذ في حال حياة المورث وجاء به الى المصير في حياته أيضا الا أنه سلمه بعد موته قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يجب الجعل له في حصة شركائه وان كان الراد ولدا له أو لم يكن ولكن كان في عياله لا يستحق الجعل على كل حال كذا في الظهيرية * رجل قال لغيره ان عبيدى قد أبق فان وجدته فخذ فقال المأمر نعم فأخذه المأمر على مسيرة ثلاثة أيام وجاء به الى المولى فلا جعل له * أخذ أبقا من مسيرة وسفر وجاء به ليرده على مولاه فلما أدخله المصير أبق منه قبل أن ينتهي الى مولاه فأخذه رجل في المصير وردته على المولى فلا شئ فلا قول ويرضخ للثاني على قدر عنائه وان أخذاه بعد ذلك في المصير أو من مسيرة يوم فلا قول نصف الجعل تاما ويرضخ للثاني على قدر عنائه وفي المنتقى جاء بالآبق من مسيرة ثلاثة أيام ليرده على المولى فأخذه غاصب وجاء به الغاصب الى المولى ثم جاءه الاول وأقام بينه أنه أخذ من مسيرة ثلاثة أيام أخذ الجعل ثانيا من المولى ورجع المولى على الغاصب بما أخذ منه وفيه أيضا أخذ أبقا من مسيرة ثلاثة أيام وجاء به ما ثم أبق العبد منه وسار يوما نحو المصير الذي فيه المولى وهو لا يريد الرجوع الى المولى ثم ان ذلك الرجل أخذه ثانيا وجاء به اليوم الثالث ورفع المولى الى المولى فله جعل اليوم الاول والثالث وهو ثلثا الجعل ولو كان العبد حين أبق من الذي أخذه فوجده مولاه وأخذه وأبق من الذي أخذه ثم بدله فرجع الى مولاه فلا جعل للذي أخذه ولو كان العبد فارق الذي أخذه وجاء متوجها الى مولاه لا يريد الاباق فلا قول جعل يوم وفيه أيضا أخذ عبيدا أبقا ودفعه الى رجل وأمره أن يأتي به الى مولاه وأخذ منه الجعل يكون له * في الاصل عبد أبق الى بعض البلدان فأخذه رجل فاشتراه منه رجل آخر وجاء به الى مولاه لا جعل له فان كان حين اشتراه أشهد أنه انما اشتراه ليرده على صاحبه فله الجعل ولا يرجع على المولى بما أدى من الثمن قل أو كثر واذ وهبه أو هو أو وصى له به أو ورثه فالجواب فيه كالجواب في الشراء لا يستحق الجعل * أخذ عبيدا أبقا وجاء به ليرده على المولى فلما نظر اليه المولى أعنته ثم أبق من يدا لاخذ كان له الجعل ولو كان دبره والمسئله بحالها فلا جعل له ولو كان الاخذ حين سار ثلاثة أيام أبق منه قبل أن يأتي الى المولى ثم أعنت المولى لم يصرفه من يدا لاخذ ولو جاء به الى مولاه فقبضه ثم وهبه منه فغلبه الجعل ولو وهبه منه قبل أن يقبضه فلا جعل له ولو باعه منه قبل أن يقبضه فالجعل عليه قال شمس الأئمة الخلواني رحمه الله تعالى الراد انما يستحق الجعل اذا أشهد عند الاخذ أنه انما أخذ ليرده على المالك أما اذا ترك الاشهاد فلا يستحق الجعل وان رده على المالك كذا في المحيط * اذا مات الآبق عند الاخذ أو أبق منه قبل أن يرد على المولى فان كان حين أخذ أشهد أنه انما أخذ ليرده على صاحبه فلا ضمان عليه وكذلك اذا قال وقت الاخذ هذا آبق قد

رجمه الله تعالى الاصح عندي ان الاجارة المضافة لازمة قبل وقتها فلا تظهر الثانية في حق الاولى ولو كانت الاولى ناجرة اخذته لا تظهر الثانية في حق الاولى هذا اذا كانت الاولى مضافة الى الغد ثم أجز من غيره اجارة ناجرة ولو كانت الاجارة الاولى مضافة الى الغد ثم باع من غيره ذكر في المنتقى فيه روايتان في رواية قال ليس للاجزان بيع قبل مجيئ الوقت وفي رواية قال اذا باع او وهب قبل مجيئ الوقت جاز ما صنع والفتوى على انه يتخذ البيع وتطل الاجارة المضافة وهو اختيار شمس الأئمة الخلواني رحمه الله تعالى ثم اذا نفذ بيعه فان رده عليه بعيب بقضاء او رجوع في الهبة قبل مجيئ وقت الاجارة عادت الاجارة الى حالها وان عادت اليه بعيب مستقبلا لا تعود الاجارة واذا أجز الرجل اجارة ناجرة ثم أجز من غيره لا تنعقد الاجارة الثانية في حق الاجز حتى ان الاجز مع المسألة أجز الاول لو تفاسخا الاجارة لا يجب عليه ان يسلمه الى الثاني * وفي فصل البيع اذا انفسخ البيع عما هو فسخ من كل وجه كان على الاجز ان يسلم الى المتأخر * اصل المسئلة ما ذكر في

سنة الى الغاصب وطال الدارداري فاخرج منها فان لم يخرج فهي عليك كل شهر بمائة درهم قال محمد رحمه الله تعالى ان كان الغاصب جاحدا
وقول الدارداري فاخرج منها فان لم يخرج فهي عليك كل شهر بمائة درهم فليخرج ومكث زمانا يلزمه ماسمي * رجل اكرى دارا سنة بألف
درهم فلما انقضت السنة قال له رب الدار ان فرغت اليوم والافهي عليك كل يوم بدرهم فلم يفرغ زمانا والمستكرى مقر له بالدار قال محمد رحمه
الله تعالى يلزمه ماسمي من الاجر * قال هشام قلت لمحمد رحمه الله تعالى لم لا تجعلها في مقدار ما ينقل متاعه منها بأجر مثلها قال هذا حسن
أجعلها بأجر مثلها فان فرغتها الى ذلك الوقت المعلوم والاجعلتها بعد ذلك الوقت بما قال كل يوم * رجل استأجر حافوتا كل شهر بثلاثة دراهم فلما
مضى شهران قال له صاحب الحافوتان (٣٠٠) رضيت كل شهر بخمسة دراهم والافأفرغ الحافوت ولم يقل المستأجر شيئا ولكنه سكن فيه

يلزمه كل شهر خمسة دراهم لانه
لمسكن فقد رضيت بذلك ولو
قال المستأجر لا أرضى
بخمسة دراهم وسكن
لا يلزمه الا الاجر الاول
* الراعي اذا كان يرعى الغنم
كل شهر بأجر مسمى فقال
لصاحب الغنم لا أرضى غنمك
بعد هذا الآن تعطيني كل
يوم درهم فلم يقل صاحب
الغنم شيئا وترك الغنم عنده
كان عليه كل يوم درهم
* رجل استأجر رجلا
ليعمل له في أرضه عملا معلوما
كل شهر بكذا فقلت المستأجر
بعد زمان فقال الوصي
للاجبر اعمل على ما كنت تعمل
فأبى الا أجس عنك أجرك
فأبى على ذلك أيام ثم باع
الوصي الارض فقال المشتري
للاجبر اعمل عملك فأبى
أعطيك الاجر فالو مقدار
ما عمل الاجبر في حياة
المستأجر يكون في تركته
ومن يوم قال له الوصي اعمل
عملك يكون على الوصي ومن

في عرض أو عقار في يد غيره لانه ليس بمالك ولا نائب عنه وانما هو وكيل بالقبض من جهة القاضي وانه
لا عليك الخصومة بالاتفاق لما فيه من تضمن الحكم على الغائب فاذا كان يتضمن الحكم على الغائب لا يجوز
عندنا فلو قضى به قاض يرى ذلك جاز لانه فصل مجتهد فيه فينفذ قضاؤه بالاتفاق ثم الوكيل الذي نصبه
القاضي يخاصم في دين وجب بعهده بخلاف وبيع ما يخاف عليه الفساد من ماله كذا في التبيين * ولا
يباع ما لا يتسارع اليه الفساد في نفقة ولا في غيره ما نفقولا كان أو عقارا كذا في غاية البيان * ينق من ماله
على من يجب عليه نفقته حال حضرته بغير قضاء كزوجته وأولاده وأبويه وكل من لا يستحقها بحضرته الا
بقضاء فانه لا يندق عليه كالاخ والاخت ونحوهما ومعنى قولنا من ماله النقدان كذا في خزنة المفتين *
والتبرع بجزء الدين في هذا الحكم وهذا اذا كان المال في يد القاضي وان كان ودبعة أو دينيا يتفق عليهم منهما
اذا كان المودع والمدينون مقرين بالودبعة والدين والنسب والنكاح اذ لم يكونا ظاهرين عند القاضي وان
كانا ظاهرين فلا حاجة الى اقرارهما وان كان أحدهما ظاهرا ودون الآخر يشترط الاقرار بما ليس بظاهر في
الصحيح وان دفع المودع بنفسه او من عليه الدين بغير أمر القاضي فالمودع بضمن والمدينون لا يبرأون بحد
المودع والمدينون أصلا أو بحكم عونه بمضى تسعين سنة وعليه الفتوى وفي ظاهر الرواية يقتدر عوت أقرانه فاذا لم
ينموين أمر أنه وحكم عونه بمضى تسعين سنة وعليه الفتوى وفي ظاهر الرواية يقتدر عوت أقرانه فاذا لم
يبقى أحدهم من أقرانه حيا حكم عونه وبعتبر موت أقرانه في أهل بلده كذا في الكافي * والمختار أنه يفوض الى
رأى الامام كذا في التبيين * وانا حكم عونه اعتدت امر أنه عدة الوفاة من ذلك الوقت وقسم ماله بين ورثته
الموجودين في ذلك الوقت ومن مات قبل ذلك لم يرث منه كذا في الهداية * فان عازر زوجها بعده مضي المنة
فهو أحق بها وان تزوجت فلا سبيل له عليها ويعتبر ميتا في ماله يوم غت المنة وفي مال الغير يعتبر كانه مات يوم
فقده كذا في التواريخ * ولا يرث المفقود أحد مات في حال فقده ومعنى قولنا لا يرث المفقود أحد أن
نصيب المفقود من الميراث لا يصير مالا للمفقود ما انصيب المفقود من الارث فيستوفى فان ظهر حيا علم أنه
كان مستحقا وان لم يظهر حيا حتى بلغ تسعين سنة فاستوفى له رد على ورثته صاحب المال يوم مات صاحب
المال كذا في الكافي * واذا أوصى له بوقف الموصى به الى أن يحكم عونه فاذا حكم عونه رد المال الموصى
به الى ورثة الموصى كذا في التبيين * اذا فقد المرتبة فلم يعلم الحق بدار الحرب أم لا فانه بوقف ميراثه حتى
يتبين لحاقه بدار الحرب وان مات أحد من ولد المرتبة قسم ميراثه بين ورثته ولم يوقف للمفقود شي كذا في
الظهرية * لو كان مع المفقود وارث لا يحجب به ولكنه ينقص حقه به يعطى أقل النصيبين ويوقف الباقي
وان كان معه وارث يحجب به لم يعط أصلا يباين رجل مات عن بنتين وابن مفقود وابن بنت ابن والمال

يوم قال له المشتري اعمل عملك يكون على المشتري الآن ما يجب في تركته المثلت يكون من المسمى وما يجب على الوصي في
والمشتري يكون اجر المثل اذا لم يعمل بالمسمى * رجل أراد أن يستأجر غلاما فقال صاحب الغلام هو بعشرين وقال المستأجر هو بعشرة وافترا
على ذلك فانه يكون بعشرين وقد كرنا مثل هذا في البيع فكذلك في الاجارة ولو قال المستأجر بل بعشرة وقبض الغلام قال بعضهم يجب
أجر المثل لا يراد على عشرين ولا ينقص عن عشرة والتعظيم أنه يلزم الاجر الذي صرح به المستأجر * رجل دفع الى رجل ثوبا بالبيعه على أنه
ان زاد على كذا وكذا فهو له قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون ذلك اجارة ويكون هو في الثوب بمنزلة الاجبر المشترك * رجل استأجر أرضا
فزرع فيها ثم مات المستأجر قبل انقضاء مدة الاجارة كان على ورثته ماسمي من الاجر الى أن يدرك الزرع لان الاجارة كانت تنقص بالاعذار تنق
بالاعذار وكذا الوعوات المؤاجرة وبني المستأجر تنق الاجارة الى أن يدرك الزرع وان انقضت مدة الاجارة والزرع قبل في القياس يؤمر المستأجر

بقطع الزرع وفي الاستحسان يقال له ان شئت فاقطع الزرع في الحال وان شئت فتركه في الارض الى ان يدركه وعليك لصاحب الارض اجر مثل الارض ولا يقال عندنا المنافع لا تتقوم الا بالعقد او بشبهة العقد فكيف تتقوم المنافع ههنا بغير عقد لا نقول القاضي يقضي باجارة مستقبله في تلك المدة ينظر الى مقدار اجر المثل في تلك المدة فيقضي بذلك على المستأجر ولا يقضي بأجر المثل لانه مجهول وابتداء العقد بالاجر المجهول باطل ومالم يقض القاضي عليه بذلك لا يلزم الاجر كذا قاله الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى * ولو استأجر أرضا وزرع فيها رطبة أو غرس فيها شجرة ثم انقضت مدة الاجارة قال بعضهم يضمن رب الارض للمستأجر قيمة الاشجار مقبولة وقال بعضهم يطالب رب الارض المستأجر بقطع الاشجار وتفرغ الارض ولا تنفي الاجارة ههنا بخلاف ما اذا كان فيها زرع فانقضت المدة لانه ليس للاشجار غاية معلومة بخلاف الزرع فيامر به بتفريغ الارض عن الاشجار (٣٠١) والرطبة وليس لرب الارض أن يملك الاشجار على الغارس بالقيمة

اذا لم يكن في قلع الاشجار ضرر فاحش بالارض فان كان خفيئذ كان له أن يملك الاشجار عليه بقيمتها مقبولة دفعا للضرر عن نفسه * رجل استأجر علويت ووضع عليه دنان خيل فانقضت مدة الاجارة فاني المستأجر رفع الدنان قالوا ينظر ان كان الخيل بلغ مبلغا لا يفسد بالتحويل يؤمر المستأجر بالرفع لانه متعنت في الامتناع وان كان التحويل يفسد الخيل يقال للمستأجر ان شئت فارفعه وان شئت فاستأجر البيت الى وقت بلوغه فالمراد بقوله استأجر البيت الى وقت بلوغه التزام اجر المثل كما قلنا في نقل المنافع وتفسيره بالانقضاء ولا يكون له أن يلزم مادون اجر المثل ولارب البيت أن يطالبه بالزيادة على اجر المثل * وموت المكارى في الطريق لا يطل الاجارة ولا يستأجر أن يركبها بذلك

في يد أجنبي وتصادقوا على الابن المفقود وطلبت البنات الارث دفع النصف أقل النصيبين اليهما ولا يدفع الى والد الابن ولا ينزع من يد الاجنبي الا اذا ظهرت منه خيانة فلا يؤمن عليه فاذا مضت المدة وحكم بموت المفقود يعطى سدس آخر للبنين ليم لهما الثلثان ويعطى الباقي لوالد الابن وتطير الجمل فانه بوقف له نصيب ابن واحد باختبار الفتوى ولو كان معه وارث آخر لا يسقط بحال ولا يتغير بالجمل يعطى كل نصيبه وان كان ممن يتغير به يعطى أقل النصيبين كذا في الكافي * اذا مات المفقود بالبادية فلصاحبه أن يبيع جماره ومتاعه ويحمل الدراهم الى أهله وان ادعى رجل على المفقود حقا من دين أو ودعة أو شركة في عقار أو مطلق أو عتاق أو نسكاح أو رتبة أو مطالبة باستحقاق لم يلفظ الى دعواه ولم يقبل منه البيعة ولم يكن هذا الوكيل ولا أحد من الورثة خصما وان رأى القاضي سماع البيعة وحكم نقض حكمه بالاجماع كذا في التتارخانية

كتاب الشركة * وهو يشتمل على ستة أبواب * الباب الاول في بيان أنواع الشركة وأركانها وشرايطها وأحكامها وما يتعلق بها وفيه ثلاثة فصول *

الفصل الاول في بيان أنواع الشركة * الشركة نوعان شركة ملك وهي ان يملك رجلان شيئا من غير عقد الشركة بينهما كذا في التهذيب * وشركة عقد وهي أن يقول أحدهما شاركك في كذا ويقول الآخر قبلت هكذا في كذا فائق * وشركة الملك نوعان شركة جبر وشركة اختيار فشركة الجبر أن يختلط المالان لرجلين بغير اختيار المالين خلطا لا يمكن التمييز بينهما حقيقة بان كان الجنس واحدا أو يمكن التمييز بضرب كلفة ومشفقة فحوا أن يختلط الخلطة بالشعر أو بربا مالا * وشركة الاختيار أن يوهب لهما مال أو يملكهما مالا بلا مشيئة أو يختلط لهما كذا في الذخيرة * أو يملكهما مالا بالشراء أو بالصدقة كذا في فتاوى قاضيان * أو يوصى لهما فيقبلان كذا في الاختيار شرح المختار * وركنها اجتماع النصيبين وحكمها وقوع الزيادة على الشركة بقدر الملك ولا يجوز لأحدهما أن يتصرف في نصيب الآخر الا بأمره وكل واحد منهما كالاجنبي في نصيب صاحبه ويجوز بيع أحدهما نصيبه من شيء في جميع الصور ومن غير شيء بغير اذنه الا في صورة الخلط والاختلاط كذا في الكافي * أما شركة العقود فأنواع ثلاثة شركة بالمال وشركة بالاعمال وكل ذلك على وجهين مفاوضة وعنان كذا في الذخيرة * وركنها الايجاب والقبول وهو أن يقول أحدهما شاركك في كذا وكذا ويقول الآخر قبلت كذا في الكافي * وينبغي لاشهاد عليها كذا في النهر الفائق * وشروط جواز هذه

الاجرة حتى يأتي ما أمنا لانه في المفاضة يخاف على نفسه وماله وليس هناك قاض يرفع اليه الامر فهو آجر منه الدابة فان بلغ ما أمنا لا يخاف على نفسه وماله بطلت الاجارة وان لم يكن هناك قاض يرفع الامر اليه لانه يقدر على أن يستأجر في المأمن دابة أخرى وان لم يجد دابة أخرى يمكنه أن يمكث في ذلك المكان فتبطل الاجارة لزال العذر وتبطل الاجارة بموت الآجر والمستأجر عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى ولا تبطل بموت الوكيل ولا بموت الاب والوصى ولا ببلوغ الصبي وتبطل بموت الموكل * ولو آجر رجلان دارا ثم مات أحدهما بطلت الاجارة في حصته عندنا فان رضى وارث الميت وهو كبير أن تكون حصته على الاجارة ورضى به المستأجر جاز وان كان هذا الاجارة المشاع في نصيبه لكنهما من الشريك * وكذا لو مات أحد المستأجرين وان مات الفضولي في الاجارة ان مات قبل الاجارة بطل العقد وان مات بعد الاجارة لا يبطل كما لا يبطل بموت الوكيل * رجل استأجر دابة الى موضع بأربعة دراهم على أن يرجع في يومه ذلك فرجع بعد خمسة أيام قالوا عليه درهمان لانه خالفه في الرجوع فسقط

عنه أجر الرجوع ويبيح أجر الذهاب * رجل استأجر دارا شهرافسكنها شهرين ذكر في الاصل أنه لا يلزمه أجر الشهر الثاني ولم يفصل بين المدة للاستغلال وغيره فإنه ذكر المسئلة في الحمام وأجاب كما ذكر في الدار والحمام معدلا للاستغلال وفي بعض الروايات قال يلزمه أجر الشهر الثاني ومن أجمعنا من فروق بين الروايتين فقالوا إذا لم يكن معدلا للاستغلال لا يلزمه أجر الشهر الثاني كما قال في النكاح وان كان معدلا للاستغلال يلزمه أجر الشهر الثاني سواء استأجر حراما أو دارا أو أرضا وعليه الفتوى وان مات المؤجر فسكن المستأجر بعد موته منهم من قال عليه أجر ما سكن بعد الموت لأنه ليس بغاصب في السكنى بل هو ماض على الاجارة ومنهم من سوى بين هذا وبين المسئلة الاولى * قال مولانا رحمه الله تعالى وينبغي أن لا يظهر الانقضاء هنا ما لم يطالبه الوارث بالتفريق سواء كان معدلا للاستغلال أو لم يكن لأن موت أحد المتعاقدين يوجب انقضاء الاجارة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى (٣٠٣) فإذا كان مختلفا فيه لا يظهر ما لم يطالبه الوارث بالتفريق أو بالتزام أجر آخر وإذا انقضت

الشركات كون المعقود عليه عقد الشركة قابلا للوكالة كذا في المحيط * وأن يكون الربح معلوم القدر فان كان مجهولا تفسد الشركة وأن يكون الربح جزأ شاعيا في الجملة لا معين فان عيناً عشرة أو مائة أو نحو ذلك كانت الشركة فاسدة كذا في البدائع * وحكم شركة العقد ضرورة المعقود عليه وما يستفاد به متركاً بينهما كذا في محيط السرخسي * أما الشركة بالمال فهي أن يشترك اثنان في رأس مال فيقولوا اشتراكنا فيه على أن نشترى ونبيع معاً أو شتى أو أطلقا على أن مارزق الله عز وجل من ربح فهو بيننا على شرط كذا أو يقول أحدهما ذلك ويقول الآخر نعم كذا في البدائع

الفصل الثاني في اللفاظ التي تصح الشركة بها والتي لا تصح قال محمد رحمه الله تعالى إذا اشترى كلبغير مال على أن ما اشترى اليوم فهو بينهما وخصاصاً أو عملاً أو لم يخصا فهو جائز وكذلك إذا قال هذا الشهر وكذلك إذا لم يذكر الشركة وقتاً بان اشترى كلباً على أن ما اشترى فهو بينهما ما هكذا في المحيط * وان وقتا هل يتوقت بالوقت المذكور روى بشر عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يتوقت والطحاوي ضعف هذه الرواية وصححها غيره من المشايخ وهو الصحيح * إذا لم يذكر لفظ الشركة ولكن قال أحدهما للآخر ما اشترى اليوم من شيء فهو بيني وبينك ووافقه الآخر هل يكون شركة يذكره محمد رحمه الله تعالى في الاصل وروى أبو سليمان عن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز وتثبت الشركة بهذا القدر لا ترى أنهم لو ذكروا السرا من الجانبين يجوز وان لم يذكر لفظ الشركة باعتبار ذكر حكمها فكذلك إذا هو الصحيح وهذه الشركة جائزة في السرا وليس لأحدهما أن يبيع حصه الآخر ما يشترى الا باذن صاحبه كذا في الغيبة * ان قال رجل لغيره ما اشترى من شيء فبيني وبينك أو قال فيينا وقال الآخر نعم فان أراد بذلك أن يكونا معني شريكي التجارة كان شركة حتى يصح من غير بيان جنس المشتري أو نوعه أو قدر الثمن كما إذا انصاع على السرا والبيع وان أراد به أن يكون المشتري بينهما خاصة بعينه ولا يكونا فيه شريكي التجارة بل يكون المشتري بينهما بعينه كما إذا ورثا أو وهبا لهما كان وكالة لا شركة فان وجد بشرط صحة الوكالة جازت الوكالة والا فلا وهو بيان جنس المشتري وبيان نوعه ومقدار الثمن في الوكالة الخاصة وهو أن لا يفوض الموكل الرأي الى الوكيل أو بيان الوقت أو قدر الثمن أو جنس المبيع في الوكالة العامة كذا في البدائع * وفي المستقن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجلين قالاما اشترى ثياب من شيء فهو بيننا نصفين فهو جائز وفيه أيضا عن الحسن ابن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رجل قال لا تحرمنا اشترى من أصناف التجارة فهو بيني وبينك فقبل ذلك صاحبه فهو جائز وكذلك إذا قال اليوم وما اشترى في ذلك اليوم كان بينهما نصفين وكذلك لو قال كل واحد منهما صاحبه ولم يوقتا وكذلك إذا قال ما اشترى من الشيء فهو بيني وبينك وليس لواحد منهما

مدة الاجارة ورب الدار غائب فسكن المستأجر بعد ذلك سنة لا يلزمه الكراء لهذه السنة لأنه لم يسكنها على وجه الاجارة وكذلك انقضت المدة والمستأجر غائب والدار في بداهة أنه لان المرأة لم تسكنها بأجر * رجل أجرة داره أو حانوته كل شهر بدرهم كان لكل واحد منهما أن يفسخ الاجارة عند تمام الشهر فان خرج المستأجر قبل تمام الشهر وخلف امرأته ومتاعه فيها لم يكن للأجر أن يفسخ الاجارة مع المرأة لانها ليست بمخصم فان أراد أن يفسخ عند غيبة المستأجر قال بعضهم يؤاخر الدار من انسان آخر قبل تمام الشهر فإذا تم هذا الشهر يفسخ الاجارة الاولى وتنفذ الثانية فتخرج المرأة من الدار وتسلم الى الثاني وهو نظير ما قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى في رجل باع شيئاً على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم أراد أن يفسخ بحكم الخيار عند غيبة المشتري لا يجوز ذلك فان باع من غيره جاز ويتقضى البيع الاول هذا اذا كان المستأجر غائباً فان كان حاضراً وقد كان أجر داره كل شهر لا يجوز حتى يفسخ الاجارة قال بعضهم يقول المؤاخر للاستأجر في الشهر الاول فسخت الاجارة التي بيننا في دار كذا اجارة رأس الشهر وعامة المشايخ لا يجوزوا هذا الطريق لان فيه تعليق الفسخ بجميع الشهر ولا يجوز تعليق الاجارة بجميع الشهر عند عامة المشايخ لا يجوز تعليق فسختها وقال بعضهم يقول المؤاخر في آخر الشهر مرة بعد أخرى فسخت الاجارة حين يهل الهلال وفيه من الحرج ما لا يحصى وقال بعضهم يفسخ في الايام الثلاثة من الشهر الثاني اعتباراً بايام الخيار وذلك باطل لان جواز ذلك لا يخلو في البيع عرف شرعاً بخلاف القياس فلا يقاس عليه الاجارة وذكروا خمس الاثمة السرخسي رحمه الله تعالى ان لكل واحد منهما النقص عند رأس الشهر فان سكنها من الشهر الثاني يوماً أو يومين لزمه ولو قال فسخت الاجارة التي بيننا رأس الشهر الثاني جاز ذلك لان اضافة الاجارة جازة

ان المستأجر غائباً فان كان حاضراً وقد كان أجر داره كل شهر لا يجوز حتى يفسخ الاجارة قال بعضهم يقول المؤاخر للاستأجر في الشهر الاول فسخت الاجارة التي بيننا في دار كذا اجارة رأس الشهر وعامة المشايخ لا يجوزوا هذا الطريق لان فيه تعليق الفسخ بجميع الشهر ولا يجوز تعليق الاجارة بجميع الشهر عند عامة المشايخ لا يجوز تعليق فسختها وقال بعضهم يقول المؤاخر في آخر الشهر مرة بعد أخرى فسخت الاجارة حين يهل الهلال وفيه من الحرج ما لا يحصى وقال بعضهم يفسخ في الايام الثلاثة من الشهر الثاني اعتباراً بايام الخيار وذلك باطل لان جواز ذلك لا يخلو في البيع عرف شرعاً بخلاف القياس فلا يقاس عليه الاجارة وذكروا خمس الاثمة السرخسي رحمه الله تعالى ان لكل واحد منهما النقص عند رأس الشهر فان سكنها من الشهر الثاني يوماً أو يومين لزمه ولو قال فسخت الاجارة التي بيننا رأس الشهر الثاني جاز ذلك لان اضافة الاجارة جازة

فكذلك إضافة الفسخ وقال بعضهم يفسخ في الساعة التي يهل الهلال حتى لو مضت تلك الساعة لزمتها وقال بعضهم يفسخ في الليلة الأولى من الشهر الثاني ويومها لأن وقت الفسخ أول الشهر وأول الشهر ليلة الأولى ويومها واليه أشار في ظاهر الرواية وعليه الفتوى رجل أجره من رجل سنة بالف درهم ثم قال للمستأجر وهبت منك جميع الأجر أو قال أبرأتك عن الأجر صح ذلك في قول محمد رحمه الله تعالى وأبي يوسف الأول ولا يصح في قول أبي يوسف الآخر ولو قال أبرأتك عن خمسمائة من هذا الأجر أو قال عن تسعمائة من الألف صح عندهم * ولو قال بعد ما مضت ستة أشهر من وقت الإجارة أبرأتك عن الأجر صح عن الكل في قول محمد رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر يصح إبراءه عما مضى ولا يصح عما يستقبل ولو كان تجهيل الأجرة شرطاً في الإجارة فهو هب منه الأجر وأبرأه عن الأجرة صح في قولهم * ولو أجره ثم وهب منه الأجرة صح في قولهم * ولو أجره ثم وهب (٣٠٣) له أجر رمضان قال الفقيه أبو القاسم إن

استأجرها سنة جازوان
استأجرها مشاهرة لا يصح
الأداء وهب بعد ما دخل شهر
رمضان قال الفقيه أبو الليث
هذا الجواب يوافق قول
محمد رحمه الله تعالى وبه
نأخذ * ولو قال أبرأتك هذه
الدار كل شهر يكذا على أن
أهب لك أجرة شهر رمضان
كانت الإجارة فاسدة * رجل
أجره سنة بعبد بعينه
ثم إن الأجر أعتق العبد من
ساعته لم يجز إعتاقه إلا أن
يكون تجهيل الأجر شرطاً في
الإجارة أو لم يكن شرطاً في
الإجارة لكنه عمل * ولو أجر
داره بثوب بعينه أو بعبد
بعينه ثم قال للمستأجر وهبت
لك هذا العبدان قبل المستأجر
صح والأفلا لأن هبة الأجر
منه إذا كان بعينه تكون
فسخاً للإجارة فلا يصح من
غير قبوله * الأجر إذا باع
المستأجر وأراد المستأجر أن
يفسخ بيعه اختلفت
الروايات فيه والصحيح أنه

أن يبيع حصته صاحبه عما اشترى إلا بآذن صاحبه لأنهما اشتركا في الشراء لا في البيع كذا في المحيط * ولو قال
أحدهما لآخر إن اشتريت عبداً فهو بيني وبينك كأنه فاسد إلا أن يسمى نوعاً فيقول عبداً خراسانياً أو
ما أشبه ذلك كذا في فتاوى قاضيان * وإن قال ما اشتريت من شيء فهو بيني وبينك فإن أبا حنيفة رحمه الله
تعالى قال لا يجوز وكذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى كذا في البدائع * وفي المنتقى أيضاً بشر بن الوليد عن
أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال ما اشتريت اليوم من شيء فهو بيني وبينك فهذا جائز وكذلك إن وقت
سنة أو لم يوقت وقتاً إلا أنه وقت من المشتري مقدراً بأن قال ما اشتريت من الخطة إلى كذا فهو بيني وبينك
فهذا جائز كذا في الذخيرة * إذا قال ما اشتريت في وجهك فيبي وبينك وقد خرج في وجهه أو قال بالبصرة
فهو باطل حتى يوقتاً أو يبعاً أو أياً ما كذا في المحيط * رجل أمر الآخر أن يشتري عبداً بعينه بينه وبينه
فقال نعم فاشهد عند الشراء أنه اشتراه لنفسه خاصة فالعبد مشترك كذا في محيط السرخسي * قال أبو
حنيفة رحمه الله تعالى في المجزأ إذا أمره بشراء فسكت ولم يقل نعم ولا لا حتى قال عند الشراء اشترته لنفسي
يكون له ولو قال اشهدوا أنني اشتريته أفلان كما أمرني ثم اشتراه فهو لآخر كذا في الذخيرة * فإن اشتراه
وسكت عند الشراء ثم قال بعد الشراء اشترته بفلان لآخر كان لفلان إذا كان سليماً ولو قال ذلك بعد
ما حدث به عيب أو مات لم يقبل قوله إلا أن يصدق له الآخر كذا في التتارخانية * رجل قال لآخر اشترع عبد
فلان بيني وبينك قال نعم فذهب ليشترى فقال له الآخر اشتره ذلك بيني وبينك قال نعم فاشتره فهو
للآخرين كذا في الخلاصة * قالوا هذا إذا قبل الوكالة من الثاني بغير محض من الأول وأما إذا قبل الوكالة
بمحض من الأول فيكون العبد بين الآخر الثاني وبين الأمور نصفين كذا في المحيط * ولو لقيه ثالث فأمره
بذلك فاشتره الأمور بهدأ من الثلاثة ينظر أن قال للثالث نعم بغير محض من الأولين فالعبد بينهما ولا شيء
لثالث والمشتري وإن قال نعم بمحضهما فالعبد بين الثالث والمشتري نصفين كذا في محيط السرخسي
* وفي المنتقى قال هشام سأل محمد رحمه الله تعالى ما تقول في رجل أمر رجلاً أن يشتري ثوباً موصوفاً
بعشرين درهماً بينه وبينه على أن أنقداً بالدرهم قال فهو جائز وهو بينهما والشروط باطل وفيه أيضاً
إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى رجل قال لرجل اشتري فلان بيني وبينك على أن أبيعها أنا قال الشرط
فاسد والشركة جائزة قال وكذلك كل شرط فاسد في الشركة ولو قال على أن أبيعها كان هذا جائزاً وهي
مشتركة بينهما يبيعانها على تجارتهم كذا في المحيط * لو قال رجل لآخر أيتها اشترى هذا العبد اشتره
صاحبه أو فاضحه فيه شيء له فهو جائز فإمّا ما اشتراه كان مشتركة بينهما نصفين ونصفه لصاحبه فإذا
قبضه فهو كقبضهما حتى لو مات كان من مالهما فإن اشترى ما عداً واشترى أحدهما نصفه قبل صاحبه ثم

لا يملك الفسخ * ولو باع الراهن الرهن بغير إذن المرتهن كان للمرتهن أن يفسخ بيعه
هذه إجارة فاستخرجها الشيخ الإمام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وقبلها بعض أهل زمانه وردّها البعض وهي على وجهين
* أحدهما أنه إذا أراد أن يؤجر الكرم إجارة طويلة أو الأرض وفيها زرع يبيع الأشجار والزرع بأصولها من الذي يريد الاستئجار بمن معلوم
ويسلم إليه ثم يؤجر منه الأرض مدة معلومة ثلاث سنين أو أكثر غير ثلاثة أيام من آخر كل سنة أو كل ستة أشهر عمال معلوم على أن يكون أجر
كل سنة من السنين الأولى غير الأيام المستثناة منها من تلك الأجرة كذا وبقيّة مال الإجارة يكون عقاباً له السنة الأخيرة وإن يكون لكل واحد
منهما ولاية فسخ الإجارة في أيام الخيار * والوجه الثاني لهذه الإجارة أن يدفع الأشجار والزرع الذي في الأرض معاملة إلى الذي يريد الإجارة
على أن يكون الخارج بينهما على مائة سهم منهم للدافع والباقي للعامل ثم لو كان العامل في صرف نصيبه من الخارج فيما أحب ثم يؤجر منه

فصل في الإجارة الطويلة

الارض متعملة على نحو ما قلنا من غير أن يكون أحدهما قد شرطا في الآخر ومشايخ بلج وبعض مشايخ بخارا أنكروا الوجه الاول وقالوا بيع الاشجار وبيع الزرع ليس ببيع رغبة بل هو في معنى التلخنة ولهذا لا يكون للساخر أن يقطع الاشجار وعند فسخ الاجارة بنفسه البيع من غير فسخ وبيع التلخنة لا يزيل المبيع من ملك البائع وان اتصل به القبض وبقاء الاشجار والزرع على ملك البائع يمنع الاجارة في الارض وبعضهم جوزوا طريق البيع أيضا وقالوا ليس هذا بيع التلخنة بل هو بيع رغبة لانهم لما قصدوا تصحيح الاجارة ولا صحة للاجارة مع بيع التلخنة فقد قصدوا بيع الرغبة ويجوز أن تكون الاشجار مملوكة للشري ولا يملك قطعها تتعلق حتى الغير بها كالراهن لا يملك قطع اشجار الرهن وان كان يملكها تتعلق حتى الغير * وقال بعضهم ان باع الاشجار والزرع بمن المثل او اكثر يكون رغبة والا فلا وهذا ليس بصحيح ايضا فان الانسان قد يبيع ماله بمن قليل عند (٣٠٤) مساس الحاجة * وذكر الطحاوي انه اذا باع الاشجار واجر الارض جاز بشرط

ان يبيع الاشجار بطريقها الى الباب ان كان لها طريق وان لم يكن لها طريق ينبغي ان يبيع للاشجار طريقا معلوما من الارض حتى لو لم يبين لا يجوز وكان الشيخ الامام الاجمل عليه السلام رحمه الله تعالى يقول الاجارة بطريق بيع الاشجار باطله كما قال بعض المشايخ ومن جوز الاجارة الطويلة اختلفوا انها عقد واحد او عقود متعددة قال بعضهم عقود متعددة لانها لو جعلت عقدا واحدا او فيها شرط الخيار ثلاثة ايام في كل سنة او في كل ستة أشهر تزيد مدة الخيار على ثلاثة ايام في عقد واحد وذلك فاسد في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال بعضهم هي عقد واحد لانها لو جعلت عقودا متعددة كانت الاجارة في السنة الثانية والثالثة مضافة الى وقت المستقبل وفي الاجارة المضافة الاخر لا يملك الاجر بالتعجيل ولا

اشترى صاحبه النصف الاخر كان بينهما ولو تفقد أحدهما كل الثمن في هذه الصورة ولو بغيا أمر صاحبه رجع نصفه عليه كذا في فتح القدير * فان أذن كل واحد منهما صاحبه في بيعه فباع أحدهما من رجل على أن له نصفه فهو بائع نصيب شريكه نصف الثمن وان باعه الا نصفه فبيع الثمن ونصف العبد بينهما نصفين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما البيع ينصرف الى نصيب البائع خاصة كذا في محيط السرخسي * في المنتقى قال هشام سمعت ابا يوسف رحمه الله تعالى يقول في رجل قال لا تحل لي له شيء تعالى في عشرة آلاف فخذها شركة بيني وبينك قال هو جائز والرجوع والوضعية عليهما كذا في المحيط * رجل اشترى عبدا وقبضه فطلب رجل آخر منه الشركة فيه فأشركه فيه فله نصفه نصف الثمن الذي اشتراه به بناء على أن مطلق الشركة يقتضي التسوية الا أن بين خلافه كذا في فتح القدير * وكذا لو أشرك رجل رجلين بصريينهم أن لا نأكل كذا في فتاوى قاضيان * رجل اشترى عبدا وقبضه فقال له رجل أشركني فيه ففعل ثم لقبه آخر فقال مثل ذلك فان كان الثاني يعلم بمشركة الاول فله ربع العبد وان كان لا يعلم فللثاني نصف العبد وللأول النصف وخرج المشتري من البين كذا في المحيط * وكذلك لو اشترى عبدا فقال له رجل أشركني فيه فأشركه ثم استحق نصف العبد فلا شريك نصف العبد وخرج المشتري من البين كذا في محيط السرخسي * واذا اشترى نصف العبد وقبضه فقال له رجل أشركني فيه وهو يرى أنه اشترى الكل ففعل فله جميع النصف الذي اشتراه المشتري وان كان يعلم أنه اشترى النصف فله نصفه كذا في المحيط * واذا اشترى رجل شيئا فقال له رجل آخر أشركني فيه فأشركه فهذا بمنزلة البيع فان كان قبل قبض الذي اشترى لم يصح ولو أشركه بعد القبض ولم يسلمه اليه حتى هلك لم يلزمه من ويعلم أنه لا بد من قبول الذي أشركه لان لفظ أشركت صار ايجابا للبيع هكذا في فتح القدير * وذكر في المنتقى لو قبض النصف دون النصف ثم أشرك أخرفيه شائعا من المقبوض وغير المقبوض يصح في المقبوض وله الخيار لتفرق الصفقة عليه كذا في محيط السرخسي * ولو كان رجل في بيته حنطة يدعها كلها فأشركه رجلا في نصفها فلم يقبض حتى احترق نصفها فان شاء المشرک أخذ نصف ما بقي وان شامرك وكذا البيع في هذا الوجه وان استحق نصف الطعام اختلفت الشركة والبيع وكان البيع على النصف الباقي وكان في الاشتراك النصف بينهما والمشرک الخيار كذا في السراج الوهاج * ولو اشترى رجلان عبدا فأشركا فيه آخر ينظران أشركاه على التعاقب فله النصف ولهما النصف كذا في محيط السرخسي * وان أشركه معا بان فالأجله أشركناك في هذا العبد كان للرجل ثلث العبد استحقا كذا في المحيط * ولو أشركه أحدهما في نصيبه ونصيب صاحبه فاجاز صاحبه فله النصف وللشريك نصفه كذا في محيط السرخسي * وان لم يجز فله نصف نصيب المشرک وهو

الربع

وغرة الاختلاف تظهر فيما اذا أجر دار اليتيم ثلاث سنين كانت الاجرة في السنة الاولى والثانية

اقل من اجر مثلها وفي الاستعجار لليتيم كانت الاجرة في السنة الثالثة اكثر من اجر مثلها فتفسد الاجارة في السنة الثالثة ثم هل يتعدى الفساد الى غيرها على قول من يجعلها عقدا واحدا يتعدى وعلى قول من يجعلها عدة ولا يتعدى فيجعل عقودا متعددة يقي في قولهم انها لو جعلت عقودا متعددة لا يملك الاجر بالتعجيل في السنين المستقبله لكن يجب ان هذا ان ملك الاجر عند التعجيل فيه روايتان فيؤخذ بالرواية التي ثبتت الملك في الاجارة المضافة لكان الحاجة * فان قيل لا وجه لجواز هذا العقد بحال ما فالوجه ان هذه عقودا واحدا يلزمنا ثبوت الخيار في العقد الواحد اكثر من ثلاثة ايام ولو جعلناها عقودا متعددة يصير شرطاني في كل عقد ثلاثة ايام من آخره وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى من اشترى شيئا على انه بالخيار ثلاثة ايام بعد شهر يكون له الخيار من أول الشهر الى آخره * قلنا نحن لان ثبت الخيار في الايام الثلاثة

من خر كل سنة بل فجعل ثلاثة أيام من آخر كل سنة ستة ثمانية من العقد وكتب ثلثة أيام من آخر كل سنة حتى لو كتب في الصك على أن لكل واحد منهم الخيار في الأيام الثلاثة من آخر كل سنة كان فاسداً أحد العاقدين في الاجارة الطويلة اذا فسخ العقد في أيام الخيار بغير محضر من صاحبه كرا الحيا لم السمر قدى أنه يجوز ولم يذ كرفيه خلافاً وفي البيع بشرط الخيار اذا فسخ البيع من له الخيار بغير محضر من صاحبه لا يصح في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فكأنه مال إلى أن أيام الخيار غير داخله في العقد فكأن الاجارة في السنة الثانية والثالثة مضافة إلى وقت في المستقبل فانما يصح فسخ من له الخيار بغير محضر من صاحبه لأنه فسخ للعقد المضاف أولاً لأنه في الاجارة أخذ بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى المستأجر اجارة طويلة اذا آجر من الاجر بعد القبض اجارة مشهورة لاتصح الاجارة الثانية وما يأخذ من الاجر يكون محسوباً من مال الاجارة اذا كان من جنسه المستأجر اذا آجر من الاجر ولم (٣٠٥) تكن الاجارة طويلة لم تصح الاجارة الثانية وهل يسقط الاجر عن

المستأجر الاول ان كان
الاجر الاول قبض الدار
من المستأجر بعد الاجارة
الثانية يسقط الاجر وان لم
يقبض لا يسقط فان كان
الاجر الاول قبض الدار
من المستأجر حتى يسقط الاجر
عن المستأجر هل تبطل
الاجارة الاولى قال الفقيه
أبو الليث لا تبطل الاجارة
الاولى وكان للمستأجر أن
يسترد الدار من الآخر ولو
أن المستأجر قبض الدار من
الآخر ثم أعادها من الآخر
ولم يوافقها منه قال
الفقيه أبو الليث لا يسقط
الاجر عن المستأجر رجل
استأجر كرا اجارة طويلة ثم
ان المستأجر دفع الكرم
الى الآخر معاملة ان كانت
الاجارة الطويلة بطريق
بيع الاشجار جازت المعاملة
وان كانت الاجارة الطويلة
بطريق دفع الاشجار
والكرم الى المستأجر معاملة

الربع كذا في المحيط * ولو اشرك باذن شريكه كان بينهما أثلاثا كذا في المبسوط * وان قال أشركني معك
ومع شريك في هذا العبد فقه هل فان أجاز شريكه فله الثلث وان لم يجز فله السدس كذا في محيط
السرخسي * ولو قال أحدهما أشركت في نصف هذا العبد فقد روى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله
تعالى كان مملوكاً جميع نصيبه منه بمنزلة قوله قد أشركت بنصفه ألا يرى أن المشتري لو كان واحداً فقال لرجل
أشركت في نصفه كان له العبد كقوله أشركت بنصفه بخلاف ما لو قال أشركت في نصبي فانه لا يمكن أن
يجعل بهذا اللفظ مملوكاً جميع نصيبه بأقامة حرف في مقام حرف الباء فانه لو قال أشركت بنصبي كان باطلاً
فلذا كان له نصف نصيبه كذا في فتح القدير * اشترى عبداً بالف درهم وقبضه ثم قال لرجل قد أشركت فيه
فلم يقل الرجل شيئاً حتى قال الآخر أشركت فيه ثم قال قد قبلنا فالعبد بينهما الكل واحد منهما النصف
وخرج المشتري من بين كذا في المحيط * ولو قال له رجل أشركني فيه فاشترى فلم يقل الرجل قبضت حتى
قال لا أشرك قد أشركت فيه ثم قبل فلا شيء للأول وللثاني النصف وكذلك لو قال لا أشرك قد أشركت فيه ثم قال
لا أشرك ذلك ثم قال مثله للثالث ولم يقل واحد منهما فهو بينه وبين الآخران قبل وان قال قد أشركتكم فيه
جميعاً فقبل أحدهم فله الربع كذا في محيط السرخسي * لو قال في عشرة دنانير فادفع الى ذهاباً فاشترى
بالكل سلعة بالشركة ولم يعين مقداره فدفع اليه خمسة واشترى بالخمسة عشرة سلعة يكون أثلاثاً كانه قال
أشترى بالخمسة عشرة سلعة بالشركة ولو قال ذلك يكون أثلاثاً كذا اذا ولفظ الشركة يحتمل شركة الاملاك
ثم قال وهذا اذا عين السائل جنس السلعة كالحنطة ونحوها فاما اذا لم يعين فالكل للشري وعليه الخمسة
لعدم صحة التوكيل للجهالة كذا في القنية * وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في رجل قال لا أشركه هذا
العبد وأشركني فيه فقال نعم ثم اشتراه فهو بينهما وكذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وهو استحسان كذا
في المحيط * اشترى بقرة بعشرة دنانير فقبضها ثم قال لا أشرك قد أشركت في دينارين فقبل كان له خمس
البقرة كذا في محيط السرخسي باع * (١) فلما بخرم ديناراً ثم قال البائع أكون لك شريكاً فيه فقال
المشتري نعم فسكن على ذلك فكان البائع يبيع بالبطاطين والمشتري يبيعها في السوق على هذا حتى نفدت
لا يصير شريكاً فيه كذا في القنية * اشترى حنطة فاعطى على بطيخها درهماً ثم أعطى على خبزها درهماً
فاشترى رجلاً في اخبر اعطاه المشتري نصف من الحنطة ونصف النخلة وكذلك هذا في القطن وغزله
وحيا كته والسمسم وعصره وما اذا كان هو الذي طحن وخبز وغزل ونسج ولم يعط عليه أجر او المسئلة بحالها
(١) قوله فلما بكسر الفاء واللام وشذ الزاي وكعتل نجاس أبيض تجعل منه القدور المفرغة كافي القاموس
٨١ مصححه

(٣٩ - فتاوى ثانی) ثم دفعها المستأجر معاملة الى الآخر لا يجوز اذا مات الاجارة طويلة وعليه ديون كان المستأجر أرحق بثمن
المستأجر من سائر الغرماء كالرهن بالرهن المستأجر اجارة طويلة اذا آجر من غيره اجارة طويلة أو دفع الى غيره مزارعة على أن يكون البذر
من قبل العامل ثم ان المستأجر الاول مع آجره تفاخراً الاجارة الاولى هل تبطل الاجارة الثانية والمزارعة اختلاف فيه والصحيح أنها تنفسخ
سواء اتحدت أيام الفسخ في العقدین أو اختلفت بأن كانت أيام الخيار في الاجارة الاولى ثلاثة أيام من آخر سنة ثمانية وأيام الخيار في الاجارة
الثانية كذلك أو على خلاف ذلك المستأجر اجارة طويلة اذا قال لا آجر في أيام الخيار وفي غيره مال اجارة بمن دفعه قال الآخر درهم أو
قال الآخر ضمان درهم من انفسخ الاجارة دفع المال ولم يدفع وكذا المشتري اذا قال للبائع يبعانه بازده فقال البائع بدهم يكون فسخاً للبيع
المستأجر اجارة فاسدة اذا آجر من غيره اجارة فاسدة قال الفقيه أبو الليث تجوز الاجارة الثانية وقال غيره لا يجوز وعلى قول من يجوز

الاجارة الثانية يكون للآجر الاول أن يفسخ الاجارة الثانية وهذا بخلاف المشتري شراء فاسد اذا باع من غيره بعد القبض بعاجزا لا يكون للبائع الاول أن يفسخ البيع الثاني لأن الاجارة تنفسخ بالاعذار والبيع لا يفسخ لاجرم المشتري شراء فاسدا اذا أجر من غيره يفسخ الاجارة * رجل قال لغيره أجر في دارك هذه اجارة طويلة بكذا اقبال آجرت وأمر صاحب الدار الكاتب بكتابة الصك فكتب على الرسم المعتاد ولم يكن بينهما شيء آخر ودفع المستأجر مال الاجارة الى الآجر قالوا بهذا لا يكون بينهما اجارة لاختلاف الطريق في الاجارة الطويلة ولا يجب الاجر على المستأجر يسكن الدار وان كانت الدار معدة للاستغلال لان المستأجر انما سكنها بائنا على ما أعطى من المال لا على وجه الاستئجار مقاطعة * رجل استأجر دارا اجارة طويلة صحيحة بدنانير وأعطى مكان الدنانير درهم ثم تفاخرا لاجارة فان المستأجر يرجع على الآجر بالدنانير لا بالدراهم لان في الاجارة الطويلة تعجيل (٣٠٦) الاجر شرط عرفا فصح المصارفة بالاجر * رجل آجر دارا اجارة طويلة مهر سومة

أو آجرها غدير مهر سومة الى مدة يعلم أنهم لا يعيدان الى تلك المدة قال بعضهم يجوز ذلك وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا تجوز الاجارة وقرى هو بين النكاح والاجارة * المستأجر اذا زاد في الاجر بعد ما مضى بعض المدة لاتصح الزيادة ويصح الخط * رجل استأجر كرمالم يره اجارة طويلة واشتري الاشجار كان للمستأجر خيار الرؤية فان تصرف في الكرم تصرف الملاك يطل خيار الرؤية فان كل الشارقالوا لا يطل خيار الرؤية لان كل الثمار تصرف في المبيع وهو الاشجار لا في المستأجر فلا يطل خيار الرؤية في الاجارة * الاجارة طويلة اذا باع المستأجر ثم جات مدة الخيار هل ينفذ بيعه فيه روايتان والصحيح أنه ينفذ وهو كالوآجر اجارة مضافة ثم باع قبل مجي وقت الاضافة

فعلية نصف الثمن لا غير ولا شيء عليه بعمله كذا في المحيط * ولو قال له رجل ما اشتريت اليوم فيني وبينك فقال نعم ثم قال له آجرتني هذا العبد بيني وبينك فقال نعم ثم اشتري العبد فصفه للآجر وصفه بينه وبين الاول ولو قال الاول اشتري هذا العبد بيني وبينك وقال آجر ما اشتريت فيني انما اشتري العبد للآجر نصفه ونصفه بينه وبين الآخر كذا في محيط السرخسي

الفصل الثالث فيما يصلح أن يكون رأس المال وما لا يصلح الشركة اذا كانت بالمال لا تجوز عنانا كانت أو مفاوضة الا اذا كان رأس المالهما من الاعمان التي لاتعين في عقود المبادلات نحو الدراهم والدنانير فاما ما يتعين في عقود المبادلات فهو العروض والحيوان فلا تصح الشركة بهم ما سواه كان ذلك رأس مالهما أو رأس مال أحدهما كذا في المحيط * ويشترط حضوره عند العقد أو عند الشراء كذا في خزانة المفتين * وهكذا في فتاوى قاضيان * حتى لو دفع ألف درهم الى رجل وقال آجر مثلها واشترى بها اربع فخرجت الشركة كذا في الصغرى * ولا تصح بمال غائب أو دين في المالكين كذا في محيط السرخسي * أما العلم بمقدار رأس المال وقت العقد فليس بشرط عندنا كذا في البدائع * ولا يشترط تسليم المالكين ولا خطهما كذا في خزانة المفتين * ولو كان لأحدهما ألف درهم ولا خزانة دينار أو لأحدهما درهم ادراههم بيض ولا آجر درهم سود فاشترى كذا في محيط السرخسي * التبر من الذهب والفضة بمنزلة العروض في ظاهر الرواية لا يصلح رأس مال الشركة كذا في فتاوى قاضيان * والصحيح ان كانوا يتعاملون بها يجوزوا فلا كذا في التهذيب * والمصوغ منها بمنزلة العرض في الروايات كلها كذا في فتاوى قاضيان * أما الفلوس فان كانت كاسدة فلا تجوز الشركة والمخاربه بها لانها عروضة وان كانت نافقة فكذلك في الرواية المشهورة عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى تجوز كذا في البدائع * وعليه الفتوى كذا في السراجية والمضمرات * وفي المبسوط الصحيح أن عقد الشركة على الفلوس يجوز على قول الكل كذا في الكافي * أما الشركة بالمكيلات والموزونات قبل الخلط في جنس واحد وفي جنسين مختلفين قبل الخلط أو بعده فلا تجوز بالاتفاق كذا في المحيط * ولكل واحد منهما من امتناعه وله ربحه وعليه ضيعته كذا في الكافي * وان خلط وهو جنس واحد فشركة العبد فاسدة وشركة الملاك ثابتة وما ربحا فلهما والوضيعة عليهما كذا في محيط السرخسي * وهو ظاهر الرواية كذا في الكافي * ثم عند اختلاف الجنس اذا باعوا الخلط فالثمن بينهما على قدر قيمة متاع كل واحد منهما يوم خلطاه مخلوطا كذا في المبسوط * قال عامة مشايخنا الصحيح أن يقال يوم باعاه كذا في محيط السرخسي * وان كان أحدهما يريد المخلط خيرا فانه يضرب بقيمته يوم يسهون غير مخلوط كذا في المحيط * وهكذا في فتح القدير

وكان الشيخ الامام الاجل ظهير الدين يقول عندى لا ينفذ بيعه لانه تزوير وتليس فيؤخذ برواية عدم النفاذ اذا اشترى لباب التزوير وفي ظاهر الرواية ينفذ بيعه لانه يملك الفسخ في أيام الخيار فينفذ بيعه كالموابع في أيام الخيار بخلاف ما لو آجر اجارة مضافة ثم باع فان عمه لا ينفذ بيعه في أصح الروايتين لانه لا يملك الفسخ صرحا بمذهبنا لان البيع فلا يملك البيع فسخ دلالة * لو آجر رجل دارا اجارة طويلة ثم آجرها من غيره جعات أيام الخيار من الاجارة الاولى لا تنفذ الاجارة الثانية في أيام الخيار في ظاهر الرواية * ولو آجر ثم باع فان لم يكن المشتري عالما بالاجارة ثم علم كان له الخيار ان شاء ترص حتى تعضى أيام الخيار وان شاء يبطل البيع لان الاجارة بمنزلة العيب وهذه رواية اختارها المشايخ رحمهم الله تعالى * رجل استأجر أرضا وقبضها أو آجرها من غيره ثم ان صاحب الأرض استأجرها من المستأجر الثاني قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يصح استئجار صاحب الأرض من الثاني لان المستأجر الثاني لا يملك فسخ الاجارة الاولى

وكذا المستأجر إذا استأجر صاحب الأرض ليعمل في هذه الأرض بشئ معلوم جاز رجل أجر داره كل شهر بدرهم وسلم ثمن باعها من غيره وكان المشتري يأخذ أجره الثامن هذا المستأجر ومضى على ذلك زمان وكان المشتري وعدا البائع أنه إذا ردت عليه الثمن يرد داره ويحسب ما قبض من المستأجر من ثمن الدار فباعه البائع بالدرهم وأراد أن يجعل الأجر محسوباً من الثمن قالوا لمطالب المشتري الأجر من المستأجر كان هذا منه اجارة مستقبله فيكون المأخوذ من المستأجر ملك المشتري لانه وجب به فله وليس للبائع أن يجعل ذلك من الثمن وما قال المشتري للبائع أن يجعله محسوباً من الثمن عند ردة الدار كان وعداً فلا يلزمه الوفاء بذلك حكاهما في تجزؤ وعده كان حسناً ولا فلا شئ عليه وإن كانا شرطاً في البيع ذلك كان مفسد للبيع وجعل استأجر منازل اجارة طويلة ثم أن الأجر نقض بناءه برضاء المستأجر ثم جدد بناءها كانت الاجارة باقية لبقاء الاصل * رجل استأجر كماً اجارة (٣٠٨) طويلة فإن كانت الاجارة بطريق يسع الزراحين من المستأجر قالوا وارغ الكرم

على المشتري وهو المستأجر لانه مؤنة الملك فيكون على المالك وان كان لا جردفع الزراحين معاملة الى المستأجر كما هو أحد الطريقين في الاجارة الطويلة فان قصب الوازع يكون على الآخر والقتل على المستأجر لان ذلك من جملة العمل * رجل دفع أرضه مزارعة على أن يكون البذر من العامل ثم إن صاحب الأرض أجرة الأرض اجارة طويلة من غيره بغير رضا المزارع لا يجوز لان في المزارعة اذا كان البذر من العامل كان العامل مستأجر للأرض فيصير كأنه أجر ثم أجر من غيره فلا تجوز النامية وإن رضى العامل وهو المزارع بذلك انفسخت المزارعة وتنفسد الاجارة الطويلة بخلاف ما إذا أجر ثم أجر من غيره فرضي به الاول حيث تنفذ الثانية على المستأجر الاول اذا كان ذلك بعد قبض الاول وهما

كذا في فتاوى قاضيان * وصورة شركة المفاوضة أن يشترك اثنان ويقولان نشركنا شركة مفاوضة في كل قليل وكثير على أن نشترى ونبيع جميعاً وشئ بالنقد والتسبئة ويعمل كل واحد مننا بما يشاء به على أن مارزق الله تعالى من الربح فهو بيننا والوضعية على المال ذكره في مبسوط صدر الاسلام كذا في المضمرات * وأما شرائطها فثلاثة التنصيص على المفاوضة كذا في المحيط * وان عقدها من يعرف معناها فاستوفى المعنى في العقد صحته بغير لفظ المفاوضة كذا في المضمرات * وأن يكون كل واحد منهما من أهل الكفاية بأن يكونا بالغين حريين عاقلين متفقين في الدين كذا في الذخيرة * وأن تكون عامة في أروم التجارات كذا في المحيط * وأن يكون رأس مالهما على السواء من حيث القدر اذا كانا من جنس واحد ونوع واحد وان كانا من جنسين مختلفين نحو الدراهم والذنانير أو كانا من جنس واحد الا أنه اختلف نوعهما نحو الكسور مع الصحاح يشترط مع ذلك التساوي في القيمة كذا في الذخيرة * وأن لا يكون لكل واحد منهما من المال الذي يجوز عليه عقد الشراكة سوى رأس المال الذي شاركه به صاحبه ابتداء وانتهى كذا في المحيط * اذا كان المالك على السواء عند الشركة حتى صححت المفاوضة ثم صار في أحدهما فضل قبل أن يشترى بأن زادت قيمة أحد النقيدين بعد عقد المفاوضة قبل الشراء انتقضت المفاوضة وصارت عتاقاً وكذا ان اشترى بأحد المالين وزاد الآخر وان حصل الفضل بعد الشراء بالمالين فالمفاوضة على حالها كذا في خزائن المفتين * وان تفاضلا في الاموال التي لا تصح فيها الشركة كالعرض والعقار والدور جازت المفاوضة وكذا المال الغائب كذا في البدائع * ولو كان لأحدهما ودعة فتقدم تصح ولو كان له دين صححت الى أن يقبضه فإذا قبضه فسدت وصارت عتاقاً وكذا يعتبر التساوي في التصرف فانه لو ملك أحدهما تصرفاً لم يملك الآخر فالتساوي كذا في فتح القدير

الفصل الثاني في أحكام المفاوضة * ما يشترطه كل واحد من المتفاوضين يكون على الشركة الاطعام اهله وكسوتهم وكذا كسوته وكذا الادام وهو استحسن كذا في الهداية * وكذا المتعة والنفقة هكذا في فتاوى قاضيان * وكذا الاستئجار للسكنى والركوب لحاجته كالخروج وغيره كذا في التبيين * فيقتضى بالمشتري ومع ذلك يكون الآخر كفيلاً عنه حتى يكون لبائع الطعام والكسوة ولعليه اداؤهم وأن يطالب الآخر ويرجع الآخر بما أدى على الشريك المشتري كذا في فتح القدير * واذا أدى المشتري رجع عليه شريكه بنصف ذلك كذا في محيط السرخسي * وليس له أن يشترى جارية للوطء والغدنة بغير إذن الشريك فان اشترى فليس له أن يطأها ولا يشريكه لانه دخلت في الشركة فكانت بينهما كذا في البدائع * وان اشترىها للوطء باذن شريكه فهي له خاصة وللبيع أن يأخذ أيهما شاء ويرجع شريكه

لاتنفذ الاجارة على المزارع لان في المزارعة مع الاجارة يختلف المقصود فلا تنفذ الثانية على الاول * قالوا كما تجوز الاجارة بطويلة في العقار والضياع تجوز في الرقيق وكل شئ يتنفع به مع بقاء عنه * رجل استأجر ضياعاً به فارة وبعضه مشغولة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تجوز الاجارة في الفارغة بجهتها من الأجر ولا تجوز في المشغولة وان اختلفا فقال الآخر جازتها وكانت مشغولة مزروعة وقال المستأجر كانت فارغة كان القول في ذلك قول الآخر لان الآخر بدعوى الشغل ينكر الاجارة أصلاً فيكون القول قوله بخلاف المتبايعين اذا اختلفا في فساد العقد بحكم الشرط كان القول في ذلك قول مدعي الصحة لان مدعي الصحة لا ينكر العقد حتى لو كان أحدهما ينكر العقد كان القول في نفسه قول المنكر وقال القاضي الامام علي السعدي رحمه الله تعالى في الاجارة يحكم الحال ان كانت مشغولة في الحال كان القول قول مدعي الشغل كما لو اختلفا في جريان الماء انقطاعاً في اجارة الطاحونة في الاجارة الطويلة اذا فسح الآخر

الاجارة في أيام الخیار وروی الارض زرع للمستأجر تبقى الاجارة بأجر المثل كما لو انتهت مدة الاجارة وفيها زرع للمستأجر لم يدرك تبقى الاجارة بأجر المثل * رجل استقرض من رجل مالا معلوما وقبض المال ثم ان المستقرض أسكن المقرض في حانوته وقال مالم أردت عليك قرضك لأطالبك بأجر الحانوت قال الفقيه أبو بكر البخني رحمه الله تعالى ان ترك الاجارة عليه مع استقرضه منه كانت الاجارة واجبة على المقرض وان تركها قبل الاستقرض أو بعده فالحانوت عارية في يده ولا اجارة على المقرض * رجل استقرض دراهم وأسكن المقرض في داره قالوا يجب أجرة المثل على المقرض لان المستقرض انما أسكنه في داره عوضا عن منفعة القرض لا مجانا فيجب أجرة المثل على المقرض وكذا لو أخذ المقرض من المستقرض حمارا ليستعمله الى أن يرد عليه دراهمه ثم ان المقرض سلم الحمار الى بقار ففقره الذئب ضمن المقرض قيمة الحمار لان الحمار كان عند المقرض باجارة فاسدة فكان أمانة فاذا دفعه الى السرح ليعتلف صار محالفا ضامنا * رجل أقرض (٣٠٩) انسانا دراهم ثم ان المقرض أجرة حجر الميزان من المستقرض كل شهر

بدرهمين قال أبو القاسم ان لم يكن حجر الميزان قيمة ولا يستأجر عادة لا يجب على المستأجر شيء * رجل استأجر من رجل قدر نحاس وأراد الأجر أن يكون القدر مضمونا على المستأجر قال الفقيه أبو بكر البخني بيع من المستأجر نصف القدر بثلث المثل أو أكثر ثم يؤجر منه النصف الباقي بمشاه فان ذلك جائز عند أصحابنا انما الخلاف بينهم في اجارة المشاع من غير شريك * رجل اقرض انسانا دراهم وأراد أن يسكن دار المستقرض بغير أجر قال أبو بكر الاسكافي يستأجر المقرض دارا المستقرض مدة معلومة سنة أو أكثر بأجر محمل ثم يبيع من المستقرض شيئا يسيرا بثلث الاجارة حتى تصير الاجارة قصاصا يثنى ما باع من المستقرض * رجل وكل

بنصف الثمن عنده ما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يرجع ذكره في الجامع الصغير كذا في محيط السرخسي * فان اشترى جارية لاوطا بآذن شريكه واستولدها ثم استحققت فعلى الواطي العقر بأخذ المستحق العقر من أيهما شاء كذا في البدائع * ولا يشاركه فيما يرث من ميراث ولا جارة يجيزها السلطان ولا الهبة ولا الصدقة كذا في فتاوى قاضخان * ولا الهبة هكذا في المبسوط * والمثل اذا وقع لاحد الشريكين بسبب سابق على الشركة لا يشاركه الاخر فيه كما لو اشترى عبدا بشرط الخيار للبائع ثم فاض المشتري رجلا ثم أسقط الخيار فانه لا يكون لشريكه في العبد شركة كذا في الكافي * وكل وديعة كانت عند أحدهما ففي أيهما جازع فان مات المستودع قبل أن يبين لزمه ما جازع فان قال الخي ضاعت في يد الميت قبل موته لم يصح صدق وان كان الخي هو المستودع صدق كذا في المبسوط * وان قال المستودع أكتاه قبل موت صاحبه لزمه الضمان خاصة الا أن يقيم البينة على ما قال فيكون الضمان عليهما كذا في محيط السرخسي * ولو كان عند أحدهما مضاربة فعلى كلاهما وديعة فخالف فيها كان الربح لهما كذا في المبسوط

الفصل الثالث فيما يلزم كل واحد من المتفاوضين بحكم الكفالة عن صاحبه * ان أقر أحدا المتفاوضين بمال لمن تقبل شهادته له بواخذه صاحبه وصاحب الحق مخير في مطالبة كل واحد منهما على حدة وعلى سبيل الاجتماع كذا في المضمرات * ولو أقر أحد المتفاوضين لمن لا تقبل شهادته له بدين بأن أقر لبيه أو لبيه أو لاه أو لاه أو ما أشبه ذلك لم يصح اقراره في حق شريكه حتى لا يواخذه شريكه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الاظهر هكذا في المحيط * وكذلك لو أقر لأمه وهي بائنة معتدة منه كذا في المبسوط * فان تزوج تزويجا فاسدا ودخل بها وأقر بعهر لهما لم يلزم شريكه وبدين آخر يلزمهما كذا في محيط السرخسي * ويجوز اقراره عليهما جميعا لامرأته ولولدها من غيره اعتبارا بالاقرار بالشهادة ولا يجوز اقرار المرأة المتأوضة بالدين لزوجهما على شريكها كما لا تجوز شهادته له ويجوز اقراره بالدين لأبوي زوجها ولولده من غيرها عليها وعلى شريكها كما تجوز شهادته كذا في المبسوط * أعتق أم ولده ثم أقر لها بدين يلزمهما وان كانت في عتقه كذا في محيط السرخسي * كل دين لزم أحدهما بالتجارة كالبيع والشراء والاجارة أو بما يشبهها كالغصب والاستملاك والكفالة بالمال بالامر والاعارة والرهن فلا تخضع له ولو كفل بمال بغير أمر المكفول عنه لم يواخذه شريكه اتفاقا كذا في الكافي * وكذلك البيوع الفاسدة كذا في المحيط * وصاحب الحق مخير في مطالبة كل واحد منهما على حدة وعلى سبيل الاجتماع كذا في المضمرات * الا أن حاصل الضمان يكون على الفاعل خاصة حتى لو أدى الاخر من مال الشركة يرجع عليه بنصفه كذا في المبسوط * بخلاف الشراء

رجلا بأن يستأجر له دارا بعينه سنة بمائة درهم ففعل الوكيل ذلك وقبض الدار ومنعهما من الموكل لاستيفاء الاجرة كفي الجامع أن الاجارة اذا كانت مطلقة لا بشروط التعجيل لم يكن للوكيل أن يحبس الدار من الموكل لاستيفاء الاجرة وكذا لو كانت الاجارة بأجر مؤجل فان قبض الوكيل الدار وحبس حتى مضت المدة كانت الاجارة على الوكيل بحكم العقد ثم يرجع الوكيل على الموكل لان الوكيل بالاستئجار بمنزلة الوكيل بالشراء والوكيل بالشراء اذا قبض المبيع والثمن مؤجل وحبس المبيع حتى هلك المبيع في يد الوكيل كن الثمن على الوكيل ثم الوكيل يرجع بالثمن على الموكل لان الثمن اذا كان مؤجلا لا يكون للوكيل أن يحبس المبيع عن الموكل فلما قبض الوكيل يكون قبضه للموكل ثم يصير غاصبا من الموكل فكذلك في الاجارة وكذا لو قبض الموكل من الوكيل بالاستئجار ثم ان الوكيل عدا على الموكل وأخذ منه ومنع من الموكل حتى مضت السنة كان للأجير أن يطالب الوكيل بالاجرة ثم الوكيل يرجع بذلك على الموكل * ولو أن الوكيل حبس الدار من الموكل ثم جاءه أجنبي وغصب الدار

من الوكيل ولم يدفع الى الوكيل حتى مضت السنة سقط الاجر عن الوكيل والموكل جميعا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا لم تكن الاجارة بشرط تعجيل الاجر فقبض الوكيل وسكن بنفسه ولم يدفع الى الاجر كان الاجر على الوكيل دون الموكل * ولو كان الوكيل استأجر الدار بأجر بشرط التعجيل أو استأجر بمائة مطلقه ثم جعل له الاجر جاز ذلك منه وله أن يحبسهما من الموكل لاستيفاء الاجرة فان حبسها بالاجر حتى مضت السنة لا يكون للوكيل أن يرجع على الموكل بالاجر هنا لان الوكيل كان محققا الحبس فلم يقع قبضه أو لا للموكل بخلاف الاول لان في الوجه الاول اذا لم يكن للوكيل حق الحبس كان قبضه أو لا للموكل * رجل أمر رجلا له استأجر له دابة الى الكوفة بعشرة دراهم فاستأجرها الوكيل بخمسة عشر وجاء الى الموكل فقال له استأجرته بعشرة فركبها الا تمردت في الكتاب أنه لا أجر على الامر ويكون الاجر لصاحب الدابة على الوكيل * رجل أمر رجلا بأن يستأجر له أرضا (٣١٠) بعينها فاستأجرها الوكيل ثم ان الموكل اشتراها من صاحبها بعد ما استأجرها

الفاقد فان هنالك اقرار الضمان لا يكون على المشتري خاصة بل يكون عليهما ولو كفل أحدهما بنفسه لا يؤخذ بذلك شريكه في قولهم جميعا ولو كفل أحد المتفاوضين عن رجل بمهر أو أرض خفية فهو بمنزلة كفالته بدين كذا في المحيط * واذا وطئ أحدهما الجارية المستراة ثم استحققت فللمستحق أن يأخذ بالعقر أيهما شاء كذا في فتاوى قاضيان * ولو وطئ أحدهما ضمانا لا يشبه ضمان التجارة لا يؤخذ به شريكه كأروش الخنايات والمهر والنفقة وبذل الخلع والصلح عن القصاص وعلى هذا ليس له أن يحلف الشريك على العلم اذا أنكر الشريك الجاني بخلاف ما لو ادعى على أحدهما يسع خادم فأذكره فلم يدعي أن يحلف المدعي عليه على البنات وشريكه على العلم لان كل واحد لو أقر بما ادعاه المدعي يلزمه ما بخلاف الجناية لو أقر أحدهما لا يلزم الآخر كذا في قمع القدير * وكذلك كل ما كلين من أعمال التجارة اذا ادعاه رجل على أحدهما وحلف القاضي المدعي عليه على ذلك كان للمدعي أن يحلف الآخر كذا في المحيط * فان ادعى شيئا من ذلك عليه ما جميعا كان له أن يستحلف كل واحد منهما البتة وأيهما نكل عن اليمين أمضى الامر عليهما وان ادعى ذلك على أحدهما وهو غائب كان له أن يستحلف الحاضر على علمه فان حلف ثم قدم الغائب كان له أن يستحلفه البتة كالأول كالحاضر من كذا في المبسوط * وان كان أحد المتفاوضين ادعى شيئا من أعمال التجارة على رجل وبجده المدعي عليه وحلفه القاضي على ذلك ثم أراد المتفاوض الآخر أن يحلفه على ذلك فليس له ذلك كذا في المحيط * وان ادعى على أحد المتفاوضين مالا من كفالته وحلفه عليه فله أن يحلف شريكه عليه أيضا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط * وان باع أحد المتفاوضين شيئا أو اذن رجلا أو كفل له رجل بدين أو غصب منه مالا فليس شريكه الآخر أن يطالب به كذا في فتاوى قاضيان * ولو أجز أحد المتفاوضين عبدا فلا يأخذ الاجر وللستأجر مطالبة بتسليم العبد ولو أجز عبدا له من ميراثه أو شيئا له خاصة ليس لشريكه أخذ الاجر ولا للستأجر مطالبة بتسليم المستأجر كذا في محيط السرخسي * وكذا كل شيء هو له خاصة بعهده لم يكن لشريكه أن يطالب بالثمن ولا لشريكه أن يطالب الشريك بتسليم المبيع كذا في فتاوى قاضيان * اذا افرق المتفاوضان ثم قال أحدهما كنت كاتب هذا العبد في الشركة لم يصدق على ذلك في حق الشريك ولكن يصدق في حق نفسه ويجعل في حق الشريك كأنه أنشأ الكتابة للعبد ولشريكه أن يردها كذا في المحيط * ولو أجز أحد المتفاوضين نفسه لحفظ شيء أو خياطة ثوب أو عمل من الاعمال فالاجر بينهما وكذلك كل كسب اكتسبه أحدهما فالاجر بينهما ولو أجز نفسه للخدمة فالاجر له خاصة كذا في التتارخانية * ولو استأجر أحد المتفاوضين أجيرا أو دابة فله وأجز أن يأخذها ما شاء بالاجر قالوا لو استأجره لحاجته أو الى مكة للحج يرجع شريكه بما أدى عنه

الوكيل وهو لا يعلم بالاجارة ثم علم بعد ذلك له أن يردها وتكون في يده بالاجارة * الوكيل بالاجارة اذا ناقض الاجارة مع المستأجر قال محمد رحمه الله تعالى المناقضة جائزة ولا ضمان على الوكيل لان الموكل لا يعلم بالاجر فان كان الوكيل أجرها بشيء بعينه وعمل ذلك لا يجوز نقض الوكيل على رب الدار وقد مر هذا في البيوع * الغاصب اذا أجز الدار أو العبد ثم قال المصوب منه أنا أمرتك بالاجارة فقال الغاصب لم تأمرني كان القول قول المصوب منه * ولو أجز الغاصب فلما انقضت مدة الاجارة قال المصوب منه كنت أجزت عقده قبل انقضاء المدة لا يقبل قوله الا بينة كل رجل اذا زوج بنته بالبعث ومات الزوج فقالت الابنة كنت أجزت عقد الاب لاصدق الا بينة ولو قالت كان

النكاح بأمرى ولي الميراث كان القول قولها * الغاصب اذا أجز المصوب ثم أجز المالك ان أجز قبل استيفاء المنفعة همت كذا اجازته ويكون جميع الاجر للمالك كالأول اذ يبيع الفضولي حال قيام العقود عليه وان أجز بعد انقضاء المدة لا تصح اجازته كالأول اذ يبيع الفضولي بعد هلاك العقود عليه ويكون جميع الاجر للغاصب لانه هو العاقد والمنافع تقوم بعقده فكان الاجر له وان أجز بعد دما مضى بعض المدة فأجز ما مضى يكون للغاصب وأجز ما بقي يكون للمالك وهو قول محمد رحمه الله تعالى لان الاجارة تنعقد ساعة فساعة على حسب حدوث المنفعة فصحت الاجارة فيما بقي من المدة ولا تصح فيما مضى كل رجل اذا أجز عبده سنة ثم أعته في وسط السنة فأجز العبد الاجارة فيما بقي فأجز ما بقي من السنة يكون للعبد وأجز ما مضى يكون لولاء المعتق لان المنافع فيما مضى استوفيت على ملك المولى فكان البذل له وفيما بقي استوفيت على ملك العبد فكان البذل له أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا أجز المالك اجارة الغاصب بعد ما مضى بعض

المدة كان جميع الاجر للمالك والفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى * ولو أعطى الغاصب أرض الغصب من أجرة فأجاز المالك أن كان الزرع قد سنبل ولم يسمن كان الخارج بين المزارع ورب الأرض ولا شيء للغاصب وان كان الزرع قد سنبل وسمن لا تصح اجازة رب الأرض ويكون ذلك بين الغاصب والمزارع ولا شيء للمالك * ولو غصب داراً فاجرها ثم اشتراها من صاحبها فالاجارة ماضية لاستجماع شرائطها وان استقبلها كان أفضل ذكرها في النوازل * الغاصب اذا أجرة من غيره ثم ان المستأجر أجرها من الغاصب وأخذ الاجرة من الغاصب كان للغاصب أن يسترد الاجرة من المستأجر لان المستأجر لما أجرها من الغاصب ورد عليه الغاصب ورد المغصوب مستحق عليه يجعل رد الغصب وتسليمه الى الغاصب رد الغصب لان ذلك مستحق عليه فيجعل عن المستحق كالرجل اشترى شيئاً فاسد او قبضه ثم باعه من البائع يجعل بيعه نقضاً للعقد الفاسد * مساحة في الشارع في مقابلة حانوت رجل أجرها صاحب الحانوت من رجل يبيع (٣١١) الفا كهة كل شهر بدرهم فان الفقيه أبو جعفر ما يأخذ صاحب الحانوت من الاجر يكون له لانه عاقد والعاقدين مستحق الاجر وان كان غاصباً ينبغي أن يتصدق به كالفقهاء اذا أجروا أخذ الاجرة وقال الفقيه أبو الليث انما يكون أجر الساحة لصاحب الحانوت اذا كان بنى في الساحة دكاناً أو نحو ذلك حتى يكون هو أولى الناس بما بنى وأما اذا لم يكن بنى في الساحة شيئاً لا يكون الاجر له لان صاحب الحانوت في الساحة كسائر الناس لا اختصاص له بالساحة * المتولى اذا أجر الوقف ان كان الواقف شرط أن لا يؤجر أكثر من السنة لا يجوز الاجارة أكثر من سنة فان لم يكن شرط ذلك تجوز الاجارة الى ثلاث سنين فان أجرها أكثر من ذلك اختلفوا فيه قال مشايخ بل لا تجوز اجارة الوقف أكثر من ثلاث سنين وقال بعض مشايخنا يجوز

كذا في محيط السرخسي

الفصل الرابع فيما يتعلق به المفاوضة وما لا يتعلق به * لو استفاد أحد المتفاوضين مما لا يجوز عليه عقد الشركة بارت أو هبة أو وصية أو نحو ذلك ووصل اليه بطلت المفاوضة وصارت شركته ما عانا كذا في السراجية * وان ورث عروضا أو دونها لا يطل المفاوضة ما لم يقبض الدين كذا في محيط السرخسي * وكذا العقار كذا في الهداية * واذا اشترى بأحد المالكين شيئاً في القياس بطلت المفاوضة وفي الاستحسان لا يطل واذا كان رأس مالهما على السواء يوم الشركة حتى صحت المفاوضة ثم صار في أحدهما فضل قبل أن يشتريان زادت قيمة أحد النقيدين بعد عقد المفاوضة قبل الشراء تنقضت المفاوضة قال محمد رحمه الله تعالى وكذا اذا اشترى بأحد المالكين وزاد الآخر كذا في المحيط * وان اشترى أحدهما بماله وزاد المشتري في قيمته فالقياس أن يطل وفي الاستحسان لا يطل كذا في المضمرات * وان حصل الفضل بعد الشراء بمالكين فالمفاوضة على حالها وكذا اذا وقع الشراء بأحد المالكين وزاد الذي وقع الشراء به بعد ذلك لا تنقض المفاوضة كذا في الظهيرية * ولو قال أحد المتفاوضين لغيرهما هب لي درهماً فوهبه وسلم اليه بطلت المفاوضة وان كان شريكه غائباً وهذا هو الحليلة لأحد المتفاوضين اذا أراد فسخ الشركة حال غيبة صاحبه كذا في الذخيرة * وان أجر أحدهما عبداً خاصة أو باع لم يطل المفاوضة ما لم يقبض الاجر كذا في المحيط * اذا أنكر أحد المتفاوضين انفسخت المفاوضة ويجب أن يكون الحكم في جميع الشركات هكذا كذا في الظهيرية * وما قدمت به شركة العنان بنفسه شركة المفاوضة كذا في البدائع

الفصل الخامس في تصرف أحد المتفاوضين في مال المفاوضة * قال محمد رحمه الله تعالى لكل واحد من المتفاوضين أن يشتري بجنس ما في يده مئة لا أو موزوناً فان اشترى بذلك الجنس جاز وان اشترى بما ليس في يده من ذلك الجنس بان اشترى بالذنانير أو الدراهم وليس في يده دراهم ولا ذنانير كان المشتري خاصة للمشتري ولا يجوز شراؤه على الشركة * لاحد المتفاوضين أن يكتب عبداً من تجارتهم ما وله أن يأذن له في التجارة أو في أداء الغلة كذا في المحيط * ويزوج الامه ولا يزوج العبد ولا يتقه على مال كذا في محيط السرخسي * ولو زوج أحد المتفاوضين عبداً من تجارتهم ما أمة من تجارتهم ما جاز قياساً ولا يجوز استحساناً وهو قول علمائنا كذا في الظهيرية * ولكل واحد منهم ما أن يبيع بالنقد والنسيئة كذا في الخلاصة * وله أن يبيع بقليل الثمن وكثيره الا بما لا يتغابن الناس في مثله كذا في البدائع * ويبيع أحد المتفاوضين من لا تقبل شهادته له ينقذ على المفاوضة بالاجماع كذا في الذخيرة * ولو اشترى أحدهما طعماً بالنسيئة كان الثمن عليهم ما يختلف أحد شريكي العنان ولو قبل أحد المتفاوضين سلماً في طعامه جاز ذلك على شريكه كذا في فتاوى قاضيان * ولو

ذلك اذا كان المستأجر ممن لا يخاف منه دعوى الملاك اذا طالت المدة وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى الاحتياط في ذلك أن يرفع الامر الى القاضي حتى يطله * (فصل في اجارة الوقف ومال الدين) متولى الوقف أو الوصي اذا أجر مال الصغير أو الوقف بأقل من أجر مثله بما لا يتغابن الناس فيه قال الشيخ الامام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل يجب أجر المثل بالغاً ما بلغ عند بعض علماءنا وعليه الفتوى قال رحمه الله تعالى وعلى أصول أهمنا نرجوهم الله تعالى ينبغي أن يصير الاجر والمستأجر غاصباً فانه كمن في المزارعة الوكيل يدفع الأرض مزارعة اذا دفع الأرض مزارعة وشرط لصاحب الأرض شيئاً يسيراً لا يتغابن الناس في مثله يصير الوكيل غاصباً وكذا المدفوع اليه الا أن الخصاف رحمه الله تعالى قال لا يصير المدفوع اليه غاصباً وعليه أجر المثل قال وانا نقى بقول الخصاف * قال مولانا رحمه الله تعالى ينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان لم تنقصها المزارعة يجب أجر المثل بالغاً ما بلغ وان نقصتها المزارعة ينظر الى نقصان الأرض والى أجر المثل

أيهما كان أكثر يجب ذلك للوقف والصغير * رجل غصب أرضا وقفها وأرض الصغير قال بعضهم بضم الغاصب أجر المثل للوقف والصغير وفي ظاهر الرواية لا يضمن فلأن هذا الغاصب أجر الأرض المغصوبة من غيره كان على المستأجر للغاصب الأجر المسمى ورجل أجر منزلا كان والده وقفه على أولاده أيدأما تناسلوا فاجر هذا الرجل اجارة طويلة مرسومة وأنفق المستأجر في عمارة هذا الوقف بأمر المؤجر قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ان لم يكن للمؤجر ولاية في الوقف بان لم يكن متوليا يكون المؤجر غاصبا وكان له على المستأجر الأجر المسمى ويتصدق به ولا يرجع المستأجر عما أنفق في العمارة على الأجر ولا على غيره لانه كان متطوعا وان كان المؤجر متوليا كان على المستأجر الأجر المسمى ان كان ذلك مقدارا أجر المثل أو أكثر ويرجع المستأجر في غلة الوقف بما أنفق في العمارة متولى الوقف اذا أجر الأرض مدة معلومة ثم مات المؤجر ثم مات المستأجر قبل انقضاء مدة (٣١٣) الاجارة فرفع ورثة المستأجر غلة الأرض قال الشيخ الإمام هذا رحمه الله تعالى

أسلم أحد المتفاوضين دراهم في طعام جاز ذلك عليهما * وكذلك لو تعين أحدهما عينة وصورة العينة أن يشتري عينا بالنسيئة بأكثر من قيمته ليدفعه بقيمة بالنقد فيحصل له المال كذا في المبسوط * ولا حدهما أن يرهن مال المتفاوضة بدين المتفاوضة وبدين عليه خاصة بغير إذن شريكه لان الرهن قضاء الدين حكما وأحدهما يملك قضاء دين المتفاوضة ودينه خاصة من مهر أو غيره بغير إذن شريكه كذا في محيط السرخسي * حتى لم يكن لشريكه أن يسترده من يد المرتهن كذا في المحيط * فان كان الدين من شركته فلا ضمان عليه وان كان الدين عليه خاصة يرجع شريكه عليه بخلاف ذلك وان كانت قيمة الرهن أكثر من الدين فلا ضمان عليه في الزيادة كذا في المبسوط * وكذا لو رهن متاعا من خاصة متاعه بدين المتفاوضة لم يكن متبرعا ويرجع على شريكه بنصف الدين وان كان الرهن قد هلك في يد المرتهن كذا في المحيط * ولو ارتهن أحدهما رهنًا بدين التجارة جاز كذا في محيط السرخسي * سواء كان هو الذي يلى المبيعة أو صاحبه كذا في المبسوط * ولكل واحد منهما أن يقر بالرهن والارتهان فان أقر بذلك بعد موت شريكه أو بعد إقراضه لم يحز إقراره على شريكه كذا في السراج الوهاج * وله أن يودع وله أن يحتال كذا في البدائع * وأن يهدي من مال المتفاوضة ويتخذ دعوة منه ولم يقدر بشئ والصحيح أن ذلك منصرف الى المتعارف وهو ما لا يعتد به التجار سرا كذا في الغيائية * وقبل هدية المتفاوض وأكل طعامه والاستعارة منه بغير إذن شريكه جاز ولا ضمان على الآكل والمتصدق عليه استحسانا كذا في محيط السرخسي * ثم انما يملك الاهداء بالمال كقول من الفا كهوة والهم والخبر ولا يملك الاهداء بالذهب والفضة كذا في المحيط * ولو كسا المتفاوض رجلا ثوبا أو ذهب دابة أو ذهب الذهب والفضة والامتنعة والحبوب لم يحز في حصته شريكه وانما يجوز ذلك في الفا كهوة والهم والخبر وأشباه ذلك كذا في فتاوى قاضيان * ولا أحد المتفاوضين أن يسافر بالمال بغير إذن شريكه وهو الصحيح من مذهب أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * ثم على قول من جوز المسافرة لو أذن له الشريك في ذلك فله أن ينفق على نفسه في كرائه وطعامه وادامه من جله رأس المال روى ذلك الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان ربح خسبت النفقة منه والا كانت النفقة محسوبة من رأس المال كذا في الظهيرية * وله أن يدفع المال مضاربة كذا في البدائع * وهذا رواية الاصل وهو الاصح كذا في النهر النائق * وهكذا في الهداية * وكذلك أن يأخذ مالا مضاربة ويكون ربحه له خاصة كذا في البدائع * ولا حدهما أن يضع كذا في الظهيرية * ولو أبضع بضاعة ثم تفرق المتفاوضان ثم اشترى بالبضاعة شيئا أن علم المستبضع بتفرقهما كان ما اشترى للآمر خاصة وان لم يعلم بتفرقهما ان كان الثمن مدفوعا الى المستبضع جاز نشرؤه على الأمر وعلى شريكه وان لم يكن الثمن مدفوعا اليه كان مشتركا بالآمر خاصة كذا في فتاوى قاضيان * ولومات الذي لم

ان كانت الغلة زرعها وورثة المستأجر يبذلهم كانت الغلة لهم وعليهم نقصان الأرض اذا كانت الأرض انقصت بزراعتهم ويصرف ذلك النقصان الى صالح الوقف لاحق للوقوف عليهم في ذلك * الوصي اذا أنفق من مال اليتيم على باب القاضي في خصومة كانت على الصغير أوله قال الشيخ الإمام هذا رحمه الله تعالى ما أعطى الوصي من مال اليتيم على وجه الاجارة لا يضمن مقدار أجر المثل وما كانت على وجه الرشوة يكون ضامنا * رجل استأجر أرضا فانقطع الماء قال ان كانت الأرض تسقى بماء الانهار لا يضمن مقدار لاشئ على المستأجر وكذا ان كانت تسقى بماء السماء فانقطع المطر * الوصي اذا أجر أرض اليتيم أو استأجر لليتيم أرضا بمال اليتيم اجارة طويلة رسمية ثلاث سنين

لا يجوز ذلك وكذلك أب الصغير ومتولى الوقف لان الرسم في الاجارة الطويلة أن يجعل شئ يسير من مال الاجارة بمقابلة السنين الاولى ومعظم المال بمقابلة السنة الاخيرة وان كانت الاجارة لأرض اليتيم أو الوقف لاتصح الاجارة في السنين الاولى لانها تكون باقل من أجر المثل فلا تصح * وان استأجر أرضا لليتيم أو الوقف بمال اليتيم أو الوقف في السنة الاخيرة يكون الاستئجار بأكثر من أجر المثل فلا تصح واذا فسدت الاجارة في البعض في الوجهين هل تصح فيما كان خير اليتيم والوقف على قول من يجعل الاجارة الطويلة عقدا واحدا لاتصح وعلى قول من يحطها عقودا تصح فيما كان خير اليتيم أو الوقف ولا تصح فيما كان شره والظاهر هو الفساد في الكل وان كان الوصي أجر أرضا لليتيم واستأجرها وصى اخر ليتيم آخر لاتصح هذه الاجارة لانها ان كانت خيرا للاحد اليتيمين تكون شر لا تحل لغير هذه الاجارة عن الضرر باحد اليتيمين وطريق تعميم الاجارة الطويلة في أرض اليتيم والوقف بماله أن يجعل أجر السنين كلها مقدارا أجر المثل ثم

ان الوصي ومتولى الوقف يريان المستأجر عن أجر السنين الاولى ويصح ذلك في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى رجل استأجر ماؤنا وقفا على الفقراء فأراد أن يبنى عليه غرفة من ماله وينتفع بها قالوا ان كان لا يزيد المستأجر في أجر الخاتون على مقدار ما استأجر فانه لا يطلق له البناء الا أن يزيد في الاجرة ولا يخاف على البناء من تلك الزيادة وان كان هذا الخاتون معطلا في أكثر الاوقات وانما يرغب فيه المستأجر لاجل البناء عليه فانه يطلق له في ذلك وان كان لا يزيد هو في الاجرة رجل استأجر حجرة موقوفة من أوقاف المسجد فكسرها المطلب بالقدر والمجير ان لا يرضون بذلك والمتولى يرضى به قالوا ان كل من ذلك ضررين بالجيرة مثل ضرر القصار والحديد والمتولى يجبر من يستأجرها بتلك الاجرة كان على المتولى أن ينعه من ذلك فان لم يمنع أخرجه من الحجرة ويؤجرها من غيره وان كان لا يجبر من يستأجرها بتلك الاجرة فللمتولى أن يترك الحجرة في يده الا اذا خاف من ذلك الضرر هلاك (٣١٣) بناء الوقف * المتولى اذا أجرة حرام

الوقف من رجل ثم جاء رجل آخر وزاد في اجرة الحمام قالوا ان كان حين أجرة الحمام من الاول آجره بمقدار آجر مثله أو ينقصان يسير تغاير الناس عنه فليس للمتولى أن يخرج الاول قبل انقضاء مدة الاجارة وان كانت الاجارة الاولى بما لا يتغاير فمما الناس تكون فاسدة قوله أن يؤجرها اجارة صحيحة امامن الاول أو من غيره بأجر المثل أو بالزيادة على قدر ما يرضى به المستأجر وان كانت الاجارة الاولى بأجر المثل ثم زاد آجر مثله كان للمتولى أن يفسخ الاجارة ومما يفسخ يكون على المستأجر الاجر المسمى كذا ذكره الطحاوي رحمه الله تعالى الارض اذا كانت وقفا على قوم فآجرها وصي الميت ثم مات بعض الموقوف عليهم لا تطل الاجارة على المتولى اذا أراد أن يستدين على الوقف للمعارة قال الشيخ

يضع ثم اشترى المستبضع المتاع لزوم الحى خاصة ولو نقد المستبضع الثمن من المال المدفوع اليه فورثة الميت بالخيار ان شاءوا ضمنوا المستبضع الثمن وان شاءوا ضمنوا المبيع فان ضمنوا المستبضع يرجع بذلك على الآخر وكذلك لو ضمنوا البائع يرجع على المستبضع ثم المستبضع يرجع على المبيع ولو أبضع أحد المتفاوضين ألفاله ولشر يك له شركة عنان برضا شر يك العنان ليشتري له ما متاعا ثم مات أحدهم فان مات المبيع ثم اشترى المستبضع فالتمايع للشري ويضمن المال فيكون نصفه لشر يك العنان ونصفه للمفاوض الحى ولورثة الميت وان مات شر يك العنان ثم اشترى المستبضع فالشري كله للمفاوضة ثم ورثة الميت ان شاءوا رجعوا بحصتهم على أيهما شاءوا وان شاءوا ضمنوا المستبضع ويرجع به المستبضع على أيهما شاءوا وان مات المفاوض الذي لم يضع ثم اشترى المستبضع فنصفه للأمر ونصفه لشر يك العنان ويضمن المفاوض الحى لورثة الميت حصتهم وان شاءوا ضمنوا المستبضع ويرجع بها على الآخر كذا في محيط السرخسي * وليس لأحد المتفاوضين أن يقرض في ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في الذخيرة * الا أن يأذن له اذ نام صرحا أن يقرض ولم يدخل تحت قوله اعمل برأيك كذا في السراج الوهاج * ولو أقرض بغير اذنه ضمن نصفه ولا تفسد المفاوضة هكذا في محيط السرخسي * وقالوا ينبغي أن يكون له الاقتراض بما لا يخطر للناس فيه كذا في المحيط * ولا أحد المتفاوضين أن يشارك رجلا شركة عنان ببعض مال الشركة كذا في المسبوط * سواء شرط في عقد الشركة أن يعمل كل واحد منهم ما يرى أو لم يشترط كذا في الذخيرة * ويجوز عليه وعلى شريكه سواء كان باذن شريكه أو بغير اذن شريكه كذا في المحيط * وان شاركه شركة مفادنة باذن شريكه فهو جاز عليهم كالموقع لذلك وان كان بغير اذنه لم تكن مفادنة وكانت شركة عنان ويستوى ان كان الذي شاركه أباه أو ابنه أو أجنبيا عنه كذا في المسبوط * وفي المتن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في متفاوضين شارك أحدهما رجلا شركة عنان في الرقيق فهو جاز وما اشترى هذا الشريك من الرقيق فنصفه للشري ونصفه بين المتفاوضين نصفين ولو أن المفاوض الذي لم يشارك اشترى عبدا كان نصفه لشر يك شريكه ونصفه بين المتفاوضين كذا في المحيط * وله أن يوكل ويكيل يدفع اليه مالا أو ماله أن ينفق على شئ من تجارتهم مافي المال من الشركة فان أخرج الشريك الآخر الوكيل يخرج من الوكالة ان كان في بيع أو شراء أو اجارة كذا في البدائع * وان وكله بتقاضى ما دأبه فليس للأخر اخراجه كذا في المحيط * وله أن يعير استعسنا حتى لو أعار دابة من المفاوضة وهلك في يد المستعير لم يضمن فيه استعسنا كذا في الذخيرة * ولو أعار أحدهما دابة من شركته ما فركبها المستعير فعطبت الدابة ثم اختلف في الموضع الذي ركبها اليه فإليه اصدقه في الاعارة الى ذلك الموضع يرى المستعير من ضمانها كذا في فتاوى قاضيان * وكل ما يجوز لأحد شر يك العنان أن يعمل فكذا للمفاوض

(٤٠ - فتاوى ثانی) الامام المعروف بمؤاخر زاد في شرح الوقف انه لا يملك الاستدانة على الوقف * المتولى لا يملك استبدال الوقف الا في رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أو كان الواقف قد جاوز الاستبدال * أهل المسجد اذا باعوا حشيش المسجد أو نعتا صار خلقا اختلصوا فيه والفتوى على أنه لا يجوز ذلك الا بأمر القاضي وهي تأتي في مسائل الوقف ان شاء الله تعالى الاب والجد اب أو وصيه ما اذا آجر الصغير في عمل من الاعمال التي يقدر عليها الصغير جاز لانه يجعل ما ليس بحال مالا للصغير ولا ولاية للصغير في جرم جاز لانه يملك تأديته مقدم على الجد فان لم يكن للصغير اب ولا جد اب الا بولا وصيه ما آجره من ذرهم محرم من الصغير فان كان الصغير في جرم جاز لانه يملك تأديته فمما اجارته وان كان الصغير في جرم ذرى رحمه محرم فآجره من ذرهم محرم آخر هو أقرب من الذي كان في جرم فهو أن يكون في جرم الم فآجرته أمه جاز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول محمد رحمه الله تعالى وان آجره من ذرهم محرم منه هو في جرمه ليس له أن ينفق الاجر

على الصغير إذا لم يكن له ولاية التصرف في ماله كالوهاب للصغير مال كان لصاحب الحجر أن يقبض الهبة للصغير وليس له أن ينفقها على الصغير
 * وإذا بلغ الصبي بعينه أجر من له ولاية الاجارة ان شاء أمضى الاجارة وإن شاء فسخ سواء أجزأ الأب أو الجد أو وصيه ما أو غيرهم * وليس لمن
 كان الصغير في حجره أن يدفعه الى حائل ليعمل تلك الحرفة ان لم يكن أب الصغير حائلاً كان الصغير يتصرف بذلك * من له حق الاجارة اذا استأجر
 استأذنا ليعمله العمل في تلك السنة فلما مضى نصف السنة ولم يعلمه شيئاً كان للاستأجر أن يفسخ الاجارة ولو استأجر استأذنا سنة ليحذق الصغير
 لا تجوز تلك الاجارة ولا الأب والجد ووصيه ما اجارة رقيق الصغير ودوابه وعقاره لانهم يملكون البيع فيملكون الاجارة وليس لغير هؤلاء من كان
 الصغير في حجره ولاية اجارة عبيد الصغير وعقاره * وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز ذلك استحساناً قال لأنه يملك اجارة نفسه فيملك اجارة ماله *
 وعنه أيضاً من كان الصغير في حجره كان له (٣١٤) أن ينفق على الصغير من ماله * ولا حد الوصيين أن يؤاخر الصغير ولا يؤاخر عبيده

كذا في محيط السرخسي

الفصل السادس في تصرف أحد المتفاوضين في عقد صاحبه وفيما يجب بعقد صاحبه * اذا قال
 أحدهما في بيع باعه الآخر جازت الاقالة عليهما وكذلك اذا قال أحدهما في سلم بأشيه صاحبه كذا في
 المحيط * ولو باع أحد المتفاوضين جارية من تجارتها نسيئة لم يكن لواحد منهما أن يشتريها بأقل من ذلك
 قبل استيفاء الثمن كذا في فتاوى قاضيان * ولو باع أحد المتفاوضين شيئاً نسيئة ثم مات ليس لصاحبه أن
 يخاصم فيه فان أعطاه المشتري نصف الثمن برئ منه كذا في محيط السرخسي * ولو باع أحدهما شيئاً ثم وهب
 الثمن من المشتري أو أبرأه جاز في قول أي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويضمن نصيب صاحبه كذا في فتاوى
 قاضيان * وإن وهبه الآخر أو أبرأه جاز في نصيبه ولم يجز في نصيب صاحبه اجماعاً كذا في المحيط * وإذا
 أجزأ أحد المتفاوضين ديناً وجب له ما جاز أخيره في النصيبين اجماعاً كذا في الظهيرية * سواء وجب الدين
 بعقد المؤخر أو بعقد صاحبه أو بعقدهما كذا في الذخيرة * إذا كان على المتفاوضين دين الى أجل فأبطل
 أحدهما الاجل بطل وحل المال عليهما جميعاً ولو مات أحدهما حل على الميت حصته ولم يحل على الآخر
 وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا كان لرجل على المتفاوضين مال فأبرأه أحدهما عن حصته فهمما يبرآن
 جميعاً من المال كله كذا في المحيط * حقوق عقد تولاه أحدهما ينصرف اليه ما جميعاً حتى إن أحدهما
 لو باع شيئاً يطلب غير البائع بالتسليم للبيع كإطالب البائع ولو طلب غير البائع الثمن من المشتري يجبر
 المشتري على تسليم الثمن اليه كالجبر على تسليمه الى البائع كذا في التتارخاتية * ولو اشتري أحدهما شيئاً
 يؤاخذ صاحبه بالثمن كإبوائه أخذه المشتري كذا في السراج الوهاج * وله أن يقبض المبيع كالمشتري
 ولو وجد المشتري منه ما عيباً بالمبيع فله صاحبه أن يرد العيب كالمشتري كذا في البدائع * وإذا اشتري
 أحدهما شيئاً من تجارتهم ما فوجده لا خربة عيباً كان له أن يردّه كذا في المحيط * ولو استحق المبيع كان لكل
 واحد منهما الرجوع بالثمن على البائع كذا في السراج الوهاج * والمشتري من أحدهما شيئاً من شركتهما إذا
 وجد بالمشتري عيباً كان له أن يردّه بالعيب على أيهما شاء كذا في الظهيرية * ولو أنكر العيب فله أن يحلف
 البائع على البتات وشريكه على العلم ولو أقر أحدهما أنه قد أقره على نفسه وشريكه ولو باع كل واحد
 منهما ما نصف سلعة من شركتهما ثم وجد بها عيباً فله أن يحلف كل واحد منهما على النصف الذي باعه على
 البتات وعلى النصف الذي باعه شريكه على العلم بهين واحدة في قول محمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف
 رحمه الله تعالى يحلف كل واحد منهما على البتات فيما باع وتسقط عن كل واحد منهما البين على العلم هكذا
 في البدائع * وإذا باع أحد المتفاوضين شيئاً من متاع المفاوضة ثم أقر قاول لم يعلم المشتري بافتراقهما كان له أن

في قول أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى وقال محمد رحمه الله
 تعالى يؤاخر عبيده أيضاً *
 الوصي اذا استأجر نفسه أو
 عبده الصغير لا يجوز ما عند
 محمد رحمه الله تعالى فلانه لو
 اشترى اليتيم من مال نفسه
 أو باع ماله من اليتيم لا يجوز
 فالاجارة أولى وأما عند أبي
 حنيفة وأبي يوسف رحمه
 الله تعالى فلانه انما يملك البيع
 من نفسه بشرط أن يكون
 ذلك خير اليتيم ولا خير اليتيم
 ههنا لانه يجعل مال ليس يعمل
 لنفسه مالا وان استأجر
 الوصي نفس اليتيم لنفسه
 أو عبد اليتيم لنفسه جاز في
 قياس قول أي حنيفة وأبي
 يوسف رحمه الله تعالى اذا
 كانت بأجرة ليس فيها غبن
 أما الاب اذا أجزأ نفسه
 للصغير أو أجزأ ماله للصغير
 أو استأجر مال الصغير لنفسه
 جاز لانه يملك شراء مال الصغير
 لنفسه وان لم يكن ذلك أنفع
 للصغير ولو كان وصياً

اليتيمين فاستأجر لاحدهما مال الآخر لا يجوز كالباع مال أحدهما من الآخر الاب اذا استأجر ابنه البالغ فعل يدفع
 الابن لأجره وإن استأجر الابن أباه للخدمة لا يجوز فان عمل له الاب كان له الاجر وفي المستثنين لا فرق بين أن يكون أحدهما مسلماً أو ذمياً
 * وإذا استأجر الحر ابنه المكاتب جاز وكذا لو استأجر الحر ابنه العبد من مولاه جاز * والحر اذا استأجر أباه العبد يطل ذلك الصبي المحجور اذا
 أجزأ نفسه لا يجوز فان عمل وسلم من العمل في القياس لا يجب الاجر وفي الاستحسان يجب الاب أو الجد أو وصيه ما اذا أجزأ أو عبيدا
 للصغير سنين معلومة ثم بلغ الصغير لم يكن للصغير أن يفسخ الاجارة والصبي اذا أجزأ نفسه ثم بلغ لا يكون له أن يفسخ الاجارة * والعبد
 المحجور اذا أجزأ نفسه للخدمة سنة فاعتق في نصف السنة لا يكون للعبد أن يفسخ الاجارة ويكون أجزأ ما مضى للمالك وأجزأ
 ما بقي للعبد * وان كان أجزأ المولى ثم اعتق في نصف السنة كان للعبد أن يفسخ الاجارة فيما بقي وإن شاء خفي فان أجاز الاجارة للمولى كان

أجره بأجر مجمل أو استعمل الأجرة بعد الإجارة كأن جميع الأجر لأولى * المكاتب إذا أجزع به ثم عزل لأجل الإجارة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وبطل عند محمد رحمه الله تعالى * ولو استأجر المكاتب عبداً ثم عزل بطلت الإجارة في قولهم وقيل هو على هذا الخلاف أيضاً * ولو أتي المكاتب وعققت بقيت الإجارة عند الكل * رجل أعتد صبياً عند رجل ليعمل مثقالاً فالتحق الرجل للصبي كسوة ثم بدا للصبي أن لا يعمل قالوا إن كان الرجل أعطى كرباساً وتكلف الصبي خياطته لا يكون للرجل على الثوب سبيل لأن حقه انقطع بالخياطة

فصل فيما يجب الأجر على المستأجر وفيما لا يجب * رجل أكرى حماراً فعي في الطريق فأمر المكري رجلاً أن يتفق على الحمار ففعل المأمور قالوا إن علم المأمور أن الحمار لغير الأمر لا يرجع عما أتفق على أحده لأنه متطوع وإن لم يعلم المأمور أن الحمار لغير الأمر قالوا أنه إن يرجع على الأمر لم يقل الأمر على أني ضامن * ولو أن رجلاً قال لغيره أتفق في بناء دارى ولم (٣١٥) يقل على أن ترجع بذلك على اختلافوا

فيه قال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح أنه يرجع * قال مولانا رضى الله عنه ففي مسألة الحمار إذا لم يعلم المأمور أن الحمار لغير الأمر ولم يقل الأمر على أن ترجع بذلك على ينبغي أن يكون على الاختلاف أيضاً * وفي الأقطعة إذا رفع الملتقط الأمر إلى القاضي فقال له القاضي أتفق عليها ولم يقل على أن ترجع بذلك على صاحبها اختلافوا فيه قال الشيخ الإمام المعروف بخواجه زاد رحمه الله تعالى الصحيح أنه لا يرجع * رجل استأجر داراً كل شهر بكذا ثم أدي المستأجر أن صاحبها باعها منه بعد الإجارة وأنكر صاحبها البيع ومضى على ذلك زمان قالوا على المستأجر أجز ما مضى لأن البيع لم يثبت فبقيت الإجارة * ولو استأجر دابة إلى مكان بعينه فلم يسار

يدفع جميع الثمن إلى أيهم شاء كذا في المحيط * وإن كان علم بالفرقة لم يدفع إلا إلى العاقد ولو دفع إلى شريكه لا يبرأ عن نصيب العاقد وكذلك لو وجد به عيباً لا يخصم إلا البائع كذا في محيط السرخسي * ولو كان المشتري رده على شريك البائع بالعيب قبل الفرقة وقضى له بالثمن أو بنقصان العيب عند تدارك الرده ثم افترقا كان له أن يأخذ أيهم شاء كذا في المحيط * ولو اتفق العبد بعد الاقتراق وقد كان نقد الثمن كله قبل الاقتراق فلم يشترى أن يرجع بالثمن على أيهم شاء كذا في الظهيرية * متفاوضان افترقا فلا صحاب الدين أن يأخذوا أيهم شاءوا بجميع الدين ولا يرجع أحدهما على صاحبه حتى يؤدي أكثر من النصف فيرجع بذلك كذا في الجامع الصغير * ولو وكل أحداً المنة أو ضمن رجلاً أن يشترى له جارية بعينها أو بغير عينها بمن مسمى ثم إن الآخر نهى الوكيل عن ذلك فنهى جازئاً فإن اشتراها الوكيل بعد ذلك فهو مشترى لنفسه وإن لم ينه عن ذلك حتى اشتراها كان مسترياً لهما جميعاً ويرجع بالثمن على أيهم شاء كذا في المحيط

فصل السابع في اختلاف المتفاوضين * لو ادعى على آخر أنه شاركه مفاوضة فأنكر والمال في يد الواحد فالقول قول الجاحد مع عيने وعلى المدعى البينة كذا في فتح القدير * فإن جاء المدعى بيته يشهدون على دعواه فهذا على وجوه أمان شهدوا أنه مفاوضة وأن المال الذي في يده بينهما أو شهدوا أنه مفاوضة وأن المال الذي في يده من شركتهما وفي هذين الوجهين تقبل بيته ويقضى بالمال بينهما أنه من واما أن شهدوا أنه مفاوضة وأن المال في يده وفي هذا الوجه يقضى بالمال بينهما نصفين سواء شهدوا بذلك في مجلس الدعوى أو بعد ما تفرقا عن مجلس الدعوى واما أن شهدوا أنه مفاوضة ولم يزيدوا على هذا وفي هذا الوجه ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرحه أنه تقبل بيته ويقضى بالمال بينهما ما أثار محمد رحمه الله تعالى في الكتاب بعد هذه المسئلة وذكر شيخ الإسلام أنهم إن شهدوا في مجلس الدعوى تقبل الشهادة ويقضى بالمال بينهما ٣ مالم يشهدوا أنه بينهما نصفين أو يشهدوا أنه من شركتهما أو يقر الجاحد أن المال كان في يده يومئذ أو شهد الشهود بذلك كذا في المحيط * ثم إذا قضى القاضي بينهما نصفين إذا ادعى الذي كان في يده شيئاً مما في يده لنفسه ميراثاً أو هبة أو صدقة فمن جهة غير المدعى فهذا المسئلة على وجوه أمان كان شهود مدعى المفاوضة شهدوا أنه مفاوضة وأن المال بينهما نصفين أو شهدوا أنه مفاوضة وأن المال من شركتهما ففي هذين الوجهين لا تسمع دعواه ولا تقبل بيته وإن كان شهود مدعى المفاوضة شهدوا أنه مفاوضة وأن المال في يده أو شهدوا أنه مفاوضة ولم يزيدوا على هذا تسمع دعواه وتقبل بيته عند محمد رحمه

(٢) قوله مالم يشهدوا الخ لا يرتبط بما قبله ولعله مرتبط بمحذوف والتقدير وإن شهدوا في غير مجلس الدعوى لا تقبل مالم يشهدوا الخ ولتحرير العبارة بمراجعة المحيط اهـ معجمه

بعض الطريق ادعاهما المستأجر لنفسه وأنكر الإجارة وصاحب الدابة يدعى الإجارة ذكر القدوري رحمه الله تعالى أن على أبي يوسف رحمه الله تعالى يلزمه أجر ما قبل الانكار ولا يلزمه أجر ما بعد الانكار * وقال محمد رحمه الله تعالى لا يسقط شيء من الأجر ولو استأجر عبداً سنة وقبضه فلما مضى نصف السنة جحد الإجارة وأداهم لنفسه وقبضه العبد يوم الخلود ألفان فبضت السنة وقيمته ألف درهم ثم مات العبد في يد المستأجر وقيمته ألف فروى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أن عليه الأجر ويضمن قيمة العبد بعد سنة ولم يذكروا هشام فيه خلافاً وذكر القدوري أن على أبي يوسف رحمه الله تعالى عليه أجر ما مضى قبل الخلود وليس عليه أجر ما بعد الخلود وقال هشام قالت لمحمد رحمه الله تعالى كيف يجتمع الأجر والضمان قال لم يجتمعا قال هشام أراد بذلك أنه استعمل السنة بحكم الإجارة فلما مضت السنة والمستأجر ينكر أن تكون يده مديغته وصاحب العبد لا يدعى يد المستأجر لنفسه وكان على المستأجر أن يردته فإذا لم يرد ضمن * رجل أجز داره بثلاثين درهماً شراً على أنه بالتجمل

ودفع الدار الى المستأجر فسكنها قبل أن يسقط صاحب الدار خياره لم يكن على المستأجر أجر ما سكن وانما يلزمه الاجر لما سكن بعد الاجازة من يوم الاجازة * رجل أجر دابة على أن يكون الخيار له ساعة من النهار فتركها فسرفت فانه يضمن الاجر * وان كان الخيار للمستأجر كان عليه الاجر ولا يضمن قيمة الدابة * رجل دفع الى خياط ثوبا ليخيطه فقطعه الخياط ومات قبل الخياطة قال عيسى بن أبيان لا أجر له لان المقصود هو الخياطة دون القطع وكان الاجر مقابلا للخياطة وقال أبو سليمان الجوزجاني رحمه الله تعالى له أجر القطع وهو الصحيح * رجل دفع الى خياط ثوبا ليخيطه بدرهم فخاطه ثم جاء رجل وقتقه قبل التسليم الى صاحبه لاشئ الخياط لانه لم يسلم العمل قال المصنف هذا اذا لم يخطه في دار صاحب الثوب * وان خاطه في داره كان له الاجر لان العمل صار مسلما الى صاحب الثوب وليس على الخياط أن يخيطه مرة أخرى في الوجهين لان العقد الذي جرى بينهما (٣١٦) لم يبق * وان كان الخياط هو الذي فتق كان عليه أن يخيطه مرة أخرى لانه نقض عمله فصار

كأن لم يكن وكذا الاسكاف * رجل اكرى من رجل سفينة ليعمل فيها الطعام الى موضع فلما بلغت السفينة الى ذلك الموضع ردها الريح الى المكان الذي اكرها فيه فان لم يكن الذي اكرى السفينة مع الملاح فأنس على المكثري كراه وان كان معه فعليه الكراه لان العمل صار مسلما الى المكثري كالخياط اذا خاط الثوب في دار صاحب الثوب * رجل استأجر بغلا للركوب الى موضع كذا فجمع به في بعض الطريق وريده الى الموضع الذي استأجره فعليه الاجر وهو نظير مسئلة السفينة اذا ردها الريح والمكثري مع الملاح في السفينة * رجل استأجر أرضا سنة فزرعها ثم اشتراها المستأجر مع رجل آخر قال محمد رحمه الله تعالى انتقضت الاجارة ويسترد الزرع في الارض حتى يستحصد ويكون للشريك

الله تعالى خلا فلا يبيد يوسف رحمه الله تعالى ولو كان المدي عليه ادعى شيئا مما في يده بطريق التلقين من المدي تسمع دعواه وقبلت بينته في الوجوه كلها كذا في الظهيرة * واذا ادعى أنه شريكه مفاوضة وأقر به المدي عليه وقضى عليه بما في يده ثم ادعى شيئا مما في يده مبرأنا أو هبة وأقام البينة تقبل كذا في محيط السرخسي * ولو كان المال في يد رجلين وهما قران بالمفاوضة فادعى أحدهما شيئا من ذلك المال أنه له مبرأنا عن أبيه وأقام البينة قبلت بينته كذا في فتاوى قاضيان * واذا مات أحد المتفاوضين والمال في يد الباقي منهما فادعى ورثة الميت المفاوضة وبجد ذلك الحى فاقاموا البينة أن أباهم كان شريكه شركة مفاوضة لم يقض لهم بشئ مما في يد الحى الا أن يقيموا البينة أنه كان في يده في حياة الميت أو أنه من شركة ما بينهما فحينئذ يقضى لهم بنصفه كذا في المبسوط * فان أقام الحى البينة ثم ميراث له من أبيه بعد القضاء عليه لا تقبل اذا شهدوا أن المال من شركتهما أو اشهدوا أن هذا المال كان في يده وقت الشركة فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تقبل بينة الحى وعند محمد رحمه الله تعالى تقبل كذا في محيط السرخسي * ولو كان المال في يد الورثة وبجدوا الشركة فاقام الحى البينة على المفاوضة واقاموا بينة أن أباهم مات وترك هذا ميراثا من غير شركة ما بينهم لم تقبل منهم ومصحح شمس الا أنه أن هذا قولهم جميعا ولو قالوا مات جدنا وترك ميراثا لنا بينا واقاموا البينة على هذا لا تقبل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وتقبل في قول محمد رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير * وان كانت الاشياء في يد أحدهما بمجد المفاوضة فقد وقعت الفرقة بجموده وهو ضامن لنصف جميع ما في يده اذا قامت البينة على المفاوضة لانه كان أمينا فبالجمود يصير ضامنا وكذلك اذا بجد وارثه بعد موته فان مات أو وصى كل واحد منهما الى رجل فوصى كل واحد منهما بطالب بماولى موصيه مبايعته فاذا قبضه فلا ضمان عليه في ذلك ولا على الورثة بعد أن يكونوا مقرين بالمفاوضة كالموكل الوصى قبض نفسه وهو مقر بالمفاوضة كان أمينا في نصيب صاحبه كذا في المبسوط * متفاوضان ادعى أحدهما أن صاحبه شريكه بالثلث وادعى المدي عليه الثلثين وكلاهما يقولان بالمفاوضة فجميع المال من العقار وغيره يكون بينهما نصفين حكما للمفاوضة الا ما كان من ثياب الكسوة أو متاع بيت أو رزق العيال أو جارية بطونها فان ذلك يكون لمن كان في يده خاصة استحسانا اذا كان ذلك بعد الفرقة ولو لم يفتروا ولكن مات أحدهما ثم اختلفوا في مقدار الشركة فهذا وما لوافتر فائم اختلفا في مقدار الشركة سواء كذا في فتاوى قاضيان * واذا ادعى رجل على غيره أنه شريكه شركة مفاوضة وأن المال الذى في يده بينهما ثلثا والثلثان لى والثلث له والمدي عليه بمجد المفاوضة أصلا فاقام المدي بينة على نحو ما ادعى لا تقبل هذه الشهادة قياسا وفي الاستحسان تقبل على المفاوضة كذا في المحيط * ادعى المفاوضة وادعى المال مناصفة وشهد الشهود

على صاحب الزرع مثل نصف أجر الارض * رجل استأجر أرضا ليزرعها فزرعها فقل ماؤه قال محمد رحمه الله تعالى له أن ينقض الاجارة له أن يخاصم الآخر حتى يتركها الحاك في يده بأجر المثل الى أن يدرك الزرع فان سقى زرع بعد ذلك كان رضا وليس له أن ينقض الاجارة وكذا الرعى اذا انقطع ماؤه حتى مضت السنة يسقط جميع الاجر * وان قل الماء وتدور الرعى ونظمن على نصف ما كانت تطعن قبل ذلك كان للمستأجر أن يردّها فان لم يردّها حتى طعن كان ذلك رضا وليس له أن يردّها حتى ولو استأجر أرضا من أرض الجبل بدراهم فزرعها ولم يطرعها ولم يمت حتى مضت السنة ثم مطرت السماء موتت قال محمد رحمه الله تعالى الزرع كله للمستأجر وليس عليه كراه الارض ولا نقصانها * رجل استأجر أرضا ليزرعها فاصاب الزرع آفة فهلك أو غرق ولم ينبت كان عليه الاجر لانه قد زرع ولو غرق الارض قبل أن يزرعها فلا أجر عليه وكذا لو غص بها رجل وزرعها فلا أجر على المستأجر * ولو كانت في يد المستأجر فلم يزرعها حتى مضت السنة

بالمثلثة

كان عليه الاجر * وكذا لو زرع البعض ولم يزرع البعض * رجل استأجر سفينة ليذهب بها الى موضع كذا ويحمل عليها كذا ويحجي بها فذهب بالسفينة ولم يجد ذلك الشيء قال محمد رحمه الله تعالى يلزمه كراهة السفينة في الذهاب فارغة أقل كراهة لو قال ا كثرتها منك على أن تحمل الطعام من موضع كذا الى ههنا فلم يجد الطعام فليس عليه شيء من الكراهة لان في المسئلة الاولى ا كثرى السفينة للذهب والحل والرجوع فيلزمه حصة الذهاب وفي المسئلة الثانية وقع الاستئجار على حمل الطعام من موضع كذا الى ههنا فاذا لم يحمل لم يلزمه شيء * ولو استكرى دابة ليحمل عليها من ههنا جولة فحاجها المكاري وقال ذهبت ولم أحدا لحل قالوا ان صدقنا المستكرى في ذلك كان عليه أجر الذهاب خالي عن الحمل * رجل استأجر في المصد دابة ليحمل عليها الدقيق من طاحونة كذا أو الحنطة من قرية كذا فذهب فلم تكن الحنطة طحنت أو لم يجد في القرية حنطة فرجع الى المصر قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يتطرق في لفظه (٣١٧) الاستئجار ان كان المستأجر قال

استأجرت منك هذه الدابة

من هذه البلدة حتى أحمل

عليها الدقيق من طاحونة

كذا يجب نصف الكراهة لان

الاجارة وقعت صحيحة من

البلدة الى الطاحونة من غير

حمل شيء فيجب نصف الاجر

بالذهب ثم الاجارة من

الطاحونة الى البلدة انما

كان لحمل الدقيق ولم يوجد

فلا يجب للرجوع شيء فاما

اذا قال المستأجر استأجرت

منك هذه الدابة بدرهم حتى

أحمل الدقيق من الطاحونة

فلم يجد الدقيق ههنا لا يجب

شي لان ههنا الاجارة

وقعت على حمل الدقيق من

الطاحونة فلا يجب الاجر

اذا لم يحمل الدقيق * ولو استأجر

رجلا ليذهب الى البصرة

فيجي به ماله فوجد بعضهم

قدمات فجاء بمن بقي ذر في

الكتاب أن له الاجر بحساب

ذلك * قالوا هذا اذا كان

عالمه معلوما لانه أوفى بعض

العقود عليه فيجب الاجر

بالمائة ثم قال المدعى كانت كذلك تقبل استحسننا كذا في محيط السرخسى * واذا افترق المتفاوضان فاقام أحدهما البينة أن المال كله كان في يد صاحبه وان قاضي بلدة كذا كان قضى بذلك عليه وسهوا المال وانه قضى به بينهم فانصفين فاقام الآخر بمثل ذلك من ذلك القاضي بعينه أو غيره فان كان من قاض واحد وعلم تاريخ القضاء من أخذ بالآخر وان لم يعلم أو كان الفصل من القاضيين لم يملك كلاً منهما القضاء الذي أنفذه عليه لان كلا منهما صحيح ظاهر فيحاسب كل صاحبه بما عليه ويتأدان الفصل كذا في فتح القدير * ولو مات المتفاوضان فاقسم الورثة جميعا ما تركا ثم وجدوا مالا كثيرا فقال أحد الفريقين كان هذا في قسمه تنالم يصدقوا على ذلك الابينة وعلى الفريق الآخر البين فاذا حلفوا كان بينهم نصفين فان كان في أيديهم صدقوا ان كانوا قد شهدوا بالبرائة وان كانوا لم يشهدوا بالبرائة فهو بينهم جميعا بعد ما يحلف الآخرون ما دخله في قسم هؤلاء كذا في المبسوط * ولو كان المال في يد أحد الفريقين فقالوا كان لابينا قبل المتفاوضة وكذبهم الفريق الآخر فامال بينهم ما وان كانوا شهدوا على البرائة عمافي الشركة وان كانت البرائة من الشركة وغيره فهو له خاصة وان كان المال في يد غير الفريقين فهو بينهم الابينة كذا في محيط السرخسى * واذا شهدوا على الاقرار بالمفاوضة منذ عشر سنين فقبل القاضي شهادتهم ثبتت المتفاوضة منذ عشر سنين وقبل ذلك حتى يقضى بجميع ما في يده منذ عشر سنين وقبل ذلك بينهم ولو شهدوا على انشاء المتفاوضة منذ عشر سنين قضى بالمفاوضة منذ عشر سنين ولا يقضى بالمفاوضة قبل ذلك فاعلم يقين لاحدهما قبل المتفاوضة يختص هو به وما كان مشكلا الحال فهو للمفاوضة كذا في المحيط * ولو أمر أحد المتفاوضين رجلين يشتريان عبدا لهما وسمى جنس العبد والثلث فاشترياه وقد افترق المتفاوضان عن الشركة ففقال الآخر اشترياه بعدا لثفرق فهو له خاصة وقال الآخر اشترياه قبل التفرق فهو بينهما كان القول قول الآخر مع عينه والبينة بينة الآخر ان اقاما البينة ولا تقبل شهادة الوكيلين كذا في فتاوى قاضيان * وان قال الشريكان لا ندرى متى اشترياه فهو للآخر خاصة كذا في محيط السرخسى * وان قال الآخر اشترياه قبل الفرقة وقال الآخر اشترياه بعد الفرقة فالقول قول الآخر والبينة بينة الآخر كذا في المحيط * واذا عتق أحد المتفاوضين عبدا من شركتهما فالقول فيه كالقول في غير المتفاوضين واذا افترق المتفاوضان ثم قال أحدهما كنت كاتب هذا العبد في الشركة لم يصدق على ذلك لكن اقراره في نصيب نفسه صحيح والشريكة أن يرتد دفع الضرر عن نفسه بعدما يحلف على علمه وكذلك ان أقر أنه أعتقه في الشركة معناه ان اقراره يصح في نصيب نفسه خاصة ولا يشغل باستحلاف الآخر ههنا بخلاف الكتابة هكذا في المبسوط * واذا افترق المتفاوضان وأشهد كل واحد على صاحبه بالبرائة من كل شركة ثم قال أحدهما

بقدر ذلك وان استأجره ليذهب بطعام الى فلان بالبصرة فذهب بالطعام ووجد فلا ناقد مات فرتا الطعام لأجره لانه نقص عمله فلا يجب الاجر كالخط اذا خط ففتق وان استأجره ليذهب بكتاب الى فلان ويحجي به ماله فذهب بالكتاب فوجد فلا ناقد مات فرتا الكتاب لأجره له وقال محمد رحمه الله تعالى يلزمه أجر الذهاب ولو ترك الكتاب غصة أو مزقه ولم يرتد كان له اجر الذهاب في قولهم لانه لم ينقص عمله وقيل لا مزقه ولم يرتد في نفسه أن لا يجب الاجر لانه اذا ترك الكتاب غصة ينفع بالكتاب وارث المكتوب اليه فيحصل له الغرض بخلاف ما اذا مزقه ولو استأجر رجلا ليذهب الى موضع كذا ويدعوه فلا ناليه بأجر مسمى فذهب الى ذلك الموضع فلم يجد فلا ناقد ماله الاجر * ولو استأجره ليذهب الى موضع كذا ويؤتى رسالته الى فلان فذهب فلم يجد فلا ناكله الاجر لان الاجر مقابل الذهاب لا قبليخ الرسالة * رجل استأجر امرأته لخدمة البيت شهر الايجوز ولا يكون لها الاجر في ذلك لان خدمة البيت مستحق عليها دابة فلا يجب الاجر لها

كألو استأجره لغيره أو طبعه ولأنه نفعه خدمة البيت فهو دال على أن الإنسان لا يستحق الأجر عليه ومنفعة إليه كافي الطبخ والتبليز * ولو استأجره الغسل ثيابه قال المصنف ينبغي أن يكون لها الأجر لأن ذلك غير مستحق عما يداينته كحياطة الثوب ونحو ذلك ومنفعة الغسل تعود إلى الزوج خاصة فيكون لها الأجر كألو استأجرها لغيره غنمه * وإن استأجرت المرأة زوجها لخدمتها بأجر مسمى جاز للزوج أن يمنع عن خدمتها بعد الإجارة لأنه يتضرر بذلك فإن خدمه هذا كرمش الأتمة السرخسي رحمه الله تعالى أن عليها الأجر جزل وجهها كألو استأجرت زوجها لخدمته غنمه * ولو قالت المرأة لزوجها أغزر جلي على أن لا على ألف درهم فغزر الزوج رجلها إلى أن قالت المرأة لا أريد الزيادة قالوا هذه الإجارة باطلة ولا شيء عليها لأن خدمة المرأة حرام على الزوج لأنه قوام عليها * امرأة أجرت دارها من زوجها فاسكنها جيعا قالوا لا أجر لها وهي بمنزلة مالوا استأجرها لغيره أو طبعه انما (٣١٨) أرادوا بهذا الإلتحاق أن منفعة سكنى الدار تعود إليها ولأن الزوج يخرج من

الدار في بعض الاوقات وعسى أن يكون عامة نهاره في السوق وتكون الدار في يد المرأة والمستأجر إذا أجر من الأجر أو أعاره انتقلت أروايات على أنه لا يجب الأجر على المستأجر في زمان الإجارة والإعارة فكذلك ههنا لم يكن لها أجر الدار على زوجها * رجل اشترى الثمار على رؤس الأشجار ثم استأجر الأشجار لترك الثمار إلى أن تدرأ وقتا معلوما لم يكن عليه أجر الأشجار لأن الشجر ليس بعمل الإجارة فيجعل الإجارة أعارة بخلاف مالوا اشترى القصيل ثم استأجر الأرض وقام معلوما إلى أن يدرك الزرع كان ذلك جائزا وكان له أجر الأرض لأن الأرض محل للإجارة فتعقد الإجارة * رجل استأجر طاحونة تدويرين بالماء في موضع يكون كرى النهر على صاحب الطاحونة

كنت أعتقد هذا العبد في الشر كفة قد دخل نصف قيمته فيما برأت اليك منه فصدقه الآخر في عتقه وقال كنت اخترت ضمان العبد فالقول لمن لم يعق مع عبته وله تضمين العبد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى دون الشريك وإن قال اخترت ضمانك برئ من الضمان بالبراءة ولا شيء على العبد وإن قال ما اخترت شيئا فله أن يضم العبد دون الشريك كذا في محيط السرخسي * وإن أقام المقر البينة أنه كان قد اختار ضمانه جعل الثابت بالبينة كالناتج بالمعينة فيبرأ هو من ذلك ولا شيء على العبد وإن قال الشريك لم يعتقه إلا بعد الفرقة كان القول قوله أيضا فإن أقام المعتقد البينة أنه أعتقه في المفاوضة وضمن له نصف قيمته وأقام الآخر البينة أنه أعتقه بعد الفرقة واختار سعاية العبد فالبينة بينة المعتقد وبرئ هو والعبد من نصف قيمته كذا في المبسوط * ولو أقر أحدهما أنه كاتب عبدا في الشركة على ألف وقبضها منه ومات العبد فقد دخل في البراءة وقال الآخر كاتبته بعد الفرقة فالقول لمن لم يكاتب وإن كان العبد ترك ما لا فقال المكاتب كاتبته بعد الفرقة وأما وارثه وقال الآخر في المفاوضة فحقن وارثاه والمكاتب لم يوثق شيئا فالقول لمن لم يكاتب كذا في محيط السرخسي * وأنا أودع أحدا المتفاوضين من مالهما مائة مائة عند رجل فادعى المستودع أنه قد ردّها إليه أو إلى صاحبه فالقول قوله مع عبته كذا في المبسوط * فإن جحد الذي ادعى عليه ذلك لم يضمن لشريكه بقول المودع ولكن يحلف بالله ما قبضه كذا في المحيط * وكذلك لو مات أحدهما ثم ادعى المودع الدفع إلى الميت يستحلف الورثة على العدم وإن ادعى الدفع إلى ورثة الميت وحلفوا ما قبضوه يضمن حصه الحي وهو بين الحي وورثة الميت كذا في محيط السرخسي * ولو قال دفعت المال الذي أودعني بعد موت الذي لم يودعني وحلف على ذلك فهو برئ من الضمان ولم يصدق على الزام الحي شيئا بعد أن يحلف ما قبضه كذا في المبسوط * وإن مات المودع فقال المستودع دفعت إلى الحي نصفه وإلى ورثة الميت نصفه برئ عن الضمان إذا حلف فإن أقر أحد الفريقين بقبض النصف شره الآخر فيه كذا في محيط السرخسي * وإن كانا حيين فقال المستودع دفعت المال إليهما فأقر أحدهما بذلك وجحد الآخر فالمستودع برئ مولاين عليه وإن أقر قائم قال المستودع دفعته إلى الذي أودعني فهو برئ وإن قال دفعته إلى الآخر وكنت في ذلك ضمن نصف ذلك المال الذي أودعته ثم ما قبضه المودع يكون بينهما نصفين وإن صدقه الشريك في ذلك فالمودع بالخيار إن شاء ضمن نصيبه شريكه وإن شاء ضمن المستودع كذا في المبسوط

الفصل الثامن في وجوب الضمان على المتفاوضين * استعار أحد المتفاوضين دابة ليركبها في مكان معلوم فركبها شريكه فغطبت فهما ضامنان كذا في المحيط * ولو استعار أحدهما دابة ليعمل عليها طعما له

عاجقا محتاجا النهر إلى الكرى وصار بحال لا يعمل إلا حديقان كل بحال لو صرف الماء إليهما جميعا تعطلان خاصة ههنا ناقصا له الخيار لاختلال المقصود وما لم يفسخ الإجارة كان عليه أجرهما جميعا وإن كان بحال لو صرف الماء إليهما ليعلا أصلا فعليه أجر أحدهما إذا لم يفسخ الإجارة لأنه لم يتمكن من الانتفاع إلا بأحدهما فإن تفاوت أجرهما فعليه أجر أكثرهما إذا كان الماء يكتفي للاكثر لأنه ممكن من الانتفاع بأكثرهما وإن كان ذلك في موضع يكون كرى النهر على المستأجر عادة فعليه الأجر كاملا لأنه هو المعطل وهو كألو استأجر خيمة فأتت كسرت أو تادها لا يقطع الأجر عن المستأجر لأن الأوتاد لا تكون على صاحب الخيمة ولو انقطع طعنا طعنا سقط الأجر عن المستأجر لأن الطعنا تكون على صاحب الخيمة * رجل استأجر طاحونة فاقطع ماؤها كان له أن يرتها فإن لم يرتها حتى مضت السنة سقط جميع الأجر وإن قل ماؤها وكانت الطاحونة تدور وتطحن على نصف ما كانت تطحن كان للمستأجر أن يرتها فإن لم يرتها حتى طحن كان ذلك رضائه

استأجرها بشر بها فانقطع عنها الشرب جاء الوقت الذي يفسد فيه الزرع عندا تقطع الماء وفسد الزرع سقط عنه الاجر كالواستأجر ربحي
 ما هو استأجر ربحي الرعي فانقطع الماء * ولو استأجر أرضا بشر بها الزرع فيها خرب النهر الاعظم فلم يستطع سقيها فهو بالخيار ان شاء ردها وان
 شاء أمسكها فان لم يرد حتى مضت المدة كن عليه الاجر اذا كان يحال يمكنه أن يحتمل بجحله ويزرع فيها شيئا * وان كان لا يمكنه أن يزرع فيها
 شيئا بغير ما هو مأمور به من الوجوه ولا حيلة له في ذلك فلا أجر عليه كذا في مسئلة الرعي * وكذا لو لم ينقطع الماء ولكن سال فيها المالح حتى لم تنهياه
 الزراعة لأجر عليه * رجل استأجر أرضا فانقطع الماء ان كانت الارض تسمى بما الارض وما المطر وانقطع ماء المطر أيضا لأجر عليه لانه لم
 يتمكن من الانتفاع بها * رجل استأجر أرضا سنة ليزرعها شيئا أسماه فزرع ولم ينبت أو أصابته آفة فافسده وذلك كان في وقت لا يستطيع
 أن يزرع فيها مرة أخرى فأراد أن يزرع فيها (٣٣٠) غير ما سماه ان كان الثاني أقل ضررا بالارض من المسمى أو مشله ففعل ذلك

لان رب الارض يرضى به
 ظاهرا وان كان الثاني أضر
 بالارض من الذي سماه لم يكن
 له أن يزرع لان رب الارض
 لم يرض الا بالمسمى أو بما هو
 مثله أو دونه ويرد الارض
 على صاحبها بقدر ما كان في
 يده من الاجر ويطل عنه
 الزيادة * والمواجر اذا انقض
 الدار المستأجرة برضا
 المستأجر أو بغير رضاه لا
 تنتقض الاجارة بلفاء الاصل
 وهو كما لو غصب الدار
 المستأجرة انسان لا تنتقض
 الاجارة لكن يسقط الاجر
 مادامت في يد الغاصب وكما لو
 انهدمت الدار في يد المستأجر
 وعن محمد رحمه الله تعالى اذا
 انهدمت الدار المستأجرة
 فبناها المأجر فأراد المستأجر
 أن يسكن الدار بقية مدة
 الاجارة لم يكن للاجر أن يمنع
 من ذلك أراد به اذا بناها قبل
 انقضاء المدة وقبل أن يفسخ
 المستأجر الاجارة فان بناها

وفلان اشترى كاعلى تقوى الله وأداء الامانة ثم يسين قدر رأس مال كل منهما ويقول وذلك كله في أيديهما
 يشتريان به ويبيعان جميعا وشقي ويعمل كل واحد منهما ما يراه ويبيع بالنقد والنسيئة ثم يقول فما كان من
 ربح فهو بينهما على قدر رؤس أموالهما وما كان من وضعية أو تبعة فكذلك فان كانا اشتراطا لتفاوت
 فيه كتباه كذلك ويقول اشترى كاعلى ذلك في يوم كذا في شهر كذا كذا في فتح القدير * وأما حكمها فصيرورة
 كل أحدهما ما وكيله عن صاحبه في عقود التجارات ولا يصير كل واحد وكيل عن صاحبه في استيفاء
 ما وجب به قد صاحبه كذا في المحيط * ولا يكون في شركة العنان كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه اذا لم
 يذكر الكفالة كذا في فتاوى قاضيان

الفصل الثاني في شرط الربح والوضعية وهلاك المال لو كان المال من مافي شركة العنان والعمل على
 أحدهما ان شرط الربح على قدر رؤس أموالهما جازو يكون ربحه له ووضعيته عليه وان شرط الربح
 للعامل أكثر من رأس ماله جاز على الشرط ويكون مال الدافع عندا العامل مضاربة ولو شرط الربح للدافع
 أكثر من رأس ماله لم يصح الشرط ويكون مال الدافع عندا العامل بضاعة ولكل واحد منهما ما يربح ماله كذا
 في السراجية * ولو شرط العمل عليهما جميعا صححت الشركة وان قل رأس مال أحدهما وكثر رأس مال الآخر
 واشترط الربح بينهما على السواء وعلى التفاضل فان الربح بينهما على الشرط والوضعية أبدا على قدر رؤس
 أموالهما كذا في السراج الوهاج * وان عمل أحدهما ولم يعمل الآخر بغير عذر صار كعملهما معا
 كذا في المضمرات * ولو شرط كل الربح لأحدهما فانه لا يجوز له كذا في النهر الفائق * اشترى كافي
 أحدهما بالف والآخر بالعين على أن الربح والوضعية نصفان فالعقد جائز والشرط في حق الوضعية باطل
 فان عللوا ربحا فالربح على ما شرطوا وان خسرا فالخسران على قدر رؤس ماله كذا في محيط السرخسي *
 ويجوز أن يعقد شركة العنان كل واحد منهما ببعض ماله دون البعض كذا في العناية * وإذا هلك مال
 الشركة أو أحد المالكين قبل أن يشترى باطلت الشركة كذا في الهداية * وأى المالكين هلك قبل الشراء هلك على
 صاحبه هلك في يده أو يد صاحبه كذا في المحيط * وإذا جاء كل واحد منهما بألف درهم فاشترى كلهما وخطاها
 كان ما هلك منها هلكا كامنهما وما بقي فهو بينهما الآن يعرف شئ من الهالك أو الباقي من مال أحدهما
 بعينه فيكون ذلك له وعليه كذا في المبسوط * وان اشترى أحدهما بماله وهلك مال الآخر فاشترى بينهما
 على ما شرط كذا في الجوهر النيرة * وان لم يصرح بالوكالة عند العقد كذا في المضمرات * ويرجع على صاحبه
 حصته من الثمن كذا في الاختيار شرح المختار * ثم هذه الشركة في المشتري شركة عقد عند محمد رحمه الله
 تعالى فليس كل من مأن يتصرف فيه كذا في النهر الفائق * وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي * هذا اذا

بعد الفسخ ليس للمستأجر أن يسكنها بعد الفسخ * مير في اتنة دراهم رجل بأجر فاذا فيها زوف أو نهر حة أو ستوفة هلك

لا يضمن الصر في شيئا لانه لم يتلف حقا على صاحب الدراهم وانما زوف في بعض العمل وهو غير البعض فبر من الاجر بحسب ذلك حتى لو كان الكل
 زوفاً يرد كل الاجرة وان كان الزوف نصفاً فنصف الاجر ويرد الزوف على الدافع فان أشكر الدافع وقال ليس هذا ما أخذت مني كن القول
 قول الآخر لا يضمن عنه لانه يكرأ خذ غير هذا اذا لم يكن الاخذ أكثر باستيفاء حقه أو باستيفاء ما جليد فان أكثر بذلك ثم أراد أن يرد البعض
 بعيب الزانقة وأنكر الدافع أن يكون ذلك دراهمه لا يقبل قوله * رجل استأجر قبة بالبلسه ويذهب الى مكان كذا فلبسه في منزله ولم يذهب
 الى ذلك المكان اختلفوا فيه قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى لا أجر عليه لانه مختلف ضمن * وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى
 عندي عليه الاجر ولا يكون مخالفا لان الاجر مقابل بالبلس لا بالذهب الى ذلك الموضع وانما ذكر الذهب الى ذلك الموضع ليكون مأدونا

في الذهاب به الى ذلك المكان قال رحمه الله تعالى وهذا بخلاف ما لو استأجر دابة فتركها في موضع كذا فتركها في المصر في حوائجهم ولم يذهب الى ذلك المكان فانه يكون مخالفا لضمنا ولا أجر عليه لان في اجارة الدابة بيان مكان الركوب بشرط لصحة الاجارة لان الركوب في بعض المواضع وبعض الطرق قد يكون أضر بالدابة فيمكن ذكر المكان للتقييد أما في اجارة الثوب لا يشترط بيان مكان اللبس انما يشترط بيان الوقت لان اللبس في بعض الاوقات قد يكون أضر من البعض * رجل استأجر دابة ليركبها يوما الى الليل فامسكها في بيته ولم يركب ذكر في الكتاب أنه اذا استأجرها ليركبها خارج المصر الى مكان معلوم فامسكها في بيته لا أجر عليه لانه لا يجب الاجر عليه بهذا الامساك فلم يكن مأذونا فيه فكان ضامنا وان كان استأجرها ليركبها في المصر فامسكها ولم يركب لا يكون ضامنا لان الاجر يجب بهذا الامساك فيكون مأذونا فيه فلا يكون ضامنا قالوا في الوجه الاول انما يصح اذا أمسك زمانا لا يمك مثله للخروج الى ذلك المكان عادة ف يرجع فيه الى العادة أن من استأجر دابة للخروج الى ذلك المكان أي قدر يمسكها اليه بالخروج الى ذلك المكان * رجل أجر دابة على أن يكون له الخيار ساعة من النهار فتركها المستأجر في داره فسرقت يضمن قيمتها ولا أجر على المستأجر وان كان الخيار للاستأجر فعليه الاجر ولا ضمان عليه * رجل أجر داره ودفع المفتاح الى المستأجر وقال خذ فأخذه ثم جاء المستأجر بعد ما انقضت مدة الاجارة وقال لم أقدر (٣٣١) على فتح الباب ولم أسكن وقال رب الدار لابل قدرت وسكنت قالوا

هالك أحد المالكين بعد شراء أحدهما فلو هلك قبل الشراء ثم اشترى الآخر بما له ينظر فان كانا صرحا بالو كالة في عقد الشركة فالمشترى مشترك بينهما بحكم الو كالة المفردة ويرجع عليه بحصته من الثمن وان ذكر كرا مجرد الشركة ولم يذكر في عقد الشركة الو كالة فالمشترى يكون للمشترى كذا في التبيين * في النوازل دفع الى رجل ألف درهم على أن يعمل به على أن الربح للعامل والوضعية عليه فهلك قبل الشراء فالحق انضض ضامن ولو قال اعمل به ابني وبينك على أن الربح بينهما والوضعية بينهما فهلك قبل أن يعمل به فهو ضامن نصف المال عند محمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا ضمان عليه وان اشترى بالمال ثم هلك قبل النقد فعلى الآخر ضمان نصف المال وعلى المشتري مثل ذلك كذا في المحيطه واذا كان رأس مال أحدهما دراهم ورأس مال الآخر دينار وقيمة الدنانير مثل قيمة الدراهم فاشترى صاحب الدراهم بالدراهم غلاما واشترى صاحب الدنانير بالدنانير جارية ونقد المالكين وكان ذلك في صفتين فهلك الغلام والجارية في أيديهما رجعت كل واحد منهما على صاحبه بنصف رأس ماله ولو اشترى أحدهما صفة واحدة وباقي المسألة بجاهها لا يرجع أحدهما على صاحبه بشئ كذا في الظهيرية * وان اشترى بالدراهم متاعا ثم بعد الدنانير متاعا فوضعا في أحدهما ورجع الى الآخر فالربح والوضعية عليهما على قدر ملكهما في المشتري يوم الشراء وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * وهكذا في المبسوط * واذا اشترى كلبا مروصا أو المكييل واشترى بذلك فلكل واحد منهم اعمال المشتري قدر قيمة متاعه فان باع المشتري بعد ذلك ثم أراد القسمة فان كانت الشركة وقعت بعمالا مثل له اعتبر بتمت قيمته يوم الشراء وان كانت وقعت بعماله مثل من المكييل والموزون والعددي المتقارب فقد ذكر في الاصل أنه تعتبر القيمة يوم القسمة وذكر في الاملاء أنه تعتبر القيمة يوم الشراء قال القدوري وهو الصحيح كذا في الظهيرية * ولكل واحد من شريكي العنان أن يبيع بالتقدي والنسيئة وكذلك يجوز بيعه بما عجزوه وان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في السراج الوهاج * ويجوز ويحتمل وبوأجر كذا في التذيب * وليس له أن يشارك غيره اذا لم يشترط في عقد الشركة أن يعمل كل واحد منهما بما رآه ناصحا والصحيح كذا في الذخيرة * ولو

ان كان دفع اليه مفتاح ذلك الغلق كان القول قول صاحب الدار وان لم يكن دفع كان القول قول المستأجر ولا أجر عليه وان كان المفتاح مفتاح ذلك الغلق فضل المفتاح أياما ثم وجده كان عليه أجر ما مضى لانه صح تسليم الدار اليه وانما لم يسكن الدار لتقصير كان من قبله * رجلا بينهما طعام استأجر أحدهما صاحبه ليعمله الى مكان كذا أو ليطن لا يجوز فان فعل لا يجب الاجر وان استأجر أحدهما من صاحبه بيتا ليحفظ فيه هذا الطعام أو دابة ليحمل عليها هذا

(٤١ - فتاوى ثانی) الطعام المشترك ذكره في الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه يجوز ويجب الاجر المسمى * رجل دفع الى خياط أو قصاص ثوبا قال استأجرتك لتخيط هذا الثوب أو تقصره بدراهم فدفع الخياط الى تلميذه أو عبده ليخيطه أو يقصره ففعل يجب الاجر وان قال استأجرتك لتخيطه أو تقصره نفسك فدفع الى غلامه أو تلميذه لا يجب الاجر فان استأجر فلترضع ولده بنفسها فارضته بشئ جازيتها اختافوا فيه والاصح أنها تستحق الاجر * رجل استأجر دابة ليعملها في البضع عليها احلام معلوما مسمى الى موضع كذا فاراد المكارى أن يضع عليها ذلك الحمل شيئا من عند نفسه كان للمستأجر أن يئمه فان وضع المكارى ذلك وبلغت الدابة الى ذلك الموضع كان على المستأجر جميع الاجر المسمى * ولو استأجر دارا وقبضها ثم ان رب الدار شغل بعضها بما عاين نفسه سقط عن المستأجر حصة ذلك من الاجر * ولو أكرى دارا شهرا فأقام معه رب الدار فيها الى آخر الشهر سقط عن المستأجر حصة ما كان في يد الاجر * ورجل استأجر كتابا ليعلم ما فيه من شعر أو فقه لا يجب عليه الاجر وكذا المصحف وكذا اذا استأجر طبيا ليشع له لا يجب الاجر وكذا اذا استأجر بيتا من مسلم ليعمل فيه * ولو أن صناعتين آخر أحدهما من الآخر آلة عمله ثم اشترى كاهما وان كانت الاجارة بينهما على كل شهر يجب الاجر في الشهر الاول لا غير لان هذه الاجارة تتعقد شهرا فشهرا في الشهر الاول سبقت الاجارة العميقة الشركة فلا تبطل الاجارة في الشهر الاول بالشركة الطارئة أما في الشهر الثاني فالشركة

تلمت انعقاد الاجارة فلم تنعقد الاجارة في الشهر الثاني وان كان صاحب الالة آجر الالة أحد عشر شهرا كان على المستأجر أجرة جميع المدة لما
 قلنا في الشهر الاول في الصورة الاولى ولو آجر خانوته من رجل ثم اشترى كافى عمل بعلان في ذلك الخانوت قال محمد بن سلة رحمه الله تعالى الشركة
 توهن الاجارة أراد به اذ لم يمض زمان قبل الشركة فلا يجب الاجر لانهم ما اشترى كافى الانتفاع بالخانوت وكل واحد منهم ما عامل لشريكه من وجه
 فلا يسلم المنفعة للمستأجر ولو استأجر دابة الى مكة ليركبها ولم يركبها ومشى راجلا قالوا ان مشى راجلا ولم يركب من غير عذر بالدابة كان عليه
 الاجر وان كان بعد زمان لم يركبها له بالدابة او لمرض بها بحيث لا يقدر على الركوب لا أجر عليه وان استأجر ثوبا باللباسه كل يوم دنانير ووضع
 في بيته ولم يلبسه مضي عليه سنون كان عليه لكل يوم دنانير في الوقت الذي يعلم أنه لو لبسه لا يتخرق فاذا مضى وقت يعلم أنه لو لبسه يتخرق سقط
 عنه الاجر لان بعد ما مضى ذلك الزمان لا يمكن جعل الثوب متفعا به تقدير افسقط عنه الاجر كالمراة اذا أخذت الكسوة من الزوج ولم تلبس
 ولبست ثوب نفسها اذا مضى وقت لو لبسها بالسامة تادى يتخرق كان لها ولاية المطالبة بكسوة أخرى والا فلا باب الاجارة الفاسدة
 رجل آجر بنا عمار أو خانوت بدون الارض قال القاضي الامام أبو الحسن علي السعدي روى عن محمد رحمه الله تعالى ما يدل على جواز هذه
 الاجارة قال رجل استأجر أرضا فآجرها (٣٣٣) من صاحبها كانت الاجارة الثانية باطلة وان بنى فيها المستأجر ثم آجرها من صاحبها

كان له حصه البناء من الاجر
 قال ولو لم تصح اجارة البناء
 وحده لا يستوجب عليه
 حصه البناء من الاجر وذكر
 في الاصل أن اجارة القسطاط
 جائزة وبعض مشايخنا لم
 يجوزوا اجارة البناء فأوردت
 عليه مسئلة القسطاط فلم
 يتمياله الفرق وفي الزيادات
 مليل على أنه لا تجوز اجارة
 البناء لانها بمنزلة اجارة
 المشاع بخلاف اجارة
 القسطاط اذا استأجر
 القاضي رجلا لاستيفاء
 القصاص أو الحدود قال
 الشيخ الامام شمس الأئمة
 السرخسي رحمه الله تعالى
 ان لم يبين لذلك وقتا لا يضح
 وان استأجر القاضي رجلا
 لاستيفاء الحدود أو

شارك أحد همارجلا شركة عنان فاشترى الشريك الثالث كان النصف للشري ونصفه بين الشريكين
 الاولين وما اشترى الشريك الذي لم يشارك فهو بيته وبين شريكة نصفين ولا شيء منه للشريك الثالث كذا في
 فتاوى قاضيان * وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن أحد شريكي العنان اذا شارك غيره مفاوضة
 بمحضر من شريكة تصح المفاوضة وتبطل شركته مع الاول وان كان بغير محضر من شريكة لم تصح كذا في
 الظهيرية * وليس لأحدهما أن يكتب عبد من الشركة بلا خلاف كذا في المحبط * ولا أن يعتق على مال
 سواء قال أعم لم يركب أو لا وليس له أن يزوجه من تجارته ما في قولهم جميعا وكذلك تزويج الامة في قول أبي
 حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في البدائع * وان أقر أحدهما بآجره في يده من الشركة أنه الرجل لم يحجز
 اقراره في نصيب شريكه وان كان قال صاحبها عمل فيه برأيك كذا في فتاوى قاضيان * ولا يرهن أحدهما
 من الشركة بدين عليه الا بدين شريكه كذا في محيط السرخسي * ولو رهن أحدهما متاعا من الشركة بدين
 عليه ما لا يجوزو يكون ضامنا للرهن كذا في فتاوى قاضيان * الا أن يكون هو العاقد في موجب الدين أو
 يأمره شريكه بذلك كذا في السراج الوهاج * وكذا لا يرهن رهنا بدين من الشركة في نصيب شريكه الا اذا
 ولي عقده بنفسه أو أمر من يليه فان هلك الرهن في يده وقيمه والدين سوا ذهب نصف الدين وهو حصه
 المرتهن ولشريكه الخيار ان شاء رجع على المدين بنصف دينه ويرجع المدينون على المرتهن بنصف قيمة
 الرهن وان شاء أخذ من شريكه حصته مما اقتضى كذا في محيط السرخسي * وان أقر بالرهن أو بالارتهان فان
 كان ولي العقد بنفسه جاز وان كان لم يل المقدم لم يحجز كذا في السراج الوهاج * واذا أقر أحد شريكي العنان
 بالرهن أو بالارتهان بعد ما تناقضا الشركة لا يصح اقراره اذ اذ كذب شريكه كذا في المحيط * ولو استقرض أحد
 شريكي العنان مالا للتجارة لم يمسهما كذا في فتاوى قاضيان * وهكذا في البدائع ومحيط السرخسي * وفي
 شرح القدروري اذا قال كل واحد منهما صاحبه اعمل في ذلك برأيك جاز لكل واحد منهما أن يعمل ما يقع في
 التجارة من الرهن والارتهان والخلط بملأه والخلط المشاركة مع الغير أو ما له به والقرض وما كان اتلافا

القصاص أو قطع اليد أو ليقوم عليه في مجلس القضاء شهر بأجر معلوم جازت الاجارة لان المعقود عليه عند بيان المدة للمال
 منافعه في تلك المدة فاذا استحق منافعه في تلك المدة كان له أن يصرف تلك المنافع الى ما يحل له من اقامة الحدود وغير ذلك أما اذا استأجره
 لذلك ولم يبين المدة كان المعقود عليه مجهولا لا يدري أنه متى يقع وماذا يقع فاذا فسدت الاجارة فعمل شيأ من ذلك كان له أجر مثله لانه استوفى
 المنفعة بعقد فاسد ومن له القصاص في النفس اذا استأجر رجلا لاستيفاء القصاص فقتل فلا أجر له بخلاف القاضي لان القاضي يملك
 الاستبجار بالقيام في مجلسه ثم يدخل في ذلك ما كان للقاضي أن يفعل أما غير القاضي اذا استأجر رجلا شهر ليعمل له في بيته لا يملك أن يأمره
 باستيفاء القصاص لان ذلك لا يكون من أعمال البيت فلا يدخل تحت الاجارة فلا يجب له الاجر على قول أبي حنيفة أو أي يوجب رحمه الله
 تعالى اذا استأجر رجل رجلا لاستيفاء قصاص له في الطريق صح ذلك واذا فعل الا جبر يستحق المسمى وقال محمد رحمه الله تعالى اذا استأجره
 لاستيفاء القصاص في النفس تصح ويستحق المسمى كالمستأجر لاستيفاء الطرف * أمير العسكر اذا قال للمسلم أو ذمي ان قتل ذلك الفارس
 فلك مائة درهم فقتله لا شيء له لان هذا من باب الجهاد والطاعة فلا يستحق الاجر كالمستأجر ليوث الناس أو يؤذن وقال محمد رحمه الله تعالى
 ان قال ذلك لذي يجب الاجر ولو كان قاتلا فقال الامير من قطع رؤسهم فله عشرة دراهم جاز لان هذا الفعل ليس بمجهاد بخلاف الاول ولو

استأجر الامير نمياً ومسلم ليقتل أسيراً حياً كان في يده فقتله لاشئ له وقال محمد رحمه الله تعالى يجب الاجر المسمى كما يجب به مع الشاة وضرب العبد * رجل استأجر كلباً لمعلم الصيد به لا يجب الاجر وكذا البازي وفي بعض الروايات اذا استأجر الكلب أو البازي وبين لذلك وقته معلوماً يجوز اذا لم يبين له وقتاً معلوماً * ولو استأجر سنوراً ليأخذ الفأرة في بيته ذكر في المنتقى أنه لا يجوز قال لان هـ - فافعل السنور وليس هذا كالكلب والبازي فان المستأجر يرسل الكلب والبازي فيذهب بارسائه ويصدر ولا كذلك السنور ولو استأجر كلباً ليحرس داره قالوا لا يجوز ذلك * ولو استأجر قرداً ليكنس البيت قال المصنف ينبغي أن يجوز اذا بين المدة لان القرد يضرب ويعمل بالضرب بخلاف السنور * ولو استأجر شاة تتبعه لذهب بشاة فتبعته الشاة لا أجر له * ولو استأجر قبالاً ليكتب به ان بين لذلك وقتاً صححت الاجارة والا فلا * ولو استأجر رجلاً ليكتب له مصحفاً أو غناءً أو شعرًا وبين الخط جاز وذكّر الشيخ الامام المعروف بخوارزمي زاده لا يكره ذلك * ولو استأجر رجلاً ليعلم غلامه أو ولده شعراً أو أدباً أو خطاً أو حساباً أو هجاءاً أو حرفاً من الحياطة ونحوها ان بين لذلك وقتاً معلوماً شهوراً أو ما أشبه ذلك جاز ويجب المسمى تعلم في تلك المدة أو لم يتعلم وان لم يبين لذلك وقتاً كانت الاجارة فاسدة حتى لو تعلم يسحق أجر المثل وان لم يتعلم لا يجب شئ * ولو شرط على الاستاذ أن يحمد في ذلك العمل ذكر أنه لا ينصح الاجارة لان الخدافة (٣٣٣) ليس لها غاية معلومة * رجل دفع غلامه الى حائك على أن

للمال وتعليك بغير عوض فان ذلك لا يجوز له الا أن ينص عليه وقال في هذا الموضع أيضاً اذا لم يقل الشر بك له اعمل برأيك ليس له أن يحتفظ مال الشريك بجماله خاصة كذا في الذخيرة * وللشريك العنان والمبضع والمضارب والمودع أن يسافر وبالمال هو الصحيح من مذهب أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة * ولو كان بينهما شرك في مال خطاه ليس لواحد منهما ما أن يسافر بالمال بغير إذن الشريك فان سافر به فله ان كان قدر له حل ومؤنة ضمن وان لم يكر له حل ومؤنة لا يضمن كذا في فتاوى قاضيان * فاذا سافر أحدهما بالمال وقد أذن له شريكه بالسفر أو قبل له اعمل برأيك أو عند اطلاق الشركة على الرواية الصحيحة عن أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فله ان ينفق من جـ له المال على نفسه في كراهة ونفقة وطعامه وادامه من رأس المال روى ذلك الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال محمد رحمه الله تعالى وهذا استحسان كذا في البدائع * فان ربح تحسب النفقة من الربح وان لم يربح كانت النفقة من رأس المال كذا في خزانة المفتين * ولو خرج الى موضع يمكنه أن يبيت بأهله لا تحسب من مال الشركة كذا في التذيب

الفصل الثالث في تصرف شريك العنان في مال الشركة وفي عقد صاحبه وفيما وجب

بعقد صاحبه وما يتصل بذلك

لكل واحد منهما أن يوكّل بالبيع والشراء والاستجار ولا آخر أن يخرج من الوكالة وان وكل أحدهما بتقاضي ما دأبه فليس للآخر اخراجه كذا في الظهيرية * وللعاقداً أن يوكّل وكيلًا بقبض الثمن والمبيع فيما اشترى وبإعطاء كذا في البدائع * وفيما سوى هذه التصرفات أحد شريكي العنان كاحد شريكي المفاوضة ما يملكه أحد شريكي المفاوضة يملكه أحد شريكي العنان كذا في المحيط * وكل ما كان لأحدهما أن يعمل اذا نهاه شريكه عنه لم يكن له عمله فان علمه من نصيب شريكه ولهذا لو قال أحدهما اخرج الى دمياط ولا

التي يفسد المتعلم فيها بعض ما كان متقوماً حتى يتعلم نحو عمل ثقب الجواهر وما أشبه ذلك فما كان من جنس هذا يكون الاجر على المولى ان كان مسمى فالمسمى وان لم يكن فأجر المثل عليه للاستاذ وما لم يكن من جنس هذا يجب الاجر على الاستاذ * رجل دفع الى خياط ثوباً وقال له خط ثوبي حتى أعطيك أجره فقال الخياط لا أريد منك الاجر ثم خطه قالوا لا أجر له كان بينهما خطاة أو لم يكن * رجل استأجر رجلاً ليتز به لا يجوز ذلك ولا أجر فيه وكذا النائحة والمغنية ولو استأجر رجلاً لا تقاضي دينه ان بين لذلك وقتاً جاز ولا فلا وكذا الخصومة * رجل استأجر جارية ليركبها اليوم بدرهم فركبها غداً لا يجب شئ * وقيل على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يلزمه درهم * رجل استأجر جارية ليعتبط به الى الليل بدرهم جاز وكذا البسطادة الى الليل أو ليلتي ليجاز ويكون الخطب والصيد والماء للمستأجر * ولو قال ليصطاد هذا الصيد وليعتبط هذا الخطب فهذه اجارة فاسدة والخطب والصيد للمستأجر وعليه الاجر المثل ولو استعان من انسان في الاحتطاب والاصطياد فان الصيد والخطب يكونان له اعملاً * ولو استأجر رجلاً ليجعل له كذا من الثمن القطن أو ليقصره كذا ثوباً وليس عند المستأجر ثوب ولا قطن لا يجوز ذلك لان اقامته لعل في المعلوم لا يتصور فان كانت الثوب والقطن عنده لم يرها الاجر فلا جبر خيار الرؤية في الثياب وليس له خيار الرؤية في القطن وكذا لو استأجره نأذه زينه يعصي بما لئان لم يكن ذلك عند المستأجر لا تصح تلك الاجارة وان كان ذلك عند المستأجر وعين وأشار فعمل في البعض

يقوم عليه الاستاذ أشهراً معلومة في تعليم النسيج على أن يعطى الاستاذ للمولى كل شهر درهماً فهو جائز ويكون ذلك اجارة للغلام ولو دفع غلامه أو ولده الى استاذ ليعلم عملاً ولم يشترط أحدهما الاجر على الاستاذ أو على المولى فلما علمه العمل اختلفا فطلب الاستاذ أجره من المولى وطلب المولى أجر الولد والعبد من الاستاذ قالوا يرجع في ذلك الى العرف والعادة أن الاجر على من يكون في حكم العرف * قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى كان شيخنا الامام يقول عرف ديارنا في الاعمال

وامتنع عن الباقي يجبر على العمل لان الاجارة كانت صحيحة فيلزمه العمل * رجل دفع الى نذاف ثوبا وامره ان يذف الثوب بقطن من عند نفسه ولم يبين له الا حروغن القطن وبينهما أخذوا عطاء قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الاجارة جائزة لتعامل الناس وقال القاضي الامام علي السعدي هذا اذا دفع اليه ثوبا وعينه لينذف عليه أما اذا لم يكن الثوب معينا فلا عرف فيه * رجل استأجر رجلين ليحملاه هذه الخشبة الى منزله بدرهم فجعلها أحدهما قال محمد رحمه الله تعالى له نصف درهم وهو متطوع في النصف الا اذا لم يكونا شريكين قبل ذلك في العمل والحمل وكذا لو استأجرهما بسنا حائط او حفرة يترولو كانا شريكين في العمل قبل ذلك فعمل أحدهما كان على المستأجر كل الاجرة * حره آجرت نفسها امر رجل ذي عيال جازوا تكمرة الخلوهم لان الخلوة مع الاجنبية الحرة حرام * مسلم آجر نفسه من نصراني ان استأجره لعمل غير الخدمة جاز وان جرت نفسه الخدمة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا يجوز ذكرا القدوري رحمه الله تعالى أنه يجوز وتكره له خدمة الكافر * ذمي استأجر مسلما ليحمل له خرا جازي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما يجوز استئجار الكنائس وقال صاحباه لا يجوز وعلى هذا الخلاف اذا استأجر الذمي دابة من مسلم أو سفينة ليقل عليها الخمر وان استأجر ذمي ذميا لذلك جاز وكذا الاستئجار على الخنازير * وان استأجر المسلم ذميا لبيع له (٣٣٤) خرا أو مينة أو دما لا يجوز وان استأجر الذمي مسلما لجل مينة عن الطريق أو جلد مينة

الى موضع الدباغة جازي قوله - وكذا لو استأجره لعصر العنب * ولو استأجر مسلم مسلما ليخرج له حمارا ميتا من داره جازي قوله - كما لو استأجر كناسا * ولو استأجر امشركون مسلما لجل ميت منهم الى موضع يذف فيه ان استأجره لينقل الى مقبرة البلد جاز عند الكل وان استأجره لينقل من بلد الى بلد قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا أجر له وقال محمد رحمه الله تعالى ان لم يعلم الحال أنه جيفة فله الاجر وان علم فلا أجر له وعليه الفتوى * ولو استأجر الذمي من مسلم بيتا يبيع فيه الخمر جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا

تجاوزها فاوزفها لك المال ضمن حصته شريكه وكذا لو ناه عن بيع النسيئة بعدما كان أذن له فيه كذا في فتح القدير * في القدوري اذا قال أحدهما في بيع باعنا الاخر جازت الاقالة كذا في المحيط * ولو باع أحدهما متاعا فرد عليه بهيب فقبله بغير قضا جاز عليه او كذا لو حط من ثمنه أو أخر لاجل العيب كذا في الخلاصة * وان حط من غير علة أو من غير أمر يخاف منه جاز في حصته ولم يجز في حصته صاحبه كذا في البدائع * وكذا لو وهب له كذا في السراج الوهاج * ولو أقر ببيع في متاع جاز عليه وعلى صاحبه كذا في فتاوى قاضيان * شريكان شركة عثمان على العموم أسلم أحدهما الى صاحبه في كرحطة على الشراكة لا يصح كذا في القنية * ولو باع أحدهما حالا وأجله الآخر لا يصح تأجيله في النصيبين جميعا لأن يكون كل واحد منهما ما قال لصاحبه افعل مارأيت وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يصح في نصيبه خاصة ولو أجله الذي ولي البيع جازي النصيبين بالاجماع كذا في المضمرات * فاما اذا اجتمعا فاذا تأخر أحدهما فتأخيره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز في نصيب شريكه ولا في نصيب نفسه وعندهما يجوز تأخيره في نصيبه ولا يجوز في نصيب شريكه وأما اذا عقد أحدهما ثم أخر العاقد فتأخيره جاز عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى في النصيبين جميعا كذا في السراج الوهاج * بالاجماع كذا في المضمرات * وفي كل موضع صح التأخير لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيان * وان أقر أحدهما بدين في تجارتهم أو أنكره الآخر لمقر جميع الدين ان كان أقر أنه ولي العقد بأن قال اشتريت من فلان عبدا بكذا كذا في المحيط * فأما اذا أقر أنه ما وليه لزمه نصفه وان أقر أن صاحبه وليه ذكر في جميع نسخ كتاب الاقرار أنه لا يلزمه شيء وهو الصحيح كذا في الظهيرية * أحد شريكي العنان اذا أقر أن دينه مأمول الى شهر صح اقراره بالاجل في نصيبه عندهم جميعا وكذا لو أبرأ أحدهما صح ابرأه عن نصيبه كذا في فتاوى قاضيان * ولو أقر بجماعة في يده من تجارتهم - ما أنهر لرجل لم يجز اقراره في نصيب شريكه وجاز في نصيبه كذا في البدائع * أحد شريكي العنان اذا أقر أنه استقرض من فلان ألف درهم لتجارتهم مالزمه خاصة كذا في المحيط * وفي العيون لأن يقيم البينة فان أقام البينة

بأن مسلم أن يؤاجر داره من ذمي ليسكنها وان شرب فيها الخمر أو عجب فيها الصليب أو أدخل فيها الخنازير فذلك لا يلحق فاما قرض المسلم كمن باع غلاما من يقصده الناحشة أو باع جارية ممن يأتيها في غير المأثي أو لا يستبرئها * ولو استأجر المسلم من الذمي بعة اصيلي فيها لم يجز * وكذا أهل النعمة اذا استأجروا ذميا ليعمل بهم أو ليعضرب لهم ناقوسا لا يجوز ولو أجر المسلم نفسه من الجحوش لموقدهم النار لا بأس عندهم لان التصرف في النار والاتقاع بها مباح بخلاف الاتقاع بالخمر ورجل الخمر عندهم * ولو استأجر رجلا لينحت له أسناما أو لينحرف له بيتا التماثيل فلا أجر له * كما لو استأجر نائحة أو مغنية وان استأجر لينحت له طنبورا أو بربطا ففعل طاب له الاجر الا أنه يأثم به وكذا لو استأجر رجلا ليكتب له غناء بالفارسية أو بالعربية طاب له الاجر * وكذا لو بنى بالاجر بيعة أو كنيسة لليهود والنصارى طاب له الاجر * وكذا لو كتب لامرأة كتابا الى حبيبها باجر * ولو استأجر مشاطة لتزين العروس قالوا لا يطيب لها الاجر الا أن يكون على وجه الهدية بغير شرط ولا تقاض * قال مولانا رحمه الله تعالى وينبغي أن الاجارة اذا كانت مؤقتة وكان العمل معلوما ولم تنقش التماثيل والصور جازت الاجارة ويطيب لها الاجر لان تزين العروس مباح * أهل بلدة نقلت عليهم المونات فاستأجروا رجلا باجر معلوم ليذهب الى السلطان ويرفع القصة ليخفف عنهم السلطان نوع تحقيق وأخذ الاجر من عامة أهل البلدة من الاغنياء والفقراء قالوا ان

كان بحال لو ذهب الى بلدة السلطان يتبأله اصلاح الامر في يوم أو يومين جازت الاجارة وان كان بحال لا يحصل المقصود في يوم أو يومين وانما يحصل في مدة فان وقتوا الاجارة وقتا جازت الاجارة وله كل المسمى وان لم يوقتوا فسدت الاجارة وكان له أجر المثل على أهل البلدة على قدر مؤنتهم ومنافعهم وقال بعضهم لا تصح هذه الاجارة على كل حال رجل استأجر رجلا ليعلم عبده أو ولده الحرفة فيهم روايتان فان بين لذلك وقتا معلوما سنة أو شهر راجزت الاجارة ويستحق المسمى تعلم العبد أو لم يتعلم وان لم يبين لذلك وقتا معلوما لا تصح الاجارة وله أجر المثل ان تعلم الولد والعبد وان لم يتعلم فلا أجر له * وان استأجر رجلا لتعليم القرآن لا تصح الاجارة عند المتقدمين ولا أجر له بين ذلك وقتا أو لم يبين ومشايخ بلخ رجعهم الله تعالى جوزوا هذه الاجارة حتى حكى عن محمد بن سلام رحمه الله تعالى أنه قال أقضى بتسجير باب الوالد بأجرة المعلم * وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انما كرم المتقدمون الاستحجار لتعليم القرآن وكرهوا أخذ الاجر على ذلك لانه كان للمعلمين عطيات في بيت المال في ذلك الزمان وكان لهم زيادة رغبة في أمر الدين وأقامة الحسبة وفي زماننا انقطعت عطياتهم وانقصت رعايت الناس في أمر الآخرة فلما اشتغلوا بالتعليم مع الحاجة الى مصالح المعاش لا خلت معاشهم فقلنا بصحة الاجارة ووجوب الاجارة للمعلم بحيث لو امتنع الوالد عن اعطاء الاجر حبس فيه وان لم يكن بينهم مشروط يؤمر الوالد بتطبيب (٣٣٥) قلب المعلم وارضائه وهذا بخلاف المؤذن والامام لان ذلك لا يشغل الامام والمؤذن

فالمقرض يأخذ من المستقرض ثم يرجع المستقرض على شريكه كذا في التتارخانية * فان أذن كل واحد منهما صاحبه بالاستدانة عليه لزمه خاصة حتى كان للمقرض ان يأخذ منه وليس له أن يرجع على شريكه وهو الصحيح كذا في المضمرات * وهكذا في المحيط وفتاوى قاضخان * وحقوق عقود لاه أحدهما ترجع على العاقد حتى لو باع أحدهما لم يكن للآخر أن يقبض شيئا من الثمن وكذلك كل دين لزم انسا نابعة ودوله أحدهما ليس للآخر قبضه وللدائن أن يمنع من دفعه اليه كالمشتري من الوكيل بالبيع له أن يمنع من دفع الثمن الى الموكل فان دفع الى الشريك من غير وكيل برئ من حصته ولم يبرأ من حصة الدائن وهذا استحسان كذا في البدائع * وان اشترى أحدهما شيئا من تجارتهم فوجده عيبا لم يكن للآخر أن يرده بالعيب كذا في المبسوط * وكذا لو باع أحدهما شيئا من تجارتهم مالم يكن للمشتري أن يرده على الآخر كذا في الظهيرية * وليس لواحد منهما أن يخاصم فيما آذاه الآخر بأبعه والخصومة لذى باعه وعليه وليس على الذي لم يل من ذلك شيء ولا تسمع عليه بينة فيه ولا يثبت خلاف وهو الاجنبى في هذا سواء كذا في السراج الوهاج * واذا استأجر أحد شريكى العنان شيئا ليس للآخر أن يطالب الشريك بالاجر كذا في المحيط * فان أدى العاقد من مال الشركة رجع شريكه بنصف ذلك عليه اذا كان استأجره لم حاجة نفسه وان كان استأجره لتجارته ما وأدى الاجر من خالص ماله رجع على شريكه بنصفه ولو كانت الشركة بينهما في شيء خاص شركة ملك لم يرجع على صاحبه بشيء كذا في المبسوط * وكذا اذا أجر أحدهما شيئا من تجارتهم معا فليس للشريك الآخر أن يطالب المستأجر بالاجر كذا في المحيط * رجلان اشترى كشركة عنان في تجارة على أن يشترى باو يبيع بالنقد والنسيئة فاشترى أحدهما شيئا من غير تلك التجارة كان له خاصة فاما في ذلك النوع من التجارة فيبيع كل واحد منهما ما شراؤه بالنقد والنسيئة فينفذ على صاحبه الا اذا اشترى أحدهما بالنسيئة بالملك أو الموزون أو النقود فان كان في يده من ذلك الجنس من مال الشركة كونه جاز شراؤه على الشركة وان لم يكن كان مشترا بالنفسه وان كان مال الشركة في يده درهم فاشترى بالدينار نسيئة ففي

المؤدب ثلاثة دراهم فقال المؤدب أمانا أرضى بما حدثت لان أجره أعلم كل شهر تكون نصف درهم قالوا يحيط عن أجره المؤدب قدر ما يكون أجره مثل المعلم لان هذا الكلام من المؤدب بمنزلة التوكيل باستحجار المعلم * رجل استأجر معلما سنة ليعلم ولده القرآن فقصت سنة أشهر ولم يتعلم شيئا كان له أن يفسخ الاجارة * ولو استأجر رجلا لغسل الميت لا يجوز وان استأجر رجلا ليعلم القبران بين الطول والعرض والعمق يجوز قياسا واستحسانا وان لم يبين الطول والعرض والعمق لا يجوز في القياس وفي الاستحسان يجوز ويقع على الوسط مما يعلمه الناس * ولو استأجر رجل الحنافة لم يكن هنالك من يحملها لا يجوز لانه تعين في اقامة الحسبة وان كان هنالك من يحملها جاز * رجل استأجر أرضا ليدفن فيه بالانصح الاجارة واللبان كاللبان وعلى اللبان قيمة التراب لصاحب الارض ان كان للتراب قيمة في ذلك الموضع وان لم يكن للتراب قيمة فعلى اللبان أجر الارض ان لم يكن ذلك ينفع الارض فان كان ينفع الارض فلا شيء على اللبان * معاوضة الثيران في الاكل فاسدة لانها استحجار لمنفعة يجنسها فان أعطى البقر لياخذ منه الحمار لا بأس به * رجل استأجر رجلا ليدم جداره أو ليدفن حائطه كل ذراع بكذا وقال درابن درهم هاتك يا خير من بنى أو استأجر رجلا ليكسر حطبه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الاصل في جنس هذه المسائل أنه اذا استأجر انسانا ليعمل فان كان عملا لو أراد الاجرة ان يأخذ في العمل للحال بقدر عليه صحت الاجارة كذلك وقتا أو لم يذ كر نحو أن يقول استأجرنا

لتخبرني عشر من منامن الخبر بدرهم جازان كان المستأجر في ذلك الوقت يملك آلات الخبز كالذقيق ونحوه وان لم يبين مقدار العمل لكنه ذكر ذلك وقتا فقال استأجرتك لتخبرني اليوم الى الليل بدرهم جازا ايضا لانه سمي له عملا لو اراد ان يأخذ فيه للحال بقدر عليه فتصح الاجارة بين لذلك وقتا ولم يبين * ولو قال يدين بك درهمين ديوار من باز كن جازا ايضا لانه سمي له عملا لو اراد ان يأخذ فيه للحال لا يقدر لان التذرية لا تقوم به وانما تقوم بالريح ولا يدري متى تهب الريح وان بين لذلك وقتا فهو على وجهين ان ذكر الوقت أو لائم الاجرة بأن قال استأجرتك اليوم بدرهم على أن تدرى هذا الكدس جاز لانه استأجره لعل معلوم وانما ذكر الاجرة بعد بيان العمل فلا يتغير وان ذكر الاجرة أو لائم العمل بأن قال استأجرتك بدرهم اليوم على أن تدرى هذا الكدس لا يجوز لان العقد وقع على الاجرة أولا وانما يحتاج الى ذكر الاجرة بعد بيان العمل فاذا كان العمل معدوما أو محجولا لصار ذكر الوقت بعد بيان الاجرة للاستحجال أى على شرط أن نجعل اليوم ولا تؤثر فلم يكن ذكر الوقت لتوقع العقد على المنفعة فلا يجوز وعلى هذا مسئلة السمسار * رجل أمر سمسارا يشتري له الكرايس أو دالا ليبيع له هذه الاثواب بدرهم لتجاوز هذه الاجارة لان البيع لا يتم بالدلال وانما (٣٣٦) يتم به وبالمشتري ولا يدري متى يبيح المشتري فان ذكر ذلك وقتا ان ذكر الوقت أو لائم الاجرة

بأن قال استأجرتك اليوم بدرهم على أن تبيع لي كذا وتشتري جاز فان ذكر الاجرة أو لائم الوقت بأن قال استأجرتك بدرهم اليوم على أن تبيع لي كذا وتشتري لا يجوز وهذه ومسئلة تذرية الكدس سواء واذا فسدت الاجارة وعمل وأتم العمل كان له أجر مثله على ما هو العرف في أهل ذلك العمل وذكر محمد رحمه الله تعالى الحيلة في استئجار السمسار وقال يأمره أن يشتري له شيئا معلوما أو يبيع ولا يذكر له أجرا أو لائم أو اسيه بشيئا مهابة أو جزاء له فيجب وذلك لمساس الحاجة كما جاز دخول الحمام بأجر غير مقدّر ثم يعطى

القياس يكون مشتري بنفسه وفي الاستحسان يكون مشتري باعلى الشركة كذا في فتاوى قاضيان * أحد شريكي العنان اذا أجر نفسه في عمل كان من تجارتهما كان الاجر بينهما ولو أجر نفسه في عمل لم يكن من تجارتهما وأجر عبداله كان الاجر له خاصة هكذا في الذخيرة * ولو أخذ أحدهما ملامضاربة فالربح له خاصة أطلق الجواب في الكتاب وهو على التفصيل ان أخذ ملامضاربة ليتصرف فيما ليس من تجارتهما فالربح له خاصة وكذلك ان أخذ الملامضاربة بمحضرة صاحبه ليتصرف فيها ومن تجارتهما ما وما اذا أخذ الملامضاربة ليتصرف فيما كان من تجارتهما أو مطلقا حال غيبه شريكه يكون الربح مشتركا بينهما كذا في محيط السرخسي * وفي المنتقى اذا قال لغيره اشترى لك شيئا فاشترى من الرقيق في هذه السنة ثم اراد ان يشتري عبد الكفارة ظهره وما أشبه ذلك وأشهد وقت الشراء أنه يشتري لنفسه خاصة لم يجز ذلك وللشريك نصفه الا اذا أذن له شريكه بذلك وكذلك لو اشترى طعاما لنفسه وقد اشرك غيره فيما يشترى من الطعام كذا في المحيط * وكل وضعية لحقت أحدهما من غير شركتهما فهي عليه خاصة وعلى هذا لو شهد أحدهما لصاحبه بشهادة من غير شركتهما فهو جازر كذا في المبسوط * في المنتقى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في شريكين شركة عنان رأس مالهما مسواكل واحد منهما يمل برأيه ويبيع ويشترى وحده عليه وعلى صاحبه فباع أحدهما حصته من متاع وأشهد على ذلك فالبيع من حصته وحصته شريكه وكذلك لو باع حصته شريكه كذا في المحيط * وما ضاع من مال الشركة في يد أحدهما فلا ضمان عليه في نصيب شريكه ويقبل قول كل واحد منهما في متاع ضاع مع غيبه كذا في البدائع * اذا غصب شريك العنان شيئا واستهلكه لم يؤاخذ به صاحبه وان اشترى شيئا فاسد فاهلك عنده ضمن ويرجع على صاحبه بنصفه كذا في المبسوط * مات أحد شريكي العنان والمال في يده ولم يبين فهو ضامن كذا في المحيط * لو استعار أحد شريكي العنان دابة ليعمل عليها طعاما له خاصة فعمل عليها شريكه طعاما لنفسه مثل ذلك أو أخف يضمن كذا في محيط السرخسي * ولو استعار أحد شريكي العنان دابة ليعمل عليها طعاما من تجارتهما ما فعمل عليها شريكه مثل ذلك الطعام

الاجر عند الخروج وكذا شرب الرجل الماء من السفاء ثم يعطى له فلسا أو شيئا وكذا الختان والحجام * واذا أخذ من السمسار أجر مثله هل يطيب له ذلك اختل فوافيه قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده يطيب له ذلك وهكذا عن غيره واليه أشار محمد رحمه الله تعالى في الكتاب وهو نظيره ما لو اشترى شيئا فاسدا فاهلك المبيع عنده وأخذ البائع قيمته طابت القيمة للبائع وقال بعضهم لا يطيب للدلال والسمسار أجر مثله لانه مال استفاد به عقد فاسد هذا اذا أمر السمسار بالبيع والدلال بالشراء ولم يذكر له وقتا ما اذا ذكر له وقتا بأن قال استأجرتك اليوم بدرهم على أن تبيع لي هذه الاثواب أو تشتري لي كذا حتى جازت الاجارة كان له المسمى فيطيب له عند الكل * رجل دفع الى رجل ثوبا وقال بعه بعشرة فآذنه فويعني وينسك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان باعه بعشرة أو لم يبعه فلا أجر له وان نصق في ذلك وتعب لان الأمر نفي الاجرا اذا باعه بعشرة وانما جعل له الاجرا اذا باعه بأكثر من عشرة وان باعه باثني عشر أو بأكثر من عشرة - فله أجر مثله لا يتجاوز به درهمان وقال محمد رحمه الله تعالى له أجر مثله لا باعنا ما باع وان لم يبيع اذا تعيب في ذلك وتعيب لانه عمل يحكم عقد فاسد فيسحق أجر المثل والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لانه لم يجعل له الاجرا اذا باعه بعشرة * رجل قال لدلال اعرض ضيعتي فعرض ولم يقدر الدلال على اتمام العمل وباعه الدلال آخر اختل فوافيه قال أبو القاسم البلخي ان كان الدلال

الاول عرض وتعني وزه في ذلك روز كاره كان له أجر مثله قدر عثائه وعلمه وقال الفقيه أبو البشير رحمه الله تعالى القياس ما قال أبو القاسم وفي الاستحسان اذا ترك الدلال الاول حتى باع غيره فلا أجر له لان الدلال في العادة لا يأخذ الا جريدون البيع وهذا القول يوافق قول أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل أراد أن يبيع بالمرابذة ودفع الثوب الى رجل وأمره لينادي ثم يبيع صاحبه فتنادى ولم يبيع قالوا ان بين ذلك وقتا جازت الاجارة وله الاجر المسمى وكذا لو لم يزد كذا الوقت ولكن أمره أن ينادي كذا صوتا جازا يضافان نادى كذا صوتا ولم يتفق البيع كان له المسمى وفي الوجه الاول قال الفقيه أبو نصر رحمه الله تعالى له أجر مثله لانه عمل باجارة فاسدة وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لاشئ له لان العادة فيما بين الناس أنهم لا يعطون الاجرا اذا لم يتفق البيع وهو المختار رجل دفع حولة الى جمال ليحملها الى بلد كذا أو يسلمها الى السمسار فحملها فنقل السمسار للعمال ان وزن الحولة في البارنامه كذا وقد نقصت في الوزن فأنا لا أعطيك من الاجر بحسب ما نقصت ثم اختلفا بعد ذلك قال السمسار أو فئتك الاجر وقال الجمال ما استوفيت كان القول في انكار الاستيفاء قول الجمال ولا خصوصية بينهما وبين السمسار وانما الخصوصية بين الجمال وبين صاحب الحولة اختلف المتأخرون في الدلالة في النكاح هل يكون لها أجر قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا أجر لها لانه لا منفعة للزوج من كلامها بغير عقد وانما (٣٣٧) منفعة الزوج في العقد والعقد ما قام بها وقال غيره من المتأخرون

لها أجر مثلها لان معظم الامر في النكاح يقوم بالدلالة فان النكاح لا يكون الا بمقدمات تكون من الدلالة فكان لها أجر المثل بمنزلة الدلال في البيع فانه يستحق الاجر وان كان البيع يكون من صاحب المتاع الدلال في البيع اذا أخذ دلالته بعد البيع ثم انفسخ البيع بينهما بسبب من الاسباب سلمت له الدلالة لان الاجر عوض مقابل بالعمل وقد تم العمل فلا يستحق عليه الاجر وهو الدلالة كالخياط اذا خاط الثوب ثم فتنقه صاحب الثوب فانه لا يرجع على الخياط بالاجر وكذلك صاحب الدار اذا هدم الدار

من تجارتهما وهما ملكت الادب لاضمان عليه فالخااصل أن الاستعارة من أحد شرى العنان اذا كانت منفعة العارية راجعة الى المستعير خاصة ليست كالاستعارة منهما والاستعارة من أحد شرى العنان اذا كانت منفعة العارية راجعة اليهما كالاستعارة منهما كذا في المحيط * شرى كان شركة عنانا اشتريا أمتعة ثم قال أحدهما لصاحبه لأعمل معك بالشركة وغاب فعمل الآخر بالامتنعة فما اجتمع كان للعامل وهو ضامن لقيمة نصيب شريكه كذا في فتاوى قاضيان

الباب الرابع في شركة الوجوه وشركة الاعمال

(أما شركة الوجوه) فهو أن يشتر كل وليس لهما مال لكن لهما ما وجهه عند الناس فيقولوا اشتري كذا على أن تشترى بالنسيئة وتبيع بالنقد على أن ما رزق الله سبحانه وتعالى من ربح فهو بيننا على شرط كذا كذا في البدائع وهكذا في المضمرات وتكون مفاوضة بان يكونان أهل الكفالة والمشتري بينهما نصفين وعلى كل واحد منهما نصف عنه وتساويا في الربح وتلفظا بلفظ المفاوضة أو يزد كرامقتضياتها فتحقق الوكالة والكفالة في الاثمان والمبيعات وان فات شئ منها كانت عنانا كذا في فتح القدير * وان أطلقت كانت عنانا كذا في الظهيرية والعنان منهما يتجوز مع اشتراط التفاضل في ملك المشتري وينبغي أن يشترط الربح في هذه الشركة على قدر اشتراط الملك في المشتري حتى لو تفاضلا في ملك المشتري واشتراط التساوي في الربح بينهما أو كان على العكس لا يجوز هذا الشرط ويكون الربح بينهما على قدر ما اشتراط الملك بينهما كذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى واذا اشترى كل شركة عنانا بأموالهما ووجوههما فاشترى أحدهما متاعا فقال الشريك الذي لم يشتر المتاع من شركتنا وقال المشتري هو لي وانما اشتريته بما لي ولنفسى فان كان المشتري يدعى الشراء لنفسه بعد الشركة فهو بينهما على الشركة اذا كان المتاع من جنس تجارتهما وان كان يدعى الشراء لنفسه قبل الشركة وقال الآخر لا يل اشترى به بعد عقد الشركة ينظر ان علم تاريخ الشراء وتاريخ الشركة فان كان تاريخ الشراء اسبق فهو للمشتري مع يمينه بالله ما هو من شركتنا وان كان

لا يرجع على البناء بشئ الدلال في ثوب اذا دفع الثوب الى رجل يريد الشراء لينظر فيه ثم يشترى فأخذ الرجل وزه بالثوب ولم ينظر فيه الدلال قالوا لا يضمن الدلال لانه ما أدون في هذا الدفع عادة * قال مولانا غندي انما لا يضمن اذا دفع اليه الثوب ولم يفارقه أو دفع اليه الثوب ولم يفارقه أما اذا دفع اليه الثوب وفارقه ضمن كالأودع الدلال عند اجنبي أو تركه عند من يريد الشراء * دلال في يد ثوب فقال له رجل هذا ثوبي سرق مني فدفع الدلال الثوب الى الذي أعطاه برئ عن الضمان لانه وان كان مودع الغاصب فودع الغاصب اذ اراد الغصب على الغاصب برئ عن الضمان * الاجارة اذا كانت فاسدة وجب أجر المثل هل يجب بالغام بالغ ينظر ان كان فساد الاجارة لجهالة المسمى من الاجر أو لعدم التسمية يجب أجر المثل بالغام بالغ وكذا لو استأجر دارا أو حانوتا سنة بمائة درهم على أن يرميها المستأجر كان على المستأجر أجر المثل بالغام بالغ لانه لما شرط المرمية على المستأجر صارت المرمية من الاجر فيصير الاجر مجهولا فاما اذا كان فساد الاجارة بحكم شرط فاسد أو نحو ذلك كان له أجر المثل ولا يزد على المسمى رجل أمر رجلا ببيع عين من أعين ماله فباع المأمور ثم اختلفا فقال المأمور ربعت به بأجر وقال الآخر لا بل بغيره أجر قالوا ان كان المأمور لا يعرفه كان له الاجر والا فلا وكذلك الخياط والصباغ ورجل أخذ من رجل مسحة وقال لصاحبها كم أجرها فقال لا أريد من الاجر لكن اجل خشبالي لمقبض المسحة ثم رجع لصاحب المسحة فقال أريد بها الاجر قالوا ان كان الخشب الذي ساه خشبها لقيمة عند الناس

كل له أجر المثل لانه لم يسمي خشبها قيمة لم يكن راضيا باستعمالها بغير أجر وذكر في المنتقى رجل آجر داره بمئة أودم يجب أجر المثل قالوا لان لفظه الاجارة تنبئ عن العوض الا أن ما قال من العلة يشكك عما اذا باع شي بمئة أودم فانه يكون باطلا ولقطة البيع في اقتضاء العوض أقوى من لفظه الاجارة فلا يصح هذا التعليل الا على الرواية التي تجعل المقبوض بالينة أو بالدم مضمونا بالقيمة فتكون المنفعة ههنا مضمونة بقيمة وقبة المنفعة أجر المثل * مريض آجر داره بأقل من أجر المثل جازت الاجارة من جميع ماله ولا تعتبر من الثلث لانه لو أعار داره من انسان جازت الاعارة فالاجارة بأقل من أجر المثل أولى * رجل استأجر أرضا فيها أشجار كان الاشجار في وسط الارض لا تجوز الاجارة وكذا لو دفع أرضه مزارة فيها أشجار ولم يدفع الاشجار اليه معاملة لا تجوز المزارة وان كانت الاشجار في نواحي الارض على المسنة جازت الاجارة والمزارة وان كانت في وسط الارض شجرة أو شجرتان صغيرتان مثل النلة التي مضى عليها حول أو حولان جازت الاجارة والمزارة وان كانت الشجرة عظيمة لا تجوز لان العظيمة لها عروق كثيرة تأخذ الارض وظلها يضر بالارض * وكذا لو كان في وسط الارض ابنية فهي بمنزلة الشجرة العظيمة وان كانت الابنية في ناحية الارض جازت الاجارة وان كانت في ناحية الارض فرفعت الابنية يدخل ما تحتها في العقد وكذا الشجرة * ولو استأجر ضياعا بعهما فارغة وبعضها (٣٢٨) مشغولة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل تجوز الاجارة فيما كان فارغا ولا تجوز فيما

كان مشغولا وهذا بخلاف ما تقدم اذا استأجر أرضا في وسطها شجرة عظيمة قالوا لا تجوز الاجارة ولم يقل بجواز الاجارة فيما لم يكن مشغولا بالشجرة لان غنة قدر ما يكون مشغولا به عروق الشجرة غير معلومة * رجل استأجر بيتا هو مشغول بأمتعة الأجر قال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى كنا نرى أن الاجارة جائزة ولا يصح تسليم البيت مادام مشغولا حتى وجدت رواية عن محمد رحمه الله تعالى أن الاجارة لا تجوز وجعله كالارض التي فيها زرع * ولو آجر أرضا فيها زرع لا تجوز الاجارة في ظاهر الرواية وقال الشيخ الامام المعروف

تاريخ الشركة أسبق فهو على الشركة وان علم تاريخ الشراء أنه كان قبل هذه المنازعة بشهر ولم يعلم تاريخ الشركة فهو للشري خاصة وان علم تاريخ عقد الشركة أنه كان قبل هذه المنازعة بشهر ولم يعلم تاريخ الشراء أصلا فهو على الشركة وان لم يعلم للشركة والشراء تاريخ فهو للشري مع عينه بالله ما هو من شركتنا لانه اذا لم يعلم تاريخهما يجمل كأنهما وقسماعا ولو وقعا معا فالمشترى لا يكون على الشركة كذا في المحيط * وان قال أحدهما اشتريت متاعا فعليك نصف غنمه وكذبه شريكه فان كانت السلعة قائمة بالقول قوله وان كانت هالكة لا يصدق وكذلك أو أكثر شريكه أنه اشتراه وأنكر القبض وحلف شريكه على العلم وأن أقام البيعة على الشراء والقبض قبلت ويكون القول قوله مع عينه على الهلاك كذا في محيط السرخسي * في المنتقى اذا أراد الرجل أن يشتري شركة مفاوضة ولا أحدهما دار أو خادم أو عروض وليس للآخر شئ فاشترى شركة مفاوضة يعلمان في ذلك بوجوهها ما ولم يسميا شيئا من العروض التي لأحدهما في شركتهما كانت الشركة جائزة وهي مفاوضة والعروض لصاحبها خاصة وهذه شركة وجوه وكذلك اذا كان لأحدهما تبرؤ غير مضروب والباقي بحاله كذا في المحيط (٣٢٩) (وأما شركة الاعمال) فهي كالحياطين والصباعين أو أحدهما خياط والآخر صباغ أو أسكاف يشترى كل واحد منهما مال على أن يتقبلا الاعمال فيكون الكسب بينهما ما فيجوز ذلك كذا في المضمرات * وحكم هذه الشركة أن يصير كل واحد منهما وكيل عن صاحبه في تقبل الاعمال والتوكيل بتقبل الاعمال جائز كان الوكيل يحسن مباشرة العمل أو لا يحسن كذا في الظهيرية * ثم هي قد تكون مفاوضة وقد تكون عينا فان كان كذا في الشركة لفظ المفاوضة أو معنى المفاوضة بان اشترط الصانعان على أن يتقبلا جميع الاعمال وأن ينفعا الاعمال جميعا على التساوي وأن يتساويا في الربح والوضيعة وأن يكون كل واحد كفيلا عن صاحبه فيما لحقه بسبب الشركة فهي مفاوضة وان شرط التفاضل في العمل والاجر بأن فالأعلى أحدهما الثلثان من العمل وعلى الآخر الثلث والاجر والوضيعة بينهما على قدر ذلك فهي شركة عنان وكذا اذا ذكر اللفظة العنان وكذا

بجواهر زاده ان كان الزرع لم يدرك فكذلك وان كان قد أدرك جازت الاجارة ويؤمر بالحصار والتسليم فعلى هذا في البيت اذا المشغول تجوز الاجارة أيضا ويؤمر بالتسليم والتفريق الأرب يكون في التفريق ضرر فاحش فكان له أن ينقض الاجارة وهكذا ذكر الكرخي رحمه الله تعالى في مختصره رواية عن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز يؤمر بالتفريق والتسليم وعليه الفتوى وقيل للقاضي الامام رحمه الله تعالى هذا في البيت المشغول لو فرغ البيت وسلم هل تصح تلك الاجارة فقال لا لانها وقعت فاسدة فلا تجوز الا باستئناف المقدر ولو اختلف الآخر والمستهاجر فقال المستأجر استأجر البيت أو الارض وهي فارغة وقال الآخر لا بل كان البيت مشغولا والارض كانت مزروعة حتى لا تجوز هذه الاجارة اختلفوا فيما بينهم قال بعضهم القول قول الآخر بخلاف المتبايعين اذا اختلفوا في الصحة والفساد بحكم شرط فان غنة القول فيه قول مدعى الصحة لان ههنا لا جرمين في الاجارة لانه ينكر اضافة العقد الى محل فارغ متوقع به فيكون القول فيه قوله وقال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى ينظر في الاجارة الى الحلال ان كانت فارغة كان القول قول المستأجر وان كانت مشغولة كان القول قول الآخر كالمواضع في جريان الماء وانقطاعه في الطاحونة * رجل أعطى رجلا درهمين ليعمل له يومين ولم يذكر العمل لم تصح الاجارة فان عمل يوما ومنع عن العمل في اليوم الثاني لا يجبر على العمل لفساد الاجارة وان كان سمي له معلوما جازت الاجارة وبعد ما مضى يوما لا يطلب منه العمل

لاتتمهله الاجارة وان دفع الى رجل درهمين ليعمل له عمل كذا يومين من الايام كانت الاجارة فاسدة بلهالة الوقت بخلاف ما اذا استأجره يومان
ثم انصرفت الاجارة الى اليوم الذي يلي العقد * رجل آجر داره سنة بعدد بعينه فسكن المستأجر شهر او لم يدفع العبد حتى أعقته صح اغناقه وكل
على المستأجر للشهر الماضي أجر المثل بالغام بالغ وتقتض الاجارة فيما بقي لان الاجارة باعناق العبد فسدت فيما بقي وكذا لو استأجر دارا بعين
فسكن الدار ولم يسلم العين حتى هلك كان عليه أجر المثل بالغام بالغ * رجل استأجر دارا اجارة فاسدة حتى وجب أجر المثل فان كان أجر المثل
مختلفا بين الناس منهم من يسقط ومنهم من يتساهل يجب الوسط وتفسير ذلك أن ينظر الى الوسط من المؤاجرين بأن كان أحدهم يؤاجر
مثل هذه الدار باثني عشر وآخر بعشرة دراهم وآخر بأحد عشر يجب أحد عشر * رجل اشتأجر شيا اجارة فاسدة وقبض وأجر من غيره اجارة
جائزة قال بعضهم ليس له أن يؤاجر واستدل هذا القائل بما ذكر في الاصل رجل دفع داره الى رجل ليسكنها ويرتبه لولا أجره فيها أجرها هذا
الرجل من غيره فانهم دمت الدار من سكني الثاني ضمن الثاني نقصان ما لنه دم ويكون الثاني بمنزلة الغاصب ولو كانت الاجارة الثانية جائزة
ما كان بمنزلة الغاصب وقال بعضهم المستأجر اجارة فاسدة لا يملك الاجارة الصحيحة ولكن لو أجرها يستحق الأجر المسمى كالغاصب اذا أجر *
وقال بعضهم المستأجر اجارة فاسدة يملك أن يؤاجرها من غيره اجارة جائزة بعد (٣٣٩) القبض بمنزلة المشتري شراء فاسد يملك

أن يبيع من غيره ببيع جائزا
الا أن الأجر الاول يملك نقض
الاجارة الثانية والبائع يبيع
فاسدا لا يملك نقض يبيع
المشتري لان الاجارة تنسخ
بالعدول كذلك البيع
وانما يملك الاجارة في مسئلة
المرمة لان نكاح المرمة على
وجه المشورة لا على وجه
الشرط فكانت اعادة
والمستعير لا يملك الاجارة
* رجل استأجر دارا اجارة
فاسدة وعمل الاجر ولم
يقبض الدار حتى مات الأجر
أو انقضت مدة الاجارة فأراد
المستأجر أن يحد يده على
الدار ويمنعها الاستيفاء الاجر
المعجل لا يكون لذلك لانه
لا يملك ذلك في الاجارة الجائزة
ففي الفاسدة أولى * رجل

اذا أطلقا الشركة فهي عنان كذا في محيط السرخسي * ثم اذا لم يتفاوضا ولكن اشتركا شركة مطلقة تعتبر
عنانا في حق بعض الاحكام حتى لو أقر أحدهما بدين من غن صابون أو أشنان مستهلك أو عمل من أعمال
النقل أو أجر أجرا أو أجر بيت لمدة مضت لم يصدق على صاحبه الابينة ويلزمه خاصة وتعتبر بفاوضة في
حق بعض الاحكام حتى لو دفع رجل الى أحدهما أو اليهما ماعلا فله أن يؤاخذا بذلك العمل أيهما شاء ولكل
واحد منهما أن يطالب بأجرة العمل والى أيهما ما دفع برئ وعلى أيهما ما وجب ضمان العمل كان له أن يطالب
الآخر به فقد اعتبرت هذه الشركة بالمفاوضة في حق هذه الاحكام استحسانا وان لم تعتبر بالمفاوضة في غيره هذا
الوجه في ظاهر الرواية هكذا ذكر القدروري في شرحه كذا في النخبة * فاذا جئت بدار أحدهما فالضمان
عليه ما يؤاخذا صاحب العمل أيهما شاء بجميع ذلك هكذا في المحيط ناقلا عن المتقي * ومتى كانت عنانا
فانما يطالب به من بأمر السبب دون صاحبه بقضية الوكالة كذا في الظهيرية * وان عمل أحدهما دون
الآخر فالكسب بينهما منصفين سواء كانت عنانا أو مفاوضة فان شرط التفاضل في الربح حال ما تنقب للاجاز
وان كان أحدهما أكثر علاما من الآخر كذا في السراج الوهاج * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا مرض
أحد الشريكين أو سافر أو بطل فعل الآخر كان الأجر بينهما ولكل واحد منهما أن يأخذ الأجر والى أيهما
دفع الأجر برئ وان لم يتفاوضا وهذا استحسان كذا في فتاوى قاضيان * وكذا ما عمله المسافر لان ما تقبله
كل واحد منهما ما يجب عمله عليه ما اذا انفرد أحدهما بالعمل كان معينا لا آخر كذا في السراج الوهاج * أب
وابن يكسبان في صنعة واحدة ولم يكن لهما مال فالكسب كله للأب اذا كان الابن في عمال الأب لكونه
معينا لا لآثره أنه لو غرس شجرة تكون للأب وكذا الحكم في الزوجين اذا لم يكن لهما شيء ثم جمع بينهما
أموال كثيرة فهي للزوج وتكون المرأة معينة له الا اذا كان لها كسب على حدة فهو لها كذا في القنية
* وما تغزله من قطن الزوج وينسجه هو كرايس فهو للزوج عندهم جميعا كذا في الفتاوى الحمادية * ولو شرط
العمل نصفين والمال أثلاثا جاز استحسانا كذا في العيني شرح الكثر * وهكذا في النيين والهداية والكافي

(٤٣ - فتاوى ثانی) غصب دارا وأجرها ثم اشتراها من صاحبها بقيت الاجارة لان الاجارة يتجدد انعقاد فاسدة فاسدة وان استقبل
الاجارة كان أفضل * الغاصب اذا أجز الغصب ثم ان المستأجر أجره من الغاصب بعد القبض وأخذ الأجر من الغاصب كان للغاصب أن يسترد
من المستأجر ما أخذ منه لان اجارة الغاصب كانت منعقدة فاذا أجرها المستأجر من الغاصب يصير أجره من الذي أجره ولا تجوز الاجارة الثانية
* رجل استأجر من آخر فسطاطا وقبض كان له أن يؤاجر من غيره كافي الدار وللمستأجر أن يسرح فيه وليس له أن يتخذ مطبخا فان اتخذ مطبخا
كان ضامنا لما أتقصد الا اذا كان الفسطاط معدا لذلك بأن كان من المسح وغيره * رجل استأجر بيتا شهر اليسني منها أرضه أو غنمه لا يجوز وكذلك
النهر والعين لان المقصود من هذه الاجارة المساواة عين مباح والاجارة ما وضعت الملك العين المباح وكذلك استعجار المرعى لرعي الغنم فاسد لما
قلنا * رجل استأجر رجلا ليعصده قسبا في أجنه على أن يعطى له خمس حرمان من هذا القصب لا يجوز بلهالة الحرمان فلو استأجر طحانا
ليطحن له الخنطة بغير من دقيةها ولو عين خمس حرمان من القصب وقال استأجر ترك هذه الحرمان الخمس لتعصده هذه الاجارة جاز * ولو قال
استأجر ترك على أن تعصده هذه الاجارة بخمس حرمان من القصب لا تجوز لان اجارة بلهالة الحرمان فلو استأجر طحانا ليطحن له هذه الخنطة
بغير من الدقيق ولم يقل بغير من ذلك الدقيق جاز لانه لم يجعل الأجر من دقيق هذا الخنطة والقفيز معلوم بخلاف الحرمان * وكذا لو استأجر

رجلا ليصل هذا القطن بعشرة أمنا من هذا القطن لا يجوز لوقال بعشرة أمنا من القطن ولم يقل من هذا القطن جازة ولودفع غزالا إلى حائك لينسج له بالثلث أو بالربع ذكر في الكتاب أنه لا يجوز ومناجيع يلج رحهم الله تعالى جوزوا ذلك المكان التعامل وبه أخذ الفقيه أبو الليث وشمس الأئمة الحلواني والقاضي الامام أبو علي التستري رحهم الله تعالى رجل أخذ من رجل بقرة على أن ما يحصل من لبنها من المصل والسمن والرائب يكون بينهما لا يجوز وما يتخذ المدفوع اليه من لبنها من المصل والسمن يكون له لا تقطاع حق المالك عن ذلك وعلى المدفوع اليه مثل ما أخذ من ألبان البقرة لأن اللبن مثلي وعلى مالك البقرة قيمة علفها إن كان علفها به لطف مملوك له لا ما أكلت هي في المرعى وعليه أجر قيام المستاجر عليها والحيلة في تجويز هذا التصرف أن يبيع نصف هذه البقرة من المدفوع اليه بشئ معلوم ويسلم البقرة اليه ثم يأمره بأن يتخذ من لبنها المصل والسمن وغير ذلك فيكون ذلك بينهما ولو كانت البقرة بين رجلين وتواضعا على أن تكون عند كل واحد منهما خمسة عشر يوما يحلب لبنها قال أبو بكر الاسكاف هذمه ما يأتى باطلا فمأخذ أحدهما من فضل اللبن لا يحل له وطريق ذلك أن يهب ما استهلك من فضل اللبن أو يجعله في حل من ذلك فيبرأ عما عليه رجلان لكل واحد منهما بمجدة أو مثلية فقال أحدهما لصاحبه ارفع من مثلي مائة وقر حتى أرفع من مثلي مائة مثل ذلك فمأخذ أحدهما رابع (٣٣٠) ثم تغير سعر النخل إلى نقصان فقال صاحب النخل الذي رفع مائة وقر من مثليته

لا أرفع مالي عليك العام قال أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى لا أعلم له ذاهيله سوى أن يرفع الذي عليه النخل مائة وقر من مثلية نفسه وي طرح في مثلية صاحبه حتى يبرأ مما عليه قال مولانا رحمه الله تعالى وغندى المعاملة التي جرت بينهما فاسدة لأنه ذكر الوقر والواقار متفاوتة تفاوتها حاشا فلا يجوز مالم يبين وزن الوقر ولان الجسد يختلف باختلاف الماء والمواضع فغنى أن يكون أحدهما أنقى وأصنى من الآخر فلا يبرأ إلا أن يكون الجسد الثاني مثله وما قال من طريق الخروج فيه نظر فاته لو أتى مثل ذلك في مجدة صاحبه كان مستهلكا لماني

وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج * ولو شرط أن كثر الربح لادناهما عملا فلا يصح الجواز كذا في النهر الفائق وهكذا في الظهيرية * ولو شرط كلاهما أن لا يربح لادناهما لم يصح العمل فهو جازم يكون النصيب على التفاضل بينا للتفاضل في العمل كذا في المضمرات * فأما الوضعية فلا تكون بينهما إلا على قدر الضمان كذا في البدائع * فان كانا شرطان أن ما قبلهما من شئ فمأخذ أحدهما بعينه وثلثه على الآخر والوضعية نصان فالقبالة على ما شرطوا واشترطاهما الوضعية باطل وهي على قدر ما شرط على كل واحد منهما من القبالة كذا في السراج الوهاج * رجل سلم ثوبا إلى خياط ليخيطه بنفسه وللخياط شريك في الخياطة مفلوضة فلهما حب الثوب أن يطالب بالعمل أيهما شاء ما بقيت المفروضة بينهما واذتفرقا أو مات الذي قبض الثوب لم يؤخذ الآخر بالعمل كذا في المسوط * وهذا بخلاف ما لو لم يشترط عليه أن يخيطه بنفسه ثم افترقا فإنه يؤخذ الشريك الآخر بالخياطة كذا في الظهيرية * وذكر في النوادر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو أدي رجل على أحدهما ثوبا عندهما فأقر به أحدهما وجد الآخر جازا فإقراره على الآخر ويدفع الثوب ويأخذ الآخر استحسانا كذا في محيط السرخسي * وكذلك إن كان في الثوب خرق أقر أحدهما أنه من الدق وجد الآخر أن يكون الثوب للطالب وقال هولنا صدقت المقر على ذلك لأنني أصدقه على الثوب أنه للمقر له ولو أن المنكر أقر بالثوب لا خرقا دعاه بعد انكاره الأول كان الإقرار له إقرارا للاول في الثوب ولا يصدق الآخر على الثوب ويصدق على نفسه بالضمان ولا يرجع على صاحبه بشئ من ذلك وأيهما أقر بثوب مستهلك بفعله ما راجل والآخر منكره بالضمان على المقر خاصة وكذلك إذا أقر أحدهما بدين من غن صابون أو اشنان مستهلك أو أجر أجير أو أجر بيت لمدة مضت لم يصدق على صاحبه إلا بدينه ويلزم المقر خاصة وإن كانت الاجارة لم تحض والمبيع لم يستهلك لزمهما وإن فدا إقرار المقر على صاحبه إلا أن يدعى أنه لهما بغير شراء فالقول قوله كذا في المحيط * (١) فيجنان اشتركا في نقل كتب الحاج على أن ما رزقهما الله تعالى فيه فيبينهما

(١) قوله فيجنان تشبيه فيجنان تحيد وهو المتخفى عن وطنه كعلم من كتب اللغة اه بحرأوى

مجمدة صاحبه فان المودع اذا خلط الودعة بمجنسها كان مستهلكا ضمانا فالضمان هنا أولى وتفسير السهر لا يثبت نصان اختيار لصاحب الدين فان من غصب من آخر موزونا فتغير سعره في بلد الغصب لم يكن للغصب منه أن لا يقبل مثله قال مولانا رحمه الله تعالى وطريق الخروج عندي أن يرفع من عليه الدين الامر إلى القاضي حتى يحجر على قبول مثل ما كان عليه كالأموال المستقرض من آخر حنطة فأعطاه مثلهما بعد ما تغير سعرها فانه يجبر المقرض على القبول وكذا لو غصب من آخر شيا من ذوات القيم فأعطاه الغاصب قيمته يوم الغصب بعد ما تغير سعره في ذلك البلد فانه يجبر على القبول فان اختلاف في مقدار وزن الجدي يحلف الثاني لان صاحبه يدعى عليه الزيادة وهو يتكره رجل استأجر أرضا بشراها حاجة المستأجر إلى الشراب ليسوق الماء إلى أرض له أخرى جازوكذا الواسع استأجر أرضا بكذا أو أجر مثلها أقل مما هي من الاجر وأباح له صاحب الأرض الثمر أو الشراب لا بأس به وإن كان قصده من الاجارة الثمر والماء اذا لم يكن ذلك شرط في الاجارة رجل دفع إلى آخر ثلاثة أو قاردين ليخذهن صابونا على أن يكون العمل من المدفوع اليه والصابون للدافع ففعل المدفوع اليه فان الصابون يكون لصاحب الدهن وعليه العمل أجر عمله وغرامة ما جعل فيه رجل استأجر من رجل شهر البطيخ فيه العصير على أن يكون ردا للرجل على المستأجر لا يجوز هذه الاجارة لان ردا للرجل يكون على الآخر فاذا شرط ذلك على المستأجر كان فاسدا وان لم يشترط الرد على المستأجر ففرغ

في نصف الشهر أو في آخره كان عليه أجر الشهر وان استأجره كل يوم بكذا فضرغ فلا أجر عليه لما مضى من الزمان بعد ذلك ولم يرتد المأجر
وان فرغ في نصف اليوم كان عليه أجر اليوم * ولو استأجر حيايا أو كبرانا أو قال له ألا أجرم ما ترتد علي صحبة في عليك كذا قالوا شرط الحمل في
الخياط وكل ما كان له جل وموتة على المستأجر يفسد العقد فيلزمه في الحيايا * بالمثل وفي الكيزان عليه أجر المسمى مادامت صحبة إلى أن
ترد * اجارة لمشاع فيما يسم وفيما لا يسم فاسدة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وان أجر من شريكه جاز في أظهر
الروايتين عنه وقال صاحباه رحمه الله تعالى يجوز على كل حال * ولو كانت الدارين رجلين أجر أحدهما نصيبه من ثالث اختفوا فيه
على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال بعضهم يجوز ويقوم الثالث مقام الآخر وذكر الكرخي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه
روايتين والأظهر أنه لا يجوز * ولو استأجر رجلان دارا من واحد أو أجر رجلان دارا من واحد أو من اثنين جاز * وأن مات أحد الأجرين أو
أحد المستأجرين انفسخت الاجارة في النصف وتبقى في النصف * ولو أجر كل الدارين واحد جاز ثم تقاسموا الاجارة في النصف تنفسخ في النصف
وتبقى في النصف وهي الحيلة في اجارة المشاع * رجل استأجر من رايسا يسوق الماء فيه إلى أرضه لا يجوز * وكذا لو استأجر ميزابا يجري فيه
المطر على سطح المؤجر أو استأجر بالوعة ليصب فيها وضوءه لا يجوز وعن محمد رحمه الله (٣٣١) تعالى اذا استأجره وضوءه معلوم من

الأرض ليسيل فيه الماء
إلى أرضه جاز بخلاف
السطح لان في السطح
موضع تسيل الماء مجهول
وتسيل الماء بقدر ما يريد
ليس في وسعه لجواز أن يأخذ
المطر مكانا أبسط منه
بخلاف الأرض * ولو
استأجر ميزابا ليركبه في
داره كل شهر باجر معلوم جاز
ولو كان الميزاب مركبا في
حائط المؤجر لا يجوز * ولو
استأجر بكرة أو دولا أو رشاه
ليس في غنمه لا يجوز فان ذكر
لذلك وقتا معلوما يوما أو
شهرا جاز * ولو استأجر حائطا
ليضع عليه جذوعا أو سقفة
أو كوة أو ميزابا أو موضعا
من الحائط ليوثد فيه وتدا
لا يجوز وكذا لو استأجر

نصفان فهذه الشركة جائزة كذا في القنية * معلان اشتركا لحفظ الصبيان وتعليم الكتابة وتعليم القرآن
قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى اختار أنه يجوز كذا في الخلاصة * وكذا لو اشتركا في تعليم الفقه كذا في
النهر الفائق * اشتركا في عمل هو حرام لاتصح الشركة كذا في خزائن الفتاوى * ولا تجوز شركة الدالين
في علمهم ولا شركة القراء في القراءة بالزمزمة (١) في المجلس والتعاوى كذا في القنية * ابن سماعة عن محمد
رحمه الله تعالى في ثلاثة نفر من الكيانيين اشتركا في بيعهم على أن يتقبلوا الطعام ويكيلوه فأصابوا من شيء كان
بينهم فقبلوا طما ما باجره لوم غرض رجل منهم وتقبل وعمل الآخران قال الأجر بينهم أن لا تأكلوا له حين
مرض أحدهم وكره الآخران أن يعملوا له فناقض الشركة بحضر منه أو قالوا لا يشهدوا الناقد فانقضت الشركة
ثم كالا الطعام كله فلهما الثلث الآخر ولا أجر لهما في الثلث الباقي وهما متطوعان في كيله ولا يشركهما الثالث
فهما أخذا من الأجر وكذلك ثلاثة نفر تقبلوا من رجل عيلا بينهم وليسوا بشركاء ثم عمل أحدهم ذلك العمل
بأنفاده فله الثلث الآخر وهو متطوع في الثلثين من قبل أن صاحب العمل ليس له أن يؤخذ أحدهم بجميع
ذلك العمل كذا في الظاهرية * ثلاثة لم يعقدوا شركة تقبل فقبلوا عيلا ثم جاء أحدهم فعمله كله فله ثلث
الاجرة ولا شيء للآخرين كذا في محيط السرخسي * خياط وتلميذ اشتركا في الخياطة على أن يقطع الأستاذ
التياب ويحيط التلميذ والاجر بينهما نصفان أو الحائك كان على أن يهيأ أحدهما الغزل للنسيج وينسجه الآخر
ينبغي أن تصح هذه الشركة كما لو اشتركا خياط وصباغ كذا في القنية * وإذا أتعده الصانع مع رجل على
دكانه يطرح عليه العمل بالنصف جاز استحسانا كذا في الخلاصة * فعلى هذا قالوا تقبل التلميذ جاز ولو
عمل صاحب الدكان جاز حتى لو قال صاحب الدكان أنا تقبل ولا تقبل أنت وأطرح عليك تعمل بالنصف

(١) قوله بالزمزمة هي قراءة الجماعة بصوت واحد يشتمل على التمهيط وعلى قطع بعض الكلمات
والابتداء من أثناء الكلمة وأصل الزمزمة الصوت البعيد الذي له دوى وتتابع صوت الرعد على ما في
القاموس وأوهى صوت الرعد على ما في المختار اه بحرأوى

شهر اليسط عليه الثياب لتف لا يجوز * ولو اشترى فخلا ليقلمه ثم استأجر أرضه لتبقية النخل فيها وقتا معلوما جاز * ولو اشترى النمر على رأس
النخل ثم استأجر النخل لبقاء النمر أو استأجر الأرض لا يجوز * أما استئجار النخل فظاهرا لأنه ليست بعمل الاجارة واستئجار الأرض لا يجوز
وان كانت الأرض بمحلا الاجارة لان الأرض مشغولة بمحلا ليس بمحلا للاستأجر وهو النخل فان كان ما بين النمر والأرض محلا للاستأجر
جازت اجارة الأرض ويجوز اعارة الأرض في الوجوه كلها * ولو استأجر طريقا في دار ليرفعها لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانها
اجارة المشاع * ولو استأجر سفلا وقتا معلوما لبيت عليه أو لاجاز * ولو استأجر علوا لبيت عليه لا يجوز في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وفي قياس قول صاحباه رحمه الله تعالى يجوز * ولو استأجر ظهر بيت ليسكن فيه أو ليضع عليه متاعه وقتا معلوما جاز وذكر في الأصل اذا
استأجر سطح بيت لبيت عليه لا يجوز قالوا الصحيح لير عليه * ولو استأجر مكيلا أو موزونا ليعبر به ذكر في الأصل أنه يجوز وذكر الكرخي رحمه
الله تعالى أنه لا يجوز * ولو اشترى عقارا فآجره قبل القبض لا يجوز وقبل هو على الخلاف في بيع العقار قبل القبض * ولو استأجر شاة ليرضع
صبيها أو جديا لا يجوز * ولو استأجر ثيابا ليسطها في بيته لا يجلس عليه ولا ينام لا يجوز لان استئجار لا يجوز إلا لمنفعة مقصودة والعين وكذلك
استأجر دابة ليسحبها بين يديه أو ليربطها على آربه ليلظن الناس أنها لا يجوز * ولو دفع أرضا إلى رجل على أن يفرس فيها فتكون الانهيار

والارض بينهما لا يجوز فان غرس فيها فالغراس يكون لصاحب الارض وعليه للعامل قيمة الغراس وأجر مثله * رجل استأجر عبدا كل شهر بكذا على أن يكون طعامه على المستأجر وأدابة على أن يكون علفها على المستأجر ذكر في الكتاب أنه لا يجوز وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في الدابة ناخذ بقول المتقدمين أما في زماننا العبد يأكل من مال المستأجر عادة * ولودفع ماله إلى دهان ليغصه على أن يكون بعض الدهن له أو ثلثه ليدفعه على أن يكون بعض اللحم له لا يجوز * رجل دفع إلى خياط ثوبا ليقطعه ويخطه فيصا على أن يفرغ منه في يومه هذا أو أكثر من رجل ابتلا إلى مكة على أن يدخله إلى عشرين ليلة كل بعير بعشرين دنانير ولم يزد على ذلك روى محمد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه تجوز هذه الجارة فان وبالشرط كان له المسمى وان لم يف كان له أجر المثل لا يراد على المسمى وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا استأجر دابة من رجل أياما مسماة ولم يذ كر شيئا لا يجوز ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز عندهما ولو قال الخياط استأجرتك اليوم لخط هذا القميص بدرهم أو قال الخياط استأجرتك اليوم لتخبر هذا القميص بدرهم لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز عندهما وقال الكرخي رحمه الله تعالى ليس في المسئلة اختلاف الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وانما اختلف الجواب لان في رواية (٣٣٣) محمد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا ذكر العمل والمسيرة أو لا ثم ذكر الوقت فكان

ذكر الوقت للاستحجال ان عمل فقد وفي بالشرط فيستحق المسمى وان لم يعمل ولم يف بالشرط كان له أجر المثل لانسداد الاجارة بل لغوات الشرط المرغوب وفي رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لما ذكر المنة أو لا فقد جعل الوقت مقصودا ثم ذكر العمل بعد ذلك والعمل يكون مقصودا على كل حال فلا يمكن الجمع بين الوقت والعمل في كونهما مقصودا لا اختلاف حكمهما فيصير المقصود محجوا ولا وجه له المقود عليه تمنع صحة العقد أما اذا قدم العمل فذكر الوقت بعده يكون للاستحجال فلم يصير الوقت

لا يجوز كذا في محيط السرخسي

الباب الخامس في الشركة الفاسدة

وهي التي فاتها شرط من شرائط الصحة كذا في البدائع * لاتصح الشركة في الاحتطاب والاصطياد والاستقاء كذا في الكافي * وكذا الاحتشاش والتكدي وسؤال الناس وما اصطاد كل واحد منهما واحتطبه أو أصابه من التكدى فهو له دون صاحبه وعلى هذا الاشتراك في كل مباح كاتخاذ الكلال والنار من الجبال كالجوز والتين والفسق وغيرهما وكذا في نقل الطين وبيعهم أرض مباحة أو الحص أو الملح أو الثلج أو الكحل أو المعدن أو الكنوز الجاهلية وكذا اذا اشتراك على أن يبنيا من طين غير مملوك أو يطبخا آجرا كذا في فتح القدير فان كان الطير أو النورة أو سمه الزجاج مملوكا واشتركا على أن يشتريا أو يطبخا ويبيعا جاز وهي شركة الوجوه كذا في الخلاصة * ولكل واحد ما استولى عليه كذا في محيط السرخسي * فان أراد أحدهما عافوه بينهما نصفان وان أخذهما ولم يعمل الاخر شيئا فهو للعامل كذا في الكافي * فان أعانه الاخر عليه بشئ فله أجر مثله لا يجاوز به نصف الثمن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى بالغام بالغ كذا في محيط السرخسي * ولو أعانه نصب الشباك ونحوه فلم يصيبا شيئا له قيمة كان له أجر مثله بالغام بالغ بلا خلاف كذا في السراج الوهاج * ولو خلطاه فهو بينهما ما على ما اتفقا عليه فان لم يتفقا على شئ فالقول قول كل واحد منهما مع يمينه على دعوى صاحبه * الى تمام النصف كذا في المضمرات وان خلطاه وباعاه فان كان مما يكال ويوزن قسم الثمن على قدر الكيل والوزن الذي لكل واحد منهم وان كان من غيرهما قسم على قيمة كل واحد منهما كذا في الجوهرية النيرة * وان لم يعلم الكيل والوزن والقيمة يصدق كل واحد منهما فيما يدعيه الى النصف من ذلك مع اليقين على دعوى صاحبه كذا في البدائع ولا يصدق فيما زاد لابيئة كذا في النهر الفائق * واذا اشتراك في الاصطياد وله ما كلب فأرسلاه أو نصبا

معقودا عليه فلا يفسد العقد وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تجوز الاجارة في الوجهين * وذكر في

شبهة الجامع الصغير رجل استأجر رجلا ليضربه هذه العشرة الخاقم كلها اليوم بدرهم فانه لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فابو حنيفة في مسئلة الجامع لا يجوز الاجارة مع أنه ذكر الوقت بعد العمل فثبت بهذا أن فيما قال الكرخي من التوفيق بين الروايتين نظرا بل الصحيح أن في المسئلة عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتين والصحيح من مذهبه أن الاجارة فاسدة قدم العمل أو آخر اذا ذكر الاخر بعد الوقت والعمل وأما اذا ذكر الوقت أو لا ثم الأجر ثم العمل بعد أو ذكر العمل أو لا ثم الأجر ثم الوقت لا يفسد العقد لانه اذا وسط الاخر قيد كراول كان عملا كان أو وقتا والاجر بعده يتم العقد فكان ذكر الثاني بعد ذلك ان كان وقتا يكون للتجهيل وان كان عملا فذكره لبيان العمل في ذلك الوقت فلا يفسد العقد * وذكر الحاكم في المختصر ما هو إشارة الى ذلك وقال ألا ترى أنه لو استأجر ليعمل له هذا العمل بدرهم وشرط عليه أن يفرغ منه اليوم كان جائزا * رجل استأجر رجلا ليقطع له أشجارا في قرية بعيدة عن المصر على أن أجر الذهاب والرجوع يكون على المستأجر قالوا ليس على المستأجر أجر الذهاب ولا أجر الرجوع أما أجر الذهاب فلا يمل له في الذهاب عملا وبدون العمل لا يستوجب الاجر وبعد العمل لا تبقى الاجارة فلا يجب أجر الرجوع أيضا فاذا شرط ذلك على المستأجر فسد العقد * قال ولا مارجحه الله تعالى وينبغي أنه يكون الجواب على التفصيل ان

كانت الاشجار معلومة للمستاجر فكذلك الجواب وان لم تكن معلومة للمستاجر ما يذ كر الوقت لانصح الاجارة لانه اذا لم يذ كر الوقت كان المعقود عليه هو العمل والعمل مجهول فيفسد العقد وان بين الوقت كان اجيرا واحدا في ذلك الزمان وكان عليه أجر ذلك الزمان فيجب عليه المسمى لا غير. وان ذ كر شرطين في الاجارة بان اكرى من رجل دابة وقال ان ركبته الى موضع كذا فبكذا وان ركبته الى موضع كذا فبكذا أو ذكر ثلاث مواضع جاز العقد استحقاقا وفي الزيادة على الثلاث لا يجوز وذكر محمد رحمه الله تعالى لهذا أصلا فقال الاجارة متى وقعت على أحد شيئين أو أحد الاشياء الثلاثة وتسمى لكل واحد أجر معلوما بأن قال أجرتك هذه الدابة بخمسة دراهم أو هذه الاخرى بعشرة دراهم أو هذه الثلاثة بخمسة عشر أو قال ذلك في السموت الثلاثة أو الحوانات الثلاث أو العبد الثلاثة أو قال ذلك في المسافات المختلفة بأن قال أجرتك هذه الدابة الى واسط بكذا أو الى الكوفة بكذا أو الى بغداد بكذا أو قال ذلك في أنواع الخياطة أو الصنع الى الثلاث يجوز وفي الزيادات لا يجوز وفي فرق بين الاجارة والبيع اذا باع أحد هذين العبدين وتسمى لكل واحد منهما ثمن الاجارة لا يجوز الا أن يشترط ان لا يبيع ذلك البائع أو المشتري وكذلك في الثوبين وغير ذلك وفي الاجارة يجوز من غير خيار لان الاجارة يجري فيها من المسامحة ما لا يجري في البيع وكذا لو قال لرادا لاني ان رددته من موضع كذا فلك كذا وان رددته من موضع كذا فلك كذا جاز وكذا لو قال للخياط ان خطت (٣٣٣) هذا الثوب فلك درهم وان خطت هذا الثوب الاخر فلك نصف درهم أو

شبكة فالصبي بينهما كذا في المحيط * ولو كان الكلب لاحدهما وهو في يده فارسلاه جميعا كان ما أخذ منه صاحب الكلب الا اذا جعل منفعة كلبه لغيره بان أعار الكلب من غيره فيصطاد فالماخوذ للمستعير كذا في محيط السرخسي * وان كان لكل واحد منهما كلب فاصا باصيدا كان بينهما نصفين فان أصاب كلب كل واحد منهما ماصيدا على حدة كان له خاصة كذا في السراج الوهاج * وان أصاب أحدهما ماصيدا فأتخذه ثم جاء الآخر فأتخذه فهو لصاحب الكلب الاول فان لم يكن الاول أتخذه حتى جاء الآخر فأتخذه فهو بينهما فان كذا في المبسوط * واذا اشتراكوا لاحدهما بغل ولا آخر اوبى يستقي عابها الماء والكسب بينهما لم ينص الشركة والكسب كله للذي استقى الماء وعليه أجر مثل الراوية ان كان العامل صاحب البغل وان كان صاحب الراوية فعليه أجر مثل البغل كذا في الهداية * ولو اشتراكوا لاحدهما بغل ولا آخر بعير على أن يؤجر احدهما والآخر بينهما لا ينص فان أجرهما قسم الاجر بينهما على مثل أجر البغل ومثل أجر البعير كذا في محيط السرخسي * وكذا لو أجر البغل بعينه كان الاجر لصاحب البغل دون صاحب البعير وان كان الآخر أعانه على الحولة والنقل كان للذي أعانه أجر مثله لا يجاوز نصف الاجر الذي أجره به في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى له أجر مثله بالغاما بالغ كذا في السراج الوهاج * وان شرطنا علمهما مع الدابة فهو السوق والحل وغير ذلك قسم الاجر على مثل أجر دابتهما وعلى أجر علمهما كذا في المحيط * ولو تقبلا حولة معلومة باجر معلوم ولم يؤجر البغل والبعير وجلا على البغل والبعير اللذين أضافا عقد الشركة اليهما كان الاجر بينهما نصفين لان سبب وجوب الاجر هنا تقبل الحمل وقد استوفى ذلك ولو تقبلا الحمل وجلا على أعناقهما كان الاجر بينهما نصفين ولا يكون مضمونا على قدر أجر المثل كذلك وهنا كذا في فتاوى قاضخان * اذا اشتراك رجلان ولا حدة ماداة ولا آخر كاف وجوا على أن يؤجر الدابة على أن الاجر بينهما نصفين فهذه شركة فاسدة كذا في المبسوط فان أجر الدابة لحل طعام الى موضع معلوم ثم نقله تلك الاداة بنفسهما كان الاجر كله لصاحب الدابة ولا ينقسم على أجر مثل الدابة وأجر

الآخر فلك نصف درهم أو قال ان خطت هذا الثوب روميا فلك درهم وان خطته فارسيا فلك نصف درهم أو قال للصباغ ان صبغته بالعصفرة فلك كذا وان صبغته بالزفران فلك كذا جاز جميع ذلك * اذا قال للخياط ان خطته اليوم فلك درهم وان خطته غدا فلك نصف درهم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يصح الشرط الاول ولا يصح الشرط الثاني وقال صاحباه يصح الشرطان جميعا والمسئلة معروفة فان خاطفه في اليوم الاول يجب المسمى في ذلك اليوم وان خاطفه في اليوم الثاني يجب أجر المثل الا أن في رواية الاصل يجب أجر المثل لا يراد

على درهم ولا ينقص عن نصف درهم وفي النوادر يجب أجر المثل لا يراد على نصف درهم وذكر القدوري الصحيح رواية النوادر وان خاطفه في اليوم الثالث روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن له أجر المثل لا يراد على درهم ولا ينقص عن نصف درهم وهو الصحيح. ولو قال ان خطته اليوم فلك درهم وان خطته غدا فلا شيء لك خطاطه غدا كان له أجر المثل لا يراد على درهم لان الاجارة قليلك بعوض فيلزمه أجر المثل كذا لو قال استأجرتك بغير شيء. ولو قال أجرتك هذه الدار شهر اعل أن أتعقد فيها حاد فأجرها عشرة وان أتعقد فيها رازا فأجرها خمسة جازت الاجارة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاجر كما في الخياطة الرومية والفارسية وفي قول صاحبيه رحمه الله تعالى الاجارة فاسدة مهما يقولان في اجارة الدور والعقار يجب الاجر بمجرد التولية وعند ذلك الاجر مجهول بخلاف المثل لان في العمل لا يجب الاجر الا عند العمل وعند العمل يصير الاجر معلوما واذا جازت الاجارة في قول أبي حنيفة فان قبض المستاجر الدار ولم يسكنها يلزمه أقل المسمين. ولو استأجر دابة من بغداد الى القصر بخمسة الى الكوفة بعشرة قال محمدان كان القصر نصف طريق الكوفة جاز وان كان أقل من ذلك أو أكثر لا يجوز وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز على كل حال. رجل نزل خانقاة عامة مشايخ بلغ منهم الفقيه أبو الليث والفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى يكون ساكننا باجر ولا يصد أنه سكن بغير اجر وقال نصير لا أجر عليه الا أن يتقاضاه

صاحب الخمان بالاجر فينشد يجب الاجر استحسانا والعصم قول الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى لان الظاهر أن النزول في الخمان يكون بالاجر وهو بمنزلة من دخل الحمام كان عليه الاجر ولا يصح دق أنه دخلها غصبا فكذلك ههنا لأن يكون الساكن معروفا بالظلم والغصب بأن كان صاحب جاش لا يستأجر عادة * وفي المنتقى رجل غصب دار رجل فقال له المالك اخرج منها فان سكنتها فهي عليك كل شهر بكذا فان كان الغاصب جاحدا أنه لا ثم أقام المالك بعد ذلك بينة أنه لا أجر عليه فيما مضى وان كان الساكن مقرا أنها للذي فقال اخرج منها فان لم تخرج فعليك كل شهر بكذا فلم يخرج كان عليه الاجر المسمى لما سكن * رجل استأجر دابة من سمرقند الى بخارا ولم يسر رسما فامتنع رسايقها ولا قصبه ولا بقعة بعينها قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الاجارة فاسدة لان بخارا اسم للتصميم سوادها فهي كالري وذكري الكتاب اذا استأجر دابة الى فارس أو الى الري ولم يسر موضعا معلوما لا تصح الاجارة في ظاهر الرواية وروى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه انصح وجعل الري اسما للدينة خاصة * ولو استأجر دابة الى سمرقند صححت الاجارة لان سمرقند اسم للقصبه دون السواد فسواد سمرقند يسمى سغدا * ولو تشارك دابة الى أوزجند صححت الاجارة كالتشارك الى سمرقند وان تشارك الى الري غارة لا تصح كالتشارك الى سغدا * رجل تشارك بغلا على (٣٣٤) أنه كلما ركب الأمير ركب معه كانت فاسدة وعليه كلما ركب أجر مثله * رجل تقبل من

رجل طعما على أن يحمله من موضع كذا الى موضع كذا الى موضع كذا الى اثني عشر يوما بكذا فلم يحمله الى اثني عشر يوما وانما حمله في أكثر من ذلك قالوا لا يلزمه الاجر كالأستأجر رجلا على أن يحيط ثوبه في يومه بدرهم فخطه في اليوم الثاني لا يجب الاجر على صاحب الثوب في قول أبي حنيفة وفي قول صاحبيه يجب الاجر لان عندهما في مثل هذا الموضع تقع الاجارة على العمل دون الوقت * مسائل في الاجير المشترك فصل في الجاهي والنيابي * امرأة دخلت الحمام ودفعت ثيابها الى المرأة التي تمسك الثياب فلما خرجت لم تجد ثيابها قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كانت هذه أول

مثل الاكافي والجواني ولو كانا اشتراكا على أن يقبل اجل الطعام على أن يعمل هذا بادائه وهذا بادائه فالاجر بينهما نصفان ولا أجر دابة هذا ولا دابة هذا كذا في المحيط * لو دفع دابته الى رجل ليؤجرها على أن الاجر بينهما كانت الشركة فاسدة فان أجر الدابة كان جميع الاجر لصاحب الدابة ولا أجر مثل عمله ولو دفع دابة الى رجل ليبيع علم البرزوا الطعام على أن الربح بينهما كانت الشركة فاسدة بمنزلة الشركة بالمروض واذا فسدت كل الربح لصاحب الطعام والبرزوا لصاحب الدابة أجر مثلها والبيت والسفينة في هذا كالدابة هكذا في فتاوى قاضيان * وكذلك لو دفع شبكة ليصيدها السمك بينهما نصفين فالصيد للصادق ولصاحب الشبكة أجر مثلها كذا في محيط السرخسي * ولو أن قصاراه أداة القصارين وقصاراه بيت اشترى كاعلى أن يعمل باداءه هذا في بيت هذا على أن الكسب بينهما نصفان كان ذلك جائزا كذا في السراج الوهاج * وكذلك كل حرفة كذا في فتاوى قاضيان * ولو كان من أحدهما أداة القصارين ومن الآخر العمل فاشترى كاعلى هذا فالشركة فاسدة ويجب على العامل أجر مثل الاداة والربح للعامل كذا في الخلاصة * وفي اليتيمة سئل على بن أحمد عن ثلاثة من الجاهلين أو خمسة يشتركون على أن يملأ بعضهم الجواني وبعضهم يحمل الخنطة الى بيت صاحب الخنطة وبعضهم يأخذ من قم الجواني ويحمله على ظهره على أن ما يأخذون من هذا على السواء هل تكون هذه الشركة صحيحة فقال لا تصح كذا في التارخانية * قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى اذا كان دود القزم من واحد وورق التوت منه والعمل من آخر على أن القزم بينهما نصفان أو أقل أو أكثر لم يجز وكذا لو كان العمل بينهما وانما يجوز أن لو كان البيض منهما والعمل عليها فان لم يعمل صاحب الاوراق لا يضره كذا في القنية * في الفتاوى أعطى بذرا الفليق رجلا ليقوم عليه ويعلفه بالاوراق على أن ما حصل فهو بينهما فقام عليه ذلك الرجل حتى أدركه فالفليق لصاحب البذر وللرجل الذي قام عليه قيمة الاوراق وأجر مثله على صاحب البذر كذا في المحيط * ولو كان من أحدهما البذر والاوراق ومن الآخر العمل فالفليق لصاحب البذر وللعامل أجر مثل عمله كذا في السراجية * وكذلك لو كان العمل منهما وانما يجوز أن لو كان

مرءة دخلت الحمام لاتضمن الثياب في قولهم اذا لم تعلم أنها تحفظ الثياب بأجر لانها اذا دخلت أول مرة ولم تعلم بذلك وما شرطت لها الاجر على الحفظ كان ذلك ايداعا والمودع لا يضمن عند الكل الا بالتضييع وان كانت المرأة هذه دخلت الحمام قبل هذا ودفعت اليها الثياب وأعطت لها الاجر على حفظ الثياب كانت المسئلة على الاختلاف على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لاتضمن لان عنده الاجير المشترك لا يضمن لما هلك في يده بعرضه واختار في الاجير المشترك قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقيل هو قول محمد رحمه الله تعالى ايضا وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الاجير المشترك يكون ضامنا لما هلك في يده بعرضه فيجب الضمان عندهما على الثيابي قال المصنف رحمه الله تعالى ينبغي أن يكون الجواب في هذه المسئلة عندهما على التفصيل ان كان الثيابي أجيرا للجاهي يأخذ منه في كل يوم أجرا معلوما لهذا العمل لا يكون ضامنا عند الكل بمنزلة تلميذ القهار والمودع * رجل دخل الحمام وقال لصاحب الحمام احفظ الثياب فلما خرج من الحمام لم يجد ثيابه قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان أقر صاحب الحمام أنه رأى رجلا غير هذا الرجل رفع الثياب وظن أنه رفع ثيابه نفسه كان ضامنا لانه صار مضاعفا اذا لم يمنع الغاصب وان سرق الثياب ولم يعلم به صاحب الحمام لا يضمن الا اذا ضيعه بأن ذهب عن ذلك الموضع وترك الثياب * رجل دخل الحمام ووضع ثيابه في الحمام وصاحب الحمام يرامو ينظر اليه فلما خرج من الحمام لم يجد ثيابه قال محمد بن سفيان رحمه الله تعالى ان ضيع الجاهي أو رأى أن

غير مرفوع ثيابه كان ضامنا وقال أبو القاسم لا يضمن والعصم قول محمد بن سلة لان ذلك استحقاق منه عانة * وكذا لو جامر رجل ووضع ثيابه عند جالس في ذلك الموضع ولم يقل الجالس احفظ ولم يقل الجالس لاتضع عندي ولم يقل ولم يرتديكودمودعا حتى لو ضيعه كان ضامنا * رجل دخل الحمام ووضع ثيابه عند الحمامي وقال احفظ الثياب وقبل الاجر وشرط عليه ضمان الثوب اذا تلف فلما خرج الرجل من الحمام لم يجد ثيابه قال بعضهم ضمن الحمامي عند الكل اما على قوله ما فظا هروا ما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلان عندهما الاجير المشترك انما لا يضمن اذا لم يشترط عليه الضمان اما اذا شرط كان ضامنا وقال الفقيه أبو جعفر شرط الضمان في الامانات باطل فكان الشرط وعدم الشرط فيه سواء وذكر في المنتقى ما يوافق قوله * امرأة دخلت الحمام ووضع ثيابها في بيت المسلع والحامية تنظر اليها فدخلت الحامية في الحمام بعد المرأة لتخرج الماء فتغسل صبي انتباهوا بنتها مع صبيها كانت في دهليز الحمام ترى أمها فاضاعت ثياب المرأة قالوا ان غابت الثياب عن عين الحامية وعن عين ابنتها ضمنت الحامية والا فلا لان لها أن تحفظ الثياب يدا بنتها فاذا لم تغب عن بصرها أو بصرا بنتها لا يضمن * فصل في الحال وما يرجع اليه * رجل استأجر حمالا بدق ليحمل له رزق من الى موضع كذا فقال الحمال للاستأجر اجل على الرزق فرفعه المستأجر مع الحمال فوقع الرزق وذهب ما فيه لا يضمن الحمال لان الرزق مادام في يده لم يسلمه الى الحمال وان حمله ثم ان (٣٣٥) الحمال وضع الحمل في بعض الطريق ثم استعان

برب الرزق في رفعه فوضعه على ظهره فوقع وتحرق ضمن الحمال لانه دخل في ضمانه وباعائه رب الرزق ما صار الرزق مسلما اليه فلا يبرأ عن الضمان ولو رزق الحمال في الطريق وانشق الرزق وذهب ما فيه ضمن * وكذا لو انقطع الحمل لانه لما شدة بجبل واهن كان مضيعا الملاح اذا أخذ الاجر ووضع فيها الطعام ففرقت السفينة من ريح أو موج أو شئ وقع عليها أو صدم جبل وهلك الطعام لا يضمن الملاح في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان غرقت السفينة من مدهأو معالجته أو جرده ضمن الملاح لان ذلك من جنابة يده فبضمن وانما لا يضمن الاجير فيما تلف بغير فعله

البيض منه ما والعمل عليهم وان لم يعمل صاحب الاوراق لا يضره وبه نص الخندي كذا في القنية * وعلى هذا اذا دفع البقرة الى انسان بالعلف ليكون الحادث بينهما نصين فالحادث فهو لصاحب البقرة ولذلك الرجل مثل العلف الذي علفها أو أجر مثله فيما قام عليها وعلى هذا اذا دفع دجاجة الى رجل بالعلف ليكون البيض بينهما نصين والحيلة في ذلك أن يبيع نصف البقرة من ذلك الرجل ونصف الدجاجة ونصف بندر الفليق بثمن معلوم حتى تصير البقرة وأجناسها مشتركة بينهما فيكون الحادث منها على الشركة كذا في الظهيرية * وكل شركة فاسدة فالربح فيها على قدر رأس المال كالتف لاحدهما مع الشريك فالربح بينهما ثلاثا وان كانا شرط الربح بينهما نصين بطل ذلك الشرط ولو كان لكل مثل مالا آخر وشرطا الربح ثلاثا بطل شرط التفاضل وانقسم نصين بينهما لان الربح في وجوده تابع للمال كذا في فتح القدير * الشركة تبطل ببعض الشرط الفاسدة ولا تبطل بالبعض حتى لو اشترطا التفاضل في الصنعة لا تبطل وتبطل باشتراك ربح عشرة لاحدهما وان كان كلاهما مشرطا فاسدا كذا في الذخيرة * وتبطل الشركة بموت أحدهما علم به الشريك أولا ولو كان الموت حكما بان قضى لمحاقره ثم اذا لم يقض به توقف انقطاعها اجاعا فان عاد قبل الحكم بقيت وان مات أو قتل انقطعت كذا في النهر الفائق * ولو لم يلحق بدار الحرب انقطعت المفاوضة على سبيل التوقف فان لم يقض القاضي بالبطلان حتى أسلم عادت المفاوضة فان مات تبطل من وقت الردة واذا انقطعت المفاوضة على سبيل التوقف هل تصير عتانا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا وعندهما تبقى عتانا ذكره اللؤلؤ الحلي كذا في فتح القدير * ولو لم يمت لكس فسح أحدهما الشركة ولم يعلم شريكه لا تنسخ الشركة ولو علم ان كان رأس مال الشركة دراهم أو دنانير انسخت الشركة ولو كان عروضا وقت الفسخ ذكر الطحاوي أنها لا تنسخ كذا في الخلاصة * وبعض المشايخ قالوا تنسخ الشركة وان كان المال عروضا وهو المختار كذا في فتح القدير * واذا أنكر أحد الشريكين الشركة ومال الشركة أمعة كان هذا فسخا للشركة كذا في الظهيرية * ولو كان الشركا ثلاثة مات واحد منهم حتى انسخت الشركة في حقه

وان كان صاحب الطعام أو وكيله في السفينة لا يضمن الملاح بشئ من ذلك لان صاحب الطعام اذا كان معه في السفينة كان الطعام في يده صاحبه فلا يضمن الملاح الا أن يصنع فيها شيا أو يفعل فعلا يعمد الفساد وان انكسرت السفينة فدخل فيها الماء ان كان ذلك بفعل الملاح يضمن والا فلا والله أعلم * فصل في البقار والراعي * رجل سلم بقرة الى بقار ليرعاها فجاء البقار ليل وزعم أنه رد البقرة وأدخلها القرية فطلبها صاحبها فلم يجدها ثم وجدها بعد أيام في غمر في الجبانة قد علبت قالوا ان كان العرف فيما بينهم أن تدخل البقرة في القرية ولم يطلبوا منه أن يدخل كل بقرة في منزل صاحبها كان القول قول البقار مع يمينه أنه أدخل البقرة في القرية فلا ضمان عليه وكذا لو أرسل كل بقرة في سكة صاحبها فاضاعت قبل أن تصل الى صاحبها لا يضمن لانه ليس عليه ادخالها في منزل صاحبها عرفا فكل شرط شرط * بقار ترك الباقورة في الجبانة وغاب عنه افوقعت الباقورة في زرع رجل فافسدت الزرع لا يضمن البقار الا أن يكون البقار أرسل الباقورة في الزرع أو أخرج الباقورة من القرية وهو يذهب معها حتى وقعت الباقورة في الزرع أو تلفت مال انسان في سوقها فيضمن البقار * واذا ساق البقار الباقورة فمطمت واحدة من سوقها بان استعمل عليها في السوق فغرت أو انكسرت رجلها أو اندقت عنقه أو أساقها في الماء لتشرب فوقع في الماء يضمن البقار ان كان مشتركا وان كان حاصلا لا يضمن لان الاجير الواحد لا يضمن ما تلف في يده بفعله اذا لم يعمد الفساد وان ساق البقار

فتناطحت فقتل بعضها بعضاً ووطئ بعضها بعضاً في سبأه فكذلك ان كان البقار أجبر وحده لرجل لا يضمن وان كان مشتركة كالقوم شتى فهو ضامن وكذا لو كان البقرة قوم شتى وهو أجبر أحدهم يكون ضامناً لما تلف من سبأه لانه سائق الذابذة التي وطئت والسائق يضمن لما تلف ولو نذت بقرة من الباقورة وخاف البقار أنه لو تسع ما نذبضيع الباقي كان في سعة أن لا يتبعه ولا يكون ضامناً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لما نذت لأن ضاعت بقرة فعلة ويضمن في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وكذلك تفرقت ورفا ولم يقدر على اتباع الكل فاتبع البعض وترك البعض لا يضمن لما ترك ولو كان البقار مشتركة كافرعا في موضع فغطت فقال صاحبها أنا شرطت عليك أن ترعاها في موضع آخر وقال الراعي لا بل شرطت على الراعي في هذا الموضع كان القول فيه قول صاحب البقر وليس للبقار ولا للراعي أن ينزى على شيء منها بغير أمر صاحبها فان فعل كان ضامناً لما غطت منها ولو أن الراعي لم يفعل ذلك ولكن الفحل الذي كان فيها نزاعاً على بعضها فغطت لا يضمن الراعي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * الراعي والبقار اذا خاف الهلاك على شاة فذبجها ذكراً في الأصل أنه يضمن قيمتها يوم الذبح وذكر في النوادر أنه لا يضمن استحساناً وكذا لو رأى رجل شاة انسان سقطت وخيف عليها الموت فذبجها قالوا لا يضمن استحساناً واختار للفقهاء أنه يضمن في الثانية ولا يضمن في الاولى فان اختلف الراعي وصاحب الغنم على (٣٣٦) جواب الكتاب قال صاحب الغنم ذبحتها وهي حية وقال الراعي لا بل ذبحتها وهي

ميتة كان القول قول الراعي * ولو أن صاحب الغنم أو البقر شرط على البقار أو الراعي أن ما هلك يأتيه بسببه لم يصح هذا الشرط ويكون القول في الهلاك قول الراعي وان لم يأت بالسبب * أهل قرية كانوا يرعون دوابهم بالنوبة فضاقت بقرة في نوبة رجل تكلموا فيه قال الفقيه أبو الليث لا يضمن هذا الواحد عند الكل لان هــهـه ليست باجارة بل هي اعانة واعارة * أهل قرية اتفقوا على أن كل واحد منهم يحفظ الباقورة فلما كانت نوبة أحدهم استأجر هذا الواحد أجبراً ليحفظها فأخزجها الاجبر الى المذابة ثم رجع

باب السادس في المقررات

لا تنسخ في حق الباقيين كذا في المحيط * واذا قال أحد الشريكين لصاحبه لا أعمل معك بالشركة فهو بمنزلة قوله فاشترك الشركة كذا في الذخيرة * ثلاثة نفر متفاوضون غاب أحدهم وأراد الاخران أن يتناقضا ليس له ما ذلك بدون الغائب ولا ينقض البعض بدون البعض كذا في الظهيرية

ليس لاحد الشريكين أن يؤدي زكاة مال الاخر الا باذنه كذا في الاختيار * فان أذن كل واحد منهما لصاحبه أن يؤدي الزكاة عنه فادام عاين كل واحد منهما نصيب صاحبه علم أولم يعلم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي * ولو أتيا أداء متعاقبا ضمن الثاني علم باداء صاحبه أم لا عند الامام رضي الله تعالى عنه كذا في النهر الفائق * وعلى هذا الخلاف الوكيل باداء الزكاة والكفارات اذا أدى الأمر بنفسه مع المأمور أو قبله كذا في التبيين * وأما المأمور بذبح دم الاحصار اذا ذبح بعد ما زال الاحصار وجب الأمر فانه لا يضمن المأمور علم أولم يعلم اجاباً كذا في السراج الوهاج * كل دين وجب لاثنتين على واحد بسبب واحدة حقيقة وحكما كان الدين مشتركا بينهما فاذا قبض شيأ منه كان للاخر أن يشاركه في المقبوض كذا في المحيط * اذا كان دين بين رجلين على رجل من ثمن عبد بينهما باعاه أو ألف بينهما ما أقرضاه أو استملك لهما ثوباً أو ورثا ديناراً رجل عليه فقبض أحدهما نصيبه أو بعضه فلا آخران يشركه فيما أخذ منه نصف ما قبضه بعينه سواء كان أجود من الدين أو مثله أو أودأ كذا في السراج الوهاج * وان أراد القايض أن يعطيه من مال اخر لا يكون له ذلك الا أن يرضى الساكت وكذلك لو أراد الساكت أن يأخذ من القايض مثله لا يكون له ذلك الا يرضى القايض كذا في الذخيرة * وان شاء الساكت سلم المقبوض للقايض واتسع الغريم في نصيبه فاذا اتسع الغريم لا يرجع على شريكه نصف ما قبض ما لم يسبق ما بقى على الغريم كذا في محيط السرخسي * فان نوى الدين على الغريم فله أن يرجع على الشريك الا أنه ليس له أن

الى القرية ليخرج ما تخلف منها فضاع بعضها قالوا ان صاع عند غيبة الاجبر ضمن الاجبر قيمة ابتداء الحفظ المتترم وان ضاع يرجع بعد ما عاد الاجبر الى الباقورة لا يضمن الاجبر ولا صاحب النوبة أما الاجبر فظاهر وأما صاحب النوبة فلان له أن يحفظ الباقورة باجرائه * بقار يحفظ بأجر فترك البقر عند رجل ليحفظها ورجع هو الى القرية ليخرج منها ما تخلف وألحاجة لنفسه فضاع بعض ما كان خارجاً قالوا ان لم يكن الحافظ في عياله ضمن والا فلا * الراعي اذا خلط الغنم بعضها ببعض فان كان يقدر على التمييز لا يضمن ويكون القول في تعيين الدواب انها لفلان قوله وان كان خطأ لا يقدر على التمييز يكون ضامناً فاقمته او القول في مقدار القيمة قول الراعي * وان دفع غنم رجل الى غير صاحبها فاستلم لها المدفوع اليه وأقر الراعي بذلك ضمن الراعي ولا يضمن على المدفوع اليه ولا قبل قول الراعي على المدفوع اليه ان كان الراعي أقر وقت الدفع أنهم المدفوع اليه وان شرط على الراعي أن لا يرعى مع غنمه غنم غيره صح الشرط لانه جبر وحده * البقار والراعي اذا نام حتى ضاع بعضهم ان نام مضطجعا كان ضامناً وان نام جالساً فان غاب البقر عن غنمه كان ضامناً والا فلا وما كل الراعي من الالبان كان ضامناً * اذا استأجر راعياً أو بقاراً وقال استأجرتك لترعى غنمي هذه سنة كل شهر يكذب الراعي أجبر مشترك الا اذا صح بما هو حكم أجبر لوحده بان قال على أن لا ترعى معها غنم غيري فينتد يكون أجبر وحده وان أورد له قد على المدة أو لا بان قال استأجرتك شهر ابتكذ الترعى غنمي كان أجبر وحده

الآن نذكر بعلمهما وحكم أجبر المشتري بأن قال على أن لك أن ترمي مع غنمي غنم غيري في نذير مشتركا ويتغير أول الكلام بآخره
هكذا قال الشيخ الإمام الأجل المعروف بخوارزاده قال وكذلك الحكم في حق كل من كان في معنى الراعي * الراعي أو البقار اذا ضرب شاة
ففقأ عينها أو كسر رجلها ذكر في الأصل أنه يكون ضامنا قال مشايخنا رحمهم الله تعالى هذا على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما على
قياس قولهما ان ضربهما في الموضع المعتاد ضربا معتادا ينبغي أن لا يكون ضامنا كالأستأجر دابة ليركبها فكبجها بالجماها فانت كان ضامنا في
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ان كبجها كبج مثلها لا يضمن وقال بعضهم ينبغي أن يضمن بالضرب في الغنم في قولهم جميعا لان الغنم
في العادة تساق بالصياح وبالصفع باليد فان ضربها بالخشبة كان ضامنا عند الكل كالأستأجر دابة ليركبها وان استأجر دابة ليركبها
فضربها بخصرها ومات فهو على وجهين أما أن يضربها بأمر صاحبها أو بغير أمر صاحبها فان ضربها بأمر صاحبها فهو على وجهين أما
أن يضربها في الموضع المعتاد ضربا معتادا أو يضربها بغير معتاد فان ضربها بغير معتاد لا يضمن في قولهم وان ضربها في غير الموضع
المعتاد يضمن في قولهم وان ضربها بغير أمر صاحبها فان ضربها بغير معتاد يضمن في قولهم وان ضربها في الموضع المعتاد يضمن في قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول صاحبها لا يضمن ومستأجر العبد لا يملك الضرب الا (٣٣٧) باذن المولى عند الكل ومستعير الدابة يضمن
عند الكل الا اذا ضرب باذن

صاحبها والزواج اذا ضرب
امرأته بنشوز معتادا أو غير
معتاد فماتت كان ضامنا
عند الكل ولا يترتب في قولهم
* والامام اذا ضرب رجلا
تغزيرا أو حدا فمات لا يضمن
والمعلم اذا ضرب صبيبا أو
الاستاذ المخترف اذا ضرب
التلميذ فمات قال الشيخ
الإمام أبو بكر محمد بن
الفضل رحمه الله تعالى ان
ضربه بأمر أبيه أو وصيه
ضربا معتادا في الموضع
المعتاد لا يضمن وان ضربه
بغير معتاد يضمن وان
ضربه بغير أمر أبيه أو وصيه
فمات يضمن كل الدية في
قولهم سواء ضرب ضربا
معتادا أو غير معتاد * والاب

يرجع في عين تلك الدراهم وللقابض أن يعطيه مثلها كذا في المحيط * فان هلك ما قبض الشريك فلا ضمان
عليه ويكون مستوفيا وما بقي على الغريم لشريكه كذا في القنية * وكذلك لو وكل غيره بالقبض فقبض
الوكيل فهلاك في يد الموكل يملك على الموكل ولو كان قائما لشريكه أن يشاركه كذا في الذخيرة * ولو أخرج
القابض ما قبضه من يده بان وهبه أو قضاه في دين عليه أو استهلكه على وجه من الوجوه فليس عليه أن يضمنه
نصف ما قبض وليس له أن يأخذ من يده الذي هو في يده اذا كان في يده قائما موجودا كذا في السراج الوهاج
* وما قبض الشريك من شريكه يكون قدر ذلك للقابض دين على الغريم ويكون ما على الغريم بينهما على
قدر ذلك من الدين حتى لو كان الدين ألف درهم بينهما فقبض أحدهما خمسة مائة فجاء الشريك فأخذ نصفها
كان للقابض نصف ما بقي على الغريم وذلك مائتان وخمسون وتكون الشركة باقية في الدين كما كانت كذا في
البدائع * وكل دين وجب لأثنين بسببين مختلفين حقيقة وخك أو حكا لا حقيقة لا يكون مشتركا حتى اذا
قبض أحدهما شيئا ليس للآخر أن يشاركه فيه كذا في المحيط * رجلان باع عبدا بينهما ثمن معلوم فقبض
أحدهما من الثمن شيئا كان للآخر أن يشاركه فيه ولو سمي كل واحد منهما النصيبه ثمن على حدة فقبض
أحدهما شيئا من الثمن لم يكن للآخر أن يشاركه في ظاهر الرواية كذا في الظهيرية * رجلان لاحدهما عبد
وللاخر أمة باعاهما بالف اشتراكا فيما يقبضان كذا في السراجية * ولو سمي كل واحد منهما المملوك ثمن لم يكن
للاخر أن يشاركه في القبض في المقبوض في ظاهر الرواية كذا في خزائن المفتين * ولو أمر رجل رجلين أن
يشترياه جارية فاشترياهما ونقدا الثمن من مال مشترك بينهما أو من مال متفرق لم يشتر كافيا يقبضان من
الامر كذا في المحيط * ولو كان على رجل ألف درهم لرجل فكف عن الغريم رجلان وأديا ثمن قبض أحدهما
الكفيلين من الغريم شيئا يكون للاخر حق المشاركة أن أديا من مال مشترك كذا في خزائن المفتين
* وهكذا في الظهيرية * ولو لم يقبض أحدهما شيئا لكن اشترى نصيبه ثوبا فلا شريك أن يضمنه نصف عن
الثوب ولا سبيل له على الثوب فان اجتمعا جميعا على الشركة في الثوب فذلك جائز كذا في السراج الوهاج

(٤٣ - فتاوى ثانی) اذا ضرب ابنه فمات يضمن كل الدية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء ضرب به معتادا أو غير معتاد وعند
صاحبها لا يضمن في المعتاد أو المألوصي اذا ضرب النبي يضمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو كالاب وعند صاحبها لا يضمن كما
لا يضمن الاب اذا ضرب به للتأديب أو للتعليم ولا يتره وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يضمن ويرثه * وليس على البراغ والأقصاد والحجام
ضمان السراية اذا لم يقطعه وازياده على ما أذن له فان قطع الختان الجلدة وبعض الحشفة ان لم يمت من ذلك كان عليه في بعض الحشفة حكومة
عدل وان قطع الحشفة كلها فان لم يمت كان عليه كمال الدية وان مات من ذلك كان عليه نصف الدية وان شرط على هؤلاء العمل الصحيح دون
الساري لا يصح شرطه ولو شرط على القصار العمل على وجه لا يتفرق صرح شرطه لان ذلك مقدوره * وان استأجر حجاما ليقطع له ساقا فقلع فقال
صاحب السن ما أمرتك بقلع هذا السن كان القول قوله ويضمن القاطع ارش السن * رجل استأجر حارسا لحفظ خزان فسرقت من الخزان شيئا
قال الفقيه أبو جعفر والفقيه أبو بكر البخاري رحمهما الله تعالى لا يضمن الحارس لان الحارس يحرس الابواب أما الاموال محفوظة بالبيت
وهي في يد ملاكها وغيرهما من المشايخ رحمهم الله تعالى فالواقي حارس السوق اذا كان يحرس الحوانيت فنقب حانوت وسرق منه شيء يضمن
الحارس لانه بمنزلة الاجير المشترك والعصم ما قاله الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى أن الاجير المشترك لا يضمن وان استأجر الحارس وأخذ

من أهل السوق شيئا لاجل حل الجار من ما أخذ منهم إذا استأجره تبسهم ويؤخذ عقد الرئيس عليهم وإن كرهوا الناقض بأجر إذا غمز درهم فكسره قالوا يكفون ضامنا إذا غمز بغير إذن صاحب الدارهم فإن قال له صاحب الدارهم غمزها فغمزها لا يضمن وهذا في الدارهم التي يضرها الكسر فإن كان لا يضر لا يضمن **فصل في القصار** قصار وضع الثوب على الحب في الحانوت وأقعد ابن أخيه ليحفظ الحانوت وغاب القصار فدخل ابن أخيه الحانوت للأسفل فطر الطرار الثوب قالوا إن كان الحانوت الأسفل بحال لودخله إنسان لا يغيب عن عينه الموضع الذي كان فيه الثوب لا يجب فيه الضمان وإن كان الحانوت الأسفل بحال لودخله إنسان يغيب عن عينه الموضع الذي كان فيه الثوب ينظر إن كان الصبي الذي أقعده القصار ضمه إلى القصار أو بوه أو وصيه أو لم يكن له أحد من هؤلاء ولكن القصار ضمه إلى نفسه يضمن الصبي قال المصنف وهذا الجواب انما يستقيم إذا كان الصبي مأذونا لأن الصبي المأذون مؤاخذ بضمان تضييع الوديعة أما إذا كان محجورا فإنه لا يؤاخذ باستهلاك الوديعة وتضييعها حتى لو دل سارقا على الوديعة أو رأى إنسانا يأخذ الوديعة وهو يقدر على منعه فلم يمنع لا يضمن إذا كان محجورا فإذا كان الصبي مأذونا كان الضمان على الصبي ولا يجب على القصار لأن له أن يحفظ الثياب بالصبي الذي يكون في عياله ويقدر على الحفظ وإن لم يكن (٣٣٨)

الحانوت كان الضمان على القصار ههنا لأنه لما استخف من ليس في عياله يصير مسئلا كقصار سلم ثياب الناس إلى أجيره ليضمها في المقصرة ويحفظها فنشأ الاجير وضاع من الثياب بعضها ولا يدري كيف ضاع ومتى ضاع قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى إذا لم يعلم أنه ضاع حال نوم الاجير كان الضمان على القصار لأعلى الاجير وإن علم أنه ضاع في حال نوم الاجير كان لصاحب الثوب الخيار إن شاء ضمن الاجير وإن شاء ضمن القصار وقال الفقيه أبو الليث انما قال له أن يضمن القصار لأنه كان يعمل في الاجير المشترك إلى قول أبي

* فإن لم يشتر بحصته ثوبا ولكن صالحا من حقه على ثوب وقبضه ثم طالبه بشريكه بما قبض فإن القابض بالخيار إن شاء سلم إليه نصف الثوب وإن شاء أعطاه مثل نصف حقه من الدين كذا في البدائع * وإن أراد أحدهما أن يأخذ من مال المديون شيئا ولا يشاركه صاحبه فيما أخذ فالحيلة في ذلك أن يهب المديون منه مقدار حصته من الدين ويسلم إليه ثم هو يبرئ الغريم عن حصته من الدين فلا يكون لشريكه حق المشاركة فيما أخذ بطريق الهبة كذا في فتاوى قاضيخان * رجلان لهما على آخر ألف درهم أراد أحدهما أن يأخذ نصيبه ولا يشركه للآخر فيه قال نصير يهب الغريم خمسة مائة درهم ويقبض ثم يبرئ الغريم من حصته وقال أبو بكر يبيع من الغريم كفاه من زبيب مثلاً بمثل ما له عليه ويسلم إليه الزبيب ثم يبرئه مما كان له عليه ثم يطالبه بثلث الزبيب لا بالدين كذا في المحيط * ولو وهب أحدهما نصيبه من الغريم أو أبرأه منه لم يضمن لشريكه شيئا ولو أبرأه أحدهما عن مائة والدين ألف ثم خرج شيء من الدين اقتسماه بينهما على قدر حقهما على الغريم وذلك تسعة لساكت خمسة وللبرئ أربعة كذا في محيط السرخسي * وفي التجريد وكذلك إن كانت البراءة بعد القبض قبل القسمة ولو اقتسم المقبوض نصفين ثم أبرأ أحدهما عن شيء فالقسمة ماضية لا تنتقض كذا في التارخاتية * فإن أبرأ أحدهما نصيبه لم يجز تأخير في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا خلاف في أنه لا يجوز تأخير في نصيب شريكه كذا في البدائع * فزع على قولهما إذا قال إذا قبض الشريك الذي لم يؤخر لم يكن للذي أخر أن يشاركه فيما قبض حتى يحل دينه فإذا حل دينه شاركه إن كان قائما وإن كان منتهكاً ضمنه حصته كذا في الظهيرية * فإن لم يقبض الاخر شيئا حتى حل دين الاجل عاد الأمر إلى ما كان فاقبض أحدهما من شيء يشركه الآخر فيه كذا في البدائع * فلأن الغريم يعمل للذي أخر حصته مائة درهم من حصته فلشريكه أن يأخذ منه نصف ذلك وذلك خمسون وإذا أخذ منه ذلك كان للذي عمل له المائة أن يرجع على الغريم بمثل ما أخذ منه وذلك خمسون من حصته الذي لم يؤخره من قبل أن الذي يؤخره إذا أخذ من المؤخر صار للمؤخر من حصته مثل ذلك ألا ترى أن الغريم لو عمل للمؤخر جميع

يوسف ومحمد رحمه الله تعالى إذا هلك في يد الاجير المشترك لا يفعله أما على قول أبي حنيفة رضي الله عنه لا يضمن القصار ما هلك حقه لا يصنعه قال بوه نأخذوا الفتوى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * قصار أمره صاحب الثوب أن يسلك الثوب بعد العمل حتى يتقده الاجير فهلك الثوب عند القصار من غير تضييع لا يضمن القصار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه هلك أمارة عنده * والسما إذا باع ما أمر به من الثياب وأمسك بأمر صاحب الثياب عن الثياب حتى يتقده الاجير فسرق منه الثياب لا يضمن في قولهم وكذلك صاحب الحولة إذا قال للعمال أمسك الحولة حتى أعطيكم الاجير فسرق الحولة لا يضمن الجمال في قولهم لأنه ليس لفعل السمسار والجمال أثر في العين ومن لا أثر لعله في العين لا يملك الحبس بالاجر فيكون أمارة في يده ولا يكون رهنا * القصار إذا تكرر أن يكون عنده ثوب هذا الرجل ثم أقروا قد قصره قالوا إن قصره قبل الجرد كان له الاجر وإن قصره بعد الجرد لا أجر له لأنه لما جرد صار غاصبا فبطل الاجارة فإذا قصر بعد ذلك فقد قصر بغير عقد فلا يستوجب الاجر * قصار رهن ثوب قصار يدينه عند رجل ثم افتك الرهن وقد أصاب الثوب نجاسة عند المرتين فلما نظر صاحب الثوب إليه كلف القصار تطهير الثوب وإزالة النجاسة وامتنع القصار عن ذلك فقتل صاحب الثوب عند القصار فهلك الثوب عنده قالوا إن كانت النجاسة لا تنقص قيمة الثوب لانتفى على القصار لأنه وإن صار محالاً بالرهن إلا أنه افتكه فقد ارتفع الخلاف وعاد إلى ما قبل الخلاف فإذا خلى

القصار بينه وبين المالك خرج الثوب عن ضمانه والنجاسة اذا لم تنقص قيمة الثوب لا تعتبر وهو بمنزلة ما لو صب على عبد الغني ثوبا من ماء
صاحب العبد بأن يغسل النجاسة فهلك العبد لا يضمن وان كانت النجاسة تنقص قيمة الثوب كان على القصار ضمان النقصان وبهلك الثوب
أمانة لأنه خرج عن ضمان الثوب بالتخلف فهو نظير من خرق ثوب انسان خرقا يدير اقباله صاحب الثوب أصله فأبى وترك الثوب عنده وهلك
لا يضمن الاتقصان الخرق * تلميذ القصار أو أجيره انما صار اذا أدخل نارا للسراج بأمر الاستاذ فوقع شرارة على ثوب من ثياب القصار
أو أصابه دهر السراج لا يضمن الاجير ويكون الضمان على الاستاذ لانه أدخل السراج باذنه فصار فعل الاجير كفعل الاستاذ ولو فعل الاستاذ
ذلك بنفسه كان ضامنا * أجير القصار اذا وطئ ثوبا من ثياب القصار وهو ثوب لا يوطأ مثله فانتقص الثوب أو تحرق ضمن الاجير لانه لم يؤذنه
في ذلك وكذلك لو كان الثوب مما يوطأ مثله الا أنه كان وديعة عند القصار وليس من ثياب القصار وان كان ذلك من ثياب القصار وذلك ثوب
يوطأ مثله لا يضمن الاجير ويضمن القصار لانه ما ذون في ذلك عادة اذا كان ذلك من ثياب القصار وكذلك لو انقلب المدقة من يد أجير القصار أو
تلميذه فوقع على ثوب من ثياب القصار ضمن الاستاذ ولو وقعت على ثوب ليس من ثياب القصار كان الضمان على التلميذ ولو وقعت
المدقة على موضعه ما وقع بعد ذلك على شيء آخر فالضمان على الاستاذ لا على التلميذ (٣٣٩) وان أصابت المدقة انسانا كانه الضمان
على التلميذ * ولو انكسر شيء

حقه وذلك خمسمائة فأخذ الذي لم يؤخر من ذلك نصفه كان للآخر أن يرجع على الغير بما أخذ من حصة
شريكه فكذا هنا كذا في الذخيرة * فاذا أخذها قسمها وشريكه على عشرة أسهم لشريكه تسعة وله سهم
كذا في الظهيرية * رجلان لهما دين مؤجل على آخر فجل نصيب أحدهما قسمها نصفين والباقي لهما
الى الاجل كذا في السراجية * ولو تزوج أحداهما المرأة التي عليها الدين على حصته لا يرجع عليه شريكه
بشيء كذا في محيط السرخسي * وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لو تزوجها على خمسمائة مرسلة كان لشريكه
أن يأخذ منه نصف خمسمائة كذا في المحيط * وأما اذا استأجر أحد الشريكين بضيقه فان شريكه يرجع
عليه في قولهم كذا في السراج الوهاج * ولو كان للطلوب على أحد الطالبين دين بسبب قبل أن يجب لهما
عليه وصار قصاصا بذلك لم يكن لشريكه أن يرجع عليه بشيء ولو كان دين بسبب بعد أن يجب لهما عليه
وصار قصاصا لشريكه أن يرجع عليه كذا في الظهيرية * ولو أقر أحدهما أنه كان للطلوب مثل نصيبه قبل
دينهما برئ المطلوب من حصته ولا شيء لشريكه عليه وكذلك لو جنى عليه جناية كان أرشها خمسمائة لا يكون
الشريك شيء كذا في محيط السرخسي * روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن أحد الطالبين اذا شاع
المطلوب موضحة عمدا فصاحه على حصته لا يلزمه شيء لشريكه لانه لم يسلم له ما تمكن المشاركة فيه كذا في
البدائع * وفي القدوري لو ابتلك أحد الطالبين على المطلوب ما لا وصارت قيمته قصاصا لشريكه أن
يرجع عليه وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو أن أحد ربي الدين أفسد على المطلوب متاعه أو قتل
عبد له أو عقردا به وصار ماله قصاصا بذلك لم يكن لشريكه أن يرجع عليه كذا في المحيط * ولو أخذه ثم
أحرقه أو غصبه فلشريكه أن يرجع عليه بالاجماع وكذلك لو قبض بشراء فاسد فباعه أو أعتقه أو هلك
عنده ولو ارتهن أحداهما بخصته فبطلت عنده فلشريكه أن يضمنه كذا في محيط السرخسي * ولو ذهبت
احدى العينين بأقعة مما وبة في ضمان الغصب أو في يد المشتري بشراء فاسد أو في يد المرتين لم يضمن لشريكه
كذا في الظهيرية * وذكر ابن سماعه في نوادره عن محمد رحمه الله تعالى لو أن أحد الغريمين اللذين لهما

القصار ثوبا من ثياب القصار فعترو سقط عليه لا يضمن الاجير ويضمن الاستاذ ولو سقط على وديعة كانت عند صاحب البيت فافسدها
ضمن وكذا لو عثر فسقط عليها وان كان بساطا أو وسادة استعاره لليسط لا يضمن رب البيت ولا الاجير أيضا لان المالك أذن له في بسطه
ولو علق القصار ثوبا على حبل في الطريق لتجفيف الثوب فرت حمله فخرقه كان الضمان على سائق الحبل دون القصار * قصار استعان برئ
الثوب في دق الثوب فأعانه وتحرق الثوب ولا يدرى أنه تحرق من دق القصار أو من دق صاحب الثوب روى ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى
أن القصار يضمن جميع النقصان ووجه ذلك أن الاجير المشترك ضامن في قول محمد رحمه الله تعالى ما هلك بغير صنعته فاذا كان الثوب في
ضمانه كان الضمان على القصار ما لم يعلم أنه تحرق يدق صاحب الثوب * وروى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن القصار يضمن نصف
النقصان بغيره فيه الاحوال كل رجل اذا جلس على فضل ثوب انسان لم يعلم به صاحب الثوب حتى قام صاحب الثوب فخرق الثوب كان
على الجالس نصف النقصان لان التحرق حصل عقب فعله وليس أحدهما باضافة ذلك اليه أو من الاتر فضاف اليهما أما على قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي أن لا يجب الضمان في فعل القصار لان عنده الثوب أمانة عند القصار وليس بمضمون عليه فلا يجب الضمان
بذلك ويجب عليه نصف الضمان كما قال أبو يوسف وهو حسن اختياره الله فيه أبو اليا هو نظير ما لو تمسك رجل بثوب انسان فحلب

صاحب الثوب ثوبه ففترق كان على المتمسك نصف الخرق وكذلك صاحب الثوب اذا اراد ان يأخذ ثوبه من القصار فتمسك به القصار فحمله صاحب الثوب كان على القصار نصف الخرق * وذ كرفى المنتقى حائل نسج ثوبه فارتفع صاحب الثوب ثوبه لياخذ وأبى الحائل ان يدفع حتى يأخذ الاجر ففترق الثوب في يد صاحب الثوب لا يضمن الحائل وان فترق في يدهما كان على الحائل نصف الخرق * رجل ارسل رسولا الى قصار ليسترد منه ثيابه الاربعة فلما جاءه الرسول بالثياب الى المرسل كانت الثياب ثلاثة فقال الرسول دفع القصار الى الثياب ولم يعد على وقال القصار عدته الاربعة قال الفقيه أبو بكر البخني رحمه الله تعالى يستل صاحب الثوب أي ما يصدق فأيها صدقه يرى ذلك عن خصوصته وأيهما كذبه يحلف فان حلف برئ وان نكل لزمه ما ادعاه صاحب الثوب فان صدق صاحب الثوب القصار كان عليه للقصار أجر الثوب الرابع وان كذب القصار وحلف فلا قصار ان يحلف صاحب الثوب على ما ادعى عليه من أجر الثوب الرابع فان حلف برئ * رجل دفع ثوباً الى قصار ثم أمر رجلاً أن يقض ثوبه من القصار فدفع القصار اليه غير ذلك الثوب فذلك الثوب في يد الوكيل قالوا لا شيء على الوكيل ولرب الثوب أن يتبع القصار ثوبه قال رضى الله عنه أما عدم وجوب الضمان على الوكيل مشكل اذا كان الثوب الذي دفع اليه القصار ثوب رجل آخر لانه أخذ ثوب غيره (٣٤٠) بغير اذنه * وذ كرفى المنتقى رجل عنده ثياب ودبعة لرجل فجعل المودع

في ثياب الدبعة ثوباً لنفسه ثم جاء صاحب الدبعة وطلب الدبعة فدفع المودع الثياب الى صاحبها ونسى أن ثوبه في ثياب الدبعة فضاع ثوب المودع عند صاحب الدبعة كان صاحب الدبعة ضامناً لذلك الثوب ووجه ذلك انه أخذ ثوب الغير بغير اذنه والجهل في ذلك لا يكون عذراً وذكر أن القصار لو دفع الى صاحب الثوب ثوب غيره فأخذه صاحب الثوب على ظن أنه له كان ضامناً وان كان صاحب الثوب بعث الى القصار رجلاً لياخذ ثوبه من القصار فدفع القصار اليه ثوباً بغير ثوب المرسل فضاع عند

المال قتل عبد المطلب فوجب عليه القصاص فصالحه المطلب على خمسمائة درهم كان ذلك جأراً وبرئ من حصة القاتل من الدين فكان لشرى بك القاتل أن يشركه في أخذ منه نصف خمسمائة كذا في البدائع * في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو ضمن أحد الطالبين للمطوب ما لآخر رجل صارت حصته قصاصاً به ولا شيء لشرى بكمه عليه فان اقتضى عن المكفول عنه ذلك المال لم يكن لشرى بكمه أن يرجع عليه أيضاً فيشاركه في ذلك كذا في المحيط * ولو أن المطوب أعطى أحد الشرى بكمه كفيلاً بخصته أو أحواله بذلك على رجل فما اقتضاه هذا الشرى بكمه من الكفيل أو الحويل فلا تخرا أن يشاركه فيه كذا في الذخيرة * رجلان لهما على رجل ألف درهم فصالح أحدهما المدون عن الآلاف كلها على مائة درهم وقبضها فأجاز الآخر جميع ما صنع فهو جاز له نصف المائة فان قال القابض قد هلك فهو مؤتمن ولا ضمان عليه وقد برئ الغريم وان أجاز الصلح ولم يقل أجزت ما صنع فانه يرجع على الغريم بخمسين ويرجع الغريم على القابض بخمسين من قبل أن أجاز الصلح ليست أجازة القبض * رجلان لهما في يد رجل غلام أو دار صالحه أحدهما منه على مائة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان الذي في يديه الغلام مقرباً للغلام فانه لا يشاركه في المائة وان كان جاحداً لشاركه فيها وقال محمد رحمه الله تعالى هما سواء لا يشاركه فيها الا أن يكون الغلام مستهلكاً كذا في الظهيرية * وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجلان اشتريا من رجل جارية أشترى أحدهما نصفها بألف درهم واشترى الآخر نصفها بألف درهم ثم وجداهما عيباً ورذاها ثم قبض أحدهما حصته من الثمن لا يشاركه صاحبه فيما قبض دفع الثمن مختلطاً في الاستدأء وأدفع كل واحد منهما الثمن على حدة وكذلك ان استحققت الجارية فان وجدت الجارية حرة وقد دفع الثمن مختلطاً كان للآخر أن يشاركه القابض فيما قبض وفيه أيضاً عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن قرأ لهذين عليه ألف درهم من ثمن جارية اشتراها منهما فقال أحدهما صدقت وقال الآخر كذبت ولكن هذه الخمسمائة التي أقررت بها هي لي عليك من ثمن اشتريته معنى ثم ان الغريم قضى هذا خمسمائة لم يكن لصاحبه أن يشاركه فيما قبض ولا يصدق

الرسول ذكر أن الثوب المدفوع لو كان للقصار لا يضمن الرسول وان كان لغير القصار كان لصاحب ذلك الثوب الخيار الغريم ان شاء ضمن القصار وان شاء ضمن الرسول فان ضمن القصار لارجع للقصار على الرسول * قصار شمس ثوب القصار فاحترق كان ضامناً وكذلك اذا عسر الثوب ففترق وان فعل ذلك أجبر القصار ولم يتعمد الفساد لا يضمن الاجبر ويضمن الاستاذ وعن محمد رحمه الله تعالى اذا أدخل القصار سر اجاً في حانوته فاحترق به ثوب بغير فعله ضمن لان هذا مما يمكن الاحتراز عنه في الجملة وانما لا يضمن الخرق الغالب الذي لا يمكن الاحتراز عنه ولا يمكن من اطفائه وهذا قوله أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن ما هلك بغير صنعه * رجل دفع الى قصار ثوباً ليقصه فغاص صاحب الثوب وطلب ثوبه فقال له القصار دفعت ثوبك الى رجل طنت أنه ثوبه كان القصار ضامناً فصل في الخياط والتساج * اذا قال صاحب الثوب للتساج اذهب بثوبي الى منزلتي حتى اذارجعنا من الجمعة سرت الى منزلي وأوفى عابثاً أجرك فاحتمل الثوب من يد الحائل في الزجة قال الفقيه أبو بكر البخني ان كان الحائل دفع الثوب الى صاحبه أو مكنه من الاخذ ثم دفعه الى الحائل ليوفى له الاجر يكون الثوب رهناً فاذ هلك بآل الاجر وان كان صاحب الثوب دفع اليه الثوب على وجه الدبعة لا يضمن الحائل فيكون اجره على صاحب الثوب على حاله ولو منع الحائل بالاجر قبل الدفع اختلف فيه العلماء فان اصبطها على شيء كان حسناً

لان عنده الاجر المشترك

میں نے مجھ پر رحم فرما اللہ تعالیٰ

للساج الاول لا يضمن واحد منهما وان لم يكن الثاني أجبر الاول ضمن الاول عند الكل ويضمن الاجبر عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ولا يضمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو كالمودع اذا أودع أجنبيا عندهما صاحب الوديعة أن يضمن أيهما شاء وعند أبي حنيفة له أن يضمن المودع الاول وليس له أن يضمن الثاني * نساج ترك كرباسا في بيت الطراز فسرق ليلًا قالوا ان كان الموضع الذي ترك فيه الكرباس مما يحفظ فيه الثياب لا يضمن وان كان مما لا يحصن فيه الثياب ولا يحفظ ورضي به صاحب الثوب لا يضمن أيضا والضمن رجل دفع ذهبًا الى صائغ ليبتذله سوارا منسوجا والنسج لم يكن من عمل هذا الصائغ فأصلح الذهب وطوله ودفعه الى من نسجه فسرق من الثاني قالوا ان كان الصائغ الاول دفع الى الثاني بغير أمر المالك ولم يكن الثاني أجبر الاول ولا لتبذله كان للمالك أن يضمن أيهما شاء في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الصائغ الاول أما الثاني ان سرق منه بعد العمل لا يضمن لانه اذا فرغ من العمل صارت يده وديعة أماما دام في العمل كانت يده ضمان لانه يتصرف في مال الغير بغير اذنه وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى مودع المودع لا يضمن مالم يتصرف في الوديعة بغير اذن مالكها رجل قال خياط انظر الى هذا الثوب فان كفا في قصافا قطع به درهم وخطه فقال الخياط نعم وقطعه ثم قال بعدما قطعته انه لا يكفينك ضمن الخياط قيمة الثوب لانه انما أذن له بالقطع بشرط الكفاية ولو قال الخياط انظر لي كفيني قصافا فقال الخياط نعم

فقال صاحب الثوب اقطعه فقطعه فذا هو لا يكفيه لا يضمن الخياط شيئا لانه اذن له بالقطع مطلقا وان قال الخياط نعم فقال صاحب الثوب
فاقطعه او قال اقطعه اذا فقطعه كان ضامنا اذا كان لا يكفيه لانه علق الاذن بالشرط * استأجر خباز ينضج له طعام وليمة فافسد الطعام
فأحرقه أو لم ينضجه كان ضامنا لانه أجبر مشترك فيضمن ما أفسد بجناية يده ولولم يفسد الخباز شيئا ولكن رب الدار اشتري راوية من مائة من
صاحب البعير فادخلها الدار ففسد البعير فخر على القدر وكسر دوا أو أفسد الطعام لا يضمن صاحب البعير شيئا لانه ساق بأمر صاحب الدار ولا
ضمان على الخياط ففسد لانه فسد لا بفعله وكذا الوسيط البعير على ولد صغير أو عبد صغير لصاحب الدار فقتله لا يضمن صاحب البعير والخماس
اذا هلك العبد في يده لا يضمن لانه أجبر مشترك فلا يضمن ما هلك عنده لا يصنعه وكذا الدال اذا دفع الثوب الى رجل ليراه فيشتره فذهب
الرجل بالثوب من بين يديه ولم يطفقه الدال لا يضمن لانه مأذون بهذا الدفع عادة * رجل دفع الى خياط ثوبا بالخيطه قيصا فخطاه قبا ذاطاق واحد
الذي يقال له بالقارسية يكنى خيرا المالك ان شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمة ثوبه وان شاء أخذ الثوبا وعطاه أجر مثله لا يراد على المسمى وان
اختلفا فقال رب الثوب أمرتك أن تقطعه قيصا وقال الخياط لا بل أمرتني أن أقطعه قبا كان القول قول صاحب الثوب وان أمره أن
يقطعه قيصا فخطاه سراويل فهو الاول (٣٤٣) سواء قيل هذا لا يجب الاجر اذا أخذ الثوب رجل أمر رجلا أن ينقش اسمه في فص

خاتمته فغفل ونقش اسم
غيره يضمن الخاتم * ولو أمر
رجلا ليصنع ثوبا به برعفران
أو بالبقم فصنعه بصنع من
جنس آخر كل رب الثوب
أن يضمنه قيمة ثوبه أيضا
ويترك الثوب عليه وان شاء
أخذ الثوب وأعطاه أجر
مثله لا يراد على المسمى وان
صنعه بجنس ما أمره الا انه
خالف في الوصف بأن أمره
أن يصنعه بربع ففزع عصف
فصنعه بقفز عصف
وأقر بذلك رب الثوب خير
رب الثوب ان شاء ترك الثوب
عليه وضمنه قيمة ثوبه أيضا
وان شاء أخذ الثوب
وأعطاه ما زاد من العصف
فيه مع الاجر المسمى وذكر

اذا كانا بين رجلين وأحدهما غائب أو كانت الارض بين بالغ وقيم يرفع الامر الى القاضي فان لم يرفع
الحاضر وزرع الارض بحصته طاب له وفي الكرم يقوم الحاضر فاذا أدرك الثمر يبيعها ويأخذ حصته من
الثمن وتوقف حصة الغائب فاذا قدم الغائب خيران شاء ضمنه القيمة وان شاء أخذ الثمن كذا في فتاوى
قاضيان * في الفتاوى طعام أو دراهم بين اثنين غاب أحدهما واحتاج الآخر الحاضر وأخذ منه نصفه
قال محمد رحمه الله تعالى أرجو أن لا بأس به قال الذبيبة أبو الليث وبه نأخذ كذا في الفتاوى الغيبانية * وفي
الكيل والموزون له أن يعزل حصته بغيبه شريكه ولا شيء عليه ان سلم الباقي وان هلك كان عليه ما كذا في
النهر الفائق * دار بين حاضر وغائب مقسومة ونصيب كل واحد منهما مفر وزليس لاحد أن يسكن في
نصيب الغائب ولأن يواجره بغير أمر القاضي وللقاضى أن يواجره ان خاف أن يحرب لو لم يكن أحد
ويمكن الاجر للغائب هكذا في خزنة المفتين * دار بين أخوين وأختين ولهما زوجتان وللأختين زوجان
فالأخوين أن ينعازوا عن الاختين عن الدخول فيما إذا لم يكونا محرمين لزواجهما ولو كانت بين اثنين
يسكنان فيما فليس لاحدهما أن يمنع صاحبه من الصعود على سطحها لانه تصرف فيما له حق كذا في القنية
* سكة غير نافذة بين عشرة اكل منهم في دار غير أن لاحدهم دار في سكة أخرى لا طريق لها الى هذه السكة
ليس له أن يفتح بابا الى هذه السكة به أتى أبو القاسم والقنية أبو جعفر وأبو الليث وهو الصحيح كذا في
الفتاوى الغيبانية * طاحون مشترك بين اثنين أنفق أحدهما في عمارته لم يكن متطوعا بخلاف ما اذا
أنفق على عبد مشترك أو أذى خراج كرم مشترك حيث يكون متطوعا كذا في السراجية * دار بين اثنين غاب
أحدهما وأجرها الآخر وأخذ الاجرة فللغائب أن يشاركه في الاجر كذا في القنية * وقال أبو القاسم
في أرض مشاعة بين قوم فزرع بعضهم بعض هذه الارض يذره وساق اليه من الما المشترك بينهم واستترك
الارض ستمين بغير إذن شركائه قال ان حصل له بعد الما ياتيه من نصيبه هذا القدر وكانوا يتناون قبل ذلك
لا ضمان عليه ولا شركة لشرائه في المشترك كذا في التنازعية * وما كان على الراهن اذا آذاه المرتهن بغير

اذن

في المشتق عن أبي يوسف هذا اذا صبغ بربع القفيز ولا ثم صبغه ثلاثة أرباع القفيز فيكون له الخيار على
الوجه الذي ذكرنا ما اذا صبغما ابتداء بقفز عصف نضرية واختار أخذ الثوب أعطاه ما زاده الصبغ فيه ولا أجر له ههنا وهكذا ذكر القدرى
وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اما على قول محمد اذا أمره أن يصبغه بمن من عصف بدهم وصبغه بمن نضرية واحدا من شاء ضمنه
قيمة ثوبه أيضا وان شاء أخذ الثوب وأعطاه ما زاد من العصف في ثوبه وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى ما يوجب
التسوية في الجواب بين أن يصبغه بضرية أو بضرتين * رجل استأجر رجلا يصمر بيته فضره أعطاه ما زاد من الضر فيه * رجل
دفع غزلا الى حائك لينسجه سبعة ارباع فعمله اكبر من ذلك أو أصغر كل صاحب الغزل الخيار ان شاء ضمنه مثل غزله وان شاء أخذ
الثوب وأعطاه الأجر المسمى ولا يزيد على الاجر في الزيادة وفي نقصان أعطاء من الاجر بحساب ما نقص ولا يجاوز ما سمي وكذا ان أمره
صفيقا فجله بريق أو على العكس لانه في الزيادة متبرع وفي النقصان نقص العمل وان أمره أن ينجع ثيابا في ثمان فنجع سستين في ثمان
ان شاء ترك الثوب عليه وضمنه غزله وان شاء أخذ الثوب وأعطاه بحساب ثلثه أو رابع الاجر الذي حمه كمال أو لم ياله ضرب له
لينا فضره البعض وفات وقت الباقي يجيب الاجر بحساب ما عمل ومن المشايخ من فرق بين الثوب وبين البين فقال في البين يجيب له حصة

ما عمل من الاجر الذي عمله وفي التوبة اجر مثله لا يزاد على ثلاثة ارباع ما سعى واختر شمس الاثمة السر خفي رحمه الله تعالى القرفيين
 الثوب وبين اللبن على هذا الوجه الذي ذكرنا لان في الثوب قيمة ما عمل يزاد بحكم الزيادة ولا يكون للمعمل تلك القيمة اذا انفردت عن الباقي وفي
 اللبن لا يزداد قيمة البعض ببعض * ولو ان التساج وفي بالذرع والصفة وزاد يعني زاد ذراعا واحدا على ما شرط روى عن محمد ان صاحب
 الغزل بالخيار ان شاء ضمنه مثل غزله وترك الثوب عليه وان شاء أخذ الثوب واعطاه الاجر المسمى لا يزداد على الاجر المسمى لزيادة الذرع أما
 الخيار لتغيير الصفة عليه فانه قد يحتاج الى الثوب القصير ولانه لو لم يزد في الذرع ربما يفضل شيء من غزله فيغيره واذا اختار أخذ الثوب لا يلزمه
 زيادة الاجر لزيادة الذرع لانه متبرع في الزيادة * ولو دفع غزلا الى حائك وأمره أن يزيد في الغزل من عند نفسه رطلا فقال زدت وأنكر رب
 الثوب فان حلف رب الثوب على علمه برئ وان نكل لزمه مثل الزيادة وان اتفقا أن غزل الامر كان منا والثوب منوان فقال الامر الزيادة
 من الدقيق لا يقبل قوله لان وزن الدقيق في العادة لا يبلغ وزن الغزل وان كان الثوب مستهلكا وأنكر الامر الزيادة كان القول قول رب
 الثوب * ولو دفع الى صائغ عشرة دراهم وقال له زدني درهمين يكون ذلك قرضاعلى واجعل من ذلك قدا ولك أجر درهم فقال الصائغ زدت
 وأنكر الامر قال محمد رحمه الله تعالى بها الفا واذا حلفا فيخير الصائغ ان شاء دفع (٣٤٣) اليه القلب وأخذ أجره خمسة دنانير

وان شاء رد على الامر
 عشرة دراهم وأخذ القلب
 * ولو دفع الى نذاف جبة
 وقطنا وأمره أن يزيد من
 عنده شيئا من القطن فجاء
 بعشرين استنار قطن في
 الثوب وقال لا امر دفعت
 الى عشرة أسانير وزدت
 عشرة وقال رب الثوب
 دفعت اليك خمسة عشر
 وزدت خمسة كان القول
 قول النذاف ولو قال
 صاحب الثوب دفعت اليك
 خمسة عشرة استنار
 وأمرتك أن تزيد خمسة
 أسانير وقال النذاف
 دفعت الى عشرة وأمرني
 أن أزيد عشرة فيخير صاحب
 الثوب ان شاء صدقه ودفع
 اليه عشرة أسانير وان شاء

اذن الراهن يكون متطوعا وكذا لو أدى الراهن ما يجب على المرتين وان أدى أحدهما ما كان على صاحبه
 بأمره أو بأمر القاضى يرجع عليه وعن أبي يوسف وأبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان الراهن غائبا
 فأنفق المرتين بأمر القاضى يرجع عليه وان كان حاضر الا يرجع عليه والفقوى على أن الراهن لو كان حاضرا
 وأبي أن ينفي فأمر القاضى المرتين بالاتفاق فأنفق يرجع على الراهن ومسائل الشركة ينبغي أن تكون
 على هذا القياس هكذا في فتاوى قاضيان * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل علمه ألف درهم لرجل
 فأمر رجلا بادهاء ألف عليه فأتياه ثم رجع أحدهما على الآخر فقبض منه خمسمائة فان أتياه من مال
 مشترك بينهما كان لصاحبه أن يشاركه فيه وان لم يكن ما أتياه مشتركا بينهما بان كان نصيب كل واحد منهما
 ممتازا عن نصيب صاحبه حقيقة الا أنهم ما أتياه جميعا فان أحدهما لا يشارك صاحبه فيما قبض كذا في
 المحيط * وكذا لو باعوا وأجر عبد الهذا أو أمة لهذا صفقة واحدة فقبض أحدهما شركة الآخر كذا في
 الكافي * وفي الجامع أيضا شاهدان شهدا على رجل أنه كاتب عبد له بالثمن درهم الى سنة وقيمة العبد ألف
 درهم ثم رجع الشاهدان عن شهادتهما كان للمولى الخيار ان شاء ضمن الشاهدين قيمة العبد ألف درهم حالة
 وان شاء اتبع المكاتب بيدل الكتابة أنى درهم فان ضمن الشاهدين قيمته حالة قام الشاهدان مقام المولى
 في ملك بدل الكتابة فاذا استوفى ذلك من المكاتب طاب لهما أحد الاثنين ولزمهما ما التصديق بالالف الآخر
 ويعتق المكاتب ويكون ولا المكاتب للمولى فان أدى المكاتب الى أحد الشاهدين ألف درهم لا يعتق
 وهل لصاحبه أن يشاركه فيما قبض قال ليس له ذلك قال في الكتاب ويستوى في هذا ان أتياه القيمة من مال
 مشترك أو غير مشترك وكذلك البيع اذا شهد شاهدان على رجل أنه باع عبده هذا من فلان بالثمن درهم
 الى سنة وقيمة العبد ألف درهم والمشتري يدعى ذلك والبائع يحجده فقبض به ثم رجع الشاهدان عن شهادتهما
 كان للمولى الخيار ان شاء اتبع المشتري بالثمن الى أجل وان شاء ضمن الشاهدين قيمته حالة فان اختار تضمين
 الشهود فاما مقام البائع في ملك الثمن لاني ملك العبد فطيب لهما أحد الاثنين ويتصدق بالالف الآخر

اخذ منه قيمة توبه ومثل عشرة أسانير قطن ويترك الثوب على النذاف ورجل دفع الى خياط ثوبا بالخط له قيضه درهم على أن يفرغ منه اليوم
 جازي في قولهم فصل في الحفار * رجل استأجر حفارا وبين له مكان الحفرة وعمقها ودورها بجر معلوم جازوا ان حفر بعض ما شرط
 عليه فاستقبله جبل ان كان يمكنه الحفر مع ذلك الا أنه يشتد عليه العمل يجبر على العمل وكذا لو ظهر الملع في البئر قبل أن يبلغ منتهى ما أمر به
 فان كان يستطيع الحفر مع ذلك لزمه وان كان لا يستطيع يكون عذرا وان استأجره ليحفر قبرا وبين موضعه فحفر في موضع آخر لا أجر له وان
 لم يبين له موضع الحفر صح العقد استحقاقا فينصرف الى الحفر في مقبرة تلك المحلة وكذا لو لم يبين له عمقه ولا عرضه جاز استحقاقا وينصرف
 الى المتعارف وكذا اذا لم يبين له الحد ولا شفا ينصرف الى المتعارف في تلك البلدة وهو كالواستأجر لبايا ليضرب له اللبن ولم يبين اللبن فان كان
 هناك ملين متعارف ينصرف اليه استحقاقا ولا يفسد العقد وان استقبل الحفار في حفرة البئر والقبر حفرة لا يزداد في أجره كالأبقص من
 أجره بسبب لبن المكان وحسب التراب من القبر يكون على الحفار استحقاقا وان اختلف المستأجر وحافر البئر بعد ما حفر خمسة أذرع فقال
 المستأجر نهرت عليك عشرة أذرع وقال الحفار لا بل شرطت خمسة أذرع كان القول قول المستأجر مع عيونه وأعطاه من الاجر بحسب ذلك
 فيصنف الحفار على دعوى المستأجر ويترك الاجارة فيما بقي وان اختلفا على هذا الوجه قبل الخوض في العمل تحالفوا تركا ورجل استأجر

حفار الجفر له حوضا عشرا في عشر بعشر قدراهم وبين ٤٠٠ فخر خمسة في خمسة كان عليه ربع الاجر لان العشر في العشر يكون مائة وخمسة في خمسة يكون خمسا وعشرين فيكون ربع الجمله فلهذا يلزم ربع الاجر * **فصل في اجارة الدواب والضمان فيما يجب وفيما لا يجب** * رجل تكارى ابلا مسمى بغير عينها من كوفة الى مكة بأجر معلوم ذكر في الكتاب أنه يجوز قالوا لم يرد بهذا أن يؤجر ابلا بغير عينها فان ذلك لا يجوز وانما أراد به أن ينقل المكاري الجوله فقال له المستكرى اجلني الى مكة على ابل فيكون المعقود عليه في الذمة وبعضهم أجروا الجواب على اطلاق الكتاب وجوزوا ذلك لكان العادة * رجل استأجر دابة ليطحن بها كل يوم درهم وبين ما يطحن من الخنطة أو لشعبه ونحو ذلك ذكر في الكتاب أنه يجوز وان لم يبين مقدارا ما يطحن وهكذا قال بعض المشايخ وقال الشيخ الامام المعروف بخوار زاده لابد من بيان مقدار ما يطحن كل يوم وعليه الفتوى * رجل اكترى ابلا من بخارا الى بغداد وألحج ثم اختلفا في وقت الخروج من بخارا فالقول في ذلك قول من يريد الخروج في الوقت المعروف للخروج لاهل بخارا * رجل اكترى ابلا من الكوفة الى مكة للرحل ذاهبا وجائيا كان له أن يركبها يوم التروية ويوم عرفة ويوم النحر وثلاثة أيام التشريق * رجل استأجر أجيرا أو ماليا ليعمل له كذا قالوا ان كان العرف بينهم أنهم يعملون عن طلوع الشمس الى العصر فهو على ذلك (٣٤٤) وان كان العرف أنهم يعملون من طلوع الشمس الى غروب الشمس فهو على ذلك

وان كان العرف مشتركا فهو على طلوع الشمس الى غروبها اعتبارا لذكر اليوم * رجل استأجر بعير للعمل فحمل البعير في العرف هو الوسق وهو بالامناء مائتان وأربعون منا * رجل استأجر دابة الى ممر قند أو غيرها من الامصار فاذا دخلها كان له أن يأني بها الى مسكنه استحسانا * رجل استأجر دابة أو عبدا فان مؤنة الرد بعد الفراغ على صاحب الدابة والعبس وكذا مؤنة رد الرهن تكون على الراهن ومؤنة رد الدابة على صاحبها ومؤنة رد المستعار على المستعير ومؤنة رد الغصب تكون على الغاصب وكذا مؤنة رد المبيع يباعا فاسد بعد الفسخ تكون على القابض * رجل استأجر دابة ليعمل عليها جلا مقدرا وحل ثم أراد صاحب الدابة أن يضع عليها شيئا من متاعه مع حل المستأجر كان للمستأجر أن يمنعه فان وضع مع ذلك وبلغت الدابة الى الموضع الذي سماه كان على المستأجر جميع الاجر المسمى وليس هذا كصاحب الدار اذا شغل بعض الدار المستأجرة سقطت حصته لان الموضع الذي شغله صاحب الدار من الاجر * رجل استأجر دابة وقبضها كان له أن يؤجرها ويبيعها ويؤدها هكذا قال في الكتاب وهذا انما يستقيم فيما لا يتفاوت فيه الناس أما اذا استأجرها لركوب نفسه ليس له أن يركب غيره * رجل استأجر دابة ليركبها الى مكان معلوم فركب وحل مع نفسه جلا فعطيت الدابة بضمن من قيمته مقدارا الزيادة وطريق معرفة مقدار الزيادة الرجوع الى أهل البصر أن هذا الحل لم يرد على ركوبه في الثقل هذا اذركب ووضع الحل في غير الموضع الذي يركب وان ركب على موضع الحل بضمن جميع القيمة * رجل استأجر دابة ليذهب بها الى موضع كذا فركبها في المصر في حوائجها يكون مخالفا حتى لو عطيت الدابة من ركوبه بضمن قيمتها ورجل استكرى دابة لمسية فربخ فساو عليه اسبعة فرائخ كان عليه الاجر المسمى للربخ وفيما زاد على الفريخ يكون غاصبا ولا أجر عليه وان أرضى المستأجر صاحب الدابة بقبض كان أفضل * رجل استأجر حمارا ليحمل عليه وقر حنطة الى المدينة فعمل عليها الخنطة الى المدينة فلما انصرف من المدينة حمل في انصرافه على الحمار فغيرا من ملح فرض الحمار

فان قبض أحدهما شيئا لا يشاركه صاحبه فيه كذا في المحيط * ولو عجز المكاتب وانفسخت الكتابة أو انفسخ البيع رد السيد على الشاهدين ما قبض منهم من الضمان ورجع المولى بما قبضه من المكاتب ورجع المشتري أيضا بما قبضه من الثمن كذا في الكافي * جارية مشتركة بقاءها غاصب فاستولدها المشتري فقضى القاضي للغصب منها بالجارية والعقر وقيمة الولد معا شتر كما يقبضه أحدهما وان وقع القضاء له ما متفرقا شتر كما في قيمة الجارية والعقر دون قيمة الولد حتى لو قبض أحدهما نصيبه من قيمة الولد لا يشاركه الاخر فيه وان اختارا أحدهما تضمين البائع والاخر تضمين المشتري لم يشر كافي شي وان قضى لاحدهما بنصف قيمة الولد ثم مات الولد ثم حضر الاخر لا شيء له وان ماتت الجارية في يد المشتري فالمولى بالخيار ان شاء ضمن البائع قيمة الجارية وان شاء ضمن المشتري وفي الوجهين جميعا له أن يضمن المشتري العقر وقيمة الولد وكذلك لو اشتري دار أو بنيا فيها فاستحققت فقضى لهما بقيمة البناء على البائع فما يقبضه أحدهما يشاركه الاخر فيه وان قضى متفرقا لم يشاركه الاخر فيه كذا في محيط السرخسي * وقال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجلان غصبا عبدا من رجل قيمة ألف درهم فصارت قيمته ألفي درهم ثم جاء رجل وغصب العبد منه ما فات في يد الثاني ثم حضر المولى فهو بالخيار ان شاء ضمن الغاصبين الا أن قيمة ألف درهم وان شاء ضمن الغاصب الثاني ألفي درهم ويطلب لهما أحد الاثنين ويتصدقان بالالف الاخر فان قبض أحدهما من الثاني ألف درهم كان للاخر أن يشاركه فيه * وفيه أيضا رجلان غصبا من رجل عبدا فباعاه من رجل فبات العبد في يد المشتري فالمولى بالخيار ان شاء ضمن الغاصبين وان شاء ضمن المشتري فان ضمن الغاصبين تم بيعهما وكان الثمن لهما فلو قبض أحدهما شيئا من الثمن كان لصاحبه أن يشاركه فيه فان اتي المولى أحد الغاصبين بضمن نصف قيمته تم البيع في نصيبه ووجب له نصف الثمن فان لم يقبض الغاصب الذي أتي نصف القيمة من الثمن شيئا حتى ضمن المالك الغاصب الاخر أيضا نصف قيمته حتى نفذ البيع في النصف الاخر ثم قبض أحد الغاصبين من المشتري حصته من الثمن كان للاخر أن يشاركه فيه فلو أن

فاسد بعد الفسخ تكون على القابض * رجل استأجر دابة ليعمل عليها جلا مقدرا وحل ثم أراد صاحب الدابة أن يضع عليها شيئا من متاعه مع حل المستأجر كان للمستأجر أن يمنعه فان وضع مع ذلك وبلغت الدابة الى الموضع الذي سماه كان على المستأجر جميع الاجر المسمى وليس هذا كصاحب الدار اذا شغل بعض الدار المستأجرة سقطت حصته لان الموضع الذي شغله صاحب الدار من الاجر * رجل استأجر دابة وقبضها كان له أن يؤجرها ويبيعها ويؤدها هكذا قال في الكتاب وهذا انما يستقيم فيما لا يتفاوت فيه الناس أما اذا استأجرها لركوب نفسه ليس له أن يركب غيره * رجل استأجر دابة ليركبها الى مكان معلوم فركب وحل مع نفسه جلا فعطيت الدابة بضمن من قيمته مقدارا الزيادة وطريق معرفة مقدار الزيادة الرجوع الى أهل البصر أن هذا الحل لم يرد على ركوبه في الثقل هذا اذركب ووضع الحل في غير الموضع الذي يركب وان ركب على موضع الحل بضمن جميع القيمة * رجل استأجر دابة ليذهب بها الى موضع كذا فركبها في المصر في حوائجها يكون مخالفا حتى لو عطيت الدابة من ركوبه بضمن قيمتها ورجل استكرى دابة لمسية فربخ فساو عليه اسبعة فرائخ كان عليه الاجر المسمى للربخ وفيما زاد على الفريخ يكون غاصبا ولا أجر عليه وان أرضى المستأجر صاحب الدابة بقبض كان أفضل * رجل استأجر حمارا ليحمل عليه وقر حنطة الى المدينة فعمل عليها الخنطة الى المدينة فلما انصرف من المدينة حمل في انصرافه على الحمار فغيرا من ملح فرض الحمار

في الطريق وذلك ضمن قيمة الحمار اذا حمل عليه الخ بقدرانه * الاستأجرة دابة يعمل عليها حنط من موضع معلوم الى منزله يوما الى الليل فكان يحمل الحنطة الى منزله وفي الذهاب الى موضع الحنطة يأنيار كعب الدابة فعطبت الدابة قال بعضهم ضمن قيمة الدابة لانه استأجرها للعمل دون الركوب فصير غاصبا بالركوب * وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لا يضمن لان العادة فيما بين الناس الركوب في هذا الموضع حتى لو لم يكن ذلك عادة لهم كان ضامنا * رجل استأجر حمارا يعمل عليه اثني عشر وقران التراب الى أرضه بدرهم وصاحب الدابة يعرف أرضه فكلمها عادا المستأجر من أرضه يعمل عليه وقران اللين ان سلت الدابة حتى فرغ من العمل وجب الاجر ولا يجب الضمان وان هلك الحمار قالوا ان هلك في الرجوع مع اللين يضمن قيمة الحمار ولا يجب الاجر لانهم لا يجتمعان قال المصنف رحمه الله تعالى وعندي يجب نصف دانق للوقر الاول مع قيمته لانه لم يكن غاصبا في ذلك الوقت وانما صار غاصبا بعد فوجب الاجر للوقر الاول كافي مسئلة الفراسخ وبعد ما صار غاصبا لا يجب الاجر اذا هلك الحمار وان سلم يجب كل الاجر لانه وان صار محالفا لكن اذا سلت الدابة يجب الاجر كما لو استأجر دابة الى موضع معين فجاوز ذلك الموضع وهلك يضمن قيمتها وان سلت الدابة يجب تمام الاجر * وكذا لو استأجر دابة ليركبها بنفسه فركبها وأردف غيره فعطبت الدابة يضمن نصف القيمة وعليه نصف الاجر ان كانت الدابة تطيق (٣٤٥) ذلك وان سلت كان عليه كل الاجر

* رجل استأجر دابة للركوب الى الكوفة فجاوز بها عن الكوفة مقدار ما لا يسامح فيه الناس وركب في تلك الزيادة أولم يركب ثم ردها الى الكوفة كان عليه الاجر الى الكوفة فتكون الدابة مضمونة عليه ما لم يرتد الى صاحبها حتى لو هلك في طريق الكوفة يضمن قيمتها ولا يسقط عنه شيء من الاجر وهذا قول أبي حنيفة الآخر وهو قول صاحبه رحمه الله تعالى وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أولا اذا ردها الى الكوفة برئ من الضمان ثم قال لا يبرأ عن الضمان بازالة التعدي * وكذا المستعير بخلاف

الغاصب الذي أدى نصف القيمة أو لا استوفى من المشتري نصف الثمن ثم ان المالك ضمن الغاصب الآخر نصف القيمة حتى نفذ بعيه فأراد الثاني أن يشارك الاول فيما قبض لم يكن له ذلك واذا لم يكن للثاني أن يشارك الاول فيما قبض كان للثاني أن يتبع المشتري بنصيبه فان قبض جميعا الثمن على هذا الوجه ثم ان الاول وجد ما قبض رصاصة أو ستوفة كان له الخيار ان شاء اتبع المشتري بنصف الثمن وان شاء شارك شريكه فيما قبض ثم يتبعان المشتري ولو وجد الاول ما قبض بنهرجة أو زيوفا فردد على المشتري ليس له أن يشارك الثاني فيما قبض ولو كان الثاني هو الذي وجد ما قبضه ستوفة أو رصاصة أو زيوفا فردد على المشتري لم يكن له أن يشارك الاول فيما قبض هكذا في المحيط * لو قتل المكاتب رجلا خطأ وله وليان فقدمه أحدهما الى القاضي وأقام البينة فقضى القاضي بالدم كله وقضى بالقيمة له ما شارك الغائب الحاضر فيما قبضه وان قضى القاضي للحاضر بنصف القيمة وقبضه لم يشاركه الآخر فيه ولو كان المقتول اثنين لم يشارك أحد الوليين الآخر فيما قبضه سواء وقع القضاء مجتمعا أو متفرقا كذا في محيط السرخسي * ولو كان الجاني مدبرا اشترى كاسوا موقع القضاء معاً ومتفرقا ولو كان الجاني عبداً للمقتول وليان واختار السيد دفع نصف الجاني أو فدائه الى أحد وليي الدم الواحد فهو اختيار حتى لا خروا شتر كافي المقبوض ولو قتل رجلين فدفع النصف الى أحدهما وفدى النصف لم يشاركه الآخر ولو قتل رجلا عدوا له وليان فصالح المولى مع أحدهما على ألف لم يشتر كالان حقهما في الاصل القصاص وانما تحول الى الألف بالصلح وانه مختلف حتى لو صالحا جله اشترى كذا في الكافي * عبيدين رجلين غصب أحدهما من صاحبه فباعه بألف درهم ودفعه المشتري جازا لبيع في حصته فان لم يقبض الثمن حتى أجبر صاحبه جازا لبيع أن يقبض الثمن كله فان قبض شيئا كان مشتركا بينهما حتى لو هلك هلك عليهما بخلاف واحد من الشريكين اذا قبض حصته من الدين المشترك حيث يصح القبض في نصيبه حتى لو هلك قبل مشاركة صاحبه اياه كان الهلاك على القابض كذا في المحيط ناقلا عن المنتقى * ولو غصب رجل آخر نصيب أحدهما أو باعه مع الشريك

(٤٤ - فتاوى ثانی) المودع وقال بعضهم برئ في الكل عن الضمان بازالة التعدي وقال بعضهم اذا استأجرها اذا هابوا جابا برئ وكذا المستعير وان استأجرها اذا هابا لا يبرأ عن الضمان في كل حال الا المودع * وذكر في الاصل اذا استأجرت المرأة درعاً تلبسه ثلاثة أيام ان كان ثوب بذلة لها أن تلبسه في الايام والليالي وان كان ثوب صيانة تلبسه في النهار وفي أول الليل وفي آخره وليس لها أن تلبسه كل الليل فان لبسته كل الليل ونامت فيه حتى جاء النهار برئت عن الضمان اذا لم يتخرق الثوب والفرق بين مسئلة الثوب ومسئلة اجارة الدابة على القول المختار ما عرف في الاصل * وان استأجر دابة ليركبها الى مكان معلوم فلما سار بعض الطريق جحد الاجارة وادعى أن الدابة له يصير ضامنا حتى لو عطبت بعد الجحد قبل أن يركبها يضمن قيمتها وان جحد ثم ركبها بعد ذلك برئ عن الضمان وكان عليه جميع الاجر * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجب الاجر للركوب بعد الجحد لانه صار غاصبا بالجحد * رجل استأجر دابة يوما للركوب كان له أن يركبها من طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس لان اليوم حقيقة اسم لما بعد طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس وليس ههنا عرف بخلاف الحقيقة وفيها اذا استأجر أجرا يوماً تركت الحقيقة بحكم العرف * رجل تكارى دابة ليلا فانه يركبها عند غروب الشمس ويردها عند طلوع الفجر الثاني وان تكارى دابة نهاراً لم يذكر هذا في الكتاب قال بعضهم يركبها من طلوع الشمس الى غروبها لان النهار اسم للباس * وقال بعضهم هذا اذا

كان من أهل اللغة يعرفان بين اليوم والنهار أما العوام لا يعرفون بين ذلك فيكون الجواب فيه كالجواب في اليوم * وان استأجرها إلى العشي تنقضي الاجارة بدخول وقت الظهر * رجل استأجر دابة ليركبها انسانا فاركها امرأة ثقيلة يسرج أو رحل فعطبت لا يجب عليه الضمان ولا على المرأة لأن يعلم أن مثل تلك الدابة لا تطبق حملها فيضمن قيمتها إذا عطبت * رجل استأجر دابة إلى موضع معلوم ليركبها بنفسه فلم يركب وأركب غيره وسلت الدابة لا يجب الاجر وان عطبت يضمن قيمتها وان ركب بنفسه وأردف غيره كان عليه كل الاجر ولا ضمان عليه إذا سلمت وان عطبت الدابة من ركوبه ما بعد ما بلغت المكان المشروط يضمن نصف القيمة وعليه جميع الاجر سواء كان الرديف أخف منه أو أثقل ان كانت الدابة تطبق مثلها ما وان كانت لا تطبق يضمن جميع القيمة أما إذا كانت تطبق مثلها ما ذكر أنه يضمن نصف القيمة إذا عطبت وقال بعض الناس يضمن قدر الزيادة وذ كرمس الأتمة الخلواني رحمه الله تعالى هذا إذا كان الرديف كبيرا أو صغيرا يستمسك على الدابة وان كان لا يستمسك فهو بمنزلة الحمل يضمن قدر الزيادة كالمركب وحمل شيئا وبعضهم سوى بين الصغير الذي يستمسك والصغير الذي لا يستمسك فقال يضمن نصف القيمة فان أود صاحب الدابة أن يضمن الرديف نصف القيمة كان له ذلك لأنه في حق المالك غاصب نصفها ولا يرجع الرديف بذلك على المستأجر لأنه في حق (٣٤٦) المستأجر بمنزلة المستعير وان ضمن المستأجر لا يرجع المستأجر بما ضمن على

الرديف لأنه بمنزلة المستعير * ولو استأجر دابة ليركبها إلى موضع معلوم فحمل عليها صيغا صغيرا فعطبت الدابة كان ضامنا قيمتها كالمركب وحمل عليها مكان الصبي حلا آخر * رجل استأجر دابة للعمل ولم يبين ما يحمل عليها فسدت الاجارة فان لم ينقض الاجارة حتى حمل عليها شيئا جازت الاجارة ويصير كأنه استأجرها لذلك ابتداء * وكذا لو لم يحمل عليها شيئا ولكن ركبها أو أركب غيره جازت الاجارة أيضا لان الحمل يتناول الركوب * قال الله تعالى ولا على الذين اذا ما تولوا تهمهم فلأنه حمل عليها أو أركب غيره حتى جازت الاجارة يصير كأن العقد ورد عليه حتى لو فعل بعد ذلك شيئا يخالف الأول بأن أركب انسانا أو لا أركب بنفسه ثم أركب غير الاول أو كان الاول حلا الرجح ثم ركب أو أركب يصير غاصبا ضامنا * ولو استأجر دابة ليحمل عليها شيئا ساء فحمل عليها غيره فهو على وجوه وان حمل عليها من جنس المسمى الا أنه خالف المشروط بأن استأجر دابة ليحمل عليها عشرة مخاتيم من هذا الحنطة فحمل عليها عشرة مخاتيم من غير تلك الحنطة أو حمل عليها حنطة رجل آخر لا يكون مخالفا * وكذا لو استأجر ليحمل عليها ثوبا بهر ويأخذ حمل عليها ثوبا بهر ويأخذ ذلك وزنا * والثاني أن يخالف في الجنس بأن استأجر ليحمل عليها عشرة أفقره حنطة فحمل عليها عشرة أفقره شعير في القياس يكون ضامنا مخالفا وفي الاستحسان لا يكون ضامنا لان الاعتبار هو الضرر ولا ضرر ههنا لان مثل ذلك من الشعير يكون أخف على الدابة فان سلت الدابة يجب الاجر المسمى ولا يكون مخالفا وان عطبت الدابة من ذلك يضمن قيمتها ولا يجب الاجر وان استأجرها ليحمل عليها عشرة أفقره شعير فحمل عليها عشرة أفقره حنطة مثل كبل الشعير قال الفقيه أبو الليث الحافظ رحمه الله تعالى يضمن قيمة الدابة لان الحنطة أشد من الشعير وأثقل فيضمن كالمركب وحمل عليها مكان الحنطة حديدا * ولو سمي من الحنطة وزنا معلوما فحمل عليها من الشعير مثل ذلك الوزن وعطبت الدابة يضمن قيمتها وان استأجر دابة ليحمل عليها شعيرا فحمل عليها في أحد الجوالقين شعيرا وفي الآخر حنطة فحمل عليها يضمن نصف قيمتها وعليه نصف أجرها لانه في النصف موافق وفي النصف مخالف

الآخر صفقة واحدة ثم أجاز المالك فيما قبض أحدهما شره الآخر فلو أجاز به مدة قبض المالك قسطه لم يشره كذا في الكافي * وكذلك الرحلان اذا باع عبدا على أنهم بالخيار ثلاثة أيام فأجاز أحدهما ثم أجاز الآخر ثم قبض أحدهما شيئا من الثمن شاركه صاحبه فيه ولو أن الذي أجاز أولا قبض نصيبه ثم أجاز الآخر لا يشاركه فيما قبض كذا في المحيط * في النوازل سئل أبو القاسم عن رجل دفع إلى رجل مالا يعمل به على أن يرجع بينهما وقال لأرضي بأن تعمل في شركة غيرة فان علمت في شركة غيرة فاني أريد منه الحصة وتراضيا على ذلك فعمل المدفوع اليه في شركة أخرى فخرج قال ليس لرب المال شركة في رجوع ما عمله مضاربة في غير المال الذي دفع اليه كذا في التارخانية * لو تصرف أحد الورثة في التركة المشتركة ورجع فالرجع للتصرف وحده كذا في الفتاوى الغيانية * وان أمر أحد المتفاوضين رجلا بشراء عبدا بالف ولم يدفع اليه الثمن فنقض العقد المفاوضة وفأوض كل واحد منهما رجلا آخر ثم اشترى الأمر عبدا وهو يعلم بمخاوضتهما أو لا فالشراء لا امر خاصة ولا يكون للشريك الاول منه شيء لان نفاذ ذوق كيله عليه ثبت ضمنا للمفاوضة فبطل بطلان المتضمن بلا شرط علم لانه عزل حكمي ولا للثاني لان الملك في المشتري انما يقع للأمر بسبب سابق وهو التوكيل السابق ولولا ذلك التوكيل لما وقع الملك له في العبد والمالك اذا وقع لاحد الشر يكتف بسبب سابق على الشركة لا يشاركه الآخر فيه كالمركب وحمل عليها عبدا بشرط الخيار للبائع ثم فاض المشتري رجلا ثم أسقط الخيار فانه لا يكون لشريكه في العبد شركة ويجوز بين أن يرجع على الأمر أو على شريكه الثاني ثم يرجع شريكه عليه كذا في الكافي * ولو دفع الأمر إليه كرامن طعاما وأمره أن يشتري له به عبدا والمسئلة بمحالها فاشترى الوكيل بكثرته فقياس أن يكون مخالفا وفي الاستحسان لا يكون فان كان علم بمخاوضتهما ثم اشترى فهذا الاول سواء وان لم يعلم فالعبدان الأمر وشريكه القديم كذا في محيط السرخسي * في النوازل سئل أبو القاسم عن شريكين اشتركا فعمل أحدهما واغاب الآخر فلما حضر الغائب أعطاه الحاضر نصيبه ثم غاب الحاضر وعمل الغائب بعد ما حضر ورجع وأبي أن يدفع حصة شريكه من

والثالث أن يخالف إلى ما هو أضر بالدابة بأن استأجر لمل الحنطة فعمل عليها حديدا أو أجرة أو قطن أو حطب أو تبن أو طين مثل وزن الحنطة
فهبطت بضمن قيمته أو انسلت لا يجب الأجر وإن استأجرها ليعمل عليها عشرة تخاتيم حنطة فعمل عليها خمسة عشر تخنوما من الحنطة وجاء
بالحمار سليما هلك قبل أن يرد إلى صاحبه أن كان يعلم أن الحمار يطبق ذلك كان عليه ثلث القيمة وكال الأجر المسمى وإن كان لا يطبق بضمن
جميع القيمة ولا يجب الأجر وإن تكارى بغير العمل عليه محلا فعمل زاملة قالوا لا يكون ضامنا لأن الزاملة تكون أضر بالدابة وهو كالو
استأجر ليركب فعمل عليها لا يكون ضامنا وإن استأجر دابة ليسرج بسرج فأوكفه فاعطيت كان ضامنا قدر ما زاد النقل كالألو زاد في الحمل وعن
أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يضمن جميع القيمة ولو استأجر حمارا بسرج ليركبه فأسرجه سرجا آخر فإن أسرجه بسرج بمثله الحمار لا
يضمن وإن أسرجه بسرج لا يسرج بمثله الحمار كان ضامنا قيمته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن أوكفه بألف أو كف بمثله الحمار كان
ضامنا قيمته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يضمن بحسب ذلك فعلى هذا السرج ينبغي أن يكون
كذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن جميع القيمة وعندهما يضمن بقدر ما زاد من الثقل هذا إذا كان الحمار موكفا حين استأجره فإن
كان عربا ناديا استأجره فأسرجه وركب ذلك في الكتاب أنه يضمن ومساخنا رحمه (٣٤٧) الله تعالى قالوا هذا على وجهه وإن استأجره

من بلد إلى بلد لا يضمن لأن
الحمار لا يركب من بلد إلى بلد
عادة إلا بسرج أو كاف
وإن استأجره ليركب في
المصر فإن كان من ذوى
الهيات فكذلك لأن مثله
لا يركب في مصر عربا وإن
كان من العوام الذين يركبون
في مصر عربا فإذا أسرجه
يكون ضامنا وإن استأجر
دابة بغير بلجام فالجها أو
كانت ملحمة فنزع وأبدله
بلجام مثله وركب لا يضمن
وإن كانت تركب بغير بلجام
فالجها أو كانت ملحمة فالجها
بلجام لا يلزم مثلها كان ضامنا
رجل استأجر بغير اليميل
عليه بالنصف أو بالثلث فهو
فاسد ثم ينظر إن كان
العامل يؤجر الدابة من

الربح قال إن كانت الشركة بينهما على الصفة واشترط أن يعمل جميعا وشتى فما كان من تجارتهم من الربح
فهو بينهما على ما شرط من عمل كل واحد على حدة ومن عملهما جميعا * وسئل عن رجلين اشتركا على أن
يبيعا ويشتريا أو الربح بينهما نصفين ولكل واحد منهما دراهم من غير هذه التجارة فقال أحد الشرطيين
لصاحبه نقاهم المال ونقطع الشركة لأنه لا منفعة لي فيها فقامم المتاع ثم باع أحدهما نصيبه كله للأخر
وقبض بعض الدراهم وأخذ في عمل آخر ولم يقلوا فارقنا وقال الكلمة المتقدمة نأقطع الشركة مع البيع
المتأخر يكون قطعا للشركة كذا في التتارخانية * اشترك اثنان في الغزل على أن سدى الكرباس من
أحدهما واللمعة من الآخر فسجناو بالفالتوب بينهما على قدر قيمة السدى واللمعة كذا في المحيط * قال
الغنى ويحوز للاب والوصى أن يشتر كمال أنفسهما مع مال الصغير ولو كان رأس مال الصغير أكثر من
رأس مالهما فإن أشهدا يكون الربح على الشرط * وإن لم يشهدا يحل فيما بينهما وبين الله تعالى لكن
القاضي لا يصدقهما ويجعل الربح على قدر رأس المال كذا في السراج الوهاج * في المتنق عن أبي يوسف
رحمه الله تعالى مفاد وهو بل رجل لا يجوز له صاحبه أن يأخذ من الموهوب له نصف الهبة فإذا أخذ
كان ذلك بينهما نصفين وتنقص الهبة فيما بقي ويرجع اليه ما نصفين وفيه أيضا في شريكي العنان إذا
كان أحدهما يبيع والبائع فاستدان ديناً ثم ناقض صاحبه الشركة وأراد قبض نصف المتاع وقال إذا
أخذ الدين منك فارجع على ليس له ذلك كذا في المحيط * اشترى غمار كرم ثم قال لا أشررك في فيه
الثالث فهي فاسدة فإن كان ذلك قبل ادراك الثمر كذا في القنية * إذا قال لغيره أقرضني ألفاً فتجربها ويكون
الربح بينهما فأقرضه ألفاً وتجربها فالربح كله للمستقرض لا لشركة المقرض فيه كذا في الذخيرة * سئل عن رجل
أخذ من رجل استقرض من رجل مائة دينار ودفعها إليه ثم أخرج المقرض مائة دينار وخلط المالين جميعا
وقال له المقرض اذهب بهذا المال فتجربه على الشركة ففعل ذلك وبيع كيف الحكم فيه قال هو مختل
ناقص لا بد من زيادة شرط حتى تصح الشركة وسئل أيضا عن أودع عند آخر حنطة وقال له اخلط هذه

الناس وياخذ الأجر كان الأجر لصاحب البعير والعامل أجر مثل عمله * وإن كان العامل ينقل عليها الطعام ويبيع كل الكسب للعامل
ولصاحب البعير أجر مثل البعير ورجل استأجر دابة ليركبها فأمسكها ولم يركبها إن استأجرها ليركبها خارج المصر إلى مكان معلوم فأمسكها في
المصر لا يجب الأجر ويكون ضامنا وإن استأجرها ليركبها في المصر يومها إلى الليل فأمسك ولم يركبها كان عليه الأجر ولا يكون ضامنا * رجل
تكارى دابة إلى بغداد على أن يعطيه الأجر إذا رجع من بغداد لم يكن لصاحب الدابة أن يطالبه بالكرام ما يرجع من بغداد فان مات المستأجر
في بغداد كان لصاحب الدابة أجر الذهاب من تركته هكذا ذكر في المتنق وفي الأصل رجل تكارى دابة إلى موضع معلوم فلما سار بعض
الطريق نجت الدابة وضعفت عن المسير فان كان المستأجر استأجر دابة بعينها كان للستأجر الخيار إن شاء انقض الأجرة وإن شاء تبرص إلى أن
تقوى الدابة وليس له أن يطالبه بدابة أخرى وإن كان المستأجر تكارى منه جولة بغير عينها التحمل إلى ذلك المكان فإذا ضعفت الأولى كان له
أن يطالبه بدابة أخرى لأن المعقود عليه حله إلى ذلك المكان * فصل فيما يكون قضيهما الدابة والمال * رجل استأجر حمارا مشاهرة
وأمره أن يوكف الحمار فأوكفه وترك الحمار على باب المنزل ليرفع خشب الحمار فخرج لم يجد الحمار إن كان الحمار غاب عن بصر حين دخل الدار
كان ضامنا ولا فلا الآن يكون في موضع لا يعتد هذا القدر من الذهاب نضييها بأن كان في سكة غير نافذة أو يكون ذلك في بعض القرى ورجل

استأجر جاراً فربطه على آرية في المدينة في سكة نافذ فتوّم أقوام نيام ليسوا من عيال المستأجر ولا من أجراءه فسرق الحمار قالوا ان كان المستأجر لم يستحفظهم يكون ضامناً بترك الحفظ وان كان استحفظهم أو استحفظ بعضهم وقبلوا منه الحفظ ولم يكن في عقد الاجارة شرط ركوب المستأجر بنفسه وكان ذلك في موضع لا بعد النوم عن يحفظ الدواب تضييعاً لا يضمن وان كان ذلك في موضع بعد النوم من الحافظ تضييعاً ولم يستحفظهم ضمن وان استحفظهم وقبلوا منه الحفظ كان الضمان على الذي قبل الحفظ اذا لم يحفظ وان كان المستأجر شرط في الاجارة أن يركبها بنفسه يضمن المستأجر على كل حال لانه اذا شرط ذلك لم يكن له أن يؤجرها غيره ولا أن يعيرها ولا أن يودعها رجل استأجر جاراً ليحمل عليه الى المدينة فحمل عليه وساقه في طريق المدينة ثم تحلف في الطريق لبول أو غائط أو اشتعل بالحديث مع غيره فذهب الحمار وضيع ان لم يرغب الجار عن بصره لا يضمن وان غاب ضمن * وان استأجر جاراً فضل في الطريق وتركه ولم يطلبه ان لم يعلم يذاهبه حين ذهب وهو كان حافظاً لا يضمن اذا كان آسماً من وجوده لو طلبه في حوالى ذلك الموضع الذي ذهب فيه الحمار * ولو استأجر جاراً فوقفه وصلى الفجر فذهب الحمار وانتهبه انسان فان رآه نهب أو يذهب ولم يقطع الصلاة ضمن لانه ترك الحفظ مع القدرة عليه لان خوف ذهاب المال يبيع قطع الصلاة وان كان درهما * رجل استأجر مكارياً ليحمل له على (٣٤٨) دابته عصيراً الى موضع مع لوم فلما اراد المكاري أن يضع العصير على الدابة أخذ

أحد العدلين من جانب وري بالعدلين جميعاً من الجانب الآخر فانشق الرق من رمية وذهب العصير ضمن المكاري نقصان الرق والعصير * رجل دفع جلاً الى المكاري ليحمله الى موضع معلوم وشرط عليه أن يسير ليلاً فقطت الدابة مع الحمل ان ضاعت الدابة من غير تضييع من المكاري لا يضمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويضمن في قول صاحبيه رجهما الله تعالى * مكارٍ رجل كرايس رجل فاستقبله اللصوص فطرح الكرايس جميعاً وذهب بجماره قالوا ان كان يعلم أنه لو لم يطرح الكرايس أخذوا الحمار والكرايس جميعاً ولا يمكنه دفعهم لا يضمن

الحنطة في حنطتك فادتهما ثم دفنها ثم سرق منها الثلثان ثم جاء صاحب الحنطة ودفع الدافن له الحنطة ثم ادعى بذلك الدافن وقال أعطى نصيبى من هذه الحنطة هل له ذلك فقال اذا خطها بامرهم وسرقت فالمسروق منه يكون على الشركة من النصيبين جميعاً كذا في التتار حاتبة نافلاً عن البتية * اذا كان بين الرجلين ركز حنطة وركز شعير ولم يأمر أحدهما صاحبه ببيعه فاستعار أحدهما دابة ليحمل حنطة فحمل عليها الآخر الشعير بغير أمره كان ضامناً للدابة وللحنطة صاحبه من الشعير وليس هذا كثير من العنان والمفاوض كذا في المبسوط في الفتاوى سئل أبو بكر عن شريكين جن أحدهما وحمل الآخر بالمال حتى ربح أو وضيع قال الشركة بينهما قائمة الى أن يتم تطبيق الجنون عليه فاذا قضى ذلك تنفسخ الشركة بينهما فاذا عمل بالمال بعد ذلك فالربح كله للعامل والوضيعة عليه وهو كالغصب للمال الجنون فيطيب له من الربح حصة ماله ولا يطيب له الربح من مال الجنون فيتصدق به كذا في المحيط * ويد الشريك في المال الذي اتيه لشريكه بدأمانة فلا تدعى دفعه له شريكه وأنكر حلف وكذا المضارب مع رب المال كذا في البرازية * ولو ادعاه بعد موته قال في البحر ظاهر ما في الولوالجية من الوكالة يفيد أنه كذلك وقال وقعت حادثتان * الاولى نهاء عن البيع نسبة فباع فاجبت بقائه في حصته وتوقفه في حصة شريكه فاذا أجاز قسم الربح بينهما * والثانية نهاء عن الاخراج فخرج ثم ربح فاجبت بانه غاصب حصة شريكه بالاخراج فينبغي أن لا يكون الربح على الشرط انتهى ومقتضاه فساد الشركة * وتفرع على كونه أمانة أيضاً ما في فتاوى قارى الهداية سئل عن شريك طلب من شريكه أو من عامل في المضاربة حساب ما باعه أو صرفه فقال لا أعلم هل يلزم بعمل محاسبة فأجاب بان القول قول الشريك والمضارب في مقدار الربح وانسرا من مع عينه ولا يلزمه أن يذكر الامر مفصلاً والقول قوله في الصباغ والردالى شريكه كذا في المنهر الفائق * قال الشريك ربحت عشرة ثم قال لا بل ربحت ثلاثة فله أن يحلف بانه لم يربح عشرة كذا في القنية * ذكر الناطق رحمه الله تعالى أن الامانات تثقل مضمونة بالموت عن تجهيل الا في ثلاث احداها

الكرايس * رجل استأجر مكارياً أو جالاً ليحمل له طعاماً في طريق كذا فأخذ في طريق آخر يسلكه الناس فهلك المتاع ذكر في متولى الكتاب أنه لا يضمن قالوا اذا كان الطريقان متقاربين أما اذا كان بينهما تفاوت فاحش في الطول والقصر أو السهولة والصعوبة يضمن كالمو شرط أن لا يحمل في البحر فحمل في البحر كان ضامناً * رجل دفع الى رجل فرساً ليذهب به الى قرية ويدفعه الى والده فذهب به المأمور ونسيه في رباط في الطريق ومضى بوجهه ثم مر رجل من أهل قريته وعرف الفرس واستأجر من يذهب بالفرس الى منزله فغضب الفرس في الطريق قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل الذي نسي الفرس في الرباط يكون ضامناً للفرس وهذا المستأجر ان لم يكن أخذ الفرس لا يضمن وان أخذ ثم دفعه الى الاجير ان شهد حين أخذه أنه انما يأخذه ليرده على صاحبه وكان الاجير في عياله لا يضمن وان كان الاجير اجيراً جنيباً يضمن وان ترك الاشهاد حين أخذه يضمن على كل حال كان الاجير في عياله أو لم يكن ويكون الاجير ضامناً أيضاً على كل حال لاثبات البدع على مال الغير فقبل له لو أن صاحب الفرس ضمن الاجير هل يرجع الاجير على الذي استأجره قال لا يرجع قيل له المودع اذا حقه ضمان يرجع قال نعم لان المودع يسلك لصاحبه فاما الاجير انما يسلك لنفسه لانه بالامسالك يستحق الاجر فكان بمنزلة المستعير والمستعير اذا ضمن لا يرجع على المير * ولو أن رجلاً كان على دابة بالعارية أو بالاجارة نزل عن ناق البكة ودخل المسجد ليصلي وخطى عنها فاضاعت كان ضامناً قالوا هذا اذا لم يطمها شيء اما اذا ربطها لا يضمن

لان المستعير والمستاجر لا يجبان بدين ذلك وقال الشيخ الامام شمس الأئمة العبري ربه الله تعالى الصحيح عندي أنه اذا غيبها عن بصره ضمن فانه لو كان في العصر افتزل للصلاة وأمسكه بافاته تلت منه لا يضمن فبين بهذا أن المعتبر أن لا يغيبها عن بصره لانه اذا غيبها لا يكون حافظا لها وان ربطها بشئ * رجل دفع الى آخر بعيرا أو امره أن يكرهه ويشترى له به شيا فمضى البعير وباعه وأخذ الثمن فهلك الثمن في يده قال الفقيه أبو جعفر ان باع في موضع لم يكن هناك ما حكم حتى يرفع الامر اليه لا يضمن * وان كان في موضع بقدر على أن يرفع الامر الى الحاكم فلم يرفع كان ضامنا وكذا لو كان يمكنه أن يسكه ويرتد مع العمى الى صاحبه ضمن أيضا * رجل دفع الى وراق كاعدا واستاجر له يكتب له مصحفا وبقطه ويحبه ويعشره بكذا فأخطأ في بعض النقط والعواثر قال الفقيه أبو جعفر ان فعل ذلك في كل ورقة كان المستاجر بالخيار ان شاء أخذ وأعطاه أجر مثله لا يجاوز به ماسمى وان شأرت عليه واستردت منه ما أعطاه * وان وافقه في البعض دون البعض أعطاه من المسمى حصته ما وافق من المسمى ولم يخالف * أعطاه أجر المثل * رجل استاجر رجلا ودفع اليه جارا وخسين درهمين ليذهب به الى بلد كذا ويشترى له شيا فذهب المأمور فأخذ السلطان جرا القافلة فذهب بعض أصحاب الجرحى طلب جرهم واستردوا من السلطان جرهم ولم يذهب هذا الاجير قالوا ان كان الذين ذهبوا في طلب جرهم منهم من وجد جاره ومنهم من لم يجد في وجد لم يأخذ جاره (٣٤٩) الاممونة ومشفقة لا يضمن الاجير ترك طلب الجار * جماعة أجرة

متولى المسجد اذا أخذ غلات المسجد ومات من غير بيان لا يكون ضامنا والثانية السلطان اذا خرج الى الغزو وغنمو أو دفع بعض الغنمة عند بعض الغنائم ومات ولم يبين عند من أودع لاضمان عليه والثالثة القاضي اذا أخذ مال اليتيم وأودع عند غيره ثم مات ولم يبين عند من أودع لاضمان عليه وأما أحد المتفاوضين اذا كان المال عنده ولم يبين حال المال الذي كان عنده فأتذكر بعض الفقهاء أنه لا يضمن وأما حاله الى شركة الاصل وذلك غلط بل الصحيح أنه يضمن نصيب صاحبه كذا في فتاوى فاضيل من كتاب الوقف * وبه تبيين أن ما في فتح القدير وغيره من الفتاوى ضعيف وأن الشريك يكون ضامنا بالمولد عنا أو مفاوضة كذا في البحر الرائق * الشريك مات ومال الشركة ديون على الناس ولم يبين ذلك بل مات مجهلا يضمن كالمات مجهلا للعين كذا في الفقيه * مفاوض اشترى من رجل عينا بالف درهم فلم يقبضه حتى لقي البائع صاحبه فاشتراه منه بألف وخمسمائة فانه يكون المعتبر الشرا لثاني والأول ينقض والمتفاوضان بمنزلة شخص واحد كذا في المحيط * رجلان اشترى عينا بالف وكفل كل واحد منهما من صاحبه لم يرجع واحد منهما على صاحبه حتى يؤدى أكثر من النصف * رجلان كفلا عن رجل بحال على أن كل واحد منهما ما كفيل عن صاحبه يريد به اذا كفل كل واحد منهما بالمال كله عن الاصيل ثم عن صاحبه أيضا فكل شئ آذاه أحدهما يرجع على صاحبه بنصف ذلك وان شاء المؤدى يرجع على الاصيل بجميع ما أدى ولو أبرأ رب المال أحدهما أخذ الآخر بجميع الدين يحكم الكفالة عن الاصيل * مكانان كتابة واحدة كفلا كل واحد منهما بالمال كله عن صاحبه فكل شئ آذاه أحدهما يرجع على صاحبه بنصفه فان لم يؤدى شيأ حتى أعتق المولى أحدهما جاز العتق ورثا عن النصف وللمولى أن يأخذ بنصفه أيهما شاء أما المعتق فيحكم الكفالة وأما الآخر فيحكم الاصله فان أخذ المعتق يحكم الكفالة ترجع على صاحبه وان أخذ الآخر لم يرجع على المعتق شئ كذا في الجامع الصغير * اعتلت دابة مشتركة وأحد الشريكين غائب وقال البيطارون لابد من كيهافكواها الحاضر فهلكت لا يضمن ولو كان بينهما متاع على دابة في الطريق فسقطت فأكترى أحدهما دابة مع غيبة الآخر خوفا من

كل واحد منهم جاره من رجل وسلموا اليه الجرحى ثم قال أصحاب الجرحى واحد منهم اذهب أنت معهما تعاها الجرحى فان لا تعرفه فذهب الرجل مع المستاجر فقال له المستاجر قف ههنا حتى أذهب أنا بالجرحى وأجمل الخواص وأجى اليك فذهب المستاجر بالجرحى ولم يقدر عليه قالوا لا يضمن المتعاهد لان أصحابه أمره بتعاهد ما كان في يد غيرهم فلم يكن ذلك ايداعا * رجل اكترى جارا من كس الى بخارا فبعي الجار في الطريق وصاحب الجار كان بخارا فأمر المكترى رجلا أن ينفق على الجار في علفه كل

يوم مقدار معلوم وسمى له الاجر الى أن يصل اليه صاحب الجار فأمسك الاجير الجار أيا ما فأنفق عليه وهلك في يده قالوا ان كان المكترى اكترى كروبا نفسه ضمن وان كان اكترى ولم يسم الرأكب لا يضمن لانه اذا اكترى كروبا نفسه لا يكون له أن يؤجره ولا أن يعيره فان دالم ملك الا عارقوا الاجارة لا يملك الا بداع فيضمن * رجل استاجر جارا لينقل عليه التراب من خربة فأخفى نقل التراب فانهم دمت الخربة وهرب المستاجر وترك الجار فهلك قالوا ان انهم دمت الخربة بعامله المستاجر ضمن المستاجر قيمة الجار لانه هلك بضعه * وان هدمت لاجل الجار المستاجر لا يضمن ان لم يكن أو قسا الجار على وهن لا قرار معه * رجل استاجر جارا لينقل عليه الشول فذهب في سكة فيها نهر جارف بلغ موضعا ضيقا فاضرب الجار فوق الجار في النهر مع الحمل واشتغل المستاجر بقطع الحبل فهلك الجار قالوا ان كان الموضع ضيقا لا يسير فيه الجار مع الحمل كان ضامنا لان سوق الجار في مثل هذا يكون استهلاكا وان لم يكن كذلك وكان موضعا يسير فيه الجار ويصا زفان علف عليه المستاجر وضربه حتى وثب الجار من ضربه كان ضامنا وان وقع الجار من ضربه ولا ينعفه لم يضمن * رجل استاجر جارا لينقل عليه الخطيب من كرمه فأوقره بملو قرمته وقرامتا فاصاب الجار حائطا أو شجرة أو وقع في النهر فلت ان كان المستاجر ساقه سواقعتا في الطريق الذي يسلكه الناس ولم ينعف لم يضمن * رجل استاجر جارا وقبضه فأرسله في كرمه فسرق برذعه فأصابه البرد فمضى فرد على صاحبه فلت من ذلك

المرض قالوا ان كان الكرم حصينا ولم يكن البرد بحال يضر بالجار لو كانت عليه البردعة لا يضمن لانه لم يقصر لافي حفظ الجار ولا في حفظ البردعة أما في حفظ الجار فلا يحفظ بالبردعة والبردعة محفوظة بالكرم الحصين وان لم يكن الكرم حصينا وكان البرد بحال يضر بالجار مع البردعة يضمن قيمته مالا يضيع البردعة بتركها في غير الحصين وضيع الجار بالترك في البرد المهلك واذا دخل الجار في ضمانه لا يبرأ الا بالرد على المالك سائما وان كان الكرم حصينا الا ان البرد كان بحال يضر بالجار مع البردعة يضمن قيمة الجار دون البردعة لانه أتلف الجار ولم يتلف البردعة وان لم يكن الكرم حصينا ولكن لم يكن البرد بحال يخاف منه تلف الجار مع البردعة يضمن قيمة البردعة وعليه نقصان الجار لانه لما أرسل الجار في غير الحصين دخل الجار في ضمانه فيبرأ بقدر مارتد على المالك ويتقرر عليه ضمان النقصان لانه لم يوجد البرد بقدر ما نقص * رجل استأجر قدرا للوليمة أو لطبخ عصير فلما فرغ حل القدر على الجار لم يرد على صاحبه فزلق الجار وانكسر القدر قالوا ان حمله على جار يطبق مثله حل ذلك القدر لا يضمن المستأجر لان رد القدر وان لم يكن على المستأجر شرعا الا ان المستأجر لو تحمل ذلك يكون الا جرحا ضايحا ولان المستأجر هو الذي يرد عادة فكان مأذونا فيه فلا يضمن الا ان ذلك الجار اذا لم يكن يطبق حل ذلك القدر كان ذلك استهلا كافيا يكون ضامنا * زروع بين ثلاثة حصدها ثم استأجر (٣٥٠) واحدا من الثلاثة جارا لينقل عليه الحصاد فقبض المستأجر الجار ودفعه الى شريكه لينقل

عليه الحصاد فغضب الجار عند المستعمل وكان المعتاد فيما بينهم أن يستأجر أحدهم الجار أو البقر ويستعمله هو أو شريكه لا يضمن المستأجر لان هذا المستأجر يكون بمنزلة المعبر من شريكه والمستأجر أن يعبر فيما لا يتفاوت فيه الناس وحمل الحصاد مما لا يتفاوت فيه الناس * رجل استقرض من رجل دراهم ودفع الى المقرض جاره ليستعمل المقرض ويكون عنده الى أن يوفيه المستقرض دينه فبعثه المقرض الى السرح وسله الى بقار ليعتلف فقهره الذئب ضمن المقرض قيمة الجار لان المقرض في هذا بمنزلة

أن يملك المتاع أو ينقص جازو يرجع على شريكه بحصته كذا في القنية * أحد الشرى بكن اذا قال لصاحبه أنا أريد أن أشتري هذه الجارية لنفسى خاصة فسكت الشرى فاشتراها لا يكون له ما لم يقل شريكه نعم كذا في الخلاصة * في المتقى اشتري كلبا على أن لاحدهما أجر كل شهر عشرة دراهم ليس من مال الشرى فالشرى كجائزة والشرط باطل كذا في المحيط * لو شرط العمل على أحد المتفاوضين بطلت هكذا في التذيب * أحد شرى بكن العنان اذا ادعى شجاعا من شركته ما على رجل وحلف المدعى عليه لم يكن للشرى بكن الا آخر أن يحلف المدعى عليه ثانيا كذا في فتاوى قاضيان * في العيون ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في مفاد شري اشتري عبدًا بالف درهم فلم يقبضه حتى لقي صاحبه البائع فاستأجر منه بالف وخمسائة فانه جاز واتنقص الشراء الاول سواء عرف العبد أم لم يعرف كذا في التارخانية

كتاب الوقف وهو مشتمل على أربعة عشر بابا

الباب الاول في تعريفه وركنه وسببه وحكمه وشرائطه والالفاظ التي يتم بها الوقف وما لا يتم بها

(أما تعريفه) فهو في الشرع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة على الفقراء وعلى وجه من وجوه الخير بمنزلة العواري كذا في الكافي * ولا يكون لازما وله أن يرجع ويبيع كذا في المضمرات * ولا يلزم الا بطريقين أحدهما قضاء القاضي بلزومه والثاني أن يخرج مخرج الوصية فيقول أو وصيت بفلان دارى هذه فحينئذ يلزم الوقف كذا في النهاية * وعندهما حبس العين على حكم ملك الله تعالى على وجه تعود منفعته الى العباد فيلزم ولا يباع ولا يوهب ولا يورث كذا في الهداية * وفي العيون والتميمة ان الفتوى على قولهما كذا في شرح الشيخ أبي المكارم للنقاية * وانما يلزم ملك الواقف عن الوقف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بالتزام موطر ينفقه أن يسلم الواقف ما وقفه الى المتولى ثم يرجع محصيا

المستأجر اجارة فاسدة فلا يكون له أن يبعث الى السرح ليعتلف * رجل استأجر قبا بالبرن به شأ فوزن وكان في عمود بعدد القبان عيب ولم يعلم به المستأجر فانكسر القبان قالوا ان كان مثل ذلك الحبل وزن مثل هذا القبان مع هذا العيب لا يضمن * رجل استأجر فأسا واستأجر أجيرا ليعمل به ودفع اليه الفأس فذهب الاجير بالفأس اختلوا فاه قال بعضهم يضمن المستأجر لانه صار محالفا بالدفع الى الاجير * وقال بعضهم ان كان مستأجر الفأس استأجر الاجيرا ولا ثم استأجر الفأس ودفع اليه لا يضمن وان استأجر الفأس أولا ثم استأجر الاجير ضمن والاصح أنه اذا استأجر الفأس أولا لم يعمل لا يختلف فيه الناس بالاستعمال لا يضمن الا ان يكون الاجير معروفا بالخيانة وان استأجر الفأس لم يختلف فيه الناس فان استأجر ليعمل هو بنفسه ضمن بالدفع الى غيره * وان استأجر الفأس ولم يعين المستعمل فدفعه الى الاجير قبل أن يستعمل هو بنفسه لا يضمن وان استعمل هو أولا ثم دفع الى الاجير ضمن * رجل استأجر مرامن رجل وجهه في الطين ثم صرف وجهه عن الطين ولم يبرح كانه ودعا اجيره ثم نظر الى المرامن لم يجده قالوا ان كان يتحول وجهه عن المرامن فلا يحد ذلك نصيبا عند الناس لا يضمن وان كان طوبا لا يحد نصيبا عند الناس ضمن * حال استأجر من رجل جوا ليعمل فيها شيئا فأخذ الجوا الى فأخذه السلطان ليعمل له حلا فذهب الجوال واشتغل بما أمره السلطان فسرق الجوال ان لم يجد الجوال بدامن أن يشتغل بما أمره وخاف على نفسه العقوبة بتركه

ذلك لا يضمن لانه مضطر فلا يجب عليه حفظ الجواز في هذه الحالة وان كان يجبد من أن لا يشتغل بذلك الجمل كان ضامنا بتركه الخلفه
رجل شق راوية رجل كان عليه ضمان ماشق وما سال منه وما عطب بما سال يعني اذا زلق رجل بذلك ولم يره ولم يعلم فبات يضمن الشاق دية * ولو
أن صاحب البعير بعد ماشق هذا راوية علم بذلك وساق البعير فاعطى من سبلانه لا يكون على الشاق لان صاحب البعير لما ساق البعير بعد
العلم انقطع جناية الشاق وعلق في الكتاب انقطاع الجناية عن الشاق بأن يسوق وهو يرى ذلك أو يحمل الراوية وهو يرى ذلك وقال
القاضي الامام أبو زيد اذا ساق البعير تنقطع جناية الشاق علم سائق البعير بذلك أو لم يعلم فاعتبر الحقيقة وفي الحقيقة هذا أثر فعل الاول
والخيار هو الفرق بين العلم والجهل فان من حفر بئر في الطريق وجاء انسان ولم يعلم به ووقع في البئر فبات ضمن الحافر * وان علم الماشق في
الطريق بالبئر يهدد مه لان الجناية وجدت من الاول وانما تصاف الى الثاني اذا كان الثاني متعديا في ذلك وبدون العلم لا يكون متعديا فلا
ينقطع عن الاول * واذا شق راوية رجل فلم يزل يسبل ما فيها حتى مال الجانب الآخر ووقع فالحرق ضمن الشاق قيمته ما جعلا الا أن يكون
صاحب البعير علم بذلك وساق البعير مع ذلك فلا يجب على الشاق ضمان ما يحدث بعد السوق * ولو شقه شقا صغيرا أو قال صاحبها يتسما
صنعت ثم ساق البعير فزلق رجل بما سال منه لا يضمن * طاحونة تطحن والبريسفل (٣٥١) من حلق الطاحونة في الماء قالوا لا يضمن

صاحب الطاحونة لان
الخطه في يد صاحبها فكان
عليه حفظها * قال
المصنف وينبغي أن
يكون الجواب على التفصيل
ان استأجر الطاحونة
ليطحن هو بها لا يضمن
صاحب الطاحونة وان
استأجر الطحان ليطحن له
فطحن الطحان ضمن الطحان

بعدم اللزوم فيقضى القاضي باللزوم فيلزم ولو حكار جلا فحكم الحكم بلزوم الوقف الصحيح أنه لا يرفع
الخلاف كذا في الكافي * ولو خاف الواقف ابطال وقفه ولم يتيسر له القضاء في ذلك الوقت ان ابطله
قاض أو واهل فهذه الارض باصلها وجميع ما فيها وصية متى تباع وتصدق بمنها على الفقراء اذا دعت
الى الخراب فلا ينفذ الوارث الرفع الى القاضي وابطاله والوصية تحتل التعليق بالشرط كذا في الخلاصة *
قال شمس الأئمة السرخسي والذي جرى الرسم به في زماننا أنهم يكتبون اقرار الواقف أن قاضيا من القضاة
قضى بلزوم هذا الوقف فذلك ليس بشئ وعن المتأخرين من المشايخ رحمهم الله تعالى من قال اذا كتب
في آخر الصك وقد قضى بعهدة هذا الوقف ولزومه قاض من قضاة المسلمين ولم يسم القاضي يجوز قال رضي
الله عنه والصحيح ما قاله شمس الأئمة السرخسي هكذا في فتاوى قاضيان * والصحيح أن في تعليقه بالموت
لا يزل ملكه الا أنه يلزم بالاجماع ولكن عنده تكون رقبته ملكا لورثته أو له وعندهما لا تكون ملكا
لاحدهما كافي الاعتاق والمسجد كذا في الكفاية * ولو علق الوقف بموته بأن قال اذا مت فقد وقف دارى
على كذا ثم مات صح ولزم اذا خرج من الثلث وان لم يخرج من الثلث يجوز بقدر الثلث ويبقى الباقي الى
أن يظهر له مال آخر أو تجزى الورثة فان لم يظهر له مال آخر ولم تجز الورثة تقسم الغلة بينهما أثلاثا لثلاثها الوقف
والثلثان للورثة * ولو علقه بالموت وهو مرض مرض الموت فكذلك الحكم وان تجز الوقف في المرض
فهو بمنزلة المعلق بالموت فيما ذكره الطحاوى والصحيح أنه بمنزلة المنجز في الصحة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
لا يلزم وعندهما يلزم من الثلث كذا في التبيين * واذا كان المالك يزول عندهما يزول بالقول عند أبي
يوسف رحمه الله تعالى وهو قول الأئمة الثلاثة وهو قول أكثر أهل العلم وعلى هذا ما خرج في وفي المنية
وعليه الفتوى كذا في فتح القدير * وعليه الفتوى كذا في السراج الوهاج وقال محمد رحمه الله تعالى لا يزول
حتى يجعل الوقف وليا وسلم اليه وعليه الفتوى كذا في السراجية * وبقول محمد رحمه الله تعالى يبقى
كذا في الخلاصة * فصع عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وقف الماشع خلافا لمحمد رحمه الله تعالى وكذا

فصل في أنواع الاجارة

رجل استأجر خياط الخياط
له ثوبا كان السلك والابرة
على الخياط وهذا في عرفهم
أما في عرف السلك على
صاحب الثوب * ولو كان
الثوب حريرا فالأجر
الذي يخاط به الثوب يكون

على صاحب الثوب وفي استئجار البائين يكون على البائين والتراب على المستأجر وفي نسج الثوب الدقيق يكون على صاحب الثوب
واخراج الخبز من التنوير يكون على الخباز وجعل المرقعة في القصاع يكون على الطباخ اذا استأجر طباخ عرس أو وليمة * وان استأجر طباخ
قدر خاص لا يكون ذلك على الطباخ * وادخال الحبل في المتزل يكون على الحبل ولا يكون عليه أن يضعه على السطح أو الغرفة الا أن
يشترط عليه ذلك وكذلك صاحب الطعام في الخنق لا يكون على الحبل الا بالشرط * ولو تكارى دابة ليعمل عليها صاحب الدابة الحبل فانزال
الحبل عن الدابة يكون على المكاري وادخال الحبل في المتزل لا يكون عليه الا أن يكون في موضع يكون ذلك عليه في عرفهم * وفي استئجار
الدابة للعمل الاكشاف يكون على المكاري والحبل والجواز يكون على المكاري اذا استأجره ليعمل المكاري الحبل على دابة نفسه
* وان استأجر الحبل ليعمل الخنطة على ظهره أو على دواب المستأجر فالحبل والجواز يكون على المستأجر * وقال الفقيه أبو الليث
رحمه الله تعالى في عرفنا الجواز يكون على صاحب الحبل في الاحوال كلها الا أن يشترط ذلك على الحبل والحبل يكون على الحبل
لان الحبل يكون لمسيبة الحبل عن الوقوع * ولو استأجر دابة فان شرط عليه الحبل والسياسة فشرط الحبل بغير شرط البياض فاسد
* ولو استأجر قصارا البصرة ألف ثوب فالواحد المتياب يكون على القصار الا أن يشترط حفظه على صاحب الثوب * ولو أن رجلا استأجر

سما لا يعمل له الاحمال الى موضع هكذا فليبلغ الحال ذلك الموضع نزل في دار ووضع الاحمال في موضع من الدار ثم وزنها على صاحبها وسلمها اليه فلم يرفعها صاحبها اياما ثم اختصه وافي أجر ذلك الموضع ورب الدار يطالب الحال بالكره قالوا ان كان أحدهما استأجر ذلك الموضع لوضع الاحمال فيه كان الكراء على من استأجر وان وضع الاحمال من غير أن يستأجر أحدهما ذلك الموضع فالكره بعد الوزن والتسليم يكون على صاحب الاحمال وقبل ذلك يكون على الحال وان طلب صاحب الاحمال من الحال أن يزن ثانيا لا يجبر عليه * وفي اجارة الدار عمارة الدار وتطينتها واصلاح الميزاب وما كان من البناء يكون على رب الدار وكذا كل ستره تركها يخل بالسكنى يكون على رب الدار فان أبي صاحب الدار أن يفعل كان للمستأجر أن يخرج منها الا أن يكون استأجرها وهي كذلك وقد رآها فحينئذ يكون راضيا بالعيب فلا يردها لاجلها واصلاح بئر الماء والبلوعة والخروج يكون على صاحب الدار * وان كان امتلا من قبل المستأجر لكن لا يجبر رب الدار على ذلك ولا يكون على المستأجر ايضا فان فعل المستأجر ذلك يكون متبرعا ولا يحتسب له من الاجر وله أن يخرج من الدار اذا لم يفعل ذلك رب الدار وكذا الغلق والسلم * وفي اجارة الحمام نقل الرماد والسريقين وتفريغ موضع الفضالة يكون على المستأجر سواء كان المسيل ظاهرا أو مسقفا فان شرط ذلك على الأجير فسدت (٣٥٢) الاجارة * وان شرط على المستأجر جازات الاجارة والشرط لان ذلك

يكون على المستأجر بدون الشرط والشرط لا يزيد الا وكلاهما فان أنكر المستأجر أن يكون الرماد من فضله كان القول فيه قوله لانه ينكر أن يكون نقله عليه

فصل فيما تنتقض به الاجارة وما لا تنتقض به

الاجارة تنتقض بالاعذار عندنا وذلك على وجوه اما ان كان من قبل أحد المتعاقدين أو من قبل المعقود عليه واذا تحقق العذر ذكر في بعض الروايات أن الاجارة تنتقض وفي بعضها قال لا تنتقض ومشايخنا رجعهم الله تعالى ووفقوا فقالوا ان كانت الاجارة لغرض فلم يبق ذلك

جعل الولاية لنفسه يصح عند أبي يوسف رجه الله تعالى وهو ظاهر المذهب ولم يصح عند محمد رجه الله تعالى وكذا شرط الواقف الاستبدال بارض أخرى اذا شاء عند أبي يوسف رجه الله تعالى استحسانا كذا في الخلاصة * وعليه الفتوى هكذا في شرح أبي المكارم للنفاية * واذا خرج عن ملك الواقف بالقضاء عذمه وبغير ذلك الوقف عند أبي يوسف رجه الله تعالى وبالوقف والتسليم عند محمد رجه الله تعالى لا يدخل في ملك الموقوف عليه كذا في الكافي * وهو المختار هكذا في فتح القدير * فاما ركنه فالانفاذ الخاصة الدالة عليه كذا في البحر الرائق * واما سببه فطلب الرضى هكذا في العناية * واما حكمه فعند هما زوال العين عن ملكه الى الله تعالى وعند أبي حنيفة رجه الله تعالى حكمه صيرورة العين محبوسة على ملكه بحيث لا تقبل النقل عن ملك الى ملك والتصدق بالغة المدة متى صح الوقف بان قال جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة مؤبدة أو وصيتهم بالصدقة فانه يصح حتى لا يملك يبعه ولا يورث عنه لكن ينظر ان خرج من الثلث يجوز (١) والوقف فيه بقدر الثلث كذا في محيط السرخسي * واما شرائطه (فهما العقل والبلوغ) فلا يصح لوقف من الصبي والمجنون كذا في البدائع * صبي محجور عليه وقف أرضه فقال الفقيه أبو بكر وقفه باطل الابتن القاضي وقال الفقيه أبو القاسم وقفه باطل وان أذن له القاضي لانه تبرع كذا في المحيط * ومنها الحرية * واما الاسلام فليس بشرط فلو وقف الذي على ولده ونسله وجعل آخره للمساكين جاز ويجوز أن يعطى المساكين المسلمين وأهل الذمة وان خص في وقفه مساكين أهل الذمة جاز ويفرق على اليهود والنصارى والمجوس منهم الا ان خص صنف منهم فلو دفع القيم الى غيرهم كان ضامنا وان قلنا ان الكفر ملة واحدة ولو وقف على ولده ونسله ثم للفقراء على أن من أسلم من ولده فهو خارج من الصدقة لم شرطه وكذا ان قال من انتقل الى غير النصرانية خرج اعتبر نص على ذلك انحصاف كذا في (١) قوله والوقف فيه بقدر الثلث كذا في جميع النسخ الحاضرة وفيها سقط بدل عليه ما تقدم وحق العبارة أن يقال بعد قوله يجوز وان لم يخرج من الثلث يجوز بقدر الثلث اه بحر اوى

الغرض أو كان عذرا يمنع من الجرى على موجب العقد شرعا تنتقض الاجارة من غير نقض كما فتح لو استأجر انسانا لقطع يده عند وقوع الأكلة أو لقطع السن عند الوجع فبرأت الأكلة وزال الوجع تنتقض الاجارة لانه لا يمكنه الجرى على موجب العقد شرعا * وان استأجر دابة بعينها الى بغداد لطلب غريمه لطلب عبد أبي ثم حضر الغريم أو غاد العبد من الاياق تنتقض الاجارة لانه ما وقعت لغرض وقد فات ذلك الغرض * وكذا لو ظن أن في بناء داره خلافا لاستأجر رجلا لهدم البناء ثم ظهر أنه ليس في البناء خلل أو استأجر طباخا لولاية العرس فبات العرس وبطلت الاجارة * واذا تحقق العذر ومست الحاجة الى النقض هل يتفرّد صاحب العذر بالنقض أو يحتاج الى القضاء والى الرضاء اختلفت الروايات فيه والصحيح أن العذر اذا كان ظاهرا يتفرّد وان كان مشتبها لا يتفرّد اما العذر الذي يكون من قبل الأجير اذا لحقه دين لا وفاء له الا بنى المستأجر فان الأجير لا يتفرّد بالنقض ويفرض ذلك الى رأى القاضي لتعارض الضررين فيرجح القاضي أحدهما على الآخر ولان هذا العذر شبهة يحتمل أن يكون قادرا على قضاء الدين بدون هذا المال فلا يحقق العذر الا بالقضاء كافي خيار البلوغ وغير ذلك وتكون الاجارة بينهما على حالها فيجب على المستأجر جرة الدار الى أن يفسخ القاضي العقد بينهما اذا أراد القاضي فسخ الاجارة لاجل الدين اختلفوا فيه قال بعضهم يبيع الدار فينفذ بيعه قتنفسخ الاجارة وقال بعضهم يفسخ

الاجارة ألا ثم يبيع هذا انا كان الدين ظاهراً فان لم يكن ولكن صاحب الدار اقرب بالدين على نفسه وكذبه المستأجر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يصح اقراره ويقضي القاضي الاجارة بينهما باقراره بالدين وقال صاحباه لا يصح اقراره * وهذه ثلاث مسائل احداها ههنا * والثانية المرأة اذا اقرت على نفسها بالدين لغیر الزوج وكذبها الزوج صح اقرارها ويكون الغريم أن يجوبها بالدين * والثالثة المحبوس بالدين اذا اقر ببعض ماله لرجل يتق به أو بغيره ورثته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يصح اقراره حتى يقضي القاضي بعسره ويخرج من الحبس * رجل آجر داره ثم صار معسراً ولا يجد نفقة نفسه ولا عياله كان له أن يفسخ الاجارة كالأول فحقه دين فادح * ولو انهدم المنزل الذي يسكنه الاجر وليس له مسكن آخر سوى الذي آجره لم يكن له أن يفسخ الاجارة * وكذا لو أراد أن يبيع المنزل الذي آجره لم يبح ظهره في بيع المنزل لم يكن له أن يفسخ الاجارة وكذا لو أراد الأجر أن يتحول عن مصرفه لم يكن ذلك عذراً * ولو آجر دابة إلى بلدين ثم مرض وعجز عن الذهاب مع الدابة لم يكن ذلك عذراً * وان آجر دابة بعير عينا فغضت دابته لم يكن عذراً * وان آجر الاب أو الوصي أو القاضي أرض اليتيم فبلغ اليتيم في مدة الاجارة لم يكن له أن ينقض الاجارة * وان آجر الاب نفس الصغير فبلغ الصغير في مدة الاجارة كان له أن يفسخ * وكذا لو آجر المولى عبده ثم اعتقه في مدة الاجارة كان للعبد أن يفسخ الاجارة عندنا (٣٥٣) * ولو أظهر المستأجر في الدار شيئاً من

أعمال الشر كشرب الخمر وأكل الربا والزنا واللواط فانه يؤمر بالمعروف ونهى عن المنكر ولا يجزى له أن يخرج من الدار وكذا لو اتخذ داره مأوى للصوفى * وان ارتد والعبد بالله لا يفسخ الاجارة ولكن يجبر على الاسلام فان أبي قتل وان أراد المستأجر أن يجعل النار بعة أو كنيسة فانه يمنع عن ذلك وأما أهل الذمة اذا أرادوا احداث البيعة والكنيسة في اموال المسلمين وفي أقاليمهم المصر منعوا عن ذلك وان أرادوا احداث ذلك في السواد والقري فان كان أكثر سكانها أهل الذمة لا يمنعون وفي القري التي يسكنها المسلمون وأهل الذمة

فتح القدير * وفي فتاوى أبي الليث نصراني وقف ضيعة له على أولاده وأولاد أولاده أبا ما تناسلوا وجعل آخره للفقراء كما هو الرسم فأسلم بعض أولاده بعهده كذا في المحيط * (ومنها) أن يكون قرية في ذاته وعند التصرف فلا يصح وقف المسلم أو الذمي على البيعة والكنيسة أو على فقراء أهل الحرب كذا في النهر الفائق * ولو وقف الذمي داره على بيعة أو كنيسة أو بيت نارفه أو بطل كذا في المحيط * وكذا على اصلاحها ودهن سراجها ولو قال يسرج به بيت المقدس أو يجعل في حرمة بيت المقدس جاز وان قال يشتري به عبداً فيعتق في كل سنة جاز على ما شرط كذا في الحاوي * ولو قال تجرى غلته على بيعة كذا فان خربت هذه البيعة كانت الغلة للفقراء والمساكين فانه تجرى غلته على الفقراء والمساكين ولا يتفق على البيعة شيء كذا في المحيط * فان وقف على أبواب البر أو أبواب البرهنة عمارة البيع ويوت النيران والصدقة على المساكين فأجيز من ذلك الصدقة وأبطل غيرها كذا في الحاوي * وان قال تقزق غلته في جيرانه وله جيران مسلمون وجيران نصاري ويهود ومجوس وجعل آخره للفقراء فالوقف جائز وتفرق غلته الوقف في جيرانه المسلمين والنصارى وغيرهم وان قال الذي تجعل غلته في أكفان الموتي أو في حفرة القبور فهو جائز وتصرف الغلة في أكفان موتاهم وحفر قبور فقراءهم كذا في المحيط * ولو جعل ذمي داره مسجد المسلمين وبناء كباقي المسلمون وأذن لهم بالصلاة فيه فصلاً لوفائه ثم مات بصير ميراثاً لورثته وهذا قول الكل كذا في جواهر الاخلاط * ولو جعل الذمي داره بيعة أو كنيسة أو بيت نارف في محنته ثم مات بصير ميراثاً له كذا ذكر الخصاص في وقته وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الزادات كذا في المحيط * حربي دخل دار الاسلام بامان ووقف جاز من ذلك ما يجوز من الذي كذا في الحاوي * (ومنها) الملك وقت الوقف حتى لو غصب أرضاً فوقفها ثم اشتراها من مالكها ودفع الثمن اليه أو صالح على مال دفعه اليه لا تكون وقفاً كذا في النهر الراقي * رجل وقف أرضاً لرجل آخر في رسمه ثم ملك الأرض لم يجز أن أجاز المالك جاز عندنا كذا في فتاوى قاضيان * ولو أوصى لرجل بأرض فوقفها الموصى لها في الحال ثم مات الموصى لا تكون وقفاً كذا في فتح القدير

(٤٥ - فتاوى ثانی) اختلاف المشايخ فيه لاختلاف الروايات ذكر في الاجارات انهم لا يمنعون وذكر في السيرات انهم يمنعون من احداث البيع والكنائس في المواضع كلها هكذا روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبه أخذ عامة المشايخ منهم محمد بن سلمة رحمه الله تعالى ولا يمنعون عن عمارة البيعة والكنيسة القديمة في الامصار والقري ولا عن استئجار الدار في المواضع كلها ولا عن شراء الدار في القري وفي شراء الدار في الامصار روايتان * العذر الذي تنفس به الاجارة من جانب المستأجر أن لا يمكنه المضى الا بضرب ذلك قد يكون لمعنى مبين عما استأجره وقد يكون لمعنى في المعقود عليه * منها اذا انهدم البيت المستأجر أو انهدم ما ينقص السكنى كالخائط ونحو ذلك فله أن يخرج عن الدار ويفسخ الاجارة بمحضرة الأجر لانه بمنزلة العيب الحادث في المبيع قبل القبض ومن ذلك اذا كان المستأجر يبيع ويشترى في هذا البيت أو في الحانوت فأفلس وأراد التحول إلى تجارة أخرى أو أراد ترك التجارة أصلاً كان له أن يفسخ الاجارة وان وجد بيتاً آخر أو حانوتاً آخر أخص من الاول فان ذلك لا يكون عذراً وقال بعضهم ان تهمأه أن يعمل التجارة الثانية أو الحرفة الثانية في ذلك الحانوت ليس له أن ينقض الاجارة وان لم يتبأ كان له أن ينقض * وان اشتري منزلاً فأراد التحول اليه لم يكن عذراً * وفي النوازل اذا تكارى ابلان الكوفة إلى بغداد ثم بدله أن تسكاري بغلاً لا يكون عذراً وان اشتري بعيراً أو دابة كان عذراً لانه استغنى عن الاجارة * ولو استأجر حانوتاً أو بيتاً ثم بدله السقر كان عذراً * ولو

استأجر دابة إلى بضاد ثم بدله أن يقعد عن السفر أو أكرى ابلا للبحر ثم بدله أن لا يبيع عامه ذلك أو مرض وعجز عن السفر كان عذرا ولو أكرى ابلا للبحر فلم يسار بعض المراحل مات المكاري كان للمستأجر أن يرجع إلى مكة * ولو استأجر أرضا لزراعة ثم بدله أن يترك الزراعة أصلا كان عذرا وان لم يترك الزراعة ولكنه أراد أن يزرع أرضا أخرى لا يكون عذرا * وان نزلت الأرض أو غرقت كان عذرا * وان مرض المستأجر وعجز عن الزراعة فإن كان ممن يزرع بنفسه فهو عذر * وان كان لا يزرع بنفسه لا يكون عذرا * وان استأجر عبد الخدمة ففرض العبد كان للمستأجر أن يفسخ الاجارة وان رضى المستأجر بذلك ليس للأجر أن يفسخ الاجارة * وان وجد المستأجر العبد غير حاذق في الخدمة لا يكون عذرا وان استأجر عبد الخدمة فبدله أن يسافر كان عذرا لان من استأجر عبد الخدمة لا يكون له أن يخرج به إلى السفر ولو وجد العبد سارقا كان عذرا * ولو استأجر أجيرا يوما كان على الاجير أن يعمل كل اليوم ولا يشتغل بشئ سوى الصلوات المكتوبة * رجل استأجر أرضا للزراعة فخرّب النهر الاعظم وعجز عن السقي كان له أن يفسخ الاجارة فان لم يفسخ حتى مضت المدة كان عليه أجرها اذا كان بحال يمكنه أن يحتال بحيلة فيزرع فيها شيئا وان كان لا يقدر على ذلك بوجه من الوجوه فلا أجر عليه * وكذا لو لم يقطع الماء ولكن سال فيها الماء حتى عجز عن الزراعة فلا أجر عليه * رجل استأجر أرضا فانقطع الماء (٣٥٤) ان كانت تسقى ماء النهر وماء المطر لكن انقطع المطر أيضا فلا أجر عليه * رجل استأجر أرضا

فغرقت قبل أن يزرعها فغضت المدة فلا أجر عليه كما لو غصبها غاصب وان زرعهها فأصاب الزرع آفة فهلك الزرع أو غرقت بعد الزرع ولم تنبت فعن محمد رحمه الله تعالى في رواية كان عليه الاجر كاملا وعنه في رواية اذا استأجر أرضا فزرعها فقل ماؤها أو انقطع فله أن يخاصم الاجر إلى القاضي حتى يترك الأرض في يده بأجر المثل إلى أن يدرك فان سقى زرع بعد ذلك لم يمكن له أن ينقض الاجارة والمختار للفتوى أنه اذا هلك الزرع لم يكن عليه لما بقي من المدة بهد هلاك الزرع أجر الا اذا كان متمكنا من أن يزرع مثل ذلك ضررا بالأرض أو أقل ضررا من

* لو اشترى على أن البائع بالخيار فيها فوقفها ثم أجاز البائع البيع لم يجز الوقف كذا في البحر الرائق * ولو اشترى أرضا على أنه بالخيار ثم أسقط الخيار صح ولو وقف الموهوب له الأرض قبل قبضها ثم قبضها الا يصح الوقف كذا في فتح القدير * ولو وهب له أرض هبة فاسد فقبضها ثم وقفها صح وعليه قيمتها كذا في البحر الرائق * ولو اشترى رجل دارا شرافا فاسد فقبضها ثم وقفها على الفقراء والمساكين جاز ونصير وفسخا على ما وقت عليه وعليه قيمتها للبائع كذا في فتاوى قاضيان * ولو وقفها قبل أن يقبضها لا يجوز كذا في المحيط * رجل اشترى أرضا شرافا جازا ووقفها قبل القبض ونقد الثمن فالأمر موقوف فان أدى الثمن وقبضها فالوقف جائز وان مات ولم يترك مالا يباع الأرض ويطل الوقف فالأفقير أبو الليث وبه نأخذ كذا في الذخيرة * ولو اشترى الوقف بطل ولو جاء شفيعها بعد وقف المشتري بطل كذا في النهر الفائق * ويتفرع على اشتراط الملك أنه لا يجوز وقف الاقطاعات الا اذا كانت الأرض مواتا وكانت ملكا للأمام فأقطعها الامام رجلا وأنه لا يجوز وقف أرض الحوزة لالا مام لانه ليس بمالك لها * وتفسير أرض الحوزة أرض عجز صاحبها عن زراعتها وأدخاها فدفعتها إلى الامام لتكون منافعا جبر الجراح كذا في البحر الرائق * وكذا عدم جواز وقف المرتدة من ردة ان قتل على ذلك أو مات لان ملكه يزول به ازاو الموقفا كذا في النهر الفائق * وكذا اذا لحق بدار الحرب وحكم القاضي بطاعته فكذا في المحيط * وان أسلم صح كذا في البحر الرائق * ولو ارتد المسلم بطل وقفه كره الخصاص كذا في النهر الفائق * ويصير ميراثا سواء قتل على ردة أو مات أو عاد إلى الاسلام الا ان أعاد الوقف بعد عودته إلى الاسلام كما أوضحه الخصاص في آخر الكتاب ويصح وقف المرتدة لانها لا تقتل كذا في البحر الرائق * ولو وقف على نفسه ثم على المساكين ثم ارتد بطل الوقف لان جهة المساكين تبطل ويصير صدقة على ولده من غير أن جعل آخره للمساكين كذا في الحاوي * وأما عدم تعلق حق الغير كلهم والاجارة فليس بشرط فلأجر أرضا عا من فوقها قبل مضيه مالزم الوقف بشرطه ولا يبطل عقد الاجارة فاذا انقضت المدة رجعت الأرض إلى ما جعلها له من الجهات وكذا لو رهن أرضه ثم

الاول وان اخلت الزرع وانقصت غلته كان عليه الاجر كاملا وان لم يسقه اذ لم يكن رفعه إلى الحاكم ولو استأجر أرضا وقفها من أراضي الجبل فزرعها فلم يطر عامه ولم تنبت حتى مضت المدة ثم مطرت السماء ونبت الزرع قال محمد رحمه الله تعالى الزرع كله للمستأجر وليس عليه من كراء الأرض ولا من نقصانها شئ * رجل استأجر رجلا ليدب بجمه وولته إلى موضع كذا فلما يسار بعض الطريق بدله أن لا يدب ويترك الاجارة وطلب من الاجير نصف الاجر قالوا ان كان النصف الباقي من الطريق مثل الاول في السهولة والصعوبة كان له ذلك والابستة بقدره * رجل استأجر من رجل طاحوتين على ما في موضع يكون الحفر على المواجر في عرفهم واحتاج النهر إلى الكرى وصار بحال لا يعمل الا احدي الزحين فان كان بحال لو صرف الماء اليهما جميعا عملا فاعلا ناقصا كان للمستأجر أن يفسخ الاجارة لاختلال المطاوب فان لم يفسخ الاجارة فعليه أجرهما جميعا لانه يتمكن من الانتفاع به ما بصفة النقصان وان كان بحال لو صرف الماء اليهما لم يعمل كان عليه أجر احدهما اذ لم يفسخ الاجارة لانه يتمكن من الانتفاع الا باحدهما فان تفاوت أجرهما فعليه أجر أكثرهما اذا كان الماء يكفي لاكثرهما أجرا * وان كان ذلك في موضع يكون كرى النهر على المستأجر في عرفهم كان عليه كل الاجر لان العجز واخلل كان لعني من قبله وهو بمنزلة مالوا استأجر خيما وانكسرت أو تادها لا يسقط الاجر لان الاوتاد تكون على المستأجر وان انقطعت أطرافها لا يجب الاجر على المستأجر لان الاطواب

تكون على المؤجر رجل استأجر ربحاً فاقطع ماؤه كان له أن يرد فان لم يرد حتى مضت السنة لأجر على المستأجر وان قل المأجور للرجل
ويطحن نصف ما كان يطحن كان للمستأجر أن يرد فان لم يرد حتى طحن كان ذلك رضا وليس له أن يرد بعد ذلك لانه رضى بالعيب * رجل
استأجر بيتاً فيه ربحى وذكر بكل حق هو له ولم يسم الربحى لا يدخل فيه الربحى وللأجر أن يرفع الربحى فان استأجرها بالربحى والخمسين فله
حقوق الربحى فان انقطع الماء ولم يرد حتى مضت السنة فان كان البيت مما ينتفع به بدون الربحى يقسم الاجر عليهما تسقط حصة الخمسين
ويوزع حصة البيت وان لم يكن البيت منتفعاً بالاجرة الا بغيره الربحى لاشئ على المستأجر وان لم يرد البيت * رجل في قرية استأجر أرضاً في
قرية أخرى ثم بدله أن يترك هذه الأرض التي استأجرها ويرزق أرضاً في قرية أخرى قالوا ان كان بينهما مسير ثلاث أيام كان له ذلك وان كان
أقل من ذلك لم يكن له ذلك لان في المسافة بعيدة يلحقه كثير ضرر وروى القصة لا يلحقه كثير ضرر وروى القصة لا يلحقه كثير ضرر وروى القصة لا يلحقه كثير ضرر
اذا انقضت الدار المستأجرة بربح المستأجر أو بغير رضاه كان للمستأجر أن يفسخ الاجارة ولا تنتقض الاجارة بغير فسخ ويسقط الاجر عن
المستأجر وهو كما لو غصبه غاصب كان له أن يفسخ الاجارة ولا يلزمه الاجر ولا تنتقض الاجارة اليه اشارة في الاصل وعن محمد رحمه الله تعالى أنه
اذا نهضت الدار المستأجرة وبناها الا جراً فارد المستأجر أن يسكن (٣٥٥) بقية المسئلة لم يكن للآجر أن

ينعه أو اراد بذلك اذا بناها
الآجر قبل أن يفسخ
المستأجر الاجارة وفيما
اذا نهضت الدار المستأجرة
كان للمستأجر أن يفسخ الاجارة
ويخرج منها كان الآجر
حاضراً أو غائباً وفيما اذا
سقط حائط من الدار فان
كان ذلك لا يضر بالسكنى
لا يكون للمستأجر أن يفسخ
العقد كالأجير عبداً
للخدمة فاعور العبد
لا يكون للمستأجر أن يفسخ
العقد اذا كان ذلك
لا ينقص الخدمة وان
كان سقوط الحائط يضر
بالسكنى كان للمستأجر
أن يفسخ اذا كان الآجر
حاضراً ولا يفسخ اذا كان

وقفها قبل أن يفسكها لم الوقف ولا يخرج عن الرهن بذلك ولو أقامت سنين في يد المتهن ثم افتكها تعود
الى الجهة ولو مات قبل الاقتكال وترك قدر ما تنقذ به افتكت ولزم الوقف وان لم يترك وفاء بيعت وبطل
الوقف وفي الاجارة اذا مات أحد المأجرين بطل ونصير وقفا كذا في فتح القدير * (ومنها) أن لا يكون محجوراً
عليه لفسه أو دين كذا أطلقه الخصاص كذا في النهر الفائق * وينبغي أنه اذا وقفها في الحجر لفسه على نفسه
ثم لجهة لا تنقطع أن يصح على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح عند المحققين وعند الكل اذا حكم
به حكم كذا في فتح القدير * (ومنها) عدم الجهة له فلو وقف من أرضه شيئاً ولم يسمه كان باطلاً ولو وقف جميع
حصته من هذه الدار ولم يسم السهام جاز استحساناً ولو وقف هذه الأرض وهذه الأرض وبين وجه الصرف
كان باطلاً كذا في البحر الرائق * قال الخصاص اذا قال جعلت هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبداً أو على
قريب أو على فلو وقف باطلاً لانه جعل ذلك على شك وكذلك لو قال جعلتها صدقة موقوفة لله تعالى أبداً على زيد
أو على عمرو ومن بعد ذلك على المساكين فهو أيضاً باطل كذا في المحيط * رجل وقف أرضاً فيها
أشجار واستثنى الأشجار لا يجوز الوقف لانه صار من متبني الأشجار بمواضعها فيصير الداخل تحت الوقف
مجهولاً كذا في محيط السرخسى * (ومنها) أن يكون متجراً غير معلق فلو قال ان قدم ولدى فدارى صدقة
موقوفة على المساكين فجاء ولده لا تصير وقفاً كذا في فتح القدير * ذكر الخصاص في وقفه ان كان غداً
فأرضى هذه صدقة موقوفة فهو باطل كذا في المحيط * ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة ان شئت
أو هويت أو رضيت كان الوقف باطلاً كذا في محيط السرخسى * ولو قال ان شئت ثم قال شئت كان
باطلاً أم لو قال شئت وجعلتها صدقة موقوفة صح هذا الكلام المتصل كذا في فتح القدير * ولو قال
أرضى هذه صدقة ان شاء فلان وقال فلان قد شئت فهو باطل كذا في المحيط * ولو أن رجلاً قال ان كانت
هذه الدار في ملكي فهي صدقة موقوفة فانه ينتظر ان كانت في ملكه كوقت التكلم صح الوقف لان التعليق
بشرط كائن تمييز كذا في فتاوى قاضيان * رجل ذهب عنه المال وقال ان وجدته لله على أن أهب

غائباً كالأجير المشتري بالمبيع عيباً قبل القبض لا يكون له أن يفسخ البيع الا بحضرة البائع * اذا بنى المستأجر في الدار المستأجرة من التراب
الذي كان فيها بغير أمر صاحب الدار ثم خرج بعد انقضاء مدة الاجارة قالوا ان كان البناء من لبن اتخذ من تراب كان في الدار فان المستأجر يرفع
البناء ويغرم قيمة التراب لصاحب الدار وان كان البناء من طين لا ينتقض البناء لانه لو نفقض يعود تراباً * ولو بنى المستأجر غرفة في حانوت
الوقف لينتفع به من غير أن يزيد في الاجر قالوا ليس له ذلك الا اذا زاد في الاجر وبنى مقداراً لا يخاف على البناء وان كان الحانوت بهذه
الزيادة يصير مرغوباً فيه بطلان ذلك بغير زيادة الاجر * طحان ركب في الطاحونة حجر من ماله أو حديداً أو نحو ذلك قالوا ان فعل ذلك بأمر
صاحب الطاحونة لم يرجع عليه كان له أن يرجع بذلك على صاحب الطاحونة وان فعل بغير أمره فان أمكن رفعه من غير ضرر يرفعه وان
كان مركباً لا يمكن رفعه لا يضره كان لصاحب الطاحونة أن يدفع اليه قيمته ويمنعه من الرفع وان أحدث المستأجر في المستأجر بناءً أو غرساً
ثم انقضت مدة الاجارة كان للآجر أن يأمره بالرفع قلت قيمته أو كثر وان شامته من الرفع وأعطاه القيمة اذا لم يمكن رفعه لا يضره وان
كان فعل ذلك باذن المالك فكذلك اذا لم يكن أمره أن يفعل ذلك لم يرجع به عليه * واذا غرس المستأجر في الأرض أشجاراً كان لصاحب
الأرض أن يأخذ الأشجار بغير قيمتها مقطوعة اذا كان قطعها يضر بالأرض * واذا استأجر أرضاً فلب عليها الرمل أو صارت سجة بطلت

الاجارة والمستأجر أن يبنى بيتاً أو يرفق بالدار المستأجرة إذا كان لا يضرب بالدار * وإذا مات الآجر أو المستأجر تنفسخ الاجارة * ولو كان الآجر اثنين والمستأجر واحداً فمات أحد الآجرين بطلت الاجارة في حصته وتبقى في حصته الآخر وكذلك لو كان المستأجر اثنين والآجر واحداً فمات أحد المستأجرين بطلت الاجارة في حصته وتبقى في حصته الآخر وتبطل الاجارة بموت الموكيل ولا تبطل بموت الوكيل ولا بموت الوصي والآب والقاضي في اجارة مال النسيم ولا بموت قيم الوقف في اجارة الوقف * وإذا جرت الاجارة بين وكيل الآجر وبين وكيل المستأجر فمات الوكيلان لا تبطل الاجارة * وإذا ارتد الآجر أو المستأجر ولو لحق بدار الحرب وقضى القاضي بلحاظه بطلت الاجارة فان عاد مسلم الى دار الاسلام في مدة الاجارة عادت الاجارة * وإذا ملك المستأجر العين المستأجرة بغير أثر أو هبة أو نحو ذلك بطلت الاجارة * ولو كانت الاجارة عيناً فوهبه من المستأجر قبل القبض بطلت الاجارة في قول محمد رحمه الله تعالى ولو كانت الاجارة ديناً فوهبها من المستأجر قبل القبض أو أبرأه جازت الهبة والبراءة ولا تبطل الاجارة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الا برأه بطلت في الوجوه كلها والاجارة باقية * العبد المأذون اذا أجزى شيئاً من أكسابه ثم حجج عليه المولى بطلت الاجارة وكذلك المكاتب اذا أجزى شيئاً من أكسابه ثم حجج عليه بطلت الاجارة في قول محمد رحمه الله تعالى والمأذون اذا أجزى نفسه ثم حجج عليه المولى لا تبطل الاجارة في قول محمد رحمه الله تعالى (٣٥٦)

أرضي فوجده فعليه أن يقف أرضه على من يجوز دفع الزكاة اليه فان وقف على من لا يجوز إعطاء الزكاة له صح الوقف ولا يخرج عن عهدة النذر كذا في السراجية * ولو قال اذا قدم فلان أو اذا كلمت فلان فأرضي هذه صدقة فان هذا يلزمه وهو بمنزلة العين والنذر وإذا وجد الشرط وجب عليه أن يتصدق بالارض ولا يكون وقفاً كذا في المحيط * رجل قال ان مت من مرضي هذا فقد وقف أرضي هذه لا يصح رى أو مات وان قال ان مت من مرضي هذا فاجعلوا أرضي وقفاً جاز والفرق أن هذا تعليق التوكيل بالشرط وذلك يجوز كذا في الجوهرة النيرة (ومنها) أن لا يذكر معه اشتراط بيعه وصرف الثمن الى حاجته فان قاله لم يصح الوقف في المختار كذا في البرزانية كذا في النهر الفائق (ومنها) أن لا يلتحق به خيار شرط فلو وقف على أنه بالخيار لم يصح عند محمد رحمه الله تعالى معلوماً كان الوقت أو مجهولاً واختاره هلال كذا في البحر الرائق * ويصح شرط الخيار للواقف ثلاثة أيام عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في شرح أبي المكارم للنفقاية * وان قال أبطلت الخيار لا يتقلب الوقف جائزاً عند محمد رحمه الله تعالى ذكره هلال في وقفه كذا في الذخيرة * وفي النوازل واتفقوا على أنه لو اتخذ مسجداً على أنه بالخيار جاز المسجد والشرط باطل كذا في التتارخانية * (ومنها) التأيد وهو شرط على قول الكل ولكن ذكره ليس بشرط عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في الكافي * رجل وقف داره يوماً وشهراً أو وقتاً معلوماً ولم يزد على ذلك جاز الوقف ويكون الوقف مؤبداً ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة شهراً فإذا مضى شهر فالوقف باطل كان الوقف باطلاً في الحال في قول هلال لان الوقف لا يجوز الامؤبداً فاذا كان التأيد شرطاً لا يجوز مؤبداً كذا في فتاوى قاضيخان * ان قال أرضي هذه صدقة موقوفة بعد مائة سنة ولم يزد عليه جاز الوقف وابدأ على الفقهاء لان فيه معنى الوصية كذا في محيط السرخسي * ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على فلان سنة بعد موتي فإذا مضت السنة فالوقف باطل كان وصية لفلان بعد مائة سنة ثم يصير وصية لساكنين فتصرف غلتهما الى المساكين ولو قال أرضي موقوفة على فلان سنة بعد موتي ولم يزد على ذلك فان الغلة تكون لفلان سنة ثم بعد السنة

* وإذا استأجر داراً ثم أجزها من الآجر أو أعارها منه ذكر الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل أن ذلك يكون نقضاً للاجارة وهكذا ذكر في المنتقى وجع التنازير وقال الفقيه أبو الليث اذا أجز من الآجر لا تصح الاجارة الثانية والاجارة الاولى على حالها * ولو استأجر أرضاً ثم دفعها الى صاحبها ردة ان كان البذر من قبل رب الارض لا يجوز ويكون ذلك نقضاً للاجارة في ظاهر الرواية وان كان البذر من قبل المستأجر جازت المزارعة ولا تبطل الاجارة لان البذر اذا كان من قبل المستأجر يكون هو مستأجر الصاحب

الارض أما اذا كان البذر من قبل صاحب الارض كان صاحب الارض مستأجر للارض فلا يصح ويكون ذلك نقضاً تكون للاجارة * رجل استأجر أرضاً ثم اشتراها المستأجر مع رجل آخر ذكر في المنتقى أن الاجارة تبطل ويترك الزرع في الارض حتى يستحصده ويكون للشريك في الشراء على صاحب الزرع مثل أجز نصف الارض * وذكره في بعض ارجل استأجر داراً أو أرضاً بني فيها ثم أجزها من رب الدار فان الاجارة الثانية تكون نقضاً للاولى ويكون على رب الدار حصه بناء المستأجر من الآجر * رجل أجز نفسه في خزان أو حجارة أو صناعة من الاعمال ثم قال أنا أرغب عن هذا العمل وأستحي من الناس وأريد التحول منه الى غيره من الاعمال قال محمد رحمه الله تعالى لا قبل ذلك منه وأقول له أوفه العمل ثم تحول الى ما شئت * وإذا أجزت المرأة نفسها بما تعاب به كان لاهلها أن يخرجوها من تلك الاجارة والله أعلم * فصل في اجارة الظئر * رجل استأجر ظئراً للرضع ولده سنة فأرضعه شهراً ثم مات الآب فقالت عمة الصغرى أرضعه حتى نعتبلك الاجارة فارضعه شهراً بعد ذلك قالوا ان لم يكن للصغير مال حين استأجر الآب الظئر كانت الاجارة عليه من ماله وإذا ماتت بطلت تلك الاجارة فإذا قالت العمة بعد الموت أرضع حتى نعتبك الاجارة ولم تكن العمة وصية كان ذلك استئجاراً من العمة ويكون الاجارة عليها وان كانت العمة وصية من قل الآب ترجع بذلك الاجارة على الصغير اذا استفاد الصغير مالا * ولو كان للصغير مال حين استأجرها الآب لا تبطل الاجارة بموت الآب ويكون الآب عاقداً للولده

فلا تبطل الاجارة بموته * رجل استأجر ظئرا شهر افلح بعض الشهر أبت الظئران ترضعه والصبي لا يأخذ ثدي غيرها قال محمد رحمه الله تعالى
تجبر الظئرة على أن ترضعه بأجر مثلها قبل هذا اذ لم يكن لها زوج أو كان لها زوج وأذن لها بالاجارة فان كان لها زوج ولم يأذن كان للزوج أن
يعنفها وإن خيف الهلاك على الصغير * صغير ليس له مال ولا لايه وامتنعت الام عن ارضاعه وهو لا يقبل ثدي غيرها قال شمس الأئمة الحلواني
رحمه الله تعالى لا تجبر الام على الارضاع في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى في النواذر أنها تجبر وقال شمس الأئمة
السرخسي رحمه الله تعالى تجبر وعليه الفتوى الا اذا كانت الام مريضة بضرها الارضاع * رجل استأجر ظئرا لترضع ولده سنة بمائة درهم على
أنه ان مات الصغير قبل سنة فالدرهم كلهما تكون للظئرة فسدت الاجارة لان موجب الشرع أن يرزأ بجر مائة من المدة بعد موت الصبي فانما
شرط بخلاف ذلك كان شرط فاسدا والاجارة تبطل بالشروط الفاسدة * رجل استأجر ظئرا لترضع ولده سنة بمائة درهم على أن يكون كل الاجر
بمقابلته الشهر الاول وما بعده الى تمام السنة ترضع بغير أجر فأرضعت شهرين ونصفا فالتصبي قالوا يقسم أجر مثله اسنة على الشهرين
أصاب شهرين ونصفا من ذلك كان له ذلك وترد الباقي لان هذه الاجارة فاسدة وكان لها أجر المثل لكن لا يزداد على المسمى * رجل استأجر
امراة لترضع ولده منها فأرضعت ذكر القدر دورى وشمس الأئمة السرخسي (٣٥٧) رحمه الله تعالى أنه لا أجر لها لان ذلك
مستحق عليها ديانة قال الله

تكون للورثة كذا في فتاوى قاضيان * (ومنها) أن يجعل الاجرة بطهية لا تقطع أبدا عند أي حنيفة ومحمد
رحمه الله تعالى وان لم يذ كر ذلك لم يصح عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ذكر هذا ليس بشرط بل
يصح وان سمي جهة تقطع ويكون بعدها لقراء وان لم يسهم لان قصد الواقف أن يكون أجره للفقراء وان
لم يسهم فكانت تسمية هذا الشرط ثابته دلالة كذا في البدائع (ومنها) أن يكون المحل عقارا أو دارا فلا يصح
وقف المنقول الا في الكراع والسلاح كذا في النهاية
فصل في الالفاظ التي يتم بها الوقف وما لا يتم بها * اذا قال أرضي هذه صدقة محررة مؤبدة حال حياتي
وبعد وفاتي أو قال أرضي هذه صدقة موقوفة محبوسة مؤبدة حال حياتي وبعد وفاتي أو قال أرضي هذه
صدقة محبوسة مؤبدة أو قال حبسية مؤبدة حال حياتي وبعد وفاتي يصير وقفها جائزا لازما على الفقراء عند
الكل كذا في المحيط * أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإدام حيا كان ذلك منه نذرا بالتصدق
بالغلة فعليه أن يفي بذلك وله الرجوع عن معنى الوصية وهو قوله من بعد وفاتي لكنه ان لم يرجع جازلا من
الثالث كذا في الظهيرية * ولو قال صدقة موقوفة مؤبدة جاز عند عامة العلماء الا أن عند محمد رحمه الله تعالى
يحتاج الى التسليم وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكون نذرا بالصدقة بغلة الارض ويبقى ملك الواقف
على حاله لو مات يكون ميراثا عنه كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة أو صدقة
محبوسة أو حبسية ولم يقل مؤبدة فإنه يصير وقفاً على قول عامة من يجيز الوقف لان الصدقة تثبت مؤبدة
لا تحتل الفسخ وقال الخصاف وأهل البصرة لا يصير وقفاً لان جواز الوقف يتحقق بالتأيد ولو قال أرضي
هذه صدقة موقوفة على المساكين نصير وقفاً باجتماع لان ذكر المساكين ذكر للتأيد هكذا في المحيط * قال
أرضي هذه صدقة موقوفة على وجه البر أو على وجه الخير أو وجهه الخير والبر يكون وقفاً جائزا كذا في الوجيز
* ولو لم يذ كر الصدقة لكن ذكر الوقف وقال أرضي هذه وقف أو جعلت أرضي هذه وقفاً وموقوفة فإنه يكون
وقفاً على الفقراء عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال الصدر الشهيد ومشايعه يفتون بقول أبي يوسف

تعالى والوالدان يرضعن
أولادهن الآية وان كانت
أبت لا تجبر على ذلك ولا
تستوجب الاجر كالأولاد
استأجرها على كدس البيت
والطبخ والغسل وغير ذلك
* والمعتمدة عن طلاق رجعي
في هذا كالمكحولة وان
كانت العدة عن طلاق بائن
أو ثلاث في ظاهر الرواية
نصح الاجارة وتستحق الاجر
المسمى كالأولاد استأجرها بعد
انقضاء العدة وعن أبي حنيفة
رحمه الله تعالى في رواية لا أجر
لها كالأولاد استأجرها قبل
الطلاق لوجوب نفقة العدة
عليه هذا اذا استأجر امرأته
لترضع ولده منها على أن
يكون الاجر - على الابن من
ماله فان كان للصغير مال فاستأجرها الاب على ارضاع ولده منها روى ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى أنه نصح الاجارة وتكون لها
الاجرة لان الارضاع بمنزلة النفقة واذا كان للصغير مال لا تجب النفقة على والده وكان لها الاجرة في مال الصغير وبعض المشايخ أخذوا بهذه
الرواية * وان استأجر الرجل امرأته لارضاع ولده من غير ما يجزى الاجارة وكان لها الاجر لان ذلك غير مستحق عليها ديانة * وان استأجر الرجل
خادمة امرأته لترضع ولده منها لا يجب الاجر وان استأجر مكايتها جاز ولا بأس للمسئلة بأن ترضع ولدا للكافر باجر لان من الصحابة رضى الله عنهم
من عمل للكافر باجر واذا استأجر الرجل أمه أو أخته أو بنته لترضع ولده جاز ويجب الاجر لانه ليس عليهم ارضاع ولده لاشرا ولا عرفا * ومن
سوى الاب والجد والوصى والقاضى اذا استأجر ظئرا لليتيم كان أجنيا كسائر الاجانب واذا لم تكن لليتيم أم ترضعه ولا مال له فأجر ارضاعه
يكون على أقاربه بقدر ميراثهم عنه لان أجر الرضاع بمنزلة النفقة ولا يجب على من لا تجب عليه النفقة * وليس على الظئران عمل لاوى اليتيم
شيأ وعليها غسل الصبي والقيام بمصلحته من اصلاح دهنه وطعامه ولا يجب عليها شيء من ذلك * وقال بعضهم عليها أن تتكف الدهن
والراحين وانما قال ذلك في عرفهم والمعتبر في هذا العرف واذا ظهرت الظئرة كافرة أو زانية أو مجنونة أو حقا كان لهم أن يقضوا الاجارة وكذا
اذا أرادوا سفرا أو أبت الظئران تخرج معهم لا تجبر على السفر وكان لهم أن يفسخوا الاجارة ولو كان لها زوج ولم يأذن لها بالاجارة كان للزوج

أن يفسخ الاجارة وهذا اذا كان النكاح ظاهرا فان لم يكن واقرت المرأة بالنكاح لرجل لم يكن للقر له أن يفسخ الاجارة ولولم تكن المرأة معروفة بالظورة وكانت ممن تعير بذلك كان لها أن تفسخ الاجارة وكذا لو كان قوم الصغير يؤمنها كان لها أن تفسخ الاجارة وان أجرت نفسها بآذن زوجها لم يكن لهم أن ينعوا الزوج من غشيانهم ولهم أن ينعوا أقرباءهم من المكث معها في بيتهم أما الزارة فينظر ان كان يؤدى ذلك الى الاخلال بتعهد الصبي كان لهم حق المنع وليس عليها أن تمكث في بيتهم اذا لم يشترطوا ذلك في عقد الاجارة ولا لامة المأذونة أن تواجرن نفسها نظرا وكذا المكتبة **فصل في اختلاف الأجر والمستأجر** رجل استأجر دارا أو دابة أو عبدا ولم يتصرف المستأجر بعد حتى اختلفا فادعى المستأجر أن الأجر خمسة دراهم وقال الأجر عشرة دراهم فأنهما يتحالفان فأيهما نكل لزمه دعوى الآخر وبدأ يمين المستأجر فإذا حلفا فسخ القاضي العقد بينهما وأيهما أقام البينة قبلت بيته وان أقاما يقضى بيته الآخر لانه ثبت حق نفسه وكذا واختلفا في المدة أو في المسافة فقال المستأجر أجرني شهرين بعشرة دراهم وقال الأجر لابل شهر واحد بعشرة دراهم أو قال المستأجر أجرني الدابة الى الكوفة بخمسة دراهم وقال صاحب الدابة لابل الى القصر بخمسة دراهم فهذا وما لو اختلفا في الأجر سواء إلا أنهم اذا اختلفا في المسافة أو في المدة يبدأ يمين الأجر وأيهما أقام (٣٥٨) البينة قبلت بيته وان أقاما جميعا في المسافة والمدة يقضى بيته المستأجر كما لو اختلفا في البيع

فقال الباقر يعني هذا العبد بالتدريهم وقال المشتري يعني هذا العبد وهذا العبد الآخر بالتدريهم وأقاما البينة فانه يقضى بيته المشتري * وان اختلفا في الأجر والمدة جميعا أو في الأجرة والمسافة جميعا فقال الأجر أجرتك الى القصر بعشرة دراهم وقال المستأجر لابل الى الكوفة بخمسة دراهم فأنهما يتحالفان وإذا حلفا يفسخ العقد بينهما وأيهما أقام البينة قبلت بيته وان أقاما يقضى بالبيتين جميعا فيقضى بزيادة الأجر بيته الأجر وبزيادة المدة والمسافة بيته المستأجر وأيهما بدأ بالدعوى يحلف صاحبه أولا هذا اذا انفق الأجر كله

رحمه الله تعالى ونحن نفق بقره أيضا المكان العرف هذا اذا لم يذ كر الفقراء أما اذا ذكر فقال أرضي هذه موقوفة على الفقراء وكذا في اللفاظ الثلاثة يكون وقفا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا عند هلال لانه زال الاحتمال بالتنصيص على الفقراء كذا في الخلاصة * ولو قال هي موقوفة لله تعالى أبدا جاز وان لم يذ كر الصدقة وتكون وقفا على المساكين كذا في فتاوى قاضيان * وذ كر الوقف وحده أو الجبس معه يثبت به الوقف على ما هو المختار وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الغيابة * ولو قال حرمت أرضي هذه أو هي محترمة قال الفقيه أبو جعفر هذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كقوله موقوفة كذا في فتاوى قاضيان * في الفتاوى لو قال موقوفة محترمة حبيس أو موقوفة حبيس محترمة لاسباع ولا نورث ولا توهب كل ذلك على هذا الاختلاف والمختار ما ذكرنا من قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الغيابة * ولو قال حبيس صدقة قال الفقيه أبو جعفر هذا ينبغي أن يكون بمنزلة قوله صدقة موقوفة كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال أرضي هذه وقوفة على فلان أو على ولدي أو فقرا قرابتي وهم يحصون أو على السامي ولم يرد به جنسه لا نصير وقفا عند محمد رحمه الله تعالى لانه وقف على شيء ينقطع وينقرض ولا يتأبد وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يصح (١) لان التأيد عنده ليس بشرط كذا في محيط السرخسي * ان قال أرضي أو دارى هذه صدقة موقوفة على فلان أو على أولاد فلان فالغلة لهم ماداموا أحياء وبعد المعات تصرف الى (١) قوله لان التأيد عنده ليس بشرط أى التصريح به لا يشترط والا فهو شرط في المعنى اجماعا كما تقدم في الفصل ثم اعلم أنه لا خلاف عندهما في صحة الوقف مع عدم تعيين الموقوف عليه وذ كر لفظ التأيد أو ما في معناه كالفقراء وكلفظ صدقة موقوفة وأنه لا خلاف في بطلانه لو اقتصصر على لفظ موقوفة مع التعيين كموقوفة على زيد وانما الخلاف بينهما لو اقتصصر بلا تعيين أو ججع مع التعيين كصدقة موقوفة على فلان فعند أبي يوسف يصح كذا حقه في رد المختار وبه يعلم ما في هذه العبارة المنقولة عن المحيط حيث جعل فيها موقوفة على فلان من محل الخلاف وليس كذلك كما علمت اه معصمه بحر اوى

دراهم أو دينار فان اختلفا في الجنس فقال الأجر أجرتك الدابة الى القصر بدينار وقال المستأجر بل الى الكوفة بعشرة دراهم فأنهما يتحالفان فأيهما نكل لزمه دعوى الآخر وأيهما أقام البينة قبلت وان أقاما البينة فانه يقضى الى الكوفة بدينار وخمسة دراهم اذا كان القصر على النصف من بغداد الى الكوفة ويقضى الى القصر بدينار بيته الأجر ومن القصر الى الكوفة بخمسة دراهم بيته المستأجر * ولو استأجر دارا راسنة فادعى المستأجر أنه استأجرها أحد عشر شهرا بدينار وشهرا تسعة دراهم وادعى الآخر أنه أجرها تسعة دراهم فأنهما يتحالفان فادعى كل واحد منهما بيته على ما ادعى ذ كر في المتن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يقضى بيته قرب الدار ووجه ذلك أن رب الدار ادعى زيادة أجر واحد عشر شهرا فبيته بقره لانه أجر لهذا الشهر فان شاء صدقة واخذ وان شاء كذبه * وان اختلفا في هذه الوجوه بعد ما مضت مدة الاجارة عند المستأجر أو بعد ما وصل الى المكان الذي يدعى اليه الاجارة كان القول قول المستأجر مع يمينه ولا يتحالفان عندهما ما على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى فلان هذا بمنزلة ما لو اختلفا في البيع بعد هلال السلعة ونعمة عندهما لا يتحالفان وأما عند محمد رحمه الله تعالى فلان في فصل الاجارة لو حلفا لا يثبت احد العقدتين فتبقى المنفعة مستوفاة بغير عذر والمنفعة لا تقوم بدون العقد فلا يجب شيء فلا يفيد التحليف ما في البيع اذا حلفا لم يثبت العقد تبقى العين مقبوضة بدون الثمن وقد عجز عن رده في غرم قيمته

فان اختلفا في الاجر بعد ماضى بعض المدة أو بعد ما سار بعض الطريق فانهم ما يتجافان واذ اختلفا في تسخير الاجارة فيما بيني ويكون القول قول المستأجر في حصة ماضى * ولو استأجر دارا شهر اثم ادعى المستأجر أن الاجر باعها منه بعد الاجارة وأنكر الآخر ثم مضت مدة بعد ذلك قالوا الاجارة تكون لازمة فيه ماضى لانها تصادق على الاجارة والبيع لم يثبت بخلاف ما لو وجد الاجارة فيما مضى فان ذلك يكون فسخا للاجارة لانه لما وجد الاجارة فقد أنكر الاجارة أصلا ما ههنا تصادق على الاجارة ومدعى البيع يدعى الانطال ولم يثبت تنقيح الاجارة * وذ كرفي المتني رجل أمر رجلا أن يستأجر دار فلان بعينه ثم ان الامر اشتراها من صاحبها بعد ما استأجرها وكيله ولم يعلم هو بعقد الوكيل ثم علم فانه لا يكون له أن يردّها وتكون في يده بحكم الاجارة * وذ كرفيه أيضا اذا استأجر عبدا سنة فجعد الاجارة بعد ماضى نصف السنة وقيمته يوم الحدود ألف درهم فلم يردّ العبد حتى مضت السنة وقيمته ألف درهم ثم مات العبد قبل أن يردّ كرهشام عن محمد رحمه الله تعالى أن الاجارة لازمة ويضمن قيمة العبد بعد السنة قال هشام رحمه الله تعالى قلت لمجدد رحمه الله تعالى كيف يجتمع الاجر والضمان قال لم يجتمع قال هشام أراد بذلك أنه انما لزمه الاجر لان المدة تمت والعبد في يده بحكم الاجارة فيلزم الاجر وبعد انتهاء المدة يعتبر جوده فكان عليه رده فاذا لم يردّه نلزمه قيمته * رجل تكارى دابة من رجلين فاختلف المكاريان فقال أحدهما (٣٥٩) أكرينا كلها بعشرة دراهم وقال الآخر لا بل أكرينا كلها بخمسة

الفقراء كذا في الوجيز للكردي * ولو قال أرضي هذه صدقة لله أو موقوفة لله أو صدقة موقوفة لله تعالى نصير وقفا ذكرا لا بد أم لا كذا في محيط السرخسي * وكذا اذا قال موقوفة لوجه الله تعالى أو لطلب ثواب الله تعالى كذا في الذخيرة * ولو قال أرضي موقوفة على وجه الخير والبرجاز كانه قال صدقة موقوفة كذا في الظهيرية * ولو قال أرضي هذه للسبل فان كان في بلدة تعارفوا مثل هذا وقفا صارت الارض وقفا وان لم يتعارفوا يسئل منه ان أراد به الوقف فهي وقف وان نوى الصدقة أو لم ينو شيئا تكون نذرا فيصدق بها أو بثنها وكذلك لو قال جعلتها للفقراء ان كان ذلك وقفا في تعارف تلك البلدة كانت وقفا وان لم يكن يرجع اليه بالبيان فان نوى وقفا وان نوى صدقة أو لم ينو شيئا تكون نذرا بالتصدق كذا في محيط السرخسي * ولو قال ضيعتي هذه سبيلا لم نصير وقفا الا اذا كان القائل من ناحية يعلم أهل تلك الناحية بها الوقف المؤبد بشرطه كذا في السراجية * ولو قال سببت هذا الدار في وجه امام مسجد كذا عن جهة صلاوة وصياما في نصير وقفا وان لم يقع عنها كذا في الحر الرائق * ولو قال دارى هذه مسجلا الى المسجد بعد موتى يصح ان خرجت من الثلث وعن المسجد والا فلا كذا في القنية * ولو قال جعلت حجرتي هذه لاهن سراج المسجد ولم يزد على ذلك قال الفقيه أبو جعفر تصير الحجرة وقفا على المسجد اذا سلمها الى المتولى وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضخان * رجل قال في مرضه اشتروا من غلة دارى هذه كل شهر بعشرة دراهم خبرا وفتروا على المساكين مساكن الدار وقفا كذا في محيط السرخسي * وفي النوازل جعلت نزل كرمي وقفا وكان فيه ثمر أولا يصير المكرم وقفا وكذا لو قال جعلت غلته وقفا كذا في فتح القدير * ولو قال وقفت بعد موتى أو أوصى أن يوقف بعد موته يصح ويكون من الثلث كذا في التهذيب * وفي وقف هلال اذا أوصى أن يوقف بثلث أرضه بعد وفاته لله أبدا كان وصية بالوقف على الفقراء كذا في المحيط * ولو قال ثلث مالي وقف ولم يزد قال أبو نصر ان كان ماله نقدا فباطل وان كان ضياعا فباشر على الفقراء وقيل الفتوى على أنه لا يجوز

(٢) قوله بثلث أرضه متعلق بأوصى اه مخضه

عشر والمستكرى يقول أكرى تماني بعشرة قال في الكتاب ان كان قبل الركوب كان القول قول المكارى الذي يدعى خمسة عشر في نصيبه وان كان بعد الركوب فالقول قول المستكرى * رجل ركب دابة رجل الى بغداد ثم قال أعسر تيتها وقال رب الدابة آجرته بادرهم ونصف فان القول يكون قول الراكب لان صاحب الدابة يدعى تقوم المنفعة وهو ينكر فان أقام صاحب الدابة شاهدين فشهدا شاهد بادرهم وشاهد بادرهم ونصف فانه يقضى له بادرهم واحد ولو كان الآخر يدعى الاجارة

بدرهمين فشهدا شاهد بادرهم وشاهد بادرهم لا يقبل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمسئلة معروفة * ولوركب دابة رجل الى الحيرة فادعى أنه أعارها الى الحيرة وقال صاحبها بل أكرىتم الى الجبانة الى أطراف البيوت بدرهم فان سلمت الدابة كان القول قول الراكب ولا يلزمه شيء وان هلك كان القول قول صاحب الدابة ويضمن الراكب قيمتها لان الراكب أقرب الى الجبانة وادعى الاذن وصاحبها أنكر الاذن فان أقام صاحب الدابة البينة بعد ذلك أنه أكرىها الى الحيرة بدرهم لا تقبل بينته لانه زعم أولا أنه جاوز الجبانة بغير كراه فكان متناقضا في دعواه بعد ذلك * ولو استكرى دابة فقال له المكارى استكر غلاما يتبعك ويتبع الدابة وأعطه نفقة ونفقة الدابة من الكراء جاز ذلك فان أعطى الغلام نفقته ونفقة الدابة فسرق منه ان أقصر صاحب الدابة بذلك يرى المستكرى وان اختلفا في الامر باستكر الغلام أو في الامر بدفع النفقة الى الغلام كان القول قول صاحب الدابة وان أقصر صاحب الدابة ان أقصر صاحب الدابة أنه أمره بدفع النفقة الى الغلام كان القول قول صاحب الدابة وان أقصر صاحب الدابة أنه أمره بدفع النفقة الى الغلام * رجل دفع الى حائك غزلا لينسجه فجعد الحائك دفع الغزل اليه وحلف ثم أقروا بما ثبت منسوجا قالوا ان كان نسجه قبل الحدود كان له الاجر وان كان نسجه بعد الحدود فالثوب للحائك وعليه مثل ذلك الغزل لصاحبه * ولو دفع الى صباغ ثوبا ليصبغه ثم جعد الصباغ وحلف ثم جاء بالثوب مصبوغا ان

كان صبغه قبل الجود فالثوب لصاحبه وله الاجر وان صبغه بعد الجود يخير صاحب الثوب ان شاء أخذ الثوب وأعطاه ما زاد الصبغ فيه وان شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمة ثوب أبيض كأي القصب * ولودفع الى قصار ثوبه بالقصر فخذ القصار ثم أقر وجه الثوب مقصورا فان كان قصره قبل الجود كان له الاجر وان كان قصره بعد الجود فلا أجر له والثوب لصاحبه على كل حال * ولو اختلف الخياط مع صاحب الثوب فقال الخياط أنا خطمته وقال رب الثوب أنا خطمته فان كان الثوب في يد رب الثوب أوفى بيته فالقول قوله مع يمينه ولا أجر للخياط وان كان الثوب في يد الخياط أوفى يدهما كان القول قول الخياط مع يمينه وله الاجر * ولو اختلف الخياط مع رب الثوب فقال رب الثوب أمرت أن تقطعه قبا * وقد خطمته قصاصا وقال الخياط لا بل أمرتني أن أقطعه قصاصا كان القول قول رب الثوب مع يمينه وهو بالخيار ان شاء أخذ الثوب وأعطاه أجر مثله وان شاء ضمنه قيمة ثوب به غير مقطوع * ولودفع شيئا الى صغار ليضرب له طستا ووصف له فضر به كوزا كان له الخيار ان شاء أخذ الكوز وأعطاه أجر مثله لا يجوز ماسي وان شاء ضمنه مثل ذلك الشيء * ولودفع الى صباغ ثوبه بالصبغة أجره بالصبر ففعل ثم اختلفا في الاجر فقال الصباغ عملته بدرهم وقال صاحب الثوب بداتين فأيهما ما أقام البينة قبلت وان أقاما يؤخذ ببينة الصباغ وان لم يكن لهما بينة ينظر الى ما زاد الصبغ في قيمة الثوب (٣٦٠) فان كان درهما أو أكثر يؤخذ بقول الصباغ ويعطى له درهم بعينه بالله ما صبغه

بدا نقسين وان كان ما زاد الصبغ فيه أقل من داتين كان القول قول رب الثوب مع يمينه على ما ادعى الصباغ وان كان يزيد في قيمة الثوب نصف درهم يعطى للصباغ نصف درهم بعد يمينه ما صبغه بداتين وان كان الصبغ مما ينقص الثوب كان القول قول صاحب الثوب * وان دفع الى خياط ثوبه بالقطعة قبا محشوا ودفع اليه البطانة والقطن ففعل الخياط ذلك ثم اختلفا فقال رب الثوب ليس هذا بطاتي كان القول قول الخياط مع يمينه * ولو دفع الى قصار ثوبا ليقصره بدرهم فأعطاه القصار ثوبا فقال هذا ثوبك وقال

بدا نقسين وان كان ما زاد الصبغ فيه أقل من داتين كان القول قول رب الثوب مع يمينه على ما ادعى الصباغ وان كان يزيد في قيمة الثوب نصف درهم يعطى للصباغ نصف درهم بعد يمينه ما صبغه بداتين وان كان الصبغ مما ينقص الثوب كان القول قول صاحب الثوب * وان دفع الى خياط ثوبه بالقطعة قبا محشوا ودفع اليه البطانة والقطن ففعل الخياط ذلك ثم اختلفا فقال رب الثوب ليس هذا بطاتي كان القول قول الخياط مع يمينه * ولو دفع الى قصار ثوبا ليقصره بدرهم فأعطاه القصار ثوبا فقال هذا ثوبك وقال

الباب الثاني فيما يجوز وقته وما لا يجوز وفي وقف المشاع

يجوز وقف العقار مثل الارض والدور والخوانيت كذا في الحاوي * وكذا يجوز وقف كل ما كان تعالىه من المنقول كالوقوف أرض مع العبيد والثيران والآلات للحرث كذا في محيط السرخسي * ذكر الخصاص اذا وقف أرضا ومعه رقيق يعملون فيها ينبغي أن يسمى الرقيق وبين عددهم وكذلك اذا كان في ذلك بقرة ينبغي أن يسمى البقرة وبين عددهم وينبغي أن يشترط في الصدقة أن تنفق الرقيق والبقرة من غلة الارض وان لم يشترط نفقتهم فان نفقتهم في غلة الارض كذا في الذخيرة * وفي الاسعاف لو شرط نفقتهم من غلتها ثم مرض بعضهم يستحق النفقة ان شرط أن تجرى عليهم نفقاتهم من غلته أبدا ما كانوا أحياء وان قال لهم فيها لا يجري شيء من الغلة على من تعطل منهم عن العمل كذا في البحر الرائق * فان ضعف الرقيق عن العمل فان له أن يبيعه ويشترى بثمنه غلاما مكانه فان لم يجد بثمنه غلاما مكانه فأراد أن يزيد في ذلك من غلة الارض فلا

صاحب الثوب ليس هذا ثوبي كان القول قول القصار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو كان القصار يدعى باس الثوب لان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى القصار أمين وكذلك كل أجبر مشترك والفتوى على قوله * ولو أن القصار أعطاه ثوبا وقال هذا ثوبك وهو ينكر فأخذ الثوب ونوى أن يكون عوضا عن ثوبه قال محمد رحمه الله تعالى لا يسهه أن يلبس الثوب ولا أن يبيع الا أن يقول للقصار أخذته عوضا عن ثوبي فيقول القصار نعم * ولودفع متاعا الى حمال ليحماله الى موضع كذا ففعل فقال رب المتاع ليس هذا متاعي وقال الحمال هو متاعك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى القول قول الحمال مع يمينه ولا أجر له الا أن يصدقه الاجر وبه نأخذ قال والنوع الواحد والنوعان فيه سواء الا أنه في النوع الواحد أخش وأقبح ان لا يلزمه الاجر * ولو حمل طعاما أو زيتا فقال الحمال هذا طعامك وقال رب الطعام كان طعامي أجود من هذا قال فان هذا أخش أن يأخذ الطعام ولا يعطى الاجر فاما في النوعين المختلفين فلا أجر للعمال الا أن يصدقوا يأخذهم * رجل دفع الى الخياط ثوبا ليخطمه ولم يذكر له أجر الخطمته فأعطاه أكثر من أجر مثله زيادة على ما يتعان فيه الناس قالوا طبيب له في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل قال لرجل اني أركبتك بغلام من برمذ الى برم بعشرة دراهم وقال المدعي عليه لا بل استأجرتني لابلغة الى فلان ببلغ بخمسة دراهم فانه يحلف كل واحد منهما فان حلفا لا يجب شيء وان أقاما البينة كانت البينة بينة صاحب البغل لان حفظ البغل واجب

صاحب الثوب ليس هذا ثوبي كان القول قول القصار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو كان القصار يدعى باس الثوب لان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى القصار أمين وكذلك كل أجبر مشترك والفتوى على قوله * ولو أن القصار أعطاه ثوبا وقال هذا ثوبك وهو ينكر فأخذ الثوب ونوى أن يكون عوضا عن ثوبه قال محمد رحمه الله تعالى لا يسهه أن يلبس الثوب ولا أن يبيع الا أن يقول للقصار أخذته عوضا عن ثوبي فيقول القصار نعم * ولودفع متاعا الى حمال ليحماله الى موضع كذا ففعل فقال رب المتاع ليس هذا متاعي وقال الحمال هو متاعك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى القول قول الحمال مع يمينه ولا أجر له الا أن يصدقه الاجر وبه نأخذ قال والنوع الواحد والنوعان فيه سواء الا أنه في النوع الواحد أخش وأقبح ان لا يلزمه الاجر * ولو حمل طعاما أو زيتا فقال الحمال هذا طعامك وقال رب الطعام كان طعامي أجود من هذا قال فان هذا أخش أن يأخذ الطعام ولا يعطى الاجر فاما في النوعين المختلفين فلا أجر للعمال الا أن يصدقوا يأخذهم * رجل دفع الى الخياط ثوبا ليخطمه ولم يذكر له أجر الخطمته فأعطاه أكثر من أجر مثله زيادة على ما يتعان فيه الناس قالوا طبيب له في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل قال لرجل اني أركبتك بغلام من برمذ الى برم بعشرة دراهم وقال المدعي عليه لا بل استأجرتني لابلغة الى فلان ببلغ بخمسة دراهم فانه يحلف كل واحد منهما فان حلفا لا يجب شيء وان أقاما البينة كانت البينة بينة صاحب البغل لان حفظ البغل واجب

على المستأجر فلا تجوز الاجارة على ذلك * رجل اجر ارضاً ثم احتسب فقال المستأجر استأجرتم اوهى فارغة وقال رب الارض كانت مشغولة من زوعة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى القول قول صاحب الارض بخلاف المتبايعين اذا اختلفا في الصحة والنساق بحكم الشرط فان ثمة كان القول قول مدعى الصحة لان في هذا الوجه صاحب الارض منكر الاجارة أصلاً وقال القاضي الامام على السعدي رحمه الله تعالى في الاجارة يحكم الحال ان كانت فارغة كان القول قول مدعى الفراغ وقت العقد وان كانت مشغولة كان القول قول صاحب الارض كما في مسئلة الطاحونة اذا اختلفا في جريان الماء وانقطاعه قال المصنف وينبغي أن يكون القول قول منكر الشغل لان في صحة اجارة المشغول روايتين والصحيح أنها جائزة ويؤمر بالتفريغ والتسليم * رجل اجر داره سنة فلما مضت السنة أخذ صاحب الدار الدار وكسها فقال المستأجر كان لي فيها دراهم وانك كسيتها أو لقيمتها في الطريق ولى عليك ضمانها فان أنكر صاحب الدار ذلك كان القول قوله * رجل دفع الى صائغ عشرة دراهم فضة وقال زد عليها درهمين يكون قرصاً على وصغة قلباً وأجره درهم فصاعه وجابهه محشواً وقال زدت عليها درهمين وقال صاحب الفضة لم تزد عليها شيئاً فانه يحلف كل واحد منهما فان حلفا بخير الصائغ ان شاء دفع القلب اليه وأخذ منه خمسة دنانير درهم أجر العشرة وان شاء دفع اليه عشرة دراهم فضة وأخذ القلب لان الصائغ يدعى على (٣٦١) صاحب الفضة قرص درهمين وهو ينكر

وصاحب القلب يدعى على الصائغ استحقاق القلب بغير شيء وهو ينكر فيحلف كل واحد منهما * ولودفع الى حائك غزلاً وأمره أن يزيد في الغزل رطلاً من عنده على أن يعطيه عن الغزل وأجر الثوب دراهم معلومة جاز ذلك وان اختلفا بعد النسيج فقال الحائك زدت وقال صاحب الغزل لم تزد فان كان وزن غزل صاحب الغزل معلوماً بان اتفاقاً على أن غزله كان منافان كان الثوب قائماً في يده بوزن فان وزنه فوجد مشورين فقال رب الثوب هذا من الدقيق وقال الحائك هذا من الدقيق وزيادة رطل غزله زدت قالوا القول قول الحائك لان الدقيق لا يزيد هذا القدر

بأمر بذلك وكذلك الحكم في الدواب وآلات الزراعة اذا وقعت مع الارض ولولا الصدقة أن يعملوا ذلك كذا في الذخيرة * ولو قتل فأخذ ديتة فعلى القيم أن يشتري بها آخر كذا في فتح القدير * وفي الاسعاف وان جنى أحدهم منهم فعلى المتولى ما هو الاصلح من الدفع والقداء ولو فدها باكثر من الارش كان متطوعاً في الزائد فيه من ماله وان فدها أهل الوقف كانوا متطوعين ويبقى العبد على ما كان عليه من العمل في الصدقة كذا في البحر الرائق * وأما وقف المنقول مقصوداً فان كان كراءاً أو سلاً حايجوز وفيما سوى ذلك ان كان شيئاً لم يجز التعارف بوقفه كالتياب والحيوان لا يجوز عندنا وان كان متعارفاً كالنأس والقندوم والجنائز وثيابها وما يحتاج اليه من الاواني والقنور في غسل الموتى والمصاحف لقراءة القرآن قال أبو يوسف رحمه الله تعالى انه لا يجوز وقال محمد رحمه الله تعالى يجوز الى ذهب عامة المشايخ رحمه الله تعالى منهم الامام السرخسي كذا في الخلاصة وهو المختار والفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى كذا قال شمس الائمة الحلواني كذا في مختار الفتاوى * ولو جعل جنازة وملاة ومغسلاً يقال بالفارسية حوض مسين ووقف في محلة فمات أهلها كلهم لا يرث الى الورثة بل يحمل الى مكان آخر أقرب الى هذه المحلة كذا في الخلاصة * ثم في وقف المصحف اذا وقفه على أهل المسجد يقرؤنه (١) ان يحصون يجوز (٢) وان وقف على المسجد يجوز ويقرأ في هذا المسجد وذكر في بعض المواضع لا يكون مقصوراً على هذا المسجد كذا في الوجيز للكردي * واختلف الناس في وقف الكتب جوزه الفقيه أبو الليث وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيخان * اذا جعل ظهر دابته أو غله عبده في المساكين لا يصح في قول علمائنا كذا في المحيط * وجعل وقف بقرعة على أن ما يخرج من لبنها وسمنها (١) قوله ان يحصون فيه حذف كان واسمها أي ان كانوا يحصون وفي نسخة الطبع الهندى أو يحصونه وهو تحريف ثم ان حذف الاحصاء مختلف فيه والمفتى به أنه موقوف لراى الحاكم (٢) قوله وان وقف على المسجد يجوز ظاهره وان لم يكونوا محصورين بدليل المقابلة (٣) قوله وذكر في بعض الخ مقابل لقوله ويقرأ الخ وينبغي أن يكون المعول عليه الاول حيث عين الواقف ذلك المسجد لوجوب اتباع شرطه

(٤٦ - فتاوى ثانی) ظاهراً وان رجع القاضي الى علماء الحوكمة في ذلك كان أحسن فان رجع اليهم وقالوا الدقيق لا يزيد هذا القدر كان القول قول الحائك مع عينه فاذا حلف يجبر رب الثوب على أن يعطيه ماسمى له وبأخذ الثوب وان قال أهل العلم الدقيق يزيد هذا القدر كان القول قول رب الثوب مع عينه فان حلف بخير صاحب الثوب ان شاء ضمنه مثل غزله وترك الثوب عليه وان شاء أخذ الثوب وأعطاه من الاجر بحسب ما أقام من العمل وان كان الثوب مستهلكاً عند صاحب الثوب قبل أن يعلم وزنه كان القول قول رب الثوب مع عينه على علمه أنه ما يعلم أن الحائك زاد في الغزل فان حلف كان عليه أجر الثوب دون ثمن الغزل فيقسم المسمى على عمل ثوب مثله وعلى قيمة رطل من الغزل فيطرح عنه ما أصاب قيمة الغزل * وقال الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى الصواب أن يطرح عنه أيضاً حصة مترك من زيادة العمل في النسيج لانه التزم الاجر المسمى بمقابلته العمل في ثلاثة أرطال غزل وهو انما عمل في رطلان هذا اذا اختلفا ووزن غزل الدافع كان معلوماً فان لم يكن معلوماً كان القول قول الدافع وهو رب الثوب مع عينه سواء كان الثوب قائماً أو هالكا ولا يرجع في هذا الى قول الحوكمة لانه لا يمكن معرفة الصادق من الكاذب وفي مسئلة الصائغ والقلب يجب أن يرجع في معرفة الزيادة الى أهل العلم ان كانوا يعرفون ذلك وقد ذكرنا مثل ذلك في النداف اذا دفع اليه ثوباً وأمره أن يزيد في قطنه * رجل حل رجلاً كره ما ذهب به الى بعض البلاد قالوا عليه الكراء حتى يرد به الى المكان

الذي حل منه وكذا كل شيء له حل وموتة * صاحب حانوت أمر أجبره ليرش الماشق طريق المسلمين ففعل وعطب به انسان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمن الآمر * ولو أمره بالوضوء فتوضأ كان الضمان على الأجير لان منفعة الوضوء تكون للتوضي ومنفعة الرش تكون للآمر * رجل ركب سفينة رجل من ترمذ الى أمل ثم اختلفا فقال صاحب السفينة للراكب حملك الى أمل بمخسة دراهم وقال الراكب استأجرتني لاحفظ السكان الى أمل بعشرة دراهم يحلف كل واحد منهما بأولى من الآخر وكان للقاضي أن يبدأ بأيهما شاء وان أقرع للبداء كان حسنا فان حلفا لأجر لا حدهما على صاحبه وان أقاما البينة كانت البينة بينة الراكب وهو الملاح يقضى له بالأجر على صاحب السفينة ولا أجر عليه لصاحب السفينة لانهم ملأ أقاما البينة يجعل كأن الأمرين كما بافطلت اجارة صاحب السفينة من الراكب لانه لا بد للراح من ان يكون في السفينة والله أعلم بالصواب * كتاب الدعوى والبيئات * وانه مستحل على أبواب كل باب مشتمل على فصول * الباب الاول منه في اداب القاضي * الفصل الاول منه في معرفة أهل القضاء والدخول في القضاء والتحرز عنه * فأهله من يكون أهلا للشهادة ومن لا يكون أهلا للشهادة كالعبد والصبي والاعمى والمرأة والكافر لا يكون أهلا للقضاء حتى لو قلده قضاؤه وكذا المحمدي والقذف وبعض العلماء منهم الخصاص (٣٦٣)

وشيراز ما يعطى أبناء السبيل ان كان ذلك في موضع تعارفوا ذلك جاز كما يجوز ماء السقاية كذا في الظهيرية * ولا يجوز وقف دخل البقر وغيره لا ينزوي كذا في القنية * وفي الواقعات ذكر هلال البصري في وقفه وقف البناء من غير وقف الاصل لم يجوز وهو الصحيح وكذلك وقف (١) الكر دار يدون وقف الاصل لا يجوز وهو المختار كذا في المحيط * ولا يجوز وقف البناء في أرض هي اعبارة أو اجارة كذا في فتاوى قاضيخان * ذكر الخصاص أن وقف حوائث الاسواق يجوز ان كانت الارض بلجارة في أيدي الذين ينوونها لا يجوز جهـم السلطان عنها وبه عرف جواز وقف البناء على الارض المحتركة كذا في النهر الفائق * البقعة الموقوفة على جهة اذاني رجل فيها بناء ووقفها على تلك الجهة يجوز بخلاف تبعا لها فان وقفها على جهة أخرى اختلفوا في جوازها والاصح أنه لا يجوز كذا في الغياثية * واذا غرس شجرة ووقفها بموضعها من الارض صح تبعا للارض بحكم الاتصال وان وقفها دون أصلها لا يصح وان كانت في أرض موقوفة فوقها على تلك الجهة جاز كما في البناء وان وقفها على جهة أخرى فعلى الاختلاف كذا في الظهيرية * وقف الغلمان والحواري على مصالح الرباط يجوز ولو زوج الحاكم جاريته يجوز وعبد لا يجوز لانه يلزم عليه المهر والنفقة ولورج عبد الوقف من أمة الوقف لا يجوز كذا في الوجيز للكردي * وأما وقف مال ينتفع به الاباتلاف كالذهب والفضة والمال كقول المشروب فغير جائز في قول عامة الفقهاء والمراد بالذهب والفضة الدراهم والذنانير وما ليس بجمل كذا في فتح القدير * ولو وقف دراهم أو مكيلا أو ثيابا لم يجوز قيل في موضع تعارفوا ذلك يبقى بالجواز قيل كيف (٢) قال الدراهم تقرض للفقراء ثم يقبضها أو تدفع مضاربة ويتصدق بالربح والخطة (١) قوله الكر دار هو أن يحدث المزارع في الارض بناء أو غراسا أو كسبا بالتراب وانما يصح وقفه لانه منقول ولم يجز به العرف كما في النخبة اهـ محصيه بحر اوى (٢) قوله قال الدراهم لم يعلم القائل من عبارته وفي الاسعاف مانصه وفي فتاوى الناطقي عن محمد بن عبد الله الانصاري من أصحاب زفر أنه يجوز وقف الدراهم والطعام والمكيل والموزون فقليل له وكيف يصنع بالدراهم يقال يدفعها الى آخر ما قال اهـ محصيه

لا يكون قاضيا واذا فسق ينزل * وكذا المرتضى واختلفت في مال الروايات عن أئمتنا المتقدمين رحمهم الله تعالى وكثرت فيهم ما أقاويل المتأخرين رحمهم الله تعالى والصحيح ما قال عامة المشايخ رحمهم الله تعالى أنه اذا قلده وهو عدل ثم فسق يستحق الغزل ولا ينزل حتى لو قضى بعد الفسق جاز قضاؤه سواء كان القاضي من ترقا من بيت المال أو لم يكن * وأجمعوا أنه اذا ارتشى لا ينفذ قضاؤه فيما ارتشى * القاضي اذا ارتدوا العباد بالله ثم أسلم كان على قضائه * وكذا اذا عمى ثم أبصر ولا ينفذ ما قضى في حال رده * والوالى اذا فسق فهو بمنزلة القاضي

يستحق الغزل ولا ينزل ومع أهلية الشهادة لا بد أن يكون عالما ورعا فان كان جاهلا عدلا أو عالما غير عدل لا ينبغي تقرض له أن يتقلد ولا يقلد لقول عليه السلام القضاء ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار وأراد بالاثنين الجاهل وغير العدل * والجاهل التي أولى بالقضاء من العالم الفاسق * وعلى قول الشافعي رحمه الله تعالى اذا قلده الجاهل لا يصير قاضيا * وعند استجماع الشرائط يكره الدخول في القضاء عن اختيار * وان قلده من غير طلبه فان كثر أمثاله في البلد اختلفوا فيه قال بعضهم يكرهه الدخول وعند الاكثر لا بأس بالدخول وان تعين هو من البلدة قالوا يفترض عليه الدخول ولو امتنع يأثم لان القضاء فرض كفاية بمنزلة صلاة الجمعة اذا تعين الواحد لا قامتها يفترض عليه فان قلده وغيره أفضل منه كان الأفضل أولى * وكذا والى فأما الخليفة فليس لهم أن يولوا الا أفضلهم * الامام اذا لم يكن عدلا جاز أحكامه وحكامه لان العصاة رضي الله عنهم تقلدوا الاعمال من معاوية والحق في نوبته كان مع علي رضي الله عنه وانا ارتشى ولا القاضي أو كاسه أو بعض أعوانه ليعين الرشي عند القاضي ففعل ان لم يعلم القاضي بذلك نفذ قضاؤه وكان على المرتضى رد ما قبض وان علم القاضي بذلك كان قضاؤه مردودا * واذا تقلد القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا وتكون الرشوة حراما على القاضي والاخذ * ثم الرشوة على وجوه أربعة منها ما هو حرام من الجانبين أحدها هذه والثاني اذا دفع الرشوة الى القاضي ليقتضى له وهذه الرشوة حرام من

الجانين سواء كان القضاء بحق أو بفريق * ومنها اذا دفع الرشوة لخوف على نفسه او ماله وهذه الرشوة حرام على الاخذ غير حرام على الدافع * وكذا اذا طمع في ماله فرشاه بعض المال * ومنها اذا دفع الرشوة لیسوی أمره عند السلطان حل له الدفع ولا يحل للأخذ أن يأخذ * وان أراد أن يحل للأخذ يستأجر الأخذ بمال الیلیل بما يريد أن يدفع اليه فانه تجوز هذه الاجارة ثم المستأجر ان شاء استعمله في هذا العمل وان شاء استعمله في غيره هذا اذا أعطى الرشوة أو لا لیسوی أمره عند السلطان وان طلب منه أن يسوي أمره ولم يذكر له الرشوة ثم أعطاه بعد ما سوي اختلافوا فيه قال بعضهم لا يحل له أن يأخذ * وقال بعضهم يحل وهو الصحيح لأنه بر ومجازاة الاحسان فيحل كالوجعوا للامام والمؤذن شيئا أو أعطوه من غير شرط كان حسنا * وكما لا يحل للقاضي أخذ الرشوة لا يحل له قبول الهدية من الاجنبي الذي لم يكن يهدي اليه قبل القضاء وكذا الاستقراض والاستعارة * وان أهدى اليه من كان يهدي اليه قبل القضاء فان كان له خصومة لا يحل له أن يقبل وان لم يكن له خصومة فان كانت هذه الهدية مثل ما يهدي اليه قبل القضاء أو دونه الا بأس بأن يقبل وان كانت أكثر من ذلك رد الزيادة * ولا بأس بان يقبل الهدية من القريب الذي لم يكن له خصومة * وكما لا يقبل الهدية من كان لا يهدي اليه قبل القضاء لا يجب الدعوة الخاصة ويجب الدعوة العامة * وانما يعرف الخاص من العام أن ينظر (٣٦٣) ان كان بحال لم يجب القاضي دعوته لا يتخذ الدعوة فهي خاصة * وان كان يتخذ الدعوة وان لم يحبه القاضي فهي عامة * وهذا اذا لم يكن بينهما قرابة * وان كان بينهما قرابة فبرية يجب وان كانت خاصة * ولا بأس للقاضي أن يرتزق من بيت المال وان استعف فهو أفضل وللعلماء والقضاة والعلمين حظ في بيت المال * ويجوز للامام والمنق قبول الهدية واجابة الدعوة الخاصة لان ذلك من حقوق المسلم على المسلم وانما يمنع عنه القاضي * ويصح تعليق تقليد القضاء والامارة بالشرط كتعليق الوكالة * وكذا الاضافة الى وقت المستقبل بأن

تقرض للفقراء يزعمون ثم تؤخذ منهم والى الثياب والا كسبة تعطى للفقراء ليلبوا وعنده حاجتهم ثم تؤخذ كذا في الفتاوى العتبية * ولا يصح وقف الادوية الا اذا قال على الذقراء والاغنياء فيجوز وتدخل الاغنياء تبعاً كذا في معراج الدراية * ذكرنا لطنفي اذا وقف مال الاصلاح المساجد يجوز وان وقف لبناء القنطرة أو لاصلاح الطريق أو لحفر القبور واتخاذ السقايات والحنانات للمسلمين أو لشراء الاكفان لهم لا يجوز وهو جائز في الفتوى كذا في فتاوى قاضيان * (ومما يتصل بذلك ما يدخل من غير ذكر وما لا يدخل الابه) ذكرنا الخصاص في وقته اذا وقف الرجل أرضاً صحته على وجوه سماها ومن بعدها على الفقراء فانه يدخل في الوقف البناء والتخيل والاشجار كذا في المحيط * وذكرنا الخصاص أن الثمرة لا تدخل في وقف الاشجار وعليه أكثر المشايخ وهو الصحيح كذا في الغيانية * ولو قال جعالت أرضي هذه صدقة موقوفة بجهة وقفها وجميع مفاهاها ومن اوفها ثمرة فائمة يوم الوقف قال هلال في الاستحسان يلزمه أن يتصدق بالثمرة القائمة على الفقراء والمساكين لا على وجه الوقف بل على وجه النذر وما يحدث من الثمرة بعد الوقف فانه يصرف الى الوجوه التي سمي في الوقف كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال أرضي صدقة موقوفة بعد وفاتي على أن ما أخرج الله تعالى من غلاتها فهو لعبد الله فئات الواقف وفيها ثمرة فائمة قال لا تكون الثمرة لعبد الله لانه الآن وجب له الوقف فصار كانه وقف الارض وفيها ثمرة فائمة فلا تدخل الثمرة المأجودة في الوصية بالوقف ثم ذكر صاحب الكتاب أن ههنا في القياس الثمرة القائمة للورثة وفي الاستحسان يتصدق بها على الذقراء والاستحسان تأخذ قال الفقيه أبو جعفر ان كان لفظ الواقف بهذا القدر الذي ذكرنا ينبغي أن تكون للورثة على كل حال في القياس والاستحسان من قبل أنه رد الوقف الى ما بعد الوفاة والارض في حال حياته لم تصرفها واذا كان كذلك حدثت هذه الثمرة على ذلك الميت فتكون ملكا لورثته كذا في الظهيرية * وقف أرضا وفيها زرع لا يدخل الزرع في الوقف سواء كانت له قيمة أم لم تكن

قال له الخليفة ما أقدمت بلدة كذا فانت قاض وأنت أميرها وقال اذا قدم فلان فانت قاض * تعليق عزل القاضي بالشرط صحيح ذكر الخصاص أن الخليفة اذا كتب الى القاضي اذا وصل اليك كتابي فانت معزول فوصل اليه الكتاب يصير معزولا وتعليق التحكيم لانسان بين اثنين والاضافة الى وقت المستقبل على قول محمد يصح وعلى قول أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يصح وعليه الفتوى * ولو كان في البلدة قاضيان كل واحد منهما على محلة على حدة جازان وقعت الخصومة بين رجلين أحدهما من محلة والاخر من محلة أخرى والمدعي يريد أن يخاصمه الى قاضي محله والاخر يأبى اختلاف فيها أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى والصحيح أن العبرة لمكان المدعي عليه * وكذا لو كان أحدهما من أهل العسكر والاخر من أهل البلدة أراد العسكري أن يخاصمه الى قاضي العسكر فهو على هذا الخلاف * واذا مات الخليفة لا تنزل قضائه وعمله * وكذا لو كان القاضي مأذونا بالاستخلاف فاستخلف غيره فانت القاضي لا تنزل خليفته واذا قلدا الامام رجلا القضاء بوماً ومجلساً جاز ويتوقف بالمكان والزمان * واذا قلدا السلطان رجلا قضاء بلدة كذا لا يدخل فيه السواد والقرى ما لم يكتب في منشور البلدة والسواد * ولو فوض السلطان قضاء بلدة الى اثنين لا ينفرد احدهما بالقضاء كالوكل رجلين بالبيع * القاضي اذا لم يكن مأذونا بالاستخلاف فاستخلف حكم الخليفة في مجلس القاضي بين يديه جاز كالوكل بالبيع اذا لم يكن مأذونا بالتوكيل فوكل غيره فباع الثاني

بمحضره الاول جاز * ولو ان الخليفة لم يحكم بين يدي القاضي فحكم في غيبته ورفع قضاؤه الى القاضي فأجاز قضاؤه فنفذ عندنا استحسانا ولا
 بنفذ قياسا وهو قول زفر رحمه الله تعالى كالوكيل اذا لم يكن مأذونا بالتوكيل فوكل غيره وباع الثاني عند غيبته فأجاز الاول سعه جاز عندنا *
 وكذلك القاضي اذا أجاز حكم الحكم في المجتهدات وهذا اذا كان الخليفة ممن يجوز حكمه فان كان ذميا أو مجنوناً أو صبياً أو عبداً فأجاز القاضي
 حكمه لا يجوز * ويجوز قضاء المرأه فيما خلا الحدود والقصاص لانها تصلح شاهدة فيما خلا الحدود والقصاص ولا تصلح شاهدة فيما
 * القاضي اذا قضى زماناً ثم ظهر أنه عبداً أو محدوداً في قذف أو أعمى أو فاسق أو مرتشئ فإنه يرتفع قضاؤه ولا ينفذ منه شيء كذا ذكر
 الخصاص * أما غير الفاسق والمرتشئ ممن ذكرنا فظاهر لانهم ليسوا من أهل الشهادة * وأما الفاسق والمرتشئ فهو قول الخصاص وهو اختيار
 الطحاوي * وعندنا الفاسق من أهل الشهادة فينفذ قضاؤه وقضاؤه المرتشئ في غير ما ارتشى بمنزلة قضاء الفاسق وفيما ارتشى اذا وقع بحق
 ذكر الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي رحمه الله تعالى أنه ينفذ * الخوارج وأهل البغي اذا قلدوا رجلاً من أهل البغي قضاء بلدة غلبوا عليها
 لا ينفذ قضاؤه لان شهادتهم على أهل العدل غير مقبولة لانهم يستحلون أموالنا وما نأفينا فننفذ قضاؤه وان قلدوا رجلاً من أهل العدل نعم
 تقليدهم ونفذ قضاؤه * القاضي اذا (٣٦٤) كان مأذوناً بالاستخلاف فاستخلف رجلاً صح استخلافه فان عزله لا يصح عزله الا

اذا قال له الخليفة استخلف
 من شئت واستبدل من
 شئت فحينئذ عليك العزل
 والتقليد (فرق بين القضاء
 والامامة) * الامير اذا
 استخلف رجلاً في الجمعة جاز
 وان لم يأمره الخليفة بذلك
 لان ثم لم يصح الاستخلاف
 تفوت الجمعة وكذلك وصى
 الاب بملك الايصاء وان لم يأمره
 الميث بالايصاء * ولو ان الامام
 قلد رجلاً القضاء أوذن له
 بالاستخلاف فأمر القاضي
 رجلاً لسمع الدعوى
 والشهادة في حادثة ويسأل
 عن الشهود ويستمع الاقرار
 ولا يحكم هو بذلك لكنه
 يكتب بذلك الى القاضي
 وينهى حتى يقضى القاضي
 بنفسه لم يكن لهذا الخليفة

كذافي المضمرات * وقال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ كذا في الذخيرة * قال الخصاص ولو كان فيها بقل أو
 رباحين لا يدخل في الوقف ولو كان فيها نصب وغيبضة أو خلاف فما كان يقطع في كل سنة لا يدخل في الوقف
 وما كان يقطع في كل سنتين أو ثلاث لا يدخل كذا في المحيط * وكذا ما ينفق في المستقبل كذا في فتاوى قاضيان
 * وأما الرطب فما كان من رطوبة قد طلعت فهو للواقف وما كان من أصول ذلك فهو داخل في الوقف
 وكذلك الباذنجان والقطن الا أن تكون شجرة القطن تجزى في كل سنة كذا في الظهيرية * بصل (١) العبر
 والزعفران لا يدخل في الوقف وقصب السكر لا يدخل وشجرة الورد والياسمين تدخلان في وقف الارض كذا في
 الذخيرة * والورد وورق الحناء والياسمين لا يكونان لواقف كذا في فتاوى قاضيان * والرحى في الضيعة
 تدخل في وقف تلك الضيعة رضى المأورحى اليد في ذلك سواء وكذلك الدواليب تدخل والدوالي لا تدخل
 كذا في المحيط * ويدخل في وقف الحمام القدر وملق سرقينه ورماده ولا يدخل مسيل ما في الارض المملوكة
 أو طريق كذا في فتح القدير * رجل قال أرضي صدقة موقوفة على الفقراء لم يذ كر الشرب والطريق فإنه
 يدخل الشرب والطريق استحساناً لان الارض لا توقف الا للاستغلال وذلك لا يكون الا بالماء والطريق
 كذا في فتاوى قاضيان * وفي وقف الدار اذا لم يذ كر الدار يحق قضاؤها ولا بكل قليل وكثير هو لها فيها ومنها
 من حقوقها لا يدخل ما كان يدخل في بيع الدار * وفي وقف الحوائت يدخل ما كان يدخل في بيعها وخواري
 الدباسين وقدور الباغين لا تدخل في الوقف سواء كانت في البناء أم لم تكن كذا في الذخيرة * سئل نصر عن
 وقف دار فيها حمامات يطرن ويرجعن قال يدخل في وقفه الحمامات الاهلية كذا في فتاوى أبي الليث
 * وفيه أيضاً لو وقف برج حمام أو رجوان يكون جائزاً لان الحمامات وان كانت منقولة الا أنها تصير وقفاً
 نعال البيت كمالو وقف ضيعت بما فيها من الثيران والعبيد وكذلك لو وقف بيتاً فيه كوارات العسل يجوز وتصير
 النحل نعال البيت والعسل ويجب أن يكون تأويل هذا المسألة أن يوقف البيت والبرج بما فيه من النحل

(٢) قوله العبر يوزن غير الترجس اه قاموس

أن يحكم وانما يفعل ما أمره القاضي * واذا رفع الامر الى القاضي فان القاضي لا يقضى بتلك الشهادة ولا بذلك الاقرار والحمام
 بل يجمع بين المدعى والمدعى عليه ويأمره باعادة البيعة فاذا شهد بذلك بمحضرة الخصمين فحينئذ يقضى القاضي بتلك الشهادة * قالوا هذه
 المسئلة يغلط فيها القضاة فان القاضي يستخلف رجلاً لسمع الشهادة في حادثة ثم يكتب اليه بكتاب فيفعل الخليفة ذلك ثم يكتب الى القاضي
 أنهم شهدوا عندى بكذا ويكتب ألقاظ الشهادة أو يكتب أن المدعى عليه أقر عندى بكذا فيقضى القاضي بذلك عن غير اعادة البيعة عنده
 فلا يصح هذا القضاء لان القاضي لم يسمع تلك الشهادة ولم يسمع ذلك الاقرار فكيف يقضى بتلك الشهادة وبذلك الاقرار باقرار الخليفة الا
 أن يشهد الخليفة مع اخر عند القاضي على اقراره وتكون فائدة هذا الاستخلاف أن يطر الخليفة هل للمدعى شهدوا ويكذب فلهل له شهدوا
 الا أنهم غير عدول أو قد لا تتفق ألقاظهم فيفوض القاضي النظر في ذلك الى الخليفة * فصل فيما يباح حق على القاضي وما ينبغي له أن يفعل
 وما لا يفعل * لا ينبغي للقاضي أن يبيع ويشترى بنفسه بل يفوض ذلك الى غيره * وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لا بأس بان يفعل ذلك في
 غير مجلس القضاء * والصحيح أنه لا يفعل لافي مجلس القضاء ولا في غيره لان الناس يساءلونه لاجل القضاء ولا ينبغي لمن يدخل مجلس القضاء
 لاجل الخصومة أن يسلم على القاضي ولو سلم لا يجب على القاضي رد سلامه فان اراد القاضي جوابه ينبغي أن لا يزيد على قوله وعليكم * وسلم

الشاهد في القاضى ويرد عليه ولا بأس للقاضى أن يقضى من لم يخصم اليه ولا يقضى أحد الخصمين لخصم اليه * وإذا خصم رجل السلطان إلى القاضى فجلس السلطان مع القاضى في مجلسه وخصمه على الأرض بنقش القاضى أن يقوم من مقامه ويجلس فيه خصم السلطان حتى لا يكون مفضلاً أحد الخصمين على الآخر في الجلوس وهذه المسئلة تدل على أن القاضى يصلح قاضياً على السلطان الذى قاده والدليل عليه قصة على رضى الله تعالى عنه عند شرح رضى الله تعالى عنه * ويقضى القاضى وهو مستوف خطه من الطعام والنشاب * ولا يقضى وهو جائع ولا شبعان ولا غضبان ولا كظيم من الطعام ولا مأخوذاً أحد الاخشين ولا به نعاس أو نوم ولا يشاراً أحد الخصمين ولا يضم أحدهما إلى نفسه ولا يمتحن * وصاحب مجلسه يقيم الخصوم بين يديه من البعد والشهود تقرب من القاضى ويخرج للقضاء في أحسن مياها وأعدل أحواله * ويأخذ كاتباً على المورعافان كان القاضى فقيراً محتاجاً الأول له أن يأخذ رزقه من بيت المال بل يفترض عليه وإن كان غنياً تكلموا فيه والأولى له أن لا يأخذ من بيت المال * ويجلس للقضاء في مسجد حبه والمسجد الجامع أفضل إذا كان المسجد الجامع في وسط البلدة فإن كان في طرف من البلدة يختار مسجداً آخر في وسط البلدة * وله أن يقضى في داره إذا كانت داره في وسط البلدة ويختار الجلوس في مسجد السوق ليكون أشهر * وعند الشافعى رحمه الله تعالى ليس للقاضى أن يقضى (٣١٥) في المسجد فإذا جلس القاضى في المسجد أو في داره يأخذ بواباً يفتح

والجامع كالوقوف العبيد مع الأرض والثيران كذا في المحيط
فصل في وقف المشاع * الشيوع فيما لا يحتمل القسمة لا يمنع صحة الوقف بلا خلاف ألا يرى أنه لو وقف نصف الحرام يجوز وإن كان مشاعاً كذا في الظهيرية * وقف المشاع المحتمل للقسمة لا يجوز عند محمد رحمه الله تعالى وبه أخذ مشايخ بخاري وعليه الفتوى كذا في السراجية * والمتأخرون أقروا بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز وهو المختار كذا في خزائن المفتين * وانفق على عدم جعل المشاع مسجداً أو مقبرة مطلقاً سواء كان محتملاً للقسمة أو يحتملها كذا في فتح القدير * وإذا قضى القاضى بعهدة وقف المشاع نفذ قضاءه وصار مفعلاً عليه كسائر الخلفات كذا في شرح أبي المكارم للنفاية * ثم فيما يحتمل القسمة إذا قضى القاضى بعهدة فطلب بعضهم القسمة لا يقسم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويتهايئون وعندهما يقسم كذا في الخلاصة (١) وأجمعوا أن الكل لو كان وقفاً أو أراذوا القسمة لا يجوز وكذا التهايو كذا في فتح القدير * ثم إن وقف نصيبه من عقار مشترك فهو الذي يقاسم شريكه وبعد الموت إلى وصيه * وإن وقف نصف عقاره فالذي يقاسمه هو القاضى أو هو يبيع نصيبه الباقي من رجل ثم يقاسم المشتري ثم يشتري ذلك منه كذا في الهداية * ولو أن رجلين كانت بينهما أرض وقف كل واحد منهما نصيبه على قومه لمعين فهذا جائز ولهما أن يقاسما هذه الأرض فيقرز كل واحد منهما ما وقف في يده يتولاه كذا في الظهيرية * ولو وقف الكل ثم استحق الجزء منه بطل الباقي عند محمد رحمه الله تعالى لأن الشيوع مقارن * ولو استحق جزء من نصيبه لم يطل في الباقي كذا في الهداية * ولو أن رجلاً وقف جميع أرضه ثم استحق نصفها شائعاً وقضى القاضى للمستحق بالنصف وبقي النصف الباقي وقفاً على حاله عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كان للواقف أن يقاسم المستحق كذا في المحيط * ثم على قول محمد رحمه الله تعالى لو كانت الأرض بين رجلين فتصدقا (١) قوله وأجمعوا الخ ما نقل هنا مخا فطلق الاسعاف وغيره من جواز التهايو ويجاب بان ما هنا محمول على الجبر وما في الاسعاف على التراضى أناده الرمل وتحقيقه في رد المحتار اهـ معجمه

الخصوم من الازدحام * ولا يسأح للواب أن يأخذ شيئاً لياذن بالدخول * ومتى دخل القاضى المسجد يصلى ركعتين أو أربعاً ثم يجلس مستديراً القبلة كما يجلس المدرس والخطيب * ولا تدخل فيه الحائض والنفساء ولكن القاضى يخرج البهن أو يجلس القاضى في المسجد وهي خارجه بحيث يسمع كلامها والمشارك يدخل المسجد هذا في عرفنا * أما في عرفهم فكان القاضى يجلس مستقبلاً القبلة * وإذا جلس الخصوم بين يديه هل يستنطقهم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يستنطقهم

فيقول أيك المدعى فإذا عرف المدعى بقوله ما نأذني * وقال محمد رحمه الله تعالى لا يفعل ذلك وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى أوفق * وإذا ادعى المدعى شيئاً على المدعى عليه يكتب القاضى على بياض صورة الدعوى ثم يقول للادعى عليه ماذا تقول فإن أقر عا ادعاء المدعى أثبت إقراره في كتابه ويأمر المدعى عليه بما فالحق وإن أنكر يكتب أنكاره في ذلك ثم يأمر المدعى بأقامة البينة وهذا كان في عرفهم * أما في عرفنا المدعى بجى إلى كاتب القاضى فيضبره بكيفية دعواه ويصوره عند صورة الدعوى فيكتب الكاتب ذلك ثم يجى إلى القاضى مع خصمه ويدعى عليه فإن أقر خصمه أثبت القاضى إقراره في الكتاب ويأمره بقضاء الحق وإن أنكر أمر المدعى بأقامة البينة فإن جاء المدعى بشهود فشهدوا عنده على الترتيب يكتب القاضى شهادة كل شاهد ويكتب اسمه واسم أبيه ووجهه ويترك بين كل خطين بياضاً بالشهادة كل واحد منهم * وإذا جاء رجل إلى القاضى وذكر أن له على فلان بن فلان دعوى فإن كان المدعى عليه غائباً دفع القاضى إليه طية عليها ختم القاضى مكتوباً فيها أجب خصمك إلى مجلس الحكم وإن كان المدعى عليه حاضراً في المصر أحضره القاضى بمجرد دعوى المدعى وكذا إذا كان قرياً من المصر فإن كان بعيداً بعدى القاضى خصمه بمجرد قول المدعى حتى يقيم البينة أن له على فلان حقا فإن أقام البينة أعدم القاضى استهـ ما وفي القياس لا يعدى كماله كان بعيداً والقامل بين القريب والبعيد ما قال الحنفى أنه إن كان في موضع يمكنه أن يحضر مجلس

القاضي ويجب خصمه ويغود الى منزله في ذلك اليوم ولا يفسده شاة فهو قريب والا فهو بعيد * وعلى هذا الشهادتان كان شاهد الاصل في مكان قريب على هذا التفسير لا تجوز الشهادة على الشهادة وان كان بعيدا بهذا التفسير تجوز الشهادة على الشهادة وعن محمد رحمه الله تعالى انه يجب على الامام ان ينصب قضاة في الكور فيمدون مدة السفر احترازا عن مشقة الاعداء ويسقط الاعداء بعد المرض وكذا اذا كانت المرأة مخدرة وذ كرا الشيخ الامام على بن محمد البردوي رحمه الله تعالى المخدرة هي التي لا تكون برزة بكرة كانت أو ثيبا لا يراها غير المحارم من الرجال أما المرأة التي جلست على المنصة فراها رجال أجنب كما هو عادة بعض البلاد لا تكون مخدرة * والمرأة التي تخرج الى حواشيها بعدد القاضي * وفي المخدرة يبعث القاضي اليها أمينا اذا لم تثبت الوكالة عنه يستخلفها * وكذا في المريض فان نكلت ثلاثا شهد على ذلك شهودا وياخذوكيلا فاذا شهدوا به عند القاضي قضى القاضي بذلك على الوكيل ولا يقضى الامين الا ان يكون القاضي مأذونا بالاستخلاف فبعث الامين واستخلفه وفي هذا وجه آخر ان يحكم بينهم ما حكى الحكم بينهما ثم يرفع حكمه الى القاضي فيجيزه القاضي ان رآه جائزا * وان كان المدعى عليه غائبا بعيدا عن المصر على التفسير الذي ذكره لا يشخصه القاضي ما لم يقم المدعى البينة على ما ادعى فاذا اقام قبلت بينته للاستخاص لا للقضاء (٣٦٦) والمستور في هذا يكتفي * وان سأل المدعى من التاضي ختم لا حصار خصمه أعطاه القاضي فاذا

ذهب به الى الخصم أراه ذلك وأخبر أنه ختم القاضي ليدعوه في وقت كذا فان امتنع وردد ذلك أشهد عليه شاعدين فاذا شهد بذلك عند القاضي يستحضره القاضي بأعوانه ان قدر والا يسأل الوالي أن يستحضره * ومونة المستحضر على المتمرد هو الصحيح وقيل تكون في بيت المال فاذا أحضر يحبس القاضي عقوبة وكذا اذا سكت المدعى عليه بعد ما رأى الختم ولم يجب ولم يرد لانه ظهر تعنته وكذا اذا وعد ثم خالف الا أن هذا دون الاول في العقوبة * ولو ادعى على صبي محجور حقا فان لم يكن له بينة على ما ادعى لم يحضره القاضي * وان

بها صدقة موقوفة على المساكين أو على وجه من وجوه البر التي يجوز الوقف عليها ودفعها الى قيم يقوم عليها كان جائزا لان على قول محمد رحمه الله تعالى المانع من الجواز هو الشروع وقت القبض لا وقت العقد وهما لم يوجد الشروع وقت العقد لانهم ماتوا قبل الارض ببله ولا وقت القبض لانهم اسلموا الارض ببله كذا في فتاوى قاضيخان * وكذلك ان تصدق كل واحد بنصيبه صدقة موقوفة على المساكين ونصبا قيم او احد افقبض نصيبهما جميعا أو مة تفرقا كذا في محيط السرخسي * وكذلك لو جعل التولية الى رجلين معا كذا في الوجيز * وكذلك لو اختلف جهة الوقف بأن وقف أحدهما على ولده وولد له أيداماتنا سلوا فاذا انقرضوا كانت غلتها للمساكين والآخر في الحج يجمع بهما في كل سنة وسلمها الى رجل واحد جاز وكذا لو كان الواقف واحدا وجعل نصف الارض وقفاً على الفقراء والمساكين مشاعا والنصف الآخر على أمر آخر جاز كذا في فتاوى قاضيخان * وان قبض نصيب أحدهما ولم يقبض نصيب الآخر لا يصح الوقف حتى كان الذي قبض نصيبه أن يرجع عنه ويبيعه كذا في محيط السرخسي * ولو تصدق كل واحد منهما بنصف الارض مشاعا صدقة موقوفة وجعل كل واحد منهما الوقف متوليا على حدة لا يجوز لوجود الشروع وقت العقد لان كل واحد منهما باشر عقدا على حدة وتمكن الشروع وقت القبض أيضا لان كل واحد من المتولين قبض نصفاً شاعفاً فان قال كل واحد منهما الذي جعله متوليا في نصيبه اقبض نصيبه مع نصيب صاحبه جاز وهذا كله قول محمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فيجوز الوقف في جميع هذه الوجوه لان عنده يجوز الوقف غير مقبوض فيموز غير مقسوم كذا في فتاوى قاضيخان * ولو وقف من داره أو أرضه ألف ذراع جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ثم يذرع الارض والدور فان كانت ألف ذراع أو أقل كان كلها وقفاً وان كانت ألن ذراع كان الوقف منها النصف وان كانت ألفا وخمسائة كان الوقف منها ثلثين وان كان في بعضها تخيل وبعضها لا تخيل فيه يكون للوقف حصه من التخييل كذا في المحيط * رجل وقف جريشا ثمانين أرض ثم وقعت القسمة فأصاب الوقف أقل من حريب بلجودة هذه الطائفة

أخبر القاضي أن فلا تطلق امر أنه ثلاثا وأسترق الحزان أخبر بذلك عدلان كان على القاضي أن يطلبه أشد الطلب التي وان كان المخبر عدلا واحدا ولم يكن عدلا وغلب على ظن القاضي أنه صادق فالاولى أن يطلبه وان لم يطلب على ظنه أنه صادق لم يكن عليه أن يطلبه * ولو أن رجلا قال للقاضي ان لي على فلان حقا وهو في منزله يتوارى عني ولا يحضر معي فان القاضي يستحضره فان لم يقدر يكتب الى الوالي في احضاره فان قال الوالي لا أظفر به وسأل المدعى من القاضي تسمير الباب والختم عليه فان القاضي لا يجبه الى ذلك الا ان يأتي بشاهدين أنه في منزله فان شهد بذلك سألهم القاضي من أين علمتا فان قالوا لا نأريناه في منزله اليوم أو أمس أو ما أشبه ذلك فان القاضي يحتم على بابه ويجعل بينه جسا عليه ويسد أعلاه وأسفله حتى يضيق الامر فيخرج * وان قالوا لا نأريناه منذ شهر لا يلتفت الى كلامهم لانه قد يغيب اذا طال المدة وقد رد ذلك ثلاثة أيام وان ختم القاضي على بابه ولم يخرج قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يبعث القاضي رسولا ومعه شاهدان فينادي الرسول على بابه بافلان ابن فلان ان القاضي فلان ابن فلان يقول لك احضر مع فلان مجلس الحكم والا نصب لك وكيلاً وأقبل بينة المدعى عليك فكذا يفعل القاضي ثلاثة أيام فان لم يحضر ينعمل ما قال ويقضى على وكيله على المدعى عليه الخصم * قال شمس الأئمة الحوافي رحمه الله تعالى كان الامام الاستاذ يقول رأيت في النوادر مثل هذا عن أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى

فكان ذلك منهم اتفاقا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وكذا لو كتب القاضي إلى القاضي كتابا في حادثة فلم يقدر القاضي المكتوب إليه على
الخصم فان القاضي يוכל عنه على نحو ما قلنا * قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وأصحابنا لم يجزوا الهجوم وصورته أن يبعث
القاضي نساء يطلبن في البيت وأعوانا يأخذون السفلى والعلو كيلا يهرب وقال الشيخ الإمام علي بن محمد البرزدي رحمه الله تعالى
والمشهور من قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن القاضي لا ينصب وكذا بعد ختم الباب ولكنه يجمع عليه صورته ما قلنا أنه يبعث نساء
ورجالا تدخل النساء المنزل المدعى عليه وتجعل النساء الخدم من جانب ثم تقش امرأة ثقة حرمة وخدeme كيلا يكون فيهن رجل يشبه المرأة
فان وجد المدعى عليه يؤخذ وان لم يوجد يطلب فيما بقي من البيت قال وهذا استحسان فعله عمر رضي الله تعالى عنه والصالحون بعده وتركوا
فيه القياس فان كان المدينون يسكن دارا باجارة وامتنع من الحضور إلى باب القاضي هل يسم القاضي بابه اخلفا وفيه الصحيح أنه يسم ولو
كان ساكن في داره مشتركة لا يسم بابه * والرجل الذي توجه عليه الحكم بالبينة اذا اختفى لا يقضى القاضي عليه في قول أبي حنيفة رحمه
الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يعذر ثلاثة أيام فينادى على بابه ثلاثة أيام على نحو ما قلنا فان خرج والا يقضى عليه وان لم يخرج
ولكنه غاب لا يقضى عليه * وذكر الخصاص اذا غاب المدعى عليه بعد ما سمع (٣٦٧) القاضي عليه البينة أو غاب الوكيل

بالخصومة بعد قبول البينة
قبل التعديل أو مات
الوكيل ثم عدلت تلك
البينة لا يقضى بتلك البينة
وقال أبو يوسف رحمه الله
تعالى يقضى وقال شمس
الأئمة الحلواني رحمه الله
تعالى وهذا أرفق بالناس
* ولو أقر المدعى عليه ثم غاب
فانه يقضى عليه باقراره في
قولهم وان غاب الوكيل
أومات بعدما أقيمت عليه
البينة ثم حضر الموكل
يقضى عليه بتلك البينة
كذا ذكر في الزيادات
وكذا الوهاب الموكل ثم حضر
الوكيل فانه يقضى عليه
بتلك البينة وكذا لو مات
المدعى عليه بعدما أقيمت
عليه البينة يقضى بتلك

التي وقعت في الوقف فزدي ذرعان الطائفة الاخرى أو على العكس جاز كذا في الظهيرية * ولو قال جعلت
صبي من هذه الدار وقفنا وهو ثلث جميع الدار فوجد من حصته نصف الدار أو ثلثي الدار كان جميع ذلك
وقفا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو كانت له أرضون ودورين بينهما أرض فوق وقف نصيبه ثم أراد أن يقاسم
شريكه ويجمع الوقف كله في أرض واحدة ودار واحدة فان هذا جائز في قياس قول أبي يوسف وهلال
رحمهما الله تعالى كذا في الظهيرية * ولو أن رجلين بينهما ما أرض فوق وقف أحدهما نصيبه جاز في قول
أبي يوسف رحمه الله تعالى فلو أن الواقف مع شريكه اقتسما وأدخل في القسمة دراهم معدودة معلومة ان
كان الواقف هو الذي يأخذ الدراهم مع طائفة من الأرض لا يجوز لان الواقف يصير بأعاشيما من الوقف
بالدراهم وذلك فاسد وان كان الواقف هو الذي أعطى الدراهم جاز ويصير كأنه أخذ الوقف واشترى
بعض ما ليس بوقف من نصيب شريكه بالدراهم فيجوز ثم حصصه الواقف وقف وما اشترى بالدراهم فذلك
ملك له كذا في فتاوى قاضيخان * ولو كان في القسمة فضل دراهم بأن كان أحد النصفين أجود من
الآخر وجعل بازاء الجوده دراهم فان كان الآخر يأخذ الدراهم هو الواقف لا يجوز وان كان الآخر يأخذ شريكه
جاز كذا في فتح القدير * حانوت بين شريكين وقف أحدهما نصيبه وأراد أن يضرب لوح الوقف على
بابه فنعه الشريك الآخر ليس له الضرب الا اذا أذن له القاضو بذلك صيانة للوقف وهذه المسألة تتأثر
على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى على ما اختاره مشايخ بلخ رحمه الله تعالى كذا في المضمرات * قرية
بعضها وقف وبعضها ملك وبعضها ملك أرادوا قسمة بعضها ليجعلوها مقبرة ليس لهم ذلك وان أرادوا قسمة
الكل جاز كذا في الوجيز

الباب الثالث في المصارف وهو مشتمل على ثمانية فصول

الفصل الاول فيما يكون مصرفا للوقف ومن يكون مصرفا فيصم الوقف عليه ومن لا يكون فلا يصح عليه

البينة على الوارث * وكذا لو أقيمت البينة على أحد الورثة ثم غاب فانه يقضى بتلك البينة على الوارث الآخر وكذا لو أقيمت البينة على
الصغير ثم بلغ الصغير يقضى عليه بتلك البينة ولا يكاف باعادة البينة * باب الدعوى * رجل ادعى عند القاضي على رجل
حقا فهو على وجهه ما أن يدعى دينا أو عينيا والعين لا تخلو ما أن تكون منقولة أو غير منقولة والمنقول لا يتخلو اما أن يكون قائما أو هالكا
والقائم لا يتخلو ما أن يكون غائبا أو حاضرا فيجعل لكل قسم فصل على حدة * أما اذا كان المدعى به دينا لا تصح الدعوى الا بعد بيان القدر
والجنس والصفة فان كان المدعى عاجزا عن الدعوى عن ظهر القلب يكتب دعواه في صحيفة ويُدعى منها فيسمع دعواه ولو كان لسانه غير لسان
القاضي يأخذ مترجما وكذا الشاهد * والعديد المترجم ليس بشرط في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وكذا الاختلاف
في رسول القاضي * وإشارة الاخر من فيما لا يسقط بالشبهات وفيما يسقط كعبارة غيره حتى يستوفي القاضي بإشارته وإشارته في ذلك
تكون كعبارة الا في الحدود والخالصة لله تعالى * وان ذكر المدعى جميع ذلك ولم يذكر السبب فقال المدعى عليه سله من أي وجه يدعى
يسأله القاضي عن ذلك فان أبي أن يبين ذكر في عامة الروايات أن القاضي لا يجبره على بيان السبب وذكر الشيخ الإمام علي بن محمد البرزدي
رحمهما الله تعالى أن القاضي اذا سأله عن السبب لا يجب عليه أن يجيب لان المدعى قد يستحي عن بيان السبب أو يشق عليه بيان ذلك فان

بين المدعى عليه وقال هذا المال الذي يدعى على من نحن خرافة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى بصير مقرأ بالمال اذا كذبه المدعى في السبب وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان بين مفسولاً فكما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وان بين موصولاً لا يصح بيانه * وأصل المسئلة اذا قال لغيرك على ألف درهم من غن جارية بعثتها الا أني لم أقبض قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يؤخذ بالمال وقالوا كذلك ان فضل وان وصل لا يزعم شي * ولو ابتدأ بالسبب وقال انه باعني الخمر أو الميتة بكذا لا يصير مقرأ بالمال * وان قال المدعى عليه له على ألف درهم مؤجلة الى كذا وقال المدعى هي مججلة كان القول قول المدعى الا في الكفالة والمسئلة معروفة * واذا صحت الدعوى وطلب المدعى قبل أن يقيم البينة أن يأخذ القاضى من المدعى عليه كفيلاً بنفسه فان القاضى يقول للمدعى ألا بينة ان قال لا يكفل خصمه وان قال نعم لكننا غائبة فكذلك لا يكفله وان قال الى بينة حاضرة في المصر كفله القاضى بطلب الخصم وعن محمد رحمه الله تعالى ان طلب المدعى ليس بشرط وقيل ان كان المدعى عليه رجلاً مجهولاً يتوارى منه غالباً كفله القاضى من غير طلب وان كان رجلاً شريفاً لا يكفله وقال بعضهم ان كان المدعى مهتدياً الى الخصومات لا يكفله من غير طلب المدعى وان كان به عجمة لا بأس بأن يرشده القاضى الى طلب الكفيل فيكفل خصمه واذا أعطاه كفيلاً ثلاثة أيام (٣٦٨) بنفسه فمضت الايام الثلاثة خرج الكفيل من الكفالة ولو قال كفلت الى ثلاثة

أيام في ظاهر الرواية يصير كفيلاً بعد الايام الثلاثة كما لو قال لامرأة أنت طالق الى ثلاثة أيام فانه يقع الطلاق بعد الايام الثلاثة * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال كفلت الى ثلاثة أيام يطالب الكفيل في الايام الثلاثة ولا يطالب بعدها * وقال شمس الأئمة الحلو في رحمه الله تعالى هذا عرف الناس * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية أخرى اذا قال أنا كفيل ثلاثة أيام يصير كفيلاً في الحال واذا مضت الايام الثلاثة لا تبي الكفالة * ولو قال اني كفيل الى ثلاثة أيام يصير كفيلاً بعد الايام الثلاثة

الذي يبدأ (١) من ارتفاع الوقف عمارته شرط الواقف أم لا ثم الى ما هو أقرب الى العماره وأعم للمصلحة كالامام للمسجد والمدرس للدرسة يصرف اليهم بقدر كفايتهم ثم السراج والوسط كذلك الى آخر المصالح هذا اذا لم يكن معيناً فان كان الوقف معيناً على شيء يصرف اليه بعد عمارة البناء كذا في الحاوي القدسي * ان قال جعلت غلته لفلان سنة أو سنتين ثم بعده للفقراء وشرط العماره من الغلة فهنا يؤخر العماره عن حق صاحب الغلة الا أن يدخل بتأخير العماره ضررين على الوقف فينثني سداً بالعمارة كذا في الحاوي * ويقطع الجهات الموقوف عليها الهان لم يحض ضررين فان خيف فقدم وأما الناظر فان كان المشروط لهم من الواقف فهو كاحد المستحقين فاذا قطعوا العماره قطع الا أن يعمل فيما أخذ فقدر أجره وان لم يعمل لا يأخذ شيئاً كذا في فتح القدير * ان كان الوقف على الفقراء لا ينظر بهم وأقرب أموالهم هذه الغلة فتجب فيها كذا في الهداية * وان كان الوقف على رجل بعينه أو رجال وآخره للفقراء فهو في ماله أي مال شاع في حياته فاذا مات في الغلة ثم العماره المستحقة عليه انما هي بقدر ما يبق الموقوف بها على الصفة التي وقف عليها وأما الزيادة فليست بمستحقة فلا تصرف في العماره الا برضا ولو كان الوقف على الفقراء فعند البعض لا تزداد على الصفة التي كان عليها وهو الاصح كذا في فتح القدير * ان وقف دار على سكنى ولده فالعمارة على من له السكنى فان امتنع من ذلك أو كان فقيراً أجراها الحاكم وعمرها بأجرها واذا عمرها ردها الى من له السكنى ولا يجبر الممتنع على العماره ولا تصح اجازته من له السكنى كذا في الهداية * فان اتفق صاحب السكنى من خالص ماله في عمارة الوقف فما كان من العماره شيئاً قائماً بعينه فهو لورثته ولهم أن يأخذوا ان لم يضر ذلك الوقف كذا في الحاوي * ويقال لورثته ارفعوا بناءكم فان رفعوه ولا يجبروا وان لم يكوه الموقوف عليه بعد ذلك بالقيمة جاز براضهم وان أبي أحد الفريقين ذلك لا يجبر عليه كذا في المحيط * وما لا يكون شيئاً قائماً بعينه فلا شيء لورثته كذا في الحاوي * وان كان المشروط له السكنى أو رحيطان الدار الموقوفة بالأجر وخصصها أو

(١) قوله من ارتفاع الوقف كذا في جميع النسخ والوضح عبارة غير من ربيع الوقف هـ

وعن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أنه كان يأخذ بهذه الرواية ويقول هذا أشبه بعرف الناس وحكي أدخل عنه أنه لو قال بالفارسية بذير فتم تن فلان رده رويكون كفيلاً في الحال * واذا مضت عشرة أيام لا تبي الكفالة * ولو قال بذير فتم تن فلان راده رويصير كفيلاً بعد عشرة أيام * ولو قال أنا كفيل بنس فلان الى عشرة أيام واذا مضت عشرة فأنابرى من الكفالة ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في الحيل أنه لا يطالب بهذه الكفالة أصلاً لا في العشرة ولا بعدها * وذكر في جمع التفریق لو قال أنا كفيل الى شهر يصير كفيلاً بعد الشهر الا أنه لو سلم نفسه قبل الشهر يرى عن الكفالة لانه سلم بعد السبب * ولو قال كفلت بنفس فلان شهر يصير كفيلاً بعد اقبل الشهر وبعد ما عتداً هل زماننا على أنه لو قال بالعربية كفلت بنفس فلان شهراً يكون كفيلاً في الحال واذا مضى الشهر لا تبي الكفالة * ولو قال الى شهر يحضره القاضى عن الكفالة بعد الشهر * ولو قال كفلت بنفس فلان من اليوم الى عشرة أيام يصير كفيلاً في الحال واذا مضت العشرة لا تبي الكفالة * ولو كفل بنفس رجل على أنه ان لم يسلم اليه النفس فهو كفيل بالمال الذي له عليه فيطالب الكفيل تسليم النفس * والكفول بنفسه بالسودا هل تلزم السكنة بالمال أو يعمله القاضى حتى يذهب بالسودا ويحيى به قال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين رحمه الله تعالى تلزمه الكفالة بالمال ولا يكون هنا مستثنى عن الكفالة * واذا ثبت أن القاضى يأخذ كفيلاً من المدعى عليه بنفسه بطلب

المدعى ينبغي أن لا يجبره على إعطائه الكفيل لو امتنع فإن أعطاه كفيلاً ينبغي أن يكون الكفيل معروفاً بالدار معروف بالتجارة وبعضهم شرطوا أن لا يكون لجوابعر وفابا لخصومة وأن يكون من أهل المصر ولا يكون غريباً * وإن كفله كفلة مدته مؤقتة واختلفت الروايات في تلك المدة والصحيح أنه يكفله القاضي إلى المجلس الثاني فإن كان القاضي يجلس كل ثلاثة أيام أو أكثر يكفله تلك المدة وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ذلك مفقوض إلى رأى القاضي وهذا إذا كان المدعى عليه رجلاً من أهل المصر فإن كان مسافراً لا يكفله ولكن يؤجل المدعى إلى آخر المجلس فإن أقام بينة والاخلى القاضي سبيله * وإن ادعى الخصم أنه مسافر وأنكر المدعى ذلك كان القول قول المدعى لأن الإقامة في الأمصار أصل دل عليه مسئلة ذكرها في النوادر رجل دخل مسجد من المساجد في المصر فأم قوماً في صلاة الظهر أو العصر فلما صلى ركعتين سلم وخرج من المسجد ولم يعرف أنه كان مسافراً أو مقيماً فسدت صلاة القوم وعليهم الإعادة لأن الإقامة في المصر أصل فينبى الحكم على ذلك فكذلك ههنا وقيل القول قول المدعى مع بينة على علمه وقال بعضهم القول قول المدعى عليه أنه مسافر لأنه ينكر إعطاء الكفيل * وقال بعضهم يتعرف القاضي من رفقاءه فإن كان مقيماً وامتنع عن إعطاء الكفيل أمر المدعى بالملزمة وله أن يلزمه بنفسه وأعوانه وأجرائه يطوف معه أينما طاف ولا (٣٦٩) ينعه من التصرف وقيل يجلس المدعى

في بيته فيكفيه مؤنته من الطعام والشراب فإن لم يكفه مؤنته تركه ليقضى حاجته وإن كان الخصم امرأة أجنبية لا يجلس لها ولا بأس بأن يطوف معها في السكك فإذا دخلت داراً أرسل امرأته تنق معها كيلاً تغيب * وإذا ادعى رجل أنه وصي فلان الميت وادعى ديناً للميت على رجل واحد الخصم الوصاية والدين فإن القاضي لا يأخذ من المدعى عليه كفيلاً حتى يثبت الوصاية وكذلك الوادعى أنه وكيل فلان الغائب أو وارث فلان الميت ويحدد الخصم الورثة والوكالة والموت فأقام المدعى بينة على ذلك ثم إن المدعى أحضر رجلاً آخر قبل تركه الشهود

أدخل فيها أجداداً ثم مات ولم يمكن نزاع شئ من ذلك إلا بضرر بالبناء فليس للورثة أخذ شئ من ذلك ولكن يقال للشرط له السكنى بعده ضمن لورثة الميت قيمة البناء ولك السكنى فإن أبي أجرة الدار وصرفت الغلة إلى ورثة الميت بقدر قيمة البناء وإذا دفعت عليه بقيمة البناء أعيدت السكنى إلى من له السكنى وليس لأصاحب السكنى أن يرضى بقلع ذلك وهدمه كذا في الظهيرية * وما إن قدم من بناء الوقف وألته صرفه الحاكم في عارة الوقف إن احتاج إليه وإن استغنى عنه أمسه حتى يحتاج إلى عمارته فيصرفه فيها وإن تعذر إعادة عينه إلى موضعه يبيع ويصرف عنه إلى المدة ولا يجوز أن يصرف بين مستحق الوقف كذا في الهداية * إذا سقط بعض سقف الرباط أو انهدم حائطه وأراد أرباب الوقف أن يتفغوا به ليس لهم ذلك إلا إذا وقع البأس من عمارته فينتدقيل لهم ذلك إن كانوا محتاجين وهو قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقيل يرجع إلى ورثة الواقف وهو قياس قول محمد رحمه الله تعالى كذا في التهذيب * رباط على باب قنطرة على نهر كبير لا يمكن الانتفاع بالرباط إلا بما جاوز القنطرة وليس للقنطرة غلة يجوز أن يصرف من غلة الرباط على عارة القنطرة إن كان الواقف شرط في الوقف أنه تصرف غلته إلى مافيه مصلحة للرباط وإن لم يشترط ذلك بل ذكر مرته لا غير لا يجوز لأن هذا ليس من مرمة الرباط حتى لو كان الرباط بحال لم تصرف الغلة إلى عارة القنطرة فطرب الرباط استحسنوا أنه يجوز كذا في محيط السرخسي * والوقف على أقرباء الرسول عليه السلام ذكر في مختصر الفتاوى يجوز به أفتى السيد الامام أبو القاسم هكذا في السراجية * واختار أنه يجوز الوقف عليهم كذا في الغيبة * لا يجوز الوقف على الأغنياء وحدهم ولو وقف على الأغنياء وهم يحصون ثم يهدمهم على الفقراء يجوز ويكون الحق للأغنياء ثم للفقراء كذا في محيط السرخسي * والوقف على أبناء السبيل يجوز ويكون فقرائهم دون أغنيائهم كذا في الخلاصة * ولو قال على أن يبيع بثلث كل سنة أو يعتمر به أعني أو يقضى ديني فهو جائز وأوقف على أعمال البر فقال فيها يشتري حجاب يصب فيها الماء أو يحجر زبها الأرامل واليتامى أو يشتري بها كسبة للفقراء أو يتصدق بها كل سنة مكان ذنوبي التي فترطت فيها فهو

(٤٧ - فتاوى ثانی) وادعى على الثاني حق الميت فإن القاضي لا يكفل الثاني حتى تظهر عدالة بينة الوكالة والوصاية فإن شهدوا على الأمرين جميعاً ما على الوصاية والدين أو الوكالة والدين فالقياس أن لا تقبل البينة على الدين حتى يقضى بالوصاية والوكالة تثبت خصوصيته أولاً ثم تسمع البينة على الحق بعد ذلك وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي الاستحسان تقبل فإذا ظهرت عدالة الشهود يقضى به لكن يقدم القضاء بالوصاية والوكالة والوراثة على القضاء بالدين وإن عدلت بينة الوصاية والوكالة خاصة يقضى بها وإن عدلت بينة الدين خاصة لا يقضى به * ولو ادعى رجل على رجل أنه وصي فلان الميت وإنى على الميت هذا كذا تسمع دعواه وكذلك الوادعى الوكالة من غائب إذا عرف الميت أو الغائب باسمه واسم أبيه وجده واقبه إن كان لا يتحصل المعرفة إلا بالنقب وإذا سمع دعواه وطلب تكفيله فإن القاضي لا يكفله لأنه لم يثبت خصوصيته معه فإن أقر المدعى عليه بالوصاية وأنكر أن يكون في يده شئ من المال لم يكن عليه شئ * وإن طلب المدعى من القاضي تكفيله حتى يقيم البينة على المدعى به يأخذ منه كنيلاً * وإن كاتب هذه الخصومة مع الوارث والوارث يسكن النسب والأرث والموت جميعاً فأراد أن يأخذ منه كنيلاً ليحضر البينة لا تثبت النسب والموت والأرث فإن القاضي يكفله * ولو أن رجلين لهما على رجل ألف درهم هما شريكان فيه والمدينون بمحمد الدين فحضر أحدهما فأقام البينة على دينهما والشرط الآخر غائب ذكر في المنتقى أن على قول أبي حنيفة رحمه

الله تعالى يقضي للمعاصر بخمس مائة وإذا حضر الغائب كف إعادة البيعة ولا يجعل الحاضر خصما عن الغائب في وجه من الوجوه الآن يكون الألف ميرا نابتهم من شخص واحد فان حضر الغائب ولم يقدر على إعادة البيعة دخل مع شريكه في الخمسمائة التي قبض الشريك * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أي الشريكين حضر فهو خصم عن الآخر في الميراث وغيره وقال محمد رحمه الله تعالى القياس ما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى والاستحسان ما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى * إذا ادعى رجل على رجل ديناً ولم يبين السبب فشهدا الشهود بالسبب جازت شهادتهم وإن ادعى ديناً بسبب فشهدا الشهود بالدين المطلق قيل لا تقبل شهادتهم كالأدعي ملكاً بسبب فشهدا الشهود بالملك المطلق والصحيح أنها تقبل * ذكر في كفاية الأصل رجل ادعى على رجل ألفاً وقال خمسمائة منها عن متاع قد قبضه وخمسمائة منها عن عبد قد قبضه وجاء بشاهدين فشهدا أحدهما على خمسمائة عن عبد قد قبضه وآخر على خمسمائة عن متاع قد قبضه جازت شهادتهما فيقضى للأدعي بألف وإن لم يكن على كل خمسمائة إلا شهادة شاهد واحد وبشهادة الفرد لا يثبت السبب وكذا لو شهد أحدهما بألف بذلك السبب وشهد الآخر بألف مطلقاً وكذا لو شهدا على إقراره بألف مطلقاً وشهدا أحدهما على إقراره بألف بذلك السبب وشهدا الآخر على إقراره بألف مطلقاً جازت شهادتهما * ولو ادعى ألفاً فشهدا أحداً شاهدين بألف فرض وأخر بألف من عن متاع (٣٧٠)

لا تقبل لأنه لا يمكنه تصديق الشاهد من إذا صدق أحدهما فقد كذب الآخر * ولو ادعى على رجل مائة وخمسين درهماً وشهدا على إقراره بمائة وخمسة وأربعين درهماً جازت شهادتهما * ولو ادعى ألفاً فشهدا أحداً شاهدين بألف وشهدا الآخر على إقراره المدعى عليه بألف جازت شهادتهما * ولو ادعى ألفاً فقال المدعى عليه ما كان لك على شيء قط فأقام المدعى بيعة على المال ثم أقام المدعى عليه بيعة على القضاء أو الإبراء قبلت وكذا لو ادعى

جائزاً جعل آخره مالا يتأبدل للفقراء وإن وقف أرضاً على أن يحج عنه كل سنة بخمسة آلاف درهم حجة ومبلغ نفقة الحج للراكب ألف درهم صرف ألف درهم إلى الحج والباقي إلى المساكين كذا في الحاوي * إذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على الجهاد والعمارة وفي أكناف الموتى أو في حفرة القبور أو غير ذلك مما يشبهها فذلك جائز كذا في الذخيرة * ذكر الخصاص في باب الوقف الذي لا يجوز إذا قال أرضي صدقة موقوفة لله تعالى على الناس أبداً فالوقف باطل وكذلك لو قال على بني آدم أو على أهل بغداد إذا انقضى وفاءه وعلى المساكين فالوقف باطل وكذلك لو قال على الزماني والعميان فالوقف باطل وذكر الخصاص مسألة العميان والزماني في موضع آخر وقال الغلغلة للمساكين ولا تكون للعميان والزماني وكذلك لو وقف على قراءة القرآن أو على النسخة فهو باطل وفي وقف هلال أن الوقف على الزماني والمنقطع صحيح ويكون للفقراء منهم دون الأغنياء قاله شايخنا الوقف على معلم المسجد يعلم الصبيان فيه لا يجوز وبعض مشايخنا قالوا يجوز قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني كان القاضي الإمام الاستاذ النسفي يقول وعلى هذا القياس إذا وقف على طلبة علم كورة كذا يجوز وإن لم يشترط فقرهم قال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي في شرح كتاب الوقف (الحاصل) في جنس هذه المسائل أنه متى ذكر مصرفاً فيه تنصيب على الفقراء والحاجة فالوقف صحيح سواء كانوا يحصون أو لا يحصون ومتى ذكر مصرفاً يستوي فيه الغني والفقير فإن كانوا يحصون فذلك صحيح لهم باعتبار أعيانهم يريد به أن يصح بطريق التقليد منهم وإن كانوا لا يحصون فهو باطل قال الآن يكون في لفظه ما يدل على الحاجة استملاً لأعيان الناس لا باعتبار حقيقة اللفظ كالنساء فحينئذ إن كانوا يحصون فالأغنياء والفقراء فيهم سواء وإن كانوا لا يحصون فالوقف صحيح وبصرف إلى فقرائهم دون أغنيائهم كذا في الظهيرية * ولو وقف على أصحاب الحديث لا يدخل في الوقف شأنه المذهب إذ لم يكن في طلب الحديث ويدخل الحنفى إذا كان في طلب الحديث كذا في الخلاصة * رجل جعل أرضه أو منزله وقفاً على كل مؤذن يؤذن أو إمام يؤم في مسجد بعينه قال الشيخ الإمام اسمعيل الزاهد لا يجوز هذا الوقف وإن

ألفاً فقال المدعى عليه ليس لك على شيء فأقام المدعى بيعة على المال ثم أقام المدعى عليه بيعة على القضاء أو الإبراء قبلت * وإن ادعى ألفاً فقال المدعى عليه ما كان لك على شيء قط ولا عرفك فأقام المدعى البيعة على المال ثم أقام المدعى عليه البيعة على القضاء أو الإبراء ذكر في الجامع الصغير أنها تقبل وذكر القسري عن أصحابنا أنها لا تقبل * رجل ادعى على رجل مالا فأنكر المدعى عليه فأخرج المدعى خطاً بإقرار المدعى عليه بذلك المال وقال هذا خط المدعى عليه فأنكر المدعى عليه أن يكون خطه فاستكتب فكتب وكان بين الخطين مشابهة ظاهرة اختلفوا فيه قال بعضهم يقضي القاضي على المدعى بذلك المال وقال بعضهم لا يقضى وهو الصحيح * ولو قال المدعى عليه هذا خطي لكن ليس على هذا المال إن كان الخط على وجه الرسالة مصدرًا معنواً لا بصديق ويقضى عليه بالمال * وخط الصراف والسمار حجة وإن لم يكن الخط على وجه الرسالة ولكن كان على وجه يكتب الصلح والإقرار فأنشهدا على نفسه بما فيه يكون إقراراً يلزمه * وإن كتب الخط بين يدي الشهود وقرأ عليهم كان إقراراً وحل لهم أن يشهدوا عليه سواء قالوا شهدوا على أولي يقر أو لا يقر ولكن قال لهم شهدوا على عيافيه إن علموا بما فيه كان إقراراً وحل لهم أن يشهدوا عليه بما فيه وإن لم يعلموا إلا يحل لهم أن يشهدوا عليه بما فيه * رجل ادعى ديناً على ميت بمحضرة أحد الورثة فأقر هذا الوارث صحيح إقراره ويلزم

جميع ذلك في حصته من الميراث وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هذا اذا قضى القاضى على هذا الوارث باقراره أم بمجرد اقراره
لا يلزمه الدين في نصيبه بدليل أنه لو أقر بالدين ثم شهد به ومع آخر بذلك الدين على الميت جازت شهادته ولو كان الدين واجبا في نصيبه قبل القضاء
لكان لا تقبل شهادته لانه يكون محولا للدين عن حصته خاصة الى جميع التركة فلا تقبل كالمشهد بذلك به سد ما قضى القاضى باقراره * رجل
ادعى على ميت ديناً فخصمه في ذلك وارث الميت أو وصى الميت ولا تسمع دعواه على غريم الميت الذي عليه دين ولا على الذي له على الميت دين
ولا على الموصى له * وكفى المنتقى أن الموصى له بجميع المال عند عدم الوارث والموصى يكون خصما لمن يدعى ديناً على الميت * ولو ادعى
رجل أن الميت أوصى اليه وأحضر غريبا للميت عليه دين تسمع دعواه كما تسمع دعوى الوكيل في حياة الموكل على غريم الموكل * ولو ادعى رجل
أنه وصى فلان الميت لا تسمع دعواه الا على خصمه جاحداً وخصمه وارث الميت أو رجل عليه الميت دين أو رجل أوصى له الميت بوصية لان
الموصى له حقا في الميراث فكان بمنزلة الوارث * وان أحضر رجل لاهل على الميت دين اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون هذا الرجل خصما
لمن يدعى أنه وصى الميت لان الوصى لا يدعى قبله حقا ومنهم من قال يكون خصما وهو الصحيح * رجل قال لرجل لى عليك ألف درهم فقال
المدعى عليه ان حلفت أنها الهالك على آديتهم اليك خلف فأذاها اليه هل له أن (٣٧١) يستردها منه بعد ذلك وكفى المنتقى

أنه ان دفعها اليه على الشرط
الذي شرط كان له أن يستردها
منه * ولصاحب الدين أن
يلزم المدين بعد وجوب
الدين وان لم يأمره القاضى
بالملازمة اذا لم يكن القاضى
فلسه فان قال الغريم
احببني وصاحب الدين
يريد الملازمة كان له أن
يلزمه وان طلب صاحب
الدين من القاضى أن يأمر
واحد من أعوانه حتى
يلزمه لاستخراج المال
ففعّل القاضى ذلك اختلفوا
في جعل من يلزمه قال
بعضهم يكون على صاحب
المال وقال القاضى الامام
صدر الاسلام يكون على
المدين لانه انما احتاج الى
الملازمة لمطله فيكون عليه

كان المؤذن فقيرا لا يجوز أيضا والحيلة في ذلك أن يكتب في صلح الوقف وقت هذا المتزن على كل مؤذن يؤذن
فقير يكون في هذا المسجد أو الحلة فإذا خرب المسجد وخوى عن أهله تصرف الغلة بعد ذلك الى فقراء المسلمين
ومحاويجهم فيجوز أما اذا قال وقف على كل مؤذن فقير فهو مجهول كذا في الظهيرية * وقف ضيعة على
من يقرأ عند قبره لا يصح كذا في القنية * سئل أبو بكر عن وقف أرض على مصاحف موقوفة أن يصلح
ما يدرس عنه قال الوقف باطل كذا في الذخيرة * وقف على الصوفية فقيل لا يجوز وقيل يجوز بصرف
الى الفقراء منهم وهو الاصح كذا في القنية والله أعلم
الفصل الثاني في الوقف على نفسه وأولاده ونسبه * رجل قال أرضى صدقة موقوفة على نفسي يجوز
هذا الوقف على المختار كذا في خزائن المفتين * ولو قال وقتت على نفسي ثم من بعدى على فلان ثم على الفقراء
جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الحاوى * ولو قال أرضى موقوفة على فلان ومن بعده على
أولادى وعلى فلان أو على عبدى وعلى فلان المختار أنه يصح كذا في الغيبة * اذا وقف الرجل أرضه
على ولده ومن بعده على المساكين وقفا صححنا فانما يدخل تحت الوقف الولد الموجود يوم وجود الغلة سواء
كان موجودا يوم الوقف أو وجد بعد ذلك هذا قول هلال رحمه الله تعالى وبه أخذ مشايخ بلخ رحمه الله
تعالى كذا في المحيط * وهو المختار كذا في الغيبة * وكذا لو قال على ولدى وعلى من يحدث لى من الولد فاذا
انقرضوا فعلى المساكين هكذا في المحيط * ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة على من يحدث لى من الولد
وليس له ولد يصح هذا الوقف فاذا أدركت الغلة تقسم على الفقراء فان حدث له ولد بعد القسمة تصرف
الغلة التي توجد بعد ذلك الى هذا الولد ما يبقى هذا الولد فان لم يبق له ولد تصرف الغلة الى الفقراء كذا في فتاوى
قاضيان * ولو قال وقتت على أولادى دخل فيه الذكور والانثى والنخس ولو وقف على البنين لم يدخل فيه
النخس وان وقف على البنات لم يدخل أيضا الا لاننا نعلم ما هو وان وقف على البنين والبنات دخل النخس كذا
في السراج الوهاج * ثم في كل موضع ثبت الحق لا ولا دفاتما يدخل في ذلك من كان معروف النسب فأما

كالمسارق اذا قطعت يده كان ثمن الدهن الذي تحسم به العروق وأجر الخلال على السارق * رجل ادعى ديناً على الميت بحضرة وارثه أو وصيه
ذكرفى الجامع فى الوصاية أنه لا تسمع دعواه لان الوارث لا يكون خصما لمن يدعى ديناً على الميت اذا لم يترك الميت شيئا * رجل ادعى ديناً على
الميت بحضرة وارثه وقال ان الميت قد خلف من التركة من جنس هذا الدين في يده هذا الوارث ما به وفاء بالدين وأقام البينة على ذلك لاشك
أن هذا القدر يكتفى لامر الوارث باحضار هذا المال حتى تشهد الشهود بحضرة المال أن هذا المال مال الميت ولو اكتفى بهذا القدر للقضاء
على الوارث بالمال كان جائزا وله وجه لان القضاء بمالك الدراهم والدنانير يمكن حال غيبته ما فان محمد ارجه الله تعالى ذكرفى الاباق أن القاضى
اذا باع الا بقبض الثمن ثم ان مولى الا بقرع الامر الى القاضى بلسه ليكتب كتابا حكيما الى القاضى الذى باع الا بقبض الثمن
وأقام البينة على ذلك فان القاضى يجيبه وقبل ينته وان كان في هذا استحقاق الدراهم التي هي أمانة عند القاضى المكتوب اليه حال
غيبته واهذه المسئلة نص في مسئلة أخرى أن الكتاب الحكي في المنقول جائز رفيقا كان أو لم يكن * رجل ادعى على غائب ديناً بحضرة
رجل يدعى أنه وكيل الغائب في الخصومة فأقر المدعى عليه بالوكالة لم يصح اقراره حتى لو أقام المدعى بينة بالدين على الغائب لم يقبل بينته
وكذا لو ادعى ديناً على ميت بحضرة رجل يدعى أنه وصى الميت فأقر المدعى عليه بالوصية * رجل يدعى ديناً على رجل فوكل المدعى عليه رجلا

بالخصوص فاقام المذمى شاهدا على أحد الوكيلين وشاهدا على الوكيل الآخر جاز وكذا لو اقام شاهدا على الموكل وشاهدا على الوكيل أو اقام على المذمى عليه شاهدا وعلى وصيه أو وارثه بعدموته شاهدا * ولو كان الميت وصيا فاقام المذمى على أحدهما شاهدا وعلى الآخر شاهدا جاز ذكره في المتن * ولو قامت البيعة على رجل بحق ثم مات المذمى عليه قبل أن يقضى عليه أو غاب أو قامت البيعة على الوكيل بالخصوص فمات الوكيل قبل القضاء أو غاب ثم عدلت تلك البيعة لا يقضى بتلك البيعة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويقضى في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى واختار الخصاص رحمه الله تعالى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل مات في بلدة وله ورثة في بلدة أخرى فجاء رجل وادعى على الميت ديناً فإراد أن يثبت دينه على الميت وطلب من القاضي أن ينصب وصياً للميت حتى يقيم عليه البيعة إن كان الوارث غائبا غيبة منقطعة نصب القاضي وصياً فإذا اقام المذمى عليه بيعة قضى القاضي له دينه وإن لم تكن الغيبة منقطعة لا ينصب القاضي وصياً * ولو كانت الورثة كباراً غيبا وله وارث صغير في المصر فإن القاضي يجعل للصغير وكذا ليقوم المذمى البيعة على الوكيل ويقضى له دينه ويكون ذلك قضاء على جميع الورثة كما لو كان هذا الصغير كسيرا فقضى القاضي عليه كان قضاء على جميع الورثة * ولو كان الوارث الحاضر كبيراً فإقرار الوارث بالدين على مورثه فأراد الطالب أن (٣٧٢) يقيم البيعة عليه مع إقراره ليعكون حقه في جميع التركة فإن القاضي يقبل

بينته على المقر ويقضى ويكون ذلك قضاء على الكل وكذا لو ادعى على وصي الميت فأقر الوصي بالدين فأراد المذمى أن يقيم البيعة عليه بالدين كان له ذلك وقبلت بينته وكذا لو اقام البيعة على الوكيل بالخصوص بعد الإقرار بـ رجل ادعى على رجل مائة درهم فقال المذمى عليه قد قضيتك مائة بعد مائة فلا حق لك علي لم يكن ذلك إقرارا وكذا لو ادعى عليه ألف درهم فقال قضيتك خمسين درهماً لم يكن ذلك إقرارا وكذا لو قال المذمى عليك ألف درهم فقال المذمى عليه لي عليك ألف درهم لم يكن إقرارا * ولو قال المذمى عليك ألف درهم أو قال ولي عليك مثلهما أو قال ولي عليك ألف درهم فيه والحاصل روايتان في رواية يكون إقرارا في أخرى لا يكون إقرارا * رجل ادعى ديناً على رجل فاقام البيعة عليه بعد الجحود فقال القاضي ثبت عندى أن هذا الرجل على هذا الرجل كذا اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يكون هذا حكماً من القاضي وقال شمس الأئمة الخوافي والقاضي أبو عاصم رحمه الله تعالى يكون حكماً وعليه الفتوى * وذكر في كتاب الرجوع ولو قال القاضي بعد ما شهد الشهود بحق أو دار لرجل وعدوا أرى أن الحق للشهود لم يكن ذلك قضاء حتى يقول أنفذت عليك القضاء في كذا وكذا لأن قوله أرى بمنزلة قوله أظن لو لم يكن ذلك قضاء * إذا قال القاضي لرجل جعلتك وكذا في تركة فلان الميت كان وكذا في الحفظ خاصة إلا أن يقول له تشتري وتبيع * ولو قال جعلتك وصياً كان وصياً * وإذا تقدم الغرما والورثة إلى القاضي وزعوا أن فلان مات ولم يوص إلى أحد والقاضي لا يعلم به فقال إن كنتم صادقين فقد جعلت هذا وصياً فالواجب أن يكون القاضي في سعة من ذلك فإن كانوا صادقين كان وصياً * رجل جاء إلى القاضي فقال قدماءت أبي في بعض الأطراف وعليه ديون وتزكروا وريقا ودواب ولم يوص إلى أحد وأنا لا أستطيع أن أثبت ذلك بالبيعة لأن أهل تلك الناحية لا يعرفوني قالوا لا بأس للقاضي أن يقول له إن كنت صادقا فاقم بقول فبيع الحيوان واقض الديون فإن كان صادقا

من لم يكن معروف النسب وانما يعرف ذلك بقول الواقف فلا يدخل في الاستحقاق معهم ومثال ذلك إذا قال وقفت أرضي هذه على ولدي ثم جاءت جارية بقله بولد لاق من ستة أشهر من وقت الغلة فادعاه الواقف يثبت نسبه ولا حصه له من الغلة ولو جاءت امرأته أو أم ولده لاق من ستة أشهر من وقت الغلة كانت له الحصة من الوقف كذا في الحاوي * وإن جاءت بلسنة أشهر فصاعد الم بشرهم كذا في المحيط * فإن مات الواقف ساعة جاءت الغلة فجاءت امرأته بولدها بيننا وبين سنتين من الساعة التي أدركت فيها الغلة فإن هذا الولد يشارك الولد الأول في الغلة * وكذلك لو كان مكان الموت طلاق بائن ولم تقتر بانقضاء العدة فهو على هذا ولو كان الطلاق رجعي فالجواب فيه كالجواب في المشكوكه كذا في الظهيرية * وإن عاش الواقف بعد وجود الغلة من الوقف بحيث يتمكن الوصول إليها ثم مات فجاءت امرأته بولدها بيننا وبين سنتين من وقت وجود الغلة لاحق لهذا الولد في هذه الغلة لتوهم علوق هذا الولد بعد مجيء الغلة إلا أن تكون الولادة لأقل من ستة أشهر من وقت وجود الغلة فيشارك الولد الأول ولو كان موت الواقف قبل مجيء الغلة يوم أو يومين ثم جاءت امرأته بولدها بيننا وبين سنتين من وقت الموت كان لهذا الولد حصه من هذه الغلة كذا في فتاوى قاضيجان * ثم تكلموا في معرفة اليوم الذي يجب الحق في الغلة ذكره لال رحمه الله تعالى هو اليوم الذي صارت للغلة قيمة ولم يشترط الفضل عن المؤن وقيل هو اليوم الذي صارت لها قيمة بحيث يفضل عن المؤن والخراج والنوائب القاهرة كالدين الواجب في الغلة كذا في محيط السرخسي * وهو اختيار المتأخرين من مشايخ بخارى رحمه الله تعالى كذا في الحاوي * ولو قال أرضي صدقة موقوفة على ولدي العور والعميان كان الوقف لهم دون غيرهم ويعتبر العور والعميان من ولده يوم الوقف لا يوم الغلة ولو قال أرضي صدقة موقوفة على أصغر ولدي كان الوقف على الأصغر خاصة ويعتبر في الاستحقاق من كان صغيراً عند الوقف لا عند وجود الغلة كذا في الظهيرية * ولو قال أرضي صدقة موقوفة على ولدي الذين يسكنون البصرة فالغلة لساكني البصرة دون غيرهم ويعتبر ساكنو البصرة يوم وجود الغلة كذا في فتاوى قاضيجان

لم يكن إقرارا * ولو قال المذمى عليه ولي عليك ألف درهم أو قال ولي عليك مثلهما أو قال ولي عليك ألف درهم فيه والحاصل روايتان في رواية يكون إقرارا في أخرى لا يكون إقرارا * رجل ادعى ديناً على رجل فاقام البيعة عليه بعد الجحود فقال القاضي ثبت عندى أن هذا الرجل على هذا الرجل كذا اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يكون هذا حكماً من القاضي وقال شمس الأئمة الخوافي والقاضي أبو عاصم رحمه الله تعالى يكون حكماً وعليه الفتوى * وذكر في كتاب الرجوع ولو قال القاضي بعد ما شهد الشهود بحق أو دار لرجل وعدوا أرى أن الحق للشهود لم يكن ذلك قضاء حتى يقول أنفذت عليك القضاء في كذا وكذا لأن قوله أرى بمنزلة قوله أظن لو لم يكن ذلك قضاء * إذا قال القاضي لرجل جعلتك وكذا في تركة فلان الميت كان وكذا في الحفظ خاصة إلا أن يقول له تشتري وتبيع * ولو قال جعلتك وصياً كان وصياً * وإذا تقدم الغرما والورثة إلى القاضي وزعوا أن فلان مات ولم يوص إلى أحد والقاضي لا يعلم به فقال إن كنتم صادقين فقد جعلت هذا وصياً فالواجب أن يكون القاضي في سعة من ذلك فإن كانوا صادقين كان وصياً * رجل جاء إلى القاضي فقال قدماءت أبي في بعض الأطراف وعليه ديون وتزكروا وريقا ودواب ولم يوص إلى أحد وأنا لا أستطيع أن أثبت ذلك بالبيعة لأن أهل تلك الناحية لا يعرفوني قالوا لا بأس للقاضي أن يقول له إن كنت صادقا فاقم بقول فبيع الحيوان واقض الديون فإن كان صادقا

صح أمر القاضي والافلا * واذا أوصى الرجل إلى رجل فقال في وجهه لا أقبل بطل الابهام حتى لو قبل بعد ذلك في حياته أو بعد وفاته لا يصح * ولو قبل في وجهه ثم رد لم يصح رده ما لم يعلم الموصى وهي والوكالة سواء بخلاف ما لو أوصى للانسان بوصية فرد في وجهه في حياته ثم قبل بعد وفاته أو قبل في حياته ثم رد بعد وفاته فإنه يصح رده وقبوله والمسئلة معروفة * واذا توجه الحبس على المدينون فإن القاضي لا يسأل المدينون ألك مال ولا يسأل المدعى أله مال في ظاهر الرواية فإن سأل المدينون من القاضي أن يسأل صاحب الدين أله مال سأل القاضي بالاجتماع فإن قال الطالب هو معسر لا يجيبه لانه لو أقر بعسره بعد الحبس أخرجته فقبل الحبس لا يجيبه فإن قال الطالب هو موسر قادر على القضاء وقال المدينون أنا معسر تكلم وافيه قال بعضهم القول قول المدينون أنه معسر وقال بعضهم إن كان الدين واجبا بدلا عما هو مال كالقرض وثمن البيع القول قول مدعى اليسار مروي ذلك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى لان قدرته كانت ثابتة بالمبدل ولا يقبل قوله في زوال تلك القدرة وان لم يكن المدين بدلا عما هو مال كان القول فيه قول المدينون والذي يؤيد هذا القول مسئلتان * (احدهما) أحد الشريكين اذا عتق العبد المشترك وادعى أنه معسر كان القول فيه قوله لان الضمان فيه وجب بدلا عما هو ليس بمال * (والثانية) أن المرأة اذا طلبت نفقة الموسرين (٣٧٣) والزوج يدعى العسرة كان القول قول والاصل في الادعى هو العسرة * (والثانية) أن المرأة اذا طلبت نفقة الموسرين (٣٧٣) والزوج يدعى العسرة كان القول قول

* والحاصل أن الاستحقاق اذا كان ثابتا بصفة لا تزول أو تزول ولكنها لا تعود بعد الزوال يعتبر في الاستحقاق قيام تلك الصفة وقت الوقف واذا كان الاستحقاق ثابتا بصفة تزول وتعود بعد الزوال يعتبر في الاستحقاق قيام تلك الصفة وقت مجيء الغلة كذا في المحيط * ولو وقف أرضه على ولده الذكور يدخل فيه الذكور دون الاناث لانه وصف الولد بصفة لا تزول كذا في محيط السرخسي * ولو قال على الذكور من ولدي وولد الذكور من ولدي فهو على ما شرط يدخل فيه الموجودون بتلك الصفة يوم الوقف كذا في الحاوي * ولو قال وقفت على من يسلم من ولدي أو على من يتزوج من ولدي يدخل فيه كل من أسلم وتزوج بعد الوقف لامن كان مسلما أو متزوجا يوم الوقف كذا في محيط السرخسي * ولو قال على الفقراء من ولده ولم يرز على ذلك يدخل من كان فقيرا وقت حدوث الغلة كذا في الحاوي * ولو قال على من افتقر من ولدي قال محمد رحمه الله تعالى تكون الغلة لمن كان غنيا ثم افتقر وقال غيره يدخل كل من كان فقيرا وقت وجود الغلة سواء كان غنيا ثم افتقر أو لم يكن غنيا أصلا كذا في فتاوى قاضيخان وهو الصحيح وكذلك في فتح القدير * ولو قال على من احتاج من ولدي يدخل فيه كل من كان به هذه الصفة وقت حدوث الغلة كذا في الحاوي * وقف ضيعة على أولاده الفقهاء وأولاد أولاده ان كانوا فقهاء ثم مات أحدهم عن ابن صغير تنفقه بعد سنين لا يوقف نصيبه ولا يستحق قبل حصول تلك الصفة كذا في القنية * رجل قال أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي كانت الغلة لولد صلبه يستوى فيه الذكر والاتي واذا جاز هذا الوقف فإدام يوجد واحد من ولد الصلب كانت الغلة له لا غير فان لم يبق واحد من البطن الاول تصرف الغلة الى الفقراء ولا يصرف الى ولد الولد شي وان لم يكن له وقت الوقف ولد الصلب وله ولد الابن كانت الغلة لولد الابن لا يشاركه في ذلك من دونه من البطن ويكون ولد الابن عند عدم ولد الصلب بمنزلة ولد الصلب ولا يدخل فيه ولد البنت في ظاهر الرواية وبه أخذ هلال رحمه الله تعالى والصحيح ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيخان * فان حدث له ولد لصلبه بعد ذلك صرفت الغلة المستقبلة الى الولد لصلبه كذا في الذخيرة * ولوعدم البطن الاول والثاني ووجد البطن الثالث والرابع

الزوج * وقال بعضهم كل مال وجب بقدره لا يقبل قول المدينون انه معسر وان لم يكن ذلك بدلا عما هو مال * المدينون اذا أقام البينة على الافلاس قبل الحبس فيه روايتان قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الصحيح أنها تقبل وقال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يكون ذلك مفقوضا إلى القاضي ان علم القاضي أنه وقع لا يقبل بيئته قبل الحبس وان علم القاضي أنه لم يبق قبل بيئته ولو أقام المدينون بيئته على العسار وصاحب الدين على اليسار كانت بيئته اليسار أولى فان شهدوا أنه موسر

قادر على قضاء الدين جاز ذلك وكفى ولا يشترط تعيين المال * وان أقام المدينون البيئته على العسار بعد الحبس في الروايات الظاهرة لا تقبل البيئته الا بعد مضي مدتها خلت الروايات في تلك المدة وروى محمد بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه مقدر بشهرين أو ثلاثة وروى الحسن بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها من أربعة أشهر الى ستة أشهر وعن أبي جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى أنها مقدره بشهر وقال شمس الأئمة الطحاوي رحمه الله تعالى وهذا أرفق الاقوال وقال بعضهم ان كان المحبوس رجلا لينا صاحب عيال يشكو عياله الى القاضي لاجل النفقة يأخذ بقول الطحاوي رحمه الله تعالى وان كان وفقا وعرف القاضي غتره بحسبه ستة أشهر * والحاصل أنه يفقوض الى القاضي ان وقع عند القاضي بعد مضي ستة أشهر أنه ممتريديم الحبس وان وقع عنده قبل تمام شهر واحد أنه عاجز أطلقه وهذا اذا كان أمره مشكلا اما اذا كان أمره ظاهرا يسأل القاضي عنه عاجلا ويقبل البيئته على الافلاس ويحلى سبيله بحضرة خصمه وانما يسأل عن عسره من جبرانه وأصدفاته وأهل سوقه من الثقات دون القساق فاذن قالوا لا يعرف له مالا كفي ذلك ولا يشترط في هذه اللفظة الشهادة وبعد ما حلى سبيله هل لصاحب الدين أن يلزمه اختلافوا فيه والصحيح أن له أن يلزمه الحديث المشهور لصاحب الحق يدوان قالوا المراد من البذل الملازمة * قال الشيخ الامام شمس الأئمة الطحاوي رحمه الله تعالى أحسن الاقوال في الملازمة ما روى عن محمد رحمه الله

تعالى قال يلزمه في فئاته ولا يمنع من الدخول الى أهله ولا من الغدا والعشاء والوضوء والخلافة فان أراد الطالب أن يمنع عن ذلك فانه يكفيه مؤنة الغدا والعشاء وما يحتاج اليه مما لا بد منه وله أن يلزمه بنفسه واجرائه وولده من أحب فان قال المدينون لا تجلس مع غلامك وأجلس معك قال بعضهم كان له ذلك وقبل هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اما على قوله ما ليس للمدينون ذلك وجعلوا هذه المسئلة فرعاً لمسئلة التوكيل بالخصومة من غير رضا الخصم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح توكيله فكذلك في الملازمة والصحيح أن في الملازمة الرأي فيه إلى صاحب الدين لا إلى المدينون ان شاء لازمه بنفسه وان شاء بغيره لان المقصود حصول الدين وملازمة الغير عسى أن تكون اقرب الى ذلك * اذا كان للمحبوس مال فان القاضي لا يبيع ماله في الدين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحبيه رحمه الله تعالى يبيع * وقال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلو في رحمه الله تعالى ان كان ماله من جنس الدين كالدرهم والدينار والمكيل والموزون من جنس الدين أخذ القاضي ماله وقضى دينه وان كان الدين دراهم والمال دينارين أو على العكس القياس أن لا يبيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كافي سائر الاموال وفي الاستحسان يبيع ويقضى دينه لانهم ما جنس واحد كما كالصالح مع المكسرة * ولا يبيع العروض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي العقار (٣٧٤) عنهما روايتان * الحر والعبد والبالغ والصبي والمأذون في الحبس سواء وكذا

ومن دونه اشترك البطن الثالث ومن دونه من البطون وان كثرت كذا في المحيط * وكل جواب عرفته في الوقف على ولده فهو الجواب في الوقف على ولد فلان كذا في الذخيرة * لو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولدي يدخل فيه ولده لصلبه وولده الموجد يوم الوقف ومن حدث بعده ويشترك البطنان في الغلة ولا يدخل فيهما من أسفل هذين البطنين ولا يدخل فيه أولاد البنات في ظاهر الرواية وعليه الفتوى هكذا في محيط السرخسي * وان قال على ولدي وولدي ولدي وولدي وولدي ذكر البطن الثالث فانه تصرف الى أولاده أبداً ما تناسلوا ولا تصرف الى الفقراء ما بقي أحد يكون الوقف عليهم وعلى من أسفل منهم الاقرب والابعد فيه سواء الا أن يذكر الواقف في وقفه الاقرب فالاقرب أو يقول على ولدي ثم بعدهم على ولد ولدي أو يقول بطناً بعد بطن فيختم شديداً بما بدأ الواقف كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على أولادي يدخل فيهم البطون كلها العموم اسم الاولاد ولكن يكون الكل البطن الاول مادام باقياً فاذا انقرض يكون للثاني فاذا انقرض يكون للثالث والرابع والخامس فتشترك هذه البطون في القسمة والاقرب والابعد فيه سواء كذا في محيط السرخسي * ولو قال وقفت على أولادي وله ولد واحد وقت وجود الغلة كان نصف الغلة له والنصف للفقراء كذا في فتاوى قاضيان * اذا قال هذه صدقة موقوفة على ولدي وله ولد واحد فالوقف كله له وكذا لو كان له أولاد فانقرضوا لم يبق الا واحد كذا في الحاوي * وقف ضعته بلفظ الصدقة على ولديه فاذا انقرضوا على أولاده ما وأولاداً وأولادهما أبداً ما تناسلوا فانقرض أحد الولدين وخلف ولا يصرف نصف الغلة الى الولد الباقي والنصف للفقراء فاذا مات الولد الثاني من ولدي الواقف صرفت الغلة كلها الى أولاده ما وأولاداً وأولادهما كذا في الواقيات الحسامية * ولو قال هذه الضيعة صدقة موقوفة على المحتاجين من ولدي وليس له ولد المحتاج واحد يصرف نصف الغلة الى هذا المحتاج والنصف الى الفقراء كذا في خزائن المفتين * ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على بني وله ابنان أو أكثر كانت الغلة لهم وان لم يكن له الا ابن واحد وقت وجود الغلة وحدها كان نصف الغلة له

الا قارب والاجانب الا الوالدين والاجداد والجدات فانهم لا يحبسون في ديون فروعهم الا في النفقة وغيرهم يحبسون بعضهم بدين بعض والمكاتب يحبسون مولاه الا فيما كان من جنس الكتابة * والمولى لا يحبس المكاتب في دين الكتابة وغيرها وفي رواية ابن سماعة رحمه الله تعالى يحبسه في غير مال الكتابة والصحيح هو الاول * رجل وكل رجلاً بالخصومة وبقبض كل حق له على الناس وكذا وكذا وكتب في ذكر الوكالة وكذا ومخاصمها فادعى قوم قبل الموكل ما لا حال غيب فافر الوكيل عند القاضي أنه وكيله فاقام أصحاب

الديون البينة بدينهم على الموكل وطلبوا حبس الوكيل فانه لا يحبس لان الحبس جزاء الظلم والوكيل بالخصومة اذا لم يكن كفيلاً بالمال ولا مأموراً بقضاء الدين من مال في يده لا يجب عليه المال فلا يكون ظالماً * اذا أراد المحبوس أن يحترف اختلافه فافيه قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح أنه يمنع وقال غيره لا يمنع لان نفقته ونفقة عياله عسى تكون في ذلك وينع من الحرام ويتورق في السجن ولا يمنع من دخول الزوار عليه ولا من اللبس والطيب والطعام والبيع والشراء * ولو احتاج الى الجماع لابس بان تدخل عليه زوجته أو جاريته فيطوئها في موضع لا يطلع عليه غيره وعن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يمنع من وطء الحرائر والاماء لان المنع عن ذلك لا يقضى الى الهلاکة عسى يكون ذلك سبباً لزيادة ضجره يحمله على قضاء الدين ولا يخرج جمعة ولا عيد ولا جنازة قريب وقيل بأن يخرج بكفيل لجنازة الوالدين والاجداد والجدات والاولاد وفي غيرهم لا يخرج وعليه الفتوى وعن محمد رحمه الله تعالى اذا مات ولده أو والده لا يخرج الا أن لا يوجد من يغسله ويدفنه * واذا عجز المحبوس عن نفقة المرأة ليس لها أن تطالبه بالنفقة وليكنها تستدين على الزوج بأمر القاضي * ولو كان للمحبوس ديون على الناس فان القاضي يخرج جسمه من السجن حتى يخاصم ثم يحبسه * فاذا مرض في السجن وأضناه المرض فان لم يكن هناك من يرضه أخرجه القاضي من السجن بكفيل * واذا علم القاضي أن المحبوس يحتال

للخروج والهرب بنفسه وبالرجوع الى القلعة ليخرجوه أدبه القاضي بالسياط * وان خاف الداضي عليه ان يقر من حبه حوله القاضي الى محبس اللصوص اذا كان لا يخاف عليه من اللصوص فان خاف عليه بأن كان بينه وبين اللصوص عداوة لا يحوله * واذا شال القاضي عن المحبوس بعد مدة فأخبر أنه مفلس وصاحب الدين غائب فان القاضي بأخذ منه كفيلا بنفسه ويخرجه عن الحبس * ولو قال المحبوس نقدت المال وصاحب المال غائب يريد توقييل الحبس عليه فان كان القاضي يعلم أنه حبس بدين فلان لا غير ويعلم مقدار الدين الذي حبس به بأن كان القاضي حين حبسه كتب أنه حبس بدين فلان بكذا كان القاضي بالخيار ان شاء أخذ المال منه وخلي سبيله وان شاء أخذ منه كفيلا نقة بالمال والنفس وخلي سبيله * ولومات الطالب والقاضي الذي حبسه وازنه لا غير قال بعضهم يحل سبيله كيلا يتهمة الناس وقال بعضهم يتركه في الحبس حتى يقضى الدين * رجل ادعى على رجل ألفا وشهد شاهدان أنه كان لهذا المذعى على هذا المذعى عليه ألف درهم ولكنه أبرأه منها وقال المذعى ما أبرأته منها فقال المشهود عليه ما كان له على شيء ولا أبرأني عن شيء ذكر في المتنق أن المذعى عليه اذا لم يدع شهادتهما على البراءة يقضى عليه بألف درهم * رجل ادعى على رجل خمسة دنانير فقال المذعى عليه أوفيتسها وجاهشهم ودفعشهم وده أن هذا المذعى عليه دفع الى هذا المذعى خمسة دنانير الا أن لا يدري من أي مال دفعها اليه من هذا الدين أو (٣٧٥) من دين آخر جازت شهادتهما وبرئ

ونصف الغلة للفقراء ولو كان له بنون وبنات قال دلال كانت الغلة لهم بالسوية وهو الصحيح وهو كقول قال
أرضى موقوفة على اخوتي وله اخوة وأخوات اشترى كواشبعها هكذا في الظهيرية * ولو قال موقوفة على بنى
فلان وله بنون وبنات روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه على الذكور من ولده دون الاناث
وروى يوسف بن خالد السني عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنهم يدخلون جميعا فان كان بنو فلان قبيلة
لا يصحون يكون ذلك على الذكور والاناث جميعا في الروايات كلها كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال
على بنى وليس له بنون وله بنات فالغلة للفقراء * وكذا لو قال على بناتي وله بنون فالغلة للفقراء ولا شيء للبنين
كذا في الوجيز * ولو وقف ضيعة على ابن له وأولاده وأولاد أولاده أبدأ ما تناسلوا قسم الغلة بينهم على
من كان ولد ابنة على عدد الرؤس يستوي فيه الذكور والانثى وأولاد الابنة تدخل كذا في خزنة المفتين
ناقل عن التوازل * ولو وقف على نسله أو ذريته دخل فيه أولاد البنين وأولاد البنات قربوا أو بعدوا ولو
وقف على عترة قال ابن الاعرابي وتغلب العترة الذرية وقال العيني هم العشيرة ولو وقف على من ينسب اليه
لم يدخل فيه أولاد البنات كذا في السراج الوهاج * رجل قال أرضى صدقة موقوفة على ولدي ونسلي
فالوقف صحيح يدخل فيه الذكور والاناث من ولده وولد ولده ومن قربت ولادته ومن بعدت ويستوي فيه
ولد البنين والبنات أحرارا كانوا أو عبيدا وحصص المملوك تكون لمولاه وكذا لو قال على نسلي وذريتي
فهو جائز وهو مثال الاول كذا في الحاوي * ولو قال وقفت على ولدي ونسلي وله وولد له ثم حدث له ولد
الصلب بعد الوقف دخلوا في الاستحقاق وكذا لو قال على ولدي المخلوقين ونسلي يدخل الولد الحادث بلفظ
النسل كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة على ولدي المخلوقين ونسليهم يدخل
فيه المخلوقون من ولده ونسليهم سواء كان النسل مخلوقا أم لا ولا يدخل فيه غير المخلوقين من ولده ولا نسليهم كذا
في محيط السرخسي * وكذا لو قال على ولدي المخلوقين وعلى أولادهم وحدث له ولد لصلبه لا يكون للولد
الحادث شيء كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال على ولدي المخلوقين وأولاد أولادهم ونسليهم دخل الاولاد

لا يكون قضاء على الغائب * ولو ادعى على رجل أنه كفل له وفلان بن فلان الغائب عن فلان بن فلان بألف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه ف قضى له على الحاضر بألف درهم ثم حضر الغائب كان له أن يأخذ بجميع الألف لانه حين قضى على الحاضر بألف درهم قضى بها عليه بجهة الكفالة عن كل واحد منهما على الكفيل والمطلوب فكان كل الألف عليه بجهة الكفالة * رجل ادعى على رجل ألف درهم فجد المدعى عليه وأقام المدعى شاهدين شهد أحدهما أن المدعى عليه أقر أن لهذا المدعى عليه ألف درهم من قرض وشهد الآخر أن المدعى عليه أقر أن هذا المدعى أودعه ألف درهم ذكر في المتنق أنه يجوز يقضى عليه بألف درهم لانهما أجمعاً على اقراره أنه وصل اليه ألف درهم من قبل المدعى وقد جدد الودعة فكان ضامناً * رجل ادعى على رجل أنه أخذ منه ألفاً ووصف الألف فأقام المدعى عليه البينة أن المدعى أقر أن هذا المال المفسر المسمى أخذ منه فلان آخر وأبكر المدعى الاول اقراره قال محمد رحمه الله تعالى لا تبطل بهذا دعوى المدعى الاول ولا تبطل بيئته لان الوقت غير مذكور في الشهادتين فيجعل كان فلاناً أخذاً ولا ثم ردها على المدعى ثم أخذها منه المدعى عليه * ولو ادعى المدعى أولاً أن هذا أخذ منه ألفاً وأقام البينة ثم ان المدعى عليه أقام البينة أن هذا المدعى أقر أن فلان بن فلان وكيل المدعى عليه أخذ منه هذا المال كان ذلك ابطلا لدعوى المدعى الاول وتكذيباً لبيئته لانها أقرت قبض الوكيل ثم ادعى الاخذ على الموكل كان هذا الاخذ الذي يدعى

عن الاخذ الذي ادعاء على وكيلة لان اخذ الوكيل يضاف الى الموكل فيجعل كذلك كيلا يلزمنا اثبات اخذ آخر مع امكان حل الثاني على الاول فيكون دعواه الاخذ على الوكيل ابراء المدعى عليه عن دعوى الاخذ بطريق الاصالة أما في المسئلة الاولى اذ لم يكن أحدهما وكيلًا عن الآخر في الاخذ كان الثابت بكل شهادة أخذ آخر وعند القضاء بالآخذين كان له أن يطالب المدعى عليه * رجل ادعى دينًا لابييه الميت على رجل فشهدا الشهود أنه كان لابي المدعى هذا على المدعى عليه كذا لا تقبل هذه البيعة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وان شهدوا على اقرار المدعى عليه أنه كان لابي المدعى على المدعى عليه كذا جازت الشهادة كالمشهدوا في دار على اقرار المدعى عليه أنها كانت لابي المدعى * رجل ادعى على رجل عند القاضي وأخرج صكا وقال ان الدين الذي في هذا الصك على المدعى عليه باسم فلان الغائب المذكور في هذا الصك وان اسم الغائب فيه عارية وان الغائب المذكور في هذا الصك قد وكلني بقض هذا الدين من المدعى عليه هذا فان القاضي يسمع دعواه لان الانسان قد يكون وكيلًا عن الغير في بيع ماله فيكون الثمن للوكل والعاقبة يكتب الصك باسم نفسه الا أنه ينبغي ان يقول وان فلانا الغائب وكلني بالقض لان الظاهر ان الدين انما يكتب باسم رجل اذا كان حتى القبض له فاذا سمع دعواه يقبل بينته ويقضى بالمال وان اقر المدعى عليه بالمال والوكالة (٣٧٦) أمر بتسليم المال الى المدعى ولا ينفذ اقراره على الغائب وان أقر المدعى عليه بالمال

وأنتكر الوكالة يقال له أثبت الوكالة بالبيعة ولو أقام البيعة على اقرار الغائب أن المال للمدعى هذا ولم يقيم البيعة على الوكالة لا تقبل بينته

فصل في الدعوى بخلاف الشهادة وما يصير به متناقضا وما لا يصير به

رجل ادعى على رجل ألفا وخمسمائة فشهد الشهود بألف جازت الشهادة من غير توفيق وكذا لو ادعى ألفا فشهدوا بخمسمائة * ولو ادعى ألفا فشهد أحدهما بألف والاخر بخمسمائة لا يقضى بشئ في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو ادعى خمسة عشر فشهد أحدهما بخمسة عشر والاخر بعشرة * ولو ادعى

المخلوقون منه وأولادهم وأولاد أولادهم أبدا متناسلوا ولو قال على ولدي المخلوقين وأولاد أولادهم وسكت لم يكن لولد ولد مني كذا في المحيط * ولو قال على ولدي المخلوقين ونسلهم ونسل من يحد من ولدي لم يدخل فيه أولاده لصلبه المخلوون ويدخل فيه أولادهم فان قال على ولدي وأولادهم وأولاد أولادهم ما ولدوا وكان له أولاد قبل أن وقف ما ولدوا وخلفوا أولادهم يدخلون في الوقف ولو قال على ولدي وولد ولدي وأولادهم يدخلون فيه كذا في الحاشي * اذا قال في حصة جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على ولدي وولد ولدي وأولادهم ونسلهم أبدا متناسلوا فانه يدخل في غلة هذه الصدقة كل ولد كان له يوم وقف هذا الوقف وكل ولد يحدث له بعد هذا الوقف قبل حدوث الغلة وولد الولد أبدا ومن مات منهم قبل حدوث الغلة تسقط حصته ومن مات بعد ذلك استحق سهمه ويكون ذلك لورثته والبطن الاعلى والبطن الاسفل في ذلك على السواء الا اذا قال في وقفة على أن يبدأ في ذلك بالبطن الاعلى منهم ثم بالبطن الذي يلونهم فان قال على هذا الوجه قامت البطن الاعلى الواحدة كانت الغلة كلها لهذا الباقي وحده دون البطن الذي يليه وان قال على أن يبدأ بالبطن الاعلى ثم الذين يلونهم على أن يكون ذلك بينهم للذ كرمثل حظ الاثنين قامت الغلة والبطن الاعلى ذ كور ولا أنشئ معهم أو انا وثلاذ كور معهم فذلك كله بينهم على السواء كذا في الذخيرة والمحيط * ولو قال على ولدي وولد ولدي أبدا متناسلوا ولم يقل بطنا بعد بطن لكن قال كلمات أحد كان نصيبه من هذه الغلة لولده فالحكم قبل موت بعضهم ما ذكرنا أن الغلة لجميع ولده وولد ولده ونسلهم على السوية فان مات بعض ولد الواقف لصلبه وترك ولدا ثم جاءت الغلة فان الغلة تقسم على عددا القوم على الولد وولد الولد وان سفلوا وعلى الذي مات من ولد الصلبي فما أصاب الميت من الغلة كان ذلك لولده ويصير لولده هذا الميت سهمه الذي جعله الواقف وسهم والده كذا في الخلاصة * ولو قال على ولدي وولد ولدي ونسلهم وأولادهم أبدا متناسلوا على أن يبدأ في ذلك بالبطن الاعلى منهم ثم بالبطن الذين يلونهم الحبطنا بعد بطن وكلما حدث الموت على واحد منهم وترك ولدا كان نصيبه من الغلة لولده

ألفا وخمسمائة فشهد أحدهما بألف والاخر بخمسمائة جازت شهادتهما على ألف * وان ادعى ألفا فشهدوا وولد

بألف وخمسمائة أو بالتي درهم لا تقبل من غير توفيق لانه كذب الشهود وبالزيادة على ألف فلا تقبل بخلاف ما لو شهدوا بأقل مما ادعاء المدعى فان وثق المدعى فقال كان لي عليه ألف وخمسمائة كما شهدت به الشهود الا أني أبرأه واستوفيت خمسمائة ولم يعلم به الشهود فاذا وفق على هذا الوجه قبلت لان ما أتى به من التوفيق تحتمله الدعوى والشهادة فيقبل ولا يحتاج الى اقامة البيعة على التوفيق وقال بعضهم تسترط الشهادة على التوفيق والصحيح هو الاول وانما يحتاج الى اثبات التوفيق بالبيعة اذا كان التوفيق لا يتم به ولا ينفرد باثباته كالمادعي الملك بالشرا فشهد الشهود بالملك بالهبة * أما الابرار فيتم به وكذا الاستيفاء فانه اذا ظفر بحسن حقه كان له أن يأخذ فلا يحتاج الى اثبات التوفيق بالبيعة والقبيلاس أنه اذا احتمل التوفيق يوفق وان لم يدع التوفيق ويحمل الشهادة على الصحة وذكر محمد رحمه الله تعالى في كثير من المواضع وأثبت التوفيق وان لم يدع حلالا للشهادة على الصحة * منها اذا ادعى دينًا فأنكر المدعى عليه وقال ما كان لك على شئ فلما أقام المدعى البيعة على الدين أقام المدعى عليه البيعة على الايفاء والابرار قال تقبل وذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى في الشهادات أن محمد رحمه الله تعالى شرط في بعض المواضع دعوى التوفيق ولم يشترط في البعض فذلك محمول على ما اذا ادعى

التوفيق فانه لابد من دعوى التوفيق وكذا لو ادعى ألفا فشهد الشاهدان بالالف إلا أن أحدهما شهد أنه قضى الطالب منها خمسمائة وأتكر الطالب القضاء قبلت شهادتهما على الف وعنه أبي يوسف - فرجه الله تعالى أنه لا تقبل شهادة من شهد بقضاء خمسمائة وبه أخذ الطحاوي رحمه الله تعالى * ولو ادعى ألفا فشهد الشهود بالالف والقضاء فقال المدعى ما قضاني شيئا أو قال عد قاني الشهادة على الدين وأوه ما في القضاء عدلا جازت شهادتهما على الف وإن قال المدعى شهدا بالدين بحق وبالقضاء بباطل أو بزور لا تجوز شهادتهما وكذا لو شهد المدعى بالف وشهد أن للمدعى عليه على المدعى مائة دينار والمدعى ينكر الدين إن قال المدعى شهدا بالالف بحق وأوهما في الدين إن جازت شهادتهما * ولو ادعى ألفا فشهد الشهود أنه كان لهذا المدعى على المدعى ألف ولكنه أبرأه منها وقال المدعى ما أبرأه منها فقال الشهود عليه ما كان له على شيء ولا أبرأني عن شيء قالوا اذ لم يدع البراءة يقضى عليه بالالف * ولو ادعى ألفا فشهد أحدهما أنه له عليه ألف درهم وشهد الآخر على اقراره بالالف ذكر في غصب الاصل وفي الجامع أنه لا تقبل لأن أحدهما شهد بالقول والاخر بالفعل فلم يثبت على شيء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى تقبل * ولو اتفق الشاهدان على أنه أقرب بالف واختلفا في المكان أو في الزمان جازت شهادتهما إلا القول بما يبعد ويكرر * ولو ادعى دارا في يد رجل أنه اله من ذنبة (٣٧٧) فشهد الشهود أنها اله من ذنبة

عشرين سنة ذكر الناطقي رحمه الله تعالى أنها لا تقبل * ولو ادعى أنها اله من ذنبة عشرين سنة وشهد الشهود أنها اله من ذنبة سنة جازت شهادتهما لأنه كذب الف - هود في الصورة الأولى دون الثانية * ولو ادعى ثوباني يد رجل أنه له وأقام شاهدين فشهد أحدهما على اقرار ذي اليد أن المدعى أودعه أباه وشهد الآخر على اقراره أنه اغتصبه من المدعى فقال المدعى قد أقر بما قالوا ولكنه اغتصبه متى جازت شهادتهما ويجعل الذي في يده الثوب مقبرا ملكه للمدعى حتى لو ادعاه بعد ذلك لا تقبل * ولو شهد أحده شاهدي المدعى على اقرار

وولد له ونسبه له أبدا ما تناسلوا على أن يقدم البطن الأعلى وكلما حدث الموت على واحد منهم ولم يترك ولدا وولد وولد ونسلا ولا عقبا كان نصيبه من هذه الصدقة مردودا إلى أهل هذه الصدقة فقسمت الغلة تسنين على البطن الأعلى فبات البعض بعد ذلك وترك ولدا وولد له فان الغلة تقسم على أولاد الواقف من كان موجودا وقت الوقف ومن حدث بعد ذلك فاصاب الاحياء من ذلك أخذوه وما أصاب الموتي كان (١) ولد من مات منهم على ما شرط الواقف من تقديم البطن الأعلى اعتبار الشرط الواقف ولو لم يترك الميت من البطن الأعلى ولدا الصلب واعتبر تركه ولدا وفان نصيب الميت من الغلة لولد له وهو من البطن الثالث وكذلك ان كان أسفل من الثالث لان الواقف كذا شرط * وإن كان عدد البطن الأعلى عشرة أنفس فبات منهم اثنان ولم يترك ولدا ولدتهم مات اثنان بعد ذلك وترك كل واحد منهم ما ولدا وولد لهم مات بعد هذين اثنان آخران لم يترك ولدا ولدتهم مات اربعة الباقيون من البطن الأعلى وولد اثنين الميتين قسمت الغلة يوم تأتي على هؤلاء الاربعة ثم على الميتين اللذين تركا ولدا على ستة سهم فاصاب الاربعة كان لهم وما أصاب الميتين اللذين تركا ولدا كان ذلك لاولادهما وسقط سهم الاربعة الموتي الذين لم يتركوا ولدا كذا في المحيط * رجل وقف أرضا على أولاده وجعل آخره للفقراء فبات بعضهم قال هلال رحمه الله تعالى يصرف الوقف إلى الباقي فان ما وافر إلى الفقراء لا إلى ولد الولد * ولو وقف على أولاده وسماهم فقال على فلان وفلان وفلان - هل آخره للفقراء فبات واحد منهم فله يصرف نصيب هذا الواحد إلى الفقراء كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال على عبد الله وزيد وعمرو ونسبهم دخل في الاستحقاق عبد الله وزيد وعمرو وأولادهم وأولاد أولادهم أبدا ما تناسلوا ولو قال على عبد الله وزيد وعمرو ونسبهم دخل في الاستحقاق عبد الله وزيد وعمرو ومن حصل من أولاد عمرو خاصة ولو قال على عبد الله (١) قوله لو لم يمت منهم أحد مفهومه أنه لو لم يشترط فيه تقديم البطن الأعلى فانه يكون للولد ولد الولد جميعا كذا بهما مش بعض النسخ اه

(٤٨ - فتاوى ثانی) ذي اليد أنه اغتصبه من المدعى وشهد الآخر على اقراره أنه أخذ من المدعى فانه يقضى به للمدعى ويكون المدعى عليه على حجة لان الاقرار بالخذ لا يكون اقرارا بالملك للأخذ منه فان الانسان قد يأخذ ما له من الغير ولا يغتصب ما له من غيره * ولو شهد أحد شاهدي المدعى على اقرار المدعى عليه أن المدعى أودعه أباه وشهد الآخر على اقراره أنه أخذ من المدعى فقال المدعى قد أقر بما قالوا ولكني أودعته أباه لا تقبل هذه الشهادة لانهم لم يجتمعوا على اقراره بل كل واحد على اقراره بالخذ لان المدعى عليه أقر بما قالوا ولا على اقراره بالخذ لان الذي شهد على اقراره بالوديعة لم يشهد على اقراره بالخذ من المدعى * رجل ادعى عينا في يد انسان وأقام البينة أنه اله ثم ان المدعى عليه أقام البينة أن الشهود قد ادعوا هذما العين جازت شهادتهما وبطلت بينة المدعى * رجلان شهدا أن فلانا قد مات وهذه كانت امرأته وشهد آخران أنه كان طلقها قبل الموت قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى شهود الزوجة أولى وقال القاضي الامام علي السغدري رحمه الله تعالى شهود الطلاق أولى لان الطلاق يكون بعد النكاح ثم قال القاضي الامام وما قاله الشيخ الامام فله وجه يجعل كانه طلق ثم تزوج * اذا ادعى أربعة دارا في يد رجل أن هذه الدار كانت لابيهم فلان مات وتركها ميراثا لهم وهم بنوه لا وارث له سواهم وأقاموا البينة على هذا الوجه ثم ظهر أن واحدا منهم ما كان ابنا لليت وانما كان اسنابته تصادقوا على ذلك ذكر في المنتقى أنه تبطل بينهم ودعواهم فلان البين الثلاثة بعد ذلك أقاموا شهودا آخرين غير

الاولين واذعوا أن الدار كانت لأبيهم مات وتركه أميراً عليهم وهم بنوه الثلاثة لاوارث له سواهم صعد دعواهم وقبلت بينهم * المدعى عليه الدين اذا ادعى البراءة عن الدين ان قال لي بنته حاضرة في مصر فانه يؤجله القاضي الى المجلس الثاني ولو قال المدعى عليه بعد الانكار ان المدعى أبرأني عن هذه الدعوى وأراد استخلاف المدعى على البراءة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يحلف المدعى عليه أولاً على الدين فان حلف حينئذ يحلف المدعى على البراءة * فصل في دعوى المنقول وفيه مسائل التساج ودعوى الرجلين * رجل خاصم رجلاً في عين فهو على وجهين أما أن كان العين هالكاً وقائماً فالقائم لا يخلو ما أن كان حاضراً في المجلس أو غائباً * فان ادعى أنه هالك فهذا ودعوى الدين سواء لانه بعد الهلاك يدعى الضمان وهو المثل في ذوات الامثال والقيمة في ذوات القيم فلا تصح هذه الدعوى الا بعد بيان القدر والجنس لان دعوى المجهول فاسدة فان المدعى لو قال ان هذا استهلك مالي أو قال كان هذا شريكى خان في الربح ولا أدري قدره لا يلتفت اليه وكذلك قال البلخي أن فلاناً الميت أوصى لي ولا أدري قدره أو قال المديون قضيت بعض ديني ونسيت قدره أو قال لا أدري قدره لا يلتفت اليه * وذكر الخصاف رحمه الله تعالى أن القاضي اذا اتهم وصى اليتيم أو قيم الوقف ولا يدعى عليه شيئاً معلوماً فان على قول أكثر المشايخ رحمه الله تعالى يستخلفه القاضي نظر الصغير والوقف (٣٧٨) فان كان العين الذي يدعيه المدعى قائماً حاضراً في المجلس لا بد أن يشير اليه باليد فيقول

هذا العين لي ولا بد للشهود
أيضا أن يشهدوا بالملك
وأشاروا بأيديهم الى المدعى
والعين المدعى به والاشارة
بالرأس لا تكفي الا اذا علم
بأشارتهم الاشارة الى العين
المدعى به * ولو قال تشهد
أن هذا العين المدعى به وقالوا
بالفارسية اين أن مدعى
است لا يكتفي بذلك ما لم
يصرحوا بالملك لان الشيء
كما ينسب الى الانسان بجهة
الملك ينسب بالاجارة فلا بد
من التصريح بالملك لقطع
الاحتمال * وان كان العين
غائباً وادعى أنه في يد المدعى
عليه فأنكر ان بين المدعى
قيمتهم وصفته تسمع دعواه
وتقبل بينته وان لم يبين
القيمة فقال غصب مني عين

وزيد وعمرو ونسلهما دخل في الاستحقاق عبد الله وزيد وعمرو ودخل أولاد زيد وعمرو ولو قال على ولد
عبد الله وعلى ولد زيد وليس لزيد ولد كانت الغلة كلها لولد عبد الله كذا في المحيط * ولو وقف على ورثة زيد
وزيد حتى فلا شيء لورثته وتكون الغلة كلها للفقراء فاذا مات زيد فالغلة بين ورثته الموجودين على عددهم
يسمى في الغلة كروا لاني وفان مات بعضهم سقط سهمه وكانت الغلة لمن كان حيا يوم تأتى الغلة فان بقي
واحد كان له نصف الغلة والنصف الباقي للمساكين * ولو قال ولد زيد وهو فلان وفلان حتى عد خمسة لم يكن
لن عد هذه الخمسة ولا لمن يحدث من ولد زيد في ذلك نصيب كذا في الحاوي * ولو قال أرضي هذه صدقة
موقوفة على المساكين على أن يولد الصبي فتجبر غلة هذا الوقف عليهم ثم بعدهم على أولادهم
ونسلمهم فانه تكون الغلة لولده وولد ولده على ما شرط ثم على المساكين وكذلك اذا قال غلة صدقتي هذه
للمساكين لا يخرج عنهم وقال مع هذا وعلى أن تجبر غلة هذه الصدقة على قرابتي مابقي منهم أحد فان غلة
هذه الصدقة تكون لقرابته أبداً ثم من بعدهم على المساكين ولو قال على أن تكون غلتها لعبد الله بن جعفر
ولو ولد زيداً مابقي منهم أحد فاذا انقرضوا فهي على المساكين فان الغلة تقسم على عدد ولد زيد وعلى عبد
الله فان كان ولد زيد خمسة تقسم على ستة أيهم كذا في المحيط * ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة بعد
وفاتي على ولدي وولد ولدي ونسلمهم ثم مات فالوقف على ولده لصلبه لا يجوز وعلى ولده لم يجز ولكن لا يكون
الحكل لهم مادام ولد الصلب حيا فتقسم الغلة في كل سنة على عدد رؤسهم فأصاب ولد الولد فهو وقف وما
أصاب ولد الصلب فهو ميراث بين جميع الورثة حتى يشاركهم الزوج والزوجة وغيرها فان مات بعض
ولد الصلب فالغلة تقسم على عدد رؤس ولد الولد وعلى الباقي من ولد الصلب فأصاب الباقي من ولد الصلب
يكون بين جميع الورثة الاحياء والاموات كل من كان حيا عند موت الواقف كذا في الخلاصة * في وقف هلال
رحمه الله تعالى وقف على بعض أولاده وكرهه وقف في حياته وبعد وفاته فقول به بعد وفاته لا يوجب الفساد
في الاصح ولا يجعله وصية لوارث وانما يحتمل ذلك على التأييد كذا في الوجيز

كذا ولا أدري أنه هالك أم قائم ولا أدري كم كانت قيمته ذكر في عامة الروايات أنه تسمع دعواه فانه ذكر في كتاب الرهن اذا
ادعى رجل على رجل أنه رهن عنده ثم يأنكذا قال تسمع دعواه وذكر في الغصب اذا ادعى على آخر أنه غصب منه عبد أو ادعى أنه غصب منه
جارية وغيرها وأقام البينة على ذلك تقبل بينته ويحبس حتى يجي بها ويردها على صاحبها وان لم يبين قيمتها فان قال الغاصب بعد ذلك
فانت الجارية أو بعتهما ولا أقدر عليها قال يلقوم القاضي في ذلك زمانا ثم مقدار ذلك الزمان مفوض الى القاضي فان لم يقدر عليها قضى عليه
بالقيمة والقول في مقدار القيمة قول الغاصب * وذكر في الوديعة رجل قال لغيره أو دعوتك عبد أو أمه موقوفة المستودع ما أودعني الأمانة
وقد هلكت فأقام رب الوديعة البينة على ما ادعى ضمن المستودع قيمة العبد وقال أبو بكر البلخي لا تسمع الدعوى الا بعد بيان القيمة قال
وما ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب محمول على ما اذا ادعى اقرار المدعى عليه بذلك وعامه المشايخ قالوا تصح الدعوى من غير دعوى
الاقرار لان محمد رحمه الله تعالى لم يذكر الاقرار في شيء من المواضع لكن ينبغي للقاضي أن يكلف المدعى بيان القيمة جدا فان لم يبين يسمع
دعواه ويقبل بينته وأمر المدعى عليه باحضار ذلك العين فان أبي حسه شهرين فان أحضر عيناً من ذلك الجنس يقال للمدعى أي هذا الذي
ادعيت فان صدقه أخذه وان كذبه كلف المدعى عليه باحضار عين أخرى أن يوافقه المدعى في ذلك فان عجز المدعى عليه وظهر عجزه بقضى

عليه بالقيمة والقول في مقدار القيمة قول المدعي عليه * ولو ادعى علينا حاضر في بدرجل أنه لو أنكر المدعي عليه فأقام المدعي بينة على ما ادعى فسأل المدعي من القاضي أن يأخذ منه كفيلا بنفسه إلى أن تظهر عدالة الشهود في القياس لا يكلفه القاضي وفي الاستحسان يجبره على إعطاء الكفيل وإذا أعطاه كفيلا بنفسه ينبغي أن يأخذ منه وكذا بالخصوصة أي باحتياق لو غاب المدعي عليه يمكنه القضاء على الوكيل ويأخذ منه كفيلا بعين المدعي به لأن القاضي لا يتمكن من القضاء بالخصومة المدعي عليه وحضرة العين ويجوز أن يكون الكفيل والوكيل واحدا وإنما يفعل القاضي ذلك عند طلب الخصم فإن أبي أن يعطى كفيلا بنفسه أمر المدعي أن يلزمه أثناء الليل وأطراف النهار ما بنفسه أو بغيره هذا إذا أقام المدعي البينة فأما إذا ادعى ولم يقيم البينة وطلب من القاضي تكفيله فهو على وجهين إن قال ينبغي غائبة لا يكفله وإن قال حضور في المصر في القياس لا يكفله وفي الاستحسان يكفله إلى المجلس الثاني وكذا لو أقام المدعي شاهدا واحدا فإنه يأخذ منه كفيلا بنفسه وبالعين المدعي به ووكيلا بالخصوصة وكفيلا بنفس الوكيل فإن أعطاه الوكيل دون الكفيل أو الكفيل دون الوكيل لا يقبل القاضي ذلك منه إلا أن يرضى به الخصم * ولو كان المدعي به تقليا فقال المدعي به لأرضى بالكفيل بالنفس وبالكفيل بالعين وطلب من القاضي أن يضعه على يدي عدل إن كان المدعي عليه عدلا لا يخشى عليه تعيب العين لا يجيبه القاضي (٣٧٩) إلى ذلك وإن كان فاسقا يخشى عليه

يجيبه القاضي إلى ذلك وإن كان المدعي به عقارا وطلب من القاضي أن يضعه على يدي عدل لا يجيبه القاضي إلى ذلك إلا أن يكون أشجارا عليها ثمار وإن كان المدعي به دابة أو جارية يحتاج إلى النفقة وأبي المدعي عليه أن يعطى كفيلا والمدعي لا يقدر على الملازمة فطلب من القاضي أن يضعه على يدي عدل فإن القاضي يقول للمدعي ان شئت وضعته على يدي عدل وتون النفقة عليك عدلت ببتك أو لم تعدل قضيت بها لا أو لم أقض فإن رضى المدعي بذلك وضعها على يدي عدل وإن لم يرض لا يضع ويلزم إن شاء * ولو طلب المدعي من

الفصل الثالث في الوقف على القرابة وبين معرفة القرابة قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى هي كل من يناسبه إلى أقصى أب له في الإسلام من قبل أبيه أو من قبل أمه المحرم وغير المحرم والقريب والبعيد والجمع والفرد في ذلك سواء * فإذا وقف على قرابته أو على ذوى قرابته دخل هو لا تحت الوقف عندهما وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إن حصل بلفظ الواحدان نحو قوله على قرابتي دخل تحت الوقف من كان أقرب إلى الواقف من محارمه وإن حصل باللفظ الجمع نحو قوله على ذوى قرابتي على أقربائي يعتبر مع ما ذكرنا بالجمع حتى ينصرف اللفظ إلى المثني فصاعدا وتكلم المشايخ رحمهم الله تعالى في معنى قواهما أقصى أب له في الإسلام قال بعضهم معناه أقصى أب أسلم وقال بعضهم معناه أقصى أب أدرك الإسلام أسلم أو لم يسلم وثمرة الاختلاف تظهر في العلوي إذا وقف على قرابته فعلى الثاني تدخل أولاد عتيل وجهضر وعلى الأول أولاد علي فحسب * وإذا كان للواقف عتيل وخالان وقد حصل الإيقاف بلفظ الجمع فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الغلة للعتيل لأنه يعتبر الأقرب فالأقرب وعندهما الغلة للعتيل والخالين أربعة لأنهم لا يعتبران الأقرب ولو كان له عم واحد وخالان فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالعم نصف الغلة والنصف بين الخالين نصفين كذا في المحيط * ويستوى في الاستحقاق بالقرابة على قولهم جميعا الذكور والأنثى والمسلم والكافر والحار والمملوك لأن ما يجب للمملوك يكون للمولى الذي يملكه يوم تخلق الغلة والقبول إلى العبد دون المولى وبعد المعتقد يكون له كذا في الحاوي * وفي الوقف على القريب تقسم الغلة على الرأس الصغير والكبير والذكور والأنثى والنفس والنفسي سواء المساواة الكل في الاسم كذا في الوجيز * ولا يدخل أبو الواقف ولا أولاده صلبه وفي دخول الجدات والجدات في ظاهر الرواية لا يدخل كذا في فتح القدير * رجل وقف وقفا على أهل الحاجة من قرابته ومات الواقف هل يكون للقيم أن يعطى ابن ابن الواقف إذا كان فقيرا فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى لا يعطى لأن ولدا ولد عندهما ليس من القرابة هكذا في فتاوى قاضيان * والذي ذكرنا في قوله لا قرابته وذوى قرابته فكذا في قوله

القاضي الحيولة بين المدعي به والمدعي عليه إن كان ذلك قبل إقامة البينة لا يجيبه القاضي إلى ذلك * وكذا لو أقام شاهدا فاسقا وشاهدين فاسقين لأن قول الفاسق لا يعتبر لا يرى أنه لو أخبر بفساده وطهارته لا يعتبر قوله في ذلك في ظاهر الجواب وإن أقام المدعي شاهدا عدلا أو امرأتين مستورتين فإن كان ذلك من باب الفرج بأن شهدا على أمة أنه هذا الرجل حبل منها وبين المدعي عليه وهو موضع عند عدل وكذا لو ادعت حرية أو عتقا وشهدا بطلاق بائن أو ثلاث يحال بينها وبين الزوج وذلك بأن يجعل القاضي بينهما امرأة عدلة ولا يخرج عن منزل الزوج فإن حبل بين الامة وبين المدعي عليه فلم يعدل البينة وقال المدعي لى بينة أخرى حاضرة فالوا لا ترفع الحيولة ولا تؤخذ من العدل إلى آخر المجلس وقيل يؤجل أياما كما لو ادعى القاتل بينة على العوف فانه يؤجل أياما ورأى المجلس استحسانا * ولو ادعى رجل نكاح امرأة وهي في يد غيره فأقام المدعي البينة فإن سأل المدعي الحيولة أو التعديل في مئة مستثناة عن الشهود فعل القاضي ذلك والافلا وكذا المرأة إذا ادعت فساد النكاح وأقامت البينة وسألت الحيولة وكذا رجل ادعى أمة في يد رجل وقال بعثها من الذي في يده يعا فاسدا وقال المدعي عليه اشترى بها منه شرا جازا فهو بمنزلة ما لو ادعت المرأة فساد النكاح * وإن كان الدعوى في غير الفرج وأقام المدعي بينة فانه يأخذ كفيلا من المدعي عليه بنفسه وبالدعي به ووكيلا بالخصوصة ولا يحتاج إلى التعديل والحيولة إلا أن يكون المدعي شيا يخاف تعيبه واتلافه * ولو كانت

الجارية في يدرجلين يدعى كل واحد منهما أنها فان القاضي يدعيها في أيديهما ويقول لكل واحد منهما أقم البينة فان أراد كل واحد منهما أن تكون الجارية عنده وتنازعا في ذلك أمرهما القاضي أن يتفقا على رجل تكون عنده الى أن تقوم لهم ائينة قطعا للنازعة فان أقام أحدهما البينة على دعواه ولم يقم الآخر فوضعها القاضي عند رجل عدل الى أن يسأل عن الشهود * ولو ادعى رجل نكاح امرأة كبيرة لست في يد رجل وهي تتجدد دعواه فأقام البينة وطلب من القاضي أن يضعها على يد عدل الى أن يسأل عن الشهود فان القاضي لا يضعها ولكن يأخذ منها كفيلًا وكذا لو ادعى نكاح بكره في بيت أبيها لا يعزلها * وان كان المدعي به منقولًا عظيمًا لا يمكن نقله الا بمؤنة وضرر فهو الخشب العظيم والحجر والرحى والصنم الكبير والمكيل والموزون اختله واقبه قال بعضهم ينقل الى مجلس القاضي ومؤنة النقل تكون على المدعي عليه والصحيح أن القاضي يبعث رجلا يسمع الشهادة بحضرة المدعي به وشهودا معه فيشهد دون عند القاضي أن شهودا المدعي شهد والمدعي وحيدًا يقضي القاضي للمدعي والذي بعنه القاضي اسماع الشهادة لا يكون فاضيا فلا بد من القضاء بتلك الشهادة * وإذا وقعت الدعوى في دابة لا بأس بأدخالها في المسجد للخصومة اذا كان القاضي يحبس في المسجد لان الشهادة بالمقول لا تقبل الا بالاشارة اليه * وإذا ادعى رجل جارية أو عبدا أو دابة أو عرضا في يدرجل فشهد (٣٨٠) أحد شاهدي المدعي أنها جاريته وشهد الآخر أنها كانت جاريته ذكر الشيخ الامام

المعروف بنحو اهرازه رحمه الله تعالى في شرح القصب أنها تقبل ويقضي للمدعي وكذا لو شهد أحدهما أنها ملكه وشهد الآخر أنها كانت في يده وشهد الآخر أنها في يده لا تقبل ولو ادعى المدعي أنها كانت له وشهد الشهود أنها له ذكر الشيخ الامام المعروف بنحو اهرازه رحمه الله تعالى أنها لا تقبل * ولو شهد الشهود أنها كانت في يد المدعي أمس أو قالوا منذ شهر أو سنة لا يقضي به - هذه الشهادة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنها تقبل ويؤمر بالتسليم الى المدعي * ولو شهدوا على اقرار المدعي عليه أنها كانت

لأرحامه ولذوي أرحامه ولا نسب له وذوي أنسابه كذا في المحيط * ولو قال لذي قرابتي فالقياس أن يقع هذا على واحد حتى لو كان له عم وخالان يكون الجميع للعم لان اللفظ فرد بصيغته وفي الاستحسان هم سواء لانه يراد به الجنس كذا في الحاوي * ولو كان وقف على ذوي قرابته أو أقربائه أو أنسابه أو أرحامه الأقرب فالأقرب فانه يدخل تحت الوقف الأقرب ولا يعتبر بالجمع بلا خلاف كذا في الذخيرة * ولو قال أرضي صدقة موقوفة في القرابة أو على القرابة ولم يقل قرابتي قال هما سواء ويكون ذلك لقرابته وكذا لو قال للأقارب أو للأنسب أو لذوي الأرحام ولم يصف الى نفسه يكون ذلك الامر على قرابته لكان العرف كذا في المحيط * ولو قال على قرابتي من قبل أبي أو من قبل أمي فهو على ما قال وتقسم الغلة عليهم على عدد رؤسهم ولو قال على قرابتي من قبل أبي وأمي وقرابتي من قبل أبي أو على قرابتي من قبل أبي وأمي وعلى قرابتي من قبل أمي فالغلة تقسم على عدد رؤسهم يستوي فيهم من كان من قبل أبيه وأمهم ومن كان من قبل أبيه أو من كان من قبل أمه ولا ترجح قرابته من قبل أبيه وأمهم ولو قال بين قرابتي من قبل أبي وبين قرابتي من قبل أمي فنصف الغلة يكون لقرابته من قبل أبيه ونصفها يكون لقرابته من قبل أمه كذا في الذخيرة * اذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على قرابتي الأقرب فالأقرب وجبت الغلة لأقرب قرابته اليه فان كان الأقرب واحدا فجميع الغلة له وان زاد على مائتي درهم وان كانوا جماعة قسمت بينهم بالسوية يستوي فيه الذكروا لاثنى فانا انقرض هؤلاء فالغلة لمن يلهم في القرب حتى نصير الى أبعدهم قرابة وهذا قول محمد رحمه الله تعالى واليه ذهب هلال رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى تكون الغلة لأقربهم وأبعدهم الى الواقف بينهم بالسوية وكذا لو قال على قرابتي الادنى فالادنى فان قال بعضهم لا قبل سقط سهمه وكانت الغلة للباقيين كذا في الحاوي * ولو قال على أن ما أخرج الله تعالى من غلاتها يعطى الأقرب فالأقرب يعطى الأقرب جميع الغلة كذا في المحيط * اذا وقف أرضا على قرابته فادعى رجل أنه من القرابة كاف اقامة البينة ولا تقبل بينته الا على خصم والخصم هو الواقف ان كان حيا فان مات فالوصي الذي الارض في يده هو الخصم فان

في يد المدعي أمس يؤمر بالاعادة الى المدعي في قولهم وكذا لو شهدوا أنها كانت في يد المدعي وانما كانا من يده وأبى العبد من يد المدعي فأخذ المدعي عليه أو أرسله المدعي في حاجته فأخذ المدعي عليه أو أودعه عند المدعي عليه أو أعاره اياه تقبل وان لم يشهدوا على ملك المدعي * ولو شهد الشهود فقالوا ان هذا العين لهذا المدعي ولم يشهدوا أنه ملك المدعي أو قالوا ان هذا المدعي ملك لهذا أو شهدوا على اقرار صاحب البعد أن هذا العين لهذا المدعي يجوز وبقي به للمدعي وكذا لو شهدوا أنه ملكه منذ عشرين سنة أو ذكر او وقتا أقل من ذلك أو أكثر يجوز وبقي به للمدعي وما ذكرنا قبل هذا أنه لا بد من التصريح على الملك فذلك قول البعض وهو اختيار الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي رحمه الله تعالى وأما على قول العامة اذا شهدوا أنه تقبل المدعي اذا قال للقاضي ان المدعي عليه أقر أن هذا الشيء لي فربما تسلم الي قال عامة المشايخ تسع دعواه واذا أقام البينة على هذا امره بالتسليم اليه اذا شهدوا بشئ ينقل أن هذا الشيء ملك المدعي تجوز شهادتهم وان لم يشهدوا أنه في يد المدعي عليه بغير حق لانهم لما شهدوا بالملك وملك الانسان لا يكون في يد غيره الا بعرض فالبينة تكون على مدعي العارض ولا تكون على صاحب الاصل وقال بعضهم ما لم يشهدوا أنه في يد المدعي عليه بغير حق لا يقطع بملكوته عليه والاول أصح وفيما سوي العقار لا يشترط أن يشهدوا أنه في يد المدعي

في يد المدعي أمس يؤمر بالاعادة الى المدعي في قولهم وكذا لو شهدوا أنها كانت في يد المدعي وانما كانا من يده وأبى العبد من يد المدعي فأخذ المدعي عليه أو أرسله المدعي في حاجته فأخذ المدعي عليه أو أودعه عند المدعي عليه أو أعاره اياه تقبل وان لم يشهدوا على ملك المدعي * ولو شهد الشهود فقالوا ان هذا العين لهذا المدعي ولم يشهدوا أنه ملك المدعي أو قالوا ان هذا المدعي ملك لهذا أو شهدوا على اقرار صاحب البعد أن هذا العين لهذا المدعي يجوز وبقي به للمدعي وكذا لو شهدوا أنه ملكه منذ عشرين سنة أو ذكر او وقتا أقل من ذلك أو أكثر يجوز وبقي به للمدعي وما ذكرنا قبل هذا أنه لا بد من التصريح على الملك فذلك قول البعض وهو اختيار الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي رحمه الله تعالى وأما على قول العامة اذا شهدوا أنه تقبل المدعي اذا قال للقاضي ان المدعي عليه أقر أن هذا الشيء لي فربما تسلم الي قال عامة المشايخ تسع دعواه واذا أقام البينة على هذا امره بالتسليم اليه اذا شهدوا بشئ ينقل أن هذا الشيء ملك المدعي تجوز شهادتهم وان لم يشهدوا أنه في يد المدعي عليه بغير حق لانهم لما شهدوا بالملك وملك الانسان لا يكون في يد غيره الا بعرض فالبينة تكون على مدعي العارض ولا تكون على صاحب الاصل وقال بعضهم ما لم يشهدوا أنه في يد المدعي عليه بغير حق لا يقطع بملكوته عليه والاول أصح وفيما سوي العقار لا يشترط أن يشهدوا أنه في يد المدعي

أخذها منه أو غصبها منه وانترعها من يده وأبى العبد من يد المدعي فأخذ المدعي عليه أو أرسله المدعي في حاجته فأخذ المدعي عليه أو أودعه عند المدعي عليه أو أعاره اياه تقبل وان لم يشهدوا على ملك المدعي * ولو شهد الشهود فقالوا ان هذا العين لهذا المدعي ولم يشهدوا أنه ملك المدعي أو قالوا ان هذا المدعي ملك لهذا أو شهدوا على اقرار صاحب البعد أن هذا العين لهذا المدعي يجوز وبقي به للمدعي وكذا لو شهدوا أنه ملكه منذ عشرين سنة أو ذكر او وقتا أقل من ذلك أو أكثر يجوز وبقي به للمدعي وما ذكرنا قبل هذا أنه لا بد من التصريح على الملك فذلك قول البعض وهو اختيار الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي رحمه الله تعالى وأما على قول العامة اذا شهدوا أنه تقبل المدعي اذا قال للقاضي ان المدعي عليه أقر أن هذا الشيء لي فربما تسلم الي قال عامة المشايخ تسع دعواه واذا أقام البينة على هذا امره بالتسليم اليه اذا شهدوا بشئ ينقل أن هذا الشيء ملك المدعي تجوز شهادتهم وان لم يشهدوا أنه في يد المدعي عليه بغير حق لانهم لما شهدوا بالملك وملك الانسان لا يكون في يد غيره الا بعرض فالبينة تكون على مدعي العارض ولا تكون على صاحب الاصل وقال بعضهم ما لم يشهدوا أنه في يد المدعي عليه بغير حق لا يقطع بملكوته عليه والاول أصح وفيما سوي العقار لا يشترط أن يشهدوا أنه في يد المدعي

عليه لان القاضي رام في يده فلا حاجة الى البيان بخلاف العقار * رجلان تنازعا في عين كل واحد منهما يدعي أنه له فان كان العين في يد غيرهما ينكر دعواهما فأقام المدعيان البينة على المالك المطلق ان لم يؤرخا أو أرخا وتاريخهما سواء يقضى بينهما منصفان فان أرخا وأحدهما أسبق في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة أو أبي يوسف الآخر ومحمد الاول يقضى لاسبقهما وان أرخ أحدهما وأطلق الآخر في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى بينهما هو الصحيح ولا يعتبر التاريخ عند الانفراد * واختلفت الروايات عن صاحبه في ذلك قال الشيخ الامام المعروف بنحوه زاده رحمه الله تعالى الصحيح أن على قول أبي يوسف الاول ومحمد الآخر يقضى بينهما منصفان كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وان كان العين في يد أحدهما فان لم يؤرخا أو أرخا وتاريخهما سواء فالتاريخ أولى وان أرخا وأحدهما أسبق يقضى لاسبقهما سواء كان خارجا أو صاحب يد هو قول أبي يوسف الآخر وفي قول محمد الآخر الخارج أولى فان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر كان الخارج أولى في قول أبي حنيفة ومحمد الآخر وأبي يوسف الاول * ولوتنازع رجلان في شيء فأقام أحدهما البينة أنه كان في يده منذ شهر وأقام الآخر البينة أنه في يده الساعة أقره القاضي في يده في الساعة وكذا لو أقام أحدهما البينة أنه كان في يده منذ شهر وأقام الآخر البينة أنه كان في يده منذ ساعة أقره القاضي في يده في الساعة * عبد في يد رجل أقام البينة (٣٨١) أنه كان عبده منذ عشرين سنة

وأقام آخر البينة أنه عبده وكان في يده منذ سنة حتى اغتصبه الذي في يده فهو لمن في يده * رجل قال لغيره هذا العبد لك فقال المقر له ليس هو لي ثم قال بلى هو لي لا يقبل قوله * ولو أقام البينة أنه لي لا تقبل بيئته * وقال الناطق رحمه الله تعالى اذا قال ليست هذه الدار لي ثم أقام البينة انها له تقبل بيئته لانه لم يقربها لمعروف حتى لو كانت الدار في يد رجل يدعيها لنفسه فقال رجل آخر ليست الدار لي ثم ادعاها لنفسه لا تسمع دعواه * ولو أقام البينة لا تقبل بيئته لانه لما قال ليست لي صار مقرا

أقر الوصي لواحد بأنه من قرابة الميت لم يصح إقراره وانما هو خصم في إقامة البينة عليه كذا في الحاوي * فان كان له وصيان أو أكثر فادعى المذمى على أحدهم جاز ولا يشترط اجتماعهم كذا في الذخيرة * ولا يكون وارث الميت خصما للمذمى في ذلك الا أن يكون متوليا وكذلك أرباب الوقف لا يكونون خصماء للمذمى هكذا في المحيط * فان برهن على المتولي بأنه قريب الواقف لا يقبل حتى يبرهن على نسب معلوم كالاخوة لابوين أو لاب أو لام ولا يقبل على الاخوة المطلقة وكذا العمومة فان قالوا لا نعلم له وارثا آخر أعطاه وان لم يقولوا ذلك يتأني زمانا ثم يدفع اليه كذا في الوحيز * ولا يؤخذ منه كفيلا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كافي الميراث هكذا في المحيط * فان قال الشهود له قرابة غيبه القاضي بفرانصباهم فان قال الشهود لا ندري عددهم كم هم ينبغي للقاضي أن يقول لهم احتاطوا ولا تشهدوا الباعثين فوافقوا لا نعلم له قرابة أخرى سوى كذا كذا في الذخيرة * فان برهن على أن حاكم بلدة كذا حكم بأنه قريب الواقف قال هلال رحمه الله تعالى يسأل عنه الحاكم من القرابة التي حكم بها أن ذكر قرابة يستحق بها الوقف أعطاه والا فلا فان غاب أو مات الشهود وقبل التفسير يسأل المذمى فان ذكر قرابة يستحق بها أعطاه والا فلا يكون نقضا لقضاء الحاكم الاول لانه حكم بأنه قريب وكل قريب لا يستحق الوقف حتى لو كان حاكم باعطا شي من الغلة أو بأنه الموقوف عليه يعطيه ويعطيه أيضا كذا في الوحيز * وان لم يفسر المذمى القرابة أو كان صبيها قال هلال القاضي يعطيه الغلة ويحمل قضاء القاضي الاول على العصمة وعلى أنه قضى بقرابة يستحق بها كذا في المحيط * رجل أثبت قرابته عند القاضي وقضى به له ثم جاء آخر وادعى أنه قريب الواقف فلم يجد القاضي فأراد أن يخاصم المقتضى له فان كان قد أخذ شيئا من الغلة فهو خصم للثاني وان لم يكن أخذ شيئا من الغلة لم يكن خصما سواء أتته الى القاضي الذي قضى به للاول أو قدمه الى قاض آخر وهذا استحسان ذهب اليه هلال رحمه الله تعالى هكذا في الذخيرة * واذا أثبت واحد من الأقرباء قرابته فأقام الآخر البينة أنه ابن الذي أثبت قرابته أو ابن ابنه اكتفى به ولا يحتاج الى تفسير القرابة التي احتاج الاول اليها وكذا اذا أقام البينة أنه

بالمالك الذي اليد فادعاها لنفسه بعد ذلك لا تسمع * رجل في يده عبد يقرب بالرق فادعى العبد أن فلانا الغائب اشترى من مولاه * رجل في يده عبد يقرب بالرق فادعى العبد أن فلانا الغائب اشترى من مولاه ووكاه بالخصومة ويقبض نفسه من صاحب اليد قبلت بيئته لان العبد يصلح خصما في قبض نفسه ويصلح وكيل في شراء نفسه ولو قال العبد كنت عبد فلان فباعني منك بالقدرهم ووكاني يقبض الثمن وأقام البينة على ذلك قبلت بيئته الا أن لمولاه أن يمنع عن الخصومة وتوان لم يمنع فلو كالة جاز قوله أن يقبض الثمن ويبرأ منه المولى * ولو قال أنا عبد فلان قد وكاني بخصومة في نفسي وأقام البينة قبلت بيئته * رجل جاء الى امرأته رجل أو ابنته وهي صغيرة فخدعها وأخرجها من منزل أبيها أو زوجها كان للاب والزوجة أن يخاصمه في ذلك ويحبس حتى يأتي بها أو يعلم أنها قد ماتت * رجل ادعى عبد في يد رجل فطوب بالبينة فلما قاما من عند القاضي باعه صاحب المسلم رجل بألف وتقاضا ثم ادعى المشتري عند البائع وغاب ثم جاء المذمى بالبينة فان كان القاضي يعلم بمصنع ذواليد أو أقرب المذمى لا يسمع بيته المذمى على ذي اليد وان لم يعلم به القاضي ولا أقرب المذمى تقبل بيته المذمى ولا تقبل بيته صاحب اليد باعه من فلان ثم ادعى فلان عند موافق أقام البينة على إقرار المذمى بذلك قبلت بيئته وتنفذ عنه الخصومة * والهبة والصدقة اذا اتصل بهما القبض بمنزلة البيع في ذلك * رجل ادعى عبد في يد رجل فقبل

أن يقيم البينة بأمر المدعى عليه من رجل يحضر من الشهود ثم أقام المدعى البينة على المدعى عليه أن العبد له أن القاضي يقضى به للمدعى ولا تقبل بينة المدعى عليه أنه باعه فان جاء المشتري بعد ذلك وأقام البينة على القاضي له أن العبد عبده وهو في يده بغير حق يقضى به للمشتري فلو باعه المشتري أو وهبه من القاضي عليه الأول جاز ويعود العبد إلى ملكه وهذه حيلة يتخالف بها الدفع الاستحقاق * ولو ادعى عبداً في يد رجل قبل أن يقيم المدعى البينة بأمره يباعه بيعاً صحيحاً يحضر من الشهود ثم أقام المدعى البينة على أن العبد له فانه يقضى به للمدعى فان حضر المشتري بعد ذلك وأقام البينة على القاضي له أن العبد عبده كان اشتراعه من القاضي عليه لا تسمع دعوى المشتري ولا تقبل بينته لان القضاء على القاضي عليه يكون قضاءً عليه وعلى من تلقى الملك منه * جبة في يد ثلاثة نفر أحدهم يدعى بطانة أو الثاني قطن أو الثالث كلها أو أقام كل واحد منهم البينة على ما ادعى فانه يقضى بجمعها المدعى الكل ويضمن هو المدعى البطانة نصف قيمة البطانة والمدعى القطن نصف القطن وانما يقضى للمدعى الكل بالظاهرة لانه يدعيها ولا يدعيها غيره فية قضى له ثم مدعى الكل مع مدعى البطانة يدعيان البطانة ولا يدعيها غيره ما أو البطانة في أيديهما فية قضى لكل واحد منهما ما خضعها الذي في يد صاحبه ترجيح البينة الخارج على بينة ذي اليد وإذا قضى للمدعى البطانة بالنصف صار كان مدعى الكل غصب منه نصف البطانة وجعلها

(٣٨٢)

أخوه لايه وأمه كذا في الحاوي * وكذلك لو كان المقضى له الأول امرأة وباقي المسألة بحالها كذا في الذخيرة * وان أقام الثاني بينة أنه أخو المقضى له الأول لايه فالقاضي ان قضى للأول بقرابته من قبل أبيه قضى للثاني وان قضى للأول بقرابته من قبل أمه كان الثاني أجنبياً عن الوقف وعلى هذا يخرج جنس المسائل كذا في المحيط * وشهادة أبي الواقف أن هذا الرجل قريب والدنا مع تفسير القرابة مقبولة كذا في الذخيرة * وان شهدا ثلثان لاثنتين بالقرابة وشهد هذا الانثان لهذين فشهد به ضم لبعض لم تقبل كذا في الحاوي * وان كان القاضي قد قضى بشهادة الشاهدين الأولين ثم شهدا المقضى لهما للشاهدين لا تقبل شهادتهما للشاهدين الأولين وشهادة الشاهدين الأولين ماضية على حالها كذا في الذخيرة * لو شهد رجلان من القرابة لواحد من القرابة فلم يدعيا لهما فإما في أيديهما من غلة الوقف كذا في الحاوي * وإذا وقف أرضه على قرابته فجاء رجل وادعى أنه من قرابته وأقر الواقف بذلك وفسر القرابة وقال هذا من وقف عليه فان كان للواقف قرابة معروفون لا يصح إقراره وهذا اذا كان الإقرار من الواقف بعد عقد الوقف فاما اذا أقر بذلك في عقد الوقف بأن قال في عقد الوقف هذا من وقف عليه قبل ذلك منه أما اذا لم تكن له قرابة معروفون ففي الاستحسان أن يقبل قوله كذا في المحيط * ان شهدوا على إقرار الواقف لواحد أنه قريبه وله قرابة معروفون لم يقبل ذلك فان لم تكن له قرابة معروفون استحسن أن أعطيه الغلة اذا فسر وأقرار الميت بذلك كذا في الحاوي * واذا وقف على ولده ونسله ثم أقر رجل أنه ابنه فلا يصتبق في الغلات الماضية ويصدق في الغلات المستقبلية كذا في الذخيرة * واذا وقف على قرابته وجاء رجل يدعى أنه من قرابته وأقام بينة فشهدوا أن الواقف كان يعطيه مع القرابة في كل سنة شيئاً لا يستحق بهذه الشهادة شيئاً وكذلك لو شهدوا أن القاضي فلان كان يدفع اليه مع القرابة في كل سنة شيئاً كذا في المحيط اذا وقف على أقرب الناس منه ومن بعده على المساكين وله ابن أو أب دخل تحت الوقف ولو كان الوقف على أقرب الناس من قرابته لا يدخلان تحت الوقف وان كان له ابن أو ابوان فالغلة للأب وكذلك الابنة واذا مات الابن والابنة كانت الغلة للمساكين

بطانة لحبته فيضمن نصف قيمتها وهكذا في القطن الآن في القطن يضمن المثل وفي البطانة يضمن القيمة * رجلان في يد كل واحد منهما حاشاة أقام كل واحد منهما البينة أن الشاة التي في يد صاحبه شاته ولدت من شاته التي في يده فان كانتا مشككتين ذكر في الأصل أنه يقضى لكل واحد منهما بالشاة التي في يده لاخر لانهما استويا في دعوى النتاج فتعارضت البينتان في ذلك فلا تسمع بر دعوى النتاج فيجعل كلتهما ادعيا ملكا مطلقا فيقضى بكل شاة بينة الخارج وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يقضى لكل واحد منهما بالشاة التي في يده قضاء ترك لأقضاء

ولا

استحقاق لانه لا وجه للقضاء لكل واحد منهما بالنتاج لكان الاستحالة والقضاء بغير النتاج قضاء بغير دعوى

فتقبل البينتان ضرورة * جارية في يد رجل ادعاه رجلان أقام كل واحد منهما البينة أنه أجاريته بعته من الذي في يده بألف درهم على أني بالخيار ثلاثة أيام فانه يقضى بالبينة فان أمضا البيع كان لكل واحد من المدعين على الذي في يده بألف درهم لان حق كل واحد منهما عند الأمضا قبل المشتري في الثمن ولا تضايق في الثمن فان أمضى أحدهما البيع دون الآخر فللذي أمضى البيع على المشتري نصف الثمن لانه لم يسلم للمشتري منه الا نصف الجارية والذي لم يمس البيع أن يأخذ كل الجارية لانه أقام البينة على أن كل الجارية له وانما يتصرف بحكم المزاحمة وقد زالت مزاحمة صاحبه وان لم يمس كل واحد منهما البيع كانت الجارية بين المدعين نصفين لاستواءهما في الحجة ولا شيء على المشتري من الثمن لاستحقاق المبيع * رجل أقام البينة على رجل أنه غصب منه هذه الجارية اليوم وأقام آخر البينة على أن هذا المدعى عليه اغتصب منه هذه الجارية منذ شهر قال محمد رحمه الله تعالى في قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى هي للذي أقام البينة على الوقت الاخر ويضمن المدعى عليه قيمته صاحب الوقت الاول وفي قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى هي للذي أقام البينة على الوقت الاول ولا يضمن للاخر شيئاً * رجل ادعى أن فلانا الميت غصب منه شيئا وبين وأحضر بعض ورثة الميت وأقام عليه البينة بذلك وبعض ذلك الشيء

في هذا الوارث وبعضه في يد وكيل الوارث الآخر وهذا الوارث الحاضر مقر أنه ميراث لهم من قبل أبيهم فانه يقضى على هذا الوارث الحاضر بدفع ما في يده الى المدعى ولا يؤخذ ما في يد وكيل الغائب ولو كان كله في يد الوارث الحاضر فانه يقضى بكل ذلك عليه ويدفع الى المدعى فاذا قدم الغائب وقال كان هذا في يد أخ لنا من غير الوالد لا يقبل قوله * رجلان لهما على رجل ألف درهم مشترك بينهما فاحد المدعى عليه فحضر أحدهما والآخر في البينة على دينهما وشريكهما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى القاضي يقضى للحاضر بخمس مائة ولا يجعل الحاضر خصما عن الغائب في وجه من الوجوه إلا أن يكون ألف ميراثا بينهما عن مورث واحد * فاذا حضر الشريك الغائب يكلف إعادة البينة فان لم يقدر على ذلك يدخل مع شريكه في الخمسة التي قبض * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أي الشريكين حضر فهو خصم عن الآخر في الباقي في الميراث وغيره وقال محمد رحمه الله تعالى القياس ما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى والاستحسان ما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى * أربعة نفر لهم على رجل ألف درهم وهو وسر أو عسر فشهد اثنان منهم على اثنين منهم أنهم أبراء الغريم عن حصصهما من الألف جازت شهادتهما وان كان ذلك عن مبيع باعوه منه وان مات الغريم وترك ألف درهم فشهد اثنان بالبراءة بعدموته لا تجوز شهادتهما لان الألف المتروكة بعد الموت يصير مشتركة بين الغرماء كل واحد منهم كان مدعيها تحصيل (٣٨٣) ذلك لنفسه * عبد في يد رجل

ولا تكون للابوين وان كان له أبوان لا غير كانت الغلة بينهما مائتين فان مات أحدهما كان للحي النصف والنصف الآخر للساكنين وكذلك الأولاد ان كانوا عشرة غلبت أحدهم كانت حصته للساكنين وان كانت للواقف أم وأخوة كانت الغلة للأم دون الأخوة وكذلك اذا كان له جد وأم فالأم أقرب من الجد ومن الأخوة والاب أيضا أقرب * وان كان له جد أبوالاب وأخوة فالغلة للجد في قول من يرى الجد مقام الاب وفي قول الآخر للأخوة دون الجد كذا في الذخيرة * فان كان له أخوان أحدهما الاب وأم والآخر الاب وأولام فالذي من قبل الاب والأم أولى وكذلك أولاد الأخوة والأخوات والأعمام والعلمات والأخوال والخالات من كان من قبل الاب والأم فهو أولى من الذي يكون من قبل الاب وأم من قبل الأم فان كان ثلاثة أخوال متفرقين وعم لاب يدها بالخال من قبل الاب والأم فان كان أخ لاب وأخ لام فالذي من قبل الاب أولى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الأول وعلى القول الآخر وهو قولهما سواء وعلى هذا جيع الأقارب كل من كان من قبل الاب فهو أولى من الذي من قبل الأم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الأول وفي قوله الآخر وهو قوله هما سواء كذا في الحاوي * ولو كان له أب وابن ابن فبالغلة للاب دون ابن الاب وان كان له أخ لابه وأمه وابن ابن كانت الغلة لابن الاب وان كانت له بنت بنت وله ابن ابن ابن أسفل من هذه كانت الغلة لبنت البنت وكذلك الوصية في هذا كله ولو كان له أخت لاب وأم وبنت بنت بنت بنت البنت أولى كذا في المحيط (فالحاصل) أنه يدها بولد الواقف ثم بولد الاب ثم بولد الجد فان كان له أبوالأم وبنت الاخ لام وأولاب وأم فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الجد أولى وعندهما بنت الاخ أولى ولو كان مكان بنت الاخ بنت البنت فهي أولى بالاتفاق ولو كان له ابن أخ لاب وأم وأخ لاب وأولام فالغلة للأخ كذا في الذخيرة * وابن الاخ من الأم أولى من العم من قبل الاب كذا في الحاوي * ولو وقف على أقاربه المقيمين في بلد وآخره للفقراء ان كانوا يحصون فوظيفتهم تدور معهم أي بما داروا وان كانوا لا يحصون فكل من انتقل الى بلد آخر حرم وان لم يبق أحد منهم يصر في الفقراء ومن عادتهم عادت وظايفته في المستقبل لافي الماضي كذا في الفتاوى العنابية

أقام البينة على رجلين أنه باعه منهما بألفي درهم وأقام أحدهما الرجلين البينة أنه اشتراه منه بألف درهم ذكر في المتن أنه يقضى ببينة الذي العبد في يده * رجل ادعى على رجل ألفا فجحد المدعى عليه وأعطاه إياه على الجحود أو صالحه من دعواه ثم ان المدعى عليه أقام البينة أن المدعى قال قبل أن يقبض مني المال أو قال قبل الصلح ليس لي قبل فلا ن شيء فالصلح وقضاء المال ماضيان وان أقام البينة أنه أقر بذلك بعد الصلح وقضاء المال يبطل الصلح والقضاء وان كان القاضي قضى عليه بالمال بالبينة ثم أقام المدعى عليه البينة أن

المدعى أقر قبل القضاء أنه ليس له على المدعى عليه شيء يبطل عنه المال * عبد في يد رجل دعاه رجل وقال كان العبد لي وهبته لذي اليد وهو غائب ولم امره بقبضه فقبضه بغير أمرى وقال الموهوب له وهبته لي وقبضته منك فان القول يكون قول الموهوب له لانه مقبوض في يده * ولو قال الموهوب له حين وهبته لي كان العبد في منزلك ولم يكن بحضور تناقضا ثم قبضته فقبضته لا يقبل قوله * ولو قال المدعى كان العبد لابي وهبته لك فلم يقبضه في حياته وانما قبضته بعد ممته كان القول قول الوارث * اذا اختلف رب المال مع المضارب فقال المضارب رددت عليك رأس المال بعد ما قسمنا وأنكر رب المال كان القول قول رب المال لان المضارب يدعي أن ما في يده نصيبه من الربح ورب المال يدعي أنه مال المضاربة لانه لم يرد عليه رأس المال فيحلف كل واحد منهما فان أقام البينة أقام رب المال أن المضارب أقر أنه لم يرد عليه رأس المال وأقام المضارب البينة على اقرار رب المال أنه رده عليه رأس المال فهذا على وجوه وأرخا وتاريخ أحدهما أسبق يقضى بالآخر التاريخين أيهما كان اما اذا كان تاريخ رب المال سابقا يصير كأن المضارب لم يرد عليه في ذلك الوقت ثم رده بعد واما اذا كان تاريخ المضارب سابقا فلان رب المال وان أقر ببراءته إلا أن المضارب لما أقر بالثمنان بعد ذلك فقد رد اقراره وبطلت البراءة وهذا يصلح أصلا في جنس هذه المسئلة وان أرخا وتاريخه ماسواء أو أطلقا يقضى ببينة المضارب ويجعل كانه لم يرد ثم رده بعد ذلك * جارية في يد رجل ادعت أنها حرة

الاصل وأنكرت أنهما أقربت بالرق وأدعى ذو البذر أنهما أقربت بالرق كان القول قول الجارية وبقي بجزئتها * رجل ادعى عينا في يدرجـل فقال هو لي اشتريته من فلان بكذا وفي يدك غير حق فواجب عليك تسليمه الى قالوا لا نسمع هذه الدعوى لانه لم يذ كرقدا الثمن * ومن اشترى شـيا فوجد في يد غيره قبل أن يتقدم الثمن لا يكون له أن يأخذ منه صاحب البذر إلا أن يدعى الو كالة بالقبض من البائع * رجل ادعى على رجل أنه غصب منه جارا وز كرماته فأقام البينة على وفق دعواه فأحضر المدعى عليه حمارا فقال المدعى هذا الذي ادعيت عليه وزعم شهوده أن هذا الحمار هو الحمار الذي شهدنا بملكه للمدعى فنظر وفيه فادافيه بعض شياته على خلاف ما قالوا بأن ذكر الشهود عند الشهادة أنه مشقوق الاذن وهذا الحمار الذي جاء به المدعى عليه غير مشقوق الاذن قالوا هذا لا يمنع القضاء للمدعى ولا يوجب خلافا في شهادتهم لانهم ذكروا ما لم يكن محتاجا اليه في الدعوى والشهادة والخلاف في مثل هذا لا يوجب الخلل والله أعلم * قال رضى الله عنه وسند كفي مسائل النتائج ما يخالف هذا * رجل ادعى دابة أو دارا في اجارة الغير لا تقبل بينة المدعى بالبحضرة الاجر والمستأجر جميعا وكذا الرهن ولو كانت مزرعة في يدرجـل فان كان البذر من قبل المزارع فهو بمنزلة الاجارة وان كان البذر من قبل صاحب الارض اختل فوافيه والصحيح أنه لا يشترط حضرة العامل ولو باع شيئا ولم يسلم الى المشتري (٣٨٤) حتى اتعاه رجل فانه يشترط حضرة البائع والمشتري وكذا لو اراد الشفيع أن يأخذ

الدار بالشفعة وهي في يد البائع يشترط حضرة البائع والمشتري * ولو ادعى على صغير شيئا بحضرة وصيه ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده في شرح القسمة انه يجوز ولا يشترط حضرة الصغير ولم يفصل بين ما اذا كان المدعى به ديناً أو عينا وجب بمباشرة الوصى أولا بمباشرة الوصى * وذكر الناطـ في أنه لو ادعى ديناً وجب بمباشرة الوصى لا يشترط حضرة الصغير وان كان ديناً وجب لمباشرة الوصى كضمان الاسـ تهلاك ونحو ذلك يشترط حضرة الصغير للاشارة اليه * وذكر الخصاص رحمه الله تعالى أنه لو ادعى على صبي محجور مالا

* وقف صدقة وأمر أن يعطى أقرباؤه كفايتهم وهم قوم غير محصين ان لم يذ كرا ولا يذ دخل أولاد الاقرباء وأولاد أولادهم لانهم من أقربائه وان ذكر فقال ثم بعدهم لا أولادهم لا يدخلون حال حياة الاباء ثم ذكر الكفاية قدر الحاجة لنفسه ولين يومن أهـ له وولده وخادم واحد كذا في المضمرات * وقف كان في يد الواقف وقد كان الواقف يفرق الانزال على أقربائه ومواليه ويفضل البعض على البعض ويضع فيما شاء فبات الواقف وأوصى الى آخره لم يبين كيف كان سبيل الوقف قالوا بأن الوصى يصرف الى من كان يصرف اليه وان أشكل على الثاني أن الاول الى من كان يصرف الزيادة عن أقربائه ومواليه فهو يصرف للفقراء كذا في فتاوى قاضخان

الفصل الرابع في الوقف على فقراء قرابته * اذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على فقراء قرابتي أو قال على فقراء اولدي ومن بعدهم على المساكين فهذا الوقف صحيح والمستحق للغلة من كان فقيراً يوم تحقق الغلة عند هلال رجه الله تعالى وبه نأخذ كذا في المضمرات * وعليه الفتوى * ولو قال أرضي صدقة موقوفة على المساكين من قرابتي أو على المحتاجين من قرابتي كان الجواب فيه ما هو في قوله على فقراء قرابتي ولو قال أرضي صدقة موقوفة لفقراء قرابتي أو في فقراء قرابتي فهو كالوقف على فقراء قرابتي لان حروف الصلات يقام بعضها مقام بعض ولو قال على أيتام قرابتي فكذلك فان احتلم الغلام بهد مجي الغلة فله حصته من هذه الغلة فان وقعت بينه وبين غيره من المستحقين خصوصاً في هذه الغلة فقال غيره من المستحقين انما احتلمت قبل مجي الغلة فلا حصه لك وقال هو انما احتلمت بهد مجي الغلة كان القول قوله مع اليمين وكذا في حبض الجارية * وان مات واحد من القرابة بعد مجي الغلة وترك أولاداً صغاراً لا يكون لهؤلاء الا اولاد حصته في هذه الغلة كذا في فتاوى قاضخان * ولو وقف على المحتاجين من قرابته واخره للفقراء فبات ابن فقير قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يدخل تحت اسم القرابة وهو الصحيح كذا في الفتاوى العنانية * واذا قال على الصالحين فقراء قرابتي فالصالح من كان مستورا مستقيم الطريقة سليم الناحية كاف الاذى قليل

بأسهل لئلا يغصب ان كان المدعى يقول لي بينة حاضرة تسمع دعواه ويشترط حضرة الصغير ويحضر معه أبوه أو وصيه الشر حتى اذا قضى القاضي بالمال يؤمر الاب أو الوصى بالاداء وان لم يكن للصبي أب ولا وصي وطلب المدعى من القاضي أن ينصب وصيا للصغير أجابه القاضي الى ذلك لكن يشترط حضرة الصغير عند نصب الوصى وعند بعض المتأخرين يشترط حضرة الصغير عند الدعوى سواء كان الصغير مدعياً أو مدعى عليه * قال مولانا رضى الله عنه وينبغي أن لا يشترط حضرة الاطفال عند الدعوى كما ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى * ولو ادعى على ميت ديناً وورثته مغار فان كان للميت وصي لا يشترط حضرة الورثة وان لم يكن للميت وصي وللصغار وصي يشترط حضرة الورثة الصغار وحضرة الواحد يكفي * ولو ادعى على عبد مآذون أو ممتوم مآذون في التجارة بعقل التجارة مالا بغصب أو استهلاك ودبعة أو جود ودبعة أو بيع أو شراء أو اجارة أو استئجار أو ما شبه ذلك وأقام البينة على ما ادعى أو أقام البينة على اقراره بذلك والعبد يصح ذلك جاز وان كان مولاه أو ولي المعتوه غائباً لان العبد المآذون والمعتوم المآذون لو اقر بذلك صح اقراره لانه من التجارة والبينة قامت على خصم منكروا أو اقره فيكتفي بحضرة وان كان العبد محجوراً أو المعتوه محجوراً يعتبر بحضور المولى والعبد جميعاً سواء شهدوا على معانة السبب أو اقراره بذلك ولا تقبل الشهادة على المولى عند غيبته وهل تقبل في حق العبد حتى يؤاخذ بذلك بعد الاعتان قال

مولانا رضي الله عنه ونفى أن تسمع البيعة بقضى عليه وان كانا حاضرين تقبل البيعة عليهما في حقهما ولا تسمع دعوى استلام الوديعة والبضاعة على العبد المحجور في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى سواء كان المولى حاضراً أو غائباً وشهدوا عليه بمعينة الاستلام أو شهدوا عليه باقراره * ولو شهدوا على عبده أذن في التجارة بقتل عدو وقذف أو زناً أو شرب خمر أو أنكر العبدان كان مولاه حاضراً جاز بالاجماع وان كان غائباً لا تقبل عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وتقبل عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لان عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لو قامت البيعة على العبد المأذون بقصاص أو حد تقبل وكذا المحجور وان شهدوا عليه بالاقرار بهذه الاسباب ففي الزنا وشرب الخمر والحدود والخاصة لله تعالى لا تقبل وفي القصاص والقذف ان كان مولاه حاضراً تقبل وان كان مولاه غائباً لا تقبل في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى * ولو شهدوا على الصبي المأذون أو المعتوه المأذون بقتل العمد أو بالزنا أو شرب الخمر أو بالقذف ففي الزنا وشرب الخمر والقذف لا تقبل حضر المولى أو غاب وفي القتل ان حضر المولى جاز لان موجه هو الدية على العاقلة وان كان المولى غائباً لا تقبل بلا خلاف وان شهدوا على الاقرار بهذه الاسباب لا تقبل حضر المولى أو غاب * وان شهدوا على العبد المأذون بالسرقة ان كان موجهه القطع تقبل اذا كان المولى حاضراً معه ويقطع بلا خلاف وان كان المولى غائباً لا تقبل في حق القطع (٣٨٥) في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما

الله تعالى وتقبل في حق الضمان وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل في حق القطع وان كانت السرقة موجبة للمال تقبل بلا خلاف حضر المولى أو غاب وان شهدوا على الصبي المأذون أو المعتوه المأذون في التجارة بالسرقة تقبل حضر المولى أو غاب لان موجه الضمان لا غير * ولو اختلف العبد المأذون المدين مع المولى في ثوب وادعاء كل واحد منهما ان كان الثوب في منزل العبد وهو من تجارته يعني من نوع ما يتجر فيه فالثوب له وان كان العبد لا يثبت أو راكبا دابة وهو في منزل المولى فالثوب والدابة للعبد وان

الشر ليس بمتك ولا صاحب رية ولا قذف للمحصنات ولا معروف بالكذب فهذا من أهل الصلاح ولو قال على أهل العفاف أو أهل الخير أو أهل الفضل فهذا وقوله من أهل الصلاح سواء كذا في الحاوى * واذا وقف على فقراء قرابته وله قرابة فقراء من غير أهل البلد الذي الواقف فيه لا يبعث الى تلك البلدة ولكن يقسم على فقراءهم في هذه البلدة وان بعث القيم الى تلك البلدة فلا ضمان كذا في المحيط * ولو قال على فقراء قرابتي يبدأ بالاقرب حتى حصلت الغلة يبدأ بقرابهم الى الواقف فيعطى مائتي درهم ولا يزاد عليها ثم الذي يليه في القرب يعطى مائتي درهم وهكذا الى آخرهم فان كانت الغلة ثلثمائة درهم أعطى الاول مائتي درهم والذي يليه مائة درهم فان ضاع بعض الغلة فانه يبدأ بالباطن الاقرب وما ضاع يكون حصته من بينهم كذا في الحاوى * فان أعطى كل واحد منهم مائتي درهم وبقي من الغلة شيء ففي الاحتسان يقسم بينهم بالسوية هكذا في المحيط * ولو قال على فقراء قرابتي على أن يبدأ فيعطى جميع الغلة الاقرب فالاقرب يعطى للاقرب كل الغلة * ولو قال على فقراء قرابتي يعطى منها الاقرب فالاقرب يعطى مائتي درهم ولا يعطى جمع الغلة كذا في التتارخانية * والفقير في هذا الباب من يعد فقيراً في باب الزكاة هذا هو المشهور كذا في الحاوى * من له المسكن لا غير أو كان له مسكن وخادم فهو فقير في حق الزكاة والوقف وكذلك اذا كان له مع ذلك شيا من كفاف ولا فضل فيها وكذلك اذا كان له مع ذلك من متاع البيت ما لا يغنيه كذا في الذخيرة * وان كان له مائتا درهم أو عشرة مثقال ذهب فلا حظ له من الوقف كذا في المحيط * وان كان له فضل من متاع البيت والنياب وذلك الفضل يساوي مائتي درهم فهو غني لا تحل له الزكاة وأخذ الوقف كذا في فتاوى قاضيخان * وان كان له مسكن وخادمان والمسكن الفاضل والخادم الفاضل يساوي مائتي درهم فهو غني في حق حرمة اخذ الزكاة والوقف وان لم يكن غنياً في حق وجوب الزكاة وهذا مذهب أصحابنا رحمهم الله تعالى كذا في المحيط * وان كان له فضل من الثياب وفضل من متاع البيت وفضل مسكن وفضل كل صنف بافراده لا يساوي مائتي درهم واذا اجتمعت بلغت مائتي درهم كان غنياً كذا في فتاوى قاضيخان * وان كانت له أرض تساوي

(٤٩ - فتاوى ثانی) لم يكن من تجارته * ولو أن رجلين اختلفا في دابة أحدهما راكبها والاخر مسك بلهماها فالراكب أولى ولا يس الثوب مع المتعلق به كذلك * لو كان أحدهما جالساً على بساط والاخر متعلق به كان بينهما * ولو كانا على دابة أحدهما راكب في السرج والاخر رديف ادعى الدابة فهي لراكب السرج وان كانا في السرج فهي بينهما * ولو أن قطارا يقودها رجل ورجل راكب بعير امثها فادعى الراكب ان الابل كلها له والقائد كذلك ينظر ان كانت الابل عليها حولة الراكب فالابل كلها للراكب وليس للقائد منها شيء وانما هو أجير * وعن محمد رحمه الله تعالى في قطار من الابل على أول بعير منها رجل راكب وعلى بعير في وسطها رجل راكب وعلى آخر بعير منها رجل راكب ادعى كل واحد منهم ان الابل كلها له قال البعير الذي عليه الاول له خاصة والبعير الذي عليه الاوسط للوسط خاصة والذي عليه الاخر له خاصة وما بين الاول الى الاوسط للاول وما بين الاوسط الى الاخر فهو بين الاول والاوسط نصفان وليس للاخر الا البعير الذي هو عليه * اذا زوج الرجل بنيه الخمسة وهم في دار أبيهم كلهم في عمله فقال البنون المتاع متاعنا والاب يدعى نفسه فان المتاع يكون للاب والبنين الثياب التي عليهم لا غير فان قال البنون أو قالت امراة الميت بعد موته لمتاع بعينه ان هذا الشفد ناه بعد موت الاب والزوج كان القول قولهم وان أقر وأن المتاع كان في البيت يوم مات الاب أو قامت البيعة على ذلك فهو ميراث عن الاب لا يقبل قولهم * رجل أعفق أمته

والهاول فقالت أعطني قبل الولادة والودح وقال المولى لابل أعطني بعد الولادة والودع بعد ذكرك في العيون أن الولد إذا كان في يدها كان القول قولها وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن كان الولد في يدهم فما كذلك يكون القول قولها وإن أقام البينة في يدها أولى لأنها ثبتت العتق في زمان سابق وكذلك في الكتابة فاما في التدبير القول قول المولى وفي المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى إن كان الولد يعبر عن نفسه فالقول قوله وإن كان لا يعبر فالقول لمن هو في يده وإن أقام البينة في يدها أولى وكذلك في الكتابة * ولو أعتق جاريته ثم اختلفا بعد حين في ولدها فقالت ولده بعد عتقي فأخذته مني وقال المولى ولده قبل العتق فأخذته منك والولد لا يعبر فعلى المولى أن يردّه إلى الام وكذلك في المكاتبة وفي المدبرة وأم الولد القول للمولى * رجل وامرأة في يدهما دار أقامت المرأة البينة أن الدار لها وإن الرجل عبدها وأقام الرجل البينة أن الدار له والمرأة تزوجه ما على ألف درهم ودفع اليها لم يقم البينة أنه حر يقضى بالدار للمرأة وبالرجل عبد لها * ولو أقام الرجل البينة أنه حر الأصل والمسئلة بجماها فان المرأة امرأته ويقضى بأنه حر ويقضى بالدار للمرأة من قبل أن الدار والمرأة في يد الزوج حين قضى بأنهما امرأته فكان القضاء بالدار ببينة المرأة أولى كزوجين في أيدهما دار أقام كل واحد منهما البينة أنها داره فان في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى

(٣٨٦)

حنيفة رحمه الله تعالى يقضى

الله تعالى في النوازل وأقام الرجل البينة أن الدار له والمرأة أمته وأقامت المرأة البينة أن الدار لها وأن الرجل عبد لها وليست الدار في يدهما فالدار بينهما نصفان فان كانت في يد أحدهما ترك في يده لتعارض البنتين في الدار ويحكم لكل واحد منهما بالحرية ولا تقبل بينة أحدهما على صاحبه بالرق لمكان التعارض * قال مولانا رضي الله عنه وينبغي أن الدار إذا كانت في يد أحدهما يقضى ببينة الخارج لأن بينة صاحب اليد في الملك المطلق لا تعارض بينة الخارج * رجل ادعى على رجل أنه رهن عنده ثوب أو بينه فجحد المدعى عليه فشهد الشهود

ماتني درهم ولا يخرج غلتهما يكفيه وغنى على المختار كذا في خزانة المفتين * وإن كان له مال كثير غائب أو مال يكون له ديناً على الناس لا يقدر على أخذه يعطى له من الوقف والزكاة جميعاً لأنه بمنزلة ابن السبيل وإن كان له مال غائب عنه أو كان ديناً على الناس لا يقدر على أخذه إلا أنه يقدر على الاستقراض كان الاستقراض خيراً من قبول الصدقة فلو أنه لم يستقرض وأخذ الزكاة فلا بأس به ويعطى الوقف للفقير الكسوف ولا بأس به ويكره له أخذ الزكاة كذا في فتاوى قاضيان * وإن كان له دين على مفلس فهو فقير وإن كان على ملي وهو مقرب فهو غني وإن كان منكر أو له بينة فكذلك وإن لم تكن له بينة فهو فقير كذا في الذخيرة * وقف أرض على حنفية من كان منهم فقيراً وله من الحنفية من عنده فرس فان أمسك الفرس للجهاد والركوب ما أن به زمانه يعطى له وإن أمسك الفرس تشرفاً به لا يعطى إذا كان الفرس يساوي مائتي درهم وليس عليه دين ولا مهر كذا في المضمرات * كل من وجبت نفقته في مال إنسان وله أن يأخذ ذلك من غير قضاء ولا رضاً يقضى بالقاضي بالنفقة في ماله حال غيبته ومنافع الاملاك متصلة بينهما حتى لا تقبل شهادة أحدهما له أحبه بعد غيبته بغنى المنفق في حق حكم الوقف وذلك كالوالدين والمولودين والاجداد وكل من وجبت نفقته في مال غيره بفرض القاضي ولا يأخذ بالنفقة من ماله إلا بقضاء أو رضاً والقاضي لا يقضى بالنفقة في ماله حال غيبته ومنافع الاملاك متميزة حتى تقبل شهادة أحدهما لصاحبه لا بعد غيبته بغنى المنفق في حكم الوقف وذلك كالأخوة والأخوات وسائر المحارم وعلى هذا الأصل تدور المسائل كذا في المحيط * إذا وقف أرض على فقراء قرابته وله قريب غني ولهذا الغني أولاد فقراء فان كانوا صغاراً ذكوراً وإناثاً أو كانوا كباراً إناثاً أو ذكوراً لم يزوجهم في هذا الوقف وان كان لهذا الغني أخوة أو أخوات فقراء أو أولاد له كبير فقير مكتسب فله حظ في هذا الوقف كذا في محيط السرخسي * وإذا كانت امرأة فقيرة ولها زوج غني لا تعطى من الوقف والزواج إذا كان فقيراً يعطى من الوقف وإن كانت امرأة غنية * وإذا كان لقرية ولد كبير لازمانه به وهو فقير وله ولد أو ولدان صغار فقراء فانه لا يعطى أولاد الولد من

أنه رهن عنده ثوب أو لم يسمو ذلك في الأصل أنه يجوز هذه الشهادة ويكون القول قول المرتبة إذا أتى شوب مع يمينه الوقف وكذلك في الغصب وقد ذكرنا * عبد في يد رجل أقام البينة أنه عبد للذي في يده وأنه أعتقه وقال الذي في يده هو فلان أو دعنى أو قال غصبته منه وليس لصاحب اليد بينة على ما يدعى فقضى القاضي بالعتق ثم حضر فلان بعد ذلك وأقام البينة أنه عبده اغتصبه منه صاحب اليد أو كان أو دعاه عنده فانه يقضى به للذي حضر ويطل عتقه * وذكر في الجامع أنه إذا أقام عبد البينة على الذي في يده أن فلاناً أعتقه وهو يملكه وأقام الذي في يده البينة أنه أفلان الغائب أو دعاه عنده فانه يقضى بالعتق فان قدم فلان الغائب وأقام البينة أنه عبده لا تقبل بينته والعتق أولى ولو أقامت جارية البينة على رجل أنها أعتقها أو أقام آخر البينة أنها اغتصبها الذي في يده كان العتق أولى * رجل ادعى عبداً في يد رجل أنه له وطولها بالبينة فلما أقام من عند القاضي باع الذي في يده العبد من ثالث وثق أيضاً ثم أو دعاه المشتري عند البائع فغاب ثم جاء المدعى بالبينة فان علم القاضي بما صنع ذواليد أو أقرب المدعى لا يسمع بينة المدعى على صاحب اليد وان لم يعلمه القاضي ولا أقرب المدعى سمعت بينة المدعى ولا يسمع بينة ذى اليد على ما صنع إلا إذا أقام البينة على إقرار المدعى بذلك فيقبل بينته وتدفع عنه خصومة المدعى * والهبة إذا اتصل بها القبض والصدقة في هذه بمنزلة البيع * رجل ادعى على آخر أنه استهلك عليه كذا دابة وسعى عدداً معها أو ما وجب بالشهود

قالوا ينبغي للشهود أن يمينوا الذكور والانات فان لم يمينوا ذلك قال الفقيه ابو بكر البلخي رحمه الله تعالى اخاف أن لا تقبل شهادتهم ولا يقضى بشئ وان يمينوا الذكور والانات جازت شهادتهم ولا يحتاج الى ذكر اللون لان اختلاف الذكور والانات اختلاف فاحش لها فتختلف المنافع ولا كذلك اختلاف النون * عبد في بدرجل أقام البينة أنه أعتقه وهو يملكه وأقام آخر البينة أنه أعتقه وهو يملكه فان صدق العبد أحدهما فبينته أولى وان كذبهما جميعا يقضى بولائه بينهما نصفين * أمة في بدرجل أقام البينة أنه دبرها وهو يملكها وأقام آخر البينة أنها ولدت منه وهو يملكها وأقام آخر على مثل ذلك فهي للذي في يديه * عبد في بدرجل أقام رجلان كل واحد منهما البينة أنه باعه من الذي في يديه ببيع فاسد فاقام ما يأخذان العبد وقيمته بينهما يعني إذا شه دوا على إقراره فان مات العبد في يد المشتري فعليه قيمتان وان كانت البينتان شهدا على معاينة البيع والقبض فان كان العبد قائما أخذاه نصفين ولا شيء لهما غير ذلك وان كان العبد ميتا لمكأخذاه قيمته نصفين ولا شيء لهما غير ذلك * قال مولانا رضي الله عنه وينبغي أن يكون في الغصب كذلك * عبد في بدرجل أقام هو والبينة على رجلين أنه باعه منهما بألثي درهم وأقام أحد الرجلين البينة أنه اشتراه من الذي في يديه بألف درهم فالبينة بينة الذي العبد في يديه لأنه لما أقام البينة عليه ما بالبيع فقد أثبت إقرار كل واحد منهما أنه اشتراه مع صاحبه بألثي درهم وذلك (٣٨٧) يطل دعواه أنه اشتراه منه بألف درهم

* رجل غصب من رجل شيئا فأقام المغمصوب منه البينة على الغصب وعدلت فادعى الغاصب أن المغمصوب منه أقر أنه للغاصب هل تقبل بينة الغاصب والغصب في يديه أو يأمره القاضي بتسليم الغصب الى المدعي ثم يسأله البينة بعد ذلك على ما ادعى من الإقرار قال محمد رحمه الله تعالى ان ادعى بينة حاضرة تقبل بينته وإقرار الغصب في يديه قبل له ان كان القاضي يجلس كل خمسة عشر يوما ما يحمله القاضي الى ذلك قال يعمله ويأخذ منه كفيلا بنفسه وبذلك الشيء * رجل ادعى متاعا ودارا في بدرجل أنه له وأقام البينة فقضى له القاضي بذلك ولم

الوقف لاني أفرض نفقتهم من مال جدتهم وأما أبوهن وهو ولده القريب لصلبه فله حظ في الوقف لانه لا نفقة له على الاب لانه كبير لا زمانة به وإذا كان للرجل ابن غني وهو فقير لا يعطى من الوقف كذا في الذخيرة * ولو قال أرضي صدقة موقوفة على فقراء قرابتي وفيهم رجل فقير يوم محي الغلة فاستغنى قبل أن يأخذ حصته فله حصته وان ولدت امرأة من قرابته ولدا بعد محي الغلة أقل من ستة أشهر فلا حصه لهذا الولد في هذه الغلة كذا في المحيط * ويستحق ما يستقبل من الغلات كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال أرضي صدقة موقوفة على من كان فقيرا من نسل فلان أو ن آل فلان وليس في نسبه أوله الا فقير واحد كان جميع الغلة له بخلاف ما لو قال صدقة موقوفة على فقراء آل فلان كذا في الظهيرية * أخوان لاب وأم وقفوا على فقراء قرابتهما فقير واحد من القرابة يتقران كانا وقفا فإرضاء مشتركة بينهما يعطى هذا الفقير قوتا واحدا وان وقف كل واحد أرضا على حدة يعطى من كل واحد قوته * والمراد من القوت في جنس هذه المسائل الكفاية فان كان الوقف أرضا يعطى كفايته سنة بلا اسراف ولا تقتير وان كان الوقف حائوتا يعطى كفاية كل شهر كذا في المحيط * ولو وقف أرضه على فقراء قرابته وادعى رجل أنه فقير وهو قريب الوقف يحتاج الى اثبات القرابة والفقر وان كان ثابتا باعتبار الاصل والظاهر لكن الظاهر يصلح حجة للدفع لالاستحقاق فان أقام البينة على قرابته لا تقبل ما لم تفسر الشهود قرابته وهو أن يكون من ذوى الارحام وان أقام البينة على فقره ينبغي أن تفسر الشهود أنه فقير مدم لانعلم له مالا ولا أحد تلزمه نفقته فاذا قضى القاضي بأعدامه لا يكون قضاء بالاعدام في حق الدين اما اذا قضى بنفقه في حق مطالبته الدين ثم جاء يطلب الوقف فيعطى له هكذا ذكره هلال رحمه الله تعالى * وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى يجب أن يثبت مع ذلك أنه ليس له أحد تلزمه نفقته لان ذلك لم يدخل في القضاء بالفقر في حال طلب الدين ولا يثبت اثبات ذلك لاستحقاق الوقف كذا في محيط السرخسي * فان أقام البينة أنه فقير يحتاج الى هذا الوقف وليس له أحد تلزمه نفقته أدخله القاضي في الوقف واستحسن هلال رحمه الله تعالى أن لا يدخله حتى يسأل عنه

بأخذه من المقضى عليه حتى أقام المقضى عليه البينة على أن المدعي أقر أنه لاحق له فيه قال محمد رحمه الله تعالى ان شهدوا أنه أقر بذلك قبل قضاء القاضي بطلت بينة المدعي والقضاء وان شهدوا أنه أقر به بعد القضاء لا يطل به قضاء القاضي * عبد في بدرجل أقام البينة أنه عبده أعتقه وهو يملكه وأقام رجل آخر البينة أنه عبده وولد في ملكه قالوا الولادة أولى * وعن محمد رحمه الله تعالى عبد في بدرجل أقام رجل البينة أنه عبده وولد في ملكه ثم أقام آخر البينة أنه عبده وولد في ملكه فقضى القاضي بالقاضي به لهما ثم أقام ثالث البينة أنه عبده وولد في ملكه فان القاضي يقضى به الثالث ان لم يعد المقضى لهما البينة أنه عبدهما وولد في ملكهما فان أعاد ذلك أحدهما قضى بالنصف للذي أعاد البينة لانه صاحب يد في النصف فلا يقبل فيه بينة الثالث لان في دعوى التناج يقضى بينة صاحب اليد ويقضى بالنصف للثالث وليس الذي أعاد البينة أن يدخل مع الثالث في هذا النصف لان القاضي حين قضى للأولين بالعبد بينهما فقد قضى لكل واحد منهما على صاحبه بنصفه ولا يقبل البينة من أحدهما فيما صار مقضيا عليه * واذا قضى على الرجل بتناج أو ملك مطلق ثم أقام هو البينة على التناج أو على التلق من المدعي قبالت بينته * رجل أقام البينة على أن قاضي بلد كذا قضى له بهذه الجارية أو بهذا الشاة أو أقام ذو اليد البينة على التناج يقضى بينة المدعي ولا يقضى بينة ذي اليد على التناج خلافا لمحمد رحمه الله تعالى لاحتمال أن القاضي قضى للخارج بالتناج وكذا الوفسر المدعي

القضاء بملك مطابق لان القاضي الثاني لا يدري أن القاضي الأول قضى باجتهاد فلا يحل قضاء الأول ولو أن رجلين ادعيا دابة في يد رجل أقام أحدهما البينة على التنازع والآخر على الملك فصاحب التنازع أولى خارجا كان أو صاحب يد * ولو ادعيا تنازع دابة يقضى بينهما فان وقت كل واحدة من البينتين وقتا وسن الدابة توافق إحدى البينتين وهما خارجان أو أحدهما يقضى للذي وافق له سن الدابة وان كان سن الدابة مشكلا فإن كانا خارجين يقضى لهما وإن كان أحدهما صاحب يد يقضى له وإن خالف سن الدابة الوقتين في رواية يقضى لهما وفي رواية تبطل البينتان وإن كان أحدهما صاحب يد وقتا يقضى للذي وافق له سن الدابة وإن كان سن الدابة مشكلا أو كان يوافق صاحب اليد يقضى لصاحب اليد ودعوى التنازع دعوى مالا يتكرر * خارج أقام البينة أنه ثوبه نسجه وأقام ذو اليد البينة أن ثوبه نسجه فإن كان يعلم أن مثل هذا الثوب مما لا ينسج إلا مرة فهو للذي في يديه وإن كان يعلم أنه ينسج مرة بعد أخرى فهو للخارج وعن محمد رحمه الله تعالى لو تنازعا في ثوب هو في يد أحدهما أقام أحدهما البينة أنه نسج نصفه وأقام الذي في يديه البينة أنه نسج نصفه قال محمد رحمه الله تعالى إن كان يعرف النصفان فملك واحد منهما النصف الذي نسجه وإن لم يعرف فملكه للخارج * ولو ادعيا حليما أنه لصاغ لم يكن هذا دعوى التنازع لان الحلي يصاغ مرة بعد (٣٨٨) أخرى وكذا الشجر يغرس مرة بعد أخرى وكذا الوادعي حنطة انما له زرعها لانها تزرع

في السر قال مشايخنا رحمه الله تعالى وأنه حسن وقال أيضا وإن أتى ببينة على ما قلنا وسأل القاضي في السر أيضا ووافق خبر السر البينة أنه فقير وليس له أحد تلزمه نفقته فالقاضي لا يدخله في الوقف حتى يستخلفه بالله مالاً ممل وأنك فقير قال مشايخنا رحمه الله تعالى وأنه حسن أيضا وكذلك يستخلف على قول هلال رحمه الله تعالى بالله مالاً أحد تلزمه نفقته وأنه حسن أيضا كذا في الذخيرة * فإن برهن على ما ذكرنا وأخبر عدلان بفناءه فما أولى ولا يجعل مصرفا قال هلال رحمه الله تعالى والخبر في هذا الباب والشهادة سواء لانه ليس بشهادة حقيقة بل هو خبر ولو قال أنا لا أعلم أحد يحب نفقته عليه كفاه ولا يحتاج إلى أن يقول بالقطع ليس أحد يتفق عليه كافي الميراث كذا في الوجيز * وإذا أراد الرجل اثبات قرابة ولده وفقره في الوقف فله ذلك إن كان صغيرا بخلاف الكبار فانهم يشتهون فقرهم بأنفسهم ووصى الاب في هذا بمنزلة الاب فان لم يكن لهم أب ولا وصى الاب ولهم أم أو أخ أو عم أو خال فلهؤلاء اثبات قرابة الصغير وفقره إن كان الصغير في حجره استحسانا ثم إن كانت الأم أو الأب أو الأخ موضع الوضع الغلة في أيديهم فما يصيب الصغير من الغلة يدفع اليهم ويؤمنون بالاتفاق عليه وإن لم يكن موضع ذلك يوضع في يد رجل ثقة ويؤمر بالنفقة عليه كذا في المحيط * رجل وقف ضيعة له على فقراء أقربائه فأراد بعض الفقراء من أقربائه أن يحلف البعض ما هم أغنياء إن ادعوا عليهم دعوى صحيحة بأن ادعوا عليهم ما لا يصبرون به أغنياء كان لهم أن يحلفواهم فإن كان القيم عيّل اليهم فأراد هؤلاء أن يحلفوا القيم بالله ما تعلم أنهم أغنياء ليس لهم ذلك كذا في الوقفات الحسامية * وإذا برهن عند حاكم على قرابته وفقره ثم جاء بعد الحكم بالقرابة والفقر يطلب من وقف آخر على الفقير القريب لا يحتاج إلى إعادة البينة لأن من كان فقيرا في وقف فهو فقير في كل وقف وكذا لو برهن على قرابته من الواقف وحكم به كما ثم جاء يطلب وقف أخى الواقف لا يبرهن على أقربائه لا يحتاج إلى إعادة البينة وكذا لو جاء أخو المقتضى له لا يبرهن كذا في الوجيز * ولو أقام رجل بينة عند القاضي أن الذي كان قبله قضى بقرابته وفقره قبل هذه المدة استحق الغلة وإن طالت المدة في القياس استحسانا

ثم تغربل فتزرع * ولو تنازعا في صوف أقام ذو اليد البينة أنه ملكه جزء من شاة يملكها أو أقام آخر البينة أنه ملكه جزء من شاة يملكها يقضى به لذي اليد لان جز الصوف لا يتكرر فيجب أن لا يجز ثانيا * ولو أقام خارج البينة على شاة في يد غيره أنها شاته وجر هذا الصوف منها وأقام البينة ذو اليد أن الشاة التي يذبحها له وجر الصوف منها فانه يقضى بالشاة للدعي لانها ادعيا في الشاة ملكا مطلقا فيقضى بالشاة للخارج ثم يتبعها الصوف لان الجز ليس من أسباب الملك وكذلك اختصاصا في أرض فقال الخارج هذه أرضي وزعت

فيها هذا القطن أو بنيت فيها هذا البناء فانه يقضى بها للدعي ولو اختصم في حين فقال الخارج هو لي صنعت من لبن وقلنا كان لي وصاحب السداد دعي مثل ذلك فانه يقضى به لذي اليد ولو قال المدعي هذا الحين لي صنعت من ابن شاتي هذه وأقام الخارج البينة على مثل ذلك فانه يقضى بالشاة للخارج * ولو أن عبدا في يد رجل أقام هو البينة أنه عبده ولد في ملكه من أمته وعبده وأقام خارج البينة على مثل ذلك يقضى بالعبد لذي اليد لانهم ادعيا التنازع في العبد فترجع بينة ذي اليد * ولو أقام ذو اليد البينة على أمته في يده أنها أمته ولدت هذا العبد في ملكي وأقام خارج البينة على أن هذه أمته ولدت هذا العبد في ملكي فانه يقضى بالأمه للدعي لانهم ادعيا في الأمه ملكا مطلقا فيقضى بها للدعي ثم يستحق العبد تبعها * ولو تنازعت امرأتان في غزل وكل واحدة منهما تدعي أنها غزلت فانه يقضى به للتي الغزل في يده لان القطن لا يغزل إلا مرة بخلاف الشعر والمرعى فانه يغزل مرتين * وإذا اختصم رجلان في أرض فيها زرع أقام كل واحد منهما البينة أن الأرض والزرع له هو الذي زرعا فانه يقضى به للدعي لان دعواهما دعوى الملك المطلق * ولو أن عبدا في يد رجل أقام رجل البينة أنه عبده ولد في ملكه ولم يذكر الشهود أمه وأقام ذو اليد البينة أنه عبده ولدت أمته هذه فانه يقضى بالعبد لذي يديه لانها مستوى بالدعوى التنازع في العبد وفي بينة صاحب اليد زيادة اثبات وهو النسب * ينفق في يد رجل أقام رجل البينة أنه عبده ولد في ملكه

من أمته هذه ومن عبده هذا وأقام رجل آخر البيعة على مثل ذلك فانه يقضى بالعبد بين الخارجين نصفين لانهم استويا في دعوى التناج
وهما خارجان ويكون الابن من الامتين والعبدان جميعا ولو اختلفت ذوال اليد وخارج في لحم مشوي أو في عكة مشوية كل واحد منهما مدعى
أنه شواه في ملكه فانه يقضى به للمدعى لأن المشوي يشوي مرة بعد أخرى وكذلك في المحف إذا أقام كل واحد منهما ما للبيعة أنه مصغه
كتبه فانه يقضى به للمدعى لأن الكتابة بماية كرر ويكتب ثم يعي ثم يكتب * ولو اختلفت ذابة المدعى خارج أنها ذابته سرقها منه أو اغتصبها
منه صاحب اليد وصاحب اليد يدعى أنه إذا بنه ولدت في ملكه يقضى به لصاحب الولادة * ولو ادعى نوباني يد رجل أنه له نسجه وأقام البيعة
والشهود وشهدوا أنه نسجه ولم يشهدوا أنه له فانه لا يقضى به للمدعى لأن النسيج قد ينسج ثوب غيره وكذلك لو شهدوا في ذابة أنها تحت
عنده أو في أمة أنما ولدت عنده ولم يشهدوا أنها له لا يقضى به للمدعى وكذلك لو شهدوا على ثوب أنه غزل من
قطن فلان لا يقضى به لفلان وكذلك لو شهدوا على أن هذه الحنطة حصدت من زرع في أرض فلان لا يكون لصاحب الأرض أن يأخذ
الحنطة هو الصحيح * وكذلك لو شهدوا أن هذه الحنطة من زرع كان في أرض فلان أو هذا التمر من نخل كان في أرض فلان أو هذا الزبيب من
كرم كان في أرض فلان لا يقضى به لفلان ولو اقر الذي في يديه بذلك بوخذ باقراره * ولو (٣٨٩) شهدوا أن هذا العبد ولد له أمة
فلان كان العبد لصاحب

وقلنا ان القاضي يسأله إعادة البيعة إذا طالت المدة على أنه فقير وانما يعتبر الفقير في كل سنة عند حدوث
الغلة فمن كان فقيرا قبله استحق تلك الغلة ومن افتقر بعد ذلك لا يستحق من تلك الغلة انما يستحق من غلة
أخرى فإذا قضى القاضي أنه فقير ثم جاء بعد ذلك يطلب الغلة وهو غني وقال انما استغثت بعد حدوث الغلة
وقال شركاؤه لابل استغثت قبل حدوث الغلة فالقياس أن يكون القول قوله وفي الاستحسان القول قول
الشركاء ولو لم يكن القاضي قضى بفقره فجاء يطلب الغلة وهو غني وقال انما استغثت بعد مجي الغلة
لا يقبل قوله قياسا واستحسانا وان جاء يطلب الغلة ويدعي أنه فقير وقال الشركاء انه غني وأرادوا استحلافه
فلمهم ذلك ويحلفه القاضي بالله ما هو اليوم غني عن الدخول في هذا الوقف مع فقرائهم وعن أخذ شيء من
غلتهم وإذا شهد الشهود على فقره وكان ذلك بعد حدوث الغلة لم يدخل في تلك الغلة وانما يدخل في الغلة الثانية
الآن بوقت وفقره وكان الوقف قبل حدوث الغلة حينئذ ثبت حقه في تلك الغلة كذا في المحيط * وإذا
شهد القرابة بعضهم لبعض في الوقف بالفقر لا يقبل إذا شهد كل فريق صاحبه وان كان الشهود أغنياء
وشهدوا الرجل من قرابتهم بقرابته وفقره ذكر انحصاف في وقفه في باب الوقف على فقراء القرابة أنهم إذا لم
يجزوا إلى أنفسهم منفعة بشهادتهم ولم يدفعوا عن أنفسهم بذلك مضرة قبلت شهادتهم * وذكره في باب قبل
هذا الباب متصل به لو شهد رجلان عن صحته قرابتهما رجل أنه من قرابة الواقف وفسر واقربائه أن ذلك
جائز فان لم تدل شهادتهما انرد القاضي شهادتهما فليدعي أنه من قرابة الواقف أن يدخل معهما فيما يصل
اليهما من مال الوقف ويشاركهما في ذلك كذا في الذخيرة * وذكره لال رحمه الله تعالى في وقفه إذا شهد
رجلان أجنيان بقرابة رجل من الواقف وشهد رجلان قريبان بفقره قبلت شهادتهما من غير تفصيل قال
هلال رحمه الله تعالى في وقفه لو أن رجلا من القرابة أنه كان غنيا ثم جاء يطلب الوقف فقال أنا فقير وانما
افتقرت قبل حدوث الغلة لا يقبل قوله وان كان فقيرا للحال وان شهد الشهود أنه تلف ماله قبل حدوث الغلة
استحق الغلة فان قالوا الجاه واتهمه القاضي بالتلبئة لا يعطى الا اذا كان ما يلجئه أصل يده اليه

الامة * ولو شهدوا أن هذه
الحنطة من زرع هذا
الرجل يقضى به لصاحب
الزرع * وكذلك لو شهدوا
أن هذا الزبيب من كرم
فلان يقضى بالزبيب
لفلان ولو ادعى دجاجة
في يد رجل أنه له خرج في
ملكه وأقام ذوال اليد البيعة
على مثل ذلك فانه يقضى
به لذى اليد * ولو أقام المدعى
البيعة أن البيضة التي خرج
منها الدجاج كانت له لا يقضى
بالدجاج للمدعى ويكون
الدجاج لصاحب اليد وعذبه
بيضة المدعى كأن صاحب
اليد غضب بيضة وجعلها
تحت الدجاج * عبد في
يد رجل أقام رجل البيعة أنه

عبيده اشتراه من فلان وأنه ولد في ملكه وأقام ذوال اليد البيعة أنه عبيده اشتراه من فلان وأنه ولد في ملكه فانه يقضى بالعبد
لذى اليد لان كل واحد منهما ادعى نتاج بائعه ودعوى نتاج بائعه كدعوى نتاج نفسه فيقضى ببيعة ذى اليد * أمة في يد رجل وابنته في
يد رجل آخر ادعى رجل أمه وأقام البيعة فقضى له بالجارية لا يكون لهذا المدعى أن يأخذ بنته وان استحق الجارية لم يكن لها مطلقا ولو
كانت الابنة في يد المدعى عليه كان له أن يأخذ الابنة مع الجارية * ولو أقام رجل البيعة على نخل في يد رجل وعمر هذا النخل في يد غيره فقضى
له بالنخل فانه يأخذ الثمر أيضا ولا يشبه الثمر الولد * رجل اشترى جارية فاستحققت من يده بنكوله لم يكن له أن يرجع بالنن على بائعه وان
أقام البيعة بعد بنكوله على بائعه أن الجارية كانت للمشتق لا تقبل بيئته الآن بقيهما على اقرار البائع بذلك وهل له أن يحلف البائع فيه
روايتان والظاهر أنه لا يحلف وكذلك لو كان القضاء للمشتق على المشتري باقراره * ولو كانت الجارية ادعت أنها حرة فاستحلف المشتري
فمنكأ أو أقر ثم أقام البيعة على بائعه أنها كانت حرة قبلت بيئته على بائعه وان لم يكن له بيعة كان له أن يحلف البائع وكذلك لو استحقها رجل
أنها له وعقها وأدبرها وأولدت منه فصدقه المشتري ثم أقام هو البيعة على البائع بذلك قبلت بيئته * فصل في دعوى الدور والاراضي * إذا
ادعى دار أو عقار أو اتسع دعواه لا يتعرف بها وتعرفها لا يكون الا بد كرا الحسد ودفيسد كرا الحيران بأسمائهم وبائهم وأجدادهم واللقب

الذي يعرف به وان كان يعرف باسمه واسم ابيه وحده لا يحتاج الى الاقب وان كان التعريف لا يحصل الا بذكر الاقب بان كان يشاركه في المصر غيره في ذلك الاسم والنسب كقولنا أحمد بن محمد بن جعفر فهذا لا يقع التعريف لان في المصر من يشاركه في الاسم والنسب ومحمد ربه الله تعالى ذكر في كثير من المواضع فلان بن فلان الفلاني وان حصل التعريف باسمه واسم ابيه ولقبه لا يحتاج الى ذكر الجدة وان كان لا يحصل بذكر الاب والجدة لا يكتب بذلك * ولو ذكر الحدود الثلاثة وسكت عن الرابع لا يضر وان لم يسكت ولكنه أخطأ في الرابع لا يصح حتى لو قال المدعى عليه ليس هذا الحدود في يدي أو قال ليس على تسليم هذا الحدود فإنه لا توجه عليه هذا الخصومة * وان قال المدعى عليه هذا الحدود في يدي غير أنك أخطأت في الحدود ولا يلتفت اليه الا اذا تواافق على الخطأ فيثبت استأناف الخصومة * ولو ادعى على رجل محدودا في يده فأنكر المدعى عليه أن يكون ذلك في يده فطالب المدعى من القاضي أن يحلفه على ذلك كان له ذلك حتى يقر فاذا أقر باليد حلف على ملك المدعى فاذا أقر بذلك يأمره القاضي بترك التعرض فان أراء المدعى أن يقيم البينة بعد اقراره باليد أنه قال الشيخ الأمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا تقبل بينة المدعى على الملك ما لم يقيم البينة أنه في يده المدعى عليه وأقام البينة على الملك بعد اقرار المدعى عليه باليد (٣٩٠) فقصى القاضي بذلك ذكر في الجامع أنه لا ينفذ قضاؤه ما لم يعرف القاضي أنه في يده أو يقيم البينة أنه في يده

وكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى * المدعى عليه اذا ادعى بعد القضاء أن المدعى أخطأ في الحد الرابع لا تسمع دعواه وكذا لو ادعى قبل القضاء بعد ما أجاب المدعى أنها ملكي وفي يدي ثم ادعى أنه أخطأ في الحد الرابع لا تسمع دعواه وان شهدوا على حدين لم تقبل شهادتهم ولا يقضى بها وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنها تقبل ويقضى واختلاف المشايخ رحمه الله تعالى في قوله قال بعضهم انهم تقبل اذا شهدوا على حدين متقابلين اما

كذا في المحيط

الفصل الخامس في الوقف على جيرانه * وقف على جيرانه في القياس بصرف الى الملاصق وفي الاستحسان بصرف الى من يجتمع واماهم مسجد المحلة كذا في الوجيز * وهو المختار كذا في الغيبة * ثم في ظاهر مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الشرط السكنى مالكاً كان الساكن أو غير مالك أو أصبح هكذا في المحيط * وان كان الساكن غير المالك كان الوقف للساكن دون المالك كذا في فتاوى قاضيان * ويدخل فيه الجار مسلماً كان أو كافراً ذكراً كان أو أنثى حراً كان أو مملوكاً صغيراً كان أو كبيراً ويقسم المال على عدد رؤسهم فان فضل الوصي بعضهم على بعض ضمن كذا في الحاوي * ولا يدخل فيه أمتهات الاولاد والمديرون والعبيد كذا في الخلاصة * وكذا المديون الذي حبس في محله بدين هكذا في الوجيز * ولا يدخل فيه ولد الواف وأبوه وجمته وزوجته كذا في الحاوي * وولد الولد اذا كان جارا لا يدخل استحساناً كذا في خزنة المفتين * وأخوه وعمه وخاله يدخلون كذا في الظهيرية والمحيط * ولو كان للواقف جيران فانتقل بعضهم الى محله أخرى وباعوا دورهم فانتقل قوم آخرون بعد ادراك الغلة قبل الحصاد الى جواره فالمعتبر فيه من كان جاره وقت قسمة الغلة كذا في فتاوى قاضيان * ولو وقف على جيرانه وله دار هو فيها ساكن فانتقل منها الى دار أخرى وسكنها باجر الى أن مات فالغلة لجيران الدار التي انتقل اليها ومات فيها كذا في المحيط * ولو وقف على جيرانه ثم خرج الى مكة ومات فيها ان كان اتخذ داراً فالغلة لجيرانه بمكة وان خرج حاجاً أو معتمراً فالغلة لجيران بلده كذا في الظهيرية * ولو كان له داران وهو يسكن في أحدهما والآخرى للغلة فالغلة لجيران الدار التي يسكن فيها كذا في المحيط * ولو كان له داران وفي كل دارة زوجة فالغلة لجيران الدارين وان مات في أحدهما كذا في الحاوي * وكذلك لو كانت إحدى الدارين بالبصرة والآخرى بالكوفة وله في كل واحدة منهن امرأة كذا في المحيط * ولو وقف على فقراء جيرانه ومات فباع ورثته تلك الدار وانتقلوا الى ناحية أخرى فالغلة لجيرانه يوم مات ولا يلتفت الى بيع الورثة كذا في خزنة المفتين ناقلاً

اذا شهدوا على حدين حد البين والمغرب أو حد اليسار والمشرق لا تقبل وقال بعضهم انها تقبل في قوله اذا شهدوا على حدين عن حدين أحدهما طولاً والآخر عرضاً * اذا ادعى محدوداً ذكر الحدود الاربع وقال الشهود نحن نعلم حدودها اذا ذهبنا اليها ونفثه ولكن لا نعرف جيرانها ولا نعرف أسامي الجيران قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هنا مسائل ثلاثة * أحدها أن يقول الشهود لهذا المدعى دار في محلة كذا في سكة كذا تلاصق دار فلان في رقيقة كذا اغتصبها منه هذا المدعى عليه وانما في يده بغير حق ولم يذكر واحد حدودها أو قالوا لا نعلم حدودها وجاء المدعى بشهود آخر فشهدوا بحدودها فان القاضي لا يقضى للمدعى لان الذين شهدوا بالملك لم يشهدوا بالحدود والذين شهدوا بالحدود لم يشهدوا بالملك الدار * والمسألة الثانية لو قال الشهود نحن نعلم حدودها أحد حدودها كذا والثاني كذا والثالث كذا والرابع كذا ولكن لا ندري أوافق الحدود التي سمعنا دعوى المدعى وهل هذه الحدود وحدود تلك الدار فانا نعلمها انما تبي هذه الحدود وهي لنا جدد ودعوا هذه الحدود وأقر البائع بهذه الحدود ولكن ما رأيناها ولا مررنا بتلك المحلة ولا بكم أو أكثر فحكم على الشهادة على الدار والارض على هذا الوجه يسمى البائع حدودها والشهود يتعلمون الشهادة بترك ريف البائع وفي هذه المسألة القاضي يبعث أمينين الى الدار لينظروا أن هذه الحدود هل هي حدود تلك الدار فان وافق يقضى بها للمدعى اذا رجع اليه

وشهدا عنده أن حدودها هذه الحدود وان خالف لا يقضى * واما المسئلة الثالثة اذا قال الشهود ان لهذا المدعى دارا في محلة كذا تعرف حدودها اذا تقاعد حيطانها ونشيران أحد حدودها الى ههنا والثاني الى ههنا والثالث الى ههنا والرابع الى ههنا ولكلنا لان لم جيرانها فان ههنا اذا أراد القاضي أن يقضى للمدعى بأمر الشهود بأن يذهبوا الى الدار ويبحث معهم شاهدين أو أميين من أمثائه ويبينوا الحد ودلائلهم ثم يعرف الامينان جيرانها ويسألوا أساميتهم فاذا رجعوا الى القاضي وشهدا أميتاه أن الشهود يبينوا حدود الدار وأشاروا اليها وان اعترفنا عن جيرانها فوجدنا دار فلان وفلان وفلان وفلان في سكة كذا فان القاضي يقضى بشهادة الشهود الذين شهدوا بذلك الدار للمدعى * وان قال الشهود ونشهد أن الدار التي تلاصق دار فلان بن فلان لهذا المدعى أو قالوا الدار التي بين دار فلان وبين دار فلان لهذا المدعى لا يلتفت الى شهادتهم لانهم ذكر واحد من ذلك لا يكفي فان كانت الدار مشهورة باسم رجل ولم يذكر الشهود حدودها لا تقبل شهادتهم ثم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا القرية والارض والحدوت ويجوز في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وأجمعوا على أن الرجل اذا كان مشهورا لا يشترط في تعريفه ذكر الاسم والنسب * ولو ادعى محدودا في يد رجل وذكر الشهود الحدود الثلاثة وقالوا لا نعرف الحد الرابع جازت شهادتهم وان ذكر والحد الرابع وقالوا الحد الرابع متصل بملك المدعى ولم يذكر (٣٩١) الفاصل جازت شهادتهم ثم

وان ذكر والحد الرابع في ملك المدعى عليه ولم يذكر الفاصل لا تقبل شهادتهم في الاراضي وتقبل في البيوت والدور والكرور ولو كان الحد الرابع ملك رجلين لكل واحد منهما أرض يجنب المدعى قالوا في بيان الحدود والحد الرابع لزيق أرض فلان ذكروا أحد الجارين ولم يذكر الآخر جاز أيضا وكذا لو كان الحد الرابع أرض رجل ومسجدا فقالوا الحد الرابع لزيق أرض فلان ولم يذكر المسجد جاز * رجلان تنازعا في دار كل واحد منهما يدعى أنه له وفي يده ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل أن على كل واحد منهما البينة

عن الحنبدى * ولو وقف على فقراء الجيران ولم يصف الجيران الى نفسه بأن لم يقل على فقراء جيرانى فهذا وما لو وقف على فقراء جيرانه سواء كذا في الظهيرية * وان كان حين مرض حوله ابنه الى محلة أخرى أو قرية ثم مات فالغلة لجيرانه الأولين وليس هذا بانتقال كذا في المحيط * امرأة كانت تسكن دارا وفتت على جيرانها وقفا ثم تزوجت وزنت الى بيت زوجها ومات فيه فجيرانها جيران زوجها وكذلك اذا تزوج الرجل امرأة وانتقل اليها انتقل حواره الأول كذا في الظهيرية * قالوا ان كان متاعه في داره الاولى فالغلة للأوليين كذا في المحيط * وان لم يتحول وكان يختلف اليها جيرانه جيران داره دون دار امرأته كذا في الحاوى * واذا وقف على فقراء جيرانه فالارملة تدخل اذا كانت جارة وذات البعل لا تدخل كذا في الظهيرية * وان لم يعلم من جيرانه لم يقسم الغلة حتى يشهد الشهود على المنزل الذي توفي فيه فيعطى جيران ذلك المنزل وان ادعى جارا أنه فقير ولم يعرف كلف أن يقيم البينة على فقره ولو قال الواقف أو الوصى أعطيت الغلة لفقراء الجيران فالقول قوله مع يمينه وان سجد ذلك الجيران كذا في الحاوى

والفصل السادس في الوقف على أهل البيت والآل والجنس والعقب * اذا وقف أرضه على أهل بيته دخل تحت الوقف كل من يتصل به من قبل آباءه الى أقصى أب له في الاسلام يستوى فيه المسلم والكافر والذكر والانثى والمحرم وغير المحرم والقريب والبعيد ولا يدخل الاب الاقصى ويدخل فيه ولد الواقف وولدته ولا يدخل أولاد البنات وأولاد الاخوات وكذلك لا يدخل أولاد من سواهن من الاناث الا اذا كان أزواجهن من بنى أعمام الواقف كذا في الظهيرية * وذكر شمس الأئمة السير حصى رحمه الله تعالى في شرح السير الكبير اذا ذكر أهل البيت في الوقف أو الوصية يرجع الى مراده ان أراد بيت السكنى فاهل بيته من يعوله وينفق عليه في بيته وان لم تكن بينهم اقربا بقاؤه ان أراد بيت النسب فاهل بيته جميع أولاد أبيه المعروفين به وذكر القاضي الامام علي السغدري أن الواقف ان كان له بيت نسب مثل بيوت العرب فاهل بيته جميع أولاد أبيه وان لم يكونوا في عياله وان لم يكن له بيت نسب فاهل بيته من يعوله في بيته وينفق عليه ولا يدخل غيرهم فيه

والا فاليمين لان كل واحد منهم مقر بتموجه الخصومة عليه لما ادعى اليد لنفسه فان أقام أحدهما البينة أنه في يده يقضى له باليد وبصر هو ومدعى عليه والاخر مدعى وان قامت البينة لكل واحد منهما فان القاضي يجعل الدار في يدهما لانهما تساويا في اثبات اليد فصار كالوا تساويا في اثبات الملك وقال بعض أصحابنا رحمه الله تعالى اذا قال المدعى ملكي وفي يدي لا تسمع دعواه لانه لا يدعى حقا على غيره * وذكر الخصاص عن أصحابنا أن رجلا قالوا أقام البينة على رجل أن في يده الدار التي حدها كذا وبين حدودها فان القاضي لا يسمع دعواه ولا يقبل بيته على الملك ما لم يقيم البينة أن الدار في يد المدعى عليه ثم يقيم البينة أنها له لتوهم أنهم ما وضاها في محدود في يد ثالث على أن يدعيه أحدهما فيعترف الآخر أنها في يده ويقيم المدعى البينة عليه أنها له والدار في يد غيره ما وهذا باطل لان هذا قضاء على المسخر واختلقوا في القضاء على المسخر قال بعضهم ينفذ قضاءه واليه أشار في الكتاب وقال بعضهم انما ينفذ اذا لم يعلم القاضي أنه مسخر اما اذا علم أنه مسخر لا ينفذ قضاء القاضي وعليه الاعتماد في ما قاله الخصاص ينبغي أن لا يسمع البينة في مسئلتان لا يكون صاحب كل واحد منهما لا يكون خصما له اذا لم تكن الدار في يده * ومن أصحابنا من قال مسألة الاصل محمولة على ما اذا أقام البينة على اليد ثم أقام أحدهما البينة على الملك اما اذا لم يقيم البينة على اليد حتى أقام أحدهما البينة على الملك فان القاضي لا يقضى له حتى لو وجد الدار في يد ثالث لا يستترع من يده وذكر شمس

الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى قال تأويل مسئلة الخصاص أن المدعى عليه لم يدع البدع في مسئلة الأصل لكل واحد منهما يدعي البدع لنفسه ولهذا تقبل دعوى المدعى على الملاك حتى لو قال المدعى في ملكي وفي يدي وإن هذا الرجل يمنعني ويتعرض بغير حق والمدعى عليه يقول ملكي في يدي ولا يدعي البدع لنفسه لا تسمع بينة المدعى وذكر محمد رحمه الله تعالى في السير لو أن مسلماً خرج من دار الحرب ومعه مستأمن وفي يدهما بقل عليه مال كل واحد منهما يقول هو مالي وفي يدي فقامت لأحدهما بينة من المسلمين فإن القاضي يقضي بالمال لمن أقام البينة لأنه نور دعواه بالحق * قال شمس الأئمة هذا رحمه الله تعالى وبهذه المسئلة بين خطأ بعض مشايخنا فيما إذا قال كل واحد من المدعين ملكي في يدي إن القاضي لا يسمع هذه الخصومة ويقول أنا كل ملك في يدي فما تطلب مني فقد نص ههنا على قبول البينة من أحدهما وهو الصحيح ووجهه أن كل واحد منهما محتاج إلى البينة لدفع منازعة الآخر فالبينة لهذا المقصود مقبولة ويقول للقاضي أطلب منك أن تمنعه عن من أحتج وتقره في يدي قائماً فالخاص أن دعوى الملاك في العقار لا تسمع إلا على صاحب اليد ودعوى اليد تقبل على غير صاحب اليد إذا كان ذلك الغير ينازع في اليد فيجعل مدعي اليد مقصوداً ومدعي الملاك تبعاً للملك اليد * رجل ادعى داراً في يد رجل وقال الدار داري اشتراها فلان منسكلى (٣٩٣) وفلان غائب والذي في يديه الدار يبيعه قال أبو يوسف ف رحمه الله تعالى

وان كان بينهما قرابة واختار هذا كذا في الغيائية * واذا وقف على أهل بيته دخل تحت الوقف من كان موجودا من أهل بيته ومن يأتي بعده هؤلاء من أولادهم وأولاد أولادهم كذا في المحيط * وقوله على آلى وجنسى كاهل بيتي ولا يخص الفقراء الا ان خصهم وقوله على الفقراء منهم وعلى من افقر سواهم حيث يكون لمن يكون فقيرا وقت الغلة وان كان غنيا وقت الوقف ولا يتقيد بمن كان غنيا فاقتصر على الصحيح كذا في فتح القدير * وان توقفت امرأة على أهل بيتها أو على جنسها لا تدخل والدتها ولدها كذا في خزنة المفتين * ولو قال على أهل عبد الله فهو على امرأته خاصة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لعل رحمه الله تعالى ولكنا نستحسن فتجعل الوقف على جميع من يعوله ممن يجمعه بيته من الأحرار كذا في الحاوي * وهو المختار كذا في الغيائية * ولا يدخل تحت الوقف مما يملكه كذا في المحيط * ولا يدخل عبد الله فيه وكذا من يعوله في بيت آخر كذا في الحاوي * والعيال كل من يكون في نفقة انسان سواء كان في منزله أم في غير منزله والحشم بمنزلة العيال كذا في خزنة المفتين * واذا وقف على عقب فلان فاعلم بأن عقب الانسان كل من يرجع بابائه اليه ولا يدخل فيه ولد البنات الا اذا كان أزواج البنات من ولد فلان وكذلك أولاد من سواهن من الأناث لا يدخل في هذا الوقف الا اذا كان أزواجهن من ولد فلان ولو وقف على زيد وعقبه ولزبد وأولاد وزيد حتى لا يكون لأولادهم شي لأن ولدا الرجل لا يسمى عقبه الا بعد موته كذا في المحيط

أقبل بينة المدعى عليه وكذا
لو كان المشتري حاضرا ينكر
الشراء وهذا بمنزلة رجل
دعى دارا في يد رجل وقال
هي لي اشتريتها من فلان
كان فلان اشترىها منك
وقال أبو حنيفة رحمه الله
تعالى اذا ادعى أنَّهُ اشترى
من فلان وفلان اشترىها
من الذى في يديه تقبل البيعة
وان ادعى أنَّهُ اشترىها
له فلان من الذى في يديه
الدار لا تقبل هذه البيعة
* ولو قال هذا الى اشترىته من
فلان الذى وكلته بالبيع
سمع دعواه * ولو قال هذه
لي اشترىها منك فلان
وفلان كان وكى لى في الشراء
لا تسمع دعواه في قول ابى
حنيفة رحمه الله تعالى وتسمع

في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل ادعى دارا في يد رجل فقال المدعى عليه ليست في يدي فجاء المدعى بشهود
شهدوا أن الدار في يد المدعى عليه وفي ملكه فان القاضي يسأل المدعى أن قال المدعى هو كذا شهدوا أن في يده وفي ملكه فقد أقر المدعى
بالدار للمدعى عليه وان قال صدقوا أنها في يده ولا أصدقهم أنها في ملكه فله ذلك ويجعل المدعى عليه خصما للمدعى * المدعى اذا قال
ملكى وحق وفي يده فله ما يغرق ولم يقل واجب عليه تسليمها والشهود لم يقولوا ذلك ايضا صح * ولو قال ملكى وحق ولم يقل وفي يده
بغير حق فقد ذكرنا اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى فيه * رجل ادعى دارا في يد رجل فقال المدعى افلان فقال المدعى
ما كان فلان أودعها ولكنه وهبها لك أوباعكها فان القاضي يحلف الذى في يديه بالله ما وهبها ولا باعها منه بعدما كان أودعها اليه فان
نكل عن البين جعله خصما للمدعى * رجل ويده دار دعاها رجل فأقام الذى في يديه الدار البينة أن فلانا الغائب كان ادعى هذه الدار
واستحقها من يده وسلمها اليه القاضي ثم ان ذلك الغائب أجراها الذى هو فيها قالوا لا تقبل بيته ولا تندفع عنه الخصومة * دار في يد رجل
ادعى رجل أنها له وأقام البينة وأقام الذى في يديه البينة أن هذه الدار افلان الغائب اشتراها من المدعى وكانى بها تقبل بيته وتندفع عنه
الخصومة ولا يلزم الغائب الشراء من هذا المدعى * دار في يد رجل أقام رجل البينة ان صاحب اليد غصبها منه وأقام رجل آخر البينة

أن هذا مالداره فانه يقضى بالدار للذي أقام البيعة أناله * رجل آتى دارا في يد غيره أناله ثم ادعى بعد ذلك أن هذا فلان وقفها عليه قالوا
تسمع دعواه كالأدعى لنفسه أولا ثم ادعى لغيره وادعى أنه وكيل فان ادعى أولا أنه وقف ثم ادعى أنه لا تسمع دعواه كالأدعى لغيره أولا ثم ادعى
لنفسه * رجل ادعى دارا في يد رجل فانكر الذي في يده فاستخلف ونكل فقضى القاضي عليه بشكوله ثم ان المقضى عليه أقام البيعة أنه كان
اشتراها من المدعى ان أقام البيعة على الشراء قبل القضاء لا يقبل وان أقامها على الشراء بعد القضاء يقبل * رجل ادعى دارا في يد رجل أناله
وملكه وحقه وفي يده الذي في يده غصب وأقام الذي في يده البيعة أنه أوديعه في يده عن فلان الغائب اختلف المشايخ فيه قال بعضهم تندفع
عنه الخصومة لانه لم يدع الفعل على صاحب اليد فتندفع عنه الخصومة وقال بعضهم لا تندفع هو الصحيح كالأدعى غصب من ثم أقام الذي في
يديه البيعة أنه أوديعه لا تندفع عنه الخصومة فكذا ههنا * ولو ادعى عبدا في يد رجل أنه له سرق منه وأقام الذي في يده البيعة أنه أوديعه
لفلان الغائب قال محمد وزفر رحمه الله تعالى تندفع عنه الخصومة وقال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى في السرقة اذا لم يسم
السارق لا تندفع الخصومة عن صاحب اليد ولو قال هذا في غصبه من فلان غير ذي اليد أو كان ثوبا فقال هذا سرقه مني فلان غير ذي اليد
فأقام المدعى عليه البيعة على أن فلانا الغائب أودعني تندفع الخصومة عن ذي اليد * قال الشيخ الامام المعروف
بجواهر زاده رحمه الله

تصرف الغلة الى مولى مواليه استحسانا فان كان له مولى واحد فله نصف الغلة والنصف الآخر للفقراء
ولا يكون لمولى مواليه شئ فان كان له مولىان صرفت الغلة اليهما كذا في الحاوى * ولو كان له مولى
ومواليا كانت الغلة له لهم بالسوية ولو كان له مواليا ليس معهم رجل كان للمواليا كل الغلة كذا في
فتاوى قاضيان * وان كان له مولى مولاة ومولى عتاقة فالغلة للمولى العتاقة وان لم يكن له الاموالى
مولاة صرفت الغلة اليهما استحسانا كذا في المحيط * وان كان له مولى ولابنه مولى وقد ورث هو ولاولاهم
عن أبيه فالغلة لمواليه ولا يكون لمولى ابنه شئ واذا لم يكن له الاموالى ابنه فعن أبي يوسف رحمه الله تعالى
وهو قول هلال رحمه الله تعالى أنه تصرف الغلة الى مولى ابنه وانما استحسان كذا في الظهيرية * ولو قال
مولى ومولى والى لم يدخل معتق جده فيه ولو قال على مولى أهل بيتي لم يعط مولى امرأته وأخواله الا
أن يكونوا من أهل بيته ولو قال على مولى آل عباس لم يعط مولى مواليتهم كذا في الحاوى * قال على مولى
وأولادهم ونسبهم يدخل في ذلك مواليه وأولادهم وأولادهم الذكور والانات جميعا ويدخل في ذلك
ابن بنت مولاة وان كان ولاؤهم اقرب من آخرين وكذلك لو كانت أمهم من مواليه وأبوه من العرب لانهم أولاد
مواليه والنسب ولد الذكور والانات فان ماتت امرأة منهم وتركت ولدا ولم يكن الواقف شرط ان مات
واحد منهم رد نصيبه الى ولده رد نصيب المولاة الى جميعهم هكذا أفق أبو القاسم فان قال على مولى
وأولادهم ونسبهم الذين يرجع ولاؤهم الى لم يدخل فيه من كان مولى لقوم آخرين من أولاد البنات فان
قال على مولى الذين أعتقهم أو نالهم العتق منى لم يدخل ولد المولى قبله كذا في الحاوى * رجل وقف داره
أرضيته على المولى وأولادهم فولدوا فغلة الدار لهذا الولد نصيب فيما مضى قبل الولادة لا قبل من ستة
أشهر ولا نصيب له فيما مضى من ذلك الوقت وفي غلة الضيعة له نصيب فيما حدث من الغلة قبل الولادة لا قبل
من ستة أشهر كذا في الواقعات الحسامية * ولو قال على مولى وقد أعتق هو وأخوه عبدا لم يدخل في
الوقف ولو كان قال على من يرجع ولاؤه الى وقد كان أعتق أبوه عبدا فورثه هو وأخوه يدخل في الوقف ولو

(٥٠ - فتاوى ثانی) المدعى عليه البيعة أنه لفلان الغائب أودعني اختلفوا فيه قال بعضهم تندفع عنه الخصومة لانه لما ادعى عقدا
انتهت أحكامه لم تنق دعوى العقدة بقيت دعوى الملك فتندفع عنه الخصومة وقال بعضهم لا تندفع لانه وان انتهت أحكامه لا يصير مدعى
ملكه مطلقا حتى لا يقضى له بالزوائد والصحيح أنها تندفع * ولو ادعى المدعى الشراء مع نقد الثمن ولم يدرك قبض المبيع لا تندفع الخصومة عن
ذی اليد في قولهم * ولو ادعى ثوبا أو دارا أو دابة في يد رجل أنه له فأقام الذي في يده البيعة أنه لفلان الغائب أودعني أو غصبته منه أو في يدي
باجارة أو رهن ان كان المقر له غائبا لا تندفع الخصومة عن ذی اليد ما لم يقيم البيعة على ذلك وان كان المقر له حاضرا وصدقه فيما قال تندفع
الخصومة عن ذی اليد وتحول الخصومة الى المقر له وان كان المقر له غائبا وأقام الذي في يده البيعة وشهدوا أنه أودع رجل لا نعرفه لا تقبل
شهادتهم وان قالوا نعرفه بوجهه ولا نعرفه باسمه جازت شهادتهم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وان شهد بالشهود
على اقرار المدعى أن رجلا دفعه الى ذی اليد جازت شهادتهم وتندفع عنه الخصومة * ولو شهد بالشهود المدعى عليه أن المدعى أقر أن هذا فلان
الغائب وقال أودعني فلان الغائب تندفع الخصومة * ولو شهد بالشهود على اقرار المدعى بذلك ولم يقل صاحب اليد هو فلان الغائب
أودعني قالوا تندفع عنه الخصومة * ولو أقام المدعى عليه البيعة أن فلانا الغائب دفعه اليه فشهد بالشهود وقالوا نشهد أن فلانا الغائب

دفعه اليه ولا يدري أنه ملائكة فلان الغائب جازت شهادتهم وتندفع الخصومة عن ذي اليد كالأمر المدعي عند القاضي أن فلانا الغائب دفعه اليه فإنه تندفع الخصومة عن ذي اليد * ولو قال الذي في يديه أو دعيه رجل لا أعرفه فشهد الشهود أنه أودعه رجل وهما لا يعرفانه كان الذي في يديه خصما للمدعي وكذا لو قال الشهود أودعه أياه فلان والمدعي عليه يقول أودعني رجل لا أعرفه كان هو خصما للمدعي * رجل ادعى على رجل ببلدة دارا والدار في غير تلك البلدة فأقام المدعي البينة فقبلت بينته وقضى بها للمدعي جاز قضاؤه وإن لم تكن الدار في ولاية هذا القاضي * رجل ادعى دارا في يد رجل أمهاله فأنكر المدعي عليه ثم قال المدعي من أين سرى رابرين مدعي عليه أرازي دأشتم بطل دعواه لأن هذا اللفظ يذكّر للتأنيك والبذل عرفا فان ادعاه المدعي بعد ذلك لا تسمع دعواه إلا أن يدعي التلقين من المدعي عليه بملك حادث * رجل ادعى محدودا وذكّر حدودها وقال في تعريفة هاهنا فيها أشجار وكان المحدود بتلك الحدود ولا يكن مخالفة عن الأشجار لا تبطل دعوى المدعي المالك وكذا لو ذكر مكان الأشجار محيطا ولو كان المدعي قال في تعريفة هاهنا فيها أشجار عظيمة لا يتصور حدودها بعد الدعوى إلا أن حدودها واقف الحدود التي ذكرت بطل دعواه * ولو ادعى أرضا وذكّر حدودها وقال هي عشر دبرات أرض أو عشر جريب فكانت أكثر من ذلك لا تبطل دعواه وكذا (٣٩٤)

قال على المولى الذين يلزمون ولدي فمن لزمه دخل في الوقف ومن ترك الأوزم فلاحقه له فان عاد عاده حقه كذا في الحاوي * ولو قال على مولى ومولى مولى ومولى مولى دخل الفريق الرابع ومن هو أسفل منهم على قياس مسئلة الولد كذا في المحيط * في البينة سئل على بن أحمد عن وقف ضيعته على مواليه وأولادهم بطنابعد طمان وعلى أولاد رجل وأولاد أولاده فأتوا من الفريق الآخر وبني منه أولاد فنصيب المتوفى لمن أ يكون لأولاده أم للذي يكون من البطن الأول فقال الأولى أن يصرف نصيب الميت إلى أولاده كذا في التاريخية * ولو أتوا الوقف لرجل مجهول النسب أنه مولا ومصدق المقر له وليس للمقر له نسب معروف ولا ولا معروف كان له الوقف كذا في فتاوى قاضيان * وما ذكر من الجواب مستقيم في الغلة الحائية وغير مستقيم في الغلات الماضية والغلات التي حدثت قبل هذا الاقرار كذا في المحيط * فان كان للواقف موال أعنته وموال أعنتهم لا يعطى الفريقان من الغلة شيئا كذا في الظهيرية وتعطى الغلة للفقراء كذا في المحيط * وإن قال هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدأ على أئمتها أولاده ومديراته فالوقف جائز وعكس هذا المعتقد على مال والمكاتبون وإذا صح الوقف استحق الغلة من كان منهم عنده وان كان قد زوجهن وأما من أعنتهن من أئمتها أولاده في حال حياته قبل حصول هذا الوقف فلاحق لهن فيه لأنهن قد انفردن باسمه هو والأولاد فيقال موليته فلا يدخلن في شيء من ذلك حتى يبين كذا في السراج الوهاج * وإن لم يكن له أم ولدا لا وقد أعنتت في حياته فالغلة لها كذا في الحاوي * وإن قال على أئمتها أولاد زيد وعلى موليته ولزید أئمتها أولاد قد كان أعنتهن وأئمتها أولاد لم يعنتهن قسمت الغلة بين أئمتها أولاده وبين موليته ودخل اللاتي كان أعنتهن في موليته كذا في المحيط * ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي على مولى فانه يعطى من الوقف لأئمتها أولاده ومديره كذا في فتاوى قاضيان * رجل قال أرضي هذه صدقة موقوفة على سالم مملوك زيد فباعه زيد فالغلة لسالم تدور معه والقبول اليه دون المولى فمن ملك سالم لوقت حدوث الغلة فالغلة له كذا في الحاوي * ولو وقف أرضه على سالم غلام زيد ومن

وافقت دعوى المدعي لا تبطل دعوى للمدعي لأن هذا خلاف محتمل التوفيق وهو غير محتاج اليه * دار في يد رجل فقال رجل آخر بعث منه هذه الدار وأنكر الذي في يديه الشراء وقال هي لي ثم إن المقر ادعى أنها له وأقام البينة على ذلك قبلت بينته * ولو قال المقر وأولاد هذه الدار للذي في يديه وسكت ثم قال أنا بعثت منه فأنكر الذي في يديه الشراء ثم أقام المقبر البينة أنها له ذكر الناطق أنه لا تقبل بينته ولا تسمع دعواه * رجل أقر عند القاضي أن هذا العبد أو الدار فلان غير ذي اليد ثم أقام البينة أنه له اشتراه من الذي في يديه

قبل اقراره لا تقبل بينته * رجل اشترى دارا أو عبدا فاستحق من يده بالبينة فأراد أن يرجع بالثمن على بآئعه بعده ثم قال لابن البائع قد كنت اشتريت منك هذا بكذا ولبي أن أرجع عليك بالثمن قالوا لسمع منه دعواه الثاني وله أن يرجع عليه بما بالثمن لاحتمال أنه اشتراه من البائع أولا ثم جاء ابنه وادعاه فاشتراه من ابنه فإذا استحق عليه كان له أن يرجع عليه بما بالثمنين * دار في يد رجل ادعى رجل أنها له اشتراها من فلان غير ذي اليد وأقام البينة ذكره في الأصل وجعل المسئلة على وجوه خمسة أن تشهد شهوده أنها كانت لفلان بأعها من هذا المدعي بكذا أو شهدوا أن فلانا بأعها منه وهو يومئذ ملكها جازت شهادتهم * والثانية لو شهدوا أنها لهذا المدعي اشتراها من فلان بكذا جازت شهادتهم * والثالثة إذا شهدوا أن فلانا بأعها من هذا المدعي وسلمها اليه جازت شهادتهم وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنها لا تقبل شهادتهم وبه أخذ القاضي أبو حازم رحمه الله تعالى ومنايخنا رحمه الله تعالى أخذوا بجواب الكتاب وأجازوا هذه الشهادة * والرابعة لو شهدوا أن هذا المدعي اشتراها من فلان بكذا وقبضها منه جازت شهادتهم * والخامسة لو شهدوا أنها اشتراها من فلان بكذا ونقله الثمن أو شهدوا أن فلانا بأعها منه بكذا ولم يزددوا على ذلك لا تقبل شهادتهم * ولو شهدوا أن فلانا بأعها منه بكذا وكانت الدار في يديه وقت البيع ذكر الناطق رحمه الله تعالى أنه لا تقبل هذه الشهادة إذا كانت الدار في يد ثالث وقت البيع * ولو شهدوا أنها اشتراها من

ذى البديكذاهو يدعى ذلك ولم يزدوا عليه جازت شهادتهم * رجل قال للقاضي ان هذا المدعى عليه أقر أن هذا الشئ الذى فى يده لى فمه بالتسليم الى هذه المسئلة على وجهين * أحدهما أن يدعى أن هذه الدار أو هذا العبد له وأن الذى فى يده أقر له به إذا كان القاضي يسمع دعواه هذه عند الكل وان قال هذا لى لان الذى فى يده أقرب لى فالصحيح أنه لا يسمع دعواه وان قال المدعى ان هذا الرجل أقر أن هذه الدار التى فى يده لى فمه بالتسليم الى قال عامة المشايخ تصح دعواه ويوسر بالتسليم اليه اذا ثبت اقراره بذلك عند القاضي * رجل ادعى داراً أو جارية فى يد رجل أنه له وجاء بشاهدين فشهد أحدهما أنها له وشهد الآخر أنها كانت له وشهدوا جميعاً أنها كانت له قال الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده رحمه الله تعالى تقبل شهادتهم وكذا لو شهد أحدهما أنها ملكه وشهد الآخر أنها كانت ملكه تقبل شهادتهم ولو شهد أحدهما أنها كانت فى يده وشهد الآخر أنها فى يده أو شهدوا جميعاً أنها كانت فى يد المدعى لا تقبل شهادتهم فى قول أبى حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وتقبل فى قول أبى يوسف رحمه الله تعالى وسوى بين هذا وبين ما لو شهدوا أنها كانت له * ولو ادعى أنها كانت له وشهد الشهود أنها لى ذكر الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده فى شرح الغصب الصحيح أنها لا تقبل * ولو شهد الشهود أن المدعى عليه غصبها من المدعى تقبل وكذا لو شهدوا أنه استعارها منه * رجل ادعى داراً فى يد رجل أنها دار فلان الغائب لى على الغائب (٣٩٥) ألف درهم وان الغائب كان رهن عنده الدار بالألف التى له

بعده على المسكين فباع زيد مسالماً فالغلة لى سالم تدور معه كيد دار فان ملك الراقف سالم باطل الوقف على سالم كذا فى خزانة المفتين والمحيط * ولو قال على سالم مملوكى ومن بعده على المسكين فالغلة للمسكين ولا يكون لسالم ولا للواقف من ذلك شئ فان باع الواقف سالمه ذم من رجل لا يكون لسالم ولا لولاه من غلة الوقف شئ فقد جوز الوقف على أمهات أولاده ومدراته ولم يجوز الوقف على المماليك وقد أشار محمد رحمه الله تعالى الى الفرق بينهما وقال لان فى ضرب من العتق ولا كذلك المماليك كذا فى الظهيرية * سئل أبو حامد عن ضبعة موقوفة على المولى لو أراد واقفة هذا الوقف لاجل العمارة هل لهم ذلك فقال نعم يجوز اذا كانت قسمة حفظ وعمارة لا قسمة تمليك كذا فى التتارخانية ناقلاً عن النيمة

الفصل الثامن فيما اذا وقف على الفقراء فاحتاج هو أو بعض أولاده أو قرابته وفى الفتاوى اذا جعل أرضاً صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين فاحتاج بعض قرابته أو احتاج الواقف ان احتاج الواقف لا يعطى له من تلك الغلة شئ عند الكل كذا فى الخلاصة * وان قال فى الصحة أرى صدقة موقوفة على الفقراء بعدى وهو يخرج من الثلث أو كان ذلك فى المرض ومات وله ابنة صغيرة لا يجوز الصرف اليها وهذا التفصيل مذكور عن أبى القاسم قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى وبه يقتضى كذا فى الغيبة

* فان احتاج بعض قرابته أو بعض ولده الى ذلك والوقف فى الصحة (فهنا أحكام) أحدها ان صرف الغلة الى فقراء القرابة أولى فان فضل منها شئ يصرف الى الاجانب والثانى أن لا ينظر الى المحتاجين يوم خلقت الغلة وانما ينظر الى المحتاجين يوم قسمت الغلة والثالث أن ينظر الى الأقرب فالأقرب منه فى القرابة وهو ولد الصلب أو لأم ثم ولد الوالد ثم البطن الثالث ثم البطن الرابع وان سفلوا فان لم يكن من هؤلاء أحد أو فضل أعطى فقراء القرابة ويبدأ بهم أيضاً بالأقرب كذا فى الحاوى * ثم الى موالى الواقف ثم الى جيرانه ثم الى أهل مفره أيهم أقرب من الواقف منزلاً كذا فى محيط السرخسى * وهكذا فى المحيط وفتاوى قاضيان * والرابع أن يعطى كل واحد من يعطى أقل من مائتى درهم وهذا قول لى الله تعالى كذا فى الحاوى * هذا

عليه منذ شهر ودفعها اليه وان المدعى قبضها منه ثم ان الغائب بعد ذلك استعارها منه فأعارها اليه وأقام البينة والذى فى يده الدار يزعم أن الدار داره اشتراها من ذلك الغائب أمس أو قال اشتراها منه منذ عشرة أيام وأقام البينة على ذلك فان القاضي يقضى ببينة الرهن فان قال ذواليد أنا أنقض البيع فان القاضي لا ينقض بيعه على الغائب حتى يحضر الغائب وكذا لو كان المدعى يدعى الاستتجار مكان الرهن ولو كان مكان المرتين والمستاجر رجل يدعى ملك الدار يزعم أنه اشتراها من الغائب منذ

شهر وذواليد يدعى الشراء منذ عشرة أيام فان القاضي يقضى للأدعى وينقض البيع الثانى الذى يدعى صاحب اليد فان كان شهود المدعى لم يشهدوا على الغائب بقبض الثمن من المدعى فان القاضي يأخذ منه الثمن ويسلم الدار الى المدعى ويكون الثمن عنده حتى يحضر الغائب كذا ذكره فى المنتقى * وذكر فى الجامع رجل اشترى جارية وقبضها بغير اذن البائع قبل نقد الثمن وباعها من رجل آخر وسلم الى الثانى وغاب المشتري الاول ثم حضر البائع الاول وادعى أن المشتري الاول قبضها منه بغير اذنه قبل نقد الثمن وأراد أن يستردّها من الذى فى يده ان أقر صاحب اليد بما ادعى البائع الاول يأخذها منه يده وان أنكر الثانى فلا خصومة بين البائع الاول وبين المشتري الثانى * وذكر فى الاجارات رجل استأجر من رجل ثلاثة دواب ثم ان رب الدواب أجربا دابة منها من غيره وأعار أخرى ووهب أخرى أو باع فوجد المستكرى الدواب فى أيديهم فان كان باع بعذر جاز البيع وانقصت الاجارة فى رواية الاجارات وان باع بغير عذر فالبيع مردود والمستكرى أحق بالدواب لتقدم عقده وما وجد فى يد المستعير فلا خصومة بينهما حتى يحضر صاحب الدابة لان يد المستعير ليست بخصومة وما وجد فى يد الموهوب له فهو خصم فيها للمستأجر لان الموهوب له يدعى ملك الرقبة فيما فى يده فيكون خصماً لكل من يدعى حقايق ذلك وان كان المدعى يدعى الاجارة قال فى الكتاب المستأجر أحق به حتى يستوفى الاجارة هكذا ذكر فى الكتاب ولم يبين أى المستأجرين أحق به الاول أم الثانى واختلف المتأخرون فيه قال

شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح أن المستأجر الثاني لا يكون خصما للمستأجر الأول حتى يحضر صاحب الدابة بمنزلة المستعير لانه لا يدعى ملك العين فلا يكون خصما للأول والحاصل أن المستأجر لا يكون خصما لمن يدعى الاجارة ولان يدعى الرهن ولان يدعى الشراء والمشتري يكون خصما لكل وكذلك الموهوب له رجل ادعى دارا في يد رجل فقال المدعى عليه هي لولدي الكبير الغائب لا تندفع الخصومة عنه مالم يقيم البينة على الايداع كالأدعي الوديعة لاجنبي فان كان المقر له حاضر اصح اقراره وتحول الخصومة الى المقر له ولو قال هي لولدي الصغير لا تندفع عنه الخصومة لانه لو كان صادقا في اقراره كان هو خصما في ذلك ولو ادعى أرضا في يد رجل أنها له غصبها منه الذي في يده فقال المدعى عليه هو وقف على سبيل خير معلوم لا تندفع الخصومة عنه فان أقام المدعى بينة على ما ادعى يقضى له وان نكل ضمن قيمته للأدعي على قول محمد رحمه الله تعالى لانه محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يحلف المدعى عليه على دعوى المدعى فان حلف برئ وان نكل ضمن قيمته للأدعي على قول محمد رحمه الله تعالى لانه صار وقفبا اقراره فاذا نكل تعذر عليه تسليمه الى المدعى بحكم اقراره بالوقف فيضمن قيمته للمدعي ولو أقام المدعى عليه البينة على الوقف فشهدوا أنه وقف ولم يذكروا الواقف لا تندفع عنه خصومة المدعي ولا يبرأ عن الضمان لانه صار وقفبا اقراره فكان وجود هذه البينة وعدمها بمنزلة والاقرار بالوقف بمنزلة الاقرار لولده الصغير أو لولد (٣٩٦) صغير غيره فكما يلزمه الاقرار لولد الصغير يلزمه بالوقف رجل ادعى دارا في يد رجل أنه له

فقال صاحب اليد ملك توتيت وحق توتيت أو قال ملك وحق منست فأقام المدعي بينة على ما ادعى ثم ادعى صاحب اليد دفع الخصومة المدعي وقال له انك اقررت قبل دعوا هذه وقلت ابن سري ملك من نيست وحق من نيست وأقام البينة على هذا كان هذا دفع الخصومة المدعي * ذكر في الجامع اذا أقام المشهود عليه البينة أن المدعي ساومه بالمدعي به قبل دعواه قبلت بينته وبطلت بينة المدعي لان الاستيلاء اقرار بالملك للبائع أو اقرار من المساوم أن لا ملك له فيما ساومه فلو أن المدعي بعد بينة المدعي عليه على هذا الوجه

اذا وقف على الفقراء واحتاج اليه بعض قرابته وأما اذا وقف على فقراء قرابته فيصرف جميع الغلة اليهم وان كان نصيب كل واحد منهم أكثر من مائتي درهم وأما اذا وقف على الاقرباء الاقرب من قرابته فهم هنا لا يعطى الكل انما يعطى أقل من مائتي درهم كذا في الذخيرة * فان أعطى القاضي بعض القرابة من وقف الفقراء فهذا على وجهين ان أعطاهم ولم يقض بذلك لا يصير ذلك سببا لوجوب شيء اليهم حتى كان للقاضي الذي يجبي بعده أن يقض ذلك فلا يعطيهم وان كان الأول قد قضى بذلك فقال للقيم حكمت بذلك وجهته راتبه لهم في الوقف صاروا أحق من سائر الفقراء وليس للقاضي الذي يجبي بعده أن يقض ذلك كذا في الحاوي * ولو وقف أرضه على أن نصف غلتها للساكن ونصفه للفقراء من قرابته فاحتاج قرابته وكان الذي سمى لهم لا يكفيهم أعطاهم ما جعل للفقراء لفقراءهم قال هلال رحمه الله تعالى لا وهو قول يوسف ابن خالد السمي رحمه الله تعالى وقال ابراهيم بن يوسف البلخي وعلي بن أحمد الفارسي والفقهاء أبو جعفر الهندواني رحمهم الله تعالى يعطون من نصيب الفقراء لانهم فقراء وفقراء قرابته يستحقون بالجهة بين جميعا كمن وقف أرضا على قرابته وأرضه على جيرانه وبعض جيرانه قريه فانهم يستحقون من الوقفين بالوصفين وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الواقف ان شرط في الوقف أن لفقراء قرابته كذا وللساكن والفقراء كذا يعطى فقراء القرابة من نصيب الفقراء وان شرط أن لفقراء قرابتي كذا والباقي للفقراء لا يعطى فقراء القرابة من نصيب الفقراء وبه أخذ محمد بن سلمة وأبو نصر محمد بن سلام البلخي كذا في الذخيرة * ولو كان الواقف جعل الغلة للغارمين أو لآبناء السبيل أو في سبيل الله أو في الحج أو في الرقاب فاحتاج بعض هؤلاء أو قرابته الى ذلك لم يعطوا شيئا الا أن يكون الولد والقريب منهم فيكون غارما أو من أبناء السبيل فحينئذ يدايم كذا في الحاوي * ولو وقف أرضه على فقراء قرابته وأرضه أخرى على الفقراء والمساكين ووقف القرابة لا يكفيهم فان كان ذلك في عقدين مختلفين فالقرابة يعطون من الوقف الآخر ما يكفيهم وان كان ذلك في عقد واحد لا يعطون ويجب أن يكون ما ذكر من الجواب فيما إذا كان العقد واحدا على قول هلال ويوسف

أقام البينة أن صاحب اليد استام من المدعي به قبلت هذه البينة ويطل الدفع الأول لان في رواية الجامع الاستيلاء ابن اقرار بالملك للستام منه فكان المدعي بهذا الدفع مدعي اقرار صاحب اليد أنه ملك المدعي والتناقض يطل بتصديق الخصم فيصير في التقدير كأن صاحب اليد ادعى أن المدعي أقربا من الدار ملك صاحب اليد ثم ان المدعي ادعى أن صاحب اليد أقربا من الدار ملك المدعي ولو كان هكذا يطل دفع صاحب اليد هذا اذا أرخ كل واحد منهم مالا اقراره تاريخا فان لم يؤرخا فكذلك يندفع اقرار كل واحد منهم ما اقرار صاحب به فبقيت بينة المدعي على الملك المطلق بلا اقرار كالأدعي عينا في يد انسان أنها وأقام البينة على اقرار ذي اليد للمدعي وأقام ذواليد البينة على اقرار صاحب به بطل البينتان وتبي اليد لمعارض وهذا على الرواية التي جعل الاستيلاء اقرار بالملك للستام منه وعلى الرواية التي جعل الاستيلاء اقرار بأن لا ملك له فكذلك يصح هذا الدفع لان اقرار ذي اليد بأن لا ملك له وثم ادعى الملك لنفسه يكون اقرارا بالملك للمدعي فانه ذكر في الزيادات رجل استام من رجل عينا ولم يتفق بينهما بيع ثم ان المساوم بعد ذلك ادعاه لنفسه أو لغيره بالوكالة لانسمع دعواه ولو لم يكن ذلك اقرارا بالملك للبائع تسمع دعواه لغيره بالوكالة * رجل أودع رجلا نصف عبدا ونصف دار غير مقسوم ثم باع منه النصف الآخر وسلمه اليه فامر رجل وادعى نصف ذلك وأقام البينة وأقام صاحب اليد البينة على الشراء والوديعة لم يكن بينهما خصومة

ابن خالد كذا في المحيط * وإذا أعطى واحد من فقراء القرابة أقل من مائتي درهم فأنفقه وقديح من الغلة أعطى ثانيا إذا لم يكن أنفقها في الفساد كذا في الحاوي * (وَمَا يَصِلُ بِهِ ذَا الْفَصْلِ) إذا قال جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة أبدا على زيد وولده وولد ولده أبدا ما تناسلوا ومن بعدهم على المساكين على أنه ان احتاج قرابتي رزعليهم هذا الوقف فكانت غلته لهم وكانت قرابته جماعة فاحتاج بعضهم وبعضهم أغنياء بردها الوقف على من احتاج من قرابته وكذلك لو قال ان احتاج موالى فاحتاج بعضهم ولو قال على ولد زيدان ما وارتدت غلته هذا الوقف على عمر وفت بعض ولا زيد وبقي البعض لم ترد الغلة حتى يموت كل ولد زيد هكذا كرا الخ صاف رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * قال هلال رحمه الله تعالى في وقفه إذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة بعد موتي على الفقراء فمن احتاج من ولدي وولد ولدي أعطى ما يكفيه كان كما قال فان احتاج أحد من ولد صلبه ينظر الى ما يكفيه (٢) فيمكن كون ذلك ميراثا بين جميع الورثة وان احتاج بعض ولد الولد أعطى ما يكفيه وان احتاج ولد الصلب وولد الولد أعطيا ثم ما يصيب ولد الصلب يكون بين الورثة وما يصيب ولد الولد يكون له فان احتاجا جميعا بقسم على عدد الرؤس ثم الحكم ما ذكرنا من الارث والوقف وان استغنى المحتاج لا يعطى له وهذا ظاهر وان قصرت الغلة عن سمي لكل فقير وكان يكفي لاحدهما (٣) فانه يبدأ بولد الولد كذا في المحيط

في الذخيرة اذا وقف أرضاً أو شيئاً آخر وشرط الكل لنفسه أو شرط البعض لنفسه مادام حياً وبعده لائق قراء
(٢) قوله فيكون ذلك ميراثاً بالغ لانه لا يستحقه بالوقف لانه بمنزلة الوصية وهي لا تجوز لوارث وانما يستحقه
بالارث ولا يختص هو به بخلاف ولد الولد فانه يستحقه بالوقف لان الوصية له جائزة كذا في الذخيرة
(٣) قوله فانه يبدأ بولد الولد لان حقه أقوى لانه يثبت من غير اجازة وحق ولد الصلب لا يثبت الا باجازة
الورثة ذخيرة اه معصمه

2-26

بالدار والبناء جميعا فاقضى القاضي للدمي ثم أقام المقضى عليه البينة أن البناء له بناءه ولا تقبل بيته * ولو أقام البينة على أرض فيما زرع فقضى به للمدعي ثم أقام المقضى عليه البينة أن الزرع له زرع هو سبزه من حنطته قبلت شهادتهم * وكذا كرفي المشتق إذا ادعى دارا وأقام البينة أنها له فقضى القاضي له بالدار ثم أقام المقضى عليه البينة أن البناء له بناءه ولا تقبل بيته المقضى عليه لأن الشهادة بالدار شهادة بالأرض والبناء جميعا * وكذا لو قال شاهد المدعي بعد القضاء ليس البناء للمدعي وإنما شهدناه بالدار ولم نشهد له بالبناء كانت شهادتهما بالدار شهادة بالبناء ويضمنان قيمة البناء للمقضى عليه * ولو شهدوا بالدار للمدعي ثم قال قبل القضاء ليس البناء للمدعي قبلت شهادتهما ويقضى للمدعي بالساحة دون البناء * وينبغي للقاضي إذا شهدوا بالدار أن يسألهم ما عن البناء فإن ما تأووا غابا قبل أن يسألهم ما يقضى بالدار والبناء * ولو قال المدعي هذا البيت من هذه الدار لفلان غير المدعي عليه ليس هو لي فقد أ كذب شهوده أن كان قبل القضاء لا يقضى له بشئ وإن كان بعد القضاء قال هذا البيت لم يكن لي وإنما هو لفلان جازا فقراره لفلان ويكون البيت للقر له ويرده ما بقي من الدار على المقضى عليه ويضمن قيمة ذلك البيت للشهود عليه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية أخرى يضمن قيمة الكل للشهود عليه ويكون ما بقي من الدار للشهود له * ولو شهدا بدار أم المدعي قاتلا أو غابا وقضى القاضي بالدار (٣٩٨) والبناء للمدعي ثم قال المدعي ليس البناء لي وإنما هو للمدعي عليه لم يزل له فهذا كذاب منه لشهوده

ويرد الدار مع البناء على المقضى عليه * ولو قال المدعي البناء للمدعي عليه ولم يقبل لم يزل له لم يكن ذلك أكذبا بالشهود ويكون البناء للمدعي عليه وإن قال ذلك قبل القضاء صدق ولا يقضى له بالبناء ولا يكون مكذبا بشهوده * وإذا ادعى دارا فقال شهوده نشهد أنهم بدار المدعي ولا نعلم ما حال البناء كان فيها بناء ولا ندرى هو هذا البناء أم لا ذكر في المشتق أنه يقضى بالدار والبناء للشهود له فإن أقام المقضى عليه البينة بعد ذلك أن البناء له بناءه هو تقبل بيته ويجعل البناء له لأن البناء دخل في القضاء ههنا

قال أبو يوسف رحمه الله تعالى الوقف صحيح ومشايخ يلحونهم الله تعالى أخذوا بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى ترغيبا للناس في الوقف وهكذا في الصغرى والنباب كذا في المضمرات * ومن صور الاشتراط لنفسه ما لو قال على أن يقضى دينه من غلته وكذا إذا قال إذا حدث على الموت وعلى ديني بدأ من غلته هذا الوقف بقضاء ما على تمام فضل فعلى سبيله كل ذلك جائز وكذا إذا قال إذا حدث على فلان الموت يعني الواقف نفسه أخرج من غلته هذا الوقف في كل سنة من عشرة أسهم مثل أسهم تجعل في الحج عنه أو في كفارات أيمان وفي كذا وكذا أو في أشياء أو قال أخرج من هذه الصدقة في كل سنة كذا وكذا درهمها ليصرف في هذه الوجوه ويصرف الباقي في كذا وكذا على ما سببه كذا في فتح القدير * ولو قال صدقة موقوفة لله تعالى تجرى غلتها على ما عشت ولم يرد على ذلك جازا وإذا مات تكون للفقراء ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة تجرى غلتها على ما عشت ثم بعدى على ولدي وولدي ونسلهم أبدا ما تناسلوا فإن انقرضوا فهي على المساكين جاز ذلك كذا في خزانة المفتين * ولو شرط أن له أن ينفق على نفسه وولده ويقضى دينه من غلته فإذا حدث به الموت كانت غلته هذه الضيقة لفلان بن فلان وولده ونسله وعقبه أبدا بما جعل لفلان وآخر ما جعل لنفسه قال الخصاص تقديمه وتأخير سواه على أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو جائز على ما شرط كذا في المحيط * وقف وقفنا على الفقراء وشرط فيه أن له أن يأكل ويؤكل مادام حيا فإذا مات كان لولده وكذلك لولده أبدا ما تناسلوا جاز الوقف على هذا الشرط كذا في المضمرات * وبه أخذ الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني وحسب الدين رحمه الله تعالى كذا في السراجية * ولو شرط بعض الغلة لأمتهات أولاده حال وقفه ومن يحدث منهن بعد وقسط لكن منهن في كل عام قسطا حال حياته وعماته جاز بلا خلاف كذا في الوحي * وهكذا في المبسوط والخيرة وفتاوى قاضيجان * وهو الأصح كذا في فتح القدير * وكذلك إذا سمى ذلك المدبر به كذا في المحيط * ولو شرط الغلة لأمته أو لعبيده فهو

تعا كذا كرفي الأصل وكذا لو شهدوا بأرض فيها نخل فقالوا نشهد أن هذه أرضه وأما النخل فلا علم لنا به

فالنخل بمنزلة البناء في الدار أن شهدوا بالأرض ولم يتعرضوا للنخل ثم رجعوا عن النخل بعد القضاء ضمنوا قيمة النخل وإن شهدوا بالأرض وقالوا لا ندرى ما حال النخل والبناء ثم رجعوا عن البناء والنخل بعد القضاء لا يضمنون شيئا * ولو ادعى دارا في يد رجل وأقام شاهدين فشهدا أن الدار داره ثم قال قبل القضاء أن البناء ليس له وإنما هو للشهود عليه ذكر الناطق رحمه الله تعالى إن قال ذلك قبل أن يقر قاعن مجلس القضاء وقبل أن يطول جازت شهادتهما استحسانا ما إذا قاما أو طال ذلك بطلت شهادتهما وهو نظير ما ذكر في الجامع الصغير إذا شهدوا بشئ فلم يبرح عن مكانه ما حتى قالوا ههنا في بعض شهادتنا قبل ذلك منهما * رجل ادعى دارا في يد رجل أنها له وشهد الشهود بذلك وقضى القاضي به ثم أقر المدعي أن البناء كان ملكا للمقضى عليه لا يمل قضاء القاضي له بالأرض * ولو شهد الشهود له بالأرض والبناء فأقر به القضاء أن البناء كان ملكا للمقضى عليه بطل قضاء القاضي * وكذا لو ادعى أرضا فيها أشجار وأقام البينة وقضى القاضي به ثم أقر المدعي أن الأشجار كانت ملكا للمقضى عليه لا يمل قضاء القاضي بالأرض * ولو شهد الشهود للمدعي بالأرض والأشجار جميعا والمسئلة بمجالها بطل قضاء القاضي لأن في الوجه الأول شهدوا بالبناء فإلا يكون إقرار المدعي كذبا بالاشهاد وأما في الوجه الثاني شهدوا بالبناء والأشجار

نصاف كان اقرار المدعي كذبا بالشهود * ولو ادعى دارا في يد رجل وأقام البيعة فشهدوا أنها للمدعي فقصى بها القاضي ثم قال الشهود لا ندري لمن البناء فانهم لا يضمنون شيئا كانهم قالوا بعد القضاء شككنا في الشهادة * وان قالوا البناء للمدعي عليه ضمنوا قيمة البناء للقاضي عليه * ولو ادعى جارية أنها له وشهد الشهود بذلك وقضى بها القاضي وكان لها ولد في يد المدعي عليه لم يعلمه القاضي فأقام المدعي بيعة أنه ولدها فان القاضي يقضى بالولد للمدعي فان رجع شهود الام بعد ذلك ذكر الناطق رحمه الله تعالى أنهم يضمنون قيمة الام والولد جميعا لان القاضي انما قضى بالولد للمدعي بشهادة شهود الام فانهم لو رجعوا بعد القضاء بالام قبل القضاء بالولد أو ارتدوا عن الاسلام أو فسقوا ثم أقام المدعي البيعة على الولد أنه ولده الجارية فان القاضي لا يقضى له بالولد الا أن يشهد الشهود بالولد أنه ملك المدعي ولده الجارية في ملكه * ولو ادعى جارية في يد رجل أنها له وشهد الشهود أنها له فغابوا أو ماتوا أو لها ولد في يد المدعي عليه ادعاء الذي في يده وأقام البيعة على ذلك ذكر في المتنق أنه لا يثبت اليه ويقضى بالجارية وولدها للمدعي فان قضى القاضي بذلك ثم حضر الشهود فحقا لو لم يكن الولد للمدعي انما هو للمدعي عليه فان القاضي يقضى بقيمة الولد على الشهود كانهم رجعوا عن شهادتهم بالولد فان قال الشهود لا ندري لمن الولد لا يضمنون قيمة الولد * اذا شهدوا بالجارية فغابوا أو غابوا فان كانوا حاضرا سألهم القاضي عن الولد (٣٩٩) فان قالوا قبل القضاء هو للمدعي عليه

أو قالوا لا ندري لمن هو فان القاضي يقضى بالام ولا يقضى بالولد * رجل ادعى دارا في يد رجل أنها له أو ادعى أنها له اشترها من الذي في يده بكذا ونفقه الثمن وقبضها منه وقال المدعي عليه هي لي وأقام المدعي شاهدين فشهد أحدهما كما ادعى بشرائطها وشهد الثاني وقال أشهد على شهادة الاول أو قال على مثل شهادة الاول لا تقبل شهادته في قولهم * وان قال أشهد مثل ما شهد الاول ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أنها لا تقبل حتى يفسر الشهادة على وجهها وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى

كاستراطها لنفسه فيجوز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى كذا في الكافي اذا وقف وقضامو بدوا استثنى لنفسه أن يتفق من غلته هذا الوقف على نفسه وعياله وحشمه مادام حيا جازا الوقف والشرط جميعا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى فاذا انقضوا صارت الغلة للساكنين كذا في الذخيرة * ولو وقف وقفا واستثنى لنفسه أن يأكل منه مادام حيا ثم مات وعنده من هذا الوقف معاليق أو عنب أو زبيب فذلك كله مردود الى الوقف ولو كان عنده خبر من بر ذلك الوقف كان ميراثا لان ذلك ليس من الوقف حقيقة كذا في الظهيرية * وفي وقف الخصاص اذا شرط أن يتفق على نفسه وولده وحشمه وعياله من غلته هذا الوقف فماتت غلته فباعها وقبض عنها ثم مات قبل أن يتفق ذلك هل يكون ذلك لورثته أو لأهل الوقف قال يكون لورثته لانه قد حصل ذلك وكان له كذا في فتح القدير * وقف ضيعة على امرأته وأولاده فماتت المرأة لم يكن نصيبها لابتها خاصة اذا لم يكن الواقف قسرا من مات واحد منهم ردت نصيبه الى أولاده فيكون نصيبها مردودا الى الجميع كذا في الكبرى * وقف ضيعة لثلاثة نساء على امرأته ونصفها على ولد بعينه على أنه ان ماتت امرأته صرف نصيبها الى أولاده وآخره لافقره ثم ماتت المرأة تكون للابن الموقوف عليه من نصيبها نصيب كذا في المضمرة * وقف ضيعة له على رجل على أن يعطى له كفايته كل شهر وليس له عيال فصار له عيال يعطى له ولعياله كفايتهم كذا في الكبرى * ولو وقف أرضا على رجل على أن يقرضه دراهم جازا الوقف ويبطل الشرط * كذا في فتاوى قاضيان * اذا شرط في أصل الوقف أن يستبدل به أرض أخرى اذا شاء ذلك فتكون وقفها كأنها فالوقف والشرط جائزان عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا لو شرط أن يبيعها ويستبدل بثمنها كأنها وفي واقعات القاضي الامام غفر الدين قول هلال رحمه الله تعالى مع أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في الخلاصة * وليس له بعد استبداله مرة أن يستبدل ثانيا لانها بالشرط بمرة الا أن يذكر عبارة تفيد لذلك دائما كذا في فتح القدير * وان كان الوقف قال في أصل الوقف على أن يبيعها بحد من الثمن من قليل أو كثير أو قال على أن يبيعها أو يشتري بثمنها بعد أو قال

المختار عن أبي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان الشاهد الثاني فصحا يمكنه أداء الشهادة على وجهها لا يقبل منه الاجال وان كان أعجميا ولا حشمة لمجلس القاضي يمكنه أداء الشهادة بلسانه يقبل منه الاجال * وان كان عاجزا عن الشهادة أصلا لا تقبل شهادته وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى المختار عن أبي أن القاضي ان أحسن بهم تهمة الكذب لا يقبل منه الاجال ولا يقبل وهو كما لو فرق القاضي بين الشهود ان أحسن بهم تهمة الكذب جاز له ذلك والا فلا * ولو كتب الشهادة على يياض فشهد أحدهما من الكتاب وأشار الى مواضعها يقول الآخر أشهد أن لهذا المدعي جميع ما بين ووصف على المدعي عليه هذا أو يقول أشهد بما ادعى هذا المدعي على هذا المدعي عليه ويشير اليهما جاز ذلك * وذكر الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي رحمه الله تعالى اذا قال الشاهد أشهد بما ادعاء المدعي لا يقبل ولو ادعى المدعي من الكتاب تسمع دعواه لانه عسى لا يقدر على الدعوى فصح دعواه من الكتاب لكن لا بد من الإشارة في موضع الإشارة * ولو أمر القاضي رجلين ليعلما الدعوى والخصومة ذكر في المتنق أنه لا بأس به خصوصا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل ادعى شيئا في يد انسان وأقام البيعة فأقر المدعي عليه بالمدعي بغيره لم يصح اقراره حتى لا تندفع عنه الخصومة * رجل ادعى دارا أو شيئا في يد رجل وأقام البيعة فقلت الشهود ومات المدعي عليه قبل القضاء فان القاضي لا يقضى بدون الخصم فان خلف وارثا حاضر اقضى عليه

بتلك البينة ولا يحتاج الى اعادة البينة وان كان الوارث غائباً غيبة منقطعة يتصب القاضى وكلا يطلب الخصم ويقضى عليه بتلك البينة ولا يحتاج الى اعادة تلك البينة * اذا ادعت المرأة على زوجها الطلاق فأقر أو ادعت الامة العتق فأقر ثم غاب فان القاضى يقضى عليه باقراره ولو لم يقر لكن أقيم عليه البينة فغاب فانه لا يقضى على الغائب * رجل في يديه مال فقال هو وديعة عندي ولا أعرف مالكمها فباع رجل وادعى الوديعة أنها له قبلت بينته لان المودع يكون خصماً للمالك ولو أقر المودع أنه له وقال وضعها عندي فلان آخر صدقه المدعى لا يكون هو خصماً للمدعى * عين في يد رجل فقال ليس لي فباع رجل وادعاه فقال ذواليد هو لي سمع ذلك منه * رجل استعار من رجل ثوباً ثم أقام البينة أنه لانه الصغرى ذكر أبو يوسف رحمه الله تعالى في الامالى أنه تسمع دعواه وتقبل بينته * قال مولانا رضى الله عنه وهذا على الرواية التي لم تكن الاستعارة اقراراً بالمال له وانما تكون اقراراً بأن لا ملك للمستعير * دار في يد رجل فقال له رجل ادفع الى هذه الدار اسكنها فأبى أن يدفع فادعى السائل أنه له سمع دعواه وكذا لو قال أعطى هذه الدابة أركبها أو قال ناولني هذا الثوب ألبسه * ولو قال اسكني هذه الدار أو أعرنى هذه الدار أو هذه الدابة أو هذا الثوب ثم ادعاه بعد ذلك لا تسمع دعواه * رجل ادعى على رجل أنه باعه هذا العبد بألف درهم بأمر مولاه وقال المدعى عليه بعتة بغير أمر مولاه كان المدعى عليه خصماً للمدعى وتقبل بينة المدعى عليه ويؤمر بأمر مولاه وقال المدعى (٤٠٠)

بتسليم العبد اليه * رجل ادعى داراً في يد رجل أنه له فقال ذواليد هي فلان بعتها منه بكذا وقبضها ثم أودعنيها فان صدقه المدعى في ذلك أو كذبه وعلم القاضى بذلك فلا خصومة بينهما وان كذبه ولم يعلم به القاضى قبلت بينة المدعى ولا تقبل بينة المدعى عليه على ما ادعى فان قضى القاضى للمدعى ثم حضر الغائب وادعى أنه له وصدق المقة فربما أقر أو أراد أن يقيم البينة على ما ادعى لا تقبل بينته وان ادعى الحاضر ملكاً مطلقاً قبلت بينته ويقضى له وان حضر الغائب قبل أن يقضى القاضى للمدعى

أيها ولم يزد على ذلك قال هلال رحمه الله تعالى هذا الشرط فاسد يفسد به الوقف كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة أبداً على أن لي أن أستبدل بها أخرى يكون الوقف جائزاً استحساناً اذا كان الشراء بمن الاولى كذا في محيط السرخسى * وكما اشترى الثانية تصير الثانية وقفاً بشرائط الاولى فائمة مقام الاولى ولا يحتاج الى مباشرة الوقف بشرطه في الثانية كذا في فتاوى قاضيخان * ولو شرط الاستبدال ولم يذ كر أرضاً ولا داراً ولا باع الاولى له أن يستبدلها بجنس العقار ما شاء من داراً وأرضاً وكذا لو لم يقيد بالبلد أن يستبدلها بأى بلد شاء كذا في الخلاصة * واذا قال على أن أستبدل أرضاً أخرى ليس له أن يجعل البدل داراً وكذا على العكس كذا في فتح القدير * وله أن يشتري بمنها أرضاً أخرى كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال بارض من البصرة ليس له أن يستبدل من غيرها ويبنى ان كانت أحسن أن يجوز لانه خلاف الى خير كذا في فتح القدير * وفي القضية مبادلة دار الوقف بدار أخرى انما تجوز اذا كانت في محلة واحدة وتكون المحلة المملوكة مخبراً من محلة الموقوفة وعلى عكسه لا يجوز كذا في البحر الرائق * ولو شرط لنفسه أن يستبدل فوكل به جاز ولو أوصى به عند موته لم يكن الوصى ذلك ولو شرط الاستبدال لنفسه مع آخر أن يستبدل لاه افتقر ذلك الرجل لا يجوز ولو تفرد الواقف جاز كذا في فتح القدير * ولو شرط الواقف في الوقف الاستبدال لكل من ولى هذا الوقف صح ذلك ويكون لكل من ولى الوقف ولاية الاستبدال أما اذا قال الواقف على أن لفلان ولاية الاستبدال فالتواقف لا يكون لفلان ولاية الاستبدال به عند موت الواقف الا أن يشترط الولاية بعد وفاته كذا في فتاوى قاضيخان * وليس للقيم ولاية الاستبدال الا أن ينص له بذلك ولو شرطه للقيم ولم يشترط لنفسه كان له أن يستبدل بنفسه كذا في فتح القدير * ثم اذا جاز الوقف بشرط البيع والاستبدال بالثمن فباعه بما يتغابن الناس فيه فالبيع جائز وان باعه بما لا يتغابن الناس فيه فالبيع باطل كذا في المحيط * ولو باعه بأمر ورض في قياس قول الامام يصح ثم يبيع به بعقار وقال أبو يوسف وهلال رحمه الله تعالى لا يملكه الا بالنقد كذا في البحر الرائق * وأبارض تكون وقفاً مكانها كذا في فتح

قن ادعى الذي حضر لنفسه ملكاً مطلقاً صار كخارجين أقام البينة وان ادعى الذي حضر الشراء من ذى القدير

اليد منذ شهور أقام البينة قبلت بينته في دفع بينة المدعى لانه ثبت بهذه البينة أن بينة المدعى قامت على غير خصم * فصل في دعوى المالك بسبب * دار في يد رجل فأقام رجل البينة أنه اشتراها من فلان غير ذى اليد بألف درهم وهو يملكها ونفقه الثمن وأقام آخر البينة أن فلان آخر هو بامنه وقبضها وأقام آخر البينة على الصدقة من رجل آخر وأقام آخر البينة أنه ورثها من أبيه فان القاضى يقضى بينهم أرباعاً وان ادعوا ذلك من رجل واحد يقضى للشترى وترجع بينة البيع * ولو ادعاهما رجلان أقام أحدهما البينة على الهبة والقبض من رجل وأقام آخر البينة على الصدقة والقبض من ذلك الرجل فهم اسواء ان كان شيئاً لا يحتمل التهمة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقضى بشئ وقيل بأنه يقضى لهما عند الكل وقال بعضهم لا يقضى بشئ عند الكل والزهني أولى من الهبة والصدقة * ولو ادعى رجل الشراء من رجل وأدعت امرأته أنه مهرها قال محمد رحمه الله تعالى الشراء أولى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هما سواء * رجل في يديه داراً أقام رجلان كل واحد منهما البينة أنه اشتراها من ذى اليد بكذا ونفقه الثمن وهو ينكر دعواههما فان القاضى يقضى بينهما وكل واحد منهما أن يأخذ النصف نصف الثمن أو يرتوير جمع بكل الثمن فان نقض البيع رجع كل واحد منهما على ذى اليد بجميع الثمن ولو قضى القاضى

بالدار بينهما فاختر أحدهما النقض والاخر الاجازة بعد تخيير القاضى فللذى أجاز أن يأخذ النصف بنصف الثمن وليس له أن يأخذ كل الدار والنقص يرجع عليه بكل الثمن وان كان ذلك قبل قضاء القاضى كان للذى لم يتقضى البيع أن يأخذ الكل بكل الثمن هذا اذا لم يكن لاحدهما تاريخ فان أرخا وتاريخهما سواء فكذلك يقضى بينهما وان أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فهو أولى وان أرخ أحدهما وأطلق الاخر فهو للمؤرخ وان لم يؤرخا والدار فى يد أحدهما فصاحب اليد الأولى وان أرخ أحدهما والاخر يد فصاحب اليد الأولى الا أن يشهد شهود الاخر أن بيعه كان قبل بيع ذى اليد فيقضى للمؤرخ * وان ادعى الشراء كل واحد منهما من رجل آخر أنه اشتراها من فلان وهو يملكها أو أقام آخر التينة أنه اشتراها من فلان آخر وهو يملكها فان القاضى يقضى بينهما وان وقتا فصاحب الوقت الأول أولى في ظاهر الرواية * وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يعتبر التاريخ وان أرخ أحدهما دون الاخر يقضى بينهما اتفاقا فان كان لاحدهما قبض فالأخر أولى كإن البائعين ادعىا واحدهما يدفاه يقضى للخارج منهما * رجل في يديه دار وعبد أقام رجلا من كل واحد منهما البينة أنه اشترى منه الدار بالعبد الذى في يديه وصاحب السيد يكردهما فان القاضى يقضى بالدار بينهما ما يقضى بالعبد بينهما ولهما الخيار لان الشركة فى الدار عيب فان اختارا أخذ الدار أخذ الدار بينهما والعبد بينهما وان اختارا الفسخ أخذ العبد بينهما (٤٠١) وقيمة العبد بينهما وان أراد أحدهما أن يأخذ كل الدار بعد ما

أن يأخذ كل الدار بعد ما قضى القاضى لهما ليس له ذلك لان القاضى حين قضى لهما بالدار والعبد فقد فسخ عقد كل واحد منهما فى نصف الدار وان كانت الدار فى يد أحدهما قضى القاضى له بالدار والعبد والاخر وكذا لو لم تكن الدار فى يده ولكن شهوده شهدوا له بقبض الدار قضى القاضى له بالدار وليس لبائع الدار أن يرجع على من أخذ الدار وان استحق منه ثمن الدار وهو العبد لان العبد أخذ من يده بينة لم تظهر فى حق صاحبه * وان أرخا وأحدهما أسبق فالدار له والعبد للاخر على كل حال سواء كانت الدار فى يدهما أو

القدير * ولو باع أرض الوقف وقبض الثمن ثم مات ولم يبين حال الثمن كان الثمن ديناً فى تركته كذا فى فتاوى قاضيان * وكذا لو استهلكه كذا فى فتح القدير * وان باع الاولى وضاع الثمن من يده لا يضمن وبطل الوقف كذا فى محيط السرخسى * ولو اشترى بالثمن عرضاً مما لا يكون وقفاً فهو له والدين عليه ولو وهبه من المشتري صحت الهبة ويضمنه فى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى ومنعه أبو يوسف رحمه الله تعالى أمال وقبض الثمن ثم وهبه فالهبة باطلة اتفاقاً كذا فى فتح القدير * واذا باع الوقف ثم عاد اليه بما هو فسخ من كل وجه كان له أن يبيعهما ثانياً وان عادت بعد جديلا يملك بيعهما الا أن يكون عم لنفسه الاستبدال ولو ردت بعيب بقضاء أو بغير قضاء بعد القبض أو قبل القبض بقضاء عادت وقفاً وكذا اذا قال المشتري قبل القبض أو بعده كذا فى فتح القدير * وليس له أن يبيع الارض بعد الاقالة الا أن يكون اشترط ذلك فى الوقف كذا فى محيط * ولو باع أرض الوقف واشترى بثمنها أرضاً أخرى ثم ردت الاولى عليه بعيب بقضاء قاض كان له أن يصنع بالارض الاخرى ما شاء والارض الاولى تعود وقفاً ولو ردت الاولى عليه بعيب بغير قضاء لم يفسخ البيع فى الاولى فبقيت الثانية بدلا عن الاولى فلا تبطل الوقفية فى الثانية ويصير مشترياً الاولى لنفسه ولا يصير مشترياً للارض الثانية ووافق نفسه كذا فى فتاوى قاضيان * وان باع الاولى واشترى الثانية ثم استحققت الاولى فالقياس أن لا ينقض الوقف فى الارض الثانية وفى الاستحسان لا تكون الثانية وقفاً كذا فى محيط السرخسى * ولو كان الوقف مرسلاً لم يذكر فيه شرط الاستبدال لم يكن له أن يبيعهما ويستبدل بهما وان كانت أرض الوقف سجنه لا ينفع بها كذا فى فتاوى قاضيان * وقد اختلف كلام قاضيان فى موضع جوزه للقاضى بلا شرط الواقف حيث رأى المصلحة فيه وفى موضع منعه منه ولو صارت الارض بحال لا ينفع بها والمعتد أنه يجوز للقاضى بشرط أن يخرج عن الاتقاع بالكلمة وان لا يكون هنالك ربع للوقف يعر به وأن لا يكون البيع بغبن فاحش كذا فى الجعر الرائق * وشرط فى الاسعاف أن يكون المستبدل قاضى اللجنة المفسر بنى العلم والعمل كذا فى النهر الفائق * وسئل شمس الأئمة محمود الاوزجندى عن وقف على أولاده

(٥١ - فتاوى ثانی) فى يد البائع أو فى يد أحدهما أو شهدا الشهود لا تخرب قبض الدار * ولو أرخ أحدهما وأطلق الاخر فان كانت الدار فى يد البائع فالدار للذى أرخ والعبد للاخر * وان أرخ أحدهما والاخر يد يقضى بالدار الذى السيد وكذا لو كان لغیر المؤرخ قبض مشهود به فهو أولى وان كان لاحدهما قبض معاین ولا تخرب قبض مشهود به فالقبض المعاین أولى * وان كانت الدار فى أيديهما فأرخ أحدهما وأطلق الاخر يقضى بالدار بينهما ما يقضى بالعبد بينهما وبخبر كل واحد منهما رجل اشترى من رجل شيئاً فاستحق من يده ورجع على بائعه بالثمن ثم وصل اليه المبيع بوجه من الوجوه لا يكون للبائع أن يأخذ منه لانه وان أقر للبائع بالملك حين اشتراعه منه فقد أبطأ القاضى ذلك الشراء فبطل ما كان فى ضمنه * وان اشترى شيئاً وأقر صريحاً أنه للبائع ثم استحق من يده ورجع على بائعه بالثمن ثم وصل اليه المبيع بوجه من الوجوه كان للبائع أن يأخذ منه بحكم اقراره * رجل اشترى داراً بعد فسخ من نصف الدار كان له أن يرجع على البائع بنصف العبد وان شاء نقض البيع ويسترد كل العبد * رجل فى يديه دار ادعى رجل أنها اشتراها من ذى اليد منذ سنة وقال صاحب اليد لفلان الغائب بتم امنه منذ شهر وسألت اليه ثم أودعنيها ان صدقه المذمى فيما ادعى من البيع والايديع وأعلم القاضى بذلك فلا خصومة بينهما وان كذبه فى البيع والايديع ولم يعلم القاضى بذلك فهو خصم للمذمى وان أقام البينة على ما ادعى من البيع والايديع لا تقبل بينته فان قضى

القاضي المدعى ثم حضر الغائب وأقام البينة على ما ادعى صاحب اليد لتقبل بيته لان القاضي حين قضى للمدعى بالشراء منه من ذنبة بطل كل بيع كان بعده فلا تقبل بيته الا أن يقيم البينة على الشراء أكثر من سنة وان حضر الغائب بعدما أقام المدعى البينة ولم يقض القاضي للمدعى فأقام الذي حضر البينة على ما قال صاحب اليد لتقبل بيته لان هذه البينة قامت لا بطل بينة المدعى فان أعاد المدعى بيته فان القاضي يقضى له بالدار لسبق شرائه * رجل ادعى شراء دار من رجل من مشهروهم فشهدوا بالشراء من مشهروهم وأقل جاز وان شهدوا بأكثر لم تقبل * دار في يد رجلين ادعى رجل أن له نصف هذا الدار مشاعا ولم يقيم البينة حتى اقتسمها واغاب أحدهما فخاصم المدعى الحاضر منهما وفي يده نصف مقسوم فشهدوا أنه له هذا النصف الذي في يد الحاضر والمدعى يدعي النصف مشاعا لم تقبل شهادتهم * رجل اشترى من رجل ثوبا في منديل وقال البائع أبيعك الثوب الذي في هذا المنديل فلما اشترى وأخرج الثوب من المنديل قال المشتري هذا ثوبي سمع دعواه ويقبل بيته وكذا الخارية المنتقبة * رجل اشترى دارا أو عبدا ولم يقبضه فجاء رجل وادعى ذلك والمشتري غائب لا تسمع دعواه حتى يحضر الغائب * رجل باع دارا ولم يسلم إلى المشتري حتى غصها رجل ذكر في المنتقى أن المشتري ان كان فقد الثمن أو كان الثمن إلى أجل فالخصم هو المشتري والا فالخصم هو البائع * رجل (٤٠٢) في يده دار أقام رجل البينة أنها له وأقام آخر البينة أنها له ولفلان بن فلان بن فلان

اشترىها من ذي اليد أو من رجل آخر فمن معلوم ونقد الثمن وقبضا الدار والشريك غائب قال في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى بالدار بأعمالان الذي يدعى الشراء لنفسه ولا شريك الغائب لا يكون خصما عن شريكه فكان هو مدعي النصف والمدعى الآخر يدعي الكل ولو كان مدعى الشركة أقام البينة أن الدار كانت لآبائه مات وتركها ميراثا له ولاخيه الغائب فان القاضي يقضى للمدعى يدعي الكل لنفسه بنصف الدار ويقضى بالنصف للبنت فيدفع الربع إلى الابن الحاضر ويدع الربع في يد المدعى عليه حتى يحضر

وقال لهم ان عجزتم عن امساكه فبيعوه قال لو كان هذا شرط في الوقف كان باطلا وهذا يجب أن يكون قول محمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فيجوز الوقف ويبطل الشرط ولو قال أرضي صدقة موقوفة على أن أصلها إلى أو على أنه لا يزول ملكي عن أصلها أو على أن أبيعها أصلها أن صدق بيتهما كان الوقف باطلا كذا في فتاوى قاضيان * ولو شرط أن يبيعه ويجعل غنمه في وقف أفضل ان رأى الحاكم يبيعه أذن له فيه كذا في الوجيز * وذكر الخصاص في وقفه ولو شرط أن يبيعهما ويصرف غنمها إلى ما رأى من أبواب الخير فالوقف باطل وان شرط في أصل الوقف أن يبيعه ولم يبيعه لا يجوز لن ولبيعه بعده أن يبيعه كذا في الذخيرة * لو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على أن لي ابنا الها فالوقف باطل عنده لرحمة الله تعالى وعند يوسف بن خالد رحمه الله تعالى جائز والشرط باطل ولا رواية لابي يوسف رحمه الله تعالى فلما قيل أن يقول الوقف جائز لان هذا بمنزلة اشتراط الخيار ولما قيل أن يقول بأنه غير جائز عنده كذا في محيط السرخصي * وذكر الخصاص في وقفه مسائل على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فقال اذا كتب في صك الوقف لا يباع ولا يوهب ولا يملك ثم قال وعلى أن لفلان يبيع ذلك والاستبدال بثمنه ما يكون وقفا فله أن يبيع ويستبدل وان قال في أول الكتاب على أن لفلان يبيع ذلك والاستبدال به ثم قال في آخر الكتاب وعلى أنه ليس لفلان يبيع ذلك فليس له أن يبيعه كذا في الذخيرة * ولو شرط لنفسه أن يتقصد من المعالي اذا شاء ويزيد ويخرج من شاء ويستبدل به كان له ذلك وليس لغيره الا أن يجعله له كذا في فتح القدير * قال الخصاص في وقفه اذا فعل ذلك مرة فليس له أن يغير به بعد ذلك فان أراد أن يكون له ذلك أبدا ما عاش يزيد ويتقصد ويدخل ويخرج مرة بعد مرة قال بشرط ذلك وان اشترط الواقف هذه الاشياء لانسان مادام حيا فله ذلك كذا في المحيط * ولو شرط لنفسه مادام حيا ثم للتولي من بعده صح ولو جعله للتولي مادام الواقف حيا لم يملكه مدته حياته فاذا مات الواقف بطل وليس للشرط له ذلك أن يجعل لغيره أو يوصي به له كذا في البحر الرائق * اذا قال أرضي صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على أن أضع غلثا حيث شئت جازوله أن يضع غلثا حيث شاء فان وضع في المساكن أو في الحج

الغائب فاذا حضر الغائب أخذ الربع بغير بيته * دار في يد رجل أقام أخوه البينة أنها كانت دار أبيه مات وتركها ميراثا له ولاخيه ذي اليد لا وارث له غيرهما وأقام رجل أجنى البينة أنم اداره والذي في يده الدار يحجده دعواهما ويقول الدار لي لم أرهما من أبي فان القاضي يقضى بثلاثة أرباع الدار لأجني والمدعى ولا شيء الذي يدعى * دار في يد رجل أقام رجل البينة أن صاحب اليد باع منه نصفا شائعا منها بألف درهم وأقام رب الدار البينة أنه باع منه نصفا معلوما من الدار بألفي درهم فان القاضي يقضى بينة البائع يبيع النصف المعلوم بألفي درهم ويقضى أيضا يبيع النصف من النصف الباقي بخمس مائة درهم وان أقام البائع البينة أنه باع منه عشر غير مقسوم بألف درهم وأقام المشتري البينة أنه اشترى منه نصف مقسوم بمائة درهم فان القاضي يقضى له بعشر النصف الذي لم يدع شراؤه بخمس مائة درهم بينة البائع عليه وأما النصف المقسوم يقضى للمشتري تسعة أعشار هذا النصف يتبعين درهمهما والعشر الباقي من هذا النصف بخمس مائة درهم بينة البائع لان بينة البائع فيه قامت على فضل الثمن * عبد في يد رجل أقام رجل البينة أنه باع من الذي في يده بألف درهم ورطل من خروجهو يملكه وأقام رجل آخر البينة أنه باع من الذي في يده بألف درهم وخنزير ورومي ملكه والذي في يده يتكردعواهما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يرذ العبد على المدعين نصفين ونصف في يده لكل واحد منهما نصف قيمته وكذا لو أقام كل واحد منهما البينة أنه باع من الذي في يده

ببغافاسدوا هذا اذا اقام البينة على اقرار الذي في يديه بذلك فان اقام كل واحد منهم ما البينة على معاينة البيع وقبض العبد فان كان العبد قائماً أخذ العبد بينهما نصفين لاشئ لهما غير ذلك وان كان العبد مستمداً كان ما يأخذان قيمة واحدة بينهما لاشئ لهما غير ذلك * دار في يد رجل ادعاهما رجلان اقام كل واحد منهما البينة أنها داره آخرهما من الذي في يديه شهر عشرة دراهم وأنه سكنها شهر والذى في يديه ينكر دعواهما ويقول الدار لي فانهم ما يأخذان الدار منهم ما يأخذان منه عشرة دراهم تكون بينهما استحساناً وفي القياس يأخذ كل واحد منهما عشرة دراهم * عبد في يد رجل ادعاهما رجلان اقام كل واحد منهما البينة أنه باعه من الذي في يديه بمائة على أن المشتري بالخيار فيه وقتما علوما والذي في يديه ينكر دعواهما ما يدعيه لنفسه فان الذي في يديه العبد يكون بالخيار يدفعه الى أبيه ماشاء وعليه منه لا آخر ولو كان كل واحد من المدعين يدعي الخية لنفسه فان نقض البيع فان الذي في يديه العبد يدفع العبد اليه ما نصفين ولا يغرم لهما شيئاً * ولو كانا اقاما البينة على اقراره بذلك ثم اختارا نقض البيع رد العبد اليه ما يرضى لهما قيمة العبد نصفين ولو أنهما لم يقيما البينة على الاقرار وانما اقاما البينة على البيع واختارا المضاء البيع قبل قضاء القاضى لهما كان عليه الثمن لكل واحد منهما اذا قضى القاضى بالبيع وللمشتري بالخيار لتفرق الصفقة فان قضى القاضى بينهما ما بالعبد بينهما نصفين في وقت خيارهما ثم اختارا (٤٠٣) نقض البيع فالجواب فيه كالجواب فيما اذا اختارا نقض البيع

قبل قضاء القاضى لهما ولو أجاز أحدهما البيع قبل أن يقضى القاضى لهما ما بالعبد نصفين واختارا الآخر نقض البيع كان الذي في يديه بالخيار ان شاء قبل كل نصف بنصف الثمن وان شاء ترك * رجلان ادعيا دارا في يد رجل اقام أحدهما البينة أن هذه الدار كانت دار فلان مات منذ سنتين وتركها ميراثا له وأقام آخر البينة أن فلان مات منذ سنة واحدة وتركها ميراثا له والذي في يديه ينكر دعواهما ويدعي لنفسه قال محمد رحمه الله تعالى هي بينهما نصفان ولا يعتبر التاريخ في الموت * ولو اقام

أوفي انسان بعينه فليس له أن يرجع عنه وكذلك لو قال جعلتها فلان أو أعطيتها فلان فلا يراد رجوع عنه ولو وضع في فريق بعد فريق جاز ولو وضعها في نفسه بطل الوقف وهذا انما يتأتى على قول هلال رحمه الله تعالى بخلاف ما لو قال على أن أعطي غلته من شئت أو أدفع من شئت ولو قال أرضي صدقة موقوفة على أن لي أن أعطي غلته من شئت من ولدي فالوقف صحيح وله أن يعطي من شاء من ولده كذا في المحيط * اذا وقف أرضه على أن يعطي غلته من شاء جاز الوقف وله المشيئة في صرف الغلة التي من شاء واذا مات انقطعت مشيئته كذا في محيط السرخسي * وليس للواقف أن يأكل من غلته كذا في الحاوي * وان مات الواقف قبل أن يجعل الغلة لواحد من الناس كانت الغلة للفقراء كذا في المحيط * واذا شرط أن يعطي غلته من شاء أو قال على أن يضعها حيث شاء فله أن يعطي الاغنياء كذا في القنية * وان شاء أن يصرفها الى رجل غنى بعينه جازت المشيئة ولو شاء أن يصرفها الى فقير بعينه جازت المشيئة والغلة له مادام حيا وليس له أن يحولها عنه الى غيره فاذا مات فله أن يعطي غيره ممن شاء وان صرفها الى الاغنياء دون الفقراء فالمشيئة باطلة وان شاء صرفها الى الاغنياء والفقراء جميعا يبطل الوقف قياسا ولا يبطل الوقف استحسانا ولا يبطل مشيئته فصارت الغلة للفقراء هكذا في محيط السرخسي * ولو جعل غلته فلان سنة جاز وله أن يجعلها بعد ذلك لمن شاء وان جعل غلته لرجلين فالغلة بينهما ما عاشا فان مات أحدهما فالحق نصف الغلة ولو قال جعلت غلته للوالدين صح كما لو وقف غلته في الابتداء كذا في المحيط * ولو جعل غلته لولده جاز كذا في الحاوي * رجل وقف ضيعة وشرط الواقف أن يعطي القيم غلته من شاء جاز وللقيم أن يعطي الاغنياء والفقراء كذا في فتاوى قاضيان * ولو وقف في مرضه على أن يعطي فلان غلته من شاء فاختر الوصي أن يضع ذلك في ولد الميت لا يجوز ويبطل الوقف قياسا وفي الاستحسان الوقف على الصحة لان أصله وقع صحيحا لان الواقف جعل لفلان المشيئة فان شاء ما يصح به الوقف يصح والا يبطل مشيئته كذا في المحيط * ولو قال على أن يعطي فلان غلته من شاء فهو جائز وله أن يعطي من شاء في حياة الواقف وبعد وفاته فكانه قال يعطيها في حياتي وبعد وفاتي

أحدهما البينة أن هذه الدار كانت لفلان الميت منذ ثلاث سنين ثم مات وتركها ميراثا له وأقام آخر البينة أن هذه الدار كانت لفلان الميت غير الاول منذ سنتين مات وتركها ميراثا له في هذا الوجه الذي اقام البينة على ثلاث سنين لانهم وقتوا الملك * رجل ادعى عينا في يد رجل أنه له ورثه من أبيه والشهود شهدوا أنه كان في يد مورثه لا تقبل شهادتهم ولو أقر المدعى عليه بذلك يجبر على التسليم الى المدعى * رجل ادعى دارا في يد رجل أنها له اشتراها من ذي اليد بكذا ونقد الثمن وقبضها وأقام ذو اليد البينة أنها لفلان الغائب أو دعيناها تقبل بينة المدعى عليه وتدفع عنه خصومة المدعى لان المدعى ادعى عليه عقدا تناهى أحكامه فبقي دعواه دعوى الملك فاذا اقام المدعى عليه البينة على الوديعة تدفع عنه الخصومة * لو ادعى عينا في يد رجل أنه له اشتراها من ذي اليد بألف درهم ونقد الثمن فأقام البينة على ذلك وصاحب اليد يقول هو عنسدي وديعة لفلان ولم ينظر عدالة شهود المدعى حتى حضر المقر له فانه يدفع الى المقر له فاذا ظهر عدالة شهود المدعى يقضى له بذلك البينة ولا يكون ذلك قضاء على المقر له حتى لو اقام المقر له البينة بعد ذلك أنه ملكه كان أودعه الذي في يديه يقبل بينته وهذا المسئلة على وجوه ثلاثة أحدها هذه البينة لو اقام المدعى شاهدا واحدا فخر المقر له ثم اقام شاهدا آخر وهذه المسئلة الأولى سواء في جميع ما ذكرنا والثالثة لو لم يقيم المدعى شاهدا حتى حضر المقر له وسدق الذي في يديه فانه يؤمر بالتسليم الى المقر له فان اقام المدعى شهودا قضى له ويكون

ذلك قضاء على المقر له حتى لو أقام المقر له البينة أنه كان أودعه الذي في يديه لا يقبل بينته * رجل في يديه مال لرجل غائب مات الغائب فقام رجل وادعى أنه ابنه وصدقه ذواليد فان القاضي يتلوم ولا يدفع المال الى المدعى سواء قال ليت وارث آخر أو لم يقل فان ظهر له وارث آخر ولا دفع المال اليه وتقدير هذه التلوم مفوض الى القاضي وقدر الطحاوي رحمه الله تعالى مدة التلوم بالحول * قيل ماذا كرا الطحاوي رحمه الله تعالى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فأما أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى التقدير * عين في يد رجل جام رجل وادعى أنه له اشتراه من فلان الغائب وصدقه في ذلك صاحب اليد فان القاضي لا يأمره بالتسليم الى المدعى * ولو ادعى رجل ديناً على رجل وادعى المدينون البراءة وقال لي بينة حاضرة على ذلك في المصر قال الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده رحمه الله تعالى يؤجله القاضي ثلاثة أيام ولا يأمره بإدائه المال في الحال ولو أجهل الى المجلس الثاني جاز أيضاً وقيل فيه خلاف بين أبي حنيفة وابن أبي ليلى رحمه الله تعالى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يأمره بإدائه المال ولا يؤجله * رجل أمر رجلاً بأن يقضي دينه الذي لفلان عليه فقام المأمور وقال قضيت وأراد أن يرجع به على الأمر فقال الأمر ما كان لفلان على دين ولا أمرت بك بالقضاء ولا أنت قضيت شيئاً والذي له الدين غائب فأقام المأمور بينته على الدين والأمر بالقضاء وقضاء الدين قبلت بينته ويقضى (٤٠٤) القاضي بجميع ذلك ويكون ذلك قضاء على الغائب * ولو أن رجلاً أحضر رجلاً

وادعى أن له على فلان الغائب ألف درهم وأن الذي أحضره كفل له بهذا المال عن الغائب وأنكر المدعى عليه الدين والكفالة فأقام المدعى البينة على ما ادعى فبات بينته ويقضى له على الحاضر ولا يكون ذلك قضاء على الغائب إلا أن يدعى المدعى الكفالة بأمره وشهوده شهدوا بذلك أيضاً فيقضى على الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب * ولو أن المدعى ادعى على الحاضر أنه كفل عن فلان الغائب بكل مال له على فلان الغائب وله على الغائب ألف درهم وشهد الشهود بذلك ففي هذا الوجه يقضى على

والأمر أن لا يعطى بعد وفاة الواقف فان مات الذي جعل اليه المشيئة فالغلة للفقراء ولمن جعل اليه المشيئة أن يعطى ولده ونسله ويعطى ولد الواقف ونسله وليس له أن يعطى نفسه ولا يخرج المشيئة عن يده بقوله اعطيت نفسي فان جعل غلته للواقف بطل الوقف على قول من لا يجيز وقف الرجل على نفسه وكذلك لو جعل غلته للواقف سنة كذا في الطحاوي * بخلاف ما إذا جعل الواقف المشيئة الى نفسه في إعطاء الغلة فاعطى نفسه حيث لا يبطل الوقف ولو قال فلان جعلت للاغنياء بطل الوقف كذا في المحيط * لو وقف أرضه على بني فلان على أن له أن أعطي غلته من شئت فشاء صرفها الى واحد من بني فلان بعينه جازت مشيئته وان شاء صرفها الى جميعهم جاز ويصرف الغلة اليهم جميعهم بالسوية لان قوله من شئت كلمة عامة فتم الكل ولو شاء صرفها الى غير بني فلان بطلت المشيئة كذا في محيط السرخسي * اذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على بني فلان على أن أعطي غلته من شئت منهم فله أن يعطى من شاء منهم فان قال لأشياء أن أعطي أحدا منهم فالغلة لهم وقد أطل مشيئته فصار كأنه لم يشترط لنفسه مشيئة ولو قال صدقة موقوفة على بني فلان وسكت وكذلك لو مات الواقف فالصدقة لبني فلان فان قال جعلت الغلة لابن فلان دون اخوته جاز ولم يكن له أن يحولها وله أن يفضل بعضهم على بعض وأن يحرم بعضهم وله أن يعطى جميع بني فلان في الاستحسان فان مات الذي جعل الغلة له فمشيئته ثابتة بعد ذلك كذا في الطحاوي * ولو شاء كلهم بطلت ويكون للفقراء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قياساً وعندهما جازت ويكون لبني فلان استحساناً بناء على أن كل من لا تتبع بعض عنده وللبيان عندهما كذا في البحر الرائق * فلو شاء الواقف بعضهم ثم مات الواقف ومات ذلك البعض منهم فنصيبهم يصرف الى الفقراء ولو شاء غير بني فلان فالمشيئة باطلة كذا في محيط السرخسي * فان قال وضعت في بني فلان ونسليهم جازت مشيئته في بني فلان وليس لاولادهم ونسليهم شيء كذا في الطحاوي * اذا قال أرضي صدقة موقوفة على بني فلان على أن لي أن أفضل من شئت منهم كان ذلك جائزاً ويكون له أن يفضل من شاء ولو رد المشيئة فقال لأشياء او مات كانت الغلة بين

الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب سواء ادعى الكفالة بأمر أو غير أمر * رجل أراد أن يثبت دينه على غائب بنى فالحيلة له أن يكفل رجل للمدعى بكل مال المدعى على فلان الغائب فيجبر المدعى كفالاته في المجلس ثم يدعى المدعى المال المقدر الذي يريد اثباته على الغائب فيقر الكفيل بالكفالة ويكره دينه على الغائب فيقيم المدعى بينته بذلك الدين على الغائب فيقبل بينته ويقضى له بذلك المال على الغائب ثم يبرئ المدعى الكفيل عن المال فيبقى المال على الغائب * دار في يد رجل ادعى رجل أنها كانت لايه مات وتر كها ميراثه والذي في يديه يقول هي لي وشهد شهود المدعى أنها كانت لابي المدعى مات وتر كها ميراثه وأنهم لا يعلمون له وارث غيره فان القاضي يقبل شهادتهم ويقضى بها للمدعى ويدفع الدار اليه كما لو ادعى أنها كانت لايه اشتراها منه في صحته بألف درهم وشهد الشهود بذلك فانه يقبل شهادتهم ويقضى بالدار له وهذه أربعة ألقاظ اذا شهدوا بها يقضى بها للمدعى أحدها هذه والثانية اذا شهدوا أنها كانت ملكاً له والثالثة اذا شهدوا أن أباه كان يسكن هذه الدار * والرابعة اذا شهدوا أن أباه كان يملك هذه الدار ففي هذه الألقاظ الاربعة ان جزوا الميراث فقالوا مات وتر كها ميراثه قبلت شهادتهم ويقضى له في قولهم وان لم يجزوا الميراث فقالوا كانت لايه أو قالوا كانت ملكاً له أو قالوا كانت لحده أي له ولم يقولوا مات وتر كها ميراثه لا تقبل هذه الشهادة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وتقبل في قول أبي يوسف الآخر

* وان شهدوا على اقرار المدعى عليه بشئ من ذلك يكون اقرارا منه بالملك للمدعى ويؤمر بالتسليم اليه * ولو شهدوا أن أباه مات في هذه الدار
لا تقبل شهادتهم ولا يقضى بشئ لانهم لم يشهدوا بالملك لليت ولهذا الوأقر المدعى عليه بهذا اللفظ لا يكون اقرارا * ولو شهدوا أن أباه مات
وهذه الدار في يديه أو شهدوا أن هذه الدار كانت في يديه يوم مات يقبل ويقضى بها للمدعى وان لم يجزوا الميراث لانهم لم يشهدوا بيد الميت عند
الموت فقد شهدوا به بالملك عند الموت والشهادة بالملك لليت عند الموت شهادة لا تنقل الى الوارث وكذا لو شهدوا أن أباه مات وهو ساكن
فيها يقبل ويقضى بها للمدعى * ولو شهدوا أن أباه مات في هذه الدار أو شهدوا أن أباه كان في هذه الدار حين مات أو حتى مات فيها لا تقبل وكذا
لو شهدوا أن أباه دخل هذه الدار ومات لا تقبل لانهم لم يشهدوا به بالملك ولهذا الوأقر المدعى عليه أنه كان فيها أو كان داخلها لا يكون اقرارا
ولو شهدوا أن أباه مات وهو لا يس هذا الثوب أو هذا الخاتم وصاحب اليد يجحد يقبل شهادتهم ويقضى به للابن وان كانت دابة فشهدوا أن
أباه مات وهو راكب هذه الدابة أو شهدوا أن أباه مات وهو حامل هذا المتاع يقبل ويقضى به للوارث * ولو شهدوا أنه مات وهو قاعد على
هذا البساط أو على هذا الفراش أو نائم عليه لا تقبل ولا يقضى بشئ * ولو ادعى دارا في يد رجل ميراثا عن أبيه فشهدوا أنها كانت لابيهم يوم
مات وتركها ميراثا له قضى للوارث * وكذا اذا شهدوا أنها كانت لابيهم يوم مات وهو ابنه ووارثه * وان شهدوا أنه

(٤٠٥)

ابنه ولم يذكروا أنه وارثه
ذكر في الزبادات أنه ابنه
ووارثه قالوا انما ذكر ذلك
لزالة وهم الرضاع والاصح
أن قوله ووارثه وقع اتفاقا
فانه ذكر في الاب والام هو
أبوه وأمه وجوزا الشهادة
وان لم يذكروا وارثه * وهذا
فمن لا يجب بغيره فان
كان يجب بغيره كالحمد
والاخ والعم لابد أن يذكروا
هو وارثه ويشترط أيضا
انهم لا يعلمون له وارثا غيره
* رجل طلب الميراث وادعى
أنه عم الميت يشترط لصحته
أن يفسر فقول عمه لابي
وأمه وأولايه وأولامه ويشترط
أيضا أن يقول ووارثه
لا وارث له غيره * واذا أقام
البينة لا بد للشهود أن

بني فلان بالسوية ولو حرم بعضهم ليس له ذلك وكذلك لو وقف على بني فلان على أن لفلان أن يفضل من شاء
منهم كان لفلان أن يفضل من شاء منهم كذا في المحيط * ولو جعل نصف الغلة لواحد بينه والنصف الآخر
للباقين جاز ويكون النصف لهذا الواحد والنصف الآخر بينه وبين الباقين بالسوية لانه خصه بفضل
النصف والتفضيل بالنصف يقتضى اشتراكه في النصف الباقي ولو قال أن أخص بفلان من شئت فخص
واحد بالنصف جاز ولا شركة له في الباقي ولو شاء جميعهم جازت المشيئة هكذا في محيط السرخسي * ولو قال
أرضي صدقة موقوفة على أنى أن أخص من شئت منهم فهو كما قال وله أن يخص من شاء منهم ولو دفع الكل
الى واحد منهم جاز ولو دفع الكل الى السك القياس أن لا يجوز غلا بكلمة من وفي الاستحسان يجوز ولو
قال لأخص واحدا منهم هذه السنة جاز وكان بينهم بالسوية كذا في المحيط * ولو قال على أن أكرم من شئت
منهم فخرهم الارجلا جاز وليس له أن يحرمهم جميعا في القياس وفي الاستحسان له ذلك وليس له أن يردّها
عليهم وصرار الوقف للفقراء ولو قال حرمتهم غلة هذه السنة فليس لهم حق في غلة تلك السنة وهي للفقراء
والمشيئة ثابتة فيما بعد ذلك فان مات قبل أن يحرم أحدا منهم فالغلة بينهم جميعا * ولو قال على أنى أن
أخرج من شئت منهم فأخرج واحدا أو الجميع جاز وصرار الغلة للفقراء وان أخرج واحدا ثم أراد أن يدخله
لم يكن له ذلك وصرار الوقف على الباقين لان المشيئة في الاخراج دون الادخال كذا في الحاوي * ثم ان كان
في الوقف غلة وقت الاخراج ذكر هلال رجه الله تعالى أنه يخرج منها خاصة وعلى قياس ما ذكر في وصايا
الاصل والجامع الصغير أنه يخرج عن الغلة أبدا فانه لو أوصى بغلة بستانه وفي البستان غلة يوم موت الموصي
فله الغلة الموجودة وما يحدث في المستقبل أبدا وعلى رواية هلال رجه الله تعالى له الغلة الموجودة دون
ما يحدث وهو المحكى عن بعض أصحابنا كذا في محيط السرخسي * وان أخرج بأن قال أخرج فلانا أو
فلانا جاز والبيان اليه فان لم يبين حتى مات فالغلة تقسم على رؤس الباقين فيضرب لهذين بسهم فان
اصطالحا أخذاه بينهم وان أبيا أو أبي أحدهما وقف الامر حتى يصطالحا كذا في البحر الرائق * ولو قال

نسبوا الميت والوارث حتى يلتقي الى أب واحد ويقول هو وارثه لا وارث له غيره * وكذلك في الاخ والجد اذا شهدوا أنه جد الميت أبو أبيه
لا بد أن يقولوا هو وارثه لا وارث له غيره فان شهدوا بذلك أو شهدوا أنه أخ الميت لابيهم وأمه وأولايه ووارثه لا يعلمون له وارثا غيره جاز ولا يشترط
في هذا ذكر الاسماء * رجل مات فأقام رجل البينة أنه وارث الميت وان قاضي بلد كذا فلان بن فلان قضى بأنه وارثه لا وارث له غيره
وأشهدنا على قضائه ولا ندري بأي سبب قضى بوراثته فان القاضي يسأل المدعى عن السبب الذي قضى به فان بين سببا عمل به في حقه ولا
يكون ذلك قضاء بذلك السبب لانه لا يدري أن القاضي قضى بذلك السبب أم لا لكن لما احتل ذلك أنه قضاء الاول * رجل مات فحضر واحد
من الورثة وادعى دارا في يد رجل أن هذه الدار كانت لابيهم مات وتركها ميراثا له ولورثته وكذا عدد الورثة فان القاضي يقبل بينته ويقضى
بالدار لابيهم ويدفع الى المدعى حصته ويترك حصته للورثة في يد المدعى عليه عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وعند صاحب رجه الله
تعالى يضعها على يدي عدل * ولو ادعى دارا في يد رجل أنها كانت لابيهم مات وتركها ميراثا له وأقام على ذلك بينة وشهدوا أنه مات وتركها
ميراثا له أو قالوا مات وهو وارثه ولم يذكروا عدد الورثة ولا جهة الورثة وما قالوا ولا نعلم له وارثا آخر ولا قالوا مات وتركها
ميراثا لورثته ولم يذكروا الورثة فان القاضي لا يقبل شهادتهم ولا يدفع اليه شيئا وان قالوا هو ابنهم ولم يقولوا لا نعلم له وارثا آخر فان القاضي يتأني

زما نانا ثأني ولم يظهر له وارث آخر فانه يدفع اليه الدار ولا يأخذ منه كفيلا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنده ما يأخذ هذا اذا كان هذا الوارث ممن لا يحجب بغيره كالأب والام والابن فان كان ممن يحجب بغيره كالأخ والعلم والجدة فانه لا يدفع اليه شيئا وان كان الحاضر ممن لا يحجب بغيره لكن يقتل نصيبه مرة ويكثر أخرى كالزوج والزوجة ثبت بخصومة مال الميت شهد الشهود أنه لا وارث له غيره أو لم يشهدوا إلا أحد الورثة ينتصب خصمهما عن الكل في اثبات مال الميت على كل حال ثم يطرأ شاهد الشهود أنه لا وارث له غيره وكان زوجا يعطى له النصف على قول محمد رحمه الله تعالى وان كانت امرأة يعطى لها الربع وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان في رواية كما قال محمد رحمه الله تعالى يعطى له أو فورا النصيبين وفي رواية يعطى له أقل النصيبين الثمن للمرأة والربع للزوج ولا ييوسف رحمه الله تعالى فيه أربعة أقاويل في قول كما قال محمد رحمه الله تعالى وفي قول يعطى أقل النصيبين وفي قول يعطى للمرأة ربع الثمن وفي رواية يعطى لها ربع التسع ويجعل كانه مات عن أبوين وابنتين وأربع نسوة وفي الزوج لمحمد رحمه الله تعالى قول واحد يعطى له النصف ولا ييوسف رحمه الله تعالى فيه ثلاثة أقاويل في قول كما قال محمد رحمه الله تعالى وفي قول له الربع وفي قول له خمس المال ويجعل كأنهم ماتت عن ابنتين وأبوين وزوج وأصل المسئلة من اثني عشر ونقول لاجل الزوج الى خمسة (٤٠٦) عشر له ثلاثة من ذلك * وان مات الرجل عن امرأة حبل أو أم ولد حبل وورثة فان القاضي

أخرج فلانا لابل فلانا خراجيما ولو قال على أن أدخل من شئت فله أن يدخل من أحب وليس له أن يخرج منهم أحدا فان مات قبل أن يدخل أحد فالغلة لهم فان قال أدخلت فلانا غلما أبدا فهو كما قال ولو قال على ولد عبد الله على أن لي أن أدخل فيه ولد زيد لم يكن له أن يدخل فيها غيره ولد زيد له أن يدخل ولد زيد كله م ويكونون أسوة لولد عبد الله فان قال لأشأ أن أدخلهم فقدا نطعت مشيئته فيهم والوقف لولد عبد الله كذا في الحاوي * رجل وقف وقفا على أمهات أولاده الامن تزوج فانه لا شيء لها فتزوجت واحدة منهم ثم طلقها فهدا على وجهين اما أن لم يشترط الواقف في الوقف أن من تزوجت فطلقها زوجها فلها أيضا أو شرط في الأول لا شيء لها لانه استثنى من تزوج وفي الوجه الثاني لهذا لانه استثنى من هذا المستثنى من طلقها زوجها والاستثناء من الثاني اثبات وكذلك لو وقف على بني فلان الامن خرج من البلد فخرج بعضهم ثم عاد وكذلك لو وقف على بني فلان ممن يتعلم العلم وترك بعضهم ثم اشغلت فهو على هذين الوجهين أيضا كذا في الواقعات الحسامية * وفي وقف الخصاص لو أن رجلا جعل أرضه صدقة موقوفة على ولده ونسله وعقبه أبدا ماتا سلاوا ومن بعدهم على الفقراء والمساكين وشرط في الوقف أن كل من انتقل من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى الى مذهب الشافعي رحمه الله تعالى خرج من الوقف فهو على ما شرط فلو خرج واحد منهم الى مذهب الشافعي رحمه الله تعالى خرج من الوقف ولو ادعى بعضهم على بعض أنه انتقل من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى الى مذهب الشافعي رحمه الله تعالى وأنكر ذلك المدعي عليه فالقول في ذلك قوله وعلى المدعي بينة على ذلك كذا في الذخيرة * ولو وقف على أولاده وشرط أن من انتقل الى مذهب المعتزلة صار خارجا فان انتقل منهم واحد صار خارجا وكذلك لو كان الواقف من المعتزلة وشرط أن من انتقل الى مذهب أهل السنة صار خارجا اعتبر شرطه ولو شرط أن من انتقل من مذهب أهل السنة الى غيره فصار خارجا أو رافضيا خرج فلوارثه والعباد بالله عن الاسلام خرج والمرأة والرجل سواء فلو شرط أن من خرج من مذهب الاثبات الى غيره خرج فخرج واحد ثم عاد الى مذهب الاثبات لا يعود الى الوقف الا بالشرط وكذلك لو عين الواقف

بؤخر القصة الى أن يظهر حكم الحبل فان أو التأخير وطلبوا تعجيل القصة بوقف القاضي نصيب الجنين عند الكل وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بوقف نصيب أربع بنين وعند محمد رحمه الله تعالى بوقف نصيب غلامين لاحتمال أنها تلد غلامين وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى بوقف نصيب غلام واحد لان في العادة تلد ولدا واحدا وعليه الفتوى وعنه في رواية بوقف نصيب غلامين كما قال محمد رحمه الله تعالى * رجل مات وله ابنان أحدهما حاضر والآخر غائب فأحضر الحاضر رجلا أحشيا وادعى أن له على أبيه ألف درهم دين ولا يبيعه على

هذا الرجل الاجنبي ألف درهم لا مال لابي غير هذا الا فقا لواقبل بينة الابن الحاضر في اثبات دين الميت على الاجنبي ولا مذهب تقبل في اثبات دين الابن على الاب لانه ليس معه خصم ولا يقضي له بشي من الالف التي يقضي بها على الاجنبي لانه زعم أنه لا ميراث له فيوقف ذلك حتى يحضر الاخ * رجل ادعى دارا في يد رجل أنه له وأقام الذي في يديه الدار بينة أن فلانا الغائب كان ادعى هذه الدار واستحقها من يده ودفعها القاضي الى المستحق ثم انه أجراها الذي هو فيها لا تقبل بينة ندى البدي على هذا لانه أقر أن يده كانت بخصومة قبل الاستحقاق وهو ليس بخصم في اثبات الاستحقاق * رجل ادعى دارا في يد رجل وبين حدودها فأنكر المدعي عليه ذلك فقام من عند القاضي ثم جاء المدعي بينة فشهدوا على المدعي عليه أنهم مالقا قاما من عند القاضي أقر المدعي عليه أن الدار التي خاصمه هذا المدعي فيها هذا المدعي ولم يذ كر حدود الدار في اقراره وانما لانعرف الدار ذكر في المنتقى أنه يجوز ويقضي بها المدعي وكذلك لم يشهد الشهود أنه قال الدار التي خاصمه المدعي فيها ولكنهم قالوا نشهد أن المدعي عليه قال الدار التي في سكة كذا حدودها كذا التي في يدي دار المدعي فانه يقضي بها المدعي * رجل مات فقامت امرأته أولاده الميراث وهم كبار كلهم وأقروا أنها زوجته ثم وجدوا شهودا أن زوجها كان طلقها ثلاثا فانهم يرجعون عليها بما أخذت من الميراث وكذلك قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى في امرأة اختلعت زوجها بما لم تملكه ثم أقامت بينة أنه كان طلقها ثلاثا فقبل الخلع وكذلك الرجل اذا قام أخ

امرأته ميراثاً أو أقر الأخ أنه ميراثها وأقر أن هذا زوج وهذا أخ ثم أقام الأخ البيعة أن الزوج كان طلقها ثلاثاً فافلح جازر ويرجع الأخ فيما أخذ الزوج من الميراث * وإذا اقتسم القوم داراً والمرأة مقرّة بذلك وأصحابها الثمن فغزل لها طائفة من الارض ثم ادّعت أن الزوج أصدقها ما بها في صحته أو ادّعت أنها اشتترت ما منه بصدقه لا تقبل بينهما * وكذلك إذا اقتسموا أرضاً فأصاب كل انسان طائفة بجميع ميراثه عن أبيه ثم ادّعى أحدهم في قسم الآخر بناءً أو تخلاً وزعم أنه هو الذي بناه وغرسه وأقام البيعة على ذلك لا تقبل لان القسمة السابقة اقرار منه أن جميع ذلك ميراث لهم عن أبيهم وأن هذا القسم صار ميراثاً لأخيه * ولو أن رجلاً أقر أن فلان مات وترك هذه الارض أو هذه الدار ميراثاً ثم ادّعى بعد ذلك أن الميت أوصى له بالثلث قبل بينته وأقراره السابق لا يخرج منه من دعوى الوصية وكذا لو ادّعى ديناً قبل الموت لأن محل الدين والوصية التركة والموت بوصف بأنها ميراث وإن كان فيها دين أو وصية * وكذلك ورثة أقر واجمعاً أن هذه المواضع ميراث بيننا عن أبينا ثم ادّعى أحدهم أن ثلث هذه المواضع وصية من أبي لبقى الصغير فلان وأقام البيعة تقبل بينته * رجل ادّعى أنه تزوج هذه المرأة فأكثر ثم مات الرجل فخامت تدعى ميراثه كان لها الميراث وكذا لو كانت المرأة ادّعت النكاح فأكثر الرجل جلس ثم ماتت فطلب الرجل ميراثها وزعم أنه كان تزوجها كان له الميراث هكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى (٤٠٧) في النوادر * ولو أن امرأة ادّعت على زوجها أنه طلقها ثلاثاً

فأنكر الرجل ذلك ثم مات وطلبت ميراثها عنه لا يكون لها الميراث وكذا لو كذبت نفسها قبل موته وزعت أنه لم يطلقها * دار في يد قوم من ميراث ادّعى رجل أنه اشتري من بعضهم نصيبه الذي ورث عن أبيه من هذه الدار وهو غائب وأقر الحاضرون فيها بحق الغائب ونصيبه من ميراثه عن أبيه وقالوا لا ندري اشتريت أم لا ولا ندفع اليك حصّة الغائب منها فأحضر المدعى شهوداً فشهدوا له بالشراء من الغائب لا تقبل بينته * ولو قالوا هذه الدار لنا لاحق للغائب فيها قبلت بينته المدعى * ثلاثة أخوة ورثوا

مذهباً من المذاهب وشرط أن من انتقل عنه خرج اعتبر بشرطه وكذا الوشرط أن من انتقل من قرابته من بغداد لاحق له اعتبر لكن هذا إذا عاد إلى بغداد رد إلى الوقف كذا في البحر الرائق * إذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبداً على زيد وعمرو وما عاشا ومن بعدهما على المساكين على أن يبدأ بزيد يعطى من غلته في كل سنة ألف درهم ويعطى عمرقوته لسنة فهو جائز على ما قال فان فضل بعد ذلك من الغلة شيء كان بينهما وإن لم يكن غلته سنة الألف درهم يعطى ذلك زيداً وكذلك إذا كان أقل من ألف فذلك كله لزيد فان مات زيد ثم جاءت غلته السنة يعطى عمرقوته لسنة فان كانت الغلة ثلاثة آلاف درهم وقوت عمرو سنة ألف درهم دفع اليه ألف درهم ويكون له تمام نصف الغلة وذلك خمسة مائة ويكون ألف درهم وخمسة مائة للمساكين فان لم يمت زيد ومات عمرو أعطى زيد ألف درهم سمي له وتتمام نصف الغلة ويكون الباقي للمساكين ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على زيد وعمرو وخالد يبدأ بزيد يعطى من غلته هذه الصدقة أبداً ما عاش ثم عمرو فيكون له غلته هذه الصدقة أبداً ما عاش ثم بخالد فيكون له غلته هذه الصدقة أبداً ما عاش ثم ينفذ ذلك على ما ذكر من تقديم بعضهم فإذا انقضوا كانت الغلة للغنم كذا في المحيط * في سير العيون حبس فرساً في سبيل الله عشر سنين ثم هي مردودة على صاحبها فهو باطل وعن يوسف بن خالد السمتي أسأله لال رحمه الله تعالى أن الوقف جائز والشرط باطل كذا في الذخيرة * ولو جعل فرسه في الجهاد أو في السبيل على أن يمسه مادام حي أصح لأنه لو لم يشترط كان له ذلك والجعل في السبيل أن يجاهد عليه فان أراد أن ينفع به في غير ذلك ليس له ذلك ولو أجره لا يصح إلا إذا احتاج إلى النفقة كذا في الوجيز * ومن الشروط المعترضة ما صرح به الخصاص لشرط أن لا يؤجر المتولى الارض فان أجرها فاجازتها باطلة وكذا إذا اشترط أن لا يعامل على ما فيها من نخل أو أشجار وكذا إذا اشترط أن المتولى إذا أجرها فهو خارج عن التولية فإذا خالف المتولى صار خارجاً ويولها القاضي من ينق بامتنه وكذا إذا اشترط أنه أن يحدث أحداً من أهل هذا الوقف حدثاً في الوقف يرد باطله كان خارجاً اعتبر فان نازع البعض وقال أردت تصحيح الوقف وقال سائر أهل الوقف

داراً من أبيهم فادّعى رجل أن أباهم غصبها ياه فنفوا فنكل واحد منهم عن اليمين وحلف الآخر أن وقدرت أو ما لا من أبيهم غير ذلك بضمن لنا كل قيمة حصصهم للدي ورخصة لنفسه من الدار على المدعى وإن نكل واحد أو أقر أنه كان ودبعة في يد أبيهم برخصته على المدعى ولا يضمن شيئاً لأن الودبعة لا تكون مضمونة ولو ادّعى شيئاً لايه وأقام البيعة أن هذا الشيء لايه مات وترك ميراثه وإن أباهم مات يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا أو أقامت امرأة البيعة أن أباهم تزوجها يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا أو أقامت المرأة البيعة على النكاح بعدما ثبت الابن موته يوم فان القاضي يقضى لكل واحد منهم ما يقضى للمرأة بالنكاح والصدوق والميراث وللأب الميراث وكذا لو أقامت امرأة أخرى بينة أنه كان تزوجها بعد نكاح الأولي يقضى بنكاحها أيضاً مع نكاح الأولي ويقضى لها ما بالميراث مع الابن ولا يشبه هذا ما لو ادّعى الابن أن فلان قاتل أباه وأقام البيعة وأرخ للقتل أنه قتله في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا ثم أقامت امرأة البيعة أنه تزوجها في يوم كذا بعد ذلك اليوم فانه لا يقضى بينة المرأة أن فلان وقت القتل يدخل في القضاء لأن المقتول يستحق حقاً على القاتل إما القصاص وإما الدية فإذا قضى بقتله وبوجوب الدية أو القصاص في ذلك الوقت لا يقبل البيعة على النكاح بعده بخلاف الموت فان الميت بموته لا يستحق شيئاً على أحد فإذا لم يدخل وقت الموت في القضاء لعدم تعلق الحكم به يطل التاريخ

ألا يرى أن امرأة لو أقامت البينة أنه تزوجها يوم النحر بالكوفة وأقامت امرأته أخرى أنه تزوجها يوم النحر من تلك السنة بخراسان فانه لا يقبل بينة الأخرى لما قلنا * ولو ادعى رجل على رجل أنه قتل أباه عمدا بالسيف منذ عشرين سنة وأنه وارثه لا وارث له غيره وجاءت امرأة معها أولادها أقامت البينة أن والدها تزوجها منذ خمس عشرة سنة وأن هذا أولاده منها ووارثه مع ابنه هذا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى استحسنت في هذا أن أجيز بينة المرأة وأثبت نسب الولد ولا يبطل بينة الابن على القتل ولو أقامت المرأة البينة على النكاح ولم تأت بولد فالبينة بينة الابن وله الميراث دون المرأة ويقتل القاتل وانما ذلك في النسب خاصة وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى * ولو ادعى دارا في يد رجل أن أباه اشتراه من ذي اليد بألف درهم ومات أبوه فجعد البائع صح دعواه وإن لم يذكر المدعى في دعواه أن أباه مات وتر كهاميرائه ثم القاضي يسأله البينة أن يشهدوا أنهم لا يعلمون له وارثا غيره فإذا أقام البينة على ذلك يقضى بشهادتهم ويأمر المدعى أن يتقدم الثمن ويقبض المبيع ولو كانت الدار في يد رجل غير البائع لا بد أن يقيم البينة أن أباه مات وتر كهاميرائه * ولو ادعى رجل دارا في يد رجلين فأقام البينة أن أحدهما باعه الدار وسلمها للآخر ولا يعرف الشهود الذي باع من الذي سلم فشهادتهم باطلة * رجل ادعى دارا في يد رجلين وأقام البينة أنه اشتراها من ذي اليد بألف درهم فقال ذو اليد (٤٠٨) لم أبع ثم أقام ذو اليد البينة أن المدعى قدر دعه الدار ذكر في الشهادات وقال

انما أردت ابطاله نظر القاضي في القوم الذين تنازعوا فان كانوا يريدون تصحيحه فله ذلك وإن كانوا يريدون ابطاله أخرجهم وأشهد على إخراجهم ولو شرط أن من نازع القيم وتعرض له ولم يقل لابطاله فنزاعه البعض وقال منعني حتى صار خارجا ولو كان طالبا حقه اتباعا للشرط كالمو شرط أن من طالبه بحقه فلامتولى إخراجهم وليس له إعادته بدون الشرط كذا في البحر الرائق

الباب الخامس في ولاية الوقف وتصرف القيم في الاوقاف وفي كيفية قسمة الغلة وفيما اذا قبل البعض دون البعض أو مات البعض والبعض حتى

الصالح للنظر من لم يسأل الولاية للوقف وليس فيه فسق يعرف هكذا في فتح القدير * وفي الاسعاف لا يولى الأمين قادر بنفسه أو بنائبه ويستوى فيه الذكرا والاتي وكذا الاعمي والبصير وكذا المحدث في قذف اذا تاب وبشرط للعصاة بالغوغمة وعقله كذا في البحر الرائق * وإن جعل ولاية الى من يخلف من ولده ولى القاضي أمر الوقف رجلا يخلف ولده ويكون موضع الولاية فتكون الولاية اليه وهذا استحسان وكذلك لو وصى الى صبي في وقفه فهو باطل في القياس ولكن استحسنت أن تكون الولاية اليه اذا كبر واذا جعل الى غائب نصب القاضي رجلا حتى اذا حضر الغائب ردت عليه كذا في الحاوي * ولا تشترط الحرية والاسلام للعصاة لما في الاسعاف ولو كان عبدا يجوز قياسا واستحسانا والذي في الحكم كالعبد فالأخرجهما للقاضي ثم أعتق العبد وأسلم الذي لا يعود الولاية اليهما كذا في البحر الرائق * وفي فتاوى محمد بن الفضل سئل عن شرط في أصل الوقف الولاية لنفسه ولأولاده قال يجوز بالاجماع كذا في التارخية * رجل وقف وقفاً ولم يذكر الولاية لاحد قيل الولاية للواقف وهذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن عنده التسليم ليس بشرط أما عند محمد رحمه الله تعالى فلا يصح هذا الوقف وبه يفتي كذا في السراجية * وقف ضبعة له وأخرجها من يده الى قيم ثم أراد أن يأخذها من يده فان كان شرط لنفسه في الوقف أنه العزل والاخراج من يد القيم

أقبل بينة ذي اليد وأبطل البيع وانكاره البيع لا يبطل بينته على الرد سواء كان المدعى عليه قال في انكاره لا يبيع بيننا أو قال لم يجز بيننا يبيع لأن من حقه أن يقول لم يكن بيننا يبيع لأن المدعى ادعى هذه الدار مرة ثم بدله فيها فردها على قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى انما تقبل بينة المدعى عليه على الرد اذا ادعى التوفيق وإن لم يذكر محمد رحمه الله تعالى ذلك * رجل باع من رجل جارية ثم غاب المشتري قبل القبض ولا يدري أين هو فأقام البائع بينة على ذلك فان القاضي يسمع بينته ويبع الجارية على

المشتري بطريق الحفظ والنظر له وينقد البائع الثمن ويستوفى منه بكفيل لاحتمال أن البائع استوفى الثمن أو أبرأ مكان المشتري عن الثمن فان كان فيه فضل أمسك الفضل للغائب وإن كان فيه نقصان فذلك على المشتري هذا اذا كان لا يدري مكان الغائب فان كان يعرف أين المشتري لا يبيع القاضي الجارية * رجل ادعى شراء من رجل فأنكر المدعى عليه البيع ثم إن باع ذلك ادعى البيع وأقام البينة لا تقبل بينته لأن البائع لما أنكر البيع أولاً ادعاه بعد ذلك وأنكر المشتري انفسخ البيع بمجوده ما فلا تقبل بينة البائع بعد ذلك (فصل في دعوى النكاح) امرأة ادعت على رجل أنه تزوجها فأنكر الرجل ثم ادعى الرجل النكاح بعد ذلك وأقام البينة قبلت بينته بخلاف البيع لأن النكاح لا يبطل بمجوده ما * رجل ادعى على امرأة أنه تزوجها بألف فأنكرت فأقام البينة على أنه تزوجها بألفي درهم تقبل ويقضى بالنكاح بالالفين وكذا لو أقام البينة أنه تزوجها على هذا العبد قبلت بينته ولو كان هذا في المبيع لا تقبل * امرأة مع رجل في منزله بطرهما ولها منه أولاد ثم أنكرت أن تكون امرأته قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا أقرت أن هذا الولد ولدها منه فهي امرأته وإن لم يكن بينهما ولد كان القول قولها وإن كانت معه على هذه الحالة مدركة زوجها أو هافت الزوج فخامت تدعى الميراث ان قالت كنت أمرت الاب بالنكاح ثبت النكاح وورثت وان قالت لم كن أمرت أبي بالنكاح ولكنني بلفني النكاح فأجزت كل

عليها البينة وكذلك هذا في البيع * رجلان شهدا لامرأة على وارث رجل أنهما كانت امرأة فلان ولم يشهدوا أنه مات وهي امرأته والوارث يجحد ذلك جازت شهادتهما كذا ذكر في المتن * امرأته معها أولاد فقالت لرجل هذا الولد منك وقد تزوجتني وقال الرجل لم أتزوجك وهذا الولد من زنا زيت بك لا يثبت نسب الولد منه ولا حد عليه ويقضى عليه بالمهر * رجل قال لامرأة تزوجنيك أبوك وأنت صغيرة وقالت بل تزوجنيك وأنا كبيرة لم أرض كان القول قوله والينة بينة الزوج * رجل أقام البينة على امرأة أنه تزوجها وأقامت أختها عليه بينة أنه تزوجها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تقبل بينة الرجل ولا تقبل بينة المرأة لأنها أقامت البينة على نكاح يفسد ولو وقت بينة المرأة ولم يوقت بينة الرجل جازت دعوى الرجل ويثبت نكاح المرأة التي يدعي الرجل ويطل نكاح المدعية ولها على الزوج نصف المهر * ويسع للشاهدين أن يشهدا بالنكاح إذا رأياهما يسكان في منزل واحد وينسبط كل واحد منهما على صاحبه كما يكون بين الأزواج وهو بمنزلة ما لو شهدا بالنكاح بالتسامع وكما جازت الشهادة على النكاح بالتسامع قال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى تجوز الشهادة على الدخول بحكم النكاح بالتسامع * رجلان ادعيا نكاح امرأة وأقام كل واحد منهما ما للينة أنهما امرأة فان كانت في بيت أحدهما فهو أولى لأنها في يده فترجح بحكم اليد كما لو ادعيا شراء عين من رجل وأقام كل واحد (٤٠٩) منهما البينة أنه اشتراه من فلان بكذا

وكان المبيع في يد أحدهما كان هو أولى وكذا لو شهد شهودا أحدهم دعى النكاح أنه دخل بها كأن هو أولى وقد ذكرنا أنه يحل للشهود أن يشهدوا على الدخول بحكم النكاح بالتسامع فان كانت المرأة في بيت أحدهما أو شهد شهودا أحدهما بالدخول وأقام الآخر البينة أنه تزوجها قبله كان هو أولى كما في دعوى الشراء تترجح بينة ذي اليد إذا أقام الآخر البينة على سبق شرائه * وإن ادعيا النكاح وأقام كل واحد منهما البينة وأرخا وتاريخهما سواء فان كانت في بيت أحدهما تترجح بينة ذي اليد * وإن أرخ أحدهما ولا تخريد فصاحب اليد أولى كما في دعوى

كان له ذلك وإن لم يكن شرط ذلك فعلى قول محمد رحمه الله تعالى ليس له ذلك وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى له ذلك ومشايخ نيل رحمهم الله يقولون بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وبهذا أخذ الفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى ومشايخ بخاري يشترطون بقول محمد رحمه الله تعالى وبه يقتضي كذا في المضمرات * ولو أن الواقف شرط الولاية لنفسه وكان الواقف غير مأمون على الوقف فللقاضي أن ينزعها من يده كذا في الهداية * ولو ترك المارة في يده من غلته ما يمكنه أن يعمره فالقاضي يجبره على العمارة فان فعل والأخرجه من يده كذا في المحيط * ولو أن الواقف شرط الولاية لنفسه وشرط أن ليس لسلطان أو قاض عزله فان لم يكن هو مأمونا في ولاية والوقف كان الشرط باطلا للقاضي أن يعزله ويولي غيره كذا في فتاوى قاضيان * للقاضي أن يعزل الذي نصبه الواقف إذا كان خيرا للوقف كذا في أصول العمادية * إن شرط أن يليه فلان وليس لي إخراجها فالتولية جائزة بشرط منع الإخراج باطل كذا في محيط السرخسي * ولو جعل إليه الولاية في حال حياته وبعد وفاته كان جائزا وكان وكفا في حالة الحياة وصيا بعد الموت ولو قال وليت هذا الوقف فأنعاه الولاية حال حياته لا بعد وفاته ولو قال وكنت بصدقته هذه في حياتي وبعد وفاتي فهو جائز وهو وكبته في حياته ووصيه بعد وفاته كذا في الذخيرة * ولو لم يجعل له فيما حتى حضرته الوفاة فوصى إلى رجل يكون وصيا في أمواله قيا في أوقافه ولو أوصى إلى آخر بعد ذلك يكون الثاني وصيا ولا يكون قيا ولو لم يجعل قيا حتى نصب القاضي قيا وقضى بقوامته لم يملك الواقف إخراجها ليتولاها بنفسه كذا في الفتاوى الغتابية * لو أوصى إليه في الوقف خاصة فهو وصى في الأشياء كلها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى في ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في الغتابية * وعلى هذا الوأوصى إلى رجل في الوقف وأوصى إلى آخر في ولده وأوصى إلى رجل في وقف بعينه وأوصى إلى آخر في وقف آخر بعينه كآنا وصيين فيهما جميعا كذا في الذخيرة * ولو وقف أرضه وجعل ولايتها إلى رجل حال حياته وبعد وفاته فلما حضرته الوفاة أوصى إلى رجل ذكر هلال عن محمد رحمه الله تعالى أن الوصي يشارك القسيم في أمر الوقف كأنه

(٥٣ - فتاوى ثانی) الشراء إذا أرخ أحدهما ولم يورخ الآخر يرضى لصاحب التاريخ فان أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فالسابق أولى على كل حال وإن لم يورخا وعدلت بينة أحدهما فهو أولى وإن عدلت البينتان جميعا لا تقضى لواحد منهما كما لو لم يقم البينة وإن أقام البينة ولم يورخا وليست هي في يد أحدهما فسلها القاضي فأقرت لأحدهما أنه تزوجها قبل الآخر أو أقرت أنه تزوجها دون الآخر فهي للمقر لا نهما لما أقاما البينة ولم يكن لأحدهما تاريخ ولا يثبت بينهما المكان التمازقا إذا أقرت لأحدهما بنت نكاح المقر لا بتصادقهما * وكذا لو أقاما البينة فمات أحدهما فأقرت المرأة بنكاح الميت صح إقرارها ويقضى لها بالمهر والميراث وكذا لو أقاما البينة على النكاح والدخول فأقرت المرأة لأحدهما أنه دخل بها أو أنها أولى وإن لم تفرق بينهما ما كان على كل واحد منهما ما بالدخول الأقل من المسمى ومن مهر المثل * ولو أنهما ادعيا نكاح امرأة فأقرت لأحدهما ثم أقاما البينة على النكاح ذكر الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى في الفتاوى الصغرى أنه لا يقضى لأحدهما كما لو لم يقروا بصرف المقر له بنفس الإقرار صاحب يد أو حال الحجاب إلى الخصاف رحمه الله تعالى * وإذا ادعت المرأة على رجل نكاحا فجدد أقامت المرأة البينة بقضى لها ولا يفسد النكاح بجهوده ولو أن أختين ادعت كل واحدة منهما على رجل واحد أنه تزوجها وهو يجحد فأقامت أحدهما البينة على إقراره أنه تزوجها بالفدرهم وأنه دخل بها وأقامت الأخرى البينة على إقراره أنه تزوجها بعتة دينار ودخل

بهم فعدلت البيئتان فان القاضي يفرق ويقضى لكل واحد منهما بما بالز الذي شهد الشهود على اقراره استخفافا * وان اقامت احدهما البيئته على اقراره بالدخول به بالنكاح ولم تقم الاخرى البيئته على اقراره بالدخول بها ولكنها قامت على النكاح وهو ينكر الكل فان القاضي يقضى للدخول به بائنة نكاحها وبالمهر الذي شهد الشهود ولان للدخول دليل على سبق نكاحها ولولم يقم كل واحدة منهما البيئته على اقراره بالدخول بها ولا بالدخول أصلا لافترق بينهما ويقضى بنصف المالمين لهما بينهما المدعيه الدراهم بربع الدراهم والمدعيه الدنانير بربع الدنانير * وفي المتن ادعى زيد وعمر ونكاح امرأته فقالت تزوجت زيدا بعد عروفي هي امرأته زيد وان سألهما القاضي بعدما ادعيا النكاح من زوجك منهما فقالت تزوجت زيدا بعد عروفي لعمر * امرأته ادعت على رجل نكاحا فأنكر الرجل قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يحلف الرجل بالله ما هي امرأتك وان كانت امرأتك فهي طالق بائن وقال بعضهم يحلف على النكاح فني حلف وليس للمرأة بيئته يقول القاضي فترقت بينكما وفي الاستحلاف على النكاح أخذ المشايخ رحمهم الله تعالى بقول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وعاميه الفتوى * وعن نصير رحمه الله تعالى في رجلين ادعيا نكاح امرأته فأقرت لاحدهما قال ليس له أن يحلفها للاخر ما لم يحلف الذي أقرت له المرأة على (٤١٠) دعوى الاخر فان حلف المقر له برئ وان نكل عن اليمين فترق بينهما ثم يحلف المرأة

للاخر فان حلفت برئت وان نكلت عن اليمين تصير زوجها * امرأته طلقها زوجها ثلاثا فجاءت الى الاول بعد مدة فتزوجها الاول ثم ادعت أن زوجها الثاني لم يكن دخل بها قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان كانت المرأة عاملة بشرائط حالها الاول فقالت عند النكاح أحلت لك فتزوجها الاول لا يقبل قولها بعد ذلك وان كانت جاهلة لا تعلم بشرائط الحل قبل قولها الا اذا كانت أقرت أن الثاني قد دخل بها ولو أنهم لم تقل شيئا عند نكاح الزوج الاول حتى تزوجها الاول ثم قالت ما تزوجت بزواج آخر أو قالت تزوجت ولم يدخل بي كان القول قولها * امرأته طلقها زوجها ثلاثا فجاءت بعد مدة فأخبرت أنها تزوجت فلان فاجمعها وانكر الزوج الثاني الجماع ذكر الناطق رحمه الله تعالى أن القول قولها ويجوز الاول نكاحها * ولو أقر الزوج الثاني بجماعها وهي تنكر كان القول قولها ولا تحل للاول * ولو قال الزوج الاول بعد ما تزوجها ما وطئت الزوج الثاني وقالت قد وطئني فترق بينهما وعليه نصف الصداق * ولو قال الزوج الثاني تزوجتك قبل انقضائه عدتك من الزوج الاول وقالت قد كنت أسقط بعد طلاق الاول سقطا سببان خلعه فترق بينهما ولا مهر لها وان قالت أولا أسقطت كذا ثم قالت كنت في العدة عند نكاحك كان القول قولها ويفرق بينهما ولا مهر * رجل تزوج امرأته ثم قال لها كان لك زوج قبل فلان وقد طلقك وانقضت عدتك فتزوجتك قالت ما طلقني الاول لا يفرق بينهما فان حضر الغائب بعد ذلك وأنكر الطلاق فرق بينهما وهي للاول * وان أقر الاول بالنكاح والطلاق وكذبت المرأة في الطلاق كان الطلاق واقعا عليها فنتعد من الاول من هذا الوقت ويفرق بينهما وبين الآخر وان صدقت المرأة في جميع ما قال كانت امرأته الاخر وان أنكرت ما أقر به الاول من النكاح والطلاق فهي امرأته الاخر * اذا قالت امرأته تزوجت بغير شهود أو في العدة أو حال ما كنت بمجوسية أو أمة فأنكر الزوج ذلك كان القول قول الزوج اجماعا * وان أنكر الزوج بشئ من ذلك وكذبت المرأة يكون طلاقا حكما * وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن

جعل ولاية الوقف اليهما كذا في المحيط * ولو وقف أرضين وجعل لكل متوليا لا يشار لهما أحدهما الاخر ولو جعل لولاية وقفه لرجل ثم جعل رجلا آخر وصيا يكون شريكا للمتولى في أمر الوقف الا أن يقول وقفت أرضي على كذا وكذا وجعلت ولايتها لفلان وجعلت فلانا وصيا في تركي وجب أو ورثي فحينئذ يتفرد كل منهما بما قوض اليه كذا في البحر الرائق ناقلا عن الاسعاف * وان شرط أن يليه فلان بعد موتي ثم بعد ذلك يليه فلان ثم بعد ذلك يليه فلان فهذا الشرط جائز كذا في محيط السرخسي * واذا قال أوصيت الى فلان ورجعت عن كل وصية لي كانت ولاية الوقف اليه وخرج المتولى من أن يكون متوليا واذا جعل الواقف الولاية الى اثنين أو صارت الولاية الى الوصي والمتولى لم يكن لاحدهما بيع غله الوقف وينبغي على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يكون له ذلك فان باع أحدهما أو أجازا لآخر أو وكل أحدهما صاحبه به جاز وكذا في الحاوي * وان أوصى الى رجل في وقفه واشترط عليه أن يوصي الى غيره جاز الشرط كذا في الظهيرية * وان مات أحد الوصيين وأوصى الى جماعة لم يتفردوا بالوصف ويجعل نصف الغلة في يد الجماعة الذين قاموا مقام الوصي الهالك كذا في الحاوي * ولو أن الواقف جعل ولاية الوقف الى رجلين بعد موته ثم أن أحد الرجلين أوصى الى صاحبه في أمر الوقف ومات جاز تصرف الحى منهما في جميع الوقف كذا في تناوي وافيحان * ولو أوصى الى رجلين فقبل أحدهما أو أبي الاخر فالقاضي يقيم مكانه رجلا آخر حتى يجتمع رأي الرجلين كما قصد الواقف ولو قوض القاضي الولاية تمامها الى هذا الذي قبل جاز وهذا يجب أن يكون بخلاف كذا في الظهيرية * وان أوصى الى رجل وصي أقام القاضي بدل الصبي رجلا كذا في الحاوي * ولو جعله الفلان الى أن يدرك ولده فاذا أدرك كان شريكه لا يجوز ما جعله لانه في رواية الحسن وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز ولو أوصى الى رجل بأن يشتري عالى سماه أرضا ويحفظها وقف على وجه سماه له وأشهد على وصيته جاز ويكون متوليا وله الاباء به لغيره ولو نصب متوليا على وقف ثم وقف وقفها آخر ولم يجعل له متوليا لا يكون المتولى الاول متوليا على الثاني الا أن يقول أنت وصي كذا في البحر الرائق *

لو فلان فاجمعها وانكر الزوج الثاني الجماع ذكر الناطق رحمه الله تعالى أن القول قولها ويجوز الاول نكاحها * ولو أقر الزوج الثاني بجماعها وهي تنكر كان القول قولها ولا تحل للاول * ولو قال الزوج الاول بعد ما تزوجها ما وطئت الزوج الثاني وقالت قد وطئني فترق بينهما وعليه نصف الصداق * ولو قال الزوج الثاني تزوجتك قبل انقضائه عدتك من الزوج الاول وقالت قد كنت أسقط بعد طلاق الاول سقطا سببان خلعه فترق بينهما ولا مهر لها وان قالت أولا أسقطت كذا ثم قالت كنت في العدة عند نكاحك كان القول قولها ويفرق بينهما ولا مهر * رجل تزوج امرأته ثم قال لها كان لك زوج قبل فلان وقد طلقك وانقضت عدتك فتزوجتك قالت ما طلقني الاول لا يفرق بينهما فان حضر الغائب بعد ذلك وأنكر الطلاق فرق بينهما وهي للاول * وان أقر الاول بالنكاح والطلاق وكذبت المرأة في الطلاق كان الطلاق واقعا عليها فنتعد من الاول من هذا الوقت ويفرق بينهما وبين الآخر وان صدقت المرأة في جميع ما قال كانت امرأته الاخر وان أنكرت ما أقر به الاول من النكاح والطلاق فهي امرأته الاخر * اذا قالت امرأته تزوجت بغير شهود أو في العدة أو حال ما كنت بمجوسية أو أمة فأنكر الزوج ذلك كان القول قول الزوج اجماعا * وان أنكر الزوج بشئ من ذلك وكذبت المرأة يكون طلاقا حكما * وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن

الفضل رحمه الله تعالى إذا كان للمرأة زوج معروف طلقها فتزوجت بأخر وقالت تزوجت وأنا في العدة ان كان بين طلاق الاول ونكاح الثاني أقل من شهرين كان القول قول المرأة وان كان مقداره شهرين لا يقبل قولها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهذا بخلاف المطلقة اذا عادت الى الزوج الاول بعد شهرين قالت لم أتزوج غيرك كان القول قولها وليس هذا كالعدة * وذكر في المنتقى رجل شهد على رجل أنه طلق هذه المرأة ولم يشهد أنها امرأته فأجاز القاضي شهادته عليها ثم ادعى الشاهد أنها امرأته وقال لم أعرفها ولم أكن دخلت بها قال يقبل منه ذلك * وكذا لو شهد على اقرار المرأة أنها امرأته هذا الرجل فأجاز القاضي عليها اقرارها وجعلها امرأته ثم ادعى الشاهد أنه تزوجها منذ سنة وأنى لم أعرفها أو أقام البينة قال يقبل منه ويطل القاضي قضاءه ويردها على الشاهد ولو كان بدأ فشهد أنها امرأته ثم ادعى ان تزوج لم يقبل ذلك منه * رجل تزوج امرأة ثم ادعى أنها اشتراها ممن يملكه الا يقبل بينته على ذلك حتى يشهدوا أنه اشتراها ممن فلان وهو يملكها بعد التزوج * وكذا اذا ساءم بداري يد رجل ثم ادعى أنها اشتراها ممن فلان وهو يملكها الا يقبل منه ذلك حتى يشهدوا أنه اشتراها ممن فلان بعد المساومة وهي له وأقر المذي في يديه الدار أنه وكيل البائع * رجل اشترى خادما منتهمة من رجل فلما رعت نقابها قال المشتري هذه خادمي ولم أعرفها الا يقبل قوله ولا يقبل بينته * امرأة غاب عنها زوجها فبقي اليها (٤١١) ففعلت ما يفعله أهل المصيبة واعتدت

وتزوجت بزوج ثم جاء رجل وقال رأيت زوجك حيا في بلد كذا قالوا ان صدقت الذي أخبرها أولا بالموت لم يكن لها الا القرار مع الزوج الثاني لان خبر الواحد العدل مقبول في الموت فتجوز الشهادة على الموت بالتسامع بسماعه من واحد وفي غير الموت لا يحل له أن يشهد بسماعه من الواحد لان غير الموت كالنكاح والوقف يكون بشهادة من الجماعة غالبا فلا يكتفي بخبر الواحد * أما الموت لا يكون بشهادة من الجماعة غالبا * اذا ادعت أختان على رجل وأقامت كل واحدة منهما البينة أنه تزوجها أولا كان

لوشروط الولاية لولاه على أن يلبسها الا أفضل فالأفضل من ولده تكون الولاية الى أفضل أولاده فان صار أفضلهم قاسقا فالولاية لمن يديه في الفضل فان ترك الافضل الفسق وصار عدل وأفضل من الثاني فالولاية تنتقل اليه في ظاهر الرواية كذا في محيط السرخسي * ولو قال الواقف ولاية هذا الوقف الى الافضل فالأفضل من ولدي وأبي الا أفضل القبول في الاستحسان الولاية لمن يديه في الفضل لان ابا الافضل بمنزلة موته كذا في المحيط ولو جعل الولاية لأفضل أولاده وكانوا في الفضل سواء تكون لا كبرهم سنادا كرا كان أو أنثى ولو لم يكن فيهم أحدا هلاها فالقاضي يقيم أجنبيا الى من يصير أحدهم منهم أهلا لها فترد اليه ولو جعلها لاثنتين من أولاده وكان منهم ذكر وأنثى صالحان للولاية تشارك فيهما صدق الولد عليها أيضا بخلاف ما لو قال لرجلين من أولادي فانه لاحق لها حينئذ كذا في البحر الرائق * ولو ولي القاضي أفضلهم ثم صار في ولده من هو أفضل منه فالولاية اليه واذا استوى الاثنان في الصلاح فالاعلم بأمر الوقف أولى ولو كان أحدهما أكثر ورعا وصلا حاول الآخر أعلم بأمر الوقف فالاعلم أولى بعد أن يكون بحال تؤمن خيانتة كذا في الذخيرة * في الحاوي وفي نوادر ابن سميعة عن محمد رحمه الله تعالى اذا وصى الى ابنه الصغير جعل القاضي له وصيا فاذا بلغ لم يكن له أن يخرج الوصي الا بأمر القاضي كذا في التتارخانية * ولو جعل الولاية الى عبد الله حتى يقدم زيد فهو كما قال فاذا قدم زيد فكلاهما والبيان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية * الا أن يقول فاذا قدم فلان فالولاية اليه حينئذ لا يكون للحاضر ولاية اذا قدم الغائب وقال أبو يوسف وهلال رحمه الله تعالى الولاية تنتقل الى القادم وزالت ولاية الحاضر كذا في محيط السرخسي * ولو قال ولايتها الى عبد الله مادام بالبصرة فهو على ما شرط وكذلك لو قال الى امرأتي ما لم تتزوج فاذا تزوجت فلا ولاية لها ولو قال الولاية الى عبد الله ومن بعده الى زيد غاب عبد الله وأوصى الى رجل كانت الولاية لزيد كذا في الحاوي * اذا مات المتولي والواقف حي فالرأى في نصب قائم آخر الى الواقف لا الى القاضي وان كان الواقف ميتا فوصيه أولى من القاضي فان لم يكن أوصى الى أحد فالرأى في ذلك الى القاضي كذا في الفتاوى الصغرى *

ذلك الى الزوج اذا صدق واحدة منهما أم الأولى كانت امرأته ويطل بينة الاخرى ولا شيء لها من المهر ان لم يكن دخل بها وان قال الزوج واحدة منهما أو قال تزوجت جميعا ولا أدري الاولى منهما أو اما اذا قال لم أتزوج واحدة منهما ينبغي أن لا يجيب شيء * والاصح أن هذا الجواب في الفصلين سواء وهو كالأول اقامت البينة بعدم موت الزوج فانه يقضى لكل واحدة منهما بالمهر والميراث * فصل فيما يتعلق بالنكاح من المهر والولد وغير ذلك * وبعض هذه المسائل أعيدت لزيادة فائدة * رجل قال لامرأته تزوجتك وأنا صبي فقالت لا بل تزوجتني وأنت بالغ كان القول قوله الا أن القاضي لا يفرق بينهما * حائل يسأله هل أجاز وليك أم لا لان قال لا يقول له القاضي هل أجزت بعد البلوغ ان قال لا يقول له القاضي هل تجيز الا أن قال لا يفرق بينهما * امرأة وهبت مهرها من الزوج وقالت أنا مدركة ثم قالت به ذلك لم أكن مدركة وكذبت فيما قالت قالوا ان كان قد هانت المدركة في ذلك الوقت أو كان به علامة المدركة لا يصدق أنها لم تكن مدركة وان لم يكن كذلك كان القول قولها * رجل زوج ابنته البالغة فجاءت بعدم موت الزوج تطلب الميراث ان قالت تزوجني والدي بأمرى كان لها الميراث وان قالت لم أكن أمرته بالتزويج لكن حين بلغني أنه تزوجني منه أجزت ان أقامت البينة على ما قالت كان لها الميراث وان لم تقم البينة لا يثبت النكاح ولا ميراث لها

لانهم أقرت أن نكاح الأب انقدم وقوفه فلا يقبل قولها في التنفيذ الابينة * رجل زوج ابنته البالغة فبلغها الخبر ثم اختصم الى القاضي فادعى الزوج أنها سكت حين علمت فقالت لا بل رددت ان قالت رددت حين علمت كان القول قولها وان قالت علمت بالنكاح يوم كذا فرددت وقال الزوج لا بل سكت كان القول قول الزوج وهو نظير ما ذكر في الشفعة اذا اختاف الشفيع مع المشتري على هذا الوجه ان قال الشفيع طابت الشفعة حين علمت بالبيع كان القول قوله وان قال علمت بالشر يوم كذا فطابت لا يقبل قوله * صغيرة زوجها غير الأب والجدة فاختصم زوجها بعد البلوغ وهي بكر فقالت اخترت الفسقة حين باغت وكذبها الزوج لا يقبل قولها الا ببينة * وان اختلفا في الحال فقالت بلغت الان واخترت الفسقة فقال الزوج لا بل بلغت قبل هذا وسكت كان القول قولها وان كانت ثيبا وقت البلوغ لا يطل خيارها الا بالرضا صريحاً ودلالة نحو التمكين وغير ذلك * ادعت امرأته مهرها من زوجها على وارث زوجها أكثر من مهر مثلها ان كان الوارث مقرباً بالنكاح يقول له القاضي أ كان مهرها كذا كرمها أ أكثر من مهر مثلها ان قال لا يقول له القاضي أ كان كذا الى أن يأتي لا يقول له القاضي أ كان مهرها كذا كرمها رادون الاول لكنه أكثر من مهر مثلها ان قال لا يقول له القاضي أ كان كذا الى أن يأتي القاضي على مقدار مهر المثل فبعد (٤١٢) ذلك اذا قال الوارث لا الزمة القاضي مقدار مهر المثل ويحمله على الزيادة

وفي الأصل الحاكم لا يجعل القيم من الاجانب مادام من أهل بيت الواقف يصلح لذلك وان لم يجد منهم من يصلح ونصب غيره ثم وجد منهم من يصلح صرفه عنه الى أهل بيت الواقف كذا في الوجيز * وفي الحاوي ذكر الانصاري في وقفه ان أخرج الوالي وصي الواقف من ولاية الصدقة لفساد فبلغ بعد ذلك أ ترى أن ترده الى ولايته قال نعم فان لم يكن من يتولاه من جيران الواقف وقربائه الا برزق ويفعل واحد من غيرهم بغير رزق قال ذلك الى القاضي ينظر في ذلك ما هو الافضل لاهل الوقف وأصلح الصدقة كذا في التارخانية * قال في جامع الفصولين لو شرط الواقف أن يكون المتولي من أولاده وأولاد أولاده لكان للقاضي أن يولي غيره بلا خيانة ولو ولده لكان للقاضي أن يكون متولياً قال شيخ الاسلام برهان الدين في فوائده كذا في النهر الفائق * لو مات القاضي أو عزل بقي من نصبه على - له كذا في القنية * وللمتولي أن يفوض لغيره عند موته كالوصي له أن يوصي الى غيره الا ان كان الواقف جع - ل لذلك المتولي ما لا مسمى لم يكن ذلك لمن أوصى اليه بل يرفع الامر الى القاضي اذا تبرع به - له ليفرض له أجر مثله الا أن يكون الواقف جعل ذلك لكل متول وليس للقاضي أن يجعل للذي كان أدخله ما كان الواقف جع - له للذي كان أدخله كذا في فتح القدير * واذا أراد المتولي أن يقيم غيره مقام نفسه في حياته وصحته لا يجوز الا اذا كان التفويض اليه على سبيل التعميم هكذا في المحيط * لو كان الوقف على أرباب معلومين يحصى عددهم فنصبوا متولياً له بدون أمر القاضي تكلموا فيه كثيراً قال الصدر الشهيدي حكام الدين المختار أنه لا تصح التولية منهم وعن شيخ الاسلام أبي الحسن أنه قال كان مثلاً يختارهم الله تعالى فيجبون أنهم اذا نصبوا متولياً يصير متولياً كالواذن القاضي بذلك ثم اتفق المتأخرون والاستاذ ظهير الدين أن الاصل أن ينصبوا متولياً ولا يعلم القاضي بما عرفوا من اطاعهم في الاوقاف قال العبد هذاني زماناً وقد تحقق بالوقوع ما كان محتملاً للفساد فوجب الاخذ بفتوى المتأخرين كذا في الغيانية * وقف صحيح على مسجد بعينه وله قيم فأت القيم فاجتمع أهل المسجد وجعلوا رجلاً متولياً بغير أمر القاضي فقام هذاني المتولي بمعارضة

* ونظير ما إذا أقر رجل لرجل بمال غير مقدّر من الدراهم فان القاضي يفعل هكذا الى أن يأتي القاضي على درهم فبعد ذلك يلزمه درهم ويحلفه على الزيادة بدعوى المدعي هذا اذا كان القاضي يعرف مقدار مهر مثلها فان كان لا يعرف يأمر أمناه بالسؤال عن يعلم أو يكلفها إقامة البينة على ما تدعى * رجل زوج ابنته الصغيرة فأدركت بعد ما دخل بها فطلبت مهرها من الزوج فقال الزوج دفعت المهر الى أيسك وأنت صغيرة فصدقه الأب في ذلك قالوا لا يجوز اقرار الأب عليها

أن تأخذ مهرها من الزوج ولا يرجع الزوج على الأب * ابن ادعى مهر أمه في تركة والده قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كلفه القاضي إقامة البينة على ما ادعى جاز وان عجز عن إقامة البينة يقضى له مهر المثل قالوا هذاني قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقضى بمهر المثل بعد موت الزوجين * مطلقة طلبت نفقة ولدها من الزوج المطلق فقال المطلق تزوجت بزوج آخر ولم يبق لك حق الحضنة وأنا أخذت منك الولد فقالت لم أتزوج أو قالت تزوجت رجلاً وطلقتي كان القول قولها أما اذا أنكرت التزوج فظاهر وكذا اذا قالت تزوجت رجلاً لانهم أقرت بالنكاح لجهول فلم يصح اقرارها * وان قالت تزوجت فلاناً وطلقتي لا يقبل قولها ولا يكون للأب أن يأخذ منها الولد الا أن يصدقها المقر له في الطلاق * صغير جات به أمه تطلب النفقة من الأب فقالت لا بل أنا أحق بالان أمه في نكاحي لكنهما هربت مني وقالت الجدة لا بل ماتت أمه قالوا لا يترك الولد مع الجدة ويقال للأب اطلب امرأتك لان الام اذا لم يعرف مكانها كانت بمنزلة المفقودة فان أحضر الأب امرأة وقال هذاني بنتك وولدي هذان أمه وصدقة المرأة في ذلك وقالت الجدة ما هذاني ابنتي وابنتي قد ماتت كان القول قول الأب والمرأة وهما أولى بالولد * وكذا لو قال الأب أولاً حين خاصته الجدة هذاني ابنتي لا من ابنتك قال قول قوله لان الجدة أقرت له بالنسب والأب

المسجد

منكر حق الحدة رجل أعتق أمته ثم خاصمت مولاها ولدها فقال للمولى أعتقتني قبل الولادة والولد حر وقال المولى لا بل ولدتني قبل الاعتاق والولد رقيق ذكر الناطقي رحمه الله تعالى ان كان الولد في يدها كان القول قولها وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان الولد في أيديهما فكذلك يكون القول قولها لانها تدعى الولادة في أقرب الاوقات وفيه حرية الولد ولو أقاموا البيعة فينتأ أولي لان بيعة المولى قامت على نفي العتق وينتأ قامت على إثبات الحرية وكذلك هـ ذاق الكتابة وأماني التدبير القول يكون للمولى لانهم ما تصادقا على رق الولد * وذكرني المستق عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال ان كان الولد يعبر عن نفسه يرجع اليه ويكون القول قول الولد وان كان لا يعبر كان القول لمن هو في يده منهم وان أقاموا البيعة فينتأ أولي وكذلك كان مكان الاعتاق كآبة ثم اختلفنا في الولد * ولو أعتق الجارية ثم اختلفا بعد حين في الولد فقالت ولدتني بعد ما عتقت فأخذته مني وقال المولى ولدتني قبل العتق فأخذته منك وأنت أمة لي فان كان الولد لا يعبر عن نفسه رده المولى الى الام لانه أقر أنه أخذها منهم وكذلك في المسكبة أماني المدبرة وأم الولد القول للمولى * جارية بين رجلين أو ثلاثة أو أكثر ولدت ولدا فادعوه جميعا يثبت النسب من الكل في قول أبي حنيفة وزفر والحسن بن زياد رحمهم الله تعالى * وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية يثبت من الخمسة لامن الزيادة لان المقصود من النسب أحكامه لا عينه وأحكامه الميراث والحضانة (٤١٣) والتربية ونحو ذلك مما يقبل الشركة

فيقبل بيعة الكل كالوادعوا
تاج دابة فأقام كل واحد
منهم البيعة ثم ادابته ولدتها
دابتي هذه لداية معروفة له
فانه يقضى بالبيعات وان
كثرت أمة ولدت أولاد في
بطون مختلفة فشهد ثلاثة
نفر على اقرار المولى شهد
أحدهم أنها حين ولدت
الاكبر أقر المولى أنه ابنه
وشهد الثاني أنها حين
ولدت الثاني أقر المولى أنه
ابنه وشهد الثالث أنه أقر
بالثالث والمولى يجحد
جميع ذلك قال محمد
رحمه الله تعالى الولد الاكبر
عنده يساع لانه لم يشهد على
اقرار المولى بنسبه الا واحد
فلا يثبت نسبه والثاني حكمه
حكم ولأم الولد لان الاول

المسجد من غلات وقف المسجد اختلف المشايخ في هذه التولية والاصح أنها لا تصح ويكون نصب القيم الى القاضي ولا يكون هذا المتولى ضام للمأثوق في العارة من غلات الوقف ان كان هذا المتولى أجزا الوقف وأخذ الفعلة وأنفق لانه اذا لم تصح التولية يصير غاصبا والغاصب اذا أجزا الغصب كان الاجر له كذا في فتاوى قاضيخان * وأنت تعلم ان المقي به تضمين غاصب الاوقاف كذا في فتح القدير * اذا وقف على أولاده وهم في بلدة أخرى فلقاضي بلدهم أن ينصب قيميا والقاضي اذا نصب قيميا وجعل له شيئا معلوما بأخذه كل سنة حل له قدر أجر مثله وان لم يشترط الواقف ذلك كذا في السراجية * ولو أن قيمين في الوقف أقام كل قيم قاضي بلدة غير بلدة أخرى هل يجوز لكل واحد منهما أن يتصرف بدون الآخر قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد ينبغي أن يجوز تصرف كل واحد منهما ولو أن واحدا من هذين القاضيين أراد أن يعزل القيم الذي أقامه القاضي الآخر قال ان رأى القاضي المصلحة في عزل الآخر كان له ذلك والا فلا كذا في فتاوى قاضيخان * نصب القاضي قيميا آخر لا ينزل الاول ان كان منصوب الواقف وان كان منصوبه ويعلم عند نصب الثاني ان ينزل * (في فتاوى صاعد) متولى الوقف باع شيئا منه أو رهنه فهو خيانة فيعزل أو يضمن اليه نقه * ولو قال متولى من جهة الواقف عزلت نفسي لا ينزل الا أن يقول له أو للقاضي فيخبره كذا في القضية * أجر القيم ثم عزل ونصب قيم آخر فقبل أخذ الاجر للعزل والاصح أنه للمنصوب لان المأثوق له أجره الاوقف لنفسه ولو باع القيم دارا اشتراها بمال الوقف فله أن يقبل البيع مع المشتري اذ لم يكن البيع أكثر من ثمن المثل وكذا اذا عزل ونصب غيره فلا منصوب قائمته بخلاف كذا في الجرار ائق * الواقف جعل للوقف قيميا فلو مات القيم له أن ينصب آخره بعد موته للقاضي أن ينصب والافضل أن ينصب من أولاد الواقف عليه أو اقاربه مادام يوجد منه أحد يصلح لذلك كذا في التهذيب * وان كان في الارض الموقوفة فخل وخفى القيم هلا كهنا كان للقيم أن يشتري من غلة الوقف قصيلا فيغرسه كيلا ينفق قطع كذا في فتاوى قاضيخان * وهو نظير الدار الموقوفة يؤمر بادخال خشبة أو لبنة ونحوهما حتى لا تخرب كذا في الذخيرة * فان كانت قطعة من هذه

مع الثاني شهدا على اقراره أنها أم ولده وان لم يجتمع على نسب الثاني فقد اجتمع على حق الحرية للام فيثبت ذلك الحق بشهادتهما والولد الثاني وان لم يثبت نسبه واذا صارت الجارية أم ولده بالولد الثاني كان الولد الثالث ولأم ولده فيثبت نسبه منه الا أن ينفيه * وذكرني المستق رجل مات وترك أمة لها ثلاثة أولاد في بطون مختلفة فأقامت الامة شاهدين أن الميت أقر أن هذا الولد الاكبر ولده منها قال هواينة والابوسط والاصغر بمنزلة أمهم فان بين الشهود فقالوا وشهد أنه أقر بهذا الولد الاكبر أنه ولد قبل أن تلد هذين فان الابوسط والاصغر ابنا أيضا وقال زفر رحمه الله تعالى في الاول أيضا هما ابنا وقال محمد رحمه الله تعالى اذا جابت بولدها اقرارا للمولى بالولد الاكبر لستة أشهر فصاعد الزمة والولد وان جابت به لاقل من ستة أشهر لا يلزمه لانها انما صارت فراشا له منذ يوم أقر بالولد الاول فلا يلزمه ما كان من الحمل قبل ذلك * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الامالى رجل له أمة لها ثلاثة أولاد في بطون مختلفة فقال أحد هؤلاء ولدي ومات قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يعق كل الولد الا الصغرى وتعق الام فأما الولد الاول والابسط يعق من كل واحد منهما ثلثه كانه قال أحدكم حر فالاصغر حر في الاحوال كلها فيعتق كله وأما الآخران كل واحد منهما يعق في حال دون حالين فيعتق ثلثه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية أخرى يعق من الاول والابوسط من كل واحد منهما نصفه * رجل عالج جاريته فيمادون الفرج فأنزل فأخذت الجارية بما في شئ فاستدخلته فربحها فعلق عن أبي حنيفة

رحمه الله تعالى ان الولد ولده ونصير الجارية أم ولده * وذكري في الاصل أمه ولدت في ملك رجل ثلاثة أولاد في بطون مختلفة فادعى المولى أحدهم قال ان ادعى الاصغر ثبت نسب الاصغر منه وله أن يبيع الاخرين عند الكل وان ادعى الاكبر ثبت نسب الاكبر منه والاولاد في الاوسط والاصغر بمنزلة الام ليس له أن يبيعهما ولا يثبت نسبهما منه فعندنا دعوى الاكبر تكون نفيًا لادعوى الاخرين دلالة لان الاقرار بنسب الولد حق عليه شرعا فكان تخصيص الاكبر بالدعوى والسكوت عن الاخرين بمنزلة النفي وولد أم الولد ينفى من غير لعان وقال زفر رحمه الله تعالى دعوى الاكبر يكون دعوى الكل * رجل باع أم ولده والمشتري يعلم بذلك فجاءت بولد فادعاه المشتري فان الولد لا يكون للمشتري ويكون للبائع ان لم ينقه فان نفاه البائع ثبت نسبه من المشتري استحسانا ولا يكون حرا لان المشتري اذا كان يعلم أنها أم ولد لا يكون مغرورا ولم يعلم المشتري أنها أم ولد له كان الجواب كذلك الا أن ههنا اذا نفاه البائع وادعاه المشتري كان حرا لان المشتري اذا لم يعلم يكون مغرورا وولد المغرور حر * رجل اشترى جارية فظهر بها حمل بعد أيام فخاصم البائع في ذلك فقال له البائع أمسكها فان ثبت الحبل فهو مني وأمر البائع غلامه أو وكيله ليرد الثمن على المشتري ويقبض الجارية عند ذلك وغاب المشتري فأسقطت سقطا استبان خلقه لاقول من مائة وعشرين يوما من وقت قول البائع ذلك فان السقط يكون من البائع وعليه دفعه (٤١٤) ونصير الجارية أم ولده فيرد الثمن على المشتري لانها اذا جاءت بسقط استبان خلقه

ظهر أنها كانت حاملا وقت كلام البائع لان خلق الولد لا يتم الا قبل من مائة وعشرين يوما فيثبت نسبه من البائع * رجل قال ان كان في بطن جاري غلام فهو مني وان كانت جارية فليست مني فولدت ولدا لاقول من ستة أشهر رد كعصام رحمه الله تعالى أنه ثبت نسبه منه غلاما كان أو جارية لان الانسان لا يعلم ما في بطن الحامل * امرأة الحسرة اذا جاءت بولد فنفاه لاعتن القاضى بينهما ثم ينظر بعد ذلك ان نفاها في مدة قرينة بعد الولادة يقطع نسب الولد وان نفاها في مدة بعيدة لا يقطع * وأبو يوسف ومحمد ورجههما الله تعالى قدر المدة البعيدة

الارض سبعة لا تثبت شيئا فيحتاج الى كسح وجهها واصلاحها حتى تثبت كان للقيم أن يبدأن غلة جلة الارض بمائة اصلاح تلك القطعة كذا في المحيط * ثم اعلم أن التعمير انما يكون من غلة الوقف اذ لم يكن الخراب يصنع أحد ولذا قال في الولائية رجل آجر دارا موقوفة فجعل المستأجر رواقها مبطاير بطيها للدواب وخربها يضمن كذا في البحر الرائق * واذا أراد القيم أن يبنى فيها قبة ليكثر أهلها وحفاظها ويحرق فيها الغلة ولحاجته الى ذلك كان له أن يفعل ذلك وهذا كالخان الموقوف على الفقراء اذا احتجج فيه الى خادم يكسح الخان ويفتح الباب ويسد فسلم المتولى يتنم من بيوتته الى رجل بطريق الاجرة ليقوم بذلك فهو جائز كذا في الظهيرية * ولو كانت الارض متصلة ببيوت المصر يرغب الناس في استئجار بيوتها وتكون غلة ذلك فوق غلة الزرع والتخيل كان للقيم أن يبنى فيها بيوتا فبأجرها بخلاف ما اذا كانت الارض الموقوفة بعيدة من بيوت المصر فان غلة لا يكون للقيم أن يبنى فيها بيوتا فبأجرها كذا في فتاوى قاضيان * فان كان المشروط له غلة الارض جماعة رضى بعضهم بأن يرثه المتولى من مال الوقف وأبى البعض فن أراد العمارة عمر المتولى حصته بحصته ومن أبى يؤاجر حصته ويصرف غلتها الى العمارة الى أن تحصل العمارة ثم تعاد اليه كذا في خزنة المفتين * وهكذا في ادعوى * ذكر في فتاوى أبي الليث حانوت موقوف على الفقراء وله قيم بنى رجل في هذا الحانوت بناء غير اذن القيم ليس له أن يرجع بذلك على القيم فبعد ذلك يظن ان كان أمكنه رفع ما بنى من غير أن يضر بالبناء القديم فله رفعه وان لم يمكنه رفع ما بنى من غير أن يضر بالبناء القديم فليس له رفعه ولكن يترص الى أن يتخلص ماله من تحت البناء ثم يأخذها ليرض هو بتملك القيم البناء للوقوف بالقيمة وان اضطلع مع الوصى على أن يجعل البناء للوقف يبدل يجوز لكن ينظر الى قيمته مبنيا والى قيمته منزوعا فأيهما كان أقل لا يجوز ذلك كذا في المحيط * واذا وقف رجل داره على أن يسكنها فلان مدة حياته أو عشرين سنة أو أكثر ثم بعد ذلك للمساكين فهو جائز وليس له أن يؤاجرها وله أن يسكن فيها بنفسه وعياله ووصيه فان كان الموقوف عليهم جماعة فأراد بعضهم أن يسكنها أو أراد بعضهم أن يؤجرها أمرهم بالخيار كمالها يؤثم من أراد

بأربعين وقال بعد الأربعين لا يقطع نسب الولد وقبله يقطع وأبو حنيفة رحمه الله تعالى فرفض ذلك الى رأى القاضى ولم أن يقدر ذلك * رجل هني بولد المتكوحه فسكت ثم نفاه بعد ذلك لا يصح نفسه وكذلك في ولد أم الولد فالسكوت عند التهنئة فيها ما يكون قبولا للولد وفي ولد الجارية لا يكون قبولا * رجل في يديه مال زعم أنه ورثه من امرأة كانت له وسمى تلك المرأة ثم أقر هو لرجل أنه أخ تلك المرأة فقال المقر له أنا أخوها ولست أنت بزوجه لها قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون المال بينهما النصف للزوج والنصف للاخ المقر له الا أن يقيم الاخ البينة أنه أخ تلك المرأة وقال زفر رحمه الله تعالى المال كله للاخ الا أن يقيم الزوج البينة على أنه زوجها * وهذه ثلاث مسائل * أحدها هذه * والثانية مجهول النسب في يده مال فقال ورثته من أبى وهو فلان ثم أقر بعد ذلك بأخ لاب وأم فقال المقر له أنا بن فلان الميت وأنت لست ببن له قال أبو يوسف رحمه الله تعالى المال بينهما نصفان وقال زفر رحمه الله تعالى المال كله للمقر له * والثالثة امرأة أقرت أنها ورثت هذا المال من زوجها فلان ثم أقرت بأخ زوجها فقال الاخ أنا أخ ولس أنت بامرأته قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لازوجه الربع والباقي للاخ وقال زفر رحمه الله تعالى المال كله للاخ الا اذا قامت المرأة البينة على النكاح * رجل ادعى على ميت دينيا بحضرة وارثه وهو قرأته ليس في يد الوارث مال فانه يسمع دعواه ولو أقام البينة على ذلك قبلت بينته وان لم يكن له بينة كانه أن يحلف الوارث على العلم بالدين كذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى وكذا لو

كان المديون مات ولم يترك مالا في يدوارته فان الوارث يكون خصما للمدعي الدين وتقبل بينته ويقضي دينه حتى لو ظهر له مال أخذه صاحب الدين ولو تبرع انسان بقضاء دين الميت جاز * رجل مات وترك أخوين فأقر أحدهما بأخ ثالث وأنكر الآخر قال علماؤنا رحمهم الله تعالى يأخذ المقر له من المقر نصف مافي يده * وقال ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يأخذ ثلث مافي يده * رجل مات وترك ألفا فادعى رجل على الميت ألف درهم وأقام البينة وقضى القاضي له بالالف ودفع اليه ثم جاء رجل آخر وادعى على الميت ألف درهم وأنكر ورثة الميت وصدقه المقضى له بالالف فان الثاني يأخذ من المقضى له نصف مافي يده * ولو ادعى بعض الورثة ديناً على مورثه فصدقه البعض وأنكر البعض فإنه يأخذ الدين من نصيب من صدقه بعد أن يطرح نصيب المدعي من ذلك الدين * ولو ادعى رجل أجنبي على الميت ألف درهم فصدقه بعض الورثة وكذب البعض ذكر في الكتاب أنه يأخذ كل الدين من نصيب من صدقه لان الذي صدقه مقرر أن الدين مقدم على الميراث وقال الفقيه أبو المثلث رحمه الله تعالى عندي يأخذ من المصدق ما يخصه من الدين وهو قول الشعبي والبصري ومالك وابن أبي ليلى رحمهم الله تعالى وقال هذا أعدل وأحسن * رجل مات وترك ابنين فادعى أحدهما أن لهما مالا على هذا الرجل ألف درهم من ثمن بيع وادعى الآخر أنه كان من قرض وأقام كل واحد منهما ما للبينة على ما ادعى فإنه يقضى لكل واحد منهما ما يحسمائة (٤١٥) ليس لأحدهما أن يشارك صاحبه فيما

قبض * رجل له تسعة أولاد أقربى حخته وجوزا قراره أن خمسة من أولاده فلان وفلان وفلان وذكر أسماءهم عليه ألف درهم ثم مات وأنكر سائر الورثة ذلك فشهد الشهود على إقراره بذلك وقالوا لا نعرف الأولاد الذين أقر لهم لانهم ما كانوا حضورا وقت الاقرار قالوا ان أقر سائر الورثة بأسامى هؤلاء ثبت المال بشهادتهم وان أنكروا وأقام المدعون البينة على أنهم يسمون بالاسامى التي ذكرها الشهود يقضى لهم بذلك اذ لم يكن في سائر الورثة مثلهم في الاسامى * رجل مات وترك مالا

أن يسكن سكن ومن أراد أن يؤجرها جاز كذا في الحاوى * وان شرط الواقف أن غلته الفلا رواية فيه عن المتقدمين واختلف المتأخرون في الموصى له بغلة الدار اذا أراد أن يسكنها قيل ليس له ذلك وله أن يؤجرها وقيل له ذلك فلا خلاف في الوصية بالغلة يكون اختلاف في الوقف دلالة وقيل الاحتياط أن يؤجر القيم من غير الموقوف عليه وبأخذ الاجرة ويردّه اليه كذا في محيط السرخسى * فان قال الواقف على أن يستغلها وليس لهم أن يسكنوها فهو على ما شرط كذا في الحاوى * وليس للقيم أن يأخذ ما فضل عن وجه عمارة المدرسة فيصرفها الى الفقهاء وان احتاجوا اليه كذا في القنية * اذا اجتمع من غلة أرض الوقف في يد القيم فظهر له وجه من وجوه البر والوقف يحتاج الى الاصلاح والعمارة أيضا ويخاف القيم أنه لو صرف الغلة الى المرمية يفوت ذلك البر فإنه يتظر ان لم يكن في تأخير اصلاح الارض وممرته الى الغلة الثانية ضرر بين يخاف خراب الوقف فإنه يصرف الغلة الى ذلك البر ويؤخر المرمية الى الغلة الثانية وان كان في تأخير المرمية ضرر بين فإنه يصرف الغلة الى ممرته فان فضل شيء يصرفه الى ذلك البر والمراد من وجه البرهنا وجهه فيه تصدق بالغلة على نوع من الفقراء فحوفك أسارى المسلمين أو اعانة الغازي المنقطع فأمارة مسجد أو رباط أو نحو ذلك مما ليس بأهل التملك فلا يجوز صرف الغلة اليه كذا في فتاوى قاضيان * ولو صرف المتولى على المستحقين وهناك عمارة لا يجوز تأخيرها فإنه يكون ضامنا فاذا ضمن ينبغي أن لا يرجع على المستحقين بما دفعه اليهم في هذه الحالة قياسا على مودع الابن اذا نفق على الابوين بغير اذنه أو بغير اذن القاضي فانهم قالوا يضمن ولا يرجع له على الابوين كذا في البحر الرائق * حانوت من الوقف مال على حانوت لرجل ومال الثاني على الثالث وتعطت وأبى القيم أن يعبر الوقف قالوا ان كان للوقف غلة يمكن عمارة الحانوت بتلك الغلة كان لصاحبي الحانوتين أن يأخذ القيم باقامة المائل وردّه الى موضعه من الوقف وازالة الشاغل عن ملكهما وان لم يكن للوقف غلة يمكن عمارة المائل بتلك الغلة كان للمالكين أن يرفعوا الامر الى القاضي فيأمر القاضي القيم بالاستدانة كذا في فتاوى قاضيان * متولى وقف بنى في عرصه الوقف فهو للوقف ان بناه

فادعى بعض الورثة عينا من أعيان التركة أن المورث وهبه منه في حخته وقبضه وبقية الورثة قالوا كان ذلك في المرض فان القول يكون قول من يدعى الهبة في المرض وان أقاموا البينة فالبينة بينة من يدعى الهبة في الصحة كذا ذكر في الجامع الصغير * وذكر النسبي رحمه الله تعالى في الفتاوى امرأة ماتت واختلف الزوج وورثتها في مهرها الذي كان عليه فادعى الزوج أنها وهبت منه في حخته وادعى الورثة أن الهبة كانت في مرض موتها فالقول يكون قول الزوج لانه متسكرا استحقاق ورثة المرأة المال على الزوج واستحقاق الورثة ما كان ثابتا فيكون القول قوله الا أن هذا يخالف رواية الجامع الصغير ولا اعتماد على تلك الرواية لانهم تصادقوا على أن المهر كان واجبا عليه واختلفوا في السقوط فكان القول قول من سكر السقوط ولان الهبة حادثة والاصل في الحوادث أن تحال الى أقرب الاوقات * فصل في الخصومة بين الزوجين في الغزل * اذا غزلت المرأة قطن زوجها فهو على وجوه * اما أن أدن لها بالغزل فغزلت * أو نهاها عن الغزل فغزلت أو لم يأذن لها ولم ينهاها ولم يعلم بغزلها * فان غزلت باذنه فهو على وجوه * اما أن قال لها اغزلي * أو قال لها اغزليه لنفسك أو قال اغزليه ليكون الثوب لي ولك أو قال اغزليه ولم يذكر شيء أفق الوجه الاول يكون الغزل للزوج لانها غزلت قطنه باذنه لاجلها فيكون له ولا شيء لها على الزوج لانها تبرعت بالغزل * وان قال لها اغزليه بكذا وسمى لها أجرة لم يجز ويكون لها الاجر المسمى

وان سمى أجرة مجهولا كان الغزل للزوج ولها أجرة مثلها كافي سائر الاجارات الفاسدة وان اختلفا فقالت المرأة غزات بأجر وقال الزوج بغير أجر
كان القول قول الزوج مع البين لانها تدعى عليه الاجر وهو ينكر فيكون القول للزوج * هذا اذا قال لها اغزليه لي وان قال اغزليه لنفسك
فغزلت كان الغزل لها ويكون ذلك هبة للقطن منهم وان اختلفا فقال الزوج انما اذنت لك لتغزليه لي وقالت لابل قلت اغزليه لنفسك كان
القول قول الزوج مع البين لان الاذن يستفاد من جهته والظاهر شاهد له فان العادة ان المرأة تغزل قطن الزوج لاجل الزوج * وان قال
اغزليه ليكون الثوب لي ولك كان الغزل للزوج ولها عليه أجرة المثل لانها غزلت للزوج ببعض الغزل فيكون في معنى قفيز الطحان ويكون
الغزل للزوج لانه صاحب أصل وهو القطن وهو كالدفع غزلا الى حائك لينسجه بالنصف فان الثوب يكون لصاحب الغزل وان قال لها
اغزليه ولم يذ كر شيئا فادعى الزوج انها غزلت له كان القول قوله لانه طلب منها التبرع وانكر الاجارة وهبة القطن * هذا اذا غزات باذن
الزوج فان نهاها عن الغزل فغزلت بعد النهي كان الغزل لها وعليه الزوج مثل قطنه كن غصب حنطة فطحنها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
يكون الدقيق للغاصب وهو ضامن للحنطة وان لم ياذن لها ولم يسمه عن الغزل فغزلت ان كان الزوج بائع القطن كان الغزل لها وعليه ما مثل القطن
لان الظاهر انه اشترى القطن للتجارة (٤١٦) لا للغزل فتصير غاصبة كالمو غزلت بعد النهي وان كان الزوج جاء بالقطن الى بيته لاجل

البيت كان الغزل للزوج
لانها غزلت باذنه ولا أجر
لها لانها متطوعة كالمو
خبرت من دقيق الزوج أو
طبخت القدر باذن الزوج
* وعن أبي يوسف رحمه الله
تعالى في المشتق رجل اشترى
قطناً وأمر امرأته أن تغزل
فغزلت كان الغزل لها ولا
شيء عليها وهو بمنزلة طعام
وضعه في بيته فأكلت
وروى هشام رحمه الله
تعالى في النواذر اذا غزل
قطن الغير ثم اختلفا وقال
صاحب القطن غزلت باذني
والغزل لي وقال الآخر غزلت
بغير ذلك والغزل لي كان القول
قول صاحب القطن لان
الاصل وان كان عدم الاذن
الا أنه ظاهر فهو يريد بهذا

من مال الوقف أو من مال نفسه ونواه للوقف أو لم ينوشيا أو بنى لنفسه وأشهد عليه كان له والاجنبى اذا
بنى ولم ينوفه ذلك وكذا الغرس كذا في القنية * لو أنفق دراهم الوقف في حاجته ثم أنفق مثلها في مرمة الوقف
يبرأ من الضمان قيم وقف أدخل جذعا في دار الوقف لرفع من غلته ذلك * المتولى لو أنفق على الوقف من
ماله بشرط الرجوع له الرجوع كذا في السراجية * اذا قال القيم أو المالك المستأجرها أذنت لك في عمارتها
فمهرها باذنه يرجع على القيم والمالك وهذا اذا كان يرجع معظم منفعتها الى المالك أما اذا رجع الى المستأجر
وفيه ضرر بالدار كالبالوعة أو شغل بعضها كالتمور فلا يرجع مال بشرط الرجوع كذا في القنية * في
التيمة تسئل أو الفضل عن الوقف اذا كان ربح غلته الى العماره وثلاثة أرباعها الى الفقراء لم تحجب المدرسة
في تلك السنة هل يجوز لقيم أن يصرف من ذلك الى الفقهاء على وجه الدين وبأخذ ذلك من غلته من السنة
الثانية اذا احتاج اليها فقال لا سئل أبو حامد فأجاب بئله كذا في التناخية * وقف ضيعة على فقراء قرابته
وقريته وجعل آخره للمساكين جاز يحصون أولا وان أراد القيم أن يفضل البعض فالمسئلة على وجوه * ان
كان الوقف على فقراء قرابته وقريته وهم لا يحصون أو يحصون أو أحد الفريقين يحصون والآخر
لا يحصون ففي الوجه الاول للقيم أن يجعل نصف الغلة لفقراء قرابته ونصفها لفقراء القرية ثم يعطى من كل
فريق من شأهم ويفضل البعض كما يشاء لان قصده الصدقة وفي الصدقة الحكم كذلك وفي الوجه الثاني
يصرف الغلة الى الفريقين بعددهم وليس له أن يفضل البعض على البعض لان قصده الوصية وفي الوصية
الحكم كذلك وفي الثالث يجعل الغلة بين الفريقين أو لا فيصرف الى الذين يحصون بعددهم والى الذين
لا يحصون سهم ما واحد ثم يعطى هذا السهم من الذين لا يحصون من شاء وبفضل البعض في هذا السهم
كما بينا وهذا التفرع على قولهما وأما على قول محمد رحمه الله تعالى فلا يأتى كذا في الوجيز * ولو وقف على
فقراء أهل هذه البلدة فان كانوا لا يحصون أعطى القيم أيهم شاء وان كانوا يحصون قسم على عدد رؤسهم على
السواء يستوى فيه الذكر والانثى ولو صرف القيم نصيب واحد منهم الى نفسه ان شاء ضمنه وان شاء اتبع

الظاهر أن يستحق قطن غيره فلا يقبل قوله * وعن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى رجل اشترى قطناً

وجوز فالتغزل امرأته وأهدت الى المرأة أخته اقطننا فغزلت المرأة فوسج ببعضها كبريا ساءت المرأة لمن يكون الغزل والكبريا س قال ان
كانت هي التي دفعت الغزل الى الحائك بغير أمر الزوج فان الكبريا س لورثة المرأة وللزوج في مالها غزل مثل الغزل الذي غزلته من قطنه
وان كان الزوج هو الذي دفع الغزل الى الحائك بغير أمر المرأة فان الكبريا س يكون للزوج وكان عليه غزل مثل الغزل الذي غزلته من
قطنها وان دفعا جميعا الى الحائك أو دفع أحدهما بأمر صاحبه كان الكبريا س بينهما بقدر غزله ولا ضمان على واحد منهما لصاحبه * رجل
في يديه أرض لغيره أجرها فقال رب الأرض أجرها بأمرى والاجر لي وقال الا جر غصبتها منك وأجرها قال لاجر لي كان القول لرب الأرض
لانهم اختلفا في بدل منفعة الأرض والاصل أن بدل ملك الانسان يكون له ولو كان الاجر بيني في الأرض ثم أجرها فقال رب الأرض
أمرتك أن تبني فيها ثم توافر وقال ذواليد غصبتها منك ونيت ثم أجرت فانه يقسم الاجر على الأرض وهي مبنية وعلى الأرض وهي غير
مبنية فما أصاب البناء يكون للاجر وما أصاب الأرض يكون لصاحب الأرض لان الاصل أن البناء يكون للباني فلا يقبل قول صاحب
الأرض وان قال رب الأرض غصبتها مني مبنية كان القول قوله وان أقام الينة كانت بينة الغاصب أولى ذكره في المنتقى * ولو قال الا جر

غصبت منك ألفا ورجعت فيها عشرة آلاف وقال المقر له لا بل أمرتك به كان القول قول المقر له ولو قال المقر له لا بل غصبتني الألف وعشرة
آلاف كان القول قول المقر ولو قال غصبت منك ثوبا فقطعته وخطفته بغير أمر لك قصصا أو قال المقر له بل غصبتني التميمص أو قال بل أمرتك
بجبايته كان القول للمقر له ﴿باب دعوى الحائض والطريق﴾ * حائض بين دارين كل دار رجل أذى الحائض صاحب كل دار فهذه المسئلة
على وجوه * إن كان لأحد المتدعين جذوع على الحائض المتنازع فيه وليس للأخر عليه شيء فهو لصاحب الجذوع عندنا وكذا لو كان لأحدهما
عليه جذوع وللآخر عليه هرادي أو بوازي فهو لصاحب الجذوع وإن كان لأحدهما عليه جذوع وللآخر عليه سترة أو حائط فالحائض المتنازع
فيه وهو الأسفل لصاحب الجذوع والسترة لصاحب السترة بمنزلة سفل رجل عليه علوا وللآخر ولا يؤمر صاحب السترة برفع السترة إلا أن يثبت
مدعى الحائط استحقاق الحائط بالينة فيمنه ثبوت أمر صاحب السترة برفعها * وإن كان لأحدهما على الحائط المتنازع فيه جذوع وللآخر
اتصال بهذا الحائط من جانب واحد عندنا صاحب الجذوع أولى والمراد بهذا الاتصال مداخلة بعض أنصاف ابن هذا في بعض ذلك من أحد
جانبى الحائط المتنازع فيه لا من الجانبين وذكر الطحاوي أن صاحب هذا الاتصال أولى بالحائط المتنازع فيه وبه أخذ بعض المشايخ رجعهم
الله تعالى * وإن كان لأحد المتدعين على الحائط المتنازع فيه جذوع وللآخر (٤١٧) اتصال تريبع بهذا الحائط فصاحب

شر كاهه فان شرط الكل واحد وقوته يعطى ما يمكنه من الطعام والكسوة والسكن ثم ان كان الوقف ضيقة يعطى كل واحد قوت سنة وفي المستغلات قوت كل شهر كذا في الفتاوى العنانية ❀ واذا خربت أرض الوقف وأراد اقيم أن يبيع بعضا منها ليرم الباقي فمن ما باع ليس له ذلك فان باع القيم شيئا من البناء لم ينهدم له سدم أو تخلة حية لقطع فالبيع باطل فان هدم المشتري البناء أو صرم الخلد ينفع للقاضي أن يخرج القيم عن هذا الوقف لانه صار حائنا ثم القاضي ان شاء ضمن قيمته ذلك البائع وان شاء ضمن المشتري فان ضمن البائع نفذ بيعه وان ضمن المشتري يبطل بيعه كذا في الذخيرة ❀ أرض وقف خاف القيم من وراث الوقف أو من ظالم له أن يبيعه ويقتصد بثلثي كذا ذكر في النوازل والفتوى على أنه لا يجوز كذا في السراجية ❀ الاشجار الموقوفة ان كانت مثمرة لم يجوز بيعها الا بعد القلع وان كانت الاشجار غير مثمرة جاز بيعها قبل القلع كذا في المضمرات ❀ أما بيع اشجار الوقف فينظر ان كانت لا تنقص ثمرة الكرم بظلمه لا يجوز بيعها وان كانت تنقص ثمرة الكرم بظلمه لا ينظر ان كانت ثمرة الشجر تزيد على ثمرة الكرم ليس له أن يبيعه او يقطعها وان كانت تنقص عن ثمرة الكرم فله أن يبيعها وان كانت اشجارا غير مثمرة وتنقص ثمرة الكرم بظلمه فله أن يبيعها او يقطعها وان لم تنقص ثمرة الكرم بظلمه فليس له أن يبيعها او يقطعها وان كانت اشجار الدلب والخلاف ونحوه جاز له بيعها لانها بمنزلة الغلة والثمرة لان الخلاف والدلب اذا قطع ينبت ثانيا وثالثا وكذا لو باع ورق اشجار التوت جاز فلو أراد المشتري قطع قوائم هذه الاشجار يمنع ولو امتنع المتولى من منع المشتري عن قطع القوائم كان ذلك خيابة كذا في محيط السرخسي ❀ شجرة جوز في دار وقف فخربت الدار لم يبيع القيم الشجرة لاجل عمارة الوقف لكن يكرى الدار ويعمرها ويسمى بالجو ز على العمارة لا بنفس الشجرة كذا في السراجية ❀ متولى المسجد اذا اشترى عمال المسجد حائوتا أو دارا ثم باعها جاز اذا كانت له ولاية الشراء هذه المسئلة بناء على مسئلة أخرى أن متولى المسجد اذا اشترى من غلة المسجد دارا أو حائوتا فهذه الدار وهذه الحائوت هل تلحق بالحائوت الموقوفة على المسجد ومعناه أنه هل تصير وقفها تختلف المسايخ

واحد ولا آخر عليه هراي أو بوارى ولا شيء إلا آخر فهو لصاحب الجذع • وإن كان لكل واحد منهما عليه جذوع إلا أن جذوع أحدهما أكثر من جذوع الآخر لكن لا ينقص عدد جذوع صاحب القليل عن الثلاث اختلقت الروايات فيه ذكر في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا كان لأحدهما على الحائط المتنازع فيه أجداع ولا آخر عليه أكثر من ذلك جعلته بينهما نصفين فإن كان لأحدهما عليه ثلاثة ولا آخر عليه عشرون فالخائط لصاحب العشرين ولصاحب الثلاثة موضع جذوعه وإنما جعله بينهما نصفين إذا تقاربت أو كان لصاحب الأقل أكثر من نصف جذوع الآخر فهو بينهما • وذكر الخاكم الشهيد رحمه الله تعالى في المختصر إذا كان لأحدهما عليه عشر خشبات ولا آخر عليه سبع خشبات فهو بينهما نصفين وهذا يوافق ما ذكر في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن عدد صاحب القليل أكثر من نصف عدد صاحب الكثير • وذكر في صلح الأصل لو كان لأحدهما عليه عشرة أجداع ولا آخر عليه خمسة أجداع لكل واحد منهما ما في يده قالوا أراد بذلك أن الخائط المتنازع فيه يكون بينهما على ثلاثة ثلثا لصاحب العشرة وثلثا لصاحب الخمسة وبه أخذ بعض المشايخ رحمه الله تعالى وأنه يوافق رواية المنتقى لأن أجداع صاحب القليل ليست بأكثر من نصف جذوع الآخر وأنه يخالف ما ذكر الخاكم الشهيد في المختصر • وذكر شمس الأئمة السرخسي (٤١٨) رحمه الله تعالى إذا كان لأحدهما عشر خشبات ولا آخر ثلاث فصاعدا يقضى بينهما

نصفان اعتبارا لادنى الجمع بأقصاه واليه أشار في صلح الأصل • ولو كان لأحدهما عليه جذع أو جذعان دون الثلاث ولا آخر عليه ثلاثة أجداع أو أكثر ذكر في النوازل أن الخائط يكون لصاحب الثلاث ولصاحب مادون الثلاث موضع جذعه قال وهذا استحسان وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى أنرا • قال أبو يوسف رحمه الله تعالى القياس أن يكون الخائط بينهما نصفين وبه كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أولا ثم يرجع إلى الاستحسان • وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في دعوى الأصل إذا كان لأحدهما عليه عشر

رحمهم الله تعالى قال الصدر الشهيد المختار أنه لا يتحقق ولكن تصير - غللا للمسجد كذا في المضمرات • ولو اشترى بغلته ثوبا ودفعه إلى المسكين يضمن ما تقدم من مال الوقف لوقوع الشراء له كذا في البحر الرائق نافلا عن الاسعاف • وإذا وقف داره على الفقراء فالقيم يؤجرها ويؤيد أمن غلتهما بعمارتها وليس للقيم أن يسكن فيها أحد بغير أجر كذا في المحيط • في جامع الجوامع انهدم وبني ثانيا فاسسا كنوه أحق إلا أنه إذا انهدم بحيث لم يبق بيت كذا في التتارخانية • وإن مات القيم بعدما أجزأ بطل الاجارة وإن كان الواقف هو الذي أجزأ ثم مات فقيسه قياس واستحسان القياس أن يبطل الاجارة وبه أخذ أبو بكر الاسكافي وفي الاستحسان أن لا تنقض الاجارة كذا في الذخيرة • في فتاوى محمد بن الفضل متول أجرا لوقف ومات المتولى والمستأجر قبل انقضاء المدة فالزرع لورثة المستأجر الذي زرع يذره وعليهم ما نقصت الارض من المزارعة ويصرف ذلك إلى مصالح أرض الوقف دون الموقوف عليهم كذا في الحاوى للعصري • والقاضي إذا أجزأ الدار الموقوفة ثم عزل قبل انقضاء المدة لا يبطل الاجارة كذا في المضمرات • فإن كان الموقوف عليه هو المتولى أيضا فأجزأ ثم مات لم تنتقض الاجارة وإن كانت الغلته كذا في الحاوى • وكذا لو مات بعض الموقوف عليهم قبل تمام المدة لا يبطل الاجارة ثم ما وجب من الغلة إلى أن مات هذا الموقوف عليه يصرف إلى كل واحد منهم حصته وحصته الملت تصرف إلى وارثه وما وجب من الغلة بعد موت هذا فهي تكون لمن بقي وكذا لو مات بعضهم بعد موت الاول بمدة فهي على هذا القياس كذا في فتاوى قاضيان • فإن عجلت الاجرة واقتسمها الموقوف عليهم ثم مات أحدهم القياس أن تنتقض القسمة ويكون للذي مات حصته من الاجرة مقدار ما عاش ولكل واحد حسن ولا تنتقض القسمة وكذلك على هذا الوشرط فتجبل الاجرة كذا في الظهيرية • قال إذا أجزأ دار الوقف سنة بمائة درهم والموقوف عليهم ثلاثة نفر ثم مات أحدهم بعد مضي ثلث سنة ومات الآخر بعد مضي ثلث آخر من السنة وبقي الثالث فإن الثلث الاول من الاجرة بين ورثة الميت الاول وبين ورثة الميت الثاني وبين الباقي أثلاثا والثلث الثاني بين ورثة الثاني وبين الباقي نصفين والثلث الثالث كله للباقي

خشبات ولا آخر عليه خشبة واحدة فلكل واحد منهما مات تحت خشبته ولا يكون الخائط بينهما نصفين وإنما استحسن هذا فخرج في الخشبة والخشبتيين وهكذا ذكر في صلح الأصل وذكر في كتاب الاقراء أن الخائط كله لصاحب عشر خشبات الاموضع الخشبة فإنه اصحابها لا يؤمر هو برفع الخشبة لان استحقاق صاحب الخشبات باعتبار الظاهر فلا يستحق برفع الخشبة على صاحبها • ووجه رواية الدعوى والصلح أن الاستحقاق باعتبار وضع الخشبة فيقضى لكل واحد منهما ما ملك مات تحت خشبته لوجوده التصرف منه في ذلك الموضع • وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى لم يذكر في الكتاب حكم ما بين الخشبات أنه لا يملك ما يقضى به من أصحابنا رحمه الله تعالى من قال يقضى به بالمال بينهما على أحد عشر سهم معا عشرة أسهم لصاحب الخشبات وسهم لصاحب الخشبة الواحدة فيحكم ما بين الخشبات حكم مات تحت كل خشبة من الخائط حتى لو لم يدم الخائط يقسمان أرضه على هذا • قال مولانا رحمه الله تعالى وأكثروا على أنه يقضى به لصاحب العشر الخشبات الاموضع الخشبة الواحدة فإن ذلك الموضع يكون ملكا لصاحب الخشبة الواحدة عند أكثرهم • وقال بعضهم الخائط كله يكون ملكا لصاحب الخشبات واصحاب الخشبة والخشبتيين حتى وضع الخشبة في ذلك الموضع • قال مولانا رحمه الله تعالى والصحيح أن ذلك الموضع يكون ملكا لصاحب الخشبة كذا ذكرنا في الدعوى • ولو كان الخائط بين دارين رجلين كل واحد منهما يملكه ولكل واحد منهما عليه جذوع يقضى بينهما نصفين

هو المختار فان كانت جذوع أحدهما أكثر فلا تخران يزيد في جذوعه حتى تكون مثل جذوع صاحبه * قال مولانا رضي الله عنه وهذا اذا كان الحائط يحتمل الزيادة فان كان لا يحتمل الزيادة ليس له أن يزيد * دار في يد قوم في يد كل واحد منهم ناحية بعينها وفي الدار درج معقود بازج سفل الدرج في يد أحدهم وعلى ظهر الدرج طريق للآخر الى منزله فانه يقضي بالدرج لصاحب السفل ولصاحب العلو طريق يقصه على الدرج على حاله * ولو كان على راس الدرج روشن هو على منزل صاحب السفل وهو طريق لصاحب العلو اختصه وفي روشن كله لصاحب السفل لان روشن بمنزلة سقف السفل لكن لصاحب العلو عليه الممر على حاله كافي المسائل المتقدمة * سفلى بيت في يد رجل عليه علو في يد آخر انهدم السفل وسقط كان جذوعه وبواريه ومراذيه لصاحب السفل لان ذلك من سقف السفل والظاهر أن كل من بني بيتا يجعله مسقفا ويكون لصاحب العلو أن يسكن على ظهره * دار في يد رجل وعلوه في يد آخر وطريق العلو في ساحة الدار ادعى كل واحد منهما ساحة الدار فان الدار مع الساحة تكون لصاحب السفل والعلو وطريقه لصاحب العلو لان الساحة والسفل في يد صاحب السفل فانه هو الذي يستعمل الساحة بوضع الامتعة وكسر الحطب وصب الوضوء وادخال الدابة فاما العلو وطريقه في يد صاحب العلو فيكون ذلك له وان أقاما البينة يقضى لكل واحد منهما بما في يده الآخر ترجيحاً للخارج على ذي اليد فيما في يده اليد (٤١٩) * خص بين دارين قطه الى احدي الدارين كل واحد من

فخرج المسألة من ثمانية عشر كذا في المحيط * في جامع الفتاوى اذا مات الواقف عن وصي نصبه فلا وصي أن يؤجرها وان كان أجرها اجارة فاسدة فعلى المستأجر أجر مثلها فيما اذا استتم عليها الا براد على ما رضى به الوصي كذا في التتارخانية * متولى الوقف اذا أبردارا موقوفة على الفقراء والمساكين أكثر من سنة لا يجوز وان لم يشترط فاختار أن يقضى بالجواز في الضياع في ثلاث سنين الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز وفي غير الضياع يقضى به - دم الجواز اذا زاد على السنة الواحدة الا اذا كانت المصلحة في الجواز وهذا شيء يختلف باختلاف المواضع والزمان كذا في السراجية * وهو المختار للفتوى وكذلك المزارعة والمعاملة كذا في محيط السرخسي * وكان القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى يفتي بأن المتولى لا ينبغي له أن يؤجر أكثر من ثلاث سنين ولو أجر جازت الاجارة وهذا قريب مما هو المختار لان فعله يدل على رؤية المصلحة كذا في الغنيانية * فان كان الواقف شرط أن لا يؤجر أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استئجارها سنة وكانت اجارتها أكثر من سنة أدر على الوقف أنفع للفقراء فليس للقيم أن يخالف شرطه ويؤجرها أكثر من سنة الا أنه يرفع الامر الى القاضي حتى يؤجرها القاضي أكثر من سنة فان كان الواقف ذكر في صدك الوقف أن لا يؤجر أكثر من سنة الا اذا كان ذلك أنفع للفقراء كان للقيم أن يؤجرها بنفسه أكثر من سنة اذا رأى ذلك خيرا ولا يحتاج الى المرافعة الى القاضي هكذا في فتاوى قاضيجان * في دار موضع بيت وقف ولا يستأجر لقلته الا باجارة طوي له ان كان له مسلك الى الطريق الاعظم لا يؤجر بالطويلة والا يؤجر كذا في الوحيز * ولا يجوز اجارة الوقف الا بأجر المثل كذا في محيط السرخسي * استأجر حانوت وقف بأجر مثل فجاء آخر وزاد الاجرة لم تقسح الاولى كذا في السراجية * واذا استأجر أرض وقف ثلاث سنين باجرة معلومة هي أجر المثل حتى جازت الاجارة فرفضت أجرتم لا تقسح الاجارة كذا في المحيط * في الكبرى رجل استأجر أرض وقف ثلاث سنين باجرة معلومة هي أجر المثل فلما دخلت السنة الثانية كثرت الرغبات وازدادت اجرة الارض ليس للمتولى أن ينقص الاجارة لثقة صان أجر المثل كذا في المضمرات * حانوت

صاحب الدارين يدهي
الخص قال أبو حنيفة
رحمه الله تعالى يقضى
بالخص بينهما نصين وقال
صاحبه رحمه الله تعالى
يقضى به لمن اليه القمط
وهو كما قلنا في الحائط
بين دارين كل واحد منهما
يدعيه ووجه الحائط
أو الطافات الى أحدهما
* حائط سفلى لرجل وعلوه
لاخر فاراد صاحب السفلى
أن يهدم السفلى لم يكن له
ذلك عندهم وان أراد
صاحب السفلى أن يفتح فيه
بابا أو كوة أو يدخل فيه
جذعا لم يكن له قبل ذلك
ليس لصاحب السفلى ذلك
في قول أبي حنيفة رحمه الله

تعالى الآن يرضى به صاحب العلو * وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى له أن يفعل ذلك اذا كان لا يضر بصاحب العلو * فان كان شيء من ذلك يضره لم يكن له أن يفعل وكذا ليس له أن يخفر في سفله بئرا وكذا لو أراد صاحب العلو أن يحدث على علوه بناء أو يضع عليه جذوعا أو يشرع فيه كنيقال لم يكن له ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أضرب بالسفل أو لم يضر وعندهما أن أضرب بالسفل يمنع منه وان لم يضر لا يمنع منه * زققة لا منفذ لها فيما دور خمسة ممرورهم في الزققة فرفع أحدهم سقفها وادعى أن السقف له وادعى كل واحد منهما أنه له فان كان طريق السقف الى ملك أحدهم أو مشغولا بجماعه كان له في الحكم ويكون القول قوله مع يمينه وان لم يكن طريق السقف الى ملك أحدهم ولا كان مشغولا بجماعه فهو لهم جميعا ولكل واحد منهما أن يحلف الآخر على نصيبه عند عدم البينة وأقيم البينة فهو له وان أقاموا جميعا يقضى لكل واحد منهما بما في يده غيره * وعن محمد رحمه الله تعالى دار الى جنب أرض رجل فبنى صاحب الأرض أرضه وأراد أن يلزق حائطه بحائط الدار ومنعه صاحب الدار عن ذلك قال ينظران الزققة بالدار بحيث لو سقط حائط الدار لا يسقط حائط الباني كان لصاحب الأرض أن يلزق حائطه به وان كان لو سقط حائط الدار يسقط حائط الباني لم يكن لصاحب الأرض أن يلزقه بحائط الدار وان كان أصل حائط الدار ذاعين وأعلام مشير لم يكن لصاحب الأرض أن يبنى ويلزقه بالدار وسأني أحكام الحائط المشتركة

في كتاب الصلح ان شاء الله تعالى **(باب اليمين)** * رجل ادعى على رجل مالا فأنكر المدعى عليه وطلب المدعى من القاضي أن يحلفه قالوا يقول القاضي للمدعى ألك بينة فان قال نعم لي بينة حاضرة في المصير لاني مجلس القضاء وطلب من القاضي أن يحلفه فانه لا يحلفه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يحلفه واضطربت الروايات عن محمد رحمه الله تعالى واختار فيه أن القاضي ان كان مجتهدا ورأى الميل الى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحلفه وان مال الى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحلفه وهو كالنوكيل بغير رضا الخصم بلا عذر من مرض أو سفر أو نحوه أن القاضي يجتهد فيه فيقضي بما أفضى اليه اجتهدا * وان قال المدعى لابينة لي أو قال شهودي غيب وطلب من القاضي تحليفه يحلفه ولا يكر اليمين ولا يغلف وتفسير التغليف أن يقول بالله الرحمن الرحيم يذكركم من الصفات ما شاء أو قال بعضهم ينظر الى حال المدعى عليه ان عرفه بالصلاح لا يغلف بل يكتب يذكركم بالله تعالى ولا يذكركم بالصفة وان عرفه على غير ذلك يغلف فذكركم الاسم والصفة ويبالغ فيه وقال بعضهم ينظر الى المدعى به ان كان مالا خطيرا غلف وان كان حقيرا لا يغلف وان أراد المدعى تحليفه بالطلاق أو العتاق في ظاهر الرواية لا يجيبه القاضي الى ذلك لان التحليف بالطلاق أو العتاق ونحو ذلك حرام وبعضهم يجوز ذلك في زماننا والصحيح ظاهر الرواية فاذا أراد القاضي (٤٢٠) تحليفه في دعوى المال حلفه بالله ما هذا المدعى عليه المال الذي يدعى ولا شيء

منه لانه لو حلفه على الكل ربما يكون عليه بعض ذلك المال لانه يحلف ولا يبالى * ولو أقر المدعى باستيفاء بعض المال والمدعى عليه ينكر المال أصلا يطالب المدعى برده ما أقر بقبضه فكان الا حوط هو الجمع بين الكل والبعض ولا يحلفه بالله ما استقرضت منه هذا المال ولا غصبته ولا أودعك اذا كان المدعى يدعي المال بذلك السبب لاحتمال أنه استقرض منه أو اغتصب منه أو قبل منه الوديعة ثم رده عليه ولو حلف على السبب كان كاذبا في يمينه ولو أقر بالاستعقراض أو الغصب وادعى الرد أو القضاء عسى

الرجل في أرض وقف فابى صاحبه أن يستأجر الأرض باجر المثل فان كانت العماره بجال لورفعت يستأجر باكثر مما يستأجره فانه يؤمر برفع العماره والا فيترك في يده بذلك الاجر كذا في السراجية * استأجر عرصه موقوفه من المتولى مدة باجر المثل وبني عليه ما بذن المتولى فلما مضت المدة زاد آخر على أجر تلك المدة للمدة المستقبلة فرضى صاحب السكنى بتلك الزيادة هل هو أولى أجيب بانه نعم أولى كذا في الفصول العمليه * في وقف الخصاص الواقف اذا أجز الوقف اجاره طويلا ان كان يخاف على رقبتهما التلف بسبب هذه الاجاره فللمحاكم أن يطل الاجاره كذا في الذخيرة * وفي فتاوى أهل سمرقند خان أو رباط سييل أراد أن يخرب ثوبه وينفق عليه فاذا صار معمورا لا يؤجر كذا في المحيط * اذا خرب الوقف وعجز المتولى عن عمارته أجزها القاضي وعمردا من أجرته فاذا صار معمورا يردها الى المتولى كذا في التهذيب * لو استأجر المتولى أجيرا بدينهم ودانق وأجر مثله درهم فاستعمله في عمارة الوقف ونقد الاجرة من مال الوقف بضمن جميع ما نقد كذا في الظهيرية * ولا تجوز اعارة الوقف والاسكان فيه كذا في محيط السرخسي * المتولى الوقف اذا أسكن رجلا بغير أجر عذره لانه لا شيء على الساكن وعامة المتأخرين من المشايخ رحمهم الله تعالى أن عليه أجر المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلال أو لم تكن صيانة للوقف وعليه الفتوى وكذا قالوا فممن سكن دار الوقف بغير أمر القسيم كان عليه أجر المثل بالغاما بلغ كذا في المضمرات * المتولى اذا رهن الوقف بدين لا يصح وكذا أهل الجماعة اذا رهنوا وقف المسجد أو واحد منهم فلا سكن المرتين فعليه أجر المثل بالغاما بلغ معدة كانت للاستغلال أو لم تكن قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى هو المختار لفتوى كذا في الغيبة * متولى المسجد اذا باع منزلا موقوفا على المسجد فسكنه المشتري ثم عزل هذا المتولى وولى غيره فادعى الثاني المنزل على المشتري وأبطل القاضي بيع المتولى وسلم الدار الى المتولى الثاني فعلى المشتري أجر المنزل كذا في فتاوى قاضيخان * ولو أجز القيم الدار باقل من أجر المنزل قدر ما لا يتغابن الناس فيه حتى لم تجز فسكنها المستأجر كان عليه أجر المثل بالغاما بلغ على ما اختاره

للمتأخرين

ينكر المدعى الرد أو القضاء فبأخذ منه المال ثانيا فكان نظرا للجائين فيما قلنا في حلفه على ذلك الوجه سواء عرض

المدعى عليه أو لم يعرض الآن فيما سوى الوديعة يحلفه بالله ما له عليه ولا شيء منه وفي الوديعة يحلفه بالله ليس في يديك هذه الوديعة التي يدعى ولا شيء منها ولا له قبلك حق منها لان المدعى عليه لو كان استهلك الوديعة أو دل سارقا عليها لا تكون في يده ويكون ضامنا لها فيحلف على نحو ما قلنا * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان المدعى اذا ادعى مالا مطلقا يحلف على المال وان ادعى مالا بسبب يحلف على المال بذلك السبب بالله ما استقرضت منه هذا المال أو بالله ما اغتصبت منه هذا المال أو نحو ذلك الان بعرض المدعى عليه للقاضي فيقول لا تحلفني على هذا الوجه لان الرجل قد يستقرض مالا ثم لا يكون ذلك المال عليه عند الدعوى بأن رده أو أبرأه فاذا عرضه على هذا الوجه فينشد يحلفه على الحاصل كذا كرنا وبه أخذ بعض المشايخ رحمهم الله تعالى وقال شمس الأعنة الحلو في رحمه الله تعالى ينظر الى جواب المدعى عليه دعوى المدعى ان أنكر المدعى عليه الاستعقراض والغصب فقال ما استقرضت منه شيئا ولا غصبت منه شيئا يحلف على السبب بالله ما استقرضت وان قال المدعى عليه في الجواب ليس له على هذا المال الذي يدعى يحلف على الحاصل بالله ما له عليك ولا قبلك هذا المال الذي يدعى ولا شيء منه قال مولانا رحمه الله تعالى هذا هو أحسن الاقاويل عندى وعليه أكثر القضاة ولو أن رجلا ادعى

على رجل أنه استهلك ماله وطلب الخلف من القاضي فان القاضي لا يحلفه وكذا لو قال هذا شربي وقد خان في الربح ولا أدري قدره لا يلتفت اليه وكذا لو قال بلغني أن فلان بفلان أوصى لي ولا أدري قدره وأراد أن يحلف الوارث لا يجيبه القاضي الى ذلك وكذلك المدبون اذا قال قضيت بعض ديني ولا أدري كم قضيت أو قال نسبت قدره وأراد أن يحلف الطالب لا يلتفت اليه قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى الجاهل كما تمنع قبول البيعة تمنع الاستحلاف أيضا الا اذا اتهم القاضي وصى اليتيم أو قيم الوقت ولا يدعي عليه شيئا معلوما فانه يحلف نظرا للوقف واليتيم * رجل اغتصب أرضا أو دارا فأراد المغصوب منه استرداد الغصب وأقام البيعة على ذلك بعد دعوى صحيحة فقال المدعي عليه انها وقف في يدي على سبيل خير معلوم وعجز المغصوب منه عن اقامة البيعة كان له أن يستحلف المدعي عليه في قول محمد رحمه الله تعالى لان عنده العقار يضمن بالغصب وعندهما لا يضمن فلا يستحلف * ثم عند محمد رحمه الله تعالى انما يستحلف اذا أراد المدعي أن يأخذ القيمة عند النكول أما لو أراد أن يأخذ الضيعة والعقار عند النكول فلا يستحلف أيضا لان المدعي عليه لما أقر بالوقف يصير وقفا باقراره فلا يمكن القضاء به للمدعي عند النكول * قال الشيخ الامام الزاهد أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ينبغي أن يفتي بقول محمد رحمه الله تعالى ويقضى بالقيمة عند النكول كيلا يحتمل به هذا الدفع (٤٢١) لاسقاط البين عن نفسه وكذلك رجل

في يده ضيعة يقول
قفها أي على وعلى أولادي
خاصة وأدعي أخوه ان أبانا
وقفها علينا وعلى أولادنا
أبد أو أراد أن يحلف صاحب
اليد قالوا لا يحلف على أصل
الوقف ولكن يحلف على
حصته من الغلة * ولو ادعى
ضيعة في يد رجل أنه له فقال
ذو اليد هي لابني الصغير
فلان لا يستحلف المدعي
عليه وكذا لو ادعى شفعة في
دار فقال المشتري انها لابني
الصغير فلان لا يكون للمدعي
أن يحلفه لان اقراره لولده
الصغير قد صح ولزم ولو
استحلف فنكل لا يصح نكوله
فان قال المدعي ان هذا قد
استهلك داري بقراره لولده
الصغير فيصير ضامنا عند

المتأخرون وكذا اذا أجرة جارة فاسدة كذا في الفصول العادية * واذا أجرة القائم بامر الوقف أرض
الوقف اجرة صحيحة فغلب عليها الماء سقط الاجر فان قبضها المستأجر فزرعها فغلب عليه الاجر وان كانت
الاجرة فاسدة قبضها المستأجر ولم يزرع الارض أو لم يسكن الدار فلا شيء عليه وأفتى بعض المشايخ
بوجوب أجر المثل في الوقف بغير عقد كذا في الحاوي * وفي جامع الفصولين المتولى لواجب الوقف من ابنه
البالغ أو أبيه لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا باكثر من أجر المثل وكذا متول أجرا من نفسه لو خيرا
صح والا لا يثبت كذا في البحر الرائق * ولو أجرة القيم دار الوقف بعرض جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
قال بعض المشايخ انما يجوز في الوقف ما تعارفه الناس غنا وأجرة من العروض في البياعات والاجارات مثل
الحنطة والشعير فأما الثياب والعبيد ونحوها فلا يجوز بالاجماع كذا في الغياثية * ثم اذا جازت اجرة الوقف
بالعرض على قول من قال بالجواز فالقيم يبيع العرض الذي هو أجرة ويجعل عنه في سبيل الوقف كذا في
المحيط * وللقائم بامر الوقف أن يزرعها بنفسه ويستأجر فيها الاجر أو يؤتي الاجر من الغلة كذا في الحاوي * اذا
أجر القيم الوقف وشرط المرمة على المستأجر بطلت الاجارة الا أن يسمى دراهم معلومة وأمره بان يصرفها
في المرمة كذا في الذخيرة * ولا يجوز لمستأجر السبيل أن يبيع فيه غرفة لنفسه الا أن يزيد في الاجرة
ولا يصح البناء وان كان معطلا غالبا ولا يرغب المستأجر الاعلى هذا الوجه جاز من غير زيادة في الاجرة كذا
في القنية * رجل وقف داره على قوم بأعيانهم وجعل آخره للفقراء فاجر المتولى الدار من الموقوف عليهم
جازت الاجارة كذا في المضمرة الا أنه يسقط حق المستأجر كذا في المحيط * وكذا فقير يسكن في الوقف
للفقر باجرة ترك ما وجب عليه بحساب ماله يجوز لان الرواية محفوظة عن علمائنا أن من له حق في مال بيت
المال فنكر عليه خراج أرضه لمكان حقه في بيت المال يجوز كذا في محيط السرخسي * الموقوف
عليه اذا أجر الوقف قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى في كل موضع يكون كل الاجر له بان لم يكن الوقف
محتاجا الى العارة ولم يكن معه شريك في الوقف كان له أن يؤجر الدور والحوانيت وان كان الوقف أرضا وان

النكول فهو على الخلاف عندهما لا يستحلف كما في المسئلة الاولى وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يستحلف فان نكل يقضى عليه بالقيمة
لان عند محمد رحمه الله تعالى العقار يضمن بالغصب وكذلك بالجود في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو اخبار شمس الأئمة
الحلواني رحمه الله تعالى وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى باقراره لولده الصغير لا يسقط عنه البين وقال القاضي أبو علي
النسفي رحمه الله تعالى اذا أقر للصغير يسقط عنه البين سواء كان الصغير مثله أو غيره * ولو قال المدعي عليه هذه الدار لابني الكبير الغائب
فلان فهذا وماله أقر بذلك لا جني سواء لا يسقط عنه البين فان حلف فنكل يدفع الدار الى المدعي فان حضر الغائب بعد ذلك وصدقه كان له
أن يأخذ الدار لرسد جق اقراره وكذلك في الاقرار للولد الصغير عندهم لا يسقط عنه البين يحلف فان نكل يدفع الدار الى المدعي فاذا بلغ الصغير
فادعاه يدفع اليه فأما من فرق بين ولد الصغير وبين الولد الكبير قال اقرار لولده الصغير لا يتوقف على تصديق الصغير فاذا صح اقراره لم يضر
لملك لولده الصغير حكم ولا يفيد بحلفه لانه لو نكل لا يصح نكوله على ولده الصغير أما الاقرار للغائب لا يلزم بل يتوقف على التصديق فيفيد
تحليفه به دائما فلو أقر لولده الكبير ألا ترى أنه لو أقر لولده الصغير بعين ثم أقر به لغيره لا يصح اقراره ولو أقر به لولده الكبير وأغائب أجنبي ثم أقر به
لا أثر قبل حضور الغائب صح اقراره الثاني لما قلنا * رجل مات فاجر رجل وأحضر ابنه وأدعي أنه كان له على أبيه ألف درهم وقد توفي ولي

عليه ألف درهم قالوا نفي للقاضي أن يسأل المدعي عليه هل مات أبوك أن قال نعم فحينئذ يسأله عن دعوى المال فإن أقر الوارث بالدين على مورثه صح إقراره وإن كذبه سائر الورثة ذكر في الكتاب أنه يؤخذ كل الدين من نصيب هذا الوارث وإن أنكر هذا الوارث الدين على أبيه فأقام المدعي بينة يقضي بالدين ويستوفي من جميع التركة لأن نصيب هذا الوارث لأن القضاء على أحد الورثة بالبينة يكون قضاء على الكل وإن أقر هذا الوارث بالدين وكذبه سائر الورثة فلم يقض القاضي عليه بإقراره حتى شهد هذا الوارث المقر مع رجل أجني بالدين على مورثه جازت شهادته ويقضى بالدين ويكون ذلك قضاء على جميع الورثة وإن شهد هذا الوارث بالدين على أبيه بعدما قضى القاضي عليه بإقراره لا تقبل شهادته ولولم يقم المدعي البينة بالدين وأقر به الوارث في ظاهر الرواية يقضى بكل الدين من نصيب هذا الوارث وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى عندى لا يستوفى كل الدين من نصيب هذا الوارث وإنما يستوفى منه قدر حصته ولو أن هذا الوارث لم يقر بالدين على مورثه وبغز المدعي عن إقامة البينة وأراد تحليف الوارث فإنه يحلف على العلم فإن حلف اندفعت عنه الخصومة وإن نكل يستوفى الدين من نصيبه في ظاهر الرواية فإن أقر هذا الوارث بالدين وأنكر وصول التركة إليه فإن صدقه المدعي لا خصومة بينهما وإن كذبه المدعي يحلف الوارث على البتة بالله ما وصل اليك المال من جهة والدك فإن (٤٣٣) حلف لا شيء عليه وإن نكل يؤمر بقضاء الدين هذا إذا حلف المدعي على الدين أولاً ثم

حلفه على وصول التركة إليه فإن حلفه أولاً على وصول التركة إليه حلف ثم أراد أن يحلفه على الدين فقال الوارث ليس للشيء بيني وبينك لا أخذت شيئاً من تركة الميت لا يلتفت القاضي إليه ويحلفه على العلم بالله ما تعلم بالدين على أبيك لهذا المدعي لأن وصول المال إلى الوارث وتحليف التركة ليس بشرط لدعوى الدين على الوارث فإن دعوى الدين يصح على الوارث وإن لم يدع الميت ما لا في يده لا احتمال أنه لو قضى بالدين ربما يظهر للميت مال بعد ذلك من بضاعة أو دين أو ودعة فلا يحتاج المدعي إلى اثبات الدين * قال الفقيه أبو

كان الواقف شرط البداية بالخراج والعشر وجه للوقوف عليه ما فضل من العمارة والمؤنة لم يكن للوقوف عليه أن يؤجر كذا في فتاوى قاضيان * وأما إذا لم يشترط بداية الخراج والمؤن يجب أن تجوز إجارته ويكون الخراج والمؤنة عليه كذا في الذخيرة * لو كان الموقوف عليهم في أرض الوقف اثنين أو ثلاثاً فاتفقوا بما يؤا وأخذ كل واحد أرضاً ليزرعها لنفسه لا يجوز عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن كانت الأرض عشرة جازت مهاياتهم وإن كانت خراجية لا تجوز كذا في فتاوى قاضيان * حكى عن الفقيه أبي جعفر الهندواني رحمه الله تعالى أنه قال وقد احتال بعض الصكاكين في زماننا في الصكوك في إجارة الوقف لما كان الفتوى على أن إجارة الوقف لا تجوز في السنين الكثيرة فذكروا في الصك أن الواقف وكل فلا بنا بإجارة هذه الضيقة من فلان كل سنة بكذا ومتى أخرجه من الوكالة فهو وكيله وأراد بذلك بقاء الوقف في يد المستأجر أكثر من سنة قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى إلا أنه بطل هذه الوكالة في الوقف وإن كان القياس أن يجوز تحريم ما من صلاح الوقف كما بطل الإجارة الطويلة ولما جاز بطل الوكالة صيانة للوقف يجوز إبطال هذه العقود المختلفة أيضاً صيانة للوقف وعليه الفتوى كذا في المضمرات * رجل استأجر أرضاً موقوفة وبني فيها حائطاً وسكنها فأراد غيره أن يزيد في الغلة ويخرجها من الحائط ينظر إن كان أجره مشاهرة فإذا جاء رأس الشهر كان للقيم فسح الإجارة فبعد ذلك رفع البناء إن كان لا يضر بالوقف فللباني رفعه وإن كان يضر ليس له رفعه فبعد ذلك إن رضى المستأجر أن يملكه القيم بقيته مبنياً أو منزعاً أيهما كان أقل فيها والا فليترك إلى أن يتخلص ملكه كذا في السراجية * وهذا إذا كان البناء من الباني بغير إذن المتولي فاما إذا كان البناء من المتولي كان البناء للوقف ويرجع الباني على المتولي بما أنفق كذا في الذخيرة * وذكر في مجموع النوازل سئل نجم الدين النيسابني عن أرض وقف عليها بناء مملوك وكان صاحب السكنى قد استأجر الأرض باجرته لومة هي أجره لها يومئذ وبعد زمان بذل صاحب البناء والمتولي ويريد صاحب البناء أن يؤدى مثل تلك الإجرة التي كانت في الماضي والمتولي الجديد لا يرضى بالإجرة المثل الآن هل للثبوت ذلك

الميت رحمه الله تعالى كان الفقيه أبو جعفر رحمه الله يقول تقبل البينة بالدين على الوارث وإن لم يكن في يده مال الميت ولا يستحلف قبل ظهور المال أم يقبل البينة فلا نه الوارث لم تقبل برعا نقيب الشهود أو تموت فهلك المال تقبل البينة قبل ظهور المال لمكان الفائدة ولا يستحلف قبل ظهور المال لأنه إذا لم يكن في يده مال لم يستحلف في الحال فيستحلف عند ظهور المال فلا يحتمل هلاك المال هذا إذا حلفه على الوصول أولاً ثم أراد أن يحلفه على الدين أو على العكس فإن أراد تحليفه فقال المدعي عليه لم يصل إلى من مال الميت شيء ولا عين لك على ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أن القاضي لا يلتفت إليه إلا أن المدعي أن صدقه في عدم الوصول إليه حلفه في الدين على العلم وإن كذبه في عدم الوصول إليه كان له أن يحلفه في عدم الوصول والدين جميعاً لأنه في عدم الوصول إليه يحل له على البتة وفي الدين يحلفه على العلم بالله ما تعلم أن لهذا على أبيك كذا وبه أخذ عامة المشايخ رحمه الله تعالى * ثم اختلفوا أنه يحلفه مرة واحدة أو يحلفه مرتين * قال بعضهم يحلفه مرة واحدة ويجمع بين اليمين على العلم وبين اليمين على البتة كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يهود خيبر في حديث القسامة وقال بعضهم يحلفه مرتين بالله ما وصل اليك من مال الأب شيء ثم يحلفه بالله ما تعلم أن لهذا على أبيك كذا لأن الحكم هنا يتعلق بأحد الأمرين فإنه وإن أقر بالدين لا يؤخذ منه شيء ما لم يثبت وصول مال الميت إليه بخلاف حديث القسامة * وعلى قول الفقيه أبي جعفر

رحمه الله تعالى وهو اختار الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى ما لم يثبت وصول شيء من مال الميت إليه ما بالنكول أو بالبينة لا يحلف على الدين هذا إذا أقر المدعي عليه بموت الأب فان أنكر يحلف على الموت ووصول المال إليه عينا واحدة الآن في الموت يحلف على العلم وفي وصول المال إليه يحلف على البينات * وقال عامة المشايخ رحمه الله تعالى يحلف مرتين مرة على الموت ومرة على العلم فان نكل عن عين الموت حينئذ يحلف على الدين على علمه فان حلف لم يكن عليه شيء * وإذا مات الرجل وترك امرأة وأولاداً صغاراً لم يدع مالا طاعراً لغيره رجل وادعى على الميت ديناً فأحضر المرأة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى المرأة في هذا كوارث آخر تقبل البينة عليها الاثبات الدين على الميت وان لم يكن في يدها شيء وكذلك كانت التركة مستغرقة بالدين ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أن الوارث يكون خصماً لمن يدعي ديناً على الميت * وذكر الخصاص رحمه الله تعالى رجل قدم رجلاً إلى القاضي وقال إن والدي فلان بن فلان بن فلان الفلاني مات ولم يدع وارثاً غيري وله على هذا الرجل كذا وعند هذا الرجل كذا من المال فان القاضي يسأل المدعي عليه عما ادعى فان أقر بجميع ذلك أمر القاضي يدفع جميع ذلك إليه ولا يكون ذلك قضاء حتى لو جاء الأب حياً أخذ المال من الغريم ثم الغريم يرجع على الابن بما أخذ منه ولو أنكر المدعي عليه في الابتداء دعوى الابن وأراد الابن أن يحلفه بالله ما تعلم أن فلان بن فلان بن فلان الفلاني مات (٤٣٣) ولم تعلم أني ابنه * قال الخصاص رحمه الله تعالى روى عن أصحابنا

قال نعم كذا في الفصول العادية * متولى الوقف إذا أجردار الوقف كان له أن يحتمل بالغلة على مدبون المستأجر إذا كان المدبون ملياً وان أخذ كفيلاً بالاجر فهو أولى بالحوار كذا في فتاوى قاضيخان * في آخر اجارات فتاوى أبي الليث المتولى اذ باع الاشجار التي في أرض الوقف ثم أجر منه الأرض فان باع الاشجار بعروقه سادون الأرض يجوز اذ لم تكن الاجارة طويلة وان باع الاشجار من وجهه الأرض لا تجوز اجارة الأرض وان كان قد دفع الاشجار منه معاملة سنة أو سنتين وما أشبه ذلك ثم أجر الأرض منه باجر المثل فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تجوز وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى المعاملة جائزة فخازت الاجارة والاحتياط أن يبيع الاشجار بعروقه ثم يؤجر الأرض ليكون متفقاً عليه كذا في المحيط * وللقائم بأمر الوقف أن يستأجر الاجراء في علمه وحضر سوا قها وسائر ما يرجع الى مصالحها اذا كانت تحتاج اليه كذا في الحاوي * واذا دفع أرض الوقف من اربعة مجوز اذ لم تكن فيه محابة قدر ما لا يتغابن الناس فيها وكذلك لو دفع ما فيها من الخيل معاملة يجوز فان مات القيم قبل انقضاء مدة المزارعة والمعاملة لا يسل المزارعة والمعاملة وان مات المزارع والمعاملة فان المزارعة والمعاملة تبطلان وان دفع القيم أرض الوقف من اربعة سنين معلومة فهو جائز اذا كان ذلك أنفع وأصلح في حق الفقراء فقد جوزت المزارعة سنين معلومة من غير التقدير بالثلاث وانه صحيح فالمدعى الذي لا جله استحسن المشايخ أن لا تجوز الاجارة الطويلة على الوقف وهو أن لا يؤدي الى ابطال الوقف عسى لا يتأني في المزارعة واذا دفع أرض الوقف من اربعة أودفع تخيل الوقف معاملة ولا حظ فيه لا وقف لا يجوز على الوقف وبصير غاصباً للأرض فان سلبت الأرض من النقصان فلا ضمان وان نقصت فالضمان واجب ان شاء رجع على الدافع وان شاء على الآخذ ولا شيء للوقوف عليهم من الخارج من الأرض وأما الثمار فهي للوقوف عليهم ولا شيء للدفع اليه من الثمار انما حقق في أجر مثل عمله على الدافع في ماله خاصة ولا يرجع به على الآخذ كذا في الذخيرة * أرض وقف بناحية استأجرها رجل من حاكمها بدراهم معلومة فزرعها فلما حلت الغلة طلب المتولى الحصة من الغلة كما جرى العرف في المزارعة

رحمهم الله تعالى أنه لا يستحلف المدعي عليه بل يقال للذي أقم البينة على موت فلان بن فلان وأنت وارثه فان أقرت فحينئذ يحلف على ما ادعى من المال قال مولانا رحمه الله تعالى وفيها قول آخر أن المدعي عليه يستحلف بالله ما تعلم أن فلان بن فلان ابن فلان مات ولا تعلم أنه ابنه فان نكل فحينئذ يحلفه على ما يدعي من المال لليت ولم يذكر الخصاص رحمه الله تعالى صاحب القولين واختلف المتأخرون فيه * قال بعضهم منهم شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى ان الاول قول

أبي حنيفة رحمه الله تعالى والثاني قول صاحبيه رحمه الله تعالى وقال بعضهم منهم شمس الأئمة الحاوي رحمه الله تعالى هو القول الثاني أن المدعي عليه يحلف فان حلف على ذلك يكلف الابن باقامة البينة على وفاته وانه وارثه وان نكل المدعي عليه عن البين صار مقراً بالموت والنسب جميعاً ولا يجعل القاضي الابن خصماً في اقامة البينة على الدين وانما يجعله خصماً في حكم التحلف على المال بالله ما فلان ابن فلان الميت عليك هذا المال وعلى دعوى النسب والموت يحلف على العلم ثم يكرر البين أو يكتفي ببين واحدة فهو على الخلاف الذي ذكرنا * رجل له على رجل ألف درهم فأقر بهما ثم أنكر اقراره اهل يحلف على اقراره بالله ما أقررت له به هذا المال اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه * قال أبو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى له أن يحلف بالله ما أقررت له بها وقال أبو القاسم الصغار رحمه الله تعالى ليس له أن يحلفه على الاقرار انما يجعله على نفس الحق * وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح الحيل قال اختلف المشايخ رحمه الله تعالى في هذه المسئلة وانما اختلفوا باختلافهم أن الاقرار هل هو سبب للملك قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الاقرار ليس بسبب واستدل بستلثين * احدهما أن المريض الذي ليس عليه دين اذا أقر بجميع ماله لا يجنب صح اقراره ولا يتوقف اقراره على اجازة الوارث ولو كان غليظاً لا ينفذ الا بقدر الثلث عند عدم الاجازة * والثانية العبد المأذون اذا أقر لرجل بعين في يده صح اقراره ولو كان الاقرار

سببا كان تبرعاً من العبد فلا يصح * قال مولانا رضي الله عنه وذكري الجامع ما يؤيد هذا قال اذا أقر المسلم لرجل بغير صريح اقراره حتى يؤمر بالتسليم ولو كان الاقرار عليك لا يصح وكذا لو أقر رجل بعين لا يملكه يصح اقراره حتى لو مظهر المقر بوجوب ما من الدهر يؤمر بالتسليم الى المقر له ولو كان الاقرار عليك لا يصح لانه لا يملك عليك ما ليس بعماله * رجل ادعى على امرأة أنها امرأته فأنكرت المرأة نكاحه وقالت أنا امرأة هذا الرجل الحاضر فصدفها المقر له في ذلك قال أبو نصر الدين بوسي رحمه الله تعالى يحلف المقر له على العلم بالله ما تعلم أنها امرأة هذا الرجل الذي يدعى نكاحها فان نكل صار مقرافتحلف المرأة على البينات بعد ذلك فان نكلت فهي للمدعى وان حلفت انقطعت الخصومة وان حلف الزوج المقر له فهي امرأته لتصادقهما على النكاح ولا يحلف المرأة بعد ذلك لانها لو أقرت لا يسمع اقرارها للمدعى فلا يفيد تحليفها وكان في البداية يمين المقر له اسقاط اليمين على المرأة * رجل ادعى على رجل مال فقال المدعى عليه بعد ذلك على المال أم لا قال ان خصاف رحمه الله تعالى يحلف وهكذا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان المدعى عليه يحلف وقوله أبرأني المدعى عن الدعوى لا يكون اقرارا بالمال وكان الواجب على القاضي أن يسأل المدعى (٤٢٤)

على النصف أو على الثلث وقال الرجل على الآخر كان للتولي أن يأخذ الحصة كذا في خزانة المفتين * وهكذا في فتاوى قاضيخان * قال أرض الوقف اذا كانت عشرية دفعها القيم مزارعة أو معاملة فغير جميع الخارج في نصيب الدافع وهذا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان عنده في الاجارة بالدرهم العشر على الآخر كالجراح وعندهم ما يجب في الخارج فكذلك في المزارعة كذا في المحيط * قال هلال رحمه الله تعالى في وقفه اذا استرمت الصدقة وليس في يد القيم ما يرميها وليس له أن يستدين عليها وعن الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى أن القياس هكذا لكن يترك القياس فيما فيه ضرورة فهو أن يكون في أرض الوقف زرع يأكله الجراد ويحتاج القيم الى النفقة أو طالبه السلطان بالخراج جازت له الاستدانة والا حوط في هذه الضرورات أن يستدين بأمر الحاكم الآن يكون بعيداً منه ولا يمكنه الحضور فحينئذ لا بأس بان يستدين بنفسه كذا في الظهيرية * هذا اذا لم تكن في تلك السنة غلة فاما اذا كانت ففترق القيم الغلة على المساكين ولم يمسك للخراج شيئاً فانه يضمن حصة الخراج كذا في الذخيرة * قيم وقف طلب منه الخراج والجبايات وليس في يديه شيء من مال الوقف فأراد أن يستدين قال ان أمر الواقف بالاستدانة له ذلك وان لم يأمره تكلموا فيه والاصح أنه ان لم يكن له بقرعة رفع الامر الى القاضي حتى يأمر بالاستدانة كذا قال الفقيه رحمه الله تعالى ثم يرجع في الغلة كذا في المضمرات * والعمارة لا بد منها فيستدين بأمر القاضي وأما غير العمارة فان كان تصرفاً على المستحقين لا تجوز الاستدانة ولو باذن القاضي كذا في البحر الرائق * ولو استدنان على الوقف ليجعل ذلك في غن البذر بأمر القاضي يجوز بالايجاع وان فعل لا بأس به ففيه روايتان كذا في الغياثية * وكذلك في الذخيرة * المتولي اذا أراد أن يستدين على الوقف ليجعل ذلك في غن الرهن فان كان بأمر القاضي يملك ذلك والا فلا كذا في السراجية * وتفسير الاستدانة أن لا يكون للوقف غلة فيحتاج الى القرض والاستدانة أما اذا كان للوقف غلة فأنفق من مال نفسه لاصلاح الوقف كان له أن يرجع بذلك في غلة الوقف كذا في فتاوى قاضيخان * أرض موقوفة في يدى أكارو وكان فيها قطن فسرق القطن

وان لم يكن للمدعى بينة على المال يحلف المدعى عليه أولاً على دعواه المال ودعواه البراءة لا يكون اقرارا بالمال فان حلف المدعى عليه ترك وان نكل حلف المدعى على البراءة وتوهم القاضي ان هذا اقرار فليس بشيء * قال وهذه المسئلة اختلف فيها المشايخ رحمهم الله تعالى قال المتقدمون من أصحابنا رحمهم الله تعالى دعواه البراءة عن الدعوى لا يكون اقرارا وخالفهم فيها المتأخرون رحمهم الله تعالى وقول المتقدمين أصح وقال الشيخ الامام الاجل الأستاذ ظهير الدين المرغناني رحمه الله تعالى ينبغي أن

يحلف المدعى أولاً على البراءة لان المدعى عليه يدعى بطلان الدعوى وربما ينكل فتقطع الخصومة بينهما * قال فوجده

وفي المسئلة اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى اتفقت الروايات على أن المدعى لو قال لادعوى لى قبل فلان أولاً لخصومة لى قبل فلان يصح حتى لا تسمع دعواه الا في حق حدث بعد البراءة ولو قال برئت من دعواى في هذه الدار بصرى ولا يبقى له حق في الدار ذكر النباطي رحمه الله تعالى لو قال لعبدى يد رجل برئت من هذا العبد كان برأى من العبد وكذا لو قال خرجت من هذا العبد ليس له أن يدعى ولو قال أبرأتك عن هذا العبد يبقى العبد ودعيته في يده ويكون ذلك ابراء عن ضمان القيمة * رجل وهب أرضاً من ميراث أبيه وسلم خبات امرأته الملية وادعت على الموهوب له أن الأرض أرضها وان الورثة قسموا الميراث وأن الأرض وقعت في قسمي وان الواهب وهب الأرض بعد ذلك وادعى الموهوب له أن القسمة كانت قبل الهبة ووقعت الأرض في قسم الواهب وعجز الموهوب له عن اقامة البينة على ما ادعى وطلب يمين المرأة فحلفت له أن يحلف سائر الورثة بعد ذلك قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ليس له أن يحلف سائر الورثة لان المرأة لما حلفت أظهرت الهبة كانت في مشاع يحتمل القسمة فلم تصح فلا يحلف سائر الورثة * رجل ادعى عبداً في يد رجل فأنكر المدعى عليه فاستحلف فنكل فقضى القاضي عليه بالنكول ثم ان المدعى عليه أقام البينة فشهدوا أنه كان اشتري العبد من المدعى قبل ذلك ذكر في المنتقى أنه

لاتقبل هذه البينة إلا أن يشهدوا بالشرا بعد القضاء * ولو أن رجلا اشترى عبدا ثم ادعى به عيبا فاستحلف البائع فشكل وقضى القاضي عليه بالنكول ثم إن البائع أقام البينة أنى تبرأت اليه من هذا العيب تقبل بينته * إذا ادعى البراءة بعد انكار الدين أو ادعى العفو عن القصاص بعد انكار القصاص تسمع ولا تسمع دعوى البراءة عن العيب بعد انكار البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتسمع في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل ادعى على رجل أنه نقض حائطه وشهد الشهود بذلك فإن بينوا طول الحائط وعرضه جازت شهادتهم وإن لم يذكروا قيمته ولا يشترط ذكر القيمة * رجل ادعى على رجل أن عبده الصغير تلف عليه شيئا أو أراد أن يستحلف المولى كيف يستحلفه يستحلفه بالله ما تعلم أن عبدك هذا استهلك كذا أو بالله ليس له عليك شيء من الوجه الذي يدعى قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى مسائل أصحابنا رجعهم الله تعالى في الزود مرض طرية في هذا الفصل في بعضها يحلف على نفس الدعوى وفي بعضها يحلف بالله ماله عليك حق من الوجه الذي يدعى وقد ذكرنا جنس هذه المسائل في أول هذا الباب * رجل ادعى على رجل أنك ضمت لي عن فلان كذا درهم فقال المدعى عليه ليس لأعلى هذا المال ولم يقل لم أضمن كيف يحلف قالوا يحلف بالله ماله عليك هذا المال من الوجه الذي يدعى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن عرض للقاضي يحلفه على الحاصل ولا (٤٢٥) يحلفه بالله ما ضمته * رجل

مات وله على رجل ألف درهم فقدم ابن الميت الغريم إلى القاضي وادعى عليه الدين قالوا يحلف للغريم قبل أن يثبت الابن موت الأب أن يحلف ماله هذا عليه شيء ويحلف للوارث أن يحلف أن لي على هذا الرجل ألف درهم * الوكيل بالخصومة إذا ادعى دين الموكلة على رجل وأراد أن يحلف المدعى عليه فقال المدعى عليه للوكيل أحضر موكلك حتى يجمع كل ما يدعى علي لا حلف ليس له ذلك وكذا الرجل إذا خصم رجلا في شيء فقال المطلوب للقاضي إن هذا المدعى يريد انعابي مره ليجمع دعاويه حتى أنظر فيه أقر بما يجب

فوجهه إلا كافي منزل رجل فأخذ صاحب المنزل وخاصمه فقال صاحب المنزل ضمت لك أن أعطيك مائة من من القطن أيجل للقيم أن يأخذ ذلك منه فهذا على ثلاثة أوجه ما أن يعلم أن صاحب المنزل يعطى خوفا من هتك السر أو يعلم أنه سرق ذلك المقدار أو أكثر بذلك أو علم أنه سرق لكن أقل مما يعطى ففي الوجه الأول لا يجوز له أن يأخذ وفي الوجه الثاني جاز وفي الوجه الثالث لا يجوز إلا بمقدار ما يعلم يقيناً أنه سرق كذا في المحيط * أكرت تاول من مال الوقف فصالحه المتولى على شيء أن وجد المتولى بينة على ما ادعى أو كان لا كرامة في الإيلاء المتولى أن يحيط شيئاً منه أن كان لا كارغنيا وإن كان محتاجاً جاز ذلك إذا لم يكن ماعلى إلا كارغنيا فاحشاً كذا في فتاوى قاضيان * إذا جعل الواقف للقائم بأمر الوقف مالا معلوما كل سنة للقيام بأمر الوقف جاز ويكلف القائم ما يفعله مثله وجاءت العادة به من عارة الوقف واستغلاله ورفع غلاته وتقريبه في وجوه الوقف كذا في الحاوى * ولا ينبغي أن يقصر في ذلك وأما ما كان يفعله الوكلاء أو الأجراء فليس له ذلك كذا في المحيط * حتى لو جعل الولاية إلى امرأة وجعل لها أجر معلوما لا تكلف الامثل ما تفعله النساء عرفاً ولو نازع أهل الوقف القيم وقالوا لهما كم أن الواقف إنما جعل هذا في مقابلة العمل ولا يعمل شيئاً لا يكلفه الحاكم من العمل ما لا تفعله الولاية هكذا في البحر الرائق * وإن حدث للمتولى أفة مثل الجنون أو العي أو الخرس فإن أمكنه مع ذلك الأمر والنهي فلا جرم قائم وإن لم يمكنه ذلك لم يكن له من الأجر شيء فإن طعن في الوالى طاعن لم يخرج القاضى من الولاية إلا بخيانته ظاهرة فإن أخرجه قطع عنه الأجر الذى جعل له الواقف لقيامه وإن صلح من أخرجه القاضى رده عليه ولاية الوقف كذا في الحاوى * وإن رأى أن يدخل معه آخر ويكون بعض هذا المال له فلا بأس بذلك وإن كان هذا المال الذى سمي قليلا ضيقا فرأى الحاكم أن يجعل للرجل الذى أدخل معه رزقا من غلة الوقف فلا بأس بذلك فإن كان الواقف جعل له للقيام بأمر هذا الوقف مالا معلوما في كل سنة وكان المال الذى سماه الواقف لهذا الرجل أكثر من أجر مثله على القيام به فهو جائز ولا ينظر في هذا إلى أجر مثله * ولنا نظر أن يوكل من يقوم بما كلفه من أمر الوقف ويجعل

(٥٤ - فتاوى ثانی) اقراره وأحلف فيما يتوجه على اليمين قالوا إن تحترز القاضى عن الإبرام أمره بذلك ولا يجبره وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى إن عرف القاضى المدعى بالتعنت أمره حتى يجمع دعاويه وإن لم يكن كذلك لا يأمره وقال أبو نصر رحمه الله تعالى إذا كان لرجل على رجل دعوى متفرقة لا يحلفه القاضى على كل شيء بل يأمره حتى يجمع دعاويه ويحلفه يميناً واحدة * إذا حلف الحاكم المحكم رجلا لا يحلفه القاضى في ذلك ثانياً وإن كان الحاكم فاسقا عذنا * إذا طلب المدعى عين المدعى عليه في شيء فقال المدعى عليه أخرج كرامة حسابك لا أنظر فيه فقال المدعى لا أخرج وطلب من القاضى أن يحلفه قالوا إن أمره القاضى بأن يخرج فهو حسن ولا يجبره كالأمر طلب المدعى عليه من القاضى أن يسأل المدعى من أى وجه يدعى على هذا المال إن سأله القاضى عن ذلك فهو حسن وإن لم يسأل لا يجبره القاضى على ذلك فكذلك هذا * رجل ادعى مالا على رجل وأخرج صكافيه اقرار المدعى عليه بذلك المال لادعى فقال المدعى عليه إن المدعى قد رد اقرارى وأراد أن يحلف المدعى على ذلك كان له ذلك كالواقف لرجل بعث معنى عبداً هذا بكذا فقال المدعى عليه بعت ولكنك قد أفتتنى البيع فصح دعواه وله أن يحلفه على ذلك * عين في يد رجل ادعاه رجلان كل واحد منهما على حدة فحلفه القاضى لأحدهما فشكل وقضى له ثم أراد الآخر أن يحلفه إن كان الثاني يدعى ملكا مطلقا أو يدعى الشراء من المدعى عليه لا يحلفه الثاني لأن فائدة التحليف النكول

ولو نكل للثاني بعد ما نكل الاول لا يصح نكوله للثاني على الاول فلا يطل ذلك القضاء وان كان الثاني يدعى عليه غصبا حلفه لانه لو نكل للثاني ضمن له القيمة فيحلفه * رجل ادعى دارا في يد رجل ولا يئنه للثاني فادعى فأرد أن يحلف المدعى عليه على البتات فقال ذواليداني ورثته من أبي وعلى الوارث اليمين على العلم فانأ حلف على العلم قالوا لذى اليد أن يحلف المدعى بالله ما تعلم أنه اوصلت اليه من قبل أبيه فان حلف المدعى فبعد ذلك يحلف المدعى عليه على البتات وان نكل المدعى يحلف المدعى عليه بعد ذلك على العلم بالله ما تعلم أنه المدعى * سكة غير نافذة فيها دورا قوم ادعى رجل فيها طريقا وأنكر أصحاب السكة كان له أن يحلفهم ان لم يكن فيهم أيتام صغارا أو وقف فاذا حلف واحد منهم سقط اليمين عن الباقي وان نكل هذا الواحد حلف الباقيون وان كان فيهم صغارا أو وقف فلا يمين عليهم * رجل مات وادعى بعض ورثته لايهم على رجل دينوا واستحلفه خلف ثم حضر وارث آخر ليس للثاني أن يحلفه لان الوارث قائم مقام المورث والمورث لا يحلفه الامرة * رجل ادعى على عبد محجور عليه مالا بالاستهلاك قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ليس له أن يذهب بالعبد الى باب القاضي بغير إذن المولى لماس فيه من شغل العبد عن خدمة المولى في تلك الساعة ولكن لو وجدته في مجلس القاضي كان له أن يحلفه * رجل ادعى على ميت دينافا حضر وارثا واحدا فأنتكر فاستحلف على العلم خلف (٤٢٦) ثم أراد المدعى أن يستحلف وارثا آخر كان له ذلك لان الناس يتفاوتون في اليمين ولان

الوارث يستحلف على العلم ورعا لا يعلم الاول بدين الميت ويعلم الثاني * رجل ادعى على رجل ألف درهم والمدعى عليه يعلم أنها نسبتة تخاف أنه لو أقر بالالف وادعى الاجل ربما ينكر الاجل ويطلب اليه بالالف حالة فالجمله له في ذلك أن يقول للقاضي سله انها مؤجله أو مجملة فان ساله فقال هي حالة وطلب يمين المدعى عليه كان للثاني عليه أن يحلف بالله ماله على الالف التي يدعى ولو حلف بالله ماله على أداء هذه الالف التي يدعى كان صادقا في عيینه ولو كان عليه ألف حالة وهو معرض لايسته آن يحلف بالله ماله على هذه الالف التي يدعى حتى لو حلف

له من جملة شياؤه أن يعزله ويستبدل به كذا في فتح القدير * واذا جعل الواقف لقيم بأمر الوقف مالا فذهب القيم فيما وجعل ذلك المال لم يجز ذلك الا أن يكون الواقف جعل ذلك اليه كذا في الحاوي * ولو وكل هذا القيم وكيل في الوقف أو وصى به الى رجل وجعل له كل المعام أو بعضه ثم جن جنونا مطبقا يطل بوكيله ووصيته وما جعل للوصى أو الوكيل من المال يرجع الى غلته الوقف الا أن يكون الواقف عينه بلجهة أخرى عند انقطاعه عن القيم فينفق فيها كذا في البحر الرائق ناقل عن الاسعاف * ويرجع الى القاضي في النصب كذا في فتح القدير * والجنون المطبق سنة كذا في الحاوي * ولو زال عقد له سنة وعجز عن القيام به ثم رجع اليه عقله وصح بعوده الى ما كان من القيام بأمر هذا الوقف كذا في المحيط * وان صح عند الحاكم أن هذا القيم لا يصلح للقيام بأمر هذا الوقف فأخرجه وجعل مكانه آخر ثم جاء حاكم آخر فادعى أن الحاكم الذي كان قبلا انما أخرجه من القيام بأمر هذا الوقف من غير أن يصح على عنده شيء أستحق به اخراجه عن ذلك لا تقبل قوله ولا دعواه ولكن يقول له صحح عندي أنك موضع للقيام بأمر هذا الوقف حتى أردك الى القيام بذلك فان صح عند هذا الحاكم أنه موضع لذلك رده وأجرى ذلك المال له من غلته هذا الوقف كذا في الذخيرة * وكذا لو أخرجه لنفسه وخيانة فبعد مدة تاب الى الله وأقام بيته أنه صار أهلا لذلك فانه يبيده كذا في فتح القدير * ولو أن القاضي أخرج هذا القيم بوجه من الوجوه وأقام غيره مقامه فينبغي للقاضي أن يجري لهذا الرجل شيئا بالمرء ويرد الباقي الى غلته الوقف كذا في المحيط * وان قال الواقف يجري للقيم هذا المسمى وأن أخرجه القاضي من الوقف أو قال يجري على ذلك لا ولاده ولا ولاد أولاده اذ مات صح الشرط كذا في الحاوي * رجل وقف ضيعة على ماله وفتاحا بحجافات الواقف وجعل القاضي الوقف في يد قيم وجعل للقيم عشر الغلات وفي الوقف طاحونة في يد رجل بالمقاطعة لا حاجة فيها الى القيم وأصحاب هذه الطاحونة بقضون غلته لا يجب للقيم عشر غلته هذه الطاحونة كذا في فتاوى قاضيخان * عزل القاضي فادعى القيم أنه قد أجرى له كذا مشاهرة أو مساهمة فصدقه المعزول فيسه لا تقبل الا بيينة ثم ان كان ما عينه أجر مثل عمله أو دونه

بالطلاق ليس على هذه الالف وهو معرض يقع الطلاق ولو كان عليه ألف مؤجله حلف بالله ماله اليوم قبله حق قالوا ان لم يعطيه يكن من قصده ان يمال المدعى وانما يريد به هذا دفع المطالبة يرجى أن لا يكون به بأس ولا ينبغي للقاضي أن يكتفي بهذا اليمين بل يحلفه بالله ماله قبله شيء قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذه المسئلة دليل على أن قول المدعى عليه ماله قبله اليوم حق لا يكون منه اقرارا بالمال ان لو كان اقرارا أمره القاضي بأداء المال وقال بعض الناس يكون اقرارا بالمال * ولو كان عليه دين فأنكر وحلف بالله ليس له على شيء وحرك لسانه بالاستثناء بحيث لا يسمع لم يكن ذلك استثناء ولو حلف وأشار باصبعه في كنه الى رجل غير المدعى بالله ماله على شيء لم يكن حاثا ديانة ويكون حاثا قضا حتى لو كانت عيینه بالطلاق يقع الطلاق قضاء * ولو كان على رجل دين وبه رهن تخاف المدين أن لو أقر بالدين ربما ينكر المرتهن الرهن فيأخذ منه الدين يقول المدين للقاضي سله أنه يدعى على ألفها بهارهن أو ليس بهارهن يسأله فان قال بهارهن وقع الامن عن هلاك الرهن وان قال ليس بهارهن كان له أن يحلف بالله ليس له على ألف ليس بهارهن وإذا ادعى رجل على رجل ألفا فأنكر وحلف بالطلاق أنه ليس له على شيء أو حلفه القاضي بالطلاق على قول بعض المشايخ رحمه الله تعالى يطلب المدعى ثم ان المدعى أقام البيينة فشهد الشهود وأن المدعى أقرضه ألفا قبل اليمين وقضى القاضي بالمال لا يقع الطلاق ولو شهد الشهود أن له عليه ألفا فنفقه القاضي بالمال ذكر في الجامع أنه

يقع الطلاق وهو قول محمد رحمه الله تعالى * رجل ادعى على بيت ديناً وقدم الوصي الى القاضي فحصد الوصي وطلب المدعي من القاضي بين الوصي لا يحلفه القاضي لان فائدة التحليف هو النكول ولو اقر الوصي بالمال لا يصح اقراره على الميت فلا يحلفه الا ان يكون الوصي وارث الميت فخيلة ذلك ان يحلفه لانه لو نكل حتى يصير مقر يلزمه المال في نفسه * المدعى عليه اذا شاك ان المدعى صادق في دعواه ام كاذب لا ينبغي له ان يحلف فان طلب المدعي عيونه ولا يرغب في الفداء فان كان اكبر رأى المدعى عليه ان المدعى صادق في دعواه فانه يدفع المال ولا يحلف وان كان اكبر رأيه أنه مبطل في دعواه وسعه أن يحلف * رجل ادعى على وارث رجل مالاً وأخرج صكاً باقرار المدعى عليه بالمال فادعى الوارث أن المقر له قدر ذاق قراره وطلب بين المدعى على ذلك كان له أن يحلف لانه ادعى عليه مالاً واقر به يبطل دعواه ولو قال الوارث قد أقرت الميت تلجئة قال بعضهم له أن يحلفه لانه لو نكل يبطل دعواه ولو ادعى أن المقر كان كاذباً في اقراره لا يقبل ذلك منه * رجل ادعى على امرأة مخدرة أو على مريض ما لا يطلب بين المدعى عليه ذكر انخصاف رحمه الله تعالى أن القاضي يبعث أميناً أو أمينين ومعه شاهد حتى يستهاف المدعى عليه وذكري المشتكى فيه خلافاً على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يبعث أميناً للحلفه وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يبعث فيفوض ذلك الى رأى القاضي فلو أن القاضي بعث أميناً ليحلفه فإما الامين وقال حلفته (٤٢٧)

اليمين فقال ان المدعى حلف في

في هذه الدعوى عند قاضي بلد كذا وطلب بين المدعى على ذلك حلفه القاضي بالله ما حلفه فان نكل لا يكون له أن يحلف المدعى عليه وان حلف كان له أن يحلف المدعى عليه على المال فان قال المدعى على ان المدعى قد ادعى على هذا المال عند قاضي بلد كذا ثم خرج من دعواه وأبرأني فطلب من القاضي تحليفه قال بعضهم لا يحلفه القاضي هنا لان دعواه الابراء لم يصح فلا يستوجب اليمين بخلاف المسئلة الاولى * وقال الشيخ الامام شمس الاعمة الجواليقي رحمه الله تعالى هذا الاول سواء ولا يصح أن له أن يحلفه * رجل اشترى

يعطيه الثاني والا يحيط الزيادة ويعطيه الباقي القيم يستحق أجر مثل سعيه سواء شرط القاضي أو أهل الحلة أجزأ أو لا لانه لا يقبل القوامة ظاهراً للابجر والمعهود كالمشروط كذا في القنية * وفي مجموع انوار المتولى من جهة القاضي اذا امتنع من العمل في ذلك بنفسه ولم يرفع الامر الى القاضي ليعزله ويقم غيره مقامه هل يخرج عن كونه متولياً قال نجم الدين لا وان امتنع عن تقاضي ما على المتبديلين زماناً هل يأثم بذلك قال نجم الدين لا فان هرب بعض المتبديلين بعد ما اجتمع عليه مال كثير بحق القبالة هل يضمن المتولى قال نجم الدين لا كذا في الظهيرية * متولى الوقف اذا أخذ الغلة ومات فلم يبين ماذا صنع لم يضمن كذا في المضمرات

فصل في كيفية قسمة الغلة وفيما اذا قبل البعض دون البعض أو مات البعض والبعض حي ولو جعل أرضه صدقة موقوفة على عبد الله وزيد فالغلة لهما ولو ماتا كانت الغلة كلها للفقراء وان مات أحدهما كان النصف للفقراء وان سمى جماعة قسمت الغلة بينهم على عدد رؤسهم فان مات أحدهم خصته للفقراء وما بقي لمن بقي منهم ولو قال على ولده عبد الله ولم يسم عدد اخذ ما بقي من ولده عبد الله أحد لم يكن للفقراء شيء كذا في الظهيرية * ولو سمى زيداً وعمراً وجعل النصف لزيد والثلث لعمرو وسكت فانه يقسم على سبعة على طريق العول لزيد ثلاثة ولعمرو أربعة ولو قال لزيد النصف ولعمرو الثلث وسكت يعطى كل واحد ماسمى والباقي بينهم انصفين كذا في خزائن الفتن * اذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على زيد وعمرو ولعمرو منها الثلث أو قال لعمرو منها مائة درهم فلعمرو ماسمى والباقي لم يسكت عنه وعكذا السبيل في كل شيء يسميه يعطى صاحب التسمية ماسمى له والباقي للذي لم يسم له فان قال لزيد منها مائة ولعمرو منها مائتان فنقصت الغلة قسم الحاصل بينهما ثلثاً فان زادت الغلة على المسمى كان الزائد بينهما نصفين يقسم على عدد رؤسهم لا على المسمى فان قال هي صدقة موقوفة لزيد منها مائة درهم ولعمرو مائتان أعطى كل واحد منهما ماسمى له والباقي للفقراء كذا في الحاوي * ولو قال صدقة موقوفة على أن لزيد مائة ولعمرو ما بقي فلم تكن الغلة الا

من رجل عبد الله ادعى به عيبان قال المشتري شهودى حضور ولا يجبره القاضي على نقد الثمن وان قال المشتري شهودى غيب يستخلف البائع فان حلف البائع يجبر القاضي المشتري على نقد الثمن وان نكل يقضى بالعيب * اذا شهد الشهود على رجل بحق وقضى القاضي بشهادتهم ثم ان المشهود عليه ادعى أن الشهود قد رجعوا عن شهادتهم ان ادعى رجوعهم في غير مجلس القاضي لا يسمع دعواه ولا يحلف الشهود ولو أقام البينة على ذلك لم يقبل بينته وان ادعى رجوعهم عند قاض آخر ان لم يدع قضاء القاضي رجوعهم لم يسمع دعواه ايضاً وان ادعى انهم رجعوا عند فلان القاضي وان ذلك القاضي قضى رجوعهم سمع دعواه ولو أقام البينة على ذلك قبلت بينته وان لم يكن له بينة كان له أن يستخلف الشهود ولا رجوع النهم ودعند قاض آخر يصح كالأرجوع عند القاضي الذي قضى بشهادتهم * المدعى عليه اذا كان آخر سمع وطلب المدعى عيونه فانه يحلفه وصورة التحليف أن يقول له القاضي عليك عهد الله وميثاقه ان كان كذا فاذأ أو ما برأسه نعم يصح حالوا ولا يقول له القاضي بالله ان كان كذا لانه لو اشر برأسه نعم في هذا الوجه يصير مقر بالله ولا يكون حلفاً * رجل ادعى على صبي مأذون ما لا نكر اختلافه فيه قال بعضهم لا يحلف لانه لا حث عليه فائماً يلزمه المال ما بالبينة أو بالاقرار وذكري الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى أنه يحلف في قول علمائنا رحمه الله تعالى قال وبه نأخذ لان المأذون يمنع عن اليمين الكاذبة كيلا يرتفع اعتماد الناس عليه في التعارضات ولهذا يصح اقراره وفي

بعض الروايات لا يحلف الصبي قالوا يجوز أن تكون المسئلة على الاختلاف على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحلف لان فائدة التصليف النكول وعنده النكول بذل والصبي لا يملك البذل وعند صاحبيه رحمه الله تعالى يحلف لان عندهما النكول اقرار وهو من أهل الاقرار * وقد كثر شس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح كتاب الاقرار أنه يحلفه عند الكل * اذا اشترى من رجل جارية ثم ادعى على البائع أنه أقاله البيع وهو كاذب في دعواه خالف البائع فنكل وقضى عليه بالاقالة بنكوله أنه قد قضاؤه باطنا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى الاول حتى يحل للبائع وطؤها عندهما وعلى قول محمد وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر لا يحل له وطؤها وهو على الخلاف المعروف في قضاء القاضي بشهادة الزور في العقود والنسوخ * رجل ادعى عينا في يد رجل أنه لى وانك قد أقررت لى بهذا فأقام المدعى عليه البينة أن المدعى قد استوهب منى كان ذلك دفع العادى المدعى لان الاستيهاب اقرار منه بالملك الواهب فصار كما لو أقام ذوال اليد البينة على اقرار المدعى أنه ملك ذى اليد ولو أقام كل واحد منهما البينة على اقرار صاحبه له بالملك تهاترت البيتان وينبى لذى اليد واذا أقر رجل أنى وهبت هذا العين لفلان وقبضه منى ثم ادعى أنه لم يقبضه منى وانى أقررت بالقبض كاذبا وطلب عين الموهوب له ذكر الشيخ الامام المعروف بخوارزاده رحمه الله تعالى في المزارعة أنه لا يحلف (٤٢٨) الموهوب له في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويحلف في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى

مائه لم يكن لعمرو شى وكذلك اذا قال لزيد مائة ولم يسم شياء عمرو فاذا الغلة مائة فلا شى لعمرو * ولو قال صدقة موقوفة لعبد الله نصفها ولزيد مائة يعطى عبد الله نصفها او يعطى زيد من النصف الباقي مائة والفضل للفقراء ولو لم تكن الغلة الا مائة فالغلة كله لزيد ولا شى لعبد الله ولو كانت الغلة مائتى درهم فللعبد الله مائة ولزيد مائة ولا شى للفقراء ولو كانت الغلة مائة وخمسين فلزيد مائة وما بقى فللعبد الله كذا في المحيط * ولو قال أرضى صدقة موقوفة على فقراء قرابتي يعطى كل واحد منهم في طعامه وكسوته ما يكفيه بالمعروف ويتخاصمون في ذلك يضرب كل واحد منهما بما يكفيه وان وفئت الغلة بكتفايتهم يعطى كل واحد منهم كفايته وان نقصت يتضاربون بذلك وان فضلت الغلة على الكفاية كان الفضل بينهم على عدد رؤسهم كذا في الظهيرية * ولو قال أرضى صدقة موقوفة فما أخرج الله تعالى من غلاتها أعطى من ذلك كل فقير من قرابتي كل سنة ما يكفيه من طعامه وكسوته بالمعروف وفضلت الغلة على ذلك فالفضل يكون للفقراء كذا في خزنة المفتين * ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة فما يخرج من غلاتها فلزيد وعبد الله ألف درهم لعبد الله من ذلك مائة تخرج من غلاتها ألف درهم كان لعبد الله مائة والباقي لزيد فان خرجت خمسة مائة قسمت الخمسة مائة بينهم على عشرة أسهم ولو قال ما أخرج الله تعالى من غلاتها يخرج منها كل سنة ألف درهم يعطى منها عبد الله مائة ولزيد ما بقى فنقصت الغلة عن ألف يدا عبد الله يعطى منها مائة فان بقى شى كان لزيد وان لم يبق شى فلا شى لزيد كذا في المحيط * فان قال لعبد الله وللسا كين فنصف لعبد الله ونصف للسا كين كذا في الحاوى * وان قال أرضى صدقة موقوفة فما أخرج الله تعالى من غلاتها فهى لعبد الله والفقراء والمسا كين فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول هلال رحمه الله تعالى النصف لعبد الله والنصف للفقراء والمسا كين وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فثلث الغلة لعبد الله والثلث للفقراء والثلث للسا كين وأما عند محمد رحمه الله تعالى فالغلة تكون على خمسة أسهم منهم لعبد الله وسهمان للفقراء وسهمان للسا كين ونظيره في الجامع في كتاب الوصايا كذا في الظهيرية * ولو قال لقرابتي وجبراني وموالى والمسا كين

وكذا في كل موضع اذا ادعى أنه كان كاذبا فمأقر كما لو أقر بقبض الثمن من المشتري وغيره ثم ادعى أنه كان كاذبا في اقراره أو أقر الواهب بقبض الهبة ثم ادعى أنه كان كاذبا فيما أقر وأراد استحلاف المشتري بالله لقد فقد الثمن أو طلب عين الموهوب له بالله لقد قبضت الهبة باذن الواهب على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ليس له أن يستحلفه وعلى قول أبي يوسف والشافعي رحمه الله تعالى له ذلك ذكر الخلاف في كتاب الاقرار فاذا كان في المسئلة خلاف أبي يوسف والشافعي رحمه الله تعالى يفوت ذلك الى رأى القاضي والمفتى * رجل

اشترى من رجل جرابا هرويا فقبضه فوجده أحد عشر ثوبا ثم اخلفنا فقال البائع بعث منك هذا الجراب على أن فيه عشرة أثواب بعائته درهم وقال المشتري بل اشتريته منك على أن فيه أحد عشر ثوبا بعائته درهم فطلب كل واحد منهما عين صاحبه فان القاضي يحلف البائع أولا بالله ما بعاه هذا الجراب على أن فيه أحد عشر ثوبا بعائته درهم لان المشتري يدعى عليه بيع الثوب الزائد وهو ينكر فيخلف كما لو أنكر بيع الكل فان نكل يصير مقرا بما ادعى المشتري وان خلف رد المشتري المبيع على البائع ولا يحلف المشتري لان البائع لما حلف انتفى بيع الثوب الزائد فيفسد العقد فيهم ما فكان عليه رد المبيع ولا يحلف المشتري * الاستحلاف على ثلاثة أوجه في وجه يستحلف عنده الكل وهو القصاص والاموال وفي وجه لا يستحلف عنده الكل وهو الحدود وفي وجه اختلافه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يستحلف وهي سبع مسائل ستة منها معرفة النكاح والرق والاني في الابلا والاولاد والرجعة والنسب والسابعة ذكرها في الجامع الصغرى اذا دعت الامة على مولاهما أنها ولدت منه هذا الولد أو ادعت أنها ولدت منه ولدا أو مات الولد أو ادعت أنها أسقطت منه سقطا استبان خلقه وأنكر المولى لا يحلف في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو ادعت امرأة الرجل أنها ولدت هذا الولد منه وأنكر الزوج وكذا لو ادعت المولى والزوج بصبي أو ادعى أنها ولدت منه وأراد استحلافها لا عين عليها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قالوا لا يحلف في احدى وثلاثين مسألة بعضها مختلف

فيه وبعضها متفق عليه * فمنها إذا ادعى رجل أو امرأته على رجل أنه قد ذف له لا يحلف المنكر في قولهم * ومنها إذا ادعى الزنا لا يحلف وصورة ذلك رجل حلف بعقوبته أن لا يزني أبداً فقدّمه العبد إلى القاضي وقال إن هذا حلف بعقوبتي أن لا يزني أبداً وقد أتى الذي حلف عليه بعد عينته وعقبت فأنكر المولى الزنا فطالب العبد عينته ذكر الخصاف رحمه الله تعالى أنه يستحلف بالله ما زنت بعد ما حلفت بعقوبتك هذا أن لا يزني فإن أنكر عن اليمين عتق عليه عبده وإن حلف لأشئ عليه وذكر الخصاف رحمه الله تعالى أنه لا يستحلف بالله ما زني كما ادعى العبد وذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الرواية مخفوفة في الكتب أن القاذف إذا ادعى على المقذوف أن المقذوف صدقه في القذف وأنه قد زنى وأقام البينة على ذلك قبلت بينته وبسقط عنه الحد وإن لم يكن له بينة وأراد استحلاف المقذوف بالله ما صدقه في ذلك القذف لم يسقط الحد عن نفسه لا يستحلف المقذوف على ذلك ولا فرق بين المسئلتين فإن مقصود القاذف من هذه الدعوى إسقاط الحد عن نفسه لا إيجاب الحد على المقذوف ولهذا لا يشترط عدداً للربعة في الشهود كما أن مقصود العبد اثبات العتق لا إيجاب الحد على المولى فصار في المسئلة روايتان قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى الصحيح أنه يستحلف المولى في مسئلة العبد وهل يصير العبد قاذفاً مولا به هذا الكلام ذكر الخصاف رحمه الله في أدب القاضي ما هو إشارة إلى أنه لا يصير قاذفاً فإنه قال وقد أتى (٤٢٩) الذي حلف عليه ولم يقل أنه زنى تحترزاً عن ذلك * وذكر في الحدود رجل

قذف غيره فقال رجل آخر للقاذف هو كما قلت يصير الثاني أيضاً قاذفاً إذا حلف المولى هنا كما هو المختار يحلف على السبب بالله ما زنت بعد ما حلفت بعقوبتك هذا * وما لا يستحلف فيه الحدود الآن في السرقة يستحلف السارق وعند النكول يقضى عليه بالمال لأنه ادعى عليه أخذ المال بجهة السرقة فيستحلف لاخذ المال * وما لا يستحلف فيه النكاح لا يمين فيه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء كانت الدعوى من الرجل أو المرأة وعند صاحبيه يستحلف المنكر والنزوي على قولهما فيه لعموم البلوى وكيفية الاستحلاف عندهما أنها

يضرب كل واحد من القرابة وكل واحد من الجيران وكل واحد من الموالى بسهم والمساكين بأسرهم بسهم كذا في خزائن المفتين * ولو قال لقرايتي وللساكنين ضرب كل واحد من القرابة بسهم والمساكين بسهم كذا في الحاوي * ولو قال للفقراء والغارمين وفي سبيل الله وفي الرقاب يضرب كل فريق من هؤلاء بسهمين عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى بسهم كذا في المحيط * ولو قال صدقة موقوفة في وجوه الصدقات فوجوه الأصناف المذكورة في كتاب الله تعالى في آية الزكاة الأربعة في الوقف لا يعطى العاجلون والمؤلفة قلوبهم قد ذهبوا في قسم الآتي على ما عداهم كذا في الظهيرية * فإن قال على وجوه الصدقات وجوه البر يضرب للفقراء والمساكين بسهم وللرقاب بسهم وللغارمين بسهم ولسبيل الله بسهم وابن السبيل بسهم ولوجوه البر بثلاثة أسهم فإن قال للفقراء والغارمين وفي سبيل الله والحج وسمى لكل وجه دواهم مسمية فزادت الغلة قسمت على عدد الوجوه كذا في الحاوي * رجل وقف ضيعة على رجل وشرط أن يعطى كفايته كل شهر وليس له عيال فصار له عيال فأنه يعطى له ولعياله كفايتهم كذا في فتاوى قاضيان * إذا وقف على قوم فلم يقبلوا فهدأ على وجهين إما أن يردّ كلهم أو بعضهم فإن ردّ كلهم كان الوقف جائزاً وتكون الغلة للفقراء وإذا ردّ البعض فإن كان الاسم يتطابق على الباقي فالغلة كلها تكون للباقي وإن كان الاسم لا يتطابق على الباقي فنصيب الذي لم يقبل يصرف إلى الفقراء وبيانه أنه إذا قال لولد عبد الله فردّ بعضهم كان جميع الغلة للباقيين ولو قال لزيد وعروة فلم يقبل زيد صرف نصيبه إلى الفقراء كذا في الحاوي * ولو قال أرضي صدقة موقوفة على ولد عبد الله ونسله فلم يقبلوا أجله وكانت الغلة للفقراء حدثت الغلة بعد ذلك فقبلوا كانت الغلة لهم هكذا في الظهيرية * ولو حدث له ولد بعد ذلك فقبله كان الغلة له كذا في المحيط * فإن أخذ الغلة سنة ثم قال لا أقبل ليس له ذلك ولا يعمل ردّه قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى هذا الجواب صحيح في حق الغلة المأخوذة لأنها صارت ملكاً فلا يملكه رده وأما الغلة التي تحدث بعد هذا فلا ملك له فيها إنما الثابت فيها مجرد الحق ومجرد الحق يقبل الرد كذا في

إذا ادعت النكاح والصداق في ظاهر الرواية عنهم ما يحلف على الحاصل بالله ما هذا امرأتك بهذا النكاح الذي تدعى ولأهلك هذا الصداق الذي ادعت وهو كذا وكذا ولا شيء ممنعان كان المدعى هو الرجل يستحلف المرأة بالله ما هذا زوجك على ما يدعى وقيل على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحلف على السبب بالله ما تزوجت على كذا وكذا من الصداق كما هو أصله إلا إذا عرّضت المرأة أو الواو ويحتمل أن يكون المذكور في ظاهر الرواية قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أيضاً ومن فروغ هذه المسئلة رجل ادعى على رجل أن المدعى عليه زوج بنته فلا تة منه وهي صغيرة فأنكر الأب وطلب المدعى يمينه إن كانت البنت صغيرة وقت الخصومة لا يستحلف الأب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو جهن أحدهما أنه لا يرى اليمين في النكاح والثاني أن اليمين للنكول وعنده إذا أقر الأب على ابنته الصغيرة بالنكاح لا يصح إقراره وعند صاحبيه يستحلف الأب لأنه لو أقر علمها بالنكاح يصح إقراره ولو كانت كبيرة وقت الخصومة لا يستحلف الأب عند الكل أما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلما قلنا أو أماناً عندهما فأنها إذا كانت كبيرة كان الأب بمنزلة الوكيل والوكيل بالنكاح لا يتوجه عليه الخصومة فلا يحلف وتستحلف المرأة على دعواه عندهما رجل ادعى على رجل أنه زوج منه أمته فلا تة على ما تدرهم وأنكر المولى عندهما يحلف المولى لأنه لو أقر علمها بالنكاح يصح إقراره فيستحلف امرأته ادعت على زوجها أنه طلقها بعد الدخول وعليه نفقة العدة فأنكر الزوج النفقة يحلف بالله ما عليك تسليم النفقة إليهم إلا

إذا ادعت المرأة فقال انه من أصحاب الحديث يزعم أنه لا نفقة للبينة فلو حلفت على الحاصل يحلف بناء على زعمه فيحلفه القاضي على السبب بالله ما طلقتم بعد الدخول * امرأة ادعت الدخول على زوجها فقالت تزوجني وطلقني بعد الدخول ولي عليه المهر كذا أو قالت طلقني قبل الدخول ولي عليه نصف المهر المسمى وهو كذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحلف على النكاح وانما يحلف على المال فان نكل يلزمه المال ولا يقضي بالنكاح * امرأة ادعت على زوجها أنه أتى منها وانقضت أربعة أشهر من وقت الإيلاء وأنها باتت منه فقال الزوج نكحت اليه قبل مضي أربعة أشهر وأنكرت المرأة التي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تسخلف المرأة عندهما تسخلف وكذا الوادعت أنه طلقها باطلا فارجعها وانقضت العدة فقال الزوج كنت راجعهم في العدة وأنكرت المرأة كان القول قول المرأة ولا يمين عليها في قول أبي حنيفة وعندهما رحمه الله تعالى عليها المين * رجل ادعى على رجل أنه أبوه أو ابنه فأنكر المدعى عليه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يمين على المنكر إلا أن يدعي عليه ما لا سبب للنسب كالميراث أو النفقة إذا كان ممن يستحق النفقة فيستخلف على المال وعند صاحبيه رحمه الله تعالى إذا ادعى نسباً ثبت باقراره يستخلف المنكر ادعى عليه ما لا أولم يدع وان ادعى نسباً لا يثبت باقراره كالمعومة والأخوة ونحوهما إذا ادعى ما لا تسمع دعواه ويستخلف المنكر وان تجرد عن دعوى (٤٣٠) المال لا يستخلف المنكر وما يصح به اقرار الرجل أربعة الأب والولد والمرأة ومولى العتاقة

واقرار المرأة يصح بثلاثة بالأب والزوج ومولى العتاقة ولا يصح اقرارها بالولد لان اقراره ابانولدا اقرار على صاحب الفدراس واقرار الانسان لا يصح على غيره بلا دعوى * وان ادعى ما لا ينسب بأن ادعى أن أباه مات وترك ما لا في يد المدعى عليه أو ادعى أنه فزن والمدعى عليه موسر والمدعى عليه ينكر الأخوة يستخلف المدعى عليه على المال عند الكل لا على النسب ويستخلف بالله ما تعلم في هذه الدار نصيبا كما يدعي فان حلف برئ وإن نكل يقضى عليه بالمال ولا يقضي بالنسب * وجنس هذه المسئلة أربعة احداها الميراث والثانية النفقة والثالثة إذا ادعى حق الحفظ

الذخيرة * ولو قال الموقوف عليه وعلى نسله من بعده لا أقبل لنفسى ولا نسلى جازرده في حقه ولم يجز في حق نسله وولده وان كان الولد صغيرا كذا في الحاوى * وان قال أقبل سنة ولا أقبل فيما سوى ذلك فهو كما قال وعمل قبوله في تلك السنة وحدها وكذلك إذا قال لا أقبل سنة وأقبل فيما سوى ذلك فهو كما قال كذا في الذخيرة * وكذا لو قال أقبل نصف الغلة ولا أقبل النصف فان قال على زيد وعبد الله ما عا شافات أحدهما فالنصف الآخر بحاله وقوله ما عا شاف لا يطل حصه الباقي فان قال لعبد الله ومن بعده لزيد فابى عبد الله أن يقبل فهو لزيد فان قال عبد الله قبلت وقال زيد لا أقبل فهو لعبد الله وإذا مات عبد الله كان للفقراء كذا في الحاوى

الباب السادس في الدعوى والشهادة وفيه فصلان

الفصل الاول في الدعوى * ومن باع أرضا ثم قال كنت وفقتها أو قال هي وقف على أن لم يقم بينة على ذلك وأراد تخليف المدعى عليه بس له ذلك لان سبق الدعوى الصحيحة شرط التخليف وقد انعدم لمكان التناقض منه وان أقام البينة فاختار أنها تسمع لان الدعوى ان بطلت للتناقض بقيت الشهادة وهي مقبولة على الوقف من غير دعوى كذا في الغيبة * ومتى قبلت بنقض البيع كذا في الواقعات الحسامية * في فتاوى النسبي رحمه الله تعالى (٢) فقد ذكر ان الشهادة على الوقف صحيحة بدون الدعوى مطلقا وهذا الجواب على الاطلاق غير صحيح انما الصحيح أن كل وقف هو حق الله تعالى فالشهادة عليه صحيحة بدون الدعوى وكل وقف هو حق العباد فالشهادة عليه لا تصح بدون الدعوى كذا في الذخيرة * وذكر رشيد الدين رحمه الله تعالى هذا التفصيل وقال هكذا فصل الامام الفضلي وهو المختار وهو فوقى الامام أبي الفضل الكرماني (١) قوله في فتاوى النسبي فقد ذكر الخ هذه العبارة لا موقع لها كما يعلم من الوقوف على الذخيرة وعبارتها وقال بعض الناس لا تقبل البيعة ولا تأخذ به فقد ذكر الخ اه معجمه

أو الحضانة بأن قال لمن التقط صغيرا ان الصغير الذي التقطته أخى وأنكر الملقط * والرابعة إذا ادعى بطلان حق الرجوع كذا بأن وهب الانسان هبة ثم أراد أن يرجع فيها فقال الموهوب له أنا أخولك وأنكر الوهاب يستخلف الوهاب * والحاصل أنه إذا ادعى بسبب النسب مالا أو حقا لا زما كان المقصود اثبات ذلك الحق دون النسب فيستخلف عند الكل * رجل مات ولم يترك عصابة وادعى رجل أنه كان أعنته وأن له الميراث بحق الولاء وأنكر سائر الورثة لا يمين عليهم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل مات فقال رجل لرجل انه مات وقد أوصى اليك ولي عليه دين فأنكر المدعى عليه الابناء أو أقر بالابناء وأنكر الدين لا يمين عليه عندهم وكذا الوادعي رجل على رجل أن فلانا وكلك بطلب حقوقه وكالة عامة ولي على موكلك كذا فهو والوصى سواء * رجل في يديه دار وأعرض أوحياون فقدمه رجلا ن الى القاضي وادعى كل واحد منهما أنه اشتراه من ذى اليد بكذا فأنكر المدعى عليه لاحدهما بعينه أنه باع منه وأنكر الآخر فقال لا تخرف القاضي حلف المدعى عليه لي أنه لم يبعه منى فانه لا يحلفه وكذا لو أنكر المدعى عليه دعواه ما خلفه القاضي لاحدهما فشكل وقضى عليه بالنكول ثم قال لا تخرفه فانه لا يحلفه وكذا الوادعي رجلان نكاح امرأة وقد ماها الى القاضي فأقرت لاحدهما وأنكرت الآخر فقال لا تخرفه فانه لا يحلفه فاني قولهم وكذا لو أنكرت المرأة دعواها ما خلفه الاحدهما بعينه على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فنكحت وقضى به الله لا تخلف لا تخرف قولهم

* رجل في يديه دار أو عرض قدمه رجلان إلى القاضي وادعى كل واحد منهما أن صاحب اليد هو له وسلمه إليه فأقر لأحدهما بعينه وطلب الآخر عينه لا يحلف وكذا لو حلف لأحدهما فنسكل لا يحلف للآخر وكذا لو ادعى كل واحد منهما أنه رهنه عنده بألف درهم وأنه قبضه وأقر به لأحدهما أو حلف لأحدهما فنسكل لا يحلف للآخر وكذا لو ادعى أحدهما الرهن والتسلم والآخر الشراء وأقر بالرهن وأنكر البيع لا يحلف للمشتري ولو ادعى أحدهما أن الرهن الجارية والآخر الشراء فأقر بالجارية وأنكر البيع لا يحلف للمدعي الشراء أو يقال للمدعي الشراء أن شئت تنتظر حتى تنقضي مدة الجارية وتفك الرهن وإن شئت تفسخ البيع ولو ادعى أحد الرجلين الصدقة والقبض والآخر الشراء فأقر بأحد الأمرين لا يستحلف الثاني * ولو ادعى كل واحد منهما الجارية فأقر لأحدهما وحلف فنسكل لا يحلف للآخر ولو ادعى كل واحد منهما أن العبد الذي في يده يذئد المدعي عنه غصه منه ذواليد فأقر لأحدهما أو حلف لأحدهما فنسكل لا يحلف للآخر * ولو ادعى كل واحد منهما أنه أودعه الذي في يده فأقر لأحدهما وحلف للثاني ويحلف بالله ماله عليك هذا العبد ولا قيمته وهي كذا وكذا وكذلك الجارية رجل ادعى داراً في يد رجل وقال إن هذا الرجل اشتري داراً في موضع كذا وبين حدودها بكذا من الثمن وأنا شفيع هذه الدار بداري تلازها فقال المدعي عليه إن الدار التي تدعي فيها الشفعة لأخي الصغير فلان فقال مدعي (٤٣١) الشفعة أنه يريد بهذا الأقرار دفع العين عن نفسه فحلف له ذكر

كذا في الفصول العمادية * وليس للمشتري أن يجبس الأرض بالثمن كذا في التارخانية نافلا عن التجنيس * لو ادعى البائع أنها وقف في مسجد كذا أو رهن بقبل ولا ينقض البيع وبه نأخذ وقبل لا يكون البائع متناقضا والاول أصح كذا في الوحيين * ولو لم يقل هي وقف على ذكر النسب في فتاواه أنه لا تسمع هذه الدعوى أصلاً كذا في الخلاصة * وإذا قال لغيره هذه الضيقة وقف عليك ثم ادعاه بعد ذلك لنفسه لا تسمع دعواه كذا في الذخيرة * ادعى أن هذه الضيقة ملكي ورثتها من أبي ثم ادعى أن أبي وقف على لا تسمع لمكان التناقض ولو قبل التولية في دار موقوفة أو قبل الوصاية في تركة بعد العلم والتيقن أن هذا تركة أو وقف فلا ادعاه لنفسه لا تقبل ولو ادعى الوقف أو لا ثم ادعى الميراث لا تقبل أيضاً إلا إذا وُفِّق وقال وقف أبي لكن لم يقع لازماً في أبي فحينئذ تقبل ولو ادعى المحذور لنفسه ثم ادعى أنه وقف الصحيح من الجواب إن كانت دعوى الوقفية بسبب التولية يحتمل التوفيق لأن في العادة يضاف إليه باعتبار ولاية التصرف والخصوصية * إذا ادعى الدار ملكاً لنفسه ثم ادعى أنها وقف وقفها فلان على مسجد كذا لا تسمع دعوى الوقف كذا في خزائن المفتين * وهكذا في الفصول العمادية * وفي فتاوى النسبي ادعى مشتري الأرض على بانه أن هذه الأرض وقف وقد بعته مني أي البائع من غير حق قال ليس له هذه الخصوصية انما ذلك إلى المتولي وإن لم يكن ثمة متول فالقاضي ينصب متولياً فيخصمه ويثبت الوقفية فإذا ثبت ذلك ظهر بطلان البيع فيسترد المشتري الثمن من بانه كذا في المحيط * ادعى متول على المشتري أن هذه الدار وقف على أولاد فلان وأثبت الاستحقاق على المشتري فأراد المشتري أن يرجع بالثمن على بانه فقال البائع بلى كان وقف فلان على أولاد فلان لكن لمسامات الواقف رفع ورثته الأمر إلى القاضي حتى يرضى بطلان الوقف وكنت وارثاً للواقف فقسمة التركة ووقعت الدار في نصيبي ويبي وقع صحيجاً تندفع به إذا دعوى الوقف يبي في يد المشتري كذا في الفصول العمادية * وإن ادعى وقتاً أو شهد الشهود على وقف ولم يذكر الواقف ذكر الخصاف رحمه الله تعالى في أدب القاضي في باب قبض المحاضر من ديوان القاضي المعزول على أن دعوى الوقف والشهادة على الوقف

عن نفسه فحلف له ذكر
الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن
الفضل والفقيه أبو جعفر
رحمهما الله تعالى أنه يحلفه
ولا يستقط عنه العين بهذا
الأقرار كالأقرار لا جنبي أو
لولد كبير له وقدمه هذا
فيما تقدم * رجل مات
فادعى رجل أن الميت فلانا
أوصى إلى وإلى هذا الذي
قدمته اليك فأنكر الذي
قدمه فسأل المدعي من
القاضي عينه فإن القاضي
لا يحلفه وكذلك الوكالة
* رجل أمر رجلاً بأن
يشترى له جارية فاشترى
الوكيل له جارية شراً
صححاً ثم وجد الوكيل
بالجارية عيباً فأراد أن يردها
على البائع وموكله غائب

فقال البائع إن موكلك قد رضى بهذا العيب وأراد يعين الوكيل على رضا الموكل لم يكن له عينه * أمراً بالغة زوجها وإليها وهي بكر فادعى الزوج أنه زوجها بامرها ورضاهما فأنكرت المرأة لعين عليها في قول أي حنيفة رحمه الله تعالى * امرأة تزوجها وإليها من رجل وقبل النكاح عن الرجل أجنبى وادعى أنه وكيل الزوج ثم أنكر الزوج وقال ما كنت وكلت فلان في النكاح وما رضيت وما أجرت وأرادت المرأة عينه لا يحلف الرجل في قول أي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل استصنع رجلاً في شئ ثم اختلفا في المصنوع فقال المستصنع لم تفعل كما أمرتك وقال الصانع فعاتبوا الإيعين فيه لأحدهما على الآخر * ولو ادعى الصانع على رجل أنك استصنعت إلى في كذا وأنكر المدعي عليه لا يحلف * رجل ادعى على رجل أن عليه ألف درهم باسم رجل يقال له فلان بن فلان الفلاني وأن هذا المال لي وأن فلان بن فلان الذي المال باسمه أقر أن المال لي وأن اسمه عارية في الصلح وإن الذي باسمه المال وكلني بقض هذا المال والخصومة فيه إن صدقه المدعي عليه فيما ادعى يوم يدفع المال إليه ولم يكن ذلك قضاء على الغائب حتى لو حضر الغائب وأنكر ذلك أخذ المال من المدعي عليه ثم يرجع على الآخر وإن أنكر المدعي عليه جميع ذلك فأقام المدعي بينة على أنه وكيل الغائب بقض المال منه قبلت بينته ويكون ذلك قضاء على الغائب حتى لو حضر الغائب فأنكر لا يسمع أنكاره * ولو أقر المدعي عليه بالمال وأنكر الوكيل فقام المدعي بينة الوكالة قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى قبلت

هذه البينة وكان له ان يستخلفه على المال في قولهم وصورة التحليف ان يقول بالله ما تعلم ان هذا وكيل فلان بن فلان الغائب بالخصومة وفي قبض هذا المال وقال بعضهم له ان يستخلفه على الوكالة في قول أبي يوسف ونجد رحمه الله تعالى ولا يستخلفه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان نكل عن عيين الوكالة يؤمر بدفع المال اليه ولا يكون ذلك قضاء على الغائب لان اقراره لا يكون حجة على الغائب وان أقر المدعي عليه بالوكالة وأنكر المال كان للمدعي أن يقيم البينة على المال وان لم يكن له بينة كان له أن يستخلفه بالله ما فلان بن فلان الفلاني ولا باسمه عليك هذا المال الذي سماه المدعي وهو ألف ولا أقل منها وذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل في أول المسئلة أن المال الذي باسم فلان بن فلان الفلاني ماله وقد وكنى فلان بالخصومة فيه وبقبضه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يشترط ذكر التوكيل * وإذا ادعى رجل على رجل أنه قتل ابنه عمداً أو عبداً أو ولياً باله توجب القصاص وادعى القصاص لنفسه أو ادعى أنه قطع يد عمداً أو قطع يد ابن صغيره عمداً أو ادعى شجعة أو جراحة يجب فيها القصاص فأنكر المدعي عليه كان له أن يستخلفه ثم في كيفية التحليف في القتل روايتان في رواية يستخلف على الحاصل بالله ماله عليك دم ابنه فلان ولا دم عبده فلان ولا دم وليه فلان ولا قبلك حق بسبب هذا الدم الذي يدعي وفي رواية يتخلف على السبب بالله ما قتلت فلان بن فلان ولي (٤٣٣) هذا عمداً وفيما سوى القتل من القطع والشجعة ونحو ذلك يتخلف على الحاصل

بالله ماله عليك قطع هذه البدولة قبلك حق بسببها وكذلك في الشجاج والجراحات التي يجب فيها القصاص فان حلف برئ وان نكل في القتل يقضى عليه بالدية عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يحبس حتى يتخلف أو يقر * وان ادعى أنه قتل ابنه خطأ أو وليه خطأ أو قطع يده أو شجعه خطأ ادعى شيئاً منه دية أو ارش يستخلف بالله ما فلان عليك هذا الحق الذي يدعي من الوجه الذي يدعي ولا شيء منه ويسمى الدية والارش عند البين لانه ادعى مالا فيخلف على

تصح من غير بيان الواقف كذا في فتاوى قاضيان * رجل ادعى أن هذه الارض وقف عليه لا نسمع وانما نسمع الدعوى من المتولى وفي الفتاوى قال تصح والفتوى على الاول كذا في الخلاصة * وذكر رشيد الدين في الفتاوى ادعى الموقوف عليه أن هذا وقف عليه ان كانت دعواه باذن القاضي صحت بالانفاق وبغير اذنه فيه روايتان والأصح أنها لا تصح لان له حق في الغلة لا غير فلا يكون خصماً في شيء آخر ولو كان الموقوف عليهم جماعة فادعى أحدهم أنه وقف بدون اذن القاضي لا تصح رواية واحدة وذكرها أيضاً أن مستحق غلة الوقف لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملك المتولى ذلك كذا في الفصول العبادية * صاحب الاوقاف اذا أراد أن يسمع الدعوى في أمور الاوقاف ويقضى بالبينة أو بالنكول ينظر ان ولاه السلطان ذلك نصاً أو عرفاً دلالة جاز والافلا كذا في الواقعات الحسامية * ضيعة في يد حاضر وضبيعة أخرى في يد غائب فادعى رجل على الحاضر أن هاتين الضيعتين وقف عليه وقفهما جده على أولاده وأولاده وأولاده وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان شهد الشهود على أن هاتين الضيعتين كانتا لواقف وقفه ما جعلا وقفاً واحداً يقضى بوقف الضيعتين جميعاً وان شهدوا على وقفين متشترتين لا يقضى الا بوقفية الضيعة التي في يد الحاضر كذا في فتاوى قاضيان * وقف بين أخوين مات أحدهما وبقي في يد الحى وأولاد الميت ثم الحى أقام بينة على واحد من أولاد الاخر أن الوقف بطنا بعد بطن والباقي غيب والواقف واحد والوقف واحد تقبل وينصب خصماً من الباقيين ولو أقام أولاد الاخر بينة أن الوقف مطلق عليهما وعليك فينبه مدعى الوقف بطنا بعد بطن أولى كذا في الفقيه * ادعى كرماني بدرجل فاقتر المدعى عليه أنه وقف الكرم بشرائطه ولا بينة للمدعي فادعى تحليفه ان أراد تحليفه لياخذ الكرم لو نكل فليس له عليه عيّن وان أراد تحليفه لياخذ القيمة ان نكل له عليه عيّن كذا في المضمرات * بيت فوقه بيت وهو متصل بالمسجد متصل صف المسجد بصف البيت الاسفل ويصلي في البيت الاسفل في الصيف والشتاء اختلف أهل المسجد وأرباب البيت الذين يسكنون العلوق الارباب ان ذلك ميراث لنا فالقول قولهم كذا في المحيط * ادعى داراني يدري رجل أنها ملكه بأصلها

الحاصل كافي سائر الاموال وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى كل حق يجب على غير المدعي عليه كالدية في قتل وبنائها الخطا وما أشبه ذلك يتخلف على السبب بالله ما قتلت ابن هذا فلاناً وفي الشجعة بالله ما شجعت هذا هذه الشجعة التي يدعي وكل جنابة يجب بها الارش والدية على المدعي عليه يستخلف كما يستخلف في القصاص * امرأة ادعت على زوجها أنه حلف بطلاقها ثلاثاً أن لا يدخل هذه الدار وانه قد دخلها بعد اليمين فالمسئلة على وجوه أربعة ان أقر باليمين والدخول جميعاً فقد أقر بالطلاق وان أنكر اليمين والدخول في ظاهر الرواية يتخلف على الحاصل بالله ما هذه المرأة بائن منك ثلاثاً تطليقات كما ادعت وان أقر باليمين وأنكر الدخول بعد اليمين يتخلف بالله ما دخلت هذه الدار بعد ما حلفت بطلاقها وان أقر بالدخول في ذلك الزمان وأنكر اليمين يتخلف بالله ما حلفت بطلاقها ثلاثاً أن لا تدخل هذه الدار قبل أن تدخلها وكذلك هذا في العتق اذا ادعى المملوك أنه حلف بعتقه أن لا يدخل هذه الدار فان عرض المولى أو الزوج للقاضي الآن يتخلفه القاضي على السبب بالله ما حلفت بطلاقها ثلاثاً قبل أن تدخلها * رجل قدم رجلاً الى القاضي وقال ان أبي فلان بن فلان الفلاني مات ولم يترك وارثاً غيري وله على هذا الرجل الذي قتمته كذا وكذا من المال وقال للقاضي سله عما ادعت أجابه القاضي الى ذلك فان سأله وصتقه المدعي عليه في جميع ذلك أمره القاضي بأن يدفع جميع المال اليه ولم يكن ذلك قضاء على الغائب وان كذبه المدعي عليه في

جميع ذلك فقال المدعى للقاضي حلفه بالله ما تعلم أنه ابن فلان بن فلان بن فلان ولا تعلم أن فلان مات قال الخصاصي روى عن أصحابنا رحمهم الله تعالى أنه لا يستحلفه لكن يقال للمدعي أقم البينة على وفاة فلان وأنت ابنه فإذا أقت البينة على ذلك فبعد ذلك أحلفه على ما تدعى لا يملك من المال ثم قال الخصاصي رحمه الله تعالى فيها قول آخر أنه يستحلفه على العلم كطلب المدعى واختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم منهم شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى ما ذكر أنه يحلف هو قول أبي يوسف ومحمد - رحمه الله تعالى وما ذكر أنه لا يحلف حتى يقيم المدعى البينة قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى الصحيح أنه يحلف قبل أن يقيم المدعى البينة فإن حلف المدعى عليه يكلف الابن إقامة البينة على وفاة أبيه وأنه وارثه وإن نكل المدعى عليه يصير مقر بالموت والنسب * ولو أقر المدعى عليه بالموت والنسب صريحاً أو أنكر المال لا يكون المدعى خصماً له في حكم البينة على المال ويكون خصماً له في التحليف على المال فكذا إذا نكل فيحلفه بعد ذلك كقول الله ما للفلان بن فلان الفلاني عليه هذا المال * وفي دعوى الموت والنسب إذا حلف المدعى عليه يحلفه على العلم * ولو أن رجلاً ادعى أنه وكيل فلان بن فلان الغائب وكله بقبض الدين الذي له قبل هذا الرجل وبقبض العين الذي له في يده فإن صدقه المدعى عليه في جميع ذلك يؤمر بدفع الدين إليه ولا يؤمر بدفع العين (٤٣٣) لان الأقرار بحق قبض العين للوكيل إقرار

بحق القبض في مال الغير
بحال قيام صاحب العين فلا
يصح إقراره بخلاف ما لو أقر
لوارثه * وإن أنكر المدعى
عليه الوكالة قال شمس الأئمة
الحلواني رحمه الله تعالى
يحلف بالله ما تعلم أنه وكيل
فلان بن فلان بقبض
الدين الذي له عليه كما
يحلف لأجل الوارث وسوى
بينه وبين الوارث * وقال
شمس الأئمة السرخسي
رحمه الله تعالى إذا أنكر
الوكالة لا يحلف على الوكالة
في قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى * ولو كان المدعى ادعى
أن فلان بن فلان الفلاني
مات وأوصى إليه بقبض
الدين الذي له على هذا
الرجل وبقبض العين الذي
له في يده فإن صدقه المدعى

وبنائه أو أنكر المدعى عليه ذلك وادعى أنها وقف على مصالح مسجد كذا فأقام المدعى بينة على دعواه وقضى
له بذلك وكتب له السجل ثم إن المدعى أقر أن أصل الدار وقف والبناء له بطلت دعواه والحكم والسجل هكذا
ذكر في فتاوى أهل سمرقند كذا في الذخيرة * رجل ادعى داراً وقضى له بها ثم ادعى المتولى أن العرصة وقف
وأقام البينة أن كان ادعى الدار بينائها لا تقبل بينة المتولى وإن كان لم يدع الدار بينائها تبقى العرصة
وقفاً وإن كان ادعى داراً وقبض ثم إن المتولى استحق العرصة يبقى البناء على ملك المأذون كذا في الفصول
العادية * دار موقوفة على أخوين غاب أحدهما وقبض الحاضر غلتهما تسع سنين ثم مات الحاضر وترك
وصياً ثم حضر الغائب وطالب الوصي بنصيبه من الغلة قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى إن كان الحاضر
الذي قبض الغلة هو القيم لهذا الوقف كان للغائب أن يرجع في تركه الميت بحصته من الغلة وإن لم يكن
الحاضر قيماً لهذا الوقف إلا أن الأخوين أجرا جميعاً فكذلك وإن أجره الحاضر كانت الغلة كلها للحاضر
في الحكم ولا يطيب له بل يتصدق بما قبض من حصة الغائب كذا في فتاوى قاضيان * رجل في يده
نصف دار ادعى رجل أنه وقفها وكانت له وأقام البينة بوقف جميع الدار تقبل لأن المدعى ادعى وقف جميع
الدار غير أنه أقام البينة على ما في يده فهو كذا في يده كذا في المضمرات * ولو ادعى إنسان في الوقف لا تسمع
الدعوى على أرباب الوقف وإنما تسمع على القيم أو على الواقف كذا في الفتاوى العناية * ولو أقام المتولى بينة
على الوقف وأقام المدعى بينة على الملك وذو اليد هو المتولى لا تسمع بيته ذى اليد ويقضى بيته الخارج فلو
أقام المتولى بعد ذلك بيته على الوقف لا تسمع وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل بيته ذى اليد على الوقف
ولا تقبل بيته الخارج على الملك والفتوى على قولهما كذا في الفصول العادية تأقلا عن فتاوى رشيد
الدين * رجل ادعى الملك في دار والدار في يد المتولى يقول وقفها زيد على مسجد كذا وقضى القاضي للمدعى
فلو جاء متولى آخر وادعى على هذا المدعى أنها وقف على مسجد كذا في جهة عمرو وتقبل والقاضي لو أمر إنساناً
أن يؤجر دار الوقف مشاهرة فهو ليس بمخصم وكذا لا تصح الدعوى على أكار الوقف وغير الوقف وكذا على

(٥٥ - فتاوى ثانی) عليه في جميع ما قال يؤمر المدعى عليه بدفع الدين والعين إليه كما في الوارث بخلاف الوكالة فإن لا يأمر بالقاضي
بدفع العين إلى المدعى لأن القاضي يملك نصيب الوصي ولا يملك نصيب الوكيل على الغائب وإن كذب المدعى عليه يحلف على العلم بالله ما تعلم أنه
أوصى إليه * ولو ادعى رجل عينا في يد رجل أنه ملكه اشترا من فلان الغائب وصدقه المدعى عليه فإن القاضي لا يأمره بدفع المال إليه
لأنه لو أمر بذلك يكون ذلك قضاء على الغائب بالملك والبيع باقراً ذى اليد وذلك لا يجوز ولا وجه إلى أن يقضى له بالملك بغير سبب لأنه قضاء
بخلاف ما يدعى * أما القضاء للوارث والوصي لا يكون قضاءً بوزال ملك الميت وملك الغائب * وإن ادعى أنه اشترا من فلان وأن فلاناً
وكله بقبض هذا المال منه كان له أن يحلف المدعى عليه على الوكالة * رجل ادعى في دار رجل طرّاً وأقام البينة فشهد الشهود أن له
طريقاً في هذه الدار جازت شهادتهم وإن لم يتحدثوا الطريق * قال شمس الأئمة الحلواني شوش محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الكتاب ذكر
في بعض الروايات تقبل الشهادة وإن لم يتحدثوا الطريق وذكر في بعض أنها لا تقبل ما لم يبين موضع الطريق أنه في مقعد الدار أو في مؤخرها
ويذكر طول الطريق وعرضه قال وهو الصحيح وما ذكر في بعض الروايات أنها تقبل وإن لم يتحدثوا الطريق محمول على ما إذا شهدوا على إقرار
المدعى عليه بالطريق لأن الجهالة لا تمنع صحة الإقرار فإذا ثبت إقراره يؤمر بالبيان * وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الأصح

أنها تقبل وان لم يذ كر واموضع الطريق ومقداره لان الجهالة انما تنفع قبول الشهادة اذا تعذر القضاء او ههنا لا يتعدى ان عرض الباب العظيم يجعل حكم المعرفة الطريق قال وان محمد ارجه الله تعالى ذكر في بعض النسخ وان لم يحدوا الطريق فذلك أجوز للشهادة يعني أفقد معنى ذلك أن الطريق عند بعض العلماء رجعهم الله تعالى مقدرا بسبعة أذرع فاذا بين الشهود بمقدار الطريق رجا يذ كر الشهود أقل من سبعة أذرع أو أكثر والقاضي يميل الى مذهب بعض العلماء رجعهم الله تعالى فبر تشهداتهم فكان ترك البيان أجوز * وذكر في بعض النسخ ان يبنوا كان أجوز * وذكر في الكتاب لو شهدوا أن أباه مات وترك هذا الطريق ميراثا له جازت شهادتهم وان شهدوا أن المدعى كان يمر في هذا الطريق لا تقبل شهادتهم * وان ادعى مسبل ماء في دار رجل ونهدوا بالمسبل ذكر في الكتاب انها تقبل * قال شمس الأئمة الخواص رجع الله تعالى هذا الطريق سواء انما تقبل اذا بينوا موضع المسبل أنه في مقدم الدار أو في مؤخرها وانه لماء الموضع أو لماء المطر * وذكروا مقدار المسبل أما بدون ذلك لا تقبل الشهادة ولا تصح الدعوى ولا يستخاف الخصم الا اذا شهدوا على اقرار الخصم بذلك * ولو أن ميراثا لرجل في دار رجل فنعه صاحب الدار عن تسهيل المأفقيه كان له أن يمنعه الا أن يشهد الشهود أن له حق تسهيل الماء في هذه الدار من هذا الميزاب * وقال بعض المتأخرين (٤٣٤) ان عرف أن الميزاب قديم وتصوب السطح اليه يترك وان شهدوا أنه كان بسبل

منه الماء لا تقبل * وان ذكروا مسلا مطلقا واختصوا في أنه للموضع أو للطريق كان القول فيه قول صاحب البيت مع اليقين * رجل ادعى على رجل أنه وضع على حائط له خشبا أو أجرى على سطحه أو في داره ميراثا أو ادعى أنه فتح في حائط له بابا أو بنى على حائط له بناء أو ادعى أنه رمى التراب أو الزبل في أرضه أو دابة ميتة في أرضه أو غرس شجرة أو ما يكون فيه فساد الأرض وصاحب الأرض يحتاج الى رفعه ونقله ويحكم دعواه بأن بين طول الحائط وعرضه وموضعه وبين الأرض بذكر الحدود وموضعها فاذا صح

غلة دار الوقف اذا ثبت له أكار أو غلة داره هكذا في خزنة المفتين

الفصل الثاني في الشهادة اذا شهد شاهدان على رجل أنه وقف أرضه ولم يحددها الشاهدان فالشهادة باطلة وكذلك ان حددها أحدهما دون الآخر كانت الشهادة باطلة وكذلك لو شهد أنه وقف أرضه التي في موضع كذا وقال لم يحددها الشاهدان فالشهادة باطلة قال الخصاص الأنا تكون أرضا مشهورة نفعي شهرتها عن تحديدها فان كان كذلك قضيت بانها وقف وان حدددها بحددين فالمشهور عن أصحابنا أنه لا يقبل وان حدددها بثلاثة حدود قبلت الشهادة عند علمائنا الثلاثة كذا في المحيط * وان حدددها بثلاثة حدود وقال انما أقر لنا بهذه الثلاثة جازت الشهادة كذا في الخواص * مثل الخصاص فقيل اذا قبلنا هذه الشهادة بثلاثة حدود كيف تحكم بالحد الرابع قال أجعل الحد الرابع بازاء الحد الثالث حتى ينتهى الى مبدأ الحد الاول أي بازاء الحد الاول كذا في المحيط * وان شهد أنه وقف أرضه التي في موضع كذا وحددها الا أنابنيها لا تقبل شهادتهما كذا في الذخيرة * وان شهد شاهدان على رجل أنه وقف أرضه ولم يحددها الشاهدان ولكن عرف الحد وذكروا لرجله الله تعالى أن القاضي لا يقبل شهادتهما قال القاضي الامام أبو زيد الشروطي رجع الله تعالى هذا أنهما لم يبيناهما للقاضي أما اذا بينا وعرفا يقبل ذلك وذكر الخصاص أني أجيز الشهادة وأقضي بالأرض بحدودها وقفا أو قول للشهود سمو الحدود فاقضى بما يسمون كذا في الظهيرية * وهكذا في المحيط والذخيرة * قال هلال رجع الله تعالى وكذلك لو قال لا يمكن له في المصر الا تلك الأرض لم تقبل كذا في المحيط * ولو شهد شاهدان أنه وقف أرضه ولم يحددها الشاهدان ولكن عرف أرضه لا تقبل شهادتهما لعل للواقف أرضا أخرى سوى التي يعرف الشاهدان وكذا لو قال لا نعرف له أرضا أخرى لم تقبل شهادتهما لعل له أرضا أخرى وهذا لا يعلمان كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لا شهدنا أنه وقف أرضه التي هو فيها ولم يذ كر حدودها جازت شهادتهما كذا في الوجيز * قال الامام رجع الله تعالى تأويل هذا اذا بينا للقاضي وعرفا فاما اذا لم يبيناهما لا تقبل شهادتهما كذا في الذخيرة * وان شهد أنه حددها الشاهدان لا يذ كر الحدود التي

دعواه أو أنكر المدعى عليه يستخلف على السبب لانه ادعى عليه حقا لا يحتمل السقوط لا بالرضا ولا بالبراءة فانه

لورضى بذلك كان اعارة ولو صالح عنه لا يجوز وفي مثل هذا يخلف على السبب * ولو كان صاحب الخشب هو المدعى وقدم صاحب الحائط الى القاضي وقال كان لي على حائط هذا الرجل خشب فوق أو قلعت له أعينه وان صاحب الحائط يمتنع من ذلك لا تسع دعواه ما لم يصح الدعوى بأن بين موضع الخشب وأن له حق وضع خشبة أو خشبتين أو ما أشبه ذلك وبين غلط الخشب وخفتها فاذا صح دعواه وأنكر المدعى عليه يحلفه القاضي على الحاصل بالله ما له في هذا الحائط وضع الخشب الذي يدعى وهو كذا وكذا في موضع كذا من هذا الحائط في مقدم البيت أو مؤخره حق واجب له فان نكل ألزمه القاضي حقه * ولو ادعى رجل على غيره أنه حفري أرضه حفيرة أضرت بأرضه وطلب النقصان فان بين موضع الأرض وحدودها ومقدار الحفيرة والنقصان يحلفه القاضي على الحاصل بالله ما له عليك هذا الحق الذي يدعى ولا يحلفه على السبب لأن هذا الحق مما يحتمل السقوط بالرضا والبراءة أو الصلح فيحلف على الحاصل قال شمس الأئمة الخواص رجع الله تعالى عند بعض العلماء رجعهم الله تعالى في هذه المسئلة يجب عليه كبس الحفيرة ولا يجب النقصان فلو حلف على النقصان رجا يميل الحالف الى ذلك القول فيحلف فكان ينبغي أن يحتزر عن قول هذا القائل الا أن الخصاص رجع الله تعالى لم يعتبر ذلك القول ولم يلتفت

اليه ثم ذكر في الكتاب حرق في أرضه حطباً وأضر بالارض وهذا الشارة الى أنه اذا لم يضر بالارض ولا يدخل نقصان في أرضه بذلك لا يجب عليه شيء * ولو أن رجلاً رفع من أرضه انساناً تراباً قالوا ينظران كل ذلك القدر من التراب قيمة في ذلك الموضع بضمن قيمة التراب دخل بذلك نقصان في أرضه أو لم يدخل لانه رفع مالا يملو كامتقوله وذ كرفي الصدا اذ دخل الماء في أرض انسان واجتمع فيه الطين يكون ذلك لصاحب الارض ولا يكون لأخذ أن يرفع ذلك من أرضه وهذا بخلاف السمك اذا اجتمع في أرض انسان بغير صنعه واحتياله فإنه لا يكون لصاحب الارض الا أن يأخذه جعل صاحب الكتاب التراب من ذوات القيم ولم يجعله مثلياً * ولو أن رجلاً ادعى على رجل أنه هدم حائطه أو كسره وبين قدر الحائط وموضعه وبين النقصان وطلب النقصان حلقه القاضي على الحاصل بالله ماله عليه هذا القدر من الدراهم ولا شيء منها * وقال بعض العلماء رحمهم الله تعالى ان كان الحائط حديثاً كان على الهادم اعادته الحائط بالمدران كل من المدر وبالحجر والخشب ان كان من ذلك ولا يضمن النقصان * وان كان الحائط عتيقاً قد خلق كان عليه النقصان فنبغي للقاضي أن يحتز عن هذا القول ويحلفه على وجه يقع الاحتراز عنه * وان حلقه على النقصان والقيمة ولم يحتز عن ذلك القول لأبأس به وكذا لو ادعى رجل على رجل أنه ذبح شاة أو بقرة له أو ادعى أنه فقتل عين عبده وقد مات العبد أو ادعى أنه فقتل عين دابة له أو أفلسمتاعاً له وذلك (٤٣٥) الشيء ليس بمحاضر فان القاضي يسأله عن قيمة ذلك ويحلفه

على الحاصل وان كان الحيوان مضموناً عند بعض الناس بالمثل لا بالقيمة الا أن صاحب الكتاب لم يلتفت الى ذلك القول * رجل ادعى على رجل أنه خرق ثوبه وأحضر الثوب فان القاضي ينظر فيه ان كان الخرق يسيراً كان الواجب فيه نقصان الثوب يقوم الثوب وليس به ذلك الخرق ويقوم به الخرق فاذا ظهر النقصان والمدعى عليه ينكر الخرق يحلفه القاضي بالله ماله عليه هذا القدر الذي يدعي من الداهم ولا أقل منه ولا يحلفه على السبب لان هذا مما يحتمل السقوط بالأبراء أو الرضا والصلح فلا يحلفه

حدها لئلا يشهد بما طاله كذا في المحيط * ولو شهد أن الواقف وقف أرضه وذكر حدود الارض ولكنها لانصرف تلك الارض في أي مكان هي جارت شهدتهما ويكلف المدعي اقامة البيئة أن الارض التي يدعيها هذه الارض كذا في فتاوى فاضيل خان * وكذا لو قال أدارنا على حدودها ولم يسم لنا فاتها تقبل فان شهدا على الحدود وقالوا لا نعرف فالشهادة جائزة ويكلف المدعي الوقف أن يأتي بشهود يعرفون تلك الحدود كذا في الحاوي * وان شهد أنه أقر عندهما أنه جعل حصته من هذه الارض التي في موضع كذا حدودها كذا صدقة موقوفة لله تبارك وتعالى وهي ثلث جميع هذه الارض على كذا وجعل آخرها لساكنين فنظر الحماكم فوجد حصته من هذه الارض أكثر من الثلث قال الخصاص يجعل جميع حصته وقفاً على الوجوه التي سبها كذا في الظهيرية * وان جعل غلة ذلك على قوم سماهم ومن بعدهم على المساكين فصدقه القوم الذين وقف عليهم وقالوا انما قصد وقف الثلث علينا قال الخصاص تصديقهم وسكوتهم في ذلك سواء ويقضى بجميع حقه وفساوأ جعل للقوم الذين هم باعيايتهم غلة الثلث من ذلك وأجعل فضل ما بين الثلث الى النصف لساكنين كذا في الذخيرة * اذا شهدوا أنه وقف حصته من هذه الدار أو ما ورث من أبيه من هذه الدار ولا يدران ماهي لم تجز الشهادة قياساً وجازت استحساناً كذا في الحاوي * وان شهدوا على الواقف باقراره ولم يعرفوا ماله من الارض أو من الدار أخذ القاضى بان يسمى ماله من ذلك فاسمى من شيء فالقول قوله فيه ويحكم عليه بوقفية ذلك وان كان الواقف قد مات فوارثه يقوم مقامه في ذلك فاقتر به من ذلك لزمه الا أن يصح عند القاضي غير ذلك فيحكم بما يصح عنده منه كذا في الفصول العبادية * واذا شهدا على رجل أنه وقف أرضه واختلفا فيما بينهما فشهد أحدهما أنه وقف أرضه في موضع كذا فشهد الآخر أنه وقف أرضه في موضع كذا وسمى موضعاً آخر لا تقبل الشهادة ولو شهد أحدهما أنه وقف تلك الارض وأرضا أخرى قبلت الشهادة على ما تنفعا عليه ولو شهد أحدهما أنه وقف هذه الارض كلها وشهد الآخر أنه وقف نصفها قبلت الشهادة على النصف وقضى بوقفية نصف هذه الارض هكذا ذكره لال والخصاص رجحهما

على السبب وان لم يكن الثوب حاضر فان القاضي لا يسمع دعواه حتى يذكر صفة الثوب وقيمته وقد نقصان الخرق ثم يحلفه على الحاصل * وان ادعى رجل أنه شق في أرضه نهر أو ساق الماء فيه الى أرض له فان القاضي لا يسمع دعواه حتى يبين الارض ويبين موضع النهر في الارض أنه على العين أو على اليسار ويبين مقدار النهر طولاً وعرضاً وعقفاً فاذا بين ذلك ان أقر المدعي عليه بذلك لزمه وان أنكر حلقه بالله ما أحدث في أرض هذا الرجل هذا النهر الذي يدعي * وكذا لو ادعى أنه بنى في أرضه بناء لا يلتفت اليه القاضي حتى يبين الارض ويصف البناء طوله وعرضه وأنه من الخشب أو من المدر * وكذا لو ادعى غرس الشجر في أرضه فاذا بين المدعي ذلك ان أقر المدعي عليه أمر برفع البناء والشجر وان أنكر حلقه بالله ما بنيت هذا البناء وما غرس هذا الشجر في أرض هذا الرجل فان نكل أمر برفع البناء والشجر * وان ادعى على رجل أنه كسر بربريقاله من النضة وأحضر البريق أو ادعى أنه صب الماء في طعامه وأفسده ان أقر المدعي عليه بذلك عند ناخبير صاحب البريق والطعام ان شاء أمسكه كذلك ولا شيء له وان شامدفع اليه البريق والطعام وضمنه قيمة البريق وعلى مثل الطعام فان قال المدعي ان هذا المدعي عليه من وليس له تضمين النقصان فان أنكر المدعي عليه حلقه القاضي على قيمة البريق وعلى مثل الطعام فان قال المدعي ان هذا المدعي عليه من يقول لا يجب الضمان وانما يجب النقصان فان القاضي يحلفه على السبب بالله ما فعلت ما ادعاه المدعي * رجل ادعى على رجل أنه قال له

ياها سق أو يا كافراً أو يا فاجر أو يا منافق أو يا خبيث أو يا خنزيراً أو يا جاراً أو يا لصاً أو يا ولطى أو يا كل الرأى أو يا شارب الخمر أو يا ديوث أو يا مخنث أو يا خائن أو يا ابن القعبة أو ما سوى ذلك مما يجب فيه التعزير * أو ادعى عبداً أنه قال له يا زاني أو أمة ادعت أنه قال لها يا زانية أو ادعى أمراً يجب به الأدب بأن ادعى أنه ضربي أو لطمني وأنكر المدعى عليه حلفه القاضي لأن هذان - حقوق العباد ويحجر فيهما العفو والبراء ولا يسقط بالتمام وتقبل فيه شهادة النساء والشهادة على الشهادة وكتاب القاضي ولا يختص بالامام بالأقامة فإن الزوج يؤذّب المرأة والمولى يؤذّب العبد ولوراءه انسان يفعل ذلك كان له أن ينهيه ويمنعه ويؤذبه ويضربه إن كان لا ينزجر بالمنع باللسان فيجري فيه المين * رجل عليه دين لرجل ويه رهن نبي بالدين فأنكر رب الدين الرهن وحلف كان للمدعى عليه وهو الرهن أن يحلف بالله ماله على هذا الدين الذي يدعى المدعى * إذا استخلف المدعى عليه خلف ثم أقام المدعى البينة على حقه تقبل بينته عندنا وكذا لو كان المدعى طلب يمينه وقال لا بينة لي فلما حلف أقام البينة بعد ذلك تقبل بينته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وكذا لو كان المدعى قال كل بينة أتى بها فهي شهود زور أو قال مالي عند فلان بن فلان شهادة في هذا المال الذي ادعى ثم أتى بالرجلين فشهدا بذلك جازت شهادتهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ولو أن المدعى قال للمدعى عليه عند طلب (٤٣٩) اليمين إذا حلفت فأنت بري من المال الذي لي عليك خلف ثم أقام المدعى البينة على الحق

الله تعالى ولو شهد أحدهما أنه جعل له ثلث الغلة وشهد الآخر أنه جعل له نصفها قبلت الشهادة على الثلث
عندهما كذا في المحيط * وان شهد أحدهما أنه وقف نصفها ما شاء وشهد الآخر أنه وقف نصفها ما مقررا
بميزان الشهادة باطلا كذا في الظهيرية * وان شهد أحدهما أنه وقف يوم الجمعة وشهد الآخر أنه وقف يوم
الخميس أو قال أحدهما وقف بالكوفة وقال الآخر وقف بالبصرة فالشهادة جائزة كذا في الحاوي * ولو شهد
أحدهما أنه جعل أرضه موقوفة بعد وفاته وشهد الآخر أنه وقفها وقفا صحيحا بان كانت الشهادة باطلا ولو
شهد أحدهما أنه وقفها في صحته وشهد الآخر أنه وقفها في مرضه جازت شهادتهما كذا في فتاوى قاضيخان
* ولو شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء وشهد الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة على
المساكين قبلت الشهادة * والحاصل أنهم اذا اتفقا على كونها صدقة موقوفة ونفرد أحدهما بزيادة شيء
لا تثبت الزيادة ويثبت ما اتفقا عليه وهو كونها وقفا على الفقراء وعن هذا قلنا اذا شهد أحدهما أنه جعلها
صدقة موقوفة على عبد الله وشهد الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة على زيد يكون وقفا على الفقراء كذا في
الذخيرة * ولو شهد أحدهما أنه جعلها وقفا على عبد الله وولده من بعده وشهد الآخر أنه جعلها وقفا على عبد
الله جعلتها وقفا على عبد الله كذا في الظهيرية * وذكر الخصاص في وقفه اذا شهد أحدهما أنه جعلها صدقة
موقوفة على عبد الله وزيد وشهد الآخر أنه جعلها على عبد الله خاصة قضينا بالنصف لعبد الله والنصف
للآخر للفقراء قال مشايخنا وما ذكر من الجواب أنه يقضى لعبد الله بالنصف يجب أن يكون قول الكل
كذا في المحيط * لو شهد أحدهما أنه وقف على الفقراء وشهد الآخر أنه وقف على أعمال البر جازت الشهادة
والغلة للفقراء كذا في الحاوي * قال الخصاص في وقفه لو شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة على
الفقراء والمساكين وشهد الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وأبواب البر تقبل هذه
الشهادة * قال ولو شهد أحدهما أنه جعل أرضه صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وشهد الآخر أنه
جعل أرضه صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وفقراء رتبة قال هذا لا يشبه أبواب البر لأن الذي شهد

ماله هذا الرجل عليك هذا المال ولا شيء منه فان أبي أن يحلف يقضى عليه بدعوى المدعى * وان قضى القاضى عليه لفقراء بالسكر في المرة الاولى ونفذ قضاؤه * ولو أن القاضى عرض عليه البين في المرة الاولى فقال لا أحلف ولم اعرض عليه في المرة الثانية قال أحلف فأراد أن يحلفه فقال له قل بالله فقال لا أحلف ثم عرض عليه البين ثالثا فقال لا أحلف فان القاضى يقضى عليه * وبحسب كل ذلك عليه * ولو أن المدعى عليه بعد ما عرض القاضى عليه البين مرتين استمهله ثلاثة أيام ثم جاء بعد ثلاثة أيام وقال لا أحلف فان القاضى لا يقضى عليه حتى يتكلم ثلاثا وليس تقبل عليه البين ثلاث مرات ولا يعتبر نكوله قبل الاستمهال * ولو قدم رجلا الى القاضى وادعى عليه حقا فبعد فاستخافه فسكت ولم يجبه فان القاضى يقول له أعرض عليك البين ثلاثا فان حلفت والآن قضى عليك بما يدعى ثم يعرض عليه البين ثانيا فان أبي أن يحلف يعرض عليه ثالثا فان أبي فان القاضى يقضى عليه وسكوته في المرة الاولى يكون بمنزلة النكول الا أنه انما يجعل بمنزلة النكول اذا لم يكن به آفة تمنعه من الكلام أو السماع فان كان به آفة فسكوته لا يكون نكولا * ولو أن القاضى حلف المدعى عليه فسكت وكلما كلمه القاضى سكت ولم يجب بشيء فان القاضى يأمر المدعى حتى يأخذه منه كذبا ثم يسأل عن حاله هل به آفة تمنعه من الكلام أو السماع فان سأل وظهر أنه ليس به آفة أعاده الى مجلسه ويعرض عليه البين ثلاثا ثم يقضى * ولو أن القاضى عرض البين على المدعى عليه

ثلاث مرات فإني أن يحلف ثم قال قبل الفضة أنا أحلف بحلفه ولا يقضي عليه بشئ ولو أن القاضي عرض اليمين على المدعى عليه ثلاثاً فإني أن يحلف ففرض عليه بالتكول ثم قال أنا أحلف لا يلتفت اليه ولا يطل قضاء القاضي دار في يد رجل ادعاه رجل فأنكر فطلب المدعى يمينه فان كانت الدار في يده بغير حلف على العلم وان كانت بيمينه أو بشراة أو نحو ذلك حلف على البتات فان اختلفا فقال المدعى عليه الدار في يدي بغير حلف عن أي وأراد أن يحلف على العلم وقال المدعى انه اوصلت اليه باليمين ولى عليه يمين على البتات كان القول قول المدعى مع يمينه على علمه بالله ما تعلم أنهم اوصلت اليه بغير حلف عن أي به فان حلف المدعى على ذلك يحلف المدعى عليه على البتات وان أي المدعى أن يحلف يحلف المدعى عليه على العلم **باب ما يطل دعوى المدعى قبل القضاء أو بعده** * رجل ادعى على رجل حقاً وما لا أو قام البيعة فقال المدعى عليه لي مخرج عن دعواه أمهله القاضي الى المجلس الثاني ولا يقضي عليه وكلامه هذا يكون اقراراً منه للمدعى قال مولانا رحمه الله تعالى وينبغي للقاضي أن يسأله عن الدفع ان كان معصياً له القاضي وان كان فاسداً لا يفت اليه * رجل ادعى داراً في يدي رجل أنه له فقال المدعى عليه اشتريتها من المدعى ولى بيته على ذلك قال محمد رحمه الله تعالى في القياس يؤخذ الدار من المدعى عليه ويدفع الى المدعى ويقال له أنت على جنتك وفي الاستحسان يترك في يدي المدعى عليه فيؤخذ منه كفيلاً ويؤجل (٤٣٧)

قضى عليه * رجل ادعى داراً في يد رجل فقال المدعى عليه ان المدعى قد كان أقرب لهذا أن لاحق له في هذه الدار لا تقبل بينته ولا يكون ذلك دفعا لدعوى المدعى لان قول الانسان لا حق لي في هذه الدار وأولست هذه الدار لي ولم يكن هناك أحد يدعى لا يمنعني لدعوى بعد ذلك * وذكر في الجامع الصغير عني في يد رجل يقول هو ليس لي شيء رجل ادعاه فقال ذوالبدن هو لي قال القول قوله لمقلنا وان قال ليس لي وهناك أحد يدعي بكون ذلك اقراراً منه بالملك للمدعى حتى لو ادعاه لنفسه لا تسمع دعواه الا أن يتلقى الملك ممن يدعي * وذكر الشيخ الامام المعصوم

لفقره قرأته لم يشهد بجميع الغلة للفقره او المساكين كذا في المحيط * واذا شهد أنه وقف عليهما أو على أحدهما أو على أولادهما أو على نسايتهم أو على أبيهما أو على قرابته وهما من القرابة أو على آل عباس وهما من آل عباس أو على مواليه وهما من الموالى فالشهادة باطلة ولو شهد أنه وقف عليهما أو على قوم آخرين فالشهادة كلها باطلة فان قال لا تقبل ما جعل لنا فيها شهادتهما جازت لهما باقية يعطون بما سمي لهم ويجعل حصصه الشاهدين للفقره كذا في الحاوي * ولو شهدا لقرابة الواقف وهما من قرابته وقال لا تقبل ذلك لا تقبل شهادتهما وان لم يكن لهما أولاد كذا في الذخيرة * ولو وقعت الخصومة في الوقف فشهد شاهدان أنها صدقة موقوفة على فقراء مجيرانه والشاهدان من فقراء مجيرانه جازت شهادتهما ولو شهد شاهدان في ضبيعة أنها صدقة موقوفة على فقراء قرابته وهما من فقراء قرابته لا تقبل شهادتهما كذا في فتاوى قاضيان * ولو شهد أنه وقف على فقراء قرابته وهما غنيان من القرابة يوم شهد لم تجز الشهادة لانهما لو اتفقا كان لهما حصص كذا في الحاوي * ولو شهد أنه وقفها على فقراء مسجد وهما من فقراء مسجد جازت شهادتهما وكذا لو شهد أهل المدرسة بوقف المدرسة تقبل شهادتهم * ولو وقف رجل كرامة على مسجد للقراءة القرآن أو على أهل المسجد وشهد أهل ذلك المسجد على وقف الكرامة في هذه المسئلة نظير شهادة أهل المدرسة على وقف تلك المدرسة وشهادة أهل المحلة على وقف تلك المحلة * والمشايع رحمهم الله تعالى فصلوا الجواب فيما افعلوا في شهادة أهل المدرسة ان كانوا باخذون الوظائف من ذلك الوقف لا تقبل شهادتهم وان كانوا لا يخذون تقبل وكذا قالوا في أهل المحلة هكذا وكذلك الشهادة على وقف مكتب ولشاهد صبي في المكتب لا تقبل وقيل في هذه المسائل كلها تقبل وهو الصحيح كذا في الفصول العمادية * اذا ادعى رجل على رجل أنه وقف هذه الارض على المساكين وهو يجحد ذلك وأقام بيعة على اقراره بذلك حكمت عليه بالوقف للمساكين وأخرجت الارض من يده كذا في المحيط * وفي جامع الفتاوى وقف صحيح على مكتب ومعلم في القرية فغصبه رجل فشهد من أهل القرية من لا ولد له في المكتب أن هذا وقف فلان

بجواهر زاده رحمه الله تعالى * رجل ادعى داراً في يد رجل فأقام المدعى عليه البيعة أن المدعى قال قبل الدعوى هذه الدار ليست لي أو قال ما كانت هذه الدار لي بطل بينة المدعى ويكون ذلك دفعا لدعواه وكذا لو كان المدعى يدعي أنه ورث الدار من أبيه وأقام البيعة فأقام ذوالبدن البيعة أن أباها لم يتركها أن أقر أن الدار ليست لي أو قال ما كانت هذه الدار لي كان ذلك مبطلا لبيعة المدعى ودعواه * رجل ادعى داراً في يد رجل فقضى القاضي له بها بيعة فأقامها ثم أقر القاضي له أنها فلان لرجل آخر لاحق لي فيم انصدقه المقر له فهو للقره ولا يطل قضاء القاضي للقره ولو قال المقر له هي لفلان لم تكن لي قط فصدقه المقر له فان الدار ترد على المقر له عليه ويطل قضاء القاضي * رجل ادعى داراً في يد رجل فقال ذوالبدن ادعني ارجل وأقام البيعة فشهد شهوده أن رجلاً دفعها اليه لا تندفع الخصومة عن ذي اليد فان قال الشاهد عرف الدافع باسمه ونسبه ووجهه تندفع الخصومة عن ذي اليد في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى * ولو أقام المدعى عليه البيعة على اقرار المدعى أن رجلاً دفعها اليه في يد المدعى لا تندفع عنه خصومة المدعى ولو قال شهود ذي اليد دفعها اليه رجل فعرفه بوجهه ولا تعرفه باسمه ونسبه تندفع الخصومة عن ذي اليد في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى * شاهداً شهدا على رجل بعبد في يده أنه للمدعى فأقام المشهود عليه البيعة أن الشاهد كان ادعاه قبل هذا بطلت شهادته * رجل خاصم رجلاً في دار أو في حق ثمان هذا الرجل شهد عليه في حق آخر جازت شهادته

الصلح أو قضاء المال لم يكن لي قبل فلان شيء بطل الصلح والقضاء وان كان القاضي لم يقض بينة المدعي حتى أقام المدعي عليه البينة على اقرار المدعي أنه ليس لي قبل فلان شيء بطل عنه المال ولا يقضى عليه بشيء * امرأه ادعت ميراثا على ورثة زوجها فجدوا أنها امرأة الميت فصالحوها على أقل من حصتها من الميراث والمهر ونصيبها من دراهم التركة أكثر من بدل الصلح جائز ولا يحل ذلك للورثة إذا علموا بذلك فان أقامت المرأة البينة بعد ذلك أنهم امرأه الميت بطل الصلح * ولو أن رجلا ادعى مالا على رجل فأنكر وصالحه على شيء ثم أن المدعي عليه أقام البينة على القضاء أو الإبراء لا يقبل ولا يبطل الصلح ويكون الصلح فداء عن عيّن كانت عليه فان كان المدعي عليه قبل الصلح ادعى القضاء أو الإبراء وأنكر المدعي ذلك فصالحه على شيء ثم أقام المدعي عليه البينة على القضاء أو الإبراء بطل الصلح لان المدعي عليه إذا ادعى القضاء أو الإبراء لا يستحلف المدعي عليه وإنما يستحلف المدعي فلم يكن الصلح فداء عن اليمين * رجل ادعى على رجل أنه أخذ منه مالا وبين المال ووصف فأقام المدعي عليه البينة على اقرار المدعي أنه أخذ منه فلان آخر هذا المال المسمى فأنكر المدعي ذلك لا تقبل هذه البينة ولا يكون ذلك إطلا لادعوى الاول لان من حجة الاول أن يقول أخذ مني فلان آخر ثم رده على فأخذ مني هذا المدعي عليه بعد ذلك وان شهد به شاهد مدعي عليه أن المدعي أقرا فلان آخر وكيل المدعي عليه أخذ مني هذا المال كان ذلكا كذبا بنفسه وبطل دعواه * رجل ادعى عبد في يد (ع ٣٩) رجل أنه له فبعد المدعي عليه فاستحلفه فنهك

وسمى عليه بالنكول ثم ان
المقضى عليه أقام البينة أنه
كان اشترى هذا العبد من
المدعي قبل دعواه لا تقبل هذه
البينة الا أن يشهدوا أنه اشتراه
منه بعد القضاء وذكر في
موضع آخر أن المدعي عليه
لو قال كنت اشتريته منه قبل
الخصومة وأقام البينة قبلت
بنته ويقضى له * رجل
اشترى من رجل عبدا فوجد
به عيبا فخاصم البائع وأنكر
البائع أن يكون العيب عنده
فاستحلف فنهك فمضى
القاضي عليه وألزمه العبد
ثم قال البائع بعد ذلك قد
كنت تراءت اليه من هذا
العيب وأقام البينة قبلت
بنته * رجل ادعى ثوبا في
يد رجل أنه له فأنكر المدعي

سماهم قبل قوله اذا لم تكن للواقف ورثته ولم يعلم من أمر هذه الصدقة غير ما أقر به هذا الرجل وان كانت له
ورثة فقالوا هو ميراث بيننا وليس بوقف فالقول قولهم ويكون ميراثا بينهم وان قالت الورثة هي وقف علينا
وعلى نسلنا ومن بعد ذلك على المساكين وقال الذي في يده الضيعة هي وقف على الفقراء والمساكين دونكم
فالقول قول الورثة وان قال الذي في يده الضيعة هي وقف على الفقراء والمساكين ولم يقبل وقفها فلان
وقال قوم هي وقف علينا وعلى نسلنا وقفها أو بنا فالقاضي يقضي بالوقف ولا ينظر الى قول الورثة * هذه
الجملة في أجناس الناطقي كذا في المحيط * الوقوف التي تقدم أمرها ومات وارثها ومات الشهود الذين
يشهدون عليها فان كانت لها رسوم في دواوين القضاء يعمل عليها فاذا تنازع أهلها فيها أجريت على الرسوم
الموجودة في دواوينهم وان لم تكن لها رسوم في دواوين القضاء يعمل عليها تجعل موقوفة فن أثبت في ذلك حقا
قضى له به هذا كله اذا لم تنق ورثة الواقف فان بقيت وتنازع قوم يرجع الى ورثة الواقف في الوجهين جميعا
فاذا أقر وبشئ يؤخذ باقرارهم فان تعذر يرجع الى الرسوم فان تعذر يجعل موقوفة الى قيام الدليل كذا
في المصنرات * فان اصطلموا أو أرادوا أخذ ذلك كن للقاضي في الاستحسان أن يقسم ذلك بينهم كذا في
فتاوى قاضيهان * واذا كانت الارض في يد رجل وهو يقول انها كانت لفلان وقفها على كذا وقالت
لورثة بل وقفها الميت علينا وعلى نسلنا ومن بعدنا على المساكين والذي قالته الورثة خلاف ما قاله الرجل
فان القاضي يحضيه على ما أقرت به الورثة اذا لم يجد القاضي في ديوان الحكم الذي قبله كتابا من الصلح فيها
رسوم الوقوف ولم تكن الوقوف في يد الامناء بل وجد اقرارا من في يده وأما اذا كانت الوقوف في يد الامناء
ولها رسوم في ديوان من قبله فانه لا يقبل قول الورثة فيما ليس في أيديهم كذا في النخبة * سئل شيخ الاسلام
عن وقف مشهورا شتهر مصارفه وقدر ما يصرف الى مستحقه قال ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من
الزمان أن قوامها كيف يعملون فيه والى من يصرفون وهم يعطون فينبى على ذلك كذا في المحيط * في فتاوى
الفضلي وقف في يد صاحب الاوقاف فوجد في صلح ذلك الوقف أن الفاضل من نفقته يصرف الى فقراء

عليه فطلب المدعي عينه فقال أنا أفندي بيميني فصالحه من دعواه على عشرة دراهم ثم ان المدعي عليه أقام البينة أن المدعي أقر قبل الصلح أنه
لاحق له في هذا الثوب لا تقبل بنته ويكون الصلح ماضيا لانه افتدى عينه بالصلح * ألا ترى أن المدعي عليه لو نكل عن اليمين فقضى القاضي
بالثوب للمدعي ثم أقام المدعي عليه البينة على أن المدعي أقر قبل القضاء أنه لاحق له في الثوب لا يلتفت اليه * ولو أقام المدعي عليه البينة أن
المدعي أقر به الصلح انه لم يكن الثوب له بطل الصلح لان المدعي باقراره هذا يزعم ان ما أخذه من بدل الصلح أخذه بغر حقا ما ان كان اقراره قبل
الصلح ففسد يجوز أن يكون ملكه بعد اقراره قبل الصلح فان كان القاضي علم أن المدعي أقر قبل الصلح أنه لاحق له في الثوب يبطل الصلح وعلم
القاضي باقراره قبل الصلح بمنزلة الاقرار به الصلح * رجل ادعى على رجل ألف درهم فقال المدعي عليه ما كان لك على ألف درهم قط وقد
كنت ادعيت على هذه الالف أمس فدفعها اليه فقال المدعي لي عليك ألف درهم وما قبضت منك شيئا فصالحه من دعواه على خمسمائة درهم ثم
ان المدعي عليه أقام البينة بعد ذلك فشهدوا أنهم رأوا والمدعي عليه دفع الى المدعي أمس ألف درهم لا يثبت الى شهادتهم لان صلحه كان افتداء
عن اليمين * ولو كان المدعي عليه قال للمدعي حين ادعى صدقة كان لك على ألف درهم الا أني قضيتكها أمس فقال المدعي ما قضيتني ودفع اليه
ألفا أو صالحه من الالف على خمسمائة ثم ان المدعي عليه أقام البينة فشهدوا أنه دفع اليه أمس ألف درهم جازت شهادتهم وبطل الصلح

ويرجع على المدعي بما أخذ منه ثانياً لأن في هذه الصورة لما ادعى القضاء قبل الصلح كان اليمين على المدعي فلم يكن الصلح من المدعي عليه افتداه عن اليمين * رجل في يديه وديعة لرجل جاهر رجل وادعى أنه وكيل المودع في قبض الوديعة وكله في ذلك منذ سنة وأقام البينة فأقام الذي في يديه الوديعة أن الموكل أخرجه من هذه الوكالة قبلت بينته * وكذا لو أقيم البينة أن شهود الوكيل عبيد قبل ذلك منه * رجل ادعى داراً في يد رجل أمهاله وأقام البينة وأقام المدعي عليه البينة أنها لفلان الغائب اشتراها من المدعي ووكلائها تقبل بينته ويجعل وكيلاً وتندفع عنه الخصومة ولا يقضى بالشراء على الغائب * رجل في يديه دار ادعاها رجل بوكالة رجل فأنكر المدعي عليه دعواه المالك والوكالة فأقام الوكيل بينته على الوكالة فأقام المدعي عليه البينة على إقرار الموكل أن شهود الوكيل شهود زور وأستأجرهم بطلت شهادة شهود المدعي فان شهدوا بذلك على إقرار الشاهدين لا تبطل شهادتهم الا اذا شهدوا على إقرار الشاهدين أنهم ما محدودان في قذف أو أنهم ما شربوا فيمأشدها على المدعي عليه فحينئذ تبطل شهادتهما * رجل ادعى داراً في يد رجل فحذفه المخلع على ألف درهم على أن يسلم الدار الذي في يديه ثم ان المدعي عليه أقام البينة أنها له وأراد أن يرجع في ألف ليس له ذلك وكذا لو أقيم البينة أنها كانت لفلان اشتراها منه أو أقيم البينة أنها كانت لبيه مات وتركتها ميراثاً له لا تقبل بينته لأنه حين (٤٤٠) محمد عوى المدعي كان القول قوله مع اليمين في انكار حقه فكان الصلح افتداه عن اليمين

أهل السكة التي فيها الوقف وغيرهم من فقراء المسلمين يصرف الفضل الى أعيان فقراء السكة الموجودين يوم الوقف يضرب لكل واحد منهم سهمهم ولسائر الفقراء يسهم وكل من مات منهم سقط سهمه وقسم بين الباقي منهم على ما وصفت فإذا انقرض فقراء السكة الموجودين يوم الوقف كان فقراء أهل السكة ومن سواهم من فقراء المسلمين في ذلك سواء كذا في الذخيرة * في وقف الخصاص رجل وقف ضيعة له فقال قد جعلت ضيعة في المعروفة بكذا وهي مشهورة مستغنية بشهرتها عن تحديد مصادق مقوفة على وجوه سماها وجعل آخرها لساكنين جازاً فان ادعى الواقف أن قراحتهم لا يدخل في هذا الوقف قال ان كانت حدود هذه الضيعة مشهورة معروفة وكان هذا القراح داخل في حدودها فهو داخل في الوقف وكذا ان كانت هذه الضيعة معروفة عند الصلحاء من جيرانها وكان هذا القراح منسوباً إليها ومعروفاً فهو داخل في الوقف فان لم يكن الامر على ما بينا فالقول قول الواقف ولا يكون هذا القراح داخل في الوقف كذا في المحيط

باب السابع في المسائل التي تتعلق بالصلح

سئل شيخ الاسلام عن ذكر وقف كان فيه وقف فلان كذا على ماله ومدرستين مدرستين معلومة وكان فيه بيان المقادير وشروط الصفة وجعل آخره للفقراء فاجاب أنه غير صحيح كذا في الذخيرة * رجل وقف ضيعة له وكتب حكماً وأشهد شهوداً عليه بذلك ثم قال الواقف اني وقفت على أن يكون بيعي فيه جائزاً ولم أعلم أن الكاتب كتب أو لم يكتب في الصلح هذا الشرط ان كان الواقف رجلاً فصحيحاً يحسن العربية وقرئ عليه الصلح وكتب وقف صحيح وأقره بجميع ما فيه لا يقبل قوله وان كان الواقف أعجمياً لا يفهم العربية فان شهد الشهود أنه قرئ عليه بالفارسية وأقر بجميع ما فيه لا يقبل قوله أيضاً وان لم يشهدوا يقبل قوله كذا في المضمرات * وهذا لا يختص بصلح الوقف بل يعم الصلح بأسرها كذا في الظهيرية * وفي فتاوى أبي الليث سئل الفقيه أبو جعفر عن امرأه قال لها جيرانها اجعلي هذه الدار وقفاً على أهلك متى احتجت الى بيعها

فلا يستطيع أن يرجع في ألف * ولو أقيم البينة أنه اشتراها من المدعي قبل الصلح تقبل بينته ويبطل الصلح ولو لم يقم البينة على الشراء ولكن أقيم البينة على صلح ماله عن الدار بألف قبل دعواه أمضيت الصلح الذي أنبته بالبينة وأبطلت الصلح الثاني كذا ذكر في المنتقى قال كل صلح بعد صلح فالثاني باطل وان كان شراء بعد شراء من رجل واحد فالشراء الثاني حق والشراء الاول باطل * وان كان الصلح أولاً ثم الشراء بعد ذلك أجزت الشراء الآخر وأبطلت الصلح الاول * رجل ادعى على رجل أنه قتل أخاه عمداً وأقام البينة

فادعى القاتل أن القاتل ابنه وأنه قد عفا عنه فان القاضي يأمر باحضار مواله وحاضره ووجه القاتل ورجل وشاهدين فيعينها فشهدا أن هذا الرجل ابن المقتول وأنه قد عفا عنه قال تقبل شهادتهما وشئت النسب وان كان الرجل جاحداً ويبطل القصاص * رجل زمن ادعى على رجل أنه أبوه وطلب أن يفرض له القاضي النفقة عليه فأسكر ذلك الرجل فأقام الزمن البينة على ما ادعى وأقام المدعي عليه البينة على رجل آخر أنه أب الزمن وذلك الرجل ينكر أن ذلك قال البينة بينة الزمن وشئت نسبه من الذي أقيم عليه البينة أنه أبوه ويفرض له عليه النفقة ويبطل بينة الآخر وكذا امرأه خاصت معها الى القاضي فسالته أن يفرض لها عليه النفقة وهي محتاجة فقال الم ان له أخاً وهو أولى بالنفقة مني وأنكرت المرأة ذلك فأقام الم شاهدين فشهدا على رجل أنه أخوها والمرأة وذلك الرجل ينكر ان القاضي يبرئ الم عن النفقة ويقول لها ان شئت فرضت لك على الاخ وهذه من جنس المسائل التي تقبل الشهادة في دفع الخصومة عن نفسه وان كان مثبتاً حق الغير * ومنه اذا وجد القاتل في محلة فادعى أهل المحلة أنه قتل رجل آخر من محلة أخرى وأقاموا البينة من غير المحلة التي وجد فيها القاتل على ذلك الرجل بالقتل ذكر في الاصل أن البينة مقبولة فان ادعى أولياء القاتل على ذلك الرجل أخذه بالدية وان أبرأه لم يكن للادوية عليه ولا على أهل المحلة شئ يجوز هذه البينة وان أنبتوا الدية لغيرهم * رجل مات فقامت امرأته وولده الميراث وهم كبار

كلهم وأقروا أنهم زوجه الميت ثم وجد الولد شهوداً أن زوجها كان مطلقها ثلاثاً في حجة فأنهم يرجعون عليها بما أخذت من الميراث * رجل ادعى على آخر قذاً وأقام البينة فادعى القاذف أن الموقوف عبد فلان تدفع عنه دعوى الحد فان أقيم الموقوف بينة بعد ذلك أن فلاناً أعتقه قبل القذف فمات بينته وقضى له على القاذف بالحد * أرض في يد رجل ادعى رجل أنها وقف وبين شرائط الوقف وقضى القاضي بالوقف ثم جاء آخر وادعى أنها ملكة فالواقيل بينة المدعى لأن القضاء بالوقف عليه بمنزلة استحقاق الملك وليس بصريح الأثر أنه لو جمع بين وقف وملك وباعها ماصفة واحدة جاز بيع الملك ولو جمع بين حرو عبد وباعها ماصفة واحدة لا يجوز بيع العبد لأن القضاء بالوقف بمنزلة القضاء بالملك وفي الملك القضاء يقتصر على المقتضى عليه وعلى من تلقى الملك منه ولا يتعدى إلى الغير فكذلك في الوقف * رجل اشترى عبداً وقبضه فاستحققه إنسان بالملك المطلق بالبينة كان له أن يرجع بالثمن على بائعه فإن رجع فقبل أن يقضى القاضي بالثمن على بائعه أقيم البائع البينة أنه له لا تسمع دعوى البائع لأن البائع صار مفضياً عليه بالقضاء على المشتري وإن أقيم البائع بينة على أنه كان اشتراه من المستحق ثم باع من المشتري أو أقيم البائع البينة على النتائج يتظر أن أقيم البينة على المستحق قبلت بينته ويطل قضاء القاضي للمستحق وإن أقيم البائع بذلك بينة على المشتري إن أقامها بعد ما قضى القاضي عليه بالثمن للمشتري (٤٤١) لا تقبل هذه البينة لأن البيع الذي جرى بينهما قد انفسخ بقضاء القاضي بالثمن للمشتري

فخرج المشتري من أن يكون خصماً وإن أقامها بعد ما رجع المشتري على البائع ولم يقض القاضي له بالثمن قبلت بينة البائع لأن البيع الذي جرى بينهما قائم لم ينفسخ لأن الاستحقاق لا يطل البياعات الماضية في ظاهر الرواية فكان للبائع أن يلزم البيع للمشتري وكان المشتري خصماً لا تقبل بينة البائع عليه ويكون ذلك قضاء على المستحق * رجل ادعى على رجل مالا وأقام البينة فمات المدعى عليه قبل القضاء ثم عدلت بينة المدعى فان القاضي يقضى بتلك البينة على وارث الميت وإن لم يكن له وارث

تبيعها فكتبوا صكاً بغير هذا الشرط وقالوا قد فعلنا وأشهدت عليه وقال إن قرئ الصك عليها بالنار سبه وهي تسمع وأشهدت على ذلك صارت الدار وقفاً وإن لم يقرأ عليها إلا تصير الدار وقفاً وما ذكر من الجواب في المسئلتين أعني أتى على قول محمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فلا يتأق كذا في المحيط * وقف ضيعة له وأمر بكتابة صك للوقف فغلط الكاتب في حدين وأصاب في حدين فإن كان الحدان اللذان غلط فيهما في تلك النواحي لكن بينه وبين المحدود أرض أو كرم أو دار للغير يصح الوقف وإن كان الحدان اللذان غلط فيهما لا يوجدان في ذلك الموضع فالوقف باطل إلا إذا كانت الضيعة مشهورة معينة مستغنية عن التحديد لشهرتها فيجوز الوقف حينئذ كذا في الوجيز * رجل أراد أن يقف جميع ضيعة له في قرية من القرى على قوم وأمر بكتابة الصك في مرضه فمسي الكاتب أن يكتب بعض أقرحه من الأراضي والكروم ثم قرئ الصك على الواقف وكان المكتوب أن فلان بن فلان وقف جميع ضيعة له في هذه القرية وهو كذا وكذا قرا على فلان بن فلان وبين حدودها ولم يقرأ عليه القراح الذي نسي الكاتب فأقر الواقف بجميع ذلك قال أبو نصر رحمه الله تعالى إن كان الوقف في حجة وأخبر الواقف أنه أراد به جميع ماله في هذه القرية المذكورة وغير المذكورة فذلك على الجميع الذي أرادته وكذلك لو مات الواقف وقد أخبر الواقف عن نفسه قبل الموت فالأمر كما تكلم كذا في فتاوى فاضلخان * إذا كتب صك المتولى والوصى ولم يذكر فيه جهة وصايته وتوليته لا يصح هذا الصك فإن كتب أنه وصى من جهة الحاكم ومتولى من جهة الحاكم ولم يسم القاضي الذي نصبه والذي ولاه جاز كذا في الوقفات الحسامية * وهكذا في فتاوى فاضلخان في فتاوى أهل سمرقند استأجر رجل من متولى وقف وأرضاه وقف على أبواب معلومين وكتب في الصك استأجر فلان ابن فلان من فلان بن فلان المتولى في الأوقاف المنسوبة إلى فلان المعروف بكذا ولم يكتب اسم أبي الواقف وجده ولم يعرف جاز لانه لو كتب من فلان بن فلان المتولى في كذا وهو وقف على أبواب معلومين جاز وإن لم يذكر الواقف فهو هذا حق كذا في الذخيرة * رجل في يده ضيعة جارية رجل وادعى أنها وقف وجاء بصك فيه

(٥٦ - فتاوى ثانياً) نصب القاضي عنه خصماً في قضى عليه ولا يقضى من غير خصم * رجل ادعى عينا في يد رجل أنه له اشتراه من فلان الغائب وصدقه الذي في يده فإنه لا يؤمر بالتسليم إلى المدعى كيلا يكون ذلك قضاء على الغائب من غير خصم بإقرار المدعى عليه * رجل اشترى داراً وقبض وأراد الشفيع أن يأخذها فقال المشتري اشتريتها فلان الغائب وأقام البينة على إقراره قبل الشراء أنه اشتراها فلان وإن فلاناً وكله بشرائه هذه الدار منذ سنة ذكر في المنتقى أنه لا تقبل بينة المشتري قال لا في لوقيلها لا لزمت البيع على الغائب * رجل ادعى أنه باع هذه الدار من هذا الرجل بكذا فقال المدعى عليه ما اشتريتها منك فلما أقيم المدعى البينة على ما ادعى أقيم المدعى عليه البينة أنه اشتراها وكيلي من فلان سمع دعواه * وذكر في المنتقى إذا ادعى داراً في يد رجل أنه له اشتراها من ذي اليد وكيلي فلان الغائب لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل ادعى ملكاً بسبب ثم ادعاه بعد ذلك ملكاً مطلقاً وشهد وشهد بذلك ذكر في عامة الروايات أنه لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته * قال المصنف رحمه الله تعالى قال جدى شمس الأئمة رحمه الله تعالى لا تقبل بينته ولا تبطل دعواه حتى لو قال أردت بهذا الملك المطلق الملك بذلك السبب تسمع دعواه وتقبل بينته * رجل ادعى عينا في يد رجل أنه له وإن صاحب اليد أقر له به وأقام البينة على ذلك فأقام المدعى عليه البينة أن المدعى استوهبها بمعنى بطلت بينة المدعى وتدفع الخصومة عن ذي اليد لأن كل واحد منهما أقام البينة على إقرار

صاحبه أنه فبطلت البيئتان لمكان التعارض فترك العين في يدي اليد كذا ذكر في الاصل * رجل ادعى دارا في يد رجل أنها له وقضى له القاضي بها ثم قال المقضى له أنها فلان آخر لم تكن لي قط وصدقه المقر له يبطل قضاء القاضي ويرد الدار على المقضى عليه وان قال المقر له كانت الدار للمقر وهما منى وقبضتهما هي للمقر له ويضمن المقر قيمة الدار للمقر على ما عندنا * عبد في يد رجل ادعاه رجل وأقام البينة فأقر المدعى عليه أنه لغير المدعى لا يصح اقراره * عبد في يد رجل ادعاه رجلان كل واحد منهما ما أقام البينة أنه له أو دعه الذي في يديه والمدعى عليه يجحد دعواه أو يقول هو لي فلم يقض القاضي بشهود المدعين حتى صدقوا باليد أحدهما فأنه يدفع العبد إلى المقر له فان عدلت البيئتان قضى به للمدعين * ولو ادعى عبدا في يد رجل أنه له فجحد المدعى عليه فأمر المدعى بأقامة البينة فلما أقام من عند القاضي بأمر المدعى عليه من رجل وسلمه إليه ثم أودعه المشتري ثم جاء المدعى بشهود وأحضر المدعى عليه فقال المدعى عليه بعتي من فلان وسلمته إليه ثم أودعني ان صدقنا المدعى فيما صنع أو لم يصدق ولكن القاضي علم بذلك فان القاضي لا يسمع بينة المدعى على ذي اليد وان لم يصدق المدعى ولم يعلم القاضي بذلك فأراد المدعى عليه أن يثبت ذلك بالبينة لتندفع عنه خصومة المدعى فان القاضي لا يسمع بيته ويقضى عليه بينة المدعى وقد مر * رجل ادعى دارا في يد رجل أنها فلان (٤٤٣) وقال وكأني فلان بالخصومة فيها ثم ادعاه لنفسه لا تسمع دعواه وكذا لو ادعاه للموكل آخر

وان ادعاه لنفسه أو لاثم ادعى أنها لفلان وكأني بالخصومة فيها ثم ادعاه * ولو ادعى دارا في يد رجل أنها لورثها من أبيه أو قال اشتريتها من ذي اليد فجحد المدعى عليه ثم ادعى أنها لاثم تسمع دعواه وقد مر * امرأة ادعت على ولديت أنها كانت امرأة أبيه مات وهي في نكاحه وطلبت الميراث فجحد الابن فأقامت البينة على نكاحها ثم ان الابن أقام البينة أن أباه كان طاقها ثلاثا واثقت عدتها قبل موته اختلفوا فيه والصحيح أنها تقبل بينة الابن فان كان الابن حين ادعت المرأة ذلك قال أنه لم يكن تزوجها أو لم

خطوط عدول وقضاة قد انقضوا وطلب من القاضي القضاء به ليس للقاضي أن يقضى بذلك الصك كذا في الخلاصة * وكذلك لو كان لوح مضروب على باب دار ينطق بالوقف لا يقضى به ما لم يشهد الشهود بالوقف كذا في المحيط

الباب الثامن في الاقرار

قول من الارض في يديه هذه الارض وقف اقرار بالوقف وليس بابتداء وقف حتى لا تشترط له شرائط الوقف كذا في المحيط * انا أقر بوقفية أرض في يديه ولم يسم واقفها ولا مستحقها صح اقراره وصارت الارض وقفاً على الفقراء ولا أجعل المقر هو الواقف له ولا غيره الا أن يشهد الشهود أن هذه الارض كانت لهذا المقر حين أقر فيجعل المقر واقفا كذا في محيط السرخسي * وهكذا في فتاوى قاضيان * والولاية للمقر استحسانا حتى يقسم الغلة بين الفقراء ولكن ليس له أن يوصي الى غيره كذا في الذخيرة * وتأويل قبول هذه البينة جاء رجل غير المقر وادعى أنه هو الواقف وأراد أن يأخذ من يد المقر فأقام المقر بيته أنه هو الواقف فندفع خصومة المدعى ويثبت لنفسه ولاية لا يردها عليها العزل ولو أن هذا المقر بعد هذا الاقرار أقر أن الواقف فلان لا يقبل ذلك منه ولو قال أنا واقفها قبل قوله كذا في فتاوى قاضيان * ولو أقر بالوقف وسمى واقفه ولم يسم مستحقه بأن قال هذه الارض صدقة موقوفة من أبي وأبوه ميت فان كان على أبيه دين يباع فيه وان كانت له وصية تنفذ وصيته من ثلثه وما فضل منها يكون وقفاً على الفقراء ان لم يكن معه وارث آخر وان كان معه وارث آخر جاز كذا في محيط السرخسي * ثم ينظر ان لم يدع الولاية لنفسه فلا ولاية له وللقاضي أن يولي أمره من شاء وان ادعى الولاية قبل قوله استحسانا جلا لأمره على الصلاح كذا في المحيط * وان كان مع المقر وارث آخر يجحد ذلك كان نصيب الجاحد من هذه الارض للجاحد بقوله ما يشاء ونصيب المقر يكون وقفاً على ما أقر به كذا في فتاوى قاضيان * وكذا اذا قال هي موقوفة من جدتي ولو قال هذه الارض موقوفة

تكن بزوجته قط ثم أقام البينة على الطلاق لا تقبل بيته * رجل ادعى على رجل ما لا وأخرج خطا وادعى عن أنه خط المدعى عليه فأسكر المدعى عليه أن يكون الخط خطه فاستكتب فكتب وكان بين الخطين مشابهة ظاهرة تدل على أنها خط كاتب واحد اختلف المشايخ زعمهم الله تعالى فيه والصحيح أنه لا يقضى بذلك فانه لو قال هذا خطي وليس على هذا المال كان القول قوله الا أن يكون الكاتب صرافاً أو مسامراً ونحو ذلك ممن يؤخذ بخطه فهو على أن لا يؤخذ بخطه * رجل ادعى عينا في يد رجل أنه كان لابيه مات وتركه ميراثا له وقال ذواليد أودعني أبوك ولا أدري مات أبوك أو لم يمت ذكر في المتنق أنه لا تندفع عنه الخصومة * رجل ادعى دارا في يد رجل أنه اشتراها من فلان بكذا وأقام البينة وأقام ذواليد البينة أنه اشتراها من ذلك الرجل وأرخا وتاريخ الخارج أسبق وأقام ذواليد البينة أنه حين اشتراها الخارج كانت الدار لذلك الرجل الا أنها كانت رهنا عند فلان آخر ولم يررض المرتهن ببيعه حين علم وأبطل بيعه ثم أتت ترهنا منه بعد ما فك الرهن قالوا هذا لا يكون دفعا له هو الخارج لانه ليس بخضم في اثبات الرهن * ولو كان المدعى ادعى أن هذا العين كان لفلان رهنه عندي بكذا وقبضته وأقام البينة وأقام المدعى عليه في دفع دعواه اني اشتريته منه ونقدته الثمن كان ذلك دفعا لدعوى الرهن لان بيعة البيع من بيعة الرهن اذا اجتمعا كانت بيعة البيع أولى * دار في يد رجل ادعاه أخوان وهما بالغان أحدهما

أكبر من الآخر ادعى أنها كانت لأبيه مامات وثر كما ميراثا له ما وأقاما البينة فقال المدعى عليه في دفع دعواه ما في أشربت هذه الماد من الأكبر ومن فلان وصى هذا الأصغر حين كان صغيرا بكذا فأفانكر وأنكر الوصي أيضا الوصاية فأقام المدعى عليه البينة على إقرار الوصي أنه باع بحكم الوصاية قالوا لا تقبل هذه البينة إلا أن يشهد الشهود أنه كان وصيا من جهة أبيه أو من جهة أمه أو من جهة القاضي باع الحاجة الصغرى بمنزل الثمن لا ناوان عاينا إقراره أنه وصى لم تثبت الوصاية بإقراره * امرأة أدعت على زوجها أنه طلقها ثلاثا وأقامت البينة والزواج يبعد ثم ادعى الزوج أنه قد تزوجها بعد ما اعترفت أنها تزوجت بالحلل ويحل له نكاحها لا يسمع منه هذا الدفع لأنه بهذه الدعوى يدعى عليها التناقص في دعوى الحرمة وفيما لا يشترط دعوى المرأة لقبول البينة لا تسمع علم ادعى التناقص * رجل ادعى على رجل دعوى اتفق علماء الزمان على فسادها فقال المدعى عليه في دفع هذه الدعوى اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم لا يطالب المدعى عليه باثبات الدفع وقال بعضهم يطالب ومن دفعه أنه ثبت فساد الدعوى * قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي للقاضي أن ينظر في دعوى الدفع ويسأله ان كانت فاسدة ظاهرا وهو يعلم بفساد الدعوى لا يسمع دعوى المدعى ولا يأمر المدعى عليه باثبات الدفع * رجل ادعى دارا فيدرجل أنها له فقال المدعى عليه نصفها لي ونصفها وديعة عندى لفلان ولم يقيم البينة (٤٤٣) على الوديعة فأقام المدعى البينة

على دعواه ثم أقام المدعى عليه البينة أن نصفها وديعة عنده لفلان تبطل دعوى المدعى في النصف وهبل تبطل في الكل قال بعضهم تبطل * قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه نظر وأشار في الجامع الى أنه لا تبطل في الكل * رجل ادعى دارا في يدرجل أنها له فأقام المدعى عليه البينة أنها وديعة عنده لفلان اندفعت عنه دعوى المدعى فان حضر فلان وسلم المدعى عليه الدار اليه فأعاد المدعى الاول دعواه على المقر له فأجاب أنها وديعة عنده لفلان آخر تقبل بينته وتدفع عنه خصومة المدعى * رجل ادعى على رجل مالا وأقام البينة ثم قال بعدا فامة

عن أبي فان هذا لا يكون إقرارا بالملك لايه ولا يجوز الوقف سواء كان على الابدين أو له وصية أو معه وارث آخر أو لم يكن شيء من ذلك كذا في الحاوى * ولا يجعل الواقف هو ولا غيره وكانت الولاية له استحسانا كذا في المحيط * وأما اذا أضاف الوقف الى رجل أجنبي فان ذكر رجلا معروفا سمى بعينه وكانت الاضافة بحرف من فان كان ذلك الرجل في الاحياء وكان حاضرا يرجع اليه لانه أقرب بالملك له وشهد عليه بالوقف فان صدقه في جميع ذلك يثبت جميع ذلك بتصادقهما وان صدقه في الملك وكذبه في الوقف يثبت الملك بتصادقهما ولم يثبت الوقف لتكون الشاهد واحد وان كان ميتا فالأحرز الى ورثته في التصديق والتكذيب على ما ذكرنا فان صدقه البعض في جميع ذلك وكذبه البعض في الوقفية فنصيب المصدق وقف ونصيب الخادم ملك له يتصرف فيه ما شاء كذا في المحيط * فان صدقه جميعا فالولاية له فان صدقه البعض دون البعض فلا ولاية له قياسا وقال هلال رحمه الله تعالى وبالقياس نأخذ وكذلك اذا صدقه في الوقف وكذبه البعض في الولاية فلا ولاية له قياسا كذا في الظهيرية * قال الا أن يشهد شاهدان بالولاية على الجاحدين وشهادة الوارثين في ذلك مقبولة كذا في المحيط * وان كانت الاضافة بحرف عن فهذا ليس بإقرار بالملك لفلان كذا في خزنة المفتين * وان لم يسم بعينه بأن قال هذه الارض صدقة موقوفة من محمد أو عن محمد صارت وقفا كذا في الظهيرية * فان سمي بعد ذلك رجلا لم يصدق اذا كان مفصولا وكانت الاضافة بحرف من وان كانت الاضافة بحرف عن صدق كذا في المحيط * ولو سمي الواقف والمستحق فالحكم فيه أن يرجع فيه الى ذلك الواقف ان كان حيا والى ورثته ان كان ميتا فان صدقه أو صدقه في الوقفية وفي الشروط كان الامر على ما أقر به وان كذبه أو كذبه لا يثبت الوقف ولا الشروط كذا في الحاوى القدسي ولو أقر بالوقفية ولم يسم واقفه وسمى مستحقه بأن قال هذه الارض موقوفة على نفسي وعلى ولدى ونسلي فانه يقبل إقراره كذا في محيط السرخسي * والولاية اليه وفي الاستحسان دون القياس فان ادعى آخر أنه وقف عليه وصدقه المقر صدق في حصته دون حصته ولده ونسله كذا في الحاوى * ولو أقر رجل بأرض في يده أنها وقف على قوم

البينة في قد استوفيت من هذا المال كذا هل تبطل بينته قالوا ان قال استوفيت من هذا المال كذا لا تبطل بينته لانه يمكنه أن يقول استوفيت بعدا فامة البينة وان قال قد كنت استوفيت من هذا المال كذا أو قال بالفارسية جندين يافته بدم يطلب بينته * رجل ادعى على رجل أربع مائة درهم فجحد المدعى عليه فأقام المدعى البينة على ما ادعى ففضى القاضي له ثمان المدي أقر له هذا المنكر عليه بمائة درهم قال أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى سقط عن المنكر الثلاثة الباقية وقال غيره من المشايخ رحمهم الله تعالى لا يسقطه رجل ادعى على رجل مالا فقال المدعى عليه اني قد أحتله بهذا المال على فلان وقبل فلان الحوالة في المجلس وأقام البينة على ذلك وقال صاحب الدين ان المحتمل عليه مات مقلدا قبل أداء الدين كان القول قوله مع عيने ولا يقبل قول المحيل انه مات مليا وكان له أن يرجع على المدينين بدينه كذا ذكر في الاصل * رجل ادعى أعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة الكل جله ولم يذكر قيمة كل عين وجنس ونوع على حدة اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه بعضهم شرط التفصيل وبعضهم اكتفى بالاجمال وهو الصحيح لان المدعى ان ادعى عليه غصب هذه الاعيان لا يشترط أهمية الدعوى بيان القيمة ثم ينظر ان ادعى أن الاعيان قائمة في يده يؤمر باحضارها فيقبل البينة بحضرتها وان قال انها قد هلك في يده أو استملكها أو بين قيمة الكل جله تسمع دعواه وتقبل بينته * وذكر في الجامع ان ادعى أنه غصب منه جارية ولم يذكر قيمتها تسمع دعواه

ويؤمر بردها لبارية فان عجز عن ردها كان القول في مقدار القيمة قول الغاضب فلما سمع دعوى الغصب من غير بيان القيمة لان بضم اذ اثنى قيمة الكل جله ولم يبين قيمة كل عين على حدة كان أولى وان لم يدع الغصب وادعى أن في يده هذا الرجل كذا وكذا من الاعيان ولم يبين القيمة سمع دعواه في حكم الاحضار وبعد ما حضر مجلس القضاء كانت الدعوى بالاشارة الى الاعيان فلا يحتاج الى ذكر القيمة قال المصنف رحمه الله تعالى انما يشترط ذكر القيمة اذا كانت الدعوى دعوى السرقة ليعلم أن السرقة كانت نصاباً أو لم تكن فاما فيما سوى ذلك فلا حاجة الى بيان القيمة رجل أحضر وصى الميت وادعى أن له على الميت خمسين درهماً وكان الميت أقر بخمسين درهماً في حياته ديناً لازماً فأقام وصى الميت بينة أن المدعى هذا أقر أن له على الميت هذه الخمسين لانه كان باع منه مائة درهم له على ثالث قالوا تقبل بينة الوصى ويكون ذلك رد البينة المدعى رجل ادعى عينا في يد رجل أنه له وأنكر المدعى عليه فقيل أن يقيم المدعى البينة على دعواه باع المدعى عليه العين من رجل وأشهد عليه فلما أقام المدعى البينة بعد ذلك على ما ادعى وقضى القاضي له بالعين أقام ذلك المشتري البينة على المقضى له أن العين له وفي يده بغير حق ففضى له ثم ان المقضى له الثاني وهو المشتري باعه من بائعه أو وهبه له جازر ويعود العين اليه وهذه حيلة تفعلها الناس لدفع الظلم الا أنه انما تصح هذه الحيلة اذا لم يدع الشراء من المقضى (٤٤٤) عليه الاول وانما يدعى ملكاً مطلقاً ما اذا ادعى الشراء منه لاسمع دعوى المشتري

لان المشتري صار مقضياً عليه بالقضاء على بائعه وانما وضع المسئلة فيما اذا باع المدعى عليه قبل أن يقيم المدعى البينة لانه لو باع بعد ما أقام المدعى شاهدين وعُدل الشهود أبطل القاضي بيع المدعى عليه رجل في يديه دار يقول ورثتها من أبي جابر رجل وادعى أنها له اشتراها من أبي ذى البيداء ألف درهم وأقام البينة فشهد مشهوده أن والذى البيداء باع هذه الدار من المدعى ولم يذكرها أنه باع وهو يملكها قالوا جازت شهادتهم ويقضى بالدار للمدعى لان صاحب اليد مقر أنها كانت لابه ولانهم لو شهدوا على اقرار الميت أنها للمدعى تجوز شهادتهم فكذا هذا اذا

معلومين سماعهم ثم يقر بعد ذلك أن الوقف على غيرهم أو زادهم أو نقص عنهم لا يلتفت الى قوله الاخر ويعمل بقوله الاول كذا في فتاوى قاضيان * ولو أقر أنها صدقة موقوفة على وجه سماء ثم بين وجهها آخر بعد ذلك لا يقبل قوله الثاني قياساً واستحساناً ويكون على ما بين أو لا كذا في المحيط * ولو أقر بأرض في يده أنها وقف وسكت ثم قال أنها وقف على فلان وفلان وسمى عدداً معلوماً في القياس لا يقبل قوله الاخر وفي الاستحسان يقبل كذا في فتاوى قاضيان * لو قال على فلان بعينه ثم قال مفصولاً يبدأ أو لا بفلان بعينه لا يقبل ولو قال ذلك موصولاً عند محمد رحمه الله تعالى يقبل وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يقبل قوله الثاني كذا في محيط السرخسي * ولو أقر بأرض في يده أن القاضي فلان ولأهله هذه الأرض وهي صدقة موقوفة في القياس لا يقبل قوله في التولية وفي الاستحسان يتلوم القاضي زماناً فان لم يظهر عنده غير ما أقر به جواز اقراره على سبيل ما أقر كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال هذه الأرض ولها القاضي والذي ثم توفي والذي وأوصى الى وهي صدقة موقوفة على كذا لا يقبل قوله وكذلك لو قال هذه الأرض كانت في يد والذي أو قال كانت في يد فلان فأوصى الى وهي صدقة موقوفة لا يقبل قوله وكذلك لو قال كانت في يد فلان وقد أوصى بها الى لا يقبل قوله ويؤمر بالتسليم الى وارث فلان الذي أقر أنها كانت في يده وأوصى الى الذي أوصى الى كذا في المحيط * لو قال لأرض غير هذه صدقة موقوفة ثم ملكها صارت وفقاً كذا في الفتاوى العتبية * أرض في يد ورثة أقرروا أن أباهم وقفها وسمى كل واحد منهم وجهاً غير مسمى صاحبه فان القاضي يقبل اقرارهم ويصرف غلة حصه كل واحد منهم الى الوجه الذي أقر وتكون ولاية هذا الوقف للقاضي يوليها من شاء كذا في فتاوى قاضيان * فان كان في الورثة صغيراً وغائب وقف نصيب الصغير حتى يدرك ونصيب الغائب حتى يعود فان أقر بعض الورثة أن والدهم وقف على أولادهم ونسلكهم وأنكر بعضهم فنصيب من أقر للوقف على ما أقره ونصيب الجاحدين ملك لهم ولا يدخل الجاحد في نصيب المقر من الغلة فان باع الجاحد ونسب حصصهم ورجعوا الى تصديق المقرين صدقوا فيما بين أيديهم ولا يقبل قولهم فيما باعوا الا أن يصدقهم المشتري وان

كان ذواليد يقول ملكي وفي يدي ولم يقل ورثتها من أبي حينئذ يحتاج المدعى الى أن يشهد بشهوده أن الميت باعها كذبهم وهو يملكها وقت البيع وكذا لو كان ذواليد يدعى أنها له بسبب آخر لا ميراثاً عن أبيه * ولو أن المدعى ادعى أنها له اشتراها من أبي ذى البيداء فقال ذواليد ما كان لابي فيها حق فلما أقام المدعى البينة على أنها اشتراها من الميت وهو يملكها أقام ذواليد البينة أنه كان اشتراها من أبيه فقلت بينته * ولو قال ذواليد هذه الدار ما كانت لابي قط أو لم يكن له فيها حق قط فلما أقام المدعى البينة على ما ادعى أقام ذواليد البينة أنه اشتراها من أبيه في حجة لا تقبل بينته * وان أقام البينة أن أباه أقر في حجة أنها الى قبلت بينته * دار في يد رجل ادعى رجل أنها كانت لابه مات وتركها ميراثاً له وأقام البينة وقضى القاضي له بذلك ثم جاء آخر وادعى أنها له اشتراها من أبي المقضى له وصدقه المقضى له فانه يراد الدار على المقضى عليه ويقال للمدعى الشراء أقيم البينة على الذي ردت عليه الدار لان المقضى له لما صدق مدعى الشراء فقد أقر أنه كان مبطلاً في دعواه الارث وان شهوده كانت شهود زور وفي مثل هذا لا ينقض قضاء القاضي عند الكل بخلاف ما اذا قضى في العقود والفسوخ بشهادة الزور * امرأتها باعت كرها فادعى انها وهو غير بالغ أن الكرم له ورثته من أبيه وصدقته أمه بالبيعة وزعت أنها لم تكن وصية له قالوا ان كانت ادعت وقت البيع انها وصية الصغير لا يقبل قولها بعد ذلك انهم لم تكن وصية وكان عليها قيمة المبيع للصغير باقرارها على نفسها انها استهلكته بالبيع والتسليم

ولا تسمع بينة الغلام الا باذن من له ولاية عليه * وفيما اذا باع الرجل شيئا بحضرة امرأته وهي ساكنة ثم ادعت بعد ذلك انه لها الخلف المشايخ فيه قال بعضهم لا تسمع دعواها او الصحيح انها تسمع * قال المصنف رحمه الله تعالى سئل الشيخ الامام الاجل الاستاذ طهري الدين رحمه الله تعالى عن رجل ادعى على رجل انه غصب منه غلاما تركيا وبين صفاته وطلب احضار الغلام فلما حضر الغلام كان بعض صفاته على خلاف ما ذكره المدعي فادعى انه له واقام البينة قال مولانا رحمه الله تعالى ان قال المدعي هذا الغلام هو الذي ادعت لا تسمع دعواه اذا كانت الصفات مما لا يحتمل التغرير والتبديل وان قال المدعي بعد ما حضر الغلام هو عبيدي ولم يزد على ذلك سمع دعواه وتقبل بينته لان دعواه الاولى لا تقع الدعوى الثانية فلا يكون متناقضا * وسئل رحمه الله تعالى من خلع امرأته وقال في مجلسه من الذين خانه هي جيزت ثم ادعى شيئا من متاع البيت أو اقشته قال ان كان المدعي يقول كان هذا في البيت وقت الاقرار لا تسمع دعواه وان قال لم يكن هذا في البيت وقت الاقرار تسمع دعواه وان ادعى انه له ولم يقل شيئا تسمع دعواه اذ لم يكن دعواه في ذلك المجلس * قال مولانا رحمه الله تعالى وذكر في الجامع الكبير رجل قال لاحق لي قبل فلان أو قال في يد فلان ثم انه اقام البينة على عبيد في يد المقر له انه غصبه منه أو ادعى عليه دين لا تقبل بينته حتى يشهد الشهود انه غصبه بعد الاقرار وعلى دين حدث بعد الاقرار وكذا لو كتب رجل براءة لرجل انه (٤٤٥) لاحق لي قبلك في عين ولادين ولا شراهم

اقام البينة على شراء عبيد من الذي ابراه أو على قرض اتقدهم لا يقبل الابتراح بعد الاقرار قال المصنف رحمه الله تعالى فعلى هذا ينبغي أن لا تسمع دعوى الزوج بعد الاقرار الا ان يدعي أن هذا المتاع لم يكن في البيت وقت الاقرار اما اذا ادعى مطلقا انه لا تسمع دعواه * وذكر في الجامع رجل قال ما في يدي من قليل أو كثير أو عبيد أو متاع فلان صرح اقراره لانه عام وليس هو بمجهول فان جاء المقر له ليأخذ عبيدا من المقر واختلفا فقال المقر له كان في يدي وقت الاقرار فهو لي فقال المقر لا بل ملكك هذا بعد الاقرار

كذبهم غرم الباعة قيمة ما باعوا وتشترى أرض فتكون موقوفة مع الباقي على ما أقرت وانه فان كان بعض الباعة دخل مع الباقي في غلة الوقف لانهم أقرت وانه ورجع هو الى تصديقهم فلا يصير المقدم من الغلة قصاصا بما رزقه من القيمة كذا في الحاوي * قال الخصاص في وقفه لو أن رجلا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على زيد ابن عبد الله وولده وولد نسله وعقبه أبدا ما تناسلوا ومن بعدهم على المساكين فقال زيدان الواقف جعل هذا الوقف على وعلى ولدي وولد ولدي وعلى عز وفائه يصدق على نفسه ولا يصدق على غيره ينظر الى الغلة عند قسمتها فيقسم على زيد وعلى من كان موجودا من ولده وولد ولده ونسله فلما صاب زيد ما نه دخل عمر ومعه في ذلك فتكون حصص زيد بن زيد بن زيد بن عمرو وأبدا ما كان زيد في الأحياء فاذا مات زيد بطل اقراره ولم يكن لعمرو حق في هذه الصدقة وكذلك لو كان الواقف وقفها على زيد ثم من بعده على المساكين فأقر زيد لعمرو وعلى نحو ما بينا كان لعمرو وأن يشارك زيد في غلة الوقف مادام زيد في الأحياء فاذا مات كانت الغلة كلها للمساكين كذا في المحيط * ما توترلنا بين في بدأ أحدهما ضيقة زعم أنها وقف عليه من أبيه والابن الآخر يقول هي وقف علينا كان القول قوله وهي وقف عليهم ما هو المختار كذا في المضمرات * قال الخصاص في وقف رجل في يده أرض أو دار أو أتعاه رجل عند القاضي أنه له والذي في يده يقول هذه الأرض وقف وقفها رجل من المسلمين على المساكين ودفعها الى فان القاضي يجعل الأرض وقفاً على ما أقر به ولكن لا تندفع الخصومة عن صاحب اليد بذلك حتى ان المدعي لو قال للقاضي حلفكم هذه الأرض لي فان القاضي يحلفه فان نكل عن البين أو أقر أن هذا الرجل للقاضي يضمه قيمة الأرض ولا يسطر ما قضى به من الوقف كذا في الذخيرة * فان أقام المدعي البينة أنه المحكم له وبطل الاقرار بالوقف فان أقر بأن رجلا معروفا وقفها وحضر ذلك الرجل فأقر بالوقف كان خصم المدعي فان سمي صاحب اليد فوما قال هي وقف عليهم كانوا خصم المدعي فان أقر القوم للمدعي بأنهم املاكه قبل اقرارهم على أنفسهم في الغلة فاذا مالوا كانت الغلة للمساكين دون المدعي فان كانت الأرض في يد قيم والمسئلة على حالها فهو خصم المدعي تسمع بينته عليه

كان القول قوله الا أن يقم المقر له البينة أنه كان في يد المقر وقت الاقرار لان المقر سكر دخول هذا العبيد في الاقرار فيكون القول قوله وذكر في الاقرار ما وافق رواية الجامع رجل قال ما في حانوتي فلان ثم بعد أيام ادعى شيئا مما في الحانوت أنه لم يضعه في الحانوت بعد الاقرار صدق وذكر في بعض روايات الاقرار أنه لا يصدق * قال المصنف رحمه الله تعالى وهذه الرواية تخالف رواية الجامع قالوا تأويل الرواية الثانية اذا ادعى بعد الاقرار في عدة لا يمكنه ادخاله في الحانوت في تلك المدة بيقين * وفي مسئلة الجامع اذا ادعى المقر حدوث الملك في زمان لا يتصور حدوثه لا يقبل قوله اني ملكته بعد الاقرار وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال مالي بالكوفة دار أو قال مالي على أحد مال ثم ادعى بالكوفة دارا أو ادعى مالا على رجل سمع دعواه لانه لم يرى انسا فابيعه فتسمع دعواه * وعن محمد رحمه الله تعالى لو قال مالي في رستاق كذا في يد فلان دار ولا أرض ولا حق ولا دعوى ثم أقام البينة أن له في يد فلان في ذلك الرستاق دارا لا تقبل بينته الا أن يقيم البينة أنه أخذها منه فلان بعد الاقرار * ولو قال مالي في يد فلان دار ولا أرض ولا حق ولم ينسبه الى رستاق ولا قرية ثم ادعى ان له قبله حقا بالري في رستاق أو قرية لا تقبل بينته ولو قال مالي بالري حق في دار ولا أرض ثم ادعى ذلك واقام البينة تقبل بينته ما لم يقصد قرية بعينها وأرض بعينها فحينئذ لا تقبل بينته * أما اذا مال لاحق لي بالري أو بجزر اسنان أو بالعراق أو بطبرستان فاقراره باطل * وذكر في النوادر عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال لامرأة هذا البيت وما أغلق

عليه بانه هي لها وفي البيت متاع فلها البيت والمتاع * ولو أقر لآبته في صحته بجميع ما في منزله من الفرس والاواني وغير ذلك مما يقع عليه الملك من صنوف الاموال كلها وله بالمرستاق ودواب وعلمان وهو ساكن في البلد فأقره انما يقع على ما في منزله الذي هو ساكن فيه وما كان يبعث من الدواب الى الباقورة بالنهار ويرجع الى وطنه * وكذلك عبيده الذين يخرجون في حوائجه وياؤون الى منزله فكل ذلك داخل في اقراره * ولو قال في صحته جميع ما هو داخل منزلي لا مرأى غير ما على من الثياب ثم مات فادعى ابنه أن ذلك تركه أبيه قال أبو القاسم الصغار رحمه الله تعالى ههنا حكم وفتوى في الحكم * اذا ثبت هذا الاقرار وجب القضاء لها بما كان في الدار يوم الاقرار * وفي الفتوى اذا علمت المرأة أن الزوج كان صادقا في اقراره وأن جميع ذلك كان لها بيه أو هبة أو ما أشبه ذلك فهي في سعة من أن تمنع ذلك عن الوارث وما لم يكن كذلك لا يصير لمكلاها بالاقرار الباطل وسيأتي مثل هذا في كتاب الاقرار ان شاء الله تعالى * وذكر في وصايا المستق اذ ادفع الوصي الى اليتيم ماله بعد البلوغ فاشهد الابن على نفسه أنه قبض منه جميع ما كان في يده من تركه والده ولم يبق له من تركه والده عنده قليل ولا كثيرا الا وقد استوفاه ثم ادعى بعد ذلك في يد الوصي شيئا وهو قال من تركه والدي وأقام البينة قبلت بيته * وكذلك أقر الوارث أنه قد استوفى ماترك والده من الدين على الناس ثم ادعى على رجل دين والده (٤٤٦) نسمع دعواه وفي وصايا المستق اذ بلغ الورثة أن مورثهم أوصى بوصايا ولا يعلمون ما أوصى به فقالوا قد أجزنا ما أوصى به لم يجز ثم غاب يجوز

انما أجازوا بعد العلم * ولو أقر الوصي أنه استوفى جميع ما كان لليت على الناس ثم ادعى على رجل دين لليت نسمع دعواه كما لو أقر به الوارث ثم ادعى دين لليت * رجل ادعى دارا أنه له وأن مورث المدعى عليه كان أحدث به عليها بغير حق ثم مات وتركها في يده وارثه هذا وأقام البينة على ما ادعى فأقام المدعى عليه البينة أن مورثه فلانا كان اشتراها من المدعى بكذا يعاينا بوثقا بضا ثم مات مورثه فورثته منه فادعى المدعى لدفع دعوى المدعى عليه أن مورث المدعى عليه كان أقر أن البيع الذي

ولا يتحلف القيم لانه لو أقر لم يصح وكذلك أمين القاضي كذا في الحاوي * فلو أن الذي في يده الدار بعد ما أقر أنها وقف على فلان وفلان وأولادهم ومن بعدهم على المساكين أقر أن الدار للدي ثم أن هؤلاء المسلمين حضروا وكذبوا صاحب اليد في اقراره بالدار للدي وقالوا هذه الدار وقف علينا فهم لم الخطة سماه للدي فيما يدعى فان أقام المدعى بيته على ملكية الدار قضى بالدار له وبطل اقرار الذي كانت الدار في يده أنها وقف وان لم تكن له بيته على ما ادعى كان له أن يستحلف هؤلاء المسلمين على دعواهم فان أقرت بالدار للدي أو نكلوا عن البين كان اقرارهم جائزا على أنفسهم دون أولادهم وأولاد أولادهم والمساكين وكذا لا يجوز اقرارهم على الغير فيه كذا في المحيط * أقر بوقف صحيح وأقر أنه أخرجه من يده ووارثه يعلم أنه لم يكن أخرجه من يده قالوا اقراره على نفسه جائز وليس للورثة أن يأخذوه ولا نسمع دعواهم في القضاء كذا في فتاوى قاضيان * في الفتاوى رجل وقف ضيعته على الفقراء في صحته ثم مات فجاء انسان وادعى أن الضيعة له وأقر الورثة بذلك لم يطل الوقف فيضمنون قيمة الضيعة من تركه الميت في قول محمد رحمه الله تعالى وقال الفقيه يجب الضمان بلا خلاف وهو النصاب فان أنكر الورثة ذلك فاردت تحليفهم ان أراد أخذ الضيعة فلا عين عليهم وان أراد أخذ القيمة ان نكلوا فله ذلك كذا في محيط السرخسي * رجل في يده دار أقر الذي في يده الدار أن هذه الدار وقف وقفها رجل من المسلمين في أبواب الخير والمساكين ودفعها اليه وولاه القيام بها ثم جاء رجل وقدم صاحب اليد الى القاضي وقال أنا وقف هذا الوقف على هذه الوجوه والسبيل ودفعته الى هذا واوليته القيام بأمرها وأراد أن يقبضها من يد الذي هي في يده في نظر ان كان الذي في يده هذه الارض صدقة أنه هو الذي وقفها فله أن يقبضها منه ولو قال انما دفعتها اليه ودفعها لصاحب اليد يقول انما كانت له الا أنه وقفها على هذه الوجوه التي ذكرنا فان القاضي لا يقبل قول صاحب اليد أن هذه الدار وهذه الارض لهذا المدعى كذا في الذخيرة * أرض في يد رجل شهد شاهدان على اقراره أنها موقوفة على فلان بن فلان ونسله وشهد آخران أنه أقر أنها موقوفة على فلان بن فلان ذكر في الكتاب ان عرف أي

جرى بينه وبين المدعى هذا كان بيع وفاء اذا رد على الثمن يجب على ردها اليه وأقام البينة على ذلك قال الشيخ الامام الاجل الاقرارين ظهير الدين هذ رحمه الله تعالى لا يسمع منه هذا الدفع لان بيع الوفاء عند من سحر قنينة الرهن فانما أقام المدعى عليه البينة أن مورثه اشتراها من المدعى يجعل كانه كان رهنا ثم اشتراها بعد الرهن فيحكم بالشراء * وعند من سحر قنينة الرهن فانما يسمع الوفاء بمنزلة البيع الفاسد اذا اتصل به القبض يملكه المشتري وينقل ذلك الى ورثته فكان المدعى في دعواه الملك لنفسه بعد ذلك مبطل في دعواه فلا تدفع به هذا دعوى المدعى عليه شراء مورثه من المدعى * رجل أحضر مملوكا كادعى أنه له وأنه تمرد عنه وقال المملوك أنا عبد فلان الغائب ذكر في المستق أن العبد اذا جاء بيته على ما ذكر لم يجعل بينه وبين المدعى خصومة وان لم يقيم البينة على ذلك نسمع بيته المدعى ويقضى له فان حضر الغائب المقر له بعد ذلك لاسم له على العبد الا أن يقيم البينة ان العبد له فتقبل بيته ويقضى بالعبد له على المقضى له الاول * ولو أن رجلا ادعى عبدا في يد عبدا أو ادعى عليه دين أو شراء شيء منه فهو خصم له الا أن يقر المدعى أنه محجور * دار في يد قوم ميراث لهم عن أبيهم ادعى رجل أنه اشتري من بعضهم نصيبه وهو غائب وبين نصيب الغائب ومن في يدهم الدار أقرت بنصيب الغائب من أبيه وقالوا لا ندري انك اشتريت أم لا فلا تدفع اليك حصه فلان منها فأقام المدعى بيته فشهدوا أنها اشتري من الغائب نصيبه لا تقبل من هذه البينة * ولو قال بقية الورثة الذين الدار في أيديهم الدار

لنا لآخر لقفلان الغائب فيها جازت بينة المدعى * ولو أن رجلا ادعى دارا في يد رجل أنهما أو قام البينة وأقام الذي في يديه الدار أن هذه الدار لقفلان الغائب اشترها من المدعى ووكفى فيه لا كرفي المشتق أنه يقبل بينة ذي اليد ويجعل وكيفا وأدفع عنه الخصومة ولا يلزم الغائب الشراء * رجل ادعى دارا في يد رجل أنهما اغتصبها منه الذي في يديه وقال المدعى عليه هي ملك والدي وديعة في يدي لا تندفع عنه الخصومة فان أقام المدعى البينة على ما ادعى ثم أقام المدعى عليه البينة أنهما ملك والده اشترها من المدعى قالوا لا تقبل بينة المدعى عليه لأنه ليس بوكيل عن والده في إثبات الملك لو والده لو سمعت منه هذه البينة أنما تسامع لدفع دعوى المدعى وأنه انتصب خصما للمدعى بدعوى الفعل عليه وهو الغصب فلا تسمع منه دعوى الامانة * رجل ادعى محدودا في يد رجل وذ كر الحدود الثلاثة ولم يذ كر الحد الرابع والحد الرابع متصل بملك المدعى عليه لا فاصل بينهما قال الشيخ الامام الاستاذ مير الدين رحمه الله تعالى تصح هذه الدعوى لان السكوت عن الحد الرابع لا يمنع صحة الدعوى * وكذا لو ذ كر الحد الرابع وقال الحد الرابع ارض المدعى عليه ولم يذ كر الفاصل وكذا لو كان الحد الرابع ملك الرجلين لكل واحد منهما ارض على حدة فقال المدعى في بيان الحد الرابع والحد الرابع ارض فلان ذ كر أحد الحمارين ولم يقل ويتصل بأرض فلان آخر * وكذا لو كان الحد الرابع ارض فلان ومسجدا فقال المدعى (٤٤٧) الحد الرابع ارض فلان ولم يذ كر

المسجد قال تصح دعواه أيضا * قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن لا تصح دعواه في هذين الوجهين لان المدعى جعل الحد الرابع ملك فلان واذا لم يكن كله ملك فلان لم تكن دعواه متناولة لهذا المحدود فلا تصح كالوذ كر الحدود الاربعة وغلط في حد واحد بخلاف ما اذا سكنت عن الحد الرابع * وفي المشتق رجل صب في السوق زيتا لانسان أو شيئا من الادهان أو سمنا أو خلاوعا بين الناس ذلك وشهدوا عليه فقال الجاني صبيته وهو نجس قد ماتت فيه الفأرة كان القول قسوله * وان مر بسوق القصابين وأخذ لحما

الاقرارين كان أول جاز الاول ويطلق الثاني فان لم يعرف الاول من الآخر قضى بجميع ذلك وتكون الغلة بين الفريقين نصفين كذا في فتاوى قاضيخان * ذمى في يده ارض أقربان مسلما وقتها على المساكين أو في الحج أو في الغزو أو سمي وجهها آخر مما يتقرب به المسلمون الى الله تعالى جازا قراره ويجرى على الوجه الذي سماها وان أقر أن المسلم وقتها على البيع أو سمي وجهها لا يتقرب به المسلمون بطل اقراره وأخرجت الارض من يده وجعلت لبيت مال المسلمين كذا في الحاوي

الباب التاسع في غصب الوقف

رجل وقف ارضا أو دارا ودفعها الى رجل وولاه القيام بذلك فجحد المدفوع اليه فهو غاصب يخرج الارض من يده والغاصب فيه الواقف فان كان الواقف ميتا وجا أهل الوقف يطالبون به نصب القاضي قريبا خاص فيه فان كان دخلها ناقص ضمن ما كان من نقصان بعد مجوده ويعمر به ما تهدم منه ولو غصبها من الواقف أو من واليها غاصب فعليه أن يردّها الى الواقف فان أبي وثبت غصبه عند القاضي حبسه حتى ردّها فان كان دخل الوقف نقص غرم النقصان ويصرف الى مرمة الوقف ويعمر به ما تهدم منه ولا يقسم بين أهل الوقف كذا في المحيط * فان كان الغاصب زاد في الارض من عنده ان لم تكن الزيادة ما لا متقوم ما بان كرب الارض أو حفرة النهر أو آفي في ذلك السريق واختلط ذلك بالتراب وصار بمنزلة المستهلك فان القيم يستردّ الارض من الغاصب بغير شيء وان كانت الزيادة ما لا متقوم كالبناء والشجر يؤمر الغاصب برفع البناء وقلع الاشجار وردّ الارض ان لم يضر ذلك بالوقف وان كان أضرب بالوقف بأن خرب الارض بقطع الاشجار والدار برفع البناء لم يكن للغاصب أن يرفع البناء أو يقطع الشجر الا أن القيم ضمن قيمة الغراس من اوقاف وقيمة البناء مرفوعا ان كان للوقف غلة في يد المتولي يكني لذلك الضمان وان لم يكن للوقف غلة يؤاجر الوقف فيعطى الضمان من ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * وان أراد الغاصب قطع الاشجار من أقصى موضع لا يخرب الارض كان

من الطوابق ورماه واستهلكه وعابن الناس ذلك فقال الجاني كانت ميتة لا يصدق فيه وسبع للشهود أن يشهدوا أنها كانت ذككية لان الميتة لا تباع في السوق وقد يباع في السوق السمن النجس والزيت الذي ماتت فيه الفأرة * وفي المشتق دار فلان وان فلا ناذك كان رهن عندي هذه الدار بالالف التي لي عليه منذ شهر ودفعها الى وقبضتها منه ثم أنه بعد ذلك استعارها مني فأعرتها اياه وأقام البينة على ذلك ورب الدار غائب وأقام الذي في يديه الدار البينة أن الدار داره اشترها أمس من الغائب الذي يدعى المدعى أنه رهنها أو قال اشترتها منه منذ عشرة أيام قال مدعى الرهن يستحقها وليس لمدعى الشراء أن ينعقض البيع اذا كان البائع غائبا وكذا لو ادعى الاستجار مكان الرهن ولو كان مكان المرتهن أو المستاجر رجل بدعى ملك الدار ويقول اشترتها من الغائب منذ شهر قبل شراءي السيد فهو خصم يقضى له بالدار وينقض البيع الثاني ويؤخذ الثمن من المدعى ويكون أمانة عنده وسلم اليه الدار اذا كان لم يشهد بشهود المدعى أن البائع قبض منه الثمن * رجل مات وترك عبدا وبناتا فأقام رجل البينة أنه كان عبده فاعتقه واولاه وأقامت البنت البينة أنه كان حر الاصل ذ كرفي ولا الاصل أن البينة بينة البنت * رجل ادعى دارا في يد رجل واستغنى منها بيتا معينا وقال الا هذا البيت وأقام البينة وشهد شهوده أن جميع الدار له ذ كرفي كتاب الاقرار من الاصل أن القاضي بسأل المدعى ان وفق فقال كانت الدار كلها لي

بعت منها هذا البيت جازت ينتمو بقضى له بالدار غير البيت * وان قال لم يكن لي هذا البيت بطلت شهادتهم وكذا اذا لم يحب القاضي بشي وهكذا اذا ادعى ألفاف شهد الشهود بالفين وفيه اشارة الى أنه اذا وفق بصفه ولا يحتاج الى اقامة البينة على التوفيق خلافا لما قاله بعض الناس * أربعة ادعاء دار في يد رجل وذكروا أن هذا الدار كانت لابيهم فلان مات وتركه اميرا نالههم وهم بنوه لا وارث له سواهم وأقاموا البينة على هذا الوجه ثم تصادقوا جميعا على أن هذا الواحد لم يكن له البينة بل كان ابن البنت بطلت بينتهم فلوان البنين الثلاثة بعد ذلك أقاموا شهودا آخرين وادعوا الدار على نحو ما ذكرنا وذكروا أنها كانت لابيهم مات وتركه اميرا نالههم وهم بنوه الثلاثة لا وارث له سواهم سمع دعواهم وتقبل بينتهم * ولو ادعى رجل دار في يد رجل أنها كانت لابيهم فلان مات وتركه اميرا ناله لا وارث له سواهم وأقام البينة على ما ادعى ثم ظهر لبيت امرأته بقراره قال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين هذراجه الله تعالى لا يقضى القاضي بتلك البينة لظهور الكذب في شهادتهم فلوان الابن ادعى هذه الدار بعد ذلك أنها كانت لابيهم مات وتركه اميرا ناله ولا امرأته هذه على فرائض الله وأقام أولئك الشهود على ذلك قال بسمع دعوى المدعى لانه ادعى الكل أولا ثم البعض فتصح دعواه ولا تقبل شهادة القسريق الاول لانه كذبهم فيما شهدوا له أولا

(٤٤٨)

له ذلك ثم ضمن القيم له قيمة ما بقي في الارض الموقوفة ان كانت له قيمة كذا في المحيط * فان صالح المتولي من الغرس على شي جازا اذا كان فيه صلاح الوقف وكذا في العمارة كذا في الحاوي * وان غصب الارض الموقوفة رجل قيمتها ألف درهم ثم غصبها من الغاصب رجل آخر بعد ما صارت قيمتها ألفي درهم فالقيم لا يتبع الغاصب الاول انما يتبع الغاصب الثاني اذا كان الثاني مليا يريد به اذا غصبها رجل آخر من الغاصب الثاني وتعذر استردادها من يد الثالث وان كان الاول أملي من الثاني يتبع الاول واذا اتبع القيم أحدهما بالضممان برئ الآخر واذا أخذ القيمة من أحدهما يشتري بها أرضا أخرى فيفقهها مكانها كذا في الذخيرة * فان أخذ القيمة من أحدهما ثم ردت عليه الارض رد القيمة وكانت الارض وقفها على حالها وليس للغاصب حبسها الى أن تصل اليها القيمة كذا في المحيط * فان أخذ القيمة من الغاصب فضاقت من يده لاشي عليه والقول قوله مع عينه كذا في الحاوي * وان ضاعت القيمة في يد القيم قبل أن يشتري بها أرضا أخرى ثم ردت أرض الوقف عليه كانت وقفها على ما كانت وضمن القيم القيمة التي أخذها من مال نفسه ثم رجع القيم بذلك في غلات الوقف استحسنانا ولكن يرجع في غلة الوقف ولا يرجع على الموقوف عليهم في أموالهم سوى غلة الوقف كذا في الذخيرة * ولو كان القيم حين أخذ القيمة اشتري بها أرضا أخرى للوقف ثم ردت الارض الاولى عليه كانت وقفها على حالها وخرجت الارض عن الوقفية وكان للقيم أن يبيعها ويوفي من ثمنها القيمة التي قبضها فان كان فيها نقصان كان ذلك على القيم في مالها ولا يرجع بذلك في غلات الوقف قياسا واستحسنانا ولو كان الواقف شرط الاستبدال بها فباعها القيم وقبض الثمن فضاقت ثم ردت الدار الاولى عليه يعيب بقضاء قاض ضمن القيم الثمن من مال نفسه ثم يبيع أرض الوقف التي ردت عليه بالثمن الذي غرم كذا في المحيط * واذا غصب الدار الموقوفة أو الارض الموقوفة فهدم بناء الدار وقلع الاشجار كان للقيم أن يضمه قيمة الاشجار والتخيل والبناء ما لم يقدر الغاصب على ردّها وضمن قيمة البناء مبنيا وقيمة الاشجار والتخيل ثابتا في الارض فان ضمن الغاصب قيمة ذلك ثم ظهرت الدار والارض والنقص والاشجار ومعنى قوله ظهرت الدار قدس

ما ادعى ثانيا جازت شهادتهم * فلوان المدعى عليه أقام البينة بعد ذلك أن أبا المدعى كان أقرب في حياته وصحته أنه لاحق لي في هذه الدار جازت شهادتهم والله دفع خصومة المدعى * رجل في يديه جارية ادعى رجل آخر أن فلان بن فلان الغائب كان شريكى شركة عنان في ألف بيتنا وأن الغائب اشتري هذه الجارية بذلك المال المشترك فنصفها لي ونصفها فلان الغائب فقال الذي في يديه الجارية أنا أعلم أن فلانا الغائب اشتري هذه الجارية بمال مشترك بينك وبين الغائب ونصفها لك ونصفها لفلان الغائب الا أن فلانا الغائب أمرني

أن أذهب بالجارية الى بغداد وأبيعها ثم قال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين رحمه الله تعالى ليس لادعى أن يمنع من أن يذهب بها الى بغداد قال وكذا لو كان الغائب مضاربا لو من كان له حق التصرف وان كانت الشركة بينهم مباشرة مملكتا لشركة عقد كان له أن يمنع عن المسافرة بها وعن التصرف فيها * رجل قال لغیره هذا العبد لك فقال المقر له ليس هو لي ثم قال هو لي ذكر في الاصل أنه لم يكن له * ولو أقام البينة لم تقبل بينته * رجل اشتري عبدا وقبضه فجاء رجل واستحقه بالبينة فأقام البائع بينة على أن المستحق أمره بالبيع وباعه بأمره قال في الزادات ان كان المشتري رجع على البائع بعين الثمن الذي نقده واسترده أو كان البائع استلم ذلك الثمن وضمنه المشتري مثله لا تقبل بينة البائع وان كان ذلك الثمن هلك عند البائع قبلت بينة البائع لانه في هذا الوجه يدفع الضمان عن نفسه بهذه البينة ان كان المشتري لم يقبض منه الضمان وان كان قبض فهو بهذه البينة ثبت لنفسه حق استرداد ما قبض من المشتري * رجل ادعى عينا في يد رجل أنه له غصبه منه الذي في يديه وأقام البينة وعدلت بينته ثم ادعى الغاصب أن المدعى أقر أنه للغاصب هل يؤمر الغاصب بتسليم الغصب الى المدعى قال محمد رحمه الله تعالى ان ادعى الغاصب بينة حاضرة على ما ادعى أقررت الغصب في يده وأخذ منه كفيلا بنفسه وبذلك الشيء وأوجب له الى المجلس الثاني وان كانت بعد خمسة عشر يوما وان ادعى جارية في يد رجل أنها لو أقر الذي في يديه أنه اشتراها

من المدعى وقال لي بينة حاضرة على الشراء قال ان كان المشتري ثقة ضمنتها يا مورت كتهافي يده وامرته ان يحضر البينة وان لم يكن ثقة اولم أعرفه وضعتها على يدي عدل فاما في غير الفرج فاني أقرتهافي يده * رجل ادعى ارثا عن ميت وزعم انه ابن عم الميت لايه وأقام البينة على النسب وذكر الشهود اسم أبيه وجدته واسم أبي الميت وجدته كما هو الرسم والمدعى عليه أقام البينة أن جد الميت كان فلانا غير ما أثبتته المدعى لا تقبل بينة المدعى عليه لان البينات للآبائين والبنات للآبائين والمدعى عليه قامت على التني وهوليس بمخصص في اثبات اسم جد المدعى وهو كما لو ادعى ميراثا عن أبيه وأقام المدعى عليه البينة أن أبا المدعى رجل آخر غير الذي يدعيه المدعى وثمة لا تقبل بينة المدعى عليه * ولو ادعى ميراثا عن رجل وذكر انه ابن عم الميت لايه وذكر الاسامي الى الجد الاعلى فأقام المدعى عليه بينة أن أبا المدعى هذا كان يقول في حياته أنا أخو فلان لاهمه لا لايه لا تقبل بينة المدعى عليه الا اذا أقام المدعى عليه البينة أن قاضي قضى بالبنات نسب أبيه من فلان آخر غير الذي ادعى المدعى * رجل ادعى على رجل ألف درهم فقال المدعى عليه قد قضيتها في سوق سمرقند فطوبى بالبينة فقال لا بينة لي على ذلك ثم قال بعد ذلك قد قضيتها في قرية كذا وأقام البينة على ذلك تقبل بينته لان التوفيق يمكن يحتمل أنه قضاها أولا في مكان فجعد وليس له على ذلك بينة ثم قضاها ثانيا في مكان آخر * رجل ادعى محمدا في يد رجل أنه ملكه وحقه وفي يده هذا غير حق (٤٤٩) وبين الحدود فقال المدعى عليه ان هذا

المحدود حق وملكي وفي يدي ثم قال في مجلس آخران المحدود الذي في يدي ليس على هذه الحدود التي ذكر المدعى بل بعضها كازعم المدعى وبعضها على خلاف ما زعم * قال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين رحمه الله تعالى لا يلتفت الى ما قال المدعى عليه لان اليد على العاقبة لا تثبت الا بالبينة فلا يلتفت الى اقرار المدعى عليه ولا الى انكاره * رجل ادعى عليه وارث امرأته مهر امرأته فانكر وقال مهر اجبري دادني نيت فأقام الوارث بينة على ما ادعى فقال المدعى عليه دفع مديارم فقال له القاضي الدفع يكون بالابناء والابرار

الغاصب على رد الدار والنقص والاشجار والغاصب رد العرصة على الواقف وأما النقص والشجر فيكون للغاصب ويرد القيم على الغاصب حصه العرصة كذا في الذخيرة والمحيط وقتاوى قاضيان * وان جنى على الشجر والبناء في يد الغاصب جان وأخذ الغاصب منه قيمته والغاصب معدم لم يكن للتولى أن يضمن الجاني فان كان الغاصب زرع الارض فالزرع له وعليه نقصان الارض يجعل في عارتها كذا في الحاوي * واذا كان في أرض الوقف نخيل وأشجار استغلها الغاصب سنين يعني الاشجار والنخل ثم أراد رد الارض والنخل والاشجار رد الغلة معها ان كانت قائمة بعينها وان كانت مستهلكة ضمن مثلها كذا في الذخيرة * وما أخذ من الغاصب من بدل الغلة فترق في الوجوه التي سبلها عليها كذا في المحيط * غصب أرض الوقف وفيها نخيل وأشجار فقلع الاشجار والنخل رجل من يد الغاصب فالقيم بالخيار ان شاء ضمن الغاصب قيمة الاشجار والنخل ثابتا في الارض وان شاء ضمن القالع ذلك فان ضمن الغاصب رجع بذلك على القالع وان ضمن القالع لم يرجع بذلك على الغاصب وان لم يضمن القيم أحدهما احتق ضمن الغاصب القالع وأخذ منه قيمة ما قلع بخاء القيم وأراد تضمين القالع ليس له ذلك كذا في الذخيرة * رجل غصب ضيعة موقوفة فخاصم المغصوب منه وأقام البينة قبلت بينته وترد عليه الضيعة اجماعا كذا في الظهيرية * ولو غصب الوقف أحد لا يكون لاحد من الموقوف عليه حق الخصومة بدون اذن القاضي كذا في الفصول العمادية * وقف على نفر استولى عليه ظالم لا يمكن انتزاعه من يده فادعى الموقوف عليهم على واحد منهم أنه باع من هذا الظالم وسلمه اليه وهو منكر فارادوا تحليفه فلهم ذلك فاذا أنكر يستحلف فان نكل قضى عليه بغيرتها وكذلك لو لو قامت لهم بينة لان الفتوى في غصب الدور واله قمار الموقوفة بالضمان نظر للوقف كما أن الفتوى في غصب منافع الوقف بالضمان نظر للوقف وهو اختيار مشايخنا ومتى قضى عليه بالقيمة تؤخذ منه القيمة فيشتري بها ضيعة أخرى فتكون وقفا كذا في محيط السير خسي * وقف موضعا في حياته وصحته وأخرجه من يده فاستولى عليه غاصب وحال بينه وبينه تؤخذ من الغاصب قيمة ويشتري بها موضع آخر فيوقف على

(٥٧ - فتاوى ثاني) فابهما ادعى فقال المدعى عليه كليهما قالوا كلامه هذا لا يطل دعواه الدفع لان من حجته أن يقول كانت المرأة أبرأتني ثم يحدث فأوقيتها فصل فمن يجوز قضاء القاضي له ومن لا يجوز وما للقاضي أن يفعله لا يجوز قضاؤه لمن لا تجوز شهادته له ومن جازت شهادته عليه جاز قضاؤه عليه وكذلك تعديل العلانية لا يصح لمن لا تجوز له شهادته ولا يصح تعديل العبد والمكاتب والامة والمرأة والمحدود في القذف ولا تعديل الوالدين والمولودين ويصح تعديل السر من هؤلاء * يشترط لتعديل العلانية ما يشترط للشهادة ولا يشترط ذلك في تزكية السر وتجوز شهادة الرجل على شهادة والده ولا تجوز شهادته على قضاء والده وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى تجوز في الوجهين * ويجوز قضاء القاضي للامير الذي ولاه وكذلك قضاء القاضي الاسفل للقاضي الاعلى وقضاء الاعلى للقاضي الاسفل * ويجوز قضاء القاضي لامرأته بعد ما ماتت امرأته ولا يجوز ان كانت امرأته حية وكذا الوقضي لامرأته بعد ما مات الاب جاز وان كان الاب حيا لا يجوز ويجوز للقاضي أن يقرض مال اليتيم والفقطة من الملتقط كذا ذكر الشيخ الامام المعروف بنجواهر زاده رحمه الله تعالى * والقاضي أن يقرض مال الغائب وله أن يبيع منقوله اذا خاف الهلاك ولا يعلم مكان الغائب * ولا يبيع مال المديون في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبيه رحمه الله تعالى يبيع منقوله ولا يبيع عقاره عندهما في رواية وفي رواية يبيع كما يبيع

المنقول وهو الصحيح * وإذا أراد بيع ما له يسلكه دستجبتين من ثيابه وإن كان له ثياب حسنة يبيعها ويشتري بثمنها أو يلكفیه ويصرف الزيادة إلى الدين وللقاضى أن يقضى بما علم في قضائه في المصر علم في مجلس القضاء أو في غيره وإن علم بالحادثة قبل التقاعد ثم قلدا القضاء ليس له أن يقضى بذلك العلم في قول أنى حنيفة رحمه الله تعالى وقال أصحابه رحمه الله تعالى له أن يقضى بذلك العلم وعلى هذا الخلاف إذا علم بالحادثة في قضائه ثم عزل ثم قلدا ليس له أن يقضى بذلك العلم عنده وعلى هذا الخلاف إذا علم بالحادثة في قضائه ثم خرج إلى رستاق ليس هو فيه فاضيا بان قد قضاء الكورة قد دون الرستاق ثم عاد إلى مصر ولا يقضى بذلك العلم في قول أنى حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يقضى وإن كان مقلدا على الكورة والرستاق ثم خرج إلى رستاق ثم عاد إلى مصر قال بعضهم له أن يقضى بذلك العلم في قولهم وبه أخذ شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى * وإن علم بالحادثة في رستاق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس له أن يقضى بذلك العلم فعلى قوله إذا علم بالحادثة في حال عدم الولاية أو في غير مكان الولاية لا يقضى بذلك العلم وعندهما يقضى * ولا يقضى بعلمه في الحدود والقصاص على كل حال * ولو علم بالحادثة في قضائه في المصر ثم خرج إلى رستاق هو فيه قاض فقه في فيه بذلك العلم قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى (٤٥٠) المصر شرط لنفاذ القضاء وهكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى واليه أشار محمد رحمه الله

تعالى في الكتاب وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى المصر ليس بشرط لنفاذ القضاء وله أن ينقل الشهادة بكتابه وكتاب القاضى بمنزلة شهادة شاهدين على الشهادة وسما في صورة الكتاب وشرائطه في آخر الكتاب وله أن يقبل البيعة بين علي الغائب أقضاه من الغائب من مال في يد المدعى وصورة ذلك إذا باع الرجل عبدا وغاب المشتري قبل نقد الثمن ولا يدرى مكانه فاقام البائع بيعة على ذلك عند القاضى فإن القاضى يقبل البيعة ويبيع العبد ويقتضى دين الغائب من ثمنه فإن فضل شيء من الثمن وضعه على يد عدل * ومن هذا الجنس

شرائطه لأن الغائب لما جدد صار مستمساكوا الشيء المسبل إذا صار مستمساكوا به كواجب الاستبدال به كالفرس المسبل في سبيل الله إذا قتل فهذا استحسان أخذ به المشايخ كذا في المضمرات * رجل وقف ضيعة له ثمان الواقف زرعها وأنفق فيها وأخرجت زرعاً والبذر من قبل الواقف فقال أنا زرعته النفسى يبذرى وقال أهل الوقف زرعته الواقف فالتقوا قول الواقف الزارع والزرع له فإن سأل أهل الوقف من القاضى أن يخرجها من يده وقد زرعها بنفسه لم يكن له ذلك ولا يخرجها من يده ولكن يتقدم في زراعتها للوقف فإن احتج بأنه ليس للوقف عنده مال ولا بذر قال القاضى استدن على الوقف واجعل ما تستدين به في البذر والنفقة على الزرع فإن قال لا يمكننى قال لاهل الوقف استدينوا أنتم ما تستدرون به بذرا وما يكون في النفقة على ذلك حتى تأخذوا ذلك مما يجي به من الغلة فإن قالوا لا نأمن أن نستدين نحن ونشتري البذر وكما صار في يد الواقف جدد ذلك لكن نحن نزرع فانه لا ينبغي أن يطلق لهم ذلك لأن الذي وقف أحق بالقيام إلا أن يكون مخوفا عليه لا يؤمن أن يتلفه فإن زرع الواقف الأرض وأنفق عليه فأصاب الزرع أفة من غرق أو غير ذلك وذهب الزرع فقال الواقف استدنت وزرعت هذا الزرع الذي أعطى للوقف وجاءت غلة أخرى فأراد أن يأخذ من هذه الغلة ما ذكر أنه استدانه لذلك وقال أهل الوقف انما زرع ذلك لنفسه فالتقوا قول الواقف وله أن يأخذ من هذه الغلة ما استدان لهذا الزرع فإن قال الواقف استدنت ألف درهم واشترت بها بذرا وأنفقت عليه وقال أهل الوقف انما أنفقت من ثمن البذر والنفقة على الزرع خسمائة قال يصديق الواقف في مقدار ما ينفق على مثل ذلك فإن اختلف إلى الوقف يعنى القيم وأهل الوقف في الزرع فقال الوالى زرعته النفسى يبذرى ونفقة حتى وقال أهل الوقف بل زرعته لنا فالتقوا قول الوالى كذا في المحيط

الباب العاشر في وقف المريض

مسئلة ذكرها في اجازات الاصل في باب اجازة الدواب * والقاضى أن يبيع مال الغائب إذا خاف الهلاك * وله أن يأخذ مال اليتيم من والده إذا كان الوالد مسرفا مبذرا ويضعه على يد عدل إلى أن يبلغ اليتيم * ويجوز قضاؤه على المسخر إذا لم يعلم أنه مسخر ولا ينفذ قضاؤه إذا علم وصورة المسخر أن يدعى الرجل ديناً على غائب وأحضر رجلاً وادعى أن هذا الرجل كفيلى على غائب فيقول الرجل بلى أنا كفيلى ولكن لا شيء لك على الغائب فاقام المدعى البيعة أن له على الغائب ألف درهم فقضى القاضى بتلك البيعة فإن ذلك يكون قضاء على الغائب * وقضاؤه فيما ارثته باطل * وإن دفع المدعى الرشوة إلى القاضى فرد ولم يقبل وقضى للراشئ نفذ قضاؤه وإن ارثته ولا القاضى أو واحد من أصحابه ليعين الراشئ عند القاضى فلم يعلم القاضى بذلك وقضى للراشئ نفذ قضاؤه وإن كان بحق ويجب على القابض رد ما قبض وبأثم الراشئ وإن علم القاضى بذلك فقضاؤه مردود وهو كالوارثى بنفسه وقضى للراشئ * إذا شهد الشهود عند القاضى بدين أو عين أو عقال أو عقار أو مال فقال القاضى للشهود عليه أرى أن الحق حق المشهود له وأقول له ما أرى لك في هذه الدار حقاً لم يكن ذلك قضاء حتى يقول أنفدت عليك القضاء في كذا وكذا لأن معنى قوله أرى أظن ولو قال أظن لم يكن ذلك قضاء * ولو قال أنتمت عليكم كان قضاء * ولو قال ثبت عندى أن لهذا على هذا كذا اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون قضاء وقال شمس الأئمة الحلواني والقاضى

مريض

الامام ابو عاصم العامري يكون ذلك قضاء * ولو قال القاضي لرجل جعلتلك وكيلاني تركه فلان الميت يكون وكيلاني الحفظ ولو قاله جعلتلك وكيلاني تشتري وتبيع كان له أن يبيع ويشترى لان امر القاضي معتبر بامر الميت * ولو قال رجل لرجل جعلتلك وكيلاني مالي يكون وكيلاني الحفظ فكذا اذا قال له القاضي ذلك * ولو قال القاضي لرجل جعلتلك وصيا لميت يصير وصيا فان خص شيئا وقال في كذا يصير وصيا في ذلك الشيء خاصة لان ايصاء القاضي يقبل التخصيص بخلاف ايصاء الميت وايضا الاب والجد فان ذلك يكون عاما ولو قدم غرما الميت الى القاضي فقالوا ان فلانا مات ولم يوص الى أحد ولا عليه ديون والقاضي لا يعلم بذلك فقال لهم القاضي ان كنتم صادقين فقد جعلت هذا وصيا في تركته قالوا برحى أن يسمعه ذلك ان عرف عدالة الوصي وكانوا صدقة صار وصيا لان ايصاء الميت يقبل التعليق فكذا ايصاء القاضي ولو ان رجلا جاء الى القاضي وقال أي مات في بعض الاطراف وعليه ديون وترك من كل نوع مالا ولم يوص الى أحد وأهل تلك الناحية لا يعرفوني ولا يمكنني اثبات النسب بالبيئة فقال له القاضي ان كنت صادقا فاقبل قول فبيع الدواب واقتض الديون قالوا لا بأس به لانه ان كان صادقا صبح امر القاضي به والا فلا فصل فيما يقضى في المجتهدات وما ينفذ قضاؤه فيه وما لا ينفذ القاضي اذا كان مجتهدا له أن يقضى برأى نفسه في المجتهدات وهذه المسئلة على وجهين * أحدهما اذا كان مجتهدا وهو يعمل برأى نفسه فقضى (٤٥١) برأى غيره قال أبو يوسف رحمه الله تعالى

لا ينفذ قضاؤه وهو أحدى الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى واختلفت الروايات عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في أظهر الروايات عنه ينفذ قضاؤه ولا يرد به أخذ الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وعليه الفتوى * والثانية اذا كان مجتهدا فنسى مذهبه وقضى برأى غيره ثم ذكر رأيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ينفذ قضاؤه ولا يرد به رأيه في المستقبل وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يرد قضاؤه وهو الصحيح من قول محمد رحمه الله تعالى أيضا وان لم يكن له رأى في المسئلة فاستفتى مفتيا فأفتاه فقضى بقضائه ثم حدث له رأى لا يرد قضاؤه ويعمل

مريض وقف دار في مرض موته فهو جائز اذا كان يخرج من ثلث المال وان كان لم يخرج فأجازت الورثة فكذلك وان لم يجز وبطل فيما زاد على الثلث وان أجاز البعض دون البعض جاز بقدر ما أجازوا وبطل في الباقي الا أن يظهر للميت مال غير ذلك فينفذ الوقف في الكل كذا في فتاوى قاضيان * فان أبطل القاضي الوقف في الثلثين ثم ظهر له مال يخرج الكل من الثلث فان كان قائما بعينه في يد الورثة تصير كلها وقفا وان لم يكن بأن باع الوارث لا ينقض بيعه لكن يؤخذ منه قدر ما باع ويشترى به أرضا أخرى فتوقف مكانها كذا في محيط السرخسي * ولو حصل للميت مال بان قتل عمدا ثم ان الورثة صالحوا القاتل على مال لا ينقض البيع بالاتفاق ولو باع بعض الورثة دون البعض فما لم يبيع يعود وقفا وما يبيع يشتري بقيمة أرض وتوقف كذا في الذخيرة * وكذا لو باع القاضي الارض في الدين ثم ظهر للميت مال فيه وفا بالدين يخرج الارض من ثلثه لا ينقض البيع ولكن يرفع من مال الميت مقدار غن الارض وتشتري به أرض أخرى وتوقف على الفقراء كذا في محيط السرخسي * واذا جعل أرضه صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على ولده وولد ولده ونسبه أبدا ماتا سلاوا ومن بعدهم على الساكنين فان كانت هذه الارض تخرج من الثلث صارت موقوفة تستغل ثم تقسم غلتها على جميع ورثته على سهام الميراث حتى انه اذا كانت له زوجة وأولاد تعطى الزوجة الثمن وان كان له أبوان وأولاد فالأبوان يعطيان السدسين ويقسم الباقي بين أولاده كمثل حظ الأنثيين وهذا اذا كان له أولاد صلبة ولم يكن معهم أولاد الا ولاد فان كان معهم أولاد الا ولاد وباقي المسئلة تجالها فانه تقسم الغلة على عدد رؤس الاولاد الصلبة وعلى عدد رؤس اولاد الا ولاد فاصاب أولاده صلبة من ذلك قسم بين ورثته على فرائض الله تعالى وما اصاب أولاد الا ولاد يقسم بينهم بالسوية فاذا انقرض أولاد الصلب قسمت الغلة على أولاد الا ولاد ونسبه فلا يكون لزوجه ولا لابي به من ذلك شيء كذا في الظهيرية * وان كانت هذه الارض لا تخرج من الثلث فان أجازت الورثة الوقف جاز وتكون الغلة بينهم بالسوية لا يفضل الذكر على الانثى ولا يكون للابوين والزوجة من ذلك شيء وان لم يجزوا الوقف جاز الوقف من الثلث

برأيه الحادث في المستقبل * حكى عن الشيخ الامام عبد الواحد الشيباني رحمه الله تعالى أنه قال ما يفعله القضاء من التفويض الى شفعوى المذهب في فسح البين المضافة وبيع المدبر وغير ذلك انما يجوز اذا كان المفوض يرى ذلك بأن قال لاح لي اجتهاد في ذلك اما اذا كان لا يرى ذلك لا يصح تفويضه وقال غيره هذا احتياط ويصح التفويض وان كان لا يرى ذلك لان على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو قضى بخلاف رأيه ينفذ قضاؤه في أصح الروايتين فلان يصح تفويضه كان أولى * وان فوض الى الشفعوى ليقضى برأيه أو ليقضى بما هو حكم الشرع ينفذ ذلك التفويض عند الكل وان قضى القاضي في فصل وهو لا يعلم أنه مختلف فيه وانما قصه بالقضاء على وجه الاتفاق فوافق قضاؤه محلا مجتهدا فيه ذكر في كتاب الاكرام أنه ينفذ قضاؤه وذكر في الرجوع عن الشهادة أنه لو قضى بشهادة محدودين في كذب وهو لا يعلم أنهم محدودان ثم علم يرد قضاؤه ويؤخذ المال من المقضى له وكذا اذا ظهر أنهم عابدان أو كافران أو عبيان يرد قضاؤه ويؤخذ المال من المقضى له قال وهذا كله قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح الرجوع عن الشهادة أن قضاء القاضي في المجتهدات انما ينفذ اذا صدر عن اجتهاد وأما اذا لم يكن عن اجتهاد لا ينفذ ذكره الخصاص رحمه الله تعالى أنه ينفذ وان لم يكن عن اجتهاد كذا ذكر في كتاب الاكرام * ولو ان رجلا قال ان تزوجت فلانة فهى طالق فتزوجها فخاصمتها الى قاض

لا يرى الطلاق واقعا إذا جاز النكاح وأبطل الطلاق ثم رفع إلى قاض يرى الطلاق واقعا فإن الثاني ينفذ قضاء الأول * وإن كان الخالف قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ففسخ القاضي اليمين على امرأة تزوجها ثم تزوجها أخرى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا بد من فسخ اليمين على كل امرأة وهكذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى إذا فسخ على امرأة بخصومتها يكون فسخا على النساء كلهن وبعض المشايخ رحمهم الله تعالى أخذوا بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وبعضهم أخذوا بقول محمد رحمه الله تعالى والفتوى على قوله لأنهم يمين واحدة ولهذا وحلف أن لا يحلف بالطلاق وقال كل امرأة أتزوجها فهي طالق لا يحلف بالامرة واحدة والعق في هذا بمنزلة الطلاق * وإذا قال كل عبد أشتريه فهو حر فهذا والطلاق سواء ذكر في المشتق أنه لو قال كل عبد أشتريه فهو حر فاشترى عبدا على قول أبي يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يحتاج إلى الفسخ في كل عقد * ولو عده على امرأة واحدة أيما نابا قال مرارا أن تزوجت فلانة فهي طالق فتزوجها ففسخ القاضي يميننا واحدة لا يفسخ الكل ويحتاج كل يمين للفسخ على حدة الآن تدعى المرأة أنه حلف بطلاقها ثلاث مرات أن لا يتزوجها ثم تزوجها فقال القاضي فسخت جميع أيمانها بهذا اللفظ فان ذلك يكون فسخا لا يمين كلها * وإن حلف بطلاق نسوة وعده على كل امرأة يمين على (٤٥٣) حدة بأن قال ان تزوجت فلانة فهي طالق وإن تزوجت فلانة لا امرأة أخرى فهي طالق

وذكر الثالثة والرابعة ففسخ اليمين على امرأة بخصومتها لا يفسخ يمين غيرها * ولو قال ان تزوجت فلانة فهي طالق فتزوجها ففسخ القاضي اليمين هل يحتاج إلى تجديد النكاح ذكره شمس الأئمة الحلواني رحمه تعالى عن أستاذه القاضي الامام أبي علي النسفي رحمه الله تعالى أنه لا يحتاج لأن القاضي أبطل اليمين فلم يكن الطلاق واقعا إلى أن يعود النكاح بقضاء القاضي فان كان الزوج وطئها بعد النكاح قبل فسخ اليمين ثم فسخ القاضي اليمين كان الوطء حلالا ولا يظهر بطلان اليمين والطلاق في حق هذه يظهر في حق

فصار ثلث الرقبة وقفا للفقراء وتقسيم الغلة بين جله الورثة على فرائض الله تعالى وهذا الذي ذكرنا قول هلال والقاضي أبي بكر الخصاص والفقهاء أبي بكر الأعمش والفقهاء أبي بكر الاسكاف رحمهم الله تعالى كذا في الذخيرة * وإن وقف أرضه على قرابته فان كانت قرابته ورثة له فهذا وماله كان الوقف على الولد سواء وان لم يكونوا ورثة له جاز الوقف عليهم ويستحقون الغلة بجهة الوقفية وإن وقف على بعض ورثته دون البعض فان أجاز وأجاز وان لم يجز وأصارت الأرض وقفا للفقراء من الثلث وتكون الغلة على قول هلال ومن تابعه لا ورثة على قدر وارثتهم فان مات الوارث الموقوف عليه كانت الغلة للفقراء وان مات بعض ورثة الواقف الآن الوارث الموقوف عليه حتى قال الغلة لجميع الورثة ومن مات فنصيبه يصير ميراثا للورثة كذا في المحيط * ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي ونسلي وآخره للفقراء أو أوصى بذلك والأرض تخرج من ثلث المال فان أجاز واقسمت الغلة بين الوارث وولد الوالد على عدد رؤسهم وان لم يجز واقسمت الغلة على ولد الصلب وولد الولد على عدد رؤسهم ثم ما أصاب ولد الولد يقسم بينهم بالسوية وما أصاب ولد الصلب فهو ميراث بين جميع الورثة فان هلك بعض ولد الصلب وبعض ولد الولد وحدث بعض ولد الولد ينظر إلى عددهم يوم تحدث الغلة ثم ما أصاب ولد الصلب يقسم على جميع ورثة الواقف يوم مات الواقف على قدر ميراثهم ثم حصة الميت منهم تكون لورثته فان انقرض ولد الصلب كلهم فالغلة له لولد الولد والنسل ولا شيء لساكن الورثة كذا في الظهيرية * ولو قال المريض أرضي هذه صدقة موقوفة على من احتاج من ولدي ونسلي يعطى كل واحد ما يسع نفقته وان لم يكن في ولده ونسله فقير فالغلة كلها للفقراء فان كان ولده ونسله فقراء قسمت الغلة بينهم على عدد رؤسهم بقدر لكل واحد منهم ما يكفيه نفقته ونفقة ولده وامرأته وخادمه بالمعروف اطعمهم وادامهم وكسوة سنة ثم ما أصاب ولد الصلب يقسم بينهم وبين جميع ورثة الواقف على فرائض الله تعالى فان أخذ منه بعض ما أصابه والباقي لا يكفيه لم يكن له أن يرجع فيما أصاب ولد الولد وان كان فيهم أغنياء لا يعطى من كان غنيا من ولده ونسله شيئا ويقسم بين الفقراء منهم على عدد رؤسهم كذا في الحاوي * ولو وقف

غيرها في قول محمد رحمه الله تعالى بأن كان حلف كل امرأة أتزوجها فهي طالق * ولو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فزوج أربع بعد اليمين ثم تزوج خامسة فخاصمة الخامسة إلى القاضي ففسخ القاضي اليمين عليهم الا يظهر انفساخ اليمين فيمن كانت قبلها عند الكل لأنه لو بطل يمينه في الرابع ولا يقع الطلاق عليهم لا يصح نكاح الخامسة فيبطل الفسخ عليها وإذا بطل الفسخ على الخامسة يبطل في حق غيرها * وإذا قضى القاضي بطلان اليمين في الطلاق المضاف وغيره من المجتهدات ونفذ قضاؤه ونفذ على المقضى عليه عند الكل حتى كان على المقضى عليه اتباع رأى القاضي سواء كان رأى القاضي موافقا لرأيه أو لم يكن وهل ينفذ قضاؤه في حق المقضى له ان كان عاميا ينفذ قضاؤه وعليه اتباع رأى القاضي وان كان عالميا يرى خلاف ما يقضى له القاضي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في غير رواية الاصول أنه لا ينفذ قضاؤه حتى لا يحل له وعليه أن يتبع أشد الأمرين وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ينفذ قضاء القاضي في حقه أيضا وذكر في كتاب الاستحسان أنه ينفذ قضاء القاضي في حقه ولم يذكر فيه خلافا وان كان المقضى له عاميا جاهلا واستفتى فقهاء أعلم من القاضي فانها تقع الطلاق فهذا وماله كان المقضى له عالما وله رأى سواء لان الفتوى في حق الجاهل بمنزلة الرأى والاجتهاد وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فزوج امرأة وهو لا يرى الطلاق واقعا فخاصمتها المرأة إلى القاضي فقضى القاضي له بقاء الحل ثم تحول رأى

غيرها في قول محمد رحمه الله تعالى بأن كان حلف كل امرأة أتزوجها فهي طالق * ولو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فزوج أربع بعد اليمين ثم تزوج خامسة فخاصمة الخامسة إلى القاضي ففسخ القاضي اليمين عليهم الا يظهر انفساخ اليمين فيمن كانت قبلها عند الكل لأنه لو بطل يمينه في الرابع ولا يقع الطلاق عليهم لا يصح نكاح الخامسة فيبطل الفسخ عليها وإذا بطل الفسخ على الخامسة يبطل في حق غيرها * وإذا قضى القاضي بطلان اليمين في الطلاق المضاف وغيره من المجتهدات ونفذ قضاؤه ونفذ على المقضى عليه عند الكل حتى كان على المقضى عليه اتباع رأى القاضي سواء كان رأى القاضي موافقا لرأيه أو لم يكن وهل ينفذ قضاؤه في حق المقضى له ان كان عاميا ينفذ قضاؤه وعليه اتباع رأى القاضي وان كان عالميا يرى خلاف ما يقضى له القاضي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في غير رواية الاصول أنه لا ينفذ قضاؤه حتى لا يحل له وعليه أن يتبع أشد الأمرين وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ينفذ قضاء القاضي في حقه أيضا وذكر في كتاب الاستحسان أنه ينفذ قضاء القاضي في حقه ولم يذكر فيه خلافا وان كان المقضى له عاميا جاهلا واستفتى فقهاء أعلم من القاضي فانها تقع الطلاق فهذا وماله كان المقضى له عالما وله رأى سواء لان الفتوى في حق الجاهل بمنزلة الرأى والاجتهاد وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فزوج امرأة وهو لا يرى الطلاق واقعا فخاصمتها المرأة إلى القاضي فقضى القاضي له بقاء الحل ثم تحول رأى

الزوج وصار من يرى الطلاق واقعاً ثم تزوج امرأة أخرى فإنه عيسك المرأة الاولى ويفارق الثانية ويبنى الامر على رأيه الحادث في المرأة الثانية
أما الاولى فقد قضى القاضي عليها بطلاق البين وبقاء النكاح فقة قد قضاؤه وان كان قضاؤه موافقاً لرأيه في ذلك الزمان فلا يسطل ذلك القضاء
وهذا بناء على ما تقدم أن على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحتاج الى الفسخ في كل امرأة * وذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في العيون
رجل اشترى عبداً منهم شاهد أن عند القاضي أن هذا المشتري حلف بعق كل مملوك يشتره قبل شرائه هذا العبد فأعققه القاضي
بشهادتهم ثم اشترى عبداً آخر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يعق العبد الثاني بقضائه للاول وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يعق الثاني
حتى يشهد الشهود بشهادة مستقلة وهذا بناء على أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الشهادة على عتق العبد لا تقبل من غير دعوى العبد
* رجل قال لامرأة كل ما تزوجتك فأنت طالق ثلاثاً ثم تزوجها ورفع الامر الى القاضي فقضى بجلها ثم طلقها ثلاثاً ثم عادت اليه بعد زوج آخر هل
يحتاج الى فسخ القاضي في هذا النكاح اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه وانما اختلفوا بناء على أن للنقد بكلمة كلياتين واحدة وكما
تحل تنعقد ثانية وتنعقد الثالثة بعد الثانية أو ينعقد بهذا اللفظ أيمان في رواية الجامع ينعقد بين واحدة وكما تحل تنعقد وفي طلاق الاصل
المنعقد أيمان بهذا اللفظ فعلى رواية الطلاق يحتاج كل بين الى فسخ على حدة وعلى (٤٥٣) رواية الجامع لا يحتاج والصحيح رواية

الجامع * رجل حلف
بطلاق امرأة أن تزوجها
فتزوجها وحكراً جلاً يحكم
منه ما في الطلاق المضاف
فحكم بطلاق البين
اختلف المشايخ رحمهم الله
تعالى فيه ذكر في الجامع
الاصغر أنه لا ينفذ حكم
الحكم في حقهما وذكر في
صلح الاصل وغيره من
الروايات أن حكم الحكم
فيما بين المتحايين في
المجتهدات بمنزلة حكم
القاضي المولى حتى لا يكون
لا حدهما أن يرجع عن
حكمه وذكر الخصاص رحمه
الله تعالى أن حكم الحكم
في المجتهدات جائز لافي
الحدود والقصاص ذكر
الجواز فيما سوى الحدود

أرضه في مرض موته وأوصى بوصايا قسم ثلث ماله بين الوقف وبين سائر الوصايا فيضرب لاهل الوصايا
بوصاياهم ولاهل الوقف بقيمة هذه الارض فأصاب اهل الوصايا أخذوه وما أصاب قيمة أرض الوقف أخرج
من الارض بذلك المقدار فصارت ذلك وقفاً على من وقف عليهم ولا يكون الوقف المنفذ أولى كذا في الذخيرة
* وليس الوقف كالعتق والتدبير حيث يبدأ بهما كذا في الحاوي القدسي * ولو قال أرضي هذه تعطى غلته
بعد وفاتي لولد عبد الله ونسله يكون وصية بالغلة وكذلك إذا قال أرضي بعد وفاتي وقوفة على فلان ونسله
لا تباغ فهذا كله سواء تكون وصية بالغلة * ولو قال أرضي بعد وفاتي موقوفة على المساكين أو حبس على
المساكين فهذا وقف جائز كذا في الظهيرية * وإذا جعل أرضه صدقة موقوفة على قوم ومن بعدهم جعل
الغلة للورثة فالغلة تكون للقوم الذين جعل لهم فإذا انقرضوا كانت للورثة على قدر موارثهم فإذا ماتوا
كانت الغلة للفقراء كذا في خزائن المتن والمحيط * إذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولدي
ونسلي فمن هلك من ولدي أصابي فما كان نصيبه بالارث فهو وقف على ولدي فهو جائز وتقسيم الغلة على
عدد رؤس ولد الولد وعلى عدد رؤس ولد الصلب الاحياء ومن هلك بعد موت الواقف فما أصاب الولد من ولد
الصلب يكون وقفاً على ولد الولد ما يصيب الاحياء يقسم بينهم وبين الاموات وما أصاب الاموات يكون
لورثتهم بالارث عنهم فان أراد الواقف أن يجعل ذلك وقفاً على ولد الولد ونسله فقال وما يصيب الميت منهم
من حصه ولدي الاحياء فهو وقف على ولدي فهذا لا يجوز كذا في المحيط * وإذا وقف أرضه في مرضه
على ولده وولده ولا ماله سوى الارض فثلث الارض وقف على ولد الولد أجازت الورثة أو لم يجزوا أو أما
الثلاثان فان لم تجز الورثة فالثلث ملك الورثة فان أجازوا فالثلث بين ولد الصلب وبين ولد الولد لكان
التسوية كذا في الظهيرية * وقف أرضه في مرضه وهي تخرج من الثلث فتألف المال قبل موته وصارت
لا تخرج من الثلث أو تألف المال بعد موته قبل أن يصل الى الورثة فتألف وقف وثلاثها للورثة كذا في البحر
الرائق ناقلاً عن البرازية * ولو أوصى بأن يوقف أرضه بعد موته على فقراء المسلمين فان خرجت من الثلث

والقصاص وذكر شمس الأئمة الحاوي رحمه الله تعالى في صلح الاصل الاصح أن حكم الحكم في المجتهدات نحو الكتابات والطلاق المضاف
جائز في ظاهر المذهب عن أصحابنا رحمهم الله تعالى قال محمد رحمه الله تعالى الآن هذا مما يعلم ولا يفتي به كيلا يتجاسر الجهال الى مثل هذا
* قال المصنف رحمه الله تعالى وكان القاضي الامام الاستاذ أبو علي النسفي رحمه الله تعالى يقول هذا مما يكره ولا يفتي به * وقد روى عن
أصحابنا رحمهم الله تعالى ما هو أوسع من هذا وذلك روى عنهم أنه لو استفتي صاحب الحادثة عن هذا فقها عدلاً من أهل الفتوى فأفتاه
بطلاق البين وسعه أن يأخذه بقضاؤه عيسك المرأة وعنهم أن صاحب الحادثة لو استفتي فقها فأفتاه بطلاق البين وسعه أن عيسكها فان تزوج
أخرى بعد هذا وقد كان حلف بلفظ كل امرأة يتزوجها فاستفتي فقها آخر من الاول فأفتاه بعهدة البين ووقوع الطلاق المضاف اليها فإنه يفارق
الثانية وعيسك الاولى لان فتوى الفقيه للجاهل بمنزلة حكم القاضي المولى أو حكم الحكم وماتل عنهم بناء على أن حكم الحكم في المجتهدات
في حق المتحايين بمنزلة حكم القاضي المولى الآن الفرق بين حكم القاضي وحكم الحكم أن حكم الحكم في المجتهدات اذا رفع الى القاضي ان
كان موافقاً لرأيه أمضاه وان كان مخالفاً بطله وايس للقاضي أن يسطل حكم قاض آخر في المجتهدات وقال ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى ليس
للقاضي أن يسطل حكم الحكم وان كان مخالفاً لرأيه اذا لم يكن حكم الحكم مخالفاً للنص أو اجاع وهو بمنزلة حكم القاضي المولى ولهذا لو حكم

الحكم بحكم ثم اراد أن يرجع عن حكمه لا يصح رجوعه كما لا يصح رجوع القاضى عن حكمه فى وضع الاجتماع والصحيح ما قلنا لان الحكم استفاد الولاية بتحكيمهما ولهما ولاية على أنفسهما لا على غيرهما فكان حكم الحكم فى حق غيرهما بمنزلة الصلح ولو اطلق الخصمان على شئ وكان ذلك مخالفاً للرأى القاضى أبطله أما اذا كان حكم الحكم موافقاً للرأى القاضى انما لا يبطله لانه لو أبطله يحتاج الى الاعادة فلا يفيد * ولو حكر رجلاً ليحكم بينهما فأجاز القاضى حكمه قبل ان يحكم ثم حكم بينهما بما يخالف رأى القاضى ذكر فى الكتاب أنه لا يجوز حكمه على القاضى وكان للقاضى أن يبطله قالوا هذا اذا لم يكن القاضى مأذوناً فى الاستخلاف فان كان مأذوناً لا يكون له أن يبطل حكمه وقال بعضهم الجواب مطلق لان الاجازة امضاء مسبق فلا يظهر فيما يقضى لكن شرط صحة التحكيم أن يكون الحكم من أهل الشهادة لان القاضى لا يصلح قاضياً اذا لم يكن من أهل الشهادة فكذلك الحكم فلا يصح تحكيم العبد والمكاتب والكافر على المسلم ولا حكم الحكم لمن لا تقبل شهادته له * وان حكما امرأة في حكمتهما فيما تجوز شهادتهما جاز حكمهما وسند كرمسا نزل التحكيم فى موضعها ان شاء الله تعالى * رجل تزوج امرأة ثم جن وله والد فادعت المرأة أن زوجها قد كان حلف قبل أن يتزوجها بطلاق كل امرأة يتزوجها ثلاثاً وطلبت من القاضى أن ينصب والد زوجها خصماً لها بالطلاق (٤٥٤) قال محمد رحمه الله تعالى ان كان جنواً مطبقاً جعل والداه خصماً * قال هشام

رحمه الله تعالى قلت لمحمد رحمه الله تعالى ان رأى القاضى ان هذا القول ليس بشئ فأبطل القول وأمضى النكاح ثم صح الزوج ومن رآه أن الطلاق واقع هل يسهه المقام معها قال محمد رحمه الله تعالى نعم يسهه ذلك فقلت له ورأى به على خلاف ذلك قال لان القاضى لما قضى وسعه ذلك وعن أبى يوسف رحمه الله تعالى فى الأمالى لا يسهه المقام معها وكذلك المرأة قال وهذا حكم لا يحل حراماً ولا يجوز حلالاً وهذا بناء على ما تقدم ان رأى الزوج اذا كان هو الحرة ووقوع الطلاق لا ينفذ القضاء فى حقه * ثم شرط محمد رحمه الله تعالى لتكون الوالد

أولم تخرج ولكن أجازت الورثة فانها توقفت كلها وان لم تجز الورثة فقد اراد الثالث توقف وان خرجت كلها من ثلثه وفيها تخيل فأثرت بعد الموت قبل وقف الارض دخلت الثمرة فى الوقف وان أثرت قبل الموت فتلك الثمرة تكون ميراثاً كذا فى محيط السرخسى * ولو وقف الارض فى مرضه وقفها صح ما حدثت فيها ثمرة قبل وفاته فان الثمرة تكون وقفاً مع الارض ولو كانت فيها ثمرة يوم وقفها وهو مريض فالثمرة ميراث لورثته كذا فى المحيط * واذا قال المريض جعلت أرضى هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبداً على زيد وعلى ولده وولده وولداه أبداً ما تأسلوا ومن بعدهم على المساكين فان احتاج ولدى أو ولده لى كانت غلة هذه الارض لهم دون غيرهم وكانوا أحق بهم اما كانوا محاييج اليها فاحتاج اليها ولده لصلبه بعد وفاته فانه يرتجع الغلة اليهم وان مات بعض ورثته الواقف ثم احتاج اليها ولده لصلبه ردت الغلة اليهم وقسمت الغلة بين المحتاجين من ولده وبين من كان باقياً من الورثة ولا ينظر الى من مات منهم كذا فى الظهيرية * وان كان قال فان احتاج أحد من ولدى لصلبى أجرى على من احتاج منهم من غلة هذه الصدقة بقدر ما يسهه لنفقته بالمعروف وكان الباقي من غلة هذه الصدقة قسوماً بين أهل الوقف فهو جائز فان احتاج خمسة أنفس من ولده نظر الى ما يسهه لنفقاتهم لسنة الى ادراك الغلة المستقبلة فان بلغ ذلك مثلاً مائة دينار قسم هذه المائة الى دينار بينهم وبين سائر ورثته الواقف فاذا قسمه من ذلك أصاب المحتاجين منهم أقل مما يسهه بنفقة سنة فيرد عليهم من غلة هذا الوقف ما يصيبهم من ذلك مقدار مائة دينار كذا فى المحيط

الباب الحادى عشر فى المسجد وما يتعلق به وفيه فصلان

الفصل الاول فيما يصير به مسجد او فى أحكامه وأحكام ما فيه من بنى مسجد لم يزل ملكه عنه حتى يفرزه عن ملكه بطريقه ويأذن بالصلوة فيه أما الاقرار فلا نه لا يخصص الله تعالى الابه كذا فى الهداية * فلو جعل وسط داره مسجداً وأذن للناس فى الدخول والصلوة فيه ان شرط معه الطريق صار مسجداً

خصماً للمرأة أن يكون جنون الزوج مطبقاً واختلفت الروايات فى المطبق واتفقت الروايات الظاهرة أن الجنون اذا كان يوماً أو يومين لا يعتبر ولا يصير به مسجد او فى أحكامه وأحكام ما فيه من بنى مسجد لم يزل ملكه عنه حتى يفرزه عن ملكه بطريقه ويأذن بالصلوة فيه أما الاقرار فلا نه لا يخصص الله تعالى الابه كذا فى الهداية * فلو جعل وسط داره مسجداً وأذن للناس فى الدخول والصلوة فيه ان شرط معه الطريق صار مسجداً

يومين لا يعتبر ولا يصير به مسجد او فى أحكامه وأحكام ما فيه من بنى مسجد لم يزل ملكه عنه حتى يفرزه عن ملكه بطريقه ويأذن بالصلوة فيه أما الاقرار فلا نه لا يخصص الله تعالى الابه كذا فى الهداية * فلو جعل وسط داره مسجداً وأذن للناس فى الدخول والصلوة فيه ان شرط معه الطريق صار مسجداً

ذكر الناطقى والشيخ الامام المعروف بنحو ما رزاه رحمه الله تعالى أن الجنون المطبق فى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى مقدر بشهر وعليه الفتوى * رجل زنى بأمرأة أو بانيها فخصمته امرأته الى القاضى فرأى القاضى أن الحرام لا يحرم الحلال فقضى له بالحل اتفقوا على أن الزوج اذا كان جاهلاً يأخذ بالقضاء وان كان عالماً فقيم من رأيه الحرة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحل له المقام معها وكذلك المرأة وقال الحسن بن زياد رحمه الله تعالى فى مثل هذا اذا كان الرجل جاهلاً يأخذ بما قضى له القاضى وان كان عالماً فقيم من رأيه الحرة ولا ينظر الى قضاء القاضى قال الحسن رحمه الله تعالى وهذا كله قياس قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمه الله تعالى * اما على قول محمد رحمه الله تعالى يأخذ به قضاء القاضى على كل حال وكذلك رجل قال لامرأته أنت طالق البتة وهو من يرى البتة ثلاثاً فخصمته امرأته الى قاضى يرى البتة واحدة يملك الرجعة فنقضى بأنهما رجعية وجعلها امرأته قال محمد رحمه الله تعالى وسع للرجل امساك المرأة وان كان هو يرى خلاف ما قضى القاضى

ويقول الرجل لست أرى هذا وإنى أراه اثلاثا والرجل عن يؤخذ بقوله قال محمد رحمه الله تعالى ينبغي لهذا الفقيه أن يدع رأيه ويأخذ بما قضى له القاضي لأن هذا مما يختلف فيه الفقهاء قال وكذلك كل قضاء فيما اختلف فيه الفقهاء إذا قضى القاضي بذلك على فقيه عالم يرى خلاف ذلك من تحريم أو تحليل أو عتق أو أخذ مال أو غيره فإنه ينبغي للفقيه أن يدع رأيه نفسه ويأخذ بقضاء القاضي ويلزم نفسه ما ألزمه القاضي وأجمعوا على أن القاضي عليه يأخذ بالقضاء ولا يعمل برأى نفسه وإن ادعى رجل على غائب شيئا قال محمد رحمه الله تعالى في المفقود ليس للقاضي أن ينصب وكيلًا عن الغائب فالوراء القاضي أن يسمع البيعة على الغائب من غير خصم ووكيل وقضى على الغائب في نفاذ قضائه على الغائب روايتان ذكر شمس الأئمة السرخسي والشيخ الامام المعروف بخوارزمازيه رحمه الله تعالى أنه ينفذ قضاءه وغيرهم من المشايخ قالوا لا ينفذ وإذا خاف صاحب الدين غيبة الشهود أو موتهم وأراد اثبات الدين على الغائب قال بعضهم يوكل غيره بآثبات حقوقه على الناس ويجعل ما يريد إثباته على الغائب من طلاق أو عتق أو بيع شرطًا ولو كالة بأن قال إن كان فلان طلق امرأته أو أعتق عبده فأنت وكيل في إثبات حقوقى على الناس ثم إن هذا الوكيل يحضر رجلا ويقول إن فلانا وكفى بطلب حقوقه على الناس أجمعين إن كان فلان باع داره من فلان أو أعتق عبده أو طلق امرأته وإن فلانا للغائب قد باع داره أو أعتق عبده فصرت وكيلًا له (٤٥٥) في إثبات حقوق موكله وإن لموكله

هذا عليك ألف درهم فيقول المدعى عليه بلى إن فلانا وكفى على هذا الوجه لكنى لأعلم أن الشرط قد وجد فيقيم المدعى البيعة على الشرط فيقضى القاضي بالشرط الآن هذا فصل اختلف فيه المشايخ إن الإنسان هل ينتصب خصمًا عن الغائب في إثبات شرط حقه قال بعضهم رحمه الله تعالى ينتصب خصمًا والله تعالى ينتصب والصحیح أنه لا ينتصب إذا كان شرطًا يضر ربه الغير كالطلاق والعتاق وما أشبه ذلك فلا تصح هذه الجملة والصحیح في هذه ما ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع أن يقول رجل لصاحب الدين كفلت لك بكل مالك على فلان الغائب ثم إن صاحب الدين يحضر الكفيل إلى

في قولهم والافلا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال يصير مسجدًا وتصير الطريق من حقه من غير شرط كذا في القنية * وفي السغناقي ولو عزل بابه إلى الطريق الأعظم يصير مسجدًا كذا ذكره الامام فاضلخان كذا في التتارخانية * ومن جعل مسجدًا تحته سرداب أو فوقه بيت وجعل باب المسجد إلى الطريق وعزله فله أن يبيعه وإن مات يورث عنه ولو كان السرداب لمصالح المسجد جاز كفى مسجد بيت المقدس كذا في الهداية * إذا أراد إنسان أن يتخذ تحت المسجد حوانيت غلة لمرمة المسجد أو فوقه ليس له ذلك كذا في الذخيرة * وأما الصلاة فلأنه لا بد من التسليم عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في البحر الرائق * التسليم في المسجد أن تصلي فيه الجماعة باذنه وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية الحسن عنه يشترط أداء الصلاة فيه بالجماعة باذنه اثنان فصاعدًا كما قال محمد رحمه الله تعالى والصحیح رواية الحسن كذا في فتاوى فاضلخان * ويشترط مع ذلك أن تكون الصلاة باذان واقامة جهر الاسرار حتى لو صلى جماعة بغير اذان واقامة سرًا لا يصير مسجدًا عند هما كذا في المحيط والكفاية * ولو جعل رجل واحدًا مؤذنًا وامامًا فاذن وأقام وصلى وحده صار مسجدًا بالاتفاق كذا في الكفاية وفتح القدير * وإذا سلم المسجد إلى متولٍ يقوم بمصالحه يجوز أن لم يصل فيه وهو الصحیح كذا في الاختيار شرح الخنازر وهو الاصح كذا في محيط السرخسي * وكذا إذا سلمه إلى القاضي أو نائبه كذا في البحر الرائق * والاضافة إلى ما بعد الموت والوصية ليست بشرط لصيرورة المسكن مسجدًا صححه ولزم ما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بخلاف سائر الاوقاف على مذهبه كذا في الذخيرة * وذكر الصدر الشهيدي رحمه الله تعالى في الوقفات في باب العين من كتاب الهبة والصدقة رجل له ساحة لا بناء فيها أمر قومًا أن يصلوا فيها بجماعة فهذا على ثلاثة أوجه أحدها أمان أمرهم بالصلاة فيها أبدًا نصًا بأن قال صلوا فيها أبدًا أو أمرهم بالصلاة مطلقًا ونوى الابد في هذين الوجهين صارت الساحة مسجدًا الوما لا يورث عنه وأما أن وقت الامر باليوم والشهر أو السنة ففي هذا الوجه لا يصير الساحة مسجدًا الوما لا يورث عنه كذا في الذخيرة * وهكذا في فتاوى فاضلخان * متولى

مجلس القاضي ويقول إن على فلان الغائب ألف درهم وإن هذا الرجل كفل لي بجميع ما لي على فلان الغائب وألف درهم كانت لي عليه قبل كفالة هذا الرجل فيقر الكفيل بالكفالة وينكر المال على الغائب صح أنكاره لأن قوله كفلت لك بكل مالك على فلان لا يكون إقرارًا منه بالمال لأنه مجهول فإذا أقام المدعى البيعة أن له على الغائب ألف درهم كانت له عليه قبل كفالة هذا الرجل تقبل بيته ويقضى له بالكفالة والمال لأنه ادعى على الغائب ما هو سبب لحقه على الحاضر فينتصب الحاضر خصمًا عن الغائب فيكون القضاء عليه قضاء على الغائب حتى لو حضر الغائب وأنكر الدين لا يلتفت إلى إنكاره ولا يكون هذا قضاء على المسخر لأن المدعى فيما ادعى على الكفيل كان صادقًا في دعواه ثم يبرئ المدعى الكفيل عن الكفالة والمال ويبقى المال على الغائب * وإن كانت الكفالة عن الغائب بين يدي القاضي على هذا الوجه فأنكر المال على الغائب فأقام المدعى البيعة على المال فكذلك يقضى على الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب سواء ادعى الكفالة عن الغائب بأمره أو لم يذكر الأمر * ولو ادعى رجل على رجل أن له على الغائب ألف درهم وإن هذا الرجل كفل لي عن الغائب بالالف التي لي عليه بأمره فهذا وما تقدم سواء ويقضى على الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب * ولو ادعى رجل أن له على الغائب ألف درهم وإن هذا الرجل كفل لي عنه بالالف التي لي عليه ولم يقل بأمره وأنكر المدعى عليه ذلك فأقام المدعى البيعة على ما ادعى فإن القاضي يقضى بالالف

على الحاضر ولا يكون ذلك قضاء على الغائب بخلاف ما إذا ادعى كفالة عامة بكل ماله على الغائب فإن ثمة يقضى على الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب سواء ادعى الكفالة بأمره أو لم يذكر الأمر والفرق ما عرف في الجامع * روى ابن سماعة عن محمد بن جهم الله تعالى رجل ادعى على رجل ديناً فقضى القاضي له عليه مائة أقامها فغاب المقضى عليه أو مات وترك أموالاً في المصر فيدأ أقوام يقررون بذلك المال للمقضى عليه وخلف المقضى عليه وارثاً فإن القاضي لا يدفع شيئاً من ماله إلى المقضى له ما لم يحضر المقضى عليه أن كان غائباً أو يحضر وارثه أن كان ميتاً لا احتمال أن الغائب قد قضى دينه * رجل ادعى أن له على فلان الغائب ألف درهم وأن هذا الرجل الذي أحضره معه كفيل له عن الغائب بأمره وأنكر الكفيل الكفالة فأقام المدعى البينة على الكفيل أنه كفيل بالغائب وإن له على الغائب ألف درهم ذكرنا أنه يقبل البينة ويرجع الكفيل على الغائب فإن كان الكفيل بعد القضاء قال لم يأمر في الغائب بذلك لا يرجع على الغائب إذا أدى ويجعل ذلك بمنزلة الأبراء * ولو كان كفيل عن رجل بأمره وأدى المال ثم غاب الطالب فحضر الكفيل والمكفول عنه فأقر المكفول عنه بالكفالة وبجداد المال أو وجد الكفالة أيضاً فأقام الكفيل شهوداً على دفع المال والكفالة بأمره فإنه يقضى على الطالب بالقبض حتى لو حضر الطالب وأنكر القبض يضى عليه بالبراء بتلك البينة (٤٥٦) ويرجع الكفيل على المكفول عنه بذلك المال * ولو أن رجلين عليهما ألف

لرجل وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه ثم جحد المال فأقام المدعى البينة على أحدهما بالمال وقضى القاضي عليه بالمال والكفالة فلم يأخذ الطالب شيئاً حتى غاب ثم قدم الآخر فإن القاضي يقضى عليه بتلك البينة بخمس مائة كانت عليه * رجلان شهدا على رجل بحق من الحقوق فقال المشهود عليه هما عبدان فقالا كنا عبيد لفلان الغائب إلا أنه أعترفنا وأقاما البينة على ذلك فإن القاضي يقضى بعتقهما ويكون ذلك قضاء على مولاها ما حتى لو حضر المولى وأنكر العتق لا يلتفت إلى إنكاره * القاضي إذا كتب كتاباً إلى قاض آخر

مسجد جعل منزلاً موقفاً على المسجد مسجد أو صلى الناس فيه سنين ثم ترك الناس الصلاة فيه فاعيد من لا مستغلاً جازلاً له لم يصح جعل المتولى إياه مسجداً كذا في الوقعات الحسامية * مريض جعل داره مسجداً ومات ولم يخرج من الثلث ولم تجز الورثة صار كله ميراثاً وبطل جعله مسجداً إلا للورثة فيه حقاً فلم يكن مفزاً عن حقوق المباد فقد جعل المسجد جزءاً شائعاً فيسقط كالأرض جعل أرضه مسجداً ثم استحق شقص منها شائعاً يعود الباقي إلى ملكه بخلاف ما لو أوصى بأن يجعل ثلث داره مسجداً حيث يصح لأن هناك وجد الأفران لأن الدار تقسم ويفرز الثلث ثم يجعل مسجداً كذا في محيط السرخسي * اتخذ لصلاة الجنائز حكمة حكم المسجد حتى يجب ما يجب المسجد كذا اختاره الفقيه وفيه اختلاف المشايخ رجعهم الله تعالى وأما اتخذ لصلاة العياد فاختاره أنه مسجد في حق جواز الاقتداء وإن انفصلت الصفوف وفيما عدا ذلك فلا رفقاً بالناس كذا في الخلاصة * ولو ضاق المسجد على الناس وبجنبه أرض رجل تؤخذ أرضه بالقيمة كرها كذا في فتاوى فاضل خان * أرض وقف على مسجد والأرض يجب ذلك المسجد وأرادوا أن يزيدوا في المسجد شيئاً من الأرض جازاً لكن يرفعون الأمر إلى القاضي ليأذن لهم ومستغل الوقف كالدار والحائوت على هذا كذا في الخلاصة * في الكبرى مسجد أراد أهله أن يجعلوا الرحبة مسجداً والمسجد رحبة وأرادوا أن يحدوا له باباً وأرادوا أن يحولوا الباب عن موضعه فلهـم ذلك فإن اختاروا أنظر رأيهم أكثر أو فضل فلهـم ذلك كذا في المضمرات * ذكر في المتن عن محمد بن جهم الله تعالى في الطريق الواسع بنى فيه أهل الحلة مسجداً وذلك لا يضر بالطريق فنعهم رجل فلابأس أن يبنوا كذا في الحاوي * وفي الاجناس وفي نوادر هشام قال سألت محمد بن الحسن عن نهر قرية كثيرة الأهل لا يحصى عددهم وهو نهر قناة أو نهر واد لهم خاصة وأراد قوم أن يعبروا بهن هذا النهر ويبنوا عليه مسجداً ولا يضر ذلك بالنهر ولا يتعرض لهم أحد من أهل النهر قال محمد بن جهم الله تعالى يسعهم أن يبنوا ذلك المسجد للعامة أو الحلة كذا في المحيط * قوم بنوا مسجداً واحتاجوا إلى مكان ليسع المسجد وأخذوا من الطريق وأدخلوه في المسجد إن كان يضرب بالحجاب الطريق لا يجوز وإن كان

في فصل مجتهد فيه فإن القاضي المكتوب إليه يعمل برأيه نفسه ولا ينفذ كتاب القاضي على خلاف رأيه وينفذ سجل لا يضرهم غيره فيما كان مجتهد فيه وإن كان السجل مخالفاً لرأيه لأن كتاب القاضي بمنزلة الشهادة على الشهادة وفي الشهادة القاضي يعمل برأيه نفسه أما السجل يحكي قضاء غيره فلا يعمل فيه برأيه نفسه * رجل قدم رجلاً إلى قاض وقال إن لاني على هذا الرجل ألف درهم وأني غائب وأنت أخاف أن يتوارى هذا الرجل فجعله القاضي وكيلاً لابه وقبل بينة الابن على المال وحكم بذلك ثم رفع ذلك إلى قاض آخر فإن الثاني لا يجيز قضاء الأول لأن بينة الابن ما قامت بحق على الغائب حتى يكون ذلك قضاء على الغائب وإنما قامت لغائب وهذا بخلاف المقفود فإن القاضي يجعل ابن المقفود وكيلاً في حقوقه لأن المقفود بمنزلة الميت فكان للقاضي نوع بسوطة في ماله * رجل عليه دين رجل فطالبه صاحبه فقال المديون إن لم أقض مالك اليوم فأمر أنه طالق أو عبده حر ثم تغيب عنه الطالب فخاف الخائف أن يحنث في عينه فإزاء المطلوب إلى القاضي وقص عليه القصة فنصب القاضي للغائب وكيلاً في قبض دينه فدفع إليه المال وحكم القاضي بذلك ثم رفع ذلك إلى قاض آخر قال أبو يوسف رجع الله تعالى قضاء الأول باطل لا يجيزه الثاني وذكر الناطق رجع الله تعالى في الوقعات عن الحسن بن زياد رجع الله تعالى أن القاضي ينصب وكيلاً عن الغائب ويدفع إليه المال ولا يحنث الخالف وقال الناطق رجع الله تعالى وعليه الفتوى وعن محمد بن جهم الله تعالى ما يقارب هذه المسئلة

قال لو أن رجلا جاء الى قاض وقال ان فلان بن فلان الغائب على كذا من المال واني قد قضيته وهو الآن في بلد كذا وانأريد أن أذهب الى ذلك البلد وأخاف أن يأخذني الطالب بالمال ثم يجحد الابقاء فاسمع من شهدي ههنا وكتب لي حجة حتى لو خاصه في يكون حجة في قاض القاضى يسع بينه ويجعل عن الغائب خصما وكذلك في الطلاق اذا ادعت المرأة أن زوجها الغائب قد طلقها * رجل أعتق نصف عبده أو نصف أمته أو كانت الأمة بين اثنين فأعتقها أحدهما وهو معسر وقضى القاضى للآخر يسع نصيبه فباع ثم اختصه الى قاض آخر لا يرى ذلك ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أن القاضى الثاني يطل البيع والقضاء وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى حاكيا عن المشايخ رحمه الله تعالى أن ما ذكره الخصاص رحمه الله تعالى قول الخصاص وليس في هذا شيء عن أصحابنا ولولا قول الخصاص رحمه الله تعالى لقلنا بأنه ينفذ قضاءه الاول لانه قضى في فصل مجتهد فيه فان عند بعض العلماء رحمه الله تعالى اذا كان المعتق معسرا لا تجب السعاية على العبد فسبق نصيب الساكت رفقاً * ولو أن قاضيا قضى بجواز بيع المدبر نفذ قضاؤه ورواية واحدة حتى لو رفع ذلك الى قاض آخر يرى خلاف ذلك لا يكون للثاني أن يطل الاول وقال الحسن رحمه الله تعالى من نفسه حكم المدبر في هذا حكم أم الولد وكفى السرا إذا مات الرجل وله مدبرون حتى عتقوا ثم جاء رجل وأثبت على الميت ديناً فباعهم القاضى على ظن أنهم عبيد ثم ظهر أنهم (٤٥٧) مدبرون كان البيع باطلا وانما يطل قضاءه

القاضى في تلك المسئلة لانهم

عتقوا بموت السيد أقصى ما في الباب أنه اذا كان على الميت دين تجب السعاية عليهم لكن وجوب السعاية رد العتق لا يمنع وقوع العتق فيكون يسع القاضى بيعا للحر * ولو أن قاضيا قضى بجواز بيع أم الولد نفذ قضاؤه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله تعالى فيهما روايتان في أظهر الروايتين عنه لا ينفذ قضاؤه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قضى القاضى بجواز بيع أم الولد ينفذ في القياس أن لا رد قضاؤه كافي المدبر الا أن النقصا رحمه الله تعالى اتفقوا على انها لا تباع

لا يضربهم رجوت أن لا يكون به بأس كذا في المضمرات * وهو المختار كذا في خزنة المفتين * ان أرادوا أن يجعلوا شيئا من المسجد طريقا للمسلمين فقد قيل ليس لهم ذلك وانه صحيح كذا في المحيط * اذا جعل في المسجد عمرا فانه يجوز لتعارف أهل الامصار في الجوامع وجاز لكل واحد أن يمر فيه حتى الكافر الا الجنب والحائض والنفساء وليس لهم أن يدخلوا فيه الدواب كذا في التبيين * سلطان أذن لقوم أن يجعلوا أرضا من أرض البلدة حوانيت موقوفة على مسجد وأمرهم أن يزيدوا في مساجدهم يطران كانت البلدة فتحت عنوة فيجوز أمره اذا كان لا يضرب بالمدرة لان البلدة اذا فتحت عنوة صارت ملكا للغزاة فجاز أمر السلطان فيها وان فتحت صلبا بقيت البلدة على ملكهم فلم يجوز أمر السلطان فيها كذا في تحيط السرخسي * ولو كان مسجد في محله ضاق على أهله ولا يسعهم أن يزيدوا فيه فسألهم بعض الجيران أن يجعلوا ذلك المسجد له ليدخله في داره ويعطيهم مكانه عوضا ما هو خير له فيسع فيه أهل المحلة قال محمد رحمه الله تعالى لا يسعهم ذلك كذا في الذخيرة . في الكبرى مسجد مبنى أراد رجل أن ينقضه ويبنيه ثانيا أحكم من البناء الاول ليس له ذلك لانه لا ولاية له كذا في المضمرات * وفي النوازل الا أن يخاف أن يهدم ان لم يهدم كذا في التارخانية * وتأويله اذا لم يكن الباني من أهل تلك المحلة وأما أهل تلك المحلة فلمهم أن يهدموا ويجددوا وبناءه ويفرشوا الحصير ويعلقوا القناديل لكن من مال أنفسهم أما من مال المسجد فليس لهم ذلك الا بأمر القاضى كذا في الخلاصة * وكذا لهم أن يضعوا فيه حجاب الماء لا شرب والوضوء اذا لم يعرف للمسجد باني فان عرف فالباني أولى كذا في الوجيز * ذكر ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل بنى مسجدا ثم مات فأراد أهل المسجد أن ينقضوه ويبنوا فيه فلمهم ذلك وليس لورثة الميت منعهم وان أرادوا أن يزيدوا من الطريق لم أذن لهم كذا في محيط السرخسي * اذا جعل أرضا له مسجدا وشرط من ذلك شيئا لنفسه لا يصح بالاجماع كذا في المحيط * واتفقوا على أنه لو اتخذ مسجدا على أنه بالخيار جاز الوقف وبطل الشرط كذا في مختار الفتاوى * في وقف الخصاص اذا جعل أرضه مسجدا وبنائه وأشهد أن له ابطاله وبيعه فهو شرط باطل ويكون مسجدا كالروى

(٥٨ - فتاوى ثانی) وتر كوا الحديث فان لا أجز بيعها وان باعها القاضى وذ كرا الخصاص رحمه الله تعالى القاضى اذا قضى بجواز بيع أم الولد لا ينفذ قضاؤه وليذ كرفيه خلافا قال مشايخنا رحمه الله تعالى ذلك قول محمد رحمه الله تعالى واذا بيع المكاتب برضاه جاز بيعه في أصح الروايتين * رجل اشترى ماء بغير أرض فخاضه البائع الى القاضى فأجاز البيع ثم اختصه الى قاض آخر فأبطله الثاني ذ كرا الناطقي رحمه الله تعالى أنه يجوز ازالة الاول وابطال الثاني باطل * ولو كان الاول باطل البيع وأجاز له الثاني يجوز ابطال الاول ولا يجوز ازالة الثاني لانه مجتهد فيه روى هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز بيع الماء بغير أرض وذ كرفي شرب الاصل أنه لا يجوز في قوله جميعا * رجل تزوج امرأة بغير شهود أو بشهادة نساء ليس فيمن رجل فرفع ذلك الى قاض فأجاز ثم رفع الى قاض آخر لا يراه جاز تراوى ابن رستم أن الثاني يجيز قضاءه الاول وليس له أن يطله * رجل حلف بطلاق أو عتاق أن لا يأتى كل لحافا كل سكرافا فعتة المرأة الى القاضى وقرق بينهما ثم رفع ذلك الى قاض آخر لا يرى السك لحافا فان الثاني يعضي قضاء الاول * رجل طلق امرأته ثلاثا وهي حبلى أو حائض أو طلقها ثلاثا قبل الدخول بها فرفع ذلك الى قاض لا يرى الثلاث ولا طلاق الحامل والحائض أو يطلان ما زاد على الواحدة ثم رفع ذلك الى قاض آخر فان الثاني يطل الاول وكذا لو فرق القاضى بين الزوجين بشهادة امرأته واحدة برضاع يرد قضاؤه * القاضى

فغفرت زوجته أو ابنته من دم العمد فرفع ذلك إلى قاض فأبطل العفو وقضى بالقصاص كما هو مذهب بعض الناس أن للاحق للنساء في القصاص فلا يصح عفوها فان قضى القاضي بالقصاص وأبطل العفو كان قضاءه باطلا حتى لو قتله الوارث بعد ذلك ذكر في الزيادات أن الوارث ان كان عالما بالعفو كان عليه القصاص لانه قتل شخصا لا قصاصا عليه وان كان جاهلا كان عليه الدية * امرأة بلغت مبلغ النساء ما قتلته فتصرفت في مالها كالعتق ونحو ذلك بغير إذن زوجها فرفع الامر إلى القاضي فأبطل القاضي تصرفها كان قضاءه باطلا وان قال بعض الناس ان تصرف المرأة في مالها لا ينفذ بغير إذن الزوج لان هذا قول مهجور فلا ينفذه قضاؤه * ولو أن قاضيا قضى في العنين أن لا يؤجل ثم رفع إلى قاض آخر فان الثاني يؤجله حول لا يبطل قضاء الاول وكذلك رجل اشترى دارا وضمن رجل له الخلاص أو ضمن له البائع ذلك ثم استحققت الدار على المشتري فقضى القاضي له على الكفيل بدار مثل تلك الدار ثم رفع ذلك إلى قاض آخر يرى ذلك باطلا فان القاضي الثاني يبطل قضاء الاول وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده تفسير ضمان الخلاص تسليم مثل تلك الدار ان عجز وذلك باطل أما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى في تفسير ضمان الخلاص والعهد والدرك ضمان الثمن عند الاستحقاق وذلك جائز * القاضي اذا قضى بأفضية يختلف فيه الناس أو قضى لرجل على رجل بحق وأشهد على قضاؤه شهودا ولم يبين بأى وجه (٤٥٩) قضى ثم رفع ذلك إلى قاض آخر فقال

الثاني ائمه سدوا أنى قد أبطأت ما قضى فلان بن فلان القاضي على فلان ونقضت قضاءه بأمر تحقق عندي ابطاله أو قال ائمه سدوا أنى قد أبطأت ما قضى فلان على فلان ولم يرد على ذلك شيئا ثم رفع ذلك إلى قاض ثالث فان الثالث يأخذ بنقض الثاني ويبطال ما أبطاله الثاني وهذا لان الثاني أجمل ولم يفسر فاذا لم يعلم أى القضايا كان حقا يجعل الحق للذى في يده المدعى به لان القاضي الثاني أخرجه من يد الاول فلا تنتقض يده بالثالث * قال محمد رحمه الله تعالى والواحد والاثني في ذلك سواء * رجل أذن لعبد في نوع

بذلك كذا في الذخيرة * حشيش المسجد اذا أخرج من المسجد أيام الربيع ان لم تكن له قيمة لا بأس بطرحه خارج المسجد ولن يرفعها أن ينتفع كذا في الوقايع الحسامية * حشيش المسجد اذا كانت له قيمة فلا هل المسجد أن يبيعه وان رفعوا إلى الحاكم فهو أحب ثم يبيعه بأمره هو المختار كذا في جواهر الاخلاط * لو رفع انسان من حشيش المسجد وجعله قطعاً قطعاً (١) بالسواد قالوا عليه ضمانه لان له قيمة حتى ان الشيخ أباح قص السفكر درى أوصى في آخر عمره بنحو من درهما حشيش المسجد كذا في الوقايع الحسامية * جنازة أو نفس مسجد فسد فباعه أهل المسجد قالوا الاولى أن يكون البيع بأمر القاضي والصحيح أن يبيعهم لايصح بغير أمر القاضي كذا في فتاوى قاضيجان * ديباج الكعبة اذا صار خالفا لا يجوز أخذه لكن يبيعه السلطان ويستعين به على أمر الكعبة كذا في السراجية * ولو وقف على دهن السراج للمسجد لا يجوز وضعه جميع الليل بل بقدر حاجة المظلمين ويجوز أن يترك الليل أو نصفه اذا احتج إليه للصلاة فيه كذا في السراج الوهاج * ولا يجوز أن يترك فيه كل الليل الا في موضع جرت العادة فيه بذلك كعب بيت المقدس ومجد النبي صلى الله عليه وسلم والمسجد الحرام أو شرط الواقف تركه فيه كل الليل كما جرت العادة به في زماننا كذا في البحار الزاوية * ان أراد انسان أن يدرس الكتاب بسراج المسجد ان كان سراج المسجد موضوعا في المسجد للصلاة قيل لا بأس به وان كان موضوعا في المسجد للصلاة بأن فرغ القوم من صلاتهم وذهبوا إلى بيوتهم وبقي السراج في المسجد قالوا لا بأس بأن يدرس به إلى ثلث الليل وفيما زاد على الثلث لا يكون له حق التدريس كذا في فتاوى قاضيجان

الفصل الثاني في الوقف على المسجد وتصرف القيم وغيره في مال الوقف عليه * ولو أراد أن يقف أرضه على المسجد وعارة المسجد وما يحتاج اليه من الدهن والحصى وغير ذلك على وجه لا يرد عليه الا بطل يقول (١) قوله بالسواد كذا في نسخ وهو الموافق للاصل المنقول عنه كما رأيت في نسخي منه وفي نسخ بالسواد اه

مصححه

من التجارة فجعله القاضي مأذونا على ذلك النوع خاصة دون غيره نفذ قضاؤه لانه صادف موضوع الاجتهاد الا أنه انما ينفذ قضاؤه عند شرائط القضاء من الخصومة وغيرها بعد تصرف العبد * رجل اشترى عبدا أو جارية ونقد الثمن وقبض العبد فأصابه لم عنده فرتده القاضي على البائع بذلك ثم رفع إلى قاض آخر فان الثاني يبطل قضاء الاول وان كان عند بعض الناس أن المبيع اذا جحد عند المشتري ولا يعلم أنه كان عند البائع كان للمشتري أن يرد لان الجنون انما يكون لا قوة في الدماغ فاذا وجد عند المشتري يتبدل بذلك على أنه كان عند البائع الا أنه قول مهجور فلا ينفذ قضاء القاضي به والله أعلم بالصواب * (كتاب الشهادات) * (باب فيما لا يجوز شهادتهم) * وهم أصناف * صنف لا يكون كلامهم شهادة لعدم الاهلية وأهلية الشهادة انما تكون بالعقل الكامل والاضبط والولاية والقدرة على التمييز بين المدعى والمدعى عليه فلا تقبل شهادة الصبيان والمجانين والمعتمدين على الجنون * أما المجانين لعدم العقل وكذلك الصبيان لان الشرع جعل حد كمال العقل البلوغ عن العقل فلا يقبل النكاح بحضورهم وكذلك شهادة النساء وحدهن الا شهادة القابلة على الولادة فانها مقبولة في حق النسب دون الميراث وكذلك شهادة القابلة على الاستملاء مقبولة في حق الصلاة عليه دون غير ملكان الضرورة وكذلك في العيب الذي لا يطلع عليه الرجال ولا تقبل شهادة المملوك قنا كان أو مدبرا أو مكاتباً أو أم ولد وكذلك معتق البعض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا ينفذ

النكاح بحضورهم عندنا كما لا ينقض بشهادة الصبيان والتسوان وقال مالك رحمه الله تعالى إنه قد النكاح بحضور المرأة * ولا تقبل شهادة
 الاعى عندنا لانه لا يقدر على التمييز بين المدعى والمدعى عليه والاشارة اليهما فلا يكون كلامه شهادة ولا ينقد النكاح بحضوره * وقال مالك
 رحمه الله تعالى تقبل شهادة الاعى وقال زفر رحمه الله تعالى تجوز شهادته فيما تجوز الشهادة بالتسامع * وقال الشافعي رحمه الله تعالى ان كان
 بصيرا وقت العمل ثم عي جازت شهادته وقال ابو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا تقبل شهادته أصلا * ولا تقبل شهادة الاخرين لانه لا يقدر على
 التلقظ بلفظ اخص به الشهادة * (فصل فيمن لا تقبل شهادته لفسقه) * الفسق لا يمنع أهلية الشهادة عندنا فينقد النكاح بحضوره
 وانما يمنع أداء الشهادة لثمة الكذب ونكاهه وفي الفسق الذي يمنع الشهادة انتقوا على أن الاعلان بكبرية يمنع الشهادة وفي الصغار ان كان
 معلنا نوع فسق مستثنى بسميه الناس بذلك فاسقامطلقا لا تقبل شهادته وان لم يكن كذلك ينظر ان كان صلاحه أكثر من فسادده وصوابه
 أغلب من الخطا ويكون سليم القلب يكون عد لا تقبل شهادته لان غير المعصوم لا يخلو عن قليل ذنب فيعتبر فيه الغالب وعن أبي يوسف رحمه
 الله تعالى ان كان الفاسق وجهاذا مروءة جازت شهادته لان مثله لا يكذب * ومن اشتدت غفلته لا تقبل شهادته * ولا تقبل شهادة مدمن الخمر
 ولا مدمن السكر لانها كبيرة وانما (٤٦٠) شرط الادمان ليظهر ذلك عند الناس فان من كتم شرب الخمر في بيته لا بطل عدالته وان

كانت كبيرة وانما بطل اذا
 أظهر ذلك أو يخرج سكران
 يسخر منه الصبيان لان مثله
 لا يجتز عن الكذب * وذكر
 الخصاص رحمه الله تعالى
 ان شرب الخمر يبطل العدالة
 قال محمد رحمه الله تعالى مالم
 يظهر ذلك فهو مستورا لمحال
 ومن سكر من النسيب بطلت
 عدالته في قول الخصاص
 رحمه الله تعالى لان السكر
 حرام عند الكل وقال محمد
 رحمه الله تعالى لا بطل
 عدالته الا اذا كان اعتاد
 ذلك أو يخرج سكران
 يلعب به الصبيان * ولا
 تقبل شهادة الخنث أراد به
 اذا كان مخنثا في الافعال
 الرديئة * ولا تقبل شهادة من
 يلعب بالجمام ويظهره لان
 ذلك يشغل قلبه فتشدد

وقفت أرضي هذه وبين حدودها بحقوقها ومراقفها وقتنا * وبدا في حياتي وبعد وفاي على أن يستغل
 ويدأمن غلاته بمانيه من عمارتها وأجور القوام عليها وأدام مؤنهما بفضل من ذلك يصرف الى عمارة
 المسجد ودهنه وحصره ومافي مصلحة المسجد على أن التقيم أن يتصرف في ذلك على ما يرى واذا استغنى هذا
 المسجد يصرف الى فقراء المسلمين فجوز ذلك كذا في الظهيرية * رجل وقف أرضه على مسجد ولم يجعل
 آخره للمساكين تكلم المشايخ فيه واختار أنه يجوز في قولهم جميعا كذا في الوقاعات الحسامية * ولو كانت
 الأرض وقفا على عمارة المسجد أو على مرتبة المقابر جاز كذا في فتاوى قاضيخان * وقف عقارا على
 مسجد أو مدرسة وهما مكانا بالناس ما قبل أن ينيهاا مختلف المتأخرون والصحيح الجواز وتصرف غلته الى
 الفقراء الى أن يبنى فاذا بنيت ردت اليها الغلة كذا في فتح القدير * ذكر اصدار التمهيد رحمه الله تعالى في باب
 الواو اذا تصدق بداره على مسجد أو على طريق المسلمين تكلموا فيه واختار أنه يجوز كالوقف كذا في
 الذخيرة * رجل أعطى درهمه في عمارة المسجد أو نفقة المـ جـدا ومصالح المسجد صح لانه وان كان لا يمكن
 تصحيته تملك بالهبة للمسجد فانبات الملك للمسجد على هذا الوجه صحيح فيتم بالتبض كذا في الوقاعات
 الحسامية * ولو قال أو صبت ثلث مالى للمسجد لا يجوز الا أن يقول ينفق على المسجد كذا في خزائن المفتين
 * وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال أو صبت ثلث مالى لسراج المسجد لا يجوز حتى يقول
 يسرج بها في المسجد كذا في الذخيرة * ولو قال وهبت دارى للمسجد أو أعطيتها له صح ويكون تملكه كذا في شرط
 التسليم كالوقف قال وقت هذه المائة للمسجد يصح بطريق التملك اذا سلمه للقيم كذا في الفتاوى العتائية * لو
 قال هذه الشجرة للمسجد لا تصير للمسجد حتى تسلم الى قيم المسجد كذا في المحيط * ولو وقف ضيعة على مسجد
 على أن ما فضل من العماره فهو للفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد لا يحتاج الى العمارة للمحال هل تصرف تلك
 الغلة الى الفقراء ما خلفوا فيه واختار أنه لو اجتمع من الغلة مقدار ما لو احتاج المسجد والضيعة الى العمارة
 تمكن العمارة منها وزيادة صرفت الزيادة الى الفقراء ليكون جميعا بشرط الوقاف وصيانة الوقف كذا في

غفلته وغشى يقع بصره على عورات المسلمين * أما اذا أمسك الحمام في البيت للناس ولا يطير تجوز شهادته فان من له
 برج الحمام لا يكون فاسقا * ولا تجوز شهادة المقامر قامر بالشرط نج أو بغيره فباى شئ قاهر لم تقبل شهادته لان القمار كبيرة * وان لعب
 بالشرط نج ولم يقامر ان داوم على ذلك حتى شغله عن الصلوات أو كان يحلف باليمين الباطلة في ذلك لا تقبل شهادته * وان لعب بشئ من
 الملاهي لا يمنع ذلك عن الفرائض لا تبطل عدالته * والملاعبة بالاهل والقوم والفرس لا تبطل عدالته مالم يمنع ذلك عن الفرائض وان
 كان اللعب بالملاهي لا يمنع عن الفرائض الا أنه مستثنى بين الناس كالزمار والطناير فكذلك وان لم يكن مستثنى فالحق الجدا وضرب
 القصب لا يبطل العدالة الا اذا خش بأن كانوا رقصون عند ذلك * وذكر في الأصل لا تقبل شهادة صاحب الغناء الذي يجادى عليه ويجمعهم
 لانه معلن بالمعصية وكذلك من يجلس مجالس الفجور والشرب وان لم يشرب ولم يسكر * ولا تقبل شهادة النائح والنائحة ولا شهادة آكل الربا
 يريد بذلك ان كان مصرعا عليه معروفا به والرجل الصالح اذا تغنى بشعره غش لا تبطل عدالته لانه حكي فحش غيره * ومن تزعم مع نفسه
 لا تبطل عدالته والذي أخر النرض بعد وجوبه ان كان له وقت معين كازكاة والحج والصوم والصلوة بطلت عدالته الا أن يكون التأخير بعذر
 وان لم يكن له وقت معين كازكاة والحج ذكر الناطق رحمه الله تعالى رواية هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا تبطل عدالته بوجه أخذ

محمد بن المقاتل رحمه الله تعالى وقال بعضهم اذا اُخِر الزكاة والحج بغير عذر بطلت عدالته وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الامالى أن الحج يكون على الفور والصحيح أن تأخير الزكاة لا يبطل العدالة * وان ترك الجمعة ثلاث مرات يصير فاسقا كذا ذكر في بعض المواضع وبه أخذ شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وذكر في بعض المواضع أنه يبطل العدالة ولم يقدر وليد كذا العدد وبه أخذ شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وهذا اذا تركها مجازفة ورغبة عنها من غير عذر أما اذا تركها المرض أو لبعدها المسافة أو تأويل بأن كان يفسق الامام أو يضلله لا يبطل عدالته * وان ترك الصلاة بالجماعة ولم يستعظم ذلك كما يفعل العوام بطلت عدالته وان تركها متأولاً بأن كان يضل الامام أو يفسقه لا يبطل عدالته * ولا تقبل شهادة من كان معروفاً بالكذب والذي يتعلم شعر العرب ان كان يتعلم لأجل العربية لا يبطل عدالته وان كان فيه فحش * وشهادة الشاعر مقبولة اذا لم يقذف في شعره * ومن كان يشتم أولاده وأهل وجيرانه ذكر في بعض الروايات أنه لا تقبل شهادته وقيل ان اعتاد ذلك بطلت عدالته وان فعل ذلك احياً لم يبطل وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى اذا لم يكن قد فاقلاً لا يبطل عدالته أما القذف يبطل عدالته * ولا تقبل شهادة من يدخل الحمام بغير ازار اذا لم يعرف رجوعه عن ذلك * وذكر الكرخي رحمه الله تعالى لا تقبل شهادة من عشى في الطريق بسر أو يل ليس عليه (٤٦١) غيره ولا شهادة من يأكل في السوق بين

أيدي الناس لان ذلك لا يفعله من كان له مروءة * ولا تقبل شهادة الاثقف وهو الكبير الذي ترك الختان بغير عذر فان كان يعرف أن الختان سنة الا أنه ترك الختان لخوف على نفسه لا يبطل عدالته وتؤكل ذبيحته لان اباحة الذبيحة تعتمد الملة وانه بعة دملة التوحيد * ولا تقبل شهادة من يظهر شتم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كان تبرأ منهم لا يبطل عدالته وان شتمهم تبطل عدالته * وشهادة الخصى مقبولة اذا كان عدلاً وكذلك شهادة المعلم وشهادة أهل الأهواء جائزة الا الخطايسة مروي ذلك عن

محيط السرخسي * مسجد انهم قد اجتمع من غلته ما يحصل به البناء قال الخصاص لا تنفق الغلة في البناء لان الواقف وقفه على مرتبه لا يأمر بان يبنى هذا المسجد والفتوى على أنه يجوز البناء بثلث الغلة كذا في فتاوى قاضيان * سئل أبو بكر عن أوصى بثلث ماله لأعمال البر هل يجوز أن يسرج في المسجد قال يجوز قال ولا يجوز أن يراد على سراج المسجد سواء كان في شهر رمضان أو غيره قال ولا يزين به المسجد كذا في المحيط * مسجد بابه على مهب الريح فيصيب المطرباب المسجد فيفسد الباب ويشق على الناس الدخول في المسجد كان للقيم أن يتخذ ظلة على باب المسجد من غلة الوقف اذا لم يكن في ذلك ضرر لاهل الطريق كذا في السراجية * سئل الفقيه أبو القاسم عن قيم مسجد جعله القاضي قبيلاً على غلاته واجعل له شيئاً معلوماً يأخذ كل سنة حل له الاخذ ان كان مقدراً أجر مثله كذا في المحيط * ولو نصب القاضي خادماً للمسجد ان كان الواقف شرط ذلك في وقفه جاز وحل له الاخذ وان لم يشترط لا يجوز كذا في السراج الوهاج ناقلاً عن الواقعات * وللتولى أن يستأجر من يخدم المسجد يكسبه ونحو ذلك بأجر مثله أو زيادة يتعابن فيها فان كان أكثر فالاجارة وعليه الدفع من مال نفسه ويضم لودفع من مال الوقف وان علم الاجير أن ما أخذ من مال الوقف ليجل له كذا في فتح القدير * ومتولى المسجد اذا تعذر عليه الحساب بسبب أنه أمي فاستأجر من يكتب له ذلك بمال المسجد لا يجوز له كذا في الذخيرة * مسجد له مستغلات وأوقاف أراد المتولى أن يشتري من غلة الوقف للمسجد دهنًا أو خبزاً أو حبشاً أو أجراً أو وجه الفرس المسجد أو حصي قالوا ان وسع الواقف ذلك للقيم وقال تفعل ما ترى من مصلحة المسجد كان له أن يشتري للمسجد ماشاء وان لم يوسع ولكنه وقف لبناء المسجد وعمارة المسجد ليس للقيم أن يشتري ما ذكرنا وان لم يعرف شرط الواقف في ذلك ينظره هذا القيم الى من كان قبله فان كانوا يشترون من أوقاف المسجد الدهن والحصير والحشيش والابرو وما ذكرنا كان للقيم أن يفعل ذلك والا فلا كذا في فتاوى قاضيان * ولو وقف على عمارة بصرف الى بنائه وتطيينه دون تزيينه ولو قال على مصالحه يجوز في دهنه وبواريه أيضاً كذا في

أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وهم قوم من الرافض يصدق بعضهم بعضاً من غير دليل ويستحزون الشهادة لمن يحلف بين أيديهم بالله أنه كذا لان في شهادتهم تهمة الكذب * الفاسق اذا تاب لا تقبل شهادته مالم يعص عليه زمان يظهر أثر التوبة ثم بعضهم قد رد ذلك بـ ستة أشهر وبعضهم قد رد بسنة والصحيح أن ذلك مفروض الى رأى القاضي والمعدل ومن اتهم بالفسق تبطل عدالته والمعدل اذا قال لشاهد هو منهم بالفسق لا تثبت عدالته * المعروف بالعدالة اذا شهد بزور عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تقبل شهادته أبداً لانه لا يعرف توبته * وروى الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى عنه أنه تقبل شهادته وعليه الاعتماد * وغير العدل اذا شهد بزور ثم تاب جازت شهادته * النصراني اذا أسلم وقد كان فاسقاً فشهد في حادثة لا تقبل شهادته استحسننا حتى يتبين حاله بعد الاسلام ولو كان هذا النصراني عدلاً فاسقاً ثم شهد تقبل شهادته من غير أن يسأل عنه * الصبي اذا احتلم ثم شهد قال محمد رحمه الله تعالى لا تقبل شهادته مالم يبال عنه وهو بناء على ان عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يجوز القضاء بظاهر العدالة وعنده الفتوى * اذا شهد الرجل وهو فاسق فلم يقض القاضي بشهادته حتى تاب فان القاضي لا يقض شهادته ولا يجوز شهادة الرجل على الرجل اذا كان بينهما عداوة قالوا هذا اذا كانت العداوة بينهما بسبب شيء من الدنيا فاما اذا كانت بسبب شيء من أمر الدين فانه تقبل شهادته عليه * وان شهد رجل لامرأة بحق ثم تزوجها بطلت شهادته * ولو شهد لامرأة وهو عدل فلم يرد الخاكم شهادته

حق طلقها باننا وانقضت عتقها روى ابن شجاع رحمه الله تعالى أن القاضي ينفذ شهادته * ولو أن كافرين شهدا على كافر فعدا فلما توبحه القضاء أسلم المشهود عليه ثم أسلم الشاهدان مكانهما فإن القاضي يأمرهما بأعادة الشهادة ولا يعتلها بعد الإسلام ويكتفى بالعدالة السابقة * إذا جاء الأمر ببلدة فخرج الناس وجلسوا في الطريق ينظرون إليه قال خلف رحمه الله تعالى بطلت عدالتهم لأن يذهبوا للاعتبار فينبذ لا تبطل عدالتهم والقوى على أنهم إذا خرجوا لا تعظيم من يستحق التعظيم ولا الاعتبار بطل عدالتهم * ويتصل بهذا الفصل مسائل التزكية والتعديلات * والتزكية على نوعين تزكية السر وتزكية العلانية في تزكية العلانية يشترط أن يكون المعدل عدلا يعرف أحوال الناس وأسباب الجرح وشروط العدالة ولا تصح من المغفل * وتقبل شهادته إذا لم تستد غفلته ولا يشترط العدد في المزكى في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يشترط فيه العدد الاثنان فيما ثبتت مع الشبهات والاربع فيما لا ثبتت مع الشبهات وعلى هذا الخلاف رسول القاضي إلى المزكى والمترجم عن الشاهدان كان الشاهدان أعجميا والمترجم عن الخصم إن كان الخصم أعجميا * وأجمعوا على أن ما يشترط في الشاهد من العدالة والباوع والخرية والبصر في تزكية العلانية يشترط ذلك في المزكى فلا يصح تعديله إلا على الصبي والعبد والفاسق وأجمعوا على أنه لا يشترط (٤٦٢) لفظة الشهادة في تزكية العلانية * وصورة تزكية العلانية أن يجمع القاضي بين المعدل

والشاهد فيقول المعدل للشاهد الذي عدله هذا الذي عدلته وصورة تزكية السر أن يبعث القاضي رسولا إلى المزكى أو يكتب إليه كتابا فيه أسماء الشهود وأنسابهم وحلالهم ومحالهم وسوقهم إن كان سوقيا حتى يعرف المزكى فيسأل عن جيرانهم وأصدقائهم فإذا عرفهم فن عرفه بالعدالة يكتب تحت اسمه في كتاب القاضي إليه هو عدل جائز الشهادة ومن عرفه بالفسق لا يكتب ذلك تحت اسمه بل يسكت احترازا عن هذا السر ويقول الله أعلم إلا ادعاه غيره وخاف أنه لو لم يصرح بذلك يقضي القاضي بشهادته فينبذ يصرح بذلك ومن لم يعرفه

خزانة المفتين * ليس للقيم أن يتخذ من الوقف على عمارة المسجد مشرفا من ذلك ولو فعل يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان * وفي الفتاوى الصغرى المتولى إذا أتقى على قتاديل المسجد من وقف المسجد جاز كذا في الخلاصة * ولو كان الوقف على عمارة المسجد للقيم أن يشتري سلبا ليرتقى على السطح لكس السطح وتطينه أو يعطى من غلة المسجد أجر من يكس السطح ويطرح النجس ويخرج التراب المجتمع من المسجد قال أبو نصر للقيم أن يفعل ما في تركه خراب المسجد كذا في فتاوى قاضيخان * ويجوز أن يبنى منارة من غلة وقف المسجد إذا احتاج إليها ليكون أسمع للعباد وإن كانوا يسمعون الأذان بدون المنارة فلا كذا في خزانة المفتين * مسجد يجنبه فارقين يضر بحائط المسجد ضررا ينافر إذا أراد القيم وأهل المسجد أن يتخذ من مال المسجد حصنا يجنب حائط المسجد ليمنع الضرر عن المسجد قالوا إن كان الوقف على مصالح المسجد جاز للقيم ذلك لأن هذا من مصالح المسجد وإن كان الوقف على عمارة المسجد لا يجوز لأن هذا ليس من عمارة المسجد كذا في فتاوى قاضيخان * والأصح ما قاله الإمام ظهير الدين أن الوقف على عمارة المسجد وعلى مصالح المسجد سواء كذا في فتح القدير * متولى المسجد ليس له أن يحمل سراج المسجد إلى بيته وله أن يحمله من البيت إلى المسجد كذا في فتاوى قاضيخان * ليس للقيم المسجد أن يشتري جنازة وإن ذكر الواقف أن القيم يشتري جنازة كذا في السراجية * ولو اشترى القيم بغلة المسجد وبادفع إلى المسكين لا يجوز وعليه ضمان ما تقدم من مال الوقف كذا في فتاوى قاضيخان * القيم إذا اشترى من غلة المسجد حائطا أو دارا أن يستغل ويبيع عند الحاجة جاز أن كان له ولاية الشراء وإذا جاز له أن يبعده كذا في السراجية * قيم المسجد لا يجوز له أن يبنى حوائط في حدة المسجد أو في فناءه لأن المسجد إذا جعل حائطا أو مسكنا سقط حرمة وهذا لا يجوز والفناء مع المسجد فيكون حكمه حكم المسجد كذا في محيط السرخسي * متولى المسجد إذا اشترى بالغة التي اجتمعت عنده من الوقف منزلا ودفع المنزل إلى المؤذن ليسكن فيه أن علم المؤذن ذلك كره أن يسكن في ذلك المنزل لأن هذا المنزل من مستغلات الوقف ويكره للإمام والمؤذن أن

والشاهد فيقول المعدل للشاهد الذي عدله هذا الذي عدلته وصورة تزكية السر أن يبعث القاضي رسولا إلى المزكى أو يكتب إليه كتابا فيه أسماء الشهود وأنسابهم وحلالهم ومحالهم وسوقهم إن كان سوقيا حتى يعرف المزكى فيسأل عن جيرانهم وأصدقائهم فإذا عرفهم فن عرفه بالعدالة يكتب تحت اسمه في كتاب القاضي إليه هو عدل جائز الشهادة ومن عرفه بالفسق لا يكتب ذلك تحت اسمه بل يسكت احترازا عن هذا السر ويقول الله أعلم إلا ادعاه غيره وخاف أنه لو لم يصرح بذلك يقضي القاضي بشهادته فينبذ يصرح بذلك ومن لم يعرفه

لا بالعدالة ولا بالفسق يكتب تحت اسمه في كتاب القاضي مستور * ثم القاضي إن شاء يجمع بين تزكية العلانية ويسكن وبين تزكية السر وإن شاء اكتفى بتزكية السر في زمانه كذا في كفاية التزكية والسر * ولا يقضي القاضي بظاهر العدالة في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ويسأل عن الشهود طعن الخصم في الشهود أولم يطعن * وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إن كان المدعى به حقا ثبتت مع الشبهات كان له أن يقضي بظاهر العدالة ما لم يطعن الخصم في الشهود والقوى على قوله ما * وإذا طعن الخصم في الشهود لا يقضي بظاهر العدالة في قولهم وكذلك فيما لا ثبتت مع الشبهات كالحدود والقصاص يسأل عن الشهود في قولهم * وإن لم يطعن الخصم في الشهود بديل عدلهم فهو على وجوه ثلاثة إن قال هم عدول صدقوا فيما شهدوا وعلى أو قال هم عدول جائز شهادتهم على أو قال هم عدول ولم يزد في الوجه الأول والثاني القاضي يقضي عليه بدعى المدعى ولا يسأل عن الشهود لأنه أقرب الحق وإن قال هم عدول ولم يزد أو قال هم عدول لأنهم أخطوا في الشهادة فهو مدعى وجهين إما أن كان المدعى عليه عدلا يصلح لتزكية أو لا يصلح بأن كان مستورا أو فاسقا فإن كان عدلا يصلح لتزكية ينظر إن كان المدعى عليه لم يجمع دعوى المدعى عند الجواب بل سكت حتى شهد عليه الشهود ثم قال هم عدول قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى القاضي يقضي للمدعى بشهادتهم ولا يسأل عنهم سوا مكان

المدعي به حقا ثبتت مع الشبهات أو لا ثبتت مع الشبهات * وقال محمد رحمه الله تعالى القاضي لا يقضى قبل السؤال بل يسأل عنهم لأن عنده
وان كان قول الخصم تعدى بلا فالمدعى في الزكي شرط عنده وعندهما لا يشترط العدد * وان كان المدعى عليه عند دعوى المدعي مجرد دعوى
المدعي فلما شهد عليه الشهود قال هم عدول في بعض الروايات جعل هذا على الخلاف الذي تقدم عندهما يقضى القاضي من غير سؤال
وعند محمد رحمه الله تعالى لا يقضى ما لم يسأل من غيره * وقد كفي الجامع الصغير أن في هذا الوجه لا يصح تعديل الخصم في قول أبي يوسف
ومحمد رحمه الله تعالى ويكون تعديله بغيره لعدم وفي بعض الروايات عن محمد رحمه الله تعالى في هذا الوجه يقول القاضي للخصم ماذا تقول
أصدقوا في الشهادة أم كذبوا ان قال صدقوا فقد أقر بما ادعى المدعي وان قال كذبوا لا يقضى هذا اذا كان المدعي عليه عدلان كان فاسقا
أو مستورا لا يصح تعديله ولا يقضى القاضي ولا يصح تعديل قول الخصم هم عدول اقرارا على نفسه بالحق كما لو شهد عليه شاهد واحد فقال
المدعي عليه هو عدل لا يكون قوله ذلك اقرارا كذلك ههنا بخلاف ما اذا قال هم عدول صدقوا فان ذلك اقرارا وإذا لم يصح تعديله اذا كان
فاسقا أو مستورا يسأله القاضي أصدق الشهود أم كذبوا فان قال صدقوا كان ذلك اقرارا فيقضى القاضي باقراره وان قال كذبوا لا يقضى
وان كان المزكي اثنين فعندلهم أحدهما وجرحهم الآخر قال أبو حنيفة وأبو يوسف (٤٦٣) رحمه الله تعالى الجرح أولى لانه

اعتمد على دليل غير ظاهر
الحال فكان الجرح أولى
كما لو عدله اثنان وجرحه
اثنان كان الجرح أولى في
قولهم جميعا وقال محمد رحمه
الله تعالى اذا عدلهم واحد
وجرحهم الآخر القاضي
يتوقف ولا يقضى بشهادتهم
ولا رد بل ينتظران جرحتهم
الآخر ثبت الجرح وان لم
يجرحهم الآخر بل عدلهم
ثبتت العدالة وان جرحه
واحد وعدله اثنان ثبتت
العدالة في قولهم جميعا لان
قول الاثنين حجة مطلقة في
الاحكام بخلاف قول الواحد
وان جرحتهم اثنان وعدلهم
عشرة كان الجرح أولى لان
قول الاثنين يساوي قول
الجماعة كما في دعوى الملك

يسكن في ذلك المنزل كذا في فتاوى قاضيان * واذا أراد أن يصرف شيئا من ذلك الى امام المسجد أو الى
مؤذن المسجد فليس له ذلك الا ان كان الواقف شرط ذلك في الوقف كذا في الذخيرة * ولو شرط الواقف في
الوقف الصرف الى امام المسجد وبين قدره يصرف اليه ان كان فقيرا وان كان غنيا لا يحل وكذا الوقف على
الفقهاء المؤذنين كذا في الخلاصة * أهل المسجد لو باعوا غلة المسجد أو نفق المسجد بغير إذن القاضي
الاصح أنه لا يجوز كذا في السراجية * مسجد انكسر حائطه من ماء يجنب المسجد في الشارع وهو ماء
الشفة أو انكسرت شفته هل يصرف من غلة المسجد الى عمارة النهر ومرمته قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله
تعالى ان كان ما يصرف الى عمارة النهر ومرمته لا يزيد على عمارة القائم فيه جاز ولا هل المسجد ان يعمروا أهل
النهر من الانتفاع بالنهر ومرمته حتى يعطيهم قيمة العمارة فيصرف ذلك الى عمارة المسجد وان شاء أهل
المسجد تقدموا الى أهل النهر باصلاح النهر فان لم يصلحوا حتى انهدم حائط المسجد وانكسر ضمنوا قيمة
ما انهدم كذا في فتاوى قاضيان * وقد ذكر الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في نفقائه
عن مشايخ طبع أن المسجد اذا كانت له أوقاف ولم يكن له امتول فقام واحد من أهل المحلة في جميع الأوقاف
وأنفق على المسجد فيما يحتاج اليه من الحصى والحشيش ونحو ذلك لا ضمان عليه فيما فعل استحسانا فيما
بينه وبين الله تعالى فأما اذا أخبر الحاكم بذلك وأقر به عنده ضمنه الحاكم كذا في الذخيرة * الفاضل من
وقف المسجد هل يصرف الى الفقراء قبل لا يصرف وانه صحيح ولكن يشتري به مستغلا للمسجد كذا في
المحيط * سئل القاضي الامام شمس الاسلام محمود الأزرجندي رحمه الله تعالى عن أهل المسجد تصرفوا في
أوقاف المسجد يعني أجر والمستغل وله متول قال لا يصح تصرفهم ولكن الحاكم يرضى ما فيه مصلحة المسجد
قبل هل يفرق الحال بين أن يكون المتصرف واحدا أو اثنين قال لا بد أن يكون المتصرف من الاماثل رئيس
المحلة ومتصرفها كذا في الذخيرة * وفي الفتاوى التسفية سئل عن أهل المحلة باعوا وقف المسجد لاجل

اذا أقام أحد المدعين اثنين وأقام الآخر عشرة لا يخرج صاحب العشرة رجل ادعى على رجل - حقا وأقام على ذلك شهود الجرحهم الخصم
وأراد أن يثبت ذلك بالبينة فهو على وجهين أما أن جرح حرافة لا يدخل تحت الحكم فنحن نقول أنا أقيم البينة على أن شهود المدعي
فسقة أو زنادقة أو على اقرار الشهود أن المدعي استأجرهم على هذه الشهادة أو على اقرارهم أنهم قالوا الاشهادة عندنا للمدعي على هذا المدعي
عليه في هذه الخصومة أو على اقرارهم أنهم قالوا الاشهادة عندنا لهذا المدعي على هذا المدعي عليه ولا على غيره أو على اقرارهم أنهم قالوا ان
المدعي مبطل في هذه الدعوى أو على اقرارهم أنهم شهدوا بوزور أو على اقرارهم أنهم لم يحضروا المجلس الذي كان فيه هذا الامر لم تقبل شهادة
شهود المدعي عليه ولا يثبت الجرح عند علمائنا رحمه الله تعالى * وقد ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أنها تقبل وهو قول ابن أبي ليلى والشافعي
رحمه الله تعالى والصحيح مذهبا لوجوده منها أن شاهد الجرح يصير فاسقا بار تكاب الكبيرة ثبت ذلك بكاب الله تعالى وهو اظهار الفاحشة
من غير ضرورة فلا يثبت الجرح بشهادة القاص وان كان في اثبات هذا الجرح اثبات أمر دخل في الحكم وهو دفع الخصومة عن المدعي
عليه الآن هذه الضرورة يمكن دفعها من غير هذا الستر بان يقول شاهد الجرح ذلك للمدعي سرا أو يقول للقاضي في غير مجلس الحكم فلا
يباح اظهار الفاحشة من غير ضرورة * وان ادعى الشهود عليه جرحا دخل تحت الحكم بأن أقام البينة أن شهود المدعي زنا ووصفوا الزنا و

شربوا الخمر أو سرقوا مني شيئا قبلت شهادتهم وبطلت بينة المدعى لأن شهود الجرح وإن أظهروا الفاحشة فاعلموا أنها لا تجوز وأقاموا
الحسنة فجازت شهادتهم وكذا لو شهدوا على إقرار المدعى أن شهودا شركاء في المشهود به وكذا إذا شهدوا بالجرح أن شهودا المدعى حدثوا
في قذف لأنهم ما أظهروا الفاحشة وإنما حكموا بأظهار الفاحشة من شهود القذف * وكذا إذا شهدوا بالجرح على إقرار المدعى أن شهود
المدعى فسقة جازت شهادتهم لأنهم ما أظهروا الفاحشة فتقبل شهادتهم وكذا لو أقام المشهود عليه البينة أن المدعى وكل الشاهد في هذه
الخصوصية قبل شهادته وقد خاصم قبلت شهادتهم * وكذا لو أقام البينة على إقرار المدعى أن شهودا شهدوا وباطل أو على إقراره أن شهودا
لم يحضروا المجلس الذي كان فيه هذا الأمر ولو أقام المشهود عليه البينة أني صالحت شهودا المدعى على كذا من المال على أن لا يشهدوا
على هذه الشهادة فإن القاضي يقول له هل أعطيتهم المال إن قال نعم أعطيتهم وأقام البينة على ذلك قبلت هذه البينة لأنه أراد بهذا استدراك
المال منهم فتقبل وإن قال لم أعطهم المال لم تقبل هذه البينة لأنه أقام البينة على أظهار الفاحشة من غير أن يثبتها فحكم فلا تقبل
* الشاهد إذا كان فاسقا في السر وهو في الظاهر عدل فأراد القاضي أن يقضي بشهادته فأخبر الشاهد عن نفسه أنه ليس بعدل صح إقراره على
نفسه إلا أنه إذا كان صادقا في (٤٦٤) الشهادة لا يسمعه أن يخبر عن نفسه أنه ليس بعدل لأن فيه إبطال حق المدعى * المزكي إذا

عمارة المسجد قال (١) لا يجوز بامر القاضي وغيره كذا في الذخيرة * وفي فوائد نجم الدين النسفي رحمه الله
تعالى أهل مسجد اشتروا عقارا بغيره المسجد ثم أعادوا العمارة بخلاف المشايخ في جواز بيعهم والصحيح أنه يجوز
كذا في الغبائية * ولو أن قومًا بنوا مسجداً أو قسماً من خشبهم شيء قالوا يصرف الفضل في بناءه ولا يصرف
إلى الدهن والخصر - يرهننا إذا سلموه إلى المتولي ليعين به المسجد ولا يكون الفضل لهم يصنعون به ما شاؤوا
كذا في البحر الرائق ناقلاً عن الاسعاف * أرض وقف على مسجد صارت بحال لا تزرع فجعلها رجل
حوضاً للعلمة لا يجوز للمسلمين انتفاع بما ذلك الحوض كذا في القنية * مال موقوف على سبيل الخير وعلى
الفقراء بغير أعيانهم ومال موقوف على المسجد الجامع واجتمعت من غلاتها ثمانية آلاف دينار فمشت
حائنة الروم واحتج إلى النفقة في تلك الحادثة أما المال الموقوف على المسجد الجامع لم تكن للمسجد حاجة
للمال فللقاضي أن يصرف في ذلك لكن على وجه القرض فيكون ديناً في مال النبي وأما المال الموقوف على
الفقراء فهذا على ثلاثة أوجه أما أن يصرف إلى المحتاجين أو إلى الأغنياء من أبناء السبيل أو إلى الأغنياء
من غير أبناء السبيل في الوجه الأول والثاني جاز لا على وجه القرض وفي الوجه الثالث المسئلة على قسمين
أما أن رأى قاض من قضاة المسلمين جواز ذلك أو لم ير ففي القسم الأول جاز الصرف لا بطريق القرض وفي
القسم الثاني يصرف على وجه القرض فيصير ديناً في مال النبي كذا في الوقايع الحسامية

الباب الثاني عشر في الرباطات والمقابر والخانات والحياض والطرق والسقايات
وفي المسائل التي تعود إلى الأشجار التي في المقبرة وأراضي الوقف وغير ذلك

من بني سقاية للمسلمين أو خانا يسكنه بنو السبيل أو رباطاً أو جعل أرضه مقبرة لم يرل ملكه عن ذلك حتى يحكم

(١) قوله لا يجوز بامر القاضي وغيره تمام عبارة الذخيرة وقبل أن كان أهل المسجد اشتروا عقارا بغيره
المسجد للمسجد هل لهم بيعه لعمارة المسجد قال فيه اختلاف المشايخ وينبغي أن لا يكون في هذا الفصل
اختلاف المشايخ لأنه لا ولاية لأهل المسجد في شراء العقار للمسجد فلم يصح شراءهم أصله للمسجد وبيع
بيعهم بخلاف بخلاف مسألة المتولي اه ومنه قديم العبارة التي بعد فتاوى اه صحيحه

سأل عن الشهود وعرفهم
بالمال فأراد التعديل روى
عن محمد رحمه الله تعالى أنه
يقول هذا عندي عدل
مرضى جائز الشهادة وبه
أخذ بعض المشايخ رحمهم
الله تعالى وقال بعضهم هذا
اللفظ لا يكون تعديلاً لأن
قوله عندي لفظ موهم ولا
يكون تعديلاً ألا ترى أن
الشاهد لو قال الحق عندي
لهذا المدعى يكون ذلك
باطلاً فكذلك في التعديل
* وقال بعضهم هذا اللفظ في
التعديل لا يوجب خلافاً
ولو قال المعدل لأعلم فيه إلا
خبراً لا يكون تعديلاً وقال
بعضهم يحتاج في التعديل
إلى خمسة ألفاظ هو عدل
مرضى جائز الشهادة صالح

مقبول القول في وعلى وقال بعضهم إذا قال هو عدل جائز الشهادة يكون تعديلاً وعليه الاعتماد * المشهود عليه
إذا عدل الشهود قبل أن يشهدوا عليه فقال هم عدول فلما شهدوا عليه أنكروا مشهودا به وطلب من القاضي أن يسأل عن الشهود فإن
القاضي يسأل عنهم وقوله قبل الشهادة هم عدول لا يطل حقه في السؤال لأنه يمكنه أن يقول كل عدل قبل الشهادة إلا أنه يدل حاله * رجل
شهد عليه شاهدان بحق فعدل أحدهما فقال هو عدل إلا أنه غلط أو أوهم فإن القاضي يسأل عن الشاهد الآخر فإن عدل الشاهد الثاني
قضى القاضي بشهادتهما لأن قوله غلط أو أوهم ليس بجرح فإذا عدل الشاهد الثاني ثبت عدلتهما فجاز القضاء بشهادتهما * وإن شهد
شاهدان على رجل بحق فقال المشهود عليه بعد الشهادة الذي شهد به فلان على حق أو قال الذي شهد به فلان على حق أو قال الذي شهد به فلان على حق
يقضى عليه ولا يسأل عن الشاهد الآخر لأن المشهود عليه أقرب للحق على نفسه في قضائه بإقراره * وإن قال قبل أن يشهدوا عليه الذي
يشهد به فلان على حق أو قال الذي شهد به فلان هذا على هو الحق فلما شهدا عليه قال للقاضي سل عنهما فإن القاضي يسأل عن الشاهدين
فإن عدل أحدهما قضى بشهادتهما وإن لم يعدل لا يقضى لأن قوله الذي شهد به فلان على ليس بإقرار في الحال وإنما يصير إقراراً بعد الشهادة فيكون هذا
مغزلة تعليق الإقرار بالشروط والإقرار لا يحمل التعليق فإذا لم يصير إقراراً لم يوجد التعديل فإذا طلب من القاضي أن يسأل عنهم سأل ولا يقضى

قبل السؤال * اذا شهد الشهود رجل بحق فقال المزدكي عن الشهود فخرجوا ثم الجرح فقال المذموم أنا أتى عن بعد لهم من أهل الثقة قوما صالحين للسئلة عن الشهود فان القاضي يسمع ذلك ويسأل عنهم فان عتلوهم سأل القاضي الطاعنين بما يطعنون لاحتمال أنهم طعنوا بما لا يكون جرحا عند القاضي فان ينو ما يكون طعنا كان الجرح أولى وان طعنوا بما لا يصلح طعنا عند القاضي فان القاضي لا يلتفت اليهم ويقضي بشهادة شهود المذموم وكذا لو عدل المزدكي الشهود فطعن المشهود عليه وقال للقاضي مثل عنهم فلا نوافلا نواسمي قوما يصلحون للسئلة عن الشهود فان القاضي يسأل عنهم فان جرحوا وبينوا جرحا صالحا كان الجرح أولى * وذكر ابن سماعه رحمه الله تعالى في النوادر ان القاضي لا يلتفت اليه * شاهدان شهد الرجل والقاضي يعرف أحدهما بالعدل ولا يعرف الثاني فزكاه الشاهد الذي عرفه القاضي بالعدالة قال نصير رحمه الله تعالى لا يقبل القاضي تعديله ولا بن سلة رحمه الله تعالى فيه قولان * وعن أبي بكر البخاري رحمه الله تعالى في ثلاثة شهدوا والقاضي يعرف اثنين منهم بالعدالة ولا يعرف الثالث فعلا الثالث فان القاضي يقبل تعديلهما لو شهد هذا الثالث شهادة أخرى ولا يقبل تعديلهما في الشهادة الأولى وهو كما قال نصير رحمه الله تعالى * رجل غر بشهد عند القاضي فان القاضي يقول لمن معارفك فان سمعهم وهم يصلحون للسئلة سأل عنهم في السر فان عدلوا سأل عنهم في العلانية فان عدلوا قبل تعديلهم اذا كان القاضي يريد أن يجمع بين تركية السر والعلانية فقد ذكرنا أن القضاة في زماننا تركية العلانية * اذا كان المعتدل لا يعرف الشاهد فعلة شاهدان عدلان عنده وسعه أن يعدله لان المعتدل في هذا بمنزلة القاضي والقاضي يقبل قول الاثنين فكذلك المعتدل * شاهدان شهدا بحق فقال المشهود عليه هما عبدان وقال الشهود نحن أحرار لم نكذب قط فان كان القاضي عرف الشهود بالجرح لا يلتفت الى الطعن وان كان لا يعرفهم لا يقضي بشهادتهم حتى يقيم الشهود البيينة أنهم أحرار أو يقيم المذموم بينة أنهم أحرار * ولو أنهم لم يقيموا بينة أنهم (٤٦٥) أحرار ولكن قال للقاضي سل عنهما فان القاضي لا يقبل ذلك منهما

به الحاكم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية * أو الاضافة الى ما بعد الموت ليكون وصية فيلزم بعد الموت وله أن يرجع عنه قبل موته على ما هو في الوقف على الفقراء كذا في فتح القدير * وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يزول ملكه بالقول كما هو أصله وعند محمد رحمه الله تعالى اذا استحق الناس من السقاية وسكنوا الخان والرباط ودفنوا في المقبرة زال الملك ويكتفي بالواحدة من فعل الجنس كله وعلى هذا البئر والحوض ولوسم الى المتولى صح التسليم في هذه الوجوه كذا في الهداية * ذكر في المبسوط أن الفتوى على قولهم ما في هذه المسائل وعليه اجماع الامة كذا في المضمرات * ولا بأس بأن يشرب من البئر والحوض ويسقي دابته وبغيره ويتوضأ منه كذا في الظهيرية * واذا جعل السقاية للشرب فأراد أن يتوضأ منها اختلف المشايخ فيه واذا وقف للوضوء لا يجوز الشرب منه وكل ما عدل للشرب حتى الحياض لا يجوز منها التوضؤ كذا في خزائن المفتين * وكذلك اذا جعل دار مسكنا للساكنين ودفعها الى وال يقوم بذلك فليس له أن يرجع فيها وكذلك الرجل تكون له الدار بمكة فجعلها مسكنا للحاج والمعتبرين ودفعها الى وال يقوم عليها

(٥٩ - فتاوى ثانی) منه الايئة بخلاف الاول لان الحريم من شرائط أهلية الشهادة قال النبي صلى الله عليه وسلم الناس أحرار الا في أربعة وذکر في جملتهم بالشهادة فقام تثبت الحرية بالحجة لا تثبت الاهلية * اذا طعن المشهود عليه في الشهود فسأل القاضي عن الشهود فخرجوا لا ينبغي للقاضي أن يقول للمذموم جرح شهودك وانما يقول له زدني شهودك أو يقول له لم تحمد شهودك * رجل نزل بين ظهراني قوم لا يعرفونه قبل ذلك فأقام بين أظهرهم ولا يظهر لهم منه الاصلاح والاستقامة كان أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول أولا اذا مضت ستة أشهر وسعهم أن يعدلوه ثم قال لا يسعهم أن يعدلوه حتى يقيم سنة وقال محمد رحمه الله تعالى لا أوقت فيه وقتا وهو على ما يقع في قلوبهم وعليه الفتوى فان من أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى في مثل هذا ترك التوقيت والتفويض الى رأي المستبلي به * شاهد شهد فعلا ثم شهد عند هذا القاضي في حادثة أخرى قال ان كان العهد قريبا لا يشتغل بالتعديل وتكلموا في القريب قال بعضهم مقدر بستة أشهر فلدون ستة أشهر قريبا وقال بعضهم مادون السنة قريبا والصحيح أنه يفوز ذلك الى رأي القاضي وتصح تركية السر من الوالد والولد والعبد والمرأة والفاسق والمحدود في القذف والاعمى والصبي في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى من لا تقبل شهادته لا تصح منه تركية السر كما لا تصح تركية العلانية ولا من الفاسق والمحدود في القذف والعبد والاعمى والصبي * فصل فيمن لا تقبل شهادته للثمة وهي أنواع منها تهمة الولادة والنسب * قال في الاصل لا تقبل شهادة الانسان لمن ينسب اليه الشاهد بالولد والابن فبالا شاهد لقوله صلى الله عليه وسلم لا تجوز شهادة الوالد للولد ولا شهادة الولد للوالد ولا شهادة المرأة لزوجها ولا شهادة الزوج لامرأته ولا شهادة العبد لسيد ولا السيد لهبده ولا الشريك لشريكه ولا الاجير لرب استأجره * وفي الاصل ولا جود له وان علوا من قبل الاباء والامهات والاولاد وله وان سفل * امرأة ولدت ولدا وادعت أنه من زوجها هذا زوجها ذلك فشهد على الزوج أبوه وأبنته أن الزوج أقر أنه ولده من هذه المرأة قال في الاصل جازت شهادتهما عليه ولو شهد أب المرأة وجدها على اقرار الزوج بذلك لا تقبل شهادتهما لانهم ما يشهدان لولدهما * ولو ادعى الزوج ذلك

والمرأة فتجدها عليها أوها أنها ولدت وأنها أقرت بذلك اختلفت فيه الروايات قال في الاصل لا تقبل شهادتهما في رواية هشام رحمه الله تعالى وتقبل في رواية أبي سليمان رحمه الله تعالى * وإذا شهد الرجل لابن ابنه على أبيه جازت شهادته * إنما ملاءنة في بطن واحد شهد الذي نفاها لا تقبل شهادتهما وكذا شهادة أولادهما ولو تزوج أحدهما بنتا الذي نفاها لم يجز ولا يجوز دفع الزكاة اليه ولا يتوارثان * وروى هشام عن محمد بن رحمه الله تعالى أنه يجوز شهادة ولد الملا عن لزوج أمه الذي نفاها فعلى هذه الرواية تجوز شهادة ولد الزنا للزاني بطريق الأولى * شهادة الاخ لاخيه ولاولاده جائزة وكذلك الاعمام وأولادهم والعلمات والخالات والاخوان * وتجوز شهادة الرجل لامرأته وأبيها ولزوج ابنته وامرأته ابنته * ومن التهمة المانعة أن يجز الشاهد بشهادته الى نفسه مغنما أو يدفع عن نفسه مغرما * رجل معه شاة ممر عليه رجل فقال له الذي في يديه اذبحها فدبحها ثم جاء رجل وادى أن صاحب اليد اغتصب الشاة منه وأقام على ذلك شاهدين أحدهما الذابح قال في الاصل لا تقبل شهادة الذابح لانه أقر على نفسه بالضمان للشهود له * وقال عيسى بن أبيان رحمه الله تعالى ينبغي أن تجوز هذه الشهادة * رجل باع عبدا وسلمه الى المشتري ثم ادعى العبد أن المشتري أعتقه وأنكر المشتري فشهد البائع بذلك لم تقبل شهادته لانه يريد بهذا أن يطل حق الرذلو وجد المشتري به عيبا وذكر في شفعة الاصل اذا شهد البائع أو أولاده أن الشفع قد طلب الشفعة من المشتري والمشتري ينكر والدار في يدى المشتري لا تقبل شهادتهم لان البائع يريد بهذا تحويل العهدة عن نفسه * وروى ابن سماعة رحمه الله تعالى لو شهد ابنا البائع أن الشفع سلم الشفعة جاز ولو شهد البائع بذلك لم يجز ولو شهد ابنا البائع أن المشتري سلم الشفعة للشفع لم يجز * رجلان عندهما ودبعة فشهدا على من أودعهما بذلك المال للذي جازت شهادتهما ولو شهدا على اقرار المدعى لمن أودعهما والمال قائم أو مستهلك لم تقبل شهادتهما لانهما غاصبان في حق المدعى فهما يريدان بشهادتهما إخراج أنفسهما (٤٦٦) عن عهدة الضمان * ولو شهد بذلك بعد ردهما المال على من أودعهما جازت شهادتهما

وفي ودبعة الاملاء والعارية
اذا شهدا على الذي أودعه أو
أعاده أنه للذي لا تجوز
شهادتهما قبل الرد وتجاوز
بعده * اذا شهد الوصي بدين
للبيت والورثة صفارا وبعضهم
صفارا لا تقبل شهادته لانه
يثبت بشهادته حق نفسه
* ولو كانت الورثة كبارا
جازت شهادته * ولو شهد
بدين على الميت جازت شهادته

على كل حال * رجلان في يد همارهن لرجلين فجاء رجل وادعى الرهن فشهد له المرتهان جازت شهادتهما لانهما
يشهدان على أنفسهما بإبطال اليد ولو شهد الراهنان لغيرهما بالرهن والمرتهن ينكر لا تقبل شهادة الراهنين لانهما يطلان عليه يدا بنبأها
بالرهن الآن الراهنين يضمنان قيمة الرهن للذي ولو كان الرهن جارية لرجلين فهلكت عند المرتهين وقيمتها مثل الدين أو أقل أو أكثر فشهد بها
المرتهان للذي لا تقبل شهادتهما على الراهنين ويضمنان قيمة الرهن للذي لانهما أقرأ على أنفسهما أنهما كانا غاصبين * رجلان غصبا
عبدا من رجل فجاء رجل وادعاه فشهد له الغاصبان ان شهدا بعد الرد على المصوب منه جازت شهادتهما وان شهدا قبل الرد والعبد قائم أو
هالك في يده وقضى القاضي عليهم بالقيمة للمصوب منه أو لم يقض وتراضيا على القيمة ودفعوا القيمة الى المصوب منه أو لم يدفعوا لم تقبل شهادتهما
أما قبل الدفع فلا نعم ما يحولان ما عليهم من الضمان الى غير المصوب منه وأما بعد الدفع لا تقبل لانهما أبطلتا ملكا ابتداء للمصوب منه في
القيمة المأخوذة فلا تقبل شهادتهما وكذلك المستقرض ان اذا شهد الغير المقرض أن ما أقرضهما فلان كان للذي لا تقبل شهادتهما ما شهد بذلك
قبل أداء القرض أو بعده * رجلان اشتريا جارية شراء فاسدا وقبضاها فادعاهما رجل وشهد له المشتريان ان شهدا بعد ما نقضا البيع الفاسد وردت
الجارية على البائع جازت شهادتهما ولو شهدا قبل ذلك والجارية فائقة في أيديهما وهلك في أيديهما لا تقبل شهادتهما لان المبيع - بما فاسدا
مضمون بالقيمة بمنزلة الغصب * ولو كان القاضي نقض البيع الفاسد أو نقض المشتريان بمحضرة البائع ولم يدفع الجارية الى البائع حتى شهدا
أنها لرجل يدعيها لا تقبل شهادتهما لانهما مضمونة عليه فلا تقبل شهادتهما في تحويل الضمان * رجل اشترى من رجل جارية وتقايبضا
ثم تقايلا البيع أو رد الجارية بعيب بغير قضاء ولم يدفع الجارية الى البائع فادعاهما رجل وأقام شاهدين أحدهما المشتري لا تقبل شهادة
المشتري لان الإقالة والرد بالعيب بمنزلة بيع جديد في حق الثالث فيصير كأن المشتري باعها من البائع ثم شهد بها للذي فلا تقبل
شهادته ولو كان الرد بالعيب قضاء القاضي أو قبل القبض بغير قضاء أو بخيار رؤية أو بشرط جازت شهادته سواء شهد بعد ما ردها على البائع

بهذه الأسباب أو قبله لأن الرتبة هذه الأسباب فسخ من كل وجه فكانت الجارية بعد الفسخ في يده محبوسة بالتمن بمنزلة الرهن وشهادة المرتضى جائرة * رجل اشترى جارية بعد وقتان ثم وجد بالجارية عيبا فرتها بقضاء وجس الجارية بالعبد ثم جاور رجل وادعى الجارية بحضرة بآئعها فشهد المشتري مع رجل آخر أنها المذمومة لا تقبل شهادة المشتري وأن شهد بعد ما دفعها إلى بآئعها جازت شهادته لأن الجارية بعد الرتبة العيب مادامت في يده تكون بمنزلة المغصوبة لأنها مضمونة بقيمتها حتى لو هلكت الجارية لا يسلط الرد وكان عليه قيمتها والغاصب إذا شهد بالمغصوب لغیر المغصوب منه والمغصوب في يده لا تقبل شهادته وأن شهد بعد رد المغصوب على المغصوب منه جازت شهادته * ولو كان العبد هلك في يد بائع الجارية ثم انشترى الجارية وجد بها عيبا فرتها بعد القبض بقضاء قاض صرحه ويرجع على بآئعها بقيمة العبد فان جاور رجل وادعى الجارية في هذه الحالة فشهد المشتري مع آخر أنها المذمومة لا تقبل شهادته لأن ما بعد هلاك العبد تكون مضمونة بقيمة العبد لأن ما هلك لا يمتنع الرد فكانت بمنزلة المهرونة وشهادة المرتضى لغیر الراهن جائزة * رجل مات وله على رجلين ألف درهم فشهد الغريمان لرجل أنه ابن الميت لا وارث له سواء وشهد آخران سواهما لرجل آخر أنه أخ الميت وارث له لا وارث له سواء فأنه يقضى بشهادة الغريمين لأن الأخ لا يرث مع الابن فان كان شهود الأخ شهدوا أولا وقضى القاضي للأخ ثم شهد الغريمان لرجل آخر أنه ابن الميت لا تقبل شهادة الغريمين لأنهما يدفعا عن أنفسهما مطالبة الأخ بهذه الشهادة وكذا الوقضيان الميث بأمر القاضي أو بغير أمره ثم شهد الابن لا تقبل شهادتهما لأن الدينون تقضى بأمانها وكما بمنزلة البائع إذا شهد بغيره بمبايع لا تقبل شهادته وكذا المشتري ولو كان مكان الدين عبد غصب في أيديهم من الميت فلم يدفعوا العبد إلى الأخ حتى شهدا به لابن لا تقبل شهادتهما وان دفعاهما إلى الأخ بقضاء ثم شهد الابن جازت شهادتهما كافي الغصب ولو كان العبد ودفعه في أيديهم ما لميث جازت شهادتهما لابن دفعوا العبد إلى الأخ أو لم يدفعاهما (٤٦٧) إلى الأول عين حقه فلم يكن دفعهما معا

* مستأجر الدار إذا شهد مع رجل آخر أن الدار للسدي آخره أو شهد للمدعي أن الدار للمدعي ذكر الناطق رحمه الله تعالى أنه تجوز شهادته في الوجهين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن كانت شهادته في الوجه الأول لتصحيح الإجارة وفي الوجه الثاني لاثبات حق النسخ لنفسه ومع ذلك قال

حيثما كان يركب عليه مجاهد يركبه وينفق عليه وإن لم يركبه أحد يؤجره ويتفق عليه من أجرته كذا في الذخيرة * وفي المنتقى فان لم يوجد من يستأجره يبيعه الامام ويوقف عنه حتى إذا احتج إلى ظهره يشترى بخمسة فرسا ويغزى عليه كذا في المحيط * قال الخصاص في وقفه إذا جعل داره سكنى للحاج فليس للمجاورين أن يسكنوها وإذا مضى يوم الموسم يؤجرها ويتفق غلها في مرتها وما فضل عن ذلك فرق على المساكين كذا في الظهيرية * في فتاوى أبي الميث رحمه الله تعالى رجل بنى رباطا للمسلمين على أن يكون في يده مادام حيا فليس لاحد أن يخبر به ما لم يظهر منه أمر يستوجب الإخراج من يده كشرب الخمر فيه أو ما أشبه ذلك من الفسق الذي ليس فيه رضا لله تعالى كذا في الذخيرة * أرض لاهل قرية جعلوها مقبرة وأقبروا فيها ثم ان واحد من أهل القرية بنى فيها بناء (١) لوضع اللابن وآلات القبر وأجلس فيها من يحفظ المتاع بغير رضا أهل القرية أو رضا بعضهم بذلك قالوا ان كان في المقبرة سعة بحيث لا يحتاج إلى ذلك المكان فلا (١) قوله لوضع اللابن كذا في جميع نسخ الهندية وصوابه أو وضع كما رأيت في الأصل المنقول عنه اجماعا

تجوز شهادته سواء كانت الإجارة رخيصة أو غالية وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تجوز شهادته في الوجه الثاني لاثبات حق الفسخ لما فيه من إسقاط الإجارة عن نفسه * ولو كان الشاهد ساكن في الدار بغير أجر جازت شهادته في الوجهين * وتجوز شهادة رب الدين للمدين بعباهو من جنس دينه كذا ذكر في الوكالة والجامع * ولو شهد للمدين بعد موته بجماله لم تقبل شهادته لأن الدين لا يتعلق بجماله في حياته ويتعلق بعد وفاته * رجل باع عبدا وسلمه إلى المشتري ثم ادعى رجل أنه اشتراه من المشتري وأنكر المشتري فشهد البائع للمدعي لا تقبل شهادته لأن فيه تبعية العبد عنه عن نفسه * إذا شهد الإجير لاستاذته بشي اختلقت الروايات فيه ذكر في كتاب الكفالة أنه لا تجوز وذكر في الديات أجبر القاتل إذا شهد على ولي القاتل بالعفو جازت شهادته وذكر الخصاص رحمه الله تعالى ان شهادة الإجير لاستاذته مردودة وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة قالوا ان كان الإجير مشركا تجوز شهادته في الروايات كلها * وما ذكر في الديات محمول على هذا الوجه وان كان أجيرا وحده مشاهدا أو مسانها أو مياومة لا تقبل شهادته لاستاذته لا في تجارة ولا في شيء آخر * وما ذكر في الكفالة محمول على هذا كذا ذكر الناطق رحمه الله تعالى والصدرا الامام الاجل الشهيد رحمه الله تعالى ووجهه ظاهر لان أجيرا لو احتج بالاجر حتى الزمان فانا كان يستوجب الاجر لزمان أداء الشهادة كان متهما فبما شهد ما لا يجير المشتري لا يستوجب الاجر الا بالعمل الذي عقدت عليه الإجارة فاذا لم يستوجب بشهادته أجره اتقت التهمة عن شهادته ولهذا جازت شهادة القاطلة على الولادة عند شرطها وهو العدالة * رجل مات وأوصى فقرا جيرانه بشي وأنكر الورثة وصيته فشهد على الوصية رجلان من جيرانه إماما ولا يحتاجون قال محمد رحمه الله تعالى لا تقبل شهادتهما لأنهما شهدا الاولادهما فيما يخص اولادهما فطلعت شهادتهما في ذلك وإذا بطلت في حق الاولاد بطلت أصلا لأن الشهادة واحدة كالمشهد اعلى رجل أنه قذف أمهما وفلان لا تقبل شهادتهما وذكر محمد رحمه الله تعالى في وقف الأصل إذا وقف على فقرا جيرانه وشهد بذلك فقيران من جيرانه جازت شهادتهما قال الفقيه أبو الميث رحمه الله تعالى ما ذكر في الوقف قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أما على قياس قول محمد رحمه الله تعالى ينبغي

أن لا تقبل في الوقف أيضا لأن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز أن تبطل الشهادة في البعض وتبقى في البعض وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا تقبل أصلا ويحتمل أن ما ذكر في الوقف محمول على ما إذا كان جبرانه كثيرا لا يحصون وما ذكر في الوصية محمول على ما إذا كانوا قليلا يحصون فان محمد رحمه الله تعالى ذكر في الزيادات لو أنسرت بوجهة إلى دار الاسلام بأسارى فقالت الأسارى نحن من أهل الاسلام وأهل الذمة أخذناه ولا في دار الاسلام وقالت السرية هم من أهل الحرب أخذناهم في دار الحرب كان القول قول الأسارى لأن ثبوت البينة عليهم لم يعرف إلا في دار الاسلام ودار الاسلام دار عصمة فكل من كان فيها يكون معصوما ظاهرا فان أقامت السرية بينة على دعواهم ان كانت الشهود من التجار جازت شهادتهم وان كانوا من السرية لا تقبل ولو كانت المسئلة على هذا الوجه في الجند فشهد بعض الجند بذلك جازت شهادتهم لان السرية قوم يحصون فكانت شهادة البعض شهادة على حق نفسه وأما الجيش جحج عظيم فلا يعتبر حقهم مانع من الشهادة ولو أوصى بشئ من ماله المسجد حيه وأنكر ورثته ذلك فشهد بذلك بعض أهل المسجد جازت شهادته * وكذا إذا شهدوا على وقف لمسجد الجامع أو على أبناء السبيل وهم أبناء السبيل جازت شهادتهم * واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في شهادة بعض أهل المسجد قال بعضهم منهم الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انه لا تقبل شهادة أهل المسجد وقال الشيخ الامام الزاهد أبو بكر محمد بن حامد رحمه الله تعالى انه يجوز هذه الشهادات وأخرج الرواية من سبيل الوقف * وأما أصحاب المدرسة إذا شهدوا بالوقف على المدرسة قال بعضهم ان كان الشاهد يطلب لنفسه حقا من ذلك لا تقبل شهادته وان كان لا يطلب تقبل وقاسوا على مسئلة الشفعة * داريعت ولها شفعاء فانكر البائع البيع فشهد بذلك بعض الشفعاء ان كان لا يطلب الشفعة وقال أبطلت شفعتي جازت شهادته وان كان يطلب الشفعة لا تقبل شهادته قال مولانا رضى الله عنه وعندى هذا يخالف الشفعة لان حق (٤٦٨) الشفعة مما يحتمل الإبطال فإذا قال أبطلت شفعتي بطلت شفعتي وأما الوقف على المدرسة

من كان فقيرا من أصحاب المدرسة يكون مستحقا للوقف استحقاقا لا يطل بإبطاله فانه لو قال أبطلت حتى كان له أن يطلب ويأخذ به - كذلك فكان شهادا لنفسه فيجب أن لا تقبل شهادته * روى عن بعض المشايخ إذا شهد اشنان من أهل سكة على وقف تلك السكة ان كان الشاهد يطلب

باسم به وبعد ما بنى لواحتاجوا الى ذلك المكان رفع البناء حتى يقبر فيه كذا في فتاوى قاضيان * رجل أوصى بأن يخرج ثلث ماله ويعطى ربع الثلث لفلان وثلاثة أرباعه لأقربائه وللفقراء ثم قال لا تركوا حظ الرباطيين وهم فقراء الساكنين في رباط بعينه فهذا على وجهين اما ان كانت القرابة يحصون أو لا يحصون ففي الوجه الاول جعل عدد كل واحد منهم جزأ والفقراء جزأ والرباطيين جزأ حتى لو كانت القرابة عشرة نفر جعل ثلاثة أرباع الثلث على اثني عشر سهما عشرة للقرابة وواحد للفقراء وواحد للرباطيين وفي الوجه الثاني جعل ثلاثة أرباع الثلث على ثلاثة لكل فريق سهم كذا في الوقاعات الحسامية * وإذا اشترى الرجل موصفا وجعله طريقا للمسلمين وأشهد عليه فانه يصح ويشترط لتسامه مورا أحد من المسلمين على قول من يشترط التسليم في الاوقاف كذا في الظهيرية * قال هلال رحمه الله تعالى وكذلك القنطرة يتخذها الرجل للمسلمين ويتطرقون فيها ولا يكون بناؤها مبرا بالورثة وقد صار وقفها فخص بها القنطرة بإبطال الميراث فيها كذا في الذخيرة * وحكى عن الحاكم المعروف بعهر ربه أنه قال وجدت في النوادر عن أبي حنيفة

لنفسه حقا لا تقبل شهادته وان كان لا يطلب تقبل شهادته وقال مولانا رضى الله عنه وعندى في وضع هذه المسئلة والجواب رحمه نظر لان الوقف على السكة يكون لاصلاح طرقها وما أشبه ذلك * ولو وقف لبناء القنطرة أو لاصلاح الطرق أو لحفر القبور أو لاختصاصات أو لانتفاعات للمسلمين أو لغيرهم الا كفان لهم ذكر الناطق رحمه الله تعالى أنه لا يجوز فكان في المسئلة نظر * رجل تزوج امرأة ثم شهد مع رجل آخر أن المرأة أقرت أنها أمة لفلان لرجل يدعيها لا تقبل شهادة الزوج الا أن يكون الزوج أعطاها مهرها والمذعي يقول كنت أذنت لها في النكاح وقبض المهر * رجل شهد على قضاء أبيه لرجل قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تجوز شهادة الرجل على قضاء أبيه وتجوز شهادته على شهادة أبيه وقال الحسن بن زياد رحمه الله تعالى إذا شهد ابننا القاضي لرجل أن أباهما قضى لهذا على هذا لم يقبل شهادتهما أبو حنيفة رحمه الله تعالى على قضاء أبيهما قال وفيها قول آخر انه يجوز قال ربه نأخذ * رجلان شهدا على رجل أنه قال ان كنت أبا كافعبدي حر وانه قد كلم أباهما قال ان كان الاب غائبا وحاضر مقربا يشهدان فشهادتهما باطلة وان كان الاب منكرا للكلام جازت شهادتهما وكذلك لو كان البين على الضرب * رجل ادعى على رجل حقا فشهد للذعي ابننا القاضي قال محمد رحمه الله تعالى القاضي يقبل شهادة الابن * ولو شهد أن أباهما قضى للذعي على هذا المذعي عليه لا تقبل شهادتهما * رجلان شهدا على رجل أنه باع داره من هذا المذعي بالف درهم على أنهما كفلان بالبئن قال محمد رحمه الله تعالى ان كان ضمانهما في أصل البيع لم تقبل شهادتهما لان البيع بينهما حافكا بينهما باعا وان لم يكن الضمان في أصل البيع جازت شهادتهما * رجل قال ان شربت خرافعبدي حرفه بدم رجل وامرأتان أنه شرب الخمر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقضى بعق العبد ولا يحد * ولو قال ان سرق من فلان فعبدي حرفه عليه رجل وامرأتان أنه سرق منه عشرة دراهم قال في المنق هذا الاول سواء لا تقبل شهادة المرأتين ولا يقضى بشئ * وذكر في التوازل أن محمد رحمه الله تعالى قال أخفنه العشرة ولا أقطع يده ولا أعق العبد * والعصم خلاف محمد رحمه الله تعالى في مسئلة السرقة وشرب الخمر والقتوى فيها على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل حلف

وقال ان استقرضت من فلان ذراهم فعبدى حرثم ادعى فلان عليه القرض فشهد على ذلك أب العبد مع رجل اخذ كرقى النوازل أنه يشقى بالمال للدعى ولا يقضى بالعق لان القضاء يعنى العبد قضاء بعقده بشهادة أبيه نظير مسلم حلف وقال ان دخل عبدى هذه الدار فهو حر وقال نصرانى ان دخل هذا العبد هذه الدار فأمر أنه طالق فشهد نصرانيان بالدخول أن كان العبد مسلماً بطلت شهادتهما لانها شهادة على المسلم بالولاء وان كان العبد نصرانياً فشهدا معا على النصرانى بالطلاق جائزة وعلى المسلم بالعق لا تجوز فى قول أبي حنيفة وأبى يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى لانها فى العقق شهادة النصرانى على المسلم وهو مولى العبد * رجل اشترى عبيدين وأعتقهما ثم اختلف البائع والمشتري فى الثمن فادعى البائع أن الثمن كان ألفاً وادعى المشتري أنه كان خمسمائة فشهد المعتقان أن الثمن كان ألفاً لا تقبل شهادتهما ولولم يختلفا فى الثمن ولكن المشتري يدعى الايشاء ونكر البائع فشهد المعتقان للمشتري أو شهدا أن البائع أبرأه عن الثمن جازت شهادتهما * رجلان شهدا لرجلين بدين على الميت ثم شهدا لرجلان بدين للشاهدين على الميت فقال الاولان كنا أبرأناه من ديننا ولا حق لنا قبله - له جازت شهادتهما الاولين استسنا * ولولا قال كفاقتضائهما الدين فى حياته جازت شهادتهما ولا ضمان عليهما * رجل وكل ثلاثة نفر فى خصومة وقال أيهم خاصم فهو وكيل فيها فشهد اثنان منهم لواحد لم يكن هذا الواحد خصماً بشهادتهما وان وكل كل واحد على حدة بالخصومة والقبض جازت شهادة الاثنين لصاحبهما بالوكالة فى الخصومة والقبض * رجل عليه دين لرجل فشهد المديون مع رجل آخر أن الطالب أقر أن الدين لفلان ان شهد المديون بذلك قبل أداء الدين لم تقبل شهادته وان شهد بعده جازت شهادته * رجل اشترى جارية وكفل له رجلان بما يلحقه فيها ثم شهدا لكفيلان أن البائع انتقل الثمن لا تقبل شهادتهما وكذا لو شهدا أن البائع أبرأه عن الثمن * ثلاثة نفر لهم على رجل دين فشهد اثنان منهم على الثالث أنه أبرأه المديون عن حصته لا تقبل شهادتهما لانهما يدعيان شركة الثالث فيما يقبضان (٤٦٩) من المديون * وكذا لو قبض اشخاصاً من المديون ثم شهدا أنه أبرأه عن حصته وقال محمد رحمه الله تعالى

رحمه الله تعالى أنه أجاز وقف المقبرة والطريق كما أجاز المسجد وكذا القنطرة يتخذها الرجل للمسلمين ويتطرقون فيها ولا يكون بناءها الورثة خص ببناء القنطرة فى بطلان الميراث قالوا تأويل ذلك اذا لم يكن موضع القنطرة ملك الباقى وهو المعتاد والظاهر أن الانسان يتخذ القنطرة على النهر العام وهذه المسئلة دليل على جواز وقف البناء بدون أصل الدار لا يجوز كذا فى فتاوى قاضيان * مقبرة كانت للمشرىكين أرادوا أن يجعلوها مقبرة للمسلمين فان كانت آثارهم قد اندرست فلا بأس بذلك وان بقيت آثارهم بأن بقي من عظامهم شئ ينش ويقبر ثم يجعل مقبرة للمسلمين لان موضع مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مقبرة للمشرىكين فنشبت واتخذها مسجداً كذا فى المضمرات * رجل جاء الى المفتى فقال انى أريد أن أتقرب الى الله تعالى أبى رباطاً للمسلمين أو أعتق العبيد أو أراد أن يتقرب الى الله تعالى بداره فقال أبيعها وأتصدق بتمنأ أو أشتري بتمنأ عبيداً فاعتقهم أو أجعلها داراً للمسلمين أى ذلك يكون أفضل قالوا يقال له ان بنيت رباطاً وتجعل له وقفاً ومسجداً لتعلمه رباطاً أفضل لانه أدوم وأعم نفعاً وان لم تجعل للرباط وقفاً

شهد الاجير لاستأذنه وهو أجير شهر فلم ترد شهادته ولم يعتدل حتى مضى الشهر ثم عدل لا تقبل شهادته لان شهادته لم تكن مقبولة فلم نصبر مقبولة كن شهدا لأمه أنه ثم طلقها قبل التعديل لا تقبل شهادته وان شهد ولم يكن أجيراً ثم صار أجيراً قبل القضاء بطلت شهادته لان قيام الشهادة الى وقت القضاء شرط لجواز القضاء وهو كالمشهد وهو عدل ففسق قبل القضاء * ولو أن القاضى لم يرد شهادته وهو غير أجير ثم صار أجيراً ثم مضت مدة الاجارة لا يقضى بتمنأ الشهادة وان لم يكن أجيراً عند الشهادة ولا عند القضاء لان اعتراض الاجارة على الشهادة ابطال للشهادة * فلوان القاضى لم يبطل شهادته ولم يقبل فأعاد الشهادة بعد انقضاء مدة الاجارة جازت شهادته الثانية وهو كالمشهد لأمه أنه فلم يرد القاضى شهادته حتى أبانهم أعاد الشهادة جازت شهادته ولو أن القاضى رد شهادته الاولى لأمه أنه ثم أعادها بعد البيئونة لا تقبل شهادته لان شهادته ردت فى هذه الحادثة وكل شهادة ردت فى حادثة لا تقبل بعد ذلك أبداً فكذلك فى مسألة الاجير * رجل لا يحسن الدعوى والخصومة فأمر القاضى رجلين فعلماه الدعوى والخصومة ثم شهدا له على تلك الدعوى جازت شهادتهما ما كانا عدلين لانهما علماه بأمر القاضى ولا بأس بذلك للقاضى بل هو جائز فحين لا يقدر على الخصومة ولا يحسنها خصوصاً على قول أبى يوسف رحمه الله تعالى لان القاضى نصب ناظر او هذا من النظر واحياء الحقوق * الشاهد اذا كان بالرساق فدعى الى المصر لاداء الشهادة قالوا ان كان فى موضع لو حضر لاداء الشهادة يمكنه أن يشهد ويبت فى منزله كان عليه أن يحضر لاداء الشهادة قال مولانا رحمه الله تعالى وعندى انما يلزمه اذا دعى الى قاض يقبل شهادته ولولم يحضر ولم يشهد يضيع حق المدعى فاما اذا دعى لاداء الشهادة الى قاض لا يعرفه بالعدالة ولا يقضى بشهادته أو لم يكن القاضى عدلاً لا يلزمه أن يحضر وكذا لو كان للمدعى سواء شهد وعدول يقبل القاضى شهادتهم لا يلزمه أن يحضر لاداء الشهادة لان امتناعه عن الاداء فى هذه الصورة لا يبطل حق المدعى فان كانت شهادته أسرع قبولاً من شهادتهم لا يسعه أن يمنع عن الحضور وهو هذا بمنزلة التعديل اذا كان المعتدل يعلم أنه لو لم يعدله عدله غيره وسعه أن يمتنع واذا كان لا يعدله غيره لا يسعه الامتناع عن تعديله ولو كان الشاهد شيخاً لا يقدر على المنى ولا يمكنه

الحضور لاداء الشهادة الا راكبا وليس عنده دابة ولا ما يستكرى به دابة فبعث المشهود له اليه دابة فركبها لاداء الشهادة لا بطل شهادته وان لم يكن كذلك وهو يقدر على المشي أو كان يجرد دابة فبعث المشهود له دابة فركبها لا تقبل شهادته في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فان أكل الشاهد طعاما للمشهود له لا ترد شهادته وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى الجواب في الركوب ما قال أماني الطعام ان لم يكن المشهود له يأطعمه الشاهد بل كان عنده طعام فقدمه اليهم فأكوه لا ترد شهادتهم فان كان هيأ لهم طعاما فأكوه لا تقبل شهادتهم هذا اذا فعل ذلك لاداء الشهادة فان لم يكن لذلك ولكنه جمع الناس للاستشهاد وهيأ لهم طعاما أو بعث اليهم دواب وأخرجهم من المصفر فركبوا أو كطوا طعامه اختلفوا فيه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في الركوب لا تقبل شهادتهم بهذا ولا تقبل في أكل الطعام وقال محمد رحمه الله تعالى لا تقبل فيهما والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان العادة جرت بذلك فيما بين الناس خصوصا في الانسكة فانهم يبدلون السكر والحلاب ويترون الدراهم ولو كان ذلك قد حاق بالشهادة لما فعلوا * رجلان شهدا على مريض صاحب فراش أنه طلق امرأته ثلاثا وقال أشهد بذلك في صحته وأمر نائكة سانه فكتمنا لا تقبل شهادتهما لانهما شهدا على أنفسهما بالفسق وعن أبي القاسم الصنفار رحمه الله تعالى اذا شهدا ثمان على طلاق امرأته أو عتق أمة أو قال كان ذلك عام أول جازت شهادتهما أو تأخيرهما لا يوهن شهادتهما قال مولا ناضي الله عنه وينبغي أن يكون ذلك وهنا اذا علم أنه عسكها ماسك الزوجات والامه لان الدعوى ليست بشرط لهذه الشهادة فاذا أخروها صارا وفسقة * ثلاثة فتلوا رجلا عما تم شهدوا بعد التوبة أن الولي عفا عنا قال الحسن رحمه الله تعالى لا تقبل شهادتهم الا أن يقول اثنان منهم عفا عنا وعن هذا الواحد في هذا الوجه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أقبل في حق الواحد وقال الحسن رحمه الله تعالى أقبل في حق الكل * ثلاث شهدوا في حادثة ثم قال أحدهم قبل القضاء أستغفر الله قد (٤٧٠) كذبت في شهادتي فسمع القاضي ذلك القول ولم يعلم أيهم قال ذلك فسألهم القاضي فقالوا كلنا

على شهادتنا قالوا لا يقضى القاضي بشهادتهم ويقبهم من عنده حتى ينظر وفي ذلك فان جاء المدعي باثنتين منهم في اليوم الثاني يشهدان بذلك جازت شهادتهما * رجل شهد ولم يبرح حتى قال أو همت بعض شهادتي ذكر في الجامع الصغير ان كان عدلا جازت شهادته فيما بقي وان برح عن مكانه ثم قال أو همت

ومستغلا للمارة فالأفضل أن تبيعه وتتصدق بثمنه على المساكين كذا في فتاوى قاضيخان * ودون ذلك في الفضل أن يشتري بثمنها عبدا فيعتقهم كذا في الظهيرية وفي البرازية وقف الضيعة أولى من بيعها والتصدق بثمنها كذا في البحر الرائق * الميت بعد مدفن بمدة طويلة أو قليلة لا يسمع اخراجه من غير عذر ويجوز اخراجه بالعدول والعدول أن يظهر أن الارض مغصوبة أو أخذها الشفيع بالشفعة كذا في الوقعات الحسامية * رباط كثرت دوابه وعظمت مؤن اهل للقيم أن يبيع شيئا منها وينفق ثمنها في علفها أو مرمية الرباط فهدا على وجهين ان بلغ سن البعض الى حد لا يصلح لما ربطت له فله ذلك وما لا فلا ولكن عسك في هذا الرباط مقدار ما يحتاج اليها ويربط ما زاد على ذلك في أدنى رباط الى هذا الرباط كذا في الذخيرة * سئل القاضي الامام شمس الائمة محمود الا زوجندي عن مسجدم لم يبق له قوم وخرب ماحوله واستغنى الناس عنه هل يجوز جعله مقبرة قال لا وسئل هو أيضا عن المقبرة في القرى اذا اندرست ولم يبق فيها أثر الموق لا العظم

بعض شهادتي أو غلطت أو نسيت لا تقبل شهادته * قالوا وكذا لو نسى بعض الحدود أو بعض النسب ثم تدارك في مجلسه ولا جازت شهادته اذا كان عدلا قبل ذلك * هذا اذا كان كلامه الاول شهادة فان لم يكن بان لم يذ كر لفظة الشهادة في كلامه الاول فبرح ثم ذكر بعد ذلك جازت شهادته * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في المتنقي اذا شهد عند القاضي بشهادة ثم جاء بعد يوم وقال شككت في كذا وكذا منها أو قال غلطت أو نسيت فان كان يعرفه القاضي بالصلاح ولم يكن متهمًا تقبل شهادته فيما بقي وان كان لا يعرفه بالصلاح بطلت شهادته وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الجرد اذا شهد عند القاضي بشهادة ثم زاد فيها قبل أن يقضى القاضي أو بعد ما قضى أو قال أو همتا وهما غير متهمين قبل القاضي ذلك منهم ما ذكره الناطقي في الوقعات * ولو قال الشاهد تعدت ولم أغلط ثم بدلت الى فرجعت كان ذلك رجوعا عن شهادته والفتوى على ما ذكر في الجرد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فاما تفصيل المطلق وتعيين المحتمل يصح من الشهود وان كان ذلك بعد الافتراق ذكر في الكتاب في مواضع * رجل ادعى دارا في يد رجل وأقام شاهدين تشهدان ان الدار له فان القاضي يقضى بالبناء والدار للدي فان قال قبل القضاء ليس البناء له انا هو للمشهود عليه يقبل ذلك منهما ويقضى للدي بالساحة دون البناء وان قال ذلك بعد القضاء كان عليه ما قيمه البناء للقي عليه لان اسم الدار تناول البناء شعرا واذا بنا ذلك قبل القضاء كان ذلك بمنزلة تعيين المحتمل * رجلان قالوا لا شهادة لفلان عندنا ثم شهدا له ذكر في المتنقي أنه يجوز شهادتهما * وعن محمد رحمه الله تعالى في النوادر اذا قال لا شهادة لفلان عندى في أمر أو قال لا علم لي بهذا ثم شهد بعد ذلك جازت شهادته * وكذا لو أن رجلين قال كل شهادة تشهد بها فلان على فلان فهي زور ثم جاءوا وشهدوا وقالوا لم نذ كر حين قلنا ثم نذ كرنا جازت شهادتهما ولو قال المدعى ليس لي على دعواي بهذا الحق بينة ثم جاء بينة ذكر الناطقي عن محمد رحمه الله تعالى أنها تقبل * وروى ابن شجاع عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها لا تقبل لاهأ كذب شهوده * ولو قال ليس لي عند فلان شهادة ثم جاء به فشهد لا تقبل شهادته * وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها تقبل * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في النوادر رجل جاء بقبالتين على رجل

مكتوب في احدهما ان فلان عليه ألف درهم لاشئ له عليه غيره ومكتوب في الاخرى عليه مال آخر لاشئ له عليه غيره ولا وقت ولا تاريخ او كان الوقت واحدا وصاحب المال يدعي جبيع ذلك فله المال كله * وفي النوادر لابن رستم رحمه الله تعالى لا يحكم بشئ الا ان يكون في وقتين مختلفين فيجب الاخر والاول باطل * ومن الشهادة الباطلة الشهادة بالمجهول * رجل غصب جارية فجاء المغصوب منه بشهود فشهدوا أن المدعى عليه غصب جارية قال في الاصل تقبل الشهادة ويحبس المدعى عليه حتى يجي بها ويردها على صاحبها فان أحضر المشهود عليه جارية انفق الغاصب والمغصوب منه أن جاريته هذه بقضى بها المغصوب منه فان أنكر الغاصب أن تكون هذه الجارية جارية للمدعى وأدعاها المدعى لا يقضى بها المدعى ما لم يعد البينة أنها هي التي غصبها منه لان البينة الاولى انما قبلت من غير بيان الصنف والقيمة في حكم الحبس لا في القضاء بالجارية * قال الفقيه أبو بكر الراعي رحمه الله تعالى تأويل هذه المسئلة اذا شهد الشهود على اقرار الغاصب أنه غصب منه جارية حتى يكون الثابت بشهادتهم اقرار الغاصب والاقرار بالمجهول جائز فيؤمر بالبيان في صورة الاقرار لجاءه بجارية وقال هذه تلك الجارية كان القول قوله * أمالوشهدوا على فعل الغاصب لا تقبل شهادتهم لانهم شهدوا بالمجهول * قال عامة المشايخ رحمه الله تعالى تقبل الشهادة على فعل الغاصب وان لم يصفوا الجارية ولم يذكر واقعة في حكم الحبس لا في القضاء بالجارية لان الغصب انما يكون بعدم من الشهود عادة ولم تقبل الشهادة من غير بيان الصنف والقيمة لا تفتح باب الظلم فان قال الغاصب ماتت تلك الجارية أو قال بعثها ولا أقدر على ردها ان صدقه المغصوب منه في ذلك وطلب منه القيمة يقضى له بالقيمة وان كذبه يحبس الغاصب حتى يمضي زمان يقع عند القاضي أنه عاجز عن ردها وذكروا في الجامع أن الشهادة على الغصب مقبولة وان لم يذكر واقعة * وذكر في الاصل رجل قال لغيره ودعتك عبدا وأمتك وقال المودع ما أودعتني الأمة وقد ماتت فأقام المدعى شهودا فشهدوا على أنه أودع عبدا (٤٧١) وأمة ضمن المدعى عليه قيمة العبد بمجموده

ايداع العبد ولا ضمن قيمة الأمة بهلا كهذا عند المودع قالوا انما تقبل البينة على الايداع اذا وصفوا العبد والقاضي يعرف مقدار قيمة مثل ذلك الموصوف وان لم يعرف القاضي ذلك سأل المدعى اقامة البينة على مقدار القيمة أما اذا شهدوا أنه أودع أمة وعبد ولم يصفوا العبد لا تقبل شهادتهم

ولا غيره هل يجوز زرعه واستغلاها (١) قال لا وله احكم المقبرة كذا في المحيط * فلو كان فيها حشيش يحس ويرسل الى الدواب ولا ترسل الدواب فيها كذا في البحر الرائق * رجل جعل أرضه مقبرة أو خانة للغله أو مسكنا سقط الخراج عنه ان كانت خراجية وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيان * امرأه جعلت قطعة أرض لها مقبرة وأخرجتها من يدها ودفنت فيها ابنتها وتلك القطعة لا تصلح للمقبرة لغلبة الماء عندها فيصيبها فساد فأرادت بيعها ان كانت الأرض بحال لا يرغب الناس عن دفن الموقوفة له الفساد ليس لها البيع وان كانت يرغب الناس عن دفن الموقوفة فيها الكثرة الفساد فلهما البيع فاذا باعها فله المشتري أن يأمرها برفع ابنتها عنها كذا في المختصرات ناقلا عن الكبرى * رجل حفر لنفسه قبراً في مقبرة هل يكون لغيره أن يقبر فيه ميتة قالوا ان كانت في المقبرة سعة فالمستحب له أن لا يوحش الذي حفر وان لم تكن في المكان سعة كان لغيره أن يدفن ميتة وهو (١) قوله قال لا هذا لا ينافي ما قاله الزبلي في باب الجنائز من أن الميت اذا بلى وصار ترابا جاز زرعه والبهاء عليه اه لان المانع هنا كون المحل موقوفا على الدفن فلا يجوز زراعته مما له في غيره فليتأمل وليحرراه مصححه

قالوا على قياس مسألة الغصب ينبغي أن تقبل ويحبس حتى يجي به كافي الغصب وقال بعضهم لا تقبل الشهادة في فصل الودعة أصلا وتقبل في فصل الغصب * ووجه قولهم في ذلك أن الغصب يكون بعدم من الشهود عادة فلو لم تقبل شهادتهم من غير بيان الوصف لا يمكنهم أداء الشهادة فقصمت الجهالة لمكان الضرورة ولا ضرورة في الايداع * وذكر في المنتقى شاهدان شهدا على رجل أنه غصب لهذا شاء وأدخلها في غنمه تقبل شهادتهما ويقضى عليه بقيمة الشاة * ولو شهدا أن شاة لهذا دخلت في غنم هذا لا تقبل شهادتهما * شاهدان شهدا على رجل أنه غصب منه ثوبا واختلفا في لونه لا تقبل شهادتهما وانما لا تقبل لان بيان اللون شرط لقبول الشهادة على الغصب بل لانهم اذا اختلفا في اللون يختلف المغصوب وانما شاهد كل واحد منهما على ثوب آخر * ويجوز أن تقبل الشهادة من غير بيان ولو اختلفا في البيان لا تقبل كالمشهد شاهدان على محدود وذكروا الحدود الثلاثة وسكتا عن الرابع جازت الشهادة عندنا ولو بينا الحد الرابع واختلفا فيه لا تقبل شهادتهما ونظائر هذا كثيرة * رجلان شهدا أن لهذا الرجل في هذه الباردة ألف ذراع فأنادى رجلان من الدار خمسة ذراع بطلت شهادتهما لظهور الكذب في شهادتهما وكذا لو شهدا أن لهذا في هذا القراح عشرة أجرة فاذا القراح خمسة أجرة * رجل ادعى عبدا في يد رجل وقال بعثني هذا العبد بألف درهم ونقدت النثن فأنكر المدعى عليه البيع وقبض النثن فشهد المدعى شاهدان على اقرار البائع بالبيع وقبض النثن وقال لا لا تعرف العبد ولكنه قال لنا عبدي زيد وشهد شاهدان آخران أن هذا العبد اسمه زيد وأقر البائع أن اسمه زيد قال لا يتم البيع بهذه الشهادة ويحلف البائع فان حلف رد النثن لان قبض النثن ثبت بشهادة الشهود على اقرار البائع بالقبض وان نكل البائع عن اليمين لزمه البيع بشكوله فان شهد شاهدان أن البائع أقر أنه باعه عبده زيدا المولد ففسبوه الى شئ يعرف به من عمل أو صناعة أو حيلة أو عيب ووافق ذلك هذا العبد قال هذا الاول في القياس سواء الا أني أستحسن اذا نسبوه الى معروف أن أجيزه وكذلك الأمة * رجل ادعى أنه وارث فلان الميت وأقام شاهدين فشهد أنه وارث فلان الميت لا وارث له سواء فان القاضي يسألهم عن السبب ولا يقضى قبل السؤال لان الوراثة مختلفة لاختلف أسبابها والقضاء بالمجهول تعذر فان

مات الشاهدان أو غابا قبل ان يسالهما لا يقضى القاضي بشئ * ولو أقام المدعى شاهدين أنه وارثه وأن قاضي بلد كذا فلان بن فلان قضى بأنه وارثه لا وارث له سواهما أو شهدا على قضاؤه ولا ندري بأي سبب قضى بوراثته فان هذا القاضي يسأل المدعى عن السبب الذي قضى له القاضي به فان بين سببنا قضى له بالمرث لان قضاء القاضي يحمل على العدة ما أمكن ولا يثبت بالسلوك فيقضى له بالمرث ولا يقضى بالسبب الذي بين المدعي لان هذا القاضي لا يدري أن القاضي الاول يقضى بذلك السبب أم لا * رجل ادعى على رجل أنه شقيق له فلا ناموضحة عند انما منها فشهد الشهود على الموضحة وقالوا لا ندري مات أول بيت ذكر في المشتق أنه تجوز شهادتهم على الموضحة لانهما اتفقا على الموضحة * قال اذا شهد الشهود لرجل يدري بداري بداري بداري وقالوا نعرف الدار ونقف على حدودها ونذكر حدودها اذا مشينا اليها كالانعرف أسماء الحدود فاذا انتهينا اليها بين حدودها ونعرف أن هذا المدعى وفي ملكه وفي يد هذا المدعى عليه فان القاضي يقبل ذلك منهم اذا عدل لا فيعنه هما القاضي مع المدعى والمدعى عليه وأمينان له ليقف الشهود على الحدود ويحضرهم ما فاذا وقفوا عليها وقالوا هذه حدود الدار التي شهدنا بها هذا المدعى فهذه تلك الدار وهذه حدودها ثم يرجعون الى القاضي ويشهد الامينان أنهم وقفوا على الدار ويشهدان على أسماء الحدود فينثب القاضي القاضي بالدار التي شهد بها الشاهدان بشهادتهما وكذا القرية والحائوت وجميع الضياعات والعقارات * ولو شهدوا أن الدار التي في بلدة كذا في محله بنى فلان تلاصق دار فلان بن فلان القلاني هي في يد فلان المدعى عليه هذا المدعى وفي ملكه لكن لا نعرف حدودها ولا نقف عليها وقال المدعى للقاضي أنا أتيتك بشهود آخرين يعرفون حدود هذه الدار وأتى بشاهدين يشهدان له أن حدودها كذا وكذا اختلف جواب هذه المسئلة في النسخ * ذكر في بعضها أن القاضي يقبل ذلك ويحكم بها للمدعى كما في المسئلة الاولى وذكر في بعضها أنه لا يقبل ولا يحكم بها للمدعى لان (٤٧٣) الشهادة الاولى في هذه المسئلة ليست بحجة أصلا بدون الشهادة الثانية فكان وجودها

وعدهما سواء وكذا القرية والحائوت وجميع العقارات * ثم قال في الكتاب وهذا كله اذا لم تكن الدار مشهورة فان كانت مشهورة باسم رجل نحو دار عرب حارث بالكوفة ودار الزبير بالبصرة وشهد بها الشاهدان لانسان ولم يذكر الحدود لا تقبل شهادتهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتقبل في قول صاحبيه

كرجل بسط المصلي في المسجد أو نزل في الرباط فجاء آخر فان كانت في المكان سعة لا يوحش الاول ولو أن الثاني دفن ميتة في هذا القبر قال أبو نصر لا يكره ذلك كذا في الظهيرية * ميت دفن في أرض انسان بغير اذن مالكها كان المالك بالخيار ان شاء رضى بذلك وان شاء أمر باخراج الميت وان شاء سوى الارض وزرع فوقها واذا حفر الرجل قبر في المقبرة التي يباح له انظر فدفن فيه غيره ميتا لا ينش القبر ولكن يضمن قيمة حفرة ليكون جميعا بين الحقتين كذا في خزنة المفتين * وهكذا في المحيط * قوم عمرو وأرض موات على شط جيحون وكان السلطان يأخذ العشر منهم وبقر ب ذلك رباط فقام متولى الرباط الى السلطان وأطلق السلطان له ذلك العشر هل يكون للثاني أن يصرف ذلك العشر الى مؤذن يؤذن في هذا الرباط يستعين بهذا في طعامه وكسوته وهل يكون للمؤذن أن يأخذ ذلك العشر الذي أباح السلطان قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لو كان المؤذن محتاجا لطيب له ولا ينبغي له أن يصرف ذلك العشر الى عمارة الرباط وانما يصرف الى الفقراء لا غير ولو صرف الى المحتاجين ثم انهم اتفقوا على عمارة الرباط جاز ويكون ذلك حسنا كذا في

رحمهما الله تعالى * والضيعة اذا كانت مشهورة فهي على هذا الخلاف أيضا وأجمعوا أن الرجل اذا كان مشهورا كشهرة أبي فتاوى حنيفة وابن أبي ليلى رحمهما الله تعالى لا يحتاج فيه الى ذكر الاسم والنسب فان لم يكن العقار مشهورا فشهد الشهود على حدود ثلثة وقالوا لا نعرف الرابع جازت شهادتهم استحسانا ويقضى بها للمدعى ويجعل الحد الثالث محاذي الحد الاول فان ذكر الحدود الاربعه وغلطوا في الحد الرابع لا تقبل شهادتهم قياسا واستحسانا * ولو شهدوا أن جميع ما في قرية كذا من الدور والاراضي وغيرها التي هي معروفة للمدعى هذا ميراث له عن أبيه فلان لا نعرف له وارثا غيره ونحن نعرف الحدود جازت شهادتهم ما بالاطريق الذي قلنا فيما تقدم وان كانا لا يعرفان الحدود لا تقبل شهادتهما * رجلان شهدا على رجل أنه نقض حائط فلان ان ذكروا حدود الحائط وبينوا الطول والعرض جازت شهادتهما وان لم يذكروا قيمته لان بعد بيان الحدود والطول والعرض يعرف القاضي قيمته بالسؤال من الاهل * قال مولانا رضى الله عنه وعندى لا بد أن ذكروا أن من المدر أو الخشب وبينوا موضعه لان الحائط من المدر مع الحائط من الخشب يختلفان اختلافا فاحشا * رجل ادعى مجرى ماء في أرض رجل وطريقا في دار رجل ذكر في بعض الروايات أنه لا يسمع دعواه ولا يقبل الشهادة الا بعد بيان الموضع والطول والعرض وكر في الاصل أنه يسمع دعواه ويقبل الشهادة وان لم يبينوا ذلك * رجل له تسعة أولاد اقر في محنته وجواز اقراره أن خمسة من أولاده فلان وفن ذكر أسماءهم في الصل عليه ألف درهم ثم مات بعد ذلك فطلب خمسة من أولاده ذلك وأتوا بالورثة فشهدوا الشهود على اقراره بذلك بحسنه وقالوا لا نعرف المقر لهم لانهم ما كانوا حاضرا عند الاقرار قالوا ان أقر سائر الورثة بأسمائهم هؤلاء ثبت المال بشهادة الشهود كما لو أقر رجل لغائب وذكر الاسم والنسب فجاء رجل بذلك الاسم والنسب وادعى المال كان المال له وان جحد سائر الورثة أسماءهم يكلف المدعون تامة البيينة على أنهم يسمون بالاسم التي ذكر الشهود فان أقاموا البيينة ولم يكن في الورثة سواهم بذلك الاسم يقضى لهم بالمال * رجل ادعى على رجل أنه استهلك عليه دوايه عددا ما علموا فشهدوا الشهود بذلك قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى ينبغي أن يذكر

الذكور والانات فان لم يذكر ذلك أخاف أن تبطل الشهادة ولا يقضى بشئ وان ينزوا ذلك جازت شهادتهم ولا يحتاجون الى بيان اللون لان المنافع تختلف بالذكورة والانوثة لا باللون * قال مولانا رضى الله عنه ينبغي أن يشترط بيان الجنس كالفرس والحمار والبغل والابل ولا يشترط ذكر الانوثة والذكورة لان الذكور والانثى في الحيوان جنس واحد وقد مر قبل هذا مسئلة المتفق اذا شهد الشهود أن المدعى عليه غصب شاة له هذا المدعى وأدخلها في غنمه جازت شهادتهم وان لم يذكر الانوثة والذكورة والشاة اسم بهنس يتناول الذكور والانثى ولهذا لو وكل انسانا بان يشتري له حمارا أو فرسا صح التوكيل وان لم يذكر الذكور والانوثة * وشهدوا السرقة اذا اختلفوا في الذكور والانوثة لا تقبل شهادتهم فذلك لا يدل على أنه يشترط بيان الذكور والانوثة في دعوى الغصب والاستهلاك * رجل ادعى على ورثته ميت مالا وأحضر شاهدين فشهدا أن المتوفى أخذ من هذا المدعى منديلا فدية مديراهم ولم يعلما كم وزن الدراهم قالوا ان علم الشاهدان أنه كان في الصرة دراهم خروها ثم شهدا بقدر ما يتقن عندهم فيها من الدراهم قالوا وينبغي أن يعلموا بوجودتها لاحتمال أنها تكون موهبة فاذا علموا ذلك جازت شهادتهم * رجل جاء الى رجل فساومه ثوبا ودفع الى البائع دراهم وأخذ الثوب واقترعا من غير أن يعقبا بعباءة بلسانهم - ما جاز ذلك فان وقعت الخصومة بينهم بعد ذلك ومشت الحاجة الى الشهادة قالوا ينبغي للشاهدين أن يشهدا أنه دفع اليه دراهم وقبض منه الثوب ولا يشهدان على البيع الا اذا كان بينهما مقدمات يعلم الشهود أن الاخذ والاعطاء كان على وجه البيع والقاضي الذي وقعت عنده الخصومة يعتد بجواز البيع بالتعاطي * رجل ادعى دارا أنه ورثها من أبيه ورجل آخر ادعى أنه اشتراها من المتوفى ذلك فخامدعى الشراء بالشهود فشهدوا أن الميت باعها منه ولم يقولوا باعها منه وهو يملكها قالوا ان كانت الدار في يد مدعى الشراء أو مدعى الميراث فالشهادة جائزة لان الشهادة على مجرد البيع انما تقبل اذا لم تكن الدار في يد المشتري أو في يد الوارث (٤٧٣) اما اذا كانت في يد المشتري أو في يد الوارث كانت الشهادة

فتاوى قاضيان * وكذلك من عليه الزكاة لو أراد صرفها الى بناء المسجد أو القنطرة لا يجوز فان أراد الحيلة فالحيلة أن يتصدق به المتولى على الفقراء ثم الفقراء يدفعونه الى المتولى ثم المتولى يصرف الى ذلك كذا في الذخيرة * رباط فيه ثمار لا يجوز للنازلين فيها أن يتناولوا منها فهذا على وجهين اما أن كانت ثمارا لا قيمة لها نحو التوت وما شاكل ذلك أو ثمارا لها قيمة ففي الوجه الاول لا بأس وفي الوجه الثاني الاحتراز عن ذلك أحوط لديه لانه يحتمل أنه جعل ذلك وقد الفقراء دون النازلين وهذا اذ لم يعلم أما اذا علم أنهم اوقف على الفقراء لا يحل تغيير الفقراء أن يتناولوا منها كذا في الوقاعات الحسامية * وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجل دفع الى خادم دار عمران وهي دار سكنها الفقراء دراهم وأمره أن يشتري به خبزا وحبنا وينفق على المقيمين فيها فلم يحتج الخادم ذلك اليوم الى الخبز والحب وقد كان اشترى قبل ذلك الخبز والحب بالنسيئة ففضى ذلك الدين بهذه الدراهم ضمن كذا في المحيط * والمسائل التي تعود الى الاشجار التي في المقبرة وأراضى الوقف وغير ذلك * مقبرة عليها اشجار عظيمة فهذا على وجهين اما أن كانت الاشجار باينة قبل اتخاذ الارض مقبرة أو بنيت بعد

(٦٠ - فتاوى ثانی) * نهر في أرض رجل ادعى رجل أن له حق الشرب من هذا النهر وأحضر شهودا فشهدوا أن المدعى كان يجري فيه الماء لا تقبل شهادتهم الا اذا شهدوا أن له فيه مجرى الماء أو حقا باينة في ذلك ولو أقر المدعى عليه فقال للمدعى كنت تجري فيه الماء وأنت غاصب وليس لك فيه مجرى الماء وصل ذلك أم فصل يصير مقرا باليد ولا تقبل منه دعوى الغصب الا بينة

فصل ومن الشهادة الباطلة شهادة الانسان على فعل نفسه * اذا شهد القاضيان فيما اقتسما جازت شهادتهما في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا تقبل شهادتهما وصوره ذلك اذا اقتسما الدار بين الوارثين ثم شهدا أن هذا النصف لهذا الوارث وهذا النصف لهذا الوارث الا آخر كذا وقع ذلك في قسمتهما وانما تقبل الشهادة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لان الملك لا يثبت بقسمتهما ما لم يتراضيا على ذلك أو يستعلا القرعة * رجلان شهدا أن فلانا أمرنا أن نبلغ فلانا أن فلانا وكله أن يبيع عبده فاعلمناه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى تجوز شهادتهما ولو قالان شهدنا زوج هذه المرأة قال لنا خيرا أمرنا أن نخيرناها فاختارت نفسه هالا تقبل شهادتهما * ولو شهدا على رجل بمال قبضه من رجل ثم أنكر قبضه فقالا نحن وزنا عليه ان كان رب المال حاضرا عند الوزن جازت شهادتهما وان لم يكن حاضرا لا تجوز * وفي بعض الروايات لا تجوز شهادة الذي كال في المكيل وشهادة الذي ذرع في المذرع * رجل ادعى دارا في يد رجل فشهد به شاهدان بهما وأن المدعى استأجرنا على بنائها وغير ذلك مما لا يجب عليهما الضمان في ذلك جازت شهادتهما * وان قالوا استأجرنا على هدمها فهدمناها لا تقبل شهادتهما بالملك للمدعى ويضمنان قيمة البناء للمدعى عليه * وكذا في طلاق الاصل لو شهدا أن فلانا قال لامرأته أنت طالق ان كنت فلانا فلا نالنا أنفسهما فشهدا أنها قد كلمتها أو شهدا أنه قال لهما يوم تكلمان امرأتى فلانة فهى طالق وأنهما قد كلمها كانت شهادتهما باطلة * وكذا لو شهدا على رجل أنه قال لبعده فلان ان كنت الشاهدين فانت حر وأنه قد كلمهما والمولى يجحد أو شهدا أنه قال للشاهدين ان كلفتم عبيدى فهو حر وأنهما قد كلماه فشهادتهما باطلة * ولو شهدا أنه قال لبعده ان

يد الوارث كانت الشهادة على البيع بمنزلة الشهادة على البيع والتسليم أو الشهادة على البيع والقبض وعة لا يحتاج الى ذكر ملك البائع ولان مدعى الميراث والشراء من الميت كل واحد منهما يقر بملك الميت فلا حاجة الى ذكر ملك الميت كالمشهدوا أن الميت أقر أنها للمدعى

دخلت دارهذين الشاهدين فأتت حروانه قد دخل دارهما فشاهدتهما جازرة * ولوحلف أن لا يقرضهما شيئا فشهدا أنه قد أقرضهما جازت
 شهادتهما * ولو شهدا أنه حلف بعق مماليكه أن لا يستقرض شيئا أبدا فشهدا أنه ما قد أقرضاه لا تجوز شهادتهما ما ولا يعق العبد * ولو شهدا
 أنه حلف أن لا يستقرض شيئا أبدا وأنه قد طلب منه ما أن يقرضاه ولم يقرضاه جازت شهادتهما * ولو حلف أن لا يهدم دارهذين أو لا يقطع
 يدهما فشهدا أنه فعل ذلك به ما لم تجز شهادتهما * وقد كرفي طلاق الاصل لو شهدا على رجل أنه أمرهما أن يزوجه فلانة وانما قد فعل ذلك
 جازت شهادتهما * رجل قال ان دخل داري أحد فامرأته طالق فشهد ثلاثة أنهم دخلوا داره قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان قالوا دخلنا
 جميعا لا تقبل شهادتهم وان قالوا دخلنا ودخل هذا معنا جازت شهادتهم * وسئل ابن أبي يوسف رحمه الله تعالى عن هذه المسئلة فقال اذا
 شهد أربعة أو ثلاثة أو ثلثة فشهدوا جميعا تقبل شهادتهم وان كانوا اثنين لا تقبل فقال له الحسن بن زياد رحمه الله تعالى أصبت وخلفت أبالك
 * رجلان شهدا على رجل أنه قال له مال مسست كما فعبدى حرفش هدا أنه قد مسس جسدهما قال محمد رحمه الله تعالى لا تقبل
 شهادتهما * ولو شهدا أنه قال ان مسست ثيابا كما فعبدى حرفش هدا أنه قد مسس ثيابهما جازت شهادتهما قالوا اذا أراد الشهود في هذه المسائل
 أن يشهدوا بالعق فطريقهم أن يشهدوا بالعق لا غير * وكذلك رجل له شهادة على كتاب وصية ميت وله فيه وصية قال الفقيه أبو بكر البجلي
 رحمه الله تعالى ينبغي أن يقول أشهد على جميع ما في هذا الكتاب الا هذا وبضع يده على ما أوصى له * وعن أبي القاسم رحمه الله تعالى اذا
 ادعت امرأة على ورثة الزوج مهرها فانكر الورثة نكاحها وكان الشاهدون يزوجونها قال يشهد على النكاح ولا يدكر العقد عن نفسه
 * رجلان شهدا على رجل أنه قال ان كنت أبا كما فعبدى حروانه قد كلم أباهما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان الأب مقرا أنه قد كلمه
 فالشهادة باطلة * وكذلك لو كان الأب (٤٧٤) غائبا أو ميتا وان كان الأب حاضرًا منكرًا جازت الشهادة وكذا لو كانت اليمين على ضربه

اتخاذ الارض مقبرة في الوجه الاول المسئلة على قسمين اما أن كانت الارض مملوكة له املك أو كانت
 مواتا لا مملك لها واتخذها أهل القرية مقبرة ففي القسم الاول الاشجار بأصلها على مملك رب الارض يصنع
 بالاشجار وأصلها مامشاء وفي القسم الثاني الاشجار بأصلها على حالها القديم وفي الوجه الثاني المسئلة على
 قسمين اما أن علم لها غارس أو لم يعلم ففي القسم الاول كانت للغارس وفي القسم الثاني الحكم في ذلك الى
 القاضي ان رأى بيعها وصرف عنها الى عمارة المقبرة فله ذلك كذا في الوقعات الحسامية * واذا غرس شجرا
 في المسجد فالشجر للمسجد واذا غرس شجرا في أرض موقوفة على الرباط ينظر ان كان الغارس ولي تعاهد هذه
 الارض الموقوفة على الرباط فالشجر للوقوف وان لم يول ذلك فالشجرة له وله قطعها واذا غرس شجرا في طريق
 العامة فالحكم أن الشجر للغارس واذا غرس شجرا على شطهر العامة أو على شطحوض القرية فهو للغارس
 كذا في الظهيرية * ولو قطعها فبست من عرفها أشجار فهي للغارس كذا في فتح القدير * أشجار على
 حافتي النهر في الشارع اختصم فيها الشربة ولم يعرف الغارس وهذا النهر يجري أمام باب رجل في الشارع

* ولو شهدا أنه قال عبدي
 حر ان ضربة كما فشهد
 شاهدان سواهما أنه قد
 ضربهم ما لم تجز شهادتهما
 وكذا ان أقر المشهود عليه
 بضربهم ما ولا يكر اليمين رجل
 عليه ألف درهم لرجل فوزن
 الغريم ألفا ووضعها بين
 يدي الطالب وقال خذها قد
 أوفيتك فقال الطالب لرجل
 احرنالوني هذه الدراهم فناولوه

ثم شهد على القاضي أنه هو الذي دفع اليه ألف درهم جازت شهادته * رجلان شهدا على رجل أنه قال لهما ولرجل آخر أيكم طلق قالوا
 امرأتي فهو جائز أو قال امرأتي أيديكم فأبيكم طلقها فهو جائز والزواج صحيح كذلك تجز شهادتهما * ولو أقر الزوج بالامر وشهدا ثمان على
 طلاق الثالث لم تجز شهادتهما من قبل أنهم شركاء في الوكالة فاذا اشترى كوا في الوكالة لا تقبل شهادة بعضهم على البعض له ولا عليه * قال أبو
 حنيفة رحمه الله تعالى في الكيالين شهدا أن هذا باع من هذا كرت حنطة وكانه فحن للمشتري بأمر البائع فشهدا بباطلة * رجلان اشتريا من
 رجل ثوبا ونقده الثمن أو لم ينقده حتى شهدا أن البائع أقر أن هذا الثوب لهذا المدعي امرأتي ببيعه والمدعي بصدقه قال محمد رحمه الله تعالى
 لا تقبل شهادتهما * ثم رضاع من ديوان القاضي وفيه شهادة الشهود ويحق والقاضي لا يذكر ذلك فشهد عنه كاتبه أن شهود هذا شهدوا
 بكذا لا ينبغي للقاضي أن يقضي بشهادتهما * ولو راع سجل من ديوان القاضي فشهد كاتبه عنه هذا أقر عندك لهذا بكذا فان القاضي
 يقبل ذلك وكذا الرضاع اقرار رجل فشهد عند القاضي كاتبه ان هذا أقر عندك لهذا بكذا وقد سمعناه فان القاضي يقبل ذلك لان في مسئلة
 المحضر شهد الكاتبان على شهادة الشهود والشهادة على الشهادة باطلة لا تقبل بدون التحميل ولم يوجد وفي مسئلة السجل والقرار شهدوا على
 حق محكوم به أو على اقرار الخصم جازت شهادتهما * ذمى مات فشهد عشرة من النصاري أنه أسلم لا يصلي عليه بشهادتهم وكذا لو شهد فساق
 من المسلمين ولو كان لهذا الميت ولي مسلم وبقيته أوليائه كفار من أهل دينه فادعى الولي المسلم أنه أسلم وأنه أوصى اليه وأراد أن يأخذ ميراثه
 وشهدا ثمان من أهل الكفر بذلك يأخذ الولي المسلم ميراثه بشهادتهما لان شهادتهما على اسلامه في حكم الميراث قامت على أوليائه الكفار
 وشهادة بعضهم على البعض حجة ويصلي عليه بشهادة الولي المسلم ان كان عدلا ولو لم يشهد على اسلامه غير الولي يصلي عليه بقول وليه المسلم ولا
 يكون له الميراث * ولو شهد رجل وامرأتان من أهل الاسلام أنه أسلم وهو يجحد بجبر الامام على الاسلام ويجبسه ولا يقتله لان نفسا لا تقتل
 بشهادة النساء * ولو شهد عليه ذميان أنه أسلم فشهدا بباطلة لانه من تنفي زعمهما وشهادة الذمي على المرتبة باطلة وكذا العبدان والمحدودان في

القذف * ولو شهد على نصراني أو ربيعة من النصارى أنه زنى بأمة مسلمة فإن شهدوا أنه استكرهها أحد الرجل وان قالوا طأوعته درى الخدعهم ما
وعزوا الشهود لحق الأمة المسلمة لأن في الوجه الأول لم يشهدوا عليها بالحد فثبتت شهادتهم شهادة على الذي فتقبل وفي الوجه الثاني شهدوا
على المسلمة بالحد فثبتت شهادتهم في حقها وإذا بطلت في جانب المرأة بطلت في جانب الرجل وانما يعزوا الشهود لأنهم قذفوا الأمة ولعدم
احصان القذف لم يجب الحد على الشهود فيجب التهذيب * وكيل في مجلس القضاء إذا ادعى لموكله بفسخ موكله أن موكله على هذا كذا وقال
المدعى عليه قد قضيت فأنكره وكل المدعى القضاء فشهد هذا الوكيل مع رجل آخر أنه قد قضاه قالوا لا تقبل شهادة الوكيل لأنه ادعى المال
عليه بحكم الوكالة فإذا شهد في المجلس على قضاء الدين كان متناقضا فلم تقبل شهادته وقرروا بين هذا وبين المسئلة المذكورة في الكتاب * رجل
ادعى على رجل ما لأنه أقرضه فجدد المدعى عليه المال فأقام المدعى شاهدين فشهد أحدهما أنه أقرضه وشهد الآخر أنه أقرضه ثم قضاه فانه
يقضى بالقرض بشهادتهما * وشهادة الذي شهد بأقرض والقضاء لم تبطل شهادته بأقرض * ووجه الفرق في ذلك أن شاهدا القرض والقضاء
لم يشهدا بقيام الدين للعالم وانما شهدا بالقرض فلم يكن متناقضا أما في مسئلة توكيل المدعى ادعى عليه المال للعالم فإذا شهد على القضاء
كانت شهادته على القضاء مبطله دعواه الدين بحكم الوكالة * امرأة وكات رجلا ليطالب مهرها من الزوج فادعى الزوج الخلع فشهد الوكيل
مع آخر على أنها اختلعت على كذا لا تقبل شهادة الوكيل كفي مسئلة دعوى الوكيل وهذا نظير ما ذكر في الكتاب * رجلان شهدا لرجل
على رجل بعمد في يده فأقام المشهود عليه البيينة أن الشاهد ادعى قبل هذا بطلت شهادته لمكان التناقض والله أعلم

* (باب من الشهادة التي يكذب المدعى شاهد في بعض ما شهد له) * في الباب فصول أربعة * فصل في الشهادة التي تخالف الدعوى
الشهادة وفصل في تكذيب الشهود المدعى وفصل في اختلاف الشاهدين وفصل (٤٧٥) في تعارض البينتين على الموت في وقتين

مختلفين * أما الفصل الأول

فهو فصل الشهادة التي
تخالف الدعوى * الأصل
فيه أن الشهادة على حق
العبد إذا خافت الدعوى
بطلت لأن الدعوى شرط
لهذه الشهادة وفيما خافت
لم توجد الدعوى فتبطل
ضرورة وتكذيب الشاهد
في بعض ما شهد له يمنع
الشهادة لقلنا والأصل في

قالوا ان كان موضع الاشجار ملكا للشربة فغابت في ملكهم ولم يعرف غارسه يكون لهم وان لم تكن أرض
الاشجار ملكا للشربة بل هي للعامة وللشربة فيها حق تسيل الماء ان علم أن صاحب الدار حين اشترى الدار
كانت هذه الاشجار في هذا الموضع فان الاشجار لا تكون اصحاب الدار وان لم يعلم ذلك كانت الاشجار له
كذا في فتاوى قاضيان * قال الصدر الشهيدي واقعانه يجب أن يكون هذا المجري في فناء داره كذا في
الحيط * وقف شجرة ينتفع بأوراقها أو بأثمارها أو بأجلها فالوقف جائز ثم إذا جاز لا يقطع أصلها الا اذا كان
لا ينتفع بالأصلها بأن فسدت أغصانها أو كانت في الأصل لا ينتفع بالأصلها فيقطعها أيضا ويتصدق
وإذا كان ينتفع بأثمارها أو بأوراقها لا يقطع كذا في المضمرات * وكذلك لو وقف شجرة بأصلها على
مسجد فبيست أو ييس بعضها يقطع اليابس ويترك الباقي كذا في محيط السرخسي * أراض موقوفة
على الفقراء استأجرها من المتولى رجل وطرح فيها السرقة وغرس الاشجار ثم مات المستأجر فهذه الاشجار
ميراث الورثة ويؤخذون بقلعه قالوا أراد الورثة أن يرجعوا في الوقف بما زاد السرقة في الاراضى ليس لهم

تعارض البينتين أن القاضي إذا تيقن بكذب أحد الفريقين لا يقضى وعند التعارض ليس أحد الفريقين في تعينه للكذب أولى من الآخر
فلا يقضى بشهادتهم * وجئنا إلى المسائل * أما الشهادة إذا خالت الدعوى فهو على وجوده ما أن كان المدعى به ديناً أو ملكاً أو عقداً * فان كان
دينا فشهدوا بأقل مما ادعاه المدعى نحو ما إذا ادعى ألفاً وخمسمائة فشهدوا بخمسمائة يقضى بخمسمائة من غير دعوى التوفيق وكذا لو ادعى
ألفاً فشهدوا بخمسمائة * ولو ادعى ألفاً فشهد أحداهما بألف والاخر بخمسمائة لا يقضى بشئ في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن عنده
اتفاق الشاهدين على المشهود به شرط ولم يوجد بخلاف ما تقدم لأن ثمة اتفاق الشاهدين على خمسمائة والموافقة بين الدعوى والشهادة لفظاً
ليس بشرط عنده فتقبل شهادتهما على خمسمائة بغير توفيق * ولو ادعى خمسة عشر فشهد أحداهما بخمسة عشر والاخر بعشرة لا يقضى بشئ
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن خمسة عشر كلمة واحدة تدكر بغير حرف العطف وهي غير العشرة فلم يتفقا على شئ فلا تقبل بخلاف ما لو
ادعى ألفاً وخمسمائة فشهد أحداهما بألف والاخر بألف وخمسمائة فانه يقضى بالألف لأن ألفاً وخمسمائة تدكر بحرف العطف فكانت
الألف مذكورة في شهادتهما فاقضى بما اتفقا عليه * وان ادعى ألفي درهم فشهد أحداهما بألف والاخر بألفين لم تقبل شهادتهما في قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى لأن الألف غير الألفين فلم يتفقا على شئ * وأما إذا كان المشهود به أكثر مما ادعى نحو ما إذا ادعى ألفاً فشهدا
بألف وخمسمائة أو شهدا بألفي درهم لا تقبل شهادتهما بغير توفيق لأنه كذب الشهود بزيادة فان وفق فقال كان لي عليه ألف وخمسمائة الا أني
أبرأته عن خمسمائة أو قال استوفيت منه خمسمائة ولم يعلم به الشهود تقبل شهادتهما حينئذ لأنه وفق بين الدعوى والشهادة بأمر محتمل وكذلك
في الألف والألفين ولا يحتاج إلى اثبات التوفيق بالبيينة لأن الشئ انما يحتاج إلى اثباته بالبيينة إذا كان شيئاً لا يتم به ولا ينفرد بآبائه كالدعوى
الملك بالشراء فشهد الشهود بالهبة فان ثمة يحتاج إلى اثباته بالبيينة أما الإبراء يتم به وحده فلو أقر بالاستية أصبح إقراره ولا يحتاج إلى اثباته
بالبيينة ولكنه لا يتم دعوى التوفيق ههنا استحسننا والقياس أن التوفيق إذا كان ممكناً يحمل عليه وان لم يدع التوفيق نصيباً للشهادة

ومسألة الكلامه * وجه الاستحسان أن المخالفة بين الدعوى والشهادة بائنة صورة فإن كان التوفيق مراداً نزول المخالفة وإن لم يكن التوفيق مراداً النزول فلا نزول بالشك فإذا ادعى التوفيق ثبت التوفيق فزالت المخالفة وذكر الشيخ الإمام المعروف بخواجه زاده رحمه الله تعالى أن محمد رحمه الله تعالى شرط في بعض المواضع دعوى التوفيق ولم يشترط في البعض وذلك محمول على ما إذا ادعى التوفيق وذلك جواب القياس فلا بد من دعوى التوفيق ولو قال المدعى ما كان لي عليه الألف درهم قط لا تقبل شهادتهما * ولو ادعى خمسمائة فشهد له الشهود بألف فقال الطالب انحالي عليه خمسمائة وقد كانت ألفاً قبضت منها خمسمائة وصل الكلام أو فصل فشهدا بمائة جائرة ولو قال لم يكن لي عليه الاخمسمائة بطلت شهادتهما * رجلان شهدا الرجل على رجل آخر بقرض ألف درهم فشهد أحدهما أنه قد قضاها ذكر في الجامع الصغير أنه يجوز زبهادتهم ما على القرض وذكر الطحاوي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يثبت القرض أيضاً * وذكر في المنتقى رجلان شهدا أن اهذاعلي هذا ألف درهم قد اقتضى منهما مائة وقال الطالب لم أقبض منه شيئاً قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقضى بالألف ويجعل مقتضيا للمائة * وذكر في العيون رجلان شهدا على رجل بألف درهم وقالوا قد قضاها خمسمائة وقال الطالب لي عليه ألف ما قضاني شيئاً أو قال صدق في الشهادة على الدين وأوهما في القضاء أو قال شهدا لي بألف بحق وخمسمائة باطل أو يزور قال إن عدلاً جاز الأفي قوله شهدا باطل أو يزور * وقال زفر رحمه الله تعالى لا يجوز زبهادتهما في الوجوه كلها وعلى هذا الخلاف إذا شهدا للمدعى بألف وشهدا أن للمدعى عليه على المدعى مائة دينار والمدعى ينكر الدينانير هذا إذا كان المدعى به ديناً فإن كان المدعى به ملكاً وشهدوا بألف مما ادعى نحو ما إذا ادعى كل الدار فشهدوا له بنصف الدار جازت شهادتهم وقضى له بالنصف من غير توفيق لما قلنا في الدين * وكذا لو ادعى داراً في يد رجل أنه له وشهد الشهود أنه اشتراها من الذي (٤٧٦) في يديه جازت شهادتهم لأنه لما ادعى ملكاً مطلقاً فقد ادعى الملك في الحال وفيما مضى

والشهود إذا شهدوا بالشراء فقد شهدوا له بالملك في الحال فكانت شهادتهم بأقل مما ادعى وما شهدوا به يصح بياناً ما ادعاه المدعى فإنه لو قال ملكي لاني اشتريتها من ذي اليد يصح ويكون آخر كلامه بياناً لا لا قول بخلاف ما إذا ادعى أولاً النتائج وشهد الشهود أنه اشتراها من ذي اليد لا تقبل شهادتهم إلا أن يوفق فيقول نتجت في ملكي إلا أني بعتهم منه ثم اشتريتهم منه فلم يدع التوفيق على هذا الوجه لا تقبل شهادتهم لأن دعوى للعلمة الشئاح على ذي اليد لا يحتمل دعوى ملك حدث من جهته فإنه لو قال هذه الدابة ملكي بالنتائج من جهة ذي اليد لا يصح كلامه فلا يمكن أن يجعل آخر كلامه بياناً لا لا قول فلا تقبل الشهادة بدون التوفيق * ولو ادعى أنه له ورثة من أبيه وجاء بالشهود فشهدوا أنه له ولا خفيه الغائب ميراث عن أبيه جازت شهادتهم لأنهم شهدوا له بأقل مما ادعاه * هذا إذا شهدوا بالملك بأقل مما ادعى وأن شهدوا بأكثر نحو أن يدعى داراً في يد رجل أنه اشتراها من فلان غير ذي اليد وهو يملكها فجدد المدعى عليه بما للمدعى بشهود فشهدوا أنها له لا تقبل شهادتهم لأن المدعى ادعى ملكاً حادثاً لا يظهر في حق الزوائد والشهود شهدوا بملك مطلق والملك المطلق يظهر في حق الزوائد وفي حق رجوع الباعة بعضهم على بعض فصار كأنهم شهدوا له بالزوائد نصفاً لا تقبل شهادتهم وأشار محمد رحمه الله تعالى في السكاتب إلى معنى آخر فقال المدعى أقر بالملك لمن ادعى الشراء منه ثم ادعى الانتقال إلى نفسه بالشراء ولم يثبت الانتقال لأنهم لم يشهدوا بالانتقال فلا تقبل شهادتهم * وكذا لو ادعى أنها داره ورثها من أبيه والشهود شهدوا أنها داره لا تقبل شهادتهم * وكذا لو ادعى أن الدار له إلا هذا البيت فشهدوا أن جميع الدار له لا تقبل شهادتهم إلا أن في هذه الصورة إذا وُقِعَ فقال كل الدار لي إلا أني بعت هذا البيت منه ولم يعلم بالشهود تقبل شهادتهم ولا يحتاج إلى اثبات التوفيق بالبينه لأنه أقر على نفسه بزوال البيت عن ملكه وعلى جواب القياس يحتمل على التوفيق وإن لم يدع * ولو ادعى داراً في يد رجل أنه له منذ سنة فشهد الشهود أنها له منذ عشرين سنة بطلت شهادتهم فلو ادعى المدعى أنها له منذ عشرين سنة والشهود شهدوا أنها له منذ سنة جازت شهادتهم * أما إذا كان المدعى به عتداً أو شيأ من أسباب الملك * رجل ادعى داراً في يد رجل أنه اشتراها من فلان غير ذي اليد فجاد بها دين فشهدا أن فلاناً ذلك وهما له وقبضها وهو يملكها لا تقبل هذه الشهادة حتى يوفق فيقول اشتريتها منه فجعدني ثم وهباني بعد ذلك وأقام المينة على ذلك قبلت شهادتهم ولا تقبل قبل التوفيق لوجود المخالفة صورته معني * أما المورة فظاهر وأما المعنى فلان الملك

الحاصل بالهبة غير الملك المستفاد بالشرع لان الهبة تعيد الملك بغير عوض ولا يكون فيه خيار الرؤية والعيب ولا يكون لازما ولا يكون فيه ضمان الرجوع عند الاستحقاق والشراء ثبت جميع ذلك والتوفيق وان كان محتملا الا ان هذا النوع من التوفيق لا يثبت من غير دعوى لانه يحتاج الى نقض الذي ادعاه أو لاولى اثبات عقد شهوده بالشهود فيكون في الحل على هذا الوجه انشاء الخصومة والقاضي نصب لقطع الخصومات لالانشائها وهذا النوع من التوفيق كالا يثبت بدون الدعوى لا يثبت بمجرد الدعوى وانما يثبت اذا أعاد البيعة على التوفيق بخلاف ما تقدم لان ههنا أقر بالملك لغيره ثم ادعى الهبة ودعوى الهبة دعوى على الغير وليس باقرار على نفسه والدعوى لا تثبت الا بالبيعة بخلاف الابرام فهو ذلك لان ذلك اقرار على نفسه وشهادة الشهود على الهبة قبل التوفيق كانت قبل الدعوى فلا تعتبر * وحكى عن الشيخ الامام أبي القاسم الصفار رحمه الله تعالى أنه قال ما لم يأت بيعة أنه كان اشتراها من فلان ثم جدد فلان الشراء ثم وهبها منه وقبضها المدعى لا تقبل ومشاخراجهما الله تعالى أنكره وذلك وقالوا الوجه ديبعة على الشراء لا يحتاج الى دعوى الهبة لكن لا بد أن يقيم البيعة على الهبة والقبض بعد الشراء كالأدعى الهبة في وقت قبل الشراء لا تقبل لانه في التوفيق ادعى الهبة بعدما جدد الشراء فاذا أقام البيعة على هبة في وقت قبل الشراء كان متناقضا * وان ادعى دارا في يد رجل أنها كانت لابيه فلان مات وتركها ميراثا له منذسنة فجاء المدعى عليه بخلاف المدعى بشهود فشهدوا أنه اشتراها من الذي يدعى منذ سنتين وادعى المدعى ذلك لا تقبل هذه الشهادة الا أن يوفق فيقول اشترى بها من ذي اليد منذ سنتين كما شهدوا ثم يعتزم أني ثم مات أي فور ثمانه فاذا وفق على هذا الوجه وشهد الشهود بذلك يقضى له ولا يثبت هذا التوفيق ما لم يشهد الشهود بالبيع من أيه لان دعوى البيع من أيه دعوى على الاب فلا يثبت الا بيعة * وكذا لو ادعى الارث أو لا تشهد الشهود بالهبة أو الصدقة مكان الشراء لا تقبل ما لم يوفق * عبد في يد رجل ادعى رجل (٤٧٧) أن الذي في يده تصدق به عليه منذسنة

وقبضه وجدد الذي في يده
فخاف المدعى بشهود فشهدوا
وأهله اشتراء من ذي اليد
منذ سنتين لا تقبل الا أن
يوفق فيقول اشترى منه
منذ سنتين ثم يعتزم منه ثم
تصدق به على منذسنة
فاذا وفق على هذا الوجه
فشهد الشهود على البيع
منه ثم بالصدقة يقضى له ولو
ادعى أولا الشراء من ذي

الاعامة التصرف فيها بدون اذن القاضي كذا في الظهيرة * سئل نجم الدين عن رجل غرس نالة في مسجد فكبرت بعد سنين فأراد متولى المسجد أن يصرف هذه الشجرة الى عمارة بئرى هذه السكة والغارس يقول هي لي فاني ما وقفها على المسجد قال الظاهر أن الغارس جعلها للمسجد فلا يجوز صرفها الى البئر ولا يجوز للغارس صرفها الى حاجة نفسه كذا في المحيط * في فتاوى أهل سمرقند مسجد فيه شجرة فتاح يباح للقوم أن يقطروا به هذا الفتاح قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى المختار أنه لا يباح كذا في الذخيرة * شجرة على طريق المارة جعلت وقف على المارة يساح تناول غرها للمارة ويستوى فيه الغنى والفقر وكذا الماء الموضوع في القنوات وماء السقاية وسرير الجنائز ومياهها ومصحف الوقف يستوى الغنى والفقر في هذه الاشياء كذا في فتاوى قاضيان

الباب الثالث عشر في الاوقاف التي يستغنى عنها وما يتصل به من صرف غلة الاوقاف الى وجوه أخرى وفي وقف الكفار

اليد منذسنة فشهد الشهود بالصدقة منذ سنتين وادعى المدعى ذلك لا تقبل الا أن يوفق فيقول تصدق به على منذسنة ثم اشترى به وشهد الشهود بذلك * ولو ادعى الصدقة منذسنة فشهد الشهود أنه اشتراء منه منذ شهر لا تقبل الا أن يوفق فيقول تصدق به على منذسنة وقبضته ثم وصل اليه بسبب من الاسباب وجدد الصدقة فاشترى به منذ شهر فاذا وفق على هذا الوجه وأثبت البيعة قبلت بيئته * ولو ادعى ميراثا من أيه منذسنة وشهد الشهود أنه اشتراء من ذي اليد بعدما قام من عند القاضي لا تقبل فان وفق فقال جددني الميراث واشترى به منه الا قبلت بيئته لكن اذا أعاد البيعة على ذلك لان الشراء من ذي اليد فلا يثبت بدون البيعة والشهادة الاولى قامت قبل الدعوى فلا تعتبر * ولو ادعى أمة في يد رجل وقال اشترى بها منه بعد ذي هذا منذ شهر فجاء المدعى بالشهود فشهدوا أنه اشتراها منه بالتمند قام من عند القاضي لا تقبل لمكان المخالفة الا أن يقول اشترى بها بالبعد منذ شهر ثم جددني فاشترى بها منه بالتمندهم بعد ذلك فاذا وفق على هذا الوجه وأعاد البيعة على الشراء بالتمند قبل ذلك * ولو ادعى أولا أنه اشتراها منه بالبعد منذ شهر ثم جاء بشهود فشهدوا أنه اشتراها منه منذسنة أو قبل ذلك لا تقبل لمكان التناقض الا أن يوفق فيقول اشترى بها منه منذسنة كما شهد الشهود ثم يعتزم منه ثم اشترى بها منذ شهر فاذا وفق على هذا الوجه وشهد الشهود بالبيع والشراء بعد ذلك يصح التوفيق ويقضى له * ولو ادعى دارا في يد رجل أنها لفاء شاهدين فشهد أحدهما أنها دارورنعا من أيه وشهد الآخر أنها دارورنعا من أمه قال الشهادة باطلة لانه لا وجه للتوفيق بين الشهادتين وكذا لو شهد أحدهما أنه اشتراها من فلان وهو عليه كما وشهد الآخر أن فلانا آخر وهبها منه وهو قبضها ولا يقال اذا اختلف الشاهدان في سبب الملك فقد اتفقا على الملك فوجب أن يقضى له بالملك كالأوقاف لفلان على ألف من قرض فقال للقرن لا بل من عن بيع يقضى له بالالف واختلاف السبب لا يضره وكذا لو شهد أنه أقر أنه كفل للذي بأنف درهم عن فلان فقال الطالب قد أقر بذلك لكن التكفالة كانت عن فلان آخر كان للذي أن يأخذ بطلال وكذا لو شهد بالالف درهم من عن جارية فقال البائع انه قد أشهدهما على هذا الشهادة والذلي

عليه ألف من عن مناع آخر أو شهدا له وهدى على الاقرار بألف من ضمن جارية غصبها منه وقد هلك لا قبل هذا المشاهدة بخلاف
 الاقرار لان السبب انما لا يعتبر اذا كان حكم السبين واحدا كما في الاقرار فان الالف الواجب بالقرض والغصب واحدا ما هنا حكم السبين
 يختلف لان الموروث من الاب يتضمن حقوقا غير ما يتضمنه الموروث من الامن قضاة ديون الاب وتنفيد وصاياه وغير ذلك فلا قبل * ولو
 شهد شاهدان لرجل فقالا لا شهدا أن فلانا هذا غصب عبده ولكنه قد رده عليه بعد ذلك فبات عند مولاه فقال المصوب عنه لم يردّه على وانما
 مات عند الغاصب وقال المشهود عليه ما غصبته عبدا ولا رددته عليه وما كان من هذا شئ قال اذا لم يدع شهادتهم ماضية القيمة * وكذا لو شهدا
 أنه غصب عبده وأن مولاه قتله عند الغاصب فقال المصوب منه ما قتله ولكنه قد غصبه ومات عنده وقال المشهود عليه ما غصب عبدا
 ولا قتل هذا المدعى عبده في يدى كان عليه قيمته وكذا لو شهدا أن له ذراعا على هذا ألف درهم ولكنه قد أبرأ منها وقال المدعى ما أبرأته عن
 شئ وقال المشهود عليه ما كان له على شئ ولا أبرأني عن شئ قال اذا لم يدع شهادتهما على البرائة قضيت عليه بالالف * رجل ادعى قبل رجل
 دارا فقال المدعى عليه ليست في يدي فأقام المدعى بينة فشهدوا أن الدار في يد المدعى عليه وفي ملكه قال يسأل القاضي المدعى فان قال كما
 شهدوا انها في يده وفي ملكه فقد أقره بالدار وان قال صدقوا أنهم في يد مولاه صدقهم أنها في ملكه فله ذلك ويجعل المدعى عليه خصما * رجل
 ادعى على رجل ألفا شهد له الشاهدان أنه له عليه ألف درهم وشهدا أحدهما أنه آخر مبالف الى سنة وأنكر الطالب فانه يقضى عليه بألف
 وهذا ولو شهد أحدهما أنه قد قضاه خمسمائة سواء * اذا شهدا المشهود به لرجل فقال المشهود له هذا البيت من هذه الدار فلان لرجل آخر
 غير المدعى عليه ليس هو لي فقد كذب شهوده ان قال هذا قبل القضاء لا يقضى له ولا لتلان بشئ وان كان بعد القضاء فقال هذا البيت لم
 يكن لي انما هو لفلان قال أبو يوسف رحمه (٤٧٨) الله تعالى أجرت اقراره لفلان وجعلت له البيت ورددت ما بقي من الدار على القضي

عليه ويضمن قيمة البيت
 للمشهود عليه ولا يوسع
 رحمه الله تعالى فيها قول آخر
 انه يضمن قيمة البيت للشهود
 عليه يكون ما بقي من الدار
 للشهود به * رجل في يده
 عبد ادعى رجل أنه اشتراه
 من ذي اليد وذو اليد يجحد
 بما ادعى بشاهدين فشهدا
 أنه باع منه ولا ندري أهو
 البائع أو لا جازت شهادتهما

أوقاف على قنطرة فيس الوادي وصار الماء الى شعب أخرى من أرض تلك المحلة واحتج الى عارة قنطرة
 هذا الوادي الجديد هل يجوز صرف غلات الاولى الى الثانية ينظر ان كانت القنطرة الثانية للعامة وليس
 هناك قنطرة أخرى للعامة أقرب اليها جاز صرف الغلة اليها كذا في الوقاعات الحسامية * سئل شمس الأئمة
 الحلواني عن مسجد أو حوض خرب ولا يحتاج اليه لتفريق الناس هل للقاضي أن يصرف أوقافه الى مسجد
 آخر أو حوض آخر قال نعم ولم يفرق الناس ولكن استغنى الحوض عن العماره وهناك مسجد محتاج الى
 العماره أو على العكس هل يجوز للقاضي صرف وقف ما استغنى عن العماره الى عماره ما هو محتاج الى العماره
 قال لا كذا في المحيط * رباط يستغنى عنه وله غلة فان كان بقره رباط صرف الغلة الى ذلك الرباط وان
 لم يكن بقره رباط يرجع الى ورثه الذي بنى الرباط هكذا ذكر المسألة في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى قال
 الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في واقعاته وفيه نظرة تأمل عند الفتوى كذا في الذخيرة * في فتاوى النسفي
 سئل شيخ الاسلام عن أهل قرية افتقر قروا وتدعى مسجد القرية الى الخراب وبعض المتغلبه يستولون على

المدعى * ولو جاء المدعى بشاهدين فقالا للقاضي العبد لنا باعنا المدعى عليه من هذا المدعى فان القاضي يقضى بشهادتهما
 للمدعى * شاهدان شهدا بشئ واختلفا في الوقت أو في المكان أو في الانشاء أو الاقرار فان كان المشهود به قولاً محضاً كالبيع والاجارة والطلاق
 والعقاق والصلح والابراء قبل * وصورة ذلك اذا ادعى الشراء بألف فشهدا أنه اشتراه منه بألف الا انهما اختلفا في البلدان أو في الايام أو في
 الساعات أو في الشهور أو شهدا على البيع بألف فشهدا أحدهما أنه باعه وشهد الآخر على اقراره بالبيع جازت شهادتهما وكذلك في الطلاق
 لو شهدا أحدهما أنه طلقه واليوم وشهد الآخر أنه طلقها أمس أو شهدا أحدهما على اقراره بألف اليوم وشهدا الآخر أنه أقر بألف أمس جازت
 شهادتهما * ولا يظن الشهادة باختلاف الشاهدين فيما يثبت من الايام والبلدان الا أن يوقعوا كماع الطالب في موضع واحد في يوم واحد
 فاذا أقر بذلك ثم اختلفا في الايام والمواطن والبلدان فان أباحني فخره الله تعالى قال أجيز الشهادتين عليهم أن يحفظوا الشهادة دون الوقت
 وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الامر كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في القياس وأنا أستحسن وأبطل هذه الشهادة بالثمة الا أن يختلفا
 في الساعتين من يوم واحد بتفاوت فيجوز * ولو اختلفا في الثياب التي كانت على الطالب أو الطالب أو المركب أو قال أحدهما كان معنا
 فلان وقال الآخر لم يكن معنا فلان ذكر في الاصل أنه يجوز ولا تبطل هذه الشهادة * وإذا كان المشهود به من جنس الفعل حقيقة وحكما
 كالغصب والجنابة واختلف الشهود في المكان أو في الزمان أو في الانشاء أو الاقرار لا تقبل شهادتهم * ولو كان المصوب هالكاً فشهدا على القيمة
 شهدا أحدهما أن قيمته ألف وشهد الآخر على اقرار الغاصب أن قيمته ألف لا تقبل شهادتهما وكذا لو اختلف شهود الغصب شهدا أحدهما
 على الغصب والآخر على اقرار الغاصب لا تقبل * وذكر في الجامع اذا ادعى ملكاً فبشاهدين فشهدا أحدهما أنه ملكه وشهد الآخر
 على اقرار المدعى عليه أنه ملك المدعى لا تقبل * ولو كان المشهود به قولاً لا يثبت كالتسكاح واختلف الشهود على هذا الوجه لا تقبل
 شهادتهم وان اختلفوا في عقد لا يثبت حكمه الا بضعل القبض كالمهبة والصدقة والزمن فان شهدا على معانة القبض واختلفا في الايام

والبلدان جازت شهادتهم ما في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى والقياس أن لا تقبل وهو قول محمد وزفر رحمهما الله تعالى * وان شهدوا على اقرار الراهن والواهب والمتصدق بالقبض جازت الشهادة في قولهم * ولو شهدا على الرهن فشهدا أحدهما على معاينة القبض والاخر على اقرار الراهن بالقبض لا تقبل هذه الشهادة ويكون الرهن في هذا بمنزلة الغصب * وان اختلف شهود الراهن في جنس الدين أو في مقداره لا تقبل كالأختلاف في بيع في جنس الثمن أو في مقداره * وان اختلفا في فعل ملحق بالقول كالقرض فاختلغا في المكان أو في الزمان لا مطلق الشهادة وان كان القرض لا يتم الا بالتسليم ويكون القرض في هذا بمنزلة الطلاق والعتاق * ولو اختلفا في هذا القذف في المكان أو في الزمان جازت شهادتهم ما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه رحمهما الله تعالى لا تقبل وان اختلفا في الانشاء والافرار لا تقبل شهادتهم ما في قولهم * ولو اختلفا في الطلاق فشهدا أحدهما على تطبيقين والاخر على الثلاث أو شهدا أحدهما على تطبيقين والاخر على تطبيقية لا تقبل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه وابن أبي ليلى رحمهم الله تعالى جازت شهادتهم ما على الأقل * ولو شهدا أحدهما على تطبيقية والاخر على تطبيقية ونصف أو شهدا أحدهما على تطبيقية والاخر على تطبيقية وتطبيقية جازت شهادتهم ما على الأقل عند الكل * ولو شهدا أحدهما أنه قال لها أنت خلية وشهد الآخر أنه قال لها أنت برة لا تقبل عند الكل لانهما اختلفا في لفظة الايقاع وان كان معنى اللفظين واحدا وكذا لو شهدا أحدهما أنه طلقها ان دخلت الدار وقد دخلت وشهد الآخر أنه طلقها ان كملت فلانا وقد كملت لا تقبل عند الكل * وكذا لو شهدا أحدهما أنه طلقها ثلاثا وشهد الآخر أنه طلقها واحدة لا تقبل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وكذا لو شهدا أحدهما أنه طلقها أنه طلقها نصف واحدة وشهد الآخر أنه طلقها ثلث واحدة لا تقبل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وعندهما جازت شهادتهم ما على الأقل فلا نا وشهدا الآخر أنه طلقها فالشهادة باطلة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى (٤٧٩) وعندهما جازت شهادتهم ما على الأقل * ولو شهدا أحدهما أنه

خشب المسجد وينقلونه الى ديارهم هل لواحد من أهل القرية أن يبيع الخشب بأمر القاضي ويمسك الثمن ليصرفه الى بعض المساجد أو الى هذا المسجد قال نعم كذا في المحيط * رجل ربط دابة أو سيفاً في باط وقفا على الرباط وخرب الرباط واستغنى الناس عنه يربط في باط آخر هو أقرب الرباط اليه كذا في ذخيرة * في التوارد لو وقف انهم وليس له من الغلة ما يمكن عمارة الما بطل الوقف وعاد حق البناء الى الواقف ان كان حيا والى ورثته ان كان ميتا كذا في محيط السرخسي * حوض في محلة خرب فصار بحيث لا تمكن عمارة واستغنى أهل المحلة عنه ان كان يعرف واقفه يكون له ان كان حيا ولورثته ان كان ميتا وان كان لا يعرف واقفه فهو كالقطعة في أيديهم يتصدقون به على فقير ثم يبيعه الفقير فينتفع بالثمن * ومن هذا الجنس حانوت هو وقف صحيح احترق السوق والحانوت وصار بحال لا ينتفع به ولا يستأجر بشئ البتة يخرج من الوقفية * ومن هذا الجنس الرباط اذا احترق يبطل الوقف ويصير مراثا * ومن هذا الجنس منزل موقوف وقفنا صحيجا على مقبرة معلومة فخر ب هذا المنزل وصار بحال لا ينتفع به فخر ب رجل وعمره وبني فيه بناء

شهدا على التحيز فشهدا أحدهما أنه طلق زينا وعمره وشهد الآخر أنه طلق زينا جازت شهادتهم ما على الأقل على طلاق زينا * رجل ادعى على مولى العبد أنه أذن لعبده في التجارة وأقام شاهدين فشهدا أحدهما على الاذن والاخر أن مولى العبد أدهم يشترى ويبيع ولم ينهه لا تقبل شهادتهما * رجل اشترى شيئا فادعى به عيبا وأقام شاهدين فشهدا أحدهما أنه باعه وبه هذا العيب وشهد الآخر على اقرار البائع بالعيب لا تقبل هذه الشهادة * رجل علمه ألف درهم لرجل فادعى أنه أوفاه دينه وأقام شاهدين شهدا أحدهما بالايفاء وشهد الآخر على اقرار صاحب المال بالاستيفاء لا تقبل كالأولادى على رجل غصبا وأقام شاهدين شهدا أحدهما بالغصب والاخر على اقرار بالغصب وكذا لو ادعى الغريم الايفاء فشهدا أحد الشاهدين على اقرار صاحب المال بالاستيفاء وشهد الآخر أن صاحب المال أبرأ الغريم لا تقبل * ولو ادعى الغريم أن صاحب المال أبرأه فشهدا أحد الشاهدين بذلك وشهد الآخر أن صاحب المال وهب له المال أو تصدق به عليه أو حله جازت شهادتهما * ولو ادعى الغريم الايفاء فشهدا أحد الشاهدين على اقرار صاحب المال بالاستيفاء وشهد الآخر على الهبة أو الصدقة أو التجليل لا تقبل * ولو ادعى الغريم الهبة فشهدا أحد شاهديه بالهبة والاخر بالصدقة لا تقبل * ولو ادعى الغريم الايفاء فشهدا أحد الشاهدين أن صاحب المال أبرأه في بلد كذا وشهد الآخر أنه أبرأه في بلدة أخرى جازت شهادتهما * ولو ادعى الغريم الايفاء فشهدا أن صاحب المال أبرأه جازت شهادتهما * ولو ادعى الغريم أن صاحب المال أبرأه وأقام شاهدين فشهدا على اقرار صاحب المال بالاستيفاء فان القاضي يسأل الغريم عن البراءة كانت بالاستيفاء أو بالسقاط قال كانت بالاستيفاء تقبل وان قال كانت بغيره لا تقبل وان لم يبين وسكت ذكر في الأصل أن القاضي لا يجبره على البيان لكن لا يقضى بهذه الشهادة اذ المبين لان البراءة بالاستيفاء تكون فوق البراءة بالسقاط فاذا شهد الشهود بأكثر مما ادعى لا تقبل من غير تيقن بخلاف ما اذا ادعى الغريم الايفاء فشهد الشهود بالبراءة وبالتجليل فان القاضي لا يسأله عن البراءة ويقضى بالبراءة من غير سؤال لان الشهود شهدوا بأقل مما ادعى وفي مثل هذا لا يحتاج الى التوفيق فيقضى من غير سؤال ويكون الثابت

بقضاء القاضي براءة الغريم بالاستقاط لا البراءة قبل استيفاء حتى لو كان الغريم كفيلا كفلا بأمر المكفول عنه فإذا ادعى الابطال فشهد الشهود
 بالبراءة كان لصاحب المال أن يرجع دينه على الأصل ولا يكون للكفيل أن يرجع على المكفول عنه بشئ كالأمر بأمر المكفول له ولو ادعى
 الكفيل الهبة فشهد أحد الشاهدين بالهبة والآخر بالبراءة جازت شهادتهما لأن الغريم لو كان أصيلا وادعى الهبة فشهد أحد الشاهدين
 بالهبة والآخر بالبراءة جازت شهادتهما فكذا إذا كان كفيلا * ولو ادعى على رجل أنادى أقام شاهدين فشهد أحدهما أنه عليه ألف درهم
 وشهد الآخر على إقراره بالألف قالوا جازت شهادتهما في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل وكل رجلا بقبض دين له على رجل فان
 الوكيل بقبض الدين يكون وكيلًا بالخصومة في ذلك الدين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمأمور بقبض الدين لا يكون وكيلًا بالخصومة
 وكذا الرسول في قبض الدين لا يكون وكيلًا بالخصومة فان جاء الوكيل إلى المديون فأنكر المدعي عليه المال والوكالة فجاء المدعي بشاهدين
 فهو على وجهين في وجهه تجوز شهادتهما ويصير وكيلًا بالقبض والخصومة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي وجه يصير وكيلًا بالقبض
 ولا يصير وكيلًا بالخصومة في قولهم * أما الوجه الأول إذا أقام مدعي الوكالة شاهدين فشهد أحدهما أن الطالب بوجه بقبض دينه عن هذا
 الرجل وشهد الآخر أن الطالب جراه في ذلك يعني جعله جراه بأجازت شهادتهما وكذا لو شهد أحدهما أن الطالب بوجه بقبض دينه عن هذا
 قبض الدين من هذا الرجل أو شهد أحدهما أنه وكله وشهد الآخر أنه جعله وصياله في حياته جازت شهادتهما ويصير وكيلًا بالقبض
 والخصومة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحبهما رحمه الله تعالى يكون وكيلًا بالقبض ولا يكون وكيلًا بالخصومة * وأما الوجه
 الثاني لو شهد أحدهما أنه وكله بقبض دينه وشهد الآخر أنه أرسله في أخذ دينه أو شهد أحدهما أنه وكله بقبض دينه وشهد الآخر أنه أمره
 بقبض دينه من فلان أو شهد أحدهما أنه (٤٨٠) وكله والآخر أنه أنابه مناب نفسه أي جعله نائب نفسه في قبض الدين أو شهد أحدهما

أنه وكله وشهد الآخر أنه
 جعله وصيا ولم يقل في حياته
 أو شهد أحدهما أنه جعله
 وصيا في حياته وشهد الآخر
 أنه جعله وصيا ولم يقل في
 حياته لا تقبل شهادتهما
 لأن قوله جعله وصيا يكون
 على النيابة بعد الموت ففي
 هذه المسئلة الأخيرة لا تقبل
 شهادتهما وفيما سواها
 جازت شهادتهما ولا يصير

من ماله بغير إذن أحد فالأصل لورثة الواقف والبنامورثة الباني كذا في المضمرات * وكذلك وقف صحيح
 على أقوام مسجونين خرب ولا ينتفع به وهو بعيد من القرينة لا يرغب أحد في عمارته ولا يستأجر أصله يطل
 الوقف ويجوز بيعه وان كان أصله يستأجر بشئ قليل يبقى أصله وقفا كذا في فتاوى قاضيخان * وهذا
 الجواب صحيح على قول محمد رحمه الله تعالى فاما عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ففيه نظر لأن الوقف بعد
 ما صح بشرائطه لا يطل إلا في مواضع مخصوصة كذا في محيط السرخسي * في فتاوى أبي الليث رحمه
 الله تعالى رجل جمع مالا من الناس لينفق في بناء المسجد فانفق من تلك الدراهم في حاجته ثم رتب لها في
 نفقة المسجد لا يسعه أن يفعل ذلك فان فعل فان عرف صاحب ذلك المال رد عليه أو سأله تجديدا لاذن
 فيه وان لم يعرف صاحب المال استأذن الحاكم فيما يستعمله وان تعذر عليه ذلك رجوت له في الاستحسان
 أن ينفق مثل ذلك من ماله على المسجد فيجوز لكن هذا واستأمر الحاكم يجب أن يكون في رفع الوبال أما
 الضمان فواجب كذا في الذخيرة * ويتنق على هذا مسائل ابتلى بها أهل العلم والصالحاء منها العالم إذا

وكيلًا بالخصومة عند الكل * ولو شهد أحدهما أنه وكله وشهد الآخر أنه وكله ثم عزله جازت شهادتهما على الوكالة ولا يثبت
 العزل فصل في تكذيب المدعي الشهود المدعي إذا كذب الشهود فبما شهدوا له وفي بعضه لا تقبل شهادتهما مالا نه
 تفسيق للشاهد ولأن الشهادة لا تقبل بدون الدعوى وفيما كذب لم يوجب الدعوى وإذا تكلم المدعي بكلام يحتمل أن يكون تكذيبا أن كان
 ذلك قبل القضاء لا يقضى له وان كان بعد القضاء لا يطل قضاؤه إلا أن يكون تكذيبا للشاهد قطعا * رجل ادعى دارا في يد رجل أنه له وأقام
 البينة وقضى له القاضي ثم أقر المقضي له أنه دار فلان لرجل غير المقضي عليه لاحق للمدعي فيها صدقه فلان في ذلك أو كذبه لا يطل قضاء
 القاضي لأن قوله هي فلان لاحق في فيما يحتمل النفي من الأصل فيكون كذبا للشهود ويحتمل أنه لاحق له فيها لأن المقضي له ملكها منه بعد
 القضاء وان كان ذلك في مجلس القضاء بأن كان باعها من المقر له قبل القضاء على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم غصبها المقضي عليه ثم انقضت مدة
 الخيار بعد القضاء فنصار للمقر له فلا يطل القضاء بالشك * ولو قال المقضي له بعد القضاء هذه الدار فلان لم تكن لي قط فالمسئلة على وجهين أما
 أن تبدأ بالاقرار وثني بالنفي فقال هذه الدار فلان لم تكن لي قط أو بدأ بالنفي وثني بالاقرار فقال هذه الدار ما كانت لي قط ولكنك الآن وكل
 ذلك على وجهين أما أن صدقه المقر له في جميع ذلك أو صدقه في الإقرار وكذبه في النفي فقال كانت للمقر ملكها مني بعد القضاء بسبب وهي
 الآن داري فأن صدقه في جميع ذلك بطل قضاء القاضي ويراد الدار على المقضي عليه ولا شيء للمقر له لأنه ما تصادق على بطلان القضاء وان
 كذبه في قوله ما كانت لي قط وصدقه في الإقرار وقال هي لي كانت للمقر له لأنه ملكها مني بعد القضاء بسبب وهي داري في هذا الوجه تكون
 الدار للمقر له ويضمن المقر قيمة الدار للمقضي عليه سواء بدأ بالمقر بالاقرار أو بدأ بالنفي كذا ذكر في الجامع قالوا هذا إذا بدأ بالنفي وثني بالاقرار موصولا
 فيصح الإقرار وأما إذا نفي بالاقرار مفصلا لا يصح إقراره * ولو أن المدعي أقام البينة أنها داره ثم قال قبل القضاء هذه الدار ليست لي ولكنها
 فلان غير المدعي عليه أو قال هي دار فلان لاحق لي فيها وصدقه المقر له في ذلك أو كذبه بطلت بينته ولا يقضى القاضي له لأن كلامه هذا

يحمل النفي من الأصل ويحمل النفي في الحال يعني أنها دار فلان الآن ملككم الآن فلا يقضى القاضي بالشك الآن يقول موصولا هي دار فلان الآن ملككم منه بعد الشهادة فينشد بضع ذلك ولا ينعى القضاء * وذكري المتني رجل ادعى في يد رجل متاعا وأدارا أنه له وأقام البينة وقضى القاضي له فلم يقبضه حتى أقام الذي في يديه البينة أن المدعى أقر عند غير القاضي أنه لاحق له فيه قال إن شهدوا أنه أقر بذلك قبل القضاء بطل القضاء وإن شهدوا أنه أقر به بعد القضاء لا يبطل القضاء لأن الثابت بالبينة كالنائب عيانا ولأنه عاين القاضي إقراره بذلك كان الحكم على هذا الوجه * وذكري المتني رجل في يديه جارية وولدها ورجل في يديه دار مبنية جارية رجل وأقام البينة فشهدوا أن الامة للمدعى ولم يزيدوا على ذلك ولم يذكروا الولد أو شهدوا أن الدار والبناء للمدعى أو شهدوا بالدار ولم يتعرضوا للبناء حتى مات الشاهدان أو غابا فان القاضي يقضى بالدار وبنائها للمدعى أما إذا ذكروا البناء في الشهادة فلا شك لأن البناء مركب تركب قرار فيدخل في ذكر الارض خصوصا دعوى الدار فان قضى القاضي بالدار وبنائها فقال المدعى بعد القضاء ليس البناء على انما هو للمدعى عليه ولم يزل له ذلك بعد الشهادة قبل القضاء كان ذلك كذبا بالشهود ويبطل القضاء والشهادة في الدار والبناء جميعا وان قال بعد القضاء البناء للمدعى عليه فليس هذا كذبا للشهود * وذكري شهادت الأصل أن الشهود إذا ذكروا البناء في شهادتهم يصير مقصودا في الشهادة والقضاء فإذا أقر المدعى بالبناء للمدعى عليه كان ذلك كذبا بالشهود فبطل القضاء والشهادة جميعا * وذكري الأصل لو ادعى دارا في يد رجل أنه له وقضى القاضي له بالدار والبناء ثم ان المقضى عليه أقام البينة أن البناء له قال ان ذكر شهود المستحق البناء في شهادتهم لا يسمع بينة المقضى عليه وان لم يذكروا مع بنته وحكي عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى أن الشهود إذا لم يذكروا البناء في شهادتهم ينبغي أن تكون المسئلة على الاختلاف على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يسمع بينة المقضى عليه وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يسمع ولا يكون الاقرار بالبناء كذبا بالشهود وجعل هذه المسئلة فرعا لمسئلة أخرى ذكرها في الشركة رجل ادعى على آخر أنه شريكه شركة مفاوضة وأقام (٤٨١) البينة وقضى القاضي بالمال بينهما ثم ان

المقضى عليه ادعى عينا أنه ورثه من أبيه ذكرا أن الشهود إذا شهدوا بالمفاوضة لا غير لا تنفع هذه الدعوى عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى تصح * ووجه البناء على تلك المسئلة أن في مسئلة المفاوضة كل عين

سأل للفقراء أشياء واختلط بعضهم ببعض يصير ضامنا للجميع ذلك وإذا أدى صار مؤديا من مال نفسه وبصر ضامنا لهم ولا يجزئهم عن زكاتهم فوجب أن يستأذن الفقير ليأذن له بالقبض فيصير خالطا ماله بماله كذا في المحيط * ومنها (١) نأدى مردا إذا قام وسأل للفقير شيئا بغير أمره فهو أمين فان اختلط مال البعض بمال البعض يصير مؤديا من مال نفسه وبصر ضامنا لهم ولا يجزئهم عن زكاتهم فوجب أن يأمره الفقير أو لا بذلك لانه إذا أمر صار وكلا يقبضه وبالتصرف له فيصير خالطا ماله بماله كذا في المضمرات

الباب الرابع عشر في المنفقات

رجل أراد أن يجعل ماله في جهة القربة فبناه الرباط للمسلمين أفضل من عتق الرقاب لانه أدوم وقيل التصديق (١) قوله نادى مرد كذا في عبارة الذخيرة ولم يظهر لي هذا الاسم فلتراجع المضمرات اه بحرأوى

(٦١ - قساوى ثاني) من الاعيان التي في يديه لم يصير مقضيا به مقصودا بل صار مقضيا به بغيره فبطلت المفاوضة فكان نظير البناء مع الارض ههنا وقال غيره لا بل مسئلة الشهادات على الاتفاق وقرقوا الابي يوسف رحمه الله تعالى بين هذه المسئلة وبين المفاوضة والفرق يعرف في موضعه ثم في رواية الأصل جعل مطابق الاقرار بالبناء للشهود وعليه تكذيب الشهود إذا ذكر الشهود البناء في شهادتهم وفي رواية المتني فصل فقال ان قال المقضى له ان البناء لم يزل للمقضى عليه أو قال انه ملك المقضى عليه يوم شهد الشهود كان ذلك كذبا بالشهود وان أقره بالبناء من غير تاريخ فقال ان البناء للمقضى عليه لم يكن كذبا بالشهود لانه محتمل * أمة في يد رجل وابنتها في يد غيره فخا رجل وأقام البينة على الذي في يديه التجارية أن الامة له فقطى القاضي له بالجارية لا يكون للمقضى له أن يأخذ الامة بذلك القضاء ومثله لو أن رجلا في يديه نخلة وثمرتها في يد غيره جاء رجل وأقام البينة على الذي في يديه النخلة أن النخلة له وقضى القاضي لها كان للمقضى له أن يأخذ الثمرة بذلك القضاء هكذا ذكر في المتني * رجل أقام البينة على دار في يد رجل أنها دار أبيه مات وتركها ميراثا له وقضى القاضي له بالدار ثم جاء رجل آخر وادعى أن الدار داره اشتراها من أبي المقضى عليه وصدقه المقضى له فانه يبطل القضاء ويرد الدار على المقضى عليه ويقال للمدعى الثاني أقم البينة على المقضى عليه والافلاح لك لأن المقضى له أكذب شهوده فبطل قضاء القاضي * رجل أقام البينة على دار في يد رجل أن أباه مات وتركها ميراثا له وأقام الذي في يديه البينة أن أباه المدعى أقر في حياته أن الدار ليست له فانه يبطل شهادة شهود الوارث وكذا الشهود وأعلى اقرار الوارث بعدم موت أبيه أو قبل ذلك أن الدار لم تكن لأبيه أو أقام البينة على اقرار الوارث أن أباه مات وليست الدار له كان ذلك باطلا لبينة الوارث * رجل مات واقتسم ورثته التركة بتراضهم ثم ادعى أحدهم لنفسه على الميت ديناً سمع دعواه لان الدين لا يمنع ثبوت الملك للوارث والقسمة وكذا لو ظهر على الميت بعد القسمة دين لاجني ولم يصل اليه حقه من الورثة كان له أن ينقض القسمة وكذا لو أجاز لاجني قسمة الورثة ثم أراد أن ينقض كان له ذلك * وان ادعى بعض الورثة بعد ما قسموا الدار أن أباه كان تصدق عليه بطائفة معلومة من هذه الدار وأدعى أن والده كان تصدق بذلك على ابنه الصغير وأدعى عينا من أعيان التركة لنفسه بوجه من الوجوه لا يسمع دعواه لان اقدامه على القسمة اقرار منه أن

مادخل تحت القسمة من تركها ميت ميراث له سم عن الميت فكان متناقضا في دعواه وان ظهر بعد القسمة تشارك في التركة بأن ظهر وارث آخر وكانت القسمة بتراضهم لا بتضاء القاضي بطلت قسمه ثم سوا عزوا نصيب الغائب أولم يعزلوا وان ظهر بعد القسمة موسى له بالثلث فان كانت القسمة برضاهم لا بقضاء القاضي فكذلك الجواب لان الموصى له بالثلث شرك الوارث له أن يتقضى القسمة وان كانت القسمة بقضاء ثم حضر الموصى له بالثلث اختلف فيه المشايخ قال بعضهم ليس له أن يتقضى القسمة لان الموصى له بالثلث شرك الوارث وفيه ما اذا ظهر وارث آخر ان كانت القسمة بقضاء القاضي ينقض على الوارث الغائب وان كانت بغير قضاء لا ينقض كذا ههنا وقال بعضهم له أن يتقضى القسمة على كل حال بخلاف الوارث وموضعها كتاب القسمة * رجل ادعى دارا في يد رجل أنه اشتراها من ذى الدية أنكر المدعى عليه البيع فلما أقام المدعى البينة أقام المدعى عليه البينة أن المدعى رد عليه الدار يعيب قبل بيئته وكذا لو ادعى رجل على رجل دينا فأنكر المدعى عليه ثم أقام البينة على الابرأ بعد الانكار قبلت بيئته وكذا لو ادعى العفو عن القصاص بعد انكار القصاص * ولو ادعى البراءة عن العيب بعد انكار البيع لا يسمع دعواه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يسمع * رجل أقام البينة على دار في يد رجل أنها كانت لابيه مات وتركها ميراثا له ثم ادعى أنه اشتراها من أبيه لا يسمع دعواه ولو ادعى ألا اشتراها من أبيه ثم ادعى الميراث عنه قبلت بيئته * ولو أقام البينة على دار في يد رجل أنها كانت لابيه مات أبوه يوم كذا ورثها عنه المدعى لا وارث له غيره وأقامت امرأ البينة أن أباه تزوجها يوم كذا اليوم بعد اليوم الذي ذكر الابن موته فيه وولده هذا الولد مات بعد ذلك ولها المهر والميراث فان القاضي يقضى لها بالمهر والميراث سواء قضى القاضي بينة الابن أولم يقض لان القاضي قضى بينة الابن بموت الاب لا بوقت موته لان حكم الموت لا يعلق بوقت الموت في أى وقت يموت يكون ماله لو رثته فصارك أن الابن أقام البينة على موت الاب ولم يذ كر الوقت وذلك لا يمنع قبول بينة المرأة فان أقامت امرأه أخرى البينة بعد ما قضى القاضي (٤٨٣) بينة الاولى أنه تزوجها بعد ذلك الوقت قبلت بيئتها أيضا لان القضاء بينة الاولى لا يمنع القضاء بينة الاخرى * ولو أن الوارث أقام البينة على رجل أنه قتل أباه يوم كذا وقضى القاضي بذلك ثم أقامت امرأه البينة أنه تزوجها بعد ذلك اليوم لا تقبل بيئتها لان يوم القتل صار مقضيا به وقال بعضهم فيما تقدم لا تقبل بينة المرأة

على المسكين قلت وقد كنا قلنا لمن أراد ذلك بأن يشتري الكتب ويضع في دار الكتب ليكتب العلم لانه أدوم فانه يبقى الى آخر الدهر فكان أفضل من غيره ولو أراد أن يتخذ دارا له وقفا على الفقراء لصدق بتمثها أفضل ولو كان مكان الدار ضيقة فالوقت أفضل * أراد أن يشتري للسجدة ههنا أو حصيرا فان كان المسجد مستغنيا عن الدهن محتاجا الى الحصير فالحصير أفضل وان كان على العكس فشرأ الدهن أفضل وان كانا سواء فهما في الفضل سواء فينظر في الفضيلة ونقصانها وزيادة على حاجتها ووقتها وضعفها ودوامها فعلى هذا الصرف الى المتعلم ووجوه التعلم من الفقه وكاتبه وجمعه أولى من الاشتغال بآداء العبادات من النوافل وكذا الحديث والتفسير أولى لان نفع هذه الاشياء أدوم فكان أولى كذا في المضمرة * وقف وقفها جميعا على ساكني مدرسة كذا من طلبة العلم فكن فيها انسان لكن لا يبيت فيها ويشغل بالحراسة لئلا يحرم عن ذلك ان

أيضا وسوى بين القتل وبين ما تقدم من النكاح وفي ظاهر الرواية الحكم ما قلنا * ولو أقامت امرأه البينة أن الميت تزوجها يوم النحر بمكة وقضى القاضي لها ثم أقامت امرأه أخرى البينة أنه تزوجها في ذلك اليوم بخراسان لم تقبل بيئتها * رجل ادعى أن هذه الدار لفلان وكلني بالخصومة فيها ثم ادعى هو بعد ذلك أنها لفلان آخر وأنه وكلني بالخصومة فيها وأقام البينة لا تقبل بيئته لانه متناقض والتناقض كما يمنع الدعوى لنفسه يمنع الدعوى لغيره فلا تسمع دعواه الثانية بالالتوفيق * ولو ادعى أن هذه الدار لفلان وكلني بالخصومة فيها ثم أقام البينة أنها له لا تقبل بيئته الآن بوقت * ولو ادعى ألا أنه له ثم أقام البينة بعد ذلك أنه لفلان وكلني بالخصومة فيها قبلت بيئته

فصل في الشاهد يشهد بعدما أخبر به والحق وما يحل له أن يشهد والشهادة على الكتاب * رجل كتب صلوة وصية وقال للشهود اشهدوا بما فيه ولم يقرأ وصيته عليهم قال علماء نازحههم الله تعالى لا يجوز للشهود أن يشهدوا بما فيه وقال بعضهم وسعهم أن يشهدوا بالصحيح أنه لا يسعهم أن يشهدوا وانما يحل لهم أن يشهدوا باحد معان ثلاث إما أن يقرأ الكتاب عليهم أو كتب الكتاب غيره وقرأ الكتاب عليه بين يدي الشهود فيقول هولهم اشهدوا على بما فيه أو يكتب هو بين يدي الشهود وهم يعلمون بما فيه ويقول هو اشهدوا على بما فيه * وان كتب بين يدي الشهود صكا وعرف الشاهد ما كتب فيه ولم يقل هو اشهدوا على بما فيه لا يسعه أن يشهد عليه * قال الشيخ الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى هذا اذا لم يكن الكتاب مكتوبا على الرسم فان كان مكتوبا على الرسم وكتب بين يدي الشهود والشاهد يعلم ما في الكتاب وسعه أن يشهد وان لم يقل له الكتاب اشهد على بما فيه وأنه أحسن اليه أشار محمد رحمه الله تعالى في كتاب النكاح وهذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية أخرى اذا كتب الرجل الصل بيده على نفسه بين يدي الشهود ثم أودعه الشاهد ولم يعلم الشاهد ما فيه وأمره الكاتب أن يشهد بما فيه وسعه أن يشهد لان الكتاب اذا كان في يد الشاهد يكون معه وما عن التبديل والتغيير والزيادة والنقصان وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية أخرى اذا كتب الرجل الصل بيده على نفسه بين يدي الشهود وقال اشهدوا على بما في هذا الصل فهو جائز * وان كتب غيره وقال هو اشهدوا على بما فيه لم يجوز حتى يقرأ عليهم ثم يشهدهم وفي ظاهر الرواية لا يحل لهم

أن يشهدوا الآن بقراءه الكتاب عليهم أو يكتب غير ذلك بقرأ عليه وهو يقول أشهدوا على بما فيه أو يكتب بين يديه وهو يعلم بما فيه
ويقول أشهدوا على بما فيه * ولو كتب رسالة منه إلى رجل من فلان بن فلان سلام عليك أما بعد فإني كتبت إلى تقاضائي الألف التي كانت
لك على وقد كنت قضيتها منها خمسمائة وبقي لك على منها خمسمائة فهذا جائز إذا علم حله أن يشهد عليه بذلك وإن لم يقل أشهدوا * ولو كتب
صكا بين يدي قوم أميين وقال أشهدوا بما فيه ولم يقرأ عليهم لا يسعهم أن يشهدوا * امرأة أقرت على نفسها بما عمل لابنتها ولاختها ترديه
الاضرار لبقية الورثة والشهود يعلمون بذلك قالوا وسعهم أن يحكموا الشهادة ويشهدوا بذلك ويكرهوا أن تفعل ذلك * وحكى عن أبي
القاسم الصفار رحمه الله تعالى أن رجلا أخذ من السلطان سوق النحاسين مقاطعة كل شهر بكذا وأشهد شهودا قال مولانا رحمه الله تعالى
عدل المقطع والمقاطع عن سبيل الرضا ولو شهد الشهود بذلك حل بهم لأنهم شهدوا بما بطل وكذا لو شهدوا على إقرار رجل بما عمل عرف أن
السبب باطل وينبغي أن لا يشهدوا على هذا وكذا في كل إقرار سبه حرام أو باطل * رجل جاء إلى رجلين ومعه أعوان السلطان فأقر عندهما أن
لفلان على كذا وفلان من أعوان السلطان ثم طلب منهم الشهادة على هذا الإقرار والمقر يزعم أنه إنما أقر بذلك خوفا من المقر له قالوا ينبغي
لشاهدين أن يتفحصا عن ذلك فإن وقفا على أنه كان عن خوف واكره لا يشهدان وإن لم يقف على ذلك يشهدان على إقراره ويذكران
للقاضي أنه أقر ومعه أعوان السلطان حتى يتأمل القاضي في ذلك * رجل أقر بين يدي قوم إقرارا صححان لفلان عليه ألف درهم ثم جاء
عدلان أو ثلاثة إلى هؤلاء الشهود وقالوا لا تشهدوا فلان عليه بالدين فإنه قضاه جميع ما كان عليه من الدين كان لهم الخيار إن شاءوا
شهدوا وبذلك وكروا القصة للقاضي كي لا يقضي القاضي بالبطل هكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى * وعنه في رواية يشهد أنه كان عليه
ذلك ولا يشهد أنه عليه اختاقت الروايات عن محمد رحمه الله تعالى في هذه المسئلة واختلف فيها المشايخ قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن
الفضل رحمه الله تعالى إذا شهد عدلان عند الشاهدين أن صاحب المال قد استوفى (٤٨٣) دينه وأنه أبرأ المطالب عن دينه لا يسعهما

كان يأوى إلى بيت من بيوتهم وله آلة السككى لانه يعد ساكن هذا الموضع كذا في المضمرات * ولو اشتغل بالليل
بالخراسة وبالتهار يقصر في التعلم ينظر ان اشتغل في النهار بعمل آخر حتى لا يعد من جملة طلبة العلم فلا وظيفة
له وان لم يشتغل حتى يعد من جملة طلبة العلم فله الوظيفة كذا في محيط السرخسى * هذا إذا قال على ساكني
مدرسة كذا من طلبة العلم أما إذا قال على ساكني مدرسة كذا ولم يقل من طلبة العلم فكذلك الجواب
حتى لا يكون لساكني المدرسة من غير طلبة العلم شيء من الوظيفة لانه هو المفهوم كذا في فتاوى قاضيخان *
المعلم إذا كان لا يختلف إلى الفقهاء لا تعلم فإن كان في المصر وقد اشتغل بكتابة شيء من الفقه لنفسه مما
يحتاج إليه لا بأس له أن يأخذ الوظيفة وان كان في المصر وقد اشتغل بغير ذلك لا يأخذ كذا في المضمرات *
ان غاب المتعلم عن البلد أياما ثم رجع وطلب فإن خرج مسيرة وسفر لم ير له طلب ما مضى وكذا إذا خرج

عن الشهادة إذا سأل الطالب أن يشهد له بحقه * قال مولانا رحمه الله تعالى وعندى ان كانت الشهادة على إقرار الخصم بالدين يشهد على
الإقرار وان كانت الشهادة على سبب من قرض أو غيره يشهد على السبب ولا يشهد على نفس الحق * رجل شهد بشكاح امرأة أو بيع جارية
أو قتل عمدا أو إقرار بشيء من ذلك ثم شهد عند الشاهد عدلان أن الزوج طلقها ثلاثا بحضورهما أو أرضعتهما امرأة واحدة وهما صغيران
في الحولين أو أن المشتري أعتق الجارية أو أعتقها البائع قبل بيعها من المشتري أو أن الولي قد عفا عن دم العمد أو أن الميت قد عفا عنه قبل موته
ثم أنكرت المرأة النكاح وأنكرت الجارية أن تكون للمشتري لا يسع للشاهدين أن يشهدا على أصل النكاح والبيع وغير ذلك لانه لو شهد
عند المرأة عدلان أن الزوج طلقها ثلاثا أو شهدا عند الامة أن مولاهما وهو المشتري أعتقها لا يسعها أن تدعي بجماعها ولا يسع للمرأة ذلك
لا يسع للشاهدين أن يشهدا على أصل النكاح وان كان الشاهد بالطلاق أو بما ذكرنا واحدا عدلا لا يحل لشاهد النكاح ولا لشاهد شراء
الجارية أن يتمتع من الشهادة الاولى فان الشاهد الواحد لو شهد عند المرأة بالطلاق أو عند الامة بالاعتاق لا يحل له امتنع الزوج ولا منع المولى
من الجماع وكذا الشاهد لا يحل له الامتناع من الشهادة ولو كان الطالب هو الذي أقر بقبض الدين أو أقر الزوج عند الشاهد بالطلاق أو أقر
المولى بالاعتاق ثم دعاه إلى الشهادة على النكاح وعلى البيع وعلى أصل الدين فإنه يتمتع عن الشهادة ولا يحل له أن يشهد وذكر الناطقي رحمه
الله تعالى إذا شهد عند شهود النكاح عدلان أو شهد عند الشهود شراء الجارية عدلان أن الزوج طلقها ثلاثا أو أن مشتري الجارية أعتق
الجارية ففي هذين الحكيين لا يسع لشاهد النكاح ولا لشاهد شراء الجارية أن يشهد على النكاح وعلى شراء الجارية عند وجود المرأة النكاح
وعند دعوى الجارية الحرية وانكار المالك في العيون سوى بين النكاح والعقود وغير ذلك * ذكر في المنتقى إذا رأيت في يد رجل متاعا أو
دارا ووقع في قلبك أنه ثم رأيت بعد ذلك في يد غيره وسعك أن تشهد أنه لا أول وان لم يقع في قلبك حين رأيته أنه لم يسع لك أن تشهد أنه لم يركب
إياه في يده وان رأيت في يده فوق في قلبك أنه لم يركب في يد غيره فأردت أن تشهد أنه لم يركب عندك شاهدا عدلا في يده اليوم كان هو
أو دعه الاول بحضوره لم يسعك أن تشهد أنه لا أول وان شهد به عدلا واحد وسعك أن تشهد أنه لا أول حال لان عند شهادة الشاهدين يقع في

قلبه أنه ليس للأول فلا يحل له أن يشهد أنه للأول بخلاف ما إذا شهد به عدل واحد لان شهادة الواحد لا تزول ما كان في قلبك أنه للأول فلا يحل لك أن تمتنع عن الشهادة لأن يقع في قلبك أن هذا الواحد صادق فإذا وقع في قلبك ذلك لا يحل لك أن تشهد أنه للأول * وذكري في المنتقى أنه إذا رأى شيئاً في يد إنسان ووقع في قلبه أنه لحل له أن يشهد أنه * وذكري الجامع الصغير أن أياً داراً أو متاعاً في يد إنسان ثم رآه في يد غيره حل له أن يشهد أنه للأول ولم يذكر وقوع في قلبه أنه لم يذكر التصرف مع اليد * والصحيح ما ذكر في المنتقى لان اليد محتملة وكذا التصرف فلا يحل له أن يشهد ما لم يقع في قلبه أنه * ثم قال في المنتقى وكذلك كل أمر ظاهر تجوز فيه الشهادة بالسمع كالنكاح والنسب إذا وقع في قلبك أنه حق ما سمعت من الخبر فشهد عندك عدلان بخلاف ما وقع في قلبك لم يسمعك أن تشهد بما وقع في قلبك من الأمر الآن تستيقن أنه ما كان بينك وبين عدل واحد وسمعك أن تشهد بما وقع في قلبك من الأمر الأول الآن يقع في قلبك أن هذا الواحد صادق فيما يشهد به إذا شهد الشاهد وبما تجوز به الشهادة بالسمع وقالوا لم نأين ذلك ولكنه اشتهر عندنا جازت شهادتهم * ولو قال شهدنا بذلك لأننا سمعنا من الناس لا تقبل شهادتهم * ولو شهدوا بالملك وقالوا شهدنا لأننا في يده لا تقبل شهادتهم * وإذا سمع الرجل موت إنسان وأراد أن يشهد على الموت قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان كان الموت مشهوراً يقع في القلوب أنه حق كان له أن يشهد أن فلان قد مات فان لم يكن موته مشهوراً وأخبره عدل أنه عاين موته أو شهد جنازته حل للسامع أن يشهد أن فلان مات وإن شهد عند القاضي وأخبر أنه اغتاشم بذلك لأن فلاناً أخبره لا يقبل القاضي شهادته وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى * ولا بأس للرجل أن يشهد بالنكاح المشهور وإن لم يحضر النكاح والاشتهار يكون بطريقتين * أحدهما أن يسمع من جماعة كثيرة لا يتصور اجتماعهم على الكذب وفي هذا الاشتراط العدالة ولا لفظ الشهادة * والثاني أن يشهد عنده عدلان بلفظة الشهادة * وإن لم يعاين الرجل موت إنسان ولكنه رأى أهل نعي النعم وهم يصنعون (٤٨٤) به ما يصنع الناس بموتهم لا يحل له أن يشهد بموته بذلك * إذا شهد رجلان أن زوج فلانة قتل أو مات وشهد

وأقام خمسة عشر يوماً وان كان أقل من ذلك لا امر لا بد له كطلب القوت والرزق فهو عفو ولا يحل لغيره أن يأخذ حجرته ووظيفته على حالها إذا كانت غيبته مقداره شهر إلى ثلاثة أشهر فإذا زادت كان لغيره أن يأخذ حجرته ووظيفته كذا في الجرارائق * قال الفقيه من يأخذ الأجر من طلبة العلم لم في يوم لا درس فيه أرجو أن يكون جائراً كذا في المحيط * غاب المتفقه شهراً أو شهرين يحرم عليه أخذ المرسوم بخلاف أن كان مشاهرة وإن كان مساهرة وحضر وقت القسمة وقد أقام أكثر السنة يحل كذا في القنية * سئل الفقيه أبو بكر عن الوقف على العاوية الساكنين بلغ قال من غاب منهم ولم يبع مسكنه ولم يتخذ مسكناً آخر فهو من سكان بلع ولم يطل وظيفته ولا وقفه كذا في الذخيرة * ولو اشترى أرضاً شراً فاسداً فقبضها واتخذها مسجداً وصلى الناس فيه ذكر هلال رحمه الله تعالى في وقفه أنه مسجد وعلى المشتري قيمتها ولا ترد إلى البائع

فلانة قتل أو مات وشهد آخران أنه حتى كانت شهادة الموت والقتل أولى * ولو شهدا ثلثان أن زوج فلانة طلق امرأته الزوج غائب لا تقبل شهادتهما وإن شهدا عند المرأة حل لها أن تتزوج بزواج آخر بعد انقضاء العدة * ولو شهد عند هارجل عدل

أنه ارتدوا العيان بالله لا يحل لها أن تتزوج في رواية السير وفي رواية الاستحسان يحل لها أن تتزوج * وذكري في العيون إذا أخبر المرأة أو أحد بموت زوجها أو برده أو بالطلاق حل لها أن تتزوج * ولو سمع من هذا الواحد رجل حل له أن يشهد قال لأن هذا من باب الدين فيثبت بخبر الواحد وإن لم يوجد لفظ الشهادة بخلاف النكاح والنسب * وإذا أخبر المرأة عدل بموت زوجها الغائب وأخبرها ثلثان بحياته أن كان الذي أخبر بالموت أخبر بماتة الموت أو أخبر أنه شهد جنازته حل لها أن تتزوج آخر * وإن كان الذي أخبر بحياته أرحاً بنار يخ لا حق قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى شهادتهم ما أولى * ولا بأس للرجل أن يشهد بالنكاح المشهور وإن لم يحضر النكاح * فإن خرج قوم من إمامك قوم وأخبروا رجلاً كافوا في الخارج أن فلاناً تزوج فلانة على مهر كذا حل للسامعين أن يشهدوا على النكاح * وهل يحل لهم أن يشهدوا على المهر فيه روايتان عن محمد رحمه الله تعالى في رواية يحل لهم الشهادة على المهر كما يحل لهم على النكاح كذا ذكر في المنتقى والعيون لان المهر يبيع للنكاح فكان حكمه حكم النكاح ولكن لو قالوا سمعنا من الذين حضروا العقد أن المهر كان كذا لا قبل شهادتهم وفي رواية لا تحل لهم الشهادة على المهر لان المهر مال فلا تجوز فيه الشهادة بالسمع والصحيح هو الأول رجل تزوج ابنته من رجل في بيت وفي بيت آخر قوم يسمعون التزويج ولم يشهدوا قالوا ان كان من بيت العقد إلى بيت السامعين كونه أو البنت والزواج جاز لهم أن يشهدوا وإن لم يروا لا يجوز أن سمعوا كلامهم * ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في أدب القاضي إذا سمع رجل اقرار رجل وراء الحجاب لا يحل له أن يشهد ولو شهد فسير لا يقبل القاضي شهادته ولو أن رجلاً دخل بيتاً وعلم أنه ليس في البيت إلا رجل واحد ثم خرج وجلس على البلب وليس للبيت مسلك سوى هذا الباب فأقر الرجل الذي في داخل البيت بشئ يسمع الجالس وسع الجالس أن يشهد على اقرار الرجل بذلك رجل فولى تزويج امرأتهم من رجل ثم مات الزوج فأنكر ورثته نكاحها ويجوز للذي تولى العقد أن يشهد بأنه كاح يشهد أن فلاناً تزوج فلانة بمهر كذا ولا يذكر أنه باشر العقد * رجلان شهدا على اقرار امرأته لرجل بأن درهم أو غيره وشهدا أن رجلاً من سواهما فلاناً وفلاناً أشهداها أنها فلانة بنت فلان الطلاق قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجيز ذلك وذكري في الفتاوى أنه لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله

تعالى حتى يشهد عند الشاهد جماعة أنهم افلانة بنت فلان الفلاني وقال ابن أبي ليلى وأبو يوسف رحمهما الله تعالى يجوز ذلك * وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى إذا سمعوا صوت امرأته من وراء الحجاب ورأوا شخصها وشهد عندهم رجلان عدلان أنهم افلانة جاز لهم أن يشهدوا على أقرارها وإن لم يروا وجهها أو ما إذا لم يروا شخصها إلا يحل لهم أن يشهدوا على أقرارها وهو اختيار الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى وذكر هو رحمه الله تعالى في الفتاوى عن نصير بن يحيى أن ابننا محمد بن الحسن رحمه الله تعالى دخل على أبي سليمان الجوزجاني فساله أبو سليمان عن هذه المسئلة قال كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول لا يجوز له أن يشهد عليه حتى يشهد عند جماعة أنهم افلانة وكان أبو يوسف وأبو بكر الاسكافي رحمهما الله تعالى يقولان يجوز إذا شهد عند عدلان أنهم افلانة وعليه الفتوى * رجلان عدلان شهدا عند رجل أن فلانا هذا عدل هل يجوز للسامع أن يعدله إذا مثل عنه قال محمد رحمه الله تعالى إذا كان العدلان اللذان عدلاه يعرفان التعديل وسعه أن يعدله إلا أنه لا يخبر القاضي بشهادة العدلين فإن أخبر وقال شهد عندى شاهدان بذلك جازاً يضاف قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه يجوز تعديل الواحد ما عندى بشرط العدول في المعدل فإذا عدله رجل آخر معه جاز * الشاهد إذا كان يحفظ الاقرار ويعرف المقر ويعرف خطه إلا أنه لا يحفظ الوقت والمكان حل له أن يشهد * ولو نسي الشهادة وعرف أنه خطه لا يشهد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبيه رحمهما الله تعالى حل له أن يشهد * وذكر الخصاص رحمه الله تعالى أنه لا يجوز له أن يشهد في قول أصحابنا رحمهم الله تعالى * وعن هذا قالوا الشاهد إذا كتب الشهادة ينبغي أن يعلمه بعلامه إذا رآه بعد ذلك يعرفه بتلك العلامة ويأمن بذلك عن التغيير والزيادة والنقصان فإذا رأى خطه وشهد وحكم الحاكم بشهادته قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا ينقض قضاؤه وإن كان الخط في يد المدعى لا يحل له أن يشهد وهو المختار * رجلان شهدا أن الميث طلق امرأته ثلاثا وهو صاحب فراش وقالوا لا تشهدنا في حياتنا وأمرنا بالكتمان فكتماننا لا تقبل شهادتهما لأنهم أقرأ على أنفسهم ما بالفسق * رجل صب زيتاً أو سمناً أو خلا لغيره بعينة الشهود وقال مات فيها (٤٨٥) فأرة كان القول قوله مع عينه في انكاره

استهلك الطاهر ولا يسع للشهود أن يشهدوا عليه أنه صب زيتاً غير نجس * ولو أن رجلاً عمد إلى طوابق لحم فاستهلكه بعينة الشهود ثم قال كانت ميتة لا يقبل قوله في ذلك ويسع للشهود أن يشهدوا عليه أنها كانت ذكية لأن في المسئلة الاولى

قال هلال رحمه الله تعالى هذا قول أصحابنا في المسجد والوقف على قياسه وذكر في كتاب الشفعة إذا اشترى أرضاً شرعاً فاسداً واتخذها مسجداً أو بني فيها بناءً أنه يضمن قيمته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويصير مستمكناً بالبناء وعندهم لا ينقض البناء وترد الأرض على البائع فاشترط البناء على رواية كتاب الشفعة دليل على أنه إذا لم يبن لا يصير مسجداً بمجرد اتخاذه مسجداً بالاختلاف وعدم اشتراط البناء في رواية هلال رحمه الله تعالى دليل على أنه يصير مسجداً بالاختلاف بدون البناء قال الحاكم الشهيد رواية محمد رحمه الله تعالى في كتاب الشفعة أصح من رواية هلال رحمه الله تعالى ولو اشترى أرضاً شرعاً وصحبها ووقفها على الفقراء ثم وجد بها عيباً لا يردّها ولكن يرجع بالنقصان بخلاف ما إذا اشترى أرضاً واتخذها مسجداً ثم وجد بها عيباً فإنه لا يرجع بنقصان العيب كذا في المحيط * وإذا تباعدا رابعاً بعدد وتباضا فوق الدار ثم

لا يعلم الشهود بعدم وقوع الفأرة فيها وفي المسئلة الثانية يعلمون أنها كانت ذكية * رجل له شهادة على ملك دار بعينها رجل إلا أنه لا يعرف حدودها جازله أن يسأل القضاة عن حدودها للشهادة لكن يشهد على أقرار المدعى عليه بالدار ولا يشهد بكرا الحدود على أقراره حتى لا يكون كذا بالكنه يفسر الحدود من ذات نفسه فيجوز **فصل في الشهادة على الشهادة** الشهادة على الشهادة جائزة في الأقارب والحقوق وأفضية القضاة وكتبتهم وكل شيء إلا في الحدود والقصاص ولا يجوز الشهادة على شهادة رجل أو رجلين أقل من شهادة رجلين أو رجل وامرأتين عندنا * رجلان شهدا على شهادة رجلين أو على شهادة قوم جاز عندنا * وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز إلا أن يشهد رجلان على شهادة كل أصل فعنده لا تثبت شهادة أصليين إلا بشهادة أربع من الرجال وعندنا كما ثبت قول الواحد في مجلس القاضي بشهادة رجلين ثبت قول جماعة بشهادة شاهدين * وإذا شهد أصل على شهادة نفسه وعلى شهادة أصل آخر مع شاهد آخر لا تقبل شهادته على شهادة أصل آخر ولو أن فرعين شهدا على شهادة أصل فخرس الشهود على شهادة أبي أو أرتد أو فسق أو ذهب عقله وصار يحال لا تجوز شهادته بطل الشهادة على شهادته * إذا شهد الفرع على شهادة أصل فردت شهادته بفسق الأصل لا تقبل شهادته أحدهما بعد ذلك * وثبتت عدالة الأصول بتعديل الفروع * فرعان شهدا على شهادة أصليين إن كان القاضي يعرف الأصول والفروع بالعدالة قضى بشهادتهما فإن عرف الأصول بالعدالة ولم يعرف الفروع يسأل عن الفروع وان عرف الفروع ولم يعرف الأصول لا يقبل شهادتهما في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يثبت أصولهم ولا يقضى قبل السؤال فإن عدل الأصول تثبت عدالة الأصول بشهادتهما في ظاهر الرواية وإن قال الفرعان لا يقبل القاضي شهادتهما فإن قال المدعى أنا أتيتكم بعد لهما أو يقول سل أنت عنهما غيرنا على قول محمد رحمه الله تعالى لا يلتفت إليهما ولا يقضى بشهادتهما وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال الفرعان لا تخبرك فإن القاضي يسأل غير الفرعين عن الأصول * ولو قال الفرعان لا نعرف الأصل عدل أم لا قال القاضي الامام أبو الحسن على السعدي رحمه الله تعالى هذا وقول الفروع لا تخبرك سواء وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى إذا قال لا نعرفه أعدل أم لا

وحلاهم ومساكنهم ان كتب ذلك كان اولى وان لم يذكر اسمهم وانسابهم واكتفى بقوله فاقام شهودا عدولا عرفتهم بالعدالة أو سألت عنهم فعدلوا أو عرفوا بالعدالة جاز ذلك ثم يكتب في شهادته أنه فلان بن فلان ويسمى بـ... في تعريفه فان ذكر قبيلته مع ذلك كان أبلغ وان ترك ذلك لا يضر وان ذكر اسمهم واسم أبيهم ولم يذكر الجدل لا يمتنع تعريف في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويتم في قول صاحبه رحمه الله تعالى وكذا لو ذكر اسمهم واسم أبيهم ولم يذكر الجدل ونسبهم إلى القبيلة أو إلى الصنعة المعروفة كان على الاختلاف وان ذكر اسمهم ولم يذكر اسم الأب لكن نسبهم إلى قبيلته أو أخذته فقال فلان التميمي أو ما أشبه ذلك لا يكون تعريف في قولهم ثم يكتب من غير خصم أحضره ولا نائب عن خصم حضر معه وادعى أن له دارا في بلدة كذا في محلة كذا حدودها كذا في يدرجل يقال له فلان بن فلان يعرف المدعى عليه على وجه التمام وهو جاحد المدعى هذا بحقه فانه أثبت يده على هذه الدار بغير حق وسألتني سماع دعواه هذه وقبول بينته على وفق دعواه هذه وأحضر شهودهم فلان بن فلان يذكر أسماء الشهود وأنسابهم وحلاهم ومساكنهم فشهد كل واحد من هؤلاء الشهود بعد دعوى المدعى هذا والاستشهاد منهم شهادة مستقيمة صحيحة متفقة اللفظ والمعنى كما هو الرسم فسألت عن الشهود فعدلوا وان لم يكتب القاضي عدالة الشهود لأبأس به * ويكتب العنوان في الظاهر والباطن جميعا والاعتماد على عنوان الباطن دون الظاهر حتى لو ترك عنوان الظاهر واكتفى بعنوان الباطن جاز وعلى العكس لا يجوز لان عنوان الظاهر يخاف عليه التزوير والتغيير ويكتب الاسماء والانساب في العنوانين جميعا فان ترك ذلك في عنوان الباطن لا يصح * وصورة عنوان الباطن في زماننا أن يكتب قبل كتابة التسمية من جانب اليسار من فلان بن فلان بن فلان قاضي بلد كذا ثم يكتب توقيعه قبيل كتابة التسمية ويكتب في جانب اليمين فوق كتابة التسمية بسم الله الملك الحق المبين ونحو ذلك إلى القاضي فلان بن فلان قاضي بلد كذا وإلى كل من يصل إليه كتابي هذا من قضاة المسلمين وحكامهم أدام الله توقيعه ولو فقههم وان كتب له إلى قاضي بلد كذا ولم يكن في البلدة إلا قاض واحد قال الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي رحمه الله (٤٨٧) تعالى يصح ذلك وان كان في البلدة قاضيان لم يصح * ثم يكتب على ظهر الكتاب من قبل اليسار على الصدر من فلان ابن فلان قاضي بلد كذا ونواحيها ويكتب على الظهر من قبل اليمين بسم الله الملك الحق المبين إلى قاضي بلد كذا فلان بن فلان بن فلان وإلى كل من يصل إليه من

من الغلة وقت الادراك فأخذوا واحد منهم قسطه وقت الادراك فتحول عن تلك المدرسة كذا في المحيطة * رجل أوصى بأن يوقف من ماله كذا كذا درهمين يظهر على فالوصية باطله وقت وقتا ولم يوقت فان قال ان رأى الوصى ذلك الاتى بوقف ذلك من ثلث ماله لانه لما قال ان رأى الوصى ذلك فكأنه قال يعطى الوصى ذلك الف درهمين شاء ولو نص على هذا صح كذا في الواقيات الحسامية * رجل في يده أرض وماء للفقراء وفضل الماء في النهر عن الأرض لا يعطى أحد ابل يرسله في النهر ليرى إلى الفقراء أو إلى كل من يصل * من يصح قال اني كنت متولى فانوت ووقف على الفقراء وكنت اسمك من غلته أو قال لم أؤدز كافي فأدوا ذلك من مالي بعد موتى فان صدقته الورثة في ذلك يعطى الوقف من جميع المال والركا من الثلث وان كذبته الورثة يعطى الوقف والركا من الثلث وللوصى أن يحلف الورثة على العلم بريد الوصى قيم

قضاة المسلمين وحكامهم أدام الله توقيعه وتوفيقهم واذا كتب الكتاب وكتب فيه دعوى المدعى وشهادة الشهود وأسماءهم وأنسابهم على الحق يكتب في آخر الكتاب ويقول القاضي فلان بن فلان قاضي بلد كذا كتب هذا الكتاب عني بأمرى ان كان كتب الكتاب غيره وجرى الامر على ما بين فيه منى وعندي وهو كما كتب فيه وهو معنون بعنوانين عنوان على ظاهره وعنوان في باطنه وهو مختوم بخاتمي ونقش خاتمي كذا وهو مكتوب على ثلاثة أنصاف من الكاغد أو وصاله كذا وهو موقع توقيعي وتوقيعي كذا كتب التوقيع على صدره وأشهدت عليه شهودا وهم فلان بن فلان وفلان بن فلان يذكر أسماءهم وأنسابهم وحلاهم وقرأت الكتاب عليهم وأعلمتهم بما فيه وختمت الكتاب بمحضر منهم وأشهدتهم على جميع ذلك وكتب هذه الاسطر في آخره وهي كذا بخطي في تاريخ كذا ولا يكتب في آخر الكتاب ان شاء الله * وينبغي أن يكتب الكتاب نسختين نسخة في يد المدعى مخزومة وأخرى عين تلك النسخة من غير زيادة ولا نقصان في يد الشهود ولان الشهادة على الكتاب شرط في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى والشهود لا يتدرون على ذلك اذ لم تكن النسخة في أيديهم واذا جاء المدعى بالكتاب إلى القاضي المكتوب اليه فان القاضي لا يأخذ الكتاب بغير محضر من الخصم فاذا حضر خصمه وذ كر دعواه ان أقر الخصم بذلك استغنى عن الكتاب وان جحد القاضي يقول له لا بد لك من حجة فان قال مدعى كتاب القاضي اليك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى القاضي المكتوب اليه بأخذ الكتاب من غير بينه وقال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يأخذ قبل إقامة البينة فاذا شهد الشهود أنه كتاب القاضي فلان ابن فلان اليك وهو مختوم بخاتمي فحينئذ يقبل الكتاب ولا يفتح حتى يسأل القاضي من الشهود في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عما في الكتاب ويقول هل قرئ عليكم وهل ختم بحضرتكم فان قالوا لا أو قالوا قرئ علينا ولم يختم بحضرتنا وعلى العكس لا يأخذ الكتاب وان قالوا تم قرئ علينا وختم بحضرتنا وأشهدنا بختمه يفتح الكتاب ولا يكتب في قولهم ختم عندنا وبختمنا واذا فتح الكتاب ينظر في الكتاب فان كانت شهادتهم مخالفة لما في الكتاب رده وان كانت موافقة فان كان القاضي الكاتب كتب في كتابه عدالة الشهود وأعرفهم القاضي المكتوب اليه بالعدالة قضى على الخصم بالحق وان لم يكن ذلك سأل القاضي عن عدالة الشهود فان عدلوا قضى بشهادتهم وبشرط لصحة قبول

الكتاب حياة القاضي الكاتب والمكتوب اليه فان القاضي الكاتب لومات أو عزل قبل وصول الكتاب بطل كتابه كشاهد الاصل
اذا مات قبل أن يشهد الفرع على شهادة الاصل وانما تشترط حياة المكتوب اليه لان القاضي الكاتب طلب الحكم من المكتوب اليه
وذا لم لا يتصور بعدم موته وعزله الآن يكون القاضي الكاتب كتب في آخر كتابه كتابي هذا الى فلان القاضي والى كل من يصل اليه من
قضاة المسلمين وحكامهم فيثبت دعوت المكتوب اليه وعزله لا يبطل الكتاب وان عزل القاضي الكاتب أو مات بعد ما وصل الكتاب الى
القاضي المكتوب اليه فان القاضي المكتوب اليه يعمل بذلك لان الموت والعزل ليس يجرح بخلاف ماذا فسق الكاتب أو عي أو صار
بجبال لا يجوز حكمه وشهادته فان ههنا القاضي المكتوب اليه لا يقبل كتابه لان كتاب القاضي بعزله الشهادة فبايع القضاء بشهادته يمنع
القضاء بكتابه * وعند أبي حنيفة ومحمد ورجههما الله تعالى اذا عي الشاهد بعد اداء الشهادة قبل الحكم بطل شهادته فيبطل كتابه وعند أبي
يوسف ورجه الله تعالى العي كالموت لا يبطل الشهادة * ولو انكسرت ختم القاضي قبل الوصول فان المكتوب اليه يقبل الكتاب لانه لو لم
يقبل يحتاج الى الكتاب مرة أخرى وربما ينكسر الثاني والثالث * وعن أبي حنيفة ورجه الله تعالى ان كان أثر الختم باقيا أو شيء من
المنكسر يقبل والا فلا * وعن أبي يوسف ورجه الله تعالى ان كان الكتاب منشورا يقبل فهنا أولى واذا طعن الخصم في القاضي الكاتب
أو في الشهود فقال ان الشهود الذين شهدوا عند القاضي الكاتب عبد أو محدودون في قذف أو من أهل الذمة يسمع القاضي ذلك منه
فان أقام على ذلك شاهدين لا يقبل الكتاب وان أقام شاهدا واحدا ينفق القاضي المكتوب اليه فان كان الامر كما شهد هذا الواحد رد
الكتاب والا قضى به * واذا كتب القاضي لرجل يدعي ديناً على غائب كتاباً وختم الكتاب ثم جاء المدعي وقال فقدت الكتاب والتمس كتاباً
آخر فان كان القاضي يهتمه لا يكتب كتاباً آخر وان لم يهتمه كتب لكن يذكر في الكتاب الثاني اني كتبت اليك في هذه الحادثة كتاباً في تاريخ
كذا ثم جاء في فقال فقدت ذلك الكتاب (٤٨٨) وطلب مني فكنت هذا الكتاب ويذكر التاريخ كي لا يأخذ الحق مرتين بكتابين

ولو قال المدعي للقاضي بعد
ما كتبه كتاباً ان المدعي
عليه انتقل من تلك البلدة
الى بلدة أخرى فاكتب لي
كتاباً الى قاضي تلك البلدة
يكتب ويذكر في كتابه
كنت كتبت له الى قاضي
بلدة كذا في هذه الحادثة
كتاباً آخر ثم قال ان المدعي

الوقف بالله ما تعلمون أن ما أقر به حق فان حلفوا جعل ذلك كله من الثلث كما قبل المثلث وان نكلوا جعل
الزكاة من الثلث والوقف من الجميع كالأقر به الورثة ابتداء كذا في المحيط * (جامع الجوامع) * وعن أبي
القاسم وقف في الصحة وأخرج من يده فقال عند الموت لوصيه أعط من غلته لفلان خمسين ولفلان مائة
ومات وله ابن محتاج وقد قال للوصي افعل ما رأيت فالدفع الى الابن أفضل دون هؤلاء واذ لم يشترط في الوقف
أن يعطى من شاء فالفقراء كذا في التنازلية * مريض قال أخرجوا نصيبي من مالي ولم يرد علي هذا يخرج
الثلث من ماله لان ذلك نصيبه قال عليه الصلاة والسلام ان الله تعالى تصدق عليكم بثلث أموالكم في آخر
أعماركم زيادة على أعمالكم كذا في الوقعات الحسامية * في الجامع الكسائي اذا جعلت امرأه صحفا
حبسني في سبيل الله وتحرق المحصف وبقيت الفضة التي عليه دفع ذلك الى القاضي حتى يبيعه ويبتري به

عليه انتقل من تلك البلدة الى بلدة كذا وطلب مني هذا الكتاب احتياطاً * اذا كتب القاضي كتاباً وقال هذا من فلان صحفا
ابن فلان الى قاضي بلد كذا ولم يكتب اسم ذلك القاضي ولا اسم أبيه لا ينبغي للقاضي الذي يرد عليه الكتاب أن يقبل في قول أبي حنيفة
ومحمد وأبي يوسف ورجه الله تعالى الاول وقال أبو يوسف ورجه الله تعالى آخر يقبل بشرط أن يكون تاريخ الكتاب بعد ولاية القاضي الذي
يرد عليه الكتاب وكذا لو كتب من فلان بن فلان الى كل من يصل اليه كتابي هذا من قضاة المسلمين وحكامهم جاز ويجب على كل من يصل
اليه أن يقبل * كتاب القاضي الى القاضي جائز في كل حق يدعيه من دين أو قرض أو غضب أو ودية موجودة أو مضاربة موجودة أو ضيعة
أو دار أو عقار في يد غائب أو شفعة وكذلك في النكاح * اذا قال الرجل ان فلانة بنت فلان بن فلان ببلد كذا زوجتي وانها تحب نكاحي وان
شهودي على النكاح ههنا ولا يمكنني الجمع بينهما وبين شهودي فاكتب لي في هذا كتاباً فان القاضي يسمع شهادة شهوده ويكتب له * وكذا
لو ادعى امرأه ان فلان الغائب أو ادعى ولاء عاتقة أو ولاء مولا له يدعي حقاً لا زماً في ذمة الغائب فكان بمنزلة دعوى الدين * وكذا
لو ادعى نسباً بان قال رجل ان فلان بن فلان بن فلان أبي وهو بن كرتسي ولي بيته ههنا انه أقراني ابنه أو انه تزوج أمي واني ولدت منه على
فراشه ونسبت اليه فأقام على ذلك بيته فانه يكتب له كتاباً وكذا لو ادعى رجل أنه أبو فلان الغائب وأقام البيعة وطلب منه الكتاب * ولو ادعى
أنه أخو فلان الغائب أو ادعى أنه عمه وطلب الكتاب فان القاضي لا يكتب إلا أن يدعي ابناً أو نفقة أو يدعي حق الحضنة والترف في الاقط
* وفي الاب والابن تقبل البيعة سواء كان ذلك في حياته أو بعد وفاته * ولو أن رجلاً وامراً ادعى البناوة وقالاهم معروف النسب منا وهو في
يد فلان بن فلان الغائب في بلد كذا وهو يسترقه وأقام على ذلك بيته وطلب في ذلك كتاباً فان القاضي يكتب في قول أبي يوسف ورجه الله تعالى
لان عنده يجوز الكتاب في العبيد وأما عند أبي حنيفة ومحمد ورجه الله تعالى وان كان يكتب في النسب إلا أن ههنا لا يكتب لانه يدعي حق
الانتزاع من الغائب فيكون هذا بمنزلة دعوى الملك وعند محمد في العبيد والجواري لا يكتب فلا يكتب في دعوى نسب ولده في يد الغير فالخالف
أنه اذا كان في دعوى البنوة دعوى الاسترقاق لا يكتب في قول أبي حنيفة ومحمد ورجه الله تعالى إلا أن يدعي فيقول هو ابني غصبه فلان

القاضي حتى فاته يكتب في قواهـم وفي الدار والعقار يكتب في قولهم سواء كانت الدار في البلد الذي فيه المدعى عليه أو في بلدة أخرى أو في بلدة القاضي الكاتب فان كانت في بلدة القاضي المكتوب اليه فاذا توجه الحكم بقضى القاضي المكتوب اليه وبأمر الخصم بتسليم الدار اليه وان كانت في بلدة القاضي المكتوب فهو بالخيار ان شاء قاضي وكتب الى القاضي الكاتب قد جاني كتابك محتوما بخاتمك ومعنوا بغيره وانك جعت بين المدعى والمدعى عليه فظهر حق المدعى وظهر ان المدعى عليه كان مانع الدار بغير حق فقصبت عليه ونفذت الحكم ولو كانت الدار في بلدي سلمتها اليه فاذا لم تكن كتبت كتابي هذا اليك لتسلمها اليه * وينبغي ان يكون هذا الكتاب على رسم كتاب القاضي محتوما بمعنونا وعليه شهود قرا الكتاب عليهم وختم بحضورهم وأشهدهم في قول أبي حنيفة ومحمد ورجعهما الله تعالى وان شاء قاضي القاضي بذلك وامر المدعى عليه حتى يبعث وكيله فيسلمها اليه أو يؤخر الحكم ويكتب الى القاضي الكاتب حتى يحكم القاضي الكاتب * واذا مرض شهود الكتاب في الطريق أو بداهم الرجوع الى وطنهم أو أرادوا السفر الى بلدة أخرى فاشهدوا قوما على شهادتهم * يجوز ذلك كما يجوز في غير كتاب القاضي * وتفسير اسم ادعاهم أن يقولوا هذا كتاب قاضي بلد كذا فلان بن فلان الى قاضي بلد كذا فلان بن فلان في دعوى المدعى هذا على غائب هو فلان بن فلان نقرأ علينا وختمه بحضورنا وأشهدنا عليهم فاشهدوا أنهم على شهادتنا هذه وكذا الوأشهد هذا الفريق فريقا آخر ثالثا ورابعا وعائرا وان كثر فاذا جاء المدعى بكتاب القاضي الى القاضي المكتوب اليه وأحضر خصمه وشهد الشهود وعلى كتاب القاضي وختمه بحضوره الخصم فتح الكتاب وقراء على الخصم وفعل كل ما هو شرط القضاء بالكتاب الا (٤٨٩) انه لم يحكم حتى غاب الخصم الى بلدة أخرى فطلب المدعى من هذا

القاضي أن يكتب الى القاضي الذي الخصم في بلدة لا يكتب في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ويكتب في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى * وان كان الخصم قد هرب قبل أن يوصل المدعى الكتاب الى القاضي المكتوب اليه فقال المدعى للقاضي هذا كتاب قاضي بلد كذا اليك وهو لاه شهودي على الكتاب فامتع شهادتهم وكتب لي الى قاضي بلد كذا كتابا فان القاضي يكتب في قواهـم

مصحفاهم تقلا فيجعله حبيسا ولو جعل فرسا حبيسا في سبيل الله فأصابه عيب لا يقدر على أن يغزى عليه إلا بالناس للوكيل أن يبيعه بدينه القيم ثم يشتري بثمنه فرسا آخر يغزى عليه ويبيع الوكيل جاز في ذلك بغير أمر القاضي وهو بمنزلة المصدق اذا خربت القرية كان لصاحبه أن يأخذ ويبيعه * (فرع على من له المصحف) * لو صار المصحف لا يباع على نفسه مصحفاً بذلك على الورثة فيقسمونه على فرائض الله تعالى قال الكسائي وهو قول أبي يوسف ومحمد ورجعهما الله تعالى وفي الوصايا رواية بشر بن الوليد اذا جعل أرضه صدقة موقوفة بما فيها من الرقيق والبقرة والألف فقبرت عن حالها حتى لا يتفجع بها في الصدقة ليس له بيعها إلا بأمر القاضي كذا في المحيط * حائط بين دارين أحدهما وقف انهم دم الحائط فبني صاحب الدار في حديد دار الوقف كان للقيم أن يأمره بالنقض فان أراد القيم أن يهبطه قيمة البناء ليكون البناء للوقف لا يكون للقيم أن يجبره على أخذ القيمة وكذا لو أعطاه قيمة البناء برضاه لا يجوز كذا في فتاوى قاضيان * رجل له ضيعة تساوي عشرين ألف درهم وعليه ديون فوقف الضيعة وشرط صرف غلاتها الى نفسه قصد انه الى الماطلة وشهد الشهود على افلاسه جاز الوقف والشهادة فان فضل عن قوته شيء من هذه الغلات فلغرماء أن يأخذوا ذلك منه كذا في المضمرات * اذا أطلق القاضي وأجاز بيع وقف غير مسجد هل يوجب نقض الوقف أجاب الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين أنه ان أطلق لوارث الوقف يجوز البيع ويكون حكما بنقض الوقف وان أطلق لغير الوارث لا أما اذا بيع الوقف فقضى القاضي بعهدة البيع كان حكما بطلان الوقف كذا في الخلاصة * سئل شمس الاسلام محمود الاوزجندی عن باع محدودا قد وقفه وكتب القاضي الشهادة على

(٦٣ - فتاوى ثانی) وله الخيار ان شاء نسخ كتاب القاضي الاول في كتابه لان الحجة على الحق كتاب القاضي الاول وان شاء لم ينسخ ويحكي في كتابه الحجة على الحق ثم القاضي الثاني اذا ورد الكتاب اليه يجمع بين المدعى وخصمه ويفعل ما كان يفعله القاضي المكتوب اليه الاول لو كان الخصم في بلدة وكذا القاضي الرابع والخامس والعاشر لان كتاب القاضي بمنزلة الشهادة فكما تجوز الشهادة على الشهادة وان كثرت جاز كتاب القاضي الى القاضي ولو ان رجلا جاء الى قاضي الكوفة وقال ان لي على رجل يقال له فلان بن فلان بن فلان كذا كذا درهم او قد قيل انه بالبصرة فاسمع شهودي عليه وكتب لي الى قاضي البصرة فان كان خصمي بها ولا يكتب لي كذا كذا في البصرة فان كان الخصم بفارس فان قاضي الكوفة يسمع شهوده ويكتب له الى قاضي البصرة لان مثل هذا في الشهادة جاز فكذلك في كتاب القاضي * ولو كان المدعى قال لقاضي الكوفة اكتب لي الى قاضي البصرة أو الى قاضي فارس يكون في كتابك من فلان ابن فلان قاضي الكوفة الى فلان بن فلان قاضي البصرة أو الى فلان قاضي فارس ان أصبت خصمي بالبصرة دفعت الكتاب الى قاضي البصرة وان كان بفارس دفعت الكتاب الى قاضي فارس يجوز ذلك في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى بكتب القاضي الاول ويشهد الشهود ان كتابه هذا من فلان بن فلان بن فلان قاضي الكوفة الى فلان بن فلان بن فلان قاضي البصرة أو الى فلان بن فلان قاضي فارس فاي القاضيين ورد عليه كتابي هذا أنفذ ويعمل به لان عندهم لو كتب القاضي كتابي هذا الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم يجوز فهذا أولى وعند أبي حنيفة ومحمد ورجعهما الله تعالى لا يكتب القاضي على هذا الوجه ولو كتب لا يصح فكذلك هذا ولو ان

رجل جاء بكتاب القاضى فقبل أن يسمع القاضى شهادة كاهن يهودى على الكتاب وارى الخصم فى البلدة قيل على قول أبى يوسف رحمه الله تعالى يبعث القاضى مناديا ينادى على بابه ثلاثة أيام أخرجه وان لم يخرج نصبت عنك وكيل لا قضيت على الوكيل وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى لم يصحوا هذا القول * القاضى اذا كتب للذى كتابا ثم حضر بلد المكتوب اليه قبل أن يقضى المكتوب اليه بكتابه لا يقضى بكتابه كالمحضر شاهد الاصل قبل أن يقضى بشهادة القرع * ويجوز للقاضى أن يكتب بعلمه الحاصل فى القضاء فى قولهم كما يجوز له أن يكتب بشهادة اليهود * ولو كان رأى المكتوب اليه يخالف رأى الكاتب فيما كتب لا ينفذ كتابه والمعتبر فى هذا رأى المكتوب اليه لا رأى الكاتب ولا يجوز كتاب عامل ولا كتاب قاضى رستاق وانما يقبل كتاب القاضى المولى الذى يملك اقامته بالجمعة * القاضى الكتاب اذا كتب فى كتابه شهد بذلك شهود عدول عرفتهم وأثبت معرفتهم جاز كما يجوز فى السجل والقاضى اذا كتب كتابا وكتب فى كتابه اسم المدعى عليه ونسبه على وجه الكمال فقال المدعى عليه لست أنا فلان بن فلان والقاضى المكتوب اليه لا يعرفه يقول القاضى للذى المدعى أقم البينة أنه فلان بن فلان بن فلان وان قال المدعى عليه أنا فلان بن فلان بن فلان وفى هذا الحى والفخذ وفى هذه التجارة وفى هذه البلدة أو فى هذا السوق رجل غيبى بهذا الاسم يقول له القاضى أثبت ذلك فان أثبت ذلك تندفع الخصومة كالمعلم القاضى مشاركا له فى الاسم والنسب لان حال وجود الشريك فى الاسم والنسب لا يتعين هو الكتاب وان لم يثبت ذلك يكون خصما ما لم يثبت المزاحم وان أقام المدعى عليه البينة أنه كان باسمه ونسبه ههنا (٤٩٠) رجل آخر وقدمات ذلك الرجل لا يقبل قوله لانه لاحق له فى اثبات حياة ذلك الميت وان

كان يعلم ما قاله المدعى عليه فان كان يعلم بموت ذلك الرجل بعد تاريخ الكتاب لا يقبل كتاب القاضى وان كان قبل ذلك قبل * وكذا لو كان لا يدري وقت موت ذلك الرجل وان أقر المدعى عليه أنه فلان بن فلان وقال ليس له ذاعلى تسمى أو ادعى الأبناء أو الأبراء يكون خصما ما لم يثبت ذلك * واذا جاء المدعى بكتاب القاضى الى القاضى المكتوب اليه وقدمات المدعى عليه فجاه المدعى بكتاب القاضى فأحضر المدعى بعض ورثة الميت أو

الصل لا يكون ذلك قضاء بصحة البيع وهذا صحيح ظاهر كذا فى المحيط * قال القاضى الامام اذا كتب القاضى الشهادة على وجه لا يدل على صحة البيع بان كتب أقر البائع بالبيع أما اذا كتب شهد بذلك وفى الصل باع ببيعاً تراحمهما (١) كان حكما يطلان البيع كذا فى الخلاصة * أراد المتولى أن يقرض مافضل من غله الوقف ذكرى وصايا فتاوى أبى الليث رحمه الله تعالى رجوت أن يكون ذلك وساعا اذا كان ذلك أصح وأجرى للغلة من امسك الغلة ولو أراد أن يصرف فضل الغلة الى حوائجها على أن يرد ما اذا احتج الى العمارة فليس له ذلك وينبغى أن يتزغ غابة التزغ فان فعل مع ذلك ثم أنفق مثل ذلك فى العمارة أجزت أن يكون ذلك تبرئته عما وجب عليه وفى فتاوى الفضلى أنه يبرأ عن الضمان مطلقا كذا فى المحيط * ولو جاء بمثل ما أنفق وخطه بدراهم الوقف ضمن الكل الا اذا صرف الكل الى العمارة فبرأ عن الضمان أو رفع الامر الى القاضى فيما مر رجلا يقبض الكل منه ثم يدفع اليه كذا فى الغيبة ولا يجوز تغيير الوقف عن هيئته فلا يجعل الدار بيتا ولا انخان حماما ولا رباطا كذا اذا جعل الواقف الى الناظر ما يرى فيه مصلحة الوقف كذا فى السراج الوهاج وسئل شمس الاسلام محمود الاوزجندى رحمه الله تعالى عن وقف ثم افتقر وأراد أن يرجع فيه قال يرفع الامر الى القاضى حتى يفسخ القاضى الوقف كذا فى الذخيرة وفى جامع الفتاوى اذا باع كرامته مسجد قديم فان كان المسجد عامرا فسد البيع فى الباقي وان كان خرابا لا يفسد كذا فى (١) قوله كان حكما يطلان البيع كذا فى جميع النسخ ولعل الصواب كان حكما بصحة البيع أى بيع الوقف أو يقول كان حكما يطلان الوقف بدليل أول الكلام فليست أملا وليعزراه معصمه بجراوى

وصيه وعرض الكتاب وأحضر شهوده فان القاضى يسمع شهادة الشهود وينفذ الكتاب سواء كان تاريخ الكتاب التواريخية بعد موت المطلوب أو قبله لان وراث الميت والوصى قائم مقام المطلوب * وقد ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أن موت المطلوب لو كان قبل الكتاب كان الكتاب باطلا (١) والخصاص رحمه الله تعالى سوى بين ما اذا كان الموت قبل الكتاب أو بعده * رجل جاء الى القاضى فقال كان فلان ابن فلان على الفدرهم وقد أبرأني منها أو وفتشه وانه اليوم فى بلد كذا وأنا أريد أن أذهب الى تلك البلدة وأخاف أن يأخذنى وينكر الاستيفاء أو الأبراء فاسمع شهادة شهودى على ذلك واكتب لى فيه كتابا فان القاضى لا يكتب فى قول أبى يوسف رحمه الله تعالى ولا يكتب فى قول محمد رحمه الله تعالى وأجمعوا على أن صاحب الدين لو كان حاضرا فقال المدينون قضيت دينه أو أبرأني فأسأله أيها القاضى حتى لو أنكسر أثبت ذلك بالبينة فان القاضى لا يسأل وهذه المسئلة حجة على محمد رحمه الله تعالى ومن هذا الجنس امرأتان جاءتا الى القاضى وقالتا طلقنى فلان زوجى ثلاثا وتزوجت بآخر بعد انقضاء عدتي وأنا أخاف أن ينكر الطلاق فأسأله أيها القاضى فان أنكرا أثبت بالبينة قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلوانى رحمه الله تعالى يسأله القاضى ههنا اجتماعا وهى حجة على أبى يوسف رحمه الله تعالى ومنه ما رجى الى القاضى وقال فى اشترت دارا فى بلد كذا وكان فلان شفيع هذه الدار فلم فى الشفعة وهوى فى بلدة كذا اليوم وانى لأمن أن يطلب الشفعة وينكر التسليم فاسمع شهادة شهودى راسم كسب لى فى ذلك فان القاضى لا يكتب وقال محمد رحمه الله تعالى فى هذه المسائل كلها يكتب احتياطا

(١) قوله والخصاص رحمه الله تعالى سوى هكذا فى الاصل ولعل الصواب وغير الخصاص حتى لا يناقض ما قبله اه كنيه معصمه

اجتازا عن تضييع حقوق
الناس * وأجروا على أن
المديون أو المشتري أو المرأة
لو قال إن صاحب الدين
والشفيع والزوج قد تفرض
لي فليأدبني قبلي فاسمع
شهودي فإن القاضي سمع
ويكتبه وانه أعلم
بالصواب
تم

التنازلية * وقد كرا الحرافق وقفه اذا وقف يتامن دار فان وقفه بطريقه جازا الوقت وان لم يقفه
بطريقه لم يجز الوقت كذا في المحيط * رجل بنى مسجدا واقتذا أرضه مقبرة وأبو بنى خانبا نزل فيه الناس
فادى رجل دعوى فيه والباقي غائب فقي قضى على بعض أهل المسجد فقد قضى على جميع
أهل المسجد وأما الخان فلاحق بمحضريه أو نائبه كذا في الفصول
المادية * في المقتطد رجل خرب لرا في مسجد وفيه قطع ولا ضرر
فيه لأحد له ذلك ويجوز كذا في المادية
* والله أعلم بالصواب * واليه
الرجع والمآب
تم

تم الجزء الثاني من كتاب
فتاوى قاضيخان وبليه
الجزء الثالث أوله كلب
الوكالة

تم الجزء الثاني من الفتاوى العالكية المشهورة بقا فتاوى الهندية في مذهب السادة
الحنفية وبليه الجزء الثالث أوله كتاب البيوع

فهرست

﴿ الفتاوى الهندية المسماة بالفتاوى العالمية الكبيرة ﴾

وهي مشهورة بفتاوى قاضيان * وهولاء امام نجر الدين حسن بن منصور الاوزجندى
الفرغانى الحنفى المتوفى سنة ٢٩٥ هـ وهي مشهورة بمقبولة معمول بها متداولة بين العلماء
والفقهاء وهي نصب عين من تصدر للحكم والافتاء وذكر في هذا الكتاب جملة من
المسائل التي يغلب وقوعها وتمس الحاجة اليها وتدور عليها واقعات الامة وترتيبها على
ترتيب الكتب المعروفة بين العلماء فرعا واصلا وما كثرت فيه الاقاويل من المتأخرين
اقتصر منه على قول أو قولين وقدم ما هو الاظهر كما قال في خطبته ووضع له فهرستا
٨١ من كشف الظنون

﴿ الطبعة الثانية ﴾

بالمطبعة الكبرى الاميرية بيولاقي مصر المحمية

سنة ١٣١٠

هجريه

﴿فهرست الجزء الثاني من الفتاوى العالمية المشهورة بالفتاوى الهندية﴾

صفحة	صفحة
٢	كتاب العتاق وفيه سبعة أبواب الباب الأول في تفسيره شرعا وركنه وحكمه وأنواعه وشرطه وسببه وألفاظه وفي العتق بالملك وغيره
٧	فصل في العتق بالملك وغيره
٩	الباب الثاني في العبد الذي يعتق بعضه
١٧	الباب الثالث في عتق أحد العبدین
٢٦	الباب الرابع في الحلف بالعتق
٣١	الباب الخامس في العتق على جعل
٣٧	الباب السادس في التدبير
٤٥	الباب السابع في الاستبدال
٥١	كتاب الايمان وفيه اثنا عشر بابا الباب الاول في تفسيرها شرعا وركن او شرطها وحكمها
٥٢	الباب الثاني فيما يكون يمينا وما لا يكون يمينا وفيه فصلان الفصل الاول في تحليف الظلمة وفيما ينوي الحالف غير ما ينوي المستحلف
٦١	الفصل الثاني في الكفارة
٦٨	الباب الثالث في اليمين على الدخول والسكنى وغيرهما
٧٣	مطلب مسائل تتعلق بالايلاء
٧٤	مطلب اليمين على السكنى
٧٨	الباب الرابع في اليمين على الخروج والايان والركوب وغير ذلك
٨١	الباب الخامس في اليمين على الاكل والشرب وغيرهما
٩٧	الباب السادس في اليمين على الكلام
١٠٨	مطلب الخلاف في ليلة القدر
١١١	الباب السابع في اليمين في الطلاق والعتاق
١١١	مطلب من حلف لا يتزوج فوكل به حنث
١١٣	الباب الثامن في اليمين في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك
١١٧	فصل ولو حلف أن لا يتزوج هذه المرأة الخ
١٢٠	الباب التاسع في اليمين في الحج والصلاة والصوم
١٢٤	الباب العاشر في اليمين في لبس الثياب والحلي وغير ذلك
١٢٧	مطلب في اليمين على لبس الحلي
١٢٨	الباب الحادي عشر في اليمين في الضرب والقتل وغيره
١٣٤	الباب الثاني عشر في اليمين في تقاضى الدراهم مسائل متفرقة
١٣٨	مطلب الحلف على ما لا يملك الذي يبرفه بالقول
١٤٠	كتاب الحدود وفيه ستة أبواب الباب الاول في تفسيره شرعا وركنه وشرطه وحكمه
١٤٣	الباب الثاني في الزنا
١٤٥	الباب الثالث في كيفية الحدود وأقامته
١٤٧	الباب الرابع في الوطء الذي يوجب الحسد والذي لا يوجب
١٥٠	مطلب لو زنى بجرة فقتلها
١٥١	الباب الخامس في الشهادة على الزنا والرجوع عنها
١٥٩	الباب السادس في حد الشرب
١٦٠	الباب السابع في حد القذف والتعزير
١٦٧	فصل في التعزير
١٧٠	كتاب السرقة وفيه أربعة أبواب الباب الاول في بيان السرقة وما تطهر به
١٧١	مطلب فيما تطهر به السرقة
١٧٤	مطلب الشهادة على العبد بالسرقة
١٧٥	مطلب في اللص اذا دخل الدار وأخذ المناع الخ
١٧٥	مطلب في اللص اذا وجد في حال عدم اشتغاله بالسرقة
١٧٥	الباب الثاني فيما يقطع فيه وما لا يقطع فيه وفيه ثلاثة فصول الفصل الاول في القطع
١٧٦	مطلب الاشربة في القطع على ثلاث مراتب
١٧٧	مطلب لا قطع في المعصية وان كان عليه حلية تساوي نصاب السرقة
١٧٩	الفصل الثاني في الحرز والاختصانه
١٨٢	الفصل الثالث في كيفية القطع واثباته
١٨٥	الباب الثالث فيما يحدث السارق في السرقة
١٨٦	الباب الرابع في قطاع الطريق
١٨٧	مطلب في ثبوت قطع الطريق
١٨٨	كتاب السير وهو مشتمل على عشرة أبواب الباب الاول في تفسيره شرعا وشرطه وحكمه

صحيفة	صحيفة
٢٨٣ الباب العاشر في البغاة	١٩٣ الباب الثاني في كيفية القتال
٢٨٥ كتاب اللقيط	١٩٦ الباب الثالث في المراجعة والامان ومن يجوز أمانه
٢٨٩ كتاب اللقطة	١٩٨ فصل في الامان
٢٩٣ مطلب ما يجتمع من الدهن الذي يقطر من الاوقية عند الدهانين	٢٠٤ الباب الرابع في الغنائم وقسمتها وفيه ثلاثة فصول
١٩٥ كتاب الاباق	النصل الاول في الغنائم
٢٩٩ كتاب المفقود	٢١٢ الفصل الثاني في كيفية القسمة
٣٠١ كتاب الشركة وهو يشتمل على ستة ابواب الباب الاول في بيان أنواع الشركة وأركانها وشرائطها وأحكامها وما يتعلق بها وفيه ثلاثة فصول الفصل الاول في بيان أنواع الشركة	٢١٦ مطلب اذا جهل الامام الغنية لا يضمن
٣٠٢ الفصل الثاني في الالفاظ التي تصح الشركة بها والتي لا تصح	٢١٧ النصل الثالث في التنفيل
٣٠٣ مطلب الشركة لا تبطل بالشروط الفاسدة	٢٢٤ الباب الخامس في استيلاء الكفار
٣٠٤ مطلب مطلق الشركة يقتضي التسوية الآن يتبين خلافه	٢٣٢ مطلب فيما يصير به دار الحرب دار اسلام وعكسه
٣٠٦ الفصل الثالث فيما يصح أن يكون رأس المال وما لا يصح	٢٣٢ الباب السادس في المستأمن وفيه ثلاثة فصول
٣٠٧ الباب الثاني في المفاوضة وفيه ثمانية فصول الفصل الاول في تفسيرها وشرائطها	الفصل الاول في دخول المسلم دار الحرب بأمان
٣٠٨ الفصل الثاني في أحكام المفاوضة	٢٣٤ الفصل الثاني في دخول الحرب في دار الاسلام
٢٠٩ الفصل الثالث فيما يلزم كل واحد من المتفاوضين بحكم الكفالة عن صاحبه	٢٣٦ الفصل الثالث في هدية ملك أهل الحرب
٣١١ الفصل الرابع فيما تبطل به المفاوضة وما لا تبطل به	يبيعهها الى أمير جيش المسلمين
٣١١ الفصل الخامس في تصرف أحد المتفاوضين في مال المفاوضة	٢٣٧ الباب السابع في العشر والخراج
٣١٢ مطلب اذا اشترى أحد المتفاوضين بالعينة يكون علمهما	٢٣٧ مطلب الخراج نوعان
٣١٤ الفصل السادس في تصرف أحد المتفاوضين في عقد صاحبه وفيما يجب بعقد صاحبه	٢٣٨ مطلب لا يجوز أن يحول الخراج الموظف الى خراج المقاومة وبالعكس
٣١٥ الفصل السابع في اختلاف المتفاوضين	٢٣٩ مطلب هل الخراج على الغاصب أو على رب الارض
٣١٨ الفصل الثامن في وجوب الضمان على المتفاوضين	٢٤٠ مطلب اذا اشترى أرضا خراجية وبني فيها فعليه الخراج
٣١٩ مطلب اذا مات أحد المتفاوضين مجهولاً ما في يده لا يضمن	٢٤٠ مطلب اذا جعل السلطان العشر لصاحب الارض لا يجوز
٣١٩ الباب الثالث في شركة العنان وفيه ثلاثة فصول الفصل الاول في تفسيرها وشرائطها وأحكامها	٢٤٠ مطلب لا يجمع عشر وخراج في أرض واحدة
	٢٤٠ مطلب فيما لو عجز المالك عن زراعة الارض
	٢٤١ مطلب في شراء السلطان أرض القرية التي عجز أربابها عن زراعتها بنفسه
	٢٤٢ مطلب اذا جعل أرضه خراجية مقبرة سقط الخراج
	٢٤٣ مطلب الخلاف في أوان وجوب الخراج
	٢٤٤ الباب الثامن في الجزية
	٢٤٧ فصل في احداث البيع والكائس وبيت النار
	٢٥٣ الباب التاسع في أحكام المرتدين
	٢٥٧ مطلب موجبات الكفر أنواع منها ما يتعلق بالايمان والاسلام

صفحة	صفحة
٣٥٧	٣٢٠
٣٦٠	٣٢٣
٣٦٣	٣٢٧
٣٦٥	٣٢٨
٣٦٧	٣٢٩
٣٧١	٣٣٢
٣٧٩	٣٣٥
٣٨٠	٣٣٥
٣٨٤	٣٣٦
٣٩٠	٣٣٧
٣٩١	٣٣٨
٣٩٢	٣٤٦
٣٩٥	٣٤٨
٣٩٧	٣٥٠
٣٩٩	٣٥٢
٤٠٨	٣٥٣
٤١٧	٣٥٤
٤١٨	٣٥٥
٤١٩	

٣٥٧ فصل في اللفاظ التي يتم بها الوقف وما لا يتم
 ٣٦٠ الباب الثاني فيما يجوز وقفه وما لا يجوز في وقف
 المشاع
 ٣٦٣ ومما يتصل بذلك ما يدخل من غير ذلك وما لا يدخل
 الاب
 ٣٦٥ فصل في وقف المشاع
 ٣٦٧ الباب الثالث في المصارف وهو مشتمل على ثمانية
 فصول
 الفصل الاول فيما يكون مصرفا للوقف ومن
 يكون مصرفا فيصح الوقف عليه ومن لا يكون فلا
 يصح عليه
 ٣٧١ الفصل الثاني في الوقف على نفسه وأولاده ونسله
 ٣٧٩ الفصل الثالث في الوقف على القرابة وبيان معرفة
 القرابة
 ٣٨٠ مطلب الخصم في اثبات دعوى القرابة
 ٣٨٤ الفصل الرابع في الوقف على فقراء قرابته
 ٣٩٠ الفصل الخامس في الوقف على جيرانه
 ٣٩١ الفصل السادس في الوقف على أهل البيت والآل
 والجنس والعقب
 ٣٩٢ الفصل السابع في الوقف على الموالى والمدبرين
 وأمتهات الاولاد
 ٣٩٥ الفصل الثامن فيما اذا وقف على الفقراء فاحتاج
 هو أو بعض أولاده أو قرابته
 ٣٩٧ الباب الرابع فيما يتعلق بالشرط في الوقف
 ٣٩٩ مطلب شرط الاستبدال
 ٤٠٨ الباب الخامس في ولاية الوقف وتصرف القسيم في
 الاوقاف وفي كيفية قسمة الغلة وفيما اذا قبل
 البعض دون البعض أو مات البعض والبعض حي
 ٤١٧ مطلب اذا اراد القسيم بيع بعض الخرب ليرم الباقي الخ
 مطلب في بيع أشجار الوقف
 ٤١٨ مطلب اذا مات من أجر الوقف هل تنقض الاجارة
 مطلب اذا عطلت الاجرة واقتسمها الموقوف عليهم
 ثم مات أحدهم
 ٤١٩ مطلب فيما اذا أجر الوقف أكثر من سنة
 مطلب في وجوب أجزاء المثل وفيما اذا زادت أو
 رخصت ونحو ذلك

٣٢٠ الفصل الثاني في شرط الربح والوضيعة وهلاك
 المال
 ٣٢٣ الفصل الثالث في تصرف شريك العنان في مال
 الشركة وفي عقد صاحبه وفيما وجب بعقد صاحبه
 وما يتصل بذلك
 ٣٢٧ الباب الرابع في شركة الوجوه وشركة الاعمال
 ٣٢٨ مطلب شركة الاعمال
 ٣٢٩ مطلب أب وابن اكتسبا أموالا فهي للاب وكذا
 الزوجان
 ٣٣٢ الباب الخامس في الشركة الفاسدة
 ٣٣٥ مطلب لو دفع الدابة لرجل يعلقها ويربها بالنصف
 ٣٣٥ مطلب الشركة تبطل ببعض الشروط الفاسدة
 دون بعض
 ٣٣٦ الباب السادس في المنفقات
 ٣٣٧ مطلب في الدين المشترك اذا قبض أحدهما شيئا منه
 هل يشاركه الآخر فيه
 ٣٣٨ مطلب حيلة الاختصاص بقبض ما خصه من
 الدين المشترك
 ٣٤٦ مطلب لو تصرف أحد الورثة في التركة فالربح له
 خاصة
 ٣٤٨ مطلب اذا تصرف أحد الشريكين بعد الجنون
 مطلب يقبل قول الشريك مع عينه ولا يلزمه أن
 يذكر الامر مفصلا
 ٣٥٠ مطلب الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل
 الا في ثلاث مسائل الخ
 ٣٥٠ كتاب الوقف وهو مشتمل على أربعة عشر بابا
 الاول في تعريفه وركنه وسببه وحكمه وشرائطه
 والالفاظ التي يتم بها الوقف وما لا يتم بها
 مطلب في تعريف الوقف والخلاف فيه
 ٣٥٢ مطلب في بيان سببه وركنه وحكمه وشرائطه
 ٣٥٣ مطلب في وقف الذمي
 ٣٥٤ مطلب وقف الانطاعات
 مطلب تفسير أرض الحوز التي لا يجوز للسلطان
 وقفها
 ٣٥٥ مطلب وقف أرضها في أشجار واستنشاها لا يجوز
 الوقف

مصحفة	مصحفة
٤٢٠ مطلب اذا أسكن متولى الوقف رجلا بغير اجرة	٤٣٨ مطلب لا بد في قبول البيعة من بيان أنه وقفها وهو يملكها
٤٢١ مطلب لا يجوز البناء من غير زيادة الاجرة الا اذا كان لا يرغب فيه الا بهذا الوجه	٤٣٩ مطلب الاوقاف التي تقادم أمرها ومات شهودها مطلب اذا انتهت المصارف
٤٢٤ مطلب العشر يجب في الخارج عندهما	٤٤٠ الباب السابع في المسائل التي تتعلق بالصك
٤٢٥ مطلب لا يعزل المتولى بمجرد الطعن من غير ظهور خيانة	٤٤١ مطلب لا يقضى بالخط
مطلب يجوز للناظر التوكيل	٤٤٢ الباب الثامن في الاقرار
٤٢٦ مطلب لو جن ثم زال الجنون تعود له الولاية	٤٤٧ الباب التاسع في غصب الوقف
٤٢٧ فصل في كيفية قسمة الغلة وفيما اذا قبل البعض دون البعض أو مات البعض والبعض حي	٤٥٠ الباب العاشر في وقف المريض
٤٣٠ الباب السادس في الدعوى والشهادة وفيه فصلان الفصل الاول في الدعوى	٤٥٤ الباب الحادي عشر في المسجد وما يتعلق به وفيه فصلان الفصل الاول فيما يصير به مسجد او في أحكامه وأحكام ما فيه
٤٣١ مطلب باع ثم ادعى الوقف	٤٥٩ مطلب فيما اذا أراد أن يقرأ الكتاب بسراج المسجد الفصل الثاني في الوقف على المسجد وتصرف القيم وغيره في مال الوقف عليه
مطلب اصح دعوى الوقف من غير بيان الواقف	٤٦٠ مطلب في الوقف على المسجد قبل بنائه
٤٣٢ مطلب دعوى أنها وقف لا تسمع الا من المتولى	٤٦١ مطلب متولى المسجد اذا استأجر كاتباً
مطلب ليس لصاحب وقف سماع دعوى بدون أمر السلطان نصاً أو دلالة	٤٦٢ مطلب الوقف على عمارته ومصلحته سواء على الاصح
مطلب بيعة مدعى الوقف بطناً بعد بطن أولى من بيعة الاطلاق	٤٦٣ مطلب لو باع أهل المسجد نقضه بغير أمر القاضي
٤٣٣ مطلب يقضى بيعة الخارج	مطلب في بيان الفاضل من وقف المسجد
مطلب المأمور باجارة الوقف لا تسمع عليه دعوى	٤٦٤ الباب الثاني عشر في الرابات والمقابر والخانات والحياض والطرق والسقايات وفي المسائل التي تعود الى الاشجار التي في المقبرة وأراضي الوقف وغير ذلك
٤٣٤ الفصل الثاني في الشهادة	٤٦٩ مطلب يجوز وقف البناء وحده في مسألة القنطرة
مطلب في تحديد العقار	٤٧٣ مطلب الكلام على الاشجار في المقبرة وغير ذلك
٤٣٦ مطلب اختلاف شهود الوقف في الزمان والمكان لا يمنع جواز الشهادة	٤٧٧ الباب الثالث عشر في الاوقاف التي يستغنى عنها وما يتصل به من صرف غلة الاوقاف الى وجوه اخرى وفي وقف الكفار
٤٣٧ مطلب شهادة فقراء الجيران على أنها وقف عليهم مسموعة	٤٨١ الباب الرابع عشر في المنفقات
٤٣٨ مطلب الشهادة بالشهرة على أصل الوقف وعلى شرائطه	

﴿ فهرست الجزء الثاني من الفتاوى الخاسية الموضوع بالهامش ﴾

صفحة	صفحة
١٣٥ باب البيع الفاسد	٢ كتاب الايمان
١٥٤ فصل في الشروط المنسدة	٧ فصل في الفاظ اليمين بالفارسية واليمين على فعل الغير
١٦٦ فصل في أحكام البيع الفاسد	٨ فصل في عقد اليمين على فعل الغير
١٧٢ فصل في البيع الموقوف	١٠ فصل في عطف الشرط على اليمين
١٧٨ باب الخيار	١١ فصل في تحليف الظالمه وفيما ينوي الخائف غير ما ينوي المستهاف
١٩٤ فصل في الخيار	١٥ فصل في اليمين في الصوم والصدقة ونحو ذلك
٢٠٨ فصل فيما يرجع بنقصان العيب ولا يرد	١٧ فصل في الكفارة
٢١٥ فصل في البراءة عن العيب	٢٠ فصل في عين الفضولي
٢١٨ فصل في الرد بالعيب ومن له حق الخصومة في ذلك	٢٢ فصل في اليمين المؤقتة
٢٢٢ مسائل الاقالة وبجود البيع	٣١ فصل فيما يكون على الفور أو الابد
٢٢٣ فصل في الاستحقاق ودعوى الحرية	٣٣ باب من الايمان
٢٣٠ فصل في مسائل الغرور	٣٤ فصل في التزويج
٢٣٤ باب ما يدخل في البيع من غير ذكره وما لا يدخل وفيه خمسة فصول	٤٢ مسائل اليمين على الترك
٢٤٣ فصل فيما يدخل في بيع الحمام والحنافوت	٤٣ مسائل في السرقة والاخذ والغصب
فصل فيما يدخل في بيع السكر والاراضي وما لا يدخل	٥٢ فصل في الاكل
٢٤٧ فصل فيما يدخل في بيع المنقول من غير ذكر	٦٥ فصل في اليمين على الشرب
٢٤٨ فصل في بيع الزروع والثمار	٦٨ فصل في اللبس والكسوة والخياطة
٢٥٢ باب الصرف	٧٥ فصل في تعيين المحلوف عليه
٢٥٦ باب في قبض المبيع وما يجوز من التصرف الخ	٧٦ فصل في الدخول
٢٦٤ فصل في المقبوض على سوم الشراء	٨٥ فصل في الخروج
٢٦٥ فصل في قبض الثمن	٩٤ فصل في المساكنة والسكنى والكون
٢٦٨ فصل في الاجل	٩٩ فصل في الركوب
٢٦٩ ويتصل بمسائل الثمن مسائل المراجعة	فصل في الكلام والقراءة
٢٧٠ فصل في الاقالة والاستحقاق	١٠٧ فصل مسائل الصلاة
٢٧٥ باب في بيع مال الربا بعهده يعض	١٠٩ فصل في المعرفة والرؤية
٢٧٨ فصل فيما يكون فرار عن الربا	١١٠ فصل في اليمين على الشتم والقذف
٢٨٠ فصل فيما يخرج به عن الضمان في البيع الفاسد والبيع المكروه	١١١ فصل في الضرب والقتل ونحو ذلك
٢٨٣ فصل في نضر الجيران والخاصة في ذلك	١١٥ ﴿ كتاب البيوع ﴾ باب السلم
٢٨٤ باب في بيع غير المالك	فصل فيما يجوز السلم فيه وما لا يجوز
٢٨٦ فصل في بيع الوصي وشرائه	١٢٦ كتاب البيع
	١٣٣ فصل في البيع الباطل

صفحة	صفحة
٣٨٩	فصل في تصرفات الوكيل
٤٠٠	باب الاستبراء
٤٠٨	كتاب الاجارات
٤١١	فصل في الالفاظ التي تنعقد بها الاجارة الخ
ذلك	٣٠٣
٤١٥	فصل في الاجارة الطويلة
٤١٧	٣١١
باب المين	فصل في اجارة الوقف ومال اليتيم
باب ما يطل دعوى المدعى قبل القضاء أو بعده	٣١٥
فصل فيمن يجوز قضاء القاضي له ومن لا يجوز وماله	باب الاجارة الفاسدة
أن يفعل	مسائل في الاجير المشترك
٤٥١	٣٣٤
وما لا	فصل في الحماى والنيابى
٤٥٩	٣٣٥
فصل فيمن لا تقبل شهادته لفسقه	فصل في الحال وما يرجع اليه والبقار والراعى
مسائل التزكية والتعديل	٣٣٨
فصل فيمن لا تقبل شهادته للثمة	فصل في الخياط والنساج
ومن الشهادة الباطلة الشهادة بالجهول	٣٤٣
فصل ومن الشهادة الباطلة شهادة الانسان على	فصل في اجارة الدواب والضممان فيما يجب وفيما
فعل نفسه	لا يجب
باب من الشهادة التي يكذب المدعى شاهده في	٣٤٧
بعض ما شهد له	فصل فيما يكون تضييع الدابة والمال
فصل في تكذيب المدعى الشهود	٣٥١
فصل الشاهد يشهد بعدما أخبر بزوال الحق وما	فصل في توابع الاجارة
يجل له أن يشهد والشهادة على الكتاب	٣٥٢
فصل في الشهادة على الشهادة	فصل فيما تنقض به الاجارة وما لا تنقض به
فصل في كتاب القاضي الى القاضي	٣٥٦
	فصل في اجارة الظئر
	٣٥٨
	فصل في اختلاف الاجر والمستأجر
	٣٦٣
	كتاب الدعوى والبيئات
	٣٦٤
	فصل فيما يستحق على القانى وما ينبغى له أن
	يفعل وما لا يفعل
	باب الدعوى
	٣٦٧
	فصل في الدعوى تخالف الشهادة وما يصير به
	متنافضا وما لا يصير
	٣٧٨
	فصل في دعوى المنقول وفيه مسائل التنساج
	ودعوى الرجلين